

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية أصول الدين

قسم الكتاب والسنة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قسنطينة

الرقم الترتيبي:

رقم تسجيل الطالب:

التبَيُّانُ فِي تَمْزُجِ مَوَاقِفِ الظُّلْمَانِ

لأبي محمد عبد الله بن عمر الصنهاجي الشهير بابن أخطأ

- دراسة وتحقيق -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص القراءات

إشراف الدكتور

أبو بكر كافي

إعداد الطالب

محمد لمين بوروبة

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	الأستاذ
رئيسا	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	أستاذ التعليم العالي	أ.د سامي الكناني
مشرقا ومقررا	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	أستاذ محاضر "أ"	د. أبو بكر كافي
عضوا	جامعة الحاج لخضر - باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د عبد الحلیم بوزید
عضوا	جامعة الجزائر - الخروبة	أستاذ محاضر "أ"	د. عبد الحلیم قابة
عضوا	جامعة الحاج لخضر - باتنة	أستاذ محاضر "أ"	د. عامر العراي
عضوا	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	أستاذ محاضر "أ"	د. سمير جاب الله

نوقشت في: 2: 14 شعبان 1433هـ الموافق ل: 04 جويلية 2012م

جامعة الأميرة
عبد السلام
جامعة الأميرة
عبد السلام
جامعة الأميرة
عبد السلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ

إِلَهِيَّاتٌ

إلى والدي الكريم ..
وإلى زوجتي الكريمة ..
وإلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم وآلهم ..
وإلى طلبة العلوم الشرعيّة عامّة وطلاب قسم الكتاب والسنة خاصّة ..
وإلى كلّ مسلمٍ يُحِبُّ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَيَعْمَلُ بِهِمَا ...

أهدي هذا البحث المتواضع

وأسأل الله أن يرحم والدتي وجميع موتي المسلمين ويغفر لهم أجمعين
وأن يجعل لها حظًا ونصيبًا من أجر هذا البحث وثوابه

شُكْرٌ وَعِزْفَانٌ

أحمد الله تعالى أولاً وأشكره على نعمه وآلائه التي لا تحصى، وبما فتح به عليّ من إتمام هذه الرسالة المتواضعة.

وأثني بالشُّكر على من أمرني ربِّي بشكرهما في كتابه ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَاكَ﴾ [لقمان: ١٤] والذي الكريم رعاه الله وحفظه ويسّر له سبل الخير وطول العمر مع حسن العمل، وختم له بالسَّعادة في الدَّارين، كما أسأله أن يرحم والدتي الكريمة ويغفر لها ويسكنها فسيح جنَّاته ويدخلها مدخلاً كريماً..... اللَّهُمَّ آمِينَ

كما أتقدّم بأسمى عبارات الشُّكر والتَّقدير لفضيلة شَيْخي ومُشرفي الدكتور: **أبوبكر كافي** -حفظه الله ورعاه - الذي بذل الغالي والتَّفيس في سبيل أن تكون هذه الرسالة متميِّزة، إضافة إلى توجيهاته وإرشاداته القيِّمة وشحذه لِهَمَّتي، كما منحني من أوقاته الغالية، وفتح لي بيته ومكتبته، وبفضل من الله أولاً، ثُمَّ بإخلاصه وتوجيهاته السَّديدة تحقِّق إنجاز هذه الرسالة على هذا الوجه، فأسأل الله أن يجزيه خير ما جزي شيخاً عن تلميذه، وأن يُضاعِف له الحسنات ويحطِّب عنه السيِّئات.

كما أقدِّم عظيم شكري وجزيل امتناني إلى أخي وصديقي وزميلي الدكتور الكريم: عبد الكريم بوعزالة الذي لم يبخل عليّ بشيء مما يملك من كتب ومخطوطات ومصادر قيِّمة، فجزاه الله خيراً وجعل ذلك في ميزان حسناته.

كما أتوجه بالشكر الجزيل المتصل إلى جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة - الجزائر حيث أتاحت لي فرصة فتح أبوابها لي وتسجيل هذا البحث في قسم الكتاب والسنة، كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أصحاب الفضيلة الأساتذة أعضاء لجنة مناقشة هذا البحث.

كما أوجه شكري إلى كل من قدّم لي يد المساعدة والتَّصح والمشورة، سواء بجهد مادي أو معنوي، أو بكلمة طيبة، من قريب أو بعيد، وخاصة زوجتي الغالية -حفظها الله وبارك فيها- على مساعدتها وصبرها، كما أطلب العذر عن لم أذكر اسمه مخافة الإطالة.

وأخيراً أرجو من المولى العليّ القدير أن يلهمنا الصَّواب والسَّدادَ لِمَا يُحِبُّه ويرضاه إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ

وصلّى الله وسلّم وبارك على سيِّدنا محمّد وعلى آله الطَّيِّبين الطَّاهرين

ورضى عن صحابته أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

موقف

جامعة الأمير
عبد القادر للعلوم الإسلامية

أنزل الله سبحانه وتعالى القرآن الكريم على عبده ورسوله محمد الأمين ﷺ، وتكفل هو سبحانه بحفظه من أي تحريف أو تصحيف إلى قيام يوم الدين، قال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

فيسر سبحانه وتعالى لعباده سبل حفظه وتدبره وفهمه، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٧].

ومن أبرز مظاهر حفظ الله لكتابه أن قيض له من عباده من يحفظه ويخدمه ابتداءً من وقت نزوله على النبي ﷺ إلى وقت الناس هذا.

إذ تلقاه ذلك الجيل الأول من الصحابة الكرام ﷺ من في النبي ﷺ وبلغوه عنه لباقي هذه الأمة، فتسارعوا إلى حفظه في الصدور وكتابته في السطور، واعتكفوا على دراسته وتعليمه، واعتنوا به أشد الاعتناء، وخدموه بشتى أنواع العلوم والمعارف.

وكان من أول ما ظهر من عناية المسلمين بكتاب الله كتابته وحفظه في السطور، وذلك في حياة النبي ﷺ، حيث اتخذ من بعض أصحابه كتاباً للوحي، كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم ﷺ، وكان كلما نزل عليه شيء من القرآن أمرهم بكتابته، ويقول لهم: "ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا"، وثبت عنه ﷺ أنه أمر بكتابة القرآن وترك ما سواه، فكتبوا ﷺ كل ما نزل من القرآن على عهده ﷺ على الجلود والألواح واللخاف والعُسب وغيرها.

وبعد انتقاله ﷺ إلى الرفيق الأعلى وانقطاع الوحي قام خليفته أبو بكر الصديق ﷺ بجمع ما كتب من القرآن في الصحف، وأمر بحرق ما سواها.

ثم جاء بعده عثمان بن عفان ﷺ وكثر الخلاف بين الناس في القراءة، فهاله الأمر وأفرعه، فأمر الصحابة باستنساخ ما كتبه أبو بكر في الصحف إلى عدة مصاحف ووزعها على الأمصار، ومنع القراءة بما سواها، وجمع الناس على مصحف واحد، ثم اقتدى به من جاء بعده من الناس.

وبقي الأمر كذلك إلى أن قيض الله لكتابه من الأئمة من بيّن ووضَعَ قواعد رسمه على ما جاء في مصاحف سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه، ووضَعَ علامات ضبطه الذي به يزول اللبس عن حروفه، إذ كان خالٍ من النقط والشكل، وذلك كله خدمة لكتاب الله عز وجل.

وقد تصدى لتدوين أصول هذين العَلَمَيْنِ - أعني علمي الرسم والضبط - كثير من جهابذة الأئمة، كالإمام أبي عمرو الدَّانِي والمهدوي ومكي بن أبي طالب القيسي والشَّاطِبي وغيرهم، حيث جمعوا مباحثهما، وبذلوا في تحرير مسائلهما كل جهد وهمة، وقد وضعوا لذلك مصنفات بدیعة جلیلة كالمقنع والمحکم والتنزِيل والتبيين والمنصف والعقيلة وغيرها، حيث بيّنوا فيها قواعد هذين العَلَمَيْنِ وأصولهما وفروعهما، حتى صارت مصنفاتهن تلك أصولاً يرجع إليها المؤلفون بعدهم، ويعتمد عليها الناس في رسم مصاحفهم.

ومن أولئك الأعلام الكرام الذين كانت لهم اليد الطولى في خدمة علمي الرسم والضبط: الإمام الجهبذ أبي عبد الله محمد بن محمد الأموي الشريشي الأندلسي الشهير بالخرّاز رحمته الله، الذي ألف منظومته الشهيرة المُسمّاة: "مورد الظمّان في رسم أحرف القرآن"، التي وضعها على وفق قراءة الإمام نافع المدني، والتي تميزت عن غيرها من كتب الرسم والضبط بعدة ميزات وخصائص جعلتها تنال من الشهرة والحظوة والقبول والعناية ما لم تكد تناله منظومة أخرى في علوم الرسم قديماً وحديثاً في المشرق والمغرب على السواء...

ولما كانت هذه الأرجوزة بهذه المنزلة العلمية العالية والمقام الرفيع اهتم بها كثير من الأئمة والعلماء الأجلاء، فاعتنوا بها وصرفوا إليها همهم، ومن أوائل الذين اهتموا بهذه المنظومة واعتنوا بها العالم النحير أبو محمد عبد الله بن عمر الصنهاجي الشهير بـ "ابن آجطاً" تلميذ الإمام الخرّاز رحمته الله، الذي يعدُّ أول من شرحها، وقد سُمِّي شرحه هذا: "التبيان في شرح مورد الظمّان" ولكن شرحه هذا رغم أهميته ومكانته بين الشروح الأخرى بقي حبيس الخزائن والمكتبات الخاصة، لا يكاد يُعرف إلا من خلال نقول الأئمة الأعلام عنه في كتبهم، أو من خلال كتب الفهارس والمشيخات والمعاجم، شأنه شأن كثير من التراث العظيم الذي تملكه أمتنا الإسلامية، والذي يحتاج إلى من ينفذ عنه الغبار، ويخرجه من ظلمات الخزائن إلى نور المطابع والمكتبات، بتحقيق ما لم يحقق منه ودراسته دراسة علمية أكاديمية.

وإسهاما مبني في نشر تراث أمتنا الإسلامية والتعريف بأعلامها الكرام ارتأيت أن يكون موضوع أطروحتي للدكتوراه بعنوان:

التبيان فلي شرح مورد الظمآن

لأبي محمد عبد الله بن عمر الصنهاجي الشهير بـ"ابن آجطاً"

- دراسة وتحقيق -

• أسباب اختيار البحث وحدوده:

لقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع عدة أسباب أهمها:

- ١ - جلالة موضوع هذا الكتاب القيم وتعلقه بأشرف العلوم، وهو علم رسم كتاب الله عز وجل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.
- ٢ - أهمية علم الرسم القرآني وقلة المشتغلين به، فبتحقيق هذا الكتاب ودراسته إحياء له وحفظه.
- ٣ - كون هذا الكتاب لم ينل من الاهتمام الكافي بما يبرز مكانته بين سائر كتب الفن، رغم أهميته وأثره العلمي، وقيمه العلمية التي تميز بها.
- ٤ - رغبتني في التعريف بأئمتنا وعلمائنا الأندلسيين والمغاربة، وبيان جهودهم في خدمة كتاب الله تعالى عموما وفي ميدان علمي الرسم والقراءات وما تعلق بهما خاصة.
- ٥ - كون الإمام ابن آجطاً رحمته الله أول من شرح أرجوزة "مورد الظمآن"، بالإضافة إلى ما تميز به من خاصية لم تقع لغيره ن شرّاح، وهي روايته للأرجوزة المشروحة عن ناظمها وقراءته لها على الناظم أيضا، إضافة إلى مراجعته للناظم في كثير من مسائل النظم ومشكلاته ومعانيه، ووقوفه على نسخته الخاصة، ونقله من كلامه وخطه.
- ٦ - رغبتني الشديدة في نشر وتحقيق تراث أمتنا المجيدة وحفظه من الضياع، وخاصة كتب علم الرسم والضبط والقراءات التي لم تنشر، وبالأخص كتب الأئمة والعلماء المغاربة والأندلسيين، فبتحقيقي ودراستي لهذا الكتاب القيم وإخراجه إلى النور إنقاذ له من الضياع، ولما حواه من آراء وفوائد علمية لم تأت في غيره.
- ٧ - وأخيرا يبقى أهم الدوافع والأسباب وأساسها هو المساهمة في خدمة كتاب الله عز وجل.

• أهداف البحث:

- أهدف من خلال بحثي هذا إلى عدة أهداف أخصها في ما يلي:
- ١- تحقيق كتاب "البيان في شرح مورد الظمان" لابن آجطا، ودارسته دراسة علمية محكمة، ونشره ليستفيد منه طلبة العلم.
 - ٢- التعريف بتراث الأندلسيين والمغاربة في ميدان علمي القراءات القرآنية والرسم والضبط.
 - ٣- الإسهام في التعريف بالإمام "الخرّاز" رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ حَيَاتِهِ وَآثَارِهِ، والتعريف بمنظومته "مورد الظمان" ومنهجه فيها، والتعريف بشروحها وما قام حولها من نشاط علمي.
 - ٤- التعريف الموسّع بالإمام "ابن آجطا" رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ وحياته وآثاره، وكتابه التبيان.
 - ٥- إظهار الخصائص والسمات التي تميّز بها هذا الشرح عن باقي الشروح الأخرى، وإبراز قيمته العلمية.
 - ٦- المشاركة في إثراء المكتبة القرآنية بإخراج أحد كتب الرسم المخطوطة المختصة في قراءة الإمام نافع، والعناية به بتحقيق نصه، وتوثيقه، وتخريج الأحاديث والآثار الواردة فيه، والتعليق على ما يحتاج إلى تعليق، وإلى غير ذلك مما يقتضيه منهج التحقيق العلمي.

• أهمية البحث:

- يكتسب هذا البحث أهمية كبرى انطلاقاً من جملة أمور أهمها:
- ١- القيمة العلمية والمنزلة الرفيعة لشرح الإمام ابن آجطا بين سائر شروح "مورد الظمان" الأخرى باعتباره أول شرح على المورد، بالإضافة إلى كونه مؤلفه أحد تلاميذ الإمام الخراز مؤلف المنظومة.
 - ٢- اعتماد هذا الشرح من قبل عامة من كتبوا بعده إلا قليلاً منهم.
 - ٣- مكانة علم الرسم بين سائر العلوم الأخرى، وأثره في حفظ النص القرآني وضبطه.
 - ٤- كون هذا الكتاب يتعلق برسم النص القرآني على قراءة الإمام نافع، وهي القراءة المقروء بها في بلادنا.
 - ٥- احتواؤه على مادة علمية غزيرة في علم الرسم قد لا توجد في غيره، وخاصة التحقيقات والتحريرات لبعض المسائل المتعلقة بهما، إضافة إلى تفرد بنقل بعض النصوص

والأقوال التي يرويها المؤلف عن الناظم، وكذلك حفظه لنا بعض النصوص والنقول عن بعض كتب أئمة الرسم المفقودة مثل المنصف للإمام البلنسي وغيره.

• الجهود والدراسات السابقة:

لقد حظيت منظومة " مورد الظمان " للإمام أبي عبد الله الخراز رحمته الله بعناية كبيرة من لدن تأليفها إلى يوم الناس هذا، حيث سارت بها الركبان إلى كل مكان فرويت في المغرب والأندلس والمشرق، وتنافس الناس في روايتها وحفظها واستظهارها، ولذلك نجد أن الشروح عليها كثيرة، ولم يطبع منها سوى عدد قليل لا يكاد يذكر، كدليل الحيران للمارغني وشرح رضوان المخللاتي، وأما باقي الشروح الأخرى فأغلبه لا يزال إما مخطوط حبيسة مكتبات والخزائن الخاصة أو العامة، أو مُحقق كرسائل جامعية ولكن لم ينشر فهو حبيس أقسام الدوريات والمكتبات لا يطلع عليه إلا عدد قليل من الناس.

وأما بخصوص كتاب التبيان في شرح مورد الظمان لابن آجطا فكنت أول الأمر لَمَّا أردت أن أسجل هذا الموضوع لم أجد - في ذلك الوقت - من تطرق إلى الحديث عنه بشيء من التوسع إلا الدكتور عبد الهادي حميتو - حفظه الله - في موسوعته القيمة "قراءة الإمام نافع عند المغاربة" حيث ذكر تعريفاً موجزاً بالإمام ابن آجطا وبين ميزات شرحه التبيان وذلك في حدود عشر صفحات^(١)، وأما غيره فلم يذكر إلا ترجمته مختصرة جداً، كأمثال الكتاني في سلوة الأنفاس^(٢)، وسعيد أعراب في القراء والقراءات بالمغرب^(٣).

وبعد تسجيل الموضوع بنحو سنة أو سنة ونصف تقريباً وجدت على شبكة الانترنت أن الطالب عبد الحفيظ بن محمد نور بن عمر الهندي قد سجل جزءاً من الكتاب (من أول الكتاب إلى نهاية باب الحذف - دراسة وتحقيقاً) كرسالة ماجستير في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بإشراف د. أحمد محمد صبري وتم مناقشتها سنة ٢٠٠١/٢٠٠٢م، وقد حصلت على نسخة منها بعد ذلك، ووجدت الباحث قد وفق في دراسته وتحقيقه لهذا الجزء من الكتاب.

(١) قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٤٣٤-٤٤٤).

(٢) سلوة الأنفاس للكتاني: (٢/١١٨).

(٣) القراء والقراءات بالمغرب لسعيد أعراب: (ص٤٣-٤٥).

وقبل حوالي سنة تقريباً وجدت على شبكة الانترنت أيضاً طالباً آخر: عمر بن عبد الله بن علي الثويني من قسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة قد سجل الشطر الثاني من الكتاب (من أول باب حكم الهمز إلى نهاية الكتاب- دراسة وتحقيقاً) كرسالة ماجستير أخرى بإشراف د. عبد القيوم السندي، وتم مناقشتها سنة ١٤٢٨-١٤٢٩هـ، وقد حصلت أيضاً على نسخة إلكترونية منها، غير أنها مرمزة في جميع مواضع الآيات، وغير مرقمة الصفحات مما جعلني لم أهتد إلى كثير من محتواها.

كما أتي وجدت عند زيارتي لمكتبة دار الحديث الحسنية بالمملكة المغربية باحثاً آخر وهو محمد أبو الفتح قد حقق كتاب التبيان كاملاً كرسالة دكتوراه بإشراف د. حسن عزوزي في مؤسسة دار الحديث الحسنية ونوقشت سنة ٢٠٠٨م، ولم أتمكن من الاطلاع إلا على قسم الدراسة فقط، فوجدته لم يزد فيه شيئاً على صاحبه السابقيين تقريباً. فاستشرت المشرف - حفظه الله ورعاه - في الأمر، فحثني على المضي قدماً في تحقيق الكتاب، واستدراك ما فات من سبقني، سواء في قسم الدراسة أو قسم التحقيق مع الإضافة العلمية النوعية.

وقد سجلت على الباحثين الثلاثة عدة ملاحظات أذكرها مختصرة في ما يلي:

- ١- أن الباحث الأول قد اجتهد في دراسة وتحقيق الجزء الأول من الكتاب، وبذل جهداً لا بأس به، سواء في قسم الدراسة أو في قسم التحقيق.
 - ٢- وكذلك أيضاً الباحث الثالث فقد بذل جهداً كبيراً في قسم الدراسة، وبالأخص في دراسة الكتاب والتعريف بالمؤلف ومنهجه، وأما قسم التحقيق فلم أطلع ولو على صفحة منه.
 - ٣- وأما الباحث الثاني فلم يبذل من الجهد شيئاً - حسب رأيي - في قسم الدراسة، بل أخذ كل دراسة الباحث الأول، حرفاً بحرف، ومبحثاً بمبحثاً، ولم يغير أو يتصرف في شيء من مباحثها أو مطالبها، بل وحتى في عباراته وألفاظه تركها كما هي.
- وأما في قسم التحقيق: فلاحظت عليه الآتي:

أ- يحيل في كثير من المواضع إلى إحالات غيره من الباحثين، فمثلاً: تجده يحيل على الباحث الأول وتخرجاته في كثير من المواضع^(١)، ويحيل إلى تخرجات أحمد شرشال في مختصر التبيين والطرز^(٢).

ب- وقع عنده بعض التحريف والتصحيف في كلام الشارح في كثير من مواضع، وذلك ناتج لعدم تحري الباحث وتحقيقه الجيد، ومن ذلك:

○ قوله عند شرحه للبيت رقم (٤٠٤): "وذكره أيضاً لهما اقتداء بالإمامين المتقدمين المقتدى بهم في ذلك لأئمتها ذكراهما كما ذكرهما".

والصواب قول الشارح: "وذكرهما أيضاً اقتداءً بالأئمة المتقدمين المقتدى بهم في ذلك؛ لأنهم ذكروهما كما ذكرهما".

○ وقوله عند شرحه للبيت رقم (٤٠٤) أيضاً: "وكان ينبغي له أن يذكر الموصول منه؛ لأنه هو الخارج عن القياس، للقلّة أيضاً وللكثرة، أعني قلّة المقطوع، لكونه حرفاً واحداً، وكثرة الموصول لكونه أكثر من ذلك، فذكر المقطوع، وسكت عن الموصول لهذا المعنى، فالمقطوع غير محصور، ويحتاج إلى تدبر وبحث وعدد، فلذلك سكت عنه".

فهذه العبارة فيها تناقض في المعنى المراد بيانه، والصواب هو قول الشارح: "... فذكر المقطوع وسكت عن الموصول لهذا المعنى، فالمقطوع محصور، والموصول غير محصور، ويحتاج إلى تدبر وبحث وعد، ولذلك سكت عنه".

ج- حذفه لعبارة: "قال الشيخ" أو "الشيخ" في كل الجزء الذي حققه، وهذه العبارة من كلام الشارح كما بيناه في قسم دراسة، وقد أثبتتها الباحث الأول، مما يدل أن الأخير هو الذي تصرف فيها وحذفها لأئمتها اعتماداً على نفس النسخ المخطوطة.

د - وقع منه سقط في العديد من المواضع: ومن ذلك:

(١) انظر: هوامش مباحث ومطالب قسم الدراسة، وهوامش شرح البيت رقم (٢٩١ و ٢٩٢ و ٣٠٥ ...)

(٢) مثل ما خرّج حديث (افروا كما علمتم) بنص تخرّيج أحمد شرشال. انظر: هوامش شرح الأبيات رقم (٤٣٣ و ٢٩٦) عند

الباحث الثاني.

○ عند شرحه للبيت رقم (٣٠١) وقوله: " ... فيكون رسمه كذلك خارجاً عن القياس. إِمَّا أَنْ تَكُونَ صُورَةً لِلْهَمْزَةِ الْمَفْتُوحَةِ ... ".
والصواب قول الشارح: " فَيَكُونُ رَسْمُهُ كَذَلِكَ خَارِجًا عَلَى الْقِيَّاسِ. ومثل هذا الذي ذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو ذَكَرَ صَاحِبُ «الدُّرِّ الْمَنْظُومِ فِي مَعْرِفَةِ الْمَرْسُومِ»:

« اتَّفَقَ كُتَّابُ الْمَصَاحِفِ عَلَى أَنْ كَتَبُوا ﴿الذِّشَاءَ﴾ فِي الْعَنْكَبُوتِ وَالنَّجْمِ وَالْوَاقِعَةِ بِأَلْفٍ بَعْدَ الشَّيْنِ، وَلَا أَعْلَمُ هَمْزَةً مُتَوَسِّطَةً قَبْلَهَا سَاكِنٌ رُسِمَتْ أَلْفًا فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ إِلَّا هَذِهِ الْكَلِمَةُ خَاصَّةً، وَكَذَلِكَ هِيَ مَرْسُومَةٌ فِي الْإِمَامِ مُصْحَفِ عُثْمَانَ، أَخْبَرَنِي بِذَلِكَ أَبُو عُبَيْدِ الْقَاسِمِ بْنُ سَلَامٍ فِي حَرَمِ مَكَّةَ شَرَّفَهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَذَلِكَ لِأَجْلِ قِرَاءَةِ مَنْ فَتَّحَ الشَّيْنَ وَمَدَّ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو؛ وَلَا تَخْلُو مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ صُورَةً لِلْهَمْزَةِ الْمَفْتُوحَةِ.... ».

○ وعند قوله أثناء شرحه للبيت رقم (٤٠٨): " ومن ذلك ما وقع في سورة المؤمنون، وهو قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ ﴿ الآية: ٥٥﴾، فَإِنَّ «مَا» أَيْضًا الْوَاقِعَةُ بَعْدَ «أَنَّ» مَوْصُولَةٌ، وَصَلَتْهَا مَا بَعْدَهَا، وَالْعَائِدُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ «بِهِ» أَوْ «فِيهِ». وبلا شك " .
بينما نجد نص الشارح: " ومن ذلك ما وقع في سورة المؤمنون، وهو قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ ﴿ الآية: ٥٥﴾، فَإِنَّ «مَا» أَيْضًا الْوَاقِعَةُ بَعْدَ «أَنَّ» مَوْصُولَةٌ، وَصَلَتْهَا مَا بَعْدَهَا، وَالْعَائِدُ الْهَاءُ فِي «بِهِ»، وَمِنْ ذَلِكَ مَا وَقَعَ فِي سُورَةِ الطُّولِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿ لَا حَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونِي إِلَيْهِ ﴿ الآية: ٤٣﴾ هِيَ أَيْضًا كَذَلِكَ مَوْصُولَةٌ، وَصَلَتْهَا مَا بَعْدَهَا، وَالْعَائِدُ قَوْلُهُ: ﴿ إِلَيْهِ ﴾، وبلا شك أن ... " .

○ وعند قوله أثناء شرحه للبيت رقم (٤١٧): " وفيها: ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةٍ ﴿ الآية: ٢٣٥﴾. وقولُهُ: «وَوَسَطَ الْعُقُودِ ..» .

والصواب قول الشارح: " وفيها: ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةٍ ﴿

فَقَوْلُهُ: «ثَانِيًا» إِنَّمَا هُوَ ثَانِيًا بِالنِّسْبَةِ لِمَا قَبْلَهُ، الَّذِي يُشَابِهُهُ فِي كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَعْدَهُ

﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾، فَ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ بَعْدَ الْأَوَّلِ، وَالثَّانِي بَعْدَهُ: ﴿مِنْ مَعْرُوفٍ﴾. وَقَوْلُهُ: «وَوَسَطَ الْعُقُودِ...».

هـ - وَهَمُّهُ وَتَرْكُهُ نِسْبَةَ بَعْضِ النُّصُوصِ وَالْأَقْوَالِ، وَمِنْ ذَلِكَ:

○ تَرَكَهُ نِسْبَةَ هَذَا النَّصِّ الطَّوِيلِ لِأَبِي دَاوُدَ عِنْدَ شَرْحِهِ لِلْبَيْتِ رَقْمَ (٤٣٢):

« وَأَصْلُهَا: «فِيْمَا» وَ«عَمَّا» وَ«مِمَّا» وَ«فَلِمَا» وَ«بِمَا» وَ«لِمَا»، وَ«مَا» فِي مَوْضِعِ خَفْضِ بِاللَّامِ، وَحُدِّفَتِ الْأَلْفُ فَرَقًا بَيْنَ الْأَسْتِفْهَامِ وَالخَبَرِ لِكَثْرَةِ دَوْرِهِ، فَتَقُولُ فِي الْأَسْتِفْهَامِ: «عَمَّ تَسْأَلُ يَا رَجُلُ؟» وَفِي الخَبَرِ: «عَمَّ تَسْأَلُ أَسْأَلُ أَنَا»، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ، وَالْوَقْفُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ - لِمَنْ انْقَطَعَ نَفْسُهُ - عَلَى الخَطِّ بِإِسْكَانِ المِيمِ، لِجَمِيعِ القُرَاءِ، إِلَّا مَا رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ مِنْ طَرِيقِ البَزِّيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يَقِفُ بِزِيَادَةِ هَاءٍ بَعْدَ المِيمِ، أَرَادَ بَيَانَ حَرَكَةِ المِيمِ، إِذْ مَنْ يَقِفُ عَلَى المِيمِ بِالسُّكُونِ بغيرِ الإِعْرَابِ، وَجَعَلَ الهَاءَ فِي ذَلِكَ عِوَضًا مِنَ الْأَلْفِ المَحْدُوفَةِ، هَذَا مَعَ إِتْبَاعِهِ مَنْ قَرَأَ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ ﷺ: « أَقْرَأُوا كَمَا عَلَّمْتُمْ ».

مع أن عبارته: " إِلَّا مَا رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ " تدل على أنه ليس من كلام الشارح، وقد وجدته في مختصر التبيين^(١).

○ عند شرحه للبيت رقم (٤١٠) عزى نص أبي بكر بن الأنباري إلى الوسيلة للإمام السخاوي وقال: " كل هذا النقل بنصه موجود في الوسيلة " مع أن الشارح قال في أول الكلام: " قال أبو بكر ابن الأنباري " وقال في نهايته: " هذا هو كلامه رَحْمَةُ اللَّهِ ".

○ وعند شرحه للبيت رقم (٤١٠) أيضاً أخلط قول أبو عمرو الداني مع قول أبو بكر بن الأنباري، ونسبه للمقنع.

و - ذكر الباحث الثاني جملة من الكتب وعدّها من جملة مصادر ابن آجطا في كتابه التبيان، ككتاب الغازي بن قيس وكتاب محمد بن عيسى الأصبهاني وغيرهما، وفي الحقيقة أن ابن آجطا لم يذكر أنه أخذ منها أو نسب القول إليها؛ بل إنه ذكرها ضمن نصوص أخرى نقلها عن الأئمة كالداني في المقنع وأبي داود في التنزيل، وغيرهما.

(١) انظر: (١٨٢/٢-١٨٣).

وقد اشترك معه في هذا الباحث الأول (١) حين ذكر كتاب الأمصار للجاحظ ضمن مصادر ابن آحطا، والحقيقة أنه من الكلام الذي نقله عن ابن عطية في تفسيره (٢). أن الباحثين الثلاثة قد ذكروا فصلاً تمهيدياً ذكروا فيه مبادئ علم الرسم العثماني وتاريخ نشأته وأهميته ومواقف العلماء من اتباعه وتاريخ التأليف فيه وأهم مصادره، وأخذ من بحث كل واحد ما بين ٤٠ إلى ٨٠ صفحة تقريباً، وحسب رأيي أن هذا فيه نوع من الإطالة والتكرار حيث كتب فيه غير واحد من الباحثين وخصوه بالتأليف والدراسة، سواء المتقدمين منهم كالدايني في المقنع وأبي داود في مختصر التبيين وغيرهما، أو المعاصرين كأمثال د. غانم قدوري الحمد في كتابه رسم المصحف دراسة تاريخية لغوية، وشعبان محمد إسماعيل في كتابه رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة، و عبد الفتاح شلبي في رسم المصحف وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم، ومحمد علي بن محمد بن عثمان في كتابه علم الرسم القرآني وغيرهم.

كما خصصت له عدة فصول في كتب علوم القرآن كما في البرهان للزركشي، والإتقان للسيوطي، ومناهل العرفان للزرقاني.

كما تطرق إليه غير واحد من الباحثين الأكاديميين في دراساتهم لتحقيق بعض الكتب كما هو الحال بالنسبة للباحثين الثلاثة، وكذلك د. أحمد شرشال في تحقيقه لمختصر التبيين لأبي داود، وأيضاً د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري في تحقيقه لكتاب الوسيلة في كشف العقيلة للسخاوي، وأيضاً محقق الجزء الأول من كتاب تنبيه العطشان للجرجاني، وأيضاً الباحثة نورة بن حسن الحميد في تحقيقها لكتاب المقنع للدايني، وأيضاً د. عبد الكريم بوغزالة في تحقيقه لفتح المنان لابن عاشر.

بل أن الشارح نفسه قد ذكر بعضاً من ذلك أثناء شرحه لنظم المورد، ولذلك رأيت أن أعرض عن ذكره في قسم الدراسة، تجنباً للتكرار والإطالة.

٤- لم يتطرق واحد من الباحثين الثلاثة إلى مسألة الاستثناء في الألفاظ المسكوت عنها لأبي داود، رغم وجود من تحدّث عن هذه المسألة من الأئمة والباحثين المعتمدين، إذ نبه عليها

(١) انظر: مصادره في الأدب والبلاغة في قسم الدراسة الأول (ص ١٧٦).

(٢) انظر: شرح البيتين رقم (١٧-١٨).

غير واحد من العلماء والباحثين في مصنفاتهم ودراساتهم، كأمثال الإمام ابن عاشر في شرحه فتح المنان، ومن المعاصرين د. أحمد شرشال - حفظه الله - في تحقيقه لمختصر التبيين وبحوثه الأخرى.

٥- كذلك لم يتطرق أحد من الباحثين في دراسته إلى كل المسائل التي استدركت على الناظم - أي الإمام الخراز - أو ما استدرك على الشارح ابن آحطا إلا في بعض المواضع المعدودة.

هذه أهم الملاحظات التي سجلتها على الباحثين الثلاثة.

وقد أضفت على ما ذكروا في دراستهم للكتاب أمور أخصها في ما يلي:

- أي اعتمدت على نسخ مخطوطة مغايرة للنسخ التي اعتمدها هم في بحوثهم، ولم أشارك إلا مع الباحث الثالث - المغربي - في نسخة خزانة تطوان المرموز لها في البحث بـ "ت".

- توسعت في دراسة نظم مورد الظمان ومنهجه وما تعلق به وأضفت الكثير من المباحث والمسائل التي لم يتطرقوا إليها، كمبحث اختياراته ونقده وتقويمه وذكر ما استدرك عليه، وما أغفله وسها فيه.

- توسعت في دراسة كتاب التبيان أيضاً وأضفت إليه عدة مباحث ومطالب لم يتطرقوا إليها، كالتوسع في دراسة منهج مؤلفه وذكر مسلكه في العديد من المسائل، ومصطلحاته في كتابه، ومقارنته ببعض الشروح الأخرى وأثره في من بعده، وكذلك ذكر آراء ابن آحطا واجتهاداته واستدراكاته وتعقباته على غيره.

- توسعت أيضاً في نقد الكتاب وتقويمه وذكر ما استدركه العلماء عليه.

- نبهت على الألفاظ التي تابع فيها الإمام ابن آحطا شيخه الخراز في مسألة الألفاظ المسكوت عنها لأبي داود.

- الاستدراك عليهم في ما فاتهم من نسبة بعض الأقوال والنصوص والأشعار التي لم ينسبها أو لم يعثروا على قائلها، في عدة مواضع.

- اعتمدت في البحث على العديد من المصادر الأساسية في علم الرسم وغيره لم يعتمدوها هم، سواء لكونها كانت مخطوطة فحققت وطبعت، أو لكونها كانت مطبوعة غير محققة فأعيد تحقيقها وطباعتها، كفتح المنان لابن عاشر، وشرح المخللاتي على المورد، والهداية إلى بلوغ النهاية لمكي، وغيرها.

• المنهج المتبع في البحث:

في حقيقة الأمر لا يمكنني أن أحدّد منهجاً معيناً يمكن أن أقول أني استخدمته وحده في هذا البحث، حيث أن طبيعته تملي عليّ أن أستخدم العديد من المناهج: ففي قسم الدراسة الذي يتضمن دراسة حياة كل من الإمامين الخراز وابن آجطا استخدام المنهج الاستقرائي التاريخي، واستخدمت عند دراسة نظم: "مورد الظمان" ودراسة كتاب "التيبان" المنهج الوصفي الاستقرائي، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي لتحليل مضمون الكتابين ومحتواهما، والمنهج المقارن لمقارنة كتاب التبيان بغيره من الشروح الأخرى. وأما في قسم التحقيق فأعتمد على المنهج المتبع في تحقيق المخطوطات، من مقابلة النسخ الخطية، وتوثيق النص، وعزو آياته، وتخرّيج أحاديثه وآثاره، وترجمة أعلامه، وعزو نقوله إلى مصادرها، والتعليق على مشكله، وشرح ما يغمض من ألفاظه وعباراته، وتحقيق مسأله الخلافية، ثم صناعة الفهارس العلمية المعتمدة في البحوث الأكاديمية.

• الخطة المتبعة في البحث:

تضمن بحثي هذا: مقدمة، وقسمين؛ القسم الأول للدراسة: وتضمن مبحث تمهيدي وثلاث فصول، والقسم الثاني: لتحقيق الكتاب، وخاتمة. واتبعت فيه الخطة التفصيلية التالية:

أولاً: المقدمة

وذكرت فيها: أسباب اختيار البحث ودوافعه، وأهدافه، وأهميته، والدراسات السابقة في الموضوع، وما لها وما عليها، وما أضفته عنها، ومنهج البحث، وخطته المنهجية المتبعة، والمصادر والمراجع المعتمدة فيه، ومسلكي ومنهجية عملي فيه من ناحية الدراسة والتحقيق، وأخيراً الصعوبات التي واجهتني في إنجاز هذا البحث.

ثانياً: القسمان

أ- قسم الدراسة: وفيه:

* مبحث تمهيدي: حول عصر الإمامين الخراز وابن آجطا. وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الحالة السياسية

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية

المطلب الثالث: الاقتصادية

المطلب الرابع: العلمية والفكرية.

* الفصل الأول: الإمام الخراز ونظمه مورد الظمان، وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: حياة الإمام الخراز وشخصيته العلمية، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه وكنيته وشهرته ونسبته.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المطلب الخامس: مؤلفاته وآثاره العلمية.

المطلب السادس: وفاته.

- المبحث الثاني: نظم مورد الظمان ودراسته، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، وتوثيق نسبه، وسبب نظمه وزمنه، والغاية منه.

المطلب الثاني: أهميته وقيمه العلمية.

المطلب الثالث: رواياته وشروحه.

المطلب الرابع: مصادره.

المطلب الخامس: منهج ناظمه واصطلاحاته فيه.

المطلب السادس: اختياراته ونقده وتقويمه.

* الفصل الثاني: حياة الإمام ابن آحطا وشخصيته العلمية، وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: حياة الإمام ابن آحطا، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه وكنيته وشهرته ونسبته.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: موطنه وأسرته.

المطلب الرابع: وفاته.

– المبحث الثاني: شخصيته العلمية، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: شيوخه.

المطلب الثاني: اشتغاله بالتدريس.

المطلب الثالث: تلاميذه.

المطلب الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المطلب الخامس: آثاره ومؤلفاته.

* الفصل الثالث: دراسة كتاب التبيان في شرح مورد الظمان، وفيه ستة مباحث:

– المبحث الأول: توثيق الكتاب وموضوعه وسبب تأليفه، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: توثيق الكتاب.

المطلب الثاني: موضوعه.

المطلب الثالث: سبب تأليفه.

– المبحث الثاني: موارد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: موارد السماعية.

المطلب الثاني: موارد المكتوبة.

– المبحث الثالث: منهج مؤلفه فيه، وفيه تمهيد وستة مطالب:

تمهيد: تناول ذكر أبرز ملامح المنهج العام لابن آحطا في كتابه التبيان.

المطلب الأول: مسلكه في شرح الآيات.

المطلب الثاني: مسلكه في الاستشهاد.

المطلب الثالث: مسلكه في تعليل الأحكام وتوجيهها.

المطلب الرابع: مسلكه في نقد الأقوال وتقويمها.

المطلب الخامس: مسلكه في الإفادة من المصادر وموقفه منها وأمانته

العلمية.

المطلب السادس: مصطلحاته في الكتاب.

- المبحث الرابع: منزلته العلمية وأثره في من بعده، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منزلته العلمية.

المطلب الثاني: أثره في من بعده.

- المبحث الخامس: آراء ابن آحطا واجتهاداته واستدراكاته وتعقباته، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: آراء ابن آحطا واجتهاداته.

المطلب الثاني: استدراكاته وتعقباته.

- المبحث السادس: نقد وتقويم الكتاب، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تنبيهات وملحوظات أشار إليها ابن آحطا بنفسه.

المطلب الثاني: تنبيهات الأئمة العلماء وملحوظاتهم حول الكتاب.

المطلب الثالث: ما ظهر للباحث من ملحوظات حول الكتاب.

- المبحث السابع: نسخه المخطوطة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أماكن تواجد نسخه المخطوطة في العالم.

المطلب الثاني: النسخ المخطوطة المعتمدة في التحقيق ووصفها.

ب- قسم التحقيق: واشتمل على تحقيق المخطوط تحقيقاً علمياً أكاديمياً من أوّل الكتاب إلى آخره، وذلك باتباع المنهج العلمي المتبع في تحقيق المخطوطات.

ثالثاً: الخاتمة

وتضمنت ذكر أهم نتائج البحث وبعض التوصيات والاقتراحات.

• المصادر والمراجع المعتمدة في البحث:

تنوعت مصادر هذا البحث بين مختلف أنواع المصادر والمراجع، بين مصادر مخطوطة وأخرى مطبوعة، وبين مصادر قديمة وأخرى حديثة، ومحقة وغير محقة، ورسائل جامعية ودوريات ومواقع انترنت وغير ذلك.

كما تنوعت أيضاً من حيث طبيعتها العلمية بين مختلف أنواع العلوم: من كتب في علمي الرسم والضبط القرآني، وأخرى في علم القراءات، وعلوم القرآن، وعلوم العربية بأنواعها كالنحو والصرف والأدب والشعر والقافية، وكذلك علم الحديث، والفقه، والتاريخ والسير، والتراجم والأعلام، والطبقات، والبلدان، والمعاجم، والفهرسات، وغير ذلك، مما سيأتي ذكره في فهرس خاص آخر

الرسالة، وهذا التنوع في المصادر والمراجع ناتج عن ما يقتضيه المنهج العلمي في تحقيق أي كتاب ودراسته.

• مسلكي في التحقيق:

سلكت في تحقيق هذا الكتاب منهجا أخص مجمله في الآتي:

- ١- جمعت ما قدرت عليه من النسخ الخطية للكتاب، وهي ثلاث نسخ كاملة، وأخرى رابعة مختصرة استعنت بها، واعتمدت واحدة منها كأصل باعتبارها كاملة وواضحة الخط.
- ٢- نسخت النسخة الأصل على جهاز الحاسوب وفق قواعد الإملاء الحديثة.
- ٣- قابلت بين النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق، لإتمام الخلل الواقع في النص، بسبب السقط أو التحريف ونحوه.
- ٤- كتبت نص أبيات نظم مورد الظمان وضبطتها ضبطا صحيحا، ورقمتها، وميزتها عن باقي نص الشرح، وذلك بكتابتها بخط مغاير وعريض.
- ٥- أشرت إلى نهاية كل صفحة من صفحات النسخة الأصل، وذلك بكتابة رقم الصفحة مع الإشارة إلى كونها الوجه "أ"، أو الوجه "ب" من الورقة ووضعها بين عارضتين في متن الكتاب (هكذا مثلاً: [أ/١] أو [ب/١]).
- ٦- قسمت النص إلى فقرات وعبارات، ووضعت عليه علامات الترقيم والإملاء اللازمة لإيضاحه وتمييزه، كالأقواس المزهرة: ﴿﴾ للآيات، والقوسين الصغيرين للأحاديث النبوية: «»، وهذه: «» أو هذه: " " للأقوال والنصوص المنقولة، وغير ذلك كالنقطتين وعلامات التعجب والاستفهام ونحوها.
- ٧- أشرت إلى الزيادة أو النقصان أو السقط وإلى كل الفروق الواقعة بين النسخ المخطوطة المعتمدة، وذلك بوضعها بين عارضتين [] والتنبيه عليها في الهامش.
- ٨- كتبت الآيات والكلمات القرآنية بالخط العثماني وفق رواية الإمام حفص عن عاصم بواسطة مصحف النشر المكتبي الذي أصدره مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، وذلك لتعذر وجود مصحف إلكتروني للنشر المكتبي على رواية ورش.

٩- رسمت الكلمات والألفاظ التي تحتاج إلى رسم على ما يوافق رواية ورش أو قالون أو غيرها من الروايات الأخرى على حسب ما ذكرها المؤلف في الكتاب وضبطتها بحسب مراده منها.

١٠- رُقمتُ جميع الآيات الواردة في متن الكتاب، وعزوتها إلى سورها، وذلك بوضعها اسم السورة ورقم الآية بين عارضتين عقب الآية مباشرة (هكذا مثلاً: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]).

- وأماً إذا ذكر المؤلف اسم السورة قبل الآية أو بعده مباشرة فإني أكتفي بذكر رقم الآية فقط بين عارضتين.

- وإذا ذكر المؤلف لفظة أو كلمة أو آية تكررت في عدة مواضع من المصحف فإني أترك عزوها، إلا أن يريد المؤلف عدَّ مواضعها فأذكره في الحاشية.

- إذا تكررت الآية أو الآيات أو الألفاظ في مواضع متقاربة من شرح الأبيات فإني أترك عزوها، وذلك لعدم التكرار.

١١- عزوتُ جميع القراءات الواردة في الكتاب ونسبتها إلى أصحابها، سواء كانت متواترة أو الشاذة، وخرَّجتها من مظانها ومصادرها الأصلية المعتمدة.

١٢- خرَّجتُ جميع الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب، فإن كان الحديث أو الأثر في الصحيحين أو أحدهما فإني أكتفي بتخرجه منهما، وإلا فإني أجتهد في تخرجه من باقي كتب السنة الأخرى، مع نقل أقوال العلماء وحكمهم عليه.

١٣- وثقت كل النصوص الواردة في الكتاب إلا ما تعذر منها، وعزوتها إلى مصادرها ومظانها الأصلية.

١٤- عزوت الأقوال إلى قائلها ورجعت إلى كتبهم ومؤلفاتهم - إن تيسر ذلك - وإلا رجعت إلى من ذكر أقوالهم.

١٥- ترجمت لكل الأعلام الوارد ذكرها في الكتاب عند أول ذكر لها، واقتصر في تراجمهم على ذكر اسم العلم وكنيته ولقبه ونسبه وأهم شيوخه وتلاميذه وتاريخ وفاته، وأحياناً

أذكر أشهر مؤلفاته وشيء من أخباره وبعض ما قيل فيه، كما نبّهت على الأعلام الذين لم أجد لهم ترجمة.

١٦- استثنيت من الترجمة الأعلام المشهورين ككبار الصحابة والأئمة الأربعة ونحوهم، فأحيل أحياناً إلى مصادر تراجمهم، وأحياناً أخرى لا، وذلك بحسب أهمية ذكر ذلك العلم وعدمه.

١٧- لم أترجم في الغالب للأعلام الوارد ذكرها في مقول القول أو النصوص التي ينقلها الشارح عن غيره، إلا ما دعت إليه الحاجة.

١٨- اعتمدت في تراجم الأعلام على كتب التراجم الخاصة بكل فن، فتراجم القراء مثلاً: من غاية النهاية لابن الجزري، ومعرفة القراء الكبار للذهبي، وتراجم الشعراء من كتاب الشعر والشعراء لابن قتيبة وطبقات فحول الشعراء للجمحي، وهكذا، وإن لم أجد فترجم له من كتب التراجم العامة وغيرها.

١٩- عرّفت بالأماكن والبلدان الوارد ذكرها في الكتاب، معتمداً في ذلك على كتب المعاجم والبلدان والموسوعات، القديمة منها والحديثة.

٢٠- إن كان للكتاب أو المرجع المعتمد جزء منه محقق والآخر مخطوط فإني أشير إلى ذلك، بالتنبيه عليه عند التوثيق، مثلاً: "تنبيه العطشان لجراجي: (ص ١٠٠)" يعني أنه من الجزء المحقق المطبوع، و"تنبيه العطشان للجراجي (مخطوط): [١٩٥/أ]" يعني أنه من الجزء المخطوط ورقة ١٩٥ الوجه "أ"، وهكذا.

٢١- ربطت أجزاء الكتاب بعضها ببعض، وذلك بربط إشارات وإحالات المؤلف على المواضيع ومواطن الأخرى التي أرادها وأشار إليها.

بما أن المؤلف رحمته الله قد اعتمد على كتاب المقنع للداني وكتاب التنزيل لأبي داود وكتاب العقيلة للشاطبي فإني أربط بين هذه الكتب الثلاثة في بيان أحكام رسم الألفاظ التي يذكرها المؤلف، فإن لم ينسب الحكم لأحدهم أو لبعضهم في لفظ من الألفاظ بيّنته وبينت موضعه من كتابه، وإن أهمله وأغفله نبّهت عليه - وهذا أيضاً مما لم يفعله غيري من الباحثين والله أعلم -.

قلت في الهامش: باتفاق الشيخين ومتابعة الشاطبي لهما في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٣٧) في الوسيلة للسخاوي: (ص٢٧٧).

٢٢- خرجتُ جميع الشواهد الشعرية، والأقوال، والأمثال العربية الواردة في الكتاب وعزوتها إلى مظاهرها الأصلية، إلا ما تعذر علي إيجاد قائله ونسبته، وهو قليل.

٢٣- أحررتُ ذكر بيانات المصادر والمراجع إلى فهرسها الخاص بها في آخر الكتاب طلباً للإيجاز والاختصار.

٢٤- علّقتُ على ما أشكل من النص في المواطن التي تحتاج إلى تعليق أو توضيح، وشرحت ما يغمض من ألفاظه وعباراته، وذلك بالرجوع إلى كتب اللغة وقواميسها.

٢٥- ذكرت تحقيق كثير من المسائل الخلافية الواردة.

٢٦- وضعت في نهاية الرسالة عدة فهرس فنية منوعة لإعانة القارئ على الاهتمام إلى مطالب الكتاب ومسائله كفهرس الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب، وفهرس الأعلام المترجم لهم، وفهرس البلدان المعرف بها، وفهرس الأشعار والأراجيز، وفهرس المصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

٢٧- لم أضع فهرساً للآيات والألفاظ القرآنية لكثرتها في البحث، واكتفيت بذكر الفهرس التفصيلي لموضوعات الكتاب الذي اشتمل على ذكر كثير من الألفاظ القرآنية.

هذه أهم الخطوات والمعالم التي سرت عليها في تحقيق هذا الكتاب ودراسته.

• الرموز المستخدمة في البحث:

استخدمت في هذا البحث عدة رموز طلباً للإيجاز والاختصار، وهي:

أولاً: رموز المخطوطات المعتمدة في التحقيق

١- "الأصل": وهي ترمز إلى نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة الجزائر العاصمة.

٢- "س": وهي ترمز إلى نسخة مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض.

٣- "ت": وهي ترمز إلى نسخة الخزانة العامة بتطوان.

ثانياً: رموز فهرس المصادر والمراجع

- ١- " ت. " : تحقيق.
- ٢- " د/ط " : دون طبعة.
- ٣- " ط/١ " : الطبعة الأولى.
- ٤- " د/ت " : دون تاريخ.
- ٥- " د/م " : دون ذكر مكان الطبع.

• صعوبات البحث:

كغيري من الطلبة والباحثين الآخرين تعرضت في أثناء إنجاز هذا البحث لعدة صعوبات وعقبات ألخصها في ما يلي:

١- أول الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث هي الحصول على نسخ خطية لكتاب التبيان، إمّا لبعده المكتبات التي تحتوي عليها ووجودها خارج أرض الوطن وعدم وجود وسيط يقوم بتصويرها نيابة عني، أو للعراقيل والمشاكل التي يخلقها بعض القائمين على الخزائن والمكتبات كحجّة عدم وجود المسؤول المباشر عن قسم المخطوطات والمشرف عليها، أو عدم وجود آلات النسخ وتعطلها ونحو ذلك، أو لفساد النسخ الخطية وتلفها أصلاً، وعدم قابليتها لا للنسخ ولا للتصوير، بسبب الأسباب الطبيعية كالرطوبة والأرضة.

والحمد لله فقد تيسر الأمر، وحصلت على ثلاث نسخ كاملة وأخرى رابعة مختصرة .

٢- صعوبة في قراءة بعض صفحات وورقات بعض النسخ المخطوطة إمّا لتعرضها للرطوبة والخرم، أو لدقة خطها المغربي وعدم وضوحه.

٣- صعوبة البحث عن المسائل والأقوال والآراء في المصادر والكتب التي لا تزال مخطوطة.

٤- قلة مصادر علم الرسم القرآني وندرتهما، وكون أغلبها لا يزال مخطوطاً أو رسائل جامعية ما زالت لم تطبع ولم تنشر بعد، فهي حبيسة عند أصحابها في الخزائن وفي أقسام الدوريات.

٥- قلة وندرة المصادر والمراجع التي تتحدث عن تراجم الأعلام والأئمة المغاربة.

٦- كثرة تعرض الشارح ﷺ إلى الخلافات في المسائل النحوية واللغوية أثناء الشرح، مما جعلني أجتهد في البحث عن تحقيق هذه المسائل وأقوال العلماء فيها، مع اعترافي بقصر باعني وقلة بضاعتي في علوم اللغة العربية.

٧- عدم نسبة الشارح لبعض الآراء والأقوال التي يستشهد بها إلى أفراد معينين أو نسبتها إلى مبهم مما أضناني في محاولة البحث عن أصحابها وقائلها في شتى أنواع المصادر المضمون وجودها بها.

وفي ختام هذه المقدمة أعتذر عن كل ما بدر مني من نقص أو خلل أو تقصير أو غفلة أو نسيان في هذا البحث، فقد اجتهدت وبذلت جهدي قدر المستطاع من أجل أن يخرج هذا البحث في أحسن حلة وأكملها، والكمال لله وحده سبحانه، فأسأله سبحانه أن يبارك لي فيه، وأن ينفعني به وجميع من قرأه أو اطلع عليه، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

وأخيراً أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني وساهم وشارك في إنجاز هذا البحث وإتمامه وإخراجه، سواء كان ذلك بجهد أو تشجيع أو دعاء أو كلمة حسنة، وخاصة شيخي وأستاذي الكريم الدكتور أبو بكر كافي حفظه الله ورعاه وجزاه الله خير جزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل وأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة.

وسبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً

والحمد لله رب العالمين.

فِطْرُ الْحَرَامِ

الْحَرَامِ

جامعة الأمير عبد الوهاب الإسلامية

مبحث تمهيدى

عصر الإمامين الخراز وابن أخطا

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الحالة السياسية.

المطلب الثانى: الحالة الاجتماعية.

المطلب الثالث: الحالة الاقتصادية.

المطلب الرابع: الحالة العلمية والفكرية.

أثبتت الدراسات والأبحاث أن هناك علاقة وثيقة، وصلة وطيدة بين المرء وبيئته التي عاش وترعرع فيها، وبين الصفات التي تميز شخصيته، ولذلك فإنه من الضروري عند دراسة أي شخصية من الشخصيات إلقاء الضوء على الزمان والمكان اللذين وُجِدتا فيهما تلك الشخصية، وبخاصة أولئك الذين يعيشون أحداث عصرهم، ولهم صلة بمشكلاته، وعلى رأس هؤلاء الأئمة العلماء، والدعاة، والمصلحون.

فكما أن لهؤلاء العلماء أثراً واضحاً في مجتمعاتهم وأهل عصرهم: تربيةً، وإصلاحاً، ونشراً للخير والفضيلة، فإن للعصر وأحداثه - أيضاً - تأثيراً بالغاً فيهم، وذلك من حيث: نوع المشكلات، والطريقة والأساليب التي يسلكونها في حلها، وما يرونه أولى بصرف العناية إليه من غيره، وكذا من ناحية نظرة حُكَّام ذلك العصر للعلم وأهله، ومدى تجاوبهم مع رسالة العلماء، إلى غير ذلك من الأمور التي لها أثر مباشر على أهل العلم ودعوتهم.

ولذا رأيت أن يكون هذا المبحث التمهيدي مشتملاً على بيان لكل من: الحالة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعلمية والفكرية للعصر الذي عاش فيه الإمامان أبي عبد الله الخراز وأبي محمد بن آجطا.

المطلب الأول: الحالة السياسية

عاش الإمامان أبو عبد الله الخراز وأبو محمد ابن آجطا - رحمهما الله - في مدينة فاس في النصف الثاني من القرن السابع ومنتصف القرن الثامن الهجري، وكانت بلاد المغرب عامة ومدينة فاس خاصة في هذه الفترة تحت حكم الدولة المرينية^(١) التي قامت على أنقاض دولة الموحدين التي كانت تحكم بلاد الأندلس والشمال الإفريقي، وبعد زوال دولتهم - أي: الموحدين - انقسمت بلاد الأندلس والشمال الإفريقي إلى دويلات من أهمها: دولة بني الأحمر في غرناطة، ودولة بني مرين في المغرب الأقصى واتخذوا من مدينة فاس عاصمة لهم، ودولة بني عبد الواد في المغرب الأوسط واستقروا بتلمسان، ودولة بني حفص في المغرب الأدنى - أي تونس - .

وابتدأ المرينيون حياتهم السياسية بصراع طويل وميرير مع الموحدين استمر قرابة ثمانية وخمسين عاما، واستفاد المرينيون كثيرا من مشاركاتهم السابقة مع الموحدين في ميدان الحرب والقتال في بلاد المغرب والأندلس، مما جعلهم يتفوقون عليهم في كثير من المعارك ويزولوا دولتهم نهائيا^(٢)، وبقي الصراع مستمر بين بني مرين في المغرب الأقصى وبين الدويلات الأخرى المجاورة في محاولة كل واحدة منهم في السيطرة على أراضي دولة الموحدين السابقة، ولذلك عانوا كثيرا من الصعاب في فترة تأسيسهم لدولتهم من أجل وضعها على أساس صحيح يضمن لهم البقاء والاستمرارية، فعملوا على تحقيق عدد من الأهداف كت تحقيق

(١) بني مرين بطن من زناتة من البربر، وأول أمرهم أنهم خرجوا عن طاعة بني عبد المؤمن المعروفين بالموحدين لما اختل أمرهم، وتابَعوا الغارات عليهم حتى ملكوا مدينة فاس، واقتلعوها من الموحدين في سنة بضع وثلاثين وستمائة، واستمرت فاس وغيرها في يديهم في أيام الموحدين، وأول من اشتهر من بني مرين أبو بكر بن عبد الحق بن محيو بن حمادة المريني، وبعد ملكه فاس سار إلى جهة مراكش وضايق بني عبد المؤمن، وبقي كذلك حتى توفي أبو بكر المذكور في سنة ثلاث وخمسين وستمائة، وملك بعده أخوه يعقوب بن عبد الحق بن محيو، وتولى أمره وحاصر أبا دبوس في أمر مراكش وملكها يعقوب المريني المذكور سنة ٦٦٨ هـ، وأزال ملك بني عبد المؤمن من حينئذ.

انظر: المعجب في تلخيص أخبار المغرب للمراكشي: (ص ٤١٩)، والبداية والنهاية لابن كثير: (١٣ / ٣٦٣)، والذخيرة السننية في تاريخ الدولة المرينية لابن أبي زرع الفاسي: (ص ١٤ وما بعدها)، والاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للناصري: (٣ / ٤ وما بعدها)، وتاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني لمحمد الحريري: (ص ٣-١٠).

(٢) تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني للحريري: (ص ١٠-١٢)، والنبوغ المغربي لكونون: (١٧٥/١).

الأمن والسلم والاستقرار ومحاربة البغاة وقمع المعتدين، ونجدة المستضعفين، وكل هذا فقدته سكان المغرب الأقصى في ظل الدولة الموحدية، بالإضافة إلى كون قائدهم عبد الحق بن محيو المريني (١) يتمتع بكثير من الصفات الخلقية العالية التي منحته المهابة والإجلال، كما كان مشهورا بين المرينيين بالتقى والصلاح والبركة، ومعروفا في جميع أحواله وأحكامه بالصدق والعدل والوقوف عند حدود والوفاء بالعهود.

فبتحقيقهم لهذه المبادئ والأهداف في موطنهم الجديد جلب لهم الكثير من الأتباع من قبائل المغرب التي كانت تتوق إلى الأمن والاستقرار(٢).

ولم يكن من السهل القضاء على قبائل المصامدة التي ظلت تقاوم وتصارع إلى آخر لحظة من حياتها السياسية الرسمية، التي انتهت بسقوط مراكش بعد تأسيس فاس الجديدة على يد أبي يوسف يعقوب بن عبد الحق(٣) عام ٦٧٤م، الذي أعلن نفسه سلطانا على المغرب، وتلقب بالمنصور، وتقدم إلى إفريقية يريد استلحاقها كما كانت في عهد الموحدين، لكن هيهات، إذ دخلت تلك البلاد في حكم بني عبد الواد وبني حفص القائمين بها، فنتج عنه عدة صراعات ومعارك معهم، كما قام بعدة غزوات في بلاد الأندلس وفتح بعضا من أجزائها(٤).

وتوالى على الحكم في الدولة المرينية بني عبد الحق بن محيو مع إشراك بعض أتباعهم من قبائل بني مرين الأخرى في بعض الوزارات ومناصب الدولة.

(١) هو عبد الحق بن محيو بن أبي بكر بن حمادة بن محمد المريني، أبو محمد: مؤسس الدولة المرينية في المغرب الأقصى، مات قتيلا سنة ستمائة وأربعة عشر، ودامت مدة ولايته ثلاثة أعوام وستة أشهر.

الذخيرة السننية في تاريخ الدولة المرينية لابن أبي زرع الفاسي: (ص ٦٤)، والاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للناصري: (٨/٣)، والأعلام للزركلي: (٣/ ٢٨٢)، وموسوعة أعلام المغرب لحجي: (٣٩٥/١).

(٢) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للناصري: (٣/ ٦-٥)، وتاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني للحريري: (ص ١١).

(٣) هو يعقوب بن عبد الحق بن محيو المريني الزناتي، أبو يوسف، الملقب بالسلطان المنصور بالله، بربري من أصل عربي، على يده انقرضت دولة الموحدين وبويع سلطانا ٦٦٨ هـ، وتوفي سنة ٦٨٥ هـ.

الحلل الموشية لابن الخطيب: (ص ١٢٩)، والاستقصا لأخبار المغرب الأقصى للناصري: (٣/ ٢٠)، والأعلام للزركلي: (٨/ ١٨٩).

(٤) النبوغ المغربي لكونون: (١/ ١٧٧)، وتاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني للحريري: (ص ٨٣-٨٦)، ومظاهر الثقافة المغربية دراسة في الأدب المغربي في العصر المريني لابن شقرون: (ص ٤٥-٤٦).

فبعد وفاة أبي يوسف يعقوب بن عبد الحق سنة ٦٨٥ هـ خلفه ابنه أبو يعقوب يوسف^(١) الذي بذل جهدا كبيرا في إخماد الثورات الداخلية والخارجية، ومعاقبة الثائرين بأشد أنواع العقوبات، وحاول انتهاج نهج والده في إقامة العدل والجهاد وبسط الأمن^(٢). وبعد مقتل السلطان أبي يوسف في ذي القعدة من عام ٧٠٦ هـ نتيجة مؤامرة دبرها خصيان القصر عليه، نفذ الأمر إلى الأمير أبي ثابت عامر بن عبد الله (ت ٧٠٨ هـ)^(٣)، وبعده إلى أبي الربيع سليمان بن عبد الله حفيد آخر للسلطان يوسف بن يعقوب (ت ٨١٠ هـ)^(٤). وبعد ذلك آل الأمر إلى السلطان أبي سعيد عثمان بن يعقوب بن عبد الحق (ت ٨٣١ هـ)^(٥) الذي كان من أهل العلم والحلم متواضعا، فقبله عامة الناس وخاصتهم، وقام بالعديد من الإصلاحات الداخلية التي كان من شأنها أن تدعم وتوطد أركان الدولة المرينية، وبدأ بحركة الإصلاح هذه بمراعاة التقاليد السابقة في الدولة حين يتم انتخاب سلطان جديد لها، وحرص

(١) هو يوسف بن يعقوب بن عبد الحق المريني أبو يعقوب، السلطان الناصر لدين الله، بويع له بعد وفاة أبيه سنة ٦٨٥ هـ بعهد منه، وكان في الجزيرة الخضراء، فرحل إلى فاس، وكانت مدة خلافته إحدى وعشرين سنة وتسعة أشهر ونصف، وكانت وفاته بتلمسان سنة ٧٠٦ هـ.

الخلل الموشية لابن الخطيب: (ص ١٣٣)، والاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للناصري: (٣/٦٦)، والأعلام للزركلي: (٢٥٨/٨).

(٢) تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني للحريري: (ص ٨٣-٨٧).

(٣) هو عامر بن عبد الله بن يوسف بن يعقوب المريني أبو ثابت، بويع بعد مقتل جده يوسف، ودامت مدة خلافته سنة وثلاثة أشهر، وكانت وفاته سنة ثمان وسبعمئة بطنجة بعد مرض ألم به.

الخلل الموشية لابن الخطيب: (ص ١٣٣)، والاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للناصري: (٣/٩١)، والأعلام للزركلي: (٢٥٣/٣).

(٤) هو سليمان بن عبد الله بن يوسف بن يعقوب المريني، أبو الربيع، بويع بعد وفاة أخيه عامر سنة ٧٠٨ هـ بطنجة، ورحل إلى فاس قاعدة ملكه، كانت مدته سنتان وأربعة أشهر و ٢٣ يوما، توفي سنة عشر وسبعمئة بتازا.

الخلل الموشية لابن الخطيب: (ص ١٣٤)، والاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للناصري: (٣/٩٧)، والأعلام للزركلي: (٣/١٢٨).

(٥) هو عثمان بن يعقوب بن عبد الحق المريني أبو سعيد، ولي بعد وفاة ابن أخيه، بنى مدرسة العطارين بفاس، وكانت مدة ملكه عشرون سنة ونصف، توفي في طريق عودته إلى فاس قادما من تازا سنة إحدى وثلاثين وسبعمئة.

الخلل الموشية لابن الخطيب: (ص ١٣٤)، والاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للناصري: (٣/١٠٣)، والأعلام للزركلي: (٤/٢١٥).

على مباشرة شؤون الدولة وأمور الرعية بنفسه، ورفع على الناس المظالم وخفف عنهم^(١)، ورغم ذلك كغيره من السلاطين السابقين واجهته عدة عقبات ككنقض بني عبد الواد لعقد الصلح المبرم بينه وبينهم في عهد السلطان السابق أبي الربيع، ومحاولتهم السيطرة على تونس وافتكاكها من أيدي الحفصيين، وكذا بعض الاضطرابات الداخلية من أجل الاستفراد بالسلطة والانفصال عنه، كما حدث في مراكش وسبتة^(٢).

وبعد وفاته خلفه ابنه أبو الحسن علي بن عثمان بن يعقوب بن عبد الحق (ت ٧٥٢ هـ)^(٣) الذي قاد سياسة دولة بني مرين إلى التوسع في بلاد المغرب الأوسط وإفريقية رغبة منه في تحقيق الوحدة المغربية التي كانت قائمة أيام المرابطين والموحدين، وساعده على ذلك مصاهرته للحفصيين، وبفضل جهوده العظيمة تم له كل ذلك، وتمكن من القضاء على بني عبد الواد وضم المغرب الأوسط وإفريقية تحت جناح الدولة المرينية.

ولكن واجهته عدة اضطرابات ومقاومات من طرف بعض القبائل العربية في إفريقية وبلاد المغرب الأوسط، بالإضافة إلى بعض الخلافات والأطماع الداخلية جعلته يفقد سيطرته عليها^(٤). وبعد وفاته خلفه ابنه أبو عنان فارس بن علي الملقب بالمتوكل على الله (ت ٧٥٩ هـ)^(٥)، واستطاع في عهده أن يستعيد نفوذ الدولة المرينية في المغرب الأوسط وإفريقية بانتهاج نهج سياسة والده السابقة، فحقق بعضا مما يأمل.

(١) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للناصرى: (١٠١/٣)، وتاريخ المغرب الإسلامى والأندلس فى العصر المرينى للحريرى: (ص ١٠٠).

(٢) انظر: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للناصرى: (١٠٣/٣-١١٧)؛ وتاريخ المغرب الإسلامى والأندلس فى العصر المرينى للحريرى: (ص ١٠٠-١٠٧).

(٣) علي بن عثمان بن يعقوب بن عبد الحق أبو الحسن، الملقب بالمنصور بالله، هو أفخم ملوك بني مرين دولة وأضخمهم ملكا وأبعدهم صيتا وأكثرهم آثارا بالمغرب والأندلس ويعرف عند العامة بالسلطان الأكلح لسمررة لونه، بويج بفاس بعد وفاة أبيه سنة ٧٣١ هـ بعهد منه، وكانت مدة حكمه عشرون سنة وأربعة أشهر، توفي سنة اثنتين وخمسين وسبعمئة.

الحلل المشوية لابن الخطيب: (ص ١٣٤)، والمسند الصحيح الحسن فى مآثر ومحاسن أبي الحسن لابن مرزوق: (ص ١١٧ وما بعدها)، والاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للناصرى: (١١٨/٣)، والأعلام للزركلى: (٤/٣١١).

(٤) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للناصرى: (١١٨/٣-١٨١)، وتاريخ المغرب الإسلامى والأندلس فى العصر المرينى للحريرى: (ص ١٠٨-١٢٤)، وانظر كتاب: المسند الصحيح الحسن فى مآثر ومحاسن أبي الحسن لابن مرزوق.

(٥) هو فارس بن علي بن عثمان بن يعقوب المرينى أبو عدنان، المتوكل على الله، تولى بعد وفاة ولده، ودامت مدة ملكه سبع سنين وتسعة أشهر، توفي سنة تسع وخمسين وسبعمئة بعد أن خنقه وزيره الحسن بن عمر الفودودي.

وبعد مقتل هذا الأخير في ذي الحجة من عام ٧٥٩ هـ شهدت الدولة المرينية تحولا كبيرا في نظامها السياسي، وكانت من أهم عناصر هذا التحول هي انتقال السلطة الفعلية في الدولة من يد السلاطين إلى الوزراء، وصحب ذلك تقلص الدولة داخل حدودها السابقة في المغرب الأقصى، واستعاد الحفصيون قسنطينة وبجاية، وتمكن أبو حمو موسى الزياني^(١) سنة ٧٦٠ هـ من استعادة تلمسان، وضاعت كثير من بلاد المغرب الأوسط وإفريقية من تحت أيديهم^(٢)، وشيئا فشيئا حتى دب إليها الضعف، وتفككت أواصرها، وبدأت بوادر سقوطها وهيارها رغم محاولات عديدة لانقاذها من طرف حكامها وسلاطينها.

وانتهت دولة بني مرين في سنة تسع وستين وثمانمائة بعد مقتل السلطان أبي محمد عبد الحق بن أبي سعيد عثمان الزناتي المريني^(٣)، وهو آخر ملوك بني عبد الحق من بني مرين، وهو أطولهم مدة، وأعظمهم محنة وشدة^(٤).

هذه هي الحالة السياسية التي كانت عليها بلاد المغرب عامة، ومدينة فاس خاصة في عهد الدولة المرينية، ولم أجد للإمام ابن آجطا، ولا لشيخه الإمام الخراز، أي ذكر في مسرح الأحداث السياسية، ولا في شؤون الدولة، إما لكونهما مشغولان بالتدريس والتعليم، أو لأنه لم يكن للسياسة وشؤونها حظ في نفسيهما.

الجلل الموشية لابن الخطيب: (ص ١٣٤)، والاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للناصرى: (٣/١٨١)، والأعلام للزركلي: (٥/١٢٧).

(١) هو موسى بن عثمان بن يغمراسن الزياني أبو حمو، رابع سلاطين بني عبد الواد في تلمسان، خلف أخاه السلطان أبي زيان بعد وفاته سنة ٧٠٧ هـ وشغل بإصلاح مدينة تلمسان وتحصينها من غارات المرينيين، حقد عليه ابنه أبو تاشفين لتقدمه غيره عليه، فثار عليه وقتله سنة ٧١٨ هـ، وكانت مدة ملكه نحو عشر سنين.

بغية الرواد في ذكر ملوك بني عبد الواد لابن خلدون: (١/١٢٦)، والاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للناصرى: (٤/٤)، والأعلام للزركلي: (٧/٣٢٥).

(٢) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للناصرى: (٤/٣٨-٣)، وتاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني للحريري: (ص ١٥٧).

(٣) هو عبد الحق بن أبي سعيد عثمان بن أحمد بن إبراهيم الزناتي المريني أبو محمد، ولي بفاس بعد وفاة أبيه سنة ٨٢٣ هـ، وترك التصرف في الملك إلى وزرائه وحجابه مثل والده، ففسدت أمور دولته، فخلع وقتل سنة تسع وستين وثمانمائة.

الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للناصرى: (٤/٩٥)، والأعلام للزركلي: (٣/٢٨١)، وموسوعة أعلام المغرب لمحمد حجي: (٢/٧٧٥-٧٧٦).

(٤) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للناصرى: (٤/٩٥-١٠٠)، وتاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني للحريري: (ص ١٨٥).

المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية

كان المجتمع المغربي عامة وفي مدينة فاس خاصة في عهد الدولة المرينية يتشكل من عدة عناصر أهمها^(١):

١- البربر: وهم يشكلون السواد الأعظم في بناء المجتمع المريني، ومنهم كانت الطبقة الحاكمة التي كانت تنتمي إلى إحدى هذه القبائل البربرية، وهي قبيلة بني مرين، والتي بدورها كانت تنتمي إلى زناتة، ولذلك لعبت القبائل الزناتية دورا مهما في الدولة المرينية، سواء في مراحل تأسيس الدولة أو في المراحل الأخرى، حيث كان الجيش المريني يضم عددا كبيرا من قبائل زناتة.

بالإضافة إلى قبائل صنهاجة التي شكلت المغرب تشكيلا وأعطته شخصية جغرافية احتفظ بها عبر العصور، وكذا قبائل المصامدة التي كانت تتشكل منها دولة الموحدين الزائلة.

٢- الأندلسيين الوافدين من بلاد الأندلس: وهم يشكلون مجموعتان:

أ- مجموعة الأندلسيين المشتركين في الجيش المريني، وكانوا من الجند النشابة حملة الأقواس بصفة خاصة.

ب- طبقة العلماء الذين انتقلوا من الأندلس إلى المغرب الأقصى بعد ضياع بلادهم باحتلال النصارى لها، وهؤلاء كان لهم دور مهم في الحياة الدينية والثقافية في الدولة المرينية.

٣- العرب: وقد ضم الجيش المريني كثيرا منهم، وكان معظمهم من الفرسان، ولكن المرينيين لم يعتمدوا كثيرا على القبائل العربية، خاصة في مرحلة تأسيس دولتهم، إذ كانت القبائل العربية مذنبدة في ولائها للموحدين وطاعتها لبني مرين، ولذلك كانوا دوما تحت الرقابة، ويؤكد ذلك أنهم كانوا في الغالب هم حملة لواء المعارضة ضد الوجود المريني، وخاصة في إفريقية، ورغم ذلك فقد كان لهم دور كبير في انتشار اللغة العربية في قرى وبوادي المغرب الأقصى.

(١) انظر: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى للناصرى: (٣/٣)، وتاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني للحريري: (ص٣١٧)، ومظاهر الثقافة المغربية دراسة في الأدب المغربي في العصر المريني لابن شقرون: (ص٢٨).

٤ - بعض الأقليات الأخرى: وهم:

أ- الغز: وهم من الممالك الغز المصريين، وهؤلاء ينتمون إلى القبائل التركية التي كانت تسكن في إقليم ما وراء النهر، وهؤلاء ظهروا في المجتمع المغربي منذ عهد المرابطين والموحدين الذين استعانوا بهم في جيوشهم.

ب- الروم أو الفرنج: ومعظم هؤلاء كانوا يمثلون فرقة ضمن فرق الجيش المريني، وحرص سلاطين بني مرين على جمعهم في مكان واحد عرف بجي الملاح بالقرب من البلد الجديد، وكان لهم دورهم في الحياة السياسية، وخاصة في عهد نفوذ الوزراء.

ج- اليهود: وجدت أعداد كبيرة منهم في المغرب الأقصى، وكان أكثرهم بالعاصمة فاس، حيث سكنوا حي الملاح مع الروم، وكان لهم دور كبير في الحياة السياسية في الدولة المرينية، حتى أن بعضهم وصل إلى أرفع المراتب في الدولة، كما لهم دور في إسقاط الدولة المرينية في عهد آخر سلاطينها عبد الحق بن أبي سعيد المريني.

هذه هي الفئات الاجتماعية التي كان يتكون منها المجتمع المغربي في عهد الدولة المرينية.

وهناك بعض المظاهر الاجتماعية التي تتعلق بالحياة الخاصة لسلاطين الدولة المرينية، وتتعلق أيضا بمواطني الدولة على اختلاف طبقاتهم نلخصها في مايلي^(١):

١- الحياة اليومية لسلاطين بني مرين: كان من عادة معظم سلاطين بني مرين أن يجلس الواحد منهم في صباح كل يوم ويحضر مجلسه الأشياخ الكبار من قادة الجيش، فيمد لهم السماط فيأكلون ويتفرقون إلى أماكنهم، وفي آخر النهار بعد العصر يركب السلطان في حرسه الخاص - وغالبا ما يكون ذلك يومي الاثنين والخميس - ويخرج إلى مكان فسيح في الصحراء ويشاهد عروض تدريبية للفرسان، وقد يحضر مجلس العرض بعض أبناء الملوك وبعض السفراء الذين يتصادف وجودهم في ذلك الوقت، وبعد انتهاء الاستعراض يعود السلطان في موكبه إلى قصره.

(١) انظر: تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني للحري: (ص ٣٣٠).

ثم يعقد السلطان بعد ذلك مجلساً يضم عدداً من العلماء وشيوخ بني مرين وكبار رجال الدولة وأعيانها، فتمد لهم الموائد فيأكلون، وبعد الانتهاء من الطعام يعرض كاتب السر ما لديه من تقارير وأعمال الدولة ويعرضها على السلطان.

وكان السلطان أبو الحسن المريني غالباً ما يجلس للقراءة فيما بين صلاتي الظهر والعصر، ويقرأ الأخبار والسير وكتب الحديث والتفسير وغير ذلك، ويحضر مجلسه ذلك كبار أهل العلم وخاصتهم، ويستمر في بعض الأحيان إلى ما بعد صلاة المغرب، وقد تعرض عليه بعد صلاة العشاء الشكاوي والمظالم وبعض رسائل الدولة فيتولى توقيعها بنفسه.

كما لكان للسلطان عدة زيارات وجولات ميدانية يقوم بها للاطلاع على أحوال الناس، والنظر في شؤونهم مباشرة.

٢- **الاحتفالات:** كانت هناك احتفالات ومناسبات كثيرة يظهر فيها السلطان المريني أمام جمهور شعبه الذي كان يشارك في هذه الاحتفالات، إما بالتجمع لرؤيتها والتمتع بها، أو بالمشاركة الفعلية فيها، ومن بين هذه الاحتفالات: الاحتفال باستقبال وفود الدول، والاحتفال بسفر السلطان أو قدومه، والاحتفال بالمولد النبوي، والاحتفال بأيام العيدين، بالإضافة إلى الاحتفالات بالأفراح والمناسبات الخاصة بالسلطين وأبنائهم وحاشيتهم.

٣- **الأفراح:** وكان لها طابع خاص عند المجتمع المريني، وخاصة إذا كانت خاصة بالسلطان أو أحد حاشيته، فتجد الحزن يخيم على جميع البلاد، وكان معظم سلاطين بني مرين يحرصون على الخروج لتشجيع العلماء والصالحين.

المطلب الثالث: الحالة الاقتصادية

كان بنو مرين قبل دخولهم بلاد المغرب الأقصى أهل بدو يعيشون في الصحراء يتتبعون الماء والكأ، ولا يكادون يستقون في أرض حتى ينتقلوا إلى غيرها، ولما دخلوا بلاد المغرب الأقصى وتمكنوا منها بدؤوا يفكرون في الانتقال من حياة البداوة والترحال إلى الحياة المدنية والاستقرار، فعملوا على تنشيط حركة البناء والتعمير في دولتهم، باعتبارها مظهرها لحياتهم الاجتماعية الراقية، وقد شملت حركة البناء والتعمير جميع جوانب الحياة في المجتمع المريني، من مدن جديدة، ومنشآت عامة من مساجد ومدارس ومستشفيات وفنادق وقناطر^(١).

فبنوا خلال عهدهم عددا كبيرا من المدن:

ففي سنة ٦٧٤هـ أمر السلطان يعقوب بن عبد الحق ببناء مدينة فاس الجديد أو المدينة البيضاء، وهي ملاصقة لمدينة فاس القديمة، وبنى أيضا مدينة البنية وهي ملاصقة لمدينة الجزيرة الخضراء، وكان الهدف من بنائها أن تكون مركز تجمع للقوات المرينية^(٢).

وفي عهد السلطان يوسف بن يعقوب المريني بنيت مدينة المنصورة أثناء حصاره الطويل لتلمسان سنة ٦٩٨ هـ ، وبنى حولها الحمامات والمارستان، والمسجد الجامع الشهير^(٣).

وفي سنة ٧٠٧ هـ أسس السلطان أبو ثابت المريني مدينة تطاوين أو تطوان، وكان السلطان يوسف بن يعقوب قد بنى قصبتها سنة ٦٨٥ هـ ثم بنى السلطان أبو ثابت هذه المدينة عليها^(٤). وحرص المرينيون أيضا على تجديد بعض المدن القديمة وترميمها وبناء أسوارها، وتهيئتها، وإمدادها بالماء والحرص على نظافتها، ونحو ذلك،

كما قاموا بإنشاء الأسواق والدكاكين بها، والرباطات والزوايا لإيواء المسافرين وعابري السبيل وذوي الحاجات، وأوقفوا عليها أوقافا كثيرة.

كما حرص المرينيون على إنشاء الفنادق لأنها تلعب دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إذ كانت في كثير من الأحيان ملتقى للتجار من شتى البلدان والنواحي، ولذلك

(١) انظر: تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني للحريري: (ص ٣١٩).

(٢) الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى للناصرى: (٤٤٣ و ٤٢/٣).

(٣) الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى للناصرى: (٩١ \ ٣).

(٤) الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى للناصرى: (٩٧ \ ٣).

تجد الفنادق في ذلك الحين تتضمن العديد من المرافق الأخرى كالمستودعات لحفظ البضائع والأمتعة ، ومكاتب لكتابة عقود البيع والشراء، و مترجمين، وغير ذلك مما أدى ازدهار الحركة التجارية في البلاد^(١).

وعلى العموم فإن الحالة الاقتصادية للمجتمع في العهد المريني كانت تابعة للحالة السياسية واستقرارها، ففي الوقت الذي تستقر فيه الأوضاع ويستتب الأمن يتمكن الناس من العمل والإنتاج في الحقول والمصانع والمتاجر وغيرها من المجالات الاقتصادية، وأما في حالات الفزع والتقلبات السياسية والحروب المتواصلة والنكبات الطبيعية فإن الحالة الاقتصادية تصل إلى درجة من السوء تتناسب مع المستوى السيئ للحالة السياسية.

ومن الأمور السيئة التي وقعت في عهد المرينيين وكان لها الأثر السيئ على الأحوال الاقتصادية لجميع الناس في ذلك الوقت حدوث القحط والمجاعة التي أدت إلى إفناء كثير من الناس:

قال الناصري في الاستقصا: " وفي سنة إحدى عشرة وسبعمائة كان القحط بالمغرب فاستسقى الناس وخرج السلطان أبو سعيد ماشيا على قدميه لإقامة سنة الاستسقاء، وذلك يوم الأربعاء الرابع والعشرين من شعبان من السنة المذكور، وتقدمت أمامه الصلحاء والفقهاء والقراء يدعون الله تعالى، وقدم بين يدي بنحو صدقات وفرق أموالا... " (٢).

وقال الناصري أيضاً: " وفي سنة أربع وعشرين وسبعمائة كانت المجاعة بالمغرب، وارتفعت الأسعار في جميع البلاد، فبلغ المد من القمح بفاس خمسة عشر درهما، والصحفة منه تسعين دينارا، وغلا الإدام، وعمت الخضر بأسرها، وكسى السلطان أبو سعيد وأطعم في هذه المسغبة شيئا كثيرا، ودام ذلك إلى قرب منتصف السنة بعدها".

ثم قال: " وفيها في يوم الثلاثاء ثالث عشر رمضان منها نشأ خارج فاس من جهة جوفها سحب عظيم، وظلمة شديدة، ورياح عاصفة، أعقب ذلك برد كثير، عظيم الجرم، تزن الواحدة منه ربع رطل، وأقل وأكثر، ونزل في خلاله مطر وابل، جاءت منه السيول طامية، حملت الناس والدواب، وأهلكت جميع ما يجبل زالغ من الكروم والزيتون وسائر الشجر".

(١) انظر: تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني للحريري: (ص ٣٢٧).

(٢) الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى للناصرى: (١٧٨\٣).

ثم قال: " وفي سنة خمس وعشرين بعدها ليلة الجمعة السادس والعشرين من جمادى منها دخل السيل العظيم مدينة فاس وكاد يأتي عليها بحيث هدم الدور والمساجد والأسواق وأهلك آلاف من الخلق حتى خيف على البلد التلف... " (١).

وكذلك وقوع الطاعون الجارف الذي أهلك الكثير من الناس:

قال ابن خلدون في مقدمة تاريخه: " ... إلى ما نزل بالعمران شرقا وغربا في منتصف هذه المائة الثامنة من الطاعون الجارف، الذي تحيف الأمم، وذهب بأهل الجليل، وطوى كثيرا من محاسن العمران ومحامها، وجاء للدول على حين هرمها وبلوغ الغاية من مداها، فقلص من ظلها، وفل من حدها وأوهن من سلطانها، وتداعت إلى التلاشي والاضمحلال أحوالها، وانتقص عمران الأرض بانتقاص البشر، فخربت الأمصار والمصانع، ودرست السبل والمعالم، وختل الديار والمنازل، وضعفت الدول والقبائل، وتبدل الساكن، وكأني بالمشرق قد نزل به مثل ما نزل بالمغرب، لكن على نسبته ومقدار عمرانه .. " (٢).

هذا هو الطابع العام الذي كانت تتسم به الأحوال الاقتصادية للمجتمع المريني في ذلك الوقت.

وكذلك كان الحال بالنسبة للإمامين أبي عبد الله الخراز وابن آجطا رحمهما الله، كغيرهما من أفراد المجتمع المريني في مدينة فاس، فقد كانا مشتغلين بتعليم الصبيان، ويكابدان من أجل الحصول على لقمة العيش لأولادهما وعائلتهما.

قال ابن آجطا في مقدمة شرحه وهو يعتذر للطلبة عن عدم إتمام شرحه:

" ... لأَعْذَرُ أَوْجَبْتُ ذَلِكَ، مِنْهَا الْاِسْتِغَالُ بِتَعْلِيمِ الصَّبِيَّانِ، وَلاِسْتِغْرَاقِ جَمِيعِ الزَّمَانِ، وَتَقْيِيدِ الْأَحْوَالِ، وَمُكَابَدَةِ الْعِيَالِ، وَأُمُورٍ كَثِيرَةٍ حَالَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ تَمَامِهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَى وَقْتِهِ وَأَيَّامِهِ فَاعْتَذَرْتُ لَهُمْ بِتَعْلِيمِ الْأَوْلَادِ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْاِسْتِغَالِ مِنْ مُكَابَدَةِ الدُّنْيَا فِي الْكَدِّ عَلَى الْعِيَالِ " (٣).

(١) الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى للناصرى: (١٧٩\٣).

(٢) مقدمة تاريخ ابن خلدون: (٤٢/١)، والاستقصا لأخبار المغرب الأقصى للناصرى: (٨٥\٤).

(٣) مقدمة الشارح: (ص ٢٩٩).

وقال بعدها: " فامتنعتُ من ذلك كُلِّ الامتناع، لقُصُورِ الباعِ وجُمُودِ الطِّباعِ، وكثرةِ الاشتغالِ، وتغيُّرِ الأحوالِ، وليسَ لي فراغٌ إلاَّ يومَ الخميسِ ويومَ الجمعةِ، وربما تعرَّضَ لي اشتغالٌ يستغرقُ هذَينِ اليَومَينِ فيطولُ الأمرُ في ذلك " (١).

الطبعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(١) مقدمة الشارح: (ص ٢٩٩).

المطلب الرابع: الحالة العلمية والفكرية

شهد المغرب الأقصى عامة ومدينة فاس خاصة في عهد المرينيين حصاد قرنين من الجهود العلمية بفضل جهود المرابطين والموحدين في مجال الثقافة العلم والأدب، فما إن انتصبت الدولة المرينية وتشيّدت أركانها واستقر لها الأمر حتى انطلقت الحياة الفكرية إلى آفاق أرحب وأوسع، وأتاحت للعقلية المغربية مزيداً من النضوج، واستأنفت الحركة العلمية سيرها إلى الأمام، وذلك راجع لعدة أمور منها:

١- أن بعض سلاطين بني مرين وبعض رجال دولتهم كانوا من أهل العلم ورجالاته، فقد السلطان أبو سعيد عثمان بن يعقوب المنصور (ت ٧٣١ هـ) من أهل العلم، وكان أخوه الأمير أبو مالك ممن لهم اليد الطولى في الأدب وعارضة قوية في قرض الشعر، وكان السلطان أبو الحسن بن أبي سعيد (ت ٧٥٢ هـ) من كبار العلماء، فكان في مدة تولّيه الحكم أشد ألفاً لمجالسة الأدباء والحكماء ومذاكرتهم ومحدثتهم، لا يصير على مفارقتهم^(١)، وكذلك أخوه الأمير أبو علي كان محباً للعلم مولعاً بأهله، منتحلاً لفنونه، وكذلك كان السلطان أبو عنان بن أبي الحسن (ت ٧٥٩ هـ) فقيهاً يناظر الفقهاء، عارفاً بالمنطق وأصول الدين، حافظاً للقرآن والحديث وعارفاً بفنونهما، ومثل ذلك يقال في السلطان أبي العباس أحمد بن أبي سالم بن أبي الحسن وولده أبي فارس عبد العزيز، فلا غرو أن تنشط الحركة العلمية في ذلك العصر، وهي تحظى برعاية مثل أولئك الملوك العلماء المحبين لأهل العلم وأهله^(٢).

٢- أن سلاطين الدولة المرينية لم يقيموا دولتهم على أساس أفكار دينية، وعلى هذا الأساس لم يفرضوا على العلماء في دولتهم أن يتقيدوا بوجهة نظر معينة، ولذلك احتضنت مجالسهم العلماء بمختلف مستوياتهم وآرائهم وأفكارهم، بل لقد سمحوا في كثير من الأحيان بتدريس آراء الموحدين في مدارسهم، وذلك احتراماً منهم لحرية التعبير^(٣).

(١) انظر: المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن أبي الحسن لابن مرزوق: (ص ٢٥٧).

(٢) النبوغ المغربي لكونون: (١/١٨٨-١٨٩)، وتاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني للحريري: (ص ٣٣٧)، مظاهر الثقافة المغربية دراسة في الأدب المغربي في العصر المريني لابن شقرون: (ص ٥٠).

(٣) تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني للحريري: (ص ٣٣٧).

٣- أن المرينيين أوجدوا في المغرب الأقصى أكبر قاعدة فكرية وثقافية منذ الفتح الإسلامي، وتمثلت هذه القاعدة في ذلك العدد الضخم من المدارس العالية المتخصصة التي انتشرت في أنحاء المغرب الأقصى على نحو لم يسبق له مثيل، دون تمييز بين المدن الكبرى والصغرى، بالإضافة إلى أن السلاطين والحكام في الدولة المرينية لم يضعوا أية عوائق تعيق تنقل وإقامة العلماء المغاربة والأندلسيين في ربوع دولتهم، مما أدى ذلك بطبيعة الحال إلى تطعيم الحركة الفكرية في العصر المريني برصيد هائل وضخم من الثقافة الأندلسية المتنوعة (١).

ومن مظاهر اهتمام المرينيين بالعلم وأهله مايلي:

١- اهتمامهم بإنشاء المدارس والمساجد والمكتبات والاعتناء بها:

وذلك بحبس الأوقاف عليها، وإجراء المرتبات للقائمين على شؤونها، ووقف كتب العلم عليها، مثل ما فعل السلطان عبد الحق بن يعقوب المريني (٢)، إذ بنى مسدرسته التي بفاس - مدرسة الصفارين-، ومدرسة مراکش وغيرها (٣). وكذلك أمر السلطان أبو سعيد ببناء مدرسة فاس الجديد سنة عشرين وسبعمائة، فبنيت أتقن بناء وأحسنه، ورتب فيها الطلبة لقراءة القرآن، والفقهاء لتدريس العلم، وأجرى عليهم المرتبات والمؤن في كل شهر، وفي سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة أمر السلطان أبو سعيد أيضا ببناء المدرسة العظمى بإزاء جامع القرويين بفاس وهي المعروفة بمدرسة العطارين، وكذلك بنى مدرسة الصهريج، والمدرسة الكبرى مدرسة الوادي، والمدرسة المصباحية (٤).

(١) تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني للحريري: (ص ٣٣٧).

(٢) قال الناصري في الاستقصا (٣\١١١): "واقطفى أثره في هذه المنقبة الشريفة بنوه من بعده فاستكثروا من بناء المدارس العلمية والزوايا والربط ووقفوا عليها الأوقاف المغلة وأجروا على الطلبة بها الجرايات الكافية فأمسكوا بسبب ذلك من رفق العلم وأحيوا مراسمهم وأخذوا بضبعيه جزاهم الله عن نيتهم الصالحة خيرا".

(٣) انظر: تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني للحريري: (ص ٣٢٤).

(٤) انظر: القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٦١)، وتاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني للحريري: (ص ٣٢٤).

وبني ولي عهده الأمير أبو الحسن سنة إحدى وعشرين المدرسة التي بغربي جامع الأندلس من حضرة فاس فجاءت على أكمل الهيئات وأعجبها، وبني حولها سقاية، ودار الوضوء، وفندقا لسكنى طلبة العلم^(١)، وكذلك بنى عدة مدارس أخرى كالمدرسة العظمى بمراكش قبلي جامع ابن يوسف^(٢)، والمدرسة الجديدة التي بناها بمكناسة الزيتون^(٣). وكذلك للسلطان أبي عنان مدرسته العنانية التي بناها بفاس، والمدرسة العجبية بحومة باب حسين من سلا^(٤)، وغيرها من المدارس التي شيدت في عصر الدولة المرينية كثير. ويضاف إلى هذه المدارس ما كانت تقوم به المساجد والكتاتيب من شكل رائد في مجال التعليم الديني عامة، والتعليم القرآني بصورة خاصة، بالإضافة إلى الدروس التي كانت تلقى بشكل متواصل من طرف العلماء الأجلاء، على غرار ما كان عليه الأمر في جامع القرويين بفاس^(٥).

٢- مجالس سلاطين بني مرين العلمية:

حيث كانت مجالس سلاطين بني مرين ندوات علمية رفيعة، والذي دفعهم إلى ذلك هو حبهم للعلم وشغفهم به، فكانت مجالسهم محاضرات ومناظرات بين العلماء، ومطارحات ومحاورات للأدباء والشعراء، وكانوا يحرصون على تتبع أخبار العلماء في دولتهم، وضم المرزوين منهم إلى خواص مجالسهم ومكافئتهم بما يستحقونه، ولذلك نجد مثلا بلاط السلطان أبي الحسن قد ضم العديد من العلماء المبرزين، كالشيخ أبو العباس أحمد بن محمد الزواوي إمام القراءات في عصره، والخطيب ابن مرزوق الذي كان قمة في الحديث والفقه، ومحمد بن

(١) الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى للناصري: (١١١/٣-١١٢).

(٢) الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى للناصري: (١٧٥/٣).

(٣) المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن أبي الحسن لابن مرزوق : (ص ٤٠٥)، والاستقصا لأخبار المغرب الأقصى للناصري: (١٧٦/٣).

(٤) الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى للناصري: (٢٠٦/٣).

(٥) انظر: تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني للحريزي: (ص ٣٢٤).

إبراهيم العبدري الشهير الآبلي أعلم أهل عصره بالعلوم العقلية، والفقيه النحوي أبو عبد الله الرندي، وغيرهم كثير^(١).

٣- استعادة المذهب المالكي لمكانته وانتشاره:

استعاد المذهب المالكي في عهد الدولة المرينية مكانته التي كان عليها قبل ظهور دولة الموحدين، الذين صادروا معظم كتبه ومؤلفاته وأحرقوها^(٢)، فمجرد سيطرة المرينيين على البلاد عملوا على إعادة المذهب المالكي وتوطيده وتدعيم أركانه، ولم يجدوا في ذلك صعوبة أو معارضة تذكر، لأن الشعب كان قد ولع بالمذهب المالكي قبل مجيء المرابطين وانسجم مع مقتضياته، بالإضافة إلى كون سلاطين بني مرين أنفسهم كانوا يهتمون بهذا المذهب، إذ كان السلطان أبو الحسن المريني مثلاً يحرص على أن تقرأ بين يديه المؤلفات العديدة في المذهب المالكي، ويجل علماء المالكية ويهتم بهم، ويكافئهم، ولذلك انتشر المذهب المالكي في كل البلاد وتزايد عدد علمائه، وكثرت المؤلفات فيه وفي فروعها، وكان هو المذهب الفقهي السائد في جميع بلاد المغرب كلها، بالإضافة إلى العقيدة الأشعرية التي كانت معتقد غالب أهل المغرب، فهي تتماشى جنباً إلى جنب مع المذهب المالكي إلى عصرنا هذا^(٣).

٤- انتشار العلوم وتنوعها:

شهد العصر المريني ازدهار العلوم الدينية من تفسير وحديث وفقه، والتوسع في دراستها إلى مدى بعيد، مع الميل إلى التبسيط والتفريع فيها، ودليل ذلك كثرة العلماء الذين نبغوا في هذه العلوم ووفرة مؤلفاتهم، ونذكر منهم على سبيل المثال^(٤):

(١) المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن أبي الحسن لابن مرزوق : (ص ٣٦٩)، وتاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني للحريري: (ص ٣٣٨-٣٣٩).

(٢) انظر: الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى للناصري: (٢/٢٠٠)، والنبوغ المغربي لكونون: (١/١١٩).

(٣) انظر: النبوغ المغربي لكونون: (١/١٨٥-١٩١)، وتاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني للحريري: (ص ٣٤٠)، ومظاهر الثقافة المغربية دراسة في الأدب المغربي في العصر المريني لابن شقرون: (ص ٥٠-٥١).

(٤) لم أترجم هؤلاء الأعلام واكتفيت بذكرهم فقط حتى لا يطول المقام. وانظر: القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٦١ وما بعدها)، والنبوغ المغربي لكونون: (١/٢٠٤ وما بعدها)، ومظاهر الثقافة المغربية دراسة في الأدب المغربي في العصر المريني لابن شقرون: (ص ٦٠ وما بعدها)، والجزء الثاني من موسوعة أعلام المغرب لمحمد حجي.

أ- في مجال التفسير والقراءات:

- الإمام المفسر محمد بن يوسف بن عمران المزدغي (ت ٦٥٥ هـ).
- الإمام المقرئ أبو عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي (ت ٦٥٦ هـ).
- الإمام المقرئ أبو عبد الله محمد بن محمد الأموي الشريشي الخراز (ت ٧١٨ هـ).
- الإمام المفسر محمد بن محمد بن علي المعروف بابن البقال (ت ٧٢٥ هـ).
- الإمام المقرئ النحوي أبو الحسن علي بن محمد الشهير بابن بري التازي (ت ٧٣٠ هـ).
- الإمام المقرئ أبو الحسن علي بن سليمان الأنصاري القرطبي (ت ٧٣٠ هـ).
- الإمام المقرئ أبو القاسم بن عمران الحضرمي السبتي (ت ٧٥٠ هـ).
- الإمام المفسر محمد بن علي العابد الأنصاري (ت ٧٦٢ هـ).
- الإمام الأستاذ ميمون الفخار (ت ٨١٦ هـ).

ب- في مجال الحديث:

- أبو عبد الله محمد بن عمر بن رُشيد الفهري السبتي (ت ٧٢١ هـ).
- أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري الفاسي المعروف بابن الحاج (ت ٧٣٧ هـ).
- محمد بن عبد الرزاق الجزولي (ت ٧٤٩ هـ).
- محمد بن سعيد بن محمد بن عثمان الأندلسي (ت ٧٧٨ هـ).
- الحافظ أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي (ت ٧٧٩ هـ).

ج- في مجال الفقه:

- علي بن عبد الحق الزرويلي الشهير بأبي الحسن الصُّعَيْر (ت ٧١٩ هـ).
- محمد بن محمد الابن أحمد المقرئ المعروف بالمقرئ الكبير (ت ٧٥٠ هـ).
- أبو العباس أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن الجذامي المعروف بالقياب (ت ٧٧٨ هـ).

د- في مجال النحو وعلوم العربية:

- الحافظ النحوي المقرئ أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الفاسي الشهير بابن آجروم (ت ٧٢٣ هـ).
- أبو عبد الله محمد بن هانئ اللخمي السبتي (ت ٧٣٣ هـ).
- أبو القاسم محمد بن أحمد الشريف الحسيني السبتي (ت ٧٦٠ هـ).
- أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي (ت ٨٠٧ هـ).

هـ- في مجالات العلوم الأخرى:

- العلامة المؤرخ بن عذارى المراكشي (ت ٦٩٥هـ).
 - عالم الرياضيات البارع محمد بن علي بن عبد الله بن الحاج (ت ٧١٤هـ).
 - الحافظ المؤرخ أبو الحسن علي بن محمد بن أبي زرع الفاسي (ت بعد ٧٢٦هـ).
 - الفلكي الحاسب أبو العباس أحمد بن محمد الأزدي ابن البناء المراكشي (ت ٧٢١هـ).
 - العلامة الأصولي الفيلسوف أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن البقال (ت ٧٢٥هـ).
 - الطبيب أحمد بن محمد بن يوسف الجزنائي المعروف بابن شعيب (ت ٧٤٩هـ).
 - العالم الرياضي المهندس أبو زيد عبد الرحمن بن أبي الربيع اللجائي الفاسي (ت ٧٧٣هـ).
 - العلامة المؤرخ والأديب لسان الدين بن الخطيب (ت ٧٧٦هـ).
 - العلامة المؤرخ عبد الرحمن بن خلدون (ت ٨٠٨هـ).
- وغيرهم من علماء العصر المريني كثيرين في كل المجالات والتخصصات.

ونخلص من هذا أن الخراز وابن أخطا - رحمهما الله - قد عاشا في عصر هو من أزهى العصور وأحسنها وأرقاها في تاريخ المغرب الأقصى، سواء من الناحية السياسية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو الفكرية والعلمية، وذلك من الأسباب التي ساهمت في تكوين شخصيتهما، ونبوغهما.

الفصل الأول

الإمام الخراز ونظمه مورد الظمان

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حياة الإمام الخراز وشخصيته العلمية.

المبحث الثاني: نظم مورد الظمان ودراسته.

المبحث الأول

حياة الإمام الخراز وشخصيته العلمية

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه وكنيته وشهرته ونسبته.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المطلب الخامس: مؤلفاته وآثاره العلمية.

المطلب السادس: وفاته.

يعتبر أبو محمد عبد الله بن عمر بن آحطا أقدم من ترجم لشيخه أبي عبد الله الخراز، إذ كان صاحبه وأول من شرح أرجوزته مورد الظمآن، ولذلك كان جُلُّ من ترجم له لا يَعُدُّو أن ينقلَ عنه، وخاصة شراح مورد الظمآن، ولذلك سأحاول في المطالب التالية تلخيص ما ذكروه، بالإضافة إلى ما ذكره بعض العلماء والباحثين في مؤلفاتهم بإيجاز (١).

(١) مصادر ترجمته: مقدمة كتاب التبيان للشارح (ص ٢٩٨-٣٠٢)، ومجموع البيان للثروالي (مخطوط): [٣/ب]، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/٢٠٨)، والطراز في ضبط الخراز للتنسي: (٢/٤٤٩-٤٥٠) ومقدمة تحقيقه لشرشال (١/٩٣)، وتنبية العطشان للرجراجي (ص ٦١) ومقدمة تحقيقه لحرشة: (ص ١٨)، وفتح المنان لابن عاشر (ص ٢٨٩) ومقدمة تحقيقه لبوغزالة: (ص ٢٢)، وشجرة النور الزكية لمخلوف: (ص ٢١٥)، وسلوة الأنفاس للكتاني: (٢/١٢٨)، والأعلام للزركلي: (٧/٣٣)، ومعجم المؤلفين لكحالة: (١/١٧٦)، والقراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٣٤).

وانظر أيضًا: مقدمة تحقيق القصد النافع لبغية الناشئ والبارع للخراز للتلميذي محمد محمود: (ص ١٣)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٣٨٥)، ومنظومة مورد الظمآن في رسم القرآن للخراز وشروحها لحسن عزوزي، مجلة الإحياء، العدد العاشر الرقم المتسلسل ٢٢ سنة ١٩٩٧م: (ص ١٨٩).

المطلب الأول: اسمه وكنيته وشهرته ونسبته

أ- اسمه: هو: محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله.

ب- كنيته: أبو عبد الله.

ج- شهرته: الخراز، وهي نسبة إلى عمله وهي صناعته الخرازة في أول عمره (١).

د- نسبه: الأموي الشريشي.

فأما الأموي: فنسبة إلى بني أمية، وبذلك نسبه كل من ترجم له، ورد ذلك أبو الحسن التروالي في مجموع البيان وقال: " وهو من قوم يقال لهم أميون، وليس هو من بني أمية كما توهم بعضهم " (٢).

وقد صرح هو بنفسه في آخر نظم الضبط بأن نسبه إلى بني أمية حيث قال:

هذا تمام الضبط والهجاء

محمد جاء به منظوماً

نجل محمد بن إبراهيم

الأموي نسباً وأنشأه

عام ثلاث معها سبعمئة (٣).

قال التنسي: " وذكر أنه أموي النسب، أي: صريح النسب، ليس بمولى ولا حليف، وهو منسوب إلى أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، وذرية أمية بطن عظيم من قريش .. " (٤).

وأكد ذلك تلميذه ابن آحطا في مقدمة شرحه بقوله:

" وأما نسبه فقد ذكره هو صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه «أموي» النسب، أي: من بني أمية " (٥).

وأما الشريشي: فنسبة إلى مدينة بالعدوة الأندلسية يقال لها "شريش" (٦)، وهي بلده الأصلي، ثم انتقل منها إلى مدينة فاس (١).

(١) انظر: مقدمة الشارح : (ص ٣٠١)، ومجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٣/ب]، وتنبية العطشان للرجاجي: (ص ٦٠)، ومقدمة تحقيق الطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٩٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٢٨٩)، والقراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٣٤).

(٢) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٣/ب].

(٣) الطراز في شرح ضبط الخراز للتنسي: (ص ٤٤٨).

(٤) الطراز في شرح ضبط الخراز للتنسي: (ص ٤٤٩-٤٥٠).

(٥) مقدمة الشارح : (ص ٣٠١).

(٦) سيأتي التعريف بها في مقدمة الشارح : (ص ٣٠١).

المطلب الثاني: مولده ونشأته

لم تذكر الكتب التي ترجمت للإمام أبي عبد الله الخراز تاريخ مولده وكيفية نشأته، وحسبك أن تلميذه ابن آحطا الملازم له قد ذكر اسمه وكنيته وشهرته وبلده الأصلي ومحل سكناه وعمدة شيوخه ومكان وفاته ومدفنه، ولم يذكر تاريخ مولده ووفاته، وحيث بحث عنه في عصره ولم يجده محققاً عند أحد فتركه، قال ابن آحطا رَحِمَهُ اللهُ فِي مَقْدَمَةِ شَرْحِهِ:

" وَكُنْتُ أَرَدْتُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَضْعَ تَارِيخِ مَوْلِدِهِ، وَتَارِيخِ وَفَاتِهِ، فَلَمْ أَجِدْ ذَلِكَ مُحَقَّقًا عِنْدَ مَنْ أَتَيْتُ بِهِ، وَذُكِرَ لِي ذَلِكَ عِنْدَ وَلَدِهِ، فَلَمْ أَجِدْ فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَذُكِرَ لِي أَنَّهُ مُسَافِرٌ غَائِبٌ عَنِ مَدِينَةِ «فَاسٍ» " (٢).

وذكر بعد ذلك أنه لازم مدينة فاس إلى أن توفي بها، قال رَحِمَهُ اللهُ:

" وَكَانَ سُكْنَاهُ بِمَدِينَةِ «فَاسٍ» إِلَى أَنْ تُوفِّيَ بِهَا، وَدُفِنَ بِـ«الْجَيْزِينَ» مِنْهَا، وَقَبْرُهُ بِهَا مَعْرُوفٌ رَحِمَهُ اللهُ " (٣).

وكان الإمام الخراز في بداية عمره يشتغل بحرفة الخرازة - كما ذكرنا - ثم أقبل على طلب العلم وتلمذ على كثير من مشيخة مدينة فاس، ثم كرس باقي حياته إلى تعليم كتاب الله وعلومه، وأنشأ محضرته التي كان يعلم فيها أبناء أهل فاس القرآن وعلومه ويؤدبهم بأدابه وأخلاقه (٤).

ولم تذكر لنا كتب التراجم كم عاش من العمر حتى نقدر مولده على سبيل التقريب، إلا أننا نعلم أنه بلغ مبلغ الرجال وتزوج ووُلِدَ له، ويستفاد ذلك من قول تلميذه ابن آحطا السالف الذكر (٥).

(١) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٦١)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٢٨٩).

(٢) مقدمة الشارح: (ص ٣٠١).

(٣) مقدمة الشارح: (ص ٣٠١).

(٤) انظر: مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٣/ب]، وتنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٦١)، وسلوة الأنفاس للكتاني: (١٢٩/٢)، والقراء والقراءات في المغرب لسعيد اعراب: (ص ٣٤)، حياة الكتاب وأدبيات الحضرة لحميتو: (٢١٤/١).

(٥) وانظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٣٨٦/٢).

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه

أ- شيوخه:

وكما لم تذكر كتب التراجم شيئاً عن مولد أبي عبد الله الخراز ونشأته كذلك لم تذكر شيئاً عن مشيخته، إلا ما ذكره تلميذه ابن آحطا وبعض شراح المورد الآخرون حيث قال:

"أَدْرَكَ أَشْيَاخًا جُلَّةً، أئِمَّةً فِي الْقِرَاءَةِ وَالضَّبْطِ وَعِلْمِ الْقُرْآنِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا، فَقَرَأَ عَلَيْهِمْ، وَعَمَدْتُهُ عَلَى الشَّيْخِ الْمُقْرِي الْمُنْقِي الْمُحَقِّقِ الْمُتَّقِنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَصَّابِ" (١).

ونقل عنه هذا الإمام ابن عاشر في شرحه ولم يزد عليه (٢)، وكذلك الكتاني (٣)، ومحمد مخلوف (٤).

وقال الرجراجي: "وكان أدرك أشياخاً جُلَّةً أئِمَّةً في علوم القرآن، وأخذ عنهم" (٥)، ولم يذكر أحداً من شيوخه.

وقال أبو الحسن التروالي: "وله مشايخ عدّة، وكان أكثر اعتناؤه في مشيخته بأبي عبد الله ابن القصاب، ولقي بعد ذلك ابن آجرّوم، وأخذ عنه" (٦)، ومثله ذكر سعيد اعراب (٧).
فيتلخص مما سبق أن الخراز أخذ عن:

أولاً: أبي عبد الله محمد بن علي بن عبد الحق الأنصاري الفاسي المعروف بابن القصاب:

وكان مقرئ متصدر من أهل فاس يقرئ القرآن بالقراءات السبع، ويقري العربية أيضاً، أخذ عن أبي الحجاج يوسف بن علي بن أبي العيش الأنصاري، وتوفي في حدود سنة تسعين وستمائة (١).

(١) مقدمة الشارح : (ص ٣٠٢).

(٢) انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ٢٨٩).

(٣) انظر: سلوة الأنفاس للكتاني (٢/١٢٩).

(٤) انظر: شجرة النور الزكية لمخلوف: (ص ٢١٥).

(٥) تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٦١).

(٦) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٣/ب].

(٧) انظر: القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٣٤).

ثانياً: أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الفاسي العلامة النحوي المقرئ المشهور بابن آجروم:

وهو صاحب "المقدمة الآجرومية" المشهورة في النحو، أخذ عن: أبي عبد الله محمد بن القصاب، وأبي القاسم محمد بن عبد الرحيم القيسي الضرير الخضراوي (تـ ٧٠١هـ) (٢)، وأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي أثير الدين (تـ ٧٤٥هـ) صاحب التفسير الذي أخذ عنه في رحلته إلى الحج (٣).

وأخذ عنه: ولداه العالمان الجليلان أبو عبد الله محمد المدعو بمنديل، وأبو محمد عبد الله، وأخذ عنه أيضاً: أبو العباس أحمد بن محمد الجزائلي، وأبو محمد عبد الله بن عمر الوانغيلي الضرير، وأبو عبد الله محمد بن عبد المهيمن الحضرمي، وأبو العباس أحمد بن حزب الله الخزرجي، وأبو عبد الله مُحَمَّد بن عَلِيّ الغساني وغيرهم (٤).

وكانت ولادته سنة اثنين وسبعين وستمائة، وتوفي بفاس سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة (٥). وقد نقل عنه الإمام الخراز في كتابه القصد النافع في العديد من المواضع، وأكثر من النقل عنه، خاصة في باب المد وباب الهمز، وقد صرّح بالتلمذ عليه في غير ما موضع منه ويقول: "قال أبو عبد الله شيخنا رَحِمَهُ اللهُ" (٦)، وكان يصفه في الغالب بقوله: "صاحبنا الأستاذ" (٧).

هذا ما ذكرته كتب التراجم عن شيوخ الإمام الخراز، وأضاف الدكتور عبد الهادي حميتو شيخاً آخرًا تتلمذ عليه الإمام الخراز رَحِمَهُ اللهُ وهو:

-
- (١) انظر: غاية النهاية لابن الجزري: (١٨٠/٢)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٣٨٧/٢) وما بعدها.
- (٢) انظر ترجمته في: غاية النهاية لابن الجزري: (١٥١/٢)، وانظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٣٥٩/٢).
- (٣) انظر ترجمته في: غاية النهاية لابن الجزري: (٢٤٩/٢)، ومعرفة القراء الكبار: (٣٨٧/١).
- وانظر: ذكريات مشاهير علماء المغرب لكتون: (٤٢٣/١)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٣٥٦-٣٥٧).
- (٤) انظر: بغية الوعاة للسيوطي: (٢٣٨ / ١)، وسلوة الأنفاس للكتاني: (١٢٦/٢).
- (٥) ترجمته في: بغية الوعاة للسيوطي: (٢٣٨/١)، وجذوة الاقتباس لابن القاضي (٢٢١/١)، وسلوة الأنفاس للكتاني: (١٢٦/٢)، وشجرة النور الزكية لمخلوف: (ص٢١٧)، والأعلام للزركلي: (٣٣/٧)، وذكريات مشاهير رجال المغرب في العلم والأدب والسياسة لكتون: (٤٢٢/١).
- (٦) انظر: القصد النافع للخراز: (ص٩٩ و ١٠١ و ٢٦٢ و ٢٦٥ و ٢٧٦ و ٢٧٩).
- (٧) انظر: القصد النافع للخراز: (ص٧٥ و ١٣٦ و ٢٦٥ و ٢٦٩ و ٢٧٤ و ٢٨٨ و ٢٩٠ و ٣١٩ و ٣٢٧ و ٣٤٥).

أبو الحسن علي بن محمد بن الحسين الرباطي التازي الشهير بابن بري (ت ٧٣١هـ) قال -حفظه الله - : " أما الشيخ الثالث الذي لقيه الخراز، واستفاد منه في أصول الأداء في قراءة نافع، ولذلك كان أول من تصدى لشرح أرجوزته فهو الشيخ أبو الحسن بن بري صاحب الدرر اللوامع " (١).

وكان ابن بري رحمته الله عالماً بالقراءات والنحو واللغة والأدب والفقه، أخذ عن والده، وعن أبي الربيع سليمان بن محمد بن حمدون الشريشي (ت ٧٠٩هـ)، وأبي جعفر أحمد بن الزبير الغرناطي (ت ٧٠٨هـ)، وأبي الحكم مالك بن عبد الرحمن المالقي المعروف بابن المرحل (ت ٦٩٩هـ)، وغيرهم.

وأحقه السلطان أبو سعيد المريني بديوانه وجعله كاتب وأستاذ ولده أبي الحسن الخاص.

توفي رحمته الله بتازة سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة، وقيل غير ذلك (٢).

وكان الخراز رحمته الله أول من شرح أرجوزة "الدرر اللوامع"، وكان قد رواها سماعاً وشرحاً بناء على رواية غير الناظم، ثم لقي الناظم فرواها عنه مشافهة، وقد نص على ذلك ابن الجراد في شرحه عليها (٣)، وقد نص الخراز نفسه على استشارته لابن بري في مقصوده لبعض الأبيات، فقال عند شرحه لقوله:

وَنَقَلُوا لِنَافِعٍ مَّنْقُولًا *** رَدًّا وَالْآنَ وَعَادًا الْأَوْلَى

فشرح البيت بما فهمه من لفظه ثم قال:

" قال لي الناظم عفا الله عنه: وهذا أردت وإيأه قصدت، وهو أولى، لأن فيه اجتناب الحشو ... " (٤).

(١) قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٣٨٩/٢). وانظر: حياة الكتاب وأدبيات الحضرة لحميتو: (٢١٥/١).

(٢) القراءة والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٢٢)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٦١٧/٣). وانظر: موسوعة أعلام المغرب لحجي: (٦١٣/٣).

(٣) انظر: حياة الكتاب وأدبيات الحضرة لحميتو: (٢١٥/١).

(٤) القصد النافع للخراز: (ص ٢٠٦). وانظر: حياة الكتاب وأدبيات الحضرة لحميتو: (٢١٥/١).

ب- تلاميذه:

كان اشتغال الإمام الخراز في آخر عمره بالتدريس وتعليم الصبيان، وكان يجلس على كرسي الإقراء بمدينة فاس، تأسيساً بشيوخه الذين تلقى عنهم العلم، فكان من الطبيعي أن يكون له عدد كبير من التلاميذ الذين أخذوا عنه وتعلموا على يديه، غير أن كتب التراجم والمصادر التي ترجمت له لم تحفظ لنا أسماءهم، ولم تذكر لنا إلا عدد قليل منهم، وهم:

أولاً: أبو محمد عبد الله بن عمر الصنهاجي المعروف بابن آجطاً:

وهو الشارح الأول لأرجوزة مورد الظمان وصاحب كتاب التبيان الذي نحن بصدد دراسته وتحقيقه، وقد صرح في غير ما موضع منه بأنه تتلمذ على يديه كما سيأتي ذكره في مبحث شيوخه.

ثانياً: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأستاذ المقرئ:

وهو من شيوخ أبي زكريا السراج وأسند من طريقه روايته للمورد كما في فهرسته، ومن طريقه أسندها المنتوري وابن غازي أيضاً^(١).

ثالثاً: أبو سعيد محمد بن عبد المهيم بن محمد الحضرمي السبتي:

أخذ عن الإمام الخراز وأجاز له جميع رواياته ومؤلفاته، ومن أشياخه أيضاً: أبو الحسن علي بن سليمان القرطبي وأبي عبد الله القصار، وتعلم عليه أبو زكريا السراج، وأسند من طريقه روايته للمورد، توفي رَحِمَهُ اللهُ سنة سبع وثمانين وسبعمائة^(٢).

هؤلاء الثلاثة هم تلامذة الإمام أبي عبد الله الخراز الذين صرّحت بذكرهم المصادر التي تناولت ترجمته رَحِمَهُ اللهُ.

(١) انظر: فهرس ابن غازي: (ص ٩٦)، وفهرسة السراج نقلا عن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٣٢/٢).

(٢) فهرس ابن غازي: (ص ٩٦)، وفهرسة السراج نقلا عن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٣٣/٢)، وموسوعة أعلام المغرب لحجي: (٧٠٠/٢)، وصلة الخلف بموصول السلف لمحمد بن سليمان بن طاهر الروداني: (ص ٤٢٥)، والأعلام للزركلي: (٦/٢٥١).

وقيل فيه: أبو محمد عبد المهيم بن محمد بن عبد المهيم الحضرمي المتوفى سنة ٧٤٩ هـ كما ذكر ذلك الصديقي سيدي فوزي في قسم دراسة تحقيق شرح المنتوري على الدرر اللوامع (١/٥٤)، وأظنه وهم منه، ورجحت ما ذكره ابن غازي في فهرسته وكذلك ما نقله د. عبد الهادي حميتو عن فهرسة السراج، والله أعلم.

المطلب الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

عاصر الإمام الخراز رَحِمَهُ اللهُ نخبه كبيرة من علماء مدينة فاس ومفاخرها، وكان له شرف التلمذ على يد البعض منهم، وينهل من عذبهم الصافي، فمكَّنه ذلك مع ذكائه وفطنته وحبه للعلم وإخلاصه له من أن يصبح هو أيضاً من مفاخرها، وعَلِمًا من أعلامها البارزين، المشار إليهم بالبنان، وأن يتبوأ مكانة علمية مرموقة بين أهل العلم.

ومن سمات وملامح مكانته: جملة ثناء العلماء عليه ووصفه بالعديد من الصفات التي تدل على الإمامة والأستاذية في العلم؛ ومن ذلك ما يلي:

١- تلميذه ابن آحطا رَحِمَهُ اللهُ:

- قال فيه: " الأُسْتَاذُ، المُقَرَّبِيُّ، المُجَوِّدُ، المُحَقِّقُ، المُعَلِّمُ لِلْكِتَابِ العَزِيزِ: أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الأَمَوِيِّ الشَّرِيشِيِّ الشَّهِيرُ بـ: «الخَرَّازِ» " (١).

- وقال عنه أيضاً: " وَكَانَ إِمَامًا فِي مَقْرَأٍ نَافِعٍ، مُقَدِّمًا فِيهِ لِأَغْيَرٍ، وَكَانَ إِمَامًا فِي الضَّبْطِ، عَارِفًا بِعِلَلِهِ وَأُصُولِهِ " (٢).

- وقال عنه أيضاً: " وَكَانَ رَحِمَهُ اللهُ فَتَحَ اللهُ لَهُ فِي التَّأْلِيفِ، وَسَهَّلَ عَلَيْهِ فِي نَظْمِهِ وَنَثْرِهِ " (٣).
- وقال أيضاً: " وَالَّذِي أَقُولُهُ، وَهُوَ الَّذِي يَلِيقُ بِهَذِهِ التَّرْجَمَةِ، وَهُوَ مَا قَيَّدْتُهُ عَنْهُ فِي حَالِ القِرَاءَةِ، وَإِنْ كَانَ كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللهُ حَسَنًا كُلَّهُ، لِأَنَّهُ كَانَ إِمَامًا قَدِيمًا فِي هَذَا الشَّانِ " (٤).

٢- الإمام الرجراجي رَحِمَهُ اللهُ:

- قال عنه: " وَأَمَّا فنونه فهي علم القراءات، والرَّسْم، والضَّبْط، واللُّغَةُ والعَرَبِيَّة، وغير ذلك من علوم القرآن، وكان إماماً مقدِّماً في مقراً نافع " (٥).

- وقال عنه أيضاً: " كان مفتوح البصيرة في التأليف نظماً ونثراً " (٦).

(١) مقدمة الشارح: (ص ٢٩٨).

(٢) مقدمة الشارح: (ص ٣٠١).

(٣) مقدمة الشارح: (ص ٣٠٢).

(٤) في فصل حذف الباء المفردة: (ص ٨٠٥).

(٥) تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٦١).

(٦) تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٦٢).

٣- الإمام أبو الحسن التروالي رَحْمَتُهُ:

- قال عنه: " وله تواليف عدة بين نظم ونثر، وكان قد فتح الله له في النَّظْم " (١).

٤- الإمام التنسي رَحْمَتُهُ:

أثنى عليه ووصَّبه معظم آرائه في الضبط، ومنها قوله: " واعلم أنَّ ما ذكره النَّاطِم في هذا البيت هو من رأيه رحمه الله، إذ لم يتكلم القدماء في ذلك بوجهٍ، وكلامه في ذلك صحيحٌ، وفيه دليلٌ على تمكُّنه في هذا الفن " (٢).

٥- الإمام ابن الجزري رَحْمَتُهُ:

- قال فيه: " إمامٌ كاملٌ، مقرئٌ متأخراً " (٣).

٦- الإمام ابن عاشر رَحْمَتُهُ:

- قال عنه: " وكان إماماً في مقرأ نافع، مقدِّماً فيه لا غير، إماماً في الضبط، عارفاً بعلمه وأصوله " (٤).

- وقال عنه أيضاً: " وكان رحمه الله، قد فُتِح له في التأليف، وسهَّل عليه نظمه، ونثره " (٥).

- وأثنى عليه أيضاً ووصَّبه أكثر آرائه في علمي الرسم والضبط، ودافع عنها في عدة مواضع من شرحه، ومنها مثلاً قوله في باب حذف اللام:

" ... فلا التفات إلى من استدرك على الناظم شيئاً من ذلك، بل سكوته عنهما دليل رسوخه في الفن، ومعرفته بتفاصيل المسائل، وأنه ليس حاطب ليل " (٦).

٧- إبراهيم المارغني:

قال فيه: " الشيخ الإمام، العلم الممام، ذي العلوم الرفيعة، والمؤلفات البديعة، من رقى سلم الفضائل وحاز " (١).

(١) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٣/ب].

(٢) الطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٢٢٩).

(٣) غاية النهاية لابن الجزري: (٢/٢٠٨).

(٤) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٢٨٩).

(٥) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٢٨٩).

(٦) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٨٣).

وقال عنه أيضاً: "كان رَجُلَهُ إماماً في مقرأ نافع مقدماً فيه بارعاً في فنون شتى كفن الرسم وفن الضبط عارفاً بأصولهما وعللها" (٢).

٨- محمد مخلوف:

قال عنه: "الإمام الفقيه العمدة الأستاذ الفاضل القدوة" (٣).

٩- محمد بن جعفر الكتاني:

- قال فيه: "الشيخ الإمام العالم العلامة، الأستاذ المقرئ المحقق الفهامة" (٤).

- وقال عنه أيضاً: "كان إماماً في مقرأ نافع، مقدماً فيه لا غير، إماماً في الضبط، عارفاً بعلله وأصوله" (٥).

وما يدل على مكانته العلمية أيضاً ووزنه بين العلماء تتلمذ جملة من طلبة العلم على يديه أصبحوا فيما بعد من أكبر العلماء ومفاخرهم، وكذلك نقول العلماء عنه وعن مصنفاته - والتي سيأتي ذكرها قريباً - في كتبهم ومؤلفاتهم واستشهادهم بأقواله وآرائه في علمي الرسم والضبط كما سندكر ذلك لاحقاً إن شاء الله في مبحث أثره العلمي.

(١) دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠).

(٢) دليل الحيران للمارغني: (ص ١١).

(٣) شجرة النور الزكية لمخلوف: (ص ٢١٥).

(٤) سلوة الأنفاس للكتاني: (٢/١٢٨).

(٥) سلوة الأنفاس للكتاني: (٢/١٢٩).

المطلب الخامس: مؤلفاته وأثاره العلمية

كان الإمام الخراز رحمته الله ذا تأليف عدة بين نظم ونثر، وكان الله قد فتح له في ذلك كما وصفه بذلك غير واحد من العلماء (١)، وقد ذكر أغلبها تلميذه ابن آحطا في مقدمة شرحه بقوله:

" وَكَه رحمته الله تَوَالِيفٌ غَيْرَ هَذَا النَّظْمِ، مِنْ أَجْلِهَا هَذَا النَّظْمُ الَّذِي أَخَذْنَا فِي شَرْحِهِ، وَكَه نَظْمٌ فِي الضَّبْطِ سَمَاهُ: عُمْدَةُ الْبَيَانِ، وَكَه تَأْلِيفٌ فِي الرَّسْمِ مِثْلَ: مَوْرِدِ الظَّمَانِ مَثُورًا لَا مَنْظُومًا، رَأَيْتُهُ وَطَالَعْتُهُ، وَكَه شَرْحٌ عَلَى الْحُصْرِيَّةِ، أَخْبَرَنِي بِهِ رحمته الله وَلَمْ أَرَهُ، وَكَه شَرْحٌ عَلَى الْبِرِّيَّةِ، مَشْهُورٌ مَعْرُوفٌ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ بِهِ يَقْرَؤُونَهَا " (٢).

وأضاف الإمام ابن عاشر على ما ذكر ابن آحطا كتاب "شرح العقيلة"، فقال:

" ولم يعدد الشارح في جملة تأليف الناظم، شرح العقيلة، وقد رأيت لبعض الشيوخ النقل عنه، لكن لم أعره عليه " (٣).

وعليه فمؤلفات الإمام الخراز رحمته الله هي:

١- نظم "مورد الظمان" في الرسم:

وهو الذي شرحه ابن آحطا في كتابه هذا، وسيأتي التعريف به في مبحث مستقل.

٢- نظم "عمدة البيان" في الضبط:

قال الإمام ابن عاشر رحمته الله عنه: " عمدة البيان الذي رأيتُه للنَّاطِمِ إِنَّمَا هُوَ نَظْمُهُ الرَّسْمِيُّ الَّذِي نَظَّمَهُ قَبْلَ "مورد الظمان"، وَذِيْلُهُ بِالضَّبْطِ الْمَتَّصِلِ بِـ "مورد الظمان" الْيَوْمَ، وَعَلَيْهِ بَنَى الْعَدَدُ الْمَذْكُورُ فِي الذِّيلِ، وَفِيهِ يَقُولُ:

سَمَّيْتُهُ بِعُمْدَةِ الْبَيَانِ فِي رَسْمِ مَا قَدْ خَطَّ فِي الْقُرْآنِ " (٤).

وذلك أن الإمام الخراز رحمته الله كان أولاً قد وضع نظماً في رسم المصحف وسماه "عمدة البيان"، وكان عدد أبياتها (٣٦٠ بيتاً)، وهو النظم الذي ذكر ابن عاشر البيت المذكور منه، ثم

(١) كتلميذه ابن آحطا في مقدمة شرحه (ص ٣٠٢)، وأبي الحسن التروالي في مجموع البيان (مخطوط): [٣/ب] وغيرهما.

(٢) مقدمة الشارح: (ص ٣٠٢).

(٣) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٢٩٠).

(٤) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٢٩٠).

ذيل عليه بأرجوزة في الضبط، وكان عدد أبياتها (١٥٤ بيتا)، ولم يسمها باسم خاص، إذ جعلها من تمام "عمدة البيان" الأصلية، وهي الأرجوزة التي ذكر ابن آحطا أنها في الضبط، فكان مجموع ذلك موافقا لما نص عليه الناظم في آخر أرجوزة الضبط وهو (٥١٤ بيتا) (١).

ثم بدا له بعد أن نظم ما نظم أن يستبدل الأرجوزة الأولى المتعلقة بالرسم والتي كان قد سماها "عمدة البيان"، لأنه ذكر فيها غالب الأحكام مطلقة غير منسوبة لأصحابها، ومن غير أن يميز ما انفرد به كل إمام من مسائل الرسم، فنظم بدلها أرجوزته الشهيرة المعروفة بـ "مورد الظمان"، وأبقى القسم الخاص بالضبط على حاله، أي: (١٥٤ بيتا) لم تبدل، إلا أنه سماه "عمدة البيان" أيضا، وكان قد أتم نظم الأول الذي عدل عنه سنة ٧٠٣هـ (٢)، أما نظم "مورد الظمان" فكان كما ذكر فيه - وسيأتي ذكره - سنة ٧١١هـ، فكان نظمه الأخير بمثابة النسخ للأول (٣).

٣- تأليف في الرسم مثل مورد الظمان منشور لا منظوم:

وقد رآه ابن آحطا وطالعه.

٤- شرح على قصيدة الحصري في قراءة نافع :

شرح فيه قصيدة أبو الحسن علي بن عبد الغني الفهري الحصري التي نظم فيها روايتي ورش وقالون عن نافع أصولا وفرشا، وبلغ عدد أبياتها (٢١٢ بيتا)، والتي نظمها على وزن

(١) قال الخراز رحمه الله: عدته أربعة وعشره جاءت خمسمائة مقتفوه

الطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٤٥١).

(٢) ونص على ذلك في آخر قسم الضبط بقوله:

محمد حياء به منظوما نجل محمد بن إبراهيم
الأموي نسا، وأنشأه عام ثلاث بعدها سبعمائته
الطراز في ضبط الخراز للتنسي (ص ٤٤٨).

(٣) قال د. عبد الهادي حميتو: "ومن هنا جاء الاضطراب في شأن مسمى "عمدة البيان" فشراح المورد أبو محمد بن آحطا ذكر أن له نظما في الضبط سماه "عمدة البيان"، ولم يذكر النظم الأول الذي كان يحمل هذا الاسم، وغيره من الشراح كالمجاصي والشوشاوي وابن عاشر ذكروا التعديل الذي وقع كما وصفناه، ومع هذا البيان فقد بقي العنوان مشتركا عند طائفة من المؤلفين بين أرجوزة الرسم الأولى وأرجوزة الضبط". قراءة الإمام نافع عند المغاربة (٢/٣٩١-٣٩٢).

وراجع نص المنظومة الأولى المسماة عمدة البيان في رسم أحرف القرآن كاملا في قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٣٩٥)، وكذلك مقدمة تحقيق كتاب الطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ١١٢).

القصيدة الخاقانية لأبي مزاحم موسى بن عبيد الله بن خاقان البغدادي، وأراد بها معارضتها ومعارضة القصائد الأخرى التي نظمت في التجويد على منوالها (١).

٥- شرح القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرئ الإمام نافع:

وهو أول شرح على منظومة الدرر اللوامع لشيخه أبي الحسن بن بري (ت ٧٣١ هـ)، وألّفه الإمام الخراز بفاس في حياة شيخه ناظم الدرر (٢).

٦- شرح على عقيلة أتراب القصائد في الرسم للإمام الشاطبي:

ذكره الإمام ابن عاشر وقال أنه لم يعثر عليه، وأنه رأى لبعض الشيوخ النقل عنه كما في قوله السالف الذكر.

وربما هي التي أشار إليها تلميذه ابن آحط بقوله: " كَانَ صَلَّى اللَّهُ يَذْكُرُ لَنَا ذَلِكَ وَيَقُولُ فِي مَوَاضِعٍ مِنَ الْعَقِيلَةِ فِي وَقْتِ إِقْرَائِهِ صَلَّى اللَّهُ لَهَا " (٣).

٧- كتاب اختلاف القراء في الوقف:

نسبه له بعضهم كما ذكر ذلك سعيد أعراب (٤).

٨- كتاب الدرر الغوالي لحل بدء الأمالي (٥):

نسبه له رضا كحالة (٦) وإسماعيل باشا البغدادي (٧)، ومنه نسخة في مكتبة مكة المكرمة (٨).

هذه هي المؤلفات التي نسبت للإمام أبي عبد الله الخراز صَلَّى اللَّهُ، وهي تدل على مدى اهتمامه بكتاب الله رسماً وضبطاً وقراءة.

(١) راجع نص القصيدة كاملاً وتحقيقه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٥٣/٢).

(٢) انظر: القراء والقراءات بالمغرب لسعيد أعراب: (ص ٢٩)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٦٧٩/٣)، وكتاب القصد النافع مطبوع من تحقيق التلميذي محمد محمود وهو من مصادر هذا البحث.

(٣) مقدمة النظم وشرحها: (ص ٤٠٣).

(٤) القراء والقراءات بالمغرب: (ص ٣٥).

(٥) منظومة بدء الأمالي قصيدة لامية في التوحيد لعلي بن عثمان بن محمد الأوشي (ت ٥٦٩ هـ).

(٦) معجم المؤلفين: (١١/١٧٦).

(٧) إيضاح المكنون: (١/٤٦٧).

(٨) انظر: فهرس مخطوطات مكتبة مكة المكرمة: (ص ٨٧).

المطلب الخامس: وفاته

عاش الإمام الخراز رَحْمَتَهُ حَيَاتِهِ فِي مَدِينَةِ فَاسٍ إِلَى تَوَفِي بِهَا، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُعْلَمُ كَمْ مِنَ الْعَمْرِ عَاشَ، لِأَنَّ تَارِيخَ مَوْلَدِهِ وَوَفَاتِهِ لَمْ تَكُنْ مُحَقَّقَةً مَعْلُومَةً كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ تَلْمِيذُهُ ابْنُ آجِطَا رَحْمَتَهُ بِقَوْلِهِ:

" وَكُنْتُ أَرَدْتُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَضَعَ تَارِيخَ مَوْلَدِهِ، وَتَارِيخَ وَفَاتِهِ، فَلَمْ أَجِدْ ذَلِكَ مُحَقَّقًا عِنْدَ مَنْ أَتَيْتُ بِهِ، وَذَكَرَ لِي ذَلِكَ عِنْدَ وَلَدِهِ، فَلَمْ أَجِدْ فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَذَكَرَ لِي أَنَّهُ مُسَافِرٌ غَائِبٌ عَنِ مَدِينَةِ فَاسٍ " (١).

وقال المارغني: " وهو ممن أدرك آخر القرن السابع وأول الثامن، ولم أقف على تعيين سنة ولادته وسنة وفاته " (٢).

إلا أن بعض المصادر التي تناولت ترجمته قد نصت على أن وفاته كانت سنة ٧١٨ هـ (٣). ودفن بموضع يعرف بـ "الجيزين"؛ قاله ابن آجطا (٤)، ومثله ذكر أبو الحسن التروالي (٥)، وزاد الإمام ابن عاشر: " وهو الموضع المعروف الآن، بباب الحمراء " (٦).

وذكر أبو الحسن التروالي أن الأستاذ أبا إسحاق التجيبي كان يُري الناس قبر الخراز، قال: " وذكر بعض الطلبة أنه وقف على قبره فألفاه قد درس " (٧).

ونخلص من هذا أن الإمام أبا عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله الأموي الشريشي الشهير بالخراز قد عاش في أواخر القرن السابع وبداية الثامن في مدينة فاس، وتلمذ على جلة من شيوخها، وقد اشتغل في بداية حياته بالخرازة، ثم كرس حياته لتعليم

(١) مقدمة الشارح: (ص ٣٠١).

(٢) دليل الحيران للمارغني: (ص ١١).

(٣) انظر: شجرة النور الزكية لمخولف: (ص ٢١٥)، وسلوة الأنفاس للكتاني: (١٢٨/٢)، والأعلام للزركلي: (٣٣/٧)، والقراءات والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٣٥).

(٤) مقدمة الشارح: (ص ٣٠١).

(٥) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٣/ب].

(٦) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٢٨٩).

(٧) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٣/ب].

الصبيان القرآن وعلومه إلى أن توفاه الله سنة ٧١٨ هـ، وكان له جملة من التلاميذ، كما ترك جملة من المؤلفات أشهرها نظم مورد الظمان.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني

نظم مورد الظمان ودراسته

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، وتوثيق نسبته، وسبب نظمه وزمنه، والغاية منه.

المطلب الثاني: أهميته وقيمه العلمية.

المطلب الثالث: رواياته وشروحه.

المطلب الرابع: مصادره.

المطلب الخامس: منهج ناظمه واصطلاحاته فيه.

المطلب السادس: اختياراته ونقده وتقويمه.

سأطرق في هذا المبحث إلى دراسة نظم "مورد الظمان" دراسة وصفية تحليلية لمحتوياته، حيث سأتناول دراسة اسمه، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه، وسبب نظمه وزمنه، والغاية منه، ومحتوياته وقيمه العلمية، ومصادره، ومنهج مؤلفه فيه واصطلاحاته، وذكر رواياته وأهم شروحه، بالإضافة إلى نقد بعض ما جاء فيه وتقييمه، وذلك في المطالب الآتية:

جامعة أمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأول: اسمه، وتوثيق نسبته، وسبب نظمه وزمنه والغاية منه

أ- اسمه:

ذكر الإمام الخراز رَحِمَهُ اللهُ اسم نظمه في بعض آياته فقال:

لِأَجْلِ مَا خُصَّ مِنَ الْبَيَانِ ❁❁❁ سَمِيَتْهُ بِ: مَوْرِدِ الظَّمَانِ (١)

وزاد غير واحد من الشراح والرواة في اسمه ما يفيد في إيضاح موضوعه ومحتواه:

- قال ابن آحطا: "مورد الظمان في رسم القرآن" (٢).

- وقال ابن غازي والكتاني والزركلي والمرصفي وسعيد اعراب: "مورد الظمان

في رسم أحرف القرآن" (٣).

- وقال ابن الجزري: "مورد الظمان في حكم رسم أحرف القرآن" (٤).

- وطبعته المطبعة التونسية بنهج سوق البلاط بتونس سنة ١٣٥١هـ في مجموع مع

بعض المتون في الرسم وغيره بعنوان "الأرجوزة الجديرة بحسن الوسم، في فني الضبط

والرسم".

وكما هو ظاهر أن هذه التسميات من تصرف بعض العلماء والرواة، وذلك لبيان

موضوع النظم ومحتواه، وحتى لا يشته به غيره من الأسماء.

يقول الدكتور عبد الهادي حميتو في ذلك:

" والظاهر أن هذا الاسم من تصرف بعض العلماء مريدا به التنصيص على ما تضمنته

في صورتها الحالية من جمع للفنين معا. فمساها عنده أعم من غيره لأنه أدرج فيه الضبط،

وذلك غير مفهوم مما ذكروه، إما لأنهم نظروا إلى الأغلب، وإمّا لأن الذيل المتعلق بالضبط

كان عندهم مستقلا في الاعتبار، ويدل على ذلك اقتصار كثير من الشراح ابتداء من

(١) وهو البيت رقم (٤٢) من المورد.

(٢) مقدمة الشارح: (ص ٢٩٨).

(٣) انظر: فهرس ابن غازي: (ص ٩٦)، وسلوة الأنفاس للكتاني: (١٢٩/٢)، والأعلام للزركلي: (٣٣/٧)، وهداية القارئ

للمرصفي: (٧١٩/٢)، والقراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٣٥).

(٤) غاية النهاية لابن الجزري: (٢٠٨/٢).

شارحها الأول على شرح قسم الرسم وحده، واقتصار آخرين كصاحب الطراز على شرح قسم الضبط وحده " (١).

ب- توثيق نسبته:

ما يثبت نسبة نظم "مورد الظمان" للإمام الخراز ما يلي:

١- تصريح المؤلف نفسه باسمه هو وباسم نظمه، وورود ذلك في غالب نسخه المخطوطة، ووروده أيضاً في فهارس المكتبات (٢).

٢- اتفاق كل المصادر التي ترجمت للإمام الخراز رَحِمَهُ اللهُ عَلَى نسبته له ولم تختلف في ذلك؛ إذ نسبه إليه: ابن الجزري، وابن غازي، والكتاني، ومحمد مخلوف، والزركلي، وكنون، والمرصفي، وكحالة، وسعيد اعراب، وغيرهم (٣).

٣- الشروح الكثيرة التي قامت حوله قديماً وحديثاً، ونقول العلماء عنه في كتب الرسم والضبط وغيرها.

ج- سبب نظمه وزمنه، والغاية منه:

بَيَّنَ الإمام الخراز رَحِمَهُ اللهُ سبب نظمه لمورد الظمان فقال - كما نقل ذلك عنه تلميذه

ابن آجطا - :

" لَمَّا انْتَهَى نَظْمُ هَذَا الرَّجَزِ فِي التَّارِيخِ الْمَذْكُورِ (٤) بَلَغَ أَرْبَعَمِائَةَ بَيْتٍ وَسَبْعَةَ وَثَلَاثِينَ بَيْتًا، ثُمَّ انْتَسَخَ وَأَنْتَشَرَ، وَرَوَاهُ بِذَلِكَ أَنَسُ شَتَّى، ثُمَّ عَشَرْتُ فِيهِ عَلَى مَوَاضِعٍ كُنْتُ وَهَمْتُ

(١) قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٣٤/٢).

(٢) انظر: الفهرس الشامل القسم الخاص برسم المصاحف: (ص ٤٢-٤٧)، وكشاف فهرس الخزانة الحسينية: (ص ٤٤٦)، وفهارس الخزانة الحسينية بالقصر الملكي الفهرس الوصفي لعلوم القرآن الكريم: (٦/١٦٠-١٦٢)، ودليل مخطوطات الدار الناصرية بتمكروت للمنون: (ص ٨٨ و ٩٨ و ١٣٣ وغيرها).

(٣) انظر: غاية النهاية لابن الجزري: (٢/٢٠٨)، وفهرس ابن غازي: (ص ٩٦)، وسلوة الأنفاس للكتاني: (٢/١٢٩)، وشجرة النور الزكية لمخلوف: (ص ٢١٥)، والأعلام للزركلي: (٧/٣٣)، والنبوغ المغربي لكتون: (١/٢١٦)، وهداية القارئ للمرصفي: (٢/٧١٩)، ومعجم المؤلفين لكحالة: (١١/١٧٦)، والقراء والقراءات بالمغرب: (ص ٣٥).

(٤) وهو: صفر من سنة إحدى عشر وسبعمئة كما ذكر في البيت رقم (٤٥٠).

فِيهَا، فَأَصْلَحْتُهَا، فَبَلَغَ أَرْبَعَةَ وَخَمْسِينَ بَيْتًا مَعَ أَرْبَعِمِائَةٍ، فَصَارَ الْآنَ يَنْيْفُ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْهُ سَبْعَةَ عَشَرَ بَيْتًا، فَمَنْ قَيَّدَ مِنْ هَذَا نُسخَةً فَلْيُنَبِّتْ هَذَا بِأَخْرِهَا لِيَقِفَ عَلَى صِحَّتِهِ" (١).

وقال أبو الحسن التروالي: " وكان النَّاطِمُ كَعَلَّيْنِ نَظْمَ رَجَزٍ (٢) اختصر فيه المقنع والتنزيل وضمَّ إلى ذلك زوائد العقيلة، وحروفًا من رجز البلنسي المسمى بـ: المنصف، وذكر كل ذلك من غير أن يعيَّن ما انفرد به أبو عمرو، وما انفرد به أبو داود، ولا ما انفرد به الشَّاطِبي والبلنسي، فرأى ذلك نقصا فيه، وأنَّ كمال الفائدة بتمييز ما اتفقوا عليه، وتعيين ما انفرد به كل واحد، فنظم هذا الرجز المكتتب (٣)، وبين ذلك فيه، وأنَّ الرجز المنظوم أوَّلًا (٤) قد ذكر فيه الضبط الذي ذكره أبو عمرو في المحكم والمقنع، فألحقه بهذا الرجز الأخير لتمامه به الفائدة في ذلك " (٥).

وأما زمن نظمه فقد انتهى منه في صفر من سنة إحدى عشر وسبعمائة كما صرَّح به ناظمه في البيت رقم (٤٥٠) بقوله:

فِي صَفْرِ سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ ❀❀❀ مِنْ بَعْدِ سَبْعِمِائَةٍ لِلْهَجْرَةِ

حيث بلغ عدد أبياته - كما ذكر في قوله السالف الذكر - سنة إحدى عشر وسبعمائة (٤٣٧ بيتا)، ولما رأى فيه بعض الخلل والوهم أصلحه وأضاف إليه (١٧ بيتا) فبلغت في مجموعها (٤٥٤ بيتا).

وأما غايته من نظمه: فقد ذكرها بعد ذكره لعدد أبياته بقوله:

خَمْسِينَ بَيْتًا مَعَ أَرْبَعِمِائَةٍ ❀❀❀ وَأَرْبَعًا، تَبْصِرَةً لِلنَّشْأَةِ (٦).

(١) خاتمة النظم: (ص ١١٧٧).

(٢) وهو: نظم عمدة البيان الأول الذي احتوى على الرسم كما ذكرنا.

(٣) أي: نظم مورد الظمان الحالي.

(٤) يعني عمدة البيان الأول الذي ذيله أيضا بالضبط كما ذكرنا.

(٥) نقلا عن مقدمة تحقيق الطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٩٩).

(٦) البيت رقم (٤٥١).

أي: أنه قصد بنظمه تبصير المبتدئين وتعريفهم كيفية كتابة القرآن ورسمه وضبطه،
والحقيقة أن نظمه لا يزال تبصرة للمبتدئ والمنتهي معا.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني: أهميته وقيمه العلمية

نالت منظومة مورد الظمان للإمام أبي عبد الله الخراز رحمته من الشهرة والحظوة والقبول ما لم تكذ تناله منظومة أخرى في علوم القراءة قديما وحديثا، في المشرق والمغرب على السواء، حيث استطاعت أن تأخذ مكانها ومكانتها في الصدارة بين المواد الدراسية التي كانت من العمد المرجوع إليها في هذا الفن، بل إنها أصبحت من جملة الأركان الركينة التي تكون الثقافة العامة للقارئ الناشئ والمقري المنتهي معا، إذ لا يستغني عنها هذا ولا ذاك.

ولقد تنافس الناس في روايتها وحفظها واستظهرها الولدان في المكاتب وعنوا بعرضها على المشايخ، وسارت بها الركبان إلى كل مكان فرويت في المغرب والأندلس والمشرق^(١).

وتتمثلت هذه المكانة الرفيعة التي نالتها هذه المنظومة في ما يلي:

١- ثناء العلماء عليها ومدحهم لها.

٢- العناية بروايتها ودراستها وتدريسها والنقل عنها.

٣- الإقبال على شرحها وتذليلها والتعليق عليها.

أما ثناء العلماء عليها ومدحهم لها؛ فقد أثنى عليها جملة من الأئمة العلماء، ونذكر منهم:

أ- الإمام ابن آجطا:

- قال عنه رحمته: " وَكَانَ أَحْسَنُ مَا نُظِمَ فِي هَذَا الْعَصْرِ، وَأَبْدَعُ مَا وُضِعَ مِنْ نُظْمٍ وَنَثَرٍ؛ الرَّجَزُ الْمُسَمَّى بـ: «مُورِدُ الظَّمَانِ فِي رَسْمِ الْقُرْآنِ» ... وَقَدْ أَثَقَنَهُ غَايَةَ الْإِثْقَانِ، وَاخْتَصَرَهُ مِنْ كَلَامٍ أَثَمَّتِهِمُ الْمُقْتَدِينَ فِي هَذَا الشَّانِ، وَالْمُقْتَدَى بِهِمْ فِي رَسْمِ الْقُرْآنِ، وَلِلذَلِكَ حَقٌّ لَهُ تَسْمِيَتُهُ بِمُورِدِ الظَّمَانِ؛ نَظْمُهُ مِنْ أَرْبَعَةِ كُتُبٍ: اثْنَيْنِ نَظْمًا، وَاثْنَيْنِ نَثْرًا، فَأَحْسَنَ فِي نَظْمِهِ، جَعَلَهُ اللَّهُ لَنَا وَ لَهُ ذُخْرًا، وَأَثَابَنَا اللَّهُ وَإِيَّاهُ بِالْجَنَّةِ أَجْرًا " (٢).

- وقال أيضًا: " وَ لَهُ رحمته تَوَالِيفٌ غَيْرَ هَذَا النَّظْمِ، مِنْ أَجْلِهَا هَذَا النَّظْمُ " (٣).

(١) قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٣١/٢).

(٢) مقدمة الشارح: (ص ٢٩٨).

(٣) مقدمة الشارح: (ص ٣٠٢).

ب- الإمام الرجراجي:

قال عنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: " وأما أحسن الكتب المصنفة في علم الرّسم، فهو هذا الكتاب المسمّى بمورد الظّمان لأنّ ناظمه أتقنه غاية الإتقان، واختصره من كتب الأئمة المقتدى بهم في هذا الشأن " (١).

ج- أبو الحسن التروالي:

قال عنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: " ثُمَّ إِنَّ أَجَلَ مَا أُلْفَ وَصُنِّفَ فِي ذَلِكَ هَذِهِ الْقَصِيدَةُ الْمَسْمُوءَةُ بِمُورِدِ الظّمان " (٢).

د - الإمام ابن عاشر:

قال عنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: " وله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تواليف: من أجلها هذا النظم " (٣).

هـ - رضوان المخللاقي:

قال عنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: " وله تآليف كثيرة منها هذا النظم الرائق البديع " (٤).

و - محمد بن جعفر الكتاني:

قال عنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: " وله تآليف: من أجلها الرجز الموسوم بمورد الظمان في رسم أحرف القرآن " (٥).

ز - إبراهيم المارغني:

قال عنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: " ومن التآليف المختصرة من تلك الأصول الحسان: النظم البديع المسمى بمورد الظمان " (٦).

(١) تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٦٣).

(٢) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٣/ب].

(٣) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٢٨٩).

(٤) إرشاد القراء والكتّابين للمخللاقي: (١/٢٠٠-٢٠١).

(٥) سلوة الأنفاس للكتّاني: (٢/١٢٩).

(٦) دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠).

ومن الأسباب التي جعلت هؤلاء الأئمة الأعلام يثنون على هذه المنظومة وكذلك كثرة اهتمام الناس بها هو تميزها عن غيرها من المنظومات بعدة خصائص وميزات لا توجد في غيرها، والتي نوجزها في ما يلي:

١- حسن النظم وإتقانه وتبويبه: حيث جاءت أرجوزة سهلة الأسلوب، بديعة النظم، فريدة في بابها، محكمة القواعد والمواد التي تضمنتها - كما أشار إلى ذلك شارحها الأول الإمام ابن آحط في قوله السالف الذكر - بالإضافة إلى حسن تقسيم الأبواب والمسائل والتعريف بها والتمثيل لها، حيث قسمها الإمام الخراز إلى مقدمة واحدى عشر فصلاً وخاتمة كما سيأتي عند ذكر منهجه.

٢- تضمّنها لآراء علماء أهل الرسم والضبط في بعض المسائل المختلف فيها وما دار بينهم من خلاف، بالإضافة إلى تضمّنها في بعض الأحيان لآراء واختيارات الإمام الخراز الخاصة في بعض المسائل.

٣- تميّز الإمام الخراز رحمته الله في أرجوزته مورد الظمان بعدة أمور جديدة، وهي:

أ- اقتصاره على رسم قراءة الإمام نافع وضبطها، مما سهّل بذلك على أهل المغرب ضبط قراءتهم ورسمها على الطريقة الصحيحة.
وفي ذلك يقول الخراز:

فجئت في ذلك بهذا الرجز	لخصت منهن بلفظ موجز
وفسق قراءة أبي رؤيم	المدني ابن أبي نعيم
حسبما اشتهر في البلاد	بمغرب لحاضر وباد ^(١)

ب- جمعه لما كان مفرقاً من رسم قراءة الإمام نافع في مصادر الرسم المعتمدة كالمقنع والتنزيل والمنصف والعقيلة وغيرها.

ج- جمعه في المورد بين الرسم والضبط معا في نسق واحد، وذلك بعد أن كان الرسم والضبط يتناول كل منهما منفرداً كما نرى عند أبي عمرو في المقنع والمحكم، حيث أفرد الأول للرسم والثاني للضبط.

د- تيسيره لمسائل الفن وحصره لمباحته في رجز سهل ميسور للحفظ والتداول^(١).

(١) الأبيات رقم (٢٥ و ٢٦ و ٢٧) من مورد الظمان.

أمّا عن عناية العلماء بمنظومة مورد الظمان فقد تسابق الشيوخ إلى تدريسها وتعليمها في حلقات دروسهم، وانكب طلاب العلم على حفظها وتعلّمها وروايتها، حتى قال ابن خلدون في تاريخه: " فنظم الخراز من المتأخرين بالمغرب أرجوزة أخرى زاد فيها على المقنع خلافا كثيرا وعزاه لناقليه واشتهرت بالمغرب واقتصر الناس على حفظها وهجروا بما كتب أبي داود وأبي عمرو والشاطبي في الرسم "(٢).

وقد قام حولها نشاط علمي كبير، إذ خصّها جُلّة من الأئمة الأعلام بالشرح والتعليق والتقييد، كابن آحطا والجرجاني والتروالي وابن جابر الغساني وابن عاشر وغيرهم - كما سيأتي - ، فقد حظيت بعنايتهم واهتمامهم البالغ، حتى صارت عمدة نساخ المصاحف، ومصدراً مهماً في ضبطها وتصحيحها، ومرجعاً أصيلاً ينقل عنه كل من يكتب في رسم المصحف وضبطه.

وأمّا عن عناية العلماء بروايتها وإقبالهم على شرحها فسيأتي ذكر ذلك في مبحث أشهر رواياته وأهم شروحه إن شاء الله تعالى.

(١) راجع: قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٤٢٣-٤٢٥).

(٢) تاريخ ابن خلدون: (١/٤٣٨).

المطلب الثالث: رواياته وشروحه

أولاً: روايات أرجوزة مورد الظمان

تعددت روايات أرجوزة مورد الظمان عن ناظمها الإمام الخراز رحمته الله على الرغم قلة المعروفين بالأخذ عنه من أصحابه، وكذلك قرب الفترة الزمنية فاصلة بين انتهائه من نظمها سنة (٧١١ هـ) وبين زمن وفاته سنة (٧١٨ هـ)، أي أن الناظم لم يمض على نظمه نحو السبع من السنوات حتى توفاه الله، ومع هذا فقد انتشرت الأرجوزة في حياته انتشاراً كبيراً وتعددت رواياتها وفي بعضها مخالفة لبعض، وسبب هذه المخالفة أن الناظم رحمته الله كان لا يفتأ ينظر فيما كتب طلباً لمزيد من التحرير والإجادة، ويستدرك ما فاتته من نقص أو خلل.

قال ابن آجطا رحمته الله: " يَقُولُ نَاطِمٌ هَذَا الرَّجْزَ الَّذِي فَرَعْنَا مِنْ شَرْحِهِ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَذْكُورِ: لَمَّا انْتَهَى نَظْمُ هَذَا الرَّجْزِ فِي التَّارِيخِ الْمَذْكُورِ بَلَغَ أَرْبَعَمِائَةَ بَيْتٍ وَسَبْعَةَ وَثَلَاثِينَ بَيْتًا، ثُمَّ انْتَسَخَ وَانْتَشَرَ، وَرَوَاهُ بِذَلِكَ أَنَسُ بْنُ شَتَّى، ثُمَّ عَثَرْتُ فِيهِ عَلَى مَوَاضِعٍ كُنْتُ وَهَمْتُ فِيهَا، فَأَصْلَحْتُهَا، فَبَلَغَ أَرْبَعَةَ وَخَمْسِينَ بَيْتًا مَعَ أَرْبَعَمِائَةَ، فَصَارَ الْآنَ يَنْبَغُ عَلَيَّ مَا سَبَقَ مِنْهُ سَبْعَةَ عَشَرَ بَيْتًا، فَمَنْ قَدَّ مِنْ هَذَا نُسخَةً فَلْيُثِبْ هَذَا بِأَحْرَهَا لِيَقِفَ عَلَيَّ صِحَّتِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى وَلِيُّ التَّوْفِيقِ بِمَنْهٖ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ، وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ. انْتَهَى كَلَامُهُ رحمته الله " (١).

وهذه أهم الروايات التي انتشرت منها أرجوزة المورد:

١- رواية الإمام ابن آجطا:

وهي التي اعتمد عليها في شرحه لكتاب التبيان هذا، حيث قال في ترجمة الخراز في

مقدمة شرحه:

" هَكَذَا فِي نُسخَتِهِ الَّتِي كَتَبَهَا بِيَدِهِ وَانْتَسَخْتُ لِي أَنَا مِنْهَا النُّسخَةَ الَّتِي عِنْدِي، وَقَرَأْتُهَا عَلَيْهِ وَسَمِعَهَا مِنِّي وَأَجَازَنِي فِيهَا عَفَا اللَّهُ عَنَّا وَعَنْهُ " (٢).

وهي أصح الروايات وأرجحها لاعتماده فيها على النقل مباشرة من ناظمها، ومراجعته

له في بعض مسائلها.

(١) خاتمة النظم: (ص ١١٧٧).

(٢) مقدمة الشارح: (ص ٣٠١).

جاء في وصية الإمام القصار للشيخ أبي العباس أحمد بن علي الشريف العلمي الوهابي قوله: " وكذلك إقراؤك الخراز أعجبني، واعتمد على ابن آحطا، فإن نقله صحيح جدا، وكثير من شروح الخراز فيه تحريف" (١).

٢- رواية أبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن سعيد:

رواها الشيخ أبو زكريا السراج وأسندها في فهرسته عن أبي زيد هذا، ووصفه بالأستاذ المقرئ، ومن طريقه عنه أسندها الإمام المنتوري في فهرسته، إلا أنه قال: "وحدثني بها غير الذيل بآخرها في الضبط عن الشيخ الأستاذ المقرئ أبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن سعيد قراءة عن ناظمها سمعا.

وأسندها من هذه الطريق أيضاً عن أبي زكريا السراج عن أبي زيد عن الناظم أبو عبد الله بن غازي ولم يستثن شيئاً (٢).

٣- رواية أبي سعد محمد بن عبد المهيم بن محمد بن عبد المهيم الحضرمي:

هي أيضاً من الروايات المشهورة، وقد بدأ بها الإمام المنتوري فأسندها عن أبي زكريا السراج عن أبي سعد عن ناظمها.

وذكر أبو زكريا السراج أن الراوي أبو سعد رواها عن الناظم إجازة، وحدث هو بها عن الراوي وبجميع تأليف أبي عبد الله الخراز كتابة عن مؤلفها إجازة، وأسندها ابن غازي بالسند إليه على هذه الصفة (٣).

(١) سلوة الأنفاس للكتاني: (١١٨/٢).

(٢) انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٣٢/٢)، وفهرس ابن غازي: (ص٩٦).

(٣) انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٣٣/٢)، وفهرس ابن غازي: (ص٩٦).

ثانياً: شروح مورد الظمان

كما ذكرنا في ما سبق أن اهتمام العلماء بهذه الأرجوزة كان اهتماماً بالغاً، لم يقتصر على روايتها وحفظها فقط، بل تعداه إلى شرحها، والعناية ببيان مقاصدها وبحث قضاياها ووصلها بمصادرها التي ينقل الناظم عنها.

ولإبراز جانب من هذه العناية نحاول تتبع أسماء أهم الشروح التي ظهرت عليها مع التعريف الموجز بها:

١- التبيان في شرح مورد الظمان لابن آحطا:

وهو أول الشروح، وهو موضوع بحثنا هذا.

٢- شرح مورد الظمان لأبي عبد الله محمد بن أبي مدين شعيب بن عبد الواحد اليصلي المعروف بالمحاصي (١):

ولعل شرحه من حيث الزمن الذي ألف فيه أقدم شرح للمورد على الإطلاق؛ إذ انتهى منه مؤلفه على ما ذكر مؤلفه سنة ٧٤٣ هـ، أي قبل انتهاء ابن آحطا من التبيان بنحو سنة، إلا أن عادة المتأخرين أن ينسبوا الأولية في شرح المورد إلى ابن آحطا، ولعلمهم نظرنا إلى أن ابن آحطا بدأ تأليفه للتبيان في حياة الناظم وفاوضه في طائفة من مسائله وما أشكل عليه منه، إلا أنه انقطع عن إتمامه إلى سنة ٧٤٤ هـ.

وشرح المحاصي شرحٌ مختصر جداً، حيث اقتصر فيه مؤلفه على حل معاني الآيات على جهة الاختصار والإيجاز ولم يفصل في كثير من المسائل، ولعل ذلك ما جعله غير مشتهر بالناس رغم قدمه، لأنه لا يفني بالغرض (٢).

(١) هو محمد بن أبي مدين شعيب بن عبد الواحد اليصلي المعروف بالمحاصي أبو عبد الله، عالم لغوي أديب، كان معلم الصبيان بجامع ابن أصناج برباط تازة، تتلمذ على أبو عبد الله المالقي وأبي الحسن بن بري وأخذ عنه منظومته الدرر اللوامع وله عليها شرح أمه في حياة ناظمها سنة ٧٢٧ هـ، توفي في منتصف القرن الثامن.

انظر ترجمته في: فهرسة السراج مجلد ١ لوحة ٣١٤ كما في قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٦٧٠/٣)، والقراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٤٥-٤٦).

(٢) انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٤٤/٢).

وهو لا يزال مخطوطا حسب علمي، ومنه نسخة في مكتبة الحرم النبوي بالمدينة المنورة برقم ١٠/٢١١-٢٠٨٨/٨٠، وهي مكوّنة من (٤٣ ورقة) (١).

٣- شرح مورد الظمان لأبي عبد الله محمد بن يحيى بن جابر الغساني المكناسي (ت ٨٢٧هـ) (٢)

ذكره له ابن زيدان في إتحاف أعلام الناس باسم: "تأليف في رسم القرآن" (٣)، وهو اليوم في حكم المفقود، ولم يبق منه إلا تقييد يجمع أبياتا في إصلاح مواضع من المورد، اشتهرت باسم: "إصلاحات ابن جابر الغساني على المورد"، وقد كتب في بدايتها: "تقييد فيه إصلاح الشيخ الأستاذ العالم المحقق أبي عبد الله محمد بن جابر الغساني على أبي عبد الله الخراز - عفا الله عنا وعنهما وغفر لنا ولهما- نقلها بعض النبلاء من شرح ابن حابر المذكور على "مورد الظمان" لأبي عبد الله الخراز، وجعلها مرتبة على حسب ترتيب النظم وإصلاحه" (٤).

وجملة إصلاحات ابن جابر الغساني واستدراكااته على المورد سبعة وأربعون موضعا، وقد نقلها الدكتور عبد الهادي حميتو كاملة في موسوعته قراءة الإمام نافع عند المغاربة (٥).

٤- الدرر الحسان في اختصار كتاب التبيان لأبي محمد عبد الله بن خليفة الصنهاجي (٦):

(١) انظر: فهرس مخطوطات الحرم النبوي في مجلة الحكمة شوال ١٤١٨هـ عدد ١٤ (ص ٤٤٧).

(٢) محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن جابر الغساني المكناسي أبو عبد الله، تتلمذ عن أبي عبد الله محمد بن علي الذكواني الأندلسي وابن قاسم بن داود السلوي، والشيخ الإمام محمد بن علي المراكشي المعروف بابن عليوات وغيرهم، له: نظم المرقاة العليا في تفسير الرؤيا لابن راشد، ونظم في التعريف ببلده سماه نزهة الناظر، توفي سنة ٨٢٧هـ.

إتحاف أعلام الناس لابن زيدان: (٣/٥٩٠)، والأعلام للزركلي: (٧/١٣٩)، ومعجم المؤلفين لكحالة: (٣/١٨٩).

(٣) انظر: (٣/٥٩٢)؛ ومثله ذكر رضا كحالة في معجم المؤلفين (٣/١٨٩).

(٤) قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٤٤٥).

(٥) انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٤٤٦-٤٥٠).

(٦) لم أعثر له على ترجمة.

وهو شرح اختصر فيه مؤلفه كتاب التبيان لابن آجطا، وهو شرح مختصر كتب جله في رحلاته إلى إفريقية سنة ٨٣٦ هـ^(١)، ويوجد منه عدة نسخ مخطوطة^(٢).

٥- شرح مورد الظمان لأبي عبد الله محمد بن الحسين بن محمد بن حمادة النيجي الشهير بالصغير (ت ٨٨٧ هـ) ^(٣):

ذكره ابن غازي في فهرسه، وذكر أنه تناوله عن شيخه إجازة فقال: "أما شرحه على مورد الظمان فتتناوله إجازته لي العامة، وقد ذكر لي -رحمه الله تعالى- أنه لم يشدد له زيمه^(٤)، وإنما اختصره من شرح أبي محمد آجطا من غير تأمل في الغالب"^(٥)، ونسخه المخطوطة متوفرة^(٦).

٦- مجموع البيان في شرح ألفاظ مورد الظمان لأبي الحسن علي بن الحسن بن أبي العافية التروالي الزرهوني ^(٧):

وشرحه هذا من جمع بعض تلاميذه في حياته رَحْمَتُهُ - كما يظهر من مقدمته - حيث قال
جامعه:

".. فإني ألفت نسخة من رجز الأستاذ أبي عبد الله الخراز - جعله الله ذخرا ووسيلة ليوم الحشر والبراز - مطررة بكلام يفوق حسنا في الاختصار والإيجاز، وعبارة بليغة محررة سالمة من الإشكال والإعواز، ألفتها منسوباً لإمام المحققين، ونخبة المهتمين، حجة المغرب، السامي الرتب،

(١) ذكر ذلك سعيد اعراب في القراء والقراءات في المغرب: (ص٤٨). وانظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة: (٤٤١/٢).

(٢) ومنه نسختين مخطوطين في الخزنة الحسينية بالرباط برقم: ١٣١٩٩ و ١٣٣٧٧، وأخرى بالمكتبة الوطنية بالحمامة الجزائر برقم: ٣٨٩.

(٣) هو محمد بن الحسين بن محمد بن حمادة النيجي الشهير بالصغير أبو عبد الله، شيخ ابن غازي، وكان عالماً متبحراً في القراءات والنحو وغيرها، أخذ عن أبي العباس أحمد الفيلالي وغيره، توفي سنة ٨٨٧ هـ. فهرس ابن غازي: (ص٣٠-٣١)، وموسوعة أعلام المغرب لحجي: (٧٨٩/٢).

(٤) الزيم: المتفرق المنفصل ليس بمجتمع في مكان. انظر: لسان العرب لابن منظور مادة "زيم": (٢٧٩/١٢).

(٥) فهرس ابن غازي: (ص٣٨). وانظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة: (٤٤٤/٢).

(٦) منه نسخة في الخزنة الحسينية بالرباط برقم: ١٢٣٩٠.

(٧) لم أعتز له على ترجمة، وورد اسمه هكذا في بداية شرحه مجموع البيان، وهو من علماء المائة الثامنة أو أول التاسعة. انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٥١/٢).

سيدي أبي الحسن علي، الإمام الولي، المدعو بالنزولي لقباً، المعروف بالزهرهوني نسباً، وأردت أن أجمعه لنفسي، ولمن شاء الله بعدي من أبناء جنسي، فاستأذنته رحمه الله تعالى في جمع ذلك، إذ كان رضي الله عنه واضح المسالك، فأذن لي في جمعه، وواعدني بتصحيحه وعرضه، لكون ذلك مفرقا في النسخة في جميع الطرر، فاستخرت الله تعالى في جمع الجواهر والدرر، ليكون تبصرة للمبتدي، وغاية للمنتهي، فلم أراجعه إلى أن توفي رحمه الله، وكانت وفاته قريبة من الوعد الذي وعدي بتصحيح المجموع لديه...".

وشرحه هذا جاء مختصراً وموجزاً أيضاً، وحوى العديد من التنبيهات والملاحظات المهمة، وهو لا يزال مخطوطاً - حسب علمي - ونسخه المخطوطة متوفرة ومتعددة (١).

٧- تنبيه العطشان على مورد الظمان لأبي علي حسين بن علي طلحة الرجرجي الشوشاوي (ت ٨٩٩ هـ) (٢):

وهو من أحسن الشروح وأوسعها، انتهى منه مؤلفه سنة ٨٤٨ هـ ويمتاز بسهولة الأسلوب، وحسن التبويب والتقسيم، وتعرض فيه لبعض ما أغفله وأهمله الخراز في مورده (٣).

٨- ربي العطشان في رفع الغطاء عن مورد الظمان لأحمد بن عبد الملك الرركراكي (٤):

(١) ومنه نسخة ناقصة في مكتبة الحرم النبوي برقم (٢٠٠٢٢/١٥) وهي تقع في حوالي (٩٠ ورقة)، كما يوجد له نسخة أخرى في خزانة القرويين بالمغرب برقم (١٠٥٥ و ٢٢٧٨ و ٣١٠٠)، ومنه نسخة أخرى بالخزانة الناصرية بتمكروت بالمغرب أيضاً ضمن مجموع رقمه (١٦٨٩)، وأخرى غير متداولة بخزانة آسفي.

انظر: دليل مخطوطات الخزانة الناصرية بتمكروت للمنون: (ص ١٠٥)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو (٢/٤٥١)، وفهرس خزانة القرويين (فهرس إلكتروني).

(٢) هو: حسين بن علي طلحة الرجرجي الشوشاوي أبو علي، عالم مفسر من الجنوب المغربي، وله تصانيف منها: الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة، ومباحث في نزول القرآن وكتابه، وشرح تنقيح القرافي، توفي بتارودنت من بلاد سوس سنة ٨٩٩ هـ. الأعلام للزركلي: (٢/٢٤٧)، ومقدمة تحقيق الفوائد الجليلة لحسن عزوزي: (ص ٤١ وما بعدها)، ومقدمة تحقيق تنبيه العطشان لحرشة: (ص ٣١ وما بعدها).

(٣) وقد حققه الأستاذ ميلود الضعيف في أطروحته لنيل دبلوم الدراسات العليا من كلية الآداب بالرباط بإشراف التهامي الرجرجي وهو لا يزال مرفوقاً - حسب علمي - وحقق جزء منه محمد سالم حرشة كرسالة ماجستير بإشراف رجب محمد غيث بكلية الآداب بتهرونه بجامعة المرقب بالجمهورية الليبية، وأشار في آخر تحقيقه أن زميلاً له يحقق ما تبقى منه.

(٤) وقيل: بالجيم "الرجرجي"، لم أعثر على ترجمة له.

وهو شرح مختصر، ذكر مؤلفه في خطبته أنه وضعه مختصراً على شرح التبيان لابن آجطا، حيث قال:

"... وبعد فإني رأيت المبتدئين في الوقت اعتنوا بحفظ "مورد الظمان" فصعب عليهم فهم معانيه، لقصورهم في علم العربية واللغة، ولقلة شراحه، ولقد شرحه أبو عبد الله المحاصي شرحاً لا يشفي عيلاً، ولا يرد غليلاً، وشرحه الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر الصنهاجي المعروف بابن آجطا شرحاً جليلاً، قد حضر ناظمه وقرأ عليه، ولكن شرحه قليل الثمرة، طويل العبارة، كثير البحث، فرب أحد لا يقدر على تحصيله، لقصور فهمه في علم العربية الذي هو لرأس الفنون مفتاح، لأن العلم لا يعني به اليوم إلا الضعفاء والفقراء، فرأيت أن أختصر بالكتابة شرح الألفاظ، وإتمام النقص، وتقييد المطلق بلفظ سهل مسترسل موجز ليسهل فهمه على المبتدئ والمنتهي غني عنه، إلا على وجه التذكرة، وأضفت إليه ما سمعته من شيوخ المحقق الفاضل النبيه النبيل أبي عمران موسى بن محمد الجزولي وقيدته عنه، وسميته: ريُّ العطشان في رفع الغطاء عن مورد الظمان .." (١).

وطريقة أحمد بن عبد المالك الركاكي في كتابه أنه يورد في أول الباب جملة من الأسئلة المحيطة بمباحثه ثم يأخذ في الإجابة عنها على الترتيب، ويوجد منه عدة نسخ مخطوطة (٢).

٩- إعانة المبتدئ على معاني ألفاظ مورد الظمان لسعيد بن سليمان الكرامي (ت. بعد ٨٩٩ هـ) (٣):

(١) نقلاً عن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٤١/٢-٤٤٢).

(٢) توجد منه نسخة مخطوطة بخزانة آسفي تقع في ١٠٥ صفحة من الحجم المتوسط، وفيه نقص ملزمة من ١٨ صفحة تركها الناسخ بيضاء، ولم يرد فيه ذكر لتاريخ التأليف ولا النسخ، وكذلك نسخة أخرى في الخزانة الحسينية بالرباط برقم: ١٣٣٧٣. انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٤٣/٢)، وكشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسينية: (ص٢١٩).

(٣) هو سعيد بن سليمان الكرامي الجزولي السوسي المشهور بلقب "أكرامو"، من رجال العلم بسوس في القرن التاسع، له شرح على ذيل الضبط سماه إعانة الصبيان على عمدة البيان وغير ذلك، توفي بعد ٨٩٩ هـ إن كان تاريخ الفراغ من شرحه صحيح، وقيل: سنة ٨٨٢ هـ.

سوس العالمة للمختار السوسي: (ص١٧٨)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٥٧/٢)، وانظر الأعلام للزركلي: (٩٥/٣).

وهو عبارة عن شرح بسيط مختصر يكتفي بشرح أبيات المورد ونثر معانيها، ويبتدئ مباشرة بلا مقدمة، انتهى منه مؤلفه كما ذكر في آخره في ذي القعدة من سنة ٨٩٩ هـ، وهو عبارة عن تقييد^(١)، وهو لا يزال مخطوطاً أيضاً^(٢).

١٠- غرلة مورد الظمان لسعيد بن سعيد الجزولي السوسي الرسموكي^(٣):

ذكره له العلامة المختار السوسي في كتابه "خلال جزولة"، وذكر أنه ورقات^(٤)، وتوجد منه عدة نسخ مخطوطة^(٥).

١١- شرح مورد الظمان لأبي العباس أحمد بن الحسن بن عبد الرحمن التسوي (ت ٩٦٩هـ)^(٦)

ذكره له صاحب درة الحجال^(٧).

١٢- فتح المنان المروي بمورد الظمان لأبي محمد عبد الواحد بن عاشر الأنصاري (ت ١٠٤٠هـ)^(٨):

(١) انظر: إعانة الصبيان على مورد الظمان للكرامي (مخطوط): [٥٣/ب].

(٢) توجد منه عدة نسخ مخطوطة بالخزانة الحسنية بالرباط برقم: ٦٠٤٦ و ٦٣٤٦ و ٩٤٣٥ و ١٣٥٥٠ و ١٣٥٥٥. انظر: كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية: (ص ٣٩).

(٣) لم أعثر له على ترجمة.

(٤) خلال جزولة لمحمد المختار السوسي: (٤/١٩٥).

(٥) منه نسختين في الخزانة الحسنية بالرباط برقم: ١٣٣٣٠ و ١٣٣٤٤.

انظر: كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية: (ص ٣١٩).

(٦) هو أحمد بن الحسن بن عبد الرحمن بن عبد العزيز التسوي، الأستاذ الفقيه المحدث النحوي، أخذ عن أبي عبد الله بن غازي وأبي العباس الدقون وعن الشيخ زروق، وأخذ عنه القصار وغيره، توفي بفاس عام ٩٦٩ هـ. سلوة الأنفاس للكتاني: (٤٠١/٣).

(٧) انظر: درة الحجال لابن القاضي: (١/١٦٥).

(٨) هو عبد الواحد بن أحمد بن علي عاشر الأنصاري الفاسي أبو محمد، عالم مشارك في القراءات والنحو والتفسير وعلم الكلام والفقه وأصوله وغيرها، وله عدة مصنوعات منها: المرشد المعين على الضروري من علوم الدين، وشرح على مختصر خليل في فروع الفقه المالكي، والإعلان بتكميل مورد الظمان في رسم الباقي من قراءات الأئمة السبعة الأعيان، ولد سنة ٩٩٠ هـ وتوفي سنة ١٠٤٠ هـ. شجرة النور الزكية لمخلوف: (ص ٢٩٩)، والأعلام للزركلي: (٤/١٧٥)، ومعجم المؤلفين لكحالة: (٢/٣٣١).

ويعد هذا الشرح من أفضل الشروح وأحسنها، وذلك لما حواه من نقول عن العلماء، وتحريرات لمسائل الرسم والضبط، انتهى منه مؤلفه سنة ١٠٢٨ هـ (١).

وما يتميز به هذا الشرح ما زاده مؤلفه من أبيات ضمَّنها بقايا خلافيات الرسم لباقي السبعة القراء، جزَّأها على أرباع القرآن وسماها الإعلان بتكميل مورد الظمان، بالإضافة إلى جمعه في نهاية شرحه لكل باب من أبواب الحذف من زيادات انفرد بها الإمام أبو إسحاق التجيبي عن الشيخين أبي عمرو الداني وأبي داود بن نجاح.

١٣- شرح مورد الظمان لأبي العباس أحمد بن عبد الله بن يعقوب الجزولي السملالي (ت ١٠٩٣ هـ) (٢):

ذكره له محمد المختار السوسي في خلال جزولة، وقال عنه: " ويقع في زهاء ١٠٠ صفحة صغيرة في نحو ٢٦ سطرا نسخت النسخة عام ١٠٨٥ هـ وأحسب الآن وأنا أقيد هذا أنها بخط المؤلف " (٣).

١٤- شرح مورد الظمان في رسم أحرف القراءان لصالح بن إبراهيم الكتاوي الصيحي الدرعي (ت ١٠٩٦ هـ) (٤):

ذكره له مؤلف كتاب: أعلام درعة، في جملة مؤلفات له في الرسم والتجويد وأصول الأداء (٥).

١٥- منهاج رسم القراءان في شرح مورد الظمان لمسعود بن محمد جموع السجلماسي (ت ١١١٩ هـ) (١):

(١) وقد قام زميلنا الأستاذ د. عبد الكريم بوغزالة بتحقيقه في أطروحته للدكتوراه وقد استفدت منه كثيرا في بحثي هذا.

(٢) هو أحمد بن عبد الله بن يعقوب السملالي الجزولي أبو العباس، متصوف وله عني بالطب، من أهل ترموت بسوس بالمغرب، له عدة تأليف منها: مجموعة في رجال جزولة بسوس، شرح عقيدة السنوسي وغير ذلك، توفي سنة ١٠٩٣ هـ.

سوس العالمة محمد المختار السوسي: (ص ١٨٤)، والأعلام للزركلي: (١/١٦١).

(٣) خلال جزولة لمحمد المختار السوسي: (٢/٥٩). وانظر: سوس العالمة لمحمد المختار السوسي: (ص ١٨٤).

(٤) لم أعتثر له على ترجمة.

(٥) انظر: مقدمة تحقيق الطراز للتنسي: (ص ١١١)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٤٥٨).

وهو شرح نفيس حافل بالفوائد والنقول، اعتمد فيه مؤلفه على شرح فتح المنان لابن عاشر^(٢)، نسبه له الزركلي وغيره^(٣)، وله العديد من النسخ المخطوطة^(٤).

١٦- شرح مورد الظمان: للأستاذ المريني (ت. قبل ١١٧٢هـ)^(٥):

ذكره له د. أحمد شرشال في مقدمة تحقيقه لكتاب الطراز في الضبط للتنسي، وذكر أن له نسخة في جامعة الإمام بالرياض^(٦).

١٧- شرح مورد الظمان لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد التادلي الرباطي (ت ١٣١١هـ)^(٧):

ذكره له الشيخ عبد الله الحراري في بعض مؤلفاته عنه^(٨).

١٨- إرشاد القراء والكتابين الى معرفه رسم الكتاب المبين أو "شرح مورد الظمان" لرضوان بن محمد بن سليمان المخلاقي (ت ١٣١١هـ)^(٩):

(١) هو مسعود بن محمد بن جموع الفاسي أبو الفضل يعرف بالسجلماسي، الأديب المالكي، كان عالماً في الفقه والحديث والتصوف، له تأليف كثيرة منها: نفائس الدرر في سير سيد البشر، وشرح السلم في المنطق، وشرح مقدمة الأجرومية في النحو، توفي ببلدة سلا سنة ١١١٩ هـ.

موسوعة أعلام المغرب لحجي: (١١١٥/٥)، والأعلام للزركلي: (٢٢٠/٧).

(٢) وقد حقق في كلية الآداب بالرباط من طرف الطالب عبد العلي آيت زعبول في أطروحته للدكتوراه.

(٣) انظر: الأعلام للزركلي: (٢٢٠/٧)، وموسوعة أعلام المغرب لحجي: (١١١٦/٥).

(٤) ومنه نسختين في الخزنة الحسنية برقم: ٤٣٥٨ و ١١٣٤٠.

انظر: كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية: (ص ٤٤٣).

(٥) لم أجد له ترجمة.

(٦) مقدمة تحقيق الطراز للتنسي: (ص ١١٠).

(٧) هو إبراهيم بن محمد بن عبد القادر الحسني الطالبي التادلي أبو إسحاق: شيخ مشايخ الرباط في عصره، قرأ بها وبفاس ومكناس، ورحل إلى المشرق مرتين، وجاور بالحرمين، واعتكف على التدريس بالرباط نحو ٣٠ سنة، وصنف نحو ١٢٠ كتاباً أغلبها لم يتم؛ منها: شرح لامية الأفعال، وكافي الراوي عن الأزهرى والكفراوي، توفي سنة ١٣١١ هـ.

الأعلام للزركلي: (٧١/١)، وموسوعة أعلام القرن الرابع عشر والخامس عشر للحازمي: (١٧٠/١).

(٨) انظر: مقدمة تحقيق كتاب الطراز للتنسي: (ص ١١١)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٦٤/٢).

وهو عبارة عن حواش كتبت على هوامش المتن، واختصر قسم الرسم من شرح فتح المنان لابن عاشر، وقسم الضبط من طراز التنسي، وهو مطبوع في مجلدين بتحقيق أبي الخير عمر المريايطي بدار الإمام البخاري بمصر وطبعته الأولى كانت سنة ١٤٢٨ هـ (٢).

١٩- دليل الخيران على مورد الظمان في في الرسم والضبط للشيخ إبراهيم بن أحمد المارغني التونسي (ت ١٣٤٩ هـ) (٣):

وهو شرح متوسط، وهو مطبوع عدة طبعات ومعه كتابه تبيينه الخلان على الإعلان بتكميل مورد الظمان في رسم الباقي من قراءات الأئمة الأعيان (٤)، اختصر فيه قسم الرسم من شرح فتح المنان لابن عاشر، وقسم الضبط من شرح التنسي، وأضاف إليه ما جرى به العمل في القطر التونسي، وانتهى من تبييضه في صفر سنة ١٣٢٥ هـ؛ قال في مقدمته:

" اختصرته من شرح الرسم للعلامة المحقق سيدي عبد الواحد بن عاشر، وشرح الضبط لسيدي محمد التنسي العالم الماهر، تابعا لهما فيما اتضح من الترتيب والتعبير، غير جالب من كلام غيرهما إلا اليسير، معرضا عما أظالا به من كثرة النقول والأبحاث والتعالييل، مقتصرًا على

(١) هو: رضوان بن محمد بن سليمان المخلاقي أبو عيد، مصري، عالم بالقراءات والرسم، له العديد من المؤلفات منها: فتح المقفلات لما تضمنه نظم الحرز والدرة من القراءات، وشفاء الصدور في ذكر قراءات الأئمة السبعة البدور، والقول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز، وإرشاد القراء والكاتبين إلى معرفة رسم الكتاب المبين، توفي سنة ١٣١١ هـ. الأعلام للزركلي: (٢٧/٣)، ومعجم المؤلفين لكحالة: (١٦٥/٤).

(٢) كما أن نسخته المخطوطة متوفرة فتوجد منه نسخة مخطوطة مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود ضمن مجموع برقم: ٢٥٣٠ نسخت بتاريخ: ١٢٩٣ هـ.

انظر: الفهرس الشامل للتراث- قسم رسم المصاحف: (ص ٩٦-٩٧)، ومقدمة تحقيق الطراز للتنسي: (ص ١١٠-١١١).

(٣) هو إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي، ولد بتونس سنة ١٢٨١ هـ - ١٨٦٥ م، حفظ القرآن في صباه ثم التحق بجامع الزيتونة فقرأ على شيوخها كعمر بن الشيخ، ومحمود بيرم وسالم بوحاجب ومحمود بن الخوجة الحنفي وغيرهم، واشتغل بالتدريس بجامع الزيتونة كتب التوحيد والقراءات والفقهاء والبلاغة وعلومها وعلم المواريث والفلك والأدب والتفسير والحديث والأصول وغيرها، تتلمذ عليه جملة من التلاميذ منهم: الإمام محمد الطاهر بن عاشور ومحمد العزيز حفيظ، توفي رحمه الله يوم الأحد ٣ ربيع الثاني عام ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م.

ترجم المؤلفين التونسيين لمحمد محفوظ: (٢٢٩/٤)، ومعجم المؤلفين لكحالة: (٥٤/١)، وموسوعة أعلام القرن الرابع عشر والخامس عشر للحازمي: (١٢/١).

(٤) طبع بتونس بالمطبعة التونسية في جمادى الثانية سنة: ١٣٢٥-١٣٢٦ هـ، وبالقاهرة بدار القراءان سنة ١٩٧٤ م، وبمكتبة الكليات الأزهرية بتحقيق محمد الصادق قمحاوي سنة: ١٩٨١ م، وبالجزائر بدار الكتب سنة: ١٩٨٦ م، وبالقاهرة بدار الحديث بتحقيق: عبد السلام محمد البكاري، سنة: ١٤٢٦ هـ/٢٠٠٥ م.

ما لا بد منه من الإعراب خيفة التطويل، ملتزما فيما ذكر فيه الناظم الخلاف أو التخيير بيان ما جرى به العمل في قطرنا التونسي الشهير .. " (١).

وما يتميز به شرح المارغني حسن التنظيم، وتجنب الاستطراد والحشو، بالإضافة على احتوائه على العديد من التنبيهات المهمة يبرز فيها بعض المسائل الدقيقة والفوائد المهمة.

كما أن المميز فيه عن غيره من الشروح ذكر ما جرى به العمل من خلافيات الرسم في البلاد التونسية.

٢٠- شرح مورد الظمان للشيخ أبي حامد محمد المكي البطاوري (ت ١٣٥٥هـ) (٢):
ذكره له عبد الله الجراري في كتابه: من أعلام الفكر المعاصر (٣).

٢١- إرشاد الإخوان إلى شرح مورد الظمان للشيخ علي بن محمد بن حسن الضباع (ت ١٣٧٦هـ) (٤):

ذكره له تلميذه عبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي (ت ١٤٠٩هـ)، وقال إنه مخطوط (٥).

٢٢- لطائف البيان في رسم القراءان شرح مورد الظمان للشيخ أحمد محمد أبو زيتحار (٦):

(١) دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠).

(٢) هو محمد المكي بن محمد بن علي الشرشالي البطاوري أبو حامد، أديب من القضاة، له اشتغال بالحديث والتفسير، ولي قضاء الرباط مدة أحد عشر عاما، له عدة مؤلفات؛ منها: اقتطاف زهرات الأفنان من دوحة قافية ابن الونان، وشرح الجمل لابن المجراد، وشرح مقدمة ابن الجزري، توفي سنة ١٣٥٥هـ.

إتحاف المطالع لابن سودة: (٢/٤٧٥)، والأعلام للزركلي: (٧/١١٠)، ومعجم المفسرين لنويهض: (٢/٦٤٠).

(٣) انظر: مقدمة تحقيق كتاب الطراز للتنسي: (ص ١١٢)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٤٦٤).

(٤) هو علي بن محمد بن حسن بن إبراهيم الملقب بالضباع، شيخ عموم المقارئ والإقراء بالديار المصرية في وقته، كان إماما مقدما في علم التجويد والقراءات والرسم العثماني وضبط المصحف الشريف وعد الآي وغيرها، أخذ عن: حسن الكنتي، وعبد الرحمن الخطيب الشعار وغيرهما، و ممن أخذ عنه: عبد العزيز عيون السود، وأحمد حامد الريدي التيجي، وله عدد كبير من المؤلفات منها: سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، وإرشاد المريد إلى مقصود القصيد، والبهجة المرضية شرح الدررة المضية، والجواهر المكنون شرح رواية قالون، توفي سنة ١٣٧٦هـ.

هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري للمرصفي: (٢/٦٨٠-٦٨٣)

(٥) هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري للمرصفي: (٢/٦٨١).

(٦) لم أعثر له على ترجمة.

وهو شرح مدرسي يناسب طلبة معاهد القراءات بالأزهر، اعتمد فيه على فتح المنان لابن عاشر وإن لم يصرح به، وضمّن كتابه الإعلان لابن عاشر كما صرح في مقدمة كتابه، وأضاف للكتاب جملة من الأسئلة عقب كل موضوع يشرحه^(١).

٢٣- فتح الرحمن بشرح مورد الظمان لمحمد بن عثمان بن كيكي بن سعيد الطويسي^(٢): وهو شرح وسط، لخصّه من كتب الأئمة كالمحكم والمقنع للداني والجميلة للجعبري وغير ذلك، وهو لا يزال مخطوطاً^(٣).

هذه هي أهم شروح أرجوزة مورد الظمان في رسم القرآن، وهناك بعض التقييدات والحواشي والتذييلات عليه ونكتفي بذكرها موجزة في مايلي:

- ١- شرح في المسائل المشكلات في مورد الظمان لأبي عبد الله محمد بن محمد بن العباس التلمساني (كان حيا سنة ٩٢٠ هـ): ذكره له ابن أبي مريم وعادل نويهض^(٤).
- ٢- تقييد طرر علي مورد الظمان منتقاة من شيوخ مدينة فاس: جمعها أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي جمعة المغراوي الوهراني عرف بشقرون (ت ٩٢٩ هـ): ذكره له سعيد اعراب وغيره^(٥).
- ٣- تعليق علي مورد الظمان لأبي عبد الله شقرون الوهراني (ت ٩٨٣ هـ): ذكره له سعيد اعراب^(١).

(١) وقد طبع عدة مرات منها الطبعة الثانية بالقاهرة: ج ١ سنة ١٩٦٩م وج ٢ سنة ١٩٧٠م، طبع أيضاً طبعة ثالثة سنة ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

انظر: رسم المصحف دراسة تاريخية لغوية لغانم قدوري الحمد: (ص ١٨٢-١٨٣).

(٢) لم أعثر له على ترجمة.

(٣) انظر: الفهرس الشامل للتراث- رسم المصاحف: (ص ٤٦٥).

(٤) انظر: البستان لابن أبي مريم: (ص ٢٥٩)، ومعجم أعلام الجزائر لنويهض: (ص ١٨٣).

(٥) القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٨٣).

ومنه نسخة في الخزنة الحسنية برقم: ١٢٥٢٢. انظر: فهارس الخزنة الحسنية: (٦/٧٢).

- ٤ - تقييد على مورد الظمان لمحمد بن أحمد بن مجبر (ت ٩٨٥ هـ):
ذكره له سعيد اعراب ومحمد المنوني^(٢).
- ٥ - تقييد على مسائل من الرسم والضبط من الخراز والتزويل وغيرهما للشيخ محمد بن يوسف التملي (ت ١٠٤٨):
ذكره له عبد الهادي حميتو وقال: "وقفت عليه بخزانة آسفي ضمن مجموع"^(٣).
- ٦ - شرح موسع على باب تصوير الهمز من مورد الظمان لأبي عبد الله محمد بن عيسى المساري الحسناوي:
ذكره له سعيد اعراب^(٤).
- ٧ - شرح على باب الهمز من مورد الظمان لأبي علي الحسن بن محمد اللجائي الملقب بكنبور (ت ١٢٨٣ هـ):
ذكره له سعيد اعراب^(٥).
- ٨ - تقييد على مورد الظمان لمحمد العربي بن محمد الكومي عرف بالغماري:
ذكره له عبد الهادي حميتو، وقال: "وهو من التقايد الحافلة بالنقول وذكر أقوال المتأخرين من علماء الرسم"^(٦).
- ٩ - تقييد على مسائل مورد الظمان لأبي العباس أحمد المصيمي- من شيوخ ابن غازي:-

(١) القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص٤٨).

(٢) ومنه نسخة بدار الكتب الناصرية بتمكروت ضمن مجموع برقم ١٨٧٦.

انظر: القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص٤٩)، ودليل مخطوطات دار الكتب الناصرية لمحمد المنوني: (ص١١٨).

(٣) قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٤٦٤).

(٤) القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص١٦٦).

(٥) القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص١٦٣).

(٦) قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٤٦٤).

منه نسخة بدار الحديث الحسنية برقم: ١٢٩٣٩. انظر: كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية: (ص٢٨١).

ذكره له عبد الهادي حميتو، وقال: "وقفت عليه مخطوطا، وقد رتبته على سور القرآن، إلا أنه إنما يقف على بعض المسائل في كل سورة، ولعله ألفه جواباً لسائل سأله عن المسائل التي بناه عليها" (١).

١٠ - تذييل على الخراز فيما أغفله من مسائل الرسم لمسعود بن جموع (ت ١١١٩هـ):
ذكره له سعيد اعراب (٢).

١١ - تذييل على مورد الظمان لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الدرعي:
ذكره له سعيد اعراب (٣).

١٢ - بيان الخلاف والتشهير والإستحسان وما أغفله مورد الظمان وما سكت عنه التزويل ذو البرهان، وما جرى به العمل من خلافيات الرسم في القرآن، وما خالف العمل النص فخذ بيانه بأوضح بيان لعبد الرحمن بن زيد بن القاضي (ت ١٠٨٢ هـ):

ذكره له غير واحد من الباحثين منهم سعيد اعراب، حيث قال بعد ذكر عنوانه:
"هذا عنوان طويل لمؤلف صغير، لا يتعدى حجمه ثلاث عشرة صفحة من القطع المتوسط، ولكنه ذو قيمة كبرى بالنسبة لموضوعه ... " (٤).
ونسخته المخطوطة كثيرة ومتعددة (٥)، وقد حققه الدكتور عبد الله البخاري في رسالة جامعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٣ - شرح أرجوزة مكملة لمورد الظمان لأحد تلامذة أبي زيد عبد الرحمن يعرف بملا يخاف السجلماسي (ت ٩٩٩ هـ):

(١) قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٦٧/٢)

(٢) القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٤٨).

(٣) القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٤٧ و ١١٧).

(٤) القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٩٩).

(٥) في الخزانة الحسينية وحدها ١٤ نسخة وهي برقم: ٧٤ و ٤٥٨٢ و ٩٣٧٤ و ١٠٨٧٦ و ١١٩٤٢ و ١٢٦٣٠ و ١٣٢٢٧ و ١٣٢٦٩ و ١٣٣٣٠ و ١٣٣٣٦ و ١٣٣٤٤ و ١٣٣٧٨ و ١٣٥٠٧ و ١٣٥٢٦.
انظر: كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسينية: (ص ٥٩).

ذكرها حسن عزوزي (١).

٤ - البسط والبيان فيما أغفله مورد الظمان: أرجوزة في خمس ورقات لناظمها نجل عمر البيوري:

ذكرها حسن عزوزي (٢).

هذه هي أهم الشروح على أرجوزة مورد الظمان في أحرف القرآن للإمام الخراز وما قام حولها من تقييدات وحواشي وتذييلات.

عبد القادر للعلوم الإسلامية

(١) المدرسة القرآنية بالمغرب والأندلس لحسن عزوزي: (٢/٢٨٥).

ومنه نسخة في الخزانة الحسنية ضمن مجموع برقم: ٧٤. انظر: كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية: (ص ٢٤٠).

(٢) المدرسة القرآنية بالمغرب والأندلس لحسن عزوزي: (٢/٢٨٧).

ومنه نسخة في الخزانة الحسنية ضمن مجموع برقم: ٧٤. انظر: كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية: (ص ٥٦).

المطلب الرابع: مصادره

اعتمد الإمام الخراز رَحِمَهُ اللهُ فِي منظومته على جملة من المصادر، وهي في الحقيقة عمدة كتب الرسم المعتمدة في عصره، وقد ذكرها في مقدمة نظمه، وذكر أنه لخص منها نظمه مورد الظمان.

قال ابن آجطا رَحِمَهُ اللهُ فِي مقدمة تبيانه أثناء حديثه عن نظم مورد الظمان للإمام الخراز:
"نَظْمُهُ مِنْ أَرْبَعَةِ كُتُبٍ: اثْنَيْنِ نَظْمًا، وَاثْنَيْنِ نَثْرًا" (١).
يعني بـ "اثنين نظماً": العقيلة والمنصف، وبـ "اثنين نثراً": المقنع والتنزيل.

أولاً: كتاب المقنع في رسم المصاحف للداني (ت ٤٤٤ هـ)

وهو أجل الكتب المؤلفة في الرسم، وكان مصدرًا في المقام الأول لنظم الخراز، قال رَحِمَهُ اللهُ:

وَوَضَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ كُتُبًا ❁❁❁ كُلُّ يُبِينُ عَنْهُ كَيْفَ كُتِبَا
أَجَلَهَا فَأَعْلَمَ كِتَابُ الْمُقْنَعِ ❁❁❁ فَقَدْ آتَى فِيهِ بِنَصِّ مُقْنَعٍ (٢)

قال ابن آجطا رَحِمَهُ اللهُ:

"وَسَمِعْتُ مِنَ النَّازِمِ رَحِمَهُ اللهُ مَرَارًا يَقُولُ: أَنَّهُمَا مُقْنَعَانِ لِأَبِي عَمْرٍو رَحِمَهُ اللهُ، أَحَدُهُمَا أَعْظَمُ جُرْمًا مِنَ الْآخَرِ، وَأُظُنُّ هَذَا الَّذِي بَيْنَ أَيْدِي النَّاسِ هُوَ الْكَبِيرُ، وَهُوَ كِتَابُ صَفِيدٍ (كبير) عَظِيمٌ فِي الرَّسْمِ، عَلَيْهِ اعْتَمَدَ كَثِيرٌ مِمَّنْ اعْتَنَى بِعِلْمِ الْقُرْآنِ" (٣).

وقال الإمام الرجراجي في تعليقه على هذا البيت:

"يعني المقنع الكبير، وفيه مقدار ثمانين ورقة صغارًا، والمقنع الصغير أقل من ذلك، وهو مقدار أربعين ورقة صغارًا، وهما مقنعان، والمراد هنا الكبير دون الصغير" (٤).

وسيدكر الشارح ابن آجطا رَحِمَهُ اللهُ فِي تعليقه على هذا البيت التعريف بالإمام الداني وكتابه

المقنع (١).

(١) مقدمة الشارح: (ص ٢٨٩).

(٢) البيتين رقم (٢١ و ٢٢) من المورد.

(٣) مقدمة النظم وشرحها: (ص ٤٠٣).

(٤) تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ١٧٨).

وقد نبه الإمام ابن عاشر رَحِمَهُ اللهُ عَلَى قاعدة الناظم فِي نقله عن المقتنع فقال:

" قاعدة الناظم رَحِمَهُ اللهُ فِي نقله عن المقتنع: أنه ينقل عنه ما ذكره فِي باب واحد، وفي بابين على وجه لم يتضمن خلافاً، فإن تضمنه نقله خلافاً، وإذا قيد بسورة أو مجاور نقله مقيداً، فإن عمّم نقله عاماً، وإن لم يصرح بالعموم، وكان المقام للعموم عمّم عنه وإلا خصّ، وكثيراً ما يرجح أحد محتملاته بما عند أبي داود فِي التنزيل "(٢).
ومثال قاعدته (٣):

قال أبو عمرو فِي الباب المروي عن نافع من المقتنع ما نصه: « وفي القصص ﴿فَرِحًا إِنْ كَدَّتْ﴾ "(٤).

وقد فهمه الناظم على إرادة ﴿فَرِحًا﴾ لا ﴿كَدَّتْ﴾ مع أن اللفظ يحتمل إرادته، إمّا وحده، وإما مع الأول أيضاً، ولكن جرى الناظم على عادته من ترجيح بعض احتمالات المقتنع على بعض. بما عند أبي داود، ولا شك أنه لم يذكر فِي التنزيل إلا ﴿فَرِحًا﴾ (٥).
وقد اقتصر الإمام الشاطبي أيضاً فِي العقيلة على ﴿فَرِحًا﴾ دون ﴿كَدَّتْ﴾ (٦).

ثانياً: عقيلة أتراب القوائد فِي أسنى المقاصد للإمام القاسم بن فيره الشاطبي (ت ٥٩٠ هـ) وهي قصيدة رائية تقع فِي (٢٩٨ بيتاً)، نظم فيها الإمام الشاطبي كتاب المقتنع للداني، وزاد عليه فيها كلمات قليلة (٧).

قال الخراز فِي مقدمة نظم مورد الظمان:

وَالشَّاطِطِيُّ جَاءَ فِي الْعَقِيلَةِ ❀❀❀ بِهِ وَزَادَ أَحْرَفًا قَلِيلَهُ (١)

(١) انظر: شرح البيت رقم (٢٢) فِي مقدمة النظم وشرحها: (ص ٤٠٢-٤٠٥).

(٢) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٣٨٢).

(٣) انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ٤٤٦-٤٤٨ و ص ٧٦٢).

(٤) المقتنع للداني: (ص ١٣).

(٥) انظر: مختصر التبيين لأبي داود: (٤/٩٦٢-٩٦٣).

(٦) انظر: الوسيلة للسخاوي (ص ٢٠٠).

(٧) وهي ست كلمات كما سيأتي بيانها. وانظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ١٨٢).

وسيدكر الشارح ابن آجطا في شرحه للبيت التعريف بالإمام الشاطبي وعقيلته^(٢).
وقد أشار الإمام ابن عاشر أيضاً لقاعدة الناظم في نقله عن العقيلة فقال:
" أنه إذا نقل حكماً مسنداً للعقيلة، عُلِمَ انفراده به، إلا أن يصرِّح بزائد عليه نحو: «ومِنْ
عَقِيلَةٍ وَتَنْزِيلٍ وَعِيٍّ»^(٣) " (٤).

ثالثاً: التنزيل لأبي داود سليمان بن نجاح (ت ٤٩٦ هـ)

واسمه الكامل: "التبيين لهجاء التنزيل"^(٥)، وهو في حكم المفقود، والموجود اليوم هو مختصره
من تأليف أبي داود أيضاً^(٦)، وهو الذي يطلق عليه اسم التنزيل، وقد ذكر فيه رَسْمًا زائداً
ليس في المقنع ولا في العقيلة.

قال الإمام الخراز في مقدمة مورد الظمان:

وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو دَاوُدَ * * * * * رَسْمًا بِتَنْزِيلٍ لَهُ مَزِيدًا^(٧)
وسيدكر الشارح ابن آجطا في شرحه لهذا البيت تعريفاً بالإمام أبي داود وتنزيله^(٨).

وقد نبّه الإمام ابن عاشر رَحْمَتَهُ أَيضاً على قاعدة الناظم في نقله عن التنزيل فقال:
" قاعدة الناظم في نقله عن أبي داود بالاستقراء من تصرفاته: أنه إذا ذكر قاعدة ذات
وجه، ثم أعاد بعض أفراد تلك القاعدة على وجه مخالف، فإن محمله عنده على الاستثناء من
تلك القاعدة.

(١) البيت رقم (٢٣) من المورد.

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٢٣) في مقدمة النظم وشرحها: (ص ٤٠٨).

(٣) البيت رقم (٣٨٩).

(٤) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٤١٥).

(٥) انظر: مختصر التبيين لأبي داود: (٣/٢).

(٦) " المقصود بالاختصار: أنه جرّده من التفسير والأحكام والإعراب والوقف والابتداء والتوجيه والتعليل وغير ذلك وأبقى على
الرسم ولم يختصره وإنما خلّصه وهذّبه مما كان فيه من علوم القرآن؛ بل أنه استوعب فيه علم الرسم واستوفاه ".
انظر: مقدمة تحقيق مختصر التبيين لأبي داود لأحمد شرشال: (١/٢٥٨-٢٦٣).

(٧) البيت رقم (٢٤) من المورد.

(٨) انظر: شرح البيت رقم (٢٤) في مقدمة النظم وشرحها: (ص ٤١١).

وإذا ذكر قاعدة ذات وجهين، ثم أعاد فردا من أفرادها مقتصرًا على أحدهما، فمحمل الاقتصار عنده على الترجيح للمذكور، والاكتفاء عن الآخر بما قدّم في القاعدة. وإذا ذكر لفظًا بحكم وعمّم فيه كقوله: «كيف أتى»، أو «حيث جاء»، فهو عام لجميع بقية أفرادها، سواء فيها ما تقدم ذلك المحل، أو ما تأخر عنه. وإذا ذكر لفظًا بحكم، ولم يصحبه دليل اختصاص عمّم ما بعده لا ما قبله، حسبما تقتضيه عبارة التنزيل في مواضع من الاكتفاء بالسابق عن اللاحق، وسواء أشار في الألفاظ التي بعد المذكور إلى الإحالة عليه أم لا.

والإحالة أن يقول مثلاً: «رسم هذه الآية، أو ما بقي من رسمها المذكور أو تقدم». وإذا صاحب المذكور دليل اختصاص، كاقتران بمجاور سابق، أو لاحق تخصص به، ما لم تعارضه قرينة تعميم، فيعمم في غيره^(١). ومن أمثلة ذلك: ما ذكره في حذف ألف ﴿سَوَاءَ تَهْمَا﴾ و﴿سَوَاءَ تَكُمُ﴾^(٢)، وكذلك ما ذكره في حذف ألف ﴿خَسِيبِينَ﴾^(٣)، وكذلك ما ذكره في إثبات الألف من لفظة ﴿دَاوُدَ﴾^(٤)، وحذفها من لفظة ﴿إِسْرَائِيلَ﴾^(٥)، وغيرها من الأمثلة كثير^(٦).

رابعاً: المنصف لأبي الحسن علي بن محمد المرادي البلنسي (ت ٥٦٤ هـ)

وهو نظم نظمه في زمن الأمير يوسف بن عبد المومن، أول أمراء الموحدين، وأكمله في النصف من شعبان سنة ٥٦٣ هـ، وهو في حكم المفقود، لم يبق منه إلا بعض الأبيات نقلها بعض شراح المورد^(٧)، وقد نقل منه الإمام الخراز رحمه الله أحرفاً قليلة^(٨)، وأشار إلى ذلك بقوله:

(١) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٣٨٦-٣٨٧).

(٢) انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ٤٥٩).

(٣) انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ٤٧٣).

(٤) انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ٥٢٣-٥٢٤).

(٥) انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ٥٢٤).

(٦) انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ٦٦٥ و ٦٩٤ و ٦٩٧ و ٦٩٩ و ٧٠٢ و ٧٠٤ و ٧٤٠).

(٧) كالرجاجي في تنبيه العطشان: (ص ١٩٢)، وابن عاشر في فتح المنان: (ص ١١٠ و ٣٩٧ و ص ٥٨٢).

وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ بَعْضَ أَحْرَفٍ ❁❁❁ مِمَّا تَضَمَّنَ كِتَابُ الْمُنْصِفِ^(٢)

وقد ذكر الشارح ابن آحطا رَحِمَهُ اللهُ تعريفاً بالبنسي ومنصفه عند شرحه لهذا البيت^(٣).

هذه هي المصادر الأربعة التي اعتمد عليها الإمام الخراز رَحِمَهُ اللهُ في نظمه مورد الظمان، والاستقراء يدل على أن عمدته في هذا الرجز إنما هو على المقنع والتنزيل، وأكثر نقله من التنزيل، ثم يليه المقنع، ثم يليه المنصف، ثم العقيلة لأنه لم يذكر منها إلا ما زادته على المقنع^(٤).

وقد نقل الإمام الخراز رَحِمَهُ اللهُ من مصنف آخر غير هذه الكتب الأربع، وهو مؤلف في الرسم لأبي العباس بن حرب، وهو مفقود، وقد نقل عنه مرة واحدة، وذكره في البيت رقم (٢٨٢) عند قوله:

وَجَاءَ فِي يُحْيِي إِطْلَاقَ لَدَا عَقِيلَةَ وَلَا بِنِ حَرْبٍ وَرَدَا

وقد لخص رَحِمَهُ اللهُ من تلك الكتب الرسم الموافق لقراءة الإمام نافع المدني، لأجل اشتهاره في بلاد المغرب، ولأن تلك الكتب تعرض فيها مؤلفوها لما خالفت فيه المصاحف العثمانية الرسم القياسي باعتباره قراءة الأئمة السبعة.

قال الخراز رَحِمَهُ اللهُ في مقدمة المورد:

فَجِئْتُ فِي ذَاكَ بِهَذَا الرَّجَزِ
وَفَقَّ قِرَاءَةَ أَبِي رُوَيْمِ
حَسْبَمَا اشْتَهَرَ فِي الْبِلَادِ
لَخَصْتُ مِنْهُنَّ بِلَفْظٍ مُوجَزِ
الْمَدَنِيِّ ابْنِ أَبِي نُعَيْمِ
بِمَغْرِبِ لِحَاضِرٍ وَبَادِ^(٥)

(١) قال أبو الحسن التروالي: "والذي زاده من المنصف هو نحو اثني عشر موضعا". مجموع البيان (مخطوط): [١٣/١].

(٢) البيت رقم (٢٨) من المورد.

(٣) انظر: شرح البيت رقم (٢٨) في مقدمة النظم وشرحها: (ص ٤١٩).

(٤) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ١٨٩-١٩٠)، ومقدمة تحقيق الطراز للتنسي: (ص ١٠١).

(٥) الأبيات رقم: (٢٥ و ٢٦ و ٢٧) من المورد.

المطلب الخامس: منهج ناظمه واصطلاحاته فيه

جعل الإمام أبو عبد الله الخراز رحمته الله نظم مورد الظمان موبّأ مفصّلاً، أي: ذا أبواب وفصول، ذات تراجم، وذلك ليسهل ويقرب فهمه والوصول إلى مسأله، ولذلك قسّمه - أي قسم الرسم من المورد- إلى مقدمة وأحد عشر باباً وخاتمة.

أمّا المقدمة فتتكون من ثلاث وأربعين بيتاً، استهلها بديباجة أحسن فيها براعة الإستهلال، وهي تتكون من خمسة أبيات تتمتاز بحسن السبك، وجمال العبارة بما يناسب المقام، حيث ذكر فيها الصلاة والسلام على النبي صلّى الله عليه وآله، والترضى عن الصحابة الكرام رضي الله عنهم.

وتحدّث في المقدمة بعد ذلك عن أربعة أشياء:

أولاً: عن بعض مبادئ علم الرسم؛ فذكر أنّ واضعه هم الصحابة الكرام رضي الله عنهم، وأنّ علم الرسم سنّة يجب اتّباعه (١).

ثانياً: عن أهم المصادر التي اعتمد عليها في نظمه، وهي تعتبر من أصول وأمهات هذا الفن (٢).

ثالثاً: عن منهجه في تقسيم نظمه وترتيبه، وعن مصطلحاته التي ضمّنها نظم المورد، اختصاراً للطريق، وتقريباً للغرض المقصود (٣).

رابعاً: عن تسمية نظمه وطلب التوفيق من الله (٤).

وبعد هذه المقدمة شرع في استعراض أحكام الرسم من حذف وإثبات وغيره - كما سيأتي - وذلك في أحد عشر باباً؛ وهي:

الأبواب الثلاثة الأولى: خصّصها رحمته الله لحذف حروف العلة (الواو، والألف، والياء)، وهي أوسع الأبواب وأطولها، حيث استغرقت نحو ثلثي النظم، وهذه الأبواب الثلاثة قسّمها كما يلي:

(١) الأبيات: (٦ إلى ٢٠).

(٢) الأبيات: (٢١ إلى ٣١).

(٣) الأبيات: (٣٢ إلى ٤١).

(٤) البيتين: (٤٢ إلى ٤٣).

الباب الأول: حذف الألف: وقسمه إلى ستة أقسام، وهي:

القسم الأول: حذف الألف من فاتحة الكتاب (٣٥ بيتا) (١).

القسم الثاني: حذف الألف من سورة البقرة (٨١ بيتا) (٢).

القسم الثالث: حذف الألف من سورة آل عمران إلى الأعراف (٢٩ بيتا) (٣).

القسم الرابع: حذف الألف من سورة الأعراف إلى سورة مريم (٣١ بيتا) (٤).

القسم الخامس: حذف الألف من سورة مريم إلى سورة صاد (٢١ بيتا) (٥).

القسم السادس: حذف الألف من سورة صاد إلى محتتم القرآن (١٤ بيتا) (٦).

الباب الثاني: حذف الياءات: (٢٨ بيتا) (٧).

الباب الثالث: حذف الواوات: (٦ أبيات) (٨).

والباب الرابع: خصَّصه ﷺ للحديث عن حذف إحدى اللامين: (٢ بيتين) (٩).

والباب الخامس: خصَّصه للحديث عن أحكام رسم الهمز وتصويره: (٤٧ بيتا) (١٠)،

وضمَّنه هذه الفصول:

١- الهمزة المبتدأة التي تقع أول الكلمة (١١).

٢- الهمزة المتوسطة والمتطرفة الواقعتين بعد ساكن (١).

(١) الأبيات: (٤٤ إلى ٧٨).

(٢) الأبيات: (٧٩ إلى ١٥٩).

(٣) الأبيات: (١٦٠ إلى ١٨٨).

(٤) الأبيات: (١٨٩ إلى ٢١٩).

(٥) الأبيات: (٢٢٠ إلى ٢٤٠).

(٦) الأبيات: (٢٤١ إلى ٢٥٤).

(٧) الأبيات: (٢٥٥ إلى ٢٨٢).

(٨) الأبيات: (٢٨٣ إلى ٢٨٨).

(٩) الأبيات: (٢٨٩ إلى ٢٩٠).

(١٠) الأبيات: (٢٩١ إلى ٣٣٧).

(١١) الأبيات: (٢٩٢ إلى ٢٩٦).

٣- الهمزة الساكنة: متوسطة كانت أو متطرفة(٢).

٤- ما خرج عن قاعدة حكم الهمزة المطرفة بعد ساكن، والمتطرفة بعد متحرك(٣).

٥- الهمزة المتوسطة الواقعة بعد متحرك(٤).

والباب السادس: خصَّصه رَحْمَةُ اللهِ لِلْحَدِيثِ عن الحروف الزائدة رسماً: (١٩ بيتا) (٥)،
وضمَّنه الفصول الآتية:

١- زيادة الألف(٦).

٢- زيادة الياء(٧).

٣- زيادة الواو(٨).

والباب السابع: خصَّصه رَحْمَةُ اللهِ لِلْحَدِيثِ عن رسم الألف ياء: (٢٩ بيتا) (٩).

والباب الثامن: خصَّصه رَحْمَةُ اللهِ لِلْحَدِيثِ عن رسم الواو ياء: (٥ أبيات) (١٠).

والباب التاسع: خصَّصه رَحْمَةُ اللهِ لِلْحَدِيثِ عن رسم الألف واوا: (٦ أبيات) (١١).

والباب العاشر: خصَّصه رَحْمَةُ اللهِ لِلْحَدِيثِ عن المقطوع والموصول: وقسمه قسمين:

القسم الأول: المقطوع: (٢٥ بيتا) (١٢).

(١) الأبيات: (٢٩٧ إلى ٣٠٦).

(٢) الأبيات: (٣٠٦ إلى ٣٠٩).

(٣) الأبيات: (٣١٠ إلى ٣٢٢).

(٤) الأبيات: (٣٢٣ إلى ٣٣٧).

(٥) الأبيات: (٣٣٨ إلى ٣٥٦).

(٦) الأبيات: (٣٣٨ إلى ٣٥٠).

(٧) الأبيات: (٣٥١ إلى ٣٥٤).

(٨) البيتين: (٣٥٥ إلى ٣٥٦).

(٩) الأبيات: (٣٥٧ إلى ٣٨٥).

(١٠) الأبيات: (٣٨٦ إلى ٣٩٠).

(١١) الأبيات: (٣٩١ إلى ٣٩٦).

(١٢) الأبيات: (٣٩٧ إلى ٤٢١).

القسم الثاني: الموصول: (١٢ بيتا)^(١).

والباب الحادي عشر: خصَّصه رَحْمَةُ اللهِ لِلْحَدِيثِ عَنْ هَاءَاتِ التَّائِيْتِ الْمَرْسُومَةِ بِالتَّاءِ: (١٥ بيتا)^(٢).

وأخيرا الخاتمة: وتكونت من ستة أبيات^(٣)؛ أعلم فيها بانتهاء نظمه في قسم الرسم، وتضمنت حمد الله وشكره على ذلك، بالإضافة إلى ذكره تاريخ انتهائه منها، وعدد أبيات نظمه وهو (٤٥٤ بيتا)، وختمها ببيان سبب نظمه ومقصده منه، وتوسله بجاه النبي ﷺ، وصلاته عليه وعلى آله الطيبين.

هذا ما تضمنه نظم مورد الظمان للإمام الخراز رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، ومن خلال تتبع تراجم أبوابه وفصوله، وطريقة عرضه لمسائله ومحتواه، نجد أن الخراز رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ قد سلك منهجا معيناً في نظمه، ونلخص منهجه ذلك في ما يلي:

١- من ناحية ذكره لتراجم الأبواب والفصول:

لم يصرِّح رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ في نظمه مورد الظمان بمصطلح "الباب" في بداية كل ترجمة من تراجم الأبواب أو الفصول إلا في ثلاثة مواضع:

أ- في الحذف من فاتحة الكتاب؛ فقال: **بَابُ اتَّفَاقِهِمْ وَالِإِضْطِرَابِ**^(٤).

ب- في حذف إحدى اللامين؛ فقال: **بَابُ وُرُودِ حَذْفِ إِحْدَى اللَّامَيْنِ**^(٥).

ج- في المقطوع والموصول؛ فقال: **بَابُ حُرُوفِ وَرَدَتْ بِالْفَصْلِ**^(٦).

وأما الباقي فيقول فيه: القول في كذا^(١)، أو يقول: فصل في كذا^(٢)، أو يقول: هاك

كذا^(٣)، وقد نبه على ذلك الإمام ابن آحطا رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ في شرحه هذا كما سيأتي في عدة مواضع.

(١) الأبيات: (٤٢٢ إلى ٤٣٣).

(٢) الأبيات: (٤٣٤ إلى ٤٤٨).

(٣) الأبيات: (٤٤٩ إلى ٤٥٤).

(٤) البيت رقم: (٤٤).

(٥) البيت رقم: (٢٨٩).

(٦) البيت رقم: (٣٩٧).

٢- من ناحية الترتيب والتنظيم:

ذكر الناظم رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهَا المسائل مرتبة في نظمه، وذلك أنه ذكر مسائل الحذف مرتبة؛ سواء كان حذف الألف مرتباً على سور القرآن في التراجم، فذكر الحذف الواقع في سورة الفاتحة، ثم الواقع في سورة البقرة، ثم الواقع في سورة آل عمران إلى الأعراف، ثم الواقع في سورة الأعراف إلى مريم، ثم الواقع في سورة مريم إلى سورة صاد، وأخيراً الواقع في سورة صاد إلى آخر القرآن. أو كان الحذف بأكمله، حيث بدأ بحذف الألفات، ثم حذف الياءات، ثم حذف الواوات، ثم حذف اللامات، ولم يرتب حذف النونات لِقَلَّتْهُ.

٣- ذكر الحذف أكثر من الإثبات:

مما خصص له النظم رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهَا ذكر الحذف، لا الإثبات، وذلك أنه لم يترجم له، ولم يتعرض لشيء منه استقلالاً، إلا لداعٍ كالإستثناء في نحو قوله: "فَثَبْتُ مَا شَدَّ مِمَّا ذُكِرَا"^(٤)، وقوله: "وَأَثَبْتُ التَّنْزِيلُ أُولَى يَابَسَلْتُ"^(٥).

ولم يتبرع بذكر الإثبات إلا نادراً، وذلك كقوله: "وَعَنْ سُلَيْمَانَ أَيْ الْمَعْرِفُ"^(٦). وذلك لأن الإثبات في الكلمة هو الأصل، والحذف هو الذي خرج عن القياس.

٤- الضوابط وقیود:

يُصَرِّحُ النَّاطِمُ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهَا أحياناً بالضوابط والقیود، وأحياناً أخرى لا يُصَرِّحُ، وإِنَّمَا يُعْرِفُ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ: فِي شُرُوطِ حَذْفِ أَلْفِ الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ: صَرَّحَ بِشَرْطِ وَاحِدٍ، وَهُوَ شَرْطُ الْأَسْتِعْمَالِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:

"وَمَا أَتَى وَهُوَ لَا يُسْتَعْمَلُ قَالِفٌ فِيهِ جَمِيعًا يُجْعَلُ"^(٧)

(١) كما في الأبيات رقم: (٧٩ و ٢٤١ و ٢٥٥ و ٣٨٦ و ٤٢٢).

(٢) كما في الأبيات رقم: (٢٧٦ و ٤٣٨).

(٣) كما في الأبيات رقم: (٢٢٠ و ٢٨٣ و ٢٩١ و ٣٨٨ و ٣٥٧).

(٤) البيت رقم: (٥١).

(٥) البيت رقم: (٥٥).

(٦) البيت رقم: (٢١٣).

(٧) البيت رقم: (٩٦).

لينيذ الحذف في الاستعمال، وأفاد الشرطين الباقيين، وهما: أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف، وأن يكون الألف حشوا، بالمثل التي ضربها:

"كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: طَالُوتًا يَأْجُوجَ مَاْجُوجَ وَفِي جَالُوتًا"^(١)

٥- عادة ما يذكر الناظم رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهَا المحذوف بقاعدته؛ كقاعدة جمع المذكر والمؤنث السالم، حيث قال: " مِنْ سَالِمِ الْجَمْعِ الَّذِي تَكَرَّرَا"^(٢).

وأحيانا يذكره بالمادة كمادة المناجاة^(٣)، وفعل المرادة^(٤)، وغيرهما، وأحيانا أخرى يذكره بالوزن كوزن فعَّال^(٥)، وفعالان^(٦)، وغيرهما، والأغلب أنه يذكره بالكلمات المفردة.

٦- قواعد واصطلاحاته:

ذكر بعضاً منها في مقدمة رجزه - كما أشرنا إلى ذلك سابقا - ونلخصها في مايلي:

أ- الإكتفاء بالحرف مما جاء مكررا، فإذا كانت الكلمة مطردة اقتصر فيها على ذكر حذف ما وقع أولاً، وذلك لاتحاد الحكم في الجميع، ومن هذا يعلم أن الحذف في ترجمة يعمُّ ما فيها وما بعدها، دون ما قبلها، إلا ما وجد ما يدل على تعميم الحكم، كأن يعلق الحكم على ضابط كقوله: "وَقَبْلَ تَعْرِيفٍ وَبَعْدَ لَامٍ"^(٧)، وقوله: "وَوَزْنُ فَعَّالٍ وَفَاعِلٍ ثَبَتٌ"^(٨). ثم إنه لا فرق في ذلك المكرر المكتفى فيه بذكر الأول بين أن يكون منوعا أو متحدا. والمراد بالمنوع: ما زيد في أوله وآخره على أصل الكلمة كأزواج وأزواجهم والأزواج.

(١) البيت رقم: (٩٧).

(٢) البيت رقم: (٥٠).

(٣) في البيت رقم: (٢٤٨).

(٤) في البيت رقم: (٢١٦).

(٥) في البيت رقم: (٢٥٤).

(٦) في البيت رقم: (٢١٦).

(٧) البيت رقم: (١٢٦).

(٨) البيت رقم: (٢٥٤).

والمراد بالمتحد: ما جاء على صورة واحدة في جميع القرآن من غير زيادة ولا نقصان، كباحع ودافع وصلصال وغضبان^(١).

ب- إذا كان الحكم غير مطرد أي مختص بمواضع دون غيرها، فإنه يقيد بها بقيد يميّزها عن غيرها، والتقييد يكون بعدة أشياء:

١- التقييد بالمجاور: في مثل قوله: "إِلَّا الَّذِي مَعَ خِلَلٍ قَدْ أَلِفَ"^(٢).

استثنى حذف الألف من لفظ "الديار" ما جاوره لفظ "خلال" وهو قوله تعالى: ﴿فَجَاسُوا خِلَلِ الدِّيَارِ﴾ [الإسراء: ٥]، فألفه ثابتة.

٢- التقييد بالحرف: في مثل قوله "لَا بِنِ نَجَاحٍ خَشِيعًا وَالْعَقَرُ"^(٣).

فقيد "العفار" بأل ليخرج "غفاراً" في سورة نوح لثبوت ألفه.

٣- التقييد بالسورة: في مثل قوله: "وَالْحَذْفُ فِي الْأَنْفَالِ فِي الْمِعَادِ"^(٤).
ليخرج نظيره في باقي السور.

٤- التقييد بالترجمة: في مثل قوله: "أَضَعْنُ أَلْوَجٍ وَفِي لَوْعٍ"^(٥).

قيد لفظ "ألواح" الواقع في هذه الترجمة وما بعدها، وخرج ما وقع قبلها.

٥- التقييد بالإضافة: في مثل قوله: "أَسْمَاءُ رُهْبَانَهُمْ مَوْزِينٌ"^(٦).

قيد لفظ "رهبانهم" بالإضافة لأنه مقصود بعينه، ولا يدخل ما سواه كما سيأتي في موضعه.

٦- التقييد بالرتبة: في مثل قوله: "وَجَاءَ أَوْلَى الرُّومِ بِالتَّخْيِيرِ"^(٧).

أي قيد الموضع الأول منها.

(١) لطائف البيان لأبي زيتحار: (١٠/١).

(٢) البيت رقم: (٨٦).

(٣) البيت رقم: (٢٤٢).

(٤) البيت رقم: (٢٠١).

(٥) البيت رقم: (٢٤٥).

(٦) البيت رقم: (١٩٣).

(٧) البيت رقم: (١٠٥).

٧- التقييد بالحركة: في مثل قوله: " ثُمَّ سَرَبِيلٌ مَعًا أَنْكَاشًا " (١).

قيده بالفتحة بدليل قوله معًا.

جمع الرجراجي هذه السبعة قيود في بيت فقال:

جَاوِرٌ بِحَرْفِ سُورَةٍ وَتَرْجَمَةٌ إِضَافَةٌ وَرُتْبَةٌ وَحَرَكَةٌ (٢)

وأضاف إليها الرجراجي كَحَلَّةٌ قِيدًا ثَامِنًا، وهو: التجريد، وهو في مثل قول الناظم:

" ثُمَّ بِإِلَامٍ مَعًا أَنْبَأُوا "؛ فقيده بالتجريد من اللام، احترازًا مما فيه اللام (٣).

وقد جمع ابن عاشر كَحَلَّةٌ هذه القيود الثمانية في قيدتين إثنتين: لفظي ومحلي؛ فقال كَحَلَّةٌ:

" واعلم أن التقييد في كلامه - أي الخراز - راجع إلى أمرين: لفظي ومحلي؛ فاللفظي:

يكون مترجماً بمصاحبة أو خلوة... ويكون مكتمل بلفظه بأن يشتمل المذكور بالحكم، أو المخرج منه على مجاور سابق غير «ال»، أو لاحق متصل، لا يقتضي الوقف سقوطه غالباً، أو منفصل: حرفاً أو غيره، فلا يدخل فيه ما خلا عن ذلك المجاور، وسواء اتصل الخالي عنه بنوع آخر من المجاورات أم لا... وأما التقييد ببيان المحل: فقد يكون بالإضافة في ذي الحكم، أو المخرج منه إلى سورة مطلقاً، حيث يتحد اللفظ في السورة... أو يتعدد فيها مع الموافقة في الحكم... ومقيداً إما برتبة اللفظ من نظيره أو نظائره في تلك السورة... وإما ببيان محله من نفس السورة، وقد يكون ببيان رتبته من نظائره بالنسبة إلى جميع القرآن، وقد يقع الاشتراك في بعض القيود فيحتاج إلى قيد آخر يُحصّل التمييز... (٤).

ج- إذا كان الحكم محل اتفاق فإنه ينسبه بالحكم المطلق إلى جميعهم - أي الداني وأبو داود

والشاطبي-؛ سواء نسبه إليهم على جهة الإخبار كقوله: " وَحُذِفَ أَدْرَعُ ثُمَّ " (٥)، أو

على جهة الطلب كقوله: " وَاحْذِفْ تُفْدُوهُمْ يَتَلَمَى وَدِفَاعٌ " (٦)، أو كان بلفظ يدل

(١) البيت رقم: (٢٠٣).

(٢) تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ١٩٨).

(٣) تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٢٠٠).

(٤) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٠٥-٤٠٧).

(٥) البيت رقم: (٨٨).

(٦) البيت رقم: (٨٣).

على الإطلاق كقوله: "وَلِلْجَمِيعِ الْحَذْفُ فِي الرَّحْمَنِ" (١)، وكقوله: "كَذَاكَ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ" (٢)، وكقوله: "وَالْحَذْفُ عَنْهُمْ فِي الْمَسْكِينِ أَتَى" (٣).

د- أن ضمير التثنية لمرور بعن (عنهما) إذا يتقدم له مفسر فالمراد به الشيخان: أبو عمرو الداني وأبو داود سليمان بن نجاح، كقوله: "وَالْحَذْفُ عَنْهَا مَا بِأَكْثَرِ لُونَا" (٤)، وقوله: "وَعَنْهُمَا الصَّلِيقَةُ الْأُولَى أَتَتْ" (٥).

وإن تقدم ما يصح عود الضمير في "عنهما" إليه كقوله: "وَالأَوْلَانِ عَنْهُمَا قَدْ سَكَّتَا" (٦)، كان الضمير لما يعود عليه وهو "الأولان".

ولا يخفى أن ما نسبته لأبي عمرو وحده، أو له مع أبي داود يستلزم نسبته للشاطبي أيضاً (٧).

ه- أن ضمير "عنه" غالباً ما يعود لأبي داود، ولا ينصرف إلا إلى غيره، إلا إذا تقدم ما يدل على معاده، مثل ما في قوله:

"لَابْنِ نَجَاحٍ فِيهِ، ثُمَّ الدَّانِي قَدْ جَاءَ عَنْهُ فِي تُكْذِبَانِ" (٨)

ولذلك قال ابن جابر الغساني في إصلاحاته على المورد:

وكل ما جاء بلفظ عنه فإنه لابن نجاح صُنه

إلا الذي مع تكذبان فإنه يرجع قل للداني (٩)

و- أنه إذا أسند حكماً إلى العقيلة فيقصد أن الإمام الشاطبي انفرد به، إلا أن ينص على اندراج غيره معه كقوله: "وَمِنْ عَقِيلَةٍ وَتَنْزِيلٍ وَعِي" (١٠).

(١) البيت رقم: (٤٥).

(٢) البيت رقم: (٤٦).

(٣) البيت رقم: (٨٧).

(٤) البيت رقم: (٦٥).

(٥) البيت رقم: (٨٤).

(٦) البيت رقم: (١٥٥).

(٧) انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٣٥).

(٨) البيت رقم: (١١٨).

(٩) إصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٤٥٠).

(١٠) البيت رقم: (٣٨٩).

وعدد المواضع التي انفرد بها الإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ فِي الْعَقِيلَةَ ست مواضع، وإلى ذلك أشار إليها الناظم بقوله: "وَالشَّاطِبِيُّ جَاءَ فِي الْعَقِيلَةَ بِهِ وَزَادَ أَحْرَفًا قَلِيلَةَ" (١).
 ز- أنه كلما ذكر حكماً لواحد من الشيوخ وسكت عن غيره ولم يذكر له شيء، يدل ذلك على أن هذا الأخير سكت عن هذا الحكم، وإن ذكره بعكسه يذكره على النحو الذي وجدته، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَكُلُّ مَا لِوَاحِدٍ نَسَبْتُ فَغَيْرُهُ سَكَتَ إِنْ سَكَتُ
 وَإِنْ أَتَى بِعَكْسِهِ ذَكَرْتُهُ عَلَى الَّذِي مِنْ نَصِّهِ وَجَدْتُهُ (٢)

والحاصل أن للخراز رَحِمَهُ اللهُ فِي نِظْمِهِ مورد الظمان عشر قواعد: خمس قواعد ذكرها تنصيماً، وخمس قواعد أخرى لَوْحٍ إِلَيْهَا، تُوخَذُ مِنْ خِلَالِ الْإِسْتِقْرَاءِ وَالتَّبَعِ لِسِيَاقِ كَلَامِهِ فِي نِظْمِهِ، وهذه القواعد العشر ذكرها الإمام الرجراجي بقوله:

" واعلم أن الناظم رَحِمَهُ اللهُ ذَكَرَ هُنَا خَمْسَ قَوَاعِدَ، وَهِيَ:

- قاعدة التكرار، وإليها أشار بقوله: «وفي الذي كرّر منه أكتفي» البيت .
 - قاعدة التقييد، وإليها أشار بقوله: «وغير ذا جئت به مقيداً» البيت.
 - قاعدة الإطلاق، وإليها أشار بقوله: «والحكم مطلقاً به إليهم».
 - قاعدة عنهما، وإليها أشار بقوله: «وكل ما جاء بلفظ عنهما» البيت.
 - قاعدة الإسناد، وإليها أشار بقوله: «وكل ما لواحد نسبت» البيت.
- وهذه القواعد الخمسة ذكرها الناظم تنصيماً.

وهناك - أيضاً - خمس قواعد ذكرها الناظم تلويحاً؛ لأنها تُوخَذُ مِنْ سِيَاقِ كَلَامِهِ، وَهِيَ:

قاعدة «عنه»، لأن هذه اللفظة خاصة بابن نجاح.

قاعدة «الألف واللام»، لأنها عامة لذي الألف واللام، والمنون والمضاف.

قاعدة «المنون»، لأنها عامة للمنون، وذي الألف واللام، والمضاف.

قاعدة «الإضافة»، لأنها خاصة بالمضاف.

(١) البيت رقم: (٢٣).

(٢) البيتين رقم: (٤٠ و ٤١).

وقاعدة «الترجمة»، لأن الترجمة تخصّ ما فيها، وما تحتها دون ما فوقها. وهذه عشر قواعد ، وعليها يدور فهم هذا الكتاب، فافهمها ^(١).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(١) تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٢٠٩).

المطلب السادس: اختياراته ونقده وتقويمه

أ- اختياراته

كان الإمام أبو عبد الله الخراز رَحْمَتُهُ عَلَيْهِ إماماً قدوة مقدماً في مقرئ الإمام نافع، وكان فتح الله عليه في النظم والنشر كما ذكرنا، فكان في الغالب ناقلاً لأقوال الأئمة، ولم يكن له فيها إلا نظمها وسبكها بعبارة بديعة، إلا أنه كانت له بعض الاختيارات جاءت على شكل آراء واجتهادات، منها ما يلي:

١- اختار أن تكون كلمة ﴿وَصَلِّحْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَصَلِّحِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: ٤] جمع، رغم اختلاف العلماء والمفسرين في كونها مفرداً أو جمعا، ولذلك أوردتها ضمن كلمات الجمع محذوفة النون فقال:

..... وَمَا حَذَفَتْ مِنْهُ التُّونَا
فَعَنْهُ حَذَفَ بَلِغُوهُ بَلِغِيَهُ وَصَلِّحُ التَّحْرِيمِ أَيْضًا يَقْتَفِيهِ^(١).

٢- اختار الإمام الخراز مذهب سيبويه الذي ينص على أن التعريف باللام وحدها دون الألف رغم اختلاف العلماء النحاة في هل أن التعريف يكون بالألف واللام معا أو بالألف وحدها؟ قال الخراز:

وَقَبْلَ تَعْرِيفِ وَبَعْدَ لَامٍ كَلِّدْنِي لَلدَّارِ لِلِإِسْلَامِ^(٢).

٣- اختار الخراز في باب ﴿تِلْقَاءِي﴾ و﴿إِيْتَاءِي﴾ أن الياء هي الزائدة^(٣)، وهو غير مختار الشيخين.

٤- اختار الخراز في ﴿أَنِّي﴾ في مثل قوله تعالى: ﴿فَأَتَوْا حَرْثَكُمْ أَنِّي شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، أن ألفه مجهولة الأصل، فقال: "وَالْيَاءُ عَنْهُمَا بِمَا قَدْ جُهَلَا" البيت^(٤). بينما اختار أبو داود فيها التأنيث^(١).

(١) البيت رقم: (٧٠ و٧١).

(٢) البيت رقم: (١٢٦).

(٣) الآيات رقم: (٣٥١ و٣٥٢ و٣٥٣).

(٤) البيت رقم: (٣٨٢).

ب- نقده وتقويمه

رغم المكانة الرفيعة التي حظي بها نظم مورد الظمان للإمام الخراز بين سائر كتب الفن إلا أنه يبقى كأى عمل بشري يعتريه بعض النقص، وتسجل عليه بعض الملحوظات والمآخذات، إذ الكمال المطلق لله تعالى وحده. وقد اجتهدت في جمع ما ذكره الأئمة الشراح والعلماء والباحثين في كتبهم ومؤلفاتهم من ملحوظات وتعقيبات واستدراكات عليه، وألخص ما وجدته فيما يلي:

أولاً: ما جاء به مطلقاً وكان ينبغي له أن يقيده

ومن ذلك مايلي:

١- إطلاقه **رَحَّلَهُ** في قوله:

وَفِي الَّذِي كُرِّرَ مِنْهُ أَكْتَفِي بِذِكْرِ مَا جَا أَوَّلًا مِنْ أَحْرَفٍ (٢)

أي: يعم اللفظ الواقع بعده في الترجمة وما بعدها، ولا يعم اللفظ الواقع في الترجمة التي قبلها، ويستثنى من ذلك أمران:

أحدهما: ما علّق فيه الحكم على ضابط، لا على عين لفظ نحو:

«وَقَبْلَ تَعْرِيفٍ وَبَعْدَ لَامٍ» (٣)، «وَوَزْنُ فَعَالٍ وَفَاعِلٍ ثَبَتٌ» (٤).

ثانيهما: ما يحكيه المصنّف عن المُنصّف، لأنه لم يتقرر له تقييد بترجمة، ولم يُجرِ الحذف كالناظم، وإنما يأتي بكلم مطلقاً، فتعمّ جميع الواقع في القرآن (٥).

٢- قوله عند ذكره قاعدة للإمام الداني:

وَذَكَرَ الدَّانِي وَزْنَ فُعْلَانٍ بِأَلِفٍ ثَابِتَةٍ كَالْعُدْوَانِ (١).

(١) انظر: مختصر التبيين لأبي داود (٢/٢٨١-٢٨٢).

(٢) البيت رقم: (٣٤).

(٣) البيت رقم: (١٢٦).

(٤) البيت رقم: (٢٥٤).

(٥) انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ٤٠٤).

لم يَنْبَهُ الناظم كَحَلَّتْهُ عَلَى استثناء ما تقدم حذفه من أوزان (فُعْلَانِ)، وكان ينبغي عليه أن يقيّد ذلك باللاحق، ولا يعمّ السابق كما فعل عند قوله: «ووزن فَعَالٍ وفاعل ثبت»^(٢)، وذلك أن ألفاظا تقدّمت من ذلك الوزن نحو: ﴿سُلْطَنِي﴾ و﴿سُبْحَانَ﴾، و﴿قُرْآنِي﴾، على تفصيل فيهما واختلاف.

ولذلك أصلح ابن عاشر البيت فقال:

« وأثبت الداني وزن فعلان إلا التي تقدمت كسلطان »^(٣).

٣- قال الناظم كَحَلَّتْهُ:

وكالجواب والتلق والتناد ثم الجوارء ويناد والمنادء^(٤)

ذكر في هذا البيت ست كلمات محذوفة الياء، ولكن لما ذكر لفظ ﴿يُنَادِي﴾ لم يقيده بما

يُخْرِجُ الَّذِي فِي آلِ عَمْرَانَ: وهو: ﴿يُنَادِي لِلْإِيْمَنِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، لأن ياءه

ثابتة، ولذا قيده ابن عاشر بلفظ ﴿يَوْم﴾ فقال مُصْلِحًا شَطْرَ الْبَيْتِ وَمَعْدَلًا لَهُ:

" يوم يناد والجوار والمنادي"^(٥).

٤- قال الناظم كَحَلَّتْهُ:

وَأَطْلَقَ الْجَمِيعَ فِي التَّنْزِيلِ بِأَيِّمَا لَفْظٍ عَلَى التَّكْمِيلِ^(٦)

قال الرجراجي: " ظاهره يقتضي أن ألفاظ القتال محذوفة في التنزيل مطلقا، لا فرق بين الاسم

والفعل، وليس الأمر كذلك، لأنه لم يذكر في التنزيل بالحذف إلا أفعال القتال، وأما الاسم فهو

ثابت، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبِعْنَاكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧].

والأولى أن يستبدل هذا البيت ببيت آخر، فيقال:

(١) البيت رقم: (٢١٧).

(٢) البيت رقم: (٢٥٤).

(٣) انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ٧١٧-٧١٨).

(٤) البيت رقم: (٢٥٩).

(٥) فتح المنان لابن عاشر (ص ٨٢٤).

(٦) البيت رقم: (١٣٥).

وَصَرَّحَ التَّنْزِيلُ بِالْإِحْمَالِ فِي دَيْنٍ وَالْفِعْلُ مِنَ الْقِتَالِ

أو يقال:

وَحَذَفَ التَّنْزِيلُ أَفْعَالَ الْقِتَالِ وَعَنْهُ فِي هَذَيْنِ تَعْمِيمُ الْمَقَالِ (١).

٥- قال الناظم رَحْمَتُهُ:

كَذَا تَعَلَى عَقَدَتِ، وَالْخُلْفُ لَدَى أَرَيْتَ وَأَرَيْتُمْ عُرْفُ (٢)

ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ رَحْمَتُهُ يَقْتَضِي أَنَّ أَبَا عَمْرٍو وَأَبَا دَاوُدَ اتَّفَقَا عَلَى ذِكْرِ الْخِلَافِ فِي هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ حَيْثُ وَرَدَتَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، لِأَنَّ أَبَا عَمْرٍو لَمْ يَذْكُرِ الْخِلَافَ بِالْإِطْلَاقِ كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي الْخِلَافَ مُطْلَقًا إِلَّا فِي ﴿أَرَيْتُمْ﴾ بِالْمِيمِ، وَأَمَّا ﴿أَرَيْتَ﴾ فَلَمْ يَذْكُرْ بِالْخِلَافِ مِنْهُ إِلَّا الَّذِي فِي سُورَةِ الْمَاعُونِ، وَسَكَتَ عَنْ غَيْرِهِ، وَكَانَ مِنْ حَقِّ النَّازِمِ رَحْمَتُهُ أَنْ يَقَيِّدَ ﴿أَرَيْتَ﴾ بِسُورَةِ الْمَاعُونِ كَمَا قَيَّدهُ الْحَافِظُ فِي الْمَقْنَعِ، وَلِذَلِكَ زَادَ بَعْضُهُمْ بَعْدَ قَوْلِ النَّازِمِ: "عُرْفُ" هَذَا الْبَيْتَ إِصْلَاحًا:

لَا بِنِ نَجَاحِ كَيْفَ جَا وَعَنْهُمَا تَحْتَ قُرَيْشٍ وَأَرَيْتُمْ كَيْفَمَا (٣).

٦- قال الناظم رَحْمَتُهُ:

... وَعَمِلٌ وَالْإِنْسُنُ قَدْ ضُمَّنَا التَّنْزِيلَ قُلُّ وَالْبُهْتَنُ (٤)

ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ رَحْمَتُهُ فِي لَفْظِ «عَمِلٌ» أَنَّهُ بِالْحَذْفِ لِأَبِي دَاوُدَ فِي التَّنْزِيلِ حَيْثُ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَسْتثنِي لَهُ الَّذِي فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ حَيْثُ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ بِالْأَلْفِ (٥)، وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ جَابِرِ الْغَسَّانِي فِي إِصْلَاحَاتِهِ عَلَى الْمُورِدِ:

وَاسْتثنَى ابْنِي عَامِلٍ بِالْأَلْفِ لِابْنِ نَجَاحٍ عَنِ رِوَاةِ الْمُصْحَفِ (١).

(١) تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٠٤).

(٢) البيت رقم: (١٨٢).

(٣) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني (ص ٤٦٦).

(٤) البيت رقم: (١٨٤).

(٥) مختصر التبيين: (٣/٥١٧).

٧- قال الناظم رَحْمَتُهُ:

بَابُ وُرُودِ حَذْفِ إِحْدَى اللَّامَيْنِ وَهُوَ مُرَجَّحُ بِنَائِي الْحَرْفَيْنِ
فِي اللَّيْلِ وَاللَّيِّ الَّتِي وَاللَّتِي وَفِي: الَّذِي بِأَيِّ لَفْظٍ يَأْتِي^(٢)

أطلق رَحْمَتُهُ ترجيح حذف اللام الثانية مما يوهم أنه راجح عند الشيخين، وليس كذلك، بل هو مرجح عند الإمام الداني فقط، أما أبو داود فعكسه^(٣).

٨- ذكر الناظم رَحْمَتُهُ في البيت رقم (٣٥٣) لفظة ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِي﴾ من الكلمات الزائدة الياء، وهو مطلق، إذ يدخل فيه الذي في سورة الشورى - وهو المقصود - والذي في سورة الحشر، وكان من حقه رَحْمَتُهُ أن يقيده بالسورة أو بالحرف، وأصلحه ابن عاشر فقال: "بأييكم وراعى في الشورى ومن"^(٤).

٩- قال الناظم رَحْمَتُهُ:

وَالْحَذْفُ دُونَ الْيَاءِ فِي عُقْبِهَا
وَلَفْظٌ سَيَمَّهُمْ إِلَيْهِ تَالٍ فِي الْبِكْرِ وَالرَّحْمَنِ وَالْقِتَالِ
ثُمَّ اجْتَبَهُ وَهُمَا حَرْفَانِ فِي نُونٍ مَعَ طَهَ، كَذَا أَوْصَنِي^(٥)

يوهم قوله هذا أنه حكم مطلق، وليس كذلك، بل هو خاص بأبي داود^(٦).

١٠- قال الناظم رَحْمَتُهُ:

وَقَبْلَ تَعْرِيفٍ وَبَعْدَ لَامٍ كَلِّذِي لَلدَّارِ لِلإِسْلَامِ^(١)

(١) إصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٤٨/٢).

(٢) البيتين رقم: (٢٨٩ و ٢٩٠).

(٣) انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ٨٨٠).

(٤) انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ١٠١٧).

(٥) الأبيات رقم: (٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨).

(٦) انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ١٠٥٩-١٠٦٠).

هذا حكم مطلق، وكان ينبغي أن يُقيد كلام الناظم بما إذا كان اللام متصلا، احترازا من ﴿مَالِ الَّذِينَ﴾ [المعارج: ٣٦] (٢).

ثانياً: ما أختل الناظم ذكره في مورده أو سها عنه

أغفل الناظم رَحَلَهُ ذكر مجموعة من الألفاظ أو سها عن ذكرها في مورده، وقد ذكرها العلماء واستدر كوها عليه، وسندكرها في ما يلي:

١- لفظ ﴿ءَاذُوا﴾ [الآية: ٦٩] في الأحزاب: أغفل الناظم ذكر الخلاف في حذف ألفه، وذكره الداني وأبو داود (٣)، وأصلح ابن عاشر شطر البيت فقال: "وخلف تربوا مع ءاذوا قد بان" (٤).

٢- لفظ ﴿أَخْطَأْنَا﴾ [الآية: ٢٨٦] في آخر سورة البقرة: أغفل رَحَلَهُ ذكر الخلاف في رسم الهمز فيه، وقد ذكره أبو داود (٥).

٣- لفظ ﴿الْأَدْبَارُ﴾: أغفل الناظم ذكر الواقع في الأحزاب والحشر، مع نص أبي داود على حذف ألفه (٦)، ولذلك زاد بعضهم فقال:

وحذفك الأدبار في الأحزاب والحشر فاعلمن بلا ارياب
ابن نجاح نص في التنزيل عليهما بالحذف يا خليل (٧)

٤- لفظ ﴿أَرْبَى﴾ [الآية: ٩٢] في النحل: أغفل الناظم رَحَلَهُ ذكر رسمه مع أن أبا داود ذكر فيه وجهين: بالياء وبالألف والياء معا (١)، وذكره الداني في ما اتفقت المصاحف على رسمه بالياء على مراد الإمالة وتغليب الأصل، ولم يذكر فيه خلافاً (٢).

(١) البيت رقم: (١٢٦).

(٢) انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ٥٦١).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٢٧)، ومختصر التبيين: (٨٣/٢).

(٤) انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ١٠٠٧).

(٥) انظر: مختصر التبيين: (٣٢٣-٣٢٤/٢)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٢٩).

(٦) انظر: مختصر التبيين: (٩٩٩-١٠٠٠/٤) و (١١٩٦/٤).

(٧) انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ٦٨٤).

- ٥- لفظ ﴿أَرَى﴾ [الآية: ٢٠] في النمل: أغفل رَحَلَهُ ذَكَرَ رسمه، وذكر أبو داود رسمه عن حكم وعطاء: بألف بعد الراء، ورسمها الغازي بالياء على الأصل (٣).
- ٦- لفظ ﴿أَرَيْتِي﴾ [الآية: ٣٦] معاً في سورة يوسف: أغفل الناظم رَحَلَهُ ذَكَرَ رسمهما، وقد ذكر أبو داود كتبهما في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بغير ألف (٤).
- ٧- كلمة ﴿أَنْ لَوْ﴾ في سور ثلاث (٥): أغفل رَحَلَهُ ذَكَرَها مع الكلمات المقطوعة على الأصل، وذكر أبو داود أن ثلاثها مرسومة بالنون على الأصل، وما عداها بغير النون على الإدغام (٦).
- ٨- كلمة ﴿أَلِ يَاسِينَ﴾ [الآية: ١٣٠] بالصفات: أغفل رَحَلَهُ ذَكَرَها مع الكلمات المقطوعة على الأصل، وذكر الداني أنها مقطوعة اللام من الياء، ونحوه لأبي داود (٧).
- ٩- لفظ ﴿الْأَوَّلِينَ﴾ [الآية: ١٠٧] بالمائدة: سها رَحَلَهُ عن ذكر حذف ألفه، مع أنه ذكر الخلاف عن أبي داود بالحذف في ألف المثني في المورد (٨)، وحكى أبو داود الاجماع على حذف ألفه (٩).
- ١٠- لفظ ﴿الْأَيْمَى﴾ [الآية: ٣٢] في سورة النور: أغفل الناظم رَحَلَهُ حذف الألف التي قبل الميم، وقد نص أبو داود على حذفها (١٠).

(١) انظر: مختصر التبيين: (٣/٧٧٨-٧٧٩).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٦٣).

(٣) انظر: مختصر التبيين: (٤/٩٤٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١٠٦٦).

(٤) انظر: مختصر التبيين: (٣/٤٩٥ و ٣/٧١٦).

(٥) في [الأعراف: ١٠٠]، و[الرعد: ٣١]، و[سبأ: ١٤].

(٦) انظر: مختصر التبيين: (٣/٥٥٣-٥٥٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١١١٩-١١٢٠).

(٧) انظر: المقنع: (ص ٧٧)، ومختصر التبيين: (٤/١٠٤٢-١٠٤٣).

(٨) انظر: البيتين رقم (١١٧-١١٨).

(٩) انظر: مختصر التبيين: (٣/٤٦٢-٤٦٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٤١-٥٤٣).

(١٠) انظر: مختصر التبيين: (٤/٩٠٤-٩٠٥).

١١- لفظ ﴿بَابِل﴾ [الآية: ١٠٢] في سورة البقرة: سها رَحَّلْتُهُ عن ذكره ضمن أمثلة الأسماء الأعجمية.

١٢- لفظ ﴿بِأَيِّ حَدِيثٍ﴾ [الآية: ١٨٥] في الأعراف: سكت الناظم رَحَّلْتُهُ عن ما ذكره أبو داود من أنه كتب بياء واحدة، وأنه وقع في مصحف الغازي بن قيس بياعين على الأصل، وسكت أيضا عمّا ذكره في سورة المرسلات من اختلاف المصاحف فيه، فكتبوه في بعضها بياء واحدة، وفي بعضها بياعين، واختار هو الأول^(١).

١٣- لفظ ﴿تَأْمَنَّا﴾ [الآية: ١١] في سورة يوسف: أغفل الناظم رَحَّلْتُهُ ذكر حذف النون لمن قرأه بالإخفاء - الروم -، وقد ذكر أبو داود أنه بنون واحدة^(٢).
وأصلح البيت ابن القاضي فقال:

ومحف تامنا وننجي قد حذف وفي لننظر لننصر اختلف^(٣).

١٤- لفظ ﴿الْجَهْلِيَّةِ﴾ [الآية: ١٠٥] في آل عمران وتعدّد أيضا في المائة والأحزاب والفتح: غفل عنه الناظم رَحَّلْتُهُ ولم يذكره، وذكر أبو داود منه في التنزيل الأول والثالث بالحذف^(٤)، وسكت عن الثاني والرابع، واستدركه ابن القاضي وقال:

" بالحذف مطلقا هذا هو المنصوص المعمول به خلافا لمن زعم غير هذا، وإليه أشرنا:

الجَهْلِيَّةُ بِحذف الألف لابن نجاح حيث جاء فاعرف^(٥).

١٥- لفظ ﴿جِهْدًا﴾ [الآية: ١] في الممتحنة: غفل عنه الناظم رَحَّلْتُهُ ولم يذكره، ونص أبو داود في التنزيل على حذف ألفه^(٦)، ولذا أصلح ابن جابر الغساني ذلك فأضاف بيتا فقال:

نَعَمْ جِهْدًا أَتَى فِي الممتحنة بِالْحذفِ فِي التَّنْزِيلِ فِيهَا بَيْنَهُ^(٧).

(١) انظر: مختصر التبيين: (٣/٥٨٦ و ٥/١٢٥٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١٠١٧).

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٣/٧٠٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١٠١٧).

(٣) بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤١/أ-ب]. وانظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٠٤).

(٤) انظر: مختصر التبيين: (٢/٣٧٨ و ٤/١٠٠٣).

(٥) بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤٠/ب].

(٦) انظر: مختصر التبيين: (٤/١١٩٨).

(٧) انظر: إصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٤٤٧).

١٦- لفظ ﴿حَجَبْتُمْ﴾ [الآية: ٦٦] في آل عمران: سها عن ذكره الناظم رَحَلْتُمْ، وذكره أبا

داود بحذف الألف^(١)، واستدركه عليه ابن القاضي والجرجاني وغيرهما^(٢).

زاد الجرجاني بيتا ضمنه هذا اللفظ فقال:

واحذف لدى التزيل حـجـبـتـم ولا تممله إذ هو بنص قد جلا

١٧- لفظ ﴿الْخَلِيقِ﴾ [الآية: ٢٤] في سورة الحشر: أغفل ذكره الناظم رَحَلْتُمْ، ونص أبو

داود على حذف ألفه^(٣).

١٨- لفظ ﴿رُءْيَى﴾ معا في سورة يوسف: أغفل الناظم رَحَلْتُمْ ذكره، ونص أبو داود

على حذف صورة الهمزة والألف التي بين الياءين^(٤)، ولذا أضاف ابن القاضي بيتا فقال:

رُءْيَى بال حذف على الإطلاق في سورة الصديق باتفاق^(٥)

١٩- لفظ ﴿ضِعْفًا﴾ في سورة النساء: أغفل ذكره الناظم رَحَلْتُمْ، وسكت عنه

أبو داود، وذكره الداني^(٦) وجرى العمل على حذف ألفه.

٢٠- لفظ ﴿الْأَصْوَاتِ﴾ [الآية: ١٠٨] في سورة طه: سها عنه الناظم رَحَلْتُمْ ولم يستثنه لأبي

داود، لأن أبا داود لم يذكره، وذكر نظائره بالحذف^(٧).

٢١- لفظ ﴿عَاصِرٍ﴾ [الآية: ٢٧] في سورة يونس: أغفل الناظم رَحَلْتُمْ ذكر الخلاف فيه،

واكتفى بذكره بالحذف كموضعي هود وغافر، وذكره أبو داود بالخلاف واختار فيه إثبات

الألف^(٨)، ونص على حذف موضعي هود وغافر^(١).

(١) انظر: مختصر التبيين: (٣٥٢/٢).

(٢) انظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤٠/أ]، وتبنيه العطشان للجرجاني: (ص٤٦١)، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص٦٣٢).

(٣) انظر: مختصر التبيين: (١١٩٧/٤).

(٤) انظر: مختصر التبيين: (٧١٨/٣ و٧٣١/٣).

(٥) بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤١/ب]، وانظر: فتح المنان لابن عاشر (ص١٠٥٩).

(٦) انظر: المقنع (ص١١).

(٧) انظر: مختصر التبيين: (٩٩٣/٤ و١١٣١/٤).

(٨) انظر: مختصر التبيين: (٦٥٦/٣).

٢٢- لفظ ﴿كَفَّارَةٌ﴾ [الآية: ٤٥] الأولى من سورة المائدة: سكت عنه أبو داود ولم يذكره، وذكر المواضع الأخرى بالحذف (٢).

٢٣- لفظ ﴿لَتَرْبُوا﴾ [الآية: ٣٩] في سورة الروم: أغفل الخراز رَحَلَهُ ذكر الخلاف فيه، وذكره الداني وأبو داود (٣).

٢٤- لفظي: ﴿لِنَنْظُرَ﴾ [يونس: ١٤]، و﴿لِنَنْصُرُ﴾ [غافر: ٥١]: أغفل الناظم رَحَلَهُ ذكر الخلاف في حذف النون فيهما، وذكره الداني وأبو داود مع تضعيفهما لوجه حذف النون فيهما (٤)، وعُملَ تركه لذكر الخلاف فيهما لتضعيف الشيخين وجه حذف النون فيهما (٥).

٢٥- لفظ ﴿نَادِيْنَا﴾ [الآية: ٧٥] في سورة الصافات: أغفل الناظم رَحَلَهُ ذكره، وذكر أبو داود رسمه بياء بين الدال والنون مكان الألف، وذكر أن الغازي بن قيس لم يرسمه بألف ولا ياء، ورسمه حكم وعطاء بألف بين الدال والنون مقيدا (٦).

٢٦- لفظ ﴿وَنَدَيْتَهُ﴾ [الآية: ٥٢] في سورة مريم: أغفل الناظم رَحَلَهُ حذف ألفه، وحذف الذي في الصافات ونص أبو داود فيهما على الحذف (٧).

٢٧- لفظ ﴿وَاحِدَةً﴾ [الآية: ١] في سورة النساء: أغفل الناظم رَحَلَهُ حذف الألف فيه، وذكره أبو داود بالحذف (٨)، ولذلك أصلح البيت ابن جابر فقال:
" وابن نجاح واحدة واحد " (٩).

(١) انظر: مختصر التبيين: (٦٨٥/٣ و ١٠٧٣/٤).

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٤٥٨/٣-٤٦٠).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٢٧)، ومختصر التبيين: (٨٣/٢).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٩٠ و ٩٩)، ومختصر التبيين: (ص ٦٤٨-٦٥٠).

(٥) انظر: تنبيه العطشان للجرجاجي: (ص ٤٩٦-٤٩٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٠٠)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤١/أ].

(٦) انظر: مختصر التبيين: (١٠٣٨/٤).

(٧) انظر: مختصر التبيين: (٨٣٤/٤ و ١٠٤٠/٤).

(٨) انظر: مختصر التبيين: (٣٩٠/٢-٣٩١).

(٩) انظر: إصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٤٧/٢)، وانظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٥٠).

وقال الجرجاني فيه وفي بعض الألفاظ التي أغفلها الناظم:

وَاحِدَةٌ حَاجَجْتُمْ أَيَّامِي وَالْجَاهِلِيَّةُ وَنَادَيْنَاةُ
بِمَرِّمٍ خَرَجْتُمْ جِهَادًا عَنِ النَّجَاحِ حَذْفُهَا سَقْنَاهُ^(١).

٢٨- لفظ ﴿يُنْسُو﴾ [الآية: ١٨] في سورة الزخرف: أغفل كَحَلَّته ذكر الخلاف الواقع فيه عن الإمام الشاطبي^(٢).

٢٩- لفظ ﴿الأعقاب﴾: سها فيه الخراز كَحَلَّته وعَزَا الحذف فيه لأبي داود في غير الأولين^(٣)، وتبعه على ذلك شراح المورد كالشارح ابن آحطا والجرجاني وغيرهما؛ أي: أنهم ذكروا الحذف لأبي داود بغير الأولين، ولم ينص أبو داود على الحذف في الأولين، ولا في الثالث والرابع^(٤)، ولم ينص إلا في الموضع الثاني من سورة النحل، وهو الموضع الخامس^(٥).

٣٠- ذكر الناظم ثلاثة أوزان بالإثبات مع استثناء لأبي عمرو الداني، وهي: "فُعْلَان" و"فاعِل" و"فَعَّال"، وأغفل كَحَلَّته ثلاثة أوزان آخر، ذكرها الداني معها، وهي: "فِعْلَان" بكسر الفاء، و"فَعَّال" مخفف العين، بفتح الفاء وكسرها. وكل واحد من الثلاثة قد احتص أبو داود بحذف بعض الألفاظ التي على وزنه، نحو: ﴿فِرَاشًا﴾، و﴿مَتَعًا﴾، و﴿رِضْوَانًا﴾، و﴿وَلَدَانًا﴾^(٦)، فكان من حق الناظم التنبيه عليها كالأوزان الثلاثة، ليفيد ما لأبي عمرو فيها من المخالفة لأبي داود^(٧).

(١) تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٥٧).

(٢) انظر: البيت رقم (٢١٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٣٢).

(٣) الأولان هما في [البقرة: ٢٦٦]، و[الأنعام: ٩٩].

(٤) الثالث والرابع هما في: [الرعد: ٤] و[النحل: ١١].

(٥) انظر: مختصر التبيين: (٣/٧٣٥ و ٣/٧٦٨-٧٦٩ و ٣/٧٧٤).

(٦) انظر: مختصر التبيين: (٢/١٠٢ و ٢/١٢٠ و ٢/٣٨٢ و ٤/١١٧٦).

(٧) انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ٧١٨-٧١٩).

٣١- أغفل الناظم رَحْمَتَهُ ذكر اختيار أبي داود حين ذكر الاختلاف في رسم الكلمات الثلاثة: ﴿ءَاتَنِي الْكِتَابَ﴾ [مريم: ٣٠]، و﴿أَجْتَبِكُمْ﴾ [الحج: ٧٨]، و﴿أَجْتَبَهُ﴾ [النحل: ١٢١] بالياء ، أو الألف ، أو بدوئهما، مع أن أبا داود نصَّ على اختيار كتبها بالياء^(١).

ثالثًا: المسائل التي سكّت عنها أبو داود ومحلّها الناظم استثناء له

كان منهج أبو داود رَحْمَتَهُ العام أن يذكر بعض الكلمات في أول مواضعها بحكم ما، ويجعل ما تأخر منها على ما تقدم أو يعيد ذكرها، ولكنه كان في بعض الأحيان يخالف منهجه العام هذا فيذكر بعض الحروف في أول مواضعها ويسكت عن البعض الآخر، ثم ينصُّ على صيغة التعميم بعد أن يمر على مواضع ذكرها أو لم يذكرها، بل إنه كان في بعض الأحيان يسكت عن الموضع الأول ويصرِّح بالحذف بصيغة التعميم في الموضع الذي يليه^(٢).

وهناك كلمات تجاوزها أبو داود رَحْمَتَهُ وسكت عنها غفلة منه رَحْمَتَهُ أوسهوا ونسيانا، وهي ذات نظير، ونص على الحذف في موضعها الثاني دون صيغ التعميم، فاضطرب له فيها هل هي بالحذف أم بالإثبات؟ فعدها بعضهم له ثابتة بناء على سكوته عليها، وقال: الأصل الإثبات، وعدَّ تلك الكلمات من جملة المستثنيات له رَحْمَتَهُ.

ومن هؤلاء الإمام الخراز رَحْمَتَهُ، وتبعه على ذلك أكثر شراح المورد، وهذا من الخطأ البين، وذلك لما يلي:

(١) انظر: مختصر التبيين: (٣/٧٨١-٧٨٣ و٤/٨٣١)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص١٠٦٠-١٠٦١).

(٢) انظر: مقدمة تحقيق كتاب مختصر التبيين لأحمد شرشال: (١/٣٣٣-٣٤٢).

١- أن أبا داود رَحِمَهُ اللهُ لم ينصّ على الاستثناء، ولم يرد ذلك عنه البتّة، وإنما سكت عنها وأغفل ذكرها سهواً ونسياناً.

وما يشهد على ذلك أنه يقول في بعض المواضع: "وقد ذكر" "وقد تقدم"، وهو لم يذكره في موضعه الأول.

منها مثلاً: سكوته عن ﴿مَهْدًا﴾ في سورة طه، وقوله في سورة الزحرف: "وفيه من الهجاء: ﴿مَهْدًا﴾ بحذف الألف، وقد ذكر مع سائر ما فيه" (١).

فقوله "وقد ذكر" كالنص على أنه بالحذف، ولكن تركه رَحِمَهُ اللهُ نسياناً أو غفلة وسهواً.

٢- ليس من منهج أبي داود النصّ على حذف حرف ويسكت عن نظيره، بل إنه لم يرض من غيره أن ينص على حذف بالحذف ويسكت عن نظيره.

لما ذكر أن الغازي بن قيس حذف ألف: ﴿والإبكر﴾ في سورة آل عمران، وسكت عن موضع غافر، قال أبو داود: "وأحسبه اكتفى بذكر هذا عن ذلك" (٢).

وفعل مثل ذلك مع نافع بن أبي نعيم المدني حيث نصّ على الحذف في حرف دون نظيره، فقال أبو داود: "وروينا عن نافع في قوله في المائدة: ﴿بَلِّغِ الكَعْبَةَ﴾ [الآية: ٩٧] بغير ألف، وأحسبه اكتفى بذكر ذلك هنالك عن هذا" (٣)، ويعني قوله تعالى في سورة غافر: ﴿بَلِّغِيهِ﴾ [الآية: ٥٥].

والكلمات التي استثناها الخراز رَحِمَهُ اللهُ لأبي داود وعُدّ من الخطأ استثناؤها له هي كما يأتي:

١- لفظ ﴿إِحْسَن﴾ ولفظ ﴿شَعِير﴾ :

قال الإمام الخراز في البيتين (١٠٦-١٠٧):

.....

مَعَ شَعِيرٍ، وَجَاءَ حَذْفُ دَيْنٍ

وَلَفْظُ إِحْسَنِ أَتَى فِي الْمُنْصِفِ
فِي نَصِّ تَنْزِيلٍ بِغَيْرِ الْأَوَّلَيْنِ

(١) مختصر التبيين: (٤/١٠٩٧-١٠٩٨).

(٢) مختصر التبيين: (٢/٣٤٤).

(٣) مختصر التبيين: (٤/١٠٧٧).

فأخبر أن لفظ ﴿إِحْسَانٌ﴾ مع لفظ ﴿شَعْبِيرٌ﴾ أتى في «الْمُنْصِفِ» بِحَذْفِ الْأَلْفِ فِيهِمَا مطلقاً، وأن أبا داود رَوَاهُ حَذْفُهُمَا حَيْثُ جَاءَا، غَيْرَ الْأَوَّلِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَكَانَ حَقَّ الْخِرَازِ أَلَّا يَسْتَنْبِيهُمَا لَهُ رَوَاهُ اللَّهُ.

- **فلفظ: ﴿إِحْسَانٌ﴾:** يُرِيدُ بِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ

إِحْسَانًا﴾ [الآية: ٨٣]، سَكَتَ عَنِ حَذْفِ الْأَلْفِ الَّتِي بَيْنَ السِّينِ وَالنُّونِ فِيهِ، وَكَذَلِكَ سَكَتَ عَنِ الْمَوْضِعِينَ الْوَاقِعِينَ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ^(١)، وَنَصَّ عَلَى الْحَذْفِ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ فِي الْبَقَرَةِ^(٢)، وَمَوْضِعِ الْأَنْعَامِ^(٣)، وَمَوْضِعِ التَّوْبَةِ^(٤)، وَمَوْضِعِ النَّحْلِ^(٥)، وَمَوْضِعِ الْإِسْرَاءِ^(٦)، وَمَوْضِعِ الْأَحْقَافِ^(٧)، وَمَوْضِعِ الرَّحْمَنِ^(٨).

- **ولفظ ﴿شَعْبِيرٌ﴾:** يُرِيدُ بِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿مِنْ شَعَابِرِ اللَّهِ﴾ [الآية:

١٥٨]، سَكَتَ عَنِ حَذْفِ أَلْفِهِ، كَمَا سَكَتَ عَنِ الثَّانِي فِي سُورَةِ الْحَجِّ^(٩)، وَنَصَّ عَلَى حَذْفِهَا فِي الْمَائِدَةِ^(١٠)، وَفِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ مِنْ سُورَةِ الْحَجِّ^(١١).

فَمَا كَانَ لِلْخِرَازِ وَلَا لِمَنْ تَبِعَهُ مِنْ شُرَّاحِ الْمُرَادِ^(١) أَنْ يَسْتَنْبِيَهُمَا مِنْ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنْهُمَا، وَكَانَ يَنْبَغِي عَلَيْهِمْ حَمَلُهُمَا عَلَى نِظَائِرِهِمَا، وَذَلِكَ لِكُونَ الْإِمَامِ أَبِي دَاوُدَ لَا يَجِبُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ النِّظَائِرِ.

(١) فِي [الآيتين: ٣٦ و ٦٢].

(٢) فِي [الآيتين: ١٧٨ و ٢٢٩]. انظر مختصر التبيين: (٢/٢٤٤ و ٢/٢٨٧).

(٣) فِي [الآية: ١٥١]. انظر: مختصر التبيين: (٣/٥٢٤).

(٤) فِي [الآية: ١٠٠]. انظر: مختصر التبيين: (٣/٦٣٦).

(٥) فِي [الآية: ٩٠]. انظر: مختصر التبيين: (٣/٧٧٨).

(٦) فِي [الآية: ٢٣]. انظر: مختصر التبيين: (٣/٧٨٨).

(٧) فِي [الآية: ١٥]. انظر: مختصر التبيين: (٤/١١١٨-١١١٩).

(٨) فِي [الآية: ٦٠]. انظر: مختصر التبيين: (٤/١١٧١-١١٧٢).

(٩) فِي [الآية: ٣٦].

(١٠) فِي [الآية: ٢]. انظر: مختصر التبيين: (٣/٤٣٢).

(١١) فِي [الآية: ٣٢]. انظر: مختصر التبيين: (٤/٨٧٥-٨٧٦).

٢- ذكر الخراز رحمته الله جملة أخرى من المستثنيات لأبي داود أثناء ذكره للألف المعانقة لللام - أي الواقعة بعد اللام - في ثلاثة عشر كلمة، ذكرها في الأبيات رقم: (١٣٨-١٤٢) فقال:

سَوَى: قُلْ إِصْلَاحٌ وَأَوْلَى ظَلَامٌ
 وَمِثْلُهَا: الْأَوَّلُ مِنْ غُلَامٍ
 وَمِثْلُهَا: التَّلَاقِ مَعَ عَلَانِيَةٍ
 وَأُطْلِقَتْ فِي مُنْصِفٍ، فَالْكَاتِبُ

 تِلَاوَتُهُ وَسُبُلُ السَّلَامِ
 وَكُلَّ حَلَّافٍ، غِلَاطٌ لَاهِيَةٍ
 ثُمَّ فَلَانَا لَأَيْمٍ وَلَا زِبٍ
 مَخَيَّرَ فِي رَسْمِهَا

١- لفظ ﴿قُلْ إِصْلَاحٌ﴾ [الآية: ٢٢٠] في البقرة:

سكت عنه أبو داود في هذا الموضع غفلة منه أو سهواً ونسياناً، بدليل قوله في الموضع الثاني: ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]: "بحذف الألف بين اللام والحاء، وقد ذكر (٢). أي: قد ذكر بالحذف.

فلا يحق للخراز، ولا لشراح المورد الذين تابعوه عليه وجعلوه ثابتاً أو مخيراً فيه بين الحذف والإثبات استثناءؤه له، وذلك تقليلاً للخلاف وحملًا على النظائر، ولأن صاحب المنصف تلميذه وناظم تنزيهه قد نسب الحذف وأطلقه إلى المصحف الإمام، وحينئذ الحذف أرجح وعليه العمل عند أهل المغرب، وتمسك أهل المشرق بسكوت أبي داود وأثبتوه (٣).

٢- لفظ ﴿أَوْلَى ظَلَمٌ﴾: في سورة آل عمران عند قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَمٍ

لِلْعَبِيدِ﴾ [الآية: ١٨٢].

(١) كابن آجطا والمخاصي والجراحي والتروالي، وأمّا ابن عاشر رحمته الله فرجّح الحذف فيهما - أي الأولين منهما - حملاً على النظائر، وتبعه ابن القاضي والمارغني وكذلك قال به الناطقي.

انظر: مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٢٨/أ]، وشرح المخاصي (مخطوط): [٨٨/أ-ب]، وتنبية العطشان للجراحي: (ص ٣٥٢-٣٥٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٢٥)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤٠/أ]، ونثر المرجان للناطق: (١/١٧٥ و ١/٢٤١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٦٧-٦٨).

(٢) مختصر التبيين: (٢/٢٨٦).

(٣) انظر: مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٣٥/أ]، وشرح المخاصي (مخطوط): [٩١/أ]، وتنبية العطشان للجراحي: (ص ٤٠٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

هذا هو الأول الذي سكت عنه أبو داود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصرَّح بال حذف في موضعي الأنفال والحج، وقال في موضعي فصلت وق: " هجاءه مذكور" (١).

وجرى العمل عند المغاربة بحذف الجميع، وعند المشاركة بإثبات الأول بناء على سكوت أبي داود، والحذف في البواقي (٢).

٣- لفظ ﴿ تَلَوْتَهُ ﴾: في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلْوَتهِ ﴾ [الآية: ١٢١].

سكت عنه أبو داود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فاستثناه له الخراز، وجرى العمل عند المشاركة على إثبات الألف فيه بناء على سكوته، وعند المغاربة بالحذف (٣).

٤- لفظ ﴿ سُبُلَ السَّلَامِ ﴾: في سورة المائدة عند قوله تعالى: ﴿ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ ﴾ [الآية: ١٦].

سكت عن هذا الموضع أبو داود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فاستثناه له الخراز، ولا عذر له في استثناءه له، لأنه نص في موضع النساء على اجتماع المصاحف على حذف ألف واختلاف القراء فيه، ونص على الحذف أيضاً في موضعي الأنعام والحشر، وقال في موضع يونس ومرسيم وطه: " هجاؤه مذكور" (٤).

فكيف للخراز ومن تبعه من الشراح استثناءه له وجعله ثابت الألف، أو مخيراً فيه بين الحذف والإثبات، وقد حكى الإمام الداني والشاطبي والليبي والجعبري والسخاوي رحمهم الله جميعاً إجماع المصاحف على حذف ألفه، والصواب أنه بالحذف للإجماع عليه كما هو العمل عند المغاربة (٥).

(١) مختصر التبيين: (٣/٦٠٣ و ٤/٨٧٠ و ٤/١٠٨٧ و ٤/١١٣٦)

(٢) انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٨).

(٣) انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٤) انظر: مختصر التبيين: (٢/٤١٣ و ٢/٥١٤ و ٣/٦٤٧ و ٤/٨٢٧-٨٢٨ و ٤/٨٤٥ و ٤/١١٩٧).

(٥) انظر: المقنع: (١١ و ١٧)، والبيتين رقم (٥٨ و ١٣٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٢٣ و ٢٦٣-٢٦٦)، والدرة الصقيلة لليبي (مخطوط): [٢٨/أ و ٥٥/أ]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٤١/ب و ٧٣/أ-ب]، ومجموع البيان للتروالي

٥- الأَوَّلُ من لفظ: ﴿عُلِّمَ﴾: وهو الواقع في سورة آل عمران عند قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي عُلْمٌ﴾ [الآية: ٤٠].

سكت عن هذا الموضع أبو داود، ونص على الحذف في بقية المواضع، فلا يحق للخزاز ولا من تبعه من شراح المورد استثناءؤه له، حيث لم يرد عنه الاستثناء فيه، بل أغفل ذكره وسها عنه، حيث قال في الخمس الذي جاء فيه: "وهجاؤه مذكور" (١) وهو لم يتقدم. وقد ألمح إلى حذف ألفه عند موضعي سورة مريم فقال: "﴿بُعِّلِمَ﴾ و﴿عُلِّمَ﴾ بحذف الألف، وقد تقدم ذكره كله" (٢)، فهذا منه كالنص في أن الحذف يشمل كل ما تقدم دون استثناء، ويدخل فيه موضع آل عمران المسكوت عنه (٣).

وكيف للخزاز استثناءؤه له وقد حكى الداني وصاحب المنصف، وكذلك الشاطبي وابن القاضي على حذف ألفه، وحكى النائطي الإجماع على ذلك، وبه جرى العمل عند المغاربة، تقليلا للخلاف وحملا على النظائر، وأما المشاركة فقد جرى العمل عندهم على إثباته وحذف ما سواه (٤).

٦- لفظ ﴿كُلَّ حَدَّافٍ﴾: وهو الواقع في سورة ت عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطْعَمُ كُلَّ حَدَّافٍ﴾ [الآية: ١٠].

سكت عنه أبو داود فاستثناءه له الخزاز ومن تبعه من شراح المورد، فأثبتوا ألفه، وبه جرى العمل عند المشاركة، وأما المغاربة فجرى عملهم على حذفه (٥).

(مخطوط): [٣٥/أ]، وشرح المحاصي (مخطوط): [٩١/أ]، وتنبية العطشان للرجاجي: (ص ٤٠٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٧).

(١) انظر: مختصر التبيين: (٣٤٣/٢).

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٨٢٦/٤).

(٣) انظر: مقدمة تحقيق مختصر التبيين لأحمد شرشال: (٣٤٤/١).

(٤) انظر: المنقح: (ص ١٧)، والبيت رقم (١٣٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧١)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤٠/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٨٠)، ونثر المرجان للنائطي: (٢٥/٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٥) انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

٧- لفظ ﴿غَلَطٌ﴾: في سورة التحريم: ﴿عَلَيْهَا مَلَكَةٌ غَلَطٌ شِدَادٌ﴾ [الآية: ٦].
جرى العمل فيه عند المشاركة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه (١).

٨- لفظ ﴿لَهِيَّةٌ﴾: في سورة الأنبياء: ﴿لَهِيَّةٌ قُلُوبُهُمْ﴾ [الآية: ٣].
جرى العمل فيه عند المشاركة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه (٢).

٩- لفظ ﴿التَّلَقُّ﴾: في سورة غافر: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَقِّ﴾ [الآية: ١٥].
استثناه الخراز لأبي داود هنا، واستثناه للداني عند قوله في البيت رقم (١٤٥):
"وَفِي الْمُلَاقَاةِ سَوَى التَّلَاقِ"
والصواب عدم استثنائه له، وذلك لأن الداني رحمه الله لما ذكر بعض أفراد مادة (الملاقاة) قال:
"حيث وقع"، وجرى العمل فيه عند المشاركة بالإثبات لسكوت أبي داود، وعند المغاربة بالحذف اتباعاً للمنصف (٣).

١٠- لفظ ﴿عَلَنِيةٌ﴾: في سورة البقرة: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالتَّهَارِ سِرًّا وَعَلَنِيةً﴾ [الآية: ٢٧٤].
سكت عنه أبو داود في جميع مواضعه فاستثناه له الخراز ومن تبعه من الشراح، وأثبتوا ألفه، وبه جرى العمل عند المشاركة، وأما المغاربة فعلى حذف الألف اتباعاً للمنصف (٤).

١١- لفظ ﴿فَلَنَّا﴾: في سورة الفرقان عند قوله تعالى: ﴿لَمَّا أَخَذْنَا خَلِيلًا﴾ [الآية: ٢٨].
أثبتته المشاركة لسكوت أبي داود عنه، وحذفه المغاربة (٥).

١٢- لفظ ﴿لِئِم﴾: في سورة المائدة عند قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لِيئِم﴾ [الآية: ٥٤].

(١) انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٢) انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٣) انظر: المقنع: (ص ١٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٤) انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٥) انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

أثبتته المشاركة لسكوت أبي داود عنه، وحذفه المغاربة^(١).

١٣- لفظ ﴿لَزِبَ﴾: في سورة الصافات عند قوله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَزِبٍ﴾ [الآية: ١١].

أثبتته المشاركة لسكوت أبي داود عنه، وحذفه المغاربة^(٢).

١٤- لفظ ﴿طَاتِرِكُمْ﴾ في سورة يس عند قوله تعالى: ﴿قَالُوا طَاتِرِكُمْ مَعَكُمْ﴾ [الآية: ١٩].

استثناه الإمام الخراز رحمه الله للشيخين، ويظهر - والله أعلم - أنه بالحذف للإمام الداني، لأنه عمم في المقنع حين ذكره لأول مواضعه فقال: "حيث وقع" (٣).

١٥- لفظ ﴿أَعْتَقِيَهُمْ﴾ في سورة الرعد عند قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَعْلَىٰ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [الآية: ٥].

سكت عنه أبو داود فاستثناه له الخراز ومن تبعه من شراح المورد، وعليه جرى عمل المشاركة على إثباته وحذف ما سواه من المواضع، وأما المغاربة فجرى عملهم على حذفه كباقي المواضع، اتباعاً لإطلاق المنصف، وحمله على نظائره، وتقليلاً للخلاف^(٤).

١٦- لفظ ﴿مَهْدًا﴾ في سورة طه عند قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ مَهْدًا﴾ [الآية: ٥٣].

سكت عنه أبو داود، وذكر نظائره بالحذف، فاستثناه له الخراز ومن تبعه من الشراح، وجرى العمل على حذف ألف المنصوب مطلقاً^(٥).

(١) انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٢) انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٣) انظر: المقنع (ص ١٠).

(٤) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٨٤)، ومجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٤٦/ب]، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ٦٨٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٠).

(٥) انظر: مختصر التبيين: (٤/١٠٩٧-١٠٩٨ و ٥/١٢٦٠)، وتنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٥٣١)، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ٧٥٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦١).

١٧- لفظ ﴿الْغَمَمَ﴾ في موضعي البقرة عند قوله تعالى: ﴿وَوَلَلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَامَ﴾ [الآية: ٥٧]، وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [الآية: ٢١٠].

سكت عنهما أبو داود، وصرح في موضع الأعراف بالحذف ولم يُعمم الحكم، وعليه جرى عمل المشاركة بإثبات موضعي البقرة وحذف ما سواهما، وجرى عمل المغاربة على الحذف في الجميع، اتباعاً لإطلاق المنصف، وحملًا على النظائر^(١).

١٨- لفظ ﴿الْأَسْبَابَ﴾ في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابَ﴾ [الآية: ١٦٦].

سكت عنه أبو داود رَحِمَهُ اللهُ، بل لم يذكره مطلقاً لا بالحذف ولا بالإثبات في جميع مواضعه في كتاب الله تعالى، فاستثنى له الخراز موضع البقرة وقال أنه ثابت وما سواه محذوف؛ فقال رَحِمَهُ اللهُ في البيت رقم (١٣٦): "وَأَبْنُ نَجَاحٍ مَا سِوَى الْبِكْرِ نَقَلَ".

وتبعه على ذلك شراح المورد، وهذا من الخطأ الواضح البيِّن، وجرى العمل عند المشاركة بإثبات ألف الموضع الأول في سورة البقرة وحذف ما سواه من المواضع، وجرى عمل المغاربة على حذفه في جميع المواضع اتباعاً لإطلاق المنصف فيه^(٢).

١٩- لفظ ﴿الرَّضْعَةَ﴾ الواقع في سورة البقرة عند قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضْعَةَ﴾ [الآية: ٢٣٣].

سكت عنه أبو داود، ونص في الموضع الثاني - الواقع في سورة النساء - على الحذف ولم يذكر فيه ما يشعر بالتعميم، ونصَّ صاحب المنصف على حذف جميع مواضعه فقال:

"ثم الرضعة كذا وقهم"

ولذلك جرى عمل أهل المشرق على إثبات موضع البقرة وحذف ما سواه، وجرى عمل المغاربة على حذف الجميع، اتباعاً لنص المنصف، وحملًا على نظائره وتقليلاً للخلاف^(١).

(١) انظر: مختصر التبيين: (٣/٥٧٨-٥٧٩)، وتنبية العطشان للجراحي: (ص ٤٠٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٧٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٠ و ٥٩).

(٢) انظر: تنبيه العطشان للجراحي: (ص ٤٠٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٧٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٠ و ٥٩).

هذه هي أهم الأخطاء والملحوظات التي تؤخذ على هذا النظم الفريد في بابه، وهي لا تنقص من شأنه شيئاً، ودليل ذلك المكانة والمنزلة الرفيعة التي لم يحظ بها متن آخر من المتون، حيث فُضِّلَ على سائر الكتب والمتون - في هذا الفن - منذ إتمام نظمه إلى يوم الناس هذا، بالإضافة إلى ما قام حوله من نشاط علمي زاهر، فرحم الله الإمام أبي عبد الله الخراز رحمة واسعة وجزاه عنا وعن القرآن خيراً.

(١) انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٤٧١)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٥٠)، ودليل الخيران للمارغني: (ص ١٠٧)، وسمير الطالبيين للضباع: (ص ٥٢).

الفصل الثاني

حياة الإمام ابن أبطا وشخصيته العلمية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حياة الإمام ابن أبطا.

المبحث الثاني: شخصيته العلمية.

المبحث الأول

حياة الإمام ابن آجطا

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه وكنيته وشهرته ونسبته.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: موطنه وأسرته.

المطلب الرابع: وفاته.

المطلب الأول: اسمه وكنيته وشهرته ونسبته

أ- اسمه وكنيته وشهرته:

لم تختلف كتب التراجم التي ترجمت لابن آجطا - وهي قليلة ومحدودة - في اسمه واسم أبيه وكنيته وشهرته - أو لقبه -، وإن تفاوتت في ذكر اسم أبيه أو كنيته أو شهرته أو لقبه:

فاسمه: عبد الله بن عمر، وكنيته: أبو عبد الله، وشهرته: ابن آجطا.

قال الكتاني: " ومنهم الشيخ الإمام المجدد الهمام الأستاذ المقرئ: أبو محمد سيدي عبد الله بن عمر الصنهاجي؛ المعروف بابن آجطا " (١).

وقال الكتاني أيضا ناقلا عن فهرسة أبي زكريا السراج الكبير: "... أبي محمد عبد الله الشهير بابن آجطا " (٢).

واسم شهرته الذي عُرف به هو: " ابن آجطا " هكذا بفتح الجيم، وفتح الطاء مع تشديدها على المشهور.

وأحيانا يرد بدون لفظ "ابن" كما ذكر الكتاني في نهاية ترجمته له، قال: " ووجدت في بعض المقيّدات ... ما نصه: سيدي آجطا ... وهو ابن آجطا " (٣).

وقال بعدها: " وفي التنبيه: سيدي كطا " (٤).

وكذلك ورد اسمه كاملا في بداية جميع النسخ المخطوطة:

جاء في النسخة الأصل: " يَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ الْمَذْنِبُ الرَّاجِي عَفْوَ رَبِّهِ وَعَجَلُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ

اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الصَّنَهَاجِيِّ الْمَعْرُوفِ بِـ «ابْنِ آجَطَا» رَحِمَهُ اللهُ " .

وأما في النسختين الباقيتين فحذفت كنيته: "أبو محمد".

(١) سلوة الأنفاس للكتاني: (١١٨/٢).

(٢) سلوة الأنفاس للكتاني: (١١٨/٢).

(٣) سلوة الأنفاس للكتاني: (١١٩/٢).

(٤) سلوة الأنفاس للكتاني: (١١٩/٢).

ب- نسبته:

نسبة ابن آجطا هي: الصُّنْهَاجِي؛ بضم الصاد المهملة وكسرهما، والنون الساكنة، والهاء المفتوحة، وفي آخرها الجيم^(١).

وقال الزبيدي: "قال ابن دريد: صُنْهَاجَة بضم الصاد لا يجوز غير ذلك، وأجاز غيره الكسر"^(٢).

وهي نسبة إلى قبيلة "صنهاجة"، وهي قبيلة من قبائل البربر عند أكثر النساب والمؤرخين، يقول العلامة ابن خلدون في نسب صنهاجة:

"فإنهم من ولد صنهاج وهو صناك - بالصاد المشمة بالزاي والكاف القريبة من الجيم - إلا أن العرب عربته وزادت فيه الهاء بين النون والألف، فصار: صنهاج، وهو عند نساب البربر من بطون البرانس من ولد برنس بن بر"^(٣).

وقال بعدها: "وأما المحققون من نساب البربر فيقولون هو صنهاج بن عاميل بن زعزاع بن قيمتا بن سدور بن مولان بن مصلين بن يبرين بن مكسيلة بن دقيوس بن حلحال بن شرو بن مصرايم بن حام.

ويزعمون أن جزول واللمط وهسكور إخوة صنهاج، وأن أمهم الأربعة بصكي، وبها يعرفون، وهي بنت زحيك بن مادغيس، ويقال لها العرجاء، فهذه القبائل الأربعة من القبائل أخوة لأم، والله أعلم"^(٤).

وقال القلقشندي:

"بنو صنهاجة: بطن من البرانس، من البربر؛ مساكنهم ببلاد المغرب، وهم: بنو صنهاجة بن برنس بن بربر.

ويقال: بنو صنهاجة بن أوريغ بن برنس بن بربر"^(١).

(١) الأنساب للسمعاني: (٣/٥٦٠).

(٢) انظر: تاج العروس للزبيدي مادة "صنهج": (٦/٧٣-٧٤).

(٣) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر لابن خلدون: (٦/٢٠١).

(٤) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر لابن خلدون: (٦/٢٠١).

وانظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم: (ص٤٩٨)، والاستقصاء لأخبار المغرب الأقصى للناصرى: (١/١٢١).

ويرى بعض النسابة الآخرون أنهم بطن من قبيلة حمير من عرب اليمن سكنت بلاد المغرب فاندجحت معهم فعدوا منهم، وهو ما قاله الطبري^(٢)، وابن سعد^(٣)، والمسعودي^(٤)، وابن الكلبي^(٥)، وابن الأثير^(٦)، وابن خلكان^(٧)، وغيرهم^(٨).

وهذا ما يأباه نسابة البربر كما ذكر ابن خلدون، قال:

" ومن الأخبار الواهية للمؤرخين ما ينقلونه كافة في أخبار التبابعة ملوك اليمن وجزيرة العرب أنهم كانوا يغزون من قراهم باليمن إلى أفريقية والبربر من بلاد المغرب وأن أفريقش بن قيس بن صيفي من أعظم ملوكهم الأول وكان لعهد موسى عليه السلام أو قبله بقليل غزا أفريقية وأثنخ في البربر وأنه الذي سماهم بهذا الاسم حين سمع رطانتهم وقال ما هذه البربرة فأخذ هذا الاسم عنه ودعوا به من حينئذ وأنه لما انصرف من المغرب حجز هنالك قبائل من حمير فأقاموا بها واحتلطوا بأهلها ومنهم صنهاجة وكتامة، ومن هذا ذهب الطبري والجرجاني والمسعودي وابن الكلبي والسهيلي إلى أن صنهاجة وكتامة من حمير، وتأباه نسابة البربر، وهو الصحيح " ^(٩).

(١) نهاية الأرب في معرفة الأنساب العرب للقلقشندي: (ص ٣١٧).

(٢) انظر: تاريخ الرسل والملوك للطبري: (١/١٢٧).

(٣) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: (١/٤٣).

(٤) انظر: مروج الذهب للمسعودي: (١/٢١٦). ٢٢.

(٥) انظر: نسب معد واليمن الكبير لابن الكلبي: (٢/٥٤٨).

(٦) انظر: الكامل في التاريخ لابن الأثير: (١/٦٢ و ١/١٥٥).

(٧) انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: (١/٢٦٦).

(٨) كالجرجاني، والبيهقي، والفيروزآبادي، والزبيدي.

انظر: ديوان المبتدأ والخير في تاريخ العرب والبربر لابن خلدون: (١/١٦ و ٢/٥٩)، وحنى زهرالأس في بناء مدينة فاس للجزنائي: (ص ١٧)، ونهاية الأرب في معرفة الأنساب العرب للقلقشندي: (ص ٣١٧)، والبحر المحيط للفيروزآبادي: (ص ٢٥١ و ٤٤٥)، وتاج العروس للزبيدي: (٦/٧٤ و ١٠/٦١ و ٣٣/٣٢٨)، والاستقصا لأخبار المغرب الأقصى للناصري: (١/١١٧)، وتاريخ المغرب والأندلس لعصام الفقي: (ص ١٤).

(٩) ديوان المبتدأ والخير في تاريخ العرب والبربر لابن خلدون: (١/١٦ و ٢/٥٩).

المطلب الثاني: مولده ونشأته

لم تذكر لنا كتب التراجم التي ترجمت لابن أخطا شيئاً عن تاريخ ومكان مولده، أو أي شيء عن ذلك، إلا أنه ربما يمكننا أن نقرب تاريخ مولده من خلال تاريخ وفاة شيخه الخراز الذي توفي سنة ٧١٨ هـ، الذي أخذ عنه أغلب علمه وأجازته فيه، وغالباً ما تمنح الإجازة للطالب من طرف أستاذه إلا بعد إتمام العقد الثاني من عمره أو يقارب ذلك، فعلى هذا يمكن أن نقول - والله أعلم - أن مولده كان في أواخر القرن السابع الهجري.

وكذلك الأمر بالنسبة لنشأته وتعليمه، إلا أنه ربما يمكن أن نقول أنه نشأ وترعرع في مدينة فاس، وتلقى مبادئ العلوم - كغيره من أبناء فاس - من تعلم الحروف والكتابة، وحفظ للقرآن الكريم، والفقهاء، وغير ذلك على يد معلمي وشيوخ كتاتيبها^(١).

(١) انظر: فهارس علماء المغرب لعبد الله الترغبي : (ص ٤٢٤ وما بعدها) فقد ذكر نبذة عن العلوم والمواد التي كان تدرس للطلبة في المغرب في تلك الفترة.

المطلب الثالث: موطنه وأسرته

أ- موطنه:

كل من ترجم لابن آجطا يذكر أنه عاش حياته كلها في بلدة فاس طالباً للعلم ومعلماً له إلى أن وافته المنية (١).

وما يدل على أنه عاش في بلدة فاس قوله في مقدمة شرحه عندما اعتذر عن عدم ذكر تاريخ مولد شيخه الخراز ووفاته:

"... وَذُكِرَ لِي ذَلِكَ عِنْدَ وَلَدِهِ، فَلَمْ أَجِدْهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَذُكِرَ لِي أَنَّهُ مُسَافِرٌ غَائِبٌ عَنِ مَدِينَةِ «فَاسٍ»" (٢).

وأيضاً قوله: "وَكَانَ سُكْنَاهُ بِمَدِينَةِ «فَاسٍ» إِلَى أَنْ تُوفِيَ بِهَا" (٣).
وكذلك قوله في موضع آخر: "... فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّائِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ مَرَّةً بِمَنْزِلِهِ مُدَّةً سُكْنَاهُ بِالْبَلَدِ الْجَدِيدِ" (٤)، أي: مدينة فاس الجديدة (٥).

فكل هذه النصوص تؤكد على أن فاس هي بلدته ومقر إقامته وسكنه.

ب- أسرته:

وأما عن أسرته وأهل بيته الذين يعيش معهم فلم أجد لهم أي إشارة أو ذكر في كتب التراجم، إلا أنه له عيال، يكد من أجلهم، ويكدح من أجل توفير لقمة العيش لهم، كما أشار هو إلى ذلك في مقدمة شرحه عندما اعتذر للطلبة الذين طلبوا منه تدريس نظم مورد الظمان وشرحه لهم بقوله:

"فَاعْتَذَرْتُ لَهُمْ بِتَعْلِيمِ الْأَوْلَادِ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَشْتِغَالِ مِنْ مُكَابَدَةِ الدُّنْيَا فِي الْكَدِّ عَلَى الْعِيَالِ" (٦).

وكذلك قوله: "... وَمُكَابَدَةِ الْعِيَالِ" (١).

(١) انظر: القراء والقراءات بالمغرب لسعيد أعراب: (ص ٤٣).

(٢) مقدمة الشارح: (ص ٣٠١).

(٣) مقدمة الشارح: (ص ٣٠١).

(٤) الفصل السادس القول في الألفات المحذوفة من ص إلى آخر القرآن: (ص ٧٨٤).

(٥) وهي ملاصقة لمدينة فاس القديمة كما سبق ذكره عند الحديث عن عصر الإمامين في المبحث التمهيدي.

(٦) مقدمة الشارح: (ص ٢٩٩).

المطلب الرابع: وفاته

ذكر المترجمون لابن آجطا أن وفاته كانت في أواسط القرن الثامن الهجري، ولم يضبطوا تاريخ وفاته بالتحديد، وحددها سعيد اعراب بقوله:
"تعلم بفاس وبها توفي سنة ٧٥٠ هـ" (٢).

ودفن ابن آجطا بجوار أستاذه وشيخه الإمام أبي عبد الله الخراز بالجيزيين بفاس، وهو موضع معروف بالباب الحمراء داخل باب الفتوح (٣).

قال أبو جعفر الكتاني: " ولم أقف على تاريخ وفاته، إلا إنها - والله أعلم - أواسط القرن الثامن، وضريحه داخل الباب الحمراء، ورأيت في بعض المقييدات المقيدة في صلحاء داخل باب الفتوح ما نصه: سيدي آجطا: عليه حوض صغير وشجرة من التين، وهو ابن آجطا" (٤).
وقال سعيد اعراب: " وضريحه بالباب الحمراء، وهو الآن غير معروف" (٥).

وخلاصة القول في هذا المبحث أن أبا مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الصَّنَهَاجِي المَعْرُوفُ بِـ «ابنِ آجَطًا» عاش في الفترة التي بين أواخر القرن السابع الهجري وأواسط القرن الثامن في مدينة فاس، وفيها تعلم وعاش بقية حياته مع أسرته، وأنه دفن بجانب شيخه الخراز بباب الحمراء داخل باب الفتوح بمدينة فاس.

(١) مقدمة الشارح: (ص ٢٩٩).

(٢) القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٤٣).

(٣) جاء في الهامش رقم ٦٤٥ من ص ٣٣٣ من الروض العطر الأنفاس لأبي عبد الله الشراط ما نصه: "وفي طرة من م: سيدي محمد الشريف شارح الجرومية، وابن أجروم، وابن آجطا والشريشي صاحب مورد الضمان جلهم في موضع واحد مدفونين، والتعريف بهم شهير".

(٤) سلوة الأنفاس للكتاني: (١١٩/٢).

(٥) القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٤٣).

المبحث الثاني

شخصيته العلمية

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: شيوخه.

المطلب الثاني: اشتغاله بالتدريس.

المطلب الثالث: تلاميذه.

المطلب الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المطلب الخامس: آثاره ومؤلفاته.

تساهم عدة عوامل في إظهار الشخصية العلمية للإنسان بداية من مرحلة طلبه للعلم وتحصيله على يد الشيوخ المتقنين، إلى مرحلة الأستاذية والمشيخة والانتفاع به، وهذا ما سأتناوله في هذا المبحث مما يتعلق بشخصية الإمام ابن آحط رحمته الله.

المطلب الأول: شيوخه

أخذ ابن آحط العلم عن شيخه أبي عبد الله الخراز وتلمذ عليه، ولم تذكر كتب التراجم التي ترجمت له أنه تتلمذ على أحد غيره:

قال أبو جعفر الكتاني في سلوة الأنفاس عند ذكره لترجمته: "أخذ عن الشيخ الأستاذ أبي عبد الله محمد بن محمد الشريشي المعروف بالخراز، وقرأ عليه رجزه الموسوم بمورد الظمان في رسم أحرف القرآن" (١).

وقال أيضاً في ترجمة الإمام الخراز: "ومن أخذ عنه هو وانتفع به: ابن آحط" (٢). فلعله - والله أعلم - أختص بالتلمذ عن الإمام الخراز وحده دون غيره، وأخذ عنه كل علومه، لما يرى فيه من القدوة والنجاة.

كما يمكن أن يكون له شيوخاً آخرين لم تذكرهم كتب التراجم، لأنه من المستبعد في ذلك الوقت وخاصة في مدينة فاس التي كانت تعجُّ بالشيوخ أن يقتصر طالب العلم النابه والتلميذ التابع على شيخ واحد؛ نعم قد يكثر عن بعضهم لكن العادة ألا يقتصر على واحد بعينه في جميع الفنون والله أعلم.

(١) سلوة الأنفاس للكتاني: (١١٨/٢).

(٢) سلوة الأنفاس للكتاني: (١٢٩/٢).

المطلب الثاني: اشتغاله بالتدريس

كانت حياة ابن آحطا العملية مقتصرة على تعليم الصبيان كما ذكر كل من ترجم له، وكذلك ذكر هو ذلك في مقدمة شرحه بقوله لَمَّا ذَكَرَ الأسبابَ التي جعلته يتوقف عن شرح مورد الظمان الذي ابتدأه في حياة ناظمه:

".. وَكُنْتُ ابْتَدَأْتُ هَذَا الشَّرْحَ فِي حَيَاةِ نَاطِمِهِ، وَكَانَتْ لِي فِي ذَلِكَ عَزِيمَةٌ وَنِيَّةٌ، وَأَنْتَهَيْتُ بِهِ إِلَى الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ، ثُمَّ عَزَفْتُ نَيْتِي، وَأَنْحَلْتُ عَزِيمَتِي؛ لِأَعْذَارٍ أَوْجَبَتْ ذَلِكَ، مِنْهَا الْاِشْتِغَالُ بِتَعْلِيمِ الصَّبِيَّانِ، وَلِاسْتِعْرَاقِ جَمِيعِ الزَّمَانِ .." (١)

وبقوله أيضًا عندما اعتذر لطلبة تلمسان الذين سألوه إقراء رجز مورد الظمان وشرحه لهم: "وَكَانُوا يَتَرَدَّدُونَ إِلَيَّ، وَيُلِحُّونَ فِي الطَّلَبِ عَلَيَّ، فَأَعْتَذَرْتُ لَهُمْ بِتَعْلِيمِ الْأَوْلَادِ... (٢). وقال الكتاني عنه: "كَانَ رَحْمَتُهُ أَحَدَ أَسَاتِيدِ الْقُرَاءِ الْمُعْتَبَرِينَ، وَالنَّبَهَاءِ الْحَذَاقِ الْمُحَرَّرِينَ" (٣). وقال د. عبد الهادي حميتو: "فالرجل كما نراه صاحب مَحْضَرَةٍ - كُتَّابٍ - تستغرق وقته، ولذلك فليس له فراغ إلا يوم الخميس والجمعة، أي في يومي العطلة العُمُرِيَّةِ الأسبوعية، وربما تعرضت له أشغال تستغرق هذين اليومين أيضًا" (٤). فكان رَحْمَتُهُ إِذَا جَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّ الْإِقْرَاءِ بِمَدِينَةِ فَاسٍ وَيَعْلَمُ الصَّبِيَّانَ الْقُرْآنَ وَعُلُومَهُ أَسْوَةً بِشَيْخِهِ الْإِمَامِ الْخَرَّازِ وَخَلْفًا لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ (٥).

(١) مقدمة الشارح: (ص ٢٩٩).

(٢) مقدمة الشارح: (ص ٢٩٩).

(٣) سلوة الأنفاس للكتاني: (١١٨/٢).

(٤) حياة الكُتَّابِ وأدبيات المحاضرة لحميتو: (٢٢٠/١).

(٥) وانظر أيضًا: القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٤٣).

المطلب الثالث: تلاميذه

انقطع الإمام ابن آحطا رحمته للعلم وتدريس الأولاد وتعليمهم في مدينة فاس، حيث كان يشغل حل وقته في محضرته، ولا شك أن من كان هذا شأنه يلتف حوله طلاب علم، ويرحل إليه آخرون من جهات شتى، كما هو حال طلبة تلمسان الذين سألوه إقراء الرجز وشرحه، فتتلمذ على يديه وانتفع به خلق كثير (١).

غير أن كتب التراجم لم تنقل لنا أسماء هؤلاء الذين تتلمذوا عليه وأخذوا عنه، إلا أسماء اثنين منهم، وهما:

١- أبو مكارم - وقيل أبو عبد الله - محمد بن محمد بن محمد بن داود بن آجروم الصنهاجي الملقب بمنديل (٢).

ذكره سعيد اعراب (٣).

٢- أبو الحسن علي بن يخلف المديوني الشهير بابن جزو (٤).

ذكره السراج في فهرسته، وأبو جعفر الكتاني (٥)، وسعيد اعراب (٦)، وعبد الهادي حميتو (٧).

(١) انظر: القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٤٣).

(٢) وهو ولد محمد بن آجروم النحوي، وكان مقرنا فقيها لغويا أديبا شاعرا مجيدا، أخذ عن أبي حيان لقيه بالقاهرة، وعن أبي عبد الله الهواري التونسي، وأبي العباس الرضاوي التونسي وأبي عبد الله بن جابر الوادي أشبي وغيرهم، وأخذ عنه ابن الأحمر وأبو زكريا السراج وغيرهما، توفي بفاس سنة اثنين وسبعين وسبعمائة.

جذوة الاقتباس لابن القاضي: (٢٣٣/١)، وسلوة الأنفاس للكتاني: (١٧٦/٢)، وموسوعة أعلام المغرب لحجي: (٦٨١/٢).

(٣) القراء والقراءات بالمغرب: (ص ٤٣).

(٤) وهو من شيوخ أبي زكريا السراج، ذكره في مشيخته في فهرسته بقوله: "قرأ القرآن في اللوح، وأقام الرسم على الشيخ المقرئ المنجب أبي محمد عبد الله الشهير بابن آحطا... - ثم قال: - وقرأ شيخنا أبو الحسن علي بن علي شيخه أبي محمد المذكور بعض شرحه لمورد الظمان المذكور، وصححه بين يديه، ونسخه من أصله، وعاقه عن إكماله موته رحمهم الله أجمعين".

سلوة الأنفاس للكتاني: (١١٨/٢)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٤٠/٢).

(٥) سلوة الأنفاس: (١١٨/٢).

(٦) القراء والقراءات بالمغرب: (ص ٤٣-٤٤).

(٧) قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٤٠/٢).

هذا ما صرّحت بذكره كتب التراجم عن تلامذة ابن آجطا وبعض من أخذ عنه، ولا شك أن شيخاً جليلاً وأستاذاً كبيراً مثله له تلاميذ كُثُرٌ غير هؤلاء الذين ذكروا، وخاصة من أهل فاس وما جاورها من المناطق الأخرى القريبة، هذا فضلاً عن الطلبة التلمسانيين الذين جاءوه من بعيد طالبين إقراء النظم وشرحه.

الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

رغم أن المصادر التي تحدّثت عن الإمام ابن آجطا لم تستوعب جوانب كثيرةً من حياته، غير أنها لم تخلُ من إشارات ومقتطفات متفرقة نستطيع أن نلمح من خلالها المنزلة العلمية العالية التي تبوأها ابن آجطا رحمته؛ وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: ما قاله العلماء في حقه

وصف ابن آجطا بالعلم، والحدّاقة، والنباهة، والإمامة والأستاذية في علم القراءة والتجويد وعلمي الرسم والضبط، والحفظ والإتقان، وصفه بذلك الذين ترجموا له وعرفوا منزلته وفضله، وسأورد هنا بعضاً من أقوالهم، وهي وإن كانت مقتضبة إلا أنها تدل على مكانة عالية وذكر حسن:

١- جاء في فهرسة أبي زكريا السراج عند ترجمة شيخه أبي الحسن علي بن يخلف المديوني الشهير بابن جزو - وهو تلميذ ابن آجطا كما ذكرنا - ما نصّه:

" وقرأ القرآن في اللوح وأقام الرسم على الشيخ المقرئ المكتب المنجب أبي محمد عبد الله الشهير بابن آجطا، وقرأ عليه مورد الظمان، وكان قرأها على ناظمها المذكور" (١).

٢- وقال أبو جعفر الكتاني عنه:

" الشيخ الإمام، المحوّد الهمام، الأستاذ المقرئ؛ أبو محمد سيدي عبد الله بن عمر الصنهاجي، المعروف بابن آجطا، كان رحمته أحد أساتيد القراء المعترين، والنبهاء الحدّاق المحررين، عارفاً بالقراءات وضبطها ورسمها، وما يتعلق بها" (٢).

فهذه النعوت والأوصاف التي وصف بها تدل على تمكنه في علم القراءات وعلمي الرسم والضبط وما يتصل بها، كما أنّ له مشاركة في بعض العلوم الأخرى كالنحو والصرف وعلوم اللغة العربية والتفسير وغير ذلك، وخير دليل على ذلك كتابه التبيان الذي حوى كثيراً من هذه العلوم كما سنبين ذلك حين دراسة كتابه التبيان ومصادره التي اعتمد عليها، وهذا كله ينبئ عن مكانته العلمية وسعة اطلاعه.

(١) نقلاً عن سلوة الأنفاس للكتاني: (١١٨/٢)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٤١/٢).

(٢) سلوة الأنفاس للكتاني: (١١٨/٢).

ثانيا: رحلة طلبة العلم للطلب على يديه

ومما يدل على مكانته العلمية وما كان عليه من المنزلة هو شد الرحال إليه من قبل طلبة العلم؛ لكي يدرسوا عليه، ويأخذوا منه العلم، كما أخبر به هو بنفسه في مقدمة كتابه بقوله: " فَلَمَّا كَانَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ الَّتِي هِيَ سَنَةٌ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَسَبْعُمِائَةَ قَدِمَ عَلَيَّ بَعْضُ الطَّلَبَةِ مِنْ نَظَارٍ تَلَمَّسَانَ فَسَأَلُونِي قِرَاءَةَ الرَّجْزِ الْمَذْكُورِ، وَكَانُوا يَتَرَدَّدُونَ إِلَيَّ، وَيُلِحُّونَ فِي الطَّلَبِ عَلَيَّ، فَاعْتَدَرْتُ لَهُمْ بِتَعْلِيمِ الْأَوْلَادِ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَشْتَغَالِ مِنْ مُكَابَدَةِ الدُّنْيَا فِي الْكَدِّ عَلَى الْعِيَالِ، فَلَمْ يَقْبَلُوا لِي عُذْرًا، وَأَرْهَقُونِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا، وَلَمْ يَزَالُوا إِلَيَّ يَتَرَدَّدُونَ، عَلَيَّ فِي الطَّلَبِ وَيُلِحُّونَ " (١).

وهذا ما يدل على علو كعبه في العلم، ومنزلته العالية الرفيعة بين العلماء في ذلك العصر.

ثالثا: تقديم العلماء له على غيره تقديراً لمكانته العلمية

قال أبو الحسن التروالي الزرهوني عند شرحه لقول الناظم: "وهاك واوا سقطت بالرسم في أحرف للإكتفا بالضم": " هكذا هي الترجمة في جميع النسخ، وفي نسخة الشارح: وهاك واوا سقطت في الرسم من قبلها للإكتفا بالضم، ولم يذكر ما في الترجمة، ورواية الشارح أولى لأنه سمع الرجز من الناظم " (٢).

ونقل أبو جعفر الكتاني نقلاً عن كتاب كتبه أبو عبد الله القصار (٣) إلى تلميذه أبي العباس أحمد بن علي الشريف العلمي الوهابي (٤) ما نصه:

(١) مقدمة الشارح (ص ٢٩٩).

(٢) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٦٤/ب].

(٣) هو محمد بن قاسم بن محمد بن علي أبو عبد الله القصار الأندلسي الغرناطي القيسي ثم الفاسي الدار، قدم جده إلى فاس عند استيلاء العدو على غرناطة سنة ٨٩٧، توفي سنة ١٠١٢ هـ. موسوعة أعلام المغرب لحجي: (٣/١١٤).

(٤) هو أحمد بن علي الشريف العلمي الوهابي أبو العباس، نشأ وتعلم بمدينة شفشاون، ثم رحل إلى فاس وسكن مدرسة الحلفاوين وصاحب أبو العباس بن أبي المحاسن وأخيه أبو زيد، وأخذ عن الإمام أبي عبد القصار، وتوفي سنة ١٠٢٧ هـ. موسوعة أعلام المغرب لحجي: (٣/١٢٣٦).

"...وكذلك إقراؤك الخراز أعجبني ، واعتمد على ابن آحطا؛ فإن نقله صحيح جداً، وكثير من شروح الخراز فيه تحريف .." (١).

وكل شروح مورد الظمان التي جاءت بعده عالية عليه (٢)، كما سنبين - إن شاء الله - عند ذكر مكانة الكتاب وأثره فيمن بعده.

وهذا كله يدل على ما كان يحظى به الإمام ابن آحطا من مكانة علمية رفيعة وبارزة بين علماء عصره.

عبد القادر للعلوم الإسلامية

(١) سلوة الأنفاس للكتاني: (١١٨/٢) و(١٢٣٧/٣).

(٢) القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٤٥) وقراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٣٩/٢-٤٤٠).

المطلب الخامس: آثاره ومؤلفاته

لم يرد نصّ عن الإمام ابن آحطا رحمته الله، ولا عن من ترجم له، أنّه ألف كتاباً غير كتاب التبيان، والسبب في ذلك - والله أعلم - أنه أفنى كل حياته في المحاضرة يعلم الصبيان والغلمان القرآن ويؤدبهم، وليس له فراغ إلا يومي الخميس والجمعة، وربما يكون له فيهما شغل أيضاً، ودليل ذلك تصريحه بذلك في مقدمة كتابه عند ذكره للأسباب التي حالت بينه وبين إكمال شرحه بقوله:

" وَكُنْتُ ابْتَدَأْتُ هَذَا الشَّرْحَ فِي حَيَاةِ نَاطِمِهِ، وَكَانَتْ لِي فِي ذَلِكَ عَزِيمَةٌ وَنِيَّةٌ، وَانْتَهَيْتُ بِهِ إِلَى الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ، ثُمَّ عَزَفْتُ نِيَّتِي، وَانْحَلْتُ عَزِيمَتِي؛ لِأَعْذَارٍ أَوْجَبَتْ ذَلِكَ، مِنْهَا الْاشْتِغَالُ بِتَعْلِيمِ الصَّبِيَّانِ، وَلاِسْتِعْرَاقِ جَمِيعِ الزَّمَانِ " (١).

وقوله أيضاً لما اعتذر لطلبة تلمسان لما سألوه إقراء مورد الظمان وشرحه لهم:

" وَكَانُوا يَتَرَدَّدُونَ إِلَيَّ، وَيُلِحُّونَ فِي الطَّلَبِ عَلَيَّ، فَاعْتَذَرْتُ لَهُمْ بِتَعْلِيمِ الْأَوْلَادِ، وَغَيْرِهِ مِنْ الْاشْتِغَالِ مِنْ مُكَابَدَةِ الدُّنْيَا فِي الكَدِّ عَلَى الْعِيَالِ، فَلَمْ يَقْبَلُوا لِي عُدْرًا، وَأَرْهَقُونِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا، وَلَمْ يَزَالُوا إِلَيَّ يَتَرَدَّدُونَ، عَلَيَّ فِي الطَّلَبِ وَيُلِحُّونَ، إِلَى أَنْ يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيَّ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَسَاعَةً مِنَ السَّاعَاتِ، فَأَجَبْتُهُمْ إِلَى مَا طَلَبُوا، وَوَأَفَقْتُهُمْ فِيمَا رَغِبُوا..... - ثم قال: - .. فَلَمَّا سَمِعُوا ذَلِكَ رَغِبُوا مِنِّي فِي أَنْ أَضَعَ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ، وَرَأَوْا ذَلِكَ مِنَ الصَّوَابِ، فَامْتَنَعْتُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّ الْامْتِنَاعِ، لِقُصُورِ الْبَاعِ وَجُمُودِ الطَّبَاعِ، وَكَثْرَةِ الْاشْتِغَالِ، وَتَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ، وَكَيْسَ لِي فَرَاغٌ إِلَّا يَوْمَ الْخَمِيسِ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَرُبَّمَا تَعَرَّضَ لِي اشْتِغَالٌ يَسْتَعْرِقُ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ فَيَطُولُ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ " (٢).

قال عبد الهادي حميتو معلقاً على هذا:

" إنه الوفاء للمهنة إذن، وفاء يعتبر صاحبه القيام به أساس رسالته في الحياة ورأس واجباته، ومن ثم فليس هناك عمل مهما كانت بواعثه يمكن أن يقدم عليه، ولا حتى أن يقتطع طرفاً من الزمن المنذور له طوال هذه السنوات الطوال فعرفنا من معاذيره التي ساقها لطلبته

(١) مقدمة الشارح (ص ٢٩٩).

(٢) مقدمة الشارح (ص ٢٩٩).

الوافدين على محضرته قيمة هذه الحضرة في مدينة فاس عاصمة البلاد وقيمة أبي محمد في عمارتها وقيادتها بعد شيخه أبي عبد الله الخراز رحمته الله " (١).

ومن أسباب عدم اهتمامه بالتأليف ورعُهُ وخوفه من الخوض في هذا الجانب كما صرح بذلك بقوله:

" وَلَئِنَّ التَّأْلِيفَ يَحْتَاجُ إِلَى مُطَالَعَةِ الكُتُبِ، وَإِلَى لُغَةٍ وَعَرَبِيَّةٍ فِي بَعْضِ الأَلْفَاظِ لِأَبَدٍ مِنْهَا، وَلَا يَظْهَرُ مَعْنَى جُرُوفِ الكِتَابِ إِلَّا بِهَا، وَأَنَا خَالَ مِنْ هَذَيْنِ الوَصْفَيْنِ، وَمَنْ تَعَرَّضَ لِلتَّأْلِيفِ فَقَدْ عَرَّضَ نَفْسَهُ لِلسَّهَامِ، وَأَعَانَ عَلَى الخَوْضِ فِيهِ بِأَنْوَاعِ الكَلَامِ " (٢).

ورغم كونه لم يصنف إلا كتاب التبيان فقد وقع له القبول - بفضل الله وقوته - بين أهل العلم وطلبته، وذلك لصدق نيته وإخلاصه، ويكفيه أنه دال على سعة علمه واطلاعه، إذ أن الكتاب حوى في طياته علومًا شتى؛ كالرسم، والضبط، والقراءات، والتفسير، والتاريخ، والتراجم، وعلوم اللغة من نحو وصرف وشعر وقافية، وغير ذلك، فهو كتاب فريد في بابه كما سيبين عند دراسته.

ونخلص من هذا أن ابن آجطا كان ذا شخصية علمية لها وزنها ومقامها بين العلماء، حيث تتلمذ على يد جملة من الشيوخ والأكابر أشهرهم الإمام الخراز، كما أنه تصدر للتدريس وتعليم الصبيان وحلف شيخه الخراز، فتسابق الطلبة للتلمذ على يديه وجاءوه من أماكن بعيدة، وأنه لم يصلنا من آثاره إلا كتابه التبيان.

(١) حياة الكُتَّاب وأدبيات الحضرة لحميتو: (١/٢٢٠).

(٢) مقدمة الشارح (ص ٢٩٩).

الفصل الثالث

دراسة كتاب التبيان في شرم مورد الظمان

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: توثيق الكتاب وموضوعه وسبب تأليفه.

المبحث الثاني: موارد.

المبحث الثالث: منهج مؤلفه فيه.

المبحث الرابع: منزلته العلمية وأثره في من بعده.

المبحث الخامس: آراء ابن آجطا واجتهاداته واستدراكاته وتعقباته.

المبحث السادس: نقد وتقويم الكتاب.

المبحث السابع: نسخه المخطوطة.

المبحث الأول

توثيق الكتاب وموضوعه وسبب تأليفه

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: توثيق الكتاب.

المطلب الثاني: موضوعه.

المطلب الثالث: سبب تأليفه.

المطلب الأول: توثيق الكتاب

أ- توثيق اسم الكتاب

قبل الشروع في دراسة أي كتاب ما لا بد من التثبت من عنوانه واسمه الصحيح الذي وضعه له صاحبه، وكتاب الإمام ابن آجطا الذي نحن بصدد دراسته اسمه الكامل:

" كِتَابُ التَّبَيُّانِ فِي شَرْحِ مَوْرِدِ الظُّمَّانِ "

وما يثبت ذلك عدة أمور نلخصها في ما يأتي:

١- تصريح المؤلف بذلك في مقدمته بقوله:

" وَسَمَّيْتُ هَذَا الْكِتَابَ بِـ: «كِتَابُ التَّبَيُّانِ فِي شَرْحِ مَوْرِدِ الظُّمَّانِ»، مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ فِي الْقَوْلِ وَالْفَعْلِ، مُعْتَصِمًا بِهِ مِنَ الزَّلَلِ، رَاجِيًا ثَوَابَهُ، قَارِعًا بَابَهُ، جَامِعًا أَعْظَمَ الْوَسَائِلِ إِلَى كِتَابِهِ" (١).

٢- ورود اسمه هكذا في جميع النسخ المخطوطة؛ سواء المعتمدة منها، أو التي اطلعت عليها شخصياً (٢).

٣- ذكر بعض الذين ترجموا للإمام ابن آجطا رَحِمَهُ اللهُ أَنْ لَهُ كِتَابٌ شَرَحَ فِيهِ رَجَزَ مَوْرِدِ الظُّمَّانِ لِلخِرَازِ سَمَاهُ: " التَّبَيُّانُ فِي شَرْحِ مَوْرِدِ الظُّمَّانِ ":

● ومن ذلك ما لَمَحَ إِلَيْهِ أَيْضًا الْإِمَامُ ابْنُ عَاشِرٍ فِي مَقْدَمَةِ شَرْحِهِ بِقَوْلِهِ:

" فَهَذَا بِحَوْلِ اللَّهِ: فَتَحَ الْمَنَانُ الْمَرْوِيُّ بِمَوْرِدِ الظُّمَّانِ، شَرْحٌ يَحُلُّ مُقْفَلَهُ، وَيُبَيِّنُ مُجْمَلَهُ، حَسَبَ الطَّاقَةِ وَالْإِمْكَانِ، وَيُذَكِّرُ مُغْفَلَهُ، وَيُزِيحُ مُشْكَلَهُ، بِسَاطِعِ الدَّلِيلِ، وَقَاطِعِ الْبِرْهَانِ: مَقْنَعٌ (٣) فِي رَسْمِ التَّنْزِيلِ (٤) اللَّيْبِ (٥)، وَالْمَنْصَفِ (٦) النَّبِيلِ، بِمَحْكَمِ الضَّبْطِ (١)، وَوَاضِحِ

(١) مقدمة الشارح (ص ٣٠٠).

(٢) وقد اطلعت على ثلاث نسخ منه في الخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط تحمل نفس الاسم، وهي برقم:

٤٧٠٢ و ٥٨٢٧ و ١٢٩٦٤. وانظر أيضًا: الفهرس الشامل (علوم القرآن - رسم المصاحف - ص ٥٩).

(٣) يقصد أنه اعتمد على المقنع للداني.

(٤) يقصد التنزيل لأبي داود سليمان بن نجاح.

(٥) أبو بكر التونسي وهو شارح العقيلة.

(٦) وهو كتاب الإمام البنسني في الرسم.

التبيان^(٢)، مُمَّع من جواهر الفنّ بالعقيلة^(٣)، والدرّة الصقيلة^(٤)، والجميلة طابها^(٥)، من أذكىاء الإخوان، مُودَع من اللطائف، وهجاء المصاحف^(٦)، ما يحكي به روضة الطرائف...^(٧).

٤- ورد اسمه هكذا كاملاً ومنسوباً لابن آحطا عند أبي عبد الله محمد بن خليفة بن صالح السجلماسي الصنهاجي عندما اختصره في كتاب سماه بـ " الدرر الحسان في اختصار كتاب التبيان في شرح مورد الظمان لأبي محمد عبد الله بن عمر الصنهاجي ابن آحطا "^(٨).

٥- ذكرته بهذا الاسم كاملاً أغلب كتب الفهارس الخاصة بالمخطوطات والتراث العربي: كما في فهارس الخزانة الحسينية بالقصر الملكي^(٩)، والفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط^(١٠)، وكذلك في كشف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسينية^(١١)، وفهرس المكتبة الوطنية التونسية^(١٢)، وغيرها من الفهارس الأخرى.

فكل هذا يثبت أن الاسم الكامل لكتاب الإمام ابن آحطا رَحِمَهُ اللهُ الذي شرح فيه رجز مورد الظمان للإمام الخراز هو: "التبيان في شرح مورد الظمان".

(١) وهو كتاب المحكم في نقط المصاحف للداني

(٢) وهو إشارة لكتاب التبيان لابن آحطا، وفيه إشارة أيضاً لكتاب التبيان لأبي إسحاق التحيبي، وهو كتاب في الرسم، اعتمد عليه ابن عاشر، وهو كتاب مفقود الآن، لا يعلم له أثر.

(٣) أي العقيلة للشاطبي أبي القاسم.

(٤) وهو شرح أبو بكر اللبيب على عقيلة الشاطبي.

(٥) يقصد به: جميلة أرباب المراد في شرح عقيلة أتراب القصائد للجعيري.

(٦) يقصد هجاء مصاحف الأمصار للمهدوي.

(٧) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٢٨٧-٢٨٨)، وانظر أيضاً: القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٤٤).

(٨) انظر: كشف مخطوطات الخزانة الحسينية بالرباط (ص ١٧٦)، والفهرس الشامل (علوم القرآن - رسم المصاحف - ص ٦٠)، والقراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٤٨)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٤١/٢).

(٩) انظر: الفهرس الوصفي لعلوم القرآن الكريم (٥٠/٦).

(١٠) انظر: قسم علوم القرآن - رسم المصاحف: (ص ٥٩).

(١١) انظر: (ص ٦٩).

(١٢) انظر: فهرسها الإلكتروني على شبكة الإنترنت، وهو برقم: A-Mss-٢٢٩٠١ ورقم A-MSS-١١٧٤٤.

وأما ما ورد عند بعض من ترجموا للإمام ابن آجطا من أن له شرح على مورد الظمان ونحو ذلك فهو على سبيل الاختصار^(١)، والصواب ما تقدم.

ب - توثيق نسبه إلى مؤلفه

لقد حظي شرح ابن آجطا على رجز مورد الظمان للخراز المسمى: "التبيان في شرح مورد الظمان" بعناية العلماء واهتمامهم به، وهو معروف عندهم قديما وحديثا. وسأشير إلى بعض الدلائل التي تثبت أن هذا الشرح من تأليف الإمام أبي محمد عبد الله بن عمر الصنهاجي الشهير بابن آجطا، منها:

- اتفقت كتب التراجم التي ترجمت له في نسبة هذا الشرح إليه، وخاصة أهل الرسم منهم، وتقدم ذكر ذلك عند ذكر توثيق اسم الكتاب.

- تصريح المؤلف نفسه في ديباجة مقدمة الشرح على اسمه الكامل:

قال في بداية الكتاب: "يَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ الْمَذْنِبُ الرَّاجِي عَفْوَ رَبِّهِ ﷺ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الصَّنَهَاجِيِّ الْمَعْرُوفُ بِـ «ابْنِ آجَطَا» رَحِمَهُ اللهُ وَنَفَعْنَا بِهِ وَبِأَشْيَاحِهِ آمِينَ..".^(٢)

وكذلك تصريجه بذلك في خاتمة الكتاب بقوله:

"وَيَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ الْمَذْنِبُ الرَّاجِي عَفْوَ رَبِّهِ ﷺ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الصَّنَهَاجِيِّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ آجَطَا: قَدْ أَتَيْنَا عَلَى مَا طَلَبَ مِنِّي الطَّلَبَةُ الْمَذْكُورِينَ فِي أَوَّلِ شَرْحِ هَذَا الرَّجْزِ"^(٣).

وورد ذلك في جميع النسخ المخطوطة؛ سواء المعتمدة في البحث، أو غيرها.

- وكذلك ورود اسمه كاملا منسوبا إلى الكتاب والعكس في كتب فهارس المكتبات، مما يزيد من توثيق اسمه ونسبته إلى المؤلف.

- ذكرته كتب الرسم والضبط القديمة والحديثة، ونقلت منه وأشادت به، وقل أن يخلو كتاب منها من النقل وخاصة شروح المورد فكلها عالية عليه كما سيأتي عند دراسة أثره العلمي.

وقد قمت بمقابلة هذه النقول على شرح ابن آجطا رَحِمَهُ اللهُ فوجدتها نفسها، بل وحرافية.

(١) كما عند أبي جعفر الكتاني في سلوة الأنفاس (١١٨/٢).

(٢) مقدمة الشارح: (ص ٢٨٣).

(٣) انظر نهاية الكتاب: (ص ١١٧٨).

فكتاب التبيان في شرح مورد الظمان إذن لا شبهة في نسبته للإمام ابن آحطا رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، وما تقدم دليل كاف لإثبات ذلك.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني: موضوعه

موضوع كتاب التبيان في شرح مورد الظمان كما صرح به مؤلفه رحمته الله هو شرح رجز مورد الظمان للإمام أبي عبد الله الخراز، حيث قال في ديباجته وهو يتحدث عن نظم مورد الظمان:

" .. فلما رأيته مُحَسِّنًا، وفي نَظْمِهِ مُتَقِنًا، واعتنى النَّاسُ بِحِفْظِهِ فِي الْبُلْدَانِ، وَتَرَدَّادِ ذِكْرِهِ بَيْنَ الشُّيُوخِ وَالْوَالِدَانِ، أَرَدْتُ أَنْ أَشْرَحَهُ، وَأَذْكَرَ مُشْكَلَهُ وَمَوْضِعَهُ " (١).

كما يتضح موضوعه من خلال عنوانه "التبيان في شرح مورد الظمان"، وقد سبق وأن ذكرنا أن موضوع نظم مورد الظمان هو بيان رسم أحرف القرآن على قراءة الإمام نافع، ومن هنا يتبين جانب من قيمة موضوع هذا الكتاب وأهميته كما سيأتي بيان ذلك لاحقاً.

(١) مقدمة الشارح: (ص ٢٩٩).

المطلب الثالث: سبب تأليفه

ألف ابن آجطا رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ كتابه "التبيان" على مرحلتين: الأولى كانت في حياة شيخه وناظم الرجز الإمام الخراز رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، أي قبل سنة ٧١٨ هـ ، وانتهى به الأمر إلى الأسماء الأعجمية (١)؛ قال رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ:

" وَكُنْتُ ابْتَدَأْتُ هَذَا الشَّرْحَ فِي حَيَاةِ نَاطِمِهِ، وَكَانَتْ لِي فِي ذَلِكَ عَزِيمَةٌ وَنِيَّةٌ، وَانْتَهَيْتُ بِهِ إِلَى الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ، ثُمَّ عَزَفْتُ نِيَّتِي، وَانْحَلَّتْ عَزِيمَتِي؛ لِأَعْذَارٍ أَوْجَبَتْ ذَلِكَ " (٢).

ثم توقف عن العمل في تأليفه حتى وفد إليه طلبة تلمسان وطلبوا منه إقراء النظم وشرحه لهم وكان ذلك سنة ٧٤٤ هـ ؛ فأتمه على المنهاج الذي بدأه أولاً.

قال رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ: " فَلَمَّا كَانَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ الَّتِي هِيَ سَنَةٌ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَسَبْعُمِائَةَ قَدِمَ عَلَيَّ بَعْضُ الطَّلَبَةِ مِنْ نَظَارِ تَلْمِيسَانَ فَسَأَلُونِي قِرَاءَةَ الرَّجْزِ الْمَذْكُورِ - إلى أن قال - فَلَمَّا سَمِعُوا ذَلِكَ رَغِبُوا مِنِّي فِي أَنْ أَضَعَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ، وَرَأَوْا ذَلِكَ مِنَ الصَّوَابِ، فَامْتَنَعْتُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّ الْأَمْتِنَاعِ - إلى أن قال - فَلَمَّا رَأَيْتُ شِدَّةَ حَرِصِهِمْ لَمْ أَجِدْ بُدْأً مِنْ إِسْعَافِهِمْ، فَاسْتَخَرْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَأَخَذْتُ فِي إِتْمَامِهِ عَلَى الْمِنْهَاجِ الَّذِي كُنْتُ بَدَأْتُهُ أَوَّلًا كَمَا ذَكَرْتُ " (٣).

وأما أسباب تأليفه للكتاب فقد ذكر بعضاً منها في مقدمة شرحه، وهي:

١ - استحسانه لنظم مورد الظمان للإمام الخراز رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ وإعجابه به، فأراد أن يشرحه ويبين ما أشكل منه ويوضحه، لتعم فائدته للانتفاع به، قال في مقدمة شرحه:

" فَلَمَّا رَأَيْتُهُ مُحْسِنًا، وَفِي نَظْمِهِ مُتَقِنًا، وَاعْتَنَى النَّاسُ بِحِفْظِهِ فِي الْبُلْدَانِ، وَتَرَدَّدَ ذِكْرُهُ بَيْنَ الشُّيُوخِ وَالْوَالِدَانِ، أَرَدْتُ أَنْ أَشْرَحَهُ، وَأَذْكَرُ مُشْكَلَهُ وَمَوْضِحَهُ " (٤).

٢ - طلب الطلبة القادمين من تلمسان إقراء النظم وشرحه لهم وإلحاحهم على ذلك رغم اعتذاره لهم بكل الأعذار (١).

(١) يعني إلى قوله في الأرجوزة في البيت رقم (٩٢): القول في الحذف في سورة البقرة:

والأعجمية كنعو لقمان كنعو إسحاق ونحو عمران

(٢) مقدمة الشارح: (ص ٢٩٩).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

٣- أراد أن يكون سباقا لشرح رجز مورد الظمان، حيث لم ير أحد من أهل عصره سبقه إلى ذلك واهتم به واعتنى به كعنايته هو به، قال رحمته الله:

"عَلَى أَنِّي أَيْضًا لَمْ أَر أَحَدًا مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا تَعَرَّضَ لِشَرْحِهِ وَلَا اعْتَنَى بِهِ كَعِنَايَتِي بِهِ" (٢).

هذه هي أهم الأسباب التي جعلت الإمام ابن آحطا رحمته الله يؤلف كتابه "التبيان في شرح مورد الظمان" كما ذكرها هو في مقدمته.

ونخلص من هذا أن كتاب التبيان في شرح مورد الظمان من تأليف الإمام ابن آحطا رحمته الله، وأنه ألفه على مرحلتين، وأن الهدف من تأليفه له هو شرح ما أشكل من ألفاظ أبيات نظم مورد الظمان وإيضاح مقصود الناظم منها، وذلك لتعم فائدته والانتفاع به.

(١) انظر: مقدمة الشارح (ص ٢٩٩).

(٢) مقدمة الشارح: (ص ٣٠٠).

المبحث الثاني

موارد

وفيه مطلبين:

المطلب الأول: موارد السماعية.

المطلب الثاني: موارد المكتوبة.

تأتي دراسة موارد الكتاب من الأهمية بمكان، لتدل على قيمة الكتب والرجال الذين اعتمد عليهم الإمام ابن آجطا رَحِمَهُ اللهُ فِي كتابه الذي شرح فيه رجز مورد الظمان، وهو رَحِمَهُ اللهُ لَمْ يصرح في مقدمة كتابه بالمصادر التي اعتمد عليه في شرحه هذا، وإنما كان يسرد آراء العلماء منسوبة إلى أهلها دون تحديد الكتاب الذي أخذ منه أحياناً، وأحياناً يحدده فيذكر اسمه أو اسم صاحبه، وأحياناً يجمع بين ذكرهما معاً كما سنبين كل ذلك - إن شاء الله - .

ومن خلال تتبعي لكتاب "التبيان" وجدت أنه حوى جملة كبيرة من الأقوال والنقول من كتب العلماء وأقوالهم، مما يدل أنه اعتمد على كثير من الموارد المتنوعة، والتي أربت على الستين مصدرًا في شتى المجالات والفنون، يمكن أن أقسمها إلى قسمين:

١- موارد سماعية.

٢- موارد مكتوبة.

وسأتناول دراسة كل واحد منهما في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الموارد السماعية

ونعني بها تلك الأقوال والروايات التي نقلها الإمام ابن آجطا رَحِمَهُ اللهُ فِي مختلف أبواب الكتاب وفصوله مسندة إلى أصحابها مباشرة، من علماء وطلبة علم وغيرهم.

ويأتي في مقدمة هؤلاء العلماء الذين اعتمد عليهم رَحِمَهُ اللهُ وَيُعَدُّ كمصدر سماعي شيخه الإمام أبو عبد الله الخراز ناظم المورد، حيث كان يراجعه في كل مسائله ومشكلاته، وقد صرَّح هو بذلك في غير ما موضع من كتابه التبيان؛ منها:

○ قوله رَحِمَهُ اللهُ: " وَأَخَذْتُ فِي إِقْرَاءِهِ وَتَصْوِيرِ حُرُوفِهِ، عَلَى حَسَبِ مَا أَقْرَأَنِي نَاطِمُهُ، وَمَا سَمِعْتُهُ مِنْهُ - عَفَا اللهُ عَنَّا وَعَنْهُ - " (١).

○ وقوله أيضاً رَحِمَهُ اللهُ: " .. إِذْ كَانَ نَاطِمُهُ رَحِمَهُ اللهُ قَدْ أَجَازَنِي فِيهِ، وَسَمِعَهُ مِنِّي، وَقَرَأْتُهُ عَلَيْهِ قِرَاءَةً تَفْقَهُ، وَبَحَثَ عَنْ تَنْبِيهَاتِهِ، وَإِخْرَاجِ مَا خَفِيَ مِنْ مُشْكَلَاتِهِ، وَحَلَّ مَا انْعَلَقَ مِنْ مُغْفَلَاتِهِ جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا، وَأَعْظَمَ لَهُ أَجْرًا، وَنَفَعْنَا وَإِيَّاهُ بِالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَجَمَعْنَا مَعَهُ فِي جَنَّةِ النَّعِيمِ " (٢).

○ وقوله أيضاً رَحِمَهُ اللهُ: " وَقَدْ سَأَلْتُ النَّاطِمَ رَحِمَهُ اللهُ عَنْ هَذَا وَقُلْتُ لَهُ: مَعَ مَا لِكَ رَحِمَهُ اللهُ السَّائِلَ مِنَ النَّقْطِ إِنَّمَا هُوَ حَيْفَةُ الْإِحْدَاثِ، وَلَيْسَ كَمَا فِي الْجَوَابِ لِلْإِتْبَاسِ، وَكَذَلِكَ السَّائِلُ إِنَّمَا سَأَلَ عَمَّا أَحْدَثَهُ مِنَ النَّقْطِ، هَلْ يَفْعَلُهُ أَوْ لَا كَمَا فِي السُّؤَالِ؟ فَقَالَ لِي رَحِمَهُ اللهُ: هُوَ كَمَا قُلْتُ، وَقَوْلِي: «لِلْإِتْبَاسِ» لَيْسَ هُوَ تَعْلِيلٌ لِمَالِكٍ، وَلَا مِنْ كَلَامِهِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِي، عَلَّلْتُهُ بِهِ وَتَبَرَّعْتُ بِهِ، وَأَخَذْتُهُ مِنْ قَوْلِ الْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو فِي «الْمُحْكَمِ»... " (٣).

○ وقوله أيضاً رَحِمَهُ اللهُ: " .. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّاطِمِ رَحِمَهُ اللهُ مَرَّةً بِمَنْزِلِهِ مُدَّةً سَكَنَاهُ بِالْبَلَدِ الْجَدِيدِ فَخَرَجَ مَبِيضَاتٍ وَأَوْرَاقٍ كَثِيرَةً كَانَ بَيِّضَ فِيهَا مَا نَظَّمَهُ فِي هَذَا النَّظْمِ فَلَمْ يَجِدْ فِيهَا مَا نَظَّمَهُ فِي هَذَا النَّظْمِ، فَلَمْ يَجِدْ فِيهَا ﴿كَذَابًا﴾، فَتَعَجَّبَ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِي - وَهُوَ

(١) مقدمة الشارح: (ص ٢٩٩).

(٢) مقدمة الشارح: (ص ٣٠٠).

(٣) مقدمة النظم وشرحها: (ص ٤٠٠).

- صَادِقٌ فِي قَوْلِهِ -: مَا نَظَّمْتُ شَيْئًا حَتَّى رَأَيْتُهُ وَتَحَقَّقْتُهُ، وَوَعَدَنِي بِالْبَحْثِ فِيهِ وَالنَّظْرَ فِيهَا رَاجِعَتُهُ فِيهِ حَتَّى مَاتَ رَحِمَهُ اللهُ (١).
- وقوله أيضاً رَحِمَهُ اللهُ: " وَكَذَا أَخْبَرَنِي نَازِمُهُ - عَفَا اللهُ عَنْهُ وَرَحِمَهُ - " (٢).
- وقوله أيضاً رَحِمَهُ اللهُ: " هَكَذَا أَخْبَرَنِي رَحِمَهُ اللهُ وَأَنَّ هَذَا مُرَادُهُ " (٣).
- وقوله أيضاً رَحِمَهُ اللهُ: " ذَكَرَ لِي نَازِمٌ هَذَا الرَّجَزَ أَبُو عَبْدِ اللهِ الْخَرَّازُ: أَنَّ الْمُغَامِيَّ هَذَا كَانَ مِنْ طَبَقَةِ أَبِي دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنِ نَجَاحٍ ... " (٤).
- وقوله أيضاً رَحِمَهُ اللهُ: " هَكَذَا أَخْبَرَنِي نَازِمُهُ رَحِمَهُ اللهُ وَقَالَ: « هَذَا مَا أَرَدْتُهُ » " (٥).
- ومنها أيضاً قوله رَحِمَهُ اللهُ: " الرَّوَايَةُ فِي قَوْلِهِ: « وَالْحُكْمُ » عَنْ نَازِمِهِ الرَّفْعِ لَيْسَ إِلَّا " (٦).
- وقوله أيضاً رَحِمَهُ اللهُ: " هَكَذَا أَخْبَرَنِي نَازِمُهُ رَحِمَهُ اللهُ، وَقَيَّدْتُهُ عَنْهُ " (٧).
- وقوله أيضاً رَحِمَهُ اللهُ: " كَذَلِكَ أَخْبَرَنِي نَازِمُهُ رَحِمَهُ اللهُ " (٨).
- وقوله أيضاً رَحِمَهُ اللهُ: " هَكَذَا قَيَّدْنَا عَنْ نَازِمِهِ رَحِمَهُ اللهُ " (٩).
- وكذلك قوله في آخر الشرح: " وَلَكِنِّي كَتَبْتُهُ كَمَا كَانَ عِنْدِي مُقَيَّدًا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَمَا سَمِعْتُهُ مِنْ نَازِمِهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَيْبَاتِهِ، وَبَعْضُ مُشْكَلَاتِهِ .. " (١٠).
- ويدخل تحت هذا النوع من الموارد - أي السماعية - ما نقله ابن آحطاً رَحِمَهُ اللهُ وسمعه من تلامذة الإمام الخراز رَحِمَهُ اللهُ مما سمعوه منه، ومن ذلك:

(١) شرح البيت رقم (٢٤٣): (ص ٧٨٣).

(٢) مقدمة النظم وشرحها: (ص ٤١١).

(٣) مقدمة النظم وشرحها: (ص ٤١٧).

(٤) مقدمة النظم وشرحها: (ص ٤٢١).

(٥) مقدمة النظم وشرحها: (ص ٤٢٥).

(٦) مقدمة النظم وشرحها: (ص ٤٢٧).

(٧) شرح البيت رقم (١١٠): (ص ٥٧٢).

(٨) شرح البيت رقم (٢٠٥): (ص ٧١٣).

(٩) شرح البيت رقم (٢٨٤): (ص ٨٥٢).

(١٠) حاشية النظم: (ص ١١٧٨).

- قوله رَحَلَهُ: " وَقَدْ ذَكَرَ لِي بَعْضُ الطَّلَبَةِ مَمَّنْ قَرَأَ عَلَى النَّاطِمِ، وَكَانَ يَحْضُرُ مَجْلِسَهُ، أَنَّهُ جَرَى كَلَامٌ فِي هَذَا، وَنُبِّهَ عَلَى هَذَا، فَفَكَّرَ قَلِيلًا، ثُمَّ اسْتَدْرَكَهُ بِتَبْدِيلِ الشَّطْرِ الثَّانِي، وَصَرَفَ الْخِلَافَ إِلَى الْأَلْفِ الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ ... " (١).
- وقوله كذلك: " وَقَدْ ذَكَرَ لِي بَعْضُ الطَّلَبَةِ مَمَّنْ حَضَرَ يَوْمًا مَجْلِسَ النَّاطِمِ رَحَلَهُ قَالَ: لَمَّا وَصَلَ إِلَى هَذَا الْبَيْتِ ذَكَرَ لَهُ هَذَا الْإِطْلَاقَ فِيهِ، فَفَكَّرَ مَلِيًّا، فَظَهَرَ لَهُ فَسَادُهُ، فَأَبْدَلَ هَذَا الشَّطْرَ بِشَطْرِ آخَرَ غَيْرَهُ .. " (٢).
- وقوله أيضًا: " وَذَكَرَ لِي بَعْضُ الطَّلَبَةِ أَيضًا أَنَّهُ رَحَلَهُ جَعَلَ فِي مَوْضِعِ «حَرْفِ الْمُؤْمِنِينَ»: «وَعَنْهُمَا الْعِظَمُ أَوْلَا الْمُؤْمِنِينَ» " (٣).
- وقوله أيضًا: " وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَوْضًا مِمَّا ذَكَرَ مِمَّا يُزِيلُ الْاِعْتِرَاضِينَ مَعًا .. " (٤).
- وقوله أيضًا: " وَذَكَرَ لِي مِنْ أَثَقُ بِهِ أَنَّ الدَّانِي ذَكَرَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ تَوَالِيْفِهِ ... " (٥).

وبهذه الميزة - أعني نقله المباشر وموارده السماعية ومراجعته لشيخه في مسائل الكتاب ومشكلاته - تميَّز شرح ابن أخطا على غيره من الشروح وأصبحت كلها عالية عليه.

(١) شرح البيت رقم (٥٤): (ص ٤٦٧).

(٢) شرح البيت رقم (١٢١): (ص ٥٩٠).

(٣) شرح البيت رقم (١٢١): (ص ٥٩١).

(٤) شرح البيت رقم (١٢١): (ص ٥٩٢).

(٥) شرح البيت رقم (٢٩٢): (ص ٨٧٢).

المطلب الثاني: الموارد المكتوبة

وتتمثل في الروايات والآراء والنصوص التي نقلها الإمام ابن آحطا رَحِمَهُ اللهُ فِي مختلف أبواب الكتاب وفصوله عن أئمة أهل العلم في شتى المجالات، وذلك بالرواية أو بالنقل عن كتبهم ومصنفاتهم بواسطة أو بغير واسطة.

والمتتبع لكتاب التبيان يجد أنه زاحر بمجموعة هائلة من المصادر والمراجع الأصيلة، والنقول عن أئمة العلم والمعرفة، ولم يقتصر الأمر على الكتب والمؤلفين في فن الرسم والضبط فقط، أو علم القراءات وعلوم القرآن؛ بل شمل الكثير من المصنفات والمؤلفات في فنون العلم والمعرفة ك: كتب علم القراءات، وكتب الرسم والضبط، وكتب علوم القرآن، وكتب التفسير، وكتب الحديث، وكتب الفقه، وكتب اللغة العربية، وكتب الأدب، وكتب النحو والصرف، وكتب التاريخ، وكتب الأنساب، وكتب السير والتراجم، وغيرها من العلوم كما سيأتي بيانها، ولكن كان جل اهتمام ابن آحطا رَحِمَهُ اللهُ فِي النقل عن أمهات كتب الرسم والضبط، وبالأخص كتابي المقنع للذاني والتنزيل لأبي داود، فلا تكاد تخلو صفحة من صفحات التبيان من ذكرهما، أو ذكر أحدهما.

وفي ما يلي سرد للمصادر والمراجع التي اعتمد عليها ابن آحطا أو نقل منها في كتابه التبيان مصنفة بحسب الفن الذي تنتمي إليه:

أولاً: القرآن الكريم

يعدُّ مصدرًا باعتبار أن موضوع كتاب التبيان هو رسم الكلمات القرآنية، فما من كلمة ذكرها الناظم في رجزه إلا وتحدّث عنها الشارح إمّا مجردة، أو ذكر مواضعها في القرآن الكريم، وعزاها إلى آيتها وسورتها.

كما يعدُّ مصدرًا من ناحية استدلال الشارح بكثير من الآيات لبيان وشرح كلمات ومعاني النظم، وغيرها من المعاني الواردة أثناء الشرح، ومن ذلك مثلاً:

○ قوله في شرح قول الناظم: " الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ الْمِنِّينِ ":

"بَدَأَ النَّاطِمُ رَحْمَتَهُ نَظْمَهُ هَذَا بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، تَأْدُبًا بِآدَابِ الشَّرِيعَةِ، وَتَيَمُّنًا بِذِكْرِ اللَّهِ، وَإِقْتِدَاءً بِكِتَابِ اللَّهِ، وَتَأْسِيًا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَمَّا التَّأْدُبُ بِآدَابِ الشَّرِيعَةِ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ نَبِيَّهُ وَعِبَادَهُ بِحَمْدِهِ، فَقَالَ لِنَبِيِّهِ: ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَخْذُ وَلَدًا ﴾ [الإسراء: ١١١].
وَالْأَمْرُ لَهُ بِالْحَمْدِ أَمْرٌ لِأُمَّتِهِ ﷺ، وَقَالَ تَعَالَى لِعِبَادِهِ:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٤١].
و«الْحَمْدُ لِلَّهِ» ذِكْرٌ مِنَ الْأَذْكَارِ " (١).

ثانياً: موارده في علمي الرسم والضبط القرآني

١- ما وجده مكتوباً عن شيخه الخراز رَحْمَتَهُ:

يأتي في مقدمة موارده المكتوبة في علم الرسم ما وجده مكتوباً عن شيخه الخراز رَحْمَتَهُ، سواء ما وجده مكتوباً بيده في بعض الكتب والأوراق والطرر، أو منقولاً عنه بواسطة تلامذته في الكتب والطرر، ومن ذلك:

- قوله رَحْمَتَهُ: "وهذا الذي ذكره رَحْمَتَهُ فِي هَذَا النَّظْمِ هُوَ الَّذِي وَجَدْتُهُ لَهُ بِخَطِّ يَدِهِ فِي طُرَّةِ نُسْخَةٍ مِنْ هَذَا الرَّجْزِ لِبَعْضِ الطَّلَبَةِ مِمَّنْ كَانَ يُلَازِمُهُ، وَيَقْرَأُ عَلَيْهِ هَذَا الرَّجْزَ، فَكَتَبَ لَهُ رَحْمَتَهُ فِي قَوْلِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ... " (٢).
- وقوله أيضاً: " وَوَجَدْتُ بِخَطِّ النَّاطِمِ قَالَ: إِنَّمَا أَطْلَقْتُهُ وَلَمْ نُقَيِّدْهُ بِسُورَةٍ بِحَسَبِ التَّرْجَمَةِ " (٣).
- وقوله أيضاً: " وَهَكَذَا وَجَدْتُهُ مُقَيِّدًا فِي بَعْضِ النُّسَخِ الَّتِي رُوِيَتْ عَنْهُ مِمَّنْ كَانَ يُلَازِمُهُ، شَكَّكْتُ فِي الْوَقْتِ، لَا أَذْرِي بِخَطِّ النَّاطِمِ وَلَا بِخَطِّ الرَّأْوِي؟! " (٤).

(١) مقدمة النظم وشرحها: (ص ٣٠٤).

(٢) شرح البيت رقم (١٥٨): (ص ٦٤٠).

(٣) شرح البيت رقم (٢٤٧): (ص ٧٩٤).

(٤) شرح البيت رقم (٢٥٦): (ص ٨٠٦).

- وقوله أيضاً: " وَوَجَدْتُ بِخَطِّهِ رَحْمَتَهُ: أَنَّ الْأَلْفَ الْمُنْقَلِبَةَ عَنْ وَاوٍ تُرْسَمُ بِالْأَلْفِ إِلَّا مَوَاضِعَ مَعْلُومَةً فَإِنَّهَا رُسِمَتْ بِالْيَاءِ الَّتِي ذَكَرَ النَّاسُ، وَيَجِبُ أَنْ يُلْحَقَ بِهَا لَفْظُ ﴿الْعَلَى﴾؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْعُلُوِّ، وَقَدْ كُتِبَ بِالْيَاءِ وَقِيَاسُهُ الْأَلْفُ " (١).
- وقوله أيضاً: " وَوَجَدْتُ بِخَطِّ النَّازِمِ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ: " اِعْلَمَ أَنَّ «كُلَّ مَا» تُقَطَعُ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعٍ ... " (٢).
- وقوله أيضاً: " وَوَجَدْتُ بِخَطِّ النَّازِمِ رَحْمَتَهُ فِي قَوْلِهِ: وَظَاهِرُ التَّنْزِيلِ وَصَلُّ إِذْ سَكَتَ... " (٣).
- وقوله أيضاً: " هَكَذَا وَجَدْتُ هَذَا الْكَلَامَ بِخَطِّ النَّازِمِ فِي طَرَّةٍ تُسَخَّحُ هَذَا النَّظْمِ " (٤).
- وقوله أيضاً: " وَوَجَدْتُ بِخَطِّ النَّازِمِ رَحْمَتَهُ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ: اِعْلَمَ أَنَّ الْوَائِ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ تُحْدَفُ فِيهِ لِمُوجِبٍ، وَقِسْمٌ تُحْدَفُ فِيهِ لِغَيْرِ مُوجِبٍ ... " (٥).
- وقوله أيضاً: " وَوَجَدْتُ بِخَطِّ النَّازِمِ عَلَى قَوْلِهِ: «وَمَا بَعْدَ سُكُونِ حُدْفَا» الْبَيْتِ اسْتَنْتَى مِنَ الْمُتَوَسِّطَةِ مَا كَانَ السَّاكِنُ فِيهِ أَلْفًا وَيَقِيَّتُ الْمُتَطَرِّفَةُ عَلَى الْإِطْلَاقِ .. " (٦).
- وقوله أيضاً: " هَكَذَا وَجَدْتُ بِخَطِّ النَّازِمِ رَحْمَتَهُ، وَقَدْ قَيَّدْنَاهُ عَنْهُ كَذَلِكَ، فِي هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ " (٧).
- هذه هي أهم المواضع التي صرَّح فيها رَحْمَتَهُ بِالنَّقْلِ وَالْإِفَادَةِ مِنْ حِطِّ شَيْخِهِ الْخِرَازِ، أَوْ مِمَّا نَقَلَهُ عَنْهُ تَلَامِذَتَهُ مَكْتُوبًا.

٢- المقنع في رسم مصاحف الأمصار لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ):

(١) شرح البيت رقم (٣٩٠): (ص ١٠٥٩).

(٢) شرح الأبيات رقم (٤١٣-٤١٦): (ص ١١٠٥).

(٣) شرح البيت رقم (٤١٦): (ص ١١٠٨).

(٤) شرح البيت رقم (٢٤٥): (ص ٧٨٩).

(٥) شرح البيت رقم (٢٨٣): (ص ٨٥٠).

(٦) شرح البيت رقم (٢٩٧): (ص ٨٨٩).

(٧) شرح البيت رقم (٤٤٣): (ص ١١٥٥).

ويعد هذا الكتاب العظيم في علم الرسم هو المصدر الرئيس لكل من كَتَبَ أو أَلَّفَ في علم الرسم، وكذلك يُعَدُّ بالنسبة لابن آحطا في تبيانه، إذ عَوَّلَ عليه كثيرا في شرحه لنظم مورد الظمآن، والنقول عنه كثيرة لا يمكن حصرها؛ إذ لا تكاد تخلو صفحة من صفحات التبيان من ذكر أو الإشارة إلى أبي عمرو الداني أو مقنعه؛ بل إن ابن آحطا طلع منه عدة نسخ:

- قال عند شرحه للبيت رقم (١٩٧): "... وَقَدْ طَالَعْتُ نُسخًا مِنْ «المقنع» فَمَا رَأَيْتُهُ ذَكَرَهُ، وَالنَّاطِمُ صَادِقٌ فِيمَا قَالَهُ، لَعَلَّ أَبَا عَمْرٍو ذَكَرَهُ فِي النُّسخَةِ الَّتِي طَالَعَهَا النَّاطِمُ" (١).

٣- كتاب «التنزيل» أو «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» لأبي داود سليمان بن نجاح (ت ٤٩٦هـ):

ويعدُّ هذا الكتاب أيضًا من الكتب المهمة والأساسية في علم الرسم مثل كتاب المقنع للداني، وقد نقل منه كثيرا ابن آحطا رَحَّلَهُ في كتابه التبيان، فرما نقل منه أكثر مما نقل من المقنع للداني، فلا تكاد تخلو أي صفحة من الصفحات إلا وفيها ذكر أو إشارة إلى أبي داود وكتابه التنزيل؛ بل إن ابن آحطا رَحَّلَهُ قد راجع العديد من نسخه:

- قال عند شرحه للبيت رقم (١١٥) أثناء معرض حديثه عن الناظم وكلام أبي داود في حذف ألف ﴿جِهَدًا﴾: "فَمَا أَدْرِي هَلِ النَّاطِمُ غَفَلَ عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَرَهُ، أَوْ النُّسخُ اخْتَلَفَتْ، عَلَيَّ أَنِّي رَأَيْتُهُ كَذَلِكَ فِي عِدَّةِ نُسخٍ" (٢).

- وقال عند شرحه للبيت رقم (١٨٤): "وَرَأَيْتُ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ مِنْ مُخْتَصِرِ «التنزيل» بِسُورَةِ الْأَنْعَامِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي عَاِمِلٌ﴾ [الآية: ١٣٥] قَالَ فِيهِ: «بِأَلْفٍ» (٣).

- وقال عند شرحه للبيت رقم (٢٤٣): "فَطَالَعْتُ نُسخًا مِنْ «التنزيل» وَمِنْ مُخْتَصِرِ «التنزيل» فَمَا رَأَيْتُ أَبَا دَاوُدَ تَعَرَّضَ لِذِكْرِ الْأَوَّلِ وَلَا الْأَخِيرِ، بِحَدْفٍ وَلَا إِبْتَاتٍ" (٤).

٤- عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد للقاسم بن فيره الرُعيني الشاطبي (ت ٥٩٠هـ):

(١) التبيان: (ص ٧٠١).

(٢) التبيان: (ص ٥٨٠).

(٣) التبيان: (ص ٦٨٣).

(٤) التبيان: (ص ٧٨٤).

وهي الشهيرة بالعقيلة وبالشاطبية الصغرى، وقد نقل منها ابن آحطا رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ العديد من المواضع^(١)، ورجع إليها أثناء شرحه باعتبارها إحدى المصادر التي اعتمدها شيخه الخراز في النظم.

وهذه بعض النماذج من استشهاده بها:

أ- قال عند شرحه للبيت رقم (١٨):

"... وَكَانَ الْمُصْحَفُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ غَيْرُ مَشْكُولٍ وَلَا مَنْقُوطٍ، وَهُوَ الَّذِي قَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ فِي «الْعَقِيلَةِ»:

مَا فِيهِ شَكْلٌ وَلَا نَقْطٌ فَيَحْتَجِرًا"^(٢).

ب- وقال عند شرحه للبيت رقم (٦١):

".. فَحَصَلَ الْخِلَافُ فِيهِ بِنَقْلِ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ عَنِ الْمَصَاحِفِ، وَمِثْلَ هَذَا هُوَ الَّذِي نَبَّهَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ فِي الْعَقِيلَةِ بِقَوْلِهِ:

وَبَيْنَ نَافِعِهِمْ فِي رَسْمِهِمْ وَأَبِي عُبَيْدِ الْخُلْفِ فِي بَعْضِ الَّذِي أَثَرًا"^(٣)

ج- وقال عند شرحه للبيت رقم (٨٣):

"... وَأَثَقْنَا مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ عِبَارَةَ أَبِي الْقَاسِمِ فِي «الْعَقِيلَةِ»:

أَوْلَى يَتَمَى وَنَصَرَى"^(٤).

٥- كتاب المنصف لأبي الحسن علي بن محمد المرادي البلسني (ت. بعد ٥٦٣هـ):

وهذا أيضاً من الكتب التي نقل منها شيخه الخراز كما ذكرنا، رجع إليه ابن آحطا وأفاد منه في عدة مواضع، منها:

أ- قوله رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ عند شرح البيت رقم (٢٩):

".. وَكَانَ مُتَقَنَّأً، مُقَدَّمًا فِي عَصْرِهِ فِي هَذَا الشَّأْنِ، كَمَا قَالَ فِي نَظْمِهِ:

(١) انظر: شرح الأبيات رقم (١٨) و٦١ و٨١-٨٢ و٨٣ و١٢١ و١٥٩ و١٨٩ و٢٣٤ و٢٧٧ و٣٠٤ و٣٠٩ و٣٢٠ و٣٢٢ و٣٣٧-٣٤١ و٣٤٤-٣٧١ و٣٨٩ و٤٢٣ و٤٣٢ و٤٣٤).

(٢) التبيان: (ص٣٩٢).

(٣) التبيان: (ص٤٩٠).

(٤) التبيان: (ص٥٢٦).

وَكَانَ شَيْخًا خُصَّ بِالِإِثْقَانِ فِي عَصْرِهِ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ^(١).

ب- قوله رَحِمَهُ اللهُ عِنْدَ شَرْحِ الْبَيْتَيْنِ رَقْمَ (٨١-٨٢):

"... وَكَذَلِكَ قَالَ صَاحِبُ «الْمُنْصِفِ» فِي بَابِ إِثْبَاتِ الْأَلْفَاتِ خَطًّا؛ حَيْثُ قَالَ:

كَذَلِكَ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٍ وَبَعْدَهُ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ
وَالْكَهْفُ فِيهَا مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ وَأَوَّلُ النَّمْلِ فَخُذْ بِقَلْبِكَ"^(٢).

ج- وقوله رَحِمَهُ اللهُ عِنْدَ شَرْحِ الْآيَاتِ رَقْمَ (١٣٩-١٤٣) فِي مَعْرُضِ حَدِيثِهِ عَنِ حَذْفِ

الألف التي بعد اللام:

"... أَي: أُطْلِقَتْ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ بِالْحَذْفِ فِي «الْمُنْصِفِ»، لِأَنَّهُ قَالَ فِي «الْمُنْصِفِ»:

وَحَذَفُوا الْأَلْفَ بَعْدَ اللَّامِ فِي إِلِهِ وَتَمَّ فِي سَلَمٍ
وَفِي أُوْلَيْكَ وَفِي لَكِنَّا بَعْدَ وَمِثْلُهُ أَصْلَابِكُمْ رَسَمْنَا
وَفِي الْمَلَأَكَةِ وَالْبَلِيدِ وَفِي غَلَمٍ كُلُّ ذَلِكَ بَادٍ
وَذَكَرَ مُثُولًا غَيْرَ هَذِهِ مِمَّا فِيهِ لَامٌ وَاحِدَةٌ... "^(٣).

هذه الكتب الأربعة التي اعتمدها ابن آحطا وعود عليها في الإفادة منها في كتابه التبيان،

وهي المصادر التي اعتمدها شيخه الخراز في نظمه كما سبق ذكره.

٦- كتاب المحكم في نقط المصاحف لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ):

نقل منه ابن آحطا وأفاد منه في العديد من المواضع^(٤)، منها:

أ - قوله عند شرحه للبيت رقم (٢٤٠) عند حديثه عن أوجه رسم كلمة ﴿تَرَاءَ﴾:

"قَالَ فِي الْمُحْكَمِ: «وَهَذَا الْمَذْهَبُ عِنْدِي أَوْجَهُ فِي ذَلِكَ، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَ وَبِهِ أَنْقَطُ»،

يَعْنِي إِثْبَاتُ الثَّانِيَةِ فِي ﴿تَرَاءَ﴾"^(٥).

(١) التبيان: (ص ٤٢١).

(٢) التبيان: (ص ٥٢٢).

(٣) التبيان: (ص ٦٢١).

(٤) انظر: مقدمة الشارح (ص ٢٩٦)، وشرح الآيات رقم: (١٧-١٨ و ٢٠ و ٢٠٩ و ٢٤٠ و ٣٠٩ و ٣٢٢ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و

٣٥٠ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥-٣٥٦).

(٥) التبيان: (ص ٧٧٤).

ب- وقوله عند شرح البيت رقم (٣٠٩):

" قَالَ فِي الْمُحْكَمِ فِي رَسْمِ ﴿فَادَارَ ثُمَّ﴾: «بِالْحَاقِ الْأَلْفَيْنِ بِالْحَمْرَاءِ، وَتُجْعَلُ الْهَمْزَةُ عَلَى الْأَلْفِ الْحَمْرَاءِ الَّتِي هِيَ لِأَمِّ الْكَلِمَةِ» (١).

٧- كتاب أصول الضبط لأبي داود سليمان بن نجاح (ت ٤٩٦هـ):

لم يصرح ابن آحط بالنقل عنه والإفادة منه، إنما نقل عن أبي داود رأيه واختياره في بعض المواضع، ولم أجد تلك النصوص إلا في كتابه أصول الضبط، إذاً فهو من مصادره، ومن ذلك:

أ- نقله لنص طويل في رسم وضبط كلمة ﴿لَيْسْتُمْ﴾ [الآية: ٧] في سورة الإسراء عند

شرحه البيت رقم (٢٨٨) ثم قال:

" قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَالأَوَّلُ أَخْتَارُ، وَبِهِ أَخَذُ» (٢).

والنص الذي نقله، واختيار أبي داود كلاهما في كتاب أصول الضبط لأبي داود (٣).

ب- وقوله عند شرح البيت رقم (٣٢٢):

" قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَأَمَّا حَذْفُ الْأَلْفِ قَبْلَ الْهَمْزَةِ فَعَلَى وَجْهِ الْاِخْتِصَارِ كَمَا قَدَّمْنَا، وَإِنْ شَاءَ النَّاقِطُ رَسَمَهَا بِالْحَمْرَاءِ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهَا لِذِلَّةِ الْفَتْحَةِ عَلَيْهَا مَعَ مَجِيءِ الْهَمْزَةِ بَعْدَهَا، وَالَّذِي أَخْتَارَهُ مِنْ ذَلِكَ رَسْمُهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ» (٤).

وهذا النص بتمامه في كتاب أصول الضبط لأبي داود (٥).

٨- الوسيلة إلى كشف العقيلة لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ):

نقل منه ابن آحط وأفاد منه في العديد من المواضع (٦)، منها:

أ- قوله عند شرحه للبيت رقم (٠٢) في معرض حديثه عن معاني لفظ "عبد":

(١) التبيان: (ص ٩٠٢).

(٢) التبيان: (ص ٨٥٩).

(٣) انظر: أصول الضبط لأب داود (ص ١٩٦-١٩٨).

(٤) التبيان: (ص ٩٢٧).

(٥) انظر: أصول الضبط لأب داود (ص ٢٣٩).

(٦) انظر: مقدمة الشارح (ص ٢٨٩)، وشرح الأبيات رقم: (٢ و ٢٢ و ٢٣ و ٨٤ و ١٢١ و ١٦٣ و ٢٠٧ و ٢٢١ و ٢٣١ و ٢٣٤ و

٢٤٣ و ٢٤٧ و ٢٩٦ و ٣٠١ و ٣٢٢ و ٣٤١ و ٤٠٥).

" قَالَ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ: « وَالْعَبَادُ: جَمْعُ «عَبْدٍ»؛ وَ«عَبْدٌ» يُجْمَعُ عَلَى عَشْرَةِ أَمْثَلَةٍ: «عَبَادٌ» كَفِرَاحٍ، وَ«أَعْبُدُ» كَأَفْرُخٍ، وَ«عَبْدَانٌ» كَرِذْلَانٍ، وَ«عَبْدَانٌ» بِضَمِّ الْعَيْنِ كِبَطْنَانٍ، وَ«عَبِيدٌ» كَمَا قَالُوا: كَلْبٌ وَكَلْبِيْبٌ، وَ«عَبْدٌ» كَسُقْفٌ " (١).

ب- قوله عند شرحه للبيت رقم (٢٣) في معرض حديثه عن الشاطبي:
" قَالَ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ: « وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ نَظَّمَ كِتَابَ التَّمْهِيدِ لِأَبْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي قَصِيدَةٍ دَالِيَّةٍ فِي خَمْسِمِائَةِ بَيْتٍ، مَنْ حَفِظَهَا أَحَاطَ بِالْكَتَبِ عِلْمًا " (٢).

ج- قوله عند شرح البيت رقم (٢٣٤) بعد ذكره لمذاهب القراء في قراءة كلمة ﴿بِقَدْرِ﴾ في سورة يس: " ذَكَرَهُ السَّخَاوِيُّ فِي شَرْحِ «الْعَقِيلَةِ» " (٣).

٩- الدُّرَّةُ الصَّقِيلَةُ فِي شَرْحِ آيَاتِ الْعَقِيلَةِ: لأبي بكر بن عبد الغني الشهير بالليبي التونسي (ت. قبل ٧٣٦هـ):

صَرَّحَ ابْنُ آجِطًا بِالنَّقْلِ عَنْهُ وَالْإِفَادَةَ مِنْهُ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعٍ، مِنْهَا:

أ- قوله رَحِمَهُ اللهُ عِنْدَ شَرْحِهِ لِلْبَيْتِ رَقْمَ (٢٢):

" ذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الْعَنِيِّ الشَّهِيرُ بِـ«الَلَّيْبِ» فِي شَرْحِ «الْعَقِيلَةِ» قَالَ: « رَأَيْتُ لِأَبِي عَمْرٍو رَحِمَهُ اللهُ فِي بَرْنَامَجٍ مِائَةَ وَعِشْرُونَ تَأْلِيْفًا، مِنْهَا فِي الرَّسْمِ إِحْدَى عَشَرَ كِتَابًا، أَصْغَرُهَا جُرْمًا كِتَابُ الْمَقْنَعِ » " (٤).

ب- وقوله رَحِمَهُ اللهُ عِنْدَ شَرْحِهِ لِلْبَيْتِ رَقْمَ (١٠٢) فِي مَعْرُضِ حَدِيثِهِ عَنِ لَفْظِ ﴿الرَّيْحِ﴾:

" وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الْعَنِيِّ الشَّهِيرُ بِـ«الَلَّيْبِ» فِي شَرْحِ الْعَقِيلَةِ: « اعْلَمْ أَنَّ لَفْظَ ﴿الرَّيْحِ﴾ فِي كِتَابِ اللَّهِ يَنْقَسِمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: " (٥).

ج- وقوله رَحِمَهُ اللهُ عِنْدَ شَرْحِهِ لِلْبَيْتِ رَقْمَ (٢٠٨):

(١) التبيان: (ص ٣١٨).

(٢) التبيان: (ص ٤٠٩).

(٣) التبيان: (ص ٧٦٣).

(٤) التبيان: (ص ٤٠٤).

(٥) التبيان: (ص ٥٦٥).

" ورَأَيْتُ فِي اللَّيْلِ شَارِحَ الْعَقِيلَةِ بَعْدَ ذِكْرِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ، قَالَ: « وَزَادَ النَّاطِمُ مَوْضِعًا فِي الزُّمَرِ: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عَوْجٍ﴾ [الآية: ٢٨] «، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُ " (١).

١٠- كتاب الكشف لأبي العاصي:

صرَّح ابن آجطا بالنقل عنه في عدة مواضع، وذكر أنه طالع منه عدة نسخ، قال رَحِمَهُ اللهُ: " ... وَنُسِبَ ذَلِكَ لِأَبِي الْعَاصِي فِي «الْكَشْفِ»، فَطَالَعَتْ مِنْهُ نُسَخًا تَنِيْفُ عَلَى الْعَشْرَةِ فَلَمْ أَجِدْ لِدِكْرِهِ فِيهَا خَبْرًا، وَلَا تَعَرَّضَ لَهُ بِوَجْهِ " (٢).

ولم أعر على الكتاب لكونه من الكتب المفقودة، وكذلك لم أجد ترجمة لمؤلفه، ومن المواضع التي نقلها ابن آجطا عنه ما يلي:

أ- قوله رَحِمَهُ اللهُ عند شرحه للبيت رقم (٢٩٦) في معرض حديثه عن وصل كلمة ﴿يَنْوَمُ﴾ بسورة طه: " وَكَذَا فِي «الْكَشْفِ» لِأَبِي الْعَاصِي " (٣).

ب- وقوله رَحِمَهُ اللهُ عند شرحه للبيتين رقم (٣٦٣-٣٦٤):

" وَذَكَرَ صَاحِبُ الْكَشْفِ لِأَبِي الْعَاصِي: «أَنَّ ﴿أَقْصَا﴾ كُتِبَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ بِالْيَاءِ» (٤).

ج- وقوله رَحِمَهُ اللهُ عند شرحه للبيت رقم (٤٠٨):

" وَذَكَرَ أَبُو الْعَاصِي صَاحِبُ «الْكَشْفِ» فِي كِتَابِهِ: «أَنَّ كُلَّ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ ﴿أَنَّمَا﴾ مَوْضُوعَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً مَوَاضِعٍ» (٥).

د- وقوله رَحِمَهُ اللهُ عند شرحه للأبيات رقم (٤١٧-٤٢١):

" وَذَكَرَ أَبُو الْعَاصِي فِي كِتَابِ «الْكَشْفِ» لَهُ هَذِهِ الْإِحْدَى عَشَرَ بِالْقَطْعِ " (٦).

ثالثاً: موارده في علمي التجويد والقراءات:

(١) التبيان: (ص ٧١٩).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٤٠٨): (ص ١٠٩٠).

(٣) التبيان: (ص ٨٨١).

(٤) التبيان: (ص ١٠٢٠).

(٥) التبيان: (ص ١٠٩١).

(٦) التبيان: (ص ١١١٤).

١- كتاب الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ):

صرح ابن آحط رحمته بالنقل عنه في موضع واحد، وذلك عند بداية حديثه عن باب الهمز عند شرحه للبيت رقم (٢٩١)؛ قال رحمته: "فإن قيل: وإذا قلت أنها حرف من الحروف فلأي شيء لم تنفرد صورتها كسائر حروف المعجم؟ فالجواب عن ذلك: ما قاله أبو محمد مكي في الرعاية...." (١).

٢- "الشاطبية" أو "حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع" للإمام الشاطبي (ت ٥٩٠هـ):

استشهد بها وأفاد منها الإمام ابن آحط رحمته في عدة مواضع (٢)؛ منها:

أ- قوله عند شرح كلمة "الأثيل" من البيت رقم (٠٤):

"و«الأثيل»: المجتمع، وقيل: «الأثيل»: الأصيل؛ أي: الموصول، وكلا التفسيرين في قول الإمام أبي القاسم رحمته في «حرز الأمانى»:

وقالون عيسى ثم عثمان ورشهم بصحبته المجد الرفيع ثأثلاً (٣)

ب- وقوله عند شرح كلمة من "أعرافها" من البيت رقم (١٨٩):

"وقوله: «من أعرافها» أي: من أعراف السور، فأضافها إلى سور القرآن لما اشتملت عليه السور من ذكر الأعراف، وهذا كقول الإمام الشاطبي رحمته في «العقيلة»:

«وبين نافعهم» أي: نافع القراء.

وقوله في «حرز الأمانى»: «أبو عمرهم واليحصي ابن عامر» (٤).

ج- وقوله عند ذكر تسميت هاء التانيث عند شرحه للبيت رقم (٤٣٤):

"وعلى ما ذكر الناظم جرى غيره من الأئمة ممن تقدمه مثل الإمام الشاطبي رحمته في نظمه في «العقيلة» و«حرز الأمانى»؛ ... - ثم قال: - وقال في «حرز الأمانى»:

(١) التبيان: (ص ٨٦٨).

(٢) انظر: شرح الأبيات رقم: (٤ و ٦ و ١٨٩ و ٤٣٤).

(٣) التبيان: (ص ٣٢٦).

(٤) التبيان: (ص ٦٩٠).

إِذَا كُتِبَتْ بِالْتَاءِ هَاءٌ مُؤَنَّثَةٌ فَبِالْهَاءِ قِفٌّ حَقًّا رِضًى وَمَعْوَلًا^(١).

٣- كتاب القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرئ الإمام نافع

للإمام الخراز (ت ٧١٨هـ):

ذكره ابن آحطا ضمن مؤلفات شيخه الخراز، وأفاد منه في موضع واحد عند ترجمته للإمام

الداني عند شرح البيت رقم (٢٢):

" وَذَكَرَ النَّاطِمُ رَحِمَهُ فِي «شَرْحِ الْمَوْضُوعِ عَلَى الْبَرِيَّةِ»: أَنَّ الْحَافِظَ أَبَا عَمْرٍو كَانَ مِنْ أَهْلِ «قُرْطُبَةَ»، مِنْ رِبْضٍ مِنْ أَرْبَابِهَا، وَسَكَنَ «دَانِيَةَ» فَنُسِبَ إِلَيْهَا^(٢).

رابعاً: موارده في علم توجيه القراءات وتعليقها

١- كتاب الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ):

لم يصرح باسمه ابن آحطا، إنما صرح باسم مؤلفه أبي علي الفارسي، وأفاد منه في عدة مواضع^(٣).

٢- كتاب الكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ):

صرح ابن آحطا بالنقل عنه والإفادة منه في موضع واحد، وذلك عند حديثه عن سبب إمالة كلمة ﴿العلی﴾^(٤).

خامساً: موارده في علم الوقف والابتداء

- كتاب إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري:

لم يصرح باسمه ابن آحطا رَحِمَهُ، لكن صرح باسم مؤلفه ابن الأنباري في العديد من المواضع، ووجدت النصوص التي نسبها لابن الأنباري في كتاب إيضاح الوقف والابتداء بتمامها، فاعتقد أنه نقلها كلها منه، وخاصة أن بعض هذه نصوص المنقولة طويلة نوعاً ما^(٥).

(١) التبيان: (ص ١٤٣).

(٢) التبيان: (ص ٤٠٣).

(٣) انظر: شرح الأبيات رقم: (٦ و ٣٣٦-٣٣٧ و ٣٤٠).

(٤) انظر: شرح البيت رقم (٣٩٠): (ص ١٠٥٩).

(٥) انظر: شرح الأبيات رقم (٢٧٤ و ٢٧٥ و ٤١٠ و ٤٣٤).

سادساً: موارده في التفسير

- ١- كتاب الكشف والبيان لأبي إسحاق الثعلبي (ت ٤٢٧هـ):
لم يصرِّح ابن آحطاً رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ باسمه كاملاً هكذا، لكن صرِّح بذكر مؤلفه الإمام الثعلبي، أو بقوله: "ذكره الثعلبي في التفسير"، أفاد منه في العديد من المواضع (١).
- ٢- كتاب التحصيل لأبي العباس المهدي (ت ٤٣٠هـ):
صرِّح باسمه أيضاً، ونقل عنه وأفاد في عدة مواضع (٢).
- ٣- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ):
صرِّح باسمه ابن آحطاً رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، ونقل عنه وأفاد منه في عدة مواضع (٣).
- ٤- كتاب الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٢٦هـ):
لم يصرِّح باسم تفسيره، وإنما أفاد منه وأسند إليه عدة أقوال ونقول وجدتها في تفسيره (٤).
- ٥- كتاب الخمر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد بن عطية (ت ٥٤٦هـ):
صرِّح باسمه ابن آحطاً غير مرة، فذكر المؤلف وتفسيره، وأفاد منه في العديد من المواضع (٥).

سابعاً: موارده في معاني القرآن وإعرابه

- ١- كتاب غريب القرآن لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ):
صرِّح بالنقل عنه، وأفاد منه في موضع واحد عند حديثه عن معنى كلمة "الورى" (٦).

(١) انظر: (ص ٣١٠ و ٣١١ و ٣٥٦ و ٤٥٢ و).

(٢) انظر: (ص ٣١٢ و ٣٥٦ و ٥٢٨ و ١١٢٩).

(٣) انظر: (ص ٥٠٧ و ٧٦١ و ١١٢٩).

(٤) انظر: (ص ٣١١ و ٣١٢ و ٣٥٦).

(٥) انظر: (ص ٣٩٤ و ٤٤٢ و ٤٥٣ و ٣٥٤).

(٦) انظر: (ص ١١٧٣).

٢- كتاب مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ):
صرّح بالنقل عنه، وأفاد منه في ثلاث مواضع (١).

٣- كتاب التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء حسين العكبري (ت ٦١٦هـ):
لم يصرح باسمه، وإنما صرّح باسم مؤلفه، وأفاد منه في عدة مواضع وجدتها في كتابه (٢).

كما أنه نقل عددا من النصوص ونسبها إلى أصحابها من أصحاب التفاسير والمعاني كأمثال
الفراء والزجاج وغيرهما، لكن لم يصرح بأسماء كتبهم التي نقل منها، أو أنه نقلها بواسطة
فتركت ذكرها هنا وخرّجتها من مظانها في مواضعها.

ثامناً: موارد في الحديث والآثار

- ١- كتاب الموطأ للإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩هـ):
صرّح بالنقل عنه ابن آحطاً رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، وأفاد منه في موضع واحد (٣).
- ٢- كتاب الجامع الصحيح لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ):
صرّح ابن آحطاً رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ بذكر اسم مؤلفه الإمام البخاري، وأفاد منه مرة واحدة في قصة
مسيلمة الكذاب حيث ذكر له إسنادان (٤).
- ٣- كتاب سنن الدارقطني (ت ٣٨٥هـ):
صرّح ابن آحطاً رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ بذكر اسم مؤلفه، وأفاد منه مرة واحدة (٥).
- ٤- كتاب شرح السنة للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ):
صرّح ابن آحطاً رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ باسمه وباسم مؤلفه، وأفاد منه في ثلاث مواضع (٦).

(١) انظر: (ص ٩٧٦ و ١١٠١ و ١١٤٠).

(٢) انظر: (ص ١١٣٨).

(٣) انظر: (ص ٣٠٥).

(٤) انظر: (ص ٣٦٣).

(٥) انظر: (ص ٣٠٧).

(٦) انظر: (ص ٣٦١ و ٣٧٤ و ٣٧٨).

هذه أهم مصادر الإمام ابن آجظا في الحديث والآثار التي صرح فيها بذكر المؤلف أو الكتاب أو بهما معا، غير أن هناك أحاديث وآثار أخرى مروية كثيرة ذكرها ولم يسندها ولم يجلها على مصادر معينة، فخرجتها من مظانها في مواضعها.

تاسعا: موارده في الفقه

- ١- كتاب المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ):
صرّح باسمه ابن آجظا، وأفاد منه مرة واحدة^(١).
- ٢- كتاب الرسالة لأبي محمد بن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٦هـ):
صرّح ابن آجظا باسمها وباسم مؤلفها مرة عند حديثه عن استعمال "أما بعد"^(٢)، وأفاد منها مرة أخرى واكتفى بذكر اسم مؤلفها^(٣).
- ٣- كتاب الاستذكار لأبي عمر يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ):
صرّح باسمه وباسم مؤلفه ابن آجظا رَحِمَهُ اللهُ مرة واحدة عند حديثه عن اسم مسيلمة^(٤).
- ٤- كتاب البيان والتحصيل لأبي الوليد بن رشد القرطبي (ت ٥٢٠هـ):
صرّح باسمه وباسم مؤلفه ابن آجظا رَحِمَهُ اللهُ مرتين: مرة عند حديثه عن معاني لفظ "الأمة"^(٥)، ومرة أخرى عند حديثه عن معنى النبر^(٦).
- ٥- من موارده أبو العباس شهاب الدين القرافي (ت ٦٨٤هـ):
صرّح ابن آجظا رَحِمَهُ اللهُ بالنقل عنه، ولكن لم أتبين بالتحديد من أين أخذ له، حيث أن النصوص التي نقلها مكررة في كتبه، كما هو الحال بالنسبة للنص الذي نقله عنه في معنى الصلاة

(١) انظر: (ص ٤٠٢).

(٢) انظر: (ص ٣٢٦).

(٣) انظر: شرح البيت رقم (٤).

(٤) انظر: (ص ٣٥٥).

(٥) انظر: (ص ٤٤٨).

(٦) انظر: (ص ٤٦٠).

عن النبي ﷺ، فنصه موجود في كتاب "الفروق" وفي كتاب "الذخيرة" (١)، ونقل عنه أيضًا في موضع ثان عند تعريفه للصحابة من كتاب "تنقيح الفصول" (٢).

عاشراً: موارده في علوم اللغة والأدب:

- ١- كتاب الألفاظ لابن السكيت (ت ٢٤٤هـ):
صرّح باسمه وباسم مؤلفه ابن آجطا رَحِمَهُ اللهُ مرة واحدة عند حديثه عن معنى "السنن" (٣)، وأفاد مرة أخرى من ابن السكيت في معنى "التعس"، ولكن لم أجده في كتابه الألفاظ هذا (٤).
- ٢- كتاب آداب الكتاب أو "أدب الكاتب" لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ):
صرّح باسمه وباسم مؤلفه، وأفاد منه مرتين (٥).
- ٣- كتاب الكامل في الأدب لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٦هـ):
صرّح باسمه وباسم مؤلفه ابن آجطا مرة واحدة (٦)، وأفاد من المبرد في موضع آخر لكن لم أعثر على النص في كتب المبرد (٧).
- ٤- كتاب إصلاح المنطق لأبي علي الدينوري (ت ٢٨٩هـ):
صرّح باسمه وباسم مؤلفه ابن آجطا، وأفاد منه مرة واحدة عند حديثه عن لفظ "آله" (٨).
- ٥- كتاب مجالس ثعلب لأبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ):
لم يصرح باسمه ابن آجطا رَحِمَهُ اللهُ وإنما صرّح باسم مؤلفه، ووجدت النص الذي نسبه له في مجالسه (٩).

(١) انظر: (ص ٣٢٩).

(٢) انظر: (ص ٣٤١).

(٣) انظر: (ص ٣١٦).

(٤) انظر: (ص ١٠٥١).

(٥) انظر: (ص ٣٤٢ و ٣٤٦).

(٦) انظر: (ص ٣٣٦).

(٧) انظر: (ص ٩٤٢).

(٨) انظر: (ص ٣٣٦).

(٩) انظر: (ص ٨٩٣).

- ٦- كتاب المقصورة لابن دريد (ت ٣٢١هـ):
لم يصرح باسمه ابن آحطا، وإنما صرّح باسم مؤلفه ابن دريد، واستشهد بكلامه وأفاد منه في ثلاثة مواضع (١).
- ٧- كتاب لحن العوام لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٨٠هـ):
صرّح باسمه ابن آحطا وباسم مؤلفه، وأفاد منه مرة واحدة (٢)
- ٨- كتاب أدب الدنيا والدين للماوردي (ت ٤٥٠هـ):
صرّح باسمه وباسم مؤلفه ابن آحطا رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ مرة واحدة (٣)، وربما أفاد منه في غير ما موضع ويقول: "قال بعضهم.." (٤).
- ٩- كتاب الاقتضاب في أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ):
صرّح باسمه ابن آحطا وباسم مؤلفه غير مرة، وأفاد منه في عدة مواضع (٥).
- ١٠- كتاب المذهبة في الحلبي والشيات لمحمد بن عيسى بن أصبغ الأزدى (ت ٦٢٠هـ):
صرّح باسمه ابن آحطا رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ، وأفاد منه مرة واحدة عند ذكره لمعاني لفظ "الأمة" (٦).

حادي عشر: موارده في الشعر والعروض

استشهد ابن آحطا رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِمْ بعدد كبير من الأبيات الشعرية والأراجيز في كتابه التبيان - كما هو واضح من خلال فهرس الأبيات الشعرية - وصرّح بذكر أصحابها في الغالب، ولكن لا أدري هل رجع إلى دوايينهم مباشرة أو أنه استقاها بواسطة كتب الأدب والنحو والصرف وغيرها، حيث لم يصرح ولو مرة بأن فلان قال في ديوانه كذا .
ومن الشعراء الذين نقل أشعارهم واستشهد بها:

(١) انظر: (ص ٣٢٥ و ٤٠٧ و ١١٦٥).

(٢) انظر: (ص ٣٣٥).

(٣) انظر: مقدمة الشارح (ص ٣٠٠).

(٤) انظر: مقدمة الشارح عند حديثه عن الكتابة: (ص ٢٨٦).

(٥) انظر: (ص ٣١٦ و ٣٣١ و ٣٣٩ و ٣٤٩).

(٦) انظر: (ص ٤٥٠).

امرؤ القيس، والأعشى، والفرزدق، وعمرو بن كلثوم، وبشار بن برد، والنابغة الذبياني، وغيرهم، وهي مخرجة في مواضعها، ومبينة في فهرس الأبيات الشعرية. وأما بالنسبة لموارده في علم العروض والقوافي فقد ذكر العديد من مسائله وقضاياه كحديثه عن الردف والسناد والإقواء والرووي والتأسيس والتوجيه والدخيل والقافية وغير ذلك^(١)، لكن لم يصرح بالمصادر التي استقى منها ذلك، ونسب خلال حديثه عن أضرب البيت قولاً لأبي الفتح ابن جني لكي لم أهتمد إلى كتابه الذي استقى منه قوله ذلك^(٢).

ثاني عشر: موارده في النحو والصرف

- ١- الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ):
لم يصرح باسمه ابن آحطا رحمته، بل صرح باسم مؤلفه سيبويه غير مرة، ونقل منه وأفاد في العديد من المواضع^(٣).
- ٢- كتاب الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ):
صرح ابن آحطا باسمه وباسم مؤلفه غير مرة، وأفاد منه في العديد من المواضع^(٤).
- ٣- كتاب المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ):
صرح ابن آحطا باسمه وباسم مؤلفه ابن بابشاذ، وأفاد منه في موضع واحد^(٥).
- ٤- كتاب شرح الجمل لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ):
صرح ابن آحطا رحمته باسمه وباسم مؤلفه، وأفاد منه في موضع واحد^(٦).
- ٥- كتاب تسهيل الفوائد لابن مالك الطائي (ت ٦٧٢هـ):

(١) انظر: (ص ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٥٤٠ و ٥٨٣).

(٢) انظر: (ص ١١٦٩).

(٣) انظر: (ص ٤٠١ و ٤٦٠ و ٩٤٥ و ١١٤٥).

(٤) انظر: (ص ٤٩٢ و ٩٥٧ و ١١٢٢).

(٥) انظر: (ص ١٠٧٤).

(٦) انظر: (ص ٩٧٦).

لم يصرح ابن آحطا رَحْمَةُ اللهِ بِاسْمِهِ وَإِنَّمَا صرَّحَ بِاسْمِ مَوْلَفِهِ ابْنِ مَالِكِ الطَّائِي، وَنَقَلَ مِنْهُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ (١).

٦- شرح جمل الزجاجي لأبي الحسن بن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ):
صرَّحَ بِاسْمِهِ ابْنِ آحَطَا وَبِاسْمِ مَوْلَفِهِ، وَأَفَادَ مِنْهُ مَرَّتَيْنِ (٢).

ثالث عشر: موارده في التاريخ والسيرة والتراجم والأنساب وغيرها

١- كتاب التيجان في ملوك حمير: لعبد الملك ابن هشام (ت ٢١٨هـ):

صرَّحَ ابْنُ آحَطَا رَحْمَةُ اللهِ بِاسْمِهِ، وَأَفَادَ مِنْهُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ (٣).

٢- كتاب أنساب العرب لعبد الملك بن حبيب (ت ٢٣٩هـ):

صرَّحَ ابْنُ آحَطَا رَحْمَةُ اللهِ بِاسْمِهِ وَبِاسْمِ مَوْلَفِهِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ، وَأَفَادَ مِنْهُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ (٤).

٣- كتاب المعارف لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ):

صرَّحَ ابْنُ آحَطَا رَحْمَةُ اللهِ بِاسْمِهِ وَبِاسْمِ مَوْلَفِهِ ابْنِ قَتَيْبَةَ، وَأَفَادَ مِنْهُ فِي مَوْضِعَيْنِ (٥).

٤- كتاب مروج الذهب ومعادن الجوهر لأبي الحسن علي بن حسين المسعودي (ت ٣٤٦هـ):

لم يصرَّحَ بِاسْمِهِ ابْنُ آحَطَا، وَلَكِنْ وَجَدْتُ نَصُوصًا بِتَمَامِهَا مَنْقُولَةً مِنْهُ، وَأَفَادَ مِنْهُ عِدَّةَ مَرَّاتٍ فِي مَقْدَمَةِ شَرْحِهِ (٦).

٥- كتاب شرح الأسماء الحسنى لأبي سليمان الخطابي (ت ٣٨٨هـ):

(١) انظر: (ص ١٠٩٣).

(٢) انظر: (ص ٨٩٤ و ٩٥٧ و ١٠٠٨).

(٣) انظر: مقدمة الشارح (ص ٢٩٤).

(٤) انظر: مقدمة الشارح (ص ٢٩٢).

(٥) انظر: مقدمة الشارح (ص ٢٩١ و ٢٩٣).

(٦) انظر: مقدمة الشارح (ص ٢٨٨ و ٢٩٠).

صرح ابن آحطاً رَحْمَةُ اللهِ بِاسْمِهِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ (١)، وَصَرَّحَ بِاسْمِ مُؤَلِّفِهِ مَرَّتَيْنِ (٢): مَرَّةً عِنْدَ كَلَامِهِ عَنِ مَعْنَى اسْمِ "الْمَنَانِ"، وَخَرَّجَتْ كَلَامَهُ مِنْ كِتَابِهِ "غَرِيبَ الْحَدِيثِ"، وَمَرَّةً أُخْرَى عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ بِاللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، وَوَجَدَتْ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي رِسَالَتِهِ "بَيَانِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ".

٦- **كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض اليحصبي (ت ٥٤٤هـ):**

لم يصرِّح ابن آحطاً بِاسْمِهِ، وَإِنَّمَا صَرَّحَ بِاسْمِ مُؤَلِّفِهِ الْقَاضِي عِيَاضَ، وَأَفَادَ مِنْهُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ عِنْدَ ذِكْرِ مَعْنَى الصَّلَاةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (٣).

٧- **كتاب ترتيب المدارك للقاضي عياض اليحصبي (ت ٥٤٤هـ):**

لم يصرِّح ابن آحطاً رَحْمَةُ اللهِ بِاسْمِهِ، وَإِنَّمَا صَرَّحَ بِاسْمِ مُؤَلِّفِهِ الْقَاضِي عِيَاضَ، وَأَفَادَ مِنْهُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ عِنْدَ ذِكْرِهِ لِتَرْجُمَةِ الْغَازِي بْنِ قَيْسٍ (٤).

٨- **كتاب الصلة في تاريخ الأندلس لأبي القاسم بن بشكوال (ت ٥٧٢هـ):**

صَرَّحَ بِاسْمِهِ ابْنُ آحْطَا رَحْمَةُ اللهِ وَبِاسْمِ مُؤَلِّفِهِ ابْنِ بَشْكَوَالٍ، وَأَفَادَ مِنْهُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ عِنْدَ تَرْجُمَةِ أَبِي دَاوُدَ (٥).

٩- **كتاب الروض الأنف للسهيلي (ت ٥٨١هـ):**

لم يصرِّح ابن آحطاً رَحْمَةُ اللهِ بِاسْمِهِ وَلَا بِاسْمِ مُؤَلِّفِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ نَصًّا عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ أَصْلِ الصَّلَاةِ وَمَعْنَاهَا وَنَسَبَهُ إِلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَوَجَدَتْ النِّصْنَ كَامِلًا مَنقُولًا مِنْ كِتَابِ أَبِي الْقَاسِمِ السَّهِيلِيِّ الرَّوْضِ الْأَنْفِ، إِذَا فَهُوَ مَصَادِرُهُ (٦).

(١) انظر: (ص ٤٣٥).

(٢) انظر: (ص ٣٠٦ و ٣١٠).

(٣) انظر: (ص ٣٢٩).

(٤) انظر: (ص ٩٤٨).

(٥) انظر: (ص ٤١١).

(٦) انظر: (ص ٣٢٥-٣٢٦).

وهناك أعلام آخرون أسند إليهم بعض الأخبار والروايات ولكن لم أقف على كلامهم في مؤلفاتهم كأبي بكر القشيري^(١)، وابن عباد^(٢)، والواقدي^(٣).

هذه هي أهم المصادر السماعية والمكتوبة التي استقى منها الإمام ابن آجط رحمته الله مادته العلمية لكتابه التبيان، والتي استطعت الاهتداء إليها من خلال تتبعي واستقراي لصفحاته، وهي كما رأينا مصادر متنوعة تشمل شتى أنواع العلوم والتخصصات، وهذا ما يدل على سعة اطلاع ابن آجط رحمته الله وتمكنه من التأليف حتى في العديد من الفنون الأخرى غير علمي الرسم والضبط، غير أنه كرّس حياته لخدمة كتاب الله وتعليمه وتدريسه وعكف على ذلك، فرحمه الله رحمة واسعة وجزاه خير الجزاء.

(١) أفاد منه عند ترجمة الإمام مالك بن أنس. انظر: (ص ٣٩٠).

(٢) أفاد منه عند ترجمة أبي داود بن نجاح. انظر: (ص ٤١٢ و ٤١٤).

(٣) أفاد منه عند حديثه عن عمر عثمان بن عفان رضي الله عنه. انظر: (ص ٣٦٦).

المبحث الثالث

منهج مؤلفه فيه

وفيه ستة مطالب:

تمهيد: أبرز ملامح المنهج العام لابن آحطا في كتابه التبيان.

المطلب الأول: مسلكه في شرح الآيات.

المطلب الثاني: مسلكه في الاستشهاد.

المطلب الثالث: مسلكه في تحليل الأحكام وتوجيهها.

المطلب الرابع: مسلكه في نقد الأقوال وتقويمها.

المطلب الخامس: مسلكه في الإفادة من المصادر وموقفه منها وأمانته العلمية.

المطلب السادس: مصطلحاته في الكتاب.

تمهيد: أبرز ملامح المنهج العام لابن آجطا في كتابه التبيان

لم يُبين ابن آجطا رَحْمَتَهُ في مقدمة كتابه التبيان منهجه الذي سلكه فيه، إلا ما ذكره من في مقدمته من أنه أراد شرح الرجز وذكر مشكله وموضحه؛ حيث قال رَحْمَتَهُ:

"فَلَمَّا رَأَيْتَهُ مُحْسِنًا، وَفِي نَظْمِهِ مُتَّقِنًا، وَاعْتَنَى النَّاسُ بِحِفْظِهِ فِي الْبُلْدَانِ، وَتَرَدَّدَ ذِكْرُهُ بَيْنَ الشُّيُوخِ وَالْوِلْدَانِ، أَرَدْتُ أَنْ أَشْرَحَهُ، وَأَذْكَرَ مُشْكَلَهُ وَمَوْضِحَهُ... (١).

كما أشار إلى شيء من ذلك في قوله المتقدم الذكر حكاية عن طلب تلامذته: " فَقَالُوا: مَا مَقْصُودُنَا إِلَّا مَعْرِفَةُ حُرُوفِ الْكِتَابِ، وَمَا أَشْكَلَ مِنْ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ فِي بَعْضِ الْأَبْوَابِ، وَمَا نَظْمُهُ النَّاطِمُ فِي مَعْرِفَةِ الْحَذْفِ وَالْإِنْبَاتِ، وَمَا وَقَعَ مِنَ الْإِتْفَاقِ وَالِاخْتِلَافِ فِي بَعْضِ الْكَلِمَةِ، وَمَعْرِفَةُ الزِّيَادَةِ وَالتَّقْصَانِ، مِنْ زِيَادَةِ «وَاوٍ» وَحَذْفِهَا، أَوْ زِيَادَةِ «الْيَاءِ» أَوْ حَذْفِهَا فِي آيِ الْقُرْآنِ، وَمَعْرِفَةُ مَوَاضِعِهِ مِنَ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ الْأَشْيَاخِ الْمَأْخُوذِ ذَلِكَ مِنْ كُتُبِهِمْ، عَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرَ النَّاطِمُ رَحْمَتَهُ، وَمَعْرِفَةُ مَا انْفَرَدَ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَذْكَورٌ فِي النَّظْمِ، وَمُرَادُ النَّاطِمِ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ " (٢).

وعلى العموم فقد استهلَّ ابن آجطا رَحْمَتَهُ كتابه بمقدمة طويلة، حوت عبارات وكلمات مسجوعة، بدأ فيها بحمد الله والثناء عليه وتعظيمه بما هو أهله سبحانه، وصلَّى على النبي ﷺ، وترضى عن الصحابة الكرام ﷺ، ثم تحدَّث عن الكتابة وفضلها وتاريخها، واستشهد على ذلك بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار والأشعار المروية في ذلك عن العلماء والحكماء والفلاسفة والشعراء من عرب وعجم وغيرهم.

ثم ذكر فضل القرآن العظيم وأنه أحق بالتدوين من غيره من الكتب والخطابات، ثم تحدَّث عن مدى اهتمام الناس برسم المصاحف وتصنيفهم فيه، ثم تحدَّث عن نظم مورد الظمان للخراز رَحْمَتَهُ وقيمته بين سائر كتب الفن.

(١) مقدمة الشارح: (ص ٢٩٩).

(٢) مقدمة الشارح: (ص ٣٠٠).

ثم ذكر سبب اهتمامه بنظم مورد الظمآن، وسبب تأليفه لكتاب التبيان، والغاية منه، وتاريخ بداية تأليفه، وسبب انقطاعه عن إتمامه، وتسميته، ثم تحدّث عن حياة شيخه الإمام أبي عبد الله الخراز، ونسبه ومدفنه، ومؤلفاته.

ثم شرع في شرح أبيات المورد، مبتدئاً بأبيات المقدمة التي حوت الحديث عن حمد الله والثناء عليه، وصلوة على النبي ﷺ، والترضي عن الصحابة الكرام ﷺ، فشرح عبارات النظم، ووقف عند كل كلمة من كلماته وبيّن مقاصدها ومعانيها، مستشهداً بالقرآن الكريم، وبالسنة النبوية، وبالآثار والأشعار المروية عن الأئمة والعلماء.

وهكذا كان يشرح عبارات نظم المورد، ويقف على كل كلمة منه، ويبيّن مقصد الناظم منها، ويعلل ويدلل لذلك كله، بالأدلة من القرآن والسنة والآثار والمرويات والأشعار، كما كان يترجم لمن كانت له صلة برسم المصحف من الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان، أو من الأئمة العلماء المتخصصين في هذا الفن كأبي عمرو الداني وأبي داود سليمان بن نجاح وأبي القاسم الشاطبي، وغيرهم، إلى أن أتى على شرح جميع أبيات المورد إلى خاتمتها.

ويمكن أن نلخص أهم السمات والملامح البارزة في منهجه العام في كتابه التبيان من خلال تتبعي واستقرائي لمادته العلمية في النقاط التالية:

- ١- شرحه للنظم وتفسيره على حسب مراد ناظمه منه.
- ٢- توضيحه لما أشكل من الألفاظ الواردة في النظم.
- ٣- توسيعه نطاق الكلام على مسائل الأبواب، وذلك بتفصيلها وإيراد الأدلة عليها من أقوال الأئمة العلماء من قراء ونحاة ولغويين وشعراء وغيرهم.
- ٤- بيانه لما وقع من اتفاق واختلاف وما انفرد به كل واحد من الأئمة في رسم كلمات القرآن.
- ٥- مناقشته لكبار أئمة الفن في كثير من القضايا والمسائل ونقده لأقوالهم.
- ٦- استعماله لأسلوب السجع، ويظهر هذا جلياً في مقدمة الكتاب، كما استعمل أسلوب المحاورة في بيان المسائل وتقريرها.
- ٧- ترتيبه للشرح بحسب أبيات النظم كما رتبها الناظم وإيراده لها كاملة.
- ٨- استعماله للإحالات في العديد من المواضيع قصد الاختصار وعدم الإطناب.

٩- إسناده للأقوال، وعزوه النصوص إلى أصحابها وإلى مظانها الأصلية، مع نقدها والتعقيب عليها.

١٠- إصلاحه لبعض الأبيات وتعقب الناظم في بعض المسائل ومراجعته فيها.

١١- اهتمامه بتعريف الأعلام والمصطلحات والعناية بها.

١٢- الاعتناء بألفاظ الأبيات اشتقاقاً ولغة وتصريفاً وإعراباً.

١٣- اهتمامه بذكر خلاصة المسائل والأبواب بعد تفصيلها.

هذه هي أبرز الملامح العامة في منهج الإمام ابن آجط رحمته الله في كتابه التبيان، وسنتناول أغلبها بشيء من التفصيل أثناء المباحث والمطالب الآتية إن شاء الله تعالى.

إبراهيم القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الأول: مسلكه في شرح الأبيات

فَرَضَتِ الطَّرِيقَةَ الَّتِي نَهَجَهَا الْإِمَامُ الْخِرَازِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي نِظْمِهِ مَوْرِدَ الظُّمَّانِ عَلَى الْإِمَامِ ابْنِ أَحْطَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِاعْتِبَارِهِ شَارِحًا أَنْ يَسْلُكَ مَسْلُكًا مَعِينًا فِي تَرْتِيبِ كِتَابِهِ، يَتَّبِعُ فِيهِ أَيْبَاتِ الْمَوْرِدِ، يَشْرَحُ الْفَاطِظَ وَيُوضِحُ مَا يَنْطَوِي عَلَيْهِ مِنْ مَسَائِلِ الرَّسْمِ وَتَوْجِيهِهَا وَيَجْلِسُ مَا أَشْكَلَ مِنْهَا.

وَلِذَلِكَ جَاءَ مَسْلُكُهُ فِي شَرْحِ أَيْبَاتِ الْمَوْرِدِ مُخْتَلِفًا مِنْ بَيْتٍ إِلَى آخَرَ بِحَسَبِ مَقْتَضِيَّاتِ شَرْحِ ذَلِكَ الْبَيْتِ، وَلَكِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْغَالِبِ مَا يَلْتَزِمُ عِنْدَ شَرْحِهِ لِلْأَيْبَاتِ بَعْدَ أُمُورٍ نَوْجَزَهَا فِي الْآتِي:

- يَذْكُرُ نَصَّ الْبَيْتِ أَوْ مَجْمُوعَةَ الْأَيْبَاتِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَةٍ مَعِينَةٍ، وَيَصَدِّرُهَا بِقَوْلِهِ: " قَالَ النَّازِمُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "، أَوْ " قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "، نَحْوَ ذَلِكَ.

- يَشْرَحُ الْأَفْظَاظَ الْغَامِضَةَ وَالْمَشْكَلَةَ فِي الْبَيْتِ، وَيَبَيِّنُ مَرَادَ النَّازِمِ مِنْهَا، وَيَصَدِّرُهَا بِقَوْلِهِ: " يَرِيدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "، أَوْ " أَرَادَ "، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

- يَبَيِّنُ إِعْرَابَ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ الَّتِي تَضْمَنُهَا الْبَيْتُ لِيَتَّضِحَ مَعْنَاهَا.

- يَذْكُرُ أَحْيَانًا الْمَعْنَى أَوْ الْحُكْمَ الْإِجْمَالِيَّ لِلْبَيْتِ أَوْ مَجْمُوعَةَ الْأَيْبَاتِ فِي الْبَدَايَةِ مَلْخَصًا، ثُمَّ يَفْصِّلُ الْكَلَامَ فِيهِ.

- يَذْكُرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شَرْحَ الْمَفْرَدَاتِ وَاسْتِثْقَاقَهَا، وَيَسْتَشْهَدُ عَلَيْهَا بِالْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، وَأَشْعَارِ الْعَرَبِ، وَأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ وَالْحُكَمَاءِ، وَغَيْرِهِمْ.

- يَذْكُرُ الْقُرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ لِلْكَلِمَةِ إِنْ كَانَ رَسْمُهَا يَحْتَمِلُ عِدَّةَ قُرَاءَاتٍ وَيُنَسِّبُهَا لِأَصْحَابِهَا.

- يَسْتَخْرِجُ الْأَحْكَامَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِرَسْمِ الْكَلِمَاتِ الْمَوْجُودَةِ فِي الْبَيْتِ، وَيَذْكُرُ مَوَاضِعَهَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَذْكُرُ مَا اسْتَشْنَى مِنْهَا لِبَعْضِ الْأَئِمَّةِ إِنْ وَجَدَ.

- يَدُلُّ عَلَى الْأَحْكَامِ الْوَارِدَةِ بِكَلَامِ أُمَّةِ الرَّسْمِ وَغَيْرِهِمْ، فَيَنْقُلُ أَقْوَالَهُمْ مِنْ مِظَانِهَا، وَيُنَاقِشُهَا، وَيُنْتَقِدُهَا.

- يَذْكُرُ مَا أَغْفَلَهُ النَّازِمُ أَوْ سَهَا عَنْهُ مِنْ كَلِمَاتٍ تَابِعَةٌ لِذَلِكَ الْبَيْتِ فِي الْحُكْمِ.

- يَذْكُرُ تَرَاجِمَ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ الْوَارِدَ ذَكَرَهُمْ أَوْ الْمَشَارَ إِلَيْهِمْ فِي الْبَيْتِ.

- يَضْبِطُ كَلِمَاتِ الْبَيْتِ وَحَرَكَاتِ قَافِيَتِهِ وَيَقْوِمُهَا.

- يَسْرُدُ الْأَقْوَالَ وَالرَّوَايَاتِ الْمَشَارَ إِلَيْهَا فِي الْبَيْتِ وَيَعْزُوهَا إِلَى أَصْحَابِهَا وَمِظَانِهَا.

- كما أنه رَحَّلَهُ استخدم أسلوب الحوار والمحاورة في كثير من المواضع أثناء شرحه، وذلك لتقرير كثير من المسائل وبيانها في الغالب، ويستخدم هذا الأسلوب أيضاً عند إيراد بعض المسائل التي يمكن أن يُعترض بها على الناظم، فكان يقول مثلاً: فإن قيل: كذا... - ثم يجيب بقوله: - فجوابه: كذا...، أو قوله: إذا قيل: ...، قلنا: ...، ونحو هذا، ومن أمثلة ذلك:

● قوله: "فإن قيل أيضاً: لأي شيء ذكر ﴿بَنَاتٍ﴾ بالحدف وهي داحلة في عموم الجمع [المتقدم]؟

قلنا: يُحتمل - والله أعلم - ذكره لهذه المواضع الثلاثة بالحدف؛ لأن لفظ «بنات» حيث جاء في القرآن ثابت الألف، كذا ذكر الشيخ أبو داود، فلو لم يذكرها لدخلت له في عموم الجمع، فكان ألفها محذوفة حيث وقعت، فذكرها على جهة الاستثناء مما أثبت. فإن قيل: وهل لا ذكر الثابت منها فيعلم أن ما بقي محذوف، ولا سيما أنه لما أخذ يذكر هنا ما خرج عن القاعدة فأثبت؟

قلنا: إنما ذكر المحذوف منها لقلته؛ لأنه أقل من الثابت، والقصد في النظم إيجاز اللفظ واختصاره، فلو ذكر الثابت منها لطال النظم، وكان ذلك ضد الغرض المقصود في قوله: «لخصت منهن بلفظ موجز».... (١).

● وقوله: "فإن قيل: لأي شيء اختيرت لها هذه الحروف التي هي الألف والواو والياء من سائر الحروف؟

فالجواب في ذلك: أنها اختيرت لها لأنها تُبدل من هذه الحروف ويُبدل منها، لأنها إذا سهلت فإنها تُسهل بين نفسها وبين أحد هذه الحروف، وإذا أُبدلت فإنها تُبدل بأحد هذه الحروف.

فإن قيل: لأي شيء جعل فيها ثلاث عوج ولم يجعل فيها أقل أو أكثر؟ فالجواب: أنها إنما جعلت كذلك اتباعاً للحركات الثلاث - أعني الضمة والفتحة والكسرة - وقيل: اتباعاً لحروف المد واللين (٢).

(١) انظر: شرح البيت رقم (٥٨): (ص ٤٨٠-٤٨١).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٢٩١): (ص ٨٦٨-٨٦٩).

- كما أنه **حذفت** كثيراً ما يذكر خلاصة المسائل في آخر شرحه لها، وذلك بعد ذكره لتفاصيلها وأقوال العلماء فيها، ومثال ذلك:

• قوله بعد شرحه لأبيات الناظم في حذف الألفات من الأسماء الأعجمية:
 " فخرج من جميع ما ذكره الشيوخ في هذه الأسماء العجمية أنها ثلاثة أقسام:
 قسم لا خلاف في حذف ألفه: وهو ما كثر استعماله منها مثل: ﴿إبراهيم﴾
 و﴿سميع﴾، وهو الذي بدأ الناظم به، [٤٦/أ] وكذلك ﴿ميكيل﴾ وإن كان غير
 مستعمل، لأن المصاحف اتفقت على حذف ألفه على ما يأتي حيث يذكره، فهو ملحق
 بالقسم المتفق عليه بالحذف.

وقسم لا خلاف في إثبات ألفه: وهو ما لم يكثر استعماله مثل: ﴿طالوت﴾
 و﴿جالوت﴾ و﴿ياجوج﴾ و﴿مأجوج﴾، وكذلك ﴿داود﴾، لأن المصاحف اتفقت
 على ألفه للعلّة التي ذكر فيها، وهي حذف إحدى الواوَيْن منه كما قدمنا.

وقسم اختلف في إثبات ألفه وحذفها، والإثبات أشهر: وهو: ﴿هروت﴾
 و﴿مروت﴾ و﴿همنن﴾ و﴿قرون﴾ و﴿إسرويل﴾، واختار أبو داود في ﴿هروت﴾
 و﴿مروت﴾ و﴿همنن﴾ و﴿قرون﴾ الحذف لما قدمنا، فهذا حصرها^(١).

ومثله ما ذكره في خلاصة حذف الألف من جمع المذكر السالم^(٢)، ومثله أيضاً ما ذكره
 في خلاصة أحكام لفظ ﴿الريح﴾^(٣).

وأحيانا العكس، فيذكر خلاصة المسألة في بدايتها ثم يفصل القول فيها، ومن أمثلة ذلك:

• قوله في أول باب الحروف الزائدة رسماً:
 " والكلام في هذه الترحمة في ثلاثة فصول: الأول: في زيادة الألف، والفصل
 الثاني: في زيادة الياء، والفصل الثالث: في زيادة الواو.

(١) انظر: (ص ٥٥٢-٥٥٣).

(٢) انظر: (ص ٥٠٨-٥٠٩).

(٣) انظر: (ص ٥٦٤-٥٦٥).

والعَرَضُ أَنْ تُذَكَرَ هَاهُنَا جُمْلَةً فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَتَذَكُّرُهَا مُفَصَّلَةً عَلَى كَلَامِ النَّازِمِ؛
فَنَقُولُ: " (١).

ومثله أيضاً ما ذكره في أول باب الحذف (٢)، وفي أول باب الكلمات التي كتبت
موصولة على اللفظ (٣).

ونخلص من هذا أن ابن آجطاً رَحِمَهُ اللهُ قَدْ سَلَكَ فِي شَرْحِهِ لِلأَبْيَاتِ مَسْلَكًا مُخْتَلِفًا بِحَسَبِ مَا
تَقْتَضِيهِ طَبِيعَةُ شَرْحِ أَيْبَاتِ النِّزْمِ، مِنْ شَرْحِ لِلأَلْفَاظِ، وَبَيَانِ إِعْرَابِهَا، وَبَيَانِ مَقْصُودِ النَّازِمِ مِنْهَا،
وَأَحْكَامِ رِسْمِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّهُ اسْتَعْمَدَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ أَسْلُوبَ الْمَحَاوِرَةِ لِتَبْيِينِ وَتَقْرِيرِ
كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ، كَمَا أَنَّهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ يَذْكَرُ خِلَاصَةَ الْكَلَامِ فِي الْمَسَائِلِ.

(١) انظر: (ص ٩٥٣).

(٢) انظر: (ص ٤٤٣).

(٣) انظر: (ص ١١١٧).

المطلب الثاني: مسلكه في الاستشهاد

اعتمد الإمام ابن آحط رحمته في كتابه التبيان للاستشهاد على مسائل الرسم والتدليل عليها وشرح ألفاظ نظم مورد الظمان على عدة أمور نوجز ذكرها في ما يلي:

١- الآيات القرآنية:

أ- استشهاد ابن آحط رحمته بالآيات القرآنية للتدليل على معاني ألفاظ نظم المورد وشرحها، ومن ذلك قوله عند ذكر معنى "الأعلام":

"الأعلام" هو جمع «علم»، كـ «بصر وأبصار»، و«خبر وأخبار» و«قلم وأقلام»، والأعلام: هي الجبال، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الشورى: ٣٢]، وقال: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الرحمن: ٢٤]، أي: كالجبال، وأحدها علم، سمي علماً لشهرته، ومنه: علم الثوب، وعلم الجيش، وعلم الأمير، ويسمى الرجل الكبير: علماً، فقوله: «الأعلام» أي: المشاهير" (١).

ب- استشهاد رحمته أيضاً بالآيات القرآنية على كل كلمة ذكرها الإمام الخراز رحمته في نظمه، وذلك ببيان شواهد القرآنية بالتفصيل والبيان، حيث يذكر الكلمة المقصودة في النظم، ويبين سورتها، وأحياناً يبين موضعها إن اقتضى الأمر؛ ومن ذلك قوله عند شرح قول الناظم:

تِلَاوَتِهِ وَسُبُلَ السَّلَامِ وَمِثْلَهَا: الْأَوَّلُ مِنْ غُلَامِ

"أما «تلاوته» فهو في سورة البقرة: ﴿يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ [الآية: ١٢١].

وأما «وسبل السلم» فهو في سورة العنود: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ

سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [الآية: ١٦].

وقوله: «ومثلها» أي: في الاستثناء لأبي داود، «الأول» أي: اللفظ الأول «من غلام»، وهو

في سورة آل عمران في قول زكريا: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي كُفُونِي لِي غُلَامٌ﴾ [الآية: ٤٠] (٢).

(١) انظر: (ص ٣٤١).

(٢) انظر: (ص ٦١٩).

٢- القراءات القرآنية:

• كان ابن آجطاً رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ كثيراً ما يورد ذكر القراءات القرآنية الأخرى عدا قراءة الإمام نافع التي خُصَّصَ نظم مورد الظمان لها، فكان يذكره وينسبها لأصحابها، ومن أمثلة ذلك:

- لما ذكر قوله تعالى ﴿فَرِهْنُ مَقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣] قال:

" وفيه قراءتان مشهورتان في السَّبْعِ: فَنَافِعُ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَحَمَزَةُ، وَعَاصِمٌ، وَالْكَسَائِيُّ، يَقْرَأُونَ: ﴿فَرِهْنُ﴾ بِالْأَلْفِ، وَابْنُ كَثِيرٍ، وَأَبُو عَمْرٍو، يَقْرَأُونَ: ﴿فَرِهْنُ﴾ بِضَمِّ الرَّاءِ وَالْهَاءِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ" (١).

- لما ذكر لفظ ﴿دَفْعُ﴾ قال:

" وفيها قراءتان في السَّبْعِ مشهورتان: ﴿دَفْعُ﴾: هَكَذَا بِكَسْرِ الدَّالِ وَأَلْفٍ بَعْدَ الْفَاءِ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ نَافِعٍ، وَلِبَاقِي الْقُرَّاءِ: ﴿دَفْعُ﴾ بَفَتْحِ الدَّالِ وَسُكُونِ الْفَاءِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ" (٢).

- لما ذكر لفظ ﴿مِيكَائِلُ﴾ قال:

" وَقَدْ قُرِئَ بِثَلَاثِ لُغَاتٍ فِي السَّبْعِ: فَقَرَأَ نَافِعٌ: ﴿مِيكَائِلُ﴾ بِهَمْزَةٍ مِنْ غَيْرِ يَاءٍ بَعْدَ الْهَمْزَةِ، وَقَرَأَهُ حَفْصٌ، وَأَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ: ﴿مِيكَالُ﴾ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ وَلَا يَاءٍ، وَقَرَأَهُ الْبَاقُونَ بِيَاءٍ بَعْدَ الْهَمْزَةِ" (٣).

• وتنوعت طريقتة رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ في ضبط القراءات القرآنية:

- فتارة يضبطها بالحركات: كقوله لما ذكر قوله تعالى ﴿تُفَدُّوهُمْ﴾:

" ﴿تُفَدُّوهُمْ﴾ هَكَذَا بِالْأَلْفِ وَضَمِّ التَّاءِ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ نَافِعٍ، وَعَاصِمٍ، وَالْكَسَائِيُّ. وَ﴿تُفَدُّوهُمْ﴾ بَفَتْحِ التَّاءِ وَسُكُونِ الْفَاءِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ، وَابْنِ عَامِرٍ، وَأَبُو عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، وَحَمَزَةُ" (٤).

- وتارة يضبطها بالوزن: كقوله حين ذكره لكلمة ﴿أسرى﴾:

(١) انظر: (ص ٥٣٦).

(٢) انظر: (ص ٥٢٦).

(٣) انظر: (ص ٥٥٣).

(٤) انظر: (ص ٥٢٦).

" وفيه قراءتان في السبع مشهورتان: فحَمْزَةٌ يَقْرَأُهُ: ﴿أَسْرَى﴾ عَلَى وَزْنِ: «فَعْلَى»،
وَالْبَاقُونَ يَقْرَأُونَهُ - أَعْنِي لَفْظَ ﴿أَسْرَى﴾ - عَلَى وَزْنِ: «فَعَالَى»^(١).

- وتارة أخرى يضبطها بالصيغة: كما عند ذكره لقوله تعالى ﴿طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾:
" إِذْ فِيهِ وَحْدَهُ قِرَاءَتَانِ فِي السَّبْعِ مَشْهُورَتَانِ: فَنَافِعُ وَابْنُ ذَكْوَانَ يَقْرَأُونِ:
﴿طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ بِالْإِضَافَةِ وَالْجَمْعِ، وَالْبَاقُونَ بِالتَّنْوِينِ وَبِرْفَعِ المِيمِ مِنْ ﴿طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾
بِالتَّوْحِيدِ فِي ﴿مَسْكِينٍ﴾ " ^(٢).

• كما أنه ﷺ لم يقتصر في الاستشهاد بالقراءات المتواترة فقط، بل كان يذكر حتى
القراءات الشاذة ويسمي أصحابها، ومن أمثلة ذلك:

- قوله لما ذكر كلمة ﴿فَاكْهِن﴾:
" وَاخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ، فَأَمَّا فِي الْمُطَفِّينَ فَحَدَفُ الألفِ مِنْهُ قِرَاءَةٌ
مَشْهُورَةٌ فِي السَّبْعِ: قَرَأَ بِهَا عَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ حَفْصٍ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالألفِ، وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْمَوَاضِعِ
فَلَيْسَ فِي السَّبْعِ قِرَاءَةٌ بِعَيْرِ أَلْفٍ، وَقَرَأَهَا: أَبُو جَعْفَرٍ، وَقَتَادَةَ، وَغَيْرُهُمَا، بِعَيْرِ أَلْفٍ، وَكَذَلِكَ
الَّذِي فِي الْمُطَفِّينَ. وَلَعَلَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ كَانَتْ مَشْهُورَةً فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، فَتَكُونُ فِي هَذِهِ
الْمَوَاضِعِ مِمَّا اخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ فِيهَا فِي قِرَاءَتِهَا، وَاخْتَلَفَتْ مَصَاحِفُ الْأَمْصَارِ فِي رَسْمِهَا. وَقَرَأَ
الْحَسَنُ وَغَيْرُهُ فِي يَسَ وَالذُّخَانَ بِعَيْرِ أَلْفٍ، وَفِي غَيْرِ ذَلِكَ بِالألفِ، وَقَرَأَ أَبُو زَيْدٍ بِعَيْرِ أَلْفٍ فِي
يَسَ فَقَطَّ" ^(٣).

- وقوله حين حديثه عن قوله تعالى في سورة مريم: ﴿سُلِّقَتْ عَلَيْكَ﴾ [الآية: ٢٥]:
" رُسِمَ بِعَيْرِ أَلْفٍ عَلَى الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ؛ قُرِئَ: ﴿سَلِّقَتْ﴾، وَ﴿سَلِّقَتْ﴾... - ثم قال:-

(١) انظر: (ص ٥٤٢).

(٢) انظر: (ص ٥٣٤).

(٣) انظر: (ص ٤٨٨).

وفي السَّبْعِ فِيهَا ثَلَاثُ قِرَاءَاتٍ؛ كُلُّهَا بِالْأَلْفِ فِي اللَّفْظِ: قِرَاءَةٌ نَافِعٍ: ﴿تَسَاقَطُ﴾، وَلِغَيْرِهِ: ﴿تَسَاقَطُ﴾ بِفَتْحِ السِّينِ وَالتَّاءِ وَتَخْفِيفِ السِّينِ، وَفِي قِرَاءَةِ أُخْرَى: ﴿تُسْقَطُ﴾ بِضَمِّ التَّاءِ وَتَخْفِيفِ السِّينِ وَكَسْرِ الْقَافِ (١).

- وقوله حين ذكره لقوله تعالى ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي﴾ [الآية: ٢٩]:

" وَلَيْسَ فِي السَّبْعِ فِيهِ قِرَاءَةٌ، وَقُرِئَ فِي الشَّاذِّ ﴿عَبْدِي﴾ عَلَى التَّوْحِيدِ، رُوِيَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ؓ، وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ مِنْهُمْ: مُجَاهِدٌ وَالضَّحَّاكُ وَأَبُو الْعَالِيَةِ (٢).

٣- الأحاديث النبوية والآثار:

استشهد ابن آحطاً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِجُمْلَةٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ وَالْآثَارِ الْمَرْوِيَّةِ، وَكَانَ أَكْثَرَ اسْتِشْهَادِهِ بِهَا وَأَغْلَبَهُ فِي مَقْدَمَتِهِ لِلْكِتَابِ وَفِي شَرْحِهِ لِأَبْيَاتِ مَقْدَمَةِ الْخِرَازِ، وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ:

- قوله في بداية الشرح: " وَقَدْ رَوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « **قَبِّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابَةِ** » (٣).

- وقوله أيضاً: " قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَلْمَانَ: « يَا سَلْمَانُ! أَحِبَّ الْعَرَبَ لِثَلَاثٍ: قُرْآنِكَ عَرَبِيٌّ، وَنَبِيِّكَ عَرَبِيٌّ، وَلِسَانِكَ فِي الْجَنَّةِ عَرَبِيٌّ » (٤).

كما أورد جملة منها أثناء شرحه لألفاظ نظم المورد وبيانه لمعانيها، ومن أمثلة ذلك:

- قوله لما ذكر معنى قول الناظم "سَلْبُوهُ": " أَي: انْتَزَعُوا مِنْهُ الْيَأَى؛ يُقَالُ: سَلَبَهُ اللَّهُ عَقْلَهُ؛ أَي: انْتَزَعَهُ مِنْهُ، وَسَلِبَ كَذَا؛ انْتَزَعَ مِنْهُ، وَفِي الْحَدِيثِ: « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ »؛ أَي: مَا انْتَزَعَ عَنْهُ مِنَ اللَّبَاسِ وَغَيْرِهِ (٥).

(١) انظر: (ص ٧٣٨).

(٢) انظر: (ص ٧٨٨).

(٣) انظر: مقدمة الشارح (ص ٢٨٥).

(٤) انظر: مقدمة الشارح (ص ٢٩٢).

(٥) انظر: (ص ٥١٠).

- قوله حين ذكره لمعاني الرب: " وَيَكُونُ بِمَعْنَى: «المالك»؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِرَجُلٍ: «أَرَبٌ لِإِبْلِ أَنْتَ أَمْ رَبُّ غَنَمٍ؟»، فَقَالَ: « مِنْ كُلِّ آتَانَا اللَّهُ فَأَكْثَرَ وَأَطْيَبَ »^(١).

٣- الأبيات الشعرية:

استشهد ابن آحطا رحمته الله بعدد كبير من الأبيات الشعرية، سواء في مقدمة شرحه، أو أثناء شرحه لمعاني أبيات المورّد، وكان في الغالب يعزو الأبيات وينسبها إلى أصحابها، وهو ينقل في الغالب بواسطة، وأحيانا أخرى ربما ينقل من الدواوين الشعرية مباشرة.
ومن أمثلة ما نقله بواسطة:

- قوله في باب حذف الباء المفردة:

" فَحُذِفَتْ مِنْ رُؤُوسِ الْآيِّ كَمَا حُذِفَتْ مِنْ أَوْأَحِرِ الْآيَّاتِ:
قَالَ الْأَعَشَى:

وَمِنْ كَاشِحِ ظَاهِرِ غَمْرُهُ إِذَا مَا انْتَسَبَتْ لَهُ أَنْكَرَنُ
أَرَادَ: «أَنْكَرَنِي»، فَحَذَفَ الْبَاءَ، وَانْتَفَى بِالْكَسْرَةِ قَبْلَهَا.
وَقَالَ لَبِيدُ:

فَانْتَضَلْنَا وَابْنُ سَلْمَى قَاعِدُ كَعْتِيقِ الطَّيْرِ يَغْضِي وَيُجَلُّ
أَرَادَ: «وَيَجْلِي»....".

هذا نقله بواسطة أبو بكر بن الأنباري من كتابه إيضاح الوقف والابتداء^(٢).

- وقوله أثناء حديثه عن معنى "الصحف":

" وَيُجْمَعُ أَيْضًا عَلَى: «صَحَائِفٍ»، وَ«الصَّحِيفَةُ»: اسْمٌ لِمَا يُكْتَبُ فِيهِ، قَالَ الشَّاعِرُ:
أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادُ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْفَاهَا
وَيُقَالُ لِلْكِتَابِ: «المَهْرَاقُ»، قَالَ الْأَعَشَى:
رَبِّي كَرِيمٌ لَا يُكَدِّرُ نَعْمَةً وَإِذَا تُنَوَّشِدَ فِي المَهْرَاقِ أَشْهَدَا "

هذا نقله بواسطة كتاب الاقتضاب في أدب الكتاب لابن السيد البطلوسي^(١).

(١) انظر: (ص ١١٧٥).

(٢) انظر: (ص ٨٣٤-٨٣٥).

ومن أمثلة ما يحتمل أنه نقله من الدواوين مباشرة من غير واسطة:

- ما استشهد به من قول عمرو بن كلثوم:

كَأَنَّ سُيُوفَنَا مِنَّنَا وَمِنْهُمْ مَخَارِيقُ بِأَيْدِي لَاعِبِينَا
إِذَا تَسَلَّتْ عَلَيَّ الْأَبْطَالُ يَوْمًا رَأَيْتَ لَهَا جُلُودَ الْقَوْمِ جُونًا (٢).

- وما استشهد به من قول التابغة الذبياني:

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ
زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنْ رِحَلْتَنَا غَدًا بِذَاكَ خَيْرِنَا الْغَدَاةُ الْأَسْوَدُ (٣).

- وقوله عند حديثه عن جمع صاحب:

"أَمَّا «صَحْبٌ» فَشَاهِدُهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ:

وُقُوفًا بِمَا صَحَبِي عَلَيَّ مَطِيئِهِمْ

وَأَمَّا «صُحْبَةٌ» فَشَاهِدُهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ أَيْضًا:

فَعَدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ حَامِرٍ وَبَيْنَ إِكَامٍ بَعْدَ مَا مُتَأَمَّلٌ (٤).

٤- أمثال العرب وحكمهم:

استشهد ابن آجطا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بكثير من كلام العرب والحكماء وأمثالهم، وخاصة في مقدمة

شرحه، ومن أمثلة ذلك:

- قوله عند كلامه عن أهمية الكتابة ومنزلتها:

"وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْلَا مَا عَقَدْتَهُ الْكُتُبُ مِنْ تَجَارِبِ الْأَوَّلِينَ لَأَحَلَّ النَّسِيَانُ عَقْدَ

الْآخِرِينَ" (٥).

- وقوله: " وَالْعَرَبُ تَقُولُ: الْخَطُّ أَحَدُ اللَّسَانَيْنِ، وَحُسْنُهُ أَحَدُ الْفَصَاحَتَيْنِ " (١).

(١) انظر: (ص ٣٤٩).

(٢) انظر: (ص ٤٣٦).

(٣) انظر: (ص ٤٣٧).

(٤) انظر: (ص ٣٤٠).

(٥) انظر: مقدمة الشارح (ص ٢٨٦).

- وقوله: " وَقَالَ حَكِيمُ الرُّومِ: الخَطُّ هِنْدَسَةٌ رُوحَانِيَّةٌ وَإِنْ ظَهَرَ بِأَلَةٍ جَسَدِيَّةٌ. وَقَالَ حَكِيمُ
لِلْعَرَبِ: الخَطُّ أَصِيلٌ فِي الرُّوحِ، وَإِنْ ظَهَرَ بِحَوَاسِّ الجَسَدِ " (٢).
- وقوله: " وَمِنْهُ المَثَلُ: وَلِي حَرَّهَا مَنْ تَوَلَّى قَرَّهَا " (٣).

٥- أقوال أئمة التفسير واللغة:

استشهد ابن آجطا رَحِمَهُ اللهُ بِكثيرٍ من كلام أئمة التفسير واللغة والمعاني كأمثال مجاهد وقتادة
والفراء والكسائي وسيبويه والخليل والأصمعي وغيرهم، ومن أمثلة ذلك:
- قوله في تفسير معنى النبأ:
" فَقَالَ مُجَاهِدٌ: «هُوَ القُرْآنُ»، وَقَالَ قَتَادَةُ: «هُوَ البَعَثُ بَعْدَ المَوْتِ»، قَالَ ابْنُ زَيْدٍ: «هُوَ
القِيَامَةُ» (٤).

- قوله عند ذكر بعض أوجه تعليل حذف الألف من لفظ ﴿أَيُّهُ﴾:
" أَنَّهُ لُغَةٌ - أَعْنِي بِضَمِّ الهَاءِ مِنْ ﴿أَيُّهُ﴾ حَيْثُ كَانَ - حَكَاهُ الفَرَّاءُ وَغَيْرُهُ عَنِ العَرَبِ.
وَحَكَى الأَصْمَعِيُّ عَنِ بَعْضِ العَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «يَسَأِيهِ الرَّجُلُ» و«يَأِيهِ الإِنْسَانُ» و«يَأِيهِ
القَوْمُ» ... (٥).

- وقوله عند ذكر أصل لفظ "آية":
" فَقِيلَ: أَنَّ أَصْلَهَا «أَيَّةٌ» عَلَى وَزْنِ: «فَعَلَةٌ» تَحَرَّكَتِ اللَّيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا انْقَلَبَتْ أَلْفًا؛
قَالَهُ سِيبَوَيْهٌ وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ بِهَذَا القَوْلِ أَيْضًا عَنِ سِيبَوَيْهٍ، فَيَكُونُ عَنِ سِيبَوَيْهٍ
عَلَى هَذَا قَوْلَانِ: الأوَّلُ، وَهَذَا. وَقَالَ الكِسَائِيُّ: أَصْلُهَا: «أَيَّةٌ» عَلَى وَزْنِ: «فَاعِلَةٌ» (٦).
- وقوله عند حديثه عن اختلافهم في الاسم الذي دخلت عليه الألف واللام بِمَ يُعْرَفُ:

(١) انظر: مقدمة الشارح (ص ٢٩٥).

(٢) انظر: مقدمة الشارح (ص ٢٩٥).

(٣) انظر: (ص ٣٦٢).

(٤) انظر: (ص ١١٣٤).

(٥) انظر: (ص ٧٧١).

(٦) انظر: (ص ٩٤٥-٩٤٦).

" فَقَالَ الْخَلِيلُ: أَنَّهَا تُعْرَفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَأَنَّ آلَةَ التَّعْرِيفِ "أَلٌ". وَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْهَمْزَةُ
الَّتِي مَعَ اللَّامِ هَمْزَةٌ قَطَعٌ ... " (١).

ونخلص من هذا أن ابن آحطاً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قد اعتمد في الاستشهاد على مسائل الرسم التي ذكرها
في كتابه التبيان وفي التدليل عليها على عدة أمور كآليات القرآنية والأحاديث النبوية والآثار
والأشعار وأقوال العرب وحكمهم وأقوال أئمة التفسير واللغة، وهي في الغالب لا تخرج عما
يستشهد به غيره من الأئمة والعلماء.

(١) انظر: (ص ٦٠٣).

المطلب الثالث: مسلكه في تعليل الأحكام وتوجيهها

لم يكتف الإمام ابن آحطا رَحْمَتُهُ بِمجرد النقل لأحكام الرسم من كتب الأئمة السابقين فقط، بل كان يجتهد في بيان عللها وتوجيهاتها، إمَّا بنقل كلام الأئمة السابقين في توجيهها، وإمَّا يجتهد هو رَحْمَتُهُ وَيوجِّهها بحسب ما أوتي من قوة فهم واجتهاد.

● ومن أمثلة ما نقله عن الأئمة السابقين في توجيه بعض الأحكام:

ما نقله عن الإمام أبي عمرو الداني من كتاب المحكم في توجيه وتعليل حذف النون من ﴿لِنَنْظُرَ﴾ و﴿لِنَنْصُرُ﴾ ونظائرهما^(١)، وكذلك ما نقله عنه أيضًا في تعليل زيادة الألف في رسم لفظ ﴿مائة﴾^(٢)، وكذلك ما نقله عن جمع من العلماء في العلة الموجبة لزيادة الألف بعد الواو في الجمع^(٣).

● ومن أمثلة ما اجتهد هو في بيان علله وتوجيهه:

- قوله عند ذكر علة حذف ألف لفظ ﴿الرحمن﴾:

"واعلم أن هذه الكلمة التي هي: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ وَقَعَ الإجماعُ من كتاب المصاحف على حذف الألف التي بعد الميم منها، وعلة حذفها طلب الإيجاز والاختصار والتخفيف؛ لكثرة دورانها على الألسنة واستعمالها في الكتب، وهم يستحبون الإيجاز والاختصار في اللفظ، وكما استحبوا ذلك في اللفظ استحبوه في الكتب.

واعلم أن الألف من ﴿الرَّحْمَنُ﴾ إمَّا يحذفها الكتاب إذا أتت بالألف واللام كما ذكر الناطم، فلو استعمل دون الألف واللام لأثبتت ألفه ولم تحذف، ولم يجر ذلك في القرآن" (٤).

- قوله عند ذكر علة إثبات ألف لفظ ﴿السيئات﴾:

(١) انظر: (ص ٧٢٠).

(٢) انظر: (ص ٩٥٦).

(٣) انظر: (ص ٩٨٠).

(٤) انظر: (ص ٤٤٧).

" فَعِلَّةٌ إِبْتِاطُ أَلْفٍ ﴿السِّيَّاتِ﴾ هُوَ حَذْفُ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ مِنْهُ، وَهُوَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ لِئَلَّا يَتَوَالَى عَلَى الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ حَذْفَانِ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ يَنْتَقِصُ بِحَذْفِ الْأَلْفِ مِنْ ﴿خَطِئِينَ﴾ و﴿خَسِيِّينَ﴾، فَإِنَّهُمْ حَذَفُوا أَلْفَهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَمَعَ ذَلِكَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ مَسْلُوبَةٌ مِنْهُ كَمَا هِيَ هَاهُنَا؛ بَلْ كَانَ أَلْفُ ﴿السِّيَّاتِ﴾ أَحَقُّ وَأَوْلَى بِالْحَذْفِ مِنْ ﴿خَطِئِينَ﴾ و﴿خَسِيِّينَ﴾ وَأُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ بِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ لَفْظَ ﴿السِّيَّاتِ﴾ أَكْثَرُ دَوْرًا فِي الْقُرْآنِ مِنْ ﴿خَطِئِينَ﴾ و﴿خَسِيِّينَ﴾. الثَّانِي: أَنَّ ﴿السِّيَّاتِ﴾ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ، وَهُوَ أَثْقَلُ مِنَ الْمَذْكَرِ؛ فَافْهَمْ هَذَا وَتَأَمَّلْهُ" (١).

- وقوله في تعليل حذف الواو من لفظ ﴿يَمَحُ﴾ وأشباهه:

" وَالْعِلَّةُ فِي حَذْفِ الْوَائِ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ هُوَ مَا قَدَّمْنَاهُ، وَمَا ذَكَرَهُ فِي التَّرْجَمَةِ، مِنْ أَنَّهُمْ اكْتَفَوْا بِالضَّمَّةِ عَنِ الْوَائِ فَاسْقَطُوا الْوَائِ مِنَ اللَّفْظِ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ بَعْدَهَا، وَاكْتَفَوْا عَنِ الْوَائِ بِالضَّمَّةِ الَّتِي قَبْلَهَا، ثُمَّ أَنَّهُمْ بَنُوا الْخَطَّ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ عَلَى اللَّفْظِ، فَكَمَا أَنَّ الْوَائِ سَاقِطَةٌ مِنَ اللَّفْظِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، فَكَذَلِكَ فَعَلُوا فِي الْخَطِّ فَاجْرَوْا الْخَطَّ مَجْرَى اللَّفْظِ" (٢).

- وقوله عند ذكره علة حذف الألف من لفظ ﴿أَيْهَ﴾:

" فَأَمَّا عِلَّةُ حَذْفِ الْأَلْفِ فِي ﴿أَيْهَ﴾ فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ فَلِوَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لَمَّا سُكِّنَتِ الْأَلْفُ فِي كَلِمَةِ ﴿أَيْهَ﴾ وَاللَّامُ بَعْدَهَا أَيْضًا سَاكِنَةٌ سَقَطَتْ الْأَلْفُ؛ إِذْ هِيَ سَاقِطَةٌ مِنَ اللَّفْظِ فِي حَالِ الدَّرَجِ، فَحَمَلُوا الْخَطَّ عَلَى ذَلِكَ اللَّفْظِ، وَجَعَلُوا فِي الثَّلَاثَةِ مَوَاضِعَ اخْتِصَارًا وَإِعْلَامًا، اجْتَزَوْا وَاكْتَفَوْا بِالْفَتْحَةِ كَمَا فَعَلُوا فِي: ﴿سَدَّعُ الرِّبَانِيَّةِ﴾ [العلق: ١٨]، و﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ [الإسراء: ١١] اَكْتَفَوْا بِضَمِّ الْعَيْنِ عَنِ الْوَائِ.

(١) انظر: (ص ٥١٠).

(٢) انظر: (ص ٨٥٣).

والوجه الثاني: يُحتملُ أَنْ يَكُونُوا رَاعُوا فِيهَا الْقِرَاءَةَ الْأُخْرَى، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ ﴿أَيْهِ﴾ بِضَمِّ الْهَاءِ فِي الثَّلَاثَةِ مَوَاضِعٍ" (١).

• كما يظهر تعليقه وتوجيهه لبعض الأحكام في كثير من المواضع التي يذكر فيها رسم الألفاظ التي تحتمل عدة قراءات، ومن أمثلة ذلك:

- قوله بعد ذكر القراءات الواردة في قوله تعالى ﴿وَلَوْ لَا دَفَعَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥١]:
 " وَرَسَمُهَا عَلَى كَذَلِكَ بَعِيرِ أَلْفٍ يُحْتَمَلُ الْقِرَاءَتَيْنِ مَعًا، فَمَنْ قَرَأَهَا بِغَيْرِ أَلْفٍ فَذَلِكَ حَقِيقَةٌ رَسَمِهَا، وَمَنْ قَرَأَهَا بِأَلْفٍ قَدَّرَ حَذْفَ الْأَلْفِ تَخْفِيفًا، فَهُوَ مِمَّا اخْتَلَفُوا فِي قِرَاءَتِهِ وَاتَّفَقُوا عَلَى رَسْمِهِ مِثْلَ: ﴿تَفَادُوهُمْ﴾" (٢).

- وقوله في توجيه قراءة ﴿فَصَلُّهُ﴾:
 " فَرَسِمَ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، وَلَعَلَّهَا كَانَتْ مَشْهُورَةً فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ مَعْلُومَةً عِنْدَ الصَّحَابَةِ، فَإِنْ كَانَتْ مَعْلُومَةً فَذَلِكَ حَقِيقَةٌ رَسْمِهِ، وَإِلَّا فَحَذْفُ الْأَلْفِ تَخْفِيفًا" (٣).

- وقوله بعد نسبه للقراءة الشاذة في قوله تعالى ﴿بُجْرِيٍّ إِلَّا الْكُفُورَ﴾ لأصحابها:
 " وَلَعَلَّهَا كَانَتْ مَشْهُورَةً فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ قِرَاءَةً مَشْهُورَةً، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَذَلِكَ حَقِيقَةٌ رَسْمِهِ، وَإِلَّا فَحَذْفُ الْأَلْفِ تَخْفِيفًا، فَيَكُونُ عَلَى الْمَشْهُورِ مِمَّا اتَّفَقَ الْقُرَّاءُ عَلَى رَسْمِهِ وَقِرَاءَتِهِ" (٤).

(١) انظر: (ص ٧٧٠).

وانظر أيضًا: توجيهه لرسم لفظ ﴿إسرائيل﴾ عند شرح الأبيات رقم (٩٣-٩٥)، وتوجيهه لرسم لفظ ﴿ليكة﴾ ورده في ذلك عند شرح البيت رقم (٢٣٤): (ص ٥٤٨-٥٤٩).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٨٣): (ص ٥٢٦).

(٣) انظر: شرح البيت رقم (٢٣١): (ص ٧٥٢).

(٤) انظر: شرح البيت رقم (٢٣٦): (ص ٧٦٦).

المطلب الرابع: مسلكه في نقد الأقوال وتقويمها

لقد ضمن الإمام ابن آحطاً رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ كتابه التبيان جملة من أقوال ونصوص الأئمة العلماء وآرائهم، إذ كان ينقلها للاستدلال والاستشهاد بها على المسائل الواردة في شرحه لأبيات المورد، ولكنه رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ لم يكن مجرد ناقل لتلك الأقوال والنصوص فحسب، بل تجده في بعض الأحيان متعقبا لها، وأحيانا أخرى ناقداً، وأخرى مصوباً ومستحسناً لها، ولا يمنع ذلك إن كان ذلك القول أو النص لإمام كبير من أئمة الفن كالإمام الداني، أو الإمام أبو داود، أو حتى شيخه الإمام الخراز، أو غيرهم، وهذا ما يدل على مكانته ورسوخ قدمه في هذا الفن وقوة فهمه، وتمكنه من مسأله.

وقد اختلفت طريقة ابن آحطاً رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ في نقده ومناقشته للأقوال والنصوص التي ينقلها في كتابه التبيان:

أ- فتجده تارة يحسن عبارة بعضهم على بعض، ومن أمثلة ذلك:

- قوله عند تحسينه لعبارة أبي داود على عبارة الداني:

" وَأَحْسَنُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ عِبَارَةُ الشَّيْخِ أَبِي دَاوُدَ فِي «التَّنْزِيلِ»^(١).

ومثله قوله: " وَعِبَارَةُ أَبِي دَاوُدَ فِي «التَّنْزِيلِ» أَحْسَنُ مِنْ عِبَارَةِ «المُقْنَعِ»^(٢).

- وقوله عند تحسين كلام الناظم على كلام الشاطبي:

" وَكَلَامُ النَّاطِمِ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ أَحْسَنُ مِنْ كَلَامِ الشَّاطِبِيِّ فِي عَقِيلَتِهِ: «وَحُصَّ فِي اتِّبَعُونَ

غَيْرَهُمَا سُورًا» - ثم قال بعد شرح عبارته: - فَكَلَامُ الشَّاطِبِيِّ غَيْرُ مُحَرَّرٍ، وَعَلَيْهِ فِيهِ

دَرَكٌ، وَكَلَامُ النَّاطِمِ هُنَا أَحْسَنُ^(٣).

ومثله أيضاً قوله: " وَعِبَارَتُهُ هُنَا أَحْسَنُ مِنْ عِبَارَةِ الشَّاطِبِيِّ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ فِي «عَقِيلَتِهِ» حَيْثُ قَالَ:

«دِينٌ تُمَدُّوْنَ»^(٤).

- وقوله في عكس ذلك عند تحسين كلام الشاطبي على كلام الناظم:

(١) انظر: شرح البيت رقم (٥٢): (ص ٤٦٥).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٥٤): (ص ٤٧٠).

(٣) انظر: شرح البيت رقم (٢٦٨): (ص ٨٢٣).

(٤) انظر: شرح البيت رقم (٢٧٢): (ص ٨٢٨).

" وَأَتَقَنُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ عِبَارَةَ أَبِي الْقَاسِمِ فِي «الْعَقِيلَةِ»: أَوْلَى يَتَمَّى
وَنَصَرَى" (١).

ب- وتجده تارة أخرى يستحسنها ويمدحها، ومن ذلك:

- قوله مستحسنًا عبارة الخراز:

" وَفِي قَوْلِ النَّازِمِ كَخَلَّتْهُ: «وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ حَيْثُ مَا بَدَتْ» بِلَاغَةً، وَحُسْنُ عِبَارَةٍ، لِأَنَّهَا
عِبَارَةٌ وَافِيَةٌ، حَصَلَ بِهَا الْمَقْصُودُ لَفْظًا وَمَعْنَى، مَعَ اخْتِصَارِ اللَّفْظِ" (٢).

ومثله قوله: "وَإِطْلَاقُ النَّازِمِ كَخَلَّتْهُ فِيهَا حَسَنٌ، لِكَوْنِهِ لَمْ يُقَيِّدْهَا بِحَرْفٍ، وَلَا ذَكَرَهَا
بِأَعْيَانِهَا....." (٣).

- وقوله عند استحسانه لكلام الشاطبي:

" وَلَقَدْ أَحْسَنَ الشَّاطِبِيُّ فِي قَوْلِهِ:

فِي يُوسُفَ خُصَّ قُرْءَانًا وَزُخْرُفَ أَوْلِيَهُمَا وَيَأْتِيَاتِ الْعِرَاقِ يُرَوَى" (٤)

ج- وتجده تارة أخرى يرد على أقوالهم وينتقدها، ومن ذلك:

- قوله بعد ذكر كلام بعض النحويين في تعليل رسم لفظ ﴿ليكة﴾:

" وَكَلَامٌ هَذَا النَّحْوِيُّ فِيهِ نَظْرٌ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ: إِنَّمَا هُوَ مَكْتُوبٌ فِي هَذَيْنِ
الْمَوْضِعَيْنِ عَلَى نَقْلِ الْحَرَكََةِ عَلَى قِرَاءَةِ نَافِعٍ وَمَنْ قَرَأَ بِهَا، فَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ ... - وشرح
بطلان كلامه وفنده ثم قال: - وَإِنْ كَانَ مُرَادُ هَذَا النَّحْوِيِّ أَنَّهُ كُتِبَ عَلَى نَقْلِ الْحَرَكََةِ عَلَى
قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿الْأَيْكَةَ﴾ بِسُكُونِ اللَّامِ وَتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ وَخَفْضِ التَّاءِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ الْكُوفِيِّينَ
وَأَبِي عَمْرٍو وَابْنِ الْعَلَاءِ، فَهَذَا أَيْضًا غَيْرُ صَحِيحٍ ... - ودلّل على ذلك بكلام الشاطبي ومكي
في الرعاية ثم قال - وهذا الذي قدّمناه أولاً عَنْ بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ فِيهِ نَظْرٌ كَمَا قُلْنَا" (٥).

(١) انظر: شرح البيت رقم (٨٣): (ص٥٢٦).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٨٤): (ص٥٢٩).

(٣) انظر: شرح البيت رقم (٤٣٥): (ص١١٤٩).

(٤) انظر: شرح البيت رقم (٢٧٢): (ص٧١٨).

(٥) انظر: شرح البيت رقم (٢٣٤): (ص٧٦٠).

- وقوله أيضاً بعد ذكره نصين للإمام الداني في حكم رسم ﴿نبؤا﴾ بالواو والألف:
"ففي كلام الحافظ إشكالٌ على ما ذكر، لأنَّ كلامه الأولُ مُناقضٌ للأخير، تأملُ هذا
الذي قُلْتُ لك" (١).

- وقوله أيضاً بعد ذكره لنص للحافظ في حذف الألف من جمع المذكر والمؤنث السالم:
"وفيه إشكالٌ في قوله: «وأكثرُ ما وجدتهُ في المؤنث» يعني: الحذفُ في جمعِ المؤنثِ
السالمِ ممَّا بعدَ الألفِ فيه همزةٌ أو حرفٌ مُضعفٌ ... - ثم قال: - ... والذي يُحقِّقُ الإشكالَ
فيه كونهُ ذكرٌ فصلينِ وجعلهما قسَمينِ - وذكرهما ثم قال: - ومَّا رأيتُ من نَبهَ على
هذا، فانظره وتأمَّله" (٢).

د- وتجده تارة أخرى يعقبُ على أقوالهم ويصوبُها، ومن ذلك:

- قوله معقباً على الخراز والشاطبي في إطلاقهما الخلاف في رسم ﴿أرأيت﴾:
"فكانَ حقُّ النَّاطِمِ أن يُقَيِّدَ ﴿أرأيت﴾ كما قدَّمنا في «المقنع»، ومثَّلَ هذا الذي تُعقبُ
على النَّاطِمِ تُعقبُ على الإمامِ الشَّاطِبيِّ في قوله: «في أرأيت وأرأيتُم اختلفوا»، لأنَّه يَدْخُلُ
عَلَيْهِ: ﴿أرأيتَ الَّذِي يَنْهَى﴾ (١) عَبْدًا إِذَا صَلَّى ﴿[الآيتين: ٩ - ١٠] في سورة العلق، فكانَ حَقُّه أن يُقَيِّدَهُ
بِسُورَةِ المَاعُونِ كما في «المقنع»، لأنَّه نَظَمَ مَا فِي «المقنع»" (٣).

- وقوله معقباً على شيخه الإمام الخراز:

"وقولُ النَّاطِمِ: «وجاءَ آثارٌ» قلنا بِتَحْقِيقِ الهمزتين، ولو قالَ تَحَلُّثُهُ: «وجاءتِ آثارٌ»
بِإِلْحَاقِ العَلامَةِ وَنَقْلِ حَرَكَةِ الهمزةِ إِلَيْهَا لِأَنَّ لَهُ البَيْتَ وَاسْتِقَامَ، وَلِجَازَ ذَلِكَ؛ [١٦/أ] لأنَّ
«الآثار» جَمْعُ تَكْسِيرٍ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ سَوَاءٌ كَانَ لِمَنْ يَعْقِلُ وَلِمَنْ لَا يَعْقِلُ فَإِنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ
المؤنثِ المُفْرَدِ الَّذِي لَا يَعْقِلُ فِي إثباتِ عَلامَةِ التَّانِيثِ وَحذفِها، تقولُ: طَلَعَ الشَّمْسُ وَطَلَعَتِ

(١) انظر: شرح البيت رقم (٣١٨): (ص ٩٢٠).

(٢) انظر: شرح الأبيات رقم: (٤٨-٥٢): (ص ٤٦٤-٤٦٥).

(٣) انظر: شرح البيت رقم (١٨٢): (ص ٦٨٠).

الشَّمْسُ، وتَقُولُ فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ: قَالَتِ الزُّيُودُ وَقَالَ الزُّيُودُ، وَقَالَ الرَّجَالُ وَقَالَتِ الرَّجَالُ، وَجَاءَ آثَارٌ وَجَاءَتِ آثَارٌ، فَهَذَا كَمَا قُلْنَا" (١).

• ولكن ابن آحطا رحمه الله في نقده وتعقيبه على أقوال الأئمة كان متادبا ومتواضعا، فهو يعتذر لهم بكل أدب، ويلتمس لهم الأعذار، ويترحم عليهم، ومن أمثلة ذلك اعتذاره لشيخه الخراز في غير ما موضع منها:

- قوله عند حديثه عن حذف الألف من الأسماء الأعجمية:

" .. إِلَّا أَنْ فِي ذِكْرِ النَّاطِمِ ﴿سَلِيمَنَ﴾ و﴿خَلِيدٌ﴾ و﴿صَلِيحٌ﴾ و﴿مَلِكٌ﴾ نَظْرٌ، وَلَا عُدْرَ لَهُ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا ذَكَرَهَا اتِّبَاعًا لِلْحَافِظِ وَإِقْتِدَاءً بِهِ، لِأَنَّهُ هَكَذَا ذَكَرَهَا فِي «الْمُنْعِ»، فَذَكَرَهَا النَّاطِمُ كَمَا ذَكَرَهَا الْحَافِظُ، فَالذِّكْرُ إِذَا عَلَى الْحَافِظِ، لِأَنَّ ﴿سَلِيمَنَ﴾ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ لَيْسَ بَعَرَبِيٌّ، فَكَأَنَّ ذِكْرَهُ فِي الْأَسْمَاءِ الْعَجْمِيَّةِ الَّتِي اتَّفَقَ عَلَى حَذْفِهَا أَوْلَى وَأَحَقُّ" (٢).

- وقوله عند حديثه عن الحروف التي كتبت مفصولة على الأصل:

" ... وَلَكِنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ سَلَكَ فِي ذَلِكَ مَسَلَكَ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ، الْمَأْخُودِ عَنْهُمْ ذَلِكَ الشَّانِ فِي تَوَالِفِهِمْ، فَالذِّكْرُ عَلَيْهِمْ، فَأَمَّا هُوَ فَمُقْتَدٍ بِهِمْ فِيمَا سَبَقُوهُ إِلَيْهِ" (٣).

- وقوله كذلك عند شرح قول الخراز: "وَعَنَهُ وَالِدَانِي فِي طَاعُونٍ":

" فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: «وَعَنَهُ، وَعَنِ الدَّانِي» وَالْعُدْرُ لِلنَّاطِمِ فِيهِ أَنَّهُ عَطَفَهُ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ، لِتَعَدُّرِ ذَلِكَ فِي النَّظْمِ، لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ فَسَادِ الْوَزْنِ، وَالشَّعْرُ مَحَلُّ الضَّرُورَةِ يَجُوزُ فِيهِ مَا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ" (٤).

- وقوله أيضاً معتذراً له في نسبته للخلاف لأبي داود في ألفاظ المضاعفة السابق الذكر:

"... فَلَعَلَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ حِينَ طَالَعَ «التَّنْزِيلَ» وَقَعَ نَظْرُهُ عَلَى قَوْلِ أَبِي دَاوُدَ: «وَاحْتَلَفَ الْقُرَاءُ فِي حَذْفِ الْأَلْفِ وَإِثْبَاتِهَا»، فَتَحَقَّقَ عَنْهُ أَنَّهُ أَرَادَ حَذْفَ الْأَلْفِ وَإِثْبَاتِهَا خَطًّا، فَعَمَلَ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ

(١) انظر: شرح البيت رقم (١٤): (ص ٣٨٤). وسيأتي معنا - إن شاء الله تعالى - جملة من تعقيباته على الناظم وغيره من الأئمة في مبحث استدرآكاته وتعقيباته رحمه الله .

(٢) انظر: شرح البيت رقم (١٠١): (ص ٥٥٥).

(٣) انظر: شرح الأبيات رقم (٣٩٨-٤٠٠): (ص ١٠٧٣).

(٤) انظر: شرح البيت رقم (٧٠): (ص ٥٠٣).

إِنَّهُ ﷺ لَمْ يُرَاجِعْ مُطَالَعَتُهُ فِيهِ، وَلَا نَظَرَ لَمْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَهَذَا وَهْمٌ كَبِيرٌ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ ﷺ مُحَقِّقًا فِيمَا يَنْقُلُهُ، مُتَمَنَّيًا فِي ضَبْطِهِ، مُحْتَرِزًا عَلَى الْعَقَلَاتِ السَّقَطَاتِ" (١).

- وقوله أيضًا معتذرا للنَّاطِمِ فِي لَفْظِ «دَيْرٍ»:

" أَمَّا ذِكْرُ النَّاطِمِ «دَيْرٍ» هَكَذَا وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي الْقُرْآنِ، لِأَنَّ النَّظْمَ لَمْ يَتَأْتِيَ لَهُ وَلَمْ يَتَزَنَّ إِلَّا كَذَلِكَ، وَلِأَنَّ التَّنْكِيرَ أَصْلٌ وَالتَّعْرِيفَ فَرَعٌ... " (٢).

- وقوله كذلك معتذرًا له:

".... وَظَاهِرُ كَلَامِهِ وَإِطْلَاقُهُ يُؤَدِّنُ أَنَّ ذَلِكَ لَهُمَا مَعًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَوْ رُوجِعَ فِي هَذَا، أَوْ بَلَغُهُ لاحتِئَالَ فِي ذَلِكَ لِسهُولَةِ التَّنْظِيمِ عَلَيْهِ وَيَسَارَتِهِ" (٣).

- وقوله مرة أخرى معتذرًا له أيضًا:

" وَقَدْ طَالَعْتُ نُسخًا مِنْ «المُقَنَعِ» فَمَا رَأَيْتُهُ ذَكَرَهُ، وَالتَّنَاطُمُ صَادِقٌ فِيمَا قَالَهُ، لَعَلَّ أَبَا عَمْرٍو ذَكَرَهُ فِي النُّسخَةِ الَّتِي طَالَعَهَا النَّاطِمُ... " (٤).

وكذلك اعتذاره لأبي عمرو الداني ﷺ عند قوله:

" فَظَاهِرُ قَوْلِ أَبِي عَمْرٍو هَذَا أَنَّهُمْ إِنَّمَا كَرِهُوا نَقْطَ الْمَصَاحِفِ لِأَجْلِ اللَّبْسِ كَمَا قَالَ، وَمِنْهُ أَخَذَهُ النَّاطِمُ ﷺ، إِلَّا أَنَّ هَذَا فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ مَنْ ذُكِرَ عَنْهُ الكِرَاهَةُ نَقَطُ الْمَصَاحِفِ لَمْ يَذْكَرْ فِيهِ أَنَّ التَّقْطَبَ بِالسَّوَادِ هُوَ الْمَكْرُوهُ، وَإِنَّمَا كَرِهُوا نَقْطَهُ رَأْسًا لَا بِسَّوَادٍ وَلَا بِغَيْرِهِ، لِمُخَالَفَةِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ تَرَكُوهُ بِغَيْرِ نَقْطٍ وَلَا شَكْلِ، وَتَأَوَّلَ ذَلِكَ أَبُو عَمْرٍو ﷺ عَنْهُمْ، وَلَعَلَّهُ بَلَغَهُ ذَلِكَ، أَوْ عَلِمَهُ بِمَا صَحَّ عَنْهُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِذَلِكَ" (٥).

ونخلص من هذا أن ابن آحطا ﷺ لم يكن مجرد ناقل للأقوال والنصوص فقط، بل تعرض لكثير منها بالنقد والتصحيح والتعقيب، مما يدل على سعة اطلاعه وأصالته في هذا الفن ورسوخ قدمه فيه، إضافة إلى أدبه الجم وعدم تحامله على المخطئ أو المخالف.

(١) انظر: (ص ٦٤١).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٨٥): (ص ٥٣١).

(٣) انظر: شرح البيتين رقم (٥٣-٥٤): (ص ٤٦٩).

(٤) انظر: شرح البيت رقم (١٩٧): (ص ٧٠١).

(٥) انظر: شرح البيت رقم (٢٠): (ص ٤٠١).

المطلب الخامس: مسلكه في الإفادته من المصادر وموقفه منها وأمانته العلمية

إنَّ معرفة مسلك المؤلف وطريقته في التعامل مع المصادر والمراجع وكيفية الإفادته منها أمر مهم وبالغ الأهمية، لأن عزوه للنصوص والأقوال التي نقلها عن الغير يعدُّ أمانة علمية عظيمة، وتعدُّ من الخصال والمزايا الحسنة لصاحبها، وعكس ذلك يُعدُّ خيانة للأمانة وسرقة علمية يؤاخذ عليها، ولذا كان لزاماً علينا بيان مسلك الإمام ابن آجطا رَحِمَهُ اللهُ فِي التَّعَامُلِ مَعَ الْمَصَادِرِ وَطَرِيقَةَ إِفَادَتِهِ مِنْهَا فِي كِتَابِهِ التَّبَيَّنَ، وذلك ما سنبيِّنُه فِي النِّقَاطِ الْآتِيَةِ:

أ- طريقته في النقل من المصادر:

تنوعت طريقة ابن آجطا رَحِمَهُ اللهُ فِي النِّقَاطِ مَعَ الْمَصَادِرِ فِي كِتَابِهِ التَّبَيَّنَ، وذلك بحسب ما يراه مناسباً لشرح الآيات وبيان معانيها ومقاصدها، وذلك وفق الطرق التالية:

١- النقل الحرفي:

إنَّ الْمُتَّبِعَ لِكِتَابِ التَّبَيَّنَ يَجِدُ أَنَّ ابْنَ آجِطَا رَحِمَهُ اللهُ قَدْ أَكْثَرَ مِنَ النِّقْلِ الْحَرْفِيِّ لِلنُّصُوصِ وَالْأَقْوَالِ، وَلَا يَقْتَصِرُ ذَلِكَ فِي نَقْلِهِ عَنِ أُمَّةِ الرَّسْمِ كَالدَّانِي وَأَبِي دَاوُدَ وَالشَّاطِئِيِّ وَاللَّبِيبِ وَالسَّخَاوِيِّ وَغَيْرِهِمْ، بَلْ تَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِمْ مِنْ أَفَادٍ مِنْ كِتَابِهِمْ فِي سَائِرِ الْفُنُونِ، كَالْمَاوَرِدِيِّ وَابْنِ عَطِيَّةِ وَابْنِ السَّيِّدِ الْبَطْلِيِّوسِي ..

وَلَكِنْ تَجِدُهُ قَدْ أَكْثَرَ فِي نَقْلِهِ الْحَرْفِيِّ عَنِ أُمَّةِ الرَّسْمِ، فَتَجِدُهُ يَنْقُلُ عَنْهُمْ النُّصُوصَ الطُّوَالَ قَدْ تَصَلَّ لِحَدِّ صَفْحَةٍ وَصَفْحَتَيْنِ، أَوْ أَكْثَرَ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ النَّادِرَةِ، وَأَمْثَلُهُ ذَلِكَ كَثِيرٌ لَا يَتَسَعُّ الْمَقَامَ لَذِكْرِهِ (١).

وَابْنَ آجِطَا رَحِمَهُ اللهُ لَا يَكْتَفِي بِمَجْرَدِ نَقْلِ الْأَقْوَالِ وَالنُّصُوصِ فَقَطْ، بَلْ يَجْتَهِدُ فِي تَفْسِيرِ مَرَادِ صَاحِبِهَا مِنْهَا إِنْ كَانَ غَامِضًا، وَيُشْرِحُهُ وَيُبَيِّنُ مَغْزَاهُ، وَوَجْهَ الْاسْتِشْهَادِ مِنْهُ، وَإِنْ تَصَرَّفَ فِي الْعِبَارَةِ أَوْ النِّقْلِ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصَانٍ يَنْبَغِي إِلَيْهِ، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

(١) انظر: شرح البيت رقم (٣٨٦): (ص١٠٥٦) والمقنع للداني: (ص٦٦-٦٧)، وكذلك شرح البيت رقم (٣٣٩): (ص٩٥٦) وكتاب المحكم للداني: (ص١٧٥-١٧٦)، وأيضاً: شرح البيت رقم (٢٠٧): (ص٧١٥) ومختصر التبيين: (٣/٨١٥-٨١٦)، وأيضاً: شرح البيت رقم (٢٢): (ص٤٠٤) والدرة الصقبيلة للبيب (مخطوط): [٤/ب]، وأيضاً: شرح البيت رقم (٣٢٢): (ص٩٢٧) وكتاب الوسيلة للسخاوي: (ص٣٨٧)، وأيضاً: شرح البيت رقم (٤٣٧): (ص١١٥٠) ومختصر التبيين: (٢/٢٦٨-٢٦٩).

"... وَنَصُّ مَا فِي «التَّنْزِيلِ» قَالَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ [الآية: ٢١٨]: «اعلم أن ما في كتاب الله ﷻ من ذكر «الرحمة» فهو مرسوم بالهاء، إلا سبعة أحرف.... - وَذَكَرَهَا إِلَى آخِرِهَا، ثُمَّ قَالَ: - وَرَسَمَ الْغَازِي وَحَكَّمَ وَعَطَاءُ بْنُ يَزِيدٍ الْخُرَّاسَانِي حَرْفًا ثَامِنًا.....» (١).

٢- النقل بالفكرة أو المعنى:

يستعمل ابن آحطا النقل بالفكرة أو المعنى في حالة ما إذا كانت الأقوال أو النصوص المنقولة طويلة، ويصرح بذلك أو بما يدل عليه، أو ينقل ملخص ما قالوه في المسألة وينسبه إليهم، وذلك كله طلبا للاختصار والإيجاز، وعدم الإطالة، ومن أمثلة ذلك: قوله: " وَمِنْهَا مَا قَالَهُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو فِيمَا حُدِفَتْ مِنْهُ إِحْدَى الْوَاوَيْنِ لِاجْتِمَاعِ الْمُثَلِّينِ، وَذَكَرَ فِي جُمْلَتِهَا ﴿مَسْئُولًا﴾... " (٢).

- وقوله: " ... فَ«السَّنُّ» الطَّرِيقُ، يُقَالُ: «تَنَحَّ عَنْ سَنَنِ الطَّرِيقِ» بِفَتْحِ السِّينِ وَالتُّونِ، وَ«عَنْ سُنَنِ الطَّرِيقِ» بِضَمِّ السِّينِ وَالتُّونِ، وَ«عَنْ سُنَنِ الطَّرِيقِ» بِضَمِّ السِّينِ وَفَتْحِ التُّونِ، وَ«عَنْ سُنَّةِ الطَّرِيقِ» يُرَادُ بِذَلِكَ: مَحَجَّتُهُ وَمَمَرُهُ. قَالَ ابْنُ السَّيِّدِ الْبَطْلَيْوسِي فِي «الإِقْتِضَابِ»، وَمِثْلُهُ عَنْ ابْنِ السَّكِّيتِ فِي «الأَلْفَاظِ» (٣).

٣- إحالة النصوص بعضها على بعض :

وذلك طلبا منه للاختصار وعدم التكرار، فيذكر مثلا كلام الداني ويحيل عليه كلام أبي داود والعكس، وأحيانا يضيف إليه ما زاده الآخر، أو أنه يذكر كلاما في حكم مسألة معينة ويحيل إليه في حكم المسألة التي تليها، ومن أمثلة ذلك:

(١) انظر: شرح الأبيات رقم (٤٣٥-٤٣٧): (ص ١١٥٠).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٣٠١): (ص ٨٩٥).

(٣) انظر: شرح البيت رقم (١): (ص ٣١٦).

- قوله: " قال أبو داود في قوله: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٤]: « في هذه الآية من الهجاء حذف الألف من ﴿ مَسْجِدَ ﴾ حيث وقع؛ سواء كان معرفاً أو منكراً ». ومثله لأبي عمرو ... " (١).

- وقوله: " قال الحافظ في المقنع: وكل ما في كتاب الله ﷻ من ذكر النعمة فهو بالهاء إلا إحدى عشر حرفاً؛ وعدّها في سورها كما ذكر الناظم. ومثل ما ذكر أبو عمرو ذكر أبو داود عن أبي بكر بن الأتباري حرفاً بحرف " (٢).

- قوله: " وذكر أبو داود في «التنزيل» الخلاف في ﴿ نَحْنَى ﴾ كما ذكر الحافظ، ثم قال: « وكلاهما حسن، واختياري أن تُكْتَبَ بالياء على الأصل، ووزنها «نفعل» » " (٣).

- وقوله بعد ذكر نصين للداني وأبي العاصي: " ومثل ما ذكر أبو عمرو وأبو العاصي ذكر أبو داود في حروف، غير ﴿ أَنْ مَا ﴾، مثل: ﴿ أَمْ مَنْ ﴾، و﴿ فِي مَا ﴾، وأما ﴿ أَنْ مَا ﴾ فلم يذكر منها إلا الذي في سورة لقمان ... " (٤).

- وقوله بعد ذكر نصين لأبي داود من التنزيل في حكم رسم كلمتي ﴿ أَحْيَاكُمْ ﴾ و﴿ أَحْيَهُمْ ﴾: " ومثل ما ذكر في: ﴿ أَحْيَاكُمْ ﴾ و﴿ أَحْيَهُمْ ﴾ ذكر في: ﴿ تَحْيَاهُمْ ﴾ " (٥).

● وأغلب نقل ابن آحط رحمه الله من المصادر مباشرة، إلا أنه في بعض الأحيان ينقل بواسطة، ومن أمثلة ذلك:

- نقله لنص لعطاء بن يسار الأندلسي من كتابه الدر المنظوم بواسطة الدر الصقيلة للبيب وهو قوله بعد ذكره نصاً لأبي عمرو في رسم لفظ ﴿ النشأة ﴾ :

(١) انظر: شرح البيت رقم (١٢٠): (ص٥٨٧)، ومختصر التبيين: (١٩٩/٢)، والمقنع: (ص١٨).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٤٣٨): (ص١١٥٢)، والمقنع: (٧٧-٧٨)، ومختصر التبيين: (٢٧٠/٢-٢٧١).

(٣) انظر: شرح البيت رقم (٣٦٧): (ص١٠٢٦)، والمقنع: (ص٩٣ و٩٨)، ومختصر التبيين (٣/٤٤٧).

(٤) انظر: شرح البيت رقم (٤٠٨): (ص١٠٩١).

(٥) انظر: شرح البيتين رقم: (٣٧٥-٣٧٦): (ص١٠٣٧).

" ومثلُ هذا الذي ذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو ذَكَرَ صَاحِبُ «الدُّرِّ الْمَنْظُومِ فِي مَعْرِفَةِ الْمَرْسُومِ»: « اتَّفَقَ كِتَابُ الْمَصَاحِفِ عَلَى أَنْ كَتَبُوا ﴿النَّشْأَةَ﴾ فِي الْعَنْكَبُوتِ وَالنَّجْمِ وَالْوَاقِعَةِ بِأَلْفٍ بَعْدَ الشَّيْنِ - إلى قوله: - ... بِالْيَاءِ صُورَةٌ لِلْهَمْزَةِ الْمَكْسُورَةِ " (١).

ويدخل في ما نقله بواسطة الأبيات الشعرية التي نقلها من كتب الأدب والعربية كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

ب- طريقته في عزو الأقوال والنصوص إلى أصحابها:

اختلفت طريقة ابن آحط رَحِمَهُ اللهُ في عزو الأقوال والنصوص إلى أصحابها:

- فتارة يذكر الكتاب ومؤلفه؛ ومن أمثلة ذلك:
- قوله: " قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «التَّنْزِيلِ» ..".
- وقوله: " قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي «المُقْنَعِ» ..".
- وقوله: " قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الدِّينُورِيُّ فِي كِتَابِهِ الَّذِي وَضَعَهُ فِي «إِصْلَاحِ الْمُنْطِقِ» .." (٢)،
- وقوله: " قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ فِي «شَرْحِ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى» .." (٣).
- وقوله: " وَفِي «الْمُهْدَايَةِ» لِمَكِّيٍّ .." (٤).
- وقوله: " وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الْعَنِيِّ الشَّهْرِيُّ بِ«اللَّبِيبِ» فِي شَرْحِ «العَقِيلَةِ» .." (٥).
- وقوله: " وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ فِي «المَشْكَالِ» .." (٦).
- وقوله: " ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي التَّفْسِيرِ " (٧).
- وقوله: " انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ عَطِيَّةٍ فِي التَّفْسِيرِ " (٨).

(١) انظر: شرح البيت رقم (٣٠١) : (ص ٨٩٢)، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٧٧/أ-ب]

(٢) انظر: (ص ٣٣٦).

(٣) انظر: (ص ٤٣٥).

(٤) انظر: (ص ٥٠٦).

(٥) انظر: (ص ٥٦٥).

(٦) انظر: (ص ٩٧٦).

(٧) انظر: (ص ٤٥٢).

(٨) انظر: (ص ٤٥٣).

- وقوله: " ذكر هذا ابن السيّد في «الاقْتِضَابِ شَرْحِ آدَابِ الْكِتَابِ»^(١).
- وتارة أخرى يذكر اسم الكتاب ومؤلفه ويضيف اسم الباب الذي في الكتاب، وأغلب ذلك عندما يذكر نصّاً لأبي عمرو الداني من كتابه المقنع، ومن ذلك:
- قوله: " وَذَلِكَ أَنَّ الْحَافِظَ تَخَلَّاهُ قَالَ فِي «الْمُقْنَعِ» فِي بَابِ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ ... " ^(٢).
- وقوله: " قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمُقْنَعِ» فِي بَابِ ذِكْرِ مَا رُسِمَ بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ... " ^(٣).
- وتارة أخرى يذكر الكتاب دون ذكر مؤلفه، ومن أمثلة ذلك:
- قوله: " قال في التنزيل "
- وقوله: " قال في المقنع "
- وقوله: " وَفِي «الْمَوْطَأِ» فِي بَابِ الْأَذْكَارِ: « الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَسُبْحَانَ اللَّهِ ... » " ^(٤).
- وقوله: " وَفِي «الْمُدَوَّنَةِ»: « وَلَا يَغْسِلُ ذَلِكَ أَقْطَعُ الْيَدَيْنِ مِنَ الْمِرْفَقَيْنِ ... » " ^(٥).
- وقوله: " ذُكِرَ هَذَا فِي «الاقْتِضَابِ» " ^(٦).
- وتارة أخرى يذكر اسم المؤلف وأحد أبواب الكتاب ولا يسميه، ومن ذلك:
- قوله: " قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي بَابِ مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ مَصَاحِفُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ بِالْإِثْبَاتِ وَالْحَذْفِ ... " ^(٧).
- وقوله: " قَالَ ابْنُ مَالِكٍ الطَّائِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي بَابِ الْهَجَاءِ ... " ^(٨).

(١) انظر: (ص ٣٣٩).

(٢) انظر: (ص ١١١٢).

(٣) انظر: (ص ٤٧٦).

(٤) انظر: (ص ٣٠٥).

(٥) انظر: (ص ٤٠٢).

(٦) انظر: (ص ٣٤٩).

(٧) انظر: (ص ٦٨١).

(٨) انظر: (ص ١٠٩٣).

- وتارة أخرى يذكر اسم المؤلف دون اسم الكتاب، ومن أمثلة ذلك:

- قوله: ".... هَكَذَا قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنِ عَطِيَّةَ" (١).

- وقوله: "قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٍّ .." (٢).

- وقوله: "قال الواقدي .." (٣).

- وقوله: "قال سيبويه ..." (٤).

- وقوله: "قال ابن رشد ..." (٥).

- وقوله: "وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ ..." (٦).

- وتارة أخرى لا يذكر شيئاً مما تقدم ويكتفي بقول: "قال بعضهم ..." (٧)، أو يقول:

"وذكر بعض الناس ..." (٨)، أو يقول: "قال بعض النحويين .." (٩)، أو يقول: "قال بعض

المؤلفين" (١٠)، وهذا قليل بالنسبة لما تقدم.

ج- موقفه من المصادر وأمانته العلمية:

○ أمّا موقف ابن آجطاً رَحِمَهُ اللهُ مِنَ الْمَوَارِدِ الَّتِي يَنْقُلُ مِنْهَا فَقَدْ كَانَ مُتَبَايِنًا: فكان

لبعضها مُجَلًّا مُعْظَمًا، ولبعضها الآخر نَاقِدًا وَمُعَقِّبًا.

(١) انظر: (ص ٣٩٤).

(٢) انظر: (ص ٩٧٩).

(٣) انظر: (ص ٣٦٦).

(٤) انظر: (ص ٤٠١).

(٥) انظر: (ص ٤٦٠).

(٦) انظر: (ص ٨٣٢).

(٧) انظر: (ص ٢٨٦ و ١١٤٦).

(٨) انظر: (ص ٣٣١ و ٣٣٣ و ٣٨٢ و ٤٠٧).

(٩) انظر: (ص ٧٦٠).

(١٠) انظر: (ص ٨٨٢).

فأمَّا الأقوال والنصوص التي نقلها مجلًّا معظَّمًا لأصحابها فهي في الغالب أقوال ونصوص أئمة الرسم الكبار كأمثال شيخه الخراز والدايني وأبي داود وغيرهم. وأمَّا الأقوال والنصوص التي كان لها ناقدًا ومعقبًا فمنها بعض أقوال أئمة الرسم ونصوصهم، وبعضها الآخر من كلام سائر الذين نقل عنهم من نحاة ولغويين وغيرهم. وقد تقدم في مبحث مسلكه في نقد الأقوال نماذج من كلامه عن ذلك كله.

- أمَّا أمانته العلمية رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ في النقل فقد ظهرت من خلال عدة أمور نوجزها في ما يلي:
- في عزوه للنصوص والأقوال التي نقلها إلى مظانها ومصادرها، وقد سبق بيان مسلكه في ذلك.
 - فصله بين كلامه والكلام المنقول بعبارات دالة على ذلك، ومن أمثلة ذلك:
 - قوله بعد ذكر نص لابن بشكوال من الصلة: "انتهى ما ذكر أبو القاسم بن بشكوال في تاريخه" (١).
 - وقوله في موضع آخر بعد نقله لنص كامل: "ذكره الثعلبي في التفسير" (٢).
 - وقوله بعد ذكر الكلام الذي وجدته عن الخراز: "انتهى كلامه" (٣).
 - وقوله في موضع آخر بعد ذكر نص للدايني من المحكم: "انتهى كلام الحافظ" (٤).
 - وقوله بعد ذكر نص للأستاذ ابن أبي الربيع من شرحه على الجمل: "انتهى كلام الأستاذ" (٥).
 - تتبعت كل الأقوال والنصوص المنقولة للمؤلف رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ من مصادره المتوفرة فوجدتها كلها كما ذكر كاملة وتامة، باستثناء اختلاف بعض العبارات في قلة منها، وربما يرجع ذلك لاختلاف النسخ أو تصرف النساخ ونحوه.

(١) انظر: (ص ٤١٢).

(٢) انظر: (ص ٤٥٢).

(٣) انظر: (ص ٨٠٥).

(٤) انظر: (ص ٩٥٧).

(٥) انظر: (ص ٩٥٨).

- دقة تحريه للمسائل رَحَّلَهُ ووقوفه بنفسه عليها في مظانها الأصلية، ولا يكتفي فيها بمراجعة نسخة واحدة من الكتاب فقط، بل يراجعها ويتحرى أمرها في عدد من النسخ المختلفة للتأكد والتثبت منها، ومن أمثلة ذلك:

- قوله عن مراجعته لعدة نسخ من كتاب المقنع للدايني: " وَقَدْ طَالَعْتُ نُسخًا مِنْ «المُقْنَعِ» فَمَا رَأَيْتُهُ ذَكَرَهُ " (١).
- وقوله عن مراجعته لعدة نسخ من كتاب التنزيل لأبي داود: " فَطَالَعْتُ نُسخًا مِنْ «التَّنْزِيلِ» وَمِنْ مُخْتَصَرِ «التَّنْزِيلِ» فَمَا رَأَيْتُ أَبَا دَاوُدَ تَعَرَّضَ لِذِكْرِ الْأَوَّلِ وَلَا الْأَخِيرِ، بِحَذْفٍ وَلَا إِثْبَاتٍ " (٢).
- وقوله أيضًا عن مراجعته لعدة نسخ من كتاب الكشف لأبي العاصي: " وَنُسِبَ ذَلِكَ لِأَبِي الْعَاصِي فِي «الْكَشْفِ»، فَطَالَعْتُ مِنْهُ نُسخًا تَنيفُ عَلَى الْعَشْرَةِ فَلَمْ أَجِدْ لِدِكْرِهِ فِيهَا خَبْرًا، وَلَا تَعَرَّضَ لَهُ بِوَجْهِ " (٣).

ونخلص من هذا أن طريقة ابن آحطا رَحَّلَهُ في الإفادة من المصادر والمراجع جاءت متنوعة، فتارة ينقل حرفياً وتارة أخرى ينقل بالفكرة أو المعنى، وأحياناً أخرى يستعمل الإحالة. كما أن طريقته في العزو إلى المصادر والمراجع جاءت متنوعة، فتارة يذكر الكتاب ومؤلفه معاً، وأحياناً أخرى يذكر أحدهما دون الآخر، وأحياناً أخرى لا يذكر شيئاً من ذلك. كما أن موقفه من المصادر والمراجع جاء مختلفاً فتارة يجلب أصحابها وتارة أخرى تجده ناقداً لها ومعقّباً.

كما تظهر لنا أمانته العلمية وذلك من خلال عزوه للأقوال والنصوص لأصحابها ومؤلفاتهم ومن خلال دقة تحريه للمسائل بنفسه، ومراجعته لها في مصادرها.

(١) انظر: (ص ٧٠١).

(٢) انظر: (ص ٧٨٤).

(٣) انظر: (ص ١٠٩٠).

المطلب السادس: مصطلحاته في الكتاب

لم تكن لابن آجطا مصطلحات خاصة به في كتابه، بل كانت أغلب مصطلحاته التي استعملها فيه كمصطلحات غيره ممن ألف في فن الرسم وفن القراءات وغيرها من العلوم الأخرى المتعلقة بهما، غير أنني أردت من هذا التنبيه على بعض المصطلحات التي ربما قد يترتب عن عدم فهمها بعض الإشكال، ومن ذلك:

أولاً - استعماله لمصطلح "الشاذ":

استعمل رحمته الله هذا المصطلح في غير ما موضع، وهو في الغالب يريد به القراءة الشاذة غير صحيحة^(١)، والذي يورد الإشكال في استعمال ابن آجطا لهذا المصطلح أنه ذكر في موضعين من شرحه قراءات متواترة من العشر ووصفها بأنها شاذة:

- الموضع الأول: قوله عند شرحه للبيت رقم (٢٣١):

" وَلَيْسَ فِيهِمَا فِي السَّبْعِ قِرَاءَةٌ، وَذَكَرَ السَّخَاوِيُّ فِي هَذَا الَّذِي فِي سُورَةِ لُقْمَانَ فِي الشَّاذِ قِرَاءَةً: ﴿فَصَلُّهُ﴾، ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، وَمُورِقٍ، وَابْنِ حَوْشَبٍ، وَطَلْحَةَ^(٢).
مع أن قراءة ﴿فَصَلُّهُ﴾ هكذا بالفتح ثم إسكان الصاد وضم اللام والهاء قراءة يعقوب من العشرة^(٣).

- والموضع الثاني: قوله عند شرحه للبيت رقم (٣٥٩) عند تعداده للغات المنادى المضاف

إلى ياء المتكلم:

" وَاللُّغَةُ الْخَامِسَةُ: حَذَفُ الْيَاءِ وَبِنَاءُ آخِرِ الْكَلِمَةِ عَلَى الضَّمِّ، وَعَلَيْهِ قُرِئَ فِي الشَّاذِ: ﴿قُلْ رَبُّ أَحْكَمُ بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢]"^(٤).

وهي من القراءات العشر قرأ بها أبو جعفر ورواية عن ابن كثير، ووافقهما ابن محيصة^(١).

(١) انظر: (ص ٣٨٨ و ٧٨٨ و ١٠١٧).

(٢) انظر: (ص ٧٥٢).

(٣) انظر: تحبير التيسير لابن الجزري: (ص ٥٥٦)، والنشر لابن الجزري: (٣٧٣/٢)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٦٩٩).

(٤) انظر: (ص ١٠١٧).

وهذا ليس وهما منه **كَحَلَّثَهُ** أو غفلة ونسيانا، بل هو صنيع أغلب المغاربة إلى زمن متأخر، وذلك ناتج - والله أعلم - من كون القراءات الخارجة عن السبع لم تشتهر عندهم، فحكموا عليها بالشذوذ.

ومن وقفت عليه استعمل هذا المصطلح كذلك:

أ- الإمام التنسي (ت ٨٩٩ هـ) في شرحه لضبط الخراز، حيث قال **كَحَلَّثَهُ** في معرض حديثه عن ضبط لفظ **﴿إِئْتِهِمْ﴾**:

"وإنما أمروا بالحق هذه الياء خيفة أن يتوهم سقوطها رأسا حتى من اللفظ، لا سيما وقد قرئ به فيها في غير المشهور بحذف الألف: إما مع فتح اللام ككتاب، أو مع سكونها كعلم" (٢).

مع أن قراءتها بهمزة مكسورة بلا ياء بعدها - كما ذكر - قراءة أبي جعفر (٣).

ب- وكذلك الإمام ابن عاشر (ت ١٠٤٠ هـ) في شرحه فتح المنان، حيث قال **كَحَلَّثَهُ** عند شرحه للبيت رقم (٢٣١):

"أما الأول فهو: **﴿وَفِصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾** [لقمان: ١٤]، وقد قرئ شاذًا: **﴿وَفِصْلُهُ﴾** بفتح الفاء، وسكون الصاد.

وأما الثاني فهو: **﴿وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾** [الأحقاف: ١٥]، وقد قرئ شاذًا كالأول (٤). وهي قراءة متواترة قرأ بها يعقوب كما ذكرنا.

- وقال في موضع آخر عند حديثه عن رسم لفظ **﴿إِئْتِهِمْ﴾**:

"وقد قرئ شاذًا: **﴿إِئْتِهِمْ﴾** بقصر الهمزة دون ياء، مفتوح اللام، ممدودها، وساكن اللام أيضا (٥). وهي قراءة صحيحة مشهورة قرأ بها أبو جعفر كما ذكرنا.

(١) انظر: النشر لابن الجزري: (٣٢٥/٢)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٥٥٧)، والبدور الزاهرة لعبد الفتاح

القاضي: (ص ٢١٣)، ومختصر شواذ القرآن لابن خالويه: (ص ٦٥)، والمختسب لابن جني: (٦٩/٢).

(٢) الطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٣٠٦-٣٠٧)،

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري: (٤٠٣/٢). وراجع مقدمة تحقيق الطراز لأحمد شرشال: (ص ١٨٠).

(٤) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٤٦-٧٤٧).

(٥) فتح المنان لابن عاشر ٢٧٤: (ص ٨٤١).

ج- أبو الحسن التروالي في شرحه مجموع البيان: حيث نقل نص ابن آجطا السابق الذكر كاملاً في قوله تعالى: ﴿قُلْ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾ ولم يعلق عليه، مما يدل أنه كان مستعملاً عندهم كذلك^(١).

وما يثبت ما أشرت إليه ويؤكد قول الزياتي في حواشيه على شرح التنسي شارحاً لكلام التنسي السابق الذكر: "قوله: "في غير المشهور"؛ صحيح، لأنه خارج عن السبعة"^(٢).
فجرى ابن آجطا رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ هنا على عادة المغاربة في ذلك الزمن.

ثانياً: استخدامه لعبارة "قال الشيخ: .." أو "الشيخ: .."

تردّدت معه هذه العبارة مراراً وتكراراً أثناء شرحه للأبيات، وكنت أظن في بداية الأمر أنّها من صنيع النساخ وتصرفاتهم، ولكن لما دققت النظر في جميع النسخ المخطوطة التي بحوزتي وجدتها موجودة في مواضعها كما هي، فتأكدت أنّها من أصل الكتاب وليست من عند النساخ.

وما استوقفني للتنبية على هذا المصطلح هو أنّي لما تتبعته شرح أبي الحسن التروالي وجدته في عدة مواضع ينسب بعضاً من أقوال الإمام ابن آجطا إلى الإمام أبي عبد الله الخراز، فلما تحريت الأمر في ذلك، وجدت أنّ هذه العبارة هي التي أوهمت التروالي في نسبته لتلك الأقوال لغير صاحبها، وتفصيل ذلك كالآتي:

١- قال ابن آجطا أثناء شرحه للبيت رقم (٣٥٣):

"قال الشيخ عفا الله عنه: وهذه الياءات المزيدة الخ"^(٣).

فتوهم الإمام أبو الحسن التروالي أنه يقصد بلفظ "الشيخ" الإمام الخراز فنسب القول له قائلاً: "قال الشيخ أبو عبد الله الخراز رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ: وهذه الياءات المزيدة في هذه المواضع المذكورة تنقسم ثلاثة أقسام: الأول: ما لم تتقدم الألف فيه على الهمزة"^(٤).

(١) انظر: مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٨٢/ب].

(٢) نقلاً عن هامش تحقيق كتاب الطراز: (ص ٣٠٧).

(٣) انظر: شرح البيت رقم (٣٥٣): (ص ٩٩٦).

(٤) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٨٠/أ-ب].

ونقل نصًا طويلاً تضمن كل كلام ابن آحطا ونقله عن الحافظ مع شيء من الاختصار.

٢- قال ابن آحطا عند شرحه للبيتين رقم (٣٥٥-٣٥٦):

"الشيخ: وهذه المواضع التي زيدت الواو فيها تنقسم على قسمين: قسم زيدت الواو فيه باتفاق، وقسم زيدت الواو فيه على الخلاف، وكلا القسمين ذكرهما الناظم؛ أعني: المتفق عليه، والمختلف فيه - إلى أن قال: - في طه والشعراء، وهما الأخيران كما قال الناظم" (١). فتوهم أبو الحسن التروالي أيضاً أن هذا النص للإمام الخراز فقال: "قال أبو عبد الله الخراز عفا الله عنه: وهذه المواضع التي زيدت الواو فيها تنقسم قسمين: قسم زيدت الواو فيه باتفاق، وقسم على خلاف، وكلاهما مذكور في النظم - إلى قوله - في طه والشعراء" (٢).

ونقل كامل نص ابن آحطا في ذلك، وأبدل لفظة "الناظم" بـ "النظم" في قوله: "وكلا القسمين ذكرهما الناظم" وفي قوله: "وهما الأخيران كما قال الناظم".

وتكرار ابن آحطا لفظة "الناظم" مرتين يدل أنه من كلامه، وليس من كلام شيخه الخراز.

٣- وكذلك توهم أبو الحسن التروالي عند شرحه للبيت رقم (٣٥٨) ونسب قول ابن

آحطا للإمام الخراز قائلاً:

"قال أبو عبد الله الخراز: اعلم أن الألف على أربعة أقسام: إمّا منقلبة عن واو أو عن ياء أو زائدة للتأنيث أو مجهولة - إلى أن قال - ... إلا سبعة أحرف وأصل مطرد، وقد ذكرها في النظم، وأما ألف التأنيث نحو: ﴿يتامى﴾ و﴿نصارى﴾ فهي مذكورة في النظم أيضاً في قوله: "وما به شبه كيتامى"، وأما مجهولة الأصل فكتب منها سبعة أحرف بالياء، قد ذكرها الناظم بقوله: "والياء عنهما قد جهلا أصلاً" (٣).

وأما نص ابن آحطا فهو قوله: "قال الشيخ: اعلم أن الألف على أربعة أقسام: إمّا أن تكون منقلبة عن الواو، أو منقلبة عن الياء، أو زائدة للتأنيث، أو مجهولة الأصل - إلى قوله - ... إلا في سبعة أحرف وأصل مطرد، وقد ذكرها الناظم، وأما التأنيث مثل: ﴿يتامى﴾ و﴿نصارى﴾، وقد ذكرها الناظم أيضاً في قوله: «وما به شبه كالتامى»، وأما المجهولة

(١) انظر: شرح البيتين رقم (٣٥٥-٣٥٦): (ص ١٠٠٦-١٠٠٧).

(٢) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٨١/أ].

(٣) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٨٢/أ].

الأصل: فَكُتِبَ مِنْهَا بِالْيَاءِ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ، وَسَيَّئِي ذِكْرُهَا أَيْضًا حَيْثُ ذَكَرَهَا النَّاطِمُ فِي قَوْلِهِ: «وَالْيَاءُ عَنْهُمَا بِمَا قَدْ جُهَلَا»^(١).

فسياق الكلام في نص التروالي يدل على أنه ليس من كلام الإمام الخراز، وما يثبت ذلك تكرر لفظة "الناظم" في نص ابن آجطا ثلاث مرات، بينما نجد أن أبا الحسن أبدل اثنين منها بلفظ "النظم" وتصرف في العبارة، وترك الأخيرة كما هي عند ابن آجطا، مما يدل أنه تصرف في بعض النص وترك بعضه.

٤- وكذلك الأمر بالنسبة لقوله: "قال الشيخ أبو عبد الله: ووجهه -والله أعلم- كراهة اجتماع صورتين لأن صورة الباء كصورة الياء"^(٢).

ونص ابن آجطا: "الشيخ: وَوَجْهُهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ صُورَتَيْنِ مُشْتَبِهَتَيْنِ وَهُمَا: الْبَاءُ وَالْيَاءُ؛ لِأَنَّ صُورَتَهُمَا وَاحِدَةٌ، وَالْمُصْحَفُ لَيْسَ فِيهِ شَكْلٌ وَلَا نَقْطٌ"^(٣).

٥- وكذلك بالنسبة لقوله: "وأما "حتى" قال الشيخ أبو عبد الله: يحتمل أن تكون كتبت بالياء ليفرق بين إضافتها إلى الظاهر وإضافتها إلى الضمير، فإذا أضفت إلى الظاهر كتبت بالياء، وإذا أضفت إلى الضمير كتبت بالألف نحو: "حتاه" و"حتاك"^(٤).

ونص ابن آجطا: "قَالَ الشَّيْخُ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ كُتِبَتْ «حَتَّى» بِالْيَاءِ عَلَى لُغَةٍ مَنَ أَمَالِهَا، وَقَدْ حَكَى ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ عَنِ الْعَرَبِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ كُتِبَتْ بِالْيَاءِ لِيُفَرِّقَ بَيْنَ إِضَافَتِهَا إِلَى ظَاهِرٍ وَإِضَافَتِهَا إِلَى مُضْمَرٍ، فَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الظَّاهِرِ كُتِبَتْ بِالْيَاءِ نَحْوُ: "مَتَى زِيدٌ"، وَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْمُضْمَرِ كُتِبَتْ بِالْأَلْفِ نَحْوُ: "حَتَّاهُ" و"حَتَّكَ"^(٥).

(١) انظر: شرح البيت رقم (٣٥٨): (ص ١٠١٤-١٠١٥).

(٢) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [أ/٨٥].

(٣) انظر: شرح البيت رقم (٣٧٦): (ص ١٠٣٨).

(٤) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [ب/٨٦].

(٥) انظر: شرح البيتين رقم (٣٨٢-٣٨٣): (ص ١٠٤٨).

وكما ترى في جميع نصوص أبي الحسن التروالي التي نسبتها للإمام الخراز هي عند ابن آحطاً تبدأ بقوله: "الشيخ" أو "قال الشيخ" مما يدل أنها هي التي أوهمته - أي التروالي - في نسبتها إلى الإمام الخراز (١).

وخلاصة الكلام في هذا اللفظ - أعني لفظ "الشيخ" أو "قال الشيخ" - أنه من قول المؤلف الإمام ابن آحطاً رَحْمَتُهُ، معبراً به عن نفسه ورأيه، وليست من زيادات وتصرفات النسخ أو غيرهم.

هذه أهم المصطلحات الواردة في كتاب التبيان لابن آحطاً والتي ربما قد يترتب عن عدم فهمها إشكال أو وهم في فهم نصه ومحتواه.

(١) ومن أجل ألا يتكرر نفس ما حدث مع الإمام أبي الحسن مع من يقرأ هذا الشرح القيم النافع بئهِت على هذا هنا.

المبحث الرابع

منزلته العلمية وأثره في من بعده

وفيه مطلبين:

المطلب الأول: منزلته العلمية.

المطلب الثاني: أثره في من بعده.

المطلب الأول: منزلته العلمية

تعرف المنزلة العلمية لأي كتاب ومدى قيمته العلمية من خلال معرفة عدة جوانب، أهمها:

١. معرفة مدى جلالته موضوعه وقيمة محتواه العلمي.
٢. معرفة مكانة الكتاب بين سائر كتب الفن، ومدى تقبل العلماء له واهتمامهم به.
٣. معرفة مكانة مؤلفه ومنزلته العلمية بين العلماء.

أمّا معرفة مكانة المؤلف ومنزلته بين العلماء فقد ذكرناها عند الحديث عن شخصية الشارح العلمية وثناء العلماء عليه في المبحث الثاني من هذه الدراسة، وأمّا ما بقي من جوانب فسنبينها في ما يلي:

أولاً: جلالته موضوعه وقيمة محتواه العلمي

أ- جلالته موضوعه:

أمّا جلالته موضوعه فلا يختلف اثنان في كون كتاب التبيان لابن آجطا رَحِمَهُ اللهُ قَدْ تناول أشرف الموضوعات، وأعلاها منزلة بين سائر العلوم، وهو موضوع رسم المصاحف، وذلك لتعلقه بكلام الله تبارك وتعالى وكتابه العزيز، فهو بحث قرآني أصيل نشأ في أحضان القرآن ومن حياضه استقى.

كما يستمد جلالته أيضاً من خلال تناوله منظومة مورد الظمان للإمام الخراز، والتي تعتبر من أهم وأشهر المنظومات الموضوعية في هذا العلم الجليل، بل وكما قال ابن آجطا في مقدمته: هي أحسن ما وضع في هذا الفن من نظم ونثر.

ب- قيمة محتواه العلمي:

أمّا قيمة محتواه العلمي وأهميتها فتظهر من خلال عدة جوانب، منها:

- ١- أنه تناول فيه رسم قراءة الإمام نافع، إضافة إلى ذكر رسم بعض الكلمات على القراءات الأخرى التي تُعرضُ له في الشرح.
- ٢- اشتماله على توجيهات بعض ظواهر الرسم وبيان عللها.
- ٣- اشتماله على نقل أقوال وآراء ونصوص كبار أئمة الرسم ونقدها ومناقشتها وتوجيهها، كأقوال الداني وأبي داود والشاطبي وغيرهم.

- ٤- احتواؤه على مادة علمية غزيرة ومتنوعة في فن الرسم وغيره من الفنون الأخرى كالقراءات واللغة العربية وآدابها من نحو وصرف وعروض، والتاريخ والتراجم والسيره وغيرها.
- ٥- اشتماله على نصوص ونقول من بعض الكتب النادرة والمفقودة من أمثال كتاب المنصف للبلنسي، والكشف لأبي العاصي.
- ٦- غناه بالنقول عن المصادر وكثرة الرجوع إلى كتب الأئمة للاستدلال لما يورده من مسائل وفوائد، وهو ما يكسبه الثقة لما يورده من معلومات، كما يغني قارئه عن الرجوع إلى كتب الأئمة للوقوف على تلك المسائل في مصادرها.
- ٧- احتواؤه على تحرير وتنقيح كثير من مسائل علم الرسم التي راجع فيها ابن آحطا شيخه الخراز وناقشه فيها.
- ٨- تضمنه جانباً من ترجمة الإمام الخراز وبياناً لعدد من مؤلفاته.
- ٩- تميز أسلوب مؤلفه بالسهولة، وجزالة الألفاظ وعدم التكلف، مع إعلاله للأحكام والتدليل عليها.

ثانياً: مكانته بين سائر شروح المورد ومقارنته ببعضها ومدى اهتمام وعناية العلماء به

أ- مكانة الكتاب بين سائر شروح المورد:

نال كتاب التبيان لابن آحطا رحمته مكانة مرموقة بين كتب الفن عامة، وبين شروح المورد خاصة، وذلك لعدة اعتبارات، منها: كونه أول شرح لمنظومة مورد الظمان: فقد حاز قدم السبق الزمني وتقدمه على سائر الشروح - كما ذكرنا سابقاً - وكذلك كون مؤلفه ابن آحطا رحمته قد عاصر الناظم وسمع منه النظم، وأجازه فيه، وقرأه عليه قراءة تفقه، وناقشه في كثير من مسائله ومشكلاته، كما سبق ذكره أيضاً.

○ ولعل ما يبرز أهمية الكتاب ويُنْبئُ عن مكانته التي اعتلاها، والقدر الذي قوبل به بعض

ما قيل فيه من عبارات مدح وثناء، ومن ذلك:

- ١- وصية الشيخ القصار التي كتبها إلى الشيخ أبي العباس أحمد بن علي الشريف العلمي الوهابي وقوله فيها: "... واعتمد على ابن آحطا فإن نقله صحيح جدا، وكثير من شروح الخراز فيه تحريف" (١).
- ٢- وقال الكتاني بعد حديثه عن ابن آحطا وقراءته نظم المورد على الخراز: "..... وشرحه شرحًا جيدا، وهو أول من شرحه" (٢).
- ٣- وقال سعيد اعراب بعد حديثه عن كتاب التبيان والتعريف به: ".. وعلى الجملة فهو في غاية التحرير والإتقان، وكل الشروح عالية عليه" (٣).
- ٤- وقال عنه عبد الهادي حميتو: ".. فكله تحقيق وتحريم ومناقشة لما ذكره الشيخ - يعني الشيخ الخراز- بالرجوع إلى المصادر التي اعتمدها، وتعقب لما رآه غير محرر من النقول والمباحث، مع تواضع جَمَّ للشيخ وثناء مستمر عليه ودعاء له بالرحمة" (٤).

ب- مقارنته ببعض شروح المورد الأخرى:

ولعلَّ أيضًا ما يبرز منزلته بين سائر شروح المورد مقارنته ببعضها، وذلك لمقارنة قيمة شرح ابن آحطا رَحِمَهُ اللهُ بِشْرَحِ غَيْرِهِ، ومعرفة ما أضافه عليه، وهل كان ابن آحطا مجرد ناقل لأقوال الأئمة وآراءهم وجامع لها فقط أم أن له مشاركة في تأصيل هذا الفن؟

ولذلك اخترت مقارنته بشرحين اثنين:

أحدهما: من الشروح المختصرة؛ وهو شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن شعيب المجاصي (ت. منتصف ق ٨ هـ)، باعتباره من أوائل الشروح الموضوعية على نظم المورد، بالإضافة إلى أن مؤلفه عاش في نفس العصر الذي عاش فيه ابن آحطا.

والثاني: من الشروح المطوّلة؛ وهو شرح فتح المنان للإمام ابن عاشر رَحِمَهُ اللهُ، باعتباره من أشهر الشروح الموجودة وأحسنها، وهو معتمد لدى الكثير.

(١) سلوة الأنفاس للكتاني: (١١٨/٢).

(٢) سلوة الأنفاس للكتاني: (١١٨/٢).

(٣) القراء والقراءات بالمغرب لسعيد اعراب: (ص ٤٥).

(٤) قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٣٩/٢).

أولاً: مقارنته بشرح المجاصي:

١- أول ما يلاحظ على الشرحين: أن مؤلفيهما عاشا في النصف الأول من القرن الثامن تقريباً، حيث كانت وفاة كل منهما في حدود سنة ٧٥٠ هـ، وكان المغرب موطن كلاً الرجلين، فهما قد عاشا في بيئة وزمان واحد، بالإضافة إلى اشتراكهما في وحدة الموضوع، حيث شرح كل واحد منهما نظم مورد الظمان للإمام الخراز.

٢- ما يلفت الانتباه أن شرح المجاصي جاء مختصراً وموجزاً جداً في شرحه، حيث اقتصر فيه على شرح ألفاظ الناظم بما يرادفها فقط، ولم يتعرض للخلافات الواقعة في بعضها، ولعل ذلك ما جعله لا يشتهر كثيراً كما اشتهر كتاب التبيان لابن آجطا وغيره من الشروح المطولة الأخرى.

٣- كما نلاحظ فرقاً شاسعاً بين المنهج العام لكل واحد منهما في الشرح، فالمجاصي يميل إلى الإيجاز والاختصار إلى حد الإخلال وعدم تحصيل الغرض في بعض الأحيان، فتجده في شرحه لا يتعرض لذكر الأقوال والآراء والشواهد بأنواعها، ولا يُدلل على مسائل الرسم أو غيره من المسائل الأخرى، ولا يتعرض لتعليل الأحكام، ولا إلى الإعراب، ولا الاشتقاق، ولا غيرها من أمور العربية الأخرى إلا في القليل النادر.

ولذلك قال عنه أحمد بن عبد المالك الرجراجي في ري العطشان - كما ذكرنا سابقاً -:
"ولقد شرحه أبو عبد الله المجاصي شرحاً لا يشفي عليلاً، ولا يرد غليلاً"^(١).
بينما نجد كل ذلك في شرح ابن آجطا، بالإضافة إلى كونه يميل إلى توسيع الشرح وتطويله بما يقى بالعرض ويزيد.

٤- اشترك ابن آجطا والمجاصي في اتباع الناظم في مسألة الاستثناء في الكلمات المسكوت عنها لأبي داود.

٥- اشتركا في التنبيه على الألفاظ التي أغفلها الناظم أو سها عنها أو نسيها.

(١) انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٤٢/٢).

٦- اختلفا - رحمهما الله - في مقدمتيهما لكتائبيهما، حيث اقتصر المجاصي على حمد الله والثناء عليه والصلاة والسلام على النبي ﷺ وآله وصحابته والدعاء، ثم شرع في شرح الآيات مباشرة، بينما توسع ابن آجطا في مقدمته كما ذكرنا.

وللتدليل على ما سبق من كلام، وإظهار طريقتيه في الشرح أكثر نورد بعض النماذج من شرحه:

- قال تَعَلَّقَهُ فِي شَرْحِ الْآيَاتِ رَقْمَ (١٣٧-١٤١):

"وَمَعَ لَامٍ ذِكْرُهُ تَتَبَعَا	نَجْلُ نَجَاحٍ مَوْضِعًا فَمَوْضِعًا
كَتَحَوِيَ: الإِصْلَاحُ، وَنَحْوِ: عَلَّمَ	سَوَى: قُلْ إِصْلَاحٌ وَأُوْلَى ظَلَامٌ
تَلَاوَتَهُ وَسُئِلَ السَّلَامُ	وَمِثْلُهَا: الْأَوَّلُ مِنْ غُلَامٍ
وَكُلِّ حَلَّافٍ، غِلَاطٌ لَاهِيَةٌ	وَمِثْلُهَا: التَّلَاقِ مَعَ عَلَانِيَةٍ
ثُمَّ فَلَانًا لَأَيْمٍ وَلَا زَبٍ	وَأُطْلِقَتْ فِي مُنْصِيفٍ، فَالْكَاتِبُ

الكلام في هذه الأربعة الآيات ونصف لأبي داود بحسب ما ذكر.

قوله: "مع لام ذكره" أي: وكل ما جاء من ألف مع اللام فإنَّ نَجْلَ - والتَّجْلُ الْوَلْدُ - ذكره حرفاً حرفاً، وتابعه كله في كتابه، إلا ما استثنى من قوله "قل إصلاح لهم" إلى "لازب"، وهي ثلاثة عشر كلمة، فإنه لم يذكرها في كتابه، إلا ما سكت عنه، فتحتمل الحذف أو الإثبات:

أمَّا الحذف فبالحمل على غيرها، لأنه لم يقل إلا هو فإنها لا تحذف وهو الظاهر.

وأمَّا الإثبات فهو الأصل، وينظر ما ثبت منها في المصحف وما حذف.

وأمَّا أبو عمرو فإنه ذكر أيضاً مع لام ألف الحذف، وذكر بعض ما قاله أبو داود وما سكت عنه، ولم يأت بجميع الألف مع اللام وتراه يأتي بعد هذا، فالأظهر منه الحذف في الجميع، لأنه لم يستثن سوى التلاق والله أعلم بذلك وظاهر نقلهم هذا.

قوله: "نجل" فاعل بقوله: "ذكره"، أي: قال ذكره بخفض الذال وسكون الكاف ورفع

الراء، فهو فاعل به، وإن نُطِقَ بالماضي كذلك أيضاً، وعلى القول أيضاً: سدَّ مسدَّ الخبر.

قوله: "وأولى ظلام" أي: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٨٢ - ١٨٣].

﴿سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [الآية: ١٦] مقيدٌ بالمائدة.

و"الأول من غلام" م في آل عمران: ﴿أَنِّي يَكُونُ لِي عُلْمٌ﴾ [الآية: ٤٠].

و"التلاق" من المسكوت عنه والمستثنى لأبي عمرو، فالظاهر الإثبات إلا ما قاله المنصف من إطلاقه، وعلى نية الحذف أشهر، لأنها لم تأت في المنصف إلا بالحذف.

قوله: "فَلَانَ لَأَيْمٍ وَلَا رَبِّ"، و"ولائم" الإثبات أشهر، كذلك اشتهر في المصحف لغتان، وكذلك ذكرها الأنطاكي.

تمام البيت: الأحرف أطلقت في المنصف بالحذف كل ما وجد معه لام (١).

هذا الذي ذكره المحاصي رحمه الله في شرح هذه الأبيات الخمسة، بينما نجد ابن آجط رحمه الله قد توسع فيها وذكر شرحها في حوالي ثمانية صفحات (٢).

- وقال في شرح الأبيات رقم (٢٢٢-٢٢٥):

ثُمَّ فَوَاكِهِ وَفِي أَعْمَامِكُمْ
أَصْنَمَكُمْ كَذَا مَعَ الْأَطْفَلِ
شَخِصَةً خَلِيسَةً مَقْلَمِعُ
أَصْوْتُ أَسْتَجِرُّهُ وَأَسْتَجِرَّتْ
وَجَاءَ فِي الْأَحْزَابِ فِي أَفْوَاهِكُمْ
أَمْثَلِ امْتَنَزُوا مَعَ الْأَخْوَالِ
إِكْرَاهَهُنَّ شَطِئِي صَوْمِعُ
وَمُنْصِفٌ كَدَّتْ مَتَى رَسَمَتْ

الكلام في الثلاثة الأبيات مع الشطر الثاني في البيت الأول، والشطر الأول من الرابع لأبي داود، الحذف في الكل.

﴿وَالْقَوَاعِدُ﴾ [الآية: ٦٠] في النور، و﴿فَوَاكِهِ﴾ [الآية: ١٩] في قد أفلح، و﴿أَعْمَامِكُمْ﴾ [الآية: ٦١] في النور أيضاً، و﴿أَفْوَاهِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤] مقيدة، و﴿لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ﴿الْأَطْفَلُ﴾ [الآية: ٥٩] في النور، و﴿الْأَمْثَلُ﴾ حيث وجد، و﴿وَأَمْتَنَزُوا﴾ [الآية: ١٩]:

(١) شرح المحاصي على المورد (مخطوط): [٩٠/أ-ب].

(٢) انظر: شرح هذه الأبيات (ص ٦١٦-٦٢٢).

[٥٩] في يس، "الأحوال" في النور، ﴿شَخِصَةً﴾ [الآية: ٩٧] في الأنبياء، ﴿وَالْخَمْسَةَ﴾ في النور مع ﴿إِكْرَاهِينَ﴾، ﴿مَقْتَمِعُ﴾ [الآية: ٢١] في الحج، ﴿صَوَامِعُ﴾ [الآية: ٤٠] في الحج. "أصوات" ذكرها في لقمان والحجرات، وسكت عن الذي في طه؛ هل هو نسيان أو أغفله أو فساد في النسخة.

"الأطفال" ولفظ "استأجره" مع "الاستئذان" ذكرها أبو داود ولم يذكرها أبو عمرو، وسكت عن لفظ "الاستئناس" إلا "المستأنسين" يدخل في الجمع المذكور، والظاهر والمشهور الإثبات، لأنها أصول في الكلمات فرع مع الفعل.

تمام البيت: ومنصف كادت متى رسمت؛ ﴿كَادَتْ﴾ [الآية: ٢٦] في القصص انفرد بها المنصف^(١).

هذا الذي قاله المحاصي في شرح هذه الآيات الأربعة، بينما شرحها ابن آحطا في حوالى صفحة^(٢).

هذه هي أهم أوجه المقارنة بين شرحي المحاصي وابن آحطا على المورد، ويتضح من خلالها بعضاً من قيمة شرح ابن آحطا.

ثانياً: مقارنته بشرح فتح المنان لابن عاشر:

قبل أن نشرع في المقارنة بين الكتابين نشير إلى أن كتاب التبيان لابن آحطا كان من ضمن مصادر الإمام ابن عاشر وموارده الرئيسية في شرحه فتح المنان، وذلك باعتباره الشارح الأول للنظم وتلميذ الناظم ومعاصره، بل وعليه عوّل في كثير من الأحيان كما سنبيّن شيئاً من ذلك -إن شاء الله- عند حديثنا عن أثر كتاب التبيان في من بعده.

كما أنّ الكتابان اشتركا في الموضوع العام، وهو شرح نظم مورد الظمان للإمام الخراز رَحِمَهُ اللهُ، ولذلك كان لزاماً أن تظهر في منهجيهما سمات مشتركة، وذلك نظراً لتعامل كل واحد منهما مع رجز واحد، إضافةً إلى أخذ الثاني منهما عن الأول، وهو ما فرض عليهما طريقة

(١) شرح المحاصي على المورد (مخطوط): [٩٧/أ].

(٢) انظر: شرح هذه الآيات: (ص ٧٤١-٧٤٥).

مخصوصة في الشرح والتأليف، وهذا ما يؤدي حتما إلى ظهور شيء من التقارب والتشابه في المنهج وطريقة الإخراج، ولكن هذا كله لا يمنع من أن يوجد لكل واحد منهما خصوصيته وتفرُّده بقدر ما يعكس شخصيته وثقافته العلمية التي اكتسبها من عصره.

ولذلك سأذكر في ما يأتي أوجه الاختلاف الواقعة بينهما فقط، دون ذكر أوجه الاتفاق، لأنهما - كما قلنا - اتفقا في كثير من الأمور لما تمليه عليهما طبيعة الشرح والتأليف:

١- أول ما يلاحظ أن المؤلفين: ابن آحطا وابن عاشر - رحمهما الله - عاشا في عصرين مختلفين، فحياة ابن آحطا تقريبا كانت في النصف الأول من القرن الثامن، وحياة ابن عاشر (٩٩٠-١٠٤٠هـ) كانت تقريبا في النصف الأول من القرن الحادي عشر، فلا غرابة في أن يختلفا في النتاج العلمي، وخاصة إذا علمنا أنهما اشتركا في الوطن، حيث كان المغرب موطن كل منهما وبالتحديد مدينة فاس، فلا شك أن الحركة العلمية فيها كانت مختلفة عما كانت عليه قبل حوالي ثلاثة قرون، سواء من الناحية الكم أو الكيف.

٢- أمّا من حيث المضمون والمحتوى العام للشرحين، فكان من المفترض أن يكون كلا الكتابين قد احتويا على نفس المادة العلمية باعتبارهما شرحين لنفس النظم، لكن جاء شرح ابن عاشر أوسع من شرح ابن آحطا، وذلك لأن ابن عاشر ضمّن شرحه زيادات: حيث أضاف في خاتمة كل ترجمة من تراجم الحذف ما انفرد به أبو إسحاق التجيبي^(١) من حذف الألفات من كتابه التبيان^(٢).

كما أضاف الذيل المسمى "الإعلان بتكميل مورد الظمان" الذي ضمّنه بقايا خلافيات المصاحف في الحذف وغيره باعتبار الباقي من قراءات الأئمة السبعة، وقد قسّمه على أرباع القرآن^(٣).

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن علي التجيبي الجزائري، عاش ما بين الربع الأخير من المائة السابعة والنصف الأول من المائة الثامنة، قرأ على أبي مروان عبد الملك بن موسى الأنصاري الشريفي. وكتابه التبيان، كتاب في الرسم، وربما ذُيّل بقسم للضبط، وقد اعتمد عليه ابن عاشر في فتح المنان والشباني في كشف الغمام، وهو كتاب مفقود، لا يعلم له أثر.

انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٥١٢-٥٢٠).

(٢) انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٠٩ و ٦٥٣-٦٥٥).

(٣) انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٥٥).

٣- أما من حيث الحجم: فنلاحظ أن شرح فتح المنان لابن عاشر أكبر حجماً من شرح ابن آحط، وذلك راجع إلى احتوائه على مادة علمية زائدة على ما في كتاب التبيان كما نبهنا عليه قريباً، بالإضافة إلى احتوائه على كثير من التنقيحات والتحريرات في المسائل، والردود والاعتراضات على شراح المورد وغيرهم، والتي أوردها على شكل تنبيهات وملحوظات، وقد أشار إلى ذلك في مقدمته بقوله:

" فهذا بحول الله: فتح المنان المروي بمورد الظمان، شرح يحلُّ مُقْفَلَه، ويبيِّن مُجْمَلَه، حسب الطاقة والإمكان، ويُذَكِّر مُعْفَلَه، ويُزِيح مُشْكَلَه، بساطع الدليل، وقاطع البرهان: مقنع في رسم التنزيل، اللبيب، والمنصف النبيل، بمحكم الضبط، وواضح التبيان، مُمْتَع من جواهر الفن بالعقيلة، والدرّة الصقيلة، والجميلة طالِبُها، من أذكىء الإخوان، مُودَع من اللطائف، وهجاء المصاحف، ما يحكي به روضة الطرائف، والمُزَن الهتان، أحلُّ فيه اللفظ أولاً، محاذيا للتركيب، مجانبا للحشو والتشغيب، ثم أتبعه بما يطابق من نقل، أو تحرير أو بحث، إن كان، وربما أخّرت بعض المباحث اللفظية إلى الإعراب، حذرا من التطويل والإطناب، وتشبيت الأنظار والأذهان... " (١).

ويضاف إلى ذلك ما يذكره من اعتراضات على الناظم نفسه، وما قام به هو من إصلاحات لأبيات المورد أو نقله عن غيره.

٤- أمّا من حيث المقدمة ومضمونها وشكلها فقد اختلفت مقدمة الكتابين عن بعضهما، حيث جاءت مقدمة ابن آحط في كتابه التبيان طويلة نوعاً ما عن مقدمة ابن عاشر، حيث تناول فيها بيان فضل الكتابة وأهميتها وتاريخها، وسرد الأحاديث والآثار وأقوال العرب والحكماء الواردة في ذلك، وذكر بعد ذلك أهمية نظم مورد الظمان وعرف بصاحبه ومؤلفاته، ثم ذكر سبب تأليفه لشرحه عليه، وبعدها شرع في شرح أبيات المورد.

بينما اكتفى ابن عاشر رحمته الله بذكر مقدمة حمد الله فيها وأثنى عليه بما هو أهله وصلى على النبي ﷺ وآله، ثم ذكر مقصوده من تأليف كتابه، ثم ذكر تعريفاً موجزاً بالإمام الخراز وبعدها

(١) انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٢٨٧-٢٨٨).

شرع في شرح أبيات، وأخر الحديث عن فضل الكتابة وتاريخها وما تعلق بها إلى تنبيهات ذكرها بعد شرحه لأبيات مقدمة المورد الخمسة عند شرحه للبيت السادس^(١).

٥- أمّا من حيث طريقة شرح الأبيات وكيفيته فقد اختلفت أيضاً، فابن آجطا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ غالباً ما يبدأ بشرح ألفاظ البيت أولاً أو يبيّن إعراب بعضه، ثم يذكر مقصود الناظم جملة، ويبيّن الألفاظ التي أرادها الناظم ومواضعها من القرآن، ويبيّن حكمها ونسبته إلى أحد أئمة الرسم مع نقل لنصّه من مصدره.

بينما نجد ابن عاشر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في الغالب يبدأ بذكر مناسبة البيت لما قبله، أو معنى قول الناظم جملة والحكم المراد من قوله وينسبه إلى صاحبه دون ذكر نصه وأحياناً يذكره، ثم يذكر الألفاظ التي أرادها الناظم ومواضعها، ثم يبيّن على إعراب البيت وما وقع في البيت من استثناءات في بعض ألفاظه.

ومثال ذلك: شرحهما للبيت رقم (١٠٩) وهو قول الناظم:

إِيَّيَ حَافِظُوا وَبَشِّرُوهُنَّ
ثُمَّ تَرَضُّوا وَتُبَشِّرُوهُنَّ

قال ابن آجطا في شرحه:

"إِيَّيَ حَافِظُوا" يُرِيدُ: «وإِيَّيَ» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَيُرِيدُ: قَوْلُهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ السُّورَةِ: ﴿وَإِيَّيَ فَارْهَبُونَ﴾ [الآية: ٤٠]، و﴿وَإِيَّيَ فَاتَّقُونَ﴾ [الآية: ٤١].
هَذِهِ اللَّفْظَةُ مَحذُوفَةٌ الْأَلْفِ لِأَبِي دَاوُدَ.
قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: ﴿فَإِيَّيَ﴾ بِغَيْرِ أَلْفٍ بَيْنَ الْيَاءَيْنِ حَيْثُ مَا أَتَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ «.
فَيَدْخُلُ فِيهِ الَّذِي فِي سُورَةِ التَّحْلِ وَالْعَنْكَبُوتِ.
وَقَوْلُهُ: «حَافِظُوا» يُرِيدُ: «وَحَافِظُوا» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَيُرِيدُ أَنَّهُ مَحذُوفٌ الْأَلْفِ لِأَبِي دَاوُدَ.

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨] بِغَيْرِ أَلْفٍ بَيْنَ الْحَاءِ وَالْفَاءِ «.

(١) انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٢٩٨ وما بعدها).

وقوله: «وَبَشِّرُوهُمْ» الواو للعطف؛ فهو معطوف على ﴿حَفِظُوا﴾، و﴿بَشِّرُوهُمْ﴾ بالحدف لأبي داود أيضاً، وأراد قوله تعالى: ﴿فَأَلْكَنَ بَشِّرُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

قال في «التنزيل»: «و﴿بَشِّرُوهُمْ﴾ بغير ألف».

وقوله: «ثُمَّ تَرْضَوْا» يريد: بالحدف له أيضاً، وأراد قوله تعالى: ﴿إِذَا تَرْضَوْا بَيْنَهُمْ

بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٢].

قال في «التنزيل»: «﴿تَرْضَوْا﴾ بحدف الألف بين الراء والضاد».

وقوله: «وَتُبَشِّرُوهُمْ» يريد: بحدف الألف لأبي داود أيضاً.

قال في «التنزيل»: «وكذلك ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] بغير ألف بين الباء والشين

بإجماع من المصاحف».

وإنما ذكرهما الناظم معاً - أعني ﴿بَشِّرُوهُمْ﴾ و﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ﴾ - ولم يستغنِ بذكر

أحدهما عن الآخر، لاختلاف صيغتهما مثل: ﴿أَسْتَطَعُوا﴾ و﴿أَسْطَعُوا﴾، فإذا اختلفت

الصيغ لم يدخل شيء منها تحت شيء، وإنما الذي يدخل بعضه تحت بعض ويستغني بذكر

واحد منهما غيره إذا كان الاختلاف في الإعراب لا غير، مثل ما قدمنا في ﴿أَمَوْتُ﴾^(١).

وقال ابن عاشر في شرحه:

"أخبر عن أبي داود بحدف ألف: ﴿إِيَّيْ﴾ والألفاظ الأربعة بعده.

أما ﴿إِيَّيْ﴾ ففيها: ﴿وَإِيَّتِي فَأَرْهَبُونَ﴾ [البقرة: ٤٠]، وهو متعدد فيها وبعدها متحد النوع.

وأما الألفاظ الأربعة التي بعده فهي: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، ﴿فَأَلْكَنَ بَشِّرُوهُمْ﴾

[البقرة: ١٨٧]، ﴿إِذَا تَرْضَوْا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ﴾ وَأَنْتُمْ عَلَكُمُونَ فِي

الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] وكلها فرد.

(١) انظر: شرح البيت رقم (١٠٩): (ص ٥٧١).

تنبيه: لا يندرج في ﴿إِيَّايَ﴾ ﴿إِيَّانَا﴾، و﴿إِيَّاكُمْ﴾، و﴿إِيَّاهُ﴾، كما أنه لا يُستغنى عن ﴿تُبَشِّرُوهُمْ﴾ بـ﴿بَشِّرُوهُمْ﴾، ولا بـ﴿تَرَضَّوْا﴾ عن ﴿تَرَضَّيْتُمْ﴾ الآتي في قوله: «ثم تراضيتهم»، لما أصّل في قول الناظم: «وفي الذي كرر»، البيتين^(١).

٦- أمّا من حيث ذكر الإعراب وكيفيته فقد اختلفت طريقتهما في ذلك، فابن آحطا لا يذكر في غالب الأحيان إعراب الآيات إلا ما دعت إليه حاجة الشرح لبيان معنى كلام الناظم ومقصوده، بينما نجد ابن عاشر يلتزم دائما بذكر الإعراب في آخر شرحه للآيات.

ومثال ذلك: ما ذكره من إعراب البيت رقم (٧٢) وهو قول الناظم:

وَلِلْجَمِيعِ السَّيِّئَاتِ جَاءَ بِأَلْفٍ إِذْ سَلَبُوهُ الْيَاءَ

حيث لم يعرب ابن آحطا منه سوى لفظ "السيئات" فقال:

"السيئات": مُبْتَدَأٌ، وَجَاءَ فَاعِلُهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، وَ«لِلْجَمِيعِ»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ«جَاءَ»^(٢).

بينما قال ابن عاشر فيه:

"الإعراب: «السيئات جاء»، جملة كبرى، و«للجميع» متعلق بـ«جاء»، وباء «بألف» للمصاحبة، وهي ومجرورها في محل حال مرفوع «جاء»، و«إذ» ظرف ماض وفيها التعليل، وهي متعلقة بـ«جاء»، وضمير «سلبوه» لكتاب المصاحف، والهاء والياء مفعولاه، وقد يتعدى إلى الثاني بـ«من»، وباقيه واضح^(٣).

٧- أمّا من حيث المصادر والمراجع فالحقيقة أن أغلب الموارد التي اعتمدا عليها هي موارد مشتركة، إلا ما زاده ابن عاشر من مؤلفات المتأخرين عن ابن آحطا، كما أن ابن آحطا سبقه في هذه الناحية بفضيلة أخذه من مصادر سماعية أعلى وأوثق مما عند ابن عاشر، والمتمثلة في أخذه عن الناظم نفسه وعن بعض تلامذته.

(١) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٢٨).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٧٢): (ص ٥٠٩).

(٣) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٧٩).

٨- أمّا من حيث ذكرهما للتنبيهات والملاحظات فقد اختلفا رحمهما الله في ذلك، فابن آجطا لا يكاد يذكر أيّ تنبيهات إلاّ في القليل النادر، لما يتوجب عليه من بيان بعض الملحوظات والاستدراكات، وهو لا يُعْنُونُ لها باسم تنبيه أو ملاحظة، بل يذكرها كجزء من الشرح.

بينما نجد الإمام ابن عاشر رحمته الله بعكسه، فلا يكاد يخلو شرح بيت من أبيات المورد إلاّ ويذكر تحته قبل ذكر إغرابه عنوان باسم: "تنبيه" أو "تنبيهان" أو "تنبيهات" ونحوه، ويذكر فيه ملحوظاته واستدراكاته، بل وحتى شرح بعض ما له علاقة بألفاظ المورد، كذكره لفضل الكتابة وتاريخها وغير ذلك^(١)، وقد التزم بذلك في كل شرحه من أوله إلى آخره.

٧- أمّا من حيث قاعدة الاستثناء في مسألة الألفاظ المسكوت عنها لأبي داود فقد اختلفا رحمهما الله في ذلك، حيث تابع ابن آجطا شيخه الخراز في اعتبار كل ما سكت عنه أبو داود من الكلمات ولم يذكره بالحذف ولا بالإثبات ثابتاً على أصله، وعدّه من المستثنيات له كما بيّنا سابقاً^(٢)، ولم يجد عنه قيد أمثلة كما سنبيّنه إن شاء الله قريباً.

بينما نجد ابن عاشر رحمته الله من أوائل شرّاح المورد الذين تنبّهوا لهذه المسألة، وقد بيّن ذلك في شرحه، ونبّه عليه في غير ما موضع منه، ومن ذلك:

- قوله عند شرح قول الخراز: "باب اتفاهم والاضطراب" في معرض حديثه عن

هذه المسألة:

" أن اختلاف كُتّاب المصاحف المترجم له، قسمان: قسم مصرّح به، وهو ظاهر، وقسم يحصل بالتضمّن، وبيان ذلك أن شيخا مثلاً، إذا ذكر حكماً للفظ من حذف أو إثبات مثلاً، فإن سكت الآخر، لم يُعدّ سكوته شيئاً، لاحتمال سكوته عنه عدم روايته فيه شيئاً، ونسيانه إياه، وكونه عنده على الأصل في قاعدة الرسم، حيث يكون الحكم المذكور على خلاف الأصل، وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال، وكانت النسبة المعتمد فيها على ذلك السكوت تقوُّلاً على الساكت المنقول عنه، وأما إن ذكره الآخر، فإما أن يذكره

(١) انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٢٩٩).

(٢) انظر: دراسة مورد الظمان في مبحث نقده وتقويمه (ص ٨٨).

كما ذكر الأول أو لا؛ فالأول اتفاق ولا إشكال، وفي معناه: أن يذكر أحدهما الحكم مطلقاً، والآخر مع حكاية الاتفاق، وكذا مع الترجيح لأنه محض رأي، وإما أن يذكره بخلاف ما ذكره الأول، كأن يقتصر واحد على حكم، ويذكر الآخر الخلاف فيه، فهذا من قسم الخلاف اعتباراً بذاكره.

وأما المقتصر فهو ساكت عن أحد وجهي الخلاف الذي ذكره الآخر، ولا عبرة بالسكوت كما تقدم، وكأن يثبت أحدهما ويحذف الآخر، وهذا كثير، فيحمل على اختلاف المصاحف إعمالاً لنقليهما، وحذراً من إهمال أحدهما، فيكون هذا اختلافاً حاصلًا بالتضمن دون التصريح، لا لاختلافهما، حتى يلزم ما تقدم، بل لتضمنه اختلاف المصاحف كما قلناه.

وأما عند اختلافهما بالتفصيل والإطلاق، فينظر في كل لفظ على الاستقلال، ما لكل فيه، وما خرج عن التقسيم المذكور رُددَ إلى أحد القسمين كما تقدم... (١).

- وقوله في التنبيه الثاني عند شرحه للبيتين (١٤١-١٤٢):

"ساوى الناظم بين حذف ألف الألفاظ الثلاثة عشر، وإثباتها، لتصريحه بالتحخير فيهما، وقد تقرّر أن السكوت من شيخ، لا يقتضي حكماً أصلاً، وإنما يرجع في المسكوت إلى الأصل، لاقتضاء القاعدة له، لا من السكوت، كما تقدم عند قوله: «باب اتفاقهم والاضطراب»، وعلى هذا فلا موجب للتحخير إلا معارضة نص المنصف للقاعدة الرسمية.....".

- وقال بعدها: "أن استنباط الناظم التحخير في رسم الألف في المواضع الثلاثة عشر،

منقوض في بعضها، وهو الأول من ﴿عَلَّمٌ﴾، و﴿سُبُلَ السَّلَامِ﴾، لأن أبا عمرو نص على حذف ألفهما، وكيف يصح التحخير في ما نص أبو عمرو والبلنسي عليه بالحذف، وسكت عنه أبو داود، هذا ما لا ينبغي، ولا سيما وقد حكى الليب، إجماع المصاحف على حذف ﴿سُبُلَ السَّلَامِ﴾" (٢).

وسنذكر بعضاً من اعتراضه على ابن آجطاً في هذه المسألة - إن شاء الله تعالى - عند ذكرنا لما استُدرِكَ على الشَّارح.

(١) انظر: شرح البيت رقم (٤٤) من فتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٢١-٤٢٢).

(٢) انظر: شرح البيتين رقم (١٤١-١٤٢) من فتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٨٣-٥٨٤).

٩- ومما انفرد به الإمام ابن عاشر رحمته الله استعماله لبعض التقييدات من عنده على شكل قواعد وشروط لينضبط بها الكلام في المسألة التي يطرقها، ويبين حدودها وشروطها، ومن ذلك قوله عند شرح البيتين رقم (٩٢-٩٣) في حذف ألفات الأسماء الأعجمية:

"ولكن ذلك الحذف بشروط أربعة: أحدها: أن يكون الاسم علمًا، احترازًا عن نحو ﴿وَمَنَارِقُ﴾، وثانيها: قال الجعبري: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، احترازًا عن نحو ﴿عَادِ﴾..... ، ثالثها: أن يكون الألف حشواً..... ، رابعها: أن يكون الاسم مستعملاً....." (١).

هذه هي أهم أوجه الاختلاف الواقعة بين الشرحين، وهي - كما نلاحظ - في أغلبها فروق شكلية، لا تنقص من قيمة أحد الكتابين شيئاً، بل إن كل واحد منهما مكملٌ للآخر.

ومن خلال هذه المقارنة والموازنة بين بعض أهم شروح المورد المختصرة منها والموسعة وشرح ابن آجطا تتضح لنا أهمية كتاب التبيان وقيمته العلمية ومنزلته بين سائر شروح المورد الأخرى، كما تتضح لنا من خلالها جوانب من مشاركة وجهود ابن آجطا في خدمة نظم مورد الظمان خاصة وعلم الرسم عامة، وستتضح لنا - إن شاء الله - أكثر عند تناولنا لمبحث أثر ابن آجطا في من بعده لاحقاً.

ج- مدى اهتمام العلماء وعنايتهم به:

نال كتاب التبيان في شرح مورد الظمان لابن آجطا عناية العلماء وتقديرهم واهتمامهم البالغ منذ أن أمته مؤلفه رحمته الله، ويظهر ذلك من خلال عدة أمور أهمها:

أ - عدد نسخه المخطوطة.

ب- المختصرات التي وضعوها عليه.

ج- النقل والاقْتباس من كلامه والاستشهاد بأرائه في كتبهم ومصنفاتهم.

أمّا عدد نسخه المخطوطة فسيأتي بيانها في الفصل الأخير من هذه الدراسة، وكذلك النقل والاقْتباس منه والاستشهاد بأرائه فسأتناولها في المطلب الموالي عند حديثي عن أثره في من بعده.

(١) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٠٣-٥٠٤).

أمّا ما وضعه العلماء من مختصرات عليه فبيانه كالاتي:

- ١- اختصره أبو عبد الله محمد بن خليفة بن صالح السجلماسي الصنهاجي في كتاب سماه: "الدرر الحسان في اختصار كتاب التبيان في شرح مورد الظمان".
 - ٢- واختصره أيضاً أحمد بن علي بن عبد الملك الرركراكي في كتاب سماه: "ري العطشان في رفع الغطاء عن مورد الظمان".
 - ٣- واختصره كذلك أبو عبد الله محمد بن الحسين بن محمد بن حمادة النيجي الشهير بالصغير (٨٨٧هـ) شيخ أبي عبد الله بن غازي.
- وقد مرّ ذكر هذه الكتب الثلاثة وأصحابها عند دراسة مورد الظمان وذكر شروحه.
- كما توجد نسخ أخرى مختصرة تحمل نفس الاسم والعنوان: "التبيان في شرح مورد الظمان" منسوبة لابن آجطا، ومن ذلك:
- نسخة مكتبة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة^(١)، وهي عبارة عن نسخة مختصرة من كتاب التبيان لا يعلم من اختصرها، وهي عبارة عن تقييد وضعه بعض طلبة العلم كما ورد في أولها وآخرها.

(١) وهي تحمل الرقم (٢/٣/٢١١)، ورقم جردها بالمكتبة هو (٥٧٢)، وأصلها من مكتبة الشيخ نعيم النعيمي رقم (٢٧) علوم القرآن - قراءات ورسوم - ٥٩٨ عام)، وهي تقع في (٥٦ ورقة)، مقاسها من الحجم كراس متوسط، أي حوالي (٢٠×٢٢)، ومعدل الأسطر في الصفحة الواحدة حوالي (٢٧ سطر)، وفي كل سطر حوالي (٩ كلمات).

وهي مكتوبة بخط مغربي حسن، كتبت أبيات النظم باللون الأحمر، ونص الشرح باللون الأسود، كما أنها محلاة بالحمرة في بداية شرح كل عبارة أو كلمة من أبيات الناظم، كعبارة: "وقوله: كذا..."، و"ثم قال: كذا"، ونحو ذلك.

أولها: (بسم الله الرحمن الرحيم: صلى الله على سيدنا محمد: هذا تقييد من كتاب الأستاذ الحافظ الضابط أبي محمد عبد الله بن عمر الصنهاجي المعروف بابن آجطا رحمة الله عليه. الحمد لله الملك الديان الرحيم).

وآخرها: وإن كان على ما هو عليه فلا بد من الانتفاع به إن شاء الله تعالى، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً. تم التقييد والحمد لله رب العالمين ..).

كما احتوت على العديد من التعليقات في هوامش وحواشي صفحاتها، بالإضافة إلى التعقيبات في آخر صفحاتها من جهة اليمين، للدلالة على ما يأتي بعدها، وهي غير مرقمة الصفحات. ولم يذكر في آخرها اسم ناسخها أو تاريخ نسخها، بل كتبت عبارة: "وكان الفراغ منه يوم الجمعة" لا غير.

وكنت أعتقد في بداية الأمر أنها نسخة كاملة من كتاب التبيان، ولكن لما تمعت النظر فيها وتصفححتها ثم قابلت محتواها بالنسخة الأصلية وبغيرها من النسخ الثلاث الأخرى وجدت أنها مختصرة كثيراً، وسقطت منها العديد من النصوص وشواهد الشرح.

وقد استعنت بها في هذا البحث لضبط أبيات نظم مورد الظمان، وفي ضبط بعض النصوص المهمة في النسخ الأخرى، وفي شرح البيت رقم (٢٥٤) الذي ترك ابن آجطا شرحه.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثاني: أثره في من بعده

لقد كان لشرح ابن آحط رحمته على نظم مورد الظمان للإمام الخراز الأثر الكبير على من جاء بعده من العلماء، المشتغلين منهم بعلم الرسم عامة، وشرّاح المورد خاصّة، حيث اعتمده عامة الشّراح الذين كتبوا بعده إلا قليلاً منهم ممن عاصره كالإمام المحاصي، وذلك باعتبار أن الإمام ابن آحط هو الشارح الأول للمنظومة وتلميذ ناظمها الملازم له، وذلك لما تميّز به من خاصية لم تقع لغيره، وهي روايته للأرجوزة المشروحة عن ناظمها، وقراءته لها عليه أيضاً، وهذا بالإضافة إلى وقوفه على نسخة الناظم، ونقله من كلامه وخطه في مواضع من الكتاب، ومراجعته ومناقشته في بعض المواضع التي وهم فيها كما سلف ذكر ذلك كله.

وقد ظهر هذا الأثر جلياً وواضحاً في كتب هؤلاء الأئمة العلماء رحمهم الله تعالى، حيث نقلوا عنه في كتبهم ومصنفاتهم الكثير من النصوص والآراء التي أوردها ابن آحط في كتابه التبيان.

ولم يكتفوا بمجرد التّقل عنه فقط، بل تجدهم تارة ينقلونها للاستشهاد والتدليل على مراد الناظم، وتارة أخرى يتناولونها بشيء من الشرح والتحليل والتعليل، وأخرى بالمناقشة والتعقيب والاستدراك.

وهذا ما يدلُّ على مدى تأثرهم بما حواه كتابه التبيان، ومدى استفادتهم من مادته العلمية الغزيرة، وآراءه السديدة الموفّقة.

وفي ما يلي سأحاول بيان مدى تأثر بعض العلماء واستفادتهم من كتاب التبيان لابن آحط من خلال ذكر نماذج من نقلهم عنه في مصنفاتهم واستفادتهم منه:

١- الإمام أبو علي الحسين بن علي بن طلحة الجرجاني الشوشاوي (ت ٨٩٩هـ):

أقدم من وقفت عليه استفاد من كتاب التبيان لابن آجطا هو الإمام الجرجاني في شرحه تنبيه العطشان، الذي انتهى منه في العشر الأولى من شهر رمضان المعظم ثمان وأربعين وثمانمائة من الهجرة (سنة ٨٤٨ هـ) (١).

حيث لخص فيه أغلب مباحثه، واحتذى به في جميع ما أورده من مسائل، ومناقشات، مع إعادة صياغته على طريقته في مؤلفاته، والمتمثلة في حصره لعناصر الموضوع الذي يعالجه في شكل أسئلة، ثم يجيب عليها واحدا تلو الآخر.

ومع كثرة استفادته رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من كتاب التبيان لا نجدده يصريح باسمه، أو يذكر استفادته منه، وإنما يشير إليه أحيانا بنوع من الإبهام في العبارة كقوله: "قال بعض الشراح"، أو "قال بعضهم"، ونحو ذلك، وهذا ما يدعو إلى الاستغراب من صنيعه هذا. ومن أمثلة ذلك:

أ- قوله في أحد اعتراضاته على البيت رقم (١٣) مستشهدا بكلام ابن آجطا:

"الاعتراض الرابع: من جهة التناقض، وذلك أن قوله: "ملجأ لمن يخط" يقتضي أنه ملجأ لمن يكتب، وظاهره قوله أولاً: "ولا يكون بعده اضطراب"، وقوله: "فقصة اختلافهم شهيرة" أنه ملجأ لمن يقرأ، لأن سبب فعل عثمان هو الاختلاف في القراءة لا في الخط. أجاب بعضهم عن هذا بأن قال: أطلق الناظم الخط على القراءة مجازاً، لأنه إذا خطه فقد قرأه، أي ملجأ لمن يقرأ، فيوافق ما تقدم من الاختلاف في القراءة..." (٢).

وهو ما حاصل ما ذكره ابن آجطا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حيث قال:

"ويحتمل أن يكون أطلق «يخط» على القارئ لمن يخط؛ أي: لمن يقرأ؛ لأنه إذا خطه فقد قرأه، فيكون مجازاً لا حقيقة" (٣).

ب- وقوله معترضاً على ابن آجطا في شرح قول الناظم: "الذي تكرر" في البيت رقم

(٥٠):

(١) انظر: وصف النسخ المخطوطة لكتاب تنبيه العطشان للجرجاني في مقدمة تحقيق الباحث محمد حرشة: (ص ٤٩).

(٢) تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ١٥٤).

(٣) انظر: شرح البيت رقم (١٣): (ص ٣٨٣).

" قال بعض الشراح: التكرار الذي ذكره الناظم هاهنا يحتمل أن يريد به تكرار الألفاظ، وهو الظاهر من كلام أبي عمرو في المقنع، ويحتمل أن يريد به تكرار الأوزان، وهو الظاهر من كلام أبي داود في التنزيل، وهذا فيه نظر، ولا يصح أن يريد الناظم بـتَحَلُّثِهِ بالتكرار هنا تكرار الأوزان ولم يرد بالتكرار إلا تكرار الألفاظ ... " (١).

وهنا أيضاً ذكر ملخص ما ذكره ابن آحطا بـتَحَلُّثِهِ، حيث أن ابن آحطا نقل ما نص عليه الداني في المقنع وما نص عليه أبو داود في التنزيل (٢).

ج- وقوله أيضاً في أحد اعتراضاته على البيت رقم (٥٤):

" الاعتراض الرابع: من جهة الإجمال ، لأن كلام الناظم في هذين البيتين لم يبيّن فيه أي طريق سلك الناظم؛ هل طريقة أبي عمرو؟ أو طريقة أبي داود؟ أو سلك طريقتيهما معا؟

أجاب بعضهم عن هذا بأن قال: سلك الناظم طريقتيهما معا، وجمع في هذين البيتين بين طريقتيهما: فأول الكلام طريقة أبي داود، وهو قوله: "وجاء في الحرفين" إلى قوله: "أثبت فيه الأولاً"، وآخر الكلام طريقة أبي عمرو، وهو قوله: "وفيهما الحذف كثيرا نقلاً".

ولكن هذا الجواب ضعيف؛ لأن بيان طريقتي الشيخين لا يفهم من هذين البيتين، وإنما يفهم ذلك من كتبهما كما تقدّم في نصوصهما ... " (٣).

وهذا الاعتراض ذكره ابن آحطا وذكر جوابه كما نص عليه (٤)، والدليل على أنه نقله من التبيان ما ذكره بعد ذلك في الاعتراض الخامس ونقله للرواية التي قالها ابن آحطا عن أحد طلاب الناظم من أنه قد نُبِّهَ على التناقض الحاصل في البيت ففكر قليلاً وأبدل شطر البيت بشطر آخر، وذكر كلاماً أغلب عباراته - إن لم نقل كله - من عند ابن آحطا:

قال الرجراجي: " وقد رُوي أن الناظم اعترض عليه كلامه في هذين البيتين بالتناقض، وهو الإعتراض الأول كما تقدّم، ففكر قليلاً، ثم بدل الشطر الآخر من البيتين، وهو قوله: "وفيهما الحذف كثيرا نقلاً" بشطر آخر، فقال: "ولكن حذفه كثيرا نقلاً".

(١) تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٢٥٤).

(٢) انظر: شرح البيتين رقم (٥٥٠ و٥٥١): (ص ٤٥٧-٤٥٨ و ٤٧١).

(٣) تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٢٦٠).

(٤) انظر: شرح البيت رقم (٥٤): (ص ٤٦٧-٤٦٨).

ولكن هذا وإن قاله فالدرك باقٍ عليه، لأنه لم يبيّن أي طريقة سلك، هل طريقة أبي داود؟ أو طريقة أبي عمرو؟ لأن كلام الناظم قبل هذا التبديل هو على طريقة أبي عمرو، وكلامه بعد هذا التبديل هو على طريقة أبي داود. وكان حقّه أن يبيّن طريقتيهما لالتزامه ذلك في الصدر في قوله: "وكلما قد ذكره أذكر"، وإلا فظاهر إطلاقه هاهنا يؤذن أن هذا الكلام طريقتيهما معاً، وليس الأمر كذلك، ولو روجع في هذا لبينه غاية بيانه، لسهولة النظم عليه رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ... " (١).

د- وقوله ناقلاً اعتراض ابن آحط في إعلال إثبات ألف لفظ ﴿السِّيَّاتِ﴾ بتوالي الحذف: "واعترض بعض الشراح هذه العلة، فقال: "هذا التعليل ينتقض بحذف الألف في ﴿خَطِيبِينَ﴾ و﴿خَطِيبُونَ﴾ و﴿خُسَيْبِينَ﴾، فإنهم حذفوا فيها الألف مع سلب الياء منها، فسلب الياء موجود في هذه الألفاظ كما هو موجود في ﴿السِّيَّاتِ﴾، فقال: بل ألف ﴿السِّيَّاتِ﴾ أحق وأولى بالحذف من ﴿خَطِيبُونَ﴾ و﴿خَطِيبِينَ﴾ و﴿خُسَيْبِينَ﴾، لوجهين:

أحدهما: أن لفظ ﴿السِّيَّاتِ﴾ أكثر دوراً في القرآن من هذه الألفاظ .
الثاني: أن ﴿السِّيَّاتِ﴾ جمع مؤنث، وهذه الألفاظ جمع مذكر، والمؤنث أثقل من المذكر. فالأولى حذف الألف في ﴿السِّيَّاتِ﴾ كما هو محذوف في هذه الألفاظ المذكورة لوجود العلة في الجميع " (٢).

وهو نص ما ذكره ابن آحط عند شرحه للبيت (٣).

هـ- قوله عند ذكر ما اعتراض به على الإمام الخراز في قوله: "كذاباً الأخير" في البيت رقم (٢٤٣):

"واعترض قول الناظم: "كذاباً الأخير" بأنه خطأ من جهة النقل، لأن ابن نجاح لم يتعرض لذكر ﴿كذاباً﴾ مطلقاً؛ لا الأوّل، ولا الأخير في التنزيل، ولا في مختصر التبيين، فإعجاباً للناظم من أين نقله" (٤).

(١) تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٢٦٠).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٧٢) في تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٣٠٣).

(٣) انظر: شرح البيت رقم (٧٢): (ص ٥١٠-٥١١).

(٤) تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٥٤٣).

وهذا ذكره ابن آحطا حيث قال:

" فَطَالَعْتُ نُسخًا مِنْ «التَّنْزِيلِ» وَمِنْ مُخْتَصَرِ «التَّنْزِيلِ» فَمَا رَأَيْتُ أَبَا دَاوُدَ تَعَرَّضَ لِذِكْرِ الْأَوَّلِ وَلَا الْأَخِيرِ، بِحَذْفٍ وَلَا إِبْتِاتٍ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّاظِمِ رَجُلًا مَرَّةً بِمَنْزِلِهِ مُدَّةً سَكَنَاهُ بِالْبَلَدِ الْجَدِيدِ فَخَرَجَ مُبَيَّضَاتٍ وَأَوْرَاقٍ كَثِيرَةً كَانَ بَيَّضَ فِيهَا مَا نَظَّمَهُ فِي هَذَا النَّظْمِ فَلَمْ يَجِدْ فِيهَا مَا نَظَّمَهُ فِي هَذَا النَّظْمِ، فَلَمْ يَجِدْ فِيهَا ﴿كذَابًا﴾، فَتَعَجَّبَ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِي - وَهُوَ صَادِقٌ فِي قَوْلِهِ - : «مَا نَظَّمْتُ شَيْئًا حَتَّى رَأَيْتُهُ وَتَحَقَّقْتُهُ»، وَوَعَدَنِي بِالْبَحْثِ فِيهِ وَالنَّظْرِ فِيهَا رَاجِعُهُ فِيهِ حَتَّى مَاتَ رَجُلًا مَرَّةً (١).

ومن خلال مقارنة بسيطة بين هذين النصين للجرجاني وابن آحطا نستخلص عدة أمور:

- ١- الأمانة العلمية لابن آحطا ودقة تحريره للمسائل، ونستخلص ذلك من خلال مراجعته للمسألة في نسخ متعدد من التنزيل ومختصره، ومن ثم مراجعته شيخه فيها.
- ٢- أدبه مع شيخه والاعتذار له وصبره عليه.
- ٣- غلظة الجرجاني على الناظم وتحامله عليه، ويظهر ذلك من خلال عبارة التائب التي ذكرها في حقه.

٤- عدم الدقة العلمية للإمام الجرجاني في توثيق النقول والأقوال، ويظهر ذلك من خلال عدم تصريحه عن نقل هذا الاعتراض في المسألة وإنما ذكره على صيغة المبني للمجهول.

وقد نقل الجرجاني العديد من الأقوال والنصوص والآراء عن ابن آحطا، وأفاد منه وتأثر به في مواضع كثيرة، لكنه لم يُصرِّح حين نقله عنه، لا باسمه ولا باسم كتابه التبيان، وهذه طريقته العامة في أغلب تأليفه رَجُلًا مَرَّةً، والمتتبع للمواضع التي نقلها عنه يجد أنها قد وردت في أغلبها في معرض الاعتراض والنقد.

ولعل السبب في عدم التصريح باسمه وباسم أي أحد ممن نقل عنهم هو أن لا يساء به الظن من قبل بعض الطلاب وغيرهم، ويرى أنه تحامل على الكبار، أو أن يساء الظن بالمردود عليه وتنحط منزلته عند من لا علم له من المبتدئين، فالجرجاني قد راعي الرد على الخطأ العلمي-في نظره- مع حفظ مكانة صاحبه على طريقة قول النبي ﷺ: " ما بال أقوام " والله أعلم.

(١) انظر: شرح البيت رقم (٢٤٣): (ص ٧٨٤).

كما أن المتبع لشرحه سيجد عبارات كثيرة قد وردت بنصها عند ابن آجطا، ويظهر ذلك جلياً في مقدمة كتابه عند ترجمته للناظم^(١)، وكذلك حين حديثه عن الكتابة وفضلها، وما قاله العلماء والحكماء فيها^(٢).

٢- سعيد بن سليمان السلمالي الكرامي (أكرامو) (ت. بعد ٨٩٩ هـ):

نقل منه وأفاد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في مواضع من شرحه المختصر المسمى بـ "إعانة المبتدئ على معاني ألفاظ مورد الظمان"، ومن ذلك:

أ- قوله في بداية شرحه بعد ذكر اسم ونسب الإمام الخراز: "قال الشارح: هذا في نسخته التي كتبها بيده، وانتسخت لي أنا منها نسخة قرأتها عليه، وسمعتها مني، وأجازني فيها"^(٣).

وهو ما ذكره ابن آجطا بنصه عند ذكر اسم ونسب الإمام الخراز في مقدمة شرحه^(٤).

ب- وقال في موضع آخر عند ذكر ابن لب المغامي عند شرح البيت رقم (٣٠): "قال الخراز: كان المغامي من أكابر العلماء يروي عن أبي محمد مكّي، وكان في طبقة أبي داود"^(٥).

وهو من رواية ابن آجطا عن الخراز، حيث قال ابن آجطا: "ذَكَرَ لِي نَاطِمٌ هَذَا الرَّجْزِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخَرَّازِ: أَنَّ الْمُغَامِيَّ هَذَا كَانَ مِنْ طَبَقَةِ أَبِي دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنِ نَجَّاحٍ، وَكَانَ يَرُوي عَنْ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِي مِثْلَ مَا يَرُوي عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ، وَكَانَ يَرُوي أَيْضاً عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَكِّي رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَنَفَعَ بِهِمْ"^(٦).

ج- وقوله عند شرح البيت رقم (٧١) مستدركا على ابن آجطا:

(١) انظر: مقدمة تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٦١).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٦) في تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ١١٢-١١٤).

(٣) إعانة المبتدئ على ألفاظ مورد الظمان للكرامي (مخطوط): [أ/١].

(٤) انظر: مقدمة الشارح (ص ٣٠١).

(٥) إعانة المبتدئ على ألفاظ مورد الظمان للكرامي (مخطوط): [ب/٥].

(٦) انظر: شرح البيت رقم (٣٠): (ص ٤٢١).

" ولم يذكر الشارح هنا هل حذف ألف ﴿صالح المؤمنين﴾ لأبي داود خاصة أو للجميع، والظاهر من كلام المؤلف أنه محذوف لأبي داود خاصة .. " (١).
 وذكر بعد هذا، في نهاية شرحه لهذا البيت ملخص ما ذكره ابن آحطا في الجمع المذكور السالم، فقال: "فحصل مما تقدم أن الجمع على خمسة أقسام: الأول ... ؛ وذكرها ملخصة (٢).
 د- قوله عند شرح الأبيات (١١٦-١١٨):

"فحصل من هذا اتفاق الشيخين على الخلاف في ﴿تُكذِّبَانِ﴾، وما عداه من المثني محذوف لأبي عمرو، وفيه الخلاف عن أبي داود؛ سواء كان في آخره النون ك: ﴿رَجُلَانِ﴾ و﴿يَحْكُمَانِ﴾، أو لم يكن نحو: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ﴿يَدَاهُ﴾ ﴿يَدَاكَ﴾ ﴿أَبَوَاهُ﴾، واختار بعض الشيوخ الإثبات في نحو: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾، إذ ليس في اللفظ نون التثنية، بخلاف ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ لظهور معنى التثنية في ﴿مَبْسُوطَتَانِ﴾ " (٣).
 وهذا أيضاً ملخص ما ذكره ابن آحطا في شرحه لهذه الأبيات (٤).
 هـ- قوله ناقلاً قول ابن آحطا عند شرحه للبيت رقم (١٥٨):

"قال الشارح رَحَّلْتَهُ: وهم المؤلف رَحَّلْتَهُ في هذا البيت، لأن أبا داود ذكر في التنزيل في سورة البقرة أن ألف جميع المضاعفة محذوفة اتفاقاً من المصحف، واختلف القراء في حذفها وإثباتها. قال: فظننت أنه وقع نظره في التنزيل على الخلاف في القراءة فحمله على الخلاف في الرسم، ثم لم يراجع النظر، وإصلاح البيت:
 واحذف يَضَعْفَهَا لَدَى النَّسَاءِ
 والحُلْفُ لِلدَّانِي بِأَوْلَى الْبَقْرَةَ
 وفي العقيلة على الإطلاق
 وَعَنْهُمَا أَيضًا سِوَاهُ جَاءَ
 ثُمَّ بِحَرْفِي الْحَدِيدِ ذَكَرَهُ
 " (٥).

(١) إعانة المبتدئ على ألفاظ مورد الظمان للكرامي (مخطوط): [١٠/أ].

(٢) انظر: إعانة المبتدئ على ألفاظ مورد الظمان للكرامي (مخطوط): [١٠/ب]، وشرح البيت رقم (٧١) من التبيان (ص ٢٢٠-٢٢١).

(٣) إعانة المبتدئ على ألفاظ مورد الظمان للكرامي (مخطوط): [١٥/ب].

(٤) انظر: شرح الأبيات رقم (١١٦-١١٨): (ص ٥٨١-٥٨٤).

(٥) إعانة المبتدئ على ألفاظ مورد الظمان للكرامي (مخطوط): [١٩/أ].

هذا أيضاً كلام ابن آحطا مختصراً^(١).

والمتتبع لشرح الشيخ سعيد السملالي الكرامي رَحِمَهُ اللهُ يَجِدُ أَنَّهُ يَذَكَرُ فِي شَرْحِهِ مَلْخَصَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ آحَطَا فِي شَرْحِ الْآيَاتِ، فَهُوَ مُتَأَثِّرٌ بِهِ كَثِيرًا، وَفِي الْغَالِبِ يَحْفَظُ عَلَى عِبَارَاتِهِ، كَمَا فِي الْأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ، وَهُوَ أَحْيَانًا يَصْرَحُ بِاسْمِهِ فَيَقُولُ: "قَالَ الشَّارِحُ" كَمَا فِي الْأَمْثَلَةِ وَغَيْرِهَا^(٢)، وَفِي الْغَالِبِ لَا يَصْرَحُ بِاسْمِهِ، بَلْ يَذَكَرُ مَلْخَصَ شَرْحِهِ، فَيُمْكِنُ أَنْ نَعْتَبِرَ شَرْحَهُ إِعَانَةً الْمُبْتَدِئِ مَلْخَصَ كِتَابِ التَّبْيَانِ لِابْنِ آحَطَا.

٣- أبو الحسن علي بن الحسن بن أبي العافية التروالي الزرهوني :

أفاد منه رَحِمَهُ اللهُ ونقل الكثير من آرائه وأقواله في شرحه المسمَّى: "مجموع البيان في شرح ألفاظ مورد الظمان" الذي نقله عنه أحد تلامذته، بل تعرض لكثير منها بالتحليل والشرح تارة وبالنقد والاعتراض تارة أخرى.

والمتتبع لشرح من أوله إلى آخره يَجِدُ أَنَّهُ قَدْ ضَمَّنَهُ مَا فِي كِتَابِ التَّبْيَانِ لِابْنِ آحَطَا مَعَ شَيْءٍ مِنَ الْإِخْتِصَارِ وَالتَّهْذِيبِ، إِضَافَةً إِلَى بَعْضِ الْإِضَافَاتِ وَالتَّعْلِيقَاتِ، وَيُظْهِرُ ذَلِكَ جَلِيًّا فِي مَقْدَمَةِ شَرْحِهِ حِينَ حَدِيثِهِ عَنِ الْكِتَابَةِ وَفَضْلِهَا وَمَا تَعَلَّقَ بِهَا^(٣)، وَكَذَلِكَ عِنْدَ شَرْحِهِ لِآيَاتِ مَقْدَمَةِ النِّظْمِ^(٤).

وما يدلُّ على أنه اعتمد على شرح ابن آحطا وِعَوَّلَ عَلَيْهِ مَا يَلِي:

١- منها تصريحه عند بداية ترجمة باب حذف الواو المفردة بأن نسخة الشارح أوَّلَى مِنْ

غيرها، حيث قال:

"ثم قال رَحِمَهُ اللهُ: وَهَآكِ وَأَوَّآ سَقَطَتْ بِالرَّسْمِ فِي أَحْرَفٍ لِلَاكْتِفَا بِالضَّمِّ

قال الشيخ أبو الحسن: هكذا هي الترجمة في جميع النسخ، وفي نسخة الشارح:

وَهَآكِ وَأَوَّآ سَقَطَتْ فِي الرَّسْمِ مِنْ قَبْلِهَا لِلَاكْتِفَا بِالضَّمِّ

(١) انظر: شرح البيت رقم (١٥٨): (ص ٦٤٠-٦٤٢).

(٢) انظر: إعانة المبتدئ على ألفاظ مورد الظمان للكرامي (مخطوط): [٢٢/أ و ٢٧/أ و ٥٠/أ].

(٣) انظر: مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٢/ب-٣/ب].

(٤) انظر: مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٣/ب-١٥/أ].

ولم يذكر ما في الترجمة، ورواية الشارح أولى، لأنه سمع الرجز من الناظم^(١). وهذا فيه دلالة على اهتمامه برواية الشارح وتقديمه له على غيره، ويمكن أن نعتبره تلميحاً إلى أنه قدّم شرحه على غيره من الشروح.

٢- تنبيهه على بعض الأوهام والأخطاء التي وقعت لابن آخطا، ومنها تنبيهه على أنه لم يتعرض لشرح البيت رقم (٢٥٩) حيث قال عند شرحه له: "لم يتكلم الشارح على هذا البيت ولم يتعرض له، وقد أغفله في شرحه للرجز"^(٢).

٣- ذكره ملخصات المسائل في بداية الأبواب والفصول أو نهايتها في نفس المواضع التي ذكرها ابن آخطا، بل وبعبارة، ومن ذلك ما ذكره في ملخص أحكام رسم الأسماء الأعجمية^(٣)، ولفظ ﴿الرياح﴾^(٤)، وغيرها.

٤- نقله لنصوص في غير ما موضع ونسبتها لأبي عبد الله الخراز، وهي في الحقيقة لأبن آخطا، ذكرها في شرحه للأبيات، وأوهمه أنها للخراز قول ابن آخطا: "قال الشيخ" وهذه العبارة يذكرها ابن آخطا عن نفسه، وليست هي رواية عن شيخه الخراز كما سبق ذكره عند التنبيه عن بعض مصطلحاته في كتابه، ومن ذلك:

قوله: "قال أبو عبد الله الخراز عفا الله عنه: وهذه المواضع التي زيدت الواو فيها تنقسم على قسمين: قسم زيدت الواو فيه باتفاق، وقسم على خلاف؛ وكلاهما مذكور في النظم. فأما القسم الذي زيدت فيه باتفاق فهو في: أولي أولوا. البيت، وأما القسم الذي زيدت فيه على خلاف فينقسم قسمين: قسم من غير ترجيح وهو: **وَلَأَوْ صَلَّبْتُمْ فِي الْأَخْرَيْنِ**، وقسم رجحت فيه الزيادة وهو قوله: **ومن خلاف سأوريكم دون مين**"^(٥).

وعبارة ابن آخطا هي: "الشيخ: وهذه المواضع التي زيدت الواو فيها تنقسم على قسمين:

(١) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٦٤/ب].

(٢) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٥٩/أ].

(٣) انظر: مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٢٥/أ]، وشرح البيت رقم (٩٢): (ص ٥٤٥).

(٤) انظر: مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٢٧/ب]، وشرح الأبيات رقم (١٠٢-١٠٦): (ص ٥٦٤-٥٦٦).

(٥) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٨١/أ].

قَسَمُ زَيْدَتِ الْوَأُو فِيهِ بِاتِّفَاقٍ، وَقَسَمُ زَيْدَتِ الْوَأُو فِيهِ عَلَى الْخِلَافِ، وَكِلَا الْقِسْمَيْنِ ذَكَرَهُمَا النَّازِمُ؛ أَعْنِي: الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ، وَالْمُخْتَلَفَ فِيهِ..... الخ" (١).

وغيرها من المواضع التي يذكر فيها مثل هذا (٢).

٥- نقله لكثير من النصوص والأقوال التي ينقلها ابن آحطا بنفس عبارته، وهو في ذلك تارة يصرِّح باسمه، فيقول: "قال الشارح"، وأحياناً لا يصرح بذلك، ومن أمثلة ما نقله مصرحاً باسمه:

أ- قوله عند شرح البيت رقم (١١٥):

"قال الشارح: فلا أدري هل أغفله الناظم أم الناسخ...." (٣).

ب- وقوله في موضع آخر عند شرح البيت رقم (١٢٤):

"وقال الشارح: الحذف: مبتدأ، وخبره بهمز الوصل، والباء: وعائية، وعنهما: يتعلق بما يتعلق بهمز الوصل، ويجوز أن يكون الحذف فاعلاً بفعل محذوف، تقديره: وجاء الحذف" (٤).

ج- وقوله عند شرح البيت رقم (١٥١):

"قال الشارح: ظاهره أن الألف هي التي تأتي للتنبيه أو النداء، وليس كذلك؛ بل التي للتنبيه الهاء والتي للنداء الياء" (٥).

وكل هذه النصوص مذكورة في كتاب التبيان (٦).

د- ومن أمثلة المواضع التي لم يصرح فيها باسمه، واكتفى بنسبة القول إلى بعضهم، قوله عند شرح للبيت رقم (٥٤):

"وقال بعضهم: أوله وآخره لأبي عمرو ووسطه لأبي داود، وروجع الناظم كَحَلَّتْهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَقِيلَ لَهُ: أَيِّ طَرِيقٍ سَلَكْتَ؟ فَفَكَرَ قَلِيلًا وَأَصْلَحَ الشَّطْرَ الْآخِرَ فَقَالَ:

(١) انظر: شرح البيت رقم (٣٥٥): (ص ١٠٠٦-١٠٠٧).

(٢) انظر: مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٨٠/أ، ٨١/أ، ٨٢/أ، ٨٦/أ، ٨٦/ب]، وشرح الأبيات رقم (٣٥١، ٣٥٥ و ٣٥٨ و ٣٧٥-٣٧٦ و ٣٨٢-٣٨٣) من التبيان.

(٣) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٢٩/ب].

(٤) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٣١/ب].

(٥) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٣٧/أ].

(٦) انظر: شرح الأبيات رقم (١١٥): (ص ٥٨٠)، و(١٢٤-١٢٥): (ص ٥٩٦)، و(١٥١): (ص ٦٣٣).

وَبَعْضُهُمْ أَثْبَتَ فِيهِ الْأَوَّلَ لَكِنْ حَذَفَهُ كَثِيرًا نُقْلًا

وسكت عن مذهب الداني^(١).

وهو ملخص ما ذكره ابن آجطا رَحِمَهُ اللهُ فِي شرح هذا البيت^(٢).

هـ— من المواضع التي أفاد منها من ابن آجطا ونقلها عنه ما ذكره في شرح البيت رقم (٢٠٧) عند ذكر ﴿تصاحبني﴾ فقال:

" قال الشارح - قلت أنا: وهو قول أبي داود نقله الشارح -: اجتمع القراء على إثبات الألف فيه، يريد في القراءة، وأما في الخط فمحذوف، قال أبو داود: وكذلك روينا عن الأعمش عن أبي إسحاق وأبي حيوة ويعقوب الحضرمي من رواة الثوري عنه، أنهم قرؤوا بفتح التاء مع إسكان الصاد، والباء مخففتان، وعن الاعرج أنه قرأ بضم التاء وسكون الصاد وكسر الحاء على صورة رسمه. قال السخاوي: وروى عن النبي ﷺ كان يقرأ كذلك، وبذلك قرأ النخعي والجاحدري وأبو السماك.

فحذف الألف منه على القراءة المشهورة تخفف، فهو مما اتفق القراء على حذفه وعلى قراءته.

وقوله: في الأعراف قد جاء طائف على خلاف: يعني للشيخين، وأراد قوله تعالى: ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طَلَيْفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ﴾ وقيده بالأعراف احترازا من الذي في ت والقلم فهو ثابت لهما، إذ هو من وزن فاعل^(٣).

وهذا النص بتمامه نقله من عند ابن آجطا^(٤)، وغيرها من المواضع الأخرى^(٥).

فكل هذا يدل على أن أبا الحسن التروالي رَحِمَهُ اللهُ قد تأثر كثيرا في شرحه لنظم مورد الضمان بالإمام ابن آجطا وكتابه التبيان.

(١) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [١٧/ب-١٨/أ].

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٥٤): (ص ٤٦٧).

(٣) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٤٨/أ-ب].

(٤) انظر: شرح البيت رقم (٢٠٧): (ص ٧١٦).

(٥) انظر: مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٤٨/ب، و ٤٩/أ، و ٦٥/أ، و ٦٧/أ-ب، و ٦٨/أ-٦٩/أ، و ٧٦/أ، و ٨٥/أ].

٤- أبو محمد عبد الواحد بن عاشر الأنصاري (ت ١٠٤٠هـ):

تأثر به وأفاد منه كثيراً رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو أحد أهم مصادرهِ الرئيسية في شرحه المنان كما ذكرنا سابقاً عند عقد المقارنة بينهما، وهو لم يكتف بمجرد النقل عنه فقط، بل تعرض لكثير من أقواله وآرائه بالنقد والتعليل تارة، وبالشرح والتحليل تارة أخرى.

○ وهو في الغالب يذكره باسم الشارح، وصرَّح باسمه مرتين فقط:

الأولى: عند أول موضع نقله عنه عند ذكر ترجمة الإمام الخراز، حيث قال:

" زاد شارحه الأول أبو محمد عبد الله بن عمر الصنهاجي المعروف بابن آجَطًا فقال: ابن محمد بن عبد الله الشَّريشي الشهير بالخراز، كنيته: أبو عبد الله " (١)؛ ونقل الترجمة كاملة كما ذكرها ابن آجَطًا.

والثانية: عند ذكره للتنبيه الثالث في شرح الأبيات رقم (١٧-٢٠) عند حديثه عن قول

مالك في حكم أتباع رسم المصحف ونقطه، فقال:

" وبيان ذلك أن الأقوال الثلاثة إنما عُزيت لأربابها مطلقة غير مقيدة بسواد ولا غيره، كما أشار إليه الشارح ابن آجَطًا... " (٢).

○ وهو ينقل عنه حرفياً وبالمعنى، ومن أمثلة ذلك قوله في التنبيه الثامن عند شرح الأبيات (١٧-٢٠):

" بحث الشارح في قول الناظم: «فَمُنِعِ النَّقْطُ لِلِالْتِبَاسِ» بما حاصله: « أن ظاهر كلامه أن مالكا إنما منع النقط خيفة الالْتِبَاسِ، وليس في السؤال والجواب ما يدل على هذا، وإنما فيه ما تقدم أنه منع منه حذرا من الإحداث، وأن يفعل ما فعلوا، ويقف حيث وقفوا، قال: وقد سألت الناظم رحمه الله تعالى عن هذا، وذكرت له البحث فقال لي: هو كما قلت.

(١) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٢٨٩).

(٢) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٣٧٠).

وقولي: «للاتِّبَاسِ»، ليس هو تعليل لمالك، ولا من كلامه، وإنما ذلك لي تبرعت به، وأخذته من كلام الحافظ في المحكم، حيث لم يستجز نقط المصاحف بالسواد من الحبر وغيره، ونهى عنه، لأن السواد يُحدِّث فيه تخطيطاً». وساق الكلام المتقدم في التنبيه الثالث.

قال الشارح: «وظاهر قول أبي عمرو هذا أنهم إنما كرهوا نقط المصاحف لأجل اللبس، وفيه نظر، لأن جميع من نقل عنه كراهة نقط المصحف، لم ينقل عنه تقييد ذلك بالسواد، بل كرهوه صونا لما فيه من المخالفة، ولعل أبا عمرو تأوَّل ذلك عليهم لما بلغه، أو علمه لما صح عنده» انتهى " (١).

وهو حاصل كلام ابن آجطا ونصه في شرحه للبيت (٢).

وقد أحصيت له في شرحه فتح المنان أكثر من ٥٠ موضعاً نقل فيها عن ابن آجطا حرفياً أو بالمعنى.

○ وهو ينقل عنه غالباً في حال الاستشهاد والاستدلال بكلامه، ومن ذلك قوله حين حديثه عن كتاب المنع للداني عند شرح البيت رقم (٢٢):

" قال الشارح: «وسمعت الناظم مراراً يقول: أنهما مقنعان لأبي عمرو رحمه الله، أحدهما أعظم جرماً من الآخر، وأظن هذا الذي بأيدي الناس هو الكبير، وهو مفيد في الرسم، عليه اعتمد كثير ممن اعتنى بعلم القرآن، وكان يذكر لنا ذلك في مواضع من العقيلة في وقت إقرائه لها، معتذراً للسخاوي، لأنه يقول في أبيات منها: «هذا من زيادة العقيلة على ما في المنع»، وهو في المنع المذكور، وكان يقول: أنه رآه، وأنه في مقدار أربعين ورقة صغاراً» انتهى كلام الشارح" (٣).

- وقوله في إعراب البيت رقم (١٨١):

(١) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٣٧٤-٣٧٥).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٢٠): (ص ٤٠١).

(٣) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٣٧٩). وانظر: شرح البيت رقم (٢٢): (ص ٤٠٣).

"الإعراب: «تراضيتهم» عطف، كـ«مقاعد» في البيت السابق، و«أأثرهم» كذلك، فمحلّه رفع. قال الشارح: «روي بفتح الراء وكسرها، لوقوعها في القراءة بالوجهين» انتهى...» (١).

○ كما أنه كثيراً ما يتعرض لنقده والتعقيب على أقواله وآرائه، ومن ذلك:

- قوله في أول باب الكلمات التي كتبت مفصولة على الأصل:

"وقد اشتملت هذه الترجمة على ستة فصول، اشتمل الفصل الثاني منها على تسعة أنواع، عدّها منها قطع من مع ظاهر، وإلا فهي ثمانية، والثالث على نوعين، والرابع على أربعة أنواع، والبواقي كل فصل ذكر فيه نوعاً، والأنواع التي اشتمل عليها الثاني والثالث والرابع بعضها متعدد، وبعضها متحد.

وإذا فهمت هذا، عرفت أن قول من قال: أن هذا الباب اشتمل على ستة فصول، وأحد

عشر حرفاً، كلام بمعزل عن التحرير، إذ تلك الحروف داخلة في تلك الفصول" (٢).

والذي قال هذا القول هو ابن آحط رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (٣).

- وقوله عند شرح البيت رقم (٤٤٥):

"ولا يخفى أنه لا يتوهم اندراج غير المضاف، نحو: ﴿كَانَ أَوْ أَمْرًا﴾ [النساء: ١٢]،

﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]، ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً﴾ [الأحزاب: ٥٠]، إذ لم تنعقد الترجمة لغير

المضاف. والعجب ممن اعترض على الناظم بتوهم دخولها...» (٤).

والذي تعجب منه ابن عاشر هنا هو ابن آحط لأنه هو الذي اعترض على الناظم بذلك (٥).

وكل ما تقدم يدل على مدى تأثر الإمام ابن عاشر بالإمام ابن آحط وكتابه التبيان،

ومدى استفادته منه.

(١) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٣٨). وانظر: شرح البيت رقم (١٨١): (ص ٦٧٧).

(٢) فتح المنان لابن عاشر: (ص ١٠٩٠).

(٣) انظر: شرح الأبيات رقم (٣٩٨-٤٠٠): (ص ١٠٧٢).

(٤) فتح المنان لابن عاشر: (ص ١١٥٦).

(٥) انظر: شرح البيت رقم (٤٤٥): (ص ١١٥٧).

هذه أهم كتب المتقدمين التي وقفت عليها وبدا فيها أثر ابن آحطا عليها واضحا جلياً، كما استفاد منه العلماء وطلبة العلم والباحثين المعاصرين، وأقبلوا على دراسته والعناية به، حيث لم تخل كتبهم ومصنفاتهم ودراساتهم من الإفادة منه والنقل عنه، رغم كونه لا يزال مخطوطاً، ومن ذلك على سبيل المثال ما نجده من تعليقات ونقول عنه للدكتور أحمد شرشال - حفظه الله - في حاشية تحقيقه لمختصر التبيين لأبي داود^(١)، وكذلك في تحقيقه لكتاب الطراز في شرح ضبط الخراز للتنسي^(٢)، وكذلك الدكتور عبد الهادي حميتو - حفظه الله - في موسوعته قراءة الإمام نافع عند المغاربة^(٣)، وأيضاً الباحث محمد سالم حرشة في تحقيقه للجزء الأول من كتاب تنبيه العطشان للرجراجي، وأيضاً د. عبد الكريم بوغزالة في تحقيقه لكتاب فتح المنان لابن عاشر، وغيرهم من العلماء وطلبة العلم والباحثين المعاصرين.

ونخلص من هذا أن كتاب التبيان في شرح مورد الظمان لابن آحطا رَحِمَهُ اللهُ كتاب عظيم الفائدة، كبير النفع، حيث ضمَّه مؤلفه أحكام رسم الألفاظ القرآنية على وفق رواية الإمام نافع المدني، كما اشتمال على نقل أقوال وآراء ونصوص كبار أئمة الرسم ونقدها ومناقشتها وتوجيهها، كما احتوى على مادة علمية متنوعة في فن الرسم وغيره من الفنون الأخرى كالقراءات واللغة العربية وآدابها من نحو وصرف وعروض، والتاريخ والتراجم والسير وغيرها. فبلغ بذلك منزلة رفيعة بين أمهات كتب الرسم حيث تداوله العلماء في المشرق والمغرب وتأثروا به وأفادوا منه ونقلوا عنه في كتبهم ومؤلفاتهم وبحوثهم.

(١) انظر مثلاً: (٧٥/١ و ٨٠/١ و ٨٩/١ و ٩٠/١).

(٢) انظر مثلاً: (ص ٣٤٥ و ٣٤٩ و ٤٠٥).

(٣) انظر مثلاً: (٧٩/٢ و ١٣٠/٢ و ٣٨٨/٢).

المبحث الخامس

آراء ابن أخطا واجتهاداته واستدراكاته وتعقباته

وفيه مطلبين:

المطلب الأول: آراء ابن أخطا واجتهاداته.

المطلب الثاني: استدراكاته وتعقباته.

سبق وأن ذكرنا أن ابن آجطا رَحِمَهُ اللهُ كان أحد الجهابذة الحذاق المعترين المقدمين في قراءة الإمام نافع، عارفا بضبطها ورسمها، وما يتعلق بها، وكانت له مكانة عالية رفيعة بين علماء عصره.

كما كانت له قدم راسخة في علم الرسم وإحاطة بمسائله وفروعه، مما مكَّنه من أن يحمل قلادة الاجتهاد ويدلي بدلوه فيه، حيث لم يكن رَحِمَهُ اللهُ مجرد ناقل للأقوال والنصوص فقط أو مصنف لها، بل كان يجتهد وينقد ويفنِّد ويختار ويرجِّح ويعقِّب، وما يؤكد ذلك ويثبته ما نجده من آراء واجتهادات واختيارات واستدراكات وتعقبات على الأئمة في كتابه "التبيان"، وهذا ما سأحاول بيانه في هذا المبحث إن شاء الله تعالى.

المطلب الأول: آراء ابن أخطا واجتهاداته

كان ابن أخطا رَحِمَهُ اللهُ ذَا قَدَمٍ رَاسِخَةً فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ عَامَةً وَفِي عِلْمِ الرَّسْمِ خَاصَةً، وَمَا يَثْبُتُ ذَلِكَ مَا نَجِدُهُ فِي كِتَابِهِ التَّبْيَانِ مِنْ آرَاءِ وَاجْتِهَادَاتِ وَتَوْجِيهَاتٍ لِعَدِيدٍ مِنَ الْمَسْأَلِاتِ الَّتِي تَنَاوَلَهَا فِي كِتَابِهِ، وَغَالِبًا مَا يَذْكَرُ رَأْيَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ: "قُلْتُ: ..."، أَوْ قَوْلِهِ: "قَالَ الشَّيْخُ: ..."، أَوْ قَوْلِهِ: "الشَّيْخُ: ...".

وَفِي مَا يَلِي ذِكْرَ مَجْمُوعَةٍ مِنْ اجْتِهَادَاتِهِ وَآرَائِهِ فِي الْعَدِيدِ مِنَ الْمَسْأَلِاتِ، وَقَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَصْنِفَهَا إِلَى مَجْمُوعَاتٍ:

أولاً: التعليقات

كَانَ لِبْنِ أَحْطَا رَحِمَهُ اللهُ الْعَدِيدُ مِنَ التَّعْلِيلَاتِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسْأَلِاتِ وَالْقَضَايَا، وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ:

١- مَا ذَكَرَهُ فِي مَسْأَلَةِ رَسْمِ أَلْفٍ لَفْظٍ ﴿أَرْحَامٌ﴾ وَحَذْفِهَا: قَالَ رَحِمَهُ اللهُ بَعْدَ ذِكْرِهِ لِقَوْلِ أَبِي دَاوُدَ فِي رَسْمِ أَلْفِهِ وَحَذْفِهَا: "قُلْتُ: هَذَا - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - هُوَ الَّذِي مَنَعَ النَّاطِمُ رَحِمَهُ اللهُ مِنْ ذِكْرِ ﴿أَرْحَامٌ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ كَمَا ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ، لِأَنَّهُ التَّرَمُّ أَنْ يَذْكَرَ كُلُّ مَا ذَكَرُوا، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِكَوْنِ الشَّيْخِ أَبِي دَاوُدَ ضَعْفَهُ" (١).

٢- مَا ذَكَرَهُ فِي مَسْأَلَةِ حَذْفِ الْأَلْفِ الَّتِي بَعْدَ الْعَيْنِ فِي لَفْظِ ﴿تَعَالَى اللَّهُ﴾: قَالَ رَحِمَهُ اللهُ بَعْدَ ذِكْرِهِ لِنَصِّ الشَّيْخِينَ فِي حَذْفِ الْأَلْفِ الَّتِي بَعْدَ الْعَيْنِ مِنْهُ: "وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ ﴿تَعَالَوْا﴾؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ أَلْفٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ الَّتِي بَعْدَ الْعَيْنِ، وَأَمَّا الْأَخِيرَةُ فَهِيَ الَّتِي تَزَادُ بَعْدَ وَאוِ الْجَمْعِ، وَلِأَنَّ مَعْنَى ﴿تَعَالَى﴾ غَيْرَ مَعْنَى ﴿تَعَالَوْا﴾" (٢).

٣- مَا ذَكَرَهُ فِي مَسْأَلَةِ رَسْمِ لَفْظِ ﴿بِأَيِّنِمْ اللَّهُ﴾ بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ أَوْ بِيَاءَيْنِ: قَالَ رَحِمَهُ اللهُ بَعْدَ ذِكْرِهِ لِقَوْلِي الشَّيْخِينَ فِي رَسْمِهِ: "فَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ يُكْتَبُ بِيَاءٌ وَاحِدَةٌ، لَيْسَ فِيهِ إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ: يَاءٌ وَأَلْفٌ ثَابِتَةٌ بَعْدَهَا عَلَى اللَّفْظِ مِثْلُ: ﴿أَيَّامَ اللَّهِ﴾ [الجائية: ١٤]."

(١) انظر: شرح البيت رقم (١٧٦): (ص ٦٧٠).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (١٨٢): (ص ٦٧٩).

وعلى القول بزيادة ياء يُحتمل وجهين:
 إما أن يكون رسم على مراد الإمالة، فتلحق الألف الحمرء على الياء الثانية.
 وإما أن يرسم على الأصل كما رسم ﴿اللَّهُو﴾ و﴿اللَّعِبُ﴾، فتلحق الألف بعد
 الياءين^(١).

٤- ما ذكره في مسألة حذف إحدى اللامين في لفظ ﴿الذي﴾ و﴿التي﴾ ونحوهما:
 قال رحمه الله: "وتحتمل اللام المحذوفة من هذه الألفاظ المذكورة وجهين:
 أن تكون لام المعرفة، وأن تكون الأصلية؛ إذ أصل «الذي»: «لذي»، و«التي»: «لتي»، ثم
 أدخل عليها لام المعرفة مع ألف الوصل فصار «الذي» و«التي» بلامين: أصلية وزائدة
 للتعريف، فأدغمت الأولى في الثانية، فصار اللفظ بلام واحدة مدغمة.
 فيحتمل أن تكون المحذوفة الأولى التي هي لام التعريف لذهابها بالإدغام، ولكونها مع ما
 أدغمت فيه حرفاً واحداً.
 قال الشيخ: ولكونها زائدة والزائد أولى بالحذف، والثانية أصلية، والأصلية أولى بالإثبات.
 ويحتمل أن تكون المحذوفة اللام الأصلية...^(٢).

٥- ما ذكره في مسألة رسم الألف ياء في لفظ ﴿تقائه﴾:
 قال رحمه الله: "وإنما رسموا: ﴿تقائه﴾ بالألف على مراد الفتح، وعلى لغة من يفتح، أي:
 من يقرأها كذلك، ووجه آخر: وهو أن تقول: إنما رسم ﴿تقائه﴾ بالألف من غير ياء
 كراهة اجتماع مثليين؛ لأن الياء والتاء صورتهمما واحدة، فهما متمثلتان في الصورة، وذلك
 قبل تقط المصحف وتشكيله.
 والأصل في «تقاته»: «وفية» على وزن: «فعله»، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، انقلبت ألفاً
 وأبدل من الواو التي هي فاء الكلمة تاء كما أبدلوها في «تخمة» و«ثراثا»؛ إذ أصله «وخمة»
 و«وراثا»، فيلتحق هذا الموضع بالمواضع المتقدمة، لكونه من ذوات الياء، وكتب بالألف ثابتة

(١) انظر: شرح البيت رقم (٢٠٠): (ص ٧٠٦).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٢٩٠): (ص ٨٦٣).

عَلَى مَا فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ، فَعَلَى هَذَا تَبْلُغُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ حَرْفًا، وَ﴿نَخَشَى﴾ وَ﴿وَجَى﴾ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فَتَبْلُغُ خَمْسَةَ عَشَرَ" (١).

٦- ما ذكره في مسألة رسم لفظ ﴿خطايا﴾:

قال رحمه الله: "وَالسَّابِقُ لِلْفَهْمِ أَنَّ «حَطَايَا» مِثْلُ: ﴿حَوَايَا﴾ وَ﴿يَتَمَى﴾ وَ﴿نَصْرَى﴾؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، لِأَنَّ الْأَلْفَ فِي: ﴿نَصْرَى﴾ وَ﴿يَتَمَى﴾ لِلتَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ «التَّيْتُمِ» وَ«التَّنَصُّرِ»، وَفِي «حَطَايَا» مُنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ «حَطِيئَةٍ» مِثْلُ: «صَحِيفَةٍ»، عَلَى وَزْنِ: «فَعِيلَةٌ»، فَالصَّادُ مِنْ «صَحِيفَةٍ» فَاءٌ مِنَ الْكَلِمَةِ، وَالْحَاءُ عَيْنٌ، وَالْفَاءُ لَامٌ، وَالتَّاءُ زَائِدَةٌ لِلْبِنَاءِ، انْقَلَبَتِ الْيَاءُ فِي «صَحِيفَةٍ» هَمْزَةً فِي «صَحَائِفٍ»، لِكَوْنِهَا وَقَعَتْ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ، وَالْفَاءُ لَامٌ عَلَى حَالِهَا، فَتَجْمَعُ «حَطِيئَةٌ» عَلَى «حَطَائِيٍّ» الْأُولَى مَكْسُورَةٌ وَالثَّانِيَةُ مَضْمُومَةٌ، مِثْلُ: «صَحَائِفٍ» وَ«قَطَائِعٍ»، الْهَمْزَةُ الْأَخِيرَةُ لَامٌ مِنَ الْكَلِمَةِ، فَاسْتَقْبَلُوا الْجَمْعَ بَيْنَ هَمْزَتَيْنِ، فَقَلَبُوا الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ يَاءً فَصَارَ: «حَطَائِيٍّ»، ثُمَّ أَنَّهُمْ فَتَحُوا الْهَمْزَةَ فَقَالُوا: «حَطَائِيٍّ»، فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا انْقَلَبَتْ أَلْفًا قَلْبًا لِأَنَّهَا مَسْمُوعًا مِنَ الْعَرَبِ فَصَارَ: «حَطَاءَا» الْهَمْزَةُ بَيْنَ الْفَيْنِ، فَكَرَهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ هَمْزَةٍ وَالْفَيْنِ، فَقَلَبُوا الْهَمْزَةَ يَاءً فَصَارَ: «حَطَايَا» أَلْفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ كَمَا قَدَّمْنَا، فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُرْسَمَ بِيَاءٍ، لَكِنَّهُمْ كَرَهُوا اجْتِمَاعَ مِثْلَيْنِ، فَرُسِمَ بِغَيْرِ يَاءٍ، ثُمَّ أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْأَلْفَ، فَرُسِمَ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلَا يَاءٍ، فَهُوَ مُلْحَقٌ بِالْأَصْلِ الْمُطْرَدِ" (٢).

٧- ما ذكره في مسألة رسم لفظ ﴿حتى﴾:

قال رحمه الله: "وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ كُتِبَتْ «حَتَّى» بِالْيَاءِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ أَمَالِهَا، وَقَدْ حَكَى ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ عَنِ الْعَرَبِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ كُتِبَتْ بِالْيَاءِ لِيُفَرَّقَ بَيْنَ إِضَافَتِهَا إِلَى ظَاهِرٍ وَإِضَافَتِهَا إِلَى مُضْمَرٍ، فَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الظَّاهِرِ كُتِبَتْ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّ أَلْفَهَا رَابِعَةٌ، فَأَشْبَهَتْ أَلْفَ التَّأْنِيثِ فِي: «حُبَلَى» وَ«كِسْرَى»" (٣).

ثانيا: الترجيحات

(١) انظر: شرح البيت رقم (٣٦٨): (ص ١٠٢٧-١٠٢٨).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٣٧٤): (ص ١٠٣٦).

(٣) انظر: شرح البيتين رقم (٣٨٢-٣٨٣): (ص ١٠٤٨).

كما كان له رَحْمَتُهُ العديدة من الترجيحات والاختيارات في عدد من المسائل والقضايا، نذكر منها ما يلي:

١- ما ذكره في مسألة رسم ﴿ في ما ﴾ مفصولة على الأصل:
قال رَحْمَتُهُ مَرَجَّحًا رسم لفظ ﴿ في ما ﴾ مفصولة على الأصل في إحدى عشر موضعا بعد أن ذكر ما نقله الأئمة من الخلاف الواقع في رسمها بالقطع أم بالوصل:
"والمَعْوَلُ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا كُلِّهِ قَطْعُ الْإِحْدَى عَشَرَ كُلِّهَا، إِذْ بِذَلِكَ جَرَى الْعَمَلُ عِنْدَ جَمِيعِ النَّاسِ، فِي الْحَاضِرَةِ وَالْبَادِيَةِ، وَلِكُونَ الْحَافِظِ ذَكَرَ قَطْعَهَا عَنْ رَجُلٍ مُقَدَّمٍ، إِمَامٍ فِي الرَّوَايَةِ بِهَذَا الشَّانِ - أَعْنِي رَسْمَ الْمَصَاحِفِ - وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، وَلِذِكْرِهِ لَهَا أَيْضًا فِي بَابِ الْمَقْطُوعِ"^(١).

٢- ما ذكره في مسألة هاءات التأنيث المرسومة تاء:
قال رَحْمَتُهُ: "فَكُتِبَتْ هَاءُ التَّأْنِيثِ تَاءً فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَ النَّازِمُ مِثْلَ:
﴿رَحِمَتْ﴾ و﴿يَعْمَت﴾ و﴿سُنَّت﴾ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ؛ إِمَّا عَلَى نِيَّةِ الْوَصْلِ، لِأَنَّهَا فِي الْوَصْلِ تَاءٌ، أَوْ أَنَّ الْأَصْلَ التَّاءَ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ كَمَا قَدَّمْنَا.
وَكُتِبَتْ مَوَاضِعٌ كَثِيرَةٌ بِالْهَاءِ عَلَى اللَّغَةِ الْأُخْرَى، فَجَمَعَ الصَّحَابَةُ ﷺ فِي الْمُسْحَفِ الْكَرِيمِ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ، لِأَنَّهُمَا لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ لِلْعَرَبِ، اسْتَعْمَلْتُهُمَا وَنَطَقْتُ بِهِمَا فِي كَلَامِهِمَا وَفِي أَشْعَارِهِمَا.....
والذي يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ - وَهُوَ الْأَحْسَنُ -: أَنَّهُمْ جَمَعُوا بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ، كَمَا قَدَّمْنَا"^(٢).

ثالثا: الانتقادات

كما كان لابن أخطا رَحْمَتُهُ رأيٌ في كثير من اطلاقات الناظم في بعض المسائل، فكان في بعض الأحيان يستحسنها ويوجهها، وفي أحيان أخرى ينتقدها ويعللها؛ ومن أمثلة ذلك:

١- ما ذكره في مسألة رسم لفظ ﴿رَحِمَتْ﴾ بالتاء:

(١) انظر: شرح الأبيات رقم (٤١٧-٤٢١): (ص ١١٤).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٤٣٤): (ص ١١٤٧).

قال رحمه الله: "وإطلاق الناظم رحمه الله فيها حسن، لكونه لم يقيدَها بحرفٍ، ولا ذكرها بأعيانها، وإنما قيدَها بالسور، إذ ليس في السور المذكورة من ذكر ﴿رَحِمَتْ﴾ غير ما ذكر في النظم" (١).

٢- ما ذكره في مسألة رسم لفظ ﴿نِعَمَتْ﴾ بالتاء:

قال رحمه الله: "وإطلاقه في هذه الأربع سور حسن؛ إذ ليس في كل سورة منها غير حرفٍ واحد من لفظ ﴿نِعَمَتْ﴾، وباقى السور فيها غير ما كتب بالتاء، فلذلك قيدَ بقوله: «لا أولًا»، وبقوله: «الآخر»، وبقوله: «إذ هم»، وبقوله: «آخر البقرة» (٢).

٣- ما ذكره في مسألة رسم لفظ ﴿وَمَعْصَيْتَ﴾ بالتاء:

قال رحمه الله: "معًا يريد: الموضعين في سورة المجادلة: ﴿وَمَعْصَيْتَ الرَّسُولَ﴾ [الآيتين: ٩ و٨] في موضعين فيها، وأطلق هنا أيضًا في ﴿مَعْصَيْتَ﴾، وهو حسن؛ إذ ليس في القرآن غيرهما، ولو لم يقل: «معًا» لكانا مرادين معًا مقصودين لإطلاقه؛ إذ لو كان المراد واحدًا منهما لقيدَ بالأول أو الثاني، فلما لم يقيد ذلك علمنا أنّهما معًا مرادان، فقوله: «معًا» زيادة بيان (٣).

٤- ما ذكره في مسألة رسم لفظ ﴿أَمْرَاتُ﴾ بالتاء:

قال رحمه الله: "«سبعته» أي: سبعة هذه الكلمة التي هي كلمة ﴿أَمْرَاتُ﴾، فأطلق فيها ولم يقيدَها بسورة، وإنما قيدَها بالعدد، وأنها سبعة معروفة، وكان حقّه أن يقيدَها بسورها كما فعل في غيرها، لأنه يدخل عليه الذي في سورة النساء، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا﴾ [الآية: ١٢٨]، وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورِثُ كَلْتَةً أَوْ أَمْرَأَةً﴾ [الآية: ١٢]، وإطلاقه هكذا يمكن إدخال هذين فيه..» (٤).

(١) انظر: شرح الآيات رقم (٤٣٥-٤٣٧) : (ص ١١٤٩).

(٢) انظر: شرح الآيات رقم (٤٣٨-٤٤٢) : (ص ١١٥٢).

(٣) انظر: شرح الآيات رقم (٤٤٧-٤٤٨) : (ص ١١٦٠)، وانظر أيضًا: شرح الآيات رقم (٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥).

(٤) انظر: شرح البيت رقم (٤٤٥) : (ص ١١٥٧).

المطلب الثاني: استدراكاته وتعقباته

كان لابن آجطا رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ العديد من الاستدراكات والتعقيبات على عدد من الأئمة والعلماء من أئمة علم الرسم والعربية وغيرهم، ويأتي في مقدمة من استدرِك عليهم شيخه الإمام الخراز صاحب المورد الذي استدرِك عليه وعقَّب على كثير من المسائل التي ذكرها في نظمه، كما استدرِك على غيره من الأئمة والعلماء كالإمام أبي عمرو الداني، والشاطبي، ومكي بن أبي طالب القيسي، وغيرهم من العلماء الآخرين، وهذا ما سنحاول بيانه في ما يلي:

أولاً - استدراكاته وتعقباته على شيخه الإمام الخراز رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ:

كان لابن آجطا رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ العديد من الاستدراكات والاعتراضات والتعقبات على شيخه الإمام الخراز ناظم المورد، فكان في حياته يراجعُه في كثير من مسائله - كما ذكرنا سابقاً - وكان الإمام الخراز يحترم تلميذه ابن آجطا ويسلم له فيما يقوله، ومن ذلك ما ذكره ابن آجطا عند شرحه للبيت رقم (٢٠) بقوله:

" وَظَاهِرُ قَوْلِهِ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ: «فَمَنْعَ النَّقْطِ لِلْأَلْتِبَاسِ» أَنَّ مَالِكَ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ إِنَّمَا مَنَعَ النَّقْطَ حَيْفَةَ الْأَلْتِبَاسِ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ كَلَامِ مَالِكِ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ لِلْسَّائِلِ وَجَوَابِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا، وَإِنَّمَا فِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَنِ أَشْهَبٍ، وَإِنَّهُ إِنَّمَا مَنَعَهُ النَّقْطَ لِأَجْلِ الْإِحْدَاثِ، وَأَنَّ يَفْعَلَ مَا فَعَلُوا، وَيَقِفَ حَيْثُ وَقَفُوا ...

وَقَدْ سَأَلْتُ النَّازِمَ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ عَنْ هَذَا وَقُلْتُ لَهُ: مَنَعَ مَالِكُ رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ السَّائِلَ مِنَ النَّقْطِ إِنَّمَا هُوَ حَيْفَةَ الْإِحْدَاثِ، وَلَيْسَ كَمَا فِي الْجَوَابِ لِلْأَلْتِبَاسِ، وَكَذَلِكَ السَّائِلُ إِنَّمَا سَأَلَ عَمَّا أَحْدَثَهُ مِنَ النَّقْطِ، هَلْ يَفْعَلُهُ أَوْ لَا كَمَا فِي السُّؤَالِ؟
فَقَالَ لِي رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ: "هُوَ كَمَا قُلْتُ، وَقَوْلِي: «لِلْأَلْتِبَاسِ» لَيْسَ هُوَ تَعْلِيلٌ لِمَالِكٍ... " (١).

(١) انظر: شرح البيت رقم (٢٠) : (ص ٤٠٠).

أ - استدراكه وتعقباته عليه في سبك البيت ونظمه:

١- ما ذكره في مسألة عدم إعادة الخافض في قول الناظم "وآله" في البيت الخامس:
قال رحمه الله: "وقول الناظم رحمه الله: «وآله» عطف على الضمير المخفوض في قوله: «صلى
عليه» من غير إعادة الخافض، وكان حقه أن يعيد الخافض فيقول: «وعلى آله»، ولكنه
رحمه الله لم يعده، وعطفه من غير إعادة الخافض، إما لتعذر ذلك في الشعر لما يؤدي من إفساد
وزن البيت، فذكره ضرورة، وقد يستعمل في ضرورة الشعر ما هو أشد من هذا، أو ترك
العطف به اعتماداً منه رحمه الله على من تقدمه من الشعراء" (١).

٢- ما ذكره في مسألة الخلاف الحاصل في حذف الألفين من جمع المؤنث السالم نحو

لفظ ﴿الصادقات﴾:

قال رحمه الله بعد شرحه لمعنى كلام الناظم في المسألة:

"أنظر كلام الناظم في هذين البيتين فيه تدافع، لأنه قال: «وجاء في الحرفين» يريد:
الحذف - كما قلنا - فيقتضي أن الألفين محذوفان؛ الأول والثاني.
ثم قال: «وبعضهم أثبت فيه الأول» فيقتضي أن الثاني محذوف من غير خلاف، وأن
الخلاف في الأول.

ثم قال: «وفيهما الحذف كثيراً» مفهومة: أن الإثبات قليل فيهما، فيقتضي أن الخلاف
فيهما معاً، وهذا تناقض من القول؛ لأن أول الكلام يقتضي أنهما محذوفان من غير خلاف،
وآخره يقتضي أن الخلاف فيهما معاً، ووسطه يقتضي أن الخلاف في الأول دون الثاني" (٢).

٣- ما ذكره في مسألة عدم إعادة الخافض في قول الناظم "وعنه والداي":

قال رحمه الله: "وقول الناظم هنا: «وعنه والداي في طاغون» فيه العطف على المضمرة
المخفوض من غير إعادة الخافض، وذلك ممنوع عند البصريين؛ بل أجازة الأخفش ويونس من
البصريين، حكاه عنهما ابن مالك، وهو مختار عندهما، وليس بلازم، فكان حقه أن يقول:
«وعنه، وعن الداني».... والعدر للناظم فيه أنه عطفه من غير إعادة الخافض، لتعذر ذلك في

(١) انظر: شرح البيت رقم (٥) : (ص ٣٣٩).

(٢) انظر: شرح البيتين رقم (٥٣-٥٤) : (ص ٤٦٧).

النَّظْمِ، لِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ فَسَادِ الْوِزْنِ، وَالشَّعْرُ مَحَلُّ الصَّرُورَةِ يَجُوزُ فِيهِ مَا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ" (١).

ب- استدراكاته وتعقباته عليه في إصلاحاته لبعض الأبيات:

١- في إصلاح البيت رقم (٥٤):

قال رحمه الله: " ثُمَّ اسْتَدْرَكَهُ بِتَبْدِيلِ الشَّطْرِ الثَّانِي، وَصَرَفَ الْخِلَافَ إِلَى الْأَلْفِ الْأُولَى دُونَ الثَّانِيَةِ، فَقَالَ:

وَبَعْضُهُمْ أَثَبَّتَ فِيهِ الْأَوْلَى لَكِنْ حَذَفَهُ كَثِيرًا نَقْلًا

يُرِيدُ: الْأَوَّلَ، وَهَذَا وَإِنْ قَالَهُ فَالِدَرْكُ بَاقٍ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ أَيَّ طَرِيقَةٍ سَلَكَ فِيهَا؛ هَلْ طَرِيقَةُ الْحَافِظِ أَمْ طَرِيقَةُ أَبِي دَاوُدَ؟ لِأَنَّ طَرِيقَتَهُمَا فِي ذَلِكَ مُخْتَلِفَةٌ" (٢).

٢- في إصلاح البيت رقم (١٢١):

قال رحمه الله مخبرا عن الناظم: "... لما وصل إلى هذا البيت ذُكِرَ لَهُ هَذَا الْإِطْلَاقُ فِيهِ، فَفَكَرَ مَلِيًّا، فَظَهَرَ لَهُ فَسَادُهُ، فَأَبْدَلَ هَذَا الشَّطْرَ بِشَطْرِ آخَرَ غَيْرَهُ فَقَالَ: «وَعَنْهُمَا الْعِظْمُ حَرْفًا الْمُؤْمِنِينَ»....".

ثُمَّ قَالَ مُسْتَدْرِكًا عَلَيْهِ: " وَهَذَا الشَّطْرُ يُشْبِهُ قَلِيلًا مِنْ قَوْلِهِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ قَيَّدَ بِهِ مَا أُطْلِقَ مِنَ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ، لَكِنَّهُ أَيْضًا لَمْ يَحْتَرِزْ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِحْتِمَالِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: «حَرْفًا الْمُؤْمِنِينَ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلِينَ، أَوْ الْآخِرِينَ، أَوْ الْأَوْسَطِينَ، أَوْ الْأَوَّلِ وَالْأَوْسَطِ، أَوْ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ، أَوْ الْآخِرِ وَالْأَوْسَطِ.

وَيُشْبِهُ أَنْ يُقَالَ فِي قَوْلِهِ: «أَوْلَى الْمُؤْمِنِينَ»: أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ الْأَوَّلِينَ، كَمَا جَرَتْ عَادَةٌ مَنْ سَبَقَهُ مِنَ النَّاطِمِينَ فِي مِثْلِ هَذَا الْفَنِّ وَغَيْرِهِ..... وَذَكَرَ لِي بَعْضُ الطَّلَبَةِ أَيْضًا أَنَّهُ رَحِمَهُ جَعَلَ فِي مَوْضِعِ «حَرْفًا الْمُؤْمِنِينَ»: «وَعَنْهُمَا الْعِظْمُ أَوْلَى الْمُؤْمِنِينَ».

وَهَذَا أَشْبَهُهُ، إِلَّا أَنَّ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: أَرَادَ وَاحِدًا، لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُهُ، لِأَنَّ «أَوْلَى» تَأْنِيثُ «أَوْلٍ» (٣).

(١) انظر: شرح البيت رقم (٧٠): (ص ٥٠٢-٥٠٣).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٥٤): (ص ٤٦٧-٤٦٨).

(٣) انظر: شرح البيت رقم (١٢١): (ص ٥٩٠-٥٩٢).

ج- استدراكاته عليه وتبنياته على بعض ما أغفله أو نسيه أو وهم فيه:

١- في مسألة حذف الألف في الاسم من لفظ "الجهاد":

قال رحمه الله: " واحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «فِعْلُ الْجِهَادِ» مِنَ الْأِسْمِ؛ فَظَاهِرُهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْأِسْمَ مِنْ لَفْظِ «الْجِهَادِ» ثَابِتُ الْأَلْفِ حَيْثُ كَانَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مُطْلَقًا.

وفي «التنزيل» لأبي داود حَذَفُ الْأَلْفِ مِنَ الْأِسْمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمُتَحِنَةِ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي﴾ [الآية: ١] قَالَ: ﴿جِهَادًا﴾ بِحَذْفِ الْأَلْفِ. فَمَا أَذْرِي هَلِ النَّاطِمُ غَفَلَ عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَرَهُ، أَوْ التُّسَخُّ اخْتَلَفَتْ؟ عَلَى أَنِّي رَأَيْتُهُ كَذَلِكَ فِي عِدَّةٍ تُسَخُّ (١).

٢- في مسألة حذف الألف في لفظ ﴿واحدة﴾:

قال رحمه الله: " وَأَغْفَلَ النَّاطِمُ بِحَذْفِ الْأَلْفِ عَلَى لَفْظِ ﴿وَاحِدَةً﴾، فَلَمْ يَذْكُرْهَا كَمَا ذَكَرَهَا أَبُو دَاوُدَ؛ قَالَ فِي «التنزيل» فِي أَوَّلِ سُورَةِ النَّسَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [الآية: ١]: « فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنَ الْهَجَاءِ حَذْفُ الْأَلْفِ الْمَوْجُودَةِ فِي اللَّفْظِ بَيْنَ الْحَاءِ وَالْوَاوِ مِنْ ﴿وَاحِدَةً﴾، وَكَذَلِكَ أَيْنَ مَا وَقَعَ ». فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَذْكُرَهُ لِلتِّزَامِ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «وَكُلُّ مَا قَدْ ذَكَرُوهُ أَذْكَرُ»، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِحَذْفِ الْأَلْفِ لَمْ يَرَهُ (٢).

٣- في مسألة حذف الألف في ألفاظ "المضاعفة":

قال رحمه الله بعد ذكره لنص الناظم الذي وجده مكتوبا في طرة عند أحد طلبته الملازمين له: " وَهَذَا وَهَمٌّ مِنْهُ بِحَذْفِ الْأَلْفِ فِي هَذَا، لِأَنَّ أَبَا دَاوُدَ لَمْ يَذْكُرْ فِي «التنزيل» فِي لَفْظِ «الْمُضَاعَفَةِ» إِلَّا الْحَذْفَ، وَذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ إِجْمَاعًا مِنَ الْمَصَاحِفِ، لِأَنَّهُ قَالَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: « وَكُتِبُوا فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ: ﴿فِيضُوعُهُ لَهُ﴾ [الآية: ٢٤٥] بِحَذْفِ الْأَلْفِ بَيْنَ الضَّادِ وَالْعَيْنِ حَيْثُمَا وَقَعَ، وَكَذَلِكَ ﴿يُضَاعَفُهُ﴾ [التغابن: ١٧]، وَ﴿مُضَاعَفَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣٠] ».

(١) انظر: شرح البيت رقم (١١٥) : (ص ٥٨٠).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (١٢٠) : (ص ٥٨٧).

ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ هَذَا اخْتِلَافَ الْقُرَّاءِ فِيهَا فِي الْقِرَاءَةِ بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَإِثْبَاتِهَا، فَلَعَلَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ طَالَعَ «التَّنْزِيلَ» وَقَعَ نَظْرُهُ عَلَى قَوْلِ أَبِي دَاوُدَ: «وَاخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ فِي حَذْفِ الْأَلْفِ وَإِثْبَاتِهَا»، فَتَحَقَّقَ عَنْهُ أَنَّهُ أَرَادَ حَذْفَ الْأَلْفِ وَإِثْبَاتِهَا خَطًّا، فَعَمَلَ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُرَاجِعْ مُطَالَعَتَهُ فِيهِ، وَلَا نَظَرَ لِمَ قَبِلَ ذَلِكَ، فَهَذَا وَهَمٌّ كَبِيرٌ، مَعَ أَنَّهُ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحَقِّقًا فِيمَا يَنْقُلُهُ، مُتَمَنِّيًا فِي ضَبْطِهِ، مُحْتَرِزًا عَنِ الْغَفَلَاتِ وَالسَّقَطَاتِ.... " (١).

٤ - في مسألة حذف الألف في لفظ ﴿حَجَبْتُمْ﴾:

قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وَأَغْفَلَ النَّاطِمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الَّذِي فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ فَلَمْ يَذْكُرْهُ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَذْكُرَهُ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو دَاوُدَ، وَهُوَ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿هَاتَمٌ هَتُولَاءٍ حَجَبْتُمْ﴾" (٢).

د - استدراكاته وتعقباته عليه فيما أطلقه ولم يقيده:

١ - في مسألة حذف الألف في لفظ ﴿العظام﴾ في سورة المؤمنين:

قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "وظاهر إطلاق الناطم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَفِي الْعِظَمِ عَنْهُمَا فِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ يَفْتَضِي أَنَّ الْحَافِظَ وَأَبَا دَاوُدَ اتَّفَقَا عَلَى حَذْفِ مَا فِي هَذِهِ السُّورَةِ مِنْ لَفْظِ ﴿الْعِظَمِ﴾، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ بَلْ لَمْ يَذْكُرْ الْحَافِظُ فِي «المقنع» إِلَّا الْأَوَّلِينَ لَا غَيْرَ. قَالَ فِي الْبَابِ الْمَرْوِيِّ عَنْ نَافِعٍ: ﴿وَفِي الْمُؤْمِنِينَ: ﴿الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا﴾ (الآية: ١٤)﴾. فَكَانَ حَقُّ النَّاطِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقَيِّدَ ذَلِكَ" (٣).

٢ - في مسألة حذف الألف من لفظي ﴿أَرَيْتَ﴾ و﴿أَرَيْتُمْ﴾:

"وظاهر إطلاقه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْتَضِي أَنَّ أَبَا عَمْرٍو وَأَبَا دَاوُدَ اتَّفَقَا عَلَى ذِكْرِ الْخِلَافِ فِي هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ حَيْثُ وَرَدَتَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.... فَكَانَ حَقُّ النَّاطِمِ أَنْ يُقَيِّدَ ﴿أَرَيْتَ﴾ كَمَا قَدَّمْنَا فِي «المقنع»" (١).

(١) انظر: شرح البيت رقم (١٥٨) : (ص ٦٤١).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (١٧٨) : (ص ٦٧٣).

(٣) انظر: شرح البيت رقم (١٢١) : (ص ٥٨٩-٥٩٠).

٣- في مسألة رسم ﴿أَنَّ لَا﴾ مقطوعا في الموضوع الأخير من سورة التوبة :

قال رَحْمَةُ اللَّهِ: "وَأَمَّا سُورَةُ التَّوْبَةِ فَإِنَّ فِيهَا: ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ [الآية: ٩٢] و﴿وَأَجْدُرُ أَنْ لَا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الآية: ٩٧]، وكِلَاهُمَا مَوْصُولَانِ، أَعْنِي: بِغَيْرِ نُونٍ.

وفيها: ﴿وَطَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ﴾ [الآية: ١١٨] وهذا هو المَقْطُوعُ، وهو آخرُ السُّورَةِ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَيِّدَهُ بِالْأَخِيرِ " (٢).

٤- في مسألة رسم لفظ ﴿امرات﴾:

قال رَحْمَةُ اللَّهِ: "وقوله: «سَبْعُهَا» أَي: سَبْعَةُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ الَّتِي هِيَ كَلِمَةُ ﴿امْرَأَتُ﴾، فَأُطْلِقَ فِيهَا وَلَمْ يُقَيِّدْهَا بِسُورَةٍ، وَإِنَّمَا قَيَّدَهَا بِالْعَدَدِ، وَأَنَّهَا سَبْعَةٌ مَعْرُوفَةٌ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَيِّدَهَا بِسُورَتِهَا كَمَا فَعَلَ فِي غَيْرِهَا، لِأَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ الَّذِي فِي سُورَةِ النِّسَاءِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا﴾ [الآية: ١٢٨]، وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلِئَلَةً أَوْ امْرَأَةً﴾ [الآية: ١٢]، وإِطْلَاقُهُ هَكَذَا يُمَكِّنُ إِدْخَالَ هَذَيْنِ فِيهِ" (٣).

هـ- استدراكاته وتعقباته عليه فيما نسبته من أحكام لأحد الأئمة وهم لم ينصوا عليه:

١- في مسألة حذف الألف وإثباتها في لفظ ﴿طاغون﴾:

قال رَحْمَةُ اللَّهِ متعجباً من الناظم وكيفية نسبته الحكم بالحذف للداني في المقنع وهو لم يذكره: "والعجب من الناظم! كيف نسب الخلاف للمقنع كأبي داود، وليسَ فيهما للمقنع نصٌّ غيرَ هذا الذِّكْرِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، أَنَّ الْأَلْفَ فِيهِمَا تَابِتَةٌ مَعَ الْكَلِمَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَنَّ الدَّانِي رَأَى الْأَلْفَ فِيهِمَا تَابِتَةً فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ كَمَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، وَلَيْسَ فِي «المقنع» للحذف فيهما ذِكْرٌ، فَإِنْ كَانَ أَرَادَ إِدْخَالَ الْخِلَافِ فِيهِمَا مِنْ مَفْهُومِ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي حَكَى عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى، وَأَنَّهُ بَقِيَ رِوَاةٌ كَثِيرَةٌ غَيْرَ هَذَا الرَّجُلِ، وَمَصَاحِفٌ كَثِيرَةٌ غَيْرَ مَصَاحِفِ

(١) انظر: شرح البيت رقم (١٨٢) : (ص ٦٨٠).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٣٩٩) : (ص ١٠٧٥).

(٣) انظر: شرح البيت رقم (٤٤٥) : (ص ١١٥٧).

أهل العراق؛ مثل مُصَحَّفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ وَالشَّامِ، وَأَتَهُمَا مَحْدُوفَانِ فِي هَذِهِ الْمَصَاحِفِ، فَكَانَ الْحَقُّ أَنْ يَذْكَرَ ﴿طَاغُونَ﴾ بِالْخِلَافِ كَمَا ذَكَرَهُمَا، وَهُوَ لَمْ يَذْكَرْ فِي ﴿طَاغُونَ﴾ إِلَّا الْإِثْبَاتُ لَيْسَ إِلَّا، لِأَنَّهُ قَالَ فِيمَا يَأْتِي: «وَعَنْهُ وَالِدَانِي فِي طَاغُونَ ثَبِتَ»^(١).

٢- في مسألة حذف الألف وإثباتها في لفظي ﴿بَاسِقَتٍ﴾ و﴿رَاسِيَتٍ﴾:

قال رَحِمَهُ اللهُ مستدركا على الناظم ومعقبا على نسبه الخلاف في اللفظين لأبي داود في التنزيل وهو لم ينص على ذلك:

" وظاهر كلام الناظم يُشعرُ بالخلاف، وأنَّ الألفَ الأولى في هذين الموضعين في بعض المصاحف ثابتة، وفي بعضها محذوفة، إلا أن الرَّاجحَ الإثباتُ كما ذكر، وأنه كذلك في «التنزيل»، وليس كذلك، وليس في «التنزيل» ما يدلُّ على ذلك، لأنه قال في سورة ق:

﴿وَبَاسِقَتٍ﴾ [الآية: ١٠] بِحَذْفِ الثَّانِيَةِ وَإِثْبَاتِ الْأُولَى . وَقَالَ فِي سُورَةِ سَبَأٍ: « وَكُتِبُوا

﴿رَاسِيَتٍ﴾ [الآية: ١٣] بِحَذْفِ الْأَلْفِ الثَّانِيَةِ الَّتِي بَيْنَ الْيَاءِ وَالنَّاءِ، وَإِثْبَاتِ الْأُولَى »

فهذا نصه في هذين الموضعين، وليس فيه ما يدلُّ على الخلاف، إلا أن يُريدَ رَحِمَهُ اللهُ مُرَاعَاةَ الْخِلَافِ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ مُطْلَقًا، وَأَنَّ الْخِلَافَ جَاءَ فِي الْأَلْفِ الْأُولَى فِيمَا اجْتَمَعَ فِيهِ أَلْفَانِ عَلَى الْعُمُومِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخَانِ فِي كِتَابَيْهِمَا فِي قَوْلِهِمَا: «وَمَا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَلْفَانِ مِنْ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ فَإِنَّ الرَّسْمَ وَرَدَ فِي أَكْثَرِ الْمَصَاحِفِ بِحَذْفِهِمَا...»^(٢).

٣- في مسألة حذف ألف في لفظ ﴿كذابا﴾ الأخير لأبي داود:

قال رَحِمَهُ اللهُ: "... فَذَكَرَ أَنَّ ﴿كَذَابًا﴾ الْأَخِيرُ مَحْدُوفٌ لِأَبِي دَاوُدَ.

فَطَالَعْتُ نُسَخًا مِنْ «التنزيل» وَمِنْ مُخْتَصَرِ «التنزيل» فَمَا رَأَيْتُ أَبَا دَاوُدَ تَعَرَّضَ لِذِكْرِ الْأَوَّلِ وَلَا الْأَخِيرِ، بِحَذْفٍ وَلَا إِثْبَاتٍ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّاطِمِ رَحِمَهُ اللهُ مَرَّةً بِمَنْزِلِهِ مُدَّةَ سُكْنَاهُ بِالْبَلَدِ الْجَدِيدِ فَخَرَجَ مُبِضًّا وَأُورَاقٌ كَثِيرَةٌ كَانَتْ بِيضَ فِيهَا مَا نَظَّمَهُ فِي هَذَا النَّظْمِ فَلَمْ يَجِدْ فِيهَا مَا نَظَّمَهُ فِي هَذَا النَّظْمِ، فَلَمْ يَجِدْ فِيهَا ﴿كَذَابًا﴾، فَتَعَجَّبَ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِي - وَهُوَ صَادِقٌ فِي

(١) انظر: شرح البيت رقم (٥٩) : (ص ٤٨٥).

(٢) انظر: شرح الأبيات رقم (٥٥-٥٧) : (ص ٤٧٤).

قوله - : « مَا نَظَّمْتُ شَيْئًا حَتَّى رَأَيْتُهُ وَتَحَقَّقْتُهُ »، وَوَعَدَنِي بِالْبَحْثِ فِيهِ وَالنَّظْرَ فِيهَا رَاجِعَتُهُ فِيهِ حَتَّى مَاتَ رَحِمَهُ اللَّهُ ^(١).

و- استدراكاته وتعقباته عليه في مواضع أخرى:

١- في مسألة عدم بيانه اختيار الإمام أبي داود وعدم التزامه بما ذكره في صدر النظم:

- قال رَحِمَهُ اللَّهُ مستدركا عليه ذلك عند شرحه للبيت رقم (٥٩):

" وَظَاهِرُ كَلَامِ النَّاطِمِ التَّسَاوِي مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُبَيِّنَ اخْتِيَارَهُ فِي ذَلِكَ لِاتِّزَامِهِ ذَلِكَ فِي الصَّدْرِ فِي قَوْلِهِ: «وَكُلُّ مَا قَدْ ذَكَرُوهُ أَذْكَرُ»، وَقَدْ قَالَ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا فِي حَذْفِ أَلْفِ «الدِّيَارِ»:

«إِلَّا الَّذِي مَعَ خِلَالٍ قَدْ أَلْفٌ فَرَسْمُهُ قَدْ اسْتَحَبَّ بِالْأَلْفِ»

فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ هُنَا: وَاخْتَارَ فِيهِ الْحَذْفَ، كَمَا قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» ^(٢).

- وقال أيضا عند شرحه للبيت رقم (١٠٥) مستدركا عليه مثل ذلك:

" هَذَا مَعْنَى قَوْلِ النَّاطِمِ: «وَجَاءَ أَوْلَى الرُّومِ بِالتَّخْيِيرِ لِابْنِ نَجَاحٍ»، غَيْرَ أَنَّهُ بَقِيَ عَلَى النَّاطِمِ أَنْ يُبَيِّنَ اخْتِيَارَهُ كَمَا قَالَ: «وَاخْتِيَارِي أَنْ يُكْتَبَ عَلَى الْاِخْتِصَارِ بِحَذْفِ الْأَلْفِ»، كَمَا قَالَ قَبْلَ هَذَا فِي لَفْظِ «الدِّيَارِ»: «فَرَسْمُهُ قَدْ اسْتَحَبَّ بِالْأَلْفِ»، وَقَدْ التَّزَمَ فِي الصَّدْرِ أَنْ يَذْكَرَ كُلَّ مَا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ: «وَكُلُّ مَا قَدْ ذَكَرُوهُ أَذْكَرُ» ^(٣).

٢- في مسألة عدم بيانه بأي مذهب من مذهبي الشيخين أخذ وذلك عند حديثه عن

الخلاف الواقع بين الشيخين في حذف الألفين من جمع المؤنث السالم:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: " وَالنَّاطِمُ لَمْ يَذْكَرْ فِي النَّظْمِ أَيُّ الْإِمَامَيْنِ أَخَذَ بِمَذْهَبِهِ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَا فِي النَّظْمِ مِنْ غَيْرِ تَبْدِيلٍ هُوَ مَذْهَبُ الدَّانِي، وَعَلَى تَبْدِيلِ الشُّطْرِ الثَّانِي كَمَا بَلَّغْنَا عَنْهُ هُوَ مَذْهَبُ

(١) انظر: شرح البيت رقم (٢٤٣) : (ص٧٨٤).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٥٩) : (ص٤٨٣).

(٣) انظر: شرح البيت رقم (١٠٥) : (ص٥٦٣).

أبي داود، فكان حقه أن يعين واحدا منهما، وظاهر كلامه وإطلاقه يؤذن أن ذلك لهما معا، وليس كذلك، ولو روجع في هذا، أو بلغه لاحتمال في ذلك لسهولة النظم عليه ويسارته^(١).
 ٣- ومما استدركه وتعقبه عليه كذلك مسألة عدم ذكره للألفاظ ذات الحكم الواحد إثر بعضها البعض وفصله بينها بألفاظ أخرى لا تحمل نفس الحكم مما يوقع في توهم أنها تحمل حكم الألفاظ الثانية لا حكم الألفاظ الأولى:

قال رحمه الله: "وكان حق الناظم رحمه الله أن يذكر: ﴿تَقَائِهِ﴾ بِإِثْرٍ: ﴿كَلْتَا﴾ و﴿تَتْرَا﴾؛
 لأنه لا خلاف في أنه يرسم بالألف مثلهما من غير خلاف، وإنما الخلاف في إثبات الألف في: ﴿تَقَائِهِ﴾، وفي حذفها، كما قال في: «لكنه حذف عن بعضهم»؛ بل فصل بينهما بقوله: «ثم بنحشى أن جنى»، ثم أتى به بعدهما، فالسابق لفهم أن الخلاف في: ﴿تَقَائِهِ﴾ هل يرسم بالياء أو بالألف كما في: ﴿نَحْشَى﴾ و﴿وَجَى﴾؟ وليس كذلك؛
 فقوله: «وفي تقائيه» معطوف على قوله: «كلتا» و«تترا» الذين لا خلاف أنهما مرسومان بالألف، ولا يحسن أن يكون معطوفا على أقرب المذكور وهو: ﴿نَحْشَى﴾ و﴿وَجَى﴾؛ لأن عطفه عليهما يؤذن بإدخال الخلاف فيه مثلهما، وأنه مرسوم بالياء والألف، ثم اختلف في الألف هل تحذف أم لا؟ «ثم بنحشى أن جنى» جملة اعتراضية، وهذا غير صواب؛ إذ هو غير مؤوف للمعنى، فإن صوابه أن يكون عطفه على ﴿كَلْتَا﴾ و﴿تَتْرَا﴾ ثم يذكر ﴿نَحْشَى﴾ و﴿وَجَى﴾ بالخلاف^(٢).

٤- ومما تعقبه عليه أيضا مسألة عدم ذكره ما نص عليه الداني في مسألة رسم لفظ ﴿لدى﴾
 الحناجر بالياء:

قال رحمه الله بعد نقله لنص الإمام أبي عمرو الداني: "وكان حق الناظم أن يذكر ذلك؛ لأن قوله: «وفي لدى في غافر يختلف» الظاهر فيه التساوي من غير ترجيح^(٣).

(١) انظر: شرح البيتين رقم (٥٣-٥٤) : (ص ٤٦٩).

(٢) انظر: شرح البيتين رقم (٣٦٧-٣٦٨) : (ص ١٠٦٥).

(٣) انظر: شرح البيت رقم (٣٨٤) : (ص ١٠٤٩).

٥- ومما تعقبه عليه أيضاً مسألة نسبته الحكم للشيخين فقط، وهو حكم قد اشترك فيه جميع الشيوخ الأربعة، ثم اعتذاره له لتخصيصه ذكر الشيخين لأنهما الأصل، وغيرهما فرع ناقل عنهما:

قال رحمه الله: "وكان حقه أن يقول: «وعنهم الكتاب غير الحجر»، فيكون الحكم لجميعهم كما ذكرنا. فيحتمل تخصيصه الشيخين بالذكر لأنهما الأصل، وغيرهما فرع تابع لهما، وأخذ عنهما، وناقل من كتبهما، فالإمام الشاطبي نظم ما في «المقنع»، وصاحب «المنصف» شيخ بشيخه الذي هو المغامي، كان معاصراً لأبي داود، وأخذ عن أبي عمرو وأبي محمد مكي، فكل ما جاء في «المنصف» فمن «المقنع» وغيره" (١).

٦- ومما تعقبه عليه كذلك مسألة تأخيره ذكر حكم لفظ ﴿مبارك﴾ عن موضعه وتقديم ذكر حكم غيره من لفظه رغم تأخره عليه في الموضع:

قال رحمه الله: "وكان حقه أن يقدم ﴿مبارك﴾، لأنه هو الذي في هذا الجزء من سورة آل عمران إلى الأعراف، وأما ﴿مباركة﴾ وغيرها من لفظها في غير هذا الجزء. والذي في هذا الجزء: ﴿مباركا﴾ في سورة آل عمران: ﴿مباركا وهدى للعلمين﴾ (٩٦) فيه آيات بينت ﴿[الآيتين: ٩٦ - ٩٧].

فكان حقه أن يبدأ به ويركب عليه ما بعده، وإنما قدمه - والله أعلم - لأنه لما كان متفقاً عليه بالحدف من الشيخين، وكان في البيت الذي قبله لفظان متفق أيضاً عليهما بالحدف لهما، وهما: ﴿مرغماً﴾ و﴿سلطان﴾، عطفه عليهما لاتفاق الحكم فيهما مع أن التقديم والتأخير في هذا قريب، لأن النظم أيضاً يقود ناظمه، فيقاد له ضرورة على حسب ما يتهيأ له ذلك، والأحسن أن يذكر ما في الجزء ثم يركب عليه ما يشاكله من لفظه" (٢).

٧- ومن جملة ما استدركه وتعقبه ابن أخطا على الناظم رحمه الله ما نص عليه في باب المقطوع والموصول في عدة مواضع من ذكره للمقطوع دون الموصول، رغم كون الموصول هو

(١) انظر: شرح البيت رقم (٨١) : (ص٥٢٣).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (١٦٣) : (ص٦٥٢).

الذي خرج عن القياس والمقطوع باق على أصله، ثم اعتذاره للناظم بكونه مقتد بالائمة السابقين، وبقلّة المقطوع وإمكانية حصره وكثرة الموصول وصعوبة حصره، وذلك في المواضع الآتية:

أ - عند حديثه عن مسألة رسم ﴿أَنْ لَّا﴾ مقطوعة:

قال رحمه الله: " وَكَانَ حَقُّهُ رَحْمَتُهُ أَنْ يَذْكَرَ الْمَوْصُولَ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ، وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى الْقِيَاسِ فَلَا كَلَامَ عَلَيْهِ، وَقَدْ قَالَ: «عَلَى وَفَاقِ الْأَصْلِ»، فَلَا أَصْلَ فِيهَا الْقَطْعُ كَمَا قَدَّمْنَا، وَالْوَصْلُ فِيهَا فَرْعٌ، فَتَكَلَّمَ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي لَا سُؤَالَ عَلَيْهِ، وَسَكَتَ عَنِ الْفَرْعِ، وَلَكِنَّهُ رَحِمَهُ سَلَكَ فِي ذَلِكَ مَسَلَكَ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ، الْمَأْخُودِ عَنْهُمْ ذَلِكَ الشَّيْءُ فِي تَوَالِيهِمْ، فَالذَّرْكُ عَلَيْهِمْ، فَأَمَّا هُوَ فَمُقْتَدٍ بِهِمْ فِيمَا سَبَقُوهُ إِلَيْهِ....." (١).

ب - عند حديثه عن مسألة رسم ﴿إِنْ مَا﴾ مقطوعة:

قال رحمه الله: " وَإِنَّمَا ذَكَرَ النَّاطِمُ ﴿إِنْ مَا﴾ بِالْقَطْعِ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَصْلُ فِيهِ وَالْقِيَاسُ، وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَذْكَرَ الْمَوْصُولَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْخَارِجُ عَنِ الْقِيَاسِ، لِلْقَلَّةِ أَيْضًا وَلِلْكَثْرَةِ، أَعْنِي قِلَّةَ الْمُقْطُوعِ، لِكُونِهِ حَرْفًا وَاحِدًا، وَكَثْرَةَ الْمَوْصُولِ لِكُونِهِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَذَكَرَ الْمُقْطُوعَ وَسَكَتَ عَنِ الْمَوْصُولِ لِهَذَا الْمَعْنَى، فَالْمُقْطُوعُ مَحْضُورٌ، وَالْمَوْصُولُ غَيْرُ مَحْضُورٍ، وَيَحْتَاجُ إِلَى تَدْبِيرٍ وَبَحْثٍ وَعَدٍّ، وَلِذَلِكَ سَكَتَ عَنْهُ" (٢).

ج - عند حديثه عن مسألة رسم ﴿أَمْ مَنْ﴾ مقطوعة:

قال رحمه الله: ".... وَذَكَرَهُ النَّاطِمُ أَيْضًا بِالْقَطْعِ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِيهِ وَالْقِيَاسُ، وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَذْكَرَ مَا خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ، وَهُوَ الْمَوْصُولُ، وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى الْقِيَاسِ فَلَا تَنْبِيهَ عَلَيْهِ. الشَّيْخُ: وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْمُقْطُوعَ مِنْهُ دُونَ الْمَوْصُولِ لِمَا قَدَّمْنَاهُ أَيْضًا مِنْ قِلَّتِهِ وَحَصْرِهِ، وَكَثْرَةَ الْمَوْصُولِ" (٣).

د - عند حديثه عن مسألة رسم ﴿فِي مَا﴾ مقطوعة:

(١) انظر: شرح البيت رقم (٣٨٩) : (ص ١٠٧٣).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٤٠٤) : (ص ١٠٨٣).

(٣) انظر: شرح البيتين رقم (٤٠٩-٤١٠) : (ص ١٠٩٤).

قال رحمه الله: "وإنما ذكر الناظم أيضاً «في ما» المقطوع وإن كان على القياس، وسكت عن الموصول، وكان حقه أن يذكر الموصول منها؛ لأنه هو الذي خرج على القياس، لقلة هذه التي ذكر بالتسبب إلى الموصولة، ولذكر الحافظ وغيره من الأئمة في علم الرسم المقطوع من «في ما» دون الموصول" (١).

هذه هي أهم استدراكات الإمام ابن أخطا وتعقباته على شيخه الإمام الخراز، والتي استطعت الوقوف عليها من خلال تتبعي لشرحه على مورد الظمان (٢).

ثانياً: استدراكاته وتعقباته على الإمام الداني:

استدرك ابن أخطا على الإمام أبي عمرو الداني رحمه الله وتعقب عليه في عدة مواضع، منها:

١- في مسألة حذف الألفين وإثباتها في جمع المؤنث السالم نحو ﴿الصادقات﴾:
قال رحمه الله بعد ذكره لنص الإمام الداني: "وفيه إشكال في قوله -أي الداني-: «وأكثر ما وجدته في المؤنث» يعني: الحذف في جمع المؤنث السالم مما بعد الألف فيه همزة أو حرف مضعف، ولا يوجد في كتاب الله ﴿وذلك جمع مؤنث سالم مما فيه ألف واحدة بعد همزة أو حرف مضعف، وإنما ذلك في المذكور مثل: ﴿والصَّيْمِين﴾ و﴿الظَّالِمَاتِ﴾.
وما فيه ألفان من جمع المؤنث مثل: ﴿والصَّيْمَاتِ﴾، و﴿سَيِّحَاتِ﴾، و﴿والصَّفَاتِ﴾،
وأما ما فيه ألف واحدة فلا يوجد.

والذي يحقق الإشكال فيه كونه ذكر فصلين وجعلهما قسمين..... فدل هذا وما قبله على أنه أراد بقوله: «وأكثر ما وجدته في المؤنث» ما فيه ألف واحدة مثل المذكور، ولولا قوله: «وأكثر ما وجدته في المؤنث» لحمل قوله: «فإن جاء بعد الألف همزة، أو حرف مضعف»

(١) انظر: شرح الأبيات رقم (٤١٧-٤٢١): (ص ١١٠٩).

(٢) وقد تقدم معنا - عند ذكر منهجه - شيئاً من تعقيباته على شيخه الخراز وغيره من الأئمة.

عَلَى جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّلَامِ، مِثْلَ مَا مَثَّلَ بِهِ، وَمَا رَأَيْتُ مَنْ نَبَّهَ عَلَيَّ هَذَا، فَانظُرْهُ وَتَأَمَّلْهُ
 وَلَا ذَرَكَ عَلَيْهِمَا، وَإِنَّمَا الدَّرَكُ عَلَيَّ مَا فِي «المَقْنَعِ» كَمَا ذَكَرْنَا^(١).

٢- في مسألة رسم لفظ ﴿نَبَّأُ﴾ بالواو:

قال رحمه الله بعد نقله نص أبي عمرو الداني في المقنع: " ... فِي إِبْرَاهِيمَ: ﴿نَبَّأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [الآية: ٩]، وَفِي صَ: ﴿قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ﴾ [الآية: ٦٧] وَفِي التَّعَابِينِ: ﴿نَبَّأُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الآية: ٥] كُلُّهَا بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ.

وَسَكَتَ عَنِ الَّذِي فِي سُورَةِ بَرَاءَةِ فَيَقْتَضِي أَنَّهُ بَعِيرٍ وَآوٍ.
 ثُمَّ قَالَ أَبُو عَمْرٍو: « وَكُلُّ مَا فِي الْقُرْآنِ عَلَيَّ وَجْهِ الرَّفْعِ فَالْوَاوُ فِيهِ مُنْبَتَةٌ، وَكُلُّ مَا كَانَ عَلَيَّ غَيْرِ وَجْهِ الرَّفْعِ فَلَيْسَتْ فِيهِ وَآوٌ إِنَّمَا ﴿نَبَّأُ﴾ ». .
 فَيَقْتَضِي هَذَا الْكَلَامُ أَنَّ الَّذِي فِي سُورَةِ بَرَاءَةِ بِالْوَاوِ، لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ. فَبِئْسَ كَلَامُ الْحَافِظِ إِشْكَالٌ عَلَيَّ مَا ذَكَرَ، لِأَنَّ كَلَامَهُ الْأَوَّلُ مُنَاقِضٌ لِلْآخِرِ، تَأَمَّلْ هَذَا الَّذِي قُلْتُ لَكَ^(٢).
 ٣- في مسألة رسم ﴿إِنْ لَمْ﴾:

قال رحمه الله بعد نقله كلام أبي عمرو في «المقنع»: " .. وَكُتِبُوا فِي كُلِّ الْمَصَاحِفِ فِي هُودٍ: ﴿فَالِئَمْ يَسْتَجِيبُوا﴾ [الآية: ١٤] بِغَيْرِ نُونٍ، وَفِي الْقَصَصِ: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾ [الآية: ٥٠] بِالنُّونِ - ثُمَّ قَالَ: - قَالَ: لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ عَنِ ابْنِ الْأَثَرِيِّ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ عَنْ نُصَيْرٍ فِي اتِّفَاقِ الْمَصَاحِفِ.

وَلَمْ يَذْكَرْ غَيْرَ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ، وَلَا كَيْفَ يُكْتَبُ مَا بَقِيَ مِنْ لَفْظِ ﴿فَالِئَمْ﴾ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ

فَبِئْسَ نَقْلُ الْحَافِظِ إِشْكَالٌ، وَلِذَلِكَ ظَنَّ قَوْمٌ أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَقْطُوعٍ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ إِلَّا الَّذِي فِي الْقَصَصِ لَا غَيْرَ.....^(١).

(١) انظر: شرح الأبيات رقم (٤٨-٥٢) : (ص ٤٦٥).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٣١٨) : (ص ٩٢٠).

٤- في مسألة ما زيدت الواو في رسمه:

قال رحمته: " وَقَدْ اضْطَرَبَ كَلَامُ الْحَافِظِ وَنَقَلَهُ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ، فَنَقَلَ فِي «الْمُحْكَمِ» خِلَافَ مَا نَقَلَ فِي «الْمُقْنَعِ»؛ وَذَكَرَ نَصَّهُ فِي كِتَابِي الْمَحْكَمِ وَالْمُقْنَعِ (٢) .

ثالثا: استدراكاته وتعقباته على الإمام أبي داود سليمان بن نجاح:

واستدرك أيضا على الإمام أبي داود سليمان بن نجاح وتعقب عليه في عدة مواضع؛ منها:

١- في مسألة حذف الألفين وإثباتهما في ألفاظ جمع المؤنث السالم نحو ﴿شَاخِحَاتٍ﴾:

قال رحمته: "... وَكَذَلِكَ: ﴿شَاخِحَاتٍ﴾ [الآية: ٢٧] فِي سُورَةِ الْمُرْسَلَاتِ، قَالَ: « بِحَدْفِ الْأَلْفِ الَّتِي بَيْنَ الْخَاءِ وَالْتَاءِ »، وَسَكَتَ عَنِ الْأُولَى.

ومواضع كثيرة غير هذه يقول فيها: «بِحَدْفِ الْأَلْفِ»، وَلَا يَذْكُرُ الْأُولَى وَلَا الثَّانِيَةَ، مِثْلَ:

﴿مُسْفِحَاتٍ﴾ [النساء: ٢٥]، و﴿مُتَجَوِّزَاتٍ﴾ [الرعد: ٤]، و﴿قَلَصِرَاتٍ﴾ [الآية: ٥٢] فِي سُورَةِ ص،

و﴿كَاشِفَاتٍ﴾ [الآية: ٣٨] فِي سُورَةِ الزُّمَرِ.

وَقَالَ فِي ﴿سَيِّغَاتٍ﴾ [سبأ: ١١]: «بِحَدْفِ الْأَلْفَيْنِ».

فَأَضْطَرَبَ كَلَامُهُ فِي «التَّنْزِيلِ» كَمَا تَرَى، فَلَا أُدْرِي عَلَى أَيِّ شَيْءٍ يُحْمَلُ مَذْهَبُهُ فِي الْأَلْفِ الْأُولَى فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ! هَلْ عَلَى الْحَدْفِ أَوْ الْإِثْبَاتِ؟ " (٣).

٢- في مسألة رسم لفظ ﴿اللؤلؤ﴾:

قال رحمته: "... وَقَالَ - أَيُّ أَبُو دَاوُدَ - فِي سُورَةِ الرَّحْمَنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَخْرُجُ

مِنْهَا اللَّوْلُؤُا وَالْمَرْجَاتُ﴾ [الآية: ٢٢]، قَالَ: « كَتَبْتُهُ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ ﴿اللُّؤْلُؤُا﴾ بِالْأَلْفِ بَعْدَ

الْوَاوِ الْمَهْمُوزَةِ الْمَضْمُومَةِ؛ كَذَا رَسَمَهُ الْعَازِي بْنُ قَيْسٍ وَحَكَمُ الْأَنْدَلُسِيِّ، وَفِي بَعْضِهَا:

﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ بِغَيْرِ أَلْفٍ؛ وَكَذَا رَسَمَهُ عَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيِّ، وَكِلَاهُمَا حَسَنٌ، فَلْيَكْتُبِ الْكَاتِبُ بِمَا

أَحَبَّ مِنْ ذَلِكَ ».

(١) انظر: شرح البيت رقم (٤٠٥) : (ص ١٠٨٤).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٣٥٦) : (ص ١٠١٠).

(٣) انظر: شرح الأبيات رقم (٥٥-٥٧) : (ص ٤٧٦).

فَخَيْرَ فِي هَذَا، وَاخْتَارَ فِي الَّذِي فِي وَالطُّورِ عَدَمَ زِيَادَةِ الْأَلِفِ كَمَا قَدَّمْنَا.

وَقَالَ فِي سُورَةِ الْوَاقِعَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَأَمْثَلِ اللَّوْلُورِ الْمَكْنُونِ﴾ [الآية: ٢٣]: « وَرَسَمَ الْغَازِي بِنُ قَيْسٍ وَحَكَمَ بَعْدَ الْوَائِ الْمَهْمُوزَةِ مِنَ ﴿اللُّوْلُورِ﴾ أَلِفًا، وَلَمْ يَرَسُمَهَا عَطَاءً، وَبِحَدْفِهَا أَكْتُبُ »؛ كَمَا قَالَ فِي وَالطُّورِ، فَاضْطَرَبَ كَلَامُهُ ^(١).

رابعاً: استدراكاته وتعقباته على الإمام الشاطبي:

واستدرك ابن أخطا كذلك على الإمام أبي القاسم الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ وَتَعَقَّبَ عَلَيْهِ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعٍ؛ مِنْهَا:

١ - فِي مَسْأَلَةِ رَسْمِ لَفْظِي ﴿عَاهِدُوا﴾ وَ﴿كَلِمَتِ﴾:

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: " .. وَمِثْلُ هَذَا فِي «الْعَقِيلَةِ» فِي مَوَاضِعٍ؛ مِنْهَا: قَوْلُهُ فِي أَوَّلِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ: «وَعَاهِدُوا»، وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِالْأَوَّلِ وَلَا بِالثَّانِي، لِأَنَّهُ فِي السُّورَةِ مِنْهُ لَفْظَانِ: ﴿أَوْكَلَّمَا عَاهِدُوا عَاهِدًا﴾ [الآية: ١٠٠]: وَهُوَ الْأَوَّلُ وَهُوَ الْمُرَادُ، لِأَنَّ أَبَا عَمْرٍو لَمْ يَذْكُرْ فِي الْبَابِ الْمَرْوِيِّ عَنْ نَافِعٍ إِلَّا هُوَ. وَفِيهَا: ﴿وَالْمُؤْفُوتَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾ [الآية: ١٧٧]: وَهُوَ غَيْرُ الْمُرَادِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْبَابِ الْمَرْوِيِّ عَنْ نَافِعٍ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ آخِرَ الْجُزْءِ الثَّانِي: «تَزَوَّرُ زَكِيَّةُ الْبَيْتِ، فِي آخِرِهِ: «كَلِمَتُ رَبِّي اعْتَمَرًا» الرَّوَايَةُ فِيهِ بَضْمُ التَّاءِ، وَفِيهِ نَظْرٌ، لِأَنَّ أَبَا عَمْرٍو لَمْ يَذْكُرْ فِي «الْمُقْنَعِ» فِي الْبَابِ الْمَرْوِيِّ عَنْ نَافِعٍ إِلَّا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩] الْأَوَّلُ مِنْ ﴿كَلِمَتِ﴾، لِأَنَّ بَعْدَهُ: ﴿لِنَفْدِ الْبَحْرِ قَبْلَ أَنْ نُنْفِدَ كَلِمَتُ رَبِّي﴾، وَلَمْ يَذْكُرِ الثَّانِي أَصْلًا، وَحَمَلَهُ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ عَلَى أَنَّهُ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: « «كَلِمَتُ رَبِّي» يُرِيدُ: ﴿قَبْلَ أَنْ نُنْفِدَ كَلِمَتُ رَبِّي﴾ » ^(٢).

٢ - فِي مَسْأَلَةِ رَسْمِ لَفْظِي ﴿أَرَأَيْتَ﴾ وَ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾:

قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: " وَمِثْلُ هَذَا الَّذِي تُعَقَّبَ عَلَى النَّاطِمِ تُعَقَّبَ عَلَى الْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ فِي قَوْلِهِ:

(١) انظر: شرح الأبيات رقم (٣٤٩-٣٥٠) : (ص ٩٨٦).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (١٢١) : (ص ٥٩١).

« فِي أَرَأَيْتَ وَأَرَأَيْتُمْ اخْتَلَفُوا »

لأنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي بَنَى ﴿١﴾ عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ [الآيتين: ٩ - ١٠] فِي سُورَةِ الْعَلَقِ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَيِّدَهُ بِسُورَةِ الْمَاعُونِ كَمَا فِي «الْمُقْنَعِ»، لِأَنَّهُ نَظَّمَ مَا فِي «الْمُقْنَعِ»^(١).
٣- فِي مَسْأَلَةِ رَسْمِ لَفْظِ ﴿اتَّبِعُونَ﴾:

" وَكَلَامُ النَّاطِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَحْسَنُ مِنْ كَلَامِ الشَّاطِئِي فِي «عَقِيلَتِهِ»:

« وَخُصَّ فِي اتَّبِعُونَ غَيْرَهُمَا سُورًا »

أَيُّ: وَخُصَّ بِالْحَذْفِ غَيْرَ آلِ عِمْرَانَ فِي ﴿اتَّبِعُونَ﴾، أَيُّ: فِي هَذَا اللَّفْظِ، وَأَمَّا الَّذِي فِي آلِ عِمْرَانَ فَهُوَ بِالْيَاءِ، فَيَقْتَضِي كَلَامَهُ أَنْ فِي ﴿اتَّبِعُونَ﴾ فِي غَيْرِ آلِ عِمْرَانَ بِحَذْفِ الْيَاءِ كَمَا قَالَ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ فِي غَيْرِ آلِ عِمْرَانَ مِنْ سُورِ الْقُرْآنِ ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ مِنْ لَفْظِ ﴿اتَّبِعُونَ﴾: ائْتِنَانِ بِغَيْرِ يَاءٍ فِي الزُّخْرَفِ وَسُورَةِ الْمُؤْمِنِ، وَوَاحِدَةٌ بِالْيَاءِ مِثْلَ الَّذِي فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، وَفِي سُورَةِ طهَ: ﴿فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾ [الآية: ٩٠].
فَكَلَامُ الشَّاطِئِي غَيْرُ مُحَرَّرٍ، وَعَلَيْهِ فِيهِ دَرَكٌ، وَكَلَامُ النَّاطِمِ هُنَا أَحْسَنُ^(٢).

خامساً: استدراكاته وتعقباته على غيرهم من الأئمة:

١- من الذين تعقب عليهم ابن أخطا واستدرك الأستاذ أبو الحسن بن أبي الربيع، وذلك عند حديثه عن مسألة زيادة الألف في لفظ "مائة":
قال رَحِمَهُ اللَّهُ: " قُلْتُ: هَذَا الَّذِي قَالَهُ صَحِيحٌ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ، وَأَمَّا فِي الْقُرْآنِ فَلَا تَصِحُّ هَذِهِ الْمَقَالَةُ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ «مِئَةٌ»، فَيَحْتَاجُ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ «مِئَةٍ» وَ«مِئَةٍ»، فَيَتَعَيَّنُ مَا قَالَهُ الْأَوَّلُ، وَأَنَّ الْأَلْفَ زِيدَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ «مِئَةٍ» وَ«مِئَةٍ»^(٣).
٢- كما تعقب واستدرك أيضاً على الإمام الفراء، وذلك عند حديثه عن مسألة معنى وأصل لفظ ﴿ويكأن﴾:

(١) انظر: شرح البيت رقم (١٨٢) : (ص ٦٨٠).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٢٦٨) : (ص ٨٢٤).

(٣) انظر: شرح البيت رقم (٣٣٩) : (ص ٩٥٨).

قال رحمته الله: " وحكى الفراء أن أصلها «ويملك»، ثم حذفت اللام، فيكون في الوقف «ويك»، وهذا بعيد عند كل النحويين؛ لأن القوم لم يخاطبوا أحدا، ويلزم على قوله أن تكون «إن» مكسورة، إذ لا شيء يفتحها، مع أن حذف اللام مع «ويملك» غير معروف. وقدرة بعض من يقول بقول الفراء «ويملك»: اعلم أنه، وهو بعيد لما ذكرنا، ولأن العرب لا تعمل العلم مضمرا" (١).

٣- كما تعقب على أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، وذلك عند حديثه أيضا عن مسألة لفظ ﴿ويكأن﴾:

قال رحمته الله: " وقول أبو محمد: «إنما كتبت لكثرة الاستعمال» فيه نظر، ولم يأت في القرآن إلا في هذين الموضعين، وإنما الأصل فيهما القطع كما قلنا: إما أن تكون «كأن» دخلت على «وي»، أو «أن» دخلت على «ويك» ثم رسمت متصلة على غير قياس" (٢).

٤- وتعقب على بعضهم في مسألة إعراب ما في قوله تعالى: ﴿ويحْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾ [القصص: ٦٨]:

قال رحمته الله: " ومثل هذا بعض الناس في قوله تعالى: ﴿ويحْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ﴾ قال: " ما" موصولة، والضمير عائد محذوف تقديره: «ما كان لهم الخير فيه»، فحذف الضمير المخفوض من غير شرط، والأظهر غير هذا، وأن «ما» في الآية نافية، أو مصدرية" (٣).

٥- وتعقب كذلك على بعض الناس في مسألة رسم ﴿أن ما﴾ بالقطع:

قال رحمته الله: " وذكر بعض الناس القطع في قوله تعالى: ﴿ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلم﴾ [القمان: ٢٧]، ونسب ذلك لأبي العاصي في «الكشف»، فطالعت منه نسحا تنيف على العشرة، فلم أجد لذكره فيها خبرا، ولا تعرض له بوجه. وهذا الذي قال غير صحيح؛ لأنه خلاف نص الأئمة والشيوخ المقتدى بهم في هذا الشأن" (٤).

(١) انظر: شرح البيت رقم (٤٢٩) : (ص ١١٢٩).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٤٢٩) : (ص ١١٣٠).

(٣) انظر: شرح البيت رقم (٤٢) : (ص ٤٣٢).

(٤) انظر: شرح البيت رقم (٤٠٨) : (ص ١٠٩٠).

٦- وتعقب على بعض الناس أيضاً في مسألة رسم ﴿أَم مَّا﴾ بالقطع:

قال رحمته: " وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُ النَّاسِ كَلَامَ الْحَافِظِ عَلَى ذَلِكَ فَرَسَمَ: ﴿أَم مَّا تُشْرِكُونَ﴾ مَقْطُوعًا، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِشَيْءٍ، وَلِهَذَا قَالَ الشَّاطِئِيُّ فِي «الْعَقِيلَةَ»: «أَمَّا فَصِلْ بِالْفَتْحِ قَدْ نُبِرًا».

فَأُطْلِقَ، وَمِثْلُهُ مَا فِي النَّظْمِ" (١).

٧- كما تعقب على من قال: "المرأة المذكورة مع بعلها" في مسألة رسم لفظ ﴿امرات﴾

بالتاء وخطأه لاحتمال دخول غيره عليه، واستدرك عليه فيها:

فقال رحمته: " وَفِي بَعْضِ الْأَرَاغِيزِ: «وَأَمْرَاتٌ إِذَا أَتَتْ مُضَافَةً لِبَعْلِ» وَهَذَا أَحْسَنُ؛ وَيُقَالُ: الْمَرْأَةُ إِذَا أَتَتْ مُضَافَةً لِبَعْلِهَا فَإِنَّهَا بِالتَّاءِ، وَلَا يُقَالُ: «الْمَرْأَةُ الْمَذْكُورَةُ مَعَ بَعْلِهَا»، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا﴾ [النساء: ١٢٨] فَإِنَّهَا مَذْكُورَةٌ مَعَ بَعْلِهَا، وَهِيَ بِالْهَاءِ" (٢).

هذه هي أهم استدراكات ابن آجطا وتعقباته وانتقاداته على الأئمة والعلماء التي استطعت الوصول إليها من خلال تبعية لصفحات كتابه التبيان، ولاشك أن هذه الاستدراكات والتعقبات والانتقادات منها ما يسلم به للشارح رحمته، ومنها ما لا يسلم به له، ويكون موضع نظر، وسنفضل في التعليق على هذه المواضيع من قسم التحقيق بما يوضح وجه المسألة، ويبيّن قيمة نقد ابن آجطا لمن سبقه.

ونخلص من هذا أن الإمام ابن آجطا رحمته لم يكن مجرد ناقل لأقوال ونصوص العلماء وآراءهم فقط، بل تعرض لكثير منها بالنقد والتعقيب والاستدراك، وذلك ما يدل على مدى تأصله في هذا الفن ورسوخ قدمه فيه.

(١) انظر: شرح البيت رقم (٤٣٢) : (ص١١٣٧).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٤٤٥) : (ص١١٥٨).

المبحث السادس

نقد وتقييم الكتاب

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تنبيهات وملحوظات أشار إليها ابن آجطا بنفسه.

المطلب الثاني: تنبيهات الأئمة العلماء وملحوظاتهم حول الكتاب.

المطلب الثالث: ما ظهر للباحث من ملحوظات حول الكتاب.

لا يختلف اثنان في أن أي عمل بشري يعتريه ما يعترى البشر أنفسهم من النقص والعيب والنقد والملاحظة، وهو دائما بحاجة إلى تصحيح وإتقان، وذلك ناتج عن طبيعة ما جُبلوا عليه، وما يطرأ عليهم من خطأ ونسيان وسهو وغفلة، لأن الكمال لله وحده سبحانه، والعصمة لأنبياهم عليهم الصلاة والسلام.

كما أنه لا يخلو أي كتاب - حاشا كتاب الله تبارك وتعالى - من أخطاء وأوهام، وكتاب التبيان في شرح مورد الظمان لابن آجطا رغم ما تميز به من ميزات حسنة، وما تبوَّءه من منزلة عالية رفيعة، وقيمة علمية كبيرة، يبقى كغيره من الكتب الأخرى التي طرأ عليها بعض النقص والخلل، ولكن لا ضير على ابن آجطا رَحِمَهُ اللهُ إِذَا وَقَعَ مِنْهُ بَعْضُ السَّهْوِ، أَوْ النِّسْيَانِ، أَوْ الْغَفْلَةِ، أَوْ الْوَهْمِ، أَوْ زَلَّاتِ قَلَمٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ نَبَّهَ فِي مَقْدَمَةِ شَرْحِهِ وَخَاتَمَتِهِ أَنَّهُ لَمْ يَكْتُبْ كِتَابَهُ فِي لَوْحٍ أَوْ غَيْرِهِ، بَلْ جَعَلَ مَبْيُضَتَهُ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا، وَأَنَّهُ سَيَكْرُرُ النَّظَرَ فِيهِ إِنْ وَجَدَ لِدَلِكِ سَبِيلًا، كَمَا أَنَّهُ نَبَّهَ رَحِمَهُ اللهُ عَلَى وَجُودِ شَيْءٍ يَسِيرٍ مِنْ تَكَرُّرِ الْأَلْفَاظِ، وَوَهْنٍ فِي الْكَلَامِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَأَذِنَ لِكُلِّ مَنْ طَالَعَ كِتَابَهُ وَقَرَأَهُ أَنْ يَصْلِحَ مَا رَأَى فِيهِ مِنْ عَيْبٍ وَخَلَلٍ، وَيَسْتَرِ مَا عَلَيْهِ مِنْ زَلَلٍ:

قال رَحِمَهُ اللهُ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ بَعْدَ ذِكْرِهِ لِتَسْمِيَتِهِ:

" وَأَنَا أُبَيِّحُ لِمَنْ طَالَعَ كِتَابِي هَذَا إِصْلَاحَ مَا كَانَ فِيهِ مِنَ الْخَلَلِ، وَيَسْتُرُ مَا يَعْتَرُّ عَلَيْهِ مِنَ الزَّلَلِ، فَإِنِّي لَمْ أَكْتُبْهُ فِي لَوْحٍ وَلَا غَيْرِهِ، بَلْ جَعَلْتُهُ مُبْيَضَةً، هَذَا الَّذِي هُوَ فِيهِ، حَتَّى تُحَرَّرَ النَّظَرُ فِيهِ، فَإِنْ وَجَدْتُ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا مِنَ الْفِرَاقِ مِنَ الْإِسْتِعْجَالِ، فَعَلْتُ إِنْ وَجَدْتُ عَهْدًا لِمُقَابَلَتِهِ، وَإِلَّا بَقِيَ كَمَا هُوَ، عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الشَّيْءُ الْيَسِيرُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، مِنْ تَكَرُّرِ الْأَلْفَاظِ، أَوْ وَهْمٍ فِي بَعْضِ الْكَلَامِ" (١).

وقال في خاتمته بعد انتهائه منه:

" قَدْ أَتَيْتَا عَلَى مَا طَلَبَ مِنِّي الطَّلَبَةُ الْمَذْكُورِينَ فِي أَوَّلِ شَرْحِ هَذَا الرَّجْزِ عَلَى قَدْرِ الْإِسْتِطَاعَةِ، وَقَدَّرِ عِلْمِي وَمَعْرِفَتِي، عَلَى حَسَبِ مَا قَرَأْتَهُ عَلَى نَاطِمِهِ. وَلَا تَمَّ إِلَّا بَعْدَ الْجُهْدِ الْكَثِيرِ، وَالتَّعَبِ، وَمَا ظَنَنْتُهُ يَتَمُّ؛ لِمَا كَانَ يَعْتَرِينِي مِنْ كَثْرَةِ الْعَوَائِقِ، وَهُوَ الَّذِي أَوْجَبَ أَنْ جَعَلْتُ هَذَا الَّذِي هُوَ فِيهِ مُبْيَضَتَهُ، وَلَمْ أُقَيِّدْ شَيْئًا مِنْهُ فِي لَوْحٍ حَتَّى أُكْرِرَ النَّظَرَ فِيهِ، كَمَا يَفْعَلُ

(١) مقدمة الشارح: (ص ٣٠٠).

مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ الْفَرَاحَ، وَلَكِنِّي كَتَبْتُهُ كَمَا كَانَ عِنْدِي مُقَيَّدًا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَمَا سَمِعْتُهُ مِنْ نَاطِمِهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ آيَاتِهِ، وَبَعْضِ مُشْكَلَاتِهِ، عَلَى أَنْ أُعِيدَ النَّظْرَ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بَعْدَ هَذَا إِنْ عَشِيتُ، وَيَسَّرَ اللَّهُ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُوَ الْمَحْمُودُ وَالْمَشْكُورُ عَلَى حُصُولِهِ هَكَذَا وَتَمَامِهِ، وَإِنْ كَانَ عَلَيَّ مَا هُوَ عَلَيْهِ فَلَأُبَدَّ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَنَفَعَ اللَّهُ بَعْضَنَا بِبَعْضٍ، وَقَدْ أَذِنْتُ لِمَنْ طَالَعَهُ، وَرَأَى فِيهِ خَللاً أَنْ يُصْلِحَهُ إِنْ كَانَ خَللاً بَيْنَنَا. وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمَسْئُولُ فِي غُفْرَانِ الذُّنُوبِ، وَسِتْرِ الْعُيُوبِ، وَإِصْلَاحِ الْقُلُوبِ، وَتَفْرِيجِ الْهُمُومِ وَالْكُرُوبِ" (١).

ولكنه رحمته لم يتيسر له مراجعة شرحه وإعادة النظر فيه، لأن المنية حالت بينه وبين ذلك، وبقي ما فيه من تكرار ووهم في بعض الكلام كما قال، وهذا ما سأبينه في هذا المبحث - إن شاء الله - وذلك من خلال تتبعي لأقوال العلماء وما أبدوه من ملحوظات حول الكتاب ومحتوياته، أو من خلال دراستي له وتتبعي لطياته وسطوره، وذلك استجابة لدعوة ابن آحطا رحمته في التنبيه على ما ظهر فيه من خلل ومحاولة إصلاحه:

(١) خاتمة النظم: (ص ١١٧٨).

المطلب الأول: تنبيهات وملحوظات أشار إليها ابن أخطا بنفسه:

وذلك من خلال قوله السابق الذكر رَحَلَهُ: " عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الشَّيْءُ الْيَسِيرُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، مِنْ تَكَرُّرِ أَلْفَاظٍ، أَوْ وَهْمٍ فِي بَعْضِ الْكَلَامِ " (١).

أولاً: تكرار الألفاظ

ويقصد بذلك رَحَلَهُ - والله أعلم - تكراره لبعض الجمل والعبارات في غير موضع واحد، سواء كان ذلك خلال شرحه للبيت الواحد فتكرر معه تلك الجملة أو العبارات، أو تكررها خلال شرحه لعدة أبيات تشابهت في الحكم والمعنى، وأمثلة ذلك متعددة منها:

أ- أمثلة ما تكرر معه من ألفاظ وعبارات خلال شرحه في البيت نفسه:

١- قوله في بداية شرحه للبيت رقم (٩): " «جَرَدَهُ» أَي: سَلَخَهُ، وَكَتَبَهُ مُجَرَّدَ مِنَ السَّبْعَةِ الْأَحْرَفِ الَّتِي أُنْزِلَ بِهَا الْقُرْآنُ، وَأُذِنَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لِعِبَادِهِ أَنْ يَقْرَأُوا بِهَا، أَخَذَ مِنْهَا حَرْفًا وَاحِدًا وَتَرَكَ مَا سِوَاهُ ".

ثم قال بعد شرحه لبعض ألفاظ البيت ومعانيه: " وَقَوْلُهُ: «جَرَدَهُ الْإِمَامُ» أَي: جَرَدَهُ عُثْمَانُ، أَي أَمَرَ بِتَجْرِيدِهِ مِنَ الصُّحُفِ الَّتِي جَمَعَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه، وَأَخَذَ هَذَا الْحَرْفَ الَّذِي يُقْرَأُ بِهِ النَّاسُ الْيَوْمَ، وَتَرَكَ مَا سِوَاهُ مِنَ الْحُرُوفِ السَّبْعَةِ الَّتِي أُنْزِلَ بِهَا الْقُرْآنُ، وَأُذِنَ اللَّهُ عز وجل لِعِبَادِهِ بِالْقِرَاءَةِ بِهَا تَوْسِعَةً مِنْهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَكَذَا كَانَتْ الصُّحُفُ الَّتِي جُمِعَتْ فِي زَمَانِ أَبِي بَكْرٍ وَاشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا " (٢).

٢- تكراره للبيت رقم (٥١) حيث ذكره ضمن مجموعة الأبيات (٤٨ إلى ٥٢) ثم أعاده بعد ذكره لشرح البيت رقم (٥٠) ومعانيه، فقال:

" ثُمَّ قَالَ رَحَلَهُ:

فَبَبْتُ مَا شُدُّدَ مِمَّا ذُكِّرَا وَفِي الَّذِي هُمَزَ مِنْهُ شَهْرَا " (٣).

وكان من عادته في الشرح أن لا يكرر ذكر البيت كاملاً.

(١) مقدمة الشارح: (ص ٣٠١).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٩): (ص ٨٩).

(٣) انظر: شرح الأبيات رقم (٤٨-٥٢): (ص ٤٦١).

٣- قوله عند شرح البيت رقم (٥٦): " وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «رَجَّحَ ثَبْتَهُ» أَي: ثَقَلَهُ وَأَمَالَهُ " ثم كرر ذلك بعد شرحه لمعناها فقال: " فَقَوْلُهُ: «رَجَّحَ ثَبْتَهُ» أَي: أَثْقَلَهُ وَأَمَالَهُ "(١).

ب- أمثلة ما تكرر معه من ألفاظ وعبارات خلال شرحه لعدة أبيات:

١- قوله عند شرحه للبيت رقم (١٨): "«الْأَمْهَاتُ»: الْمَصَاحِفُ الْكَمَلُ الْكِبَارُ". وقوله عند بداية شرحه للبيت رقم (٢٠): "«الْأَمْهَاتُ»: هِيَ الْمَصَاحِفُ الْكَمَلُ الْكِبَارُ".

٢- تكراره لعبارة "أن الحروف تذكر وتؤنث، إلا الهمزة فإنها تؤنث ولا تذكر"، وذلك عند شرحه للأبيات رقم (٥٤، ٥٥، ٦٣، و٢٤٠، و٢٧٦، و٢٨٩).

٣- تكراره لعبارة "فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ"، حيث نَبَّهَ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ عِنْدَ شَرْحِهِ لِلْبَيْتِ رَقْمَ (٤٥) فَقَالَ:

"فِي الرَّحْمَنِ أَي: فِي أَلْفِ ﴿الرَّحْمَنِ﴾، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَهُوَ جَائِزٌ - أَعْنِي حَذَفَ الْمُضَافَ وَإِقَامَةَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ - قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] مَعْنَاهُ: اسْأَلِ أَهْلَ الْقَرْيَةِ وَأَصْحَابَ الْعَيْرِ"(٢).

ثم كرر ذكر ذلك مرتين:

- مرة عند شرحه للبيت رقم (٨٠) فقال: "وقولُهُ: «وَحَذَفُوا ذَلِكَ» مَعْنَاهُ: أَي حَذَفُ أَلْفِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ الَّتِي هِيَ «ذَلِكَ»، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] يُرِيدُ: أَهْلَ الْقَرْيَةِ، وَأَصْحَابَ الْعَيْرِ"(٣).

- ومرة أخرى عند شرحه للبيت رقم (٨١)، حيث قال:

" وَيُحْتَمَلُ «الْكِتَابُ» فِي قَوْلِهِ: «وَعَنْهُمَا الْكِتَابُ» إِعْرَابَيْنِ: أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَالْخَبْرُ فِي الْمَجْرُورِ؛ وَأَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِفِعْلِ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ: «وَجَاءَ حَذْفُ أَلْفِ الْكِتَابِ» أَوْ: «وَعَنْهُمَا حَذْفُ أَلْفِ الْكِتَابِ»، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ فِي هَذَا

(١) انظر: (ص ٤٨٣).

(٢) انظر: (ص ٤٤٦).

(٣) انظر: (ص ٥١٩).

النَّظْمِ، تَقَدَّمَ وَيَأْتِي كَثِيرًا، وَحَذَفُ الْمُضَافِ وَإِقَامَةُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ جَائِزٌ، وَقَدْ قَدَّمْنَا
الاسْتِشْهَادَ عَلَيْهِ بِالْأَثَرِ، وَهِيَ: ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ ﴾ [يوسف: ٨٢] (١).
كما أشار إليها أيضًا في العديد من المواضع الأخرى، وذلك عند شرحه للأبيات رقم (٦٤)
٦٧ و ٧١ و ٧٩ و ١٣٦ و ١٦١ و ١٧٥ و ٢٤٢ و ٢٥٧ و ٣٧٩).

٤- تكرر له عبارة "حذف واو العطف" في الكثير من المواضع مع أنه نبه عليها عند شرحه
للبيت رقم (٥٣) بقوله: «وَالصَّلَحْتُ الصَّابِرَاتِ الْقَنَاتِ» يريد: «وَالصَّابِرَاتِ
«وَالْقَنَاتِ» فَحَذَفَ وَاوَ الْعَطْفِ، وَهُوَ جَائِزٌ؛ أَعْنِي: حَذَفَ وَاوَ الْعَطْفِ وَإِبْقَاءَ الْمَعْطُوفِ» (٢).
ومن المواضع التي كرر فيها التنبيه على ذلك: عند شرحه للأبيات رقم: (٥٥) و ٦٧ و ٧١
٧٧ و ٨٣ و ٨٥ و ٨٨ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٢ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١١ و ١١٢ و ١١٤ و ١١٥ و
١٤٠ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٧ و ١٦٩ و ١٧٢ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٩ و ١٩١ و
١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٥ و ١٩٧ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢١١ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢٢١ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و
٢٢٧ و ٢٢٩ و ٢٣٣ و ٢٤٣ و ٢٤٥ و ٢٤٧ و ٢٥٣ و ٢٦٠ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٦ و ٢٦٩ و
٢٧٠ و ٢٩٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٤ و ٣١٩ و ٣٣٤ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٤ و ٣٥٣ و
٣٦٤ و ٣٦٧ و ٣٨٣ و ٣٨٧ و ٤٠٩ و ٤١١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٤٢).

٥- تكرر له بيان معنى المَنَّ ومعنى الصلاة وآل النبي ﷺ لأنه ذكر ذلك عند شرحه لمقدمة
الناظم عند شرح الأبيات رقم (١ و ٤ و ٥) (٣)، ثم أعاد ذكر ذلك عند شرحه لخاتمة النظم عند
شرح البيتين رقم (٤٤٩ و ٤٥٤) (٤).

٦- تكرر له عبارة أبي القاسم الزجاجي في معنى الحرف: "بَابُ الْحُرُوفِ الَّتِي تَرْفَعُ الْأِسْمَ
وَتَنْصُبُ الْخَبَرَ.... وَهِيَ: كَانَ وَأَمْسَى" حيث ذكرها عند شرحه للبيت رقم (٦٢) وكررها
عند شرحه للبيتين رقم (٤٢٦-٤٢٧) (٥).

(١) انظر: (ص ٥٢١).

(٢) انظر: (ص ٤٦٦).

(٣) انظر: (ص ٣١٠ و ٣٢٩-٣٣٣ و ٣٣٤).

(٤) انظر: (ص ١١٦٦ و ١١٧٤).

(٥) انظر: (ص ٤٩٢ و ١١٢٢).

٧- تكرر له لكلمي "أراد" و"يريد" كثيراً، حتى أنه لا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب من تكرر له ثلاث أو أربع مرات، ومن ذلك مثلاً قوله عند شرحه لقول الناظم: "مَالِ الَّذِينَ" من البيت رقم (٤١١):

" وَقَوْلُهُ: «مَالِ الَّذِينَ» أَرَادَ: «وَمَالٍ بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَيُرِيدُ: «مَالِ الَّذِينَ»، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَعَارِجِ: ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا قَبْلَكَ﴾ [الآية: ٣٦]"^(١).

٨- تكرر له لمعنى الوفاق، حيث قال عند شرحه للبيت رقم (٣٩٧): " وَقَوْلُهُ: «عَلَى وَفَاقٍ» الْوَفَاقُ: هُوَ الْمُوَافَقَةُ، وَهُوَ مَصْدَرٌ: «وَأَفَقَ يُوَافِقُ وَفَاقًا وَمُؤَافَقَةً»، مِثْلَ: «قَاتِلَ يُقَاتِلُ قِتَالًا وَمُفَاتَلَةً»، وكرر ذلك عند شرحه للبيت رقم (٤٢٢) (٢).

ثانياً: الوهم في بعض المواضع

١- ومن ذلك قوله عند شرح البيت رقم (٣):

" وَقَدْ قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى حَاكِيًّا عَنِ بَلْقَيْسِ: ﴿إِنِّي أَلْفَى إِلَيَّ كِنْبُ كَرِيمٍ﴾ [النمل: ٢٩] أَي: مَخْتُومٌ مَطْبُوعٌ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: (إِنَّهُ لَكِتَابٌ كَرِيمٌ) أَي: مَخْتُومٌ " (٣).

وهذا وهم منه، لأن ما ذكر ليس من القرآن، والصواب هو ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٧].

٢- ومن ذلك قوله عند شرحه للبيت رقم (٢٦) أثناء حديثه عن هاءات التأنيث التي اختلف القراء في قراءتها بالإفراد أو الجمع:

"..... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا قُرِئَ مِنْ هَاءَاتِ التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ عَلَى الْجَمْعِ، وَقِرَاءَةُ نَافِعٍ بِالْإِفْرَادِ...." (٤).

وهذا وهم منه **بِحَوْلِهِ**، والصواب أن نافعاً قرأ هذه الكلمات المختلف فيها بين القراء بالجمع لا الإفراد كما نبهنا عليه في موضعه.

(١) انظر: (ص ١١٠١).

(٢) انظر: (ص ٦٤٦ و ١١١٧).

(٣) انظر: (ص ٣٢١).

(٤) انظر: (ص ٤١٦).

٣- ومن ذلك قوله عند شرح البيت رقم (٤٠٩):

"ففي يونس: ﴿أَمَّنْ يَبْدُوا الْخَلْقَ﴾، ﴿أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ﴾ [الآية: ٣١]، ﴿أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ [الآية: ٣٥]"^(١).

وهذا وهم منه كَحَلَّتْهُ، لأن سورة يونس ليس فيها ﴿أَمَّنْ يَبْدُوا الْخَلْقَ﴾ بل هو في سورة النمل كما ذكر بعد هذا، والذي في سورة يونس هو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [الآية: ٣٤] وهو خارج عن مراد الناظم ومقصوده.

٣ - ومن بعض ما وهم فيه قوله عند شرحه لقول الناظم "باب اتَّفَاقِهِمُ وَالِإِضْطِرَابِ":
 "وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ إِلَّا هَذَا الْبَابَ الَّذِي ذَكَرَ هُنَا، وَغَيْرَهُ قَالَ فِيهِ: «الْقَوْلُ فِي كَذَا»..."^(٢).
 قلت: بل ذكر لفظ الباب ثلاث مرات وليس في هذا الموضع فقط، وهي:
 الأول: هذا الذي ذكر، والثاني: في قوله: "بابٌ وَرُودٌ حَذَفَ إِحْدَى اللَّامَيْنِ"^(٣)، والثالث:
 في قوله: "بابٌ حُرُوفٍ وَرَدَّتْ بِالْفُضْلِ"^(٤).
 هذا بعض ما وقفت عليه من تكرار لبعض الألفاظ والعبارات، وبعض ما وهم فيه.

(١) انظر: (ص ١٠٩٤).

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٤٤): (ص ٤٤٠).

(٣) البيت رقم (٢٨٩).

(٤) البيت رقم (٣٩٧).

المطلب الثاني: تنبيهات الأئمة العلماء وملحوظاتهم حول الكتاب:

كان لبعض الأئمة العلماء عدة ملحوظات وتنبيهات واستدراكات على ابن آجطا وكتابه التبيان في بعض ما ورد فيه من مسائل وتعليقات، سواء تعلق ذلك بناحية ما نسيه أو سها عنه وأغفله رَحْمَتُهُ، أو من ناحية خطئه ووهمه في بعض ما أراده الناظم من أبيات رجزه ومقصده منها، وهذا ما سأبينه في ما يلي:

أولاً: الإمام الرجراجي في شرحه تنبيه العطشان:

نَبَّهَ رَحْمَتُهُ في شرحه المذكور على جملة من الملحوظات، استدرك فيها على ابن آجطا وعقَّب على كلامه، وهو كعادته لا يُصَرِّحُ بالاسم، وإنما يَلْمَحُ بقوله: "قال بعض الشراح" أو "مثل بعضهم" ونحو ذلك.

ومن المواضع التي استدرك فيها على كلام ابن آجطا وعقب عليه، ما يلي:

١- قوله عند شرحه للبيت رقم (٣٧) متعجباً من إطلاقه الحكم:

"هكذا مثل بعض الشراح - وهو ابن آجطا- هاهنا للحكم المطلق، والأوَّلَى عندي أن الحكم في هذه الأمثلة ليس بمطلق، وإنما هو مقيد بجميع الشيوخ، لأن قوله: "وللجميع الحذف في الرحمن"، أسنده الناظم إلى جميع الرواة، فكيف يقال مطلق مع إسناده؟! وكذلك قوله: "لا خلاف بين الأمة"، لأن نفي الخلاف يقتضي إثبات الاتفاق، وهو مسند إلى الجميع أيضاً، فكيف يقال مطلق؟! "

وكذلك قوله: "وحذفوا ذلك ثم الأثمار"، لأن الواو عائد على جميعهم، فكيف يقال هذا مطلق مع أنه أسنده إلى جميعهم! "

والصحيح أن مثال الحكم المطلق، قول الناظم: "واحذف تفادوهم يتامى ودفاع"، وقوله: "واحذف بواعدنا مع المساجد"، وقوله: "وحذف ادارأتم رهان حيث يجادعون والشيطان"، وغير ذلك من الأحكام التي لم يقيدها الناظم لا ببعض الرواة ولا بجميعهم" (١).

٢- وقوله عند شرحه للبيت رقم (٥٠):

(١) انظر: شرح البيت رقم (٣٧): (ص٤٢٧)، وتنبيه العطشان للرجراجي: (ص٢٠٣-٢٠٤).

" قال بعض الشراح - وهو ابن آحطا-: التكرار الذي ذكره الناظم هاهنا يحتمل أن يريد به تكرار الألفاظ، وهو الظاهر من كلام أبي عمرو في المقنع، ويحتمل أن يريد به تكرار الأوزان، وهو الظاهر من كلام أبي داود في التنزيل، وهذا فيه نظر، ولا يصح أن يريد الناظم -رحمه الله- بالتكرار هنا تكرار الأوزان ولم يرد بالتكرار إلا تكرار الألفاظ، بدليل قوله بعد: "وليس ما اشترط من تكرر حتما"، لأنه لو أراد تكرار الأوزان لما احتاج إلى هذا الاعتذار، لأن كل لفظ من ألفاظ جمع السلامة تكرر وزنه في القرآن، وأما لفظه ففيه متكرر وفيه غير متكرر.

وقوله أيضا: "الظاهر من كلام أبي عمرو في المقنع تكرار الألفاظ" لا نُسَلِّمُهُ، لأن أبا عمرو مثَّل في المقنع بالمتكرر وغير المتكرر، ولأنه مثَّل بـ ﴿ثَبَّيْتُ﴾ وهو غير متكرر في القرآن، ولم يأت إلا في سورة التحريم، وكذلك صاحب التنزيل مثَّل بالمتكرر وغير المتكرر أيضا.. (١).

٣- وقوله عند شرحه للبيتين رقم (٥٣-٥٤) مُضَعَّفًا جواب ابن آحطا:

" الاعتراض الرابع: من جهة الإجمال، لأن كلام الناظم في هذين البيتين لم يبيِّن فيه أي طريق سلك الناظم، هل طريقة أبي عمرو؟ أو طريقة أبي داود؟ أو سلك طريقتهما معا؟ أجاب بعضهم عن هذا-وهو قول ابن آحطا-، بأن قال: سلك الناظم طريقتهما معا، وجمع في هذين البيتين بين طريقتيهما: فأوَّل الكلام طريقة أبي داود، وهو قوله: "وجاء في الحرفين" إلى قوله: "أثبت فيه الأول"، وآخر الكلام طريقة أبي عمرو، وهو قوله: "وفيهما الحذف كثيرا نقلا"، ولكن هذا الجواب ضعيف؛ لأن بيان طريقي الشيخين لا يُفهم من هذين البيتين، وإنما يفهم ذلك من كتبهما كما تقدّم في نصوصهما" (٢).

٤- وقوله عند شرحه للبيت رقم (٦٧) معقبا على كلام ابن آحطا:

"وقال بعض الشراح: إنما ذكر الناظم هذه الألفاظ هاهنا مع اندراجها في عموم الحذف المتقدم، لاختصاص أبي داود بحذفها دون أبي عمرو؛ وهذا لا نسلّمه، بل نقول هي محذوفة لأبي عمرو أيضا، لاندراجها لأبي عمرو في العموم المتقدم وإن لم ينصّها بتعيينها، وإنما ذكرها الناظم هاهنا بالنسبة إلى أبي داود، ولأجل ما استثنى منه أبو داود كما تقدّم، ويحتمل أن يقال: إنما ذكر

(١) انظر: (ص٤٥٧-٤٥٨)، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص٢٤٠).

(٢) انظر: (ص٤٦٧)، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص٢٦٠).

هذين اللفظين وهما ﴿خَطِئُونَ﴾، و﴿خَطِئِينَ﴾ مع اندراجهما في الجمع المتقدم ؛ لئلا يتوهم متوهم أن الألف فيهما ثابت لأجل حذف صورة الهمزة منهما^(١).

٥- وقوله عند شرحه للبيتين رقم (٧٠-٧١) منبها عن غفلة الشارح واستدراكه عليه فيما استدركه على الناظم:

" قال بعض الشراح - وهو ابن آحطا-: ولو قال الناظم بعد قوله: "وما حذفته منه النونا":

أَثَبْتُهُ التَّنْزِيلُ إِلَّا حَرَفًا تُذَكِّرُ قَدْ خَصَّصَهَا فُحْدَفًا

أو قال: أَثَبْتُهُ التَّنْزِيلُ إِلَّا كَلِمًا رَسَمَهَا بِالْحَدْفِ فِيمَا رَسَمًا

لم يكن في الكلام إشكال ولا احتاج إلى إعراب ولا اعتذار، ولكن غفل هذا الشارح عن الفاء في قوله: "فعنه" إذ لابد من تعويض بالواو، إذ لا مدخل للفاء على قوله: "فعنه"، لأن خبر المبتدأ على هذه الآيات، وهو قوله: "أثبتته التنزيل" ^(٢).

٦- وقوله عند شرحه للبيت رقم (٧٢) بعد ذكره لعدة إثبات ألف لفظ ﴿السيئات﴾:

" واعترض بعض الشراح هذه العلة، فقال: هذا التعليل ينتقض بحذف الألف في ﴿خَطِئِينَ﴾ و﴿خَطِئُونَ﴾ و﴿خُسِئِينَ﴾ - ونقل كلاما لابن آحطا في ذلك ثم قال معقبا عليه: - قلت: الفرق بين ﴿السيئات﴾ وهذه الألفاظ: أن الحذفين في ﴿السيئات﴾ متواليان من غير حائل بينهما، بخلاف الحذفين في ﴿خَطِئُونَ﴾ و﴿خَطِئِينَ﴾ و﴿خُسِئِينَ﴾، لأن الحذفين في هذه الألفاظ حال بينهما حرف وهو الطاء في ﴿خَطِئُونَ﴾ و﴿خَطِئِينَ﴾، والسين في ﴿خُسِئِينَ﴾، والحذفان في الكلمة بغير حائل أححف وأثقل من الحذفين وبينهما حائل، فمن أجل هذا أثبت الألف في ﴿السيئات﴾ دون هذه الألفاظ ^(٣).

٧- وقوله عند شرحه للبيت رقم (١٣٥) معترضاً عليه تمثيله ببعض الأمثلة:

" مثل بعض الشراح هاهنا بقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَجْنَا مَثَلَهُمْ﴾ [آل عمران: ٧]، وقوله تعالى:

﴿فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤]، وبقوله: ﴿ظَاهِرِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ [غافر: ٢٩]، ولا ينبغي أن يمثل

(١) انظر: (ص ٤٩٨)، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٢٨٨).

(٢) انظر: (ص ٥٠٥)، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٢٩٩).

(٣) انظر: (ص ٥١٠)، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٣٠٣-٣٠٤).

بهذين اللفظين هاهنا، لأن التمثيل بهما يقتضي أن صاحب التنزيل انفرد بحذفهما دون غيره من الشيوخ، وليس الأمر كذلك، لأن هذين اللفظين - أعني ﴿مُتَشَبِهَةٌ﴾ و﴿ظَاهِرِينَ﴾ - يحكم بحذفهما لجميع أهل الرسم لا لصاحب التنزيل ولا لغيره، لأنهما مندرجان في جمع السلامة المتقدّم في بابه^(١).

٨- وقوله عند شرحه للبيت رقم (١٥١) معقبا على اعتراض ابن آحطا:

"وقول الناظم: "وما أتى تنبيهها أو نداء" اعترضه بعض الشراح بأن قال: ظاهره يقتضي بأن الألف هي التي تأتي للتنبيه أو للنداء؛ وليس الأمر كذلك، بل الذي يأتي للتنبيه أو للنداء، هو الحرف الذي قبل الألف، وهو الهاء أو الياء.

أجيب عن هذا بأن قيل: لا نسلم أن الهاء أو الياء هي التي تأتي للتنبيه أو للنداء، بل الذي يأتي للتنبيه أو للنداء، هو مجموع الحرفين، أعني الهاء والياء المصاحبة لها، فمجموعهما هو المفيد للتنبيه، وكذلك المفيد للنداء هو مجموع الياء والألف المصاحبة لها، فالألف على هذا مقتضية للتنبيه وللنداء مع الحرف الذي قبله، فقول الناظم: "وما أتى تنبيهها أو نداء"، يعني أن الألف يقتضي التنبيه أو النداء مع مصاحبة الذي قبله، ولا يقال أن الألف لا يقتضي التنبيه أو النداء، وإنما الحرف الذي قبل الألف هو الذي يقتضي ذلك، بل نقول الألف يقتضي ذلك مع مصاحبته للحرف الذي قبله^(٢).

٩- وقوله عند شرحه للبيت رقم (٢٥٤) منبها على وهم الشارح:

"قال بعض الشراح: قول الناظم: "إلا التي تقدّمت" يعني إلا الألفاظ التي تقدّمت في غير هذه الترجمة، وظاهر كلامه أنه لم يقع شيء من هذه الألفاظ في هذه الترجمة؛ وهذا منه وهم، لأن الناظم رَحِمَهُ اللهُ ذكر في هذه الترجمة ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بالحذف لأبي عمرو، ووزنه: "فاعل"^(٣).

هذا أهم ما وقفت عليه من التنبيهات والاستدراكات والتعقيبات التي وجهها الإمام الرجراجي لابن آحطا.

(١) انظر: (ص ٦١٣-٦١٤)، وتنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٠٤).

(٢) انظر: (ص ٦٣٣)، وتنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٣٠).

(٣) انظر: (ص ٨٠٠)، وتنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٥٥٦).

ثانياً: أبو الحسن التروالي في شرحه مجموع البيان:

وقد نبّه رحمه الله في شرحه على المورد على مجموعة من الملحوظات، كما ذكر جملة من الاستدراكات، نذكر أهمها في ما يلي:

١- قوله عند شرحه للبيت رقم (١١٥) معقبا على ابن آجطا:

"قال الشارح: فما أدري! هل أغفله الناظم؟! أم النسخ اختلفت عليه؟! قلت: بل غفل الناظم عنه، ولكنه استدركه بعض الطلبة فقال:

نَعَمْ جَهْدًا جَاءَ بِالْمَمْتَحِنَةِ بِالْحَذْفِ فِي التَّنْزِيلِ فِيمَا بَيْنَهُ"^(١).

٢- قوله منبها على ترك ابن آجطا شرح البيت رقم (٢٥٩) وعدم تعرضه له في شرحه:

"لم يتكلم الشارح على هذا البيت ولم يتعرض له، وقد أغفله في شرحه للرجز"^(٢).

٣- وقوله عند شرحه للبيت رقم (٢٩٣) مستدركا عليه:

"قال الشارح: اللام في "لئن" للقسم؛ وليس كما قال، وإنما هي توطئة له، وإنما اعتدوا باللام في "لئن" بالحروف الزوائد في غيرها مما بعدها، لأن الهمزة صارت كأنها متوسطة فأعطيت حكم المتوسطة"^(٣).

٤- وقوله عند شرحه للبيت رقم (٣٣٧) مستدركا على ابن آجطا فيما استدركه على

الناظم:

"واستدرك الشارح هنا في آخر هذا الباب على الناظم أشياء منها: ﴿حَيْثُمُ﴾

و﴿يُحْيِيكُمْ﴾، و﴿بِآيَةٍ﴾ و﴿بِآيَاتٍ﴾ مما دخل عليه باء الجر، ولا وجه لاستدراكه

﴿يُحْيِيكُمْ﴾، و﴿بِآيَةٍ﴾ هنا، وإنما الأولى أن يستدرك عليه عند قوله: "ونحو يستحيي الأخير

فاحذف"، والذي يجب أن يستدرك هنا ﴿سَيِّئَةٌ﴾ على أحد الأوجه لأبي داود"^(٤).

٥- وقوله عند شرحه للبيت رقم (٣٥٢) معقبا عليه:

(١) انظر: (ص ٥٨٠)، ومجموع البيان للتروالي (مخطوط): [ب/٢٩].

(٢) مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [أ/٥٩].

(٣) انظر: (ص ٨٧٧)، ومجموع البيان للتروالي (مخطوط): [ب/٦٨].

(٤) انظر: (ص ٩٤٤)، ومجموع البيان للتروالي (مخطوط): [ب/٧٥-أ/٧٦].

"قال الشارح: وَفَيْدُهُ بِالسُّورَةِ احْتِرَازًا مِمَّا فِي سُورَةِ الْقَصَصِ: ﴿تَتْلُوا عَلَيْكَ مِنْ نَبَأٍ مُوسَى﴾ قلت: ولو لم يقيد بالسورة لاكتفى، فقوله: "وقبل" احترازًا مما بعد" (١).

٦- وقوله عند شرحه للبيت رقم (٣٥٢) معقبًا على ما ادعاه وواصفًا إياه بالوهم: "قال الشارح: لم يذكر الناظم رَحْمَتَهُ تَعَالَى فِي الْأَرْبَعِ الْكَلِمِ إِلَّا الْحَذْفَ، وَسَكَتَ عَنِ الْوَجْهِ الْآخَرَ، وَهُوَ إِثْبَاتُ الْأَلْفِ. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ: وَهَذَا الْاِعْتِرَاضُ الَّذِي اِعْتَرَضَهُ الشَّارِحُ عَلَى النَّاطِمِ لَا يُلْزِمُهُ، لِأَنَّهُ قَدْ ذَكَرَهُ، وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ: "وَعَنْ بَعْضٍ" وَالضَّمِيرُ فِي "حَذْفِهِمْ" يَعُودُ عَلَى الْبَعْضِ الْآخَرِينَ لَا يَحْذِفُونَ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَلْتَفِتَ إِلَى مَا قَالَهُ، وَلَا إِلَى مَا ادَّعَاهُ مِنَ الْوَهْمِ" (٢).

هذه أهم استدراقات وتنبهات أبي الحسن التروالي رَحْمَتَهُ تَعَالَى على ابن آجطا وشرحه على المورد.

ثالثًا: أحمد بن عبد الملك الركراكي في شرحه رِيُّ الْعِطْشَانِ:

أشار رَحْمَتَهُ تَعَالَى فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ إِلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْمَلْحُوظَاتِ الْعَامَةِ حَوْلَ كِتَابِ التَّبْيَانِ لِابْنِ آجِطَا فَقَالَ:

".. وشرحه الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر الصنهاجي المعروف بابن آجطا شرحا جليلا، قد حضر ناظمه وقرأ عليه، ولكن شرحه قليل الثمرة، طويل العبارة، كثير البحث، فَرُبَّ أَحَدٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى تَحْصِيلِهِ، لِقُصُورِ فَهْمِهِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ الَّذِي هُوَ لِرَأْسِ الْفُنُونِ مِفْتَاحٌ، لِأَنَّ الْعِلْمَ لَا يَعْنِي بِهِ الْيَوْمَ إِلَّا الضَّعْفَاءُ وَالْفُقَرَاءُ، فَرَأَيْتَ أَنْ اِخْتَصَرَ بِالْكِتَابَةِ شَرْحَ الْأَلْفَاظِ، وَإِتْمَامَ النِّقْصِ، وَتَقْيِيدَ الْمَطْلُوقِ بِلَفْظٍ سَهْلٍ مُسْتَرْسِلٍ مُوَجَّزٍ، لَيْسَ سَهْلَ فَهْمِهِ عَلَى الْمُبْتَدِئِ، وَالْمُنْتَهَى غِنَى عَنْهُ إِلَّا عَلَى وَجْهِ التَّذَكُّرَةِ" (٣).

(١) انظر: (ص ٩٩١)، ومجموع البيان للنزواني (مخطوط): [٧٩/أ].

(٢) انظر: (ص ١٠٣٣)، ومجموع البيان للنزواني (مخطوط): [٨٤/ب-٨٥/أ].

(٣) نقلا عن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٤٤٦).

رابعاً: الإمام ابن عاشر في شرحه فتح المنان:

ذكر رَحْمَةُ اللهِ فِي شرحه فتح المنان جملة من الملحوظات والتنبيهات والاستدراكات على ابن آجطا وكتابه التبيان، وقد اختلفت طريقتيه في التعقيب والاستدراك عليه، فتارة يعقب عليه ويسميه، وتارة أخرى يلمح له مع جملة من قال بقوله.

ومن المواضع التي تعقبه فيها واستدرك عليه فيها مصرحاً باسمه ما يلي:

١- أول استدراكاته عليه حين ذكره لمؤلفات الإمام الخراز في بداية شرحه، حيث قال: " ولم يعدّ الشارح في جملة تأليف الناظم، شرح العقيلة، وقد رأيت لبعض الشيوخ النقل عنه، لكن لم أعثر عليه" (١).

٢- قوله حين ذكره لبعض التنبيهات بعد شرحه للأبيات رقم (١٧-٢٠) مُعَقِّباً وَمَعِيباً عليه قوله في مسألة حكم رسم المصاحف بالسواد:

"وبيان ذلك أن الأقوال الثلاثة إنما عُرِيت لأربابها مطلقة غير مقيدة بسواد ولا غيره، كما أشار إليه الشارح ابن آجطا، ولو قُيِّدَت بما ذكر لم تتوارد على محل واحد، فلم تكن خلافاً، فلم يحسن القول بالتفصيل، لأنه حينئذ إما أن يكون بمعنى الجواز بالسواد في غير الكمّل، والكراهة به فيها، فيعارض الخلاف المتقدم حكاية الإجماع على موافقة قول مالك، وإما أن يكون بمعنى الجواز بغير السواد في غير الكمّل، والكراهة بغير السواد في الكمّل فيعارضه حكاية الإجماع على الترخص مطلقاً، ويخالفه تجويز مالك رسم العشور بالخبر الذي هو أحد ألوان السواد دون غيره من الحمرة وغيرها، حسبما تقدم، والله أعلم" (٢).

٣- وقوله عند شرحه للبيت رقم (٥٢) معقبا على ابن آجطا ورادا على استشكاله لكلام الإمام الداني:

" قلت: وهو إشكال غير وارد، لأن قوله: «وأكثر ما وجدته في جمع المؤنث السالم»، استطراد جرّ إليه ذكر المهموز من المذكّر، ووُجد أن حذف الألف في بعض المصاحف من كليهما، وإن كان سيذكره بعد في نظائره من المؤنث ذي الألفين، مع أن هذا الاستطراد لم يقتض مخالفة المنصوص، ولم يوقع في إلباس، فلا بأس ويمكن توجيه كلام الناظم بأن يقال لمّا ذكر

(١) فتح المنان لابن عاشر: (ص ٢٩٠).

(٢) انظر: (ص ٣٩٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٣٧٠).

أولا الجمع السالم بقسميه المذكر والمؤنث، الشامل بحسب مقتضى اللفظ لذي الألف والألفين، واستثنى المشدّد والمهموز لزم عموم المستثنى لقسمي المذكر والمؤنث أيضا، ثم لما ذكر حكم قسمي المذكر بقي النظر متشوّفا لحكمها في المؤنث، فأفاده في هذا البيت " (١).

٤- وقوله عند شرحه للبيت رقم (١٣٥) معترضاً عليه تمثيله ببعض الأمثلة:

"فإن قلت: هل يصح تمثيل الشارح هنا، بـ: ﴿مُتَشَبِهَةٌ﴾، و﴿ظَاهِرِينَ﴾ [غافر: ٢٩]؟

قلت: يبعده أن اندراجهما هنا، يقتضي جزم أبي داود بحذف ألف ﴿مُتَشَبِهَةٌ﴾ الأولى، وليس له في عينه نص صريح، إنما قال فيه: «و﴿مُتَشَبِهَةٌ﴾ بحذف الألف»، كما قاله في مواضع لا تحصى، ولم يعد ذلك جزما منه بحذف الألف الأولى، بل حكم الخلاف المتقدم في جميع المؤنث، ذي الألفين ما زال منسحبا عليه، ويبعده أيضا إيهام أن أبا عمرو لا يحذفهما، مع ما في ذلك من التكرار" (٢).

٥- وقوله عند شرحه للبيت رقم (١٦٠) راداً لتقسيمه وموجها لكلامه:

"فإن قلت: هل يصح ما ذكره الشارح هنا، مما حاصله أن الحذف في هذا الرجز قسمان: مطرد، وغيره: فالمطرد: الترجمتان المفروغ منهما، وغيره: بقية التراجم؟ قلت: لا؛ نعم تصح التفرقة بينهما، بأن المفروغ منه أكثر ألفاظه متعددة، مطردة الحذف، وأكثر وقوعا، وبقية التراجم أكثر ألفاظها، غير متعددة، والمتعدد منها، أقل وقوعا" (٣).

٦- وقوله عند شرحه للبيت رقم (١٧٦) مستدركا عليه، وموجها لكلامه:

"قول أبي داود: ورسم في التوبة: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾ بناء على أن الأنفال من التوبة كما قيل به، ووقع في نقل الشارح عن أبي داود أن الواقع في التوبة كذلك، وعلى ذلك جاء قوله في الاعتذار عن الناظم، وهذا هو الذي منع الناظم من ذكر ﴿أَرْحَامُ﴾ في الموضعين، وتبعه

(١) انظر: (ص ٤٦٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٣٢-٤٣٣).

(٢) انظر: (ص ٦١٣-٦١٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٧٤).

(٣) انظر: (ص ٦٤٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦١١).

مقلدوه. والذي رأيتُه في عدة نسخ من مختصر التنزيل، أن الذي في التوبة بألف، وكذا هو في تبيان التجيبي عن الغازي بن قيس^(١).

٧- وقوله عند شرحه للبيت رقم (٢٣٤) معقبا عليه ومعتزلاً لردّه كلام أحد النحاة حين حديثه عن أصل كلمة "ليكة":

"قلت: وردّه الاحتمال الثاني غير واضح، لأن النقل موجود لحمزة وقفاً، وكثيراً ما يراعى في الرسم الوقوف، ولأنه موجود أيضاً في الشاذ، مع كسر التاء، كما تقدم، والنحوي لم يصرّح بأنه كتب على مُراد قراءة مشهورة، لاحتمال كتبه على القراءة الأخرى غير المشهورة، بل يحتمل أن يكون هذا النحوي ماراً على مذهب المبرد، ومن تقدم معه، والتحرير في كتبه كذلك لنافع، ما تقدم للسفاقي، أن اللام من بنية الكلمة"^(٢).

٨- وقوله عند شرحه للبيتين رقم (٢٧٦-٢٧٧) معقبا على كلامه:

"قال الشارح: «وكان الأليق بها والله أعلم هذا الموضع»؛ ويعني بهذا الموضع: فصل اجتماع الياءين، ولم يتضح وجه ما ذكره، بل إنما يترجّح ذكره هناك، لأن حذف صورة الهمزة من أحكام الهمز، والهمز لا مدخل له في هذا الباب"^(٣).

٩- وقوله عند شرحه للبيت رقم (٣٤٥) راداً لنقضه قول من قال: " أن الألف أثبتت بعد

الواو في: ﴿ءَامَتُوا﴾ و﴿كَفَرُوا﴾ لأجل أن منتهى الصوت بحروف المد واللين عند ابتداء الهمزة فصورت ألفاً":

" ونقضه غير وارد ، لإمكان أن يحصل للواو من الخفاء في ذلك ما لا يحصل للياء، وإمكان أن يراعى هذا المعنى في ما كثرت أفرادها وهو الواو، دون ما لم تكثر وهو الياء، وزيد في توجيه زيادة الألف بالفرق قول آخر مبني على مذهب جُلّ النُّحاة الذين يخصصون الزيادة بواو الجمع

(١) انظر: (ص. ٦٧٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٢٩-٦٣٠).

(٢) انظر: (ص. ٧٦٠-٧٦١)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٥٣).

(٣) انظر: (ص. ٨٤٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٥٣).

المتطرفة في الفعل أنها للفرق بينها وبين واو الفرد في نحو: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ [الإسراء: ١١٠] و﴿ادْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٨]" (١).

ومن المواضع التي تعقبه فيها واستدرك عليه فيها ملامحاً له أو معرّضاً ما يلي:

١- قوله عند شرحه للبيت رقم (٤٤) معقبا عليه ومن قال بقوله في معنى "من" الواردة في البيت:

" ومعنى «من» التبعية على حدّ: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ﴾ [مریم آية ٦٩]، ودعوى أنها لا ابتداء الغاية، أو بمعنى «في»، عدول عن الظاهر" (٢).

٢- قوله عند شرحه للبيتين رقم (٧٠-٧١) راداً لقوله في شرح معنى قول الناظم ومتعجبا من إصلاحه للبيت مغلظا عليه في القول:

" ... فسقط ما قيل - القائل هو ابن آحطا والرّجراجي - أن الناظم أخلى الخبر الذي هو: «فعنه حذف بالغوه بالغيه»، من ضمير المبتدأ، وهو «ما» من قوله: «وما حذف منه النونا»، فلو قال بعد هذا الشرط:

أثبتته التنزيل إلا أحرفاً تذكر قد خصصها فحذفاً

أو قال أيضا:

أثبتته التنزيل إلا كَلِمًا رسمها بالحذف في ما رَسَمًا

سَلِمَ من إخلاء الجملة الخبرية من رابط المبتدأ، انتهى.

والتحريز: أن الضمير العائد محذوف تقديره: «منه»، على حد قولهم: «السمن منوان

بدرهم»، وكما قيل في: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ

عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]، ويتحاشى منصب الناظم علما وورعا ودينا أن يقول عن شيخ ما لم يقله، كيف وهو قد أشار إلى التحفظ من نحو هذا بقوله: «فغيره سكت إن سكت».

(١) انظر: (ص ٩٨٢)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١٠٠٣).

(٢) وابن آحطا ممن قال بأنها لا ابتداء الغاية. انظر: (ص ٤٤٢)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٢٣).

والعجب من المعترض - وهو ابن آجطا- كيف حاول إصلاح أمر لفظي قد سوغه سماع مثله نظماً ونثراً بفساد أمر معنوي، هذا وهو مقررٌ بأن أبا داود ساكت عما عدى الكلمات، وأعجب من هذا التمالؤ على تقليده" (١).

٣- وقوله بعد شرحه للبيت رقم (٢٨٨) منتقداً الشارح وغيره من الشراح الآخرين لذكرهم ضبط بعض الألفاظ ونقطها:

"وهذا التحرير: نقلاً وبيانا، أولى من الاشتغال بما أطال به الشراح من ذكر كيفية النقط، من غير تحصيل، إذ له محل غير هذا، وإنما هو تشغيب بإدخال فنٍ في آخر، وكفى بالناظم والشيخين رحمهم الله في إفراد ذلك أسوة" (٢).

٤- وقوله في بداية شرحه للقسم الأول من فصل الكلمات التي كتبت مفصولة على الأصل منتقدا إياه في قوله: "أَنَّ تَرْجَمَتَهُ تَنْضَبُطُ فِي سِتَّةِ فُصُولٍ وَإِحْدَى عَشَرَ حَرْفًا:"
"وقد اشتملت هذه الترجمة على ستة فصول، اشتمل الفصل الثاني منها على تسعة أنواع، عدَّ منها قطع من مع ظاهر، وإلا فهي ثمانية، والثالث على نوعين، والرابع على أربعة أنواع، والبواقي كل فصل ذكر فيه نوعا، والأنواع التي اشتمل عليها الثاني والثالث والرابع بعضها متعدد، وبعضها متحد.

وإذا فهمت هذا، عرفت أن قول من قال-وهو ابن آجطا-: أن هذا الباب اشتمل على ستة فصول، وأحد عشر حرفا، كلام بمعزل عن التحرير، إذ تلك الحروف داخلية في تلك الفصول" (٣).

٥- قوله عند شرحه للبيت رقم (٤٤٥) متعجبا منه توهمه:

"ولا يخفى أنه لا يتوهم اندراج غير المضاف، نحو: ﴿كَلَّلَةٌ أَوْ أَمْرَةٌ﴾ [النساء: ١٢]،
﴿وَإِنْ أَمْرَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]، ﴿وَأَمْرَةٌ مُؤْمِنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، إذ لم تتعقد الترجمة لغير المضاف، والعجب ممن اعترض على الناظم -وهو ابن آجطا- بتوهم دخولها.. " (٤).

(١) انظر: (ص ٥٠٤-٥٠٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٧٢).

(٢) انظر: (ص ٨٥٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٧٨).

(٣) انظر: (ص ١٠٧٢)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١٠٩٠-١٠٩١).

(٤) انظر: (ص ١١٥٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١١٥٦).

٦- قد نبّه ابن عاشر رَحْمَتَهُ فِي غير ما مرة على قاعدة الاستثناء في مسألة الألفاظ المسكوت عنها لأبي داود - كما ذكرنا ذلك سابقاً - وابن آجطا رَحْمَتَهُ واحد من أولئك الشراح الذين تابعوا الإمام الخراز في ذلك، حيث اعتبر أن كل ما سكت عنه أبو داود من الكلمات والألفاظ ولم يذكره بالحذف ولا بالإثبات ثابت على أصله، وعدّه من المستثنيات له، وهذا خطأ بين كما بينّا ذلك سابقاً^(١).

هذه أهم تعقيبات واستدراكات ابن عاشر على ابن آجطا التي استطعت الوقوف عليها من خلال تتبعي لشرحه فتح المنان.

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره من ملحوظات وتنبهات حول كتاب التبيان لابن آجطا في النقاط التالية:

- ١- إطلاقه للأحكام في بعض المواضع وكان ينبغي له تقييدها.
- ٢- وهمه في شرحه لبعض الأبيات وفي بيانه لمقصود الناظم منها.
- ٣- تركه لشرح بعض الأبيات غفلة منه ونسياناً.
- ٤- استطراده في المسائل وتطرقه لبعض المسائل والمواضيع الخارجة عن نطاق الشرح ومقصوده، مما جعل شرحه يطول.
- ٥- تمثيله عند شرحه لبعض الأبيات ببعض الأمثلة التي يدخل عليها فيها غيرها.
- ٦- وهمه في إصلاحاته لبعض أبيات النظم.
- ٧- وهمه في رده وإنتقاداته لبعض أقوال العلماء وآرائهم.
- ٨- وهمه في بعض استدراكاته وتعقيباته على الناظم.
- ٩- استثناءه للألفاظ التي سكت عنها أبو داود واعتبرها ثابتة على الأصل كما فعل الناظم.
- ١٠- الإطالة والتشعيب عند ذكره كيفية نقط بعض الألفاظ وضبطها.

(١) انظر: نقد وتقويم نظم مورد الظمان في المبحث الثاني من دراستنا هذه (ص ٨٨)، وانظر أيضاً: مقارنة شرح ابن آجطا بشرح فتح المنان لابن عاشر وذلك عند ذكرنا لمكانة الكتاب ومنزلته وأثره فيمن بعده من دراستنا هذه (ص ١٩٢).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المطلب الثالث: ما ظهر للباحث من ملحوظات حول الكتاب

من خلال معاشيتي ودراستي لكتاب التبيان لابن آجطا وتتبعي لطياته ومحتوياته ظهر لي مجموعة من الملحوظات أخصها في ما يلي:

١- اختصاره الشديد لشرح بعض الآيات: مثل شرحه للبيت رقم (٣١)، والبيت رقم (٢٩٩).

٢- عزوه في بعض الأحيان الأقوال إلى مبهم دون أن يذكر أصحابها ومصادرها، فيقول: قال: "بعض النحويين"، أو يقول: "قال بعض الناس" أو "قال بعضهم" أو "قيل"، كما ذكرنا ذلك سابقاً عند حديثنا عن منهجه في الكتاب وطريقته في عزو الأقوال والنصوص.

٣- من ناحية إكثاره وتعمقه في مسائل النحو وشرحه لمعاني بعض الألفاظ في بعض المواضع من ناحية العربية إلى حد خروجه عن الموضوع^(١)، وهذا ربما ما أشار إليه الإمام الركراكي صاحب ري العطشان في قوله السابق الذكر.

٤- من ناحية الاستشهاد بالأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة: كاستشهاده بحديث: «مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أَعْطَيْتَهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ»، وحديث: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَتَلَّفَ لَهُ لِقِيَ اللَّهُ أَجْزَمَ»، وحديث: «إِكْرَامُ الْكِتَابِ خْتَمُهُ» وحديث: «لِكُلِّ شَيْءٍ دُعَامَةٌ....»، والحديث الطويل الذي نسبته للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في بداية الخلق، وكلها أحاديث من قبيل الضعيف والموضوع كما أشرنا إليه في مواضعها.

٥- وصفه لبعض القراءات العشر المتواترة بالشاذة، كما أشرت إليه سابقاً عند الحديث عن مصطلحاته في مبحث منهجه في الكتاب من هذه الدراسة.

٦- الإطالة في بعض الأحيان في نقل النصوص والأقوال دون اللجوء إلى التلخيص والاختصار، ومن ذلك مثلاً ما نقله عن الداني من كتابه المحكم عند شرحه للبيت رقم (٢٠٩) في نحو صفحتين، وكذلك نقل عنه نصين آخرين في نحو ثلاث صفحات عند شرحه للبيت رقم (٣٢٢) والبيت رقم (٣٣٩).

هذا ما ظهر لي من ملحوظات حول كتاب التبيان للإمام ابن آجطا.

(١) كما في شرح البيت رقم (٢ و ٣).

وكل هذا وما ذكره الأئمة سابقاً من ملحوظات وتعقيبات واستدراكات لا ينقص من قيمة الكتاب، ولا يحط من قدر صاحبه شيئاً، بل يزيد الكتاب إتماماً وكمالاً، ويزيد صاحبه رفعةً وعُلوّاً، وخاصة بعد عِلْمِنَا أَنَّهُ لم يكتب كتابه هذا في لوح أو غيره، بل جعله مبيضة كما هو عليه الآن، كما لم تُتَّحَ له فرصة لمعاودة مراجعته وتنقيحه وإصلاح ما به من خلل كما أحبر هو في مقدمته، وأكَّـدَ عليه في خاتمته، فما أودعه فيه يدل على مكانته ورسوخ قدمه وعلو كعبه في جميع أنواع العلوم عامة وعلم القراءات والرسم خاصة، فرحمه الله رحمة واسعة ونفع به وبكتابه التبيان.

عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث السابع

نسخه المخطوطة

وفيه مطلبين:

المطلب الأول: أماكن تواجد نسخه المخطوطة في العالم.
المطلب الثاني: النسخ المخطوطة المعتمدة في التحقيق ووصفها.

المطلب الأول: أماكن تواجد نسخة المخطوطة في العالم

بحمد الله ومنه فقد تعددت نسخ كتاب التبيان في شرح مورد الظمان لابن آجطا في الخزائن والمكتبات الوطنية والعالمية، الخاصة منها والعامّة، فقد قاربت العشرين، وقد شاهدت منها بأمر عيني ستة نسخ، وكثرة نسخه في المكتبات العالمية يدلُّ على مدى شهرت هذا الكتاب انتشاره في العالم ومنزلته العلمية العالية.

وسأذكر في ما يلي أماكن تواجد نسخ كتاب التبيان في المكتبات والخزائن العالمية والوطنية:

أ- نسخه داخل الوطن:

هناك نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة بالجزائر العاصمة، وهي النسخة الأصل المعتمدة وسيأتي وصفها كاملة.

ب- نسخه خارج الوطن:

١- في المملكة المغربية: وهناك العديد من النسخ:

* ثلاث نسخ بالخزانة الملكية بالقصر الملكي بالرباط، وهي تحمل الأرقام: (٤٧٠٢) و (٥٨٢٧) و (١٢٩٦٤) (١).

* نسختان بخزانة المكتبة العامة بتطوان: الأولى برقم: (٨٣٩/٧٥) وهي من النسخ المعتمدة في هذا البحث - النسخة (ت) - وسيأتي وصفها، والثانية برقم (٨٣٥/٧٦ م) (٢).

* نسخة بخزانة المكتبة الوطنية - العامة - بالرباط، وهي برقم (٦١٨ ق) (٣).

* نسخة في خزانة المقرئ أحمد الكونطري بالصويرة (٤).

* نسخة في خزانة بمكناس برقم (١٣) (٥).

(١) انظر: كشاف الكتب المخطوطة بالخزانة الحسنية: (ص ٦٩). وقد شاهدت ثلاثتها بأمر عيني، وكلها أتت عليها الأرضة والرطوبة من أطرافها، ولم يسمحوا لي بتصويرها، عدا خمسة صفحات الأولى والأخيرة من النسخة رقم (١٢٩٦٤)، وقد قابلت بها ما نقص من النسخة "س".

(٢) انظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط - قسم علوم القرآن - رسم المصاحف: (ص ٦٠)، وهي فيه برقم: (٨٥٥/٧٦)، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٣٥/١).

(٣) انظر: فهرس المخطوطات العربية بالخزانة العامة بالرباط.

(٤) انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٣٤/١-٤٣٥).

(٥) انظر: فهرس مخطوطات مكناس.

* نسخة بالخرانة الحبسية التابعة لنظارة الأوقاف بأسفي، برقم (٣٥٨)، ورقمها الترتيبي (٥٩) في دليل مخطوطات الخزانات الحبسية^(١).

* نسخة في خزانة الشيخ محمد بن إبراهيم الذئب^(٢).

٢- في تونس:

وهناك نسختان بالمكتبة الوطنية التونسية: واحدة برقم (A-MSS-٢٢٩٠١) والأخرى برقم: (A-MSS-١١٧٤٤)^(٣).

٣- في المملكة العربية السعودية:

هناك نسخة مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض وهي من النسخ المعتمدة في البحث، وسيأتي وصفها.

٤- في باريس - فرنسا:

هناك نسخة بمعهد اللغات الشرقية بباريس برقم (١١٥) ضمن مجموع^(٤).

٥- في الهند: هناك نسختان:

* نسخة بمكتبة خذا بحش بيتنة بالهند، وهي برقم (١٢٨٥)^(٥).

* نسخة بمكتبة تونك بالهند برقم (٢/١٠١/٥٣) القراءات^(٦).

فهذه ١٧ نسخ من كتاب التبيان في شرح مورد الظمان لابن آجطا في خزائن ومكتبات العالمية والوطنية.

(١) انظر: موسوعة مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث على شبكة الانترنت.

(٢) انظر: موسوعة مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث على شبكة الانترنت.

(٣) انظر: فهرس المكتبة الوطنية التونسية على شبكة الانترنت.

(٤) وذكرها د. أحمد شرشال حفظه الله واعتمد عليها في تحقيق كتبه. انظر: مختصر التبيين لأبي داود:

(١٣٧٧/٥)، ومقدمة تحقيق الطراز للتنسي: (ص١٠٧).

(٥) انظر: فهرس خودا بحش: (١٣٩/١٨)، وهي برقم (١٤٦) في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي

المخطوط - قسم علوم القرآن - رسم المصاحف: (ص٥٩)، وفهرس مفتاح الكنوز الخفية باللغة الفارسية: (٢١/١)

(٦) انظر: الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط - قسم علوم القرآن - رسم المصاحف:

(ص٦٠).

المطلب الثاني: النسخ المخطوطة المعتمدة في التحقيق ووصفها

اعتمدت في هذا البحث على ثلاث نسخ خطية:

النسخة الأولى:

وهي النسخة الأصل، وهي نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة بالجزائر العاصمة، وقد حصلت على نسخة منها مصورة رقمياً، وهي ضمن مجموع يحمل رقم (٣٨٩)، ويحتوي على خمسة عشر كتاباً، وهي تقع في المجموع من الورقة رقم (١٩٦) إلى الورقة (٣٣٢).

- وعدد أوراقها: (١٤١ ورقة)، أي حوالي: (٢٨٠ وجه / صفحة)، وذلك لوجود بعض الأوراق غير مرقمة، وأما مقاسها: (٢١٧ × ١٥٣ مم).

- وفي كل وجه حوالي (٣٢ سطراً)، يشتمل كل سطر على (١١ كلمة تقريباً).

- وكان تاريخ الانتهاء من نسخها في شعبان سنة ١١٩٢ هجري، على يد: محمد بن

محمد بن عبد الله بن مسعود بن داود الملقب بابن خضرة كما جاء في آخر النسخة.

- وعلى العموم فهي نسخة كاملة، مكتوبة بخط مغربي جيد، وكتبت أبيات النظم فيها بخط

أحمر مغاير للون الشرح وبجسم كبير وعريض، وكذلك كتبت بعضاً من كلماتها ك: "قال:.."، و"قال الشيخ:.."، و"وقوله:..". وغير ذلك لتمييزها عن نص الشرح الآخر.

- وتميزت بداية فصول النظم بوضع علامة مزخرفة على الحاشية للتنبيه عليها.

- وختم كل وجه على اليمين بتعقيبة، تدل على الوجه الموالي له.

- كما احتوت أيضاً على بعض التصحيحات في الهوامش، مما يدل أنها روجعت

وصححت بعض أخطائها.

أولها: (بسم الله الرحمن الرحيم: وصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ الْمَذْنِبُ الرَّاجِي عَفْوَ رَبِّهِ ﷺ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ بْنُ عُمَرَ الصَّنْهَاجِي الْمَعْرُوفُ بِـ «ابْنِ آجَطًا» ﷺ وَنَفَعْنَا بِهِ وَبِأَشْيَاخِهِ آمِينَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِلْإِيمَانِ، وَشَرَّفَنَا بِالْقُرْآنِ).

آخرها: (... والله سبحانه المسؤول في غفران الذنوب، وستر العيوب، وإصلاح

القلوب، وتفريج الهموم والكروب، لا ربَّ غيرُهُ، ولا مرجوَّ إلاَّ خيرُهُ، وصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا

وَنَبِيَّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ، وَأَصْحَابِهِ الْأَكْرَمِينَ، وَسَلِّمْ، صَلَاةً وَسَلَامًا كَثِيرَيْنِ. تم
الكتاب..).

وقد اعتمدها هي الأصل رغم احتوائها على عدد كبير من السقط والأخطاء- وهي ناتجة
عن غفلة ناسخها، لأن أغلب المقاطع الساقطة منها متشابهة مع التي بعدها - باعتبارها كاملة
من أولها إلى آخرها، ولكونها متقدمة في تاريخ نسخها على غيرها من النسخ الأخرى.

عبد القادر للعطوم الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ

يَقُولُ الْعَبْدُ الْيَقِينُ الْمُتَّوِّبُ الرَّاجِي عَفْوِيَّتَهُ عَزَّ وَجَلَّ
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الصَّنْعَاءِي الْمَعْرُوفُ بِأَبِي
ءَابَقَطَارِجَةَ اللَّهِ وَنِعْمَانِيَّةٍ وَيَسْتَبَاخُهُ ءَامِيْرُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِلْإِسْلَامِ وَشَرَّفَنَا بِالْعُرْسِ وَزَوَّجَنَا بِالْمَلِكَةِ

عَلَى مُحَمَّدٍ نَسَبُهُ ذُرِّيَّةٌ تَدْرُجُ بِدَوَامِ الْأَعْلَاءِ وَالْأَزْمَانِ وَعَمَلُهُ الْعَمَلُ وَالصَّلَاةُ مِنَ الرِّضَى
وَالرِّضْوَانِ وَسَلَّمَ نَسَبُهُمَا كَثِيرًا صَلَاحًا وَكُلَامًا مَمْلُوكًا مَعْنَى مَا يَبْتَدِئُ بِذَوَامِ الْإِحْسَانِ

وَبَعَثَهُ فِدْلَمُ الْكِنَانَةِ مِنْ أَجْلِ صِنَاعَتِهِ وَرَأْيِهِ شَارِعًا وَمَرَاغِمًا مَنَاجِعِ التَّلَوُّنِ
الْإِنْسَانِ وَالْحَيَاةِ لَأَنَّهَا حَادِثَةٌ لِمَا نَجَّاحًا عَلَيْهِ النَّسِيَانُ وَبِهَاتِهِ بِالصَّرَافِ مِنَ الْفِرْدَاؤِ حَزْرِهِ

الذَّهَبِ وَصَفِيَّةً الْحَكِيمِ وَالْعَلَمِ عَلَيَّ مِنَ الْهَرَمِ وَالْأَزْمَانِ وَقَدْ رَوَى فَتَكْتَسِرُ الْبَشَرُ بِمَالِكِ
أَبِي الْبَيْتِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قَطِيعًا الْعِلْمِ بِاللُّغَاتِ وَفِيهِ تَوَارِيحُ الْكَلِمَاتِ وَالْمَوَالِكِ وَاللَّغْوِ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّسِيَانُ وَقَالَ لَهُ اسْتَعْمَلْ بِمَا كَرِهْتَ كَيْفَ تَرْتَجِعُ إِذَا ضَلَّتِ الْبُرُوقُ كَيْفَ

تَدْرِي عَضْمُ كَرَامَتِهَا عَقْدَتُهُ الْكُتُبُ بِرِيَا الْأَوَّلِينَ لِأَجْلِ النَّسِيَانِ عَقْدَةُ الْآخِرِينَ وَقَدْ
أَكْبَرُ مِنْ أَعْيُنِهِمْ عَلَى حِكْمَتِهِ وَتَصَوُّرِهِ وَأَعْيُنُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ كَيْفَ تَقْتَضِيهَا أَسْتَعْرِفُ فِي نَفْسِهِ

لِأَنَّ التَّشْبِيكَ مَبْتَرٌ مِنَ النَّسِيَانِ كَمَا بَدَأَ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ مِنَ الْعِلْمِ صِيْدُ الْكَلِمَاتِ فِيهِ
فِيهِ صِيْدُوكَ بِالْعُقُودِ الْمُتَوَفِّقَةِ فَصِرَ الْبَهَائِلُ أَنْ تَصِدَّ بِهَا مَنَّةً وَتَرْتَهِنَ مِنَ الْأَوَّلِينَ مَكْلَفَةً
فِي الْكِنَانَةِ نَسَبَتْ فِي تَحْلُفِ كُلِّ فَضِيلَةٍ وَتَدْرِيهِ مِنَ تَوْبَتِ كُلِّ حِكْمَةٍ حَلِيقَةٍ وَعُقُودَةٍ مِنَ كَلِمَةٍ

تَأْتِيهِ بِأَنْبَاءِ الْفُرُوقِ الْخَالِيَةِ وَمَعَارِفِ الْأَجْمَاعِ حَيْثُ كَانَتْ الْخَلْفُ تَسْتَعْرِفُ الْبَشَرُ وَالْحَاوِلُ
يَأْتِيهِ مِنَ الْعَلَامِ وَهِيَ أَرْضٌ إِذَا مَا مِنَ اللَّيْلِ الْمَأْصِيْبِ أَوْ مَخْلُوقَةٍ تَسْبُحُ مِنَ التَّسْبِيْحِ الْهَدْيِ
فَانْكَرُفُ كَيْفَ الْبَيْتِ صِنْعَهَا وَمَجْمُوعَاتِهِ الْبَيْتِ الْعُقُودِ وَتَوَارِيحِ الْبَيْتِ رَسْمُهَا وَحَيْثُ

الْبَيْتِ أَحْكَمَهَا فَإِنَّهُ يَجِدُهَا كَمَا لَكَ وَمَعْلَمًا وَمَنْ شَاءَ أَوْ مَبِيْعًا مَعَ مَا يَجْمَلُ لَكَ مِنَ
الْأَنْبِيَاءِ وَكَلِمَاتِهِ وَمَا تَقَاخَرُ مِنْ حِكْمَتِهِ وَصَوَابَةِ قَوْلِهِ ذُرِّيَّةُ الْفِرْدَاؤِ
الْمَوَالِكِ وَالْبَيْتِ كِتَابٌ يَتَلَوُّهُ مَنْ خَرَّكَ الْأَصْحَابُ لِأَمْتِنِيسَا سِرِّ إِذَا اسْتَوْجَبَتْ

وَتَسْتَعَارُ مِنْهُ كَلِمَةٌ وَصَوَابٌ فَيَكْتُمُ مِنْ لِيَّةِ الرَّبِّعَةِ وَتَلْمَعُ تَلْمَعَةً وَمَوْعِظَةٌ بِمَا مَعَهُ وَهِيَ
رَافِعَةٌ وَتَحْتِ الْمَعْقُودِ حَزْنُهُ الْأَوَّلُ الْخَلْفُ وَنَفْسُهُ مِنَ الْخَلْفِ وَالْبَيْتِ الْفِرْدَاؤِ وَتَحْتِ
بَعْضًا وَبِذَلِكَ عَلَى يَمِينِهِ لَنْفَعَتِهِ وَيَرْضَى الْقَمْرُ مِنَ الْبَطْنِ الْمَلِكِ وَالْبَطْنِ الْمَلِكِ
وَالنَّاسِ كُلِّ جَمِيلٍ عَلَى خْتَلَاؤِ الْفِرْدَاؤِ وَالْبَيْتِ وَحَزْنُ مَرْفَعَةٍ مِنَ الْكَلِمَةِ الْبَشَرِ
وَالْأَجْمَاعِ وَيَسَارِعُ إِلَى حِفْظِهَا بِالْكَلِمَةِ حَزْنًا مِنْهَا بِالنَّسِيَانِ أَسْتَعْرِفُ الْبَشَرِ

الصفحة الأولى من نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة (الأصل)

فيكون من الترتيب والجمع في القلب على ما اعتدنا في تعليم الاولاد وغيره من الاستعمال
 من كتابه الذي في الكيفية على الاعمال ولحم يقبل على عظامه او ارباب من امره عسرا
 ولم يزل الذي يتردد على علم في القلب والجمع الى ان يسهل على وقت من الاوقات
 وساعة من الساعات فما جنته الى ما طبعها ووافقت فيها غيبوا واخذت في اقراب
 وتصوير حروفه على حسب ما اقران ناضه وما سمعت منه عفا الله عنا وعنك قلمنا
 سمعنا ذلك رغبنا منه في ارضع ذلك في كتاب واولا من الال من الصواب فاستغنى من
 ذلك كالاقتناع الا والقصور الباع وجمود الكساع وتيرة الاستغناء او تغيير الاحوال
 وليس له فراغ الا من العجز ويوم الجمعة وربما تعرض له استغناء يستعز به في
 اليوم من فصور الامر في ذلك لان السلب يحتاج الى مطالعة الكتب والتمه العربية
 في بعض الاعيان لا يط منها ولا يكتفي معنى حروف الكتاب الا بها وانا خاف من هذا
 الوصف ومن تعرض للتأليف فقط عرض نفسه للسهام واعان على الخوف به بل فرغ
 الكلام **فقال** لو لم يولد في كتاب ادب الدنيا والدين عن بعض القلم المتقدمين
 من صنف كتابا فقط استغنى من ان احسن فقط استغنى وان اساء فقد استغنى
 فقلنا ما مفسودنا الامعة حروف الكتاب وما اشكل من بعض الاعمال في بعض الابواب
 وما نضه التاض في معرفة الخطب والاشياء وما وقع من الاختلاف في بعض الكلمات
 ومعرفة الرباطة والتفصيل من زطارة وارو خطها او زيادة الباء او خطها في ان القران
 ومعرفة مواضع الاختلاف بين الاشياخ المتأخرون ذلك من كتبهم على نحو ما في التاض
 ربه الله ومعرفة ما انفرد به كل واحد الى غير ذلك مما هو مذكور في النص ومراد التاض
 في بعض الاعمال **فلم** رايت شدة حرصه لم اخط بك من اسعافه فاستغنى
 الله عز وجل واخذت في اتمامه على الصالح الذي كنت بداته او كما ذكرت على انما انا
 روا احد من اهل مصرنا تعرض لسرحم والاعتناء به كقنا بتمه اذ كلنا ناضه من الله قد
 اجازني فيه وسمعت منه وفراقة على فراقة بفضها ومجت عن تبيينها من واخراج اقل
 مشككاته وعلى ما تعلق من عقباته جزاء الله خيرا واعظم له اجرا ونجعنا وايضا
 بالقران العليم وجمعنا معه في حقه التيمم **والله**
 هذا الكتاب يكتب البيان في شرح مورد الضمان مستغنيا بالله والقول والعمل معهما
 به من الزلل ارجيا ثوابه فارعا بانه جامع اعظم الوسائل اليه كتاب وانما يقع امره في كتاب
 هذه الاصلاح ما كان فيه من الخلل ويستمر ما عثر عليه من الزلل الى ان لم يكتب في لوح ولا غيره بل
 جعلته مبيضة هذه الذي هو فيه حتى تجر النكفر فيه فارو جنة التي هي الف سبيل من
 الفراغ من الاستعمال وعلقت ارجعت عهد العقابلة والاشياء كما هو على انه ليس هو
 الا الله واليسير في بعض المراضع من تكرير العيان او هو في بعض الكلام والله الصوفى
 الصواب لا يتغير ولا مرجو الاخير وهذا اوله **فقال** ان التاض من الله فلان
 عبد الله محمد بن محمد بن احمد بن محمد بن عبد الله الاموي الشريفي عن الله عنه هكذا
 نضته التي كتبه بيده وانضته الى اتمامها النصحة التي عندي وفرأنا عليه وسعها

الصفحة التي ذكر فيها المؤلف العنوان من نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة (الأصل)

النسخة الثانية:

وهي نسخة جامعة الملك سعود بالرياض، ورمزت إليها بالرمز "س".
وقد حصلت على نسخة منها مصورة رقمياً، وهي تحمل الرقم (٥٨١٧) ورقم تصنيفها في المكتبة (٢١١,٢ / ش. أ).
وهي تقع في (٩١ ورقة)، أي: حوالي (١٨١ صفحة)، ومقاسها: (٢٥ × ١٧ سم)،
بمعدل (٣٤ سطراً) في الصفحة الواحدة، في كل سطر حوالي (٢٠ كلمة).
وهي نسخة كاملة تقريباً ينقصها النصف السفلي من الورقة الأولى، وحوالي ورقة أو ورقة ونصف من آخرها، وهي نسخة رديئة نوعاً ما، حيث تأثر أطرافها بالرطوبة وبفعل الأرضة.
وكتبت بخط مغربي حسن، على ورق أصفر، وكتبت أبيات النظم وبعض الكلمات الدالة على بداية جمل الشرح باللون الأحمر، وأما باقي نص الشرح فباللون الأسود.
ولم يذكر في أولها ولا في آخرها اسم الناسخ ولا تاريخ نسخها، وقد ذكر في بطاقتها الفنية الخاصة بالمكتبة أنها نسخت في القرن الحادي عشر هجري.
وقد اشتملت حواشيتها على العديد من التعليقات والتعقيبات، مما يدل على أنها قوبلت وصححت من طرف الناسخ أو غيره.
أولها: (بسم الله الرحمن الرحيم: وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
يقول العبد الفقير إلى ربه الراجي عفوه وغفران ذنبه: عبد الله بن عمر الصنهاجي المعروف بابن
أخطا عفا الله عنه بجوده ومّنه وكرمه وارتفاعه في علو مكانه والله للصواب والخطاب:
الحمد لله الملك الديان الرحمن الرحيم القديم الإحسان الواسع الغفران).
آخرها: (.... وإِكْمَالِ نَعْمِهِ عَلَيْهِ، وَمِنْ أَفْضَلِ نِعَمِ اللَّهِ وَكَجَلِّ عَلَيْهِ أَنْ جَعَلَهُ مِنْ أَهْلِ الْقُرْآنِ
بَعْدَ الْهَدَايَةِ لِلْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ / ..).

النسخة الثالثة:

وهي نسخة الخزانة العامة بتطوان بالمملكة المغربية، ورمزت إليها بالرمز "ت". وهي نسخة ضمن مجموع برقم (٧٣٩)، تقع من الصفحة رقم (٧٧) إلى الصفحة رقم (٢٧٥)، أي حوالي (٩٩ ورقة)، بمسطرة ٣٥ سم قياس (٢٢×٣٣)، ومعدل الكلمات في السطر الواحد حوالي ٢٥ كلمة.

وهي نسخة جيدة كاملة، سقطت منها بعض الصفحات أثناء التصوير (صفحة رقم ٩٢ و١٩٢ و٢٢٨ و٢٣٧ و٢٤٨).

وهي مكتوبة بخط مغربي حسن دقيق، محلى بالألوان وورق أبيض مصقول، وكتبت أبيات النظم بخط عريض وباللون الأحمر أيضًا لتمييز عن الشرح.

نسخت بيد محمد بن عبد الله بن سعيد العمراني الأمستاني وكان الفراغ من نسخها في شعبان من سنة ١٢٠٤ هجري كما جاء في آخرها.

أولها: (بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا).

قال الفقيه: يقول العبد الفقير إلى رحمة مولاه الرايض الفرائض دينه عبد الله بن عمر الصنهاجي المعروف بابن آحطا عفا الله عنا وعنه لا رب غيره:

الحمد لله الملك الديان الرحيم الرحمن القديم الاحسان (.....).

آخرها: (.....) وإنما تنقضي وتذهب لذهاب الدنيا وانقضائها. تم بحمد الله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه وسلم. تم الكتاب المسمى بشرح الخراز تاليف الفقيه الأستاذ الشهير بابن آحطا رحمه الله تعالى ورضي عنه ونفعنا وجميع المسلمين به وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعروة المتقين وشفيع المقربين وخير العالمين أجمعين، والحمد لله رب العالمين).

كما احتوت عدة تصحيحات في حواشيها، وذيلت كذلك صفحاتها بالتعقيبة الدالة على ما بعدها، وقد اشتملت على عدد من الأخطاء والسقطات في عدة مواضع رغم تعرضها للمقابلة والتصحيح كما ذكرنا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَحَمْدُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَتَوَكُّلٌ عَلَى اللَّهِ وَتَوَجُّهُ إِلَى اللَّهِ وَتَوَقُّفٌ عَلَى اللَّهِ وَتَوَلُّؤٌ لِلَّهِ وَتَوَلُّؤٌ لِلرَّحْمَنِ وَتَوَلُّؤٌ لِلرَّحِيمِ

فَالْأَلْفُ بَعْدَ الْبَاءِ بِقَوْلِ الْعَجْمِ الْوَفْدُ أَوْ حَيْثُ مَوْلَا الرَّابِيعِ
وَالْمُ بَعْدَ الْبَاءِ بِقَوْلِ الْعَجْمِ الْوَفْدُ أَوْ حَيْثُ مَوْلَا الرَّابِيعِ
بِأَنَّ الْأَجْمَ حَيْثُ حَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَعْنَدَ لَأَرْبَابِ عَشِيرَتِهِ

التي لم يرد الملاءة الزمان والتزجيم الرحمة الغريم لا حتمًا ولا تخمينًا الخصال العنان في الضميمة والصلصالان
والفردان والتميزان ووزن نعم ووزن قضاء والسبح لا يجوبه مكانه ولا يصعب لمساؤه ولا يقعد جناؤه ولا يخضع زمانه ولا يقابل
تبع آثاره ولا يرتبان كل ولا يكفان خلو العنان ودر الزمان وتكون الكواكب ولم يشغله شئ عن شئ من علمه ما يكون فعل
كونه كعلمه بما فركه من استواء علمه النسي والاعلان صراطا رضى على الماء ثم استوى الى السماء وهو فدان وفي السماء والارض
التيما صوعا او كرها باجابتها بالضاغمة من غير قول خلوها في ذهاب ووزن السحوم خلو الجارة فبالخلو من غير صلصال
البحرمان وخلق البحر من طار من نار فجعل في ان اصلا للناظر وجعل اصلا للبحرمان ثم جعل في ان من غير تجميع من خلفه كما
قاله في كتابه في تفسيره في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل وتعليمه اياه كما قاله في كتابه في تفسيره في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل
البيان وارضى الله في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل وتعليمه اياه كما قاله في كتابه في تفسيره في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل
بالبيضا والاريا والواحد والتميزان باجابت وسفت لمر الشجادة وافتتح وفضا عليه بالشفاء والشماع كما قاله في
لفضاء ما جاء من سورة العنكبوت في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل وتعليمه اياه كما قاله في كتابه في تفسيره في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل
في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل وتعليمه اياه كما قاله في كتابه في تفسيره في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل
باختلاف الزمان، وقوم يجيرون الكليل وقوم يتسرون النهران وقوم يفسرون في ضحاه وذا وقان، مصرع بلدي الله
وعرض عن جعل في السندان ورواه المشرك في كتابه في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل وتعليمه اياه كما قاله في كتابه في تفسيره في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل
واخذضد عما في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل وتعليمه اياه كما قاله في كتابه في تفسيره في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل
على ما في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل وتعليمه اياه كما قاله في كتابه في تفسيره في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل
اصلا للبحر والضحمان، وايدى الله بالناظر من غير ان يطلع ولا يرضى عن جدي في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل
باللغة وفضا حة لسان، فهو انما نورا نورا للكل، وصيلا في السلافة والبيان، مع لمر النهر والشماع والشماع والشماع
في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل وتعليمه اياه كما قاله في كتابه في تفسيره في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل
وذهب اصحابه وثابت وقالوا عليهم وانقوا النهر، وكثيرا قبلهم، وخرقت الشمس وخرقت الشمس وخرقت الشمس
الحوصلان ايمان، منه في الغلال، فالجموعه التي هي في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل وتعليمه اياه كما قاله في كتابه في تفسيره في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل
تروم بروم الحصار ولا زمان، وعلم الله وانما به من في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل وتعليمه اياه كما قاله في كتابه في تفسيره في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل
والشماع، وانما في الصورة من القول، ذاهب من السمان، منقذ للشماع، ويعلم علم من الزمان، ووزن النهران
ما كماله في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل وتعليمه اياه كما قاله في كتابه في تفسيره في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل
يوك ان كتب حتى يرجع اذا نسيته في التفت، وقال بعضهم لو ما عرفت الكتابه في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل
عقد الاخر وقد اخطأ من غير ما جفت، وتصور، وغفل فيسوا انهم كانا له لما استقر في نسيه لان الشك معني عن
والشماع، ولما در قال العجز في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل وتعليمه اياه كما قاله في كتابه في تفسيره في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل
فمن كبا في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل وتعليمه اياه كما قاله في كتابه في تفسيره في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل
كثيره اوليله وطلعت انا لانه في الحكمين في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل وتعليمه اياه كما قاله في كتابه في تفسيره في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل

خ
مخ
وخلق
مرحمتهم بعض

وخلق

الشماع على سائر

وهو في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل وتعليمه اياه كما قاله في كتابه في تفسيره في قوله تعالى واخذضد بعلم ما انزل

شأنياً فِيسْمِ التَّنْقِيهِ

جامعة الأمير عبد

الاسلامية

جامعة الأمير
التبيين في شرح

مؤلف الظنمان

لأبي محمد عبد الله بن عمر الصنهاجي الشهير بابن أخطا

الاسلامية

مقدمة الشارح

جامعة الأمير عبد الوهاب للعلوم الإسلامية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

يَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ الْمَذْنِبُ الرَّاجِي عَفْوَ رَبِّهِ ﷺ [أَبُو مُحَمَّدٍ] (١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الصَّنَهَاجِيِّ الْمَعْرُوفُ بِـ «ابْنِ آجَطًا» تَخَلَّاهُ وَنَفَعَنَا بِهِ وَبِأَشْيَاخِهِ آمِينَ:

[الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِكِ الدَّيَّانِ، الرَّحِيمِ الرَّحْمَنِ، الْقَدِيمِ الْإِحْسَانِ، الْوَاسِعِ الْغُفْرَانِ، الْحَنَّانِ الْمَنَّانِ، ذِي الْعِظَمَةِ وَالسُّلْطَانِ، وَالْقُدْرَةِ وَالْبُرْهَانِ، وَالْإِنْعَامِ وَالْإِمْنَانِ، الَّذِي لَا يَحْوِيهِ مَكَانٌ، وَلَا يَصِفُهُ لِسَانٌ، وَلَا يَكْفِيهِ جَنَانٌ، وَلَا يُغَيِّرُهُ زَمَانٌ، وَلَا يُقَالُ كَيْفَ كَانَ وَلَا أَيْنَ كَانَ، كَانَ وَلَا مَكَانًا، خَلَقَ الْمَكَانَ وَدَبَّرَ الزَّمَانَ، وَكَوَّنَ الْأَكْوَانَ، وَلَمْ يَشْغُلْهُ شَأْنٌ عَنْ شَأْنٍ، عَلِمَ مَا يَكُونُ قَبْلَ كَوْنِهِ كَعَلِمِهِ بِمَا قَدْ كَانَ، اسْتَوَى فِي عِلْمِهِ السِّرُّ وَالْإِعْلَانُ، بَسَطَ الْأَرْضَ عَلَى الْمَاءِ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ، فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ إِنِّي طَوْعًا أَوْ كَرْهًا، فَأَجَابَتَا بِالطَّاعَةِ مِنْ غَيْرِ تَوَانٍ، خَلَقَ آدَمَ مِنْ تُرَابٍ، وَمِنْ نَارِ السَّمُومِ خَلَقَ الْجَانَّ، فَقَالَ: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ

كَالْفَخَّارِ﴾ (١٤) وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ (١٥) فَيَأْتِيءُ الْآءَ رَبِّ كَمَا تَكْدِبَانِ ﴿[الرحمن: ١٤ -

١٦]، فَجَعَلَ آدَمَ أَصْلًا لِلْإِنْسَانِ، وَجَعَلَ لِلْجَانِّ الْجَانَّ، ثُمَّ فَضَّلَ الْآدَمِيَّ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِهِ كَمَا قَالَ فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ (٢)، فَظَهَرَ بِذَلِكَ فَضْلُهُ وَبَيَانَ، وَاحْتَصَّه بِفَهْمٍ مَا أَنْزَلَ وَتَعَلِيمِهِ إِيَّاهُ كَمَا

قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿الرَّحْمَنُ (١) عَلَّمَ الْقُرْآنَ (٢) خَلَقَ الْإِنْسَانَ (٣) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ [الرحمن: ١ -

٤]، وَأَرْسَلَ الرُّسُلَ وَأَنْزَلَ الْكُتُبَ، لِتَتَقَعَ الْحُجَّةَ عَلَى الْخَلْقِ وَلَا شَكَّ بَعْدَ عَيَانٍ، بَعَثَ كُلَّ نَبِيٍّ إِلَى قَوْمِهِ بِالدَّعْوَةِ إِلَى الْإِيمَانِ، فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَالِدَّلَائِلِ الْوَاضِحَةِ وَالْبُرْهَانِ، فَأَجَابَ مَنْ سَبَقَتْ لَهُ السَّعَادَةُ وَامْتَنَعَ مَنْ قَضَى عَلَيْهِ بِالشَّقَاءِ وَالْحَرَمَانِ، كُلُّ ذَلِكَ بِقَضَاءِ سَابِقٍ مِمَّنْ بِيَدِهِ الْهَدَايَةُ وَالْخِذْلَانُ، ثُمَّ جَعَلَ أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ آخِرَ الْأُمَمِ وَخَيْرَ أُمَّةٍ كَمَا قَالَ فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ (٣)،

(١) سقطت من «س»، وفي الأصل: «محمد بن عبد الله» وهو تصحيف.

(٢) قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَجَعَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ رِزْقًا لَهُمْ مِمَّنْ طَبَّيْتِمْ وَمِنْ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا

تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠].

(٣) قال الله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل

وَفَضَّلَهَا بِالْمَبْعُوثِ مِنْ وَلَدِ عَدْنَانَ، سَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ الْأَحْمَرَ وَالسُّودَانَ، بَعَثَهُ اللَّهُ وَظَلَامَ الْكُفْرِ قَدْ اسْتَوَى عَلَى الْبُلْدَانِ، وَالْخَلْقُ مُخْتَلِفُونَ بِاخْتِلَافِ الْأَدْيَانِ، فَقَوْمٌ يَعْبُدُونَ الصَّلِيبَ وَقَوْمٌ يَعْبُدُونَ النَّيْرَانَ، وَقَوْمٌ يَعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ وَالْأَوْثَانَ، فَصَدَعَ بِأَمْرِ اللَّهِ وَأَعْرَضَ عَمَّنْ جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ثَانًا، فَكَفَاهُ اللَّهُ الْمُسْتَهْزِئِينَ بِهِ فَكَانَ مِنْ أَمْرِهِمْ مَا كَانَ، هَلَكُوا بِأَنْوَاعِ الْبِلَاءِ وَعَجَّلَ اللَّهُ بِأَرْوَاحِهِمْ إِلَى النَّيْرَانَ، وَاشْتَدَّ عِنَادُ أَهْلِ الشِّرْكِ وَأَبَوْا إِلَّا عِبَادَةَ الْأَوْثَانَ، فَقَاتَلُوهُمْ وَجَاهَدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ حَتَّى عَلَتْ كَلِمَتُهُ وَظَهَرَ دِينُهُ عَلَى سَائِرِ الْأَدْيَانِ، وَنَصَرَهُ اللَّهُ بِأَسُودِ كِرَامِ بَرَّةٍ شُجْعَانَ، فَعَزَّزُوهُ وَنَصَرُوهُ وَبَدَّلُوا أَنْفُسَهُمْ فِي طَاعَةِ الرَّحْمَنِ، حَتَّى ذَلَّ لِسُيُوفِهِمْ أَهْلَ الْكُفْرِ وَالطُّغْيَانِ، وَأَيَّدَهُ اللَّهُ بِآيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمُعْجَزَاتٍ قَاطِعَاتٍ وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِ مُعْجَزَاتِهِ الْقُرْآنَ، إِذْ جَاءَ بِهِ فِي زَمَانِ بِلَاغَةٍ وَفَصَاحَةٍ لِسَانٍ، فِي قَوْمٍ كَانُوا نَقْدَةَ الْكَلَامِ وَصَيَارِفَةَ الْبِلَاغَةِ وَالْبَيَانَ، طَاعَ لَهُمُ النَّظْمُ وَالنَّثْرُ وَالْكَهَانَةُ وَالْفَصَاحَةُ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْعُرَبِيَّانِ، فَلَمَّا سَمِعُوا مَا جَاءَهُمْ بِهِ نَفَرُوا مِنْهُ وَجَحَدُوا نَعُودَ بِاللَّهِ مِنَ الْخُسْرَانِ، فَطَالَبَهُمْ بِمُعَارَضَتِهِ وَالْإِثْيَانَ بِمِثْلِهِ فَعَجَزُوا عَنِ الْمُعَارَضَةِ وَالْإِثْيَانِ (١)، وَكَانَ عَجْزُهُمْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ مِنْ أَعْظَمِ دَلِيلٍ عَلَى إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، وَرَضُوا بِالسَّبْيِ وَالْقَتْلِ وَالتَّنْحِي عَنِ الْأَوْطَانِ، وَذَهَبَتْ فَصَاحَتُهُمْ وَكَانَتْ وَبَالًا عَلَيْهِمْ وَاتَّبَعُوا الشَّيْطَانَ، وَعَمِيَتْ قُلُوبُهُمْ وَخَرَسَتْ أَلْسِنَتُهُمْ وَصَمَّتْ مِنْهُمُ الْأَذَانُ، وَلَوْ نَاصَرَهُمُ الْجِنُّ عَلَى الْإِثْيَانِ بِمِثْلِهِ لَعَجَزَ الثَّقَلَانِ (٢)، [ف (٣) الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِلْإِيمَانِ، وَشَرَّفَنَا بِالْقُرْآنِ، وَالصَّلَاةَ التَّامَّةَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ، صَلَاةَ دَائِمَةٍ تَدُومُ بِدَوَامِ الْأَعْصَارِ وَالْأَزْمَانِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ مِنْ قَبْلِ [رَبِّنَا] (٤) الرَّضَى وَالرِّضْوَانِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا، صَلَاةً وَسَلَامًا مُتَلَازِمَيْنِ دَائِمَيْنِ بِدَوَامِ الْأَحْيَانِ] (٥)، وَبَعْدُ:

عمران: [١١٠].

(١) والآيات في ذلك كثيرة منها قوله تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [الطور: ٣٤]، وقوله تعالى:

﴿قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ ..﴾ [هود: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ ..﴾ [البقرة: ٢٣].

(٢) قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ

بِعِضٍ ظَهِيرًا﴾ [الاسراء: ٨٨].

(٣) هذه المقدمة كلها سقطت من الأصل، وما أثبتته من "س وت".

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) سقطت من "ت".

فَاعْلَمْ أَنَّ الْكِتَابَةَ مِنْ أَجْلِ صِنَاعَةٍ وَأَعْظَمُ شَأْنًا، وَمِنْ أَعْظَمِ مَنَافِعِ الْخَلْقِ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجَانِّ؛
لَأَنَّهَا حَافِظَةٌ لِمَا يَخَافُ عَلَيْهِ النَّسِيَانُ، وَنَاطِقَةٌ بِالصَّوَابِ مِنَ الْقَوْلِ إِذَا حَرَّفَهُ اللِّسَانُ، وَمَبْقِيَةٌ
لِلْحِكْمِ وَالْعُلُومِ عَلَى مَرِّ الدُّهُورِ وَالْأَزْمَانِ.

وقَد رَوَى أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « **قِيدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابَةِ** » (١).

(١) ورُوِيَ أيضًا بلفظ: « قِيدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابِ »؛ وقد اختلف في وقفه ورفعته:

فرواه مرفوعاً عن أنس: الخطيب البغدادي في تقييد العلم: (ص ٧٠) وكذلك في تاريخ بغداد: (١٠/٤٦٦ رقم ٥١٧٦)،
وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: باب ذكر الرخصة في كتاب العلم (١/١٤٥)، والقضاعي في مسند الشهاب:
(١/٣٧٠ رقم: ٦٣٧)، وابن الجوزي في العلل المتناهية لابن الجوزي: (١/٨٧ رقم: ٩٤ و٩٥ و٩٦ و٩٧)، والرامهرمزي في
المحدث الفاصل: (ص ٣٦٥).

ورواه مرفوعاً أيضاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص: الحاكم في المستدرک: كتاب العلم (١/١٨٨ رقم: ٣٦٢).
ورواه موقوفاً على أنس: الطبراني في المعجم الكبير: (١/٢٤٦ رقم: ٧٠٠)، والحاكم في المستدرک: كتاب العلم
(١/١٨٨ رقم: ٣٦١)، والخطيب في تقييد العلم: (ص ٩٦)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: باب ذكر الرخصة في
كتاب العلم (١/١٤٨)، وابن أبي خيثمة في تاريخه: (٢/٩٧٩ رقم: ٤٢١٥)، والقاضي عياض في الإلماع: (ص ١٤٧)، أبو
خيثمة في كتاب العلم: (ص ٢٩ رقم ١٢٠).

ورواه موقوفاً أيضاً على عمر: الإمام الحاكم في المستدرک: كتاب العلم (١/١٨٧ - ١٨٨ رقم: ٣٥٩ و٣٦٠)، والدارمي
في سننه: (١/١٣٨ رقم: ٤٩٧)، والخطيب في تقييد العلم: (ص ٨٨)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: باب ذكر
الرخصة في كتاب العلم (١/١٤٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه: كتاب الحديث بالكراريس: باب من رخص في كتاب العلم
(٥/٣١٣ رقم: ٢٦٤٢٧)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل: (ص ٣٧٧).

وكذلك رواه موقوفاً على عبد الله بن عباس: الخطيب في تقييد العلم: (ص ٩٢)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم
وفضله: باب ذكر الرخصة في كتاب العلم (١/١٤٦).

ورواه موقوفاً أيضاً على عبد الله بن عمرو بن العاص: ابن عساكر في تاريخ دمشق لابن عساكر: (٣٨/٣٥٣).
قال العسكري: « ما أحسبه من كلام النبي ﷺ، وأحسب عبد الحميد وهم فيه، وإنه من قول أنس؛ فقد روى عبد الله
بن المثني عن ثمامة قال: كان أنس يقول لبنيه: يا بني قيدوا العلم بالكتاب. قال: فهذا علة للحديث ».

انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي: (١/١١٠)، العلل المتناهية لابن الجوزي: (١/٨٦)، كشف الخفاء ومزيل الالتباس
للعجلوني: (١/١٤٠).

وقال الألباني رحمه الله بعد دراسة طريقه: « وجملة القول أن جميع هذه الطرق معلولة، مرفوعها وموقوفها وخيرها الطريق
الثانية التي يرويها ابن أبي أويس ... عن أنس والشاهد الذي يرويه عبد الله بن المؤمل تارة عن ابن جريج عن عطاء عن ابن
عمرو، وتارة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ابن عمرو، ولا شك عندي أن الحديث صحيح بمجموع هذه
الطرق... ».

انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني: (٥/٢٥ رقم: ٢٠٢٦)، صحيح الجامع للألباني: (٢/٨١٦ رقم: ٤٤٣٤).

وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا شَكَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ النَّسِيَانَ، فَقَالَ لَهُ: « اسْتَعْمَلْ يَدَاكَ » (١)، أَيْ: أَكْتُبْ حَتَّى تَرْجِعَ إِذَا نَسِيتَ إِلَى مَا كَتَبْتَ (٢).
وَقَالَ بَعْضُهُمْ (٣): « لَوْلَا مَا عَقَدْتُهُ [الْكُتُبُ] (٤) مِنْ تَحَارِبِ الْأَوَّلِينَ لِأَحْلِ النَّسِيَانَ عُقْدَ الْآخِرِينَ ».

وَقَدْ أَخْطَأَ مَنْ اعْتَمَدَ عَلَى حِفْظِهِ وَتَصَوُّرِهِ، وَأَغْفَلَ تَقْيِيدَ الْعِلْمِ فِي [كُتُبِهِ] (٥)، ثِقَةً مِنْهُ بِمَا اسْتَقَرَّ فِي نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ التَّشَكُّكَ مُعْتَرِضٌ، وَالنَّسِيَانُ طَارِيٌّ (٦).
وَلِلَّهِ دَرٌّ مَنْ قَالَ (٧):

الْعِلْمُ صَيْدٌ وَالْكِتَابَةُ قَيْدُهُ قَيْدٌ صُيُودَكَ بِالْقِيُودِ الْمُوثَقَةَ
فَمَنْ الْجَهَالَةَ أَنْ تَصِيدَ حَمَامَةً وَتَتْرُكَهَا بَيْنَ الْأَوَانِسِ مُطْلَقَةً
[فَالْكِتَابَةُ] (٨) سَبَبٌ فِي تَخْلِيدِ كُلِّ فَضِيلَةٍ، وَذَرِيعَةٌ إِلَى تَوْرِيثِ كُلِّ حِكْمَةٍ جَلِيلَةٍ،
[وَمُوصِلَةٌ إِلَى كُلِّ كَلِمَةٍ نَافِعَةٍ كَثِيرَةٍ أَوْ قَلِيلَةٍ، وَمُبْلَغَةٌ لَنَا بِمَا نَطَقَ بِهِ الْحُكَمَاءُ مِنَ الْأَلْفَاظِ

(١) رُوِيَ الْحَدِيثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِلَفْظٍ: « اسْتَعْنِ بِيَمِينِكَ ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ: أَبْوَابُ الْعِلْمِ: بَابُ مَا حَاءَ فِي الرَّحْصَةِ فِيهِ (٣٩/٥ رَقْم: ٢٦٦٦) وَقَالَ عَقِبَهُ: « إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَائِمِ، وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ - أَيْ: الْبَخَارِيُّ - يَقُولُ: فِيهِ الْخَلِيلُ بْنُ مَرَّةٍ مُنْكَرَ الْحَدِيثِ »؛ وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ: (١٦٩/٣ رَقْم: ٢٨٢٥)، وَالْبَزَارِيُّ فِي مُسْنَدِهِ: الْبَحْرُ الزُّخَارِ (٣٨٣/١٥ رَقْم: ٨٩٨٩).

وَانظُرْ: الْمَقَاصِدَ الْحَسَنَةَ لِلْسَّخَاوِيِّ: (ص ١٠٨)، فَتَحَ الْمَغِيثُ شَرْحَ أَلْفِيَةِ الْحَدِيثِ لِلْسَّخَاوِيِّ: (١١/٣)، مَجْمَعُ الزُّوَائِدِ وَمَنْعُ الْفَوَائِدِ لِلْهَيْثَمِيِّ: (٣٨١/١)، فَيْضُ الْقَدِيرِ شَرْحَ الْجَمَاعِ الصَّغِيرِ لِلْمَنَاوِيِّ: (٤٩١/١)، الْجَمَاعُ لِأَخْلَاقِ الرَّوَايِ وَأَدَابِ السَّمَاعِ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ: (٢٤٩/١)، كَشَفُ الْخَفَاءِ وَمَزِيلُ الْإِتْبَاسِ لِلْعَجْلُونِيِّ: (١٤٠/١)، سَلْسَلَةُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ لِلأَلْبَانِيِّ: (٢٨١/٦ رَقْم: ٢٧٦١).

(٢) أَدَبُ الدُّنْيَا وَالِدِينِ لِلْمَاوَرِدِيِّ: (ص ٦٦-٦٧).

(٣) ذَكَرَ الْقَوْلَ الْمَاوَرِدِيِّ وَنَسَبَهُ إِلَى "مَهْبُودٍ" بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ، وَنَسَبَهُ ابْنُ النَّدِيمِ إِلَى «مَهْنُودٍ».

أَدَبُ الدُّنْيَا وَالِدِينِ لِلْمَاوَرِدِيِّ: (ص ٦٧)، وَالْفَهْرَسْتُ لِابْنِ النَّدِيمِ: (ص ١٣).

(٤) فِي "ت": "الْكِتَابَةُ".

(٥) فِي "ت": "كِتَابَتُهُ".

(٦) ذَكَرَ الْمَاوَرِدِيُّ نَحْوَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي أَدَبِ الدُّنْيَا وَالِدِينِ: (ص ٦٦)؛ وَانظُرْ: تَنْبِيهِ الْعِطْشَانَ لِلرَّجْرَاجِيِّ (ص ١١٤).

(٧) نَسَبَهُ الرَّجْرَاجِيُّ فِي الْفَوَائِدِ الْجَمِيلَةِ (ص ٢١١) لِسُحُنُونَ؛ وَهُوَ: عَبْدِ السَّلَامِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ حَبِيبِ التَّنُوخِيِّ الْقَيْرَوَانِيِّ أَبُو سَعِيدٍ، وَ«سَحُنُونَ» لَقَبٌ لَهُ، الْفَقِيهُ الْعَابِدُ الزَّاهِدُ، أَخَذَ عَنِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَابْنِ وَهْبٍ، تُوْفِيَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ.

الِدِيَّاجِ الْمَذْهَبِ لِابْنِ فَرْجُونَ: (ص ٢٦٣)، شَجَرَةُ النُّورِ الزُّكِّيَّةُ لِحَمْدِ مَخْلُوفٍ: (١/٦٩).

(٨) فِي "ت": "فَالْكِتَابُ".

الجميلة^(١)، وهي المبلّغة إلى الأمم الآتية بأخبار القرون الخالية، ومعارف الأمم الماضية، حتى كأن الخلف يشاهد السلف، والجاهل يأخذ من العارف، فهي ردت [مجالسة]^(٢) إماما من الأئمة الماضين، أو مُحَادَثَةٌ شَيْخٍ مِنَ الشُّيُوخِ [المُتَهَدِّينِ]^(٣)، فَانظُرْ فِي كُتُبِهِ الَّتِي صَنَّفَهَا، وَمَجْمُوعَاتِهِ الَّتِي أَلْفَهَا، وَنَوَادِرِهِ الَّتِي [رَسَمَهَا]^(٤)، وَحِكْمِهِ الَّتِي أَحْكَمَهَا، فَإِنَّكَ تَجِدُهُ مُخَاطَبًا لَكَ، وَمُعَلِّمًا وَمُرْشِدًا وَمُفَهِّمًا، مَعَ مَا يَحْصُلُ لَكَ مِنَ الْأُنْسِ بِكِتَابِهِ، وَمَا تُفَادُ مِنْ أَحْكَامِهِ وَصَوَابِهِ^(٥).

وَلِلَّهِ دَرُّ الْقَائِلِ^(٦):

[نِعْمَ] ^(٧) الْمُؤَانِسُ وَالْجَلِيسُ كِتَابٌ تَخْلُو بِهِ إِنْ خَانَكَ الْأَصْحَابُ
لَا مُفَشِّيًا سِرًّا إِذَا اسْتَوَدَعْتَهُ وَتُسْتَفَادُ مِنْهُ حِكْمَةٌ وَصَوَابٌ
فَكَمْ مِنْ كَلِمَةٍ رَائِعَةٍ، وَحِكْمَةٍ نَافِعَةٍ، وَمَوْعِظَةٍ جَامِعَةٍ، وَقِصَّةٍ وَقِيعَةٍ، وَحُجَّةٍ قَاطِعَةٍ،
[قَدْ]^(٨) خَزَنَهَا الْأَوَّلُ لِلْآخِرِ، وَنَقَشَهَا فِي الْحِجَارَةِ وَالذَّفَاتِرِ، [حُنُوًّا]^(٩) مِنْ هَذَا الْبَشْرِ^(١٠)
الَّذِي يَرَحِمُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَقَيَّدَ لَهُ عَلَى مَا يَخْتَارُهُ لِنَفْسِهِ وَيَرْضَى.

وَلَمْ يَزَلْ الْفُضْلَاءُ مِنْ كُلِّ جَيْلٍ، وَالنَّبَلَاءُ مِنْ كُلِّ قَبِيلٍ، وَالنَّاطِقُونَ بِكُلِّ جَمِيلٍ، عَلَى
اِخْتِلَافِ الْقَوْلِ مِنْهُمْ وَالْقَبِيلِ، يُدَوِّنُونَ مَا يَقَعُ [لَهُمْ]^(١١) مِنَ الْكَلِمَةِ النَّافِعَةِ، وَالْحِكْمِ الْجَامِعَةِ،
وَيُسَارِعُونَ إِلَى حِفْظِهَا بِالْكِتَابَةِ، خَوْفًا مِنْ ذَهَابِهَا بِالنَّسْيَانِ أَشَدَّ الْمُسَارَعَةِ^(١٢)، [ب/١] نَظْمًا

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في "ت": "المتقدمين".

(٤) في "ت": "درسها".

(٥) ذكر الإمام السخاوي في الكتابة كلاما نحو هذا.

انظر: الوسيلة في كشف العقيلة للسخاوي: (ص ٤)، والفوائد الجميلة للجرجاني: (ص ٢١٢).

(٦) وهو ابن بلاغة الصيرفي. انظر: الدرر الصقيلة في شرح العقيلة للبيب (مخطوط): [٤/أ].

(٧) سقطت من الأصل.

(٨) سقطت من الأصل.

(٩) من العطف والحنان والشفقة. انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة حنا» (٤/٢٠٢).

(١٠) سقطت من الأصل.

(١١) سقطت من الأصل.

(١٢) انظر: الوسيلة للسخاوي (ص ٥).

وَنَثَرًا حَتَّى انْتَشَرَتْ فِي الْعُلُومِ نَشْرًا، فَكَمْ مِنْ كَلِمَةٍ قَدْ نَفَعَ اللَّهُ بَعْدَ قَائِلِهَا، وَحِكْمَةٍ ظَهَرَتْ عَلَى مُتَنَاولِهَا، وَفَائِدَةٍ قَدْ بَيَّنَّتْ بِالْكِتَابِ لِسَائِلِهَا (١).

قَالَ شَمْلُ التَّرْجُمَانِ (٢): « كُنْتُ مَعَ الرَّشِيدِ (٣) حِينَ اسْتَوَى عَلَيَّ «هَرَقْلَةَ» (٤) وَفَتَحَهَا، فَرَأَيْتُ فِيهَا حَجْرًا مَنْصُوبًا مَكْتُوبًا عَلَيْهِ بِالْيُونَانِيَّةِ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ التَّرَاجِمَ وَالرَّشِيدُ يَنْظُرُ إِلَيَّ وَأَنَا لَأَعْلَمُ، فَكَانَ تَرْجَمْتُهُ:

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: يَا ابْنَ آدَمَ غَافِصُ (٥) [الفرصة] (٦) عِنْدَ إِمكَانِهَا، وَكِلِ الْأُمُورِ إِلَى وَالِيهَا، وَلَا يَحْمِلَنَّكَ إِفْرَاطُ السُّرُورِ عَلَى الْمَائِمِ، وَلَا تَحْمِلْ عَلَى نَفْسِكَ هَمَّ يَوْمٍ لَمْ يَأْتِ، فَإِنَّهُ إِنْ يَكُنْ مِنْ أَجْلِكَ وَبِقِيَّةِ عُمْرِكَ يَأْتِ اللَّهُ فِيهِ بَرِزْقُكَ، فَلَا تُكُنْ مِنَ الْمَعْرُورِينَ بِجَمْعِ الْمَالِ، فَكَمْ قَدْ رَأَيْنَا جَامِعًا لِبَعْلِ حَلِيلَتِهِ، وَمُقْتَرًّا عَلَى نَفْسِهِ، مُوقِرًّا لِحِزَانَةِ غَيْرِهِ)، وَكَانَ تَارِيخُ الْكِتَابِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ زَائِدٌ عَلَى أَلْفِي سَنَةٍ (٧).

انْظُرْ هَذَا الْحُكْمَ الَّذِي احْتَوَى عَلَيْهِ الْكَلَامُ، لَوْلَا الْكِتَابَةُ مَا وَصَلَ إِلَيْنَا، وَلَا بَلَغَ عِلْمُهُ لَدَيْنَا، وَلَا نُشِرَتْ حِكْمَتُهُ عَلَيْنَا.

(١) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ١١٤)، والفوائد الجميلة للجرجاني: (ص ٢١٣).

(٢) في "الأصل و س": «شمل الترجمان» بالميم، وفي ال"ت": "سهل"، والصواب: «بسيل» - بالسین المهمله - وقيل: «شبييل» - بالسین المعجمة؛ - وهو: بسيل الرومي الترجمان من حاشية الرشيد - بفتح الموحدة وكسر المهمله تليهما مثناة تحت ساكنة - وهذا التصحيف وارد أيضا في مروج الذهب للمسعودي (٣٣٣/١).

ينظر: توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم لابن ناصر الدين الدمشقي: (١٦٩/٥)، وجاء في الإكمال لابن ماكولا: (٢٨٠/١) و(١٩/٥): «أما بسيل فهو بسيل الرومي الترجمان، قال: كنت مع هارون الرشيد حين فتحت هرقله... وذكر خيرا».

(٣) هو: هارون بن محمد بن عبد الله أبو جعفر، أمير المؤمنين الرشيد ابن المهدي ابن المنصور، كان في أيامه فتح هرقله، توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة، وله ست وأربعون سنة.

سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٨٦/٩)، وفوات الوفيات للكتبي: (٢٢٥/٤).

(٤) «هَرَقْلَةَ»: - بالكسر ثم الفتح - مدينة ببلاد الروم سميت بهرقله بنت الروم، وكان الرشيد غزاها بنفسه، ثم افتتحها عنوة بعد حصار وحرب شديد سنة تسعين ومائة.

انظر: الروض المعطار في معرفة الأقطار للحميري: (ص ٥٩٢)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (٣٩٨/٥).

(٥) أي: اغتنم الفرصة، وغافصَ الرجلُ مُعَافَصَةً وَغِفَاصًا أَخَذَهُ عَلَى غِرَّةٍ.

انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة غفص»: (٦١/٧).

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) وهذا النص بلفظه منقول من كتاب مروج الذهب للمسعودي: (٣٣٣/١).

وَوَجِدَ عَلَى عَمُودٍ مِنْ رُخَامٍ مِمَّا نَقَشَهُ ذُو الْقُرْنَيْنِ (١) [رحمه الله تعالى] (٢) مَا نَصَّهُ (٣):
يَلُومُ اللَّائِمُونَ الْجَهْلَ جَهْلًا وَذُو الْجَهْلِ يَبْرَأُ بِالْبَدْوَاءِ
وَعِلْمُ الْعَالِمِ النَحْرِيرِ جَهْلًا إِذَا مَا خَاضَ فِي بَحْرِ الْبَلَاءِ
إِذَا كَانَ الْإِمَامُ يَحِيفُ جَوْرًا وَقَاضِي الْأَرْضِ يُدْهِنُ فِي الْقَضَاءِ
فَوَيْلٌ لِمَنْ وَيْلٌ ثُمَّ وَيْلٌ لِقَاضِي الْأَرْضِ مِنْ قَاضِي السَّمَاءِ

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ (٤): « قَدْ رَأَيْتُ فِي جَامِعِ بَلَدِنَا، عَلَى سَوَارِ الرُّخَامِ مَنْقُوشًا بِالْحَدِيدِ: (حَضَرَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الْمُبَارَكِ سُلَيْمَانُ بْنُ كَعْبِ الْأَحْبَارِ (٥)، وَهُوَ يَقُولُ: مَنْ خَانَ هَانَ) » (٦).

قَالَ (٧) [أَيْضًا] (٨): " وَرَأَيْتُ عَلَى سَارِيَةٍ فِي أَطْرَافِ مِصْرَ، بِمَدِينَةِ قَدْ تَدَعْدَعَتْ (٩) أَرْجَاؤُهَا، وَانْقَرَضَ بُنْيَانُهَا، وَخَلَا مِنْهَا سُكَّانُهَا [مَكْتُوبًا عَلَيْهَا] (١٠):
رَعَى اللَّهُ مَنْ يَدْعُ لَنَا جَهْرًا يَقِينًا بِصُنْعِ جَمِيلٍ وَالرُّجُوعِ إِلَى مِصْرِ
وَمَنْ قَدْ رَأَى مَا قَدْ كَتَبْنَاهُ دَارِيسَا أَعَادَ عَلَيْهِ بِالْمِدَادِ وَبِالْحَبْرِ (١١)

(١) لعله ذو القرنين المذكور في سورة الكهف؛ انظر: المواعظ والاعتبار للمقرئ: (١٥٣/١).

(٢) زيادة في "ت".

(٣) انظر: الفوائد الجميلة للجرجاني: (ص ٢١٣)، وتبني العطشان للجرجاني: (ص ١١٤).

(٤) هو: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني علم الدين السخاوي أبو الحسن، المقرئ المفسر النحوي، شيخ القراء بدمشق في زمانه، أخذ القراءات عن أبي القاسم الشاطبي وغيره، قرأ عليه شهاب الدين أبو شامة، توفي سنة ٦٤٣ هـ.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (٢/٦٣١)، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: (١/٥٠٢).

(٥) هو: سليمان بن كعب الأحبار، لم أجد له ترجمة. وأبوه هو: كعب بن ماتع الحميري تأتي ترجمته قريباً.

(٦) الوسيلة للسخاوي: (ص ٥).

(٧) أي: الإمام السخاوي في الوسيلة؛ انظر: (ص ٦).

(٨) زيادة في "ت".

(٩) التَّدَعْدَعُ فِي اللُّغَةِ: مَشِيَّةُ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ. وَيَقُولُونَ: تَدَعْدَعُ الْبِنَاءُ. وَالصَّوَابُ: تَدَعْدَعُ، بِالذَّالِ، وَأَصْلُ التَّدَعْدَعُ: التَّفَرُّقُ، قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا أَعْلَمَنَّ مَا ضَنَّ أَحَدُكُمْ بِمَالِهِ، حَتَّى إِذَا كَانَ عِنْدَ مَوْتِهِ ذَعْدَعَهُ هَاهُنَا وَهَاهُنَا.

ينظر: تاج العروس للزبيدي «مادة دعدع»: (٢٠/٥٥٢)، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي: (ص ١٨٢).

(١٠) زيادة في "ت".

(١١) لم أقف على قائلهما.

وَمِمَّا حُفِظَ مِنْ كَلَامٍ [أَنُو شَرَوَانَ] ^(١) وَحِكْمِهِ، أَنَّهُ سُئِلَ: « مَا أَعْظَمُ الْكُنُوزِ قَدْ رَأَوْا نَفَعَهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ؟ فَقَالَ: مَعْرُوفٌ أَوْ دَعْتَهُ [الْأَحْرَارَ] ^(٢)، وَتَوَارَتْهُ الْأَعْقَابُ ^(٣).
 وَقِيلَ لَهُ: « مَنْ أَطْوَلُ النَّاسِ عُمُرًا؟ فَقَالَ: مَنْ كَثَرَ عِلْمُهُ فَتَأَدَّبَ بِهِ مِنْ بَعْدِهِ، أَوْ مَعْرُوفٌ يُنَشِّرُ ^(٤) بِهِ عَقْبَهُ ^(٥)».

وغيرُ هذا من كَلَامِ الْحُكَمَاءِ [وَالْبُلَغَاءِ] ^(٦) كَثِيرٌ، لَا يُحْصِيهِ لِسَانٌ، وَلَا يَسَعُهُ دِيوَانٌ، لَوْلَا الْكِتَابَةُ مَا سُمِعَ وَلَمَّا بِهِ انْتَفَعَ.

وقد كَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رضي الله عنه ^(٧) يُصَلِّي بِاللَّيْلِ، فَإِذَا مَرَّتْ بِهِ آيَةٌ فَهَمَّ مِنْهَا [شَيْئًا] ^(٨)، سَلَّمَ مِنْ صَلَاتِهِ وَكَتَبَهُ فِي لَوْحٍ أَعَدَّهُ لِيَعْمَلَ بِهِ فِي غَدِهِ ^(٩).

وقيلَ لِبَعْضِهِمْ ^(١٠): «إِلَى كَمْ تَكْتُبُ؟ فَقَالَ: لَعَلَّ الْكَلِمَةَ الَّتِي أَنْتَفَعُ بِهَا لَمْ أَكْتُبْهَا بَعْدُ» ^(١١).
 وَقَدْ كَانَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ يَكْتُبُونَ مَا يَسْمَعُونَ مِنَ الْقُرْآنِ فِي الْعُسْبِ وَاللِّخَافِ ^(١٢) خَوْفًا مِنْ ذَهَابِهِ، وَحِفْظًا لِكَلَامِ اللَّهِ وَخِطَابِهِ، إِلَى أَنْ جَعَلُوهُ فِي كِتَابٍ، وَكَانَ

(١) في كل النسخ "أبي شروان" وهو خطأ، والصحيح: "أنوشروان" وهو: كسرى أنوشروان بن قباد بن فيروز بن يزدجرد بن بهرام جور، وهو الذي ولد النبي صلى الله عليه وسلم في زمانه، وكان ملكه ثمانية وأربعين سنة.

ينظر: مروج الذهب للمسعودي: (٢٦٣/١)، والكامل في التاريخ لابن الأثير: (٢٥٥/١).

(٢) في "ت": "الإخوان".

(٣) ينظر: مروج الذهب للمسعودي: (٢٦٩/١).

(٤) والذي جاء في مروج الذهب للمسعودي (٢٦٩/١): «أو معروف يشرف به عقبه».

(٥) ومثل هذه الحكمة منسوبة للإمام علي رضي الله عنه. انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: (٣١٨/٢٠).

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) هو: عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي أبو حفص المدني، أمير المؤمنين والإمام العادل، روى عن أنس، وروى عنه رجاء بن حيوة، توفي سنة إحدى ومائة.

تهذيب الكمال للمزي: (٤٣٢/٢١)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (١١٤/٥).

(٨) سقطت من الأصل.

(٩) الوسيلة للسخاوي: (ص ٥)، وجميلة أرباب المرصد للجعبري (مخطوط): [٣/أ].

(١٠) لعله عبد الله بن المبارك؛ لأنه هو الذي قيل له: إلى كم تكتب الحديث؟ قال: «لعل الكلمة التي أنتفع بها لم أسمعها

بعد».

انظر: تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤٠٨/٣٢)، وشرف أصحاب الحديث لابن ثابت البغدادي: (ص ٦٨)، والحث على طلب العلم لأبي هلال العسكري: (ص ٦٠).

(١١) وانظر: الوسيلة للسخاوي (ص ٦).

(١٢) «العُسْب»: جمع «عَسِيب» وهو جريد النخل، إذ كانوا يزعون الخوص ويكتبون على الجانب العريض منه. لسان

ذَلِكَ مِنْ [أَسَدٍ] (١) رَأْيِي، وَأَكْمَلِ صَوَابٍ، فَبِالْكِتَابَةِ عُرِفَتْ أَخْبَارُ الْأَوَّلِ، وَعُلِمَتِ السَّيْرُ
وَالدُّوَلُ.

وَإِخْتَلَفَ فِي أَوَّلِ مَنْ كَتَبَ الْخَطَّ:

فَذَكَرَ كَعْبُ الْأَخْبَارِ (٢): « أَنْ أَوَّلَ مَنْ كَتَبَ آدَمُ ﷺ، كَتَبَ سَائِرَ الْكُتُبِ قَبْلَ مَوْتِهِ
بِثَلَاثِمِائَةِ سَنَةٍ فِي طِينٍ [ثُمَّ طَبَخَهُ] (٣)، فَلَمَّا غَرَقَتِ الْأَرْضُ [بِالْمَاءِ] (٤) فِي زَمَانِ نُوحٍ ﷺ
بَقِيَتِ الْكِتَابَةُ، فَأَصَابَ كُلُّ قَوْمٍ كِتَابَهُمْ، وَبَقِيَ اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ، إِلَى أَنْ خَصَّ اللَّهُ بِهِ إِسْمَاعِيلَ
فَأَصَابَهَا وَتَعَلَّمَهَا » (٥).

وَحَكَى ابْنُ قُتَيْبَةَ (٦): « أَنْ أَوَّلَ مَنْ كَتَبَ إِدْرِيسُ ﷺ » (٧).

فَسُبْحَانَ رَبَّنَا الْأَكْرَمِ، الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ، عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (٨).

ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ [٢/أ] سُبْحَانَهُ جَعَلَ اللِّسَانَ الْعَرَبِيَّ أَفْضَلَ لِسَانٍ؛ إِذْ كَانَ لِسَانُ مُحَمَّدٍ ﷺ
[عَرَبِيٌّ] (٩)، وَبِهِ نَزَلَ الْقُرْآنُ، وَهُوَ لِسَانُ أَهْلِ الْجَنَّةِ [فِي الْجَنَانِ (١٠)] (١).

العرب لابن منظور «مادة عسب»: (٥٩٩/١).

و«اللِّخَافُ»: حجارة بيض عريضة رفاق واحدتها لِّخْفَةٌ. لسان العرب لابن منظور «مادة لُحْف»: (٣١٥/٩).

(١) في "ت": "أرشد".

(٢) هو: كعب بن ماته الحميري اليماني أبو إسحاق العلامة الحبر، من مسلمة أهل الكتاب، روى عن عمر بن الخطاب
وغيره، وروى عنه ابن عباس وغيره. توفي في آخر خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه (سنة ٣٢ هـ).

تهذيب الكمال للمزي: (١٨٩/٢٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٤٨٩/٣).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) زيادة في "ت".

(٥) انظر: أدب الدنيا والدين للماوردي: (ص ٦٩)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي: (٢١٩٦/٦).

(٦) هو: عبد الله بن محمد بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد، النحوي اللغوي صاحب التصانيف، روى عن إسحاق
بن راهويه، وروى عنه غيبه الله السُّكْرِي، له: غريب القرآن ومشكل القرآن، توفي سَنَةَ سِتٍّ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ.

سير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٩٦/١٣)، وبغية الوعاة في طبقة اللغويين والنحاة للسيوطي: (٦٣/٢).

(٧) المعارف لابن قتيبة: (ص ٥٥٢)؛ وانظر: أدب الدنيا والدين للماوردي: (ص ٦٩). وفي "ت" في هذا الموضع زيادة:

"كتب سبحانه ربنا الأكرم ..".

(٨) الوسيلة للسخاوي: (ص ٧).

(٩) سقطت من "ت".

(١٠) إقتبس المؤلف رحمته الله كلامه من حديث: «أنا عربي، والقرآن عربي، ولسان أهل الجنة عربي». رواه الطبراني في

المعجم الأوسط: (٦٩/٩ رقم: ٩١٤٧).

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ (٢) فِي كِتَابِ «أَنْسَابِ الْعَرَبِ» (٣) لَهُ: «كَانَ اللِّسَانُ الَّذِي نَزَلَ بِهِ آدَمُ مِنَ الْجَنَّةِ عَرَبِيًّا» (٤).

وَهُوَ كَلَامُ اللَّهِ ﷻ، وَكَلَامُ مَلَائِكَتِهِ، وَكَلَامُ أَهْلِ الْجَنَّةِ كُلِّهِمْ فِي الْجَنَّةِ إِذَا صَارُوا إِلَيْهَا (٥).

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَلْمَانَ (٦): «يَا سَلْمَانُ! أَحَبُّ الْعَرَبِ لثَلَاثٍ: قُرَأْنُكَ عَرَبِيًّا، وَنَبِيُّكَ عَرَبِيًّا، وَلِسَانُكَ فِي الْجَنَّةِ عَرَبِيًّا» (٧).
وَاخْتَلَفَ فِي أَوَّلِ مَنْ كَتَبَ بِالْعَرَبِيَّةِ:

قال العقيلي في اللآلئ المصنوعة (٤٠٤/١): «منكر لا أصل له».

وانظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني (٢٩٨/١ رقم: ١٦١).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) هو: عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي القرطبي أبو مروان، إمام في النحو واللغة والفقہ والحديث، رَوَى عن الغازي بن قيس، وحج فأخذ عن عبد الملك بن الماحشون وأصبغ بن الفرج ورجع بعلم جم، وروى عنه بقي بن مخلد وابن وضاح وغيرهما، وهو أول من أظهر الحديث بالأندلس، توفي سنة تسع وثلاثين ومائتين.

تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي: (٣١٢/١)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٣٧/٢)، والديباج المذهب لابن فرجون: (ص ٢٥٢).

(٣) أشار إليه ابن عبد البر في بداية كتابه «الإنباه على قبائل الرواة» لابن عبد البر: (ص ١٥)، وهو مفقود.

(٤) المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي: (٢٨/١)، وتاج العروس للزبيدي: (١٣/١).

(٥) انظر: تفسير روح المعاني للألويسي: (١٧٢/١٢).

(٦) ورد في الموضعين: «سَلْمَانٌ» وهو تصحيف، والصواب: «سَلْمَانٌ»؛ وهو: سلمان الفارسي أبو عبد الله، ويقال له: سلمان بن الإسلام وسلمان الخير صاحب رسول الله ﷺ، أصله من قرية بأصبهان، روى عنه أنس. مات في خلافة علي عليه السلام بالمداين سنة ست وثلاثين.

الثقات لابن حبان: (١٥٧/٣)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (١٤١/٣).

(٧) روى البخاري في التاريخ الكبير «مجن» (٤/٨): عن مجن بن عبد الرحمن الكوفي أن النبي ﷺ خرج على أصحابه وهم يقولون لسلمان: ما نسبك؟ فقال سلمان: ما نسبة رجل خُلِقَ من التراب وإلى التراب يعود، إن ثقلت موازيني فما أكرم نفسي؛ وإن خفت موازيني فما أذل نفسي. ثم تلا الآية: ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ﴾ [المؤمنون: ١٠٢] فقال رسول الله ﷺ: «ويحك يا سلمان! أحب العرب لثلاث: نبيك عربي، وقرآنك عربي، ولسانك في الجنة عربي».

وأخرجه الحاكم في المستدرک: (٩٧/٤ رقم: ٦٩٩٩) والطبراني في المعجم الكبير: (١٨٥/١١ رقم: ١١٤٦٥)، وغيرهما عن ابن عباس مرفوعا بلفظ: «أحبوا العرب لثلاث لأني عربي والقرآن عربي وكلام أهل الجنة عربي»، والحديث من الموضوعات.

انظر: الموضوعات لابن الجوزي: (٤١/٢)، والمقاصد الحسنة للسخاوي: (٦٣/١)، وكشف الخفاء ومزيل الالتباس

للعجلوني: (٦٩/١)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني: (٢٩٣/١ رقم: ١٦٠).

فَذَكَرَ كَعْبُ الْأَحْبَارِ: « أَنْ أَوَّلَ مَنْ كَتَبَ بِهَا آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، ثُمَّ وَجَدَهَا بَعْدَ الطُّوفَانِ إِسْمَاعِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ » (١).

وَحَكَّى ابْنُ عَبَّاسٍ: « أَنْ أَوَّلَ مَنْ كَتَبَهَا وَوَضَعَهَا إِسْمَاعِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى لَفْظِهِ وَمَنْطِقِهِ » (٢).
وَحَكَّى عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: « أَنْ أَوَّلَ مَنْ كَتَبَهَا قَوْمٌ مِنَ الْأَوَائِلِ سَمَّاهُمْ: أَبْجَدٌ، وَهَوَزٌ، وَحِطِي، وَكِلْدَنٌ، وَصَعْفَظٌ، وَقَرَسَتْ، وَكَانُوا مُلُوكًا لِمَدِينٍ » (٣).

وَحَكَّى ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي «الْمَعَارِفِ»: « أَنْ أَوَّلَ مَنْ كَتَبَ بِالْعَرَبِيَّةِ «ابْنُ مَرْوَةَ» (٤) مِنْ أَهْلِ الْأَنْبَارِ (٥)، وَمِنَ الْأَنْبَارِ انْتَشَرَتْ » (٦).

وَحَكَّى [المدائني] (٧): « أَنْ أَوَّلَ مَنْ كَتَبَ بِهَا «مُرُّ بْنُ مُرَّة» (٨) و«أَسْلَمُ بْنُ سَدْرَةَ» (٩) و«عَامِرُ بْنُ حَضْرَةَ» (١٠)؛ فَ «مُرُّ» (١) وَضَعَ الصُّورُ، و«أَسْلَمُ» وَصَلَ وَفَصَلَ، و«عَامِرُ» وَضَعَ الْإِعْجَامَ » (٢).

(١) انظر: أدب الكتاب للصولي: (ص ٢٨)، والفهرست لابن النديم: (ص ٧)، وأدب الدنيا والدين للماوردي: (ص ٦٩).
(٢) انظر: أدب الكتاب للصولي: (ص ٢٨)، وأدب الدنيا والدين للماوردي: (ص ٦٩)، وقصص الأنبياء لابن كثير: (٢٩٤/١)، والدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي: (٥١٧/٥)، وتاريخ الخط العربي وآدابه للكردي: (ص ١٧).
(٣) انظر: الفهرست لابن النديم: (ص ٧)، وصبح الأعشى في صناعة الإنشاء للقلقشندي: (٣/١٣ و ٢٣)، وتاريخ الخط العربي وآدابه للكردي: (ص ١٧).

(٤) ما ذكره ابن قتيبة في المعارف لابن قتيبة: «مرامر بن مرة» وليس «مرة بن مروة».

(٥) «الأنبار»: بفتح الهمزة مدينة في العراق غربي بغداد.

الروض المعطار للحميري: (ص ٣٦)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (١/٢٥٧).

(٦) المعارف لابن قتيبة: (ص ٥٥٢).

(٧) في الأصل «الهمداني» وهو تصحيف، والصواب: «المدائني» كما في "سوت" وهو: علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف أبو الحسن المدائني، الحافظ الأخباري، أصله بصري سكن المدائن، يروي عن شعبة، وروى عنه الزبير ابن بكار، توفي سنة خمس وعشرين ومائتين.

سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٠/٤٠٠)، ولسان الميزان لابن حجر: (٦/١٣)؛ وانظر: الفهرست لابن النديم: (ص ١١٣).

(٨) ذكر هنا: «مُرُّ بْنُ مُرَّة» فيها تصحيف، والصواب: «مرامر بن مُرَّة»؛ وقيل: «مرار بن مرة»، وهو: مرامر بن مرة الطائي: أحد من يقال لهم وضعوا الخط العربي، أو نقلوه من طريقة إلى أخرى في الجاهلية.

انظر: الأعلام للزركلي: (٧/٢٠٠).

(٩) لم أعثر له على ترجمة.

(١٠) وقيل: «حدرة» بالحاء والذال المهملتين، وقيل: «جدرة» و«جدلة»؛ لم أعثر له على ترجمة.

انظر: الفهرست لابن النديم: (ص ٧)، والأنساب للسمعاني: (٥/٦).

وَذَكَرَ صَاحِبُ «التَّيْجَانِ» (٣): «أَنَّ أَوَّلَ مَنْ كَتَبَ بِالْعَرَبِيَّةِ هُوَ الْكَلْبِيُّ» (٤).
فَالكِتَابَةُ مَنْزِلَةٌ شَرِيفَةٌ، وَحِكْمَةٌ فِي الْبَنَانِ لَطِيفَةٌ، لَأَسِيمًا إِنْ كَانَ صَاحِبِهَا ذَا لِسَانٍ، وَخَطٌّ
حَسَنٌ وَبَيَّانٌ، فَتَجْتَمِعُ فِيهِ حِكْمَتَانِ، وَتَحْصُلُ لَهُ فَصَاحَتَانِ، فَحِكْمَةٌ فِي يَدِهِ، وَفِي لِسَانِهِ،
وَفَصَاحَةٌ فِي لِسَانِهِ وَفِي بَنَانِهِ (٥).

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ أَثَرَوْا مِنَ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤] قَالَ:
«يَعْنِي الْخَطُّ» (٦).

وَرُوِيَ عَنِ مُجَاهِدٍ (٧) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦٩] قَالَ:
«الْخَطُّ» (٨)، ﴿وَمَنْ يُؤْتِ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩] «يَعْنِي:
الْخَطُّ» (٩).

(١) أيضا تصحيف والصواب: «مرامر».

(٢) انظر: الفهرست لابن النديم: (ص ٧)، والأنساب للسمعاني: (٦/٥)، وصبح الأعشى للقلقشندي: (١٢/٣-١٣).
(٣) وهو كتاب: «التيجان في ملوك حمير» لعبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد، النَّحْوِيُّ،
الْأَخْبَارِيُّ، مهذب السيرة النبوية المعروفة بـ «سيرة ابن هشام»، توفي سنة ثمانٍ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ.
سير أعلام النبلاء للذهبي: (٤٢٨/١٠)، وفيات الأعيان لابن خلكان: (١٧٧/٣)، والأعلام للزركلي: (٢٩٨/٨)،
وكشف الظنون لحاجي خليفة: (٥١٨/١).
وقد طبع كتاب «التيجان في ملوك حمير» في حيدر آباد الدكن بالهند- سنة ١٣٤٧ هـ، ويذكر أن له كتاب «التيجان في
معرفة ملوك الزمان».

انظر: المواعظ والاعتبار للمقريزي: (١٥٣/١)، والأعلام للزركلي: (١٦٦/٤).

(٤) انظر: صبح الأعشى للقلقشندي: (٤٢١/١)، وقصص الأنبياء لابن كثير: (١٢١/١).

(٥) انظر: تنبيه العطشان للرحاجي: (١١٤).

(٦) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير: (٢٧٥/٧)، والدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي: (٤٣٠/٧)، وفتح
الباري في شرح صحيح البخاري لابن حجر: (٥٨٧/١٠)، الإقتان في علوم القرآن للسيوطي: (٢٤٢٣/٦).

(٧) هو: مجاهد بن جبر أبو الحجاج مولى السائب بن أبي السائب المخزومي المكي المقرئ المفسر، أخذ التفسير والقراءة
عن ابن عباس، وقرأ عليه ابن كثير وأبو عمرو وابن محيصن وغيرهم. توفي سنة ثلاث ومئة وقد نيف على الثمانين.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (٦٦/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٤٠/٢).

(٨) لم يأت بهذا اللفظ؛ بل جاء: بلفظ: «الكتابة».

انظر: النكت والعيون للماوردي: (٣٤٤/١)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٣٣٤/٢).

وورد كذلك بلفظ: «الكتاب»؛ انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٥٧٧/٥)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور
للسيوطي: (٦٦/٢).

وَالعَرَبُ تَقُولُ: «الْخَطُّ أَحَدُ اللِّسَانَيْنِ، وَحُسْنُهُ أَحَدُ الفَصَاحَتَيْنِ» (٢).
وَقَالَ جَعْفَرُ بْنُ يَحْيَى (٣): «الْخَطُّ سَمَطٌ» (٤) الْحِكْمَةُ، بِهِ يَفْصِلُ شُدُورَهَا (٥)، وَيُنْظِمُ
مَنْشُورَهَا» (٦).

وَقَالَ ابْنُ الْمُفَفَّعِ (٧): «اللِّسَانُ مَقْصُورٌ عَلَى القَرِيبِ الحَاضِرِ، وَالقَلَمُ عَلَى الشَّاهِدِ وَالغَائِبِ،
وَهُوَ [لِلغَائِبِ] (٨) الكَائِنِ مِثْلُهُ لِلقَائِمِ الرَّاهِنِ» (٩).

وَقَالَ حَكِيمُ الرُّومِ (١٠): «الْخَطُّ هُنْدَسَةٌ رُوحَانِيَّةٌ وَإِنْ ظَهَرَ بِأَلَّةٍ جَسَدِيَّةٍ» (١١).
وَقَالَ حَكِيمُ العَرَبِ (١٢): «الْخَطُّ أَصِيلٌ فِي الرُّوحِ، وَإِنْ ظَهَرَ بِحَوَاسِّ الجَسَدِ» (١).

- (١) انظر: الحاشية السابقة؛ وكذلك: أدب الدنيا والدين للماوردي (ص ٦٨).
- (٢) انظر: أدب الدنيا والدين للماوردي: (ص ٦٨).
- (٣) هو: جعفر بن يحيى بن خالد بن برمك البرمكي أبو الفضل، وزير هارون الرشيد، تعلم الفقه من الإمام أبي يوسف، وكان فريداً عصره في الأدب والبلاغة والجدود، وكان مقتله ليلة السبت مستهل صفر من سنة سبع وثمانين ومائة وكان عمره سبعا وثلاثين سنة.
- وفيات الأعيان لابن خلكان: (٣٤٢/١)، والبداية والنهاية لابن كثير: (١٩٤/١٠).
- (٤) «السَّمَطُ»: حَيْطُ النِّظْمِ لِأَنَّهُ يُعْلَقُ، وَ«سَمَطُ الشَّيْءِ سَمَطًا» أَي: عَلَّقَهُ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.
انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة سمط»: (٣٢٢/٧).
- (٥) «الشَّدْرُ»: قِطْعٌ مِنَ الذَّهَبِ يُلْقَطُ مِنَ المَعْدِنِ مِنْ غَيْرِ إِذَابَةِ الحِجَارَةِ، أَوْ هُوَ اللُّؤْلُؤُ الصَّغِيرُ وَاحِدَتَهُ: «شَدْرَةٌ».
لسان العرب لابن منظور «مادة شذر»: (٣٩٩/٤).
- (٦) انظر: أدب الدنيا والدين للماوردي: (ص ٦٨).
- (٧) هو: عبد الله بن المقفع، الكاتب المشهور بالبلاغة، صاحب «الدرة اليتيمة»، كان من مجوس فارس فأسلم، وهو الذي
عرب كتاب «كليلة ودمنة»، كان مع فضله يتهم بالزندقة، قُتِلَ سنة خمس وأربعين ومائة.
وفيات الأعيان لابن خلكان: (١٥١/٢)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٠٨/٦).
- (٨) في "س": "الغائب".
- (٩) البيان والتبيين للجاحظ: (٨٠/١)، وأدب الدنيا والدين للماوردي: (ص ٦٨).
- (١٠) وهو: إقليدس بن نوقطرس بن برنيقس، عالم رياضيات إغريقي غالباً ما يُطلق عليه أبو الهندسة.
الفهرست لابن النديم: (ص ٣٢٥).
- (١١) انظر: أدب الكُتَّابِ للصولي: (ص ٤١)، الفهرست لابن النديم: (ص ١٣)، أدب الدنيا والدين للماوردي:
(ص ٦٩).
- (١٢) اختلف فيه من هو حكيم العرب، فقيل: أكنم بن صيفي بن رياح بن الحارث التميمي، وقيل: قُسُّ بن ساعدة بن
عمرو الإيادي، وقيل: ذو الأصابع العذري.
انظر: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (٢٣٦/١٥)، والمستطرف في كل فن مستطرف للأبشيبي: (٧٥/٢)، ولسان العرب
لابن منظور «مادة قسس»: (١٧٣/٦)، والأعلام للزركلي: (٦/٢).

وَكَانَتْ الْعَرَبُ تُعْظَمُ قَدْرَ الْخَطِّ، وَتُعَدُّهُ مِنْ أَحْلَى نَفْعٍ، حَتَّى قَالَ عِكْرِمَةُ (٢): «بَلَغَ فِدَاءُ أَهْلِ بَدْرٍ أَرْبَعَةَ آلَافٍ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيُفَادَى بِهِ عَلَى أَنْ يُعَلَّمَ الْخَطَّ» (٣)؛ لِمَا هُوَ مُسْتَقَرٌّ فِي نُفُوسِهِمْ مِنْ عَظَمِ خَطِّهِ، وَجَلَالَةِ قَدْرِهِ، وَظُهُورِ نَفْعِهِ وَأَثَرِهِ. وَكَانَتْ قُرَيْشُ أَهْلِ خَطِّ وَكَتَبِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ قَبْلَ مَبْعَثِ الرَّسُولِ ﷺ كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي (٤) فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِـ «الْمُحْكَمِ» (٥).

قَالَ: « وَفِي كِتَابِ مُحَمَّدِ بْنِ سَحْنُونٍ (٦): حَدَّثَنَا أَبُو الْحَجَّاجِ - وَاسْمُهُ سَكْنُ بْنُ ثَابِتٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَرُوحٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ زِيَادٍ بْنَ أَنْعَمٍ [العامري عن أبيه زياد بن أنعم] (٧)، قَالَ: قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: مَعَاشِرَ قُرَيْشٍ! هَلْ كُنْتُمْ تَكْتُبُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بِهَذَا الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ؟ تَجْمَعُونَ فِيهِ مَا اجْتَمَعَ، وَتُفَرِّقُونَ مَا افْتَرَقَ، هِجَاءً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْمِيمِ، وَالشُّكْلِ وَالْقَطْعِ، وَمَا يُكْتَبُ بِهِ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ النَّبِيَّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ قُلْتُ: فَمَنْ عَلَّمَكُمْ الْكِتَابَةَ؟ قَالَ: حَرْبُ بْنُ أُمِيَّةَ (٨). قُلْتُ: فَمَنْ عَلَّمَ حَرْبُ بْنُ أُمِيَّةَ؟ قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

- وقال أبو عبيدة: « حكماء العرب ثلاثة: ذو الإصبع العدواني، وعامر بن الظرب العدواني، وجملة الدوسي، وأكثم بن صيفي التميمي الأسيدي، والأقرع بن حابس الدارمي ثم المجاشعي». الديباج لأبي عبيدة: (ص ١١٥).
- (١) نسب ابن النديم هذا القول للنظام. انظر: الفهرست (ص ١٣).
- وانظر: أدب الكتاب للصولي: (ص ٤١)، أدب الدنيا والدين للماوردي: (ص ٦٩).
- (٢) هو: عكرمة بن أبي جهل واسمه عمرو بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي، أسلم يوم الفتح وحسن إسلامه، قيل قتل يوم مرج الصفر في خلافة أبي بكر سنة ثلاث عشرة وقيل غير ذلك.
- تهذيب الكمال للمزي: (٢٠/٢٤٧)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٤/٥٣٨).
- (٣) انظر: أدب الدنيا والدين للماوردي: (ص ٦٩)، وفيض التقدير شرح الجامع الصغير للمناوي: (٣/٩٧).
- (٤) سيذكر الشارح كَلِمَةً ترجمته عند شرحه للبيت رقم (٢٢): (ص ٤٠٣) - «أجلها فاعلم كتاب المنع ..».
- (٥) أي: «المحكم في نقط المصاحف» لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ص ٢٦).
- وانظر أيضًا: كتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني: (١/١٥١).
- (٦) هو: محمد بن سحنون القيرواني المالكي أبو عبد الله، الإمام بن الإمام، تفقه بأبيه وعبد العزيز المدني، وعنه ابن القطان وأبو جعفر بن زياد، له: الجامع، والمسند في الحديث، توفي سنة ٢٥٦هـ.
- الديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٣٣١)، شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (١/٧٠).
- وكتابه الذي أشار إليه لم أعثر على اسمه بالضبط، ولعله كتابه الكبير الجامع لفنون العلم الذي أشار إليه ابن فرحون في الديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٣٣٤).
- (٧) سقطت من الأصل.
- (٨) هو: حرب بن أمية والد أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، قيل أنه أول من كتب من العرب.

جُدْعَانَ (١). قُلْتُ: فَمَنْ عَلَّمَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ جُدْعَانَ؟ قَالَ: أَهْلُ الْأَنْبَارِ. قُلْتُ: فَمَنْ عَلَّمَ أَهْلَ الْأَنْبَارِ؟ قَالَ: طَارِيءٌ [٢/ب] طَرَأَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ كِنْدَةَ (٢). قُلْتُ: فَمَنْ عَلَّمَ ذَلِكَ الطَّارِيءُ؟ قَالَ: الْخُلْجَانُ بْنُ الْمُوَهِّمِ (٣)؛ كَانَ كَاتِبَ هُودِ الْكَلْبِيِّ نَبِيُّ اللَّهِ بِالْوَحْيِ عَنِ اللَّهِ ﷻ. قَالَ وَهَبُ بْنُ مُنَبِّهٍ (٤): «إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ عَلَى هُودٍ صَحِيفَةً أَمَرَهُ فِيهَا بِالْحَجِّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ مَا أَلْقَى عَلَى أَبِيهِ عَابِدٍ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ [الحروف] (٥): أ، ب، ت، ث، .. إِلَى آخِرِهَا تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا.

وَذَلِكَ لِفَضْلِ اللُّسَانِ الْعَرَبِيِّ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَلْسُنِ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ اثْنَانِ وَعِشْرُونَ حَرْفًا، وَأَنْزَلَ: (يَا هُودُ إِنَّ اللَّهَ أَمَرَكَ وَذُرَيْتَكَ بِسَيِّدِ الْكَلَامِ، وَهَذَا الْكَلَامُ يَكُونُ لِدُرَيْتِكَ بَعْدَكَ، اسْتِطَالَةً وَقُدْرَةً، وَفَضِيلَةً عَلَى جَمِيعِ الْعِبَادِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَيَجْرِي هَذَا الْكَلَامُ فِيهِمْ أَبَدَ الْأَبَدِ، حَتَّى يَخْتَمَ اللَّهُ النُّبُوَّةَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، يُخْرِجُهُ مِنْ صُلْبِ نَبِيِّ مُطَهَّرٍ، يُخْرِجُ مِنْ صُلْبِ ابْنِكَ بَالِغُ بِنِ عَشْرَةِ آبَاءٍ مِنْ نُوحٍ إِلَيْهِ) (٦).

وَهَذَا كُلُّهُ لَمْ نَعْلَمْهُ وَلَمْ نَتَوَصَّلْ إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا بِالْكِتَابَةِ، إِذْ كَانَ كُلُّ مَنْ أَرَادَ حِكْمَةً حَلِيلَةً، أَوْ تَخْلِيدَ عِلْمٍ أَوْ فَضِيلَةٍ، وَإِصْطِلَ ذَلِكَ لِمَنْ يَأْتِي بَعْدَهُ، جَعَلَ الْكِتَابَةَ لِذَلِكَ وَسِيلَةً لِيُبَلِّغَ

تاريخ الأمم والرسول والملوك للطبري: (١٧٨/٦)، وكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر (تاريخ ابن خلدون): (٤١٨/١).
(١) هو: عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب التيمي القرشي: أحد الاجواد المشهورين في الجاهلية، وعقد في داره حلف الفضول الذي حضره النبي ﷺ قبل مبعثه.

انظر: السيرة النبوية لابن هشام: (١٣٣/١)، الكامل في التاريخ لابن الأثير: (٢٥/٢)، الأعلام للزركلي: (٧٦/٤).
(٢) «كِنْدَةٌ»: قبيلة من قبائل حضرموت تنسب لثور بن عفير بن عدي بن الحارث بن مرة، وقيل غير ذلك، وسمي «كندة» لأنه كند أباه؛ أي: كفر نعمته.

انظر: تاج العروس للزبيدي «مادة كند»: (١١٦/٩)، ومعجم قبائل العرب لعمر كحالة: (٩٩٨/٣).
(٣) وقيل: «بن الوهم» - دون ميم - ذَكَرَ هنا أنه كاتب نبي الله هود الكَلْبِيِّ، وقيل: أنه كان أحد ملوك عاد أصحاب الأحقاف قوم هود.

انظر: أخبار الزمان للمسعودي: (١٠٤/١)، نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري: (٦٥/١٣).
(٤) هو: وهب بن منبه بن كامل اليماني الذماري الأبنواوي أبو عبد الله، صاحب القصص، كان من خيار التابعين ثقة صدوقا، أخذ عن: ابن عباس، وروى عنه عمرو بن دينار، توفي سنة أربع عشرة ومائة.

سير أعلام النبلاء للذهبي: (٥٤٤/٤)، تهذيب التهذيب لابن حجر: (١٦٧/١١).

(٥) زيادة من "ت".

(٦) لم أقف على مصدره.

مَا أَرَادَ مِنْ حِفْظِهِ الَّذِي يَأْتِي بَعْدَهُ كَلَامَ الَّذِي قَبْلَهُ، إِذْ لَا يَجِدُ أَقْوَى مِنْ كِتَابِهِ، وَلَا أَوْثَقُ مِنْ رَسْمِهِ (١).

وَكَانَ كِتَابُ اللَّهِ ﷻ أَوْلَىٰ بِذَلِكَ مِنْ كُلِّ كِتَابٍ، وَأَحَقُّ بِهِ [مِنْ كُلِّ خِطَابٍ] (٢)، وَكَتَبَ سَلَفُ هَذِهِ الْأُمَّةِ ﷺ لَخَلْفِهَا، مِنْ مَصَاحِفٍ يُهْتَدُونَ بِهَا، وَيُرْجَعُ إِلَيْهَا، وَيَرْتَفِعُ الْخِلَافُ مَعَهَا، وَالنِّزَاعُ عِنْدَهَا (٣).

وَكَانَ أَوْلَىٰ مَا اهْتَمَّ بِهِ الْمُهْتَدُونَ، وَاقْتَدَىٰ بِهِ الْمُقْتَدُونَ، مَعْرِفَةَ مَا فِي تِلْكَ الْمَصَاحِفِ مِنْ الْهَجَاءِ الَّذِي رَسَّمَهُ الصَّحَابَةُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا لَا يَتَأَدَّى إِلَّا بِمُطَالَعَتِهِ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ، وَلَا يَصْلُحُ إِلَّا بِمُعَايِنَتِهِ، وَاتِّبَاعِهِمْ وَاجِبٌ فِي ذَلِكَ، وَمُخَالَفَتُهُمْ مِنْ أَسْبَابِ الْمَهَالِكِ. وَقَدْ صَنَّفَ النَّاسُ فِي هَجَاءِ الْمَصْحَفِ كُتُبًا: كَيْفَ رُسِمَتْ، وَأَوَّلُ مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ فِي مُصْحَفٍ، وَالسَّبَبُ الْمَوْجِبُ لِجَمْعِهِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ، نَظْمًا وَنَثْرًا، مِنْ زَمَنِ التَّابِعِينَ إِلَىٰ عَصْرِنَا هَذَا.

وَكَانَ أَحْسَنُ مَا نُظِمَ فِي هَذَا الْعَصْرِ، وَأَبْدَعُ مَا وُضِعَ مِنْ نَظْمٍ وَنَثْرٍ؛ الرَّجَزُ الْمُسَمَّى بِ: «مَوْرِدِ الظُّمَانِ فِي رَسْمِ الْقُرْآنِ» لِلْأُسْتَاذِ، الْمُقْرِي، الْمُجَوِّدِ، الْمُحَقِّقِ، الْمَعْلَمِ لِلْكِتَابِ الْعَرِيزِ: أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَمَوِيِّ الشَّرِيشِيِّ الشَّهِيرِ بِ: «الْخِرَازِ». وَقَدْ أَثَقَنَهُ غَايَةَ الْإِتْقَانِ، وَاخْتَصَرَهُ مِنْ كَلَامِ أُمَّتِهِمُ الْمُقْتَدِينَ فِي هَذَا الشَّانِ، وَالْمُقْتَدَىٰ بِهِمْ فِي رَسْمِ الْقُرْآنِ، وَلِذَلِكَ حُقِّقَ لَهُ بِتَسْمِيَّتِهِ بِمَوْرِدِ الظُّمَانِ، نَظْمُهُ مِنْ أَرْبَعَةِ كُتُبٍ: اثْنَيْنِ نَظْمًا (٤)، وَاثْنَيْنِ نَثْرًا (٥)، فَأَحْسَنَ فِي نَظْمِهِ، جَعَلَهُ اللَّهُ لَنَا وَ لَهُ ذُخْرًا، وَأَثَابَنَا اللَّهُ وَإِيَّاهُ بِالْجَنَّةِ أَجْرًا.

فَلَمَّا رَأَيْتُهُ مُحْسِنًا، [و] (٦) فِي نَظْمِهِ مُتَّقِنًا، وَاعْتَنَى النَّاسُ بِحِفْظِهِ فِي الْبُلْدَانِ، وَتَرَدَّدَ ذِكْرُهُ بَيْنَ الشُّيُوخِ وَالْوَالِدَانِ، أَرَدْتُ أَنْ أَشْرَحَهُ، وَأَذْكَرُ مُشْكَلَهُ وَمَوْضِحَهُ، وَكُنْتُ ابْتِدَأْتُ هَذَا الشَّرْحَ فِي حَيَاةِ نَازِلِهِ، وَكَانَتْ لِي فِي ذَلِكَ عَزِيمَةٌ وَنِيَّةٌ، وَانْتَهَيْتُ بِهِ إِلَى الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ،

(١) انظر: الوسيلة للسخاوي (ص ٩).

(٢) سقطت من "ت".

(٣) انظر: الوسيلة للسخاوي (ص ١٠).

(٤) وهما كتابي: «العقيلة» للإمام الشاطبي، و«المنصف» للإمام البنسني.

(٥) وهما كتابي: «المقنع» للداني، و«التنزيل» لأبي داود.

(٦) سقطت من الأصل.

ثُمَّ عَزَفْتُ نَيْتِي، وَانْحَلَّتْ عَزِيمَتِي؛ لِأَعْذَارٍ أَوْجَبَتْ ذَلِكَ، مِنْهَا الْاِسْتِعْالُ بِتَعْلِيمِ الصَّبِيَّانِ، وَلاِسْتِعْرَاقِ جَمِيعِ الزَّمَانِ، وَتَقْيِيدِ الْأَحْوَالِ، وَمُكَابَدَةِ الْعِيَالِ، وَأُمُورٍ كَثِيرَةٍ حَالَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ تَمَامِهِ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَى وَقْتِهِ وَأَيَّامِهِ.

فَلَمَّا كَانَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ الَّتِي هِيَ سَنَةٌ أَرْبَعٌ وَأَرْبَعِينَ وَسَبْعِمِائَةً قَدِمَ عَلَيَّ بَعْضُ الطَّلِبَةِ مِنْ نَظَارِ تَلْمِزَانٍ (١) فَسَأَلُونِي قِرَاءَةَ الرَّجْزِ الْمَذْكُورِ، وَكَانُوا [٣/أ] يَتَرَدَّدُونَ إِلَيَّ، وَيُلِحُّونَ فِي الطَّلَبِ عَلَيَّ، فَاعْتَذَرْتُ لَهُمْ بِتَعْلِيمِ الْأَوْلَادِ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْاِسْتِعْالِ مِنْ مُكَابَدَةِ الدُّنْيَا فِي الْكَدِّ عَلَى الْعِيَالِ، فَلَمْ يَقْبَلُوا لِي عُذْرًا، وَأَرْهَقُونِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا، وَلَمْ يَزَالُوا إِلَيَّ يَتَرَدَّدُونَ، عَلَيَّ فِي الطَّلَبِ وَيُلِحُّونَ، إِلَى أَنْ يَسَرَ اللَّهُ عَلَيَّ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ، [وَسَاعَةً مِنَ السَّاعَاتِ] (٢)، فَاجْتَبَيْتُهُمْ إِلَى مَا طَلَبُوا، وَوَأَفَقْتُهُمْ فِيمَا رَغِبُوا، وَأَخَذْتُ فِي إِقْرَاءِهِ وَتَصْوِيرِ حُرُوفِهِ، عَلَى حَسَبِ مَا أَقْرَأَنِي نَاطِمُهُ، وَمَا سَمِعْتُهُ مِنْهُ - عَفَا اللَّهُ عَنَّا وَعَنْهُ -.

فَلَمَّا سَمِعُوا ذَلِكَ رَغِبُوا مِنِّي فِي أَنْ أَضَعَ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ، وَرَأَوْا ذَلِكَ مِنَ الصَّوَابِ، فَامْتَنَعْتُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّ الْاِمْتِنَاعِ، لِقُصُورِ الْبَاعِ وَجُمُودِ الطَّبَاعِ، وَكَثْرَةِ الْاِسْتِعْالِ، وَتَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ، وَكَانَ لِي فَرَاغٌ إِلَّا يَوْمَ الْخَمِيسِ وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ (٣)، وَرُبَّمَا تَعَرَّضَ لِي اِسْتِعْالٌ يَسْتَعْرِقُ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ فَيَطُولُ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ، وَلِأَنَّ التَّأْلِيفَ يَحْتَاجُ إِلَى مُطَالَعَةِ الْكُتُبِ، وَإِلَى لُغَةٍ وَعَرَبِيَّةٍ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ لِأَبَدِّ مِنْهَا، وَلَا يَظْهَرُ مَعْنَى حُرُوفِ الْكِتَابِ إِلَّا بِهَا، وَأَنَا خَالٍ مِنْ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ، وَمَنْ تَعَرَّضَ لِلتَّأْلِيفِ فَقَدْ عَرَّضَ نَفْسَهُ لِلْسَّهَامِ، وَأَعَانَ عَلَى الْخَوْضِ فِيهِ بِأَنْوَاعِ الْكَلَامِ.

وَقَالَ الْمَاورِدِيُّ (٤) فِي كِتَابِ «آدَابِ الدُّنْيَا وَالِدِينِ» عَنْ بَعْضِ الْحُكَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ: «مَنْ صَنَّفَ كِتَابًا فَقَدْ اسْتُهْدَفَ، فَإِنَّ أَحْسَنَ فَقَدْ اسْتَعْطَفَ، وَإِنْ أَسَاءَ فَقَدْ اسْتُقْدِفَ» (١).

(١) «تلمسان»: من أشهر مدن الغرب الجزائري شُيِّدَتْ فِي الْعَهْدِ الْإِسْلَامِيِّ وَكَانَتْ دَارَ مَمْلَكَةِ زَنَاتَةَ، وَكَانَتْ مَرْكَزَ إِشْعَاعِ حَضَارِي حَتَّى سَمَّاهَا الْمُرُوحُونَ: غَرْنَاطَةَ إِفْرِيْقِيَا، وَجَوْهَرَةَ الْمَغْرِبِ.

انظر: الروض المعمار للحميري: (ص ١٣٥)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (٢/٤٤)، والموسوعة العربية العالمية: (٧/١٥٧).

(٢) سقطت من "ت".

(٣) يعني يَوْمِي الْعَطْلَةَ الْأَسْبُوعِيَّةَ عَلَى السَّنَةِ الْعُمَرِيَّةِ الْمَتَّبَعَةِ فِي تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ.

انظر: الفوائد الجميلة للرجراجي: (ص ٢٨٦-٢٨٧)، آداب المعلمين لمحمد بن سحنون: (ص ١٠٤).

(٤) «المولود»: تحريف في النسخة الأصل.

فَقَالُوا: مَا مَقْصُودُنَا إِلَّا مَعْرِفَةَ حُرُوفِ الْكِتَابِ، وَمَا أَشْكَلَ مِنْ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ فِي بَعْضِ الْأَبْوَابِ، وَمَا تَطَمَّنَهُ النَّظْمُ فِي مَعْرِفَةِ الْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ، وَمَا وَقَعَ مِنَ الْإِتْفَاقِ وَالِاخْتِلَافِ فِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ، وَمَعْرِفَةَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ، مِنْ زِيَادَةِ «وَاوٍ» وَحَذْفِهَا، أَوْ زِيَادَةِ «يَاءٍ» وَحَذْفِهَا فِي آيِ الْقُرْآنِ، وَمَعْرِفَةَ مَوَاضِعِهِ مِنَ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ الْأَشْيَاخِ الْمَأْخُودِ ذَلِكَ مِنْ كُتُبِهِمْ، عَلَى نَحْوِ مَا ذَكَرَ النَّازِمُ ﷺ، وَمَعْرِفَةَ مَا انْفَرَدَ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ مَذْكَورٌ فِي النَّظْمِ، وَمُرَادُ النَّازِمِ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ.

فَلَمَّا رَأَيْتُ شِدَّةَ حَرَصِهِمْ لَمْ أَجِدْ بُدْأًا مِنْ إِسْعَافِهِمْ، فَاسْتَخَرْتُ اللَّهَ ﷻ وَأَخَذْتُ فِي إِتْمَامِهِ عَلَى الْمُنْهَاجِ الَّذِي كُنْتُ بَدَأْتُهُ أَوَّلًا كَمَا ذَكَرْتُ، عَلَى أَنِّي أَيْضًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ عَصْرِنَا تَعَرَّضَ لِشَرْحِهِ وَلَا اعْتَنَى بِهِ كَعَنَائَتِي بِهِ؛ إِذْ كَانَ نَازِمُهُ ﷺ قَدْ أَحَازَنِي فِيهِ، وَسَمِعْتُهُ مِنِّي، وَقَرَأْتُهُ عَلَيْهِ قِرَاءَةً تَفَقَّهُ، وَبَحَثَ عَنْ تَنْبِيهَاتِهِ، وَإِخْرَاجِ مَا خَفِيَ مِنْ مُشْكَلاتِهِ، وَحَلَّ مَا انْعَلَقَ مِنْ مُعْغَلَاتِهِ جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا، وَأَعْظَمَ لَهُ أَجْرًا، وَنَفَعْنَا وَإِيَّاهُ بِالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَجَمَعْنَا مَعَهُ فِي جَنَّةِ النَّعِيمِ.

وَسَمَّيْتُ هَذَا الْكِتَابَ بِ: «كِتَابُ التَّنْبِيَانِ فِي شَرْحِ مَوْرِدِ الظَّمَانِ»، مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، مُعْتَصِمًا بِهِ مِنَ الزَّلَلِ، رَاجِيًا ثَوَابَهُ، قَارِعًا بَابَهُ، جَامِعًا أَعْظَمَ الْوَسَائِلِ **إِلَى** كِتَابِهِ، وَأَنَا أُبِيحُ لِمَنْ طَالَعَ كِتَابِي هَذَا إِصْلَاحُ مَا كَانَ فِيهِ مِنَ الْخِلَلِ، وَسِتْرُ مَا يَعْتُرُّ عَلَيْهِ مِنَ الزَّلَلِ، فَإِنِّي لَمْ أَكْتُبْهُ فِي لَوْحٍ وَلَا غَيْرِهِ، بَلْ جَعَلْتُهُ فِي مَبْيُضَةٍ هَذَا الَّذِي هُوَ فِيهِ، حَتَّى أُكْرِرَ النَّظَرَ فِيهِ، فَإِنَّ وَجَدْتُ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا مِنَ الْفِرَاحِ مِنَ الْإِشْتِغَالِ، فَعَلْتُ إِنَّ وَجَدْتُ عَهْدًا لِمُقَابَلَتِهِ، وَإِلَّا بَقِيَ كَمَا هُوَ، عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الشَّيْءُ الْيَسِيرُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، مِنْ تَكَرُّرِ الْأَلْفَاظِ، أَوْ وَهَمٍ فِي بَعْضِ الْكَلَامِ، وَاللَّهُ الْمُؤَقِّقُ لِلصَّوَابِ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ، وَلَا مَرْجُوًّا إِلَّا خَيْرُهُ، [ولا معبود سواه] (٢)، وَهَذَا أَوَّلُهُ:

والماوردي هو: علي بن محمد حبيب البصري أبو الحسن الشهير بالماوردي، أفضى القضاة، حدث عن: الحسن بن علي الجليبي، وحدث عنه: أبو بكر الخطيب، له تصانيف كثيرة منها: أدب الدنيا والدين، توفي سنة خمسين وأربعمائة.

سير أعلام النبلاء للذهبي: (٦٤/١٨)، وطبقات الشافعية لابن شعبة: (٢٣٠/١).

(١) أدب الدنيا والدين للماوردي: (ص٣٥٦).

(٢) سقطت من "ت".

قَالَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللهُ: [قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْأَمْوِيِّ الشَّرِيشِيِّ - عَفَا اللهُ عَنْهُ -] (١) هَكَذَا فِي نُسخَتِهِ الَّتِي كَتَبَهَا بِيَدِهِ وَأَنْتَسَخْتُ لِي أَنَا مِنْهَا النُّسخَةَ الَّتِي عِنْدِي، وَقَرَأْتُهَا عَلَيْهِ وَسَمِعَهَا [ب/٣] مِنِّي وَأَجَازَنِي فِيهَا - عَفَا اللهُ عَنْهُ وَعَنْهُ - وَكُنْتُ أَرَدْتُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَضَعَ تَارِيخَ مَوْلِدِهِ، وَتَارِيخَ وَفَاتِهِ، فَلَمْ أَجِدْ ذَلِكَ مُحَقَّقًا عِنْدَ مَنْ أَتَقُّ بِهِ، وَذَكَرَ لِي ذَلِكَ عِنْدَ وَلَدِهِ، فَلَمْ أَجِدْهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَذَكَرَ لِي أَنَّهُ مُسَافِرٌ غَائِبٌ عَنِ مَدِينَةِ «فَاسٍ» (٢).

وَأَمَّا نَسْبُهُ فَقَدْ ذَكَرَهُ لِي هُوَ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ «أَمْوِيٌّ» النَّسَبِ، أَي: مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ، وَأَنَّ أَصْلَهُ مِنْ «شَرِيشٍ» (٣) مَدِينَةِ بِيَلَادِ الْأَنْدَلُسِ (٤) - أَعَادَهَا اللهُ لِلْإِسْلَامِ - وَكَانَ سُكْنَاهُ بِمَدِينَةِ «فَاسٍ» إِلَى أَنْ تُوُفِيَ بِهَا، وَدُفِنَ بِ«الْجِيزِينَ» (٥) مِنْهَا، وَقَبْرُهُ بِهَا مَعْرُوفٌ رَحِمَهُ اللهُ .

وَكَانَ إِمَامًا فِي مَقْرَأٍ نَافِعٍ، مُقَدِّمًا فِيهِ لِأَخِي، وَكَانَ إِمَامًا فِي الضَّبْطِ، عَارِفًا بَعَلَلِهِ وَأَصُولِهِ، أَدْرَكَ أَشْيَاخًا جُلَّةً، أئِمَّةً فِي الْقِرَاءَةِ وَالضَّبْطِ وَعِلْمِ الْقُرْآنِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا، فَقَرَأَ عَلَيْهِمْ، وَعُمِدَّتُهُ عَلَى الشَّيْخِ الْمُقْرِي [الْمُنْقِي] (٦) الْمُحَقِّقِ الْمُتَّقِنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَصَّابِ (٧)، وَلَهُ

(١) سقطت من "ت".

(٢) «فاس»: ثالث كبريات المدن المغربية بعد الدار البيضاء والرباط، بناها إدريس بن عبد الله بن الحسن المثنى سنة ١٧٢ هـ أول ملوك الأدارسة، وتشتهر بوجود جامع القرويين.
الروض المطار للحميري: (ص ٤٣٤)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (٤/٢٣٠)، والموسوعة العربية العالمية: (١٧/١٩٢).

(٣) «شَرِيشٍ»: (Jerez) إحدى مدن الأندلس وتقع في الجزء الجنوبي الغربي من إسبانيا.

انظر: الروض المطار للحميري: (ص ٣٤٠)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (٣/٣٤٠)، وموسوعة المورد: (١١/٦).
(٤) «الأندلس»: المراد بهذا اللفظ إسبانيا الإسلامية وقد أطلق هذا الاسم في بادئ الأمر على شبه جزيرة (إيبيريا) كلها على اعتبار أنها كانت في أيدي المسلمين ثم أخذ لفظ الأندلس يقل مدلوله الجغرافي شيئاً فشيئاً تبعاً للوضع السياسي الذي كانت عليه الدولة الإسلامية في شبه الجزيرة حتى صار لفظ الأندلس آخر الأمر قاصراً على غرناطة الصغيرة وهي آخر مملكة في إسبانيا وتقع في الركن الجنوبي الشرقي من شبه جزيرة (إيبيريا). ويطلق الآن على المنطقة الجنوبية في إسبانيا باسم (أندلوسيا andalucia) .

معجم البلدان لياقوت الحموي: (١/٢٦٢)، والموسوعة العربية العالمية: (٣/٢١٠)، والموسوعة التاريخية الجغرافية: (١/٢٩٦).

(٥) «الجزيرين»: وهو الموضع المعروف الآن بباب الحمراء. فتح المنان لابن عاشر: (ص ٢٨٩).

(٦) زيادة من الأصل.

(٧) هو: محمد بن علي بن عبد الحق الأنصاري الفاسي أبو عبد الله يعرف بابن القصاب، مقرئ مصدر كامل، توفي في

حدود سنة تسعين وستمائة.

كَحَلَّتْهُ تَوَالِيفٌ غَيْرَ هَذَا النَّظْمِ، مِنْ أَجْلِهَا هَذَا النَّظْمُ الَّذِي أَخَذْنَا فِي شَرْحِهِ، وَلَهُ نَظْمٌ فِي الضَّبِّطِ سَمَّاهُ: «عَمْدَةُ الْبَيَانِ»^(١)، وَلَهُ تَأْلِيفٌ فِي الرَّسْمِ مِثْلُ: «مَوْرِدِ الظَّمَانِ»، [مَنْشُورًا لَا مَنْظُومًا، رَأَيْتُهُ وَطَالَعْتُهُ، وَلَهُ «شَرْحٌ عَلَى الْحَصْرِيَّةِ»، أَخْبَرَنِي بِهِ كَحَلَّتْهُ وَلَمْ أَرَهُ، وَلَهُ «شَرْحٌ عَلَى الْبَرِّيَّةِ»^(٢) مَشْهُورٌ مَعْرُوفٌ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ بِهِ يَقْرَؤُونَهَا. وَكَانَ كَحَلَّتْهُ فَتَحَّ اللَّهُ [لَهُ]^(٣) فِي التَّأْلِيفِ، وَسَهَّلَ عَلَيْهِ فِي نَظْمِهِ وَنَثَرَهُ، وَكَانَ يُعَلِّمُ الصَّبِيَّانَ بِمَدِينَةِ «فَاسٍ».

غاية النهاية لابن الجزري: (٢/١٨٠).

(١) انظر التعريف بجميع مؤلفات الإمام الخراز في قسم الدراسة.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في "ت": "عليه".

مقدمة النظم وشرحها

جامعة الأمير
عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثُمَّ قَالَ [رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] (١):

[١٧] الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ الْمِنَنِ ❀❀❀ وَمُرْسِلِ الرُّسُلِ بِأَهْدَى سَنَنِ

بَدَأَ النَّظْمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَظْمَهُ هَذَا بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، تَأْدُبًا بِآدَابِ الشَّرِيعَةِ، وَتَيَمُّنًا بِذِكْرِ اللَّهِ، وَإِقْتِدَاءً
بِكِتَابِ اللَّهِ، وَتَأْسِيًا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

أَمَّا التَّأْدُبُ بِآدَابِ الشَّرِيعَةِ: فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ نَبِيَّهُ وَعِبَادَهُ بِحَمْدِهِ، فَقَالَ لِنَبِيِّهِ:

﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ﴾ [الإسراء: ١١١].

[وَالأَمْرُ لَهُ بِالْحَمْدِ] (٢) أَمْرٌ لِأُمَّتِهِ ﷺ، وَقَالَ تَعَالَى لِعِبَادِهِ:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٤١].

و«الْحَمْدُ لِلَّهِ» ذِكْرٌ مِنَ الْأَذْكَارِ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «الْوَضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ

الْمِيزَانَ» (٣).

وَفِي الْحَدِيثِ: «أَفْضَلُ الدُّعَاءِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ» (٤)، فَسَمَّاهُ: «دُعَاءً»؛ لِأَنَّهُ ذِكْرٌ، وَالْعَبْدُ إِذَا
ذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَهُ رَبُّهُ سُبْحَانَهُ.

(١) عبارات الترحم والترضي والدعاء الواردة في بداية الآيات - مثل هذا - أغلبها زيادة من النسخة الأصل، ولذلك لم
أشر إليها في الهامش، واكتفي بوضعها بين عارضتين، وإن كان غير ذلك نبهت عليه في موضعه، ولعل زيادتها كان من
تصرف الناسخ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغفر لنا وله.

(٢) سقطت من "ت".

(٣) في النسختين "الأصل وس" هكذا وفي "ت": "الطهور" بدل "الوضوء"، والحديث أخرجه من طريق أبي مالك
الأشعري: بهذا اللفظ الترمذي في سننه: أبواب الدعوات: باب رقم (٨٦): (٥/٥٣٥ رقم: ٣٥١٧). ولفظ: «الطهور
شطر الإيمان والحمد لله تملأ الميزان» الإمام مسلم: كتاب الطهارة: باب فضل الوضوء (١/٢٠٣ رقم: ٢٢٣)، وأحمد في
المسند (٣٧/٥٣٦ رقم: ٢٢٩٠٢). ولفظ: «إسباغ الوضوء شطر الإيمان والحمد لله تملأ الميزان»: النسائي في السنن
الصغرى كتاب الزكاة: باب وجوب الزكاة (٥/٥ رقم: ٢٤٣٧)، وفي السنن الكبرى: كتاب الزكاة: باب وجوب الزكاة
(٢/٥ رقم: ٢٢١٧)، وابن ماجه: كتاب الطهارة وسننها: باب الوضوء شطر الإيمان (١/١٠٢ رقم: ٢٨٠).

(٤) عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: «أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل الدعاء الحمد لله».

رواه الترمذي: أبواب الدعوات: باب ما جاء أن دعوة المسلم مستجابة (٥/٤٦٢ رقم: ٣٣٨٣) وقال: «حديث غريب
لا نعرفه إلا من حديث موسى بن إبراهيم»، والنسائي في السنن الكبرى: كتاب عمل اليوم والليلة: باب أفضل الذكر
وأفضل الدعاء (٦/٢٠٨ رقم: ١٠٦٦٧)، وابن ماجه: كتاب الأدب: باب فضل الحامدين (٢/١٢٤٩ رقم: ٣٨٠٠)، وابن
حبان في صحيحه: كتاب الرقائق: باب الأذكار (٣/١٢٦ رقم: ٨٤٦) والحاكم في المستدرک: كتاب الدعاء والتكبير

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وَمَعْنَى «ذِكْرِهِ»: قَضَاءُ حَاجَتِهِ.
 وَفِي الْحَدِيثِ: «مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أَعْطَيْتَهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِيَ السَّائِلِينَ» (١).
 قَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ (٢): «الْحَمْدُ لِلَّهِ كَلِمَةٌ شُكْرٌ، لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَقُولُهَا» (٣).
 وَفِي «المَوْطَأ» (٤) فِي بَابِ الْأَذْكَارِ: «الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَسُبْحَانَ
 اللَّهِ... إلخ» (٥).
 وَفِي الْحَدِيثِ: «أَفْضَلُ الْكَلَامِ أَرْبَعٌ هُنَّ مِنَ الْقُرْآنِ وَلَيْسَتْ بِقُرْآنٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ
 لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ» (٦).

والتهليل والتسييح والذكر (١/٦٧٦ رقم: ١٨٣٤) وصحّاه.

(١) حديث قدسي يرويه عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ.

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير: (٢/١١٥ رقم: ١٨٧٩)، والبيهقي في شعب الإيمان: باب في محبة الله عز وجل:
 فصل في إدامة ذكر الله عز وجل (١/٤١٣ رقم: ٥٧٢).

قال ابن حبان: «هذا موضوع ما رواه إلا صفوان بهذا الإسناد عن عطية».

انظر: الموضوعات لابن الجوزي: (٣/١٦٥)، والآلح المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي: (٢/٢٨٨)، وتذكرة
 الموضوعات للمقدسي: (ص ٨٨)؛ وانظر أيضا: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني: (١٠/٧٤٥ رقم: ٤٩٨٩).

(٢) هو: عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي أبو عبد الله، الصحابي فاتح مصر، وأحد عظماء العرب ودهاتهم، له
 أحاديث ليست كثيرة، وروى أيضا عن عائشة، وروى عنه ابنه عبد الله، توفي بالقاهرة سنة ثمان وخمسين.

سير أعلام النبلاء للذهبي: (٣/٥٤)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٤/٦٥٠)، وتهذيب التهذيب لابن حجر:
 (٨/٥٦).

(٣) لم أفق على مصدره.

(٤) أي: موطأ الإمام مالك بن أنس الأصبحي.

(٥) انظر: الموطأ (رواية الليثي): - كتاب القرآن: - باب ما جاء في ذكر الله تبارك وتعالى: (١/٢١٠ رقم: ٤٩١).

(٦) جاء بلفظ: «أَفْضَلُ الْكَلَامِ أَرْبَعٌ - وفي رواية: لا تبالى بأيهن بدأت - : سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
 وَاللَّهُ أَكْبَرُ» عند البخاري معلقا، ومتصلا عند ابن حبان وابن أبي شيبة من حديث سمرة بن جندب.

انظر: صحيح البخاري: كتاب الإيمان والندور: باب إذا قال والله لا أتكلم اليوم فصلي أو قرأ أو سبح أو كبر أو حمد أو
 هلل فهو على نيته (٦/٢٤٥٩)، وصحيح ابن حبان: كتاب الرقائق: باب الأذكار (٣/١٢٠ رقم: ٨٣٩)، ومصنف ابن أبي

شيبه: كتاب الدعاء: باب ما ذكر في أحب الكلام إلى الله (٦/١١٠ رقم: ٢٩٨٦٩).

وأخرجه النسائي والإمام أحمد عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما بلفظ: «إن الله اصطفى من الكلام
 أربعا سبحان الله...».

انظر: السنن الكبرى للنسائي: كتاب الدعوات: ذكر ما اصطفى الله جل ثناؤه من الكلام (٦/٢١٠ رقم: ١٠٦٧٦)،

وعمل اليوم والليلة للنسائي: (ص ٤٨٥ رقم: ٨٤٠)، المسند لأحمد بن حنبل: (١٣/٣٨٧ رقم: ٨٠١٢)

يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: « هُنَّ مِنَ الْقُرْآنِ » أَي: أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ مَوْجُودَاتٌ فِي الْقُرْآنِ، وَلَيْسَتْ بِقُرْآنٍ مِنْ جِهَةِ النَّظْمِ، فَتَكُونُ فِي آيَةٍ مَثْلُوهٌ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِعْجَازَ الْقُرْآنِ إِنَّمَا هُوَ فِي لَفْظِهِ وَنَظْمِهِ مَعًا، لَا فِي لَفْظِهِ فَقَطْ؛ بِحَسَبِ مَا ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ (١).

[أَمَّا] (٢) التِّيَامُنُ بِذِكْرِ اللَّهِ، فَظَاهِرٌ لَيْتَمَ مَقْصُودُهُ، وَيَنْجَحُ مَجْهُودُهُ، وَقَدْ بَلَغَ مَا أَرَادَ، وَحَصَلَ لَهُ الْمَقْصُودُ وَالْمَرَادُ، كُلُّ ذَلِكَ بِيَمْنِ اللَّهِ ﷻ الَّذِي بَدَأَ بِهِ نَظْمَهُ وَخَتَمَهُ بِهِ، إِذْ لَوْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ لَخِيفَ عَلَيْهِ التَّقْصَانُ.

فَفِي الْحَدِيثِ: « كُلُّ أَمْرٍ - مُهِمٌّ - ذَا بَالٍ لَا يُبْتَدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْدَمٌ » (٣)، [أَيِ مَقْطُوعِ الْحُجَّةِ] (٤)، وَيُرْوَى: « فَهُوَ أَقْطَعُ » (٥)، وَيُرْوَى: « فَهُوَ أَتْبَرُ » (١)، وَيُرْوَى: « فَهُوَ أَجْدَعُ » (٢)، وَكُلُّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

وفي رواية للنسائي عن أبي هريرة بلفظ: « خير الكلام أربع لا تبالي بأيتهن بدأت سبحان الله ... ». انظر: السنن الكبرى (٢١٠/٦ رقم: ١٠٦٧٧).

وعند أحمد عن سمرة بلفظ: « أربع من أطيب الكلام وهن من القرآن لا يضرك بأيتهن بدأت سبحان الله ... ». المسند: (٣١١/٣٣ رقم: ٢٠١٢٦).

(١) انظر: ثلاث رسائل في الإعجاز: (ص ٢٧) وما بعدها.
و« الخطابي » هو: حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب أبو سليمان الخطابي، فقيه محدث، سمع من أبي علي الصنفار، وروى عنه الحاكم النيسابوري، له: معالم السنن في شرح سنن أبي داود وبيان إعجاز القرآن، توفي سنة ثمان وثمانين.
وفيات الأعيان لابن خلكان: (٢/٢١٤)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١/٥٤٦).
(٢) سقطت من الأصل.

(٣) من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ، واختلف في وصله وإرساله:
أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الأدب: باب الهدى في الكلام (٢/٦٧٧ رقم: ٤٨٤٠) وقال: رواه يونس، وعقيل وشعيب، وسعيد بن عبد العزيز، عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً، وأخرجه الدارقطني: في أول كتاب الصلاة (١/٢٢٩) ورجح إرساله.

وأخرجه ابن ماجه في سننه: كتاب النكاح: باب خطبة النكاح (١/٦١٠ رقم: ١٨٩٤)، وابن حبان في صحيحه: المقدمة: باب الاعتصام بالسنة وما يتعلق بها نقلاً وأمرًا وزجراً (١/١٧٣-١٧٤ رقم: ٢٠١).

وانظر: تحفة الأحوذى لأبي العلا المباركفوري: (٤/٢٠٢)، التلخيص الحبير لابن حجر: (١/٢٥٧)، البدر المنير لابن الملقن: (٧/٥٢٨)، وإرواء الغليل للألباني: (١/٣٠).

(٤) زيادة من "ت".

(٥) من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ.

أخرجه: النسائي في: السنن الكبرى: كتاب عمل اليوم والليلة: ما يستحب من الكلام عند الحاجة (٦/١٢٧ رقم: ١٠٣٢٨) وأيضاً في عمل اليوم والليلة: (١/٣٤٥)، وابن حبان في صحيحه: في المقدمة: باب الاعتصام بالسنة وما يتعلق بها

والذي خرَّجه الدَّارِقُطْنِي: « لَا يُبْتَدَأُ فِيهِ بِذِكْرِ الْحَمْدِ » (٣).
 وَمَعْنَى «أَجْذَمَ»: [مَقْطُوعٌ (٤)؛ وَفِي الْحَدِيثِ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَتَلَّفَ لَهُ لَقِيَ اللَّهَ أَجْذَمًا» (٥)
 أَي: (٦) مَقْطُوعٌ الْحُجَّةِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ: «السَّيْفُ [الْجَدْمَا] (٧)» إِذَا كَانَتْ قَاطِعَةً.
 وَمَعْنَى «أَجْدَعٌ»: مَقْطُوعٌ، [قَالَ الشَّاعِرُ (٨):

نقلا وأمرًا وزحرا (١٧٣/١) رقم: (١)، ابن أبي شيبة في مصنفه: كتاب الحديث بالكراريس: باب ما قالوا فيما يستحب أن يبدأ به الكلام (٣٣٩/٥) رقم: (٢٦٦٨٣)، وابن ماجه في سننه: كتاب النكاح: باب خطبة النكاح (٦١٠/١) رقم: (١٨٩٤)، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الجمعة: باب ما يستدل به على وجوب التحميد في خطبة الجمعة (٢٠٨/٣) رقم: (٥٥٥٩)، وفي كتاب شعب الإيمان: باب في تعديد نعم الله عز وجل وما يجب من شكرها (٩٠/٤) رقم: (٤٣٧٢).
 قال الألباني: «ضعيف». انظر: إرواء الغليل للألباني: (٣٠/١)، ومشكاة المصابيح للتبريزي: (٩٤٣/٢).
 (١) ويروى عن أبي هريرة بلفظ: «كُلُّ كَلَامٍ أَوْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ أَتْرُ أَوْ قَالَ: أَفْطَعُ». أخرجه الإمام أحمد في المسند: (٣٢٩/١٤) رقم: (٨٧١٢)، وعبد الرزاق في مصنفه عن رجل من الأنصار: (١٨٩/٦) رقم: (١٠٤٥٥). وانظر: التلخيص الحبير لابن حجر: (٣٢٣/٣).
 ويروى أيضا بلفظ: «لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ ..». انظر: البدر المنير لابن الملقن: (٥٣٠/٧)، وإرواء الغليل للألباني: (٢٩/١).
 (٢) لم أجد له تخريج بهذا اللفظ.
 (٣) انظر: سنن الدارقطني: في بداية كتاب الصلاة: (٢٢٩/١)؛ وذكر الحديث بلفظ: «لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ أَفْطَعُ»، وذكره أيضا بلفظ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِذِكْرِ اللَّهِ أَفْطَعُ»؛ انظر: (٢٢٩/١).
 (٤) انظر: تاج العروس للزبيدي «مادة ج ذ م»: (٣٧٩/٣١)، ولسان العرب لابن منظور «مادة ج ذ م»: (٨٦/١٢).
 (٥) ذكره بهذا اللفظ الرجراجي في تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٦٥).
 والحديث الوارد في هذا الباب عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بلفظ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يقرأ الْقُرْآنَ، ثُمَّ يَنْسَاهُ - أَوْ نَسِيَهُ - إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ أَجْذَمٌ». أخرجه أبو داود في سننه: كتاب سجود القرآن: باب التشديد فيمن حفظ القرآن ثم نسيه (٤٦٥/١) رقم: (١٤٧٤) كتاب الصلاة: باب التشديد فيمن حفظ القرآن ثم نسيه، والإمام أحمد في مسنده: (١٢٠/٣٧) رقم: (٢٢٤٥٦)، والبيهقي في شعب الإيمان: باب في تعظيم القرآن: فصل في إيمان تلاوة القرآن (٣٣٦/٢) رقم: (١٩٦٩)، والطبراني في المعجم الكبير: (٢٣/٦) رقم: (٥٣٩١).
 قال الحافظ ابن حجر: «في إسناده مقال». فتح الباري لابن حجر: (٨٦/٩). وانظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني: (٥٢٩/٣).
 (٦) سقطت من الأصل.
 (٧) في "ت": "الجدع".
 (٨) هو: أبو حية التميمي واسمه: الهيثم بن الربيع بن زرارة من بني نمير بن عامر، شاعر مجيد، من أهل البصرة، من

يَوَدُّ بِجَدْعِ الْأَنْفِ لَوْ أَنَّ صَحْبَهُ تَنَادَوْا وَقَالُوا فِي الْمُنَاخِ لَهُ نَمٍ [١] (٢)

وَأَمَّا الْإِقْتِدَاءُ بَكِتَابِ اللَّهِ: فَإِنَّ أَوَّلَهُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، وَهَكَذَا هُوَ [٤/أ] فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ كَمَا فِي مَصَاحِفِنَا؛ أَوَّلُهُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وَآخِرُهُ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١]، وَذَلِكَ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَيْهِمْ جَمَعُوهُ فِي مُصْحَفٍ لَا غَيْرَ. وَأَمَّا تَرْتِيبُ سُورِهِ فَإِنَّمَا هُوَ بِتَوْقِيفِ جِبْرِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، وَإِعْلَامُهُ عِنْدَ نَزُولِ كُلِّ آيَةٍ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تُكْتَبُ عَقِبَ آيَةٍ كَذَا فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا (٣). وَقِيلَ: « مَا أُنزِلَ كِتَابٌ إِلَّا وَفِي أَوَّلِهِ الْحَمْدُ » (٤). وَأَمَّا التَّأْسِي بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَإِنَّهُ كَانَ ﷺ يَبْتَدِئُ خُطْبَهُ وَمَوَاعِظَهُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ (٥). وَقَوْلُهُ: «الْحَمْدُ» هُوَ الثَّنَاءُ عَلَى الْمَحْمُودِ بِصِفَاتِهِ الْمَحْمُودَةِ شَرْعاً (١)، وَلِلْمُتَكَلِّمِينَ فِيهِ حُدُودٌ، وَفِيهَا مَقْبُولٌ وَمَرْدُودٌ.

مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، مات سنة بضع وثمانين ومائة.

فوات الوفيات للكتبي: (٤/٢٤٢)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (١٦/٣٣١)، والأعلام للزركلي: (٨/١٠٣).

(١) جاء في شرح ديوان الحماسة للتريزي: (٣/١٧٣) وفي شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: (٢/١٣٧١) وفي كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري: (ص٤٤٦) وفي شرح أدب الكاتب للحواليقي: (ص١٠٠): «فَوَدَّ» بالفاء، وفي صبح الأعشى للقلقشندي: (١٤/١٣٤): «وَوَدَّ» بالواو. (٢) سقطت من "ت".

(٣) اختلف الأئمة العلماء في ترتيب الآيات والسور هل هو توقيفي أم هو اجتهاد من الصحابة ﷺ؟ وذهبوا في ذلك إلى مذاهب، والراجح - إن شاء الله تعالى - ما ذكره الشارح رحمه الله من أن الترتيب توقيفي، وقد حكى السيوطي وغيره الإجماع على ذلك عن عدد من العلماء.

انظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: (٢/٣٩٤)، البرهان في علوم القرآن للزركشي: (١/٢٥٧)، مناهل العرفان للزرقاني: (١/٣٤٦)، مباحث في علوم القرآن للقطان: (ص١٣٣).

(٤) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص٦٤).

(٥) من ذلك مثلاً: ما رواه جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ النَّاسَ يَحْمَدُ اللَّهَ وَيُثْنِي عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ يَقُولُ « مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَخَيْرُ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ » ». رواه مسلم: كتاب الجمعة: باب تخفيف الصلاة والخطبة (٢/٥٩٢) رقم: ٨٦٧.

وانظر: صحيح مسلم: (٢/٦١٨) رقم: ٩٠١ و(٤/٦٢٤) رقم: ٩٠٥ و(٢/٧٣٨) رقم: ١٠٦١، وصحيح البخاري: (١/٨٠) رقم: ١٨٤ و(١/٣٣٢) رقم: ١٠٥٣ و(٢/١٢) رقم: ١٨٣٢، وغيرهما.

وَقَوْلُهُ: «لِلَّهِ» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ لِإِخْتِصَاصِ كَقَوْلِهِمْ: «[الجل]» (٢) لِلْفَرَسِ (٣)، وَلَا شَكَّ أَنَّ «الْحَمْدَ» لَا يَلِيْقُ إِلَّا لِلَّهِ، لِعَايَةِ جَلَالِهِ، وَكَثْرَةِ إِحْسَانِهِ وَأَفْضَالِهِ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلْمَلِكِ كَقَوْلِهِمْ: «الدَّارُ لَزَيْدٍ»، وَلَا شَكَّ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ مَلِكُ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، فَ«الْحَمْدُ لِلَّهِ» بِمَعْنَى: أَنَّ الْحَمْدَ لَا يَلِيْقُ إِلَّا بِهِ، وَبِمَعْنَى: أَنَّ الْحَمْدَ مُلْكُهُ، لِكَوْنِهِ سُبْحَانَهُ هُوَ الْمُسْتَحِقُّ لِجَمِيعِ الْمَحَامِدِ. وَقَدْ يَتَعَنَّ «الْحَمْدُ» بِمَعْنَى: الشُّكْرِ، وَبِمَعْنَى: الْمَدْحِ، وَبِمَعْنَى: الثَّنَاءِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ هَلْ هِيَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ؟ أَوْ بَعْضُهَا أَعْمٌ مِنْ بَعْضٍ؟ وَالْكَلَامُ فِي ذَلِكَ يَطُولُ، تَرَكَنَاهُ لِطُولِهِ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ (٤).

(١) يقول الشيخ ابن عثيمين رحمته الله: «الحمد تفسيره: وصف الحمود بالكمال، وليس الثناء على الحمود بالكمال؛ لأن الثناء إنما يقال عند التكرار، وقد فرّق الله بينهما في الحديث القدسي في قوله: «إِذَا قَالَ - أَي الْمَصْلِيِّ - ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قَالَ: هَمْدِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ قَالَ: أَثْنِي عَلَيَّ عَبْدِي» رواه مسلم، فجعل الثناء بتكرار الوصف؛ أي: وصف الكمال...».

الشرح الممتع على زاد المستقنع لابن عثيمين: (١٤١/٥).

(٢) في "ت": "اللحام".

(٣) انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة ج ل ل»: (١١٦/١١)، وتاج العروس للزبيدي «مادة ج ل ل»: (٢١٩/٢٨).

(٤) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «الحمد يتضمن: المدح والثناء على الحمود بذكر محاسنه سواء كان الإحسان إلى الحماد أو لم يكن والشكر لا يكون إلا على إحسان المشكور إلى الشاكر فمن هذا الوجه: الحمد أعم من الشكر لأنه يكون على المحاسن والإحسان فإن الله تعالى يحمد على ماله من الأسماء الحسنى والمثل الأعلى وما خلقه في الآخرة والأولى، ولهذا قال تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وِليٌّ مِنَ الذَّلِّ وَكَبْرَهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: ١١١]....»

وأما الشكر فإنه لا يكون إلا على الأنعام، فهو أخص من الحمد من هذا الوجه؛ لكنه يكون بالقلب واليد واللسان كما قيل:

أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا

ولهذا قال تعالى: ﴿اعْمَلُوا آلَ دَاوُدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣].

والحمد إنما يكون بالقلب واللسان؛ فمن هذا الوجه: الشكر أعم من جهة أنواعه، والحمد أعم من جهة أسبابه، وفي الحديث: «الحمد لله رأس الشكر». فمن لم يحمد الله لم يشكره. وفي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ لِيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيُحْمَدُهُ عَلَيْهَا وَيَشْرِبَ الشَّرْبَةَ فَيُحْمَدُهُ عَلَيْهَا»؛ والله أعلم.

الفتاوي الكبرى لابن تيمية: (٣٧٨/٢-٣٧٩).

وانظر: القصد النافع للخراز: (ص ٣٤-٣٦)، وتنبیه العطشان للجرجاني: (ص ٦٦)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي:

(١٣٣/١)، والحرر الوجيز لابن عطية: (٦٦/١)، والفروق اللغوية لأبي هلال العسكري: (ص ٤٨)، ومشارك الأنوار على

صحاح الآثار للقاضي عياض: (٢٥١/٢).

وقوله: «العَظِيمُ المِنَن»؛ «العَظِيمُ» نَعْتُ لِه، لَكِنَّهُ نَعْتُ جَارِي عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ نَعْتُ لـ «المِنَن»، إِذْ أَصْلُهُ: «الحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ مِنْهُ»، فَ«مِنْهُ» فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: «العَظِيمَةُ»، فَإِضَافَةُ «العَظِيمِ» لـ «المِنَن» إِضَافَةٌ غَيْرُ مَحْضَةٍ، [لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ إِذَا كَانَ فِي اسْمٍ وَكَانَ مُضَافًا إِلَى اسْمٍ آخَرَ مِثْلَهُ مُعَرَّفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ كَانَتْ إِضَافَةٌ غَيْرُ مَحْضَةٍ] (١)، وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، وَفِي الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ خَاصَّةً، وَقَدْ أَتَتْ الْإِضَافَةُ عَلَى هَذَا الْمَنْهَاجِ فِي الْأَعْدَادِ قَلِيلًا مِثْلَ: الْحَمْسَةُ الدَّرَاهِمِ، وَالْأَرْبَعَةُ الدَّنَانِيرِ.

ومثال قوله: «العَظِيمُ المِنَن»: «مررتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهِ»، فَالمَوْصُوفُ بِـ «العَظِيمِ» فِي الْحَقِيقَةِ «المِنَن»، كَمَا أَنَّ المَوْصُوفَ بِالْحُسْنِ فِي المِثَالِ «الْوَجْهِ».

فـ«العَظِيمِ» نَعْتُ «لِلْمِنَن»، وَ«المِنَنُ» فَاعِلٌ بِقَوْلِهِ: «العَظِيمِ»؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ كَمَا قَدَّمْنَا: «الحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمَةِ مِنْهُ»، وَمِثَالُهُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَاحِكَةٍ أُمُّهُ، فَ«ضَاحِكَةٍ» فِي الْحَقِيقَةِ نَعْتُ لِلْأُمَّ.

وَمَعْنَى «العَظِيمِ» هُنَا رَاجِعٌ إِلَى الكَثْرَةِ؛ أَي: الكَثِيرِ المِنَنِ.
وَ«المِنَنُ» جَمْعُ «مِنَّةٍ» (٢)؛ وَهِيَ الْعَظِيمَةُ، كَ: «مِلَّةٌ وَمِلٌّ»، وَ«فِتْنَةٌ وَفِتْنٌ»، وَ«مِحْنَةٌ وَمِحْنٌ». قَالَ الخَطَّابِيُّ: «وَمِنْ أَسْمَائِهِ سُبْحَانُهُ» (المِنَانُ) (٣)، وَهُوَ الكَثِيرُ العَطَاءِ (٤).

وَ«المِنَنُ» العَطَاءُ لِمَنْ لَا تَسْتَثْبِهُهُ سُبْحَانُهُ، [وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ

أَمْسِكْ﴾ (ص: ٣٩).

قَالَ الثَّعْلَبِيُّ (١): «أَي: فَاعِطٌ أَوْ أَمْسِكُ» (٢).

(١) سقطت من الاصل.

(٢) انظر: الصحاح للجوهري «مادة منن»: (٢٢٠٧/٦)، لسان العرب لابن منظور «مادة منن»: (٤١٥/١٣)، تاج العروس للزبيدي «مادة منن»: (١٩٤/٣٦).

(٣) كما في حديث أنس: «قال: كنت مع رسول الله ﷺ جالسا يعني ورجل قائم يصلي فلما ركع وسجد وتشهد دعا فقال في دعائه: اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت المنان بديع السماوات والأرض...».

أخرجه أبو داود في سننه: كتاب سجود القرآن: باب الدعاء (١١٣/٢) رقم: (١٤٩٥)، والترمذي في سننه: أبواب الدعوات: باب خلق الله مائة رحمة (٥٥٠/٥) رقم: (٣٥٤٤)، والنسائي في الصغرى: كتاب الصلاة: باب الدعاء بعد الذكر (٥٢/٣) رقم: (١٣٠٠)، وابن ماجه في سننه: كتاب الدعاء: باب اسم الله الأعظم (١٢٦٨/٢) رقم: (٣٨٥٨)، وابن حبان في صحيحه: كتاب الرقائق: باب الأدعية (١٧٥/٣) رقم: (٨٩٣)، والحاكم في مستدركه: كتاب الدعاء والتكبير والتهليل والتسبيح والذكر (٦٨٣/١) رقم: (١٨٥٧).

(٤) انظر: غريب الحديث للخطابي: (٩٢/١).

ومنه قوله سبحانه [(٣) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَمَنَّوْا تَسْتَكْبِرُ﴾] [المدرثر: ٦].
 قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: « مَعْنَاهُ: وَلَا تُعْطِ يَا مُحَمَّدُ عَطِيَّةً فَتُعْطَى أَكْثَرَ مِنْهَا » (٤).
 وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ أَكْثَرِ الْمُفَسِّرِينَ، وَهَذَا مَخْصُوصٌ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ مُبَاحٌ لِأُمَّتِهِ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا
 أُجْرَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ (٥).
 قَالَ الْوَاحِدِيُّ (٦): « لِأَنَّهُ ﷺ مَأْمُورٌ بِأَجْلِ الْأَخْلَاقِ، وَبِأَشْرَفِ الْأَدَابِ » (٧).
 قَالَ الثَّعْلَبِيُّ: « وَالْعَرَبُ تَقُولُ: مَنْ عَلَيَّ بِرَغِيفٍ، أَيُّ: أَعْطَانِيهِ. قَالَ الْحَسَنُ (٨): « إِنْ اللَّهُ لَمْ
 يُعْطِ أَحَدًا عَطِيَّةً إِلَّا جَعَلَ فِيهَا حِسَابًا، إِلَّا لِسُلَيْمَانَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعْطَاهُ عَطَاءً هَنِئًا فَقَالَ: ﴿ هَذَا
 عَطَاؤُنَا فَأَمَّنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [ص: ٣٩] عَلَيْكَ فِي إِعْطَانِهِ وَلَا فِي إِمْسَاكِهِ؛ وَهَذَا مِمَّا خُصَّ
 بِهِ سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: إِنْ أُعْطِيَ أُجْرًا، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ تَبِعَةً » (٩).
 فَقَوْلُ النَّازِمِ: « الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ الْمَنَّانِ » أَيُّ: الْكَثِيرِ الْعَطَايَا.

- (١) هو: أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق النيسابوري الثعلبي ويقال: «الثعالبي» صاحب التفسير، أوجد زمانه في علم القرآن، روى عن أبي طاهر بن خزيمة وأخذ عنه الواحدي، له: الكشف والبيان. توفي سنة سبع وعشرين وأربعمائة. طبقات المفسرين للأدزروي: (ص ١٠٦)، وفيات الأعيان لابن خلكان: (٧٩/١).
- (٢) الكشف والبيان للثعلبي: (٢١١/٨).
- (٣) سقطت من الأصل وما أثبتته من س.
- (٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٣٠٨/٣)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: (٢٦٤/٨)، والدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي: (٣٢٧/٨).
- (٥) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري (١٥/٢٣).
- (٦) هو: علي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري أبو الحسن، المفسر النحوي، قرأ علي أبي الحسن الضريير، وروى عنه أحمد بن عمر الأرقطبي، له: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز وشرح ديوان المتنبي وأسباب النزول، مات سنة ثمان وستين وأربعمائة.
- بغية الوعاة للسيوطي: (١٤٥/٢)، طبقات المفسرين للسيوطي: (ص ٦٦)، طبقات المفسرين للأدزروي: (ص ١٢٧).
- (٧) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي: (ص ١٤٩).
- (٨) هو: الحسن بن أبي الحسن يسار البصري أبو سعيد، إمام زمانه علما وعملا، قرأ على حطان بن عبد الله الرقاشي عن أبي موسى الأشعري، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء، توفي سنة عشر ومائة.
- طبقات الفقهاء للشيرازي: (ص ٨٧)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: (٦٥/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢١٣/١).
- (٩) الكشف والبيان للثعلبي: (٢١١/٨)، وانظر: البحر المديد لابن عجيبة: (٢١٩/٦).

و«الْمَنَّ»: أَيضاً «الإِنْعَامُ»؛ يُقَالُ: «مَنَّ عَلَيْهِ» إِذَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَعْطَاهُ فَقَدْ أَنْعَمَ عَلَيْهِ (١).

و«الْمَنَّ»: أَيضاً «الإِفْضَالُ»؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ مَنَّكَ عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾ [الصافات: ١١٤]، أَي: تَفَضَّلْنَا عَلَيْهِمَا بِالنَّبُوَّةِ وَالرِّسَالَةِ.

و«الْمَنَّ»: أَيضاً هُوَ تَعْدَادُ النَّعْمِ عَلَى الْمُنْعَمِ عَلَيْهِ فِي حَقِّ الْخَلْقِ فِيمَا بَيْنَهُمْ (٢)، وَهُوَ مَذْمُومٌ، وَفَاعِلُهُ [٤/ب] مِنَ الْأَجْرِ وَالثَّوَابِ مَحْرُومٌ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة: ٢٦٤].

قَالَ الْوَاحِدِيُّ: «الْمَنَّ: هُوَ أَنْ يُقَالَ: أَحْسَنْتُ إِلَى فُلَانٍ نَفْعَتَهُ وَجَبَرْتُ حَالَهُ؛ يَمُنُّ بِمَا فَعَلَ، وَالْأَذَى: هُوَ أَنْ يَذْكَرَ إِحْسَانَهُ لِمَنْ لَا يُحِبُّ الَّذِي أَحْسَنَ إِلَيْهِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ» (٣).
قَالَ الْمَهْدَوِيُّ (٤) فِي «التَّحْصِيلِ» (٥): «نَهَى اللَّهُ ﷻ عَنِ الْمَنَّ عَلَى الْمُتَصَدِّقِ عَلَيْهِ، وَعَنْ أَذَاهُ بِزَجْرٍ وَتَعْنِيفٍ، وَاعْلَمْ أَنَّ ذَلِكَ يُبْطِلُ ثَوَابَ الصَّدَقَةِ».

(١) انظر: تاج العروس للزبيدي «مادة من»: (١٩٤/٣٦).

(٢) انظر: تاج العروس للزبيدي «مادة من»: (١٩٤/٣٦-١٩٥)، لسان العرب لابن منظور «مادة من»: (٤١٥/١٣).

(٣) انظر: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: (ص ١٨٧) فقد ذكر كلاماً بمعناه.

(٤) هو: أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي أبو العباس، نسيه إلى المهديّة بالمغرب أستاذ مشهور، رحل وأخذ عن أبي الحسن القاسمي، قرأ عليه غانم بن وليد المالقي، له: الهداية في القراءات السبع وشرحها، توفي بعد الثلاثين وأربعمائة. معرفة القراء الكبار للذهبي: (٣٩٩/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٨٦/١).

(٥) كتاب «التحصيل» للمهدي وهو كتاب في التفسير اسمه الكامل: "التحصيل لفوائد كتاب التفصيل الجامع لعلوم التنزيل"، حقق بعض أجزاءه في أماكن متفرقة وبعضها لا يزال مفقوداً.

- فحققت جزءاً منه الطالبة عبير عبدالله النعيم من جامعة الملك سعود بالسعودية في أطروحتها للماجستير بإشراف مصطفى بن محمد سليمان.

- وحقق الباحث علي محمود هرموش من سورة الفاتحة إلى آخر سورة البقرة، وذلك للحصول على الماجستير من قسم القرآن وعلومه بكلية أصول الدين بالرياض عام ١٤٠٢هـ بإشراف الدكتور محمد صالح مصطفى.

- وقام محمد يوسف شرجي في الجامعة الأردنية بعمان بتحقيق جزء منه كذلك.

- وقامت الباحثة سناء بنت الدكتور فضل حسن عباس بتحقيق سورتي آل عمران والنساء وكذلك قامت زميلتها نجاح إبراهيم محمد أبو ريا بتحقيق جزء سورة المائدة والأنعام من الجامعة الأردنية كلاهما بإشراف أحمد فريد صالح أبو هزيم.

- وسجل في السودان جزء منه كرسالة دكتوراه.

- وسجل كأطروحة دكتوراه بالمغرب من طرف مناري عز الدين بإشراف د. زين العابدين بلافريج.

وقد وصفه وصفاً جيداً عبدالسلام أحمد الكونبي في كتابه "المدرسة القرآنية في المغرب من الفتح الإسلامي إلى ابن عطية"

وقال: " «الْمَنْ» مَاخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: «حَبْلٌ مَنِينٌ»؛ أَي: ضَعِيفٌ مُنْقَطِعٌ^(١)، وَالْمَنْ يُقْتَطَعُ الْحَقُّ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ "، فَالْمَنْ الْمَذْمُومُ يُؤْذِي الْمُنْعَمَ عَلَيْهِ وَيَكْدُرُ حَالَهُ، وَيُبْطِلُ عَلَى الْمُنْعَمِ أَعْمَالَهُ، وَلِذَلِكَ كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ^(٢) كَثِيرًا مَا يُنْشِدُ فِي إِعْطَائِهِ [هذه الأبيات] (٣):

إِعْطَاءُ ذِي الْعَرْشِ خَيْرٌ مِنْ إِعْطَائِكُمْ وَسَيِّئُهُ وَاسِعٌ يُرْحَى وَيُنْتَظَرُ
أَنْتُمْ تَكْدُرُونَ مَا تُعْطُونَ مِنْكُمْ وَاللَّهُ يُعْطِي بِلَا مَنْ وَلَا كَدْرُ^(٤)

وقوله: «وَمُرْسَلُ الرُّسُلِ بِأَهْدَى سَنَنِ»
قوله: «وَمُرْسِلٌ» مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «الْعَظِيمِ»؛ أَي: وَبَاعَثَ الرُّسُلَ.
و«الرُّسُلُ» جَمْعُ «رَسُولٍ»، وَسَكَّنَهُ تَخْفِيفًا.
يُقَالُ: «رُسُلٌ وَرُسُلٌ» مِثْلُ: «كُتُبٌ وَكُتُبٌ»، وَ«سُحُبٌ وَسُحُبٌ»، وَ«صُحُفٌ وَصُحُفٌ». وَأَصْلُ تَسْمِيَّتِهِمْ «رُسُلًا» إِمَّا مِنْ «الرِّسَالَةِ»: وَهُوَ تَتَابُعُ الْوَحْيِ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَمِنْهُ «التَّرْسُلُ»: وَهُوَ التَّمَهُّلُ فِي الْأَمْرِ، وَمِنْهُ: «عَلَى رَسَلِكْ»؛ أَي: عَلَى مَهْلِكِ.
وَقِيلَ: أَصْلُ الرِّسَالَةِ مِنْ «الْإِرْسَالِ»؛ وَأَصْلُهُ: مِنْ الْبَعْثِ وَالْإِنْفَادِ، وَإِمَّا مِنْ «التَّتَابُعِ». فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُ الْقَائِلِ: أَرْسَلَ فُلَانٌ إِلَى فُلَانٍ بِكَذَا؛ إِذَا أَنْفَذَ إِلَيْهِ.
وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُمْ: جَاءَ النَّاسُ أَرْسَالًا؛ إِذَا اتَّبَعَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَمِنْهُ: «رَسَلُ اللَّبَنِ»؛ إِذَا تَتَابَعَ دَرُهُ.

(١/١٩٩-٢٠٦).

راجع: موقع ملتقى أهل التفسير وقاعدة البيانات الوصفية لأوعية المعلومات القرآنية بموقع مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي على شبكة الانترنت.

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة منن»: (١٣/٤١٥).

(٢) هو: النعمان بن ثابت التيمي الكوفي أبو حنيفة، إمام أصحاب الرأي وصاحب المذهب، رأى أنسًا، وروى عن عطاء وعاصم بن أبي النجود وخلق، وعنه ابنه حماد ووكيع، مات سنة خمسين ومائة.

طبقات الفقهاء للشيرازي: (ص٨٦)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٦/٣٩٠)، وتهذيب التهذيب لابن حجر:

(١٠/٤٤٩).

(٣) زيادة من "ت".

(٤) انظر الأبيات في تاريخ بغداد: (١٣/٣٥٩)؛ وذكر فيها: «عَطَاءٌ ... عَطَائِكُمْ» بَدَلُ: «إِعْطَاءٌ ... إِعْطَائِكُمْ»، وذكر: «أَنْتُمْ تَكْدُرُونَ» بدل: «أَنْتُمْ تَكْدُرُونَ» .

فَالرَّسُولُ: هُوَ الَّذِي تَتَّبَعُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ؛ لِأَنَّهُ أُلْزِمَ [تكرير] (١) التَّبْلِيغَ، فَالْإِرْسَالُ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى بِإِبْلَاحِ الرِّسَالَةِ، وَالْمُرْسِلُ (٢) مَنْ لَهُ الرِّسَالَةُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

وَقَالَ لِمُوسَى: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَتِي وَبِكَلِمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤].
وَهَذَا عَلَى مَا صَارَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْحَقِّ مِنْ أَنَّ كَلَامَهُ قَدِيمٌ (٣)، وَإِلَّا فَلَا وَجَهَ لِلْخُصُوصِيَّةِ.
وَالرَّسُولُ: حَامِلُ الرِّسَالَةِ، وَهُوَ «فَعُولٌ» بِمَعْنَى: «مَفْعُولٌ»، وَلَمْ يَأْتِ فِي اللُّغَةِ إِلَّا نَادِرًا. (٤)
وَقَوْلُهُ: «بِأَهْدَى سَنَنِ» أَي: بِأَرْشَدٍ، وَ«الْهُدَى»: الْإِرْشَادُ إِلَى الْحَقِّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [الفصص: ٥٦] أَي: لَا تُرْشِدُ، وَقَوْلُهُ: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾ [الأعراف: ١٧٨].

وَيُقَالُ: هَدَاهُ اللَّهُ هُدًى؛ أَي: أَرْشَدَهُ إِلَى الْأَخْذِ بِمَا أَمَرَ بِهِ، وَهَدَيْتُ الطَّرِيقَ هِدَايَةً، وَهَدَيْتِ الْعُرُوسُ إِلَى زَوْجِهَا هُدَاءً؛ أَي: رَفَعْتُهَا إِلَيْهِ.
قَالَ زَهَيْرٌ (٥):

فَإِنْ يَكُنِ النِّسَاءُ مُخَبَّاتٍ فَحَقٌّ لِكُلِّ مُحْصَنَةٍ هِدَاءٌ (٦)
وَأَهْدَيْتُ الْهُدْيَةَ؛ أَي: أَرْسَلْتُهَا، وَأَهْدَيْتُ الْهُدْيَ إِلَى مَكَّةَ سُقْتَهُ. (٧)

(١) سقطت من الأصل.

(٢) الصواب: المرسل من له الرسالة

(٣) انظر: مجموع الرسائل والمسائل لابن تيمية: (٢/٣) وما بعدها، ومعارض القبول للحكمي: (١/٢٥٥)، وشرح العقيدة السفارينية للمانع: (ص ٦٩).

(٤) راجع في ذلك كله: الصحاح للجوهري «مادة رسل»: (٤/١٧٠٨)، ومقاييس اللغة لابن فارس «مادة رسل»:

(٢/٣٩٢)، وتاج العروس للزبيدي «مادة ر س ل»: (٢٩/٦٨)، ولسان العرب لابن منظور «مادة رسل»: (١١/٢٨١).

(٥) هو: زهير بن أبي سلمى، واسم أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني، أحد أصحاب الملققات، كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهدبها في سنة، فكانت قصائده تسمى (الحوليات)، مات قبل البعثة بقليل.

الشعر والشعراء لابن قتيبة: (١/١٣٧)، طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي: (١/٥١)، الأعلام للزركلي: (٣/٥٢).

(٦) ديوان زهير بن أبي سلمى: (ص ١٣). وفيه: «فإن قالوا النساء» بدل: «فإن يكن النساء».

(٧) راجع هذه المعاني كلها في: مقاييس اللغة لابن فارس «مادة هدي»: (٦/٤٢)، نزهة الأعين النواظر لابن الجوزي

«باب الهدى»: (ص ٦٢٦)، ولسان العرب لابن منظور «مادة هدي»: (١٥/٣٥٣)، وتاج العروس للزبيدي «مادة هدي»:

وَقَدْ تَرَدَّدَ وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِهَا الدَّعْوَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧].

فَالدَّعْوَةُ عَامَّةٌ، وَالْإِرْشَادُ خَاصٌّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥].

وَالْهَادِي: هُوَ الْمُرْشِدُ، وَهُوَ عَلَى الْحَقِيقَةِ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَدْ يَأْتِي بِمَعْنَى: «الْتِبَاتِ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

وَيَأْتِي بِمَعْنَى: «الْبَيَانِ»: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] و[لقمان: ٥].

وَبِمَعْنَى: «الرَّسُولِ»: ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِّنِّي هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨] و[طه: ١٢٣].

وَبِمَعْنَى: «السُّنَّةِ»: ﴿فِيهِدِلْهُمْ أَقْدِمَةً﴾ [الأنعام: ٩٠].

وَبِمَعْنَى: «الْإِصْلَاحِ»: ﴿لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ﴾ [يوسف: ٥٢].

وَبِمَعْنَى: «الدُّعَاءِ»: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧].

وَبِمَعْنَى: «الْقُرْآنِ»: ﴿إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى﴾ [الإسراء: ٩٤] و[الكهف: ٥٥].

وَبِمَعْنَى: «الْإِيمَانِ»: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣].

وَبِمَعْنَى: «الْإِلِهَامِ»: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ، ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠].

وَبِمَعْنَى: «التَّوْحِيدِ»: ﴿إِنْ نَّبَعِ الْهُدَى﴾ [القصص: ٥٧].

وَبِمَعْنَى: «التَّوْرَةِ»: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَى﴾ [غافر: ٥٣].

وَقَوْلُهُ: «سَنَنٍ» أَي: طَرِيقٍ، أَي: بَعَثَ الرَّسُلَ بِأَرْشَادِ طَرِيقٍ وَأَحْسَنِيهَا، وَأَرْشَدُ طَرِيقٍ

هُوَ الْإِسْلَامُ، وَالْإِسْلَامُ مُحْتَوِيًّا عَلَى كُلِّ مَا جَاءَتْ بِهِ [٥/أ] الرَّسُلُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ مِنَ الدُّعَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَالْإِقْرَارُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، وَالشَّرَائِعِ الَّتِي كَلَّفَهَا اللَّهُ الْخَلْقَ.

وَأَصْلُ «السُّنَّةِ» الطَّرِيقَةُ، وَمِنْهُ: سَنَّ الطَّرِيقَ الَّذِي يَمْشِي فِيهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَهْدِيكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، وَقَالَ: ﴿سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾ [الإسراء: ٧٧].

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ» (١).

ف«السُّنَنُ» الطَّرِيقُ، يُقَالُ: «تَنَحَّ عَنْ سُنَنِ الطَّرِيقِ» بَفَتْحِ السَّيْنِ وَالثُّونِ، وَ«عَنْ سُنَنِ الطَّرِيقِ» بِضَمِّ السَّيْنِ وَالثُّونِ، وَ«عَنْ سُنَنِ الطَّرِيقِ» بِضَمِّ السَّيْنِ وَالثُّونِ، وَ«عَنْ سُنَّةِ الطَّرِيقِ» يُرَادُ بِذَلِكَ: مَحَجَّتُهُ وَمَمَرُهُ (٢). قَالَ ابْنُ السَّيِّدِ البَطْلِيُّوسِي (٣) [فِي «الإِقْتِضَابِ (٤)»] (٥)، وَمِثْلُهُ عَنْ ابْنِ السَّكِّيتِ (٦) فِي «الأَلْفَاظِ» (٧)، [وَيُرْوَى: «مَنَاهِجَ»] (٨).

(١) يرويه العَرَبِيَّاتُ بن سارية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. أخرجه أحمد في المسند: (٣٦٧/٢٨) رقم: (١٧١٤٢)، وأبو داود في سننه: كتاب السنة: باب لزوم السنة (٣٢٩/٤) رقم: (٤٦٠٩)، والترمذي في سننه: أبواب العلم: باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتنب البدع (٤٤/٥) رقم: (٢٦٧٦)، وابن ماجه في سننه: في افتتاح الكتاب: باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين (١٥/١) رقم: (٤٢)، والحاكم في المستدرک: كتاب العلم (١٧٤/١) رقم: (٣٢٩)، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب آداب القاضي: باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي (١١٤/١٠) رقم: (٢٠١٢٥)، وابن حبان في صحيحه: في المقدمة: باب الاعتصام بالسنة وما يتعلق بها نقلا وأمرًا وزجرا (١٧٨/١) رقم: (٥)، والدارمي في سننه: في المقدمة: باب اتباع السنة (٥٧/١) رقم: (٩٥).

وانظر: التلخيص الحبير لابن حجر: (٤٦١/٤)، وتحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب لابن كثير: (٦٢/١)، ومشكاة المصابيح للبرقي: (٥٨/١).

(٢) انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة سنن»: (٢٢٠/١٣).

(٣) هو: عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي أبو محمد، كان عالماً بالأدب واللغات مستبحراً فيهما مقدماً في معرفتهما واتقائهما، روى عن أبي علي الغساني، له: كتاب الإقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطليوسي في شرح أدب الكتاب، توفي سنة إحدى وعشرين وخمسمائة.

الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٤٤٣/٢)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٥٥/٢).

(٤) الإقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطليوسي: (٦٧/١).

(٥) سقطت من «س».

(٦) هو: يعقوب بن إسحاق بن السكيت أبو يوسف، كان عالماً بالنحو وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة، روى عن الأصمعي وأبي عبيدة والفراء وغيرهم، له: إصلاح المنطق وكتاب الألفاظ، توفي سنة أربع وأربعين ومائتين.

بغية الوعاة للسيوطي: (٣٤٩/٢)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي: (٢٨٤٠/٦).

(٧) الألفاظ لابن السكيت: (ص ٣٤٢).

(٨) زيادة من الأصل.

ثُمَّ قَالَ كَلَّمَتْهُ:

[٢] لِيُبَلِّغُوا الدَّعْوَةَ لِلْعِبَادِ ❀❀❀ وَيُوضِحُوا مَهَائِعَ (١) الْإِرْشَادِ

الْلَامُ فِي قَوْلِهِ: «لِيُبَلِّغُوا الدَّعْوَةَ» لَامٌ «كَيِّ»، وَيُقَالُ لَهُ: «لَامُ الْعَلَّةِ»؛ لِأَنَّ التَّبْلِيغَ عِلَّةُ إِرْسَالِ الرُّسُلِ، فَقَوْلُهُ: «لِيُبَلِّغُوا» أَي: لِيُوصِلُوا - الرُّسُلَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ - الدَّعْوَةَ لِلْخَلْقِ. وَ«الدَّعْوَةُ» مَصْدَرٌ: «دَعَى يَدْعُو دَعْوَةً» إِذَا طَالَبَهُ بِاتِّبَاعِ طَرِيقِهِ وَإِجَابَتِهِ إِلَى مَا سَأَلَ، وَدَعْوَةُ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَمْرُهُمْ إِلَى الْإِيمَانِ بِاللَّهِ ﷻ وَتَوْحِيدِهِ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حَاكِيًا عَنْ نَبِيِّهِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا﴾ [نوح: ٥]، أَي: قَالَ نُوحٌ لَمَّا بَلَغَ رِسَالَةَ رَبِّهِ لِقَوْمِهِ فَعَصَوْهُ: يَا رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي إِلَى تَوْحِيدِكَ، وَحَذَرْتُهُمْ عِقَابَكَ عَلَى كُفْرِهِمْ، فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَارًا عَنْ قُبُولِ مَا جِئْتُهُمْ بِهِ.

وَقَالَ أَيْضًا حَاكِيًا عَنْهُ: ﴿وَإِنِّي كَلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لَتُغْفِرَ لَهُمْ﴾ [نوح: ٧] أَي: وَإِنِّي كَلَّمَا دَعَوْتُهُمْ إِلَى طَاعَتِكَ، وَالْعَمَلِ بِمَرْضَاتِكَ لَتُغْفِرَ لَهُمْ، إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ أَدْخَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ لَيْلًا يَسْمَعُوا دُعَائِي.

وَقَالَ: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَارًا﴾ [نوح: ٨] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ (٢).

وَقَالَ حَاكِيًا عَنْهُ وَعَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ مَعَ أُمَّهَاتِهِمْ: ﴿الْمَرِيَاتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ، وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾ [إبراهيم: ٩].

وَقَالَ حَاكِيًا عَنْ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٠] أَي: قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ لَمَّا تَطَاهَرَتْ عَلَى إِنْكَارِ مَا جَاءَ بِهِ الْعَرَبُ: إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَحْدَهُ لَا أُشْرِكُ بِهِ (٣).

(١) جاء في بعض نسخ الناظم: «مناهج» بدلا من «مهائيع» كما سينبه عليها الشارح كَلَّمَتْهُ.

(٢) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري (٢٣/٦٣١).

(٣) انظر: تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٨/٢٤٥).

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ دَعْوَةِ الْأَنْبِيَاءِ إِلَى أُمَّمِهِمْ إِلَى اللَّهِ ﷻ هُوَ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَتَوْحِيدِهِ، وَتَرْكُ عِبَادَةِ غَيْرِهِ.

و«الْعِبَاد» هُمُ الْخَلْقُ، وَهُمْ جَمْعُ «عَبْدٍ»، وَسُمِّيَ الْعَبْدُ عَبْدًا لِتَذَلُّلِهِ وَخُشُوعِهِ، وَسُمِّيَتْ الطَّرِيقُ الْجَادَةُ مُعَبَّدًا لِتَذَلُّلِهَا بِالْأَقْدَامِ وَوَطْئِ النَّاسِ لَهَا بِذَلِكَ^(١).

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ^(٢): « وَالْعِبَادُ: جَمْعُ «عَبْدٍ»؛ وَ«عَبْدٌ» يُجْمَعُ عَلَى عَشْرَةِ أَمْثَلَةٍ^(٣): «عِبَادٌ» كَفِرَاحٍ، وَ«أَعْبَدُ» كَأَفْرُخٍ، وَ«عَبْدَانُ» كَرِذْلَانٍ، وَ«عَبْدَانُ» بِضَمِّ الْعَيْنِ كَبُطْنَانٍ، وَ«عَبِيدٌ» كَمَا قَالُوا: كَلْبٌ وَكَلْبٌ، وَ«عَبْدٌ» كَسَقْفٌ، وَعَلَيْهِ أَنْشَدَ الْأَخْفَشُ^(٤):
أُنْسِبِ الْعَبْدَ إِلَى آبَائِهِ أَسْوَدَ الْجِلْدَةِ مِنْ قَوْمِ عُبْدِ

(١) انظر: الإشتقاق لابن دريد: (ص ١٠-١١)، ولسان العرب لابن منظور «مادة عبد»: (٣/٢٧٣).

(٢) الوسيلة للسخاوي: (ص ١٧-١٨).

(٣) بل هي أكثر من ذلك كما ذكر الزبيدي في تاج العروس للزبيدي (٨/٣٢٩-٣٣٠):

قال: «... وقد جمع الشيخ ابن مالك هذه الجموع مختصراً في قوله:

عِبَادٌ، عَيْبِدٌ، جَمْعُ عَبِيدٍ، وَأَعْبَدُ
كِعِبَادٍ، عَيْبِدَانٌ، وَعِبْدَانٌ أَنْبَتَنُ
كِعِبَادٍ، عَيْبِدَانٌ، وَعِبْدَانٌ أَنْبَتَنُ
كِعِبَادٍ، عَيْبِدَانٌ، وَعِبْدَانٌ أَنْبَتَنُ

واستدرك عليه الجلال السيوطي في أول شرحه لعقود الجمان، فقال:

وقد زيد أعبادٌ، عبودٌ، عبدةٌ
وأعبدةٌ، عبودونٌ، ثممت بعبدها
وععبدةٌ، عبودونٌ، ثممت بعبدها
وععبدةٌ، عبودونٌ، ثممت بعبدها

وزاد الشيخ سيدي المهدي الفاسي شارح (الدلائل) قوله:

ومندساً وازى كذلك معابدٌ
بذنين تفني عشيرين وانثنين إن تعدد

قال شيخنا: وأجمع ما رأيت في ذلك لبعض الفضلاء في أبيات:

جُمُوعُ عَبِيدٍ، عُبُودٌ أَعْبَدُ، عُبْدٌ
عُبْدٌ، عَيْبِدَى، وَمَعْبُودَا، وَمُدَّهُمَا
عَيْبِدُ أَعْبِدَةُ عِبَّادٌ، مَعْبِدَةُ
عِبَّادٌ، عَيْبِدَى، وَمَعْبُودَا، وَمُدَّهُمَا
عَيْبِدُ أَعْبِدَةُ عِبَّادٌ، مَعْبِدَةُ

قال شيخنا: وللنظر محال في بعض الألفاظ: هل هي جموع لعبيد؟ أو جموع لبعض جموعه، كأعابد، ومعابد؟! أ.هـ.

(٤) هو: سعيد بن مسعدة الجاشعي الأخفش الأوسط، قرأ النحو على سيبويه وكان أسن منه، وكان أربع أصحابه،

روى عنه أبو حاتم السجستاني، من تصانيفه كتاب الأوسط ومعاني القرآن، توفي سنة ٢٢١هـ وقيل غير ذلك.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ٧٢)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (١٠/٢٠٦)، وبغية الوعاة للسيوطي:

و«عَبْدَانٌ» بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَالْبَاءِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ، و«عَبْدِي» مَقْصُورٌ، و«عَبْدَاءٌ» مَمْدُودٌ، و«عُبُودًا» كَشْيُوحًا^(١).

وقوله: «وَيُوضِحُوا» أَي: يَبِينُوا، وَالْإِيضَاحُ هُوَ الْبَيَانُ وَالتَّبْيِينُ، تَقُولُ: «أَوْضَحْتُ كَذَا»؛ إِذَا بَيَّنْتَهُ، وَ«كَلَامٌ وَاضِحٌ»؛ أَي: بَيِّنٌ.

وقوله: «مَهَائِعَ الْإِرْشَادِ» هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. [٥/ب]

و«المهائِعُ» جَمْعُ «مَهِيْعٍ»، وَهُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَةِ الطَّرِيقِ.

وقال يَعْقُوبُ^(٢) فِي «الْأَلْفَاظِ»^(٣): «طَرِيقٌ مَهِيْعٌ» إِذَا كَانَ وَاضِحًا بَيِّنًا، قَالَ الشَّاعِرُ^(٤):

إِنَّ الصَّنِيعَةَ لَا تُكُونُ صَنِيعَةً حَتَّى تُكُونَ بِهَا الطَّرِيقُ المَهِيْعُ^(٥)

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى فِي هَذَا الرَّجْزِ: «وَيُوضِحُوا مَنَاهِجَ الْإِرْشَادِ».

و«المناهجُ»: جَمْعُ «مِنْهَاجٍ»، وَهُوَ أَيْضًا مِنْ صِفَاتِ الطَّرِيقِ، يُقَالُ: طَرِيقٌ نَهَجٌ وَمُنْهَجٌ وَمِنْهَاجٌ؛ قَالَهُ يَعْقُوبُ فِي «الْأَلْفَاظِ»^(٦).

(١) هذه الصيغ كلها ذكرها ابن منظور في لسان العرب لابن منظور «مادة عبد»: (٢٧٣/٣). وانظر: جميلة أرباب المراد للجعبري (مخطوط): [٧/أ-ب].

(٢) هو يعقوب بن إسحاق ابن السكيت وتقدمت ترجمته قريبا.

(٣) (ص ٣٤٢).

(٤) هو: عبد الله بن برّي بن عبد الجبار بن برّي بن أبي الوحش المقدسي ثم البصري اللغوي، رئيس النحاة بمصر في زمنه، قرأ الأدب على محمد بن عبد الملك الشنتريني، روى عنه عبد الغني المقدسي، له: الرد على الجوهرى، توفي سنة ثنتين وثمانين وخمسائة.

إنباء الرواة للقطبي: (١١٠ / ٢)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (١٣٦ / ٢١)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٣٤ / ٢).

(٥) ويروى بـ «حتى يصاب بما طريق» بدل: «يكون بما الطريق».

هذا البيت نسبه ابن منظور والزبيدي إلى ابن برّي. انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة هيع»: (٣٧٨/٨)، تاج العروس للزبيدي «مادة هيع»: (٤٢٠/٢٢)، ونسبه الجراحي في تنبيه العطشان للجراحي (ص ٨٢) إلى حسان ابن ثابت وأضاف إليه بيتا آخرًا:

وَإِذَا صَنَعْتَ صَنِيعَةً فَاقْصِدْ بِهَا اللهُ أَوْ فِي ذِي الْقَرَابَةِ أَوْ دَع

ويروى أيضًا: «حتى يصاب بما طريق المصنع»، وهذا هو المنسوب إلى حسان بن ثابت. انظر: الازدهار في ما عقده الشعراء من الأحاديث والآثار: (ص ١٦).

(٦) انظر: الألفاظ: (ص ٣٤٢).

وَقَوْلُهُ: «الإِرْشَادُ» أَصْلُهُ مِنَ «الرُّشْدِ» وَهُوَ النَّظَرُ فِي الْمَصَالِحِ (١)، فَبَيَّنَّا صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ وَأَوْضَحُوا طَرِيقَ مَصَالِحِ الْخَلْقِ، وَلَا أَعْظَمَ مَصْلَحَةً، وَلَا أَجَلٌ مَنفَعَةً فِي الْعَاجِلِ وَالْآجِلِ مِنْ مَعْرِفَةِ الطَّرِيقِ الْمُوَصِّلَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ الرَّبِّ ﷻ، فَبَلَّغُوا عَنْ رَبِّهِمْ، وَبَدَّلُوا فِي نُصْحِ الْخَلْقِ جُهْدَهُمْ صَلَوَاتِ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ، فَبَشَّرُوا وَأَنْذَرُوا، وَبَلَّغُوا عَنْ رَبِّهِمْ وَمَا قَصَرُوا، فَانْقَطَعَ الْعُذْرُ، وَوَقَعَتِ الْحُجَّةُ عَلَى الْخَلْقِ.

قَالَ اللَّهُ: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]. مُبَشِّرِينَ بِالنُّوَابِ عَلَى الطَّاعَةِ، وَمُنذِرِينَ بِالْعِقَابِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ فَيَقُولُونَ مَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَيُعَلِّمُنَا دِينَكَ، فَبَعَثَ اللَّهُ الرُّسُلَ قَطْعًا لِعُذْرِهِمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وَقَالَ: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُمْ بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِن قَبْلِ أَنْ نُنزِلَ وَنُخْرِزَ﴾ [طه: ١٣٤] (٢).

وَقَالَ ﷻ: « لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَمَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَدْحَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ، وَمَا أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِذَلِكَ أَرْسَلَ الرُّسُلَ وَأَنْزَلَ الْكُتُبَ » (٣).

ثُمَّ قَالَ ﷻ:

[٣] وَخَتَمَ الدَّعْوَةَ وَالتُّبُوءَ ❖❖❖ بِحَيْرِ مُرْسَلٍ إِلَى الْبَرِيئَةِ

قَوْلُهُ: «وَخَتَمَ» هَذَا مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «وَمُرْسَلِ الرُّسُلِ»؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ مُتَّحِدٌ بِهِمَا، وَهُوَ عَائِدٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ: «وَمُرْسَلِ الرُّسُلِ» اسْمًا فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة رشد»: (١٧٥/٣).

(٢) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٤٠٧/٩-٤٠٨)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: (٤٧٥/٢).

(٣) رواه البخاري: كتاب النكاح: باب الغيرة (٥/٢٠٠٢ رقم: ٤٩٢٢) وكتاب التفسير: باب تفسير سورة الأنعام

(٦/٢٦٩٣ رقم: ٦٩٦٨)، ومسلم: كتاب التوبة: باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش (٣/٢١١٣ رقم: ٢٧٦٠) من حديث

عبد الله بن مسعود.

مَعْنَاهُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَرْسَلَ وَخَتَمَ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾ [الحديد: ١٨] مَعْنَاهُ: إِنَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا وَأَقْرَضُوا اللَّهَ.

وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «وَوَخَتَمَ» مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ: «لِيُبَلِّغُوا الدَّعْوَةَ»؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ بِقَوْلِهِ: «لِيُبَلِّغُوا» عَائِدٌ عَلَى الرَّسْلِ، «وَوَخَتَمَ» فَاعِلُهُ عَائِدٌ عَلَى اللَّهِ، وَالرُّسُلُ لَيْسُوا بِمُرْسَلِينَ وَلَا خَاتَمِينَ، فَاللَّهُ هُوَ الْمُرْسَلُ وَالْخَاتَمُ بِمَا شَاءَ، فَالْمَعْنَى يَأْتِي عَطْفُهُ عَلَى «لِيُبَلِّغُوا». وَقَوْلُهُ: «وَوَخَتَمَ»؛ وَ«الْحَتْمُ» الطَّبْعُ، يُقَالُ: حَتَمْتُ الْكِتَابَ حَتْمًا إِذَا طَبَعْتَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِكْرَامُ الْكِتَابِ حَتْمُهُ» (١). وَ«حَتَمْتُ الْعَمَلَ»؛ إِذَا فَرَعْتُ مِنْهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: حَتَمْتُ الْقُرْآنَ؛ إِذَا أَتَيْتُ عَلَى آخِرِهِ وَفَرَعْتُ مِنْهُ (٢).

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُرَادُ هُنَا، فَإِنَّ عِلْمَهُ فِي تَفْضِيلِ الرِّسَالَةِ وَالثُّبُوتِ قَدْ فَرَّغَ مِنْهُ. قَالَ: وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْحَتْمَ عَلَى الْكِتَابِ كَرَامَةٌ لَهُ لِئَلَّا يُطْلَعَ عَلَى مَا فِيهِ (٣). وَقَدْ قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى حَاكِيًا عَنِ بَلْقَيْسِ (٤): ﴿إِنِّي أُلْقِي إِلَيْكَ كِتَابًا كَرِيمًا﴾ [النمل: ٢٩] أَي: مَخْتُومٌ مَطْبُوعٌ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ (٥) [الواقعة: ٧٧] أَي: مَخْتُومٌ (٦).

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٤/١٦٢ رقم: ٣٨٧٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما، والقضاعي في مسند الشهاب عن ابن عباس أيضًا: (١/٥٨ رقم: ٣٩).

والحديث موضوع؛ لأن فيه محمد بن مروان السدي الصغير، وهو متروك. المقاصد الحسنة للسخاوي: (١/٧٥٥). وانظر: كشف الخفاء ومزيل الالتباس للعجلوني: (٢/١٢٨)، وجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي: (٨/١٨٦)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني: (٤/٦٩ رقم: ١٥٦٧).

(٢) انظر هذه المعاني في: تاج العروس للزبيدي «مادة خ ت م»: (٤١/٣٢)، ولسان العرب لابن منظور «مادة حتم»: (١٦٣/١٢).

(٣) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني (ص ٨٥).

(٤) هي: بليقيس بنت السيرح؛ وهو: الهدهاد، وقيل: شراحيل بن ذي جدن بن السيرح بن الحارث بن قيس بن صيفي بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وكان أبوها من أكابر ملوك اليمن، ملكت بعده واتخذت من أرض سبأ بمأرب قاعدة لها، قيل أن نبي الله سليمان عليه السلام تزوجها وأقامت معه سبع سنين وأشهرًا، وتوفيت فدفنها بتدمر.

انظر: الكامل في التاريخ لابن الأثير: (١/١٢٩)، وقصص الأنبياء لابن كثير: (٢/٢٩١)، والأعلام للزركلي: (٢/٧٣).

(٥) في جميع النسخ المخطوطة: «وإنه لكتاب محتوم». وهذا خطأ بين، وهذا وهم إما من الناسخ أو الشارح عفا الله عنهما.

(٦) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٩/٤٥٢)، ومعالم التنزيل للغوي: (٦/١٥٩)، والدر المنثور في

التفسير بالمأثور للسيوطي: (٦/٣٥٣).

وأيضاً: فَخْتَمُ الْكِتَابِ زِينَةٌ وَكَرَامَةٌ لَهُ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: « مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى دَاراً فَكَمَّلَهَا وَأَحْسَنَهَا وَتَرَكَ مِنْهَا مَوْضِعَ لَبْنَةٍ، فَصَارَ يُقَالُ: مَا أَحْسَنَهَا لَوْ تَمَّتْ، فَأَنَا اللَّبْنَةُ بِهَا تَمَّ بِنَاءُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَكَمُلَ بِهَا جَمَالُهُمْ، وَأَنَا سَيِّدُ وَوَلَدُ آدَمَ، وَأَنَا أَوَّلُ الْأَنْبِيَاءِ فَضْلاً وَآخِرُهُمْ بَعْثاً، قَدْ خَتَمَ بِهِ حَدِيثُهُمْ فَلَا نَبِيَّ بَعْدِي وَلَا رَسُولَ» (١).

قَالَ اللَّهُ ﷻ: ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

قُرِئَ [٦/أ] بِفَتْحِ التَّاءِ وَبِكَسْرِهَا (٢)، فَبَفَتْحِهَا أَي: أَنَّهُمْ خَتَمُوا بِهِ، فَهُوَ الْخَاتَمُ وَالطَّابِعُ لَهُمْ، وَبِكَسْرِهَا بِمَعْنَى: أَنَّهُ أَحْتَمُهُمْ، أَي: جَاءَ آخِرُهُمْ (٣).
قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ (٤): « وَإِنَّمَا جَعَلَهُ آخِرَ الْمُرْسَلِينَ تَشْرِيفاً لَهُ لِيَتَعَلَّقَ الثُّفُوسُ وَالْخَوَاطِرُ بِدِينِهِ، وَبِحَالِ اهْتِدَاءِ الْعَائِبِ كَالشَّاهِدِ، وَكَرَامَةً لَهُ وَلِأُمَّتِهِ لِئَلَّا يَطُولَ بِهِ وَبِهِمُ الْبَقَاءُ فِي الْأَرْضِ، وَتَرْكِيَّةٌ لِمَقَامِهِ، وَرِفْعَةٌ لِشَأْنِهِ، إِذْ هُوَ شَاهِدٌ بِصِحَّةِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْكُتُبِ وَالْأَدْيَانِ،

(١) لم أجد هذا الحديث بلفظه هكذا، والذي ورد في كتب الحديث مجموعة أحاديث تشتمل على هذا المعنى؛ نذكر منها مثلاً:

- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « إِنْ مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتاً فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إِلَّا مَوْضِعَ لَبْنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْجَبُونَ لَهُ، وَيَقُولُونَ: هَلَّا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبْنَةُ؟ قَالَ: فَأَنَا اللَّبْنَةُ. وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ ». رواه البخاري: كتاب المناقب: باب خاتم النبيين ﷺ (٣/١٣٠٠ رقم: ٣٣٤٢)، ومسلم: كتاب الفضائل: باب ذكر كونه ﷺ خاتم النبيين (٤/١٧٩٠ رقم: ٢٢٨٦).

- ومنها أيضاً: عن أبي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « أَنَا سَيِّدُ وَوَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ، وَأَوَّلُ مُشْفَعٍ ». رواه مسلم: كتاب الفضائل: باب تفضيل نبينا ﷺ عن جميع الخلائق (٤/١٧٨٢ رقم: ٢٢٧٨).

- عن أبي حازم قال: قاعدت أبا هريرة خمسين سنين فسمعتُه يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي ... » الحديث.

رواه البخاري: كتاب الأنبياء: باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٣/١٣٧٣ رقم: ٣٢٦٨)، ومسلم: كتاب الإمارة: باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول (٣/١٤٧١ رقم: ١٨٤٢).

(٢) بالفتح قراءة عاصم، وبالكسر قراءة الباقرين.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٥٢٢)، والتيسير للداني: (ص ١٧٩)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٤٨).

(٣) انظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكي: (٢/١٩٩)، وحجة القراءات لابن زنجلة: (ص ٥٧٨).

(٤) لم أعرف قائله.

تَصَدِّيقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، والشَّهَادَةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا بَعْدَ الْمَشْهُودِ بِهِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ لَا تَصِحُّ إِلَّا مَعَ التَّأخِيرِ.

و«الدَّعْوَةُ» تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي قَوْلِهِ: «لِيُبْلِغُوا الدَّعْوَةَ لِلْعِبَادِ»، وَقَالَ هُنَا: «وَخَتَمَ الدَّعْوَةَ» يُرِيدُ الدَّعْوَةَ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا.

و[«النَّبِوءَةُ»] (١) فَعُولَةٌ، مَأْخُوذَةٌ إِمَّا مِنَ «النَّبِيَّ»: وَهُوَ الْخَبْرُ، أَوْ مِنَ «الْعُلُوِّ»: وَهُوَ الرَّفْعَةُ (٢).

فَمِنَ الْأَوَّلِ: «أَنْبَاءُ بِكَذَا»؛ إِذَا أَخْبَرَهُ بِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ﴾ [هود: ٤٩]،

﴿وَكَلَّا تَقْضُ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ﴾ [هود: ١٢٠]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ [يوسف: ٣٦].

وَمِنَ الثَّانِي: «النَّبِوءَةُ مِنَ الْأَرْضِ»؛ أَي: الْمُرْتَفَعَةُ، وَ«نَبَأٌ مِنْ كَذَا»؛ إِذَا ارْتَفَعَ عَنْهُ، وَمِنْهُ

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾ [مريم: ٥١ و٥٤] أَي: رَفِيعًا عَظِيمًا، وَكَالِ الْوَصْفَيْنِ فِي النَّبِيِّ ﷺ صَادِقٌ؛ لِإِخْبَارِهِ عَمَّا بُعِثَ بِهِ، وَعُلُوُّ مَرْتَبَتِهِ، وَشَرَفُ مَكَانَتِهِ.

و«النَّبِيَّ» يُقَالُ بِالْهَمْزِ وَبِغَيْرِ هَمْزٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي اسْتِثْقَاةِ (٣).

و«النَّبِيُّ» فِي اصْطِلَاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ هُوَ الْمُخْبِرُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، الْمُؤَيَّدُ بِالْمُعْجَزَةِ الدَّالَّةِ عَلَى صِدْقِهِ، فَكُلُّ نَبِيٍّ مُخْبِرٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مُخْبِرٍ نَبِيٍّ، إِذْ لَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ هَذَا الْاسْمِ فِي غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنْ كَانَ صَادِقًا مِنْ جِهَةِ اللَّعْنَةِ.

وَاخْتَلَفَ فِي «النَّبِيِّ» وَ«الرَّسُولِ» هَلْ هُمَا اسْمَانِ لِمُسَمًّى وَاحِدٍ، أَوْ هُمَا اسْمَانِ

لِمُسَمَّيَيْنِ؟ (٤)

وَجْهَ الْأَوَّلِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ﴾ [الحج: ٥٢].

فَأَثَبَتْ الْإِرْسَالَ لَهُمَا مَعًا، وَلِأَنَّ أَصْلَهُ مِنَ «الْإِنْبَاءِ»: وَهُوَ الْإِعْلَامُ.

(١) سقطت من "ت".

(٢) انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت: (ص ١٥٨)، وكتاب الأفعال لابن القطاع: (٣/٢٨٢).

(٣) انظر: تاج العروس للزبيدي «مادة نبو»: (١١/٤٠)، ولسان العرب لابن منظور «مادة نبا»: (١٥/٣٠١).

(٤) انظر: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري: (ص ٢٦٨).

وَوَجْهُ الشَّانِي: مِنْ نَفْسِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَهُوَ أَنَّهُ فَرَّقَ فِيهَا بَيْنَ الْأَسْمَيْنِ، وَعَطَفَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَالْعَطْفُ يُؤَدِّنُ بِالْمُعَايَرَةِ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ أَرْبَابُ هَذَا الْمَذْهَبِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ (١):
أَحَدُهَا: أَنَّ الرَّسُولَ مَنْ آتَاهُ جِبْرِيلُ بِالْوَحْيِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالنَّبِيُّ مَنْ كَانَ يَأْتِيهِ الْوَحْيُ فِي النَّوْمِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الرَّسُولَ مَنْ أَتَى بِشَرْعٍ بَدَأَ أَوْ نَسَخَ بَعْضُ الْأَحْكَامِ مِنْ شَرِيْعَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ عَلَيْهِ.
وَالثَّلَاثُ: أَنَّ الرَّسُولَ مَنْ أَرْسَلَهُ اللَّهُ، وَالنَّبِيُّ هُوَ الَّذِي يُخْبِرُ بِالْغَيْبِ.
وَالرَّابِعُ: أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا فِي الثُّبُوتِ الَّتِي هِيَ الْإِطْلَاعُ عَلَى الْغَيْبِ، وَاخْتَصَّ الرَّسُولُ بِالْإِعْلَامِ وَالْأَمْرِ، وَبِالْإِنذَارِ.

وَقَوْلُهُ: «بِخَيْرِ مُرْسَلٍ» أَي: خَيْرٌ مَبْعُوثٌ، وَبِالْبَعْثِ: الْإِرْسَالُ، وَالْإِرْسَالُ: إِرْسَالُ الْبَعْثِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاَ﴾ [النحل: ٣٦]، وَقَالَ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الحديد: ٢٥]، وَقَالَ: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ﴾ [الأعراف: ١٠٣].

و«الْبَرِيَّةُ»: الْخَلْقُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٧] فِي الْمُؤْمِنِينَ الْعَامِلِينَ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَاتِ، وَقَالَ فِي الْكَافِرِينَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مِنَ الْعَرَبِ: ﴿أُولَئِكَ هُمُ شَرُّ الْبَرِيَّةِ﴾ [البينة: ٦] أَي: شَرُّ الْخَلْقِ.

وَيُقَالُ «الْبَرِيَّةُ» مَهْمُوزٌ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا مَعًا فِي السَّبْعِ (٢)، فَمِنْ الْمَهْمُوزِ يُقَالُ: بَرَأَ اللَّهُ الْخَلْقَ يَبْرُؤُهُمْ بُرْءًا أَوْ بُرُوءًا؛ أَي: خَلَقَهُمْ وَأَنْشَأَهُمْ، فَهِيَ بَرِيَّةٌ؛ أَي: فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى: مَفْعُولَةٌ؛ أَي: مَخْلُوقَةٌ، وَدَخَلَتْ الْهَاءُ لِلْمُبَالَغَةِ، أَي: أَنَّهَا شَدِيدَةُ الْأَسْفَارِ الَّتِي تَعْلُقُ الْقُدْرَةَ بِهَا.

(١) انظر الفرق بينهما في: النكت والعيون للماوردي: (٤/٣٤)، وروح المعاني للآلوسي: (٩/٧٩)، وكتاب النبوات

لابن تيمية: (٢/٧١٧)، وأضواء البيان للشنقيطي: (٥/٢٩٠).

(٢) «الْبَرِيَّةُ»: بِيَاءٌ سَاكِنَةٌ مَخْفِيفَةٌ بَعْدَهَا هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ: قِرَاءَةٌ نَافِعٌ وَابْنُ ذَكْوَانَ، وَبِالْقَوْنِ بِيَاءٌ مُشَدَّدَةٌ بِغَيْرِ هَمْزٍ.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٦٩٣)، والتيسير للذاني: (ص ٢٢٤)، والنشر لابن الجزري: (١/٤٠٣).

وأما «البرية» بغير همز فيحتمل أن تكون سهلت الهمزة، وتكون مشتقة مما تقدم كما تقدم في النبوة، ويحتمل أن تكون مشتقة من: «بريت القلم»، أو من «البري» الذي هو التراب^(١).

قال ابن دُرَيْد^(٢):

هُمُ الْأَلْيُ إِنَّ فَاخَرُوا قَالِ الْعُلَى [٦/ب]

بِفِي أَمْرِي فَاخَرَكُمُ عَفَرَ الْبَرَى^(٣)

ونسبة الخلق إلى «التراب» بالنظر إلى الأصل الذي هو آدم عليه السلام، لأنه مخلوق من التراب، ونسبتهم إلى «بري القلم» بالنظر إلى أن الذي برأه وسواه وأبرزه في صورة لم يكن عليها [قبل ذلك، فإنه كان قصبه ثم صار قلماً على هيئة غير التي كان عليها]^(٤). ولكن لا تكون «البرية» هنا في النظم إلا مهموزة، لئلا تختلف القافية فيه؛ لأن الشطر الأول «النبوة».

ثم قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَعَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٤] مُحَمَّدُ ذِي الشَّرْفِ الْأَثِيلِ ❀❀❀ صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مِنْ رَسُولٍ

«مُحَمَّد» بدل من قوله: «بِخَيْرِ مُرْسَلٍ»، و«مُحَمَّد» اسم عربي، وهو مفعول من الحمد؛ لأن الشدة في اللغة تقتضي التضعيف، لأن الله سبحانه ضعف فيه المحامد تضعيفاً أربى على كل تضعيف، وهو الحكمة في كونه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاتم النبيين، وفي كون خاتم النبوة بين كتفيه؛ لأنه لما ملئ قلبه حكمة وإيماناً و يقيناً، ختم عليه كما يختم على الوعاء المملوء مسكاً وعنبراً^(٥).

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات لمكي: (٣٨٥/٢)، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص ٣٧٤).

(٢) هو: محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزدي أبو بكر، إمام عصره في اللغة والأدب والأشعار الفاتحة، روى عنه أبو حاتم السجستاني، وروى عنه أبو سعيد السيرافي، له: كتاب الجمهرة في اللغة، توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ١٨٣)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١/٧٦)، وطبقات المفسرين للأدروني:

(ص ٦١).

(٣) البيت رقم (٦٦) من مقصورة ابن دريد. شرح مقصورة ابن دريد للجواليقي: (ص ١٣٣).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) كما في حادثة شق صدره صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليلة الإسراء والمعراج. فتح الباري لابن حجر: (٢٠٦/٧)، ودلائل النبوة للأصبهاني:

(٣٢/١)، دلائل النبوة للبيهقي: (١/١٣٥)، ودلائل النبوة لأبي نعيم: (١/١٦١).

وَأَمَّا عَن وَضْعِ الْخَاتَمِ عِنْدَ كَتْفَيْهِ فَلَأَنَّهُ الْمَوْضِعُ الَّذِي يُوسَّسُ مِنْهُ الشَّيْطَانُ لِابْنِ آدَمَ، فَهُوَ مَعْصُومٌ مِّنْ وَسْوَسةِ الشَّيْطَانِ (١).

وقَوْلُهُ: «ذِي الشَّرَفِ» أَي: صَاحِبُ الشَّرَفِ، وَالشَّرَفُ: الرِّفْعَةُ، وَمِنْهُ: «شَرَفْتُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى كَذَا»؛ إِذَا عَلَوَتْ عَلَيْهِ وَارْتَفَعَتْ، وَمِنْهُ: شَرَفُ الْأَرْضِ؛ وَهُوَ مَا ارْتَفَعَ مِنْهَا (٢).
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ (٣) فِي بَابِ الْحَجِّ: «وَلَا يَزَالُ يُلَبِّي دُبْرَ الصَّلَوَاتِ، وَعِنْدَ كُلِّ شَرَفٍ» (٤)؛ أَي: عِنْدَ كُلِّ مُرْتَفَعٍ مِّنَ الْأَرْضِ.

وَمِنْ ذَلِكَ: «لَهُ شَرَفٌ فِي النَّاسِ» أَي: رِفْعَةٌ، وَشَرِيفٌ: رَفِيعٌ.
وَ«الْأَثِيلُ»: الْمُجْتَمَعُ، وَقِيلَ: «الْأَثِيلُ»: الْأَصِيلُ؛ أَي: الْمَوْصِلُ، وَكَالِ التَّفْسِيرَيْنِ فِي قَوْلِ الْإِمَامِ أَبِي الْقَاسِمِ (٥) بِحَلَّتْهُ فِي «حَرَزِ الْأَمَانِيِّ» (٦):
وَقَالُونَ عَيْسَى ثُمَّ عُمَانُ وَرَشُهُمْ بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ تَأْتِلًا
أَي: تَأْصِلًا وَتَجْمَعًا، مِنْ قَوْلِهِمْ: «تَأْتِلُ الْمَالُ»؛ إِذَا جَمَعَهُ وَاتَّخَذَهُ لِنَفْسِهِ أَثْلَةً، أَي: أَصْلًا.
وَفِي الْحَدِيثِ: «إِنَّهُ لَأَوَّلُ مَالٍ تَأْتَلْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ» (٧)،

(١) انظر: الروض الأنف لأبي القاسم السهيلي: (١٠٨/٢-١٠٩)، وسبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد: (٦٩/٢).
(٢) انظر: تاج العروس للزبيدي «مادة ش ر ف»: (٤٩٢/٢٣، ٤٩٩)، ولسان العرب لابن منظور «مادة شرف»: (١٦٩/٩).
(٣) هو: عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي القيرواني المالكي أبو محمد، ويلقب بمالك الصغير، أخذ عن ابن اللباد، وأخذ عنه أبو سعيد البرادعي، له: النوادر والزيادات على المدونة، وكتاب الرسالة، توفي سنة ست وثمانين وثلاثمائة.
سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٠/١٧)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٢٢٢)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (٩٦/١).
(٤) متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني: (ص ٨٥)، والفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني لابن مهنا النفراوي: (١/٥٤٤-٥٤٥).

(٥) هو: القاسم بن فيره الشاطبي، وسيد ذكر الشارح بِحَلَّتْهُ ترجمته عند البيت رقم: ٢٣.

(٦) (ص ٣).

(٧) من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

أخرجه البخاري: كتاب البيوع: باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع ومن طلب حقا فليطلبه في عفاف (٧٤١/٢) رقم: (١٩٩٤)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير: باب استحقات القاتل سلب القتل (١٣٧٠/٣) رقم: (١٧٥١).
وانظر: فتح الباري لابن حجر: (٣٢٢/٤)، وشرح النووي على مسلم: (٦١/١٢)، والإستذكار لابن عبد البر: (١٣٣/١٤)، وعون المعبود في شرح سنن أبي داود للعظيم آبادي: (٢٧٦/٧).

وَفِيهِ: «غَيْرُ مُتَأْتِلٍ مَالًا» (١)، وَفِي رِوَايَةٍ: «غَيْرُ مُتَمَوِّلٍ مَالًا» (٢)؛ قَالَ صَاحِبُ «الْعَرِيبِ» (٣):
 "وَالأَوَّلُ أَصَحُّ"، قَالَ امْرِئُ الْقَيْسِ (٤) مَا نَصَّهُ:
 فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدَّتِي مَعِيشَةً كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
 وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي (٥)
 وَيُرِيدُ النَّازِمُ بِحَلَالِهِ أَنْ شَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَجْدُهُ لَيْسَ بِطَارِيٍّ وَلَا حَادِثٍ؛ بَلْ هُوَ أَصْلِيٌّ
 قَدِيمٌ، تَوَسَّلَ بِهِ آدَمُ فِي طَيِّ الْعَدَمِ، مِنْ أَجْلِهِ خَلَقَ اللَّهُ الْكَائِنَاتِ، لَمْ يَزَلْ نُورُهُ يَنْتَقِلُ فِي
 الْأَصْلَابِ الطَّاهِرَةِ إِلَى أَنْ بَعَثَهُ اللَّهُ مِنْ أَشْرَفِ بَيْتٍ فِي الْعَرَبِ، وَأَرْسَاهَا فِي الْحَسَبِ، وَأَرْفَعَهَا
 فِي النَّسَبِ، وَهَذَا هُوَ غَايَةُ الْمَجْدِ وَالشَّرَفِ.
 وَلَمْ يَزَلْ الشُّعْرَاءُ يَمْدَحُونَ الْمَجْدَ وَالشَّرَفَ بِتَأْصُلِهِ وَقُدُومِهِ، وَيَفْتَحِرُونَ بِهِ، فَمِنْ ذَلِكَ
 قَوْلُ هَمَّامِ بْنِ غَالِبٍ الْفَرَزْدَقِ (٦):

- (١) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في الأرض التي أصابها عمر رضي الله عنه يوم خيبر.
 رواه البخاري: كتاب الشروط: باب الشروط في الوقف (٩٨٢/٢) رقم: ٢٥٨٦، ومسلم: كتاب الوصية: باب الوقف (١٢٥٥/٣) رقم: ١٦٣٢.
 (٢) أيضا من حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أخرجه البخاري: كتاب الوصايا: باب نفقة القيم للوقف (١٨٢/٧) رقم: ٢٦٢٥.
 (٣) هو: ناصر - وقيل: ناصر الدين - بن عبد السيد بن علي بن المطرز أبو الفتح، النحوي الأديب المشهور بالمطرزي من أهل خوارزم، كان معتزليا داعية، قرأ على الزمخشري والموفق خطيب خوارزم، له: شرح المقامات والمغرب في لغة الفقه والمغرب في ترتيب المغرب، توفي سنة عشر وستمئة.
 إنباه الرواة للفظي: (٣٣٩/٣)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٣١١/٢).
 وانظر: المغرب في ترتيب المغرب: (٢٧/١)، تاج العروس للزبيدي «مادة أ ث ل»: (٤٢٨/٢٧)، لسان العرب لابن منظور «مادة أثل»: (٩/١١).
 (٤) هو: امرئ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، شاعر جاهلي، من أشهر شعراء العرب، كان أبوه ملك أسد وغطفان، وأمه أخت المهلهل الشاعر، وهو صاحب إحدى المعلقات المشهورة.
 الشعر والشعراء لابن قتيبة: (١٠٥/١)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (٩٣/٩)، والأعلام للزركلي: (١١/٢).
 (٥) ديوان امرئ القيس: (ص ١٢٩).
 (٦) هو: همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي البصري أبو فراس، لقب بالفردق لجهامة وجهه وغلظه، وهو وجرير والأحطل من أشعر طبقات الإسلاميين، يروي عن أبي هريرة وطائفة، وروى عنه الكميت، وكان يقال: «لولا شعر الفردق لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس»، توفي سنة عشر ومائة.
 الشعر والشعراء لابن قتيبة: (٤٧١/١)، الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (٣٦٧/٩).

وَمَا زَالَ بَانِي الْمَجْدِ فِينَا وَيَتُّهُ وَفِي النَّاسِ بَانِي بَيْتِ مَجْدٍ وَهَادِمُهُ
وَكُنَّا وَرِثَانَهُ عَلَى عَهْدِ تَبَعٍ طَوِيلٍ سَوَارِيهِ شَدِيدٍ دَعَائِمُهُ (١)

وَهَذَا كَلَامٌ فِي شَرَفِ النَّبِيِّ ﷺ.

ذَكَرَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حِينَ [شَاءَ] (٢) تَقْدِيرَ الْخَلَائِقِ، وَذَرَأِ
الْبَرِيَّةِ، وَإِبْدَاعِ الْمُبْدِعَاتِ، نَصَبَ الْخَلْقَ فِي صُورٍ كَالْهَبَاءِ قَبْلَ دَحْيِ الْأَرْضِ وَرَفْعِ السَّمَاءِ، وَهُوَ
فِي انْفِرَادٍ مَلَكُوتِهِ وَتَوْحِيدِ جَبْرُوتِهِ، [٧/أ] فَلَا حُورًا مِنْ نُورِهِ، فَلَمَعَ قَبَسٌ مِنْ ضِيَائِهِ فَسَطَعَ،
ثُمَّ اجْتَمَعَ النُّورُ فِي وَسْطِ تِلْكَ الصُّورِ الْخَفِيَّةِ، فَوَافَقَ ذَلِكَ صُورَةَ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، فَقَالَ اللَّهُ
تَعَالَى: «أَنْتَ الْمُخْتَارُ الْمُنْتَخَبُ، وَعِنْدَكَ مُسْتَوْدَعُ نُورِي، وَكُنُوزُ هِدَايَتِي، مِنْ أَجْلِكَ أُسْطَحُ
الْبَطْحَاءِ، وَأَمْوُجُ الْمَاءِ، وَأَرْفَعُ السَّمَاءَ، وَأَجْعَلُ الثَّوَابَ وَالْحِسَابَ وَالْعِقَابَ، وَالْجَنَّةَ وَالنَّارَ،
وَأَنْصُبُ أَهْلَ بَيْتِكَ الْهَدَايَةَ، وَأُوتِيهِمْ مِنْ كُلِّ مَكْنُونٍ عَلِمِي مَا لَا يُشْكَلُ عَلَيْهِمْ دَقِيقُهُ، وَلَا
يُغَيِّبُهُمْ خَفِيَّتُهُ، وَأَجْعَلُهُمْ حُجَّتِي عَلَى بَرِيَّتِي، وَالْمُنْبَهِينَ عَلَى قُدْرَتِي وَوَحْدَانِيَّتِي» (٣)، ثُمَّ أَخَذَ
اللَّهُ الشَّهَادَةَ عَلَى الْخَلْقِ بِالرُّبُوبِيَّةِ، وَالْإِخْلَاصِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، فَبَعْدَ أَخْذِ مَا أَخَذَ مِنْ ذَلِكَ شَافَ
بَصَائِرَ الْخَلْقِ انْتِخَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ وَآلِهِ، وَأَرَاهُمْ أَنَّ الْهَدَايَةَ مَعَهُ، وَالنُّورَ لَهُ، وَالْأَمَانَةَ فِي آلِهِ،
تَقْدِيمًا لِسُنَّةِ الْعَدْلِ، وَلِيَكُونَ الْإِعْذَارُ مُقَدَّمًا، ثُمَّ أَخْفَى اللَّهُ تَعَالَى الْخَلِيقَةَ فِي غَيْبِهِ، وَغَيَّبَهَا فِي
مَكْنُونِ عِلْمِهِ، ثُمَّ نَصَبَ الْعَوَالِمَ، وَبَسَطَ الزَّمَانَ، وَأَمْزَجَ الْمَاءَ، وَأَثَرَ الزَّبَدَ، وَأَهَاجَ الدُّخَانَ، فَطَفَأَ
عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، فَسَطَّحَ الْأَرْضَ عَلَى ظَهْرِ الْمَاءِ، وَرَفَعَ السَّمَاءَ، ثُمَّ اسْتَجَابَهُمَا إِلَى الطَّاعَةِ
فَادْعَنَّا بِالْاسْتِجَابَةِ، ثُمَّ أَنْشَأَ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ مِنْ أَنْوَارِ ابْتِدَاعِهَا، وَأَرْوَاحِ اخْتِرَاعِهَا، وَقَرَنَ بِتَوْحِيدِهِ
نُبُوَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَشَهِدَتْ فِي السَّمَاءِ قَبْلَ بَعْثِهِ فِي الْأَرْضِ (٤)، هَذَا هُوَ الشَّرْفُ الَّذِي لَا
يُمَاتِلُهُ شَرَفٌ.

(١) ديوان الفرزدق: (ص ٥٣٦).

(٢) في "ت": "أراد".

(٣) ذكره المسعودي من حديث نسبه للإمام جعفر الصادق عن الإمام علي رضي الله عنه، وهذا في الأغلب غير صحيح، لأن مثل هذه الروايات وأشباهها مدسوسة عن جعفر الصادق.

(٤) لم أجد لهذا النص أصل ينسب إليه؛ لا في كتب الأحاديث والآثار، ولا في كتب التاريخ والأخبار، ولا غير ذلك، والظاهر من ألفاظ الحديث وعباراته أنه مما لَفَّقَهُ غُلَاةُ الرَّافِضَةِ لِنَصْرَةِ مَذْهَبِهِمْ وَأَرْائِهِمُ الْبَاطِلَةَ، بِالْإِضَافَةِ عَلَى اشْتِمَلِهِ عَلَى شَرَكِيَّاتٍ وَبِدَعٍ تَتَنَافَى مَعَ عَقِيدَتِنَا الْإِسْلَامِيَّةِ الصَّحِيحَةِ.

وَقَوْلُهُ: «صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ مِنْ رَسُولٍ»، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ السَّيِّدِ الْبَطْلِيُّوسِي: «الصَّلَاةُ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى الرَّحْمَةَ، وَمِنَ الْمَلَائِكَةِ اسْتِغْفَارًا، وَمِنَ النَّاسِ الدُّعَاءُ وَالْعَمَلُ جَمِيعًا»^(١).
 وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «أَنَّ الصَّلَاةَ مِنَ اللَّهِ رَحْمَةٌ لِعِبَادِهِ، وَمِنَ الْمَلَائِكَةِ اسْتِغْفَارٌ»^(٢).
 [وَزَادَ غَيْرُهُ] ^(٣): «وَمِنَ النَّاسِ دُعَاءٌ»^(٤).
 وَأَنْكَرَ الشَّهَابُ^(٥) أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِمَعْنَى: «الرَّحْمَةَ» وَقَالَ: «عَادَةُ جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ يَقُولُونَ: الصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِمَعْنَى: الرَّحْمَةَ، لِاسْتِحَالَةِ الدُّعَاءِ فِي حَقِّ اللَّهِ وَعَيْلِكَ، مَعَ أَنَّ الرَّحْمَةَ أَيْضًا تَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ؛ لِأَنَّهَا رِقَّةٌ فِي الطَّبْعِ، فَيَفْسُرُونَ الْمُسْتَحِيلَ بِالْمُسْتَحِيلِ. قَالَ: وَالْأَوْلَى أَنَّهَا فِي حَقِّهِ بِمَعْنَى: الْإِحْسَانَ»^(٦).
 وَمَا قَالَهُ الشَّهَابُ مِنْ وَجْهِ الرَّدِّ عَلَى الْجَمَاعَةِ غَيْرُ لَازِمٍ؛ لَوُرُودِ الْإِذْنِ فِي إِطْلَاقِ لَفْظِ «الرَّحْمَةَ» فِي حَقِّهِ تَعَالَى دُونَ لَفْظِ «الدُّعَاءِ».
 وَقَالَ أَبُو الْفَضْلِ عِيَّاضُ^(٧): «قِيلَ: الصَّلَاةُ لِغَيْرِ النَّبِيِّ رَحْمَةٌ، وَلِلنَّبِيِّ تَشْرِيفٌ وَزِيَادَةٌ تَكْرِمَةٌ»^(٨).

- (١) الإقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطلبيوسي: (٣٤/١).
 (٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٢٣٢/١٤)، ومعالم التنزيل للبعثي: (٣٧٢/٦)، وفتح الباري لابن حجر: (١٥٦/١١).
 (٣) سقطت من "ت".
 (٤) انظر: المستطرف في كل فن مستطرف للأبشيبي (١٨/١).
 (٥) هو: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن شهاب الدين الصنهاجي القرافي أبو العباس، فقيه مالكي، مصري المولد والمنشأ والوفاة، انتهت إليه رئاسة الفقه علي مذهب مالك، أخذ أكثر علومه عن عز الدين بن عبد السلام الشافعي، له: الذخيرة في الفقه والتنقيح في أصول الفقه، توفي سنة أربع وثمانين وستمائة.
 الديباج المذهب لابن فرحون: (ص ١٢٨)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (١٨٨/١).
 (٦) انظر: كتاب الفروق للقرافي: (٧٧٧-٧٧٨/٣)، والذخيرة للقرافي: (٢١٧/٢).
 (٧) هو: عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي أبو الفضل، عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته، روى عن القاضي أبي علي بن سكرة الصديقي، وحدث عنه: عبد الله بن محمد الأشيري وخلف بن بشكوال، له: الشفا بتعريف حقوق المصطفى وترتيب المدارك وغير ذلك، توفي بمراكش مسموماً سنة أربع وأربعين وخمسمائة.
 الديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٢٧٠)، شجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (١٤٠/١).
 (٨) الشفا بتعريف المصطفى للقاضي عياض: (٦٠/٢)، وإكمال المعلم للقاضي عياض: (٣٠١/٢).
 وانظر: القصد النافع للخراز: (ص ٣٩)، وتنبه العطشان للرجاجي: (ص ٩٣).

وقوله: «صَلَّى عَلَيْهِ» لَفْظُهُ لَفْظُ الْخَبَرِ، وَمَعْنَاهُ: الدُّعَاءُ، مِثْلَ قَوْلِهِ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ».

فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ»، وَ«صَلَّوَاتُ اللَّهِ عَلَى مُحَمَّدٍ»، فَمَعْنَاهُ: اللَّهُمَّ زِدْ مُحَمَّدًا بَرَكَةً وَرَحْمَةً؛ قَالَ ثَعْلَبٌ (١).

وَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: وَأَصْلُ الصَّلَاةِ: الدُّعَاءُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] أَي: أَدْعُ لَهُمْ، ﴿إِنَّ صَلَوَاتِكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] أَي: دَعَوَاتُكَ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ فَلْيَجِبْ، فَإِنْ كَانَ مُفْطَرًّا فَلْيَأْكُلْ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ لَهُمْ» (٢). أَي: فَلْيَدْعُ لَهُمْ بِالْبَرَكَاتِ.

وَمِنْهُ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّهَا لَا رَكُوعَ فِيهَا وَلَا سُجُودَ، وَلَيْسَ إِلَّا الدُّعَاءُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَعْشَى (٣):

تَقُولُ بِنْتِي وَقَدْ يَمَّمْتُ مُرْتَحِلًا يَا رَبِّ جَنَّبَ أَبِي الْأَوْصَابَ وَالْوَجَعَا
عَلَيْكَ مِثْلَ الَّذِي صَلَّيْتُ فَاغْتَمِضِي نَوْمًا فَإِنَّ لِحْنَبَ الْمَرْءِ مُضْطَجَعًا (١)

(١) انظر: مجالس ثعلب: (٢٣١/١).

وثعلب هو: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني البغدادي أبو العباس، إمام الكوفيين في اللغة والنحو، وله معرفة بالقراءات، لازم ابن الأعرابي وسمع من محمد بن سلام الجمحي، روى عنه نفطويه والأحفش الصغير، له: كتاب في القراءات، والمصون في النحو، والفصيح، توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ١٤١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/١٣٥)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١/٣٩٦).

(٢) رواه بنحو هذا اللفظ الإمام مسلم في صحيحه: كتاب النكاح: باب الأمر بإجابة الداعي إلى دعوة الطعام (٢/١٠٥٤ رقم: ١٤٣١) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

وانظر: سنن أبي داود: كتاب الصيام: باب في الصائم يدعى إلى وليمة (١/٧٤٧ رقم: ٢٤٦٠)، سنن الترمذي: أبواب الصوم: باب ما جاء في إجابة الصائم الدعوة (٣/١٥٠ رقم: ٧٨٠)، والمسند للإمام أحمد: (٢/٢٧٩ رقم: ٧٧٣٥)، والسنن الكبرى للبيهقي: (٧/٢٦٣ رقم: ١٤٣٠٩)، وفتح الباري لابن حجر: (٩/٢٤٠)، وعون المعبود للعظيم أبادي: (٧/٩٥).

(٣) هو: ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له: أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية وأحد أصحاب المعلقات، أدرك الإسلام ولم يسلم، ولقب بالأعشى لضعف في بصره، وكان كثير الوفود على الملوك من العرب والفرس، غزير الشعر، ويسلك كل مسلك.

الشعر والشعراء لابن قتيبة: (١/٢٥٧)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (٩/١٢٧)، والأعلام للزركلي: (٧/٣٤١).

وَيُرَوَى: «وَقَدْ قَرَّبْتُ مُرْتَحِلًا» (٢).

وَقَالَ يَصِفُ الْخَمْرَ وَالْخَمَّارَ (٣):

وَقَابَلَهَا الرِّيحُ فِي دَنْهَهَا وَصَلَّى عَلَيَّ دَنْهَهَا وَارْتَسَمَ (٤)

[يُرَوَى: بِالسَّيْنِ وَالشَّيْنِ مَعًا فِي «ارْتَسَمَ». ذَكَرَهُ الْبَطْلِيُّوسِي فِي «الْاِقْتِضَابِ» (٥) [٦]. [٧/ب]

وَذَكَرَ بَعْضُ النَّاسِ (٧): " أَنْ أَصْلَ الصَّلَاةِ الْاِنْحِنَاءُ وَالْاِنْعِطَافُ، مَاخُودٌ مِنَ «الصَّلَوَاتِ»؛

وَهُمَا: عِرْقَانِ فِي الظَّهْرِ إِلَى [الفَخْدَيْنِ] (٨)، وَأَصْلُهُمَا فِي الْمَحْسُوسَاتِ، ثُمَّ عَبَّرَ بِهِمَا عَنْ هَذَا

الْمَعْنَى عَلَيَّ وَجْهَ الْمُبَالِغَةِ وَالتَّأَكِيدِ؛ [قال (٩):] (١٠)

فَمَا زِلْتُ فِي لَيْنِي لَهُ وَتَعَطُّفِي عَلَيْهِ كَمَا تَحْنُو عَلَى الْوَالِدِ الْأُمُّ (١١)

(١) ديوان الأعشى الكبير: (ص ١٠١).

(٢) وبهذه الرواية يستشهد أغلب المؤلفين دون الأولى.

انظر: غريب الحديث لابن سلام: (١٧٩/١)، ومقاييس اللغة لابن فارس: (٣٠٠/٣)، ومعاني القرآن للنحاس: (٨٤/١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٦٨/١)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: (١٦٩/١)، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري: (٥١/١).

(٣) ديوان الأعشى الكبير: (ص ٣٥).

(٤) «الدَّن» هو: وعاء ضخم للخمر ونحوها. انظر: المعجم الوسيط: (٢٩٩/١).

«ارتسم» أي: كبر وتعوذ ودعا. انظر: المعجم الوسيط: (٣٤٥/١)، والمحيط في اللغة للطالقاني: (٣١٧/٨).

(٥) الإقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطلبيوسي: (٣٥/١).

(٦) سقطت من "ت".

(٧) هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي المالقي أبو القاسم، كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات، روى عن ابن العربي وأبي طاهر، وعنه الرندي، له: الروض الأنف في شرح السيرة، توفي سنة إحدى وثمانين وخمسمائة.

بغية الوعاة للسيوطي: (٨١/٢)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٢٤٦)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٣٣٥/١).

(٨) في "ت": "العجزين".

(٩) هو: معن بن أوس المزني؛ وهو: شاعر فحل من مخضرمي الجاهلية والاسلام، وهو صاحب لامية العجم، أدرك عمر

بن الخطاب وعاش إلى فتنة ابن الزبير ومروان بن الحكم.

تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٤٢٦/٥٩)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (٦٩/١٢)، والأعلام للزركلي: (٢٧٣/٧).

(١٠) سقطت من الأصل و"س".

(١١) ديوان معن بن أوس: (ص ٩)، وانظر: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (٧٧/١٢)، وزهر الآداب وثمر الألباب لأبي

إسحاق الحصري القيرواني: (٢٠٩/٢).

ومنه: «صَلَّيْتُ عَلَى الْمَيِّتِ»؛ أي: دَعَوْتُ لَهُ دُعَاءً، مِنْ يَحْنُو عَلَيْهِ وَيَتَعَطَّفُ، فَقَوْلُنَا: «صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ» أَبْلَغُ مِنْ قَوْلِنَا: «اللَّهُمَّ أَرْحَمِ»، أَي: انْحَنِ عَلَيْهِ رَحْمَةً وَتَعَطَّفًا. ثُمَّ سَمَّوْا «الرَّحْمَةَ»: «صَلَاةً» إِذَا أَرَادُوا الْمُبَالَغَةَ فِيهَا، فَقَوْلُنَا: «اللَّهُمَّ أَرْحَمِ مُحَمَّدًا» (١). قَالَ (٢): " وَكَذَلِكَ لَا تَكُونُ الصَّلَاةُ بِمَعْنَى «الدُّعَاءِ» عَلَى الْإِطْلَاقِ كَمَا زَعَمَ أَهْلُ اللُّغَةِ أَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ حَالٍ وَحَالٍ، فَلَا يَصِحُّ كَقَوْلِكَ: «صَلَّيْتُ عَلَى الْعَدُوِّ» إِذَا دَعَوْتَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا تَقُولُ: «صَلَّيْتُ عَلَيْهِ» فِي مَوْضِعِ الْخَيْرِ وَالرَّحْمَةِ وَالْعَطْفِ؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ انْعَطَافٌ كَمَا بَيَّنَّا، وَلِذَلِكَ عُدِّيَتْ بِـ «عَلَى»، فَتَقُولُ: «صَلَّيْتُ عَلَيْهِ»؛ إِذَا حَنَوْتَ عَلَيْهِ، وَلَا تَقُولُ فِي الدُّعَاءِ إِلَّا: «دَعَوْتُ لَهُ» بِاللَّامِ، إِلَّا أَنْ تُرِيدَ بِهِ الشَّرَّ، وَالدُّعَاءُ عَلَى الْعَدُوِّ، مُتَعَدِّيٌّ بِهِ بِـ «عَلَى» " .

فَهَذَا فَرْقٌ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالدُّعَاءِ وَمَا بَيْنَ الصَّلَاةِ [وَالرَّحْمَةِ] (٣) فَتَأَمَّلْهُ، فَإِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَهُمَا.

وَإِنَّمَا قَالَ النَّازِمُ رَحِمَهُ اللهُ: «صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مِنْ رَسُولٍ» بَلَفَظَ الْمَاضِي دُونَ لَفْظِ الطَّلَبِ، وَإِنْ كَانَ النَّظْمُ لَا يَتَزَنُّ لَهُ إِلَّا كَذَلِكَ، وَلَعَلَّهُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ بَلَفَظَ الطَّلَبِ لَاحْتِمَالِ لِدَلِكْ؛ لِأَنَّ التَّعْبِيرَ بِالْخَبَرِ عَلَى الطَّلَبِ آكُذُ بِاقْتِضَاءِ وَقُوعِ الْمَطْلُوبِ حَتَّى كَأَنَّهُ وَقَعَ، لِأَنَّ الْخَبَرَ يَسْتَلْزِمُ ثُبُوتَ مُخْبِرِهِ وَوُقُوعَهُ، وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي فِي سَائِرِ الدُّعَاءِ عَلَى جِهَةِ التَّفَاوُلِ، فَقَوْلُنَا: غَفَرَ اللهُ لَزَيْدٍ أَوْلَى مِنْ قَوْلِنَا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ.

وقوله: «صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ مِنْ رَسُولٍ» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ «مِنْ» فِي الْبَيْتِ، أَعْنِي قَوْلُهُ: «مِنْ رَسُولٍ» زَائِدَةٌ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَرَى زِيَادَتَهَا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، وَهُوَ الْأَخْفَشُ (٤) وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ (٥)، أَي: «صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ رَسُولًا»، وَيُنْصَبُ «رَسُولًا» عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: «عَلَيْهِ».

(١) الروض الأنف لأبي القاسم السهيلي: (٧/٣).

وانظر ما نقله الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فِي بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ: (٣٠/١) عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ السَّهِيلِيِّ فِي اسْتِثْقَاقِ الصَّلَاةِ.

(٢) أَي: أَبُو الْقَاسِمِ السَّهِيلِيِّ. انظر: الروض الأنف له: (٧-٦/٣).

(٣) سقطت من "ت".

(٤) هو: سعيد مسعدة سبق التعريف به. وانظر: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (١٧٤/٤).

(٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك للمراي: (٧٥٠/٢).

[وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ «مِنْ» لِلْبَيَانِ، لِمَا فِي قَوْلِهِ: «عَلَيْهِ» مِنَ الْإِيهَامِ.
 وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّبْعِيضِ، أَي: «صَلَّى عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الرُّسُلِ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ
 اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] الآية. (١)
 قَالَ بَعْضُ النَّاسِ (٢): [(٣) «وَكُونَهَا لِلْبَيَانِ أَظْهَرَ مِنْهُ لِلتَّبْعِيضِ».
 ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٥] وَإِلَيْهِ وَصَّحِبِهِ الْأَعْلَامِ ❀❀❀ مَا أَنْصَدَعَ الْفَجْرُ عَنِ الْإِظْلَامِ

آل النَّبِيِّ ﷺ: أَوْلَادُ عَلِيٍّ، وَالْعَبَّاسُ، وَعَقِيلٌ، وَحَمَزَةٌ (٤)، وَهُمْ أَهْلُ وِرَائَتِهِ لَوْلَا الْمَنْعُ
 مِنْهَا، وَهُمْ آلُ الَّذِينَ تُحْرَمُ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ (٥)، وَمَنْ فَسَّرَ آلَهُ فِي بَابِ الصَّلَاةِ وَالْإِحْرَامِ [بِغَيْرِ
 هَذَا] (٦) فَقَدْ غَلَطَ (٧).

(١) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٩٧).

(٢) لم أجد قائله.

(٣) سقطت من "ت".

(٤) قال ابن القيم رحمه الله: «اختلف في آل النبي ﷺ على أربعة أقوال:

فقبيل: هم الذين حرمت عليهم الصدقة، وفيهم ثلاثة أقوال للعلماء:

أحدها: أهم بنو هاشم وبنو المطلب ... والثاني: أهم بنو هاشم خاصة ... والثالث: أهم بنو هاشم ومن فوقهم إلى
 غالب ... وهذا القول في الآل أعني أهم الذين تحرم عليهم الصدقة هو منصوص الشافعي وأحمد والأكثرين، وهو اختيار
 جمهور أصحاب أحمد والشافعي ...

والقول الثاني: أن آل النبي هم ذريته وأزواجه خاصة؛ حكاه ابن عبد البر في التمهيد ...

والقول الثالث: أن آل أتباعه إلى يوم القيامة؛ حكاه ابن عبد البر عن بعض أهل العلم ...

والقول الرابع: أن آلهم الأتقياء من أمتهم؛ حكاه القاضي حسين والراغب وجماعة ...

ثم قال- أي ابن القيم-: والصحيح هو القول الأول، ويليه القول الثاني، وأما الثالث والرابع فضعيفان. «. حلاء الأفهام
 باختصار: (ص ١٦٤-١٧٣).

(٥) كما جاء في الصحيحين عن عائشة وغيرها مرفوعاً: «لَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً».

انظر: صحيح البخاري: كتاب الفرائض: باب قول النبي ﷺ: «لَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً» (٦/٢٤٧٤ رقم: ٦٣٤٦)،

صحيح مسلم: كتاب الجهاد والسير: باب قول النبي ﷺ: «لَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ» (٣/١٣٧٩ رقم: ١٧٥٨)، فتح

الباري لابن حجر: (٦/١٩٧ و ٧/١٢)، والإستذكار لابن عبد البر: (٢٧/٣٨٤).

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٩٠).

وَأَصْلُ «آل»: «أَهْلٌ»^(١)، ثُمَّ أَبَدَلُوا مِنَ الْهَاءِ هَمْزَةً فَقَالُوا: «آل»، وَالْعَرَبُ تُبَدِّلُ مِنَ الْهَمْزَةِ هَاءَ وَمِنْ [(٢) الْهَاءِ هَمْزَةً؛ لِأَنَّ مَخْرَجَهُمَا وَاحِدٌ، وَهُوَ أَقْصَى الْحَلْقِ، وَيَقُولُونَ: «أَيْهَاتُ وَهَيْهَاتُ»، وَ«إِيَّاكَ وَهَيَّْاكَ»، وَ«أَبْرِيهِ وَهَبْرِيهِ»؛ وَهِيَ الْقَشُورُ الَّتِي تَكُونُ فِي الرَّأْسِ، وَ«أَشَاشُ وَهَشَاشُ»؛ وَهِيَ شَعْرَةٌ، وَ«أُدُودٌ وَهُدُودٌ»؛ أَيُّ: قَاطِعَةٌ، وَيُقَالُ: «هَرَقْتُ الْمَاءَ» وَ«أَرَقْتُ الْمَاءَ»، وَ«أَتَكَ» وَ«هَتَكَ»^(٣).

قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَيَّ قُلُوبُ الْحَمَى لَهْتِكَ مِنْ بَرَقِ عَلَيَّ كَرِيمٍ^(٤)
أَرَادَ: «لَأَنَّكَ».

فَلَمَّا أَبَدَلُوا مِنَ الْهَاءِ هَمْزَةً فَاجْتَمَعَتْ هَمْزَتَانِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، فَأَبَدَلُوا مِنَ السَّاكِنَةِ أَلْفًا كَرَاهَةً اجْتِمَاعَ هَمْزَتَيْنِ، وَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ أَبَدَلُوا مِنَ الْهَاءِ هَمْزَةً قَوْلُهُمْ فِي تَصْغِيرِهِ: «أَهْيَلُ»، فَرَدُّوهُ إِلَى أَصْلِهِ^(٥).

وَحَكَى الْكِسَائِيُّ^(٦) فِي تَصْغِيرِهِ: «أُوَيْلُ»^(١)؛ هَذَا يُوجِبُ أَنْ تَكُونَ أَلِفُ «آلٍ» بَدَلًا مِنْ وَאו [أ/٨] كَالْأَلِفِ فِي: «بَابٍ» وَ«دَارٍ»^(٢).

(١) هذا على مذهب سيبويه وأتباعه.

انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني: (١٠٠/١) وحاشية الصبان على الأشموني للصبان: (١٩/١).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه: (٢٣٨/٤)، والمنصف لابن جني: (١٤٥/٢)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري:

(٣٤٤/٢)، وأدب الكاتب لابن قتيبة: (ص٦٠٧).

(٤) هو بلا نسبة في أكثر كتب الأدب، ونُسب لمحمد بن سلمة، ولأبي العباس الميرد، ولرجل من بني نمر.

انظر: الخصائص لابن جني: (٣١٥/١)، وسر صناعة الإعراب لابن جني: (٣٧١/١)، ولسان العرب لابن منظور:

(١٧٢/١٥)، والمعجم المفصل في شواهد اللغة لإميل يعقوب: (٢٤١/٧).

(٥) انظر: المفتاح في الصرف للجرجاني: (ص٩٥-٩٦)، وسر صناعة الإعراب لابن جني: (١٠٥-١٠٠/١)،

والإقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطلبيوسي: (٣٩/١)، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري: (٣٥/١).

(٦) هو: علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الكسائي أبو الحسن، إمام الكوفيين في النحو واللغة، أحد القراء السبعة المشهورين، وسمي الكسائي لأنه أحرم في كساء، قرأ على حمزة، ثم اختار لنفسه قراءة، له: معاني القرآن، وكتاب في القراءات. توفي سنة ١٨٣ هـ.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (١٢٠/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/٤٧٤)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١٦٢/٢).

وقوله: «وآله» فأضافه إلى الضمير.

" واختلف النحويون في إضافته هكذا إلى الضمير (٣)، فالأكثر على جواز إضافته إلى الظاهر والمضمَر، ومنع بعضهم إضافته إلى المضمَر، وإليه ذهب [أبو جعفر النحاس] (٤)؛ فلم يُجزَّ أن يُقال: «صلى الله على محمد وآله»، قال: " وإنما الصواب: «وأهله» (٥).

وذكر مثل ذلك أبو بكر الزبيدي (٦) في كتابه الموضوع في «لحن العامة» (٧)، وهذا مذهب الكسائي، وهو أول من قاله؛ فأتباعه على رأيه.

قال أبو محمد بن السيد البطلوسي: «وليس بصحيح؛ لأنه لا قياس له يعضده، ولا سماع يؤيده، وقد رواه أبو علي البغدادي (٨) عن أبي جعفر بن قتيبة (٩) عن أبيه (١) هكذا فلم ينكره» (٢).

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (٩٣/١)، وحاشية الصبان على الأشموني للصبان: (٢٠/١)، ولسان العرب لابن منظور «مادة أول»: (٣٢/١١).

(٢) انظر: الإقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطلوسي: (٣٦/١).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٣٨٣/١)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٣٤٤/١)، وحاشية الصبان على الأشموني للصبان: (١٩/١).

(٤) في الأصل: «أبو حفص النسّاخ» وهو تحريف.

وأبو جعفر النحاس هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي، يعرف بابن النحاس النحوي، أخذ عن الميرد والزجاج، روى عنه: أبو بكر الأذفوي، له: معاني القرآن والناسخ والمنسوخ، سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة.

إنباه الرواة للقفطي: (١٠٢/١)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٣٦٢/١)، طبقات المفسرين للأندروني: (٧٢/١).

(٥) انظر: الإقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطلوسي: (٣٥/١).

(٦) هو: محمد بن الحسن الزبيدي النحوي الإشيلي أبو بكر، عالم بالنحو واللغة والأخبار، أخذ عن أبي علي القالي، وروى عنه إبراهيم الإفليلي، له: كتاب الأبنية وكتاب ما تلحن فيه العامة وطبقات النحويين واللغويين، توفي سنة تسع وسبعين وثلاثمائة.

تاريخ العلماء بالأندلس لابن الفرضي: (٩٢/٢)، وإنباه الرواة للقفطي: (١٠٨/٣)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٨٤/١).

(٧) انظر: لحن العوام: (ص ١٤).

(٨) هو: إسماعيل بن القاسم بن هارون البغدادي القالي أبو علي، أخذ عن ابن دريد، وأبي بكر بن الأنباري، وأخذ عنه أبو بكر الزبيدي، له: كتاب الأمالي، والمقصود، والممدود، توفي سنة ست وخمسين وثلاثمائة.

بغية الوعاة للسيوطي: (٤٥٣/١)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي: (٧٢٩/٢).

(٩) هو: أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو جعفر، حدّث عن أبيه بكتبه كلها من حفظه، وحدّث عنه عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة.

الديباح المذهب لابن فرحون: (ص ٩٣)، وإنباه الرواة للقفطي: (٨٠/١).

وروى أبو العباس المبرد^(٣) في «الكامل»: «أن رجلاً من أهل الكتاب ورد على معاوية^(٤) وذكر حكاية تركتها لطولها - إلى أن قال في آخرها في عبد الملك بن مروان^(٥) - ثم تكون فتنة تشعب بأقوام حتى يفضي بهم الأمر إلى رجل من آل ك وكيس منك^(٦)».

هكذا روى أبو العباس وغيره في هذا الخبر «من آل ك» بإضافة «آل» إلى الكاف، وأبو العباس من أئمة اللغة المشهورين بالحفظ والضبط^(٧).
قال أبو علي الدينوري^(٨) في كتابه الذي وضعه في «إصلاح المنطق»^(٩): «تقول: فلان من آل فلان، وآل أبي فلان، ولا تقل: من آل الكوفة^(١٠)، ولكن من أهل الكوفة، فإذا كتبت قلت: هو من أهله، ولا تقل: من آله، إلا في قلة من الكلام»؛ فهذا نص بأنها لغة. وقد وجدنا مع ذلك في الشعر مضاف إلى المضمَر. قال عبد المطلب حين جاء أبرهة الأشرم^(١) لهدم الكعبة:

(١) سبق التعريف به.

(٢) الإقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطلوسي: (٣٥/١).

(٣) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري المبرد أبو العباس، إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني، وعنه: أبو بكر الخرائطي وأبو سهل القطان، له: الكامل، والإشتقاق، توفي سنة ست وثمانين ومائتين. طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ١٠١)، وإنباه الرواة للقطبي: (٢٤١/٣)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٢٦٩/١)، وطبقات المفسرين للأدزوي: (٤١/١).

(٤) أي: معاوية بن أبي سفيان.

(٥) هو: عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي القرشي أبو الوليد، من أعظم الخلفاء ودهاتهم، سمع من عثمان، وأبا هريرة، وحدث عنه عروة والزهري، في أيامه حولت الدواوين إلى العربية، وصُكَّتِ النقود بالعربية، توفي سنة ست وثمانين. تهذيب التهذيب لابن حجر: (٣٧٣)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٤٦/٤).

(٦) الكامل في اللغة والأدب للمبرد: (١١٥٧/٣).

(٧) انظر: الإقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطلوسي: (٣٧/١).

(٨) هو: أحمد بن جعفر الدينوري أبو علي، حتن ثعلب، أحد المبرزين، أخذ عن المازني كتاب سيبويه بالبصرة، وعن المبرد، له: المهذب في النحو وكتاب ضمائر القرآن، توفي سنة تسع وثمانين ومائتين.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ٢١٥)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٣٠١/١).

(٩) لم أعثر عليه؛ وذكره له ياقوت الحموي في معجم الأدباء لياقوت الحموي: (٢٠٦/١)، ورضا كحالة في معجم المؤلفين: (١١٤/١).

(١٠) «الكوفة»: مدينة بالعراق، أسسها سعد بن أبي وقاص سنة ١٧ للهجرة.

الروض المعطار للحميري: (ص ٥٠١)، معجم البلدان لياقوت الحموي: (٤٩٠/٤).

لَا هُمْ إِنْ الْعَبْدَ يَمَنُّ — عُرِّحَ رَحْلَهُ فَمَنْعَ حِلَالِكَ (٢)
 لَا يَغْلِبَنَّ صَالِيَهُمْ — وَمِحَالَهُمْ غَدَاً مِحَالِكَ (٣)
 وَأَنْصُرَ عَلَيَّ آلَ الصَّلِيِّ — سَبِّ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلِكَ (٤)
 يَعْنِي: قُرَيْشًا؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ كَانُوا يُسَمُّونَهُمْ: «آلَ اللَّهِ»؛ لِكَوْنِهِمْ أَهْلُ الْبَيْتِ (٥).
 وقال الكُمَيْت (٦):
 فَأَبْلَغَ بَنِي هَنْدٍ بَنَ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ — وَآلَ مَنْأَةِ وَالْأَقْرَابِ الْهَالِ (٧)
 وَقَالَ خَفَافُ بْنُ [نَدْبَةَ] (٨) السُّلَمِيِّ (٩):

- (١) هو: أَبْرَهَةَ بْنُ الصَّبَّاحِ الْحِشْبِيُّ الْحَمِيرِيُّ الْأَشْرَمُ، صاحب الفيل الذي أراد هدم الكعبة، ملك اليمن بعد بعد أن استرضى ملك الحبشة وأرضاه، وأَبْرَهَةَ بِالْحَبَشَةِ هُوَ الْأَبْيَضُ الْوَجْهِ، ولقب بالأشرم لأن الحربة وقعت على جبهته فشرمت حاجبه وأنفه وعينه وشفته.
- انظر: الروض الأنف لأبي القاسم السهيلي: (١١٩/١-١٢٠)، والسيرة النبوية لابن كثير: (٢٧/١)، وسبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للصالح: (٢٤٨/١).
- (٢) «لَا هُمْ»: أصله: «اللَّهُمَّ»؛ فإن العرب تحذف الألف واللام وتكتفي بما يبقى. لسان العرب لابن منظور «مادة أله»:
 (٤٦٧/١٣).
- «الحلال» بكسر الحاء جمع «حِلَّة» وهم القوم المقيمون المتجاورون، ويريد بهم سُكَّانَ الْحَرَمِ. لسان العرب لابن منظور «مادة حلل»: (١٦٣/١١).
- (٣) «المحَال»: القوة والشدة والكيد. لسان العرب لابن منظور «مادة محل»: (٦١٦/١١).
 و«الغدو» من العَدِّ وهو اليوم الذي يأتي بعد يومك فحذفت لأمه، ولم يُردَّ عبدُ المطلب العَدَّ بعينه وإنما أرادَ القريبَ من الزمان. لسان العرب لابن منظور «مادة غدا»: (١١٦/١٥).
- (٤) انظر: الأبيات في السيرة النبوية لابن هشام: (٥١/١)، والروض الأنف لأبي القاسم السهيلي: (١٥٢-١٥٠/١).
- (٥) انظر: السيرة النبوية لابن هشام: (٥٧/١)، وثمار القلوب للثعالبي: (٥٧/١)، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: (٢٥/٧).
- (٦) هو: الكميت بن زيد بن حنيس الأسدي أبو المستهل، شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة، وكان عالماً بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، روى عن الفرزدق، وعنه أبان بن تغلب، مات سنة ست وعشرين ومائة.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة: (٥٨١/١)، والأعاني لأبي الفرج الأصفهاني: (٣/١٧)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٣٨٨/٥).
- (٧) ديوان الكميت: (ص ٢٨٣).
- (٨) في "ت": "يزيد" وهو تحريف.
- (٩) هو: خفاف بن عمير بن الحرث بن الشريد السلمى، وأمه ندبة سوداء، وإليها ينسب، يكنى أبا خراشة، وهو أحد فرسان قيس وشعرائها، أدرك الإسلام فأسلم، شهد فتح مكة وكان معه لواء بني سليم، بقي إلى زمن عمر رضي الله عنه.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة: (٣٤١/١)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (٨١/١٨).

أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي حَقِيقَةَ وَالِدِي وَالِي كَمَا تَحْمِي حَقِيقَةَ الْكَأ (١)
 واختَلَفَ النَّاسُ فِي قَوْلِ الْأَعَشَى:
 كَانَتْ بَقِيَّةُ أَرْبَعٍ فَاعْتَمَّتْهَا لَمَّا رَضِيَتْ مَعَ التَّجَابَةِ آلَهَا (٢)
 فَقَالَ قَوْمٌ: «أَرَادَ ب «آلَهَا»: شَخْصَهَا»، وَقَالَ آخَرُونَ: «أَرَادَ: رَهْطَهَا».
 وَكَذَلِكَ قَوْلُ مَقَّاسُ الْعَائِذِي (٣):
 إِذَا وَضَعَ الْهَزَاهِزُ آلَ قَوْمٍ فَزَادَ اللَّهُ الْكُفْمَ ارْتِفَاعًا (٤)
 قِيلَ: «أَرَادَ بِالْآلِ: الْأَشْخَاصُ»، وَقِيلَ: «أَرَادَ: الْأَهْلَ».
 وَقَدْ قَالَ أَبُو الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّي (٥): «وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً فِي اللُّغَةِ:
 وَاللَّهُ يُسْعِدُ كُلَّ يَوْمٍ جَدَّهُ وَيَزِيدُ مِنْ أَعْدَائِهِ فِي آلِهِ (٦)
 وَأَبُو الطَّيِّبِ وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي اللُّغَةِ، [فَإِنَّ] (٧) فِي بَيْتِهِ هَذَا حُجَّةٌ مِنْ جِهَةِ
 أُخْرَى، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ عَنُوا بِانْتِقَادِ شَعْرِهِ، وَكَانَ فِي عَصْرِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ وَالنَّحْوِيِّينَ
 [كَابْنِ خَالَوَيْهِ (٨)] (٩)، وَابْنُ جَنِّي (١٠)، وَغَيْرِهِمَا، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا بَيْنَهُمْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ إِضَافَتُهُ إِلَى

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/٣٨٣)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى: (٥/٤٤٠).

(٢) ديوان الأعشى الكبير: (ص ٢٩).

(٣) هو: مسهر بن النعمان بن عمرو بن ربيعة بن تيم بن الحارث العائذي أبو جلدة، الملقب بمقاس، شاعر من بني خزيمه بن لؤي، عرف بمقاس (بتشديد القاف) لقول رجل فيه: «مقاس الشعر كيف شاء»؛ أي: يقوله.

المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء للآمدي: (ص ٩٨)، والأعلام للزركلي: (٧/٢٢٥).

(٤) انظر: المفضليات للمفضل الضبي: (ص ٣٠٥).

(٥) هو: أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفي الكوفي الكندي أبو الطيب، الشاعر الحكيم، وأحد مفاخر الأدب العربي، قيل له: المتنبي لأنه ادعى النبوة في بركة السماوة بالعراق فأسر واستتاب ثم أطلق سراحه، له: الأمثال السائرة، قتله الأعراب هو وابنه سنة أربع وخمسين وثلاثمائة.

وفيات الأعيان لابن خلكان: (١/١٢٠)، والأنساب للسمعاني: (٥/١٩١)، والوافي بالوفيات للصفدي: (٦/٢٠٨).

(٦) انظر: شرح ديوان المتنبي للواحدى: (٣/١٨٦)؛ و«الجد»: الحظ.

(٧) سقطت من الأصل، .

(٨) هو: الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي الهمداني أبو عبد الله، إمام في اللغة وعلومها، روى عن ابن الأبياري وأبي بكر بن مجاهد، وروى عنه المعاني بن زكريا، له: شرح المقصورة وحواشي البديع في القراءات، توفي سنة سبعين وثلاثمائة.

غاية النهاية لابن الجزري: (١/٢١٥)، وبعية الوعاة للسيوطي: (١/٥٢٩).

(٩) سقطت من "ت".

(١٠) هو: عثمان بن حني الموصلي أبو الفتح، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، كان أبوه مملوكا

الضَّمِيرِ، وَكَذَلِكَ جَمِيعَ مَنْ تَكَلَّمَ فِي شِعْرِهِ مِنَ الْكُتَّابِ وَالشُّعْرَاءِ **كالواحدي** (١)، وابنُ عَبَّادٍ (٢)،
وَالْحَاتِمِي (٣)، وابنُ وَكَيْعٍ (٤)، وَلَا أَعْلَمُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ عَلَيْهِ اعْتِرَاضٌ فِي هَذَا الْبَيْتِ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى
أَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ عِنْدَهُمْ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَكَلَّمُوا فِيهِ» (٥). ذكر هذا ابن السَّيِّدِ فِي
«الْإِقْتِضَابِ شَرْحِ آدَابِ الْكُتَّابِ».

وَقَوْلُ النَّازِمِ **عَلَيْهِ**: «وَأَلِهَ» عَطْفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ فِي قَوْلِهِ: «صَلَّى عَلَيْهِ» مِنْ
غَيْرِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُعِيدَ الْخَافِضَ فَيَقُولُ: «وَعَلَى آلِهِ»، وَلَكِنَّهُ **عَلَيْهِ** لَمْ يُعِدْهُ،
وَعَطْفُهُ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ، إِمَّا لِتَعَدُّرِ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ لِمَا يُؤَدِّي مِنْ **[ب/٨]** إِفْسَادِ وَزَنِ

لسليمان بن فهد الأزدي، أخذ العربية عن أبي علي الفارسي لازمه أربعين سنة، أخذ عنه: أبو القاسم الثمانيني، له: اللمع،
والخصائص في النحو، والاحتساب في الشواذ، توفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة.

إنباه الرواة للفظي: (٣٣٥/٢)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١٣٢/٢)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي:
(ص ٣٨).

(١) هو: علي بن أحمد بن محمد أبو الحسن الواحدي سبق التعريف به.

وكتابه الذي قصده الشارح هو: «شرح ديوان المتنبي». انظر: هدية العارفين للبغدادي: (٦٩٢/١).

(٢) هو: إسماعيل بن عباد بن العباس بن عباد الطالقاني أبو القاسم، الملقب بالصاحب كافي الكفاة، وزير مؤيد الدولة بن
ركن الدين بن بويه، أخذ الأدب عن ابن فارس، له: المحيط باللغة، والكشف عن مساوي المتنبي، توفي سنة ٣٨٥ هـ.
بغية الوعاة للسيوطي: (٤٤٩/١)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي: (٦٦٢/٢).

وكتابه الذي قصده الشارح هو: «الكشف عن مساوي المتنبي». كشف الظنون لحاجي خليفة: (١٤٩١/٢).

(٣) هو: محمد بن الحسن الحاتمي البغدادي أبو علي، الكاتب اللغوي، أدرك ابن دريد وأخذ عنه، له: الرسالة الموضحة
التي شرح فيها ما جرى بينه وبين المتنبي من اظهار سرقاته وإبانة عيوب شعره، توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة.
بغية الوعاة للسيوطي: (٨٧/١)، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي: (٢٥٠٥/٦).

وكتابه الذي أشار إليه الشارح هو: «الموضحة في ذكر سرقات المتنبي وساقط شعره». كشف الظنون لحاجي خليفة:
(١٩٠٥/٢).

(٤) هو: الحسن بن علي بن أحمد الضبي التنيسي أبو محمد، يلقب بالعاطس ويعرف بابن وكيع الشاعر، شاعر مجيد،
أصله من بغداد، ومولده ووفاته في تنيس بمصر، وكانت في لسانه عجمة، له: كتاب المنصف في سرقات المتنبي، توفي سنة
ثلاث وتسعين وثلاثمائة.

وفيات الأعيان لابن خلكان: (١٠٤/٢)، والوافي بالوفيات للصفدي: (٧١/١٢).

والكتاب الذي أشار إليه الشارح هو: «المنصف في الدلالات على سرقات المتنبي». كشف الظنون لحاجي خليفة:
(١٨٦٢/٢).

(٥) من قوله: «واختَلَفَ التَّحْوِيُونَ فِي إِضَافَتِهِ إِلَى الْمُضْمَرِ... إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ» مِنَ الْإِقْتِضَابِ فِي شَرْحِ أَدَبِ الْكُتَّابِ
للبلطيوسي: (٣٩-٣٥/١) مع تصرف يسير في العبارة.

الْبَيْتِ، فَتَرَكَهُ ضَرْوَرَةً، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي ضَرَائِرِ الشُّعْرِ مَا هُوَ أَشَدُّ مِنْ هَذَا، أَوْ تَرَكَ الْعَطْفَ بِهِ اعْتِمَادًا مِنْهُ بِحَالِهِ عَلَى مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ أَهْلِ الشُّعْرِ، [وَقَدْ جَاءَ فِي الشُّعْرِ قَلِيلًا] (١)، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٢):

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ
فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ
بِعَطْفِ «وَالْأَيَّامِ» عَلَى الْكَافِ فِي «بِكَ» وَلَمْ يُعِدِ الْخَافِضُ.
وَقَوْلُهُ: «وَصَحْبِهِ الْأَعْلَامِ»، «الصَّحْبُ» وَ«الْأَصْحَابُ» وَ«الصَّحَابُ» وَ«الصُّحْبَةُ»
بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَاخْتَلَفَ فِي «الصَّحْبِ»، فَقِيلَ: اسْمٌ جَمَعَ لَا مَفْرَدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ كـ «رَكَبَ»
و«رَهَطَ»؛ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ، وَقِيلَ: جَمَعَ «صَاحِبٍ» (٣).
أَمَّا «صَحْبٌ» فَشَاهِدُهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ:
وُقُوفًا بِهَا صَاحِبِي عَلَيَّ مَطِيئِهِمْ (٤)
وَأَمَّا «صُحْبَةٌ» فَشَاهِدُهُ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ أَيْضًا (٥):

قَعَدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ حَامِرٍ وَبَيْنَ إِكَامٍ بُعَدَ مَا مُتَأَمَّلٍ
وَأَمَّا «أَصْحَابٌ» فَفِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ كَثِيرٌ، وَبَقِيَ «صَحَابٌ» وَ«صَحَابَةٌ» لَمْ يَحْضُرْ لَهُمَا
شَاهِدٌ عَرَبِيٌّ (٦)، وَ«صَاحِبُ الرَّجُلِ»: هُوَ مَنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مُخَالَطَةٌ وَمَلَابَسَةٌ وَإِنْ قَلَّتْ، ثُمَّ تَخْتَلَفُ

(١) سقطت من "ت".

(٢) هذا البيت بلا نسبة في أغلب كتب الأدب والعربية، وهو من شواهد سيبويه في كتابه.
انظر: الكتاب لسيبويه: (٣٨٣/٢)، وشرح ابن عقيل: (٢٢٠/٢)، والمعجم المفصل في شواهد اللغة لإميل يعقوب:
(٣٩١/١).

(٣) انظر: المحيط في اللغة للطالقاني «مادة صحب»: (٤٦٧/٢)، ولسان العرب لابن منظور «مادة صحب»: (٥١٩/١)،
وتاج العروس للزبيدي «مادة صحب»: (١٨٥/٣).

(٤) ديوان امرئ القيس: (ص ١١١)، وهذا من معلقته؛ وعجز البيت: «يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَمَّلِ».
(٥) ديوان امرئ القيس: (ص ١٢١). ويُروى: «بَيْنَ ضَارِجٍ» بدل: «بَيْنَ حَامِرٍ»، و«بَيْنَ الْعُدَيْبِ» بدل: «بَيْنَ إِكَامٍ».
و«الضارج» و«العديب»: موضعان.

(٦) أمَّا «صِحَابٌ» فَمِثَالُ شَاهِدِهِ قَوْلُ أَبِي حِرَاشٍ كَمَا وَرَدَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ لَابِنِ مَنْظُورِ «شَعْبِ» (١٣٥/١):
مَنْعَنَا مِنْ عَدِيٍّ بَنِي حُنَيْفٍ صِحَابٌ مُضَرَّسٌ وَابْنِي شَعُوبًا
أَمَّا «صَحَابَةٌ» فَمِثَالُ شَاهِدِهِ قَوْلُ رَجُلٍ مِنْ غَطْفَانَ كَمَا جَاءَ فِي عِيُونِ الْأَخْبَارِ لَابِنِ قَتَيْبَةَ (١٠٤/٣):

أَحْوَالُهَا عَلَى حَسَبِ مَا هِيَ عَلَيْهِ مِنْ ضَعْفٍ وَقُوَّةٍ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ «صَحَبْتُهُ»، فَإِنْ أَحْسَنْتَ وَتَضَاعَفْتَ وَاتَّصَفْتَ بِالرَّعَايَةِ، وَالاعْتِنَاءِ، وَالكَلَاءَةِ^(١)، وَالْحَيَاطَةِ، وَالتَّفَقُّدِ، وَحُسْنِ الْمَوَالَةِ، قِيلَ: «صَحَبَهُ صَحَابَةً».

فَلَفِظَ «الصَّحَابَةَ» مَصْدَرٌ يُسَمَّى بِهِ عِنْدَ فَصْدِ الْمُبَالِغَةِ فِي تَحْقِيقِ مَعَانِيهَا، وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمَّا فَازُوا بِصَحْبَتِهِ تَمَنَّاها الْمُتَقَدِّمُونَ، [وَحَزَنَ] (٢) عَلَى فَوَاتِهَا الْمُتَأَخِّرُونَ، وَلَيْسَ فِي مَفَاخِرِ جَبْرِيلَ الطَّيِّبِ فِي السَّمَاءِ أَعَزُّ وَأَفْخَرُ مِنْ صُحْبَةِ مُحَمَّدًا ﷺ، فَلَمَّا قَامَ بِهَا مُتَّبِعُوهُ أَحَقَّ الْقِيَامِ لُقُبُوا بِالصَّحَابَةِ، وَصَارَ عُلَمَاءُ فِي حَقِّهِمْ، فَرَفًا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ سِوَاهُمْ مِمَّنْ حُرِّمَ مَثْوَاهُمْ، وَحُجِبَ عَنْ عُلَاهُمْ.

[وَقَالَ الشَّهَابُ (٣) فِي الصَّحَابَةِ: «هُمْ مُلَازِمُونَ لَهُ، وَالْمُهْتَدُونَ بِهَدْيِهِ» (٤).

وَقِيلَ: مَنْ رَأَاهُ وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَقِيلَ: [(٥) مَنْ كَانَ فِي زَمَانِهِ وَلَوْ لَمْ يَرَهُ (٦).

وَقَوْلُهُ: «الْأَعْلَامُ» هُوَ جَمْعُ «عَلِمَ»، كـ«بَصَرَ وَأَبْصَارًا»، وَ«خَبَرَ وَأَخْبَارًا» وَ«قَلَّمَ وَأَقْلَامًا»،

وَالْأَعْلَامُ: هِيَ الْجِبَالُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الشورى: ٣٢]، وَقَالَ:

﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الرحمن: ٢٤]، أَي: كَالْجِبَالِ، وَاحِدُهَا عَلَمٌ، سُمِّيَ عُلَمَاءُ

لشُهْرَتِهِ، وَمِنْهُ: عَلَمُ الثَّوْبِ، وَعَلَمُ الْجَيْشِ، وَعَلَمُ الْأَمِيرِ، وَيُسَمَّى الرَّجُلُ الْكَبِيرُ: عَلَمًا، فَقَوْلُهُ:

«الْأَعْلَامُ» أَي: الْمَشَاهِيرُ (٧).

إِذَا أُنْتُ لَمْ تَسْتَبِقِ وَدَّ صَحَابَةَ عَلَيَّ دَخَنٍ أَكْثَرَتْ نَشْتُ الْمَعَائِبِ

(١) «الْكَلَاءَةُ»: الحفظ. انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة كلاء»: (١/١٤٥).

(٢) سقطت من "ت".

(٣) هو: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي أبو العباس؛ سبقت ترجمته.

(٤) شرح تنقيح الفصول للقرافي: (ص ٢٨١).

(٥) سقطت من "ت".

(٦) انظر تعريف الصحابي في: تدريب الراوي للسيوطي: (٢/٢٢٦)، والتقييد والإيضاح للحافظ العراقي: (ص ٢٥١)،

وفتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي: (٤/٩٣ - ٥/٤)، وشرح التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي: (ص ١٢٠).

(٧) انظر: فتح المنان لابن عاشر: (١/٢٩٨)، وتبنيه العطشان للجرجاني: (ص ١٠١).

وقوله: «مَا انْصَدَعَ الْفَجْرُ عَنِ الظَّلَامِ»؛ «مَا» هَاهُنَا مَصْدَرِيَّةٌ، فِيهَا مَعْنَى الضَّرْبِ، أَي: مُدَّةٌ انْصَدَعَ الْفَجْرُ، وَ«انْصَدَعَ الْفَجْرُ»: انْشِقَاقُهُ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ مَا انْصَدَعَ الْفَجْرُ، وَذَلِكَ إِلَى انْقِرَاضِ الدُّنْيَا، فَإِنَّهُ مَا دَامَتِ الدُّنْيَا فَالْفَجْرُ يَطْلُعُ. وقوله: «عَنِ الظَّلَامِ» أَي: الظَّلَامِ، وَهَذَا مِنَ الْمَقْلُوبِ (١)، فَإِنَّ الظَّلَامَ هُوَ الَّذِي يَنْشَقُّ عَنِ الْفَجْرِ وَيَنْصَدِعُ عَنْهُ، وَالْفَجْرُ يَنْشَقُّ عَنِ الظَّلَامِ، وَالْاِقْلَابُ جَائِزٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (٢)، نُطِقَتْ بِهِ وَعَدَّتْهُ مِنَ الْبَدِيعِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ (٣):

عَشْرَ الرَّوْضِ فِي ذِيُولِ النَّسِيمِ (٤)

وَالنَّسِيمُ هُوَ الَّذِي يَعْتُرُ فِي ذِيُولِ الرَّوْضِ.

وَقَدْ تَرَجَّمَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي «آدَابِ الْكِتَابِ» (٥) عَلَى الْقَلْبِ وَعَوَّلَ عَلَى أَهْلِ اللُّغَةِ.

ثُمَّ قَالَ ﷺ [وَعَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ آمِينَ]:

[٦] وَبَعْدُ: فَاعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ الرَّسْمِ ❀❀❀ ثَبَتَ عَنْ ذَوِي التُّهَى وَالْعِلْمِ

(١) قال الجرجاني: «القلب هو: جعل المعلول علة والعلة معلولاً»، وقال الراغب: «قلب الشيء: تصريفه وصرفه عن وجه إلى وجه آخر».

انظر: كتاب التعريفات للجرجاني: (ص ٢٢٩)، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: (ص ٥٨٩).

(٢) قال الجرجاني في تنبيه العطشان للجرجاني (ص ١٠٢): «.. وقد ورد في القرآن والحديث وكلام العرب:

فمن القرآن قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠]؛ أي: بلغت الكبر.

ومن الحديث قوله ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم» [رواه أبو داود وابن ماجه]؛ أي: زينوا أصواتكم بالقرآن.

ومن كلام العرب قولهم: «إذا طلعت الشعري استوى العود على الحرباء»؛ أي: استوى الحرباء على العود.

ومنه قولهم: «عرضت الناقة على الحوض»؛ أي: عرضت الحوض على الناقة،

ومنه قولهم: «أدخلت القلنسوة في رأسي»؛ أي: أدخلت رأسي في القلنسوة، وقولهم: «أدخلت الخف في رجلي»؛ أي:

أدخلت رجلي في الخف ...».

(٣) هو: يحيى بن محمد - وقيل بن عبد الرحمن - بن بقي الأندلسي القرطبي أبو بكر، كان آية في النثر والنظم بارعاً في

نظم الموشحات مجيداً فيها كل الإحادة، توفي سنة أربعين وخمسمائة.

نفع الطيب للمقري: (٤/٢٣٦)، والذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام: (٤/٦١٥)، ومعجم الأدياء لياقوت

الحموي: (٦/٢٨٢٠).

(٤) هذا عجز البيت، وصدوره: «كَيْفَ صَبْرِي عَلَى الْكُؤُوسِ إِذَا مَا».

انظر: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام: (٤/٦٣٠).

(٥) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة: (ص ٤٩٢).

[٩/أ] اعلم - رَحِمَكَ اللهُ - أَنَّ مِنْ سُنَّةِ الْخُطْبَةِ أَنْ يَتَقَدَّمَ فِيهَا حَمْدُ اللهِ تَعَالَى، وَالثَّنَاءُ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَبَعْدَ ذَلِكَ يَقَعُ الْخَوْضُ فِي الْمُرَادِ، وَلَمَّا كَانَ هَذَا - كَمَا قُلْنَا - جَعَلُوا هَذِهِ الْكَلِمَةَ الَّتِي هِيَ: «بَعْدُ» فَصَلًّا وَحَاجِزًا، وَجَعَلُوهَا بِصِغَةِ تَقْتَضِي الْقَطْعِ وَالِاسْتِنَافِ، حَتَّى لَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْمُتَقَدَّمَ مُتَأَخَّرٌ، وَلَا الْمُتَأَخَّرُ مُتَقَدِّمٌ، وَدَلَّتْ مَعَ ذَلِكَ عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَعْمِلُهَا فِي خُطْبِهِ وَمَوَاعِظِهِ^(١)، وَكَذَلِكَ الْخُطْبَاءُ فَعَلَهَا بَعْدَهُ، وَكَذَلِكَ الْكُتَّابُ فِي صُدُورِ كُتُبِهِمْ وَكَلَامِهِمْ.

وَأَوَّلُ مَنْ قَالَهَا دَاوُدُ النَّبِيُّ^(٢)؛ قِيلَ: هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَيِّنُّهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخُطَابِ﴾ [ص: ٢٠]، وَالصَّحِيحُ أَنَّ «فَصَلَ الْخُطَابِ» هُوَ: الْكَلَامُ الْمَوْصُوفُ بِالْفَصَاحَةِ وَالْجَزَالَةِ، وَلِذَلِكَ وَصِفَ بِهِ الْقُرْآنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ﴾ [الطارق: ١٣] عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمَفْسُرُونَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَيِّنُّهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَلَ الْخُطَابِ﴾ [ص: ٢٠].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ وَالسُّدِّيُّ^(٣): «﴿فَصَلَ الْخُطَابِ﴾ الْفَهْمُ فِي عِلْمِ الْقَضَاءِ»^(٤). وَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ^(٥): «أُعْطِيَ فَصْلًا مَا يَتَخَاطَبُ بِهِ النَّاسُ بَيْنَ يَدَيْهِ فِي الْخُصُومَاتِ»^(١).

(١) عنون البخاري في صحيحه بأبا قال فيه: «باب من قال في الخطبة بعد الثناء: أما بعد. رواه عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ».

انظر: صحيح البخاري: (٣١٢/١) رقم: ٨٨٢ و ٧٠٨/٢ و ١٩٠٨ و ٩٠٤/٢ رقم: ٢٤٢٤)، وصحيح مسلم: (٥٢٤/١) رقم: ٧٦١ و ٥٩٢/٢ رقم: ٨٦٧ و ٦٢٤/٢ رقم: ٩٠٥)، وفتح الباري لابن حجر: (٤٠٢/٢)، شرح النووي على مسلم: (٤٢/٦).

(٢) انظر: أدب الكتاب للصولي: (ص ٣٧)، والأوائل للطبراني: (ص ٦٨)، والإقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطلبيوسي: (١٩٩/١)، وصبح الأعشى للقلقشندي: (٤٣٣/١)، وتهذيب اللغة للأزهري «مادة حطب»: (١١٢/٧)، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري: (٤٥/١٤).

(٣) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة الحجازي ثم الكوفي الأعور السُّدِّيُّ أبو محمد، الامام المفسر، أحد موالى قريش، حدث عن أنس بن مالك وابن عباس، وحدث عنه شعبة وسفيان الثوري، توفي سنة سبع وعشرين ومائة. تهذيب التهذيب لابن حجر: (٣١٣/١)، وطبقات المفسرين للأدنوري: (ص ١٥).

(٤) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٧٢/٢١)، والمحزر الوجيز لابن عطية: (٤٩٧/٤)، والدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي: (١٥٤/٧).

(٥) هو: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم المدني، روى عن أبيه وابن المنكدر، وروى عنه مالك بن مغول وزهير بن محمد التيمي، كان ضعيف الحديث إلا أنه إمامٌ في التفسير، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائة. تهذيب التهذيب لابن حجر: (١٧٧/٦)، وطبقات المفسرين للأدنوري: (ص ١١).

وَقَالَ شُرَيْحٌ^(٢): « فَصْلُ الْخِطَابِ ﴿ الشَّاهِدَانِ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ الْمُنْكَرِ ﴾^(٣)، وَهُوَ قَوْلُ قَتَادَةَ^(٤)؛ وَقَالَ الشُّعْبِيُّ^(٥): « يَمِينٌ وَشَاهِدٌ »^(٦)، وَعَنِ الشُّعْبِيِّ: « هُوَ أَمَّا بَعْدُ »^(٧).

وَقِيلَ: أَوَّلُ مَنْ قَالَهَا وَكَتَبَهَا مِنَ الْعَرَبِ قُسُّ بْنُ سَاعِدَةَ؛ وَهُوَ الْإِيَادِيُّ^(٨)، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ كَتَبَ إِلَى فُلَانٍ، وَأَوَّلُ مَنْ خَطَبَ بَعْضًا، وَأَوَّلُ مَنْ أَقْرَبَ بِالْبَعْثِ مِنْ غَيْرِ سَمَاعٍ^(٩)، وَكَانَ أَعْقَلَ النَّاسِ مِنَ الْعَرَبِ إِلَّا الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَكَانَ فِي الْفِتْرَةِ الَّتِي بَيْنَ عِيسَى وَمُحَمَّدٍ ﷺ، وَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِسُوقِ عَكَازٍ^(١٠) عَلَى جَمَلٍ لَهُ أَوْرَقٌ^(١١)، وَهُوَ يَعِظُ، وَذَلِكَ قَبْلَ مَبْعَثِهِ ﷺ.

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري (١٧٢/٢١).

(٢) هو: شريح بن هانئ الحارثي المذحجي الكوفي أبو المقدم، الفقيه المخضرم، صاحب علي عليه السلام، حدث عن علي وعمر وعائشة وأبي هريرة، وعنه المقدم والشعبي، روى له الجماعة سوى البخاري، توفي سنة ثمان وسبعين. تذكرة الحفاظ للذهبي: (١/٥٩)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٤/٣٣٠).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٥/١٦٢)، والمحزر الوجيز لابن عطية: (٤/٤٩٧).

(٤) هو: قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي البصري أبو الخطاب، العلامة الضربير الأكمه المفسر، روى عن أبي العالية وأنس بن مالك وسعيد بن المسيب، وعنه: ابن أبي عروبة وشيبان وشعبة، وكان يُتَمُّه بالقدر، توفي سنة سبع عشرة ومائة. تذكرة الحفاظ للذهبي: (١/١٢٢)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/٢٤)، وطبقات المفسرين للأدزروي: (ص١٤).

(٥) هو: عامر بن شراحيل الشعبي الحميري أبو عمرو، من كبار التابعين، راوية يضرب المثل بحفظه، وكان فقيها شاعرا نديماً لعبد الملك بن مروان، قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي، روى القراءة عنه محمد بن أبي ليلى، توفي سنة خمس ومائة. غاية النهاية لابن الجزري: (١/٣١٧)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٥/٦٥).

(٦) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٢١/١٧٣)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: (٧/٥٩).

(٧) انظر: المحزر الوجيز لابن عطية: (٤/٤٩٧)، والدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي: (٧/١٥٤)، وزاد المسير لابن الجوزي: (٧/١١٢).

(٨) هو: قس بن ساعدة بن عمرو بن عدي الإيادي، أحد حكماء العرب وخطبائهم في الجاهلية، كان أسقف نجران، وكان يفد على قيصر الروم فيكرمه ويعظمه، طالت حياته وأدركه النبي ﷺ قبل النبوة، ورآه في عكاظ.

انظر: البداية والنهاية لابن كثير: (٢/٢٣٠)، وسبل الهدى والرشاد للصلحي الشامي: (٢/٢٥٢)، ودلائل النبوة للبيهقي: (٢/١٠١).

(٩) انظر: المستقصى في أمثال العرب للزحشري: (١/٢٩)، وثمار القلوب للثعالبي: (١/٢٢٤)، وصبح الأعشى للقلقشندي: (١/٤٢١)، ومجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري: (١/١١١)، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري: (٢/١٣٣)، وخرزانة الأدب لابن عمر البغدادي: (٢/٩٠).

(١٠) سوق عكاظ: سميت بذلك لأن العرب كانت تجتمع فيها فيعكظ بعضهم بعضاً في المفاخرة أي: يقهره ويغلبه،

وَقَالَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ: « يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَحْدَهُ » (٢)، وَذُكِرَ أَنَّهُ عَاشَ سِتْمِائَةَ سَنَةً (٣).
 وَقِيلَ: أَوَّلُ مَنْ قَالَهَا - أَمَّا بَعْدُ - سَحْبَانُ بْنُ وَائِلٍ (٤) الَّذِي تُنْسَبُ الْفَصَاحَةُ إِلَيْهِ، وَيُضْرَبُ
 بِهِ الْمَثَلُ فِيهَا، وَهُوَ الْقَائِلُ:
 وَقَدْ عَلِمَ الْحَيُّ الْمَعَانُونَ أَنَّنِي إِذَا قُلْتُ أَمَّا بَعْدُ أَنَّنِي [كَلِمَتُهَا] (٥)

وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ الَّتِي هِيَ: «أَمَّا بَعْدُ» تُسْتَعْمَلُ غَيْرَ مُرَكَّبَةٍ كَمَا قَالَ النَّازِمُ، وَكَمَا فَعَلَ ابْنُ
 قُتَيْبَةَ فِي «آدَابِ الْكِتَابِ» (١)، وَالْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ فِي «حِرْزِ الْأَمَانِيِّ» (٢) وَفِي «الْعَقِيلَةِ» (٣)، وَالنَّازِمُ
 فِي هَذَا النَّظْمِ (٤)، وَابْنُ بَرِّي (٥) فِي «الْبَرِّيَّةِ» (٦)، وَغَيْرِهِمْ عَفَا اللَّهُ عَنَّا وَعَنْهُمْ.

وتقع بين مكة والطائف؛ في منطقة السيل الكبير تقريبا، وكانت تستمر عشرين يوماً من أول ذي القعدة إلى العشرين منه،
 على خلاف في ذلك، وهي أشهر أسواق العرب وأعرقتها وأعظمها شأنًا في الجاهلية والإسلام، واتخذت سوقا بعد الفيل
 بخمس عشر سنة وتركت عام خرجت الحرورية بمكة مع المختار بن عوف سنة تسع وعشرين ومائة.
 انظر: أحبار مكة للأزرقي: (١٥١/١)، ومعجم ما استعجم للبكري: (٩٥٩/٣)، وخزانة الأدب لابن عمر البغدادي:
 (٤٧٢/٤).

(١) الأورق: الذي فيه سواد ليس بحالك بل يميل إلى الغيرة؛ أي: ما كان لونه لون الرماد.
 تاج العروس للزبيدي «مادة و ر ق»: (٤٦٤/٢٦)، ولسان العرب لابن منظور «مادة ورق»: (٣٨٤/١٠)، وفتح الباري
 لابن حجر: (٤٤٣/٩).

(٢) وجاء عنه ﷺ: «رَحِمَ اللَّهُ قِسًّا لِي أَنِّي أَرَجُو أَنْ يَبْعَثَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أُمَّةً وَحْدَهُ»؛ وكلها أحاديث وآثار ضعيفة.
 انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٣١/٣)، ودلائل النبوة للبيهقي: (١٠١/٢)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن
 حجر: (٥٥١/٥)، واللآلئ المصنوعة للسيوطي: (١٧٣/١).

(٣) وقيل: سبعمائة سنة، وقيل: ثلاثمائة وثمانين سنة. انظر: المستطرف في كل فن مستطرف للأبشيبي: (٨٥/١)،
 والمفصل في تاريخ الأدب لجواد علي: (٤٠/١٢).

(٤) هو: سحبان بن زفر بن إياس الوائلي، خطيب يضرب به المثل في البيان، اشتهر في الجاهلية، أسلم في زمن النبي ﷺ
 ولم يجتمع به، وأقام في دمشق أيام معاوية، وكان إذا خطب يسيل عرفقا، ولا يعيد كلمة، ولا يتوقف ولا يقعد حتى يفرغ.
 البداية والنهاية لابن كثير: (٧١/٨)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٢٥٠/٣)، وجمهرة الأمثال للعسكري:
 (٢٤٨/١).

(٥) في "ت" خطيبها. وانظر: المستقصى من أمثال العرب للزمخشري: (٢٨/١)، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال
 للبكري: (ص ٤٩٧)، وثمار القلوب للنعالي: (١٩٥/١).

وأصل البيت كما جاء في دواوين الشعر والعربية:

لَقَدْ عَلِمَ الْحَيُّ الْيَمَانُونَ أَنَّنِي إِذَا قُلْتُ أَمَّا بَعْدُ أَيَّ حَطِيئَتِهَا

وُتَّعَمَلُ مُرَكَّبَةٌ مِنْ «أَمَّا» و«بَعْدُ» فَيُقَالُ: «أَمَّا بَعْدُ»، كَمَا فَعَلَ الشَّيْخُ الإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي زَيْدٍ فِي «رِسَالَتِهِ» (٧).
 وَتُتَّعَمَلُ «أَمَّا» وَحَدَّهَا دُونَ «بَعْدُ»؛ فَتَقُولُ: أَمَّا يَكُونُ مِنْ كَذَا وَكَذَا، كَمَا فَعَلَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ (٨)، وَابْنُ جَنِّي (٩)، وَغَيْرِهِمَا.
 وَلَمَّا قَطَعَ النَّازِمُ بِحَلَلِهِ «بَعْدُ» عَنِ الإِضَافَةِ بَنَاهُ عَلَى الضَّمِّ (١٠)، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] وَمَعْنَاهَا: وَبَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ.

- (١) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة: (ص ٥).
 (٢) في أول البيت الخامس من حرز الأماشي للشاطبي؛ انظر: (ص ١).
 (٣) في أول البيت السادس من العقيلة؛ انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٢)، وجميلة أرباب المراصد للجعبري (مخطوط): [١٠/أ]، ذالدة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٦/ب].
 (٤) وهو هذا الذي يشرحه الآن.
 (٥) هو: علي بن محمد بن الحسين الرباطي أبو الحسن، المعروف بابن بري، عالم بالقراءات، من أهل تازة، ولي رئاسة ديوان الانشاء فيها، له: «منظومة الدرر اللوامع» الشهيرة بالبرية، والكافي في علم القوافي، توفي سنة ٧٣٠ هـ.
 انظر: معجم المؤلفين لرضا كحالة: (٢/٥١٨)، والأعلام للزركلي: (٥/٥).
 (٦) وهي منظومة « الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع» لابن بري؛ انظر: البيت رقم (٦) منها في النجوم الطوالع للمارغني: (ص ٨)، والقصد النافع للخراز: (ص ٤٦).
 (٧) انظر: متن رسالة ابن أبي زيد القيرواني: (ص ٣)، والفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني لابن مهنا النفراوي: (١/٣١).
 (٨) انظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي: (٥/١).
 (٩) انظر: الخصائص لابن جني: (١/١٢).
 (١٠) قال أبو البركات الأنباري في أسرار العربية (ص ٣١): «.. وَأَمَّا «قَبْلُ» وَ«بَعْدُ» فَإِنَّمَا بِنْيَا لِأَنَّ الأَصْلَ فِيهِمَا أَنْ يُسْتَعْمَلَ مِضَافِينَ إِلَى مَا بَعْدَهُمَا، فَلَمَّا اقْتَطَعَا عَنِ الإِضَافَةِ، وَالمِضَافُ مَعَ المِضَافِ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ تَنْزِلُ مِنْزِلَةَ بَعْضِ الكَلِمَةِ وَبَعْضِ الكَلِمَةِ مَبْنِيٍّ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾، وَإِنَّمَا بِنْيَا عَلَى حَرَكَةِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَانَ لَهُ حَالَةٌ إِعْرَابٍ قَبْلَ البِنَاءِ فَوَجِبَ أَنْ يُبْنِيَ عَلَى حَرَكَةِ تَمْيِيزًا لهُمَا عَلَى مَا بُنِيَ وَلَيْسَ لَهُ حَالَةٌ إِعْرَابٍ نَحْوُ: «مِنْ» وَ«كَمْ»، وَقِيلَ: إِنَّمَا بُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ لِانْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ وَالقَوْلُ الصَّحِيحُ هُوَ الأَوَّلُ.»
 وانظر: شرح ابن عقيل: (٢/٧٠)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٢/٤٥٤)، والإنصاف لابن الأنباري: (ص ٢٧٦).

«فَاعْلَمْ» أَنَّ الْخِطَابَ بِقَوْلِهِ: «فَاعْلَمْ» لِمَنْ اسْتَحْضَرَهُ مِنَ الطَّلَبَةِ الَّذِينَ سَأَلُوهُ هَذَا الرَّجَزَ إِنْ كَانَ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، أَيْ: أَيُّهَا الطَّالِبُ الرَّاعِبُ فِي مَعْرِفَةِ الرَّسْمِ وَعِلْمِ الْقُرْآنِ أَنْ أَصْلَ الشَّيْءِ مَا مِنْهُ [الشَّيْءُ] (١) لُغَةً.

و«الرَّسْمُ» فِي اللُّغَةِ: الْأَثَرُ، وَ«الرُّسُومُ» فِي اللُّغَةِ: هِيَ الْآثَارُ الْمَتَّبَعَةُ، قَالَ امْرِئُ الْقَيْسِ:
 قَفَا نَبْكَي مِنْ ذِكْرِ حَبِيبٍ وَعِرْفَانٍ وَرَسْمٍ عَفَتْ آيَاتُهُ مُنْذُ أَرْمَانَ
 أَتَتْ حَجَّ بَعْدِي عَلَيْهَا فَأَصْبَحَتْ كَخَطِّ زُبُورٍ فِي مَصَاحِفِ رُهْبَانَ (٢)

وَيُرِيدُ النَّظْمُ بِخَلْقِهِ أَنْ أَصْلَ الرَّسْمِ؛ أَيْ: الْكِتَابُ، وَيُرِيدُ: الْمُصْحَفَ، وَيُسَمَّى: الْكِتَابُ [٩/ب] وَالْمُصْحَفُ أَثَرًا؛ لِأَنَّهُ يُقْتَدَى بِهِ وَيَتَّبَعُ مَا فِيهِ.

وقوله: «ثَبَّتَ» أَيْ: صَحَّ، «عَنْ ذَوِي النَّهْيِ» أَيْ: أَصْحَابُ الْعُقُولِ.
 و«النُّهْيُ» جَمْعُ «نُهْيَةٍ» مِثْلَ: «مُنَى وَمُنْيَةٍ»، وَ«مُذَى وَمُذْيَةٍ»، وَسُمِّيَتْ الْعُقُولُ «نُهْيًا» وَالْعَقْلُ «نُهْيَةً»؛ لِأَنَّهُ يَنْهَى صَاحِبَهُ عَنِ الْوُقُوعِ فِي الرِّذَائِلِ (٣).

"رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا اكْتَسَبَ ابْنُ آدَمَ مِثْلَ عَقْلٍ يَهْدِي صَاحِبَهُ إِلَى هُدًى وَيُرُدُّهُ عَن رَدًى» (٤).

وروي عنه ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لِكُلِّ شَيْءٍ دُعَامَةٌ، وَدُعَامَةُ الْمَرْءِ عَقْلُهُ، [فَبِقَدْرِ عَقْلِهِ] تَكُونُ عِبَادَتُهُ لِرَبِّهِ، أَمَا سَمِعْتُمْ قَوْلَ الْفَاجِرِ: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠]» (١).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: ديوان امرئ القيس: (ص ١٦٣).

(٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري «مادة نهي»: (٢٢٩/٦)، ولسان العرب لابن منظور «مادة نهي»: (٣٤٣/١٥)، ومختار الصحاح للرازي «مادة ن ه ي»: (ص ٦٨٨).

(٤) أخرجه البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال: هذا إسناد ضعيف. شعب الإيمان: باب في تعدد نعم الله عز وجل وما يجب من شكرها: فصل في فضل العقل الذي هو من النعم العظام التي كرم بها عباده (٤/١٦١ رقم ٤٦٦٠)، والطبراني عن عمر أيضا بلفظ: «ما اكتسب مكتسب مثل فضل علم يهدي صاحبه إلى هدى أو يردده عن ردى ولا استقام دينه حتى يستقيم عقله». في الأوسط: (٧٩/٥ رقم ٤٧٢٦) والصغير: (٥/٢ رقم ٦٧٦).

وانظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي: (٣٢٦/١)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني: (٤٦٤/١٤) رقم: (٦٧١٠).

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ (٢) رضي الله عنه: «أَصْلُ الرَّجُلِ عَقْلُهُ، وَحَسْبُهُ دِينُهُ، وَمُرُوءَتُهُ [خُلُقُهُ]» (٣) (٤).

وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ (٥) رضي الله عنه: «مَا اسْتَوَدَعَ اللَّهُ أَحَدًا عَقْلًا إِلَّا اسْتَنْقَذَهُ بِهِ يَوْمًا مَسًّا» (٦) (٧).

وَقَوْلُهُ: «عَنْ ذَوِي التُّهَى وَالْعِلْمِ»، وَ«الْعِلْمُ»: هُوَ مَعْرِفَةُ الْمَعْلُومِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: اَعْلَمَ أَنَّ أَوَّلَ الرَّسْمِ الَّذِي رُسِمَ فِي الْكِتَابِ، وَجُعِلَ فِي مُصْحَفٍ ثَبَتَ عَنْ أَصْحَابِ الْعُقُولِ وَالْعِلْمِ، وَهُمْ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، [وَهُمْ أَوْلَ مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ فِي مِصْحَفٍ، وَالْأَمْرُ بِذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ عَمْرٌ كَمَا] (٨) قَالَ رضي الله عنه [وَعَفَّرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنَّهُ]:

[٧] جَمَعَهُ فِي الصُّحُفِ الصِّدِّيقُ ❀❀❀ كَمَا أَشَارَ عُمَرُ الْفَارُوقُ

«جَمَعَهُ» يَعْنِي: الْأَصْلَ الْمَتَقَدِّمَ فِي قَوْلِهِ: «أَصْلُ الرَّسْمِ» وَهُوَ: الْكِتَابُ؛ وَيُرِيدُ بِهِ: الْقُرْآنَ.

وَقَوْلُهُ: «فِي الصُّحُفِ» جَمْعُ: «صَحِيفَةٍ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى﴾

[الأعلى: ١٨].

(١) يُرَوَى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ مَرْفُوعًا. وَهُوَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ.

قال الحافظ ابن حجر: «من كتاب العقل لداود بن المحرر، أودعها الحارث بن أبي أسامة في مسنده، وهي موضوعة كلها، لا يثبت منها شيء».

انظر: المطالب العلية لابن حجر: (١٠٥/١٢)، والمغني عن حمل الأسفار للحافظ العراقي: (٤٩/١)، وإتحاف الخيرة المهرة: (٢٤/٦).

(٢) سيذكر الشارح له ترجمة وافية عند شرحه للبيت التالي (أي: السابع).

(٣) سقطت من "ت".

(٤) العقل وفضله لابن أبي الدنيا: (ص ٢٤).

(٥) سبقت ترجمته.

(٦) يروى في أدب الدنيا والدين للماوردي (ص ٧)، والعقل وفضله لابن أبي الدنيا: (ص ٦٣) عن الحسن البصري، ويُروى عن أنس عن النبي ﷺ؛ وهو حديث ضعيف جدا، فيه: فيه أبو حذافة أحمد بن إسماعيل؛ منكر الحديث.

انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي: (١٧٦/١)، والمجروحين لابن حبان: (١٤٨/١)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني: (٦٦٩/١٢) رقم: ٥٨٠٨ و٣٨٤/١٣ رقم: ٦١٧٠.

(٧) قوله: "روي عن رسول الله ﷺ استنقذه به يوما ما" من أدب الدنيا والدين للماوردي: (ص ٧).

(٨) سقطت من الأصل.

وَيُجْمَعُ أَيْضًا عَلَيَّ: «صَحَائِفُ»، و«الصَّحِيفَةُ»: اسْمٌ لِمَا يُكْتَبُ فِيهِ، قَالَ الشَّاعِرُ^(١):
 أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخْفِىَ رَحْلَهُ وَالزَّادُ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْفَاهَا
 وَيُقَالُ لِلْكِتَابِ: «المَهْرَاقُ»، قَالَ الْأَعَشَى^(٢):
 رَبِّي كَرِيمٌ لَا يُكَدِّرُ نَعْمَةً [وإذا تُنوشِدَ في المَهْرَاقِ أَنْشَادًا]^(٣)
 وَيُقَالُ لَهُ: «السَّجِلُ»، و«الْقَرَصُ»، و«الصِّكُّ»، و«القِطُّ»؛ وَجَمْعُهُ: «قُطُوطٌ» و«قِطَاطٌ»، قَالَ
 اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا عَجَلْنَا قَبْلَ يَوْمِ الْحِسَابِ﴾ [س: ١٦]. ذَكَرَ هَذَا فِي «الْاِقْتِضَابِ»^(٤).
 [وَقَوْلُهُ: «الصُّحُفِ»: بِضَمِّ الحَاءِ فِي البَيْتِ، وَيَجُوزُ تَسْكِينُهَا تَخْفِيفًا؛ كَرُسُلٍ، وَكُتُبٍ،
 وَسُحْبٍ] ^(٥).
 وَقَوْلُهُ: «الصَّدِيقُ» فَاعِلٌ يَجْمَعُهُ، وَمَعْنَى «جَمَعَهُ» أَي: أَلْفَهُ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُفْتَرِقًا فِي
 العُسْبِ وَاللِّخَافِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ^(٦).
 وَالَّذِي جَمَعَهُ حَقِيقَةً هُوَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ^(٧) بِأَمْرِ الصَّدِيقِ لَهُ فِي ذَلِكَ كَمَا سَنَذَكُرُهُ إِنْ شَاءَ
 اللَّهُ تَعَالَى.

(١) يُنسب هذا البيت إلى أبي - وقيل: ابن - مروان النحوي وهو يذكر قصة المتلمس وما حدث له مع طرفة حين غضب عليهما عمرو بن المنذر، وينسبه بعضهم إلى المتلمس، وبعضهم لا ينسبه.
 انظر: الكتاب لسبويه: (٩٧/١)، وشرح الرضى على الكافية للأستراباذي: (٤٥٥/١)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٢٦٥/٢)، وحاشية الصبان على الأشموني للصبان: (٣١٩/١ و ١٤٢/٣)، والمعجم المفصل في شواهد اللغة لإميل يعقوب: (٢٨٠/٨).
 (٢) ديوان الأعشى الكبير: (ص ٢٢٩).
 (٣) في الأصل: «رب» بدل «رَبِّي»، و«وإذا تُنوشِدَ المَهْرَاقُ». والصواب ما أثبتته من «س».
 (٤) انظر: الاقتضاب في أدب الكتاب للبطلوسي: (١٧٨/١-١٧٩).
 (٥) سقطت من الأصل.
 (٦) انظر: صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن: باب جمع فضائل القرآن (٤/١٩٠٧ رقم: ٤٧٠١).
 (٧) هو: زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري المدني أبو سعيد، ويقال: أبو خارجة، من كُتِّبَ الوحي للنبي ﷺ، وأحد الذين جمعوا القرآن على عهد ﷺ، وهو الذي كتب المصحف لأبي بكر ثم لعثمان رضي الله عنهما، وكان عالما بالفرائض والقرآن ومعانيه، توفي سنة خمس وأربعين وقيل غير ذلك.
 الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٥٩٢/٢)، تهذيب التهذيب لابن حجر: (٣٩٩/٣)، غاية النهاية لابن الجزري: (٢٦٩/١).

و«الصَّدِيقُ» هُوَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، واسمُهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عَامِرٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ كَعْبِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ تَمِيمِ بْنِ مُرَّةَ بْنِ كَعْبِ بْنِ لُؤَيِّ بْنِ غَالِبِ بْنِ فَهْرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّضْرِ التَّمِيمِيِّ^(١).

يَجْتَمِعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ، وَهُوَ فِي الْقُعْدُدِ^(٢) مِثْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَيَبِينُ مُرَّةَ سِتَّةَ آبَاءَ. وَكَانَ اسْمُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَبْدُ الْكَعْبَةِ^(٣)، فَلَمَّا أَسْلَمَ سَمَّاهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَبْدُ اللَّهِ، وَكَنَّاهُ: أَبُو بَكْرٍ، وَقِيلَ: اسْمُهُ عَتِيقٌ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنْتَ عَتِيقٌ مِنَ النَّارِ»^(٤).

وُلِّيَ الْخِلَافَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَتْ خِلَافَتُهُ [سِنَتَيْنِ]^(٥) وَأَشْهُرًا، وَمَاتَ سَنَةَ ثَلَاثَةِ عَشَرَ وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثِ وَسِتِّينَ سَنَةً^(٦).

وَسُمِّيَ الصِّدِّيقَ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ صَدَّقَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرِّجَالِ، أَوْ لِأَنَّهُ صَدَّقَهُ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ، كَمَا ثَبَتَ فِي حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ حِينَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصِفُ لِقُرَيْشٍ بَيْتَ الْمُقَدَّسِ، وَكَانَ

(١) انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم: (٢٢/١)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (١٦٩/٤)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٣١٥/٥).

(٢) «القُعْدُدُ» من الأضداد: وهو القريب النسب من الجدِّ الأكبر، أو البعيد النسب من الجدِّ الأكبر، وفلان أَعْقَدُ من فلان؛ أي: أَقْرَبُ منه إلى جَدِّهِ الأكبر.

انظر: تهذيب اللغة للأزهري «مادة قعد»: (١٣٨/١)، ولسان العرب لابن منظور «مادة قعد»: (٣٥٧/٣)، وتاج العروس للزبيدي «مادة قعد»: (٤٩/٩).

(٣) انظر: أسد الغابة لابن الأثير: (٣١٠/٣)، وفتح الباري لابن حجر: (٩/٧).

(٤) جاء عن عائشة بلفظ: «عن عائشة: أن أبا بكر دخل على رسول الله ﷺ، فقال: «أنت عتيق الله من النار» فيومئذ سمي عتيقا».

أخرجه: الترمذي: أبواب المناقب: باب رقم (١٧): (١٧/٥) رقم: ٦١٦/٥، والحاكم في المستدرک: كتاب التفسير: تفسير سورة الاحزاب (٢/٤٥٠ رقم: ٣٥٥٧) وفي كتاب معرفة الصحابة ﷺ: ذكر مناقب محمد بن طلحة بن عبيد الله السجاد رضي الله عنهما (٣/٤٢٤ رقم: ٥٦١١)، الطبراني في المعجم الكبير: (١/٥٣ رقم: ٥)، وابن حبان في صحيحه: كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة رجالهم ونسائهم (١٥/٢٧٩ رقم: ٦٨٦٤).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) انظر: الإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٣/٩٧٦-٩٧٧)، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر:

(٤/١٧٤)، تهذيب التهذيب لابن حجر: (٥/٣١٦).

أَبُو بَكْرٍ قَدْ رَأَى بَيْتَ الْمَقْدِسِ قَبْلَ [١٠/أ] ذَلِكَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ رَجُلًا تَاجِرًا، فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ كَلَّمَ وَصَفَ لَهُمْ شَيْئًا قَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: «صَدَقْتَ» (١).

وَفِيهِ نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [الزمر: ٣٣]، عَلَى مَا قَالَ بَعْضُ النَّاسِ، ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ﴾: مُحَمَّدٌ، ﴿وَصَدَّقَ بِهِ﴾: أَبُو بَكْرٍ (٢).

و«صِدِّيقٌ»: فَعِيلٌ مِنْ أَوْزَانِ الْمُبَالَغَةِ أَي: الْكَثِيرِ الصِّدْقِ، كَشَرِيبٌ، وَسِكْرِيٌّ، وَهُوَ كَثِيرُ الشُّرْبِ، وَالْكَثِيرِ السُّكْرِ.

وَقَدْ قَالَ ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَصْحَابِي مَنْ لَوْ كُشِفَ لَهُ الْحِجَابُ مَا ازْدَادَ يَقِينًا» (٣)؛ يَعْنِي - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ - : أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ.

وَقَوْلُهُ: «كَمَا أَشَارَ عُمَرُ الْفَارُوقُ»؛ يُرِيدُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ الَّذِي أَشَارَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي جَمْعِ الْقُرْآنِ فِي مُصْحَفٍ حِينَ مَقْتَلِ الْيَمَامَةِ فِي حَدِيثٍ سَنَدُ كُرْهُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَهُوَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بْنِ نُفَيْلٍ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى بْنِ رَبَاحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَرْطِ بْنِ رَزَاحِ بْنِ كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ بْنِ غَالِبِ [بْنِ قَهْرٍ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّضْرِ الْعَدَوِيِّ، يَجْتَمِعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي لُؤَيٍّ بْنِ غَالِبِ] (٤)، وَوَلَّى الْخِلَافَةَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ، وَكَانَتْ وِلَايَتُهُ عَشْرَ سِنِينَ وَأَشْهُرٍ، وَمَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْهَجْرَةِ (٥).

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر: (٣٩٢/٨)، الروض الأنف لأبي القاسم السهيلي: (٢٥٥/٣)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير: (٦/٥).

(٢) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٢٨٩/٢١-٢٩٠)، المحرر الوجيز لابن عطية: (٥٣١/٤)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي: (٢٢٨/٧).

(٣) لم أقف عليه بهذا اللفظ، والأثر الوارد هو قول عامر بن عبد قيس: «لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا»، فبعضهم ينسبه لأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبعضهم ينسبه لعلي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وهو غير صحيح كما قال ابن القيم في مدارج السالكين؛ انظر: (٤٠٠/٢).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٥٨٨/٤)، تهذيب التهذيب لابن حجر: (٤٣٨/٧)، معرفة الصحابة لأبي نعيم: (٣٨/١).

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «مَاتَ وَهُوَ ابْنُ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ سَنَةً، وَسُمِّيَ «الْفَارُوقُ»؛ لِأَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَأَوَّلُ مَنْ سَمَّاهُ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ أُسْلِمَ»؛ هَكَذَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ، وَذَلِكَ فِيمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي إِسْلَامِهِ ﷺ. (١)

قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: «خَرَجَ عُمَرُ مُتَقَلِّدًا بِسَيْفِهِ فَلَقِيَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي زَهْرَةَ (٢)، فَقَالَ لَهُ: أَيْنَ تَعْمَدُ يَا عُمَرُ؟ قَالَ: أُرِيدُ أَنْ أَقْتُلَ مُحَمَّدًا، قَالَ: كَيْفَ تَأْمَنُ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي زَهْرَةَ وَقَدْ قَتَلْتَ مُحَمَّدًا؟ فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَرَى إِلَّا قَدْ صَبَّاتِ وَتَرَكْتَ دِينَكَ؟! قَالَ: أَفَلَا أَدُلُّكَ عَلَى الْعَجَبِ؟! قَالَ: يَا عُمَرَ، إِنَّ صَهْرَكَ وَأَخْتَكَ قَدْ صَبَّآ وَتَرَكَآ دِينَكَ.

فَانْتَهَى عُمَرُ إِلَى دَارِ أُخْتِهِ فَوَجَدَ الْأَمْرَ عَلَى مَا ذَكَرَ لَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ عُمَرُ: دُلُونِي عَلَى مُحَمَّدٍ، قَالَ: فَلَمَّا سَمِعَ خَبَابُ (٣) قَوْلَ عُمَرَ خَرَجَ مِنَ الْبَيْتِ، فَقَالَ لَهُ: أَبَشِّرْ يَا عُمَرَ، فَإِنِّي أَرَجُو أَنْ تَكُونَ دَعْوَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَكَ لَيْلَةَ الْخَمِيسِ: «اللَّهُمَّ أَعِزِّ الْإِسْلَامَ بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَوْ بِعَمْرُو بْنِ هِشَامٍ (٤)» (٥).

فَانْطَلَقَ عُمَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الدَّارِ الَّتِي فِي أَصْلِ «الصَّفَا»، وَهُوَ دَاخِلٌ فِيهَا يُوحَى إِلَيْهِ، فَخَرَجَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى عُمَرَ فَأَخَذَ بِمَجَامِعِ ثَوْبِهِ وَحَمَائِلِ سَيْفِهِ فَقَالَ: «مَا

(١) انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم: (٤٢/١)، والأحاديث والمثنائي لابن أبي عاصم: (١١٣/١-١١٥)، والبداية والنهاية لابن كثير: (١٣٨/٧).

(٢) قيل هو: نعيم بن عبد الله النحام العدوي، وقيل غير ذلك.

انظر: السيرة النبوية لابن هشام: (٣٤٣/١)، الروض الأنف لأبي القاسم السهيلي: (١٦٣/٣-١٦٥)، البداية والنهاية لابن كثير: (٧٩/٣).

(٣) هو: خباب بن الارت بن جندلة بن سعد التميمي أبو عبد الله، من المهاجرين الأولين البدرين، قيل: أسلم سادس ستة، ومن الأوائل الذين أظهروا إسلامهم، شهد المشاهد كلها، توفي بالكوفة سنة سبع وثلاثين. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٢٥٨/٢)، تهذيب التهذيب لابن حجر: (١٣٣/٣)، معرفة الصحابة لأبي نعيم: (٩٠٦/١).

(٤) هو: عمرو بن هشام بن المغيرة المخزومي القرشي أبو الحكم، وهو أبو جهل، فرعون هذه الأمة، من أشد الناس عداوة للنبي ﷺ، وهو أحد صناديد قريش وسادات وأبطالها ودهاتها في الجاهلية، قتل يوم بدر في السنة الثانية للهجرة. انظر: أنساب الأشراف للبلاذري: (١٢٥/١)، والبداية والنهاية لابن كثير: (٤٧/٣).

(٥) يروى عن عائشة وابن عباس وأنس وثوبان وغيرهم.

انظر: سنن ابن ماجه: باب مناقب عمر (٣٩/١)، المستدرک: كتاب معرفة الصحابة: ذكر مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (٨٩/٣)، السنن الكبرى للبيهقي: (٣٧٠/٦)، المسند: (٥٠٩/٩)، تحفة الأحوذى لأبي العلاء المباركفوري: (١١٦/١٠)، فتح الباري لابن حجر: (٤٨/٧).

أَنْتَ مُنْتَهِيًّا (١) يَا عُمَرُ حَتَّى يُتْرَلَ اللَّهُ لَكَ مَا أَنْزَلَ بِالْوَلِيدِ بْنِ الْمَغِيرَةِ (٢) ؟ اللَّهُمَّ أَهْدِ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، اللَّهُمَّ أَعِزَّ الدِّينَ بِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ « (٣)، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَأَسْلَمَ وَقَالَ: أُخْرِجْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ » (٤).

قَالَ [ابن] (٥) عَبَّاسٌ: لَمَّا أَسْلَمَ عُمَرُ كَبَّرَ أَهْلَ الدَّارِ بِتَكْبِيرَةِ سَمْعِهَا أَهْلَ الْمَسْجِدِ، وَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ إِنْ مِتْنَا أَوْ حَيَّيْنَا؟ قَالَ: « بَلَى؛ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ »، قَالَ: فَفِيمَ الْاِخْتِفَاءِ؟ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لِتُخْرِجَنَّ.

قَالَ عُمَرُ: « فَأَخْرَجْنَاهُ فِي صَفَيْنِ؛ حَمَزَةٌ (٦) فِي أَحَدِهِمَا وَأَنَا فِي الْآخِرِ، [له] (٧) كَدِيدٌ (٨) كَكَدِيدِ الطَّحِينِ، حَتَّى دَخَلْنَا الْمَسْجِدَ، فَنَظَرْتُ قُرَيْشَ إِلَى حَمَزَةٍ وَعُمَرَ فَأَصَابَتْهُمْ كَابَةٌ لَمْ يُصِبْهُمْ مِثْلَهَا، فَسَمَّاهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ « الْفَارُوقُ »، وَفَرَّقَ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ » (٩).

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ (١٠): « فَمَا زِلْنَا أَعِزَّةً مُنْذُ أَسْلَمَ عُمَرُ » (١). [١٠/ب]

(١) في «س»: «منتبها».

(٢) هو: الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن مخزوم، يكنى أبا عبد شمس، وهو العدل؛ لأنه كان عدل قريش كلها، لأن قريشاً كانت تكسو البيت جميعها وكان الوليد يكسوه وحده، أجد صنديد قريش، مات بعد الهجرة بثلاثة أشهر.

أنساب الأشراف للبلاذري: (١٣٣/١)، والكامل في التاريخ لابن الأثير: (٤٨/٢).

(٣) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: (٢٦٨/٣)، وكنز العمال للمتقي الهندي: (٦٠٦/١٢).

(٤) انظر: السيرة النبوية لابن هشام: (٣٤٢/١)، دلائل النبوة للبيهقي: (٢١٥/٢)، الطبقات الكبرى لابن سعد:

(٢٦٨/٣)، الكامل في التاريخ لابن الأثير: (٥٧/٢)، تاريخ الخلفاء: (ص ١٠٠)، فتح الباري لابن حجر: (٤٨/٧).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) أي: حمزة بن عبد المطلب عم النبي ﷺ.

(٧) سقطت من الأصل.

(٨) الكديد: التراب الناعم فإذا وطئ نأر غبارُه؛ أراد: أنهم كانوا في جماعة وأن الغبار كان يثور من مشيهم.

النهاية في غريب الأثر: (١٥٥/٤)، لسان العرب لابن منظور «مادة كدد»: (٣٧٨/٣).

(٩) انظر: حلية الأولياء: (٤٠/١)، صفة الصفوة: (٢٧٣/١).

(١٠) هو: عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن، من كبار الصحابة السابقين إلى الإسلام، وأول

من جهر بقراءة القرآن بمكة، هاجر المهجرتين وشهد بدرًا والمواقع بعدها، وهو أحد الذين أمر النبي ﷺ بأخذ القراءة عنهم، توفي سنة اثنتين وثلاثين.

الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٢٣٣/٤)، تهذيب التهذيب لابن حجر: (٢٧/٦)، معرفة الصحابة لأبي نعيم:

(١٧٦٥/٤).

قِيلَ: وَفِيهِ أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤] (٢).
 وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ دُعِيَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَوَّلُ مَنْ دَعَاهُ بِذَلِكَ الْمَغِيرَةَ (٣)، فَإِنَّهُ لَمَّا تُوفِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَارَ الْأَمْرُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ النَّاسُ يَدْعُونَهُ: «يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، [فَلَمَّا
 وَوَلِيَ عُمَرَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ كَانَ النَّاسُ يَدْعُونَهُ: "يَا خَلِيفَةَ خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ"، فَلَمَّا] (٤) طَالَ
 عَلَيْهِمْ ذَلِكَ فَدَعَاهُ الْمَغِيرَةَ: «أَنْتَ أَمِيرُنَا»، فَأَمَرَهُمْ بِإِثْبَاتِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، فَقِيلَ: «أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ»
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ (٥)، وَعَنْ جَمِيعِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة: باب مناقب عمر بن الخطاب (٣/١٣٤٨ رقم: ٣٤٨١)، الحاكم في
 المستدرک: کتاب معرفة الصحابة: ذکر مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (٣/٩٠ رقم: ٤٤٩٠)، والبيهقي في السنن
 الكبرى: کتاب قسم الفيء والغنيمة: باب إعطاء الفيء على الديوان ومن يقع به البداية (٦/٣٧١ رقم: ١٢٨٨٤)،
 والطبراني في الكبير: (٩/١٦٥ رقم: ٨٨٤٠)، وابن حبان في صحيحه: کتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب
 الصحابة رجالهم ونسائهم (١٥/٣٠٤ رقم: ٦٨٨٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه: کتاب الفضائل: ما ذكر في فضل عمر بن
 الخطاب (٦/٣٥٤ رقم: ٣١٩٧٣).

(٢) انظر: معالم التنزيل للبيغوي: (٣/٣٧٤)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٦/٢٤٢)، المحرر الوجيز لابن عطية:
 (٢/٥٤٩)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي: (٤/١٠١).

(٣) هو: المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثقفي أبو عيسى وقيل أبو عبد الله، كان من دهاة العرب وحكمائهم، أسلم عام
 الخندق، وأول مشاهدته الحديبية، ولأه عمر على الكوفة ثم أقره عليها عثمان ثم عزله، توفي بالكوفة سنة خمسين من الهجرة.
 الإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٤/٤٤٥)، معرفة الصحابة لأبي نعيم: (٥/٢٥٨٢)، الإصابة في تمييز
 الصحابة لابن حجر: (٦/١٩٧).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: أنساب الأشراف للبلاذري: (٢/١٨٦)، والإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٣/١١٥٠)،
 وتاريخ الأمم والرسول والملوك للطبري: (٤/٢٠٨)، وتاريخ مدينة دمشق: (٩/٤٤)، وتاريخ الخلفاء: (ص١٢٤)، والمعارف
 لابن قتيبة: (ص٥٥١).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٨] وَذَاكَ حِينَ قَتَلُوا مُسَيْلِمَةَ ❁❁❁ وَأَنْقَلَبَتْ جُيُوشُهُ مِنْهَزِمَةً

الإِشَارَةُ فِي قَوْلِهِ: «وَذَاكَ» إِلَى الْجَمْعِ الْمَتَقَدِّمِ الذِّكْرِ فِي قَوْلِهِ: «جَمَعَهُ فِي الصُّحُفِ الصِّدِّيقِ»، وَكَانَ جَمَعُهُ حِينَ قُتِلَ مُسَيْلِمَةَ الْكَذَّابِ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ (١)، وَهُوَ مُسَيْلِمَةُ بْنُ حَبِيبِ الْحَنْفِيِّ، وَاسْمُ مُسَيْلِمَةَ: هَارُونُ، كَذَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (٢) فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (٣). فَهُوَ: هَارُونُ بْنُ حَبِيبِ الْحَنْفِيِّ، وَكَانَ يُكْنَى بِأَبِي ثَمَامَةَ الَّذِي [مُخْرَقٌ (٤)] (٥) بِ«الْيَمَامَةَ»، وَادَّعَى النُّبُوَّةَ، وَكَانَ يَزْعُمُ أَنَّ جَبْرِيلَ يَأْتِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِمَكَّةَ يَدْعُو إِلَى اللَّهِ ﷻ ادَّعَى هُوَ النُّبُوَّةَ، وَبَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَنْ يُخْبِرُهُ بِأَحْوَالِهِ، فَصَارَ يَنْقُلُ إِلَيْهِ مَا يَسْمَعُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ، فَكَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَلَيَّ مِنْ عِنْدِهِ، وَيَزْعُمُ أَنَّهُ أَنْزَلَ عَلَيْهِ، وَلَمَّا سَمِعَ ذِكْرَ «الرَّحْمَنِ» سَمَى نَفْسَهُ بِ«الرَّحْمَنِ»، وَلَمَّا اشْتَهَرَ الْقُرْآنَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يُمْكِنَهُ دَعْوَاهُ اتَّخَذَ يَصْنَعُ قُرْآنًا فِي زَعْمِهِ، فَجَاءَ بِفُجُورٍ وَتَخْلِيطٍ، كَقَوْلِهِ: «وَالنَّازِعَاتِ نَزَعًا، وَالزَّارِعَاتِ زَرْعًا، وَالْحَاصِدَاتِ حَصْدًا، وَالطَّاحِنَاتِ طَحْنًا، وَالْحَابِرَاتِ حَبْرًا،

(١) انظر حبر مسيلمة الكذاب في: السيرة النبوية لابن هشام: (٥٧٦/٢)، تاريخ الأمم والرسول والملوك للطبري: (٢٨١/٣)، البداية والنهاية لابن كثير: (٤٨/٥، ٣٢٣/٦، و٣٤١/٦)، تاريخ ابن خلدون: (٧٤/٢)، فتح الباري لابن حجر: (٨٩/٨).

(٢) هو: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري أبو عمر، عالم الأندلس وفقهها ومحدثها، تفقه بابن الفريسي ولازمه كثيرا، وروى عن خلف بن القاسم، وحدث عنه: ابن حزم وأبو علي الغساني، له: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، والاستذكار لمذاهب علماء الأمصار، والاستيعاب في معرفة الأصحاب، توفي سنة ثلاث وستين وأربع مائة. بغية الملتبس للزبيدي: (ص ٤٨٩)، الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٩٧٣/٣)، الديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٤٤٠)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (١١٩/١).

(٣) قال ابن عبد البر: «وأما مسيلمة الحنفي كذابُ اليمامة الذي ادَّعى النبوة فاسمه: ابن اليمامة بن حبيب، يكنى أبا هارون، ومسيلمة لقب». انظر: الاستذكار لابن عبد البر: (١٧/٨).

(٤) المِخْرَاقُ وَالتَّخْرِيقُ: لُغَةٌ فِي التَّخْلُقِ مِنَ الْكُذْبِ، وَخَرَقَ الْكُذْبَ وَتَخَرَّقَهُ وَخَرَّقَهُ كُلَّهُ اخْتَلَقَهُ، وَالْإِخْتِرَاقُ وَالْإِخْتِرَاقُ وَالْإِخْتِرَاقُ وَالْإِخْتِرَاقُ وَاحِدٌ.

انظر: تاج العروس للزبيدي «مادة خ ر ق»: (٢٣١/٢٥-٢٣٢)، لسان العرب لابن منظور «مادة خرق»: (٧٣/١٠).

(٥) فِي "س": "حرج".

والتَّارِدَاتِ ثَرْدًا، يَا ضَفْدَعُ بِنْتَ الضَّفْدَعِ، إِلَى مَا تُثْقِنِ، لَا الْمَاءَ تُكْدِرِينَ، وَلَا الشَّرَابَ تَمْنَعِينَ،
أَعْلَاكَ فِي الْمَاءِ، وَأَسْفَلَكَ فِي الطِّينِ». ^(١)
وَسَمِعَ سُورَةَ الْفِيلِ فَقَالَ: «الْفِيلُ مَا الْفِيلُ، وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْفِيلُ، لَهُ ذَنْبٌ وَثِيلٌ، وَخُرْطُومٌ
طَوِيلٌ»، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ فُجُورِهِ ^(١).
وَقِيلَ: هُوَ الْمُرَادُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ
إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣] ^(٢).

قِيلَ: نَزَلَتْ فِي مُسَيِّمَةِ الْكَذَّابِ الْحَنْفِيِّ، كَانَ يَسْجَعُ وَيَتَكَهَّنُ وَيَدَّعِي النُّبُوَّةَ، وَكَانَ يَزْعُمُ
أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَيْهِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رَأَيْتُ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ فِي يَدَيَّ سَوَارِينَ مِنْ
ذَهَبٍ، فَكَبَّرَا عَلَيَّ وَأَهْمَانِي، فَأَوْحَى إِلَيَّ أَنْ أَنْفُخَهُمَا، فَفَنَفَخْتُهُمَا فَطَارَا، فَأَوَّلْتُهُمَا الْكَذَّابِينَ
الَّذِينَ أَنَا بَيْنَهُمَا، أَحَدُهُمَا: كَذَّابُ الْيَمَامَةِ؛ وَهُوَ مُسَيِّمَةُ الْكَذَّابِ، وَالْآخَرُ: كَذَّابُ صَنْعَاءَ؛
الْأَسْوَدُ الْعَنْسِيُّ» ^(٣)، ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ ^(٤).
قَالَ غَيْرُهُ: وَهُوَ الْأَسْوَدُ بْنُ كَعْبٍ، يُعْرَفُ بِ«عَيْهَلَةَ» ^(٥)، وَيُقَالُ لَهُ: «ذُو الْخِصَارِ» أَيْضًا،
وَكَانَ يَدَّعِي أَنَّ مَلَكَئِن يُكَلِّمَانِهِ، اسْمُ أَحَدِهِمَا: سَحِيقٌ، وَالْآخَرُ: شَرِيقٌ ^(٦).
وَذَكَرَ الْمَهْدَوِيُّ فِي «التَّحْصِيلِ» ^(٧): «أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِيهِمَا مَعًا، وَمِثْلُهُ ذَكَرَ الْوَاحِدِي؛
وَقَالَ: «إِنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي مُسَيِّمَةِ وَالْأَسْوَدِ الْعَنْسِيِّ ادَّعِيَا النُّبُوَّةَ وَأَنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَيْهِمَا» ^(٨).

(١) انظر: تاريخ الأمم والرسول والملوك للطبري: (٢٧٦/٢)، البداية والنهاية لابن كثير: (٣٢٦/٦).

(٢) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٥٣٣/١١)، معاني القرآن للنحاس: (٤٥٨/٢)، الجامع لأحكام القرآن

للقرطبي: (٣٩/٧)، لباب النقول: (ص ١٠٣)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي: (٣١٧/٣).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المناقب: باب علامات النبوة في الإسلام (٣/١٣٢٥) رقم: (٣٤٢٤) وكتاب المغازي: باب

وفد بني حنيفة وحديث ثمامة بن أثال (٤/١٥٩٠) رقم: (٤١١٥)، ومسلم: كتاب الرؤيا: باب رؤيا النبي ﷺ (٤/١٧٨١) رقم: (٢٢٧٤).

(٤) انظر: الكشف والبيان للثعلبي (٤/١٦٩).

(٥) وهو: عبهلة بن كعب يلقب بذي الخمار، كان كاهنا مشعوذا يفعل الاعاجيب، ثم ادعى النبوة في آخر حياة النبي

ﷺ بصنعاء وأرض اليمن، ففتن المسلمين في دينهم وقتلهم، ثم قتله فيروز الديلمي سنة احدى عشرة من الهجرة.

انظر: تاريخ ابن خلدون: (٢/٦٠)، البداية والنهاية لابن كثير: (٦/٣٠٥)، تاريخ الأمم والرسول والملوك للطبري:

(٣/٢٢٧).

(٦) انظر: فتح الباري لابن حجر: (٨/٩٣)، الروض الأنف لأبي القاسم السهيلي: (٧/٤٧٠).

(٧) وهذا من الأجزاء المفقودة من تفسير المهدي كما ذكرنا.

وكان مُسَيَّلِمَةَ قَدْ أَرْسَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَسُولَيْنِ، فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «[أَتَشْهَدَانِ أَنَّ مُسَيَّلِمَةَ رَسُولُ اللَّهِ ؟»، فَقَالَا: «نعم»؛ فقال النَّبِيُّ ﷺ: [٢] «لَوْلَا أَنَّ الرَّسُلَ لَا تُقْتَلُ لَضَرَبْتُ أَعْنَاقِكُمَا» (٣).

وَكَتَبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: « مِنْ مُسَيَّلِمَةَ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ: سَلَامٌ عَلَيْكَ أَمَّا بَعْدُ: قَدْ اشْتَرَكْنَا فِي الْأَمْرِ مَعَكَ فَلَنَا نِصْفُ الْأَرْضِ، وَلِقُرَيْشٍ نِصْفَهَا، وَلَكِنْ قُرَيْشٌ يَعْتَدُونَ». فَكَتَبَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « مِنْ [١١/أ] مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى مُسَيَّلِمَةَ الْكُذَّابِ: السَّلَامُ عَلَيَّ مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى أَمَّا بَعْدُ: ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ وَالْعَقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿ [الأعراف: ١٢٨] » (٤).

فَأَخْفَى كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَزَعَمَ أَنَّهُ وَصَلَ كِتَابَهُ بِالشَّرِكَةِ مَعَهُ، وَكَتَبَ بِذَلِكَ كِتَابًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَخْرَجَهُ إِلَى أَصْحَابِهِ، وَمَخْرَقَ لَهُمْ حَتَّى افْتَتَنُوا بِهِ، فَكَانَ يَجْعَلُ الْبَيْضَ فِي الْقَوَارِيرِ، وَيَطْلِي جَنَاحَ الطَّيْرِ، وَكَانَ ذَمِيمَ الْخَلْقَةِ، أَصْفَرَ اللَّوْنَ، بَعَكَسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَأَضَافَ إِلَى ضَلَالَتِهِ فِي دِينِ اللَّهِ، [وَكَذَبَهُ عَلَى اللَّهِ مَا لَا يَلِيقُ] (٥) ضَلَالَةَ سَجَاحِ (٦)، وَكَانَتْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، أَجْمَعَ قَوْمُهَا عَلَى أَنَّهَا نَبِيَّةٌ، فَادَّعَتْ الْوَحْيَ، وَأَتَّخَذَتْ مُؤَدَّنًا وَحَاجِبًا وَمُنْبِرًا، فَكَانَتْ الْعَشِيرَةَ إِذَا اجْتَمَعَتْ تَقُولُ: «الْمَلِكُ فِي أَقْرَبِنَا مِنْ سَجَاحٍ». وَفِيهَا يَقُولُ عَطَّارِدُ بْنُ حَاجِبِ بْنِ زَرَّارَةَ (١):

(١) الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للواحدي: (ص ٣٦٥)، وأسباب النزول للواحدي: (ص ١٤٨).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند: (٣٦٦/٢٥) رقم: (١٥٩٨٩)، وأبو داود في سننه: كتاب الجهاد: باب في الرسل (٩٢/٢) رقم: (٢٧٦١)، والحاكم في المستدرک: كتاب قسم الفيء (١٥٥/٢) رقم: (٢٦٣٢)، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الجزية: باب السنة أن لا يقتل الرسل (٢١١/٩) رقم: (١٨٥٥٦).

(٤) انظر: السيرة النبوية لابن هشام: (٦٠٠/٢)، والبداية والنهاية لابن كثير: (٥١/٥)، وسبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد للصالحی: (٤٩٦/٦)، والآحاد والمثاني لابن أبي عاصم: (٢٤/٣)، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمی: (٥٦٧/٥).

(٥) سقطت من "ت".

(٦) هي: سجاح بنت الحارث بن سويد بن عُفَّان التغلبيَّة، من نصارى العرب، وقد ادَّعت النبوة وتابعتها على ذلك طائفة من بني تميم، خادعها مسيلمة وتزوجها، وبعد مقتله أسلمت وهاجرت إلى البصرة، توفيت في خلافة معاوية. انظر: تاريخ الأمم والرسل والملوك للطبري: (٢٦٧/٣)، والبداية والنهاية لابن كثير: (٣١٩/٦)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٧٢٣/٧)، وتاريخ ابن خلدون: (٧٢/٢).

أَصْبَحَتْ نَبِيَّتَنَا أُثْنَى نُطِيفُ بِهَا وَأَصْبَحَتْ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ ذُكْرَانَا (٢)
 ثُمَّ إِنَّ سَجَاحَ ارْتَحَلَتْ تُرِيدُ حَرْبَ مُسَيْلِمَةَ، وَأَخْرَجَتْ مَعَهَا مِنْ قَوْمِهَا مِنْ حَالَفَهَا عَلَى
 قَوْلِهَا، وَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ سَجَاحَ أَوْلَى بِالنُّبُوَّةِ مِنْ مُسَيْلِمَةَ، فَلَمَّا قَدِمَتْ عَلَيْهِ خَلَا بِهَا وَقَالَ لَهَا:
 تَعَالِ تَنَدَارِسُ النُّبُوَّةِ أَيُّنَا أَحَقُّ بِهَا، فَقَالَتْ لَهُ سَجَاحُ: قَدْ أَنْصَفْتُ .
 وَلَمَّا قَتَلَ مُسَيْلِمَةَ أَخَذَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ سَجَاحَ فَأَسْلَمَتْ وَرَجَعَتْ عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ وَلَحِقَتْ
 بِقَوْمِهَا.

وَعَظُمَتْ فَتْنَةُ بَنِي حَنِيفَةَ (٣) بِكَذِبِهِمْ هَذَا، حَتَّى كَانَ يَدْعُو لِمَرِيضِهِمْ، وَيَتْرَكُوا مَوْلُودَهُمْ،
 وَلَا يَنْهَاهُمْ عَنْ اغْتِرَارِهِمْ، مَا يُشَاهِدُونَ مِنْ قَلَّةِ غِنَائِهِ عَنْهُمْ.
 فَإِنَّهُ جَاءَهُ قَوْمٌ بِمَوْلُودٍ فَمَسَحَ رَأْسَهُ فَقَرَعُ، وَقَرَعُ كُلُّ مَوْلُودٍ لَهُ، وَجَاءَهُ آخِرُ فَقَالَ: يَا أَبَا
 ثَمَامَةَ! إِنِّي ذُو مَالٍ، وَلَيْسَ لِي مَوْلُودٌ يَبْلُغُ سِنَتَيْنِ حَتَّى يَمُوتَ غَيْرَ هَذَا الْمَوْلُودِ، وَهُوَ ابْنُ عَشْرِ
 سِنِينَ، وَلِي مَوْلُودٌ وُلِدَ بِالْأَمْسِ فَأُحِبُّ أَنْ تُبَارِكَ لِي فِيهِ، وَتَدْعُو أَنْ يَطُولَ اللَّهُ عُمُرَهُ، فَقَالَ:
 سَأَطْلُبُ لَكَ الَّذِي طَلَبْتُ.

فَجَعَلَ عُمُرَ الْمَوْلُودِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَرَجَعَ الرَّجُلُ إِلَى مَنْزِلِهِ مَسْرُورًا، فَوَجَدَ الْأَكْبَرَ قَدْ تَرَدَّى
 فِي بئرٍ، وَوَجَدَ الصَّغِيرَ يَنْزِعُ فِي الْمَوْتِ، فَلَمْ يُمَسِّ مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ حَتَّى مَاتَا جَمِيعًا، فَكَانَتْ
 أُمَّهُمَا تَقُولُ: فَلَا وَاللَّهِ مَا لِأَبِي ثَمَامَةَ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةٌ مُحَمَّدٍ ﷺ.
 قالوا: وَحَفَرَتْ بَنُو حَنِيفَةَ بئرًا [فَاعَذَّبُوهَا صَبَاحًا فَجَاءُوا إِلَى مُسَيْلِمَةَ فَطَلَبُوا إِلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَهَا،
 وَأَنْ يَبَارِكَ فِيهَا، فَأَتَاهَا] (١) فَبَصَّقَ فِيهَا فَعَادَتْ مَلْحًا أُجَاجًا (٢).

(١) هو: عَطَارِدُ بْنُ حَاجِبِ بْنِ زُرَّارَةَ التَّمِيمِيُّ أَبُو عَكْرَمَةَ، وَفَدَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي تَمِيمٍ، وَارْتَدَّ
 بَعْدَ وَفَاتِهِ ﷺ مَعَ مَنْ ارْتَدَّ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ وَتَبِعَ سَجَاحَ ثُمَّ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَعَاشَ إِلَى خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
 الْإِسْتِيعَابُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَصْحَابِ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ: (١٢٤٠/٣)، وَتَارِيخُ مَدِينَةِ دِمَشْقَ: (٣٥٥/٤٠)، وَالْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ
 الصَّحَابَةِ لِابْنِ حَجَرٍ: (٥٠٧/٤).

(٢) انظر البيت في: تاريخ الأمم والرسول والملوك للطبري: (٢٧٤/٣)، والبداية والنهاية لابن كثير: (٣٢٠/٦)، ونهاية
 الأرب في فنون الأدب للنويري: (٤٩/١٩).

وَيُرْوَى: «أَصْحَتْ» و«أَمَسَتْ» بدل: «أصبحت نبيتنا»، و«أنبياء الناس» بدل: «أنبياء الله».
 ونسبه بعضهم إلى قيس بن عاصم بن سنان التميمي. كما في الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (٨٩/١٤)، وثمار القلوب
 للثعالبي: (٤٨٥/١).

(٣) قبيلة من بكر بن وائل تنسب إلى حنيفة بن لجم بن صعيب بن علي بن بكر بن وائل.

انظر: نسب معد واليمن الكبير لابن الكلبي: (٦٢/١)، ومعجم قبائل العرب لعمر كحالة: (ص ٣١٢).

وقال ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالِ الْحَنْفِيِّ (٣):

مُسَيَّلِمَةَ ارْجِعْ وَلَا تُمْحِكْ (٤) فَإِنَّكَ فِي الْأَرْضِ لَمْ تُشْرِكْ
كَذَبْتَ عَلَى اللَّهِ فِي وَحْيِهِ فَكَانَ هَوَاكَ هَوَى لَا يُتْرَكُ (٥)
وَمَنْبَأُكَ قَوْمُكَ أَنْ يَمْنَعُوكَ وَإِنْ يَأْتِيهِمْ خَالِدٌ تُتْرَكُ
فَمَا لَكَ مِنْ مَصْعَدٍ فِي السَّمَاءِ وَلَا لَكَ فِي الْأَرْضِ مَسَلِكُ (٦)
وَكَانَ مِنْ قِصَّتِهِ حَذْفٌ طَوِيلٌ اخْتَصَرْتُهُ لَطُولِهِ.

ثُمَّ إِنَّهُ لَمَّا تُوْفِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ارْتَدَّتِ الْعَرَبُ، وَارْتَدَّ بَنُو حَنِيفَةَ، وَتَبِعَهُمْ مُسَيَّلِمَةَ، وَتَفَاقَمَ أَمْرُهُ وَعَظُمَ، فَأَهَمَّ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَاسْتَعَجَلَ أَمْرَهُ، فَوَجَّهَ إِلَيْهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ الْمَخْزُومِي (٧) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مَنْ شَاءَ اللَّهُ ﷻ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَاقْتَتَلَ الْمُسْلِمُونَ وَبَنُو حَنِيفَةَ قِتَالًا شَدِيدًا مَا شَاهَدَ الْمُسْلِمُونَ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَقُتِلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَلْفٌ وَمِائَتَانِ، كَانَ فِيهِمْ مِنَ الْقُرَاءِ سَبْعُمِائَةَ رَجُلٍ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَخَرَجَ مَعَ مِمَّنْ سَلِمَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْقِتَالِ، وَكَانَ مِمَّنْ قُتِلَ يَوْمَئِذٍ زَيْدُ بْنُ الْخَطَّابِ (٨) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: البداية والنهاية لابن كثير: (٣٢٧/٦)، والاكتفاء للكلاعي: (٤٠/٣).

(٣) هو: ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالِ بْنِ النُّعْمَانَ الْحَنْفِيِّ الْيَمَامِيِّ أَبُو أَمَامَةَ، صَحَابِي، كَانَ سَيِّدَ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، أُسِرَ فِي إِحْدَى السَّرَايَا فَاسْلَمَ، وَلَمَّا ارْتَدَّ أَهْلُ الْيَمَامَةِ فِي فِتْنَةِ مَسِيَلِمَةَ ثَبِتَ هُوَ عَلَى إِسْلَامِهِ وَلِحَقِّ بِالْعَلَاءِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ فَقَاتَلَ الْمُرْتَدِّينَ مِنْ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ، ثُمَّ اسْتَشْهَدَ هُنَاكَ.

الإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٢١٣/١)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٤١٠/١).

(٤) «تمحك»: لَجَّ فِي الْمُنَازَعَةِ. انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة محك»: (٤٨٦/١٠)، والمعجم الوسيط: (٨٥٦/٢).

(٥) ويروى: «هواك هوى الأنوك»؛ أي: الأحمق.

انظر: المحيط في اللغة للطالقاني: (٣٣٤/٦)، ولسان العرب لابن منظور «مادة نوك»: (٥٠١/١٠).

(٦) ويروي: «ولا لك في الأرض من مبرك».

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٥٣)، والجميلة للجعبري: [٢٤/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٣٢١)، والاكتفاء للكلاعي: (٤٤/٣).

(٧) هو: خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم أبو سليمان، سيف الله المسلول، أسلم قبل الفتح وبعث الحديبية وشهد غزوة مؤتة وكان النصر على يده في عدة مواطن، توفي سنة إحدى وعشرين.

الإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٤٢٧/٢)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٢٥١/٢).

(٨) هو: زيد بن الخطاب بن نفيل العدوي، أخو عمر بن الخطاب لأبيه، وكان أسن من عمر وأسلم قبله، وشهد بدرًا والمشاهد واستشهد باليمامة وكانت راية المسلمين معه سنة اثني عشرة في خلافة أبي بكر.

وَالْمُهْزَمَ الْمُسْلِمُونَ، فَشَارَ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ^(١) وَحَمَلَ عَلَى أَصْحَابِ [ب/١١] مُسَيْلِمَةَ فَانْكَشَفُوا، وَتَبِعَهُمُ الْمُسْلِمُونَ حَتَّى أَدْخَلُوهُمْ الْحَدِيقَةَ، فَأَغْلَقَ أَصْحَابُ مُسَيْلِمَةَ بَابَهَا عَلَى أَنْفُسِهِمْ، فَحَمَلَ الْبَرَاءُ بْنُ مَالِكٍ عَلَى دَرَقَتِهِ^(٢)، وَأَلْقَى نَفْسَهُ عَلَيْهِمْ حَتَّى صَارَ مَعَهُمْ فِي الْحَدِيقَةِ، وَفَتَحَ اللَّهُ الْبَابَ لِلْمُسْلِمِينَ فَدَخَلُوا وَقَتَلُوا مُسَيْلِمَةَ وَأَصْحَابَهُ.

قِيلَ: أَنَّهُ قُتِلَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ عَشْرَةَ آلَافٍ فَسُمِّيَتْ تِلْكَ الْحَدِيقَةُ: «حَدِيقَةُ الْمَوْتِ»^(٣).

وَاحْتَلَفَ فِيمَنْ قَتَلَ مُسَيْلِمَةَ، فَقِيلَ: قَتَلَهُ «وَحْشِيٌّ»^(٤) قَاتِلُ حَمْرَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ الْقَائِلُ^(٥): «قَتَلْتُ خَيْرَ النَّاسِ وَقَتَلْتُ شَرَّ النَّاسِ»، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ^(٦).

فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَاتَ مِنْ قَرَأَةِ الْقُرْآنِ عَلَى مَا قَدَّمَاهُ خَافَ عَلَى مَنْ بَقِيَ مِنْ قَرَأَةِ الْقُرْآنِ، فَأَشَارَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ.

الإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٥٥٠/٢)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٦٠٤/٢)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٤١١/٣).

(١) هو: البراء بن مالك أخو أنس بن مالك، شهد أحداً والخندق وما بعدهما، وكان شجاعاً مقداماً مجاب الدعوة، شارك في قتال المرتدين، وقتل البراء شهيداً سنة ثلاث وعشرين في يوم تَسْتُرَ من بلاد فارس. معرفة الصحابة لابن منده: (٢٨٤/١)، والإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (١٥٣/١)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٢٧٩/١).

(٢) الدرقة: الترس إذا كان من جلد ليس فيه خشب ولا عصب. لسان العرب لابن منظور: «مادة درق»: (٩٥/١٠).

(٣) كانت تسمى: «حديقة الرحمن» فلما كثر فيها القتل في هذه الحادثة سُمِّيَتْ: «حديقة الموت».

انظر: البداية والنهاية لابن كثير: (٢٦٨/٦ و ٣٤١/٦)، ومعجم البلدان للياقوت الحموي: (٢٣٢/٢)، وتاج العروس للزبيدي «مادة ح د ق»: (١٤٣/٢٥).

(٤) هو: وحشي بن حرب الحبشي، من سودان مكة، مولى جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، يكنى أبا دَسَمَةَ، وقيل أبا حرب، وهو قاتل حمزة بن عبد المطلب يوم أُحُد قبل إسلامه، وأسلم في الفتح وقدم مع وفد الطائف، وشهد اليرموك، توفي في خلافة عثمان. الإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (١٥٦٤/٤)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٦٠١/٦)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (١١٢/١١).

(٥) انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: (٤١٨/٧)، والمعجم الكبير للطبراني: (١٤٦/٣)، والسنن الكبرى للبيهقي: (٩٧/٩)، وفتح الباري لابن حجر: (٣٧٠/٧).

(٦) وقيل اشترك في قتله: وحشي بن حرب، وعبد الله بن زيد بن عاصم الأَنْصَارِيِّ، وأبو دجانة سَمَاكُ بْنُ خَرِشَةَ. انظر: تاريخ خليفة خياط: (ص ٥٦-٥٧)، والروض الأنف لأبي القاسم السهيلي: (٣١٦/٥)، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم: (٢٧٣٣/٥)، والبداية والنهاية: (٣٣٧/٦-٣٣٨).

فَذَكَرَ أَبُو [محمد الفراء] (١) فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (٢) حَدِيثًا أَسْنَدُهُ (٣) وَأَوْفَقَهُ عَلَيَّ زَيْدُ بْنُ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ مِنْ بَنِي الْخَزْرَجِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا قُتِلَ أَهْلُ الْيَمَامَةِ وَعِنْدَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ عُمَرَ أَتَانِي فَقَالَ: إِنَّ الْقَتْلَ اسْتَحَرَّ يَوْمَ الْيَمَامَةِ بِقُرَاءِ الْقُرْآنِ، وَإِنِّي أَحْشَى أَنْ يَسْتَحَرَّ الْقَتْلُ بِقُرَاءِ الْقُرْآنِ فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا، فَيَذْهَبَ قِرَاءَةُ كَثِيرُونَ، وَإِنِّي أَرَى أَنَّ تَأْمُرَ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ، قُلْتُ: كَيْفَ أَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ: هُوَ وَاللَّهِ خَيْرٌ. فَلَمْ يَزَلْ عُمَرُ يُرَاجِعُنِي فِي ذَلِكَ حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ صَدْرَهُ لَهُ، رَأَيْتُ فِي ذَلِكَ الَّذِي رَأَى عُمَرُ. قَالَ زَيْدٌ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَإِنَّكَ رَجُلٌ شَابٌ عَاقِلٌ، لَا نَتَّهِمُكَ، قَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ الْوَحْيَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَتَتَّبِعِ الْقُرْآنَ وَاجْمَعُهُ.

قَالَ زَيْدٌ: وَاللَّهِ لَوْ كَلَّفَنِي نَقْلَ جَبَلٍ مِنَ الْجِبَالِ مَا كَانَ أَثْقَلَ عَلَيَّ مِمَّا كَلَّفَنِي مِنْ جَمْعِ الْقُرْآنِ، قُلْتُ: كَيْفَ تَفْعَلَانِ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ هُوَ خَيْرٌ، فَلَمْ يَزَلْ يُرَاجِعُنِي حَتَّى شَرَحَ اللَّهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ اللَّهُ لَهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَرَأَيْتُ فِي ذَلِكَ رَأْيًا، فَتَتَّبَعْتُ الْقُرْآنَ أَجْمَعُهُ مِنَ الْعُسْبِ، وَالرِّقَاعِ، وَاللِّخَافِ، وَصُدُورِ الرِّجَالِ.

قَالَ: فَوَجَدْتُ أُخْرَ سُورَةَ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ ﴿التوبة: ١٢٨﴾ إِلَى أُخْرَاهَا مَعَ خُزَيْمَةَ (٤) - أَوْ فِي خُزَيْمَةَ - فَأَوْفَى سُورَتَهَا.

(١) فِي الْأَصْلِ «أَبُو الْبَقَاءِ».

وهو: الحسين بن مسعود بن محمد أبو محمد، المعروف بالفراء البغوي والملقب بمحبي السنة، فقيه شافعي محدث مفسر، كان بجرأ في العلوم، أخذ عن القاضي حسين بن محمد المرورودي وأبي عمر المليحي، وحدث عنه محمد بن أسعد العطاري، له: شرح السنة وتفسير معالم السنن، توفي سنة عشر وخمسمائة.

سير أعلام النبلاء للذهبي: (٤٣٩/١٩)، وطبقات المفسرين للسيوطي: (ص ٣٨)، وطبقات المفسرين للأدنروي: (ص ١٥٨).

(٢) انظره: (٥١٣/٤ - ٥١٥).

(٣) قال البغوي: «أخبرنا عبد الواحد بن أحمد المليحي، أخبرنا أحمد بن عبد الله النعيمي، أخبرنا محمد بن يوسف، أخبرنا محمد بن إسماعيل، أخبرنا محمد بن عبيد الله أبو ثابت، نا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن عبيد بن السباق، عن زيد بن ثابت قال: «. وذكر الحديث بطوله. انظر: شرح السنة: (٥١٣/٤).

(٤) هو: خزيمه بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة بن ساعدة الأنصاري الأوسي، شهد بدرًا، وقيل أول مشاهدته أحد، وكانت الراية بيده يوم الفتح، استشهد بصفين.

الإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٤٤٨/٢)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٢٧٨/٢).

وَكَانَتْ الصَّحِيفَةَ عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ فِي حَيَاتِهِ حَتَّى تُوفِّيَ ﷺ، ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ فِي حَيَاتِهِ حَتَّى تُوَفَّاهُ اللَّهُ، ثُمَّ عِنْدَ حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ (١). هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ (٢).
 وَقَوْلُهُ: «اسْتَحَرَّ الْقَتْلُ» أَي: كَثُرَ وَاشْتَدَّ، وَيُنْسَبُ الْمَكْرُوهُ إِلَى الْحَرِّ، وَالْمَحْبُوبُ إِلَى الْبَرْدِ،
 وَمِنْهُ الْمَثَلُ: وَلِيَّ حَرِّهَا مَنْ تَوَلَّى قَرَّهَا (٣).
 و«الْعُسْبُ»: جَمْعُ «عَسِيبٍ»؛ وَهُوَ سَعْفُ النَّخِيلِ (٤).
 و«اللِّخَافُ»: قَالَ أَبُو عَبِيدٍ (٥): وَاحِدُهَا لَخْفَةٌ، وَهِيَ حِجَارَةٌ بَيَضَاءُ رِقَاقٌ (٦) «أ. هـ (٧).
 وَذَكَرَ أَبُو [عَبْدِ اللَّهِ] (٨) مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ مِثْلَ مَا قَدَّمَاهُ بِسَنَدٍ إِسْنَادِهِ، وَقَالَ: «مَعَ أَبِي خَزِيمَةَ الْأَنْصَارِيِّ» (٩).

(١) وهي: حفصة بنت عمر بن الخطاب العدوية أم المؤمنين، ولدت قبل البعثة بخمس سنين، وتزوجها النبي ﷺ سنة ثلاث للهجرة، روت عن النبي ﷺ عدة أحاديث، وروى عنها أخوها عبد الله، توفيت سنة خمس وأربعين وقيل غير ذلك. الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٥٨١/٧)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٤١٠/١٢)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٢٧/٢).

(٢) رواه البخاري: كتاب التفسير: باب تفسير سورة براءة (١٧٢٠/٤) رقم: (٤٤٠٢) وكتاب فضائل القرآن: باب جمع القرآن (١٩٠٧/٤) رقم: (٤٧٠١) وكتاب الأحكام: باب يستحب للكاتب أن يكون أميناً عاقلاً (٢٦٢٩/٦) رقم: (٦٧٦٨)، والترمذي في سننه: أبواب تفسير القرآن: باب تفسير سورة التوبة (٢٨٣/٥) رقم: (٣١٠٣)، والإمام أحمد في المسند: (٥٠٦/٣٥) رقم: (٢١٦٤٤)، وابن حبان في صحيحه: كتاب السير: باب في الخلافة والإمارة (٣٥٩/١٠) رقم: (٤٥٠٦)، والنسائي في السنن الكبرى: كتاب الأشربة: باب ذكر الأشربة المباحة (٧/٥) رقم: (٧٩٩٥)، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الصلاة: باب الدليل على أن ما جمعه مصاحف الصحابة ﷺ كله قرآن (٤٠/٢) رقم: (٢٤٦٨) وشعب الإيمان: باب في الإيمان بالقرآن المنزل على نبينا محمد ﷺ: ذكر حديث جمع القرآن (١٩٥/١) رقم: (١٧١). وانظر: كتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني: (١٥٩/١).

(٣) انظر: غريب الحديث لابن الجوزي: (٢٠٠/١)، وتاج العروس للزبيدي «مادة حر»: (٥٨٩/١٠).

(٤) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد: (١٥٦/٤)، ولسان العرب لابن منظور: «مادة عسب»: (٥٩٩ / ١).

(٥) هو: القاسم بن سلام الأنصاري مولاهم البغدادي أبو عبيد، إمام أهل عصره في كل فن من العلم، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي، وحدث عنه أبو محمد الدارمي وأبو بكر بن أبي الدنيا، له: غريب الحديث، المقصور والمدود، توفي سنة أربع وعشرين ومئتين.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (١٧٠/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١٨/٢)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٣١٥/٨).

(٦) انظر: غريب الحديث لأبي عبيد: (١٥٦/٤).

(٧) هنا انتهى كلام الإمام البغوي كَلِمَةً؛ انظر: شرح السنة: (٥١٣-٥١٥).

(٨) سقطت من الأصل .

(٩) انظر: صحيح البخاري: كتاب التفسير: باب تفسير سورة براءة (١٧٢٠/٤) رقم: (٤٤٠٢)، وكتاب فضائل القرآن:

وَقَالَ أَيضًا: بِسَنَدٍ آخَرَ مِثْلَهُ، وَقَالَ: «مَعَ خُزَيْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ»^(١).
 فَهَذَا قَوْلُ النَّازِمِ رَحِمَهُ اللهُ: «جَمَعَهُ فِي الصُّحُفِ الصِّدِّيقِ» الْبَيْتِ، «وَذَلِكَ حِينَ قَتَلُوا مُسَيْلِمَةَ». وَإِنَّمَا اخْتَارَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ؛ لِأَنَّهُ كَتَبَ الْوَحْيَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، وَجَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِهِ، وَإِنْ كَانَ كُتِّبَ الْوَحْيُ غَيْرَهُ كَثِيرُونَ، مِثْلَ: عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ^(٢) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَخَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ^(٣)، وَأَخُوهُ أَبَانُ بْنُ سَعِيدٍ^(٤)، وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ^(٥)، وَالْعَلَاءِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ^(٦)، وَمُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَغَيْرِهِمْ، لِأَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ يَزِيدُ عَلَيْهِمْ بِأَشْيَاءٍ؛ لِأَنَّهُ فَازَ بِكُتْبِهِ إِلَى الْمُلُوكِ، وَيُجِيبُ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ [١٢/أ] يُتَرَجِّمُ عَنْهُ

باب جمع القرآن (٤/١٩٠٧ رقم: ٤٧٠١)، وكتاب فضائل القرآن: باب كاتب النبي ﷺ (٤/١٩٠٨ رقم: ٤٧٠٣)، وكتاب التوحيد: باب ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ (٦/٢٧٠٠ رقم: ٦٩٨٩).

(١) انظر: صحيح البخاري: كتاب الجهاد والسير: باب قول الله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ (٣/١٠٣٣ رقم: ٢٦٥٢)، وكتاب التفسير: تفسير سورة براءة (٤/١٧٢٠ رقم: ٤٤٠٢)، وكتاب فضائل القرآن: باب جمع القرآن (٤/١٩٠٨ رقم: ٤٧٠٢).

(٢) سيذكر الشارح ترجمته قريباً عند شرحه للبيت التاسع.

(٣) هو: خالد بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي أبو سعيد، من السابقين الأولين إلى الإسلام قيل: كان رابعاً أو خامساً، هاجر إلى الحبشة، استعمله النبي ﷺ على صنعاء اليمن، ووجهه أبو بكر الصديق أميراً على جيش في فتح الشام فواقع الروم بمرج الصفر، قيل: قتل هناك، وقيل: شهد اليرموك.
 معرفة الصحابة لأبي نعيم: (١/٩٣٩)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٢/٢٣٦)، سير أعلام النبلاء للذهبي: (١/٢٥٩).

(٤) هو: أبان بن سعيد بن العاص الأموي أبو الوليد، تأخر إسلامه، وهو الذي أجاز ابن عمه عثمان بن عفان يوم الحديبية، أسلم قبل الفتح وهاجر، قد استعمله رسول الله ﷺ على البحرين، ثم استشهد يوم أحدادين.
 أسد الغابة لابن الأثير: (١/١٤٨)، والإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (١/٦٢)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (١/١٥٠).

(٥) هو: أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد الأنصاري أبو المنذر، أقرأ الأمة، عرض القرآن على النبي ﷺ، وأخذ عنه القراءة ابن عباس وأبو هريرة، شهد بدرًا والمشاهد كلها، مات بالمدينة سنة إحدى وعشرين، وقيل غير ذلك.
 معرفة القراء الكبار للذهبي: (١/٢٨)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/٣٤)، وطبقات المفسرين للأندروسي: (ص٥).

(٦) هو: العلاء بن عبد الله بن عماد بن أكبر بن ربيعة الحضرمي، كان من حلفاء بني أمية، ومن سادة المهاجرين، ولأه رسول الله ﷺ البحرين، ثم وليها لأبي بكر وعمر، كان مجاب الدعوة، توفي سنة إحدى وعشرين، وقيل غير ذلك.
 الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٤/٥٤١)، والإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٣/١٠٨٥)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٨/١٧٨).

بِالْفَارِسِيَّةِ وَالرُّمِيَّةِ وَالْقَبْطِيَّةِ وَالْحَبَشِيَّةِ، تَعَلَّمَ ذَلِكَ بِالْمَدِينَةِ مِنْ أَهْلِ هَذِهِ الْأَلْسُنِ، وَكَانَ آيَةً فِي الذِّكَاةِ وَالْفَهْمِ.

وَعَنْهُ قَالَ: « قَالَ [لِي] (١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « إِنَّهُ تَأْتِي كُتُبٌ، لَا أَحَبُّ أَنْ يَعْلَمَهَا كُلُّ أَحَدٍ؛ فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَتَعَلَّمَ السَّرْيَانِيَّةَ؟ » فَقُلْتُ: نَعَمْ! فَتَعَلَّمْتُهَا فِي سَبْعَةِ عَشَرَ لَيْلَةً » (٢).

وَأَيْضًا فَإِنَّ قِرَاءَتَهُ كَانَتْ عَلَى الْعَرِضَةِ الْأَخِيرَةِ الَّتِي عَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلِهَذَا الْمَعْنَى اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَاقْتَدَى عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهَمَا فَقَدَّمَهُ كَمَا قَدَّمَاهُ.

وَكَانَ مِنْ حَفِظِ الْقُرْآنِ وَجَمَعَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمَاعَةٌ، صَحَّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: « أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: أَرْبَعَةٌ؛ كُلُّهُمْ مِنَ الْأَنْصَارِ، أَبِي بَنُ كَعْبٍ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو زَيْدٍ (٣) » (٤).
وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: «أَبُو الدَّرْدَاءِ (٥)، وَمُعَاذُ، وَزَيْدُ، وَأَبُو زَيْدٍ» (٦).
وَقَدْ شَرَكَهُمْ غَيْرُهُمْ فِيهِ، وَلَكِنَّ هَؤُلَاءِ أَشَدُّ اشْتِهَارًا بِهِ، وَصَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ:

(١) سقطت من الأصل، .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند: (٤٦٣/٣٥) رقم: (٢١٥٨٧)، وابن سعد في الطبقات الكبرى: (٣٥٨/٢)، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الفرائض: باب ترجيح قول زيد بن ثابت على قول غيره من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين في علم الفرائض (٢١١/٦) رقم: (١١٩٧٤)، وابن أبي داود في كتاب المصاحف: (١٤٣/١).

(٣) هو: سعد بن عبيد الله بن النعمان بن قيس الأوسى الأنصاري أبو زيد، الصحابي الملقب بسعد القارئ، أحد الذين قيل إنهم جمعوا القرآن على عهد النبي ﷺ، شهد بدرًا وأحدًا والخندق والمشاهد كلها، واستشهد يوم القادسية سنة ست عشرة.

معرفة الصحابة لأبي نعيم: (١٢٥٦/٣)، والإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (١٦٦٣/٤)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٦٨/٣).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة: باب مناقب زيد بن ثابت (١٣٨٦/٣) رقم: (٣٥٩٩) وكتاب فضائل القرآن: باب القراء من أصحاب النبي ﷺ (١٩١٣/٤) رقم: (٤٧١٧)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة: باب من فضائل أبي بن كعب وجماعة من الأنصار (١٩١٤/٤) رقم: (٢٤٦٥).

(٥) هو: عويمر بن زيد بن قيس بن أمية الخزرجي الأنصاري أبو الدرداء، حكيم هذه الأمة وسيد القراء بدمشق، أحد الذين جمعوا القرآن على عهد النبي ﷺ، روى عنه أنس بن مالك وابن عباس، توفي بالشام سنة اثنتين وثلاثين.

معرفة الصحابة لأبي نعيم: (٢١٠٢/٤)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: (٤٠/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٥٣٥/١).

(٦) انظر: البخاري: كتاب فضائل القرآن: باب القراء من أصحاب النبي ﷺ (١٩١٣/٤) رقم: (٤٧١٨).

« اسْتَقْرَأُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَسَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ (١)، وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ » (٢).

وَيُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا تَرَكَ جَمْعَهُ فِي مُصْحَفٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ النَّسْخَ كَانَ يَرُدُّ عَلَى بَعْضِهِ، وَيُرْفَعُ الشَّيْءُ بَعْدَ الشَّيْءِ مِنْ تَلَاوَتِهِ، كَمَا يُنْسَخُ بَعْضُ أَحْكَامِهِ، فَلَوْ جَمَعَهُ ثُمَّ رُفِعَ بَعْضُ تَلَاوَةِ بَعْضِهِ لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى الْاِخْتِلَافِ وَاجْتِلَاطِ أَمْرِ الدِّينِ، فَجَعَلَهُ اللَّهُ فِي الْقُلُوبِ إِلَى انْقِضَاءِ زَمَنِ النَّسْخِ، ثُمَّ وَفَّقَ لِلْجَمْعِ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ ﷺ أَجْمَعِينَ.

فَأَوَّلُ مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ بَيْنَ دَفْتَيْنِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣).

وَقَوْلُهُ: «وَانْقَلَبَتْ جِيُوشُهُ مِنْهُزِمَةً» أَي: رَجَعَتْ جُمُوعُهُ، وَ«الْجِيُوشُ» جَمْعُ «جَيْشٍ»، وَالْجَيْشُ: الْجَمْعُ الْكَثِيرُ مِنَ النَّاسِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَوْجِهِ وَعَلْيَانِهِ بِدُخُولِ بَعْضِهِ فِي بَعْضٍ، مِنْ «جَاشَتْ الْقِدْرُ تَجِيْشًا»؛ إِذَا ارْتَفَعَ غَلْيَانُهَا، وَمَاجَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ، فَصَارَ عَلِيَّهَا سَافِلَهَا، وَأَسْفَلَهَا عَلِيَّهَا (٤).

وَقَوْلُهُ: «مِنْهُزِمَةً» أَي: مُؤَلِّيَّةٌ عَلَى أَدْبَارِهَا.

(١) هو: سالم بن معقل مولى أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة أبو عبد الله، أعتقته زوجة أبي حذيفة بن عتبة وتبناه أبو حذيفة، كان من السابقين الأولين البدريين، وكان يؤمُّ المهاجرين الأولين قبل الهجرة في مسجد قباء، استشهد يوم اليمامة سنة اثنتي عشرة.

الإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٥٦٧/٢)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (١٣/٣)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢٧٣/١).

(٢) من حديث عبد الله بن عمرو بن مسعود؛ أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة: باب مناقب سالم مولى أبي حذيفة (٣٥٤٨ رقم: ١٣٧٢/٣) وكتاب فضائل الصحابة: باب مناقب عبد الله بن مسعود (١٣٨٥/٣ رقم: ٣٥٤٩)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة: باب من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه (١٩١٣/٤ رقم: ٢٤٦٤).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٢)، كتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني: (١٥٣/١)، فضائل القرآن لابن كثير: (ص ٥٧).

(٤) انظر: الصحاح للجوهري «مادة جيش»: (٩٩٩/٣)، ولسان العرب لابن منظور «مادة جيش»: (٢٧٧/٦)، وتاج

العروس للزبيدي «مادة ج ي ش»: (١١٦/١٧).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَعَفَّرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٩] وَبَعْدَهُ جَرْدُهُ الْإِمَامُ ❀❀❀ فِي مُصْحَفٍ لِيَقْتَدِيَ الْأَنَامُ

الضَّمِيرُ فِي «بَعْدَهُ» يَعُودُ عَلَى الْجَمْعِ؛ أَي: وَبَعْدَ جَمْعِهِ فِي الصُّحُفِ.
«جَرْدَهُ» أَي: سَلَخَهُ، وَكَتَبَهُ مُجَرَّدًا مِنَ السَّبْعَةِ الْأَحْرَفِ الَّتِي أُنْزِلَ بِهَا الْقُرْآنُ، وَأَذِنَ اللَّهُ
سُبْحَانَهُ لِعِبَادِهِ أَنْ يَقْرَؤُوا بِهَا، أَخَذَ مِنْهَا حَرْفًا وَاحِدًا وَتَرَكَ مَا سِوَاهُ.
وَ«الْإِمَامُ» هُوَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ، وَهُوَ أَبُو عَمْرٍو، وَقِيلَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانِ بْنِ
أَبِي الْعَاصِي بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ بْنِ قُصَيِّ الْأَمْوِيِّ، يَجْتَمِعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فِي عَبْدِ مَنَافٍ (١).

وَلِيَ الْخِلَافَةَ بَعْدَ عُمَرَ، وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَعْهَدْ بِالْخِلَافَةِ إِلَى أَحَدٍ؛ بَلْ تَرَكَهَا شُورَى بَيْنَ
سِتَّةِ نَفَرٍ، فَصَارَتْ إِلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَوَلَّيَهَا ائْتِنِّي عَشْرَ سَنَةٍ إِلَّا أَيَّامًا، وَقُتِلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي ذِي
الْحِجَّةِ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ مِنَ الْهَجْرَةِ وَهُوَ صَائِمٌ.

قَالَ الْوَاقِدِيُّ (٢): «كَانَ ابْنُ ائْتِنِينَ وَتَمَانِينَ سَنَةً»، وَقَالَ قَتَادَةَ: «ابْنُ سَبْعٍ أَوْ ثَمَانٍ وَتَمَانِينَ
سَنَةً» (٣).

وَقَالَ النَّازِمُ فِيهِ: «الْإِمَامُ»؛ لِأَنَّهُ يُؤْتَمُّ بِهِ، وَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ.
وَإِلِمَامَةُ صُغْرَى وَكُبْرَى؛ [١٢/ب] فَالصُّغْرَى: إِمَامَةُ الصَّلَاةِ، وَالكُبْرَى: إِمَامَةُ الْخِلَافَةِ،
وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا.

(١) انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم: (٥٨/١)، والإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (١٠٣٧/٣)، والإصابة
في تمييز الصحابة لابن حجر: (٤٥٦/٤)، ونسب قريش لابن مصعب الزبيرى: (ص ١٠١).

(٢) هو: محمد بن عمر بن واقد المدني الواسطي أبو عبد الله، مولى بني هاشم، كان من أوعية العلم؛ لكنه لا يتقن
الحديث، وهو رأس في المغازي والسير، ولي قضاء بغداد زمن المأمون، روى عن مالك حديثاً كثيراً، مات سنة سبع ومائتين.
انظر: الديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٣٢٩)، وتذكرة الحفاظ للذهبي: (١/٣٤٨)، وغاية النهاية لابن الجزري:
(١٩٣/٢).

(٣) انظر: تاريخ خليفة خياط: (ص ١٠٥)، وتاريخ الأمم والرسل والملوك للطبري: (٤/٤١٧)، والبداية والنهاية لابن
كثير: (١٩٠/٧).

وَأَصْلُ «الإِمَامِ» مَا ائْتَمَّتْ بِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِإِبْرَاهِيمَ: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾
[البقرة: ١٢٤] أَي: يُؤْتَمُّ بِكَ وَيُقْتَدَى بِسُنَّتِكَ^(١).

ثُمَّ يُجْعَلُ الْكِتَابَ إِمَامًا يَأْتُمُّ بِمَا أَحْصَاهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ
بِإِمَامِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١] أَي: بِكِتَابِهِمُ الَّذِي جُمِعَتْ فِيهِ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا^(٢).

وَقَالَ: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢] يَعْنِي: كِتَابًا، أَوْ يَعْنِي: اللَّوْحُ
الْمَحْفُوظُ^(٣).

وَقَدْ يُجْعَلُ الطَّرِيقُ إِمَامًا؛ لِأَنَّ الْمُسَافِرَ يَأْتُمُّ بِهِ وَيَسْتَدِلُّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلِيَهُمَا لِيَامِرٍ
مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ٧٩] أَي: طَرِيقٌ وَاحِدٌ^(٤).

وَقَوْلُهُ: «لِيَقْتَدِيَ الْأَنْامُ»، «الْإِقْتِدَاءُ»: هُوَ الْاِتِّبَاعُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فِيهِدْنَاهُمْ أَقْتَدَهُ﴾
[الأنعام: ٩٠] أَي: أَقْتَدِي، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِلجَزْمِ، وَأَتَى بِهَاءِ السَّكْتِ بَيَانًا لِكَسْرَةِ الدَّالِ.

وَقَالَ حِكَايَةً عَنِ الْكُفَّارِ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف:
٢٣] أَي: مُتَّبِعُونَ.

و«الْأَنْامُ»: الْخَلْقُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنْامِ﴾ [الرحمن: ١٠] أَي: وَطَّاهَا
لِلْخَلْقِ، وَالْأَنْامُ: الْخَلْقُ^(٥).

(١) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (٢٠٦/١)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٠٧/٢)، والدر المنثور في التفسير
بالمأثور للسيوطي: (٢٨٨/١).

(٢) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٥٠٣/١٧)، والنكت والعيون للماوردي: (٢٥٨/٣)، والجامع
لأحكام القرآن للقرطبي: (٢٩٦/١٠).

(٣) انظر: معالم التنزيل للبغوي: (١٠/٧)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: (٥٦٨/٦)، وفتح القدير للشوكاني:
(٤١٥/٤).

(٤) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٢٥/١٧)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير: (٥٤٤/٤)، والدر
المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي: (٩٣/٥).

(٥) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٦/٢٢)، والنكت والعيون للماوردي: (٤٢٥/٥)، والدر المنثور في
التفسير بالمأثور للسيوطي: (٦٩٣/٧).

وقوله: «لِيَقْتَدِي الْأَنَامُ» سَكَّنَ الْيَاءَ مِنْ «يَقْتَدِي» لِيَقُومَ لَهُ الْوَزْنُ، لِأَنَّهُ لَوْ فَتَحَهَا لَمْ يَتَزَنَ لَهُ النَّظْمُ، وَعَلَى تَقْدِيرِ انْقِيَادِ الْوَزْنِ وَاسْتِقَامَةِ النَّظْمِ، لَوْ فَتَحَهَا ثُمَّ سَكَّنَهَا لَجَازَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ أَيْضًا فِيهَا، وَأَنَّ الْفَتْحَ يُقَدَّرُ كَمَا تُقَدَّرُ الْكَسْرَةُ وَالضَّمَّةُ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ النَّابِغَةِ (١):
رُدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ، وَلَبَّيْدُهُ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمِسْحَاةِ فِي الثَّأْدِ (٢)
يُرِيدُ: أَقَاصِيَهُ، فَقَدَّرَ الْفَتْحَةَ فِي الْيَاءِ.

وقوله: «جَرَّدَهُ الْإِمَامُ» أَي: جَرَّدَهُ عُثْمَانُ، أَي أَمَرَ بِتَجْرِيدِهِ مِنَ الصُّحُفِ الَّتِي جَمَعَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَخَذَ هَذَا الْحَرْفَ الَّذِي يُقْرَأُ بِهِ النَّاسُ الْيَوْمَ، وَتَرَكَ مَا سِوَاهُ مِنَ الْحُرُوفِ السَّبْعَةِ الَّتِي أَنْزَلَ بِهَا الْقُرْآنَ، وَأَذِنَ اللَّهُ ﷻ لِعِبَادِهِ بِالْقِرَاءَةِ بِهَا تَوْسِعَةً مِنْهُ عَلَى عِبَادِهِ، وَكَذَا كَانَتْ الصُّحُفُ الَّتِي جُمِعَتْ فِي زَمَانِ أَبِي بَكْرٍ وَاشْتَمَلَتْ عَلَيْهَا.

رُويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَقْرَأَنِي جَبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَرَاغْتُهُ، فَلَمْ أَزَلْ اسْتَزِيدُهُ وَيَزِيدُنِي حَتَّى انْتَهَى إِلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» (٣).

وَفِي الْحَدِيثِ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ (٤) يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى خِلَافٍ مَا قَرَأْتَهَا عَلَيْهِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأْنِيهَا، فَأَمَهَلْتُهُ حَتَّى انصَرَفَ مِنْ

(١) هو: زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري أبو أمامة، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أهل الحجاز، لقب بالنابغة لقوله: «فقد نبغت لهم منا شؤون»، كان أحسن شعراء العرب ديباجة، لا تكلف في شعره ولا حشو، عاش عمراً طويلاً.

الشعر والشعراء لابن قتيبة: (١٥٧/١)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (٥/١١)، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري: (٥٥/٣).

(٢) ديوان النابغة الذبياني: (ص ١٥).

«أقاصيه»: أطرافه، «لبده»: سكنته، «الوليدة»: الأمة، «المسحاة»: هي المجرفة من الحديد، «الثأد»: الثرى والندى.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق: باب ذكر الملائكة (٣/١١٧٧) رقم: ٣٠٤٧، وكتاب فضائل القرآن: باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (٤/١٩٠٩) رقم: ٤٧٠٥، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه (١/٥٦١) رقم: ٨١٩.

(٤) هو: هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى القرشي الأسدي، أسلم يوم الفتح، وكان من فضلاء الصحابة وخيارهم، وهو الذي صارع النبي ﷺ وصرعه، مات قبل أبيه في حدود الأربعين للهجرة.

الإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٤/١٥٣٨)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٦/٥٣٨)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٣٧/١١).

صَلَاتِهِ، ثُمَّ لَبَّيْتُهُ بِرِدَائِهِ (١) فَأَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى خِلَافِ مَا أَقْسَرْتُنِيهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « أَقْرَأُ »؛ فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقَالَ: « هَكَذَا نَزَلَتْ »، ثُمَّ قَالَ لِي: « أَقْرَأُ »؛ فَقَرَأْتُ، فَقَالَ: « هَكَذَا نَزَلَتْ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَؤُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ » (٢).

وعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: « كُنَّا فِي الْمَسْجِدِ فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلِّي فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ دَخَلَ آخَرَ فَقَرَأَ قِرَاءَةً تُسَاوِي قِرَاءَةَ صَاحِبِهِ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ دَخَلْنَا جَمِيعًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ، وَدَخَلَ هَذَا فَقَرَأَ قِرَاءَةً تُسَاوِي قِرَاءَةَ تَسَاوِي قِرَاءَةَ صَاحِبِهِ، فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَا، فَحَسَّنَ النَّبِيُّ ﷺ شَأْنَهُمَا، فَسَقَطَ مَا فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ، وَلَا إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا غَشَيْتَنِي ضَرَبَ [١/٣] فِي صَدْرِي، فَفَضَّتْ عِرْقًا، وَكَأَنَّمَا انْظُرُ إِلَى اللَّهِ فَرَقًا، فَقَالَ لِي: « يَا أُبَيُّ، أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَيَّ أُمَّتِي، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ: أَقْرَأْهُ عَلَى [حَرْفَيْنِ] (٣)، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَيَّ أُمَّتِي، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّلَاثَةَ: أَقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ، وَلكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ رَدَدْتُكَهَا مَسْأَلَةً تَسْأَلُنِيهَا، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي، وَأَخْرَجْتُ الثَّلَاثَةَ لِيَوْمٍ يَرْعَبُ إِلَيَّ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ حَتَّى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ » (٤).

" وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ، وَأَكْثَرَ فِيهَا الْقَوْلُ (٥)، وَأَظْهَرُ الْأَقْوِيلِ وَأَصَحُّهَا وَأَبْنَتْهَا بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذِهِ الْأَحْرَفِ: اللُّغَاتُ، وَهُوَ أَنْ يَقْرَأَهُ عَلَى

(١) «لَبَّيْتُهُ» أي: أخذته بمجامع ردايه في عنقه وجررته.

غريب الحديث للخطابي: (٢/ ٣٥٢)، ولسان العرب لابن منظور «مادة لبب»: (١/ ٧٣٣).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن: باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (٤/ ١٩٠٩ رقم: ٤٧٠٦) وكتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم: باب ما جاء في المتأولين (٦/ ٢٥٤١ رقم: ٦٥٣٧) وكتاب التوحيد: باب قوله تعالى: ﴿فَاقْرَؤُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ﴾ (٦/ ٢٧٤٤ رقم: ٧١١١)، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه (١/ ٥٦٠ رقم: ٨١٨).

(٣) في الأصل «حرف».

(٤) أخرجه مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه (١/ ٥٦١ رقم: ٨٢٠)، والإمام أحمد في مسنده: (٣٥/ ١٠٢ رقم: ٢١١٧١ و٣٥/ ١١١ رقم: ٢١١٧٩)، والبيهقي في السنن الكبرى: كتاب الصلاة: باب وجوب القراءة على ما نزل من الأحرف السبعة دون غيرهن من اللغات (٢/ ٣٨٣ رقم: ٣٨٠٠)، وابن حبان في صحيحه: كتاب الرقائق: باب قراءة القرآن (٣/ ١٤ رقم: ٧٤٠).

(٥) للتوسعة في موضوع الأحرف السبعة ينظر: الأحرف السبعة للقرآن للداني، والأحرف القرآنية السبعة للدكتور

قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ بُلُغَاتِهِمْ، ثُمَّ حَرَّتْ عَلَيْهِ عَادَتُهُمْ مِنَ: الإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ، وَالْإِمَالَةِ وَالْفَتْحِ، وَالتَّرْقِيقِ وَالتَّفْخِيمِ، وَالْإِشْمَامِ، وَالْهَمْزِ، وَالتَّلْيِينِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وُجُوهِ اللُّغَاتِ؛ لَا سَبْعَةَ أَوْجُهٍ مِنْهَا فِي الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ.

قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «إِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِ أَحَدِهِمْ: هَلُمَّ وَتَعَالَى وَأَقْبِلْ»، ثُمَّ فَسَّرَهُ ابْنُ سِيرِينَ (١) فَقَالَ: «فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا زَقِيَةً وَاحِدَةً﴾ (٢)، وَهِيَ قِرَاءَتُنَا: ﴿صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٥٣ و ٢٩]، وَالْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ» (٣).

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: «سَبْعَةُ أَحْرَفٍ يَعْنِي: سَبْعَةَ لُغَاتٍ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ، وَكَانَتْ مَعْنَاهُ: أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الْوَاحِدُ سَبْعَ لُغَاتٍ، وَلَكِنَّ هَذِهِ اللُّغَاتُ السَّبْعُ مُفْتَرَقَةٌ فِي الْقُرْآنِ، فَبَعْضُهُ بُلْغَةٌ «عَرَبٍ قُرَيْشِيٍّ»، وَبَعْضُهُ بُلْغَةٌ «هُوَازِنٍ»، وَبَعْضُهُ بُلْغَةٌ «هُذَيْلِيٍّ»، وَبَعْضُهُ بُلْغَةٌ «أَهْلِ الْيَمَنِ»، وَكَذَلِكَ سَائِرُ اللُّغَاتِ، وَمَعَانِيهَا فِي هَذَا كُلِّهِ وَاحِدَةٌ، مَعْنَاهُ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ مَأْذُونًا لِقَارِئِهِ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى أَيِّ هَذِهِ الْوُجُوهِ شَاءَ» (٤).

قَالُوا: وَكَانَ ذَلِكَ تَوْسِعَةً مِنَ اللَّهِ ﷻ وَرَحْمَةً مِنْهُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ، إِذْ لَوْ كُفِّفَ كُلُّ فَرِيقٍ مِنْهُمْ تَرَكُّ لُغَتِهِ، وَالْعُدُولِ عَنْ عَادَةِ نَشَأِ عَلَيْهَا إِلَى غَيْرِ لَشَقَّ عَلَيْهِمْ، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: «لَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: «يَا جَبْرِيلُ إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّتِي، وَأُمَّتِي

المطروودي، ومقدمة المحرر الوجيز لابن عطية: (٤٤/١)، ومقدمة جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٢١/١)، ومقدمة الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٤٢/١)، ومقدمة تفسير القرآن العظيم لابن كثير: (٣٥/١)، وفضائل القرآن لابن كثير: (ص ١٢٢)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي: (٢١١/١)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي: (٣٠٦/١)، ومناهل العرفان للزرقاني: (١٣٧/١)، ومباحث في علوم القرآن للقطان: (ص ١٤٨)، ومحاضرات في علوم القرآن لغانم قدوري الحمد: (ص ١٠٦)، وفي علوم القراءات - مدخل ودراسة وتعريف - للسيد رزق الطويل: (ص ١٣٣).

(١) هو: محمد بن سيرين الأنصاري البصري أبو بكر، مولى أنس بن مالك، تابعي، كان إماماً زاهداً ورعاً، وأحد فقهاء البصرة، اشتهر بتفسير الأحلام، روى عن أنس بن زيد بن ثابت، وروى عنه قتادة وأيوب السخيتان، توفي سنة عشر ومائة. انظر: غاية النهاية لابن الجزري: (١٣٤/٢)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٢١٤/٩)، وطبقات المفسرين للأندروسي: (ص ١٤).

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: (ص ١٢٥).

(٣) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: (ص ٣٤٧)، والأحرف السبعة للقرآن للداني: (ص ٢٢)، وجامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٥٣/١)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي: (٢١٨/١).

(٤) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: (ص ٣٣٩).

مِنْهُمْ الْعَجُوزُ، وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ، وَالغَلَامُ، وَالْجَارِيَةُ، وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» (١).

فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَحْرَفَ اللَّغَاتُ، إِذْ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهُ: الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، وَالْوَعْدُ وَالْوَعِيدُ، لَمْ تَكُنْ بَعْضُ الْوُجُوهِ أَيْسَرُ مِنْ بَعْضٍ فِي الْقِرَاءَةِ وَالتَّلَاوَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَارِئِينَ: «هَكَذَا أُنْزِلَتْ».

وَلَوْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ بَيْنَهُمَا فِي حَلَالٍ وَحَرَامٍ، أَوْ وَعْدٍ وَوَعِيدٍ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُصَدَّقَهُمَا جَمِيعًا، لِمَا يَتَضَمَّنُ ذَلِكَ مِنَ الْخِلَافِ وَالتَّنَاقُضِ، وَكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى مُنَزَّهٍ عَنِ ذَلِكَ.

وَكَانَ الْأَمْرُ عَلَى هَذَا حَيَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانُوا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ بِالْقِرَاءَةِ الَّتِي أَقْرَأَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَقَنَهُمْ بِإِذْنِ اللَّهِ ﷻ، إِلَى أَنْ وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ الْقُرَّاءِ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَاشْتَدَّ الْأَمْرُ فِيهِ بَيْنَهُمْ حَتَّى أَظْهَرَ بَعْضُهُمْ إِكْفَارَ بَعْضٍ، وَالْبِرَاءَةَ مِنْهُ، [وَخَافُوا الْفُرْقَةَ] (٢)، فَاسْتَشَارَ عُثْمَانَ الصَّحَابَةَ فِي ذَلِكَ، فَجَمَعَ اللَّهُ تَعَالَى الْأُمَّةَ بِحُسْنِ اخْتِيَارِ الصَّحَابَةِ عَلَى مُصْحَفٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ آخِرُ الْعَرَضَاتِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، الَّذِي كَانَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ أَمَرَ بِكُتْبِهِ جَمْعًا بَعْدَ مَا كَانَ مُفْتَرِقًا فِي الرَّقَاعِ، بِمَشُورَةِ الصَّحَابَةِ حِينَ اسْتَحَرَّ الْقَتْلُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ يَوْمَ الْيَمَامَةِ، فَخَافُوا ذَهَابَ كَثِيرٍ مِنَ الْقُرْآنِ بِذَهَابِ حَمَلَتِهِ، فَأَمَرَ بِجَمْعِهِ فِي مُصْحَفٍ وَاحِدٍ، لِيَكُونَ أَصْلًا لِلْمُسْلِمِينَ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ وَيَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ، فَأَمَرَ عُثْمَانَ بِنَسْخِهِ فِي الْمُصْحَفِ، وَجَمَعَ الْقَوْمَ عَلَيْهِ، وَأَمَرَ بِتَحْرِيقِ مَا سِوَاهُ قِطْعًا لِمَادَةِ الْخِلَافِ، فَكَانَ مَا يُخَالَفُ الْخَطَّ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ فِي حُكْمِ الْمَنْسُوخِ وَالْمَرْفُوعِ كَسَائِرِ مَا نُسِخَ مِنْهُ وَرُفِعَ بِاتِّفَاقِ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ، [١٣/ب] وَالْمَكْتُوبُ عَلَيْهِ بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ هُوَ الْمَحْفُوظُ مِنَ اللَّهِ ﷻ لِلْعِبَادِ، وَهُوَ الْإِمَامُ لِلْيَمَامَةِ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْدُوهُ فِي اللَّفْظِ إِلَّا مَا هُوَ خَارِجٌ مِنْ رَسْمِ الْكِتَابَةِ وَالسَّوَادِ.

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن حذيفة بن اليمان: (٤٣٨/٣٨ رقم: ٢٣٤٤٧)، والترمذي في سننه: أبواب

القراءات: باب ما جاء أنزل القرآن على سبعة أحرف (١٩٤/٥ رقم: ٢٩٤٤) وقال: «حديث حسن صحيح».

وانظر: تحفة الأحوذى لأبي العلاء المباركفوري: (٢١٢/٨)، وفتح الباري لابن حجر: (٢٤/٩)، ومشكاة المصابيح

للتبريزي: (٦٧٩/١).

(٢) سقطت من الأصل.

فَأَمَّا الْقِرَاءَةَ بِاللُّغَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ مِمَّا يُوَافِقُ الْمَعْرُوفَ مِنَ الْخَطِّ وَالْكِتَابَةِ وَالنَّسْخِ فِيهَا بَاقِيَةً،
وَالْوَسْعَةَ قَائِمَةً بَعْدَ ثُبُوتِهَا وَصِحَّتِهَا، فَيَقِلُّ الْعُدُولُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا قَرَأَ بِهِ الْقُرَّاءُ
الْمَعْرُوفُونَ بِالنَّقْلِ الصَّحِيحِ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (١).

ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: [وَعَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[١٠] وَلَا يَكُونُ بَعْدَهُ اضْطِرَابٌ ❀❀❀ وَكَانَ فِيهَا قَدْ رَأَى صَوَابٌ

[بُرَيْدٌ]: (٢) وَلَا يَكُونُ بَعْدَ التَّجْرِيدِ الَّذِي جَرَّدَهُ الْإِمَامُ وَالتَّأْلِيفِ «اضْطِرَابٌ»؛ أَي: اِخْتِلَافٌ، وَ«الاضْطِرَابُ»: الْاِخْتِلَافُ، وَهُوَ افْتِعَالٌ مِنَ الضَّرْبِ، وَأَصْلُهُ: «اضْتِرَابٌ»؛ فَأَبْدَلَ مِنَ التَّاءِ طَاءً لِمُجَاوَرَتِهَا الضَّادَ، لِيَتَجَانَسَ الْكَلَامُ وَيَتَشَاكَلَ (٣).
«وَكَانَ فِيهَا قَدْ رَأَى صَوَابٌ» يَعْنِي: عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَ«الصَّوَابُ»: ضِدُّ الْخَطَأِ.

ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ:

[١١] فَقِصَّةُ اِخْتِلَافِهِمْ شَهِيرَةٌ ❀❀❀ كَقِصَّةِ الْيَمَامَةِ الْعَسِيرَةِ (٤)

أَصْلُ «الْقِصَصِ»: تَتَابَعُ الشَّيْءِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيه﴾ [القصص: ١١] أَي: قُصِّ أَثَرُهُ؛ أَي: اتَّبَعَ أَثَرَهُ فَانْطَرِي مَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ، فَالْقَاصُ يُتَّبِعُ الْأَثَرَ فَيُخْبِرُ بِهَا (٥).
فَقَوْلُهُ: «فَقِصَّةُ اِخْتِلَافِهِمْ» أَي: فَخَبِرُ اِخْتِلَافِهِمْ، أَوْ حَدِيثِ اِخْتِلَافِهِمْ مَشْهُورٌ كَشَهْرَةِ حَبْرِ «الْيَمَامَةِ الْعَسِيرَةِ»؛ أَي: الشَّدِيدَةِ، وَ«العُسْرُ»: هُوَ الشَّدِيدُ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٢٦] أَي: شَدِيدٌ هَوْلِ الْمَطَّلَعِ.

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «وَقَدْ اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ...» إِلَى هُنَا مِنْ شَرْحِ السَّنَةِ لِلْبُغْوِيِّ. انْظُرْ: (٤/٥٠٦-٥١١).

(٢) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) انْظُرْ: الْخِصَائِصَ لِابْنِ جَنِيٍّ: (٢/٣٤٩)، تَوْضِيحَ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ فِي شَرْحِ أَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ لِلْمُرَادِيِّ: (٣/١٦٢٠)، وَحَاشِيَةَ الصَّبَانِ عَلَى الْأَشْثَوِيِّ لِلصَّبَانِ: (١/١٩).

(٤) فِي "ت" هَذَا الْبَيْتِ مَذْكَورٌ مَعَ الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ.

(٥) انْظُرْ: مَقَايِيسَ اللُّغَةِ لِابْنِ فَارَسٍ «مَادَّةُ قِص»: (٥/١١)، وَتَاجَ الْعُرُوسِ لِلزُّبَيْدِيِّ «مَادَّةُ قِصَص»: (١٨/٩٨).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٩]، يُقَالُ: عَسَرَ الْأَمْرُ إِذَا صَعَبَ؛ فَهُوَ عَسِيرٌ، وَعَسْرٌ؛ فَهُوَ عَسِيرٌ، وَالْمَعْنَى: فَذَلِكَ يَوْمٌ شَدِيدٌ؛ أَيُّ: صَعَبٌ غَيْرُ سَهْلٍ. وَقَوْلُهُ: «كَقِصَّةِ الْيَمَامَةِ الْعَسِيرَةِ» أَيُّ: الشَّدِيدَةِ الصَّعْبَةِ، وَكَيْفَ لَا تَكُونُ صَعْبَةً وَقَدْ سُنِفَتْ فِيهَا الدِّمَاءُ، وَقُتِلَتِ النَّفُوسُ، وَأَيُّ شِدَّةٍ أَعْظَمُ مِنْ هَذَا، وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي قَوْلِهِ (١): «وَذَلِكَ حِينَ قَتَلُوا مُسَيْلِمَةَ» ذَكَرَ مَا كَانَ مِنَ الْبَأْسِ وَالشَّدَّةِ، وَقَتْلُ مُسَيْلِمَةَ كَانَ السَّبَبُ فِي جَمْعِ أَبِي بَكْرٍ الْقُرْآنَ بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ.

وَلِنَذْرُ الْآنَ: سَبَبُ تَجْرِيدِ عُثْمَانَ لَهُ وَجَمْعِهِ فِي مُصْحَفٍ؛ وَهُوَ الْجَمْعُ الثَّانِي، وَكَانَ سَبَبُ تَجْرِيدِ عُثْمَانَ لَهُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ النَّاطِمُ مِنَ الْاِخْتِلَافِ الْوَاقِعِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ ﷺ بِقَوْلِهِ: «فَقِصَّةُ اِخْتِلَافِهِمْ شَهِيرَةٌ».

وَهُوَ مَا حَدَّثَهُ ابْنُ شَهَابٍ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُ: " أَنَّ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانَ قَدِمَ عَلَى عُثْمَانَ، وَكَانَ يَغَازِي فِي فَتْحِ «أَرْمِينِيَّةِ» (٢) وَ«أَذْرَبِيحَانَ» (٣) مَعَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَأَفْرَعَ حُذَيْفَةَ اِخْتِلَافَهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ لِعُثْمَانَ: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؛ أَدْرِكْ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْكِتَابِ اِخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى».

فَأَرْسَلَ عُثْمَانَ إِلَى حَفْصَةَ أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا الصُّحُفَ نَنْسَخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكَ، فَأَرْسَلَتْهَا حَفْصَةُ إِلَى عُثْمَانَ، فَأَمَرَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ (٤)، وَسَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ (٥)، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ (١) فَسَخَّوْهَا فِي الْمَصَاحِفِ.

(١) انظر: البيت (٨) وشرحه.

(٢) «أَرْمِينِيَّةِ»: جنوب جورجيا (بلاد الكرخ) شمال غرب أذربيجان، وغربها تركيا، شمال غرب إيران، عاصمتها «يريفان».

أطلس الحديث النبوي: (ص ٣٢)، وانظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: (١/١٥٩).

(٣) «أَذْرَبِيحَانَ»: بلدة شمال غرب إيران، شرق أرمينية، مطلة على بحر قزوين شرقاً.

معجم البلدان لياقوت الحموي: (١/١٢٨)؛ وانظر: أطلس الحديث النبوي لشوقي خليل: (ص ٢٨).

(٤) هو: عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي أبو بكر، وأمه أسماء بنت أبي بكر الصديق، وهو أول مولود ولد بالإسلام بالمدينة، بويع بالخلافة سنة أربع وستين فحكم على الحجاز، واليمن، ومصر، والعراق، وخراسان، وبعض الشام، ثم كانت له مع الأمويين وقائع هائلة انتهت بقتله وصلبه سنة ثلاث وسبعين.

انظر: غاية النهاية لابن الجزري: (١/٣٧٦)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٤/٨٩)، وتهذيب التهذيب لابن

حجر: (٥/٢١٣).

(٥) هو: سعيد بن العاص بن سعيده بن أمية القرشي الأموي أبو عثمان، صحابي جليل، استعمله عثمان على

وقال عثمانُ للرَّهْطِ القُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَةَ: «إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَاصْخَبُوا بِلِسَانٍ قُرَيْشِيٍّ، فَإِنَّمَا نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِهِمْ». فَفَعَلُوا حَتَّى إِذَا نَسَخُوا الصُّحُفَ فِي الْمُصْحَفِ وَرَدَّهَا عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ، وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أَقْفٍ بِمُصْحَفٍ مِمَّا نَسَخُوا، وَأَمَرَ بِمَا سِوَاهُ مِنَ الْقِرَاءَةِ فِي كُلِّ صَحِيفَةٍ أَوْ مُصْحَفٍ أَنْ يُحْرَقَ". هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(٢).

قال الإمامُ أبو محمدَ الحُسَيْنُ بنُ مَسْعُودِ البَعَوِيِّ^(٣): "فِيهِ الْبَيَانُ الْوَاضِحُ أَنَّ الصَّحَابَةَ ﷺ جَمَعُوا بَيْنَ الدَّقَّتَيْنِ الْقُرْآنِ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَزِيدُوا فِيهِ أَوْ يُنْقِصُوا مِنْهُ شَيْئًا، [١٤/أ] وَالَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى جَمْعِهِ مَا جَاءَ بَيَانُهُ فِي الْحَدِيثِ، وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ مُفْتَرَقًا فِي اللَّخَافِ، وَالْعُسْبِ، [وَالرَّقَاعِ، وَصُدُورِ الرَّجَالِ] (٤)، فَخَافُوا ذَهَابَ بَعْضِهِ بِذَهَابِ حَفْظَتِهِ، فَفَزَعُوا فِيهِ إِلَى خَلِيفَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدَعَوْهُ إِلَى جَمْعِهِ، فَرَأَى رَأْيَهُمْ، وَأَمَرَ بِجَمْعِهِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ بِاتِّفَاقٍ مِنْ جَمِيعِهِمْ، فَكَتَبُوهُ كَمَا سَمِعُوا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَيْرِ أَنْ قَدَّمُوا شَيْئًا أَوْ أَخْرَوْا شَيْئًا، وَوَضَعُوا لَهُ تَرْتِيبًا لَمْ يَأْخُذُوهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ".

الكوفة ففتح خلالها طبرستان، ثم ولَّاه معاوية على المدينة، وكان ممن اعتزل الفتنة، توفي سنة تسع وخمسين وقيل غير ذلك. الإستهيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٦٢٢/٢)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (١٠٧/٣)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٤٨/٤).

(١) في الأصل «شهاب» وهو تحريف.

وهو: عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي القرشي المدني أبو محمد، والد أبي بكر الفقيه، كان عمره عشر سنين حين قبض النبي ﷺ، روى عن عمر وعثمان وعلي، وروى عنه بنوه أبو بكر وعكرمة، مات سنة ثلاث وأربعين. الإستهيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٨٢٧/٢)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٢٩٥/٤)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (١٥٦/٦).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب فضائل القرآن: باب جمع القرآن (٤/١٩٠٨ رقم: ٤٧٠٢). وانظر: سنن الترمذي: أبواب تفسير القرآن: باب تفسير سورة التوبة (٥/٢٨٤ رقم: ٣١٠٤)، والسنن الكبرى للنسائي: كتاب فضائل القرآن: باب بلسان من نزل القرآن (٥/٦ رقم: ٧٩٨٨)، وشعب الإيمان للبيهقي: باب في الإيمان بالقرآن المنزل على نبينا محمد ﷺ: ذكر حديث جمع القرآن (١/١٩٥ رقم: ١٧١)، وصحيح ابن حبان: كتاب السير: باب في الخلافة والإمارة (١٠/٣٥٩ رقم: ٤٥٠٦)، وكتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني: (١/١٩٦-٢٠٣). (٣) سبق ترحمته.

(٤) سقطت من الأصل، ومن "ت".

وَكَانَ الرَّسُولُ ﷺ يُلْقَنُ أَصْحَابَهُ، وَيُعَلِّمُهُمْ مَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي هُوَ
الآنَ بِمَصَاحِفِنَا بِتَوْقِيفِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِيَّاهُ عَلَى ذَلِكَ، وَإِعْلَامِهِ عِنْدَ نُزُولِ كُلِّ آيَةٍ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةُ
تُكْتُبُ عَقِبَ آيَةٍ كَذَا، فِي السُّورَةِ الَّتِي يُذَكَّرُ فِيهَا كَذَا، رُوِيَ مَعْنَى هَذَا عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١).
وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ (٢)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَعْلَمُ خَتَمَ السُّورَةِ حَتَّى تَنْزِلَ
«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، فَإِذَا [نَزَلَ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»] (٣) عَلِمَ أَنَّ السُّورَةَ قَدْ
خَتَمَتْ» (٤).

فَبَيَّنَتْ أَنَّ سَعْيَ الصَّحَابَةِ فِي جَمْعِهِ فِي وَضْعِ وَاحِدٍ لَا فِي تَرْتِيبِهِ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ فِي اللُّوْحِ
الْمَحْفُوظِ [مَكْتُوبٌ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي هُوَ فِي مَصَاحِفِنَا] (٥)، أَنْزَلَهُ اللَّهُ جُمْلَةً وَاحِدَةً فِي شَهْرِ
رَمَضَانَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ
الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١].

(١) ومن ذلك ما أخرجه أبو داود في سننه: كتاب الصلاة: باب من جهر بما (١/٢٦٨ رقم: ٧٨٦) والترمذي في سننه:
أبواب تفسير القرآن: باب تفسير سورة التوبة (٥/٢٧٢ رقم: ٣٠٨٦) وغيرهما: عن يزيد الفارسي قال سمعت ابن عباس
قال: «قلت لعثمان بن عفان: ما حملكم أن عمدتم إلى براءة وهي من المثين وإلى الأنفال وهي من المثاني فجعلتموهما في
السبع الطول ولم تكتبوا بينهما سطر ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾؟ قال عثمان: كان النبي ﷺ ممَّا تنزل عليه الآيات
فيدعو بعض من كان يكتب له ويقول له: «ضع هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا». وتنزل عليه الآية
والآيتان فيقول مثل ذلك، وكانت الأنفال من أوَّل ما نزل عليه بالمدينة، وكانت براءة من آخر ما نزل من القرآن، وكانت
قصتها شبيهة بقصتها فظننت أنهما منها فمن هناك وضعتهما في السبع الطول، ولم أكتب بينهما سطر ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ﴾».

(٢) هو: سعيد بن جبيرة بن هشام الوالي الكوفي أبو محمد وأبو عبد الله، من فقهاء التابعين وزهادهم، روى عن ابن عمر
وابن عباس وطائفة، وعنه الأعمش وسلمة بن كهيل، قتله الحجاج شهيدا في شعبان سنة خمس وتسعين.

طبقات الفقهاء للشيرازي: (ص ٨٢)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٤/١١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/٢٧٧).

(٣) في "ت": نزلت.

(٤) أخرجه الحاكم في مستدرکه: كتاب الإمامة وصلاة الجماعة: باب التأمين (١/٣٥٥ رقم: ٨٤٥)، والبيهقي في

السنن الكبرى: كتاب الصلاة: باب الدليل على أن ما جمعه مصاحف الصحابة ﷺ كله قرآن (٢/٤٣ رقم: ٢٢٠٧).

(٥) سقطت من "ت".

ثُمَّ كَانَ نُزُولُهُ [مَفْرُقًا] (١) عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُدَّةَ حَيَاتِهِ، عِنْدَ الْحَاجَةِ وَحُدُوثِ مَا يَحْدُثُ، عَلَى مَا يَشَاءُ اللَّهُ ﷻ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَرَأْنَا لَهُ فِرْقَانَهُ لِنُقَرِّاهُ، عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦].

فَتَرْتِيبُ النُّزُولِ غَيْرَ تَرْتِيبِ التَّلَاوَةِ، وَكَانَ هَذَا الْاِتِّفَاقُ مِنَ الصَّحَابَةِ سَبَبًا لِبَقَاءِ الْقُرْآنِ فِي الْأُمَّةِ، وَرَحْمَةً مِنَ اللَّهِ ﷻ عَلَى عِبَادِهِ، وَتَحْقِيقًا لَوَعْدِهِ فِي حِفْظِهِ كَمَا قَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ثُمَّ أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ بَعْدَهُ عَلَى الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ الَّتِي أَقْرَأَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِذْنِ اللَّهِ ﷻ، إِلَى أَنْ وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ بَيْنَ الْقُرَاءِ فِي زَمَنِ عُمَانَ، وَعَظُمَ الْأَمْرُ، وَقَدِمَ حُدَيْفَةُ، وَكَتَبَ النَّاسُ بِذَلِكَ مِنَ الْأَمْصَارِ إِلَى عُمَانَ، وَنَاشَدُوهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي جَمْعِ الْكَلِمَةِ، وَتَدَارِكِ النَّاسِ [قَبْلَ] (٢) تَفَاقُمِ الْأَمْرِ، وَقَدِمَ حُدَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانَ مِنْ غَزْوَةِ «أَرْمِينِيَّةٍ» فَشَافَهُهُ بِذَلِكَ، فَجَمَعَ عُمَانُ عِنْدَ ذَلِكَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ، وَشَاوَرَهُمْ فِي جَمْعِ الْقُرْآنِ فِي الْمُصْحَفِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، لِيُزُولَ بِذَلِكَ الْخِلَافُ، وَتَتَّفِقَ الْكَلِمَةُ، فَاسْتَصَوَّبُوا رَأْيَهُ، وَحَظُّوهُ عَلَيْهِ، وَرَوُّوا أَنَّهُ مِنْ أَحْوِطِ الْأُمُورِ لِلْقُرْآنِ، فَحِينَئِذٍ أَرْسَلَ عُمَانُ إِلَى حَفْصَةَ أَنْ أَرْسَلِي إِلَيْنَا بِالْمُصْحَفِ [نَنْسُخُهَا فِي الْمَصَاحِفِ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ، فَأَمَرَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَالرَّهْطَ الْقُرَيْشِيِّينَ الثَّلَاثَةَ، فَنَسَخُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ، وَبَعَثَ بِهَا إِلَى الْأَمْصَارِ] (٣).

وَرُوِيَ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ (٤) أَنَّهُ قَالَ: «لَمَّا كَثُرَ اِخْتِلَافُ النَّاسِ فِي الْقُرْآنِ [قَالُوا] (٥): قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ [وَقِرَاءَةُ أَبِي]، وَقِرَاءَةُ سَالِمِ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ أَحْسَنُ» (٦)، قَالَ: فَجَمَعَ عُمَانُ

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في "ت": "على ما تقدم".

(٤) هو: مصعب بن سعد بن أبي وقاص المدني الزهري أبو زرارة، تابعي ثقة، روى عن أبيه وعلي وعكرمة وغيرهم، وروى عنه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، توفي سنة ثلاث ومائة.

طبقات الكبرى لابن سعد: (١٦٩/٥)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (١٦٠/١٠).

(٥) في "ت": "كانوا يقولون".

(٦) في الأصل بياض.

أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّ أَكْتُبَ مَصَاحِفَ عَلَى حَرْفِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ثُمَّ أَبْعَثَ بِهَا إِلَى الْأَمْصَارِ، قَالُوا: نَعَمْ مَا رَأَيْتَ! فَقَالَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْرَفُ؟ قَالُوا: سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ، قَالَ: فَأَيُّ النَّاسِ أَكْتُبُ؟ قَالُوا: زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ الْوَحْيَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فَلْيَمْلِلْ سَعِيدٌ، وَلْيَكْتُبْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ.

فَكَتَبَ مَصَاحِفَ فَبَعَثَ بِهَا إِلَى الْأَمْصَارِ [١٤/ب] قَالَ: فَرَأَيْتُ [أَصْحَابَ] (١) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [يَقُولُونَ] (٢): أَحْسَنَ [وَاللَّهِ] (٣) عُثْمَانُ (٤).

قِيلَ: كَتَبَ أَرْبَعُ مَصَاحِفٍ، وَقِيلَ: سَبْعَةَ (٥).

وَرُوِيَ عَنْ [سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ] (٦) [٧] قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ: « أَتَقُوا اللَّهَ أَيُّهَا النَّاسُ، إِيَّاكُمْ الْعُلُوُّ فِي عُثْمَانَ، وَقَوْلِكُمْ: أَحْرَقَ الْمَصَاحِفَ، فَوَاللَّهِ مَا أَحْرَقَهَا إِلَّا عَلَى مَلَأٍ مِنَّا مِنْ أَصْحَابِ [رَسُولِ اللَّهِ] (٨) ﷺ، فَإِنَّهُ جَمَعَنَا فَقَالَ: مَا تَقُولُونَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ الَّتِي اخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا؟ يَلْقَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَيَقُولُ: قِرَاءَتِي خَيْرٌ مِنْ قِرَاءَتِكَ، [وقراءتي أفضل من قراءتك] (٩) وَهُوَ شَبِيهُ بِالْكَفْرِ، فَقُلْنَا: مَا الرَّأْيُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: إِنِّي أَرَى أَنَّ أَجْمَعَ النَّاسِ عَلَى مُصْحَفٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّكُمْ إِذَا اخْتَلَفْتُمْ الْيَوْمَ كَانَ مِنْ بَعْدِكُمْ أَشَدُّ اخْتِلَافًا، فَقُلْنَا: نَعَمْ مَا رَأَيْتَ! فَأَرْسَلَ إِلَيَّ

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في الأصل: «يقول».

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) انظر: غرائب القرآن للنيسابوري: (٢٧/١).

(٥) انظر: المقنع: (ص٩)، وكتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني: (٢٣٨/١)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي:

(٢/٥٢٧)، ومناهل العرفان للزرقاني: (١/٤٠٢).

(٦) هو: سويد بن غفلة بن عوسجة الجعفي الكوفي، أسلم في حياة النبي ﷺ، وقدم المدينة وقد فرغوا من دفنه ﷺ، شهد

اليرموك والقادسية، حدث عن أبي بكر وعمر وعلي، وعنه إبراهيم النخعي والشعبي، عمّر طويلاً ومات سنة إحدى وثمانين.

الإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٢/٦٧٩)، والإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: (٣/٢٧٠)، وتهذيب

التهذيب لابن حجر: (٤/٢٧٨).

(٧) في "ت": "سعيد بن عقبة".

(٨) في "س" و"ت": "محمد ﷺ".

(٩) سقطت من الأصل.

زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ فَقَالَ: لِيَكْتُبَ أَحَدُكُمَا وَلِيَمْلِلِ الْآخَرُ، فَإِنْ اِخْتَلَفْتُمْ فِي شَيْءٍ فَأَرْجِعَاهُ إِلَيَّ.

قال: [مَا] (١) اِخْتَلَفَا فِي شَيْءٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، قَالَ سَعِيدٌ: «التَّابُوتُ»، وَقَالَ زَيْدٌ: «التَّابُوه»، فَرَفَعَاهُ إِلَى عُثْمَانَ فَقَالَ: اكْتُبُوهُ: «التَّابُوتُ»، قَالَ عَلِيٌّ: لَوْ وُلِّيتُ الَّذِي وُلِّيَ عُثْمَانُ لَصَنَعْتُ مِثْلَ الَّذِي صَنَعَ» (٢).

قال [أَبُو مَجَلَزٍ] (٣) [٤]: «يَرْحَمُ اللَّهُ عُثْمَانَ، لَوْ لَمْ يَجْمَعْ النَّاسَ عَلَى قِرَاءَةِ وَاحِدَةٍ لَقَرَأَ النَّاسُ الْقُرْآنَ بِالشَّعْرِ» (٥). " ذَكَرَ هَذَا كُلُّهُ الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (٦)، وَتَرَكْتُ مِنْ كَلَامِهِ شَيْئًا لَطُولِهِ.

هَذَا مَعْنَى قَوْلِ النَّازِمِ: «فَقِصَّةُ اِخْتِلَافِهِمْ شَهِيرَةٌ» أَي: مَشْهُورَةٌ، وَهُوَ مَا قَدَّمَاهُ كَقِصَّةِ الْيَمَامَةِ الْعَسِيرَةِ، وَهُوَ مَا قَدَّمَاهُ فِي مَقْتَلِ مُسَيْلِمَةَ الْكُذَّابِ. و«الْيَمَامَةُ»: هِيَ الْمَدِينَةُ الَّتِي كَانَ بِهَا مُسَيْلِمَةَ الْكُذَّابِ، وَهِيَ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الْيَمَنِ (٧)، يُقَالُ لَهَا: «بَلَدٌ حَوْ»، وَيُقَالُ لَهَا: «حَجْرُ الْيَمَامَةِ»، وَكَانَتْ بِهِ امْرَأَةٌ زَرْقَاءُ يُضْرَبُ بِهَا الْمَثَلُ فِي قُوَّةِ الْبَصْرِ، فَيُقَالُ: «مَنْ أَبْصَرَ مِنْ زَرْقَاءِ الْيَمَامَةِ» (٨)، وَيُقَالُ: أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ اسْمُهَا: «الْيَمَامَةُ»، فَسُمِّيَتْ الْبَلَدَةُ بِهَا، فَيُقَالُ: «حَوْ الْيَمَامَةِ».

(١) في "ت": "فلم".

(٢) انظر: المقنع: (ص ٨)، وكتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني: (١/١٧٧ و ١/١٩٩)، والسنن الكبرى للبيهقي:

(٣/٢)، وشعب الإيمان للبيهقي: (١/١٩٥)، وفضائل القرآن لابن كثير: (ص ٧١).

(٣) هو: لاحق بن حميد السدوسي البصري أبو مجاز، تابعي ثقة، قدم خراسان مع قتيبة بن مسلم الباهلي، وسمع من كبار الصحابة كابن عباس وأنس وابن عمر، وروى عنه سليمان التيمي وعاصم الأحول، توفي سنة ست ومائة وقيل غير ذلك.

المعارف لابن قتيبة: (ص ٤٦٦)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/٣١٦)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (١١/١٧١).

(٤) في "ت": "أبو محمد" وهو تحريف.

(٥) انظر: فضائل القرآن لابن كثير: (ص ٧٨-٧٩).

(٦) شرح السنة للبخاري: (٤/٥٢١-٥٢٥).

(٧) وقيل: هي مدينة متصلة بأرض عُمان من جهة الغرب مع الشمال، وهي معدودة في نجد، وقيل فيها غير ذلك.

انظر: الروض المعطار للحميري: (ص ٦١٩)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (٥/٤٤١-٤٤٧)، وأطلس الحديث

النبيو لشوقي خليل: (ص ٣٨٠)، والموسوعة العربية العالمية: (٢٧/٣٢٥).

(٨) انظر: مجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري: (١/١١٤)، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري: (٢/١٣٩)، ولسان

وَكَانَ السَّبَبُ لِتَسْمِيَةِ الْبَلَدَةِ بِهَا أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ كَانَ اسْمُهَا الْيَمَامَةَ بِنْتُ مَرْوَةَ، وَكَانَتْ مِنْ
وَلَدِ طَسَمِ بْنِ لَوْذِ بْنِ إِرْمِ [بن سام] (١)، وَكَانَ مَنْزِلُ طَسَمِ (٢) «الْبَحْرَيْنِ» (٣)، وَتَزَوَّجَتْ فِي
«جَدَيْسٍ» (٤) رَجُلًا مِنْ وَلَدِ جَدَيْسِ بْنِ عَامِرِ بْنِ أَرَمِ بْنِ سَامٍ، وَكَانَ مَنْزِلُ جَدَيْسٍ «بَلَدُ جَوْ»،
فَكَانَتْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ مَعَ زَوْجِهَا جَدَيْسٍ إِلَى أَنْ وَقَعَ بَيْنَ طَسَمِ وَجَدَيْسٍ قِتَالٌ شَدِيدٌ، غَدَرَتْ فِيهِ
جَدَيْسٍ طَسَمًا بِحِيلَةٍ وَمَكِيدَةٍ، هَلَكَتْ فِيهِ طَسَمٌ، حَتَّى لَمْ يَنْجُ مِنْهُمْ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ؛ اسْمُهُ بْنُ
رَبَاحِ بْنِ مَرْوَةَ أَخِ الْيَمَامَةِ الزَّرْقَاءِ، فَاسْتَصْرَخَ بَتَّبَعِ بْنِ ثُبَانَ بْنِ ثُبَعِ أَسْعَدِ أَبُو كَرْبِ (٥)، وَلَمْ يَرْغَبْ
فِي بِلَادِهِمْ حَتَّى صَارَ إِلَيْهِمْ بِجُنُودِهِ، فَلَمَّا بَقِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَدِينَةِ «جَوْ» ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ قَالَ رَبَاحُ بْنُ
مَرْوَةَ لِلْمَلِكِ: «أَبَيْتَ اللَّعْنَ» (٦)، إِنَّ لِي أُخْتًا مُتَزَوِّجَةً فِي جَدَيْسٍ، لَيْسَ فِي الْأَرْضِ أَبْصَرُ مِنْهَا،
إِنَّهَا لَتُبْصِرُ الْمَرْكَبَ عَلَى مَسِيرَةِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَأَخَافُ أَنْ تُنْذِرَ قَوْمَهَا بِنَا، قَالَ تَبَّعُ: فَمَا الرَّأْيُ؟
قَالَ: أَرَى أَنْ تَأْمُرَ أَهْلَ الْعَسْكَرِ أَنْ يَقْتَلِعُوا أَشْجَارًا وَيَحْمِلُوهَا أَمَامَهُمْ، فَأَمْرَهُمْ فَفَعَلُوا، وَصَارُوا
يَحْمِلُونَ الْأَشْجَارَ كَمَا أَمَرَهُمْ، فَنظَرَتْ الْيَمَامَةُ فَرَأَتْهُمْ فَقَالَتْ: يَا جَدَيْسُ إِنَّي أَرَى عَجَبًا! قَالَ:
وَمَا ذَلِكَ؟ قَالَتْ: أَرَى الْأَشْجَارَ تَمْشِي عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ تَحْمِلُهَا الرِّجَالُ، وَإِنِّي أَرَى رَجُلًا
خَلْفَ شَجَرَةٍ يَنْهَشُ كِتَابًا، أَوْ يَخْصِفُ نَعْلًا، فَكَانَ كَمَا ذَكَرْتَ.
فَفَعَلُوا عَنْهَا وَلَمْ يُصَدِّقُوهَا، فَدَبَّتْهُمْ لِلْحَرْبِ وَالتَّهْيِئِ لَهُ، وَذَكَرَتْ لَهُمْ آيَاتًا تُحَرِّضُهُمْ فِيهَا
عَلَى ذَلِكَ؛ وَهِيَ: [أ/١٥]

العرب لابن منظور: (٦١/١)، وتاج العروس للزبيدي: (٣٩٦/٢٥).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) «طَسَمٌ»: قبيلة من العرب العاربة المنقرضة، تنتسب إلى طسم بن لاوذ بن إرم بن سام بن نوح عليه السلام، كانت ديارها
اليمامة، وما حولها إلى البحرين. معجم قبائل العرب لعمر كحالة: (٦٨٠/٢).

(٣) هي اليوم منطقة الأحساء والقطيف وبيشة والوزارة بالمملكة السعودية، بينما دولة البحرين كانت تسمى: «دلمون».
أطلس السيرة النبوية: (ص ٦٢)؛ وانظر: الروض المعطار للحميري: (ص ٨٢)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي:
(٣٤٦/١).

(٤) «جَدَيْسٍ»: قبيلة من العرب العاربة البائدة، كانت مساكنهم اليمامة والبحرين.

معجم قبائل العرب لعمر كحالة: (١٧٢/١).

(٥) «تَبَّعُ»: لقب للملك الأكبر بلغة الحميريين أهل اليمن؛ ككسرى بالفارسية وقيصر بالرومية والنجاشي بالحبيشة.

انظر: تاريخ الأمم والرسائل والملوك للطبري: (٥٦٦/١)، وتاريخ دمشق لابن عساكر: (٣/١١)، وتاريخ ابن خلدون: (٥٣/٢).

(٦) «أَبَيْتَ اللَّعْنَ»: تقال للملوك عند التحية والمكالمة، وهي دعاء تنفي أن يأتي الملك أمراً يذم على فعله.

غريب الحديث للخطابي: (١٤/٢)، والمعارف لابن قتيبة: (ص ٦٢٦)، والمعجم الوسيط: (٨٢٩/٢).

إِنِّي أَرَى شَجَرًا مِنْ خَلْفِهَا بَشَرًا وَكَيْفَ تَحْتَمِعُ الْأَشْجَارُ وَالْبَشَرُ
تَزَوَّدُوا بِأَجْمَعِكُمْ فِي صَدْرِ أَوْلِهِمْ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَاعْلَمُوا ظَفَرًا^(١)

فَلَمْ يَعْثُوا بِقَوْلِهَا، وَلَمْ يَفْعَلُوا، فَأَقْبَلَ حَصَّانٌ بِجُمُوعِهِ مِنْ «حَمِيرٍ»^(٢) حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ
«جَوْ» عَلَى مَسِيرَةِ لَيْلَةٍ عَبَّأَ جِيُوشَهُ، ثُمَّ صَبَّحَهُمْ^(٣) فَاسْتَبَاحَ أَهْلَهَا مِنْ جَدِيسٍ قَتْلًا فَأَفْنَاهُمْ،
وَسَبَا نِسَاءَهُمْ وَصَبِيَانَهُمْ، فَلَمَّا فَرَّغَ دَعَا بِالْيِمَامَةِ بِنْتُ مُرَّةٍ، وَكَانَتْ امْرَأَةً زَرْقَاءُ، فَأَمَرَ بِنَزْعِ
عَيْنَيْهَا، فَنَزَعَتَا فَيَاذَا فِيهِمَا عُرُوقٌ سُودٌ، فَسَأَلَهَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَتْ: حَجَرٌ أَسْوَدٌ يُقَالُ لَهُ:
«الْإِثْمُدُ»^(٤) أَكْتَحَلُ بِهِ فَيَنْشُبُ^(٥) فِي بَصْرِي، وَكَانَتْ هِيَ أَوَّلُ مَنْ اِكْتَحَلَ بِهِ، فَاتَّخَذَهُ النَّاسُ
بَعْدَ ذَلِكَ كُحْلًا، وَأَمَرَ الْمَلِكُ أَنْ تُصَلَّبَ عَلَى بَابِ «جَوْ»، وَقَالَ: سَمُّوْهَا: «جَوْ الْيِمَامَةِ»،
فَسُمِّيَتْ بِهَا إِلَى الْيَوْمِ، وَذَلِكَ فِي أَيَّامِ مُلُوكِ الطَّوَائِفِ^(٦).

وَبَقِيَتْ بَعْدَ طَسْمٍ وَجَدِيسٍ فِيآفِي^(٧) خَالِيَّةٍ، لَا يَأْكُلُ ثَمَرَهَا إِلَّا عَوَافِ الطَّيْرِ وَالسَّبَّاعِ،
حَتَّى وَقَعَ عَلَيْهَا عُبَيْدُ بْنُ ثَعْلَبَةَ الْحَنْفِيُّ^(٨)، وَكَانَ زَائِرًا لِقَوْمِهِ فِي الْبِلَادِ، فَلَمَّا أَكَلَ مِنْ ثَمَرِهَا
قَالَ: «إِنَّ هَذَا لَطَعَامٌ»، وَحَجَرَ بَعْضُهُ عَلَى مَوْضِعِ قَصَبَةِ الْيِمَامَةِ، فَسُمِّيَتْ: «حَجَرُ الْيِمَامَةِ»،
وَهِيَ مَنَازِلُ حَنِيفَةَ إِلَى الْيَوْمِ.

وَهَذَا كَلَامٌ مُخْتَصَرٌ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهُ لِذِكْرِ النَّاطِمِ الْيِمَامَةَ، وَهَذِهِ الْمَرْأَةُ لَمْ تَنْزَلِ الْأَمْثَالَ
تُضْرَبُ بِهَا فِي قُوَّةِ النَّظَرِ وَحِدَّةِ الْبَصْرِ، وَإِيَّاهَا عَنَى النَّابِغَةُ فِي شِعْرِهِ حَيْثُ قَالَ:

(١) انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري: (٢٦٢/١٥)، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال للبكري: (ص ١١٧).

(٢) «حَمِيرٌ»: بطن عظيم من القحطانية، ينتسب إلى حمير بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان، واسم حمير العرننج.
معجم قبائل العرب لعمر كحالة: (٣٠٥/١).

(٣) «صَبَّحَهُمْ»: أي أغار عليهم صباحاً. لسان العرب لابن منظور «مادة صبح»: (٥٠٢/٢).

(٤) «الْإِثْمُدُ»: نوع من أنواع الكحل.

انظر: تهذيب اللغة للأزهري «مادة ثمذ»: (٦٥/١٤)، ولسان العرب لابن منظور «مادة ثمذ»: (١٠٥/٣).

(٥) «يَنْشُبُ»: أي يعلق ويلتصق. لسان العرب لابن منظور «مادة نشب»: (٧٥٧/١).

(٦) انظر: الكامل في التاريخ لابن الأثير: (٢٠٣/١).

(٧) «الفيافي»: الصحاري القفار والبراري الواسعة الفارغة.

(٨) هو: عبيد بن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة بن الدؤل بن حنيفة بن لجيم الحنفي التميمي، جد جاهلي، كانت منازل بنيه
في اليمامة، من نسله مالك بن نويرة.

الأعلام للزركلي: (١٨٨/٤).

واحكم كحكم فتاة الحيّ إذا نظرت
 يحفُّه جانباً نيق^(٢) وتتبُّعه
 قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
 فحسبوه، فألفوه، كما ذكرت
 فكمّلت مائةً فيها حمامتها
 يروى: أنّها كانت قاعدةً في قصرها، فنظرت في الجو فرأت حماماً يطير، فتمنته أن يكون لها، ومثل نصفه إلى حمامة كانت عندها، فيكون العدد بحمامتها مائة حمامة، وهي القائلة حين رآته:

لَيْتَ الْحَمَامَ لِيْهِ إِلَى حَمَامَتِيْهِ
 وَنِصْفَهُ قَدِيْهِ تَمَّ الْحَمَامَ مِيْهِ^(٤)

كان عدّة الحمام الذي رآته يطير ستة وستون، فتمنت أن يكون لها مع نصفه، وهي ثلاثة وثلاثون إلى ستة وستين تكون تسعة وتسعون، إلى حمامتها تكون مائة حمامة، هذا خبر اليمامة الزرقاء.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ [وَعَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[١٢] فَيَنْبَغِي لِأَجْلِ ذَا أَنْ نَقْتَفِي مَرْسُومَ مَا أَصَلَّهُ فِي الْمُصْحَفِ

معنى قوله: «فَيَنْبَغِي»: يجب؛ لأنّ اتباع السلف الصالح والإقتداء بهم واجب. والإشارة في قوله: «لِأَجْلِ ذَا» راجعة إلى ما فعله الإمام، وهو التجريد، أي: لأجل أن جرده الإمام في مصحف بمحضر الصحابة لدفع الاختلاف الواقع بينهم فيقتدى به، ويجب اتباعه في فعله.

(١) «شراع»: أي مجتمعة، «التمد»: الماء القليل. لسان العرب لابن منظور «مادة تمد»: (١٠٥/٣).

(٢) «النيق»: الجبل الشاهق. لسان العرب لابن منظور «مادة نيق»: (٣٦٤/١٠).

(٣) ديوان النابغة: (ص ٣٦)، وانظر: مجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري: (١١٤/١)، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري: (٢٠/١)، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: (٤٠٥/١).

(٤) انظر: الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (٣٨/١١)، ومجمع الأمثال لأبي الفضل النيسابوري: (٢٢٢/١)، والمستقصى في أمثال العرب للزمخشري: (٢٠/١)، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: (٤٠٥/١).

وَقَوْلُهُ: «نَقْتَفِي» أَي: نَتَّبِعُ، و«الاقْتِفَاءُ»: هُوَ الْاِتِّبَاعُ^(١)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ قَفَيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا﴾ [الحديد: ٢٧] أَي: أَتْبَعْنَا بِآثَارِهِمْ بِرُسُلِنَا، أَي: آثَارُ الذَّرِيَّةِ^(٢).
 وَقِيلَ: الضَّمِيرُ يُعْوَدُ عَلَىٰ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ^(٣)، إِنَّ كَانَا اثْنَيْنِ؛ لِأَنَّ الْاِثْنَانَ جَمْعٌ، وَقَالَ تَعَالَى:
 ﴿وَقَفَيْنَا عَلَىٰ آثَارِهِمْ بَعِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٤٦] أَي: وَأَتْبَعْنَا الرَّسُلَ [١٥/ب] بَعِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ.
 و«الاقْتِفَاءُ»: هُوَ الْاِقْتِدَاءُ^(٤)؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، يُقَالُ: «قَفَا» و«اقْتَفَى» و«اقْتَدَى» كُلُّهَا
 مَعْنَى وَاحِدٍ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: «الاقْتِفَاءُ: الْاِتِّبَاعُ؛ لَكِنَّ فِي الْاِقْتِفَاءِ زِيَادَةٌ، فَإِنَّ الْاِتِّبَاعَ يَحْصُلُ بِفِعْلِ مَا يَفْعَلُونَ، لَكِنَّ قَدْ تَفَعُّ الْعَفْلَةُ عَنْ بَعْضِ الْأَفْعَالِ، وَاقْتِفَاءُ الْآثَارِ كِنَايَةٌ عَنِ الْمُبَالَغَةِ، وَأَخَذَ النَّفْسُ بِمُطَالَعَةِ أَسْرَارِهِ وَأَعْذَارِهِ، وَلِذَلِكَ قِيلَ فِي أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِأَسْرَارِ الْخَلِيقَةِ وَتَشْبِيهِ الْجُسُومِ بِالْمَعَانِي: قَافَةٌ، وَاحِدُهُمْ: قَائِفٌ^(٥)».

قَوْلُهُ: «مَرْسُومٌ» أَي: مَكْتُوبٌ، وَأَنَّ الرَّسْمَ لُغَةٌ: الْأَثَرُ^(٦).

وَقَوْلُهُ: «مَا أَصَلَّهُ» أَي: جَعَلَهُ أَصْلًا «فِي الْمُصْحَفِ» يَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَيَتَّبِعُ مَا فِيهِ، وَيُقْتَدَى بِهِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ:

[١٣] وَنَقْتَدِي بِفِعْلِهِ وَمَا رَأَى ❀❀❀ فِي جَعْلِهِ لِمَنْ يَحْطُ مَدَجًّا

(١) انظر: الصَّحَّاحُ لِلْجَوْهَرِيِّ «مادة قفا»: (٢٤٦٦/٦)، ولسان العرب لابن منظور «مادة قفا»: (١٩٢/١٥).

(٢) انظر: اللباب في علوم الكتاب لابن عادل: (٥٠٢/١٨)، وفتح القدير للشوكاني: (٢١٣/٥).

(٣) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٢٠٢/٢٣)، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي

السعود: (٢١٣/٨).

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري: (٩٥/٤).

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٢٥٨/١٠)، والصحاح للجوهري «مادة قوف»: (١٤١٩/٤)، والحيط في

اللغة للطالقاني: (٤٨/٦)، والمعجم الوسيط «مادة قاف»: (٧٦٦/٢).

(٦) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس «مادة رسم»: (٣٩٣/٢)، ولسان العرب لابن منظور «مادة رسم»: (٢٤١/١٢).

يُرِيدُ: تَبِعُ فِعْلُهُ وَتَقْتَدِي بِهِ، وَ«اِقْتَدَى»: يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِيهِدْتُهُمْ أَقْتَدَهُ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنَّا عَلَيَّآئِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، وَيُقُولُ: اِقْتَدَيْتُ بِفُلَانٍ فِي كَذَا.

وَفِعْلُهُ ضَمٌّ هُوَ الْأَمْرُ بِتَجْرِيدِهِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَرَأَى ذَلِكَ صَوَابًا، فَكَانَ كَمَا قَدْ رَأَى ضَمًّا، وَصَوَّبَهُ الصَّحَابَةُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ.

وَقَوْلُهُ: «فِي جَعَلَهُ» أَي: فِي تَصْيِيرِهِ «لِمَنْ يَخْطُ مُلَجَّنًا»، وَ«الْمُلَجَّنُ»: الْمَوْضِعُ الَّذِي يَلْجَأُ إِلَيْهِ؛ أَي: يُهْرَبُ إِلَيْهِ وَيُفْرَعُ.

وَقِيلَ: «الْمُلَجَّنُ: الْحِصْنُ»؛ قَالَهُ فَتَادَةُ وَغَيْرُهُ^(١).

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «الْمُلَجَّنُ: الْحَرْزُ»؛ وَهُمَا سَوَاءٌ^(٢).

وَقَوْلُهُ: «مُلَجَّنًا» مَفْعُولٌ بِالْمُضَدَّرِ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: فِي جَعَلَهُ مُلَجَّنًا لِمَنْ يَخْطُ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ تَحَلُّثُهُ: أَنَّ هَذَا هُوَ السَّبَبُ الْمَوْجِبُ لِتَجْرِيدِهِ؛ أَي: جَعَلَهُ مُلَجَّنًا لِمَنْ يَخْطُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ بَلِ السَّبَبُ لِتَجْرِيدِهِ الْاِخْتِلَافُ الْوَاقِعُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ كَمَا قَدَّمْنَا، وَكَمَا ذَكَرَ تَحَلُّثُهُ فِي قَوْلِهِ: «وَلَا يَكُونُ بَعْدَهُ اضْطِرَابٌ»^(٣)، وَقَوْلُهُ: «فَقِصَّةُ اِخْتِلَافِهِمْ شَهِيرَةٌ»^(٤)؛ إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ هُنَا: «فِي جَعَلَهُ لِمَنْ يَخْطُ مُلَجَّنًا» يُوهَمُ بِمَا ذَكَرْنَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَكَرَهُ مُسَامِحَةً، وَأَنَّ النَّظْمَ قَادَهُ لِذَلِكَ، وَأَلْجَأَتْهُ الْقَافِيَةُ إِلَى ذَلِكَ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَطْلَقَ «يَخْطُ» عَلَى الْقَارِي لِمَنْ يَخْطُ؛ أَي: لِمَنْ يَقْرَأُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا خَطَّهُ فَقَدْ قَرَأَهُ، فَيَكُونُ مَجَازًا لَا حَقِيقَةً^(٥).

ثُمَّ قَالَ تَحَلُّثُهُ:

[١٤] وَجَاءَ آثَارٌ فِي الْاِقْتِدَاءِ ❁❁❁ بِصَحْبِهِ الْغُرَّ ذَوِي الْعَلَاءِ

(١) انظر: النكت والعيون للماوردي: (٣٧٢/٢)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٦٤/٨)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٥٦/٥).

(٢) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٢٩٩/١٤)، والنكت والعيون للماوردي: (٣٧٢/٢)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٦٤/٨).

(٣) انظر: البيت رقم (١٠): (ص ٣٧٢).

(٤) انظر: البيت رقم (١١): (ص ٣٧٢).

(٥) انظر: تنبيه العطشان للرحاجي (ص ١٥٤).

هَكَذَا الرُّوَايَةُ بِتَحْقِيقِ الهمزَيْنِ مِنْ «جَاءَ» وَ«آثَارٌ»، وَبِذَلِكَ يَسْتَقِيمُ الوِزْنُ.
 وَ«آثَارٌ»: جَمْعُ «أَثَرٍ» مِثْلَ: «قَلَمٌ وَأَقْلَامٌ»، وَ«نَسَبٌ وَأَنْسَابٌ»، وَ«عُودٌ وَأَعْوَادٌ»، وَ«الْآثَارُ»:
 هِيَ الْأَحَادِيثُ^(١)، وَيُرِيدُ: أَنَّهَا جَاءَتْ أَحَادِيثٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي [التَّرغِيبِ] ^(٢) وَالْحِظُّ عَلَى
 اتِّبَاعِ الصَّحَابَةِ وَالْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ.
 قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا
 بِالنَّوْاجِدِ» ^(٣).

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ
 نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥].

وَالْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ كَثِيرَةٌ ^(٤).
 وَقَوْلُ النَّاطِمِ: «وَجَاءَ آثَارٌ» قُلْنَا بِتَحْقِيقِ الهمزَيْنِ، وَلَوْ قَالَ كَلَّمَ: «وَجَاءَتْ آثَارٌ»
 بِإِلْحَاقِ الْعَلَامَةِ وَنَقْلِ حَرَكَةِ الهمزة إِلَيْهَا لَأَثَرَنَ لَهُ الْبَيْتُ وَاسْتَقَامَ، وَلَجَازَ ذَلِكَ؛ [١٦/أ] لِأَنَّ
 «الْآثَارَ» جَمْعُ تَكْسِيرٍ، وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ سِوَاءٌ كَانَ لِمَنْ يَعْقِلُ وَلِمَنْ لَا يَعْقِلُ فَإِنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ
 الْمُؤَنَّثِ الْمَفْرَدِ الَّذِي لَا يَعْقِلُ فِي إِبْتَاتِ عِلْمِ التَّائِيثِ وَحَذْفِهَا، تَقُولُ: طَلَعَ الشَّمْسُ وَطَلَعَتِ
 الشَّمْسُ، وَتَقُولُ فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ: قَالَتِ الزُّيُودُ [وَقَالَ الزُّيُودُ] ^(٥)، وَقَالَ الرَّجَالُ وَقَالَتِ
 الرَّجَالُ، وَجَاءَ آثَارٌ وَجَاءَتْ آثَارٌ، فَهَذَا كَمَا قُلْنَا ^(٦).
 وَقَوْلُهُ: «بِصَحْبِهِ» تَقَدَّمَ ذِكْرُ «الصَّحْبِ» فِي قَوْلِهِ: «وَصَحْبِهِ الْأَعْلَامُ» ^(٧) فَأَغْنَى عَنِ
 إِعَادَتِهِ هُنَا.

(١) «الآثار»: معناه هنا الحديث، وقد خصَّ بعض الفقهاء هذا الاسم بالموقوف على الصحابة دون المرفوع إلى النبي ﷺ.

انظر: فتح المغيب في شرح ألفية الحديث للسخاوي: (١٠٨/١)، وشرح التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي: (١٨٤/١).
 (٢) زيادة من "ت".

(٣) سبق تحريجه. انظر: شرح البيت رقم (١) عند شرح قوله: «سنن»: (ص ٣١٦).

(٤) سيذكر بعضاً منها عند شرحه للبيت التالي.

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) انظر: الأصول في النحو لابن السراج: (١٠١/٢ - ١٠٢)، وشرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري:

(٣٤٦/١)، وحاشية الصبان على الأشموني للصبان: (٧٢-٧٣).

(٧) انظر: البيت رقم: (٥).

وقوله: «الغُرِّ» جمع: «غُرٌّ»، مثل: «أحمر حُمْرٌ»، و«أشقرُّ وشُقْرٌ»، و«أخضرٌ وخُضْرٌ»، و«الأعرُّ» هنا هو المشهور، مأخوذ من «غُرَّةِ الفرس»؛ لأنه يمتازُ بها من بين الخيل^(١)، فمعناه: وجاءت أحاديثُ في الإفتداءِ بصحبه [المشاهير]^(٢).

وقوله: «ذوي العلاء» أي: أصحابُ العلاء، و«العلاء» بفتح العينِ ممدود؛ وهو: «الشرف»، تقول: هو ذو عَلاءٍ؛ أي: ذو شرفٍ، وبضمِّ العينِ مقصور؛ هو: «الرِّفْعَةُ»، فقوله: «ذوي العلاء» أي: ذوي الشرف^(٣).

(١) انظر: تاج العروس للزبيدي «مادة غ ر ر»: (٢١٧/١٣)، ولسان العرب لابن منظور «غُر»: (١١/٥)، والمعجم الوسيط: (٦٤٨/٢).

(٢) في "ت": "المشهورين".

(٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري «مادة علا»: (١١٩/٣)، ومختار الصحاح للرازي «مادة علا»: (ص٤٦٧)، وتاج العروس للزبيدي «مادة علو»: (٨٣/٣٩).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

[١٥] مِنْهُنَّ مَا وَرَدَ فِي نَصِّ الْخَبَرِ ❀❀❀ لَدَى أَبِي بَكْرٍ الرَّضِيِّ وَعُمَرَ

قَوْلُهُ: «مِنْهُنَّ» أَي: مِنْ الْأَثَارِ، وَيُرِيدُ: الْأَحَادِيثَ الَّتِي جَاءَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْإِقْتِدَاءِ بِأَصْحَابِهِ.

قَوْلُهُ: «مَا وَرَدَ» أَي: مَا جَاءَ، تَقُولُ: وَرَدَ كِتَابُ فُلَانٍ وَكِتَابُ الْأَمِيرِ، وَوَرَدَ فُلَانٌ عَلَيْنَا، وَوَرَدَ الْبَرِيدُ بِكَذَا، بِمَعْنَى: قَدِمَ؛ أَي: جَاءَ، وَإِنْ كَانَ الْوُرُودُ أَيْضًا يُسْتَعْمَلُ فِي الْقُدُومِ أَوْ الْوُصُولِ إِلَى الْمَاءِ (١)، لَكِنَّهُ اسْتُعْمِلَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْإِتْسَاعِ.

وَقَوْلُهُ: «فِي نَصِّ الْخَبَرِ» أَي: فِي نَصِّ الْحَدِيثِ، خِلَافَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْغَزَالِيُّ (٢) فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَثَرِ وَالْخَبَرِ، وَأَصْلُ «النَّصِّ»: الْارْتِفَاعُ، وَمِنْهُ: «مَنْصَةُ الْعُرُوسِ»؛ وَهُوَ مَا تَجْلِسُ عَلَيْهِ مِنْ كُرْسِيِّ وَمَنْبَرٍ وَغَيْرِهِ، وَمِنْهُ: «نَصَّتِ الْغَزَالُ جِيدَهَا» إِذَا رَفَعَتْهُ، قَالَ امْرَأَتُ الْقَيْسِ:

وَجَيْدٌ كَجَيْدِ الرَّثْمِ لَيْسَ بِفَاحِشٍ إِذَا هِيَ نَصَّتَهُ وَلَا بِمُعْطَلٍ (٣)
وَمِنْهُ: نَصَّ فُلَانٌ فِي السَّيْرِ؛ إِذَا رَفَعَ سَيْرَهُ، وَمِنْهُ قِيلَ فِيمَا أَفَادَ الْمَعْنَى وَأَزَالَ الْإِشْكَالَ:
«نَصًّا»؛ لِرَفْعِهِ الْإِلْتِبَاسَ وَالْإِشْكَالَ.

وَقَوْلُهُ: «لَدَى أَبِي بَكْرٍ الرَّضِيِّ وَعُمَرَ» أَي: فِي أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ، وَيُقَالُ: عَتِيقُ بْنُ عُثْمَانَ، وَعُثْمَانُ هُوَ أَبُو فُحَافَةَ، وَيُقَالُ: أَبُو بَكْرٍ ابْنُ فُحَافَةَ، وَقَدْ قَدَّمْنَا نَسَبَهُ وَخِلَافَتَهُ (٤)، وَكَذَلِكَ فِي عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) الصَّاحِبُ لِلْجَوْهَرِيِّ «مَادَةٌ وَرَدَ»: (٥٤٩/٢)، وَلِسَانُ الْعَرَبِ لِابْنِ مَنْظُورٍ «مَادَةٌ وَرَدَ»: (٤٥٦/٣).

(٢) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ الطُّوسِيِّ الْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيِّ أَبُو حَامِدٍ، الْإِمَامُ الْفَقِيهَ وَحُجَّةَ الْإِسْلَامِ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، أَخَذَ عَنِ الْإِمَامِ الْجَوَيْنِيِّ، وَوَلِيَ التَّدْرِيسَ بِالْمَدْرَسَةِ النَّظَامِيَّةِ بِبَغْدَادٍ، وَرَحَلَ إِلَى الْعَدِيدِ مِنَ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ، مِنْ مَصْنَفَاتِهِ: إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ وَالْمُسْتَصْفَى فِي أَصُولِ الْفِقْهِ، تُوْفِيَ بِطُوسَ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِمِائَةٍ.

وَفِيَاتِ الْأَعْيَانِ لِابْنِ خُلِكَانَ: (٢١٦/٤)، وَسِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ لِلذَّهَبِيِّ: (٣٢٢/١٩)، وَطَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ لِلْسَبْكِئِيِّ: (١٩١/٦).

(٣) دِيْوَانُ إِمْرَأَتِ الْقَيْسِ: (ص ١١٥)، وَهَذَا الْبَيْتُ مِنْ مَعْلَقَتِهِ وَهُوَ بِرَقْمٍ: (٣٤).

«الْجَيْدُ»: الْعَنْقُ، «الرَّثْمُ»: الْخَالِصُ مِنَ الطُّبَاءِ، «لَيْسَ بِفَاحِشٍ» أَي: لَيْسَ بِكْرِيهِ الْمَنْظَرِ، وَهُوَ نَحْرُهَا، «نَصَّتَهُ»: رَفَعَتْهُ وَمَدَّتَّهُ، وَ«الْمُعْطَلُ»: الَّذِي خَلِيَ حَلِيه.

(٤) انظُر: الْبَيْتَ رَقْمًا: (٥٧) وَشَرْحَهُ.

والذي جاء في الإقْتِدَاءِ خَاصًّا بِهِمَا هُوَ قَوْلُهُ ﷺ: « اِقْتَدُوا بِالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ » (١).

وقَوْلُهُ: « مِنْهُنَّ » يعني من « الأثار » جَمْعُ: أثرٍ، و« الأثرُ » مُذَكَّرٌ، وَجَمَعَهُ فَخَلَّطَهُ جَمَعَ مُؤَنَّثٌ، وَلَا يُجْمَعُ إِلَّا هَكَذَا؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ مَا لَا يُعْقَلُ كَهَذَا، يُجْمَعُ بِالْهَاءِ وَالثُّونِ وَبِالْهَاءِ الْمَفْرَدَةِ وَالْمُؤَنَّثَةِ مِثْلَ: « مِنْهَا »، وَلَا يُجْمَعُ بِالْهَاءِ وَالْمِيمِ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ وَالْمِيمَ وَالْجَمْعُ بِهِمَا مَخْصُوصٌ بِالْمَذْكَرِ الْعَاقِلِ، وَأَمَّا الْمَذْكَرُ فَإِنَّهُ يُجْمَعُ بِالْهَاءِ وَالثُّونِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [التوبة: ٣٦]، لَكِنَّهُ إِنْ كَانَ قَلِيلًا جُمِعَ بِالْهَاءِ وَالثُّونِ مِثْلَ مَا فِي الْآيَةِ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ مَا فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا جُمِعَ بِالْهَاءِ وَحَدَّهَا مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ﴾ [التوبة: ٣٦]، وَأَرَادَ الْاِثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ: ﴿ إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [التوبة: ٣٦]، ثُمَّ قَالَ: ﴿ مِنْهَا ﴾ أَي: مِنَ الْاِثْنَيْ عَشَرَ ﴿ أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ﴾ .

﴿ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾ يُرِيدُ: فِي الْأَرْبَعَةِ الْحُرْمِ، فَجَمَعُوا فِي الْقِلَّةِ بِالْهَاءِ وَالثُّونِ، وَفِي الْكَثْرَةِ بِالْهَاءِ وَحَدَّهَا (٢).

وقَوْلُهُ: « لَدَى أَبِي بَكْرٍ الرَّضِيِّ » بَحَذْفِ التَّنْوِينِ لِلاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَاللُّغَةُ [١٦/ب] الْفَصِيحَةُ كَسَرُهُ لِلاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَلَعَلَّهُ لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ وَكَسَرَهُ لَمْ يَتَّزِنِ الْبَيْتَ، عَلَيَّ أَنَّهُ أَتَى بِذَلِكَ وَقَعَلَهُ عَلَيَّ اللَّغَةُ الْأُخْرَى، وَعَلَيْهِ أَنْشُدَ (٣):

(١) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رَبِيعٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ مَرْفُوعًا؛ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ الْمَنَاقِبِ: بَابُ مَنَاقِبِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كِلَيْهِمَا (٦٠٩/٥ رَقْم: ٣٦٦٢) وَقَالَ: « حَدِيثٌ حَسَنٌ »، وَابْنُ مَاجَةَ فِي بَابِ فِي فَضَائِلِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَضْلُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٣٧/١ رَقْم: ٩٧)، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ: (٢٨٠/٣٨ رَقْم: ٢٣٢٤٥)، وَابْنُ حِبَانَ فِي صَحِيحِهِ: (٣٢٧/١٥ رَقْم: ٦٩٠٢) وَلَهُ طَرِيقٌ فِيهَا مَقَالٌ، وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ: (٧٩/٣ رَقْم: ٤٤٥٤) وَصَحَّحَهُ.

وَانظُرْ: الْبَدْرَ الْمُنِيرَ لِابْنِ الْمَلْقَنِ: (٥٧٨/٩)، وَالتَّلْخِصَ الْحَبِيرَ لِابْنِ حَجَرٍ: (٤٦٠/٤)، وَتَحْفَةَ الْأَحْوَذِيِّ لِأَبِي الْعَلَاءِ الْمُبَارَكْفُورِيِّ: (١٠٢/١٠)، وَسَلْسَلَةَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ لِلْأَبْيَانِيِّ: (٣٠٧/٣).

(٢) انظُرْ: جَامِعَ الْبَيَانِ فِي تَأْوِيلِ الْقُرْآنِ لِلطَّبْرِيِّ: (٢٤٠/١٤)، وَالْمَحْرَرِ الْوَجِيزَ لِابْنِ عَطِيَّةٍ: (٣١/٣)، وَالْبَحْرِ الْحَيْطِ لِأَبِي حَيَّانٍ: (٤١/٥).

(٣) الْبَيْتُ لِأَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ. وَأَنْشُدَهُ سَبِيوِيَهُ وَغَيْرَهُ كَمَا فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ: (١٤٥/١ و ٢٨٣/٣).

فَالْفَيْتُهُ غَيْرُ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرُ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(١)

وقَدْ قُرئَ فِي الشَّاذِ^(٢): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ^(١)﴾ اللَّهُ الصَّكْمُ ﴿[الإخلاص: ١ - ٢] بضمَّةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى الدَّالِّ مِنْ ﴿أَحَدٌ﴾ وَإِسْقَاطِ التَّنْوِينِ. ثُمَّ قَالَ:

[١٦] وَخَبِرَ جَاءَ عَلَى الْعُمُومِ ❀❀❀ وَهُوَ: أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ

يُرِيدُ: أَنَّ [حَدِيثًا] (٣) جَاءَ عَامًّا فِي الْإِقْتِدَاءِ بِأَصْحَابِهِ ﷺ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ»، وَتَمَامُ الْحَدِيثِ: «بِأَيْهِمْ أَقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ»^(٤). وَقَالَ: «أَصْحَابِي كَالْمِلْحِ لِلطَّعَامِ، فَإِذَا ذَهَبَ الْمِلْحُ فَسَدَ الطَّعَامُ»^(٥).

(١) انظر: الكتاب لسيبويه: (١/١٦٩)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (١٢/٣٦١)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٢/١٠٠).

(٢) وقرأ بذلك: أبان بن عثمان، وزيد بن علي، ونصر بن عاصم، وابن سيرين، والحسن، ابن أبي إسحاق، وأبو السمال، وأبو عمرو في رواية يونس، ومحبوب، والأصمعي، وعبيد، وهارون عنه، وعبد الوارث، وعمر، وعثمان، والكسائي في رواية الوليد بن مسلم عن ابن عامر.

كتاب السبعة لابن مجاهد: (ص ٧٠١)، وإعراب القرآن للنحاس: (٥/١٩٥)، ومشكل إعراب القرآن لمكي: (٢/٨٥٣)، ومختصر القراءات الشواذ لابن خالويه: (ص ١٨٣)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٨/٥٢٩)، ومعجم القراءات لعبد الكريم الخطيب: (١٠/٦٣٦).

وانظر: المقتضب للمبرد: (٢/٣١٣-٣١٤)، وشرح شافية ابن الحاجب للأسترباذي: (٢/٢٣٥).

(٣) في "ت": "أحاديثا".

(٤) يُروى من حديث ابن عباس، ومن حديث جابر، ومن حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عمر، وغيرهم، وأسانيدها كلها ضعيفة.

أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله: باب ذكر الدليل في أقاويل السلف على أن الاختلاف خطأ وصواب يلزم طلب الحجة عنده (٢/١٨٣)؛ وقال: «هذا إسناد لا تقوم به حجة؛ لأن الحارث بن غصين مجهول»، وأخرجه أيضا ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام»: (٦/٢٤٣-٢٤٤)، ثم قال- بعد نقله لقول البرار بسنده في هذا الحديث: «لما يصح هذا الكلام عن رسول الله ﷺ»-: «فقد ظهر أن هذه الرواية لا تثبت أصلا بلا شك أنها مكذوبة».

وانظر: البدر المنير لابن الملقن: (٩/٥٨٤)، والتلخيص الحبير لابن حجر: (٤/٤٦٢)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني: (١/١٤٤).

(٥) لم أجد الحديث بهذا اللفظ، والذي ورد بلفظ: «مثل أصحابي في أمي كالمالح في الطعام، لا يصلح الطعام إلا بالمالح». أخرجه ابن المبارك في كتاب الزهد: باب ما جاء في الفقر: (١/٢٠٠-٢٠١)، والقضاعي في مسند الشهاب:

وَقَالَ: « لَا تُؤْذُونِي فِي أَصْحَابِي، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنْفَقَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ جَبَلٍ أَحَدًا مَا بَلَغَ أَحَدٌ مَدًّا أَحَدَهُمْ وَلَا نَصِيفَهُ »^(١).

وقال ﷺ: « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَحْيَى حَيَاتِي، وَيَمُوتَ مَمَاتِي، وَيَأْكُلَ مِنْ جَنَّةِ عَدْنٍ غَرَسَهَا رَبِّي، فَلَيْسَتْ نَدِي إِلَى هَوْلَاءِ الْأَرْبَعِ، فَإِنَّهُمْ عَثَرْتِي^(٢)، خُلِقُوا مِنْ طِينِي، رُزِقُوا فَهْمًا وَعِلْمًا، فَمَنْ لَمْ يَقْتَدِ بِهِمْ لَا آتَاهُ اللَّهُ شَفَاعَتِي »^(٣). والأحاديثُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ.

(٢٧٥/٢ رقم: ١٣٤٧)، والبيهقي في شرح السنة: كتاب فضائل الصحابة: باب فضل الصحابة ﷺ: (٧٣/١٤)، جميعهم عن إسماعيل بن مسلم المكي عن الحسن البصري عن أنس مرفوعاً. وفيه إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف وقد تفرد به عن الحسن البصري.

انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي: (٥٩١/١)، وكشف الخفاء ومزيل الالتباس للعجلوني: (٢٣١/٢)، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي: (٧٣٩/٩)، وسلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني: (٢٤٥/٤).

ورود في صحيح البخاري في كتاب فضائل الصحابة: باب قول النبي ﷺ: « اقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئهم »: (١٣٨٣/٣ رقم: ٣٥٨٩)، وغيره: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: « خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ مَلْحَفَةٌ مُتَعَطِّفًا بِهَا عَلَى مَنْكِبَيْهِ، وَعَلَيْهِ عَصَابَةٌ دَسْمَاءُ، حَتَّى جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ؛ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَتْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: « أَمَّا بَعْدُ أَيُّهَا النَّاسُ! فَإِنَّ النَّاسَ يَكْثُرُونَ وَتَقَلُّ الْأَنْصَارُ، حَتَّى يَكُونُوا كَالْمَلْحِ فِي الطَّعَامِ، فَمَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ أَمْرًا يَضُرُّ فِيهِ أَحَدًا، أَوْ يَنْفَعُهُ؛ فَلْيَقْبَلْ مِنْ مُحْسِنِهِمْ، وَيَتَجَاوَزْ عَنْ مُسِيئِهِمْ ».

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل الصحابة: باب قول النبي ﷺ: « لو كنت متخذاً خليلاً »: (١٣٤٣/٣ رقم: ٣٤٧٠)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة ﷺ: باب تحريم سب الصحابة ﷺ: (١٩٦٧/٤ رقم: ٢٥٤٠ و٢٥٤١)، كلاهما بلفظ: « لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي » بَدَل: « لَا تُؤْذُونِي فِي أَصْحَابِي ».

(٢) عَثَرَةُ الرَّجُلِ وَكَدُّهُ وَعَقَبِيهِ مِنْ صُلْبِهِ، وَقِيلَ: أَحْصَى أَقَارِبَهُ، وَعَثَرَةُ النَّبِيِّ ﷺ: بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. وقيل: أهل بيته الأقرَّبون؛ وهم: أولادُه وعليُّ وأولادُه. وقيل: عَثَرَتِهِ الْأَقْرَبُونَ وَالْأَبْعَدُونَ مِنْهُمْ.

انظر: غريب الحديث لابن قتيبة: (٢٣٠/١)، والنهية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري: (١٧٧/٣)، ولسان العرب لابن منظور «عثر»: (٥٣٦/٤).

(٣) لم أجد الحديث بهذا اللفظ بعينه، والذي ورد ما رواه أبو نعيم في حلية الأولياء لأبي نعيم: (٨٦/١): عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: « مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَحْيَى حَيَاتِي، وَيَمُوتَ مَمَاتِي، وَيَسْكُنَ جَنَّةَ عَدْنٍ، غَرَسَهَا رَبِّي، فَلْيُؤَالَ عَلِيًّا مِنْ بَعْدِي، وَلْيُؤَالَ وَلِيِّهِ، وَلْيَقْتَدِ بِالْأَنْمَةِ مِنْ بَعْدِي، فَإِنَّهُمْ عَثَرْتِي، خُلِقُوا مِنْ طِينَتِي، رُزِقُوا فَهْمًا وَعِلْمًا، وَوَيْلٌ لِلْمُكَذِّبِينَ بِفَضْلِهِمْ مِنْ أُمَّتِي، لِلْقَاطِعِينَ فِيهِمْ صِلَتِي، لَا أَنَالَهُمُ اللَّهُ شَفَاعَتِي ». وهو من الموضوعات.

انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني: (٢٩٨/٢ رقم: ٨٩٤).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[١٧] وَمَالِكٌ حَصَّ عَلَى الْإِتْبَاعِ ❀❀❀ لِفِعْلِهِمْ وَتَرَكَ الْإِبْتِدَاعَ
[١٨] إِذْ مَنَعَ السَّائِلَ مِنْ أَنْ يُجِدِّثَا ❀❀❀ فِي الْأُمَمَاتِ نَقَطَ مَا قَدْ أُحْدِثَا

يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «وَمَالِكٌ» مُبْتَدَأً، وَالْخَبْرُ فِي «حَصَّ»، وَفَاعِلُهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِفِعْلِ مَحْدُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّاهِرُ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْإِسْتِعْجَالِ.

و«مَالِكٌ» هُوَ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ الْفَقِيهَ الْإِمَامَ، أَحَدَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ (١)، وَهُوَ: مَالِكُ بْنُ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَامِرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ بْنِ غَيْثَانَ - بَغِيْنٌ مُعْجَمَةٌ مَفْتُوحَةٌ وَيَاءٌ سَاكِنَةٌ بِأَنَّتَيْنِ مِنْ أَسْفَلٍ - [بِنِ خُثَيْلٍ] (٢) ابْنِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ - وَهُوَ: ذُو أَصْبَحٍ (٣) - ابْنِ سُوَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَوْفِ بْنِ عُذَيِّ بْنِ مَالِكِ بْنِ زَيْدِ بْنِ حُمَيْرِ الْأَصْغَرِ بْنِ سَهْلِ الْأَصْغَرِ بْنِ كَعْبِ بْنِ كَهْفِ الظَّلْمِ بْنِ زَيْدِ بْنِ سَهْلِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَيْسِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ خَشْعِ بْنِ عَبْدِ شَمْسِ بْنِ وَائِلِ بْنِ الْعَوْثِ بْنِ قَطَنِ بْنِ عَدِيَّتِ بْنِ زَهَيْرِ بْنِ أَيْمَنِ بْنِ هُمَيْسَعِ بْنِ حُمَيْرِ بْنِ سَبَّأِ الْأَكْبَرِ؛ وَهُوَ عَبْدُ شَمْسٍ - وَإِنَّمَا سُمِّيَ «سَبَّأً»؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَبَّأَ [وَعَزَّأ] (٤) الْقَبَائِلَ - ابْنِ يَعْرَبِ، بِنِ يَشْجَبِ، بِنِ قَحْطَانَ.

ذَكَرَ الْقَاضِي بَكْرُ بْنُ الْعَلَاءِ [الْقَشِيرِيُّ] (٥): «أَنَّ أَبَا عَامِرٍ؛ وَهُوَ جَدُّ أَبِي مَالِكٍ صَلَّى اللهُ تَعَالَى كَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: وَشَهِدَ الْمَعَاذِي مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ كُلَّهَا غَيْرَ بَدْرٍ، وَابْنُهُ مَالِكُ جَدُّ مَالِكِ، وَكُنْيَتُهُ: «أَبُو أَنَسٍ»، مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، وَكَانَ يَرْوِي عَنْ عُمَرَ، وَطَلْحَةَ،

(١) ترجمته في: طبقات الفقهاء للشيرازي: (ص ٦٧)، وترتيب المدارك للقاضي عياض: (١/١٠٤)، وتذكرة الحفاظ للذهبي: (٢٠٧/١)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٤٨/٨)، ووفيات الأعيان لابن خلكان: (٤/١٣٥)، والبداية والنهاية لابن كثير: (١٧٤/١٠)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٥٦)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (٥٢/١).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) اختلف في نسب ذُو أَصْبَحٍ. انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض: (١/١٠٥).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) في كل النسخ: «القرشي» وهو تصحيف، وما أثبتته من كتب التراجم.

وهو: بكر بن محمد بن العلاء بن محمد بن زياد القشيري أبو الفضل، من أهل البصرة، ثم انتقل إلى مصر، وكان من كبار الفقهاء والقضاة المالكيين بها، وكان راوية للحديث، عالماً بماله من العليل، سمع من ابن حماد والبرنكاني، وحدث عنه ابن عيشون وأحمد بن ثابت وابن عون، له: كتاب الأحكام المختصرة والرد على المزني، توفي سنة أربع وأربعين وثلاثمائة.

الديباج المذهب لابن فرحون: (ص ١٦٥)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (٧٩/١).

وعائشة، وأبي هريرة، وحسان بن ثابت، وكان من أفضل الناس وعلمائهم، وهو أحد الأربعة الذين حملوا عثمان إلى قبره ليلاً وغسلوه ودفنوه» (١).

وُلِدَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ مِنَ الْهِجْرَةِ فِي خِلَافَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، تُوفِّيَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ [تِسْعٍ وَسَبْعِينَ] (٢) وَمِائَةٍ، فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ مِنْهَا، يَوْمَ الْأَحَدِ لِثَلَاثَةِ عَشَرَ يَوْمًا مِنَ الشَّهْرِ الْمَذْكُورِ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ (٣).

قال بعض المؤرخين: في خلافة المأمون بن الرشيد (٤).

واختلف في سنه؛ فقال جماعة: تُوفِّيَ وَسِنُّهُ حَمْسٌ وَثَمَانِينَ سَنَةً، وَقِيلَ: أَرْبَعٌ وَثَمَانِينَ سَنَةً، وَقِيلَ: تِسْعٌ وَثَمَانِينَ سَنَةً، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ (٥).

انتهت [أ/١٧] إليه الرحلة من أقطار الأرض، وبمذهبه أخذ أهل المغرب رضي الله عنه وأرضاه، ولهذا قال الناظم رحمه الله: «ومالك حص على الاتباع»، ومعنى «حص»: أي حث ورغب وتدب، وكلها بمعنى واحد.

«على الاتباع» أي: على اتباع الصحابة في فعلهم، والإقتداء بهم، وترك مخالفتهم.

قال أبو الفهد (٦): «الحظ: بالطاء الحث على الشيء، يقال: حظت فلاناً على الشيء

بمعنى: حرصته وحثته على طلبه وفعله، و«الحضيض»: أسفل الجبل (٧)؛ من أبي الفهد.

(١) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض: (١١٢/١)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٥٧).

(٢) في النسختين "س" و الأصل: «تسع وتسعين» وهو تحريف، وفي "ت": "سبع وسبعين"، وما أثبتته من كتب التراجم.

(٣) انظر: الديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٧٨).

(٤) هو: عبد الله بن هارون بن الرشيد بن المهدي أبو العباس المأمون، قرأ العلم والأدب والأخبار والعقليات وعلوم الأوائل، وأمر بتعريب كتبهم، وكان يقول بخلق القرآن ويكره الناس على ذلك، كانت خلافته عشرين سنة وستة أشهر، توفي سنة ثمان عشرة ومائتين.

المعارف لابن قتيبة: (ص ٣٨٧)، وأسماء الخلفاء والولاة وذكر مددهم لابن حزم: (١٤٩/٢)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٧٢/١٠).

(٥) انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: (١٣٧/٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (١٣١/٨)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٧٨).

(٦) هو: أبو الفهد البصري، لغوي نحوي، من تلاميذ أبي بكر أحمد بن محمد الخياط، وقرأ على الزجاج كتاب سيوييه مرتين، وكان فيه بله وتغفل، له: كتاب الإيضاح في النحو.

الفهرست لابن النديم: (ص ٩٣)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٢٤٩/٢).

(٧) انظر: كتاب العين للفراهيدي: (١٣/٣)، ولسان العرب لابن منظور «حرض»: (١٣٦/٧)، وتاج العروس للزبيدي

«حرض»: (٢٩٣/١٨)

وقوله: «وَتَرَكَ الْإِبْتِدَاعَ»؛ «الْإِبْتِدَاعُ»: الْإِحْدَاثُ وَالْإِخْتِرَاعُ^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧] و[الأنعام: ١٠١] أي: مُخْتَرِعُهَا وَمُوجِدُهَا عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ سَابِقٍ^(٢).

وقال الله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧] أي: أَحْدَثُوهَا^(٣).
وقوله: «إِذْ مَنَعَ السَّائِلَ» تَعْلِيلُ لِقَوْلِهِ: «وَمَالِكٌ حَضَّ عَلَى الْإِتْبَاعِ» لِأَجْلِ مَنَعِهِ السَّائِلَ،
مثل قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩].
وقوله: «مِنْ أَنْ يُحْدِثَا» وَالْأَلْفُ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي لِإِطْلَاقِ الْقَافِيَةِ؛ و«الْإِحْدَاثُ»: هُوَ إِظْهَارُ مَا لَمْ يَكُنْ، و«الْأَمْهَاتُ»: الْمَصَاحِفُ الْكَمَلُ الْكِبَارُ، و«النَّقْطُ»: هُوَ الشُّكْلُ.
وَكَانَ الْمُصْحَفُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ غَيْرُ مَشْكُولٍ وَلَا مَنْقُوطٍ، وَهُوَ الَّذِي قَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ فِي «الْعَقِيلَةَ»^(٤):

مَا فِيهِ شَكْلٌ وَلَا نَقْطٌ فَيَحْتَجُّرًا^(٥)

وَاخْتَلَفَ فِي أَوَّلِ مَنْ نَقَطَ الْمُصْحَفَ^(٦):

«فَرُوي أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ أَمَرَ بِنَقْطِهِ، فَتَجَرَّدَ لِذَلِكَ الْحَجَّاجُ بْنُ يُوسُفٍ بِوَأَسِطِ^(٧)، وَجَدَّ فِيهِ، وَزَادَ تَحْزِيهَهُ، وَأَمَرَ وَهُوَ وَالِي الْعِرَاقِ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي^(٨) الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ^(٩) وَبَحْيَى

- (١) انظر: الصحاح للجوهري «مادة بدع»: (١١٨٣/٣)، ولسان العرب لابن منظور «مادة بدع»: (٦/٨).
(٢) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٥٤١/٢)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٨٦/٢).
(٣) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٢٠٢/٢٣)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٢٢٦/٨).
(٤) انظر: البيت رقم: (٣٥) من العقيلة في الوسيلة (ص ٦٩).
(٥) والشطر الأول للبيت هو قوله: «فَجَرَّدُوهُ كَمَا يَهْوَى كِتَابَتَهُ».
(٦) انظر: المحكم في نقط المصاحف الداني: (ص ٣)، ومقدمة المحرر الوجيز لابن عطية: (٥٠/١)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٦٣/١)، وفضائل القرآن لابن كثير: (ص ١٤٩)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي: (٢٥٠/١)، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي: (٢٢٤٥/٦)، ومناهل العرفان للزرقاني: (٤٠٧/١).
(٧) «وَأَسِطُ»: مَدِينَةٌ تَارِيخِيَّةٌ تَقَعُ بَيْنَ الْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ فِي الْعِرَاقِ بِنَاهَا الْحَجَّاجُ سَنَةَ ٨٤ هـ.
الروض المعطار للحميري: (ص ٥٩٩)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (٣٤٧/٥)، وأطلس الحديث النبوي لشوقي خليل: (ص ٣٧١).
(٨) سقطت من الأصل.
(٩) هو الحسن البصري.

بن يَعْمُرُ^(١) بِذَلِكَ، وَأَلْفٌ إِثْرٌ ذَلِكَ بِوَأَسْطِ كِتَابًا فِي الْقِرَاءَاتِ، جَمَعَ فِيهِ مَا رُوِيَ مِنْ اخْتِلَافِ النَّاسِ فِيهَا وَافَقَ الْخَطَّ، وَمَضَى النَّاسُ عَلَى ذَلِكَ زَمَانًا طَوِيلًا إِلَى أَنْ أَلْفَ بْنَ مُجَاهِدٍ كِتَابًا فِي الْقِرَاءَاتِ.

وَأَسْنَدٌ [أَبُو بَكْرٍ] (٢) الزَّيْدِيُّ (٣) فِي كِتَابِ «الطَّبَقَاتِ» (٤) [إِلَى] (٥) مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدِ الْمُبَرِّدِ (٦):
أَنَّ أَوَّلَ مَنْ نَقَطَ الْمُصْحَفَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ (٧).

وَذَكَرَ أَيْضًا: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ سَيْرِينَ رضي الله عنه كَانَ لَهُ مُصْحَفٌ نَقَطَهُ يَحْيَى بْنُ يَعْمُرٍ.
وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ الرَّيَّاشِيُّ (٨): أَنَّ زِيَادَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ (٩) أَمَرَ أَبُو الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيَّ بِنَقْطِ الْمُصْحَفِ.

(١) هو: يحيى بن يعمر العدواني البصري أبو سليمان، تابعي جليل، روى عن ابن عمر وابن عباس وقرأ على أبي الأسود الدؤلي، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء وقتادة وإسحاق بن سويد العبدري، توفي سنة مائة وستة للهجرة.
طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ٢٧)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: (١/٦٧)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/٣٣١).

(٢) في الأصل: «أبو البركات» وهو تحريف وما أثبتته من كتب التراجم.

(٣) هو: أبو بكر محمد بن حسن بن عبد الله بن مذحج الزبيدي الإشبيلي؛ سبقت ترجمته.

(٤) هو كتاب «طبقات النحويين واللغويين للزبيدي». انظره: (ص ٢١).

(٥) سقطت من "ت".

(٦) سبقت ترجمته.

(٧) ظالم بن عمرو بن سفيان الكنايني الدؤلي أبو الأسود، ثقة جليل، أول من وضع مسائل في النحو بإشارة علي رضي الله عنه، أخذ القراءة عرضاً عن عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، روى القراءة عنه يحيى بن يعمر، توفي بالبصرة سنة تسع وستين.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ٢١)، وإنباه الرواة للقفطي: (١/٤٨)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٢/٢٢).

(٨) هو: العباس بن الفرغ الرياشي اللغوي النحوي أبو القرج، ويكنى أيضاً: أبو الفضل، كان عالماً باللغة والشعر، وكثير الرواية عن الأصمعي، وأخذ عن المبرد وابن دريد، له: كتاب الخيل، ما اختلفت أسماءه من كلام العرب، توفي سنة سبعة وخمسين ومائتين.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ٩٧)، وإنباه الرواة للقفطي: (٢/٣٦٧)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٢/٢٧).

(٩) هو: زياد بن أبي سفيان أبو المغيرة، ويسمى زياد بن أبيه وابن سمية، واسم أبيه عبید الثقفي، كان رجلاً عاقلاً حازماً، وكتاباً بليغاً، استكتبه أبو موسى الأشعري والمغيرة وابن عباس، روى عنه ابن سيرين وغيره، توفي سنة ثلاث وخمسين.

الطبقات الكبرى لابن سعد: (٧/٩٩)، والإستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر: (٢/٥٢٣)، والإصابة لابن حجر: (٢/٦٣٩).

وَذَكَرَ [الْجَاحِظُ] (١) فِي كِتَابِ [«الْأَمْصَارُ»] (٢): أَنَّ نَصْرَ بْنَ عَاصِمٍ (٣) أَوَّلُ مَنْ نَقَطَ الْمَصَاحِفَ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: نَصْرُ الْحُرُوفِ.

وَأَمَّا وَضْعُ [الْأَعْشَارِ] (٤): فَقَدْ رُوِيَ فِي بَعْضِ التَّوَارِيخِ أَنَّ الْمَأْمُونَ الْعَبَّاسِيَّ (٥) أَمَرَ بِذَلِكَ «؛ هَكَذَا قَالَ [أَبُو] (٦) مُحَمَّدَ بْنَ عَطِيَّةَ (٧).

وَقِيلَ: إِنَّ الْحَجَّاجَ فَعَلَ ذَلِكَ (٨).

وَذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانَ بْنَ سَعِيدِ بْنِ عُثْمَانَ الْمُقْرِيءُ الدَّانِيَّ يَحْتَلِثُهُ فِي كِتَابِ «الْمُحْكَمِ» لَهُ: «.. عَن قَتَادَةَ أَنَّهُ قَالَ: بَدَّوْا فَنَقَطُوا، ثُمَّ حَمَّسُوا، ثُمَّ عَشَّرُوا (٩).

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ وَأَكْبَابِ التَّابِعِينَ رضي الله عنهم هُمُ الْمُبْتَدِئُونَ بِنَقْطِ الْمَصَاحِفِ، وَرَسَمِ الْخُمْسِ وَالْعَشْرِ (١٠)، لِأَنَّ حِكَايَةَ قَتَادَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَنْهُمْ؛ إِذْ هُوَ مِنَ التَّابِعِينَ، وَقَوْلُهُ: «بَدَّوْا... إلخ»، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَلَى اتِّفَاقٍ مِنْ جَمَاعَتِهِمْ، وَمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ أَوْ أَكْثَرَ فَلَا شَكَّ فِي صِحَّتِهِ، وَلَا حَرَجَ فِي اسْتِعْمَالِهِ، وَإِنَّمَا أَخْلَى الصَّدْرُ مِنْهُمْ الْمَصَاحِفَ

(١) فِي الْأَصْلِ وَ"ت" «الْحَافِظُ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

وَالْجَاحِظُ هُوَ: عَمْرُو بْنُ بَجْرَ بْنِ مَحْبُوبِ أَبِي عُمَانَ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، أَحَدُ شَبَوخِ الْمَعْتَزَلَةِ، تَتَلَمَّذَ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سِيَارِ الْبَلْخِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالنِّظَامِ الْمَتَكَلِّمِ، لَهُ: الْبَيَانُ وَالتَّبْيِينُ، وَكِتَابُ الْحَيَوَانَ، تُوْفِيَ سَنَةَ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ.

الْفَهْرَسْتُ لَابْنِ النَّدِيمِ: (ص ٢٠٨)، وَتَارِيخُ بَغْدَادَ لِلخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ: (٢١٢/١٢)، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ لِلسِّيُوطِيِّ: (٢٢٨/٢).

(٢) فِي الْأَصْلِ «الْإِصْطَالُ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) هُوَ: نَصْرُ بْنُ عَاصِمِ الْبَصْرِيِّ، تَابِعِيٌّ، عَرَضَ الْقُرْآنَ عَلَى أَبِي الْأَسْوَدِ، وَرَوَى الْقِرَاءَةَ عَنْهُ عَرَضًا أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْحَاقَ الْخَضْرَمِيُّ، تُوْفِيَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ تِسْعِينَ.

طَبَقَاتُ النُّحَوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ لِلزُّبَيْدِيِّ: (ص ٢٧)، وَمَعْرِفَةُ الْقُرَّاءِ الْكِبَارِ لِلذَّهَبِيِّ: (٧١/١)، وَغَايَةُ النِّهَايَةِ لَابْنِ الْجَزْرِيِّ: (٢٩٣/٢).

(٤) فِي الْأَصْلِ «الْأَشْعَارُ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ «س»؛ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي مُقَدِّمَةِ الْمَحْرَرِ الْوَجِيزِ لَابْنِ عَطِيَّةَ.

(٥) وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَارُونَ الرَّشِيدُ؛ سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ.

(٦) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ «س».

(٧) مُقَدِّمَةُ الْمَحْرَرِ الْوَجِيزِ لَابْنِ عَطِيَّةَ: (٥٠/١)، وَانظُرْ: الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلْقُرْطُبِيِّ: (٤٧/١).

(٨) انظُرْ: مُقَدِّمَةُ الْمَحْرَرِ الْوَجِيزِ لَابْنِ عَطِيَّةَ: (٥٠/١)، وَالجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ لِلْقُرْطُبِيِّ: (٤٧/١).

(٩) انظُرْ: الْبَيَانُ فِي عَدِّ آيِ الْقُرْآنِ لِلدَّانِيِّ: (ص ١٣٠).

وَمَعْنَى «خَمَّسُوا وَعَشَّرُوا» أَي: وَضَعُوا عَلَامَةً عِنْدَ رَأْسِ كُلِّ خَمْسِ آيَاتٍ، أَوْ رَأْسِ كُلِّ عَشْرِ آيَاتٍ.

(١٠) الَّذِي فِي الْمَحْكَمِ (ص ٢): «هُمُ الْمُبْتَدِئُونَ بِالنَّقْطِ وَرَسَمِ الْخُمْسِ وَالْعَشْرِ...».

مِنْ ذَلِكَ وَمِنْ الشَّكْلِ، مِنْ حَيْثُ أَرَادُوا الدَّلَالََةَ عَلَى بَقَاءِ [السَّعَةِ فِي] (١) لُغَاتٍ، وَالْفُسْحَةَ فِي [الْقِرَاءَاتِ] (٢) الَّتِي أَدْنَى اللَّهُ لِعِبَادِهِ فِي الْأَخْذِ بِهَا، أَوْ [الْقِرَاءَةِ] (٣) بِمَا [شَاءُوا] (٤) مِنْهَا. فَكَانَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ إِلَى أَنْ أُحْدِثَ فِي النَّاسِ مَا أَوْجَبَ نَقْطَهَا وَشَكَّلَهَا.

وَذَلِكَ مَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ الْبَعْدَادِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا [١٧/ب] مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْأَنْبَارِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَكْرِمَةَ، قَالَ: قَالَ الْعُتْبِيُّ: كَتَبَ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى زِيَادٍ يُطَلِّبُ تَعْلِيمَ عَبِيدِ اللَّهِ ابْنِهِ، فَلَمَّا قَدِمَ كَلَّمَهُ فَوَجَدَهُ يُلْحِنُ فَرَدَّهُ إِلَى زِيَادٍ، وَكَتَبَ إِلَيْهِ كِتَابًا يُلُومُهُ فِيهِ، وَيَقُولُ: أَمِثَلِ عَبِيدِ اللَّهِ يَضِيعُ!؟

فَبَعَثَ زِيَادٌ إِلَى أَبِي الْأَسْوَدِ فَقَالَ: يَا أَبَا الْأَسْوَدِ! إِنَّ هَذِهِ [الْحُمْرُ] (٥) قَدْ كَثُرَتْ، وَأَفْسَدَتْ مِنْ أَلْسُنِ الْعَرَبِ، فَلَوْ وَضَعْتَ شَيْئًا يُصْلِحُ بِهِ النَّاسُ كَلَامَهُمْ، [وَيُعْرَبُونَ] (٦) بِهِ كِتَابَ اللَّهِ. فَأَبَى ذَلِكَ أَبُو الْأَسْوَدِ، وَكَرِهَ إِجَابَةَ زِيَادٍ إِلَى مَا سَأَلَ.

فَوَجَّهَ زِيَادٌ رَجُلًا، وَقَالَ لَهُ: أُقْعِدْ فِي طَرِيقِ أَبِي الْأَسْوَدِ، فَإِذَا مَرَّ بِكَ فَاقْرَأْ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ وَتَعَمَّدِ اللَّحْنَ فِيهِ. فَفَعَلَ الرَّجُلُ وَقَعَدَ، فَلَمَّا مَرَّ بِهِ أَبُو الْأَسْوَدِ رَفَعَ الرَّجُلُ صَوْتَهُ، فَقَالَ: ﴿أَنَّ

اللَّهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣] - بِخَفْضِ «الرَّسُولِ» - ، فَاسْتَعْظَمَ ذَلِكَ أَبُو الْأَسْوَدِ فَقَالَ: عَزَّ وَجْهَهُ أَنْ يَبْرَأَ مِنْ رَسُولِهِ. ثُمَّ رَجَعَ مِنْ قَوْمِهِ إِلَى زِيَادٍ، فَقَالَ: يَا هَذَا، قَدْ أَحْبَبْتُكَ إِلَى مَا سَأَلْتَ، وَرَأَيْتُ أَنْ أَبْدَأَ بِاعْرَابِ الْقُرْآنِ، فَأَبَعْتُ إِلَى ثَلَاثِينَ رَجُلًا. فَأَحْضَرَهُمْ زِيَادٌ، فَاخْتَارَ مِنْهُمْ أَبُو الْأَسْوَدِ عَشْرَةً، ثُمَّ لَمْ يَزَلْ يَخْتَارُ حَتَّى اخْتَارَ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَبْدِ الْقَيْسِ (٧)، فَقَالَ: خُذِ الْمُصْحَفَ وَصَبِّغْ يُخَالِفُ لَوْنِ الْمِدَادِ، فَإِذَا فَتَحْتَ شَفِئْتِي فَأَنْقُطْ وَاحِدَةً فَوْقَ الْحَرْفِ، وَإِذَا

(١) فِي الْأَصْلِ «بِقَاءِ سَبْعِ لُغَاتٍ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ «س وَت»، وَهِيَ كَذَلِكَ فِي «الْحَكْمِ».

(٢) فِي الْأَصْلِ «الْقِرَاءَةُ» وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ «س»، وَهِيَ كَذَلِكَ فِي «الْحَكْمِ».

(٣) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ «شَاءَ» .

(٥) فِي الْأَصْلِ: «الْحَمِيرُ» . وَفِي الْحَكْمِ: «الْحُمْرَاءُ» .

(٦) فِي الْأَصْلِ: «وَيُعْرَفُونَ بِهِ» بِالْفَاءِ، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ «س» كَمَا هِيَ فِي «الْحَكْمِ» .

(٧) عَبْدِ الْقَيْسِ: قَبِيلَةٌ عَظِيمَةٌ، تَنْتَسِبُ إِلَى عَبْدِ الْقَيْسِ بْنِ أَفْصَى بْنِ دَعْمِيِّ بْنِ حَدِيلَةَ بْنِ أَسَدِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ نَزَارِ بْنِ مَعَدِ بْنِ عَدْنَانَ، وَكَانَتْ مَوَاطِنُهُمْ بِتِهَامَةَ، ثُمَّ خَرَجُوا إِلَى الْبَحْرَيْنِ.

انظر: نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي: (ص ٣٣٨)، ومعجم قبائل العرب لعمر كحالة: (٢/٧٢٦).

ضَمَّتْهُمَا فَاجْعَلِ النَّقْطَةَ إِلَى جَانِبِ الْحَرْفِ، وَإِذَا كَسَرْتُهَا فَاجْعَلِ النَّقْطَةَ فِي أَسْفَلِهِ، فَإِذَا أَتَيْتُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ غَنَّةً^(١) فَانْقُطْ نُقْطَتَيْنِ.

فَابْتَدَأَ بِالْمُصْحَفِ حَتَّى أَتَى عَلَى آخِرِهِ، ثُمَّ وَضَعَ الْمُخْتَصَرَ^(٢) الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ^(٣).
أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ [خَلْفٍ]^(٤)، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ هَارُونَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ نَقَطَ الْمَصَاحِفَ^(٥).
[وَذَكَرَ أَيْضًا سَنَدًا ذَكَرَ آخِرَهُ: أَنَّ نَصْرًا أَوَّلَ مَنْ نَقَطَ الْمَصَاحِفَ]^(٦) وَعَشَرَهَا وَخَمْسَهَا^(٧).

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَيُحْتَمَلُ [أَنْ يَكُونَ]^(٨) يَحْيَى وَنَصْرٌ أَوَّلَ مَنْ نَقَطَ الْمَصَاحِفَ لِلنَّاسِ بِالْبَصْرَةِ [فِي عَبْدِ الْقَيْسِ إِلَى الْيَوْمِ].

قَالَ: وَأَخَذَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مَيْمُونِ الْأَقْرَنِ^(٩)، وَأَخَذَ عَنْ مَيْمُونِ الْأَقْرَنِ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ^(١٠)، وَزَادَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ^(١١)، وَأَخَذَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، إِذْ كَانَ ذَلِكَ السَّابِقُ إِلَى ذَلِكَ وَالْمُبْتَدِئُ، وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ الْحَرَكَاتِ وَالتَّنْوِينَ لَا غَيْرَ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْخَبَرِ

(١) يُرِيدُ بِالْغَنَّةِ هُنَا التَّنْوِينَ.

(٢) وَهُوَ كِتَابٌ مُخْتَصِرٌ فِي النُّحُو. انظُر: هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ لِلْبَغْدَادِيِّ: (٤٣٤/١).

(٣) هُنَا انْتَهَى كَلَامُ الْعَتَبِيِّ، وَهُوَ بِتَمَامِهِ فِي كِتَابِ إِبْضَاحِ الْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ: (٣٩١-٤١).

وَانظُر: الْوَسِيلَةُ لِلْسَّخَاوِيِّ: (ص ٧١-٧٢)، وَالطَّرَازُ فِي ضَبْطِ الْخَرَازِ لِلتَّنْسِيِّ: (ص ١٠-١٢).

(٤) فِي الْأَصْلِ: «خَلْفٌ» وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ «س»، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي كِتَابِ «الْمَحْكَمِ».

(٥) انظُر: الْمَحْكَمُ لِلدَّانِيِّ (ص ٢-٥).

(٦) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٧) انظُر: الْمَحْكَمُ لِلدَّانِيِّ (ص ٥-٦).

(٨) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٩) هُوَ: مَيْمُونُ الْأَقْرَنُ، أَخَذَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ وَكَانَ أْبْرَعُ أَصْحَابِهِ، وَأَخَذَ عَنْهُ عَنَسَةُ بْنُ مَعْدَانَ الْفَيْلِ.

طَبَقَاتُ النُّحَوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ لِلزُّبَيْدِيِّ: (ص ٣٠)، وَإِنْبَاهُ الرُّوَاةِ لِلْقَفْطِيِّ: (٣٣٧/٣)، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ لِلْسِّيُوطِيِّ: (٣٠٩/٢).

(١٠) هُوَ: الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيِّ الْبَصْرِيِّ الْأَزْدِيِّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَنْشَأُ عِلْمِ الْعُرُوضِ، رَوَى الْحُرُوفَ عَنْ عَاصِمِ

وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، وَرَوَى عَنْهُ بَكَارُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعُودِيِّ وَغَيْرُهُ، لَهُ: كِتَابُ الْعَيْنِ لِلْفَرَاهِيدِيِّ، تُوِّفِيَ سَنَةَ حَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَةً.

غَايَةُ النِّهَايَةِ لِابْنِ الْجَزْرِيِّ: (٢٤٩/١)، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ لِلْسِّيُوطِيِّ: (٥٥٧/١).

(١١) مَا بَيْنَ الْعَارِضَتَيْنِ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُرْدِ كَمَا نَقَلَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي فِي الْمَحْكَمِ (ص ٦-٧)، وَهِيَ لَيْسَتْ ضَمْنِ

الْعِبَارَةِ الْأُخْرَى الَّتِي نَقَلَهَا الشَّارِحُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو؛ بَلْ هِيَ رِوَايَةٌ مَغَايِرَةٌ.

عَنْهُ، ثُمَّ جَعَلَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْهَمَزَ وَالتَّشْدِيدَ وَالرَّوْمَ وَالْإِشْمَامَ^(١)، وَقَفَا النَّاسُ فِي ذَلِكَ أَثَرَهُمَا، وَاتَّبَعُوا فِيهِ سُنَّتَهُمَا، وَانْتَشَرَ بِذَلِكَ فِي سَائِرِ الْبُلْدَانِ، وَظَهَرَ الْعَمَلُ بِهِ فِي كُلِّ عَصْرِ وَأَوَانٍ^(٢).

فَخَرَجَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ الْمُصْحَفَ الْمُجْتَمَعَ عَلَيْهِ كَانَ غَيْرَ مَشْكُولٍ وَلَا مَنْقُوطٍ، ثُمَّ نَقِطَ وَشَكَلَ، وَحَدَّثَ فِيهِ ذَلِكَ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ، فَمَنَعَ مَالِكُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السَّائِلَ الَّذِي سَأَلَهُ عَنِ نَقِطِ الْمُصْحَفِ وَشَكْلِهِ عَلَى مَا أَحَدَّثَ النَّاسُ، وَنَصَّ السُّؤَالَ وَالْجَوَابَ عَلَى مَا ذَكَرَ الْحَافِظُ فِي كِتَابِ «الْمُحْكَمِ» لَهُ:

« قَالَ أَشْهَبُ^(٣): سَأَلَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ مَنْ اسْتَكْتَبَ مُصْحَفًا الْيَوْمَ أَتَرَى أَنْ يَكْتُبَ عَلَى مَا أَحَدَّثَهُ النَّاسُ مِنَ الْهَجَاءِ؟ قَالَ: لَا أَرَى ذَلِكَ، وَلَكِنْ يَكْتُبُ عَلَى الْكِتَابَةِ الْأُولَى، قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَزَالُ الْإِنْسَانُ يَسْأَلُنِي عَنِ نَقِطِ الْقُرْآنِ، فَأَقُولُ لَهُ: [١٨/أ] أَمَّا الْإِمَامُ مِنَ الْمَصَاحِفِ أَرَى أَنْ لَا يَنْقَطُ، وَلَا يُزَادُ فِي الْمُصْحَفِ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ، أَمَّا الْمَصَاحِفُ الصَّغَارُ الَّتِي يَتَعَلَّمُ فِيهَا الصَّبِيَّانَ وَالْوَأَحِيهِمْ فَلَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ^(٤): وَسَمِعْتُ مَالِكًا سُئِلَ عَنِ شَكْلِ الْمَصَاحِفِ، فَقَالَ: أَمَّا الْأُمَمَاتُ فَلَا أَرَاهَا، وَأَمَّا الْمَصَاحِفُ الَّتِي يَتَعَلَّمُ فِيهَا الْغُلَمَانُ فَلَا بَأْسَ بِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٥).
هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذْ مَنَعَ السَّائِلَ مِنْ أَنْ يُحَدِّثَ فِي الْأُمَمَاتِ نَقِطَ مَا قَدْ أُحْدِثَ».

(١) انظر: كتاب النقط المطبوع مع كتاب المقنع: (ص ١٢٥)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٧٣).

(٢) المحكم للداني (ص ٦).

(٣) هو: مسكين بن عبد العزيز بن داوود المصري أبو عمرو المعروف بأشهب، صاحب الإمام مالك، سمع من الليث بن سعد، وروى القراءة سماعاً عن نافع، حدّث عنه: عبد الملك بن حبيب وسحنون بن سعيد، توفي سنة أربع ومائتين. ترتيب المدارك للقاضي عياض: (٣/٢٦٢)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ١٦٢)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢٥٩/٢).

(٤) هو: عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث بن رافع المصري المالكي أبو محمد، كان أعلم أصحاب مالك بمختلف قومه، وأفضت إليه رئاسة المالكية بعد أشهب، روى عن مالك الموطأ سماعاً، روى عنه بن حبيب وأحمد بن صالح، له: كتاب المختصر الكبير وكتاب الأفضية، توفي سنة أربع عشرة ومائتين.

ترتيب المدارك للقاضي عياض: (٣/٣٦٣)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٢١٧)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (٥٩/١).

(٥) المحكم للداني: (ص ١١).

قَوْلُهُ:

[١٩] وَإِنَّمَا رِءَاةُ لِلصَّبِيَّانِ ❁❁❁ فِي الصُّحُفِ وَالْأَلْوَاحِ لِلْبَيَّانِ

وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه يَكْرَهُ نَقْطَ الْمَصَاحِفِ (١)؛ وَكَانَ قَتَادَةَ يَكْرَهُ ذَلِكَ (٢)؛ وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: « جَرِّدُوا الْقُرْآنَ » (٣)؛ وَكَانَ الْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ يَكْرَهُانِ نَقْطَ الْمَصَاحِفِ (٤)؛ [وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ (٥)] (٦) يَكْرَهُ نَقْطَ الْمَصَاحِفِ وَيَقُولُ: « جَرِّدُوا الْقُرْآنَ وَلَا تُخْلَطُوا بِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ » (٧).

وَقَالَ أَبُو رَجَاءَ (٨): « سَأَلْتُ مُحَمَّدَ عَن نَقْطِ الْمَصَاحِفِ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَزِيدُوا فِي الْحُرُوفِ أَوْ يُنْقِصُوا » (٩).

(١) انظر: المحكم للداني: (ص ١٠)، وكتاب النقط والشكل للداني مع كتاب المقنع: (ص ١٢٥).

(٢) انظر: كتاب المصاحف لابن أبي داود: (٢/٥٢٤)، والمحكم: (ص ١٠).

(٣) رواه بهذا اللفظ البيهقي في شعب الإيمان: باب في تعظيم القرآن: فصل في إفراد المصحف للقرآن وتجريده فيه عما سواه (٢/٥٤٧ رقم: ٢٦٧١)، وابن أبي شيبة في مصنفه: في كتاب الصلوات: - باب في التعشير في المصحف: (٢/٢٣٩ رقم: ٨٥٤٩)، وفي كتاب فضائل القرآن: - من قال جردوا القرآن: (٦/١٥٠ رقم: ٣٠٢٥٣)، والطبراني في الكبير: (٩/٣٥٣ رقم: ٩٧٧٤) بزيادة: « لا تلبسوا به ما ليس منه ».

وانظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: (ص ٣٩٢)، وكتاب المصاحف لابن أبي داود: (٢/٥٢١)، والمحكم للداني: (ص ١٠).

(٤) انظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: (ص ٣٩٢)، وكتاب المصاحف لابن أبي داود: (٢/٥٢٣)، والمحكم للداني: (ص ١١).

(٥) هو: إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي أبو عمران، الإمام التابعي المشهور بالزهد والصلاح ورواية الحديث، قرأ على الأسود بن يزيد وعلقمة بن قيس، وقرأ عليه سليمان الأعمش وطلحة بن مصرف، توفي سنة ست وتسعين.

غاية النهاية لابن الجزري: (١/٣٣)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (١/١٧٧).

(٦) سقطت من "ت"، وما بعده من الكلام منسوب لهما وهو خطأ.

(٧) رواه البيهقي في شعب الإيمان: باب في تعظيم القرآن: فصل في إفراد المصحف للقرآن وتجريده فيه عما سواه (٢/٥٤٧ رقم: ٢٦٧٣).

وانظر: فضائل القرآن لأبي عبيد: (ص ٣٩٢)، وكتاب المصاحف لابن أبي داود: (٢/٥١٩ و ٥٢٥)، والمحكم للداني:

(ص ١١).

(٨) هو: محمد بن سيف الأزدي الحُدَّائي البصري أبو رجاء، أدرك أنسا، وروى عن الحسن وابن سيرين وعكرمة، وروى

عنه شعبة وسعيد بن أبي عروبة ونوح بن قيس، توفي سنة اثنين وثلاثين ومائة أو بعدها بقليل.

الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٧/٢٨١)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٣٠/٢١٧).

(٩) انظر: كتاب المصاحف لابن أبي داود: (٢/٥٢٤)، والمحكم للداني: (ص ١١).

وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْ مَالِكٍ مَا جَاءَ عَنْهُ فِي كَرَاهَةِ ذَلِكَ وَتَهْيِئَةِ السَّائِلِ عَنِ ذَلِكَ (١)، وَهَذَا كُلُّهُ تَرْغِيبٌ فِي الْإِتْبَاعِ، وَحِظٌّ عَلَى تَرْكِ الْإِبْتِدَاعِ؛ إِلَّا مَا رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي مِثْلِ هَذَا فِي الرَّجُلِ الْعِرَاقِيِّ الَّذِي قَالَ لِمَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: « يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ! لِمَ تَقْرَأُونَ: ﴿ وَبِالنَّجْمِ ﴾ [ص: ٢٣] مَوْفُوفَةَ الْبِيَاءِ، وَفِي قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ: ﴿ وَبِالْإِيمَانِ ﴾ [الكافرون: ٦] مَنْصُوبَةَ الْبِيَاءِ؟ فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَيَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، لِمَ يَبْقَى مَعَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا كَيْفَ؟ وَلِمَ؟ الْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ تُؤْخَذُ مِنْ أَفْوَاهِ الرِّجَالِ؛ فَكُنْ مُتَّبِعًا، وَلَا تَكُنْ مُبْتَدِعًا (٢).

إِلَّا أَنْ قَوْلَ النَّازِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: « وَمَالِكٌ حَضَّ عَلَى الْإِتْبَاعِ لِفِعْلِهِمْ وَتَرَكَ الْإِبْتِدَاعَ » لَيْسَ فِيهِ السُّؤَالُ الْمُتَقَدِّمُ عَنِ أَشْهَبٍ عَنْ مَالِكٍ وَالْجَوَابُ إِلَّا النَّهْيَ عَنِ فِعْلِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ فِيهِ الْحِظُّ عَلَى الْإِتْبَاعِ كَمَا ذَكَرَ النَّازِمُ؛ لَكِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَصُّ السُّؤَالِ فَهُوَ مَعْنَاهُ، وَالْمَأْخُذُ مِنْ مَفْهُومِهِ وَمُقْتَضَاهُ، لِأَنَّهُ لَمَّا نَهَاهُ عَنِ فِعْلِ ذَلِكَ وَلَمْ يُرْخِصْ لَهُ فِيهِ، فَقَدْ أَمَرَهُ بِإِتْبَاعِهِمْ، وَحِظَّهُ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ أَمْرٌ بِضِدِّهِ، لِأَنَّ السَّائِلَ لَوْ فَعَلَ مَا نَهَاهُ عَنْهُ فَقَدْ ابْتَدَعَ وَلَمْ يَتَّبِعْ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ حَذَا حَذْوَهُمْ، وَتَبِعَ فِعْلَهُمْ وَقَوْلَهُمْ.

ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

[٢٠] وَالْأُمَّهَاتُ مَلْجَأٌ لِلنَّاسِ ❁❁❁ فَمَنْعَ التَّقَطِّ (٣) لِلْإِلْتِبَاسِ

«الْأُمَّهَاتُ»: هِيَ الْمَصَاحِفُ الْكُمَّلُ الْكِبَارُ، وَ«الْمَلْجَأُ»: الْمَهْرَبُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: «لِمَنْ يَخْطُ مَلْجَأًا» (٤)، يُرِيدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ الْمَصَاحِفَ الْكُمَّلَ مَلْجَأًا لِلنَّاسِ مَهْمَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ، فَجَاءُوا إِلَيْهَا، وَبَصَرُوا مَا فِيهَا، فَيَرْتَفِعُ الْخِلَافُ الَّذِي وَقَعَ بَيْنَهُمْ. وَهُوَ السَّبَبُ فِي تَجْرِيدِ عُثْمَانَ الْمُصْحَفِ، وَالْإِخْتِلَافِ الْوَاقِعِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ كَمَا قَدَّمْنَا، وَمِثْلَ هَذَا مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ:

وَنَقْتَدِي بِفِعْلِهِ وَمَا رَأَى فِي جَعْلِهِ لِمَنْ يَخْطُ مَلْجَأًا

(١) انظر: آخر شرح البيت رقم: (١٨).

(٢) انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ١٧٤).

(٣) ضَبُّطٌ فِي بَعْضِ النَّسَخِ: «فَمَنْعَ التَّقَطِّ».

(٤) انظر: البيت رقم: (١٣) وشرحه.

قَوْلُهُ: «فَمَنْعَ النَّقْطِ» فِيهِ ضَمِيرٌ «مَنْعَ» يَعُودُ عَلَى مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَي: مَنْعَ مَالِكِ النَّقْطِ لِلْأَلْتِبَاسِ، وَ«الْأَلْتِبَاسُ»: الْإِخْتِلَاطُ، وَ«اللَّبْسُ»: هُوَ الْخَلْطُ^(١)، وَمِثْلُهُ: التَّبَسَّ هَذَا الْأَمْرُ عَلَيَّ إِخْتَلَطَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ٤٢]، فَمَنْعَ النَّقْطِ حِيْفَةَ [الْأَلْتِبَاسِ]^(٢).

وظَاهِرُ قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَمَنْعَ النَّقْطِ لِلْأَلْتِبَاسِ» أَنَّ مَالِكًا [ب/١٨] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِنَّمَا مَنْعَ النَّقْطِ حِيْفَةَ الْأَلْتِبَاسِ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ كَلَامِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ لِلْسَّائِلِ وَجَوَابِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى هَذَا، وَإِنَّمَا فِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ أَشْهَبٍ^(٣)، وَإِنَّهُ إِنَّمَا مَنْعَهُ النَّقْطَ لِأَجْلِ الْإِحْدَاثِ، وَأَنَّ يَفْعَلَ مَا فَعَلُوا، وَيَقِفَ حَيْثُ وَقَفُوا.

وَقَدْ سَأَلْتُ النَّازِمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ هَذَا وَقُلْتُ لَهُ: مَنْعَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السَّائِلِ مِنَ النَّقْطِ إِنَّمَا هُوَ حِيْفَةَ الْإِحْدَاثِ، وَلَيْسَ كَمَا فِي الْجَوَابِ لِلْأَلْتِبَاسِ، وَكَذَلِكَ السَّائِلُ إِنَّمَا سَأَلَ عَمَّا أَحْدَثَهُ مِنَ النَّقْطِ، هَلْ يَفْعَلُهُ أَوْ لَا كَمَا فِي السُّؤَالِ؟

فَقَالَ لِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "هُوَ كَمَا قُلْتُ، وَقَوْلِي: «لِلْأَلْتِبَاسِ» لَيْسَ هُوَ تَعْلِيلٌ لِمَالِكٍ، وَلَا مِنْ كَلَامِهِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِي، عَلَّلْتُهُ بِهِ وَتَبَرَّعْتُ بِهِ، وَأَخَذْتُهُ مِنْ قَوْلِ الْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو فِي «الْمُحْكَمِ»^(٤) فِي ذِكْرِهِ نَقْطَ الْمَصَاحِفِ بِالسَّوَادِ وَجَمَعَ قِرَاءَاتِ شَتَّى فِي مُصْحَفٍ وَاحِدٍ فِي بَابِ جَامِعِ الْقَوْلِ فِي النَّقْطِ: قَالَ أَبُو عَمْرٍو: «فَأَمَّا نَقْطُ الْمَصَاحِفِ بِالسَّوَادِ مِنَ الْحَبْرِ وَغَيْرِهِ فَلَا اسْتَحْجِيزَهُ؛ بَلْ أَنْهَى عَنْهُ، وَأُنْكَرَهُ إِقْتِدَاءً بِمَنْ ابْتَدَأَ النَّقْطَ مِنَ السَّلَفِ، وَاتَّبَاعًا لَهُمْ فِي اسْتِعْمَالِهِ لِذَلِكَ صَبْغًا بِخِلَافِ لَوْنِ الْمَدَادِ، إِذْ كَانَ لَا يُحْدِثُ فِي الْمَرْسُومِ تَغْيِيرًا وَلَا تَخْلِيطًا، وَالسَّوَادُ يُحْدِثُ ذَلِكَ فِيهِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ رُبَّمَا زِيدَ فِي النَّقْطَةِ فَتَوَهَّمَتْ؛ لِأَجْلِ السَّوَادِ الَّذِي بِهِ تُرْسَمُ الْحُرُوفُ، أَنَّهُ حَرْفٌ مِنَ الْكَلِمَةِ، فَزِيدَ فِي تَلَاوُتِهَا لِذَلِكَ، وَلِأَجْلِ هَذَا وَرَدَّتْ الْكِرَاهَةُ عَمَّنْ تَقَدَّمَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ فِي نَقْطِ الْمَصَاحِفِ».

(١) انظر: كتاب العين للفراهيدي «مادة لبس»: (٧/ ٢٦٢)، والمحيط في اللغة للطالقاني «مادة س ل ب»: (٨/ ٣٢٩)،

وتاج العروس للزبيدي «مادة لبس»: (١٦/ ٤٦٩).

(٢) في "س" و"ت": "الاختلاط".

(٣) انظر: آخر شرح البيت رقم (١٨): (ص ٣٩٧).

(٤) انظره: (ص ١٩).

فَظَاهِرُ قَوْلِ أَبِي عَمْرٍو هَذَا أَنَّهُمْ إِنَّمَا كَرِهُوا نَقَطَ الْمَصَاحِفِ لِأَجْلِ اللَّبْسِ كَمَا قَالَ، وَمِنْهُ أَخَذَهُ النَّاطِمُ رَحِمَهُ اللهُ، إِلَّا أَنْ هَذَا فِيهِ نَظْرٌ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ مَنْ ذَكَرَ عَنْهُ كَرَاهَةَ نَقَطِ الْمَصَاحِفِ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَنَّ النَّقَطَ بِالسَّوَادِ هُوَ الْمَكْرُوهُ، وَإِنَّمَا كَرِهُوا نَقَطَهُ رَأْسًا لَا بِسَوَادٍ وَلَا بِغَيْرِهِ، لِمُخَالَفَةِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ تَرَكَوهُ بِغَيْرِ نَقَطٍ وَلَا شَكْلِ، وَتَأَوَّلَ ذَلِكَ أَبُو عَمْرٍو رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُمْ، وَاعْلَهُ بَلَعَهُ ذَلِكَ، أَوْ عَلِمَهُ بِمَا صَحَّ عَنْهُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِذَلِكَ.

وَذَكَرَ الْحَافِظُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِي «الْمُحْكَمِ»^(١): جَمَعَ قِرَاءَاتٍ شَتَّى فِي الْمَصْحَفِ وَأَنَّهُ أَشَدُّ كَرَاهَةً وَأَشْنَعُ مِنَ الْأَوَّلِ الَّذِي ذَكَرَ مِنْ نَقَطِهِ بِالسَّوَادِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ:

[٢١] وَوَضَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ كُتْبًا ❀❀❀ كُلُّ^(٢) يُبَيِّنُ عَنْهُ كَيْفَ كُتِبَا

يُرِيدُ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّ الْعُلَمَاءَ الْمُعْتَنِينَ بِهَذَا الشَّأْنِ - أَعْنِي عِلْمَ الْقُرْآنِ - وَضَعُوا عَلَيْهِ - أَي: عَلَى عِلْمِ الرَّسْمِ الْمَذْكُورِ - كُتْبًا؛ وَ«الْكُتْبُ»: جَمْعُ «كِتَابٍ» مِثْلُ: «شِعَابٌ وَشُعْبٌ»، وَ«حِجَابٌ حُجْبٌ»^(٣). وَ«الْكِتَابُ»: مَصْدَرٌ كَالصِّيَامِ وَالْقِيَامِ، وَقِيلَ: هُوَ بِمَعْنَى: مَكْتُوبٌ كَاللِّبَاسِ بِمَعْنَى: مَلْبُوسٌ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْجَمْعِ، وَمِنْهُ الْكُتَيْبَةُ - بِالتَّاءِ الْمُثَنَّىةِ - وَهِيَ الْجَمَاعَةُ .

فَقَوْلُهُ: «وَوَضَعَ» أَي: وَضَعَ وَأَلْفَ وَأَلْقَى وَجَعَلَ؛ قَالَ سَيِّبِيُّهُ: «جَعَلْتَ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ»^(٤)؛ أَي: أَلْفَتَهُ، وَوَضَعْتَهُ، وَجَعَلْتَهُ، كُلُّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(٥)، فَأَصْلُ الْوَضْعِ: الْإِلْقَاءُ. فَقَوْلُهُ: «وَوَضَعَ النَّاسُ» بِمَعْنَى: أَلْقَى النَّاسُ، وَجَعَلَ النَّاسُ عَلَى الرَّسْمِ كُتْبًا، بِمَعْنَى: أَلْفَ النَّاسُ تَوَالِيفَ، وَمِمَّا اصْطَلَحَ النَّاسُ عَلَيْهِ: «مَوْضُوعَاتُ فُلَانٍ»؛ أَي: تَوَالِيفُهُ، وَوَضَعَ فُلَانٌ كِتَابًا فِي كَذَا؛ يُرِيدُونَ: أَلْفَهُ.

وَقَوْلُهُ: «النَّاسُ» يُرِيدُ: الْعُلَمَاءَ، قِيلَ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ الْمُبَارَكِ^(١): «مَنْ النَّاسُ؟ فَقَالَ: الْعُلَمَاءُ، وَمَنْ الْمُلُوكُ؟ فَقَالَ: الزُّهَادُ»^(٢).

(١) انظره: (ص ٢٠).

(٢) يجوز في «كُلُّ» الرفع على أنه بدلٌ من «النَّاسُ»، والنصب على أنه حال.

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه: (١/١٥٦).

(٤) في «س»: «شِعْبٌ وَشُعْبٌ» وَ«حِجَابٌ وَحُجْبٌ».

(٥) انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة جعل»: (١١٠/١١) و«مادة أَلْف»: (٩/٩).

وفي «المُدَوَّنَة»: [١٩/أ] « وَلَا يَغْسِلُ ذَلِكَ أَقْطَعُ الْيَدَيْنِ مِنَ الْمِرْفَقَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمِرْفَقَيْنِ فِي الدِّرَاعَيْنِ، وَقَدْ أَتَى عَلَيْهِمَا الْقَطْعُ، إِلَّا أَنْ تَعْرِفَ [العَرَب] (٣) وَالنَّاسُ أَنَّهُ بَقِيَ شَيْءٌ » (٤).
 قَالَ: سَحْنُونُ: « يُرِيدُ بِالنَّاسِ: الْعُلَمَاءُ » (٥).
 وَقَوْلُهُ: «كُلُّ» أَي: جَمِيعُ، يُرِيدُ النَّاسُ الْوَأَضِعِينَ لِلْكَتْبِ.
 وَقَوْلُهُ: «يُبَيِّنُ» أَي: يُوضِّحُ، و«الْبَيَانُ»: الْإِيضَاحُ، يُقَالُ: بَانَ بَيْنَ إِذَا وَضَحَ.
 وَقَوْلُهُ: «عَنْهُ» يُرِيدُ: عَنِ الرَّسْمِ كَيْفَ كُتِبَ.
 وَالْأَلْفُ فِي قَوْلِهِ: «كُتِبَا» لِإِطْلَاقِ الْقَافِيَةِ.
 وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ: «كَيْفَ كُتِبَا» أَي: عَلَى أَيِّ سُورَةٍ كُتِبَ فِي الْمُصْحَفِ مِنَ الْحَذْفِ، وَالْإِثْبَاتِ، وَمَا زِيدَ فِي هِجَائِهِ، وَمَا نَقُصَ مِنْ هِجَائِهِ، وَمِمَّا زِيدَ فِيهِ وَأُوِيَاءُ، وَحُذِفَتْ مِنْهُ أَحَدُ الْوَاوَيْنِ أَوْ الْيَاءَيْنِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.
 وَإِنَّمَا قَالَ النَّازِمُ: «يُبَيِّنُ»، وَلَمْ يَقُلْ: يُبَيِّنُونَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَقَدَّمَ لَهُ ذِكْرُ النَّاسِ، وَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ، وَ«يُبَيِّنُ» وَقَعَ عَلَى الْمَفْرَدِ مُرَاعَاتِهِ لِلْفِظِ «كُلُّ»؛ لِأَنَّ لَفْظَهَا مُفْرَدٌ، وَهِيَ وَقِيعَةٌ عَلَى الْجَمْعِ، وَيَكُونُ هَذَا عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ [مریم: ٩٣].

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَعَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ آمِينَ]:

[٢٢] أَجَلُّهَا فَاعْلَمْ كِتَابَ الْمُقْنِعِ ❀❀❀ فَقَدْ أَتَى فِيهِ بِنَصِّ مُقْنِعِ

(١) عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي أبو عبد الرحمن، العالم الزاهد الورع، تفقه على سفیان الثوري ومالك بن أنس وروى عنه الموطأ، وعنه ابن عيينة ويحيى بن معين وابن راهويه، توفي سنة إحدى وثمانين ومائة.
 (٢) الديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٢١٢)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/٣٩٨)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٥/٣٨٢).
 (٣) أنظر: حلية الأولياء لأبي نعيم: (٨/١٦٧)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي: (٧/١٩٢).
 (٤) في الأصل: «العرفاء» .
 (٥) المدونة الكبرى للإمام مالك: (١/١٣٠)، وانظر: التهذيب في اختصار المدونة لأبي سعيد البرادعي: (١/١٩١).
 (٥) انظر: الذخيرة للقرافي: (١/٥٢)، ومواهب الجليل لشرح مختصر خليل للخطاب: (١/٣٦).

أَي: أَعْظَمُهَا، و«الجليل»: العَظِيمُ، وَيُرِيدُ أَنَّهُ عَظِيمُ الْمَنْفَعَةِ، كَثِيرِ الْفَائِدَةِ؛ لِأَنَّهُ عَظِيمُ الْجُرْمِ، وَإِنَّمَا قَالَ فِيهِ ذَلِكَ لِكَوْنِ مُؤَلِّفِهِ مُقَدِّمًا فِي عِلْمِ الرَّسْمِ وَمَا فِي مَعْرِفَةِ الْقُرْآنِ، وَهُوَ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي^(١).

وَسَمِعْتُ مِنَ النَّازِمِ يَحْتَلِّثُهُ مَرَارًا يَقُولُ: «أَنْهُمَا مُقْنَعَانِ لِأَبِي عَمْرٍو كَحَلَّتْهُ، أَحَدُهُمَا أَعْظَمُ جُرْمًا مِنَ الْآخَرِ، وَأُظُنُّ هَذَا الَّذِي بَيْنَ أَيْدِي النَّاسِ هُوَ الْكَبِيرُ^(٢)، وَهُوَ كِتَابُ صَفِيدٍ (كَبِير) عَظِيمٍ فِي الرَّسْمِ، عَلَيْهِ اعْتَمَدَ كَثِيرٌ مِمَّنْ اعْتَنَى بِعِلْمِ الْقُرْآنِ».

كَانَ كَحَلَّتْهُ يَذْكُرُ لَنَا ذَلِكَ وَيَقُولُ فِي مَوَاضِعٍ مِنَ «العَقِيلَةِ» فِي وَقْتِ إِقْرَائِهِ كَحَلَّتْهُ [لَهَا]^(٣) - لِأَنَّ أَبَا الْحَسَنِ السَّخَاوِي^(٤) يَقُولُ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَبِيَاتِهَا: «هَذَا مِنْ زِيَادَةِ الْعَقِيلَةِ عَلَى مَا فِي الْمُقْنَعِ» - : «[وَهُوَ فِي الْمُقْنَعِ]^(٥) مَذْكُورٌ».

فَكَانَ يَعْتَدِرُ لِلْسَّخَاوِي بِذَلِكَ، وَيَقُولُ: «لَعَلَّهُ مَا طَاعَ إِلَّا الْمُقْنَعِ الصَّغِيرِ»، وَكَانَ يَقُولُ: «أَنَّهُ رَأَاهُ، وَأَنَّهُ فِي مِقْدَارِ أَرْبَعِينَ وَرَقَةً صِغَارًا».

وَكَلاهُمَا مِمَّا عَنَى جَمَعَهُمَا وَتَأَلَّفَهُمَا الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْمُقْرِي أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عُثْمَانَ الدَّانِي.

و«دَانِيَّةٌ»: مَدِينَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ بِلَادِ الْأَنْدَلُسِ^(٦)، كَانَ سُكْنَى الْحَافِظِ وَوَفَاتَهُ بِهَا. وَذَكَرَ النَّازِمُ كَحَلَّتْهُ فِي «شَرْحِهِ الْمَوْضُوعُ عَلَى الْبَرِّيَّةِ»^(٧): أَنَّ الْحَافِظَ أَبَا عَمْرٍو كَانَ مِنْ أَهْلِ «قَرْطَبَةَ»^(١)، مِنْ رَبْضِ^(٢) مِنْ أَرْبَاضِهَا، وَسَكَنَ «دَانِيَّةً» فَتَسَبَّبَ إِلَيْهَا، وَاسْمُهُ: عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الْأَمْوِيِّ، وَيُسْتَهْرَبُ بِ: «ابْنِ الصَّيْرِفِيِّ»^(٣).

(١) ترجمته في: جذوة المقتبس للحميدي: (ص ٣٠٥)، والصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٢/ ٥٩٢)، وبغية الملتبس للضيبي: (ص ٤١١)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: (١/ ٤٠٦)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/ ٤٤٧)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٢٨٨)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (١/ ١١٥).

(٢) وهو المطبوع الذي بين أيدينا الآن، وحققه أحمد أحمد دهان طبعته مطبعة الترقفي بدمشق سنة ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م، وكذلك حققه محمد الصادق قمحاوي وطبعته مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.

(٣) في الأصل «بها».

(٤) سبقت ترجمته.

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) «دانية» بالأجنبية: "denia"، وهي مدينة من أعمال بلنسية على شاطئ البحر المتوسط شرقا.

انظر: الروض الماطر للحميري: (ص ٢٣١)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (٢/ ٤٣٤).

(٧) وهو المسمى: «القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرئ الإمام نافع» وهو مطبوع بين أيدينا

قَالَ غَيْرُهُ: « كَانَ أَبُو عَمْرٍو يَحْكُمُهُ حَافِظًا، ضَابِطًا، عَالِمًا بِالْقُرْآنِ، عَارِفًا بِطُرُقِهِ وَمَعَانِيهِ، لَهُ عَلَيْهِ تَوَالِيفٌ كَثِيرَةٌ، وَمُجَلَّدَاتٌ شَهِيرَةٌ ».

ذَكَرَ (٤) أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الْعَنِيِّ الشَّهْرِبَرِيُّ «الَلَّبِيبُ» (٥) فِي شَرْحِ «العَقِيلَةَ» (٦) قَالَ: « رَأَيْتُ لِأَبِي عَمْرٍو كِتَابَهُ فِي بَرْنَامَجٍ مِائَةً وَعِشْرُونَ تَأْلِيفًا، مِنْهَا فِي الرَّسْمِ إِحْدَى عَشَرَ كِتَابًا، أَصْعَرُهَا جُرْمًا كِتَابُ الْمُقْبَعِ » (٧).

وَسَمِعْتُ [مِنْ] (٨) بَعْضِ أَصْحَابِنَا مِمَّنْ يُوثِقُ بِقَوْلِهِ وَيَعْمَلُ عَلَيْهِ: أَنَّ الدَّانِيَّ أَلْفَ مِائَةٍ وَتَيْفٌ وَثَلَاثِينَ كِتَابًا فِي [عِلْمِ الْقُرْآنِ مِنْ تَفْسِيرٍ وَقِرَاءَاتٍ وَنَقْطٍ وَرَسْمٍ وَغَيْرِهِ؛ وَأَكْثَرُهَا عِلْمُ الْقُرْآنِ وَالْقِرَاءَاتِ وَالرَّسْمِ] (٩) إِنَّمَا أُخِذَ عَنْهُ .

تُوْفِيَ بِحَمْدِهِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ فِي النَّصْفِ مِنْ شَوَّالِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعُمِائَةٍ (١٠)، وَدُفِنَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، حَضَرَ جَنَازَتَهُ خَلْقٌ عَظِيمٌ، لَمْ يَبْقَ بِمَدِينَةِ «دَانِيَةَ» أَحَدٌ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالضُّعْفَاءِ وَالصِّغَارِ وَالْكِبَارِ، وَلَمْ يَبْلُغْ نَعَشُهُ إِلَى قَبْرِهِ إِلَّا قُرْبَ الْعُرُوبِ مِنْ شِدَّةِ اِزْدِحَامِ النَّاسِ عَلَيْهِ، وَكَانَ بَيْنَ دَارِهِ [ب/١٩] وَقَبْرِهِ مَسَافَةٌ قَرِيبَةً جِدًّا، وَلَوْ كَانَ الْمَكَانُ بَعِيدًا مَا دُفِنَ تِلْكَ

بتحقيق: التلميذي محمد محمود.

(١) «قرطبة»: "Cordoba" مدينة إسبانية كانت عاصمة الأندلس الكبرى، تقع في وسطها على نهر الوادي الكبير، وكانت عاصمة بني أمية هناك، وكانت منارة الفكر والثقافة، منها وصلت علوم الإسلام إلى أوروبا.

الروض المعطار للحميري: (ص ٤٥٦)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (٤/٣٢٤)، والموسوعة التاريخية الجغرافية: (١/٣١٠).

(٢) «الربض»: ما حول المدينة، أي: ناحيتها وضاحتها. انظر: لسان العرب لابن منظور «ربض»: (٧/١٤٩).

(٣) القصد النافع للحراز: (ص ٦٩).

(٤) في الأصل زيادة كلمة «ذلك» في هذا الموضع وسقطت من «س وت»، وهو الصواب؛ لأنه ليس من كلام اللبيب في الدرة الصقيلة.

(٥) لم أجد له ترجمة.

(٦) وهو الشرح المسمّى بـ «الدرة الصقيلة في شرح أبيات العقيلة».

(٧) الدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٤/ب].

(٨) سقطت من «س».

(٩) في الأصل: «في علم القرآن والقراءة والرسم» .

(١٠) انظر: القصد النافع للحراز: (ص ٦٩).

اللَّيْلَةَ، وَمَشَى السُّلْطَانُ ابْنَ مُجَاهِدٍ (١) عَلَى رِجْلَيْهِ أَمَامَ النَّعْشِ، وَيَقُولُ: «لَا طَاعَةَ إِلَّا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»، لَمَّا رَأَى مِنْ أَرْدَحَامِ النَّاسِ عَلَيْهِ.
وَحُتِمَ الْقُرْآنُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ وَالْيَوْمَ الَّذِي يَلِيهَا أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِينَ حِثْمَةً، وَيَأْتِي النَّاسُ إِلَى قَبْرِهِ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرَيْنِ.

قَالَ الْمُغَامِي (٢): «فَكَانَ أَبُو عَمْرٍو مُجَابَ الدَّعْوَةِ، مَالِكِي المَذْهَبِ» (٣).
قَالَ أَبُو عَمْرٍو الحَافِظُ: «سَمِعْتُ [أَبِي] (٤) غَيْرَ مَا مَرَّةً يَقُولُ: «وُلِدْتُ سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ، قَالَ: وَابْتَدَأْتُ طَلَبَ العِلْمِ سَنَةَ حَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ [وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعَةِ عَشَرَ سَنَةً، وَتَوَجَّهْتُ لِلْمَشْرِقِ لِأَدَاءِ فَرِيضَةِ الحَجِّ يَوْمَ الأَحَدِ الثَّانِي مِنَ المَحْرَمِ سَنَةَ سَبْعٍ (٥) وَتِسْعِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ] (٦)، وَحَجَّجْتُ سَنَةَ ثَمَانَ وَتِسْعِينَ، وَكَتَبْتُ الحَدِيثَ فِي هَذَيْنِ العَامَيْنِ، وَانصَرَفْتُ إِلَى «الأَنْدَلُسِ» سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ» (٧).
وَكَانَ عَمْرُو رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ثَلَاثَ وَسَبْعِينَ سَنَةً، انْتَفَعَ بِهِ وَعَلَى يَدَيْهِ أَنَاسٌ كَثِيرَةٌ، لَا يُحْصِي عَدْدَهُمْ إِلَّا اللهُ تَعَالَى، فِي «الأَنْدَلُسِ» وَغَيْرِهَا، فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ، وَكَانَ عَظِيمَ البَرَكَةِ، وَفَضَائِلُهُ كَثِيرَةٌ، وَبَرَكَاتُهُ شَهِيرَةٌ، نَفَعَهُ وَنَفَعْنَا بِهِ.

(١) هو: علي بن مجاهد بن يوسف العامري إقبال الدولة، ولي دانية بعد وفاة أبيه وتلقب بالموفق، واشتهر بحبه لأهل العلم، والإحسان إليهم، ونشبت بينه وبين المعتذر بن هود فتنة فغلبه ابن هود وامتلك دانية، توفي قبل فتنة المرابطين ببسبر.
المعجب في تلخيص أخبار المغرب للمراكشي: (٧٤/١)، والمغرب في حلى المغرب لابن سعيد المغربي: (٤٠١/٢)، والحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية لشكيب أرسلان: (٢٩٧/٣).
(٢) هو: محمد بن عيسى بن فرج التجيبي المغامي الطليطلي أبو عبد الله، مقرئ الأندلس، قرأ على الداني ومكي، قرأ عليه إجازة أبو علي الصديقي، وقرأ عليه أبو بكر بن عياش وغيرهما، توفي سنة خمس وثمانون وأربعمائة.
الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٨١٥/٣)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: (٣٥٨/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١٩٨/٢).

(٣) الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٥٩٣/٢).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) في "ت": "ستة".

(٦) سقطت من "س".

(٧) الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٥٩٣/٢).

وَكَانَ يُقَالُ: « أَبُو عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ (١) مُحَدَّثٌ «الْأَنْدَلُسِ»، وَأَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ مُقَرَّرٌ، وَأَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي (٢) فَفِيهَا ».

وَقَوْلُ النَّازِمِ: «فَقَدْ أَتَى فِيهِ» أَي: فِي «الْمُقْنَعِ»، وَالْفَاعِلُ «يَأْتِي» هُوَ الْحَافِظُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ ذِكْرٌ فَالَلْفُظُ يَتَضَمَّنُهُ، لِأَنَّ التَّأْلِيفَ لِأَبَدٍ لَهُ مِنْ مُؤَلِّفٍ.

وَقَوْلُهُ: «بِنَصِّ مُقْنَعٍ» أَي: كَافٍ يَكْتَفِي بِهِ قَارِئُهُ، وَيُعْنِيهِ عَنِ النَّظْرِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ، هَذَا مِنَ «التَّجْنِيسِ»؛ وَهُوَ مِنَ «الْبَدِيعِ»، وَمَعْنَى «التَّجْنِيسِ»: الْإِثْيَانُ بِكَلِمَتَيْنِ لَفْظُهُمَا مُتَّحِدٌ وَمَعْنَاهُمَا مُخْتَلَفٌ (٣) مِثْلَ هَذَا، فَإِنَّ «الْمُقْنَعِ» الْأَوَّلَ اسْمٌ لِلْكِتَابِ، وَالثَّانِي بِمَعْنَى: الْكِفَايَةِ وَالْقِنَاعَةِ، وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤):

مَوَاعِيْدُهُ فِي الْفَضْلِ أَحْلَامٌ نَائِمٌ أَشَبَّهَهَا بِالسَّقْفِ أَوْ بِسَرَابِهِ
فَمَنْ لِي بَوَاحٍ لَوْ تَحَايَرَ فِي الدُّجَى أَخُو سَفَرٍ فِي لَيْلٍ غَيْمٍ سَرَى بِهِ
يَا مُبْتَلَى بَضْنَاهُ يَرْجُو رَحْمَةً مَنْ مَالِكٍ يَشْفِيهِ مِنْ أَوْصَايِهِ (٥)
أَوْصَاكَ سِحْرُ جُفُونِهِ بِتَسَاهُدٍ وَتَبَلَّدَ، فَقَبِلْتَ مَا أَوْصَى بِهِ
اصْبِرْ عَلَيَّ مَضْضِ الْهَوَى فَلَربَّمَا تَحَلُّوْا مَرَارَةً صَبْرَهُ أَوْصَايِهِ (٦)
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ: «أَوْصَايِهِ» وَ«مَا أَوْصَى بِهِ» وَقَاعٌ عَلَيَّ مَعْنَى وَاللَّفْظُ وَاحِدٌ، وَكَذَلِكَ: «بِسَرَابِهِ» فِي الْبَيْتَيْنِ قَبْلَهُ.

(١) سبقت ترجمته.

(٢) هو: سليمان بن خلف بن سعد التحيبي القرطبي الباجي أبو الوليد، الفقيه المالكي الأصولي المتكلم، أخذ عن يونس بن مغيث و مكّي بن أبي طالب ورحل إلى المشرق وأخذ عن أبي إسحاق الشيرازي وغيره، وعاد إلى الأندلس وتولى القضاء في بعض أبحاثها، له: المنتقى في شرح الموطأ والسراج في علم الحجاج وأحكام الأصول، توفي سنة أربع وسبعين وأربعمائة. الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٣١٧/١)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص١٩٧).

(٣) انظر: الخصائص لابن جني: (٤٨/٢)، فقه اللغة وأسرار العربية لابن الأنباري: (ص٤٣٥)، مفتاح العلوم: (ص٤٢٩)، أسرار البلاغة: (ص٤).

(٤) هو: عبید الله بن أحمد بن علي الميكالي أبو الفضل (ت٤٣٦هـ).

انظر ترجمته في: فوات الوفيات للكتني: (٤٢٨/٢)، والأعلام للزركلي: (١٩١/٤).

(٥) «الأوصاب»: جمع وَصَبٌ؛ وهو: الوجد والمرض والسقم. انظر: لسان العرب لابن منظور «وصب»: (٧٩٧/١).

(٦) وانظر: زهر الأداب وثمر الألباب لأبي إسحاق الحصري: (٣٣٩/١).

وَقَوْلُ النَّازِمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَجْلُهَا فَأَعْلَمُ كِتَابَ الْمُقْنِعِ» فِيهِ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، لِأَنَّ الْكِتَابَ هُوَ «الْمُقْنِعُ»، وَ«الْمُقْنِعُ» هُوَ الْكِتَابُ، فَلَوْ قَالَ: «أَجْلُهَا فَأَعْلَمُ كِتَابَ الْكِتَابِ» لَكَانَ خَلْفًا مِنَ الْكَلَامِ، وَالْجَوَابُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ تُضِيفُ الشَّيْءَ إِلَى نَفْسِهِ إِذَا كَانَ بِلَفْظَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ مِثْلَ مَا قَالَ النَّازِمُ، وَمِثْلَ مَا سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ: مَسْجِدُ الْجَامِعِ، وَالْمَسْجِدُ هُوَ الْجَامِعُ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ [آ: ٩]، وَ«الْحَصِيدُ»: هُوَ الْحَبُّ، وَمِثْلَ قَوْلِ ابْنِ دُرَيْدٍ:

بِفِي امِرِّي فَاخْرَكُم عَفْرَ السُّبْرِي (١)

و«العفر»: التُّرَابُ، وَ«البراء»: التُّرَابُ (٢).

وَقَدْ اخْتَلَفَ التُّحَاةُ فِي إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ هَلْ يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ إِضْمَارٍ؟ فَمَذَهَبُ الْكُوفِيِّينَ جَوَازُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ إِضْمَارٍ إِذَا اخْتَلَفَ اللَّفْظَانِ كَمَا قَدَّمْنَا، وَالْبَصْرِيُّونَ لَا يُجَوِّزُونَ ذَلِكَ (٣)، وَيَقُولُونَ فِي: «مَسْجِدِ الْجَامِعِ» وَ«حَبِّ الْحَصِيدِ» أَنَّهُ مُضَافٌ عَلَى تَقْدِيمِ [٢٠/أ] حَذْفِ الْمَنْعُوتِ، وَإِقَامَةِ النَّعْتِ مَقَامَ الْمَنْعُوتِ، وَتَقْدِيرُهُ عِنْدَهُمْ: «مَسْجِدُ الْوَقْفِ الْجَامِعِ»، وَ«حَبُّ النَّبْتِ الْحَصِيدِ»، وَيُقَالُ فِي هَذَا: «كِتَابُ التَّأْلِيفِ الْمُقْنِعِ».

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ (٤): " فِي هَذَا الَّذِي ذَكَرَ النَّازِمُ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْعَامِّ إِلَى الْخَاصِّ؛ لِأَنَّ «الْكِتَابَ» أَعْمٌ مِنْ «الْمُقْنِعِ»؛ إِذْ هُوَ وَاقِعٌ عَلَى كُلِّ كِتَابٍ، فَخَصَّصَهُ بِإِضَافَةِ «الْمُقْنِعِ»، وَهَذَا كَقَوْلِهِمْ: «عَرِقُ النَّسَاءِ»، فَخَصَّصَهُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى «النَّسَاءِ»؛ لِأَنَّ «العرق» أَعْمٌ مِنْ «النَّسَاءِ» (٥). "

(١) هذا الشطر الثاني من البيت الذي شطره الأول: «هم الألى إن فاحروا قال الألى»، وقد تقدم ذكره في آخر شرح

البيت رقم (٠٣): (ص ٣٢٥).

(٢) انظر: الصحاح للجوهري «مادة برا»: (٢٢٧٩/٦)، ولسان العرب لابن منظور: «مادة عفر»: (٥٨٣/٤).

(٣) راجع المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبن الأنباري: (ص ٣٥٢)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٣٩١/١).

(٤) لم أجد قائله.

(٥) انظر: لسان العرب لابن منظور: «مادة نسا»: (٣٢١/١٥)، ومختار الصحاح للرازي «مادة نسا»: (ص ٦٨٨).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٣] وَالشَّاطِطِيُّ جَاءَ فِي الْعَقِيلَةِ ❀❀❀ بِهِ وَزَادَ أَحْرَفًا قَلِيلَةً

قَوْلُهُ: «وَالشَّاطِطِيُّ» مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ فِي: «جَاءَ» وَفَاعِلُهُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِفِعْلِ مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ الثَّانِي، فَيَكُونُ مِنْ «بَابِ الاِسْتِعَالِ» (١).

وَقَوْلُهُ: «جَاءَ فِي الْعَقِيلَةِ» أَي: فِي «الشَّاطِطِيَّةِ الصُّغْرَى»، وَهِيَ الَّتِي سَمَّاهَا: «عَقِيلَةُ أَثْرَابِ القَصَائِدِ فِي أَسْنَى المقاصد».

وَقَوْلُهُ: «بِهِ» أَي: «المُقْنَعُ»؛ لِأَنَّهُ نَظَمَ فِيهِ «المُقْنَعُ»، «وَزَادَ» عَلَى مَا فِي «المُقْنَعِ» «أَحْرَفًا قَلِيلَةً»، وَهِيَ مَعْلُومَةٌ عِنْدَ مَنْ نَظَرَهَا، وَتَبَعَهَا بِالْبَحْثِ عَلَيْهَا، وَعَرَفَ مَا فِي «المُقْنَعِ» (٢)، وَهُوَ المُرَادُ بِقَوْلِ الشَّاطِطِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

وَهَاكَ نَظْمَ الَّذِي فِي مُقْنَعٍ عَنِ أَبِي عَمْرٍو وَفِيهِ زِيَادَاتٌ فَطِبَّ عُمَرَا (٣)
وَالشَّاطِطِيُّ: هُوَ القَاسِمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ فَيْرِهِ بنِ أَبِي القَاسِمِ الرُّعَيْنِيِّ ثُمَّ الشَّاطِطِيُّ (٤)،
و«فَيْرِهِ» اسْمٌ وَالدِّهْنُ مِنْ قَوْلِكَ: فَرَيْتُ فَمَ الدَّابَّةِ؛ إِذَا كَشَفْتَ عَنْهَا لِتَعْلَمَ مَا سُنَّهَا (١)، وَالأَمْرُ مِنْهُ:

(١) الاِسْتِعَالُ: أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ وَيَتَأَخَّرَ عَنْهُ عَامِلٌ مَشْغُولٌ عَنْ نَصْبِهِ بِالْعَمَلِ فِي ضَمِيرِهِ أَوْ مِضَافٍ لَضَمِيرِهِ.
انظر: حاشية الصبان على الأشموني للصبان: (١٠٢/١)، وشرح ابن عقيل: (٤٦٩/١)، وشرح قطر الندى لابن هشام:
(ص ١٩٢)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: (٦١١/٢).

(٢) والناظم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْتَوْفِ جَمِيعَ مَا زِيدَ فِي «العقيلة» عَلَى «المقنع» بَلْ ذَكَرَ فِي هَذَا النِّظْمِ سِتَّةَ مَوَاضِعَ لِغَيْرِهِ هِيَ:

أولها: فِي قَوْلِ النَّاظِمِ: «وَفِي العَقِيلَةِ عَلَى الإِطْلَاقِ * فَلَيسَ لَفْظُ مِنْهُ بِاتِّفَاقٍ»، البَيْتَ رَقْمًا: (١٥٩).

الثاني: فِي قَوْلِهِ: «وَجَاءَ فِي يَحْيَى إِطْلَاقًا لَدَى * عَقِيلَةً وَلاِبْنِ حَرْبٍ وَرَدَا»، البَيْتَ رَقْمًا: (٢٨٢).

الثالث: فِي قَوْلِهِ: «وَفِي يُنْبِئُوا فِي العَقِيلَةِ أَلْفٌ * وَلاِيسَ قَبْلَ الوَاوِ فِيهِنَّ أَلْفٌ»، البَيْتَ رَقْمًا: (٣٢٢).

الرابع: فِي قَوْلِهِ: «وَفِي العَقِيلَةِ أَتَى سَقِيَاهَا * وَلاِ يَجِيءُ بِأَلْيَاءِ فِي سِوَاهَا»، البَيْتَ رَقْمًا: (٣٧١).

الخامس: فِي قَوْلِهِ: «وَجَاءَ أَيْضًا لِإِلَى جِائِءَ مَعًا * لَدَى العَقِيلَةِ، وَكُلُّ: نَسْفَعًا»، البَيْتَ رَقْمًا: (٣٤٣).

السادس: فِي قَوْلِهِ: «وَلاِ يَجِيءُ لَفْظُ القَوَى فِي مُقْنَعٍ * وَمِنْ عَقِيلَةٍ وَتَنْزِيلِ وَعِي»، البَيْتَ رَقْمًا: (٣٨٩).

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ١٨٢ و ٢٠٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٣٨١ و ٤١٤).

(٣) انظر: العقيلة البيت رقم: (٤٥). الوسيلة للسخاوي: (ص ٨٦)، الدرر الصقيلة للليب (مخطوط): [١٩/ب].

(٤) ترجمته في: التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار: (٧٣/٤)، ووفيات الأعيان لابن خلكان: (٧١/٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٦١/٢١)، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي: (٢٧١/٧)، والبداية والنهاية لابن كثير: (١٠/١٣)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٣٢٣)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: (٥٧٣/٢)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢٠/٢)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٢٦٠/٢).

«فَرَّهُ» عَلَى لُغَةِ الْمُتَّبِعِينَ؛ لِأَنَّهُمْ يَضُمُّونَ مَعَ ضَمِيرِ الْمَذْكُورِ، ثُمَّ اشْتَبَعُوا الْكَسْرَةَ فَصَارَ «فِيرَهُ» كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ (٢):

وَإِنِّي حَيْثُمَا يَنْتَبِي الْهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ
فَهُوَ إِذَا جُمِلَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَفَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ، وَإِذَا وَصَلَ عَلَى هَذَا فَمَا بَعْدَهُ ضُمَّتْ هَاؤُهُ؛ لِأَنَّهَا
إِنَّمَا سَكَنْتْ لِلْوَقْفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ، وَيَكُونُ أَعْجَمِيًّا، وَإِذَا وَصَلَ عَلَى هَذَا أَعْرَبَتْ
هَآؤُهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ لِلْعُجْمَةِ وَالتَّعْرِيفِ.

و«الرُّعَيْنِيُّ»: ائْتِسَابُ لِقَبِيلَتِهِ (٣)، و«الشَّاطِئِيُّ»: ائْتِسَابُ لِبَلَدِهِ (٤).

كَانَ تَخَلُّقُهُ عَالِمًا بِكِتَابِ اللَّهِ، بِقِرَائَتِهِ وَتَفْسِيرِهِ، عَالِمًا بِمُجَدِّدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُبْرَزًا فِيهِ،
وَكَانَ إِذَا قُرِئَ عَلَيْهِ «الْبُخَارِيُّ» وَ«مُسْلِمٌ» وَ«المُوَطَّأُ» يُصَحِّحُ النُّسْخَ مِنْ حِفْظِهِ، وَيُمْلِي النُّكُتَ
عَلَى الْمَوَاضِعِ الْمَحْتَاجِ إِلَى ذَلِكَ فِيهَا.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ: " وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ نَظَّمَ كِتَابَ «التَّمْهِيدِ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي قَصِيدَةٍ
دَالِيَّةٍ فِي خَمْسِمِائَةِ بَيْتٍ، مَنْ حَفِظَهَا أَحَاطَ بِالْكِتَابِ عِلْمًا.

وَكَانَ مُبْرَزًا فِي عِلْمِ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ، عَالِمًا بَعِلْمِ الرَّوْيَا، حَسَنَ الْمَقَاصِدِ، مُحْكَمًا فِيمَا يَقُولُ
وَيَفْعَلُ، وَكَانَ يَجْتَنِبُ فُضُولَ الْقَوْلِ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي سَائِرِ أَوْقَاتِهِ إِلَّا بِمَا تَدْعُو إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ،
وَكَانَ لَا يَجْلِسُ لِلِإِقْرَاءِ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ، وَفِي هَيْئَةٍ حَسَنَةٍ وَخُضُوعٍ وَاسْتِكَانَةٍ، وَيَمْنَعُ جُلْسَاؤُهُ

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة فرر»: (٥٠/٥)، وتاج العروس للزبيدي «مادة فرر»: (٣١٢/١٣).

(٢) ينسب هذا البيت لإبراهيم بن هرمة كما في ملحق ديوانه: (ص ٢٣٩)، وبلا نسبة في أكثر كتب الأدب كما في:
الاحتساب في القراءات الشواذ لابن جني: (١/٢٥٩)، وسر صناعة الإعراب لابن جني: (١/٢٦)، والصاحي في فقه اللغة
لابن فارس: (ص ٢٧)، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص ١٩)، وأسرار العربية لابن الأنباري: (ص ٤٥)،
ولسان العرب لابن منظور «مادة نضل»: (١١/٦٦٥)؛ وانظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة لإميل يعقوب: (٣/٣٣٩).

(٣) نسبة إلى ذي رعين - تصغير رعين وهو الجبل النادر حتى يستطيل في الأرض، ورعن الرجل فهو مرعون؛ إذا حميت
عليه الشمس - وهم: بطن من حمير، من القحطانية، وهو أحد أقبال اليمن واسمه: يرهم بن يزيد بن سهل بن عمرو.

انظر: جهمرة أنساب العرب لابن حزم: (٢/٤٧٨)، ومعجم قبائل العرب لعمر كحالة: (٢/٤٣٨).

(٤) «شاطبة» "jativa" مدينة هامة في شرقي الأندلس جنوبي مدينة بلنسية وإلى الغرب من مدينة دانية، استولى عليها
الفرنج في العشر الأخير من رمضان سنة خمس وأربعين وستمائة.

الروض المعطار للحميري: (ص ٣٣٧)، معجم البلدان لياقوت الحموي: (٣/٣٠٩)، والموسوعة التاريخية الجغرافية: (١/٣٠٥).

مِنَ الْخَوْضِ فِي الْبَاطِلِ مِنَ الْحَدِيثِ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي الْعِلْمِ وَالْقُرْآنِ، وَكَانَ يَعْتَلُّ الْعِلَّةَ الشَّدِيدَةَ فَلَا يَشْتَكِي وَلَا يَتَأَوَّهُ، وَإِذَا سُئِلَ عَنْ حَالِهِ قَالَ: الْعَافِيَّةُ، لَا يَزِيدُ عَلَيَّ ذَلِكَ. قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَذَكَرْتُ لَهُ يَوْمًا جَامِعَ مِصْرَ وَقُلْتُ لَهُ: قَدْ قِيلَ: أَنَّ الْأَذَانَ يُسْمَعُ فِيهِ مِنْ غَيْرِ الْمُؤَذِّنِينَ، وَلَا يُرَى مَا هُوَ، فَقَالَ: قَدْ سَمِعْتُهُ مَرَارًا لَا أَحْصِيهَا عِنْدَ الزَّوَالِ. قَالَ: قَالَ لِي يَوْمًا: جَرَتْ [٢٠/ب] بَيْنِي وَبَيْنَ الشَّيْطَانِ مُخَاطَبَةٌ، فَقَالَ: فَعَلْتَ كَذَا سَأَهْلِكَ، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ مَا أَبَالِي.

وَقَالَ لِي يَوْمًا: جُرْتُ وَكُنْتُ فِي طَرِيقٍ وَتَخَلَّفَ عَنِّي مَنْ كَانَ مَعِيَ وَأَنَا عَلَى الدَّابَّةِ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ فَسَبَّنِي أَحَدُهُمَا سَبًّا قَبِيحًا، فَأَقْبَلْتُ عَلَى الْإِسْتِعَاذَةِ مِنْهُ، وَبَقِيَ كَذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ الْآخَرُ: دَعْنِي، وَفِي تِلْكَ الْحَالَةِ لَحِقَنِي مَنْ كَانَ مَعِيَ فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ، فَطَلَبَ يَمِينًا وَشِمَالًا فَلَمْ يَجِدْ أَحَدًا.

فَكَانَ رَضِيَ اللَّهُ يَعْدِلُ أَصْحَابَهُ فِي السِّرِّ عَلَى أَشْيَاءَ لَا يَعْلَمُهَا مِنْهُمْ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَكَانَ يَجْلِسُ إِلَيْهِ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ فَلَا يَرْتَابُ فِي أَنَّهُ لَا يُبْصِرُ، لِأَنَّهُ لِدَكَائِهِ لَا يَظْهَرُ مِنْهُ مَا يَظْهَرُ مِنَ الْأَعْمَى (١). وُلِدَ فِي آخِرِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ، وَمَاتَ رَضِيَ اللَّهُ يَوْمَ الْأَحَدِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، فِي الْيَوْمِ الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةِ تِسْعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ، وَدُفِنَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ بِمَقْبَرَةِ «الْبَيْسَانِي»، وَتُعرف تِلْكَ النَّاحِيَّةُ بِ«السَّارِيَّةِ»، وَكَانَ عُمرُهُ [رَضِيَ اللَّهُ] (٢) اِثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ سَنَةً (٣). أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَلَى الشَّيْخِ الْإِمَامِ الزَّاهِدِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ [هُذَيْل] (٤) عَنْ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو الدَّنَانِي، وَأَخَذَهَا أَيْضًا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي الْعَاصِي [النَّفْرِي] (٥) «(٦)».

(١) انظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي: (٥/ ٢٢١٧)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٢/ ٢٦٠).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي: (٥/ ٢٢١٧).

(٤) في الأصل: «ذهيل» وهو تصحيف.

وهو: علي بن محمد بن علي بن هذيل البلنسي أبو الحسن، انتهت إليه رئاسة الإقراء في زمانه، قرأ على أبي داوود -زوج أمه- ولازمه مدة، وقرأ عليه أبو القاسم الشاطبي وأبو جعفر الحصار، توفي في رجب سنة أربع وستين وخمسمائة.

التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار: (٣/ ٢٠١)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: (٢/ ٥١٧)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/ ٥٠٦).

(٥) في الأصل: «المقري». وهو: محمد بن علي بن محمد بن أبي العاصي النفري الشاطبي أبو عبد الله، يعرف بابن اللائي،

إمام مقريٍّ مجوّد محقق، قرأ القراءات على ابن غلام الفرس، وقرأ عليه أبو القاسم الشاطبي وأبو عبد الله بن سعادة، توفي سنة

بضع وخمسين وخمسمائة. معرفة القراء الكبار للذهبي: (٢/ ٥٤٦)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/ ١٨٠).

(٦) فتح الوصيد للسخاوي: (١/ ٦١-٨).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ]:

[٢٤٤] وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو دَاوُدَ ❁❁❁ رَسْمًا بِتَنْزِيلٍ لَهُ مَزِيدًا

يُرِيدُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا دَاوُدَ ذَكَرَ فِي تَنْزِيلِهِ - وَهُوَ الْكِتَابُ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ الْمُسَمَّى بِـ«التَّنْزِيلِ»^(١) - رَسْمًا زَائِدًا عَلَى مَا فِي «العَقِيلَةَ» وَعَلَى مَا فِي «المُقْعِ»، وَكَذَا أَخْبَرَنِي نَازِمُهُ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَرَحِمَهُ - .

وَذَكَرَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ بَشْكَوَالٍ^(٢) فِي كِتَابِ «الصَّلَّة»: «أَنَّ أَبَا دَاوُدَ - وَهُوَ سُلَيْمَانُ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ نَجَاحٍ مَوْلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ هِشَامِ الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ^(٣) - سَكَنَ «دَانِيَةَ» وَ«بَلَنْسِيَةَ»^(٤)، يُكْنَى أَبَا دَاوُدَ، رَوَى عَنْ أَبِي عَمْرٍو عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الْمُقْرِيِّ، وَأَكْثَرَ عَنْهُ، وَهُوَ أَثْبَتُ النَّاسِ فِيهِ، وَعَنْ أَبِي عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ، وَعَنْ أَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِي، وَذَكَرَ شَيْوْخًا غَيْرَ هَؤُلَاءِ. وَكَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُقْرِيِّينَ وَعُلَمَائِهِمْ وَفَضْلَائِهِمْ وَخِيَارِهِمْ، عَالِمًا بِالْقِرَاءَاتِ وَرُؤَاتِهَا، حَسَنَ الضَّبْطِ لَهَا، وَكَانَ دِينًا فَاضِلًا، ثِقَّةً فِيمَا رَوَاهُ، وَلَهُ تَوَالِيفٌ كَثِيرَةٌ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَكَانَ حَسَنَ الْخَطِّ، جَيِّدَ الضَّبْطِ.

وانظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي: (٥/ ٢٢١٧)، ووفيات الأعيان لابن خلكان: (٤/ ٧١)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٢٦٣/ ٢١)، والوافي بالوفيات للصفدي: (١٠٩/ ٢٤)، وشذرات الذهب لابن العماد: (٤/ ٣٤٩).
 (١) اسمه: «التبيين لهجاء التنزيل»، ويسمى أحيانا: «الكتاب الكبير»، ثم اختصره أبو داود وسماه: «مختصر التبيين لهجاء التنزيل» وهو المطبوع الذي بين أيدينا اليوم. انظر: مختصر التبيين: (١/ ٢٥٥-٢٦٣).
 (٢) هو: خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال أبو القاسم، محدث الأندلس ومؤرخها، سمع أبا محمد بن عتاب وأكثر عنه، وأبا الوليد بن رشد، روى عنه أبو بكر بن خير وأبو القاسم القنطري، له: كتاب الصلوة التكملة لكتاب الصلوة لابن الأبار: (١/ ٢٤٨)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ١٨٤)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (١/ ١٥٤).
 (٣) هو: هشام بن الحكم بن عبد الرحمن أبو الوليد، المؤيد بالله، كان العاشر من ملوك بني أمية بالأندلس، بويع وله اثنا عشر عاما، فتولى تدبير الأمور محمد بن أبي عامر الملقب بالمنصور إلى أن مات، ثم تولى الخلافة، قتل سنة ثلاث وأربعمائة. حذوة المقتبس للحميدي: (ص ١٧)، والبيان المغرب لابن عذارى: (٢/ ٢٥٣)، ونفح الطيب للمقري: (١/ ٣٩٦).
 (٤) «بَلَنْسِيَةَ» -السين مهملة مكسورة وياء خفيفة- «Valencia»: مدينة في شرق الأندلس، وهي اليوم تالفة كبريات مدن أسبانيا، تقع على نهر توريا، على بعد ٥ كم من ساحل البحر الأبيض المتوسط وميناء فيلانوفاديل جراو. الروض المعطار للحميري: (ص ٩٧)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (١/ ٤٩٠)، والموسوعة التاريخية الجغرافية: (١/ ٣٠٤).

رَوَى النَّاسُ عَلَيْهِ، وَأَخْبَرَنَا عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْ شُيُوخِنَا، وَصَفَوْهُ بِالْعِلْمِ وَالْفَضْلِ وَالدِّينِ، فَرَأَيْتُ بِخَطِّ شَيْخِنَا أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي الْخَيْرِ (١): تُوفِّيَ أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنَ نَجَّاحٍ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَدُفِنَ يَوْمَ الْخَمِيسِ لِمَدِينَةِ بَلَنْسِيَّةَ، وَاحْتَمَلَ النَّاسُ بِجَنَازَتِهِ وَتَزَاوَمُوا بِنَعَشِهِ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ لِسِتِّ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَّتْ مِنْهُ سَنَةٌ سِتٌّ وَتِسْعِينَ وَأَرْبَعُمِائَةً، وَكَانَ مَوْلِدُهُ سَنَةَ ثَلَاثَةِ عَشَرَ وَأَرْبَعُمِائَةً، فَكَانَ عُمرُهُ ثَلَاثًا وَثَمَانِينَ سَنَةً (٢). انْتَهَى مَا ذَكَرَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنِ بَشْكَوَالٍ فِي تَارِيخِهِ.

قَالَ [ابن عيَّاد] (٣): « وَأَصْلُ أَبِي دَاوُدَ مِنْ «بَلَنْسِيَّةَ»، وَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ، وَهُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ نَجَّاحٍ مِنْ أَهْلِ «بَلَنْسِيَّةَ» يُكْنَى «أَبَا دَاوُدَ»، وَنَجَّاحُ أَبُوهُ، كَانَ مَوْلَى الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ هِشَامُ بْنُ الْمُسْتَنْصِرِ بِاللَّهِ الْحَكَمُ بْنُ النَّاصِرِ لِدِينِ اللَّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّاحِلِ بِالْأَنْدَلُسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ [٢١/أ] أَجْمَعِينَ، كَذَا كَانَ أَبُو دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَكْتُبُ فِي بَعْضِ إِجَازَاتِهِ.

[فَأَمَّا عَلَى تَرَاجِمِ كُتُبِهِ مُخْتَصِرٌ ذَلِكَ مِنْ فَوْقِ النَّاصِرِ] (٤)، وَرَبِّمَا كُتِبَ: مَوْلَى الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ هِشَامِ فَقَطْ، قَالَ: وَأَقْرَأُ بِمَدِينَةِ «بَلَنْسِيَّةَ» (٥). قَالَ ابْنُ عِيَّادٍ: « وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّهُ دَخَلَ «سِرْقُسْطَةَ» (٥) وَقَرَأَ بِهَا، وَلَهُ تَوَالِيفٌ كَثِيرَةٌ، أَكْثَرُهَا فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ وَالْقِرَاءَاتِ، وَ[أَغْرَبُ] (١) شَيْءٌ عِنْدَهُ: «[كِتَابُ] (٢) الْكُتَّابُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالسَّادَاتِ وَالْأَشْرَافِ وَالصَّحَابَةِ وَمَنْ كَتَبَ مِنْهُمْ لِلنَّبِيِّ ﷺ ».

(١) هو: محمد بن عبد العزيز بن أبي الخير بن علي الأنصاري أبو عبد الله، من أهل سرقسطة، أخذ عن أبي الوليد الباجي واختص به، وقرأ على أبي عبد الله المغامي، وأخذ عنه أبو علي الغساني وغيره، توفي سنة ثمان عشرة وخمسمائة.

الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٨٣٦/٣)، وبغية المتتمس للضي: (ص ١٠٥).

(٢) الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٣٢١/١-٣٢٢).

(٣) في الأصل و"س": «ابن عباد» بالباء وفي "ت" عبد الله وهو تصحيف، وما أثبتته «ابن عيَّاد» بالياء كما في كتب التراجم. وهو: يوسف بن عبد الله بن سعيد بن عيَّاد الأندلسي أبو عمر، كان حجة ثبوتا بصيرا بتراجم الرجال، أخذ عن ابن هذيل وابن النعمة وابن الصقيل، وروى عنه أبو الحجاج بن عبدة وأبو محمد بن غلبون، استشهد في سنة خمس وسبعين وخمسمائة. التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار: (٢١١/٤)، وتذكرة الحفاظ للذهبي: (١٣٦٦/٤)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: (٥٥٤/٢).

(٤) سقطت من "ت".

(٥) «سِرْقُسْطَةَ» وتنطق أيضا: «سَرَأُوسَا» "Saragossa": بلدة مشهورة تقع في شمالي غربي إسبانيا في منطقة

وَلَقِيَ أَبُو دَاوُدَ كَخْلَثَهُ بِـ«بِلَنْسِيَّةٍ» وَ«دَانِيَّةٍ» وَ«شَاطِبَةَ» وَغَيْرِهَا مِنْ بِلَادِ الْمَشْرِقِ جَمَاعَةً مِنْ الْعُلَمَاءِ [وَجِلَّةٌ] (٣) الْفُقَهَاءِ.

وَمِنْ فَضَائِلِهِ وَغَزَرَ مَنَاقِبِهِ مَا أَخْبَرَنِي بِهِ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ هُدَيْلٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو دَاوُدَ: أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ عَلَيْهِ بِـ«بِلَنْسِيَّةٍ» رَجُلٌ يُعْرَفُ بِأَحْمَدَ بْنِ [مَحْرَزٍ] (٤) قَالَ: وَكَانَ فَتًى فَاضِلًا مُقْبِلًا عَلَى شَأْنِهِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو دَاوُدَ يَوْمًا: أَتُحِبُّ أَنْ أُزَوِّجَكَ ابْنَتِي؟ قَالَ: فَخَجَلَ الْفَتَى مِنْ ذَلِكَ، وَذَكَرَ لَهُ حَاجَةً تَمْنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: فَزَوَّجَهَا مِنْهُ، وَحَصَّ ابْنَتَهُ فِي دَارٍ وَمَالٍ، وَأَنْتَابَ مِنْ شَكْلِهَا وَزَفَّهَا إِلَيْهِ.

[قُلْتُ] (٥): [لِهَذَا شَبِيهًا] (٦) بِمَا يُرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ (٧).

وَقَدْ بَلَغَنِي عَنْ (٨) أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْمَازَرِيِّ (٩) فَقِيهِ «الْمَهْدِيَّةِ» (١) أَنَّهُ نَكَحَ ابْنَتَهُ مِنْ بَعْضِ طَلَبَتِهِ، وَكَانَ فَقِيرًا، فَشَافَهُهُ بِذَلِكَ، فَاسْتَحْيَا مِنْهُ، فَدَفَعَ إِلَيْهِ مَالًا، وَجَعَلَ يُحِبُّ إِلَيْهِ النِّسَاءَ وَصَاهِرَهُ.

أرغون على نهر الأبرو وتعرف بالبيضاء لأن أسوارها من الرخام الأبيض، وكانت قاعدة كبيرة من قواعد الأندلس.
الروض المعطار للحميري: (ص ٣١٧)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (٢١٢/٣)، والموسوعة التاريخية الجغرافية: (١/٣٠٥).

(١) في الأصل: «إعراب».

(٢) في الأصل: «كتب».

(٣) سقطت من "ت".

(٤) في النسخ المخطوطة: «أحمد بن محمد»، وما أثبتته من كتب التراجم.

وهو: أحمد بن محمد بن خلف بن محرز بن محمد الأنصاري الشاطبي أبو العباس، رحل إلى المشرق وأقرأ بدمشق، قرأ على أبي عبد الله بن هبة الله الدينوري وأبي الحسن بن حموش الصقلي، له: كتاب المقنع في القراءات السبع والمفيد في الثمان؛ وقال ابن الأبار بعد أن ساق حكاية ابن عياد في تزويج أبي داوود له: «ولا أدري أهو هذا أم غيره».

تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر: (٥/٣٤٣)، والتكملة لكتاب الصلة لابن الأبار: (١/٣٣)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/١٠٥).

(٥) سقطت من الأصل، وما أثبتته من «س».

(٦) في «س»: «هذا شبيهه».

(٧) انظر قصته في: الطبقات الكبرى لابن سعد: (٥/١٣٨)، والبداية والنهاية لابن كثير: (٩/١٠٠)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٤/٢٣٣).

(٨) في «س»: «أن».

(٩) هو: محمد بن علي بن عمر التميمي المازري أبو عبد الله، فقيه ومحدث المهديّة، أخذ عن اللخمي وأبي محمد

وَمِنْهَا أَيْضًا: مَا أَخْبَرَنِيهِ الشَّيْخُ [العالم أبو الحسن] (٢) قَالَ: كُنَّا يَوْمًا بِ«دَانِيَّة» مَعَ أَبِي دَاوُدَ بَدَارِهِ بِهَا فَدَقَّ عَلَيْهِ الْبَابَ رَجُلٌ، فَأَمَرَ بِدُخُولِهِ عَلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ رَجُلٌ أَسْوَدٌ طَوِيلٌ مِنْ مِهَامِ الْأَمِيرِ يُوسُفَ بْنِ تَاشَفِينَ (٣) قَالَ: فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَقَالَ: بَعَثَنِي إِلَيْكَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ يُوسُفُ لَتَدْعُو، وَكَيْسَ لِي بِبَلَدِ الْأَنْدَلُسِ حَاجَةٌ سِوَى هَذِهِ، قَالَ: فَبَكَى الشَّيْخُ رَحْمَةً حَتَّى أَخْضَلَ لِحْيَتَهُ، ثُمَّ دَعَا لَهُ وَوَدَّعَهُ، وَأَنْصَرَفَ الْقَهْقَرَاءُ رَاجِعًا إِلَى الْأَمِيرِ.»

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْقِصَّةُ مِنْ [غُرَر] (٤) مَنَاقِبِ الشَّيْخِ؛ نَعَمْ! وَهِيَ مَعْدُودَةٌ فِي مَنَاقِبِ الْأَمِيرِ يُوسُفَ رَحْمَةً.

قَالَ ابْنُ عِيَّادٍ: «سَمِعْتُ شَيْخَنَا أَبُو الْحَسَنِ بْنِ هُدَيْلٍ رَحْمَةً يَقُولُ: كَانَ أَبُو دَاوُدَ [مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ، مُجَابَ الدَّعْوَةِ، مَا رَأَيْتُ أَفْضَلَ مِنْهُ، وَكَانَ أَبُو دَاوُدَ] (٥) يَكْتُبُ مِنْ لَيْلِهِ عِشْرِينَ وَرَقَةً كِبَارًا، ثُمَّ يَقُومُ لِحِزْبِهِ مِنَ اللَّيْلِ، قَالَ لِي: وَكَانَتْ دَارُهُ بِ«بِلَنْسِيَّة» عِنْدَ [دَارِ ابْنِ فِخَّارٍ] (٦) بِهَا» (٧).

قُلْتُ: كَانَتْ الرِّحْلَةُ إِلَيْهِ فِي زَمَانِهِ، لِفَضْلِهِ وَخَيْرِهِ، وَعُلُوِّ رِوَايَتِهِ وَمَعْرِفَتِهِ.

- السوسى، وحدث عنه القاضي عياض، له: المعلم بفوائد شرح مسلم وشرح التلقين، توفي سنة ست وثلاثين وخمسمائة.
- الديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٣٧٤)، وشجرة النور الزكية لمحمد مخلوف: (١٢٧/١).
- (١) "المهدية": مدينة تقع على خليج قابس بين سوسة وصفاقس في أرض الجمهورية التونسية، تبعد عن تونس العاصمة حوالي ٢٠٠ كلم بناها عبيد الله المهدي الشيعي سنة ٣٠٠ هـ، وجعلها مقرا للخلافة قبل انتقال الحكم الفاطمي إلى القاهرة، وكان اسمها قبل ذلك "جمعة".
- الروض المعطار للحميري: (ص ٥٦١)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (٢٢٩/٥)، والموسوعة التاريخية الجغرافية: (١٣٣/٧).
- (٢) في «س»: «الشيخ الصالح الحسن»؛ وفي «ت»: الفاضل، وهو ابن هذيل.
- (٣) هو: يوسف بن تاشفين بن إبراهيم اللمتوني الصنهاجي أبو يعقوب، أمير المسلمين ومؤسس دولة المرابطين، اشتهر بحبه للجهاد وإقامة العدل ونصرة المسلمين، وهو الذي احتط مدينة مراكش، توفي سنة خمسمائة.
- البيان المغرب لابن عذارى: (٢٥٤/١)، والحلل المشوية في الأخبار المراكشية لابن الخطيب: (ص ١٢)، والاستقصا لأخبار المغرب الأقصى: (٢٢٢-٥٨).
- (٤) في الأصل: «غرائب».
- (٥) سقطت من الأصل.
- (٦) هو: محمد بن عمر بن يوسف القرطبي المالكي أبو عبد الله؛ يعرف: بابن الفخار، روى عن أبي عيسى الليثي وأبي جعفر بن عون الله، ورحل إلى المشرق فحج وسكن المدينة النبوية، ثم عاد وتوفي ببليسية سنة تسع عشرة وأربعمائة.
- الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٧٤٦/٢)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٣٦٧).
- (٧) في الأصل: «محاربا».

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَعَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٢٥] فَجِئْتُ فِي ذَاكَ بِهَذَا الرَّجَزِ ❀❀❀ لَحَّصْتُ مِنْهُنَّ بِلَفْظٍ مُوجَزٍ

أَيُّ: جِئْتُ فِي الرَّسْمِ الْمَذْكُورِ «بِهَذَا الرَّجَزِ» إِشَارَةً إِلَى هَذَا النَّظْمِ، وَ«الرَّجَزُ»: ضَرْبٌ مِنْ ضُرُوبِ الْعُرُوضِ (١)، وَ«التَّلْخِيسُ»: هُوَ التَّهْدِيبُ وَالتَّصْفِيَّةُ.

وَقَوْلُهُ: «مِنْهُنَّ» يُرِيدُ مِنَ الْكُتُبِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي هِيَ: «المُقْنَعُ» وَ«التَّنْزِيلُ» وَ«العَقِيلَةُ». وَ«المُوجَزُ»: هُوَ الْمُخْتَصَرُ، وَ«الإِيجَازُ»: هُوَ الإِخْتِصَارُ، تَقُولُ: أَوْجَزَ يَوْجِزُ إِيجَازًا؛ إِذَا اخْتَصَرَ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ: مُوجِزٌ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ: مُوجِزٌ، فَقَالَ: أَتَى بِهَذَا الرَّجَزِ مُلَخَّصًا مِنْ هَذِهِ الْكُتُبِ مُخْتَصَرًا. ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٦] وَفَقَّ قِرَاءَةَ أَبِي رُوَيْمٍ ❀❀❀ الْمَدَنِيِّ ابْنِ أَبِي نَعِيمٍ

قَوْلُهُ: «وَفَقَّ» مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ؛ أَيُّ: جِئْتُ بِهَذَا الرَّجَزِ فِي حَالِ كَوْنِهِ مُوَافِقًا لِقِرَاءَةِ نَافِعٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دُونَ قِرَاءَةِ غَيْرِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَافِظَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ فِي «المُقْنَعِ»، وَأَبَا دَاوُدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ فِي «التَّنْزِيلِ» قِرَاءَاتٍ فِي بَعْضِ كَلِمَاتٍ، فِي الْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ، وَكَذَلِكَ الشَّاطِبِيُّ فِي «العَقِيلَةِ»؛ [٢١/ب] لِأَنَّهُ نَظَّمَ مَا فِي «المُقْنَعِ» فَحَدَا حُدُوهُ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ﴾ [الآية: ٢١] (٢)، وَمِثْلَهُ قَوْلُهُ: ﴿وَسَارِعُوا﴾ [آل عمران: ١٣٣] (٣)، وَ﴿وَبِالزَّبْرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤] (٤)، وَ﴿يَرْتَدِدُ﴾ [المائدة: ١٠٤] (٥).

(١) «الرَّجَزُ» فِي اللُّغَةِ: مَا تَقَاصَرَتْ أَجْزَاؤُهُ مِنَ الشِّعْرِ، وَهُوَ اسْمٌ لِأَحَدِ الْأَجْزَاءِ الْخَمْسَةِ عَشَرَ، وَهُوَ مَرْكَبٌ مِنْ «مُسْتَفْعِلُنَّ» سِتُّ مَرَاتٍ، وَلَهُ أَرْبَعُ أَعْرَاضٍ، وَخَمْسَةُ أَضْرَبٍ.

انظر: لسان العرب لابن منظور «رجز»: (٣٤٨/٤)، وتاج العروس للزبيدي «رجز»: (١٤٩/١٥).

(٢) قرأها حمزة ﴿يَقَاتِلُونَ﴾ بضم الياء وألف بعد القاف من «القتال»، وقرأها الباقون ﴿يَقْتُلُونَ﴾ بضم الياء وإسكان القاف بدون ألف من «القتل».

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٠٣)، التيسير للداني: (ص ٨٧)، النشر لابن الجزري: (٢٣٨/٢).

(٣) قرأها ابن عامر ونافع وأبو جعفر ﴿سَارِعُوا﴾ بغير واو، وذلك على الاستئناف، وهي كذلك في مصاحف المدينة والشام، وقرأها الباقون ﴿وَسَارِعُوا﴾ بواو العطف، وهي كذلك في مصاحف مكة والعراق.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢١٦)، والتيسير للداني: (ص ٩٠)، والنشر لابن الجزري: (٢٤٢/٢).

(٤) قرأها ابن عامر وحده ﴿وَبِالزَّبْرِ﴾ بالياء وهي كذلك في مصاحف أهل الشام، والباقيون بغير باء.

[٥٤] (١)، ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦] (٢)، ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَهْوَآءَ الَّذِينَ﴾
 [المائدة: ٥٣] (٣)، ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ [التوبة: ١٠٨] (٤)، ﴿وَتَوَكَّلْ﴾ [الشعراء: ٢١٧] (٥)، ﴿وَلَا يَخَافُ﴾
 [الشمس: ١٥] (٦): بِلَا وَاوٍ، وَبِالْفَاءِ، وَبِإِثْبَاتِ الْوَاوِ، وَبِإِسْقَاطِهَا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا قُرِئَ
 مِنْ هَـاءَاتِ التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ عَلَى الْجَمْعِ (٧)، وَقِرَاءَةُ نَافِعٍ

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٢١)، والتيسير للداني: (٩٢)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٤٥).
 (١) قرأها نافع وابن عامر وأبو جعفر ﴿يرتدد﴾ بِدَالِينٍ مكسورة فساكنة، وكذلك جاء في مصحف المدينة والشام،
 وقرأها الباقون ﴿يرتد﴾ بِدَالٍ واحدة مشددة.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٤٥)، والتيسير للداني: (ص ٩٩)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٥٥).
 (٢) قرأها ابن عامر ﴿قَالُوا اتَّخَذُوا﴾ بِغَيْرِ وَاوٍ؛ وهي كذلك في مصاحف أهل الشام، والباقون ﴿وقالوا﴾ بِالْوَاوِ؛ وهي
 كذلك في مصاحفهم.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٦٨)، والتيسير للداني: (٧٦)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٢٢).
 (٣) قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر ﴿يقول﴾ بِغَيْرِ يَاءٍ وَجاءت كذلك في مصاحف أهل مكة والمدينة والشام،
 وقرأ الباقون ﴿ويقول﴾ بِالْوَاوِ والرفع على الاستثناف، وجاءت كذلك في مصاحف أهل الكوفة والبصرة وسائر العراق.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٤٥)، والتيسير للداني: (ص ٩٩)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٥٤).
 (٤) قرأها نافع وابن عامر وأبو جعفر ﴿الذين﴾ بِغَيْرِ وَاوٍ؛ وكذلك هي في مصاحف المدينة والشام، وقرأها الباقون
 ﴿والذين﴾ بِالْوَاوِ؛ وهي كذلك في مصاحف مكة والعراق: البصرة والكوفة.

انظر: التيسير للداني: (ص ١١٩)، الكافي لابن شريح: (ص ١٢٤)، النشر لابن الجزري: (٢/٢٨١).
 (٥) قرأها نافع وابن عامر وأبو جعفر ﴿فتوكل﴾ بِالْفَاءِ؛ وهي كذلك في مصاحف أهل المدينة والشام، وقرأها الباقون
 ﴿وتوكل﴾ بِالْوَاوِ وهي كذلك في مصاحف مكة والعراق.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٧٣)، والتيسير للداني: (ص ١٦٧)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٣٦).
 (٦) قرأها نافع وابن عامر وأبو جعفر ﴿فلا يخاف﴾ بِالْفَاءِ؛ وهي كذلك في مصاحف أهل المدينة والشام، وقرأها
 الباقون ﴿ولا يخاف﴾ بِالْوَاوِ؛ وهي كذلك في مصاحف أهل مكة والكوفة والبصرة.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٦٨٩)، والتيسير للداني: (ص ٢٢٣)، والنشر لابن الجزري: (٢/٤٠١).
 (٧) وهي سبع كلمات في اثني عشر موضعاً، مختلف فيها بالجمع والإفراد وقرأها نافع كلها بالجمع وهي:

١- ﴿كَلِمَاتٍ﴾ أربع مواضع: موضع في الأنعام (الآية: ١١٥)، وموضعان في يونس (الآيتين: ٣٣ و ٩٦)، وموضع في غافر (الآية: ٦).

٢- ﴿ءَايَاتٍ﴾ موضعان: موضع في يوسف (الآية: ٧)، وموضع في العنكبوت (الآية: ٥٠).

٣- ﴿غَيْبَتٍ﴾ موضعان في يوسف (الآيتين: ١٠ و ١٥).

٤- ﴿الْغُرُفَاتِ﴾ موضع في سبأ (الآية: ٣٧).

٥- ﴿بَيْنَتٍ﴾ موضع في فاطر (الآية: ٤٠).

٦- ﴿تَمَرَاتٍ﴾ موضع في فصلت (الآية: ٤٧).

[بالافتراء] (١)، لَمْ يَتَعَرَّضِ النَّاطِمُ بِحَلَّتْهُ [فِي هَذَا النَّظْمِ لِذَلِكَ مِثْلُهُمْ] (٢)، وَإِنَّمَا تَعَرَّضَ لِمَا هُوَ مَحْذُوفٌ الْأَلْفِ، وَلِقِرَاءَةِ نَافِعٍ كَذَلِكَ بِالْأَلْفِ مِثْلَ: ﴿تَفْدُوهُمْ﴾ و﴿أَسْكِرَى﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿خَطِيئَاتُهُ﴾ [البقرة: ٨١]، و﴿تَشَبَّه﴾ [البقرة: ٧٠]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ. هَكَذَا أَخْبَرَنِي بِحَلَّتْهُ وَأَنَّ هَذَا مُرَادُهُ (٣).

وَقَوْلُهُ: «أَبِي رُوَيْمٍ» كُنْيَةُ نَافِعِ الْقَارِيءِ بِحَلَّتْهُ (٤)، وَقِيلَ: كُنْيَتُهُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَقِيلَ: أَبُو الْحَسَنِ، وَقِيلَ: أَبُو نُعَيْمٍ، وَقِيلَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَبِأَيِّ كُنْيَةٍ مِنْ هَذِهِ تُؤَدِّي أَجَابًا. وَهُوَ نَافِعُ بْنُ أَبِي نُعَيْمٍ [بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ] (٥) بَنِ أَبِي نُعَيْمٍ، وَنَسَبُهُ النَّاطِمُ إِلَى مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّهَا كَانَتْ دَارَهُ وَمَسْكَنَهُ، وَهُوَ كَانَ الْإِمَامَ بِهَا، وَالْمَقْدَمُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ، وَأَهْلُ الْمَغْرِبِ (٦) كُلُّهُمْ أَخَذُوا بِقِرَاءَتِهِ وَبِمَقَرَّتِهِ، تَمَذُّبُوا بِهِ كَمَا تَمَذُّبُوا بِمَذْهَبِ مَالِكٍ بِحَلَّتْهُ، وَهُوَ الَّذِي اشْتَهَرَ عِنْدَهُمْ بِالْمَغْرِبِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِ النَّاطِمِ: «حَسَبًا اشْتَهَرَ فِي الْبِلَادِ» أَي: بِالْمَغْرِبِ.

وَكَانَ نَافِعُ مَوْلَى «جَعُونَة»، مِنْ شُعُوبِ اللَّيْثِيِّ، حَلِيفُ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَقِيلَ: حَلِيفُ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَقِيلَ: حَلِيفُ لَبْنِي هَاشِمٍ (٧).

٧ - ﴿بِحَلَّتْ﴾ موضع في الرسائل (الآية: ٣٣).

وهي التي قال ابن الجزري رحمه الله فيها: «... وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ جَمْعًا وَقَرَدًا فِيهِ بِالنَّاءِ عُرِفَ».

أنظر: الفوائد المفهومة في شرح الجزرية المقدمة لابن يالوشة: (ص ٦٠)، والخواشي الأزهريّة على الجزرية للأزهري: (ص ١١٣)، وهداية القارئ إلى تجويد كلام البارئ للمرصفي: (٢/٤٧١)، وفن الترتيل وعلومه لأحمد الطويل: (٢/١٠٤٥).

(١) في جميع النسخ المخطوطة هكذا، والصواب أن نافعاً قرأ هذه الكلمات بالجمع لا بالأفراد كما ذكرنا سابقاً.
(٢) في الأصل: "لذلك".

(٣) انظر أيضاً: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ١٨٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٣٧٨).

(٤) ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان: (٥/٣٦٨)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: (١/١٠٧)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/٢٨٨)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (١٠/٤٠٧)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٧/٣٣٦)؛ وانظر: التيسير للديلمي: (ص ٦)، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش: (١/٢٠).

(٥) سقطت من "س".

(٦) يقصد بـ «بلاد المغرب»: المغرب الأدنى والأوسط والأقصى؛ أي: تونس وليبيا والجزائر والمغرب وموريتانيا، وتوسع بعضهم أكثر من ذلك. انظر: البيان المغرب في حلى المغرب لابن سعيد المغربي: (١/٥).

(٧) انظر: الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش: (١/٥٥).

وَأَصْلُهُ مِنْ «أَصْبَهَانَ»^(١)، وَكَانَ مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ بَعْدَ الصَّحَابَةِ، وَقَرَأَ عَلَى مَالِكٍ «المَوْطَأَ»، وَقَرَأَ عَلَيْهِ مَالِكُ الْقُرْآنَ، وَكَانَ أَسْوَدَ شَدِيدِ السَّوَادِ، وَكَانَ فِيهِ دُعَابَةٌ أَيْ: مُزَاحٌ.
وَكَانَ إِذَا جَلَسَ لِلإِقْرَاءِ تُوجَدُ عَلَيْهِ رَاحِحَةُ الْمَسْكِ، فَقِيلَ لَهُ: « يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ! أَتَتَطَيَّبُ كُلَّمَا جَلَسْتَ لِلإِقْرَاءِ ؟ قَالَ: لَا؛ وَلَكِنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي النَّوْمِ فَبَصِقَ فِي فِئِي، فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ هِيَ هَذِهِ الرَّاحِحَةُ ».

وَفِي رِوَايَةٍ: « مَا أَمْسُ طِيْبًا، وَلَا أَقْرَبُ طِيْبًا، وَلَكِنِّي رَأَيْتُ مَا يَرَى النَّائِمُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَقْرَأُ فِي فِئِي، فَمِنْ ذَلِكَ الْوَقْتُ تُشَمُّ مِنْ فِئِي هَذِهِ الرَّاحِحَةُ ».
[صَلَّى بِالنَّاسِ] ^(٢) فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ سِتِّينَ سَنَةً، وَتُوْفِي سَنَةَ تِسْعِ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً فِي خِلَافَةِ الْمُهَدِّي ^(٣)، وَقِيلَ: سَنَةَ تِسْعِ وَسِتِّينَ وَمِائَةً مِنَ الْهَجْرَةِ ^(٤)، فِي خِلَافَةِ [الْهَادِي] ^(٥) [٦].

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٧] حَسْبَمَا اشْتَهَرَ فِي الْبِلَادِ ❀ ❀ ❀ بِمَغْرِبِ لِحَاضِرِ وَبَادِ

(١) «أصبهان» ويطلق عليها أيضا «أصفهان»: وهي مدينة من أهم مدن إيران، وتقع في الطرف الجنوبي الشرقي بين طهران وشيراز.

الروض المعطار للحميري: (ص ٤٣)، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: (٢٠٦/١)، والموسوعة التاريخية الجغرافية: (١٩٥/٤).
(٢) في "ت": "صلى الناس خلفه".

(٣) هو: محمد بن أبي جعفر المنصور العباسي أبو عبد الله، يلقب بالمهدي، تولى الخلافة بعد أبيه وكان محببا إلى الرعية، حسن الإعتقاد ومحاربا للزنادقة، وهو أول من أمر بتصنيف كتب الرد على الزنادقة والملحدن، توفي سنة تسع وستين ومائة.
مروج الذهب للمسعودي: (٢٤٦/٢)، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي: (٣٩١/٥)، والبداية والنهاية لابن كثير: (١٢٩/١٠)، وتاريخ الخلفاء للسيوطي: (ص ٢٣٩).

(٤) وهذا الصحيح إن شاء الله، على ما ذكره ابن الباذن في الإقناع: (٥٦/١)، والخراز في القصد النافع للخراز: (ص ٥٦).

(٥) هو: موسى بن محمد المهدي العباسي أبو محمد، يلقب بالهادي، تسلم الخلافة بعد موت أبيه، وكان فيه ظلم وسطوة، دامت خلافته سنة وشهرا، توفي سنة سبعين ومائة.

تاريخ بغداد للخطيب البغدادي: (٢١/١٣)، والبداية والنهاية لابن كثير: (١٣١/١٠)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٤٤١/٧).

(٦) في "ت": "المهدي" وهو تصحيف.

قَوْلُهُ: «حَسْبَمَا» أَي: مِثْلَ مَا، وَهُوَ نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ مَعْنَاهُ: وَفَاقًا مَا اشْتَهَرَ، أَوْ مُوَافِقَةً مِثْلَ مَا اشْتَهَرَ، وَ«مَا» بِمَعْنَى: «الَّذِي»، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً؛ أَي: الْمَشْتَهَرُ فِي الْبِلَادِ.

وقوله: «لِحَاضِرٍ وَبَادِي» «الحَاضِرِ»: سَاكِنُ الْحَاضِرَةِ، وَ«الْبَادِي»: سَاكِنُ الْبَادِيَةِ.

ثُمَّ قَالَ ﷺ [وَعَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٢٨] وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ بَعْضَ أَحْرَفٍ ❀❀❀ مِمَّا تَضَمَّنَ كِتَابُ الْمُنْصِفِ

فِي «رُبَّمَا» لَعْنَتَانِ: تَخْفِيفٌ وَتَشْدِيدٌ^(١)؛ أَعْنِي فِي الْبَاءِ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا جَمِيعًا^(٢) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، وَهِيَ لِلتَّقْلِيلِ^(٣)، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ أَحْرَفًا قَلِيلَةً مِمَّا تَضَمَّنَ أَي: حَصَلَ، وَهُوَ مَعْنَى تَضَمَّنَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَذَلِكَ أَنَّ عُمْدَتَهُ فِي هَذَا النَّظْمِ عَلَى «الْمَقْنَعِ» لِأَبِي عَمْرٍو وَ«التَّنْزِيلِ» لِأَبِي دَاوُدَ ﷺ، [وَأَكْثَرَ نَقْلَهُ ﷺ مِنَ التَّنْزِيلِ لِأَبِي دَاوُدَ] ^(٤)، وَقَدْ ذَكَرَ أَحْرَفًا قَلِيلَةً عَن كِتَابِ «الْمُنْصِفِ» كَمَا قَالَ ^(٥).

(١) التخفيف: لغة أهل الحجاز، والتثقيل: لغة تميم وقيس ويكر؛ وهما لغتان وفي «رُبَّ» ثمان لغات: منها المذكورتان، والثالثة والرابعة كذلك إلا أن الرَاء مفتوحة، والأربع الأخر مع تاء التأنيث «رُبَّتْ» ففيها التشديد والتخفيف، وضم الراء وفتحها.

انظر: إعراب القرآن للنحاس: (٢٣٦/٢)، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري: (٧١/٢)، وأسرار العربية لابن الأنباري: (ص ٢٠٩)، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبن الأنباري: (ص ٣١٩)، والجنى اللداني في حروف المعاني للمراي: (ص ٤٣٨).
(٢) قرأها نافع وعاصم وأبو عمرو بخلاف عنه وأبو جعفر ﴿رُبَّمَا﴾ بتخفيف الباء وفتحها، وقرأها ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحزمة والكسائي ويعقوب وخلف ﴿رُبَّمَا﴾ بتشديد الباء وفتحها.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٦٦)، والتيسير لللداني: (ص ١٣٥)، والنشر لابن الجزري: (٣٠١/٢).

(٣) انظر: معاني القرآن للنحاس: (٨/٤)، والمحرر الوجيز لابن عطية: (٣٤٩/٣)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٢/١٠).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) واعتُزِرَ عَلَى النَاطِمِ فِي هَذَا الْبَيْتِ لِكَوْنِهِ فَرَّقَ بَيْنَ الْكِتَابِ الرَّابِعِ؛ وَهُوَ كِتَابُ «الْمُنْصِفِ»، وَبَيْنَ الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ: «الْمَقْنَعِ» وَ«التَّنْزِيلِ» وَ«العَقِيلَةِ»، وَصَوَابُهُ أَنْ يَذْكَرَ كِتَابَ «الْمُنْصِفِ» حَيْثُ ذَكَرَهَا، فَيَذْكَرُ هَذَا بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو دَاوُدَ رِسْمًا بِتَنْزِيلٍ لَهُ مَزِيدًا»، فَيَقُولُ: «وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ بَعْضَ أَحْرَفٍ ..» إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْآيَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِكِتَابِ «الْمُنْصِفِ»، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ: «فَجِئْتُ فِي ذَلِكَ بِهَذَا الرَّجْزِ .. إِلَى آخِرِهِ»، لِأَنَّ النَاطِمَ لَخَّصَ كِتَابَهُ هَذَا مِنْ تِلْكَ الْكُتُبِ الْأَرْبَعَةِ كُلِّهَا، لَا مِنْ بَعْضِهَا. انظر: تنبيه العطشان للرحاجي: (ص ١٩٠).

و«كِتَابُ الْمُنْصِفِ» هُوَ الْمَشْتَهَرُ عِنْدَ النَّاسِ بِ«الْبُلْنَسِيِّ»، نَظَّمَهُ الْأُسْتَاذُ الْأَجَلُّ أَبُو الْحَسَنِ [٢٢/١] عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُرَادِيِّ (١) ثُمَّ الْبُلْنَسِيُّ نَسْبًا (٢)، وَمُرَادُ بَلَدُهُ «بُلْنَسِيَّةً» (٣): قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الْأَنْدَلُسِ غَلَبَ عَلَيْهَا الرُّومُ - دَمَّرَهُمُ اللَّهُ وَأَعَادَهَا لِلْإِسْلَامِ كَمَا كَانَتْ - وَكَانَ هَذَا الرَّجُلُ فِي دَوْلَةِ الْمُوحِدِينَ (٤)، فِي دَوْلَةِ الْأَمِيرِ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ بْنِ عَلِيٍّ (٥). وَكَانَ فَرَاغُهُ مِنَ نَظْمِ «الْمُنْصِفِ» فِي النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ الْمَكْرَمِ عَامَ ثَلَاثَةِ وَسِتِّينَ وَخَمْسِمِائَةٍ، أَخَذَتْ هَذَا مِنْ أَوَّلِ نَظْمِهِ، وَقَدْ اجْتَهَدَتْ فِي السُّؤَالِ عَنِ مَوْلَدِهِ، وَتَارِيخِ مَوْتِهِ، وَمُدَّةِ حَيَاتِهِ، فَمَا وَجَدَتْ مِنْ يُعَرِّفُنِي بِذَلِكَ، وَلَا مَنْ يَقُولُ: رَأَيْتُهُ فِي كِتَابٍ، أَوْ ذَكَرَهُ فَلَانَ مِنَ الْمُؤَرِّخِينَ.

وَفِي قَوْلِهِ: «كِتَابُ الْمُنْصِفِ» إِضَافَةُ الصِّفَةِ إِلَى الْمَوْصُوفِ كَمَا قَدَّمْنَا فِي قَوْلِهِ: «كِتَابُ الْمُقْنِعِ»، وَالْكَلَامُ فِيهِ سَوَاءٌ كَمَا قَدَّمْنَا (٦).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ [وَعَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنَّةٍ وَكَرَمِهِ]:

[٢٩] لِأَنَّ مَا نَقَلَهُ مَرْوِيُّ ❀❀❀ عَنِ ابْنِ لُبِّ وَهُوَ الْقَيْسِيُّ

يُرِيدُ: لِأَنَّ مَا نَقَلَهُ صَاحِبُ كِتَابٍ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَذْكُرْهُ فَالْكَلَامُ يَدُلُّ عَلَيْهِ، لِأَنَّ ذِكْرَ التَّأْلِيفِ يَدُلُّ عَلَى مُؤَلِّفِهِ.

(١) قال ابن خلكان: والمرادي - بضم الميم وفتح الراء وبعد الألف دال مهملة - هذه النسبة إلى مراد، وهي قبيلة كبيرة باليمن خرج منها خلق عظيم. انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان: (٢/٢٩٢).

(٢) ترجمته في: التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار: (٣/٢١٠)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/٥٠٦).

(٣) في الأصل: «بلنس». وسبق التعريف بها في شرح البيت رقم (٢٤): (ص ٤١١).

(٤) قامت دولة الموحدين على يد محمد بن تومرت المهدي بعد ثورته على المرابطين في بداية المائة السادسة، وكان زواها من الوجود عام ٦٦٨هـ، فانقسمت بلاد الأندلس والشمال الإفريقي إلى دويلات من أهمها: دولة بني الأحمر في غرناطة، وبني مرين في المغرب الأقصى، وبني عبد الواد في المغرب الأوسط، وبني حفص في المغرب الأدنى.

انظر: نفع الطيب للمقري: (٤/٣٧٧)، والاستقصا لأخبار المغرب الأقصى: (٢/٧٨)، وراجع كتاب «دولة الموحدين» لعلي محمد الصلّابي.

(٥) هو: يوسف بن عبد المؤمن بن علي القيسي الكومي أبو يعقوب، بويغ له بعد وفاة أبيه، كان فقيهاً حافظاً متقناً حازماً شجاعاً مديراً، وكانت كدة خلافته اثنين وعشرين عاماً، وعشرة أشهر، توفي سنة ثمانين وخمسمائة.

وفيات الأعيان لابن خلكان: (٧/١٣٠)، والإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين ابن الخطيب: (٤/٣٠٧).

(٦) انظر: البيت رقم: (٢٢) وشرحه.

وَقَوْلُهُ: «مَرْوِيٌّ» أَي: مَنَقُولٌ «عَنْ ابْنِ لُبٍّ»، وَهُوَ شَيْخُهُ^(١)، وَهُوَ «الْقَيْسِيُّ»، وَكَانَ مُتَقِنًا، مُقَدِّمًا فِي عَصْرِهِ فِي هَذَا الشَّانِ، كَمَا قَالَ [فِي نَظْمِهِ] (٢):
 وَكَانَ شَيْخًا خُصًّا [بِالِإِثْقَانِ] (٣) فِي عَصْرِهِ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ (٤)
 ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [وَعَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنَّةٍ وَكَرَمِهِ آمِينَ]:
 [٣٠] وَشَيْخُهُ مُؤْتَمَنٌ جَلِيلٌ ❀❀❀ وَهُوَ الَّذِي صَمَّنَ إِذْ يَقُولُ

قَوْلُهُ: «وَشَيْخُهُ» يُرِيدُ شَيْخَ ابْنِ لُبٍّ، وَهُوَ الْمَغَامِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ مِنَ الْكِبَارِ (٥).
 ذَكَرَ لِي نَازِمٌ هَذَا الرَّجُلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخَرَّازُ: أَنَّ الْمَغَامِيَّ هَذَا كَانَ مِنْ طَبَقَةِ أَبِي دَاوُدَ
 سُلَيْمَانَ بْنِ نَجَّاحٍ، وَكَانَ يَرْوِي عَنْ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ مِثْلَ مَا يَرْوِي عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ، وَكَانَ يَرْوِي
 أَيْضًا عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَكِّيٍّ (٦) رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَنَفَعَ بِهِمْ.

وَقَوْلُهُ: «مُؤْتَمَنٌ» أَي: ذُو أَمَانٍ فِي نَقْلِهِ وَرِوَايَتِهِ.

وَقَوْلُهُ: «جَلِيلٌ» أَي: عَظِيمٌ .

وَقَوْلُهُ: «وَهُوَ» يُرِيدُ الْمُؤَلَّفُ الْبَلَنْسِيُّ.

(١) هو: علي بن محمد بن لب بن سعيد القيسي المقرئ أبو الحسن، يعرف بالباغي، سكن بلنسية، روى عن أبي عبد الله المغامي، وأبي داود المقرئ، وأخذ عنه أبو بكر بن خير وأبو جعفر بن حكم، توفي سنة خمس وثلاثين وخمسمائة.
 التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار: (١٨٨/٣)، والحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية لشكيب أرسلان: (٣٢٦/٣).

(٢) في الأصل: «كما قال ناظمه».

(٣) في الأصل: «بالإتفاق».

(٤) انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٣٩٧)، وتنبيه العطشان للجرجاني: (ص ١٩٢).

(٥) واسمه: محمد بن عيسى بن فرج التميمي المغامي الطليطلي أبو عبد الله، وقد سبقت ترجمته.

(٦) هو: مكي بن أبي طالب - واسمه حموش - بن محمد القيسي القيرواني أبو محمد، رحل إلى المشرق مرات وسمع بمكة من أحمد بن فراس وأبي القاسمي، ومحصر من أبي الطيب بن غلبون، قرأ عليه يحيى بن إبراهيم بن البياز ومحمد المغامي، له: التبصرة في القراءات والكشف عن وجوه القراءات وعللها والمشكل في إعراب القرآن، توفي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة.
 الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٩١٠/٣)، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: (٣٩٤/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢٧٠/٢).

وَقَوْلُهُ: «ضَمَّنَ إِذْ يَقُولُ» تَقْدِيرُهُ: الَّذِي أَوْدَعَ كِتَابَهُ بَيْنَ يَقُولٍ، وَالشَّيْءِ الْمُضْمَّنِ فِي الْكِتَابِ هُوَ قَوْلُهُ: «حَدَّثَنِي عَنْ شَيْخِهِ الْمَغَامِي» (١).

وَهَكَذَا قَالَ الْبَلَنْسِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ، بَعْدَ حَمْدِ اللهِ تَعَالَى، وَالصَّلَاةِ عَلَى نَبِيِّهِ، وَالِدُعَاءِ لِلْخَلِيفَةِ الَّذِي فِي وَقْتِهِ:

إِذْ كُنْتُ قَدْ أَخَذْتُهُ رِوَايَةَ عَنْ ابْنِ لُبٍّ مِنْ ذَوِي الدَّرَايَةِ
وَكَانَ شَيْخًا خُصًّا [بِالِاتِّفَاقِ] (٢) فِي عَصْرِهِ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ (٣)
ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ:

[٣١] حَدَّثَنِي عَنْ شَيْخِهِ الْمَغَامِي (٤) ❀❀❀ ذِي الْعِلْمِ بِالتَّنْزِيلِ وَالْأَحْكَامِ

وَكُلُّ مَا أَذْكَرُهُ فَعَنَّهُ أَخَذْتُهُ مِمَّا اسْتَفَدْتُ مِنْهُ (٥)
وَقَوْلُهُ: «ذِي الْعِلْمِ» أَيُّ: صَاحِبِ الْعِلْمِ «بِالتَّنْزِيلِ» يُرِيدُ بِهِ الْقُرْآنَ، «وَالْأَحْكَامِ» مِنْ
الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، وَالتَّاسِخِ وَالتَّنْسُوخِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(١) انظر: البيت التالي.

(٢) في الأصل: «بالإتفاق».

(٣) قال الإمام البلنسي في «المنصف» كما نقل ابن عاشر رَحِمَهُ اللهُ فِي «فَتْحِ الْمَنَانِ» (ص ٣٩٦-٣٩٧):

وَأَنْتَنِي لَمَّا رَأَيْتُ الْعُمُرَا	مُنْصَرِّمًا أَبْلَغْتَ نَفْسِي عَذْرَا
فِي رَجَزٍ قَصَدَتْ فِيهِ الْكُشْفَا	عَنْ إِتْبَاعِ الرَّسْمِ حَرْفًا حَرْفَا
دُونَ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانِ	عَلَى الَّذِي قَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ
إِذْ كُنْتُ قَدْ أَخَذْتُهُ رِوَايَةَ	عَنْ ابْنِ لُبٍّ مِنْ ذَوِي الدَّرَايَةِ
وَكَانَ شَيْخًا خُصًّا بِالِاتِّفَاقِ	فِي عَصْرِهِ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ
حَدَّثَنِي عَنْ شَيْخِهِ الْمَغَامِي	ذِي الْعِلْمِ بِالتَّنْزِيلِ وَالْأَحْكَامِ
وَكَانَ مَا أَذْكَرُهُ فَعَنَّهُ	أَخَذْتُهُ مِمَّا اسْتَفَدْتُ مِنْهُ

وانظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ١٩٢).

(٤) ضَبُطَ «الْمَغَامِي» فِي بَعْضِ النُّسخِ بِضَمِّ الْمِيمِ الْأَوَّلِيِّ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

(٥) هَذَا الْبَيْتُ مِنْ قَوْلِ الْبَلَنْسِيِّ فِي «الْمَنْصَفِ» وَلَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْخِرَازِ، وَأَتَى بِهِ الشَّارِحُ لِإِتْمَامِ الْمَعْنَى وَالْفَائِدَةِ لِلْبَيْتِ قَبْلَهُ.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

[٣٢] جَعَلْتُهُ مُفَصَّلًا مُبَوَّبًا ❀❀❀ فَجَاءَ مَعَ تَحْصِيلِهِ مُقَرَّبًا

قَوْلُهُ: [مُفَصَّلًا] (١) مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ «جَعَلْتُهُ»، و«مُبَوَّبًا» نَعْتُ لِقَوْلِهِ: «مُفَصَّلًا»، أَوْ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «جَعَلْتُهُ»، أَوْ مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلِهِ: «مُفَصَّلًا» بَعْدَ إِسْقَاطِ حَرْفِ الْعَطْفِ. وَيُرِيدُ: أَنَّهُ جَعَلَ هَذَا الرَّجْزَ مُفَصَّلًا، أَي: مَفْصُولًا، و«الفُصُولُ»: جَمْعُ «فَصْلٍ»، و«الفَصْلُ»: هُوَ الْحَاجِزُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ فَيَفْصِلُ بِالْفَصْلِ [بين] (٢) كَلَامًا وَكَلَامًا. و«مُبَوَّبًا» أَي: أَبْوَابًا، و«الأَبْوَابُ»: جَمْعُ «بَابٍ»، و«البَابُ»: هُوَ الْمُدْخَلُ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: حِسِّيٍّ وَمَعْنَوِيٍّ؛ فَالْحِسِّيُّ: مَا يُبَاشِرُ بِالْحَوَاسِ - وَهِيَ الْجَوَارِحُ - مِثْلُ: بَابِ الْمَسْجِدِ، وَبَابِ الدَّارِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ؛ وَالْمَعْنَوِيُّ: هِيَ الْأَبْوَابُ الَّتِي فِي الْكُتُبِ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَدْخُلُ مِنْهُ إِلَى عِلْمٍ آخَرَ غَيْرِ الَّذِي قَبْلَهُ.

وَقَوْلُهُ: «فَجَاءَ» [ب/٢٢] يُرِيدُ هَذَا الرَّجْزَ.

وَقَوْلُهُ: «مَعَ تَحْصِيلِهِ مُقَرَّبًا» أَي: قَرِيبًا، وَقَوْلُهُ: «مُقَرَّبًا» حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ «فَجَاءَ».

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

[٣٣] وَحَذَفُهُ جِئْتُ بِهِ مُرْتَبًا ❀❀❀ لِأَنَّ يَكُونُ الْبَحْثُ فِيهِ أَقْرَبًا

قَوْلُهُ: «وَحَذَفُهُ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى الرَّجْزِ؛ أَي: الْحَذْفُ الْمَذْكُورُ فِي هَذَا الرَّجْزِ (٣).

وَقَوْلُهُ: «جِئْتُ بِهِ» يُرِيدُ: بِالْحَذْفِ .

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٠٠): «.. أي: حذف الألفات منه مرتبًا على ستة تراجم، حسبما ظهر له في صواب التحزئة الأولى، فالتّي تليها إلى آخر القرآن، وذلك لكثرة مسأله، فنزل الجنس الواحد لكثرة أفراده منزلة الأجناس المتعددة، ثم قال- .. ويحتمل أن يريد مع ذلك أنه رتب أجناس حذفه بذكر الألفات أولاً، ثم الياءات، ثم الواوات، ثم اللامات، ولا يعكّر عليه عدم ترتيب حذف النون لقلته».

وانظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ١٩٥).

وقوله: «مُرْتَبَا» يُرِيدُ: شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، كَمَا فَعَلَ صَلَّى اللهُ فِي هَذَا الرَّجْزِ، فَإِنَّهُ رَتَّبَهُ تَرْتِيبًا حَسَنًا، وَبِاللَّهِ لَقَدْ أَحْسَنَ - نَفَعَنَا اللهُ وَإِيَّاهُ بِالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَجَعَلْنَا وَإِيَّاهُ مِنْ أَهْلِهِ - .
 وقوله: «مُرْتَبَا» حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «بِهِ» .
 وقوله: «لَأَنَّ يَكُونَ الْبَحْثُ فِيهِ» عِلَّةٌ فِي كَوْنِهِ أَتَى بِهِ مُرْتَبَاً لِأَجْلِ أَنَّ الْبَحْثَ يَكُونُ فِيهِ قَرِيبًا، وَ«الْبَحْثُ»: هُوَ التَّفْتِيشُ.
 ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَبِأَمْثَالِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٣٤] وَفِي الَّذِي كُرِّرَ مِنْهُ أَكْتَفِي ❀❀❀ بِذِكْرِ مَا جَاءَ أَوَّلًا مِنْ أَحْرَفٍ

يُرِيدُ أَنَّ مَا كَثَرَ لَفْظُهُ فِي الْقُرْآنِ مِنْ كَلَامٍ، وَتَكَرَّرَ فِي سُورَةٍ، وَكَانَ الْحُكْمُ فِيهِ وَاحِدًا بِالْحَذْفِ؛ فَإِنَّهُ يَجْتَزِي (١) بِأَوَّلِ كَلِمَةٍ مِنْهُ، يَذْكُرُهَا، وَيَذْكُرُ حُكْمَهَا، فَيَنْسَحِبُ عَلَيْهَا ذَلِكَ الْحُكْمَ حَيْثُ مَا أَتَتْ، وَكَيْفَمَا وَرَدَتْ، وَلَا يُعِيدُ الْكَلَامَ فِيهَا بَعْدَ ذَلِكَ (٢).
 وقوله: «مَا جَاءَ أَوَّلًا» بِإِسْقَاطِ الْهَمْزَةِ الْأُولَى وَتَحْقِيقِ الثَّانِيَةِ (٣).
 ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنْنِهِ وَكَرَمِهِ]:

(١) «يَجْتَزِي»: يَكْتَفِي وَيَقْتَصِرُ. انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة جزي»: (١٤٥/١٤)، وتاج العروس للزبيدي «مادة جزي»: (٣٥٢/٣٧).

(٢) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٠٣-٤٠٤):

« لا خفاء أن المتبادر عود ضمير «منه» على الحذف، كما شرحه به جماعة، ووجهه من جهة النظر: أن الحذف للألفات لما جزأه في تراجم، خاف أن يتوهم متوهم أنه إذا ذكر حكم كلمة تكررت خارج الترجمة، قُصِرَ على ما وقع في الترجمة، ولم يتعد إلى ما بعدها، فنبه على ذلك، وأما ما تعدد في الترجمة فلا يحتاج إلى التنبيه على عمومته، لانطباق جميع الترجمة عليه، ولتساوي جميع أفراد المتعدد في الترجمة بالنسبة إليها، فلا يمكن اعتبار بعضها سابقا، وآخر لاحقا، وعلى هذا فما لم يُجزئه كحذف الياءات والواوات يعم حكم اللفظ جميعها، لأن نسبة ما تعدد منها في القرآن إلى الترجمة كنسبة ما تعدد في الترجمة إلى تلك الترجمة، وهو الاندراج، فلا يحتاج إلى التنبيه على التعميم فيه.

وإنما عدلت في التقدير عن هذا إلى جعله عائدا على النظم، بتقدير كلماته، لأن قاعدتي التعدد والإتحاد، وقاعدة التقييد الآتية قريبا لا تختص بحذف الألفات، بل تعم جميع التراجم.»

(٣) قال الرجراجي في تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ١٩٦) عند شرحه لهذا البيت: " «بِذِكْرِ مَا جَاءَ أَوَّلًا» أَي: بِذِكْرِ الْفِظِ الَّذِي جَاءَ مِنْ أَحْرَفِهِ؛ أَي: مِنْ أَلْفَاظِهِ فِي أَوَّلِ الْقُرْآنِ، فَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا: أَنَّ كُلَّ تَرْجُمَةٍ تَحْتَوِي عَلَى مَا فِيهَا، وَعَلَى مَا بَعْدَهَا، وَلَا تَحْتَوِي عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ هَذَا الْكِتَابِ."
 وانظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٠٣).

[٣٥] مُنَوَّعًا يَكُونُ أَوْ مُتَّحِدًا ❀❀❀ وَغَيْرُ ذَا جِئْتُ بِهِ مُقَيَّدًا

قَوْلُهُ: «مُنَوَّعًا» خَبَرُ «يَكُونُ» مُقَدِّمًا، وَأَخَذَ يُبَيِّنُ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَا فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ، فَكَانَتْهُ يَقُولُ: سَوَاءٌ كَانَ هَذَا اللَّفْظُ الَّذِي تَكَرَّرَ، وَحُكْمُهُ [وَاحِدٌ] (١) مُتَّحِدَ اللَّفْظِ أَوْ مُنَوَّعًا؛ إِذْ هُوَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ: مُتَّحِدَ اللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانٍ، مِثْلُ: ﴿نَكَلًا﴾ [البقرة: ٦٦] و[المائدة: ٣٨]، و﴿صَلِّصِلِ﴾ [الحجر: ٢٦، ٢٨، ٣٣]، و﴿غَضَبْنَ﴾ [الأعراف: ١٥٠] و[طه: ٨٦]، و﴿عَاصِمِ﴾ [يونس: ٢٧] و[طه: ٤٣] و[غافر: ٣٣]، و﴿بَنِعْ﴾ [الكهف: ٦] و[الشعراء: ٣]، و﴿وَجَوَزْنَا﴾ [الأعراف: ١٣٨] و[يونس: ٩٠]، و﴿عَلَيْهَا﴾ [هود: ٨٢] و[الحجر: ٧٤].

أَوْ مُنَوَّعًا، وَتَنَوُّعُهُ: إِمَّا بِالزِّيَادَةِ فِي أَوَّلِهِ، مِثْلُ: الْأَلْفِ وَاللَّامِ؛ أَوْ فِي آخِرِهِ، مِثْلُ: اتَّصَالَ الضَّمِيرِ بِهِ وَاللَّفْظِ وَاحِدٌ مِثْلُ: ﴿الْأَزْوَاجِ﴾ و﴿أَزْوَاجٍ﴾ و﴿أَزْوَاجِهِمْ﴾، و﴿أَبْصُرْ﴾ و﴿الْأَبْصُرْ﴾ و﴿أَبْصُرِهِمْ﴾، و﴿سُلْطَنٍ﴾ و﴿بِسُلْطَانٍ﴾، وَغَيْرُهُ مِمَّا شَابَهُ مَا ذَكَرْنَا. هَكَذَا أَخْبَرَنِي نَازِمُهُ رَحِمَهُ اللهُ وَقَالَ: «هَذَا مَا أَرَدْتُهُ».

وقَوْلُهُ: «وَغَيْرُ ذَا» يُرِيدُ: غَيْرَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ لَكَ مِمَّا لَمْ يَتَكَرَّرْ؛ «جِئْتُ بِهِ» [أَيُّ: أَتَيْتُ بِهِ] (٢)، «مُقَيَّدًا»؛ إِمَّا بِالسُّورَةِ، أَوْ بِالْحَرْفِ مِنَ الْقُرْآنِ (٣).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) والتقييد المشار إليه هنا يكون بسبعة أشياء؛ لا بالسورة والحرف فقط كما ذكر الشارح، بل يضاف إليها: المجاور، والترجمة، والإضافة، والمرتبة، والحركة، وقد جُمعت هذه القيود السبعة في بيت واحد؛ وهو:

جاور بحرفِ سورةٍ وترجمتهُ إضافةً ورُتْبَةً وحَرَكَةً

وأضيف إليها قيدُ ثامن وهو: التجريد، ولكنه لم يرد في حذف الألف؛ بل ورد في باب رسم الهمز.

المجاور: ومثاله قول الناظم في البيت رقم: (٨٦) : «إلا الذي مع خلل قد ألف».

الحرف: ومثاله قول الناظم في البيت رقم: (٢٤٢) : «لابن نجاح خُشعا والغفر».

السورة: ومثاله قول الناظم في البيت رقم: (٢٠١) : «والحذف في الأنفال في الميعد».

الترجمة: ومثاله قول الناظم في البيت رقم: (٢٤٥) : «أضعن ألواح وفي لوقع».

الإضافة: ومثاله قول الناظم في البيت رقم: (١٩٣) : «أسمئهم رهنتهم موزين».

الرتبة: ومثاله قول الناظم في البيت رقم: (١٥٤) : «وكتابها وهو الأخير عنهما».

وَقَوْلُهُ: «مُقَيِّدًا» حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: «بِهِ».

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ]:

[٣٦] وَكُلُّ مَا قَدْ ذَكَرُوهُ أَذْكَرُ ❀❀❀ مِنْ اتِّفَاقٍ أَوْ خِلَافٍ أَثَرُوا

التَّزَمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَذْكَرَ فِي هَذَا النَّظْمِ جَمِيعَ [مَا] (١) رَوَاهُ الشُّيُوخُ الَّذِينَ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ (٢)، مِنْ الاتِّفَاقِ وَالِاخْتِلَافِ الَّذِي بَيْنَ الْمَصَاحِفِ فِي الْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ، وَمَا رُسِمَ بِالْوَاوِ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ، أَوْ بِوَاوٍ فِي بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ، وَكَذَلِكَ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ بِالْقَطْعِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ، وَقَدْ ذَكَرَ جَمِيعَ ذَلِكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذَا الرَّجْزِ.

وقوله: «وَكُلُّ مَا قَدْ ذَكَرُوهُ أَذْكَرُ» البيت، «كُلُّ» مَنْصُوبٌ؛ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ بِقَوْلِهِ: «أَذْكَرُ». وقوله: «مِنْ اتِّفَاقٍ أَوْ خِلَافٍ»؛ «مِنْ»: هَاهُنَا لِبَيَانِ الْجِنْسِ، وَهُوَ بَيَانٌ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ «مَا» فِي قَوْلِهِ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ: «وَكُلُّ مَا».

وقوله: «أَثَرُوا» أي: رَوَوْا، تَقُولُ: أَنْزَلْتُ الْحَدِيثَ إِذَا رَوَيْتَهُ عَنْ غَيْرِكَ، وَالْحَدِيثُ الْمَأْتِيُّ الْمَرْوِيُّ.

الحركة: ومثاله قول الناظم في البيت رقم: (٢٠٣): «ثُمَّ سَرَّيْلَ مَعًا أَنْكَلْنَا».

التجريد: ومثاله قول الناظم: في البيت رقم: (٣١٢): «ثُمَّ بِلَا لَامٍ مَعًا أَنْبِؤْا».

انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ١٩٨)، فتح المنان: (ص ٤٠٨).

(١) سقطت من «س».

(٢) وهم الأئمة: أبو عمرو الدَّائِي وأبو داود والشاطبي، ولا يدخل معهم الإمام البنسني كما قال ابن عاشر في فتح المنان لابن عاشر: (ص ٤١٠): «لَا مَدْحَلُ لِلْبَنْسِنِيِّ فِي ضَمِيرِ «ذَكَرُوهُ» مِنْ كَلَامِ النَّازِمِ، وَلَا التَّفَاتِ إِلَى مِنْ شَرْحِ الْبَيْتِ بِالْأئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ - يَشِيرُ إِلَى الرَّجَاجِيِّ - كَيْفَ وَالنَّازِمِ يَقُولُ: «وَرُبَّمَا ذَكَرْتُ بَعْضَ أَحْرَفٍ» هَذَا خَلْفٌ - أَي: رَدِيٌّ -، وَاسْتِقْرَاءُ كَلَامِ النَّازِمِ مَعَ كَلَامِ الْبَنْسِنِيِّ يَدْفَعُ ذَلِكَ أَيْضًا».

وانظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٢٠١).

ثُمَّ قَالَ [يَعْلَمُ اللَّهُ] وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ]:

[٣٧] وَالْحُكْمُ مُطْلَقًا بِهِ إِلَيْهِمْ ❀❀❀ أَشِيرُ فِي أَحْكَامٍ مَا قَدْ رَسَمُوا

يُرِيدُ: أَنَّهُ [إِنْ] (١) أَتَى فِي هَذَا الرَّجْزِ بِلَفْظَةِ حُكْمِهَا الْحَذْفُ أَوْ الْإِثْبَاتُ، مُطْلَقَةً لِجَمِيعِهِمْ
[٢٣/أ] مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِاسْمٍ وَاحِدٍ مِنَ الشُّيُوخِ الْمُتَقَدِّمِينَ (٢).

[فَلْتَعْلَمُ] (٣) أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا كُلُّهُمْ عَلَى ذَلِكَ الْحُكْمِ، وَذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِهِ: «وَلِلْجَمِيعِ الْحَذْفُ فِي الرَّحْمَنِ» (٤)، وَقَوْلِهِ: «كَذَلِكَ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ» (٥)، وَكَقَوْلِهِ: «وَحَذَفُوا ذَلِكَ ثُمَّ الْأَنْهَارُ» (٦)، وَكَقَوْلِهِ: «وَاحْذَفْ تُفَادُوهُمْ» (٧)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي فِي مَوَاضِعِهِ، وَيَقَعُ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ فِي أَمَاكِنِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَالْمَجْرُورَانِ فِي الْبَيْتِ فِي قَوْلِهِ: «إِلَيْهِمْ» تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، وَمَعْنَى «أَشِيرُ»: أَقْصِدُ.
«فِي أَحْكَامٍ مَا قَدْ رَسَمُوا» أَي: كَتَبُوا.

وَيَصِحُّ فِي قَوْلِهِ: «الْحُكْمُ» الرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبْرُ فِي قَوْلِهِ: أَشِيرُ بِهِ إِلَيْهِمْ، وَالضَّمِيرُ الرَّابِطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ هُوَ قَوْلُهُ: «بِهِ»، وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ «أَشِيرُ»، وَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْأَشْتِعَالِ، فَتَقْدِيرُهُ: «وَأَنْسَبَ الْحُكْمَ مُطْلَقًا إِلَيْهِمْ»، فَتَقْدِيرُ الْفِعْلِ الْمُضْمَرِ هُنَا مِنَ الْمَعْنَى لَا مِنَ اللَّفْظِ، إِذْ يَتَقَدَّرُ تَقْدِيرُهُ مِثْلَ اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ «أَشِيرُ» لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإنسان: ٣١].

وَالرُّوَايَةُ فِي قَوْلِهِ: «وَالْحُكْمُ» عَنِ نَازِمِهِ الرَّفْعُ لَيْسَ إِلَّا.

ثُمَّ قَالَ [يَعْلَمُ اللَّهُ] وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ، وَنَفَعْنَا بِبِرِّكَتِهِ آمِينَ]:

(١) سقطت من الأصل.

(٢) كلام الشارح هنا مطلق لجميع الشيوخ؛ لكن ابن عاشر يرى أنه لا مدخل للبلنسي معهم، قال: «... ولا مدخل للبلنسي هنا كالبیت المتقدم أيضا، ومما يؤيد هذا إطلاقه الاختلاف في «قل سبحان»، ولم يذكر فيه البلنسي اختلافاً».

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٤١١).

(٣) وفي «س»: «فَتَعْلَمُ».

(٤) البيت رقم: (٤٥).

(٥) البيت رقم: (٤٦).

(٦) البيت رقم: (٨٠).

(٧) البيت رقم: (٨٣).

وَكُلُّ مَا جَاءَ بِلَفْظِ عَنَّهُمَا ❁❁❁ فَأَبْنُ نَجَاحٍ مَعَ دَانَ رَسَمًا [٣٨]

[يَقُولُ تَحَلُّثُهُ] (١): أَنَّ كُلَّ مَا جَاءَ فِي هَذَا الرَّجْزِ بِهَذَا اللَّفْظِ الَّذِي هُوَ: «عَنْهُمَا» فَإِنَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ الشَّيْخَيْنِ: أَبَا دَاوُدَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «فَأَبْنُ نَجَاحٍ»؛ وَأَبَا عَمْرٍو الدَّانِي، وَهُوَ قَوْلُهُ: «مَعَ دَانَ»، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا [«وَعَنْهُمَا رَوْضَاتُ قُلُوبِ الْجَنَّاتِ»] (٢)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: فِي الْبَابِ الَّذِي [٣] بَعْدَ الْبَابِ الَّذِي ذَكَرْنَا: «وَعَنْهُمَا الْكِتَابُ غَيْرَ الْحَجَرِ» (٤)، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «فِيهِ وَعَنْهُمَا الصَّاعِقَةُ الْأُولَى أَتَتْ» (٥)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ.

وقَوْلُهُ: «وَكُلُّ مَا جَاءَ» الْبَيْتِ، لَيْسَ فِي «كُلِّ» إِلَّا الرَّفْعُ عَلَيَّ [الابتداء] (٦)، وَالخَبَرُ فِي الْجُمْلَةِ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي فِي قَوْلِهِ: «فَأَبْنُ نَجَاحٍ مَعَ دَانَ رَسَمًا»، وَجَازَ دُخُولُ «الفَاءِ» فِي حَبْرِ الْمُبْتَدَأِ فِي قَوْلِهِ: «فَأَبْنُ نَجَاحٍ» لِمَا فِي الْمُبْتَدَأِ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ. وَقَوْلُهُ: «بِلَفْظِ» بِكَسْرَةٍ وَاحِدَةٍ تَحْتَ الظَّاءِ مِنْ قَوْلِهِ: «بِلَفْظِ» لَا غَيْرَ، مُضَافٌ إِلَى قَوْلِهِ: «عَنْهُمَا»، لِأَنَّ «عَنْهُمَا» فِي هَذَا الْمَوْضِعِ اسْمٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ، مِثْلُ قَوْلِهِمْ: «بَابُ كَانَ»؛ فَ«بَابُ» مُضَافٌ لـ«كَانَ»؛ أَي: بَابُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، [فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «بِلَفْظِ عَنْهُمَا»؛ أَي: بِلَفْظِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ] (٧) الَّتِي هِيَ «عَنْهُمَا».

وقَوْلُهُ: «رَسَمًا» الْأَلْفُ فِيهِ لِلتَّنْبِيَةِ (٨)؛ لِأَبِي عَمْرٍو وَأَبِي دَاوُدَ.

(١) فِي "ت": قَالَ الشَّارِحُ.

(٢) الْبَيْتِ رَقْمًا: (٥٩).

(٣) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤) الْبَيْتِ رَقْمًا: (٨١).

(٥) الْبَيْتِ رَقْمًا: (٨٤).

(٦) فِي الْأَصْلِ: «الْمُبْتَدَأُ».

(٧) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٨) ذَكَرَ ابْنُ عَاشِرٍ أَمَّا لِلإِطْلَاقِ لَا لِلتَّنْبِيَةِ، ثُمَّ عَلَّلَ بِقَوْلِهِ: «لِلزُّومِ عَوْدِ الرِّابِطِ مِنَ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَغَيْرِهِ». فَتَحَ الْمَنَانُ

لَابْنِ عَاشِرٍ: (ص ٤١٣). وَانظُرْ: تَنْبِيَهُ الْعِطْشَانُ لِلرَّجَاحِيِّ: (ص ٢٠٥-٢٠٦) فِي إِعْرَابِ الْبَيْتِ.

ثُمَّ قَالَ [رَحَّمَهُ]:

[٣٩] وَأَذْكَرُ الَّتِي بَيْنَ أَنْفَرَدَا ❀❀❀ لَدَى الْعَقِيلَةِ عَلَى مَا وَرَدَا

يُرِيدُ رَحَّمَهُ: أَنَّهُ يَذْكَرُ فِي هَذَا الرَّجْزِ الْمَوَاضِعَ الَّتِي [زَادَهَا] (١) أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ رَحَّمَهُ عَلَى مَا فِي «الْمُقْنَعِ»، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى هَذَا فِي قَوْلِهِ قَبْلَ هَذَا:

«وَالشَّاطِبِيُّ جَاءَ فِي الْعَقِيلَةِ بِهِ وَزَادَ أَحْرَفًا قَلِيلَةً» (٢).

فالتزم في هذا البيت هنا أن يذكر تلك الأحرف التي زادها الشاطبي في قصيدته على «المقنع»، وذلك مثل قوله في آخر الترجمة التي بعد هذا الصدر في حرف «يضعف»: «وفي العقيلة على الإطلاق» (٣). ومثل قوله في ترجمة: «القول فيما سلبوه الياء» (٤):

«وَجَاءَ فِي يَجِيءُ إِطْلَاقُ لَدَى عَقِيلَةٍ وَلِابْنِ حَرْبٍ وَرَدَا» (٥).

[وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي تَرْجَمَةِ: «وَهَاكَ مَا بِالْفِ قَدْ جَاءَ» (٦):

«وَفِي الْعَقِيلَةِ أَتَى سُقَيْهَا وَلَمْ يَجِيءْ بِالْيَاءِ فِي سِوَاهَا» (٧) [٨]

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي تَرْجَمَةِ: « [فِي مَا رَسَمُوا] (٩) بِالْيَاءِ وَأَصْلُهُ الْوَاوُ لَدَا ابْتِلَاءِ» (١٠):

«وَلَمْ يَجِيءْ لَفْظُ الْقَوَى فِي مُقْنَعٍ وَمِنْ عَقِيلَةٍ وَتَنْزِيلٍ وَعِي» (١١).

(١) في "ت": "انفرد بها".

(٢) البيت رقم: (٢٣).

(٣) البيت رقم: (١٥٩).

(٤) وهو باب «الياءات المحذوفة اكتفاءً بكسر ما قبلها»؛ البيت رقم: (٢٥٥).

(٥) البيت رقم: (٢٨٢).

(٦) وهو باب «رسم الألف ياء»؛ البيت رقم: (٣٥٧).

(٧) البيت رقم: (٣٧١).

(٨) سقطت من الأصل: «.

(٩) في النسخ المخطوطة: «ما رسم»؛ وما أثبتته وفقاً لما ورد في أبيات متن المورّد.

(١٠) وهو باب «رسم الواو ياء»؛ البيت رقم: (٣٨٦).

(١١) البيت رقم: (٣٨٩).

والألفُ في قَوْلِهِ: «انْفَرَدَا» و«عَلَى مَا وَرَدَا» لإِطْلَاقِ الْقَافِيَةِ، وَالْفَاعِلُ بِقَوْلِهِ: «انْفَرَدَا» هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِطِي، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ قَبْلَ هَذَا: «وَالشَّاطِطِيُّ جَاءَ فِي الْعَقِيلَةِ» [٢٣/ب] وَقَوْلُهُ هُنَا: «لَدَى الْعَقِيلَةِ»، وَصَاحِبُ «الْعَقِيلَةِ» هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِطِيُّ.

وقَوْلُهُ: «لَدَى الْعَقِيلَةِ» تَعَيَّنَ هُنَا أَنَّ يَكُونُ «لَدَى» بِمَعْنَى «فِي» لِقَوْلِهِ: «لَدَى الْعَقِيلَةِ» أَي: فِي «الْعَقِيلَةِ»، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨] (١) [أي: فِي الْحَنَاجِرِ] (٢).

ثُمَّ قَالَ ﷻ [تَعَالَى وَنَفَعْنَا بِهِ، وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ]:

[٤٠] وَكُلُّ مَا لِيُوحِدٍ ذَسَبْتُ ❀❀❀ فغَيْرُهُ سَكَتَ إِنْ سَكَتَ

يُرِيدُ: أَنَّهُ إِنْ ذَكَرَ حُكْمًا مِنَ الْأَحْكَامِ مِنْ حَذْفٍ وَإِثْبَاتٍ فِي لَفْظَةٍ، وَخَصَّ بِذَلِكَ إِمَامَيْنِ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَسَكَتَ عَنِ ذِكْرِ الْآخَرِينَ (٣)، فَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَسْكَوتَ عَنْهُمْ لَمْ يَذْكُرُوا فِي تِلْكَ اللَّفْظَةِ شَيْئًا؛ لَا حَذْفًا وَلَا إِثْبَاتًا (٤)، وَذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِهِ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا: «وَعَنْهُ حَذْفُ خَاطِئُونَ خَاطِئِينَ» (٥)، وَمِثْلَ قَوْلِهِ فِي ذِكْرِ «الصَّاعِقَةِ»: «وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ حَيْثُ مَا بَدَتِ» (٦)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

وقَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ: «وَكُلُّ مَا لِيُوحِدٍ» مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ لَيْسَ إِلَّا، وَ«مَا» بِمَعْنَى: «الَّذِي»، وَ«نَسَبْتُ»: صَلَّيْتُ، وَ«لِيُوحِدٍ»: مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: «نَسَبْتُ»، وَخَبَرُ الْمُبْتَدَأِ فِي الْجُمْلَةِ فِي قَوْلِهِ: «فَغَيْرُهُ سَكَتَ إِنْ سَكَتَ». ثُمَّ قَالَ ﷻ [تَعَالَى وَنَفَعْنَا بِهِ، وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ آمِينَ]:

(١) ويستفاد من هذا البيت من أنه متى نقل حكمًا مُسندًا للعقيلة، علم انفراده به، إلا أن يصرح بزائد عليه؛ مثل: «ومن عقيلة وتنزِيلِ وَعِي» البيت.

انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ٤١٤).

(٢) زيادة من "ت".

(٣) انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ٤١٥).

(٤) فحكما عندهم في هذه الحال: الإثبات؛ لأنه الأصل.

(٥) البيت رقم: (٦٧).

(٦) البيت رقم: (٨٤).

[٤١] وَإِنْ أَتَى بِعَكْسِهِ ذَكَرْتُهُ ❀❀❀ عَلَى الَّذِي مِنْ نَصِّهِ وَجَدْتُهُ

يُرِيدُ: إِنْ أَتَى السَّاكِتُ بِعَكْسِ مَا ذَكَرَ الْمَنْسُوبُ إِلَيْهِ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ فِي لَفْظَةٍ؛ فَإِنَّهُ يَذْكُرُهُ عَلَى حَسَبِ مَا وَجَدَهُ مَنصُوصاً فِي كِتَابِهِ، مِثَالُ ذَلِكَ: أَنْ يَذْكُرَ أَحَدُهُمَا الْحَذْفَ فِي كَلِمَةٍ، وَيَذْكُرَهَا الْآخَرُ بِالِثْبَاتِ أَوْ الْعَكْسِ؛ فَإِنَّهُ يَذْكُرُهُ كَذَلِكَ، مِثْلَ مَا ذَكَرَهُ فِي لَفْظِ «المُعَاهَدَةِ»^(١)، وَأَنَّ الدَّانِي لَمْ يَحْذِفْ مِنْهَا إِلَّا مَوْضِعَيْنِ^(٢)، وَبَاقِيهَا ثَابِتٌ، وَهِيَ مَحذُوفَةٌ لِأَبِي دَاوُدَ [فِي قَوْلِهِ: «وَكُلُّهَا لِابْنِ نَجَّاحٍ وَارِدٌ»^(٣)، وَمِثْلَمَا ذَكَرَ فِي لَفْظِ «البَّاطِلِ»^(٤)، وَأَنَّهُ مَحذُوفٌ لِأَبِي دَاوُدَ]^(٥)، [ثَابِتٌ]^(٦) لِلدَّانِي إِلَّا [لَفْظَيْنِ]^(٧): ❀❀❀ «وَنَطَلُّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» ❀ [الأعراف: ١٣٩] و[هود: ١٦]^(٨)، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ^(٩).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٤٢] لِأَجْلِ مَا خُصَّ مِنَ الْبَيَانِ ❀❀❀ سَمَّيْتُهُ بِ: «مَوْرِدِ الظَّمَانِ»

اللَّامُ فِي قَوْلِهِ: «لِأَجْلِ» لِأَمِّ التَّعْلِيلِ، وَ«مَا» مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى: «الَّذِي»، وَصَلَّتْهَا قَوْلُهُ: «خُصَّ»، وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ عَلَيْهَا مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: «خُصَّ بِهِ»، وَهَذَا [شُدُوذٌ]^(١٠)، لَا يَكَادُ

(١) قال في البيت رقم: (١١٢): «وَلِأَبِي عَمْرٍو مِنَ الْمُعَاهَدَةِ».

(٢) وأشار إليهما الناظم في البيت رقم: (١١٣) بقوله: «عَاهَدَ فِي الْفَتْحِ وَأَوْلَى عَاهَدُوا» كما سَأَتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٣) البيت رقم: (١١٣).

(٤) كما سَأَتِي فِي الْبَيْتِ رَقْم: (١١٥).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) فِي الْأَصْلِ: «ثَابِتَةٌ».

(٧) فِي الْأَصْلِ: «الْفُظْيَيْنِ».

(٨) وأشار إليهما بقوله: «وَضَمَّنَ الدَّانِي مِنْهُ الْمُفْنَعَا وَبَطَّلَ مِنْ قَبْلِ مَا كَانُوا مَعَا» كما سَأَتِي فِي الْبَيْتِ رَقْم: (١١٦).

(٩) انظر: تنبيه العطشان (ص ٢٠٩) وكلام الرجراجي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْقَوَاعِدِ الْعَشْرِ لِلنَّازِمِ فِي مَوْرِدِهِ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ فِي دِرَاسَةِ

المورد من قسم الدراسة.

(١٠) فِي الْأَصْلِ: «مِنْهُ شُدُوذٌ».

يُعْرَفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، أَعْنِي: حَذْفُ الضَّمِيرِ الْمَخْفُوضِ دُونَ تَوْفُرِ شَرْوِطِهِ [الَّتِي يُحَذَفُ بِهَا، وَشَرْوِطُهُ (١)]: (٢):

- أَنْ يَكُونَ مَخْفُوضاً بِالْحَرْفِ.
 - وَأَنْ يَكُونَ مَخْفُوضاً بِالْحَرْفِ الَّذِي خُفِضَ بِهِ الْمَوْصُولُ.
 - وَأَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقاً بِمِثْلِ الْحَرْفِ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ الْمَوْصُولُ.
- وَلَيْسَ هُنَا شَرْطٌ مِنْهَا.

وَمِثْلَ هَذَا بَعْضُ النَّاسِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَحْتَكِرُ مَا كَانَتْ لَهُمْ خَيْرَةً﴾ [القصص: ٦٨] قَالَ: "مَا" مَوْصُولَةٌ، وَالضَّمِيرُ عَائِدٌ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: «مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ فِيهِ» (٣)، فَحَذَفَ الضَّمِيرَ الْمَخْفُوضَ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، وَالْأَطْهَرُ غَيْرُ هَذَا، وَأَنَّ «مَا» فِي الْآيَةِ نَافِيَةٌ، أَوْ مَصْدَرِيَّةٌ (٤).

وَيُظْهَرُ فِي إِعْرَابِ «مَا» فِي الْبَيْتِ وَجْهٌ حَسَنٌ، يَخْرُجُ عَلَيْهِ كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ، وَهُوَ يُشِيرُ بِ«خُصٍّ» إِلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى: «أَعْطِي»، لِأَنَّ مَنْ خُصَّ بِشَيْءٍ فَقَدْ أُعْطِيَهُ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: لِأَجْلِ مَا أُعْطِيَهُ مِنَ الْبَيَانِ؛ فَفِي «أَعْطِيَهُ» ضَمِيرَانِ:

أَحَدُهُمَا: مُسْتَتِرٌ، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ بِأَعْطَى، وَيَعُودُ عَلَى النَّظْمِ. وَالضَّمِيرُ الثَّانِي: بَارِزٌ، وَهُوَ الْمَاءُ فِي «أَعْطِيَهُ»، وَهُوَ مَنْصُوبٌ، لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِأَعْطَى، وَهُوَ الْعَائِدُ عَلَى «مَا»، وَ«مَا» [٢٤/أ] وَاقِعَةٌ عَلَى الْبَيَانِ، فَلَمَّا صَارَ الضَّمِيرُ مَنْصُوبًا مُتَّصِلًا بِالْفِعْلِ سَاغَ حَذْفُهُ، وَ«مِنْ» فِي قَوْلِهِ: «مِنْ الْبَيَانِ»؛ [لِبَيَانِ الْجِنْسِ] (٥)، يُبَيِّنُ فِيهِ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ «مَا».

(١) انظر: حاشية الصبان على الأشموني للصبان: (٢٥٠/١)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: (٤٥٧/١).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) وهذا رأي الإمام الطبري.

انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٩ / ٦٠٨)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٣ / ٣٠٥)، والبحر المحيط لأبي حيان: (١٢٤/٧).

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (٢ / ١٠٢٤)، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري: (٢ / ١٧٩)، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل: (١٥ / ٢٨٢).

(٥) في الأصل: «للجنس».

و«الْبَيَانُ»: هُوَ الْإِنْشِرَاحُ وَالْإِنْكِشَافُ، وَمِثْلَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُهُ فِي إِعْرَابِ هَذَا الْبَيْتِ ذَكَرَهُ التَّحَوُّيُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الشورى: ٢٣].
قالوا: بَشِّرَ؛ يُبَشِّرُ. مَعْنَى: أُعْطِيَ، لِأَنَّ مَنْ بَشَّرَ بِشَيْءٍ فَكَأَنَّمَا أُعْطِيَهُ، فَحَذَفُ الضَّمِيرِ عَلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ؛ لَا عَلَى أَنَّهُ مَخْفُوضٌ (١).

وقوله: «سَمَّيْتُهُ» يَعْنِي: هَذَا الرَّجُلُ، «بِمُورِدِ الظَّمَانِ» «المُورِدِ»: الْمَشْرَبُ، وَ«الظَّمَانُ»: الْعَطْشَانُ، وَالْأَصْلُ فِي «المُورِدِ» إِنَّمَا هُوَ الْقُدُومُ وَالْوُصُولُ إِلَى الْمَاءِ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الْإِتْسَاعِ (٢).

والباءُ فِي قَوْلِهِ: «بِمُورِدِ» هِيَ الدَّخَلَةُ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِـ«سَمَّيْتُ»، وَيَجُوزُ حَذْفُهَا وَإِثْبَاتُهَا، فَإِنَّ «سَمَّيْتُ مِنْ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ: أَحَدُهُمَا بِنَفْسِهِ، وَالثَّانِي تَارَةً يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ؛ وَتَارَةً بِحَرْفِ الْجُرِّ، كَقَوْلِهِمْ: أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ، أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ.
ثُمَّ قَالَ كَلَّمَ اللَّهُ [وَعَفَّرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٤٣] مُلْتَمِسًا فِي كُلِّ مَا أَرُومُ ❀❀❀ عَوْنِ الْإِلَهِ فَهُوَ الْكَرِيمُ

«مُلْتَمِسًا» أَي: طَالِبًا، وَهُوَ حَالٌ مِنَ الْفَاعِلِ بِـ«سَمَّيْتُ»، وَهِيَ التَّاءُ فِي «سَمَّيْتُ»؛ أَي: سَمَّيْتُ فِي حَالِ كَوْنِي طَالِبًا.
وقوله: «فِي كُلِّ مَا أَرُومُ» أَي: فِي كُلِّ مَا أُحَاوِلُ (٣)، وَ«مَا» فِي قَوْلِهِ: «فِي كُلِّ مَا أَرُومُ» مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى: «الَّذِي»، وَصَلَتْهَا «أَرُومُ»، وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَيْهَا مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: «أَرُومُهُ»، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ «مَا» هَاهُنَا مَصْدَرِيَّةً، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ؛ أَي: فِي كُلِّ رَوْمِي.
وقوله: «عَوْنِ الْإِلَهِ» مَفْعُولٌ بِقَوْلِهِ: «مُلْتَمِسًا» أَي: طَالِبًا عَوْنِ الْإِلَهِ تَعَالَى.

(١) انظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري: (٤/٢٢٢)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٧/٤٩٣)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: (٢/١١٣٢)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٦/١٥٨).
(٢) انظر: الصحاح للجوهري «مادة ورد»: (٢/٥٤٩)، ولسان العرب لابن منظور «مادة ورد»: (٣/٤٥٦)، وتاج العروس للزبيدي «مادة ورد»: (٩/٢٨٩).

(٣) «أَرُومُ»: مِنْ رَامَ الشَّيْءَ يَرُومُهُ رَوْمًا وَمَرَامًا؛ إِذَا طَلَبَهُ، وَمِنْهُ: «رَوْمُ الْحَرَكَةِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْمَرْفُوعِ».
انظر: كتاب العين للفراهيدي «روم»: (٨/٢٩١)، ومختار الصحاح للرازي: (ص٢٦٧)، ولسان العرب لابن منظور «مادة روم»: (١٢/٢٥٨).

وَلَمَّا عَلِمَ بِحَالِهِ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ مُرَادُهُ، وَلَا يَحْصُلُ مَقْصُودُهُ، وَلَا يَنْجَحُ مَرْغُوبُهُ إِلَّا بِعَوْنِ إِلَهِهِ
لَهُ؛ طَلَبَ الْعَوْنَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى بُلُوغِ مَا أَمِلَ، وَتَتْمِيمِ مَا أَرَادَ، وَعَلَيْهِ عَوَّلَ، وَنَجَحَ مَا طَلَبَ
مِنَ اللَّهِ وَسَأَلَ، فَقَدْ حَصَلَ لَهُ مَا طَلَبَ، وَمَا فِيهِ رَغَبٌ، كُلُّ ذَلِكَ بِمَعُونَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، إِذْ لَا يَتِمُّ
لِلْمَرْءِ مِنْ تَحَاوُلِهِ إِلَّا بِعَوْنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْعِبَادُ كَمَا عَلَّمُوا: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ
سَتَعِبْتُ﴾ [الفاحة: ٥] أَي: نَطْلُبُ مِنْكَ الْإِعَانَةَ.

وَجَاءَ فِي الْحَدِيثِ: « أَنْ مِنَ الْأَعْمَالِ مَا لَا يَتِمُّ إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِالذُّعَاءِ، وَطَلَبَ الْمَعُونَةَ
وَالهُدَى » (١).

وَاللَّهُ دَرُّ مَنْ قَالَ:

[إِذَا كَانَ عَوْنُ اللَّهِ لِلْمَرْءِ نَاصِرًا تَهَيَّأَ لَهُ مِنْ كُلِّ صَعْبٍ مُرَادُهُ] (٢)
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَوْنٌ مِنَ اللَّهِ لِلْفَتَى فَأَوَّلُ مَا يَجْنِي عَلَيْهِ اجْتِهَادُهُ (٣)
وَمَنْ اسْتَعَانَ بِاللَّهِ أَعَانَهُ، وَمَنْ أَعَانَهُ فَقَدْ كُفِيَ وَهُدِيَ، وَيُقَالُ: أَعَانَهُ اللَّهُ إِعَانَةً؛ أَي: قَوَاهُ،
وَالِاسْمُ: الْمَعُونَةُ، وَاسْتَعْنَتُ اللَّهُ: طَلَبْتُ مِنْهُ الْعَوْنَ (٤)، وَعَوْنُ اللَّهِ تَعَالَى لِلْعَبْدِ عِبَارَةٌ عَنِ خَلْقِ
الْقُدْرَةِ لِلْعَبْدِ عَلَى الْأَفْعَالِ الَّتِي كَلَّفَهَا، وَلَا تَأْتِي لَهَا فِي الْمَقْدُورِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَإِنَّمَا تَعَلَّقَ بِهَا
تَعَلُّقٌ مَقَارَنَةٌ لَا تَعَلُّقٌ إِيجَادٍ، وَفِي الْحَقِيقَةِ: اللَّهُ هُوَ الْخَالِقُ لِلْقُدْرَةِ وَالْمَقْدُورِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ مِنْ
خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ﴾ [فاطر: ٣]، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦] (٥).

(١) لم أعتز له على تخريج، وذكره الرجراجي أيضا في تنبيه العطشان: (ص ٢١٣).

(٢) سقط من «س»، ونسبه صاحب الكشكول مع البيت الآخر إلى المتنبي. انظر: الكشكول لبهاء الدين العاملي:

(١٣٣/٢)، والبيتين بلا نسبة في تفسير البحر المديد لابن عجيبة: (٣٩٣/١).

(٣) نسب هذا البيت للبيب في شرحه للبيت رقم (٥٦) من العقيلة إلى النميري، ونسبه الراغب الأصفهاني إلى الإمام
علي رضي الله عنه. انظر: الدرر الصقيلة للبيب (مخطوط): [٦/ب]، ومحاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني: (٥٣٢/١).

وهو بلا نسبة كما في: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٢)، والإحاطة في أخبار غرناطة لسان الدين ابن الخطيب: (٣٨٣/٣)،
ونفح الطيب للمقري: (١٧٧/٦)، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: (٢٤٥/٨).

(٤) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٦٢/١)، والمحزر الوجيز لابن عطية: (٧٢/١)، والبحر المحيط لأبي
حيان: (١٤٠/١)، وتفسير ابن عرفة: (١٠٠/١).

(٥) انظر: الإبانة على أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري: (ص ٢٠).

و«الكَرِيمُ»: اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ (١) فِي «شَرْحِ الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى» (٢): « قَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللَّغَةِ: «الكَرِيمُ»: الْكَثِيرُ الْخَيْرِ (٣)، وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الشَّيْءَ النَّافِعَ الَّذِي يَكْثُرُ نَفْعُهُ، وَيَسْهُلُ تَنَاوُلُهُ: «كَرِيمًا»، وَلِذَلِكَ قِيلَ لِلنَّاقَةِ الْخَوَّارَةِ: «الكَرِيمَةُ»؛ [٢٤ ب/ب] لِعِزَارَةِ لَبْنِهَا، وَكَثْرَةِ دَرِّهَا، وَلِلنَّخْلَةِ الَّتِي لَا يَخَافُ حَمْلَهَا، وَكَانَتْ مَعَ ذَلِكَ غَيْرَ [مُرْقَاة] (٤) - يَصْعَبُ الرِّقَاءُ إِلَيْهَا - : «هَذِهِ نَخْلَةٌ كَرِيمَةٌ»؛ وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ خَيْرِهَا، وَقُرْبِ جَنَاهَا (٥)، وَقَدْ يُسَمَّى الشَّيْءُ الَّذِي لَهُ قَدْرٌ وَخَطَرٌ: «كَرِيمٌ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي قِصَّةِ بَلْقَيْسُ: ﴿إِنِّي أُلْقِي إِلَيْكَ كِتَابًا كَرِيمًا﴾ [النمل: ٢٩] جَاءَ فِي تَفْسِيرِهِ (٦): كِتَابٌ دَلِيلُ الْخَطِّ، وَقِيلَ: وَصَفْتُهُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ مَخْتُومًا، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ كَانَ حَسَنَ الْخَطِّ، وَقِيلَ: لِأَنَّهَا وَجَدَتْ فِيهِ كَلَامًا حَسَنًا. وَقَالَ بَعْضُ الْأَعْرَابِ وَبَاعَ نَاقَةً لَهُ:

وَقَدْ تَنْزَعُ (٧) الْحَاجَاتِ يَا أُمَّ مَالِكٍ كَرَائِمٌ مَنْ رَبِّ بِيَهِنَّ ضَمِينِ (٨)
 وَمِنْ كَرَمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ يَبْتَدِئُ بِالنُّعْمَةِ مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ، وَيَنْزِعُ بِالْإِحْسَانِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ، وَيَعْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَعْفُو عَنِ الْمُسِيءِ، وَيَقُولُ الدَّاعِي فِي دُعَائِهِ: «يَا كَرِيمَ الْعَفْوِ»، فَقِيلَ:

- (١) سبق التعريف به عند شرح البيت الأول: (ص ٣٠٦).
 (٢) لم أقف عليه، وذكره حاجي خليفة في كشف الظنون: (١٠٣٢/٢)، وكذلك البغدادي في هدية العارفين: (٧٨/١).
 (٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري مادة «كرم»: (١٣٢/١٠)، ولسان العرب لابن منظور «مادة كرم»: (٥١٠/١٢).
 (٤) وفي «س»: «غير مزلفة».
 (٥) أي: قرب ثمارها وما يحني منها. انظر: لسان العرب لابن منظور «جني»: (١٥٣/١٤).
 (٦) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٤٥٢/١٩)، ومعالم التنزيل للبيهقي: (١٥٩/٦)، والدر المنثور للسيوطي: (٣٥٣/٦).
 (٧) في كل الروايات الواردة: «تخرج الحاجات» بدل: «تنزع».
 (٨) هو بلا نسبة في أكثر كتب الأدب: مجالس ثعلب: (ص ١٨)، جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: (٤٠٢/٢)، محاضرات الأدباء للراغب الأصفهاني: (٥٥٢/١).
 - ونسب بعضهم لأبي علي القالي أنه كانت له نسخة من الجمهرة بخط مؤلفها، وكان قد أعطي بها ثلاثمائة مثقال فأبي، فاشتدَّت به الحاجة فباعها بأربعين مثقالاً، وكتبَ عليها مجموعة من الأبيات منها هذا البيت.
 انظر: المزهري في علوم اللغة للسيوطي: (٧٣/١)، وتاج العروس للزبيدي: (٣٨-٣٩).
 - ونسبه بعضهم لأبي مسلمة الكلابي وقد باع جاريته. انظر: أمالي القالي: (١٩٣/٣).

أَنَّ مِنْ أَكْرَمِ عَفْوِهِ: أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا تَابَ وَرَجَعَ عَنِ السَّيِّئَةِ مَحَاها عَنْهُ، وَكَتَبَ لَهُ مَكَانَهَا حَسَنَةً»^(١).

وفي قول الناظم: «مُلْتَمِسًا فِي كُلِّ مَا أَرُوْمُ» البيت. «الرَّدْفُ»^(٢) بِالْيَاءِ فِي قَوْلِهِ: «الكَرِيمِ» عَلَى الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ: «أَرُوْمُ»، وَكِلَاهُمَا حَرْفٌ مَدٌّ وَلِينٌ، وَهُوَ جَائِزٌ، قَالَ عَمْرُو بْنُ كَلْثُومٍ^(٣):
 كَأَنَّ سُيُوفَنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ مَخَارِيقُ بِأَيْدِي لَاعِبِينَا
 إِذَا تَسَلَّتْ^(٤) عَلَى الْأَبْطَالِ يَوْمًا رَأَيْتَ لَهَا جُلُودَ الْقَوْمِ جُونًا^(٥)
 فَأَرَدَفَ بِالْوَاوِ عَلَى الْيَاءِ، وَبِالْيَاءِ عَلَى الْوَاوِ، وَيَجُوزُ «الرَّدْفُ» بِحَرْفِ اللَّيْنِ عَلَى حَرْفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ، وَعَكْسُهُ فِيمَا بَيْنَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ؛ وَلَكِنَّهُ عَيْبٌ، وَيُسَمَّى عِنْدَ أَهْلِ الْقَافِيَةِ: «سِنَادًا»^(٦)، كَمَا قَالَ عَمْرُو بْنُ كَلْثُومٍ فِي الشَّعْرِ الْمَذْكُورِ:

كَأَنَّ مَتُونَهُنَّ^(٧) مُتُونٌ غُدْرٌ تُصَفِّفُهَا الرِّيحُ إِذَا حَرَيْنَا
 كَأَنَّ سُيُوفَنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ مَخَارِيقُ بِأَيْدِي لَاعِبِينَا^(٨)

فَأَرَدَفَ بِحَرْفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ فِي قَوْلِهِ: «لَاعِبِينَ» عَلَى حَرْفِ اللَّيْنِ فِي قَوْلِهِ: «حَرَيْنَا»، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ عِنْدَهُمُ التَّعَاقُبُ بَيْنَ الْكَسْرَةِ وَالضَّمَّةِ فِي حَرْفِ الرَّوِيِّ؛ وَهُوَ عَيْبٌ، وَيُسَمُّونَهُ أَهْلُ الْقَافِيَةِ: «الْإِقْوَاءُ»^(٩)، كَمَا قَالَ النَّابِغَةُ:

(١) انظر النص بأكمله في: الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي الأصفهاني: (١٤٥/١).

(٢) «الرَّدْفُ فِي الشَّعْرِ: حَرْفٌ سَاكِنٌ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ يَقَعُ قَبْلَ حَرْفِ الرَّوِيِّ لَيْسَ بَيْنَهُمَا شَيْءٌ - أَيْ فَاصِلٌ -». انظر: الصحاح للجوهري «مادة ردف»: (٤/١٣٦٣).

(٣) هو: عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب من بني تغلب أبو الأسود، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، من أصحاب المعلقات السبع، كان من أعز الناس نفساً، وساد قومه (تغلب) وهو فتيٌّ، وعمّر طويلاً، وهو الذي قتل الملك عمرو بن هند. طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي: (١٥١/١)، والشعر والشعراء لابن قتيبة: (٢٣٤/١)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (٥٤/١١).

(٤) في جميع كتب الشعر والأدب «إذا وضعت» بدل: «تَسَلَّتْ».

(٥) ديوان عمرو بن كلثوم: (ص ٧٦ و ٨٥).

(٦) «جلود القوم»: يريد ثيابهم، و«الجون» جمع «جون» أي: سواداً من ليس الحديد. انظر: شرح المعلقات للزوزني: (ص ١٩١).

(٧) «السناد»: وهو أن يكون أحد البيتين مُردفاً - أي: مشتملاً على حرف ردف - والآخر غير مُردف.

(٨) «غُضُونَهُنَّ مُتُونٌ غُدْرٌ» فشبهه تكسير متونهن بمتون غدر إذا ذهبت بها الريح، ومتن كل شيء أعلاه،

والغضون: تكسير الدرع. انظر: شرح المعلقات السبع للزوزني: (ص ١٩١).

(٩) ديوان عمرو بن كلثوم: (ص ٧٦ و ٨٥).

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ (٢)
 زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا بِذَلِكَ خَيْرِنَا الْغَدَاةُ الْأَسْوَدُ (٣)
 فَأَرْدَفَ بِالضَّمِّ عَلَى الْكَسْرِ فِي حَرْفِ الرَّوِيِّ؛ وَهُوَ عَيْبٌ عِنْدَهُمْ، فَيَجُوزُ التَّعَاقُبُ
 بِالْكَسْرِ عَلَى الضَّمِّ وَبِالْعَكْسِ، وَرُبَّمَا «الرَّدْفُ» تَوَلَّدَ عَنْهُمَا، وَإِنَّمَا الْمُنْوَعُ عِنْدَهُمْ «الرَّدْفُ»
 بِالْوَاوِ عَلَى الْأَلْفِ، أَوْ بِالْيَاءِ عَلَى الْأَلْفِ، أَوْ بِالْعَكْسِ، فَافْهَم.

(١) «الإقواء»: هو اختلاف حركة الروي بالضم والكسر؛ أي: اختلاف حركة المجرى في القصيدة الواحدة.

انظر: الصحاح للجوهري «مادة قوا»: (٢٤٦٩/٦).

(٢) «أفد»: بمعنى قُرب، و«التَّرحُلُ»: السَّفَرُ، و«الرِّكَابُ»: الدَّوَابُّ.

(٣) ديوان النابغة الذبياني: (ص ٨٩).

«البوارح»: شدة الرياح من الشمال في الصيف دون الشتاء، و«الغداة»: العُراب، وخصَّ بعضهم به عُراب القَيْظِ الضَّخْمِ

الوافر الجناحين. انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة برح»: (٤٠٨/٢)، و«مادة غدفا»: (٢٦٢/٩).

الْبَابُ الْأَوَّلُ مَنْزِلَةُ الْأَنْفَانِ

جامعة الأمير

عبد القادر
الاعظم
الإسلامية

الفصل الأول

باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه
ونظائره من فاتحة الكتاب

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ]:

[٤٤] بَابُ اتِّفَاقِهِمْ وَالِإِضْطِرَابِ ❀❀❀ فِي الْحَذْفِ مِنْ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ

لَمَّا فَرَّغَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ صَدْرِ هَذَا الرَّجْزِ وَبَيَّنَ فِيهِ مُرَادَهُ وَمَقْصُودَهُ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا وَضَعَهُ فِي عِلْمِ الرَّسْمِ، وَذَكَرَ الْكُتُبَ الَّتِي أَخَذَهُ مِنْهَا وَلَخَّصَهُ كَمَا قَالَ: «لَخَّصْتُ مِنْهُنَّ بِلَفْظِ مُوجِزٍ»^(١)، وَأَعْلَمَ فِيهِ أَنَّهُ جَعَلَ هَذَا الرَّجْزَ فُصُولًا وَأَبْوَابًا كَمَا قَالَ: «جَعَلْتُهُ مُفْصَلًا مُبَوَّبًا»^(٢)، وَذَكَرَ الْعِلَّةَ الْمُوجِبَةَ لِجَعَلِهِ إِيَّاهُ كَذَلِكَ؛ وَهُوَ: قُرْبُ الْبَحْثِ وَالتَّفْتِيْشِ عَلَى النَّاطِرِ فِيهِ وَقَارِيئِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «لَأَنَّ يَكُونَ الْبَحْثُ فِيهِ أَقْرَبًا»^(٣)، وَهُوَ كَمَا قَالَ؛ إِذْ لَوْ جَعَلَهُ دُفْعَةً، وَكَلَامًا مُتَّصِلًا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ مِنْ غَيْرِ فَصَلٍ بَيْنَ الْكَلَامِ وَالْكَلامِ، وَلَا بَيْنَ أَحْكَامٍ مِنْ أَحْكَامٍ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ ضَبْطُهُ، وَلَا تَلْخِيصُهُ، وَلَمْ يَتَأْتِيَ لِقَارِيئِهِ وَلَا النَّاطِرِ فِيهِ مَعْرِفَةً مَا فِيهِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْصِدَ إِلَى حُكْمٍ مَسْأَلَةٍ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ مَشَقَّةٍ وَكُلْفَةٍ، فَجَعَلَهُ أَبْوَابًا وَفُصُولًا، وَجَعَلَ هَذَا الْبَابَ هُوَ الْأَوَّلُ مِنْ أَبْوَابِهِ [٢٥/أ] مَعَ سُلوْكَه فِي ذَلِكَ سَبِيلَ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ، وَطَرِيقَةَ مَنْ سَبَقَهُ مِنَ الْمُؤَلِّفِينَ، وَاقْتِفَاءَهُ آثَارَ مَنْ اتَّبَعَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ، فِي تَفْرِيقِ مَا تَعَرَّضَ لِذِكْرِهِ مِنَ الْعُلُومِ، وَبَيِّنَ مَا قَصَدَهُ بِالْوَضْعِ مِنَ الْمَرْسُومِ لِيقْرُبَ مِنْ فَهْمِ مُتَعَلِّمِهِ، وَيَسْهَلَ حِفْظُهُ عَلَى قَارِيئِهِ، وَلَا يُشْكَلُ مِنْهُ عَلَى النَّاطِرِ فِيهِ، فَيَكُونَ أَسْهَلَ لِلْحِفْظِ، وَأَقْرَبَ لِلْفَهْمِ، وَأَيْسَرَ لِلنَّظَرِ.

غَيْرَ أَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّرَمَّ فِي الصَّدْرِ أَنْ يَجْعَلَهُ أَبْوَابًا كَمَا قَالَ: «جَعَلْتُهُ مُفْصَلًا مُبَوَّبًا»، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ إِلَّا هَذَا الْبَابَ الَّذِي ذَكَرَ هُنَا، وَغَيْرَهُ قَالَ فِيهِ: «الْقَوْلُ فِي كَذَا»، وَأَمَّا الْفُصُولُ فَذَكَرَهَا كَمَا شَرَطَ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ بِالْأَبْوَابِ التَّرَاجِمَ كَمَا فَعَلَ، إِذِ التَّرَاجِمُ أَبْوَابٌ، لِأَنَّ الْبَابَ الدُّخُولَ مِنْهُ إِلَى كَلَامٍ غَيْرِ الْكَلَامِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَذَلِكَ حَاصِلُ التَّرَاجِمِ.

وَهَذَا الْبَابُ الَّذِي بَدَأَ بِهِ بَابٌ عَظِيمٌ مِنْ أَبْوَابِ هَذَا الرَّجْزِ، كَثِيرِ الْفَائِدَةِ، ذَكَرَ فِيهِ الْجُمُوعَ، وَاسْتَوْفَى الْكَلَامَ فِيهَا، وَذَكَرَ فِيهِ مَا اتَّفَقَ الشُّيُوخُ عَلَى حَذْفِهِ وَعَلَى إِثْبَاتِهِ، وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ أَوَّلِ الْقُرْآنِ إِلَى آخِرِهِ .

(١) البيت رقم: (٢٥).

(٢) البيت رقم: (٣٢).

(٣) البيت رقم: (٣٣).

فقال: «باب اتفاهم»، و«الاتفاق»: مصدر، وهو افعال من: «اتفق يتفق اتفاقاً»، وأصله: «اتفاقاً»، الواو ياء الكلمة؛ لأنه من «الموافقة»، والماضي منه: «اتفق» على وزن: «افتعل»، «يؤتفق» على وزن «يُفتعل»، ثم أبدل من الواو تاء، وأدغمت التاء الأولى المبدلة من الواو في التاء الثانية فقالوا: «اتفق يتفق اتفاقاً»، والتاء تبدل من الواو، [كما قالوا: (١) «تجاهه، وتكاه، وتراث»، وأصله: «وجه»، و«وكاه»، و«وراث» (٢).

و«الاضطراب»: هو الاختلاف؛ وهو ضد الاتفاق، وهو «افتعال» من الضرب في الأرض،

وهو السير، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النساء: ١٠١] (٣).

ووجه المناسبة بينهما أن الضرب في الأرض هو الانتقال من موضع إلى موضع، والتحول من مكان إلى مكان، وكذلك قوله في الرجز: «والاضطراب»؛ هو الانتقال من قول إلى قول، فهو اختلاف من القول، تقول: اضطرب قول فلان في كذا، وأنت تريد: أنه لم يثبت على قول واحد؛ بل قال قولاً ثم انتقل عنه إلى قول آخر، ومنه قول العلماء: «اضطرب قول مالك في هذه المسألة» (٤) بمعنى: اختلف كما ذكرنا.

وأصل «اضطرب»: اضطرب، فأبدلوا من التاء طاءً لمجاورتها الطاء (٥) ليتجانس الكلام ويتشاكل، وكان كلام الناظم يقول: هذا باب أذكر فيه ما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه، هذا معنى قوله: «باب اتفاهم والاضطراب» (٦).

(١) سقطت من «س».

(٢) انظر: المقتضب للميرد: (٣١٩/٢)، وسر صناعة الإعراب لابن جني: (١٤٧/١)، والمغرب في ترتيب المعرب لابن المرزوق: (٤٥٢/٢)، والموامل والشوامل لأبي علي مسكويه: (ص١٣٧).

(٣) قد تقدم له بعض الكلام على هذا عند شرح قوله: «ولا يكون بعده اضطراب» في البيت رقم: (١٠)، وانظر أيضاً: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٢٣/٩)، والنكت والعيون للماوردي: (٥٢٢/١)، ولسان العرب لابن منظور «مادة ضرب»: (٥٤٤/١).

(٤) من ذلك مثلاً: قول ابن رشد في بداية المجتهد: (٣٤٤/٢): «اضطرب قول مالك في ذلك، فمرة قال بقول سليمان بيسار، ومرة قال: لا يزداد فيها على عقلها شيء...». وانظر كذلك: (١٦٥/٢).

(٥) انظر: المنصف لابن جني: (٣٢٧/٢ و ٣٤٠/٢)، والمفتاح في الصرف للجرجاني: (ص٩٨).

(٦) قال إبراهيم المارغني في دليل الحيران (ص٣٩): «والضمير في قوله: «اتفاهم» يعود على كُتاب المصاحف المتقدم ذكرهم في قوله: «ثبت عن ذوي النهي والعلم» البيت رقم: (٦)، ولا يصح عود على الرواة الناقلين عن المصاحف؛ لأنه لم يتقدم ذكرهم لا تصريحاً ولا تلميحاً، ولا على الشيوخ الذين عنيهم الناظم لعدم الاطراد، فإن الناظم كثيراً ما يأتي بذكر الخلاف مع اتفاق الناقلين له، ولأن أكثر الكنايات وشبهها الآتية في النظم الأنسب بها كُتاب المصاحف لا شيوخ النقل،

«في الحذف» حقيقة «الحذف»: الإزالة والانتزاع، تقول: حذفْتُ كذا إذا أزلته من موضعه، وانتزَعْتُهُ من مكانه الذي كان فيه، و«الإثبات» عكسه.

وقوله: «في الحذف» جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ [بقوله] (١): «الاضطراب»، وهذا من باب الإعمال، لأنَّ «الاتفاق» و«الاضطراب» عاملان، وقوله: «في الحذف» معمولٌ واحدٌ من العاملين أن يُعملَ فيه، فأعملَ الناظمُ الثاني وحذفَ معمولُ الأولُ لدلالة الثاني عليه، ولو عملَ الأولُ لقال: بابُ اتِّفاقهم والاضطرابُ فيه [في الحذف، ويكونُ تقديرُ الكلام: بابُ اتِّفاقهم في الحذف والاضطرابُ فيه] (٢)، فالضميرُ عائِدٌ على «الحذف»؛ لأنَّ الحذفَ وإن كان متأخراً لفظاً فهو مُتقدِّمٌ معنًى، ومثله في الكلام لو قلت: «ضربني وضربتُ زيداً»، فلو عملتُ الأولُ لقلت: «ضربني وضربتُهُ زيدٌ»، وتقديرُ الكلام: ضربني زيدٌ وضربتُهُ، وأصلُ هذا أنك إذا عملتَ الثاني نظراً إلى الأول، فإنَّ احتِجاجَ إلى فضلة حذفتها، وإن احتِجاجَ إلى عمدة أظهرتها، وإن عملتَ الأولُ أثبتَ الثاني، وكلُّ ما يحتِجُّ إليه من عمدة وفضلة (٣).

وقوله: «من فاتحة الكتاب»؛ «من» في قوله: «من فاتحة» لا ابتداءً الغاية، فكأنَّه ابتداءً معرفة الحذف من «فاتحة الكتاب» وهي: «أم القرآن»، وسميت «فاتحة الكتاب» لأنَّ موضعها يُعطي ذلك، قاله ابن عطية (٤)؛ [٢٥/ب] يريدُ لأنَّها افتتحت [المصحف] (٥)، ولا خلاف في تسميتها «فاتحة الكتاب»؛ لأنَّها ابتداءً الغاية، وانتهاءً الغاية: آخر القرآن.

كقوله: «كذلك لا خلاف بين الأمة في الحذف» البيت رقم: (٤٦)، وقوله: «وبعضهم أثبتَ فيها الأوَّلَا» البيت رقم: (٥٤)، وقوله: «وللجميع السيئاتُ جاءَ بألف» البيت رقم: (٧٢)، والتعبير باتفاق كُتاب المصاحف واختلافهم في معنى تعبير الشيوخ باتفاق المصاحف واختلافها، ولكن لما وقع في عبارة الناظم ضمير العقلاء لزم حمله على كتابها وأحدهما قريب من الآخر.

وانظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ٤٢٠).

(١) سقطت من «س».

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص ٧٩)، وشرح ابن عقيل: (١/٤٩٦)، وشرح الرضى على الكافية للأسترابادي: (١/٢٠٤).

(٤) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (١/٦٥).

(٥) سقطت من الأصل.

ومعنى كلامه: أن كل ما له نظير من الجموع مثل: ﴿الْعَلَمِيتِ﴾ [الآية: ٢] في سورة الفاتحة، وغير الجموع مثل: ﴿الرَّحْمَنِ﴾ [الآية: ٣] و﴿الْبَصْرَاطِ﴾ [الآية: ٦]، فكل ما حذفوا فيها من كلمة حذف مثلها إلى آخر القرآن، هذا هو الكلام في الترجمة.

وسأذكر هنا كلاماً في الحذف في أول هذا الباب يليق بهذا الموضع فنقول:

اعلم أن الحذف الواقع في المصحف ينقسم إلى ثلاثة أقسام^(١):

القسم الأول: حذف لأجل اختلاف القراءة فيه، ويسمى: حذف إشارة^(٢)، نحو:

﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، و﴿تَفْدُوهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] و﴿وَلَا تُقْبِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾

حَتَّى يُقْبَلُوكُمْ فِيهِ﴾ [البقرة: ١٩١]، و﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩]، و﴿أَسْكِرَى﴾ [البقرة: ٨٥]، وشبهه.

القسم الثاني: حذف اختصار، وهو حذف الألفات التي في الجموع السالمة من الجمع المذكور والمؤنث^(٣).

والقسم الثالث: حذف اقتصار، وهو حذف الألف من كلمة واحدة بعينها ولها نظائر كثيرة في القرآن أثبتت الألف في نظائرها وحذفت منها^(٤)، وذلك مثل: ﴿الْمِيعَدِ﴾ في الأنفال^(٥) حذفت الألف منها، وأثبتت في ﴿الْمِيعَدِ﴾^(٦) حيث ما وقع^(٧)، ومثل:

(١) انظر: الدرّة الصقيلة للليب (مخطوط): [٢٠/أ]، وتنبية العطشان للجراحي: (ص ٢٢٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٢٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٤٠).

(٢) قال الجراحي في تنبيه العطشان (ص ٢٢٥): «وأما حذف الإشارة فمعناه ما حذف منه الألف في الخط اتفاقاً، واختلف القراء في قراءته بالألف».

(٣) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٢٤): «أي التقليل: ما لا يختص بكلمة دون مماثلتها، فيصدق بما تكرر وما لم يتكرر». وانظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٤٠).

وقال الجراحي في تنبيه العطشان (ص ٢٢٥): «فأما حذف الاختصار فمعناه ما حذف منه الألف حيث ما ورد للاختصار والتخفيف كجموع السلامة وغيرها».

(٤) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٢٤): «أي الاختصاص: ما اختص بكلمة أو كلم دون نظائرها».

(٥) [الآية: ٤٢].

(٦) في الأصل: "في غيرها".

(٧) وقعت في خمس مواضع غير المستثنى من سورة الأنفال: [آل عمران: ٩، ١٩٤]، [الرعد: ٣١]، [سبأ: ٣٠]،

[الزمر: ٢٠].

﴿الكافر﴾ في الرعد^(١)، وإن كان هذا فيه قراءتان^(٢)، ومثل: ﴿عبدى﴾ في الموضعين: في سورة ص^(٣) والفجر^(٤)، وإن كان فيهما قراءتان^(٥)، وأثبتت في لفظ ﴿العباد﴾ حيث ما جاء في القرآن^(٦)، وغير ذلك.

والمحذوف من المصحف من سائر حروف المعجم ثلاثة؛ وهي حروف العلة: الألف والياء والواو، وهي التي تزداد أيضاً^(٧).

فإن قيل: لأي شيء حذفت الألفات والياءات والواوات من الرسم، ولم تحذف غيرهن من الحروف؟^(٨)

فالجواب أن تقول: إنما حذفت هذه الثلاثة من سائر حروف المعجم استغناءً عنهن بالحركات التي قبلهن، ألا ترى أنك إذا قلت: ﴿الرحمن﴾ فإن الألف تنشأ عن فتحة الميم، وإذا قلت: ﴿داود﴾ فإن الواو تنشأ عن ضمة الواو التي قبلها [الدالة عليها]^(٩)، وإذا قلت: ﴿التين﴾ و﴿الحارثين﴾ و﴿وأخسون﴾ و﴿أكرمن﴾ و﴿يأت﴾ فإن الياء تنشأ عن

(١) الآية: [٤٢].

(٢) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ﴿الكافر﴾ مفرداً يراد به الجنس، وقرأ الباقون ﴿الكفار﴾ جمع تكسير.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٥٩)، والتيسير للداني: (ص ١٣٤)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٩٨).

(٣) الآية: [٤٥].

(٤) الآية: [٢٩].

(٥) في سورة ص: قرأ ابن كثير ﴿عبدنا﴾ بالإنفراد والباقيون ﴿عبدنا﴾ بالجمع.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٥٥٤)، والتيسير للداني: (ص ١٨٨)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٦١).

وفي سورة الفجر: قرأ جمهور القراء ﴿في عبدي﴾ بالجمع، وقرأ أبو جعفر وابن عباس وعكرمة ومجاهد والضحاك - وهي من الشواذ - ﴿في عبدي﴾.

انظر: المحتسب في القراءات الشواذ لابن جني: (٢/٣٦٠)، ومعاني القرآن للفراء: (٣/٢٦٣)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٤٦٧/٨).

(٦) وهو متعدد في القرآن.

(٧) انظر: الدرر الصقيلة للبيب (مخطوط): [٢٠/ب]، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٢٢٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٣٩).

(٨) هذا السؤال طرحه أبو بكر اللبيب قبل شرحه للبيت رقم (٤٦) من العقيلة.

انظر: الدرر الصقيلة للبيب (مخطوط): [٢٠/ب].

(٩) زيادة من "ت".

الكَسْرَةَ [التي قَبَلَهَا، فَاسْتَعْنُوا عَنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ، وَاجْتَزَوْا عَنْهَا بِالْحَرَكَاتِ الَّتِي قَبَلَهَا] (١) الدَّالَّةُ عَلَيْهَا.

وَوَجْهُ آخَرَ: وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفُ كَثِيرَةٌ فِي الْقُرْآنِ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهَا [مِنَ الْحُرُوفِ] (٢)، وَالْقَصْدُ بِالْحَذْفِ إِنَّمَا هُوَ التَّخْفِيفُ وَالِاخْتِصَارُ، فَلَوْ أُثْبِتَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ فِي الْمُصْحَفِ لَصَارَ الْمُصْحَفُ كُلُّهُ أَلْفَاتٌ وَيَاءَاتٌ وَوَاوَاتٌ، مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفُ إِذَا حُذِفَتْ يَبْقَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، وَلَيْسَ يَبْقَى لغيرها مِنَ الْحُرُوفِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا (٣).

وَذَلِكَ أَنَّ عَدَدَ أَلْفَاتِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ عَلَى قِرَاءَةِ نَافِعٍ: ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ أَلْفًا وَسَبْعِمِائَةً وَأَرْبَعُونَ أَلْفًا، فَلَوْ ثَبَّتَتْ هَذِهِ الْأَلْفَاتُ كُلُّهَا لَصَارَ الْمُصْحَفُ كُلُّهُ أَلْفَاتٌ.

وَكَذَلِكَ الْوَاوَاتُ وَالْيَاءَاتُ حُذِفَتْ لِكثَرَةِ دَوْرِهِنَّ، وَلَا سِتْقَالَ حَرْفَيْنِ مُتَشَابِهَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَذَلِكَ أَنَّ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ [مِنَ الْوَاوَاتِ] (٤): خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا وَوَاوٍ وَخَمْسُمِائَةٍ وَسِتِّ وَوَاوَاتٍ، وَمِنَ الْيَاءَاتِ: خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ أَلْفًا وَسِتِّ مِائَةٍ وَسِتِّ يَاءَاتٍ (٥). فَلِهَذَا الْمَعْنَى اخْتِصَّ الْحَذْفُ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٤٥] وَلِلْجَمِيعِ الْحَذْفُ فِي الرَّحْمَنِ ❀❀❀ حَيْثُ أَتَى فِي جُمْلَةِ الْقُرْآنِ

[٤٦] كَذَاكَ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ ❀❀❀ فِي الْحَذْفِ فِي اسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُمَّ

[أ/٢٦]

[٤٧] لِكثَرَةِ الدَّوْرِ وَالِاسْتِعْمَالِ ❀❀❀ عَلَى لِسَانِ لَافِظٍ وَتَالِ

(١) سقطت من "ت".

(٢) سقطت من "ت".

(٣) انظر: الدرّة الصقيلة للليب (مخطوط): [٢٠/ب - ٢١/أ]، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٢٢٤).

(٤) زيادة من "ت".

(٥) انظر: الدرّة الصقيلة للليب (مخطوط): [٢١/أ]، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٢٢٤)، والفوائد الجميلة

للجرجاني: (ص ٣٥٣).

هَذَا [هُوَ رَدُّ الصَّدْرِ عَلَى الصَّدْرِ] (١)، وَهُوَ الْأَفْصَحُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ بَدَأَ فِي التَّرْجَمَةِ بِالْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ؛ فَقَالَ: «بَابُ اتَّفَاقِهِمْ»، وَفَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْبَابِ فَقَالَ: «وَلِلْجَمِيعِ الْحَذْفُ فِي الرَّحْمَنِ»، فَبَدَأَ فِي الْبَابِ بِمَا بَدَأَ بِهِ فِي التَّرْجَمَةِ، وَسَيَأْتِي فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا (٢) رَدُّ [الصَّدْرِ] (٣) عَلَى الْأَعْجَازِ (٤)، وَكِلَاهُمَا فَصِيحَانِ فِي الْكَلَامِ، لَكِنَّ الْأَفْصَحَ رَدُّ [الصَّدْرِ عَلَى الصَّدْرِ] (٥).

وَقَوْلُهُ: «وَلِلْجَمِيعِ» يُرِيدُ: لِجَمِيعِ الْكُتُبِ؛ أَوْ لِجَمِيعِ الرُّوَاةِ النَّاقِلِينَ عَنِ الْمَصَاحِفِ، وَهَذَا مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُطْلَقَةِ الَّتِي وَقَعَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهَا فِي الصَّدْرِ، فِي قَوْلِهِ: «وَالْحُكْمُ مُطْلَقًا بِهِ إِلَيْهِمْ أَشِيرُ» (٦).

«وَلِلْجَمِيعِ»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِالثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَالْمُبْتَدَأُ هُوَ قَوْلُهُ: «الْحَذْفُ»، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: الْحَذْفُ ثَابِتٌ أَوْ مُسْتَقَرٌّ لِجَمِيعِ الْكُتُبِ.

«فِي الرَّحْمَنِ» أَي: فِي أَلِفِ ﴿الرَّحْمَنِ﴾، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَهُوَ جَائِزٌ - أَعْنِي حَذْفَ الْمُضَافِ وَإِقَامَةَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ - [قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَسَأَلَ الْقُرَيْةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] مَعْنَاهُ: اسْأَلِ أَهْلَ الْقُرَيْةِ وَأَصْحَابَ الْعَيْرِ (٧)] (٨).

(١) فِي الْأَصْلِ: «مَنْ رَدَّ الصَّدْرَ عَلَى الصَّدْرِ».

(٢) انظُر: الْبَيْتَ رَقْمَ (٨٠) وَشَرْحَهُ: (ص ٥١٨).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «الصَّدْر».

(٤) «رَدُّ الْعَجْزِ عَلَى الصَّدْرِ»: وَيُسَمِّيهِ بَعْضُهُمْ: «التَّصْدِيرُ»؛ وَهُوَ: فِي النَّثْرِ أَنْ يَجْعَلَ أَحَدَ اللَّفْظَيْنِ الْمَكْرُورَيْنِ أَوْ الْمُتَجَانِسَيْنِ أَوْ الْمُلْحَقَيْنِ بِمَا فِي أَوَّلِ الْفَقْرَةِ وَالْآخَرَ فِي آخِرِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَخَشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحراب: ٣٧]، وَقَوْلُهُمْ: «الْحِيلَةُ تَرَكَ الْحِيلَةَ».

وَفِي النَّظْمِ: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا فِي آخِرِ الْبَيْتِ، وَالْآخَرُ يَكُونُ إِمَّا فِي صَدْرِ الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلِ، أَوْ فِي حَشْوِهِ، أَوْ فِي آخِرِهِ، وَإِمَّا فِي صَدْرِ الْمِصْرَاعِ الثَّانِي.

انظُر: نَهَايَةَ الْأَرْبِ فِي فَنُونِ الْأَدَبِ لِلنُّوَيْرِيِّ: (٧/٩١)، وَالْإِيضَاحُ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ لِلْقَزْوِينِيِّ: (ص ٣٩٩)، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ لِابْنِ حِجَّةِ الْحَمَوِيِّ: (١/٢٥٥).

(٥) فِي الْأَصْلِ: «الصَّدْر عَلَى الصَّدْرِ».

(٦) انظُر: الْبَيْتَ رَقْمَ (٣٧) وَشَرْحَهُ: (ص ٤٢٧).

(٧) انظُر: الْخِصَائِصَ لِابْنِ جَنِّي: (٢/٣٦٢)، وَالتَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلْعَكْبَرِيِّ: (٢/٧٤٢)، وَالْبَحْرُ الْحَمِيْطُ لِأَبِي حَيَّانٍ: (٥/٣٣٢).

(٨) سَقَطَتْ مِنْ "ت".

واعلم أن هذه الكلمة التي هي: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ وقع الإجماع من كتاب المصاحف على حذف الألف التي بعد الميم منها^(١)، وعلّة حذفها طلب الإيجاز والاختصار والتخفيف؛ لكثرة دورانها على الألسنة واستعمالها في الكتب، وهم يستحبون الإيجاز والاختصار في اللفظ، وكما استحبوا ذلك في اللفظ استحبوه في الكتب.

[واعلم] (٢) أن الألف من ﴿الرَّحْمَنُ﴾ إنما يحذفها الكتاب إذا أتت بالألف واللام كما ذكر الناظم، فلو استعمل دون الألف واللام لأثبتت ألفه ولم تحذف، ولم يجر ذلك في القرآن^(٣).

وقوله: «كذلك لا خلاف بين الأمة» معني «كذلك»: أي أنهم كما اتفقوا على حذف الألف من ﴿الرَّحْمَنُ﴾ كذلك اتفقوا على حذف الألف من «اسم الله واللهمة»، وعبر عن الاتفاق بقوله: «لا خلاف بين الأمة»، و«الأمة» [المراد بها]^(٤): جماعة العلماء والكتاب. فإن لفظ «الأمة» له مصارف ثمانية^(٥):

[١-] تُطلق «الأمة» ويراد بها الصنف من الناس والجماعة، كقوله ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [البقرة: ٢١٣] أي: صنفًا واحدًا في الضلالة^(٦) ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وكقوله تعالى: ﴿أُمَّمٌ أُمَّتَالِكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨] أي: أصناف، كل صنف من الدواب والوحوش والطيور مثل بني آدم في المعرفة بالله تعالى، وطلب الغذاء، وتوقّي المهالك، واهتمام الذرية، مع أشباه لهذه كثير.

(١) انظر: المقنع: (ص ١٦)، ومختصر التبيين: (٣٠/٢)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٩٠ و ٢٦٨).

(٢) سقطت من "ت".

(٣) قال ابن قتيبة في أدب الكاتب (ص ٢٣٠): «وكتبوا «الرَّحْمَنُ» بغير ألف حين أثبتوا الألف واللام، وإذا حذفوا الألف واللام فأحبُّ إليَّ أن يعيدوا الألف فيكتبوا: «رَحْمَانِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

(٤) في «س»: «المُرَادَةُ».

(٥) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: (ص ٤٤٥)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٠/٩)، ولسان العرب

لابن منظور «مادة أمم»: (٢٢/١٢).

(٦) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (١١١/٣)، والبحر المحييط لأبي حيان: (١٤٤/٢).

وَكَقَوْلِهِ فِي قِصَّةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ﴾ [الفصص: ٢٣] أي: جَمَاعَةٌ^(١).

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ﴾ [أي: جماعة] ^(٢) ﴿يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] أي: يُعَلِّمُونَ.

[٢-] وَتُطْلَقُ «الْأُمَّةُ» وَيُرَادُ بِهَا: الْحِينُ وَالزَّمَانُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي قِصَّةِ السَّاقِي: ﴿وَأَذْكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف: ٤٥] أي: بَعْدَ حِينٍ وَزَمَانٍ.

وَكَقَوْلِهِ: ﴿وَلَيْنَ أَخْرَجْنَاهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ﴾ [هود: ٨] أي: سِنِينَ مَعْدُودَةٍ؛ كَأَنَّ الْأُمَّةَ مِنَ النَّاسِ الْقَرْنَ يُتَقَرِّضُونَ فِي حِينٍ، فَتَقَامُ «الْأُمَّةُ» مَقَامَ «الْحِينِ».

[٣-] وَتُطْلَقُ «الْأُمَّةُ» وَيُرَادُ بِهَا: أَتْبَاعَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وَيُقَالُ لِلْقَوْمِ يَجْتَمِعُونَ عَلَى دِينٍ وَاحِدٍ: أُمَّةٌ، فَتَقَامُ الْأُمَّةُ مَقَامَ الدِّينِ، وَلِهَذَا قِيلَ

[لِلْمُسْلِمِينَ] ^(٣): أُمَّةٌ مُحَمَّدٌ ﷺ، لِأَنَّهُمْ عَلَى أَمْرٍ وَاحِدٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿٢٦/ب﴾ ﴿إِنَّ هَذِهِ

أُمَّتِكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٢] أي: مُجْتَمِعَةٌ عَلَى دِينٍ وَاحِدٍ وَشَرِيعَةٍ، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَهُمْ

أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الشورى: ٨] أي: مُجْتَمِعَةً عَلَى الْإِسْلَامِ.

[٤-] وَتُطْلَقُ «الْأُمَّةُ» وَيُرَادُ بِهَا: الْإِمَامَ الرَّبَّانِي، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً

قَانِتًا﴾ [النحل: ١٢٠] أي: إِمَامًا يَقْتَدِي بِهِ النَّاسُ؛ لِأَنَّهُ وَمَنْ تَبِعَهُ أُمَّةٌ، لِأَنَّهُ سَبَبُ الْاجْتِمَاعِ.

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ سُمِّيَ «أُمَّةً» لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ عِنْدَهُ مِنْ خِلَالِ الْخَيْرِ مَا يَكُونُ مِثْلَهُ فِي أُمَّةٍ،

وَمِنْ هَذَا يُقَالُ: «فَلَانُ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ»؛ أي: يَقُومُ مَقَامَ أُمَّةٍ.

وَفِي «جَامِعِ الْبَيَانِ وَالتَّحْصِيلِ» لِابْنِ رُشْدٍ^(٤): «قَالَ مَالِكٌ: بَلَغَنِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ

كَانَ يَقُولُ: يَرْحَمُ اللَّهُ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ. قِيلَ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! إِنَّمَا ذَكَرَ

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٥٥١/١٩)، ومعالم التنزيل للبغوي: (١٩٩/٦).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) هو: محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي أبو الوليد، قاضي الجماعة بقرطبة، تفقه بأبي جعفر أحمد بن

رزق، وحدث عن أبي مروان بن سراج، ومحمد بن خيرة، ومن أخذ عنه: القاضي عياض، له: كتاب البيان والتحصيل لما في

هَذَا فِي إِبْرَاهِيمَ عليه السلام ! فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِنَّ الْأُمَّةَ الَّتِي يَعْلَمُ النَّاسُ مِنْهُ الْخَيْرَ، وَأَنَّ الْقَائِدَ هُوَ الْمَطِيعُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ^(١).

[٥-] وتُطْلَقُ «الْأُمَّةُ» وَيُرَادُ بِهَا: الدِّينُ وَالْمِلَّةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى حَاكِيًا عَنِ الْكُفَّارِ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣] أَي: عَلَىٰ دِينٍ وَمَذْهَبٍ. قَالَ النَّابِغَةُ:

وَهَلْ يُثَامَنُ ذُو أُمَّةٍ وَهُوَ طَائِعٌ ^(٢)

أَي: ذُو دِينٍ.

[٦-] وتُطْلَقُ «الْأُمَّةُ» وَيُرَادُ بِهَا: الرَّجُلُ الْمُنْفَرِدُ بِدِينٍ لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ ^(٣): «يُبْعَثُ أُمَّةٌ وَحْدَهُ» ^(٤)، وَمِثْلُهُ فِي [قُسُ بْنُ سَاعِدَةَ] ^(٥) الْإِيَادِي ^(٦).

المستخرجة من التوجيه والتعليل، والمقدمات لأوائل كتب المدونة، توفي سنة عشرين وخمسمائة.

الصلة في تاريخ الأندلس لابن بشكوال: (٨٣٩/٣)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص٣٧٣).

(١) البيان والتحصيل لابن رشد: (٣٠٣/١٧).

(٢) ديوان النابغة الذبياني: (ص٣٥)؛ هذا عجز البيت وصدوره: «حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيْبَةً»، وفيه "إمَّة" بكسر الهمزة.

(٣) زيد بن عمرو بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي ابن عم عمر بن الخطاب، كان قد رغب عن عبادة الأوثان ولا يأكل ما ذبح لها، وكان يدين بالحنيفية، وكان ممن أحيا الموضة وتكفل بمؤنتها، توفي قبل بعث النبي ﷺ بخمس سنين.

السيرة النبوية لابن هشام: (٢٢٦/١)، وأسد الغابة لابن الأثير: (٣٦٨/٢)، ودلائل النبوة للبيهقي: (١٢٠/٢)، والبداية والنهاية لابن كثير: (٢٣٧/٢)؛ وانظر: صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة: باب حديث زيد بن عمرو بن نفيل: (٣/١٣٩١).

(٤) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٥٤/٥، رقم ٨١٨٨)، والبيزار: البحر الزخار في مسند البيزار (١٦٦/٤)، رقم (١٣٣١)، وأبو يعلى الموصلي: (١٣٧/١٣، رقم ٧٢١٢)، والطبراني في الكبير: (٨٦/٥، رقم ٤٦٦٦)، والحاكم في المستدرک: (٢٣٨/٣، رقم ٤٩٥٦).

قال الذهبي في التلخيص: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

انظر: المستدرک للحاكم: (٤٩٧/٣)، وإتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصري: (٢٠٧/٣)، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي: (٦٩٥/٩).

(٥) في الأصل و«س»: «قيس بن سعادة»، وما أثبتته من كتب التاريخ والسيرة.

(٦) تقدمت ترجمته عند شرح البيت رقم (٠٦): (ص٣٤٤).

روى الطبراني في الكبير (٨٢/٢٤): عن أسماء بنت أبي بكر أن النبي ﷺ سئل عن ورقة بن نوفل فقال: «يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أُمَّةٌ وَحْدَهُ».

[٧-] وتُطلق «الأُمَّة» ويُرادُ بِهَا: أُمُّ الْإِنْسَانِ لِصُلْبِهِ؛ تَقُولُ: يَا أُمَّتِي تُرِيدُ أُمَّكَ، وَهَذِهِ أُمَّةٌ زَيْدٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ بَشَّارِ بْنِ بُرْدٍ (١):

أُمَّتِي بَدَّدَ هَذَا لِعَبِي وَوَشَاحِي حَلَّهُ حَتَّى انْتَشَرَ
فَدَعَنِي مَعَهُ يَا أُمَّتَا عَلْنَا فِي خَلْوَةٍ نَقْضِي الْوَطْرَ (٢)

[٨-] وتُطلق «الأُمَّة» ويُرادُ بِهَا: قَامَةُ الْإِنْسَانِ (٣)، قَالَ صَاحِبُ [«الْمَذْهَبَةِ»] (٤): «وَأُمَّةُ الْإِنْسَانِ عِنْدَمَا يَقِفُ قَامَتُهُ».

وَشَرَحَهَا قَدْ يَخْتَلِفُ؛ يَعْنِي: تَفْسِيرٌ مَا يَحْتَمِلُهُ لَفْظُهَا مِنَ الْمَعَانِي الْمُتَقَدِّمَةِ.

وَمَصْرَفُ «الأُمَّة» هُنَا فِي النَّظْمِ: جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤] أَي: يُعَلِّمُونَ، فَالْمُرَادُ بِ«الأُمَّةِ» [فِي الْآيَةِ: (٥)] جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ؛ كَمَا قَالَ [هَذَا] (٦) فِي النَّظْمِ.

وقوله: «الحذف» متعلق بقوله: «لا خلاف».

وقوله: «في اسم الله» أي: في الألف في اسم الله.

«وَاللَّهُمَّ»: وَيُرِيدُ الْأَلْفُ الْمُعَانِقَةُ لِلْأَمِّ الْمَلْفُوظُ بِهَا لَا الْأَلْفُ الْأُولَى الْمَحْدُوفَةُ الَّتِي بَيْنَ اللَّامِ فِي صُورَةِ الهمزة، لِأَنَّهَا سَاقِطَةٌ لَفْظًا وَخَطًّا، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ أَحَدٌ مِنَ الْكُتَّابِ لِذِكْرِهَا لِكَوْنِهَا غَيْرُ مَلْفُوظٍ بِهَا؛ إِذْ كَانَ أَصْلُهُ: «إِلَه» فِي قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ وَالْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ، فَأَدْخَلَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ تَفْخِيمًا وَتَعْظِيمًا كَمَا كَانَ اسْمُ اللَّهِ وَعَبْلُ فَصَارَ: «الإله»، فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ اسْتِثْقَالًا

(١) هو: بشار بن برد بن يرجوخ العقيلي الضريير أبو معاذ، من مخضرمي شعراء الدولتين العباسية والأموية ومجديها قد شهر فيهما ومدح وهجا، أتهم بالزندقة، فضربه المهدي سبعين سوطا ليقر، فمات منها سنة سبع وستين ومائة وبلغ التسعين. الشعر والشعراء لابن قتيبة: (٧٥٧/٢)، والأعاني لأبي الفرج الأصفهاني: (٣/٢٧١)، والبداية والنهاية لابن كثير: (١٤٩/١٠).

(٢) ديوان بشار بن برد: (٦٩/٤-٧٠).

(٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري: (٤٥٥/١٥)، وتاج العروس للزبيدي «مادة أم م»: (٢٣٠/٣١).

(٤) في «س»: «المهذبة». والمهذبة هي كتاب المذهبية في نظم الصفات من الحلى والشيات لأبي عبد الله محمد بن عيسى بن محمد بن أصبغ الأزدي القرطبي القاضي المالكي المعروف بابن المناصف (ت ٦٢٠هـ)، وهو مفقود والله أعلم.

انظر: الأعلام للزركلي (٦/٣٢٣)، وهدية العارفين للبغدادي: (٢٠٥/٢).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) سقطت من «س».

لكثرة جريانها على الألسن، وحولت كسرتها إلى لام التعظيم، فالتقى لامان متحرران، فأدغمت الأولى في الثانية فقالوا: «الله»، كما قال تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] أصله: «لكن أنا» فحذفت الهمزة من «أنا»، والتقت نونان إحداهما ساكنة، فأدغمت في الأخرى فصارت مُشَدَّدة^(١).

وقال البصريون: " أصله: «لآة» فألحقت به الألف، واللام لازمة، ثم أدغمت اللام الساكنة فيها، قاله الخليل أيضاً، فقالوا: «الله»، وأنشدوا^(٢):

[كحلفه من أبي رباح]^(٣) يسمعها [لاهه]^(٤) الكبار^(٥)
فأخرجه على الأصل.

وقيل: أدخلت الألف واللام بدلاً من الهمزة المحذوفة في «الله»، فلزمت الكلمة لزوم تلك الهمزة وأخرجت على الأصل، ولهذا لم يدخل عليه في النداء [أ/٢٧] ما يدخل على الأسماء المعروفة من حروف التنبيه، فلم يقولوا: «يا أيها الله»^(٦).

وقال [العباد]^(٧): " أصله من «أوليه»، وهو ذهب العقل ممن يعزُّ عليك، وأصله: «وِلاءة»، فأبدل من الواو همزة فقالوا: إليه، مثل: وشاخ وأشاح، وأرخت الكتاب وورخت، وأقت ووقت، ووسادة وأسادة، ووكاف وأكاف.

(١) انظر: المنصف لابن جني: (٢٨/٢)، وجامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٢٥/١)، ومعاني القرآن للنحاس: (٥٢/١)، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري: (ص٥)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٣٦٥/٢)، وكتاب اللامات للزجاجي: (ص٤٨).

(٢) البيت للأعشى ميمون بن قيس، واستشهد به كثير من المفسرين واللغويين والنحاة.
انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٢٩٨/٦)، ومعاني القرآن للفراء: (٢٠٤/١)، ولسان العرب لابن منظور «مادة أله»: (٤٦٧ / ١٣).

(٣) هكذا في الأصل و«س»: ويروى في كتب الأدب: «كحلفة -بالفاء- من أبي رباح -بالياء-» والبيت له روايات متعددة كما أشار إلى ذلك ابن منظور في لسان العرب لابن منظور «مادة أله»: (٤٦٧ / ١٣).

(٤) في الأصل و«س»: «لأهها»، وما أثبتته من كتب الأدب.

(٥) ديوان الأعشى الكبير: (ص٢٨٣).

(٦) انظر: الكشف والبيان لأبي إسحاق الثعلبي: (٩٦/١).

(٧) في الأصل و«س» هكذا «العباد» وهو تصحيف، ولعل الصواب: «القناد» كما ذكر الثعلبي في الكشف والبيان (٩٣/١): «سمعت أبا القاسم الحسن: سمعت أبا الحسن علي بن عبد الرحيم القناد يقول: ...» وذكر القول.

وهو: أبو الحسن علي بن عبد الرحيم القناد الواسطي، أحد الصوفية، روى عن الحسين بن منصور الحلاج شيئاً من

قال الكميت:

وَلَهَتْ نَفْسِي الطَّرُوبَ إِلَيْكُمْ وَلَهَا حَالٌ دُونَ طَعْمِ الطَّعَامِ (١).
ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ فِي التَّفْسِيرِ (٢).

فَلَوْ رُسِمَ هَذَا اللَّفْظَ الَّذِي هُوَ «اللَّهِ» عَلَى اللَّفْظِ لُرُسِمَ بِأَلْفٍ وَلَا مٍ وَلَا مٍ وَأَلْفٍ وَهَاءٍ، وَلَكِنَّهُمْ
حَذَفُوا الْأَلْفَ الْمُعَانِقَةَ لِلَّامِ فَرَسَمُوهُ بِأَلْفٍ وَلَا مِينَ وَهَاءٍ، وَوَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ.
وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ».

" وَاخْتَلَفَ النَّحْوِيُّونَ (٣) فِي تَرْكِيبِ لَفْظَةِ «اللَّهُمَّ» بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى أَنَّهَا مَضْمُومَةٌ الْهَاءِ
مُشَدَّدَةٌ الْمِيمِ الْمُفْتُوحَةِ، وَأَنَّهَا مُنَادَى، وَدَلِيلُ ذَلِكَ أَنَّهَا لَا تَأْتِي مُسْتَعْمَلَةً فِي مَعْنَى خَبَرٍ.
فَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ (٤)، وَسَيَبَوِيهِ (٥)، [وَالْبَصْرِيِّينَ] (٦)، أَنَّ الْأَصْلَ: «يَا اللَّهُ»، فَلَمَّا اسْتَعْمِلَتْ
الْكَلِمَةُ دُونَ حَرْفِ النَّدَاءِ الَّذِي هُوَ: «يَا» جَعَلُوا حَرْفَ النَّدَاءِ هَذِهِ الْمِيمَ مُشَدَّدَةً، وَالضَّمَّةُ فِي
الْهَاءِ هِيَ ضَمَّةُ الْأَسْمِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدِ، فَذَهَبَ حَرْفَانِ فَعَوَّضَ مِنْهُمَا حَرْفَانِ.
وَمَذْهَبُ الْفَرَّاءِ (٧) وَالْكُوفِيِّينَ أَنَّ الْأَصْلَ: «اللَّهُمَّ يَا اللَّهُ أُمَّ بِخَيْرٍ»، وَأَنَّ ضَمَّةَ الْهَاءِ هِيَ ضَمَّةُ
الْهَمْزَةِ الَّتِي كَانَتْ فِي «أُمَّ» نُقِلَتْ إِلَى الْهَاءِ.

كلامه، روى عنه عبد الله بن أحمد بن الفارسي، وأحمد بن حاتم القزويني، وأبو العباس بن تركان.

انظر: الأنساب للسمعاني: (٥٤٥/٤)، وتكملة الإكمال لأبي بكر البغدادي: (٦٥٩/٤).

(١) وهو البيت رقم (٩٣) من هاشمياته الملحق بديوانه: (ص ٥٠٨)، وانظر: هاشميات الكميت: (ص ٢٣).

«وَلَهَتْ»: اشتاقت، «الطَّرُوبُ»: من الطَّرَبِ؛ وهو خفة تلحق تلحق الإنسان من الفرح والغم.

(٢) انظر: الكشف والبيان لأبي إسحاق الثعلبي (٩٦/١-٩٨).

(٣) انظر المسألة في: اللمع في العربية لابن جني: (ص ١١٣)، والمقتضب للمبرد: (٢٤٠/٤)، ومعاني القرآن للفراء:

(٢٠٣/١)، والجمل في النحو للفراهيدي: (ص ١١٠)، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص ٢٩٠)، وكتاب

اللامات للزجاجي: (ص ٩٠)، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري: (ص ١٣٠)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري:

(٣٣٨/١)، وأسرار العربية لابن الأنباري: (ص ٢٣٢).

(٤) انظر: الجمل في النحو للفراهيدي: (ص ١١٠).

(٥) انظر: الكتاب لسيبويه: (٢٥/١ و ١٩٦/٢).

(٦) سقطت من "ت".

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء: (٢٠٣/١).

وهو: يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي أبو زكريا المعروف بالفراء، وعرف بالفراء لأنه كان يفري الكلام، كان أعلم
الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه وعليه اعتمد، وروى عن قيس بن الربيع، وروى عنه سلمة بن عاصم ومحمد بن
الجهم السمري، له: معاني القرآن وكتاب البيهقي، توفي سنة سبع ومائتين.

وَرَدَّ الزَّجَّاجُ (١) هَذَا الْقَوْلَ، وَقَالَ: « مُحَالٌ أَنْ يُتْرَكَ الضَّمُّ الَّذِي هُوَ دَلِيلٌ عَلَى النَّدَاءِ الْمُنْفَرِدِ، وَأَنْ يُجْعَلَ فِي اسْمِ اللَّهِ ضَمَّةٌ «أُمَّ»؛ هَذَا إِلْحَادٌ فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى » (٢).
 قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ عَطِيَّةَ: « هَذَا غُلُوٌّ مِنَ الزَّجَّاجِ [لَا مَحَالَةَ] (٣) »
 وَقَالَ أَيُّضًا: « إِنَّ هَذَا الْهَمْزَ الَّذِي يُطْرَحُ فِي الْكَلَامِ فَشَأْنُهُ أَنْ يُؤْتَى بِهِ أَحْيَانًا كَمَا قَالُوا: « وَيَلْمَهُ » فِي: « وَيُلُ أُمِّهِ »، وَالْأَكْثَرُ عَلَى إِثْبَاتِ الْهَمْزِ، وَمَا سُمِعَ: « يَا اللَّهُ أُمَّ » فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَقَالَ: وَلَا تَقُولُ الْعَرَبُ: « يَا اللَّهُمَّ »، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: أَنَّهُ قَدْ يَدْخُلُ حَرْفُ النَّدَاءِ عَلَى «اللَّهُمَّ»، وَأَنْشَدُوا عَلَى ذَلِكَ (٤):

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كَلِمًا سَبَّحْتَ أَوْ هَلَلْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا
 أُرَدُّدُ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا [فَأِنَّا مِنْ خَيْرِهِ لَنْ نُعَدِمَا] (٥)

قَالَ الزَّجَّاجُ: « وَهَذَا شَاذٌ؛ لَا يُعْرَفُ قَائِلُهُ، وَلَا يُتْرَكَ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي جَمِيعِ دِيَوَانِ الْعَرَبِ » (٦)؛ « أَنْتَهَى كَلَامُ ابْنِ عَطِيَّةَ فِي التَّفْسِيرِ (٧).

وَذَكَرَ غَيْرُهُ (٨) مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ: « وَأَنَّ الْأَصْلَ: « يَا اللَّهُ أُمَّنَا بِخَيْرٍ »: أَقْصَدْنَا بِخَيْرٍ، ثُمَّ حُذِفَ هَذَا كُلُّهُ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ حَتَّى صَارَ: « اللَّهُمَّ »، وَنظَرُوهُ: بِ«أَيْشِ هَذَا»، الْأَصْلُ: « أَيُّ

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ١٣١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/٣٢٤)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٣٣٣/٢).

(١) هو: إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج أبو إسحاق، كان من أهل الفضل والدين، حسن الاعتقاد، أخذ عن ثعلب والمبرد، له: معاني القرآن وكتاب فعلت أفعلت، توفي سنة إحدى عشرة وثلاثمائة.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ١١١)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٤١١/١).

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (١/٣٩٣).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) هذه الأبيات لم يعرف قائلها، واستشهد بها أهل التفسير واللغة والنحو؛ انظر: الجمل في النحو للفراهيدي:

(ص ١٣٧)، ومعاني القرآن للفراء: (١/٢٠٣)، وكتاب اللامات للزجاجي: (ص ٩٠)، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبن

الأنباري: (ص ٢٩١)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي: (٢/٢٩٦)، ولسان العرب لابن منظور «مادة

أله»: (١٣/٤٧٠).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/٣٩٣).

(٧) من قوله: « واختلف النحويون في - إلى قوله - ... جميع ديوان العرب » نقلنا عن المحرر الوجيز لابن عطية:

(١/٤١٧).

(٨) كالفراء في معاني القرآن: (١/٢٠٣)، وأبو البركات الأنباري في الإنصاف: (ص ٢٩٠)، وأسرار العربية: (ص ٢٣٢).

شيء هذا»، وكذلك: «م الله»، الأصل: «أيمن الله»، فحذفت لكثرة الاستعمال حتى بقي على حرف واحد.

ثم قال: « وهذا القول بعيد من وجوه أربعة:

- أحدها: كثرة الحذف.
 - الثاني: عدم ظهور حرف النداء مع هذه الميم المشددة إلا في ضرورة الشعر.
 - الثالث: امتناع العطف، فلا تقل: اللهم وارحمي.
 - الرابع: امتناع وقوع الشرط بعده، كما تقول: يا الله اغفر لي ذنبي إن أذنبت^(١).
- والهاء في قول الناظم: «واللهمة» هاء السكت.
- وقوله: «لكثرة الدور والاستعمال» البيت. اللام في قوله: «لكثرة» لام تعليل؛ هو علة لجميع ما تقدم، ويريد أنه إنما حذفت الألف من هذه الأسماء الثلاثة التي هي: ﴿الرَّحْمَنُ﴾، ﴿اللَّهُ﴾، و﴿اللَّهُمَّ﴾ لكثرة الدور والاستعمال^(٢).
- و«الدور»: مصدر: «دار يدور دوراً ودوراناً»، وكثرة الدور كثرة [٢٧ / ب] تكرر، كما قال - بعد هذا في حذف الألف من جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم - : «من سالم الجمع الذي تكرر».
- و«الاستعمال»: هو كثرة استعمال الناس له في كتبهم، وفي جميع كلامهم، كما قالوا في حذف ألف الوصل من ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ لكثرة الاستعمال^(٣).
- وقوله: «على لسان لافظ وتال» «اللفظ»: هو المتكلم، ويسمى الكلام: لفظاً؛ لأن اللسان يلفظه أي: يلقيه، ومنه: «لفظه البحر»؛ أي: ألقاه وطرحه.

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبن الأنباري: (ص ٢٩٢-٢٩٣).

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٢/ ٢٣ و ٣٣٩).

(٣) وقال الكسائي: «عرف مكانه فحذف». انظر: الوسيلة للسخاوي (ص ٩٢).

وأخرج ابن سعد في الطبقات الكبرى: (٥/ ٣٦٧): «عن سعيد بن عامر، عن جويرية بن أسماء: أن عمر بن عبد العزيز عزل كاتباً له في هذا كتب «بسم» ولم يجعل السين - أيضاً».

و«التالي»: هو القارئ، فكأنه يقول: لكثرة تكرار هذه الأسماء على السنة الناس ممن يتكلم بها، فيدخل فيه: الذاكِرُ لله وَعَلَى، والداعي بها، والقارئ لها في القرآن، وغيره من الكتب، والكاتب لها، وغير ذلك. هذا معنى «الاستعمال» المذكور.
ثم قال الناظم حَدَّثَهُ [ونفعنا به وغفر لنا وله بمنه وكرمه آمين—ن]:

- [٤٨] وجاءَ أيضًا عنهم في العالمين ❀❀❀ وشبهه حيث أتى كالصديقين
[٤٩] ونحو ذريت مع آيت ❀❀❀ ومسلمت وكبينت
[٥٠] من سالم الجمع الذي تكررا ❀❀❀ ما لم يكن شدد أو إن نبرا
[٥١] فثبت ما شدد مما ذكرا ❀❀❀ وفي الذي همز منه شهرا
[٥٢] والخلف في التانيث في كليهما ❀❀❀ والحذف عن جل الرسوم فيهما

قوله: «وجاء أيضا» يريد: الحذف، و«أيضا»: مصدر: من «أض»؛ إذا رجع رجوعا، ومستقبله: «يبيض»، وأيضا مصدره^(١)، ومنه قولهم: «قال أيضا» و«فعل أيضا»، فمعنى قال: معاودة رجوعا إلى القول وإلى الفعل، فمعنى أيضا: رجوعا إلى الكلام المتقدم، والكلام المتقدم هو الاتفاق من الرواة على الحذف فيما تقدم، وكذلك هذا، فكأنه يقول: وكما اتفقوا على حذف الألف من الأسماء الثلاثة المتقدمة كذلك اتفقوا على حذفها من العلميت [الآية: ٥].

ولما جاء ذكر العلميت في هذه السورة، التي هي سورة «الفاتحة»، وهي جمع المذكر السالم، وجاء حذف المذكر السالم عن جميع الرواة حيث جاء في كتاب الله وَعَلَى من أول القرآن إلى آخره، وذكره هنا، وذكر ما [شدد منه فأثبت] (٢)، وأتى بجمع المؤنث السالم معه وإن لم يكن له ذكر في السورة المكرمة للمناسبة التي بينهما، لأنهما جمعا سلامة، ولأن ذكره لهما في هذا الموضع لما قدمناه أيضا من المناسبة لذكر العلميت، ثم لم يعد ذكر

(١) انظر: الصحاح للجوهري «مادة أبيض»: (١٠٦٥/٣)، ولسان العرب لابن منظور «مادة أبيض»: (١١٦/٧).

(٢) في الأصل: «ما شدد منه فأثبت» وهو خطأ، والصواب ما أثبتته من «س».

وهذا هو الظاهر من كلام الحافظ أبي عمرو الداني رحمه الله في «المقنع» في قوله (١):
 «وكذلك اتفقوا على حذف الألف من الجمع السالم الكثير الدور في المذكر والمؤنث جميعاً،
 [فالمذكر نحو: ﴿الْقَنِينِ﴾، ﴿الْصَدِيرِ﴾، ﴿الْصَدِيقِ﴾، ﴿الْحَشِيعِ﴾،
 ﴿الْفَسِيقِ﴾، ﴿الْكَافِرِ﴾، ﴿الظَّالِمِ﴾، ﴿الْكَذِيبِ﴾، ﴿الشَّيْطَانِ﴾،
 ونحوه، والمؤنث نحو: ﴿الْمُؤْمِنَةِ﴾، ﴿الْمُسْلِمَةِ﴾، ﴿الْقَنِينَةِ﴾، ونحو ذلك]» (٢).
 ثم ذكر أمثلة كثيرة الدور في القرآن من الجمعين، غير أنه ذكر في أمثلة جمع المؤنث
 السالم كلمتين قليلتي الدور متحدتي اللفظ؛ وهما: «﴿عُرِفَتْ﴾» (٣) و«﴿ثَبَّتْ﴾» [التحريم: ٥]،
 وفي بعض النسخ: «﴿الْعُرْفَاتِ﴾» [ثابت] (٤).

ويحتمل أن يريد بـ«التكرير» و«كثرة الدور» (٥): الأوزان (٦)، فما كان من المجموع على
 وزن ما ذكر فهو محذوف، وإن قل لفظه، وهذا هو الظاهر من كلام الشيخ أبي داود في

(١) المقنع: (ص ٢٢).

(٢) ما بين العارضتين زيادة من الأصل.

(٣) لم يأت هكذا منكراً في القرآن، والذي أتى موضع واحد معرف في [سبأ: ٣٧].

(٤) سقطت من «س».

(٥) قال أبو بكر اللبيب: «قال الشارح - أي: علم الدين السخاوي -: اختلف المصنفون لكتب الرسم في حد كثرة
 الدور، فمنهم من قال: إذا تكرر الاسم أو الفعل أو الجمع السالم المذكر أو المؤنث ثلاث مرات فصاعداً قيل له: كثير الدور،
 واستدل على ذلك بأنك تقول للرجل الواحد: رجل، وللثنتين: رجلين، وللثلاثة: رجال؛ ومنهم من قال: خمسة؛ ومنهم من
 قال: سبعة؛ والقول الأول أصحُّهنَّ، وعليه العمل». الدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٦٠/ب].

وقال الجعبري: «وكثير الدور هو الذي تكرر في القرآن كثيراً، والناظم - أي: الشاطبي - لم يتعرض لتقييد السلامة
 اعتماداً على أمثاله يعد الكثرة فليستقرأ من الأمثلة..». الجميلة للجعبري (مخطوط): [٨٣/ب].

وكل هذا اجتهاد منهم - رحمهم الله جميعاً - إذ أرادوا وضع قواعد وضوابط لحصر مسائل علم الرسم إلا أنها لا تنضب،
 لأنَّ طريق هذا العلم اتباع النقل الرواية، وهو سنة متبعة مثل القراءة.

وانظر: المقنع: (ص ٢٢)، ومختصر التبيين (في الهامش): (٣١/٢)، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٢٣٤)، وفتح المنان
 لابن عاشر: (ص ٤٣٦).

(٦) وقد رد هذا الاحتمال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٣٧) فقال: «وأما ما طرقت فيه الشروح من احتمال لوجه آخر،
 وهو أنه يريد تكرار الأوزان.... فشيء لم نره لمتقدمي أهل هذا الفن، ويردّه كلام الناظم الآتي آخر الباب، وهو قوله:
 «وليس ما اشترط من تكرار البيت».

ولا يساعده أيضاً كلام أبي عمرو، لأنه مثل أيضاً بالمتحد، كما أشير إليه، فلا فرق بين تمثله بكلمتين وتمثيل أبي داود
 بكلمات».

«التنزيل»^(١)، لأنه ذكر ألفاظاً من الجموع لم تأتي في القرآن إلا في موضع واحد أو موضعين بالحذف، وإن كان سلك مع الحافظ طريقاً واحداً في عبارة بـ «الكثير الدور»، [لأنه قال: «وكذلك حذفوها من الجمع السالم الكثير الدور»^(٢) المذكر والمؤنث معاً، سواء كان في موضع رفع أو نصب أو خفض»^(٣). فاتفقت عبارتهما في هذا المعنى، واختلفت في الأحكام. وقد تبه الناظم بحذبه على هذا كله بعد هذا الباب بقوله:

«وليس ما اشترط من تكرر حتماً لحذفهم سوى المكرر»^(٤).

وسياتي الكلام عليه في موضعه - إن شاء الله تعالى - مع أن ما ذكرنا هو الذي يذكر هناك من غير زيادة، وفيه كفاية، والله أعلم.

وقوله: «ما لم يكن شدداً أو إن بُراً» فاستثنى بحذبه من الجمعين - أعني جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم - موضعين وهما: ما كان بعد الألف منه حرفٌ مُشددٌ مثل:

﴿الضَّالِّينَ﴾، ﴿الظَّالِّينَ﴾، ﴿الْعَادِينَ﴾، أو حرفٌ مهموزٌ مثل: ﴿وَالْقَائِمِينَ﴾، ﴿وَالصَّامِينَ﴾، وغير ذلك.

فكأنه يقول: إنما تحذف الألف من الجمع السالم بشرط أن لا يكون الحرف الآتي بعد الألف مُشدداً أو مهموزاً، وهو قوله: «ما لم يكن شدداً أو إن بُراً».

والألف في قوله: «بُراً» لإطلاق القافية.

و«التبر»: هو الهمز، وهو الذي أخذ به الناظم، وأن «التبر» و«الهمز» اسمان لمسمى واحد^(٥).

(١) انظر: مختصر التبيين (١/٣٠-٣١).

(٢) سقطت من "ت".

(٣) مختصر التبيين: (٢/٣٠-٣١).

(٤) البيت رقم: (٧٣).

(٥) قال الحافظ أبو عمرو الداني في الأرجوزة المنبهة (ص ٢٣٦):

وَالْهَمْزُ وَالتَّبْرُ هُمَا لِقَبَانِ	لِوَأَحَدٍ بِبِذَلِكَ يُعْلَمَانِ
وَقَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحُرُوفِ	التَّبْرُ تَعْبِيرٌ عَنِ التَّخْفِيفِ
لِلْهَمْزِ وَالْهَمْزُ أَشَدُّ مِنْهُ	وَالأَوَّلُ الصَّحِيحُ فَالزَّمْنَةُ
وَالْهَمْزُ جَمْعٌ وَهُوَ أَيْضًا مَصْدَرٌ	وَبَابُهُ التَّحْقِيقُ وَهُوَ الأَكْثَرُ

وقد اختلف العلماء من القراء والنحويين في «المهمز» و«التببر»، هل هما شيء واحد أو بينهما فرق؟ (١)

" فزعم الخليل بن أحمد فيما روي عنه: أن «التببر» دون «المهمز»، وأن المهمزة إذا خففت [٢٨/ب] فذهب بذلك معظم صوتها، وخف التطقق بها تصير نبرة؛ أي: همزة غير مُحَقَّقة" (٢)، وهو قول الأصهباني (٣)، والخزاعي (٤)، وغيرهما.

" قال الخليل: « التبرة: ألين وألطف، وأحسن من المهمزة، وهي مشتقة من الارتفاع، ومنه قيل لما يعلو عليه: منبراً، لارتفاعه » (٥).

ومذهب سيبويه: أنهما سواء ولا فرق بينهما (٦)، وهو قول الجمهور من القراء المحققين، فتسمى التبرة: همزة، وليس اختلاف الاسم يوجب اختلاف المعنى، إذ الشيء الواحد قد يكون له اسمان وأكثر، ولا تختلف صورته، ولا تنتقل حقيقته " (٧).

قلت: وقد سميت العرب ووضعت أسماء كثيرة لمسمى واحد، من ذلك «السيف» يقال له: المرهف، والصارم، والمهند، وغير ذلك (٨).

ففي مذهب القراء في المعمول من الروايات وفي المنقول

وانظر: المحيط في اللغة للطالقاني «مادة ر ن ب»: (٢٣٤/١٠)، ولسان العرب لابن منظور «مادة نبر»: (١٨٩/٥).
(١) انظر: الدرر الصقيلة للليب (مخطوط): [٧٥/أ]، وتنبه العطشان للرحاجي: (ص ٢٤٢)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٤١).

(٢) انظر: الدرر الصقيلة للليب (مخطوط): [٧٥/أ].

(٣) هو: محمد بن عيسى بن رزين التيمي الرازي الأصبهاني المقرئ أبو عبد الله، إمام في القراءات والعربية وله اختيار في القراءة، أخذ القراءة عن خلاد بن خالد، وخلف وسليم بن عيسى، وروى عنه: الفضل بن شاذان وجعفر بن الصباح، له: الجامع في القراءات، كما صنف في العدد والرسم وغير ذلك، وتوفي سنة ثلاث وخمسين ومائتين.
معرفة القراء الكبار للذهبي: (٢٢٣/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١٩٧/٢).

(٤) هو: إسحاق بن أحمد بن إسحاق بن نافع الخزاعي المكي أبو محمد، الإمام في قراءة المكيين، جود القرآن على البيزي وعبد الوهاب بن فليح، وقرأ عليه ابن شنبوذ المطوعي، وأخذ عنه الحروف أبو بكر بن مجاهد، له: كتاب حسن جمعه في اختلاف المكيين واتفاقهم، توفي بمكة سنة ثمان وثلاثمائة.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (٢٢٧/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١٤٢/١).

(٥) الدرر الصقيلة للليب (مخطوط): [٧٥/أ].

(٦) انظر: كتاب سيبويه (٥٤٨ / ٣).

(٧) من قوله: «قال الخليل: ...» إلى هذا الموضع نقلا عن الليب. انظر: الدرر الصقيلة للليب (مخطوط): [٧٥/أ].

(٨) انظر: الأمالي في لغة العرب للقالبي: (١٥٤/١)،

وَمِنْ ذَلِكَ «الْحَمْرُ» يُقَالُ لَهَا: الْحَمْرُ، وَالشُّمُولُ، وَالقَرَقَفُ، وَالعَقَارُ، وَالقَهْوَةُ، وَالخَنْدَرِيسُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ (١).

وَمِنْ ذَلِكَ «الشَّمْسُ» يُقَالُ لَهَا: الشَّمْسُ، وَالضُّحَى، وَالجُونَةُ، وَالجَارِمَةُ، وَالسَّرَاجُ، وَالْبَيْضَاءُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ (٢).

وَمِنْ ذَلِكَ «القَمَرُ» يُقَالُ لَهُ: القَمَرُ، وَالزَّبْرَقَانُ، وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَائِهِ (٣).
وَغَيْرَ ذَلِكَ كَثِيرٌ تَكُونُ لِمُسَمًّى وَاحِدٍ مُسَمِّيَاتٍ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ «التَّبْرَ» هُوَ «الْهَمْزُ» مَا ذَكَرَ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ «كِتَابِ الْبَيَانِ» (٤) قَالَ: «سُئِلَ مَالِكٌ عَنِ النَّبْرِ فِي الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ فَقَالَ: أَنِّي أَكْرَهُهُ، وَمَا يُعْجِبُنِي ذَلِكَ» (٥)؛ يَعْنِي بِالنَّبْرِ: الْهَمْزُ [الشَّدِيدُ التَّكْلُفُ] (٦).

وَقَالَ ابْنُ رُشْدٍ: «يُرِيدُ بِالنَّبْرِ: إِظْهَارُ الْهَمْزِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ عَلَى الْأَصْلِ» (٧).
قَالَ سَبِيوِيَه: «وَالنَّبْرُ: هَمْزَةٌ فِي الصَّدْرِ تَخْرُجُ بِاجْتِهَادٍ، وَهِيَ كَالْتَّهْوَعِ» (٨).
فَثَبَّتْ بِهَذَا أَنَّ كَوْنَهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُمَا مَصْدَرَانِ، كَقَوْلِكَ: هَمَزْتُ الحَرْفَ أَهْمَزُهُ هَمْزًا، وَنَبَرْتُهُ أَنْبَرُهُ نَبْرًا، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ «هَمْزَةٍ» وَ«نَبْرَةٍ» نَحْوًا: «تَمْرٌ» وَ«نَخْلٌ»، جَمْعُ: «تَمْرَةٌ» وَ«نَخْلَةٌ». ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

« فَثَبَّتْ مَا شَدَّدَ مِمَّا ذُكِرَ [وَفِي الَّذِي هَمَزَ مِنْهُ شَهْرًا] (٩) »

(١) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة: (ص ١٦٥)، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري: (٤/٨٤)، والتذكرة الحمدونية لابن حمدون البغدادي: (٣٨١/٨).

(٢) انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (٤٢/١).

(٣) انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (٤٥/١).

(٤) يقصد كتاب «البيان والتحصيل».

(٥) البيان والتحصيل لابن رشد: (٣٥٨/١).

(٦) في الأصل: «بالشَّدِيدِ والتَّكْلُفِ».

(٧) البيان والتحصيل لابن رشد: (٣٥٨/١).

(٨) كتاب سبيويه: (٥٤٨/٣).

(٩) زيادة من «س».

قوله: «فثبت» خبر مبتدأ محذوف تقديره: فالحكم، «ثبت ما شدد» أي: ما وقع بعد الألف حرف مضعف، «مما ذكر» أي: من جمع المذكر السالم. وهاهنا انتهى كلامه في الحكم المشدد، وأن حكمه الإثبات ليس إلا؛ وابتدأ الشطر الثاني حكم المهموز، وأن الحكم فيه مخالف لحكم المشدد، لأن المهموز بالخلاف، والمشدد بلا خلاف، على حسب ما ذكر الداني في «المقنع»^(١)، وأبو داود في «التنزيل»^(٢)، ولا يتأتى عطف الشطر الثاني على الأول لاختلاف حكمهما.

ويحتمل أن يكون «فثبت» مبتدأ، و«ما» مضاف إليه، «شدد» مبني لما لم يسمى فاعله، والمفعول الذي لم يسمى فاعله محذوف وتقديره: «هو» يعود على «ما»، وهو العائد. «مما ذكرا» أي: من جمع المذكر السالم، وخبره محذوف تقديره: معروف أو معلوم على ما نص عليه الأئمة.

ثم قال رحمه الله: «وفي الذي همز» أي: وفي ما أتى بعد الألف فيه همزة، وقوله: «وفي الذي» متعلق بقوله آخر البيت: «شهرًا»، كأنه قال: وشهر في الذي همز منه الإثبات، وهو المفعول الذي لم يسمى فاعله، والمفعول الذي لم يسمى فاعله مضمّر تقديره: «هو» يعود على «الذي»، وهو العائد من الصلة إلى الموصول، والصلة قوله: «همز».

وقوله: «منه» يعود على الجمع؛ أي: من الجمع المذكور. «شهرًا»: فعل ماض مبني، مفعوله يعود على الإثبات؛ أي: شهر [٢٩/أ] الإثبات في المهموز، وفي ضمنه أن الحذف غير مشهور؛ فهو إذا بالخلاف المشهور الإثبات، هكذا ذكره الداني^(٣) وغيره.

وإنما ذكرت هذا لأن بعض الناس يتوهم أن الشطر الثاني معطوف على الأول، وأن الخلاف فيهما معًا، وأن كلام الناظم فيه بعض التلويح لذلك، وهذا ليس بشيء، لا يظهر من كلام الناظم، ولا من خارج، لأن نصوص الأئمة على غير ما فهم هذا القائل.

(١) انظره: (ص ٢٢-٢٣).

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٢/٣٣- ٣٤ و ٢/٥٨-٥٩).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٢٣).

هَذَا هُوَ قَوْلُ النَّازِمِ: «وَفِي الَّذِي هُمَزَ مِنْهُ شَهْرًا».

وَسَكَتَ أَبُو عَمْرٍو عَمَّا أَتَى بَعْدَ الْأَلْفِ فِيهِ حَرْفٌ مُضَعَّفٌ؛ فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ إِلَّا الْإِتْبَاتَ، هَذَا نَصُّ الْحَافِظِ فِي «الْمُقْنَعِ».

وَالْأَلْفُ فِي قَوْلِهِ: «ذُكِّرًا» وَ«شَهْرًا» لِإِطْلَاقِ الْقَافِيَةِ.

وَقَوْلُهُ: «وَالْحُذْفُ فِي التَّائِيثِ فِي كِلَيْهِمَا» يَعْنِي: فِي التَّوَعِينِ: الْمَهْمُوزُ وَالْمُضَعَّفُ، فَهُمَا فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ تَابِتَانِ، وَفِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ مَحذُوفَانِ، وَالْأَشْهُرُ حَذَفُهُمَا، وَلِذَلِكَ قَالَ: «وَالْحَذْفُ عَنْ جُلِّ الرُّسُومِ فِيهِمَا» أَي: فِي الْأَلْفَيْنِ فِي الْمُضَعَّفِ وَالْمَهْمُوزِ.

وَ«جُلِّ الرُّسُومِ» أَي: أَكْثَرُ الرُّسُومِ، وَيُرِيدُ بِ«الرُّسُومِ»: الْمَصَاحِفِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُصْحَفٍ مِنْهَا يَشْتَمِلُ رَسْمًا.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَ النَّازِمُ هُوَ نَصُّ مَا ذَكَرَ الْحَافِظُ فِي «الْمُقْنَعِ» حَرْفًا بِحَرْفٍ.

[وقوله] (١): « وَأَكْثَرُ مَا وَجَدْتُهُ فِي الْمُؤَنَّثِ لِثِقَلِهِ » (٢)، وَفِيهِ إِشْكَالٌ فِي قَوْلِهِ: « وَأَكْثَرُ مَا وَجَدْتُهُ فِي الْمُؤَنَّثِ » يَعْنِي: الْحَذْفُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ مِمَّا بَعْدَ الْأَلْفِ فِيهِ هَمْزَةٌ [أَوْ حَرْفٌ مُضَعَّفٌ] (٣)، وَلَا يُوجَدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ جَمْعٌ مُؤَنَّثٌ سَلِمَ مِمَّا فِيهِ أَلْفٌ وَاحِدَةٌ بَعْدَ هَمْزَةٍ أَوْ حَرْفٍ مُضَعَّفٍ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْمَذْكُورِ مِثْلَ: ﴿ وَالصَّيْمِيْنَ ﴾ وَ﴿ الطَّائِيْنَ ﴾ .

وَمَا فِيهِ أَلْفَانِ مِنْ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ مِثْلَ: ﴿ وَالصَّيْمِيْنَ ﴾، وَ﴿ سَيِّحَتِ ﴾، وَ﴿ وَالصَّفَاتِ ﴾، وَأَمَّا مَا فِيهِ أَلْفٌ وَاحِدَةٌ فَلَا يُوجَدُ (٤).

وَالَّذِي يُحَقِّقُ الْإِشْكَالَ فِيهِ كَوْنُهُ ذَكَرَ فَصْلَيْنِ وَجَعَلَهُمَا قِسْمَيْنِ؛ فَقَالَ فِي الْفَصْلِ [٢٩/ب] الْأَوَّلِ (١): « وَكَذَلِكَ اتَّفَقُوا عَلَى حَذْفِ الْأَلْفِ مِنَ الْجَمْعِ السَّلَامِ الْكَثِيرِ الدَّوْرِ فِي

(١) فِي «س»: «لِقَوْلِهِ».

(٢) الْمُقْنَعُ: (ص ٢٣).

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ت».

(٤) قَالَ ابْنُ عَاشِرٍ فِي فَتْحِ الْمَثَانِ (ص ٤٣٢): « وَهُوَ إِشْكَالٌ غَيْرُ وَارِدٍ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: « وَأَكْثَرُ مَا وَجَدْتُهُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ »، اسْتِطْرَادٌ جَرَّ إِلَيْهِ ذِكْرُ الْمَهْمُوزِ مِنَ الْمَذْكُورِ، وَوُجِدَ أَنَّ حَذْفَ الْأَلْفِ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ مِنْ كِلَيْهِمَا، وَإِنْ كَانَ سَيَذْكُرُهُ بَعْدَ فِي نِظَائِرِهِ مِنَ الْمُؤَنَّثِ ذِي الْأَلْفَيْنِ، مَعَ أَنَّ هَذَا الْاسْتِطْرَادُ لَمْ يَقْتَضِ مَخَالَفَةَ الْمَنْصُوصِ، وَلَمْ يَوْقِعْ فِي الْإِبْسَاسِ، فَلَا بَأْسَ وَبِمَكْنِ تَوْجِيهِ كَلَامِ النَّازِمِ بِأَنَّ يُقَالُ لِمَا ذَكَرَ أَوَّلًا الْجَمْعُ السَّلَامُ بِقِسْمِيهِ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ، الشَّامِلُ بِحَسَبِ مَقْتَضَى اللَّفْظِ لِذِي الْأَلْفِ وَالْأَلْفَيْنِ، وَاسْتِثْنَى الْمَشْدُدَ وَالْمَهْمُوزَ لَزِمَ عُمُومُ الْمَسْتَثْنَى لِقِسْمِي الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ أَيْضًا، ثُمَّ لَمَّا ذَكَرَ حَكْمَ قِسْمِي الْمَذْكُورِ بَقِيَ النَّظَرُ مَتَشَوِّفًا لِحُكْمِهَا فِي الْمُؤَنَّثِ، فَأَفَادَهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ ».

المذكر والمؤنث جميعاً»؛ ثم قال: «نحو: ﴿الْقَلَمِيتِ﴾، وكذا، وكذا»؛ ثم قال: والمؤنث نحو: ﴿وَالْمُسْلِمَاتِ﴾، وكذا، وكذا مما فيه ألفٌ واحدةٌ؛ [ثم قال: «فإن جاء بعد الألف همزة أو حرفاً مضعفٌ»؛ **ظاهرة** في الجمعين المتقدمين: المذكر والمؤنث.

ثم قال: «نحو: ﴿وَالسَّالِينَ﴾، وكذا، وكذا»؛ وذكر أمثلة من جمع المذكر وحده، وسكت عن المؤنث؛ إذ لا يوجد فيما فيه ألفٌ واحدةٌ [(٢).

ثم قال: «أثبت الألف في ذلك، على أنني تتبعت مصاحف أهل المدينة، وأهل العراق، والعنق القديمة، فوجدت فيها مواضع كثيرة مما بعد الألف فيه همزة حذفت الألف منها». وسكت عن المشدد؛ لأنه لا خلاف فيه أنه ثابت الألف.

ثم قال: «وأكثر ما وجدته في جمع المؤنث لثقله»؛ وهذا لم يأت في كتاب الله، ولا يوجد.

ثم ذكر بعد هذا الفصل فصلاً آخر قال فيه (٣): «وما اجتمع ألفان من جمع المؤنث». فدل هذا وما قبله على أنه أراد بقوله: «وأكثر ما وجدته في المؤنث» ما فيه ألفٌ واحدةٌ مثل المذكر، ولولا قوله: «وأكثر ما وجدته في المؤنث» لحمل قوله: «فإن جاء بعد الألف همزة، أو حرفٌ مضعفٌ» على جمع المذكر السالم، مثل ما مثل به، وما رأيت من نبه على هذا، فانظره وتأمله.

والذي يقوي ما ذكره، وأنه أراد بقوله: «وأكثر ما وجدته في المؤنث» [مما فيه ألفٌ واحدةٌ؛ قوله في الفصل الذي بعده: «وما اجتمع فيه ألفان، سواءً كان بعد الألف حرفٌ مضعفٌ، أو همزة»، لأنه لو أراد بقوله: «وأكثر ما وجدته في المؤنث» ما فيه ألفان لم يعد ذكر المضعف والمهموز، لأنه قد تقدم ذكر حكمهما، ولا يستغنى بمشول ما اجتمع [(٤) فيه ألفان مما لا همز فيه، ولا حرفٌ مضعفٌ، وهذا مشكل.

وأحسن من هذه العبارة عبارة الشيخ أبي داود في «التنزيل» (٥) حيث قال:

(١) انظر: المقنع (ص ٢٢).

(٢) سقطت من «س».

(٣) انظر: المقنع (ص ٢٣).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: مختصر التبيين (٢/٣٠-٣٣).

« وَكَذَلِكَ حَذَفُوا الْأَلْفَ مِنَ الْجَمْعِ السَّلَامِ الْكَثِيرِ الدَّوْرِ فِي الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ مَعًا - وَذَكَرَ أَمْثَلَةً مِنَ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ مِمَّا فِيهِ وَاحِدَةٌ ثُمَّ قَالَ: - وَكَذَلِكَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ أَلْفَانِ مِنْ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ »، [وذكره] (١).

وسلك الناظم طريقة الداني، وكذلك الشاطبي في «عقيلته» حيث قال:
سوى المشدد والمهموز فاختلفا عند العراق وفي التأنيث قد كثر (٢)
ولا درك عليهما، وإنما الدرک على ما في «المقنع» كما ذكرنا.
ثم قال بخلافه [وغفر لنا وله]:

[٥٣] وجاء في الحرفين نحو: الصدقت *** والصلحت (٣) الصبرت القنتت

[٥٤] وبعضهم أثبت فيها الأولا *** وفيهما الحذف كثيرا نقلا

قوله: «وجاء» يريد: في الحذف المذكور في قوله: «عن جل الرسوم فيهما»، وقوله: «في الحرفين» يعني: الألفين من جمع المؤنث السالم.
وقوله: «نحو» أي: مثل، وهو نعت، أو بدل من الحرفين.
وقوله: «الصدقت الصلحت الصبرت القنتت» يريد: «والصبرت»
«والقنتت» فحذف واو العطف، وهو جائز؛ أعني: حذف واو العطف وإبقاء المعطوف، وعليه قول الشاعر (٤):

وكيف لا أبكي على علاتي صبايح غباثتي قيلاتي
يريد: وصبايح، وغباثتي، وقيلاتي.
وقال الآخر (١):

(١) سقطت من الأصل.

(٢) البيت رقم (١٥١) من العقيلة. انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٩٣)، وتلخيص الفوائد وتقريب المتباعد لابن القاصح: (ص ٥١).

(٣) جاء في بعض النسخ «الصلحت» بلا واو.

(٤) ينسب لابن الأعرابي كما في الخصائص لابن جني: (١/٢٩٠ و ٢/٢٨٠)، ولسان العرب لابن منظور مادة «صبح»: (٢/٥٠٣)؛ وبغير نسبة كما في: سر صناعة الإعراب لابن جني: (٢/٦٣٥)، وتهذيب اللغة للأزهري مادة «غ ق ب»: (٨/٣٨)، والمحکم والمحيط الأعظم لابن سيده: (٥/٣٨٨)، ولسان العرب لابن منظور مادة «غبق»: (١٠/٢٨١).

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِيٌّ
يريد: ومُقَيِّظٌ، ومُشْتِيٌّ.

وقول الآخر (٢):

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا [يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ] (٣)
يريد: كَيْفَ أَصْبَحْتَ، وَكَيْفَ [أَمْسَيْتَ].
وقوله: «وبعضهم» يريد: بعض الكتاب للمصاحف، أو بعض الرواة عنها، وإن لم يتقدم
لهم ذكر، فالكلام دال عليهم (٤).

وقوله: «وبعضهم أثبت فيها الأولا» يريد في الجموع المتقدمة.
«الأولا» يريد: الألف الأولى، وذكره هنا، وأثنته في موضع غير هذا، وذلك جائز؛ لأن
الحروف تُذكر وتؤنث؛ ما خلا همزة فإنها لا تُذكر.
وقوله: «وفيهما» يعني: الألفين.

وقوله: «الحذف» مبتدأ، وخبره في الجملة التي بعد، وهو الفعل المبني للمفعول الذي
[٣٠ / أ] لم يسم فاعله، وهو قوله: «نقلا»، والضمير المستتر فيه، وهو المفعول الذي لم
يُسمى فاعله تقديره: «هو» يعود على الحذف.
والمحذوف في قوله: «فيهما» متعلق بقوله: «نقلا»، ففي البيت تقديم وتأخير، وتقديره:
«والحذف كثيرا نقلا فيهما».

وقوله: «كثيرا» حال من المفعول الذي لم يسم فاعله المستتر في قوله: «نقلا»، فكأنه
يقول: وفيهما الحذف نقل كثيرا.

(١) ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج وهو في ملحق ديوانه: (ص ١٩١)، ولم ينسبه أغلب من استشهد به، انظر:
الكتاب لسبويه: (٨٤/٢)، والإنصاف لابن الأنباري: (ص ٥٨٥)، والأصول في النحو لابن السراج: (١٥٤/١)، وشرح ابن
عقيل: (٢٣٩/١)، لسان العرب لابن منظور مادة «صيف»: (٢٠٠/٩).

(٢) ينسب لأبي علي الفارسي كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: (١٤٠١/٣)، وبلا نسبة في أكثر كتب الأدب؛
انظر: الخصائص لابن جني: (٢٩٠/١ و ٢٨٠/٢)، وديوان المعاني لأبي هلال العسكري: (٢٢٥/٢)، وحاشية الصبان على
الأشعوري للصبان: (١٧٣/٣).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) سقطت من "ت".

والألف في قوله: «الأول» و «نقلاً» لإطلاق القافية.
 أنظر كلام الناظم في هذين البيتين فيه تدافع^(١)، لأنه قال: «وجاء في الحرفين» يريد:
 الحذف - كما قلنا - فيقتضي أن الألفين محذوفان؛ الأول والثاني.
 ثم قال: «وبعضهم أثبت فيه الأول» فيقتضي أن الثاني محذوف من غير خلاف،
 وأن الخلاف في الأول.
 ثم قال: «وفيهما الحذف كثيراً» مفهومة: أن الإثبات قليل فيهما، فيقتضي أن الخلاف
 فيهما معاً، [وهذا تناقض من القول؛ لأن أول الكلام يقتضي أنهما محذوفان من غير خلاف،
 وأخره يقتضي أن الخلاف فيهما معاً]^(٢)، ووسطه يقتضي أن الخلاف في الأول دون الثاني.
 وقد ذكر لي بعض الطلبة ممن قرأ على الناظم، وكان يحضر مجلسه، أنه جرى كلام في
 هذا، ونبه على هذا، ففكر قليلاً، ثم استدركه بتبديل الشطر الثاني، وصرف الخلاف إلى
 الألف الأولى دون الثانية، فقال:

وَبَعْضُهُمْ أَثْبَتَ فِيهِ الْأَوَّلَا لَكِنْ حَذْفُهُ كَثِيرًا نِقْلًا

يريد: الأول، وهذا وإن قاله فالدرك باق عليه؛ لأنه لم يبين أي طريقة سلك فيها؛ هل
 طريقة الحافظ أم طريقة أبي داود؟ لأن طريقتيهما في ذلك مختلفة.
 فنص الحافظ في «المقنع» يقتضي الخلاف في الألفين، وأن الحذف فيهما أكثر من
 الإثبات.

ونص أبي داود يقتضي أن الخلاف إنما هو في الأول دون الثاني، وأن الثاني محذوف
 من غير خلاف.
 ولندكر نصحهما حتى يظهر ما ذكرته:

قال الحافظ: «وما اجتمع فيه ألفان من جمع المؤنث السالم فإن الرسم في أكثر
 المصاحف ورد بحذفهما معاً - مفهومة أن أقل المصاحف بالإثبات ثم قال: - سواء كان بعد
 الألف حرف مضعف أو همزة نحو: ﴿الصَّلِحَاتِ﴾ ﴿وَالْحَفِظَاتِ﴾ ﴿وَالصَّدِقاتِ﴾
 ﴿وَالنَّزَعَاتِ﴾ ﴿وَالصَّفَاتِ﴾ ﴿وَالنَّفَلَاتِ﴾ ﴿وَالعَدِيدَاتِ﴾ ﴿وَالصَّيْمَاتِ﴾ ﴿وَتَبَاتِ﴾

(١) أي: تناقض، كما سيبينه.

(٢) سقطت من الأصل.

﴿سَيِّحَتْ﴾ و﴿قِنْتُ﴾ و﴿وَالْمُنْفَقْتُ﴾، وشبهه، فقد أنعمت النظر^(١) في مصاحف أهل العراق والأصليّة؛ إذ عدمت النص في ذلك، فلم أراها تختلف في حذف ذلك. «هذا نصه في «المفنع»^(٢).

وظاهره أن الخلاف فيهما من قوله: «فإن الرسم في أكثر المصاحف»؛ ومن سكوته على المصاحف الأخر ما عدا مصاحف أهل العراق؛ فلم أدر ما حكمهما فيها؟ على أنه قد قال: «عدمت النص في ذلك».

وأما أبو داود فقال في «التنزيل»: «وما اجتمع فيه ألفان من جمع المؤنث السالم، وسواء كان بعد الألف حرف مضعف، أو همزة، ففيه اختلاف بين المصاحف، فبعضها حذف منها الألف الثاني وأثبت الأول، وبعضها - وهو الأكثر - حذف منها الألفين على الاختصار وتقليل حروف المد، وبذلك أكتب، وإياه أختار، - ثم قال: - نحو: ﴿الصَّلِحَتِ﴾»^(٣). وذكر أمثلة مثل ما ذكر الحافظ.

فلم يذكر أبو داود خلافاً في الثاني، وأنه محذوف، هذا نصه رحمه الله، فخرج من هذا أن الحافظ ذكر فيهما الخلاف، وأبو داود لم يذكر الخلاف إلا في الأول.

والناظم لم يذكر في النظم أي الإمامين أخذ [٣٠/ب] بمذهبه منهما؛ لأنه على ما في النظم من غير تبديل هو مذهب الداني، وعلى تبديل الشطر الثاني كما بلغنا عنه هو مذهب أبي داود، فكان حقه أن يعين واحداً منهما، وظاهر كلامه وإطلاقه يؤذن أن ذلك لهما معاً، وليس كذلك، ولو روجع في هذا، أو بلغه لاحتال في ذلك لسهولة النظم عليه ويسارته؛ انتهى الكلام في هذين البيتين^(٤).

(١) أنعم النظر: أي أطال التفكير فيه.

انظر: لسان العرب لابن منظور مادة «نعم»: (١٢/٥٧٩)، وتاج العروس للزبيدي مادة «ن ع م»: (٣٣/٥١٢).

(٢) المقنع: (ص ٣٣).

(٣) مختصر التبيين: (٢/٣٣-٣٤).

(٤) أصلح ابن جابر البيتين السابقين بأربعة أبيات فقال:

الحذف عنهما ونحو القنت
لكن حذفه كثيرا نقلا
مع اشتهار الحذف فيهما معاً

وجاء في الحرفين نحو الصدقت
وأثبت التنزيل فيها الأولى
والخلف للداني أيضا وقعا

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ تَكَلَّمَ عَلَى مَذْهَبَيْهِمَا، وَجَمَعَ بَيْنَ طَرِيقَتَيْهِمَا، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «وَجَاءَ فِي الْحَرْفَيْنِ وَبَعْضُهُمْ أَثَبَتَ فِيهِ الْأَوَّلَ» عَلَى طَرِيقَةِ أَبِي دَاوُدَ، وَقَوْلُهُ: «وَفِيهِمَا الْحَذْفُ كَثِيرًا نِقْلًا» عَلَى طَرِيقَةِ أَبِي عَمْرٍو؛ فَانظُرْهُ. (١)

وَأَرَادَ بَعْضُ النَّاسِ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ النَّازِمِ فِي قَوْلِهِ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ:

«وَالْحَلْفُ فِي التَّائِثِ فِي كِلَيْهِمَا وَالْحَذْفُ عَن جُلِّ الرُّسُومِ فِيهِمَا» (٢)

عَلَى مَا ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ، وَرَأَى أَنْ تَأْوِيلَ كَلَامِ الْحَافِظِ فِي «الْمُقْنَعِ»، أَوَّلًا لَا يُحْمَلُ عَلَى ظَاهِرِهِ أَصْلًا فَقَالَ: «وَالْحَلْفُ فِي التَّائِثِ فِي كِلَيْهِمَا» يُرِيدُ: فِي الْمَهْمُوزِ وَالْمُضَعَّفِ مِمَّا جُمِعَ جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ، وَهَذَا إِنَّمَا يُوجَدُ فِيمَا فِيهِ أَلْفَانِ، وَإِنْ كَانَ النَّازِمُ وَالْحَافِظُ إِنَّمَا مَثَلًا لِمَا فِيهِ أَلْفٌ وَاحِدٌ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِالَّذِي يُوجِبُ حُصُولَ الْخِلَافِ فِيهِ خَاصَّةً، إِذْ لَيْسَ مُضَعَّفٌ وَلَا مَهْمُوزٌ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ كَوْنُ الْحَافِظِ لَمْ يَذْكَرْ مَثَلًا لِمَا بَعْدَ أَلْفِهِ هَمْزَةً، أَوْ حَرْفٌ مُضَعَّفٌ، إِلَّا فِي الْمَذْكَرِ، وَسَكَتَ عَنِ الْمُؤَنَّثِ؛ إِذْ لَا يُوجَدُ .

وقول الناظم: «والحلف في التائث في كليهما» فأطلق ولم يقيد بما فيه ألف واحدة.

ثُمَّ تَكَلَّمَ فِي الْفَصْلِ الَّذِي بَعْدَهُ عَلَى مَا فِيهِ أَلْفَانِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَجَاءَ فِي الْحَرْفَيْنِ» الْبَيْتَيْنِ، [وَلَا يُقَالُ: إِنَّ كَلَامَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ فِيمَا فِيهِ أَلْفٌ وَاحِدَةً، بِدَلِيلِ كَلَامِهِ بَعْدَهُ فِيمَا فِيهِ أَلْفَانِ، إِذْ كَلَامُهُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي - أَعْنِي الْبَيْتَيْنِ] (٣) الْمَذْكَورَيْنِ - إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَلْفِ الْأُولَى؛ هَلْ تُحَذَفُ أَوْ تُثَبَّتُ؟ وَلِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِمِثَالٍ مِنَ الْمَهْمُوزِ، وَلَا مِنَ الْمُضَعَّفِ، فَيَتَحَصَّلُ فِيهِ بِمَجْمُوعِ كَلَامِهِ ثَلَاثَةٌ مَذَاهِبٍ:

وَعَنْهُمَا الْحُكْمُ كَذَلِكَ اطَّردَا فِي كُلِّ مَا هُمَزَ أَوْ مَا شُدَّدَا

انظر: تقييد إصلاحات على مورد الظمان: محمد بن جابر الغساني، ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لعبد الهادي حميتو: (٤٤٦/٢).

(١) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٤٤) بعد شرحه للبيتين: «.. وإذا فهمت ما حررتة هنا أتضح لك فساد كثير ما يقال هنا، وإن في كلام الناظم تناقضا، وأنه خلط طريقي الشبخين مع اختلافهما، لأن طريقة أبي عمرو أن الأقل هو إثباتهما معا أحدا لذلك من مفهوم قوله: فإن الرسم في أكثر المصاحف بحذفهما معا، وأن قول الناظم: «وبعضهم أثبت فيها الأولا»، هو طريقة أبي داود. وأن قوله: «وفيهما الحذف كثيرا نقلا»، طريقة أبي عمرو، وكل هذا تحليط، وفهم لكلام الناظم وغيره على غير مقاصدهم، فلا معنى لإطالة البحث في ذلك بعد وضوح الحق».

(٢) البيت رقم: (٥٢).

(٣) سقطت من الأصل.

إثبات [الألف] (١) الأولى وحذفها؛ والفرق بين ما [بعد الألف الأولى] (٢) فيه همزة أو حرف مضعف فيثبت؛ أو غير ذلك فيحذف. انتهى كلامه.
وهذا الذي قاله بعيد من اللفظ، وعبارة أبي داود في «التنزيل» أحسن من عبارة «المقنع»، والله أعلم.

ثم قال:

- [٥٥] وَأَثَبَتِ التَّنْزِيلُ أُولَى يَابَسَتْ ❖❖❖ رِسَالَتِ الْعُقُودِ، قُلْ: وَرَأْسِيَتْ
[٥٦] رَجَّحَ ثَبْتَهُ وَبَاسَقَتْ ❖❖❖ وَفِي الْحَوَارِيِّينَ مَعَ نَحْسَاتِ
[٥٧] أَثَبَتَهُ، وَجَاءَ رَبَّنِيُونَ ❖❖❖ عَنْهُ بِحَذْفِ مَعَ رَبَّنِيِينَ

لَمَّا ذَكَرَ الْجُمُوعَ وَذَكَرَ أَنَّ حُكْمَهَا الْحَذْفُ، بِشَرْطِ التَّكْرَارِ، إِذَا تَكَرَّرَ الْأَلْفَاظُ، أَوْ الْأَوْزَانُ، عَلَى مَا قَدَّمْنَا مِنْ ظَاهِرِ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ: أَبِي عَمْرٍو، وَأَبِي دَاوُدَ، وَعُمْدَةُ النَّاطِمِ فِي نَقْلِهِ فِي هَذَا الرَّجْزِ عَنِ «الْمُقْنَعِ» وَعَنِ «التَّنْزِيلِ»، لِأَنَّ «العَقِيلَةَ» دَاخِلَةٌ فِي «الْمُقْنَعِ»؛ إِذْ هِيَ اخْتِصَارُهُ، وَنَقْلُهُ مِنَ «الْمُنْصِفِ» إِنَّمَا ذَلِكَ فِي أَحْرَفٍ قَلِيلَةٍ كَمَا قَالَ (٣)، وَجَاءَتْ مَوَاضِعٌ مِنَ الْجُمُوعِ خَرَجَتْ عَنِ الْأَصْلِ، وَالْقَاعِدَةُ الَّتِي أَصَّلَ فَجَاءَتْ ثَابِتَةً، أَخَذَ هُنَا يَذْكُرُ مَا خَرَجَ عَنِ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ وَالْأَصْلِ، وَيَذْكُرُ مَا ائْتَفَقَ عَلَيْهِ، وَمَا اختلفَ فِيهِ، وَمَا انْفَرَدَ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا. فَبَدَأَ هُنَا بِمَا انْفَرَدَ بِهِ أَبُو دَاوُدَ دُونَ أَبِي عَمْرٍو إِلَى قَوْلِهِ: «وَعَنْهُمَا رَوَّضَاتِ قُلْ وَالْجَنَّاتِ» (٤)، وَاسْتَشْنَى مَا بَدَأَ بِهِ هُنَا مِنْ أَقْرَبِ الْمَذْكُورِينَ [٣١/أ] وَهُوَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ أَلْفَانِ مِنْ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ، إِذْ تَقَدَّمَ لَنَا مَا اجْتَمَعَ فِيهِ أَلْفَانِ مِنْ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ فَحُكْمُهُ لِأَبِي دَاوُدَ عَلَى مَا فِي «التَّنْزِيلِ» حَذْفُ الْأَلْفِ الثَّانِيَةِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ، وَحَذْفُ الْأُولَى عَلَى الْخِلَافِ،

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في الأصل: «بعده ألف».

(٣) انظر: البيت رقم (٢٨) وشرحه: (ص ٤١٩).

(٤) البيت رقم: (٥٩).

واختار هو فيه الحذف^(١)، فقال: «وَأَثَبَتِ التَّنْزِيلُ أُولَى يَابِسَتْ» يريد: صاحب «التنزيل» وهو أبو داود، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

ومعنى «الحذف» المنسوب إليه بمعنى: النقل، أي: نقل عن المصاحف، إذ ليس له حذف ولا إثبات؛ بل هو ناقل عن المصاحف، وإنما الحذف والإثبات حقيقة للواضع الأول، وهو [الصحابة] ^(٢) رضوان الله عليهم.

وقوله: «أولى يابست» يريد: الألف الأولى، وهي التي بين الياء والباء، فأنت الألف هنا؛ لأن «أولى» تأتي «أول»، لأن الحروف تُذكر وتؤنث - كما قدمنا - إلا الهمزة فإنها تؤنث ولا تُذكر.

ولعل قائلًا يقول: «أولى يابست» إنما أراد به [الكلمة الأولى من ﴿يَابِسَتْ﴾]؛ إذ هما كلمتان في سورة يوسف عليه السلام ^(٣)، فجاء ثبت الألفين من [٤] الكلمة الأولى دون الثانية، فمن أين قلتم إنه أراد الألف دون الكلمة؟

قلنا: وإن كان ظاهر اللفظ يقتضي ذلك فليس هو مراده، وإنما مراده الألف الأولى^(٥)، كما قلنا من نص أبي داود في «التنزيل»، ونصه في سورة يوسف عليه السلام: «وكذلك حذفها - يعني [الألف] ^(٦) - بين السين والتاء من ﴿يَابِسَتْ﴾، ولا خلاف بينهم في إثباتها بين الياء والباء» ^(٧).

وقوله: «رسالة العقود» [يريد: «ورسالة العقود»] ^(٨) بحذف واو العطف، وقد تقدم جواز ذلك ومعناه، و«أولى رسالة العقود» يريد: الألف الأولى على قراءة الجمع - كما قلنا

(١) انظر: شرح البيهقي (٥٣ و ٥٤): (ص ٤٦٨)، ومختصر التبيين: (٣٣/٢-٣٤).

(٢) في «س»: «الصحابي».

(٣) في [الآيتين: ٤٣ و ٤٦].

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) أصلح ابن غازي هذا البيت بقوله:

الألف الأولى ممن لفظ يابست رسالة العقود قـل وراسـت

انظر: تقييد طرر على مورد الظمان لوجه ٤٧، نقلا عن تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٢٦١)

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) مختصر التبيين: (٧١٨/٣).

(٨) سقطت من الأصل.

في ﴿يَابِسَتْ﴾ - لأن في ﴿رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧] قراءتان في السبع المشهورتان بالإنفراد والجمع، وأتى به الناظم على قراءة الأفراد^(١): «رِسَالَةٌ» بفتح التاء، لأن النظم لا يتزن له إلا كذلك، وهي قراءة الجماعة [ما عدا نافع وابن عامر وأبو بكر^(٢) رحمهم الله، هم الذين يقرؤونها]^(٣): ﴿رِسَالَتِهِ﴾ بالجمع^(٤).

قال أبو داود في سورة العنود: «وكتبوا ﴿رِسَالَتِهِ﴾ [الآية: ٦٧] بألف قبل اللام، وبغير ألف بعدها، واجتمعت على ذلك المصاحف فلم تختلف^(٥)».

وقوله: «رِسَالَةُ الْعُنُودِ» فقيد بالسورة احترازاً من الذي في سورة الأنعام، وهو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الآية: ١٢٤].^(٦)

وقوله: «قُلْ وَرَأْسِيَّتْ» استئناف كلام؛ فهو مقطوع مما قبله، لأن حكمه مخالف لحكمه، لأن حكم هاتين الكلمتين اللتين هما: ﴿رَأْسِيَّتْ﴾ [سبأ: ١٣] و﴿بَاسِقَتِ﴾ [آ: ١٠] الحذف والإثبات، والإثبات أرجح عنده، وحكم الكلمتين المتقدمتين اللتين هما: ﴿يَابِسَتْ﴾ و﴿رِسَالَتَهُ﴾ الإثبات ليس إلا.

فهذه اللفظة التي هي: «قُلْ» من لفظ الناظم، ليس تحتها معنى إلا تهئى النظم له، وكثيراً ما يأتي هنا في هذا النظم، واقتدى في الإتيان بها بالإمام الشاطبي رحمه الله في «العقيلة»^(٧)، إذ كثيراً ما أتى بها رحمة الله تعالى عليهما.

(١) وهي قراءة: ابن كثير وأبي عمرو وحفص عن عاصم وحمة والكسائي وخلف.

(٢) وعدا: أبو جعفر ويعقوب؛ إذ يقرأها بالجمع أيضاً.

(٣) في «س»: «ما عدا نافعاً وابن عامر رحمهما الله هما اللذان يقرأها».

(٤) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٤٦)، التيسير للداني: (ص ١٠٠)، النشر لابن الجزري: (٢/٢٥٥).

(٥) مختصر التبيين: (٣/٤٥٣).

(٦) وقع في "ت" بعد هذا الموضع زيادة الجملة: "فإنه يحذف الثانية وسكت عن الأولى، وذكره في هجاء المصاحف

في قوله: "﴿رِسَالَتِ رَبِّي﴾ الحذف فيهما حيث وقع"، وكذلك في الأحزاب في: ﴿رِسَالَتِ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٣٩].
وليس هذا موضعه، وسيأتي ذكر نحو هذا قريباً.

(٧) انظر مثلاً: أبيات العقيلة رقم (٤٦) و(٥٠) و(١٦٣) وغيرها في الوسيلة للسخاوي الصفحات على التوالي: (٨٧)

و(١٠١) و(٣١٧).

وفي هذا البيت التضمين، وهو أن يكون معنى بيت في بيت آخر بعده^(١)، مثل ما ذكر الناظم هنا، لأن معنى قوله: «وراسيت» وفائدته في البيت الذي يليه، وهو قوله: «رجح ثبته وباسقت»، ومثل هذا في التضمين قول الشاعر^(٢): [٣١/ب]

وأهال لهم لو أنهم عَادُوا وَجَادُوا لِي فَمَا
أَرْجُو نَوَالًا مِنْهُمْ هَيْهَاتَ هُمْ حَسْبِي وَمَا
مِيلِي إِلَى غَيْرِ الْأُولَى جَرَحُوا فُوَادِي إِنْ مَا
أَشْكُو إِلَيْهِمْ مِنْهُمْ كَلَّمَا يَزِيدُ وَكَلَّمَا
هَجَرُوا تَفَاقَمَ أَمْرُهُمْ يَا لَيْتَهُمْ دَاوُوا كَمَا
جَرَحُوا فَلَوْ طَبَّوْا شَفَوْا هَيْهَاتَ لَوْلَاهُمْ لَمَا
ذَهَبَ الزَّمَانُ بَأَنَّ أَقُولَ عَسَى وَأَرْجُو رَبَّمَا

ومعنى قوله: «رجح ثبته» أي: ثقله وأماله؛ تقول: أرحجت الميزان؛ أي: ثقلته حتى رجح، والأرجوحة والمرجوحة سواء، وهو أن يوضع وسط الحشبة على تل، ويقعد [غلامان]^(٣) على أحد طرفيها فيميل أحدهما بالآخر، والترجيح بين شيئين، وليس هو المراد هنا، إنما المراد الأول، أما الثقل أو الميل وكلاهما واحد؛ لأن الكلمة إذا ثقلت وخفت الأخرى فقد مالت الثقيلة بالخفيفة، وإذا مالت فقد ثقلت، لأنها لا تميل إلا إذا ثقلت.

فقوله: «رجح ثبته» أي: أثقله وأماله؛ فصار عنده راجحاً على عكسه، أو أنه مال هو إلى الإثبات دون الحذف، وهو المراد بقوله: «رجح ثبته» أي: إثبات الألف الأولى في قوله:

﴿رَاسِيَتٍ﴾ و﴿بَاسِقَتٍ﴾

وظاهر كلام الناظم يشعر بالخلاف، وأن الألف الأولى في هذين الموضعين في بعض المصاحف ثابتة، وفي بعضها محذوفة، إلا أن الراجح الإثبات كما ذكر، وأنه كذلك في

(١) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة للقرظيني: (ص ٣٨٣).

(٢) هذه الأبيات ذكرها أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي في كتابه «المدحش»: (ص ٤٠٨).

(٣) سقطت من الأصل.

«التنزيل»، وليس كذلك، وليس في «التنزيل» ما يدل على ذلك، لأنه قال في سورة ق:

﴿بَاسِقَاتٍ﴾ [الآية: ١٠] [بحذف الثانية وإثبات الأولى] (١) «(٢)».

[وقال في سورة سبأ: « وكتبوا ﴾ رَاسِيَتٍ ﴾ [الآية: ١٣] بحذف الألف الثانية التي بين الياء والتاء، وإثبات الأولى] (٣) [٤]

فهذا نصه في هذين الموضعين، وليس فيه ما يدل على الخلاف، إلا أن يريد رحمه الله مراعاة الخلاف في جمع المؤنث السالم مطلقاً، وأن الخلاف جاء في الألف الأولى فيما اجتمع فيه ألفان على العموم على ما ذكره الشيخان في كتابيهما (٥) في قولهما: «وما اجتمع عليه ألفان من جمع المؤنث السالم فإن الرسم ورد في أكثر المصاحف بحذفهما معا».

وهذه المواضع الأربعة المذكورة هنا داخله في عموم ذلك؛ إلا أنه لما ثبت صح عند أبي

داود إثبات الألف الأولى في الموضعين الأولين وهما: «رسالة العقود» و﴿يَاسِيَتٍ﴾ (٦)،

وذكرهما في «التنزيل» بالإثبات على ما صح عنده فيهما ذكرهما الناظم كذلك، ولما ترجح

عند أبي داود ثبت الألف الأولى في الموضعين الآخرين، وهما: ﴿رَاسِيَتٍ﴾ (٧)

و﴿بَاسِقَاتٍ﴾ بما رواه وبما صح عنده، ذكر الناظم ذلك على وجه يقتضي (٨) الخلاف،

وهو كذلك، إلا أن الذي ترجح عند هذا الشيخ إثباتهما، وهذا مراده، والله أعلم.

وسكت الناظم عن مواضع كثيرة مثل هذه الأربعة، فلم يذكرها، ولا أشار إليها، وذكرها

أبو داود في «التنزيل»، إلا أنه لم يصرح بإثبات الألف الأولى فيها، منها:

(١) في الأصل: «مَحذُوفَةُ الألفِ الثَّانِيَةِ - التِّي بَيْنَ القَافِ والتَّاءِ - وأُثْبِتَ الأوَّلَى».

(٢) مختصر التبيين: (٤/١١٣٥).

(٣) مختصر التبيين: (٤/١٠١٠).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: المنع (ص ٢٣)، ومختصر التبيين (٢/٣٣).

(٦) في «س»: «و﴿رَاسِيَتٍ﴾»، وهو خطأ.

(٧) في "ت": "رسالة".

(٨) سقطت من "ت".

﴿رِسَالَتُهُ﴾ [الآية: ١٢٤] في الأنعام، قال فيها: « وكتبوا ﴿رِسَالَتَهُ﴾ بِحَذْفِ الْأَلِفِ بَيْنَ اللَّامِ وَالتَّاءِ، واجْتَمَعَتْ عَلَيْهَا الْمَصَاحِفُ فَلَمْ تَخْتَلَفْ»^(١)، وَسَكَتَ عَنِ الْأُولَى، [فَمَفْهُومُهُ أَنَّهَا ثَابِتَةٌ.

وَكَذَلِكَ: ﴿مَغْرَبَاتٍ﴾ [الآية: ٥٧] فِي سُورَةِ بَرَاءَةٍ، قَالَ: « بِحَذْفِ الْأَلِفِ الَّتِي بَيْنَ الرَّاءِ وَالتَّاءِ »^(٢)، وَسَكَتَ عَنِ الْأُولَى [٣].

وَكَذَلِكَ: ﴿قَصْرَتْ﴾ فِي سُورَةِ وَالصَّافَّاتِ^(٤) [وَالرَّحْمَنِ^(٥)] ^(٦)، قَالَ: « بِحَذْفِ الْأَلِفِ الَّتِي بَيْنَ الرَّاءِ وَالتَّاءِ »^(٧)، وَسَكَتَ عَنِ الْأُولَى.

وَكَذَلِكَ: ﴿شَمِخَتْ﴾ [الآية: ٢٧] فِي سُورَةِ الْمُرْسَلَاتِ، قَالَ: « بِحَذْفِ الْأَلِفِ الَّتِي بَيْنَ الْحَاءِ وَالتَّاءِ »^(٨)، وَسَكَتَ عَنِ الْأُولَى.

وَمَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ غَيْرِ هَذِهِ يَقُولُ فِيهَا: « بِحَذْفِ الْأَلِفِ»، وَلَا يَذْكُرُ الْأُولَى وَلَا الثَّانِيَةَ، مِثْلَ: ﴿مُسْفَحَتْ﴾ [النساء: ٢٥]^(٩)، وَ﴿مُتَجَوَّرَتْ﴾ [الرعد: ٤]^(١٠)، وَ﴿قَصْرَتْ﴾ [الآية: ٥٢]

[٣٢/أ] فِي سُورَةِ صَ^(١١)، وَ﴿كَشِفَتْ﴾ [الآية: ٣٨] فِي سُورَةِ الزُّمَرِ^(١٢).

وَقَالَ فِي ﴿سَبِغَتْ﴾ [سبأ: ١١]: « بِحَذْفِ الْأَلْفَيْنِ »^(١٣).

(١) مختصر التبيين: (٥١٢/٣).

(٢) مختصر التبيين: (٦٢٨/٣).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) [الآية: ٤٨].

(٥) [الآية: ٥٦].

(٦) سقطت من «س».

(٧) مختصر التبيين: (١٠٣٥/٤) و(١١٧١/٤) على التوالي.

(٨) مختصر التبيين: (١٢٥٦/٥).

(٩) انظر: مختصر التبيين (٣٣٩/٢).

(١٠) انظر: مختصر التبيين (٧٣٥/٣).

(١١) انظر: مختصر التبيين (١٠٥٣/٤).

(١٢) انظر: مختصر التبيين (١٠٦٠/٤).

(١٣) مختصر التبيين: (١٠١٠/٤).

فأضطرب كلامه في «التنزيل» كما ترى، فلا أدري على أي شيء يُحمل مذهبه في الألف الأولى في هذه المواضع المذكورة! هل على الحذف أو على الإثبات؟ ولم يذكر الناظم منها كلمة غير ما ذكر، فيحتمل أن يكون سُكُوتُهُ عَنْهَا اعْتِمَاداً مِنْهُ عَلَى قَوْلِ أَبِي دَاوُدَ، حَيْثُ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي الْأُولَى فِيمَا اجْتَمَعَ فِيهِ أَلْفَانِ، وَلَمْ يَذْكُرْ خِلَافاً فِي حَذْفِ الثَّانِيَةِ.

ثم قال: «وبحذفهما أكتب، وإياه أختار»^(١)، فحمل على أنهما محذوفان عنده سوى المواضع الأربعة التي استثنى كما قدمنا.

ويحتمل أيضاً: أن يكون سُكُوتُهُ عَنْهَا عَمَلًا عَلَى الْحَذْفِ الْوَاقِعِ فِيهِمَا فِي قَوْلِهِ: «وبعضهم أثبت فيه الأول»^(٢)، فيكون سُكُوتُهُ عَنِ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ، إِمَّا أَنْ تَكُونَ مَحذُوفَةً عِنْدَهُ لَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ، سِوَاءَ ذِكْرِهَا أَوْ لَمْ يَذْكُرْهَا، لِكُونِهِ اخْتَارَ ذَلِكَ فِيهَا، أَوْ لِأَنَّ الْخِلَافَ فِيهِ بِالْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ، وَالْمَشْهُورُ الْحَذْفُ.

ثم قال: «وفي الحواريين مع نحسات» هذا آخر البيت، وفيه أيضاً التضمين كما في البيت الذي قبله، لأن فائدته في أول البيت الذي بعده، وهو قوله: «أثبتته» أي: أثبت الألف الأولى في الموضعين: في «الحواريين» [المائدة: ١١١]، وفي «نحسات» [فصلت: ١٦].

والفاعل بقوله: «أثبتته» أبو داود المتقدم الذكر في قوله: «وأثبت التنزيل» أي: صاحب «التنزيل»؛ وهو أبو داود، ونسبة الإثبات له مجازاً، لا حقيقة؛ إذ ليس بمثبت، ولا حاذف، وإنما الحذف والإثبات حقيقة [للكتاب الأول، وهم الصحابة رضي الله عنهم] ^(٣)، فنسبة الحذف والإثبات لأبي داود على معنى نقله، [أورواه، أو حفظه] ^(٤)، وقد قدمنا هذا.

فاستثنى الناظم لأبي داود أيضاً هذين الجمعين من جمع المذكر السالم؛ وهو: «الحواريين» [المائدة: ١١١]؛ وهو جمع «حواري»، وجمع المؤنث السالم؛ وهو: «نحسات» [فصلت: ١٦] مثل: «سوءة وسوءات»، و«بيضة وبيضات»، و«حفنة وحفنات».

(١) مختصر التبيين: (١/٣٣-٣٤).

(٢) البيت رقم: (٥٤).

(٣) في «س»: «للكتاب الأول، وهو الصحابي».

(٤) في الأصل: «أو روايته، أو حفظه».

أما ﴿الْحَوَارِيُّونَ﴾ ففي «التنزيل»: ﴿الْحَوَارِيُّونَ﴾ بإثبات الألف حيث ما أتى^(١).
وقال في ﴿نَحْسَاتٍ﴾: «بألف ثابتة بين السين والتاء»^(٢).

فإثبات الألف فيه - أعني في ﴿الْحَوَارِيِّينَ﴾ - عوضاً من الياء المحذوفة، إذ الأصل أن يكتب بياءين، فلما اجتمع ياءان في محل واحد؛ كرهوا اجتماع صورتين من غير حاجز بينهما، فحذفوا إحداهما، فلما حذفوا إحدى الياءين منه أثبتوا الألف فيه عوضاً مما حذف منه؛ لئلاً [يتوالاً]^(٣) حذفان في كلمة واحدة، كما فعلوا ذلك في ﴿دَاوُدَ﴾، وفي ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ على المشهور^(٤)، وهذا علة ﴿الْحَوَارِيِّينَ﴾ بالياء في موضع نصب أو خفض.

وأما ﴿الْحَوَارِيُّونَ﴾ في موضع رفع فليس لإثبات الألف فيه علة، إذ لم يحذف منه شيء، لا ياء ولا غيره؛ لأنه كامل، فأثبت ألفه على الأصل، [وبالحمل أيضاً على موضع العلة، وإن لم تكن علة، ليتفق حكمه مرفوعاً كان أو منصوباً أو مخفوضاً، وأما ﴿نَحْسَاتٍ﴾ فإثبات ألفه على الأصل]^(٥).

ثم قال: «وجاء ربيون عنه بحذف» أي: عن أبي داود المذكور.

قال في «التنزيل» في سورة آل عمران: «وكتبوا ﴿رَبَّنِينَ﴾ [الآية: ٧٩] بياء واحدة مع حذف الألف قبل التون، وكذلك رسمه عطاء^(٦) وحكم^(٧)»^(٨).

(١) مختصر التبيين: (٤٦٥/٣) و(٤/١٢٠٢).

(٢) مختصر التبيين: (٤/١٠٨٣).

(٣) في "ت": "يجتمع".

(٤) كما سيأتي ذكرهما عند شرح الآيات رقم: (٩٢ - ٩٥).

(٥) سقطت من «س».

(٦) هو: عطاء بن يزيد الخراساني، لم أعثر له على ترجمة، يتردد ذكره كثيراً في كتب الرسم ملازماً لحكم بن عمران

الناطق الأندلسي. انظر: مختصر التبيين (٢/٢٦٩).

(٧) هو: حكم بن عمران القرطبي الأندلسي، يعرف بابن الطليطلي، المقرئ النقات، صحبه الغازي بن قيس وأخذ عنه،

وتصدر للإقراء بقرطبة، واشتهر بنقط المصاحف والتقدم في ذلك، وتوفي سنة ست وثلاثين ومائتين.

التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار: (١/٢٢٥). وانظر: الحكم في نقط المصاحف للداني (ص ٩ و ٨٧).

(٨) مختصر التبيين: (٢/٣٥٦).

وقال في سورة العقود: «وَرَبَّنِيُونَ» [الآية: ٦٣] بحذف الألف بين الباء والتون (١).
 وقوله: «بحذف» يريد: بحذف الألف مع ﴿رَبَّنِيْنَ﴾ فحاء [٣٢/ب] ﴿رَبَّنِيُونَ﴾
 بحذف الألف، سواء كان في موضع رفع [كهذا] (٢)، أو موضع نصب، أو خفض، مثل:
 ﴿رَبَّنِيْنَ﴾ كما قال.

فإن قيل: لأي شيء ذكر ﴿رَبَّنِيُونَ﴾ و﴿رَبَّنِيْنَ﴾ بالحذف، وهو داخل في عموم قوله
 أول الباب: «وجاء أيضاً عنهم في العلمين» (٣) إلى قوله: «من سالم الجمع الذي
 تكرر» (٤)، و﴿رَبَّنِيْنَ﴾ و﴿رَبَّنِيُونَ﴾ جمع مُذَكَّرٍ سَالِمٍ مِنَ الهمزِ والتضعيفِ المُسْتثنَى،
 والنَّاطِمُ إنما تعرض هنا لذكر ما خرج عن القاعدة، فأثبت، وهو جمع مُذَكَّرٍ سَالِمٍ أو مُؤنَّثٍ
 مثل: ﴿مَحْسَاتٍ﴾ و﴿الْحَوَارِيْنَ﴾؟

قلنا: إنما ذكر هنا - والله أعلم - حذف ﴿رَبَّنِيْنَ﴾ و﴿رَبَّنِيُونَ﴾ وإن كان داخلًا
 في عموم ما ذكر أولاً من حذف جمع المذكر السالم من أجل أنه لما ذكر إثبات الألف في
 ﴿الْحَوَارِيْنَ﴾، وأن علة إثبات الألف فيه لأجل حذف إحدى الياءين منه، فالألف عوضاً
 من الياء المحذوفة، لئلا يجتمع على الكلمة حذفان - كما قدمنا في تعليل ذلك - [خشى] (٥)
 أن يتوهم متوهم أن الألف أيضاً في ﴿رَبَّنِيْنَ﴾ ثابتة من أجل أنه حذف منه إحدى الياءين
 كما في ﴿الْحَوَارِيْنَ﴾، فنص على حذف الألف في اللفظين، فكأنه يقول: لا يتوهم أن
 ﴿رَبَّنِيْنَ﴾ ثابت ألفه لأجل حذف يائه كما فعل ذلك في ﴿الْحَوَارِيْنَ﴾، ولما ذكر
 ﴿رَبَّنِيْنَ﴾ منصوباً ذكره مرفوعاً، بحسب الإنجرار، لأنه محذوف كله، والمرفوع أولى

(١) مختصر التبيين: (٤٤٦/٣) و(٤٥١/٣).

(٢) في «س»: «هكذا».

(٣) البيت رقم: (٤٨).

(٤) البيت رقم: (٥٠).

(٥) في «س»: «خاف».

بالحذف؛ لكونه لم يحذف منه شيء غير الألف، فهو جار على القاعدة، والأصل الذي أصلوه فيما تقدم أول الباب في الجمع فهو جمع سالم، ليس فيه همز ولا حرف مضعف. ويحتمل - والله أعلم - أن يكون حذف الألف من ﴿رَبَّنِينَ﴾ و﴿رَبَّنِينَ﴾، وأثبتها في ﴿الْحَوَارِينَ﴾، لأن ﴿رَبَّنِينَ﴾ أكثر حروفاً من ﴿الْحَوَارِينَ﴾ فإنهم يعتبرون ذلك، ولو عرف واحد كما قالوا في ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ على القول بحذف ألفه وإثبات ألف ﴿داود﴾ من غير خلاف، وذلك لأن أصل ﴿الرَّبَّنِينَ﴾: «رَبَّ» بالراء والياء، من التريية، ووزنه: «فعل»، و«حواري» أصله على هذا: «فعالي»، فـ﴿رَبَّنِينَ﴾ الباء حرفان والياء حرفان لأنهما مضعفان، و﴿الْحَوَارِينَ﴾ ثمانية أحرف، و﴿رَبَّنِينَ﴾ تسعة أحرف، و﴿حَوَارِينَ﴾ ثمانية أحرف.

ثم قال [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَغَفَرَ لَنَا وَهُ]:

[٥٨] ثُمَّ بَنَتْ فِي ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ ❀❀❀ فِي النَّحْلِ وَالْأَنْعَامِ مَعَ لَهُ الْبَنْتِ

قوله: «بنت» معطوف على قوله: «وجاء ربَّنِينُون عَنْهُ بِحَذْفٍ»^(١) «ثم بنت» بالحذف؛ أي: وجاء أيضاً «بنت» بحذف الألف في ثلاثة مواضع، كما قال في سورة النحل، وهو قوله تعالى مخبراً عن المشركين: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنْتِ سُبْحَانَهُ، وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾^(٢) [الآية: ٥٧].

وقال في «التنزيل»: «فيه حذف الألف من قوله [عَلَّ فِي النَّحْلِ: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ﴾^(٣) الْبَنْتِ ﴿﴾»^(٤).

وفي الأنعام في قوله: ﴿بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الآية: ١٠٠].

(١) البيت رقم: (٥٧).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) زيادة من "ت".

(٤) مختصر التبيين: (٧٧٣/٣).

قال في «التنزيل»: «يحذف الألف من ﴿بَنَتْ﴾» (١).
 ثم قال: «مع له البنّت» ولما لم يتأتى له تحذفه تعالى تقييد هذا الموضع بالسورة قيده
 بالحرف، وأراد قوله تعالى في سورة الطور: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَتْ وَلَكُمْ الْبَنُونَ﴾ [الآية: ٣٩]
 قال في «التنزيل» في سورة الطور: «﴿الْبَنَتْ﴾ يحذف الألف» (٢).
 فهذه المواضع الثلاثة محذوفة الألف، وما بقي من لفظ «البنات» غير ما ذكر ثابت
 الألف (٣).

فإن قيل أيضاً: لأي شيء ذكر ﴿بَنَاتٍ﴾ بالحذف وهي داخلة في عموم الجمع [المتقدم؟]
 قلنا: يحتمل - والله أعلم - ذكره لهذه المواضع الثلاثة بالحذف؛ لأن لفظ «بنات» حيث
 جاء في القرآن ثابت الألف، كذا ذكر الشيخ أبو داود، فلو لم يذكرها لدخلت له في عموم
 الجمع [٤]، فكان ألفها محذوفة حيث وقعت، فذكرها على جهة الاستثناء مما أثبت.
 [فإن قيل] (٥): وهل لا ذكر الثابت منها فيعلم أن ما بقي محذوف، ولا سيما أنه لما
 أخذ يذكر هنا ما [خرج] (٦) عن القاعدة [٣٣/أ] فأثبت؟
 قلنا: إنما ذكر المحذوف منها لقلته؛ لأنه أقل من الثابت، والقصد في النظم إيجاز
 اللفظ واختصاره، فلو ذكر الثابت منها لطال النظم، وكان ذلك ضد الغرض المقصود في
 قوله: «لخصت منهن بلفظ موجز» (١).

(١) مختصر التبيين: (٥٠٧/٣).

(٢) مختصر التبيين: (١١٥١/٤).

(٣) أصلح ابن جابر هذا البيت فقال:

ثم بنات في ثلاث كلمات في النحل والأنعام أم له البنات
 وكل ما بقي منه ثباتاً عند أبي داود كيفما أتى

تقييد إصلاحات على مورد الظمان، ضمن قراءة نافع عند المغاربة لعبد الهادي حميتو (٤٤٦/٢).

كما أن الشيخ أبو عمرو الداني لم يتعرض للفظ «بنات»، إلا أن تدرج له في عموم حذف ألف الجمع المؤنث، وجرى
 العمل على ما ذكره الشيخ أبو داود.

انظر: مختصر التبيين (٣٩٧/٢ و ٥٠٧/٣)، ودليل الحيران للمارغني (٤٦-٤٧)

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) في «س»: «شد».

فَإِنَّ فِي سُورَةِ هُودٍ **﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتٍ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾** [الآية: ٧٨]، وفيها: **﴿لَقَدْ عَلِمْتِ مَا لَنَا فِي بَنَاتِكَ مِنْ حَقٍّ﴾** [الآية: ٧٩]، وفي سُورَةِ الْحَجْرِ: **﴿قَالَ هؤُلَاءِ بَنَاتٍ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾** [الآية: ٧١]، وفي سُورَةِ الصَّافَاتِ: **﴿فَأَسْتَفْتِهِمُ الرِّبَّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾** [الآية: ١٤٩]، وفيها: **﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾** [الآية: ١٥٣]، وفي سُورَةِ الرَّحْرِفِ: **﴿أَمْ آتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَنَكُمْ بِالْبَنِينَ﴾** [الآية: ١٦] فالثابتُ منها أكثرُ.

ويُحتملُ أن يكونَ ذَكَرَ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ الثَّلَاثَةَ مِنْ لَفْظِ «بَنَاتٍ»، لِأَنَّ «بَنَاتٍ» وَإِنْ كَانَ عَلَى صُورَةِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ فَهُوَ مُضَارِعٌ لَجَمْعِ التَّكْسِيرِ مِنْ حَيْثُ تَعَيَّنَ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ، أَلَّا تَرَى أَنَّ «بَنَاتٍ» فِي حَالِ الْإِفْرَادِ مَكْسُورَ الْبَاءِ سَاكِنِ التُّونِ، وَفِي الْجَمْعِ مَفْتُوحُ الْبَاءِ مَفْتُوحِ التُّونِ، فَهُوَ جَمْعٌ تَكْسِيرٍ، لَكِنَّهُ أَشْبَهَ جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ مِنْ حَيْثُ كَانَ جَمْعُهُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ وَالْكَسْرَةِ فِيهِ عِلْمَةٌ التَّصَبُّ مِثْلَ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: **﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾** [الصافات: ١٥٣].

كَمَا أَنَّ **﴿بَنِينَ﴾** شَبَّهُ جَمْعَ الْمَذْكَرِ فِي كَوْنِهِ يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالتُّونِ فِي حَالِ الرَّفْعِ، وَيُنْصَبُ وَيُخَفَّضُ بِالْيَاءِ، فَلَمَّا أَشْبَهَ جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ؛ فَلِذَلِكَ ذَكَرَهُ فِي جَمْعِ [الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ السَّلَامِينَ] (٢)، وَلَوْ لَا هَذَا لَكَانَ الْأَوَّلِيُّ بِهِ أَنْ يَذْكَرَهُ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا فِي جُمُوعِ التَّكْسِيرِ مِثْلَ: «دِيَارٍ» وَ«أَبْوَابٍ» (٣).

ثُمَّ قَالَ:

[٥٩] وَفِي صِرَاطٍ خُلْفُهُ وَسَوَاءُ ❀❀❀ **وَعَنْهُمَا رَوْضَاتٍ قُلُ وَالْجَنَّاتِ**
[٦٠] وَبَيَّنَّتْ مِنْهُ، ثُمَّ فَكَّهَيْنَ (٤) ❀❀❀ **كَيْفَ آتَى، وَفِي انْفِطَارٍ كَتَبَيْنَ**

(١) البيت رقم: (٢٥).

(٢) في الأصل: «المؤنث السالم».

(٣) وقد اعترض على جوابه هذا الإمام الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٢٧٥) فقال: «ولكن هذا الجواب عندي بعيد، وذلك أن هذا الجمع لا نسلم أنه جمع تكسير مشابه لجمع سلامة، وإنما هو جمع سلامة مشابه لجمع تكسير، والدليل على ذلك من وجهين: أحدهما: أصله، والآخر: إعرابه ...».

(٤) جاء في بعض النسخ «ثُمَّ فَكَّهُونَ».

[٦٨] ومُقْنِعُ بَيِّنَاتٍ لِللسَّائِلِينَ ❀❀❀ وَأَثْبَتَ التَّنْزِيلُ أُخْرَى دَاخِرِينَ

إِنَّمَا ذَكَرَ النَّاطِمُ ❀ صِرَطٌ ❀ هُنَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْجُمُوعِ، لِأَنَّهُ مَذْكُورٌ فِي سُورَةِ الْفَاتِحَةِ (١) لِقَوْلِهِ فِي التَّرْجَمَةِ: «مِنَ الْفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» (٢)، وَذَكَرَهُ قَبْلَ فَرَاغِهِ مِنْ [ذِكْرِ] (٣) الْجُمُوعِ، لِأَنَّهُ كَذَلِكَ فِي السُّورَةِ الْكَرِيمَةِ بَيْنَ جَمْعَيْنِ، إِذْ قَبْلَهُ: ❀ اَلْفِ الْفَاتِحَةِ ❀ [الآية: ٢]، وَبَعْدَهُ: ❀ اَلْفِ الْفَاتِحَةِ ❀ [الآية: ٧].

وقوله: «وَفِي صِرَاطٍ خُلْفُهُ» أَي: فِي الْفِ ❀ صِرَطٌ ❀ خُلْفُ أَبِي دَاوُدَ، وَنِسْبَةُ الْخِلَافِ لَهُ أَيْضًا مَجَازٌ عَلَى مَعْنَى: حَفِظَهُ، أَوْ رَوَاهُ، أَوْ نَقَلَهُ عَنِ الْمَصَاحِفِ.

فَذَكَرَ ❀ اَلصِّرَاطَ ❀ بِالْخِلَافِ فِي الْفِ، هَلْ هُوَ ثَابِتٌ أَوْ مَحذُوفٌ عَنِ أَبِي دَاوُدَ؟

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: « وَكُتِبُوا بَعْضَ الْمَصَاحِفِ ❀ اَلصِّرَاطَ ❀ بِغَيْرِ أَلْفٍ بَيْنَ الرَّاءِ وَالطَّاءِ حَيْثُ وَقَعَ، لَفِظُ ❀ اَلصِّرَاطَ ❀، سِوَاءَ كَانُ مَعْرَفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ [غَيْرِ مَعْرَفٍ] (٤) نَحْوًا:

❀ اَهْدِنَا الصِّرَاطَ ❀ [الفاتحة: ٦]، وَ ❀ صِرَاطِ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ❀ [الفاتحة: ٧]، وَ ❀ صِرَاطِكَ الْمُسْتَقِيمِ ❀

[الأعراف: ١٦]، وَ ❀ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ❀ [الشورى: ٥٢]، وَ ❀ وَلَهَدَيْتَهُمْ صِرَاطًا

مُسْتَقِيمًا ❀ [النساء: ٦٨]، وَ ❀ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ❀ [إبراهيم: ١] وَ [سبأ: ٦]، وَفِي بَعْضِهَا بِالْأَلْفِ، وَكِلَاهُمَا حَسَنٌ، وَالْأَوَّلُ اخْتَارُ (٥). يَعْني الْحَذْفُ .

وظَاهِرُ كَلَامِ النَّاطِمِ التَّسَاوِي مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُبَيِّنَ اخْتِيَارَهُ فِي ذَلِكَ لِالتَّنْزِيمِ ذَلِكَ فِي الصِّدْرِ فِي قَوْلِهِ: «وَكُلُّ مَا قَدْ ذَكَرُوهُ أَدْكُرُ» (٦)، وَقَدْ قَالَ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا فِي حَذْفِ أَلْفِ «الدِّيَارِ»:

(١) [الآيتين: ٧ و ٦]

(٢) البيت رقم: (٤٤).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) في الأصل: «بالإضافة»، وما أثبتته من «س»، كما في مختصر التبيين.

(٥) مختصر التبيين: (٥٥/٢-٥٦).

(٦) البيت رقم: (٣٦).

«إِلَّا الَّذِي مَعَ خِلَالٍ قَدْ أَلِفَ فَرَسْمُهُ قَدْ اسْتَحَبَّ بِالْأَلِفِ»^(١)

فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ هُنَا: وَاخْتَارُ فِيهِ الْحَذْفُ، كَمَا قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ».

ثُمَّ قَالَ: «وَسَوَاءَاتٍ» أَي: وَفِي «سَوَاءَاتٍ» خُلْفُهُ؛ يُرِيدُ فِي أَلِفِ «سَوَاءَاتٍ»،
[٣٣/ب] وَإِنَّهُ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ ثَابِتٌ، وَفِي بَعْضِهَا مَحذُوفٌ.

قال في «التَّنْزِيلِ»: «وَكَتَبُوا فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ: ﴿سَوَاءَتَيْهَا﴾^(٢) بِحَذْفِ صُورَةِ الْهَمْزَةِ
وَالْأَلِفِ بَعْدَهَا اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِحَرَكَةِ الْهَمْزَةِ، لِذِلَالَتِهَا عَلَيْهَا، وَفِي بَعْضِهَا: ﴿سَوَاءَاتَيْهَا﴾ بِالْأَلِفِ
بَعْدَ الْهَمْزَةِ، وَكِلَاهُمَا حَسَنٌ»^(٣).

وقوله: «وَعَنْهُمَا رَوْضَاتٍ قُلُوبٌ وَالْجَنَاتِ» يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: «وَعَنْهُمَا»: أبا عمرو الدَّانِي
وَأبا داودَ، لِأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ خَاصَّةٌ بِهِمَا، وَأَنَّهُ مَتَى أَتَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ الَّتِي هِيَ قَوْلُهُ:
«وَعَنْهُمَا» فِي هَذَا الرَّجْزِ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْإِمَامَانَ، لِقَوْلِهِ فِي الصَّدْرِ:

«وَكُلُّ مَا جَاءَ بِلَفْظِ عَنْهُمَا فَابْنُ نَجَاحٍ مَعَ ذَانِ رَسْمًا»^(٤).

قوله: «رَوْضَاتٍ» مَكْسُورَ التَّاءِ، مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «صِرَاطٌ خُلْفُهُ»، وَلَا يُفْهَمُ
الْخِلَافُ فِي «رَوْضَاتٍ» إِلَّا إِذَا كَانَ مَخْفُوضًا هَكَذَا، مَعْطُوفًا عَلَى مَا فِيهِ الْخِلَافُ قَبْلَهُ،
وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُعْرَبًا فَبَعِيدٌ فَهُمُ الْخِلَافُ مِنْهُ، لِأَنَّهُ يَكُونُ مَقْطُوعًا مِمَّا قَبْلَهُ، لِأَنَّهُ يَكُونُ لَوْ أَعْرَبَهُ
مُبْتَدَأً، وَالْخَيْرُ فِي الْمَجْرُورِ قَبْلَهُ؛ أَوْ يَكُونُ فَاعِلًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: وَعَنْهُمَا جَاءَ،
أَوْ جَاءَ عَنْهُمَا «رَوْضَاتٍ».

فقوله: «رَوْضَاتٍ» أَي: وَفِي «رَوْضَاتٍ» الْخِلَافُ عَنْهُمَا وَفِي «الْجَنَاتِ»،
أَوْ: وَعَنْهُمَا الْخِلَافُ فِي «رَوْضَاتٍ» وَ«الْجَنَاتِ»، وَأَرَادَ الْمَوْضِعَيْنِ فِي سُورَةِ
الشُّورَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾ [الآية
: ٢٢].

(١) البيت رقم: (٨٦).

(٢) وهي في: [الأعراف: ٢٠ و ٢٢ و ٢٧]، و[طه: ١٢١].

(٣) مختصر التبيين: (٥٣٤/٣)، وانظر أيضا: (٨٥٤/٤).

(٤) البيت رقم: (٣٨).

قال أبو داود في «التنزيل»: «وكتبوا من روايتنا عن محمد بن عيسى الأصبهاني خاصة: في ﴿رَوْضَاتِ الْجَنَاتِ﴾ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ بَعْدَهُمَا مَمْدُودَةٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِمَا غَيْرُ التَّاءِ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي إِثْبَاتِ الْأَلْفِ، وَفِي وَحْدِهَا، فَوَرَدَ خَطُّ الْمُصْحَفِ بِحَذْفِ الْأَلْفِ فِي كُلِّ مَكَانٍ مِنْ مِثْلِ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ جَمِيعًا، وَشَدَّ هَذَا الْحَرْفَانِ مِنْ ذَلِكَ مِنْ رَوَايَتِنَا عَنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، وَلَمْ أَرَوْ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِهِ، وَأَضْرَبَ عَنْ ذِكْرِهِمَا الْغَازِي^(١) وَحَكَمَ وَعَطَاءٌ وَنَافِعٌ وَغَيْرِهِمْ»^(٢).

هَذَا نَصُّ أَبِي دَاوُدَ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ، وَأَنَّ الْخِلَافَ فِيهِمَا مَنْصُوصٌ ظَاهِرٌ. وَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو فِي «المُقْنَعِ» فَلَمْ يُصَرِّحْ بِالْخِلَافِ فِيهِمَا كَأَبِي دَاوُدَ. قَالَ بَعْدَ الْفَصْلِ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ الْجُمُوعَ: «وَقَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ عِيْسَى الْأَصْبَهَانِيِّ^(٣) فِي كِتَابِهِ فِي «هَجَاءِ الْمَصَاحِفِ»: ﴿قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ فِي وَالذَّارِيَاتِ^(٤) وَالطُّورِ^(٥)، ﴿يَلْقَى أَشَامًا﴾ [الآية: ٦٨] فِي الْفَرْقَانِ، وَ﴿رَوْضَاتِ الْجَنَاتِ﴾ [الآية: ٢٢] فِي حِمِّ عَسَقٍ^(٦)، وَ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ [الآية: ٢٨] فِي النَّبَأِ أَلْفَيْتُ كُلَّهَا مَرْسُومَةٌ بِالْأَلْفِ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَكَذَلِكَ رَأَيْتُهَا فِي مَصَاحِفِ الْعِرَاقِ»^(٧). هَذَا نَصُّهُ.

وَالْعَجَبُ مِنَ النَّاطِمِ! كَيْفَ نَسَبَ الْخِلَافَ لِلْمُقْنَعِ كَأَبِي دَاوُدَ، وَلَيْسَ فِيهِمَا لِلْمُقْنَعِ نَصٌّ غَيْرَ هَذَا الذِّكْرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى، أَنَّ الْأَلْفَ فِيهِمَا ثَابِتَةٌ مَعَ الْكَلِمَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَأَنَّ الدَّانِي

(١) هو: الغازي بن قيس الأندلسي أبو محمد، كان إماماً حليلاً ضابطاً، ومؤدباً بقرطبة، أخذ القراءات عرضاً وسماعاً عن نافع وضبط عنه اختياره، كما صحح مصحفه على مصحف نافع ثلاث عشرة مرة، وأخذ الموطأ عن الإمام مالك، ويُذكر أنه أول من أدخل قراءة نافع وموطأ الإمام مالك إلى الأندلس، له كتاب في رسم المصحف يسمى: «كتاب هجاء السنة» نقل منه أبو عمرو الداني والليث وغيرهم، توفي سنة تسع وتسعين ومائة.

بغية الملتبس للضبي: (ص ٤٣٩)، وتاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس للأزددي: (١/٣٨٧)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٣/٢).

(٢) مختصر التبيين: (٤/١٠٩٠-١٠٩١).

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) [الآية: ٥٣].

(٥) [الآية: ٣٢].

(٦) أي: سورة الشورى.

(٧) المقنع: (ص ٢٣).

رَأَى الْأَلْفَ فِيهِمَا ثَابِتَةً فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ كَمَا قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، وَلَيْسَ فِي «الْمُقْنَعِ» لِلْحَذْفِ فِيهِمَا ذِكْرٌ، فَإِنْ كَانَ أَرَادَ إِدْخَالَ الْخِلَافِ فِيهِمَا مِنْ مَفْهُومِ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي حَكَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، وَأَنَّهُ بَقِيَ رُوَاةٌ كَثِيرَةٌ غَيْرَ هَذَا الرَّجُلِ، وَمَصَاحِفٌ كَثِيرَةٌ غَيْرَ مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ؛ مِثْلَ مُصْحَفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ وَالشَّامِ، وَأَنْهُمَا مَحْذُوفَانِ فِي هَذِهِ الْمَصَاحِفِ، فَكَانَ الْحَقُّ أَنْ يَذْكَرَ ﴿طَاغُونَ﴾ بِالْخِلَافِ كَمَا ذَكَرَهُمَا، وَهُوَ لَمْ يَذْكَرْ فِي ﴿طَاغُونَ﴾ إِلَّا الْإِثْبَاتُ لَيْسَ إِلَّا، لِأَنَّهُ قَالَ فِيمَا يَأْتِي: «وَعَنْهُ وَالِدَانِي فِي طَاغُونَ ثَبَتَ»^(١).

فَبِالْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَ ﴿طَاغُونَ﴾ بِالْإِثْبَاتِ، كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَذْكَرَ الْكَلِمَتَيْنِ بِالْإِثْبَاتِ مِثْلَهُ. وَبِالْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَ [٣٤/أ] الْخِلَافَ فِي الْكَلِمَتَيْنِ، كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَذْكَرَ الْخِلَافَ فِي ﴿طَاغُونَ﴾ مِثْلَهُمَا، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيهِمَا وَاحِدٌ، وَالْجُمُوعُ سَائِعٌ فِيهَا كُلِّهَا، لَا يَخْتَصُّ بِهِ بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ ﴿رَوَّضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾ الْأَصْلُ فِيهِمَا الْحَذْفُ عَلَى الْقَاعِدَةِ؛ لِأَنَّهُمَا جَمْعًا سَلَامَةً، سَالِمَانِ مِنَ النَّقْصِ، وَالْهَمْزِ، وَالتَّضْعِيفِ، الَّذِي يُوجِبُ الْإِثْبَاتَ أَوِ الْخِلَافَ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ أَنَّ خَطَّ الْمُصْحَفِ جَاءَ بِحَذْفِ كُلِّ مَا جَاءَ جَمْعًا مِثْلَهُمَا، وَأَنَّهُمَا شَدًّا بَخْرُوجِهِمَا عَلَى الْأَصْلِ، لَمَّا جَاءَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى، فَذَكَرَ الْخِلَافَ فِيهِمَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وَأَنَّ ﴿طَاغُونَ﴾ وَإِنْ كَانَ جَمْعُ سَلَامَةٍ فَإِنَّهُ اسْمٌ مَنْقُوصٌ، وَالِدَانِي لَمْ يَذْكَرْ مِنَ الْجُمُوعِ الْمَنْقُوصَةِ جَمْعًا بِالْحَذْفِ، فَهُوَ ثَابِتٌ عِنْدَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، مَعَ وُجُودِ النَّصِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى بِإِثْبَاتِهِ، وَرِوَايَةِ الدَّانِي ذَلِكَ كَذَلِكَ فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَلِهَذَا حَكَمَ لَهُ بِالْإِثْبَاتِ وَ﴿رَوَّضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾ بِالْخِلَافِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ: «وَبَيِّنَاتٍ مِنْهُ» مَعْطُوفٌ عَلَى ﴿رَوَّضَاتِ﴾، مَعْنَاهُ: «وَبَيِّنَاتٍ مِنْهُ» بِالْخِلَافِ عَنْهُمَا.

وَقَوْلُهُ: «مِنْهُ» قَيْدٌ لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَهُوَ لَفْظُ الْقُرْآنِ، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ فَاطِرٍ:

﴿فَهُمْ عَلَى بَيِّنَاتٍ مِنْهُ﴾ [الآية: ٤٠].

قال الحافظ في «المقنع» في باب ذكر ما رسم بإثبات الألف على اللفظ والمعنى: «قال أبو عبيد القاسم بن سلام: قوله **عَلَى** **عَلَى** **عَلَى**: **﴿فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْهُ﴾** [الآية: ٤٠] في فاطر رأيتها في بعض مصاحف أهل العراق الأصلية القديمة بألف... ووجدت ذلك في بعضها بغير ألف. وروى قالون عن نافع في الباب الذي روى عنه في فاطر: **﴿فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْهُ﴾**» (١)، يُريد: بحذف الألف.

وقال أبو داود في «التنزيل»: «وكتبوا في مصاحف أهل المدينة وبعض مصاحف سائر الأمصار: **﴿عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْهُ﴾** من غير ألف قبلها على الاختصار، [وقراءناه] (٢) كذلك بغير ألف على التوحيد لابن كثير وأبي عمرو وحفص وحمزة، وفي بعضها: **﴿بَيِّنَاتٍ مِنْهُ﴾** بألف على الجمع، وقراءته كذلك لنافع وابن عامر وأبي بكر والكسائي (٣)، وفي كل المصاحف بالتاء بلا خلاف» (٤).

قلت: فيكون هذا مما اختلف القراء في رسمه وفي قراءته.

وقوله: «ثم فكهون» يُريد: بالخلاف عنهما.

وقوله: «كيف أتى» يُريد: كيف جاء هذا اللفظ في القرآن، سواء كان هكذا

﴿فَكَهُون﴾ بالواو، أو **﴿فَكَهَيْن﴾** بالياء، فإن الخلاف في جميع ذلك.

وجميع الوارد من ذلك في كتاب الله **عَلَى** أربعة مواضع:

أولها في سورة يس: **﴿إِنْ أَصْحَبَ الْجَنَّةَ الْيَوْمَ فِي شُغْلِ فَكَهُون﴾** [الآية: ٥٥]، وهذا الذي

ذكر الناظم يُحتمل أن يكون ذكر دون الآخر الذي بالياء، لأنه الأول الوارد في القرآن.

(١) المقنع: (ص ٣٩).

في هذه العبارة تصرف من الشارح **عَلَى**، وعبارة الداني في المقنع هي: «حدثنا أبو عبيد قال: وقوله عز وجل: **﴿عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْهُ﴾** في سورة فاطر رأيتها في بعض المصاحف بالألف والتاء. قال أبو عمرو: وكذلك وجدت أنا ذلك في بعض مصاحف أهل العراق الأصلية القديمة، ورأيت ذلك في بعضها بغير ألف - ثم ذكر سندنا إلى قالون عن نافع: - أن ذلك مرسوم في الكتاب بغير ألف.»

(٢) في الأصل: «وقراءته».

(٣) وقرأه كذلك أيضا: أبو جعفر ويعقوب.

انظر: السعة لابن مجاهد (ص ٥٣٥)، التيسير للداني (ص ١٨٢)، النشر لابن الجزري (٢/٣٥٢).

(٤) مختصر التبيين: (٤/١٠١٨-١٠١٩).

وفي سورة الدخان: ﴿وَنَعْمَ كَانُوا فِيهَا فَكَهِينَ﴾ [الآية: ٢٧].

وفي الطور: ﴿فَكَهِينَ يَمَاءَ أَنَّهُمْ رَبُّهُمْ وَوَقَّهُمْ رَبُّهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [الآية: ١٨].

وفي المطففين: ﴿أَنْقَلَبُوا فَكَهِينَ﴾ [الآية: ٣١].

فاختلف المصاحف في هذه المواضع الأربعة، فرُسمت في بعض المصاحف بألف بين الفاء والكاف، وفي بعضها بغير ألف، ذكر ذلك أبو عمرو في «المقنع» في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالحذف والإثبات (١) عن محمد بن عيسى عن نصير، وذكر في الباب المروي عن نافع الحذف في جميع ذلك (٢).

وقال أبو داود في سورة يس: «وكتبوا ﴿فَكَهُونَ﴾ في جميع مصاحف أهل المدينة،

وفي بعض مصاحف سائر الأمصار بغير ألف... ومثله ﴿فَكَهِينَ﴾، وفي بعضها بألف» (٣)، مثل ما في «المقنع»، لأن مصاحف أهل المدينة هي [٣٤/ب] التي يروي نافع عنها.

واختلف القراء في هذه المواضع المذكورة، فأما في المطففين فحذف الألف منه قراءة مشهورة في السبع، قرأ بها عاصم في رواية حفص (٤)، وقرأ الباقر بالألف (٥)، وأما بقية المواضع فليس في السبع قراءة بغير ألف، وقرأها: أبو جعفر، وقائدة، وغيرهما، بغير ألف (٦)،

(١) المقنع: (ص ٩٧) و(ص ٩٨) و(ص ٩٩).

(٢) المقنع: (ص ١٣).

(٣) مختص التبيين: (١٠٢٧/٤).

(٤) وقرأها كذلك أيضا: أبو جعفر، والداحوني عن هشام، والرملي عن الصوري، والأخفش عن ابن ذكوان عن ابن عامر، وأبو رجاء، والحسن، وعكرمة، والأعرج، والسلمي؛ و﴿فَكَهِينَ﴾ بغير ألف صفة مشبهة من فكه بمعنى فرح أو عجب.

السبعة لابن مجاهد (٦٧٦)، والتيسير للداني (ص ٢٢١)، والنشر لابن الجزري (٣٥٤/٢)؛ وانظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي (٣٦٦/٢)، وحجة القراءات لابن زنجلة (ص ٧٥٥)، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان (٤٣٥/٨).

(٥) أي: باقي السبعة، وقرأها كذلك أيضا: خلف ويعقوب، والحلواني، والداحوني عن هشام، والمطوعي عن الصوري، والأخفش عن ابن ذكوان عن ابن عامر؛ و﴿فَكَهِينَ﴾ بألف اسم فاعل بمعنى أصحاب الفاكهة. انظر: ما سبق.

(٦) وهي قراءة: الحسن، وأبو حيوة، ومجاهد، والأعرج، وشيبة، وأبو رجاء، ويحيى بن صبيح، وابن مسعود، والسلمي، وأبو المتوكل، وأبو الجوزاء، والنخعي، وهارون عن أبي بكر عن عاصم من طريق الداني.

تفسير البحر المحيط لأبي حيان: (٣٢٧/٧)، والنشر لابن الجزري: (٣٥٤/٢)، وإتحاف فضلاء البشر

وكذلك الذي في المطففين، ولعل هذه القراءة كانت مشهورة في ذلك الزمان، فتكون في هذه المواضع مما اختلف القراء فيها في قراءتها، واختلفت مصاحف الأمصار في رسمها. وقرأ الحسن وغيره^(١) في يس والدخان بغير ألف، وفي غير ذلك بالألف^(٢)، وقرأ أبو زيد بغير ألف في يس فقط^(٣).

وقوله: «وفي انفطار كتيبن» يريد بالخلاف عنهما أيضاً مثل ما تقدم، ويريد قوله تعالى في الانفطار: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَتِيبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠ - ١١]^(٤)، فهي في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بغير ألف، هكذا قال في «المقنع»، ونسب الخلاف لمصاحف أهل العراق، وقال: «رأيت في بعضها بألف، وفي بعضها بغير ألف»^(٥). [وذكر أبو داود فيه أنه: «كتب في بعض المصاحف بألف بين الكاف والتاء، وفي بعضها كتيبن» بغير ألف]^(٦) على الاختصار، قال: كلاهما حسن^(٧)، ولم يذكر مصاحف أهل العراق كما قال الحافظ^(٨).

قوله: «ومقنع بايت للسائلين» قوله: «ومقنع» فاعل بفعل محذوف تقديره: ذكر أو نقل، والمفعول بذكر أو نقل محذوف تقديره: «خلافاً»، كأنه يقول: ونقل «مقنع»، أو ذكر «مقنع» خلافاً، ويريد: مؤلف «المقنع»؛ الذي هو الداني.

للدمياطي: (ص ٦٥٢).

(١) انظر: ماسيق.

(٢) تفسير البحر المحيط لأبي حيان: (٣٦/٨)، والنشر لابن الجزري: (٣٥٤/٢)، واتحاف فضلاء البشر

للدمياطي: (ص ٦٥٢).

(٣) والذي حرى عليه العمل فيها هو حذف الألف. انظر: دليل الحيران للمارغني (ص ٤٨).

(٤) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٥٥): «واحترز بقيد السورة عن الواقع في غيرها نحو: ﴿وَلِنَّا لَهُ﴾

﴿كَيُّونَ﴾ [آية: ٩٤] في الأنبياء، والأقرب أنه احتراس، وذلك لعدم اندراج ذي الواو في ذي الياء لما تقدم تحريه في التنوع».

(٥) المقنع: (ص ٢٣).

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) مختصر التبيين: (١٢٧٦/٥).

(٨) أكثر المصاحف على الحذف، وهو الذي عليه العمل؛ كما قال الضباع في سمر الطالبين (ص ٣٣).

وقوله: «بآيت» الباء وعائية بمعنى: «في»^(١)، على حد قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ حَلِّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ٢] أي: في هذا البلد، وقولهم: «أقمت بالبلد»؛ أي: أقمت في البلد، و«أقمت بموضع كذا»؛ أي: في موضع كذا.

فقوله: «بآيت» أي: في آيت، و«آيت» هكذا بضم التاء من «آيت» بضممتين على الحكاية، وإفراده على القراءة الأخرى^(٢).

ويريد أن صاحب «المقنع» اختص بذكر الخلاف في هذه الكلمة دون أبي داود، لأنه ذكر في الباب المروي عن نافع: «﴿آيَاتُ لِّلسَّالِئِلِينَ﴾ [يوسف: ٧] بحذف الألف»^(٣).

وقال في باب ما رسم بإثبات الألف على اللفظ أو المعنى: «عن أبي عبيد، قال: رأيت الإمام مصحف عثمان بن عفان رضي في يوسف: ... في يوسف: ﴿آيَاتُ لِّلسَّالِئِلِينَ﴾ بألف»^(٤). فحصل الخلاف فيه بنقل هذين الإمامين عن المصاحف، ومثل هذا هو الذي نبه عليه الشيخ أبو القاسم الشاطبي في العقيلة بقوله:

وَبَيْنَ نَافِعِهِمْ فِي رَسْمِهِمْ وَأَبِي عُبَيْدِ الْخُلْفُ فِي بَعْضِ الَّذِي أَثَرَا^(٥)
وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرُوي عَن مُصْحَفٍ غَيْرِ الَّذِي يَرُوي عَنْهُ الْآخَرُ،
فَنَافِعٌ يَرُوي عَن مُصْحَفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَبُو عُبَيْدٍ يَرُوي عَن مُصْحَفِ عُثْمَانَ رضي الَّذِي اخْتَصَّهُ
لِنَفْسِهِ، فَذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو الْخِلَافَ فِي «الْمُقْنَعِ» فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ عَلَى مَا قَدَّمْنَا.
وَأَمَّا أَبُو دَاوُدَ فَلَمْ يَذْكَرْ فِيهَا إِلَّا الْحَذْفَ، وَذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ إِجْمَاعًا مِنَ الْمَصَاحِفِ، فَقَالَ فِي
«التَّنْزِيلِ»: «كَتَبُوا: ﴿آيَاتُ لِّلسَّالِئِلِينَ﴾ بِالتَّاءِ، بَعِيرِ أَلْفٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْيَاءِ، إِجْمَاعًا^(٦) مِنَ
الْمَصَاحِفِ»^(١).

(١) انظر: الجني الداني في حروف المعاني للمرادي: (ص ٤٠)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (١١٧/٢).

(٢) قرأه ﴿آيت﴾ بالإفراد: ابن كثير ووقف عليه بالهاء - كما سيذكر الشارح -، وقرأه الباقون: ﴿آيت﴾ بالجمع ووقفوا عليه بالتاء.

السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٤٤)، التيسير للداني: (١٢٧)، النشر لابن الجزري: (١٣١/٢) و(٢٩٣/٢).

(٣) المقنع: (ص ١١)؛ وعبارته: «وفي يوسف ﴿آيت﴾ للسائلين» و﴿في عيبت﴾ بحذف الألف في الحرفين.

(٤) المقنع: (ص ٣٨)؛ وعبارته: «﴿آيات للسائلين﴾ بالألف والتاء».

(٥) البيت رقم (٤٣) من العقيلة؛ الوسيلة للسخاوي: (ص ٨٣).

(٦) حكاية أبي داود الإجماع من المصاحف على الحذف فيه نظر، لأن أبا عبيد رآها في مصحف عثمان رضي الله عنه

وإنما ذكر الخلاف فيه في القراءة، [فقال: « واختلف القراء »] (٢) في إثبات الألف بين الياء والتاء، وفي حذفها، على التوحيد؛ فابن كثير يقرأها على التوحيد، ويقف عليها بالهاء» (٣)، والباقون يقرؤونها بالجمع.

وقوله: «وأثبت التنزيل أخري داخرين» أي: أثبت صاحب «التنزيل»، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ونسب هذا الكلام له، وهو في الحقيقة لغيره على معنى: نقله ورواه عن المصاحف [٣٥/أ] كما قدمنا.

و«أخري» تأنيث «أخر»، يريد كلمة ﴿داخرين﴾ أي: وأثبت «التنزيل» ألف «أخري داخرين» أي: ألف الكلمة الآخرة من لفظ ﴿داخرين﴾، وذلك في سورة غافر في قوله تعالى فيها: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [الآية: ٦٠].

قال في «التنزيل» في هذه السورة (٤): « و﴿داخرين﴾ بالألف » (٥).

فدل على أن كل ما تقدم قبلها في القرآن من لفظ ﴿داخرين﴾ محذوف الألف، وذلك في سورة النحل؛ وهو قوله تعالى: ﴿سُجِّدَ لِلَّهِ لَهُمْ دَاخِرُونَ﴾ [الآية: ٤٨]، وفي سورة النمل: ﴿وَكُلُّ أُنثَىٰ دَاخِرِينَ﴾ [الآية: ٨٧]، وفي سورة الصافات: ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ﴾ [الآية: ١٨].

لأن هذه جموع سلامة كثيرة الدور، أربعة بهذا المستثنى، ولو سكت عنه لكان حكمه الحذف كسائر الجموع، [وإنما ذكر هذا هنا واستثناه لمخالفة حكمه حكم الجموع

بإثبات الألف كما نقل المؤلف عن الداني، واعترض اللبيب فقال بأنه شاذ، لم يقل به أحد، لو كان بالألف بعد الياء لم يقرأه أحد بالإفراد.

انظر: الدرر الصقيلة للبيب (مخطوط): [٣٦/ب]، والوسيلة للسخاوي: (ص ٨٣-٨٤، ١٦٤)، وثر المرجان للنائطي: (١٩٥/٣)، ودليل الحيران للمارغي: (ص ٤٨).

(١) مختصر التبيين: (٧٠٧/٣).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) مختصر التبيين: (٧٠٧/٣).

(٤) أي: سورة غافر.

(٥) مختصر التبيين: (١٠٧٨/٤)؛ وعبارته: « و﴿داخرين﴾ بألف ثابتة ».

المنصوص عليها بالحذف، ولو سكنت عنه لكان حكمه الحذف كسائر الجموع [(١)]، لكنه لما ذكره الشيخ أبو داود بالإثبات، ذكره كما ذكره، وكذلك جميع ما استثناه قبله وما يأتي بعده من الجموع، إنما استثناهما لكونها مخالفة [لحكم] (٢) الجموع، إما بالإثبات أو بالحذف، فذكر ذلك كما ذكره، كما اشترطه في قوله في الصدر: «وكل ما قد ذكره أذكر» (٣).

ثم قال رحمه الله:

[٦٢] وَبَعْدَ وَاوٍ عَنْهُمَا قَدْ أُثْبِتَتْ ❀❀❀ لَدَى سَمَوَاتٍ بِحَرْفٍ فُصِّلَتْ
[٦٣] وَحُذِفَتْ قَبْلَ بِلَا اضْطِرَابٍ ❀❀❀ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مِنَ الْكِتَابِ

قوله: «أثبتت» فعل ماضي مبني لما لم يسمى فاعله، والمفعول به الذي لم يسمى فاعله محذوف تقديره: «هي» يعود على الألف، ويريد: أن الألف قد أثبتت بعد الواو في لفظ ﴿سَمَوَاتٍ﴾ في سورة فصلت (٤).

وقوله: «لدى سموات» أي: في السموات، فتعين أن يكون معنى «لدى» هنا: «في»

مثل قوله: ﴿لدى الحناجر﴾ [غافر: ١٨].

ثم قال: «بحرف فصلت» أي: بكلمة فصلت، لأن الحرف يطلق على حرف التهجّي، ويطلق على الكلمة كما قال، وهذا مثل قول أبي القاسم (٥) في «الجمّل» في باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر: ثم قال: «وهي كأن وأمسى وكذا» (٦).

(١) سقط من الأصل؛ وما أثبتته من هامش النسخة «س»، وهو مثبت كنصحيح لأصلها.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) البيت رقم: (٣٦).

(٤) أمّا الألف الثانية التي بعد الواو في غير حرف فصلت فسكت عنها الناظم رحمه الله، اتكالا منه على ما قدمه من حذف الألف الثانية من الجمع المؤنث ذي الألفين، ولم يذكر هنا إلا ما خرج عن الضوابط المتقدمة.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٦٢)، ودليل الحيران للمارغي: (ص ٤٩).

(٥) هو: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي أبو القاسم، تتلمذ على أبي إسحاق الزجاج ونسب إليه، وقرأ أيضا على ابن رستم الطبري، وابن دريد، ونفطويه، وروى عنه: أحمد بن علي الحبال، وأحمد بن شرام النحوي، والحسن بن علي السقلي، له: كتاب الجمّل، والإيضاح، وشرح خطبة أدب الكتاب، توفي سنة أربعين وثلاثمائة وقيل غير ذلك.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ١١٩)، بغية الوعاة للسيوطي: (٧٧/٢).

(٦) الجمّل في النحو للزجاجي: (ص ٥١).

وكذلك قوله في باب حروف الخفض: « قال: هي حروف وظروف وأسماء ليست بحروف ولا ظروف »^(١).

وقوله: « بحرف فصلت » أراد قوله تعالى في سورة فصلت: ﴿ فَضَّضْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ [الآية: ١٢]، ذكره الإمامان في كتابيهما - أعني «المقنع»^(٢) و«التنزيل»^(٣) - « أن الألف محذوفة بعد الواو في ﴿ سَمَوَاتٍ ﴾ في جميع القرآن إلا في موضع واحد، فإن الألف مرسومة فيه، وهو قوله في فصلت: ﴿ سَمَوَاتٍ ﴾^(٤)، [وزاد في التنزيل: « في الهجاء دون ألف قبلها »]^(٥).

ثم قال: « وحذفت قبل » يعني الألف، فأنشأها؛ لأن الحروف تذكروا وتؤنث، وقوله: « قبل » ظرف زمان مقطوع عن الإضافة، ولذلك بناه على الضم، مثل قوله تعالى: ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤]، ويريد بقوله: « قبل » يعني: قبل الواو. وقوله: « بلا اضطراب » أي: بلا اختلاف.

(١) الحمل في النحو للزجاجي: (ص ٦٠).

(٢) انظر: (ص ١٩)؛ وعبارته: هي التي ذكرها الشارح وزاد «قوله في فصلت: ﴿ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾».

(٣) انظر: مختصر التبيين (٤/١٠٨٢)؛ وعبارته: « و﴿ سَمَوَاتٍ ﴾ بألف ثابتة بين الواو والتاء هنا خاصة - أي في [فصلت: ١١] - ليس في القرآن غيره، وسائر غير ألف ».

(٤) قال الإمام السخاوي في الوسيلة (ص ٢٢١): « وهذا الذي ذكره أبو عمرو رحمه الله فيه نظر، فإني كشفت المصاحف القديمة التي يوثق برسمها، ويشهد الحال بصرف العناية إليها، فإذا هم قد حذفوا الألفين من ﴿ السَّمَوَاتِ ﴾ في فصلت كسائر السور - وعلى هذا الرسم كتب المغاربة مصاحفهم خلافا للمشاركة -، وكذلك رأيتها في المصحف الشامي الذي قدمت ذكره ... فهذا يحتاج إلى تثبيت ونظر، ولا ينبغي أن يحكم على البت بأن الألف ثابتة في سورة السجدة بإجماع »؛ أي: في سورة فصلت سميت كذلك لاشتمالها على سجدة.

وانظر: الدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٤٦/ب]، والجميلة للجعري (مخطوط): [٦٢ب].

قال أحمد شرشال في مخالقات النساخ ولجان المراجعة والتصحيح لمرسوم المصحف (ص ١٠٢) بعد ذكره لنص السخاوي هذا: « فهذا النص يبطل دعوى الإجماع، وينبغي أن يجري في هذه الكلمة الخلاف على الأقل، تقليلا للخلاف، وموافقة لنظائرها، إذا رسمت على ما ذكره السخاوي ».

(٥) زيادة من "ت".

وقوله: «في كل موضع من الكتاب» أي: في كل موضع من القرآن، يريد: أن الألف التي قبل الواو وبعد الميم في لفظ ﴿السَّمَوَاتِ﴾ محذوفة في كل كلمة من لفظ ﴿السَّمَوَاتِ﴾ في جميع القرآن.

قال أبو عمرو في «المقنع» [في ما اتفقت على رسمه مصاحف الأمصار] (١) بعد ذكره ما قدمناه عنه وعن أبي داود في الألف التي بعد الواو في فصلت: «فأما الألف التي بعد الميم محذوفة في كل موضع بلا خلاف» (٢).

قال أبو القاسم المزياتي (٣) رحمه الله: «في ﴿السَّمَوَاتِ﴾ ثلاث ألفات، وهي محذوفة الألف التي بعد الميم، وهي التي كانت فيها في حال الإفراد في قوله: «سَمَاءٌ»، والألف التي بعد الواو في «سَمَاوَاتٍ»، والألف التي انقلبت عن واو الأصل همزة، وهي التي انقلبت في الجمع وأوا؛ إذ كان أصله: «سَمَاوَاتٍ»، لأن مفرده: «سَمَاوٌ»، فلما وقعت الواو بطرف بعد ألف [٣٥/ب] زائدة انقلبت همزة فقالوا: «سَمَاءٌ»، فلما جمعوا انقلبت همزة وأوا فقالوا: «سَمَاوَاتٍ» كما ثقلب في: «حَمَرَاوَاتٍ» و«بَيْضَاوَاتٍ» (٤).

ثم قال رحمه الله [ونفعنا به وغفر لنا وله بمنه وكرمه]:

[٦٤] وَأُثْبِتَ آيَاتُنَا الْحَرْفَانِ فِي يُونُسَ ثَالِثَهَا وَالثَّانِي

يريد: أثبتت ألف «آياتنا»، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه كما قدمنا في مواضع.

وقوله: «الحرفان» يريد الكلمتان كما قدمنا في قوله: «بحرف فصلت»، وأن الحرف يُطلق ويراد به الكلمة، فقوله: «الحرفان» يريد: الكلمتان، و«الحرفان» بدل من «آياتنا».

(١) زيادة من "ت".

(٢) المقنع: (ص ١٩).

(٣) هو: عبد الرحيم بن جعفر المزياتي أبو القاسم، من أهل تلمسان، كان فقيها حافظا للرأي، أخذ عنه أبو عبد الله بن الحسين الأندلي المتوفى سنة (٥٣٥هـ) وتفقه به، وقال: لم ألق أحفظ منه لمسائل المدونة إلا أفرادا من الرجال. التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار: (٦٣/٣).

(٤) لم أقف على مصدره.

وقوله: «في يونس» أي: في سورة يونس عليه السلام.

وقوله: «ثالثها والثاني» أي: ثالث هذه الكلمة التي هي: ﴿ءَايَاتُنَا﴾، و«الثاني» أي: الحرف الثاني، أي: واللفظ الثاني منها.

واحترز بقوله: «ثالثها والثاني» من الأول، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنُّوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَاتِنَا غَافِلُونَ﴾ [يونس: ٧]، هذا هو الأول، وهو محذوف.

والثاني: وهو المستثنى بالإثبات؛ هو قوله تعالى فيها: ﴿وَإِذَا تَتَلَّى عَلَيْهِم ءَايَاتُنَا بَيَّنَّتْ قَالِ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَتَيْتَ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَذَا﴾ [يونس: ١٥].

والثالث: هو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَدْقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِّنْ بَعْدِ صَرَءَ مَسْتَهْمٍ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي ءَايَاتِنَا﴾ [يونس: ٢١].

هاتان الكلمتان أثبتت ألفهما كما قال، وحذفت ألف ﴿ءَايَاتِنَا﴾ حيث وقع في القرآن؛ غير ألف هاتين الكلمتين.

قال الشيخ أبو داود في سورة يونس: «وكتبوا هنا: ﴿وَإِذَا تَتَلَّى عَلَيْهِم ءَايَاتُنَا بَيَّنَّتْ﴾ [الآية: ١٥]، ورأس إحدى وعشرين آية: ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي ءَايَاتِنَا﴾ بألف ثابتة بين الياء والتاء في الموضعين من هذه السورة، وليس في القرآن غيرهما، وسائر ما في القرآن قبل وبعد بغير ألف» (١).

ومثل ما ذكر أبو داود ذكر أبو عمرو في «المقنع» بلفظ غير هذا اللفظ (٢)، وكذلك غيرهما (٣)، لأن قوله: «وأثبتت» حكم مطلق لجميعهم.

ثم قال صلى الله عليه [وغفر لنا وله]:

(١) مختصر التبيين: (٦٥١/٣).

(٢) المقنع: (ص ٢٠)؛ وعبارته: «وكل شيء في القرآن من ذكر ﴿ءَايَاتِنَا﴾ فهو بغير ألف إلا في الموضعين فإنهما رسما بالألف، وهما في يونس ﴿مَكْرٌ فِي ءَايَاتِنَا﴾ و﴿ءَايَاتِنَا بَيَّنَّتْ﴾».

(٣) انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٧)، والدرة الصقيلة للليث (مخطوط): [٥٩/أ]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٧٩/ب-٨٠/أ]، ونثر المرجان للنائطي: (٢٤/٣).

- [٦٥] وَالْحَذْفُ عَنْهُمَا بِأَكَلُونَا ❀❀❀ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ فَعَلُّونَا
 [٦٦] كَيْفَ آتَى، وَوَزَنُ فَعَلِينَا ❀❀❀ كَلًّا، وَعَنْهُ ثَبْتُ جَبَّارِينَا (١)

قَوْلُهُ: «وَالْحَذْفُ عَنْهُمَا» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: «وَجَاءَ الْحَذْفُ عَنْهُمَا».

«بِأَكَلُونَا» الْبَاءُ وَعَائِيَّةٌ بِمَعْنَى: «فِي» أَي: فِي «أَكَلُونَا» أَي: فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: «وَالْحَذْفُ»: مُبْتَدَأً، وَ«عَنْهُمَا»: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِالثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ عَلَى أَنَّهُ حَبْرُ الْمُبْتَدَأِ.

وَقَوْلُهُ: «وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ فَعَلُّونَا» يُحْتَمَلُ قَوْلُهُ: «فَعَلُّونَا» الْإِعْرَابِيْنَ الَّذِينَ قَدَّمْنَا فِي قَوْلِهِ: «وَالْحَذْفُ».

وَيُرِيدُ أَنْ الشَّيْخَيْنِ أَبَا عَمْرٍو وَأَبَا دَاوُدَ جَاءَ الْحَذْفُ عَنْهُمَا فِي أَلْفِ ﴿أَكَلُونَا﴾ اتِّفَاقًا مِنْهُمَا، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ: ﴿أَكَلُونَا لِلشَّحْتِ﴾ [الآية: ٤٢].
 ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو فِي [الباب] (٢) المَرْوِيِّ عَنِ نَافِعٍ قَالَ: «وَفِي الْمَائِدَةِ: ﴿أَكَلُونَا لِلشَّحْتِ﴾» (٣)، وَذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ أَيْضًا (٤).

وَإِنَّمَا ذَكَرَ النَّاطِمُ ﴿أَكَلُونَا﴾ وَأَفْرَدَهُ بِالذِّكْرِ وَإِنْ كَانَ جَمْعًا، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ الْجَمْعِ الْمُتَقَدِّمِ الَّذِي حُذِفَتْ الْأَلْفُ مِنْهُ، لِمَا وَقَعَ فِي هَذَا الْوَزْنِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ كَمَا ذَكَرَ، فَلَمْ يَحْذِفِ الْحَافِظُ مِنْ هَذَا الْوَزْنِ إِلَّا ﴿أَكَلُونَا﴾ كَمَا قَالَ: «وَالْحَذْفُ عَنْهُمَا بِأَكَلُونَا».

وَالْأَلْفُ فِي قَوْلِهِ: «بِأَكَلُونَا» وَ«فَعَلُّونَا» لِإِطْلَاقِ [٣٦/أ] الْقَافِيَةِ.

(١) فِي بَعْضِ النُّسخِ: «فَعَلِينَا وَجَبَّارِينَا» بِغَيْرِ أَلْفِ الْإِطْلَاقِ.

(٢) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) الْمَقْنَعُ: (ص ١١).

(٤) مَخْتَصِرُ التَّبْيِينِ: (٣/٤٤٥)؛ وَعِبَارَتُهُ: «حَذْفُ الْأَلْفِ مِنْ كَلِمَةِ ﴿سَمَّعُونَ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَكَذَا بَيْنَ الْكَافِ وَاللَّامِ

مِنْ ﴿أَكَلُونَا﴾».

ثُمَّ قَالَ: «وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ فَعَلُّونَا» مَعْنَاهُ: هَذَا الْوَزْنُ، أَي: وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَتَى حَذْفُ
 أَلِفِ هَذَا الْوَزْنِ كَيْفَ أَتَى فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ، سَوَاءً كَانَ مُعْرَفًا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ مِثْلَ:
 ﴿الْحَرَصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠]، أَوْ غَيْرَ مُعْرَفٍ مِثْلَ: ﴿سَمَّعُونَ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ (١)، وَمِثْلَ:
 ﴿قَوَّموْتُ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤]، وَ﴿طَوَّقُوا بَعْدَ عَيْتِكُمْ﴾ [النور: ٥٨].

وقوله: «وَوَزَنَ فَعَالِينَ» أَي: وَأَتَى أَيْضًا حَذْفُ أَلِفِ هَذَا الْوَزْنِ.
 «كُلًّا» أَي: جَمِيعًا، يُرِيدُ أَيْضًا: سَوَاءً كَانَ مُعْرَفًا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ مِثْلَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
 التَّوَّابِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] وَمِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّابِينَ غَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٥] (٢)، أَوْ
 غَيْرَ مُعْرَفٍ مِثْلَ: ﴿قَوَّمِينَ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ: فِي النِّسَاءِ (٣)، وَفِي الْمَائِدَةِ (٤).

ثُمَّ اسْتَشْنَى ﷻ لِأَبِي دَاوُدَ مِنْ وَزْنِ «فَعَالِينَ» مَوْضِعَيْنِ، وَهُمَا: ﴿جَبَّارِينَ﴾ فِي الْمَائِدَةِ (٥)
 وَفِي الشُّعْرَاءِ (٦)، فَقَالَ: «وَعَنْهُ ثَبِتُ جَبَّارِينَ» يُرِيدُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ (٧)، لِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ الَّتِي
 هِيَ: «عَنْهُ» خَاصَّةٌ بِأَبِي دَاوُدَ، كَمَا أَنَّ لَفْظَةَ: «عَنْهُمَا» لُهُمَا مَعًا.

ثُمَّ قَالَ ﷻ [وَنَفَعْنَا بِهِ أُمَّمِينَ]:

[٦٧] وَعَنْهُ حَذْفُ خَطِئُونَ خَطِئِينَ ❀❀❀ بِغَيْرِ أَوْلَى يُوسُفَ، وَخَسِئِينَ

(١) بل في ثلاثة مواضع: موضعان في: [المائدة: ٤١ و ٤٢]، وموضع في: [التوبة: ٤٧].

(٢) في الأصل: «مثل: ﴿التَّوَّابِينَ﴾ و ﴿الأَوَّابِينَ﴾».

(٣) [الآية: ١٣٥].

(٤) [الآية: ٨].

(٥) [الآية: ٢٢].

(٦) [الآية: ١٣٠].

(٧) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٦٥): «وأما ﴿جَبَّارِينَ﴾ فقد ذكره في التنزيل بالإثبات في الموضعين في آيات
 ﴿يَمْحُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ [الآية: ٢٧٦] من سورة البقرة، فلم أر في التنزيل واحدا من كلماته بإثبات ولا بحذف، وقد حزم التحيي
 ثبت الذي في العقود، وحكى الخلاف في الذي في الشعراء».

وهذا وهم من ابن عاشر ﷻ، فقد ذكرهما أبو داود فقال: «والثالث: ﴿جَبَّارٍ﴾ في هود وإبراهيم وغافر، ومثله:
 ﴿جَبَّارِينَ﴾ في المائدة والشعراء بألف، وأماله الكسائي وحده في هذين الموضعين خاصة». مختصر التبيين: (٣١٧/٢-٣١٨).
 والذي جرى عليه العمل بالإثبات فيهما باتفاق. انظر: دليل الحيران: (ص ٥٠).

[٦٨] ثُمَّ مِنَ الْمَنْقُوصِ وَالصَّبُونَا ❀❀❀ وَمِثْلُهُ الصَّيْبِينَ مَعَ طَغِينَا

[٦٩] وَفَوْقَ صَادٍ قَدْ أَتَتْ عَؤِينَا ❀❀❀ وَمِثْلُهُ^(١) الْحَرْفَانِ مِنْ رَاعُونَا

كُلُّ مَا ذَكَرَ مِنَ الْجُمُوعِ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ وَالتِّي قَبْلَهَا مِنْ قَوْلِهِ: «وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ فَعَلُونَ»^(٢) إِلَى قَوْلِهِ: «وَالدَّانِي فِي طَاغُونَ»^(٣) لِأَبِي دَاوُدَ فِي «التَّنْزِيلِ»، وَلَمْ يَذْكَرْ أَبُو عَمْرٍو مِنْهُمَا لَفْظًا بَعِيْنِهِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ التَّائِظُ ❀ خَطُّونُ ❀ وَ ❀ خَطِّينَ ❀ وَإِنْ كَانَ دَاخِلًا فِي عُمُومِ الْجُمُوعِ الْمَحْدُوفَةِ، لِأَجْلِ اخْتِصَاصِ أَبِي دَاوُدَ بِحَدْفِهَا دُونَ أَبِي عَمْرٍو، لِأَجْلِ مَا اسْتَشْنَى مِنْهَا بِالِثْبَاتِ، وَهُوَ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ فِي سُورَةِ يُوسُفَ ❀، وَهُوَ قَوْلُهُ: ❀ وَأَسْتَغْفِرِي لِدُنْيَاكِ ❀ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ ❀ [آية: ٢٩]، فَهُوَ ثَابِتٌ عَلَى مَا ذَكَرَ.

وَذَكَرَ ❀ خَطِّينَ ❀ أَيْضًا بِالْحَدْفِ، وَإِنْ كَانَ دَاخِلًا فِي الْعُمُومِ لِأَجْلِ مَا حُدِفَ مِنْهُ، وَهُوَ الْيَاءُ الَّتِي هِيَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ، فَخَافَ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنْ يَتَوَهَّمَ مُتَوَهَّمٌ أَنْ أَلْفَهُ ثَابِتَةٌ لِأَجْلِ مَا حُدِفَ مِنْهُ، وَجَاءَ مَحْدُوفًا لِأَبِي دَاوُدَ فَذَكَرَهُ كَذَلِكَ.

وَيَجْرِي هَذَا التَّعْلِيلُ أَيْضًا فِي ❀ خَطِّينَ ❀ مَنصُوبًا وَمَرْفُوعًا، لِأَنَّهُ حُدِفَتْ مِنْهُ صُورَةُ الْهَمْزَةِ وَهِيَ الْيَاءُ فِي ❀ خَطِّينَ ❀، وَالْوَاوُ فِي ❀ خَطُّونَ ❀. وَقَوْلُهُ: «وَعَنْهُ حَذْفٌ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ «حَذْفٌ» مُبْتَدَأً، وَالخَبْرُ فِي الْمَجْرُورِ قَبْلَهُ هُوَ قَوْلُهُ: «وَعَنْهُ»، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِفِعْلِ مَحْدُوفٍ تَقْدِيرُهُ: «وَجَاءَ عَنْهُ حَذْفٌ ❀ خَطُّونَ ❀».

وَقَوْلُهُ: «حَذْفُ خَطُّونَ» أَي: أَلْفُ ❀ خَطُّونَ ❀، فَحَذْفُ الْمُضَافِ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

(١) فِي بَعْضِ النُّسخِ «وَمِثْلُهَا الْحَرْفَانِ».

(٢) الْبَيْتُ رَقْمًا: (٦٥).

(٣) الْبَيْتُ رَقْمًا: (٧٠).

وقوله: «خاطين» يريد: «وخطين» فحذف واو العطف وأبقى المعطوف، ويريد أن ألف «خطين» محذوفة لأبي داود^(١)؛ سواء كان في موضع نصب أو خفض مثل هذا، أو كان في موضع رفع مثل: «خطيون».

ثم استثنى من لفظ «خطين» الكلمة الأولى في سورة يوسف عليه السلام فقال: «بغير أولى يوسف»، و«أولى» تأنيث «أول»، وأثنته لملاحظته الكلمة أي: بغير الكلمة الأولى في سورة يوسف، ويريد: بغير ألف الكلمة الأولى، واحترز بقوله: «بغير أولى يوسف» من غيرها مما في سورة يوسف، لأن في سورة يوسف ثلاث كلمات من لفظ «خطين»: «فالكلمة الأولى منها هي المستثناة بالتثنية، وهي قوله تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ [الآية: ٢٩].

وفيها أيضاً: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِنْ كُنَّا لَخَاطِئِينَ﴾ [الآية: ٩١].

وفيها أيضاً: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ﴾ [الآية: ٩٧]. [٣٦/ب] وقوله: «وخاسين» يريد بالحذف لأبي داود، فهو معطوف على قوله: «خطيون» لا على المستثنى، لأنه أقرب له، لأنه لو كان معطوفاً عليه لكان حكمه الإثبات كما هو في المستثنى، ولا قائل بذلك.

قال الشيخ أبو داود في سورة البقرة: ﴿فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [الآية: ٦٥] قال: «خاسين» بحذف الألف^(٢).

وقال في سورة الأعراف: ﴿فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَآئِهِمْ وَعَنَّا قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [الآية: ١٦٦]؛ قال أيضاً: «خاسين» بحذف الألف، وبياء واحدة^(٣) بين السين والنون، من غير صورة للهززة، لئلا يجتمع ياءان^(٤).

(١) انظر: مختصر التبيين: (٣/٧٢٩ و ٣/٧٣١).

(٢) مختصر التبيين: (٢/١٥٦).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) مختصر التبيين: (٣/٥٨٢).

وقوله: «ثم من المنقوص والصَّابُونَ» أي: من الاسم المنقوص، أو الجموع المنقوصة، فتكون «من» في قوله: «ثم من المنقوص» للتبويض، كأنه يقول: ثم أتى عنه بعض الجموع المنقوصة [١] بحذف الألف، لأننا وجدنا جموعاً ناقصة غير ما ذكر ثابتة الألف، لم يتعرض أبو داود لذكرها، وإنما ذكر بالحذف منها هذه الأسماء التي في النظم، من ذلك: ﴿سَاهُونَ﴾^(٢) و﴿التَّاهُونَ﴾^(٣) و﴿الْعَادُونَ﴾^(٤) و﴿الْقَالِينَ﴾^(٥) [الشعراء: ١٦٨]، و﴿الْعَافِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، و﴿الْعَالِينَ﴾ [اح: ٧٥]، و﴿الْفَاوِينَ﴾^(٥)، ولكنه استثنى من هذه الجموع ﴿غَلَوِينَ﴾ [الآية: ٣٢] في سورة الصافات فقال: إنه محذوف^(٦)، وجموع غير ما ذكرنا، إن بحثت وحدتها.

ونقصان ﴿وَالصَّابِينَ﴾^(٧) بحذف لام الكلمة منه، لأن مفردة على قراءة نافع الذي يقرأه بغير همز: «صَابِي» مثل: قاضٍ وغازٍ، اعتلَّ بعلتها فصار: «صَابٍ». وأصل ﴿الصَّابُونَ﴾^(٨): «الصَّابِيُّونَ» على وزن: «فاعلون» بالياء لام الكلمة منه، استثقلت فيه الضمة فنقلت إلى الياء قبلها، فبقيت الياء ساكنة، والواو ساكنة حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار: «الصَّابُونَ»، وكذلك ﴿الصَّابِينَ﴾ حذفت منه لام الكلمة، وهي الياء الأولى المتحركة بالكسر هذا على قراءة نافع^(٩)، وأما على قراءة الجماعة ما عدا نافعاً^(١٠) الذين يقرؤون ﴿وَالصَّابِعُونَ﴾ بالهمز^(١١)، فلم يحذف منه شيء، ومفردة: «صَابِي».

(١) سقطت من "ت".

(٢) في: [الذاريات: ١١]، و[الماعون: ٥].

(٣) في: [المائدة: ٧٩]، و[التوبة: ١١٢].

(٤) في: [المؤمنون: ٧]، و[المعارج: ٣١].

(٥) في: [الأعراف: ١٧٥]، و[الحجر: ٤٢]، و[الشعراء: ٩١].

(٦) انظر: مختصر التبيين: (٤/١٠٣٤).

(٧) في: [البقرة: ٦٢]، و[الحج: ١٧].

(٨) وردت هكذا بالواو والنون في: [المائدة: ٦٩].

(٩) وكذلك: أبو جعفر.

(١٠) وأبا جعفر.

(١١) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٥٧ و ٢٤٧)، والتيسير للداني: (ص ٧٤)، والنشر لابن الجزري: (١/٣٩٧).

وكذلك ﴿طغين﴾^(١) أصله: «طاعين» بياءين حذفت منه لام الكلمة، وكذلك: ﴿غوين﴾ [الصفات: ٣٢] مثل: ﴿طغين﴾، وكذلك: ﴿زعون﴾^(٢) حذفت منه لام الكلمة وهي الياء؛ إذ أصله: «راعيون» مثل: «صايون». ويحتمل أيضاً ذكره لهذه الجموع الأربعة وجهان:

أحدهما: أن يكون ذكرها لما فيها من التغيير، لأنها أسماء ناقصة كما قال، فخاف أن يتوهم المتوهم أن ألفها ثابتة، لأجل ما نقص منها، وأنها إذا حذفت ألفها اجتمع فيها حذفان، فإنه لما تغير هذا الجمع خالف جمع المذكر السالم الذي لا يتغير.

الوجه الثاني: أنه إنما ذكرها وإن كانت داخلة في عموم الجموع؛ لأجل ما استثنى منها وهو قوله: ﴿طاغون﴾^(٣)، و﴿الغاوين﴾^(٤) غير ما في سورة والصفات.

وقيد قوله: «غوين» بقوله: «و فوق صاد» يريد: في سورة والصفات: ﴿فأغويتكم إنا كنا غوين﴾ [الآية: ٣٢] يريد: بالحذف.

قال أبو داود [في سورة والصفات] ^(٥): «﴿غوين﴾ بحذف الألف»^(٦).

وظاهره يقتضي أن ما عدا ما ذكر من لفظ ﴿غوين﴾ ثابت الألف، وذلك في سورة الحجر: ﴿إلا من أتبعك من الغاوين﴾ [الآية: ٤٢]، وفي سورة الشعراء: ﴿وبرزت الجحيم للغاوين﴾ [الآية: ٩١]، وفيها: ﴿فككبوا فيهاهم والغاوين﴾ [الآية: ٩٤].

ولم يذكر أبو داود بالحذف من لفظ ﴿غوين﴾ إلا ما ذكر الناظم، وسكت عن غيره من لفظه، فدل على أنه ثابت الألف كما قدمنا.

ثم قال: «ومثله الحرفان من رعوناً» أي: ومثل ﴿غوين﴾ أو مثل ما تقدم.

(١) وردت في: [الصفات: ٣٠]، و[ص: ٥٥]، و[القلم: ٣١]، و[النبا: ٢٢].

(٢) ورد في: [المؤمنون: ٨]، و[المعارج: ٣٢].

(٣) وردت في: [الذاريات: ٥٣]، و[الطور: ٣٢].

(٤) وردت في: [الأعراف: ١٧٥]، و[الحجر: ٤٧].

(٥) سقطت من "ت".

(٦) مختصر التبيين: (١٠٣٤/٤)؛ وعبارته: «﴿فأغويتكم﴾ بحذف الألف، وكذا ﴿غوين﴾». «

وقوله: «الحرَفَانِ مِنْ رُعُونَا» يُرِيدُ: الكَلِمَتَانِ مِنْ ﴿رُعُونَ﴾، وهُمَا: فِي سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رُعُونَ﴾ [الآية: ٨]، وَمِثْلَهَا فِي سُورَةِ الْمَعَارِجِ (١). وَأَصْلُهُ: «رَاعِيُونَ» اسْتَثْقَلَتِ الضَّمَّةُ [٣٧/أ] فِي الْيَاءِ فَنُقِلَتْ إِلَى الْفَيْنِ كَمَا قَدَّمْنَا فِي قَوْلِهِ: ﴿الصَّابُونَ﴾.

وَالْأَلِفَاتُ فِي: «طَاعِينَا» وَ«غَوِينَا» وَ«رُعُونَا» وَ«الصَّابُونَا» لِإِطْلَاقِ الْقَافِيَةِ.

ثُمَّ قَالَ تَحْلُثُهُ [وَرَضِيَ عَنْهُ وَنَعَنَّا بِهِ آمِينَ]:

[٧٠] وَعَنْهُ وَالِدَانِي فِي طَاعُونَا ❖❖❖ ثَبِتْ، وَمَا حَذَفَتْ مِنْهُ التُّونَا
[٧١] فَعَنْهُ حَذَفَ بَلِغُهُ بَلِغِيهِ ❖❖❖ وَصَلِحُ التَّحْرِيمِ أَيْضًا يَفْتَفِيهِ

ذَكَرَ تَحْلُثُهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ عَنْ أَبِي دَاوُدَ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَعَنْهُ»، وَعَنِ الشَّيْخِ أَبِي عَمْرٍو؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَالِدَانِي» إِثْبَاتُ الْأَلْفِ فِي ﴿طَاعُونَ﴾ ❖ فَاِسْتَنْتَاهُ مِنَ الْمُنْقُوصِ؛ إِذْ أَصْلُهُ: «طَاعِيُونَ» حُذِفَتْ مِنْهُ لَامُ الْكَلِمَةِ، وَهُمَا مَوْضِعَانِ:

فِي سُورَةِ الذَّارِيَاتِ: ﴿أَتَوَصَّوْا بِهِمْ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاعُونَ﴾ [الآية: ٥٣].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «يُثْبِتُ الْأَلْفَ هُنَا، وَفِي سُورَةِ الطُّورِ: ﴿أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاعُونَ﴾ [الآية: ٣٢]» (٢). قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمُقْنَعِ»: «قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى الْأَصْبَهَانِيُّ فِي كِتَابِهِ «فِي هِجَاءِ

الْمَصَاحِفِ»: ﴿قَوْمٌ طَاعُونَ﴾ فِي وَالِدَانِي وَالطُّورِ .. مَرْسُومٌ بِالْأَلْفِ» (٣).

وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ قَبْلَ هَذَا فِي قَوْلِ النَّاطِمِ: «وَعَنْهُمَا رَوْضَاتِ قُلِّ وَالْجَنَّاتِ» (٤)، وَنَصُّ مَا فِي «الْمُقْنَعِ» عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى فِي السُّتِّ كَلِمٍ بِمَا أَغْنَى عَنْ إِعَادَةِ ذَلِكَ هُنَا فَتَأَمَّلْهُ» (٥).

(١) [الآية: ٣٢].

(٢) مختصر التبيين: (١١٤٣/٤)؛ وعبارته: «﴿طَاعُونَ﴾ بالألف، وكذلك الذي وقع في الطور بالألف».

(٣) المقنع: (ص ٢٣).

(٤) البيت رقم: (٥٩).

(٥) انظر: شرح البيت رقم (٥٩): (ص ٤٨٣).

وقول الناظم هنا: «وعنه والداني في طاعون» فيه العطف على المضمر المخفوض من غير إعادة الخافض، وذلك ممنوع عند البصريين؛ [بل أجازة الأحفش^(١) ويونس^(٢) من البصريين، حكاه عنهما ابن مالك^(٣)، وهو مختار عندهما، وليس بلازم^(٤)]^(٥)، فكان حقه أن يقول: «وعنه، وعن الداني».

وأجاز ذلك بعض الكوفيين^(٦)، واحتج لجوازه بقراءة حمزة^(٧): ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بكسر الميم ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾^(٨)، عطف على المضمر في ﴿به﴾ من غير إعادة الخافض.

ورد ذلك البصريون^(٩)، وقالوا: على هذه القراءة يكون الوقف على قوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾، والواو في قوله: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ واو القسم، وجواب القسم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ولهم فيه كلام ليس هذا موضعه^(١).

(١) سبقت ترجمته.

(٢) هو: يونس بن حبيب الضبي المصري أبو عبد الرحمن، كان إماماً في النحو واللغة وله فيه قياس ومذهب، وكانت له حلقة بالبصرة يؤمها أهل العلم، أخذ عن أبي العلاء، وحماد بن سلمة، وأخذ عنه الكسائي والفراء، وروى عنه سيبويه كثيراً، له من التصانيف: معاني القرآن، واللغات، والنوادر، والأمثال. مات في خلافة هارون الرشيد سنة ١٨٢هـ. طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ٥١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٣٥٢/٢)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٣٦٥/٢).

(٣) هو: محمد بن عبد الله بن عبد الملك بن مالك الطائي الجبالي أبو عبد الله، إمام النحاة وحافظ اللغة، وكان عالماً بالقراءات وعللها، أخذ عن ثابت بن حيان، وأبي علي الشلوبين، وابن يعيش الحلي وغيرهم، له تصانيف عدة، منها: التسهيل، والعمدة، والألفية في النحو، توفي سنة اثنتين وسبعين وستمائة. انظر: غاية النهاية لابن الجزري: (١٥٩/٢)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١٣٠/١).

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: (ص ٣٧١)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٤٣٢/١)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري: (ص ٣٩٢/٣)، وتوضيح المقاصد للمرازي: (١٠٢٦/٢).

(٥) سقطت من «س و ت».

(٦) انظر: الخصائص لابن جني: (٢٨٥/١)، الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: (ص ٣٧١).

(٧) وهي أيضاً قراءة: أبي جعفر ويعقوب.

(٨) وقرأ الباقون بفتح الميم: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾.

انظر: السعة لابن مجاهد: (ص ٢٢٦)، التيسير للداني: (ص ٩٣)، النشر لابن الجزري: (٢٤٧/٢).

(٩) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: (ص ٣٧٤).

والعذر للنظام فيه أنه عطفه من غير إعادة الحافض، لتعذر ذلك في النظم، لما يؤدي إليه ذلك من فساد الوزن، والشعر محل الضرورة يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، وقد تقدم لنا مثل هذا في قوله: «وآله وصحبه [الأعلام]» (٢) «(٣)».

وقوله: «وما حذفت منه التون» [ظاهر كلامه يقتضي أنه معطوف على قوله: «طاعون»، وأن ما حذفت منه التون] (٤) مذكور بالإثبات عن أبي داود وأبي عمرو، لذكر الناظم لها معاً في أول البيت في قوله: «وعنه والداني»، وليس كذلك؛ بل [ظاهر] (٥) كلام أبي عمرو في «المقنع» (٦) حذف الألف من الجموع السالمة مطلقاً، سواء حذفت منه التون أم لا، وإن كانت مثوله بحذفه إنما هي لما ثبتت فيه التون، وإنما ذكر ما حذفت منه التون للإضافة بالإثبات للشيخ أبي داود خاصة، واستثنى من ذلك ثلاثة أحرف، وهي التي ذكر الناظم.

وإذا أبطل العطف لما ذكرناه تعين أن يكون تمام الكلام عند قوله: «ثبت»، ويكون قوله: «وما حذفت منه» مبتدأ، و«ما» موصولة بمعنى: «الذي»، وصلتها: «حذفت»، والضمير العائد عليها في قوله: «منه».

وقوله: «فعنه حذف بالغوه بالغيه.. الخ» جملة في محل رفع على أنها خبر مبتدأ، ولما كان الموصول فيه بمعنى الشرط حسن دخول الفاء في [الخبر] (٧)، وهو قوله: «فعنه»، والضمير الرابط بين المبتدأ والخبر محذوف تقديره: «فعنه حذف بالغوه بالغيه وصالح التحريم منه» [٣٧/ب] أي: مما وقعت عليهما، وهو الذي حذفت منه التون، على أن الأصح والمعروف عند النحاة إظهار هذا الضمير المخفوض، والشاذ حذفه، وقد جاء حذفه

(١) انظر: جامع البيان للطبري: (٥١٧/٧)، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (٥٩٢/٢)، ومشكل إعراب القرآن لمكي: (١٨٧/١)، وشرح الهداية للمهدوي: (٢٤٤/٢)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٢/٥)، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان: (١٦٤/٣)، وتفسير روح المعاني للآلوسي: (١٨٤/٤).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) البيت رقم: (٥٠).

(٤) في "ت" صححت في الهامش.

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) انظر: المقنع (ص ٢٢-٢٣).

(٧) في "ت": "الشرط".

قليلاً، ومنه قولهم: « السمن منون بدرهم »؛ أي: منون منه^(١) [بدرهم] (٢)، وعلى هذا يخرج هذا الذي ذكرناه هنا.

وقد أخذ بعض الناس مثل هذا من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [الكهف: ٣٠] أي: منهم، على أن قوله: ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ ﴾ الجملة خبر «إن»، والرباط محذوف، تقديره: «منهم» (٣) كما قلنا .

ولما نص الناظم بحالته على أن ما حذف منه النون إنما تحذف منه هذه الأحرف الثلاثة، دل مفهوم هذا الكلام على أن ما سواها ثابت، وتقدير الكلام: وجمع المذكر السالم الذي حذف منه النون ثابت إلا ثلاثة أحرف: «بـالغوه» و«بالغيه» و«صالح التحريم».

وسبب الصلة مع الموصول والمحذوف منه النون، حذف منه «بالغوه» و«بالغيه» و«صالح التحريم»، فلما استثنى هذه الأحرف الثلاثة بالحذف دل على أن ما عداها مما

حذف فيه النون للإضافة ثابت، مثل: ﴿ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ ﴾ في النساء (٤) والتحل (٥)،

و﴿ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [الآية: ١٩٦] في البقرة، و﴿ كَاشِفُو الْعَذَابِ ﴾ [الدخان: ١٥]، و﴿ رَادُّوهُ

إِلَيْكَ ﴾ [القصص: ٧]، و﴿ تَارِكُوا آلِهَتِنَا ﴾ [الآية: ٣٦] في الصفات، و﴿ تَارِكِي ءَالِهَتِنَا ﴾ [الآية:

٥٣] في هود (٦)، وكذلك هو، فإن هذه المواضع كلها مسكوت عنها في «التنزيل»، لم يذكرها أبو داود أصلاً، فدل على أنها ثابتة.

ولو قال الناظم بعد قوله: «وما حذف منه النون»: «وَمَا حَذَفَتْ مِنْهُ النَّوْنَا»:

أَثَبَتْهُ التَّنْزِيلُ إِلَّا أَحْرَفَا تَذَكَّرُ قَدْ [مَيَّهَا] (٧) فَحَدَفَا

(١) انظر: اللمع في العربية لابن جني: (ص ٢٧)، وأسرار العربية لأبي البركات الأنباري: (ص ٧٤)، واللباب في علل البناء

والإعراب للعكبري: (١/١٣٩)، والأصول في النحو لابن السراج: (٢/٣٠٢)، وعلل النحو للوراق: (ص ٣٧٥).

(٢) زيادة من "ت".

(٣) انظر: إعراب القرآن للزجاج: (٣/٩١٣)، والمحرم الوجيز لابن عطية: (٣/٥١٤)، والبحر المحيط لأبي حيان:

(٦/١١٦)، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل: (١٢/٤٧٩).

(٤) [الآية: ٩٧].

(٥) [الآية: ٢٨].

(٦) تقديم وتأخير في «س».

(٧) في «س»: « حَصَّهَا ».

أو يقول أيضاً:

أثبتته التنزيل إلا كَلِمًا رَسَمَهَا بِالْحَذْفِ فِيمَا رُسِمَا

لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ إِشْكَالًا، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى إِعْرَابٍ وَلَا اعْتِدَارٍ^(١).

والألف في «طَاغُونًا» و«الثونًا» لإطلاق القافية.

وقوله: «فَعَنَهُ حَذْفُ بَلْغُوهُ بَلْغِيهِ» أراد: حَذْفُ أَلِفٍ ﴿بَلْغُوهُ﴾ ﴿بَلْغِيهِ﴾

فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ .

وقوله: «بَلْغِيهِ» أراد: «وَبَلْغِيهِ» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَأَرَادَ أَيْضًا: «وَأَلِفُ

بَلْغِيهِ»، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿إِلَىٰ أَجَلٍ هُمْ بَلْغُوهُ إِذَا هُم يَنْكُثُونَ﴾ [الآية:

١٣٥]، وَقَوْلُهُ فِي سُورَةِ النَّحْلِ: ﴿لَمْ تَكُونُوا بَلْغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ﴾ [الآية: ٧].

قال أبو داود: « بِحَذْفِ الْأَلِفِ » فِيهِمَا (٢).

وقوله: «وَصَلِحَ التَّحْرِيمِ أَيْضًا يَفْتَفِيهِ» مَعْنَاهُ: يَتَّبِعُهُ، يُرِيدُ: يَتَّبِعُ لَفْظَ ﴿بَلْغُوهُ﴾

و﴿بَلْغِيهِ﴾، وَيَتَّبِعُ الْجَمْعَ الَّذِي حُذِفَتْ مِنْهُ النُّونُ، وَيُرِيدُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَصَلِحَ

الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: ٤] فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ، فَلَيْسَ إِضَافَتُهُ لِسُورَةِ التَّحْرِيمِ قَيْدًا

لَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ زِيَادَةٌ بَيَانٌ.

(١) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٧٢) ردا على اعتراض ابن آخطا، ومن تبعه في هذا كالجراحي في تنبيه العطشان (ص ٢٩٩): « .. والعجب من المعترض كيف حاول إصلاح أمر لفظي قد سوغه سماع مثله نظما ونثرا بفساد أمر معنوي، هذا وهو مقر بأن أبا داود ساكت عما عدى الكلمات، وأعجب من هذا التماكؤ على تقليده، وإياك والاعتراض بظاهر قول الناظم آخر النظم: «وظاهر التنزيل وصل إذ سكت» البيت رقم: (٤١٦)، أن الساكت قائل بالأصل، فإن ذلك لا يصح نظرا ولا نقلا.

أما من جهة النظر فلأن الأصل الفصل لا الوصل، فكيف يكون السكوت ظاهرا في الوصل، الذي هو خلاف الأصل هذا خُلف.

وأما من جهة النقل فإن أبا داود لم يسكت عنها جملة، بل ذكرها في عموم ما يوصل وإنما يعني أنه سكت عن ذكرها في المنفصل، وسيأتي بيانه محررا في محله إن شاء الله تعالى.

(٢) قال في سورة الأعراف: « ﴿وَبَلْغُوهُ﴾ بغير ألف أيضا». مختصر التبيين: (٣/٥٦٦)؛ وقال في سورة الرعد: « ﴿بَلْغِيهِ﴾ بغير ألف، ووقع في سورة النحل وغافر بياء بعد الغين خلافا لهذا » مختصر التبيين: (٣/٧٣٨)، وقال في سورة غافر: « ﴿بَلْغِيهِ﴾ بغير ألف، وكذا رسمه عطاء، وروينا عن نافع في قوله في المائدة ﴿بَلِغِ الْكَعْبَةَ﴾ بغير ألف، وأحسبه اكتفى بذكر ذلك هناك عن هذا ولم يذكره » مختصر التبيين: (٤/١٠٧٧).

قال أبو عمرو في «المنع»: «**﴿وَصَلِحَ الْمُؤْمِنِينَ﴾** هو واحدٌ يُؤدِّي عن جمعٍ» (١).
 وفي «الهداية» (٢) لمكي (٣): «**﴿وَصَلِحَ الْمُؤْمِنِينَ﴾**: خيارهم (٤)،
 وقال الضحاك (٥) وغيره: هو أبو بكر وعمر رضي الله عنهما (٦).
 قال أبو محمد (٧): فيجب أن يكون أصل **﴿وَصَلِحَ الْمُؤْمِنِينَ﴾** على هذين القولين الواو
 [حذفت من الخط على اللفظ].
 وقال مجاهد: «**﴿وَصَلِحَ الْمُؤْمِنِينَ﴾**: الأنبياء» (٨)؛ فيكون أيضا أصله الواو (٩)، وهو
 قول سفيان (١٠).
 وذهب أبو حاتم (١١) إلى أن الوقف **﴿وَصَلِحَ﴾** مثل: **﴿سَدَعُ﴾** [الآية: ١٨]، **﴿وَدَعُ﴾**
﴿الْإِنْسُنُ﴾ [الإسراء: ١١]، وفي هذا مخالفة السواد، والأحسن ألا يوقف عليه.

(١) المنع: (ص ٣٥).

(٢) وهو كتاب "الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه"، ويعرف أيضا بـ «تفسير مكي بن أبي طالب القيسي».

(٣) هو: مكي بن أبي طالب القيسي؛ سبقت ترجمته.

(٤) انظر: جامع البيان للطبري: (٤٨٦/٢٣)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٨٩/١٨)، اللباب في علوم الكتاب لابن عادل: (٢٠١/١٩).

(٥) هو: الضحاك بن مزاحم الهلالي الخراساني أبو القاسم، تابعي جليل، وردت الرواية عنه في حروف القرآن، سمع سعيد بن جبير وأخذ عنه التفسير، توفي سنة خمس ومائة.

غاية النهاية لابن الجزري: (٣٠٦/١).

(٦) وهو أيضا قول ابن مسعود وأبي بن كعب ومجاهد وعكرمة وابن جبير.

انظر: جامع البيان للطبري (٤٨٦/٢٣-٤٨٧)، معالم التنزيل للبغوي: (١٦٨/٨)، والحرر الوجيز لابن عطية (٣٣٢/٥).

(٧) أي: مكي بن أبي طالب.

(٨) وهو أيضا قول قتادة وسفيان الثوري والعلاء بن زياد.

انظر: جامع البيان للطبري: (٤٨٧/٢٣)، والنكت والعيون للماوردي: (٤١/٦)، والحرر الوجيز لابن عطية: (٣٣٢/٥).

(٩) سقطت من الأصل.

(١٠) أي: سفيان الثوري.

(١١) هو: سهل بن محمد بن عثمان السجستاني أبو حاتم، إمام أهل البصرة في القراءة والنحو في زمانه، أخذ عن يزيد بن هارون وأبي عبيدة المثني ويعقوب الحضرمي، وحدث عنه: أبو داود والنسائي والبخاري، توفي سنة خمس وخمسين ومائتين.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (٢١٩/١)، غاية النهاية لابن الجزري: (٢٨٩/١).

وكان الطبري^(١) يقول: " إن ﴿وَصَلِّحِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ للجنس كقوله تعالى: ﴿لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢]، ونظير ذلك قول الرجل: لا يُقريني إلا قارئ القرآن، فهو بلفظ الواحد ومعناه للجنس" (٢)؛ وكذلك هذا، فإن وقف واقف ووقف بعير واو، اتباعاً للخط والمعنى (٣). انتهى كلامه.

فذكر الناظم رحمه الله في هذا الباب هذه الجموع على أنواعها واستوفى الكلام فيها، وخرج من كلامه أن جمع المذكر السالم على ثلاثة أنواع:

[أحدها]: (٤) ما كان [٣٨/أ] آخره صحيحاً نحو: ﴿الْمَلَمِيتِ﴾ و﴿الظالمين﴾ و﴿الصدقين﴾ وشبه ذلك، وهو الذي بدأ به أول الباب.

الثاني: ما كان آخره مهموز نحو: ﴿الخططين﴾ و﴿خسعين﴾.

الثالث: ما كان منقوصاً نحو: ﴿الصابين﴾ و﴿طغين﴾.

ثم أنه جعل القسم الأول - وهو ما كان آخره صحيحاً - على ثلاثة أضرب:

إحداها: ما كان على وزن: «فاعلين» وتون الجمع فيه مثبتة، نحو: ﴿الْمَلَمِيتِ﴾ و﴿الصدقين﴾ (٥).

الثاني: ما كان على وزن: «فعلالون» و«فعللين» وتون الجمع فيه مثبتة مثل: ﴿أكَّالون﴾ و﴿جبارين﴾.

(١) هو: محمد بن جرير بن يزيد الطبري أبو جعفر، الحافظ المؤرخ وإمام أهل التفسير، رحل من بلده لطلب العلم وهو ابن اثني عشرة سنة، سمع من محمد بن عبد الملك وإسحاق بن أبي إسرائيل وإسماعيل السدي وآخرون، روى عنه أبو شعيب الحراني والطبراني، من أشهر تصانيفه: تفسير جامع البيان في تأويل القرآن، وتاريخ الأمم والملوك، توفي سنة ثلاثمائة وعشرة. البداية والنهاية لابن كثير: (١٤٥/١١)، معرفة القراء الكبار للذهبي: (٢٦٤/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٩٦/٢).

(٢) جامع البيان للطبري: (٤٨٧/٢٣).

(٣) الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (٧٥٧٠-٧٥٧٢).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) سقطت من الأصل.

الثالث: ما كان على وزن: «فاعلين» إلا أن نون الجمع حذفت منه للإضافة نحو: ﴿لَمْ تَكُونُوا بِلَيْغِهِ إِلَّا بِسِقِّ الْأَنْفُسِ﴾ [النحل: ٧]، و﴿بَلَّغُوهُ إِذَا هُمْ يَنْكُتُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٥].

فَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرَهُ أَنَّ جَمْعَ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ:
 الأول: ما كان على وزن: «فاعلين» صحيح الآخر، ولم تُحذف منه نونه.
 الثاني: ما كان على وزن: «فاعلين» صحيح الآخر، وقد حذفت منه نونه للإضافة.
 الثالث: ما كان على وزن: «فاعلين» [صحيح الآخر، ولم تُحذف منه نونه، ولم يأتِ إلا كذلك].
 الرابع: ما كان على وزن فاعلين^(١) مهموزاً.
 الخامس: ما كان على وزن: «فاعلين» منقوصاً.

وهذه الأنواع ذكرها أبو داود في «التنزيل»^(٢)، كما ذكر الناظم [عنه رحمه الله]^(٣)، وسكت أبو عمرو رحمه الله عنها، فلم يذكرها على التعيين كما ذكر أبو داود، وإنما ذكر كلاماً مجملاً في حذف الألف من الجمع [السالم]^(٤)، وظاهر إطلاقه رحمه الله يقتضي الحذف فيها كلها إن حملنا كلامه في قوله: «الكثير الدور» على الأوزان، لأن أوزان هذه الجموع كلها واحدة، إلا أن بعضها منقوص، أو محذوف الآخر، وهو الذي يظهر من كلام أبي داود، لذكره بالحذف جموعاً قليلة الدور، لم تأت في القرآن إلا في موضع واحد أو موضعين.
 وإن حملنا كلام الحافظ في «المقنع» على ما تكرر لفظه بعينه، وكثر دوره، فيكون هذا كله عنده ثابتاً، وعند أبي داود على حسب ما ذكر الناظم عنه، فافهم هذا وتأمله، فقد قدمنا في أول الباب شيئاً من هذا.

ثم قال الناظم رحمه الله :

[٧٢] وَلِجَمِيعِ السِّيَّاتِ جَاءَ ❀❀❀ بِأَلْفٍ إِذْ سَلَبُوهُ الْيَاءَ

(١) سقطت من الأصل.

(٢) ستذكر قريباً.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) في «س»: «المسلم»

«السيئات»: مُبتدأ، وجاءَ فاعلهُ في موضعِ الخبرِ، و«للجميع»: جارٌ ومجرورٌ مُتعلقٌ بـ«جاءَ»، فكأنه يُقولُ: وجاءَ [لجميعِ الكتابِ، أو] (١) لجميعِ الرواةِ عنِ المصاحفِ لفظُ ﴿السَّيِّئَاتِ﴾ ثابتُ الألفِ.

ثمَّ ذَكَرَ العِلَّةَ المَوْجِبَةَ لِإِثْبَاتِ أَلْفِهِ فَقَالَ: «إِذْ سَلَبُوهُ الْيَاءَ» أَي: لِأَجْلِ أَنْ سَلَبُوهُ، فَ«إِذْ» هُنَا لِلتَّعْلِيلِ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ أَلْفٌ أُذْطَمَّتْ أُنْكَرٌ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزحرف: ٣٩] أَي: وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ اشْتِرَاكُكُمْ فِي الْعَذَابِ لِأَجْلِ ظُلْمِكُمْ؛ أَي: وَلَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ مَا أَنْتُمْ فِيهِ [مِنَ الْعَذَابِ لِاشْتِرَاكِكُمْ فِيهِ] (٢)؛ بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ يَنْأَلُهُ نَصِيبُهُ مِنَ الْعَذَابِ، فَحَرَّمَ اللَّهُ أَهْلَ النَّارِ مِنْ هَذَا الْمِقْدَارِ مِنَ النَّاسِ، فَلَا رَاحَةَ لَهُمْ فِي شَيْءٍ؛ حَتَّى فِي النَّاسِ لَا رَاحَةَ لَهُمْ فِيهِ (٣).

وَمَعْنَى «سَلَبُوهُ» أَي: انْتَزَعُوا مِنْهُ الْيَاءَ، يُقَالُ: سَلَبَهُ اللَّهُ عَقْلَهُ؛ أَي: انْتَزَعَهُ مِنْهُ، وَسَلَبَ كَذَا؛ انْتَزَعَ مِنْهُ، وَفِي الْحَدِيثِ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ» (٤)؛ أَي: مَا انْتَزَعَ عَنْهُ مِنَ اللَّبَاسِ وَغَيْرِهِ.

فَعِلَّةُ إِثْبَاتِ أَلْفِ ﴿السَّيِّئَاتِ﴾ هُوَ حَذْفُ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ مِنْهُ، وَهُوَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ لِثَلَاثًا يَتَوَالَى عَلَى الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ حَذْفَانِ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ يَنْتَقِصُ بِحَذْفِ الْأَلْفِ مِنْ ﴿خَطِيعِينَ﴾ و﴿خَسِيِّينَ﴾، فَإِنَّهُمْ حَذَفُوا أَلْفَهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥)، وَمَعَ ذَلِكَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ مَسْلُوبَةٌ مِنْهُ كَمَا هِيَ هَاهُنَا فِي ﴿السَّيِّئَاتِ﴾؛ بَلْ كَانَ أَلْفُ ﴿السَّيِّئَاتِ﴾ أَحَقُّ وَأَوْلَى بِالْحَذْفِ مِنْ ﴿خَطِيعِينَ﴾ و﴿خَسِيِّينَ﴾.

(١) سقطت من "ت".

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: جامع البيان للطبري: (٦٠٧/٢١)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٩١/١٦)، المحرر الوجيز لابن عطية: (٥٥/٥٦).

(٤) أخرجه البخاري: كتاب فرض الخمس: باب من لم يخمس الأسلاب (٣/١١٤٤)، رقم: (٢٩٧٣)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير: باب استحقات القتال سلب القتييل (٣/١٣٧٠)، رقم: (١٧٥١)؛ كلاهما عن أبي قتادة بلفظ: «من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه».

(٥) كما تقدم عند شرح البيت رقم (٦٧): (ص ٤٩٧).

وأجيب عن ذلك بوجهين:

أحدهما: أن لفظ ﴿السَّيَّاتِ﴾ أكثر دورا في القرآن من ﴿خَطِيئِينَ﴾ و﴿خَسِيئِينَ﴾.
الثاني: أن [١] ﴿السَّيَّاتِ﴾ جمع مؤنث، وهو أنقل من المذكور (٢)؛ فافهم هذا وتأمله.

ثم قال ﷺ [ونفعنا به وغفر لنا وله]: [٣٨/ب]

- [٧٣] وَلَيْسَ مَا اشْتَرَطَ مِنْ تَكَرَّرٍ *** حَتَّمَا؛ لِحَدْفِهِمْ سِوَى الْمُكَّرَّرِ
[٧٤] وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهُ اقْتِفَاءً *** سَنَنِهِمْ وَبِهِمْ اقْتِدَاءً
[٧٥] فَقَدْ آتَى الحَذْفُ بِلَفْظِ الفَتْحِينِ *** عَلَى انْفِرَادِهِ وَلَفْظِ الغَفْرِينِ
[٧٦] وَمُتَشَكِّسُونَ ثُمَّ الحَلْفِينِ *** وَالْحَمِيدُونَ مِثْلَهَا وَسَافِلِينَ
[٧٧] وَحَسَرَتِ عَمَرَتِ قُرْبَتِ *** وَحَرْفِ مَطْوِيَّتِ مَعَ مُعَقَّبَتِ
[٧٨] أَوْرَدَهَا مَوْلَى المؤَيَّدِ هِشَامٍ *** وَهَلْهَنَا اسْتَوْفِيَّتِ فِي الجَمْعِ الكَلَامِ

يريد ﷺ بقوله: «وليس ما اشترط من تكرر» أن قول [الشيخ] (٣) كأبي عمرو وأبي داود وغيرهما: «وكذلك ما اتفقوا على حذف الألف من الجمع السالم الكثير الدور»

(١) سقطت من "ت".

(٢) قال الرجاحي في تنبيه العطشان (ص ٣٠٣-٣٠٤) بعد ذكره لاعتراض الشارح هذا:

« قلت: الفرق بين ﴿السَّيَّاتِ﴾ وهذه الألفاظ: أن الحذفين في ﴿السَّيَّاتِ﴾ متواليان من غير حائل بينهما، بخلاف الحذفين في ﴿خَطِئُونَ﴾ و﴿خَطِئِينَ﴾ و﴿خَسِيئِينَ﴾، لأن الحذفين في هذه الألفاظ حال بينهما حرف وهو الطاء في ﴿خَطِئُونَ﴾ و﴿خَطِئِينَ﴾ والسين في ﴿خَسِيئِينَ﴾، والحذفان في الكلمة بغير حائل أحجف وأنقل من الحذفين وبينهما حائل، فمن أجل هذا أثبت الألف في ﴿السَّيَّاتِ﴾ دون هذه الألفاظ ».

وقال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٧٤) رادا على اعتراض ابن آحطا هذا:

« وجوابه بالفرق بمباشرة الحذف فيه لصورة الهمزة دون ﴿خَطِئُونَ﴾ وبأن قياسها فيه التصوير، كما تقدم قريبا لولا تأديته للجمع بين صورتين، وإن كان حذفها أيضا بسبب التأدية المذكورة قياسيا دون ﴿خَطِئَاتِ﴾، لأن قياسه عدم التصوير، اعتبارا بما تتول إليه عند التسهيل من الإبدال ثم الإدغام ».

(٣) في "ت": "الشيخ".

ليس لازم، وأن اشتراطهم كثرة الدور والتكرار غير محتم، ولا واجب، وإنما كلام جرى على الألسنة.

وقوله: «حتمًا» أي: واجبًا، ولازمًا، لأن المحتوم اسم من أسماء الواجب، فكأنه يقول: وليس اشتراطهم تكرار ألفاظ الجموع لازم.

ثم علل ذلك بقوله: «لحذفهم سوى المكرر» أي: لأجل أننا وجدناهم حذفوا غير المكرر، فاللام في قوله: «لحذفهم» لام التعليل، فخرج من كلامه أن اشتراط [الأئمة] (١) الشيوخ كثرة الدور والتكرار غير معمول عليه، ولا لازم، من أجل أننا وجدناهم - يعني الشيوخ الذين اشتراطوا ذلك - نضوا على حذف ألف جموع لم يكثر دورها في القرآن، ولا تكرر لفظها، ولم تأت إلا في موضع واحد، مثل ما ذكر عن أبي داود، وقد نص الحافظ في «المقنع» (٢) في جمع المؤنث السالم على حذف: ﴿الْعُرْفَتِ﴾ و﴿عُرْفَاتِ﴾ و﴿تَبَّتِ﴾ (٣)، وهي متحدة الألفاظ.

وقوله: «وليس ما اشترط» فعل ماضٍ، و«ما» موصولة بمعنى: «الذي»، وهو اسم ليس، وصلتها الجملة من «اشترط»، ومفعوله المحذوف الذي لم يسم فاعله، وهو الضمير العائد من الصلة إلى الموصول، وخبر المبتدأ قوله: «حتمًا».

ثم قدر رحمه الله كأن قائلًا قال له: إذا كان اشتراط الشيوخ كثرة الدور والتكرار غير لازم فلأي شيء ذكرته أنت في قولك: «من سالم الجمع الذي تكرر» (٤)؟

فقال: «وإنما ذكرته اقتفاء» يعني قولهم: الكثير إلى الدور، «اقتفاء سننهم» يعني: اتباع طريقتهم، واقتديت بهم في ذكرهم له، فذكرته كما ذكروه، مع أنه غير لازم، ولا مشروط، لأنني وجدتهم حذفوا ما ليس بمكرر، ولا كثير الدور.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) (ص ٢٢).

(٣) قال ابن جابر في إصلاحاته على مورد الظمان:

في مقنع وثبتت وعرفت

فقد أتى الحذف بلفظ العرفت

على انفراد ولفظ الغفرين

وجاء في التنزيل لفظ الفتحين

تقييد إصلاحات على مورد الظمان لابن جابر ضمن قراءة نافع عند المغاربة: (٤٤٧/٢).

(٤) البيت رقم: (٥٠).

ثم أخذ يبين ذلك، ويذكره في قوله: «فقد أتى الحذف بلفظ الفتحين» أي: في لفظ ﴿الْفَتْحَيْنِ﴾، والباء وعائية بمعنى: «في»، في مثل قولهم: أقمت بالمدينة؛ [أي: في المدينة] (١). ثم قال: «على انفرادها» أي: مع أنه متحد، فرد، لا نظير له، لم يتكرر، ولم يأت إلا في سورة واحدة في القرآن، وذلك في سورة الأعراف في قصة شعيب عليه السلام حيث قال: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾ [الآية: ٨٩].

قال في «التنزيل»: «فيه يحذف الألف من ﴿الْفَتْحَيْنِ﴾» (٢)، وكذلك لفظ ﴿الْغَفْرَيْنِ﴾ فيها أيضا (٣) في قول موسى عليه السلام: ﴿فَاعْفِرْ لَنَا وَأَرْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾ [الآية: ١٥٥] (٤)، و﴿مُتَشَكِّسُونَ﴾ في سورة الزمر في قوله: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ﴾ [الآية: ٢٩] (٥)، ومعنى «متشاكسون»: مختلفون؛ قاله ابن عباس وقتادة والفراء (٦). فهذه ألفاظ كلها متحدة، لم تأت في القرآن إلا في موضع واحد، قال أبو داود في «التنزيل»: أنها محذوفة الألف.

وكذلك ﴿الْخَلِيفَيْنِ﴾ لفظ متحد، لم يأت في القرآن إلا في موضع واحد، في سورة براءة: ﴿فَأَقْصُوا مَعَ الْخَلِيفَيْنِ﴾ [الآية: ٨٣] مع أنه حذف (٧)، وهو قليل الدور، ولكنّه [٣٩/أ] على وزن ﴿الْعَلَمِيَّتِ﴾ الذي كثر دوره.

قال: «والحامدون مثلها وسالفين» أي مثل: ﴿الْخَلِيفَيْنِ﴾ مع كونه متحد اللفظ، لم يتكرر، ولم يأت في القرآن إلا في موضع واحد، مع أنه محذوف الألف، وذلك في سورة

(١) سقطت من «س».

(٢) لم أعثر عليه في مختصر التبيين، ولعله في التنزيل الكبير المفقود.

(٣) أي: في سورة الأعراف.

(٤) انظر: مختصر التبيين (٥٧٧/٣).

(٥) لم أعثر عليه أيضا في مختصر التبيين.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء: (٤١٩/٢)، ومعاني القرآن للنحاس: (١٧٢/٦)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي:

(٢٥٢/١٥).

(٧) انظر: مختصر التبيين (٦٣٣/٣).

برأة في قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي﴾ [الآية: ١١٢]، فهو مثل: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي﴾ في الحكم والإتحاد (١).

وكذلك ﴿سَفَلِينَ﴾ متحد اللفظ في سورة التين والزيتون: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَفَلِينَ﴾ [الآية: ٥] لم يأت إلا في موضع، وهو منصوص عليه بالحذف في «التنزيل» لأبي داود (٢).
[ثم قال] (٣): «وحسرت» كذلك أيضا لم يكثر دونه، ولم يتكرر، ولم يأت إلا في موضعين: في البقرة: ﴿كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾ [الآية: ١٦٧]، وفي سورة فاطر: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ﴾ [الآية: ٨] (٤).

ثم قال: «غمرت» أراد: «وغمرت» بحذف واو العطف، وأراد قوله في سورة الأنعام: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ﴾ (٥) في غمرت الموت ﴿[الآية: ٩٣]، وهو متحد اللفظ، لم يأت إلا في هذا الموضع في هذه السورة، وحكمه الحذف لأبي داود (٦) (٧).

وقوله: «قربت» أراد: «وقربت» بحذف واو العطف، وأراد قوله تعالى في سورة برأة: ﴿وَيَتَّخِذُوا مَنَافِقُ قُرْبَتٍ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الآية: ٩٩]، وهو متحد اللفظ أيضا، لم يأت إلا في هذا الموضع، مع أنه محذوف (٨).

وقوله: «وحرّف مطويات مع معقبات» أراد: وكلمة «مطويات»، وأراد قوله تعالى في سورة الزمر: ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ [الآية: ٦٧]، و«معقبات» في سورة

(١) انظر: مختصر التبيين (٦٤٢/٣).

(٢) انظر: مختصر التبيين (١٣٠٧/٥).

(٣) سقطت من الاصل.

(٤) انظر: مختصر التبيين (٢٣٨/٢) و(٥٠٣/٣).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) انظر: مختصر التبيين (٥٠٣/٣).

(٧) في الأصل: «ليس في القرآن غيره»، وسقط بقية الكلام منها.

(٨) باتفاق شيوخ الرسم؛ لأنه جمع مؤنث سالم. انظر: مختصر التبيين (٦٣٥/٣).

الرَّعْدِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ﴾ [الآية: ١١]، وَهُمَا مُتَّحِدَانِ فِي اللَّفْظِ، مَعَ أَنَّهُمَا مَحذُوفَانِ (١).

ثُمَّ قَالَ: «أُورِدَهَا» يُرِيدُ: جَاءَ بِهَا؛ يَعْنِي: بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَالْكَلِمَاتِ الْمَذْكُورَةِ، وَذَكَرَهَا «مَوْلَى الْمُؤَيَّدِ هِشَامٍ» يُرِيدُ: مُعْتَقُ الْمُؤَيَّدِ، وَهُوَ أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانَ بْنِ نَجَاحِ الْأَمْوِيِّ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِـ«التَّنْزِيلِ» الَّذِي اعْتَمَدَ النَّاطِمُ عَلَى التَّقْلِ مِنْهُ.

وَمَعْنَى «الْمُؤَيَّدِ»: الْمَنْصُورِ وَالْمُعَانَ، وَالتَّأْيِيدُ: هُوَ التَّنْصُرُ وَالْإِعَانَةُ وَالْقُوَّةُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٨٧] أَي: نَصَرْنَاهُ وَأَعَانَاهُ وَقَوَّيْنَاهُ (٢).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَيْدَكَ بِنَصْرِهِ﴾ [الأنفال: ٦٢] أَي: قَوَّاكَ وَأَعَانَكَ (٣).

و«هِشَامٌ» (٤) [هَذَا هُوَ] (٥): مَوْلَى أَبِي دَاوُدَ الَّذِي أَعْتَقَ أَبَاهُ نَجَاحًا، وَهُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْأَنْدَلُسِ، أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ الْمُسْتَنْصِرِ بِاللَّهِ الْحَكَمُ بْنُ النَّاصِرِ لِدِينِ اللَّهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّاخِلِ بِالْأَنْدَلُسِ (٦).
ثُمَّ قَالَ: «وَهَاهُنَا اسْتَوْفِيْتُ» يُرِيدُ أَنَّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ - وَهُوَ آخِرُ هَذِهِ الْأَيَّاتِ الْمَذْكُورَةِ - تَمَّ كَلَامُهُ وَانْقَضَى فِي جُمُوعِ السَّلَامَةِ نَظْمُهُ.

وَكُلُّ مَا ذَكَرَ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ مِنْ جُمُوعِ السَّلَامَةِ فَلَا يَذْكُرُهُ بَعْدُ.
وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «اسْتَوْفِيْتُ» أَي: وَفَّيْتُ وَتَمَّمْتُ، فَإِنَّ «اسْتَفْعَلَ» [يَأْتِي بِمَعْنَى: «أَفْعَلَ» مِثْلَ: اسْتَكْبَرَ، وَيَأْتِي بِمَعْنَى: «طَلَبَ» مِثْلَ: اسْتَسْقَى وَاسْتَخْرَجَ] (٧).

(١) انظر: مختصر التبيين (٤/١٠٦٣) و(٣/٧٣٧).

(٢) انظر: جامع البيان للطبري: (٢/٣١٩)، والمحرق الوجيز لابن عطية: (١/١٧٦)، والدر المنثور للسيوطي: (١/٢١٣).

(٣) انظر: جامع البيان للطبري: (٤/٤٤١)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٨/٤٢).

(٤) انظر: ترجمته في: بغية الملتبس للضبي: (ص١٣)، والمغرب في حلى المغرب لابن سعيد المغربي: (١/١٩٣)، والبيان

المغرب لابن عذاري: (٢/٢٥٣).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) سبق ذكر هذا عند شرح البيت رقم (٢٤): (ص٤١١).

(٧) انظر: الباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٢/٢٧٧)، وشرح ابن عقيل: (٢/٥٥٤-٥٥٥)، وشرح شافية ابن

الحاجب للإسترابادي: (١/١١٠).

وَاسْتَعْمَلَ النَّاطِمُ «اسْتَفْعَلَ»^(١) هُنَا بِمَعْنَى: «فَعَلَ»، فَمَعْنَى «اسْتَوْفَيْتُ» أَي: وَفَيْتُ وَتَمَّمْتُ
الْكَلَامَ فِي جُمُوعِ السَّلَامَةِ.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(١) سقطت من "ت".

الفصل الثاني

القول فيما اختلف أو اتفق على حذف ألفه
ونظائره من سورة البقرة

ثُمَّ قَالَ [النَّاطِمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ] وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ آمِينَ:]

[٧٩] الْقَوْلُ فِيمَا قَدْ أَتَى فِي الْبَقْرَةِ ❁❁❁ عَنْ بَعْضِهِمْ وَمَا الْجَمِيعُ ذَكَرَهُ

«الْقَوْلُ» خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: «هَذَا الْقَوْلُ»، أَوْ يَكُونُ مَعْنَاهُ: هَذَا بَيَانُ [الْقَوْلِ] (١)، أَوْ شَرَحَ هَذَا الْقَوْلَ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَحَذَفَ الْمُبْتَدَأَ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا حَذَفَ مِنْهُ شَيْئَيْنِ: الْمُبْتَدَأَ وَالْمُضَافَ.

وَقَوْلُهُ: «عَنْ بَعْضِهِمْ» يُرِيدُ عَنِ بَعْضِ الْكُتَّابِ لَا عَنِ بَعْضِ الْمَصَاحِفِ، لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ هَكَذَا بِالْهَاءِ وَالْمِيمِ إِلَّا مَنْ يَعْقِلُ، فَلَوْ أَرَادَ الْمَصَاحِفَ لَقَالَ: [٣٩/ب] عَنْ بَعْضِهَا.

وَقَوْلُهُ: «وَمَا الْجَمِيعُ ذَكَرَهُ»؛ «مَا» مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى «الَّذِي»، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى «مَا» الْمَخْفُوضَةِ فِي قَوْلِهِ: «فِي مَا قَدْ أَتَى» أَي: وَالَّذِي ذَكَرَهُ جَمِيعُهُمْ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: الْقَوْلُ فِي مَا ائْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ فِي الْبَابِ الَّذِي تَقَدَّمَ وَفَرَعْنَا مِنَ الْكَلَامِ فِيهِ: «بَابُ اتَّفَاقِهِمْ وَالِاضْطِرَابِ» (٢)، فَعَبَّرَ هَاهُنَا بِالِاجْتِمَاعِ عَنِ الْاِتِّفَاقِ، وَعَنِ الْاِخْتِلَافِ بِمَا أَتَى عَنْ بَعْضِهِمْ، وَفِي ضِمْنِهِ أَنَّ الْبَعْضَ الْآخَرَ ذَكَرُوا غَيْرَ مَا ذَكَرَهُ الْبَعْضُ الْآخَرُونَ فَحَصَلَ الْخِلَافُ.

فَهَذِهِ التَّرْجِمَةُ الَّتِي أَخَذْنَا فِي شَرْحِهَا، وَالتَّرْجِمَةُ [الَّتِي قَبْلَهَا] (٣) الَّتِي فَرَعْنَا مِنْ ذِكْرِهَا، ذَكَرَ فِيهَا النَّاطِمُ الْأَفَاطُ حُمِلَ عَلَيْهَا أَمْثَالُهَا، وَأَحْكَامًا مُطَرِّدَةً فِي الْأَفَاطِ جَرَتْ عَلَى نَسْقٍ وَاحِدٍ فِي أَغْلَبِ أَحْوَالِهَا، فَكَانَ هَذَا الْبَابُ وَالَّذِي قَبْلَهُ نَظِيرًا لِقَوْلِ أَبِي الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَقِيلَتِهِ «بَابُ الْحَذْفِ فِي كَلِمَةٍ يُحْمَلُ عَلَيْهَا أَشْبَاهُهَا» (٤)؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: مُرْتَّبٌ وَغَيْرُ مُرْتَّبٍ:

فَغَيْرُ مُرْتَّبٍ: هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي هَذِهِ التَّرْجِمَةِ، الَّتِي نَحْنُ آخِذُونَ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهَا، وَفِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا؛ وَهُوَ الْحَذْفُ الْمُطَرِّدُ.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) البيت رقم: (٤٤).

(٣) سقطت من "ت".

(٤) ويبدأ من البيت رقم (١٢٩) من العقيلة؛ انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦٣)، والجميلة للجعبري (مخطوط):

[٧٢/أ]، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٥٤/ب].

والمرتب: وهو الذي يُذكر بعد هذه الترجمة، وجزأه على أربعة أجزاء على حسب أربع القرآن [العظيم] (١)، وسيأتي ذكر ذلك - إن شاء الله تعالى - في موضعه.

ثم قال رحمه الله [ونفعنا به وبأمثاله آمين]:

[٨٠] وَحَذَفُوا ذَلِكَ ثُمَّ الْأَنْهَرُ ❀❀❀ وَابْنُ نَجَّاحٍ رَاعِنًا وَالْأَبْصَرُ

هَذَا مِنْ رَدِّ [الصدر] (٢) عَلَى الْأَعْجَازِ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي عَجَزِ التَّرْجَمَةِ مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ وَقَدَّمَهُ فِي الْبَابِ، فَبَدَأَ بِمَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ، فَقَدَّمَ فِي الْبَابِ مَا آخَرَ فِي التَّرْجَمَةِ، عَكْسَ مَا فَعَلَ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا، وَقَدْ ذَكَرْنَا هُنَاكَ (٣)، وَكِلَاهُمَا جَائِزَانِ، وَمِثْلُ هَذَا الَّذِي ذَكَرَ هُنَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [ثم قال] (٤): ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] فَبَدَأَ بِمَا آخَرَ.

[وقوله: «حذفوا» يريد: جميع الكتاب، فهو من [باب] (٥) الأحكام المطلقة التي نسيه عليها في الصدر في قوله: «والحكم مطلقاً به إليهم» (٦)؛ أي: للجميع، مثل هذا الذي ذكر هنا] (٧).

وقوله: «وحذفوا ذلك» معناه: أي حذف ألف هذه الكلمة التي هي «ذلك»، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، [ومثل هذا كثير في هذا الرجز، وهكذا يُقدَّرُ في كل ما أتى من مثل هذه الكلمة، وهو جائز أعني حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه] (٨)، قال الله

(١) سقطت من "س"، وفي "ت": "الكريم".

(٢) في الأصل «الصدر».

(٣) انظر: شرح البيت رقم (٤٧): (ص ٤٤٦).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) البيت رقم: (٢٧).

(٧) سقطت من "ت".

(٨) سقطت من الأصل.

تعالى: ﴿ وَسئِلَ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ [يوسف: ٨٢] يُريدُ: أهلَ القريةِ، وأصحابَ العيرِ (١).

وقوله: «وَحَذَفُوا ذَلِكَ» يُريدُ: أَلِفَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ حَيْثُ مَا وَرَدَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ سَوَاءً اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ، أَوْ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرٌ، [سواءً] (٢) كَانَ فِي أَوَّلِهِ حَرْفٌ عَطْفٍ، أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ مِثْلَ: ﴿ذَالِكُمْ﴾ و﴿ذَالِكُنَّ﴾ و﴿فَذَالِكُمْ﴾ و﴿فَذَالِكُنَّ﴾ و﴿ذَلِكَ﴾ و﴿ذَلِكَ﴾ و﴿فَذَالِكَ﴾، فَإِنَّ الْأَلِفَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مَحذُوفٌ، وَذَلِكَ إِجْمَاعٌ مِنَ الْمَصَاحِفِ (٣).

وقوله: «ثُمَّ الْأَنْهَارُ» أَي: وَالْأَلِفُ ﴿الْأَنْهَارُ﴾، وَقَوْلُهُ: «الْأَنْهَارُ» الْأَلِفُ وَاللَّامُ لَا اسْتِعْرَاقَ الْجِنْسِ لَا لِلْعَهْدِ، حَتَّى [إِنَّهُ] (٤) لَا يُحذفُ مِنْهُ إِلَّا مَا كَانَ هَكَذَا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، بَلْ يُحذفُ أَلِفُ ﴿الْأَنْهَارُ﴾ سَوَاءً كَانَ مُعَرَّفًا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ مِثْلَ هَذَا، أَوْ مُنكَرًا مِثْلَ: ﴿وَأَنْهَارٌ مِّنْ لَّبَنٍ﴾ و﴿وَأَنْهَارٌ مِّنْ عَسَلٍ﴾ [محمد: ١٥] وَذَلِكَ إِجْمَاعٌ مِنَ الْمَصَاحِفِ.

قال أبو عمرو في «المقنع»: « وَكَذَلِكَ حَذَفُوا الْأَلِفَ بَيْنَ الْهَاءِ وَالرَّاءِ مِنْ ﴿أَنْهَارٌ﴾ و﴿الْأَنْهَارُ﴾ حَيْثُ وَقَعَ » (٥).

و[قال] (٦) أبو داود في «التنزيل»: « ﴿الْأَنْهَارُ﴾ و﴿أَنْهَارٌ﴾ مَحذُوفُ الْأَلِفِ بَيْنَ الْهَاءِ وَالرَّاءِ حَيْثُ جَاءَ؛ مُعَرَّفًا، أَوْ مُنكَرًا » (١).

(١) انظر: الجمل في النحو للفراهيدي: (ص ١٢٩)، والإنصاف في مسائل الخلاف للأبيباري: (ص ٣١٦)، وجامع البيان للطبري: (٢١٢/١٦)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٢٤٦/٩).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) أجمع علماء الرسم على حذف الألف، ذكر ذلك الداني في المقنع (ص ١٦-١٧) في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف فقال: «وكذلك أجمعوا على حذف الألف، في قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ و﴿ذَالِكُمْ﴾ و﴿ذَالِكُنَّ﴾... وشبهه من لفظه، حيث وقع.»

وانظر: مختصر التبيين: (٦١/٢)، العقيلة البيت رقم (١٣٠) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦٣)، والجميلة للحجيري (مخطوط): [٧٣/أ]، والدرة الصقيلة للليب (مخطوط): [٥٤/ب].

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) المقنع: (ص ١٨).

(٦) سقطت من الأصل.

قال: « وأثبتوا الألف في تسع كلمات في: ﴿التَّهَارِ﴾ و﴿الْعَذَابِ﴾ و﴿الْحِسَابِ﴾ و﴿الْعِقَابِ﴾ و﴿الْجَبَّارِ﴾ [٢] [٤٠/أ] و﴿النَّارِ﴾ و﴿الْغَفَّارِ﴾ و﴿السَّاعَةِ﴾ و﴿الْأَنْصَارِ﴾ - من النُّصْرَةِ - أينَ ما أتى ذلك كله؛ سواء كان مُعْرَفٍ، أو غير مُعْرَفٍ [٣]. وقال في «المقنع» في باب ما رُسمَ بإثبات الألف على اللفظ والمعنى: «وقال العازي بن قيس: ﴿الْعَذَابِ﴾ و﴿الْعِقَابِ﴾ و﴿الْحِسَابِ﴾ و﴿الْبَيَانَ﴾ و﴿الْغَفَّارِ﴾ و﴿الْجَبَّارِ﴾ [٤] و﴿السَّاعَةِ﴾ و﴿النَّارِ﴾ بالألف؛ يعني في المصاحف، وذلك على اللفظ» [٥]. فزاد على ما ذكر أبو داود: ﴿الْبَيَانَ﴾، ونقص مما قال أبو داود: ﴿النَّارِ﴾ و﴿الْأَنْصَارِ﴾.

ثم قال: «وابن نجاح رَعِنَا وَالْأَبْصَرُ»؛ أي: وابن نجاح حذف ألف رَعِنَا ﴿رَاعِنَا﴾ وألف ﴿الْأَبْصَرُ﴾. فذكر في هذا البيت أربعة ألفاظ؛ في الشَّطْرِ الأوَّل: لفظان بحذف ألفهما بإجماع من المصاحف، وهما: كلمة ﴿ذَلِكَ﴾ وكلمة ﴿الْأَنْهَرُ﴾، وفي الشَّطْرِ الثاني: كلمتان محذوفتا الألف لأبي داود وأبي عمرو، وهما: ﴿رَاعِنَا﴾ و﴿الْأَبْصَرُ﴾. فأما ﴿رَاعِنَا﴾ فجاء في القرآن في موضعين: في هذه السورة - أعني سورة البقرة -: ﴿لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا أَنْظِرْنَا﴾ [الآية: ١٠٤]، فيحمل عليه شكله فيحذف مثله، لأنه أطلق ولم يقيد، وفي سورة النساء: ﴿وَأَسْمِعْ عَيْرَ مَسْمَعٍ وَرَاعِنَا لِيَّا بِالسِّنِّهِمْ﴾ [الآية: ٤٦]. وكذلك قال أبو داود: بالحذف فيهما [٦].

(١) مختصر التبيين: (١٠٧/٢).

(٢) في الأصل: ﴿الجبال﴾؛ وهو خطأ، وما أثبتته من «س»، وهو موافق لما في مختصر التبيين.

(٣) مختصر التبيين: (٨٩/٢-٩٠).

(٤) في الأصل: ﴿الجبال﴾؛ وهو خطأ، وما أثبتته من «س»، وهو موافق لما في المقنع.

(٥) المقنع: (ص ٤٤).

(٦) انظر: مختصر التبيين (١٩١/٢) و(٤٠٢/٢).

وهو الذي عليه العمل؛ أي: الحذف. انظر: دليل الحيران للمارغي (٥٥).

وأما ﴿الْأَبْصُرُ﴾ بِالألفِ واللّامِ، وهما فيه أيضاً لاستِعْراقِ الجِنْسِ في هذه الكَلِمَةِ، فَيَدْخُلُ تَحْتَهُ جَمِيعُ هَذَا اللَّفْظِ، سِوَاءَ كَانِ مُعْرَفًا بِالألفِ واللّامِ مِثْلَ: ﴿الْأَبْصُرُ﴾، أَوْ بِالإِضَافَةِ مِثْلَ: ﴿أَبْصَرَهُمْ﴾ و﴿أَبْصَرَكُمْ﴾، أَوْ مُنْكَرًا مِثْلَ: ﴿وَأَبْصَرَا وَأَفْعِدَةَ﴾ [الأحقاف: ٢٦].
 قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «التَّنْزِيلِ»: « ﴿الْأَبْصُرُ﴾ و﴿أَبْصَرَهُمْ﴾ و﴿وَأَبْصَرَا﴾ بِحَدْفِ الألفِ، حَيْثُ مَا وَرَدَ، وَكَيْفَ مَا جَاءَ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ المَصَاحِفِ فِي إِثْبَاتِ لَفْظِ ﴿وَأَلْأَنْصَارِ﴾ الَّذِي هُوَ مِنَ النُّصْرَةِ، حَيْثُ جَاءَ مُعْرَفًا، أَوْ مُنْكَرًا » (١). وَقَدْ قَدَّمْنَاهُ فِي التَّسْعِ كَلِمِ المَذْكُورَةِ أَنْفَاءً (٢).

ثُمَّ قَالَ ﷺ [وَعَفَرَ لَنَا وَلَهُ وَنَفَعَنَا بِهِ وَبِأَمْثَالِهِ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ]:

[٨١] وَعَنْهُمَا الْكِتَابُ غَيْرَ الْحِجْرِ ❀❀❀ وَالْكَهْفِ فِي ثَانِيهِمَا عَنْ حُبْرِ

[٨٢] وَمَعَ لَفْظِ أَجَلٍ فِي الرَّعْدِ ❀❀❀ وَأَوَّلِ التَّمْلِ تَمَامَ الْعَدِّ

ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ البَيْتَيْنِ لَفْظُ ﴿الْكِتَابُ﴾، وَأَنَّهُ مَحذُوفُ الألفِ كَيْفَ جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ إِلَّا أَرْبَعَةَ مَوَاضِعٍ، فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ الألفِ فِي جَمِيعِ المَصَاحِفِ.
 وَيُحْتَمَلُ «الْكِتَابُ» فِي قَوْلِهِ: «وَعَنْهُمَا الْكِتَابُ» إِعْرَابَيْنِ: أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَالخَبْرُ فِي المَجْرُورِ؛ وَأَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِفِعْلِ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ: «وَجَاءَ حَذْفُ أَلْفِ الكِتَابِ» أَوْ: «وَعَنْهُمَا حَذْفُ أَلْفِ الكِتَابِ»، فَحَذْفُ المُضَافِ وَأَقَامَ المُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ فِي هَذَا النِّظْمِ، تَقَدَّمَ وَيَأْتِي كَثِيرًا، وَحَذْفُ المُضَافِ وَإِقَامَةُ المُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ جَائِزٌ، وَقَدْ قَدَّمْنَا الإِسْتِشْهَادَ عَلَيْهِ بِالأَثَرِ، وَهِيَ: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ﴾ [يوسف: ٨٢] (٣).

(١) مختصر التبيين: (٨٩/٢-٩٠).

(٢) وقد جمع الزجاجي في تنبيه العطشان (ص ٣١٥-٣١٦) هذه الألفاظ العشرة فقال:

وألف الساعة والعقاب وألف العذاب والحساب
 وألف النهار والجبار وألف البيان والفجسار
 وألف النار مع الأنصار ثبت في الخط لدى الأخبار

وانظر: دليل الحيران (ص ٥٥).

(٣) انظر: شرح البيت رقم (٨٠): (ص ٥١٨-٥١٩).

ولقائل أن يقول: ليس في الآية إلا حذف مضاف واحد، وفي التقدير الذي قدرتموه هنا: «وعنهما حذف ألف الكتاب» حذف مضافين فما شاهدته؟
قلنا: حذف مضافين وأكثر جائز أيضاً، ولا سيما في الشعر مثل هذا، فإنه محل ضرورة، وقد قال امرئ القيس:

إذا التفتت نحوي تَضَوَّعَ رِيحُهَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بَرِيًّا الْقَرْنُفِلِ (١)

يريد: تَضَوَّعَ رِيحُهَا مثل تَضَوَّعَ نَسِيمِ الصَّبَا، فَحَذَفَ هَذَا كُلَّهُ.

وقوله: «وعنهما» يريد: عن الشيخين أبي عمرو وأبي داود كما قدمنا في مثل هذا، وكما يأتي في مواضع لا شتراطه ذلك في الصدر (٢)، وأن هذا اللفظ خاص بهما، وهذا الذي [٤٠/ب] حكى عنهما هو الذي ذكر الشيخ الشاطبي في «العقيلة»، حيث قال (٣):

كُتِبَ إِلَّا الَّذِي فِي الرَّعْدِ مَعَ أَجَلٍ وَالْحَجَرِ وَالْكَهْفِ فِي ثَانِيهِمَا غَبْرًا
وَالنَّمْلِ الْأُولَى، الخ

فذكر الأربعة المستثناة في بيت وفي بعض آخر، يريد: ﴿كُتِبَ﴾ بالحذف إلا هذه الأربعة فإنها ثابتة.

وكذلك قال صاحب «المنصف» في باب [إثبات الألفات خطأ؛ حيث قال:

كَذَلِكَ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٍ (٤) وَبَعْدَهُ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ
وَالْكَهْفُ فِيهِمَا مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ وَأَوَّلُ النَّمْلِ فَخُذْ بِقَلْبِكَ

فاتفق كلام الشيوخ الأربعة الذين التزم النظم النقل عنهم من كتبهم على إثبات الأربعة وحذف ما سواها، وكذلك كل من تكلم على الرسم.

وكان حقه أن يقول: «وعنهم الكتاب غير الحجر»، فيكون الحكم لجمعهم كما ذكرنا. فيحتمل تخصيصه الشيخين بالذكر لأنهما الأصل، وغيرهما فرع تابع لهما، وأخذ عنهما، وناقل من كتبهما، فالإمام الشاطبي نظم ما في «المقنع»، وصاحب «المنصف» (١) شيخ

(١) ديوان امرئ القيس: (ص ١١١).

(٢) في البيت رقم: (٣٧).

(٣) البيتين رقم: (١٤٣ و ١٤٤) من العقيلة؛ الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٦).

(٤) في «س»: «ثبات الألفات»، والباقي زيادة من الأصل و"ت".

بشيخه الذي هو المعامي^(٢)، كان معاصراً لأبي داود، وأخذ عن أبي عمرو وأبي محمد مكي، فكل ما جاء في «المنصف» فمن «المقنع» وغيره.

وعُمدة الناظم في هذا النظم إنما هو «المقنع» و«التنزيل»، فدكره لهما ذكر لجميعهم، وهكذا فعل في مواضع من هذا النظم، يقول: «عنهما» وهو لجميعهم، ولهذا المعنى الذي دكرناه [اقتصر عليهما] (٣) والله أعلم.

وقوله: «وعنهما الكتاب» يريد: بالحذف؛ لقوله قبله: [«وحذفوا ذلك ثم الأتھر» البيت (٤)] (٥)، ثم قال: «وعنهما الكتاب» يريد: بالحذف كحكم ما قبله، ثم استثنى الأربعة المذكورة بالإثبات، لقلتها بالنسبة إلى المحذوف منها؛ لأن لفظ ﴿الكتب﴾ في القرآن كثير، لا تكاد تخلو سورة من القرآن من ذكر ﴿الكتب﴾، فلذلك ذكر الثابت منها، واقتدى بالأئمة؛ لأنهم لم يتعرضوا إلا للثابت لقلته.

وقوله: «غير الحجر» يريد: غير حرف الحجر، «والكهف» أي: وغير حرف الكهف.

ثم قال: «في ثانيهما» أي: ثاني الحرفين، وهما: لفظ ﴿الكتب﴾ في هاتين السورتين، وأن الثابت هو الثاني احترازاً من الأول فيهما.

والأول في سورة الحجر: ﴿الرَّتْكَ ءَايَتُ الْكِتَابِ وَقُرْءَانِ مُبِينٍ ﴿١﴾ رَبَّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ

كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿الآيتين: ١ - ٢﴾.

والثاني: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴿الآية: ٤﴾، وهذا هو المستثنى فهو ثابت الألف.

والأول في سورة الكهف هو أيضاً قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ ﴿الآية: ١﴾، هذا محذوف الألف.

(١) وهو: المرادي البلنسي، وتقدمت ترجمته. انظر: البيت رقم: (٢٨).

(٢) تقدمت ترجمته أيضاً. انظر: البيت رقم: (٣٠).

(٣) سقطت من «س».

(٤) البيت رقم: (٨٠).

(٥) في «س»: «وحذفوا ذلك ورعنا».

والثاني هو قوله بعد هذا: ﴿وَأْتَل مَا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ﴾ [الآية: ٢٧]، هذا هو المستثنى في قوله: «ثانيهما».

ثم قال: «عن خبر» أي: عن اختبار وامتحان، ويريد: أنه إذا اختبر ذلك وامتحنه في المصحف فإنه يوجد كذلك، وأن اللفظ الثاني في هاتين السورتين هو الثابت.

ثم قال: «ومع لفظ أجل في الرعد» أي: الحرف الذي مع لفظ «أجل» في الرعد،

فقيده بقوله: «أجل»، ويريد: قوله تعالى في سورة الرعد: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الآية: ٣٨]

هذا مستثنى؛ فهو ثابت الألف، وقيد بلفظ «أجل» احترازاً مما قبله ومما بعده في هذه

السورة؛ فقبله: ﴿المر تلك آيات الكتاب﴾ [الآية: ١]، وكذلك: ﴿والذين آتينهم الكتاب

يفرحون﴾ [الآية: ٣٦]، وبعده: ﴿وعنده أم الكتاب﴾ [الآية: ٣٩]، وخاتمة السورة وهي

قوله: ﴿ومن عنده علم الكتاب﴾ [الآية: ٤٣].

ثم قال: «وأول التمل تمام العد» وقوله: «وأول» مبتدأ، وخبره: «تمام العد»،

[٤١/أ] و«العد»: يريد العدد، فادغم الدال الأولى في الثانية بعد سكونها، وأراد قوله تعالى:

﴿طس تلك آيات القرآن وكتاب مبين﴾ [النمل: ١]، هذا ثابت الألف.

واحترز بقوله: «وأول التمل» مما بعده، وهو قوله تعالى في قصة بلقيس: ﴿إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ

كِتَابٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٢٩]، وقوله: ﴿أذهب بكتبي هذا﴾ [النمل: ٢٨]، هذا [هو] (١) الذي

تضمنت هاتان البيتان.

وإن كل ما كان في كتاب الله ﷻ من لفظ ﴿الكتب﴾ فهو محذوف الألف إلا هذه

الأربعة، هكذا قال أبو عمرو في «المفنع» (٢)، قال: «وكل شيء في القرآن من ذكر

﴿الكتب﴾ و﴿كتب﴾ فهو بغير ألف، إلا أربعة مواضع فإن الألف فيها مرسومة» وعدّها.

ومثله لأبي داود (١)، سواء كان منكرًا مثل: ﴿إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٢٩]، و﴿كتبًا

مُتَشَدِّهَا﴾ [الزمر: ٢٣]، و﴿كتب مبين﴾، أو معرفًا بالألف واللام مثل: ﴿الكتب﴾ وهو كثير،

(١) سقطت من الأصل.

(٢) (ص ٢٠).

أو بالإضافة مثل: ﴿كَتَبِي﴾ [النمل: ٢٨]، و﴿كَتَبَهُ بِيَمِينِهِ﴾^(٢)، و﴿فَأُولَئِكَ يقرءون كِتَابَهُمْ﴾ [الإسراء: ٧١]؛ فهو محذوف كُله إلا الأربعة المذكورة^(٣).

ثم قال **كَلَّمَهُ** [تعالى ونفعنا به بمنه وكرمه]:

[٨٣] **وَاحْذِفْ تُفَدُّوهُمْ يَتَمَّى وَدَفَعٌ ❖❖❖ كَذَا بِتَنْزِيلِ فِرَاشٍ وَمَتَعٌ**

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ خَمْسَةَ أَلْفَاظٍ: ثَلَاثَةٌ مِنْهَا مُطْلَقَةٌ الْحُكْمَ لِجَمِيعِ الرُّوَاةِ وَالثَّقَلَةِ، غَيْرُ مَنْسُوبَةٍ لِرَاوٍ وَلَا نَاقِلٍ مُعَيَّنٍ، وَهِيَ: ﴿تُفَدُّوهُمْ﴾ و﴿يَتَمَّى﴾ و﴿دَفَعٌ﴾، وَلَفْظَيْنِ مَنْسُوبَيْنِ لِأَبِي دَاوُدَ، وَهُمَا: ﴿فِرَاشًا﴾ و﴿مَتَعٌ﴾.

وَقَوْلُهُ: «وَاحْذِفْ» أَمْرٌ لِلْكَاتِبِ؛ أَي: واحذف أيها الكاتب ﴿تُفَدُّوهُمْ﴾ أَي: أَلِفُ ﴿تُفَدُّوهُمْ﴾ لِلْجَمِيعِ، فَهُوَ حُكْمٌ مُطْلَقٌ دَاخِلٌ تَحْتَ قَوْلِهِ فِي الصَّدْرِ: «وَالْحُكْمُ مُطْلَقًا بِهِ إِلَيْهِمْ أَشِيرُ»^(٤)؛ أَي: لِجَمِيعِ الرُّوَاةِ^(٥)، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أَسْرَى تُفَدُّوهُمْ﴾ [الآية: ٨٥]، وَهُوَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ، وَفِيهِ قِرَاءَتَانِ مَشْهُورَتَانِ فِي السَّبْعِ^(٦):

﴿تُفَدُّوهُمْ﴾ هَكَذَا بِالْفِ وَضَمِّ التَّاءِ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ نَافِعٍ، وَعَاصِمٍ، وَالْكَسَائِيِّ^(٧).

(١) انظر: مختصر التبيين: (٦١/٢-٦٢).

(٢) في [الإسراء: ٧١]، و[الحاقة: ١٩].

(٣) وبذلك جرى العمل. وانظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٦)، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٧٩/ب]، الدرّة الصقيلة للليب (مخطوط): [٥٨/ب]، تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٣١٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٨٨)، ودليل الحيران (ص ٥٦).

(٤) البيت رقم: (٣٧).

(٥) قال أبو داود: «﴿تُفَدُّوهُمْ﴾ بغير ألف بين الفاء والذال، واحتمعت على ذلك المصاحف فلم تختلف، واختلف القراء فيه». مختصر التبيين: (١٧٨/٢).

وانظر: المقنع: (ص ١٠)، والبيت رقم (٥١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٠٦).

(٦) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٦٣)، والتيسير للداني: (ص ٧٤)، والنشر لابن الجزري: (٢١٨/٢).

(٧) وهي أيضاً قراءة: أبو جعفر ويعقوب.

﴿تَفْدُوهُمْ﴾ بفتح التاء وسكون الفاء من غير ألف، وهي قراءة ابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو بن العلاء، وحمزة.

ورسمه بغير ألف يُحتمل القراءتين معاً، فمن قرأ بغير ألف فذلك حقيقة رسمه، ومن قرأ بالألف قدر حذف الألف تخفيفاً، فيكون هذا مما اختلفوا في قراءته واتفقوا على رسمه. ثم قال: «يتسمى» يريد: «ويتسمى» بحذف واو العطف، وذلك جائز، ويريد: الألف الأولى التي بين التاء والميم، وأما الألف الثانية التي بعد الميم فهي مرسومة بالياء، فليس هذا موضعها، وإنما تذكر فيما رسم بالياء؛ لأنها مشبهة بألف التانيث. واتفق من هذه العبارة عبارة أبي القاسم في «العقيلة»:

أُولَى يَتَمَى وَنَصْرَى^(١).

ولفظ ﴿الْيَتَمَى﴾ في هذه السورة في مواضع^(٢)، فيحمل عليه مثله من لفظه حيث ورد في كتاب الله عز وجل، لأنه أطلق ولم يُقيد، فحذف الألف منه تخفيفاً^(٣).

وقوله: «ودفع» أراد قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ [الآية: ٢٥١]، فيحمل عليه نظيره في سورة الحج^(٤)، لأنه أطلق أيضاً ولم يُقيد، وفيها قراءتان في السبع مشهورتان^(٥):

﴿دَفَعُ﴾: هكذا بكسر الدال وألف بعد الفاء، وهي قراءة نافع^(٦).

ولباقي القراء: ﴿دَفَعُ﴾ بفتح الدال وسكون الفاء من غير ألف.

(١) أول البيت رقم (١٣٨) من العقيلة، ونمامه: «... فاحذفوا، وتعالى كلها، وبغير الجن الآن جرى». انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٩).

(٢) في [الآيات: ٨٣ و ١٧٧ و ٢١٥ و ٢٢٠].

(٣) انظر: المنقح (ص ١٨)، ومختصر التبيين: (١٧٣/٢)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٩)، والجميلة للجعيري (مخطوط):

[٧٧/أ]، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٥٧/أ]، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٣١٩).

(٤) [الآية: ٤٠].

(٥) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٨٧)، والتيسير للداني: (ص ٨٢)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٣٠).

(٦) وهي أيضاً قراءة: يعقوب وأبي جعفر؛ وهي مصدر «دافع»، والقراءة الأخرى مصدر «دفع».

ورسمها كذلك بغير ألف^(١) يُحتمل القراءتين معاً، فمن قرأها بغير ألف فذلك حقيقة رسمها، ومن قرأها بألف قدر حذف الألف تخفيفاً، فهو مما اختلفوا في قراءته واتفقوا على رسمه مثل: ﴿تَفْدُوهُمْ﴾.

ثم قال: «كذا بتنزيل فرشاً ومتع» أي: مثل هذا محذوف الألف [٤١/ب] «بتنزيل» أي: في «التنزيل»؛ يريد: في الكتاب المنسوب لأبي داود، مثل ما ذكر في «التنزيل» في هذين الحرفين من الحذف ذكر صاحب «المنصف»، لكنه اقتصر على أبي داود، ونسب هذا الحكم إليه دون صاحب «المنصف» اعتماداً منه على الشيخين وكتابيهما - أعني «المفنع» و«التنزيل» - وإنما ذكر من «المنصف» حروفاً قليلة لم يذكرها أبو داود، وكل ما فيه هو في «التنزيل».

وقوله: «فرشاً» يريد: قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا﴾ [الآية: ٢٢]، وهو لفظ متحذ ليس في القرآن غيره، وحذف الألف منه تخفيفاً^(٢). وقوله: «ومتع» هذا لفظ مطلق، وهو متعد في القرآن، لأنه في هذه السورة التي هي البقرة في مواضع منها: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتْعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [الآية: ٣٦]، وكذلك قوله: ﴿مَتَعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَىٰ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الآية: ٢٣٦]، و﴿مَتَعًا إِلَىٰ الْحَوْلِ﴾ [الآية: ٢٤٠]، و﴿وَالْمُطَلَقَاتِ مَتَعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾ [الآية: ٢٤١]، وغير هذا، فيحمل عليه لفظه حيث جاء في كتاب الله ﷻ، لأنه أطلق ولم يقيد، وحذف الألف منه تخفيفاً^(٣).

(١) انظر: المقنع: (ص ١٠ و ١٢)، ومختصر التبيين: (٢/٢٩٩ و ٤/٨٧٨)، والعقيلة البيت رقم (٥٢) في الوسيلة للسخاوي: (١٠٨).

(٢) قال أبو داود في مختصر التبيين (٢/١٠٢): «حذف الألف بين الراء والشين من ﴿فِرَاشًا﴾». وهو موضع واحد في القرآن لا غير، وانفرد بحذف الألف فيه أبو داود دون أبي عمرو الداني، وعليه العمل، كما لا يدخل فيه قوله تعالى: ﴿كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوثِ﴾ [الفارعة: ٤] فهو ثابت الألف. انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٣٢٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٩١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٥٧).

(٣) حيث وقع لأبي داود، ووافقه البنسي في المنصف، وعليه العمل، ولم يتعرض له أبو عمرو الداني. انظر: مختصر التبيين: (٢/١٢٠)، و(٢/٢٩٠-٢٩١)، وتنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٣١٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٩١).

ثم قال رحمه الله:

- [٨٤] وَعَنْهُمَا الصَّعِقَةُ الْأُولَى أَتَتْ ❖❖❖ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ حَيْثُ مَا بَدَتْ
 [٨٥] مَعَ الصَّوْعِقِ اسْتَطَعُوا الْأَلْبَبُ ❖❖❖ ثُمَّ الشَّيْطَانُ دِيرًا أَبُو بَؤُوبَ
 [٨٦] إِلَّا الَّذِي مَعَ خِلَلٍ قَدْ أَلِفَ ❖❖❖ فَرَسَمَهُ قَدْ اسْتَحَبَّ بِالْأَلِفِ

ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ الثَّلَاثَةِ سَبْعَةَ أَلْفَاظٍ: أَوَّلُهَا لَفْظُ ﴿الصَّعِقَةُ﴾، وَآخِرُهَا لَفْظُ ﴿أَبُوبُ﴾، وَذَكَرَ أَنَّ الشَّيْخَيْنِ اتَّفَقَا عَلَى حَذْفِ أَلِفِ الْكَلِمَةِ الْأُولَى مِنْ لَفْظِ ﴿الصَّعِقَةُ﴾ لَا غَيْرَ، وَبَاقِي الْأَلْفَاظِ مِمَّا اخْتَصَّ الشَّيْخُ أَبُو دَاوُدَ بِحَذْفِهِ فِي «التَّنْزِيلِ» دُونَ أَبِي عَمْرٍو، وَلَكِنَّهُ ذَكَرَ بَعْدَ هَذَا أَنَّ لَفْظَ ﴿الشَّيْطَانِ﴾ مَذْكُورٌ فِي «المُقْنَعِ»^(١)، وَتَعَقَّبَهُ عَلَى الْحَافِظِ لِكَوْنِهِ مَذْكُورٌ فِي جُمُوعِ السَّلَامَةِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْهَا، وَإِنَّمَا هُوَ جَمْعُ تَكْسِيرٍ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُهُ حَيْثُ ذَكَرَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

فَقَالَ: «وَعَنْهُمَا الصَّعِقَةُ» أَي: حَذْفُ أَلِفِ ﴿الصَّعِقَةُ﴾. وَقَوْلُهُ: «الْأُولَى» أَي: الْكَلِمَةُ الْأُولَى فِي الْقُرْآنِ، وَهِيَ الَّتِي فِي هَذِهِ السُّورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَخَذَتْكُمُ الصَّعِقَةُ وَأَنْتُمْ نُنظَرُونَ﴾ [البقرة: ٥٥]، وَلَيْسَ فِي السَّبْعِ فِيهَا قِرَاءَةٌ، فَيَكُونُ حَذْفُ الْأَلِفِ مِنْهَا تَخْفِيفًا وَاجْتِنَابًا.

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ: «وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ رُسِمَتْ بِغَيْرِ أَلِفٍ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ مُحَيِّصِ بْنِ الصَّعِقَةَ»، وَلَعَلَّهَا كَانَتْ قِرَاءَةً مَشْهُورَةً فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، فَإِنَّهَا تُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ، وَعَنْ عَائِشَةَ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ^(٢).

زَادَ الْمَهْدَوِيُّ فِي التَّحْصِيلِ: «عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ»^(٣). قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: «وَقَرَأَ بِهَذَا أَبُو رَجَاءٍ^(٤)، وَأَبُو الْعَالِيَةِ^(١)، وَقَتَادَةُ، وَالنَّخَعِيُّ»^(٢).

(١) انظر: (ص ٢٢).

(٢) الوسيلة: (ص ١٠٧-١٠٨).

(٣) انظر: الجامع في أحكام القرآن للقرطبي: (١/٤٠٤)، والمحزر الوجيز لابن عطية: (١/٤٧١).

(٤) هو: عمران بن تيم العطاردى البصرى أبو رجاء، تابعى كبير، كان مخلصاً، وأسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره، توفي

سنة خمس ومائة وله مائة وسبع وعشرون سنة وقيل: مائة وثلاثون.

فَعَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ تَكُونُ مَقْصُودَةٌ بِرِسْمِهَا بَعِيرِ أَلْفٍ؛ لِأَنَّهَا حَقِيقَةٌ رَسْمُهَا، وَتَكُونُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ عَلَى الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ مِمَّا اتَّفَقَ الْقُرَّاءُ عَلَى قِرَائَتِهِ وَرَسْمِهِ، وَعَلَى الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ مِمَّا اِخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ فِي قِرَائَتِهِ وَاتَّفَقُوا عَلَى رَسْمِهِ، لِأَنَّ الْحَافِظَ ذَكَرَهَا فِي الْبَابِ الْمَرْوِيِّ عَنْ نَافِعٍ، وَلَا مُعَارِضَ لَهُ فِي ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ: «وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ حَيْثُ مَا بَدَتْ» أَي: حَيْثُ مَا ظَهَرَتْ، يُرِيدُ: ﴿الصَّعِقَةُ﴾ فَإِنَّ أَلْفَهَا مَحذُوفٌ لِأَبِي دَاوُدَ (٣)، [فَهَذَا مَعَ مَا بَعْدَهُ خَاصٌّ بِأَبِي دَاوُدَ] (٤) دُونَ أَبِي عَمْرٍو. وَأَتَى لَفْظُ ﴿الصَّعِقَةُ﴾ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّعِقَةَ يُظْلِمُهُمْ﴾ [الآية: ١٥٣]، وَفِي سُورَةِ حَمِ السَّجْدَةِ: ﴿صَعِقَةً مِثْلَ صَعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [الآية: ١٣]، وَفِيهَا: ﴿فَأَخَذْتَهُمُ صَعِقَةَ الْعَذَابِ أَلْهُونَ﴾ [الآية: ١٧]، وَفِي سُورَةِ الذَّارِيَاتِ فِي قِصَّةِ ثَمُودَ: ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّعِقَةَ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ [الآية: ٤٤]. فَقَوْلُهُ: «حَيْثُ مَا بَدَتْ» أَي: حَيْثُ مَا ظَهَرَتْ، سَوَاءً كَانَتْ مُنْكَرَةً أَوْ مُعْرَفَةً، وَقَدْ ذَكَرْنَاهَا.

وَفِي قَوْلِ النَّازِمِ بِحَمْدِهِ: «وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ حَيْثُ مَا بَدَتْ» بِلَاغَةٍ وَحُسْنِ عِبَارَةٍ، لِأَنَّهَا عِبَارَةٌ [٤٢/أ] وَافِيَةٌ حَصَلَ بِهَا الْمَقْصُودُ لَفْظًا وَمَعْنَى مَعَ اخْتِصَارِ اللَّفْظِ.

ثُمَّ قَالَ: «مَعَ الصَّوْعِقِ» أَي: عَنْ أَبِي دَاوُدَ حَذْفُ ﴿صَعِقَةُ﴾ مَعَ ﴿الصَّوْعِقِ﴾؛ أَي: **وَكَذَلِكَ** ﴿الصَّوْعِقِ﴾ حَيْثُ مَا بَدَتْ لِأَبِي دَاوُدَ (٥).

معرفة القراء الكبار للذهبي: (٥٨/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٥٣٣/١).

(١) هو: رفيع بن مهران الرياحي أبو العالية، من كبار التابعين، أخذ القرآن عرضاً عن أبي بن كعب وزيد بن ثابت وابن عباس، توفي سنة تسعين.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (٦٠/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢٥٩/١).

(٢) الوسيلة: (ص ١٠٨).

(٣) قال أبو داود في مختصر التبيين (١٤١/٢): «﴿الصَّعِقَةُ﴾ بحذف الألف بين الصاد والعين حيث ما وقعت»، ووافقه على ذلك الشاطبي، وعليه العمل. انظر: البيت رقم (٥١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٠٦)، والجميلة للجعيري (مخطوط): [٣٨/ب]، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٢٣/ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٥٨) (٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: مختصر التبيين: (٢/٩٩ و ٢/١٤١)؛ والشيخ أبو عمرو الداني لم يتعرض له.

«استطعوا» حيث ما بدت إلى آخر ما ذكر عنه بالحذف، لأنه أطلق في هذه الألفاظ كلها، واستثنى من لفظ «الديار» قوله: «إلا الذي مع خلال قد ألف». ولفظ «الصواعق» في هذه السورة - أعني سورة البقرة -: «يجعلون أصبعهم في آذانهم من الصواعق» [الآية: ١٩]، وفي سورة الرعد: «ويرسل الصواعق فيصيب بها من يشاء» [الآية: ١٣].

ثم قال: «استطعوا» ويريد: «استطعوا» بحذف واو العطف، فهو محذوف الألف لأبي داود حيث ما بدأ (١)، وهو لفظ متعدد أتى في القرآن في سورته؛ ففي هذه السورة: «حتى يردوكم عن دينكم إن استطعوا» [الآية: ٢١٧]، وفي سورة الكهف: «وما استطعوا له نقباً» [الآية: ٩٧]، وفي سورة يس: «فما استطعوا مضياً ولا يرجعون» [الآية: ٦٧]، وفي الذاريات: «فما استطعوا من قيام وما كانوا مُنصرين» [الآية: ٤٥].

ثم قال: «الألب» يريد: «والألب» بحذف واو العطف أيضاً كما قلنا، وإنما حذفه ليتزن له النظم، وهذا أيضاً لفظ مطلق محذوف الألف لأبي داود حيث ما بدأ (٢)، لأنه لم يُقيد، ولم يأت هذا اللفظ في جميع القرآن إلا هكذا مُعرِّفاً بالألف واللام؛ ففي هذه السورة: «ولكم في الفصاح حيويتأولي الألب» [الآية: ١٧٩]، وبعده: «وأتقونيتأولي الألب» [الآية: ١٩٧]، فيحمل عليهما جميع ما في القرآن من لفظهما، وحذف الألف تخفيفاً. ثم قال: «ثم الشيطان» له أيضاً بحذف الألف (٣)، وهو لفظ متعدد، وفي هذه السورة: «وأتبعوا ما تنلوا الشيطان على ملك سليمان» [الآية: ١٠٢]، وبعده: «ولكن

(١) أي: حيث ما وقع، قال أبو داود في مختصر التبيين (٢/٢٦٧): «وكذا من «استطعوا» بحذف الألف التي بين الطاء والعين»، وعليه العمل، ولم يتعرض له أبو عمرو الداني.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٤٩٣)، ودليل الحيران للمارغي: (ص ٥٨-٥٩).

(٢) أي: حيث ورد في القرآن، وعليه العمل ولم يتعرض له الداني. انظر: مختصر التبيين: (٢/٢٤٥)، ودليل الحيران للمارغي: (ص ٥٧-٥٨).

(٣) قال أبو داود في مختصر التبيين (١/١٢٠): «(الشيطان) بغير ألف بعد الطاء أين ما أتى، وكيف ما تصرف»، ووافقه على حذفه الداني والشاطبي. انظر: المنع: (ص ١٨)، والبيت رقم (١٣٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٥)، والجميلة للجعري (مخطوط): [٧٦/أ]، والدرة الصقبيلة للبيب (مخطوط): [٥٦/أ].

الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴿﴾ [الآية: ١٠٢]، فَيَحْمَلُ عَلَيْهِ جَمِيعُ مَا كَانَ مِنْ لَفْظِهَا حَيْثُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ، فَحُذِفَ الْأَلْفُ مِنْهُ تَخْفِيفًا.

ثُمَّ قَالَ: «دِيرٌ» يُرِيدُ: «ودِيرٌ» بِحَذْفِ وَאו الْعَطْفِ أَيْضًا كَمَا تَقَدَّمَ، وَلَمْ يَأْتِ فِي الْقُرْآنِ «دِيَارٌ» هَكَذَا مُنْكَرًا، وَإِنَّمَا أَتَى مُعَرَّفًا بِالِإِضَافَةِ وَاللَّامِ؛ فَفِي هَذِهِ السُّورَةِ: ﴿وَلَا تُخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دَيْرِكُمْ﴾ [الآية: ٨٤]، وبعده: ﴿فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دَيْرِهِمْ﴾ [الآية: ٨٥]، وَفِي آخِرِ الْحِزْبِ الرَّابِعِ: ﴿خَرَجُوا مِنْ دَيْرِهِمْ﴾ [الآية: ٢٤٣]، وَبَعْدَهُ: ﴿وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنْ دَيْرِنَا﴾ [الآية: ٢٤٦]، فَيَحْمَلُ عَلَيْهِ شِبْهُهُ مِنْ لَفْظِهِ حَيْثُ وَرَدَ فَيُحْذَفُ (١)، لِأَنَّهُ أَطْلُقَ أَيْضًا وَلَمْ يَقَيِّدْ.

وَأَمَّا الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَلَمْ يَأْتِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ: ﴿فَجَاسُوا خَلَلَ الدِّيَارِ﴾ [الآية: ٥]، وَهُوَ الَّذِي اسْتَحَبَّ أَنْ يُكْتَبَ بِالْأَلْفِ كَمَا قَالَ.

وَأَمَّا ذِكْرُ النَّاطِمِ «دِيرٌ» هَكَذَا وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي الْقُرْآنِ، لِأَنَّ النَّظْمَ لَمْ يَتَهَيَّأْ لَهُ وَلَمْ يَتَزَنَّ إِلَّا كَذَلِكَ، وَلِأَنَّ التَّنْكِيرَ أَصْلٌ وَالتَّعْرِيفَ فَرْعٌ، فَيَدْخُلُ الْمَعْرَفُ تَحْتَ الْمُنْكَرِ وَلَا يَدْخُلُ الْمُنْكَرُ تَحْتَ الْمَعْرَفِ إِلَّا مَا يَقْتَضِي دُخُولَهُ تَحْتَهُ.

ثُمَّ قَالَ: «أَبْوَبٌ» يُرِيدُ أَيْضًا: «وَأَبْوَابٌ» بِحَذْفِ وَاو الْعَطْفِ، وَهَذَا اللَّفْظُ أَتَى فِي الْقُرْآنِ هَكَذَا مُنْكَرًا، وَمُعَرَّفًا بِالِإِضَافَةِ، وَمُعَرَّفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، [فَفِي هَذِهِ السُّورَةِ: ﴿وَأَنْتَوُا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [الآية: ١٨٩] مُعَرَّفًا بِالِإِضَافَةِ، وَمِثْلُهُ: ﴿أَبْوَابَ جَهَنَّمَ﴾ (٢)، وَمِثْلُهُ (٣): ﴿فَتَحَّتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزُّمَرُ: ٧١ و٧٣]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

(١) قال أبو داود في مختصر التبيين (١٧٤/٢-١٧٥): «﴿مِنْ دَيْرِكُمْ﴾ بحذف الألف بين الراء والياء حيث وقع، ووزمها فعلاً بكسر الفاء وفتح العين مخففة وجملتها خمسة عشر موضعاً كلها حذفت الألف منها؛ حاشا الذي في سبحان ﴿خَلَلَ الدِّيَارِ﴾ فليست لي رواية فيه - ثم قال بعد تعدادها - واستحب كتب هذا الذي في بني إسرائيل بألف على اللفظ، ولا أ منع من كتبه بغير ألف».

ولم يتعرض له أبو عمرو الداني، وجرى العمل فيها بالحذف إلا الذي في الإسراء فالعمل فيه بالإثبات. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٥٩).

(٢) في: [النحل: ٢٩]، و[الزمر: ٧٢]، و[غافر: ٧٦].

(٣) سقطت من "ت".

وَأَمَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ: ﴿مُفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٠].

وَأَمَّا النُّكْرَةَ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ﴾ [الحجر: ٤٤]، وفي الزحرف: ﴿أَبْوَابًا وَسُرًّا﴾ [الآية: ٣٤].

وَجَمِيعُ ذَلِكَ مَحْذُوفٌ حَيْثُ مَا وَرَدَ^(١)؛ لِإِطْلَاقِهِ أَيْضًا، وَلِكَوْنِهِ أَتَى بِهِ نَكْرَةً، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ النُّكْرَةَ إِذَا أَتَتْ مُطْلَقَةً مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِسُورَةٍ أَوْ بِحَرْفٍ أَوْ بِمَا يَقْتَضِي التَّقْيِيدُ فَالْمَعْرُوفُ دَاخِلٌ تَحْتَهَا.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى: «إِلَّا الَّذِي مَعَ خِلَالٍ قَدْ أُلْفَ» ظَاهِرُ اللَّفْظِ يَقْتَضِي [٤٢/ب] أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ مِنْ أَقْرَبِ الْمَذْكُورِ الَّذِي هُوَ لَفْظُ «أَبْوَابٍ» وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ بَلْ الْاسْتِثْنَاءُ مِنْ لَفْظِ «دِيَارٍ» الَّذِي قَبْلَهُ، لِتَقْيِيدِهِ ذَلِكَ بِ«خِلَالٍ» فِي قَوْلِهِ: «إِلَّا الَّذِي مَعَ خِلَالٍ قَدْ أُلْفَ»، وَ﴿خِلَالٍ﴾ لَمْ يَأْتِ إِلَّا مَعَ لَفْظِ ﴿الدِّيَارِ﴾، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ: ﴿فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ﴾ [الآية: ٥].

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «أُلْفَ» أَي: عَاهَدَ وَعُرِفَ وَوُجِدَ، وَالْأَلْفُ بِهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ «وُجِدَ»، وَمَعْنَاهُ: إِلَّا الْحَرْفَ الَّذِي وَجِدَ مَعَهُ ﴿خِلَالٍ﴾، وَأَصْلُهُ: مِنْ أَلْفَتُ الشَّيْءِ؛ إِذَا عَاهَدْتُهُ وَاسْتَأْنَسْتُ بِهِ. ثُمَّ قَالَ: «فَرَسَمَهُ قَدْ اسْتَحَبَّ بِالْأَلْفِ»؛ «فَرَسَمَهُ»: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ بِ«اسْتَحَبَّ»، وَالْفَاعِلُ بِ«اسْتَحَبَّ»: أَبُو دَاوُدَ الَّذِي صَدَّرَ بِهِ فِي قَوْلِهِ: «وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ حَيْثُ مَا بَدَتْ»، لِأَنَّ هَذَا كُلُّهُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ.

وَنَصُّ أَبِي دَاوُدَ فِي هَذَا اللَّفْظِ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خِلَالِ الدِّيَارِ﴾ قَالَ: «و﴿الدِّيَارِ﴾ بِالْفِ تَابَتْ، وَلَا أَمْنَعُ مِنْ كِتَابَتِهِ بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَالَّذِي اسْتَحَبَّ الْأَوَّلَ»^(٢).

(١) قال أبو داود في مختصر التبيين (٢/٢٥١): «محذف الألف من كلمة ﴿أبوابها﴾ حيث ما وقعت وكيف ما تصرفت». ولم يتعرض لها الداني، وجرى العمل فيها بالحذف. انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٣٢٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (٤٩٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٥٨).

(٢) مختصر التبيين: (١٧٥/٢).

وقوله: «استحب بالألف» يريد: الألف المعهود في الحروف، وهو حرف التهجّي، وهذا من التجنيس في الكلام^(١)، وهو جناسٌ بديعٌ في الكلام، لأنَّ معنى الثاني غير معنى الأول؛ إذ معنى قوله: «ألف» الأول: عهدٌ ووجد، ومعنى «ألف» الثاني: الحرف المعهود، ومثل هذا من التجنيس قول بعضهم^(٢):

سَعِيًّا لِدَهْرٍ مَضَى وَالْوَصْلُ يَجْمَعُنَا وَنَحْنُ نَحْكِي عِنَاقًا شَكْلُ تَنْوِينِ
فَصِرْتُ إِذَا عَلِقَتْ قَلْبِي حَبَائِلِكُمْ بِسَهْمٍ هَجْرِكَ تَرْمِي ثُمَّ تَنْوِينِي
ف«تَنْوِينُ» الأول غير الثاني، وقد ذكرنا شيئاً من هذه في قول الناظم: «أجلها فاعلم
كتاب المقنع»^(٣)، وكان فيما تقدم مقنع، وإنما ذكرته هنا لحسنه.

ثم قال رحمه الله:

[٨٧] وَالْحَذْفُ عَنْهُمْ فِي الْمَسْكِينِ أَتَى ❀❀❀ وَالْخُلْفُ فِي ثَانِي الْعُقُودِ ثَبَتَا

ذكر في هذا البيت لفظ ❀❀❀ الْمَسْكِينِ [وإنه محذوف الألف في جميع القرآن، عند جميع الرواة، إلا الثاني من لفظ ❀❀❀ الْمَسْكِينِ]❀❀❀ (٤) في سورة العقود فإنه بالخلاف فقال: «والحذف عنهم في المسكين» أي: عن جميع الرواة الناقلين عن المصاحف، لأنه حكمٌ مطلقٌ غيرٌ مُقيّد.

قال أبو داود (٥): «❀❀❀ وَالْمَسْكِينِ ❀❀❀ بغير ألفٍ سواءً كان معرفاً بالألف واللام، أو بالإضافة، [أو كان غير معرف] (٦) - ف❀❀❀ الْمَسْكِينِ ❀❀❀ بالألف واللام كثير، وبالإضافة:

(١) تقدم ذكره معناه عند شرح البيت رقم (٢٢): (ص ٤٠٦).

(٢) ينسب لأبي الفضل الميكالي. انظر: زهر الآداب وثمر الألباب لأبي إسحاق الحصري القيرواني: (٤٢٦/٢).

(٣) البيت رقم: (٢٢).

(٤) سقطت من "ت".

(٥) انظر: مختصر التبيين: (١٧٣/٢ و ٢٤٧/٢).

(٦) سقطت من الأصل.

﴿طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٩٥]، والمنكر نحو قوله: ﴿فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٩] محذوف كُله، - وأتفقت على ذلك المصاحف ولم تختلف .

ومثل ما ذكر أبو داود في «التنزيل» ذكر أبو عمرو في «المقنع»^(١)، وكذلك غيرهما^(٢). وحذف الألف من لفظ ﴿المسكين﴾ تخفيفاً واختصاراً إلا الذي في سورة البقرة في قوله: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ فيحتمل أن يكون حذف ألفه لأجل القراءة الأخرى؛ إذ فيه [وحده] (٣) قراءتان في السبع مشهورتان^(٤):

فنافع وابن ذكوان^(٥) يقرؤون: ﴿طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [بالإضافة والجمع]^(٦).

والباقون بالتثوين ويرفع الميم من ﴿طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ والتوحيد في ﴿مَسْكِينٍ﴾. وأتفقت المصاحف على حذف ألفه فلم تختلف، ورسمه كذلك بغير ألف يحتمل القراءتين معاً، فمن قرأ ﴿مَسْكِينٍ﴾ بالإفراد فذلك حقيقة رسمه، ومن قرأ بالجمع قدر حذف الألف فيه تخفيفاً مراعاة للقراءة الأخرى.

ثم إنه رحمه الله ذكر الخلاف في الثاني في سورة العنود، وهو قوله تعالى في جزاء الصيد:

﴿أَوْ كَفَّرَهُ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [الآية: ٩٥].

واحترز بقوله: «الثاني» من الأول الذي قبل هذا في كفارة اليمين بالله في قوله تعالى

﴿فَكَفَّرْتَهُ بِطَعَامٍ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٨٩] [٤٣/أ]

(١) انظر: المقنع (ص ١٠ و ١٨ و ٨٤).

(٢) أي من علماء الرسم؛ كالشاطبي في البيت رقم (٤٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٩٦)، وابن وثيق في

الجامع: (ص ٤١).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٧٦)، والتيسير للداني: (ص ٧٩)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٢٦).

(٥) وكذلك: أبو جعفر.

(٦) فراغ في "ت".

والخلاف الذي جاء فيه وأشار إليه الناظم هو ما ذكره أبو عمرو في «المقنع» في باب ذكر ما اختلف فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف؛ قال: « وفي بعض المصاحف: ﴿أَوْ كَفَّرَهُ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾ بِأَلِفٍ، وَفِي بَعْضِهَا: ﴿مَسْكِينٍ﴾ بِغَيْرِ أَلِفٍ » (١).
ومثله في «التنزيل» لأبي داود (٢)، وزاد: «ولم يختلف القراء في إنباتها لفظاً على الجمع» (٣).
والألف في قوله: «ثبتنا» لإطلاق القافية.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنَّهُ]:

[٨٨] وَحَذَفَ ادَّرْءُتُمْ رَهْنُ ❀❀❀ حَيْثُ يُحَدِّعُونَ وَالشَّيْطَانُ
[٨٩] كَذَا الشَّيْطَانُ بِمُقْنِعٍ أُثِرَ ❀❀❀ فِي سَالِمِ الْجَمْعِ، وَفِي ذَاكَ نَظْرُ

ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ خَمْسَةَ أَلْفَاظٍ بِالْحَذْفِ لِلْجَمْعِ، فَالْحُكْمُ فِيهَا مُطْلَقٌ لِلْكُلِّ، إِلَّا أَنَّ اللَّفْظَ الْخَامِسَ مِنْهَا وَهُوَ لَفْظُ ﴿الشَّيْطَانِ﴾ تَقَدَّمَ لَهُ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ هُنَا عَلَى جِهَةِ التَّعْقِبِ وَالتَّنْبِيهِ عَلَى الْحَافِظِ، وَإِلَّا فَقَدْ تَقَدَّمَ لَهُ أَنَّهُ مَحذُوفٌ فِيمَا ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ قَبْلَ هَذَا فِي قَوْلِهِ: «ثُمَّ الشَّيْطَانُ دِيرٌ أَبْوَبٌ» (٤).

فَقَالَ: «وَحَذَفَ ادَّرْءُتُمْ»، قُلْنَا: هَذَا حُكْمٌ مُطْلَقٌ لِلْجَمْعِ؛ أَعْنِي: الْحَذْفَ فِي ﴿ادَّرْءُتُمْ﴾، وَيُرِيدُ: حَذْفَ الْأَلِفِ الْأُولَى الَّتِي بَعْدَ الدَّالِّ، وَأَمَّا الْأَلِفُ الَّتِي هِيَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ فَيَأْتِي ذِكْرُهَا فِي بَابِ الْهَمْزِ حَيْثُ يذُكَّرُهَا النَّاطِمُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (٥).
قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمُقْنَعِ» فِي بَابِ مَا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ مَصَاحِفُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ: « [قَالَ

نُصِيرَ] (٦): وَكُتِبُوا ﴿فَادَّرْءُتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢] بِغَيْرِ أَلِفٍ » (٧).

(١) المقنع: (ص ٩٣).

(٢) مختصر التبيين: (٣/٤٦٠-٤٦١).

(٣) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٦٩): « ويترجح فيه الحذف للنظائر، وللمصاحف المدنية؛ وهو الذي عليه

العمل. انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ١٢٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٥٩).

(٤) البيت رقم: (٨٥).

(٥) انظر: البيت رقم (٣٠٩) وشرحه: (ص ٩٠٣).

(٦) سقطت من "ت".

(٧) المقنع: (ص ٨٤).

وقال أبو داود: ﴿فَأَذَرْتُمْ﴾ بِحَذْفِ الْأَلِفِ الزَّائِدِ الْمَوْجُودِ فِي لَفْظِ الْقَارِي بَعْدَ الدَّالِّ (١).

ومثل هذا الذي ذكر أبو عمرو وأبو داود ذكره غيرهما (٢) ممن تكلم على الرسم [مثلهما] (٣)، وحذف الألف منه تخفيفاً واختصاراً.

ثم قال: «رِهْنٌ» يُرِيدُ: «وَرِهْنٌ» بِحَذْفِ وَوِ الْعَطْفِ، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، فَهُوَ أَيْضًا مَحذُوفُ الْأَلِفِ لِلْجَمِيعِ، ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمُقْنَعِ» فِي الْبَابِ الْمَرْوِيِّ عَنِ نَافِعِ (٤)، وَلَا مُعَارِضَ لَهُ فِي ذَلِكَ.

وقال أبو داود في «التنزيل»: «اجتمعت المصاحف على رسم ﴿فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ بغير ألف بين الهاء والتون» (٥).
وفيه قراءتان مشهورتان في السبع (٦):

فَنَافِعُ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَحَمَزَةُ، وَعَاصِمٌ، وَالْكَسَائِيُّ (٧)، يَقْرَأُونَ: ﴿فَرِهْنٌ﴾ بِالْأَلِفِ.
وَابْنُ كَثِيرٍ، وَأَبُو عَمْرٍو، يَقْرَأُونَ: ﴿فَرِهْنٌ﴾ بِضَمِّ الرَّاءِ وَالْهَاءِ مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ.
وَرَسْمُهُ بِغَيْرِ أَلِفٍ يَحْتَمِلُ الْقِرَاءَتَيْنِ مَعًا - كَمَا قَدَّمْنَا فِي غَيْرِهِ - فَهُوَ مِمَّا اتَّفَقَ الْكُتَّابُ عَلَى رَسْمِهِ، وَاخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ فِي قِرَاءَتِهِ.
وقوله: «حَيْثُ يُخَدَعُونَ وَالشَّيْطَانُ» يُرِيدُ: حَيْثُ جَاءَ هَذَا اللَّفْظُ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَعَلَى فِائَتِهِ مَحذُوفُ الْأَلِفِ لِجَمِيعِهِمْ (٨).

(١) مختصر التبيين: (١٦٣/٢).

(٢) كالشاطبي في العقيلة؛ انظر: البيت رقم (٤٧) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٩٦)، والدرة الصقيلة للليث (مخطوط): [٢١/ب]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٣٦/ب].

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) انظر: (ص ١٠).

(٥) مختصر التبيين: (٣٢٢/٢).

(٦) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٩٥)، والتيسير للداني: (ص ٨٥)، والنشر لابن الجزري: (٢٣٧/٢).

(٧) وكذلك: أبو جعفر.

(٨) باتفاق الشيخين. انظر: المقنع: (ص ١٠ و ٨٤)، ومختصر التبيين: (٩١/٢).

وورد هذا اللفظ في القرآن في ثلاثة مواضع: في البقرة موضعان: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَدِّعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [الآية: ٩]، وفي سورة النساء: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ [الآية: ١٤٢].

فأما الأول في سورة البقرة والذي في سورة النساء فليس فيهما في السبع قراءة، فحذف الألف فيهما تخفيفاً^(١).

(١) لم يذكر الشارح بطلقة شيئاً عن حذف الألف في قوله: ﴿خَدِيعُهُمْ﴾ في سورة النساء هل هي بالحذف كسابقتها أم هي بخلاف ذلك؟

قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٤٩٨): « فالناظم لما فهم من عبارة الشيخين أن ذكرهما ﴿خَدِيعُهُمْ﴾ في الموضوعين إنما هو على جهة تتمّة الكلام وبيانه، سكت عنه كما سكت الشاطبي فهما لذلك من كلام أبي عمرو.

والظاهر من تشبيه أبي داود ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ بحذف ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ في الكلمتين، وتنظيره ذلك بالألفات الواقعة بعد الحاء من ﴿خَدِيدِينَ﴾ و﴿خَدِيدُونَ﴾ و﴿خَدِيدًا﴾، مع أن كلا من المنظر به اسم فاعل، أن ذكره لـ ﴿خَدِيعُهُمْ﴾، هو لإرادة حذف ألفه.

ثم قال: " وقد وجدت بطرّة مكتوبة على المحل الثاني من التنزيل ما نصه: « قال في كتابه المسمى بالتبيين المختصر هذا منه: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ بحذف ألفيهما ». وهذه العبارة صريحة في إرادته مع مجاوره. قال الليب عند قول الشاطبي:

واخْدِيعُهُمَا بَعْدُ فِي أَذْرَاءِ تُمْ وَمَسَا كَيْنَ هُنَا، وَمَعَّا يُخَدِّعُونَ حَرَى

ما نصه: « وقد أغفل الشاطبي موضعين في سورة النساء لم يذكرهما في القصيدة وهما قوله تعالى: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾، وقد ذكر أبو عمرو الاتفاق أنهما محذوفتان.

وقد زدت بيتاً أذكر فيه: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ الذين في سورة النساء، وهو هذا:

يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ فَأَخْدِيعُهُمَا فَهَمَّا فِي مُقْبَعِ ذِكْرًا

وقد تقدم وجه إسقاط الناظم له كالشاطبي.

وقال التجيبي: « في النساء ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ﴾ بغير ألف فيهما.

وقد تضافرت هذه الظواهر والنصوص على حذفه، فيترجّح والله أعلم.

وانظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٩٦-٩٧)، والدرّة الصقيلة للليب (مخطوط): [٢٢/ب].

قلت: وقد نظم ذلك أيضاً ابن القاضي فقال:

﴿خَدِيعُهُمْ بِالْحَدْفِ فِي التَّبْيِينِ وَفِي التَّجْيِيبِ فَحَدَّ تَبْيِينِ

ونصه في عمدة البيان كذاك في الليب والإتقان.

ينظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤/ب].

وأما الثاني في سورة البقرة، وهو قوله **عَلَىٰ** : ﴿وَمَا يُخَدِّعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [الآية: ٩] ففيه قراءتان في السبع مشهورتان (١):

فنافع، وابن كثير، وأبو عمرو، يقرؤون: ﴿وَمَا يُخَدِّعُونَ﴾ بضم الياء وفتح الحاء وألف بعدها وبكسر الدال.

وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي^(٢)، يقرؤون: ﴿وَمَا يُخَدِّعُونَ﴾ بغير ألف مع فتح الياء والدال وسكون الحاء.

ورسمه بغير ألف يحتمل القراءتين معاً كما قلنا في غيره. [٤٣/ب]

وأما قوله: «والشيطان» فحذف الألف منه تخفيفاً، وورد لفظ ﴿الشيطان﴾ في مواضع في القرآن، وكأنه يقول: حيث ﴿يُخَدِّعُونَ﴾ فإنه محذوف، وحيث جاء لفظ ﴿الشيطان﴾ فإنه [محذوف أيضاً]^(٣).

ففي سورة البقرة: ﴿فَازِلَهُمَا الشَّيْطَانُ عَنَّا﴾ [الآية: ٣٦]، وفي سورة النساء: ﴿وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [الآية: ٦٠]، وفيها: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [الآية: ٧٦]، وفيها: ﴿لَا تَتَّبِعُوا الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الآية: ٨٣]، إلى غير ذلك [من لفظه]^(٤)، حيث ورد في كتاب الله **عَلَىٰ** فهو محذوف للجميع^(٥).

ثم قال: «كذا الشياطين بمقنع أثر» يريد: بحذف الألف منه لجميعهم، وإنما كرر لفظ ﴿الشياطين﴾ هنا لما فيه من التنبيه على ما ذكر الحافظ في «المقنع» في جموع السلامة،

(١) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٤١)، والتيسير للداني: (ص ٧٢)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٠٧).

(٢) وكذا: أبو جعفر ويعقوب وخلف العاشر.

(٣) في «س»: تقديم وتأخير في الكلمتين.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) باتفاق الشيخين، ووافقهم الشاطبي.

انظر: المقنع: (ص ١٨)، ومختصر التبيين: (٢/١٢٠)، والبيت رقم (٤٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٩٦)،

والدرة الصقبيلة للليب (مخطوط): [٥٦/ب]، والجميلة للجعري (مخطوط): [٧٦/ب].

وليس هو من جموع السلامة؛ وإنما هو [جمع] (١) تكسير لا غير، ولذلك قال الناظم: «فيه نظر»، وإلا فقد ذكره قبل هذا مع ألفاظ ذكرها بالحذف لأبي داود.

ويعني الناظم بقوله: «وفيه نظر» كون الحافظ ذكره في جموع السلامة وليس منها، لأنه قال في «المقنع»: «وكذلك اتفقوا على حذف الألف من الجمع السالم الكثير الدور في المذكر والمؤنث جميعاً، فالذكر نحو: ﴿الْعَلَمِيَّتِ﴾ (٢) و﴿الْصَّادِقِينَ﴾ و﴿الْصَّابِرِينَ﴾

و﴿الْفَاسِقِينَ﴾ و﴿الْمُنْفِقِينَ﴾ و﴿الْكَافِرِينَ﴾ و﴿الْشَّيْطِينَ﴾ (٣).
فذكره مع جموع السلامة (٤).

وقوله: «كذا الشيطان بمقنع أثر» أي: في «مقنع»، فالباء بمعنى: «في»، و«المقنع»: الكتاب المنسوب لأبي عمرو.

وقوله: «أثر» أي: روي، يقال: أثير الحديث أثره أثراً؛ إذا رويته عن غيرك، والحديث المأثور: هو المروي المنقول، ينقله الخلف عن السلف.
قال الأعشى (٥):

إِنَّ الْبَدِيَّ فِيهِ تَمَارِيْتَمَا بَيْنَ لِلْسَّامِعِ وَالْآثِرِ (٦)

أي: الناقل، [وهذا هو الرواية في النظم، وهذا اللفظ] (٧) «أثر» بضم الهمزة وكسر التاء وسكون الراء، ويفتح الظاء من «نظر» وسكون الراء آخر البيت الأخرى، ففيه التعاقب بالفتح

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في الأصل: ﴿الظَّالِمِينَ﴾، وهو تصحيف؛ وما أثبتته من «س»، وهو موافق لما في المقنع.

(٣) المقنع: (ص ٢٢).

(٤) قال الرجاعي في تنبيه العطشان (ص ٣٢٩): «وفي ذكر ﴿الشَّيْطِينَ﴾ في أمثلة جمع المذكر السالم وهم غلط، لأنه جمع تكسير، وهذا يدل على تصديق قولهم: "لكل عالم هفوة"، لأن أبا عمرو الداني كحلته - مع جلالة قدره ونهاية إدراكه - مثل جمع المذكر السالم بمثل جمع التكسير، ولو سئل عن ذلك لقال: جمع تكسير، فسبحان من لا عيب فيه وعلا».

(٥) سبقت ترجمته.

(٦) ديوان الأعشى الكبير: (ص ١٤١)، وفيه بدل «الآثر»: «الناظر»، ومعنى «تماريتما» أي: اختلفتما.

(٧) في «س»: «هكذا هي الرواية، ففي النظم في هذه اللفظة».

على الكسر قبل حرف «الروي»^(١)، وذلك جائز، وكذلك التعاقب بالكسر على الفتح جائز أيضاً، ويُسميه أهل القافية: «التوجيه»^(٢).
قال امرؤ القيس:

فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتَهَا فَتَوَّبًا نَسَيْتُ وَتَوَّبًا أَجْرُ
وَلَمْ يَرْنَا كَالِي كَاشِحٌ وَلَمْ يُفْشُ مِنَّا لَدَى الْبَيْتِ سِرٌّ
وَقَدْ رَأَيْتِي قَوْلَهَا: يَا هَنَاهُ وَيَحْكُ الْأَحْقَتَ شَرًّا بِشَرٍّ^(٣)

فَأَعْقَبَ بِالْفَتْحِ عَلَى الْكُسْرِ فِي الْبَيْتِ الثَّلَاثِ وَالَّذِي قَبْلَهُ كَمَا فَعَلَ النَّاطِمُ، فَيَجُوزُ التَّعَاقُبُ بَيْنَ الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ قَبْلَ حَرْفِ الرَّوِيِّ؛ كَانَتْ الْقَافِيَةُ سَاكِنَةً أَوْ مُطْلَقَةً.
وَأِنَّمَا يَمْتَنِعُ التَّعَاقُبُ بَيْنَ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ فِي «الدَّخِيلِ»؛ وَهُوَ: الْحَرْفُ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ التَّاسِيسِ وَحَرْفِ الرَّوِيِّ^(٤)، وَ«التَّاسِيسُ»: هُوَ الْأَلْفُ الَّذِي يَكُونُ قَبْلَ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ حَرْفِ الرَّوِيِّ^(٥)، وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْحَرْفُ: «الدَّخِيلُ» - كَمَا قُلْنَا - وَهَذَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْعَرُوضِ.

ثُمَّ قَالَ:

[٩٠] وَعَنْهُمَا أَصْحَبُ مَعَ أُسْرَى ❁❁❁ ثُمَّ الْقَيْمَةِ مَعَ التَّصَرَى

(١) الروي: هو الحرف الذي يختاره الشاعر من الحروف الصالحة، فيبني عليه قصيدته، ويلتزمه في جميع أبياتها، وإليه تنسب القصيدة؛ فيقال: قصيدة همزية إن كانت الهمزة.

انظر: كتاب القوافي للتوحي: (ص ٩٣)، والموجز في معرفة القوافي لأبي البركات ابن الأنباري: (ص ٣٢).

(٢) «التوجيه»: هو حركة ما قبل الروي المقيد - أي: الساكن - شريطة ألا يكون في القافية «دخيل»، أي: ينبغي ألا تكون القافية مؤسسة؛ وسمي بذلك لأن الشاعر له الحق أن يوجهه إلى أي جهة شاء من الحركات.

انظر: القوافي للتوحي: (ص ١١٠)، والموجز في معرفة القوافي لأبي البركات ابن الأنباري: (ص ٣٦).

(٣) ديوان امرئ القيس: (ص ٧٠)؛ ومعنى «تسدديتها»: علقتها وتناولتها، و«الكالي»: الحافظ والمراقب، و«الكاشح»: المتولي عنك بوجهه، «ياهناه»: يا رجل وثقل لمن يستحقر.

(٤) وهو حرف متحرك يقع بين ألف التأسيس والروي، وسمي دخيلاً لأنه دخيل في القافية؛ وذلك لسوقه بين حرفين - الروي والتأسيس - خاضعين لمجموعة من الشروط، في حين لا يخضع هو لشروط مماثلة فشابه الدخيل في القوم.

انظر: الموجز في معرفة القوافي لأبي البركات ابن الأنباري: (ص ٣٤).

(٥) ويجب أن يكون هذا الحرف الذي يفصل بين ألف التأسيس وحرف الروي صحيحاً، وهو الذي يسمى «الدخيل»، فسُميت الألف تأسيساً لأنه يُحافظُ عليها في قافية القصيدة كأنها أسُّ للقافية، وقيل: لأنها تقدمت على جميع حروف القافية.

انظر: الموجز في معرفة القوافي لأبي البركات ابن الأنباري: (ص ٣٤).

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَرْبَعَةَ أَلْفَاظٍ عَنِ الشَّيْخَيْنِ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ: «وَعَنْهُمَا أَصْحَابُ مَعَ» أَي: حَذَفُ أَلْفٍ ﴿أَصْحَابُ﴾ كَمَا قَدَّمْنَا فِي مِثْلِ هَذَا.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمَقْنَعِ»: «وَكَذَلِكَ حَذَفُ الْأَلْفِ بَعْدَ الْحَاءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَصْحَابُ النَّارِ﴾^(١) و﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾^(٢)، و﴿أَصْحَابُ مَدِينٍ﴾^(٣)، وَشِبْهُ ذَلِكَ»^(٤).
وَمِثْلُهُ فِي «التَّنْزِيلِ» لِأَبِي دَاوُدَ^(٥)، وَحَذَفُ الْأَلْفِ مِنْهُ تَخْفِيفًا^(٦).

وَوَرَدَ هَذَا اللَّفْظُ الَّذِي هُوَ ﴿أَصْحَابُ﴾ [٤٤/أ] فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ فِي الْقُرْآنِ، وَفِي هَذِهِ السُّورَةِ الَّتِي هِيَ سُورَةُ الْبَقَرَةِ مَوَاضِعَ^(٧)، فَيَحْمَلُ عَلَيْهَا أَمْثَالَهَا مِنْ لَفْظِهَا حَيْثُ جَاءَتْ، لِأَنَّ قَدَّمْنَا أَنَّ هَذِهِ التَّرْجِمَةَ شَبِيهَةٌ بِالْبَابِ الَّذِي ذَكَرَ الشَّاطِبِيُّ فِي «عَقِيلَتِهِ»، وَهُوَ بَابُ الْحَذْفِ فِي كَلِمَاتٍ يُحْمَلُ عَلَيْهَا أَشْبَاهُهَا^(٨)، فَلَا يَذْكَرُ فِي هَذِهِ التَّرْجِمَةِ إِلَّا مَا جَاءَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، فَإِنَّ كَانَ مُتَّحِدَ اللَّفْظِ وَجَاءَ مَحذُوفًا ذَكَرَهُ وَكَانَ حُكْمُهُ ذَلِكَ مِثْلَ: ﴿أَسْرَى﴾، و﴿تَفَدَّوهُمْ﴾ الَّذِي يُذْكَرُ بَعْدَ هَذَا، وَ[إِنْ]^(٩) كَانَ مُتَعَدِّدَ اللَّفْظِ وَاطَّرَدَ الْحُكْمُ فِيهِ بِالْحَذْفِ فَاجْتَزَأَ^(١٠) بِكَلِمَةٍ مِنْهُ، وَحُمِلَ عَلَيْهَا أَشْبَاهُهَا إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ مِثْلَ: ﴿أَصْحَابُ﴾ و﴿الْقَيْمَةِ﴾ و﴿النَّصْرَى﴾ الَّذِي فِي الْبَيْتِ.

وَقَوْلُهُ: «مَعَ أَسْرَى» أَي: وَعَنْهُمَا [حَذَفُ أَلْفٍ] ﴿أَصْحَابُ﴾ مَعَ^(١١) حَذَفِ أَلْفٍ ﴿أَسْرَى﴾^(١)، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أَسْرَى تَفَدَّوهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، وَيُرِيدُ الْأَلْفَ

(١) وهو متعدد في القرآن.

(٢) وهو متعدد أيضا في القرآن.

(٣) في: [التوبة: ٧٠]، و[الحج: ٤٤].

(٤) المقنع: (ص ١٨).

(٥) مختصر التبيين: (٢/١٢٤).

(٦) باتفاق الشيخين ومتابعة الشاطبي لهما في العقيلة؛ البيت رقم (١٣٧) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٧).

(٧) في: [الآيات: ٣٩، ٨١، ٨٢، ١١٩، ٢١٧، ٢٥٧، ٢٧٥].

(٨) انظر: الوسيلة للسخاوي (ص ٢٦٣).

(٩) سقطت من الأصل.

(١٠) أي: اكتفى.

(١١) سقطت من "ت".

الألف الذي بين السين والراء، وأما الألف الثانية فبابها ترجمته: «وهاك ما بألف قد جاء والأصل أن يكون رسماً [ياء]» (٢) «(٣)».

وهذا اللفظ - أعني لفظ ﴿أسرى﴾ - متحد ليس في القرآن غيره، وفيه قرأتان في السبع مشهورتان (٤):

فحمزة يقرأه: ﴿أسرى﴾ على وزن: «فعلى»، والباقون يقرؤونه - أعني لفظ

﴿أسرى﴾ - على وزن: «فعلى».

ورسمه بغير ألف يحتمل القراءتين معاً.

وقوله: «ثم القيممة مع النصرى» يريد: ثم ألف هذه اللفظة محذوف عنهما.

وفي قوله: «ثم القيممة» روايتان: ضم التاء وكسرها، فبالضم يكون قوله: «القيمة» معطوف على «أصحاب»، لأن «أصحاب» مرفوع بالابتداء، والخبر في المحرور قبله الذي هو قوله: «عنهما»، ويحتمل أن يكون مرفوعاً بالفاعلية على تقدير: «وجاء عنهما»، وعلى كلا الإعرابين فهو مرفوع.

ف«القيمة» على رواية ضم التاء معطوفة عليه، وعلى رواية كسر التاء يكون معطوفاً على «أسرى» مخفوضاً بالظرف.

وقوله: «مع النصرى» يريد أيضاً: مع ألف ﴿النصرى﴾، ويريد أيضاً: الألف الأولى التي بين الصاد والراء، وأما الثانية فليس هذا بابها، لأنها ألف تأنيث؛ إذ وزنها «فعلى» فبابها الباب الذي قدمنا ذكره في باب «أسرى» (٥).

وحذف الألف من لفظ ﴿القيمة﴾ ولفظ ﴿النصرى﴾ تخفيفاً واختصاراً.

قال أبو داود: «و﴿القيمة﴾ بحذف الألف حيث ما وقع» (٦).

(١) باتفاق الشيخين؛ انظر: المقنع: (ص ١٠)، ومختصر التبيين: (١٧٧/٢-١٧٨).

(٢) في الأصل: «..الخ».

(٣) البيت رقم: (٣٥٧)؛ وهو «باب رسم الألف ياء».

(٤) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٦٤)، والتيسير للداي: (ص ٧٤)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢١٨).

(٥) أي: باب رسم الألف ياءً.

(٦) مختصر التبيين: (١٧٩/٢).

وفي «المقنع»: «وكذلك حذفوها بعد الياء في ﴿الْقِيَمَةِ﴾ في جميع القرآن»^(١).
ومثل ما ذكر الشيخان ذكر غيرهما^(٢).

قال في «المقنع»: «وكذلك حذفوها بعد الصاد في قوله: ﴿النَّصْرَى﴾ و﴿نَصْرَى﴾».
ومثل هذا ذكره غيره^(٣).

ووقع هذان اللفظان في هذه السورة [في مواضع^(٤)] ^(٥)، [وفي مواضع كثيرة في القرآن،
متعدد لفظها] ^(٦).

ثم قال رحمه الله:

[٩١] وَبَعْدُ نُونٍ مُضْمَرٍ أَتَاكَ حَشَوًا كَرَدْنَهُمْ وَعَاءِ تَيْنِكَ

أي: وعنه ما حذف الألف الواقعة بعد نون الضمير، وكذلك أتى عن غيرهما، لأن حذف الألف بعد نون المضمرة متفق عليها في جميع المصاحف، بشرط أن يكون الألف حشواً كما قال، ومعنى «حشواً»: وسطاً، ومنه: الحشو؛ وهو ما في البطن، وما تنطوي عليه الأضلاع، وهو وسط الإنسان^(٧)، فتُحذف هذه الألف بشرط أن تكون وسطاً في الكلمة لا طرفاً^(٨)،

(١) المقنع: (ص ١٨).

(٢) كالإمام الشاطبي في البيت رقم (١٣٧) من العقيلة؛ في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٧)، والدرة الصقيلة للليب (مخطوط): [٥٦/ب]، والجميلة للجعيري (مخطوط): [٧٦/ب].

(٣) كأبي داود؛ حيث قال في مختصر التبيين (١٥٤/٢): «﴿النَّصْرَى﴾ بحذف الألف قبل الراء وإثبات ياء بعدها على الإمامة».

وكذلك ذكره الشاطبي في العقيلة؛ البيت رقم (١٣٨) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٩)، والدرة الصقيلة للليب (مخطوط): [٥٧/أ]، والجميلة للجعيري (مخطوط): [٧٧/أ].

(٤) في: [الآيات: ٦٢ و ١١١ و ١١٣ و ١٢٠ و ١٣٥ و ١٤٠].

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) في «س»: «وهما كثير في القرآن، متعدد لفظهما».

(٧) انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة حشا»: (١٧٨/١٤)، وتاج العروس للزبيدي «مادة حشو»: (٤٣٢/٣٧).

(٨) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٥٠٢-٥٠٣): «يحتمل أن يكون سبب اختصاص المتوسطة بالحذف، أن حذف الاختصار لا يُعهد في الأطراف، بل في الحشو فقط، فحجروا^(٨) في نون الضمير على ذلك السنن، واعتبر مثل هذا في ألف المثني، وفي الألف الواقعة بعد اللام فيما يأتي، وسبب ذلك والله أعلم: أن الأطراف معتبرة في الوقوف حذفاً وثبوتاً، لما تقرر أن الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه، على مراد الابتداء به والوقوف عليه، فحفوظ فيها على مطابقة المفوظ به، ما لم

مِثْلَ مَا مَثَّلَ بِهِ كَمَا: ﴿زَدْنَهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]، و﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، و﴿وَأَتَيْنَهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ [الكهف: ٨٤]، و﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥]، و﴿وَأَتَيْنَهُ الْحُكْمَ صَبِيحًا﴾ [مريم: ١٢]، و﴿فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٥٠]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

فَإِنْ وَقَعَتْ هَذِهِ الْأَلْفُ طَرَفًا نَحْوُ: ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زُجُورًا﴾ (٢)، و﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾ [لقمان: ١٢]، و﴿وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ (٣)، و﴿وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَدَابِ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا، وَتَبَّتْ إِجْمَاعًا مِنَ الْكُتَّابِ، لِئَلَّا يَلْتَسِبَ بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّلَامِ مِثْلُ: ﴿وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ (٤) [النساء: ٢١].

قَالَ فِي «الْمُقْنَعِ»: «وَكَذَلِكَ حَذَفُوا الْأَلْفَ بَعْدَ النُّونِ الَّتِي فِي ضَمِيرِ جَمَاعَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ [٤٤/ب] نَحْوُ: ﴿أَنْجَيْنَاكُمْ﴾ و﴿آتَيْنَاكُمْ﴾ و﴿مَكَّنَّاكُمْ﴾ و﴿آتَيْنَاهُ﴾ و﴿عَلَّمْنَاهُ﴾ و﴿آتَيْنَاكَ﴾ و﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾ و﴿أَشَانَهُنَّ﴾ و﴿فَجَعَلْنَهُنَّ﴾ و﴿وَزَيَّنَّاها﴾ و﴿فَرَشْنَاهَا﴾ و﴿فَفَهَّمْنَاهَا﴾، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ» (٥).

وَمِثْلَ مَا ذَكَرَ الْحَافِظُ فِي «الْمُقْنَعِ» ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ فِي «التَّنْزِيلِ» (٦)، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُمَا (١).

يحافظ في الحشو، ولذا لا تجد ألفا يحذف اختصارا طرفا، وما حذف من الياءات والواوآت التزم حلُّ أئمة القراءة حذفه في الوقف، وبعضهم في الوصل أيضا، ولا يعهد لهم مثل هذا فيما حذف حشوا، وهذا بخلاف ما حذف من حروف العلة طرفا، لاجتماع مثلين نحو ﴿تَرْتَمَا﴾ أو ﴿نِدَاءً﴾ في أحد وجهيهما و﴿لِيسْتَوْا﴾ و﴿يُحْيِي﴾ في أحد وجهيهما، فلم يعتبر في الوقف لظهور علة حذفه.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) [النساء: ١٦٣] و[الإسراء: ٥٥].

(٣) [البقرة: ٥٠] و[الأنفال: ٥٤].

(٤) سقطت من «س».

(٥) المقنع: (ص ١٧).

(٦) قال في مختصر التبيين (٢/٧٣-٧٤): «و﴿رَزَقْنَاهُمْ﴾ بحذف الألف التي هي ضمير جماعة المتكلمين الموجودة في اللفظ بين النون والهاء من هذه الكلمة وشبهها حيث ما أتت نحو: ﴿آتَيْنَاهُمْ﴾، ﴿وَأَذْنَبْنَاكُمْ﴾،، و﴿فَجَعَلْنَاهُمْ﴾ و﴿فَجَعَلْنَاهَا﴾ وشبهه».

والألف في قوله: «أتكا» و«آتينكا» لإطلاق القافية.

ثم قال رحمه الله:

وَنَحْوِ: إِسْحَاقَ، وَنَحْوِ: عِمْرَانَ	***	وَالْأَعْجَمِيَّةُ كَنَحْوِ: لُقْمَانَ	[٩٢]
ثُمَّتَ: هَارُونَ، وَفِي إِسْرَائِيلَ	***	وَنَحْوِ: إِبْرَاهِيمَ مَعَ إِسْمَاعِيلَ	[٩٣]
مِنْ صُورَةَ الْهَمَزِ بِهِ إِذْ كُتِبَا	***	ثَبَّتَ عَلَى الْمَشْهُورِ لَمَّا سَلَبَا	[٩٤]
إِذْ كَانَ أَيْضًا وَأُوهُ مَفْقُودًا	***	وَبِاتِّفَاقِ اثْبَتُوا دَاوُدَا	[٩٥]

هذه الآيات العشرة التي أولها: «وَالْأَعْجَمِيَّةُ كَنَحْوِ لُقْمَانَ» وآخرها: «وَفِي سُلَيْمَانَ أَتَى كَذَلِكَ» (٢) ذكر فيها هذه الأسماء الأعجمية؛ وهي أكثرها، والعربية؛ وهي أقلها.

وقسمها على ثلاثة أقسام:

قسم اتفقت المصاحف على حذف الألف منه.

وقسم اتفقت المصاحف على إثبات الألف فيه.

وقسم اختلفت المصاحف في حذف الألف منه وإثباتها.

وسياتي [ذكرها] (٣) إن شاء الله تعالى.

فقال هنا: «وَالْأَعْجَمِيَّةُ» أي: وعنهما حذف الألف من الأسماء العجمية، أو حذف ألف

[الأسماء] (٤) الأعجمية (٥).

(١) كالشاطبي في العقيلة؛ البيت رقم (١٣٥) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٤).

(٢) البيت رقم: (١٠١).

(٣) في «س»: «ذكره آخرها».

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٥٠٣): «ولكن ذلك الحذف بشروط أربعة:

أحدها: أن يكون الاسم علما، احترازا عن نحو ﴿وَمَارِئُ﴾.

وثانيها: قال الجعبري: أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف، احترازا عن نحو ﴿عَادِ﴾.

وعهدته في كونه عجميا عليه، إذ لم أر من قال بعجميته، وإنما هو فيما وقفت عليه أبو قبيلة عربية، وسُميت به

ثالثها: أن يكون الألف حشوا، احترازا من نحو: ﴿عَادَمَ﴾ و﴿زَكَرِيَّاءَ﴾ و﴿يَحْيَى﴾ و﴿عِيسَى﴾ و﴿مُوسَى﴾، لأن

الهمز لا وجود له في المصحف فهمزة ﴿عَادَمَ﴾ و﴿زَكَرِيَّاءَ﴾ فيه غير حشو، وأيضا فإن الموجود من حروف ﴿عَادَمَ﴾

ثلاثة فقط.

ثُمَّ قَالَ: «كَنْحُو» [مُرَادُهُ بِالنَّحْوِ هُنَا: الشَّبِيهُ وَالنَّظِيرُ وَالْمِثَالُ، فَقَوْلُهُ: «كَنْحُو» أَي: كَمِثْلٍ] (١) «لُقْمَانُ» وَمَا بَعْدَهُ مِمَّا مَثَّلَ بِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمُقْنَعِ»: «وَأْتَفَقَ كُتَّابُ الْمَصَاحِفِ عَلَى حَذْفِ الْأَلْفِ فِي الْأَسْمَاءِ الْعَجْمِيَّةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ نَحْوُ: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ و﴿إِسْمَاعِيلَ﴾ و﴿إِسْحَاقَ﴾ و﴿هَارُونَ﴾ و﴿عِمْرَانَ﴾ و﴿لُقْمَانَ﴾، وَشِبْهَهَا» (٢). وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ غَيْرُهُ (٣) مِثْلَ مَا ذَكَرَ.

وَإِنَّمَا حُذِفَتِ الْأَلْفُ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْعَجْمِيَّةِ لِثِقَلِهَا، أَلَّا تَرَى أَنَّهَا لَا تَنْصَرِفُ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِشَبْهِهَا بِالْفِعْلِ فِي الثَّقَلِ، فَخَفَّفَتْ بِحَذْفِ أَلْفِهَا.

وقَوْلُهُ: «ثَمَّتْ هَارُونَ»؛ «ثُمَّ»: حَرْفٌ عَطْفٌ وَلِحَقَّتْهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ، وَلَيْسَ فِي الْحُرُوفِ مَا يُؤْتَتْ هَكَذَا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ إِلَّا «رُبٌّ» و«ثُمَّ» (٤)، وَيُؤْتَتْ «بَلٌّ» بِالْأَلْفِ فَيُقَالُ: «بَلِيٌّ»؛ عَلَى مَا قِيلَ فِيهِ فِي بَعْضِ الْأَقْوَالِ، وَأَنَّ الْأَلْفَ زِيدَتْ فِي «بَلٌّ» لِتَأْنِيثِ الْكَلِمَةِ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ (٥).

وقَوْلُهُ: «وَفِي إِسْرَائِيلَ» يُرِيدُ: وَفِي أَلْفِ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾، وَفِي هَذَا الْبَيْتِ التَّضْمِينُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَهُ فِي قَوْلِهِ: «ثَبَّتْ عَلَى الْمَشْهُورِ لَمَّا سَلَبْنَا»، وَمَعْنَى «سَلَبَ»: انْتَزَعَ.

وقَوْلُهُ: «مِنْ صُورَةِ الْهَمْزِ»؛ «مِنْ»: زَائِدَةٌ فِي قَوْلِهِ: «مِنْ صُورَةِ» أَي: سَلَبَ صُورَةَ الْهَمْزَةِ، وَإِنْ فَسَّرْنَا «سَلَبَ» مَعْنَى «عَرِيٌّ»، وَأَبْقَيْنَا «مِنْ» عَلَى حَالِهَا فَتَقُولُ: لَمَّا عَرِيٌّ مِنْ صُورَةِ الْهَمْزِ.

وقَوْلُهُ: «بِهِ»: الضَّمِيرُ فِي «بِهِ» عَائِدٌ عَلَى الْاسْمِ الَّذِي هُوَ «إِسْرَائِيلُ»، أَي: لَمَّا سَلَبَ هَذَا الْاسْمُ صُورَةَ الْهَمْزَةِ الَّتِي كَانَتْ بِهِ أَنْ لَوْ كُتِبَ عَلَى الْأَصْلِ لَكُتِبَ بِيَاءَيْنِ: يَاءُ صُورَةِ

رابعها: أن يكون الاسم مستعملا، وقد أفاد بهذا الشرط بقوله بعد: «وما أتى وهو لا يستعمل». البيت، وهذا مستلزم للشرط الأول، إذ لا يوجد في القرآن اسم أعجمي غير علم، كثير الاستعمال، وأفاد الثاني والثالث بالمثل.

(١) سقطت من الأصل .

(٢) المقنع: (ص ٢١).

(٣) كأبي داود في مختصر التبيين، وسيذكر قوله خلال شرح للأسماء الأعجمية الآتية؛ وكذلك تعرض لها ابن وثيق في الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف: (ص ٣٤-٣٥)، والشاطبي في العقيلة الأبيات: (١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٩٠).

(٤) انظر: الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس: (ص ٧٠)، اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٢/٢٧٢)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٢/٢١٩ و ٢/٣١٩).

(٥) انظر: الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس: (ص ١٠٣)، والجنى الداني في حروف المعاني للمراي: (ص ٤٢٠)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٢/١٩١).

للهمزة، والياء الثانية [فيه] (١) التي جاءت بعد الهمزة، فسلب صورة الهمزة التي كانت [تكون] (٢) به أن لو كتب في الخط على الأصل، لكنهم لم يكتبوها، وحذفوها كراهة اجتماع ياءين في محل واحد ليس بينهما حائل، وهم يكرهون اجتماع الأمثال، فحذفوها وأبقوا الهمزة مكان الصورة، لأن الهمزة قد تستغني عن الصورة في هذه الأحوال.

ويحتمل أن يكون الضمير في «به» عائداً على الهمز على تقديم في البيت وتأخير، ويكون التقدير: لما سلب من صورة الهمز إذ كتب به - أي بالهمز - فسلب الصورة.

وقوله: «إذ كتب»؛ «إذ ضرب لما مضى من الزمان، والعامل فيه قوله: «لما سلب» أي: سلب [٤٥/أ] صورة الهمزة حين كتب.

والألف في قوله: «سلباً» و«كتبا» لإطلاق القافية، وفي ضمن قوله: «ثبت على المشهور» أن فيه الحذف على غير المشهور.

ففي ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ إذا قولان: الحذف والإثبات؛ والمشهور الإثبات (٣)، [وعلة ذكرها] (٤) هو حذف صورة الهمزة [منها] (٥)، فأثبتوا الألف [فيه] (٦) لئلا يتوالا حذفان على [الكلمة] (٧)، وهما حذف الألف والياء التي حذفت منه، وهي صورة الهمزة.

وهذا الذي ذكر التأظم هو نص الحافظ في «المقنع»، قال: «وكذلك ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ رسم بالألف أيضاً في أكثر المصاحف، لأنه قد حذفت منه الياء التي هي صورة الهمزة، وقد وجدت في بعض المصاحف القديمة المدنية، والعراقية، والعنق القديمة، بغير ألف، وإثباتها أكثر» (٨).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) وهو الذي عليه مصاحف أهل المغرب، وذهب أهل المشرق إلى الحذف إتباعاً لأبي داود، وموافقة لأقل المصاحف. انظر: مختصر التبيين: (٢/١١٤-١١٥ و ٢/١٢٤)، وتنبية العطشان: (ص ٣٣٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٠٤)، ودليل الحيران: (ص ٦٣).

(٤) في «س»: «وعلته ما ذكر».

(٥) في «س»: «منه».

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) في «س»: «اسم واحد».

(٨) المقنع: (ص ٢٢).

ثم قال: «وباتفاق أثبتوا داوداً» يريد: وباتفاق من الكتاب أو الرواة عن المصاحف أثبتوا ﴿داوُد﴾ أي: ألف هذا الاسم، فذكر الاتفاق من جميعهم على إثبات ألف ﴿داوُد﴾^(١).

قال: «إذ كان أيضاً واؤه مفعوذاً» فـ«إذ» هنا للتعليل؛ على حد قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ يَوْمَئِذٍ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ﴾ [الزحرف: ٣٩]، ومعناه أنهم أثبتوا ألفه لأجل أنهم حذفوا إحدى الواوَيْن منه.

ومعنى قوله: «مفعوذاً» أي: معدوماً، وأصل الفقد: عدم الشيء بعد وجوده، وتلفه بعد حضوره، ومعنى قولنا: «معدوماً»: أي في الخط دون اللفظ.

وهذا الذي ذكر الناظم أيضاً في ﴿داوُد﴾ هو نص الحافظ في «المقنع»، قال: «أمَّا ﴿داوُد﴾ فلم يختلِفوا في رسمه بألف في كلِّ المصاحف، لأنهم حذفوا من هذا الاسم واواً، فلم يحذفوا لذلك الألف فيه»^(٢).
ومثل هذا ذكر أبو داود^(٣)، وغيره^(٤).

فإن قيل: ما الفرق بين ﴿داوُد﴾ و﴿إسْرَئِيل﴾؛ فإنَّ ألف ﴿داوُد﴾ ثابتة إجماعاً وألف ﴿إسْرَئِيل﴾ مُخْتَلَفٌ فِيهَا بِالْحَدْفِ وَالْإِثْبَاتِ، وَكِلَاهُمَا اسْمَانِ أَعْجَمِيَّانِ، حُذِفَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَرْفٌ؛ فَحَدَفُوا مِنْ ﴿داوُد﴾ إِحْدَى الْوَائِيْنِ، وَحَدَفُوا مِنْ ﴿إسْرَئِيل﴾ إِحْدَى الْيَاءِيْنِ؟

فالجواب: إنَّ ﴿إسْرَئِيل﴾ أَكْثَرُ ثِقَلًا مِنْ ﴿داوُد﴾، وَبَيَانَ ثِقَلِهِ مِنْ وَجْهِهِ:

(١) ولفظه متعدد في القرآن، واجتمعت المصاحف على رسمه بواو واحدة، وهذا مما دخلت فيه الواو الثانية للبناء، واتفق علماء الرسم على حذف الواو الثانية الساكنة، وإثبات الأولى المتحركة، واختاره الشيوخ واتفق الجميع على إثبات الألف.
انظر: المحكم للداوي (١٧٣)، والمقنع (٣٦)، ومختصر التبيين (٢٢٩/٢)، وأصول الضبط لأبي داود (ص ٢٠٧-٢٠٩)،
ودليل الحيران للمارغني (ص ٦٣).

(٢) المقنع: (ص ٢٢).

(٣) انظر: مختصر التبيين: (٩٧/٢) و(٢٩٩/٢) و(٤٢٨/٢).

(٤) كالشاطبي في العقيلة؛ البيت رقم (١٤٩) في الوسيلة: (ص ٢٩٠).

أَحَدُهَا: أَنَّ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ أَكْثَرُ حُرُوفًا مِنْ ﴿دَاوُدَ﴾؛ لِأَنَّ ﴿دَاوُدَ﴾ خَمْسَةَ أَحْرَفٍ بِالْمَحذُوفِ، وَقَدْ رَاعُوا ذَلِكَ فِي جُمُوعِ وَأَسْمَاءِ حَذَفُوهَا لِأَجْلِ هَذَا الْمَعْنَى، لِأَنَّ الْحَذْفَ الْمَقْصُودَ بِهِ الْاِخْتِصَارُ وَالتَّخْفِيفُ، فَإِذَا كَثُرَتْ حُرُوفُ الْأِسْمِ خَفَّفُوهَا بِحَذْفِ الْأَلْفِ مِنْهُ، وَبِهَذِهِ الْعِلَّةِ اعْتَلُّوا لِحَذْفِ أَلْفِ ﴿مِيكَالَ﴾ الَّذِي اتَّفَقَتِ الْمَصَاحِفُ عَلَى حَذْفِهِ، وَأَثْبَتُوا الْأَلْفَ فِي أَسْمَاءٍ غَيْرِهِ لِكَوْنِهِ أَكْثَرَ مِنْهُ حُرُوفًا، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ قَدْ قِيلَ إِنَّهُ اسْمٌ مُرَكَّبٌ مِنْ: «أَسْرًا» وَمِنْ: «وَايِلَ»، وَأَنَّ «أَسْرًا» مَعْنَاهُ: «عَبْدٌ»، وَ«وَايِلَ» مَعْنَاهُ: «اللَّهُ»، فَمَعْنَى «إِسْرَائِيلُ»: «عَبْدُ اللَّهِ»، وَالتَّرْكِيبُ مِمَّا يُوجِبُ فِي الْأِسْمِ الثَّقَلِ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ مِنْ مَوَاقِعِ الصَّرْفِ، وَبِهَذِهِ الْعِلَّةِ اعْتَلُّوا فِي ﴿مِيكَالَ﴾.

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنَّ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ أَكْثَرُ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مُضَافًا إِلَيْهِ مِثْلَ: ﴿بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، وَالْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، فَكَانَ ﴿بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ شَيْءٌ وَاحِدٌ، فَكَثُرَتْ حُرُوفُهُ فَخَفَّفَ بِالْحَذْفِ.

وَأَمَّا إِبْتِثَاتُ أَلْفِهِ فَعَلَى الْأَصْلِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِثْبَاتُ، وَلِأَجْلِ مَا حُذِفَ مِنْهُ كَمَا قَدَّمْنَا. وَلَوْلَا أَنَّ الْحَافِظَ حَكَى الْإِثْبَاتَ فِيهِ عَنْ أَكْثَرِ الْمَصَاحِفِ لَكَانَ الْحَذْفُ فِيهِ أَقْيَسُ لِمَا قَدَّمْنَا، لِأَنَّ وُجُودَ عِلَّةٍ مِنْهَا تُوجَدُ فِي غَيْرِهِ فَيُحَذَفُ [له] (١).

ثُمَّ قَالَ:

[٩٦] وَمَا أَتَى وَهُوَ لَا يُسْتَعْمَلُ ❀❀❀ قَالِفٌ فِيهِ جَمِيعًا يُجْعَلُ

[٩٧] كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: طَالُوتَا ❀❀❀ يَاجُوجَ مَا جُوجَ وَفِي جَالُوتَا

[٤٥/ب]

[٩٨] وَعَنْ خِلَافِ قَلِّ فِي هَارُوتَا ❀❀❀ هَمَنْ قَارُونَ وَفِي مَارُوتَا

[٩٩] لَكِنْ بِمِيكَالَ اتَّفَاقًا حُذِفَتْ ❀❀❀ مَعَ أَنَّهَا كَلِمَةٌ مَا اسْتُعْمِلَتْ

[١٠٠] وَلَا خِلَافَ بَعْدَ حَرْفِ الْمِيمِ ❀❀❀ فِي الْحَذْفِ مِنْ هَمَنْ فِي الْمَرْسُومِ

[١٠١] وَصَلِحَ وَخَلِيدَ وَمَلِكُ ❀❀❀ وَفِي سُلَيْمَانَ أَتَتْ كَذَلِكَ

(١) فِي «س»: «لها».

معنى «الاستعمال» المذكور في قوله: «وهو لا يستعمل» ما كثر دوره ووقع في الكلام كثيرا، أما إن العرب سمّت به وجرى على ألسنتها وذكرته في أشعارها، أو جرى في القرآن في مواضع^(١)؛ فمعنى قوله: «وما أتى وهو لا يستعمل» أي: وما جاء من هذه الأسماء العجمية قليل الدور.

«فألف فيه جميعا يجعل» أي: يثبت.

ثم أخذ يبينه في البيت الأخرى فقال: «كقوله سبحانه طالوتا»؛ وأتى هذا الاسم في سورة البقرة في موضعين: ﴿وقال لهم نبيهم إن الله قد بعث لكم طالوت ملكا﴾

[الآية: ٢٤٧]، وبعده: ﴿فلما فصل طالوت بالجنود﴾ [الآية: ٢٤٩].

ثم قال: «ياجوج» أراد: «وياجوج» بحذف واو العطف أيضا، وأبقى المعطوف؛ وهو جائز، وقد قدمنا جوازها، والاستشهاد على ذلك من كلام العرب [في مواضع]^(٢).

ثم قال: «وفي جالوتا» صوابه: «مع جالوت»؛ كأنه يقول: «ياجوج» و«ماجوج» مع «جالوت»؛ لأن قوله: «وفي جالوت» خبر مبتدأ محذوف تقديره: «وفي جالوت ألف يجعل» كما قال: «فألف فيه جميعا يجعل»، وهو الذي يدل عليه الكلام.

ثم قال: «وعن خلاف قل في هاروتا»؛ «قل»: يستعمل عند النحويين بمعنيين: يستعمل بمعنى: «التقليل»؛ وهو المراد هنا، ويستعمل بمعنى: «التنفي»؛ تقول: قل ما يصنع كذا وأنت تريد: لا تصنعه أبدا، وقل ما يكون كذا وأنت تريد: لا يكون ذلك أبدا^(٣)، فقوله: «وعن خلاف قل» أي: قليلا.

ثم قال: «هامن قارون» أراد: «وهامن وقارون» بحذف واو العطف، لأنه معطوف على قوله: «في هاروتا»، وهو مما حذف منه حرف العطف وبقي المعطوف، ودليله ما قدمته في مواضع، وهذا مثل قولهم: أكلت شحما لحمًا يريد: ولحمًا.

(١) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٥١٣): «وهذا المعنى غير بين بنفسه، بل يتوقف على بحث وتنظير، فلذلك احتاج

الناظم إلى تعداد المثل في القسمين، ألا ترى إلى ﴿إلياس﴾ و﴿ياسين﴾، لما لم يذكرهما الشيخان في واحد من القسمين تردد الناظم في الأول منهما في عمدة البيان كما تقدم، ولم يذكر الثاني، وحزم التجيبي بحذف الأول، وتردد بعض الشيوخ فيهما».

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: الخصائص لابن جني: (٢/١٢٤)، والأصول في النحو لابن السراج: (٢/١٦٨-١٦٩).

ثم قال: «وفي ماروتا» معطوف على ما قبله، فكأنه يقول: وعن خلاف قليل في «هاروت»، وفي «هامن»^(١)، وفي «ماروت».

وجميع ما ذكر الناظم في هذه الآيات المتقدمة من إثبات الألف في: ﴿طالوت﴾^(٢) و﴿جالوت﴾^(٣) و﴿ياجوج وماجوج﴾^(٤)، والخلاف في: ﴿هاروت ومروت﴾^(٥) و﴿وهمن﴾^(٦) و﴿قرون﴾^(٧) هو نص الحافظ في «المقنع»، قال: «فأما ما لم يستعمل من الأسماء العجمية فإنهم أثبتوا الألف فيها نحو: ﴿طالوت﴾ و﴿جالوت﴾ و﴿ياجوج﴾ و﴿وماجوج﴾ وشبهها، ورأيت في المصاحف يختلف في أربعة منها وهي: ﴿هاروت﴾ و﴿مروت﴾ و﴿وهمن﴾ و﴿قرون﴾؛ ففي بعضها بالألف، وفي بعضها بغير ألف، والأكثر على إثبات الألف.

وفي كتاب «هجاء السنة» الذي رواه العازي بن قيس الأندلسي عن أهل المدينة: ﴿هاروت﴾ و﴿مروت﴾ و﴿قرون﴾ بغير ألف رسماً لا ترجمه، ووجدت في مصاحف أهل العراق ﴿هامن﴾ بالألف بعد الهاء، وفي كلها بغير ألف بعد الميم^(٨). انتهى كلام الحافظ في «المقنع».

(١) والمراد من «هامن» هنا ألفه الأولى، وأما الثانية فسيأتي ذكرها في بيت مستقل، وأصلح ابن جابر هذا البيت فقال:

وكثر الإثبات في هاروتا هامان قارون وفي ماروتا

واختار فيه ابن نجاح الحذف من بعد ما نقل فيه الخلفا

إصلاحات ابن جابر الغساني: ضمن كتاب قراءة نافع عند المغاربة لعبد الهادي حميتو: (٤٤٦/٢). وانظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٠٧)، ودليل الحيران: (ص ٦٤).

(٢) وقع في موضعين: [البقرة: ٢٤٧ و ٢٤٩].

(٣) وقع في ثلاث مواضع: [البقرة: ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩].

(٤) في موضعين: [الكهف: ٩٤]، و[الأنبياء: ٩٦].

(٥) في [البقرة: ١٠٢].

(٦) في ستة مواضع: [القصص: ٦ و ٨ و ٣٨]، و[العنكبوت: ٣٩]، و[غافر: ٢٤ و ٣٦].

(٧) في أربعة مواضع: [القصص: ٧٦ و ٧٩]، و[العنكبوت: ٣٩]، و[غافر: ٢٤].

(٨) المقنع: (ص ٢١-٢٢).

وذكر الشيخ أبو داود في «التنزيل»^(١) مثل ما ذكره الحافظ في «المقنع»، ثم قال أبو داود: «وأنا أختار كتب هؤلاء الأربعة الأسماء بغير ألف حملاً على سائرهن، مع مجيء ذلك كذلك في بعض المصاحف»^(٢)، [يريد أن هذه الأسماء المحذوفة في بعض المصاحف. فحذف أتباعاً لتلك المصاحف] ^(٣) التي هي فيها محذوفة. فخرج من جميع ما ذكره الشيوخ في هذه الأسماء العجمية أنها ثلاثة أقسام:

قسم لا خلاف في حذف ألفه: وهو ما كثر استعماله منها مثل: ﴿إِبْرَاهِيمُ﴾ و﴿إِسْمَاعِيلُ﴾، وهو الذي بدأ الناظم به، [٤٦/أ] وكذلك ﴿مِيكَالُ﴾ وإن كان غير مستعمل، لأن المصاحف اتفقت على حذف ألفه على ما يأتي حيث يذكره، فهو ملحق بالقسم المتفق عليه بالحذف.

وقسم لا خلاف في إثبات ألفه: وهو ما لم يكثر استعماله مثل: ﴿طَالُوتُ﴾ و﴿جَالُوتُ﴾ و﴿يَأْجُوجُ﴾ و﴿مَأْجُوجُ﴾، وكذلك ﴿دَاوُدُ﴾، لأن المصاحف اتفقت على ألفه للعلّة التي ذكر فيها، وهي حذف إحدى الواوَيْن منه كما قدمنا^(٤).

(١) انظر: مختصر التبيين: (١١٣/٢-١١٥).

(٢) مختصر التبيين: (١١٥/٢).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) ولم يذكر كحلته كلمتي: ﴿إِلْيَاسُ﴾ و﴿يَاسِينَ﴾ فهما أيضاً تابعتان لهذا القسم، إذ ألفهما ثابتة، وقد ذكرهما الناظم كحلته في عمدة البيان كما نقل ابن عاشر في فتح المنان (ص ٥٠٦) فقال:

قال الناظم في عمدة البيان مشيراً إلى الأول:

وَالنَّصُّ فِي إِيْلَاسٍ فِيهِ نَظَرٌ وَنَبَتْهُ فِيْمَا رَأَيْتُ أُجْدَرَ

لكني لم أجد هذا البيت في عمدة البيان الموجود ضمن كتاب: قراءة نافع عند المغاربة لعبد الهادي حميتو، ولم ينسبه ابن القاضي إلى الخراز بل قال: «قال بعضهم»، وجرى العمل في الكلمتين على الإثبات،

ينظر: بيان الخلاف لابن القاضي، [٦/أ]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٦٣-٦٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٣٨).

وأضاف الرجراجي اسماً أعجمياً آخر وهو: ﴿بَابِلُ﴾ في سورة البقرة [الآية: ١٠١]، فقال كحلته: «والدليل على أن ﴿بَابِلُ﴾ اسم أعجمي: كونه لا ينصرف، وإنما لا ينصرف للعجمة والتعريف». وقال الشيخ الضباع: «وعلى الإثبات في ﴿بَابِلُ﴾».

انظر: تنبيه العطشان: (ص ١٤١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٦٥)، وسمير الطالبين (ص ٣٨).

وقسم اختلف في إثبات ألفه وحذفها، والإثبات أشهر: وهو: ﴿هَرُوتَ﴾
 ﴿وَمُرُوتَ﴾ ﴿وَهَمَنَ﴾ و﴿قَرُونَ﴾ و﴿إِسْرَائِيلَ﴾، واختار أبو داود في ﴿هَرُوتَ﴾
 ﴿وَمُرُوتَ﴾ ﴿وَهَمَنَ﴾ و﴿قَرُونَ﴾ الحذف لما قدمنا، فهذا حصراً.
 ثم قال: «لكن بميكل اتفقا حذفت» يعني الألف، يريد: الألف حذفت من اسم
 ﴿مِكَالَ﴾ اتفقا من المصاحف.

وقوله: «مع أنها كلمة ما استعملت»؛ «الاستعمال» المراد به هنا: ما يرجع إلى ألسنتهم،
 [أي: أنهم لم يسموا بها، ولا استعملوها في أشعارهم، ولا جرت على ألسنتهم] (١)، لأن هذه
 الأسماء الأعجمية ثقيلة على ألسنة العرب، لم تألفها، ولم تنطق بها إلا عن كلفة، ولذلك
 تلاحبت بها، ونطقت بالاسم منها بلغات، وهذا بعض ما اعتل به في حذف الألف من
 ﴿مِكَالَ﴾ على قلة دوره واستعمالها له، ولم يأت إلا في موضع واحد (٢)، وقيل: إنما
 حذف الألف منه لأن العرب لم تستقر فيه على لغة واحدة؛ بل قد استعملت فيه لغات.
 وقد قرئ بثلاث لغات (٣) في السبع (٤):

فقرأ نافع (٥): ﴿مِكَالَ﴾ بهمزة من غير ياء بعد الهمزة، وقرأه حفص، وأبو عمرو بن
 العلاء: ﴿مِكَالَ﴾ من غير همز ولا ياء (٦)، وقرأه الباقون بياء بعد الهمزة (٧).
 وهذا كله ضرب من التصريف والتغيير، فحذفت ألفه لهذا المعنى، لأن الحذف [ضرب من
 التصريف] (٨) والتغيير، والتغيير يأنس بالتغيير.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في: [البقرة: ٩٨].

(٣) قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٣٨/٢): «وأما اللغات التي في «ميكائيل» فست ... وذكرها». انظر: جامع البيان للطبري: (١٠١/٢١)، والكشف عن وجوه القراءات لمكي: (٢٥٥/١)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٢٧٣/١)، وروح المعاني للآلوسي: (٣٣٤/١).

(٤) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٦٦)، والتيسير للداني: (ص ٧٥)، والنشر لابن الجزري: (٢١٩/٢).

(٥) وكذا أبو جعفر.

(٦) على وزن «مفعال»، وهي قراءة يعقوب أيضاً.

(٧) هكذا: ﴿مِكَالَ﴾.

(٨) سقطت من الأصل.

وقيل: إنَّما حُذِفَتِ الألفُ مِنْ ﴿مِكَالٍ﴾ وَإِنْ كَانَ قَلِيلَ الدَّوْرِ، وَلَمْ يَأْتِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ لِيَزِيدَ حُرُوفَهُ؛ [لِأَنَّ حُرُوفَهُ] (١) أَكْثَرَ مِمَّا ثَبَتَتْ الألفُ فِيهِ مِنَ الأَسْمَاءِ الأَعْجَمِيَّةِ. وَيُحْتَمَلُ [أَيْضًا] (٢) أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا حُذِفَتِ الألفُ مِنْهُ مَعَ قَلَّةِ دَوْرِهِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ مُرَكَّبٌ، [لِمَا قَدَّمْنَاهُ] (٣) فِي بَعْضِ عِلَلِ ﴿إِسْرَائِيلَ﴾ عَلَى القَوْلِ بِحَذْفِ أَلْفِهِ، وَالتَّرْكِيبِ مِمَّا يُوجِبُ الثَّقُلَ، فَخُفَّفَ بِالحَذْفِ.

وقوله: «وَلَا خِلاَفَ بَعْدَ حَرْفِ المِيمِ فِي الحَذْفِ مِنْ هَامِنَ فِي المَرْسُومِ» وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَ فِي هَذَا البَيْتِ هُوَ نَصُّ الحَافِظِ فِي «المُقْنَعِ» فِي هَذَا الحَرْفِ (٤)؛ قَالَ: « وَجَدْتُ فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ العِرَاقِ ﴿هَامِنَ﴾ بِالألفِ بَعْدَ الهَاءِ، وَفِي كَلِّهَا بَعِيرِ أَلِفٍ بَعْدَ المِيمِ » (٥). وَفِي «التَّنْزِيلِ» لِأَبِي دَاوُدَ: «وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي حَذْفِ الألفِ بَعْدَ المِيمِ مِنْ ﴿هَامِنَ﴾» (٦). وَقَوْلُهُ: «وَصَلِحٍ وَخَالِدٍ وَمَلِكٍ». البَيْتُ؛ مَعْنَاهُ: وَلَا خِلاَفَ فِي حَذْفِ الألفِ مِنْ ﴿صَلِحٍ﴾ وَ﴿خَالِدٍ﴾ وَ﴿مَلِكٍ﴾

وقوله: «وَفِي سُلَيْمَانَ أُمَّتٌ كَذَلِكَ» يُرِيدُ: الألفَ؛ أَي: أُمَّتُ الألفِ مَحذُوفَةٌ، أَوْ بِالحَذْفِ مِنْ ﴿سُلَيْمَانَ﴾، «أُمَّتٌ كَذَلِكَ» أَي: كَمَا تَقَدَّمَ فِي الأَسْمَاءِ الَّتِي قَبْلَهُ. قَالَ الحَافِظُ فِي «المُقْنَعِ»: « وَكَذَلِكَ حَذَفُوهَا مِنْ ﴿سُلَيْمَانَ﴾ وَ﴿صَلِحٍ﴾ وَ﴿خَالِدٍ﴾ وَ﴿مَلِكٍ﴾ وَلَيْسَتْ بِأَعْجَمِيَّةٍ لَمَّا [كُتِرَ] (٧) اسْتِعْمَالُهَا » (٨)

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في «س»: «كَمَا قَدَّمْنَا».

(٤) وكذلك الشاطبي في العقيلة؛ البيت رقم: (١٤٨) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٩٠).

والذي عليه العمل في هذه الكلمة الإثبات في مصاحف أهل المغرب، والحذف في مصاحف أهل المشرق؛ والذي ينبغي أن تكون عليه مصاحف أهل المغرب هو الحذف إتباعاً لأصولهم العتيقة، وهو ما ذهب إليه أبو داود واختاره، وقال السخاوي: «وكشفت أنا ذلك في المصحف الشامي فوجدت فيه الكل بغير ألف» والله أعلم.

انظر: مختصر التبيين: (١١٥/٢)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٢٩٢)، ودليل الخيران للمارغني: (ص ٦٤).

(٥) المقنع: (ص ٢٢).

(٦) مختصر التبيين: (١١٥/٢).

(٧) في الأصل: «ذَكَرَ» وَهُوَ نَصْحِيفٌ؛ وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ «س»، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي المُقْنَعِ.

(٨) المقنع: (ص ٢١).

إلا أن في ذكر الناظم ﴿سُلَيْمَنَ﴾ و﴿خَلْدُ﴾ و﴿صَلِحَ﴾ و﴿مَلِكُ﴾ نظر، ولا عذر له إلا أن يقال: إنما ذكرها اتباعاً للحافظ وإقتداءً به، لأنه هكذا ذكرها في «المقنع»، فذكرها الناظم كما ذكرها الحافظ، فالدرك إذاً على الحافظ^(١)، لأن ﴿سُلَيْمَنَ﴾ اسم أعجمي ليس بعربي، فكان ذكره في الأسماء العجمية التي اتفق على حذفها أولى وأحق.

وقد قال: « وحذفوها من ﴿سُلَيْمَنَ﴾ » فبدأ به، ثم قال: « ﴿صَلِحَ﴾ و﴿خَلْدُ﴾ و﴿مَلِكُ﴾ وليست بأعجمية »، و﴿سُلَيْمَنَ﴾ داخل فيها، ولا خلاف أنه أعجمي. [٤٦/ب]

وفي ذكره أيضاً ﴿خَلْدُ﴾ مع هذه الأسماء نظر، لأنه إن أراد اسم علم مثل هذه الأسماء التي ذكر معه فليس في كتاب ﴿خَلْدُ﴾ اسم علم؛ وإنما جاء صفة^(٢). وإن أراد به الاسم الذي هو قسيم الفعل فذلك صحيح، غير أنه لم يرد هذا، وإنما أراد أنه اسم علم مثل: ﴿صَلِحَ﴾ و﴿مَلِكُ﴾ و﴿سُلَيْمَنَ﴾ لقوله: «ليست بأعجمية».

وقوله: «وصالح» لم يتعرض الحافظ لذكر ﴿صَلِحَ﴾ بالحذف إلا إذا كان اسماً مثل ما قال هنا، ولم يتعرض لذكره إذا كان صفة مثل: ﴿وَعَمِلَ صَالِحًا﴾^(٣)، و﴿وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الفرقان: ٧٠]، وكان حقه أن يذكره هنا، أو في غير هذا الموضع، وينسب الحكم فيه لأبي داود، لأن الشيخ أبا داود ذكره بحذف الألف^(٥) حيث جاء في القرآن^(٦).

(١) وقد دفع ابن عاشر على الإمام الداني ورفع اللوم عنه وقال: « فلا درك على أبي عمرو ولا على الناظم ... لا مشاحة في العبارات، ولا في التراتيب والاعتبارات ». انظر: فتح المنان (ص ٥١٤ - ٥١٥).

(٢) كما في قوله تعالى: ﴿كَمَنْ هُوَ خَلْدٌ فِي النَّارِ﴾ [محمد: ١٥].

(٣) وهو متعدد في القرآن.

(٥) فقال في مختصر التبيين (١١٣/٢): « وكذا حذفوها من ﴿صَلِحَ﴾ و﴿خَلْدُ﴾ وليستا بأعجمية، مما كثر استعماله ».

(٦) قال بعضهم كما نقل عنه ابن عاشر في فتح المنان (ص ٥١٧):

احذف سليمان و الأسماء قد عريت	من عجمة أوردوها عندما ذكرا
ثلاثة ملك منها و صلحه	و خلد تمم التعديـد منحصرآ
وهل أراد عموم الحذف في علم	و غيره أم على الأعلام قد قصرآ

إلى أن قال :

ثم قال:

- [١٠٢] طُعِينٌ أَمُوتُ كَذَا لِابْنِ نَجَّاحٍ *** وَعَنْهُمَا فِي الْحَجْرِ خُلْفٌ فِي الرَّيْحِ
 [١٠٣] وَسُورَةُ الْكَهْفِ وَنَصُّ الْفُرْقَانِ *** كَذَا بِإِبْرَاهِيمَ عَنِ سُلَيْمَانَ
 [١٠٤] وَالْبِكْرِ وَالشُّورَى، وَنَصُّ الْمُقْنِعِ *** بِالْحَذْفِ فِي الثَّلَاثِ عَنِ تَتْبُعِ
 [١٠٥] وَجَاءَ أُولَى الرُّومِ بِالتَّخْيِيرِ *** لِابْنِ نَجَّاحٍ لَيْسَ بِالمَأْثُورِ
 [١٠٦] وَكُلُّ مَا بَقِيَ عَنْهُ فَاحْذِفِ *** وَلَفْظُ إِحْسَنِ أَتَى فِي المُنْصِفِ

ذَكَرَ النَّاطِمُ فِي هَذِهِ الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ لَفْظَ ﴿الرَّيْحِ﴾ حَيْثُ جَاءَ، وَذَكَرَ الاختِلَافَ الوَاقِعَ فِيهَا بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ أَبِي عَمْرٍو وَأَبِي دَاوُدَ، وَمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا اخْتَصَّ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، حَاشَا الشَّطْرُ الأَوَّلِ مِنَ الأَبْيَاتِ المَذْكُورَةِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ لَفْظَيْنِ اخْتَصَّ بِذِكْرِ الحَذْفِ فِيهِمَا أَبُو دَاوُدَ دُونَ أَبِي عَمْرٍو، وَهُمَا: ﴿طُعِينٌ﴾ و﴿أَمُوتُ﴾.

وَحَاشَا الشَّطْرُ الأَحِيرِ أَيْضًا مِنَ الخَمْسَةِ الأَبْيَاتِ المَذْكُورَاتِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ لَفْظَ ﴿الإِحْسَنُ﴾، وَأَنَّ صَاحِبَ «المُنْصِفِ» حَذَفَ أَلْفَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ جَاءَ فِي القُرْآنِ.

وَمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الشَّطْرَيْنِ لَفْظُ ﴿الرَّيْحِ﴾ كَمَا قَدَّمْنَا، فَقَالَ: «طُعِينٌ أَمُوتُ»؛ «طُعِينٌ»: مُبْتَدَأٌ و«أَمُوتُ»: مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: «كَذَا» فِيهِ الخَبَرُ، وَسَاغَ الإِبْتِدَاءَ بِ«طُعِينٌ» وَإِنْ كَانَ نَكِرَةً؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ فِي هَذَا المَوْضِعِ.

وَقَوْلُهُ: «أَمُوتُ» يُرِيدُ: «وَأَمُوتُ»، وَقَوْلُهُ: «كَذَا» الإِشَارَةُ إِلَى مَا تَقَدَّمَ فِي البَيْتِ الذِي قَبْلَ هَذَا فِي قَوْلِهِ: «وَفِي سُلَيْمَانَ أَتَتْ كَذَلِكَ» يُرِيدُ: الأَلْفَ بِالحَذْفِ.

ثُمَّ قَالَ: «طُعِينٌ أَمُوتُ كَذَا» أَي: كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ أَنَّ الحَذْفَ فِي ﴿سُلَيْمَانَ﴾ وَمَا قَبْلَهُ كَذَلِكَ الحَذْفُ فِي هَاتَيْنِ الكَلِمَتَيْنِ «لِابْنِ نَجَّاحٍ» يَعْنِي: أَبَا دَاوُدَ، وَهُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ نَجَّاحٍ.

وقوله: «طغين» فأتى به منكرًا [هكذا] (١)، ولم يأت «طغين» في هذه السورة التي فيها هذه الترجمة، وهي سورة البقرة إلا «طغينهم» هكذا معرفًا بالإضافة، وهو قوله تعالى في المشركين: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [البقرة: ١٥].
 وأتى به الناظم منكرًا، وذلك أبلغ، لأنه يدخل تحته المعرف، لأن [التكررة أصل، والمعرفة فرغ] (٢)، ولو أتى به كما هو في السورة «طغينهم» لكان [فيه] (٣) قيد له، فلا [يحذف] (٤) منه إلا ما كان هكذا بالهاء والميم، و[لا كان] (٥) يدخل تحته «طغين»، لأن التكررة لا تدخل تحت المعرفة إلا بنص، أو ما يقتضي دخولها بخلاف العكس، لأن المنصوص لأبي داود في «التنزيل» حذف ألف «طغين» [حيث جاء] (٦) في جميع القرآن، سواء كان معرفًا أو منكرًا.

قال في «التنزيل» في سورة البقرة في قوله: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الآية: ١٥]: «يحذف الألف على ستة أحرف» (٧).
 وقال في سورة العنود: «طغيننا» بحذف الألف بين الياء والنون (٨)، وكذلك حيث ما ورد، وكيف ما ورد.

وقوله: «طغين» وزن «فعلان» مثل: «عدون» و«برهن» و«بين» و«يهتن»، اختص الشيخ أبو داود بحذفه دون الحافظ؛ [لأن الحافظ] (٩) لم يذكر من هذا الوزن لفظًا واحدًا، ولا تعرض لذكره بالحذف أصلاً؛ بل ذكره بالإثبات، وقد نبه الناظم عليه بعد هذا في

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في «س»: «أصل للمعرفة».

(٣) في «س»: «في ذلك».

(٤) في الأصل: «يدخل».

(٥) في الأصل: «لكن» وهو خطأ.

(٦) سقطت من «س».

(٧) مختصر التبيين: (٩٧/٢).

(٨) مختصر التبيين: (٤٥٢/٣).

(٩) سقطت من الأصل؛ وما أثبتته من (س).

خاتمة ترجمته: «ما جاء [٤٧/أ] من أعرافها لمريمًا»^(١) في قوله: «وذكر الداني وزن فعلان بألف ثابتة كالعُدوان»^(٢).

ومن هذا الوزن ألفاظ في القرآن مثل: ﴿عُدُونَ﴾ و﴿طُعِينٌ﴾ و﴿بُرْهَنٌ﴾ و﴿بِهْتَنٌ﴾ و﴿بُنَيْنٌ﴾ و﴿قُرْبِنٌ﴾ و﴿الْخُسْرَانُ﴾ و﴿كُفْرَانٌ﴾ كلها عند الداني ثابتة الألف^(٣)، وحذف أبو داود بعض الألفاظ منها، وسكت عن بعضها فلم يذكرها، وسيقع التنبه على ما ذكر منها بالحذف في المواضع التي ذكر الناظم منها ما ذكر.

وقوله: «أموت» يريد: «وأموت» بحذف واو العطف كما قلنا في مواضع، وجاء هذا اللفظ في هذه السورة^(٤) مرفوعاً نكرة كما ذكره الناظم، وجاء فيها منصوباً نكرة؛ ففيها: ﴿وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [الآية: ٢٨]، وفيها: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أحياء﴾ [الآية: ١٥٤].

وهو لفظ مطلق غير مقيد بها، ولا غيرها، حكمه الحذف لأبي داود، سواء كان منصوباً أو مرفوعاً، لأن الإعراب لا عبرة به، وإنما العبرة بما يغير الهيئة عن حالها مثل: ﴿اسْطَعُوا﴾ و﴿اسْتَطَعُوا﴾ و﴿بَشِرُوهُمْ﴾ و﴿لَا تَبَشِرُوهُمْ﴾، سواء [أيضاً] ^(٥) كان نكرة - كما ذكر في النظم - أو معرفة، لكونه أتى به نكرة فيدخل تحته المعرف، لأن التنكير أصل للتعريف حتى يأتي نص بإخراجه منه، فيحمل على ما قال هنا الذي في سورة آل عمران: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ [الآية: ١٦٩] وهو مثله، [ويحمل عليه الذي في سورة النحل: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾ [الآية: ٢١] وهو مثله]^(٦)، [ويحمل عليه الذي في سورة والمرسلات: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا لَكَ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾ [الآية: ٢٥]^(٧) أحياء وأمواتاً] [الآيتين: ٢٥ - ٢٦]، [ويحمل عليه الذي

(١) البيت رقم: (١٨٩).

(٢) البيت رقم: (٢١٧).

(٣) انظر: المقنع (ص ٤٤).

(٤) أي: سورة البقرة.

(٥) سقطت من «س».

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) سقطت من الأصل.

في سورة فاطر: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [الآية: ٢٢]، وَإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً، لِأَنَّهُ دَاخِلٌ تَحْتَ قَوْلِهِ: «أَمْوَاتٌ»، لِمَا قَدَّمْنَا أَنَّ التَّنْكِيرَ أَصْلٌ لِلتَّعْرِيفِ.

قال الشيخ أبو داود في «التنزيل» في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا﴾ [الآية: ٢٨]: «أَيْنَ مَا أَتَى وَكَيْفَ مَا تَصَرَّفَ بِحَذْفِ الْأَلْفِ بَيْنَ الْوَاوِ وَالتَّاءِ» (١).

وحذف الألف من هاتين الكلمتين - أعني ﴿طُغْيَانٌ﴾ و﴿أَمْوَاتٌ﴾ - تخفيفاً (٢). ولم يذكر الحافظ واحدة منهما بعينها؛ إلا ما ذكر في «المقنع» في باب ما رُسم بإثبات الألف على اللفظ أو على المعنى في وزن «فعلان» (٣) كما قدمنا.

وأما ﴿أَمْوَاتٌ﴾ فلم يذكره البتة، لا بتعريض ولا بتصريح، فهو ساكت عنه، داخل تحت قول الناظم في الصدر: «وَكُلُّ مَا لَوْاحِدٍ نَسَبَتْ فَعَيْرُهُ سَكَتٌ إِنْ سَكَتُ» (٤) فهما عنده بثبت الألف.

ثم قال: «وعنهما في الحجر خلف في الرياح» يريد: عن أبي عمرو وعن أبي داود، فشرك بينهما في الحكم في هذه اللفظة، وذكر أنهما حكياً الخلاف فيها عن المصاحف بالإثبات والحذف.

وقوله: «في الحجر» يريد: في سورة الحجر. وقوله: «خلف» مصدرٌ يحتمل أن يكون مبتدأ والخبر في المجرور، ويحتمل أن يكون فاعلاً بفعلٍ مضمّرٍ تقديره: «وجاء عنهما خلف»، والمجروران من قوله: «وعنهما في الحجر» و«في الرياح» متعلقان به.

وأراد قوله تعالى في سورة الحجر: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَّاحٍ﴾ [الآية: ٢٢] هو في بعض المصاحف بالألف، وفي بعضها بغير ألف، ذكر ذلك أبو عمرو في «المقنع» في باب ما اختلف فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف (٥)، وذكر ذلك أبو داود في «التنزيل» (١)، ثم

(١) مختصر التبيين: (١٠٩/٢).

(٢) وهو الذي حرى عليه العمل في هذين اللفظين. انظر: دليل الخيران للمارغني (ص ٦٦).

(٣) المقنع: (ص ٤٤).

(٤) البيت رقم: (٤٠).

(٥) انظر: المقنع: (ص ٩٤).

قال: «وأنا استحبُّ كُتِبَ هذه الكلمة بغير ألفٍ لموافقة بعض المصاحف ولقراءة حمزة»، وقال في الهجاء: «وكلاهما حسن» [٢] وفيه في السبع قراءتان مشهورتان: بالإنفراد والجمع (٣) (٤). ثم قال: «وسورة الكهف ونص الفرقان» فعطفهما على ما قبلهما، وإن الخلاف الذي في سورة الكهف والذي في سورة الفرقان كما في الحرف الذي في [سورة] (٥) الحجر، فهما في بعض المصاحف بألف، وفي بعضها بغير ألف مثل الذي في سورة الحجر، وأراد قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿نَذْرُوهُ الرِّيحُ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقْنِدًا﴾ [الآية: ٤٥]، وفي سورة الفرقان: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الآية: ٤٨].

ذكر أبو عمرو في «المقنع» في الباب المروي عن نافع: «وفي الكهف: ﴿نَذْرُوهُ الرِّيحُ﴾، وفي الفرقان: ﴿أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾ [٤٧/ب]» (٦)، بحذف الألف فيهما.

وقال في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف: «[في الحجر في بعض المصاحف: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَّاحٍ لَوْقِحَ﴾ [الآية: ٢٢] بألف على الإجماع، وفي بعضها ﴿لِلرِّيحِ﴾ على واحدة] (٧)، وفي الكهف في بعض المصاحف ﴿نَذْرُوهُ الرِّيحِ﴾ بغير ألف، وفي بعضها ﴿الرِّيحِ﴾ بالألف» (٨).

(١) انظر: مختصر التبيين: (٧٥٦-٧٥٧/٣).

ثم قال بعد ذكر اختلاف المصاحف في رسمه: «وأنا استحبُّ كُتِبَ هذه الكلمة بغير ألف، موافقة لبعض المصاحف ولقراءة حمزة».

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) لفظ ﴿الرِّيحِ﴾ في موضع سورة الحجر قرأه بالإنفراد: حمزة وخلف العاشر، و﴿الرِّيحِ﴾ بالجمع قراءة الباقين.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص١٧٣)، والتيسير للداني: (ص٧٨)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٢٣).

(٤) انظر: مختصر التبيين: (٧٥٦-٧٥٧/٣).

ثم قال بعد ذكر اختلاف المصاحف في رسمه: «وأنا استحبُّ كُتِبَ هذه الكلمة بغير ألف، موافقة لبعض المصاحف ولقراءة حمزة».

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) المقنع: (ص١٢).

(٧) زيادة من "ت".

(٨) المقنع: (ص٩٤-٩٥).

وقال في باب ما اتفقت عليه مصاحف أهل الأمصار: « وفي الفرقان: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾ بإثبات الألف » (١).

فحصل الخلاف فيهما، وفي كل واحد منهما قراءتان في السبع مشهورتان: بالإنفراد والجمع (٢).

ثم قال: « كذا بإبراهيم عن سليمان » يريد بقوله: « كذا » أي: كما ذكرت لك أن الشيخان ذكرا الخلاف في الثلاثة المتقدمة من لفظ ﴿الرِّيحُ﴾، كذلك ذكر أبو داود الخلاف في الثلاثة التي ذكر؛ وهي التي في سورة إبراهيم كما قال: « كذا بإبراهيم عن سليمان » وهو أبو داود، وأراد قوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿أَسْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [الآية: ١٨] (٣)، والذي في سورة «البكر»؛ وهي البقرة قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾ [الآية: ١٦٤] (٤)، والتي في سورة الشورى؛ وهي قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَنَنَّ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ﴾ [الآية: ٣٣] (٥).

فهذه الثلاثة التي ذكر عن أبي داود فيها الخلاف كالثلاثة التي قبلها التي حكى الخلاف فيها عنهما معاً، فخص أبو داود بذكر الخلاف في هذه الثلاثة دون أبي عمرو، فحصل من كلامه بخلافه أن هذه الألفاظ الستة [المذكورة] (٦) اختلفت فيها، وهي التي في: الحجر، والكهف، والفرقان، وإبراهيم، والبقرة، والشورى، وأنها مذكورة بالخلاف لأبي داود (٧)،

(١) المقنع: (ص ٨٧).

(٢) قرأ لفظ ﴿الرِّيحِ﴾ في سورة الكهف بالإنفراد: حمزة والكسائي وخلف العاشر، والباقون ﴿الرِّيحِ﴾ بالجمع، وفي سورة الفرقان بالإنفراد: ابن كثير وحده، والباقون بالجمع.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٧٣)، والتيسير للداني: (٧٨)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٢٣).

(٣) انظر: مختصر التبيين (٣/٧٤٩).

(٤) انظر: مختصر التبيين (٢/٢٣٤).

(٥) انظر: مختصر التبيين (٤/١٠٩٣).

(٦) سقطت من "ت".

(٧) قال في مختصر التبيين (٢/٢٣٤-٢٣٦) في موضع سورة البقرة: « وكتبوا في مصاحف أهل المدينة من روايتنا عن نافع بن أبي نعيم المدني ﴿وتصريف الرِّيحِ﴾ من غير ألف بين الباء والحاء في خمسة مواضع: هنا، وفي إبراهيم، والكهف، والفرقان، والشورى، وروينا عن محمد بن عيسى الأصبهاني حرفاً سادساً وهو في الحجر: ﴿وأرسلنا الرِّيحَ لوقح﴾، وحكى أن المصاحف اختلفت فيه وفي الذي في الكهف، ولم يذكر محمد من هذه الجملة غيرهما ولا رسم منهما الغازي بن قيس في

وَوَافَقَهُ أَبُو عَمْرٍو عَلَى ذِكْرِ الْخِلَافِ فِي الثَّلَاثَةِ [الأول، وخالفه في الثلاثة الآخر] (١)، فلم يذكر فيها خلافاً؛ بل هي عنده محذوفة من غير خلاف.

وهو قول الناظم: «ونص الممنع بالحذف في الثلاث عن تبع» أي: عن مطالعة واستقصاء، فكأنه يقول: تتبعت الممنع بالنظر والمطالعة [فما رأيته ذكر في هذه الثلاثة غير الحذف، وهو كما قال رحمه الله، لأن الحافظ لم يذكر في الممنع في الباب المروي عن نافع] (٢) غير الحذف في هذه الثلاثة كما قال، لأنه قال:

«حدثنا عبد الله بن عيسى المدني، قال: حدثنا بن مينا قالون، عن نافع بن أبي نعيم القاري، قال: الألف [غير مكتوبة] (٣) - يعني في المصاحف - في قوله في البقرة: كذا وكذا - ثم قال: - في سورة البقرة: .. ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ﴾ [الآية: ١٦٤]، .. وفي إبراهيم: ﴿أَشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ﴾ [الآية: ١٨]، .. وفي حم عسق: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ﴾ [الآية: ٣٣]» (٤).

ولم يذكر هذا الموضع إلا في هذا الباب، فهي محذوفة عنده من غير خلاف، وحكى أبو داود الخلاف فيها عن المصاحف، فاتفقوا على حكاية الخلاف فيها في: الحجر، والكهف، والفرقان، واختلفا فيما في: البقرة، وإبراهيم، والشورى. فذكرها في «الممنع» بالحذف ليس إلا، وذكرها أبو داود بالخلاف كالثلاثة الأخرى، فكلها بالخلاف لأبي داود.

ثم قال: «وجاء أولى الروم بالتخيير لابن نجاح ليس بالمأثور» الوزن لا يقوم إلا بتحقيق الهمزتين معاً من «جاء» و «أولى».

وقوله: «لابن نجاح» يريد: أبو داود.

وقوله: «ليس بالمأثور» أي: ليس بالمروى، تقول: أثرت الحديث إذا روته عن غيرك، والحديث المأثور المروي.

كتابه غير الذي في الحجر، وكتبه بغير ألف ولم يذكر فيه اختلافاً

(١) في "ت": "الأولى وأما الثلاثة الآخرين".

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في "ت": "محذوفة".

(٤) انظر: الممنع (ص ١٠ و ١٢ و ١٣).

فذكر أن [الشيخ] (١) أبا داود خير في الحرف الذي في سورة الروم بين الحذف والإثبات، اختياراً من عنده، وليس له فيه رواية عن المصاحف بحذف ولا إثبات، وأراد قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الآية: ٤٦].

قال في «التنزيل»: «وقد وقع في الروم حرف واحد اجتمع القراء على قراءته بألف على الجمع من أجل قوله: ﴿مُبَشِّرَاتٍ﴾، وليس فيه رواية كيف كتبه الصحابة رضوان الله عليهم، واختياري أن يكتب على الاختصار بحذف الألف من الأسماء والأفعال كثيراً مع بقاء الفتحة الدالة عليها [٤٨/أ] مثل الإحدى عشر موضعاً التي وقع فيها الخلاف بين القراء ليأتي بالباب واحداً، ولا أمانع من الإثبات على اللفظ؛ إذ لم تأت رواية بخلاف ذلك» (٢).

هذا معنى قول الناظم: «وجاء أولى الروم بالتخيير لابن نجاح»، غير أنه بقي على الناظم أن يبين اختياره (٣) كما قال: «واختياري أن يكتب على الاختصار بحذف الألف»، كما قال قبل هذا في لفظ ﴿الديار﴾: «فرسمه قد استحب بالألف» (٤)، وقد التزم في الصدر أن يذكر كل ما ذكره في قوله: «وكل ما قد ذكره أذكر» (٥).

ثم قال: «وكل ما بقي عنه فاحذف»؛ «كل»: مفعول مقدم بقوله: «فاحذف أي: فاحذف عن أبي داود كل ما بقي من لفظ ﴿الريح﴾».

والذي بقي من لفظ ﴿الريح﴾ غير ما ذكر:

حرف من الأعراف: ﴿وهو الذي يرسل الريح بشراً بيت يدي رحمة﴾ [الآية: ٥٧] (٦).

[وحرف في الروم: ﴿الله الذي يرسل الريح فثير سحاباً﴾ [الآية: ٤٨] (٧).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) مختصر التبيين: (٢٣٧/٢).

(٣) أي: اختيار أبي داود، وهو الحذف كما تقدم في النص الذي قبله.

(٤) البيت رقم (٨٦).

(٥) البيت رقم (٣٦).

(٦) انظر: مختصر التبيين (٥٤٤/٣).

(٧) انظر: مختصر التبيين (٩٨٩/٤).

وَحَرْفٌ فِي النَّمْلِ: ﴿أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيْحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الآية: ٦٣] (١).

وَحَرْفٌ فِي فَاطِرٍ: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيْحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [الآية: ٩] (٢).

وَحَرْفٌ فِي الْجَائِيَةِ: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ ءَايَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الآية: ٥] (٣).

هذه خمسة مواضع (٤)، إلى الستة المذكورة أولاً، تصير إحدى عشر موضعاً، وهذه إحدى عشر موضعاً اختلف القراء فيها بالجمع والإفراد، واختلف الرواة عن المصاحف فيها بالحذف والإثبات على ما ذكر الناظم.

فهي على طريق الداني [فيها] (٥) تنقسم على ثلاثة أقسام:

قسم بالحذف من غير خلاف عنده فيه: وهي ثلاثة: الذي في سورة البقرة، والذي في سورة إبراهيم، والذي في سورة حم عسق.

وقسم حكى فيه الخلاف عن المصاحف بالإثبات والحذف: وهي ثلاثة: الذي في سورة الحجر، والذي في سورة الكهف، والذي في سورة الفرقان.

وقسم مسكوت عنه لم يتعرض لذكره [لا بحذف ولا إثبات]: وهو ما بقي من لفظ

﴿الرِّيحِ﴾ ما عدا الستة [٦].

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: مختصر التبيين (٩٨٩/٤).

(٣) انظر: مختصر التبيين (١١١٣/٤).

(٤) لم يذكر الإمام الداني من هذه المواضع شيئاً، وذكرها أبو داود بالحذف في مواضعها من السور.

ونقل اللبيب عن الطلمنكي: أنه قال: « كل ما في كتاب الله تعالى من ذكر ﴿الرِّيحِ﴾ فإنه يكتب بغير ألف إلا الذي في

أول الروم، وهو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيْحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾، فإنه يكتبها بالألف، لاجتماع القراء عليه بالجمع.»

انظر: الدرر الصعبة للبيب (مخطوط): [٢٤/ب]، تنبيه العطشان للجراحي: (ص ٣٥١)، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ٥٢٣).

والعمل فيه على الحذف إلا في أول الروم فبالإثبات لإجماع القراء على قراءته بالجمع.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٦٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٣)، ولطائف البيان لأبي زيتحار: (٣٠/١).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) سقطت من «س».

وهي على طريقة أبي داود [فيها] (١) تنقسم أيضاً على ثلاثة أقسام:
 قسم بالخلاف في الحذف والإثبات: وهي الستة المذكورة في النظم.
 وقسم خير فيه بين الحذف والإثبات: وهو الأول في سورة الروم، واختار فيه الحذف.
 وقسم بالحذف عنده من غير خلاف فيه: وهو ما بقي من لفظ ﴿الرَّيْحِ﴾.
 وهذا هو الذي يقتضي كلام الناظم في لفظ ﴿الرَّيْحِ﴾ على مذهب الإمامين أبي عمرو
 وأبي داود.

وقال أبو بكر بن عبد العني الشهير بـ«الليبي» في شرح «العقيلة»: «اعلم أن لفظ
 ﴿الرَّيْحِ﴾ في كتاب الله ينقسم على ثلاثة أقسام:
 قسم اختلف القراء فيه بالجمع والإفراد، وقسم اتفق القراء على قراءته بالجمع، وقسم اتفق
 القراء على قراءته بالإفراد.
 فأما الذي اختلف القراء فيه بالجمع والإفراد فهي إحدى عشر موضعاً: في البقرة،
 والأعراف، والحجر، وإبراهيم، والكهف، والفرقان، والتمل، والروم - وهو الثاني - وفاطر،
 والشورى، والجنات.

واتفق كتاب المصاحف على حذف الألف التي بين الياء والحاء فيهن ...
 وأما الذي اتفق القراء عليه بالجمع فهو الذي في أول الروم لأجل قوله: ﴿مُبَشِّرَتْ﴾.
 وما عدا هذه المواضع فإنهم متفقون على إفراده، وذلك نحو قوله: ﴿رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾
 أصابت [آل عمران: ١١٧]، و﴿وَلَسَلِمْنَ الرَّيْحِ﴾ [الأنبياء: ٨١]، و﴿الرَّيْحِ الْعَقِيمِ﴾ [الذاريات: ٤١]،
 و﴿الرَّيْحِ يَجْرِي بِأَمْرِهِ﴾ [س: ٣٦]، وشبه ذلك (٢).
 ثم قال: «ولفظ إحسان أتى في المنصف»؛ قوله: «ولفظ» بضممة على الظاء على القطع
 مما قبله، لأنه استئناف كلام بحكم شيخ غير الذي قبله.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: الدرّة الصقيلة لبيبي (مخطوط): [٢٤/أ-ب].

فقوله: «ولفظ إحصان أتى في المنصف» يريد: بالحذف في «المنصف»، هذا من الحروف التي نقل من «المنصف»^(١) المنب عليها في صدر هذا الرجز في قوله: «وربما ذكرت بعض أحرف مما تضمن كتاب المنصف»^(٢).

ثم قال [رحمته]:

[١٠٧] مع شعير، وجاء حذف ذين *** في نص تنزيل بغير الأولين

المعية تقتضي التشريك بين شعيرين، وكذلك هذا، فكأنه يقول: ولفظ «إحصان» مع [٤٨/ب] «شعير» أتى في «المنصف» بحذف الألف فيهما.

فذكر في هذا البيت والشطر الأخير من البيت الذي قبله أن لفظ «إحصان» ولفظ «شعير» بحذف ألفهما معاً حيث جاء في كتاب الله عز وجل في كتاب «المنصف» مطلقاً، وذكر عن أبي داود حذفهما حيث جاء، غير الأول من كل واحد منهما، و[هو] (٣) قوله: «وجاء حذف ذين» أراد: هذين، فحذف الهاء ليستقيم له الوزن، و«ذين»: تثنية «ذا».

وقوله: «في نص تنزيل» أي: في «التنزيل» لأبي داود.

ثم قال: «بغير الأولين» يريد: الأول من لفظ «إحصان»، وهو قوله في سورة البقرة في أول حزب «وإذا لقوا...»: «ويا أولاد الذين إحصاناً» [الآية: ٨٣]، والأول من لفظ «شعير» وهو قوله في هذه السورة: «إن الصفا والمروة من شعير الله» [الآية: ١٥٨].

ولفظ «شعير» لم يأت إلا هكذا، ولفظ «إحصان» أتى معرفاً ومنكراً، وكلاهما محذوفان؛ لكونه أتى به في النظم منكراً فيدخل تحته المعرف، وقد قدمنا أن التنكير أصل للتعريف.

(١) وهذا هو الموضع الأول منها.

(٢) البيت رقم (٢٨).

(٣) سقطت من الأصل.

وقد نص على ذلك أبو داود في «التنزيل»، فقال في سورة النحل في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [الآية: ٩٠]: «بِحذف الألف» (١).
 فوقع الاتفاق من أبي داود وصاحب «المنصف» على حذف ألف ﴿إِحْسَانٍ﴾ (٢)،
 و﴿شَعِيرٍ﴾ (٣) حيث وقعا، واختلفا في الأولين منهما: فحذفهما صاحب «المنصف» (٤)،
 وأثبتهما أبو داود، [فالكاتب إذا مخير فيهما، فإن شاء أثبتهما على ما في التنزيل، أو
 حذفهما] (٥) على ما في المنصف، أو أثبت جميع ذلك على مذهب الداني، لأنه لم يتعرض
 لذكر لفظ منهما، فهي عنده ثابتة.

ثم قال رحمه الله: [وغفر لنا وله بيمينه وكرمه آمين]:

حيث أصبغهم والبرهن * * * نكلاً الطلغوت ثم الإخوان [١٠٨]

(١) مختصر التبيين: (٧٧٨/٣).

(٢) قال أبو داود في سورة البقرة: «بإحسان» بحذف الألف بعد السين وقبل النون. مختصر التبيين: (٢٤٤/٢).
 ولم يتعرض له الإمام الداني، وسكت أبو داود رحمه الله عن قوله تعالى: ﴿وبالوالدين إحساناً﴾ [البقرة: ٨٣] فذهب بعضهم إلى
 إثبات ألفه لسكوت الداني وأبي داود عنهما وعلى هذا رسم مصاحف أهل المشرق، والأولى حذفه كبقية النظائر؛ إذ ليس
 لسكوت قول أو حكم، فأبو داود نص على حذف نظائرها، وكان رحمه الله يستحب الحمل على النظائر، ولا يرضى من غيره
 أن ينص على حذف حرف بالحذف ويسكت عن نظيره، بل ويعتذر عن فعل ذلك بأنه اكتفى بالمذكور بالحذف عن
 المسكوت عليه، كما اعتذر للغازي ونافع رحمهما الله تعالى، ولأن البنسي في المنصف نص على حذف الجميع، ورجح ذلك
 ابن القاضي في بيان الخلاف [٤/أ] فقال: «فيترجح الحذف لنص المنصف وللحمل على النظائر»، ومثله لابن عاشر في فتح
 المنان (ص ٥٢٥)، وكذا الناطي في نثر المرجان (١٧٥/١ و ٢٤١/١) ونسب الحذف لمصحف ابن الجزري، وقال عن
 الإثبات: «وهو خلاف الضابط»، وأيضاً المارغني في دليل الحيران (ص ٦٧-٦٨)، وعليه رسم مصاحف أهل المغرب.
 وانظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٣٥٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٩ و ٥٣).

(٣) قال أبو داود في مختصر التبيين (٤٣٢/٣) في أول سورة المائدة: «حذف الألف قبل الهمزة من ﴿شَعِيرِ اللَّهِ﴾». وهذا
 أيضاً لم يتعرض له الداني لذكره مطلقاً، وسكت الشيخ أبو داود عن قوله تعالى: ﴿من شعير الله﴾ [البقرة: ١٥٨]، وهذه
 أيضاً من الكلمات المسكوت عنها والكلام فيها كلفظ ﴿إحسان﴾ المتقدم قبله، والعمل عند أهل المغرب بالحذف، وخالف
 أهل المشرق فأثبتوا الأول، وحذفوا ما عداه.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٢٥)، ونثر المرجان للناطق: (٤/٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٦٧-٦٨).

(٤) في "ت" في هذا الموضوع: "وأثبتهما أي سكت عنهما، والظاهر من سكوته الثبوت".

(٥) سقطت من الاصل.

قوله: «حَيْثُ أَصْبِعُهُمْ» يُريدُ: بِحَذْفِ الْأَلْفِ، وَيُرِيدُ: لِأَبِي دَاوُدَ لِقَوْلِهِ (١): «بِنَصِّ تَنْزِيلٍ». ثُمَّ قَالَ: «حَيْثُ أَصْبِعُهُمْ»؛ كَأَنَّهُ قَالَ: وَفِي «التَّنْزِيلِ» أَيْضًا أَتَى ﴿أَصْبِعُهُمْ﴾ بِحَذْفِ الْأَلْفِ حَيْثُ وَرَدَ، فَفِي هَذِهِ السُّورَةِ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [الآية: ١٩].

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «وَحَذَفُوا الْأَلْفَ مِنْ ﴿أَصْبِعُهُمْ﴾، وَمِثْلُهُ: ﴿جَعَلُوا أَصْبِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [نوح: ٧]» (٢).

وَقَوْلُهُ: «وَالْبُرْهَانُ» كَذَلِكَ أَيْضًا مَحْذُوفُ الْأَلْفِ لِأَبِي دَاوُدَ حَيْثُ مَا وَرَدَ (٣)، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ: «وَالْبُرْهَانُ» لاسْتِعْرَاقِ الْجِنْسِ، فَهُوَ مَحْذُوفُ الْأَلْفِ كُلُّهُ، سَوَاءً كَانَ مُعْرَفًا أَوْ مُنْكَرًا، فَفِي هَذِهِ السُّورَةِ: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ [الآية: ١١١]، وَفِي سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ﴾ [الآية: ١١٧].

قَالَ فِيهِ أَبُو دَاوُدَ: «بِحَذْفِ الْأَلْفِ بَيْنَ الْهَاءِ وَالتُّونِ» (٤).

﴿بُرْهَانٌ﴾ وَزَنْ «فُعْلَانٌ» الَّذِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ فِي «طُعْيَانٍ» (٥).

(١) في البيت الذي قبل هذا.

(٢) مختصر التبيين: (٩٩/٢).

(٣) ولم يتعرض له الداني بعينه، إلا أنه نص في المقنع (ص ٤٤) على إثبات ألف وزن «فُعْلَانٌ» وهذا منه، والعمل على الحذف كما هو عند أبي داود.

انظر: تنبيه العطشان للجراحي: (ص ٣٥٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٢٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٦٨).

(٤) مختصر التبيين: (٧١٢/٣). وانظر: (١٩٦/٢ و ٨٩٩/٤).

(٥) انظر: شرح البيت رقم (١٠٢): (ص ٥٥٧).

سكت الناظم عن لفظ التثنية الواقع في سورة القصص في قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانِنِ﴾ [الآية: ٣٢]، وقد قال في مختصر التبيين (٩٦٦/٤): «﴿فَذَانِكَ﴾ كُتِبَ بِغَيْرِ أَلْفٍ عَلَى الْاِخْتِصَارِ، وَكَذَا ﴿بُرْهَانِنِ﴾، وَاخْتَلَفَتِ الْمَصَاحِفُ فِي إِثْبَاتِ الْأَلْفِ بَيْنَ التُّونِ وَفِي حَذْفِهَا».

قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٥٢٧): «ولا شك أن تشبيهه ﴿بُرْهَانِنِ﴾ بـ ﴿فَذَانِكَ﴾ يتبادر منه أن المراد حذف ألفه الثانية، وقوله: «واختلفت المصاحف إلى آخره». ربما يُرْجَحُ أن المراد من التشبيه حذف الألف الأولى، وبحذفها حزم التجيبي، ويحتمل أن يريد بالتشبيه الألفين معاً، ثم استدرك محل الخلاف بالذكر، وعلى هذا فيحتمل أن يكون الناظم سكت عنه غفلة، ويحتمل أن يكون سكت عنه لفهمه على المعنى الأول، لترجحه بالأصالة، أو هو المتعين عند الاحتمال، أو بأن هذا الوزن ثابت عند أبي عمرو، إلا ما استثني منه، فلهذا سكت عنه، وهذا أقرب».

وقوله: «نَكَالًا» يريد: «ونَكَالًا» بحذف واو العطف، وذلك لأبي داود أيضًا، وهذا اللفظ مقصود، وأراد قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿نَكَالًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا﴾ [الآية: ٦٦]، ومثله في العنود: ﴿نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾ [الآية: ٣٨].

فيخرج منه الذي في سورة النازعات: ﴿نَكَالَ الْأَخْرُ وَالْأُولَى﴾ [الآية: ٢٥] فهو ثابت^(١).
وقوله: «الطَّغُوتُ» يريد: «والطَّغُوتُ» بحذف واو العطف، ويريد: أن ألف ﴿الطَّغُوتُ﴾ محذوفة لأبي داود^(٢)، لأن هذا الذي ذكر هنا من قوله: «حَيْثُ أَصْبَعُهُمْ» إلى قوله: «وَلَأَبِي عَمْرٍو مِنَ الْمُعَاهَدَةِ»^(٣) كلها لأبي داود دون أبي عمرو، لأن الداني لم يذكر منها لفظًا واحدًا.

[قال في «التنزيل» في قوله تعالى في هذه السورة: ﴿أُولِيَآؤُهُمُ الطَّغُوتُ﴾ [الآية: ٢٥٧]:
«فيه حذف الألف بين الطاء والغين حيث ما وقع»^(٤) [٤].
وقوله: «ثم الإخون» كذلك محذوف الألف لأبي داود حيث ما وقع في القرآن^(٦)، والألف واللام في قوله: «الإخون» لاستعراق الجنس.

قال في «التنزيل» في قوله تعالى في هذه السورة: ﴿وَإِنْ تَخَالَطُوهُمْ فَإِخْوَانِكُمْ﴾ [الآية: ٢٢٠]:
«في هذه الآية حذفوا الألف بين الواو والثون من ﴿إِخْوَانِكُمْ﴾ حيث ما وقع وكيف ما تصرف»^(٧)، يريد: سواء كان معرفًا مثل هذا بالإضافة، أو منكرًا مثل: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ﴾
﴿إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣] و﴿إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧].

(١) كما لا يدخل فيه قوله تعالى: ﴿أَنكَالًا وَجِيحًا﴾ [المزمل: ١٢] فهو ثابت الألف.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٢٧)، ودليل الحيران للمارغي: (ص ٨٦).

(٢) وهو الذي عليه العمل. انظر: دليل الحيران للمارغي: (ص ٦٨).

(٣) البيت رقم (١١٢).

(٤) مختصر التبيين: (٣٠٠/٢).

(٥) سقطت من "ت".

(٦) وعلى هذا العمل، ولم يتعرض له أبو عمرو الداني. انظر: دليل الحيران للمارغي: (ص ٦٨).

(٧) مختصر التبيين: (٢٨٠/٢).

وقوله: «ثُمَّ تَرْضَوْا» يريد: بالحذف له أيضًا (١)، وأراد قوله تعالى: ﴿إِذَا تَرْضَوْا بَيْنَهُمْ﴾

بالمعروف ﴿البقرة: ٢٣٢﴾.

قال في «التنزيل»: ﴿تَرْضَوْا﴾ بحذف الألف بين الراء والضاد (٢).

وقوله: «وَتُبَشِّرُوهُمْ» يريد: بحذف الألف لأبي داود أيضًا.

قال في «التنزيل»: «وكذلك ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ﴾» [البقرة: ١٨٧] بغير ألف بين الباء والشين

بإجماع من المصاحف (٣).

وإنما ذكرهما الناظم معاً - أعني ﴿بَشِّرُوهُمْ﴾ و﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ﴾ - ولم يستغن

بذكر أحدهما عن الآخر، لاختلاف صيغتهما مثل: ﴿أَسْطَعُوا﴾ و﴿أَسْطَعُوا﴾، فإذا اختلفت الصيغ لم يدخل شيء منها تحت شيء، وإنما الذي يدخل بَعْضُهُ تَحْتَ بَعْضٍ وَيَسْتَعْنِي بِذِكْرِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرُهُ إِذَا كَانَ الْاِخْتِلَافُ فِي الْإِعْرَابِ لَا غَيْرَ، مِثْلَ مَا قَدَّمْنَا فِي ﴿أَمَوْتُ﴾ (٤).

ثُمَّ قَالَ كَلَّهٖ [وَعَفَّرَ لَنَا وَلَهُ وَنَفَعْنَا بِهِ آمِينَ]:

[١١٠] كَذَا أَصَبْتَهُمْ أَصَبْتَكُمْ وَمَا أَصَبَكُمْ لَدَى الثَّلَاثِ كَيْفَمَا

هذه الثلاثة الألفاظ التي ذكر في هذا البيت هي أيضًا لأبي داود (٥)، وهي مقصودة لا يحذف منها إلا ما جاء هكذا جمعاً بالكاف والميم، أو بالهاء والميم، بشرط أن يكون [بالتاء:

(١) ومثله قوله تعالى: ﴿فِيمَا تَرْضَيْتُمْ بِهِ﴾ [النساء: ٢٤]، وبه العمل، ولم يتعرض لذكرهما أبو عمرو الداني. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٦٨-٦٩).

(٢) مختصر التبيين: (٢/٢٨٨). وانظر: (٢/٣٩٩).

(٣) مختصر التبيين: (٢/٢٥٠).

(٤) انظر: البيت رقم (١٠٢) وشرحه: (ص ٥٥٦).

(٥) قال أبو داود في موضع سورة البقرة: ﴿إِذَا أَصَبْتَهُمْ﴾ بحذف الألف، وقال في موضع سورة النساء: «مما اتفقت عليه المصاحف ﴿أَصَبْتَهُمْ﴾ و﴿دِيرِكُمْ﴾ بغير الألف فيهما»، ثم قال بعدها: ﴿فَإِنْ أَصَبْتَكُمْ﴾ وكذا: ﴿أَصَبَكُمْ﴾ بحذف الألف حيث ما وقع.

انظر: مختصر التبيين: (٢/٢٢٧ و ٢/٤٠٣ - ٤٠٥)

﴿أَصَبْتَهُمْ﴾ و﴿أَصَبْتَكُمْ﴾ [(١) كَمَا قَالَ، احْتِرَازًا مِمَّا لَا تَاءَ فِيهِ، مِثْلَ: ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا﴾ [النحل: ٣٤]، فَلَا يُحذفُ مِنْهُ إِلَّا مَا كَانَتْ التَّاءُ فِيهِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَبْتَهُمْ مُصِيبَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٦]، وَمِثْلَ قَوْلِهِ أَيْضًا: ﴿فَكَيْفَ إِذَا أَصَبْتَهُمْ مُصِيبَةٌ﴾ [النساء: ٦٢]، و﴿أَصَبْتَكُمْ﴾ مِثْلَ: ﴿فَأَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةٌ﴾ [المائدة: ١٠٦]، و﴿أَصَبْتَكُمْ﴾ مِثْلَ: ﴿وَلَيْنَ أَصَبْتَكُمْ فَضَلُّ مِنْ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٣]، و﴿وَمَا أَصَبْتُمْ يَوْمَ اتَّقَى الْجَمْعَانَ﴾ [آل عمران: ١٦٦]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا كَانَ مِثْلَ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الثَّلَاثِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «لَدَى الثَّلَاثِ كَيْفَمَا» أَي: فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ الثَّلَاثَةُ بِالْحذفِ مَقْصُورًا عَلَيْهَا (٢).

وقوله: «كَيْفَمَا» يَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ الْأَخِيرِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿أَصَبْتَكُمْ﴾، يُرِيدُ: كَيْفَ مَا جَاءَ؛ سِوَاءَ كَانَ قَبْلَهُ لَفْظُ «مَا» مِثْلَ: ﴿وَمَا أَصَبْتُمْ﴾، أَوْ لَمْ يَكُنْ مِثْلَ: ﴿وَلَيْنَ أَصَبْتُمْ﴾ [النساء: ٧٣].

هَكَذَا أَحْبَبْتَنِي نَاطِمُهُ رَحِمَهُ اللهُ، وَقَيَّدْتُهُ عَنْهُ (٣).

(١) في «س»: ﴿أَصَبْتَهُمْ﴾ هكذا.

(٢) وما جاء على غير ما ذكر فهو ثابت الألف، وبذلك العمل، ولم يتعرض له الداني، فأخذ له بعضهم بالإثبات ولكن نقل الإجماع يبطله.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٢٩-٥٣٠)، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٣٥٨-٣٥٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٦٩).

(٣) أصلح الجرجاني البيت فقال: «فلو جعل عليه عوض قوله: "وما" "كذا"، وجعل عوض قوله: "كَيْفَمَا" "حيثما" لزال الإشكال».

وأصلحه ابن جابر بمثل إصلاح الجرجاني وزاد عليه، فقال:

«كَذَا أَصَبْتَهُمْ أَصَبْتَكُمْ وَمَا أَصَبْتُمْ وَذَا الْأَخِيرُ كَيْفَمَا
فَحَذَفُهُ لِأَنَّ نَجَاحَ وَرَدًا مَا لَمْ يَكُنْ لِمُفْرَدٍ قَدْ أُسْنَدًا»

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٣٥٩)، وإصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة نافع عند المغاربة لحميتو:

(٤٤٧/٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٦٩).

ثم قال:

[١١١] مِيثَقُ الْإِيْمَانِ وَالْأَمْوَالِ ❀❀❀ أَيْمَنُ الْعُدُوْنِ وَالْأَعْمَلِ

كُلُّ مَا فِي هَذَا الْبَيْتِ أَيْضًا مَذْكُورٌ فِي «التَّنْزِيلِ» بِالْحَذْفِ.

قَالَ [فِي التَّنْزِيلِ] (١): «مِيثَقٌ» بِحَذْفِ الْأَلِفِ حَيْثُ مَا وَقَعَ، كَذَا «مِيثَقَكُمْ» حَيْثُ مَا وَقَعَ (٢).

وَجَاءَ اللَّفْظَانِ فِي هَذِهِ السُّورَةِ، قَالَ فِي: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ» [الآية: ٨٣]، وَقَالَ: «وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَقَكُمْ» [الآية: ٦٣] (٣).

وَقَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «قُلْ بِسْمَايَا مُرْكُم بِهِ إِيْمَانُكُمْ» [البقرة: ٩٣] بِحَذْفِ الْأَلِفِ بَيْنَ الْمِيمِ وَالتُّونِ حَيْثُ مَا وَقَعَ (٤).

وَقَوْلُهُ: «وَالْأَمْوَالُ» يُرِيدُ: بِحَذْفِ الْأَلِفِ أَيْضًا لَهُ (٥)، وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ فِيهِ لَا سْتِعْرَاقَ الْجِنْسِ أَيْضًا؛ سِوَاءَ كَانَ مُعْرَفًا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ كَمَا فِي النَّظْمِ مِثْلَ مَا فِي السُّورَةِ: «وَنَقَصَ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ» [الآية: ١٥٥]، أَوْ مُعْرَفًا بِالْإِضَافَةِ نَحْوُ: «أَمْوَالِكُمْ» و«أَمْوَالَهُمْ»، أَوْ مُنْكَرًا مِثْلَ: «وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا» [التوبة: ٦٩]، [٤٩/ب] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ مَحْذُوفٌ كُلُّهُ (٦).

وَقَوْلُهُ: «أَيْمَنُ» يُرِيدُ: «وَأَيْمَنُ» بِحَذْفِ وَوِ الْعَطْفِ أَيْضًا، فَإِنَّهُ مَحْذُوفٌ الْأَلِفِ لِأَبِي دَاوُدَ.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: مختصر التبيين: (١٠٩/٢ و ١٥٥/٢ و ١٧٢/٢).

(٣) لفظ «مِيثَقٌ» متنوع ومتعدد في القرآن، والعمل على حذف ألفه سواء كان معرفًا بالألف واللام أو بالإضافة أو منكرا، ولم يتعرض له الداني.

انظر: تنبيه العطشان للجراحي: (ص ٣٥٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٧٠).

(٤) مختصر التبيين: (١٨٤/٢)؛ والعمل على حذف لفظ «الإيمان» سواء كان معرفًا أو منكرا، ولم يتعرض له الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧٠).

(٥) قال في مختصر التبيين (٢٢٧/٢): «حذف الألف بين الواو واللام من «الأموال»».

(٦) لأبي داود وحده، وعليه العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧٠).

قال في «التنزيل» في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]: «فيه من الهجاء حذف الألف بين الميم والتون من ﴿أَيْمَانِكُمْ﴾» (١).

فـ ﴿أَيْمَنْ﴾ محذوف الألف معرّفًا كان أو منكرًا؛ أمّا المنكر نحو قوله: ﴿أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ﴾ [المائدة: ١٠٨]، والمعرّف إمّا بالإضافة مثل: ﴿أَيْمَانِكُمْ﴾ و﴿أَيْمَانِهِمْ﴾، وإمّا بالألف واللام مثل: ﴿بِمَا عَقَدْتُمُ الْآيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩].

وكل ذلك محذوف (٢)، وأتى به الناظم منكرًا ليدخل تحته المعرف، لأن التَّنْكِيرَ أصلٌ للتعريف كما قدمنا.

ويحتمل أن يريد بـ «الأيمان» جمع «يمين» التي هي الجريحة مثل: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣٦].

[ويحتمل أن يريد بقوله: «أَيْمَنْ» جمع «يمين» الذي هو الحلف مثل: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] و[المائدة: ٨٩]، و﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، وهذا هو الأظهر] (٣).

ويحتمل أن يريد ههما معًا؛ لأن اللفظ يحتمل ههما، وكلاهما محذوفان في «التنزيل» (٤).

وقوله: «العدون» يريد: «والعدون».

قال في «التنزيل»: ﴿وَالْعُدُونَ﴾ بغير ألف بين الواو والتون حيث ما وقع (٥).

وهو وزن «فعلان» (٦).

(١) مختصر التبيين: (٢٨٥/٢).

(٢) لأبي داود وحده، وعليه العمل، ولم يتعرض له الداني. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧٠).

(٣) سقطت من "ت".

(٤) انظر: مختصر التبيين: (٣٩١/٢).

(٥) مختصر التبيين: (١٧٧/٢).

(٦) وقد نص الإمام أبو عمرو الداني على إثبات الألف في ما كان على هذا الوزن كما سبق ذكره، والعمل فيه على الحذف كما قال أبو داود.

انظر: المقنع: (ص ٤٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٧٠).

وقوله: «وَالْأَعْمَالُ» يُريدُ: بِالحذفِ أيضاً^(١)، سواءً كانَ مُعرِّفاً مثلاً: ﴿أَعْمَلْنَا﴾ و﴿أَعْمَلَهُمْ﴾، أو مُنكراً مثلاً: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾ [الكهف: ١٠٣]، فالألفُ واللامُ في قولِ النَّاطِمِ لا سْتَعْرَاقَ الجِنْسِ.

ثُمَّ قَالَ ﷻ [وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ آمِينَ]:

[١١٢] ثُمَّ مَوَقِيْتُ أَحَطَّتْ وَلِدَهُ ❖❖❖ وَلَا أَبِي عَمِرٍ مِنَ الْمُعَاهَدَةِ
[١١٣] عَهْدَ فِي الْفَتْحِ وَأُولَى عَهْدُوا ❖❖❖ وَكُلُّهَا لِابْنِ نَجَّاحٍ وَارِدُ

الثَّلَاثُ الْأَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةُ فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ هِيَ كُلُّهَا لِأَبِي دَاوُدَ^(٢)، فَهِيَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

فَقَوْلُهُ: «ثُمَّ مَوَقِيْتُ» يُريدُ: بِحذفِ الألفِ لِأَبِي دَاوُدَ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هِيَ مَوَقِيْتُ

لِلنَّاسِ وَالْحَجَّ﴾ [البقرة: ١٨٩].

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: « فِي خَمْسَةِ فِيهِ مِنَ الْهَجَاءِ حَذْفُ الْأَلْفِ مِنْ ﴿مَوَقِيْتُ﴾ »^(٣).

وقوله: «أَحَطَّتْ» يُريدُ: «وَأَحَطَّتْ» بِحذفِ وَوِ الْعَطْفِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿وَأَحَطَّتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ [البقرة: ٨١]، وَهُوَ مُتَّحِدُ اللَّفْظِ^(٤).

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: « ﴿وَأَحَطَّتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ بِحذفِ الْأَلْفِ بَيْنَ الْحَاءِ وَالطَّاءِ »^(٥).

وقوله: «وَلِدَهُ» يُريدُ: «وَوَلِدَتُهُ» بِحذفِ وَوِ الْعَطْفِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُضَاكَرُ

وَالِدَةٌ بُولَدِهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣].

(١) أي: لأبي داود؛ قال في مختصر التبيين (٢/٢١٣): «حذف الألف من ﴿أَعْمَلْنَا﴾ و﴿أَعْمَلَكُمْ﴾»، وعلى هذا جرى العمل فيه، ولم يتعرض الداني لذكره. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧٠).

(٢) لم يتعرض لهذه الثلاثة الداني، والعمل فيها على الحذف كما قال أبو داود. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧٠).

(٣) مختصر التبيين: (٢/٢٥٠-٢٥١).

(٤) لا يندرج فيه ﴿أَحَاطَ﴾ فهو ثابت الألف، وعلى ذلك جرى العمل فيه.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٣٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٧٠).

(٥) مختصر التبيين: (٢/١٧١).

قال في «التنزيل»: « **﴿وَالِدَةٌ﴾** بِحَدْفِ الْأَلِفِ « (١).

وَلَا يَدْخُلُ تَحْتَهُ **﴿وَالِدٌ﴾** [فَهُوَ ثَابِتٌ] (٢) لِأَنَّ أَبَا دَاوُدَ لَمْ يَذْكُرْهُ (٣).

وقوله: «وَلَأَبِي عَمْرٍو مِنَ الْمُعَاهَدَةِ» يُرِيدُ: وَحَدْفَ لِأَبِي عَمْرٍو مِنْ لَفْظِ «الْمُعَاهَدَةِ»، أَوْ حَذْفَ أَبُو عَمْرٍو مَا تَصَرَّفَ مِنْ لَفْظِ «الْمُعَاهَدَةِ» حَرْفَيْنِ، وَهُمَا قَوْلُهُ: **﴿عَهْدًا﴾** فِي الْفَتْحِ **﴿عَهْدُوا﴾**.

وَلَيْسَ يُرِيدُ هَذَا اللَّفْظُ بَعِيْنَهُ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ «الْمُعَاهَدَةُ» هَكَذَا، وَلَا الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ، وَإِنَّمَا فِي الْقُرْآنِ الْفِعْلُ الْمَاضِي.

وَفِي هَذَا الْبَيْتِ التَّضْمِينِ، لِأَنَّهُ قَالَ: «مِنَ الْمُعَاهَدَةِ»، وَبَيَانَ التَّضْمِينِ هُنَا، إِنَّ قَوْلَهُ: «عَاهَدَ فِي الْفَتْحِ وَأَوْلَى عَاهَدُوا» مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ فِي الْمَجْرُورِ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَلَأَبِي عَمْرٍو»، فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ عَلَى أَنَّهُ خَبْرُ الْمُبْتَدَأِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: حَذْفُ **﴿عَهْدًا﴾** **﴿عَهْدُوا﴾** ثَابِتٌ وَمُسْتَقَرٌّ لِأَبِي عَمْرٍو.

وقوله: «عَاهَدَ فِي الْفَتْحِ» أَي: فِي سُورَةِ الْفَتْحِ، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِيهَا: **﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا**

عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الآية: ١٠] (٤).

وقوله: «وَأَوْلَى عَاهَدُوا» وَيُرِيدُ الْكَلِمَةَ الْأَوْلَى مِنْ لَفْظِ «الْمُعَاهَدَةِ»، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي

سُورَةِ الْبَقَرَةِ: **﴿أَوْكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا بَدَّهْ﴾** [الآية: ١٠٠] (٥).

لَمْ يَذْكُرْ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمَقْنَعِ» مِنْ لَفْظِ «الْمُعَاهَدَةِ» إِلَّا هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ (٦).

وقوله: «وَكُلُّهَا لِابْنِ نَجَّاحٍ وَارِدٌ» يَعْنِي: كُلُّ مَا تَصَرَّفَ **[أ/٥٠]** مِنْ لَفْظِ «الْمُعَاهَدَةِ»، وَهُوَ الْفِعْلُ، مَحذُوفٌ كُلُّهُ لِأَبِي دَاوُدَ (١) حَيْثُ وَرَدَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَفِي هَذِهِ السُّورَةِ هَذَا الَّذِي

(١) انظر: مختصر التبيين: (٢/٢٨٩).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) والمخذوف منه ما كان مقيدا بماء التأنيث، أي: ما كان مفردة مؤنثة كيف وقعت.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٣٦١)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٣٣)، ودليل الحيران للمارغني: (٧٠).

(٤) انظر: المقنع (ص ١٤).

(٥) انظر: المقنع (ص ١٠).

(٦) وتابعه فيهما الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيتين رقم (٥٢ و ١١٣) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٠٨ و ٢٢٩).

ذَكَرْنَا: ﴿أَوْكَلَّمَا عَنْهُدُوا عَنْهُدَا﴾ [الآية: ١٠٠]، وفيها: ﴿وَأَلْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾ [الآية: ١٧٧]، وفي سورة براءة: ﴿إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الآية: ١]، وفيها: ﴿وَمِنْهُمْ مَن عَاهَدَ اللَّهَ﴾ [الآية: ٧٥]، ومثله من لفظه حيث جاء في القرآن محذوف لأبي داود (٢).
 وقوله: «وَكُلُّهَا» مُبْتَدَأٌ، والخبر في قوله: «وَأَرِدُ».
 وقوله: «وَأَرِدُ» أي: جاءني، وأفرده مرعاةً للفظ «كُلُّ»، لأن لفظ «كُلُّ» مُفْرَدٌ، ومعناها الجمع، فراعى لفظها فأفرد بقوله: «وَأَرِدُ».

ثُمَّ قَالَ:

[١١٤] تَجْرَةٌ أَمْنَتْهُ مَنَفِعٌ ❖❖❖ غِشَاوَةٌ شَفَاعَةٌ وَوَسِيعٌ
 [١١٥] شَهْدَةٌ فِعْلُ الْجِهَادِ عَفِلٌ ❖❖❖ ثُمَّ مَنَسِكُكُمْ وَالْبَطِلُ

كُلُّ مَا ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ لِأَبِي دَاوُدَ دُونَ أَبِي عَمْرٍو، لِأَنَّ أَبَا عَمْرٍو لَمْ يَذْكُرْ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فِي «الْمُقْنِعِ» لَفْظًا وَاحِدًا، إِلَّا اللَّفْظَيْنِ مِنْ لَفْظِ «الْبَطِلِ» ❖ كَمَا قَالَ: «وَضَمَّنَ الدَّانِي مِنْهُ الْمُقْنِعَا» (٣).

[فَكَانَ النَّاطِمُ يَقُولُ] (٤): «وَكُلُّهَا لِابْنِ نَجَاحٍ وَأَرِدُ» و«تَجْرَةٌ» أَيْضًا، كَذَلِكَ كُلُّهَا وَأَرِدَةٌ بِالْحَذْفِ لِابْنِ نَجَاحٍ (٥)، وَكَذَا، وَكَذَا، مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرَ فِي الْبَيْتَيْنِ، مِمَّا هُوَ مُتَعَدِّدُ اللَّفْظِ أَوْ مُتَّحِدُ اللَّفْظِ.

(١) قال في موضع البقرة: «عَنْهُدُوا» بحذف الألف» وقال في أول التوبة: «بحذف الألف من ﴿عَاهَدْتُمْ﴾ حيث وقع».

مختصر التبيين: (٢/١٨٧ و ٣/٦١٠)؛ وانظر كذلك: (٣/٦٣٢ و ٤/١١٢٨).

والعمل فيه على الحذف في الجميع كما قال أبو داود. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧١).

(٢) انظر أيضا: الدرّة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٢٥/أ]، وتنبية العطشان للجراحي: (ص ٣٦٦)، وفتح المنان لابن

عاشر: (ص ٥٣٣-٥٣٤).

(٣) البيت رقم: (١١٦).

(٤) في الأصل: «فقال الناظم».

(٥) انظر: مختصر التبيين (٢/٩٩ و ٢/٣٢١ و ٥/١٢٠٤).

وعليه - أي: الحذف - جرى العمل في هذه الألفاظ جميعا. انظر: نثر المرجان للنائطي: (١/٢٩٩)، ودليل الحيران للمارغني:

(ص ٧١-٧٢).

فَقَوْلُهُ: «تَجْرَةٌ» يُرِيدُ: «وَتَجْرَةٌ» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَيُرِيدُ: أَنَّهَا مَحذُوفَةٌ لَهُ حَيْثُ وَرَدَتْ؛ لِأَنَّهَا مُتَعَدَّدَةٌ، وَحُكْمُ ذَلِكَ الْحَذْفِ لَهُ مُطْلَقًا كَيْفَ جَاءَتْ؛ سِوَاءً كَانَتْ مُعْرَفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَيْرٌ مِنَ اللَّهِ وَمِنَ النَّجْرِ﴾ [الجمعة: ١١]، أَوْ مُعْرَفَةً بِالْإِضَافَةِ مِثْلَ: ﴿فَمَا رِيحَتْ بِجَدْرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، أَوْ مُنْكَرَةً مِثْلَ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجْرَةً﴾ [البقرة: ٢٨٢] و[النساء: ٢٩].

وَقَوْلُهُ: «أَمَنَّتْهُ» يُرِيدُ: «وَأَمَنَّتْهُ» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَهُوَ جَائِزٌ، وَقَدْ قَدَّمَ نَاهُ فِي مَوَاضِعَ، إِلَّا أَنَّ هَذَا لَفْظٌ عَطْفٌ مُقَيَّدٌ عَلَى لَفْظٍ عَامٍ، لِأَنَّ «أَمَانَتَهُ» هُنَا مَقْصُودٌ، يُرِيدُ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ السُّورَةِ: ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُوتِيَ مِنْ أَمْنَتِهِ﴾ [الآية: ٢٨٣] (١)، وَاحْتَرَزَ بِهِ مِنَ الَّذِي فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ﴾ [الآية: ٧٢] فَهُوَ ثَابِتٌ (٢).

وَقَوْلُهُ: «مَنْفَعٌ» يُرِيدُ: بِالْحَذْفِ أَيْضًا لِأَبِي دَاوُدَ، وَهُوَ لَفْظٌ مُتَعَدَّدٌ، وَحُكْمُهُ الْحَذْفُ لَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ.

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «و﴿مَنْفَعٌ﴾ بِحَذْفِ الْأَلْفِ بَيْنَ التَّوْنِ وَالْفَاءِ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ» (٣).

فَقِي هَذِهِ السُّورَةِ: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ﴾ [الآية: ٢١٩]، وَمِثْلُهُ مِنْ لَفْظِهِ يُحْمَلُ عَلَيْهِ حَيْثُ جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ.

وَقَوْلُهُ: «غَشَاوَةٌ» يُرِيدُ: «وَعِشَاوَةٌ» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، يُرِيدُ: قَوْلُهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ

السُّورَةِ: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [الآية: ٧]، وَمِثْلُهُ فِي سُورَةِ الْجَاثِيَةِ: ﴿وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً﴾ [الآية: ٢٣].

وَلَوْ كَانَ هَذَا اللَّفْظُ أَكْثَرَ مِنْ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ لَكَانَ حُكْمُهُ الْحَذْفُ.

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: «﴿غِشَاوَةٌ﴾ بِحَذْفِ الْأَلْفِ بَيْنَ الشَّيْنِ وَالْوَاوِ حَيْثُ

مَا أَتَتْ» (٤).

(١) قال أبو داود في مختصر التبيين (٢/٣٢٢): «وكتبوا ﴿أَمَنَّتْهُ﴾ بغير ألف بين الميم والنون».

(٢) انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٣٥)، وتبيين العطشان للجرجاني: (ص ٣٦٣).

(٣) مختصر التبيين: (٢/٢٧٩).

(٤) مختصر التبيين: (٢/٨٩)؛ وانظر كذلك: (٤/١١١٥).

وقوله: «شفعة» يريد: «شفعة»، وهي لفظة متعددة كمثل: ﴿يَجْرَةٌ﴾ و﴿مَنْفَعٌ﴾، وحكمها الحذف لأبي داود حيث ما جاءت في الكتاب العزيز^(١)، ففي هذه السورة: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ﴾ [الآية: ٤٨]، و﴿وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَعَةٌ﴾ [الآية: ١٢٣]، و﴿وَلَا حُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾ [الآية: ٢٥٤]، كلها بحذف الألف بين الفاء والعين، ويدخل تحته المعرف بالألف واللام مثل: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤]، لأن التَّنْكِيرَ أَصْلٌ لِلتَّعْرِيفِ.

وقوله: «ووسع» الواو الأولى للعطف، والثانية للقرآن، وهو لفظ مطلق أيضاً، حكمه الحذف حيث جاء.

قال في «التنزيل»: ﴿وَسِعٌ﴾ بحذف الألف بين الواو والسين حيث ما وقع^(٢). «شهادة» يريد: «وشهادة» بحذف واو العطف، وأراد قوله تعالى في هذه السورة:

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [الآية: ١٤٠]. **[٥٠/ب]**

وقال: «شهادة» منكرًا فيدخل تحته المعرف نحو: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، و﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [الأنعام: ٧٣]، لأن التَّنْكِيرَ أَصْلٌ لِلتَّعْرِيفِ كَمَا قَدَّمْنَا، وهو لفظ مطلق بالحذف^(٣) يدخل تحته المعرف والمنكر.

وقوله: «فعل الجهاد» يريد: والفعل من لفظ «الجهاد» محذوف؛ سواءً كان ماضيًا مثل: ﴿وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٨]، ومثل: ﴿جَاهِدُوا فِيْنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، و﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج: ٧٨]. أو مضارعًا مثل: ﴿يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ٥٤]. وهذا كله لأبي داود.

قال أبو داود: «وحذفوا الألف من كلمة «جاهدوا» و﴿يُجَاهِدُونَ﴾ أين ما أتت، وأثبتوها في كلمة «هاجروا» حيث ما وقعت»^(٤).

(١) انظر: مختصر التبيين (٢/١٣٥ و ٢/٢٠٥ و ٢/٤٠٨، و ٤/١٠٦٠).

(٢) مختصر التبيين: (٢/٢٠١ - ٢٠٢). وانظر أيضا: (٢/٤١٤).

(٣) انظر: مختصر التبيين (٢/٢١٣ و ٣/٤٦٣).

(٤) مختصر التبيين: (٢/٢٦٨)؛ وانظر: (٤/١٢٠٢).

واحتَرَزَ بقوله: «فعل الجهاد» من الاسم؛ فظاهره يقتضي أن الاسم من لفظ «الجهاد» ثابت الألف حيث كان في كتاب الله مطلقاً.

وفي «التنزيل» لأبي داود حذف الألف من الاسم في قوله تعالى في سورة الممتحنة: ﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي﴾ [الآية: ١] قال: «﴿جِهَادًا﴾ بحذف الألف» (١).

فَمَا أَذْرِي هَلِ النَّاطِمُ غَفَلَ عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَرَهُ، أَوْ النَّسْخُ اخْتَلَفَتْ، عَلَى أَنِّي رَأَيْتُهُ كَذَلِكَ فِي عِدَّةٍ نُسِخَ (٢).

وقوله: «غافل» يريد: «وغفل» بحذف واو العطف أيضاً، وهو أيضاً لفظ مطلق محذوف الألف حيث ما وقع في القرآن.

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «﴿يَغْفِلُ﴾ بِحَذْفِ الْأَلْفِ حَيْثُ وَقَعَ» (٣).
وقوله: «ثُمَّ مَنَسِكُكُمْ» يريد بحذف الألف (٤)، وهذا اللفظ مقصود، وأراد قوله

تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْكُمْ مَنَسِكُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠].

(١) مختصر التبيين: (٤/١١٩٨).

وقال في موضع الفرقان: «﴿وَجِهَدْتُمْ بِهِ﴾ بحذف الألف، قيل الهاء، و﴿جِهَادًا﴾ بألف ثابتة بعد الهاء». مختصر التبيين: (٤/٩٤٦).

(٢) قال أبو الحسن الزوالي بعد نقله نص ابن آحطاً هذا: "قلت: بل غفل الناظم عنه". مجموع البيان (مخطوط): [٢٩/ب].
وقال الخراز في عمدة البيان: «جِهَادًا المنصوب مع أصنمكم». انظر: عمدة البيان ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٤٠٣).

وزاد ابن جابر الغساني بيتاً أصلح به بيت الناظم، فقال:

نَعَمْ جِهَادًا أَتَى فِي الممتحنة بِالْحَذْفِ فِي التَّنْزِيلِ فِيهَا بَيْنَهُ

انظر: إصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٤٤٧).

وقال الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٣٦٥) بعد ذكره لفعل الجهاد: «وهذا من الألفاظ الستة المستدركة على الناظم بالحذف لابن نجاح نصّ على حذفها في التنزيل، وقد جمعناها في بيتين من الرجز التام، وهو قولنا:

وَحِدَّةٌ حَجَّجْتُمُ الْأَيْمَى وَالْحَهْلِيَّةِ وَنَدَيْتَهُ
ثُمَّ كَذَا خَرَجْتُمْ جِهَادًا عَنِ النَّجَاحِ حَذْفُهَا سَفْسَاهُ».

وحرى العمل بالحذف في موضع الممتحنة أيضاً، وإثبات موضع سورة الفرقان.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦١).

(٣) مختصر التبيين: (٢/١٦٤).

(٤) قال أبو داود في مختصر التبيين (٢/٢٥٧): «حذف الألف من ﴿مَنَسِكُكُمْ﴾».

واحتَرَزَ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ فِي قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَأَرْنَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨] [فَهُوَ ثَابِتٌ] (١).

وقوله: «وَالْبَطِلُ» يُرِيدُ: وَلَفْظُ «الْبَطِلُ» بِالْحَذْفِ لِأَبِي دَاوُدَ (٢) حَيْثُ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ، مُعْرَفًا أَوْ مُنْكَرًا.

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَطِلِ﴾ [البقرة: ٤٢]: «فِي هَذَا حَذْفُ الْأَلْفِ بَيْنَ الْبَاءِ وَالطَّاءِ مِنْ «الْبَطِلِ» حَيْثُ مَا وَقَعَ وَكَيْفَ مَا تَصَرَّفَ» (٣).

ثُمَّ قَالَ:

[١١٦] وَضَمَّنَ الدَّانِي مِنْهُ الْمُقْنَعَا ❀❀❀ وَبَطِلٌ مِنْ قَبْلُ مَا كَانُوا مَعَا

[١١٧] مَعَ الْمُثَنَّى وَهُوَ فِي غَيْرِ الظَّرْفِ ❀❀❀ كَرَجُلَانِ يَحْكُمَانِ، وَاخْتَلَفَ

[١١٨] لِابْنِ نَجَّاحٍ فِيهِ، ثُمَّ الدَّانِي ❀❀❀ قَدْ جَاءَ عَنْهُ فِي تَكْذِبَانِ

وقوله: «وَضَمَّنَ الدَّانِي» أَي: أَوْدَعَ الدَّانِي - يَعْنِي أَبَا عَمْرٍو الدَّانِي - «مِنْهُ» أَي: مِنْ

لَفْظِ «الْبَطِلِ».

«الْمُقْنَعَا» يُرِيدُ: الْكِتَابَ الْمُسَمَّى بِ«الْمُقْنَعِ» تَأْلِيفُ أَبَا عَمْرٍو الدَّانِي، كَمَا ذَكَرَ النَّاطِمُ فِي الصِّدْرِ فِي قَوْلِهِ: «أَجْلَهَا فَاغْلَمَ كِتَابُ الْمُقْنَعِ» (٤).

«وَبَطِلٌ مِنْ قَبْلُ مَا كَانُوا مَعَا» يُرِيدُ: هُوَ اللَّفْظُ الَّذِي قَبْلُ «مَا كَانُوا»، وَهُمَا مَوْضِعَانِ:

فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَبَرِّمًا هُمْ فِيهِ وَبَطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الآية: ١٣٩]، وَفِي سُورَةِ

هُودٍ: ﴿وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الآية: ١٦].

فَدَمَا لَفْظُ الْقُرْآنِ فِي قَوْلِ النَّاطِمِ: «مِنْ قَبْلُ مَا».

(١) سقطت من "ت".

(٢) ووافق أبو عمرو الداني على حذف موضعين، وهما قوله تعالى: ﴿وَبَطِلٌ مَا كَانُوا﴾ في [الأعراف: ١٣٩] و[هود:

١٦]، كما سيأتي ذكرهما في شرح البيت الموالي.

(٣) مختصر التبيين: (١٣٤/٢).

(٤) البيت رقم: (٢٢).

وقوله: «معا» يريد: جميعاً؛ يعني: اللفظين، ولو كان هذا اللفظ أكثر من اثنين لدخل في قوله: «معا»، لأنه يشمل اثنين فأكثر، لأن معناه: جميعاً، وعليه قول [الخنساء (١)] (٢):
 وماتوا رجالي وبأدوا معاً وغودر قلبي بهم مستفزاً (٣)
 وقوله: «مع المثني» المعية تقتضي المساواة والمشاركة، فكأنه يقول: أودع الداني في «المقع» لفظ **بطل** في الموضعين (٤)، أي: وألف التثنية بشرط أن يكون حشواً لا طرفاً كما قال: «وهو في غير الطرف».
 وسواء كانت هذه الألف المذكورة حشواً لوقوع نون التثنية بعدها، أو بغير ذلك، فمثال ما كان حشواً بنون التثنية: **رجلان** [المائدة: ٢٣]، و**يحكمان** [الأنبياء: ٧٨] كما قال الناظم، ومثال ما كان حشواً بغير نون التثنية: **أضلانا** [فصلت: ٢٩]، و**يداه** (٥)، و**يداك** [الحج: ١٠]. [٥١/أ]

وقد نبه الشاطبي رحمه الله في «عقيلته» عن مثالين حيث قال:

«كساحران أضلانا» (٦) [٧].

وهذه الألفات أيضاً معنى ألف التثنية تكون متعلقة بالأسماء، وتكون متصلة بالأفعال، وقد أتى الناظم رحمه الله بهما معاً في مثالين: مثال من الأسماء، ومثال من الأفعال فقال: «**كرجلان يحكمان**»، فالأسماء: **رجلان**، والأفعال: **يحكمان**.

(١) هي: تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد الرياحية السلمية، والخنساء لقب غلب عليها، من أشهر شواعر العرب وأشعرهن، عاشت أكثر عمرها في العهد الجاهلي، وأدركت الإسلام فأسلمت، ووفدت على رسول الله ﷺ مع قومها بني سليم، فكان رسول الله ﷺ يستنشدتها ويعجبه شعرها، حضرت حرب القادسية وفيها استشهد بنوها الأربعة. الشعر والشعراء لابن قتيبة: (٣٤٣/١)، والأغانى للأصفهاني: (٧٢/١٥)، والإصابة لابن حجر: (٦١٣/٧).

(٢) في الأصل: «الشاعر».

(٣) ديوان الخنساء: (ص ٦٩).

(٤) انظر: المقنع (ص ١١).

(٥) في [المائدة: ٦٤]، و[الكهف: ٥٧]، و[النبأ: ٤٠].

(٦) من البيت رقم (١٣٤)؛ انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٢).

(٧) سقطت من "ت".

وقوله: «في غير الطرف» احترازاً من الألف إذا وقع طرفاً مثل: ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿وَقَالَا الْحَمْدُ﴾ [النمل: ١٥]، فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ؛ إِذْ لَوْ حُذِفَتْ هَذِهِ الْأَلْفُ لَأَلْتَبَسَ اللَّفْظُ بِلَفْظِ الْمَفْرَدِ.

قال بعضُ الشُّيوخ (١): «وَكَذَلِكَ عَلَى هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَ أَلِفِ التَّشْنِيَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى التَّشْنِيَةِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ﴾ [الحج: ١٠]، وَالْأَحْسَنُ فِيهَا الْإِثْبَاتُ، لِأَنَّهُ يَلْتَبَسُ بِالْمَفْرَدِ إِذَا حُذِفَتْ بِخِلَافِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]» (٢).

وقولُ النَّازِمِ رَحِمَهُ اللهُ: «وَهُوَ فِي غَيْرِ الطَّرْفِ» الرَّاءُ مَفْتُوحَةٌ، وَقَوْلُهُ آخِرَ الشُّطْرِ الْأَخِيرِ: «وَاخْتَلَفَ» اللَّامُ مَكْسُورَةٌ.

وَالْقَافِيَةُ إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً فَالْمُسْتَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ حَرْفِ الرَّوِيِّ مُتَّفِقَ الْحَرَكََةِ؛ إِمَّا بِالْفَتْحِ أَوْ بِالْكَسْرِ أَوْ بِالضَّمِّ، أَوْ مُخْتَلِفٌ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ، وَإِمَّا بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ مِثْلَ مَا فِي النَّظْمِ، أَوْ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ، فَغَيْرُهُ أَحْسَنُ، إِلَّا أَنْ هَذَا الَّذِي ذَكَرَ رَحِمَهُ اللهُ جَائِزٌ، وَغَيْرُهُ أَفْصَحُ.

وفي هَذَا الْبَيْتِ التَّضْمِينُ؛ لِأَنَّ فَائِدَةَ قَوْلِهِ آخِرَ الْبَيْتِ: «وَاخْتَلَفَ» (٣) فِي قَوْلِهِ: «لَا بِنِجَاحِ فِيهِ» أَوَّلَ الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَهُ.

وقوله: «فيه» يعني: في المثني.

وقوله: «ثم الداني قد جاء عنه» الفاعل بقوله: «قد جاء عنه» المصدر المفهوم من قوله:

«واختلف» [أي: (٤) قد جاء الخلف عنه في ﴿تُكذِّبان﴾].

(١) لم أجد اسم صاحب هذا القول، وهكذا نسبه لبعض الشيوخ الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٣٧١)، وابن عاشر في فتح المنان (ص ٥٤٥).

(٢) قال ابن جابر في إصلاحاته على المورد:

واختر كما اختار الشيوخ في يداك إثباته وأسأل بتعليق هناك

وهو التباسه بلفظ المفرد إذ صار في الخط يداك كاليد

انظر: إصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة: (٤٤٧/٢).

(٣) سقطت من «س».

(٤) سقطت من الأصل.

وقوله: «ثم الداني» مبتدأ، وخبره في الجملة التي بعده؛ وهو قوله: «قد جاء عنه تكذبان»،
والضمير الرابط بين المبتدأ والخبر «هاء» في قوله: «عنه».
فخرج من هذا أن ألف التثنية محذوفة عند الداني حيث وقع في القرآن، بشرط أن يكون
حشواً أي: وسطاً^(١).

وذكر الخلاف في ﴿تَكْذِبَانِ﴾ في سورة الرحمن^(٢)، وأنها ثابتة في بعض المصاحف
ومحذوفة في بعضها^(٣).
ومذهب أبي داود في ألف التثنية الخلاف فيه حيث وقع^(٤)، والمختار عنده إثبات الألف، لأنه
قال في «التنزيل» في قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]: «كتبوه بألف وبغير ألف،
وبالألف اختار لمعنيين: أحدهما: موافقة لبعض المصاحف، والثاني: إعلماً بالتثنية»^(٥).
ثم قال رحمه الله:

[١١٩] وفي الأخير الحذف من نداء ❖❖❖ رجح^(١) عنهما ونحو: ماء

(١) ذكر الداني رحمه الله في المقنع (ص ١٥) بسنده عن أبي عبيد القاسم بن سلام قال: «وكذلك رأيت التثنية المرفوعة كلها
فيه - أي: في الإمام مصحف عثمان بن عفان - بغير ألف».
ووافقه على ذلك الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٣٤) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٢)، والدرة الصقيلة
للليبي (مخطوط): [٥٥/ب].

(٢) وقد تكرر فيها في واحد وثلاثين موضعاً.

(٣) قال في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار: «وفي الرحمن كتبوا في بعض المصاحف ﴿فَبِأَيِّ آيَةٍ رَبِّكُمْ
تُكْذِبَانِ﴾ بالألف، وفي بعضها ﴿تُكْذِبَانِ﴾ بغير ألف من أول السورة إلى آخرها». المقنع: (ص ٩٨).
ووافقه على ذلك الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١١٤) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣١).
وجرى العمل فيها على الإثبات. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧٤).

(٤) قال أبو داود في مختصر التبيين (٢/٤٣٠) عند قوله تعالى: ﴿الثلثين﴾ [النساء: ١٧٥]: «مختلف فيه، فكتبه الصحابة بألف
وبغير ألف، واختياري أن يكتب بألف بين الثاء والنون، وكذلك ألف التثنية أين ما وقعت».
- أصلح ابن جابر هذين البيتين فقال:

لابن نجاح فيه لكن الألف اختار فيه وهو رسم قد ألف
ومطلق الخلاف قل للداني قد جاء عنه في تكذبان

انظر: إصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٤٤٧).

(٥) مختصر التبيين: (٢/١٨٨-١٨٩).

وانظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣٢)، والدرة الصقيلة للليبي (مخطوط): [٤٨/ب]، والجميلة للجعيري (مخطوط):
[٦٥/أ]، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٣٦٨-٣٧٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٤٠-٥٤٧).

«وفي الأخير» يريد: وفي الألف الأخير من هذين اللفظين؛ وهما: ﴿نِدَاءٌ﴾ و﴿مَاءٌ﴾، وإنما لم يخفص «نِداءً» و«ماءً» لأنه جاء بهما محكيين على حالهما في لفظهما، وهذا مثل قولهم: «دعنا من تمر» [كأنه سمعه يقول: تمر] (٢) فقال: «دعنا من تمر» فحكاه على لفظ المسموع منه.

وقوله: «وفي الأخير» هذا المجرور يتعلق بالثبوت والاستقرار على أنه خبر لمبتدأ، والمبتدأ قوله: «الحذف» (٣).

وقوله: «رجح عنهما»؛ الترجيح: هو الميل إلى إحدى الجهتين (٤)، فكان الشيخين رحمهما الله - أعني أبا عمرو وأبا داود - مالا إلى حذف الألف الأخيرة، واستحسناه مع جواز حذف الأولى.

قال أبو عمرو في «المقنع»، وأبو داود في «التنزيل»: «واتفقت المصاحف على حذف ألف النصب إذا كان قبلها همزة قبلها ألف ساكنة، وعلى حذف صورة الهمزة أين ما أتى ذلك،

نحو قوله: ﴿مَاءٌ﴾ و﴿نِدَاءٌ﴾ و﴿بِنَاءٌ﴾ و﴿عِشَاءٌ﴾ و﴿عِشَاءٌ﴾ و﴿حِیَاءٌ﴾ و﴿مِرَاءٌ﴾ و﴿أَفِرَاءٌ﴾ و﴿مُكَاءٌ﴾ و﴿فِدَاءٌ﴾ وشبهه، لئلا يجتمع ألفان.

وقد يحتمل أن تكون المحذوفة ألف النصب - كما قدمنا - وأن تكون الأولى هي المحذوفة، وتكون المرسومة ألف النصب، والأول أقيس (٥).

بمعنى: «أن تكون المحذوفة ألف [٥١/ب] النصب، لوقوعها في موضع الحذف والتغيير وهو الطرف، فكان الحذف أولى من التي في وسط الكلمة، لأن من العرب من لا يعوض من التثوين في حال النصب ألفاً، كما لا يعوض منه في حال الخفض والرفع؛ حكى ذلك عنهما الفرّاء والأخفش، هكذا قالاً معاً» (٦).

(١) يجوز فيه هكذا «رجح» بتخفيف الجيم على البناء للفاعل، و«رجح» بتشديدها على البناء للمفعول.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من "ت".

(٤) انظر: التعريفات للجرجاني: (ص ٧٨)، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي: (ص ١٧٠).

(٥) انظر: المقنع: (ص ٢٦)، ومختصر التبيين: (١٠٢/٢-١٠٣) - وهذا لفظه -.

(٦) الحكم في نطق المصاحف للداني: (ص ٦٦)؛ وانظر: سر صناعة الإعراب لابن جني: (٥١٩/٢)، واللباب فب علل

البناء والإعراب للعكبري: (١٩٩/٢).

هَذَا مَعْنَى قَوْلِ النَّازِمِ: «رَجَحَ عَنْهُمَا».

ثُمَّ قَالَ كَلِمَتَهُ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنْنِهِ وَكَرَمِهِ]:

[١٢٠] **وَاحْذِفْ بِوَعْدِنَا مَعَ الْمَسْجِدِ ❀❀❀ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَيْضاً وَحْدَ**

قَوْلُهُ: «وَاحْذِفْ» يُرِيدُ: وَاحْذِفِ الْأَلْفَ مِنْ بـ ❀❀❀ وَعَدْنَا ❀؛ الْبَاءُ وَعَائِيَةٌ، أَي: فِي ❀❀❀ وَعَدْنَا ❀، أَي: فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَهِيَ لَفْظَةُ ❀❀❀ وَعَدْنَا ❀ حَيْثُ وَرَدَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لِأَنَّهُ حُكْمٌ مُطْلَقٌ لِجَمِيعِ الرُّوَاةِ، فَهُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ قَوْلِهِ فِي الصَّدْرِ: «وَالْحُكْمُ مُطْلَقًا بِهِ إِلَيْهِمْ أَشِيرُ» (١) الْبَيْتِ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمَقْنَعِ» فِي الْبَابِ الْمَرْوِيُّ عَنْ نَافِعِ الَّذِي رَوَاهُ قَالُونَ عَنْهُ قَالَ: «الْأَلْفُ غَيْرُ مَكْتُوبَةٍ - يَعْنِي فِي الْمَصَاحِفِ - فِي قَوْلِهِ فِي الْبَقَرَةِ: ❀❀❀ وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَى ❀ [الآية: ٥١] ❀❀❀ وَوَعَدْنَاكَ ❀ [طه: ٨٠] حَيْثُ وَقَعَتْ» (٢).

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «وَاحْذِفُوا الْأَلْفَ بَيْنَ الْوَاوِ وَالْعَيْنِ مِنْ ❀❀❀ وَعَدْنَا ❀، وَكَذَلِكَ فِي الْأَعْرَافِ: ❀❀❀ وَوَعَدْنَا مُوسَى ❀ [الآية: ١٤٢]، وَفِي طه: ❀❀❀ وَوَعَدْنَاكَ ❀ [الآية: ٨٠]، وَاجْتَمَعَتْ الْمَصَاحِفُ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ تَخْتَلِفْ، وَاخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ فِي ذَلِكَ (٣)، فَأَبُو عَمْرٍو (٤) يَحْذِفُ الْأَلْفَ بَيْنَ الْوَاوِ وَالْعَيْنِ فِي الثَّلَاثِ سُورٍ، وَالْبَاقُونَ بِثَبُوتِهَا» (٥).

قال الجراحي في تنبيه العطشان (ص ٣٧٥): «والعلة في حذف إحدى الألفين؛ لئلا يجتمع في الكلمة ألفان، لأن الهمزة ليست بجازر حصين، لبعدها وخفائها، ولأنها لا صورة لها في بعض الأحوال».

(١) البيت رقم: (٣٧).

(٢) المقنع: (ص ١٠).

(٣) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٥٥)، والتيسير للذاني: (ص ٧٣)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢١٢).

(٤) وكذا: أبو جعفر ويعقوب.

(٥) مختصر التبيين: (٢/١٣٨)؛ وانظر أيضا: (٣/٥٧٠).

ووافقهما على حذفه الإمام الشاطبي في العقيلة؛ انظر: البيت رقم (٥١) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٠٦).

[فَحَذَفُ الْأَلْفِ إِذَا مِنْ ﴿وَعَدْنَا﴾ لِأَجْلِ الْقِرَاءَةِ الْأُخْرَى، فَيَكُونُ هَذَا مِمَّا وَقَعَ الْإِتْفَاقُ عَلَى رَسْمِهِ وَالِاخْتِلَافُ فِي قِرَائَتِهِ، فَمَنْ قَرَأَ بِغَيْرِ أَلْفٍ (١) فَذَلِكَ حَقِيقَةٌ رَسْمِهِ، وَمَنْ قَرَأَهُ بِالْأَلْفِ قَدَّرَ حَذْفَ الْأَلْفِ تَخْفِيفًا.
 وَقَوْلُهُ: «الْمَسْجِدُ» أَيْضًا الْحَذْفُ فِيهِ مُطْلَقٌ حَيْثُ وَقَعَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ؛ سَوَاءً كَانَ مُعْرَفًا أَوْ مُنْكَرًا.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤]: « فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ الْهَجَاءِ حَذْفُ الْأَلْفِ مِنْ ﴿مَسْجِدَ﴾ حَيْثُ وَقَعَ؛ سَوَاءً كَانَ مُعْرَفًا أَوْ مُنْكَرًا » (٢).
 وَمِثْلُهُ لِأَبِي عَمْرٍو (٣)، فَهُوَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمَطْلُوقَةِ.
 وَقَوْلُهُ: «وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَيْضًا وَحِدٌ» أَيُّ: بِالْحَذْفِ عَنْهُ فِي لَفْظِ «وَاحِدٌ» حَيْثُ وَرَدَ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: وَاحِدٌ عَنْ أَبِي دَاوُدَ أَلْفٌ «وَاحِدٌ»، أَيُّ: أَلْفٌ هَذِهِ الْكَلِمَةُ.

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿طَعَامٍ وَاحِدٍ﴾ [البقرة: ٦١]: « بِحَذْفِ الْأَلْفِ بَيْنَ الْوَاوِ وَالْحَاءِ حَيْثُ مَا وَقَعَ » (٤).
 وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ ﴿الْوَجْدُ﴾، لِأَنَّ التَّنْكِيرَ أَصْلٌ لِلتَّعْرِيفِ - كَمَا قَدَّمْنَا - حَتَّى يَأْتِيَ مَا يَدُلُّ عَلَى إِخْرَاجِهِ.

وَأَعْفَلَ النَّاطِمُ بِحَذْفِهِ عَلَى لَفْظِ ﴿وَاحِدَةً﴾، فَلَمْ يَذْكُرْهَا كَمَا ذَكَرَهَا أَبُو دَاوُدَ؛ قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي أَوَّلِ سُورَةِ النَّسَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [الآية: ١]: « فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ الْهَجَاءِ حَذْفُ الْأَلْفِ الْمَوْجُودَةِ فِي اللَّفْظِ بَيْنَ الْوَاوِ وَالْحَاءِ مِنْ ﴿وَاحِدَةً﴾، وَكَذَلِكَ أَيْنَ مَا وَقَعَ » (٥).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) مختصر التبيين: (١٩٩/٢).

(٣) قال في المنع (ص ١٨) في فصل ذكر ما حذفته منه الألف اختصارا: « وكذا حذفوها بعد السين في قوله:

﴿الْمَسْجِدُ﴾ و﴿مَسْجِدَ﴾ حيث وقعاً ».

ووافقهما على حذفه الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٣١) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦٦).

(٤) مختصر التبيين: (١٤٦/٢).

(٥) مختصر التبيين: (٣٩٠/٢-٣٩١).

فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَذْكُرَهُ لِلتَّزَامِهِ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «وَكُلُّ مَا قَدْ ذَكَرُوهُ أَذْكَرُ» (١)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَحَلَّتْهُ لَمْ يَرَهُ (٢).

ثُمَّ قَالَ كَحَلَّتْهُ [وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ وَنَفَعَنَا بِهِ]:

[١٢١] وَكَيْفَ أَزْوَاجٍ وَكَيْفَ الْوَالِدَيْنِ ❀❀❀ وَفِي الْعِظَمِ عَنْهُمَا فِي الْمُؤْمِنِينَ

وقوله: «وَكَيْفَ أَزْوَاجٍ» يُرِيدُ: لِأَبِي دَاوُدَ دُونَ أَبِي عَمْرٍو، لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الَّذِي قَبْلَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَيْضًا وَحِدًا»، ثُمَّ قَالَ: «وَكَيْفَ أَزْوَاجٍ» يُرِيدُ: بِالْحَذْفِ كَيْفَ أَتَى فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ؛ سَوَاءً كَانَ مَعْرَفًا أَوْ مُنْكَرًا (٣).

فَالْمُنْكَرُ مِثْلُ قَوْلِهِ فِي هَذِهِ السُّورَةِ: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ [الآية: ٢٥]، وَمِثْلُهُ فِي آلِ عِمْرَانَ: ﴿وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ [الآية: ١٥]، وَمِثْلُهُ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ (٤)، وَغَيْرُهُ حَيْثُ أَتَى.

وَالْمَعْرَفُ إِذَا بِالإِضَافَةِ مِثْلُ: ﴿أَزْوَاجَهُمْ﴾ و﴿أَزْوَاجِنَا﴾ و﴿أَزْوَاجِكُمْ﴾، أَوْ بِالأَلْفِ وَاللَّامِ مِثْلُ: ﴿خَلَقَ الأَزْوَاجَ كُلَّهَا﴾ فِي سُورَةِ يَس (٥)، وَمِثْلُهُ فِي سُورَةِ الزُّخْرُفِ (٦).

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: [٥٢/أ] ﴿وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ بِغَيْرِ أَلْفٍ بَيْنَ الواوِ وَالجِيمِ أَيْنَ مَا أَتَى فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ وَكَيْفَمَا تَصَرَّفَ (٧).

(١) البيت رقم: (٣٦).

(٢) وقد أصلح ابن جابر الغساني البيت في إصلاحاته على المورد فقال:

وَابْنُ نَجَّاحٍ وَحِدَهُ وَوَحِدٌ

انظر: إصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٤٧/٢)، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص٣٧٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص٥٥٠).

والعمل على حذفه سواء كان مذكرا أو مؤنثا، ولم يتعرض له الإمام الداني. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص٧٦).

(٣) وبه جرى العمل. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص٧٦).

(٤) [الآية: ٥٧].

(٥) [الآية: ٣٦].

(٦) [الآية: ١٢].

(٧) مختصر التبيين: (١٠٨/٢).

وقوله: «وَكَيْفَ الْوَالِدَيْنِ» يريد: لأبي داود أيضاً دون أبي عمرو، وهذا اللفظ محذوف الألف حيث أتى في القرآن (١).

وقوله: «وَكَيْفَ الْوَالِدَيْنِ» يريد سواءً كان مُعَرَّفًا أو مُنْكَرًا؛ إذ لم يأت مُنْكَرًا وإنما أتى مُعَرَّفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، مِثْلَ قَوْلِهِ فِي هَذِهِ السُّورَةِ: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الآية: ٨٣]، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ، أَوْ مُضَافًا مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ﴾ فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ (٢).

وقوله: «وَفِي الْعِظَمِ عَنْهُمَا فِي الْمُؤْمِنِينَ»؛ يريد قوله: «وَفِي الْعِظَمِ» أي: والحذف في هذه الكلمة أو اللفظة التي هي لفظ ﴿الْعِظَمِ﴾.

«وَعَنْهُمَا» أي: عن الشيخين أبي عمرو وأبي داود.

«فِي الْمُؤْمِنِينَ» أي: في سورة المؤمنين، وهي سورة قد أفلح المؤمنون.

إِعْلَمْ - رَحِمَكَ اللَّهُ - أَنَّ لَفْظَ ﴿الْعِظَمِ﴾ الْوَارِدُ فِي هَذِهِ السُّورَةِ أَرْبَعَةَ مَوَاضِعَ:

فِي أَوَّلِهَا: ﴿فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظَمَ لَحْمًا﴾ [الآية: ١٤]، وَلَمْ يَذْكَرْ الْحَافِظُ فِي «الْمَقْنَعِ» غَيْرَ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ (٣).

وَالْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ الْوَارِدُ فِي هَذِهِ السُّورَةِ قَوْلُهُ بَعْدَ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ: ﴿أَبَعِدْكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ﴾ [الآية: ٣٥].

وَالرَّابِعُ: ﴿قَالُوا أءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا أءِذَا نَلْمَعُوتُونَ﴾ [الآية: ٨٢].

وظاهر إطلاق التناظم بخلقه في قوله: «وَفِي الْعِظَمِ عَنْهُمَا فِي الْمُؤْمِنِينَ» يقتضي أن الحافظ وأبا داود اتفقا على حذف ما في هذه السورة من لفظ ﴿الْعِظَمِ﴾، وليس كذلك؛ بل لم يذكر الحافظ في «المقنع» إلا الأولين لا غير.

(١) قال أبو داود في مختصر التبيين (١٧٢/٢): «وبالوالدين» بحذف الألف.

وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني. انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٣٧٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٥٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٧٦).

(٢) في: [العنكبوت: ٨]، و[لقمان: ١٤]، و[الأحقاف: ١٥].

(٣) انظر: المقنع (ص ٢٢).

قَالَ فِي الْبَابِ الْمَرْوِيِّ عَنْ نَافِعٍ: «وَفِي الْمُؤْمِنِينَ: ﴿الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ

لَحْمًا﴾ [الآية: ١٤]» (١).

فَكَانَ حَقُّ النَّاطِمِ بِحَدِّهِ أَنْ يُقَيَّدَ ذَلِكَ.

وَقَدْ ذَكَرَ لِي بَعْضُ الطَّلَبَةِ مِمَّنْ حَضَرَ يَوْمًا مَجْلِسَ النَّاطِمِ بِحَدِّهِ قَالَ: لَمَّا وَصَلَ إِلَى هَذَا الْبَيْتِ ذَكَرَ لَهُ هَذَا الْإِطْلَاقَ فِيهِ، فَفَكَّرَ مَلِيًّا، فَظَهَرَ لَهُ فَسَادُهُ، فَأَبْدَلَ هَذَا الشَّطْرَ بِشَطْرٍ آخَرَ غَيْرَهُ فَقَالَ: «وَعَنْهُمَا الْعِظْمُ حَرْفًا الْمُؤْمِنِينَ».

وَلَمْ أَسْمَعُهُ مِنْهُ، وَلَا سَأَلْتُهُ عَنْهُ، لِأَنَّ هَذَا كَانَ قَرِيبًا مِنَ الْمَرَضِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ - عَفَا اللَّهُ عَنَّا وَعَنْهُ - وَهَذَا الشَّطْرُ يُشْبِهُ قَلِيلًا مِنْ قَوْلِهِ الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ قَيَّدَ بِهِ مَا أُطْلِقَ مِنَ الْكَلَامِ الْأَوَّلِ، لَكِنَّهُ أَيْضًا لَمْ يَحْتَرِزْ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِحْتِمَالِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: «حَرْفًا الْمُؤْمِنِينَ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلِينَ، أَوْ الْآخِرِينَ، أَوْ الْأَوْسَطِينَ، أَوْ الْأَوَّلِ وَالْأَوْسَطِ، أَوْ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ، [أَوْ الْآخِرِ وَالْأَوْسَطِ] (٢).

وَيُشْبِهُ أَنْ يُقَالَ فِي قَوْلِهِ: «أَوَّلًا الْمُؤْمِنِينَ»: أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ الْأَوَّلِينَ، كَمَا جَرَتْ عَادَةٌ مَنْ سَبَقَهُ مِنَ النَّاطِمِينَ فِي مِثْلِ هَذَا الْفَنِّ وَغَيْرِهِ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي سُورَةٍ مِثْلًا لَفْظٌ مُكَرَّرٌ فِي مَوَاضِعِينَ فَأَكْثَرُ، وَيَكُونُ الْحُكْمُ مُحْتَصًّا بِاللَّفْظِ مِنْهَا دُونَ غَيْرِهِ - مِثْلَ مَا ذَكَرَ هُنَا - فَإِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ، وَلَا يُحْمَلُ عَلَى الثَّانِي وَلَا عَلَى الثَّلَاثِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، إِمَّا بِتَقْيِيدٍ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ غَيْرَ الْأَوَّلِ، وَمِثْلُ هَذَا فِي «الْعَقِيلَةَ» فِي مَوَاضِعٍ؛ [مِنْهَا] (٣):

قَوْلُهُ فِي [أَوَّلِ] (٤) الْجُزْءِ الْأَوَّلِ (٥): «وَعَاهِدُوا» (٦)، وَلَمْ يُقَيَّدْهُ بِالْأَوَّلِ وَلَا بِالثَّانِي، لِأَنَّهُ فِي السُّورَةِ مِنْهُ لَفْظَانِ:

(١) المنع: (ص ١٢).

(٢) سقطت من «س».

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) ويقصد به: جزء «باب الحذف والإثبات وغيرهما مرتبا على السور من سورة البقرة إلى الاعراف». انظر: الوسيلة

للسخاوي: (ص ٨٧).

(٦) وهو قول الشاطبي في العقيلة البيت رقم (٥٢): «وَعَاهِدُوا وَهَذَا تَشَابَهُ اخْتِصَارًا». انظر: الوسيلة للسخاوي:

﴿أَوْكَلَّمَا عَنْهُدُوا عَهْدًا﴾ [الآية: ١٠٠]: وهو الأول وهو المراد، لأن أبا عمرو لم يذكر في الباب المروي عن نافع إلا هو (١).

وفيها: ﴿وَالْمُؤْفُوكَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا﴾ [الآية: ١٧٧]: وهو غير المراد، لأنه لم يذكره في الباب المروي عن نافع.

وكذلك قوله آخر الجزء الثاني (٢): «تَرَوُرُ زَكِيَّة» البيت (٣)، في آخره: «كَلِمَتُ رَبِّي اعْتَمِرًا» [٥٢/ب] الرواية فيه بضم التاء، وفيه نظر، لأن أبا عمرو لم يذكر في «المقنع» (٤) في الباب المروي عن نافع [إلا قول الله تعالى]: (٥) ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَتِ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩] الأول من ﴿كَلِمَتِ رَبِّي﴾، لأن بعده: ﴿لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَنفِدَ كَلِمَتِ رَبِّي﴾، [ولم يذكر الثاني أصلاً، وحمله أبو الحسن السخاوي على أنه الثاني دون الأول؛ لأنه قال: «كَلِمَتُ رَبِّي» يريد: ﴿قَبْلَ أَنْ نَنفِدَ كَلِمَتِ رَبِّي﴾] (٦) (٧).

ولا يفهم من كلام الناظم المراد منهما إلا من خارج، وأن المراد الأول حتى يخرج بدليل، وكذلك كلام الناظم رحمه الله هنا، يُحْمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلَيْنِ دُونَ غَيْرِهِمَا، لِأَنَّهُمَا هُمَا اللَّذَانِ ذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو.

وذكر لي بعض الطلبة أيضاً أنه رحمه الله جعل في موضع «حرفاً المؤمنين»: «وَعَنْهُمَا الْعِظْمُ أَوْلَى الْمُؤْمِنِينَ»، وهذا أشبه، إلا أن لقائل أن يقول: أراد واحداً، لأنه يحتمله، لأن «أولى» تأتي «أول».

(ص ١٠٨).

(١) انظر: المقنع (ص ١٠).

(٢) يقصد به: جزء «من سورة الأعراف إلى سورة مريم عليها السلام». انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٣).

(٣) رقم (٨٨). انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ١٧٦).

(٤) انظر: (ص ١٢).

(٥) ما بين العارضتين لا يوجد في النسخ المخطوطة، وإنما أضفته حتى يستقيم سياق الكلام.

(٦) ما ذكره الشارح رحمه الله هنا بخلاف ما ذكره الإمام السخاوي في الوسيلة حيث يرى حذف الألف في الموضعين، قال: «.. و﴿كَلِمَتِ رَبِّي﴾ و﴿قَبْلَ أَنْ نَنفِدَ كَلِمَتِ رَبِّي﴾ جميع ذلك بغير ألف، وذلك مما ذكره أبو عمرو فيما رواه قالون عن نافع» ثم قال: «وأما ﴿كَلِمَتِ رَبِّي﴾ فحذف الألف في الموضعين تخفيفاً». انظر: الوسيلة (ص ١٧٦-١٧٧).

(٧) سقطت من الأصل.

وَذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَوْضًا مِمَّا ذَكَرَ مِمَّا يُزِيلُ الْاِعْتِرَاضِينَ مَعًا:
 «وَلَفْظًا عَظْمًا قَدْ أَفْلَحَ عَنْهُمَا الْأَوْلَيْنِ» البيت، يُريدُ: «وَعَظْمًا» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ
 كَمَا حَرَتْ عَادَتُهُ^(١).

[وَعَظْمًا] عَلَى إِحْدَى الْقِرَاءَاتِ [٢]، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَى قِرَاءَةِ نَافِعٍ^(٣)، وَهَذَا مِثْلَ قَوْلِهِ:
 «وَرِسَاةَ الْعُقُودِ»^(٤) فَآتَى بِهِ عَلَى الْقِرَاءَةِ الْأُخْرَى.

وقوله: «وَكَيْفَ أَزْوَاجٌ وَكَيْفَ الْوَالِدَيْنِ وَفِي الْعِظَمِ عَنْهُمَا فِي الْمُؤْمِنِينَ» أَوْقَعَ آخِرَ
 الشَّطْرِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ بِحَرْفِ اللَّيْنِ، وَأَوْقَعَ آخِرَ الشَّطْرِ الثَّانِي بِحَرْفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ، وَهَذَا
 قَلِيلٌ فِي الشَّعْرِ^(٥)، وَمِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُ عَمْرُو بْنِ كَثُومٍ^(٦):

كَأَنَّ مَثُونَهُنَّ مَثُونَ عَذْرٍ [تُصَفِّقُهَا الرِّيحُ إِذَا جَرَيْنَا
 كَأَنَّ سُيُوفَنَا مَنَا وَمِنْهُمْ مَخَارِيقُ بِأَيْدِي لَاعِبِينَا]^(٧)

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

«وَعَيْرَ أَوْلٍ بِتَنْزِيلِ أَتَيْنِ ❀❀❀ كَلَّا وَالْأَعْنَبُ بِغَيْرِ الْأَوْلَيْنِ

(١) وقد أصلح البيت عدد من العلماء من أحسنها - كما قال المارغني - إصلاح الإمام ابن عاشر حيث قال في فتح المنان
 (ص ٥٥٤): « وكنت قلت عوض الشطر الأخير: "والداني أَوْلِي عظام المؤمنين"»
 انظر: إصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٤٧/٢)، وتنبه العطشان للجراحي:
 (ص ٣٧٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٧٦).

(٢) في «س»: «عَظْمًا» و«عَظْمًا» على إحدى القراءتين فيه.
 (٣) قرأه ابن عامر وشعبة عن عاصم بالإفراد: «عَظْمًا» «عَظْمًا»، وقرأه الباقون - ومنهم نافع - بالجمع: «عَظْمًا»
 «العِظْم».

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٤٤)، والتيسير للداني: (ص ١٥٨)، والنشر لابن الجزري: (٣٢٨/٢).

(٤) انظر: البيت رقم (٥٥) وشرحه: (ص ٤٧١).

(٥) ويسمى الردف، وقد تقدم ذكره عند شرح البيت رقم (٤٣): (ص ٤٣٦).

(٦) سبقت ترجمته وتخريج البيت عند شرح البيت رقم (٤٣): (ص ٤٣٦).

(٧) سقطت من الأصل.

قوله: «أَتَيْنَ» جمع الفاعل في قوله: «أَتَيْنَ» باعتبار الألفاظ؛ يعني لفظ ﴿الْعِظَم﴾،
وأنته لكونه جماداً لا يعقل، تقول: الأجداع انكسرنا وانكسرت، ولو قال: «وغير أولٍ
بتنزيل أتت» لجاز.

وقوله: «وغير أولٍ» نصب «غير» على أنه مستثنى مقدم.

«كلاً» أي: جميعاً، وهو نصب على الحال، وليس بتأكيد، لأنه لا يكون «كلاً» تأكيداً
من التثنية من «أَتَيْنَ»، إلا إذا كان «كلاً» مضافاً للضمير مثل: «كلهم» و«كلهن».
وقوله: «والأعقاب بغير الأولين» يحتمل أن يكون «الأعقاب» معطوف على التثنية
في «أَتَيْنَ»، وساغ له ذلك، وإن لم يؤكد الضمير المرفوع، للفصل الواقع بين المعطوف
والمعطوف عليه وهو: «كلاً».

ويحتمل أن يكون مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: «محذوف ألفه».

قوله: «بغير الأولين» من لفظ ﴿الْأَعْنَاب﴾ فهما مسكوت عنهما في «التنزيل»^(١).

فالمستثنى في هذا البيت: الأول من لفظ ﴿الْعِظَم﴾، [والأوليين من لفظ ﴿الْأَعْنَاب﴾
لأبي داود، وإنه سكت عنهما ولم يذكرهما] ^(٢).

والأول من لفظ ﴿الْعِظَم﴾ قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَأَنْظِرْ إِلَى الْعِظَامِ
كَيْفَ نُنشِزْهَا ثُمَّ نَكْسُوها لَحْمًا﴾ [الآية: ٢٥٩] استثناء له، وإن لفظ ﴿الْعِظَم﴾ محذوف
الألف إلا في هذا فإنه ثابت.

والأوليين من لفظ ﴿الْأَعْنَاب﴾ في هذه السورة: ﴿أَيُّودُ أَحَدِكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ
نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ [الآية: ٢٦٦]، وفي سورة الأنعام ^(١)، فتأمل.

(١) وهذا من المواضع التي سها فيها الخراز، وتبعه عليه شراح المورد كالشارح هنا، والرجاحي في تنبيه العطشان
(ص ٣٨٠) وغيرهما؛ أي: أنهم ذكروا الحذف لأبي داود بغير الأولين، ولم ينص أبو داود على الحذف في الأوليين، ولا في
الثالث والرابع - أي الواقع في سورة الرعد والأول الواقع في سورة النحل - ولم ينص على الحذف إلا في المواضع الثاني من
سورة النحل، وهو الموضع الخامس.

انظر: مختصر التبيين: (٣/٧٣٥ و ٣/٧٦٨-٧٦٩ و ٣/٧٧٤)، وتنبيه العطشان للرجاحي: (ص ٣٨٠)، ومجموع البيان
للترولي (مخطوط): [٣١/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٥٥).

(٢) سقطت من "ت".

ثم قال:

[١٢٣] لَكِنْ عِظَامُهُ لَهُ بِالْأَلِفِ ❀❀❀ وَكُلُّ ذَلِكَ بِحَذْفِ الْمُنْصِفِ

استدرك رحمه الله في هذا البيت ما استثناه أبو داود من لفظ ﴿الْعِظْم﴾، وهو قوله: «لَكِنْ عِظَامُهُ»، وكان حقه أن يذكره مع قوله: «وَعَيْرٌ أَوَّلٍ بِتَنْزِيلِ أَتَيْنَ»، لكن لما لم تساعده القافية فرق بين الحرفين.

وقوله: «لَكِنْ عِظَامُهُ لَهُ» يريد به: صاحب «التنزيل» بالألف، أي: أنه ثابت الألف، وأراد قوله تعالى في سورة القيامة: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتَّخَذَ عِظَامُهُ﴾ [الآية: ٣]، قال: [بألف ثابتة] (٢) [٣].

وقوله: «وَكُلُّ ذَلِكَ بِحَذْفِ الْمُنْصِفِ» يعني: ما تقدم من لفظ ﴿الْعِظْم﴾ و﴿الْأَعْتَاب﴾، [لم يستثن منها حرفاً واحداً] (٤)، فخرج من هذا لفظ ﴿الْعِظْم﴾ و﴿الْأَعْتَاب﴾ [٥] [١/٥٣] لهؤلاء الأسيخ؛ أعني: أبا عمرو، وأبا داود، وصاحب «المنصف»، اختلف فيه على حسب مذهبهم فيها، وروايتهم لها عن المصاحف، وعن أئمتهم (٦).

(١) [الآية: ٩٩].

(٢) مختصر التبيين: (١٢٤٤/٥).

(٣) زيادة من "ت".

(٤) هذا هو الموضوع الثاني من المواضع التي نقلها الإمام الخراز رحمه الله عن كتاب المنصف؛ قال البلنسي كما نقل عنه ابن عاشر في فتح المنان (ص ٥٥٥): «ثم ضعفاً مثل ذلك وعظم».

أما لفظ ﴿ضِعْفًا﴾ فهو من المواضع التي أغفلها الخراز رحمه الله. قال الشيخ الضباع في سمير الطالبين (ص ٥٣): «﴿ضِعْفًا﴾ في النساء عن الداني، وسكت عنه أبو داود، والعمل على حذفه».

(٥) سقطت من "ت".

(٦) والعمل في لفظ ﴿العِظْم﴾ على الحذف عند المغاربة في جميع ألفاظه إلا موضع القيامة، إتباعاً للمنصف، والعمل عند المشاركة على الحذف إلا موضعي البقرة والقيامة إتباعاً لأبي داود.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٣)، ولطائف البيان لأبي زيتحار: (١/٣٥-٣٦).
والعمل على حذف جميع ألفاظ ﴿الأعنب﴾ عند المغاربة إتباعاً للمنصف، وأثبت المشاركة الحرفين الأولين، إتباعاً لأبي داود. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٧٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٠).

فمذهب صاحب «المنصف» حذف ألف ﴿العِظَم﴾ وألف ﴿الأعنب﴾ حيث جاء في القرآن من غير تقييد.

ومذهب أبي داود حذف ألف ﴿العِظَم﴾ في جميع القرآن غير الأول منها في سورة البقرة، وغير الثاني في سورة القيامة، وحذف ألف ﴿الأعنب﴾ حيث جاء، غير الأولين منها في البقرة كما قدمنا، وفي سورة الأنعام كما يظهر.

ومذهب الدانسي إثبات ألف ﴿الأعنب﴾ حيث جاء، وإثبات ألف ﴿العِظَم﴾ كذلك أيضاً غير الأولين في سورة المؤمنين، وهما: ﴿فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا﴾ [الآية: ١٤]، فإنهما ذكرهما في الباب المروي عن نافع^(١)، فيهما قراءتان في السبع مشهورتان^(٢): بالجمع والإفراد، ورسمًا على قراءة واحدة، فمن قرأهما بالإفراد فذلك حقيقة رسمهما، ومن قرأهما بالجمع قدر حذف الألف تخفيفًا، فهما مما اختلف القراء فيه ولم يختلف في رسمه، لأن الاتفاق وقع على حذف ألفهما، لأنه من رواية نافع، وكل ما رواه نافع لا معارض له فيه.

وكل ما تقدم من حذف الألفات في جميع ما تقدم، من لفظ ﴿الريح﴾^(٣) إلى لفظ ﴿العِظَم﴾ هنا، فحذف الألف فيها تخفيفًا [إلا ما ذكرنا في حرفي ﴿العِظَم﴾ هنا، فإن حذف الألف فيهما لأجل القراءة الأخرى، وما بقي من لفظ ﴿العِظَم﴾ فحذفها تخفيفًا]^(٤) ليس إلا.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنْهٍ وَكَرَمِهِ]:

[١٢٤] وَالْحَذْفُ عَنْهُمَا بِهِمْزِ الْوَصْلِ ❀❀❀ إِذَا أَتَى مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْأَصْلِ

(١) انظر: المقنع (ص ١٢).

(٢) تقدم قريبًا تخريج القراءتين عند شرح البيت رقم (١٢١): (ص ٥٩٢).

(٣) في البيت رقم: (١٠٢).

(٤) سقطت من الأصل.

كُلُّ مَا ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ، هِيَ إِحْدَى عَشَرَ بَيْتًا، أَوْلَهَا هَذَا الْبَيْتُ وَآخِرُهَا [آخِرَ الْبَيْتِ الْحَادِي عَشَرَ] (١) وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَكَذَا تَظَاهَرًا» (٢)؛ هُوَ مَا وَافَقَ عَلَيْهِ أَبُو عَمْرٍو أَبُو دَاوُدَ، إِلَّا قَوْلَهُ: ﴿قُلْ أَفَاتَخَذْتُمْ﴾ [الرعد: ١٦]، فَإِنَّ أَبَا دَاوُدَ اخْتَصَّ بِذِكْرِ الْخِلَافِ فِيهِ دُونَ أَبِي عَمْرٍو، لِأَنَّ أَبَا عَمْرٍو لَمْ يَذْكُرْهُ، وَلَا تَعَرَّضَ لِذِكْرِهِ، فَهُوَ عِنْدَهُ بِالْأَلْفِ، وَبَاقِي مَا فِي الْآيَاتِ ذَكَرَاهُ مَعًا، وَكُلُّ مَا فِيهَا مَذْكُورٌ فِي «الْمُقْنَعِ» وَفِي «التَّنْزِيلِ» مَا خَلَا: ﴿قُلْ أَفَاتَخَذْتُمْ﴾ كَمَا قُلْنَا. أَمَّا السَّبْعَةُ الْآيَاتِ الْأُولَى إِلَى قَوْلِهِ: «كَذَا وَقَاتِلُوهُمْ فِي الْبَقْرَةِ» [فَلَمْ يَزِدْ أَبُو دَاوُدَ عَلَى أَبِي عَمْرٍو [شَيْئًا] (٣)، وَكِلَاهُمَا مُتَّفِقٌ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ.

وَأَمَّا الْأَرْبَعَةُ الْآيَاتِ الْأَخِيرَةُ مِنْ قَوْلِهِ: «كَذَا وَقَاتِلُوهُمْ فِي الْبَقْرَةِ» [(٤) إِلَى قَوْلِهِ: «وَكَذَا تَظَاهَرًا» فَإِنَّ أَبَا عَمْرٍو لَمْ يَحْذِفْ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْأَرْبَعَةِ الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةِ، إِلَّا مَا ذَكَرَهُ النَّاطِمُ، [وَوَافَقَهُ أَبُو دَاوُدَ وَزَادَ] (٥) عَلَيْهِ فَحَذَفَ كُلَّ مَا كَانَ مِنَ الْأَلْفَاظِ فِي الْقُرْآنِ، وَسَدَّ ذِكْرَ هَذِهِ الْآيَاتِ بَيْتًا بَيْتًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَنُبِّهَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[١٢٥] مِنْ نَحْوٍ: وَأَتَوْا قَاتٍ قُلٌّ وَقَسَّلُوا ❀❀❀ وَشَبَّهَ كَنَحْوٍ: وَسَلُّوا وَسَلُّوا

[١٢٦] وَقَبْلَ تَعْرِيفٍ وَبَعْدَ لَامٍ ❀❀❀ كَلَّلَ لِدَارٍ لِلْإِسْلَامِ] (٦)

«الْحَذْفُ»: مُبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ فِي قَوْلِهِ: «بِهِمْزِ الْوَصْلِ»، وَالْبَاءُ فِيهِ وَعَائِيَةٌ بِمَعْنَى: «فِي»، أَي: فِي هِمَزِ الْوَصْلِ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ لِمُبْتَدَأٍ، وَ«عَنْهُمَا» مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «بِهِمْزِ الْوَصْلِ»، كَأَنَّهُ يَقُولُ: وَالْحَذْفُ ثَبِتَ فِي هِمَزِ الْوَصْلِ عَنْهُمَا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحَذْفُ فَاعِلًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ بِمَعْنَى: جَاءَ أَوْ وَرَدَ.

(١) في "ت": "البيت الثالث" وهو خطأ.

(٢) البيت رقم: (١٣٤).

(٣) سقطت من "ت".

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) في الأصل: «ووافق أبو داود».

(٦) سقطت من "ت".

فَأَخْبَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْحَذْفَ جَاءَ عَنِ الشَّيْخَيْنِ فِي هَمْزِ الْوَصْلِ، فَسَمَّاهَا: «هَمْزَةَ وَصْلٍ»، وَتَسْمَى: «أَلِفَ وَصْلٍ»، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ هَمْزَةٌ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ أَلِفًا لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مَا تُصَوَّرُ فِي الْخَطِّ أَلِفًا.

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ هَذِهِ الْهَمْزَةُ: «هَمْزَةَ وَصْلٍ» لِوَجْهَيْنِ (١):
أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا [يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ.
الثَّانِي: أَنَّهَا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا إِنَّمَا] (٢) تَسْقُطُ فِي وَصْلِ الْكَلَامِ وَدَرَجِهِ.
فَقَالَ إِنَّهَا [٥٣/ب] مَحذُوفَةٌ إِذَا أَتَتْ مِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْأَصْلِ كَنَحْوِ مَا مَثَّلَ بِهِ فِي قَوْلِهِ: «مِنْ نَحْوٍ: وَأَتُوا فَاتٍ».

وَقَوْلُهُ: «[وَمِنْ نَحْوٍ]» (٣) لَا مُتَعَلِّقَ لـ «مِنْ» هَاهُنَا؛ لِأَنَّهَا لِبَيَانِ الْجِنْسِ.
وَقَوْلُهُ: «وَأَتُوا» الْأَلِفُ الْمَوْجُودَةُ فِي الْخَطِّ هِيَ هَمْزَةُ الْأَصْلِ السَّاكِنَةِ، فَلَمَّا دَخَلَتْ الْوَاوُ عَلَيْهَا فِي نَحْوِ: ﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، و﴿وَأَتَمِرُوا بَيْنَكُمْ﴾ [الطلاق: ٦]، وَالْفَاءُ فِي مِثْلِ: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ﴾ [البقرة: ٢٣]، و﴿فَأَتُوا حَرَثَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، و﴿فَأَتِ بِهَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٦]، صَارَتْ الْوَاوُ وَالْفَاءُ كَأَنَّهَا مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ، لَا تَنْفَصِلُ مِمَّا بَعْدَهَا، [فَنَابَتْ مَنَابَ] (٤) أَلِفِ الْوَصْلِ الَّتِي تُجْتَلَبُ لِلْإِبْتِدَاءِ، فَسَقَطَتْ أَلِفُ الْوَصْلِ لِذَلِكَ، أَلَا تَرَى حَيْثُ لَا وَاوُ وَلَا فَاءَ فَإِنَّهَا رُسِمَتْ يَاءً، وَاجْتَلِبَتْ أَلِفُ الْوَصْلِ لِلْإِبْتِدَاءِ، مِثْلُ: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُونِي بِهِ﴾ [يوسف: ٥٠]، و﴿قَالَ أَتُونِي بِأَخٍ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٥٩]، و﴿وَمِنْهُمْ مَن يَفُؤْ أَذُنَ لِي﴾ [التوبة: ٤٩]، أَوْ وَقَعَتْ قَبْلَهَا كَلِمَةٌ يُمَكِّنُ انْفِصَالَهَا [مِنْهَا، وَالسُّكُوتُ] (٥) عَلَيْهَا رُسِمَتْ يَاءً أَيْضًا، [وَاجْتَلِبَتْ] (٦) هَمْزَةُ الْوَصْلِ مِثْلُ: ﴿ثُمَّ أَتُوا صَفَاً﴾ [طه: ٦٤].

(١) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني: (١/١١١-١١٢)، واللمع في العربية لابن جني: (ص ٢٢٣)، وشرح ابن عقيل: (٥٠٠/٢).

(٢) سقطت من الأصل و"ت".

(٣) في الأصل: «وأتوا».

(٤) بياض في "ت".

(٥) سقطت من "ت".

(٦) في "ت": "واختلفت".

هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَالْحَذْفُ عَنْهُمَا بِهِمَا بِهَمْزِ الْوَصْلِ».

فَإِنْ قِيلَ: لِأَيِّ شَيْءٍ أَسْقَطُوا أَلِفَ الْوَصْلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَتَوْا صَفَاً﴾ و﴿وَأَتَوْا
الْبُيُوتَ﴾ [و﴿فَأَتُوا سُورَةَ﴾ و﴿فَأَتَوْا حَرَّتَكُمْ﴾] (١)، وَإِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ لَفْظِهِ، وَلَمْ
يَرْسُمُوا الهمزة [السَّاكِنَةَ يَاءً، مِثْلَ مَا فَعَلُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَتَوْا صَفَاً﴾]، وَ«ثُمَّ» مِثَالُ
الْوَاوِ وَالْفَاءِ فِي الْعَطْفِ؟

قِيلَ: هَذَا لَا يَلْزَمُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمَ الْإِجْرَاءِ، وَإِلَّا تَلَحَّقَ (٢) بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ لِمُبَايَنَتِهِمَا
لَهَا، لِأَنَّ «ثُمَّ» كَلِمَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، وَالْوَاوُ وَالْفَاءُ [لَيْسَتَا كَذَلِكَ، كَمَا قَدَّمْنَا] (٣) أَنْ الْوَاوُ وَالْفَاءُ
فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَتَوْا الْبُيُوتَ﴾ كُلُّهُمَا مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ، لَا يُمَكِّنُ انفصالها منها، بِخِلَافِ
«ثُمَّ».

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ حَمَلْتُمْ «ثُمَّ» عَلَى الْوَاوِ وَالْفَاءِ فِي قِرَاءَةِ قَالُونَ (٤) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ هُوَ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [القصص: ٦١]، فَسَكَنْتُمْ الهماءَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ كَمَا سَكَنْتُمُوهَا مَعَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ؟
قُلْنَا: حَمَلُ «ثُمَّ» عَلَى الْوَاوِ وَالْفَاءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ عَلَى
غَيْرِ الْأَصْلِ، لِأَنَّ تَصْيِيرَ الْكَلِمَتَيْنِ كَلِمَةً وَاحِدَةً عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ.
ثُمَّ قَالَ: «قُلْ وَفَسَلُوا» هَذِهِ اللَّفْظَةُ الَّتِي هِيَ: «قُلْ» مِنْ لَفْظِ النَّاطِمِ، لَيْسَ تَحْتَهَا مَعْنَى
إِلَّا تَهْيِئِ النَّظْمَ لَهُ (٥)، وَكَثِيرًا مَا أَتَى بِهِذِهِ اللَّفْظَةُ فِي هَذَا الرَّجْزِ لِيَتَهَيَّأَ بِهِ النَّظْمُ، وَكَثِيرًا مَا أَتَى
بِهِ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «عَقِيلَتِهِ» (٦) لِمَا ذَكَرْنَاهُ لَا غَيْرَ.

(١) سقطت من "ت".

(٢) سقطت من "ت".

(٣) في "ت": "أيضاً قيل".

(٤) وهي أيضاً قراءة الكسائي، واختلف فيه عن أبي جعفر.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٥١)، والتيسير للداي: (ص ٧٢)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٠٩).

(٥) في "ت" إضافة هذه العبارة في هذا الموضع: "قلت: بل تحتها معنى وهو قطع الكلام من الذي قبله، لأن قوله:
﴿فاسئلوا﴾ كقوله ﴿فأتوا﴾ لأن الهمزة الأصل في ﴿وسئلوا﴾ فصل بينها وبين همزة الوصل فاصل بخلاف ﴿وأتوا﴾
وكذلك قال الناظم: وشبهه إلى شبهه فسئلوا من لفظه بخلاف ﴿وأتوا﴾ فإنه يدخل تحته ﴿واتمروا - وامر أهلك﴾ .. ."

(٦) انظر مثلاً: الأبيات (٥٠، ٥٩ و ٦٠) وغيرها من المواضع في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٠١ و ١٢٤ و ١٢٥).

قوله: «قُلْ وَفَسَلُوا» هذا الأمر من السؤال^(١)، حذفت منه ألف الوصل أيضاً إذا كان قبله واو أو فاء في جميع القرآن.

قال الإمام الحافظ أبو عمرو في «المقنع»: «أعلم أنه لا خلاف في رسم ألف الوصل الساقطة في [اللفظ في حال]^(٢) الدرَج، إلا في خمسة مواضع فإنها حذفت منها في كل المصاحف:

فالأول^(٣): إذا أتت همزة الوصل مكسورة ودخلت عليها همزة الاستفهام، نحو قوله: ﴿قُلْ أَفَاتَخَذْتُمْ﴾ [الرعد: ١٦]، و﴿وَوَلَدًا﴾ [٧٧] ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ﴾ [مرم: ٧٧ - ٧٨]، و﴿بِيَدَيَّ اسْتَكْبَرْتَ﴾ [م: ٧٥]، و﴿جَدِيدٍ﴾ [٧] ﴿أَفْتَرَى﴾ [سبأ: ٧ - ٨]، وما كان مثله ...

والثاني: إذا دخلت همزة الوصل على همزة الأصل الساكنة ووليتها فاء أو واو، نحو ﴿وَأَتُوا الْبُيُوتَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، و﴿فَأَتُوا حَرَّتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، و﴿وَاتَعَرَّوْا بَيْنَكُمْ﴾ [الطلاق:

٦]، و﴿فَأَتُوا سُورَةَ﴾ [البقرة: ٢٣] ...
فإن وليها «ثم» أو غيره مما ينفصل من الكلام ويمكن السكوت عليه أثبتت بلا خلاف في ذلك، نحو قوله: ﴿ثُمَّ أَتُوا صَفَا﴾ [طه: ٦٤] و﴿وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُونِي بِهِ﴾ [يوسف: ٥٠]، و﴿الَّذِي أَوْثَمَنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وشبهه.

والثالث: إذا دخلت في الأمر من السؤال ووليتها أيضاً واو أو فاء، نحو قوله: ﴿وَسَّأَلَ الْقَرِيَةَ الَّتِي﴾ [يوسف: ٨٢]، و﴿فَسَّأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: ٤٣] ...

والرابع: إذا دخلت مع لام المعرفة ووليتها لام أخرى قبلها للتأكيد، أو للجر، أو للابتداء، فمثال التأكيد [أ/٥٤] نحو قوله: ﴿لِلَّذِي بَكَتَ﴾ [آل عمران: ٩٦]^(٤)، و﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾ [الضحى: ٤]، ومثال الذي للابتداء: ﴿وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ﴾ [الأنعام: ٣٢]، ومثال التي للجر: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠]، و﴿فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾ [الحشر: ٧].

(١) هذه العبارة مكررة في "ت" حيث ذكرت قبل الفقرة السابقة وكررت في مثل هذا الموضع.

(٢) سقطت من "ت".

(٣) وقع تقديم وتأخير من الشارح في ترتيب هذه المواضع بخلاف ما هو في المقنع، كما أنه اختصر بعضاً من كلامه.

(٤) سقطت من الأصل.

والخامس: التسمية في فواتح السور [وفي قوله] (١) في هود: ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا وَمُرْسَهَا﴾ [الآية: ٤١] وذلك لكثرة الاستعمال، وأما قوله: ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]، و﴿بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤]، وشبهه، فالألف فيه مثبتة في الرسم بلا خلاف (٢).
وأضاف الناظم إلى هذه الخمسة موضعاً سادساً، وهو قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿لَنُخَذَّتْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧].

وبدأ الناظم من هذه المواضع بما دخلت همزة الوصل على همزة الأصل، وقد تقدم [التنبيه] (٣) عليه.

ثم ثنا بالأمر من السؤال فقال: «قل وفسئلوا وشبهه كخو» أي: كمثل: «وسئل وسئلوا»، فأتى به بالواو والفاء على حسب ما ذكر الداني، لأن الواو والفاء كانهما من نفس الكلمة، فتابا متاب ألف الوصل.

ويجوز أن يكون ذلك مرسوماً على لغة من يخفف الهمزة فنقل حركتها إلى [السين] (٤) وحذفها، فلما تحركت السين استغنى عن ألف الوصل، وبذلك قرأ ابن كثير والكسائي (٥)، وقد أجمعوا على قوله: ﴿سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١].

وهذان التعليلان منتقضان:

أما التعليل الأول: فإنه إنما حذف ألف الوصل منه لأجل القراءة الأخرى، فينتقض الأمر من الأمر، لأنهم كتبوه بالألف بعد الواو، [ولا شك أنه جاء الأمر منه مر كما جاء الأمر من: «سأل سل»] (٦).

(١) في الأصل: «كقوله» وهو خطأ.

(٢) المقنع: (ص ٢٩-٣٠).

(٣) في «س وت»: «الكلام».

(٤) في الأصل: «الساكن».

(٥) وكذلك خلف العاشر هكذا: ﴿سَلَّ﴾، وقرأ الباقون ﴿سَأَلَّ﴾ بسين ساكنة وهمزة مفتوحة بعدها دون نقل.

انظر: السعة لابن مجاهد: (ص ٢٣٢)، والتيسير للداني: (ص ٩٥)، والنشر لابن الجزري: (١/٤١٤).

(٦) سقطت من "ت".

وأما التعليل الثاني: فالواو والفاء كأنهما من نفس الكلمة، فينتقض بالأمر من الفعل الثلاثي

في مثل: ﴿وَأذْكُرُوا﴾ و﴿وَأَعْلَمُوا﴾ و﴿فَأَنْتَشِرُوا﴾^(١) وهذا لازم.

غير أنه قد يجاب عن هذا بأن يقال: وذلك أن الواو والفاء ذات وجهين، فهما باعتبار ما بعدهما كالكلمة الواحدة من حيث لا يصح انفصالهما عنها، [ولا يوقف عليهما]^(٢) دونهما، وهما باعتبار آخر كلمة على حالها من حيث أنها زائدة جيء بها لمعنى كد: «ثم» و«على» و«عن»، وما أشبه ذلك من سائر حروف المعاني، فمن لاحظ الاعتبار الأول كتبها بغير ألف، ومن لاحظ الاعتبار الثاني كتبها بألف.

وقد عاملت العرب الواو والفاء بهذين الاعتبارين في مواضع منها بسكون اللام وضمها وكسرها [إذا دخلت على «هي» و«هو»]، فبالاعتبار الأول تُسكن الهاء، وبالأعتبار الثاني تُضم أو تُكسر^(٣)، وكذلك سُكُونُ لَامِ الأَمْرِ وكُسْرُهَا^(٤) [في مثل قوله تعالى:

﴿وَلْيَبْغُوا﴾^(٥) و﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]، قرئ في السبع: ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ﴾ بكسر اللام^(٦)]^(٧).

وكذلك أيضاً عاملوا الواو والفاء بهذين الاعتبارين إذا دخلت على «إذا»، لأن «إذا» إنما تنصب إذا كانت أول الكلام، ولا تنصب إذا كانت وسط الكلام، فمن أخذ بالاعتبار الأول لم ينصب بها، ومن أخذ بالاعتبار الثاني نصب بها، قال الله سبحانه: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ

خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦].

(١) سقطت من "ت".

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: حجة القراءات لابن زنجلة: (٩٣/١)، والمفصل في صناعة الإعراب للزمخشري: (ص ٤٩٨)، وشرح شافية ابن

الحاجب للأسترايازي: (٢٦٩/٢).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) في «س»: ﴿وَلْيَتَمَتَّعُوا﴾ [العنكبوت: ٦٦].

(٦) وهي قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر، وقرأ الباقون بإسكان اللام.

انظر: السعة لابن مجاهد: (ص ٤٣٦)، والتيسير للداني: (ص ١٥٧)، والنشر لابن الجزري: (٣٢٦/٢).

(٧) سقطت من "ت".

وقرئ في الشاذ: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ﴾ بالنصب^(١).

[ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]

[١٢٦] وَقَبْلَ تَعْرِيفٍ وَبَعْدَ لَامٍ *** كَلَّذِي لَلدَّارِ لِلإِسْلَامِ [٢]

هَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ الَّذِي حُذِفَتْ فِيهِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ، وَهُوَ إِذَا دَخَلَتْ أَلِفُ الْوَصْلِ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ وَوَلِيَّهَا آخِرُ التَّأَكِيدِ أَوْ لِلإِبْتِدَاءِ مِثْلَ: ﴿وَلَلدَّارِ الْآخِرَةُ﴾ [الأنعام: ٣٢]، وَمِثْلُهُ: ﴿لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾ [آل عمران: ٩٦]، وَ﴿لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ [آل عمران: ٦٨].

وَكَذَلِكَ إِذَا وَلِيَّهَا لَامُ الْجَرِّ مِثْلَ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وَ﴿فَلِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [الحشر: ٧]، وَ﴿لَلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ﴾ [الزمر: ٢٢]. وَكَانَ الْأَصْلُ فِي هَذَا كُلهُ: «دَارٌ» وَ«لَّذِي» وَ«إِسْلَامٌ»، ثُمَّ [دَخَلَتْ الْأَلِفُ وَاللَّامُ الْمَعْرِفَتَانِ فَصَارَ: «الدَّارُ» وَ«الَّذِي» وَ«الإِسْلَامُ»]^(٣) ثُمَّ دَخَلَتْ لَامُ الإِبْتِدَاءِ عَلَى «الدَّارِ»، [وَلَامُ التَّأَكِيدِ عَلَى «الَّذِي»]^(٤)، وَلَامُ الْجَرِّ عَلَى «إِسْلَامٍ»، فَكَانَ حَقَّهَا أَنْ تُظْفَرَ مَعَ الْأَلِفِ، فَتَكُونَ لَامُ أَلِفٍ، وَوَدَالٌ، [وَأَلِفٌ]^(٥) وَرَاءُ، فِي «لَلدَّارِ»، وَكَذَلِكَ فِي «الَّذِي»، وَوَدَالٌ أَلِفٌ مَرَّتَانِ فِي «الإِسْلَامِ»، فَلَمَّا كَثُرَتْ الْأَمْثَالُ فِي هَذِهِ الْكَلِمِ، وَسَقَطَ [٥٤/ب] أَلِفُ الْوَصْلِ مِنَ اللَّفْظِ أَسْقَطُوهَا خَطًّا، إِجْرَاءً لِلخَطِّ مَجْرَى اللَّفْظِ، لِأَنَّهَا قَدْ سَقَطَتْ فِي اللَّفْظِ، فَأَجْرَى الخَطُّ عَلَيْهَا مَعَ كَرَاهَةِ تَوَالِي الْأَمْثَالِ.

وَقَوْلُهُ: «وَقَبْلَ تَعْرِيفٍ» يُرِيدُ: وَحَذَفُوا أَلِفَ الْوَصْلِ قَبْلَ لَامِ التَّعْرِيفِ، «وَبَعْدَ لَامٍ» أَي: إِذَا أَتَتْ بَعْدَ لَامَيْنِ: أَحَدَهُمَا - وَهُوَ الْأَوَّلُ - لِلإِبْتِدَاءِ أَوْ لِلجَرِّ، وَالثَّانِي لِلتَّعْرِيفِ.

(١) أَي ﴿يَلْبَثُوا﴾ بحذف النون، وهي قراءة أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود، وهي كذلك في مصحف ابن مسعود.

انظر: الحرر الوجيز لابن عطية: (٤٧٦/٣)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٦٣/٦).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) تقديم وتأخير في الأصل.

فَجَعَلَ التَّعْرِيفَ بِاللَّامِ وَحَدَّهَا دُونَ الْأَلِفِ، لَا سِيَّمَا عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: أَنَّ الْأَلِفَ أَلِفُ الْوَصْلِ وَاجْتُلِبَتْ لِلْإِبْتِدَاءِ.

وقد اختلف في الاسم الذي دخل عليه الألف واللام فبم تعرف^(١)؟
فقال الخليل^(٢): «أنه تعرف بالألف واللام، وأن [آلة] (٣) التعريف "أل"». وقال: «إن هذه همزة التي مع اللام همزة قطع».

واحتج على ذلك بفتحها؛ إذ همزة إنما تكون مضمومة أو مكسورة، واحتج أيضاً بإثباتها مع همزة الاستفهام في قوله تعالى: ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ولو كانت همزة الوصل لحذفت كما حذفت في قوله: ﴿قُلْ أَفَاتَخَذْتُمُ﴾ [الرعد: ١٦].

وذهب غيره^(٤) إلى أن التعريف إنما وقع باللام وحدها، وأن همزة التي هي معه [همزة وصل] جيء بها للإبتداء، لأن اللام ساكنة، ولا يبتدأ بساكن؛ واحتج على أنها ألف وصل بسقوطها في الدرج.

ورد ما احتج به الخليل، حيث قال: «لو كانت [همزة وصل] لم تفتح».

[فإن قال] (٦): وذلك أن همزة الوصل أصلها ألا تدخل إلا في الأفعال وفي أسماء مخصوصة، ولا تدخل على الحروف البتة، فلم شدت العرب في إدخالها على لام التعريف وهو حرف شدوا في تحريكها بالفتح؟

[قلنا] (١): وهذا من باب الشذوذ للإعلام [بالشذوذ] (٢)، كإثبات التاء في [قديمة] و[ورينة] (٣) تصغير «قدام» و«وراء»، إذ من أصلهم ألا يثبتوها في الاسم المصغر إذا كان على أربعة أحرف.

(١) انظر المسألة في: سر صناعة الإعراب لابن جني: (١/٣٣٢-٣٤٢)، واللمع في العربية لابن جني: (ص ٢٢٣)، وكتاب اللامات للزجاجي: (ص ٤١)، والمفصل في صناعة الإعراب للزمخشري: (ص ٤٤٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراذي: (١/٤٦٠).

(٢) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد سبقت ترجمته. وانظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٣٩٠).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) وهو سيبويه ومن ذهب مذهبه. انظر: الكتاب لسيبويه: (٣/٥٤١)، وتنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٣٩٠)، وفتح

المنان لابن عاشر: (ص ٥٦١).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) في الأصل: «فإن قيل».

وَرَدَّ مَا احْتُجَّ بِهِ أَيْضًا مِنْ إِبْطَاتِهَا مَعَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا إِذَا كَانَتْ مُفْرَدَةً لَيْسَتْ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ ، وَذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُفْرَدَةً إِنَّمَا تَكُونُ مَكْسُورَةً وَهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ مَفْتُوحَةٌ ، وَبِهَذَا يَقَعُ الْفَرْقُ بَيْنَ الاسْتِفْهَامِ [وَالخَبَرِ].

فَلَا مَعْنَى لِإِبْطَاتِ أَلْفِ الْوَصْلِ الْمُنْفَرِدَةِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ [٤] ، إِذْ حَذَفُهَا لَا يُؤَدِّي إِلَى لَبْسٍ ، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ إِذَا كَانَتْ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ لَا تَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحَةً ، وَهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ مَفْتُوحَةٌ أَيْضًا ، فَلَوْ حُذِفَتْ هَذِهِ الْهَمْزَةُ لِدُخُولِ الاسْتِفْهَامِ عَلَيْهَا لَلْتَبَسِ الْاسْتِفْهَامُ بِالخَبَرِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

ثُمَّ قَالَ كَلَّمَتهُ :

[١٢٧] وَبَعْدَ الاسْتِفْهَامِ إِنْ كَسَرْتَا *** كَقَوْلِهِ: يَدَيَّ اسْتَكْبَرْتَا

هَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الرَّابِعُ الَّذِي حُذِفَتْ مِنْهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ ، وَهُوَ إِذَا كَانَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ مَكْسُورَةً وَدَخَلَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ: ﴿قُلْ أَخَذْتُمُ﴾ [البقرة: ٨٠] ، و﴿وَوَلَدًا﴾ [٧٧] أَطْلَعَ الْعَيْبَ﴾ [مریم: ٧٧ - ٧٨] ، و﴿جَدِيدًا﴾ [٩٨] أَوْلَمْ يَرَوْا﴾ [الإسراء: ٩٨ - ٩٩] ، و﴿يَدَيَّ اسْتَكْبَرْتَا﴾ [ص: ٧٥] ، و﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦] .

فِي أَنْ أَلْفُ الْوَصْلِ مَفْتُوحَةٌ نَحْوَ قَوْلِهِ: ﴿الذَّكْرَيْنِ﴾ ، و﴿اللَّهُ خَيْرٌ﴾ [النمل: ٥٩] ، و﴿عَالِكُنَّ﴾ [يونس: ٥١] ، وَشَبَّهَهُ .

فَقَوْمٌ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ الْمَرْسُومَةَ هِيَ أَلْفُ الاسْتِفْهَامِ ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ أَلْفَ الْوَصْلِ هِيَ الْمَرْسُومَةُ ، وَأَنَّ الْمَحذُوفَةَ هِيَ أَلْفُ الاسْتِفْهَامِ (٥) .

ثُمَّ قَالَ كَلَّمَتهُ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ آمِينَ] :

(١) سقطت من «س وت» .

(٢) سقطت من «ت» .

(٣) في الأصل: «قديمة و وُرَيْكُ» .

(٤) سقطت من «ت» .

(٥) انظر: تنبيه العطشان للجراحي: (ص ٣٩٢-٣٩٤) ، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٦٢) .

[١٢٨] وَلِتَّخَذَتْ، وَبِخُلْفٍ يُرْسَمُ ❀❀❀ لِابْنِ نَجَاحٍ فِي أَفَاتَّخَذْتُمْ

هَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ السَّادِسُ الَّذِي أَضَافَهُ النَّاطِمُ إِلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ - كَمَا قَدَّمْنَا - وَأَدْخَلَهُ بَيْنَ الْمَوْضِعِ الْخَامِسِ وَالْمَوْضِعِ الْأَرْبَعَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَبُو عَمْرٍو وَأَبُو دَاوُدَ (١)، فَإِنَّهُمَا لَمْ يَذْكُرَا إِلَّا خَمْسَةَ مَوَاضِعَ، خَامِسُهَا: [٥٥/أ] «بِسْمِ اللَّهِ» الَّذِي أَخْرَجَ النَّاطِمُ، وَلَمْ يَذْكُرْ ﴿لِتَّخَذَتْ﴾ مَعَ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، [فقال: (٢)] «وَلِتَّخَذَتْ» هُنَا تَمَّ الْكَلَامُ.

وَقَوْلُهُ: «وَبِخُلْفٍ يُرْسَمُ» هَذَا ابْتِدَاءُ كَلَامٍ آخَرَ مَصْرُوفًا إِلَى مَا بَعْدَهُ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: حُذِفَتْ أَلِفُ الْوَصْلِ مِنْ كَذَا وَكَذَا، وَمِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِتَّخَذَتْ﴾ [الكهف: ٧٧] مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، إِذْ لَوْ رُسِمَتْ أَلِفُ الْوَصْلِ فِيهِ لَرُسِمَ بِلَامِ أَلِفِ، [إِذْ كَانَ أَصْلُهُ: «اتَّخَذَتْ» دَخَلَتْ عَلَيْهِ اللَّامُ الَّتِي هِيَ جَوَابُ «لَوْ»، فَكَانَ حَقُّهَا أَنْ تُظْفَرَ مَعَ أَلِفِ] (٣) الْوَصْلِ فَتَصِيرَ لَامُ أَلِفِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَتَّخِذْنَهُ مِنْ لَدُنَّا﴾ [الأنبياء: ١٧].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «﴿لِتَّخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧] كُتِبَ بِلَامٍ وَتَاءٍ بَعْدَهَا مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ بَيْنَهُمَا، هَذِهِ رَوَيْتُنَا عَنْ نَافِعِ بْنِ أَبِي نَعِيمٍ، وَالغَزَارِيِّ بْنِ قَيْسٍ، وَحَكَمِ بْنِ عِمْرَانَ، وَعَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى الْأَصْبَهَانِيِّ.

وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو (٤) ﴿لِتَّخَذَتْ﴾ بِتَخْفِيفِ التَّاءِ الْأُولَى مَعَ كَسْرِ الْخَاءِ بَعْدَهَا، عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَقُولُ: تَخَذَ يَتَّخِذُ، [مِثْلَ: عَمَلٌ يَعْمَلُ.

وَإِبْنُ كَثِيرٍ وَحَدَّثَهُ يُخَفِّفُ التَّاءَ الثَّانِيَةَ لِإِظْهَارِهِ الذَّالَ عِنْدَهَا، وَالْبَاقُونَ يُشَدِّدُونَ التَّاءَ الْأُولَى وَيَفْتَحُونَ الْخَاءَ وَيُدْغِمُونَ الذَّالَ فِي التَّاءِ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَقُولُ: اتَّخَذَ يَتَّخِذُ (٥) [٦].

وَأَحْسَبُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ كُتِبَتْ عَلَى لُغَةٍ «تَخَذَ» دُونَ «اتَّخَذَ» فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ (١)، وَلَمْ يَأْتِ مِنْ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَجَلًا غَيْرَ هَذَا الْحَرْفِ وَحَدَّهُ.

(١) انظر: المقنع: (ص ٢٩-٣٠)، ومختصر التبيين: (٢/٢٣-٣٠ و ٢/١٦٩).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من "ت".

(٤) وكذا: يعقوب.

(٥) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٩٦)، والتيسير للذاني: (ص ١٤٥)، والنشر لابن الجزري: (٢/١٥ و ٢/٣١٤).

(٦) سقطت من "ت".

وكتبوا في سورة الأنبياء: ﴿لَا تَخَذْنَهُ﴾ [الأنبياء: ١٧] بِألفِ عَلَى اللُّغَةِ الثَّانِيَةِ، وَكَانَتْهُمْ ﴿حَرَوْا فِي ذَلِكَ إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾ (٢).

وذكره أبو عمرو في «المقنع» في الباب المروي عن نافع في سورة الكهف (٣).
وقوله: «وَبِخُلْفٍ يُرْسَمُ» هَذَا ابْتِدَاءُ كَلَامٍ آخَرَ؛ فَهُوَ مَقْطُوعٌ مِمَّا قَبْلَهُ، لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ مُتَّفَقٌ عَلَى حَذْفِ أَلْفِ الْوَصْلِ مِنْهَا، وَهَذَا الْمَوْضِعُ الَّذِي هُوَ لَفْظُ ﴿أَفَاتَّخَذْتُمْ﴾ مُخْتَلَفٌ فِيهِ كَمَا قَالَ لِأَبِي دَاوُدَ.

فَالْمَجْرُورُ فِي قَوْلِهِ: «وَبِخُلْفٍ» مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «يُرْسَمُ»، أَوْ بِالثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «لَا بِنِ نَجَاحٍ فِي أَفَاتَّخَذْتُمْ» مُتَعَلِّقٌ بِالثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِلْخُلْفِ، فَكَانَتْهُ قَالَ: وَبِخُلْفٍ مُسْتَقَرٌّ أَوْ تَابِتٌ فِي ﴿أَفَاتَّخَذْتُمْ﴾ لِابْنِ نَجَاحٍ، فَنَسَبَ الْخُلْفَ لَهُ (٤)، وَنَسَبَتْهُ مَجَازًا لِأَحْقِيقَةٍ، إِنَّمَا هُوَ حَقِيقَةٌ لِلْوَضْعِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الصَّحَابِيُّ.

وقوله: «يُرْسَمُ» [المفعول الذي لم يسم] (٥) فاعله محذوفٌ يعودُ عَلَى أَلْفِ الْوَصْلِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلَ هَذَا، الْمَحذُوفَةُ مِنَ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ؛ أَي: اِخْتَلَفَتْ الْمَصَاحِفُ فِي أَلْفِ الْوَصْلِ الَّتِي بَعْدَ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ﴾ [الآية: ١٦] فِي سُورَةِ الرَّعْدِ هَلْ تُرْسَمُ أَوْ لَا تُرْسَمُ؟ قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَفَاتَّخَذْتُمْ﴾: «كُتِبَتْ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ بِأَلْفٍ بَيْنَ الْفَاءِ وَالتَّاءِ، وَفِي بَعْضِهَا بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَالْأَوَّلُ أَحْتَارُ» (٧).

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها للمكي: (٧٠/٢)، شرح الهداية للمهدوي: (٣٩٩/٢)، والحجة لابن حاليوه: (٢٢٨)، وحجة القراءات لابن زنجلة: (ص ٤٢٥)، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري: (١٠٧/٢)، وإبراز المعاني لأبي شامة: (ص ٥٧٢).

(٢) مختصر التبيين: (٨١٦-٨١٧).

(٣) انظر: المقنع (ص ١٢).

ووافقهما الإمام الشاطبي في العقيلة؛ انظر: البيت رقم (٨٨) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٧٦).

(٤) ولم يتعرض لها أبو عمرو الداني، وجرى العمل فيها بإثبات الألف؛ قال ابن القاضي: «وهو المشهور».

انظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/أ-ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٠).

(٥) سقطت من "ت".

(٧) مختصر التبيين: (٧٣٩/٣).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[١٢٩] وَحَذَفَ بِسْمِ اللَّهِ عَنْهُمْ وَاضِحٌ ❀❀❀ فِي هُودَ وَالتَّمْلِ وَفِي الْفَوَاتِحِ

[١٣٠] وَأَغْفَلَ الدَّانِي مَا فِي التَّمْلِ ❀❀❀ فَرَسَّمَهُ كَهَذِهِ عَنْ كُلِّ

هُنَا انْتَهَى كَلَامُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا حُذِفَتْ مِنْهُ أَلْفُ الْوَصْلِ، وَذَلِكَ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعٍ كَمَا قَدَّمْنَا؛ عَنِ الدَّانِي وَأَبِي دَاوُدَ، وَهَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الْخَامِسُ [فِي مَا ذَكَرَ الشَّيْخَانِ، وَأَدْخَلَ النَّاطِمُ فِيهَا بَيْنَ هَذَا الْمَوْضِعِ الْخَامِسِ] (١) وَالْأَرْبَعَةُ الَّتِي قَبْلَهُ كَلِمَةٌ [لَنْخَذَتْ] (٢)، فَصَارَتْ بِهَا سِتَّةُ مَوَاضِعٍ، لِأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى إِسْقَاطِ أَلْفِ الْوَصْلِ خَطًّا وَلَفْظًا مِنْ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ السِّتَةِ. وَلَمَّا شَارَكَتْ كَلِمَةٌ [لَنْخَذَتْ] الْمَوَاضِعَ الْمَذْكُورَةَ فِي الْحُكْمِ، وَأَنَّهَا مُجْمَعٌ عَلَيْهَا أَضَافَهَا إِلَيْهَا، وَأَدْخَلَ فِيهَا كَلِمَةً [أَفَاتَّخَذْتُمْ] ❀❀❀، وَحَكَى الْخِلَافَ [فِيهَا] (٣).

قَوْلُهُ: «وَحَذَفَ بِسْمِ اللَّهِ عَنْهُمْ» أَي: أَلْفُ الْوَصْلِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ. [٥٥/ب]

«عَنْهُمْ» يَعْنِي: عَنِ جَمِيعِ الرُّوَاةِ.

«وَاضِحٌ» أَي: بَيِّنٌ ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ [بِهِ] (٤)، وَلَا إِشْكَالَ فِيهِ.

فَإِنَّ أُنْتُ بَعْدَ كَلِمَةِ [بِسْمِ] لَفْظَةٌ غَيْرُ «اللَّهِ» (٥) فَإِنَّ الْأَلْفَ فِيهَا ثَابِتَةٌ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿يَاسْمُرُوكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٧٤]، و﴿يَاسْمُرُوكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] (٦).

[وَفِي كَلَامِ الْمُخَلْقِينَ] (٧): «أَبْدَأُ بِاسْمِ زَيْدٍ»، وَ«أَبْدَأُ بِاسْمِ مُحَمَّدٍ»، وَشَبَّهَهُ، [وَكَذَلِكَ إِنْ

اتَّصَلَ بِهَا لَمْ نَحْوِ قَوْلِكَ: «لِاسْمِ مُحَمَّدٍ حَلَاوَةٌ»، أَوْ كَافٍ، نَحْوِ قَوْلِكَ: «لَيْسَ اسْمُ عُمَرَ كَاسْمِ

عَمْرٍو»، وَشَبَّهَهُ (٨) [١].

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في الأصل: «﴿أَفَاتَّخَذْتُمْ﴾» وهو خطأ.

(٣) سقطت من "ت".

(٤) في الأصل: «فيه».

(٥) في الأصل تقديم وتأخير وسقطت كلمة «لفظة».

(٦) انظر: المقنع: (ص ٣٠)، ومختصر التبيين: (٢/٢٥-٢٦).

(٧) سقطت من "ت".

(٨) وقد اختلف النحاة في علة حذف ألف الوصل في الخطّ من ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ على أربعة أقوال:

قيل: لكثرة الاستعمال، وقيل: حملا للخطّ على الوصل، وقيل: للزوم الباء لهذا الموضع، فاستغنى عنها بالباء، وقيل:

وقوله: «في هود» أراد قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا وَمُرسِنَهَا﴾ [الآية: ٤١].

«والنمل» أراد قوله تعالى: ﴿وَلِئِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الآية: ٣٠].

وقوله: «وفي الفواتح» أراد: فواتح السور.

وقوله: «وأغفل الداني ما في النمل» أي: غفل عنه فلم يذكره^(٢)، لأنه قال فيما

قدمنا من كلامه في «المقنع»: «والخامس التسمية في فواتح السور، وفي قوله في هود:

﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِبَهَا وَمُرسِنَهَا﴾ [الآية: ٤١]»^(٣).

ولم يذكر الداني الذي في النمل، ولذا قال الناظم: «وأغفل الداني ما في النمل».

ثم قال: «فرسمه كهذه عن كل» أي: وكتب الذي في النمل بغير ألف كمثل غيره^(٤).

«عن كل» أي: عن جميع المصاحف، وجميع الرواة عنها^(٥).

ثم قال رحمه الله [وغفر لنا وله]:

[١٣١] كَذَا: وَقَتْلُوهُمْ فِي الْبَقْرَةِ ❀❀❀ وَقَبْلَهُ ثَلَاثَةٌ مُتَّفَرِّعَةٌ

لتحرك السين في الأصل، لأن أصله عند البصريين: «سُمو» بضم السين، وقيل: «سمو» بكسر السين؛ وقال الكوفيون: أصله «وسم» من السمة التي هي العلامة، وقد نبه أبو زكريا بن معطي في ألفيته على هذين القولين، فقال:

واشتق الاسم من سما البصريون واشتقه من وسم الكوفيون
والمذهب المقدم الجلبي دليله الأسماء والسُّمي

انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري: (ص ٤)، ومسائل خلافة في النحو للعكبري: (ص ٦٤)، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٣٩٧).

(١) سقطت من "ت".

(٢) قال الجرجاني في تنبيه العطشان (ص ٣٩٦): «ولو سُئل عنه لقال بحذفه».

(٣) المقنع: (ص ٢٩).

(٤) وجرى العمل فيه على الحذف كسائر المذكورات سابقا، ووجه حذف همزة الوصل فيه كثرة الاستعمال.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٨٠).

(٥) أغفل الناظم رحمه الله لفظا ثامنا من المواضع التي تحذف فيها ألف الوصل، وهو قوله تعالى: ﴿بَيْنُوْمُ﴾ [طه: ٩٣]، ولكن

وإن سكت عنه هاهنا، فقد ذكره في باب الهمز، في الهمزة التي ترسم على أفراد الاتصال بالزوائد، في قوله في البيت رقم

(٢٩٦): «وهؤلاء ثم بينوما وأونبي بواو حتما».

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٣٩٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٦٨).

قوله: «كَذَا» أراد: كما ذكرت لك أنهما اتفقا على حذف [ألف الوصل من المواضع المتقدمة الذكر، كذلك اتفقا على حذف] (١) الألف من الألفاظ التي أخذ في ذكرها. وقوله: «وَقَاتِلُوهُمْ فِي الْبَقْرَةِ» أراد قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣] (٢).

[وقوله: «وَقَبْلَهُ ثَلَاثَةٌ» أي: وقبل ﴿قَاتِلُوهُمْ﴾ ثلاثة أي: ثلاثة ألفاظ من أفعال القتال] (٣). وقوله: «مُقْتَفِرَةٌ» أي: متتابعة، والإفتفار: هو الاتباع؛ تقول العرب: اقتفرت أثره أي: تبعته. قال الشاعر (٤):

وَلَا يَزَالُ أَمَامَ الْقَوْمِ يَقْتَفِرُ

أَي: يَتَّبِعُ.

ويقال أيضاً: اقتفرت أقفر تقفراً؛ أي: أتبع (٥).

وأراد بالثلاثة المتتابعة قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْنَلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُفْتَلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلْتُمُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١].

هذه الثلاثة الأفعال التي أراد؛ الأول: محزومٌ بالنهاي، والثاني: منصوبٌ بـ «حتى»، والثالث: على لفظ الماضي، كتبت كلها بغير ألف (١)، لتحتمل الوجهين في القراءة والخط.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: المنع (ص ٨٣-٨٤)، ومختصر التبيين: (٢/٢٥٢).

(٣) سقطت من "ت".

(٤) هو: أعشى باهلة واسمه عامر بن الحارث أحد بني وايل، وقال هذا في قصيدة يرثي فيها المنتشر بن وهب، فمما قاله:

لَا يَغْمِزُ السَّاقُ مَنْ أَيْنَ وَمَنْ وَصَبٍ وَلَا يَعْضُ عَلَيَّ شَرُّ سُوْفَةٍ الصَّفْرِ

لَا يَتَّأْرَى لِمَا فِي الْقِدْرِ يَرْقُبُهُ وَلَا يَزَالُ أَمَامَ الْقَوْمِ يَقْتَفِرُ

انظر: إصلاح المنطق لابن السكيت: (ص ٢٥٢ و ٣١٣)، والأصمعيات للأصمعي: (ص ٩٠)، وشرح أدب الكاتب

للحواليقي: (ص ١١٦).

(٥) انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة قفر»: (٥/١١٠)، وتاج العروس للزبيدي «مادة ق ف ر»: (١٣/٤٦٠).

ثم قال رحمه الله:

[١٣٢] **وَأَلِ عِمْرَانَ بِهَا الْآخِرُ** ❀❀❀ **وَفَلَقْتُمْ مَأْثُورٌ**

أي: وسورة آل عمران؛ أي: المذكور فيها، [«آل عمران بها»] (٢) أي: بالسورة.
 [«الآخِر»] أي: [اللفظ الأخير من] (٣) أفعال القتال، وأراد قوله تعالى في آخر السورة:
 ﴿وَقَاتِلُوا وَقَاتِلُوا لَأَكْفِرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [الآية: ١٩٥] (٤).

واحترز بقوله: [«الآخِر»] مما قبله في السورة: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾
 [الآية: ١٦٧]، وفي أول السورة: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِتْنِ اللَّتَاتِ فَمَا تَعْلَمُونَ﴾ [في سبيل الله] (٥)
 [الآية: ١٣].

وقوله: [«وَأَلِ عِمْرَانَ»] مبتدأ، و[«الآخِر»] مبتدأ ثان، و[«بها»] جار ومجرور متعلق
 بالثبوت والاستقرار على أنه خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول.
 وقوله: [«وَفَلَقْتُمْ مَأْثُورٌ»] أي: مروى، و[«فَلَقْتُمْ مَأْثُورٌ»] مبتدأ، وخبره [«مأثور»]،
 وأراد قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَنْتُمْكُمْ﴾ [الآية: ٩٠]، وإنما لم
 يقيد بالسورة لأن لفظه قيد له (٦)؛ [إذ ليس فيها ولا في غيرها من سور القرآن ما يشبهه،
 واحترز به مما قبله] (٧).

ثم قال رحمه الله [ونفعنا به وغفر لنا وله]:

[١٣٣] **وَمَوْضِعٌ فِي الْحَجِّ وَالْقِتَالِ** ❀❀❀ **ثَمَانِ أَحْرَفٍ عَلَى التَّوَالِ**

(١) انظر: المنع: (ص ٨٣)، ومختصر التبيين: (٢/٢٥٢).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في الأصل: «آخر».

(٤) انظر: المنع: (ص ١٠)، ومختصر التبيين: (٢/٣٨٨).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) انظر: المنع: (ص ١١)، ومختصر التبيين: (٢/٢٥٢ و ٢/٤٠٩).

(٧) سقطت من الأصل.

قوله: «وموضِعٌ في الحَجِّ» أراد قوله تعالى في سورة الحج: ﴿أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾ [الآية: ٣٩]، وفيه قراءتان في السبع مشهورتان: بفتح التاء وكسرها^(١)، وإثبات الألف [٥٦/أ] لفظاً لا غير. وقوله: «والقتال» أراد: سورة القتال، [وهي سورة الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله^(٢)] [٣]، وأراد قوله تعالى فيها: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ [الآية: ٤]، وهذا الحرف ذكره في «المقنع»^(٤)، ولم يذكره صاحب «العقيلة». وقوله: «ثمان أحرف» أي: ثمان كلمات من أفعال القتال.

«على التَّوَالٍ» متواليّة على ترتيب القرآن، لأن أبا عمرو ذكرها كذلك في «المقنع» متواليّة على نظم المصحف، فذكر ما في البقرة، ثم ما في آل عمران، ثم ما في النساء، ثم ما في الحج، ثم ما في القتال^(٥). ولم يذكر أبا عمرو من أفعال القتال إلا هذه الثمانية، ذكرها في الباب المروي عن نافع^(٦).

(١) قرأ نافع وابن عامر وحفص وأبو جعفر ﴿يُقْتَلُونَ﴾ بفتح التاء مبنيًا للمفعول، وقرأ الباقون ﴿يُقْتَلُونَ﴾ بكسر التاء مبنيًا للفاعل.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٣٧)، والتيسير للذاني: (ص ١٥٧)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٢٦).

(٢) وهي سورة محمد ﷺ.

(٣) سقطت من "ت".

(٤) قال في المقنع (ص ١٤): «وفي القتال: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا﴾».

(٥) انظر: المقنع (ص ١٠ و ١١ و ١٤).

(٦) بل ذكر أربعة البقرة في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار، وذكر الأربعة الباقية في الباب المروي عن نافع في فصل ذكر ما حذف منه الألف اختصاراً.

وقد وافق الإمام الشاطبي الشيخين على الحذف في هذه المواضع الثمانية إلا أنه أغفل موضع القتال كما نبّه عليه الشارح، والذي جرى عليه العمل الحذف في جميع أفعال القتال.

انظر: الأبيات رقم (٤٨ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٩٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢)، والدرّة الصقيلة للليب (مخطوط): [٢٢/ب-٢٣/أ، و ٢٧/أ-٢٨/أ]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٣٦/أ-ب، و ٤١/أ-ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٥).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ]:

[١٣٤] أُولَى تَشْبَهَ، وَإِنْ تَطَاهَرَا *** تَطَاهَرُونَ، وَكَذَا: تَطَاهَرَا

قَوْلُهُ: «أُولَى تَشْبَهَ» أَي: وَأُولَى ﴿تَشْبَهَ﴾ اتَّفَقَا عَلَى حَذْفِ أَلْفِهِ بِحَذْفِ وَائِ الْعَطْفِ، وَ«أُولَى» تَأْنِيثُ «أُولٍ»، وَأَرَادَ الْكَلِمَةَ الْأُولَى مِنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَالْأُولَى: هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشْبَهُ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠].

وقَوْلُهُ: «وَإِنْ تَطَاهَرَا» أَرَادَ قَوْلَهُ فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ: ﴿وَإِنْ تَطَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ﴾ [الآية: ٤].

وقَوْلُهُ: «تَطَاهَرُونَ» أَرَادَ قَوْلَهُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿تَطَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [الآية: ٨٥].

وقَوْلُهُ: «وَكَذَا تَطَاهَرَا» أَي: بِالْحَذْفِ لَهُمَا، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْقَصَصِ: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [الآية: ٤٨].

هَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَلْفَاظِ الَّتِي [ذَكَرَ هُنَا؛ وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ أَفْعَالٍ مِنْ «أَفْعَالِ الْقِتَالِ»، وَلَفْظُ ﴿تَشْبَهَ﴾، وَثَلَاثَةٌ أَلْفَاظٍ مِنْ «لَفْظِ التَّظَاهَرِ»، هِيَ الَّتِي] (١) ذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمُقْنَعِ» فِي الْبَابِ الْمَرْوِيِّ عَنْ نَافِعٍ (٢)، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا حَرْفًا وَاحِدًا، وَهِيَ [مُتَعَدِّدَةٌ] (٣) الْأَلْفَاظِ، وَوَافَقَهُ أَبُو دَاوُدَ عَلَيْهَا، وَزَادَ عَلَيْهِ فَذَكَرَ بِالْحَذْفِ كُلَّ مَا جَاءَ الْأَلْفَاظُ فِي الْقُرْآنِ (٤)، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ:

[١٣٥] وَأَطْلَقَ الْجَمِيعَ فِي التَّنْزِيلِ *** بِأَيِّمَا لَفْظٍ عَلَى التَّكْمِيلِ

أَي: وَأَطْلَقَ أَبُو دَاوُدَ الْحُكْمَ بِالْحَذْفِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ، «فِي التَّنْزِيلِ» أَي: فِي الْكِتَابِ الْمَنْسُوبِ لَهُ.

(١) سقطت من «س».

(٢) انظر: المقنع: (ص ١٠-١٤).

(٣) في "ت": "معدودة".

(٤) انظر: مختصر التبيين: ﴿تَشْبَهَ﴾ في (١٥٨/٢)، و«لفظ التظاهر» في (١٧٦/٢-١٧٧)، و«ألفاظ القتال» في (٢٥٢/٢).

وقوله: «بأيما لفظ» أي: بأي لفظ، فـ «ما» زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا نَقْضِهِمْ

مِيثَقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥] أي: بنقضهم^(١).

وقوله: «على التكميل» أي: على الكمال، ويريد بحذفه أن هذه الألفاظ المذكورة لم يقتصر عليها أبو داود؛ بل وافق الداني عليها.

وأطلق القول في جميعها بالحذف حيث ما جاءت وكيف تصرفت، كاملة، لم يستثنى [منها حرفاً]^(٢)، فحذف الفعل من القتال [كيف كان]^(٤) وكيف ما جاء، سواء كان

ماضياً نحو: ﴿فَإِنْ قَتَلْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]، و﴿قَتَلُوا﴾ [الأحزاب: ٢٠].

أو مضارعاً مثل: ﴿وَلَا تُقْتَلُوا عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقْتَلُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ١٩١].

أو أمرٌ مثل: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩٣]، و﴿فَقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٨٤]^(٥).

و﴿تَشَبَهَ﴾ حيث ما جاء وكيف ما تصرف^(٦)، مثل: ﴿تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠]،

و﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧]، و﴿وَأَخْرَجْتُمُوهَا﴾ [آل عمران: ٧]^(١)، و﴿فَتَشَبَهَ الْخَلْقُ

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٣٤٠/٧)، ومعاني القرآن للنحاس: (٢٣١/٢)، والمحرم الوجيز لابن عطية: (١٣٥/٢)، والبيان في إعراب القرآن للعكبري: (٤٠٤/١)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٧/٦).

(٢) قال الرجاسي في تنبيه العطشان (ص ٤٠٤): «واعترض قوله: «وأطلق الجميع في التنزيل» بأن ظاهره يقتضي أن ألفاظ القتال محذوفة في التنزيل مطلقاً، لا فرق بين الاسم والفعل، وليس الأمر كذلك، لأنه لم يذكر في التنزيل بالحذف إلا أفعال القتال، وأما الاسم فهو ثابت، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧]. والأولى أن يستبدل هذا البيت ببيت آخر، فيقال:

وَصَرَّحَ التَّنْزِيلُ بِالِجْمَالِ فِي دَيْنِ وَالْفِعْلُ مِنَ الْقِتَالِ
أَوْ يُقَالُ: وَحَذَفَ التَّنْزِيلُ أَفْعَالَ الْقِتَالِ وَعَنْهُ فِي هَذَيْنِ تَعْمِيمُ الْمَقَالِ.»

(٣) سقطت من "ت".

(٤) في "ت": "حيثما".

(٥) في "ت" في هذا الموضع: "والاسم من القتال ثابت وفي هجاء المصاحف ثابت ﴿لو نعلم قتالاً﴾ آل عمران بالحذف".

(٦) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٥٧٣-٥٧٤): «لم يذكر أبو داود في مادة: "ش ب هـ" ما يقتضي إطلاقاً فيها، ولا تعميماً، كما قد يتبادر من عبارة الناظم، بل ذكر كل لفظ منها في محله، نعم صرح بالتعميم في "أفعال القتال"، وفي مادة: "ظ هر"».

وذكر الداني ﴿تَشَبَهَ﴾ في البقرة فيما رواه عن قالون عن نافع، وسكت عن الباقي، وجرى العمل بالحذف في الجميع.

ينظر: المقنع: (ص ١٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٢-٨٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٠).

عَلَيْهِمْ ﴿الرعد: ١٦﴾، ﴿تَشَبَّهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨]، و﴿وغير متشبهه﴾ [الأنعام: ٩٩]،
و﴿متشبهها وغير متشبهه﴾ [الأنعام: ١٤١]؛ [قاله في التنزيل (٢)] (٣).

﴿تَظَاهَرَا﴾ ﴿سَوَاءً كَانَ مِنَ التَّعَاوُنِ نَحْوَ هَذَا، وَقَوْلُهُ: ﴿وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا﴾ [التوبة: ٤]، و﴿وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحریم: ٤]، و﴿سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [القصص: ٤٨]، و﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٦]، وشبهه.

أَوْ كَانَ مِنَ الإِظْهَارِ وَالظُّهُورِ نَحْوَ: ﴿ظَاهِرَ الْإِثْمِ﴾ [الأنعام: ١٢٠]، و﴿مِرَاءَ ظَاهِرًا﴾ [الكهف: ٢٢]، و﴿ظَاهِرِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ [غافر: ٢٩]، و﴿فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ [الصف: ١٤]، وشبهه (٤).
هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَأَطْلَقَ الْجَمِيعَ فِي التَّنْزِيلِ» الْبَيْت.

ثُمَّ قَالَ:

[١٣٦] وَالْمُنْصِفُ الْأَسْبَابَ وَالْعَمَامَ قُلٌ *** وَابْنُ نَجَّاحٍ مَا سِوَى الْبِكْرِ نَقَلَ

قَوْلُهُ: «وَالْمُنْصِفُ الْأَسْبَابَ وَالْعَمَامَ» فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ أَيْ: وَحَذَفَ «الْمُنْصِفُ»،
وَيُرِيدُ: صَاحِبَ «الْمُنْصِفِ» وَهُوَ الْبِلَنْسِيُّ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ. **[٥٦/ب]**

(١) اعترض الرجراحي على الشارح تمثيله بقوله تعالى: ﴿وَأَخْرُمُتَشَبِهَتْ﴾، وبقوله: ﴿ظَاهِرِينَ فِي الْأَرْضِ﴾، وبقوله: ﴿فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾ وقال: "ولا ينبغي أن يمثل بهذين اللفظين هاهنا، لأن التمثيل بهما يقتضي أن صاحب التنزيل انفرد بحذفهما دون غيره من الشيوخ، وليس الأمر كذلك، لأن هذين اللفظين - أعني ﴿مُتَشَبِهَتْ﴾ و﴿ظَاهِرِينَ﴾ - يحكم بحذفهما لجميع أهل الرسم لا لصاحب التنزيل ولا لغيره، لأهما مندرجان في جمع السلامة المتقدم في بابه".
تنبيه العطشان للرجراحي: (ص ٤٠٤).

(٢) انظر: مختصر التبيين (١٥٨/٢).

(٣) زيادة من "ت".

(٤) وافق الداني أبا داود في حذف «تظَاهروا» في موضع البقرة، والأحزاب، وموضعي المجادلة، ووافقه كذلك على: «تظَاهرا» في الأحزاب، ولم يوافقه الشاطبي إلا على موضعي الأحزاب والتحریم؛ وقد وهم السخاوي حين نفى وجود موضع الأحزاب في المنع حيث قال في الوسيلة (ص ٢٠٤): «وليس في المنع ذكر ﴿تظَاهروا﴾ ولكنه من زيادات هذه القصيدة»، والعمل على الحذف في الجميع حيثما وقعت وكيفما تصرفت.

انظر: المنع: (ص ١٠٣ و ١٣)، والعقيلة البيتان رقم: (١٠٣ و ١١٥) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٣ و ٢٣٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٣)، وسمير الطالبيين للضباع: (ص ٥٢-٥٣).

وقوله: «الأسبب» أي: ألف ﴿الأسبب﴾، ويريد: ألف هذه الكلمة، فحذف أيضاً المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

وقوله: «والغمم» أي: ألف ﴿الغمم﴾، [أي: ألف هذه الكلمة التي هي: ﴿الغمم﴾]، ويريد أن صاحب «المنصف» ذكر ألف كلمة ﴿الأسبب﴾ وألف كلمة ﴿الغمم﴾ (١) محذوفة في جميع القرآن، حيث ما جاءت هاتان الكلمتان مطلقاً، لم يستثن من هاتين الكلمتين كلمة واحدة.

وقوله: «وابن نجاح» يريد: سليمان بن نجاح، وقوله: «وابن نجاح» مبتدأ. وقوله: «ما» موصولة بمعنى: «الذي»، وهي مفعولة [بقوله: «نقل»] (٢)، أي: وابن نجاح نقل، «ما سوى البكر»: أي: الذي في غير «البكر»، وهي سورة البقرة. و «سوى» ظرف متعلق بالثبوت والاستقرار على أنه صلة «ما»، وكأنه يقول: وابن نجاح نقل في كتابه عن المصاحف أو عن الرواة عن المصاحف حذف ما في غير سورة البقرة من لفظ ﴿الغمم﴾ و﴿الأسبب﴾، فاستثنى له ما في سورة البقرة، فهو ثابت عنده (٣)، وأراد قوله تعالى: ﴿وظللنا عليكم الغمام﴾ [الآية: ٥٧]، وقوله: ﴿إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام﴾ [الآية: ٢١٠]، وقوله فيها: ﴿وتقطعت بهم الأسباب﴾ [الآية: ١٦٦].

(١) سقطت من "ت".

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) لم يصرح الشيخ أبو داود أنهما ثابتان؛ بل سكت عن الموضعين في البقرة، فما كان ينبغي الإثبات فيهما، لأن سكوته ليس حكماً بالإثبات ولا بالحذف كما سلف بيانه، وصرح في موضع الأعراف بالحذف فقال في مختصر التبيين (٣/٥٧٨-٥٧٩): ﴿الغمم﴾ بحذف الألف ولكنه لم يعمم فيه؛ والكلام نفسه في لفظة ﴿الأسبب﴾.

وجرى عمل المشاركة بإثبات ألف ﴿الغمم﴾ و﴿الأسباب﴾ في البقرة وحذفه فيما سواها، والمغاربة على الحذف في الكلمتين مطلقاً، وهو الصواب إن شاء الله، لحكاية البنسي في المنصف الحذف فيه مطلقاً.

انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٤٠٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٧٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٠٩ و ٥٩٠).

وحذف ما في غير البقرة؛ ففي الأعراف: ﴿وَضَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَمَ﴾ [الآية: ١٦٠]، وفي الفرقان: ﴿وَيَوْمَ تَسْقُطُ السَّمَاوَاتُ بِالْغَمَمِ﴾ [الآية: ٢٥]، وفي سورة المؤمن (١) من كلام فرعون فيما حكى الله عنه: ﴿لَعَلَّ أَبْلَغُ الْأَسْبَابِ﴾ (٣٦) ﴿أَسْبَابُ السَّمَوَاتِ﴾ [الآيتين: ٣٦ - ٣٧].
ثم قال رحمه الله [ونفعنا به وغفر لنا وله بمنه وكرمه]:

[١٣٧] وَمَعَ لَامٍ ذِكْرُهُ تَتَّبَعَا ❖❖❖ نَجْلٌ نَجَاحٌ مَوْضِعًا فَمَوْضِعًا

قوله: «وَمَعَ لَامٍ» أي: والألف، أو: وألف مع اللام المفردة، «ذِكْرُهُ» أي: ذكر الألف أو الحذف، لأنه هو المقصود.
قوله: «تَتَّبَعَا» الألف للإطلاق، أي: تتبع أبو داود ذكر الألف مع اللام بالحذف، أي: حذفها حيث جاءت، فـ «ذِكْرٌ» مفعول مقدم بقوله: «تَتَّبَعَا».
وقوله: «تَتَّبَعَا» أي: استقصاها؛ «مَوْضِعًا فَمَوْضِعًا» أي: موضعاً بعد موضع حتى أتى على آخرها كلها في كتاب الله عز وجل.
وقوله: «نَجْلٌ نَجَاحٍ» أي: ولد نجاح، لأن النجل: هو الولد، و«نَجْلٌ نَجَاحٍ» هو أبو داود.
ثم قال رحمه الله [ونفعنا به وغفر لنا وله بمنه وكرمه]:

[١٣٨] كَنَحْوِ: الإِصْلَاحِ، وَنَحْوِ: عَلَّمَ ❖❖❖ سَوَى: قُلْ إِصْلَاحٌ وَأَوْلَى ظَلَامٌ (٢)

قوله: «كَنَحْوِ» أراد بالنحو: التشبيه والنظير والمثال، أي: كمثل «الإِصْلَاحِ»، وأخذ يذكرها هنا مثلاً من الألف التي مع اللام المفردة التي تتبع أبو داود ذكرها بالحذف كما قال، فقال: «كَنَحْوِ» أي: كمثل «الإِصْلَاحِ»، أراد قوله تعالى في [سورة هود في] (٣) قِصَّةِ شُعَيْبٍ: ﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا إِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ [الآية: ٨٨] (٤).

(١) أي: سورة غافر.

(٢) في "ت" هذا البيت مذكور مع الآيات التي بعده وكذلك شرحه.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) قال أبو داود في مختصر التبيين (٣/٦٩٧-٦٩٨): ﴿إِلَّا إِصْلَاحٌ﴾ بحذف الألف التي بعد اللام من ﴿إِصْلَاحٌ﴾.

«وَنَحْوِ عَلَمٍ» أراد: ﴿عَلَّمَ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]، ومثله: ﴿إِنْ يُرِيدَ إِصْلَاحًا﴾ [النساء: ٣٥]، و﴿يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٥]، و﴿لَكِنَّ﴾، و﴿الْمَلَكَةَ﴾، و﴿سَلَّمَ﴾، إلى غير ذلك وهو كثير.

وقوله: «سوى قل إصلاح»، [«سوى»]: حَرَفُ اسْتِثْنَاءٍ، أَخَذَ يَسْتَثْنِي الْأَلْفَ هُنَا الَّتِي مَعَ اللَّامِ الْمُفْرَدَةِ، مَوَاضِعَ سَكَتَ عَنْهَا أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِهِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِدِكْرِهَا أَصْلًا، فَهِيَ ثَابِتَةٌ عِنْدَهُ عَلَى الْأَصْلِ (١)، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ مَوْضِعًا:

أُولَاهَا: ﴿قُلْ إِصْلَاحٌ﴾، وَآخِرُهَا: ﴿لَا زِبٍ﴾.

أما قوله: «قل إصلاح» فهو قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ﴾ [الآية: ٢٢٠] (٢).

وأما «أولى ظلام» يريد: الكلمة الأولى من هذه اللفظة، ففي سورة آل عمران ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [الآية: ١٨٢] (٣).

(١) وهذا غير صحيح كما ذكرنا، إذ أن السكوت من الشيخ لا يقتضي حكما أصلا، فهذه المواضع الثلاثة عشر التي استثناها الناظم رحمه الله لأبي داود وتابعه على ذلك أكثر شراح المورد لم ينص الإمام أبو داود على الحذف فيها ولم يرد عنه ذلك؛ بل سكت عنها وأغفل ذكرها سهوا منه رحمه الله ونسياناً، حيث جاء ما يؤكد ذلك: عندما تعرض لنظيره في الموضوع الثاني نحو قوله في مختصر التبيين (٢/٢٨٦) في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] فقد ألمح إلى الحذف فقال: «بحذف الألف بين اللام والحاء، وقد ذُكِرَ»، فقوله: «وقد ذُكِرَ» إيماء إلى الحذف، ونحن نعلم أن الإمام أبنا داود لا يذكر إلا الحذف في الغالب، ولا يرتضي أن التفريق بين المتناظرين إلا برواية صحيحة، ثم إن تلميذه البنسني صاحب المنصف وناظم تنزيله نسب الحذف وأطلقه إلى المصحف الإمام، فحينئذ الحذف هو الصواب والأرجح، وهو الذي جرى عليه العمل في مصاحف أهل المغرب وهو الذي لا ينبغي خلافه، وتمسك أهل المشرق بسكوت أبي داود فأثبتوه، وهو مخالف لما في المصحف الإمام، بل إنهم لم يستقروا على فتح معين، إذ أن هذه الكلمات المسكوت عنها حذفوا بعضها وأثبتوا بعضها الآخر، وهذا مما خالف فيه العمل النص.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٠٧)، ومجموع البيان للنزولي (مخطوط): [٣٥/أ]، وشرح المحاصي (مخطوط): [٩١/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٧٩ و ٥٨٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٨)، ومخالفات النساخ لأحمد شرشال: (ص ٦١-٦٩).

(٢) تقدم الكلام عليها في الهامش الذي قبله، والعمل فيها عند أهل المغرب بالحذف، والمشاركة بالإثبات.

(٣) وهذه أيضا الكلام فيها مثل الكلمة التي سبقتها، وجرى العمل فيها أيضا بالإثبات عند المشاركة، وبالحذف عند المغاربة وهو الصواب إن شاء الله.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٠٧)، ومجموع البيان للنزولي (مخطوط): [٣٥/أ]، وشرح المحاصي (مخطوط):

[ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ آمِينَ:

[١٣٩] تِلَاوَتُهُ وَسُبُلَ السَّلَامِ ❀❀❀ وَمِثْلُهَا: الْأَوَّلُ مِنْ غُلَامٍ

[١٤٠] وَكُلِّ حَلَّافٍ، غِلَاطٌ لَاهِيَةٌ ❀❀❀ وَمِثْلُهَا: التَّلَاقُ مَعَ عَلَانِيَةٍ

[أ/٥٧]

[١٤١] ثُمَّ فَلَانَا لَأَيْمٍ وَلَا زِبٍ ❀❀❀ وَأُطْلِقَتْ فِي مُنْصِفٍ، فَالْكَاتِبُ

[١٤٢] مُحَيَّرٌ فِي رَسْمِهَا، وَحُدِفَتْ ❀❀❀ فِي مُقْنِعٍ: خَلَفَتْ حَيْثُ أَتَتْ (١) [٣]

أَمَّا «تِلَاوَتُهُ» فَهُوَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ [الآية: ١٢١] (٣).

وَأَمَّا «وَسُبُلَ السَّلَامِ» فَهُوَ فِي سُورَةِ الْعُقُودِ: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ

سُبُلَ السَّلَامِ﴾ [الآية: ١٦] (٤).

[٩١/أ]، ودليل الخيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٨).

(١) «خَلَفَتْ» جاء في بعض النسخ «خَلَفًا» منونا منصوبا؛ و«حيث أتت» في بعض النسخ: «كيف أتت»

(٢) سقطت من «س»، وفي الأصل البيت الأخير مذكور مع هذه الأبيات وأعادته مع شرحه في موضعه.

(٣) جرى العمل عند المشاركة على الإثبات في هذا الموضوع، وجرى عمل المغاربة على الحذف.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٠٧)، ومجموع البيان للنزولي (مخطوط): [٣٥/أ]، وشرح المحاصي (مخطوط):

[٩١/أ]، ودليل الخيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٤) أيضا جرى عمل المشاركة على إثباته أيضا لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه، وقد نص غير واحد

من علماء الرسم على حذف ألفه؛ بل نقل بعضهم الإجماع على حذفه حيث وقع:

فَنَصَّ الإمام أبو عمرو الداني على حذف ألفه في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف، ثم إنه - أي الداني - رواه بسنده

عن نافع بالحذف، ومثله ﴿هُمَّ دَارُ السَّلَامِ﴾ [الأنعام: ١٢٧]. انظر: المقنع (ص ١١ و ١٧)

وقال الشاطبي في العقيلة البيتين رقم (٥٨ و ١٣٠):

مرغما قتلوا للمستم بمما حرفا السلم معا أئرا

وقال: لكن أولئك واللئي وذلك هـا يا والسلم مع اللتي فرد غدرا

قال علم الدين السخاوي: «و﴿السلم﴾ كله محذوف الألف بلا خلاف»، وقال أيضا: «﴿السلم﴾ في جميع القرآن

مرسوم بحذف الألف». انظر: الوسيلة (ص ١٢٣ و ٢٦٦)

وقال الليب: «وقد انعقد الإجماع على حذف الألف التي بعد اللام من لفظ ﴿السلم﴾ و﴿سلم﴾ سواء كان معرفا أو

منكرا»، وقال: «واتفقوا على حذف الألف التي مع اللام من ﴿السلم﴾ و﴿سلم﴾ و﴿سلما﴾ حيث وقع». الدرّة الصقيلة

(مخطوط): [٢٨/أ و ٥٥/أ].

وقال الجعري: «﴿السلم﴾ كله محذوف الألف». الجميلة (مخطوط): [٤١/ب]؛ وانظر أيضا: [٧٣/أ-ب].

وقوله: «ومثلها» أي: في الاستثناء لأبي داود، «الأول» أي: اللفظ الأول «من غلم»، وهو في سورة آل عمران في قول زكريا: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ﴾ [الآية: ٤٠] (١).
 وقوله: «وكل حلاف» أراد قوله تعالى في سورة ت: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ [الآية: ١٠] (٢).
 وقوله: «غلاظ» أراد قوله في التحريم: ﴿عَلَيْهَا مَلَكَةٌ غِلَاطٌ شِدَادٌ﴾ [الآية: ٦]، وهو متحد (٣).
 وقوله: «لاهيئة» أراد قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿لَا هَيْبَةَ قُلُوبِهِمْ﴾ [الآية: ٣]، وهو متحد (٤).

وحصهما أبو عمرو الداني والشاطبي بالذكر لرواية نافع ذلك.
 ونسب الإمام البلنسي في المنصف الحذف إلى المصحف الإمام حيث وقع كما سيذكر الشارح بعد قليل.
 انظر: تنبيه العطشان للجراحي: (ص ٤٠٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٨٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٨)، ومخالفات النساخ لأحمد شرشال: (ص ٦٧-٦٨).
 (١) جرى عمل المشاركة على إثبات الموضع الأول - وهو الذي في آل عمران - لسكوت أبي داود عنه وحذفوا بقية المواضع، وأما المغاربة فجرى عملهم على تعميم الحذف فيه، وهو الصواب، وذلك حملا على نظائره، إذ صرح الإمام أبو داود بالحذف في المواضع الأخرى فقال في موضع يوسف: ﴿غُلْمٌ﴾ بحذف الألف، وقال في موضع مريم: ﴿بِغُلْمٍ﴾ و﴿غُلْمٌ﴾ بحذف الألف، واكتفى فيه بقوله: «أنه مذكور» وهو سهو منه كما سبق تقريره. انظر: مختصر التبيين (٢/٣٤٣ و ٣/٧١١ و ٤/٨٢٦).
 وحكى صاحب نثر المرجان (٢/٢٥) الإجماع على حذف ألفه فقال: «أجمع أرباب الرسم على حذف الألف بعد اللام منه في القرآن للاختصار حيثما وقع وكيف ما وقع»؛ كما نص الإمام أبو عمرو الداني على حذف ألفه، ووافق الشاطبي في العقيلة وكذلك الإمام البلنسي في المنصف.
 انظر: المقنع: (ص ١٧)، البيت رقم (١٣٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧١)، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٥٥/ب]، فتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٨٠)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤/أ]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩)، ومخالفات النساخ لأحمد شرشال: (ص ٦٣-٦٥).
 (٢) وهو متحد، وجرى عمل المشاركة على الإثبات في هذا الموضع، وجرى عمل المغاربة على حذفه؛ وأثبت الداني ما كان على وزن «فَعَالٌ» نحو: ﴿حَوَّانٌ﴾ و﴿حَتَّارٌ﴾ كما سيأتي ذكره في البيت رقم (٢٥٤).
 انظر: المقنع: (ص ٤٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).
 (٣) جرى عمل المشاركة على الإثبات في هذا الموضع، وجرى عمل المغاربة على حذفه؛ وأيضا أثبت الداني ما كان على وزن «فَعَالٌ».
 انظر: المقنع: (ص ٤٤)، تنبيه العطشان للجراحي: (ص ٤٠٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٨٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).
 (٤) جرى عمل المشاركة على الإثبات في هذا الموضع، وجرى عمل المغاربة على حذفه.

وقوله: «ومثلها» أي: في الاستثناء لأبي داود «التلاق»، أراد قوله تعالى في سورة المؤمن: ﴿لِنُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ [الآية: ١٥]، وهو متحد^(١).

وقوله: «مع علانية» يريد: ﴿التَّلَاقِ﴾ مستثنى مع كلمة ﴿علانية﴾، وهي متعددة، في هذه السورة وفي غيرها^(٢).

وقوله: «ثم فلانا» أراد قول الظالم فيما حكى الله في سورة الفرقان: ﴿يَوَلِّتَنِي لِمَ أَخَذْنَا فَأُلَاقِيهَا﴾ [الآية: ٢٨]^(٣).

وقوله: «لائم» أراد: «ولائم» بحذف واو العطف، وأراد قوله تعالى في سورة العنود: ﴿وَلَا يَخَافُونَ يَوْمًا لَا تَأْتِيهِمْ﴾ [الآية: ٥٤]^(٤).

وقوله: «ولازب» أراد قوله تعالى في سورة الصافات: ﴿مَنْ طِينٍ لِأَزْبٍ﴾ [الآية: ١١]^(٥). هنا انتهى المستثنى منها، ويعني هذه الألفاظ المتقدمة الذكر كلها بالاستثناء من قوله: «قل إصلاح» إلى «لازب» هي لأبي داود ثابتة [لسكوتها]^(٦).

انظر: دليل الحيران للمارغي: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(١) استثناء الناظم بـ «لأبي داود» واستثناءه في البيت رقم (١٤٥) للداني، والصواب عدم استثناءه له، حيث ذكر فصل ذكر ما حذف منه الألف اختصاراً فقال: «وكذلك حذفها بعد اللام .. وفي قوله: ﴿ملقوا﴾ و﴿ملقوه﴾ و﴿فملقى﴾ و﴿يلقوا﴾ حيث وقع»؛ وقد جرى عمل المشاركة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه إتباعاً للمنصف.

انظر: المنع: (ص ١٨)، وتبنيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٠٩)، وفتح المثلث لابن عاشر: (ص ٥٨١)، ودليل الحيران للمارغي: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٢) جرى العمل عند المشاركة على الإثبات في هذا الموضوع، وجرى العمل عند المغاربة على حذفه.

انظر: دليل الحيران للمارغي: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٣) جرى العمل عند المشاركة على الإثبات في هذا الموضوع، وجرى العمل عند المغاربة على حذفه.

انظر: دليل الحيران للمارغي: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٤) جرى العمل عند المشاركة على الإثبات في هذا الموضوع، وجرى العمل عند المغاربة على حذفه.

انظر: دليل الحيران للمارغي: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٥) جرى العمل عند المشاركة على الإثبات في هذا الموضوع، وجرى العمل عند المغاربة على حذفه.

انظر: دليل الحيران للمارغي: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٦) زيادة من "ت".

وفي كتاب «المنصف» حذفها مطلقاً، في جميعها من غير تفصيل، وهو المراد بقوله: «وأطلقت في منصف»، أي: أطلقت هذه الكلمات بالحذف في «المنصف»، لأنه قال في «المنصف»^(١):

وحذفوا الألف بعد اللام في إليه وثم في سلم
وفي أولئك وفي لكانا بعد ومثله أصلبكم رسما
وفي الملائكة والبلد وفي غلم كل ذاك باد

[وذكر مثولاً غير هذه مما فيه لام واحدة]^(٢)، وذكر مثولاً مما جاء فيه ألف بين لامين

مثل قوله:

من سائلة وكذا حلال ومن خليله وكذلك الأغلال
والللعون مثلها للعين والللت أيضاً بعد ثم اللعين

ثم أتى بكلية تشمل التوعين، وحكم لهما بالحذف في [الكلمتين: فقال:

في كل ما قد أثبتوا بالام أو باثنتين الحذف في الإمام]^(٣)

فذكر أن الحذف في الألف مع اللام المفردة مثل الحذف في الألف بين لامين، ونقل أن

الحذف في ذلك كله في مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه.

والحذف في الألف بين لامين متفق عليه، وقرن به صاحب «المنصف» التي مع لام

واحدة، ونسب ذلك إلى الإمام، فهو عنده محذوف كله، ولذلك خير الناظم رحمته الله من كتب

مصحفاً أو لوحاً بين أن يحذف المواضع المستثناة لأبي داود على مذهب صاحب «المنصف»،

أو يثبتها على مذهب أبي داود، فقال: «فالكاتب مخير» هذا البيت فيه التضمن، وهو أن

يكون معنى بيت في بيت آخر، لأن قوله: «فالكاتب» معناه وفائدته في البيت الأخرى.

(١) هذه الأبيات ذكرها الرجراجي أيضاً في تنبيه العطشان (ص ٤١٠).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

«مُخَيَّرٌ فِي رَسْمِهَا» أَي: فِي كَتَبِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ عَشَرَ الْمَذْكُورَةَ؛ إِمَّا أَنْ يَرَسُمَهَا مَحْذُوفَةً أَوْ ثَابِتَةً. (١)

هُنَا انْتَهَى كَلَامُهُ - عَفَا اللَّهُ عَنَّا وَعَنْهُ - فِي حُكْمِ الْأَلْفِ مَعَ اللَّامِ الْمَفْرَدَةِ فِي مَذْهَبِ هَذَيْنِ الشَّيْخَيْنِ، وَهُمَا أَبُو دَاوُدَ وَصَاحِبُ «الْمُنْصِفِ»، ثُمَّ أَخَذَ مِنْ هُنَا يَذْكُرُ مَذْهَبَ الدَّانِسِيِّ [٥٧/ب] تَخَلُّفَهُ فِيهَا، وَمَا اخْتَصَّ بِذِكْرِهِ فِي «الْمُقْنَعِ» مِنْهَا؛ فَقَالَ: «وَحُدِفَتْ فِي مُقْنَعِ خَلْفٍ حَيْثُ أُتَتْ».

أَوَّلُ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ: «مُخَيَّرٌ فِي رَسْمِهَا وَحُدِفَتْ»، إِلَّا أَنَّ تَمَامَ الْكَلَامِ فِيهِ عَلَى قَوْلِهِ: «فِي رَسْمِهَا»، وَقَوْلُهُ: «وَحُدِفَتْ» اسْتِنْفَافُ كَلَامٍ.

وَقَوْلُهُ: «فِي مُقْنَعٍ» أَي: الْكِتَابُ الْمَنْسُوبُ لِأَبِي عَمْرٍو (٢).

وَقَوْلُهُ: «خَلْفٍ» أَي: أَلْفٌ ﴿خَلْفٌ﴾، أَي: أَلْفٌ هَذِهِ الْكَلِمَةِ.

«حَيْثُ أُتَتْ» أَي: حَيْثُ جَاءَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ؛ فَفِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ﴾ [الآية: ١٦٥]، وَفِي سُورَةِ يُونُسَ ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الآية: ١٤]، وَفِي سُورَةِ فَاطِرٍ [٤] ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ فَمَنْ كَفَرَ﴾ [الآية: ٣٩].

(١) قَالَ ابْنُ عَاشِرٍ فِي فَتْحِ الْمَنَانِ (ص ٥٨٤): «كَيْفَ يَصِحُّ التَّخْيِيرُ فِي مَا نَصَّ أَبُو عَمْرٍو وَالْبَلَنْسِيُّ عَلَيْهِ بِالْحَدْفِ، وَسَكَتَ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ، هَذَا مَا لَا يَنْبَغِي، وَلَا سِيَمَا وَقَدْ حَكَى اللَّيْبِيُّ، إِجْمَاعَ الْمُصَاحِفِ عَلَى حُدْفِ ﴿سُجِّلَ السَّلْمُ﴾».

(٢) أَخْبَرَ النَّازِمُ تَخَلُّفَهُ عَنْ صَاحِبِ الْمُقْنَعِ أَنَّهُ حَذَفَ الْأَلْفَ الْوَاقِعَ بَعْدَ اللَّامِ فِي ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ كَلِمَةً؛ أَوْلَاهَا: ﴿خَلْفٌ﴾، وَآخِرُهَا: ﴿سَلْمٌ﴾، وَسَكَتَ عَنْ مَا عَدَاهَا.

انظُر: تَنْبِيهُ الْعَطْشَانَ لِلرَّجْرَاجِيِّ: (ص ٤١١)، وَفَتْحُ الْمَنَانِ لِابْنِ عَاشِرٍ: (ص ٥٨٥)، وَدَلِيلُ الْخَيْرَانَ لِلْمَارْغَنِ: (ص ٨٦).

(٣) بِاتِّفَاقِ الشَّيْخَيْنِ عَلَى حَذْفِهَا، وَوَأَفْقَهُمَا الشَّاطِئِي.

انظُر: الْمُقْنَعُ: (ص ١٧)، وَمَخْتَصَرُ التَّبْيِينِ: (٣/٥٢٧-٥٢٨)، الْبَيْتُ رَقْمَ (١٣٧) مِنَ الْعُقَيْلَةِ فِي الْوَسِيلَةِ لِلْسَخَاوِيِّ: (ص ٢٧٧).

(٤) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ؛ وَفِي سُورَةِ يُونُسَ أَيْضًا: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ خَلَائِفَ بَنَاتِنَا﴾ [الآية: ٧٣].

ثم قال رحمه الله:

[١٤٣] كَيْفَ ثَلَاثُونَ ثَلَاثَةً ثَلَاثٌ ❀❀❀ سَلْسِلٌ^(١)، وَفِي النِّسَاءِ: وَثَلَاثُ

قوله: «كَيْفَ ثَلَاثُونَ» يُرِيدُ: أَنَّهُ مَحذُوفُ الْأَلِفِ [كَيْفَمَا أَتَى] (٢) [٣]، سَوَاءً كَانَ بِالْوَاوِ مِثْلَ مَا ذَكَرَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ❀❀❀ وَحَمَلُهُ، وَفَصْلُهُ، ثَلَاثُونَ شَهْرًا ❀❀❀ [الأحقاف: ١٥].

أَوْ كَانَ بِالْيَاءِ مِثْلَ قَوْلِهِ: ❀❀❀ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ❀❀❀ [الأعراف: ١٤٢].

وقوله: «ثَلَاثَةٌ» مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ❀❀❀ وَالْمَطْلَقَةُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ ❀❀❀ [البقرة: ٢٢٨]،

وقوله: ❀❀❀ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ❀❀❀ [البقرة: ١٩٦]، وقوله: ❀❀❀ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا ❀❀❀ [آل عمران: ٤١]،

[وقوله: ❀❀❀ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ❀❀❀ [الطلاق: ٤]، وقوله: ❀❀❀ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ❀❀❀ [هود:

٦٥]، و ❀❀❀ وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا ❀❀❀ [التوبة: ١١٨] (٤).

وَأَرَادَ: «وَتَلَاثَةٌ» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ.

وقوله: «ثَلَاثٌ» أَرَادَ: «وَتَلَاثٌ» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ❀❀❀ ثَلَاثَ لَيْالٍ

سَوِيًّا ❀❀❀ [مریم: ١٠]، وقوله: ❀❀❀ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ❀❀❀ [النور: ٥٨]، وقوله: ❀❀❀ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ ❀❀❀ [النور: ٥٨]، وقوله:

❀❀❀ فِي ظُلْمَتٍ ثَلَاثٍ ❀❀❀ [الزمر: ٦].

وقوله: «سَلْسِلٌ» أَرَادَ: «وَسَلْسِلًا» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَأَرَادَ: ❀❀❀ سَلْسِلًا وَأَغْلَلًا ❀❀❀

[الإنسان: ٤]، ومثله: ❀❀❀ وَالسَّلْسِلُ ❀❀❀ [إغافر: ٧١].

(١) «سَلْسِلٌ» جاء في بعض النسخ: «سَلْسِلًا» بالنصب، والرفع أولى لإطلاق الحكم في كل ما جاء من هذا اللفظ.

(٢) باتفاق الشيخين الداني وأبي داود، ووافقهما الشاطبي.

انظر: المقنع: (ص ١٨)، ومختصر التبيين: (٢/٢٨٦ و ٣/٥٧٠)، والبيت رقم (١٤٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي:

(ص ٢٨٢).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) سقطت من الأصل.

وقوله: «وفي النساء وثلث» [أراد قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنٍ وَثُلَّةً﴾ [النساء: ٣]]^(١).

وذكر هذا في «المقنع» في سورة النساء فيما روى قالون عن نافع^(٢)، فأدخله الناظم فيما ذكر أبو عمرو بعد ذلك عن المصاحف، ولم يذكر الذي في سورة فاطر: ﴿وَتِلْكَ وَرَبِّعٌ﴾ [الآية: ١]، لأن أبا عمرو لم يذكره في «المقنع» في الباب المذكور، ولا فيما ذكر عن المصاحف، فقال الناظم: «وفي النساء وثلث» احترازاً مما في سورة فاطر.

ثم قال [رحمته]:

[١٤٤] ثُمَّ خَلَفَ بَعْدَ مَقْعَدِهِمْ ❀❀❀ لَكِن، أَوْلَيْكَ، وَقُل: لَمَسْتُمْ

قوله: «ثم خلف بعد مقعدهم» أراد به قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ [الآية: ٨١]، وقيدته: «بمقعدهم»، لأن الداني لم يحذف إلا هذا^(٣).

واحتراز به الناظم مما شابهه من لفظه، مثل ما في سورة المائدة: ﴿أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ﴾ [الآية: ٣٣]، وفي الأعراف: ﴿لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِّنْ خَلْفٍ﴾ [الآية: ١٢٤]، ومثله في طه^(٤)، والشعراء^(٥).

هذا كله محذوف في «التنزيل»^(٦) و«المنصف»، وثابت في «المقنع»، لأنه لم يذكر إلا الذي في التوبة كما قدمنا في الباب المروي عن نافع.

(١) سقطت من "ت".

(٢) انظر: المقنع (ص ١١).

(٣) انظر: المقنع (ص ١١).

(٤) في [الآية: ٧١].

(٥) في [الآية: ٤٩].

(٦) انظر: مختصر التبيين: (٣/٥٦٣ و ٣/٦٣٣ و ٤/٨٤٨ و ٤/٩٢٤).

وقوله: «لكن» أراد: حرف القرآن، أي: «ولكن» بحذف واو العطف، أي: ألف ﴿لكن﴾ كيف ما أتى في القرآن؛ سواء كان هكذا، أو ﴿لكننا هو الله ربّي﴾ [الكهف: ٣٨]، أو ﴿لكنكم﴾، أو ﴿لكنهم﴾، أو ﴿لكنه﴾^(١).

وقوله: «أولئك» يريد: ﴿وأولئك﴾ كيف أتى؛ سواء كان هكذا، أو ﴿أولئك﴾^(٢).

وقوله: «وقل لمستم» أراد موضعين^(٣): في سورة النساء: ﴿أولمستم النساء﴾ [الآية: ٤٣]، ومثله في سورة العقود^(٤).

ثم قال رحمه الله:

١٤٥] وفي الملاقاة سوى التلاق وفي علمين وفي الخلق

قوله: «وفي الملاقاة» يريد: وفي «المقنع» حذف الألف بعد اللام «في الملاقاة»، أي: في هذه الكلمة، ثم استثنى منها كلمة «التلاق»، لأن الحافظ لم يذكرها.

(١) وذلك باتفاق شيوخ الرسم والعربية، إلا الإمام الشاطبي اقتصر على ذكر ساكنة النون فقط؛ قال الجعبري: «حذفت الألف في كل المصاحف من «لكن» مخففة ومشددة كيف وقعت»، ثم قال: «وحيث كان وضع الباب على العموم، عمت عوارضها، فاندرجت (لكن) المشددة في المخففة».

انظر: المقنع: (ص ١٦-١٧)، ومختصر التبيين: (٩٤/٢)، والبيت رقم (١٣٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦٣)، والجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف لابن وثيق: (ص ٤١)، والدرة الصقيلة للليبي (مخطوط): [٥٤/ب]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٧٣/أ]، تنبيه العطشان للجراحي: (ص ٤١٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٨٦).

(٢) وأجمع على ذلك أيضاً علماء الرسم والعربية، وزيدت الواو للفرق بينها وبين ما يشابهها في اللفظ، كما أنه لا يندرج فيه ﴿أولاء﴾.

انظر: المقنع: (ص ١٦ و ٥٣)، والمحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٧٩ و ١٩٠)، ومختصر التبيين: (٧٥/٢)، والبيت رقم (١٣٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦٣)، والدرة الصقيلة للليبي (مخطوط): [٥٤/ب]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٧٣/أ-ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٨٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٧).

(٣) واتفق الشيخان على حذف الألف فيهما، ووقفهما الإمام الشاطبي.

انظر: المقنع: (ص ١١)، ومختصر التبيين: (٤٠٢/٢)، والبيت رقم (٥٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٢٢).

(٤) [الآية: ٦].

قال في «المقنع»: « وحذفوا الألف بعد اللام في قوله: ﴿مَلِكُوا﴾، و﴿مَلِكُوهُ﴾، و﴿مَلِكِيهِ﴾، و﴿يَلِكُوا﴾ حيث وقع «(١)».

وسكت عن ذكر [٥٨/أ] ﴿النَّاقِ﴾ فلم يذكره، ولذلك استثناه الناظم [له (٢)، واستثناه أيضاً قبل هذا فيما] (٣) استثناه للشيخ أبي داود (٤)، فلم يبق حذف ﴿التَّلِقِ﴾ إلا لصاحب «المنصف».

وقوله: «وفي غلَمَيْنِ» أراد قوله: ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ﴾ [الآية: ٨٢] في سورة الكهف (٥).

وقوله: «وفي الخلق» أراد قوله تعالى في سورة الحجر: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلْقُ الْعَلِيمُ﴾ [الآية: ٨٦]، ومثله في سورة يس (٦)؛ ووزنه: «فَعَالٌ» (٧)، وهو الذي نبه عليه الناظم في آخر الجزء الرابع من ص إلى آخر القرآن، في قوله: «ووزن فعّالٍ وفاعلٍ ثبت» (٨).

(١) المقنع: (ص ١٨).

(٢) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٥٨٧): «استثناء الناظم ﴿التَّلِقِ﴾ من "الملافة"، يقتضي أن المراد بـ: "الملافة" في عبارته هذه المادة، كيف ما تصرفت، مجردة أو مزيدة، وكيفما كانت الزيادة، إذ لولا إرادة هذا ما احتاج إلى استثناء ﴿التَّلِقِ﴾، وحينئذ يرد عليه بحث، وهو شمول كلامه لقوله تعالى: ﴿فَهُوَ لَقِيهِ﴾ [القصص: ٦١]، إذ هو اسم فاعل من "لقي"، ولم يذكره أبو عمرو، فكان حقه أن يستثنيه له، كما استثنى ﴿التَّلِقِ﴾، وتبعد دعوى إرادة الناظم المزيد دون المجرد، كما تبعد دعوى دخول ﴿لَقِيهِ﴾ في عبارة أبي عمرو دون ﴿التَّلِقِ﴾».

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) في البيت رقم (١٤٠)، وقد سبق التنبيه عليه، وجرى عمل المشاركة على إثباته لسكوت أبي داود، وجرى عمل المغاربة على حذفه إبتاعاً للمنصف، وهو الصواب إن شاء الله.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤١٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٨٧)، ودليل الخيران للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبيين: للضباع: (ص ٥٩).

(٥) اتفق الشيخان على حذفه ووافقهما الشاطبي، وقد سبق التنبيه عليه عند استثنائه لأبي داود في البيت رقم (١٣٩).

انظر: المقنع: (ص ١٧)، ومختصر التبيين: (٧١١/٣)، والبيت رقم (١٣٣) من العقيلة في الوسيلة: (ص ٢٧١).

(٦) [الآية: ٨١].

(٧) باتفاق الشيخين على حذفه أيضاً، ووافقهما الشاطبي.

انظر: المقنع: (ص ١٧)، ومختصر التبيين: (١٠٣٠/٤)، والبيت رقم (١٣٢) من العقيلة في الوسيلة: (ص ٢٦٩).

(٨) البيت رقم: (٢٥٤).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنِّهِ]:

[١٤٦] **وَفِي الْمَلَكَةِ حَيْثُ تَاتِي** ❀❀❀ **وَاللَّتْ ثُمَّ اللَّيْ ثُمَّ اللَّي**

كُلُّ مَا جَاءَ فِي هَذَا الْبَيْتِ ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمُقْنَعِ»^(١)، بِحَذْفِ الْأَلْفِ [الَّتِي بَعْدَ اللَّامِ].
 فَـ ﴿الْمَلَكَةِ﴾: مَحذُوفُ الْأَلْفِ^(٢) [٣] حَيْثُ جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ مُعَرَّفًا كَانَ [أَوْ
 مُنْكَرًا، فَالْمُعَرَّفُ] ^(٤) مِثْلُ: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَكَةِ﴾ [البقرة: ٣٤]، [و﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ﴾ [آل
 عمران: ٤٢] ^(٥)، وَالْمُنْكَرُ مِثْلُ: ﴿عَلَيْهَا مَلَكَةٌ﴾ [التحریم: ٦].
 [وَكَذَلِكَ] ﴿اللَّتْ﴾ ^(٦) أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّحْمِ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ وَالْعُرَى﴾ [الآية:
 ١٩] ^(٧).

قال الرجاشي في تنبيه العطشان (ص ٤١٥): « ذكر الناظم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الرجز سبعة مصادر لم يردها بعينها، وإنما أراد الألفاظ المتصرفة منها، وهي:

المعاهدة: كما قال: « ولأبي عمرو من المعاهدة » [في البيت رقم (١١٢)].

والثاني: الملاقاة، كما قال هنا: « وفي الملاقات سوى التلاق ».

والثالث والرابع: التراع والتنازع، كما في قوله: « والفعل من نزاع أو تنازع » [في البيت رقم (١٦٧)].

والخامس والسادس: الاستئذان والمرادة، كما في قوله: « كذا رواسي والاستئذان فعل المرادة والبنيان » [في البيت رقم (٢١٦)].

والسابع: المناجاة، كما في قوله: « كذا المناجاة له قد وقعت » [في البيت رقم (٢٤٨)].

(١) في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف . انظر: المقنع: (ص ١٧ و ١٨ و ٨٢).

(٢) ووافقته على ذلك أبو داود والشاطبي والمهدوي.

انظر: مختصر التبيين: (١١٥/٢)، والبيت رقم (١٣١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦٦)، وهجاء مصاحف الأمصار للمهدوي: (ص ١٠٥).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) زيادة من "ت".

(٥) سقطت من «س».

(٦) أي: محذوف الألف لأبي عمرو الداني ووافقته على ذلك أبو داود والشاطبي.

انظر: المقنع: (ص ١٨)، ومختصر التبيين: (١١٥٤/٤)، والبيت رقم (١٣٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٧).

(٧) سقطت من «س».

وكذلك ﴿الَّتِي﴾ حيث وقع (١)، وجاء في أربعة مواضع: في سورة الأحزاب (٢)، وفي سورة المجادلة (٣)، وفي سورة الطلاق اثنتين (٤).
ومثله ﴿الَّتِي﴾ في سورة النساء في مواضع (٥).
ثم قال رحمه الله:

[١٤٧] كَذَا إِلَهٌ وَبَلَّغٌ وَعُلْمٌ ❖❖❖ وَالْمَنَ إِيْلَفٍ مَعًا ثُمَّ سَلَّمَ

قوله: «كَذَا إِلَهٌ» يريد: بحذف الألف بعد اللام في لفظة ﴿إِلَهٌ﴾ حيث أتى في القرآن (٦)، وهي كثيرة؛ منها: ﴿وَالنَّهْكَمُ إِلَهٌ وَحَدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، ومثله كثير (٧).
وقوله: «وَبَلَّغٌ» (٨) في سورة الأحقاف: ﴿بَلَّغٌ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾ [الآية: ٣٥]، وفي سورة الجن: ﴿إِلَّا بَلَّغًا مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ﴾ [الآية: ٢٣] (٩)، وفي سورة إبراهيم:

(١) أي: بحذف ألفه لأبي عمرو، ووافقه أبو داود والشاطبي.

انظر: المنع: (ص ١٨ و ٤٨-٤٩)، ومختصر التبيين: (٥٧/٢)، والبيت رقم (١٣٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦٣).

(٢) في [الآية: ٤].

(٣) في [الآية: ٢].

(٤) في [الآية: ٤].

(٥) في: [الآيات: ١٥ و ٢٣ و ٣٤ و ١٢٧].

(٦) أي: لأبي عمرو الداني حيث ذكره في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف، ووافقه على ذلك أبو داود والشاطبي.

انظر: المنع: (ص ١٧)، ومختصر التبيين: (٢١٢/٢)، والبيت رقم (١٣١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦٦).

(٧) لم يذكر الناظم تحلته لفظ ﴿النَّهَيْنِ﴾ الوارد في قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا لِلنَّهَيْنِ آئِنِينَ﴾ [النحل: ٥١]، لأنه يندرج في قول أبي عمرو الداني في المنع (ص ١٧): «[و﴿إِلَهٌ﴾ و﴿النَّهْكَمُ﴾ و﴿وَالنَّهْنَا﴾ و﴿النَّهْمُ﴾] وشبهه من لفظه حيث وقع»، وهو لا يندرج في عبارة الناظم هذه - أي: «إله» - لأنه مثنى وهذه مفردة، ولذا احتاج إلى ذكر ﴿غُلَمَيْنِ﴾ مع ﴿عُلْمٌ﴾ وقد أخطأ الرجراجي حينما قال باندرجاه فيه.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤١٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٨٩).

(٨) أي: بحذف الألف أيضا لأبي عمرو، ووافقه أبو داود والشاطبي.

انظر: المنع: (ص ١٧)، ومختصر التبيين: (٣٣٦/٢)، والبيت رقم (١٣٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٥).

(٩) سقطت من الأصل.

﴿ هَذَا بَلَّغٌ لِلنَّاسِ ﴾ [الآية: ٥٢]، وفي الرعد: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ﴾ [الآية: ٤٠]، وفي الشورى: ﴿إِن عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلْغُ﴾ [الآية: ٤٨] (١).

وقوله: «وَعَلَامٌ» كذلك أيضاً في سورة آل عمران: ﴿أَنِّي يَكُونُ لِي عِلْمٌ﴾ [الآية: ٤٠]، وفي سورة مريم موضعان (٢)، وفي سورة الكهف: ﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَاعُلَمًا﴾ [الآية: ٧٤]، وفيها: ﴿وَأَمَّا الْعُلَمَاءُ﴾ [الآية: ٨٠].

لَمْ يَسْتَنْ مِنْهُ لَفْظَةٌ كَمَا اسْتَشَى لِأَبِي دَاوُدَ اللَّفْظَةُ الْأُولَى مِنْهُ كَمَا قَدَّمْنَا (٣)؛ بَلْ هُوَ مَحذُوفٌ لِأَبِي عَمْرٍو كُلُّهُ (٤).

وقوله: «وَالنَّ» (٥) مثل قوله: ﴿قَالُوا لَنْ نَحِثَّ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١]، وهو متعدّد.

وقوله: «إِيْلَافٍ مَعًا» يعني: الموضعيين (٦)، وأراد قوله تعالى: ﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ﴾ (١) إِيْلَافِهِمْ ﴿قُرَيْشٍ: ١ - ٢﴾.

وقوله: «ثُمَّ سَلَامٌ» (٧) مثل قوله: ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩]، وهو في مواضع (١)، وقوله: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

(١) زيادة من "ت".

(٢) في: [الآيتين: ٨ و ٢٠].

(٣) انظر: البيت رقم (١٣٩) وشرحه: (ص ٦١٩).

(٤) انظر: المقنع: (ص ١٧).

(٥) أي: أنه محذوف الألف لأبي عمرو الداني، ووافقه على ذلك أبو داود والشاطبي وأيضاً البنسني، إلا موضع سورة الجن فإنه مثبتٌ لجميعهم كما سيأتي ذكره في البيت الموالي، وهو الذي عليه العمل في جميع المصاحف.

انظر: المقنع: (ص ١٨-١٩)، ومختصر التبيين: (٢/١٦١)، والبيت رقم (١٣٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٩)، ودليل الخيارن للمارغني: (ص ٨٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٧).

(٦) أيضاً بحذف الألف لأبي عمرو، ووافقه على ذلك أبو داود والشاطبي، ونقل اللبيب عن ابن أشته أنه لا خلاف بين المصاحف في حذف الألف فيهما.

انظر: المقنع: (ص ١٨-١٩)، ومختصر التبيين: (٥/١٣٢٢-١٣٢١)، والبيت رقم (١٣٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٥)، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٦٩/ب-٧٠/أ].

(٧) أي: بحذف الألف أيضاً لأبي عمرو، ووافقه على ذلك الشاطبي وصاحب المنصف، وكذلك أبو داود إلا موضع المائة فإنه سكت عنه؛ وقد سبق الكلام على ذلك كله عند شرح البيت رقم (١٣٩): (ص ٦١٨).

انظر: المقنع: (ص ١١ و ١٧)، ومختصر التبيين: (٢/٤١٣)، والبيتان رقم (٥٨ و ١٣٠) من العقيلة في الوسيلة

ثم قال ﷻ:

[١٤٨] وَكُلُّهُمْ فِي الْجِنِّ الْآنَ ذَكَرُوا ❀❀❀ بِأَلْفٍ حَسَبًا قَدْ أَثَرُوا

قوله: «وَكُلُّهُمْ» يُرِيدُ: جَمِيعَ الرُّوَاةِ عَنِ الْمَصَاحِفِ، ذَكَرُوا ❀❀❀ «الآن» فِي سُورَةِ الْجِنِّ (٢) بِأَلْفٍ ثَابِتَةٍ، فَاسْتَنْتَضَى هَذَا الْحَرْفُ مِنْ قَوْلِهِ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا: «وَاللَّيْنِ إِيْلَفٍ مَعًا».

قال أبو عمرو: «وَكَذَلِكَ حَذَفُوهَا بَعْدَ اللَّامِ فِي قَوْلِهِ: ❀❀❀ قَالُوا أَكْنَ جِئْتُ بِالْحَقِّ ❀❀❀ [البقرة: ٧١]، و❀❀❀ فَأَكْنَ بَشَرُوهُمْ ❀❀❀ [البقرة: ١٨٧]، و❀❀❀ أَكْنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ❀❀❀ [الأنفال: ٦٦]، وَشَبَّهَهُ مِنْ لَفْظِهِ، إِلَّا مَوْضِعًا وَاحِدًا فَإِنَّهُمْ اثْبُتُوا الْأَلْفَ فِيهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْجِنِّ: ❀❀❀ فَمَنْ يَسْمَعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ ❀❀❀ [الآية: ٩] الْآيَةَ ❀❀❀ (٣).

ومثله لأبي داود (٤)، ومثله لصاحب «المنصف» (٥).

وقوله: «حَسَبًا قَدْ أَثَرُوا» أَي: مِثْلَ مَا قَدْ رُوِيَ عَنِ الْمَصَاحِفِ (٦).

للسخاوي: (ص ١٢٢ و ٢٦٣)

(١) منها في: [الحجر: ٥٢] و[الفرقان: ٦٣] و[الذاريات: ٢٥].

(٢) في: [الآية: ١٣].

(٣) المقنع: (ص ١٨-١٩).

(٤) انظر: مختصر التبيين: (١٦١/٢-١٦٢).

(٥) وهذا هو الذي عليه العمل في كل المصاحف كما سبق بيانه عند شرح البيت الذي قبل هذا.

وانظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٢٢)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٩٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٨٨)

(٦) قال المارغني في دليل الحيران (ص ٨٨) ملخصا ما عليه العمل في الألف المفردة الواقعة بعد اللام: «والعمل عندنا على ما في المنصف من تعميم الحذف في الألف الواقعة بعد اللام المفردة، لا فرق بين ما اتفق الشيخان على حذفه، أو انفرد أحدهما بحذفه، أو سكتا معا أو أحدهما عنه، إلا ❀❀❀ الآن ❀❀❀ في سورة الجن فإنه ثابت باتفاق».

ثم قال رحمه الله:

[١٤٩] وَأَوْ كِلَاهُمَا بِخُلْفٍ جَاءَ ❀❀❀ وَلَيْسَ يَرْسُمُونَ فِيهِ يَاءً

وقوله: «وَأَوْ كِلَاهُمَا» أراد قوله في سورة الإسراء: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الآية: ٢٣].

وقوله: «أَوْ» ليس بمقصود حتى يكون قيده؛ إذ ليس في القرآن ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ غير هذا الموضع.

وقوله: «بِخُلْفٍ جَاءَ» يعني لجميعهم، ويعني أن الخلاف لجميع الكتاب والرواة في الألف المعانقة لللام بالحذف والإثبات، ففي بعض المصاحف ﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ بغير ألف بين اللام والهاء، وفي بعضها ﴿كِلاهُمَا﴾ بلام ألف.

قال (١): «ليس في شيء من المصاحف [٥٨/ب] فيها ياء»؛ هذا نص الحافظ في «المقنع» في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار (٢).

وقال أبو داود: «﴿أَوْ كِلَاهُمَا﴾ بلام ألف، وفي بعضها كتبه بلام وهاء، من غير ألف على الحذف والاختصار، كما فعلوا في ألف التثنية حيث ما وقعت في القرآن، والأول اختياري - أعني إثبات الألف هنا وفي كل القرآن - ولم يرسم أحد منهم في موضعها ياء؛ إذ ليس للياء فيها طريق فاعلمه.

وإن كان الأخوان (٣) - وهما حمزة والكسائي - (٤) يميلان فتح اللام فإنما ذلك من أجل كسرة الكاف الجالبة للإمالة، لا غير ذلك (٥)؛ هذا نصه.

(١) أي: أبو عمرو الداني.

(٢) انظر: (ص ٩٤).

(٣) ووافقهما على إمالتها خلف العاشر.

انظر: التيسير للداني: (ص ٤٩)، وحرز الأمان للششاطي البيت رقم (٣١٣) مع إبراز المعاني لأبي شامة: (ص ٢٢٠ -

٢٢١)، والنشر لابن الجزري: (٢/٥٠-٥١)، وإنحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٥٠٢).

(٤) زيادة من الأصل؛ وهي غير موجودة في مختصر التبيين.

(٥) مختصر التبيين: (٣/٧٨٨-٧٨٩).

وقال النّاطم: «وليس يرسمون فيه ياء» اعتماداً منه على قولهما: «وليس في شيء من المصاحف فيها ياء»، وذكر ما ذكراً.

ويحتمل أن يحتزّر بقوله: «وليس يرسمون فيه ياء» ممّا ذكره أبو داود من أن حمزة والكسائي يميلانه من أجل كسرة الكاف للاتباع، فإذا سمع سماع إمالتها، أو قرأها قارئاً بالإمالة لهما توهم أنها تُرسم بالياء.

ويحتمل أن يحتزّر به أيضاً من أن ألفها تنقلب ياء في حال التّصّب والحفّض^(١).

وقد اختلف في ﴿كَلَاهُمَا﴾ هل من التّشنية والمعنى؟ وهو مذهب الكوفيّين، أو في المعنى دون اللفظ؟ وهو مذهب البصريّين^(٢).

ثمّ قال رحمه الله :

[١٥٠] فَإِنْ يَكُنْ مَا بَيْنَ لَامَيْنِ فَقَدْ ❖❖❖ حُذِفَ عَنْ جَمِيعِهِمْ حَيْثُ وَرَدَ

يريد: فإن يكن الألف المعانق للام ما بين لامين فهو محذوف عند جميع الرواة^(٣)، مثل:

﴿كَلَلَةٌ﴾، ﴿سَلَلَةٌ﴾، و﴿أَغْلَالٌ﴾، ﴿وِظَلَالُهُمْ﴾، إلى غير ذلك ممّا يشابهه.

ثمّ قال رحمه الله :

[١٥١] وَمَا أَتَى تَنْبِيهاً أَوْ نِدَاءً ❖❖❖ كَقَوْلِهِ: هَلْتَيْنِ يَلْنِسَاءَ

هذا حكمٌ مطلقٌ لجميعهم، معطوفٌ على قوله: «حُذِفَ عَنْ جَمِيعِهِمْ حَيْثُ وَرَدَ».

(١) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٢٣-٤٢٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٩٤).

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه: (٣/٣٦٤)، واللمع في العربية لابن جني: (ص ٨٥)، وسر صناعة الإعراب لابن جني: (١/١٥١)، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص ٣٥٥)، والأصول في النحو لابن السراج: (٣/٧٨)، وأسرار العربية لابن الأنباري: (ص ٢٨٦)، اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (١/٣٩٨)، وعلل النحو لأبي الحسن الوراق: (ص ٣٨٩).

(٣) أي باتفاق جميع الشيوخ.

انظر: المقنع: (ص ١٧)، ومختصر التبيين: (٢/٩٨)، والبيتان رقم (١٣٢ و ١٣٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦٩ و ٢٧١)، وتنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٢٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٩٥).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ آمِينَ]:

[١٥٢] وَلَيْسَ هَاؤُمْ وَهَاتُوا مِنْهَا ❀❀❀ لِعَدَمِ التَّنْبِيهِ فَاغْلَمَ مِنْ هَا (١)

قَوْلُهُ: «وَلَيْسَ هَاؤُمْ وَهَاتُوا مِنْهَا» أَي: مِنْ هَاءِ التَّنْبِيهِ، فَأَلْفُهُمَا ثَابِتَةٌ.

قَوْلُهُ: «لِعَدَمِ التَّنْبِيهِ فَاغْلَمَ مِنْ هَا» أَي: مِنْ هَائِيهِمَا، أَي: مِنْ هَاءِ ﴿هَاؤُمْ﴾ (٢) وَهَاءِ

﴿هَاتُوا﴾ (٣)؛ بَلْ هُمَا اسْمٌ فِعْلٍ، فَلَيْسَتْ الْهَاءُ فِيهِمَا لِلتَّنْبِيهِ، لِأَنَّ ﴿هَاؤُمْ﴾ اسْمٌ فِعْلٍ بِمَعْنَى:

«خُذُوا كِتَابِيَّ»، وَ﴿هَاتُوا﴾ فِعْلٌ مُتَعَدِّيٌّ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ تَقْدِيرُهُ: «احْضِرُوا بُرْهَانَكُمْ»،

فَلَيْسَتْ الْهَاءُ فِي الْكَلِمَتَيْنِ لِلتَّنْبِيهِ (٤).

[ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:]

وقال بعض النحاة: المحذوف هو ألف الهمزة، وحجتهم على ذلك: قالوا لأنه جاء بالثقل، إذ به وقع التكرار والاجتماع بين صورتين.

وحجة أهل الرسم وجمهور من النحاة القائلين بأن المحذوف الأول فيما وقع بعده ألف، أربعة أوجه:

أحدها: وقوع ألف النداء في الطرف، بخلاف الذي بعده، فإنه واقع في أول الكلمة، والذي وقع في الطرف أولى بالحذف من الذي وقع في أول الكلمة، لأن الأطراف محل التغيير، والحذف من أنواع التغيير.

والوجه الثاني: أن ألف النداء ساكن، بخلاف الذي بعده، وحذف الساكن أولى من حذف المتحرك.

والوجه الثالث: أنه محمول على ألف النداء الذي لم يقع بعده ألف، نحو: ﴿يُنُوحُ﴾ وشبهه، لأن ألف النداء محذوف هناك باتفاق، فحمل عليه هذا.

والوجه الرابع: أنه محمول على الساكنين، لأن الذي يغير من الساكنين إنما هو الأول منهما، فيغير بالحذف أو بالإدغام أو بالتحريك، وكذلك هاهنا يغير، فحذفه كنظائره.

وانظر: المحكم في نقط المصاحف لللداني: (ص ١٥٣-١٥٥)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ١٧٥-١٨١)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٥٩٦-٥٩٨).

(١) قوله: «فَاغْلَمَ مِنْ هَا» جاء في بعض النسخ: «فَاغْلَمَنَهَا».

(٢) وردت في موضع واحد: [الحاقة: ١٩].

(٣) وردت في أربع مواضع: [البقرة: ١١١]، و[الأنبياء: ٢٤]، و[النمل: ٦٤]، و[الفصص: ٧٥].

(٤) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٠٠): «يشترط في حذف ألف هاء التنبيه أن لا تكون طرفاً، نحو: ﴿يَأْتِيهَا﴾، فلا يحذف ما كان كذلك، إلا ما سيذكره الناظم بعد في قوله: «وَأَيُّهُ الزَّخْرَفُ» [البيوت رقم (٢٣٩)]، وهذا الشرط ربما يستفاد من مثال الناظم.

[١٥٣] وَلَفْظٌ سُبْحَانَ جَمِيعاً حَذِفاً ❀❀❀ لَكِنَّ: قُلْ سُبْحَانَ فِيهِ اِخْتِلَافاً

قَوْلُهُ: «وَلَفْظٌ» مَفْعُولٌ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ: «حَذِفاً»، هَذَا عَلَى مَذْهَبِ [٥٩/أ] الْكُوفِيِّينَ الَّذِينَ يَعْتَبِرُونَ تَقَدُّمَ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ، أَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ فَإِنَّ «لَفْظٌ» مُبْتَدَأٌ، وَالْحَبْرُ فِي الْجُمْلَةِ فِي قَوْلِهِ: «حَذِفاً» هُوَ مَفْعُولُهُ^(١).

وقَوْلُهُ: «جَمِيعاً حَذِفاً» حَالٌ مُقَدَّمٌ مِنَ الْمَفْعُولِ الْمُسْتَرَرِّ فِي «حَذِفاً»، وَلَا يَكُونُ حَالٌ مِنْ «سُبْحَانَ»، لِأَنَّهُ مَعَ «لَفْظٌ» كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَ«لَفْظٌ» مُبْتَدَأٌ، وَ«سُبْحَانَ» مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَالْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَالْحَالُ لَا يَكُونُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: وَحَذِفاً لَفْظٌ ﴿سُبْحَانَ﴾ لِجَمِيعِهِمْ، أَي: أَلِفُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَهِيَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُطْلَقَةِ^(٢)، لِأَنَّهُمْ كُلَّهُمْ ذَكَرُوا أَنَّ أَلِفَ ﴿سُبْحَانَ﴾ مَحذُوفَةٌ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، إِلَّا قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ [الآية: ٩٣]، فَإِنَّ الْمَصَاحِفَ اِخْتَلَفَتْ فِيهِ بِالْإِثْبَاتِ وَالْحَذْفِ كَمَا ذَكَرَ النَّازِمُ^(٣).

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: «وَلِذَلِكَ حَذَفُوهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سُبْحَانَ﴾، وَ﴿سُبْحَانَهُ﴾، وَ﴿سُبْحَانَكَ﴾ حَيْثُ وَقَعَ، إِلَّا مَوْضِعاً وَاحِداً فِي الْإِسْرَاءِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي﴾ [الآية: ٩٣]، فَإِنَّ الْمَصَاحِفَ اِخْتَلَفَتْ فِيهِ لَا غَيْرَ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَرَأَيْتُهُ أَنَا فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَالْعَتَقِ بِالْأَلِفِ «(٤)».

(١) انظر: الكتاب لسيبويه: (٣٤/١)، والخصائص لابن جني: (٢٩٣/١)، والأصول في النحو لابن السراج: (٢٢٨/٢)، وشرح ابن عقيل: (٤٣٩/١).

(٢) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٠٢): «هذا الاختلاف ساقه الناظم مطلقاً، وليس لصاحب المنصف فيه كلام، وهذا مما يؤيد أن الناظم لا يعتبر في الإطلاق صاحب المنصف كما تقدم».

(٣) وشهر اللبيب في الدرّة الحذف فيه، وشهر المحاصي في شرحه على المورد الإثبات، وجرى العمل فيه بالحذف في مصاحف أهل المغرب عدا مصحف الجماهيرية الليبية، وبالإثبات في مصاحف أهل المشرق، إتباعاً لأصولهم العتيقة أي: مصاحف أهل العراق العتق.

انظر: الدرّة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٣٩/أ]، وتنبية العطشان للجراحي: (ص ٤٣٢)، وشرح المحاصي في الرسم (مخطوط): [٩٢/ب]، ومجموع البيان للنزالي (مخطوط): [٣٧/ب]، وبيان الخلاف لابن القاضي: (مخطوط): [٥/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٠١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩١).

(٤) المقنع: (ص ١٧)؛ وقال في فصل ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار (ص ٩٤-٩٥): «وفي بعضها ﴿سُبْحَانَ﴾

ومثل هذا لأبي داود في «التنزيل»^(١).

[وقوله]: «لكن» حرف استدراك، استدراك الخلاف مما أطلق في أول البيت من لفظ ﴿سُبْحَانَ﴾، اسم «لكن» فيه جار ومجرور، والضمير يعود على ﴿سُبْحَانَ﴾، «اختلف» فعل ماضي مبني على ما لم يسم فاعله، وهو غير متعد، والمجرور الذي قبله متعلق به، وهو قوله: «فيه»، [تقول: اختلف في هذا؛ فهو غير متعد] (٢) [٣].

وقوله في البيت: «قل» هذه اللفظة قيد للفظ ﴿سُبْحَانَ﴾، [لأن] (٤) في سورة الإسراء ذكر ﴿سُبْحَانَ﴾ قبل هذه اللفظة^(٥) وبعدها^(٦)، فـ «قل» قيد له، وأراد قوله: ﴿قل سبحان ربّي﴾ [الآية: ٩٣].

وألِف في قوله في البيت: «حذفا» [و«اختلفا»] (٧) لإطلاق القافية.

ثم قال ﷻ [وعفا عنا وعنهُ وغفر لنا وله آمين]:

[١٥٤] وَكَاتِباً وَهُوَ الْآخِرُ عَنْهُمَا ❀❀❀ وَمُقْنِعٌ لَدَى الثَّلَاثِ مِثْلَ مَا

[١٥٥] وَأَبْنُ نَجَاحٍ ثَالِثًا قَدْ أَثَبَّتَا ❀❀❀ وَالْأَوْلَانِ عَنْهُمَا قَدْ سَكَّتَا

ربي بالألف، وفي بعضها ﴿سبحن﴾ بغير ألف، ولا يكتب في جميع القرآن بألف غير هذا اختلفوا فيه..
ولفظة ﴿سُبْحَانَ﴾ من المستثنيات لأبي عمرو لأنها على وزن «فعلان» كما سيأتي للناظم قوله في البيت رقم (٢١٧):
«وذكر الداني وزن فعلان بألف ثابتة كالعنوان».

(١) قال في مختصر التبيين (٧٩٦/٣) في موضع الإسراء: «واختلفت المصاحف في كلمة ﴿سبحن﴾ هنا، ففي بعض المصاحف بألف بين الحاء والنون، وفي بعضها بغير ألف كساتر ما ورد من ذلك في القرآن ولم يختلف في غير أنه بغير ألف».
وانظر أيضا: (٢٠٣/٢) و (٧٨٥/٣).

وكذلك نقل الإمام الشاطبي في العقيلة الخلاف فيه. انظر: البيت رقم (٨٧) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٧٥).

(٢) سقطت من «س».

(٣) سقطت من «ت».

(٤) في الأصل: «قل» وهو خطأ.

(٥) في: [الآية: ١]؛ وهو محذوف باتفاق.

(٦) في: [الآية: ١٠٨]؛ وهو محذوف باتفاق.

(٧) سقطت من الأصل.

«وَكَاتِبًا» مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمِ «لَكِنَّ»، وَهُوَ قَوْلُهُ: «سُبْحَانَ» بِالنَّصْبِ فِيهِ إِعْرَابٌ (١)، وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ كَذَلِكَ فَهُوَ لَيْسَ مُحْكَمًا؛ فَهُوَ بِالْخِلَافِ عَنِ الشَّيْخَيْنِ، لَكِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ آخِرَ الْبَيْتِ قَبْلَهُ: «فِيهِ اخْتِلَافًا».

[ثُمَّ قَالَ: «وَكَاتِبًا» اخْتَلَفَ فِيهِ] (٢) كَمَا اخْتَلَفَا فِي: ﴿قُلْ سُبْحَانَ﴾، وَقِيْدُهُ بِقَوْلِهِ: «الْأَخِيرِ»، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا﴾ [الآية: ٢٨٣].
قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «اخْتَلَفَتِ الْمَصَاحِفُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا﴾ [فَكْتَبَ فِي الْمَصَاحِفِ] (٣) بِالْألفِ وَبِغَيْرِ أَلِفٍ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، إِنَّهُ بِالْألفِ الثَّابِتَةِ» (٤).

هَذَا مُرَادُهُ بِقَوْلِهِ: «وَأَبْنُ نَجَاحٍ ثَالِثًا قَدْ أَثْبَتَا».
أَمَّا قَوْلُهُ: «وَمُقْنَعٌ لَدَى الثَّلَاثِ مِثْلَ مَا» مُرَادُهُ أَنَّ الثَّلَاثَةَ الْأَلْفَاظَ الْبَاقِيَةَ غَيْرَ الْأَخِيرِ الَّذِي ذَكَرَ الْخِلَافَ فِيهِ عَنْهُمَا مَعًا أَنَّهَا بِالْخِلَافِ فِي «الْمُقْنَعِ» لِأَبِي عَمْرٍو.
وَقَوْلُهُ: «مِثْلَ مَا» أَي: مِثْلَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْأَخِيرِ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمُقْنَعِ»: «وَرَأَيْتُ بَعْضَ مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ: ﴿كَاتِبٌ بِالْمَكْدَلِ﴾ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ﴾، وَ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا﴾ بِالْألفِ ثَابِتَةً فِي الْأَرْبَعَةِ، وَرَأَيْتُ ذَلِكَ فِي بَعْضِهَا بِغَيْرِ أَلِفٍ، وَقَالَ الْغَازِي فِي كِتَابِهِ: ﴿كَاتِبٌ﴾ فِي الْبَقَرَةِ بِالْألفِ» (٥)؛ يَعْنِي: لَفْظُ ﴿كَاتِبٌ﴾ فَعَمَّ الْأَرْبَعَةَ.
قَالَ أَبُو عَمْرٍو: «وَإِثْبَاتُ أَلْفِهَا أَوْجَهُ عِنْدِي؛ لِقِلَّةِ دَوْرِهَا فِي الْقُرْآنِ، وَلِئَلَّا يُشْبِهَ ﴿كَتَبًا﴾ وَ﴿كَتَبٌ﴾» (٦).

(١) فِي «ت» فِي هَذَا الْمَوْضِعِ زِيَادَةٌ: "فِيهِ": جَارٌ وَمَجْرُورٌ، وَالضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى "سُبْحَانَ"، وَ"اخْتَلَفَ": فَعْلٌ مَاضِي مَبْنِي لَمَّا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ، وَالْمَجْرُورُ الْمَاءُ قَبْلَهُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: "فِيهِ"، تَقُولُ اخْتَلَفَ فِي هَذَا، فَهُوَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ.

(٢) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: "فَكْتَبَتْهُ الصَّحَابَةُ".

(٤) مَخْتَصِرُ التَّبْيِينِ: (٣٢١/٢).

(٥) الْمُقْنَعُ: (ص ٢٣-٢٤)؛ فِي الْعِبَارَةِ الَّتِي نَقَلَهَا الشَّارِحُ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا.

(٦) الْمُقْنَعُ: (ص ٢٤).

وقوله: «وَابْنُ نَجَاحٍ ثَالِثًا قَدْ أَثْبَتَا» أي: أثبت ألفه كما قدمنا عنه في قوله: «وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ﴾ [٥٩/ب] أنه بألف ثابتة».

وقوله: «وَالأَوَّلَانِ عَنْهُمَا قَدْ سَكْنَا» يريد: بالأولين قوله: ﴿وَلَيَكْتُبُ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

سكت عنهما في «التنزيل»، فلم يتعرض لهما، أي: لذكرهما، فهما ثابتان على الأصل، فخرج من كلامه أن الألف في كلمة ﴿كَاتِبٌ﴾ الأربعة بالخلاف لأبي عمرو كما قدمنا، وهي تنقسم لأبي داود ثلاثة أقسام: قسم صرح فيه بذكر الخلاف: وهو الرابع. وقسم صرح فيه بالإثبات: وهو الثالث. وقسم مسكوت عنه: وهما الأولان^(١). ثم قال رحمه الله [ونفعنا به وغفر لنا وله]:

[١٥٦] **وَاحْذِفْ يُضْعِفُهَا لَدَى النِّسَاءِ ❀❀❀ وَمَعَهُ لِلدَّانِي سِوَاهُ جَاءَ**

قوله: «واحذف» أي: وهو من الأحكام المطلقة، أي: احذف لجميعهم ﴿يُضْعِفُهَا﴾، أي: ألفت هذه الكلمة.

وقوله: «لدى النساء» أي: في النساء، وأراد قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا﴾ [الآية: ٤٠].

[ذكره أبو عمرو في «المنع» فيما رواه قالون عن نافع؛ قال: «وفي النساء: ﴿يُضْعِفُهَا﴾ (٢) [٣].

(١) وجرى العمل فيها بالإثبات لاختيار الإمام الداني ذلك.

انظر: بيان الخلاف لابن القاضي: [٤/أ]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٦-٥٧).

(٢) المنع: (ص).

(٣) سقطت من الأصل.

وذكره صاحب «التنزيل» في سوره: «و﴿يُضَعِّفَهَا﴾ بِحَدْفِ الْأَلْفِ عَلَى نِيَّةِ التَّشْدِيدِ، وَحَسَبَ قِرَاءَةَ الْإِبْنَيْنِ (١) « (٢).

وقوله: «ومعه للداني سواه جاء» [«ومعه» أي: ومع ﴿يُضَعِّفَهَا﴾؛ «سواه» (٣) أي: سوى ﴿يُضَعِّفَهَا﴾، «جاء»: أتى بالحذف، كأنه يقول: ومع ﴿يُضَعِّفَهَا﴾ كل ما كان من لفظ «المضاعفة» لأبي عمرو بالحذف، ثم استثنى له [بالخلاف] (٤) ثلاثة مواضع فقال:

[١٥٧] وذكر الخلف بأولى البقرة ❀❀❀ ثم بحرفي الحديد ذكره

قوله: «وذكر الخلف» يريد: أبا عمرو رحمه الله ذكر الخلاف في «المقنع» في هذه الثلاثة المواضع التي ذكر، فقال: «وذكر الخلف بأولى البقرة» أي: في الكلمة الأولى من لفظ «المضاعفة» في سورة البقرة، وهو قوله تعالى: ﴿فِيضَعِّفْ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [الآية: ٢٤٥].

واحتراز به من الذي بعده، وهو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُضَعِّفُ لِمَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦١]. قال أبو عمرو في «المقنع» في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف: «قال نصير: وفي بعضها - يعني في بعض المصاحف - ﴿فِيضَعِّفْهُ﴾ بـألف، وفي بعضها بغير ألف» (٥).

وقوله: «ثم بحرفي الحديد ذكره» الفاعل بـ «ذكره» أبو عمرو أيضاً، والضمير يعود على الخلف، أي: «ثم بحرفي الحديد» أي: بالموضعين من لفظ «المضاعفة» في سورة الحديد (٦) ذكر الخلف أيضاً كما ذكره في سورة البقرة.

(١) ابن كثير وابن عامر، ووافقهما يعقوب وأبو جعفر على قراءتهما ﴿يُضَعِّفَهَا﴾ بالقصر والتشديد، والباقون ﴿يُضَاعَفَهَا﴾ بالألف والتخفيف.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٣٣)، والتيسير للداني: (ص ٨١)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٢٨).

(٢) مختصر التبيين: (٤٠١/٢).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) في الأصل: «بالحذف» وهو خطأ.

(٥) المقنع: (ص ٩٢).

(٦) في [الآيتين: ١١ و ١٨].

قال أبو عمرو في الباب المروي المذكور: « وفي الحديد في بعض المصاحف ﴿يُضَاعِفُهُ﴾ بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَفِي بَعْضِهَا ﴿فِيضَاعِفُهُ﴾ بِأَلْفٍ، وَفِي بَعْضِهَا ﴿يُضَاعَفُ لَهُمْ﴾ بِالْأَلْفِ، وَفِي بَعْضِهَا بِغَيْرِ أَلْفٍ « (١).

ثُمَّ قَالَ ﷺ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[١٥٨] وَلَا بِي دَاوُدَ جَاءَ حَيْثَمَا ❀❀❀ إِلَّا يُضَاعِفُهَا كَمَا تَقَدَّمَ

الفاعل بـ «جاء» هو الخلف المذكور في قوله في البيت الذي قبله: «ذكره»، أي: الخلف. ثم قال: «ولأبي داود جاء» الخلف في لفظ «المضاعفة» حيث وردت في كتاب الله؛ إلا ﴿يُضَاعِفُهَا﴾ فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: «وَاحْدَفَ يُضَاعِفُهَا». فذكر ﷺ أَنَّ لَفْظَ «المضاعفة» حَيْثُ جَاءَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ مَحْدُوفَةٌ لِأَبِي عَمْرٍو؛ إِلَّا ثَلَاثَةٌ أَحْرَفَ حَكَى فِيهَا الْخِلَافَ، وَهِيَ: الْأُولَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ (٢)، وَاللَّذِينَ فِي سُورَةِ الْحَدِيدِ (٣).

وَكُلُّ ذَلِكَ لِأَبِي دَاوُدَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، إِلَّا كَلِمَةً ﴿يُضَاعِفُهَا﴾ فَهِيَ مَحْدُوفَةٌ. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ ﷺ فِي هَذَا النَّظْمِ هُوَ الَّذِي وَجَدْتُهُ لَهُ بِخَطِّ يَدِهِ فِي طَرَّةٍ نُسخَةٍ مِنْ هَذَا الرَّجْزِ لِبَعْضِ الطَّلَبَةِ مِمَّنْ كَانَ يُلَازِمُهُ، وَيَقْرَأُ عَلَيْهِ هَذَا الرَّجْزَ، فَكُتِبَ لَهُ ﷺ [فِي قَوْلِهِ] (٤) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: «وَلِأَبِي دَاوُدَ جَاءَ حَيْثَمَا» [مَا] (٥) [٦٠/أ] نَصَّهُ:

« فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ كُلُّهَا عِنْدَ الدَّانِي بِالْحَذْفِ إِلَّا الثَّلَاثَةَ الْمَوَاضِعَ وَهِيَ: الْأُولَى مِنَ الْبَقَرَةِ، وَالْحَرْفَانِ فِي الْحَدِيدِ، فَإِنَّهَا بِالْخِلَافِ، وَهِيَ كُلُّهَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ بِالْخِلَافِ إِلَّا ﴿يُضَاعِفُهَا﴾ فَإِنَّهُ بِالْحَذْفِ «.

(١) المقنع: (ص ٩٨).

(٢) في [الآية: ٢٤٥].

(٣) في [الآيتين: ١١ و ١٨].

(٤) في الأصل: «أنه».

(٥) زيادة ليستقيم الكلام.

وهذا وهم منه ﷺ في هذا (١)، لأن أبا داود لم يذكر في «التنزيل» في لفظ «المضاعفة» إلا الحذف، وذكر أن ذلك إجماعاً من المصاحف.

لأنه قال في سورة البقرة: « وكتبوا في جميع المصاحف: ﴿يُضَعِّفُهُ لَهُ﴾ [الآية: ٢٤٥] بحذف الألف بين الضاد والعين حيثما وقع، وكذلك ﴿يُضَعِّفُهُ﴾ [التغابن: ١٧]، و﴿مُضَعِّفَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣٠] » (٢).

ثم ذكر بعد هذا اختلاف القراء فيها في القراءة بحذف الألف وإثباتها (٣). فلعله ﷺ حين طالع «التنزيل» وقع نظره على قول أبي داود: « واختلف القراء في حذف الألف وإثباتها »، فتحقق عنه أنه أراد حذف الألف وإثباتها خطأ، فعمل على ذلك، ثم إنّه ﷺ لم يرجع مطالعته فيه، ولا نظر لم قبل ذلك، وإلا فهذا وهم كبير، مع أنه كان ﷺ مُحَقِّقًا فيما ينقله، مُتَّقِنًا في ضبطه، مُحْتَرِزًا عن الغفلات [السقطات] (٤).

ولو ذكر له، أو عثر عليه لبدله بما يزيل الوهم، [ولذا] (٥) قلتُ بيتاً مكانه:

«واحذف يضاعفها لدى النساء
والخلف للداني بأولى البقرة
وعنهما أيضاً سواه جاء» (٦)
ثم بحرفني الحديد ذكره (٧)

(١) بين اللبيب ﷺ - وسنذكر قوله عند التعليق على البيت الموالي - أن الذي أوقع اللبس هو قول الداني في المنع في فصل ذكر ما حذف منه الألف اختصاراً: « حيث وقعن»، ثم ذكره عن نصير في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار اختلاف المصاحف، والإجماع خاص بمصاحف أهل المدينة فقط، والخلاف في بقية المصاحف. انظر: المنع: (ص ١٠ و ٩٢)، وهجاء مصاحف الأمصار للمهدوي: (ص ١٠١ و ١٠٤)، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٢٥/أ-ب]،.

(٢) مختصر التبيين: (٢/٢٩٣-٢٩٤).

(٣) سبق بيان ذلك قريباً.

(٤) في الأصل: «المسقطات».

(٥) في «س»: «ولقد».

(٦) في الأصل: «وغيره لابن نجاح جاء» وهو ملحق في هامش «س» أيضاً، وما أثبتته من «س» ليستقيم كلام ابن عاشر الآتي ذكره.

(٧) قال ابن عاشر بعد ذكره لقول الشارح هذا: « وبجث الشارح صحيح، ولقد تتبع أبو داود ذكر أفعال «المضاعفة» بالحذف واحداً واحداً، زيادة على ما قال في البقرة.

وأما إصلاحه فمؤف بالمقصود، على ما رأيته من نسختين قديمتين منه، مطنون بهما الصحة، إلا أنه يبقى تخصيص الذي في النساء بالذكر ابتداءً، مع فرض مساواته لغيره من نظائره، قليل الجدوى.

....."

وفي العقيلة على الإطلاق

ثم قال رحمه الله [وغفر لنا وله]:

[١٥٩] وفي العقيلة على الإطلاق ❀❀❀ فليس لفظ منه باتفاق

يعني: والخلف في «العقيلة» في لفظ «المضاعفة» على الإطلاق من غير تخصيص حرفٍ منها، إلا كلها مختلفٌ فيها عنده لقوله رحمه الله في «عقيلته»:
«يضاعف الخلف فيه كيف جاء»^(١).

وهذا من [الزيادة] (٢) التي يقال: " هذا من زيادة «العقيلة» على ما في «المقنع» "، وهو صحيح كما قال، لأنه لم يذكر في «المقنع» الخلف إلا في الثلاثة التي قدمنا ذكرها، وباقيةا بالحذف، وذكر في «العقيلة» [الخلف] (٣) فيه كيف جاء؛ سواء كان بالفاء في أوله مثل: ﴿فِيضَعْفُهُ لَه﴾، أو بالواو، أو عار عنهما، أو اتصل به ضمير، أو لم يتصل، فليس لفظ «جاء» باتفاق، إلا كله مختلفٌ مطلقاً^(٤).

وقد نسب بعضهم - يقصد هنا النزولي في مجموع البيان - إلى الشارح، أن في إصلاحه: « وغيره لابن نجاح جاء » فقال: « وهذا إصلاح غير موف بالمعنى، فإنه أهمل الحكم للداقي، ولم يعين مذهبه، ثم نسب الإصلاح المتقدم عن الشارح بعضهم - يقصد الرجراجي - » انتهى.

ولقد كنت أصلحت أبيات الناظم الثلاثة في بيت واحد، وهو:

واحذف يضاعفها وللداقي اختلف
في أول حرفي الحديد صف

وذكر الرجراجي إصلاحا آخر قال صاحبه:

ولأبي داود جاء حياثما
الحذف من غير خلاف رسما

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٣٨)، مجموع البيان للنزولي (مخطوط): [٣٨/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٠٧)

(١) من البيت رقم (٥٣) وتمامه: «وكتابه... ونافع في التحريم ذلك أرى».

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ١١٠).

(٢) في «س»: «الزيادات».

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) قال الليب رحمه الله معلقا على إطلاق الشاطبي: « هذا البيت من تخليط المقنع، ولكن الشاطبي رحمه الله اتبع تراجم المقنع، وذلك أن أبا عمرو ذكر في المقنع في سورة البقرة: " أن الألف محذوفة في قوله تعالى: ﴿فِيضَعْفُهُ لَه﴾ و﴿يَضَعْفُ﴾ و﴿مَضَعْفَةٌ﴾ حيث وقعن "، ثم قال في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف في سورة الحديد في

بعض المصاحف: ﴿ فيضلعفه ﴾ بغير ألف وفي بعضها: ﴿ فيضلعفه ﴾ بألف، وفي بعضها: ﴿ يضلعهف لهم ﴾ بالألف وفي بعضها: ﴿ يضلعهف ﴾ بغير ألف، فكان يجب عليه لما ذكر المواضع التي في البقرة أنه يسقط لفظة: «حيث وقعن»، وها أنا أبينه لك حتى لا يبقى فيه إشكال إن شاء الله تعالى؛ قال أبو بكر بن أشته في كتاب علم المصاحف: "قال نافع بن أبي نعيم: في مصحف أهل المدينة: ﴿ فيضلعفه له أضعلفا ﴾، و﴿ يضلعهف ﴾ و﴿ مضلعهفة ﴾ حيث وقعن، بحذف الألف في جميعهن...".

الدرة الصقيلة: (مخطوط): [٢٥/أ-ب].

والذي جرى عليه العمل هو الحذف في جميع أفعال المضاعفة.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٩٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥١-٥٢).

الفصل الثالث

باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه
ونظائره من آل عمران إلى الأعراف

ثم قال رحمه الله:

[١٦٠] من آل عمران إلى الأعراف ❀❀❀ على وفاق جاء أو خلاف

ذَكَرَ النَّاطِمُ رَحِمَهُ اللهُ الحَذْفَ فِي هَذَا الرَّجْزِ وَنَوْعُهُ: مُطْرِدٌ أَوْ غَيْرَ مُطْرِدٍ، فَالمَطْرِدُ: هُوَ الَّذِي اطْرَدَ حُكْمُهُ، أَي: اتَّفَقَ حُكْمُهُ، فَتَحْمَلُ فِيهِ بَعْضُ الأشْكَالِ عَلَى بَعْضٍ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنَ البَّابَيْنِ الذَّيْنِ فَرَعْنَا مِنْ ذِكْرِهِمَا؛ وَهُمَا: تَرْجَمَةُ أُمِّ القُرْآنِ، وَتَرْجَمَةُ البَقْرَةِ.

وَغَيْرُ المَطْرِدِ: هُوَ الَّذِي اقتصَرَ حُكْمُهُ عَلَى كَلِمَاتٍ مَعْلُومَاتٍ بِالحَذْفِ أَوْ بِالإِثْبَاتِ أَوْ بِالحِلاَفِ، وَهُوَ مَا شَرَعَ فِي ذِكْرِهِ مِنْ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ (١).

وَجزأه رَحِمَهُ اللهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَجْزَاءٍ، عَلَى حَسَبِ أَرْبَاعِ القُرْآنِ العَظِيمِ، وَلِيَحْفَ ذَلِكَ وَيَسْهَلَ عَلَى قَارِئِهِ وَالنَّاطِرِ فِيهِ:

[الجزء الأول] (٢): مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ إِلَى سُورَةِ الأَعْرَافِ.

والثاني: مِنْ سُورَةِ الأَعْرَافِ إِلَى سُورَةِ مَرْيَمَ.

والثالث: مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ إِلَى سُورَةِ ص.

والرابع: مِنْ سُورَةِ ص إِلَى آخِرِ القُرْآنِ.

وَاقْتَدَى فِي ذَلِكَ بِالإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ رَحِمَهُ اللهُ، إِلاَّ أَنَّ الإِمَامَ الشَّاطِبِيَّ رَتَّبَهُ عَلَى السُّورِ كَمَا قَالَ: «مُرْتَبًا عَلَى السُّورِ» (٣).

وَالأُسْتَاذُ رَحِمَهُ اللهُ أَتَى بِهِ غَيْرَ مُرْتَبٍ عَلَى السُّورِ؛ بَلْ عَلَى مَا تَهَيَّأَ التَّنْظِيمُ لَهُ وَقَادَهُ إِلَيْهِ، لِكَوْنِ الحَذْفِ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ أَكْثَرُ مِمَّا ذَكَرَ الإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ، وَهُوَ مَجْمُوعٌ مِنْ كُتُبٍ كَمَا ذَكَرَ فِي الصَّدْرِ، فَلَمْ يُقَيِّدْهُ النَّاطِمُ لِتَرْتِيبِهِ عَلَى السُّورِ، لِكِنَّهُ مُرْتَبٌ [٦٠/ب] مِنْ وَجْهِ آخِرٍ، وَهُوَ

(١) وهذا الحكم في المطرد وغير المطرد على العموم، وذلك أن المفروق منه أكثر ألفاظه متعددة ومطرده، وأكثر وقوعا، وبقية التراجم أكثر ألفاظها غير متعددة، والمتعدد منها، أقل وقوعا.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٦١١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٤).

(٢) في «س»: «فأولها هذا الجزء».

(٣) انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٨٧)، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٢١/أ]، والجميلة للجعبري (مخطوط):

[٣٥/ب]، وتلخيص الفوائد وتقريب المتباعد لابن الفاسح: (ص ١٩).

الترتيب بالنسبة إلى أجزائه، فالجزء الأول: هو الأول من القرآن، [والثاني: هو الربع الثاني] (١).

فهو مرتب بهذه [النسبة] (٢)، وترتيب الإمام على السور، لقلّة حذفه، وتهيئ النظم له (٣) رحمة الله عليهما.

وقوله في [الترجمة: «من آل عمران إلى الأعراف»] (٤) ف «من» لا بندا الغاية، وغايتها سورة الأعراف كما قال، وهي متعلقة بفعل محذوف تقديره: «أذكر من آل عمران»، ومفعول «أذكر» محذوف تقديره: «أذكر الحذف والإثبات من سورة آل عمران إلى الأعراف».

وقوله: «على وفاق»: «وفاق» مصدر: وافق يوافق وفاقا وموافقة، مثل: قاتل يقاتل قتالا مقاتلة، وضرب يضرب ضربا ومضاربة.

و«الوفاق» بمعنى: «الاتفاق»، إلا أن «الاتفاق» افتعال بني من «وفق» مثل: «كسب» إذا بنيت منه «اكتسب» فيبنى من «وفق»: «اتفق»، وأصله: «أوتفق [يؤتفق]» (٥)، فأبدل من الواو تاء، فأدغمت في التاء الأخرى فصار: «اتفق»، ف«الاتفاق» و«الوفاق» بمعنى واحد. وقوله: «جاء أو خلاف» الفاعل بـ «جاء» محذوف يعود على الحذف أو الإثبات، لأن كل واحد منهما يتضمن صاحبه.

و «خلاف»: مصدر: خالف يخالف خلافا، فكأنه سئل قال: أذكر ما جاء من الحذف والإثبات مما اتفقوا عليه وما اختلفوا فيه من سورة آل عمران إلى سورة الأعراف. ويحتمل أن تكون «من» في قوله: «من آل عمران» متعلقة بالشبوت والاستقرار، على أن تكون في موضع خبر مبتدأ محذوف، ويكون تقديره: «القول في الحذف والإثبات من آل عمران إلى الأعراف»، والأول أحسن؛ وهو تعلقه بفعل كما قدمنا. وهذه الترجمة تحصر ما فيها وما يأتي بعدها، ولا يدخل فيها ما تقدم قبلها.

(١) في الأصل: «الثاني.. الخ».

(٢) في «س»: «المناسبة».

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) في «س»: «ترجمة آل عمران».

(٥) سقطت من «س».

ثم قال ﷺ [ونفعنا به وغفر لنا وله]:

[١٦٦] والحذف في المُقْنِعِ فِي ضِعْفًا ❀❀❀ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ جَاءَ أَضْعَفًا

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ كَلِمَتَيْنِ: كَلِمَةُ ﴿ضِعْفًا﴾، وَخَصَّ حُكْمَهَا بِالْحَذْفِ لِصَاحِبِ «المُقْنِعِ»، وَفِي الشَّطْرِ الثَّانِي كَلِمَةُ ﴿أَضْعَفًا﴾، وَخَصَّ حُكْمَهَا بِالْحَذْفِ لِصَاحِبِ «التَّنْزِيلِ»، فَقَالَ: «وَالْحَذْفُ فِي الْمُقْنِعِ فِي ضِعْفًا» أَي: الْحَذْفُ لِصَاحِبِ «المُقْنِعِ» فِي أَلْفِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ الَّتِي هِيَ: ﴿ضِعْفًا﴾.

و«الحذف»: مُبْتَدَأٌ، وَالخَبْرُ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ بَعْدَهُ فِي ﴿ضِعْفًا﴾، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ، وَهُوَ مَحَلُّ الْفَائِدَةِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ «الحذف» فَاعِلًا بِفِعْلِ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ: وَجَاءَ الْحَذْفُ، أَوْ أَتَى الْحَذْفُ. وَأَتَى بِقَوْلِهِ: «ضِعْفًا» عَلَى الْحِكَايَةِ، وَلَوْ أَعْرَبَهُ لَأَتَى بِهِ مَحْفُوظًا لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ أَتَى بِهِ كَمَا هُوَ فِي الْقُرْآنِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿ذُرِّيَّةً ضِعْفًا﴾ [الآية: ٩]. ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو فِي «المُقْنِعِ» فِي الْبَابِ الْمَرْوِيِّ عَنْ نَافِعٍ فِيْمَا رَوَاهُ قَالُونَ عَنْهُ (١).

وقوله: «وعن أبي داود جاء أضعفًا» يُرِيدُ: حَذْفُ أَلْفِ ﴿أَضْعَفًا﴾، فَحَذْفَ الْمُضَافِ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَكَانَ حَقُّهُ رَفْعُ ﴿أَضْعَفًا﴾، لِأَنَّهُ الْفَاعِلُ بِـ«جَاءَ»، لَكِنَّهُ أَتَى بِهِ مَحْكِيًّا أَيْضًا عَلَى لَفْظِ الْقُرْآنِ كَمَا قَالَ قَبْلَهُ فِي ﴿ضِعْفًا﴾، وَلَوْ أَعْرَبَهُ لَأَتَى بِهِ مَرْفُوعًا.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِالْحَذْفِ الْمَذْكُورِ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ، وَيَكُونُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ جَاءَ حَذْفُ ﴿أَضْعَفًا﴾، بِمَعْنَى: [وَصَلَّهُ] (٢) الْحَذْفُ، أَوْ بَلَّغَهُ الْحَذْفُ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ [الآية: ١٣٠].

(١) انظر: المقنع: (ص ١١).

(٢) سقطت من «س».

فذكر أبو عمرو ﴿ضِعْفًا﴾ وسكت عن ذكر ﴿أَضْعَفًا﴾، كما ذكر أبو داود ﴿أَضْعَفًا﴾، وسكت عن ذكر ﴿ضِعْفًا﴾، فسكوت كل واحد منهما عن ذكر ما ذكره الآخر دليل على أن السكوت عنه لكل واحد منهما ثابت الألف^(١).
 وذكر الناظم رحمه الله لأبي داود ﴿أَضْعَفًا﴾ الذي هو [٦١/أ] في هذه السورة^(٢)، وأضرب عن ﴿أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [الآية: ٢٤٥] في سورة البقرة، لأنه خارج هذه الترجمة، لأنها ترجمة لما بعدها؛ لا لما قبلها كما قدمنا، وسكوته عنه يؤذن بأنه ثابت^(٣)، وبذلك ذكره أبو داود في موضعه في سورة البقرة فقال: «﴿أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ بِالْفِ ثَابِتَةٌ»^(٤).

ثم قال رحمه الله:

[١٦٢] يَصْلَحًا أَفْوَهُهُمْ وَرِضُونَ ❖❖❖ وَعَنْهُمَا مُرْغَمًا وَسُلْطَنُ

ذكر في هذا البيت خمسة ألفاظ: ثلاثة منها في الشطر الأول، الحذف فيها مختص لأبي داود، وهي: ﴿يَصْلَحًا﴾، و﴿أَفْوَهُهُمْ﴾ و﴿رِضُونَ﴾؛ ولفظين منها في الشطر الثاني الحذف فيهما عن أبي داود وأبي عمرو، وهما: لفظة ﴿مُرْغَمًا﴾، ولفظة ﴿سُلْطَنُ﴾. فقال: «يَصْلَحًا» يريد: «ويصلحًا» بحذف واو العطف، وهو معطوف على «أضعفًا» في آخر البيت الذي قبله، فكأنه يقول: وعن أبي داود ﴿أضعفًا﴾ و﴿يصلحًا﴾، وأراد قوله تعالى في سورة النساء: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلَحَا بَيْنَهُمَا﴾ [الآية: ١٢٨].

(١) وهذا غير صحيح كما قدمنا في أن السكوت من الشيوخ لا يبنى عليه حكم.

(٢) أي: آل عمران.

(٣) وهذا أيضا غير صحيح؛ لأن السكوت لا يبنى عليه حكم كما تقدم مررا، ولأن أبا عمرو الداني ذكره في ما رواه عن قالون عن نافع بالحذف، وأبو داود يعتمد رواية الداني كما صرح في غير ما مرة، فيكون له محذوف أيضا، وتركه له إنما كان غفلة وسهوا، بالإضافة إلى حمله على نظائره.

(٤) مختصر التبيين: (٢/٢٩٤).

وعلى ذلك العمل فيها، وأما ﴿أضعفًا﴾ و﴿ضِعْفًا﴾ المذكورين فجرى العمل بالحذف فيهما. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٩٤).

قال في «التنزيل»: «وكتبوا ﴿أَنْ يَصَّالِحَا﴾ بِغَيْرِ أَلِفٍ بَيْنَ الصَّادِ وَاللَّامِ، واجتمعت على ذلك المصاحف فلم تختلف» (١).

وقوله: «أفوههم» يريد: «وأفوههم» بحذف واو العطف، [وأراد قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ الآية: ١٦٧].

قال في «التنزيل»: «﴿بِأَفْوَاهِهِمْ﴾» (٢) بحذف الألف بين الواو والهاء، [ومثله في سورة براءة: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ الآية: ٣٢]، ومثله في سورة الصف (٣) وإن أتى في غير هذه السورة فهو محذوف كله حيث ورد (٤) [٥].

وقوله: «ورضون» كذلك أيضاً بحذف الألف بين الواو والنون حيث ما جاء (٦)، وأراد قوله في هذه السورة: ﴿وَرِضُونَ مِنَ اللَّهِ وَأَلَّهِ بِصِيرُ بِالْعِبَادِ﴾ [الآية: ١٥].

(١) مختصر التبيين: (٤٢٠/٢).

نسب الشيخ الضباع الحذف فيها للشيخين، وليس كذلك؛ إذ لم يتعرض لها الداني ولا الشاطبي، ورسمت بالإثبات لسكوت الداني عليها، وهو خطأ ظاهر، لأن أبا داود نقل في هذا الموضع إجماع المصاحف على الحذف وعدم اختلافها. انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٤١)، وفتح المان لابن عاشر: (ص ٦١٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٥).

(٢) سقطت من "ت".

(٣) [الآية: ٨].

(٤) مختصر التبيين: (٣٨٣/٢).

وهو محذوف كله لأبي داود حيث ورد مضافاً إلى ضمير الغيبة، وكذلك المضاف إلى ضمير الخطاب، إلا أنه سكت عن قوله تعالى: ﴿وَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ [النور: ١٥] فاستثناه له الناظم هنا وقيده بالإضافة إلى ضمير الغيبة، وتبعه على ذلك شراح المورد وقالوا بالإثبات فيه، وعليه مصاحف أهل المشرق والمغرب، ولا وجه لتخصيصه بالحذف، لأن أبا داود نفسه كان لا يرضى التفريق بين النظائر، ويستحب حملها على بعضها البعض، ولم يتعرض لذلك كله الداني.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٤١)، ومجموع البيان للنزواني (مخطوط): [٣٩/أ]، وشرح المحاصي (مخطوط): [٩٣/أ]، وفتح المان لابن عاشر: (ص ٦١٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

(٥) سقطت من "ت".

(٦) لأبي داود، ولم يتعرض له الإمام الداني، إلا أنه نص على حذف ألف «فعلان»، والعمل فيه على الحذف.

المقنع: (ص ٤٤)، ومختصر التبيين: (٣٣٣/٢)، دليل الحيران للمارغني: (ص ٩٤).

وقوله: «وعنهما» يريد: عن الشيخين^(١) «مرغماً وسلطان» ، وأراد قوله تعالى في

سورة النساء: ﴿يَجِدُ فِي الْأَرْضِ مُرْغَمًا﴾ [الآية: ١٠٠].

قال في «التنزيل»: «﴿مرغماً﴾ بغير ألف»^(٢).

وذكر أبو عمرو في «المقنع» في الباب المروي عن نافع قال: «وفي النساء كذا وكذا

و﴿مرغماً كثيراً﴾»^(٣).

وقوله: «وسلطان» يريد: لهما أيضاً.

قال أبو عمرو في «المقنع»: «وكذلك حذفوها»^(٤)؛ يريد: الألف بعد الطاء في

قوله: ﴿سُلْطَنٌ﴾ و﴿سُلْطَانًا﴾^(٥) حيث وقعاً.

ومثله لأبي داود، ذكره في سورة آل عمران في قوله: ﴿مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾

[الآية: ١٥١]^(٦).

ثم قال رحمه الله [ونفعنا به وغفر لنا وله بمنه وكرمه]:

[١٦٣] مَبْرُكُهُ ، وَمُقْنِعٌ : تَبَارَكَ ❀❀❀ مَبْرُكٌ^(٧) ، وَأَبْنُ نَجَاحٍ : بَارَكَ

[١٦٤] وَعَنْهُ مِنْ صَادٍ أَيْ مَبْرُكٌ ❀❀❀ ثُمَّ مِنَ الرَّحْمَنِ قُلٌ : تَبَارَكَ

[١٦٥] وَجَاءَ عَنْهُمَا بِلاَ مُخَالَفَةٍ ❀❀❀ فِي لَفْظِ بَرَكْنَا وَفِي مُضَعَفَةٍ

ذَكَرَ النَّاطِقُ رَحِمَهُ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ مَا تَصَرَّفَ مِنْ لَفْظِ «البركة»، وَهِيَ: ﴿مَبْرُكَةٌ﴾

﴿تَبَارَكَ﴾ و﴿مَبَارَكٌ﴾ و﴿وَبَرَكٌ﴾ و﴿بَرَكْنَا﴾.

(١) ووافقهما عليه الإمام الشاطبي، وهو الذي عليه العمل فيهما.

انظر: البيتين رقم (٥٨ و ١٣٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٢٢ و ٢٧٥)، ودليل الخيران للمارغني: (ص ٩٥).

(٢) مختصر التبيين: (٤١٤/٢).

(٣) المقنع: (ص ١١).

(٤) المقنع: (ص ١٨).

(٥) في الأصل: ﴿سلطن ميين﴾ و﴿من سلطن﴾؛ وما أثبتته من «س»، والذي ورد في المقنع: «وكذلك حذفوها من

﴿الشَّيْطَانِ﴾ و﴿من سُلْطَنٍ﴾ حيث وقعاً.

(٦) قال في مختصر التبيين (٣/٣٧٤): ﴿سُلْطَانًا﴾ بغير ألف.

(٧) قوله: «مَبْرُكٌ» جاء في بعض النسخ: «مَبْرُكًا»

وذكر أن الشيخين اختلفت طريقتُهُما في هذه الألفاظ؛ فمنها ما اتفقا على حذف ألفه منهما، ومنها ما اختلفا فيه، فاخصَّ كُلُّ واحدٍ منهما بحكم دُون صاحبه. فالذي اتفقا عليه بالحذف من هذه الألفاظ: الكلمة الأولى في هذه الآيات، والكلمة الآخرة، وهما: ﴿مُبْرَكَةٌ﴾ و﴿بَرَكْنَا﴾. واختلفا في ما بقي، فمذهب الداني حذف الألف منها كلها حيث وردت هذه الألفاظ؛ إلا كلمة ﴿وَبَارِكْ فِيهَا﴾ [فصلت: ١٠] فإنها عنده ثابتة، وعند أبي داود محذوفة.

وخالف أبو داود أبا عمرو في لفظ ﴿تَبَارَكَ﴾ ولفظ ﴿مُبَارَكٌ﴾، فلم يحذف من لفظ ﴿مُبَارَكٌ﴾ إلا ما كان [٦١/ب] من سورة ص إلى آخر القرآن، وسكت عن كل ما تقدم من سورة البقرة إلى سورة [ص فلم يتعرض لذكره فهو عنده ثابت، ولم يذكر من لفظ ﴿تَبَارَكَ﴾ بالحذف إلا من سورة الرحمن إلى آخر القرآن، وسكت عن كل ما تقدم من سورة البقرة إلى سورة [١) الرحمن، فلم يتعرض لذكره، فدل على أنه ثابت عنده (٢). وقوله: «مُبْرَكَةٌ» يريد: لهما (٣)، معطوف على قوله: «وعنهما مرغما وسلطان». ثم قال: «مُبْرَكَةٌ» بحذف واو العطف، وكان حقه أن يقدم ﴿مُبَارَكٌ﴾، لأنه هو الذي في هذا الجزء من سورة آل عمران إلى الأعراف، وأما ﴿مُبْرَكَةٌ﴾ وغيرها من لفظها في غير هذا الجزء.

والذي في هذا الجزء: ﴿مُبَارَكًا﴾ في سورة آل عمران: ﴿مُبَارَكًا وَهَدَى لِلْعَلَمِينَ﴾ (١٦) فيه

عَايَتْ بَيْنَتْ ﴿الآيتين: ٩٦ - ٩٧﴾. فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَبْدَأَ بِهِ وَيُرَكَّبَ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ، وَإِنَّمَا قَدَّمَهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ بِالْحَذْفِ مِنَ الشَّيْخَيْنِ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ لَفْظَانِ مُتَّفَقٌ أَيْضًا عَلَيْهِمَا

(١) سقطت من الأصل.

(٢) وهذه أيضا يقال فيه ما سبق تقريره في أن ما سكت عنه الشيخ لا يُبنى عليه حكم، لا بحذف ولا بإثبات.

(٣) أي بحذف الألف لأبي عمرو وأبي داود، ووافقهما الشاطبي.

انظر: المقنع: (ص ١٨)، ومختصر التبيين: (٤/٩٠٥)، والبيت رقم (١٣٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٠).

بالحذف لهما، وهما: ﴿مُرَاعِمًا﴾ و﴿سُلْطَنِينَ﴾، عطفه عليهما لاتفاق الحكم فيهما مع أن التقديم والتأخير في هذا قريب، لأن النظم أيضا يقود ناظمه، فيقاد له ضرورة على حسب ما يتهيأ له ذلك، والأحسن أن يذكر ما في الجزء ثم يركب عليه ما يشاكله من لفظه. وقوله: «وَمُقْنَعٌ تَبْرِكُ» هذا ما انفرد به صاحب «المقنع» دون أبي داود. قال أبو عمرو في «المقنع»: «وكذلك حذفوا الألف بعد الباء في قوله: ﴿تَبْرِكُ﴾ حيث وقع، وكذلك ﴿بَرْكَنَا﴾ و﴿مُبْرَكًا﴾ و﴿مُبْرَكَةً﴾ و﴿الْمُبْرَكَةَ﴾» (١).

وسكت عن ذكر ﴿وَبَارِكْ فِيهَا﴾ فلم يذكره، وهو الذي نبه عليه أبو الحسن السخاوي في قول الشاطبي رحمه الله:

[«بَارَكْنَا وَكُنْ حَازِرًا»] (٢) [٣].

قال السخاوي: «نبه به على قوله تعالى: ﴿وَبَارِكْ فِيهَا﴾ [فصلت: ١٠]، فإنه كتب باللف باتفاق، فحذرك أن تقيسه على ﴿بَرْكَنَا﴾» (٤).

وقوله: «مُبْرِكٌ» أراد: «ومُبْرِكٌ» بحذف واو العطف، ويريد: بالحذف لصاحب «المقنع» أيضا. وقوله: «وَابْنُ نَجَاحِ بَرَاكًا» هذا مما انفرد أبو داود بحذف ألفه (٥) دون أبي عمرو، وأراد قوله تعالى في سورة فصلت: ﴿وَبَارِكْ فِيهَا﴾ [فصلت: ١٠]، [يحذف الألف] (٦).

وقوله: «وَعَنْهُ مِنْ صَادٍ أَتَى مُبْرِكٌ» أي: عن أبي داود أتى لفظ ﴿مُبْرِكٌ﴾ بالحذف من سورة ص إلى آخر القرآن (٧)، ولأبي عمرو محذوف حيث جاء، وقد قدمنا ذلك.

(١) المقنع: (ص ١٨).

(٢) البيت رقم (١٣٩) من العقيلة، وأوله: «حتى يلقوا ملقوه مبركا احفظه ملقيه». انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٠).

(٣) في الأصل: «باركنا».

(٤) الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨١).

(٥) انظر: مختصر التبيين: (٤/١٠٨٣).

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) والواقع منه في هذا الجزء موضعان هما: قوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ﴾ [آء: ٢٩]، وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً

مُبْرَكًا﴾ [ق: ٩].

وانظر: مختصر التبيين: (٤/١٠٥١ و ١١٣٥)، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٤٤٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦١٥).

ثُمَّ قَالَ: «ثُمَّ مِنَ الرَّحْمَنِ» أَي: مِنْ سُورَةِ الرَّحْمَنِ، «قُلْ» كَلِمَةٌ مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ.
«تَبَرُّكَ» هَذِهِ الْكَلِمَةُ لَمْ تَأْتِ بِالْحَذْفِ لِأَبِي دَاوُدَ إِلَّا مِنْ سُورَةِ الرَّحْمَنِ إِلَى آخِرِ
الْقُرْآنِ^(١)، وَلِأَبِي عَمْرٍو حَيْثُ مَا وَرَدَتْ، وَقَدْ قَدَّمْنَا ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: «وَجَاءَ عَنْهُمَا بِلا مُخَالَفَةٍ فِي لَفْظِ بَرَكْنَا» قَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ ﴿بَرَكْنَا﴾ مِمَّا
اتَّفَقَا عَلَيْهِ بِالْحَذْفِ مَعَ لَفْظِ ﴿الْمُبْرَكَةِ﴾^(٢).

وَقَوْلُهُ: «مُخَالَفَةٌ» مَصْدَرٌ: خَالَفَ يُخَالِفُ خِلَافًا وَمُخَالَفَةٌ، مِثْلُ: قَاتِلٌ يُقَاتِلُ قِتَالًا وَمُقَاتَلَةٌ،
وَيُرِيدُ: أَنَّ ﴿بَرَكْنَا﴾ جَاءَ عَنْهُمَا بِالْحَذْفِ [بِلا خِلَافٍ بَيْنَهُمَا^(٣)]^(٤).

وَقَوْلُهُ: «وَفِي مُضْعَفَةٍ» يُرِيدُ: وَجَاءَ بِلا خِلَافٍ أَيْضًا عَنْهُمَا^(٥)، وَأَنَّ أَلْفَهُ مَحذُوفَةٌ،
وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿أَضْعَفًا مُضْعَفَةً﴾ [الآية: ١٣٠].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «﴿مُضْعَفَةٌ﴾ بِحَذْفِ الْأَلْفِ»^(٦).

قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمَقْنَعِ» فِي الْبَابِ الْمَرْوِيِّ عَنِ نَافِعٍ: «﴿فِيضْعَفُهُ﴾» و﴿يُضْعَفُ﴾
و﴿مُضْعَفَةٌ﴾ حَيْثُ وَقَعْنَ بِحَذْفِ الْأَلْفِ»^(٧).

ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ [وَعَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[١٦٦] وَفِي ثَمَنِينَ ثَمَنِي مَعًا ❀❀❀ وَفِي ثَمَنِيَّةٍ أَيْضًا جَمْعًا

يُرِيدُ: وَجَاءَ أَيْضًا عَنْهُمَا بِلا خِلَافٍ حَذْفِ الْأَلْفِ^(٨) مِنْ «ثَمَنِينَ ثَمَنِي» بِحَذْفِ وَاوِ
[أ/٦٢] الْعَطْفِ.

(١) والواقع منها في هذا الجزء موضعان: في: ﴿بُرِّكَ أُمَّ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٧٨]، وفي: ﴿بُرِّكَ الَّذِي بِيَدِهِ أَمْلُكَ﴾ [الملك: ١].

(٢) انظر: المقنع: (ص ١٨)، ومختصر التبيين: (٣/٥٦٧).

(٣) وجرى العمل على حذف جميع ألفاظ البركة حيث وقعت عند المغاربة، وعلى ما عند أبي داود عند المشاركة.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٩٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤١-٤٢).

(٤) في "ت": "بلا مخالفة".

(٥) ووافقهما الإمام الشاطبي. انظر: البيت رقم (٥٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٠٨).

(٦) انظر: مختصر التبيين: (٢/٢٩٣-٢٩٤ و ٢/٣٦٦).

(٧) المقنع: (ص ١٠).

(٨) ووافقهما أيضا الإمام الشاطبي، ونظم اللبيب بيتا فيها فقال:

وقوله: «معاً» يعني: هاتين الكلمتين، وأراد قوله تعالى في سورة النور: ﴿فَأَجْلِدُوهُمَا ثَمْنَيْنِ جَلْدَةً﴾ [الآية: ٤]، وقوله في سورة القصص: ﴿ثَمْنِي حَجَجٍ﴾ [الآية: ٢٧].

وقوله: «وفي ثمنية أيضاً» وأراد قوله في سورة الأنعام: ﴿ثَمْنِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الآية: ١٤٣]، وكان حقه أن يبدأ به، لأنه هو الذي في هذا الجزء، ثم يذكر بعده ما في غير جزئه، وإنما أحره لأن الحكم فيهما واحد، والنظم لم يعطه غير ذلك.

ثم قال:

[١٦٧] **وَأَبِي دَاوُدَ: وَالْقَنْطِيرُ ❀❀❀ أَعْقَبِكُمْ بَلِغَةً أَسْطِيرُ**

كل ما ذكر في هذا البيت والذي بعده: «وفاحشة»، من أول البيت الثالث من هذا البيت إلى قوله: «وعنهما أكبر»^(١) جميع ذلك لأبي داود دون أبي عمرو.

وقوله: «ولأبي داود والقنطير» أي: احذف لأبي داود ألف كلمة ﴿وَالْقَنْطِيرُ﴾، الواو لفظ القرآن، وأراد قوله في سورة آل عمران: ﴿وَالْقَنْطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ﴾ [الآية: ١٤].

[قال في «التنزيل»:] «بحذف الألف بين الثون والطاء من ﴿القنطير﴾»^(٢) [٣].
وقوله: «أعقبكم» بحذف واو العطف، وأراد قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [الآية: ١٤٩] بحذف الألف بين القاف والباء^(١)، وهو مقيّد

وفي ثمنين أيضاً مع ثمنية كذا ثمني حذفاً على ما قد شهرا

ثم قال: «قد شهر حذف الألف فيها عند جميع المصنفين لكتب الرسم»، وعليه العمل.

انظر: المنع: (ص ١٨)، ومختصر التبيين: (١١٢/٢ و ٥٢١/٣ و ١٢٢٣/٥-١٢٢٤)، والبيت رقم (١٤٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٢)، والدرة الصقيلة للليب (مخطوط): [٥٩/ب]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٧٨/أ]، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٤٤٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦١٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٦).

(١) البيت رقم: (١٦٩).

(٢) مختصر التبيين: (٣٣١/٢).

وجرى العمل فيه على الحذف؛ وقال الناطي في نثر المرجان (٣٩٧/١): «وأما إثباتها كما وقع لبعض فلحن».

وانظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٤٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦١٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٧)،

وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٠).

(٣) سقطت من "ت".

هَكَذَا بِالْكَافِ وَالْمِيمِ احْتِرَازًا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَنُرِّدُّ عَلَىٰ أَعْقَابِنَا﴾ [الأنعام: ٧١]، فَإِنَّ ذَلِكَ ثَابِتٌ
الْأَلْفِ.

وقوله: «بَلِغَةٌ» أَرَادَ بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَأَتَى بِهِدِهِ اللَّفْظَةَ مُنْكَرَةً لِتَدْخُلَ تَحْتَهَا الْمَعْرِفَةُ،
بِخِلَافِ الْعَكْسِ فِي الْأَغْلَبِ، وَلَمْ تَأْتِ فِي هَذَا الْجُزْءِ إِلَّا مَعْرِفَةٌ: فِي الْأَنْعَامِ: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ
الْبَلِغَةُ﴾ [الأنعام: ١٤٩]، وَفِي سُورَةِ تِ وَالْقَلَمِ: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَنٌ عَلَيْنَا بَلِغَةٌ﴾ [الآية: ٣٩] بِحَذْفِ
الْأَلْفِ فِيهِمَا مَعًا، وَفِي سُورَةِ الْقَمَرِ: ﴿حِكْمَةٌ بَلِغَةٌ﴾ [الآية: ٥] كَذَلِكَ أَيْضًا (٢).

وقوله: «أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ» أَرَادَ أَيْضًا: «وَأَسَاطِيرُ» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾

قال في «التنزيل»: «حَذْفُ الْأَلْفِ بَيْنَ السَّيْنِ وَالطَّاءِ مِنْ ﴿أَسَاطِيرُ﴾ حَيْثُ وَرَدَ» (٣).
ثُمَّ قَالَ:

[١٦٨] وَالْفِعْلُ مِنْ نِزَاعٍ أَوْ تَنَازُعٍ ❖❖❖ أَوْ الْجِدَالِ قُلْ بِلَا مُنَازِعٍ

كُلُّ مَا فِي هَذَا الْبَيْتِ لِأَبِي دَاوُدَ.

قَالَ: «الْفِعْلُ مِنْ نِزَاعٍ» أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْحَجِّ: ﴿فَلَا يَنْزِعُ عَنْكَ فِي الْأَمْرِ﴾
[الآية: ٦٧].

وقوله: «أَوْ تَنَازُعٍ» يُرِيدُ: الْفِعْلَ مِنْهُ؛ وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿فَإِنْ نَنزَعُكُمْ فِي
شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الآية: ٥٩].

(١) أي: لأبي داود، ولم يتعرض له الداني، وبه العمل.
انظر: مختصر التبيين: (٣٦٨/٢)، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٤٤٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦١٨)، ودليل
الحيران للمارغني: (ص ٩٨).

(٢) وهذا مما احتص بحذفه أيضا أبو داود، وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الداني.
انظر: مختصر التبيين: (٣/٤٥٩-٤٦٠ و ٣/٥٢٢-٥٢٣ و ٤/١١٥٨ و ٥/١٢٢٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٧).
(٣) مختصر التبيين: (٣/٤٧٦). وعلى ما ذكر جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.
انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٤٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦١٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٧)،
وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٩).

وَلَمْ [يَحْتَرِزْ] ^(١) بِهِ مِنَ الْاسْمِ؛ إِذْ لَمْ يَأْتِ فِي الْقُرْآنِ الْاسْمُ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا. وَقَدَّمَ أَيضًا هُنَا مَا فِي غَيْرِ التَّرْجَمَةِ الَّذِي هُوَ «النِّزَاعُ» عَلَى مَا فِيهَا الَّذِي هُوَ «التَّنَازُعُ»، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَبْدَأَ بِمَا فِيهَا ^(٢).

وَقَوْلُهُ: «أَوْ الْجِدَالِ» أَي: أَوْ الْفِعْلَ مِنَ الْجِدَالِ، مِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٧]، وَقَوْلُهُ: ﴿قَالُوا يَنْبَغُ قَدْ جَدَلْتَنَا﴾ [هود: ٣٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿هَاتِمٌ هَتُؤُلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَمَّهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النساء: ١٠٩]، وَمِثْلُهُ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، وَمِثْلُهُ: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، فَهُوَ مَحذُوفُ الْأَلْفِ، [حَيْثُ] ^(٣) كَانَ مَاضِيًّا أَوْ مُضَارِعًا، هَكَذَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ ^(٤).

وَقَوْلُهُ: «قُلٌّ» مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ، «بِلَا مُنَازَعٍ» أَي: بِلَا مُخَالَفٍ. وَقَوْلُهُ: «أَوْ الْجِدَالِ» يُرِيدُ: الْفِعْلَ كَمَا قَدَّمْنَا، وَاحْتَرَزَ بِهِ مِنَ الْاسْمِ، وَقَدْ ذَكَرَ فِي الْجُزْءِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا ﴿جَدَلْنَا﴾ [الآية: ٣٢] فِي سُورَةِ هُودٍ بِحَذْفِ الْأَلْفِ ^(٥)، وَلَمْ يَأْتِ «الْجِدَالُ» اسْمًا إِلَّا هُنَاكَ، وَفِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [الآية: ١٩٧]، فَهُوَ ثَابِتٌ ^(٦)، وَالَّذِي فِي سُورَةِ هُودٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَكْثَرْتَ جِدَلْنَا﴾ [الآية: ٣٢] فَهُوَ مَحذُوفٌ ^(٧).

(١) فِي «س»: «يَحْتَرِزُ».

(٢) أَي: بِحَذْفِ الْأَلْفِ مِنْهُ لِأَبِي دَاوُدَ، وَبِهِ جَرَى الْعَمَلُ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ الدَّانِي.

انظر: مختصر التبيين: (٣٧٤/٢ و ٤٠٣/٢ و ٨٨١/٤)، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٤٤٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦١٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٧).

(٣) فِي «س»: «سِوَاءً».

(٤) وَعَلِيهِ الْعَمَلُ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي.

انظر: مختصر التبيين: (٤١٦/٢)، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٤٤٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٢٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٧).

(٥) انظر: البيت رقم (٢٠٣).

(٦) لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ أَبُو دَاوُدَ.

(٧) أَي لِأَبِي دَاوُدَ. انظر: مختصر التبيين: (٦٨٣/٣).

ثم قال رحمه الله:

[١٦٩] فحِشَّةٌ، وَعَنْهُمَا أَكْبَرًا ❀❀ وَمِثْلُهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ طَائِرًا

قَوْلُهُ: «فَحِشَّةٌ» أَرَادَ: «وَفَحِشَّةٌ» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ أَيْضًا، وَهِيَ بِالْحَذْفِ لِأَبِي دَاوُدَ أَيْضًا [٦٢/ب] كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَلَأَبِي دَاوُدَ وَالْفَنَاطِيرِ» أَي: كُلُّ مَا ذُكِرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ مُخْتَصٌّ بِأَبِي دَاوُدَ، وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ آخِرُ مَا ذُكِرَ لَهُ هُنَا، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ❀ فَحِشَّةٌ وَمَقْتًا وَسَاءَ سَكِيلًا ❀ [النساء: ٢٢].

وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ: ❀ أَتَاتُونَ الْفَحِشَّةَ ❀ [الأعراف: ٨٠]، ❀ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَحِشَّةَ ❀ [العنكبوت: ٢٨]، ❀ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ ❀ [النور: ١٩].
كُلُّ ذَلِكَ مَحذُوفُ الْأَلْفِ؛ مُعَرَّفًا كَانَ أَوْ مُنْكَرًا، ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ (١).
وَقَوْلُهُ: «وَعَنْهُمَا أَكْبَرًا» يُرِيدُ: عَنِ الْإِمَامَيْنِ أَبِي عَمْرٍو وَأَبِي دَاوُدَ (٢)، وَأَرَادَ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ❀ أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا ❀ [الآية: ١٢٣].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: ❀ أَكْبَرُ ❀ بِحَذْفِ الْأَلْفِ بَيْنَ الْكَافِ وَالْبَاءِ «(٣)».
قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمُقْنَعِ» فِيمَا رَوَاهُ قَالُونَ عَنْ نَافِعٍ: «وَفِي الْأَنْعَامِ ❀ أَكْبَرُ ❀ مُجْرِمِيهَا ❀ بِحَذْفِ الْأَلْفِ» (٤).
وَقَوْلُهُ: «فِي الْمَوْضِعَيْنِ طَائِرًا» يُرِيدُ: وَمِثْلُ ❀ أَكْبَرُ ❀ فِي كَوْنِهِ مَحذُوفٌ عَنْهُمَا ❀ طَائِرًا ❀ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، يُرِيدُ: فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ❀ فَيَكُونُ طَائِرًا يَأْذِنُ اللَّهُ ❀ [آل عمران: ٤٩]، وَفِي سُورَةِ الْعُقُودِ: ❀ طَائِرًا يَأْذِنِي ❀ [الآية: ١١٠].
ذَكَرَهُمَا أَبُو عَمْرٍو فِي الْبَابِ الْمَرْوِيِّ عَنْ نَافِعٍ (١)، كُلُّ وَاحِدٍ فِي سُورَتِهِ.

(١) قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي مَخْتَصَرِ التَّبْيِينِ (٢/٣٩٥): «وَالْفَحِشَةُ ❀»، وَ«فَحِشَّةٌ ❀» أَيْنَ مَا أَتَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَجَرَى الْعَمَلُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ الْإِمَامُ الدَّانِي.
وَانظُرْ: أَيْضًا مَخْتَصَرِ التَّبْيِينِ: (٢/٣٦٧ وَ ٢/٣٩٦ وَ ٤/٩٠٢)، وَدَلِيلِ الْخَيْرَانَ لِلْمَارْغَنِيِّ: (ص ٩٧-٩٨).
(٢) وَوَأَفْقَهُمَا الشَّاطِطِي. انظُرْ: الْبَيْتَ رَقْمَ (٦٦) مِنَ الْعَقِيلَةِ فِي الْوَسِيلَةِ لِلْسَخَاوِيِّ: (ص ١٣٨).
(٣) مَخْتَصَرِ التَّبْيِينِ: (٣/٥١٣).
(٤) الْمُقْنَعِ: (ص ١١).

[وَكَذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ؛ قَالَ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿فَيَكُونُ طَائِرًا يَأْذَنُ اللَّهُ﴾ مَحذُوفُ الْأَلْفِ بَيْنَ الطَّاءِ وَالْيَاءِ، الَّتِي هِيَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ الْمَكْسُورَةِ] (٢)، هُنَا (٣) وَفِي الْمَائِدَةِ عَلَى لَفْظِ الْجَمْعِ، كَذَلِكَ قَرَأَ الْقُرَّاءُ كُلُّهُمْ حَاشَا نَافِعًا (٤) فَإِنَّهُ قَرَأَ فِيهِمَا [مَعًا بِالْفِ] (٥) عَلَى التَّوْحِيدِ (٦).

ثُمَّ قَالَ:

[١٧٠] كَذَا وَلَا طَائِرٌ أَيْضًا جَاءَ ❀❀❀ وَإِنَّمَا طَائِرُهُمْ سَوَاءٌ

كُلُّ مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَالشُّطْرِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَمِثْلُهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ طَائِرًا» إِلَى قَوْلِهِ: «وَسِتَّةُ الْأَلْفَاظِ فِي التَّنْزِيلِ» هِيَ الْأَفَاطُ مُتَعَدِّدَةٌ فِي الْقُرْآنِ، فَذَكَرَ مِنْهَا فِي هَذِهِ الْآيَاتِ مَا اتَّفَقَ الشَّيْخَانُ عَلَى حَذْفِ أَلْفِهِ مِنْهَا. وَمَا بَقِيَ مِنْ الْأَفَاطِهَا لَمْ يَتَعَرَّضْ أَبُو عَمْرٍو لِذِكْرِهِ، وَذَكَرَهَا أَبُو دَاوُدَ كُلَّهَا بِالْحَذْفِ، وَلَمْ يَسْتَشْنِ مِنْهَا كَلِمَةً، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ:

«وَسِتَّةُ الْأَلْفَاظِ [فِي التَّنْزِيلِ] مَحذُوفَةٌ مِنْ غَيْرِ مَا تَفْصِيلِ (٧) [٨].»

فَقَوْلُهُ: «كَذَا وَلَا طَائِرٌ» أَيُّ: مِثْلُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ ﴿طَائِرًا﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ عَنْهُمَا بِحَذْفِ الْأَلْفِ كَذَلِكَ جَاءَ ﴿وَلَا طَائِرٌ﴾ عَنْهُمَا بِالْحَذْفِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الآية: ٣٨].

(١) انظر: المقنع: (ص ١٠ و ١١).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) أي: في سورة آل عمران.

(٤) وأيضاً وافقه على قراءته بالتوحيد: أبو جعفر ويعقوب.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٠٦)، والتيسير للداي: (ص ٨٨)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٤٠ و ٢/٢٥٦).

(٥) في الأصل بياض .

(٦) مختصر التبيين: (٢/٣٤٥-٣٤٦).

(٧) البيت رقم (١٧٤)، وسيأتي شرحه (ص ٦٦٥).

(٨) سقطت من الأصل.

قال أبو عمرو في «المقنع» في الباب المروي عن نافع: «وفي الأنعام: ﴿وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾»^(١) [١] يريد: بالحذف.

وقال في التنزيل: «﴿وَلَا طَيْرٍ﴾ اجتمعت المصاحف على كتابته بغير ألف .. واجتمعت القراء على قراءته أيضاً بالتوحيد، [فأثبتوا ألفاً، ومدّوا فتحة الطاء، وهمزوا الياء، وكسروا الراء مع تنوينها هنا خاصة]»^(٣)، من غير اختلاف عنهم عطفاً على اللفظ^(٤).

وقوله: «وإنما طيرهم سواء» أي: مساوي في الحذف كما تقدم قبله، وأراد قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَيْرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الآية: ١٣١].

قال أبو عمرو في «المقنع» فيما رواه قالون عن نافع: «وفي الأعراف: ﴿إِنَّمَا طَيْرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾»^(٥) يريد: بحذف الألف.

وقال في «التنزيل»: «﴿أَلَا إِنَّمَا طَيْرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾ واجتمع على ذلك المصاحف ولم تختلف، واجتمعت القراء على قراءة ذلك بالتوحيد»^(٦).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[١٧١] وَقَالَ طَيْرُكُمْ فِي النَّمْلِ ❀❀❀ وَقَبْلُ فِي الْإِسْرَاءِ تَمَامُ الْكُلِّ

يريد: بحذف الألف أيضاً للإمامين في هاتين الكلمتين في النمل: ﴿قَالَ طَيْرُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ بَلْ أَنْتُمْ﴾ [الآية: ٤٧] الآية.

والواو عاطفة في قول الناظم: «وَقَالَ طَيْرُكُمْ» وليست من القرآن.

وفي سورة الإسراء: ﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْمَنَهُ طَيْرُهُ فِي عُنُقِهِ﴾ [الآية: ١٣].

(١) المقنع: (ص ١١).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في الأصل: «مَا عَدَا نَافِعًا لَا غَيْرُ، فَأَثَبَتِ الْأَلْفَ، وَمَدَّ فَتَحَةَ الطَّاءِ، وَهَمَزَ الْيَاءَ، وَكَسَرَ الرَّاءَ مَعَ تَنْوِينِهَا»، وهو خطأ، وما أثبتته من «س وت»، وهو موافق لما في مختصر التبيين.

(٤) مختصر التبيين: (٢/٤٨١-٤٨٢).

(٥) المقنع: (ص ١١).

(٦) انظر: مختصر التبيين: (٢/٤٨١-٤٨٢ و ٣/٥٦٥).

قَالَ فِي «الْمُنْعِ» فِي الْبَابِ الْمَرْوِيِّ عَنْ نَافِعٍ: «وَفِي بَنِي إِسْرَائِيلَ^(١): ﴿طَطِيرُهُ فِي عُنُقِهِ﴾^(٢)؛ يُرِيدُ: بِحَذْفِ الْأَلْفِ.

وَلَمْ يَذْكُرْ فِي «الْمُنْعِ» فِي هَذِهِ السُّورَةِ عَنْ نَافِعٍ غَيْرَ هَذَا الْحَرْفِ.
وَقَالَ فِي سُورَةِ التَّمْلِ عَنْ نَافِعٍ فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ: «﴿قَالَ طَطِيرُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٣) يُرِيدُ: بِحَذْفِ الْأَلْفِ. [أ/٦٣]

وَقَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «﴿الزَّمَنَةُ طَطِيرُهُ﴾ بِحَذْفِ الْأَلْفِ، وَمِثْلُهُ فِي التَّمْلِ: ﴿قَالَ طَطِيرُكُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٤).

[هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الْمَذْكُورَةُ فِي هَذَا النَّظْمِ؛ وَهِيَ لَفْظُ ﴿طَطِيرٍ﴾^(٥)، هِيَ الَّتِي وَقَعَ اتَّفَاقُ الشَّيْخَيْنِ فِيهَا^(٦)، وَسَكَتَ فِي «الْمُنْعِ» عَنْ الَّذِي فِي سُورَةِ يَسَ فَلَمْ يَذْكُرْهُ^(٧)، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا طَطِيرُكُمْ مَعَكُمْ﴾^(٨) [الآية: ١٩].

وَذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ بِالْحَذْفِ كَنَظَائِرِهِ؛ فَقَالَ: «﴿وَلَا طَطِيرٍ﴾ اجْتَمَعَتْ الْمَصَاحِفُ عَلَى كَتْبِهِ بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَكَذَلِكَ الَّذِي فِي الْأَعْرَافِ: ﴿أَلَا إِنَّمَا طَطِيرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٩)،

(١) أي: فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ.

(٢) المنع: (ص ١٢).

(٣) المنع: (ص ١٢).

(٤) مختصر التبيين: (٣/٦٨٦-٦٨٧).

(٥) سقطت من "ت".

(٦) ووافقهما الشاطبي في العقيلة. انظر: الأبيات رقم (٥٦ و ٦٦ و ٦٩ و ٨٦ و ١٠٠) في الوسيلة للسخاوي: (١٢٠ و ١٣٨ و ١٤٣ و ١٧٤ و ١٩٧).

(٧) والذي يظهر والله أعلم أنه له بالحذف أيضًا، لأنه قال في المنع (ص ١٠) حين ذكر أول مواضعه: «حيث وقع» وسكت عنه الشاطبي أيضا تبعًا له، واستثناه له شراح المورد، وتبعهم الضباع في ذلك، ونصوا على إثباته له، وبه جرى العمل في المصاحف التي اعتمدت رسم الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٢/٣٤٦)، وشرح المحاصي (مخطوط): [ب/٩٣]، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٤٥٢)، ومجموع البيان للزوالي (مخطوط): [ب/٤٠]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٢٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٧ و ١٠٠)، وسنن الطالبيين للضباع: (ص ٥٢).

﴿طَائِرِكُمْ مَعَكُمْ﴾ في يس، واجتمع القراء أيضاً على قراءة ذلك كله بالتوحيد [لا غير، فأثبتوا ألفاً، ومدّوا فتحة الطاء، وهمزوا الياء..] (١) «(٢)».

وهو الذي أراد بقوله: «وقبل في الإسراء تمام الكل» أي: الحرف الذي في سورة [الإسراء] (٣).

«تمام الكل» أي: ألفاظ «طائر»، «لهما» يعني: الشيخين، وبقي الذي في سورة يس، زاد أبو داود على أبي عمرو بحذفه، وهو المراد بقول الناظم: «وستة الألفاظ في التنزيل» (٤)، لفظ ﴿طَيْرٍ﴾ منها؛ وهو أولها، لا قوله: «أكبر»؛ لأن ﴿أكبر﴾ متحد اللفظ.

وقوله: «وقبل» بني على الضم لما قطعه عن الإضافة، وأراد: وقبل الذي في سورة النمل الحرف الذي في سورة الإسراء، وهو الذي تمت به ألفاظ ﴿طَيْرٍ﴾ مما اتفقا عليه (٥).

ثم قال رحمه الله [ونفعنا به وغفر لنا وله بمنه وكرمه]:

[١٧٤] إلا إنشأ، وربّع الأولاً ❀❀❀ كذا قيماً في العقود نقلاً

هذا أيضاً مما اتفقا عليه بالحذف، وبقيت من هذه الألفاظ [ألفاظ] (١) لم يتعرّض أبو عمرو لها، وذكرها أبو داود بالحذف.

(١) في الأصل: «ما عدنا نافعاً لا غير، فأثبت الألف، ومدّ فتحة الطاء، وهمزوا الياء» وهو خطأ، وما أثبتته من «س»، وهو موافق لما في مختصر التبيين.

(٢) مختصر التبيين: (٣/٤٨١-٤٨٢).

(٣) في الأصل: «الأعراف»، وهو خطأ.

(٤) البيت رقم: (١٧٤).

(٥) قال الرجراجي رحمه الله في تنبيه العطشان (ص ٤٥٢): «استعمل الناظم الإكثار في موضع الاختصار، فلو قال عوض قوله أولاً: "ومثله في الموضعين طيراً وطائرٌ بغير يس أثراً" ويسقط ما بعده من لفظ "الطائر"، لكان أوجز وأحصر وأكمل لمقصوده».

وقال ابن عاشر رحمه الله في فتح المنان (ص ٦٢٢): «أظن الناظم في العبارة هنا، وكان يمكنه أن يقول عوض بيتين ونصف: "وغير ياسين بحذف طـ" ويقيد القافية، فيحصل العموم، لكن العذر له والله أعلم: أنه احتاط بذكر ما حذف منه حتى يبقى غيره، على تقدير تعدده مسكوتا، فإن الجزم يكون الثاني منه هو واحد فقط، لا يحصل إلا بعد بحث طويل، وتفتيش كثير، ولا يخفى صعوبة مثل هذا».

وقوله: «الأولاً» الألف فيه لإطلاق القافية.

وقوله: «كذا قِيماً» أي: كما ذكرت لك بالحذف والاتفاق فيما تقدم من هذه الألفاظ. «ثقلاً» الألف للتثنية، يُريد: [الشيخين؛ الحافظ وأبا داود ثقلاً حذف الألف في قوله تعالى في سورة العنود: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْآبِيَةَ حَرَامًا﴾ (١) قِيَمًا لِلنَّاسِ ﴿المائدة: ٩٧﴾ (٢). وبقي من هذا اللفظ كلمات لم يتعرض أبو عمرو لذكرها، وذكرها أبو داود بالحذف (٣):

ففي سورة آل عمران: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا﴾ [الآية: ١٩١] (٤)، وفي سورة النساء: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ قِيَمًا﴾ [الآية: ١٠٣] (٥)، وفي سورة الفرقان: ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَمًا﴾ [الآية: ٦٤] (٦).

ثم قال رحمه الله [وَعَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[١٧٣] وَبَلَغَ الْكَعْبَةَ قُلًّا، وَالْأَنْبِيَا ❖❖❖ فِيهَا يُسْرِعُونَ أَيْضًا رَوِيَا

هذا أيضاً مما اتفقا على حذف الألف فيه من هاتين الكلمتين لا غير، وهما: ﴿بَلَغَ الْكَعْبَةَ﴾ [الآية: ٩٥] **[٦٣/ب]** في سورة العنود (٧)، و﴿يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [الآية: ٩٠] في

انظر: البيت رقم (١٤٠) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٢).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) ووافقهما الشاطبي أيضاً، إلا أنه أراد الموضعين معا - أي موضع النساء والمائدة - كما قال اللبيب، وخالفه الجعبري. انظر: المقنع: (ص ١١)، ومختصر التبيين: (٤٦١/٣)، والبيت رقم (٥٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٢٤)، والدرة الصقبيلة للبيب (مخطوط): [٢٨/ب]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٤٢/أ].

(٣) ذكر الشيخ أبو داود بالحذف كل ما وقع من لفظ «قِيَمًا» منصوباً منونا، وهو الذي جرى عليه العمل، وأما ما لم يكن كذلك كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ﴾ [الزمر: ٦٨]، وقوله: ﴿فَمَا اسْتَلْعَمُوا مِنْ قِيَامٍ﴾ [النار: ٤٥] فهو ثابت الألف ومثله لأبي عمرو أيضاً، وعليه العمل فيهما.

انظر: تنبيه العطشان للجراحي: (ص ٤٥٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٢٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٩٩-١٠٠).

(٤) انظر: مختصر التبيين (٣٨٧/٢).

(٥) انظر: مختصر التبيين (٣٩٢/٢).

(٦) انظر: مختصر التبيين (٩١٧/٤).

(٧) ووافق على حذفها أيضاً الإمام الشاطبي.

سورة الأنبياء (١)، وبقي من هذا اللفظ ألفاظ لم يتعرض لها أبو عمرو، واستوعبها أبو داود بالحذف حيث ما جاءت.

فأما ﴿بَلِّغِ الْكَعْبَةَ﴾ فهو في هذه السورة كما ذكرنا، وفي سورة الرعد: ﴿وَمَا هُوَ بِبَلِّغِهِ﴾ [الآية: ١٤]، وفي سورة الطلاق: ﴿بَلِّغْ أَمْرَهُ﴾ [الآية: ٣]، جميع ذلك مذکور بالحذف في «التنزيل» (٢).

وأما ﴿يُسْرِعُونَ﴾ فورد في مواضع متعددة: في آل عمران: ﴿وَيُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [الآية: ١١٤]، وفيها: ﴿وَلَا يَحْزَنكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [الآية: ١٧٦]، وفي سورة العقود: ﴿يَتَأْتِيهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [الآية: ٤١]، وفيها: ﴿يُسْرِعُونَ فِيهِمْ﴾ [الآية: ٥٢]، وفيها: ﴿وَتَرَى كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسْرِعُونَ فِي الْإِثْمِ﴾ [الآية: ٦٢]، وفي سورة الأنبياء: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [الآية: ٩٠]، وهو الحرف الذي اتفقا عليه، وفي سورة المؤمنون: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾ [الآية: ٦١].

هذا كله محذوف لأبي داود (٣).

وقوله: «فيها يسرعون» هذا اللفظ بعينه، فلا يدخل فيه: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَعْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، ولا: ﴿سَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَل لَا يَشْعُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٦]، هما ثابتا الألف.

[وقوله: «رويا» الألف فيه للتثنية] (٤).

انظر: المقتضب: (ص ١١)، ومختصر التبيين: (٤٥٩/٣)، والبيت رقم (٥٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٢٤).

(١) انظر: المقتضب: (ص ١٢)، ومختصر التبيين: (٨٦٦/٤).

(٢) قال في مختصر التبيين (٤٥٩/٣-٤٦٠) في موضع المائة: «﴿هَدِيًّا بَلِّغِ الْكَعْبَةَ﴾ بغير ألف بين الباء واللام وكذا ﴿بَلِّغْ أَمْرَهُ﴾ في الطلاق، وكذا حذفت بعد الباء من قوله: ﴿بَلِّغِهِ﴾ في الرعد، وفي النحل: ﴿لم تكونوا بلِّغِهِ﴾ و﴿بَلِّغِهِ﴾ بغافر». وانظر أيضاً: (٧٣٨/٣ و ١٠٧٧/٤ و ١٢٠٩/٥).

(٣) انظر: مختصر التبيين (٣٦٣/٢ و ٣٨٤-٣٨٥ و ٤٤٥/٣ و ٤٤٧/٣ و ٤٥٢/٣ و ٨٦٦/٤).

(٤) سقطت من «س».

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ]:

[١٧٤] وَسِتَّةُ الْأَلْفَاظِ فِي التَّنْزِيلِ ❀❀❀ مَحْذُوفَةٌ مِنْ غَيْرِ مَا تَفْصِيلِ

«وَسِتَّةٌ» مُبْتَدَأٌ، وَالخَبْرُ قَوْلُهُ: «مَحْذُوفَةٌ»، وَيَعْنِي بِالسِتَّةِ الْأَلْفَاظِ مَا قَدَّمْنَا، مِنْ قَوْلِهِ: «طَائِرًا» إِلَى «يُسْرِعُونَ» وَهُوَ اللَّفْظُ السَّادِسُ، وَهِيَ لَفْظَةٌ: ﴿طَائِرٌ﴾، وَ﴿إِنْتَا﴾،

﴿وَرَبَعٌ﴾، وَ﴿قِيمًا﴾، وَ﴿بَلِغٌ﴾، وَ﴿يُسْرِعُونَ﴾.

قَالَ: هِيَ مَحْذُوفَةٌ فِي «التَّنْزِيلِ» مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلِ.

و«مَا» زَائِدَةٌ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥].

وَيُرِيدُ أَنْ صَاحِبَ «التَّنْزِيلِ» أَطْلَقَ الْحُكْمَ بِالْحَذْفِ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ السِتَّةِ حَيْثُ وَرَدَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ (١).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[١٧٥] وَعَنْهُمَا قَلْسِيَّةٌ وَفِي الزُّمَرِ ❀❀❀ وَفِي فُرْدَى عَنْ سُلَيْمَانَ أَثِرٌ

يُرِيدُ: عَنِ الشَّيْخَيْنِ أَيْضًا، وَأَتَى بِقَوْلِهِ: «قَلْسِيَّةٌ» مَنْصُوبًا عَلَى الْحِكَايَةِ كَمَا هُوَ فِي الْقُرْآنِ، وَلَوْ أَعْرَبَهُ [لَكَانَ مَرْفُوعًا] (٢)؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالخَبْرُ فِي الْمَجْرُورِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: وَعَنْهُمَا حَذْفٌ ﴿قَلْسِيَّةٌ﴾، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا بِفِعْلِ [مَحْذُوفٍ] (٣) تَقْدِيرُهُ: «وَجَاءَ عَنْهُمَا حَذْفٌ ﴿قَلْسِيَّةٌ﴾»، [عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ أَيْضًا، وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَكَانَهُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: «وَاحْذَفْ عَنْهُمَا ﴿قَلْسِيَّةٌ﴾» (٤)، وَيَكُونُ عَلَى بَابِهِ مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ، وَمَعْنَاهُ: وَعَنْهُمَا حَذْفٌ ﴿قَلْسِيَّةٌ﴾، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْعُقُودِ: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَلْسِيَّةً﴾ [الآية: ١٣].

(١) وهذا هو الذي عليه العمل. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٠).

(٢) في «س»: «لَرَفَعَهُ».

(٣) في الأصل: «مقدر».

(٤) سقطت من الأصل.

وقوله: «وفي الزمير» معناه: وفي سورة الزمير، فهو عطف على المعطوف المحذوف، [كما] (١) قال ابن الزبير (٢): [للذي قال له (٣): «لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ أَوْصَلْتَنِي إِلَيْكَ»، فَقَالَ لَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ: (٤) «إِنَّ وَصَاحِبَهَا» أَي: أَنَّهَا مَلْعُونَةٌ وَصَاحِبُهَا، مَعْطُوفٌ عَلَى «مَلْعُونَةٌ» الْمَحذُوفَةُ (٥).

وأراد قوله تعالى في سورة الزمير: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبِهِمْ مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الآية: ٢٢]، فهذان الموضعان محذوفاً الألف لأبي عمرو وأبي داود (٦).

قال أبو عمرو في «المقنع» في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار من أول القرآن إلى آخره: «قال نصير بن يوسف (٧): وكذا كتبوا: ﴿قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةٌ﴾ في المائدة، و﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبِهِمْ﴾ في الزمير بحذف الألف» (٨).

قال أبو داود: «﴿قَاسِيَةٌ﴾ كتبوه بحذف الألف بين القاف والسين، وكذلك في الزمير: ﴿لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبِهِمْ﴾، واجتمعت المصاحف على ذلك ولم تختلف، واختلف القراء فيه (٩): فقرأه على الرسم حمزة والكسائي مع [أ/٦٤] تشديد الياء، وقرأ سائر القراء بإثبات الألف مع التخفيف» (١٠).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) هو: عبد الله بن الزبير بن العوام.

(٣) قيل هو: عبد الله بن الزبير بن سليم الأسدي الشاعر أبو كثير، ويقال أبو سعيد، وفد على عبد الله بن الزبير فامتحنه فلم يعطه شيئاً فقال له هذا.

انظر: البداية والنهاية لابن كثير: (٨٠/٩-٨١)، وتاريخ الخلفاء للسيوطي: (ص ١٨٧).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: حروف المعاني والصفات للزجاجي: (ص ٥٦)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٢٣٧/١)، وشرح الرضي على الكافية لأستراباذي: (٤٣١/٤).

(٦) واجتمعت على ذلك المصاحف ولم تختلف، وهو الذي جرى عليه العمل. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٠).

(٧) هو نصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي ثم البغدادي النحوي المقرئ أبو المنذر، أستاذ ثقة ضابط، أخذ القراءة عرضاً عن الكسائي وهو من حلة أصحابه، وروى عنه القراءة محمد بن عيسى الأصبهاني وأحمد بن محمد بن رستم، قال أبو عبد الله الحافظ: «كان من الأئمة الحذاق لا سيما في رسم المصحف وله فيه تصانيف»، مات في حدود الأربعين ومائتين.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (٢١٣/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢٩٧/٢).

(٨) المقنع: (ص ٨٤).

(٩) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٤٣)، والتيسير للداني: (ص ٩٩)، والنشر لابن الجزري: (٢٥٤/٢).

(١٠) مختصر التبيين: (٤٣٤/٣)؛ وانظر أيضاً: (١٠٥٨/٤).

وقول الناظم: «قاسية وفي الزمر» قيدهما بسورتيهما احترازاً من الذي في سورة الحج وهو قوله: ﴿وَالْقَاسِيَةَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الآية: ٥٣]، لأنه ثابت.

وقوله: «وفي فردى عن سليمان أثير» أي: والحذف في ﴿فُرْدَى﴾ أثنى في هذه الكلمة عن سليمان أثير، والمفعول مستثنى، أي: الحذف، ومعنى «أثير» أي: نقل وروي، يقال: «أثرت الحديث» إذا رويته عن غيرك، و«الحديث المأثور»: المروي والمنقول. و«سليمان»: هو الشيخ أبو داود، يريد: الألف التي بين الراء والدال (١).

قال في «التنزيل» في سورة الأنعام في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرْدَى﴾ [الأنعام: ٩٤]: «بحذف الألف وإثبات الياء بعد الدال على الأصل والإمالة» (٢).

وكذلك أيضاً قال في سورة سبأ في قوله: ﴿مَثْنَى وَفُرْدَى﴾ [الآية: ٤٦]: «بياء بعد الدال على الأصل والإمالة مكان الألف، وبغير ألف بين الراء والدال» (٣).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَعَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[١٧٦] رَبِّبٍ كَفَّرَةَ يُورِي ❀❀❀ مِيرِثِ الْأَنْعَمِ مَعَ أُورِي

كل ما ذكر الناظم في هذه الآيات من قوله: «وفي فردى عن سليمان أثير» إلى آخر الترجمة (٤) كلها لأبي داود، إلا مواضع قليلة يقع التنبيه عليها إن شاء الله تعالى في مواضعها. فقوله: «[رَبِّبٍ]» يريد: «وَرَبِّبٍ» مرؤي بالحذف عن أبي داود (٥)، فحذف واو العطف وأراد قوله في سورة النساء: ﴿وَرَبِّبِكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ [الآية: ٢٣]،

(١) أي: أنها محذوفة لأبي داود وحده، وهو الذي جرى به العمل، ولم يتعرض له أبو عمرو الداني.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٥٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٢٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٠).

(٢) مختصر التبيين: (٥٠٣/٣).

(٣) مختصر التبيين: (١٠١٥/٤)؛ مع التقديم والتأخير في العبارات.

(٤) أي: إلى البيت رقم (١٨٨).

(٥) وهو الذي عليه العمل، ولم يتعرض له الداني.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٥٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٢٧)، ودليل الحيران للمارغني: (١٠١).

وليس في القرآن غيره، ولم يأت به مضافاً كما في التلاوة بل قطعه عن الإضافة ليتزن له النظم، لأنه لو أتى به كما في التلاوة لانكسر البيت ولم يتزن.

قال في «التنزيل»: «﴿وَرَبِّبِكُمْ﴾ بِغَيْرِ أَلِفٍ بَيْنَ الْبَاءِ وَالْيَاءِ الْمَهْمُوزَةِ» (١).

وقوله: «كَفْرَةٌ» أرَادَ: «وَكْفْرَةٌ» بِحَذْفِ وَوِ الْعَطْفِ، وَهُوَ أَيْضًا لِأَبِي دَاوُدَ (٢).

قال في «التنزيل» في سورة العنود: «﴿فَكَفَّرْتُهُ﴾ [الآية: ٨٩] فِيهِ حَذْفُ الْأَلِفِ مِنْ

«كَفْرَةٌ»، وَ﴿كَفْرَةٌ أَيْمَنَكُمْ﴾ (٣).

(١) مختصر التبيين: (٣٩٨/٢).

(٢) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٢٨): «ذكر أبو داود هذه الألفاظ كلها بالحذف، وسكت عن الأول فيها، وهو: ﴿فَهُوَ كَفْرَةٌ لَهُ﴾ [المائدة: ٤٥]، فهو مع أنه أول لفظ وقع منه، فكان من حق الناظم أن يستثنيه كعادته في الألفاظ الأوائل التي يسكت عنها أبو داود، ويذكر ما بعدها، وسكوتها عنه إما: لغفلة، أو لوجوده بالحذف في نسخته من التنزيل. وقد أطلق البلنسي في المنصف الحذف فيها كالناظم، فقال: «ومثال ذريتنا كـفـرة»، وكذا أطلق في عمده البيان، فقال: «كفرة عدوة أكبر»، وكذا ذكر التجيبي هذا الأول مقتصرًا على حذفه.»

وقد أخذ أهل المشرق والمغرب بالإثبات في مصاحفهم كما نص عليه ابن القاضي والمارغني خلافاً للشيخ خلف الحسيني الذي نسب الحذف لأهل المغرب والصواب أنهم على الإثبات كالمشاركة.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٠)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤/ب]، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٤).

(٣) مختصر التبيين: (٤٥٨/٣).

وقال الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٤٥٧): «هذا من الألفاظ الخمسة التي أغفلها الناظم، لأن ابن نجاح نصّ على إثباتها في التنزيل، وهي:

قوله تعالى في العنود: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفْرَةٌ لَهُ﴾ [الآية: ٤٧] - قلت: بل سكت عنه ولم يذكره -، وقوله في الأنعام: ﴿إِنِّي عَامِلٌ فَمَا لَتَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ﴾ [الآية: ١٦٣]، وقوله في يونس: ﴿مَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ [الآية: ٢٧]، وقوله في طه: ﴿وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ﴾ [الآية: ١٠٥]، وقوله في النبأ: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ كَانَ مِيقَاتًا﴾ [الآية: ١٧].

وقد جمعنا هذه الألفاظ في بيتين من الرجز التام، وهما قولنا:

كَفْرَةٌ الْأُولَى لَدَى الْعُقُودِ عَاصِمٌ يُؤْنَسُ عَامِلُ الْأَنْعَامِ
أَصْوَاتُ طَهَ فِي النَّبَا مِيقَاتُ أَتْبَتْهَا التَّنْزِيلُ فِي الْأَحْكَامِ

وها هنا - أيضا - ستة ألفاظ محذوفة أغفلها الناظم، لأن ابن نجاح نصّ على حذفها، وقد جمعنا هذه الألفاظ في بيتين من الرجز التام وهما قولنا:

وَأَحَدَةٌ حَاجَجْتُمُ الْأَيَّامِ وَالْحَاجَاهِلِيَّةُ وَنَادَيْتَنَاهُ
بِمَرِّمٍ خَرَجْتُمْ جِهَادًا عَنِ النَّجَاحِ حَذْفُهَا سَقْنَاهُ .

وقال بعده في جزاء الصيد: « وكتبوا في مصاحف أهل المدينة ﴿أَوْكَفَّرُ﴾ [الآية: ٩٥] بغير ألف» (١).

وقوله: «يُورِي» يُريدُ: «ويُورِي» بِحذفِ واوِ العطفِ، وذلكَ أيضاً لأبي داود (٢)، وأرادَ قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يُورِي سَوْءَ أَخِيهِ﴾ [المائدة: ٣١]

[قال] (٣): «بغير ألف بين الواو والراء» (٤).

وقوله: «مِيرِثٌ» أرادَ: «وميرِثٌ» [بِحذفِ واوِ العطفِ] (٥).

قال أبو داود: «﴿مِيرِثٌ﴾ بِحذفِ الألفِ» (٦)؛ في آل عمران (٧)، وفي سورة الحديد (٨).

وقوله: «الأنعم» يُريدُ: «والأنعم»، وذلكَ لأبي داودَ أيضاً، وهذا اللفظُ مُتَعَدِّدٌ في هذا الجزء وغيره، كُلهُ مَحذُوفٌ لأبي داود (٩).

وقد قَدَّمنا في أولِ هذه التَّرْجِمَةِ أَنَّ هَذَا الْبَابُ تَرْجِمَةٌ لِمَا بَعْدَهُ، فَهَمَّا ذَكَرَ لَفْظًا بِالْحَذْفِ وَلَهُ نَظِيرٌ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ مَحذُوفٌ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ، مِنْ كُلِّ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَمَا يَأْتِي.

وأرادَ لَفْظَ ﴿الْأَنْعَمِ﴾ مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿فَلْيَبْتَكَنَّ إِذْ أَنْعَمَ﴾ [النساء: ١١٩]،

و﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَمِ﴾ [المائدة: ١]، و﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَمٌ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، و﴿وَقَالُوا

مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَمِ﴾ [الأنعام: ١٣٩]، و﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَمِ﴾ [النحل: ٦٦]، و﴿وَالْأَنْعَمَ

خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [النحل: ٥].

(١) مختصر التبيين: (٤٦٠/٣).

(٢) أي: بحذف الألف، وهو الذي عليه العمل، ولم يتعرض له الداني. انظر: دليل الحيران للمارغني: (١٠١).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) مختصر التبيين: (٤٤٣/٣).

(٥) سقطت من "ت".

(٦) انظر: مختصر التبيين: (٣٨٥/٢ و ١١٨٦/٤).

وهو الذي عليه العمل في الموضوعين. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠١).

(٧) في: [الآية: ١٨٠].

(٨) في: [الآية: ١٠].

(٩) وجرى العمل على ما احتاره بختلته باتفاق. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠١).

قال الشيخ أبو داود في سورة الأنعام: « ورسم العازي بن قيس هاهنا - يعني في سورة الأنعام - : ﴿أَرْحَمُ الْأَنْثِيَيْنِ﴾ [الآية: ١٤٣] بِغَيْرِ أَلْفٍ، كَذَا وَقَعَ عِنْدَهُ رَسْمًا دُونَ تَرْحَمَةٍ، وَرَسَمَ فِي [التوبة] (١): ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾ [الأنفال: ٧٥] كَذَلِكَ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ كَيْفَ وَقَعَ هَذَا، وَالَّذِي أَخْتَارَهُ فِي الْجَمِيعِ مِنْ ﴿أَرْحَامٍ﴾ بِأَلْفٍ؛ [قال: ولا أَمْنَعُ مِنْ حَذْفِ] (٢) الْأَلْفِ فِيهَا، عَلَى قِيَاسِ ﴿أَنْعَمُ﴾ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُ الْمَحذُوفُ، الْمَحذُوفُ مِنْهُ الْأَلْفُ بِغَيْرِ خِلَافٍ (٣).

قُلْتُ: هَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - هُوَ الَّذِي مَنَعَ النَّاطِمُ [٦٤/ب] رَحْمَةً مِنْ ذِكْرِ ﴿أَرْحَامٍ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ كَمَا ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ، لِأَنَّهُ التَّرَمَّ أَنْ يَذْكَرَ كُلَّ مَا ذَكَرُوا، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِكَوْنِ الشَّيْخِ أَبِي دَاوُدَ ضَعْفَهُ (٤).

وَقَوْلُهُ: «مَعَ أُورِي» [أَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَأُورِي سَوْءَةَ أَخِي﴾ [المائدة: ٣١] (٥).

قال أبو داود: « و﴿فَأُورِي﴾ بِحَذْفِ الْأَلْفِ بَيْنَ الْوَاوِ وَالرَّاءِ » (٦).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ]:

[١٧٧] أَثْبَكُمْ أَثْبَهُمْ وَوَسِعَهُ ﴿﴾ كَذَا الْمَوْلِي كَيْفَ جَاءَتْ تَابِعَهُ

كُلُّ مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَيْضًا لِأَبِي دَاوُدَ، فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ.

(١) هكذا في جميع النسخ المخطوطة، وفي مختصر التبيين (الأنفال)؛ ووجه ابن عاشر كلام أبي داود كما نقله الشارح

بقوله: "ورسم في التوبة ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾ بناء على أن الأنفال من التوبة كما قيل به". فتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٢٩).

(٢) في الأصل تقديم وتأخير وتكرار كلمة «الحذف».

(٣) مختصر التبيين: (٥٢٠/٣-٥٢١).

(٤) قال الرجراجي بعد ذكره قول الشارح هذا: «وإن شئت استدراك هذا فتزيد هاهنا هذا البيت، وهو قولنا:

وَرَجَحَ التَّنْزِيلُ فِي الْأَرْحَامِ الثَّبُتَ فِي الْأَنْفَالِ وَالْأَنْعَامِ

وأما غير هذين من لفظ الأرحام، فهو ثابت باتفاق.»

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٥٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٢٩).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) مختصر التبيين: (٤٤٣/٣).

وعلى ما ذكره جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام أبو عمرو الداين. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠١).

فقوله: «أَنْبَكُمْ» أرَاد: «وَأَنْبَكُمْ» بِحَذْفِ وَوِ الْعَطْفِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿فَأَنْبَكُمْ عَمَّا يَعْمُرُ﴾ [الآية: ١٥٣].

قال أبو داود: «﴿فَأَنْبَكُمْ﴾ بِحَذْفِ الْأَلْفِ بَيْنَ النَّاءِ وَالْبَاءِ (١)، وَنَظِيرُهُ فِي الْمَائِدَةِ: ﴿فَأَنْبَهُمُ اللَّهُ يَمَا قَالُوا﴾ [الآية: ٨٥]، وَفِي الْفَتْحِ: ﴿وَأَنْبَهُمْ فَتَحًا قَرِيبًا﴾ [الآية: ١٨]» (٢).

وقوله: «وَوَسِعَةٌ» الْوَوُ الْأُولَى لِلْعَطْفِ، وَالثَّانِيَةُ لَفْظُ الْقُرْآنِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً﴾ [النساء: ٩٧].

قال: «بِحَذْفِ الْأَلْفِ بَعْدَ الْوَوِ» (٣)، وَمِثْلُهُ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿فَقُلْ رَبِّي كُمْ ذُورِحَمَةٍ وَسِعَةٍ﴾ [الآية: ١٤٧] (٤)، وَفِي سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ: ﴿إِنْ أَرْضِي وَسِعَةٌ﴾ [الآية: ٥٦] (٥).

وقوله: «كَذَا الْمَوْلِي» أَي: كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْحَذْفُ كَذَلِكَ لَفْظُ ﴿الْمَوْلِي﴾ مَحذُوفُ الْأَلْفِ لِأَبِي دَاوُدَ كَيْفَ جَاءَ (٦).

يُرِيدُ كَلِمَةَ ﴿الْمَوْلِي﴾ سَوَاءً كَانَتْ مُعْرَفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ كَمَا ذَكَرْتُ، مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوْلِيَّ مِنْ وَرَائِي﴾ [مريم: ٥]، أَوْ جَاءَتْ مُعْرَفَةً بِالْإِضَافَةِ مِثْلَ: ﴿وَمَوْلِيكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، أَوْ مُنْكَرَةً مِثْلَ: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلِيًا﴾ [الآية: ٣٣] كَمَا فِي سُورَةِ النَّسَاءِ.

(١) وعليه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٥٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٣٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠١).

(٢) مختصر التبيين: (٣٧٥/٢). وانظر: أيضا: (٤٥٦/٣).

(٣) مختصر التبيين: (٤١٤/٢)؛ وانظر أيضًا: (٢٠١/٢).

(٤) انظر: مختصر التبيين: (٥٢٢/٣).

(٥) انظر: مختصر التبيين: (٩٨٣/٤).

بَقِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةٌ﴾ [الزمر: ١٠] وهو أيضا محذوف الألف كمنظائره، وبذلك جرى العمل.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٥٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٣١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠١).

(٦) قال أبو داود في مختصر التنزيل (٨٢٦/٤) في موضع سورة مريم: «وكتبوا في جميع المصاحف ﴿الْمَوْلِي﴾ بِحَذْفِ الْأَلْفِ

بَيْنَ الْوَوِ وَاللَّامِ». وانظر أيضًا: (٤٠٠/٢) و(٩٩٨/٤).

وقوله: «تَابِعَةٌ» يُرِيدُ: كَلِمَةُ ﴿الْمَوَالِي﴾ تَابِعَةٌ لِمَا قَبْلَهَا بِالْحَذْفِ (١).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَعَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[١٧٨] ثُمَّ أَحْبَبُوهُ ثُمَّ عَقِبَهُ ❀❀❀ وَأَتَحَجُّونِي كَذَا وَصَحِبَهُ

كُلُّ مَا فِي هَذَا الْبَيْتِ أَيْضًا لِأَبِي دَاوُدَ (٢).

وقوله: «ثُمَّ أَحْبَبُوهُ» يُرِيدُ: بِالْحَذْفِ كَمَا فِي الْأَلْفَاظِ الَّتِي قَبْلَهُ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿نَحْنُ أَبْتَنُوهُ اللَّهُ وَأَحْبَبُوهُ﴾ [المائدة: ١٨].

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «﴿وَأَحْبَبُوهُ﴾ كَتَبُوهُ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ بِوَاوٍ بَيْنَ الْبَاءِ وَالْهَاءِ، بِصُورَةِ الهمزة المضمومة لتوسطها من غير ألف قبلها، اختصارًا واستغناءً بفتح الباء عنها؛ لدلالاتها عليها» (٣).

وقوله: «ثُمَّ عَقِبَهُ» مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَيُرِيدُ: بِالْحَذْفِ [أَيْضًا لَهُ (٤)] (٥) بَيْنَ الْعَيْنِ

وَالْقَافِ؛ سَوَاءً كَانَ مُعْرَفًا بِالِإِضَافَةِ وَأَكْثَرُ مَا وَرَدَ كَذَلِكَ، أَوْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ مِثْلَ: ﴿وَالْعَقِبَةُ

لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، وَكَذَلِكَ: ﴿وَالْعَقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾ [طه: ١٣٢].

وقوله: «وَأَتَحَجُّونِي كَذَا» [أَي: بِالْحَذْفِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْأَلْفَاظِ الَّتِي قَبْلَهُ، وَأَرَادَ

قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ] (٦): ﴿قَالَ أَتَحَجُّونِي فِي اللَّهِ﴾ [الآية: ٨٠].

(١) وهو الذي عليه العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني؛ وقال الناطي: «وإثباتها كما وقع في بعض المصاحف لحن». انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٦٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٣١)، ونشر المرجان للناطقي: (٥٨٣/١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠١).

(٢) أي: بحذف الألف في الألفاظ الأربعة المذكورة، وهو الذي عليه العمل، ولم يتعرض لذكرها الإمام الداني. انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٦٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٣٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٢). (٣) مختصر التبيين: (٤٣٧/٣).

(٤) قال أبو داود في مختصر التبيين (٥١٧/٣): «﴿عَقِبَهُ﴾ بحذف الألف بين العين والقاف حيثما وقع»؛ وانظر أيضا: (٣٦٨/٢).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) سقطت من "ت".

قال في «التنزيل»: «﴿أَتَحْكُمُونِي﴾ بِغَيْرِ أَلْفٍ بَيْنَ الْحَاءِ وَالْجِيمِ الْمَضْمُومَةِ»^(١).
 وَأَغْفَلَ النَّاطِمُ بِحَدْفِهِ عَلَى الَّذِي فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ فَلَمْ يَذْكُرْهُ^(٢)، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَذْكُرَهُ
 كَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو دَاوُدَ، وَهُوَ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿هَاتِنْتُمْ هُنُوْلَاءَ حَجَجْتُمْ﴾ [الآية: ٦٦].
 قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «﴿حَجَجْتُمْ﴾ [(٣) بِغَيْرِ أَلْفٍ]»^(٤).
 وَقَوْلُهُ: «وَصَحْبَةٌ» كَذَلِكَ أَيْضًا بِحَدْفِ الْأَلْفِ^(٥)، وَأَرَادَ قَوْلُهُ: ﴿أَنِّي يَكُونُ لَهُ، وَلَدٌ وَلَمْ
 تَكُنْ لَهُ صَحْبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]، وَفِي سُورَةِ الْجِنِّ: ﴿مَا اتَّخَذَ صَحْبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ [الآية: ٣].
 ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[١٧٩] جَهْلَةٌ مَعَ الْفَوْحِشِ وَفِي حَرْفِي الْإِبْكَرِ، وَقُلْ فِي الْمُنْصِفِ

[١٨٠] عَدَاوَةٌ، وَغَيْرُ الْأُولَى وَارِدٌ لِابْنِ نَجَّاحٍ، وَمَعَا مَقْعِدٌ

كُلُّ مَا ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ لِابْنِ نَجَّاحٍ أَيْضًا^(٦)، إِلَّا الْكَلِمَةَ الْأُولَى مِنْ لَفْظِ «عَدَاوَةٌ»
 فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ لِأَبِي دَاوُدَ، وَمَا بَقِيَ مِنْ لَفْظِ «الْعَدَاوَةِ» فَهُوَ بِالْحَدْفِ لَهُ، وَأُطْلِقَ فِي كِتَابِ
 «الْمُنْصِفِ» بِالْحَدْفِ فِي لَفْظَةِ «عَدَاوَةٌ» كُلِّهَا، لَمْ يَسْتَتِنْ مِنْهَا كَلِمَةً [كَمَا قَالَ]^(١). [١/٦٥]

(١) مختصر التبيين: (٤٩٨/٣).

(٢) واستدرك هذا الموضع أيضا ابن القاضي، وقال: «وبه العمل»، وكذلك الرجراحي وقال: «ومن حق الناظم أن يذكره
 كما ذكره أبو داود، فينبغي أن يزداد هاهنا هذا البيت، وهو قولنا:

واحدف لدى التنزيل حججتم ولا تهمله إذ هو بنص قد جلا

وقال ابن جابر في إصلاحاته:

جَهْلَةٌ مَعَ الْفَوْحِشِ وَفِي الْإِبْكَارِ حَجَجْتُمْ وَقُلْ فِي الْمُنْصِفِ

وجرى العمل فيها على الحذف، كسائر الألفاظ.

انظر: إصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٤٨/٢)، وتنبية العطشان للرجراحي:
 (ص ٤٦٠)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [١/٤]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٣٢)، ودليل الخيران للمارغني:
 (ص ١٠٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٤).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) مختصر التبيين: (٣٥٢/٢)

(٥) كيفما وقع لأبي داود، حيث قال في مختصر التبيين (٥٠٨/٣) في موضع سورة الأنعام: «﴿صَحْبَةٌ﴾ بِحَدْفِ
 الْأَلْفِ؟» ولم يصرح بذلك إلا في هذا الموضع، ولوّح إلى البواقي بقوله: «في آيها، أن هجاءها مذكور». انظر: (١٢٧٠/٥).
 (٦) ولم يتعرض له الإمام الداني.

فَقَوْلُهُ: «جَهْلَةٌ» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ﴾ [النساء: ١٧]، [ومثل قوله: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ﴾ [الأنعام: ٥٤]] (٢) بِحَذْفِ الْأَلِفِ بَيْنَ الْهَاءِ وَاللَّامِ (٣)، حَيْثُ [وَرَدَ] (٤).

وَقَوْلُهُ: «مَعَ الْفَوْحِشِ» بِحَذْفِ الْأَلِفِ أَيْضًا (٥)، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ﴾ [الآية: ١٥١]، وَمِثْلُهُ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ﴾ [الآية: ٣٣].

وَقَوْلُهُ: «وَفِي حَرْفِي الْإِبْكَرِ» يُرِيدُ: بِحَذْفِ الْأَلِفِ فِي الْكَلِمَتَيْنِ (٦)، وَأَطْلَقَ الْحَرْفَ وَأَرَادَ الْكَلِمَتَيْنِ، وَأَرَادَ الْمَوْضِعَيْنِ: هُنَا فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَرِ﴾ [الآية: ٤١]، وَفِي سُورَةِ غَافِرٍ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَرِ﴾ [غافر: ٥٥].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: «﴿وَالْإِبْكَرِ﴾ بِحَذْفِ الْأَلِفِ بَيْنَ الْكَافِ وَالرَّاءِ، كَذَا رَسَمَهُ الْغَازِيُّ بْنُ قَيْسٍ هُنَا، وَلَمْ يَذْكُرْ الَّذِي فِي غَافِرٍ.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: مختصر التبيين: (٣٩٦/٢ و ٤٨٦/٣).

(٤) في «س»: «وقع»، وبجانبها: «جاءت».

قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٣٤): "بقي على الناظم من هذه المادة: ﴿الْجَهْلِيَّةُ﴾ في آل عمران: ﴿يَطُؤُونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنًّا بِالْجَهْلِيَّةِ﴾ [الآية: ١٥٤]، وتعدّد في العقود، والأحزاب، والفتح، وقد ذكر في التنزيل: الأول، والثالث بالحذف، وسكت عن الثاني، والرابع، وعادة الناظم في مثل هذا إطلاق الحذف عن التنزيل، اكتفاء بالمتقدم، وقد أطلق الناظم في عمدة البيان حذفه، حيث قال: «والجَهْلِيَّةُ يسُرْعُونَا»؛ وكصاحب المنصف حيث قال: «والجَهْلِيَّةُ كَذَا فَصَلُّهُ».

وجرى العمل على حذفه مطلقاً؛ قال ابن القاضي: «بالحذف مطلقاً، هذا هو المنصوص المعمول به، خلافاً لمن زعم غير هذا، وإليه أشرنا: الجَهْلِيَّةُ بحذف الألف لابن نجاح حيث جاء فاعرف».

انظر: مختصر التبيين: (٣٧٨/٢ و ١٠٠٣/٤)، و عمدة البيان ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٠٠/٢)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤/أ]، دليل الحيران للناصري: (ص ١٠٢-١٠٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦١).

(٥) أي: لأبي داود؛ قال في مختصر التبيين (٣/٥٢٤): «حذف الألف بين الواو والحاء من ﴿الْفَوْحِشِ﴾».

وعليه جرى العمل فيها حيث وقعت. انظر: دليل الحيران للمازني: (ص ١٠٢-١٠٣).

(٦) وعليه جرى العمل فيهما أيضاً. انظر: دليل الحيران للمازني: (ص ١٠٢-١٠٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٦).

قال أبو داود: [وأحسب أن] (١) الغازي اكتفى بذكر هذا الموضع عن ذكر ذلك (٢).

وقال أبو داود في سورة غافر: «**وَالْإِبْكَرِ**» بحذف الألف (٣).
وقوله: «وقل» هذه اللفظة من كلام الناظم ليس لها معنى إلا ليتهاً له النظم، وكثيراً ما يأتي به هكذا (٤).

وقوله: «في المنصف» جارٌ ومجرورٌ متعلقٌ بالثبوت والاستقرار على أنه خبرٌ المبتدأ، و[هو] (٥) قوله: «عدوة» في أول البيت الذي بعده.

وفي هذا البيت التضمين، وهو أن تكون فائدة بيت في أول بيت أخرى، لأن قوله: «في المنصف» فائدته قوله: «عدوة»، [فقوله: «عدوة»] (٦) مبتدأ - كما قلنا - وخبره في المجرور قبله؛ وأتى بهذه اللفظة منكراً لتدخل تحتها المعرفة، وأكثر ما وردت هذه الكلمة في كتاب الله معرفةً بالألف واللام، ولم تأت منكراً على ما ظهر [لي إلا لفظتان] (٧): واحدة في سورة العنود: «**لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً**» [الآية: ٨٢]، وأخرى في حم السجدة (٨): «**فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ**» [الآية: ٣٤]، وهي التي أتى بها في النظم.

وفي هذا الجزء من لفظ «العدوة» في سورة المائدة: «**فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ**» [الآية: ١٤]، وفيها: «**وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ**» [الآية: ٦٤]، وفيها: «**يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ**» [الآية: ٩١]؛ وفي سورة الممتحنة: «**وَبَدَأَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ**» [الآية: ٤]. وكلها محذوفة الألف في «المنصف» كما قال.

(١) سقطت من «س».

(٢) مختصر التبيين: (٣٤٤/٢).

(٣) مختصر التبيين: (١٠٧٧/٤).

(٤) في "ت" بعد هذا الموضع: "بل ليفصل بها بين كلام أبي داود والمنصف".

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) سقطت من الأصل. وتكررت فيها كلمة: «عدوة».

(٧) في "ت": "إلا لفظة".

(٨) أي: سورة فصلت.

واستثنى منها الكلمة الأولى لأبي داود بالإثبات، وباقيةا محذوفة له^(١)، وهو الذي أراد بقوله: «وغير الأولى واردة لابن نجاح» أي: غير الكلمة الأولى.

وقوله: «وارد» يعود على الحذف، أي: الحذف جاء فيها، والأولى مسكوت عنها فهي ثابتة^(٢)؛ والكلمة الأولى في المائدة: ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ﴾ [الآية: ١٤].

وقوله: «وغير الأولى» الظاهر فيه الضم للراء من «غير» على أنه مبتدأ، و«وارد» خبره، وتمام الكلام: «وغير الأولى واردة الحذف فيها».

وقوله: «لابن نجاح»، [متعلق بقوله: «وارد»].

وقوله: «ومعاً مقعد» يريد: بالحذف أيضاً لابن نجاح^(٣) [٣]، ويريد الموضعين: في

سورة آل عمران: ﴿مَقْعِدَ الْقِتَالِ﴾ [الآية: ١٢١]، وفي سورة الجن: ﴿مَقْعِدَ السَّمْعِ﴾ [الآية: ٩] بغير ألف بين القاف والعين.

ولو كان ﴿مَقْعِدَ﴾ أكثر من اثنين لدخل تحت قوله: «معاً» لأنه بمعنى: جميعاً كما قالت النساء^(٥).

(١) انظر: مختصر التبيين (٣/٤٥٢ و ٣/٤٥٥ و ٤/١١٩٨).

(٢) وهنا أيضاً من مسألة سكوت الشيخ التي قلنا أنه لا بينى عليه حكم لا بحذف ولا بإثبات، والناظم ممن قال بالإثبات فيما سكت عنه وتبعه على ذلك أكثر شراح المورد وهو الذي جرى عليه عمل أهل المشرق في مصاحفهم، ولم يتعرض له الداني، فأخذ له بعضهم بالإثبات كما في مصحف الجماهيرية الليبية، ورجح ابن القاضي والمارغني الحذف كما هو مذهب البلنسي في المنصف وموافقة لنظائره، وهو الذي عليه عمل أهل المغرب.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٦٣)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٣٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٥).

(٣) انظر: مختصر التبيين: (٢/٣٦٤-٣٦٥ و ٥/١٠٣٥).

وهو الذي عليه العمل. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٣).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) يُشير إلى قولها الذي ذكره في شرح البيت رقم (١١٦): (ص ٥٨٢):

وَمَا أَثَرُوا رِجَالِي وَبَادُوا مَعَا وَغَوَدَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْزَا

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[١٨٨] ثَمَّ تَرَضَيْتُمْ وَعَآثِرُهُمْ ❀❀❀ وَهُمْ عَلَى آثَرِهِمْ كُلُّهُمْ

هَذَا الْبَيْتُ مَعْطُوفٌ عَلَى الَّذِي قَبْلَهُ لِأَبِي دَاوُدَ، أَي: «مَعَا مَقْعِد» لِأَبِي دَاوُدَ «ثُمَّ تَرَضَيْتُمْ» لَهُ أَيْضًا، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿فِيمَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ﴾ [الآية: ٢٤] «بِعَيْرِ أَلْفٍ بَيْنَ الرَّاءِ وَالضَّادِ» (١).

وقوله: «وآثرهم» يريد: بحذف الألف له أيضًا، وفيه روايتان: فتح الراء من «آثرهم» وكسرها [٦٥/ب] على حسب ما وردت هذه اللفظة في القرآن.

ففي هذا الجزء في سورة العنود: ﴿وَقَفِينَا عَلَى آثَرِهِمْ يَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [الآية: ٤٦]، وفي سورة الزحرف موضعان: ﴿وَإِنَّا عَلَى آثَرِهِمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الآية: ٢٢]، و﴿وَإِنَّا عَلَى آثَرِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾ [الآية: ٢٣]، وفي سورة الحديد: ﴿ثُمَّ قَفِينَا عَلَى آثَرِهِمْ بُرْسِلْنَا﴾ [الآية: ٢٧] هذه كلها مكسورة الراء.

وفي سورة يس: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَعَآثَرَهُمْ﴾ [الآية: ١٢] مفتوح الراء.

فهذه الكلمة محذوفة الألف كلها لأبي داود دون أبي عمرو (٢) كيف ما كانت (٣). ثم ذكر اتفاقهم على حذف ألف الكلمة التي في سورة الصفات في قوله: «وهم على آثرهم كلهم».

والواو في قوله: «وهم» عاطفة ليست بحرف القرآن، لأن حرف القرآن الفاء. وقوله: «هم» قيد لهذه اللفظة التي في سورة الصفات، لأن قوله: «على آثرهم»؛ لأن «على» داخلة على جميع هذه الكلمة، فما امتازت هذه التي هي في سورة الصفات التي

(١) مختصر التبيين: (٣٩٩/٢)؛ وعليه جرى العمل.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٦٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٣٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٣)

(٢) بل اقتصر الداني على ذكر الذي في سورة الصفات كما سيذكره.

(٣) صرح بذلك في مختصر التبيين (٨٠٢/٣) في موضع الكهف فقال: «بحذف الألف ﴿عَلَى آثَرِهِمْ﴾ حيث ما وقع»؛ وانظر أيضًا: (٤٤٦/٣) و١٠٢٢/٤ و١٠٣٧/٤ و١١٠١/٤ و١١٨٩/٤.

وَقَعَ الإِجْمَاعُ عَلَيْهَا إِلَّا بِـ «هُم»، وَلَوْ أَتَى بِالْفَاءِ عَلَى حَسَبِ مَا فِي التَّلَاوَةِ لَكَانَ أَخْلَصَ، لَكِنَّهُ أَتَى بِهِ بِالْوَاوِ عَلَى الْعَطْفِ.

وقوله: «كُلُّهُمْ» مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: كُلُّهُمْ مُجْمَعُونَ أَوْ مُتَّفِقُونَ عَلَى حَذْفِ الألفِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَهُمْ عَلَى آثَرِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾ [الآية: ٧٠]؛ لِأَنَّ «كُلُّهُمْ» [ليس هو لفظ القرآن] (١)، إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً هَكَذَا أَوْ تَأْكِيداً، وَلَيْسَ هُنَا مَا يُؤَكِّدُ بِهِ إِلَّا قَوْلُهُ: «هُم» لَوْ كَانَ ضَمِيرَ الرُّوَاةِ، وَإِنَّمَا هُوَ لَفْظُ الْقُرْآنِ كَمَا قَدَّمْنَا.

و«كُلُّهُمْ» لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ إِمَّا التَّأْكِيدَ أَوْ الإِبْتِدَاءَ، فَهِيَ هُنَا مُبْتَدَأٌ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: وَكَانَ الرُّوَاةُ مُتَّفِقُونَ عَلَى حَذْفِ الألفِ مِنْ كَلِمَةِ: ﴿فَهُمْ عَلَى آثَرِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾ [الآية: ٧٠] فِي سُورَةِ وَالصَّافَاتِ (٢).

قال أبو عمرو في «المقنع» في الباب المروي عن نافع: «وفي الصافات ﴿فَهُمْ عَلَى آثَرِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾ بِغَيْرِ أَلِفٍ» (٣).

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: [وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[١٨٢] كَذَا تَعَلَّى عَقَدَتْ، وَالْحُلْفُ ❀❀❀ لَدَى أَرَيْتَ وَأَرَيْتُمْ عُرْفُ

قَوْلُهُ: «كَذَا تَعَلَّى» أَي: كَمَا اتَّفَقُوا عَلَى حَذْفِ الألفِ مِنْ هَذِهِ الكَلِمَةِ الَّتِي هِيَ: ﴿فَهُمْ عَلَى آثَرِهِمْ يُهْرَعُونَ﴾ [الآية: ٧٠] فِي سُورَةِ وَالصَّافَاتِ كَذَلِكَ اتَّفَقُوا عَلَى حَذْفِ الألفِ مِنْ هَاتَيْنِ الكَلِمَتَيْنِ [التي هي] (٤):

كَلِمَةُ ﴿تَعَلَّى﴾ حَيْثُ وَرَدَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

(١) زيادة من "ت".

(٢) وعليه جرى العمل فيها جميعها .

انظر: البيت رقم (١٠٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٩)، والدرة الصقيلة للليب (مخطوط): [٤٦/أ]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٦١/ب]، وتنبية العطشان للرجاجي: (ص ٤٦٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٣٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٣)، سمير الطالبين للضباع: (ص ٤٢).

(٣) المقنع: (ص ١٣).

(٤) في الأصل: «اللتين هما».

قال أبو عمرو في «المقنع»: «وكذلك حذفوا الألف بعد العين في قوله: ﴿تَعَلَىٰ اللَّهُ﴾ و﴿فَتَعَلَىٰ اللَّهُ﴾ حيث وقع» (١).

وقال أبو داود في سورة الأنعام: «﴿سُبْحٰنَهُ وَتَعٰلٰى﴾ [الأنعام: ١٠٠] بحذف الألف قبل اللام وياء بعدها مكان الألف» (٢).

قال الشيخ: ولا يدخل فيه ﴿تَعَالَوْا﴾؛ إذ ليس فيه [ألفٌ واحدةٌ، وهي التي بعد العين، وأما الأخيرة فهي التي تُرَادُ بعدَ واوِ الجمع، ولأنَّ معنى ﴿تَعَلَىٰ﴾] (٣) غير معنى ﴿تَعَالَوْا﴾.

والكلمة الثانية: كلمة ﴿عَقَدَتْ﴾ في سورة النساء: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [الآية: ٣٣]، ذكره أبو داود في سورتِه؛ قال: «﴿عَقَدَتْ﴾ بحذف الألف» (٤). وكذلك أبو عمرو ذكره في سورتِه في الباب المروي عن نافع (٥).

وقوله: «وَالْخُلْفُ» مُبْتَدَأٌ، وخبره قوله: «عُرِفُ»، وهو مصدرٌ: خَالَفَ يُخَالِفُ خِلَافًا ومُخَالَفَةً، والمرادُ به: [الاختلافُ، أي] (٦): والاختلافُ في «أَرَيْتَ وَأَرَيْتُمْ عُرِفُ» أي: معرُوفٌ، لأنَّ العُرْفَ ضدُّ التُّكْرِ، فكأنَّه يُقُولُ: الاختلافُ في هاتين [الكلمتين] (٧) بين المصاحف وبين الرواة عنها معرُوفٌ غيرٌ منكورٍ. وظاهرُ إطلاقه بِحَلَلِهِ يَقْتَضِي أَنَّ أَبَا عَمْرٍو وَأَبَا دَاوُدَ اتَّفَقَا عَلَى ذِكْرِ الْخِلَافِ فِي هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ حَيْثُ وَرَدَتَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

فأما أبو داود فكما قال، لأنه قال في سورة الأنعام في قوله: «﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ﴾ [الآيتين: ٤٧، ٤٠] كتبوه في بعض المصاحف بغير [أ/٦٦] ألف بين الرء والياء الساكنة، حيث

(١) المقنع: (ص ١٨).

(٢) مختصر التبيين: (٣/٥٠٢٧).

(٣) سقطت من «ت».

(٤) مختصر التبيين: (٢/٤٠٠).

(٥) انظر: المقنع (ص ١١).

(٦) سقطت من «ت».

(٧) سقطت من الأصل.

وَقَعَ ذَلِكَ، إِذَا كَانَ قَبْلَ الرَّاءِ هَمْزَةٌ مِثْلُ: ﴿أَرَيْتَكُمْ﴾، وَكَذَلِكَ: ﴿أَرَيْتَكَ﴾ [الإسراء: ٦٢]،
 وَ﴿أَرَيْتُمْ﴾ [الأنعام: ٤٧]، وَ﴿أَرَيْتَ﴾ [العلق: ٩]، وَ﴿أَفْرَيْتَ﴾ [الجنات: ٢٢]، وَقَرَأْنَا كَذَلِكَ لِلْكَسَائِيِّ،
 وَفِي بَعْضِهَا بِالْألفِ مَهْمُوزَةٌ، وَكَذَلِكَ قَرَأْنَا لِلْبَاقِينَ، غَيْرَ أَنَّ نَافِعًا وَحَدَهُ يُسَهِّلُ فَيَجْعَلُهَا بَيْنَ
 الهمزة والألف (١)، فَحَصَلَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ نَافِعًا يُسَهِّلُ الهمزة، وَالْكَسَائِيُّ يُسَقِّطُهَا، وَالْبَاقُونَ
 يُخَفِّفُونَهَا (٢). هَذَا كَلَامُ أَبُو دَاوُدَ فِي «التَّنْزِيلِ».

وَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو فَلَمْ يَدْخُلِ الْخِلَافُ [مُطْلَقًا إِلَّا فِي] ﴿أَرَيْتُمْ﴾، وَأَمَّا ﴿أَرَيْتَ﴾، فَلَمْ يَذْكَرْ
 الْخِلَافَ إِلَّا [(٣) الَّذِي فِي سُورَةِ الْمَاعُونِ لَا غَيْرَ، وَسَكَتَ عَنْ غَيْرِهِ، هَكَذَا قَالَ فِي «المُقْنَعِ» فِي
 آخِرِ بَابِ مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ مَصَاحِفُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ (٤).
 فَكَانَ حَقُّ النَّاطِمِ أَنْ يُقَيَّدَ ﴿أَرَيْتَ﴾ كَمَا ذَكَرَ فِي «المُقْنَعِ».

وَمِثْلَ هَذَا الَّذِي تُعَقَّبَ عَلَى النَّاطِمِ تُعَقَّبَ عَلَى الْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ فِي قَوْلِهِ:
 « فِي أَرَيْتَ وَأَرَيْتُمْ اخْتَلَفُوا » (٥)

لَأَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ: ﴿أَرَيْتَ الَّذِي يَنْهَى (٦) عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾ [الآيتين: ٩ - ١٠] فِي سُورَةِ الْعَلَقِ، فَكَانَ
 حَقُّهُ أَنْ يُقَيَّدَ بِسُورَةِ الْمَاعُونِ كَمَا فِي «المُقْنَعِ»، لِأَنَّهُ نَظِمَ مَا فِي «المُقْنَعِ» (٦).

(١) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٥٧)، والتيسير للداودي: (ص ١٠٢)، والنشر لابن الجزري: (١/٣٩٧).

(٢) مختصر التبيين: (٣/٤٨٣-٤٨٤).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) ونصه في المقنع (ص ٩٩): « وفي ﴿أَرَيْتَ﴾ في بعض المصاحف بغير ألف، وفي بعضها: ﴿أَرَيْتَ﴾ بالألف، وفي

بعض المصاحف: ﴿أَرَيْتُمْ﴾ بالألف، وفي بعضها: ﴿أَرَيْتُمْ﴾ بغير ألف في جميع القرآن. »

(٥) البيت رقم (١٢١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٤٦).

(٦) قال الرجاسي: " وزاد بعضهم بعد قول الناظم: «عُرِفَ» هذا البيت إصلاحًا:

لأَنَّ نَجَاحَ كَيْفَ جَسَا وَعَنْهُمَا تَحَسَّتْ فُرَيْشٌ وَأَرَيْتُمْ كَيْفَمَا."

وقال ابن جابر في إصلاحاته:

كَذَا تَعَلَّى عَقَدَتْ وَالْخُلْفُ فِي مُقْنَعٍ لَدَى أَرَيْتُمْ عُرِفُ
 وَمِثْلُهُ فِي سُورَةِ الْمَاعُونِ لَهُ وَابْنُ نَجَاحٍ كَيْفَ جَاءَ ذِكْرُهُ

وقال أيضا في إصلاحاته:

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[١٨٣] وَجَعَلَ اللَّيْلَ وَأُولَى فَلِقٍ ❖❖❖ وَحَدَفُ حُسْبِنَاً وَلَفِظِ خَلِيقٍ

[١٨٤] بِمُنْصِفٍ، وَعَمِلٌ وَالْإِنْسَنُ ❖❖❖ قَدْ ضَمَّنَا التَّنْزِيلَ قُلَّ وَالْبُهْتَنُ

قَوْلُهُ: «وَجَعَلَ اللَّيْلَ» يُرِيدُ: بِالْخِلَافِ عَنْهُمَا أَيْضًا، لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «أَرَيْتَ وَأَرَيْتُمْ»،

وَأَتَى بِهِ مَحْكِيًّا، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الآية: ٩٦].

قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي بَابِ مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ مَصَاحِفُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ بِالْإِثْبَاتِ وَالْحَدْفِ: «وَفِي

بَعْضِ الْمَصَاحِفِ ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَفِي بَعْضِهَا ﴿جَاعِلٌ﴾ بِأَلْفٍ (١). وَمِثْلُهُ

لَأَبِي دَاوُدَ (٢).

ثُمَّ قَالَ (٣): «وَاخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ فِيهِ، فَقَرَأَهُ الْكُوفِيُّونَ بِغَيْرِ أَلْفٍ عَلَى [مِثَالِ: «فَعَلَ»] (٤) بِفَتْحِ

الْجِيمِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ، وَقَرَأَهُ الْبَاقُونَ: ﴿وَجَعِلٌ﴾ عَلَى مِثْلِ «فَاعِلٌ» بِفَتْحِ الْجِيمِ وَأَلْفٍ بَعْدَهَا

وَكَسْرِ الْعَيْنِ وَضَمِّ اللَّامِ، - ثُمَّ قَالَ: - وَأَنَا أَسْتَحِبُّ كَتَبَ ذَلِكَ بِغَيْرِ أَلْفٍ، مُوَافِقَةً لِبَعْضِ

الْمَصَاحِفِ وَلِقِرَاءَةِ الْكُوفِيِّونَ (٥) ذَلِكَ كَذَلِكَ» (٦).

كذا تعلی علقته والخلف

لكن سوى الماعون من أرائنا

انظر: إصحاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٤٨/٢).

وجرى العمل بالحذف في «أريت» و«أريتكم» وما اندرج فيهما في جميع القرآن.

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٤٦-٢٤٧)، والدرة الصقيلة للليب (مخطوط): [٥١/ب]، والجميلة للجعبري (مخطوط):

[٦٨/ب]، وتبيينه العطشان للرجراجي: (ص ٤٦٥-٤٦٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٤٠-٦٤٣)، ودليل الحيران

للمارغي: (ص ١٠٤).

(١) المقنع: (ص ٩٣)؛ وقال ابن جابر الغساني:

وارو عن السداني الجليل الوصف في جعل الليل اختيار الحذف

انظر: إصحاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٤٨/٢).

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٣/٥٠٥-٥٠٦).

(٣) أي: أبو داود.

(٤) في الأصل: «مثل ﴿جَعَلَ﴾؛ وما أثبتته من «س»، وهو موافق لما في مختصر التبيين.

(٥) وهم عاصم وحمزة والكسائي، ووافقهم على قراءته كذلك خلف العاشر، وقرأ الباقون ﴿جَاعِلٌ﴾ على وزن «فاعل».

انظر: السعة لابن مجاهد: (ص ٢٦٣)، والتيسير للذاني: (ص ١٠٥)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٦٠).

(٦) مختصر التبيين: (٣/٥٠٦).

وقوله: «وأولى فلق» يريد الكلمة الأولى من كلمتي ﴿فَلِقُ﴾، لأنهما كلمتين في سورة الأنعام:

الأولى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ [الآية: ٩٥] هي التي اتفق الشيخان على ذكر الخلاف فيها (١).

فذكر أبو عمرو في «المقنع» في الباب الذي قدمنا ذكره: «في الأنعام في بعض المصاحف ﴿فَالِقُ الْحَبِّ﴾ بالألف، وفي بعضها بغير ألف» (٢)، ومثله لأبي داود، ولكن أبا داود لم يصرح بالخلاف كما صرح به أبو عمرو، وإنما قال: ﴿فَلِقُ الْحَبِّ﴾ كتبه بحذف الألف بين الفاء واللام، كذا روينا عن الغازي وحكم، وكذا رسماه في كتابيهما (٣). وسكت عن ذكر غيرهما، فيقتضي [سكوته] (٤) أنه ثابت لغيرهما، وقد جمعه الناظم مع أبي عمرو في الخلاف فيه.

والكلمة الثانية هي: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٦]، ومنها احتزر الناظم بقوله: «وأولى فلق»، لأن أبا عمرو لم يذكرها، واختص أبو داود بذكر الخلاف فيها كأولى، وهو قوله فيما يأتي: «وجاء خلف فلق الإصباح [عن الذي يعزى إلى نجاح] (٥)» (٦) البيت (٧). وقوله: «وحذف حسبنا» هذا كلام مستأنف مقطوع مما قبله، حكمه الحذف ليس إلا، اختص به صاحب «المنصف».

وعلى ما استحب جرى العمل - أي: بالحذف - انظر: دليل الحيران للمارغي: (ص ١٠٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٣).

(١) وتابعهما أيضا الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٦٧) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٣٩).

(٢) المقنع: (ص ٩٣).

(٣) مختصر التبيين: (٥٠٤/٣-٥٠٥).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) البيت رقم: (١٨٥)، وسيأتي شرحه: (ص ٦٨٥).

(٧) وجرى العمل عند المغاربة بالحذف في ﴿فَلِقُ الْحَبِّ﴾ والإثبات في: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ اتباعا لظاهر المقنع وسكوت الداني عنه، وجرى عمل المشاركة على الإثبات فيهما.

انظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤/ب]، ودليل الحيران للمارغي: (ص ١٠٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٥).

فَقَوْلُهُ: «حَذَفُ» مُبْتَدَأٌ، وَالخَبْرُ فِي المَجْرُورِ فِي قَوْلِهِ فِي أَوَّلِ البَيْتِ الَّذِي بَعْدَهُ: «بِمُنْصِفٍ» وَهُوَ مُضْمَنٌ، لِأَنَّ فَائِدَةَ هَذَا الكَلَامِ فِي قَوْلِهِ: «مُنْصِفٍ».

وَقَوْلُهُ: «حُسْبَانًا» أَتَى بِهِ مَحْكِيًّا كَمَا فِي القُرْآنِ، وَلَوْ أَتَى بِهِ مُعَرَّفًا لَخَفَضَهُ، لِأَنَّهُ مُضَافٌ لِقَوْلِهِ: «وَحَذَفُ» وَأَرَادَ قَوْلُهُ [٦٦/ب] تَعَالَى فِي سُورَةِ الأَنْعَامِ: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا﴾ [الآية: ٩٦] (١).

وَقَوْلُهُ: «وَلَفْظُ خَلِقُ» بِكسْرِ الظاءِ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ ﴿حُسْبَانًا﴾ (٢)، وَفِيهِ عَطْفُ المُطْلَقِ عَلَى المُقَيَّدِ، لِأَنَّ لَفْظَ ﴿خَلِقُ﴾ مُتَعَدِّدٌ، مُعَرَّفًا وَمُنْكَرًا، وَلَفْظُ ﴿حُسْبَانًا﴾ مُتَّحِدٌ، لَمْ يَأْتِ إِلَّا فِي هَذِهِ السُّورَةِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ أَبُو دَاوُدَ لِذِكْرِهِمَا (٣).

وَقَوْلُهُ: «وَعَمِلٌ وَالْإِنْسَانُ» بِضَمَّتَيْنِ عَلَى اللّامِ مِنْ «عَمِلٌ» عَلَى القَطْعِ وَالاسْتِثْنَاءِ مِمَّا قَبْلَهُ، لِأَنَّ ذَلِكَ [لِأَبِي دَاوُدَ] (٤).

فَقَوْلُهُ: «وَعَمِلٌ» مُبْتَدَأٌ، وَالخَبْرُ فِي قَوْلِهِ: «قَدْ ضُمَّنَ التَّنْزِيلِ». وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ كَقَوْلِهِ فِي لَفْظِ «عَمِلٌ» يَقْتَضِي أَنَّهُ مَحذُوفٌ فِي «التَّنْزِيلِ» حَيْثُ جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ (١)، وَرَأَيْتُ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ مِنْ مُختَصِرِ «التَّنْزِيلِ» بِسُورَةِ الأَنْعَامِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي عَامِلٌ﴾ [الآية: ١٣٥] قَالَ فِيهِ: «بِأَلْفٍ» (٢).

(١) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٤٥): «اعتمد الناظم هنا التقييد بالنصب والتنوين، ليخرج عنه الواقع في الرحمن، وهو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانٌ﴾ [الرحمن: ٥]، وعبارة المنصف:

ومثلُهُ الطُّعْمُوتُ مَعَ طُعْمَيْنَا ولفقُ الحَبِّ كَذَا حُسْبَانًا

ثم قال: وهذه العبارة غير صريحة في تخصيص المنصوب، ولكن استقرأه الناظم والله أعلم من صنيع المنصف ..»
وجرى العمل فيه على حذف المنصوب المنون وإثبات ما عدها.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٦٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٥).

(٢) أي: هو أيضًا مما احتص بذكره صاحب المنصف بالحذف، ونقل ابن عاشر عبارته فقال: «وعبارة المنصف:

وحيث جاء بعد لفظ الأعمال وخلق بالحذف دون إشكال

وهو على وزن «فَاعِلٌ» الآتي أيضا ثبته عن أبي عمرو.»

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٦٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٤٦).

(٣) وتعرض فقط لذكر لفظ ﴿الخلق﴾ الواقع في سورة الحشر بالحذف، وعليه جرى العمل، ولم يتعرض له الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٤/١١٩٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٤٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٥).

(٤) بياض في «ت».

وقوله: «والإنسن» يريد: يحذف الألف من لفظ ﴿الإنسن﴾ حيث ما ورد^(٣)؛ سواءً كان معرفاً أو منكرًا، والألف واللام في قوله: «الإنسن» لاستغراق الجنس.

وقوله: «قد ضمنا» يعني: اللفظين: لفظ ﴿عمل﴾ ولفظ ﴿الإنسن﴾، ومعنى «ضمنا»: أي: أودع؛ «التنزيل» يعني: الكتاب المسمى بـ«التنزيل» لأبي داود، وهو مفعول ثانٍ لـ«ضمنا»، والجمله خبرٌ «عمل».

وقوله: «قل والبهتن» كذلك أيضًا هذه الكلمة ضمنت في «التنزيل» بالحذف^(٤)، وهو وزن «فعلان» مثل قوله: ﴿اتأخذونه بهتتنا وإثما ميينا﴾ [النساء: ٢٠].

فإنما [بته هنا] ^(١) على هذا الوزن، لقول الناظم بعد هذا: «وذكر الداني وزن فعلان بألف» ^(٢) فهذا الوزن ثابت لأبي عمرو^(٣)، وبعضه محذوف لأبي داود، وبعضه مسكوت عنه.

(١) قال في مختصر التبيين (٣٨٨/٢) في موضع آل عمران: «﴿عمل﴾ بغير ألف»؛ ونص على إثبات موضع سورة الأنعام كما ذكر الشارح، والناظم يحذفه أطلق ولم يستثنه له؛ ولذلك قال ابن جابر الغساني في إصلاحاته على المورد: واستثنى إني عامل بالألف لابن نجاح عن رواة المصحف وجرى العمل فيه بالإثبات إتفاقًا، لا بالحذف كما ذكر الشيخ خلف الحسيني حينما قال: «أغفله الخراز وحذفه صاحب المنصف مطلقًا وجرى عليه عمل المغاربة»، وذلك أن ابن القاضي والمارغني نصًا على إثباته وعليه جرى عمل أهل المغرب في مصاحفهم.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٦٨)، فتح المان لابن عاشر: (ص ٦٤٧)، إصلاحات ابن جابر الغساني ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٤٨/٢)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤/ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٣).
(٢) مختصر التبيين: (٥١٧/٣).

(٣) قال في مختصر التبيين (٤٠٠/٢) في سورة النساء: «﴿الإنسن﴾ بحذف الألف». قال ابن عاشر بعد ذكره لنص أبي داود هذا: «وقد طالعت التنزيل في أماكن كثيرة من لفظ ﴿الإنسن﴾، فلم أره تعرض لحذفه، إلا في أماكن قليلة، كالذي في الرحمن والعصر، ولكن عمم الناظم الحذف فيه على عادته في الفقل عن التنزيل». وجرى العمل فيه وفي لفظ ﴿البهتن﴾ الآتي ذكره بالحذف مطلقًا، ولم يتعرض له الإمام الداني.
انظر: مختصر التبيين (٤/١١٦٦ و ٥/١٣١٨)، وتنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٦٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٤٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٩).

(٤) قال في مختصر التبيين (٣٩٧/٢): «﴿بهتنا﴾ بحذف الألف». ولم يتعرض له الداني بلفظه؛ إلا أنه أثبت الألف في كل ما كان على وزن «فعلان» وهذا منها، كما سيذكره الناظم في البيت رقم (٢١٧). وانظر: المقنع: (ص ٤٤).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ]:

[١٨٥] وَجَاءَ حُلْفُ فَلِيقُ الْإِصْبَاحِ ❀❀❀ عَنِ الَّذِي يُعْزَى إِلَى نَجَاحِ

«فَلِيقُ» بِضَمِّ الْقَافِ عَلَى الْحِكَايَةِ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَالِيقُ الْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٦] مُخْتَلِفٌ فِيهِ بِالْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ، وَنَسَبَ الْخِلَافَ الَّذِي فِيهِ لِأَبِي دَاوُدَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «عَنِ الَّذِي يُعْزَى إِلَى نَجَاحِ» أَي: يُنْسَبُ إِلَى نَجَاحٍ؛ فَهُوَ لِسُلَيْمَانَ بْنِ نَجَاحٍ، تَقُولُ: هَذَا يُعْزَى إِلَيَّ كَذَا، أَي: يُنْسَبُ إِلَيَّ.

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «وَكُتِبُوا أَيْضًا ﴿فَلِيقُ الْإِصْبَاحِ﴾ بِحَذْفِ الْأَلْفِ بَيْنَ الْفَاءِ وَاللَّامِ، مِثْلَ الْأَوَّلِ الْمَذْكُورِ آنِفًا، وَفِي بَعْضِهَا ﴿فَالِيقُ﴾ بِالْأَلْفِ» (٤).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[١٨٦] وَاحْذِفْ سُكْرِي عَنْهُ قُلْ وَالْوَالِدَانُ ❀❀❀ وَعَنْهُمَا فِي الْحَجِّ جَاءَ الْحَرْفَانِ

قَوْلُهُ: «عَنْهُ» أَي: عَنْ أَبِي دَاوُدَ، لِقَوْلِهِ قَبْلَهُ: «عَنِ الَّذِي يُعْزَى إِلَى نَجَاحِ» وَهُوَ أَبُو دَاوُدَ، ثُمَّ قَالَ: «عَنْهُ» أَي: عَنْ أَبِي دَاوُدَ.

وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ لَفْظَ ﴿سُكْرِي﴾ مَحْذُوفٌ لِأَبِي دَاوُدَ (٥)، وَهِيَ ثَلَاثَةُ مَوَاضِعَ: هُنَا فِي سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكْرِي﴾ [الآية: ٤٣]، وَفِي الْحَجِّ: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكْرِيًّا وَمَاهُمَ سُكْرِيٌّ﴾ [الآية: ٢].

وَوَافَقَهُ أَبُو عَمْرٍو عَلَى حَذْفِ الْمَوْضِعَيْنِ الَّذِينَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ (٦)، وَسَكَتَ عَنِ الَّذِي فِي سُورَةِ النَّسَاءِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَعَنْهُمَا فِي الْحَجِّ جَاءَ الْحَرْفَانِ».

(١) سقطت من «س».

(٢) البيت رقم: (٢١٧)، وسيأتي شرحه (ص ٥٨٢).

(٣) كما سيأتي عند شرح البيت السالف الذكر.

(٤) مختصر التبيين: (٥٠٥/٣).

(٥) قال في مختصر التبيين (٤٠٢/٢) في سورة النساء: ﴿«وَسُكْرِيٌّ» بِحَذْفِ الْأَلْفِ».

(٦) ووافقهما الإمام الشاطبي في العقيلة على حذفه، وبه جرى العمل في المواضع الثلاثة.

ذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمُقَنَعِ» فِيمَا رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي عَنْ قَالُونَ عَنْ نَافِعٍ:
 « وَفِي الْحَجِّ: ﴿سُكَّرِي وَمَا هُمْ بِسُكَّرِي﴾ ^(١).
 وَقَوْلُهُ: «جَاءَ الْحَرْفَانُ» يُرِيدُ: بِالْحَذْفِ الْمَذْكُورِ أَوَّلَ الْبَيْتِ بِقَوْلِهِ: «وَاحْذَفْ».
 وَقَوْلُهُ: «الْحَرْفَانُ» يُرِيدُ: الْكَلِمَتَانِ ^(٢).
 ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَعَفَّرَ لَنَا وَلَهُ]:

[١٨٧] وَعَنْهُ فِي رَضْعَةِ النِّسَاءِ ❀❀❀ وَمُنْصِفٍ بِالْمَوْضِعَيْنِ جَاءِي

[٦٧/أ] قَوْلُهُ: «وَعَنْهُ» أَيُّ: وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ حَذْفُ الْأَلْفِ؛ «فِي رَضْعَةِ النِّسَاءِ» أَيُّ: فِي لَفْظِ «رَضَاعَةِ النِّسَاءِ»، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَخَوَاتِكُمْ مِّنَ الرِّضَاعَةِ﴾ [النساء: ٢٣] ^(٣).
 وَقَوْلُهُ: «وَمُنْصِفٌ» أَيُّ: وَصَاحِبُ «الْمُنْصِفِ» الَّذِي هُوَ الْبَلَنْسِيُّ؛ «بِالْمَوْضِعَيْنِ» أَيُّ: بِاللَّفْظَيْنِ؛ يَعْنِي: لَفْظُ ﴿الرِّضَاعَةِ﴾ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ، وَفِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [الآية: ٢٣٣].

«جَاءَ» يُرِيدُ: بِالْحَذْفِ فِيهِمَا ^(٤)، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الَّذِي فِي الْبَقَرَةِ وَإِنْ كَانَ خَارِجًا مِنْ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهَا، لِأَنَّهُ نَظِيرُهَا، وَحُكْمُهُمَا وَاحِدٌ بِالْحَذْفِ فِي «الْمُنْصِفِ» ^(١)، فَلِذَلِكَ ذَكَرَهُ.

انظر: البيت رقم (١١٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٧).

(١) المقنع: (ص ١٤).

(٢) لم يتحدث الشارح هنا عن حكم لفظ ﴿الْوَالِدَيْنِ﴾ المذكور في البيت، فهي أيضا بالحذف لأبي داود سواء كانت معرفة أو منكرة، وهو متعدد ومتنوع، وقد تتبعه بالحذف في مواضع منها في سورة النساء: ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوَالِدَيْنِ﴾ [الآية: ٧٥]، وفيها أيضا: ﴿وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوَالِدَيْنِ﴾ [الآية: ١٢٧].

وعلى ما قال جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام أبو عمرو الداني إلا أنه نصَّ على إثبات ألف «فعلان» فيندرجه له فيه.
 انظر: المقنع: (ص ٤٤)، ومختصر التبيين: (٢/٤٠٦ و ٤٠٦/٤ و ١١٧٦/٤)، تبيين العطشان للجرجاني: (ص ٤٧١)، فتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٤٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٥).

(٣) ونصُّه في مختصر التبيين (٢/٣٩٧): ﴿الرِّضَاعَةُ﴾ بحذف الألف بين الضاد والعين؛ وسكت عن الموضوع الآخر الذي في البقرة.

(٤) ونصه كما نقل ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٥٠): «ثم الرضاعة كذا وقولهم».

ثُمَّ قَالَ تَحَلُّثُهُ [وَغَفَرَ لَنَا وَهُ]:

[١٨٨] وَعَلِمُ الْغَيْبِ لِكُلِّ سَبَا ❀❀❀ وَلِسَوَى الدَّانِي سِوَاهُ نُسْبَا

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنْ لَفْظَ ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ﴾ حَيْثُ أَتَى فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي [هَذَا الْجُزْءِ] (٢) فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الآية: ٧٣] مَحذُوفُ الْأَلِفِ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ، لِجَمِيعِ الرُّوَاةِ؛ مَا خَلَا الدَّانِي فَإِنَّهُ لَمْ يُوَافِقَهُمْ إِلَّا عَلَى حَذْفِ الْأَلِفِ مِنْ: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ﴾ [الآية: ٣] الَّذِي فِي سُورَةِ سَبَا لَا غَيْرِ (٣)، وَهُوَ قَوْلُهُ: «عَلِمُ الْغَيْبِ» بِالْحَذْفِ.

«لِكُلِّ» أَي: لِجَمِيعِ الرُّوَاةِ، «بِسَبَا» وَهِيَ السُّورَةُ الْمَعْرُوفَةُ بِ«سَبَا».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ﴾ كَتَبُوهُ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ بِغَيْرِ أَلِفٍ قَبْلَ اللَّامِ [وَبَعْدَهَا] (٤) عَلَى الْاِخْتِصَارِ؛ وَقَرَأَ [الْأَخْوَانِ] (١) بِأَلِفٍ بَعْدَ اللَّامِ مَعَ تَشْدِيدِهَا [وَخَفْضِ

(١) وبذلك جرى العمل عند المغاربة طردا للباب ولنص المنصف، وأثبتته المشاركة - أي: موضع البقرة - لسكوت أبي داود عنه، ولم يتعرض له الإمام أبو عمرو الداني.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٧١)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٥٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٢).

(٢) في الأصل: «الحرف».

(٣) قال الداني في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار: «وكتبوا ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ﴾ بغير ألف».

وقال الشاطبي في العقيلة في البيت رقم (١٠٣): «ويستلون بخلفِ عَلِمِ اقْتِصَارًا».

ثم قال في البيت رقم (١٣٦): «وَعَلِمًا وَبَلِغًا وَالسَّلْسِلِ».

قال السخاوي: «ذكره صاحب القصيد منكرًا ليعمَّ كل موضع وقع فيه، وهو كما ذكره محذوف الألف في جميع القرآن». ونسب اللبيب إلى أبي داود بن أشته أن كتاب المصاحف اتفقوا على حذف الألف التي بعد العين فيه حيث وقع، فهذا الموضع من زيادات العقيلة على المنع.

وقال البلنسي في المنصف كما نقل عنه ابن عاشر:

« وَثُمَّ أَضْغَتْ وَثُمَّ عَلِمَ ».

انظر: المنع (ص ٨٩)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٣ و ٢٧٥)، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٤٥/أ و ٥٦/أ-ب]،

تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٧٢)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٥٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٧).

(٤) في الأصل ملحقة بالهامش.

الميم] (٢) على وزن: «فَعَال»، وتابَعَهُمَا عَلَى خَفْضِ المِيمِ ابْنُ كَثِيرٍ وَعَاصِمٌ وَأَبُو عَمْرٍو (٣)، وَقَرَأَهُ سَائِرُ الْقُرَاءِ بِالْفِ قَبْلَ اللَّامِ وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ العَيْنِ مَعَ خَفْضِ اللَّامِ عَلَى وَزْنِ: «فَاعِل»، [وَنَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ يَرْفَعَانِ المِيمَ (٤)] (٥)، وَالبَاقُونَ يُخَفِّضُونَهَا (٦) « (٧).
 وَقَوْلُهُ: «وَلِسَوَى الدَّانِي سِوَاهُ نُسِبَا» أَي: وَلِغَيْرِ الدَّانِي، «سِوَاهُ» أَي: غَيْرَ الحَرْفِ الَّذِي فِي سِبَا، أَي: بِالْحَدْفِ لِغَيْرِ أَبِي عَمْرٍو (٨) كَمَا قَدَّمْنَا (٩).

- (١) في الأصل: «الأخوين».
 (٢) في الأصل: «فتح اللام» وهو خطأ.
 (٣) ووافقهم: روح عن يعقوب، وخلف العاشر.
 (٤) ووافقهما: أبو جعفر، ورويس عن يعقوب.
 (٥) في «ت»: "وقرأه نافع وابن عامر برفع الميم".
 (٦) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٥٢٦)، والتيسير للداني: (ص ١٧٩)، والنشر لابن الجزري: (٣٤٩/٢).
 (٧) مختصر التبيين: (١٠٠٨/١-١٠٠٩)؛ وانظر أيضاً: (٤٩٤/٣).
 (٨) وهو الذي جرى عليه العمل - أي الحذف - حيث وقع.
 انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٧)، وسمير الطالبيين للضباع: (ص ٥٤).
 (٩) قال الرجراجي في تنبيه العطشان (ص ٤٧٣) بعد انتهائه من شرح هذا البيت: «واعترض على الناظم: بسكوته على ثلاثة ألفاظ ذكرها صاحب المنصف بالحذف، وهي: ﴿طَبَّ﴾ [النساء: ٣]، و﴿نُظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢]، و﴿الْجَهْلِيَّةُ﴾ [آل عمران: ١٥٤]؛ لأنه قال في المنصف:

وَالْجَهْلِيَّةُ كَذَا فَصْلُهُ
 ثُمَّ تَنْزَعْتُمْ كَذَا أَسْطِيزُ
 ثُمَّ رُوْسِي وَثُمَّ طَبَا
 بِالْحَدْفِ إِنْ تَطَّهَرَا مِثْلَهُ
 ثُمَّ الْقَلْبُ مَعَ الْقَنْطِيرِ
 وَمِثْلُهُ نُظِرَةٌ كِتْبَا

وقد جمعت هذه الألفاظ الثلاثة في هذا البيت، وهو قولنا:

وَمُنْصِفٌ نُظِرَةٌ وَطَبَا
 وَالْجَهْلِيَّةُ حَذْفَهَا أَصَابَا

الفصل الرابع

مَا اتَّفَقَ أَوْ اختلفَ عَلَى حَذْفِ أَلِفِهِ
وَنظَائِرِهِ مِنَ الْأَعْرَافِ إِلَى مَرْيَمَ

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[١٨٩] مَا جَاءَ مِنْ أَعْرَافِهَا لِمَرْيَمَ ❀❀❀ عَنِ الْجَمِيعِ أَوْ لِبَعْضِ رُسَمًا

هَذَا هُوَ الْجُزْءُ الثَّانِي.

قَوْلُهُ: «مَا جَاءَ»، «مَا» مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى: «الَّذِي»، وَهِيَ مَفْعُولَةٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ بِمَعْنَى: «أَذْكُرُ»؛ أَوْ حَبْرُ ابْتِدَاءٍ مَحذُوفٌ بِمَعْنَى: «هَذَا مَا جَاءَ»، أَي: مَا أَتَى.

وَقَوْلُهُ: «مِنْ أَعْرَافِهَا» أَي: مِنْ أَعْرَافِ السُّورِ، فَأَضَافَهَا إِلَى سُورِ الْقُرْآنِ لِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ السُّورُ مِنْ ذِكْرِ الْأَعْرَافِ.

وَهَذَا كَقَوْلِ الْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي «الْعَقِيلَةِ»:

« وَبَيْنَ نَافِعِهِمْ »^(١)

أَي: نَافِعُ الْقُرَّاءِ.

وَقَوْلُهُ فِي حِرْزِ الْأَمَانِيِّ:

« أَبُو عَمْرِهِمْ وَالْيَحْصِيْبِيُّ ابْنُ عَامِرٍ »^(٢)

فَأَضَافَهُ إِلَى الْقُرَّاءِ أَيْضًا؛ كَذَلِكَ هَذَا.

[وَقَوْلُهُ: «لِمَرْيَمًا» أَي: لِسُورَةِ مَرْيَمَ.

و«مِنْ» فِي قَوْلِهِ: «مِنْ أَعْرَافِهَا» لِابْتِدَاءِ الْعَايَةِ، وَانْتِهَائِهَا: سُورَةُ مَرْيَمَ [كَمَا قَالَ] (٣) [٤].
وَقَوْلُهُ: «عَنِ الْجَمِيعِ» أَي: عَنْ جَمِيعِ الرُّوَاةِ عَنِ الْمَصَاحِفِ.

وَقَوْلُهُ: «أَوْ لِبَعْضِ رُسَمًا» أَي: أَوْ بَعْضِ الرُّوَاةِ، وَ«رُسَمًا» أَي: كُتِبَ.

وَالْأَلْفُ فِي «مَرْيَمًا» وَ«رُسَمًا» لِإِطْلَاقِ الْقَافِيَةِ.

وَكَأَنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: أَذْكُرُ الَّذِي جَاءَ مِنَ الْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ [عَنْ جَمِيعِ الرُّوَاةِ، وَمَا جَاءَ عَنْ

بَعْضِهِمْ مِنْ ذَلِكَ دُونَ بَعْضٍ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: أَذْكُرُ فِي هَذَا الْجُزْءِ مَا] (١) اتَّفَقُوا عَلَيْهِ مِنَ الْحَذْفِ

وَالْإِثْبَاتِ، وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ.

(١) البيت رقم (٤٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٨٣).

(٢) البيت رقم (٤١) من حرز الأمانى للشاطبي (ص ٤).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) سقطت من «ت».

وهذه الترجمة [تحوز] (٢) ما فيها وما يأتي بعدها، ولا يدخل فيها ما تقدم قبلها.

ثم قال رحمه الله:

[١٩٠] والحذف في التنزيل في بيتنا ❀❀❀ وفي تشقون وفي رفتنا

بدأ في الباب بما أحرر في الترجمة، لأنه قدم في الترجمة الاتفاق وأحرر الاختلاف، فبدأ به، ونسب الحذف لأبي داود في هذه الثلاثة الألفاظ التي ذكر في البيت (٣). [٦٧/ب] أما «بيتنا» فأتى في ثلاث مواضع:

في الأعراف موضعان: أولهما: ﴿فَجَاءَهَا بِأَسْنَابَيْتَا أَوْ هُم قَائِلُونَ﴾ [الآية: ٤]، وثانيهما:

﴿أَفَأَمِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنَاتٍ وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ [الآية: ٩٧].

وفي يونس: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَيْتُمْ عَذَابُهُ بَيِّنَاتٍ أَوْ نَهَارًا﴾ [الآية: ٥٠] (٤).

وأما «تشقون» فهو متحد، لم يأت إلا في موضع واحد في سورة النحل: ﴿الَّذِينَ كُنْتُمْ

تُشَقَّقُونَ فِيهِمْ﴾ [الآية: ٢٧].

قال فيه: «بحذف الألف» (٥).

وأما «رفتنا» [أتى] (٦) في موضعين: في سورة الإسراء: ﴿وَقَالُوا آءِذَا كُنَّا عِظْمًا وَّرُفْنًا

آءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا﴾ [الآية: ٤٩]، وكذلك في آخرها (٧)، وكلاهما محذوف الألف (٨).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في «س»: «تحوي».

(٣) وهو الذي عليه العمل في الألفاظ الثلاثة، ولم يتعرض لذكرها الإمام الداني.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٧٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٧١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٨)،

وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٠ و ٥٤ و ٦٣).

(٤) قال في مختصر التبيين (٣/٥٣٠): «﴿بَيِّنَاتٍ﴾ بحذف الألف»؛ وانظر أيضا: (٣/٥٥٣).

(٥) مختصر التبيين: (٣/٧٧٠).

(٦) زيادة من «ت».

(٧) [الآية: ٩٢].

(٨) انظر: مختصر التبيين: (٣/٧١٩ و ٣/٧٩٦).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[١٩١] وَفِي تَخَطُّبِي وَفِي دَرَاهِمٍ ❀❀❀ وَفِي اسْتَقْلَمُوا بَخَعٍ وَعَلَصِمَ

كُلُّ مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ لِأَبِي دَاوُدَ (١)، وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَهُ مِنَ الْأَيَّاتِ إِلَى قَوْلِهِ: «وَلَكِنْ عَنْهُمَا» (٢).

قَالَ: «وَفِي تَخَطُّبِي» [أَي: وَالْحَذْفُ فِي «تَخَطُّبِي»] (٣)، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ❀ وَلَا

تُخَطِّبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا ❀ [الآية: ٣٧] فِي سُورَةِ هُودٍ، وَمِثْلُهُ فِي سُورَةِ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (٤).

قَالَ: «وَفِي دَرَاهِمٍ» أَي: وَكَذَلِكَ الْحَذْفُ فِي ❀ دَرَاهِمٍ ❀ (٥)، وَهُوَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ فِي سُورَةِ

يُوسُفَ: ❀ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ ❀ [الآية: ٢٠].

ثُمَّ قَالَ: «وَفِي اسْتَقْلَمُوا» كَذَلِكَ أَيْضًا (٦)، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ: ❀ فَمَا

اسْتَقْلَمُوا لَكُمْ ❀ [الآية: ٧]، وَمِثْلُهُ فِي سُورَةِ [حَم] السَّجْدَةِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ❀ إِنَّ الَّذِينَ

(١) أَي: بِالْحَذْفِ فِيهَا كُلِّهَا عَدَا لَفْظَةَ ❀ عَلَصِمَ ❀ وَسِيَاقِي التَّنْبِيهِ عَلَيْهَا فِي مَوْضِعِهَا.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٧٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٧٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٨).

(٢) البيت رقم: (١٩٦).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) [الآية: ٢٧].

أَي: أَمَّا بِالْحَذْفِ فِي الْمَوْضِعِينَ، وَعَلَيْهِ جَرَى الْعَمَلُ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا الدَّانِي.

انظر: مختصر التبيين: (٣/٦٨٤-٦٨٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٥).

(٥) وَعَلَيْهِ جَرَى الْعَمَلُ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا الدَّانِي إِلَّا أَنْ النَّائِطِي فِي نَشْرِ الْمَرْحَانِ قَالَ فِيهِ بِحَذْفِ الْأَلْفِ لِأَنَّهُ جَمْعٌ يُوَازِنُ

«مفاعل».

انظر: مختصر التبيين: (٣/٧١١)، ونشر المرجان للنائطي: (٣/٢٠٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٨)، وسمير الطالبين

للضباع: (ص ٤٦).

(٦) أَي بِالْحَذْفِ لِأَبِي دَاوُدَ، وَعَلَيْهِ جَرَى الْعَمَلُ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهَا الدَّانِي

انظر: مختصر التبيين: (٣/٦١١ و ١٠٨٤/٤ و ١٢٣٦/٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٨)، وسمير الطالبين للضباع:

(ص ٤٠).

قَالُوا رَبَّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا ﴿[الآية: ٣٠]، ومثله في سُورَةِ الْأَحْقَافِ (١)، وفي سُورَةِ الْجِنِّ: ﴿وَالْوَاكِلِينَ اسْتَغَاثُوا إِلَىٰ ظِلِّهِمْ لَوِ اتَّخَذُوا آلَاءَ الْبِحَارِ﴾ [الآية: ١٦].

وقوله: «بَخِيع» أراد: «وبَخِيع» بحذف واو العطف، وأراد قوله تعالى في سُورَةِ الْكَهْفِ: ﴿فَلَعَلَّكَ بَخِيعُ نَفْسِكَ﴾ [الآية: ٦]، [ومثله في أوّل سُورَةِ الشُّعَرَاءِ: ﴿لَعَلَّكَ بَخِيعُ نَفْسِكَ﴾ (٢) أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: ٣].

وقوله: «وَعَصِمَ» أراد قوله في سُورَةِ هُودٍ: ﴿لَا عَصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الآية: ٤٣]، ومثله في سُورَةِ غَافِرٍ: ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَصِمَ﴾ [الآية: ٣٣] (٣). وهذه الألفاظ التي ذكر هنا هي المنبّه عليها؛ أي: على مثلها في صدر هذا الرجز في قوله: «مُنَوَّعًا يَكُونُ أَوْ مُتَّحِدًا» (٤)، هذا هو المتحد؛ يعني: هذا اللفظ من غير زيادة في أوله ولا آخره.

ثُمَّ قَالَ كَلَّ اللَّهُ [وَنَفَعَنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[١٩٢] وَيَتَوَرَّى وَكَذَا أَوَّاهُ ❖❖❖ بَضْعَةٌ وَصَلْبِي حَرْفَاهُ

وقوله: «وَيَتَوَرَّى» وأراد قوله تعالى في سُورَةِ النَّحْلِ: ﴿يَتَوَرَّى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ﴾ [الآية: ٥٩].

(١) [الآية: ١٣].

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) وموضع ثالث في سورة يونس: ﴿مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَصِمَ﴾ [الآية: ٢٧].

وظاهر كلام الناظم الإطلاق بالحذف في لفظة «عَصِمَ» كغيرها من الألفاظ المذكورة في البيت، وليس كذلك؛ إذ نص على الحذف في موضعي هود وغافر، واختار إثبات الألف في موضع سورة يونس فقال في مختصر التبيين (٣/٦٥٦): «عَصِمَ» رسمه الغازي بن قيس في كتابه بغير ألف، ولم أروه عن غيره، ولا أمتنع من الألف، وهو اختياري». وعليه ذهب المغاربة إلى إثبات موضع يونس وحذف موضعي هود وغافر، ورجح هذا ابن القاضي والمارغني وقوفاً على النص وإتباعاً لأبي داود، وذهب المشارقة إلى إثبات الألف في المواضع الثلاثة سحبا لاختيار أبي داود في موضع يونس على موضعي هود وغافر تقليلاً للخلاف، وطردها للباب، وموافقة للداي.

انظر: مختصر التبيين: (٣/٦٥٦ و ٣/٦٨٥ و ٤/١٠٧٣)، وتبيينه العطشان للجراحي: (ص٤٧٦)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص٦٧٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص١٠٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٥٣).

(٤) البيت رقم: (٣٥).

قال في «التنزيل»: « وَيُنَوِّرِي ﴿١﴾ بِيَاءٍ بَعْدَ الرَّاءِ، مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ قَبْلَهَا» (١).
وهو متّحد لم يأت إلا في هذه السورة (٢).

[وقوله: «وَكَذَا أَوْه» أي: محذوف كالذي قبله، وهما موضعان في سورة التوبة: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّهٌ حَلِيمٌ﴾ (الآية: ١١٤)، وفي هود: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّهٌ مُنِيبٌ﴾ (الآية: ٧٥) محذوف الألف بين الواو والهاء (٣) [(٤).

وقوله: «بِضَعَّة» يُريد: «وبِضَعَّة» بحذف واو العطف، وأراد قوله في سورة يوسف: ﴿وَأَسْرُوهُ بِضَعَّةً﴾ (الآية: ١٩)، وفيها: ﴿وَقَالَ لِفَتْنِهِ اجْعَلُوا بِضَعْتَهُمْ﴾ (الآية: ٦٢)، [وقبلها]: ﴿وَجئْنَا بِبِضَعَةٍ مُزَجَلَةٍ﴾ (الآية: ٨٨)، كلها محذوفة الألف حيث ما أتت (٥).

وقوله: «وصاحبي حرفاه» وأراد الموضعين في سورة الصديق عليه السلام (٦): ﴿يَصْحَبِي السِّجْنِ ءَأَرْبَابٌ﴾ (الآية: ٣٩)، و﴿يَصْحَبِي السِّجْنِ أَمَّا أَحَدُكُمْ فَسَقَى رَبَّهُ حَمْرًا﴾ (الآية: ٤١)، بحذف الألفين في الكلمتين [قبل الصاد وبعدها] (٧) (٨).

(١) مختصر التبيين: (٧٧٣/٣).

(٢) وهو الذي عليه العمل - أي: الحذف - ولم يتعرض له أبو عمرو الداني. دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

(٣) لأبي داود وحده حيث قال في مختصر التبيين (٦٤٢/٣) في موضع سورة التوبة: «﴿لَأَوْه﴾ بغير ألف بين الواو والهاء ومثله في هود: «﴿أَوْه مُنِيب﴾».

وهي ثابتة عند الداني لأنها على وزن "فَعَّال"، وهو أحد الأوزان التي يُثبت فيها الألف، وجرى العمل فيه بالحذف.

انظر: المقنع: (ص ٤٤)، ومختصر التبيين: (٦٩١/٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) أي: لأبي داود وحده، وعليه جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني، ونسب الضباع له الحذف سهوا منه.

انظر: مختصر التبيين: (٧٢١-٧٢٢/٣)، وتنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٧٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٧٣-٦٧٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٢).

(٦) أي: سورة يوسف عليه السلام.

(٧) أي: لأبي داود، وقال الناطي: «وحذفها أولى وأوثق»، وعليه جرى العمل، ولم يتعرض لهما الإمام الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٧١٦-٧١٧/٣)، ونثر المرجان للناطق: (٢٢٦/٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥١).

(٨) سقطت من الأصل.

ثم قال رحمه الله:

[١٩٣] أَسْمِيَهُ رُهْبَانَهُمْ مَوْزِينَ ❀❀❀ وَمُنْصِفٍ بِصَحْبٍ يُضْهِونُ^(١)

وقوله: «أَسْمِيَهُ» أراد: «وَأَسْمَعُهُ» وأتى به محكيًا، وأراد قوله في سورة الأعراف: ❀❀❀ وَذَرُّوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمِيَهُ ❀❀❀ [الآية: ١٨٠] (٢).

قال في «التنزيل»: «❀❀❀ فِي أَسْمِيَهُ ❀❀❀ بِحذف الألف بين الميم والياء المكسورة المهموزة» (٣).

وقوله: «رُهْبَانَهُمْ» أراد: «ورُهْبَانَهُمْ» فحذف واو العطف، وهو لفظ [أ/٦٨] مقصود، ولو أراد الإطلاق لقال: «رُهْبَانًا»، لأن لفظ «رُهْبَانًا» المنكر يدخل تحته المعرف، ولا يدخل المنكر تحت المعرف، وأراد قوله تعالى: ❀❀❀ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ ❀❀❀ [الآية: ٣١] في سورة التوبة.

ولم يذكر أبو داود غيره بالحذف (٤)، مثل: ❀❀❀ وَرُهْبَانًا ❀❀❀ [الآية: ٨٢] في سورة العقود، ❀❀❀ وَالرُهْبَانَ ❀❀❀ [الآية: ٣٤] في سورة التوبة.

وقوله: «مَوْزِينَ» أراد: «ومَوْزِينَ» بحذف واو العطف.

قال في «التنزيل» في سورة الأعراف: «❀❀❀ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ ❀❀❀ [الآية: ٨] بِحذف الألف بين الواو والزاي في الموضعين (٥)، وحيث ما ورد في جميع القرآن» (٦).

(١) في الأصل هذا البيت مقدم ذكره مع البيت الذي قبله.

(٢) وينبغي هنا تقييده بالمضاف إلى ضمير الغائب احترازًا من غيره لأنه ثابت باتفاق.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٧٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٧٥).

(٣) مختصر التبيين: (٥٨٥/٣).

وعليه جرى العمل، ولم يتعرض له الداني. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٤) قال في مختصر التبيين (٦٢٠/٣): «❀❀❀ وَرُهْبَانَهُمْ ❀❀❀» بغير ألف؛ وعليه جرى العمل، ولم يتعرض له الداني.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٧٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٧٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٩)،

وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٠).

(٥) الموضع الآخر في: [الآية: ٩].

(٦) مختصر التبيين: (٥٣١/٣)؛ وعليه جرى العمل، ولم يتعرض له الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٠٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

وقوله: «ومُنْصِفٌ» أراد: «وصاحبُ المنصفِ» بحذفِ «صاحبٍ»، أي: الألفِ في «صاحبٍ» حيثما جاء وورد في القرآن^(١).

وكذلك حذفُ أَلِفٍ ﴿يُضْهِتُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الآية: ٣٠] في سورة التوبة^(٢). وهذا من الأحرف التي تبه عليها في الصدر في قوله: «وربما ذكرت بعض أحرف»^(٣).

ثم قال:

[١٩٤] ولم يجيء في سور التنزيل ❀❀❀ إلا بلام الجر في التنزيل

يريد: ولم يأت لفظ «صاحبٍ» وإن كان ﴿يُضْهِتُونَ﴾ أقرب، لأنه لفظ متحد، ولفظ «صاحبٍ» متعدّد.

وقوله: «في سور التنزيل» أي: في سور القرآن.

«إلا بلام الجر في التنزيل» أي: في الكتاب المسمى بـ«التنزيل» لأبي داود. فكأنه يقول لما ذكر لفظ «صاحبٍ» في «المنصف» محذوف الألف مطلقاً أراد أن يخبر بمدّهم أبي داود فيه، فقال: لم يأت بحذف الألف من لفظ «صاحبٍ» في «التنزيل» لأبي داود إلا ما كان في أوله لام الجر، وهما موضعان:

في سورة التوبة: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾ [الآية: ٤٠].

وفي سورة الكهف: ﴿فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الآية: ٣٤].

ذكر ذلك أبو داود في سورة براءة^(٤)، ولم يذكر غير هذين الموضعين^(٥).

(١) وعبارته في المنصف كما نقل ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٧٧):

«وجاءوا لفظه صاحب».

(٢) أي: أن كلمتي ﴿صاحبٍ﴾ و﴿يُضْهِتُونَ﴾ جاءا بالحذف مطلقاً لصاحب المنصف؛ وهو الذي جرى عليه العمل. انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٧٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٧٦- ٦٧٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٠)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥١).

(٣) البيت رقم: (٢٨).

(٤) قال في مختصر التبيين (٦٢٣/٣): ﴿لِصَاحِبِهِ﴾ بغير ألف، ومثله في سورة الكهف: ﴿لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾.

(٥) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٧٨): «وقد وجد بخط الناظم عوض هذا البيت:

ثُمَّ قَالَ كَذَّبَتْهُ:

[١٩٥] وَفِيهِ أَيْضاً جَاءَ لَفْظُ كَذِبٍ ❀❀❀ مِيقَاتُ مَعَ مَشْرِقٍ مَعْرَبٍ

قَوْلُهُ: «فِيهِ» يُرِيدُ: فِي «التَّنْزِيلِ» لِأَبِي دَاوُدَ بِالحَذْفِ «لَفْظُ كَذِبٍ»^(١)، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ هُودٍ: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَذِبٌ﴾ [الآية: ٩٣]، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ مِنْ لَفْظِهِ^(٢).

وَقَوْلُهُ: «مِيقَاتُ» أَرَادَ: «وَمِيقَاتُ» بِحَذْفِ وَاوِ العَطْفِ، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الأَعْرَافِ: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ﴾ [الآية: ١٤٢]، وَمِثْلُهُ: ﴿لَمِيقَاتِنَا﴾ [الآيتين: ١٤٣، ١٥٥] بِحَذْفِ الألفِ فِيهِمَا^(٣)، وَفِي سُورَةِ الشُّعْرَاءِ: ﴿فَجَمَعَ السَّحَرَةُ لِمِيقَاتِ يَوْمٍ مَعْلُومٍ﴾ [الآية: ٣٨].

وَقَوْلُهُ: «مَعَ مَشْرِقٍ» [أَي: «مَشْرِقِ الأَرْضِ»] [الأعراف: ١٣٧].

وَقَوْلُهُ: [(٤) «مَعْرَبٍ» أَرَادَ: «وَمَعْرَبٍ» بِحَذْفِ وَاوِ العَطْفِ، [وَأَرَادَ حَذْفَ الألفِ فِي الكَلِمَتَيْنِ كَمَا فِي البَيْتَيْنِ قَبْلَهُمَا؛ وَكُلُّ ذَلِكَ فِي التَّنْزِيلِ (٥)]^(٦)، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ

وَلَمْ يَجِئْ فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ إِلَّا بُعِثَ السَّلَامُ فِي التَّنْزِيلِ

وهو مثل بيت الأصل «.

(١) انظر: مختصر التبيين (٣/٦٩٩ و٤/١٠٥٦ و٤/١٠٧٢).

(٢) أي: أنه بالحذف له مطلقاً، وعليه جرى العمل، ولم يوافقه الداني إلا على موضع الزمر كما سيبين في البيت بعده.

انظر: المقنع: (ص١٣)، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص٤٨٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص٦٧٩)، ودليل الحيران للمارغي: (ص١١٠)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٥٧).

(٣) أي: أنه بالحذف لأبي داود مطلقاً، وعليه جرى العمل، وأما الداني فقد نصَّ على إثبات ألف ما جاء على وزن «فعلان» وهذا منه.

انظر: المقنع: (ص٤٤)، ومختصر التبيين: (٣/٥٧٠ و٣/٥٧٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص٦٧٩)، ودليل الحيران للمارغي: (ص١١٠)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٥٦).

(٤) سقطت من «س».

(٥) انظر: مختصر التبيين (٣/٥٦٧).

(٦) سقطت من الأصل.

الأعراف: [(١) ﴿مَشْرِقَ الْأَرْضِ وَمَغْرِبَهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧] بِحَذْفِ الْأَلِفِ حَيْثُ مَا وَقَعَتْ هَذِهِ [الكلمات] (٢)، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِ النَّاطِمِ: «كُلًّا» أَي: جَمِيعُ مَا وَقَعَ مِنْهَا فِي الْقُرْآنِ (٣).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَغَفَرَ لَنَا وَهُ]:

[١٩٦] كَلًّا، وَقَدْ جَاءَ كَذَاكَ فِيهِمَا ❀❀❀ لَدَى الْمَعَارِجِ وَلَكِنْ عَنْهُمَا

تَقَدَّمَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِفْرَادُ الْحَافِظِ بِمَا اخْتَصَّ بِهِ مِنْ حَذْفِ ﴿الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [الآية: ٤٠] [فِي سُورَةِ الْمَعَارِجِ، فَاسْتَدْرَكَهُ بِقَوْلِهِ: «عَنْهُمَا».

وَقَوْلُهُ: «كُلًّا» أَي: جَمِيعُ لَفْظِ ﴿الْمَشْرِقِ﴾ ﴿وَالْمَغْرِبِ﴾ [(٤)] كَمَا قَدَّمْنَا بِحَذْفِ الْأَلِفِ لِأَبِي دَاوُدَ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ (٥)، وَفِي سُورَةِ وَالصَّافَاتِ (٦)، وَفِي سُورَةِ الْمَعَارِجِ (٧).

وَقَوْلُهُ: «وَقَدْ جَاءَ كَذَاكَ» أَي: كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ، «فِيهِمَا» يَعْنِي: لَفْظَ ﴿الْمَشْرِقِ﴾

﴿وَالْمَغْرِبِ﴾.

[لَدَى الْمَعَارِجِ] أَي: فِي سُورَةِ الْمَعَارِجِ، وَهِيَ سُورَةٌ سَأَلَ سَائِلٌ؛ وَأَرَادَ: قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿فَلَا أَسْمِ رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [الآية: ٤٠] [(٨)].

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في الأصل: «اللفظة».

(٣) وهذا لأبي داود وحده، وعليه العمل، ولم يذكر الداوي منه إلا الذي في سورة المعارج كما سيبينه في البيت الموالي. انظر: المقنع: (ص ١٤)، وتبنيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٨١)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٧٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٠)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٠ و ٥٤).

(٤) سقطت من "ت".

(٥) في: [الآية: ١٣٧]؛ وانظر: مختصر التبيين: (٥٦٧/٣).

(٦) في: [الآية: ٥]؛ وانظر: مختصر التبيين: (١٠٣١/٤).

(٧) في: [الآية: ٤٠]؛ وانظر: مختصر التبيين: (١٢٣٠/٥).

(٨) سقطت من الأصل.

وقوله: «ولكن عنهما» أي: عن أبي عمرو وأبي داود؛ لقوله: «وكل ما جاء بلفظ عنهما»^(١) البيت، وأراد أن أبا عمرو لم يذكر في «المقنع» بالحذف من لفظ «المشرق»^(٢) والمغرب إلا ما في سورة المعارج، ذكره فيما رواه قالون عن نافع^(٣).
 [ويحتمل أن يكون أعاد ذكر أبا داود مع أبي عمرو، وفي ذكر [ب/٦٨]
 «المشرق والمغرب» في سورة المعارج لكونه وافقه على الألفاظ التي ذكر بعده: «هو كذب»^(٤)
 [الآية: ٣] في الزمر، و«الكفر» [الآية: ٤٢] في الرعد، وإلا فقد تقدم ذكر أبي داود وأن مذهبه في لفظ «المشرق والمغرب»، فلا فائدة في إعادته.
 فكان حقه أن يفرد أبا عمرو بما انفرد به فأعاده - والله أعلم - ليبيّن عليه ما بعده كما قدّمنا [٣].

ثم قال رحمه الله:

[١٩٧] وكذب في زمر، والكفر في الرعد، مع مسكن تزور

كل ما في هذا البيت اتفق الشيخان على حذف الألف فيها، وهي أربع كلمات:
 «كذب» في سورة الزمر، احترز من غيره الذي حذفه أبو داود، و«الكفر» في سورة الرعد، «مسكن»، مطلقاً، «تزور» لفظ متحد في سورة الكهف.
 وقوله: «وكاذب» يريد: عنهما، عطفًا على ما قبله: «ولكن عنهما» ثم قال: «وكذب في زمر» أي: في سورة الزمر، وأراد قوله تعالى: «كذب كفار» [الآية: ٣].
 ذكره في «المقنع» في الباب المروي عن نافع^(٤)، وأبو داود حذفه كله؛ لا هذا ولا غيره، وإنما قيده بالسورة، لأن أبا عمرو لم يوافق أبا داود إلا عليه.

(١) البيت رقم: (٣٨).

(٢) انظر: المقنع (ص ١٤).

(٣) سقطت من «س».

(٤) المقنع: (ص ١٣).

وقوله: «والكفر في الرعد» أراد قوله تعالى في سورة الرعد: ﴿وَسِعَلُ الْكُفْرُ لِمَنْ

عُقِبَ الدَّارِ﴾ [الآية: ٤٢].

اتفق الشيخان على حذف ألفه^(١)، وإنما قيده بالسورة احترازاً من لفظه في غيرها، لأنه ثابت كله إلا هذا.

وفي هذا الذي في الرعد قراءتان في السبع مشهورتان^(٢): بالجمع والإفراد، ورسمه بغير ألف أن يحتمل القراءتين معاً، فمن قرأ بالإفراد قدر حذف الألف بين الكاف والفاء، ومن قرأه بالجمع قدر حذف الألف بعد الفاء، وهذا مما اختلف القراء فيه، ولم يختلفوا في رسمه. ذكره أبو عمرو في الباب في القبيل المروي عن نافع^(٣).

وقال أبو [عبيد]^(٤) القاسم بن سلام: «هكذا رأيتها في الذي يقال له الإمام»^(٥)، يريد: مصحف عثمان الذي اشتري له من خزائن بعض الأمراء^(٦).

(١) ووافقهما أيضاً الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٨٣) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٦٧).

(٢) قرأه ﴿الكُفْرُ﴾ بالجمع: ابن عامر وعاصم والكسائي وحلف ويعقوب، وقرأه الباقون وهم: ابن كثير وأبو عمرو ونافع وأبو جعفر ﴿الكُفْرُ﴾ بالإفراد.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٦٩)، والتيسير للداي: (ص ١٣٤)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٩٨).

(٣) المقنع: (ص ١٢).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) المقنع: (ص ١٥).

ونقل اللبيب عن أبي عبيد أيضاً: «رأيت في الإمام مصحف عثمان بن عفان ﴿الكُفْرُ﴾ على خمسة أحرف ليس فيه ألف قبل الفاء».

ونقل عن أبي عمر أحمد بن محمد الطلمنكي: «وكتبوا في جميع مصاحف أهل الأمصار في الرعد: ﴿وَسِعَلُ الْكُفْرُ لِمَنْ﴾ بغير ألف قبل الفاء ولا بعدها».

ثم قال اللبيب: «وكذلك رواه قالون عن نافع، ولم يقل أحد أنه كتب بألف أصلاً وإنما قلت ذلك لاختلاف القراء فيه».

فهذا إذن إجماع من المصاحف جميعاً على رسمه بدون ألف، وعليه جرى العمل.

انظر: الدرر الصقيلة للبيب (مخطوط): [٣٧/أ-ب]، وتنبية العطشان للجرجاني: (٤٨٣)، وفتح المنان لابن عاشر:

(٦٨٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٧).

(٦) وكذلك رواه أبو عمرو في المقنع (ص ١٦) بسنده: «عن اليزيدي قال: في مصاحف أهل المدينة ومكة ﴿وَسِعَلُ

الْكُفْرُ﴾ على الواحد» كما سيذكر الشيخ أبو داود.

وقال أبو داود: « وَكُتِبُوا ﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكُفْرُ لِمَنْ عَقَبَى الدَّارِ ﴾ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ قَبْلَ الْفَاءِ وَبَعْدَهَا، هَذِهِ رِوَايَتُنَا عَنْ نَافِعِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ الْمَدَنِيِّ الْغَازِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَرَوَيْنَا عَنْ الْيَزِيدِيِّ أَنَّهُ قَالَ: فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الْكُفْرُ لِمَنْ عَقَبَى الدَّارِ ﴾ عَلَى الْوَاحِدِ، أَيْ: عَلَى التَّوْحِيدِ وَهُوَ الْإِفْرَادِ، وَرَسْمُهُ بِغَيْرِ أَلْفٍ قَبْلَ الْفَاءِ وَبَعْدَهَا.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو دَاوُدَ [سَلِيمَانُ بْنُ نَجَاحٍ] (١): وَالْكُوفِيُّونَ وَابْنُ عَامِرٍ يَقْرَأُونَهُ عَلَى الْجَمْعِ، وَلَمْ يَرَسْمُهُ فِي الْمَصَاحِفِ مِنَ الصَّحَابَةِ بِأَلْفٍ قَبْلَ الْفَاءِ وَلَا بَعْدَهَا [وَاحِدًا] (٢) (٣). وَقَوْلُهُ: «مَعَ مَسْكِنٍ» يُرِيدُ: بِالْحَذْفِ لَهُمَا (٤)، وَهُوَ لَفْظٌ مُطْلَقٌ حَيْثُ جَاءَ فِي كِتَابِ اللَّهِ.

وَقَدْ طَالَعْتُ نُسخًا مِنْ «الْمُقْنَعِ» فَمَا رَأَيْتُهُ ذَكَرَهُ، وَالتَّائِظُ صَادِقٌ فِيمَا قَالَهُ، لَعَلَّ أَبَا عَمْرٍو ذَكَرَهُ فِي النُّسخَةِ الَّتِي طَالَعَهَا التَّائِظُ، وَمَا رَأَيْتُ أَبَا عَمْرٍو ذَكَرَ مِنْهُ إِلَّا الَّذِي فِي سُورَةِ سَبَأٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ﴾ [الآية: ١٥]، ذَكَرَهُ فِي الْقَبِيلِ الْمَرْوِيِّ عَنْ نَافِعٍ (٥).

وَأَمَّا أَبُو دَاوُدَ فَذَكَرَهُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ - فِي [حِزْبٍ] (٦) ﴿وَإِذَا لَقُوا﴾ (٧) - فِي قَوْلِهِ:

﴿وَيَا لَوْلَدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ﴾ [الآية: ٨٣]

(١) سقطت من «س»، وهي مثبتة أيضًا في مختصر التبيين.

(٢) في «س»: «أحد».

(٣) مختصر التبيين: (٧٤٣-٧٤٤).

(٤) وافقهما الشاطبي على حذف موضع سورة سبأ، وجرى العمل بالحذف فيه مطلقًا، عدا المصحف الذي يرسم الداني. انظر: البيت رقم (١٠٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٧)، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٤٨٣)، وفتح

المنان لابن عاشر: (ص ٦٨١)، ودليل الحيران للمارغني: (١١١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٨).

(٥) انظر: المقنع (ص ١٣).

وقال في فصل ما أجمع عليه كتاب المصاحف (ص ١٣): «وكذا حذفها بعدها - أي: السين - في .. و﴿مَسْكِنِهِمْ﴾».

ونقل ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٨٢) عن بعض المحققين قوله في تصحيح هذا البيت:

«وعنهما الحذف وافي وفي مسكنهم وعن سليمان فيه الحذف كيف جرى»

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) أي: في بداية الحزب الثاني [الآية: ٧٦].

[قال: «**وَالْمَسْكِينِ**»] ^(١) بحذف الألف؛ سواء كان معرفاً بالألف واللام، أو غير معرف، أو كان جمع «مسكين» أو «مسكن» ^(٢).
وقوله: «تزور» بحذف واو العطف، وأراد قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿تَزَوَّرُ عَنْ كَهْفِهِمْ﴾ [الآية: ١٧]، هو محذوف لهما أيضاً ^(٣).
ذكره أبو عمرو في «المقنع» في الباب المروي عن نافع ^(٤).
وقال أبو داود: «**تَزَوَّرُ عَنْ كَهْفِهِمْ**» بغير ألف بين الزاي والواو، على أربعة أحرف، واجتمعت على ذلك المصاحف، واختلف القراء فيه ^(٥): فقرأه ابن عامر اليحصبي ويعقوب الحضرمي على حال الرسم، مع إسكان الزاي وتشديد الراء **﴿تَزَوَّرُ﴾** [٦٩/أ] مثل: «تصفر وتحمر».
وقرأه الباقون بفتح الزاي وألف بعدها وتخفيف الزاي، إلا أن الكوفيون ^(٦) يخففون الزاي، والحرميان ^(٧) وأبو عمرو ^(٨) يشددونها ^(٩).
قلت: فهو مما اتفقت المصاحف على رسمه واختلف القراء فيه مثل: **﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾** [الفاحة: ٤].

ثم قال **﴿لَهُ﴾** [ونفعنا به وغفر لنا وله]:
[١٩٨] وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَذْبَرَهُمْ ❀❀❀ **ثُمَّ بَغَيْرِ الرَّعْدِ أَعْنَقَهُمْ**

- (١) سقطت من الأصل.
(٢) مختصر التبيين: (١٧٣/٢).
(٣) ووافقهما على حذفه الإمام الشاطبي، وبذلك جرى العمل.
انظر: البيت رقم (٨٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٧٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١١)، وسمير الطالبين: (ص ٤٨).
(٤) انظر: المقنع (ص ١٢).
(٥) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٨٨)، والتيسير للداني: (ص ١٤٢)، والنشر لابن الجزري: (٣١٠/٢).
(٦) وهم: حمزة وعاصم والكسائي وخلف العاشر.
(٧) وهما: نافع وابن كثير.
(٨) ووافقهم أيضاً: أبو جعفر المدني.
(٩) مختصر التبيين: (٨٠٤/٣).

هَذَا الَّذِي ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ هُوَ لِأَبِي دَاوُدَ (١).

«أَدْبَرَهُمْ» بِضَمِّ الرَّاءِ مُعْرَبٌ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالْحَبْرُ فِي الْمَجْرُورِ، أَوْ فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ، وَكِلَاهُمَا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَلَمْ يَحذف مِنْهُ إِلَّا مَا كَانَ هَكَذَا بِالْهَاءِ وَالْمِيمِ (٢)، [مِثْلُ: ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَرَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٠] (٣).
وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ إِلَّا «دُبْرٌ»، وَلَوْ قَالَ: «الْأَدْبَارُ»، أَوْ «أَدْبَارًا» لَدَخَلَ فِيهِ ﴿وَأَدْبَرَهُمْ﴾، مِثْلَ مَا قَدَّمْنَا فِي «رُهْبَانِهِمْ» (٤).

وَحَذَفُوا لَفْظَ ﴿أَعْنَقِهِمْ﴾ (٥) أَيْضًا إِذَا كَانَ هَكَذَا بِالْهَاءِ وَالْمِيمِ (٦) (٧)، وَلَمْ يَحذفِ ﴿الْأَعْنَاقِ﴾ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِيهِ الْعَكْسُ، كَمَا قُلْنَا فِي: ﴿أَدْبَرِهِمْ﴾ ﴿وَرُهْبَانِهِمْ﴾. وَاسْتَشْنَى مِنْ لَفْظِ ﴿الْأَعْنَاقِ﴾ الْحَرْفُ الَّذِي فِي سُورَةِ الرَّعْدِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [الآية: ٥] فَهُوَ ثَابِتُ الْأَلْفِ لَهُ (٨)، وَحَذَفُوا غَيْرَهُ.

(١) ولم يتعرض لذكر شيء منها الإمام الداني. انظر: مختصر التبيين (٦٠٣/٣).

(٢) وجاء في خمس مواضع: [الأنفال: ٥٠]، و[الحجر: ٦٥]، و[الإسراء: ٤٦]، و[محمد: ٢٥ و٢٧].

(٣) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٨٤): «أغفل الناظم ذكر الواقع في الأحزاب، والحشر، مع نص أبي داود على حذف ألفه، ولذلك زاد بعضهم فقال:

وحذفك الأدبـر في الأحزاب والحشر فاعلمن بلا ارتياب
ابن نجاح نص في التنزيل عليهما بالحذف يا خليل

وينبغي على ما تقرّر من قاعدة الناظم في النقل عن أبي داود، أن يحذف له جميع ما من الأحزاب إلى آخر القرآن، فيحذف له الواقع في الفتح: ﴿وَلَوْ قَتَلْتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلَّوْا الْأَدْبَرَ﴾ [الآية: ٢٢].

وقد أصلحته على ما ينبغي، فقلت:

وعن أبي داود جا أدبـرهم كما من الأحزاب مع أعنقهم
لا الرعد والمنصف في ما حققا الأدبـر مع أعنقهم قد أطلقا

وانظر: مختصر التبيين: (٦٠٣/٣ و ٩٩٩/٤ - ١٠٠٠/٤ و ١١٩٦/٤)، وتنبية العطشان للحراحي: (ص ٤٨٤).

(٤) انظر: البيت رقم (١٩٣) وشرحه: (ص ٦٩٥).

(٥) ووقع في أربع مواضع: [الرعد: ٥] وهذا هو المستثنى لأبي داود، و[الشعراء: ٤]، و[يس: ٨]، و[غافر: ٧١].

(٦) أي: المضاف إلى ضمير الغائبين.

انظر: مختصر التبيين (٩٢١/٤ و ١٠٢١/٤ و ١٠٧٩/٤).

(٧) سقطت من الأصل.

ثُمَّ قَالَ كَلِمَتَهُ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[١٩٩] وَالْمُنْصِفُ الْأَدْبَرُ فِيهِ مُطْلَقًا ❀❀❀ وَفِيهِ أَعْنَقُهُمْ قَدْ أَطْلَقًا (٢)

قوله: «وَالْمُنْصِفُ الْأَدْبَرُ»؛ و«الْمُنْصِفُ» مُبْتَدَأٌ، [و«الْأَدْبَرُ»] فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ [٣].
وَقَوْلُهُ: «فِيهِ» أَي: فِي «الْمُنْصِفِ» حَالٌ مِنَ «الْأَدْبَرِ»، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، وَيَعْنِي:
بِالْحَذْفِ مُطْلَقًا؛ سَوَاءً كَانَ مُعْرَفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ بِالِإِضَافَةِ (٤).

وَقَوْلُهُ: «وَفِيهِ» يَعْنِي: فِي «الْمُنْصِفِ».

وَقَوْلُهُ: «أَعْنَقَهُمْ» أَي: «أَعْنَقَهُمْ» فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ، أَي: «جَاءَ أَعْنَقَهُمْ» عَلَى
حَذْفِ الْمُضَافِ [وإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ] (٥).

«قَدْ أَطْلَقًا» الْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ، أَي: أَطْلَقَ الْحَذْفَ فِيهِ، يُرِيدُ: فِي هَذَا اللَّفْظِ بَعِيْنِهِ، فَيَدْخُلُ
فِيهِ الْمُسْتَتْنَى لِأَبِي دَاوُدَ فِي سُورَةِ الرَّعْدِ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ «الْأَعْنَاقُ» ❀

فَخَرَجَ مِنْ هَذَا أَنَّ لَفْظَ «الْأَدْبَرِ» مَحذُوفٌ فِي «الْمُنْصِفِ»؛ سَوَاءً كَانَ «الْأَدْبَرُ» أَوْ

«أَدْبَرِهِمْ» (٦)، وَفِي «التَّنْزِيلِ»: «أَدْبَرِهِمْ» بِالْحَذْفِ دُونَ «الْأَدْبَارِ» (٧).

وَلَفْظُ «أَعْنَقَهُمْ» مَحذُوفٌ كُلُّهُ فِي «الْمُنْصِفِ» (٨)، وَكَذَلِكَ فِي «التَّنْزِيلِ» إِلَّا الَّذِي فِي

سُورَةِ الرَّعْدِ (١).

(١) بل سكت أبو داود عن هذا الموضع، فاستثناه له الناظم وتبعه على ذلك أغلب شراح المورد، والسكوت - كما
ذكرنا - لا يُبْنَى عليه أي حكم لا بالحذف ولا بالإثبات، والصواب أن يحذف كما نص عليه صاحب المنصف الذي نظم
التنزيل - كما سيذكر الناظم عنه في البيت الموالي -.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٨٤)، ومجموع البيان للنزوي (مخطوط): [٤٦/ب]، وفتح المنان لابن عاشر:
(ص ٦٨٤).

(٢) قوله: «أَطْلَقًا» فِي بَعْضِ النُّسخ: «أُطْلِقَ».

(٣) سقطت من «س».

(٤) وعبارته كما نقل عنه ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٨٥): «ثُمَّ مَوْزِينُهُ، وَالْأَدْبَرُ».

(٥) سقطت من «س وت».

(٦) وهو الذي عليه عمل المغاربة. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٢).

(٧) وهو الذي عليه عمل المشاركة؛ وقال الشيخ محمد علي خلف الحسيني: «وشهر في التبيان الحذف لأبي داود في
المواضع الخمسة، وهي: آل عمران والأطفال والأحزاب والفتح والحشر». انظر: سمير الطالبين للضباع (ص ٤٠).

(٨) وهو الذي عليه عمل المغاربة. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٢).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٢٠٠] وَعَنْهُمَا يَاءٌ بِيَّائِمِ الْفِ مٌ مُخْتَلَفًا وَلَيْسَ بَعْدَهُ الْفِ

«يَاءٌ» مُبْتَدَأٌ، و«بِيَّائِمِ» مُضَافٌ إِلَيْهِ، أَي: يَاءٌ هَذِهِ الْكَلِمَةِ.

وَقَوْلُهُ: «الْفِ» أَي: عَهْدٌ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: «هُوَ» يَعُودُ عَلَى الْيَاءِ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ.

«مُخْتَلَفًا» حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالضَّمِيرُ الرَّابِطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ الْيَاءُ فِيهِ الْمَحذُوفَةُ الْمُقَدَّرَةُ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: وَيَاءٌ «بِيَّائِمِ» الْخِلَافُ فِيهِ مَعَهُودٌ [مَوْجُودٌ] (٢) مَأْلُوفٌ؛ هَلْ تُرْسَمُ فِيهِ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ أَوْ لَا تُرْسَمُ؟ فَإِذَا رُسِمَتْ لَيْسَ بَعْدَهَا الْفِ؛ يُرِيدُ: أَلْفًا [ثَابِتَةً] (٣).

قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي بَابِ مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ مَصَاحِفُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ بِالْإِثْبَاتِ وَالْحَذْفِ: « وَفِي إِبْرَاهِيمَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ: ﴿وَذَكَرَهُمْ بِأَيْتِمِ اللَّهِ﴾ [الآية: ٥] بِيَاءَيْنِ بَعْضُ الْفِ (٤) ... وَفِي بَعْضِهَا: ﴿بِأَيَّامِ اللَّهِ﴾ بِالْفِ وَيَاءٍ وَاحِدَةٍ (٥).

وَمِثْلُهُ لِأَبِي دَاوُدَ، قَالَ: « ﴿بِأَيْتِمِ اللَّهِ﴾ كَتَبُوهُ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ بِيَاءَيْنِ عَلَى الْأَصْلِ، مِنْ غَيْرِ الْفِ بَعْدَهُمَا، اكْتِفَاءً بِفَتْحَةِ الْيَاءِ قَبْلَهَا عَلَى الْإِخْتِصَارِ وَالْحَذْفِ، وَفِي بَعْضِهَا: بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ، وَالْفِ بَعْدَهَا عَلَى اللَّفْظِ، وَالْأَوَّلُ اخْتَارَ (٦)، وَكِلَاهُمَا حَسَنٌ (٧).

(١) وهو الذي عليه عمل المشاركة. انظر: سمير الطالبين للضباع (ص ٦٠).

(٢) سقطت من «س».

(٣) في الأصل: «ثانيا».

(٤) في المقنع (ص ٩٤) بعد قوله هذا: « وقد رأيته أنا في بعض مصاحف أهل المدينة والعراق كذلك، وكذا ذكره الغازي بن قيس في كتابه بيائين من غير ألف. - ثم قال: - قال نصير: وفي بعضها ... ».

(٥) المقنع: (ص ٩٤).

(٦) وهو الذي جرى عليه العمل. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٣).

(٧) مختصر التبيين: (٣/٧٤٥-٧٤٦).

وقال الإمام الشاطبي في البيت رقم (٨٥) من العقيلة:

« وَيَا بِيَّائِمِ زَادَ الْخُلْفُ مُسْتَطْرًا »

قال اللبيب: « قال أبو داود في التبيين: وكتبوا ﴿بِأَيْتِمِ اللَّهِ﴾ بياء مكان الألف، وكذلك رسمه الغازي بن قيس في هجاء السنة، وذكره ابن اشته في كتاب المحبر، وفي كتاب علم المصاحف له: أنه بيائين، وقال القحطاني: اختلف في حذف الياء

قال الشيخ: فعلى القول الأول يكتب بياء واحدة، ليس فيه إلا وجه واحد: ياء وألف ثابتة بعدها على اللفظ مثل: ﴿أَيَّامَ اللَّهِ﴾ [الحاثية: ١٤].
وعلى القول بزيادة ياء يُحتمل وجهين:
إمّا أن يكون رسم على مراد الإمالة، فتلحق الألف الحمرأة على الياء الثانية.
وإمّا أن يرسم على الأصل كما رسم ﴿اللَّهُو﴾ و﴿اللَّعْبُ﴾، فتلحق الألف [ب/٦٩]
بعد الياءين^(١).

ثم قال رحمه الله [ونفعنا به وغفر لنا وله أميين]:

[٢٠١] والحذف في الأنفال في الميعد *** وعن أبي داود في الأشهد

ذكر في هذا البيت لفظين: أحدهما: بالحذف لجميعهم، والآخر: بالحذف لأبي داود دون أبي عمرو.

فلفظة ﴿الميعد﴾ [الآية: ٤٢] في سورة الأنفال بالحذف لجميع^(٢)، وقيد بسورة الأنفال احترازاً مما في غيرها من كلمة ﴿الميعاد﴾؛ إذ هو ثابت في آل عمران: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [الآية: ٩]، ومثله في سورة الرعد^(٣)، ومثله في سورة الزمر^(٤).

قال أبو عمرو في «المقنع»: «وكذلك حذفوا الألف بعد العين في قوله في الأنفال: ﴿في الميعد﴾ [الآية: ٤٢] في هذا الموضع خاصة، وسائر المواضع بالألف»^(١).

الثانية وفي ثبوتهما، وأنا أستحب أن تكتب محذوفة، ولا بد من إثباتها بالحفرة والألف المحذوفة وهذا صفتها ﴿بأييم﴾
انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ١٧٢)، والدرة الصقيلة للليب (مخطوط): [٣٨/أ-ب]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٥٣/ب].

(١) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٦٨٨): «وقد كنت قلت عوض هذا البيت بيتا بين المعنى، واضح المقصود، وهو: وعنهما عقببت الياء الألف على اختلاف في بأييم ألف وانظر: الطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٤١٨-٤٢٠)، وتبني العطشان للجرجاني: (ص ٤٨٧).
(٢) انظر: البيت رقم (١٤١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٣)، وتبني العطشان للجرجاني: (ص ٤٨٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٨٨)، دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٣).

(٣) [الآية: ٣١].

(٤) [الآية: ٢٠].

ومثله لأبي داود^(٢).

قوله: «وعن أبي داود في الأشهد» يريد: بالحذف عن أبي داود في هذه الكلمة^(٣).
قال في «التنزيل» في سورة هود: «﴿ويقول الأشهد﴾ [الآية: ١٨] بحذف الألف بين
هاء والدال»^(٤)، ومثله في سورة الطول^(٥): «﴿ويوم يقوم الأشهد﴾ [الآية: ٥١] [بحذف
الألف]^(٦).

ثم قال رحمه الله [وغفر لنا وله]:

[٢٠٢] وبسِطٍ في الكهف والرعد معا ❀❀❀ ثم بها القهر أيضاً وقعا

كل ما ذكر في هذا البيت لأبي داود، كأنه يقول: «وعن أبي داود الأشهد» وعنه
«بسِطٍ في الكهف والرعد معا» يريد: الحرفين^(٧)؛ وهما قوله: في سورة الرعد: ﴿إِلَّا
كَبَسِطَ كَفْتِهِ إِلَى الْمَاءِ﴾ [الآية: ١٤]، وفي الكهف: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَسِطُ ذِرَاعِيهِ﴾ [الآية: ١٨].
قال في «التنزيل»: في الرعد: ﴿كَبَسِطَ﴾ «بغير ألف»^(٨)، و«في الكهف: ﴿بَسِطَ﴾
بحذف ألف»^(٩).

(١) المقنع: (ص ١٩).

(٢) وهو قوله في مختصر التبيين: (٣٢٩/٢): «وكل ما في كتاب الله ﷻ من ذكر ﴿الميعاد﴾ فهو بألف ثابتة، إلا موضعا واحدا في الأنفال: ﴿لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ﴾ فهو غير ألف ليس في القرآن غيره». وانظر أيضا: (٦٠١/٣).

(٣) وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الداني. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦١).

(٤) مختصر التبيين: (٦٨١/٣).

(٥) أي: سورة غافر.

(٦) زيادة من "ت".

(٧) أي: أن ألفهما محذوفة لأبي داود، وعليه جرى العمل، ولم يتعرض لذكرهما أبو عمرو الداني.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٨٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٨٩)، دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٤)،

وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤١).

(٨) مختصر التبيين: (٧٣٨/٣).

(٩) مختصر التبيين: (٨٠٤/٣).

وقوله: «ثم بها القهر» يريد: بسورة الرعد «وقع» أي: وجد أو حضر، لأن النحاة يقولون في «كان»: «التامة»، مثل قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، أي: وجد ذو عسرة أو وقع أو حضر، فيجعلون هذه الألفاظ بمعنى واحد (١).
فمعنى «وقعاً» أي: وجد حذف «القهر» أي: ألفت هذه الكلمة في هذه السورة لأبي داود، وأراد قوله تعالى في سورة الرعد: ﴿وَهُوَ الْوَّاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الآية: ١٦].

قال فيه: «﴿الْقَهَّارُ﴾ بِغَيْرِ أَلْفٍ» (٢).
وظاهره أن أبا داود لم يذكر بالحذف من هذا اللفظ إلا الذي في الرعد (٣)، ورأيت في «التنزيل» في سورة يوسف في قوله تعالى: ﴿أَمْرَ اللَّهِ الْوَّاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [الآية: ٣٩] قال: «بحذف الألف» (٤).

فما أدري ما هذا؟ أنظره وتأمله! هل أراد حذف الألف من لفظ ﴿الْوَّاحِدُ﴾ أم من لفظ ﴿الْقَهَّارُ﴾؟ [أو أرادهما معاً؟ لأنه ذكرهما معاً، ثم قال: «بحذف الألف» فإن أراد بحذف الألف من لفظ ﴿الْقَهَّارُ﴾] (٥) فهو مستدرك على الناظم (٦).

ثم قال رحمه الله [وغفر لنا وله]:

﴿٢٠٣﴾ ثُمَّ سَرَّيْلٍ مَعًا أَنْكَشَا جَدَلْنَا اسْطَلْعُوا ، وَقُلْ أَثْنًا
﴿٢٠٤﴾ لَوْجِ إِمَمِهِمْ ، أَدْنُ بِتَوْبَةٍ ، عَلِيهَا الْأَلُونُ

(١) انظر: أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري: (ص ١٣٤)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري: (٢٥٢/١).

(٢) مختصر التبيين: (٧٣٩/٣).

(٣) وهذا هو الذي جرى عليه العمل، أي: إثبات الألف فيه إلا الذي في الرعد فإنه بالحذف.

انظر: دليل الحيران للمارغي: (ص ١١٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦١).

(٤) مختصر التبيين: (٧١٧/٣).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٨٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٩٠-٦٩١)، ودليل الحيران للمارغي:

(ص ١١٤).

[٢٠٥] غَضَبْنَا جَوْرَنَا وَفِي صَلْصَالٍ ❀❀❀ وَشَفَعُونَا لَهُنَّ تَالِ

مَا ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْأَيَّاتِ لِلشَّيْخِ أَبِي دَاوُدَ (١).
 وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ سَرَّيْلَ مَعًا» يُرِيدُ: بِالْحَذْفِ، وَقَوْلُهُ: «مَعًا» يُرِيدُ: فِي الْمَوْضِعَيْنِ فِي سُورَةِ النَّحْلِ
 فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ أَحَرَ تَقِيكُمْ بِأَسْكُمْ﴾ [الآية: ٨١].

[قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «﴿وَسَرَّيْلَ﴾» (٢) بِحَذْفِ الْأَلْفِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ (٣).
 وَقَوْلُهُ: «أَنْكَشَا» يُرِيدُ: «وَأَنْكَشَا» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ
 النَّحْلِ أَيْضًا: ﴿مَنْ بَعْدَ قُوَّةٍ أَنْكَثَا﴾ [الآية: ٩٢].
 [قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» (٤): «بِحَذْفِ الْأَلْفِ» (٥).

وَقَوْلُهُ: «جَدَلْنَا» أَرَادَ: «وَجَدَلْنَا» أَيْضًا بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَكْثَرَتْ
 جَدَلْنَا﴾ [الآية: ٣٢]، فِي سُورَةِ هُودَ.

[قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «﴿جَدَلْتَنَا فَأَكْثَرَتْ جَدَلْنَا﴾» (٦) بِغَيْرِ أَلْفٍ بَعْدَ الدَّالِ (٧).
 وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ التَّرْجَمَةِ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ ذِكْرُ «الْفِعْلِ مِنَ الْجِدَالِ»، وَأَنَّهُ مَحذُوفٌ كُلُّهُ
 لِأَبِي دَاوُدَ فِي قَوْلِهِ: «أَوِ الْجِدَالِ قُلْ بِلَا مُنَازَعٍ» (٨).

(١) انظر: تنبيه العطشان للجراحى: (ص ٤٩٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٩١-٦٩٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٤-١١٥).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) مختصر التبيين: (٣/٧٧٧)؛ وبه جرى العمل فيهما، ولم يتعرض لهما الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦١).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) مختصر التبيين: (٣/٧٧٨)؛ وبه جرى العمل فيه، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٦).

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) مختصر التبيين: (٣/٦٨٣)؛ وبه جرى العمل فيه، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٥).

(٨) انظر: البيت رقم (١٦٨) وشرحه: (ص ٦٥٥).

ولم يأت اسماً إلا في: هذا الموضع الذي ذكر هنا في سورة هود، وهو محذوف [له] (١)
 كما ذكر؛ وفي سورة البقرة: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [الآية: ١٩٧]، وهو خارج من هذه
 الترجمة، لم يذكره لكون أبي داود لم يتعرض لذكره فهو ثابت.
 [وكل ذلك ثابت] (٢) عند أبي عمرو، لا الفعل ولا غيره (٣).
 وقوله: «اسطعوا» يريد: «واسطعوا» [٧/أ] بحذف واو العطف، وأراد قوله تعالى في
 سورة الكهف: ﴿فَمَا اسْطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ [الآية: ٩٧].

قال: « ﴿فَمَا اسْطَعُوا﴾ بحذف الألف، وكذلك ﴿وَمَا اسْتَطَعُوا﴾ (٤).
 وإنما لم يذكره هنا الناظم لأنه [مندرج تحت نظيره في سورة البقرة، في ترجمتها في
 قول الناظم] (٥): «مع الصواعق استطعوا الألب» (٦).
 وقوله: «وقل أثنا» يريد: بالحذف، وأراد قوله تعالى في سورة النحل: ﴿أثنا ومتعاً
 إلى حين﴾ [الآية: ٨٠].

قال في «التنزيل»: ﴿أثنا﴾ بحذف الألف (٧)، ومثله في سورة مريم: ﴿أثنا ورءياً﴾
 [الآية: ٧٤] (٨).

(١) في «س»: «كله».

(٢) سقطت من "ت".

(٣) قال في المقنع (ص ٤٤) في فصل ذكر ما سم يائبات الألف على اللفظ والمعنى: «وكذلك رسموا كل ما كان على وزن "فَعَال" و"فِعَال" بفتح الفاء وبكسرها».

(٤) مختصر التبيين: (٨٢٢/٣)، وبه جرى العمل فيه، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: أيضاً مختصر التبيين: (٢٦٧/٢)، ودليل الحيران للمارغي: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٢).

(٥) في "ت": "ذكره".

(٦) انظر: البيت رقم (٨٥) وشرحه: (ص ٥٢٨).

(٧) مختصر التبيين: (٧٧٦/٣).

(٨) مختصر التبيين: (٨٣٦/٤)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغي: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٢).

وقوله: «لَوْحٍ» أراد أيضًا: «ولوح» بحذف واو العطف، فهو بالحذف لأبي داود، وإنما صرف قوله: «لَوْحٍ» ليقوم له الوزن، وأراد قوله تعالى في سورة الحجر: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَّاحٍ﴾ [الآية: ٢٢].

قال في «التنزيل»: «وكتبوا ﴿لَوْحٍ﴾ بحذف الألف» (١).
وقوله: «إِمَامِهِمْ» ويريد: «وإمامهم» بحذف واو العطف، وأراد قوله تعالى في سورة الإسراء: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ﴾ [الآية: ٧١].

قال في «التنزيل»: «﴿بِحذف الألف بين الميمين﴾» (٢).
وقوله: «أُذُنٌ» يريد: «وأذن» أيضًا، وأراد قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الآية: ٣].

قال: «﴿وَأَذِّنْ﴾ بحذف الألف بين الذال والنون» (٣).
ولما كان الوزن يقوم للنظام بهذه اللفظة مقصورة وممدودة قيده بالسورة قال: «بتوبة»، ليعلم أنه مقصور بمعنى: الإغلام، احترازًا من «الأذان» الذي هو جمع «أذن» التي هي الجارحة، فهو ثابت كله.

وقوله: «عَلَيْهَا» أراد أيضًا: «وعليها»، وأراد قوله تعالى في سورة هود: ﴿عَلَيْهَا سَافِلَهَا﴾ [الآية: ٨٢].

قال في «التنزيل»: «﴿عَلَيْهَا﴾ كتبه بغير ألف، و﴿سَافِلَهَا﴾ بألف ثابتة» (٤)؛ ومثله في الحجر (١).

(١) مختصر التبيين: (٧٥٧/٣)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

(٢) مختصر التبيين: (٧٩٣/٣)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني، واحتراز بقيد الإضافة عن غير المضاف،

نحو: ﴿لِيَأْمُرَ مُبِينٍ﴾ [الحجر: ٧٩] فهو ثابت الألف.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٩٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٣) مختصر التبيين: (٦١٠/٣)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٦).

(٤) مختصر التبيين: (٦٩٥-٦٩٦/٣)؛ وبه جرى العمل في الموضعين، ولم يتعرض لهما الإمام الداني، واتفقا على حذف

وقوله: «الألون» يريد: بحذف الألف بين الواو والثون حيث ما ورد^(٢)، لأن الألف واللام لا تستعراق الجنس، ففي هذا الجزء في سورة التحل: ﴿مُخَلَّفَ الْوَاهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ﴾ [الآية: ٦٩]، وفي سورة فاطر: ﴿الْوَاهَا﴾ [الآية: ٢٧] في موضعين، ﴿الْوَاهُ﴾ [الآية: ٢٨] في موضع واحد^(٣) [٤].

وقوله: «غضببن» أراد قوله في سورة الأعراف: ﴿غَضِبْنَ أَسْفًا﴾ [الآية: ١٥٠].
[قال في «التنزيل»: « ﴿غَضِبْنَ﴾ بحذف الألف، وكذلك في سورة طه^(٥) »] [٦] [٧].
وقوله: «جوزنا» أراد قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ﴾ [الآية: ١٣٨].

قال في «التنزيل»: « ﴿وَجَوَزْنَا﴾ بحذف الألف^(٨) في الموضعين: هنا وفي يونس^(٩).
وقوله: «وفي صلصل» أي: وفي ألف ﴿صَلَّصِلِ﴾ الحذف^(١٠)، ويريد قوله تعالى في سورة الحجر: ﴿مِنْ صَلَّصِلِ﴾ في ثلاثة مواضع^(١)، ومثله في الرحمن^(٢).

- ألفه في موضع سورة الإنسان: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ [الآية: ٢١] وهو لا يندرج فيه هنا.
انظر: المنقح: (ص ١٤)، ومختصر التبيين: (١٢٥٢/٥)، ودليل الحيران للمارغي: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٣).
(١) [الآية: ٧٤].
(٢) مختصر التبيين: (٧٦٨/٣)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.
انظر: دليل الحيران للمارغي: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦١).
(٣) وبقي موضع ف: ي [الزمر: ٢١].
(٤) سقطت من الأصل.
(٥) [الآية: ٨٦].
(٦) مختصر التبيين: (٥٧٥/٣)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.
انظر: دليل الحيران للمارغي: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٠).
(٧) سقطت من "ت".
(٨) مختصر التبيين: (٦٦٨/٣ و ٥٦٩/٣)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.
انظر: دليل الحيران للمارغي: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٣).
(٩) [الآية: ٩٠].
(١٠) قال في مختصر التبيين (٧٥٧/٣): « حذف الألف من ﴿صَلَّصِلِ﴾ في الثلاثة مواضع »، ونص أيضاً على حذف الموضع الرابع في سورة الرحمن، وبه جرى العمل، ولم يتعرض لها الإمام الداني.

كُلِّهَا مَحذُوفَةٌ الْأَلِفِ فِي هَذِهِ الْأَفَاطِ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّاطِمُ هُنَا، وَهِيَ: ﴿عَلَيْهَا﴾
 ﴿عَظْبَنَ﴾ ﴿وَجَنُوزَنَا﴾ و﴿صَلَّصَلِ﴾، أَتَى كُلُّ لَفْظٍ مِنْهَا فِي مَوْضِعَيْنِ فَأَكْثَرُ، وَهِيَ
 مُتَّحِدَةٌ اللَّفْظِ، لَا زِيَادَةَ فِيهَا، لَا فِي أَوَّلِهَا وَلَا فِي آخِرِهَا [٣]، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَ النَّاطِمُ فِي
 الصِّدْرِ: «مُتَوَعًّا يَكُونُ أَوْ مُتَّحِدًا» (٤)، هَذَا وَأَمثَالُهُ هُوَ الْمُتَّحِدُ، وَالْمَتَوَعُّ مَا اتَّحَدَ لَفْظُهُ وَفِي
 أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ أَوْ فِي آخِرِهِ.

كَذَلِكَ أَخْبَرَنِي نَاطِمُهُ رَحِمَهُ اللهُ، وَقَدْ نَبَّهَنَا عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ فِي صَدْرِ هَذَا الرَّجْزِ.
 وَقَوْلُهُ: «وَشَفَعْنَا لَهِنَّ تَالِ» أَي: لِهَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ قَبْلَهُ بِالْحَذْفِ (٥).

وَقَوْلُهُ: «تَالِ» أَي: تَابِعَ بِالْحَذْفِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَالْقَمَرَ إِذَا نَلَّهَا﴾ [الشمس: ٢] أَي: تَبِعَ
 الشَّمْسَ (٦).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ: [وَنَفَعْنَا بِهِ]:

[٢٠٦] وَجَاءَ فِي الرَّعْدِ وَنَمَلٍ عَنْهُمَا ❀❀❀ وَنَبَا لَفْظٌ تُرْبًا مِثْلَ مَا

[٢٠٧] ثُمَّ تُصَلِّحِنِي، وَفِي الْأَعْرَافِ ❀❀❀ قَدْ جَاءَ طَيْفٌ عَلَى خِلَافِ

ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ ثَلَاثَةُ أَفَاطٍ عَنِ الشَّيْخَيْنِ أَبِي دَاوُدَ وَأَبِي عَمْرٍو؛ لَفْظَيْنِ بِالْحَذْفِ
 وَهُمَا: لَفْظُ ﴿تُرَابٌ﴾ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ، وَلَفْظُ ﴿تُصَلِّحِنِي﴾، وَالْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ لَفْظُ
 ﴿طَيْفٌ﴾ ذَكَرَهُ بِالْخِلَافِ عَنْهُمَا (٧).

انظر: أيضًا مختصر التبيين: (٤/١١٦٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥١).

(١) في الآيات: ٢٦ و ٢٨ و ٣٣.

(٢) [الآية: ١٤].

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) انظر: البيت رقم (٣٥) وشرحه: (ص ٤٢٥).

(٥) أي: لأبي داود، قال في مختصر التبيين (٣/٦٥٣): «وكتبوا ﴿شَفَعْنَا﴾ [يونس: ١٨] بحذف الألف الموجودة في اللفظ

بعد العين؛ وعليه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٣).

(٦) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٤٥٢/٢٤)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٧٣/٢٠)، والحرر

الوجيز لابن عطية: (٤٨٧/٥).

(٧) انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٤٩٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٩٦)، ودليل الحيران للمارغني:

فقال: «وجاء في الرعد ونمل عنهما» أي: في سورة الرعد والنمل عنهما، أي: عن أبي عمرو وأبي داود.

وقوله: «ونبا» يريد: وسورة النبا؛ وهي سورة «عم يتساءلون».

وقوله: «لفظ التراب» يريد: بالحذف^(١).

«مثل ما» أي: مثل ما تقدم من الألفاظ التي بالحذف.

قال أبو عمرو بعد الباب المروي عن نافع: «وكذلك حذفوا الألف بعد الراء في قوله:

﴿تُرَابًا﴾ في ثلاثة مواضع، وأثبتوها فيما عداها؛ أولها في الرعد: ﴿أءِذَا كُنَّا تُرَابًا إِنْ نَأْتِي

خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الآية: ٥]، وفي النمل: ﴿أءِذَا كُنَّا تُرَابًا وَءَابَاؤُنَا﴾ [الآية: ٦٧]، وفي عم يتساءلون:

﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾ [الآية: ٤٠] ^(٢). [٧٠/ب]

ومثله في التنزيل^(٣)؛ قال: «وكل ما في كتاب الله عجزك من ذكر «التراب» فهو بألف، حاشا ثلاثة أحرف.. وذكرها»^(٤).

هذا هو [معنى]^(٥) قول الناظم.

وقوله: «ثم تصحني» يريد: بالحذف عنهما^(٦)، وأراد قوله في سورة الكهف: ﴿فَلَا

تصحني﴾ [الآية: ٧٦].

(ص ١١٦).

(١) أي: عن الشيخين باتفاق كما سيذكر نصيهما، ووافقهما أيضا الشاطبي في العقيلة؛ وجرى العمل فيها بالإثبات عدا المواضع الثلاثة فهي محذوفة.

انظر: البيت رقم (١٤١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٣)، ودليل الحيران للمارغي: (ص ١١٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٦).

(٢) المقنع: (ص ١٩).

(٣) في الأصل هنا تكرار: «قال: وفي عم يتساءلون ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾».

(٤) مختصر التبيين: (٧٣٦/٣)؛ وانظر: أيضا: (٩٥٦/٤ و ١٢٦٢/٥)

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) ووافقهما الشاطبي في العقيلة. وعليه جرى العمل.

انظر: البيت رقم (١١٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣٩)، ودليل الحيران للمارغي: (ص ١١٦)، وسمير

الطالبين للضباع: (ص ٥٠).

قال في «المقنع» فيما رواه إسماعيل بن إسحاق القاضي عن قالون: ﴿فَلَا تُصَحِّبْنِي﴾ في الكهف بحذف الألف (١).

وفي «التنزيل» لأبي داود: «وكتبوا ﴿فَلَا تُصَحِّبْنِي﴾ بحذف الألف على الاختصار، هذه روايتنا عن نافع بن أبي نعيم المدني القارئ رحمته الله، والغازي بن قيس، وحكمم، وعطاء الخراساني (٢)، واجتمع القراء على إثبات الألف - يريد: في القراءة، وأما الخط فمحدوف؛ قال أبو داود: - وكذلك روينا عن أبي عن النبي ﷺ (٣). وروينا عن الأعمش (٤)، وأبي إسحاق (٥)، وأبي حيوة (٦)، ويعقوب الحضرمي من رواية الثوري (٧) عنه: أنهم قرؤوا بفتح التاء مع إسكان الصاد والباء مخففتان، وعن الأعرج (٨) أنه فتح التاء وشدد التون (١) (٢).

(١) المقنع: (ص ١٨).

(٢) تقدمت تراجمهم جميعا.

(٣) قال أبو عمر حفص بن عمر الدوري: «حدثني حجاج بن محمد عن حمزة الزيات عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أبي بن كعب قال كان رسول الله ﷺ إذا دعا لأحد بدأ بنفسه، وأنه ذكر يوما موسى ﷺ فقال: رحمة الله علينا وعلى موسى، لو لبث مع صاحبه لأراه العجب العاجب، ولكنه قال: ﴿إِنْ سَأَلْتِكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي فَدَبَلْتَنِي مِنْ لَدُنِّي عُدْرًا﴾ مُثَقَّلَةٌ». جزء فيه قراءة النبي ﷺ لحفص بن صهبان: (ص ١٢٢).

(٤) هو: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد، يلقب بالأعمش، صاحب القراءة الشاذة، أخذ القراءات عرضا عن إبراهيم النخعي، وزر بن حبيش، وروى عنه حمزة الزيات وعاصم بن أبي النجود وغيرهما، توفي سنة ثمان وأربعين ومائة. معرفة القراء الكبار للذهبي: (١/٩٤)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/٢٨٦).

(٥) هو: عمرو بن عبد الله بن علي بن أحمد السبيعي الهمداني أبو إسحاق، تابعي جليل، أخذ القراءة عن عاصم بن ضمرة والحارث الهمداني وغيرهم، وروى عنه شعبة والسفيانان وغيرهم، رأي من الصحابة عليا وابن عباس وابن عمر وغيرهم، توفي سنة سبع وعشرين ومائة وقيل غير ذلك.

غاية النهاية لابن الجزري: (١/٥٣١)، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني: (٨/٦٣).

(٦) هو: شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي أبو حيوة، صاحب القراءة الشاذة ومقري الشام، روى القراءة عن أبي البرهسم عمران بن عثمان وعن الكسائي، روى عنه قراءته ابنه حيوة ومحمد بن عمرو بن حنان الكلبي، وروى عنه قراءة الحمصيين عيسى بن المنذر ويزيد بن قره، مات في صفر سنة ثلاث ومائتين.

غاية النهاية لابن الجزري: (١/٢٩٤).

(٧) وهو سفيان الثوري، التابعي المشهور؛ وأيضا من رواية روح وزيد وهبة الله عن المعدل عنه - أي: يعقوب -.

(٨) هو: عبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدني أبو داود، تابعي جليل، أخذ القراءة عرضا عن أبي هريرة وابن عباس وعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة، روى القراءة عنه عرضا نافع بن أبي نعيم وروى عنه الحروف أسيد بن أبي أسيد، توفي سنة سبع عشرة ومائة، وقيل "سنة تسع عشرة".

وذكر أبو الحسن السخاوي قراءةً ثالثة: ﴿فَلَا تُصْحَبْنِي﴾ بضم التاء، وسكون الصاد وكسر الحاء على صورة رسمه (٣).
 قال السخاوي: «ويروى أن النبي ﷺ كان يقرأ كذلك، وكذلك قرأ النخعي (٤) والجحدري (٥)، وأبو [السَّمال (٦)] [٧] (٨). انتهى كلامه.
 فحذف الألف منه على القراءة المشهورة تخفيفاً، فهو مما [اختلف القراء على قراءته، وعلى حذفه] (٩).
 وقوله: «وفي الأعراف قد جاء طيف على خلاف» يريد: لهما معاً (١٠)، وأراد قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طَيْفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ﴾ [الآية: ٢٠١]، وقيدته بالسورة

- معرفة القراء الكبار للذهبي: (٧٧/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٣٤٣/١).
- (١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٧٦/١٨)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٢٢/١١)، والبحر المحيط لأبي حيان: (١٤٢/٦)، والنشر لابن الجزري: (٣١٣/٢)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٥٢٠)، ومعجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب: (٢٦٩/٥).
- (٢) مختصر التبيين: (٨١٥/٣-٨١٦).
- (٣) انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٤٢).
- (٤) هو: إبراهيم النخعي تقدمت ترجمته.
- (٥) هو: عاصم بن أبي الصباح العجاج الجحدري البصري أبو الجشسر، المقرئ المفسر، صاحب القراءة الشاذة، قرأ القرآن على سليمان بن قتة عن ابن عباس وعلى نصر بن عاصم والحسن ويحيى بن يعمر، وقرأ عليه عرضاً أبو المنذر سلام بن سليمان وعيسى بن عمر الثقفي وهارون وغيرهم، وتوفي سنة ثمان وعشرين ومائة.
- مشاهير علماء الأمصار لابن حبان: (ص ٩٤)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٣١٧/١).
- (٦) هو: قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري أبو السمال - بفتح السين وتشديد الميم وباللام -، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، رواه عنه أبو زيد سعيد بن أوس.
- غاية النهاية لابن الجزري: (٢٦/٢).
- (٧) في كل النسخ «السماك» وهو تصحيف؛ وما أثبتته من الوسيلة.
- (٨) الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٤٢).
- (٩) في «س»: «وهو مما اتفق القراء على حذفه وعلى قراءته».
- (١٠) أي: بالحذف، ووافقهما الشاطبي في العقيلة، وهو الذي جرى عليه العمل رعاية للقراءتين، وهو المشهور.
- انظر: البيت رقم (٧٢) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٥٠)، ونثر المرجان للنائطي: (٣٥٥/٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٦)، وسمير الطالبيين للضباع: (ص ٥٢).

اختلفوا من الذي في سورة ت والقلم: ﴿نَطَفَ عَلَيْهَا طَائِفٌ﴾ [الآية: ١٩] فإنه ثابت من غير خلاف.

قال أبو عمرو في «المقنع» في باب ما اختلف فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف: «وفي الأعراف في بعض المصاحف: ﴿إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ﴾ بغير ألف، وفي بعضها ﴿طَائِفٌ﴾ بألف» (١).

وفي «التنزيل»: «﴿طَائِفٌ﴾ كتبه في بعض مصاحف أهل المدينة بغير ألف [بين الطاء والياء، هذه روايتنا عن نافع بن أبي نعيم، وروينا عن نصير؛ قال: كتبوا في بعضها - يعني في بعض مصاحف أهل الأمصار - ﴿طَائِفٌ﴾ بألف، وفي بعضها: ﴿طَائِفٌ﴾ بغير ألف، وقرأ كذلك بغير ألف على حال رسمه في مصاحف أهل المدينة] (٢) مع إسكان الياء من غير همز لها، كذا قرأه النحويان (٣) وابن كثير (٤)، وقرأه الباقون بألف بين الطاء والياء مع همزها وكسرها (٥)، على حسب [ما ورد أيضاً في بعض المصاحف.

قال أبو داود: وأستحب كتابته بغير ألف على حسب [(٦) روايتنا في ذلك عن نافع بن أبي نعيم المدني، وإن كانت قراءته بألف لروايتنا عنه ذلك في الهجاء للتتابع الرواية في الخط واللفظ، ولا أمتنع من إثبات الألف [للغير] (٧) لما قدمناه من الرواية أيضاً لذلك] (٨). انتهى كلامه.

فيكون هذا اللفظ مما اختلف القراء في قراءته، واختلفت المصاحف في رسمه.

(١) المقنع: (ص ١١).

(٢) سقطت من الأصل، وهو كذلك في مختصر التبيين.

(٣) وهما: أبو عمرو والكسائي.

(٤) وأيضاً وافقهم يعقوب.

(٥) وهم: نافع وابن عامر وعاصم وحمزة وأبو جعفر.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٠١)، والتيسير للداني: (ص ١١٥)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٧٥).

(٦) سقطت من الأصل، وهو أيضاً كذلك في مختصر التبيين.

(٧) سقطت من الأصل، وهو أيضاً كذلك في مختصر التبيين.

(٨) مختصر التبيين: (٣/٥٩٢-٥٩٣).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٢٠٨] وَمُفْنِعٌ قُرْءَانًا أَوْلَى يُوسُفَ ❀❀❀ وَزُخْرُفٍ ، وَلِسْلِيمَانَ أَحْدِفٍ

يُرِيدُ: ذَكَرَ «المُفْنِعُ» ❀❀❀ قُرْءَانًا ❀❀❀ فِي أَوَّلِ يُوسُفَ وَأَوَّلِ الزُّخْرُفِ بِالْخِلَافِ ، لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «قَدْ جَاءَ طَائِفٌ عَلَى خِلَافٍ»، «فَقُرْءَانًا» مَفْعُولٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ ، و«أَوْلَى» ظَرْفٌ أَوْ بَدَلٌ مِنْ «قُرْءَانًا».

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «أَوْلَى يُوسُفَ» و«أَوْلَى زُخْرُفٍ» مِمَّا فِي السُّورَتَيْنِ مِنْ لَفْظِ «قُرْءَانٍ»، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي أَوَّلِ يُوسُفَ: ❀❀❀ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ❀❀❀ [الآية: ٢] ، وَأَوَّلِ الزُّخْرُفِ: ❀❀❀ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ❀❀❀ [الآية: ٣].

[قَالَ فِي «المُفْنِعِ» فِي الْفَصْلِ الثَّانِي لِلْفَصْلِ التَّالِي لِلْبَابِ الْمَرْوِيِّ عَنْ نَافِعٍ: « وَكَذَلِكَ حُدِفَتِ الْأَلِفُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ فِي قَوْلِهِ: ❀❀❀ قُرْءَانًا ❀❀❀ فِي الْمَوْضِعَيْنِ: ❀❀❀ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ❀❀❀ فِي سُورَةِ يُوسُفَ ، وَفِي سُورَةِ الزُّخْرُفِ: ❀❀❀ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ❀❀❀ » (١). قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَرَأَيْتُ أَنَا هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، وَغَيْرِهَا بِالْفِ «(٢). هَذَا هُوَ الْخِلَافُ الَّذِي ذَكَرَ فِي «المُفْنِعِ». وَلَقَدْ أَحْسَنَ الشَّاطِبِيُّ فِي قَوْلِهِ:

فِي يُوسُفَ خُصَّ قُرْءَانًا وَزُخْرُفَ أَوْلِيَهُمَا وَيَأْتِي الْعِرَاقُ يُرَوَى (٣)

وقَوْلُهُ: «وَلِسْلِيمَانَ أَحْدِفٍ» يُرِيدُ: الْأَلِفُ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي سُورَةِ يُوسُفَ: ❀❀❀ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ❀❀❀ مِنْ غَيْرِ صُورَةٍ لِلْهَمْزَةِ لِسُكُونِ الرَّاءِ قَبْلَهَا، مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ بَعْدَهَا اخْتِصَارًا، هُنَا وَفِي سُورَةِ الزُّخْرُفِ لَا غَيْرَ، وَسَائِرُهَا بِالْفِ بَعْدَ الْهَمْزَةِ أَيْنَ مَا أَتَى، مِنْ غَيْرِ صُورَةٍ لِلْهَمْزَةِ لِئَلَّا يَجْتَمِعَ أَلْفَانِ -وَلَمْ يَذْكَرْ خِلَافًا فِيهِمَا- «(٤)؛ انْتَهَى كَلَامُهُ.

(١) سقطت من "ت".

(٢) المفنع: (ص ١٩).

(٣) البيت رقم (١٤٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٨).

(٤) مختصر التبيين: (٧٠٥-٧٠٦).

فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِمَا أَبُو دَاوُدَ خِلَافًا كَمَا ذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمُقْنَعِ» الْخِلَافَ فِيهِمَا (١).
 وَرَأَيْتُ فِي اللَّيْبِ (٢) شَارِحَ «العَقِيلَةَ» بَعْدَ ذِكْرِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ، قَالَ: « وَزَادَ النَّاطِمُ
 مَوْضِعًا فِي الزُّمَرِ: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عَوْجٍ﴾ [الآية: ٢٨] «، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ غَيْرَهُ» (٣).
 ثُمَّ قَالَ:

[٢٠٩] **وَالنُّونُ مِنْ نُنجِي فِي الْأَنْبِيَاءِ ❀❀❀ كُلٌّ وَفِي الصِّدِّيقِ لِلْإِخْفَاءِ**

هَذَا الَّذِي ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ هُوَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمَطْلَقَةِ، وَأَنَّ النُّونَ السَّاكِنَةَ مِنْ «نُجِي»
 فِي هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ مَحذُوفَةٌ لِجَمِيعِ الرُّوَاةِ.
 فَقَوْلُهُ: «وَالنُّونُ» مَفْعُولٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: «وَحَذَفُ النُّونِ»، وَالْفَاعِلُ قَوْلُهُ:
 «كُلٌّ»، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ يُوسُفَ: ﴿فَنَجِّى مَنْ نَشَاءُ﴾ [الآية: ١١٠]، وَفِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ
 فِي قِصَّةِ يُوسُفَ: ﴿وَكَذَلِكَ نُجِّى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: ٨٨].
 قَالَ فِي «الْمُقْنَعِ» فِي بَابِ مَا انْفَقَتْ عَلَيْهِ مَصَاحِفُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ فِي يُوسُفَ: « وَكُتِبُوا
 ﴿فَنَجِّى مَنْ نَشَاءُ﴾ بِنُونٍ وَاحِدَةٍ، وَكَذَلِكَ: ﴿نُجِّى الْمُؤْمِنِينَ﴾ فِي الْأَنْبِيَاءِ بِنُونٍ
 وَاحِدَةٍ» (٤).

(١) ورد هذين الموضعين في مصحف أهل المدينة بغير ألف، كما روى الغازي بن قيس، وراها أبو عمرو في مصاحف
 أهل العراق وغيرها بالألف، وكذلك رآها السخاوي.
 وقال الناطمي: « فالأكثر إثباتها، وهو الأقوى؛ لأنه وقع فيه حذف الهمزة المفتوحة لسكون ما قبلها، فيتكرر الحذف يقع
 الزحاف، على أن حذفها لا يتوقف عليه قراءة أخرى حتى ينبغي حذفها».
 فالمسألة إذا فيها تفصيل: فمن كتب مصحفا لأحد رواة الكوفة فليكتب بالإثبات إتباعا لأصولهم العتيقة، ومن كتب
 مصحفا لأحد رواة أهل المدينة فليكتب بالحذف إتباعا لمصاحف أهل المدينة.
 انظر: مختصر التبيين: (٣/٧٠٦)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٨)، ونشر المرجان للناطق: (٣/١٨٩).
 (٢) وهو: أبو بكر بن عبد الغني الشهير بالليبي وتقدم ذكره.
 (٣) الدرّة الصقيلة للليبي (مخطوط): [٥٩/ب].
 وزاد السخاوي موضعا رابعا، وهو الواقع في الإسراء: ﴿وقرءانا فرقنله﴾ [الآية: ١٠٦]، ولا عمل بالثالث والرابع، والعمل
 بالحذف في الأولين، وثبت ما عداهما.
 انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٣٩).
 (٤) المقنع: (ص ٩١). وانظر: أيضا: (ص ٨٦).

وقال في التنزيل [١]: « ﴿فَنَجِيَّ مِنْ نَشَأٍ﴾ بنونٍ واحدةٍ بينَ الفاءِ والجيمِ، ومثلهُ في الأنبياء: ﴿نُجِيَّ الْمُؤْمِنِينَ﴾، ولا خلافَ في إثباتِ الياءِ بعدَ الجيمِ في الموضعينِ، واختلفَ في تحريكها هُنا، وفي إسكانها، وفي تشديدِ الجيمِ وتخفيفها في الموضعينِ (٢) «(٣). أهـ

ثم ذكر الناظم رحمه الله العلةَ الموجبةَ لحذفِ التَّوْنِ في هذينِ الموضعينِ فقال: «لِلإخفاءِ» أي: إنّما حذفتْ لكونها مُخفّاةً عندَ الجيمِ كما ذكرَ في أحكامِ التَّوْنِ الساكنةِ عندَ حُرُوفِ المعجمِ، وسنذكرُ ما ذكره أبو عمرو في ذلك، وإِنما أحرثه لهذا التنبيةِ الذي أذكره، وهو أنّ الناظم رحمه الله ذكرَ هذينِ الموضعينِ وسكتَ عن الموضعينِ الأخرينِ، وهما: قوله تعالى في سورة يونس: ﴿لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [الآية: ١٤]، وفي سورة غافر: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الآية: ٥١] (٤).

(١) سقطت من الأصل .

(٢) في سورة يوسف: قرأها ابن عامر ويعقوب وعاصم ﴿نَجِيَّ﴾ بنون واحدة وتشديد الجيم وفتح الياء، وقرأها الباقون ﴿فَنُجِيَّ﴾ بنونين الثانية ساكنة مع تخفيف الجيم وواو إسكان الياء.

وفي سورة الأنبياء: قرأها ابن عامر وأبو بكر (شعبة) ﴿نَجِيَّ﴾ بنون واحدة وتشديد الجيم، وقرأها الباقون ﴿نُجِيَّ﴾ بضم النون الأولى وسكون الثانية وتخفيف الجيم.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٥٢ و ٤٣٠)، والتيسير للداني: (ص ١٣٠ و ١٥٥)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٩٦ و ٣٢٤/٢).

(٣) مختصر التبيين: (٣/٧٣٢-٧٣٣).

(٤) كما سكت الناظم أيضاً على موضع آخر وهو حذف نون: ﴿تَأْمَنَّا﴾ من قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿مَا لَكَ لَا

تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] لمن قرأه بالإخفاء، لكنه أشار إليه في قسم الضبط من المورد في البيت رقم (٥٦٣) فقال:

« ونون تامننا إذا ألحقته فانقط أماماً أو به عوضته »

كما أن الشيخ أبو داود صرح بأنه بنون واحدة، وكذلك أبو عمرو في المحكم.

وذكر ابن عاشر بيتاً تضمن حكم الألفاظ الثلاثة فقال:

« ونون تامننا على الإخفاء حذف وفي لننظر لننصر اختلف »

ثم قال: « وبعد أن كتبت هذا، وجدت لبعضهم [وهو ابن القاضي] بيتاً أَرشَق منه، لتضمن الشطر الأول منه مع ذلك ما في بيت الناظم، وهو:

ومخف تامننا ونجى قد حذف وفي لننظر لننصر اختلف »

انظر: مورد الظمان للخراز: (ص ٤٣)، المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ٨٢)، ومختصر التبيين: (٣/٧٠٨)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٠٢-٧٠٤).

وقد ذكر أبو عمرو هذه المواضع الأربعة في «المقنع»، فذكر ﴿نَجِي﴾ في الموضعين في باب ما اتفقت عليه مصاحف أهل الأمصار، وذكر الموضعين الآخرين في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار.

وذكرها في «المحكم» أيضاً، وذكرها أبو داود في كتابه، وقد التزم في الصدر أن يذكر كل ما ذكره من اتفاق أو خلاف.

قال في «التنزيل»: «وكتبوا هنا في يؤنس: ﴿لِنَنْظُرَكَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ بنون واحدة، ليس في القرآن غيرها، هذه روايتنا عن أبي حفص الخزاز (١)، وروينا أيضاً عن يحيى بن الحارث [الذماري] (٢): أنه وجدها في الإمام بنون واحدة، وروينا عن محمد بن عيسى أنه قال: هي في الجدد والعق بنونين، وكذلك كتبوا في غافر: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ بنون واحدة [وروينا عن أيوب بن المتوكل (٣) أن في مصاحف أهل المدينة: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ بنون واحدة] (٤)» (٥).

ومثل هذا الذي ذكر أبو داود ذكر أبو عمرو (٦)؛ وهاهنا أذكر علة حذفها:

(١) هو: أحمد بن علي بن الفضل البغدادي الخزاز أبو جعفر، مقرئ ماهر ثقة، قرأ على هبيرة التمار صاحب حفص، وسمع الحروف من محمد القطعي وأبي هاشم الرفاعي، وأخذ القراءة عنه: ابن مجاهد وابن شنبوذ ومحمد بن يعقوب المعدل وغيرهم، توفي سنة ست وثمانين ومائتين.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (٢٥٨/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٨٢/١).

(٢) في كل النسخ: «الزنادي» وهو تصحيف وما أثبتته من مختصر التبيين.

وهو: يحيى بن الحارث الذماري الغساني الدمشقي أبو عمرو، إمام الجامع الأموي وشيخ القراءة بدمشق بعد شيخه ابن عامر، وقرأ أيضاً على نافع بن أبي نعيم، ولقي واثلة بن الأسقع وروى عنه، وروى عنه القراءة: سعيد بن عبد العزيز وثور بن يزيد وسويد بن عبد العزيز وغيرهم، توفي سنة خمس وأربعين ومائة.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (١٠٥/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٣٢٠/٢).

(٣) أيوب بن المتوكل الأنصاري البصري الصيدلاني المقرئ، إمام ثقة ضابط، له اختيار تبع فيه الأثر، قرأ على سلام القارئ والكسائي وحسين الجعفي ويعقوب الحضرمي وبكار الأعرج، روى عنه اختياره محمد بن يحيى القطيعي وهو أجل أصحابه وخالد بن إبراهيم وفهد بن الصقر، وحَدَّثَ عنه: ابن المديني ويحيى بن معين وغيرهم، توفي سنة مائتين.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (١٤٨/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١٥٦/١).

(٤) سقطت من الأصل و"ت"، وهي موجودة كذلك في مختصر التبيين.

(٥) مختصر التبيين: (٦٤٨/٣).

(٦) المقنع: (ص ٩١).

قال أبو عمرو في «المحكم»^(١): «فأما قوله: ﴿فَنَجِيّ مِّنْ نَّشَاءٍ﴾ و﴿نُجِيّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فيجوز أن يكونا رسمًا على قراءة من حذف النون الساكنة وشدّد الجيم، وأن يكونا رسمًا على قراءة من أثبت تلك النون وخفّف الجيم، فإن كانا رسمًا على القراءة الأولى فلا نظر فيها إذ ذاك حقيقة رسمها، وإن كانا على القراءة الثانية ففي حذف النون منهما ومن قوله: ﴿لِنَنْظُرَ﴾ و﴿لِنَنْصُرُ﴾ وجهان:

أحدهما: أن النون الساكنة [حُكُمَهَا] ^(٢) عند الثلاثة الأحرّف من الجيم والصاد والضّاء الإخفاء، والإخفاء كالإدغام من حيث كان معنى «الإدغام» تغييب الحرف، ومعنى «الإخفاء»: سترته، و«الستر» تغييب أيضًا، فهما كالشيء الواحد من طريق اشتقاق كلمة «أدغمت» و«أخفيت»، وإن اختلفا في التّطويع بوجود التّشديد في المدغم، وعدمه في المخفي.

كما تحذف النون [المدغمة] ^(٣) من الرّسم في نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ١]، و﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: ٥]، و﴿عَمَّا كُنْتُمْ تَفْتَرُونَ﴾ [النحل: ٥٦]، و﴿أَلَنْ نَجْعَلَ لَكُمْ﴾ [الآية: ٤٨]، و﴿أَلَنْ نَجْمَعُ﴾ [القيامة: ٣]، و﴿أَلَا تَعْلَمُونَ﴾ [النمل: ٣١]، و﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣]، وشبهه من المنفصل.

كذلك حذفت النون المخفأة منه في الأربعة الأحرّف للقرب الذي بين المدغم والمخفي على ما بيناه، مع أن حذفها مع ما يتصل بها أسهل من حذفها مع ما ينفصل منه، لتمكن القطع على إحدى الكلمتين في المنفصل، وامتناع ذلك في المتصل. «
ولهذا الوجه أشار [٧١/ب] الناظم بحلّته في قوله: «للإخفاء».

(١) هذا النص غير موجود في كتاب المحكم في نقط المصاحف لللداني المطبوع والموجود بحوزتي فرما هو من الجزء المفقود كما ذكر محققه (ص ١٧٩)، والشارح بحلّته قد طالع نسخة أخرى فوجد فيها هذا النص فنقله.
انظر النص بتمامه في فتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٠٠-٧٠١).
(٢) سقطت من الأصل.
(٣) سقطت من الأصل.

قال أبو عمرو: « والوجه الثاني: أن الثون الساكنة مع الثلاثة الأخرى بمنزلة التنوين معها، من حيث كان [مخرجهما معاً] (١) من الحيشوم فقط، فكما تحذف صورة التنوين من الرسم كذلك حذفت صورة الثون سواءً.

وحدثنا محمد بن علي، قال: حدثنا ابن مجاهد، قال: حذفت الثون الثانية في: ﴿فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ﴾ ﴿وَنُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [من الكتاب] (٢)؛ لأنها ساكنة خفيفة، تخرج من الأنف، فحذفت من [الكتابة لما خففت] (٣)، وهي في اللفظ مثبتة.

قال أبو عمرو: « فإذا نقطت هذه المواضع ألحقت الثون الساكنة التي هي فاء بالحمر، وأعرّيتها من علامة السكون، وأعرّيت ما بعدها من علامة التشديد على ما تقدم في نطق المخفي (٤) (٥).

ثم قال رحمه الله [ونفعنا به وغفر لنا وله]:

[٢١٠] ثم الخبيث، وخلف زكيه ❀❀❀ وعن أبي داود حذف غشيه

ذكر في هذا البيت ثلاثة ألفاظ:

الأول: المتفق عليه بالحذف، وهو لفظ ﴿خَبِيثٌ﴾، لأنه معطوف على قوله في البيت الذي قبله: «والثون من نجي في الأنبياء كل» أي: جميع الرواة على حذفها، ثم قال: «ثم الخبيث» كذلك للكُلِّ.

(١) في «س»: «من حيث كان مخرجها معها».

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في «س»: «الكتب لما خفيت».

(٤) انظر: كتاب النقط والشكل للداني مع كتاب النقع: (ص ١٤٠).

(٥) قال ملا علي القاري: «بل الصحيح أنهما مرسومتان بنونين».

وقال ابن القاضي: «العمل بإثبات النون، ولم يذكر الخلاف في المورد لضعفه»؛ أي: لتضعيف الشيخين له.

ورد الإمام الشاطبي قول من قال: إلهما بنون واحدة. فقال:

وفي لِنَنْظُرَ حَذْفُ الثُّونِ رُدٌّ وَفِي إِئْتَا لِنَنْظُرَ عَن مِّنْصُورٍ ائْتَصَرَ

انظر: البيت رقم (٧٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٦١-١٦٢)، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [أ/٣٦]، والهبات السنية لملا على القارئ (مخطوط): [أ/٣١]، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [أ/٥]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٩٩-٧٠٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٧-١١٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٨).

والموضع الثاني: بالخلاف للكُلِّ، وهو لفظ ﴿زَكِيَّةٌ﴾.

واللفظ الثالث: وهو لفظ ﴿عَدِشِيَّةٌ﴾ بالحذف لأبي داود دون أبي عمرو.

فأما ﴿الْحَبِيثُ﴾ فهما موضعان: هنا في سورة الأعراف: ﴿وَيَحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْحَبِيثَ﴾

[الآية: ١٥٧]، وفي سورة الأنبياء: ﴿وَبَيَّنَّا مِنْ الْقُرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْحَبِيثَ﴾ [الآية: ٧٤].

فكتب في هذين الموضعين بحذف الألف على صورة ﴿الْحَبِيثِ﴾، ولم يُقرأ بذلك أحدًا.

قال في «المقنع» في الباب المروي عن نافع: ﴿وَيَحْرِمُ عَلَيْهِمُ الْحَبِيثَ﴾ بحذف الألف (١)، وكذلك في سورة الأنبياء (٢)، والذي روى نافع لا معارض له فيه.

وفي التنزيل: ﴿الْحَبِيثُ﴾ بحذف الألف بين الباء والياء المهموزة (٣).

وأما ﴿زَكِيَّةٌ﴾ فمختلف فيها، وهي في قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿أَفَلَتَ نَفْسًا

زَكِيَّةً﴾ [الآية: ٧٤].

فقال في «التنزيل»: «كتبوا ﴿زَكِيَّةً﴾ في بعض المصاحف بحذف الألف، وهو الذي اختار، لروايتنا ذلك عن نافع بن أبي نعيم المدني، وقرأها بغير ألف من القراء مع تشديد الياء الكوفيون وابن عامر (٤).

وكتبوا في بعض المصاحف ﴿زَاكِيَّةً﴾ بالألف، وقرأه كذلك الحرميان وأبو عمرو (٥) (٦).

وأما أبو عمرو فذكر في «المقنع» في الباب المروي عن نافع في الكهف: ﴿زَكِيَّةً﴾ بحذف الألف (١).

(١) المقنع: (ص ١١).

(٢) انظر: المقنع: (ص ١٢).

(٣) مختصر التبيين: (٣/٥٧٧-٥٧٨ و ٤/٨٦٣).

ووافقهما الإمام الشاطبي أيضا في العقيلة. انظر: البيت رقم (٧٠) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٤٦).

(٤) ووافقهم: روح عن يعقوب.

(٥) ووافقهم: رويس عن يعقوب وأبو جعفر.

انظر: السعة لابن مجاهد: (ص ٣٩٥)، والتيسير للداني: (ص ١٤٤)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣١٣).

(٦) مختصر التبيين: (٣/٨١٤).

وذكر في «المقنع» أيضاً في باب ذكر ما رسم بإثبات الألف على اللفظ والمعنى: «عن فارس بن أحمد، قال: حدثني جعفر بن محمد، قال: حدثنا عمر بن يوسف، قال: حدثنا [الحسين بن شيرك] (٢)، قال: حدثنا أبو حمدة، قال: حدثنا يزيد، في قوله تعالى: ﴿نفساً زاكية﴾ قال: مكتوبة بالألف في مصاحف أهل المدينة، ومصاحف أهل مكة» (٣).

فحصل الخلاف في «المقنع» بمجموع النصين (٤).
وقوله: «وعن أبي داود حذف غشية» أي: حذف ألف هذه الكلمة، وأراد قوله تعالى في سورة يوسف عليه السلام: ﴿فَأْمِنُوا أَنْ تَأْتِيَهُمْ غَشِيَةٌ مِنْ عَذَابِ﴾ [الآية: ١٠٧] (٥).
فيدخل تحت هذه «الغشية» [الغاشية: ١]، لكون ما ذكره نكرة، وهي أصل المعرفة بخلاف العكس.

ثم قال رحمه الله [ونفعنا به وغفر لنا وله]:

[٢١١] يَسْتَخِرُونَ غَابَ أَوْ إِنْ حَضَرَ ❖❖❖ بغير الأعراف، وكلُّ ذكراً

هذا الذي ذكر هنا أيضاً لأبي داود، لأنه معطوف على قوله: «وعن أبي داود حذف غشية» وأراد: «ويستخرون» بحذف واو العطف، ويريد: أن ألف «يستخرون»

(١) المقنع: (ص ١٢).

(٢) في الأصل: «الحسن بن كثير» وهو تحريف؛ وما أثبتته من «س»، وهو موافق لما في المقنع.

(٣) المقنع: (ص ٤١).

(٤) وذكر الخلاف أيضاً الإمام الشاطبي، وجرى العمل فيه على الحذف رعاية للقراءتين.

انظر: البيت رقم (٨٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٧٦)، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٤٩٨)، وفتح

المنان لابن عاشر: (ص ٧٠٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٨).

(٥) قال في مختصر التبيين (٣/٧٣٢): «﴿غَشِيَةٌ﴾ بغير ألف».

وعليه جرى العمل، ولم يتعرض له الداوي. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١١٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٤).

مَحذُوفَةٌ لِأَبِي دَاوُدَ (١)؛ سَوَاءٌ كَانَ الْخِطَابُ بِهِ لِلْعَائِبِ مِثْلَ: ﴿يَسْتَسْخِرُونَ﴾ بِالْيَاءِ (٢)، أَوْ كَانَ الْخِطَابُ بِهِ لِلْحَاضِرِ مِثْلَ: ﴿تَسْتَسْخِرُونَ﴾ بِالتَّاءِ (٣).

وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «غَابَ أَوْ إِنْ حَضَرَ»، حَيْثُ أَتَى فِي كِتَابِ اللَّهِ وَعَلَيْكَ، إِلَّا الَّذِي فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ (٤) فَإِنَّهُ اسْتَثْنَاهُ لَهُ (٥)، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «بِغَيْرِ الْأَعْرَافِ». وَجَمِيعُ ذَلِكَ مَحذُوفٌ فِي «الْمُنْصِفِ»؛ لَا الَّذِي فِي الْأَعْرَافِ وَلَا غَيْرُهُ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَكُلُّ ذِكْرٍ بِمُنْصِفٍ»، لِأَنَّ فِيهِ التَّضْمِينَ. وَالْأَلْفُ فِي قَوْلِهِ: «حَضَرَ» وَ«ذُكِرَ» [٧٢/أ] لِإِطْلَاقِ الْقَافِيَةِ. ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٢١٢] بِمُنْصِفٍ، وَعَنْهُمَا فِي سَحْرِ ❀❀❀ فِي التَّكْرِ عَيْرِ الذَّارِيَاتِ الْآخِرِ

قَوْلُهُ: «بِمُنْصِفٍ» رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ: «وَكُلُّ ذِكْرٍ» لِأَنَّهُ مُضَمَّنٌ. وَقَوْلُهُ: «عَنْهُمَا» يُرِيدُ: الشَّيْخَيْنِ الْحَافِظَ وَأَبُو دَاوُدَ، وَيُرِيدُ: الْحَذْفُ «فِي سَحْرِ»، أَيُّ: وَعَنْهُمَا حَذْفُ أَلْفِ ﴿سَحْرِ﴾ حَيْثُ أَتَى فِي الْقُرْآنِ. وَقَوْلُهُ: «فِي التَّكْرِ» احْتِرَازًا مِنَ الْمَعْرِفِ. ثُمَّ اسْتَثْنَى مِنْ لَفْظِ ﴿سَحْرِ﴾ حَرْفًا وَاحِدًا فِي سُورَةِ الذَّارِيَاتِ فَقَالَ: «غَيْرِ الذَّارِيَاتِ الْآخِرِ» احْتِرَازًا مِنَ الْأَوَّلِ، فَفِيهَا لَفْظَانِ: الْأَوَّلُ مِنْهُمَا مَحذُوفٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَوَلَّى بُرْكَئِهِ وَقَالَ سَحْرًا وَمَجْنُونٌ﴾ [الآية: ٣٩].

(١) انظر: مختصر التبيين: (٣/٦٥٩ و ٣/٧٥٤ و ٤/١٠١٣).

(٢) مثل ما في: [يونس: ٤٩] و [الحجر: ٥] و [النحل: ٦١] و [المؤمنون: ٤٣].

(٣) مثل ما في: [سبأ: ٣٠].

(٤) وهو قوله تعالى فيها: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَسْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الآية: ٣٤].

(٥) وذلك لسكوته عنه، وجرى عمل المشاركة في مصاحفهم على إثباته هنا - أي: في موضع الأعراف - وحذف ما عداه. وقال ابن القاضي: «وحذفه أولى»، وجرى عمل أهل المغرب في مصاحفهم على الحذف في الجميع إتياعاً للمنصف وحملًا على النظائر، ولم يتعرض للجمع الإمام الداني.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٤٩٩)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤/ب]، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ٧٠٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١١٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٠).

والثاني هو الثابت، وهو قوله تعالى: ﴿سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ (٥٢) ﴿اتَّوَصَّوْا بِهِ﴾ [الآيتين: ٥٢-٥٣].
 قال في «المقنع»: «وكلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ مِنْ لَفْظِ ﴿سَاحِرٍ﴾ فَهُوَ مَرْسُومٌ بَعِيرِ أَلِفٍ، إِلَّا حَرْفًا وَاحِدًا فَإِنَّ أَلِفَ فِيهِ مَرْسُومٌ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ فِي وَالدَّارِيَّاتِ: ﴿سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ (٥٢) ﴿اتَّوَصَّوْا بِهِ﴾» (١).
 ومثله في «التنزيل» (٢)، لأنه قال: «وقال أبو حفص الخزاز من روايتنا عن محمد بن عيسى الأصبهاني عنه: كلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ مِنْ ﴿سَاحِرٍ﴾ بَعِيرِ أَلِفٍ، إِلَّا الَّذِي فِي وَالدَّارِيَّاتِ: ﴿سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ (٥٢) ﴿اتَّوَصَّوْا بِهِ﴾» (٣).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٢١٣] وَقِيلَ بِالْإِثْبَاتِ كُلِّ يُعْرَفُ ❖❖❖ وَعَنْ سُلَيْمَانَ أَيْ الْمُعَرَّفُ

هَذَا الْخِلَافُ الَّذِي حَكَى فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ فِي أَنَّ أَلِفَ ﴿سَاحِرٍ﴾ فِي الْقُرْآنِ كُلُّهُ ثَابِتُ الْأَلِفِ يُرْوَى عَنْ نَافِعِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ.
 قال في «المقنع» بعد الكلام الذي قدّمنا ذكره منه لفظ ﴿سَاحِرٍ﴾: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: كُلُّ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ ﴿سَاحِرٍ﴾ بِالْأَلِفِ قَبْلَ الْحَاءِ فِي الْهَجَاءِ إِلَّا مَوْضِعًا وَاحِدًا فَإِنَّ أَلِفَ فِيهِ مَرْسُومَةٌ بَعْدَ الْحَاءِ، وَهُوَ قَوْلُهُ فِي الشُّعْرَاءِ: ﴿يَكُلُّ سَحَارٍ عَلِيمٍ﴾ [الآية: ٣٧] لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ» (٤).

(١) المقنع: (ص ٢٠).

(٢) قال أبو داود في مختصر التبيين (٤٦٤/٣) قبل ذكره للنص الذي ذكره الشارح: «﴿سَاحِرٌ مُبِينٌ﴾ بغير ألف بين السين والحاء وفي بعض المصاحف كتبه: ﴿إِلَّا سَاحِرٌ﴾ بألف، ومثله في بونس: ﴿قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُبِينٌ﴾ [الآية: ٢] وفي هود: ﴿لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ [الآية: ٧]، هذه المواضع الثلاثة في بعضها بألف وفي بعضها بغير ألف. وقال أبو حفص ...».

(٣) مختصر التبيين: (٤٦٤/٣-٤٦٥).

(٤) المقنع: (ص ٢٠).

هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَقِيلَ بِالْإِثْبَاتِ كُلِّ يُعْرَفُ» أَي: جَمِيعُ لَفْظِ ﴿سَاحِرٌ﴾.

وَلَقَدْ أَحْسَنَ الشَّاطِئِيُّ تَحْلِيلَهُ فِي قَوْلِهِ:

وَسَاحِرٌ غَيْرُ أُخْرَى الذَّرَارِيَاتِ بَدَأَ وَالْكُلُّ ذُو أَلْفٍ عَنِ نَافِعِ سَطْرًا (١)

وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو دَاوُدَ خِلَافًا فِيهِ عَنِ نَافِعٍ كَمَا ذَكَرَ فِي «الْمُقْنَعِ»، وَإِنَّمَا حَكَى الْخِلَافَ فِيهِ

عَنِ الْمَصَاحِفِ، فَقَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «فِي كُلِّ مَوْضِعٍ الَّذِي فِيهِ لَفْظُ ﴿سَاحِرٌ﴾ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ بِأَلْفٍ، وَبَعْضُهَا بغيرِ أَلْفٍ» (٢).

وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنَّ الرَّاجِحَ فِيهِ الْحَذْفُ (٣).

وَقَوْلُهُ: «وَعَنْ سُلَيْمَانَ أَتَى الْمُعَرَّفُ» يُرِيدُ: وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَتَى الْمُعَرَّفُ مِنْ لَفْظِ

﴿السَّاحِرُ﴾ بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ، [وَسَكَتَ أَبُو عَمْرٍو عَنِ الْمَعْرِفِ فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَذِكْرِهِ لِأَجْلِ الْحَذْفِ وَلَا

إِثْبَاتِ] (٤)، وَذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ﴾ (٥) فِي الزُّخْرُفِ: [الآية: ٤٩]، وَفِي

طه: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [الآية: ٦٩].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «كَتَبُوهُ بِأَلْفٍ بَيْنَ السَّيْنِ وَالْحَاءِ بِإِجْمَاعٍ».

ثُمَّ قَالَ تَحْلِيلُهُ [وَعَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٢١٤] وَعَنْهُ فِي لَسَجِرِنِ الْحَذْفِ ❀❀❀ وَعَنْهُمَا فِي سَجِرَانِ الْخُلْفِ

(١) البيت رقم (١٤٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٨٩).

(٢) انظر: مختصر التبيين (٣/٤٦٤).

(٣) والذي جرى عليه العمل هو حذف الألف من لفظ ﴿سَاحِرٌ﴾ المنكر حيث وقع إلا الواقع منه في آخر سورة الذاريات فإنه ثابت الألف.

انظر: مختصر التبيين (٣/٥٥٩)، والوسيلة للسخاوي: (ص ١٤٩ و ٢٨٩)، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٥٠٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٠٩-٧١٢)، و تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد لابن القاصح: (ص ٢٧ و ٥٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٠)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٩).

(٤) سقطت من الأصل.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٠)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٩).

(٥) في «س» زيادة: "في سورة الأعراف" في هذا الموضوع، وهذا خطأ لأن الآية لا توجد سورة الأعراف.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٠)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٩).

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَسْأَلَتَيْنِ:

مَسْأَلَةٌ ﴿لَسَحْرَانِ﴾ فِي طه، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَحْرَانِ﴾ [الآية: ٦٣]، وَذَكَرَ أَنَّهُ مَحْذُوفٌ لِأَبِي دَاوُدَ، وَسَكَتَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو فَلَمْ يَذْكَرْ لَهُ فِيهِ شَيْئًا.

وَمَسْأَلَةٌ فِي ﴿سِحْرَانِ﴾ فِي سُورَةِ الْقَصَصِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [الآية: ٤٨]، وَذَكَرَ أَنَّ الشَّيْخَيْنِ ذَكَرَا فِيهَا الْخِلَافَ (١).

فَقَوْلُهُ: «وَعَنْهُ» يُرِيدُ: عَنْ أَبِي دَاوُدَ، لِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي هَذَا الرَّجْزِ مَتَى مَا ذَكَرَهَا فَهِيَ مُخْتَصَمَةٌ لِأَبِي دَاوُدَ، لِأَنَّهُ قَالَ قَبْلَهُ: «وَعَنْ سُلَيْمَانَ أَنِّي الْمَعْرَفُ»، ثُمَّ قَالَ: «وَعَنْهُ» أَي: عَنْ سُلَيْمَانَ الْمَذْكَورِ فِي ﴿لَسَحْرَانِ﴾، أَي: حَذَفَ الْأَلِفَ بَيْنَ السَّيْنِ وَالْحَاءِ.

قَالَ فِي سُورَةِ طه: «﴿إِنَّ هَذَا لَسَحْرَانِ﴾ كَتَبُوهُ بِحَذْفِ الْأَلِفِ قَبْلَ التَّوْنِ فِي الْكَلِمَتَيْنِ، وَقَبْلَ الْحَاءِ أَيْضًا عَلَى الْاِخْتِصَارِ» (٢).

وَقَالَ فِي سُورَةِ الْقَصَصِ فِي قَوْلِهِ: ﴿قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾: «كَتَبُوهُ فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَبَعْضِ مَصَاحِفِ أَهْلِ الْأَمْصَارِ بِحَذْفِ الْأَلْفَيْنِ، وَفِي بَعْضِهَا بِإِثْبَاتِهِمَا، وَاخْتِيَارِي حَذْفُ الْأَوَّلِ بَيْنَ السَّيْنِ وَالْحَاءِ، لِرَوَايَتِنَا ذَلِكَ عَنْ مَصَاحِفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَبَعْضِ سَائِرِ مَصَاحِفِ الْأَمْصَارِ، وَإِثْبَاتُهَا بَيْنَ الرَّاءِ وَالتَّوْنِ؛ سَوَاءٌ قُرِئَ ذَلِكَ عَلَى أَمْثَالِ: «فَعْلَانِ» بِكَسْرِ السَّيْنِ وَإِسْكَانِ الْحَاءِ، وَقَرَأْنَا ذَلِكَ لِلْكَوْفِيِّينَ (٣)، أَوْ قُرِئَ بِفَتْحِ السَّيْنِ وَأَلْفٍ بَعْدَهَا عَلَى مِثَالِ: «فَاعْلَانِ»، وَقَرَأْنَا كَذَلِكَ لِلْبَصْرِيِّينَ (٤) وَالْحَرَمِيِّينَ (٥) [٦] (٧).

(١) وكذلك ذكره الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٠١) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٩٩).

(٢) مختصر التبيين: (٨٤٦/٤).

(٣) ووافقهم: خلف العاشر.

(٤) وهما أبو عمرو وابن عامر.

(٥) ووافقهم: أبو جعفر ويعقوب.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٩٥)، والتيسير للداني: (ص ١٧٢)، والنشر لابن الجزري: (٣٤١/٢).

(٦) في "ت": "العراقيين والحراسيين".

(٧) مختصر التبيين: (٩٦٨-٩٦٩/٤).

وقال أبو عمرو في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار: [٧٢/ب] « وفي القصص في بعض المصاحف: ﴿ قَالُوا سَاحِرَانِ ﴾ بِالألفِ، وفي بعضها ﴿ سِحْرَانِ ﴾ بِغَيْرِ أَلْفٍ» (١).
هَذَا مَعْنَى قَوْلِ النَّاطِمِ: « وَعَنْهُمَا [فِي لَسَّاحِرَانِ الحُلْفُ]» (٢).
ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللهُ:

[٢١٥] وَعَنْهُ حَذْفُ حَشْ مَعَ تَبْيِينَا ❖❖❖ مَعْيِشٍ أَضْعَثُ مَعَ أَكْتَنَّا

قَوْلُهُ: « وَعَنْهُ » أَي: عَنِ أَبِي دَاوُدَ، « حَذْفُ حَشْ » أَي: أَلْفُ هَذِهِ الكَلِمَةِ، وَيُرِيدُ: الأَلْفَ الَّتِي بَيْنَ الحَاءِ وَالشَّيْنِ.

قَالَ فِي « التَّنْزِيلِ » فِي سُورَةِ يُوسُفَ: « ﴿ وَقُلْنَا حَشْ لِلَّهِ ﴾ [الآية: ٣١] بِغَيْرِ أَلْفٍ قَبْلَ الشَّيْنِ وَبَعْدَهَا، وَفِي الَّتِي بَعْدَهَا إِجْمَاعٌ مِنَ المَصَاحِفِ، وَأَبُو عَمْرٍو بَنُ العَلَاءِ [وَحْدَهُ] (٣) يُثَبِّتُ الأَلْفَ بَعْدَ الشَّيْنِ، وَكُلُّهُمْ أَثَبَّتُوهَا فِي اللَّفْظِ قَبْلَ الشَّيْنِ (٤)؛ فَاعْلَمْهُ (٥).

هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: « وَعَنْهُ حَذْفُ حَشْ » فَيَجِيءُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ حُذِفَ مِنْ هَذِهِ الكَلِمَةِ أَلْفَانِ: أَلْفٌ قَبْلَ الشَّيْنِ وَأَلْفٌ بَعْدَهَا، وَهِيَ كَلِمَةٌ قَلِيلَةُ الدَّوْرِ، لَمْ تَأْتِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ فِي سُورَةِ يُوسُفَ (٦)، وَقَلِيلَةُ الحُرُوفِ حُذِفَ مِنْهَا حَرْفَانِ، [وَبَقِيَتْ عَلَى حَرْفَيْنِ] (٧)؛ انظُرْ هَذَا.

(١) المقنع: (ص ٩٦).

وجرى العمل بالحذف في الكلمتين. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٠)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٩).

(٢) في الأصل: «..الخ..».

(٣) سقطت من الأصل، وهي كذلك في مختصر التبيين.

(٤) هذا في حال الوصل؛ أما في حال الوقف فكلهم يحذفونها اتباعاً لخط المصحف.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٤٨)، والتيسير للداني: (ص ١٢٧)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٩٥).

(٥) مختصر التبيين: (٣/٧١٤-).

(٦) في [الآيتين: ٣١ و ٥١].

(٧) سقطت من الأصل.

ولم يتعرّض أبو عمرو لذكر الألف التي قبل الشين، وإنما ذكر الحذف في الألف التي بعد الشين، [ذكر ذلك في آخر الباب المروي عن نافع فيما رواه أبو عبيد عن الإمام مصحف عثمان بن عفان الذي استخرج له من الخزائن، رأى فيه أثر دمه^(١)] (٢).

وقوله: «مع تبيّننا» أي: مع ألف هذه الكلمة، وأتى به على الحكاية، وأراد قوله تعالى في سورة النحل: ﴿تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [الآية: ٨٩].

قال في «التنزيل»: «﴿تَبَيَّنَّا﴾ بِحَذْفِ الْأَلْفِ» (٣).
وقوله: «معايش» أراد: «ومعايش» بحذف واو العطف، وأراد قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ﴾ [الآية: ١٠]، ومثله في سورة الحجر (٤).

قال في «التنزيل» في سورة الأعراف: «﴿مَعِيشَ﴾ هُنَا، وَفِي الْحَجْرِ بِحَذْفِ الْأَلْفِ عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِصَارِ، وَتَقْلِيلِ حُرُوفِ اللَّيْنِ، مَعَ بَقَاءِ فَتْحَةِ الْعَيْنِ الدَّالَّةِ عَلَيْهَا، فَاجْتَمَعَتْ عَلَى ذَلِكَ الْمَصَاحِفُ فَلَمْ تَخْتَلَفْ» (٥).

(١) انظر: المقنع (ص ١٥).

ونص عليه الشاطبي أيضاً في العقيلة بقوله: «حاشا بحذف صح مشتهراً».

وحمله اللبيب على حذف الألفين فقال: «قال أبو داود في التبيين، قال نافع: ﴿حَشَّ لِلَّهِ﴾ من غير ألف بعد الحاء والشين إجماع من كتاب المصاحف».

وحمله الجعبري على حذف الأخيرة فقط، فقال بعد أن نقل كلام المقنع المتقدم: وقال: «- يعني أبو عبيد - في كتابه: بالحذف نقرؤها، لأنني رأيتها في الإمام بغير ألف آخر؛ فدل هذا على أن الأولى ثابتة، وكل الرسوم على ما في الإمام...»
وجرى العمل على الحذف في الألفين معاً.

انظر: البيت رقم (٨١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٦٣)، والدرة الصقبيلة للبيبي (مخطوط): [٣٦/ب]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٥٢/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧١٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٤).

(٢) سقطت من "ت".

(٣) مختصر التبيين: (٣/٧٧٧-٧٧٨)؛ وعليه جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: تبيين العطشان للجرجاني: (ص ٥٠٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧١٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٣).

(٤) [الآية: ٢٠].

(٥) مختصر التبيين: (٣/٥٣٢)؛ وعلى قوله فيها جرى العمل، ولم يتعرض لذكرها الإمام الداني.

انظر: أيضاً مختصر التبيين: (٣/٧٥٥-٧٥٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٣).

وقوله: «أَضَعْتُ» يريد: «وَأَضَعْتُ» بِحَذْفِ وَوِ الْعَطْفِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ يُوسُفَ: ﴿قَالُوا أَضَعْتُ أَحْلِمَ﴾ [الآية: ٤٤].

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «وَأَضَعْتُ [أَحْلِمَ]»^(١) بِحَذْفِ الْأَلْفِ «(٢)، وَفِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ: ﴿بَلْ قَالُوا أَضَعْتُ أَحْلِمَ﴾ [الآية: ٥]»^(٣).

وقوله: «مَعِ أَكْنَنَا» يريد: قوله في سورة التحل: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَنَا﴾ [الآية: ٨١].

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «﴿أَكْنَنَا﴾ بِحَذْفِ الْأَلْفِ»^(٤).

ثُمَّ قَالَ تَحَدَّثَ:

[٢١٦] كَذَا رُوِيَ وَالْإِسْتِثْنَانُ ❀❀❀ فِعْلُ الْمُرَاوَدَةِ وَالْبُنْيَانُ

قَوْلُهُ: «كَذَا» [أَي: مِثْلَ مَا ذَكَرْتُ فِي الْأَلْفَاظِ الْمُتَقَدِّمَةِ بِالْحَذْفِ عَنْ أَبِي دَاوُدَ كَذَلِكَ أَيْضًا لَهُ بِالْحَذْفِ] «رُوِيَ» أَي: أَلْفُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَهِيَ مُتَعَدِّدَةٌ فِي مَوَاضِعَ فِي الْقُرْآنِ^(٦)، فَهِيَ مَحذُوفَةٌ الْأَلْفِ بَيْنَ السِّينِ وَالْوَاوِ لِأَبِي دَاوُدَ حَيْثُ مَا جَاءَتْ^(٧).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) مختصر التبيين: (٧١٨/٣).

(٣) انظر: مختصر التبيين (٨٥٨/٤)؛ وعليه جرى العمل، ولم يتعرض لذكرهما الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٤).

(٤) مختصر التبيين: (٧٧٧/٣)؛ وعليه جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٠).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) وردت في: [الرعد: ٣] و[الحجر: ١٩] و[النحل: ١٥] و[الأنبياء: ٣١] و[النمل: ٦١] و[لقمان: ١٠] و[فصلت: ١٠] و[ق: ٧] و[المرسلات: ٢٧].

(٧) انظر: مختصر التبيين (٧٣٤/٣) و١٠٨١/٤ و١١٣٥/٤ و١٢٥٦/٥؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

وقوله: «والاستندان» يريد: ما تصرف من هذا المصدر، لا المصدر بعينه؛ إذ لم يقع في القرآن، وإنما وقع الفعل مثل: ﴿اسْتَدْنَكَ﴾ [التوبة: ٨٦]، و﴿لَيْسْتَ بِنَكْمٍ﴾ [النور: ٥٨]، و﴿فَلَيْسْتَ بِنَكْمٍ كَمَا اسْتَدْنَكَ الَّذِينَ﴾ [النور: ٥٩] (١).

وقوله: «فعل المراءودة» وأراد: «وفعل المراءودة» بحذف واو العطف مثل: ﴿رَاوَدُوهُ عَن ضَيْفِهِ﴾ [القمر: ٣٧]، و﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾ [يوسف: ٢٣]، و﴿إِذْ رَاوَدْتَن يَوسُفَ عَن نَّفْسِهِ﴾ [يوسف: ٥١]، وما شابهه من أفعال «المراءودة» بالحذف لأبي داود (٢).
وقوله: «والبنيان» يريد: وألف «البنيان» محذوف لأبي داود؛ سواء كان معرّفاً مثل: ﴿فَاتَى اللَّهُ بَنِيَنَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦]، أو منكرًا مثل: ﴿قَالُوا أَبْنَاؤُهُ بُنِينَا﴾ [الصافات: ٩٧]، أو غيره مطلقاً (٣).

وهو وزن «فعلان» حذف منه أبو داود مواضع، وسكت عن مواضع، مثل: ﴿كُفْرَانَ﴾ و﴿خُسْرَانَ﴾ و﴿قُرْبَانَ﴾. وهذا الوزن كله ثابت عند الدانسي، وهو الذي قال الناظم رحمه الله:

(١) قال أبو داود في مختصر التبيين (٦٢٤/٣): «وكتبوا ﴿يَسْتَدْنُكَ﴾ في الموضعين بحذف الألف بين التاء والذال، وكذلك في جميع القرآن».

وجرى العمل على الحذف في كل ما تصرف من ألفاظ الاستندان، ولم يتعرض لذكرها الإمام الداني فهي عنده ثابتة. انظر: أيضا مختصر التبيين: (٦٣٣/٣-٦٣٤/٤ و ٩٠٨/٤)، وتبنيه العطشان للجرجاني: (ص ٥٠٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧١٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٧٩-٨٠).

(٢) وبه جرى العمل، ولم يتعرض لذكرها الإمام الداني. انظر: مختصر التبيين: (٧١٢/٣ و ٧١٥/٣ و ٧١٩/٣ و ١١٦٢/٤)، وتبنيه العطشان للجرجاني: (ص ٥٠٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧١٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٦).

(٣) صرح أبو داود بحذف ألف الألفاظ الثلاثة التي في سورة التوبة، وبالذي في سورة الكهف، وسكت عن الذي في سورتي النحل والصف، إلا أنه قال: «هجاؤه مذكور»؛ فقال فيه التحيي والبنسي بالإثبات، ورده ابن عاشر وقال: «أطلق الناظم فيه الحذف جريا على قاعدته في الاكتفاء بما تقدم له نظير».

وهذا الوزن الذي هو «فعلان» ثابت عند الداني كما سيذكر، وجرى العمل فيه على الحذف.

انظر: مختصر التبيين: (٦٤٠/٣-٦٤١/٣ و ٧٦٩/٣ و ٨٠٥/٤ و ١٢٠١/٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧١٦-٧١٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٣).

وذكر^(١) الداني وزن فعلان *** بألف ثابتة كالعُدوان

قال أبو عمرو في «المقنع» في باب ذكر ما رُسم بإثبات الألف على اللفظ والمعنى: «وكذلك رسموا - يعني بالألف - (٢) على وزن «فعال» و«فعال» بفتح الفاء وكسرها» (٣). ولم يذكر مثلاً لهذين الوزنين، وأنا أذكرهما:

فأما «فعال» فمثاله: ﴿عَذَابٌ﴾، و﴿شَرَابٌ﴾، و﴿سَحَابٌ﴾، و﴿سَرَابٌ﴾، و﴿بَيَانٌ﴾، و﴿ثَوَابٌ﴾، و﴿صَوَابٌ﴾، و﴿جَوَابٌ﴾.

وأما «فعال» بكسر الفاء فمثاله: ﴿حِسَابٌ﴾، و﴿عِقَابٌ﴾، و﴿شِهَابٌ﴾، و﴿عِجَافٌ﴾، و﴿ثِيَابٌ﴾، و﴿رِكَابٌ﴾، و﴿بِدَارًا﴾.

قال (٤): «وعلى وزن «فاعل» نحو: ﴿ظَالِمٌ﴾، و﴿كَاتِبٌ﴾، و﴿شَاهِدٌ﴾، و﴿مَارِدٌ﴾، و﴿سَارِبٌ﴾» (٥)، و﴿طَارِدٌ﴾، و﴿ثَاقِبٌ﴾.

وقد نبه الناظم على هذا الوزن في قوله: «ووزن فعال [وفاعل ثبت]» (٦).

قال: «وعلى وزن «فعال» نحو: ﴿خَوَارٌ﴾، وعلى وزن «فعال» نحو: ﴿خَتَارٌ﴾، و﴿جَبَّارٌ﴾، و﴿صَبَّارٌ﴾، و﴿كَفَّارٌ﴾» (٧).

وقد نبه أيضاً على هذا في قوله: «ووزن فعال».

قال (٨): «وعلى «وزن فعلان» نحو: ﴿بَيْنٌ﴾، و﴿طُغْيَانٌ﴾، و﴿كُفْرَانٌ﴾، و﴿خُسْرَانٌ﴾، و﴿قُرْبَانٌ﴾، و﴿عُدُونٌ﴾» (١).

(١) في الأصل: «وأثبت الداني»؛ وما أثبتته من «س»، وهو كذلك في متن المورد المحقق.

(٢) في المقنع هنا: «كل ما كان»، وهي غير موجودة في النسخ الخطية.

(٣) المقنع: (ص ٤٤).

(٤) أي: أبو عمرو الداني في المقنع.

(٥) في الأصل: «﴿منارب﴾» وهو خطأ لأنها ليست على وزن فاعل.

(٦) البيت رقم (٢٥٤)، وسيأتي ذكره إن شاء الله.

(٧) المقنع: (ص ٤٤).

(٨) سقطت من «س».

وهذا الوزن هو الذي نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: «وَذَكَرَ الدَّانِي وَزْنَ فُعْلَانٍ».

[قَالَ: « وَعَلَى وَزْنِ «فِعْلَانٍ» [٧٣/أ]] (٢) نَحْوُ: ﴿صِنَوَانٌ﴾، و﴿قِنَوَانٌ﴾، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ مِمَّا أَلْفُهُ [زَائِدَةٌ لِلْبِنَاءِ] (٣) «(٤).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢١٨] وَلِيُوَاطِئُوا بِخُلْفٍ قَدْ رُسِمَ ❀❀❀ لِابْنِ نَجَاحٍ عَن عَطَاءٍ وَحَكَمَ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ الْوَاقِعَةَ فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيُوَاطِئُوا

عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ [الآية: ٣٧].

اختلفت المصاحف في حذف الألف الواقعة بين الواو والطاء، وإثباتها، ونسب ذكر الخلاف فيها لأبي داود.

قال في «التنزيل»: « وكتبوا في بعض المصاحف ﴿لِيُوَاطِئُوا﴾ بحذف الألف بين الواو والطاء، وفي بعضها ﴿لِيُوَاطِئُوا﴾ بألف ثابتة، كذا ذكره عطاء الخراساني، وحكم الناقد الأندلسي القرطبي، ثم اجتمعت المصاحف على كتابة هذه الكلمة بواو واحدة بعد الطاء، من غير صورة للهمزة الواقعة بينهما» (٥).

(١) المقنع: (ص ٤٤).

(٢) سقطت من «س».

(٣) سقطت من "ت".

(٤) المقنع: (ص ٤٤).

(٥) مختصر التبيين: (٦٢١/٣-٦٢٢).

لم يتعرض لهذا اللفظ الإمام أبو عمرو الداني، وجرى العمل فيها على الإثبات لثلاثي حذفان على الكلمة، وهو المشهور كما قال المحاصي في شرحه على المورد، وقال ابن عاشر: « وهو الآتي من جهة النظر، لحذف صورة همزته». وقال ابن القاضي: « وبه جرى العمل وهو قول الأكثرين»، واختار الناطي الحذف إتباعا لابن الجزري، ورعاية لقراءة شاذة وردت فيه عن الزهري: ﴿لِيُوَاطِئُوا﴾ بتشديد الياء .

انظر: البحر المحيط لأبي حيان: (٤٣/٥)، وتنبيه العطشان للرجاجي: (ص ٥٠٧)، وشرح المحاصي على المورد (مخطوط):

[٩٦/ب]، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧١٩)، ونشر المرجان للناطق:

(٥٥٨/٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

ثم قال رحمه الله:

[٢١٩] وَعَنْهُ أَيْضًا عَنْ عَطَاءٍ أُمِّيٍّ ❀❀❀ حَذْفُ أَذَقَهَا بِنَصِّ التَّحْلِ

يُرِيدُ: عَنْ أَبِي دَاوُدَ أَيْضًا ذَكَرَ عَنْ عَطَاءِ الْمَذْكُورِ حَذْفُ أَلِفِ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّحْلِ: ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ﴾ [الآية: ١١٢].

قال في «التنزيل»: ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ﴾ بِغَيْرِ أَلِفٍ بَيْنَ الذَّالِ وَالْقَافِ، كَذَا رَسَمَهُ عَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ، وَلَمْ [أَرُوهُ] (١) عَنْ غَيْرِهِ «(٢)».

(١) في الأصل: «أره»؛ وما أثبتته من «س»، وهو كذلك في مختصر التبيين.

(٢) مختصر التبيين: (٧٨٠/٣-٧٨١).

وجرى العمل فيه عند المغاربة على إثبات ألفه، كما شهَّره المحاصي؛ قال ابن القاضي: «العمل على الإثبات وشهره أبو محمد المحاصي»، وجرى عمل المشاركة على الحذف بخلاف ما ذكر الشيخ الضباع والشيخ محمد علي خلف الحسيني. انظر: شرح المحاصي على المورد (مخطوط): [٩٦/ب]، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٢٠)، ودليل الخيران للمارغني: (ص ١٢٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٦).

الفصل الخامس

مَا أُطْرِدَ حَذْفُ أَلْفِهِ وَنظَائِرُهُ
أَوْ لَمْ يَطْرِدْ مِنْ مَرْبِمْ إِلَى طَاد

ثُمَّ قَالَ تَحَلُّثَهُ:

[٢٢٠] وَهَآك مَا مِنْ مَرِيَمَ لِيَصَادِ ❀❀❀ عَلَى أَطْرَادٍ وَبِلَا أَطْرَادٍ

هَذَا هُوَ الْجُزْءُ الثَّالِثُ: مِنْ سُورَةِ مَرِيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ إِلَيَّ سُورَةَ ص.

وَقَوْلُهُ: «وَهَآك» كَلِمَةٌ هِيَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مَعْنَاهَا: خُذْ وَتَنَاوَلْ^(١)، و«مَا» بَعْدَهَا مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى: «الَّذِي»، وَهِيَ مَفْعُولَةٌ لَهَا، و«مِنْ» لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ: وَخُذِ الَّذِي مِنْ سُورَةِ مَرِيَمَ إِلَى سُورَةِ ص.

وَقَوْلُهُ: «عَلَى أَطْرَادٍ» يَعْنِي: الْمُتَّفِقَ، «وَبِلَا أَطْرَادٍ» يَعْنِي: الْمُخْتَلِفَ، لِأَنَّ «الْمُطْرَدَ» هُوَ مَا اتَّفَقَ حُكْمُهُ، وَجَرَى عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ، و«غَيْرُ الْمُطْرَدِ» عَكْسُهُ. وَكَأَنَّهُ تَحَلُّثُهُ يَقُولُ: مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ مِنَ الْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ، وَمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ ذَلِكَ مِنْ كَذَا إِلَى كَذَا. ثُمَّ قَالَ تَحَلُّثَهُ:

[٢٢١] تَسْقَطِ احْذِفِ سَمِرًا وَبَلْعِدِ ❀❀❀ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ وَالْقَوْعِدِ

بَدَأَ فِي الْبَابِ بِمَا بَدَأَ فِي التَّرْجِمَةِ، وَهُوَ الْمُتَّفِقُ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَرْبَعُ مَسَائِلٍ: ثَلَاثَةٌ مِنْهَا فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ، أُطْلِقَ فِيهَا الْحُكْمَ بِالْحَذْفِ لِجَمِيعِ الرُّوَاةِ عَنِ الْمَصَاحِفِ، وَمَسْأَلَةٌ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي نَسَبَ الْحَذْفِ فِيهَا لِأَبِي دَاوُدَ دُونَ أَبِي عَمْرٍو. فَقَالَ: «تَسْقَطِ احْذِفِ» أَي: لِجَمِيعِهِمْ^(٢)، وَهُوَ مِنَ الْقَبِيلِ الَّذِي رَوَاهُ قَالُونَ عَنْ نَافِعٍ، وَلَا مُعَارِضَ لَهُ فِيهِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ مَرِيَمَ: ﴿تَسْقَطِ عَلَيْكَ﴾ [الآية: ٢٥] رُسْمَ بَعِيرِ أَلْفٍ عَلَى الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ^(٣)؛ قُرِئَ: ﴿تَسْقَطِ﴾^(٤)، و﴿تَسْقَطِ﴾^(٥)، وَلَعَلَّهَا كَانَتْ مَشْهُورَةً فِي

(١) الخصائص لابن جني: (١٩٦/٢)، وسر صناعة الإعراب لابن جني: (٣١٨/١)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٩٠/٢)، والمفصل في صناعة الإعراب للزمخشري: (ص ١٩٤).

(٢) انظر: المقنع: (ص ١٢)، ومختصر التبيين: (٤/٨٣٠)، والبيت رقم (٩١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٨٣).

(٣) انظر: المحتسب لابن جني: (٢/٤٠)، وجامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٨٠/١٨)، ومختصر في شواذ القرآن

لابن خالويه: (ص ٨٤)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٦/١٧٥)، ومعجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب: (٥/٣٥٥).

(٤) بالياء المفتوحة والقاف المضمومة من «سقط»، وهي قراءة: أبو حيوة وأبي بن كعب.

(٥) بالياء المضمومة وكسر القاف من «أسقط»، وقرأ بها أبو حيوة أيضاً، ومسروق، وأبو نهيك، وعاصم الجحدري، وأبو

فِي زَمَنِ رَسْمِ الْمَصَاحِفِ، فَقَصَدَ كِتَابُ الْمَصَاحِفِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ لِتَحْتَمِلِ الْقِرَاءَةَ الْمَشْهُورَةَ مَعَ تَقْدِيرِ حَذْفِ الألفِ اخْتِصَارًا.

وَفِي السَّبْعِ فِيهَا ثَلَاثُ قِرَاءَاتٍ؛ كُلُّهَا بِالألفِ فِي اللَّفْظِ: قِرَاءَةٌ نَافِعٍ (١): ﴿تَسَاقَطُ﴾، وَلِغَيْرِهِ (٢): ﴿تَسَاقَطُ﴾ بِفَتْحِ السَّيْنِ وَالتَّاءِ وَتَخْفِيفِ السَّيْنِ، وَفِي قِرَاءَةٍ أُخْرَى (٣): ﴿تُسَقِطُ﴾ بِضَمِّ التَّاءِ وَتَخْفِيفِ السَّيْنِ وَكَسْرِ القَافِ (٤).

وَقَوْلُهُ: «سَمَرًا» يُرِيدُ: «وَسَمَرًا» بِحَذْفِ وَاوِ العَطْفِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿سَمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [الآية: ٦٧].

وَهُوَ أَيْضًا مِنَ الْقَبِيلِ المَرْوِيِّ عَنْ نَافِعٍ (٥)، وَلَيْسَ فِيهِ فِي السَّبْعِ قِرَاءَةٌ، وَفِي الشَّاذِ (٦): "﴿سَمَرًا﴾ بِضَمِّ السَّيْنِ وَتَشْدِيدِ المِيمِ، وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَكَذَلِكَ قَرَأَ ابْنُ مُحَيْصِنٍ، وَرُوِيَ ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛ ذَكَرَ هَذَا أَبُو الحَسَنِ السَّخَاوِيُّ (٧). «فَإِنَّ كَانَتِ الصَّحَابَةُ ﷺ أَخَذُوا ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلِمُوا صِحَّتَهُ، فَعَلَيْهِ كَانَ الرِّسْمُ، مَعَ أَنَّهُ يُحْتَمَلُ: ﴿سَامِرًا﴾ بِالألفِ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الألفِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ مَشْهُورَةً فَحَذْفُ الألفِ اخْتِصَارًا» (٨).

وَقَوْلُهُ: «وَبَعْدُ» هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ الْمُتَّفِقُ عَلَى حَذْفِ أَلْفِهَا، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ سَبَأٍ: ﴿بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا﴾ [الآية: ١٩]، [٧٣/ب] وَهُوَ أَيْضًا مِنَ الْقَبِيلِ المَرْوِيِّ عَنْ نَافِعٍ (١).

عمران الجوني.

- (١) وقرأ بها كذلك أيضًا: ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، والكسائي، وشعبة عن عاصم، ويعقوب، وأبو جعفر.
- (٢) وقرأها كذلك: حمزة، والأعمش، وطلحة، وابن ثوبان، ومسروق، والخزاز عن هبيرة، وعبد الوارث.
- (٣) وهي قراءة حفص عن عاصم، ووافقه الحسن.
- (٤) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٠٩)، والتيسير للداني: (ص ١٤٩)، وتحرير التيسير لابن الجزري: (ص ٤٥٤)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣١٨)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٥٣٠).
- (٥) انظر: المنع: (ص ١٢)، ومختصر التبيين: (٤/٨٩٣)، والبيت رقم (٩٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٨٨).
- (٦) انظر: المحتسب لابن جني: (٢/٩٦)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٦/٣٨١)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٥٦٩)، والقراءات الشاذة وتوجيهها في لغة العرب لعبد الفتاح القاضي: (ص ٧٠)، ومعجم القراءات لعبد الكريم الخطيب: (٦/١٩٠).
- (٧) انظر: الوسيلة للسخاوي (ص ١٨٨).
- (٨) هذه أيضًا عبارة السخاوي في الوسيلة: (ص ١٨٩).

وفيه قراءتان في السبع مشهورتان^(٢): ﴿بَعْدُ﴾ بالألف لفظاً، و﴿بَعْدُ﴾ بغير ألف مع تشديد العين.

قال في «التنزيل»: «﴿بَعْدُ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ بغير ألف بين الباء والعين؛ وكذلك قرأنا للصاحبين^(٣) وهشام مع تشديد العين^(٤)، وللباقين بألف بين الباء والعين مع التخفيف^(٥)».

وقوله: «وعن أبي داود والقواعد» فنسب الحذف لأبي داود، كأنه يقول: عن أبي داود حذف ألف^(٦).

«والقواعد» أي: ألف هذه الكلمة، وأراد قوله تعالى في سورة النور: ﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [الآية: ٦٠] فالواو فيه لفظ القرآن.

وسمعت الناظم رحمه الله يقول: «الواو قيد لهذه الكلمة احترازاً مما في سورة البقرة^(٧)، والتحل^(٨)».

(١) انظر: المنع: (ص ١٣)، ومختصر التبيين: (٤/١٠١٢)، والبيت رقم (١٠٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٧).

(٢) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٥٢٩)، والتيسير للداني: (ص ١٨١)، والعشر لابن الجزري: (٢/٣٥٠).

(٣) وهما: ابن كثير وأبو عمرو.

(٤) وكسرهما وسكون الدال ﴿بَعْدُ﴾، وقرأ يعقوب بضم الباء من ﴿رَبُّنَا﴾ و﴿بَعْدُ﴾ بالألف وفتح العين والدال.

(٥) مختصر التبيين: (٤/١٠١٢).

(٦) قال أبو داود في مختصر التبيين (٤/٩٠٨): «﴿وَالْقَوَاعِدُ﴾ بحذف الألف».

ولم يذكر فيها شيئاً في [البقرة: ١٢٦] و[النحل: ٢٦]، فأخذ له الناظم وسائر شراح المورد بالحذف هنا - أي: في موضع النور - وبالإثبات في الموضعين الآخرين، وبذلك جرى العمل، والذي يظهر والله أعلم حذفه في الجميع حملاً على النظر، وتقليلاً للخلاف، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٥١٢)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٣٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٣ - ١٢٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

(٧) [الآية: ١٢٨].

(٨) [الآية: ٢٦].

وَأُظُنُّ - والله أعلم - أن هذا الذي قال لا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، لَأَنَّ هَذِهِ التَّرْجَمَةَ تَحْصُرُ مَا فِيهَا وَمَا بَعْدَهَا، وَلَا يَدْخُلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا، لِأَنَّهُ خَارِجٌ عَنْهَا، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ غَيْرَ هَذَا الَّذِي فِي سُورَةِ النُّورِ.

تُسَمَّى قَالَ:

[٢٢٢] ثُمَّ فَوَاكِهِ وَفِي أَعْمَامِكُمْ ❀❀❀ وَجَاءَ فِي الْأَحْزَابِ فِي أَفْوَاهِكُمْ

عَطَفَ هَذَا الْمَذْكُورُ فِي هَذَا الْبَيْتِ عَلَى قَوْلِهِ: «وَلِأَبِي دَاوُدَ» فَكُلُّ مَا فِي هَذَا الْبَيْتِ لِأَبِي دَاوُدَ (١).

فَقَوْلُهُ: «ثُمَّ فَوَاكِهِ» يُرِيدُ: لِأَبِي دَاوُدَ بِالْحَذْفِ (٢)، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿فِيهَا فَوَاكِهِ كَثِيرَةٌ﴾ [الآية: ١٩]، وَمَا كَانَ مِنْ لَفْظِهِ بِالْحَذْفِ بَيْنَ الْكَافِ وَالْوَاوِ حَيْثُ مَا وَرَدَ. وَقَوْلُهُ: «وَفِي أَعْمَامِكُمْ» يُرِيدُ: بِحَذْفِ الْأَلْفِ (٣)، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ النُّورِ: ﴿أَوْبُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ﴾ [الآية: ٦١].

وَقَوْلُهُ: «وَجَاءَ فِي الْأَحْزَابِ» يُرِيدُ: وَجَاءَ الْحَذْفُ فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ «فِي أَفْوَاهِكُمْ» (٤)، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿ذَلِكُمْ قَوْلِكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ﴾ [الآية: ٤].

وَقَيْدُهُ بِالسُّورَةِ احْتِرَازًا مِمَّا فِي سُورَةِ النُّورِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الآية: ١٥] فَهُوَ ثَابِتٌ، لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ (٥).

(١) انظر: تنبيه العطشان للجراحي: (ص ٥١٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٣٤).

(٢) حيث ما وقع، وبذلك جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٤/٨٨٨ و ٤/١٠٣٤-١٠٣٥ و ٥/١٢٥٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

(٣) أي: لأبي داود، وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٤/٩٠٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

(٤) أي: عن أبي داود، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني. انظر: مختصر التبيين: (٤/٩٩٨).

(٥) وبه جرى العمل في مصاحف أهل المشرق والمغرب، أي: بحذف ألف في لفظ ﴿أفواهكم﴾ المضاف إلى ضمير الغيبة أو الخطاب إلا موضع سورة النور فيبانه بالإثبات.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٩٤ و ١٢٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦١-٦٢).

ثُمَّ قَالَ كَلَّمْتُهُ:

[٢٢٣] أَصْنَمَكُمْ كَذَا مَعَ الْأَطْفَالِ ❀❀❀ أَمْثَلِ امْتَزُوا مَعَ الْأَحْوَالِ

وَكُلُّ مَا فِي هَذَا الْبَيْتِ أَيْضًا لِأَبِي دَاوُدَ (١).

وَقَوْلُهُ: «أَصْنَمَكُمْ» لَفْظٌ مَقْصُودٌ، لَمْ يُحذف مِنْهُ إِلَّا مَا كَانَ هَكَذَا بِالْكَافِ وَالْمِيمِ، مِثْلَ مَا قَدَّمْنَا فِي الْجُزْءِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا فِي قَوْلِهِ: «رُهْبَانُهُمْ» (٢)، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ: ﴿لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾ [الآية: ٥٧] بِحذفِ الْأَلِفِ بَعْدَ النُّونِ (٣).

فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا﴾ [الشعراء: ٧١]، وَكَذَلِكَ: ﴿عَلَى أَصْنَامِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، وَإِنْ كَانَ خَارِجًا عَنْ هَذِهِ التَّرْجِمَةِ فَلَا يَدْخُلُ فِيهَا (٤).

وَقَوْلُهُ: «كَذَا» أَيُّ: بِالحذفِ «مَعَ الْأَطْفَالِ»، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ﴾ [النور: ٥٩] (٥).

وَقَوْلُهُ: «أَمْثَلِ» يُرِيدُ: «وَأَمْثَلِ» بِحذفِ وَاوِ العطفِ، وَأَتَى بِهِ مُنْكَرًا لِيَدْخُلَ تَحْتَهُ المَعْرِفُ ك: ﴿الْأَمْثَلُ﴾؛ سَوَاءً كَانَ مُعْرَفًا أَوْ مُنْكَرًا.

وَلَمْ يَذْكَرْ أَبُو دَاوُدَ ﴿الْأَمْثَلُ﴾ بِالحذفِ إِلَّا فِي هَذَا النِّصْفِ الثَّانِي (٦)، وَكُلُّ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذِكْرِ ﴿الْأَمْثَالِ﴾ مِنْ سُورَةِ البَقَرَةِ إِلَى سُورَةِ مَرْيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ فَهُوَ ثَابِتٌ لَهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ (٧).

(١) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٥١٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٣٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٤).

(٢) انظر: البيت رقم (١٩٣) وشرحه: (ص ٦٩٥).

(٣) قال في مختصر التبيين (٤/٨٦٢): ﴿أَصْنَمَكُمْ﴾ بحذف الألف بعد النون.

(٤) وجرى العمل على حذف ما كان مضافاً منه، وإثبات ما عداه، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٤-١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٠).

(٥) وهو موضع متحد في القرآن لا يوجد غيره، وجرى العمل فيه على الحذف، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٤/٩٠٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٤-١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٤).

(٦) وهي في المواضع التالية: [النور: ٣٥] و[الفرقان: ٣٩ و ٩٠] و[العنكبوت: ٤٣] و[محمد: ١٠ و ٣٨] و[الواقعة: ٢٣ و ٦١] و[الحشر: ٢١] و[الإنسان: ٢٨].

(٧) وبه جرى العمل؛ أي: بإثبات الواقع قبل سورة النور، وحذف ما وقع فيها وما تحتها، ولم يتعرض له الداني مطلقاً.

وقوله: «امْتَزُوا» يُرِيدُ: «وامْتَزُوا» بِحَذْفِ وَوِ الْعَطْفِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ يَس:

﴿وَأَمْتَزُوا الْيَوْمَ﴾ [الآية: ٥٩].

قال: «بِعَبْرِ أَلْفٍ بَيْنَ التَّاءِ وَالزَّايِ» (١).

وقوله: «مَعَ الْأَخْوَالِ» الْمَعْيَةُ تَقْتَضِي الْمَشَارَكَةَ فِي الْحُكْمِ، أَي: بِالْحَذْفِ «مَعَ الْأَخْوَالِ»،

وَأَرَادَ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ النُّورِ: ﴿أَوْ يُؤْتِ أَخْوَالَكُمْ﴾ [الآية: ٦١] بِحَذْفِ الْأَلْفِ بَيْنَ الْوَاوِ وَاللَّامِ (٢).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَعَفَرَ لَنَا وَهْ]:

[٢٢٤] شَخِصَةٌ خَمِيسَةٌ مَقْمِعٌ ❖ ❖ ❖ إِكْرَاهِيَّةٌ شَطِئَةٌ صَوْمِعٌ

وَكُلُّ مَا فِي هَذَا الْبَيْتِ لِأَبِي دَاوُدَ (٣).

وقوله: «شَخِصَةٌ» يُرِيدُ: «وَشَخِصَةٌ»، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ: ﴿شَخِصَةٌ

أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الآية: ٩٧].

قال: «بِحَذْفِ الْأَلْفِ بَيْنَ الشَّيْنِ وَالْحَاءِ» (٤).

وقوله: «خَمِيسَةٌ» يُرِيدُ: «وَحَمِيسَةٌ»، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ النُّورِ: ﴿وَالْخَمِيسَةُ﴾

فِي الْمَوْضِعَيْنِ (٥) بِحَذْفِ الْأَلْفِ فِيهِمَا (٦).

وقوله: «مَقْمِعٌ» وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْحَجِّ: ﴿مَقْمِعٌ مِنْ حَدِيدٍ﴾ [الآية: ٢١].

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٢).

(١) مختصر التبيين: (١٠٢٨/٤)، وبه جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٢).

(٢) وبه جرى العمل، وهو لفظ متحد ليس له نظير، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٩٠٩/٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

(٣) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٥١٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٣٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥).

(٤) مختصر التبيين: (٨٦٧/٤)؛ وبه جرى العمل، وهو موضع متحد ليس له نظير، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٠).

(٥) في [الآيتين: ٧ و ٩]؛ وهذا هو نص أبو داود بتمامه. انظر: مختصر التبيين (٩٠١/٤).

(٦) وبه جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: نثر المرجان للنائطي: (٥٩٦/٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٥).

قال: ﴿مَقْمِعٌ﴾ بحذف الألف^(١).

وقوله: ﴿إِكْرَاهِيَّ﴾ وأراد قوله تعالى في سورة النور: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِيَّ﴾
[الآية: ٣٣] (٢).

وقوله: ﴿شَطِيءٌ﴾ أراد: ﴿وشطِيءٍ﴾ بحذف واو العطف، [٧٤/أ] وأراد قوله تعالى في
سورة القصص: ﴿مِنْ شَطِيءِ الْوَادِ﴾ [الآية: ٣٠] (٣).

قال: ﴿بحذف الألف بين الشين والطاء، وياء بعد الطاء صورة الهمزة المكسورة﴾ (٤).

وقوله: ﴿صَوْمِعٌ﴾ أراد: ﴿وصَوْمِعٌ﴾ أيضاً، وأراد قوله تعالى في سورة الحج: ﴿هَلَدُمْتُ

صَوْمِعٌ﴾ [الآية: ٤٠] بحذف الألف (٥).

ثُمَّ قَالَ تَعَلَّقَهُ:

[٢٢٥] أَصَوْتُ أَسْتَجِرُّهُ وَأَسْتَجِرَّتْ وَمُنْصِفٌ كَلَدْتُ مَتَى رَسَمْتُ

كُلُّ مَا كَانَ فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ لِأَبِي دَاوُدَ؛ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ مَسَائِلٍ، وَمَا فِي الشَّطْرِ
الثَّانِي خَاصٌّ بِـ«الْمُنْصِفِ»؛ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ: ﴿كَلَدْتُ﴾.

فقوله: ﴿أَصَوَاتٌ﴾ أراد: ﴿وأصواتٌ﴾ معطوفٌ على ما قبله لأبي داود، وأتى به منكرًا

ليدخل تحته المعرف؛ إمَّا بالألف واللام مثل قوله في سورة لقمان: ﴿إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ﴾

[الآية: ١٩]، أو بالإضافة مثل قوله في سورة الحجرات: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ﴾ [الآية: ٢] (١).

(١) مختصر التبيين: (٨٧٢/٤)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٦).

(٢) أي: بحذف الألف منه، وبه جرى العمل، وهو لفظ متحد ليس له نظير، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٩٠٥/٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٦).

(٣) أي: بحذف الألف منه،

(٤) مختصر التبيين: (٩٦٥/٤)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٠).

(٥) قال أبو داود في مختصر التبيين (٨٧٨/٤): «وكتبوا ﴿صَوْمِعٌ﴾ بحذف الألف».

وبه جرى العمل، ولم يذكره الإمام الداني. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

وقوله: «أَسْتَجِرُّهُ» أي: «واستَجِرُّهُ»، وأراد قوله تعالى في سورة القصص:

﴿يَتَابَتِ اسْتَجِرُّهُ﴾ [الآية: ٢٦].

قال: «بِعَبْرِ الْأَلْفِ» (٢).

وكذلك «أَسْتَجِرُّتُ»، [وأراد قوله فيها: ﴿إِنِّي خَيْرٌ مَنِ اسْتَجِرَّتْ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾

[الآية: ٢٦]] (٣)، «بِحَذْفِ الْأَلْفِ فِي الْكَلِمَتَيْنِ عَلَى الْاِخْتِصَارِ، وَعَلَى نَيْبَةِ التَّخْفِيفِ» (٤).

وقوله: «وَمُنْصَفٌ» حَذَفَ هَذِهِ الْكَلِمَةَ الَّتِي هِيَ ﴿كَادَتْ﴾ [القصص: ٢٦]، فَمَتَى كَتَبْتَهُ

فَاكْتُبُهُ بِعَبْرِ أَلْفٍ كَمَا فِي «الْمُنْصَفِ» (٥)، أَوْ [أَنْ يُثَبَّتَ] (٦) بِالْأَلْفِ كَمَا فِي غَيْرِهِ.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٢٦] وَأَبْنُ نَجَّاحٍ شَهِدًا إِنَّ نَصْبًا ❀❀❀ يَسْمِرِي، وَتَمَثِيلَ سَبَا

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ ثَلَاثُ مَسَائِلٍ كُلُّهَا لِأَبِي دَاوُدَ (١).

(١) قال أبو داود في مختصر التبيين (٩٩٣/٤) في موضع سورة لقمان: «﴿الْأَصَوْتُ﴾ بغير ألف قبل التاء»؛ وذكر مثله في موضعي سورة الحجرات، وسكت عن الذي في سورة طه، وهو قوله تعالى: ﴿وَحَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ﴾ [الآية: ١٠٨]، وسكوته عنه إما غفلة منه أو سهوا، كما لا يبيّن على سكوته حكما كما سبق بيانه، ولذلك أخذ له غالب شراح المورد بالإثبات فيه، وتبعهم على ذلك ابن القاضي والمارغني والشيخ الضباع وأبي زيتحار، وحذفه أبو إسحاق التحيبي كما نص عليه ابن عاشر، وهو الذي ينبغي أن يكون موافقة لنظيره وتقليلا للخلاف.

انظر: مختصر التبيين: (١١٣١/٤)، وتنبية العطشان للرجاجي: (ص٥١٥-٥١٦)، وشرح المحاصي على المورد (مخطوط): [٩٧/أ]، ومجموع البيان للنزالي (مخطوط): [٥١/ب]، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص٧٣٧)، ولطائف البيان لأبي زيتحار: (٧٩/١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص١٢٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٦٢).

(٢) مختصر التبيين: (٩٦٤-٩٦٥/٤).

(٣) سقطت من «س».

(٤) مختصر التبيين: (٩٦٥/٤)؛ وبه جرى العمل في الكلمتين، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص١٢٥-١٢٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٧٩-٨٠).

(٥) وكذلك نص عليه التحيبي كما نقل ابن عاشر، وبه جرى العمل عند المغاربة إتباعا للمنصف، وجرى عمل المشاركة على إثباته، ولم يتعرض له الداني وأبو داود والشاطبي، فهو من الحروف البي اختص بنقلها الناظم من المنصف.

انظر: تنبيه العطشان للرجاجي: (ص٥١٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص٧٣٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص١٢٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٥٧).

(٦) في «س»: «إن شئت».

وَذَكَرَ أَنَّ لَفْظَ ﴿شَهِيدًا﴾ بِالْحَذْفِ لَهُ (٢)، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا﴾ [الأحزاب: ٤٥]، و﴿شَهِيدًا عَلَيْكُمْ﴾ [الزمل: ١٥].
 كَمَا احْتَرَزْنَا مِنَ الْمَرْفُوعِ وَالْمَخْفُوضِ، فَهُوَ ثَابِتٌ لَهُ (٣).
 وَالثَّانِيَّةُ: [كَلِمَةُ ﴿يَسْمِرِي﴾]، فِي سُورَةِ طهَ: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يُسْمِرِي﴾ [الآية: ٩٥]،
 وَأَرَادَ الْأَلْفَ الَّتِي بَيْنَ السَّيْنِ وَالْمِيمِ (٤)، وَأَمَّا الَّتِي بَيْنَ الْيَاءِ وَالسَّيْنِ فَهِيَ مَحذُوفَةٌ لِجَمِيعِهِمْ (٥)،
 وَقَيْدُهُ بِقَوْلِهِ: «يَسْمِرِي» (٦) احْتِرَازًا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿أَلْقَى السَّامِرِيُّ﴾ [طه: ٨٧] (٧).
 وَالمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: «وَتَمَثِيلِ سَبَا» فَقَيْدُهُ بِالسُّورَةِ، وَأَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرِبٍ وَتَمَثِيلٍ﴾ [سبا: ١٣] (٨).
 وَاحْتَرَزَ بِهِ مِمَّا فِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ [الآية: ٥٢] فَهُوَ ثَابِتٌ (٩).
 ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٢٧] مَغْضِبًا، وَالْعَاكِفُ الْمَعْرِفَا ❀❀❀ وَعَنْهُ الْأَوْثَانُ جَمِيعًا حُذِفَا

كُلُّ مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَيْضًا لِأَبِي دَاوُدَ (١).

- (١) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٥١٧)، وفتح المنان لابن عاشور: (ص ٧٣٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٦).
 (٢) انظر: مختصر التبيين: (٤/١٠٠٣ و ٤/١١٢٨).
 (٣) وجرى العمل على حذف ألف المنصوب وإثبات ألف المرفوع والمخفوض، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.
 انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٠).
 (٤) قال في مختصر التبيين (٤/٨٥٢): ﴿يَسْمِرِيُّ﴾ بحذف الألفين قبل السين وبعدها.
 (٥) انظر: البيت رقم (١٥١) وشرحه: (ص ٦٣٢).
 (٦) سقطت من الأصل.
 (٧) وكذلك احترازًا من وقوله: ﴿وَأَصْلُهُمُ السَّامِرِيُّ﴾ [طه: ٨٥] فهو ثابتٌ أيضًا؛ ولم يتعرض لذكرها الإمام الداني، وجرى العمل على حذف ما فيه ياء النداء وإثبات ما عداها.
 انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٩).
 (٨) انظر: مختصر التبيين: (٤/١٠١٠).
 (٩) جرى العمل فيها على حذف موضع سبأ، وإثبات ما عداها.
 انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٩).

فَقَوْلُهُ: «مُعْضِبًا» يُرِيدُ: «وَمُعْضِبًا» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ فِي قِصَّةِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الآية: ٨٧].
 قَالَ فِيهِ: «بِحَذْفِ الْأَلِفِ» (٢).

وَقَوْلُهُ: «وَالْعَكْفُ» بِحَذْفِ الْأَلِفِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْحَجِّ: ﴿الْعَكْفُ فِيهِ﴾ [الآية: ٢٥].

قَالَ فِيهِ: «بِحَذْفِ الْأَلِفِ بَيْنَ الْكَافِ وَالْعَيْنِ» (٣).

وَقَوْلُهُ: «الْمُعْرِفَا» يُرِيدُ: هَذَا، وَاحْتَرَزَ بِهِ مِنَ الْمُنْكَرِ مِثْلُ: ﴿ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾ [طه: ٩٧] فَهُوَ ثَابِتٌ.

وَقَوْلُهُ: «وَعَنْهُ» أَي: عَنْ أَبِي دَاوُدَ، «الْأَوْثِنُ» أَي: الْفَاطُ ﴿الْأَوْثِنِ﴾ «جَمِيعًا حُذْفًا»؛ سَوَاءً كَانَ مُعْرِفًا أَوْ مُنْكَرًا (٤).

فَالْمُعْرِفُ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْحَجِّ: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الآية: ٣٠].

وَالْمُنْكَرُ مِثْلُ مَا فِي سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا﴾ [الآية: ١٧]، وَبَعْدَهُ ﴿أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [الآية: ٢٥].

وَالْأَلِفُ فِي قَوْلِهِ: «الْمُعْرِفَا» وَ«حُذْفَا» لِإِطْلَاقِ الْقَافِيَةِ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ:

[٢٢٨] ثُمَّ مَحْرِيْبٍ، وَبِاضْطِرَابٍ ❀❀❀ فِي أَدْعِيَائِهِمْ لَدَى الْأَحْزَابِ

(١) انظر: تنبيه العطشان للجراحي: (ص ٥١٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٤٠)، ودليل الخيران للمارغني: (ص ١٢٦).

(٢) مختصر التبيين: (٤/٨٦٤)؛ وبه جرى العمل، وهو متحد ليس له نظير، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الخيران للمارغني: (ص ١٢٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٤).

(٣) مختصر التبيين: (٤/٨٧٥)؛ وبه جرى العمل في المعرف بأل، وحذف ما عداه، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الخيران للمارغني: (ص ١٢٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٣).

(٤) انظر: مختصر التبيين: (٤/٨٧٦ و ٤/٩٧٨)؛ وبه جرى العمل فيها مطلقا، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الخيران للمارغني: (ص ١٢٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٢).

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَسْأَلَتَيْنِ: ﴿مَحْرِبٌ﴾ و﴿أَدْعِيَايَهُمْ﴾ بِالْخِلَافِ، وَكُلُّ ذَلِكَ لِأَبِي دَاوُدَ.

فَقَالَ: «ثُمَّ مَحْرِبٌ» يُرِيدُ: بِالْحَذْفِ لِأَبِي دَاوُدَ^(١)، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ سَبَأٍ: ﴿مِنْ مَحْرِبٍ وَتَمَثِيلٍ﴾ [الآية: ١٣].

وَقَوْلُهُ: «وَبِاضْطِرَابٍ فِي أَدْعِيَايَهُمْ» يُرِيدُ بِـ «الاضطراب»: الْاِخْتِلَافُ فِي ﴿أَدْعِيَايَهُمْ﴾، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ: ﴿أَزَوْجِ أَدْعِيَايَهُمْ﴾ [الآية: ٣٧].

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «وَكُتِبُوا فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ ﴿أَدْعِيَايَهُمْ﴾ بِأَلْفٍ، وَفِي بَعْضِهَا بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَالْأَوَّلُ أَحْتَارٌ، وَلَا أَمْنَعُ مِنَ الثَّانِي»^(٢).

وَقَوْلُهُ: «لَدَى الْأَحْزَابِ» تَتِمِّمٌ، وَلَيْسَ بِقَيْدٍ لَهُ؛ إِذْ لَيْسَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ، وَلَا فِي غَيْرِهَا مِنْ السُّورِ غَيْرَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ.

ثُمَّ قَالَ كَخَلَّتْهُ:

[٢٢٩] فَكِهَةٌ، وَاحْذِفْ لَهُ أَسْئُوا ❀❀❀ وَيَتَخَلَّفُونَ لَا امْتِرَاءَ

«فَكِهَةٌ» يُرِيدُ: «وَفَكِهَةٌ» [بِحَذْفِ وَائِ الْعَطْفِ]^(٣)؛ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «وَبِاضْطِرَابٍ فِي أَدْعِيَايَهُمْ» وَ«فَكِهَةٌ» بِاضْطِرَابٍ أَيْضًا لِأَبِي دَاوُدَ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ يَسٍّ: ﴿هُمَّ فِيهَا فَكِهَةٌ﴾ [الآية: ٥٧].

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» [فِي قَوْلِهِ تَعَالَى] (١) فِي سُورَةِ يَسٍّ: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَكِهُونَ﴾ [الآية: ٥٥]: «[فِيهِ مِنَ الْمَهْجَاءِ: ﴿فَكِهُونَ﴾] (٢) كَتَبُوهُ فِي [٧٤/ب] جَمِيعِ مَصَاحِفِ

(١) انظر: مختصر التبيين: (٤/١٠١٠)؛ وبه جرى العمل، ولا يدخل فيه ﴿المحراب﴾، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.
انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٥١٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٤١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٤).

(٢) مختصر التبيين: (٤/١٠٠٣)، وعلى اختياره جرى العمل فيها، ولم يتعرض له الإمام الداني.

دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٣).

(٣) سقطت من «س».

أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَفِي مَصَاحِفِ سَائِرِ الْأَمْصَارِ بَعِيْرِ أَلْفٍ، وَمِثْلُهُ: ﴿فَنَكِهَتْهُ﴾^(٣) و﴿فَنَكِهَيْنِ﴾^(٤)، وَفِي بَعْضِهَا بِأَلْفٍ^(٥).

وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو دَاوُدَ الْخِلَافَ فِي أَلْفٍ ﴿فَنَكِهَتْهُ﴾ إِلَّا فِي هَذِهِ السُّورَةِ، وَحَيْثُ مَا أَتَى لَفْظُ ﴿فَنَكِهَتْهُ﴾ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ إِلَّا الْحَذْفَ^(٦)، فَمَا أَدْرِي هَلْ اسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِ الْخِلَافِ فِيهِ بِمَا ذَكَرَهُ هُنَا؟! وَأَنَّهُ تَرَجَّحَ عِنْدَهُ الْحَذْفُ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُعِدْ ذِكْرَ الْخِلَافِ فِيهِ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْحَذْفَ عَنْ مَصَاحِفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَبَعْضِ مَصَاحِفِ أَهْلِ الْأَمْصَارِ، وَلَمْ يَبْقَ الْإِثْبَاتُ إِلَّا فِي أَقْلِ الْمَصَاحِفِ^(٧).

ثُمَّ قَالَ: «وَاحْذِفْ لَهُ» أَيُّ: لِأَبِي دَاوُدَ، «أَسْأَلُوا» مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الرُّومِ: ﴿أَسْأَلُوا السَّوَاءَ﴾^(٨)، وَفِي سُورَةِ النَّجْمِ: ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسْتَوُوا بِمَا عَمِلُوا﴾^(٩) [الآية: ٣١].

إِلَّا أَنَّهُ أَطْلَقَ فِي قَوْلِهِ: «وَاحْذِفْ لَهُ أَسْأَلُوا» أَيُّ: أَلْفٍ ﴿أَسْتَوُوا﴾ حَيْثُ وَرَدَ^(١٠)، وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِأَحَدِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ غَيْرُهُمَا.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في: [يس: ٥٦].

(٤) في: [الدخان: ٢٦]، و[الطور: ١٦]، و[المطففين: ٣١].

(٥) مختصر التبيين: (١٠٢٧/٤).

(٦) انظر: مختصر التبيين: (١١١٢/٤ و ١١٤٦/٤ و ١١٦٥/٤ و ١١٧١/٤ و ١١٧٢-١١٧٦/٤ و ١١٧٧-١١٧٧/٤ و ١٢٧٠/٥).

(٧) وذكر أبو عمرو المواضع الثلاثة بالخلاف أيضًا في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار، وكذلك ذكرها الإمام الشاطبي، وجرى العمل فيها بالحذف، رعاية لقراءة أبي جعفر بلا ألف، وافقه حفص وابن عامر بخلف عنه في المطففين، والباقون بالألف في الجميع.

انظر: المقنع: (ص ٩٧)، والبيت رقم (١٠٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٩)، والنشر لابن الجزري:

(٣٥٤/٢)، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٥١٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٤٢)، ودليل الحيران للمارغني:

(ص ١٢٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٥).

(٨) وعليه جرى العمل، ولم يتعرض لذكرها الإمام الداني.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٥٢٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٤٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٧)،

وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٩).

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: « وَكَتَبُوا ﴿أَسْتُوا﴾ بِوَاوٍ وَاحِدَةٍ بَعْدَ السَّيْنِ، مِنْ غَيْرِ صُورَةٍ لِلْهَمْزَةِ، وَالْألفِ بَعْدَهَا مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ قَبْلَهَا اخْتِصَارًا، وَلَا صُورَةٍ لِلْهَمْزِ، كَرَاهَةَ الْجَمْعِ بَيْنَ وَاوَيْنِ لَوْ قُوعِهَا قَبْلَهَا، وَإِجَابِ تَصْوِيرِهَا عَلَى حَرَكَةِ نَفْسِهَا، [وهي الواو] (١) «(٢)».

وقوله: «وَيَتَخَفَتُونَ» أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ طه: ﴿يَتَخَفَتُونَ بَيْنَهُمْ﴾ [الآية: ١٠٣] قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: « كَتَبُوهُ بِحَذْفِ الْأَلْفِ، وَكَذَلِكَ فِي ت وَالْقَلَمِ » (٣)؛ فِي قَوْلِهِ:

﴿فَانطَلَقُوا وَهُمْ يَخْفَتُونَ﴾ [الآية: ٢٣] (٤).

وقوله: «لَا امْتِرَاءً» أَي: لَا شَكَّ فِي حَذْفِهِ لِأَبِي دَاوُدَ، وَ«الامْتِرَاءُ» مَصْدَرٌ: «امْتَرَى يَمْتَرِي امْتِرَاءً»؛ إِذَا شَكَّ (٥)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا﴾ [الزحرف: ٦١]، وَقَالَ: ﴿ثُمَّ انْتَمَرْتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ٢]، وَقَالَ: ﴿قَوْلِكَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ [مريم: ٣٤]. وَأَصْلُهُ: «تَمْتَرِيُونَ» عَلَى وَزْنِ «تَفْتَعِلُونَ»، اسْتَشْقَلَتْ الضَّمَّةُ فِي الْيَاءِ نُقِلَتْ إِلَى الرَّاءِ قَبْلَهَا فَبَقِيََتِ الْيَاءُ السَّاكِنَةُ، وَالْوَاوُ بَعْدَهَا سَاكِنَةٌ، حُذِفَتِ الْيَاءُ لِلالتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

ثُمَّ قَالَ كَحَلَّتْهُ:

[٢٣٠] وَفَاسْتَعْشَهُ كَذَاكَ رُسِمًا ❀ ❀ ❀ عَنْهُ كَذَا عِبْدَتِهِ بِمَرِيَمَا

قَوْلُهُ: «وَفَاسْتَعْشَهُ» مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ لِأَبِي دَاوُدَ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْقَصَصِ: ﴿فَاسْتَعْشَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ﴾ [الآية: ١٥].

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «﴿فَاسْتَعْشَهُ﴾ بِغَيْرِ أَلْفٍ» (٦).

(١) سقطت من الأصل، وهي كذلك في مختصر التبيين.

(٢) مختصر التبيين: (٩٨٥/٤). وانظر أيضاً: (١١٥٥/٤).

(٣) مختصر التبيين: (٨٥٢/٤)، وبه جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

دليل الحيران للمارغني: (ص١٢٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٤٥).

(٤) انظر: مختصر التبيين: (١٢٢٠/٥).

(٥) انظر: كتاب العين للفراهيدي «ر م أ»: (٢٩٥/٨)، ولسان العرب لابن منظور «مادة مرا»: (٢٧٥/١٥).

(٦) مختصر التبيين: (٩٦٣/٤)؛ وعليه جرى العمل، ولم يتعرض لذكرها الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص١٢٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٥٤).

[وقوله: «كذلك رسماً عنه»: أي: بالحذف كتب لأبي داود، مثل ما تقدم قبله، أي: كما تقدم كتبه، «عنه» أي: عن أبي داود] (١).

وقوله: «كذا عبادته» أي: بالحذف أيضاً «عبادته بمريماً»، وأراد قوله تعالى في سورة مريم: ﴿فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ﴾ [الآية: ٦٥] (٢).

وقيدته بسورة مريم احترازاً مما في سورة الأنبياء: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ﴾ [الآية: ١٩]. والألف في قوله: «رسماً» لإطلاق القافية.

ثم قال رحمه الله:

[٢٣١] وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو فَصَلُّ لُقْمَانَ ❖❖❖ وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ جَاءَ الْحَرْفَانُ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ لَفْظَةً ﴿فَصَلُّهُ﴾، وَهِيَ فِي سُورَتَيْنِ: فِي سُورَةِ لُقْمَانَ (٣) وَفِي سُورَةِ الْأَحْقَافِ (٤)، وَذَكَرَ أَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى مَا فِي سُورَةِ لُقْمَانَ بِالْحَدْفِ (٥)، وَأَنْفَرَدَ أَبُو دَاوُدَ بِحَدْفِ مَا فِي سُورَةِ الْأَحْقَافِ دُونَ أَبِي عَمْرٍو. فَقَوْلُهُ: «وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو فَصَلُّ لُقْمَانَ» أَي: جَاءَ حَدْفُ «فَصَلُّ لُقْمَانَ» احْتِرَازًا مِنَ الَّذِي فِي سُورَةِ الْأَحْقَافِ (٦).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) قال في مختصر التبيين (٤/٨٣٥): ﴿لِعِبَادَتِهِ﴾ بغير ألف، كذا رسمه الغازي بن قيس في هجاء السنة له؛ وهو الذي جرى به جرى العمل.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٤٤)، ودليل الحيران للمارغي: (ص ٢٨١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤١).

(٣) [الآية: ١٤].

(٤) [الآية: ١٥].

(٥) ووافقهما الشاطبي أيضاً في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٠٢) في الوسيلة: (ص ٢٠١).

(٦) قال في المقنع (ص ١٣) في الباب المروي عن نافع: «وفي لقمان ﴿وَفَصَلُّهُ﴾» يعني بحذف الألف.

وقال اللبيب عند شرحه لبيت الإمام الشاطبي في العقيلة: «روي عن نافع أنه قال: ﴿وَفَصَلُّهُ﴾» في مصاحف أهل المدينة بغير ألف بين الصاد واللام، في لقمان، والأحقاف، وكذلك ذكره جميع المصنفين لكتب الرسم، وذكره أبو عمرو في المقنع، في سورة لقمان، والأحقاف.

قال ابن عاشر معقبا عليه: «ولم أر الذي في الأحقاف في المقنع، كما لم يره الناظم، والشاطبي، ولم يتعرض له السخاوي، ولا الجعري».

انظر: الدررة الصقيلة للليبي (مخطوط): [٤٤/ب]، والجميلة للجعري (مخطوط): [٦٠/ب]، والوسيلة للسخاوي:

«وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ جَاءَ الْحَرْفَانُ» يُرِيدُ: بِالْحَذْفِ هَذَا الَّذِي فِي سُورَةِ لُقْمَانَ، وَالَّذِي فِي سُورَةِ الْأَحْقَافِ (١).

وَلَيْسَ فِيهِمَا فِي السَّبْعِ قِرَاءَةٌ، وَذَكَرَ السَّخَاوِيُّ (٢) فِي هَذَا الَّذِي فِي سُورَةِ لُقْمَانَ فِي الشَّاذِ قِرَاءَةَ (٣): ﴿فَصَلِّهُ﴾ (٤)، [ثُمَّ ذَكَرَ] (٥) عَنْ أَبِي رَجَاءٍ، وَمُورِّقٍ (٦)، وَأَبْنِ حَوْشَبٍ (٧)، وَطَلْحَةَ (٨).

فَرَسِمَ عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، وَلَعَلَّهَا كَانَتْ مَشْهُورَةً فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ مَعْلُومَةً عِنْدَ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّ كَانَتْ مَعْلُومَةً فَذَلِكَ حَقِيقَةٌ رَسَمَهُ، وَإِلَّا فَحَذْفُ الْأَلْفِ تَخْفِيفًا (٩).

(ص ٢٠١-٢٠٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٤٧)

(١) قال أبو داود: «وكتبوا ﴿وفصله﴾ بحذف الألف». مختصر التبيين: (٤/٩٩٢ و ٤/١١١٩).

(٢) انظر: الوسيلة للسخاوي (ص ٢٠٣).

(٣) بل هي قراءة متواترة، قرأ بها من العشرة: يعقوب، إلا أن يكون اصطلاحاً منهم في زمنهم من أن الشاذ ما كان خارجاً عن القراءات السبع المشهورة.

انظر: تحبير التيسير لابن الجزري: (ص ٥٥٦)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٧٣)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٦٩٩).

(٤) انظر: المختصب لابن حني: (٢/١٦٧)، ومختصر في القراءات الشواذ لابن خالويه: (ص ١١٦)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٨/٦١)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٦٢٣ و ٦٩٩)، والقراءات الشاذة وتوجيهها لعبد الفتاح القاضي: (ص ٨١).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) هو: مُورِّقُ بن مشمرج العجلي أبو المعتمر، من العباد الزهاد، روى عن أنس وابن عمر وغيرهما، وحدث عنه قتادة وحמיד الطويل وغيرهما، ووردت عنه الرواية في حروف القرآن، توفي في ولاية عمر بن هبيرة على العراق سنة خمس ومائة.

المعارف لابن قتيبة: (ص ٤٧٠)، والطبقات الكبرى لابن سعد: (٧/٢١٣)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٤/٥٣٥).

(٧) هو: شهر بن حوشب الشامي البصري أبو سعيد، تابعي مشهور، قرأ على ابن عباس وبياض وعرض عليه ابن هنيك، توفي سنة اثنتي عشرة ومائة.

انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي: (٤/٣٧٢)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/٢٩٨).

(٨) ورويت كذلك عن أبي، والحسن، والجحدري، والسختياني.

وأما طلحة فهو: طلحة بن مصرف الهمداني الكوفي أبو محمد، تابعي كبير، له اختيار في القراءة ينسب إليه، أخذ القراءة عن إبراهيم بن يزيد النخعي والأعمش ويحيى بن وثاب، وروى القراءة عنه محمد بن أبي ليلى وعيسى بن عمر الهمداني، توفي سنة اثنتي عشرة ومائتين.

تهذيب التهذيب لابن حجر: (٥/٢٥)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٥/١٩١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/٣١٠).

(٩) جرى العمل على الحذف في الموضوعين عند المغاربة، واختلفت باقي المصاحف، ففي بعضها - كمصحف الجماهيرية - بالإثبات في موضع الأحقاف، والحذف في موضع لقمان إتباعاً للداني، والذي ينبغي أن يكون الاتفاق على

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ:

[٢٣٢] وَلَا تَخَفْ دَرَكًا يُدْفِعُ ❀❀❀ الْحَذْفُ عَنْهُمَا بِخُلْفٍ وَاقِعٌ

مِمَّا حَفِظْتُهُ عَنْ نَاطِمِ هَذِهِ الْقَصِيدَةِ رَحِمَهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْبَيْتِ فِي قَوْلِهِ: «يُدْفِعُ» و«وَاقِعٌ» قَالَ: «يَجُوزُ فِي الْعَيْنِ مِنْ «يُدْفِعُ» و«وَاقِعٌ»: الضَّمُّ [عَلَى الْإِعْرَابِ] (١)، وَهُوَ الْأَصْلُ؛ [وَيَجُوزُ] (٢) السُّكُونُ، وَهُوَ فَرْعٌ، وَهُمَا لُغْتَانِ، إِلَّا أَنَّ إِطْلَاقَ الْقَافِيَةِ أَحْسَنُ، إِلَّا إِذَا تَعَدَّرَ الْوِزْنَ فَيَرْجِعُ إِلَى تَعْيِيرِهِمَا بِالسُّكُونِ».

قَوْلُهُ: «وَلَا تَخَفُ» مُبْتَدَأٌ، وَ«يُدْفِعُ» مَعْطُوفٌ، وَ«الْحَذْفُ» أَوَّلُ الشَّطْرِ الثَّانِي مُبْتَدَأٌ ثَانِي، وَ«عَنْهُمَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ، وَمِثْلُهُ: «بِخُلْفٍ وَاقِعٌ» خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي، وَالْمُبْتَدَأُ الثَّانِي وَخَبَرُهُ خَبَرُ الْأَوَّلِ، وَالضَّمِيرُ الرَّابِطُ بَيْنَ الْجُمْلَةِ وَالْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ [٧٥/أ] مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: «فِيهِمَا»، كَأَنَّهُ يَقُولُ: «وَلَا تَخَفُ دَرَكًا يُدْفِعُ» الْحَذْفُ عَنْهُمَا فِيهِمَا، يَعْنِي فِي هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ، وَهُمَا: قَوْلُهُ: ❀❀❀ لَا تَخَفُ دَرَكًا ❀❀❀ [طه: ٧٧]، وَقَوْلُهُ: ❀❀❀ يُدْفِعُ ❀❀❀ [الحج: ٣٨].

ذَكَرَ الشَّيْخَانِ الْخِلَافَ فِي هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ، وَأَنَّهُمَا مَحذُوفَا الْأَلْفِ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ، وَثَابِتَا الْأَلْفِ فِي بَعْضِهَا (٣).

قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمَقْنَعِ» فِي بَابِ مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ مَصَاحِفُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ فِي سُورَةِ طهَ: «فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ: ❀❀❀ لَا تَخَفُ دَرَكًا ❀❀❀ بَعِيرِ أَلْفٍ، وَفِي بَعْضِهَا: ❀❀❀ لَا تَخَفُ دَرَكًا ❀❀❀ بِالْأَلْفِ» (٤).

هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «الْحَذْفُ عَنْهُمَا بِخُلْفٍ وَاقِعٌ» أَي: الْحَذْفُ وَاقِعٌ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ فِي هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ بِخِلَافٍ.

الحذف في موضع الأحقاف، والإثبات أو الحذف في موضع لقمان، مراعاة لقراءة يعقوب في موضع الأحقاف.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٠).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: تنبيه العطشان للجراحي: (ص ٥٢٢)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٤٧)، ودليل الحيران للمارغني:

(ص ١٢٨).

(٤) المقنع: (ص ٩٥).

وذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ مِثْلَ مَا فِي «المُقْنَعِ» سِوَاءً (١).
 وَفِي هَذَا اللَّفْظِ فِي السَّبْعِ قِرَاءَتَانِ مَشْهُورَتَانِ كَمَا فِي رَسْمِهِ: فَحَمَزَةٌ يَقْرَأُ بِغَيْرِ أَلْفٍ،
 وَسَائِرُ الْقُرَاءِ يَقْرَؤُونَهُ بِأَلْفٍ (٢)، فَهُوَ عَلَى هَذَا مِمَّا اخْتَلَفَ الْقُرَاءُ فِيهِ وَاخْتَلَفَ فِي رَسْمِهِ، غَيْرَ
 أَنَّهُ عَلَى قِرَاءَةِ النَّفْيِ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا تَخْشَى﴾ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ.
 وَقِرَاءَةُ ﴿لَا تَخْفُ﴾ عَلَى النَّهْيِ يَكُونُ: ﴿وَلَا تَخْشَى﴾ مُشْكَلاً، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ:
 ﴿وَلَا تَخْشَى﴾ مَجْزُومًا كَمَا هُوَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ الْمَجْزُومُ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: أَنَّ الْأَلْفَ فِيهِ لِإِشْبَاعِ
 فَتْحَةِ الشَّيْنِ، عَلَى حَدِّ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٣):

[إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ] (٤) وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِ
 أَرَادَ: «وَلَا تَرْضَاهَا»، وَلَكِنَّهُ لَمَّا أَشْبَعَ الْفَتْحَةَ تَوَلَّدَ مِنْهَا أَلْفٌ.
 وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ (٥):

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَشْمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا
 فَلَمَّا أَشْبَعَ الْفَتْحَةَ تَوَلَّدَ عَنْهَا أَلْفٌ.
 وَكَذَلِكَ قَوْلُ عَنْتَرَةَ فِي إِشْبَاعِ الْفَتْحَةِ أَيْضًا:
 يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرِي غَضُوبٍ (٦)

(١) ونصه في مختصر التبيين (٤/٨٥٠): «﴿لَا تَخْفُ دَرْكًا﴾ كتبه في بعض المصاحف بغير ألف بين الخاء والفاء، وفي بعضها بألف»؛ وجرى العمل بالحذف، اعتباراً للقراءة حمزة.
 انظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/ب]، ودليل الخيران للمارغني: (ص١٢٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٤٥).
 (٢) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص٤٢١)، والتيسير للداني: (ص١٥٢)، والتشر لابن الجزري: (٢/٣٢١).
 (٣) ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحق ديوانه (ص١٧٩).
 وانظر: الخصائص لابن جني: (١/٣٠٧)، وسر صناعة الإعراب لابن جني: (١/٧٨)، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص٢٠)، وشرح شافية ابن الحاجب لاسترأباضي: (٣/١٨٥ و٤/٤٠٩).
 (٤) في الأصل: «إِذَا أَنْصَفُونَ غَضِبَتْ بِضَيْفِي»، وما أثبتته من «س»، وهو موافق لما في كتب الأدب والعربية.
 (٥) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحرثي.
 انظر: المفضليات للزسي: (ص١٥٧)، ونهاية الأرب في فنون الأدب للنويري: (١٥/٣١٤)، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: (ص٣٣٠)، وتاج العروس للزبيدي: (١٦/١٧٣).
 (٦) وهذا البيت بتمامه:

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرِي غَضُوبٍ حُرَّةٍ زِيَّافَةً مِثْلَ الْفَيْسِقِ الْمُقْرَمِ
 انظر: ديوان عنتره بن شداد: (ص٢٠٤).

أراد: «يَبْعُ»، فلما أشبع الفتحة تولد عنها ألفٌ.

ويُحتمل أن يكون الألف في ﴿تَخَشَى﴾ ألفُ التَّطْوِيلِ، لتعلُّ رؤوسِ الآيِّ وتتشاكل، مثل قوله: ﴿الظُّنُونَا﴾، و﴿الرَّسُولَا﴾، و﴿السَّبِيلَا﴾^(١)، لأنَّ رؤوسَ الآيِّ مُشَبَّهَةٌ بِقَوَافِي الشُّعْرِ^(٢).

وأما قوله: «يُدْفِعُ» فأراد قوله في سورة الحج: ﴿إِنَّا اللَّهُ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الآية: ٣٨] فهو أيضاً بالخلاف عنهما^(٣).

فقال أبو عمرو في «المقنع» في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار: «في الحج في بعض المصاحف ﴿يُدْفِعُ﴾ بألف، وفي بعضها بغير ألف»^(٤).

وفي «التنزيل»: «﴿إِنَّا اللَّهُ يُدْفِعُ﴾ كتبه في مصاحف أهل المدينة بغير ألف على أربعة أحرف، واختلفت سائر مصاحف الأمصار فيه: ففي بعضها بغير ألف كما قدمنا، وفي بعضها بألف، واختلف القراء أيضاً فيه^(٥): فقرأه الصحابان - أعني ابن كثير وأبو عمرو - بغير ألف مع إسكان الدال وفتح الفاء^(٦)، وقرأ سائر القراء بضم الياء وفتح الدال وألف بعدها في اللفظ»^(٧).

فيكون أيضاً مما اختلف القراء فيه واختلف في رسمه، مثل: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا﴾^(٨).

ثم قال رحمه الله:

(١) في [الأحزاب: ١٠ و ٦٦ و ٦٨].

(٢) انظر: إيضاح الوقف ولابتداء لابن الأنباري: (١/٢٥٩ و ٢/٧٦٨)، والكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي:

(١٠٢/٢)، وحجة القراءات لابن خالويه: (ص ٢٤٥)، وشرح الهداية للمهدوي: (٢/٤٢٠)، وحجة القراءات لابن زنجلة:

(ص ٤٥٨)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: (ص ٨٩٨).

(٣) وكذلك ذكره الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٩٤) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٨٧).

(٤) المقنع: (ص ٩٥).

(٥) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٣٧)، والتيسير للداني: (ص ١٥٧)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٢٦).

(٦) ووافقهما يعقوب.

(٧) مختصر التبيين: (٤/٨٧٦-٨٧٧).

(٨) وجرى العمل على الحذف ليشمل القراءتين.

انظر: بيان الخلاف لابن الفاضي (مخطوط): [٥/ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٥).

[٢٣٣] فَنَظِرَةٌ ثُمَّ مَعًا بِهِدِي ❀❀❀ فِيهَا سِرْجًا، وَبَنَصَّ صَادِ
 [٢٣٤] وَظُلَّةٍ، لَيْكِهِ، وَفِي بَقْدِرِ ❀❀❀ فِي الْأَوَّلِينَ الْحَذْفُ مَعَ تَصْعِرِ

يُرِيدُ: «وَفَنَظِرَةٌ» فَإِنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ الْمَذْكُورَةَ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهَا لِلشَّيْخَيْنِ (١) كَمَا وَقَعَ فِي ﴿لَا تَخَفْ﴾ و﴿يُدْفِعْ﴾.

وَأَمَّا «فَنَظِرَةٌ» أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّمْلِ فِي قِصَّةِ بَلْقَيْسٍ: ﴿فَنَظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [الآية: ٣٥].

قَالَ فِي «الْمَقْنَعِ» فِي بَابِ مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ مَصَاحِفُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ: «فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ ﴿فَنَظِرَةٌ﴾ بِالْأَلْفِ، وَفِي بَعْضِهَا ﴿فَنَظِرَةٌ﴾ بِغَيْرِ أَلْفٍ» (٢).

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «﴿فَنَظِرَةٌ﴾ كَتَبُوهُ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ عَلَى الْاِخْتِصَارِ بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَفِي بَعْضِهَا بِالْأَلْفِ عَلَى اللَّفْظِ، وَلَا يَقْرَأُهَا أَحَدٌ بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَلَا رَسَمَهَا الْعَازِيُّ، وَأَمَّا حَكْمٌ وَعَطَاءٌ فَرَسَمَاهَا بِالْأَلْفِ، وَالكَاتِبُ مُخَيَّرٌ فِيهَا، فَلْيَكْتُبْ كَيْفَ شَاءَ، لِمَجِيءِ ذَلِكَ عَنِ الصَّحَابَةِ ﷺ بِالْوَجْهَيْنِ» (٣).

وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ مَعًا بِهِدِي» يُرِيدُ الْمَوْضِعَيْنِ: فِي سُورَةِ النَّمْلِ (٤) وَفِي سُورَةِ الرُّومِ (٥)، وَيُرِيدُ أَيْضًا: بِوُقُوعِ الْخِلَافِ فِيهِمَا (٦).

(١) وكذلك ذكره الإمام الشاطبي في العقيلة، وذكر الشيخ محمد علي خلف الحسيني أن الخراز أهمل ذكر الخلاف فيها وتابعه على ذلك د. أحمد شرشال وهو سهو منهما، والخراز ذكره هنا كما صرح بذلك الشارح.

البيت رقم (١٠١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٩٩)، مختصر التبيين: (٤/٩٤٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٠).

(٢) المقنع: (ص ٩٦).

(٣) مختصر التبيين: (٤/٩٤٨-٩٤٩)؛ وجرى العمل بالحذف عند المغاربة خلافا للمشاركة.

انظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٠).

(٤) [الآية: ٨١].

(٥) [الآية: ٥٣].

(٦) وكذلك ذكره الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٠١) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٩٩)، تنبيه

العطشان للجرجاني: (ص ٥٢٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٤٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٩)

قَالَ فِي «الْمُقْنَعِ» فِي الْبَابِ [٧٥/ب] الْمَذْكُورِ: « وَفِي النَّمْلِ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ ﴿بِهَادِي﴾ بِالْفِ وَيَاءٍ بَعْدَ الدَّالِ، وَفِي بَعْضِهَا بِغَيْرِ أَلْفٍ .. وَفِي الرُّومِ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَدَى الْعُمَى﴾ [الآية: ٥٣] بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَلَمْ يُثَبِّتُوا فِيهَا يَاءً، وَفِي بَعْضِهَا ﴿بِهَادٍ﴾ بِالْفِ لَيْسَ مَعَهَا يَاءٌ » (١).

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: فِي هَذِهِ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَصَاحِفِ فِيهَا يَاءٌ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْأَلْفِ وَاتَّفَقُوا فِي حَذْفِ الْيَاءِ، وَالتِّي فِي النَّمْلِ فِيهَا يَاءٌ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ، لَمْ يَخْتَلَفُوا فِيهَا وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْأَلْفِ (٢).

وَمِثْلُهُ ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ (٣)، وَزَادَ: « وَاخْتَلَفَتِ الْقُرْءَاءُ فِي ذَلِكَ أَيْضًا (٤): فَقَرَأْنَا لِحَمْزَةِ هُنَا وَفِي الرُّومِ: ﴿تَهْدِي الْعُمَى﴾ بِنَاءٍ مَفْتُوحَةٍ وَإِسْكَانِ الْهَاءِ ﴿الْعُمَى﴾ بِالنَّصْبِ، وَوَقَفْنَا لَهُ بِإِثْبَاتِ يَاءٍ بَعْدَ الدَّالِ فِي هَذَيْنِ السُّورَتَيْنِ، وَقَرَأْنَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِلْبَاقِينَ بِنَاءٍ مَكْسُورَةٍ وَفَتَحَ الْهَاءِ وَالْفِ بَعْدَهَا فِي اللَّفْظِ، ﴿الْعُمَى﴾ بِالْخَفْضِ، وَوَقَفْنَا لَهُمْ هُنَا بِالْيَاءِ، وَفِي الرُّومِ بِغَيْرِ يَاءٍ اتِّبَاعًا لِلْمَرْسُومِ، وَإِنْ أَخَذْنَا ذَلِكَ عَنْهُ، إِذْ لَيْسَ لِلْقِيَاسِ طَرِيقٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ؛ إِذْ هُوَ سَمَاعٌ وَتَلْفِينٌ لِقَوْلِهِ ﷻ: « اْفَرُّوا كَمَا عَلَّمْتُمْ » (٥)، فَلَا جَائِزَ أَنْ يَقْرَأَ أَحَدٌ إِلَّا بِمَا قُرِئَ وَسُمِعَ، تِلَاوَةً مِنْ الْقَارِئِ عَلَى الْعَالِمِ، وَمِنَ الْعَالِمِ عَلَى الْمُتَعَلِّمِ، عَلَى قَصْدٍ مِنْهُمَا لِذَلِكَ » (٦).

(١) المقنع: (ص ٩٦).

(٢) انظر: المقنع (ص ٩٦).

(٣) انظر: مختصر التبيين: (٤/٩٥٧-٩٥٨).

(٤) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٨٦)، والتيسير للداني: (ص ١٦٩)، والفشر لابن الجزري: (٢/٣٣٩).

(٥) هذا جزء من حديث رواه الإمام أحمد والحاكم وابن حبان وصحاحه وغيرهم مع اختلاف في بعض الألفاظ: "عن زر بن حبيش قال قال عبد الله بن مسعود: تمارينا في سورة من القرآن فقلنا: خمس وثلاثون آية ست وثلاثون آية، قال: فانطلقنا إلى رسول الله ﷺ فوجدنا عليا رضي الله عنه يناجيه، فقلنا: انا اختلافنا في القراءة؛ فاحمر وجه رسول الله ﷺ فقال علي رضي الله عنه: « إن رسول الله ﷺ يأمركم ان تقرأوا كما علمتم »".

انظر: المسند للإمام أحمد: (١/١٠٥ رقم: ٨٣٢)، والمستدرک علی الصحیحین للحاكم: في أول كتاب التفسير: (٢/٢٤٣ رقم: ٢٨٨٥)، وصحيح ابن حبان: كتاب الرقاق: باب قراءة القرآن: (٣/٢١ رقم: ٧٤٦)، ومسنند أبي يعلى: (٨/٤٧٠ رقم: ٥٠٥٧)، والتمهيد لابن عبد البر: (٨/٢٩٠)، وفتح الباري لابن حجر: (٨/٣٦٤).

(٦) مختصر التبيين: (٤/٩٥٨).

ولم يرجح أبو داود هنا شيئاً، إلا أنه حسن الوجهين في كتاب التبيين أصل مختصر التبيين كما نقل عنه اللبيب فقال: « في بعض المصاحف بغير ألف وفي بعضها بالألف، وكلاهما حسن، وذكر الطلمنكي كما نقل اللبيب أيضاً: « أن الحذف

وقوله: «فِيهَا سِرْجًا» أَرَادَ: «وَفِيهَا» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَقَوْلُهُ: «فِيهَا» هِيَ لَفْظُ الْقُرْآنِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْفُرْقَانِ: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرْجًا﴾ [الآية: ٦١].
يُرِيدُ أَيْضًا أَنَّ الْخِلَافَ وَقَعَ فِيهَا لِلشَّيْخَيْنِ (١) فِي قَوْلِهِ: ﴿سِرْجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا﴾، وَقَيْدُهُ بِقَوْلِهِ «فِيهَا» احْتِرَازًا مِمَّا وَقَعَ مِنْ لَفْظِ ﴿سِرْجًا﴾ فِي غَيْرِ سُورَةِ الْفُرْقَانِ، مِثْلَ مَا فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ (٢)، وَسُورَةِ نُوحٍ (٣)، [وَسُورَةِ النَّبَاِ (٤)] (٥)؛ إِذْ لَيْسَ فِيهَا خِلَافًا أَنَّهَا ثَابِتَةٌ، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي هَذَا الَّذِي ذَكَرَ فِي سُورَةِ الْفُرْقَانِ.
ذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو فِي الْبَابِ الْمَرْوِيُّ عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ مَحذُوفٌ (٦)، وَذَكَرَ فِي بَابِ مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ مَصَاحِفُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ (٧).
وَذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ قَالَ: « ﴿سِرْجًا﴾ كَتَبُوهُ فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَسَائِرِ الْأَمْصَارِ بغير ألف ... وَرَوَيْنَا عَنْ نُصَيْرِ بْنِ يُوسُفَ النَّحْوِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى الْأَصْبَهَانِيِّ أَنَّ مَصَاحِفَ أَهْلِ الْأَمْصَارِ أَنَّهَا مُخْتَلَفَةٌ فِيهِ: ففِي بَعْضِهَا بِألفٍ، وَفِي بَعْضِهَا بِغَيْرِ أَلْفٍ.
وَكَذَلِكَ قَرَأْنَا لِلأَخْوَيْنِ (٨) مَعَ ضَمِّ السَّيْنِ وَالرَّاءِ، وَقَرَأْنَا لِلْبَاقِينَ بِإِثْبَاتِ الأَلْفِ فِي اللَّفْظِ مَعَ كَسْرِ السَّيْنِ وَفَتْحِ الرَّاءِ (٩) « (١٠).

آثر وأشهر، لقراءة حمزة «، وعلى الحذف جرى العمل.

انظر: الدرّة الصقيلة (مخطوط): [٤٤/أ]، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦١).

(١) وكذلك ذكره الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٩٧) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٩٣)، تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٥٢٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٥٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٩).

(٢) [الآية: ٤٦].

(٣) [الآية: ١٦].

(٤) [الآية: ١٣].

(٥) سقطت من "ت".

(٦) انظر: المنع (ص ١٢).

(٧) انظر: المنع (ص ٩٦).

(٨) وهما حمزة والكسائي، ووافقهما: خلف العاشر.

(٩) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٦٦)، والتيسير للداني: (ص ١٦٤)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٣٤).

(١٠) مختصر التبيين: (٤/٩١٦-٩١٧).

ويكون على هذا مما اختلف القراء في قراءته وفي رسمه (١).

هنا انتهى الخلاف في هذه المواضع المتقدمة، وهي ستة ألفاظ: ﴿لَا تَخَفْ﴾ و﴿يُدْفِعْ﴾ و﴿فَنَاطِرَةٌ﴾ و﴿بِهَدْيِ الْعَمِيِّ﴾ في الموضعين، و﴿سِرَجًا﴾ في سورة الفرقان. فقوله: «وبنص صاد» كلام مستأنف، مقطوع مما قبله وليس بمعطوف عليه، لأنه إن كان معطوفاً إذا بالخلاف في لفظ ﴿لَيْكَةَ﴾ في الموضعين، لأن ما قبله فيه الخلاف، و﴿لَيْكَةَ﴾ في الموضعين لا خلاف في حذف الألفين منهما، والموضعين في جميع المصاحف.

فقوله: «وبنص صاد» جار ومجرور متعلق بالثبوت والاستقرار على أنه خبر المبتدأ مقدم، والمبتدأ قوله: «لَيْكَةَ» على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كأنه يقول: استقر أو ثبت بنص صاد حذف ﴿لَيْكَةَ﴾، فقوله: «بنص صاد» أي: في سورة ص.

«وطلّة» يريد: سورة الشعراء، «لَيْكَةَ» يريد: محذوف الألف. قال أبو داود: «كتبوه في جميع المصاحف [بلام وياء] (٢) بعدها» (٣)، هنا وفي سورة [داود] (٤).

ومثله لأبي عمرو (٥)، وقال: «كتبوا في كل المصاحف ﴿أَصْحَابُ لَيْكَةَ﴾ في الشعراء (٦)، وفي ص (٧) بلا من غير ألف قبلها ولا بعدها، وفي الحجر (١) وق (٢) ﴿الْأَيْكَةَ﴾» (٣).

(١) وجرى العمل على الحذف، وهو الأشهر، كما قال اللبيب: «والحذف أثر وأشهر، لأنه روي عن أبي عبيد أنه قال: في الإمام ﴿سِرَجًا﴾ بغير ألف»، وقال ابن القاضي: «العمل بالحذف لقراءة الأخوين، ولرواية نافع عن مصاحف المدينة». انظر: الدرر الصقيلة للبيب (مخطوط): [٤٣/أ]، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٢٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٧).

(٢) في الأصل: «بلام واحدة بعدها»؛ وما أثبتته من «س»، وهو موافق لما في مختصر التبيين.

(٣) مختصر التبيين: (٩٣٧/٤).

(٤) في «س»: «ص»، وهي نفسها.

(٥) وقال في المنع (ص ٩١) بعد ما ذكر نحو كلام أبي داود: «ثم اجتمعت عليها مصاحف أهل الأمصار كلها، فلا نعلمها اختلفت».

(٦) [الآية: ١٧٦].

(٧) [الآية: ١٣].

انتهى كلامهما.

" ويُقال: «الأيكة» بفتح التاء اسم للبلدة نفسها(٤)، و«الأيكة» اسم للكورة(٥)، وبذلك قرأ الحرميان وابن عامر فيهما(٦): ﴿لَيْكَةً﴾ التاء مصروفة للتأنيث والعلمية.

وقال بعض النحويين: «إنما هو مكتوب في هذين الموضعين على نقل الحركة فكتب على اللفظ» (٧).

يريد: أن أصل الكلمة في هذين الموضعين «أيكة» على وزن «فعللة»، فاء الكلمة منه همزة، ثم دخلت [أ/٧٦] على الكلمة لام التعريف وهي ساكنة فصارت: «الأيكة» فنقلت حركة الهمزة على لام المعرفة وحذفت الهمزة، فلما حذفت لفظاً حذفت خطأ.

قال الشيخ: وكلام هذا النحوي فيه نظر، لأنه إن كان مراده بقوله: «إنما هو مكتوب في هذين الموضعين على نقل الحركة» على قراءة نافع ومن قرأ بها(٨)، فهذا غير صحيح؛ إذ اللام على قراءة نافع ليست بلام تعريف، وليس بعدها همزة تُنقل حركتها إلى ما قبلها، وإنما

(١) [الآية: ٧٨].

(٢) [الآية: ١٤].

(٣) انظر: المقنع (ص ٢١).

(٤) ذكر عن قتادة وابن عباس وغيرهما أن «الأيكة»: الشجر المتلف المجتمع، وهي واحدة الأيك، وكل شجر ملتف فهو عند العرب أيكة؛ ومنه قول نابغة بني ذبيان:

تَجَلُّوْ بِقِمَادِمَتِي حَمَامَةَ أَيَكَةَ بَرَدًا أَسِيفًا لِنَائِثِهِ بِالْإِثْمِ

وأصحاب الأيكة: هم أهل مدين، وقال أبو عبيدة: الأيكة وليكة مدينتهم، بمنزلة بكة من مكة.

انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٣٩٠/١٩)، والنكت والعيون للماوردي: (١٦٨/٣)، والمحزر الوجيز لابن عطية: (٣٧١/٣)، وجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٤٥/١٠ و ١٣٤/١٣-١٣٥).

(٥) وهي: الصقع والبقعة التي يجتمع فيها قرى ومحال، وجمعها «كُور» مثل: غرفة وغُرف.

انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة كور»: (١٥٤/٥)، وتاج العروس للزبيدي «مادة كور»: (٧٧/١٤).

(٦) ووافقهم: أبو جعفر.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٧٣)، والتيسير للذاني: (ص ١٦٦)، والنشر لابن الجزري: (٣٣٦/٢).

(٧) هذا النص بتمامه من قول السخاوي في شرحه على العقيلة، وعقب عليه بكلام لأبي عبيد على ما قاله النحويون.

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٢).

(٨) وهم: ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر كما سبق ذكره قريباً.

هُوَ عَلَى وَزْنِ «فَعْلَةٌ»، فَأَنَّ الْكَلِمَةَ مِنْهُ لَامٌ، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا كَوْنُهُ غَيْرُ مَصْرُوفٍ، وَلَوْ كَانَتْ اللَّامُ هُنَا لَامٌ تَعْرِيفٌ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَصْرُوفًا مَخْفُوضًا بِالِإِضَافَةِ، لِأَنَّ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ الْمَعْرِفَتَانِ انْصَرَفَا.

وَإِنْ كَانَ مُرَادُ هَذَا التَّخْوِيُّ أَنَّهُ كُتِبَ عَلَى نَقْلِ الْحَرَكَةِ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ ﴿الْأَيْكَةَ﴾ بِسُكُونِ اللَّامِ وَتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ وَخَفْضِ التَّاءِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ الْكُوفِيِّينَ وَأَبِي عَمْرٍو وَابْنِ الْعَلَاءِ، فَهَذَا أَيْضًا غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَنْقُلُونَ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ إِلَى اللَّامِ (١)، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنْ يَنْقُلَ فِي الْكَلِمَةِ، جَائِزٌ عَلَى لُغَةِ الْعَرَبِ، وَأَنَّ الْكُوفِيُّونَ وَأَبُو عَمْرٍو لَمْ يَقْرَؤُوا بِهِ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ كَلَامُ الشَّاطِبِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْعَقِيلَةِ»: «وَلَيْكَةَ الْأَلِفَانِ الْحَذْفُ نَالَهُمَا» (٢).

وَأَنَّهُ حُذِفَ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ أَلِفَانِ: أَلْفٌ قَبْلَ اللَّامِ وَأَلْفٌ بَعْدَهَا (٣)، إِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿الْأَيْكَةَ﴾ بِسُكُونِ اللَّامِ وَإِثْبَاتِ أَلْفِ الْوَصْلِ مَفْتُوحَةً قَبْلَهَا فِي ابْتِدَائِهَا وَهَمْزَةً مَفْتُوحَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ فِي الْحَالِينِ وَخَفْضِ الْهَاءِ، وَهُمْ أَهْلُ الْعِرَاقِ. وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ نَافِعِ وَابْنِ كَثِيرٍ وَابْنِ عَامِرٍ فَلَيْسَ فِي الْكَلِمَةِ حَذْفٌ، لِأَنَّ قَبْلَ اللَّامِ وَلَا بَعْدَ اللَّامِ، إِذْ وَزْنَ الْكَلِمَةِ: «فَعْلَةٌ»، اللَّامُ أَصْلِيَّةٌ وَهِيَ فَأَنَّ الْكَلِمَةَ وَلَيْسَتْ بِلَامٍ تَعْرِيفٌ لِمَا قُلْنَا.

وَقَدْ أَشَارَ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيُّ فِي «الْهُدَايَةِ» (٤) إِلَى بَعْضِ مَا قُلْنَا، وَنَصُّ مَا قَالَهُ رَحِمَهُ اللهُ فِي سُورَةِ الْحَجْرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿الْأَيْكَةَ﴾ قَالَ: «لَمْ يَخْتَلِفِ الْقُرَّاءُ فِي الْهَمْزَةِ وَالْخَفْضِ هُنَا وَفِي قَ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الشُّعْرَاءِ وَفِي صَ فِي فَتْحِ التَّاءِ وَخَفْضِهَا، فَمَنْ فَتَحَ التَّاءَ قَرَأَهُ بِلَامٍ بَعْدَهَا يَاءً، وَبِهِ جَعَلَ «لَيْكَةَ» اسْمًا لِلْبَلَدَةِ، فَلَمْ يَصْرِفْهُ لِلتَّائِيثِ وَالتَّعْرِيفِ، فَوَزْنُهُ «فَعْلَةٌ»، وَمَنْ قَرَأَهُ بِخَفْضِ التَّاءِ

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي: (٣٢/٢)، ومشكل إعراب القرآن لمكي: (٤١٦/١)، وحجة القراءات لابن زنجلة: (ص ٥١٩)، وشرح الهداية للمهدوي: (٤٤٩/٢)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: (٩٧/٤).

(٢) البيت رقم (١٦٥) من العقيلة وتامه: «فِي صَادٍ وَالشُّعْرَاءِ طَيِّبًا شَجَرًا».

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢١).

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (١/٨٨ و ٢/٩١).

(٤) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي: (٦/٣٩١٩-٣٩٢٠ و ١١/٧٠٣٤).

جَعَلَهُ مُعَرِّفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَخَفَضَهُ لِيِضَافَةٍ ﴿أَحْتَبُ﴾ إِلَيْهِ، وَأَصْلُهُ: «أَيْكَةَ» اسْمٌ لِمَوْضِعٍ فِيهِ شَجَرٌ وَدَوْمٌ مُلْتَفٌ» (١).

قَالَ (٢): " وَلَمْ يُعَرِّفِ الْمُبَرِّدُ «لَيْكَةَ» عَلَى «فَعَلَةٍ» وَإِنَّمَا هِيَ عِنْدَهُ «أَيْكَةَ» دَخَلَهَا حَرْفُ التَّعْرِيفِ فَأَنْصَرَفَتْ، وَقِرَاءَةٌ مِنْ فَتْحِ التَّاءِ عِنْدَهُ غَلَطٌ، وَإِنَّمَا تَكُونُ التَّاءُ مَكْسُورَةً وَاللَّامُ مَفْتُوحَةً وَأُلْقِيَ عَلَيْهَا حَرَكَةُ الهمزة، كَمَا قَالُوا: [«لَحْمَرٌ» وَ«سَلٌ»] (٣) " (٤).

وَهَذَا الَّذِي قَدَّمْنَاهُ أَوَّلًا عَنْ بَعْضِ النَّحْوِيِّينَ فِيهِ نَظَرٌ كَمَا قُلْنَا.

وَقَوْلُهُ فِي بَقِيَّةِ الْبَيْتِ: «وَفِي بَقْدِرٍ فِي الْأَوَّلِينَ الْحَذْفُ»؛ «الْحَذْفُ»: مُبْتَدَأٌ، وَالخَبْرُ فِي الْمَجْرُورِ قَبْلَهُ.

وَقَوْلُهُ: «فِي الْأَوَّلِينَ» يَعْنِي الْحَذْفُ عَنِ الشَّيْخَيْنِ فِي اللَّفْظَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنْ لَفْظِ ﴿بَقْدِرٍ﴾ وَأَرَادَ الَّذِي فِي سُورَةِ يَسَّ (٥) وَالَّذِي فِي سُورَةِ الْأَحْقَافِ (٦)، هَذَانِ هُمَا الْأَوَّلَانِ، وَهُمَا اللَّذَانِ وَافَقَ أَبُو عَمْرٍو وَأَبُو دَاوُدَ عَلَى الْحَذْفِ فِيهِمَا (٧)، اخْتِرَازًا مِنَ الَّذِي فِي سُورَةِ الْقِيَامَةِ (٨)، لِأَنَّهُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ لِأَبِي عَمْرٍو، وَهُوَ مَحْدُوفٌ لِأَبِي دَاوُدَ (٩)، وَأَمَّا الَّذِي فِي سُورَةِ الْأَحْقَافِ فَلَيْسَ فِيهِ قِرَاءَةٌ، لَا فِي السَّبْعِ وَلَا فِي الشَّاذِ.

(١) ورد هذا النص في كتابه مشكل إعراب القرآن ولم يرد في الهداية. انظره: (٤١٦/١ و ٥٢٨/٢-٥٢٩).

(٢) أي: مكِّي بن أبي طالب.

(٣) في مشكل إعراب القرآن: «كما قالوا في الأحمر: لحمر، وفي أسأل: سل».

(٤) مشكل إعراب القرآن لمكي: (٥٢٩/٢).

(٥) [الآية: ٨١].

(٦) [الآية: ٣٣].

(٧) انظر: المنقح: (ص ١٣)، ومختصر التبيين: (٤/١٠٣٠ و ٤/١١٢١).

ووافقهما أيضًا الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٠٤) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٧).

(٨) [الآية: ٤٠].

(٩) قال في مختصر التبيين (٥/١٢٤٦): «﴿بَقْدِرٍ﴾ بحذف الألف».

وأما الذي في سورة يس فقرأه يعقوب^(١) ﴿يَقْدُرُ﴾ على أنه فعلٌ مُضَارِعٌ، ويُروى ذلك عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وكذلك يقرأ الجحدري، وأبو إياس^(٢)، وابن أبي إسحاق^(٣)، وغيره. ذكره السخاوي في شرح «العقيلة»^(٤).

وأما قوله تعالى في سورة لقمان: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ [الآية: ١٨] فإنهما اتفقا على حذف الألف^(٥)، ولذلك قال: «في الأولين الحذف مع تُصَعِّرُ» المعية تفتضي المشاركة في حكم الحذف. [٧٦/ب]

ذكره أبو عمرو في باب ما اتفقت عليه مصاحف الأمصار^(٦)، وذكره أيضاً في الباب المروي عن نافع^(٧).

وفي «التنزيل»: «﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ كتبه بغير ألف بين الصاد والعين، وقرأنا كذلك للتابعين: وهم الأبنان وعاصم^(٨) مع تشديد العين، والباقون وهم: الأخوان ونافع وأبو عمرو^(٩) بألف بين الصاد والعين مع تخفيفها^(١٠)»^(١١).

(١) أي: رويس عن يعقوب هنا أي بسورة يس، ووافقه روح على الذي في سورة الأحقاف.

انظر: تحبير التيسير لابن الجزري: (ص ٥٢٦)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٥٥)، واتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٦٥٣).

(٢) هو: هارون بن علي بن حمزة الكوفي أبو إياس، ولد الكسائي، أخذ القراءة عن أبيه الكسائي وهو من المكثرين عنه. غاية النهاية لابن الجزري: (٢/٣٠٢).

(٣) هو: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي البصري جد يعقوب الحضرمي، أخذ القراءة عرضاً عن يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم، روى القراءة عنه عيسى بن عمر الثقفي وأبو عمرو بن العلاء وهارون بن موسى الأعور، مات سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل غير ذلك.

غاية النهاية لابن الجزري: (١/٣٦٨).

(٤) انظر: الوسيلة للسخاوي (ص ٢٠٧).

(٥) وكذلك وافقهما الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٠٣) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٣).

(٦) قال في المنع (ص ٨٩): «وفي لقمان كتبوا ﴿تُصَعِّرُ﴾ بغير ألف».

(٧) انظر: المنع (ص ١٣).

(٨) ووافقهم: أبو جعفر ويعقوب.

(٩) ووافقهم: خلف العاشر.

(١٠) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٥١٣)، والتيسير للداني: (ص ١٧٦)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٤٦).

(١١) مختصر التبيين: (٤/٩٩٢-٩٩٣).

قال الشيخ: فيكون هذا مما اختلفت القراءة في قراءته واتفقوا على رسمه (١).

ثم قال رحمه الله:

[٢٣٥] وَحَيْثُمَا بِقَدْرِ بِالبَاءِ ❀❀❀ جَاءَ لِابْنِ نَجَاحٍ بِاسْتِيفَاءٍ

لَمَّا ذَكَرَ فِي الشَّطْرِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ الشَّيْخَيْنِ اتَّفَقَا عَلَى حَذْفِ الألفِ مِنْ لَفْظِ ﴿بِقَدْرِ﴾ فِي الأَوَّلَيْنِ، وَسَكَتَ عَمَّا سَوَاهُمَا، ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ لَفْظَ ﴿بِقَدْرِ﴾ حَيْثُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَ«البَاءِ» فِي أوَّلِهِ [فَهُوَ مَحذُوفٌ لِأَبِي دَاوُدَ؛ هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَحَيْثُمَا بِقَدْرِ بِالبَاءِ»، أَي: وَحَيْثُ مَا جَاءَ، أَوْ مَا أَتَى، أَوْ مَا وَرَدَ هَذَا اللَّفْظُ وَالبَاءُ أوَّلُهُ] (٢) «لِابْنِ نَجَاحٍ» يَعْنِي: أَبَا دَاوُدَ جَاءَ بِهِ مَحذُوفًا (٣).

وقوله: «باسْتِيفَاءٍ» اسْتِفْعَالٌ مِنَ الوفاءِ، وَهُوَ مَصْدَرٌ: «اسْتَوْفَى يَسْتَوْفِي اسْتِيفَاءً» وَقَعَتْ الوَاوُ سَاكِنَةً قَبْلَهَا كَسْرَةً فَانْقَلَبَتْ يَاءً مِثْلَ: «مِيعَادُ» وَ«مِيزَانُ» وَ«مِيقَاتُ»؛ إِذْ: «مَوْعِدٌ» وَ«مَوْزَنٌ» وَ«مَوْقِتٌ»، لِأَنَّهُ مِنْ: «الْوَعْدِ» وَ«الْوِزْنِ» وَ«الْوَقْتِ».

وَ«الاسْتِيفَاءُ»: الاسْتِعْمَالُ، تَقُولُ: اسْتَوْفَيْتُ كَذَا إِذَا اسْتَوْعَبْتَهُ وَجَمَعْتَهُ، وَهُوَ جَمْعُ الشَّيْءِ وَالإِحَاطَةُ بِهِ أَي: اسْتَوْعَبْتَهُ، وَحَصَرْتَهُ، وَجَمَعْتَهُ، وَأَحْطْتُ بِهِ (٤)، فَقَوْلُهُ: «بِاسْتِيفَاءٍ» أَي: بِاسْتِيعَابٍ.

(١) وجرى العمل على حذفه. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٠)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٠).

(٢) سقطت من الأصل؛ وما أثبت من «س».

(٣) وجرى العمل على حذف لفظ ﴿بِقَدْرِ﴾ المقترن بالباء حيث ما ورد، وخرج منه غيره نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجَائِهِ

لَقَائِدٌ﴾ [الطارق: ٨]، فهو ثابت.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٥٢٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٥٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٦).

(٤) انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة وعى»: (٣٩٦/١٥).

ثُمَّ قَالَ كَلَّمَتْهُ:

[٢٣٦] كَذَا حَرَّمَ الْأَنْبِيَاءَ عَنْهُمَا ❀❀❀ وَهَلْ يُجْزَى ، وَمِهْدًا حَيْثُمَا

قَوْلُهُ: « كَذَا » أَي: مِثْلَ مَا ذَكَرْتُ لَكَ بِالْحَذْفِ .

وقَوْلُهُ: « حَرَّمَ الْأَنْبِيَاءَ » وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَحَرَّمَ عَلَى قَرِيْبَةٍ ﴾ [الأنبياء: ٩٥] اتَّفَقَ

الشَّيْخَانِ عَلَى حَذْفِ أَلْفِهِ (١) .

قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي بَابِ مَا اتَّفَقَتْ عَلَى رَسْمِهِ مَصَاحِفُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ: « وَفِي الْأَنْبِيَاءِ:

﴿ وَحَرَّمَ عَلَى قَرِيْبَةٍ ﴾ بِعَيْرِ أَلْفٍ (٢) ، وَمِثْلُهُ لِأَبِي دَاوُدَ (٣) .

وَفِيهِ قِرَاءَتَانِ فِي السَّبْعِ مَشْهُورَتَانِ (٤): ﴿ حَرَّمَ ﴾ بِالْأَلْفِ (٥) ، وَ﴿ حَرَّمَ ﴾ بِكَسْرِ الْحَاءِ

وَسُكُونِ الرَّاءِ (٦) ، فَمَنْ قَرَأَهُ هَكَذَا فَذَلِكَ حَقِيْقَةُ رَسْمِهِ ، وَمَنْ قَرَأَهُ بِالْأَلْفِ قَدَّرَ حَذْفَ الْأَلْفِ

تَخْفِيْفًا ، فَيَكُونُ هَذَا مِمَّا اخْتَلَفَ الْقُرَاءُ فِي قِرَاءَتِهِ وَلَمْ يَخْتَلِفُوا فِي رَسْمِهِ (٧) .

وقَوْلُهُ: « وَهَلْ يُجْزَى » كَذَلِكَ أَيْضًا عَنْهُمَا (٨) ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ سَبَأٍ: ﴿ وَهَلْ

يُجْزَى إِلَّا الْكُفُورَ ﴾ [الآية: ١٧] .

ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو بِالْحَذْفِ فِي الْبَابِ الْمَرْوِيِّ عَنْ نَافِعٍ (٩) .

(١) وكذلك وافقهما الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٩٢) في الوسيلة للسخاوي: (١٨٥)

(٢) المقنع: (ص ٨٧) .

وكذلك ذكره في الباب المروي عن نافع. انظر: المقنع (ص ١٢) .

(٣) قال في مختصر التبيين (٤/٨٦٦): «ثجج بحذف الألف» .

(٤) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٣١) ، والتيسير للداني: (ص ١٥٥) ، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٢٤) .

(٥) وهي قراءة: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وحفص عن عاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر .

(٦) وهي قراءة: شعبة عن عاصم، وحمزة، والكسائي .

(٧) انظر: تبيينه العطشان للرجاجي: (ص ٥٣٠) ، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٥٦) ، ودليل الحيران للمارغني:

(ص ١٣١) ، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٦) .

(٨) أي: بالحذف، ووافقهما الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٠٤) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٧) .

(٩) انظر: المقنع: (ص ١٣) .

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: « **وَهَلْ يُجَزَى إِلَّا الْكُفُورُ** » بِيَاءٍ بَعْدَ الزَّايِ بِغَيْرِ أَلْفٍ قَبْلَهَا، وَاخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ فِي قِرَاءَتِهِ (١)؛ فَقَرَأَهُ حَفْصٌ وَالْأَخْوَانُ بِالثُّونِ، وَفَتَحَ الْجِيمَ وَأَلْفَ بَعْدَهَا وَكَسَرَ الزَّايَ (٢)، وَقَرَأَ سَائِرُ الْقُرَّاءِ: بِالْيَاءِ وَأَلْفَ بَعْدَهَا وَفَتَحَ الزَّايَ (٣).
فَلَيْسَ فِي الْمَشْهُورِ قِرَاءَةٌ فِيهِ بِغَيْرِ أَلْفٍ فِي اللَّفْظِ، " وَقُرِئَ شَاذًا: « **وَهَلْ يُجَزَى** » عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ « **الْكُفُورُ** » بِالرَّفْعِ، وَذَلِكَ عَلَى صُورَةِ رَسْمِهِ، قَرَأَ بِذَلِكَ: ابْنُ قَيْسٍ (٤)، وَابْنُ [حَيْثِمٍ] (٥)، وَابْنُ ذَرٍّ (٦)، وَأَبُو عِمْرَانَ (٧) " (٨).
وَلَعَلَّهَا كَانَتْ مَشْهُورَةً فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ قِرَاءَةً مَشْهُورَةً، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ فَذَلِكَ حَقِيقَةٌ رَسْمِهِ، وَإِلَّا فَحَذْفُ الْأَلْفِ تَخْفِيفًا، فَيَكُونُ عَلَى الْمَشْهُورِ مِمَّا اتَّفَقَ الْقُرَّاءُ عَلَى رَسْمِهِ وَقِرَاءَتِهِ.

(١) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٥٢٨-٥٢٩)، والتيسير للداني: (ص ١٨١)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٥٠).

(٢) مع نصب الراء من « **كفور** »؛ ووافقهم: يعقوب وخلف العاشر.

(٣) مختصر التبيين: (٤/١٠١١).

(٤) هو: علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي أبو شبيل، فقيه كبير، عمُّ الأسود بن يزيد وخال إبراهيم النخعي، أخذ القرآن عرضاً على ابن مسعود وسمع من عمر وعلي وأبي الدرداء وعائشة، قرأ عليه يحيى بن وثاب وعبيد بن نضيلة وإبراهيم النخعي، توفي سنة اثنتين وستين.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (١/٥١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/٤٥٧).

(٥) في كل النسخ هكذا، والصواب « **حُثِّمٌ** » كما في الوسيلة.

وهو: الربيع بن حثيم الكوفي الثوري أبو يزيد، تابعي جليل، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، أخذ القراءة عن عبد الله بن مسعود، عرض عليه أبو زرعة بن عمرو بن جرير، وحدث عنه النخعي والشعبي، توفي سنة تسعين من الهجرة

تهذيب التهذيب لابن حجر: (٣/٢٤٢)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٤/٢٥٨)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/٢٥٧).

(٦) هو: عمر بن ذر بن عبد الله بن زرارة الهمداني الكوفي أبو ذر، إمام زاهد عابد، حدث عن أبيه، وأبي وائل ومجاهد وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز وغيرهم، وروى عنه: ابن المبارك ووكيع وإسحاق الأزرق، ويونس بن بكر وغيرهم، توفي سنة خمسين.

تهذيب التهذيب لابن حجر: (٧/٤٤٤)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٦/٣٨٥).

(٧) لم أتبين من هو أبو عمران هذا.

(٨) من كلام السخاوي في الوسيلة (ص ٢٠٨).

وانظر: مختصر القراءات الشواذ لابن خالويه: (ص ١٢٢)، والمختص لابن جني: (٢/١٨٨)، والبحر المحيط لأبي حيان:

(٧/٢٦١).

وقوله: «ومهدًا حيثما» أي: حيث ما جاء في القرآن لفظ ﴿مهدًا﴾ فهو محذوفٌ لهما (١).

قال أبو عمرو في «المنع» فيما رواه قالون عن نافع: «وفي طه: ﴿الأرض مهدًا﴾ [الآية: ٥٣] محذوفٌ حيث وقع» (٢).

ومثله لأبي داود حيث وقع (٣)، إلا الكلمة الأولى من لفظ ﴿مهدًا﴾ فإنه سكت عنها، ولذا قال الناطم في البيت الذي بعد هذا، وهو قوله رحمه الله:

[٢٣٧] وَلَمْ يَجِيْ مِهْدًا أَعْنِي الْأَوْلَا * * * لِابْنِ نَجَاحٍ إِذْ سِوَاهُ نَقَلَا

يريد الناطم ما ذكرناه، وهو أن أبا داود ذكر لفظ ﴿مهدًا﴾ بحذف الألف حيث جاء في القرآن، إلا اللفظ الأول منه وهو الذي في طه (٤) فإنه لم يذكره.

هذا معنى قوله: «ولم يجي مهدًا أعني الأولًا» يريد: اللفظ منه لم يأت لابن نجاج. «سواه نقلًا» أي: وغيره من لفظه نقله بالحذف (٥).

والألف في قوله: «الأولًا» و«نقلًا» لإطلاق القافية.

ثم قال رحمه الله [وغفر لنا وله]:

[٢٣٨] وَعَنْهُمَا فِي فَرَاغًا وَادَّرَكَ * * * وَفِي جُدَادًا قَدْ أَتَتْ كَذَلِكَ

(١) وكذلك وافقهما الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٢١) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٤٦).

(٢) المنع: (ص ١٢).

(٣) قال في مختصر التبيين (٤/١٩٩٧-١٠٩٨) في موضع الزحرف: «﴿ومهدًا﴾ بحذف الألف»، وذكر مثله في موضع سورة النبأ. انظر: (٥/١٢٦٠).

(٤) [الآية: ٥٣].

(٥) واحترز من غير المنصوب نحو قوله تعالى: ﴿فَبَيْسَ الْمُهَادِّ﴾ [آ: ٥٦]، وجرى العمل على حذف ألف المنصوب مطلقاً.

انظر: تنبيه العطشان للجراحي: (ص ٥٣١)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٥٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦١).

قوله: «وعنهما» يريد: عن [٧٧/أ] الشيخين الحذف^(١)، «في فرغاً» أي: في ألف هذه الكلمة، وأراد قوله تعالى في سورة القصص: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَرَغًا﴾ [الآية: ١٠]. قال في «المقنع» في القبيل المروي عن نافع في القصص: «﴿فَرغًا﴾ بِحذف الألف»^(٢). [وفي «التنزيل»: «﴿فَرغًا﴾ بِحذف الألف»^(٣) بين الفاء والراء»^(٤). وقوله: «وإدراك» الواو للعطف، وأراد قوله تعالى في سورة التمل: ﴿بَلِ ادْرَاكِ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾ [الآية: ٦٦].

ذكره أبو عمرو في «المقنع» بحذف الألف فيما رواه قالون عن نافع^(٥). وفي «التنزيل»: «وكتبوا: ﴿بَلِ ادْرَاكِ عِلْمُهُمْ﴾ بِغَيْرِ أَلِفٍ بَيْنَ الدَّالِ وَالرَّاءِ، وَقَرَأْنَا كَذَلِكَ لِلصَّاحِبِينَ^(٦)؛ يَعْنِي ابْنَ كَثِيرٍ وَأَبَا عَمْرٍو»^(٧) مع إسكان اللام وقطع الألف وإسكان الدال على وزن: «أفعل»، وقَرَأْنَا لِلْبَاقِينَ بِكسْرِ اللّامِ لِساكِنِينَ، فَتَكُونُ الألفُ لِلوَصْلِ، وَتَشْدِيدِ الدَّالِ وَأَلْفٌ بَعْدَهَا فِي اللَّفْظِ^(٨)»^(٩). فيكون هذا مما اختلف فيه القراء في قراءته واتفقوا على رسمه. وقوله: «وفي جذاً قد أتت كذلك» أي: وفي هذه الكلمة قد أتت الألف كذلك، أي: محذوفة عنهما^(١٠) كما ذكرت لك، وأراد قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا﴾ [الآية: ٥٨]

(١) وكذلك وافقهما الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٢١) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٤٦).

(٢) المقنع: (ص ١٣).

(٣) سقطت من «س».

(٤) مختصر التبيين: (٤/٩٦٢-٩٦٣).

(٥) انظر: المقنع (ص ١٢).

(٦) ووافقهما: أبو جعفر ويعقوب.

(٧) في كل النسخ: «للأخوين؛ يعني حمزة والكسائي»، وهو خطأ، والصواب ما أثبتته كما في مختصر التبيين.

(٨) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٨٥)، والتيسير للداني: (ص ٥٧)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٣٩).

(٩) مختصر التبيين: (٤/٩٥٥-٩٥٦).

(١٠) ووافقهما الشاطبي أيضاً في العقيلة. انظر: البيت رقم (٩٢) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٨٥).

[ذَكَرَهُ فِي «الْمُقْنَعِ» فِيمَا رَوَاهُ قَالُونَ عَنْ نَافِعٍ (١).

وَفِي «التَّنْزِيلِ»: «وَكَذَلِكَ ﴿جُذَاذًا﴾ (٢) بِغَيْرِ أَلْفٍ» (٣).

ثُمَّ قَالَ كَلَّمَتْهُ:

[٢٣٩] وَأَيُّهُ الزُّخْرُفِ وَالرَّحْمَنِ ❀❀❀ وَالتُّورِ فِيهَا جَاءَ بَعْدَ الثَّانِي

يُرِيدُ أَيْضًا: مِمَّا اتَّفَقَا عَلَى حَذْفِ أَلْفٍ مِنْهُ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَلْفَاظِ «أَيُّهُ» (٤)، وَأَضَافَ «أَيُّهُ» إِلَى سُورَةِ الزُّخْرُفِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الزُّخْرُفِ: ﴿وَقَالُوا يَتَأْتِيهِ السَّاحِرُ﴾ [الآية: ٤٩]، وَفِي سُورَةِ الرَّحْمَنِ: ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾ [الآية: ٣١]، وَفِي سُورَةِ التُّورِ: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾ [الآية: ٣١].

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «وَالتُّورِ جَاءَ فِيهَا» أَيُّ: فِي السُّورَةِ، «جَاءَ» يُرِيدُ: لَفْظُ ﴿أَيُّهُ﴾، «بَعْدَ الثَّانِي» أَيُّ: بَعْدَ اللَّفْظِ الثَّانِي مِنْ لَفْظِ ﴿أَيُّهَا﴾، فَهُوَ عَلَى الثَّلَاثِ. وَاحْتَرَزَ بِهِ مِنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي؛ الْأَوَّلُ: هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوبَ الشَّيْطَانِ﴾ [الآية: ٢١].

وَالثَّانِي: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ﴾ [الآية: ٢٧]. وَالثَّلَاثُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الآية: ٣١]، وَهُوَ الْمُرَادُ.

(١) انظر: المقنع (ص ١٢).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) مختصر التبيين: (٤/٨٦٢).

(٤) ووافقهما على حذفها المهدي والشاطبي؛ قال الشاطبي في العقيلة:

وَأَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ ————— مِنْ أَيُّهُ السَّاحِرُ أَحْضُرُ كَالْتَدَى سَحْرًا

انظر: هجاء مصاحف الأمصار للمهدي (ص ١٠٨)، والبيت رقم (١٤٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي (ص ٢٨٤).

قال في «المقنع»: « وكلُّ شيءٍ في القرآن من ذكر ﴿آيَهَا﴾ فهو بالألف، إلا ثلاثة مواضع فإن الألف فيها محذوفة: أولها: في الثور.. وذكرها «(١)».

وقال في «التنزيل» في سورة الثور: « وكتبوا ﴿آيَةَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ في جميع المصاحف بالهاء من غير ألف بعدها، هنا، وفي الزخرف، وفي الرحمن، هذه الثلاثة مواضع لا غير على اللفظ؛ وقرأهن ابن عامر بضم الهاء، وسائر القراء بفتحها. واحتلّفوا أيضًا في الوقف عليهن: فوقف التحوّيان من القراء - وهما: أبو عمرو والكسائي - عليهن بالألف (٢)، ووقف الباقر بن بغير ألف على حال الرسم، على حسب ما أخذوا عن أئمتهم الذين قرؤوا عليهم (٣) «(٤)».

قال الشيخ: فأما علة حذف الألف في ﴿آيَةَ﴾ في المواضع الثلاثة فلو جهين (٥):

أحدهما: أنها لما سكنت الألف في كلمة ﴿آيَةَ﴾ واللام بعدها أيضًا ساكنة سقطت الألف؛ إذ هي ساقطة من اللفظ في حال الدرّج، فحملوا الخط على ذلك اللفظ، وجعلوا في الثلاثة مواضع اختصارًا وإعلامًا، اجتزوا واكتفوا بالفتحة كما فعلوا في: ﴿سَدْعُ الزَّبَانَةِ﴾ [العلق: ١٨]، و﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ [الإسراء: ١١] اكتفوا بضم العين عن الواو. والوجه الثاني: يُحتمل أن يكونوا راعوا فيها القراءة الأخرى، وهي قراءة ابن عامر ﴿آيَهُ﴾ بضم الهاء في الثلاثة مواضع.

(١) المقنع: (ص ٢٠).

(٢) ووافقهما: يعقوب.

(٣) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٥٥)، والتيسير للداني: (ص ١٦١-١٦٢)، والنشر لابن الجزري: (١٤٢/٢ و ٣٣٢/٢).

(٤) مختصر التبيين: (٩٠٤/٤).

(٥) بل لثلاثة أوجه كما ذكر الرجراجي وابن عاشر:

١ - الإشارة إلى قراءة ابن عامر. ٢ - حمل الخط على الوصل اللفظي.

٣ - الاكتفاء بالفتحة عن الألف، كالاكتفاء بالضم والكسرة عن الواو، والياء في نحو: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ [الإسراء: ١١] و

﴿يُوتِ اللَّهُ﴾ [النساء: ١٤٦] و﴿وَخَافُونَ﴾ [آل عمران: ١٧٥]، وبأيهما •

انظر: تبييه العطشان للرجراجي: (ص ٥٣٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٥٩-٧٦٠)، ودليل الجيران للمارغني:

(ص ١٣٣).

أَنَّهُ لُعَةٌ (١) - أَعْنِي بِضَمِّ الْمَاءِ مِنْ ﴿أَيْسُهُ﴾ حَيْثُ كَانَ - حَكَاهُ الْفَرَاءُ وَغَيْرُهُ عَنِ الْعَرَبِ،
 وَحَكَى الْأَصْمَعِيُّ (٢) عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «يَسَائِيهِ الرَّجُلُ» [و«يَأِيهِ الْإِنْسَانُ» وَ«يَأِيهِ
 الْقَوْمُ»]، وَحَكَى الْأَصْمَعِيُّ أَيْضًا: [أَنَّهُ] (٣) سَمِعَ أَعْرَابِيًّا بِسُوقِ عُكَاظَ وَهُوَ يَضْرِبُ صَدْرَهُ (٤)
 وَيُنْشِدُ:
 يَأِيهِ الصَّبُّ اللَّجُوجُ النَّفْسُ أَظْنَاكَ حُبُّ الْغَانِجَاتِ اللَّعْسُ (٥)

(١) لبني مالك رهط شقيق بن مسلمة، وقيل: لبني أسد.

انظر: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٤/٣٢٠)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٦/٤١٤)، وروح المعاني للآلوسي:
 (١٤٧/١٨).

(٢) هو: عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي الأصمعي الباهلي البصري أبو سعيد، إمام في اللغة والغريب
 والأخبار، روى عن نافع بن أبي نعيم وأبي عمرو بن العلاء وشعبو وغيرهم، وروى عنه: أبو عبيد بن سلام وأبو حاتم
 السجستاني وغيرهما، له: غريب القرآن والأمثال والاشتقاق وكتاب النوادر. توفي سنة خمسة عشر ومائتين.
 انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص١٦٧)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/٤١٩)، وبغية الوعاة للسيوطي:
 (١١٢/٢).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) سقطت من "ت".

(٥) ينسب بهذا اللفظ للفراء، وكذلك بلفظ:

يَأِيهِ الْقَلْبُ اللَّجُوجُ النَّفْسُ أَفْصُرُ عَنِ الْبَيْضِ الْحَسَانِ اللَّعْسُ

واللعس: لون الشفة إذا كانت تضرب إلى السواد قليلا، وذلك يستملح، ويقال: شفة لعساء وفتية ونسوة لعس.
 انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (١/٢٧٨)، والصحاح للجوهري «مادة لعس»: (٤/٩٧٥)، والجامع
 لأحكام القرآن للقرطبي: (١٢/٢٣٨ و ١٦/٩٧)، وتنبية العطنشان للجرجاني: (ص٥٣٤-٥٣٥).

وقد نبه على هذا المعنى الإمام البلنسي في المنصف بقوله كما نقل عنه الإمام الجرجاني في تنبيه العطنشان (ص٥٣٥):

وَحَذْفُهَا هُنَا بَعِيدُ الْهَاءِ عَلَى سَبِيلِ اللَّفْظِ فِي الْأَدَاءِ
 لِأَنَّهَا فِي الدَّرَجِ دَائِبَةٌ تَذْهَبُ لِلْسَّاكِنِينَ وَلِذَا لَا تُكْتَسَبُ
 وَمَعَ ذَلِكَ قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِضَمِّهَا دَرَجًا وَقَالَ الشَّاعِرُ
 يَأِيهِ الصَّبُّ اللَّجُوجُ النَّفْسُ أَفْصُرُ عَنِ الْبَيْضِ الْحَسَانِ اللَّعْسِ
 فَضَمُّهَا شَّاعِرٌ ذَاكَ الْوَقْتِ وَكَانَ فِي السُّنَنِ قَرِينِ السِّتِّ

ثُمَّ قَالَ تَحَلُّثُهُ:

[٢٤٠] وَرَسْمُ الْأُولَى اخْتِيرَ فِي جَاءَنَا ❀❀❀ وَفِي تَرَاءَ عَكْسُ هَذَا بَأَنَا

قَوْلُهُ: «وَرَسْمُ الْأُولَى» يُرِيدُ: مِنَ الْأَلْفَيْنِ، أَيْ: إِثْبَاتُ الْأَلْفِ الْأُولَى فِي كَلِمَةِ ﴿جَاءَنَا﴾ عَلَى الْمُخْتَارِ، «وَفِي تَرَاءَ عَكْسُ هَذَا» أَيْ: عَكْسُ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ فِي ﴿جَاءَنَا﴾ (١). وَقَوْلُهُ: «بَأَنَا» أَيْ: ظَهَرَ؛ وَلَا حَظَّ فِي الْأَلْفِ الثَّانِيَةِ [٧٧/ب] فِي قَوْلِهِ: «الْأُولَى»، وَلَوْ ذَكَرَ لِحَازَ، لِأَنَّ الْحُرُوفَ تُذَكَّرُ وَتُؤنَّثُ، وَالْأَلْفُ فِي «بَأَنَا» لِإِطْلَاقِ الْقَافِيَةِ. وَالْعَكْسُ هُوَ حَذْفُ الْأُولَى وَإِثْبَاتُ الثَّانِيَةِ، وَلِكُلِّ وَجْهٍ سَيُذَكَّرُ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ. فَذَكَرَ تَحَلُّثُهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ: لَفْظُ ﴿جَاءَنَا﴾ وَهُوَ فِي الْجُزْءِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا فِي الْحَوَامِيمِ فِي سُورَةِ الزُّخْرُفِ (٢)، وَلَفْظُ ﴿تَرَاءَ﴾ وَهُوَ فِي هَذَا الْجُزْءِ فِي سُورَةِ الشُّعْرَاءِ (٣)، لِكِنَّهُ أَتَى بِلَفْظِ ﴿جَاءَنَا﴾ فِي هَذَا الْجُزْءِ، وَهُوَ غَيْرُ مَوْضِعِهِ، وَأَضَافَهُ إِلَى لَفْظِ ﴿تَرَاءَ﴾، لِأَنَّهُ نَظِيرُهُ، فَأَضَافَهُ إِلَيْهِ لِتَجَمُّعِ لَهُ النَّظَائِرُ، فَهُوَ نَظِيرُهُ فِي كَوْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اجْتِمَاعَ فِيهِ أَلْفَانِ بَيْنَهُمَا هَمْزَةٌ، وَكَانَ الْأَصْلُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ أَنْ تُرْسَمَ بِثَلَاثَةِ أَلْفَاتٍ. أَمَّا ﴿جَاءَنَا﴾ فَلَأَصْلُ فِيهَا: «حَيًّا» عَلَى وَزْنِ: «فَعَلَّ»، تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقَلْبَتْ أَلْفًا فَصَارَ: «جَاءَ»، ثُمَّ أُتَتْ أَلْفٌ ثَانِيَةٌ بَعْدَهَا فَصَارَ: «جَاءَا»، ثُمَّ لَحِقَتْهُ نُونٌ الضَّمِيرِ فَصَارَ: «جَاءَانَا»، فَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ تُرْسَمَ بِثَلَاثِ أَلْفَاتٍ: الْمُتَقَلِّبَةُ عَنِ يَاءِ الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، وَأَلْفُ صُورَةِ الْهَمْزَةِ وَهِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ، وَأَلْفُ الثَّانِيَةِ.

وَأَمَّا ﴿تَرَاءَ﴾ فَأَصْلُهُ: «تَرَاءَيَ» عَلَى وَزْنِ «تَفَاعَلَ»، مِثْلُهُ مِنَ الصَّحِيحِ: «تَشَاتَمَ» وَ«تَضَارَبَ» وَ«تَقَاتَلَ» وَ«تَحَاكَمَ» وَ«تَخَاصَمَ»، وَهُوَ فِعْلٌ مِنْ إِثْنَيْنِ مُقَدَّمٍ، وَكَذَلِكَ فِعْلُ الْجَمَاعَةِ إِذَا تَقَدَّمَ مِثْلُ: «تَضَارَبَ الْقَوْمُ» وَ«تَقَاتَلَ النَّاسُ»، وَشَبَّهَهُ مِنَ السَّلَامِ. وَمَنْ زَعَمَ هَاهُنَا أَنَّهُ فِعْلٌ مُتَأَخَّرٌ فَقَدْ غَلَطَ غَلَطًا فَاحِشًا، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ: «تَرَاءِيَا» بِأَلْفٍ بَعْدَ الْيَاءِ، لِأَنَّ فِعْلَ الْإِثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ إِذَا تَأَخَّرَ ظَهَرَتْ فِيهِ عِلَامَةُ الثَّانِيَةِ وَالْجَمْعِ،

(١) وقال الشاطبي في العقيلة: «واكتُبتُ تَرَاءَ وجاءنا بواحدة».

انظر: البيت رقم (١٥٣) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٩٦).

(٢) [الآية: ٣٨].

(٣) [الآية: ٦١].

وكان الأصل في هذه الكلمة أن تُرسم بثلاث ألفات: ألف الباء، والألف التي هي صورةُ
 الهمزة وهي عين الكلمة، والألف المتقلبة عن ياء وهي لام الكلمة، لأن الياء كما تحركت
 بالفتحة وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، ومن أصلهم: أن الهمزة إذا وقعت وسطاً من الكلمة فإنها
 تُرسم من جنس حركة نفسها، فإن كانت ضمةً رُسمت واواً مثل: ﴿نِسَاؤُكُمْ﴾
 و﴿ءَابَاؤُكُمْ﴾^(١) و﴿وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾، أو كانت مكسورةً رُسمت ياءً نحو: ﴿نِسَائِهِمْ﴾
 و﴿أَبْنَائِهِمْ﴾، وإن كانت مفتوحةً رُسمت ألفاً مثل: ﴿أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاؤُكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ﴾ [آل
 عمران: ٦١]، لكنهم في المفتوحة مثل هذه لمَّا وقع قبلها ألفٌ كرهوا توالي المثليين، فلم يجعلوا
 لها صورةً كما فعلوا [في مثل: ﴿مُتَكَفُونَ﴾ و﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ و﴿فَمَالُونَ﴾ حذفت صورةُ
 الهمزة فلم يرسموها واواً كراهة اجتماع مثليين كما فعلوا أيضاً^(٢) في: ﴿إِسْرَائِيلَ﴾
 و﴿شُرَكَائِيَ﴾ و﴿الْمَوْلَى﴾ و﴿مِنْ وَرَاءِي﴾ و﴿دَعَائِيَ﴾ حذفوا إحدى الياءين التي هي
 صورةُ الهمزة كراهة اجتماع مثليين.

فحذفوا في ﴿جَاءَنَا﴾ و﴿تَرَاءَنَا﴾ صورةُ الهمزة، فصارت الهمزة في هاتين الكلمتين واقعةً
 بين ألفين، والهمزة لخفائها وبعدها مخرجها واستغنائها عن صورةٍ ليست بفاصلٍ قويٍّ، فكان
 الألفين قد اجتمعتا متواليين فحذفت إحداهما اختصاراً.
 فأما ﴿جَاءَنَا﴾ الذي بدأ الناظم به فرسم في جميع المصاحف بألفٍ واحدة، وفيه في
 السبع قراءتان: بالإنفراد والجمع^(٣).

فإن كان مرسوماً على قراءة التوحيد والإنفراد فذلك حقيقة رسمه، وإن كان مرسوماً على
 قراءة التنبيه فقد حذفت منه ألفٌ واحدة، فيحتمل أن تكون المحذوفة هي الأولى، ويحتمل أن
 تكون الثانية.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من «س».

(٣) قرأها بالإنفراد ﴿جَاءَنَا﴾: أبو عمرو، وحفص عن عاصم، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وقرأها بالجمع ﴿جَاءَنَا﴾
 الباقون وهم: نافع، وابن كثير، وابن عامر، وشعبة عن عاصم، وأبو جعفر، وخلف العاشر.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٥٨٦)، والتيسير للداي: (ص ١٩٦)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٦٩).

واختار أبو عمرو في ﴿جاءنا﴾ أن تكون المحذوفة الثانية، وأن تكون الأولى هي الثانية^(١)، كما قال الناظم بختلته: «ورسم الأولى اختير في جاءنا».

قال أبو عمرو في «المحكم»: «وذلك الوجه عندي»^(٢)، واستدل على ذلك من وجهين^(٣): أحدهما: أن الثانية زائدة للتثنية، وكان الثقل والكرهه إنما وجب لأجلها، فكانت الزائدة أولى بالحذف من الأصلية.

الثاني: أن ألف الأولى التي هي عين الفعل قد أعلت بالقلب فهي منقلبة عن ياء كما قلنا في أصل ﴿جاءنا﴾، فلو أعلت بالحذف للحق عين الفعل إغلال وقلب ثم حذف، وإذا ألقنا ذلك لم يبق لها أثر في الرسم.

فإذا نقطت ذلك على هذا الوجه [أ/٧٨] جعلت الهمزة نقطة بالصفراء، وحركتها عليها بعد الألف السوداء، وترسم بالحمراء ألفاً بعد الهمزة، لأبد من ذلك. ويحتمل أن تكون الألف الأولى هي المحذوفة، والثانية هي الثابتة، والدليل على ذلك من وجهين^(٤):

أحدهما: أنهما ساكنان قد التقيا، ومن شأن الساكنين إذا التقيا أن يحذف الأول منهما إذا لم يوجب سبيل إلى تحريكه.

الثاني: أن الثانية جيء بها لمعنى لأبد من تأديته وهو التثنية، فإذا حذفت اختل ذلك المعنى الذي جيء بها لأجله.

فإذا نقطت ذلك على هذا الوجه جعلت الهمزة نقطة بالصفراء، وحركتها عليها قبل الألف السوداء، ورسمت قبل الهمزة، وبعد الجيم ألف بالحمراء.

فأما ﴿ترآ﴾ أيضاً في سورة الشعراء فرسم بألف واحدة، فيحتمل أن تكون الأولى هي المحذوفة، ويحتمل أن تكون هي الثانية.

(١) انظر: المقنع (ص ٢٤-٢٥).

(٢) المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٣).

(٣) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٢-١٦٣).

(٤) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٢).

واختار أبو عمرو أن تكون المحذوفة هي الألف الأولى، وأن تكون الثابتة هي الثانية، وهو قول الناظم: «وفي ترءا عكس هذا بانأ» أي: رسم الثانية هو عكس قوله: «ورسم الأولى اختير في جاءنا».

قال في «المحكم»: «وهذا المذهب عندي أوجه في ذلك، وهو الذي اختار وبه [أنقط] (١)» (٢) يعني إثبات الثانية في ﴿ترءا﴾.

وقال في «المقنع»: «وهو أوجه عندي» (٣).

واستدل على ذلك في «المحكم» بثلاثة أوجه (٤):

أحدها: أن الألف الأولى هي للبناء فهي زائدة، والألف الثانية لأم من الفعل فهي أصليّة، والرائدة أولى بالحذف من الأصليّة.

الوجه الثاني: أنّهما ساكنان قد التقيا والهمزة بينهما - كما ذكرنا - ليست بحاجر حصين تمنع من التقائهما، ومن شأن الساكنين إذا التقيا أن يحذف الأول منهما إن لم يوجد سبيل إلى تحريكه، لأنّ بتغيير الأول يصل بالنطق إلى الثاني، ولما لازم الحذف هاهنا كانت الأولى أولى بالحذف.

الوجه الثالث: أن الحرف الذي انقلبت الألف الثانية عنه وهي الياء، كانت متحركة فاعل بالقلب، فإن حذفت المنقلب عنه لحق لأم الفعل إعلان: تغيير ثم حذف، وإذا لحقها ذلك لم يبق لها أثر من رسم ولا لفظ يدل عليها، فوجب أن تثبت رسماً ليُعلم أنّها ثابتة مع عدم الساكن، وأنّها إنّما أعلت بالقلب، [لا غير] (٥).

فإن قيل (٦): إن الألف المنقلب عن الياء في مثل هذا من الأفعال إنّما تُرسم ياء على الأصل، وإن كانت ألفاً في اللفظ مثل: «تسامي وترامى الرجلان»، ورسم الألف في آخر هذه

(١) وفي الأصل: «أنطق» وهو تصحيف؛ وما أثبتته من «س وت»، وهو موافق لما في المحكم.

(٢) المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٥٩).

(٣) المقنع: (ص ٢٥)؛ بعبارة «أفيس» بدل: «أوجه».

(٤) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٥٩).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) انظر هذا التساؤل وجوابه في: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٠).

الكلمة يدل على أنها ليست المنقلبة من لام الفعل، إذ لو كان تنتهي لكانت ياء ولم تكن ألفاً؛ إذ لا تُرسم ألفاً إلا التي للبناء، لأنها مجهولة لا يعلم لها أصل في واو ولا ياء؟

فالجواب: إنا قد اتفقنا إن علة الحذف إنما اجتماع ألفين، وقلتم بأن هذه الألف التي هي لام الفعل قد حذفت، وهذا اعتراف بأنها لو رسمت ياء لم يكن فرق بين: ﴿تَرَءَا الْجَمْعَانَ﴾ [الشعراء: ٦١] وهو فعل ماضٍ مُقَدَّمٌ عَلَى وَزْنٍ: «تَفَاعَلَ» تَلَحُّقُهُ الهمزة، فهو للثنتين والجماعة، وبين صورة الفعل المُسْتَقْبَلِ الذي على وَزْنٍ «يَفْعَلُ» الذي لا همزة فيه، وهو للواحد فقط، نحو

قوله: ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ﴾ [الكهف: ٤٧]، و﴿وَتَرَى النَّاسَ﴾ [الحج: ٢].

فُرِسِمَتِ اللّامُ هَاهُنَا أَلْفًا لِيُفَرِّقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ صُورَةِ الْفِعْلَيْنِ مِنَ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ، وَيَرْتَفِعَ الْإِلْتِبَاسُ بِهِ فِي مَعْرِفَتِهِمَا.

وأيضاً فإنها لو رسمت ياءً للزم أن تُرسم ألف البناء قبلها ضرورةً، لعدم ما يُوجب حذفها بذلك، وهو اجتماع صورتين مُتَّفِقَتَيْنِ مِنْ حَيْثُ غَيَّرَتِ الثَّانِيَةُ وَصُورَتِ يَاءً، وَلَمْ يَجِيءِ الرَّسْمُ بِذَلِكَ.

وأيضاً فإن رسم الألف في آخر هذه الكلمة لا يمنع أن تكون المنقلبة من حيث رسمت كذلك بإجماع من كتاب المصاحف من السلف والخلف في قوله: **[٧٨/ب]** ﴿الْأَقْصَا

الَّذِي﴾ [الإسراء: ١]، و﴿أَقْصَا الْمَدِينَةِ﴾ [القصص: ٢٠]، و﴿طَغَا الْمَاءُ﴾ [الحاقة: ١١] في نظائره لذلك لامتناع إمالتها فيه في حال الوصل لأجل الساكن الذي لقيها.

فإذا نُقِطَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا - وَهُوَ الْوَجْهُ الْمُخْتَارُ -: جُعِلَتْ الهمزة وحركتها عليها قبل تلك الألف المرسومة بينها وبين الراء، ورسمت بعد الراء بينها وبين الهمزة ألفاً بالحمراء، دلالة على ثبوتها بينها في كل حال، وإن شئت لم تُرسمها، وجعلت في موضعها مطةً.

قال أبو عمرو: « ورسمها أحسن من حيث رسمها السلف في نحو: ﴿الْعَالَمِينَ﴾، و﴿الْفَاسِقِينَ﴾، و﴿الْكَافِرِينَ﴾، وشبهه^(١)؛ لأنها موجودة في اللفظ، هذا على احتمال أن تكون الثانية هي الثابتة كما ذكرنا.

ويحتمل أن تكون الثانية هي المحذوفة والأولى هي الثابتة، وذلك أيضا من ثلاثة أوجه^(٢):
أحدها: وقوعها في الطرف الذي هو موضع التغيير بالحذف وغيره.
الوجه الثاني: سقوطها من اللفظ في حال الوصل لسكونها وسكون أول ما يوصل به، وهو اللام من الجمعان، فكما لزمها السقوط من اللفظ في حال الوصل كذلك سقطت من الرسم، وذلك من حيث عاملوا في كثير من الكتابة اللفظ والوصل، دون الأصل والقطع.

ألا ترى أنهم حذفوا لذلك الألف والياء والواو في نحو قوله تعالى: ﴿آيَةَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١] لدلالة الفتح عليه، ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ﴾ [النساء: ١٤٦]، و﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ﴾ [الإسراء: ١١]، وشبهه، لما سقطن من اللفظ لسكونهن وسكون ما بعدهن، بنوا الخط على ذلك فأسقطوهن، فكما عومل اللفظ في هذه الحروف، وبني الخط عليه فيهن، كذلك عومل أيضا فيما تقدم، وبني عليه فيه.

الوجه الثالث: كون الألف الأولى داخلة لمعنى لأبد من تأديته، وهو بناء «تفاعل» الذي يخص به إذا تقدم الاثنان والجماعة، فوجب أن تكون الأولى هي المرسومة دون الأخرى؛ إذ برسمها وإبانتها يتأدى معناها الذي جاء لأجله، ويحذفها وسقوطها تختل.
فإذا رسمت هذه الكلمة على هذا الوجه، الذي الألف المرسومة فيه ألف البناء جعلت الهمزة نُقْطَةً [بالصِّفْرَاءِ، وحركتها من فوقها نُقْطَةً بِالْحَمْرَاءِ] (٣) بعد تلك الألف في السطر، ورسمت بعدها ألف بالحمراء دلالة على أن بعد الهمزة ألفا ثابتة في حال الانفصال^(٤).

(١) المحكم في نقط المصاحف للداوي: (ص ١٦١-١٦٢).

(٢) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداوي: (ص ١٥٨-١٥٩).

(٣) سقطت من الأصل، وما أثبتته من «س»، وهو موافق لما في المحكم.

(٤) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداوي (ص ١٦١).

فإن قيل: ما الفرقُ بينَ هذه، وبينَ ما لقيتَ ساكنٍ مثل: ﴿مُوسَى الْكَتَبَ﴾ [البقرة: ٥٣] و﴿الْقُرَى الَّتِي﴾ [سبأ: ١٨]، و﴿التَّصْرَى الْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠]، وأنها لا تُرسمُ بالحمرَاءِ فيما لقيتُ ساكنٌ مثلَ هذه المواضع، وتُرسمُ هاهنا في ﴿تَرَاءَ﴾ ﴿ضُرُورَةً﴾، وهي قد لقيتُها ساكنٌ مثلَ الأمثلةِ المذكورةِ؟

قلنا: الفرقُ بينهما أنها في مثل: ﴿مُوسَى الْكَتَبَ﴾ قد بقيَ ما يدلُّ عليها، وهاهنا في ﴿تَرَاءَ﴾ ليس بقيَ ما يدلُّ عليها، فلذلك لا بدُّ من رسمها (١).

(١) عبارة الناظم في هذا البيت تقتضي أن الاختيار لجميع شيوخ النقل في كتبهم المعينة للنقل منها، وليس كذلك، إذ أن الاختيار المشار إليه في البيت إنما هو لأبي عمرو في الحكم ولأبي داود في أصول الضبط، وأما كلام أبي عمرو في المقنع فهو كالصريح في اختيار أن الألف الثانية هي المثبتة في كل من الكلمتين، ولم يذكر أبو داود في التنزيل اختياراً في: ﴿جَاءَنَا﴾، بل اقتصر على أنه كتب بألف واحدة، واختار في التنزيل حذف الألف الثانية من: ﴿تَرَاءَ﴾، واقتصر على اختياره هذا الجعبري واستحسنه الإمام المهدوي.

وجرى العمل في ﴿جَاءَنَا﴾ بإثبات الأولى وحذف الثانية، والعكس في ﴿تَرَاءَ﴾ أي: بحذف الأولى وإثبات الثانية. انظر: المقنع: (٢٤-٢٥)، ومختصر التبيين: (٩٢٦-٩٢٧/٤ و١١٠٢-١١٠٣)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ١٨٦-١٨١)، وهجاء مصاحف الأمصار للمهدوي: (ص ١٠٨)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٢٩٦-٢٩٩)، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٨٤/أ-٨٦/أ]، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٥٣٥-٥٤٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٦١-٧٦٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٣-١٣٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٠ و ٤٧).

الفصل السادس

القول في الألفات المحذوفة

أو الثابتة من سورة صاد إلى آخر القرآن

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٤١] **الْقَوْلُ فِي الْمَرْسُومِ مِنْ صَادٍ إِلَى** ❀❀❀ **مُخْتَمِّمِ الْقُرْآنِ حَيْثُ كَمَلًا**

هَذَا هُوَ الْجُزْءُ الرَّابِعُ: مِنْ صَادٍ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ.

و«الْقَوْلُ» خَبْرُ ابْتِدَاءِ مِحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: «هَذَا الْقَوْلُ».

وَقَوْلُهُ: «فِي الْمَرْسُومِ» أَي: فِي بَيَانِ الْمَرْسُومِ، يُرِيدُ: الْمَكْتُوبُ فِي الْمَصْحَفِ، وَقَالَ هُنَا:

«فِي الْمَرْسُومِ»، وَقَالَ فِي الصَّدْرِ: «وَبَعْدُ: فَأَعْلَمَ أَنَّ أَصْلَ الرَّسْمِ»^(١)، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هُنَا

هُوَ الْأَصْلُ، فَقَوْلُهُ: «الرَّسْمِ» أَي: الْمَرْسُومِ، كَمَا قَالَ هُنَا، وَيُرِيدُ: الْقَوْلُ فِيمَا كُتِبَ فِي

الْمَصْحَفِ مِنْ سُورَةِ صَ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ مِنَ الْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ.

وَقَوْلُهُ: «مِنْ صَادٍ» الْوِزْنَ يَقُومُ بِصَرْفِ الدَّالِ مِنْ «صَادٍ»، وَبَعْدَ صَرْفِهِ، وَ«صَادٌ» يُصْرَفُ

وَلَا يُصْرَفُ؛ لِكَوْنِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ، [وَكُلُّ اسْمٍ مُؤَنَّثٍ، كَانَ هَكَذَا عَلَى

ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ]^(٢)، فِيهِ وَجْهَانِ وَلُغَتَانِ: الصَّرْفُ تَخْفِيفًا، وَعَدَمُ الصَّرْفِ^(٣).

وَقَدْ جَاءَ الشَّاعِرُ بِالْوَجْهَيْنِ^(٤):

لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِعْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقِ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ^(٥)

فَصْرَفَهُ فِي الْأَوَّلِ، وَلَمْ يَصْرَفْهُ فِي الثَّانِي.

وَقَوْلُهُ: «مُخْتَمِّمِ الْقُرْآنِ» اسْمٌ مَفْعُولٌ مَعْنَاهُ: [٧٩/أ] الْمَصْدَرُ، أَي: خَتَمَ الْقُرْآنَ، مِثْلَ

الْمُنْطَلِقِ مَعْنَاهُ: الْإِنْطِلَاقُ.

(١) البيت رقم: (٥٦).

(٢) سقطت من "ت".

(٣) انظر: المقتضب للميرد: (٣٥٧/٣)، والأصول في النحو لابن السراج: (١٠٣/٢).

(٤) نسب هذا البيت لجرير كما في ديوانه: (ص ٦٧)، وفي لسان العرب لابن منظور «مادة دعد»: (١٦٦/٣) وأيضًا في

«مادة لفع»: (٣٢١/٩)؛ ونسب أيضًا لعبيد الله بن قيس الرقيات كما في ملحق ديوانه: (ص ١٧٨)؛ وبلا نسبة في: أدب

الكاتب لابن قتيبة: (ص ٢٢٢)، والكتاب لسيبويه: (٢٤١/٣)، والخصائص لابن جني: (٣١٦/٣)، وشرح شذور الذهب

لابن هشام الأنصاري: (ص ٥٩٦)، وغيرها.

(٥) «دعدٌ»: اسم امرأة.

وقوله: «حيث كمالاً» يريد: القرآن، والألف للإطلاق، ويريد أن يتكلم في الحذف والإثبات من سورة ص إلى آخر القرآن، ف«من» لا ابتداءً الغاية، والمنتهى آخر القرآن.

ثم قال رحمه الله:

[٢٤٤] وأحذف مصييح معاً وإدبر لأبن نجاح خشعاً والغفر

ذكر في هذا البيت أربعة ألفاظ بالحذف لأبي داود مطلقاً^(١).

وقوله: «وأحذف مصييح معاً» يريد: «وأحذف ألف مصييح معاً»، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه.

وقوله: «معاً» يريد: الموضعين في: سورة حم السجدة: ﴿وَرَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصِيحٍ﴾

[الآية: ١٢]، وفي سورة الملك: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصِيحٍ﴾ [الآية: ٥] ^(٢).

ولو كان هذا اللفظ أكثر من اثنين لدخل تحت قوله: «معاً»، لأنه يحتمل أن يكون أكثر من ذلك، وعليه بيت الخنساء^(٣).

وقوله: «وإدبر» كذلك بالحذف مطلقاً^(٤)، وأراد قوله تعالى في سورة ق: ﴿وَإِدْبَرَ

السُّجُودِ﴾ [الآية: ٤٠]، وفي سورة الطور: ﴿وَإِدْبَرَ النُّجُومِ﴾ [الطور: ٤٩]، وإن كان أكثر من ذلك فهو محذوف.

وقوله: «خشعاً» أراد قوله تعالى في سورة الحشر: ﴿لَرَأَيْتَهُ خَشِعًا﴾ [الآية: ٢١] ^(٥).

(١) ولم يتعرض لها الإمام أبو عمرو الداني.

(٢) انظر: مختصر التبيين (١٠٨٢/٤-١٠٨٣-١٠٨٤/٥ و ١٢١٤/٥)؛ وجرى العمل على حذف الألف فيهما.

انظر: دليل الحيران للمارغي: (ص ١٣٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥١).

(٣) ويقصد قولها الذي مر معنا عند شرح البيت رقم (١١٦) (ص ٥٨٢):

وَمَاتُوا رَجَالِي وَبَادُوا مَعَا وَغُودِرَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْرًا

(٤) انظر: مختصر التبيين (١١٣٧/٤)؛ وأطلق البنسني الحذف فيها جميعاً، وبه جرى العمل فيهما.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي: (ص ٥٤٢)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٧٧)، ودليل الحيران للمارغي: (ص ١٣٦)،

وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٠).

(٥) انظر: مختصر التبيين (١١٩٧/٤).

وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْقَمَرِ: ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ﴾ [الآية: ٧] (١)، وَإِنْ كَانَ فِيهِ فِي السَّبْعِ قِرَاءَتَانِ (٢): ﴿خَاشِعًا﴾ بِالْأَلْفِ؛ وَهِيَ قِرَاءَةٌ حَمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ وَأَبُو عَمْرٍو بِنِ الْعَلَاءِ (٣)، وَحَذَفُ التَّاءِ مِنْهُ جَائِزٌ لِأَنَّهُ صِفَةٌ، وَالصَّفَةُ تَقُومُ مَقَامَ الْفِعْلِ فِي جَوَازِ حَذْفِ الْعَلَامَةِ وَإِثْبَاتِهَا، فَكَمَا يَجُوزُ حَذْفُ الْعَلَامَةِ وَإِثْبَاتُهَا فِي الْفِعْلِ فَكَذَلِكَ هُنَا، لِأَنَّكَ تَقُولُ: «خُشَعٌ أَبْصَرُهُمْ» وَ«خَاشِعَةٌ أَبْصَرُهُمْ» (٤)؛ إِذْ لَيْسَ الْأَلْفُ بِقِرَاءَةٍ نَافِعَةٍ (٥). وَعَلَى مِثْلِ هَذَا نَبَّهَ النَّازِمُ فِي الصَّدْرِ بِقَوْلِهِ: «وَفَقَّ قِرَاءَةَ أَبِي رُوَيْمٍ» (٦) يُرِيدُ: عَلَى قِرَاءَةٍ نَافِعَةٍ بِالْأَلْفِ، وَهُوَ مَحذُوفٌ ﴿خُشَعًا﴾ الْمَذْكُورُ فِي النَّظْمِ (٧). وَقَوْلُهُ: «وَالْغَفَرُ» أَي: ﴿الْغَفَرُ﴾ لِأَنَّ نَجَاحَ بِالْحَذْفِ أَيْضًا (٨)، وَهُوَ مُطْلَقٌ حَيْثُ مَا وَرَدَ فِي هَذَا الْجُزْءِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ صَ: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الْعَزِيزُ

(١) فِي الْأَصْلِ: «خُشَعَةٌ أَبْصَرُهُمْ» وَهُوَ خَطَأٌ.

(٢) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٦١٧)، والتيسير للداني: (ص ٢٠٥)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٨٠).

(٣) ووافقهما: يعقوب وخلف العاشر، وقرأ الباقون وهم: نافع، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر ﴿خُشَعًا﴾.

(٤) وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَبِنِ مَسْعُودٍ.

(٥) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٢٢/٥٧٤)، وحجة القراءات لابن خالويه: (ص ٣٣٧)، ومختصر القراءات الشواذ لابن خالويه: (ص ١٤٨)، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي: (٢/٢٩٧)، وشرح الهداية للمهدوي: (٢/٥٢٤)، وحجة القراءات لابن زنجلة: (ص ٦٨٨)، ومعالم التنزيل للبغوي: (٧/٤٢٧)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٧/١٢٩)، والبحر المحيط لأبي حيان (٨/١٧٣).

(٦) الْبَيْتُ رَقْمًا: (٢٦).

(٧) وَجَرَى الْعَمَلُ عَلَى حَذْفِ أَلْفِ ﴿خُشَعًا﴾ الَّذِي فِي سُورَةِ الْحَشْرِ. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٦)، وسمير الطالبيين للضباع: (ص ٤٥).

(٨) انظر: مختصر التبيين (٤/١٠٥٣ و ٤/١٠٥٦ و ٤/١٠٧٥).

قوله فيها: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كَذَابًا﴾ [الآية: ٢٨]، فَذَكَرَ أَنَّ ﴿كَذَابًا﴾ الأَخِيرُ مَحذُوفُ الأَلِفِ لِأَبِي دَاوُدَ.

وقد طالعتُ نُسخًا من «التنزيل» ومن مُختصر «التنزيل» فما رأيتُ أبداً دَاوُدَ تَعَرَّضَ لَذِكْرِ الأَوَّلِ وَلاَ الأَخِيرِ، بِحَذْفِ وَلاَ إِبْتِاتٍ^(١)، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّاطِمِ رَحِمَهُ اللهُ مَرَّةً بِمَنْزِلِهِ مُدَّةَ سُكْنَاهُ بِالْبَلَدِ الجَدِيدِ فَخَرَجَ مُبَيَّضَاتٍ وَأورَاقٍ كَثِيرَةٍ كَانَ بَيَّضَ فِيهَا مَا نَظَّمَهُ فِي هَذَا النِّظْمِ^(٢)، فَلَمْ يَجِدْ فِيهَا ﴿كَذَابًا﴾، فَتَعَجَّبَ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِي - وَهُوَ صَادِقٌ فِي قَوْلِهِ - : «مَا نَظَّمْتُ شَيْئًا حَتَّى رَأَيْتُهُ وَتَحَقَّقْتُهُ»، وَوَعَدَنِي بِالْبَحْثِ فِيهِ وَالنَّظْرِ فِيهَا رَاجِعْتُهُ فِيهِ حَتَّى مَاتَ رَحِمَهُ اللهُ.

وهذا - أعني قوله: ﴿وَلاَ كَذَابًا﴾ - هُوَ الَّذِي ذَكَرَ بَعْدَ هَذَا أَنَّ الدَّانِي ذَكَرَ فِيهِ الخِلافَ عَلَى مَا يَأْتِي^(٣)، فَالأَوَّلُ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَذِكْرِهِ لاَ بِحَذْفِ وَلاَ بِإِبْتِاتٍ، وَالثَّانِي هُوَ الَّذِي ذَكَرَ أَنَّ صَاحِبَ «التنزيل» حَذَفَهُ؛ وَأَنَّ الدَّانِي حَكَى فِيهِ الخِلافَ^(٤).

وقوله: «قُلْ وَعَنْهُمَا أَسْوَرَةٌ» ساكنُ الهاءِ بِهِ لِيُقَوْمَ الوِزْنَ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الرُّحْرِفِ: ﴿فَلَوْلَا أَلْقَى عَلَيْهِ أَسْوَرَةٌ مِّنْ ذَهَبٍ﴾ [الآية: ٥٣].

[ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو فِيما رَوَاهُ قَالُونَ عَنْ [٧٩/ب] نَافِعِ^(٥).

(١) لم يتعرض لذكر الأول، وثاني قال فيه: «وهجاؤه مذكور». انظر: مختصر التبيين (١٢٦١/٥).

(٢) في الأصل زيادة عبارة: "لم يجد فيها ما نظمه في هذا النظم".

(٣) سيذكره في البيت رقم (٢٤٦).

(٤) وقال اللبيب: «إن جميع المصنفين لكتب الرسم ذكروا في كتبهم أن الأولى في الإمام بألف والثانية بغير ألف». ونسب المارغني والضباع الحذف لأبي داود، وجرى العمل على حذف ألف ﴿كَذَابًا﴾ الأخير في النبأ. انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣٥)، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٤٩/ب]، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٥٣٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٧٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٦).

(٥) انظر: المقنع (ص ١٣).

وتابعه الإمام الشاطبي أيضاً في العقيلة. انظر: البيت رقم (١١٦) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٢٢).

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: " ﴿أَسْوَرَةٌ﴾^(١) كَتَبُوهُ بِغَيْرِ أَلْفٍ بَيْنَ السَّيْنِ وَالْوَاوِ، وَقَرَأَهُ كَذَلِكَ مَعَ إِسْكَانِ السَّيْنِ، عَلَى وَزْنِ «أَفْعَلَةٌ» حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ^(٢)؛ جَعَلَهُ [جَمْعٌ] (٣) «سَوَارٌ» ك: «خِمَارٌ» و«أَخْمِرَةٌ»، وَقَرَأَهُ سَائِرُ الْقُرَّاءِ: بَفَتْحِ السَّيْنِ، وَأَلْفٍ بَعْدَهَا^(٤)، عَلَى وَزْنِ «أَفَاعِلَةٌ» جَعَلُوهُ جَمْعٌ «إِسْوَارٌ» يُقَالُ: «إِسْوَارُ الْمَرْأَةِ وَأَسَاوِرُهَا»^(٥) " (٦).

وَأَمَّا ﴿أَسَاوِرٌ﴾ بِغَيْرِ تَاءٍ فَهُوَ ثَابِتٌ الْأَلْفِ، ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُورَةِ الْحَجِّ^(٧) وَالْكَهْفِ^(٨).

وَقَوْلُهُ: «أَثَرَةٌ» عَلَى الْحِكَايَةِ، وَأَرَادَ: «وَأَثَرَةٌ» عَنْهُمَا بِالْحَذْفِ^(٩).

وَقَوْلُهُ: «قُلْ مِثْلَ مَا» أَيُّ: مِثْلَ مَا تَقَدَّمَ، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَحْقَافِ: ﴿أَوْ

أَشْرَقَ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الآية: ٤].

ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمُقْنَعِ» فِيمَا رَوَاهُ قَالُونَ عَنْ نَافِعٍ^(١٠)، وَذَكَرَهُ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي سُورَتِهِ^(١).

(١) سقطت من "ت".

(٢) ووافقه: يعقوب.

(٣) في "ت": "جمع جمع".

(٤) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٥٨٧)، والتيسير للداني: (ص ١٩٧)، والنشر لابن الجزري: (٣٦٩/٢).

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: (٤/٤١٥)، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي: (٢/٢٥٩)،

وحجة القراءات لابن خالويه: (ص ٣٢٢)، وشرح الهداية للمهدوي: (٢/٥٠٨-٥٠٩)، وحجة القراءات لابن زنجلة: (ص ٦٥١).

(٦) مختصر التبيين: (٤/١١٠٣-١١٠٤).

(٧) [الآية: ٢٣]؛ وقال في مختصر التبيين (٤/٨٧٢): ﴿مِنْ أَسَاوِرٍ﴾ بألف بين السين والواو» ثم قال: «وقد ذكر في الكهف» ولم يذكر في سورة الكهف شيئاً، واكتفى بقوله (٣/٨٠٧): «وسائر ما فيه من الهجاء المذكور كله»، فدل على أنه محذوف له أيضاً.

(٨) في [الآية: ٣١]؛ ولم يذكر فيه شيئاً كما قلنا. وسكت عن موضعي [فاطر: ٣٣] و[الإنسان: ٢١]، وقال فيهما أيضاً: «وهجاؤه المذكور».

انظر: مختصر التبيين: (٤/١٠١٨ و ١٢٥٢/٥)، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٥٤٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (٧٨٠-٧٨١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٥).

(٩) أي: عن الشيخين، ووافقه الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١١٢) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٢٧).

(١٠) انظر: المقنع (ص ١٣).

قال أبو الحسن السخاوي: « وعلى رواية نافع فيه بالحدف، [أطبقت مصاحف المدينة] (٢) [وغيرها فيما كشفته] (٣)، فلم تختلف في حذف الألف فيه - يعني في ألف ﴿أثرو﴾ - . قال: وكذلك رأيت في المصحف الشامي (٤).

وليس في المشهور فيه قراءة، « وقد روي عن أبي بن كعب أنه قرأ: ﴿أو أثر﴾ بفتح الهمزة وتسكين الثاء وفتح الراء مثل: «حسرة»، وبذلك قرأ: [أبو الحسن] (٥)، وأبو عبد الرحمن السلمي (٦)، والضحاك، وقتادة، وغيرهم.

وروي عن ابن مسعود: ﴿أو أثر﴾ بفتح الهمزة والثاء والراء، وقرأ بذلك: [أبو رزين] (٧)، والسختياني (٨) (٩)، وجماعة (١٠)، فيحتمل أن يكون ذلك مقصوداً بالرسم (١١)، لكونها كانت قراءة مشهورة عندهم.

(١) انظر: مختصر التبيين (٤/١١١٧).

(٢) في "ت": "اتفقت مصاحف المدينة".

(٣) بياض في "ت".

(٤) الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٢٨).

(٥) في كل النسخ هكذا بإضافة «أبو»، وفي الوسيلة من دولها، وهو الحسن البصري وتقدم.

(٦) هو: عبد الله بن حبيب بن ربيعة الضرير السلمي أبو عبد الرحمن، مقرئ الكوفة، ولد في زمن النبي ﷺ ولأبيه صحبة، أخذ القراءة عرضاً عن عثمان بن عفان وعلي وأبي وابن مسعود وزيد ﷺ وأخذ عنه عاصم وعطاء بن السائب والسبيعي وغيرهم، توفي سنة أربع وسبعين.

الطبقات الكبرى لابن سعد: (٦/١٧٢)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٤/٢٦٧)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/٤١٣).

(٧) هو: مسعود بن مالك - وقيل: بن عبد الله - الكوفي أبو رزين، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى عن ابن

مسعود وعلي، وروى عنه الأعمش. غاية النهاية لابن الجزري: (٢/٢٥٩).

(٨) هو: أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني البصري أبو بكر، من صغار التابعين، سمع من مجاهد والحسن البصري وأبو

العالية وعطاء وقتادة وغيرهم، وروى عنه الزهري وابن سيرين وحماد بن سلمة وسفيان الثوري وغيرهم، توفي سنة إحدى وثلاثين ومائة.

الطبقات الكبرى لابن سعد: (٧/٢٤٦)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (١/٣٩٧)، وسير أعلام النبلاء للذهبي: (٦/١٥).

(٩) في "ت": "أبو زيد السليمان".

(١٠) قرأ بها أيضاً: السلمي والحسن وأبو رجاء.

انظر: المختصر في القراءات الشواذ لابن خالويه: (ص ١٤٠)، والمحتسب لابن جني: (٢/٢٦٤)، والجامع لأحكام القرآن

للقرطبي: (١٦/١٨٢).

(١١) أيضاً من عبارة السخاوي في الوسيلة (ص ٢٢٨).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٤٤] وَأَنْ تَدْرَكَهُ وَفِي عِبْدِي ❀❀❀ ثُمَّ لَهُ عِبْدَنَا بِصَادِي

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ ثَلَاثَةَ أَلْفَاظٍ: ذَكَرَ فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ لَفْظَيْنِ وَهُمَا: ﴿تَوْلَا أَنْ تَدْرَكَهُ نِعْمَةً مِنْ رَبِّيهِ﴾ [الآية: ٤٩] فِي سُورَةِ ت وَالْقَلَمِ، وَ﴿فَادْخُلِي فِي عِبْدِي﴾ [الآية: ٢٩] فِي سُورَةِ الْفَجْرِ. وَكَلَّا اللَّفْظَيْنِ مَحذُوفُ الْأَلْفِ لِأَبِي عَمْرٍو وَلِأَبِي دَاوُدَ (١) كَمَا تَقَدَّمَ. وَذَكَرَ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي لَفْظًا وَاحِدًا خَاصًّا بِأَبِي دَاوُدَ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ ص: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ [الآية: ٤٥]، وَهُوَ قَوْلُهُ: «ثُمَّ لَهُ عِبْدَنَا بِصَادٍ».

فَأَمَّا ﴿تَدْرَكَهُ﴾ فَذَكَرَهُ فِي «الْمُقْنَعِ» فِي الْبَابِ الْمَرْوِيُّ عَنْ نَافِعٍ (٢)، وَذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ كَذَلِكَ بِالْحَذْفِ فِي سُورَتِهِ (٣).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿فِي عِبْدِي﴾ فِي سُورَةِ الْفَجْرِ فَذَكَرَهُ فِي «الْمُقْنَعِ» فِيْمَا رَوَاهُ الْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ (٤) عَنْ قَالُونَ عَنْ نَافِعٍ (٥).

فِي «التَّنْزِيلِ»: «﴿عِبْدِي﴾ كَتَبُوهُ بِحَذْفِ الْأَلْفِ بَيْنَ الْبَاءِ وَالذَّالِ عَلَى الْاِخْتِصَارِ» (١).

(١) وَأَيْضًا ذَكَرَهَا الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ فِي الْعَقِيلَةِ.

انظر: البيتين رقم (١١٥ و ١١٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣٣ و ٢٣٩)، وتنبیه العطشان للرجراجي: (ص ٥٤٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٨٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٦).

(٢) انظر: النقع (ص ١٤).

(٣) أي: في سورة نون والقلم. انظر: مختصر التبيين (٤/١٢٢٢).

(٤) هو: إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأزدي البغدادي المالكي أبو إسحاق، ثقة مشهور كبير، روى القراءة عن قالون وله عنه نسخة وعن أحمد بن سهل وعن نصر بن علي الجهضمي وغيرهم، روى عنه ابن مجاهد وابن الأنباري وابن أحمد الإسكافي ومحمد الفريابي وغيرهم، صنف كتاباً في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إماماً، توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين.

غاية النهاية لابن الجزري: (١/١٤٧)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١/٤٤٣).

(٥) قال في المقنع (ص ١٤): «وفي الفجر ﴿فَادْخُلِي فِي عِبْدِي﴾ «أي: بحذف الألف».

وليس في السبع فيه قراءة، وقرئ في الشاذ ﴿عَبْدِي﴾ على التوحيد^(٢)، روي عن [سعد]^(٣) بن أبي وقاص، وأبي بن كعب، وعبد الله بن عباس رضي الله عنه، وروي ذلك عن جماعة من التابعين منهم: مجاهد والضحاك وأبو العالية^(٤)، فيحتمل أن يكون ذلك مقصوداً بالرسم كما سبق في غيره.

وأما قوله: «ثم له عبدنا» أي: لأبي داود حذف ألف ﴿عَبْدَنَا﴾ بصاد^(٥).

قال في «التنزيل»: «﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا إِبْرَاهِيمَ﴾ بغير ألف بين الباء والدال لقراءة ابن كثير كذلك، مع فتح العين وإسكان الباء على التوحيد، وقرأ الباقيون: بالألف على الجمع^(٦)»^(٧).

ثم قال رحمه الله [وغفر لنا وله]:

[٢٤٥] أَضَعْنُ الْوَجَّ وَفِي لَوْعٍ ❀❀❀ وَعَنْهُمَا الْخِلَافُ فِي مَوْعٍ

ذكر في هذا البيت أربعة ألفاظ: ثلاثة ألفاظ في الشطر الأول محذوفة لأبي داود، وفي الشطر الثاني موضعاً واحداً فيه الخلاف عنهما. فقال: «أضغن» يريد: «وأضغن» بحذف واو العطف، لأنه معطوف على قوله في ما قبله: «ثم له عبدنا بصاد» و«أضغن» بالحذف لأبي داود، وأراد قوله تعالى في سورة

(١) مختصر التبيين: (١٢٩٦/٥).

(٢) انظر: مختصر القراءات الشواذ لابن خالويه: (ص١٧٤)، والمختضب لابن جني: (٢/٣٦٠ و ٤١٦/٢)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٤٦٧/٨)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص٧٧٥).

(٣) في "ت": "سعيد".

(٤) هذا من كلام الإمام السخاوي في الوسيلة (ص٢٤٣).

(٥) ولم يتعرض له الإمام الداني، وجرى العمل على حذفه رعاية لقراءة ابن كثير.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص١٣٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٤١).

(٦) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص٥٥٤)، والتيسير للداني: (ص١٨٨)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٦١).

(٧) مختصر التبيين: (١٠٥٢/٤).

القتال: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَنَهُمْ﴾ [الآية: ٢٩]، وقوله فيها:
﴿وَيُخْرِجُ أَضْغَنَكُمْ﴾ [محمد: ٣٧] (١) [١].

وقوله: «السُّوح» وأراد: «وَالْوُح» بحذف واو العطف، وأراد قوله تعالى في سورة القمر:
﴿وَحَمَلْنَاهُ عَلَى ذَاتِ أَلْوَجٍ وُدُسِرٍ﴾ [الآية: ١٣] (٢).

والتَّرْجَمَةُ قَيْدٌ لِهَذَا اللَّفْظِ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهَا غَيْرُهُ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ الَّذِي فِي الْأَعْرَافِ:
﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ﴾ [الآية: ١٥٠] (٤)، لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي تَرْجَمَتِهِ.

وفي قوله: «لَوْعٌ» يُرِيدُ: الْحَذْفُ لِأَبِي دَاوُدَ أَيْضًا (٥)، وَاللَّامُ فِيهِ قَيْدٌ لَهُ احْتِرَازًا مِمَّا لَا
لَامَ فِيهِ مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ وَقَعُ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿بِعَذَابٍ وَقَعِ﴾ [المعارج: ١]، وَشَبَّهَهُ.

هَكَذَا وَجَدْتُ هَذَا الْكَلَامَ بِحِطِّ [٨٠/أ] النَّاطِمِ فِي طَرَّةٍ نُسَخَةٍ هَذَا النَّظْمِ.

وقوله: «وَعَنْهُمَا الْخِلَافُ فِي مَوْعٍ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ «الْخِلَافُ» فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ
تَقْدِيرُهُ: «وَجَاءَ عَنْهُمَا الْخِلَافُ»، أَوْ يَكُونُ مُبْتَدَأً وَالْخَبْرُ فِي الْمَجْرُورِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي
سُورَةِ الْوَاقِعَةِ: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْعِ النَّجُومِ﴾ [الآية: ٧٥] (٦).

(١) انظر: مختصر التبيين: (٤/١١٢٦)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغي: (ص١٣٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٥٤).

(٢) زيادة من "ت".

(٣) أي: أهما محذوفة الألف لأبي داود، وبه جرى العمل، ولم يتعرض لذكرها الإمام الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٤/١١٦١)، ودليل الحيران للمارغي: (ص١٣٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٦٢).

(٤) وأيضاً فيها - أي: الأعراف - موضعين آخرين: [الآيتين: ١٤٥ و ١٥٤].

(٥) انظر: مختصر التبيين (٤/١١٤٠)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغي: (ص١٣٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٦٢).

(٦) أي: أنه بالخلاف عن الشيخين، وكذلك ذكر الإمام الشاطبي في العقيلة، وجرى العمل على الحذف، «وهو أثر

وأشهر» كما قال اللبيب.

انظر البيت رقم (١١٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص٢٣١)، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٤٩/أ]، وفتح

المنان لابن عاشر: (ص٧٨٤)، ودليل الحيران للمارغي: (ص١٣٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٦٢).

والخلاف الذي جاء عنهما ذكره أبو عمرو في «المقنع» [في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار] (١): «وفي الواقعة في بعض المصاحف: ﴿فَلَا أَقْسِرُ بِمَوْقِعِ التُّجُومِ﴾ بِغَيْرِ أَلِفٍ، وَفِي بَعْضِهَا: ﴿بِمَوْقِعِ التُّجُومِ﴾ بِأَلِفٍ» (٢).

وذكر في آخر الباب الذي روى قالون عن نافع مما رواه القاضي إسماعيل عن قالون عن نافع: «وفي الواقعة: ﴿بِمَوْقِعِ التُّجُومِ﴾ بِحَذْفِ الأَلِفِ» (٣).

وقال أبو داود: «وكتبوه في مصاحف المدينة وفي بعض سائر مصاحف الأمصار ﴿بِمَوْقِعِ﴾ بِغَيْرِ أَلِفٍ قَبْلَ القَافِ، [وقرأنا كذلك للأخوين (٤) مع إسكان الواو، وكتبوا أيضاً في بعضها: ﴿بِمَوْقِعِ﴾ بِأَلِفٍ] (٥)، وقرأنا بذلك لسائر القراء [مع فتح الواو المولدة بالألف]» (٦).

ففيه قراءتان مشهورتان (٧)، فهو مما اختلف القراء (٨) فيه، وفي رسمه. ثم قال رحمه الله:

[٢٤٦] كَذَا وَلَا كِذْبًا أَيضًا يُرْسَمُ ❀❀❀ بِمُقْنِعٍ، وَعَنْهُمَا عَلَيْهِمُ

وذكر في هذا البيت أيضاً لفظين: أحدهما بالخلاف عن أبي داود، والثاني بالحدف باتفاق منهما.

فقوله: «كَذَا وَلَا كِذْبًا» يريد: بالخلاف، يشير إلى قوله قبله: «وَعَنْهُمَا الخِلَافُ فِي مَوْقِعٍ»، ثم قال: «كَذَا وَلَا كِذْبًا أَيضًا يُرْسَمُ» أي: يكتب بالخلاف في حذف ألفه وفي إثباته، «بِمُقْنِعٍ» وأراد الكتاب المنسوب لأبي عمرو الداني (٩).

(١) سقطت من "ت".

(٢) المقنع: (ص ٩٨).

(٣) المقنع: (ص ١٤).

(٤) ووافقهما: خلف العاشر.

(٥) سقطت من "ت".

(٦) مختصر التبيين: (٤/١١٨٢-١١٨٣).

(٧) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٦٢٤)، والتيسير للداني: (ص ٢٠٧)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٨٣).

(٨) سقطت من الأصل.

والخلاف الذي ذكر فيه أبو عمرو: قال في الباب المروي عن نافع: «لغوا ولا كذاباً» [النبأ: ٣٥] بالحذف (٢)، ثم قال: «ورأيت رسم عامّة هذه الحروف المذكورة في مصاحف أهل العراق وغيرها على نحو ما رويناها عن مصاحف أهل المدينة» (٣).

ثم ذكر في الفصل السادس من بعد الباب المروي عن نافع قال: «قال محمد بن عيسى الأصبهاني في كتابه «في هجاء المصاحف»: في النبأ: «ولا كذاباً» مرسوم بالألف (٤). فهذا هو [الاختلاف] (٥) الذي فيه.

وفي السبع فيه قراءتان مشهورتان (٦): «كذاباً» بتشديد الدال (٧)، وللكسائي تخفيفها وإثبات الألف في اللفظ في القراءتين معاً، وليس فيه قراءة «كذاباً» بغير ألف في اللفظ في السبع، ولا في الشاذ فيما رأيت.

وهذا هو «الأخير» الذي ذكر في أول البيت الثاني من هذه الترجمة أنه محذوف لأبي داود، وهو بالخلاف لأبي عمرو كما ذكرنا، وقد تقدم الكلام عليه (٨).

وقوله: «وعنهما [عليهم]» (٩) حكمه في أول البيت الذي بعده، وهو قوله: «بالحذف» فهو مضمن، وأراد قوله تعالى في سورة الإنسان: «عليهم ثياب» [الآية: ٢١] (١٠).

(١) وكذلك ذكره الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١١٦) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣٤).

(٢) المقنع: (ص ١٤).

(٣) المقنع: (ص ١٤-١٥).

(٤) المقنع: (ص ٢٣).

(٥) في "ت": "الخلاف".

(٦) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٦٦٩)، والتيسير للداني: (ص ٢١٩)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٩٧).

(٧) وهي قراءة الجمهور.

(٨) انظر: البيت رقم (٢٤٣) وشرحه: (ص ٧٨٣-٧٨٤).

(٩) سقطت من الأصل.

(١٠) أي: أنه بالحذف عن الشيخين، وكذلك وافقهما الإمام الشاطبي، وهو الذي جرى عليه العمل.

انظر: البيت رقم (١١٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣٤)، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٥٤٨)، وفتح

المنان لابن عاشر: (ص ٧٨٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٤).

قَالَ فِي «الْمَقْنَعِ» فِي الْبَابِ الْمَرْوِيِّ عَنْ نَافِعٍ: «وَفِي الْإِنْسَانِ ﴿عَلَيْهِمْ﴾» (١)، [وَمِثْلُهُ فِي «التَّنْزِيلِ» (٢)].

وَقَرِئَ فِي السَّبْعِ: [(٣) ﴿عَالِيَهُمْ﴾ بِسُكُونِ الْيَاءِ وَفَتْحِهَا وَإِثْبَاتِ الْأَلْفِ فِي اللَّفْظِ فِي الْقِرَاءَتَيْنِ مَعًا (٤)، وَقَرَأَ مُجَاهِدٌ وَقَتَادَةُ وَالسَّخْتِيَانِيُّ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ عَلَى سُورَةِ الرَّسْمِ، وَيُرْوَى ذَلِكَ عَنْ الْأَعْمَشِ، وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ضَوْئِي (٥). وَعَلَى الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ يَكُونُ حَذْفُ الْأَلْفِ تَخْفِيفًا.

ثُمَّ قَالَ بِحَدِيثِهِ [وَعَفَّرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٢٤٧] بِالْحَذْفِ مَعَ خِتْمِهِ كَبِيرٌ ❀❀❀ وَابْنُ نَجَّاحٍ وَعِيَهُ بَصِيرٌ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَرْبَعَةَ أَلْفَاظٍ: لَفْظَيْنِ فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ بِالْحَذْفِ لَهُمَا، وَلَفْظَيْنِ فِي الشَّطْرِ الثَّانِيِ بِالْحَذْفِ لِأَبِي دَاوُدَ دُونَ أَبِي عَمْرٍو.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «بِالْحَذْفِ مَعَ خِتْمِهِ» الْمَعِيَّةُ تَقْتَضِي الْإِشْتِرَاكَ فِي الْحُكْمِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ:

وَعَنْهُمَا ﴿عَلَيْهِمْ﴾ مَعَ ﴿خِتْمُهُ﴾ و﴿كَبِيرٌ﴾ بِالْحَذْفِ. فَأَمَّا «عَلَيْهِمْ» فَتَقَدَّمَ.

وَأَمَّا «خِتْمُهُ» فَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمُطَفِّفِينَ: ﴿خِتْمُهُ مِسْكٌ﴾ [الآية: ٢٦].

[قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي الْمَقْنَعِ فِيمَا رَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي عَنْ قَالُونَ: «وَفِي الْمُطَفِّفِينَ:

﴿خِتْمُهُ مِسْكٌ﴾» (١) [(٢)، وَمِثْلُهُ لِأَبِي دَاوُدَ (٣)].

(١) المقنع: (ص ١٤).

(٢) قال في مختصر التبيين (١٢٥٢/٥): «﴿عَلَيْهِمْ﴾ بحذف الألف بين العين واللام».

(٣) سقطت من «س».

(٤) قرأها بإسكان الياء وكسر الهاء ﴿عَلَيْهِمْ﴾: نافع وحزمة وأبو جعفر، والباقون بفتح الياء وضم الهاء.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٦٦٤)، والتيسير للذاني: (ص ٢١٨)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٩٦).

(٥) من عبارة الإمام السخاوي في الوسيلة للسخاوي (ص ٢٣٥).

وانظر: مختصر القراءات الشواذ لابن خالويه: (ص ١٦٦)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٨/٣٩١)، وإتحاف فضلاء البشر

للدمياطي: (ص ٧٦٠).

وفيه قراءتان في السبع مشهورتان: ﴿خَاتِمُهُ﴾ بفتح الخاء وألف بعدها وكسر التاء؛ وهو قراءة الكسائي، و﴿خَتَمُهُ﴾ بكسر الخاء وفتح التاء وألف بعدها (٤)، فحذف منه على هذا ألف قبل التاء وألف بعدها على القراءتين، فهو مثل ما تقدم لنا في الرعد (٥)، وفي: ﴿عَلِمِ الْغَيْبِ﴾ [الآية: ٣] في سبأ (٦)، فحذف الألف منه تخفيف، لأن لفظ القراءتين معا بألف.

« وقرئ في الشاذ: ﴿خَتَمُهُ﴾ على صورة رسمه، روي ذلك عن ابن كعب، وعروة بن الزبير، [٨٠/ب] وأبو العالية، وغيرهم (٧). قاله السخاوي (٨).

والرواية فيه بضم الميم على الحكاية كما هو في القرآن، ولو أعربها لآتى مكسور الميم. وقوله: «كَبُرُّ» أراد: «وكَبُرَّ» بحذف واو العطف، ويعني الموضعين: في سورة الشورى: ﴿وَالَّذِينَ يَحْتَبُونَ كِتَابَ الْإِنَّمِ﴾ [الآية: ٣٧]، وفي والنجم: ﴿الَّذِينَ يَحْتَبُونَ كِتَابَ الْإِنَّمِ﴾ [الآية: ٣٢]، لأنهما الذين تضمنتهما الترجمة (٩).

(١) المنع: (ص ١٤).

(٢) سقطت من الأصل ومن "ت".

(٣) قال في مختصر التبيين (١٢٧٩/٥): «﴿خَتَمُهُ﴾ بحذف الألف قبل التاء وبعدها».

ووافقهما الإمام الشاطبي في العقيلة؛ وعليه جرى العمل.

انظر: البيت رقم (١١٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٢).

(٤) وهي قراءة باقي القراء عدا الكسائي.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٦٧٦)، والتيسير للداني: (ص ٢٢١)، والنشر لابن الجزري: (٣٩٩/٢).

(٥) يقصد هنا لفظ ﴿الكُفْرِ﴾ في سورة الرعد. انظر: البيت رقم (١٩٧) وشرحه: (ص ٦٩٩).

(٦) انظر: البيت رقم (١٨٨) وشرحه: (ص ٦٨٧).

(٧) وقال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٢٦٥/١٩): «وقرأ علي وعلقمة وشقيق والضحاك وطاوس والكسائي

﴿خَاتِمُهُ﴾ بفتح الخاء والتاء وألف بينهما».

(٨) الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٤١).

(٩) أي: أهما بحذف الألف للشيخين؛ ووفقهما الإمام الشاطبي في العقيلة، وهو الذي عليه العمل.

انظر: البيت رقم (١١٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٧)، وسمير

الطالبين للضباع: (ص ٤١).

ووجدت بخط الناظم قال: « إئما أطلقتُهُ ولم نُقيدهُ بسورة بحسب الترجمة»، فيريد: كل ما كان فيها، وليس إلا موضعان في الشورى وفي النجم.

قال في «التنزيل»: « ﴿كَبِيرٌ﴾ بحذف الألف في سورة الشورى » (١)؛ وكذلك قال في سورة النجم (٢).

وذكرهما أبو عمرو في آخر الباب المروي عن نافع فيما رواه إسماعيل القاضي في روايته عن قالون عن نافع، قال: « حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ إِسْحَاقِ الْقَاضِي عَنْ قَالَونَ عَنْ نَافِعٍ: بِعَامَّةِ هَذِهِ الحُرُوفِ، - وَزَادَ: - فِي الكَهْفِ: ﴿فَلَا تُصْحِبْنِي﴾ [الآية: ٧٦]، وفي الحج: ﴿سُكْرَى﴾ [الآية: ٢]، وكذلك قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِسُكْرَى﴾، وفي حم عسق: ﴿كَبِيرٌ الْإِنِيرُ﴾ ومثله في النجم » (٣).

وقوله: «وَأَبْنُ نَجَاحٍ وَعِيَّةٌ بَصَائِرٌ» يريد: وحذف ابن نجاج أَلِفَ ﴿وَعِيَّةٌ﴾ وَأَلِفَ ﴿بَصَائِرٌ﴾.

وأراد قوله تعالى في سورة الحاقة: ﴿وَعِيَّةً أُذُنٌ وَعِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٢]، وليس في القرآن غيره (٤). وأما ﴿بَصَائِرٌ﴾ فله نظائر في غير هذا الجزء، وإئما أطلقه ولم يُقيدهُ لأنه هو الذي تضمنته الترجمة، فهي قيد، ولا يدخل فيه ما قبله (٥)، لأنه ليس في ترجمته، وأراد قوله تعالى في سورة الجاثية: ﴿هَذَا بَصَائِرٌ لِلنَّاسِ﴾ [الآية: ٢٠] (٦).

(١) مختصر التبيين: (١٠٩٤/٤).

(٢) انظر: مختصر التبيين: (١١٥٥/٤).

(٣) المقنع: (ص ١٤).

(٤) وبه جرى العمل - أي: بالحذف -، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: مختصر التبيين: (١٢٢٤/٥)، وتنبية العطشان للجرجاني: (ص ٥٤٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٨٧)، ودليل

الحيران للمارغني: (ص ١٣٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

(٥) مثل ما في قوله تعالى: ﴿هَذَا بَصَائِرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٠٣]، وفي قوله: ﴿بَصَائِرٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ [القصص: ٤٣].

(٦) أي: أنه محذوف لأبي داود، ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل على حذف هذا الذي في الجاثية وإثبات ما عداه.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥١).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٤٨] كَذَا الْمَنَاجَاةُ لَهُ قَدْ وَقَعَتْ ❀❀❀ وَخُلْفُ رِيحَانٍ لَهُ فِي وَقَعَتْ يُرِيدُ: كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ الْحَذْفَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ فِي ﴿وَعِيَّةٌ﴾ وَفِي ﴿بَصْتِيرٌ﴾، كَذَلِكَ أَيْضًا وَقَعَ لَهُ فِعْلُ «الْمَنَاجَاةِ» بِالْحَذْفِ (١)، مِثْلُ: ﴿تَنْجِيْمٌ﴾ و﴿وَتَنْجُوًا﴾ و﴿تَنْجِيْمُ الرَّسُولِ﴾ (٢)، لِأَنَّ «الْمَنَاجَاةَ» لَمْ تَأْتِ هَكَذَا فِي الْقُرْآنِ، فَيُرِيدُ مَا تَصَرَّفَ مِنْهَا (٣).

وَقَوْلُهُ: «وَوَخْلَفُ رِيحَانٍ» يُرِيدُ: لِأَبِي دَاوُدَ، وَفِي الْحَقِيقَةِ لِلصَّحَابِيِّ، وَأَمَّا أَبُو دَاوُدَ فَهُوَ نَاقِلُ الْخِلَافِ عَنِ الْمَصَاحِفِ، فَتَسْبَبَةُ الْخِلَافِ إِلَيْهِ مَجَازٌ. وَقَوْلُهُ: «فِي وَقَعَتْ» يُرِيدُ: السُّورَةَ، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي الْوَاقِعَةِ: ﴿فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ﴾ [الآية: ٨٩].

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «﴿وَرِيحَانٌ﴾ رَسَمَهُ عَطَاءٌ وَحَكَمَ بِالْأَلْفِ، وَرَسَمَهُ الْعَازِيُّ بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَكِلَاهُمَا عِنْدِي حَسَنٌ، وَاخْتِبَارِي الْأَلْفَ (٤)، مِثْلَ الَّذِي فِي الرَّحْمَنِ (٥)» (٦).

(١) وبه جرى العمل، أي: على حذف مادة المناجاة كيفما تصرفت، ولم يتعرض لها الإمام الداني.

انظر: مختصر التبيين: (٤/١١٩١-١١٩٢)، وتنبيه العطشان للرحاجي: (ص ٥٥٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٨٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٠).
(٢) كُلُّ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فِي [المجادلة: ١٢].

(٣) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٧٨٧): «كان حق الناظم أن ينص على التناجي مع المناجاة، كما ذكر التنازع مع النزاع، إذ هما بنيتان متباينتان، ولو دخل التناجي في المناجاة لدخل فيه النجوى أيضا، ولدخل في الاستئذان فعل الأذان، نحو: ﴿فَأَذِّن لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ﴾ [النور: ٦٢]، ولا يصح ذلك.

ويمكن الجواب: بأن الألف في النجوى منقلبة عن ياء، فمحلها: «ما بألف قد جاء» [البيت رقم (٣٥٧)]، أو بأن محل الألف في النجوى بعد الواو، وفي الأفعال منها بعد النون، فلا تدخل في المناجاة بخلاف التناجي؛ وهذا شطر عوض شطر الناظم:

كَذَا التَّاجِي وَالمَنَاجَاةُ أَتَتْ .»

(٤) ووافقه على اختياره هذا: ابن القاضي والمارغني والضباع، وعليه جرى العمل، ولم يتعرض له الداني.

انظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٦/ب]، دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٨)، سمير الطالبين للضباع: (ص ٤٤).

(٥) ويقصد ما في قوله تعالى: ﴿وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ﴾ [الرحمن: ١٢].

(٦) مختصر التبيين: (٤/١١٨٣-١١٨٤).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٤٩] وَمِثْلُهُ الْمُرْجَانُ عَنْهُ قَدْ رُسِمَ ❀❀❀ عَنِ الْخُرْسَانِيِّ عَطَاءٍ وَحَكْمَ

قَوْلُهُ: «وَمِثْلُهُ» أَي: مِثْلَ ﴿وَرِيحَانٌ﴾، «عَنْهُ» أَي: عَنِ أَبِي دَاوُدَ، «قَدْ رُسِمَ» يُرِيدُ: بِالْخِلَافِ، ثُمَّ ذَكَرَ نِسْبَةَ الْخِلَافِ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ بِالْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ لِهَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ (١).
قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «﴿وَالْمُرْجَانُ﴾ بِالْأَلْفِ بَعْدَ الْجِيمِ وَقَبْلَ التُّونِ - أَي: بَيْنَهُمَا - وَبِغَيْرِ أَلْفٍ؛ كَذَا رَسَمَهُ حَكْمٌ وَعَطَاءٌ بْنُ يَزِيدَ الْخُرَّاسَانِيُّ، وَأَضْرَبَ عَنْهُ الْعَازِي وَغَيْرُهُ فَلَمْ يَذْكُرْهُ» (٢).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَعَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٢٥٠] وَعَنْهُ فِي أَقْوَاتِهَا قَدْ حُذِفَا ❀❀❀ كَذَا التَّوَصِّي عَنْهُ أَيْضًا عُرْفَا

يُرِيدُ: وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ فِي كَلِمَةِ ﴿أَقْوَاتِهَا﴾ بِفَتْحِ التَّاءِ عَلَى الْحِكَايَةِ، وَلَوْ أَعْرَبَهُ لَكَسَرَ التَّاءَ لِلِإِضَافَةِ.

وقَوْلُهُ: «قَدْ حُذِفَا» أَي: حُذِفَ الْأَلْفُ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ حَمِ السَّجْدَةِ: ﴿وَقَدَّرَ

فِيهَا أَقْوَاتَهَا﴾ [الآية: ١٠].

قَالَ: «بِحَذْفِ الْأَلْفِ بَيْنَ الْوَاوِ وَالتَّاءِ» (٣).

قَوْلُهُ: «كَذَا التَّوَصِّي» أَي: مِثْلَ مَا ذَكَرْتُ لَكَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ قَدْ «عُرِفَ» بِالْحَذْفِ، وَأَرَادَ

قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الرَّحْمَنِ: ﴿فَيُؤَخِّدُ بِالنَّوْصِيِّ وَالْأَقْدَامِ﴾ [الآية: ٤١].

(١) أَي: حَكْمَ وَعَطَاءٍ.

(٢) مختصر التبيين: (١١٦٧/٤).

وقال في الموضوع الثاني (١١٧١/٤): «وفيه مما لم يذكر: ثالمرجان بئالف، ورسمه أيضا حكم وعطاء بغير ألف». وحسن التحجبي الحذف فيهما حيث تكلم على كل واحد في محله، ولم يتعرض له الداني، وجرى العمل على إثبات ألفه. انظر: تنبيه العطشان للجراحي: (ص ٥٥٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٨٩)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [ب/٦]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٨)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٣).
(٣) مختصر التبيين: (١٠٨٢/٤)؛ وبذلك جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٢).

[قال] (١): « بِحَذْفِ الْأَلْفِ بَيْنَ الْوَاوِ وَالصَّادِ مِنَ ﴿التَّوَصِّي﴾ » (٢).

والألف في قوله: «حذفاً» و«عُرْفاً» لِإِطْلَاقِ الْقَافِيَةِ.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٥١] وَمَا أَتَى فِي الذِّكْرِ مِنْ خَشِعَةٍ ❀❀❀ مَعَ تَمَرُونَهُ، مَعَ كَذِبَةٍ

قَوْلُهُ: «وَمَا أَتَى فِي الذِّكْرِ مِنْ خَشِعَةٍ» أَي: فِي الْقُرْآنِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ

نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

فَكَانَتْهُ يَقُولُ: كَذَلِكَ ﴿التَّوَصِّي﴾ عَنْ أَبِي دَاوُدَ مَعْرُوفٌ بِحَذْفِ الْأَلْفِ، وَكُلُّ مَا أَتَى فِي

الْقُرْآنِ فِي هَذَا الْجُزْءِ مِنْ لَفْظِ ﴿خَشِعَةً﴾، فَهُوَ مَحذُوفٌ لَهُ أَيْضًا (٣)، مِثْلَ مَا فِي حَمِ السَّجْدَةِ:

﴿تَرَى الْأَرْضَ خَشِعَةً﴾ [الآية: ٣٩]، وَقَوْلُهُ فِي تِ وَالْقَلَمِ: ﴿خَشِعَةً أَبْصَرُهُمْ تَرَهَقَهُمْ ذَلَّةٌ﴾ [وَقَدْ كَانُوا

يُدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَلِيمُونَ﴾ [القلم: ٤٣]، وَفِي الْمَعَارِجِ: ﴿خَشِعَةً أَبْصَرُهُمْ تَرَهَقَهُمْ ذَلَّةٌ﴾ (٤) ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي

كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ [الآية: ٤٤] وَفِي سُورَةِ الْعَاشِيَةِ: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَشِيعَةٌ﴾ [الآية: ٢]، [وَإِنْ كَانَ ثُمَّ غَيْرَ

هَذِهِ (٥) فَهُوَ مَحذُوفٌ لَهُ] (٦). [٨١/أ]

(١) سقطت من الأصل.

(٢) مختصر التبيين: (٤/١١٧٠)؛ وبذلك جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص١٣٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٦٢).

(٣) قال في مختصر التبيين (٤/١٠٨٦): ﴿﴿خَشِعَةً﴾ بِغَيْرِ أَلْفٍ﴾؛ وانظر أيضاً: (٥/١٢٢١-١٢٢٢ و٥/١٢٣٠

و٥/١٢٦٤ و٥/١٢٨٩)؛ وجرى العمل على حذف ألف ﴿خَشِعَةً﴾ أينما وقع، ولم يتعرض لذكرها الإمام الداني.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص٥٥٢)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص٧٩٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص١٣٩)،

وسمير الطالبين للضباع: (ص٤٥).

(٤) سقطت من النسخ المخطوطة، وأثبتته ليستقيم سياق الكلام.

(٥) يوجد في هذا الجزء أيضاً موضع آخر لم يذكره في [النازعات: ٩].

(٦) في الأصل: « وإن كان غير هذين الموضعين فهو محذوف ».

وقوله: «مع ثمرونه» أراد قوله تعالى في سورة النجم: ﴿أَفْتَمْرُونَهُ﴾ [الآية: ١٢] (١).

قال في «التنزيل»: «﴿أَفْتَمْرُونَهُ﴾ بغير ألف بين الميم والراء، وقرأه كذلك مع فتح التاء وإسكان الميم [الأخوان (٢)] (٣)، وقرأه سائر القراء بضم التاء وفتح الميم وألف بعدها في اللفظ (٤)» (٥).

وقوله: «مع كذبة» فقيده بما في سورة العلق، لأنه مضمن حكمه في قوله: «في سورة العلق» كما قال بعده، وأراد قوله تعالى في سورة العلق: ﴿نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ﴾ [الآية: ١٦].

قال في «التنزيل»: «﴿كَذِبَةٍ﴾ بحذف الألف» (٦).

واحتترز الناظم بقوله: «في سورة العلق» مما وقع في سورة الواقعة: ﴿لَيْسَ لَوْعِنَهَا

كَذِبَةٌ﴾ [الآية: ٢].

ثم قال رحمه الله:

[٢٥٢] في سورة العلق، قُلْ وَالْمُنْصِفُ ❀❀❀ أَطْلَقَهُ، وَابْنُ نَجَاحٍ يَحْذِفُ

[٢٥٣] أَهْلُنِ الْأَلْقَبِ مَعَ تَقَوُّتِ ❀❀❀ ثُمَّ يَنْبِيعُ حُطْمًا قَنِتْ

«في سورة العلق» راجع لقوله: «كذبة» قبله، وقد ذكرته [٧].

وقوله: «والمُنْصِفُ أَطْلَقَهُ» يريد: أن صاحب «المُنْصِفِ» أطلق الحذف في لفظ ﴿كَذِبَةٍ﴾

ولم يقيده بسورة العلق، وحذفه مع ما في الواقعة (١).

(١) أي: أنه محذوف لأبي داود، وبه جرى العمل ليشمل القراءتين، وما جاء في بعض المصاحف بإثبات الألف - كمصحف الجماهيرية الليبية بقراءة قالون مثلا - مخالف للنص، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٩)، وسمير الطالبيين للضباع: (ص ٥٩).

(٢) أي: حمزة والكسائي؛ ووافقهما: يعقوب وحلف العاشر.

(٣) سقطت من الأصل، وما أثبتته من «س»، وهي كذلك في مختصر التبيين.

(٤) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٦١٤-٦١٥)، والتيسير للداني: (ص ٢٠٤)، والنشر لابن الجزري: (٣٧٩/٢).

(٥) مختصر التبيين: (٤/١١٥٣).

(٦) مختصر التبيين: (٥/١٣٠٩).

(٧) في «س»: «ذكرناه».

وقوله: «وابن نجاح» يريد: أبا داود «يحذف هـنن».

قال في «التنزيل»: «﴿أهنن﴾ بغير ألف بين الهاء والثون الأولى، كذلك رسمه الغاري، وحكم، [وعطاء] (٢)، ولم أرو ذلك عن غيرهم» (٣).

وقوله: «الألقب» يريد: «والألقب بحذف واو العطف، وأراد قوله تعالى في سورة

الحجرات: ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ [الآية: ١١].

قال: «بحذف الألف» (٤).

وقوله: «مع تفوت» يريد: «الألقب» [بحذف الألف مع ألف] (٥) هذه الكلمة،

وأراد قوله تعالى في سورة الملك: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ﴾ [الآية: ٣].

قال في «التنزيل»: «﴿تفوت﴾ كتبوه في جميع المصاحف بغير ألف، وقرأه كذلك مع

تشديد الواو الأخوان، وقرأه سائر القراء بألف بعد الفاء مع تخفيف الواو (٦)» (٧).

وقوله: «ثم ينبيع» له أيضا بالحذف، وأراد قوله تعالى في سورة الزمر: ﴿فَسَلِّكُهُ

يَنْبِيعَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الآية: ٢١].

(١) وبه جرى العمل عند المغاربة؛ قال ابن القاضي: «العمل بالإثبات، وحذفه أولى للنص وللنظائر»، وجرى العمل بالإثبات عند المشاركة، والحذف أولى.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٥٥٣)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٦/ب] وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٩١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٦)، ولطائف البيان لأبي زيتحار: (١/٩٢).

(٢) هكذا مذكور في النسخ المخطوطة، ولم يذكره معهم أبو داود في مختصر التبيين.

(٣) مختصر التبيين: (٥/١٢٩٤)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٩)، وسمير الطالبين للضباع: (٦١).

(٤) مختصر التبيين: (٤/١٣٢)؛ وبه جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٩)، وسمير الطالبين للضباع: (٥٦).

(٥) في الأصل: «بالحذف مع».

(٦) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٦٤٤)، والتيسير للداني: (ص ٢١٢)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٨٩).

(٧) مختصر التبيين: (٥/١٢١٤)، وبه جرى العمل، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني، فأخذ له في بعض المصاحف بالإثبات - كما في مصحف الجماهيرية الليبية برواية قالون -، وليس ذلك بصواب؛ لأن أبو داود نقل إجماع المصاحف على رسمه بالحذف، ورعاية للقراءتين وتقليلًا للخلاف.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٥٥٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٩٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٣٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٥٤).

قال في «التنزيل»: «﴿يَنْبِيعُ﴾ بِغَيْرِ أَلِفٍ» (١).
 وقوله: «حُطَّامًا» يُرِيدُ: «وَحُطَّامًا» بِحَذْفِ وَائِ الْعَطْفِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ
 الزُّمَرِ: «﴿ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَّامًا﴾ [الآية: ٢١]، وَفِي الْحَدِيدِ: «﴿ثُمَّ يَكُونُ حُطَّامًا﴾ [الآية: ٢٠] بِحَذْفِ
 الألفِ فِيهِمَا (٢).
 وقوله: «قَلَنْتَ» أَرَادَ: «وَقَلَنْتَ» لَهُ أَيْضًا بِحَذْفِ الألفِ (٣)، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ
 الزُّمَرِ: «﴿أَمَّنْ هُوَ قَلَنْتَ﴾ [الآية: ٩].
 قال في «التنزيل»: «﴿قَلَنْتَ﴾ بِغَيْرِ أَلِفٍ، كَذَا وَقَعَ فِي كِتَابِ الْعَازِي بْنِ قَيْسٍ» (٤).
 ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٥٤] وَوزنُ فَعَالٍ وَقَاعِلٍ ثَبَتٌ ❀❀❀ فِي مُقْنِعِ الإِ الَّذِي تَقَدَّمَتْ

[لَمَّا ذَكَرَ لَفْظَ «قَلَنْتَ»، وَهُوَ وَزْنُ «فَاعِلٍ»، وَ«حَشِشَعًا» أَوَّلَ الْجُزْءِ (٥)، وَهُوَ وَزْنُ
 «فَاعِلٍ»: وَ«الْعَقْرُ» وَهُوَ وَزْنُ «فَعَالٍ» (٦) وَأَنَّ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ، وَكثِيرًا مِنْ أَوْزَانِهِمَا مَحذُوفَةٌ

(١) مختصر التبيين: (١٠٥٧/٤)؛ ولم يتعرض لذكره الداني، وحكى فيه التحيي خلافاً ثم قال: «والصحيح الحذف»،
 وبه جرى العمل.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص٧٩٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص١٣٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٦٠).

(٢) وبه جرى العمل، ولم يتعرض له الإمام الداني.

انظر: مختصر التبيين (١٠٥٧/٤ و ١١٨٧-١١٨٨)، وتنبيه العطشان للجرجاني: (ص٥٥٣)، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص٧٩٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص١٣٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص٥٢).

(٣) أي: لأبي داود، وبه جرى العمل، وسكت عن قوله: «﴿إِنَّ إِزْهِيَمَ كَانَتْ أُمَّةً قَانِتًا﴾ [النحل: ١٢٠] فهو ثابت لخروجه
 عن الترجمة، ولم يتعرض لذكره الإمام الداني مطلقاً.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص٥٥٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص٧٩٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص١٣٩)،

وسمير الطالبين للضباع: (ص٥٦).

(٤) مختصر التبيين: (١٠٥٦/٤).

(٥) انظر: البيت رقم (٢٤٢).

(٦) في الأصل تقديم وتأخير في هذه العبارة.

لأبي داود، أراد أن يُخبر أن أبا عمرو الداني لم يحدف من هذين الوزنين إلا ما تقدم في غير هذه الترجمة^(١).

فمثال «الفعال»: ﴿الخالق﴾ وهو في موضعين: في سورة الحجر^(٢)، وسورة يس^(٣).

ومثال «فاعل»: ﴿كذب﴾ [الآية: ٣] في الزمر، و﴿قدر﴾ في يس^(٤) والأحقاف^(٥)، و﴿الكافر﴾ [الآية: ٤٢] في الرعد.

وقد قدمنا في قول الناظم: «وذكر الداني وزن فعلان»^(٦) الأوزان التي ذكرها في «المقنع» على حسب ما ذكرها أبو عمرو رحمه الله بما أغنى عن ذكره هنا^(٧).

(١) وهي عشرون كلمة جمعها بعضهم فقال بعد قول الناظم: «ووزن فعال وفاعل ثبت»:

وهي صلح وخلق خلق	وملك علم كتب فلق
ولطل وكذب سحر وكفر	جعل طغر وبلغ قدر
طغف فرغاً لمدي سلمرا	عليهم في العدّ عشرون ترى
وأثبتت في الغير كنجو	سارب خوان ختار ونحو
كفار جبار بارد ظلام بارد	ثاقب شارب وشبه شاهد

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٥٥٤).

وجمعها المغراوي أيضاً فقال:

وحذف فاعل عن الداني أتى	في عشرة وائنين والباقي أثبتا
وكذبا في زمر والكفر	في الرعد يخع معاً وطغر
إلا ببسب وعلم سببا	وسلمرا وفرغاً كذا كتبنا
وفي بقدر معاً غير الأخير	وخمسة جماعات بخلف فاختبر
وكتبنا وطغف الأعراف	وفلق الحب على خلاف
وجعل الليل وسحر سوى	آخر ذارياهما كذا روى

انظر: تقييد طرر على مورد الظمان للمغراوي (لوحة ٥٥) نقلا عن حاشية تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٥٥٦).

(٢) [الآية: ٨٦].

(٣) [الآية: ٨١].

(٤) [الآية: ٨١].

(٥) [الآية: ٣٣].

(٦) انظر: البيت رقم (٢١٧) وشرحه: (ص ٧٣٤).

(٧) وانظر: تنبيه العطشان للجرجاني: (ص ٥٥٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٧٩٣)، ودليل الحيران للمارغي:

(ص ١٣٩-١٤٠).

الباب الثاني

مذنب الساعات

جامعة الأمير
عبد القادر
البنعوم الإسلامية

الفصل الأول

مَذْفُ الْبَاءِ الْمَفْرُودَةُ

جامعة الأمير

عبد القادر للعطوم الإسلامية

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٢٥٥] الْقَوْلُ فِيمَا سَلَبُوهُ الْيَاءَ ❀❀❀ بِكَسْرَةٍ مِنْ قَبْلِهَا اِكْتِفَاءً

«الْقَوْلُ» حَبْرُ الْمُبْتَدَأِ مَحذُوفٌ مَعْنَاهُ: هَذَا الْقَوْلُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي غَيْرِهِ.
وَمَعْنَى «سَلَبُوهُ» أَي: انْتَزَعُوا مِنْهُ «الْيَاءَ» كَقَوْلِهِمْ: «سَلَبَهُ اللَّهُ عَقْلَهُ» أَي: انْتَزَعَهُ مِنْهُ،
و«سَلَبْتُهُ ثَوْبَهُ»: إِذَا انْتَزَعْتَهُ مِنْهُ.

وَقَوْلُهُ: «بِكَسْرَةٍ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «اِكْتِفَاءً»، أَي: الْقَوْلُ فِيمَا حَذَفُوا مِنْهُ الْيَاءَ
اِكْتِفَاءً بِكَسْرَةٍ مَا قَبْلَهَا.
وَيُرِيدُ: أَنَّهُ يَذْكُرُ فِي هَذِهِ التَّرْجِمَةِ مَا حُذِفَتِ الْيَاءُ مِنْهُ اجْتِرَاءً بِكَسْرَةٍ مَا قَبْلَهَا، لِأَنَّهَا تَدُلُّ
عَلَيْهَا.

وَهَكَذَا نَصَّ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمُقْنَعِ»، قَالَ: «بَابُ ذِكْرِ مَا حُذِفَتْ مِنْهُ الْيَاءُ اجْتِرَاءً بِكَسْرَةٍ
مَا قَبْلَهَا عَنْهَا» (١)، وَهَذَا بَابٌ عَظِيمٌ كَثِيرُ الْفَائِدَةِ.

إِلَّا أَنَّ النَّاطِمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْلُكْ فِي مَسَلِكِ التَّرْتِيبِ كَمَا فَعَلَ [٨١/ب] الْحَافِظُ فِي «الْمُقْنَعِ»
وَأَبُو دَاوُدَ فِي «التَّنْزِيلِ» (٢)، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِتَعَدُّرِ ذَلِكَ عَلَيْهِ، لِأَنَّ النَّظْمَ لَضَيْقِهِ وَصُعُوبَتِهِ وَقِلَّةَ
انْتِقِيَادِهِ لَهُ مَنَعَ أَنْ يَأْتِيَ بِالْيَاءَاتِ مُرْتَبَةً عَلَى تَرْتِيبِ السُّورِ كَمَا فَعَلَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمُقْنَعِ»،
حَيْثُ قَالَ: «فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: كَذَا، وَفِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: كَذَا... إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ» (٣)، لِأَنَّهُ
يَتَأَتَّى فِي الشَّرِّ مَا لَا يَتَأَتَّى فِي النَّظْمِ.

أَلَا تَرَى كَيْفَ قَالَ النَّاطِمُ: «فَاللَّامُ يُوتِ اللَّهُ ثُمَّ الْمُتَعَالِ» (٤) ثُمَّ رَجَعَ إِلَى سُورَةِ الْبَقَرَةِ
وَسُورَةِ الْقَمَرِ بِقَوْلِهِ: «الدَّاعِ»، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى سُورَةِ هُودٍ بِقَوْلِهِ: «يَأْتِ بِهُودِ»، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى
سُورَةِ وَالصَّافَاتِ بِقَوْلِهِ: «ثُمَّ صَالِ»، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِضَيْقِ النَّظْمِ، وَقِلَّةِ انْتِقِيَادِهِ لَهُ، لَا يَنْفَادُ النَّظْمُ
كَيْفَمَا تَهَيَّأَ لَهُ، وَلَا يَنْفَادُ النَّظْمُ لَهُ.

(١) المقنع: (ص ٣٠).

(٢) انظر: مختصر التبيين (٢/١٢٧ وما بعدها).

(٣) انظر: المقنع (ص ٣٠ وما بعدها).

(٤) في البيت رقم: (٢٥٧)، وسيأتي قريباً.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعَنَا بِهِ]:

[٢٥٦] وَيَاءٌ تُحذفُ مِنَ الْكَلَامِ ❀❀❀ زَائِدَةٌ وَفِي مَحَلِّ اللَّامِ (١)

وَجَدْتُ بِخَطِّ النَّازِمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ عَلَى هَذَا [الْبَيْتِ] (٢):

« حَذْفُ الْيَاءِ مِنَ الْأِسْمِ نَوْعَانِ: نَوْعٌ تُحذفُ فِيهِ وَهِيَ مُنْفَرِدَةٌ اِكْتِفَاءً بِالْكَسْرِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَنَوْعٌ تُحذفُ لِاجْتِمَاعِ يَاءَيْنِ.

وَحذفُ النَّوْعَيْنِ عَلَى الْجُمْلَةِ تَخْفِيفٌ، فَابْتِدَاءً بِحذفِهَا مُنْفَرِدَةٌ اِكْتِفَاءً بِالْكَسْرِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ يَزِيدُهُ الْقِرَاءُ، وَقِسْمٌ لَا يَزِيدُونَهُ؛ وَالْمَقْصُودُ هُنَا إِنَّمَا هُوَ مَا حُذِفَ مِنْهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ «؛ اِنْتَهَى كَلَامُهُ.

وَالَّذِي أَقُولُهُ، وَهُوَ الَّذِي يَلِيقُ بِهِذِهِ التَّرْجَمَةُ، وَهُوَ مَا قِيدَتْهُ عَنْهُ فِي حَالِ الْقِرَاءَةِ، وَإِنْ كَانَ كَلَامُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ حَسَنًا كُلَّهُ، لِأَنَّهُ كَانَ إِمَامًا قَدِيمًا فِي هَذَا الشَّانِ:

أَنَّ هَذِهِ التَّرْجَمَةَ تَشْتَمِلُ عَلَى فَصْلَيْنِ:

أَحَدُ الْفَصْلَيْنِ: يَذْكُرُ فِيهِ حَذْفُ الْيَاءِ الْمُنْفَرِدَةِ، وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ بِهِ، وَالْفَصْلُ الثَّانِي: يَذْكُرُ فِيهِ حَذْفُ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُهُ بَعْدَ هَذَا: « فَصْلٌ وَقُلْ إِحْدَى الْحَوَارِيِّنَ » (٣).

فَأَمَّا الْفَصْلُ الْأَوَّلُ الَّذِي يَذْكُرُ فِيهِ حَذْفُ الْيَاءِ الْمُنْفَرِدَةِ، فَإِنَّ الْيَاءَ تَنْقَسِمُ فِيهِ عَلَى قِسْمَيْنِ: تَقَعُ لِأَمَّا مِنَ الْكَلِمَةِ، وَتَقَعُ زَائِدَةٌ لِلِإِضَافَةِ.

فَأَمَّا الَّتِي تَقَعُ لِأَمَّا مِنَ الْكَلِمَةِ فَإِنَّهَا تَنْقَسِمُ عَلَى قِسْمَيْنِ:

قِسْمٌ تَكُونُ فِيهِ مُتَّصِلَةٌ بِالْأَسْمَاءِ، وَقِسْمٌ تَكُونُ فِيهِ مُتَّصِلَةٌ بِالْأَفْعَالِ، فَمِثَالُ الَّذِي تَتَّصِلُ فِيهِ بِالْأَسْمَاءِ: ﴿الدَّاعِ عَ﴾ و﴿الْمُهْتَدِ عَ﴾ و﴿وَالْبَادِ عَ﴾ و﴿الْمُتَعَالِ عَ﴾ و﴿الْجَوَابِ عَ﴾

و﴿النَّالِقِ عَ﴾ و﴿الْجَوَارِ عَ﴾.

وَمِثَالُ الَّذِي تَتَّصِلُ فِيهِ بِالْأَفْعَالِ: ﴿يُوتِ عَ اللَّهُ﴾، و﴿يَوْمَ يَأْتِ عَ﴾، و﴿نَبِغَ عَ﴾،

و﴿يُنَادِ عَ﴾، و﴿يَسِرَ عَ﴾ و﴿تُغْنِ عَ﴾.

(١) هذا البيت كتب في "ت" مع الذي بعده وسقط جميع شرحه ثم كتب في الحاشية.

(٢) في الأصل: «جئت بحذف».

(٣) البيت رقم: (٢٧٦).

أما الزائدة للإضافة فإنها تنقسم أيضاً على قسمين:

قسم يتصل بالأسماء، وقسم يتصل بالأفعال: فمثال الذي يتصل فيه بالأسماء: ﴿عَقَابِ ۚ﴾ و﴿مَتَابِ ۚ﴾ و﴿مَتَابِ ۚ﴾ و﴿وَعِيدِ ۚ﴾ و﴿نُذْرِ ۚ﴾.

ومثال الذي يتصل فيه بالأفعال: ﴿دَعَانِ ۚ﴾ و﴿تَكْفُرُونَ ۚ﴾ و﴿فَارْهَبُونَ ۚ﴾ و﴿وَأَتَقُونَ ۚ﴾.

وقوله: «الياء» مبتدأ، و«تُحذَفُ» مفعولُه خبرُ المبتدأ، أو «الياء» مفعولٌ مُقدَّمٌ كما يُحيزُونَ تقدّمَ الفاعلِ.

وقوله: «من الكلام» يريد: القرآن، لأنّ كلامه إنّما هو فيه.

وهكذا وجدته مقيداً في بعض النسخ التي [رويت عنه] (١) ممن كان يلزمه، شككت في الوقت، لا أدري بخط الناظم ولا بخط الراوي!؟

وقوله: «زائدة» حال من قوله: «والياء تُحذفُ»، ويحتمل أن تكون «زائدة» خبرٌ كان مُقدَّمٌ على مذهب الكوفيين (٢).

وقوله: «وفي محل اللام» أي: في موضع اللام من الكلمة، يريد: أن هذه تكون زائدة على لام الكلمة، وتكون أصلية، وقد ذكرنا ذلك.

ثم قال رحمه الله:

[٢٥٧] فاللام: يؤت الله ثم المتعال ❀❀❀ والداع، مع يأت بهود، ثم صال

(١) في «س»: «رأيت».

(٢) انظر: الخصائص لابن جني: (٣٨٢/٢)، واللمع في العربية لابن جني: (ص٣٧)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

للأنصاري: (٢٤٥/١)

أخذ يُبين في هذا البيت ما أطلق في الذي قبله في قوله: «زائدة وفي محل اللام»، فكأن قدّر أن قائلاً قال له: «بين لنا الزائدة والأصلية»، فقال: «فاللام» يريد: فالياء التي تقع لأمًا^(١)، فبدأ بما [أخر في الترجمة]^(٢).

وقوله: «باللام» مبتدأ على أنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، تقديره: «فمثال اللام»، «ويؤت الله» خبر المبتدأ.

وقوله: «يؤت الله» فبدأ بما هي لام من الكلمة وهي متصلة بالفعل، وأصله: «يؤتي» على وزن «يفعل»، وأراد قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الآية: ١٤٦]^(٣).

وقيد باسم الله عز وجل احترازًا مما ليس معه هذا الاسم فإنه بالياء، وذلك مثل قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الآية: ٢٦٩].

وأما ما حذف منه الياء على غير قياس فلا يدخل في هذا النوع، وذلك مثل قوله تعالى في سورة النساء: ﴿وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الآية: ٤٠].

وإنما يدخل في هذا النوع ما كان القياس فيه أن يكتب بالياء، فحذف منه على غير القياس [٨٢/أ] اكتفاء بالكسرة.

وقوله: «ثم المتعال» أراد قوله تعالى في سورة الرعد: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الآية: ٩]^(١) هو لفظ متحذف، ليس في القرآن غيره، وهو اسم، الياء فيه لام الكلمة، أصله: «المتعالي» على وزن «المتفاعل»، حذف منه الياء اجتزاء بالكسرة قبلها.

(١) وهي عشرون كلمة في تسع وعشرين موضعاً؛ سبعة أفعال، والباقي أسماء؛ ويضاف إليها قوله تعالى: ﴿يَفْضُ الْحَقُّ﴾ [الأنعام: ٥٧] على قراءة: أبي عمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر؛ إذ هو عندهم مضارع: «قضى»، فيأوه محذوفة كما نص عليه الشيخين.

انظر: المنع: (ص ٣١ و ١٠١)، ومختصر التبيين: (٤٨٦/٣-٤٨٨)؛ والسبعة لابن مجاهد: (ص ٢٥٩)، والتيسير للداني: (ص ١٠٣)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٥٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨١٨ و ٨٢٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٤).

(٢) في «س»: «أخره».

(٣) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/٤٢٥)، والبيت رقم (١٧٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٦).

وقوله: «والدَّاعِ» في ثلاثة مواضع ليس في القرآن غيرها، وهي محذوفة الياء في الثلاثة^(٢)، ولذلك أطلق: في البقرة: ﴿دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾ [الآية: ١٨٦] (٣)، وفي القمر موضعان: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [الآية: ٦] (٤)، و﴿مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ﴾ [الآية: ٨] (٥). والياء في هذه الثلاثة مواضع أصلية لأم من الكلمة متصلة بالأسماء. وقوله: «مع يأت بهود» أراد قوله تعالى في سورة هود: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَّا تَكَلِّمُ نَفْسٌ﴾ [الآية: ١٠٥] (٦)، وقيدته بالسورة احترازاً مما فيه الياء من هذا اللفظ، وهي في سورة البقرة: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالسَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ﴾ [الآية: ٢٥٨] (٧)، وقوله في سورة العنود: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ﴾ [الآية: ٥٤].

والياء في قوله: ﴿يَأْتِ﴾ لأم من الكلمة متصلة بالأفعال. وقوله: «ثم صال»، أما ﴿صَالِ﴾ فهو لفظ متحد ليس في القرآن غيره، وهو في سورة والصفات: ﴿إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ الْجَحِيمِ﴾ [الآية: ١٦٣] (٨)، واللام فيه لأم متصلة بالأسماء. ثم قال [رحمة الله علينا وعليه وغفر لنا وله بمنه وكرمه آمين]:

[٢٥٨] وغير أولى المهتدي، والبادي ❀❀❀ **يسر، فما تغن وواد الوادي**

«غير» مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: «وغير أولى المهتدي» محذوف.

- (١) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٣/٧٣٦-٧٣٧)، والبيت رقم (١٧٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٧).
- (٢) انظر: البيت رقم (١٦٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٧).
- (٣) انظر: المنع: (ص ٣٠)، ومختصر التبيين: (٢/٢٤٨).
- (٤) انظر: المنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٤/١١٥٩).
- (٥) انظر: المنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٤/١١٦٠).
- (٦) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٣/٧٠١)، والبيت رقم (١٧٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٩).
- (٧) سقطت من الأصل.
- (٨) انظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٤/١٠٤٥)، والبيت رقم (١٧٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٥).

وقوله: «أولى» فلاحظ التانيث، أي: أولى هذه الكلمة، فاستثنى من لفظ «المهتدي» اللفظ الأول، وهو في سورة الأعراف: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي﴾ [الآية: ١٧٨]، هو بالياء وغيره بغير ياء، وهما موضعان: في الإسراء: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ﴾ [الآية: ٩٧].

وفي الكهف: ﴿الْمُهْتَدِي وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [الآية: ١٧]. وهما اسمان، حذفت الياء منهما وهي لام الكلمة^(١).
وأما قوله: «البادء» فهو متحد اللفظ في سورة الحج: ﴿سَوَاءٌ أَعْكُفُ فِيهِ وَالْبَادِءُ﴾ [الآية: ٢٥] ليس في القرآن غيره^(٢)، والياء فيه أصلية لام من الكلمة.
وأما «يسرء» فموضع أيضا متحد في سورة الفجر: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرَءُ﴾ [الآية: ٤]، ليس في القرآن غيره^(٣)، والياء فيه لام متصلة بالفعل.
وأما قوله: «فما تُغنء» [في سورة القمر: ﴿فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ﴾ [الآية: ٥] ^(٤)، وقيدته بالفاء احترازاً من الذي في يونس: ﴿وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ﴾ [الآية: ١٠١] ^(٦)، والياء فيه لام اتصلت بالفعل.

(١) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٣/٧٩٧)، والبيت رقم (١٧٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٢).
(٢) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٣/٨٧٥)، والبيت رقم (١٧٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣١).
(٣) انظر: المنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٥/١٢٩١)، والبيت رقم (١٧٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٦).
(٤) انظر: المنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٤/١١٥٨)، والبيت رقم (١٧٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٥).
(٥) سقطت من الأصل.

(٦) وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٦] فإن ياءه ثابتة، وأما قوله: ﴿إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ يَضِرْ لَآ تَغْنِ عَنِّي لَشَفَعَتُهُمْ شَيْئًا﴾ [ين: ٢٣] فلا مدخل له هنا لأن حذف يائه ليس للاكتفاء بالكسرة بل للجزم.

وأما قوله: «وَوَادِ الْوَادِيَّ» فالواو الأولى فيه للعطف، والثانية حرف القرآن، وهو موضع متحذف في سورة النمل: ﴿عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ﴾ [الآية: ١٨] (١)، الياء فيه متصلة بالاسم. وأما قوله: «الوادي» بالألف واللام، فوقع في أربعة مواضع في سورة طه (٣): ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [الآية: ١٢] (٤)، وفي القصص: ﴿الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾ [الآية: ٣٠] (٥)، وفي النازعات: ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ﴾ [الآية: ١٦] (٦)، وفي الفجر: ﴿جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾ [الآية: ٩] (٧)، وكلها أسماء اتصفت بها الياء وهي لأم منها.

ثُمَّ قَالَ [تَعَلَّقَهُ وَعَفَّرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٢٥٩] وكالجواب والتلق والتنادي ثم الجوار ويتاد والمتاد

أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ فِي سُورَةِ سَبَأٍ: ﴿وَجِفَانِ كَلْجَوَابِ﴾ [الآية: ١٣] (٨)، وفي سورة المؤمن (٩): ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ [الآية: ١٥]، و﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ [الآية: ٣٢] (١٠)، وفي الشورى: ﴿وَمِنْ أَيْنِهِ الْجَوَارِ﴾

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٢٦)، ودليل الخيران للمارغني: (ص ١٤١-١٤٢).

(١) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٣١/٢)، والبيت رقم (١٧٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٤).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: البيت رقم (١٧٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٤).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (١٢٩/٢ و ٩٦٥/٤).

(٥) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٩٦٥/٤).

(٦) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (١٢٦٥/٥).

(٧) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (١٢٩٢/٥).

(٨) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٠١٠/٤)، والبيت رقم (١٧٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣١).

(٩) أي: سورة غافر.

(١٠) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٠٦٦-١٠٦٧/٤)، والبيت رقم (١٨١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٨).

في الْبَحْرِ ﴿[الآية: ٣٢] (١)، وفي سُورَةِ الرَّحْمَنِ: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ﴾ [الآية: ٢٤] (٢)، وفي التَّكْوِيرِ: ﴿الْجَوَارِ الْكُنُوسِ﴾ [الآية: ١٦] (٣).

﴿يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ﴾ [ت: ٤١] بِحَذْفِ الْيَاءِ فِيهِمَا مَعًا (٤)، وَكَانَ حَقُّ النَّازِمِ أَنْ يُقَيِّدَ ﴿يُنَادِ﴾ بِالْحَرْفِ أَوْ بِالْحِزْبِ، لِيَتَحَرَّزَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَسْمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَنِ﴾ [الآية: ١٩٣] فَهُوَ تَابِتٌ بِاتِّفَاقٍ (٥).

(١) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٤/١٠٩٣).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٤/١٠٩٣ و ٤/١٠٦٨).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٤/١٠٩٣ و ٥/١٢٧٣).

والمواضع الثلاثة اشتمل عليها البيت رقم (١٧٦) من العقيلة. انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٥).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣٢ و ٣٣ و ١٠١)، ومختصر التبيين: (٤/١١٣٨)، البيت رقم (١٧٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٦).

(٥) لم يتعرض الشارح لشرح هذا البيت، كما نبهنا عليه في قسم الدراسة. قال التروالي: «لم يتكلم الشارح على هذا البيت، ولا تعرض له، وقد أغفله في شرحه للرجز»؛ والذي أثبتته من نسخة مكتبة جامعة الأمير عبد القادر المختصرة والتي استأنست بها هنا، وورد مثله في كتاب الدرر الحسان الذي إختصر فيه مؤلفه كتاب التبيان، ومثله أيضاً في حاشية النسخة "ت".

انظر: نسخة مكتبة جامعة الأمير عبد القادر المستأنس بها: [٣١/ب-٣٢/أ]، ومجموع البيان للنزوالي (مخطوط): [٣٥/ب]، والدرر الحسان في إختصار التبيان في شرح مورد الظمان للسجلماسي (مخطوط): [٢٩/أ]، وتنبية العطشان للجرجاني (المخطوط): [٨٨/أ]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٢).

وقال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٨٢٢-٨٢٣) في شرح هذا البيت زيادة على ما ذكر في النسخة المستأنس بها:

« تنبيه: كان من حق الناظم تقييد ﴿يُنَادِ﴾ بما يُخْرِجُ الذي في آل عمران: وهو: ﴿يُنَادِي لِلْإِيمَنِ﴾ [الآية: ١٩٣]، لأن ياءه ثابتة كما قيده في عمدة البيان إذ يقول: «يَوْمَ يُنَادِ وَعَذَابٌ صَادٍ».

ولا يصح دعوى تقييد ﴿يُنَادِ﴾ بـ: ﴿الْمُنَادِ﴾، لأنه معطوف، وقد تستسهل عبارة صاحب العقيلة، ما لا تستسهل عبارة الناظم، إذ يقول فيهما: «يَسْرُ يُنَادِ الْمُنَادِ»

قال الجعبري: « المراد من ﴿يُنَادِ﴾، ﴿الْمُنَادِ﴾ الكلمتان، وإن احتمل تعريف إحداهما بالأخرى، ويقويه اقتصار المقنع على ﴿يَوْمَ يُنَادِ﴾ ».

وهذا شطر عوض شطر الناظم: يَوْمَ يُنَادِ وَالْجَوَارِ وَالْمُنَادِي « أ.هـ.

انظر: عمدة البيان للخرزاز ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٤٠٥)، والبيت رقم (١٧٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٦)، والجميلة للجعبري (مخطوط): [٩٩/ب].

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٦٠] وَنَبِغٌ فِي الْكَهْفِ، وَهَادٍ الْحَجِّ *** وَالرُّومِ، ثَانِي يُونُسٍ نُجِّجٌ

جَمِيعَ مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ مِنَ الْيَاءَاتِ هِيَ يَاءَاتُ إِضَافَةٍ، مِنْهَا مَا اتَّصَلَ بِالْأَسْمَاءِ، وَهُمَا مَوْضِعَانِ: فِي الْحَجِّ: ﴿لِهَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الآية: ٥٤]، و﴿بِهَدَى الْعَمَى﴾ [الآية: ٥٣] فِي الرُّومِ.

وَمِنْهَا مَا اتَّصَلَ بِالْأَفْعَالِ، وَهُمَا مَوْضِعَانِ: ﴿نَبِغٌ﴾ فِي الْكَهْفِ، و﴿نُجِّجٌ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فِي يُونُسٍ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «نَبِغٌ فِي الْكَهْفِ» أَرَادَ قَوْلَهُ: «وَنَبِغٌ» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي الْكَهْفِ: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبِغُ﴾ [الآية: ٦٤] ^(١)، فَقَيَّدَهُ بِالسُّورَةِ احْتِرَازًا مِمَّا فِي سُورَةِ يُونُسَ الَّذِي هُوَ بِالْيَاءِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿مَا نَبِغِي هَذِهِ بِضَعْنَا﴾ [الآية: ٦٥].

وَأَمَّا «هَادٍ فِي الْحَجِّ وَالرُّومِ» فَيُرِيدُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لِهَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الحج: ٥٤]، وَقَوْلَهُ فِي الرُّومِ: ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَدَى الْعَمَى﴾ [الآية: ٥٣] ^(٢).

وَقَيَّدَ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ بِالسُّورَةِ احْتِرَازًا مِنَ الَّذِي فِي سُورَةِ التَّمْلِ: ﴿وَمَا أَنْتَ بِهَدَى الْعَمَى﴾ [الآية: ٨١] فَإِنَّهُ بِالْيَاءِ.

وَأَمَّا «نُجِّجٌ» فِي سُورَةِ يُونُسَ فَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُجِّجُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: ١٠٣] ^(٣).

وَقَيَّدَهُ بِالثَّانِي بِقَوْلِهِ: «ثَانِي يُونُسٍ» احْتِرَازًا مِنَ الْأَوَّلِ الَّذِي قَبْلَهُ فِي سُورَةِ يُونُسَ الَّذِي هُوَ بِالْيَاءِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الآية: ١٠٣].

(١) انظر: المنقح: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٣/٨١٢)، والبيت رقم (١٧٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٢).

(٢) انظر: المنقح: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/١٣٠)، والبيت رقم (١٧٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٤).

(٣) انظر: المنقح: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٤/٩٩٠)، والبيت رقم (١٧٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٤).

ثُمَّ قَالَ [صَلَّاهُ]:

[٢٦١] وَمَا أَتَتْ زَائِدَةٌ فَخَافُونَ ❀❀❀ وَفَارَهُبُونَ وَاتَّقُونَ وَاسْمَعُونَ

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ [٨٢/ب] ذَكَرَ مَا أَتَتْ الْيَاءُ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ لَأَمَّا مِنَ الْكَلِمَةِ، وَتَقَدَّمَ لَهُ أَنَّهَا زَائِدَةٌ وَأَصْلِيَّةٌ، فَبَدَأَ [بِذِكْرِ] (١) الْأَصْلِيَّةِ، أَخَذَ هُنَا يَذْكُرُ الزَّائِدَةَ (٢).

قَالَ: «وَمَا أَتَتْ» مِنَ الْيَاءَاتِ «زَائِدَةٌ» عَلَى أُصُولِ الْكَلِمَةِ، وَذَكَرَ مَا مَثَلَ بِهِ، وَ«مَا» بِمَعْنَى: «الَّتِي»، وَهِيَ مُبْتَدَأٌ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ، أَيْ: «وَمِثَالُ الَّتِي أَتَتْ زَائِدَةٌ» حَالٌ، وَخَبْرُ الْمُبْتَدَأِ قَوْلُهُ: «فَخَافُونَ»؛

وَجَمِيعُ مَا ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ أَفْعَالٌ اتَّصَلَتْ بِهَا يَاءٌ الْإِضَافَةِ (٣).

أَمَّا قَوْلُهُ: «فَخَافُونَ» فَمَوْضِعٌ وَاحِدٌ فِي آلِ عِمْرَانَ (٤): ﴿وَخَافُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: ١٧٥] (٥)، لَفْظٌ مُتَّحِدٌ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ، وَأَتَى بِهِ النَّاطِمُ بِالْفَاءِ، وَلَا مَعْنَى [لِذِكْرِهِ] (٦) بِالْفَاءِ فِيهِ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ بِالْوَاوِ عَلَى لَفْظِ الْقُرْآنِ، لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، مِثْلَ مَا قَدَّمَاهُ فِي قَوْلِهِ قَبْلَ هَذَا: ﴿يُوتِ اللَّهُ﴾، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: «وَمَا أَتَتْ زَائِدَةٌ وَخَافُونَ»، لِأَنَّهُ كَذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ بِالْوَاوِ، وَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهَا عَاطِفَةٌ؛ إِذْ لَمْ يَتَقَدَّمْ قَبْلَهَا مَا تُعْطَفُ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا «فَارَهُبُونَ» فَإِنَّهُ وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ [فِي مَوْضِعَيْنِ] (٧): فِي الْبَقَرَةِ: ﴿وَإِنِّي فَارَهُبُونَ﴾ [الآية: ٤٠] (٨)، وَمِثْلُهُ فِي التَّحْلِ (٩).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) وهي في تسع وستين كلمة، في مائتين وأربعة وعشرين موضعا.

انظر: تنبيه العطشان للرجراجي (المخطوط): [٨٨/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٢٥)، ودليل الحيران للمارغني:

(ص ١٤٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٥).

(٣) انظر: البيت رقم (١٦٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٤).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (١٢٧/٢).

(٦) في الأصل: «لِلنَّاطِمِ أَنْ يَأْتِيَ».

(٧) سقطت من الأصل.

(٨) انظر: المقنع: (ص ٣٠)، ومختصر التبيين: (١٢٥/٢).

(٩) في: [الآية: ٥١]؛ انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (١٢٩/٢).

وَأَمَّا «فَاتَّقُونَ» فَوَقَعَ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعٍ: فِي الْبَقْرَةِ: ﴿وَإِنِّي فَاتَّقُونَ﴾ [الآية: ٤١] (١)، وَفِيهَا: ﴿وَاتَّقُونَ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ [الآية: ١٩٧] (٢)، وَفِي النَّحْلِ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونَ﴾ [الآية: ٢] (٣)، وَفِي الْمُؤْمِنِينَ: ﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونَ﴾ [الآية: ٥٢] (٤)، وَفِي الزُّمَرِ: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونَ﴾ [الزمر: ١٦] (٥).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَأَسْمَعُونَ» فَهُوَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ فِي سُورَةِ بَسِّ: ﴿إِنِّي ءَأَمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَأَسْمَعُونَ﴾ [الآية: ٢٥]، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ (٦).

ثُمَّ قَالَ [تَحَدَّثَهُ]:

[٢٦٢] ثُمَّ أَطِيعُونَ تَكَلَّمُونَ ❖❖❖ مَتَابِ يَسْقِينِ وَتَكْفُرُونَ

جَمِيعُ مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ مِنَ الْيَاءَاتِ يَاءَاتُ إِضَافَةٍ مُتَّصِلَةٌ بِالْأَفْعَالِ، إِلَّا قَوْلُهُ: «مَتَابِ» فَإِنَّهُ اسْمٌ اتَّصَلَتْ بِهِ يَاءٌ إِضَافَةٌ (٧).

فَقَوْلُهُ: «ثُمَّ أَطِيعُونَ» هَذَا أَتَى فِي الْقُرْآنِ فِي إِحْدَى عَشَرَ مَوْضِعًا (٨): فِي آلِ عِمْرَانَ ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونَ﴾ (٥٠) [الآية: ٥٠ - ٥١] (٩)، وَفِي الشُّعْرَاءِ ثَمَانِيَةً

(١) انظر: المقنع: (ص ٣٠)، ومختصر التبيين: (١٢٥/٢).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣٠)، ومختصر التبيين: (٢٥٦/٢).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (١٢٩/٢).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٣٠/٢).

(٥) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، وسها عنه أبو داود فلم يذكرها لا مع نظائرها من المحذوفات في سورة البقرة، ولا في موضعها في سورتها؛ وانظر: النشر لابن الجزري (١٨١/٢).

(٦) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٣١/٢).

(٧) انظر: تنبيه العطشان للجراحى (المخطوط): [٨٨/أ-ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٢٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٣).

(٨) انظر: البيت رقم (١٦٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٤).

(٩) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (١٢٧/٢).

مَوَاضِعٌ مَعْلُومَةٌ فِي قِصَصِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ (١)، وَفِي الزُّخْرُفِ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ: ﴿وَلَا يُبَيِّنْ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ [الآية: ٦٣] (٢)، وَفِي نُوحٍ: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا﴾ [الآية: ٣] (٣).

وَقَوْلُهُ: «تَكَلَّمُونَ» يُرِيدُ: «وَتَكَلَّمُونَ» بِحَذْفِ وَائِ الْعَطْفِ، وَهُوَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ فِي سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿قَالَ أَخْسِرُوا فِيهَا وَلَا تَكَلِّمُونَ﴾ [الآية: ١٠٨] (٤)، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

[وَقَوْلُهُ: «مَتَابٍ» يُرِيدُ: «وَمَتَابٍ»، وَهُوَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ فِي سُورَةِ الرَّعْدِ: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابٍ﴾ [الآية: ٣٠] (٥)، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ] (٦).

وَقَوْلُهُ: «يَسْقِينِ» فَهُوَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ فِي سُورَةِ الشُّعْرَاءِ: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعَمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ [الآية: ٧٩] (٧)، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

وَأَمَّا ﴿تَكْفُرُونَ﴾ فَهُوَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ الْبَقَرَةِ: ﴿وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونَ﴾ [الآية: ١٥٢] (٨)، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٦٣] يَهْدِينَ يَشْفِينِ يُكَذِّبُونَ ❄️❄️❄️ تُؤْتُونَ يُحْيِينِ وَكَذَّبُونَ

جَمِيعُ مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَيْضًا يَاءٌ إِضَافَةٌ مُتَّصِلَةٌ بِالْأَفْعَالِ، وَكُلُّهَا مَعَاطِيفٌ حُذِفَ وَائِ الْعَطْفِ مِنْهَا (١).

(١) فِي [الآيات: ١٠٨ و ١١٠ و ١٢٦ و ١٣١ و ١٤٤ و ١٥٠ و ١٦٣ و ١٧٩].

وَانظُر: الْمُقْنَع: (ص ٣٢)، وَمَخْتَصِرُ التَّبْيِينِ: (٢/١٣٠-١٣١).

(٢) انظُر: الْمُقْنَع: (ص ٣٢)، وَمَخْتَصِرُ التَّبْيِينِ: (٢/١١٠٤).

(٣) انظُر: الْمُقْنَع: (ص ٣٣)، وَمَخْتَصِرُ التَّبْيِينِ: (٢/١٣٣).

(٤) انظُر: الْمُقْنَع: (ص ٣٢)، وَمَخْتَصِرُ التَّبْيِينِ: (٤/٨٩٨)، وَالْبَيْتُ رَقْمُ (١٦٩) مِنَ الْعَقِيلَةِ فِي الْوَسِيلَةِ لِلْسَخَاوِيِّ: (ص ٣٢٨).

(٥) انظُر: الْمُقْنَع: (ص ٣١)، وَمَخْتَصِرُ التَّبْيِينِ: (٤/١٢٨)، وَالْبَيْتُ رَقْمُ (١٧١) مِنَ الْعَقِيلَةِ فِي الْوَسِيلَةِ لِلْسَخَاوِيِّ: (ص ٣٣٠).

(٦) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٧) انظُر: الْمُقْنَع: (ص ٣٢)، وَمَخْتَصِرُ التَّبْيِينِ: (٤/٩٢٨)، وَالْبَيْتُ رَقْمُ (١٧٤) مِنَ الْعَقِيلَةِ فِي الْوَسِيلَةِ لِلْسَخَاوِيِّ: (ص ٣٣٣).

(٨) انظُر: الْمُقْنَع: (ص ٣٠)، وَسَهَا عَنْهَا أَبُو دَاوُدَ فَلَمْ يَذْكُرْهَا مَعَ نِظَائِرِهَا الْمَحذُوفَةِ فِي الْبَقَرَةِ أَوْ فِي مَوْضِعِهَا؛ وَانظُر: الْبَيْتُ

رَقْمُ (١٦٧) مِنَ الْعَقِيلَةِ فِي الْوَسِيلَةِ لِلْسَخَاوِيِّ: (ص ٣٢٤).

أما «يَهْدِين» فهو لفظٌ متَّحدٌ في الشعراء: ﴿فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ [الآية: ٧٨] (٢)، ويدخُلُ فيه ﴿سَيِّدِينِ﴾ في الشعراء: ﴿قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيِّدِينِ﴾ [الآية: ٦٢] (٣)، [وفي الصَّافَاتِ: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينِ﴾ [الآية: ٩٩] (٤)] (٥)، وفي الزُّخْرَفِ: ﴿إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيِّدِينِ﴾ [الآية: ٢٧] (٦).

ولما فرَّقَ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مَوَاضِعٍ وَبَيَّنَّ ﴿يَهْدِينِ﴾ إِلَّا فِي زِيَادَةِ حَرْفٍ فِي ﴿سَيِّدِينِ﴾، وَهُوَ السِّينُ لَا غَيْرَ، فَإِذَا أُزِيلَتْ السِّينُ صَارَ ﴿يَهْدِينِ﴾ مِثْلَهُ.
وأما «يَشْفِينِ» فهو لفظٌ متَّحدٌ: ﴿وَإِذَا مَرَضْتُ فَبُشِّفْنِي﴾ [الشعراء: ٨٠]، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ (٧).

وأما «يُكْذِبُونَ» فَوَقَعَ فِي مَوْضِعَيْنِ (٨): فِي الشُّعْرَاءِ: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكْذِبُونِ﴾ [الآية: ١٢] (٩)، وَفِي الْقِصَصِ: ﴿إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكْذِبُونِ﴾ (٣٤) قَالَ سَنَشُدُّ ﴿الآيتين: ٣٤ - ٣٥﴾ (١٠).
وأما «تُؤْتُونَ» فهو لفظٌ متَّحدٌ فِي سُورَةِ يُوسُفَ: ﴿حَتَّى تَوْتُونَ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ﴾ [الآية: ٦٦] (١١)، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

(١) انظر: تبييه العطشان للرجاجي (المخطوط): [٨٨/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٢٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٣-١٤٤).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/١٣٠ و ٤/٩٢٨)، والبيت رقم (١٧٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٣).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/١٣٠).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/١٣٢).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/١٣٢).

(٧) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/١٣٠ و ٤/٩٢٨)، والبيت رقم (١٧٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٣).

(٨) انظر: البيت رقم (١٦٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٣).

(٩) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/١٣٠).

(١٠) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/١٣١ و ٤/٩٦٦).

وأما «يُحْيِين» فهو لفظٌ مُتَّحِدٌ أَيْضًا فِي سُورَةِ الشُّعْرَاءِ: ﴿وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ [الآية: ٨١] (٢)، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

وأما «كَذَّبُونَ» فَوَقَعَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ (٣): فِي سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿قَالَ رَبِّ انصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونَ﴾ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْهَا (٤)، وَفِي الشُّعْرَاءِ فِي قِصَّةِ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿قَالَ رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾ [الآية: ١١٧] (٥).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٦٤] وَفِي الْعُقُودِ اخْشَوْنِ، مَعَ تَسْتَعْجِلُونَ ❖❖❖ حَضَرَ أَوْ غَابَ، عِقَابٍ يَفْتُلُونَ

وَكُلُّ مَا فِي هَذَا الْبَيْتِ أَيْضًا يَاءَاتُ إِضَافَةٍ اتَّصَلَتْ بِالْأَفْعَالِ، إِلَّا «عِقَابٍ» فَإِنَّهُ اسْمٌ اتَّصَلَتْ بِهِ يَاءٌ إِضَافَةٌ (٦).

أَمَّا قَوْلُهُ: «وَفِي الْعُقُودِ اخْشَوْنِ» فَوَقَعَ فِيهَا فِي مَوْضِعَيْنِ (٧): فِي أَوْلَاهَا: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ﴾ [الآية: ٣]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَخْشَوْا الْتَكَاثُرَ وَالْخَشُونَ﴾ [الآية: ٤٤] (٨)، وَفِيهِ بِالسُّورَةِ احْتِرَازًا مِمَّا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾ [الآية: ١٥٠] [أ/٨٣] فَأَمَّا «تَسْتَعْجِلُونَ حَضَرَ أَوْ غَابَ» مَعْنَاهُ: سَوَاءٌ كَانَ بِالتَّاءِ أَوْ بِالْيَاءِ، فَإِنَّهُ بِالْيَاءِ لِلْغَائِبِ، وَبِالتَّاءِ لِلْمُخَاطَبِ الْحَاضِرِ (٩).

- (١) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٣/٧٢٣)، والبيت رقم (١٧٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣١).
- (٢) انظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٤/٩٢٩)، والبيت رقم (١٧٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٣).
- (٣) انظر: البيت رقم (١٧٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٥).
- (٤) [الآيتين: ٢٦ و ٣٩]؛ وانظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/١٣٠).
- (٥) انظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/١٣١).
- (٦) انظر: تنبيه العطشان للجراحي (المخطوط): [٨٨/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٢٩)، ودليل الحيران للمارغي: (ص ١٤٤).
- (٧) انظر: البيت رقم (١٦٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٨).
- (٨) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/١٢٧).
- (٩) انظر: البيت رقم (١٧٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٣).

فَفِي سُوْرَةِ الْأَنْبِيَاءِ: ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوْا﴾ [الآية: ٣٧] بِالنَّاءِ لِلْمُخَاطَبِ^(١)، وَفِي وَالذَّارِيَاتِ:
﴿فَلَا يَسْتَعْجِلُوْنَ﴾ [الآية: ٥٩] بِالْيَاءِ لِلْغَيْبَةِ^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «عِقَابٍ» فَوَقَعَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ^(٣): فِي الرَّعْدِ: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [الآية: ٣٢]^(٤)، وَفِي صَ: ﴿فَحَقَّقَ عِقَابِ﴾ [الآية: ١٤]^(٥)، وَفِي الْمُؤْمِنِ: ﴿فَأَخَذْتَهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [الآية: ٥]^(٦).

وَأَمَّا «يَقْتُلُونَ» فَوَقَعَ فِي مَوْضِعَيْنِ^(٧): فِي الشُّعْرَاءِ: ﴿وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ﴾ [الآية: ١٤]^(٨)، وَفِي الْقَصَصِ: ﴿إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ﴾ [الآية: ٣٣]^(٩).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٦٥] دُعَاءِ إِبْرَاهِيمَ، مَعَ تَبَشُّرُونَ ❖❖❖ ثُمَّ تُشْفِقُونَ دَعَانٍ تُنظِرُونَ

وَجَمِيعُ مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ يَأْتِي إِضَافَةً مُتَّصِلَةً بِالْأَفْعَالِ، إِلَّا قَوْلُهُ: «دُعَاءِ إِبْرَاهِيمَ» فَإِنَّهُ اسْمٌ اتَّصَلَتْ بِهِ يَاءٌ إِضَافَةٌ^(١٠).

وَقَوْلُهُ: «دُعَاءِ إِبْرَاهِيمَ» أَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾ [إبراهيم: ٤٠]^(١)، وَقَيَّدَهُ
بِالسُّورَةِ احْتِرَازًا مِنَ الَّذِي فِي سُوْرَةِ نُوحٍ: ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَائِي إِلَّا فِرَارًا﴾ [الآية: ٦].

(١) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (١٣٠/٢).

(٢) انظر: المنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (١٣٣/٢).

(٣) انظر: البيت رقم (١٧٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣١).

(٤) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (١٢٨/٢).

(٥) انظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٣٢/٢).

(٦) انظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٣٢/٢).

(٧) انظر: البيت رقم (١٦٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٨).

(٨) انظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٣٠/٢).

(٩) انظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٣١/٢).

(١٠) انظر: تبييه العطشان للجرجاني (المخطوط): [٨٨/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٣٠)، ودليل الحيران

للمارغني: (ص ١٤٤-١٤٥).

وأما قوله: «تُبَشِّرُونَ» فمَوْضِعٌ مُتَّحِدٌ فِي سُورَةِ الْحَجْرِ: ﴿فِيمَ تَبَشِّرُونَ﴾ [الآية: ٥٤] (٢)،
وليسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

فَأَمَّا «تُشَاقِقُونَ» فمَوْضِعٌ مُتَّحِدٌ أَيْضًا فِي سُورَةِ النَّحْلِ: ﴿كُنْتُمْ تُشَاقِقُونَ فِيهِمْ﴾
[الآية: ٢٧] (٣)، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

وَأَمَّا «دَعَانٌ» فمَوْضِعٌ مُتَّحِدٌ أَيْضًا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿إِذَا دَعَانِ﴾ [الآية: ١٨٦] (٤)، لَيْسَ فِي
الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

وَأَمَّا «تُنْظِرُونَ» فَوَقَعَ فِي ثَلَاثِ مَوَاضِعٍ (٥): فِي الْأَعْرَافِ: ﴿فَلَا تُنْظِرُونَ﴾ [الآية: ١٩٥] (٦)،
وَفِي يُونُسَ: ﴿ثُمَّ أَقْضُوا إِلَىٰ وَلَا تُنْظِرُونَ﴾ [الآية: ٧١] (٧)، [وَفِي هُودٍ: ﴿فَكِيدُوا فِي جَمِيعَاتِهِمْ لَا
تُنْظِرُونَ﴾ [هود: ٥٥] (٨)] (٩).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٦٦] أَشْرَكْتُمْونَ اعْتَزِلُونِ تَقْرَبُونِ ❀❀❀ لِيَعْبُدُونِ تَفْضَحُونِ تَرْجُمُونِ

وَجَمِيعُ مَا ذَكَرَ أَيْضًا فِي هَذَا الْبَيْتِ مِنَ الْيَاءَاتِ كُلِّهَا يَاءَاتُ إِضَافَةٍ مُتَّصِلَةٌ بِالْأَفْعَالِ (١٠).

(١) انظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٢٨/٢)، والبيت رقم (١٦٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٨).

(٢) انظر: المنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (١٢٩/٢ و ٣/٧٦٠).

(٣) انظر: المنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (١٢٩/٢).

(٤) انظر: المنع: (ص ٣٠)، ومختصر التبيين: (١٢٧/٢)، والبيت رقم (١٦٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٧).

(٥) انظر: البيت رقم (١٨١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٨).

(٦) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (١٢٧/٢ و ٣/٥٨٩).

(٧) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (١٢٧/٢).

(٨) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (١٢٨/٢).

(٩) ما بين المعقوفين سقط من النسخة الأصل.

(١٠) انظر: تنبيه العطشان للجراحي (المخطوط): [٨٨/ب-٨٩/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٣٢)، ودليل

الحيران للمارغني: (ص ١٤٥).

أَمَّا «أَشْرَكْتُمُونَ» فَهُوَ مُتَّحِدٌ فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الآية: ٢٢] (١)، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَاعْتَزِلُون» فَيُرِيدُ: «وَفَاعْتَزِلُون» بِحَذْفِ وَائِ الْعَطْفِ، وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَهُ إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ كُلِّهَا حُذِفَ مِنْهَا وَائِ الْعَطْفِ وَأَبْقِيَ الْمَعْطُوفَ، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي النَّظْمِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الشَّاهِدُ لِذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ.

فَأَمَّا «فَاعْتَزِلُون» فَهُوَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ أَيْضًا فِي سُورَةِ الدُّخَانِ: ﴿وَإِنْ لَوْ تَوَمَّنْ إِلَى فَاعْتَزِلُون﴾ [الآية: ٢١] (٢)، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

وَأَمَّا «تَقْرُبُونَ» فَهُوَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ أَيْضًا فِي سُورَةِ يُوسُفَ: ﴿فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِنْدِي وَلَا تَقْرُبُونَ﴾ [الآية: ٦٠] (٣)، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

وَأَمَّا «لِيَعْبُدُونَ» فَمُتَّحِدٌ أَيْضًا فِي سُورَةِ الذَّارِيَاتِ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ﴾ [الآية: ٥٦] (٤)، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

وَأَمَّا «تَفْضَحُونَ» فَكَذَلِكَ أَيْضًا لَفْظٌ مُتَّحِدٌ فِي سُورَةِ الْحَجْرِ: ﴿ضَيْفِي فَلَا تَفْضَحُونَ﴾ [الآية: ٦٨] (٥)، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

(١) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/١٢٨ و ٣/٧٥٠)، والبيت رقم (١٧٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٥).

(٢) انظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/١٣٢ و ٤/١١٠٩)، والبيت رقم (١٧٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٦).

(٣) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/١٢٨ و ٣/٧٢٠)، والبيت رقم (١٨١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٨).

(٤) انظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/١٣٢ و ٤/١١٤٤)، والبيت رقم (١٧٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٧).

(٥) انظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/١٢٨-١٢٩)، والبيت رقم (١٧٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٦).

وأما «تَرْجُمُونَ» فَلَفْظٌ مُتَّحِدٌ أَيْضًا فِي سُورَةِ الدُّخَانِ: ﴿وَإِنِّي عُدْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَنْ تَرْجُمُونَ﴾ [الآية: ٢٠] (١)، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٦٧] وَعَيْرُ يَاسِينَ أَعْبُدُونَ، يَحْضُرُونَ ❀❀❀ أَتَنِي اللَّهُ، أَرْجِعُونَ يُطْعِمُونَ

وَكُلُّ مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَيْضًا مِنَ الْيَاءِ فِيهِ يَاءَاتُ إِضَافَةٍ اتَّصَلَتْ بِالْأَفْعَالِ (٢).
 وَقَوْلُهُ: «وَعَيْرُ يَسَ أَعْبُدُونَ» يُرِيدُ: «وَأَعْبُدُونَ» غَيْرَ يَسَ فَإِنَّهُ فِيهَا بِالْيَاءِ (٣)، وَالَّذِي فِي
 يَسَ: ﴿وَأَنْ أَعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الآية: ٦١].

وَأَمَّا ﴿أَعْبُدُونَ﴾ بِغَيْرِ يَسَ فَوْقَ فِي ثَلَاثِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَنْبِيَاءِ مَوْضِعَانِ (٤): ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الآية: ٢٥]، و﴿وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الآية: ٩٢]، وَفِي الْعَنْكَبُوتِ: ﴿فَإِنِّي فَأَعْبُدُونَ﴾ [الآية: ٥٦] (٥).

وَأَمَّا «يَحْضُرُونَ» فَمُتَّحِدٌ فِي سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونَ﴾ [الآية: ٩٨] (٦)، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

(١) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٣٢/٢)، والبيت رقم (١٧٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (٣٣٦).

(٢) انظر: تنبيه العطشان للجراحي (المخطوط): [٨٩/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٣٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٥-١٤٦).

(٣) انظر: المقنع: (ص)، ومختصر التبيين: (١٦٧ و ١٦٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٤ و ٣٢٧).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (١٢٩-١٣٢/٢ و ٨٦٠/٤).

(٥) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٣١/٢ و ٨٦٠/٤).

(٦) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٣٠/٢ و ٨٩٦/٤)، والبيت رقم (١٧٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٦٦).

وأما «آتاني الله» فمتحد أيضاً في سورة التمل: ﴿فَمَا آتَيْنَاهُ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَيْنَاكُمْ﴾ [الآية: ٣٦] (١)، وقيدته باسم الله تعالى احترازاً من قوله: ﴿آتَيْنِي الْكِتَابَ﴾ [الآية: ٣٠] في سورة مريم عليها السلام.

وأما «أرجعون» فمتحد أيضاً في سورة المؤمنين: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿١١﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا﴾ [الآيتين: ٩٩ - ١٠٠] (٢)، ليس في القرآن غيره.

وأما «يطعمون» فكذلك متحد أيضاً في سورة والذاريات: ﴿مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا﴾ [الآية: ٥٧] (٣)، ليس في القرآن غيره.
ثم قال:

[٢٦٨] تُرْدِينِ ، إِنْ يُرْدِنِ مَعِ إِنْ تَرَنِ ❖❖❖ وَاتَّبِعُونَ زُخْرِفٍ وَمُؤْمِنِ

وجميع ما ذكر في هذا البيت من الياءات فهي ياءات إضافة متصلة بالأفعال (٤).
أما «تُردين» فموضع متحد في سورة [٨٣/ب] والصفات: ﴿تَأْتِيهِ الْبُيُوتُ بِبَنَاتٍ ذَاتِ عُقُولٍ﴾ [الآية: ٥٦] (٥)، ليس في القرآن غيره.

(١) انظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/١٣١ و ٤/٩٥٠)، والبيت رقم (١٨٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٩).

(٢) انظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/١٣٠ و ٤/٨٩٦)، والبيت رقم (١٧١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٠).

(٣) انظر: المنع: (ص ٣٢-٣٣)، ومختصر التبيين: (٢/١٣٠ و ٤/١١٤٤)، والبيت رقم (١٧٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٧).

(٤) انظر: تنبيه العطشان للجراحي (المخطوط): [٨٩/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٣٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٦).

(٥) انظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/١٣٢ و ٤/١٠٣٦)، والبيت رقم (١٧٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣١).

وأما «يُردن» فهو مُتَّحِدٌ أَيْضًا فِي سُورَةِ يَسَ: ﴿إِنْ يُرِدْنَ الرَّحْمَنُ﴾ [الآية: ٢٣] (١)، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

وَقَوْلُ النَّاطِمِ: «إِنْ يُرِدْنَ» لَمْ يَأْتِ بِقَوْلِهِ: «إِنْ» فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ عَلَى جِهَةِ الْقَيْدِ لَهَا؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ، وَإِنَّمَا النَّظْمُ قَادَهُ لِذِكْرِهِ كَذَلِكَ، فَكَأَنَّهَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ.

وأما «إِنْ تَرْنَ» فهو مُتَّحِدٌ أَيْضًا فِي سُورَةِ الْكَهْفِ: ﴿إِنْ تَرْنَ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا﴾ [الآية: ٣٩] (٢)، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

وَقَوْلُهُ: «إِنْ» لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الْقَيْدِ أَيْضًا؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ، وَإِنَّمَا النَّظْمُ قَادَهُ لِذِكْرِهِ كَذَلِكَ، فَكَأَنَّهَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ.

وأما «اتَّبِعُونَ» فَوَقَعَ فِي مَوْضِعَيْنِ كَمَا قَالَ: فِي سُورَةِ الزُّخْرَفِ: ﴿فَلَاتَمَتَّرْتْ بِهَا وَاتَّبِعُونَ﴾ [الآية: ٦١] (٣)، وَفِي سُورَةِ الْمُؤْمِنِ: ﴿يَقَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ [الآية: ٣٨] (٤).

وَقَوْلُ النَّاطِمِ: «وَاتَّبِعُونَ زُخْرَفٍ وَمُؤْمِنٍ» احْتِرَازًا مِنَ الَّذِي فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [الآية: ٣١]، وَمِنَ الَّذِي فِي سُورَةِ طه: ﴿فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾ [الآية: ٩٠].

وَكَلَامُ النَّاطِمِ بِحَوْلِهِ أَحْسَنُ مِنْ كَلَامِ الشَّاطِطِيِّ فِي «عَقِيلَتِهِ»: «وَحُصَّ فِي اتَّبِعُونَ غَيْرَهُمَا سُورًا» (٥)

(١) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٣١/٢)، والبيت رقم (١٧١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٠).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (١٢٩/٢)، والبيت رقم (١٧٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣١).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٣٢/٢).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٣٢/٢ و ١٠٧٤/٤).

(٥) البيت رقم (١٨٠) من العقيلة، وشطره الاول: «وَحُصَّ فِي آلِ عِمْرَانَ مِنْ اتَّبِعُونَ». انظر: الوسيلة للسخاوي (ص ٣٣٨).

أي: وخصَّ بالحذف غير آلِ عِمْرَانَ فِي ﴿اتَّبِعُونِ﴾، أي: فِي هَذَا اللَّفْظِ، وَأَمَّا الَّذِي فِي آلِ عِمْرَانَ فَهُوَ بِالْيَاءِ، فَيَقْتَضِي كَلَامُهُ أَنَّ فِي ﴿اتَّبِعُونِ﴾ فِي [غَيْرِ] (١) آلِ عِمْرَانَ بِحَدْفِ الْيَاءِ كَمَا قَالَ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ فِي [غَيْرِ] (٢) آلِ عِمْرَانَ مِنْ سُورَةِ الْقُرْآنِ ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ مِنْ لَفْظِ ﴿اتَّبِعُونِ﴾: اِئْتِنَانِ بَعِيرِ يَاءٍ: فِي الزُّخْرَفِ وَسُورَةِ الْمُؤْمِنِ، وَوَاحِدَةٌ بِالْيَاءِ مِثْلَ الَّذِي فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، وَفِي سُورَةِ طهَ: ﴿فَأَتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾ [الآية: ٩٠]. فَكَلَامُ الشَّاطِئِي غَيْرُ مُحَرَّرٍ، وَعَلَيْهِ فِيهِ ذَرَكٌ (٣)، وَكَلَامُ النَّاطِمِ هُنَا أَحْسَنُ.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٦٩] أَوْلَىٰ مَنِ اتَّبَعَنِ ۖ، فَأَرْسِلُونِ ❀❀❀ ثُمَّ بِهَوْدَ تَسْتَلِنِ، يُنْقِدُونَ

كُلُّ مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَيْضًا أَفْعَالٌ اتَّصَلَتْ بِهَا يَاءَاتُ إِضَافَةٍ (٤). وَقَوْلُهُ: «أَوْلَىٰ مَنِ اتَّبَعَنِ ۖ» فَلَا حَظَّ فِيهِ تَأْنِيثُ الْكَلِمَةِ، وَلَوْ قَالَ: «أَوْلَىٰ» عَلَى التَّذْكِيرِ بِمُلَاحَظَةِ اللَّفْظِ لَجَازَ. وَقَوْلُهُ: «أَوْلَىٰ» أَي: «وَأَوْلَىٰ» بِحَدْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَيُرِيدُ: أَنَّهُ بَعِيرِ يَاءٍ، وَهُوَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسَلَّمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ ۖ﴾ [الآية: ٢٠] (٥)،

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) قال الجعيري: «دخل في قوله غير آل عمران ﴿فَأَتَّبِعُونِي﴾ بظه، وهي ثابتة، وأكد الإشكال جمعه سُورًا، وهو على حد: ﴿لَهُ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١]، فلو قال: وقبل ممن اتبعن عمران واتبعوني غيرهما مع طه استثن مؤنمرا لعين وعينهما الأصل بسورتيهما».

وانظر: الجميلة للجعيري (مخطوط): [٩٩/ب-١٠٠/أ]، والوسيلة للسخاوي: (ص٣٣٨)، وشرح القفال على العقيلة (مخطوط): [٢١/أ]، والدرة الصقيلة للليب (مخطوط): [٦٩/ب-أ].

(٤) انظر: تنبيه العطشان للرحاجي (المخطوط): [٨٩/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص٨٣٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص١٤٧).

(٥) انظر: المنفع: (ص٣٠-٣١)، ومختصر التبيين: (١٢٧/٢)، والبيت رقم (١٨٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص٣٣٨).

واحتَرَزَ بِهِ مِنَ الَّذِي فِي سُورَةِ يُوسُفَ الَّذِي هُوَ بِالْيَاءِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنَا وَمَنْ أَتَّبَعَنِي﴾ [الآية: ١٠٨].

وَأَمَّا «فَارْسِلُون» فَهُوَ مُتَّحِدٌ أَيْضًا فِي سُورَةِ يُوسُفَ: ﴿أَنَا أَنْتِ كُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَارْسِلُون﴾ [الآية: ٤٥] (١)، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «ثُمَّ بِهَوْدَ تَسْتَلْنَ» أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَسْتَلْنَ مَالِيَسَ﴾ [هود: ٤٦] (٢)، وَاِحْتَرَزَ بِهِ مِنَ الَّذِي فِي سُورَةِ الْكَهْفِ الَّذِي هُوَ بِالْيَاءِ: ﴿فَلَا تَسْتَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى﴾ [الآية: ٧٠].
وَأَمَّا «يُنْقِدُونَ» فَلَفْظٌ مُتَّحِدٌ أَيْضًا فِي سُورَةِ يَسَ: ﴿وَلَا يُنْقِدُونَ﴾ (٣) [إِنِّي إِذَا] [الآيتين: ٢٣ - ٢٤] (٣)، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ:

[٢٧٠] ثُمَّ تَمْدُونِ مَعَ تَتَبِعِنِ ❀❀❀ يَهْدِينَ فِي الْكَهْفِ مَعَ تَعْلَمَنِ

وَجَمِيعُ مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَيْضًا يَأْتِي إِضَافَةً اتَّصَلَتْ بِالْأَفْعَالِ (٤).

فَأَمَّا «تَمْدُونِ» فَهُوَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ فِي سُورَةِ النَّملِ: ﴿قَالَ أَمْدُونِ بِمَالٍ﴾ [الآية: ٣٦] (٥)، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

وَأَمَّا «تَتَبِعِنِ» فَكَذَلِكَ أَيْضًا لَفْظٌ مُتَّحِدٌ فِي سُورَةِ طهَ: ﴿ضَلُّوا﴾ (٦) [أَلَا تَتَّبِعِنِ] [الآية: ٩٢ - ٩٣] (١)، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

(١) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (١٢٨/٢)، والبيت رقم (١٧٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٥).

(٢) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (١٢٧/٢ و ٦٨٦/٣)، والبيت رقم (١٧٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٩).

(٣) انظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٣١/٢ و ١٠٣٢/٤)، والبيت رقم (١٧١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٠).

(٤) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني (المخطوط): [٨٩/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٣٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٧).

(٥) انظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٣١/٢ و ٩٤٩/٤)، والبيت رقم (١٧٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٧).

وَأَمَّا «يَهْدِينِ» يُرِيدُ: «وَيَهْدِينِ فِي الْكَهْفِ» بِحَذْفِ وَائِ الْعَطْفِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ فِي نَظَائِرِ لَهُ كَثِيرَةٌ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْكَهْفِ: ﴿وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَا رَبِّي﴾ [الآية: ٢٤] (٢).

وَقَيْدُهُ بِسُورَةِ الْكَهْفِ احْتِرَازًا مِنَ الَّذِي فِي سُورَةِ الْقَصَصِ الَّذِي هُوَ بِالْيَاءِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْ يَهْدِيَنِي سِوَا السَّبِيلِ﴾ [الآية: ٢٢].

وَأَمَّا «تُعَلِّمَنِ» فَهُوَ فِي سُورَةِ الْكَهْفِ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَبِعَكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِ﴾ [الآية: ٦٦] (٣)، وَهُوَ مُتَّحِدٌ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَنَفَعْنَا بِهِ]:

[٢٧٨] وَمَعَ لَيْنِ أَخْرَتَيْنِ، وَعَعِيدِ ۞ ۞ ۞ مَثَابٍ، كِيدُونِ بَغَيْرِ هُودِ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَرْبَعَةَ أَلْفَاظٍ؛ فِعْلَانِ وَاسْمَانِ: فَالْفِعْلَانِ: ﴿أَخْرَتَيْنِ﴾ ۞ و﴿كِيدُونِ﴾ ۞، وَالْاسْمَانِ: ﴿وَعَعِيدِ﴾ ۞ و﴿مَثَابٍ﴾ ۞، وَالْيَاءُ فِيهَا يَاءُ إِضَافَةٍ (٤).

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَيْنِ أَخْرَتَيْنِ» فَوَقَعَ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ: ﴿لَيْنِ أَخْرَتَيْنِ﴾ إِلَى يَوْمٍ ۞ [الآية: ٦٢] (٥)، وَقَيْدُهُ بِقَوْلِهِ: «لَيْنِ» احْتِرَازًا مِمَّا وَقَعَ فِي سُورَةِ الْمُنَافِقُونَ الَّذِي هُوَ بِالْيَاءِ، وَهُوَ

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا أَخْرَتَيْنِ إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [الآية: ١٠]. **[أ/٨٤]**

(١) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/١٢٩ و ٤/٨٥١)، والبيت رقم (١٧٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٦).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/١٢٩ و ٣/٨٠٦)، والبيت رقم (١٧٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٢).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/١٢٩ و ٣/٨٠٦)، والبيت رقم (١٧٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣١).

(٤) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني (المخطوط): [أ/٨٩-ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٣٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٧).

(٥) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/١٢٩ و ٣/٧٩٢)، والبيت رقم (١٧٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٢).

وأما «وَعِيدِ» فَوَقَعَ فِي ثَلَاثِ مَوَاضِعَ (١): فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ: ﴿وَعِيدِ﴾ [الآية: ١٤] (٢)،
وَفِي قَ مَوْضِعَيْنِ (٣): ﴿حَقَّ وَعِيدِ﴾ [الآية: ١٤]، و﴿مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [الآية: ٤٥].
وَأَمَّا «مَتَابٍ» فَوَقَعَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فِي سُورَةِ الرَّعْدِ: ﴿إِلَيْهِ أَدْعُوا وَإِلَيْهِ مَتَابٍ﴾ [الآية:
٣٦] (٤).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «كِيدُونَ بِغَيْرِ هُودٍ»، وَالَّذِي فِي سُورَةِ هُودٍ هُوَ قَوْلُهُ: ﴿فَكِيدُونِي جَمِيعًا ثُمَّ لَا
تُنظُرُونَ﴾ [الآية: ٥٥].

وَأَمَّا ﴿كِيدُونَ﴾ بِغَيْرِ يَاءٍ فَوَقَعَ فِي مَوْضِعَيْنِ (٥): فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿ثُمَّ كِيدُونَ فَلَا
تُنظُرُونَ﴾ [الآية: ١٩٥] (٦)، وَفِي الْمُرْسَلَاتِ: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُونَ﴾ [الآية: ٣٩] (٧).
ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٧٢] بَشِّرْ عِبَادِ، لِي دِينٍ، يُؤْتِينَ * * * نُذِرْ مَعَ أَهْلِنِ وَأَكْرَمِنِ

وَجَمِيعُ مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَيْضًا هِيَ يَاءَاتُ إِضَافَةٍ (٨)، مِنْهَا مَا اتَّصَلَ بِالْأَسْمَاءِ مِثْلَ:
﴿عِبَادٍ﴾ و﴿دِينٍ﴾ و﴿نُذِرْ﴾، وَمِنْهَا مَا اتَّصَلَ بِالْأَفْعَالِ مِثْلَ: ﴿يُؤْتِينَ﴾ و﴿أَهْلِنِ﴾
و﴿أَكْرَمِنِ﴾.

(١) انظر: البيت رقم (١٦٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٧).
(٢) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/١٢٨ و ٣/٧٤٨).
(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/١٣٢ و ٤/١١٣٥).
(٤) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/١٢٨ و ٣/٧٤٢)، والبيت رقم (١٧١) من العقيلة في الوسيلة
للسخاوي: (ص ٣٣٠).

(٥) انظر: البيت رقم (١٦٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٧).
(٦) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٢/١٢٧ و ٣/٥٨٨).
(٧) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (٢/١٣٣).
(٨) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني (المخطوط): [ب/٨٩]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٣٨)، ودليل الحيران
للمارغني: (ص ١٤٧-١٤٨).

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «بَشِّرْ عِبَادٍ» فَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الزُّمَرِ: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ (١٧) الَّذِينَ﴾ [الآيتين: ١٧ - ١٨] (١)، وَقَيْدُهُ بِقَوْلِهِ: «بَشِّرْ» احْتِرَازًا مِنَ الَّذِي هُوَ بِالْيَاءِ مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبْدِي﴾ [الفجر: ٢٩]، وَغَيْرِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لِي دِينٍ» [أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينٍ﴾ [الآية: ٦] (٢)] (٣) فِي الْكَافِرُونَ، وَقَوْلُهُ: «لِي» فَيَدُّ لَهُ، احْتِرَازًا مِنْ غَيْرِهِ الَّذِي هُوَ بِالْيَاءِ مِثْلَ مَا فِي سُورَةِ يُوسُفَ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ دِينِي﴾ [الآية: ١٠٤]، وَالَّذِي فِي الزُّمَرِ: ﴿مُخْلِصًا لَهُ دِينِي﴾ [الآية: ١٤].
وَعِبَارَتُهُ هُنَا أَحْسَنُ مِنْ عِبَارَةِ الشَّاطِبِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «عَقِيلَتِهِ» حَيْثُ قَالَ:
«دِينٌ تُمِدُّونَنِي» (٤)

فَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِالسُّورَةِ وَلَا بِالْحَرْفِ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ الْمَوْضِعَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ (٥)، مِنْ ذَلِكَ احْتِرَازَ النَّازِمِ فَقَيْدَهُ بِالْحَرْفِ.

وَأَمَّا «يُؤْتِينَ» فَهُوَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ فِي سُورَةِ الْكَهْفِ: ﴿فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا﴾ [الآية: ٤٠] (٦)، فَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

(١) انظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٣٢/٢ و ١٠٥٧/٤)، والبيت رقم (١٨١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٨).

(٢) انظر: المنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (١٣٤/٢)، والبيت رقم (١٧٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٧).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) البيت رقم (١٧٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٧).

(٥) وقد ناقش الشاطبي الشارح الأول للعقيلة الإمام السخاوي رَحِمَهُ اللهُ، ولكنه اعتذر له فقال: «ولكنه اعتمد على معرفة أهل العلم بالحرفين»، ورد هذا الاعتذار الإمام الجعيري، وأصلح بيت الشاطبي بـ:

لي دينن والمتعال يطعمون ليعبدون ثم تمدونن ليه حمر ومعتمرا

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٧)، والجميلة للجعيري (مخطوط): [٩٩/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٣٩).

(٦) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (١٢٩/٢ و ٨٠٦/٣)، والبيت رقم (١٧٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٣).

وأما «نُذِرَ» فَوَقَعَ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعٍ (١)، كُلُّهَا فِي سُورَةِ اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ (٢).
وأما «أَهْنَنَ» وَأَكْرَمَنَ» فَهُمَا أَيْضًا مُتَّحِدَا اللَّفْظِ (٣)، وَقَعَا مَعًا فِي سُورَةِ الْفَجْرِ:
﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنَ﴾ [الآية: ١٥]، و﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنَ﴾ [الآية: ١٦].

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ]:

[٢٧٣] ثُمَّ نَذِيرٌ وَنَكِيرٌ تَشْهَدُونَ *** تَحْزُونَ ، قَدْ هَدَيْنَ تُفَنِّدُونَ
وَجَمِيعُ مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَيْضًا مِنَ الْيَاءَاتِ هِيَ يَاءَاتُ إِضَافَةٍ مِنْهَا مَا اتَّصَلَ
بِالْأَسْمَاءِ وَمِنْهَا مَا اتَّصَلَ بِالْأَفْعَالِ (٤).

فَالْمُتَّصِلُ بِالْأَسْمَاءِ: ﴿نَذِيرٌ﴾ وَ﴿نَكِيرٌ﴾، وَالْمُتَّصِلُ بِالْأَفْعَالِ هُوَ مَا بَقِيَ.
فَأَمَّا «نَذِيرٌ» فَهُوَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ فِي سُورَةِ الْمَلِكِ: ﴿فَسَتَعْمُونَ كَيْفَ نَذِيرٌ﴾ [الآية: ١٧] (٥)،
لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

وأما «نَكِيرٌ» فَوَقَعَ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعٍ (٦): فِي سُورَةِ الْحَجِّ: ﴿ثُمَّ أَخَذْتَهُمْ فَكَيْفَ كَانَ
نَكِيرٌ﴾ [الآية: ٤٤] (٧)، وَفِي سُورَةِ فَاطِرٍ: ﴿ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرٌ﴾

(١) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (١٣٣/٢ و ١٣٦/٤)، والبيت رقم (١٧٠) من العقيلة في الوسيلة
للسخاوي: (ص ٣٢٩).

(٢) أي: فِي سُورَةِ الْقَمَرِ، وَهِيَ فِي: [الآيات: ١٦ و ١٨ و ٢١ و ٣٠ و ٣٧ و ٣٩].
(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (١٣٣/٢ و ١٣٤-١٢٩٣/٥ و ١٢٩٤)، والبيت رقم (١٧٧) من العقيلة في
الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٦).

(٤) انظر: تنبيه العطشان للجراحي (المخطوط): [٨٩/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٣٩)، ودليل الحيران
للمارغي: (ص ١٤٨).

(٥) انظر: المقنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (١٣٢/٢ و ١٢١٦/٥)، والبيت رقم (١٧٠) من العقيلة في الوسيلة
للسخاوي: (ص ٣٢٩).

(٦) انظر: البيت رقم (١٧١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٠).

(٧) انظر: المقنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (١٣٠/٢ و ٨٧٨/٤).

[الآية: ٢٦] (١)، وفي سُورَةِ الْمَلِكِ: ﴿وَلَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [الآية: ١٨] (٢)، وفي سُورَةِ سَبَأٍ: ﴿فَكَذَّبُوا رَسُولِي فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [الآية: ٤٥] (٣).

وَأَمَّا «تَشْهَدُونَ» فَهُوَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ فِي سُورَةِ التَّمْلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي قِصَّةِ بَلْقِيسٍ: ﴿حَتَّى تَشْهَدُونَ﴾ [الآية: ٣٢] (٤)، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

وَأَمَّا «تُخْزُونَ» فَوَقَعَ فِي مَوْضِعَيْنِ (٥): بِهُودٍ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي﴾ [الآية: ٧٨] (٦)، وَفِي الْحَجْرِ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ﴾ [الآية: ٦٩] (٧).

وَأَمَّا «قَدْ هَدَيْنَ» فَهُوَ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿وَقَدْ هَدَيْنَا لَكُمْ الْبَيْتَ الْحَرَامَ الَّذِي جَعَلْنَا لِلنَّاسِ آيَاتٍ﴾ [الآية: ٨٠] (٨)، وَقِيْدُهُ بِقَوْلِهِ: «قَدْ» احْتِرَازًا بِهِ مِنْ غَيْرِهِ مِمَّا هُوَ بِالْيَاءِ، وَهُوَ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ أَيْضًا: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُكُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الآية: ١٦١].

وَأَمَّا «تُفَنِّدُونَ» فَلَفْظٌ مُتَّحِدٌ فِي سُورَةِ يُوسُفَ: ﴿إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَنْ تُفَنِّدُونِ﴾ [الآية: ٩٤] (٩)، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ.

(١) انظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٣١/٢ و ١٠١٥/٤).

(٢) انظر: المنع: (ص ٣٣)، ومختصر التبيين: (١٣٣/٢ و ١٢١٦/٥).

(٣) انظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٣١/٢ و ١٠١٥/٤).

(٤) انظر: المنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (١٣١/٢)، والبيت رقم (١٧١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٠).

(٥) انظر: البيت رقم (١٦٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٧).

(٦) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (١٢٨/٢ و ٦٩٢/٣).

(٧) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (١٢٩/٢).

(٨) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (١٢٧/٢ و ٤٩٨/٣)، والبيت رقم (١٧٠) من العقيلة في الوسيلة

للسخاوي: (ص ٣٢٩).

(٩) انظر: المنع: (ص ٣١)، ومختصر التبيين: (٧٣٠/٣)، والبيت رقم (١٧٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٣٤).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٧٤] إِيْلَفِهِمْ، ثُمَّ عَذَابٍ صَادٍ ❀❀❀ وَفِي الْمُنَادَى نَحْوًا: يَعْْبَادِ

إِنَّمَا أَلْحَقَ النَّاطِمُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿إِيْلَفِهِمْ﴾ بِهَذَا الْبَابِ وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِنْهُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ يُجْعَلُ مَعَهُ، وَلِذَلِكَ أَخْرَهُ كَمَا أَخْرَهُ الشَّاطِئِيُّ^(١) رَحْمَةً اللَّهُ عَلَيْهِمَا، وَأَيْضًا إِنَّمَا أَخْرَهُ بِالذِّكْرِ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ مِمَّا حُذِفَ مِنْهُ الْيَاءُ الْمُنْفَرِدَةُ، لِكَوْنِهِ أَشْبَهَ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ وَجْهِهِ، وَافْتَرَقَا مِنْ جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ وَجْهِ آخِرِ^(٢).

فَالْوَجْهُ الَّذِي أَشْبَهَ بِهِ مَا تَقَدَّمَ كَوْنُ الْيَاءِ فِيهِ مُفْرَدَةً، وَكَوْنُهُ كُتِبَ بِغَيْرِ يَاءٍ، فَهُوَ مِمَّا حُذِفَتِ الْيَاءُ مِنْهُ مِثْلَ مَا تَقَدَّمَ.

وَالْوَجْهُ الَّذِي افْتَرَقَا مِنْهُ كَوْنُ الْيَاءِ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ وَقَعَتْ طَرْفًا مِنَ الْكَلِمَةِ، وَالْيَاءُ مِنْ ﴿إِيْلَفِهِمْ﴾ وَقَعَتْ فِيهَا وَسَطًا، فَهَذَا هُوَ الَّذِي يُوجِبُ تَأْخِيرَ هَذَا الْمَوْضِعِ. هَكَذَا قَيَّدْنَا عَنِ النَّاطِمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَهِيَ أَيْضًا لَيْسَتْ [بِلَامٍ مِنَ الْكَلِمَةِ، وَلَا] ^(٣) بِزَائِدَةٍ، فَفَارَقَتْ الْيَاءَاتُ الْمُتَقَدِّمَةَ^(٤). [٨٤/ب]

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «عَذَابُ صَادٍ» فَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [الآية: ٨]^(٥)، وَقَيَّدَهُ بِالسُّورَةِ احْتِرَازًا مِمَّا هُوَ مِثْلُهُ مِنْ لَفْظِهِ بِالْيَاءِ، وَكَذَلِكَ فِي سُورَةِ الْقَمَرِ: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعٍ^(٦).

(١) انظر: البيت رقم (١٨٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٢).

(٢) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني (المخطوط): [٨٩/ب-٩٠/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٤١)، ودليل الحيران

للمارغني: (ص ١٤٨-١٤٩).

(٣) سقطت من "ت".

(٤) تبرّع الناظم بذكر حذف الياء من ﴿إِيْلَفِهِمْ﴾، وسكت عن حذف الياء من ﴿إِيْرَهُمْ﴾ في البقرة، حيث وقع

فيها دون غيرها - وجملة الوارد فيها خمسة عشر موضعًا - وقد ذكر الشيخان اختلاف المصاحف في حذف ياءه وإثباتها.

انظر: المقنع: (ص ٣٤ و ٩٢)، ومختصر التبيين: (٢/٢٠٥-٢٠٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٦٦٠-٦٦١ و ٨٤٤).

(٥) انظر: المقنع: (ص ٣٢)، ومختصر التبيين: (٢/١٣٢ و ٤/١٠٤٨)، والبيت رقم (١٨٢) من العقيلة في الوسيلة

للسخاوي: (ص ٣٣٩).

(٦) وهي في: [الآيات: ١٦ و ١٨ و ٢١ و ٣٠ و ٣٧ و ٣٩].

وقوله: «وفي المنادى» يريد: أن الياء أيضاً حذفت في آخر الاسم المنادى^(١)، وهو أيضاً مما حذفت منه الياء المفردة اجتزاءً بما قبلها، فهو مما تقدم قبله.

قال أبو بكر بن الأنباري: «اعلم أن كل اسم منادى أضافه المتكلم إلى نفسه فالياء منه ساقطة كقوله ﷻ: ﴿يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [الأعراف: ٥٩]، ﴿يَقَوْمِ أَذْكُرُوا﴾ [المائدة: ٢٠]، ﴿وَيَقَوْمِ اسْتَغْفِرُوا﴾ [هود: ٥٢]؛ وكذلك: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١]، ﴿رَبِّ أَحْكُم﴾ [الأنبياء: ١١٢]، و﴿رَبِّ أَنْصُرْنِي﴾ [المؤمنون: ٢٦ و٣٩] [العنكبوت: ٣٠]، و﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ﴾ [إبراهيم: ٣٧] ^(٢)، ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ﴾ [يوسف: ١٠١]، ﴿رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣]؛ وكذلك: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الآية: ١٦]، و﴿قُلْ يَعْبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ [الآية: ١٠] في سورة الزمر ^(٣).

هذا معنى قول الناظم: «وفي المنادى نحو يعباد» فأتى بمثال واحد، ومثله ما قدمناه^(٤).

ثم قال رحمه الله:

[٢٧٥] وثبتت في العنكبوت والزمر ❀❀❀ أخريهما، وحرف زحرف أئز

(١) قال الجعيري: «جملة ما حذف من المنادى مائة واثنان وعشرون موضعاً: ﴿يَرَبِّ﴾ و﴿رَبِّ﴾ سبعة وستون، و﴿يَقَوْمِ﴾ ستة وأربعون، و﴿يَبْنِي﴾ ستسعة، و﴿يَعْبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، و﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ بالزمر، و﴿يَعْبَادِ لَا حَوْقَ عَلَيْكُمْ﴾ بالزحرف في المصاحف العراقية.»

انظر: الجميلة للجعيري (مخطوط): [٩٨/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٤٦).

(٢) وردت في النسختين الأصل و"س": ﴿رَبِّ إِنِّي أَسْكَنْتُ﴾ وهذا خطأ، والصواب ﴿رَبَّنَا﴾ بالنون، وهي خارجة عن المراد، وسقطت من "ت".

(٣) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (١/٢٤٦-٢٤٧). وانظر: المقنع (٣٤).

(٤) قال ابن عاشر في فتح المنان: «لا يندرج في المنادى هنا نحو: ﴿يَبْنِي أَذْهَبُوا﴾ [يوسف: ٨٧]، ﴿يَبْنِي لَا تَدْخُلُوا مِن بَابِ وَحِدٍ﴾ [يوسف: ٦٧]، وإن كان منادى مزيد الياء للإضافة في الجملة، لأن ترجمة الناظم لما حذفت منه الياء اجتزاءً بالكسرة عنها، احترزت ذلك، وبيانه أن ياء ﴿يَبْنِي﴾، وإن كانت زائدة للإضافة، فإنها لا تدل عليها كسرة، إذ لا كسرة قبلها، وإنما قبلها ياء ساكنة مدغمة فيها، وأصله «بِنِين» جمع سلامة ل: «ابن»، فلما أضيف إلى ياء المتكلم، حذفت نون الجمع، فاجتمع ياءان: الأولى: علامة نصب الاسم لكونه منادى مضافاً؛ والثانية: ياء المتكلم، فأدغمت أولاهما في الثانية.»

قَوْلُهُ: «ثَبَّتَ» يُرِيدُ: الْيَاءُ «فِي الْعَنْكَبُوتِ وَالزُّمَرِ»، فَاسْتَنْتَى مِمَّا حُدِفَتْ مِنْهُ الْيَاءُ مِنْ آخِرِهِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُنَادَى مِمَّا مَثَّلَ بِهِ فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ (١).

[قَوْلُهُ: «نَحَوَ يَعْبَادٍ» أَرَادَ] (٢): ﴿يَعْبَادِي﴾ مَوْضِعَيْنِ: فِي سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ وَفِي سُورَةِ الزُّمَرِ، وَقَيَّدَهُمَا بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا آخِرٌ فِي كُلِّ سُورَةٍ (٣).

أَمَّا قَوْلُهُ: «فِي الْعَنْكَبُوتِ» فَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ [الآية: ٥٦] (٤)، وَهَذَا آخِرٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَا [هُوَ قَبْلُهُ] (٥)، وَقَبْلُهُ فِي قِصَّةِ شُعَيْبٍ: ﴿وَالِى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَتَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [الآية: ٣٦].

وَأَمَّا «فِي الزُّمَرِ» فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ اسْرِفُوا﴾ [الآية: ٥٣] (٦)، هَذَا آخِرٌ بِالنِّسْبَةِ لِمَا قَبْلَهُ، وَقَبْلُهُ: ﴿قُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ [الآية: ١٠].

فَلِذَلِكَ قَيَّدَهُ بِقَوْلِهِ: «أُخْرِيَاهُمَا» أَي: أُخْرَى السُّورَتَيْنِ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ: آخِرَ اللَّفْظَيْنِ، وَيَكُونُ أَثَرُهُ عَلَى أُخْرَى الْكَلِمَتَيْنِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ. وَقَوْلُهُ: «وَحَرْفُ زُخْرَفٍ أَثَرٌ» أَي: وَكَلِمَةُ زُخْرَفٍ «أَثَرٌ» يَعْنِي: بِالْيَاءِ، لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: وَثَبَّتَ الْيَاءُ فِي سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ وَفِي سُورَةِ الزُّمَرِ، وَجَاءَ الْخِلَافُ فِي الْحَرْفِ الَّذِي فِي سُورَةِ الزُّخْرَفِ، فَجَاءَ بِالْيَاءِ وَجَاءَ بِغَيْرِ يَاءٍ، فَإِنَّهُ أَثَرُ الْيَاءِ فِيهِ عَلَى حَذْفِهَا فَقَالَ: «وَحَرْفُ زُخْرَفٍ أَثَرٌ» أَي: رُوِيَ بِالْيَاءِ. وَسَكَتَ عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرَ إِثَارًا لِلْوَجْهِ الَّذِي هُوَ بِالْيَاءِ، وَذَلِكَ عَمَلًا عَلَى مَصَاحِفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

(١) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني (المخطوط): [٩٠/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٤٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٤٩-١٥٠).

(٢) سقطت من "ت".

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٤)، ومختصر التبيين: (٢/١٤٠-١٤١)، والبيت رقم (١٨٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤١).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٣٤)، ومختصر التبيين: (٤/٩٨٢-٩٨٣).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) انظر: المقنع: (ص ٣٤)، ومختصر التبيين: (٤/٩٨٢).

قال أبو بكر ابن الأنباري: « اختلفت المصاحف في حرف في سورة الزخرف: ﴿يَعْبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾ [الآية: ٦٨]، فهو في مصاحف أهل المدينة^(١) بالياء، [وفي مصاحفنا بغير ياء - يعني مصاحف أهل العراق - .
قال: وكان^(٢) أبو عمرو^(٣) يثبت الياء فيها، [ويحتج بأنه رآها في مصاحف أهل المدينة^(٤)] وأهل الحجاز بياء، وكان اليزيدي^(٥) يخالف أبا عمرو في هذا فيحذف الياء^(٦)، ويحتج بأن النداء مبتأه على الحذف^(٧) .

[هاهنا]^(٨) انتهى الكلام فيما حذف منه الياء المفردة.

قال أبو بكر بن الأنباري: « فهذه الحرف كلها الياء ساقطة منها في المصحف، والوقف عليها بغير ياء، وما سوى ذلك فهو بالياء^(٩) »^(١٠) .
والحجة في ذلك: " أن رؤوس الآي بمنزلة رؤوس الأبيات، [وذلك أن رأس الآية فصل بينها وبين ما بعدها، كما أن آخر البيت فصل، فحذفت من رؤوس الآي كما حذفت من [أواخر]^(١١) الأبيات]^(١٢) .

(١) سقطت من الأصل.

(٢) أضفتها من إيضاح الوقف والابتداء ليستقيم الكلام.

(٣) يقصد أبا عمرو البصري صاحب القراءة.

(٤) سقطت من «س».

(٥) هو: يحيى بن مبارك بن المغيرة اليزيدي البصري أبو محمد، عُرف باليزيدي لصحبته يزيد بن منصور الحميري، وهو نحوي مقرئ، أخذ عن أبي عمرو البصري وحمزة، وروى عنه إبنه والدوري والسوسي وغيرهم، توفي سنة اثنتين ومائتين.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (١٥١/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٣٢٧/٢).

(٦) سقطت من "ت".

(٧) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (٢٤٧/١).

(٨) في الأصل تقديم: «بأن النداء هاهنا مبتأه»، وما أثبتته من «س»، وهي كذلك في إيضاح الوقف والابتداء.

(٩) في «س»: زيادة عبارة: «ساقطة في الوصل والوقف»، ولا يصح المعنى بزيادتها .

(١٠) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (٢٥٦/١).

(١١) في الأصل: «رؤوس».

(١٢) سقطت من "ت".

قَالَ [الْأَعَشَى] (١):

وَمِنْ كَاشِحٍ ظَاهِرٍ غَمْرُهُ إِذَا مَا انْتَسَبَتْ لَهُ أَنْكَرَنَ (٢)
أَرَادَ: «أَنْكَرَنِي»، فَحَذَفَ الْيَاءَ، وَانْتَفَى بِالْكَسْرَةِ قَبْلَهَا.

وَقَالَ لَبِيدٌ (٣):

فَأَنْتَضَلْنَا وَابْنُ سَلْمَى قَاعِدٌ كَعْتِيقِ الطَّيْرِ يَعْضِي وَيُجَلُّ (٤)
أَرَادَ: «وَيَجْلِي».

وَقَالَ الْآخَرُ (٥):

إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدٍ فُجُورًا فَإِنِّي لَسْتُ مِنْ وَلَسْتُ مِنْ (٦)
أَرَادَ: «وَلَسْتُ مِنِّي» (٧).

" وَقَالَ الْآخَرُ (٨):

كَفَّاهُ كَفٌّ مَا تَلِيْقُ دِرْهَمًا جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَ
أَرَادَ: «تُعْطِي»، فَحَذَفَ الْيَاءَ إِيجَازًا وَاخْتِصَارًا، وَانْتَفَاءً بِالْكَسْرَةِ [عَنْهَا].

(١) في الأصل: «الشاعر»، وما أثبتته من «س»، وقد تقدمت ترجمة الأعشى.

(٢) ديوان الأعشى الكبير: (ص ١٩).

(٣) هو: لبيد بن ربيعة بن مالك العامري أبو عقيل، أحد الشعراء المعمرين الفرسان الأشراف في الجاهلية، أدرك الإسلام فأسلم، ووفد على النبي ﷺ، وترك الشعر فلم يقل في الإسلام إلا بيتاً واحداً، وهو أحد أصحاب المعلقات، توفي سنة إحدى وأربعين.

الشعر والشعراء لابن قتيبة: (١/٢٧٤)، والطبقات الكبرى لابن سعد: (٦/٢٠)، والإستيعاب لابن عبد البر: (٣/١٣٣٥).

(٤) ديوان لبيد بن ربيعة العامري: (ص ١٤٧).

(٥) هو: النابغة الذبياني وتقدمت ترجمته.

(٦) ديوان النابغة الذبياني: (ص ١٢٧).

(٧) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (١/٢٥٩-٢٦٠).

(٨) ينسب لأبي إسحاق الشيرازي كما في التذكرة الحمدونية لابن حمدون البغدادي (٧/٢٧٢)، وبلا نسبة في أكثر كتب الأدب والعربية.

انظر: معاني القرآن للفراء: (٢/٢٧)، والخصائص لابن جني: (٣/٩٠ و ٣/١٣٣)، وسر صناعة الإعراب لابن جني:

(٢/٥١٩ و ٢/٧٧٢)، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ابن الأنباري: (ص ٣٢٩)، وإعراب القرآن للنحاس:

(٢/١٨٣)، وصبح الأعشى للقلقشندي: (٢/٤٥٨)، ولسان العرب لابن منظور «مادة ليق»: (١٠/٣٣٤).

وقال الآخر (١):

وَلَا أَدْرِي مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رِدَاءَهُ خَلَا أَنَّهُ قَدْ سُئِلَ عَنْ مَا جِدَّ مَحْضٍ
يُرِيدُ: وَلَا أَدْرِي، فَحَذَفَ الْيَاءَ إِيجَازًا وَاخْتِصَارًا، وَكَتَفَاءً بِالْكَسْرِ [٢/٨٥] الَّتِي قَبْلَهَا عَنْهَا (٣).

ومثل هذا كثير في أشعار العرب، دعاهم إليها طلب الاختصار، ورغبة الإيجاز، إذا كانت الكسرة قبل الياء المحذوفة دالة عليها ومؤدبة عن معناها.

قال أبو بكر بن الأثيري: « في المواضع التي حذفت منه [٨٥/أ] الياء في الاسم المنادى، والحجة فيها أنهم اكتفوا بالكسرة عن الياء فحذفوها، وأكثر استعمالهم لهذا الجنس فقوي الحذف، وأنشد [الفرأء] (٤):

يَا عَيْنِ جُودِي بِدَمْعٍ مِنْكَ مَجْهُودًا وَأَبْنِكَ ابْنَ أُمِّي إِذَا مَا مَاتَ مَسْعُودًا (٥)

ويروى: «وإنك ابن أم إذا»، وأراد: «يا عيني»، فآكتفى بالكسرة عن الياء.

وقال حسان بن ثابت:

يَا عَيْنِ ابْنِي سَيِّدِ النَّاسِ وَاسْفَحِي بِدَمْعٍ فَإِنَّ أَنْزَفْتِهِ فَاسْكُبِي الدِّمَاءَ (٦)

أراد: «يا عيني»، فآكتفى بالكسرة عن الياء.

وقال الآخر (٧):

يَا نَفْسِ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ مَضْضٍ إِذَا لَمْ أَجِدْ لِفُضُولِ النَّاسِ أَقْرَانَا

(١) هو أبو خراش؛ واسمه خويلد بن مرة الهذلي، رثى به أخوه عروة، وقد سلم له ابنه خراش.

انظر ترجمته في: الشعر والشعراء لابن قتيبة: (٢/٦٦٣)، والأماشي في لغة العرب لأبي علي القالي: (١/٢٧٤)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (٢١/٢١١).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) إيضاح الوقف والإبتداء لابن الأثيري: (١/٢٦٤).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) لا يعرف قائله.

(٦) ديوان حسان بن ثابت: (١/١٩٩).

(٧) البيت ينسب لحري بن ضمرة النهشلي. ويروى: «القول» بدل: «الناس».

انظر: مجاز القرآن لأبي عبيد: (٢/٢١٤)، ولسان العرب لابن منظور «مضض»: (٧/٢٣١).

أراد: «يا نفسي»، فَاكْتَفَى بِالْكَسْرَةِ عَنِ الْيَاءِ»^(١).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(١) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (١/٢٤٧-٢٤٩).

الفصل الثاني

مَنْزِلَةُ الْبَيْتِ

جامعة الأمير

العلوم الإسلامية

ثُمَّ قَالَ ﷺ :

[٢٧٦] فَضْلٌ وَقُلْ إِحْدَى الْحَوَارِيِّنَ ❀❀❀ مَحذُوفَةٌ وَإِحْدَى الْأُمِّيِّينَ

قَدْ قَدَّمْنَا فِي أَوَّلِ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ أَنَّهَا تَشْتَمِلُ عَلَى فَصْلَيْنِ: أَحَدُ الْفَصْلَيْنِ يَشْتَمِلُ عَلَى الْيَاءِ الْمَفْرَدَةِ، وَهُوَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَوَّلِ الْبَابِ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ؛ وَالْفَصْلُ الثَّانِي يَشْتَمِلُ عَلَى حَذْفِ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ، وَهُوَ الَّذِي أَحَدَ فِي ذِكْرِهِ هُنَا.

فَقَالَ: «وَقُلْ إِحْدَى الْحَوَارِيِّنَ» هَذِهِ الْكَلِمَةُ الَّتِي هِيَ «قُلْ» مِنْ قَوْلِ النَّاطِمِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي مَوَاضِعَ أَنَّهَا لَا مَعْنَى لَهَا إِلَّا تَهْيِئَةَ النَّظْمِ، وَقَوْلُهُ: «إِحْدَى» مُبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ مَحذُوفَةٌ. [وَقَوْلُهُ: «إِحْدَى الْحَوَارِيِّنَ» يُرِيدُ: إِحْدَى الْيَاءَيْنِ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ (١)، فَأَنْتَ «إِحْدَى» وَلَوْ ذَكَرَ لِحَازَ، لِأَنَّ الْحُرُوفَ تُذَكَّرُ وَتُؤنَّثُ] (٢).

وَقَوْلُهُ: «وَإِحْدَى الْأُمِّيِّينَ» يُرِيدُ أَيْضًا: إِحْدَى الْيَاءَيْنِ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَحذُوفَةٌ (٣)، يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْأُولَى، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَّةُ.

ثُمَّ قَالَ ﷺ [وَنَفَعْنَا بِهِ]:

[٢٧٧] ثُمَّ التَّيِّبِينَ وَرَبَانِيْنَ ❀❀❀ وَأَثْبَتُوا الْيَاءَيْنِ فِي عَلِيِّينَ

فَذَكَرَ النَّاطِمُ ﷺ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ أَمْثَلَةً مِمَّا حُذِفَتْ مِنْهُ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ إِذَا كَانَتْ الثَّانِيَّةَ عِلْمًا لِلْجَمْعِ، وَذَكَرَ أَنَّ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ مِنْهُمَا مُتَّفَقٌ عَلَى حَذْفِهَا، وَذَكَرَ مَوْضِعًا خَامِسًا بِالِاتِّفَاقِ عَلَى اثْبَاتِ الْيَاءَيْنِ فِيهِ وَهِيَ كَلِمَةُ ﴿عَلِيِّينَ﴾ [الآية: ١٣] فِي سُورَةِ الْمُطَفِّفِينَ (٤).

(١) وورد لفظة ﴿الْحَوَارِيِّنَ﴾ في موضعين: [المائدة: ١١١]، و[الصف: ١٤].

وانظر: المقنع: (ص ٤٩)، ومختصر التبيين: (٢/١٥٠ و ٣/٤٦٥-٤٦٦).

(٢) سقطت من "ت".

(٣) ووردت لفظة ﴿الْأُمِّيِّينَ﴾ في ثلاث مواضع: [آل عمران: ٢٠ و ٧٥]، و[الجمعة: ٢].

انظر: المقنع: (ص ٤٩)، ومختصر التبيين: (٢/١٥٠ و ٢/٣٣٥)، والبيت رقم (١٨٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي:

(ص ٣٤٢).

(٤) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني (المخطوط): [٩٠/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٥١)، ودليل الحيران

للمارغني: (ص ١٥١).

قال أبو عمرو في «المقنع» في باب ذكر ما حذفت منه إحدى الياءين اختصاراً وما أثبتت فيه على الأصل: «اعلم أن المصاحف قد اتفقت على حذف إحدى الياءين إذا كانت الثانية علامة للجمع، وذلك في نحو: ﴿التَّيِّبِينَ﴾، و﴿الْأُمِّيِّينَ﴾، و﴿رَبَّنَا﴾، و﴿الْحَوَارِيِّينَ﴾، وما كان مثله، إلا موضعاً واحداً فإن مصاحف أهل الأمصار اجتمعت على رسم الياءين فيه على الأصل، وهو قوله تعالى في المطففين: ﴿لَفِي عَلِيَيْنَ﴾ [الآية: ١٨] لا غير» (١).

وقال بعض الناس: «وسكت الناظم عن ذكر ما حذفت منه إحدى الياءين فيما كانت فيه صورة الهمزة فلم يذكر منها مثلاً، فكان حقه أن يذكرها كما ذكرها أبو عمرو وأبو داود» (٢).

قال أبو عمرو [في الباب] (٣) المذكور بعد ما ذكرته عنه: «وكذلك حذفت الياء التي هي صورة للهمزة في نحو قوله: ﴿مُتَكِينٍ﴾ و﴿مُسْتَهْزِئِينَ﴾» (٤).
هأهنا ذكره أبو عمرو، وكذلك الشاطبي في «العقيلة» في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَاخْذِفُوا إِحْدَاهُمَا كَوْرٍ عِيَا خَاطِئِينَ وَالْأُمِّيِّينَ مُقْتَفِرًا (٥)

فذكرهما مع ﴿الْأُمِّيِّينَ﴾، فسلك فيها مسلك الداني، فذكرها حيث ذكرها، والناظم ذكرها في آخر باب حكم الهمز في المرسوم فيما يؤدي لاجتماع الصورتين، ومثل بـ: ﴿خَبِيبِينَ﴾، وكان الأليق به - والله أعلم - هذا الموضع (٦).

ثم قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

(١) المقنع: (ص ٤٩).

(٢) انظر: مختصر التبيين (١٥٠/٢-١٥٣).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) المقنع: (ص ٤٩).

(٥) البيت رقم (١٨٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٢).

(٦) رد على قوله هذا ابن عاشر في فتح المنان (ص ٨٥٣)؛ فقال: «بل إنما يترجح ذكره هناك، لأن حذف صورة الهمزة

من أحكام الهمز، والهمز لا مدخل له في هذا الباب».

[٢٧٨] وَرَجَّحَ الدَّانِي حَذْفَ الْأُولَى *** وَابْنُ نَجَّاحٍ قَالَ: الْأُخْرَى أَوْلَى

لَمَّا ذَكَرَ تَحْلُثَهُ إِنَّ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ مَحذُوفَةٌ مِنَ الْمُثَلِّ الْأَرْبَعَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَهِيَ: ﴿الْأُمِّيَّتَيْنِ﴾
و﴿النَّبِيَّتَيْنِ﴾ و﴿الْحَوَارِيَّتَيْنِ﴾ و﴿رَبِّيَّتَيْنِ﴾ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ إِحْدَاهُمَا [عَلَى اِحْتِمَالٍ أَنْ تَكُونَ
الْأُولَى مَحذُوفَةً، أَوِ الثَّانِيَةَ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحِ أَحَدِ الْاِحْتِمَالَيْنِ عَلَى] (١) الْآخَرَ، فَذَكَرَ فِي هَذَا
الْبَيْتِ أَنَّ الرَّاجِحُ عِنْدَ الدَّانِيِّ حَذْفُ الْأُولَى وَإِثْبَاتُ الثَّانِيَةَ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَرَجَّحَ الدَّانِيُّ حَذْفَ
الْأُولَى» (٢).

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: « وَهُوَ الْقِيَاسُ [مِنْ حَيْثُ] (٣) أَنَّ الْأُولَى زَائِدَةٌ لِلْمَدِّ فِي بِنَاءِ «فَعِيلٍ»،
وَالزَّائِدُ أَوْلَى بِالْحَذْفِ، وَلِأَنَّ الثَّانِيَةَ لَمَّا جَاءَتْ مُؤَدَّةً عَنْ مَعْنَى الْجَمْعِ لَزِمَ إِثْبَاتُهَا لِتَأْدَى بِذَلِكَ
الْمَعْنَى الَّذِي جَاءَتْ لَهُ، [٨٥/ب] وَأَيْضًا فَإِنَّهَا مُلَازِمَةٌ لِلتُّونِ، لَا تُفَارِقُهَا وَلَا تَنْفَصِلُ عَنْهَا، مِنْ
حَيْثُ كَانَتَا مَعًا عِلْمًا لِلْجَمْعِ فَوَجِبَ لِذَلِكَ إِثْبَاتُهَا ضَرُورَةً، فَإِذَا نُقِطَتْ ﴿النَّبِيَّتَيْنِ﴾ عَلَى هَذَا
الْوَجْهِ، الَّذِي الْيَاءُ الثَّانِيَةُ فِيهِ ثَابِتَةٌ، [عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ هَمَزَ عَلَى الْأَصْلِ] (٤)، جُعِلَتْ الْهَمْزَةُ نُقْطَةً
بِالصَّفْرَاءِ، وَحَرَكَتُهَا مِنْ تَحْتِهَا نُقْطَةً بِالْحَمْرَاءِ قَبْلَ الْيَاءِ السُّودَاءِ، وَرُسِمَ] (٥) قَبْلَ الْهَمْزَةِ وَبَعْدَ
الْيَاءِ يَاءٌ بِالْحُمْرَةِ، وَهِيَ يَاءٌ «فَعِيلٍ»، وَإِنْ شَاءَ النَّاقِطُ لَمْ يَرَسُمْهَا وَجَعَلَ مَطَّةً فِي مَوْضِعِهَا (٦).
وَاخْتَارَ أَبُو دَاوُدَ أَنْ تَكُونَ الْمَحذُوفَةُ هِيَ الثَّانِيَةُ وَالثَّابِتَةُ الْأُولَى (٧).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: تنبيه العطشان للرجحاني (المخطوط): [٩٠/ب-٩١/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٥٣)، ودليل الحيران
للمارغني: (ص ١٥١-١٥٢).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) ونافع وحده يقرأها بالهمز على الأصل، من النبا وهو الخبر، وقرأ الباقون بياء مشددة على الإبدال والإدغام.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٥٧)، والتيسير للداني: (ص ٧٣)، والنشر لابن الجزري: (١/٤٠٦ و ٢/٢١٥).

(٥) سقطت من "ت".

(٦) المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٥-١٦٦).

وانظر: المقنع: (ص ٤٩)، وكتاب النقط والشكل للداني المطبوع مع المقنع: (ص ١٣٨)، وأصول الضبط لأبي داود:

(ص ١٩١-١٩٢)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٢-٣٤٣).

(٧) قال أبو داود في مختصر التبيين (١٥٢/٢-١٥٣): « وأنا أحالف أبا عمرو في هذا، وأقول أن المذهب الثاني أوجه
عندي، من أجل أن البناء يختل بالأولى، وأن الثانية هي التي أدخلت عليها، فوجب حذفها لذلك، لأن الياء الأولى على
أصلها قياسا على نقط المزدوج، لا الأولى، لأنه الذي أدخل الشبه على الأولى، فوجب أن يحذف فهو الأولى به، وأيضا

وهو قول الناظم: «وابن نجاح قال الأخرى أولى» أي: الأخيرة أولى بالحذف، من حيث أن البناء يختل بحذف الأولى، وكذلك أن ما جيء بها من أجله، وأيضا فإن الثقل والكرهية للجمع بين صورتين متفتحتين إنما وجب بالثانية لا بالأولى، فوجب لذلك إثبات الأولى ضرورة دون الثانية.

فإذا نُقِطَ ﴿الْبَيْتَنَ﴾ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ: جُعِلَتِ الْهَمْزَةُ نُقْطَةً بِالصَّفْرَاءِ، وَحَرَكْتُهَا مِنْ تَحْتِهَا نُقْطَةً بِالْحَمْرَاءِ بَعْدَ الْيَاءِ السَّوْدَاءِ تُلْحَقُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ، وَقَبْلَ التَّنُونِ يَاءٌ بِالْحَمْرَاءِ (١)، وَهِيَ يَاءُ الْجَمْعِ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِحْقَاقِ هَذِهِ الْيَاءِ فِي هَذَا الْوَجْهِ، لِيَتَأَدَّى بِإِلْحَاقِهَا الْمَعْنَى الَّتِي جَاءَتْ هِيَ وَالتَّنُونُ لِأَجْلِهِ.

وكذا يلحق في هذه الكلمة على الوجهين في قراءة من لم يهَمْزها (٢)، وكذلك تلحق في تقائل ذلك من الجمع مما حذف فيه إحدى الياءين، كراهة الجمع بينهما في الرسم على الوجهين جميعاً (٣).

يُرِيدُ بِالْوَجْهِينِ: سَوَاءً كَانَتْ الْمَحذُوفَةُ الْأُولَى أَوْ الثَّانِيَةَ نَحْوُ: ﴿رَبِّينِ﴾ و﴿الْحَوَارِيِّينَ﴾ و﴿الْأُمِّيِّينَ﴾ (٤).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٧٩] وَنَحْوُ: يَسْتَحْيِي الْأَخِيرَ فَاحْذَفِ ❀❀ مُرَجَّحًا إِذْ سَكَنْتَ فِي الظَّرْفِ

فإن كسرتها باقية، ودالة على الياء الثانية، تنوب عنها، وتدل عليها، فكأنها لم تحذف، وأيضا فإن الأصل فيها ياءات ثلاث، فلما حذف الأولى الساكنة لاندغامها في المتحركة، لسكونها وتحريك الثانية، وجب أن تكون المتحركة هي المرسومة، لا الساكنة الثانية، إذ لا شيء يدل عليها، كما تدل كسرة الأولى عليها ...».

(١) في "ت" في هذا الموضع: "واختار أبو داود أن تكون المحذوفة هي الثانية، والثابتة هي الأولى وهو قول الناظم وابن نجاح قال الأخرى أولى".

(٢) وهم باقي القراء عدا نافع كما سبق ذكره.

(٣) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٦)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ١٩٣-١٩٤)

(٤) وعلى ما رجَّحه أبو داود جرى العمل.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٥٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٥٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٦).

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّهُ مَتَى اجْتَمَعَ يَاءَانِ فِي كَلِمَةِ الْأُولَى مُتَحَرِّكَةً وَالثَّانِيَةَ سَاكِنَةً مِثْلَ مَا مِثْلَ بِهِ فِي قَوْلِهِ: «وَنَحْوَ يَسْتَحْيِي» يُرِيدُ: وَمِثْلَ ﴿يَسْتَحْيِي﴾، لِأَنَّ النَّحْوَ هُنَا بِمَعْنَى: الْمِثْلُ وَالتَّظْيِيرُ (١).

ثُمَّ قَالَ: ﴿يَسْتَحْيِي﴾ وَمِثْلُهُ مِمَّا تَقَعُ الْيَاءُ فِيهِ طَرَفًا، وَلَمْ يَتَّصِلْ بِهَا ضَمِيرٌ، مِثْلُ: ﴿يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، و﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، و﴿أَنْتَ وَلِيٌّ﴾ [يوسف: ١٠١] وَشَبَّهَهُ؛ سَوَاءً كَانَتْ الْيَاءُ أَصْلِيَّةً، أَوْ زَائِدَةً لِلإِضَافَةِ، فَإِنَّ الْكَلِمَةَ مَرْسُومَةٌ بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ (٢). وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْأُولَى، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةَ، إِلَّا أَنَّ الرَّاجِحَ إِثْبَاتُ الْأُولَى وَحَدْفُ الثَّانِيَةَ (٣)، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَنَحْوَ يَسْتَحْيِي الْأَخِيرِ» أَي: الْحَرْفُ الْأَخِيرُ، فَذَكَرَ، وَيُرِيدُ: الْيَاءَ، أَي: الْيَاءَ الْأَخِيرُ، وَالْحُرُوفُ تُذَكَّرُ وَتُؤنَّثُ، وَ«الْأَخِيرُ» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ بِقَوْلِهِ: [فَأَحْذَفِ، أَي] (٤): فَأَحْذَفِ الْأَخِيرَ .

«مُرْجَحًا» أَي: رَاجِحٌ عَلَى غَيْرِهِ، وَهُوَ الْإِثْبَاتُ، أَي: أَنَّ حَذْفَ الثَّابِتَةِ مُرْجَحَةٌ مَعَ جَوَازِ إِثْبَاتِهَا، وَحَذْفُ الْأُولَى لَكُنْهُ مُرْجُوحٌ. ثُمَّ عَلَّلَ النَّاطِمُ ذَلِكَ بِعِلَّتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: كَوْنُ الثَّانِيَةَ سَاكِنَةً، وَالسَّاكِنَةُ أُولَى بِالْحَدْفِ مِنَ الْمُتَحَرِّكَةِ. وَالثَّانِيَةَ: كَوْنُهَا طَرَفًا، وَالْأَطْرَافُ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «إِذْ سَكَنْتَ فِي الطَّرْفِ»؛ فـ«إِذْ» حَرْفٌ عَلَّةٌ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ يَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩].

(١) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني (المخطوط): [٩١/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٥٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٥٢).

(٢) هذا النص بتمامه للإمام أبي داود، وذكر مثله الإمام الداني وأضاف: «فإني وجدت ذلك في مصاحف أهل المدينة والعراق مرسوما بياء واحدة»؛ ووافقهما أيضًا الإمام الشاطبي في العقيلة.

انظر: المقنع: (ص ٥٠)، ومختصر التبيين: (١٠٨/٢-١٠٩)، والبيت رقم (١٨٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٤).

(٣) وهو الذي نص عليه الشيخان:

قال الإمام الداني بعد ذكره للكلام السابق: «وهي - أي: المرسومة - عندي المتحركة».

وقال أبو داود في الذيل كما نقل ابن عاشر: «الأوجه عندي أن تكون الساكنة هي المحذوفة، لدلالة الأولى عليها».

انظر: المقنع: (ص ٥٠)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٥٧).

(٤) سقطت من الأصل.

ثُمَّ قَالَ رَحَلْتَهُ:

[٢٨٠] وَرَجَّحْنَهُ قَبْلَ مَا قَدْ حُرِّكَتْ ❀❀❀ لَغَيْرٍ يَلْحَقُهَا لَوْ أُدْغِمَتْ

[٢٨١] لَدَى وَلِيِّ وَحَيٍّ، يُحْيِي ❀❀❀ لَدَى الْقِيَامَةِ، وَفِي لِنْحَيِّ

ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ عَكْسُ مَا ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُمَا، وَأَنَّ الرَّاجِحَ هُنَا غَيْرَ الرَّاجِحِ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ^(١).

فَقَالَ: «وَرَجَّحْنَهُ» يَعْنِي الْحَذْفُ الْمَضْمَنُ فِي قَوْلِهِ: «الْأَخِيرُ فَاحْذِفْ» أَي: وَرَجَّحَ الْحَذْفَ عَلَى غَيْرِهِ قَبْلَ التِّي «قَدْ حُرِّكَتْ» لِأَنَّ «مَا» مَوْصُولَةٌ، فَإِذَا آتَتْ فِي مَعْنَى «التِّي» مِثْلَ مَا قَالَ هُنَا، لِأَنَّهَا وَقَعَتْ عَلَى الْيَاءِ مَعَ حَوَازٍ تَذَكِيرِهَا.

[فَكَأَنَّهُ] (٢) يَقُولُ: الرَّاجِحُ فِيمَا اجْتَمَعَتَا يَاءَانِ الْأُولَى مَكْسُورَةٌ وَالثَّانِيَةُ مَفْتُوحَةٌ مُحَرَّكَةٌ بِالْفَتْحِ مِثْلَ مَا مِثْلَ بِهِ فِي الْأَرْبَعَةِ أَمْثَلَةَ حَذْفِ الْأُولَى وَأُثِّبَتِ الثَّانِيَةُ، وَعَلَّتْهُ أَنَّ الْيَاءَ الْأُولَى عَارِضَةٌ لِأَنَّ تُدْغِمُ فِي الثَّانِيَةِ، [وَقَدْ قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ (٣) فِي الْأَنْفَالِ: ﴿مَنْ حَيَّ عَلَى بَيْنَةٍ﴾ بِإِدْغَامِ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ] (٤).

وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِ النَّازِمِ: «لَغَيْرٍ يَلْحَقُهَا لَوْ أُدْغِمَتْ»، «الغَيْرِ» بِالْفَتْحِ: اسْمٌ لِلتَّغْيِيرِ، أَي: أَنَّهَا تَتَغَيَّرُ بِالْحَذْفِ إِذَا أُدْغِمَتْ. [١/٨٦]

و«الغَيْرِ» بِكَسْرِ الْعَيْنِ: اسْمٌ لِلجَمْعِ، فَ«الغَيْرِ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالْيَاءِ مُفْرَدَةٌ وَهُوَ التَّغْيِيرُ، وَبِكَسْرِ الْعَيْنِ جَمْعٌ وَمُفْرَدُ الْأُولَى، «غَيْرَةٌ» بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الْيَاءِ مِثْلُ: «دِيمَةٌ وَدِيمٌ»، وَ«شِيمَةٌ وَشِيمٌ»، وَ«حِيلَةٌ وَحَيْلٌ»، وَ«جَيْفَةٌ وَجَيْفٌ»، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

(١) انظر: تنبيه العطشان للجراحي (المخطوط): [٩١/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٥٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٥٣).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في رواية قبل، وقرأها مثله: أبو عمرو، وابن عامر، وحفص عن عاصم، وحمزة، والكسائي، وقرأها الباقون وهم: نافع واليزي عن ابن كثير، وشعبة عن عاصم، وأبو جعفر ويعقوب وخلف العاشر ﴿جَيْسِي﴾ بِكَسْرِ الْيَاءِ الْأُولَى وَفَكَ الإِدْغَامِ، وَفَتْحِ الثَّانِيَةِ.

انظر: السعة لابن مجاهد: (ص ٣٠٧)، والتيسير للداني: (ص ١١٦)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٧٦).

(٤) سقطت من الأصل.

وقوله: «لَدَى وَلِيِّيَ وَحَيٍّ»، «لَدَى» بِمَعْنَى «فِي»، أَي: هَذِهِ الْكَلِمَةُ وَمَا ذَكَرَ بَعْدَهَا (١)، فَكُتِبَ: ﴿إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ﴾ [الآية: ١٩٦] فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ مُعْرَفَةً، كَرَاهَةً اجْتِمَاعَ يَاءَيْنِ.

وَأَصْلُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ: الْأُولَى السَّاكِنَةُ، وَالثَّانِيَةُ الْمُتَحَرِّكَةُ، وَالثَّلَاثَةُ الْمَفْتُوحَةُ، فَحَذَفُوا الْأَوَّلِينَ وَتَرَكُوا الثَّلَاثَةَ الْمَفْتُوحَةَ.

وقوله: «وَحَيٍّ» وَأَتَى بِهِ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ (٢)، وَأَرَادَ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ﴾ [الآية: ٤٢] (٣)، وَهِيَ قِرَاءَةٌ نَافِعٍ، وَالْبِزِّيُّ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَالْبَاقُونَ يَقْرَأُونَهُ: بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ مَفْتُوحَةٍ مَشْدَدَةٍ (٤)، وَأَصْلُهُ يَاءَانِ.

وقوله: «يُحْيِي لَدَى الْقِيَامَةِ» أَي: فِي الْقِيَامَةِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْقِيَامَةِ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [الآية: ٤٠] (٥)، وَقَيْدُهُ بِسُورَةِ الْقِيَامَةِ احْتِرَازًا مِنَ الَّذِي فِي سُورَةِ الْأَحْقَافِ (٦)، لِأَنَّ الشَّيْخَيْنِ لَمْ يَذْكُرَاهُ.

وقوله: «لِنُحْيِي» يُرِيدُ: وَرَجَّحَ الْحَذْفَ أَيْضًا فِي ﴿لِنُحْيِي﴾، كَأَنَّهُ يَقُولُ: وَرَجَّحَ الْحَذْفَ أَيْضًا: «وَلِيِّيَ وَحَيٍّ وَفِي يُحْيِي وَفِي لِنُحْيِي»، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْفُرْقَانِ: ﴿لِنُحْيِي بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا﴾ [الآية: ٤٩] (٧).

هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مَوَاضِعٌ مِنَ التِّي ذَكَرَ الْأَشْيَاخُ، وَسَكَنُوا عَنْ ذِكْرِ الَّذِي فِي سُورَةِ الْأَحْقَافِ.

(١) وهي أربعة مواضع كما ذكرها الناظم في البيت، وقد اتفق على رسمها كذلك بياء واحدة كُتِبَ المصاحف، وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: «أنها في الكتاب بياء واحدة»، وحكى الغازي بن قيس مثله.
انظر: المقنع: (ص ٥٠)، ومختصر التبيين: (٣/٥٨٩-٥٩١)، والبيت رقم (١٨٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٤).

(٢) يقصد: من رواية قبل كما سبق بيانه.

(٣) انظر: المقنع: (ص ٥٠)، ومختصر التبيين: (٣/٦٠٢).

(٤) سبق تخريجها قريبا.

(٥) انظر: المقنع: (ص ٥٠)، ومختصر التبيين: (٥/١٢٤٦).

(٦) وهو قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَخْلُقْهُمْ يَخْلُقْهُمْ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ [الآية: ٣٣]، كما سيذكره في البيت بعده.

(٧) انظر: المقنع: (ص ٥٠)، ومختصر التبيين: (٤/٩١٥-٩١٦).

ثُمَّ أَخَذَ النَّاطِمُ يَذْكُرُ مَنْ ذَكَرَهُ بِالْحَذْفِ مِثْلَ غَيْرِهِ فَقَالَ:

[٢٨٢] وَجَاءَ فِي يُحْيِي إِطْلَاقَ لَدَا ❀❀❀ عَقِيلَةَ وَلَا بِنِ حَرْبٍ وَرَدَا

فَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ ﴿يُحْيِي﴾ فِي سُورَةِ الْأَحْقَافِ مَحذُوفَةٌ الْيَاءِ الْأُولَى كَمِثْلِ الَّذِي فِي سُورَةِ الْقِيَامَةِ (١)، وَذَلِكَ مِنْ إِطْلَاقِ الْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ فِي «عَقِيلَتِهِ» فِي قَوْلِهِ: «مَنْ حَيَّ يُحْيِي» (٢).

ظَاهِرُهُ مُطْلَقًا، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْحَرْفَانِ (٣)، وَهَذَا مِنَ الزِّيَادَةِ الَّتِي زَادَتْ «العَقِيلَةَ» عَلَى مَا فِي «المُقْنَعِ» الَّذِي نَبَّهَ عَلَيْهِ النَّاطِمُ فِي الصِّدْرِ فِي قَوْلِهِ: وَأَذْكَرُ الَّتِي بِهِنَّ أَنْفَرَدَا لَدَى الْعَقِيلَةِ عَلَى مَا وَرَدَا (٤) إِلَّا أَنَّ أَبَا عَمْرٍو لَمْ يَذْكَرْ فِي «المُقْنَعِ» إِلَّا الَّذِي فِي الْقِيَامَةِ دُونَ الَّذِي فِي الْأَحْقَافِ، لِأَنَّهُ قَالَ فِي «المُقْنَعِ»: ﴿يُحْيِي﴾ فِي الْقِيَامَةِ، وَفِي الْفُرْقَانِ، وَفِي الْأَنْفَالِ، وَ﴿وَلَيْتِي﴾ فِي الْأَعْرَافِ بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ؛ قَالَ: هِيَ عِنْدِي الْمَفْتُوحَةُ (٥)، وَمِثْلُهُ لِأَبِي دَاوُدَ (٦).

(١) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني (المخطوط): [٩١/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٥٩)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٥٣-١٥٤).

(٢) من البيت رقم (١٨٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٤)، وهذا هو بتمامه:

مَنْ حَيَّ يُحْيِي وَيَسْتَحْيِي كَذَاكَ سِوَى هَيْئِ يَهْيِي وَعَلِيَّيْنِ مُقْتَصَرًا

(٣) وقرّر الجعبري ذلك بقوله: «أي اتفقت المصاحف على حذف إحدى كل ياءين ٣ واقعتين وسطا، أو طرفا، خفيفتين، أو إحداهما، أصليتين، أو زائدتين، أو إحداهما، للنسبة أو الإعراب، أو غيرهما، أو صورتي ياءين، أو إحداهما، نحو: ﴿أَثْنًا وَرِيًّا﴾ [مرم: ٧٤]، و﴿الْحَوَارِثِينَ﴾، و﴿الْأُمِّيَّاتِ﴾، و﴿رَبِّدِينَ﴾، و﴿الْيَتِيمِينَ﴾، ونحو: ﴿خَطُولِينَ﴾، و﴿مُنْكَيِينَ﴾، و﴿خَمِيِينَ﴾، و﴿مُسْتَهْزِئِينَ﴾، و﴿الضَّالِّعِينَ﴾، و﴿السَّيِّئَاتِ﴾، و﴿سَيِّئَاتِنَا﴾، و﴿سَيِّئَاتِكُمْ﴾، ونحو: ﴿مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنَوْ﴾، و﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾، و﴿يُحْيِي الْمَوْتِ﴾، و﴿لَا يَسْتَحْيِي﴾، و﴿أَنْتَ وَلِيٌّ﴾. انظر: الجميلة للجعبري (مخطوط): [١٠٠/ب].

(٤) البيت رقم: (٣٩).

(٥) المقنع: (ص ٥٠).

(٦) وهذا نصه في مختصر التبيين (٣/٥٨٩-٥٩١)؛ قال كحلته: «ذكر ما اجتمعت فيه ياءان في اللفظ، ووقعت منهما متطرفة، وتحركت بالفتح، والأولى بالكسر، فحذفت إحداهما: اعلم أن جميع الوارد من ذلك في كتاب الله عز وجل أربعة مواضع:

وظاهر إطلاق الشاطبي حجة في التقليد في ذلك، فإنه إمامٌ مُقدَّمٌ في هذا الفن وفي غيره فيجب أن يُقتدى به، مع أن إماماً من الأئمة غيره ذكره نصاً في كتابه، وأنه محذوفٌ كمثله الذي في القيامة، وهو أبو العباس بن حرب^(١)، ألف كتاباً في المرسوم وأطلق القول فيه بالحذف في ﴿يُحْيَى﴾، وهو الذي أرادته النظم بقوله: «ولابن حربٍ ورداً» أي: جاء، يُريد: الحذف في الأحفاف كالذي في القيامة.

فأولها: هنا: ﴿إِنَّ وَلِيَّيَ﴾، كتبوه بياء واحدة مُعرِّفة كراهة الجمع بين ياءين، مع كونها أيضاً متطرفة، وأصل هذه الكلمة ثلاث ياءات: الأولى ساكنة، والثانية متحركة، والثالثة مفتوحة، فحذفوا الأولين، وتركوا الثالثة المفتوحة. والموضع الثاني: قوله عز وجل: ﴿مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنَتِي﴾ في الأنفال، وهي قراءة نافع والبيزي، وأبي بكر، لأن الباقيين يقرؤونه بياء واحدة، مفتوحة مشددة، وأصلها ياءان.

والموضع الثالث: قوله عز وجل: ﴿لَنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا﴾ في الفرقان.

والموضع الرابع: ﴿عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ في القيامة، وهذان الموضعان مما لم يختلف القراء فيهما.

(١) هو: أحمد بن محمد بن سعيد بن حرب المسيلي أبو العباس، أستاذ حاذق، قرأ على أبي داود سليمان بن نجاح وحازم بن محمد وأبي الحسن العبسي، قرأ عليه نجبة بن يحيى وابن خبير، له: التقريب في القراءات السبع، بقي حياً إلى حدود سنة أربعين وخمسمائة.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (٤٩٠/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١٠٦/١).

الباب الثالث مخف الواو

جامعة الأمير

عليه السلام
للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول

مَذْفُؤُا الْفَوَاوِ الْمُنْفَرِدَةُ

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٨٣] وَهَآكِ وَأَوَّأَسَقِطَتْ فِي الرَّسْمِ ❀❀❀ فِي أَحْرَفٍ لِلاِكْتِفَاءِ بِالضَّمِّ (١)

تَقَدَّمَ لَنَا أَنَّ هَذِهِ الَّتِي هِيَ «هَآكِ» اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مَعْنَاهَا: خُذْ وَتَنَاوَلْ.
«وَأَوَّأَسَقِطَتْ» عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَمَعْنَى «أَسَقِطَتْ» أَي: حُذِفَتْ.
وَقَوْلُهُ: «فِي الرَّسْمِ» يُرِيدُ: الْمَرْسُومَ، أَي: حُذِفَتْ فِي هِجَاءِ الْمُصْحَفِ.
وَقَوْلُهُ: «لِلْاِكْتِفَاءِ» أَي: لِلْاجْتِزَاءِ بِمَا قَبْلَهَا، أَي: مِنْ قَبْلِ الْوَاوِ، أَي: أَنَّهُمْ اجْتَزَوْا
بِالضَّمِّ مِنْ قَبْلِ الْوَاوِ فَحَذَفُوهَا لِذِلَّةِ الضَّمِّ عَلَيْهَا، كَمَا قَالَ فِي التَّرْجَمَةِ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ (٢) فِي:
حَذَفَ [٣] الْيَاءَ اجْتِزَاءً بِالْكَسْرِ قَبْلَهَا.
وَهَذَا الَّذِي نَظَمَ هُنَا هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي «الْمَقْنَعِ» فِي قَوْلِهِ: «بَابُ مَا حُذِفَتْ مِنْهُ
الْوَاوُ اِكْتِفَاءً بِالضَّمِّ» (٤).

وَجَدْتُ بِخَطِّ النَّازِمِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ:

« اَعْلَمْ أَنَّ الْوَاوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ تُحَذَفُ فِيهِ لِمُوجِبٍ، وَقِسْمٌ تُحَذَفُ فِيهِ لِغَيْرِ مُوجِبٍ.
فَالْمَحذُوفَةُ لِمُوجِبٍ: هِيَ الَّتِي تُحَذَفُ قِيَاسًا نَحْوَ: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا﴾ [المؤمنون:
١١٧]، و﴿وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ﴾ [فاطر: ١٨]، وَشَبَهُ ذَلِكَ، وَلَيْسَتْ الْمَقْصُودَةُ هُنَا، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودَةُ هُنَا
مَا حُذِفَتْ تَخْفِيفًا لِغَيْرِ مُوجِبٍ اِكْتِفَاءً بِالضَّمِّ عَنْهَا، [أَوْ لِاجْتِمَاعِهَا] (٥) مَعَ وَاوٍ أُخْرَى عَلَى
مَا يُذَكَّرُ بَعْدَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. أَهْ كَلَامُهُ.

وَمِمَّا فَيَدُّهُ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [ب/٨٦] أَنَّ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ فِي فَصْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: فِي
الْمُفْرَدَةِ، وَالثَّانِي: فِي ذِكْرِ الْوَاوِ إِذَا كَانَ مَعَهَا وَاوٌ أُخْرَى.

(١) ذكر أبو الحسن التروالي أن هذا البيت في كل النسخ هكذا، وفي نسخة الشارح:

وهآك وأوأسقطت في الرسم من قبلها للاكتفا بالضم

ولم أجد في نسخ التبيان المخطوطة إلا كما هو مثبت في المتن. انظر: مجموع البيان للتروالي (مخطوط): [٦٤/ب].

(٢) انظر: البيت رقم (٢٥٥) وشرحه: (ص ٨٠٥).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) انظر: المقنع (ص ٣٥).

(٥) سقطت من الأصل.

فَأَمَّا الْفَصْلُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ مَعَ وَاوٍ أُخْرَى فَنَذَرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى حَيْثُ ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ: «فَصْلٌ وَقُلْ إِحْدَاهُمَا قَدْ حُذِفَتْ» (١).

وَأَمَّا الْفَصْلُ الَّذِي تَخْتَلِفُ فِيهِ مُنْفَرِدَةً اكْتِنَاءً بِالضَّمَّةِ الَّتِي قَبْلَهَا فَهُوَ الَّذِي بَدَأَ النَّاطِمُ بِهِ فِي الْبَابِ، وَهِيَ خَمْسَةٌ مَوَاضِعٍ لَا غَيْرَ: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ﴾ [الإسراء: ١١]، و﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]، و﴿سَدْعُ الزَّبَانِيَةِ﴾ [العلق: ١٨]، و﴿وَيَمَحُّ اللَّهُ الْبَطْلَ﴾ [الشورى: ٢٤].
قَالَ ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ: « وَهِيَ كُلُّهَا أَفْعَالٌ مَرْفُوعَةٌ » (٢).

وَالخَامِسُ: ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحریم: ٤].
قَالَ أَبُو عَمْرٍو: « وَلَمْ تَخْتَلِفِ الْمَصَاحِفُ فِي أَنَّ الْوَاوَ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ سَاقِطَةٌ، [وَكَذَلِكَ اتَّفَقَتْ عَلَى حَذْفِ الْوَاوِ مِنْ قَوْلِهِ فِي التَّحْرِيمِ: ﴿وَصَلِّحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وَهُوَ وَاحِدٌ يُؤَدِّي عَنْ جَمْعٍ] (٣) » (٤).

ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

[٢٨٤] وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ، وَيَوْمَ يَدْعُ ❖❖❖ فِي سُورَةِ الْقَمَرِ، مَعَ سَدْعٍ

قَوْلُهُ: «وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ» أَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ﴾ [الآية: ١١] (٥)، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مَا يُشَابِهُهُ.

فَ «الْإِنْسَانَ» قَيْدٌ لَهُ، وَلِذَا لَمْ يُقَيِّدْهُ بِالسُّورَةِ كَمَا قَالَ الشَّاطِبِيُّ:
وَوَاوُ يَدْعُ لَدَى سُبْحَانَ وَاقْتَرَبْتُ (٦)

وَقَوْلُهُ: «وَيَوْمَ يَدْعُ فِي سُورَةِ الْقَمَرِ» الْوَاوُ عَاطِفَةٌ لَيْسَتْ مِنْ لَفْظِ الْقُرْآنِ، وَلَفْظُ

الْقُرْآنِ: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَكْرًا﴾ [القمر: ٦] (٧).

(١) البيت رقم: (٢٨٦).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأثير: (٢٦٨/١)، وانظر: المقنع (ص ٣٥).

(٣) المقنع: (ص ٣٥).

(٤) سقطت من «س وت».

(٥) انظر: المقنع: (ص ٣٥)، ومختصر التبيين: (٧٨٧/٣).

(٦) البيت رقم (١٩٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٥٦)؛ وتمامه: «يَمَحُّ بِحَامِيمٍ نَدْعُ فِي إِقْرَأِ احْتِصِرًا»

(٧) انظر: المقنع: (ص ٣٣ و ٣٥)، ومختصر التبيين: (١١٥٩/٤).

وإِنَّمَا قَيَّدَهُ بِسُورَةِ الْقَمَرِ، وَإِنْ كَانَ يَكْفِي فِيهِ «يَوْمٌ» لِئَلَّا يَتَطَرَّقَ التَّصْحِيفُ بِالنُّونِ، فَيَدْخُلَ عَلَيْهِ: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١] الَّذِي هُوَ بِالْوَاوِ، فَقَيَّدَهُ بِالسُّورَةِ لِيُؤَدِّنَ بِذَلِكَ أَنَّ «يَدْعُ» بِالْيَاءِ لَا بِالنُّونِ، هَكَذَا قَيَّدْنَا عَنْ نَازِمِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَاحْتَرَزَ فِي هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ فَقَيَّدَ إِحْدَاهُمَا بِالْحَرْفِ وَالْأُخْرَى بِالسُّورَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْحَجِّ: ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ﴾ [الآية: ١٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿يَدْعُوا لِمَنْ ضَرَّهُمْ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ [الآية: ١٣]، فَإِنَّهُمَا كُتِبَا بِوَاوٍ عَلَى الْأَصْلِ.

وَقَوْلُهُ: «مَعَ سَنَدْعُ» وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْعَلَقِ: ﴿سَدَّعُ الزَّبَانَةَ﴾ [الآية: ١٨] (١) بِالسَّيْنِ احْتِرَازًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئِهِمْ﴾ [الآية: ٧١] الَّذِي كُتِبَ [عَلَى الْأَصْلِ بِالْوَاوِ] (٢).
ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ [وَنَفَعْنَا بِهِ]:

[٢٨٥] وَيَمَحُ فِي حَامِيمٍ، مَعَ وَصَلِحُ ❖❖❖ الْحَدْفُ فِي الْخَمْسَةِ عَنْهُمْ وَاضِحُ

قَوْلُهُ: «وَيَمَحُ فِي حَمٍ» الْوَاوُ فِيهِ لَفْظُ الْقُرْآنِ، وَلَيْسَتْ لِلْعَطْفِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الشُّورَى: ﴿وَيَمَحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ [الآية: ٢٤] (٣)، وَقَيَّدَهُ بِالسُّورَةِ احْتِرَازًا بِذَلِكَ مِنَ الَّذِي فِي سُورَةِ الرَّعْدِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الآية: ٣٩]، فَإِنَّهُ كُتِبَ بِوَاوٍ عَلَى الْأَصْلِ.

قَالَ الشَّيْخُ: ﴿وَيَمَحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ هُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ، وَلَا يَحْجُزُ أَنْ يَكُونَ مَجْزُومًا مَعْطُوفًا عَلَى ﴿يَحْتَمِرُ﴾ عَلَى مَعْنَى: ﴿فَإِنْ بَشَأَ اللَّهُ يُخْتَمِرْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمَحُ﴾، لِأَنَّ اللَّهَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ قَدْ شَاءَ أَنْ يَمْحُو الْبَاطِلَ، وَقَالَ عَزَّ مَنْ قَائِلٍ: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ [الأنفال: ٨]، فَمَحَقُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَاجِبٌ، وَالشَّرْطُ إِيهَامُ الْمَشْرُوطِ، قَدْ يَقَعُ وَقَدْ لَا يَقَعُ (٤).

(١) انظر: المنع: (ص ٣٥)، ولم يذكره أبو داود.

(٢) في «س» تقديم وتأخير. وانظر: تنبيه العطشان للرجاحي (المخطوط): [٩٢/أ-ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٦٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٥٤-١٥٥).

(٣) انظر: المنع: (ص ٣٥)، ومختصر التبيين: (٤/١٠٩٢)، والبيت رقم (١٩٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٥٦).

(٤) انظر: معالم التنزيل للبيغوي: (٧/١٩٢)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: (٢/١١٣٢)، والجامع لأحكام القرآن

قَالَ: وَكُتِبَتْ بِعَيْرِ وَاوٍ عَلَى لَفْظِ الْمَحَلِّ مِثْلَ: ﴿سَدَّعُ﴾ وَنَظَائِرِهِ.

وَقَوْلُهُ: «مَعَ وَصَالِحٍ» أَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ: ﴿وَصَلِحِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: ٤].
قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمُقْنَعِ»: «وَكَذَلِكَ اتَّفَقَ الْمَصَاحِفُ عَلَى حَذْفِ الْوَاوِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَصَلِحِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فِي التَّحْرِيمِ، وَهُوَ وَاحِدٌ يُؤَدِّي [عَنْ جَمِيعٍ] (١).
ثُمَّ قَالَ: «الْحَذْفُ فِي الْخَمْسَةِ عَنْهُمْ وَاضِحٌ»؛ «الْحَذْفُ» مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ: «وَاضِحٌ»،
وَيُرِيدُ: أَنَّ الْحَذْفَ فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ الْمَوَاضِعِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَنْ جَمِيعِ الرُّوَاةِ (٢) النَّاقِلِينَ عَنِ الْمَصَاحِفِ
بَيِّنٌ وَظَاهِرٌ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: «وَلَمْ تَخْتَلِفِ الْمَصَاحِفُ فِي أَنَّ الْوَاوَ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ سَاقِطَةٌ» (٣).
قَالَ الشَّيْخُ: وَالْعِلَّةُ فِي حَذْفِ الْوَاوِ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ هُوَ مَا قَدَّمَاهُ، وَمَا ذَكَرَهُ فِي
التَّرْجِمَةِ، مِنْ أَنَّهُمْ اكْتَفَوْا بِالضَّمَّةِ عَنِ الْوَاوِ فَاسْقَطُوا الْوَاوَ مِنَ اللَّفْظِ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ
بَعْدَهَا، وَاكْتَفَوْا عَنِ الْوَاوِ بِالضَّمَّةِ الَّتِي قَبْلَهَا، ثُمَّ أَنَّهُمْ بَنُوا الْخَطَّ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ عَلَى اللَّفْظِ،
فَكَمَا أَنَّ الْوَاوَ سَاقِطَةٌ مِنَ اللَّفْظِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، فَكَذَلِكَ فَعَلُوا فِي الْخَطِّ فَاجْرَوْا الْخَطَّ مَجْرَى
الْلَفْظِ (٤).

وَحَكَى الْكَسَائِيُّ عَنِ الْعَرَبِ: «أَقْبَلَ يَضْرِبُهُ لَا يَأُلُّ»، أَرَادَ: لَا يَأْلُوا، فَانْتَفَى بِالضَّمَّةِ
[٨٧/أ] عَنِ الْوَاوِ (٥)؛ وَأَنْشَدَ الْفَرَّاءُ:

إِذَا هُ سَامَ الْخَسْفَ أَلَى بِقَسَمِ تَاللَّهِ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا احْتَكَمَ (٦)
أَرَادَ: «إِذَا هُوَ» بِحَذْفِ الْوَاوِ، وَانْتَفَى بِالضَّمَّةِ عَنْهُ، أَعْنِي: عَنِ الْوَاوِ.

للقرطبي: (٢٥/١٦)، وروح المعاني للألوسي: (٣٤/٢٥)، والمقصد لتلخيص ما في المرشد لذكرنا الأنصاري: (ص ٣٨).

(١) المقنع: (ص ٣٥).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) المقنع: (ص ٣٥).

(٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (٢٧٠/١).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء: (٩١/١)، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (٢٧٠/١).

(٦) ينسب هذا البيت لخشاف اللغوي الكوفي (توفي سنة ١٧٥ هـ)، وهو بلا نسبة في أغلب كتب الأدب والعربية.

انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص ٥٤٢-٥٤٣)، والمحكم والمحيط الأعظم لابن سيده «مادة هـ وو»:

(٤/٣٤٥)، ولسان العرب لابن منظور «مادة ها»: (٤٧٦/١٥).

جامعة الأمير

الفصل الثاني

حذف الواو إذا كانت مع واو أخرى

العلوم الإسلامية

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَنَفَعَنَا بِهِ]:

[٢٨٦] **فَصَلُّ: وَقُلْ إِحْدَاهُمَا قَدْ حُدِفَتْ ❀❀❀ مِمَّا لَجَمْعٍ أَوْ بِنَاءٍ دَخَلَتْ**

تَقَدَّمَ لَنَا أَنَّ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ فِي فَصْلَيْنِ، وَأَنَّ هَذِهِ التَّرْجَمَةَ تَشْتَمِلُ عَلَى فَصْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: حَذْفُ الْوَاوِ الْمُنْفَرِدَةِ، وَهُوَ الَّذِي فَرَعْنَا مِنْ ذِكْرِهِ. وَالثَّانِي: حَذْفُ الْوَاوِ إِذَا كَانَتْ مَعَ وَاوٍ أُخْرَى، وَهُوَ الَّذِي أَخَذَ النَّاطِمُ فِي ذِكْرِهِ هُنَا. فَقَالَ: «وَقُلْ إِحْدَاهُمَا قَدْ حُدِفَتْ» أَي: إِحْدَى الْوَاوَيْنِ قَدْ حُدِفَتْ، وَلَمْ يَقُلْ الْأُولَى وَلَا الثَّانِيَةَ، فَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْأُولَى أَوْ الثَّانِيَةَ (١). وَقَوْلُهُ: «قَدْ حُدِفَتْ» الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: «هُوَ» يَعُودُ عَلَى الْوَاوِ، الْجُمْلَةُ خَبَرٌ «إِحْدَاهُمَا». وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ «إِحْدَاهُمَا» مَفْعُولٌ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مُقَدَّمٌ عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُجِيزُ تَقْدِيمَ الْفَاعِلِ (٢).

وَقَوْلُهُ: «مِمَّا لَجَمْعٍ أَوْ بِنَاءٍ دَخَلَتْ» يُرِيدُ الْوَاوِ الثَّانِيَةَ، وَهِيَ الَّتِي تَدْخُلُ لِلْجَمْعِ وَالْبِنَاءِ.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٨٧] **كَنَحَوْ: وَرِي وَيَسْتَوِرْنَ ❀❀❀ مَوْءُودَةٌ دَاوُودَ وَالْغَاوِرْنَ**

قَوْلُهُ: «كَنَحَوْ» يُرِيدُ: كَمَثَلِ، ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ خَمْسَةَ أَمْثَلَةٍ تَفْسِيرًا لِمَا ذَكَرَ مِنَ النَّوْعَيْنِ الَّتِي تَدْخُلُ الْوَاوُ فِيهِ، وَهُوَ الْجَمْعُ وَالْبِنَاءُ. فَذَكَرَ ثَلَاثَةَ مِمَّا دَخَلَ فِيهِ لِلْبِنَاءِ، وَهُوَ: «وَرِي» و«مَوْءُودَةٌ» و«دَاوُودَ». وَمِثَالَيْنِ مِمَّا دَخَلَتْ فِيهِ لِلْجَمْعِ، وَهُمَا: «يَسْتَوِرْنَ» و«الْغَاوِرْنَ». قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمُقْنَعِ»: «وَكَذَلِكَ حُدِفَتْ إِحْدَى الْوَاوَيْنِ مِنَ الرَّسْمِ اجْتِزَاءً بِإِحْدَاهُمَا إِذَا كَانَتْ الثَّانِيَةَ عَلَامَةً لِلْجَمْعِ أَوْ دَخَلَتْ لِلْبِنَاءِ، فَالَّتِي دَخَلَتْ لِلْجَمْعِ نَحَوْ قَوْلُهُ: ❀ وَلَا

(١) وتحذف الواو التي لا تكون عمدة وتبقى ما كانت عمدة في البناء.

انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي: (١/٣٩٧)، وعنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل لابن البناء المراكشي: (ص ٨٨).

(٢) وهم الكوفيون؛ انظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكري: (١/١٥٣)، وشرح ابن عقيل: (١/٤٢٢-٤٢٣).

تَكُونُ عَلَى أَحَدٍ ﴿آل عمران: ١٥٣﴾، و ﴿لَا يَسْتَوُونَ﴾ [التوبة: ١٩]، و ﴿الْفَاؤُنْ﴾ [الشعراء: ٩٤]، و ﴿لَيْسَتُوا وَجُوهَكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]، و ﴿فَادْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾ [آل عمران: ١٦٨]، و ﴿فَأَوُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]، [و كَذَلِكَ: ﴿وَيَذْرَؤُونَ﴾ [الرعد: ٢٢]، و ﴿وَلَا يَطْعُونَ﴾ [التوبة: ١٢٠]، و ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، و ﴿مُتَكَبِّرُونَ﴾ [بنت: ٥٦]، و ﴿فَمَا لُونُ﴾ [الصفات: ٦٦]، و ﴿أَنْبِئُونِي﴾ [البقرة: ٣١]، و ﴿لِيُطْفِئُوا﴾ [الصف: ٨]، و ﴿لِيُؤَاطِعُوا﴾ [التوبة: ٣٧]، و ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ﴾ [يونس: ٥٣]، و شَبِهُهُ مِمَّا قَبْلَ وَآوِ الْجَمْعِ فِيهِ هَمْزَةٌ قَبْلَهَا فَتَحَةٌ أَوْ كَسْرَةٌ (١).
وَأَمَّا الَّتِي لِلْبِنَاءِ فَتَحَوَ قَوْلُهُ: ﴿وُورِي﴾ [الأعراف: ٢٠]، و ﴿الْمَوْءِدَةُ﴾ [التكوير: ٨]، و ﴿يَعُوسًا﴾ [الإسراء: ٨٣]، ﴿دَاوُدُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، [و شَبِهُهُ] (٢) « (٣).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَنَفَعْنَا بِهِ]:

[٢٨٨] وَرَسَمَ الْأُولَى فِي الْجَمِيعِ أَحْسَنُ ❀❀❀ وَفِي يَسْتُوا عَكْسُ هَذَا أَبِينُ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ رَسْمَ الْوَاوِ الْأُولَى فِي الْمَثَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي الْبَيْتِ الْمَذْكُورَةِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا أَحْسَنُ مِنْ رَسْمِ الثَّانِيَةِ، مَعَ جَوَازِ حَذْفِ الْأُولَى وَإِثْبَاتِ الثَّانِيَةِ، إِلَّا أَنَّ إِثْبَاتَ الْأُولَى وَحَذْفَ الثَّانِيَةِ أَحْسَنُ (٤) - كَمَا قَالَ - وَذَلِكَ لِتَحْرِيكِ الْأُولَى وَسُكُونِ الثَّانِيَةِ مِنْ حَيْثُ كَانَ

(١) سقطت من «س و ت».

(٢) سقطت من «س».

(٣) المقنع: (ص ٣٦)؛ وذكر أبو داود مثله بزيادة تعيين الحذف لصورة الهمزة فيما إحدى واويه صورة لها.

انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٧٢-١٧٣)، ومختصر التبيين: (٢/٩٢-٩٥)، وتنبية العطشان للجرجاني (المخطوط): [٩٢/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٧١)، ودليل الخيران للمارغني: (ص ١٥٥-١٥٦).

(٤) وعلل الداني هذا الإستحسان بثلاثة أوجه فقال:

«أحدها: أن الأولى من نفس الكلمة، والثانية زائدة فيها، والأصلي أولى بالإثبات من الزوائد.

ثانيها: أن ضمة الهمزة الواقعة بين الواوين تدل على الواو الثانية، إذا حذفت من الرسم، ولا شيء في الكلمة يدل على الأولى إذا حذفت، فلزم رسمها دون الثانية، إذا وجب حذف صورة أحدهما.

ثالثها: أن من العرب من إذا سهّل الهمزة في ذلك، أسقطها والواو التي بعدها، طلبا للتخفيف، فيقول: «المؤدّة» على لفظ: «الجؤدّة» و«المؤرّة»، وهي قراءة الأعمش في ذلك».

وذكر التعليقات نفسها الأمام أبو داود، وزاد الجرجاني وجهها رابعا فقال: «الواو الأولى ساكنة سكون حي، والثانية

السَّاكِنُ أَوْلى بِالْحَدْفِ مِنَ الْمُتَحَرِّكِ فِي ذَلِكَ لِتَوَلُّدِهِ مِنْهُ، وَلِدَلَالَةِ حَرَكَةِ الْمُتَحَرِّكِ عَلَيْهِ، مَعَ كَرَاهَةِ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ (١).

فَإِذَا نَقَطْتَ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْمُخْتَارِ (٢): جَعَلْتَ الْوَاوَ الْأَوْلى بِالسَّوَادِ، وَأَلْحَقْتَ بَعْدَهَا وَاوًا حَمْرَاءً؛ وَإِذَا نَقَطْتَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَرْجُوحِ: جَعَلْتَ الْأَوْلى بِالْحَمْرَاءِ، وَالثَّانِيَةَ بِالسَّوَادِ (٣).

وَأَمَّا ﴿الْمَوْءِدَةُ﴾ فَإِذَا نَقَطْتَهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمُخْتَارِ: جَعَلْتَ الْهَمْزَةَ [نُقْطَةً بِالصَّفْرَاءِ وَحَرَكَتَهَا أَمَامَهَا نُقْطَةً بِالْحَمْرَاءِ بَعْدَ الْوَاوِ السَّوْدَاءِ، وَرَسَمْتَ وَاوًا بِالْحَمْرَاءِ بَعْدَ الْهَمْزَةِ، فَتَحْصُلُ الْهَمْزَةُ] (٤) بِذَلِكَ بَيْنَ وَاوَيْنِ: سَوْدَاءَ وَحَمْرَاءَ، وَإِنْ شَاءَ النَّاقِطُ لَمْ يَرْسُمْ تِلْكَ الْوَاوَ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ ضَمَّةُ الْهَمْزَةِ دَالَّةً عَلَيْهَا.

وَإِذَا نَقَطْتَ عَلَى الْمَذْهَبِ الْمَرْجُوحِ: جَعَلْتَ الْهَمْزَةَ وَحَرَكَتَهَا قَبْلَ الْوَاوِ السَّوْدَاءِ، وَرَسَمْتَ وَاوًا بِالْحَمْرَاءِ بَعْدَ الْمِيمِ وَقَبْلَ الْوَاوِ، فَتَحْصُلُ الْهَمْزَةُ أَيْضًا بَيْنَ وَاوَيْنِ: وَاوٍ حَمْرَاءَ وَوَاوٍ سَوْدَاءَ، وَلَا بَدَّ مِنْ تَصْوِيرِ الْوَاوِ فِي هَذَا الْوَجْهِ ضَرُورَةٌ (٥)، لِأَنَّ اللَّفْظَ وَالْمَعْنَى يَخْتَلَانِ بِحَدْفِهَا (٦).

وَقَوْلُهُ: «وَفِي يَسْتُوْا عَكْسُ هَذَا أَبْيَنُ» يُرِيدُ: أَنَّ حَذْفَ الْوَاوِ الْأَوْلى وَإِثْبَاتِ الثَّانِيَةِ فِي كَلِمَةِ: ﴿لَيْسْتُوْا وَجُوْهَكُمْ﴾ [الآية: ٧] فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ أَبْيَنُ وَأَظْهَرُ، وَهُوَ عَكْسُ الْأَوَّلِ (٧).

ساكنة سكون الميت، والساكن سكون الحي أقوى من الساكن سكون الميت، وهو قريب من المتحرك، فيعطى له حكمه؛ وهو الذي جرى به العمل.

انظر: المحكم في مقط المصاحف لللداني: (ص ١٧١)، ومختصر التبيين: (١٢٧٢/٥-١٢٧٣)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٠٢)، وتبنيه العطشان للجرجاني (المخطوط): [٩٣/أ]، ودليل الخيران للمارغني: (ص ١٥٧)، وسمير الطالبين للضبياع: (ص ٦٧).

(١) انظر: المحكم في نقط المصاحف لللداني: (ص ١٦٩-١٧٣)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٠٧-٢٠٨)، وتبنيه العطشان للجرجاني (المخطوط): [٩٣/أ-ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٧٣)، ودليل الخيران للمارغني: (ص ١٥٧).

(٢) أي: رسم الواو الأولى وحذف الثانية.

(٣) انظر: كتاب النقط والشكل لللداني مع كتاب المقنع: (ص ١٣٨)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٠٨-٢٠٩).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) أصلها ثلاث واوات: الواو الأولى الساكنة، والثانية: التي هي صورة للهمزة، والثالثة: التي زيدت لبناء اسم المفعول.

انظر: نثر المرجان للنائطي: (٦٦٨/٧)، ورسم المصحف دراسة لغوية وتاريخية لغانم قدوري الحمد: (ص ٣٦٧).

(٦) انظر: المحكم في نقط المصاحف لللداني: (ص ١٧٠-١٧٢)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٠١-٢٠٣).

(٧) انظر: المحكم في نقط المصاحف لللداني: (ص ١٦٩)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ١٩٦-١٩٩).

وقوله: «هذا» [٨٧/ب] إشارة لما ذكر قبله من أن رسم الأولى أحسن، وذلك أن:
 «لَيْسْتُمْ وَأَجْوَهَكُمْ» على قراءة من قرأ بالياء وضم الهمزة^(١)، وهما: الحرميان، وحفص،
 وأبو عمرو^(٢)، فإنه [قد حذف من ذلك على قراءتهم وأو] ^(٣) أخرى، لرسم ذلك في جميع
 المصاحف بواو واحدة، وهو حقيقة لمن قرأ بنصب الهمزة؛ سواءً أيضاً قرأ ذلك بالتون^(٤)
 وهو: الكسائي، أو قرأه بالياء^(٥) وهو: حمزة وأبو بكر وابن عامر^(٦).

ويجوز في قراءة نافع وأصحابه المذكورين أنفاً أن تكون المحذوفة منهما هي الأولى التي
 هي عين من الفعل إذ هي السابقة، ويجوز أن تكون المحذوفة أيضاً الثانية التي هي علامة
 الجمع [من حيث كانت حرفاً زائداً دخیلاً، وكانت الأولى من سنخ^(٧) الحرف، والمذهب
 الأول أوجه، وهو أن الثانية التي هي علامة للجمع هي الثابتة، لأن علامة الجمع^(٨) تختل
 بسقوط علامته ودليله^(٩).

هذا معنى قول الناظم: «وفي يسئوا عكس هذا أبين».

فإذا نقطت ذلك على الوجه المختار على قراءة نافع وابن كثير وحفص وأبي عمرو
 والمذكورين أول الباب، جعلت بعد السين متصلاً بها [وأو] ^(١٠) بالحمراء، وجعلت نقطة
 بالصفراء بعدها، بينها وبين الواو السوداء [وحرکتها أمامها نقطة بالحمراء، فتحصل الهمزة بين

(١) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٧٨)، والتيسير للداني: (ص ١٣٩)، والنشر لابن الجزري: (٣٠٦/٢).

(٢) ووافقهم: أبو جعفر، ويعقوب.

(٣) مكائها في الأصل: «فإنه قد قيد ذلك على قراءتهم».

(٤) أي: بنون العظمة هكذا ﴿لَيْسُوا﴾.

(٥) أي: بياء وهمزة مفتوحة هكذا: ﴿لَيْسُوا﴾.

(٦) ووافقهم: خلف العاشر.

(٧) «السنخ»: الأصل، وهنا بمعنى: أصل الكلمة.

انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة سنخ»: (٢٦/٣)، وتاج العروس للزبيدي «مادة سنخ»: (٢٧٤/٧).

(٨) سقطت من الأصل.

(٩) هذا النص بتمامه لأبي داود في كتابه أصول الضبط: (ص ١٩٦-١٩٧)، وانظر: المحكم في نقط المصاحف للداني:

(ص ١٦٨-١٦٩).

(١٠) سقطت من الأصل.

الواوَيْنِ الْحَمْرَاءِ وَالسَّوْدَاءِ] (١) وَإِنْ شَاءَ النَّاقِطُ لَمْ يَرَسُمْ تِلْكَ الْوَاوُ بِالْحَمْرَاءِ، وَجَعَلَ [مَطَّةً] (٢) فِي مَوْضِعِهَا بَيْنَ السَّيْنِ وَالْهَمْزَةِ (٣).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: « وَالْأَوَّلُ اخْتَارُ، وَبِهِ آخِذٌ » (٤).

وَإِذَا نَقَطْتَ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي الْمَرْجُوحِ الَّذِي تَكُونُ الثَّانِيَةُ مِنْهُمَا الْمَحْدُوفَةُ: جَعَلْتَ الْهَمْزَةَ وَحَرَكْتُهَا بَعْدَ الْوَاوِ السَّوْدَاءِ، وَرَسَمْتَ وَاوًّا بِالْحَمْرَاءِ بَعْدَهَا، لِأُبَدَّ مِنْ ذَلِكَ لِيَتَأَدَّى بِهَا الْمَعْنَى الَّذِي جَاءَتْ لَهُ، فَتَحْصُلُ الْهَمْزَةُ بَيْنَ الْوَاوَيْنِ السَّوْدَاءِ وَالْحَمْرَاءِ (٥).

[قَالَ أَبُو دَاوُدَ: « وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ اخْتَارُ، [وَبِهِ أَنْقَطُ] (٦) » (٧) (٨).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في الأصل: «نقطة»؛ وما أثبتته من «س»، وهي كذلك في أصول الضبط.

(٣) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٩)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ١٩٧-١٩٨).

(٤) أصول الضبط لأبي داود: (ص ١٩٨). وبه جرى العمل.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٥٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٧ و ١٦٥-١٦٦).

(٥) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٩)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ١٩٨).

(٦) سقطت من الأصل، وما أثبتته من «س»، وهي كذلك في أصول الضبط.

(٧) أصول الضبط لأبي داود: (ص ١٩٨).

(٨) سقطت من "ت".

الكتاب الرابع

مذنب إحدى الأميين

جامعة الأمير

علاء الدين القائل للعلوم الإسلامية

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَنَفَعَنَا بِهِ]:

[٢٨٩] بَابُ وُرُودِ حَذْفِ إِحْدَى اللَّامَيْنِ ❀❀❀ وَهُوَ مُرَجَّحُ بِنَائِي الْحَرْفَيْنِ

«بَابُ» خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ مَعْنَاهُ: هَذَا بَابٌ.

«وُرُودُ» أَي: حَذْفُ «إِحْدَى اللَّامَيْنِ» فَأَنْتَهُ، وَلَوْ قَالَ: «أَحَدُ اللَّامَيْنِ» عَلَى التَّذْكِيرِ لَجَازَ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ تُذَكَّرُ وَتُؤنَّثُ، إِلَّا الْهَمْزَةَ فَإِنَّهَا تُؤنَّثُ وَلَا تُذَكَّرُ. وَقَوْلُهُ: «وَهُوَ» يُرِيدُ: الْحَذْفُ، «مُرَجَّحُ» «مَفْعَلٌ» اسْمٌ مَفْعُولٌ مَعْنَاهُ: مُفَضَّلًا عَلَى غَيْرِهِ. وَقَوْلُهُ: «بِنَائِي الْحَرْفَيْنِ» أَي: فِي تَانِي الْحَرْفَيْنِ؛ [يُرِيدُ: اللَّامَ الثَّانِيَةَ] (١). وَمَعْنَى التَّرْجِمَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ: أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَذْكَرَ مَا كَانَ الْأَصْلُ أَنْ يُكْتَبَ بِلَامَيْنِ فَحُدِفَتْ إِحْدَاهُمَا، [يَجُوزُ أَنْ تُكُونَ الْأُولَى هِيَ الْمَحذُوفَةُ، وَيَجُوزُ أَنْ تُكُونَ الثَّانِيَةَ هِيَ الْمَحذُوفَةُ] (٢)، إِلَّا أَنَّ الرَّاجِحَ حَذْفُ الثَّانِيَةِ كَمَا قَالَ: «وَهُوَ مُرَجَّحُ بِنَائِي الْحَرْفَيْنِ» أَي: اللَّامَ الثَّانِيَةَ مِنَ اللَّامَيْنِ.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٩٠] فِي الْيَلِّ وَالَّتِي وَاللَّتِي ❀❀❀ وَفِي الَّذِي بِأَيِّ لَفْظٍ يَأْتِي

يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقٌ بِالثُبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: «وَالْحَذْفُ ثَبَتَ فِي اللَّيْلِ وَكَذَا وَكَذَا ... الخ.» قَالَ الشَّيْخُ: وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ لَامَانِ وَتَكَرَّرَ لَفْظُهُ وَدَوَّرَهُ وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فَإِنَّ الْمَصَاحِفَ اجْتَمَعَتْ عَلَى حَذْفِ إِحْدَى اللَّامَيْنِ، لِكثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ، وَلِكِرَاهَةِ اجْتِمَاعِ صُورَتَيْنِ مُتَّفِقَتَيْنِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: ﴿الَّذِي﴾ مُفْرَدًا، و﴿الَّذِينَ﴾ جَمْعًا، و﴿الَّذِينَ﴾ فِي التَّشْبِيهِ (٣)، وَلَمْ

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في الأصل تقديم وتأخير.

(٣) قال أبو عمرو الداني: « واجتمعت المصاحف على حذف إحدى اللامين اختصارا في قوله: ﴿الْيَلِّ﴾، و﴿الَّذِي﴾، و﴿الَّذَانِ﴾، و﴿الَّذِينَ﴾، و﴿الَّتِي﴾، و﴿الَّتِي دَخَلْتُمْ﴾، و﴿الَّتِي تَطْهَرُونَ﴾، وما كان مثله، وعلى لفظه حيث وقع، والمحذوفة عندي اللام الأصلية، ويجوز أن تكون لام المعرفة، لذهابها بالإدغام، وكونها مع ما أدغمت فيه حرفًا واحدًا، والأول أوجه، لامتناعها من الانفصال من ألف الوصل.»

وقال أبو داود: « وأجمعوا على كتابة: ﴿الَّذِينَ﴾ بلام واحدة، سواء كان جمعا، أو مفردا، أو تشبيها، حيثما وقع، كما

يَأْتِ تَثْنِيَّتُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي النِّسَاءِ: ﴿وَالَّذَانَ يَأْتِيْنَهَا مِنْكُمْ﴾ [الآية: ١٦]، وَفِي سُورَةِ فُصِّلَتْ: ﴿الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ [الآية: ٢٩]، لَكِنَّهُمْ حَذَفُوا إِحْدَى اللَّامَيْنِ مِنْهُمَا - أَي: هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ - وَإِنْ كَانَتْ قَلِيلَةُ الدَّوْرِ، لِيَجْرِيَ الْبَابُ كُلُّهُ عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ، هَذَا فِي الْمُصْحَفِ؛ وَأَمَّا غَيْرُ الْمُصْحَفِ فَإِنَّ التُّحَاةَ كَتَبُوا ﴿الَّذِينَ﴾ وَ﴿الَّذِي﴾ فِي الْجَمْعِ وَالْمُفْرَدِ بِلَامٍ وَاحِدَةٍ، وَكَتَبُوا التَّثْنِيَّةَ بِلَامَيْنِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ الْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ، وَقِلَّةِ اسْتِعْمَالِ التَّثْنِيَّةِ، وَكَذَلِكَ حَذَفُوا إِحْدَى اللَّامَيْنِ مِنْ ﴿الْيَلِ﴾، وَكَتَبُوا «اللَّيْلَةَ» بِلَامَيْنِ، وَلَمْ يَأْتِ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا ﴿لَيْلَةٌ﴾ لَا غَيْرَ^(١).

وَقَوْلُهُ: «وَالْيَ» أَي: وَرَدَّ حَذْفُ إِحْدَى اللَّامَيْنِ فِي كَلِمَةِ ﴿الَّتِي﴾ حَيْثُ جَاءَتْ [٨٨/أ] فِي الْقُرْآنِ، وَلَمْ تُكُنْ إِلَّا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ: ﴿وَمَا جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّاتِي تُظَاهِرُونَ﴾ [الآية: ٤]، وَفِي سُورَةِ الْمُجَادَلَةِ: ﴿إِنَّ أُمَّهَاتَهُمْ إِلَّا اللَّاتِي وَلَدْنَهُمْ﴾ [الآية: ٢]، وَفِي سُورَةِ الطَّلَاقِ: ﴿وَالَّتِي يُبَسِّنُ مِنَ الْمَحِيضِ﴾ وَ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الآية: ٤].

وَاجْتَمَعَتْ [المصاحف] (٢) عَلَى كِتَابِهَا بِلَامٍ وَاحِدَةٍ.

فَعَلُوا فِي (مَدٍّ) وَ(رَدٍّ) كِرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِ صَوْرَتَيْنِ مُتَّفَقَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ كَلِمَةٌ: ﴿الْيَلِ﴾، وَ﴿الَّتِي أَرْضَعَنَكُمُ﴾، وَ﴿وَالَّتِي يُبَسِّنُ﴾، وَ﴿وَالَّتِي يَأْتِيْنَكَ الْفَنَجِسَةَ﴾، وَ﴿الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾، وَ﴿الَّتِي تُظَاهِرُونَ﴾، فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ حَيْثُمَا وَقَعَتْ، مَعَ حَذْفِ الْأَلْفِ بَعْدَ اللَّامِ فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ.

وَقَالَ: «﴿وَالَّذَانَ﴾ كَتَبُوهُ بِلَامٍ وَاحِدَةٍ، وَكَذَا: ﴿أَرِنَا الَّذِينَ﴾، فِي فَصَلَتْ عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِصَارِ، مِثْلَ كَلِمَةِ: ﴿الْيَلِ﴾ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا، لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْوَاحِدِ، وَالتَّثْنِيَّةِ، وَالْجَمْعِ، ظَاهِرٌ مِنَ الْكَلَامِ فِيهِ.»

(١) انظر: المنع: (ص ٦٧)، ومختصر التبيين: (٢/٥٦-٥٧ و ٣/٣٩٥)، والبيت رقم (٢٣٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٠٧)، والجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف لابن وثيق: (ص ٥١)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٢/٤٩٠)، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي: (٣/٣٢٩-٣٣٠)، وحاشية الصبان على الأشموني للصبان: (١/٢١٢-٢١٣).

(٢) سقطت من الأصل.

وقوله: «التي» يريد: «والتي» بحذف واو العطف مثل: ﴿وَالَّتِي أَحْصَنْتَ فَرَجَهَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، و﴿الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْحَبِيثَ﴾ [الأنبياء: ٧٤]، و﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥]، ولفظها متعدّد.

وقوله: «التي» مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَحِشَةُ﴾ [النساء: ١٥]، و﴿وَالَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾ [النساء: ٣٤]، و﴿الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، ولفظها أيضاً متعدّد، وكلها مكتوبة بلام واحدة (١).

وقوله: «وفي الذي بأي لفظ يأتي» يريد: مفرداً ومجموعاً أو منثنى، وهذا في المصحف؛ وأما غير المصحف فإن التثنية باقية على الأصل، مرسومة بلامين. قال الشيخ: وتحتل اللام المحذوفة من هذه الألفاظ المذكورة وجهين: أن تكون لام المعرفة، [وأن تكون الأصلية؛ إذ أصل «الذي»: «لذي»، و«التي»: «لتي»، ثم أدخل عليها لام المعرفة] (٢) مع ألف الوصل فصار «الذي» و«التي» بلامين: أصلية وزائدة للتعريف، فأدغمت الأولى في الثانية، فصار اللفظ بلام واحدة مدغمة. فيحتمل أن تكون المحذوفة الأولى (٣) التي هي لام التعريف (٤) لذهابها بالإدغام، ولكونها مع ما أدغمت فيه حرفاً واحداً.

[قال الشيخ] (٥): ولكونها زائدة والزائد أولى بالحذف، والثانية أصلية، والأصلية أولى بالإثبات.

(١) قال أبو داود في مختصر التبيين (٢/٣٩٥): ﴿وَالَّتِي﴾ بلام واحدة، وهي عندي المتحركة المشددة، وبحذف الألف الموجودة بعدها في اللفظ، وكذا ﴿الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾، و﴿الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾، و﴿الَّتِي دَخَلْتُمُوهنَّ﴾، و﴿وَالَّتِي بَيْسَنَ﴾، وشبهه حيث وقع.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) وهذا اختيار أبي داود وترجحه في قوله السابق: «وهي عندي المتحركة المشددة»، وتبعه عليه أبو إسحاق التحيي في إختياره، ورجحه ابن عاشر وغيره؛ فقال: «هذا ومذهب أبي داود ظاهر الرجحان على غيره»، وعلى مذهبه يكون ضبط اللام بالشدّة والفتحة كما في مصحف المدينة برواية حفص عن عاصم.

انظر: مختصر التبيين: (٢/٣٩٥-٣٩٦)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٨١-٨٨٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٨).

(٤) في «س»: «المعرفة».

(٥) سقطت من الأصل.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْمَحذُوفَةُ اللَّامُ الْأَصْلِيَّةُ (١).

قَالَ الْحَافِظُ: « وَهُوَ أَوْجَهُ لَامِتِنَاعِ لَامِ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْإِنْفِصَالِ مِنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فَلَمْ تُحَذَفْ لِدَلِيلِهِ » (٢).

قَالَ الشَّيْخُ: « لِأَنَّ لَامَ الْمَعْرِفَةِ جِيءَ بِهَا أَيْضًا لِمَعْنَى لَأَبَدٌ مِنْ تَأْدِيَتِهِ، وَحَذْفُ مَا جِيءَ بِهِ لِمَعْنَى نَقْضِ الْغَرَضِ. »

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: « وَاتَّفَقَتْ الْمَصَاحِفُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى إِبْطَاتِ اللَّامَيْنِ مَعًا عَلَى الْأَصْلِ فِي قَوْلِهِ

تَعَالَى: ﴿اللَّعِينُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، و﴿اللَّعْنَةُ﴾ [الرعد: ٢٥]، و﴿مِنَ اللَّعِينِ﴾ [الأنبياء: ٥٥]،

و﴿اللَّغْوِ﴾ [المؤمنون: ٣]، و﴿اللَّهُوِ﴾ [الجمعة: ١١]، و﴿اللُّؤْلُؤِ﴾ [الرحمن: ٢٢]، و﴿الَلَّتْ﴾

[النجم: ١٩]، و﴿اللَّهُمَّ﴾ [آل عمران: ٢٦]، و﴿اللَّهُبِ﴾ [المرسلات: ٣١]، و﴿اللَّطِيفِ﴾

[الأنعام: ١٠٣]، و﴿اللَّوَامَةِ﴾ [القيامة: ٢] حَيْثُ وَقَعَتْ هَذِهِ الْكَلِمُ بِأَعْيَانِهَا، وَكَذَلِكَ هُمَا مُثَبَّتَانِ

فِي اسْمِ ﴿اللَّهِ﴾ وَ﴿تَجَلَّى﴾، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿اللَّهُمَّ﴾ حَيْثُ وَقَعَتْ.

قَالَ: وَقَدْ أَمَعَنْتُ النَّظَرَ فِي هَذَا الْبَابِ فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَغَيْرِهَا، فَوَجَدْتُ ذَلِكَ

عَلَى مَا أُثْبِتُهُ أَهْلَ الْعِرَاقِ، وَغَيْرِهَا مَا أُثْبِتُهُ كَذَلِكَ » (٣).

(١) أي: الثانية، وهو اختيار أبي عمرو الداني وترجيحه كما سيذكر الشارح نصه، ووافق عليه الشاطبي، ورجحه أيضاً الجرجاني والمارغني، وعلى مذهبه يكون ضبط اللام بالسكون كما في مصحف المدينة على رواية ورش عن نافع.

انظر: المقنع: (ص ٦٧)، والبيت رقم (٢٣٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٠٧)، وتبنيه العطشان للجرجاني (المخطوط): [٩٣/ب-٩٤/أ]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٥٨).

(٢) المقنع: (ص ٦٧).

(٣) المقنع: (ص ٦٧-٦٨).

ثمرة الخلاف بين الداني وأبي داود تظهر في الشكل، ورتب على ذلك نَسَاحُ الْمَصَاحِفِ الضَّبْطُ، فعلى رأي الداني القائل بحذف اللام الأصلية: تعرى اللام من الحركة والشدة، وعلى ذلك جرى العمل في مصاحف المغاربة على رواية ورش، وبه جرى العمل أيضاً في المصحف المطبوع بالمطبعة التعاليلية بالجزائر سنة: (١٣٩٠هـ/١٩٧١م)، وكذلك في المصحف المطبوع بتونس بمطبعة المنار بخط التجاني الحمدي حيث تلتبس صيغة المفرد بالجمع، لذا رجَّح ابن عاشر مذهب أبي داود.

وبعض المصاحف المغربية، وإن كانت رسمت على ما قرره ابن عاشر في فتح المنان إلا أنها خالفت في هذا الموضوع، حيث رجَّح ابن عاشر رأي أبي داود، واتبعت رأي الإمام الداني تحكُّمًا.

وهناك بعض المصاحف المطبوعة على رواية ورش جمعت بين المذهبين: فعرّيت اللام من الحركة والشدة، وألحقت الألف.

وعند التحقيق واستقراء كلام الإمام الداني في كتابه «الحكم» وكتابه «المقنع» يظهر أن تعميم الضبط على كل حروف الكلمة هو مذهبه، وأن اختياره حذف اللام الثانية لا يلزم منه المنع من تحريك اللام بالحركة والتشديد وإلحاق الألف بعد اللام، وإن كان لم يصرح بذلك في كتابه «المقنع»، بل نجد صرّح في كتابه «الحكم» باستيفاء ضبط الحرف بكل ما يستحقه، وكان ذلك في مقام الرد على أهل العراق، حيث لا يجعلون علامة للسكون ولا للتشديد ولا للمد، وأنكر على من يخص بعض الحروف بالضبط دون بعض، فقال كَتَلْتَهُ: «وإذا كان سبب نقط المصاحف تصحيح القراءة، وتحقيق الألفاظ بالحروف، حتى يتلقى القرآن على ما نزل من عند الله تعالى، وتلقي من رسول الله ﷺ، ونقل عن صحابته رضوان الله عليهم، وأداه الأئمة رحمهم الله، فسيبيل كل حرف: أن يوقى حقه بالنقط، مما يستحقه من الحركة، والسكون، والشد، والمد، والهمز، وغير ذلك، ولا يخص بعض ذلك دون كله».

وكل هنا من صيغ العموم، فيحمل كلامه في «المقنع» على ما في «الحكم»، بل وبالغ في ذلك ونصّ على نقط ما لا يشيع من الحركات كالاختلاس أو الإخفاء أو الروم، قال الداني في الحكم: «وكذا تلحق الألفات المحذوفات من الرسم اختصاراً بالحمراء، في المتفق عليه والمختلف فيه، فالمتفق عليه نحو: ﴿الْعَلَمِينَ﴾.... ﴿الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾، و﴿الَّتِي تَطَّهَّرُونَ﴾، وشبهه، وهذا الضرب كثير الدور في القرآن».

وحينئذ مذهب الداني هو صريح في تعميم الضبط على كل حروف الكلمة وإلحاق المحذوف، وأن نسبة التعري لأي عمر والداني غير صحيحة، ولا يلزمه القول بحذف اللام الأصلية أن يُعمرى اللام من الحركة والتشديد وعدم الإلحاق، لأن الضبط يجب أن يوافق القراءة لإقامة اللفظ ووزن الكلمة وتحقيق التلاوة. والحاصل أن مذهب الداني: تعميم الضبط، وكيف يقرأ الحرف مشدداً ويكتب مخففاً، زيادة على أن الضبط للبيان لا للإيهام.

وعلى كل حال فمذهب أبي داود هو المقدم الراجح كما ذكر ابن عاشر وغيره؛ والأدلة على صحة مذهبه:

١. أن اللام الأولى ساكنة، والثانية متحركة، وحذف الساكن أولى وأسهل.
٢. أن اللام الأولى زائدة، والثانية أصلية، وحذف الزائدة أهون من حذف الأصلية.
٣. أن الأولى أقرب إلى الطرف، بخلاف الثانية فهي متحصنة بالوسط.
٤. أن اللام الأولى هي أوّلَى بالحذف لدهاها بالإدغام، وعليها حذفت من الخط حملاً للخط على اللفظ.
٥. حصول الفرق للجاهل بالعربية بين المفرد والجمع في التي واللاتي، بعكس ما نسب للداني، ولذلك قال ابن ملوكة التونسي: «وضبط اللام في زماننا كاد أن يكون متعينا لازماً في (اللاتي) و(التي) للفرق بين صيغة الأفراد وصيغة الجمع».

انظر: الحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ٥٦ و ١٩٠)، وأصول الضبط لأي داود: (ص ٢١٠-٢١٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٥٨)، ومخالفات النسخ ولجان المراجعة والتصحيح لمرسوم المصحف الإمام لأحمد شرشال: (ص ٥٣-٦٠).

جامعة الأمير
علاء الدين
العلوم الإسلامية

البَابُ الْخَامِسُ

أَحْكَامُ رَسْمِ الْهَمْزِ فِي الْمُصْحَفِ

ثُمَّ قَالَ:

[٢٩١] وَهَآكَ حُكْمُ الْهَمْزِ فِي الْمَرْسُومِ ❀❀❀ وَضَبُّهُ بِالسَّائِرِ الْمَعْلُومِ

قَدْ تَقَدَّمَ لَنَا فِي غَيْرِ مَا مَوْضِعٍ «هَآكَ»، وَأَنَّهَا اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مَعْنَاهَا: «خُذْ»، وَحُكْمُ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ بِهَا.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «حُكْمُ الْهَمْزِ» أَي: صِفَتُهُ، «فِي الْمَرْسُومِ» أَي: فِي الْمَصْحَفِ كَمَا كُتِبَ إِذَا وَقَعَ أَوَّلًا، وَوَسَطًا، وَطَرَفًا، هَلْ بِالْفِ، أَوْ بِوَاوٍ، أَوْ بِيَاءٍ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الْبَابِ؟

و«الْهَمْزُ» مَصْدَرٌ: «هَمَزْتُ الْحَرْفَ أَهْمَزُهُ هَمْزًا»، وَمَعْنَى «الْهَمْزُ»: الدَّفْعُ، لِأَنَّ الصَّوْتَ

يَنْدَفِعُ بِالنُّطْقِ بِهَا^(١)، وَمِنْهُ: ﴿هَمَزَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [المؤمنون: ٩٧] أَي: دَفَعُهُ [وَنَخَسُهُ]^(٢).

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ «الْهَمْزُ» جَمْعُ «هَمْزَةٍ» مِثْلَ: «تَمْرَةٌ وَتَمْرٌ»، وَ«نَخْلَةٌ وَنَخْلٌ» فَيَكُونُ اسْمٌ جِنْسٍ^(٣).

وَقَوْلُهُ: «وَضَبُّهُ» يُرِيدُ: حَصْرُهُ، وَحَصْرٌ مَسَائِلُهُ.

وَقَوْلُهُ: «بِالسَّائِرِ» أَي: الْمُنْتَشِرِ، كَمَا قَالُوا: «الْمِثْلُ السَّائِرِ» أَي: الْمُنْتَشِرُ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ:

«بِالسَّائِرِ» أَي: سِيرَ بِهِ، وَانْتَشَرَ فِي الْبُلْدَانِ وَ[الْأَقْطَارِ]^(٤).

(١) انظر: الصحاح للجوهري «مادة همز»: (٩٠٢/٣)، ولسان العرب لابن منظور «همز»: (٤٢٥/٥)، وتاج العروس

للزبيدي «مادة همز»: (٣٨٨/١٥).

(٢) في الأصل: «نخسه» بالصاد، وما أثبتته من «س»، وهو الصواب.

قال أبو جعفر النحاس: «أصل الهمز: النخس والدفع، وقيل: فلان همزة، كأنه ينخس من عابه؛ فهمز الشيطان مسه ووسوسته».

انظر: غريب القرآن لابن قتيبة الدينوري: (ص ٣٠٠)، ومعاني القرآن للنحاس: (٤٨٤/٤)، وجامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٦٨/١٩)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٤٨/١٢).

(٣) ذهب سيبويه وجماعة إلى أن الهمز يرادفه النبر، ومفرده «نبرة»، وسميت بذلك لارتفاعها من أقصا الحلق، لأن النبر لغة: الرفع، وذهب الخليل بن أحمد وجماعة: أن النبر اسم للهمز المخفف؛ إذا فهما متباينان. وقد ذكر ذلك الشارح عند شرحه لقول الناظم «ما لم يكن شدد أو نبرا» في البيت رقم (٥٠) من هذا النظم.

وانظر: الكتاب لسيبويه: (٥٤٨/٣-٥٥٠)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٤٤٣/٢)، والطرز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ١٧٦)، وتنبية العطشان للجرجاني (المخطوط): [٩٥/أ].

(٤) في «س»: «الأمصار».

وقوله: «المعلوم» أي: المتعارف المشتهر، كأنه يقول: خذ صفة الهمز كيف كتب في المصحف، وأحصره لك على المعروف المشتهر عند الناس. وباب الهمز باب عظيم، صعب، فيه علوم كثيرة، والهمزة حرف من الحروف^(١)، والدليل على أنها حرف كونها تُعتبر بما يُعتبر به سائر حروف المعجم من ضم أو فتح أو كسر أو سُكُون، ولكونها موجودة في اللفظ كسائر حروف المعجم. فإن قيل: وإذا قلت أنها حرف من الحروف فلأي شيء لم تُنفرد صورتها كسائر حروف المعجم؟

فالجواب عن ذلك: ما قاله أبو محمد مكي^(٢) [٨٨/ب] في الرعاية^(٣):

« كل الحروف لها صورة في الخط لا تتغير تلك الصورة إلا الهمزة فإنها لا صورة لها تخصها؛ بل مرة [تستعار لها صورة الألف، ومرة] (٣) تستعار لها صورة الواو، ومرة تستعار لها صورة الياء، ومرة لا تكون لها صورة كسائر الحروف، لأن الهمزة حرف ثقيل فغيرته العرب لثقله، وتصرفت فيه ما لم تتصرف في غيره من الحروف، فأنت بها على سبعة أوجه مستعملة في القرآن والكلام، فأنت به مُحَقَّقًا ومُخَفَّفًا، ومبَدَلًا، ومُلَقًى حركتها على ما قبلها، ومَحذُوفَةً ومُثَبَّتَةً، ومُسَهَّلَةً بَيْنَ الْحَرَكَةِ وَالْحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ حَرَكَتُهَا.

فلم تثبت الهمزة في كلام العرب على لفظ واحد كما ثبتت كل الحروف، وغُيِّرَتْ هَذَا التَّغْيِيرُ دُونَ سَائِرِ الْحُرُوفِ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لَهَا صُورَةٌ فِي الْخَطِّ، غَيْرُ مُخْتَلِفَةٍ، كَمَا لَمْ تُثَبَّتْ هِيَ فِي اللَّفْظَةِ عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ»^(٤).

فإن قيل: لأي شيء اختيرت لها هذه الحروف التي هي الألف والواو والياء من سائر الحروف؟

(١) هذا على الصحيح، خلافا للمبرد في قوله: أنها ليست حرفا، وإنما هي من قبيل الضبط والشكل، مستدلا بعدم ثبوتهما على صورة واحدة، وبأنها ليست لها صورة مستقرة؛ وردّه ابن جني بأن انقلابها في بعض أحوالها لعارض يعرض من تخفيف أو بدل، لا يخرجها عن كونها حرفا.

انظر: المقتضب للمبرد: (٣٢٨/١-٣٣١)، وسر صناعة الإعراب لابن جني: (٤٣/١)، وتنبية العطشان للجراحي (المخطوط): [٩٥/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٩٠).

(٢) هو كتاب الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكي بن أبي طالب القيسي.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) الرعاية لمكي: (ص ٢٥).

فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ: أَنَّهَا أُخْتِيرَتْ لَهَا لِأَنَّهَا تُبَدَّلُ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَيُبَدَّلْنَ مِنْهَا، لِأَنَّهَا إِذَا سُهِّلَتْ فَإِنَّهَا تُسَهَّلُ بَيْنَ نَفْسِهَا وَبَيْنَ أَحَدِ هَذِهِ الْحُرُوفِ، وَإِذَا أُبْدِلَتْ فَإِنَّهَا تُبَدَّلُ بِأَحَدِ هَذِهِ الْحُرُوفِ (١).

فَإِنْ قِيلَ: لِأَيِّ شَيْءٍ جُعِلَ فِيهَا ثَلَاثَ عَوَاجٍ (٢) وَلَمْ يُجْعَلْ فِيهَا أَقْلٌ أَوْ أَكْثَرُ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّهَا إِنَّمَا جُعِلَتْ كَذَلِكَ اتِّبَاعًا لِلْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ - أَعْنَى الضَّمَّةَ وَالْفَتْحَةَ وَالكَسْرَةَ - وَقِيلَ: اتِّبَاعًا لِلْحُرُوفِ الْمُدِّ وَاللَّيْنِ.

(١) انظر: الرعاية لمكي (ص ٢٥).

(٢) «العَوَاجِ» يقصد به هنا: الميل بالخط عند رسم الهمزة وكتابتها، ويصح بالراء أيضاً «عِرَاجٌ» لأنه أيضاً ميل بمئة ويسرة.

جامعة الأمير

الفصل الأول

أحكام رسم الهمزة المبتدئة

عبد القادر العظم الإسلامي

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٢٩٢] فَأَوَّلُ بِالْفِ يُصَوَّرُ ❀❀❀ وما زيدَ قبلَ لا يُعْتَبَرُ

قَوْلُهُ: «فَأَوَّلُ» مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبْرُ فِي الْجُمْلَةِ مِنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُمَا، وَهُوَ قَوْلُهُ: «يُصَوَّرُ»، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ الهمزة إِذَا كَانَتْ أَوَّلَ الْكَلَامِ فَإِنَّهَا تُصَوَّرُ أَلْفًا.

فَإِنْ قِيلَ: هَلَّا صَوِّرَتْ الهمزة إِذَا وَقَعَتْ أَوَّلَ الْكَلَامِ دُونَ أَلْفٍ كَسَائِرِ الْحُرُوفِ؟ فَعَنْ ذَلِكَ جَوَابَانِ؛ عَلَى أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ الَّذِي أَذْكَرُهُ قَدْ تَقَدَّمَ، إِلَّا أَنَّ هَذَا أَبِينُ هُنَا وَفِيهِ زِيَادَةٌ:

أَحَدُ الْجَوَابَيْنِ: أَنَّ الهمزة حَرْفٌ خَفِيٌّ ثَقِيلٌ، لَا يَثْبُتُ عَلَى حَالٍ وَاحِدٍ كَمَا قَدَّمْنَا، فَلَمَّا صَارَ لَهَا الضَّعْفُ مِنْ [هذه الجهة] (١)، وَلَيْسَتْ لَهَا صُورَةٌ تَسْتَقِلُّ بِهَا، وَلَا تُشْبِهُ حَرْفًا مِنَ الْحُرُوفِ فَجَعَلَتْ لَهَا صُورَةً غَيْرَهَا.

وَقَدْ شَبَّهَهَا الطَّلْمَنَكِيُّ (٢) بِالْعَيْنِ [الْمُفْتُوحَةِ، لِأَنَّهَا تُصَوَّرُ هَكَذَا: (ع)، وَالهمزة تُصَوَّرُ هَكَذَا: (ع) كَثَلَاتٍ تَعْرِيجَاتٍ، فَهِيَ أَقْرَبُ شَيْئًا لَصُورَةِ الْعَيْنِ] (٣)، فَهِيَ شَبَّيْهَتُهَا فِي الصُّورَةِ، وَلِذَلِكَ يُمْتَحَنُ مَوْضِعُ الهمزة مِنَ الْكَلِمَةِ بِالْعَيْنِ (٤).

(١) فِي الْأَصْلِ: «مِنْ حَيْثُ الْحَيْثِيَّة».

(٢) أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ الْمَعْفَرِيِّ الْأَنْدَلِسِيِّ الطَّلْمَنَكِيِّ أَبُو عَمْرٍ، إِمَامٌ حَافِظٌ، أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنِ الْأَنْطَاكِيِّ وَعَبْدِ الْمَنْعَمِ بْنِ غَلْبُونَ وَالْأَدْفُورِيِّ وَابْنِ أَبِي زَيْدٍ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى الْمَغَامِي وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَابْنُ حَزْمٍ وَطَائِفَةٌ، كَانَ أَوَّلَ مَنْ أَدْخَلَ الْقِرَاءَاتِ إِلَى الْأَنْدَلُسِ، لَهُ: كِتَابُ الرُّوضَةِ، تُوْفِيَ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ.

مَعْرِفَةُ الْقِرَاءَةِ الْكِبَارِ لِلدَّهْمِيِّ: (١/٣٨٥)، وَغَايَةُ النِّهَايَةِ لِابْنِ الْجَزْرِيِّ: (١/١١٠)، طَبَقَاتُ الْمَفْسُرِينَ لِلْسَيُوطِيِّ: (ص١٧).

(٣) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤) قَالَ الْخَرَّازُ فِي ذَيْلِ الضَّبْطِ فِي الْأَبْيَاتِ (٥١٤-٥١٧):

ثُمَّ امْتَحَنَ مَوْضِعَهُ بِالْعَيْنِ
ك: عَامَتُوا فِي: آمَنُوا، وَالسُّوْعُ
وَحُصِّتِ الْعَيْنُ لِمَا بَيْنَهُمَا
لَأَجْلِ ذَا خَطَّتْ عَنِ الثَّقَاتِ
حَيْثُ اسْتَقَرَّ ضَعْفُهُ دُونَ مَائِنِ
فِي: السُّوْعِ، وَالسُّوْعِ ك: الْمُسَيْعِ
مِنْ شِدَّةٍ وَقُرْبٍ مَخْرَجِيهِمَا
عَيْنًا مِنَ الْكُتُبِ وَالنُّحَاةِ

وَانظُرْ شَرْحَهَا فِي كِتَابِ الطَّرَازِ فِي ضَبْطِ الْخَرَّازِ لِلتَّنْسِيِّ: (ص١٨٢-١٨٨)، وَدَلِيلُ الْحَيْرَانَ لِلْمَارْغَنِيِّ: (ص٢٨٥-٢٨٦)؛

وَانظُرْ: أَصُولُ الضَّبْطِ لِأَبِي دَاوُدَ: (ص١٢٨).

وَمِنْهُمْ مَنْ شَبَّهَ الْهَمْزَةَ بِالْهَاءِ، وَذَكَرَ أَنَّ الْهَاءَ تُبَدَّلُ مِنْهَا، وَقَدْ قَرَأَ بَعْضُ الْخَارِجِينَ مِنَ السَّبْعِ مِنَ الْقُرَّاءِ (١): ﴿هَيْآكَ نَعْبُدُ وَهَيْآكَ نَسْتَعِينُ﴾.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ [النَّاسِ] (٢): «أَنَّ صُورَةَ الْهَمْزَةِ إِذَا سُهِّلَتْ تَكُونُ هَاءً وَأَشْبَهُ شَيْئًا بِالْهَاءِ». وَذَكَرَ لِي مِنْ أَتَقُّ بِهِ أَنَّ الدَّانِي ذَكَرَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ تَوَالِيْفِهِ: أَنَّ الْهَمْزَةَ إِذَا سُهِّلَتْ فَإِنَّ التُّنُوقَ بِهَا كَالْهَاءِ (٣).

[الجواب الثاني] (٤): أَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ الْهَمْزَةُ لَا صُورَةَ لَهَا مُحَقَّقَةً، وَكُتِبَ الْمَصَاحِفِ يَضْعُونَهَا نُقْطَةً خِيفَ عَلَيْهَا أَنْ تَذْهَبَ صُورَتُهَا إِذَا لَمْ تُصَوَّرْ أَلْفًا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ. [وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْهَمْزَةُ الَّتِي تُصَوَّرُ فِيهَا الْأَلِفُ إِذَا وَقَعَتْ أَوَّلَ الْكَلِمَةِ وَكَانَتْ مَفْتُوحَةً] (٥): «سَرَجُ الْأَلِفِ» (٦) مِثْلُ: أَحْمَدُ.

فَإِنَّ كَانَتْ الْهَمْزَةُ مَضْمُومَةً نَحْوُ: ﴿أُمِّيُونَ﴾ فَإِنَّهَا تَكُونُ فِي وَسَطِ الْأَلِفِ، وَيُقَالُ لَهَا: «مِنْطَقَةُ الْأَلِفِ» (٧).

(١) وهو أبو السوار الغنوي.

انظر: المحتسب لابن جني: (٣٩/١-٤٠)، ومختصر القراءات الشواذ لابن خالويه: (ص٩)، والإبانة عن معاني القراءات لمكي: (ص١٢٤) والمحرر الوجيز لابن عطية: (٧٢/١)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٤٦/١).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) قال الإمام الداني: «هذه الكلمة - يعني ﴿هَيْآكَ﴾ - من أشكال حروف لاختلاف وأغمضها وأدقها، وتحقيق المد والقصر اللذين ذكرهما الرواة عن الأئمة فيها حال تحقيق همزتها وتسهيلها لا يتحصل إلا بمعرفة الهاء التي في أولها أهي للتنبية أم مبدلة من همزة فبحسب ما يستقر عليه من ذلك في مذهب كل واحد من أئمة القراء يقضي للمد والقصر بعدها... الخ». ولا يوجد في كلامه بَيِّنَاتٌ نص على أن الهاء تبدل همزة، فإبدال همزة هاءً صحيح من جهة اللغة، لا من جهة القراءة، لأن القراءة سنة متبعة كما بين في غير ما موضع من كتبه.

وانظر: إعراب القرآن للنحاس: (٢٨/١)، وجامع البيان في القراءات السبع للداني: (ص٤٥٠-٤٥٣)، والنشر لابن الجزري: (٤٠٢/١)، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي: (٥٢٥/٧).

(٤) في "ت": "فالجواب".

(٥) في الأصل: تقديم وتأخير، وبعض كلماتها سقط وبعضها ملحق في الحاشية.

(٦) «السَّرَجُ»: هو رحل الدابة المعروف، ويقصد هنا: أن موضع الهمزة المفتوحة من الألف كموضع السَّرَجِ من الدابة، وكان ذلك قبل وضع الفتحة والضمة والكسرة لتنمیز حركة الحرف هل هو مفتوح أو مضموم أو مكسور.

(٧) «المنطق»: كل شيء شددت به وَسَطَكَ، و«النَّطَاقُ» أن تأخذ المرأةُ ثوباً فتلبسُهُ ثم تشدُّ وسطها ثم تُرْسِلُ الأعلى إلى الأسفل؛ ويقصد هنا: أن الهمزة إذا كانت مضمومة توضع وسط الألف كما تشد النطاق.

انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة نطق»: (٣٥٤/١٠)، وتاج العروس للزبيدي «مادة نطق»: (٤٢٣/٢٦).

وإن كانت مكسورة نحو: ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ فَإِنَّ الهمزة تكون في قَعْرِ الألفِ، وتُسمَّى: «زَجُّ الألفِ» (١).

فإن قيل: قلتم إن الهمزة لا صورة لها، وإنما تستعار لها صورة غيرها، وأن صورتها الألف والواو والياء، فلم اقتصرتم على تصويرها بالألف إذا وقعت أولاً، سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة دون الواو والياء؟ وكان الأولى أن تُصورَ واواً إذا كانت مضمومة، وياءً إذا كانت مكسورة، وألفاً إذا كانت مفتوحة، فلم اخترتم الألف بأي حركة تحركت؟ فأجواب: أنها إنما اختصت إذا وقعت أولاً بالألف دون أختيها اللين هما: الواو والياء، لأن الألف لا تتغير ولا يخرج عن باب المد واللين، والهمزة إذا كانت مبتدئة لا تتغير عن حال التحقيق، لأنها إذا كانت مبتدئة لا تُخفف [١/٨٩] رأساً بأي حركة تحركت، بحيث كان التخفيف يُقربها من الساكن، والساكن لا يقع أولاً، فجعلت لذلك على صورة واحدة من التحقيق، فهي لا تتغير عن التحقيق، والألف لا يتغير عن المد واللين، فجعل ما لم يتغير الذي هو الألف صورة لما لم يتغير التي هي الهمزة.

ووجه آخر: وهو أن الهمزة تخرج من أقصى الصدر، والألف من مخرجها (٢)؛ كما قال الخليل في قول [الأهوازي (٣)] (٤).

(١) «الزج»: مفرد ويجمع: «زججة وزجاج»، وهو الحديدية التي في أسفل الرمح وهي التي تُركّزُ به في الأرض، والسنان ما كان في أعلاه ويطعن به؛ ويقصد هنا: أن الهمزة المكسورة موضعها موضع الزج في الرمح.

انظر: الصحاح للجوهري «مادة زجح»: (٣١٨/١)، ولسان العرب لابن منظور «مادة زجح»: (٢٨٥/٢).

(٢) انظر: كتاب العين للفرهيدي: (٥٢/١ و ٥٧/١)، والكتاب لسيبويه: (١٧٦/٤-١٧٧)، والرعاية لمكي: (ص ٦١).

(٣) هو: الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأهوازي أبو علي، إمام مقرر محدث، قرأ على أحمد العجلي التستري وعلي بن إسماعيل القطان الخاشع وعلي بن الحسين الغضايري وغيرهم، قرأ عليه أبو علي غلام المهراس وأبو القاسم الهذلي وأبو نصر الزيني وغيرهم، له: كتاب الوجيز وكتاب الموجز في القراءات، توفي سنة ست وأربعين وأربعمائة.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (٤٠٢/١)، وميزان الاعتدال للذهبي: (٥١٢/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢٠٠/١).

وقوله الذي قصده هو ما نقله الخراز في القصد النافع (ص ٣٥٦) بقوله:

«وأما زيادة الألف فقول الخليل كما قال الأهوازي في أرجوزته فقال:

وقال أيضاً الخليل الألف من مخرج الهمزة قد تتصف
إذا كان صوتها ليدونها ينصرم فهو مجاز لا حقيقة رسم

(٤) في كل النسخ «الموزني» وهو تصحيف، وما أثبتته من القصد النافع.

وقال أيضاً الخليل: "الألف من مخرج الهمزة قد [تتصّف، فلما شاركت الهمزة في المخرج جعلت لها صورة إذا وقعت أولاً دون الواو والياء] (١)، فلما اشتركتا في المخرج جعلت لها صورة إذا وقعت أولاً دون الواو والياء" (٢).

وقوله: «فأول بالفاء يُصوّر» فمعناه: فهمز أول الكلمة يُصوّر بالألف. وقوله: «وما زيد قبل لا يُعتبر»؛ «قبل»: ظرف مبني على الضم، لما قطعه عن الإضافة بناه على الضم مثل قوله تعالى: ﴿لِللّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]. ويعني أنّ الهمزة إذا كانت أولاً لا يُعتبر ما دخل من حروف الزوائد، والمراد بحروف الزوائد هنا: كل حرف دخل على حرف واحد كفاء العطف وواوها، والسين التي للاستقبال، وباء الجرّ واللام (٣).

وقد مثل الناظم ذلك في البيت الذي بعده فقال رحمه الله:

[٢٩٣] نحو: بأن سألني وفإن * * * وبمراد الوصل بالياء: لئن

أي: مثل ذلك: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦]، و﴿سَأَلَنِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبُ﴾ [الأنفال: ١٢]، و﴿فَإِنْ تَابُوا﴾ [التوبة: ٥]، وأشبهه هذا؛ هذه الحروف لا تُعتبر، وتُكتب الهمزة ألفاً، لأن هذه الحروف زِيدت بعد أن لم تكن، فكأنها كلمة أخرى. وقوله: «وبمراد الوصل بالياء لئن» هذا الفصل إلى آخره يذكر فيه ما خرج عن هذه القاعدة، إذ قد تقدم أنّ الهمزة إذا كانت أولاً فإنها تُكتب ألفاً، ولا يُعتبر ما دخل عليها من الزوائد.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) لم أجد نص الخليل بهذا اللفظ، وورد مثل قوله هذا عند الداني وأبي داود.

انظر: المنع: (ص ٦٠)، ومختصر التبيين: (٤٣/٢).

(٣) وجمعت الحروف الزوائد في قولك: «اليوم تنساه»، أو «أتاه سليمان»، أو «سألتمونيها»، أو «السمان هويت».

انظر: الكتاب لسيبويه: (٤/٢٣٥)، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: (ص ٥٠١).

فَمَهْمَا خَرَجَ عَن هَذَا الْأَصْلِ هَذِهِ الْحُرُوفُ الَّتِي أَخَذَ فِي ذِكْرِهَا، وَذَلِكَ أَنَّ الهمزَ مِنْهُ مَا كُتِبَ عَلَى قِيَاسٍ، [وَمِنْهُ مَا كُتِبَ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ] (١)، وَكَلَامُ النَّاطِمِ هُنَا فِيمَا رُسِمَ مِنْهُ عَلَى [غَيْرِ] (٢) الْقِيَاسِ، وَكَذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَرْسُومِ. وَإِنَّمَا تَكَلَّمَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ فِيمَا خَرَجَ مِنْ ذَلِكَ عَنِ الْقِيَاسِ، وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى الْقِيَاسِ فَهُوَ أَصْلُهُ، فَلَا كَلَامَ فِيهِ، فَتَقُولُ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ:

اعْلَمْ أَنَّ [الهمزة على ثلاثة أقسام: مُبْتَدَأَةٌ، وَمُتَطَرِّفَةٌ، وَمُتَوَسِّطَةٌ] (٣) [٤].

فَأَمَّا الْمُبْتَدَأَةُ: فَإِنَّهَا تُصَوَّرُ بِالْفِ، بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحَرَّكَتْ؛ مِنْ فَتْحٍ، أَوْ ضَمٍّ، أَوْ كَسْرٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ: ﴿أَمْرٌ﴾ و﴿أَخَذَ﴾ و﴿أَبَا﴾ و﴿أَحْمَدُ﴾ و﴿أَيُّوبَ﴾ و﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ و﴿إِسْمَاعِيلَ﴾ و﴿إِسْحَاقَ﴾ و﴿إِلَّا﴾ و﴿إِنَّمَا﴾ و﴿إِذَا﴾ و﴿أُنزِلَ﴾ و﴿أُمِّي﴾ و﴿أَوْحَى﴾ و﴿أُولَئِكَ﴾، وَشَبَّهَهَا.

وَكَذَلِكَ حُكْمُهَا إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا [حُرُوفُ زَائِدَةٌ] (٥) نَحْوُ: ﴿سَأَصْرِفُ﴾ و﴿أَفَأَنْتَ﴾ و﴿فَأَنْتَ﴾ و﴿فَأَنْتَهُ﴾ و﴿كَانَ﴾ و﴿يَايَمِنِ﴾ و﴿إِيَّاكَ﴾ و﴿لَايَلِفُ﴾ [٦]، و﴿لِيَأْمُرِ﴾ و﴿فَلَأُمِّهِ﴾ و﴿سَأُنزِلُ﴾ و﴿لَأَقْطَعَنَّ﴾، وَشَبَّهَهَا، إِلَّا مَوَاضِعَ مَعْلُومَةٍ رُسِمَتْ عَلَى مُرَادِ الْوَصْلِ، وَهِيَ: ﴿لَيْنٌ﴾، و﴿لَيْلًا﴾، و﴿يَوْمِيذٍ﴾، و﴿جِنْدِيذٍ﴾، و﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ [يس: ١٩]، و﴿أَيْنَ لَنَا لَاجِرًا﴾ [الشعراء: ٤١]، و﴿أَيْنَا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: ٦٧]، و﴿أَيْنَا لَتَارِكُونَ﴾ [الصافات: ٣٦]، و﴿أَيْفَاكَ﴾ [الصافات: ٨٦]، و﴿أَيِّمَةً﴾، و﴿أَيْنَكُمْ﴾، و﴿أَيْدَا﴾ [الآية: ٤٧] بِالْوَاقِعَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ: ﴿هَوَالَاءِ﴾ و﴿يَبْنُومَ﴾ و﴿أَوْنَيْتُكُمْ﴾. هَذِهِ الْمُبْتَدَأَةُ، وَهِيَ الَّتِي بَدَأَ النَّاطِمُ بِهَا، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ الْمُتَوَسِّطَةِ وَالْمُتَطَرِّفَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من "ت".

(٣) انظر: المنفع: (ص ٦٠)، ومختصر التبيين: (٢/٤٢)، والبيت رقم (٢٠٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٦٦).

(٤) في «س»: «الهمز على ثلاثة أقسام: مبتدأ به، ومتوسط، ومتطرف».

(٥) في «س»: «حرف زائد».

(٦) سقطت من الأصل.

فَقَوْلُهُ: «فَأَوَّلُ بِالْفِ يُصَوَّرُ» الْبَيْتِ، «وَبِمُرَادِ الْوَصْلِ بِالْيَاءِ لَنْ» فَالْهَمْزُ الْأَوَّلُ يُصَوَّرُ أَلْفًا، وَلَا يُعْتَبَرُ مَا قَبْلَ الهمزة وَلَا مَا بَعْدَهَا، إِلَّا فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي ذَكَرَ فِي قَوْلِهِ: «وَبِمُرَادِ الْوَصْلِ بِالْيَاءِ لَنْ» إِلَى آخِرِ الْفَصْلِ (١)، فَإِنَّهَا رُسِمَتْ عَلَى مُرَادِ الْوَصْلِ كَمَا قَالَ، فَتَصِيرُ الهمزة بِالْحَرْفِ الزَّائِدِ الدَّاخِلِ عَلَيْهَا مُتَوَسِّطَةً، فَأُعْطِيَتْ حُكْمَ الْمُتَوَسِّطَةِ، فَأَشْبَهَهُ ﴿لَيْنٌ﴾ وَشَبَّهَهُ (٢).

فَالْهمزة فِيهِ مَكْسُورَةٌ نَحْوَ قَوْلِهِ: ﴿يَيْسٌ﴾، وَأَشْبَهَهُ ﴿لَيْلًا﴾ قَوْلُهُ: ﴿حَاطِئَةٌ﴾، وَأَشْبَهَهُ قَوْلُهُ ﴿هَوَلاءَ﴾: ﴿مَأْوَكُمْ﴾ و﴿نِسَاؤُكُمْ﴾، وَأَشْبَهَهُ ﴿يَبَنُومٌ﴾ و﴿أُنَيْبَتُكُمْ﴾: قَوْلُهُ: ﴿يَذَرُوكُمْ﴾. وَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: أَنَّ الهمزة أَوَّلَ الْكَلَامِ تُصَوَّرُ أَلْفًا كَمَا وَقَعَتْ، لِأَنَّ الْحَرْفَ الْوَاقِعَ قَبْلَهَا زَائِدٌ [٨٩/ب] فِي تَقْدِيرِ كَلِمَةٍ أُخْرَى، وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ كُتِبَ ﴿لَأُقِطَنَّ﴾ و﴿لَأَصْلِبَتُكُمْ﴾ و﴿سَأُورِيكُمْ﴾ و﴿يَأَنَّ﴾ و﴿فَيَايَنَّ﴾ و﴿سَأَلْتِي﴾ و﴿سَأُنَيْبَتُكَ﴾ أَلْفًا، لِأَنَّهَا وَقَعَتْ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، وَالسَّيْنُ مِنْ ﴿سَأَلْتِي﴾ و﴿سَأُنَيْبَتُكَ﴾ أَلْفًا، لِأَنَّهَا وَقَعَتْ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ، وَالسَّيْنُ فِي ﴿سَأَلْتِي﴾ و﴿سَأُورِيكُمْ﴾ وَالْبَاءُ ﴿يَأَنَّ﴾، وَالْفَاءُ ﴿فَيَايَنَّ﴾ فِي تَقْدِيرِ كَلِمَةٍ أُخْرَى.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: أَنَّ الْفَاءَ فِي ﴿فَيَايَنَّ﴾ هِيَ أُخْتُ «ثُمَّ» مِنْ حَيْثُ اشْتَرَكْنَا فِي الْعَطْفِ، وَ«ثُمَّ» كَلِمَةٌ مُنْفَصِلَةٌ، يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَيْهَا دُونَ مَا بَعْدَهَا، فَحُمِلَتْ الْفَاءُ عَلَيْهَا كَمَا حُمِلَتْ «ثُمَّ» عَلَى الْفَاءِ فِي إِسْكَانِ الْهَاءِ فِي ﴿ثُمَّ هُوَ [يَوْمَ الْقِيَامَةِ]﴾ [الآية: ٦١] فِي الْقِصَصِ (٣) [٤].

وَأَنَّ السَّيْنَ فِي ﴿سَأَلْتِي﴾ و﴿سَأُنَيْبَتُكَ﴾ فِي مَعْنَى: «سَوْفَ»؛ إِذْ كِلَاهُمَا لِلْإِسْتِقْبَالِ (٥)، وَ«سَوْفَ» كَلِمَةٌ مُنْفَصِلَةٌ، يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَيْهَا دُونَ مَا بَعْدَهَا [وَحُمِلَتْ] (١) السَّيْنُ عَلَيْهَا.

(١) أي: إلى آخر البيت رقم (٢٩٦).

(٢) انظر: تنبيه العطشان للرجاحي (المخطوط): [٩٦/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٨٩٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٦٠-١٦١).

(٣) وهذا الذي ذكره هنا من إسكان الهاء في ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ ومثيلاتها هو قراءة: قالون، والكسائي، وأبو جعفر.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٥١)، والتيسير للداني: (ص ٧٢)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٠٩).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: المفصل في صناعة الإعراب للزمخشري: (ص ٣٢١)، والجني الداني في حروف المعاني للمراذي: (ص ٥٩).

وص ٤٥٨).

وَحَرْفُ الْجَرِّ فِي ﴿يَأَنَّ﴾ مَحْمُولٌ عَلَى مَا كَانَ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ كَلِمَةً يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَيْهَا دُونَ مَا بَعْدَهَا كـ: «عَنْ» و«عَلَى» و«فِي» و«مِنْ»، وَإِنْ افْتَرَقَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ فِي الْمَعْنَى فَقَدْ اتَّفَقَتْ فِي الْجَرِّ بِهَا، وَهَذِهِ طَرِيقَةٌ حَسَنَةٌ لَهَا وَجْهٌ.

فَقَوْلُهُ: «وَبِمُرَادِ الْوَصْلِ بِالْيَاءِ لَيْنٌ» يُرِيدُ أَنَّهُمْ رَسَمُوا هَذِهِ الْمَوَاضِعَ الْمَذْكُورَةَ الَّتِي أَوْلَاهَا ﴿لَيْنٌ﴾^(٢) عَلَى مُرَادِ الْوَصْلِ، وَأَنَّ الْكَلِمَةَ كُلَّهَا مُتَّصِلَةٌ، لَا يُمَكِّنُ انفِصَالُ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ، فَتَصِيرُ الْهَمْزَةُ مُتَوَسِّطَةً، فَمِنْ ذَلِكَ ﴿لَيْنٌ﴾ حَيْثُ وَقَعَ، وَذَلِكَ أَنَّ ﴿لَيْنٌ﴾ هِيَ: «إِنْ» الشَّرْطِيَّةُ وَاللَّامُ الدَّاحِلَةُ عَلَيْهَا لَامُ الْقَسَمِ، فَعَلَى الْأَصْلِ الْمُتَقَدِّمِ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُكْتَبَ لَامُ الْفِ، وَلَا تُعْتَبَرُ اللَّامُ الدَّاحِلَةُ عَلَيْهِ، لَكِنَّهُمْ اعْتَدُوا بِدُخُولِ لَامِ الْقَسَمِ، وَصَارَتِ الْهَمْزَةُ كَأَنَّهَا مُتَوَسِّطَةٌ، كَالْهَمْزَةِ فِي ﴿يَيْسٌ﴾ يُوجِبُ أَنْ تُكْتَبَ يَاءٌ، لِأَنَّهَا لَوْ سُهِّلَتْ لِسُهِّلَتْ بَيْنَ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَنَفَعْنَا بِهِ]:

[٢٩٤] ثُمَّ لَيْلًا مَعَ أَئْفَكَ يَوْمَيْدٍ ❀❀❀ أَئِنَّ مَعَ أَئِنَّكُمْ وَحَيْنَيْدٍ

هَذَا أَيْضًا مِمَّا خَرَجَ عَنِ الْقَاعِدَةِ، وَأَمَّا ﴿لَيْلًا﴾^(٣) فَهِيَ ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ: إِنَّ النَّاصِبَةَ وَبَعْدَهَا لَامُ النَّافِيَةِ وَقَبْلَهَا لَامُ التَّعْلِيلِ، فَلَوْ كُتِبَتْ عَلَى الْأَصْلِ الْمُتَقَدِّمِ لَكُتِبَتْ: [لَامُ الْفِ، وَتُونُ مُعَرَّقٌ]^(٤) [٥] وَلَامُ الْفِ مِثْلُ: ﴿لَا هَبْ لَكَ﴾ [مرم: ١٩].

فَلَمَّا اعْتَدُوا بِلَامِ التَّعْلِيلِ الدَّاحِلَةِ عَلَى «أَنَّ» النَّاصِبَةَ صَارَتِ الْهَمْزَةُ مُتَوَسِّطَةً، فَوَجَبَ أَنْ تُكْتَبَ «يَاءٌ»، لِأَنَّكَ لَوْ خَفَفْتَهَا لَأَبْدَلْتَهَا يَاءً لِانْفِتَاحِهَا وَإِنْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، إِذْ صَارَتِ كَالْهَمْزَةِ

(١) سقطت من الأصل.

(٢) هذه الكلمة إحدى الكلمات الأربعة - وهي: ﴿لَيْنٌ﴾ و﴿لَيْلًا﴾ و﴿يَوْمَيْدٍ﴾ و﴿حَيْنَيْدٍ﴾ - التي ذكر أبو عمرو الداني أنها رسمت بالياء على مراد الوصل والتلين بإجماع، وذكر أبو داود أن المصاحف اجتمعت على ذلك، ولم تختلف.

انظر: المقنع: (ص ٥٣)، ومختصر التبيين: (٢/٢٢٠)، والبيت رقم (٢٠٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧١).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٥٣)، ومختصر التبيين: (٢/٢٢٠).

(٤) «مُعَرَّقٌ» أي: ممدود وطويل كعروق الأشجار ونحوها، والحروف المعركة هي التي ينزل بعضها على مستوى السطر

مثل: «ر ز س ش ص ض ق ل ن ي و».

(٥) سقطت من الأصل.

في: «مائة» و«فئة»، وَلَمَّا وَجَبَ إِدْغَامُ التَّوْنِ مِنْ «أَنَّ» فِي اللَّامِ مِنْ «لَا» لَفْظًا حُذِفَتْ حَطًّا، لِيَكُونَ الخَطُّ مُطَابِقًا لِلْفِظ.

وقوله: «مَعَ أَنْفِكَ» وَأَمَّا ﴿أَيْفِكَ﴾^(١) فَقَدْ دَخَلَتْ عَلَى الهمزةِ المَكسُورةِ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ، فَاعْتَدُوا بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ؛ إِذْ هِيَ حَرْفٌ وَاحِدٌ لَا يُمَكِّنُ الوَقْفُ عَلَيْهَا وَلِانْفِصَالِهَا مِمَّا بَعْدَهَا، فَصَارَتِ الهمزةُ الأَصْلِيَّةُ المَكسُورةُ مُتَوَسِّطَةً كَالهمزةِ فِي ﴿يَيْسَ﴾، فَوَجَبَ أَنْ تُكْتَبَ يَاءً، لِأَنَّكَ لَوْ سَهَلْتَهَا لَسَهَلْتَهَا بَيْنَ الهمزةِ.

ولقائل أن يسأل: أَنَّ ﴿أَيْفِكَ﴾ و﴿أَيْمَةً﴾ و﴿أَيْدَا﴾ و﴿أُونَيْتِكُمْ﴾ إِنَّمَا اعْتَدُوا بِالهمزةِ الرَّائِدَةِ وَصَيَّرُوا الثَّانِيَةَ مُتَوَسِّطَةً، لِأَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَعْتَدُوا [بِهَا لَوْجَبَ كِتَابُ الأُولَى أَلْفًا وَالثَّانِيَةَ أَلْفًا، فَيُؤَدِّي إِلَى اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ، وَذَلِكَ مِمَّا يَكْرَهُونَهُ فِي الكِتَابِ، فَهُمْ لَوْ لَمْ يَعْتَدُوا] بِالهمزةِ بَيْنَ أَحَدِ أَمْرَيْنِ:

إِمَّا كِتَابُ الهمزَتَيْنِ أَلْفَيْنِ وَذَلِكَ مَكْرُوهٌ، أَوْ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا، وَالْحَذْفُ عَلَى خِلَافِ الأَصْلِ، فَارُؤُوا أَنَّ الاعْتِدَادَ بِالهمزةِ وَجَعَلَ الثَّانِيَةَ مُتَوَسِّطَةً حَتَّى كَتَبُوهَا يَاءً فِيمَا ذَكَرْنَاهُ، وَوَأَوَّ فِي ﴿أُونَيْتِكُمْ﴾^(٣)، وَهَذَا أَوْلَى، وَأَحَقُّ وَأَبِينُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا، وَهَذَا هُوَ الفَرْقُ بَيْنَ هَذِهِ المَوَاضِعِ وَبَيْنَ [أ/٩٠] ﴿سَاصِرْفُ﴾ وَنظَائِرِهِ، إِذْ لَمْ يَعْتَدُوا بِتِلْكَ الحُرُوفِ هُنَاكَ، وَاعْتَدُوا بِالهمزةِ فِي هَذِهِ المَوَاضِعِ.

وقوله: «يَوْمَمِذ» يُرِيدُ: «وَيَوْمَمِذ»^(٤) [بِحَذْفِ وَاوِ العَطْفِ، وَأَمَّا ﴿يَوْمَمِذ﴾]^(٥) فَكَتَبَهُ بِيَاءٍ عَلَى مُرَادِ الأَصْلِ أَبَعْدُ مِنْ كِتَابِ مَا تَقَدَّمَ عَلَى مُرَادِ الوَصْلِ، لِأَنَّ «يَوْمَ» كَلِمَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ يُمَكِّنُ الوَقْفَ عَلَيْهَا وَانْفِصَالَهَا مِمَّا بَعْدَهَا، فَلَوْ كَتَبُوهَا عَلَى القِيَّاسِ المُتَقَدِّمِ لَكُتِبَ «يَوْمَ» مُنْقَطِعًا، وَ«إِذَا» بِأَلْفٍ وَذَالٍ، لَكِنَّهُمْ لَمَّا بَنَوْا الكَلِمَتَيْنِ عَلَى الوَصْلِ صَارَتِ الهمزةُ مِنْ «إِذْ» مُتَوَسِّطَةً، كَالهمزةِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَبْتَسِسْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [يوسف: ٦٩].

(١) انظر: المنع: (ص ٥٢)، ومختصر التبيين: (٤٧٤/٣)، والبيت رقم (٢٠٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٠).

(٢) سقطت من "ت".

(٣) انظر كيفية ضبطها: أصول الضبط لأبي داود: (ص ١٥٢-١٥٨)، والطراز في ضبط الخراز للتبسي: (ص ١٦٣ و ١٩٠).

(٤) انظر: المنع: (ص ٥٣)، ومختصر التبيين: (٢٢٠/٢)، والبيت رقم (٢٠٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧١).

(٥) سقطت من الأصل.

وَقَوْلُهُ: «أَيْنَ» أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَيْنَ لَنَا لَاجِرًا﴾ [الشعراء: ٤١] (١)، و﴿أَيْنَكُمْ﴾ هَذِهِ الْكَلِمَةُ أَتَتْ فِي الْقُرْآنِ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعٍ (٢):

فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿أَيْنَكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [الآية: ١٩]، وَفِي سُورَةِ النَّمْلِ: ﴿أَيْنَكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً﴾ [الآية: ٥٥]، وَفِي سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ: ﴿أَيْنَكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ﴾ [الآية: ٢٩]، وَفِي سُورَةِ حَمِّ السَّجْدَةِ (٣): ﴿أَيْنَكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي﴾ [الآية: ٩].

فَهَاتَانِ الْكَلِمَتَانِ أُعْنِي ﴿أَيْنَ﴾ و﴿أَيْنَكُمْ﴾ الْكَلَامُ فِيهِمَا وَاحِدٌ، لِأَنَّ ﴿أَيْنَ﴾ لِلتَّأَكِيدِ دَخَلَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ، فَاعْتَدُوا بِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ، فَصَارَتْ الْهَمْزَةُ مُتَوَسِّطَةً كَمَا تَقَدَّمَ [أَوَّلًا] (٤)، وَالْوَجْهُ الْآخِرُ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ فِي ﴿أَيْفَا﴾.

وَقَوْلُهُ: «وَحِينِنْدٍ» وَأَمَّا ﴿حِينِنْدٍ﴾ (٥) فَالْكَلَامُ فِيهِ كـ«يَوْمَعِدٍّ»، لِأَنَّ «حِينَ» كَلِمَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ، وَهُوَ ضَرْفٌ لِمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٩٥] أَيْنَ، أَيُّنَا الْأَوْلَانِ، وَكَذَا ❖❖❖ أَيُّمَّةً، وَالْمُزْنَ فِيهَا: أَيُّدَا

«أَيْنَ» أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ يَسَّ: ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ [الآية: ١٩] (٦).

(١) انظر: المقنع: (ص ٥١-٥٢ و ٨٧)، ومختصر التبيين: (٤/٩٢٣)، والبيت رقم (٢٠٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٦٨).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٥١)، ومختصر التبيين: (٣/٤٧٣-٣٧٤ و ٣/٦١٤)، والبيت رقم (٢٠٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٦٨).

(٣) أي: سورة فصلت.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: المقنع: (ص ٥٣)، ومختصر التبيين: (٢/٢٢٠)، والبيت رقم (٢٠٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧١).

(٦) انظر: المقنع: (ص ٥٢)، ومختصر التبيين: (٣/٦١٤)، والبيت رقم (٢٠٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٠).

وقوله: «أَنَا الْأَوْلَانِ» يَعْنِي قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ التَّمْلِ: ﴿أَيْنَا لَمُخْرَجُونَ﴾ [الآية: ٦٧]،
 وَفِي سُورَةِ الصَّافَاتِ: ﴿أَيْنَا لَتَارِكُوا إِلَهْتَنَا﴾ [الآية: ٣٦]، وَهَذَانِ هُمَا [الْأَوْلَانِ (١)] (٢).
 وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ مِنَ الثَّلَاثِ الَّذِي فِي سُورَةِ النَّازِعَاتِ: ﴿أَيْنَا لَمَرْدُودُونَ فِي الْخَافِرَةِ﴾ [الآية: ١٠] (٣).
 وَالكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي: ﴿أَيْفَاكَ﴾ و﴿أَيْنَ لَنَا لَأَجْرًا﴾ (٤).
 وَقَوْلُهُ: «وَكَذَا أَيْمَةٌ» أَي: مِثْلَ مَا قَبْلَهُ (٥)، وَأَمَّا ﴿أَيْمَةٌ﴾ مِثْلَ: ﴿أَيْفَاكَ﴾، غَيْرَ أَنَّ الهمزة
 الْأُولَى فِي ﴿أَيْمَةٌ﴾ لِلجَمْعِ، وَالهمزة الْأُولَى فِي ﴿أَيْفَاكَ﴾ لِلإِسْتِفْهَامِ، فَكُتِبَ ﴿أَيْمَةٌ﴾
 بِالْيَاءِ أَقْرَبُ وَأَيْسَرُ مِنْ كُتْبِ ﴿أَيْفَاكَ﴾ بِالْيَاءِ، لِأَنَّ الهمزة فِي ﴿أَيْمَةٌ﴾ عَلَيْهَا بُنِيَتْ الْكَلِمَةُ،
 فَلَيْسَ زِيَادَتُهَا فِيهَا كَزِيَادَةِ الهمزة فِي ﴿أَيْفَاكَ﴾.
 فَالهمزة فِي ﴿أَيْمَةٌ﴾ كَانَتْهَا مُتَوَسِّطَةً حَقِيقَةً، وَأَمَّا ﴿أَيْفَاكَ﴾ فَدَخَلَتْ هَمْزَةُ الإِسْتِفْهَامِ
 بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ (٦).
 وَقَوْلُهُ: «وَالزُّنُّ فِيهَا أَنْذَا» فَقَيَّدَهُ بِسُورَةِ الزُّنِّ، وَهِيَ سُورَةُ الْوَاقِعَةِ، احْتِرَازًا مِمَّا وَقَعَ فِي
 غَيْرِهَا مِمَّا كُتِبَ بِغَيْرِ يَاءٍ (٧)، وَهِيَ كَثِيرَةٌ، وَالكَلَامُ فِيهَا كَالكَلَامِ فِي ﴿أَيْفَاكَ﴾ و﴿أَوْئِنْتَكُمْ﴾
 سِوَاءً، لِأَنَّ هَمْزَةَ الإِسْتِفْهَامِ دَخَلَتْ عَلَى «إِذَا» الظَّرْفِيَّةِ.

(١) انظر: المقنع: (ص ٥١ و ٨٨-٨٩)، و مختصر التبيين: (٤/٩٥٦-٩٥٧)، والبيت رقم (٢٠٤) من العقيلة في الوسيلة
 للسخاوي: (ص ٣٦٩).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: المقنع: (ص ٥٢)، و مختصر التبيين: (٥/١٢٦٣-١٢٦٤).

(٤) انظر: تنبيه العطشان للجراحي (المخطوط): [٩٧/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٠١-٩٠٢)، ودليل الحيران
 للمارغي: (ص ١٦٢-١٦٣).

(٥) انظر: المقنع: (ص ٥٢)، و مختصر التبيين: (٣/٦١٢-٦١٥)، والبيت رقم (٢٠٥) من العقيلة في الوسيلة
 للسخاوي: (ص ٣٧٠).

(٦) انظر: تنبيه العطشان للجراحي (المخطوط): [٩٧/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٠٢)، ودليل الحيران للمارغي:
 (ص ١٦٣).

(٧) وأراد قوله تعالى: ﴿أَيْدَا مِنَّا وَكُنَّا تُرَابًا﴾ [الواقعة: ٤٧]، فهو مكتوب بالياء صورة للهمزة المكسورة على لفظ التلين.

انظر: المقنع: (ص ٥٢)، و مختصر التبيين: (٣/٧٣٥-٧٣٦)، والبيت رقم (٢٠٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي:
 (ص ٣٦٨).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ]:

[٢٩٦] وَهَؤُلَاءِ ثُمَّ يَبْنُوهُمْ ❀❀❀ وَأُوْنَبِيُّ بِوَاوٍ حَتْمًا

أَمَّا «هَؤُلَاءِ» فَهَاءُ التَّنْبِيهِ دَخَلَتْ عَلَى «أَوْلَاءِ» فَصَارَتْ الهمزة مع ما قبلها كَالهمزة فِي «أَبْنَاءِكُمْ» و«أَحِبَّوْهُ» فَهَذِهِ الْكَلِمَةُ كَلِمَتَانِ، هَاءُ التَّنْبِيهِ دَخَلَتْ عَلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ، وَهُوَ «أَوْلَاءِ» كَمَا دَخَلَتْ الْهَاءُ فِي «هَذَا» وَ«هَذِهِ»، فَلَمَّا رَسَمُوا هَذِهِ الْكَلِمَةَ مُتَّصِلَةً فَإِنَّ الهمزة وَقَعَتْ فِيهَا مُتَوَسِّطَةً فَرُسِمَتْ وَأَوَّاءًا كَمَا رُسِمَتْ فِيمَا قَدَّمَناهُ^(١).

وَأَمَّا «يَبْنُوهُمْ» فَهِيَ أَيْضًا ثَلَاثُ كَلِمَاتٍ: الْيَاءُ الَّتِي لِلنِّدَاءِ وَهِيَ حَرْفَيْنِ لِأَنَّ «يَا» كَلِمَةٌ، وَ«ابْنَ» كَلِمَةٌ أُخْرَى وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ، وَالْألفُ الْوَصْلُ مِنْ «ابْنَ»، فَوَصِلَتْ الْيَاءُ بِالْبَاءِ مِنْ «ابْنَ»، ثُمَّ وَصَلُوا «ابْنَ» بِ «أُمَّ»، وَصَيَّرُوا الْكَلِمَتَيْنِ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ - كَمَا تَقَدَّمَ فِي «يَوْمئِذٍ» وَ«حِينئِذٍ» - [٩٠/ب] فَصَارَتْ الهمزة مُتَوَسِّطَةً كَمَا هِيَ فِي «يَكَلُوكُمْ» و«يَذَرُوكُمْ»، وَرَسَمُوهَا لِانْضِمَامِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، لِأَنَّكَ لَوْ سَهَّلْتَهَا لَسَهَّلْتَهَا بَيْنَ الهمزة وَالْوَاوِ^(٢).

وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ: « وَرَأَيْتُهُ فِي الْمُصْحَفِ الشَّامِيِّ «يَابْنُوهُمْ» مَوْصُولًا، إِلَّا أَنَّهُ أُثْبِتَ فِيهِ الْأَلْفُ الَّتِي بَعْدَ الْيَاءِ، وَحَذَفُ الْوَصْلُ مِنْ «ابْنَ» »^(٣).

قَالَ الشَّيْخُ: وَكَذَا فِي «الْكَشْفِ» لِأَبِي الْعَاصِي^(٤) قَالَ فِيهَا: « وَكُتِبَ فِي طه: ﴿ قَالَ يَبْنُوهُمْ ﴾ [الآية: ٩٤] حَرْفًا وَاحِدًا مَوْصُولًا، وَبَعْضُهُمْ يَكْتُبُ بَعْدَ الْيَاءِ أَلْفًا، وَبَعْضُهُمْ لَا يَكْتُبُهَا،

(١) انظر: المقنع: (ص ٢٥)، والمحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٥٦-١٥٧)، ومختصر التبيين: (٢/١١٧).

(٢) قال أبو عمرو الداني في المقنع (ص ٧٦): « وكتبوا في كل المصاحف في الأعراف ﴿ قَالَ ابْنُ أُمٍّ ﴾ [الآية: ١٥٠] بالقطع على مراد الانفصال، وكتبوا في طه ﴿ يَبْنُوهُمْ ﴾ [الآية: ٩٤] بالوصل كلمة واحدة على مراد الاتصال؛ وذكر نحوه أبو داود. انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٨١-١٨٢)، ومختصر التبيين: (٣/٥٧٦ و ٤/٨٥٢)، والبيت رقم (٢٠١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٦٧).

(٣) الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٦٧).

(٤) لم أثبت من هو ولا كتابه الكشف، نقل عنه الشارح في عدة مواضع من كتابه هذا وذكر أنه طالع منه نسخا تفيف على العشر، وكذلك نقل عنه الرجراجي.

انظر: شرح الأبيات رقم: (٣٦٣ و ٤٠٨ و ٤٢١) من هذا النظم، ومختصر التبيين: (٣/٥٧٦)، وتنبية العطشان للرجراجي: (ص ٤٢٩).

وَكُتِبَ فِي الْأَعْرَافِ ﴿أَبْنُ أُمَّ﴾ [الآية: ١٥٠] مَقْطُوعًا حَرْفَيْنِ، فِيهِ الهمزة أَلْفًا كَغَيْرِهَا مِنَ الْمُبْتَدَأَةِ بِلَا خِلَافٍ .

قَالَ بَعْضُ الْمُؤَلِّفِينَ (١): «إِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِأَيِّ شَيْءٍ كُتِبَ ﴿أَبْنُ أُمَّ﴾ الَّذِي فِي الْأَعْرَافِ مَقْطُوعَةٌ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ، وَكُتِبَ ﴿يَبْنُومُ﴾ فِي طِهٍ مُتَّصِلَةً فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ؟ فَالْجَوَابُ: عَنْ ذَلِكَ أَنَّ التِّي فِي الْأَعْرَافِ كُتِبَتْ كَلِمَتَيْنِ عَلَى مُرَادِ الْإِنْفِصَالِ، لِأَنَّ أَلْفَ الْوَصْلِ مِنْ ﴿أَبْنُ أُمَّ﴾ لَمْ يَتَّصِلْ بِهَا حَرْفٌ، وَالَّذِي فِي طِهٍ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ عَلَى مُرَادِ الْإِتِّصَالِ، وَالْوَاوُ فِي طِهٍ بَدَلٌ مِنَ الْأَلْفِ، لِأَنَّ التِّي فِي طِهٍ حُذِفَتْ مِنْهَا ثَلَاثُ أَلْفَاتٍ: الْأَلْفُ التِّي بَعْدَ يَاءِ النَّدَاءِ وَأَلْفُ «ابْنِ» وَأَلْفُ «أُمَّ».

فَأَمَّا الْأَلْفُ التِّي بَعْدَ يَاءِ النَّدَاءِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِهَا بِالْحَمَرَاءِ فِي الْمَصَاحِفِ (٢)، وَذَكَرَ أَبُو الْعَاصِي أَنَّهَا ثَابِتَةٌ [بِالسَّوَادِ] (٣)، وَأَمَّا «ابْنِ» فَإِنَّهَا ذَهَبَتْ رَأْسًا، وَبِذَهَابِهَا وَجِبَ الْإِتِّصَالُ، وَأَمَّا أَلْفُ «أُمَّ» فَإِنَّهَا أُبْدِلَتْ وَآوًا (٤).

وَقَوْلُهُ: «وَأُوْتِي بَوَاوٍ حَتْمًا» أَرَادَ: ﴿قُلْ أُؤْتِيكُمْ﴾ مَرْسُومٌ بِوَاوٍ حَقِيقٌ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿قُلْ أُؤْتِيكُمْ﴾ [الآية: ١٥] (٥).

الهمزة الأولى فِيهَا هِيَ هَمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ دَخَلَتْ عَلَى ﴿قُلْ أُؤْتِيكُمْ﴾، وَالْهَمْزَةُ [الثَّانِيَةُ] (٦) فِيهِ هَمْزَةُ الْمُتَكَلِّمِ، ضُمَّتْ لِأَنَّ الْفِعْلَ رُبَاعِيٌّ، فَلَوْ كُتِبَ عَلَى الْأَصْلِ وَعَدِمَ الْإِعْتِدَادُ بِهَمْزَةِ الْإِسْتِفْهَامِ لَكُتِبَ بِالْفَيْنِ، لَكِنَّهُمْ اعْتَدُوا بِالْهَمْزَةِ فَصَارَتْ مَعَ مَا بَعْدَهَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ،

(١) وهو أبو بكر بن عبد الغني الشهير باللبيب ذكر هذا النص في شرحه على العقيلة.

(٢) انظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ١٧٥-١٧٨)، والطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٢٩١-٢٩٢).

(٣) في «س»: «بالكحلاء».

(٤) الدرّة الصقيلة لللبيب (مخطوط): [٧٤/ب-٧٥/أ].

(٥) قال أبو عمرو الداني في المنع (ص ٥٩): «وكذلك اتفقت - أي: المصاحف - على رسم الواو بعد الهمزة في آل

عمران في قوله: ﴿قُلْ أُؤْتِيكُمْ﴾ [الآية: ١٥] وذلك على مراد التليين ولم يرسموها في نظائر ذلك؛ وذكر الإمام أبو داود نحوه، ووافقهما الشاطبي وغيره.

انظر: مختصر التبيين: (٣٣٢/٢)، والبيت رقم (٢٠٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٣).

(٦) سقطت من الأصل.

وَصَارَتِ الهمزةُ فِي ﴿أُوْنِيْكُمُ﴾ مُتَوَسِّطَةً فَرَسَمُوْهَا [وَأَوَّأ] (١)، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونُوا رَسَمُوْهَا وَأَوَّأ كَرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ كَمَا قَدَّمْنَا فِي ﴿أَيْفَكَا﴾، لِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَدُوا بِهَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ لَمَّا خَلَا مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا الهمزَتَيْنِ أَلْفَيْنِ أَوْ حَذَفُ إِحْدَاهُمَا، فَالْجَمْعُ مَكْرُوهٌ وَالْحَذْفُ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ (٢).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) قال ابن عاشر في فتح المبان (ص ٩٠٥-٩٠٧): «ظاهر عبارة الناظم التسوية بين هذه الكلم في أن الياء والواو فيها صورة للهمزة، وهو كذلك، إلا أن الشيخين فرقا في الضبط بين ما اجتمع فيه مرة واحدة، فقالا في ذي الهمزتين نحو: ﴿أَيْفَكَا﴾ و﴿أُوْنِيْكُمُ﴾ عند من سهل ثانيتهما، وهم: الحرميان، وأبو عمرو، وجهان: أحدهما: وهو المختار عندهما: تعرية الياء والواو من النقطة.

ثانيهما: جعل دائرة فوق الياء والواو، دلالة على أن حركة الهمزة غير خالصة ونقطة تحت الياء، وأمام الواو علامة لحركة الهمزة المسهّلة. ...

ثم قال: وأما ما فيه همزة واحدة فليس فيه عندهما إلا جعل نقطة صفراء تحت الياء في: ﴿لَيْنَ﴾ و﴿يَوْمَيْذِ﴾ و﴿جَيْذِ﴾ وفوقها في ﴿لَيْلًا﴾، وفوق الواو في: ﴿هُؤَلَاءَ﴾ و﴿يَبْنُومَ﴾، وجعل نقطة حمراء على الياء من: ﴿لَيْلًا﴾ عند من أبدلها. وذكر الوجهين الذين ذكرهما ابن عاشر الإمام الداني، واستحسن ما اختاره ابن عاشر، واقتصر عليه في المقنع، وذكر الإمام أبو داود تعرية الواو من الدائرة والنقطة واستحسنه؛ فنخلص من ذلك أن الشيوخ استحسنوا وجه التعرية، ولذلك قال الجرجاني: «وهذا الوجه هو المختار عند الأشياخ الثلاثة: أبي عمرو وأبي داود والتجيبى». وقد أشار الإمام أبو عبد الله القيسي إلى الوجه المختار عند الشيوخ بقوله:

فَعَرَّهَا مِنْ شَكْلِهَا، إِذْ كَانَا	لَيْسَ بَضْمٌ مَشْبَعٌ فَبَانَا
أَوْ اجْعَلِ النُّقْطَةَ فِي أَمَامِهِ	حَمْرَاءَ قَبْلَ: عِلَامَةِ انضِمَامِهِ
وَدَارَةَ عِلَامَةِ التَّلْسِيئِ	فَوْقَ، وَذَا وَجْهِهِ فَخِذْ تَبْيِينِ
وَالْأَحْسَنَ الْأَوَّلُ قَالَ الْحَافِظُ	وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ فَنَعَمْ اللَّافِظُ

ونظم ابن القاضي مذاهب العلماء في نقطتها وضبطها فقال:

وَأُوْنِيْكُمُ بِوَاوٍ قَدْ رُسِمَ	وَحَلَفَ أَهْلُ الضَّبْطِ فِي الشَّكْلِ عِلْمَ
فَعَرَّهْ لَابِنِ نَجَاحِ مَسْجَلَا	وَالنُّقْطَ لِلتَّجْيِيئِ فَوْقَهُ حَلَا
وَدَارَةَ مِنْ فَوْقِ قَالَ السَّدَانِي	وَنُقْطَةَ أَمَامَ خِذْ بِيَانِ
فَدَارَةَ عِلَامَةَ التَّلْسِيئِ	وَالنُّقْطَ شَكْلَ الهمزِ بِالْيَقِينِ
وَقِيلَ بِلْ عِلَامَةِ الزِّيَادَةِ	وَالنُّقْطَ شَكْلَ الهمزِ خِذْ إِفَادَةَ
وَنُقْطَةَ الشَّكْلِ فَوَيْقَ الْبَدَلِ	أَمَامَ وَأَوْهَا لِلسَّدَانِي فَادَارِ
وَقَوْلَةَ الطَّرَازِ لِلتَّسْهِيلِ	تَجْعَلُ فِي السُّطْرِ فَخِذْ تَفْصِيلِ

لا بد من فوق لمن حاد النظر واتقى الحكم وجاء بالخير
واضطرب المتأخرون في مختار الداني: فذكر ابن القاضي المارغني والضباع وأبو زيتحار: أن الداني استحسّن جعل الدارة
والنقطة، وذلك خطأ منهم، وعلى ذلك جرى العمل في المصاحف المطبوعة برواية ورش عن نافع.
انظر: المقنع: (ص ١٣٥-١٣٦)، والمحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٠٧-١٠٨)، وأصول الضبط لأبي داود:
(ص ١٦٢-١٦٤)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٧/ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢٨٧)، وسمير الطالبين
للضباع: (ص ١٥٤).

الفصل الثاني

أحكام رسم الهمزة المتوسطة والمنترفة

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٢٩٧] فصل: وَمَا بَعْدَ سُكُونِ حُدْفَا ❖❖❖ مَا لَمْ يَكُ السَّاكِنُ وَسَطًا أَلِفًا

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ ذِكْرِ الهمزة إِذَا كَانَتْ أَوَّلًا شَرَعَ هُنَا فِي الهمزة إِذَا كَانَتْ مُتَوَسِّطَةً أَوْ مُتَطَرِّفَةً. وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ: «وَمَا بَعْدَ سُكُونِ حُدْفَا» أَنَّ الهمزة إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ سَاكِنٍ فَإِنَّهَا لَا تُجْعَلُ لَهَا صُورَةٌ، سِوَاءَ كَانَتْ مُتَوَسِّطَةً أَوْ مُتَطَرِّفَةً، فَإِنَّ كَلَامَهُ يَشْمَلُ النَّوْعَيْنِ: المُتَطَرِّفَةَ وَالمُتَوَسِّطَةَ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَثُولُهُ، فَ ﴿مَلِّئْ﴾ وَ ﴿قُرُوءِ﴾ وَ ﴿النَّبِيِّ﴾ [مِثَالٌ] (١) لِلْمُتَطَرِّفَةِ، وَ ﴿شَيْئًا﴾ وَ ﴿يَسْتَلُونَ﴾ وَ ﴿سُوءًا﴾ [مِثَالٌ] (٢) لِلْمُتَوَسِّطَةِ.

وَسِوَاءَ كَانَ السَّاكِنُ حَرْفًا صَحِيحًا، أَوْ وَاوًا، أَوْ حَرْفَ عِلَّةٍ، وَقَدْ مَثَلَ النَّاطِمُ بِالنَّوْعَيْنِ جَمِيعًا؛ فَمِثَالُ مَا كَانَ بَعْدَ السَّاكِنِ الصَّحِيحِ: ﴿يَسْتَلُّ﴾ وَ ﴿مَلِّئْ﴾، وَمِثَالُ مَا كَانَ بَعْدَ الواوِ وَالْيَاءِ: ﴿قُرُوءِ﴾ وَ ﴿النَّبِيِّ﴾ وَ ﴿شَيْئًا﴾ (٣).

ثُمَّ اسْتَشْنَى مِنَ المُتَوَسِّطَةِ مَا كَانَ السَّاكِنُ فِيهِ قَبْلَ الهمزة أَلِفًا، وَبَقِيَتْ المُتَطَرِّفَةُ عَلَى الإِطْلَاقِ.

ثُمَّ ذَكَرَ المَوَاضِعَ الَّتِي خَرَجَتْ عَنِ هَذَا القِيَاسِ، فَذَكَرَ مِنْهَا مَا يُرْسَمُ بِالأَلِفِ، وَهِيَ الخَمْسَةُ الَّتِي ذَكَرَ؛ وَهِيَ: ﴿نَتَبَوُّ﴾ [الزمر: ٧٤] وَ ﴿السُّوَأَى أَنْ كَذَبُوا﴾ [الروم: ١٠] وَ ﴿النَّشَاةُ﴾ فِي الثَّلَاثَةِ مَوَاضِعٍ (٤).

وَذَكَرَ مَا يُرْسَمُ بِالياءِ وَهُوَ: ﴿مَوِيلًا﴾ [الكهف: ٥٨].

ثُمَّ ذَكَرَ حُكْمَ المُتَوَسِّطَةِ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا أَلِفٌ فَإِنَّ صُورَتَهَا [أ/٩١] تَثْبُتُ كَمَا تَثْبُتُ [صُورَتُهَا] (٥) إِذَا كَانَتْ بَعْدَ المُتَحَرِّكِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: ﴿المَلَيْكَةُ﴾ وَ ﴿وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ وَ ﴿وَأَجَبْتُوهُ﴾.

(١) فِي «س»: «أمثال».

(٢) فِي «س» أَيْضًا: «أمثال».

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «س»، وَكُتِبَ بَدَلَهَا: ﴿سُوءًا﴾.

(٤) فِي [العنكبوت: ٢٠] وَ [النجم: ٤٧] وَ [الواقعة: ٦٢].

(٥) سَقَطَتْ مِنَ الأَصْلِ.

فَإِنْ كَانَتْ الهمزة مَفْتُوحَةً بَعْدَ الألفِ فَإِنَّهَا لَا تُرْسَمُ لَهَا صُورَةٌ كَرَاهَةً اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ نَحْوِ:

﴿أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١].

وَقَدْ تَقَدَّمَ لَنَا أَوَّلَ البَابِ تَقْسِيمُ الهمزة إِذَا كَانَتْ أَوَّلًا، وَنَذَكُرُ هُنَا تَقْسِيمَ المَتَوَسِّطَةِ فَنَقُولُ:
المتوسطة عَلَى قِسْمَيْنِ: سَاكِنَةٌ وَمُتَحَرِّكَةٌ

فَالسَّاكِنَةُ تُصَوَّرُ مِمَّا قَبْلَهَا كَالْمُتَطَّرِفَةِ سَوَاءً نَحْوِ: ﴿أَنْشَأْتُمْ﴾ و﴿جِئْتُمْ﴾
و﴿مُؤْمِنُونَ﴾ و﴿تَسْوَكُمْ﴾ وَشِبْهَهُ، إِلَّا قَوْلَهُ: ﴿فَادْرِكْتُمْ﴾، وَلَفْظُ ﴿الرَّيَا﴾ كَيْفَ وَقَعَ
فَإِنَّهَا لَا تُجْعَلُ لَهَا صُورَةٌ، وَكَذَلِكَ: ﴿أَمْتَلَأْتِ﴾، و﴿أَطْمَأْنَنْتُمْ﴾ عَلَى خِلَافِ فِيهَا^(١).
وَإِنْ كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً فَيَمَّا أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ أَوْ مُتَحَرِّكٌ:

فَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَلْفًا أَوْ غَيْرَهُ: فَإِنْ كَانَ أَلْفًا فَإِنَّهَا تُصَوَّرُ مِنْ
حَرَكَةِ نَفْسِهَا: المَضْمُومَةُ وَأَوَّأ نَحْوِ: ﴿مَأْوَكُمْ﴾ و﴿وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾^(٢)، وَالمَكْسُورَةُ يَاءً نَحْوِ:
﴿أَوْلِيَآيِهِمْ﴾^(٣) و﴿نَسَائِهِمْ﴾ وَشِبْهَهُ، إِلَّا المَفْتُوحَةَ فَإِنَّهَا لَا تُصَوَّرُ لِمَا يُؤَدِّي لِاجْتِمَاعِ
أَلْفَيْنِ.

فَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ غَيْرَ أَلْفٍ فَإِنَّهَا لَا تُجْعَلُ لَهَا صُورَةٌ، صَحِيحًا كَانَ أَوْ مُعْتَلًا نَحْوِ:
﴿يَسْأَلُونَ﴾ و﴿لَا يُسْأَلُ﴾ و﴿سَيِّئًا﴾ و﴿سُوءًا﴾ و﴿نَبِيئًا﴾ وَشِبْهَهُ، إِلَّا مَوَاضِعَ خَرَجَتْ
عَنِ هَذَا الأَصْلِ فَرُسِمَتْ مِنْ حَرَكَةِ نَفْسِهَا، وَهِيَ: ﴿النَّشَاءُ﴾ فِي الثَّلَاثَةِ مَوَاضِعَ، وَعَنْ
خِلَافِ^(٤) فِي: ﴿يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبِيَائِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠] هَذَا مِنَ الصَّحِيحِ، و﴿مَوِيلًا﴾ [الكهف:
٥٨]، و﴿السُّوَأَى أَنْ كَذَّبُوا﴾ [الروم: ١٠] مِنَ المَعْتَلِّ.

وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا مُتَحَرِّكٌ فَيَمَّا أَنْ تُفْتَحَ هِيَ أَوَّلًا، فَإِنْ فُتِحَتْ فَإِنَّهَا تُصَوَّرُ بَعْدَ الضَّمَّةِ وَأَوَّأ
وَبَعْدَ الكَسْرِ يَاءً نَحْوِ: ﴿مُوجَلًا﴾ و﴿هُزُوا﴾ و﴿كُفُوا﴾ و﴿مُلِثًا﴾ و﴿مَائَةً﴾

(١) انظر: المقنع: (ص ٢٦)، ومختصر التبيين (٢/٤١٥)، والطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٣٠٣-٣٠٦).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت «س» وكتب بدلها: «أبنائهم».

(٤) انظر: المقنع: (ص ٩٧)، ومختصر التبيين: (٤/١٠٠٠-١٠٠١).

و﴿فِتْنَةٌ﴾^(١) وشبه ذلك، وكذلك إن انضمت وانكسر ما قبلها في مواضع معلومة وهي:
 ﴿أُوْتِبْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٥] و﴿أُنْبِتُهُمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿سُنُقْرُتُكَ﴾ [الأعلى: ٦]،^(٢)
 و﴿سَأُنْبِتُكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، وشبه ذلك من لفظه.

وما سوى ما ذكرت فرسمه من نفسه، بأي حركة تحركت نحو: ﴿يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾
 و﴿يَكَلُوكُمْ﴾ و﴿بَارِيكُمْ﴾ و﴿يَسُوءُ﴾ و﴿سَأَلُوا﴾ و﴿سُئِلْتُ﴾ وشبهه.

وبعضهم يحذفها في قوله: ﴿وَاطْمَأْنُوْا بِهَا﴾ [يونس: ٧] و﴿أَشْمَارَتٌ﴾ [الزمر: ٤٥]
 و﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [الأعراف: ١٨]، ولا خلاف في حذفها إذا أدى [رسمها] ^(٣) لجمع مثلين نحو:
 ﴿جَاءَكُمْ﴾ و﴿أَبْنَاءَكُمْ﴾ و﴿مَلَجًا﴾ و﴿مَارِبٌ﴾ و﴿خَمِيصِينَ﴾ و﴿مَالِئُونَ﴾
 و﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾ و﴿ءَابَاءِي﴾ و﴿دُعَايَ﴾ و﴿أَنْ تَبَوَّءَ لِقَوْمِكَمَا﴾ و﴿السِّيَّاتِ﴾ و﴿وَرِيًّا﴾
 و﴿وَتَوِيٍّ﴾ و﴿أَلْقِي﴾ وبأبه، و﴿أَيْدَا﴾ و﴿أَيْدَا﴾ وبأبه مما ألحقت فيه الياء والواو،
 فإن قياس ذلك [أن يكتب] ^(٤) بالفتحة فحذفت إحداهما، وإنما ألحقت فيه الواو والياء
 بالحمراء حملاً على ما رسم من ذلك بالواو والياء نحو: ﴿أُنْبِتُكُمْ﴾ و﴿أَيْتُكُمْ﴾ و﴿أَيْفُكَا﴾
 وشبهه^(٥).

وأثبتت في مواضع معلومة وقد أدت لجمع مثلين وهي: ﴿سَيِّئَةٌ﴾ و﴿السِّيئِ﴾ و﴿سَيِّئَاتِي﴾
 ذكره حيث ذكره الناظم إن شاء الله تعالى^(٦).

قوله: «وما بعد سُكُونِ حُدْفَا» الألف في قوله: «حُدْفَا» للإطلاق، ومعناه: أن الهمزة إذا
 أتت بعد ساكنين فإنها محذوفة الصورة.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ١٣٩ و ١٥٥ و ١٥٨).

(٦) انظر: البيت رقم (٣٣٦) وشرحه: (ص ٩٤٤).

وقوله: «ما لم يكن الساكن وسطاً ألفاً» فإن كان الساكن ألفاً فإنها تُرسم صورتها، سواء كانت مضمومة أو مكسورة، فإن كانت مفتوحة فلا تُرسم لها صورة كراهة اجتماع مثليين.

وجدت بخط الناظم على قوله: «وما بعد سُكون حذفاً» البيت استثنى من المتوسطة ما كان الساكن فيه ألفاً وبقيت المتطرفة على الإطلاق.

ثم ذكر المواضع التي خرجت عن هذا القياس فذكر منها ما يُرسم بألف، وهي الخمسة [٩١/ب] التي ذكر، وذكر ما يُرسم بالياء وهو ﴿مويلاً﴾، ثم ذكر حكم المتوسطة إذا كان قبلها ألفاً، ثم قال: «وما بعد الألف... الخ» (١).

ثم قال رحمه الله:

[٢٩٨] ك: ملء يسألون والنبىء ❖❖❖ شيئاً وسوءاً ساء مع قروء

فذكر في هذا البيت سبعة أمثلة: أربعة منها من المتطرفة وقبلها ساكن؛ وهي ﴿ملء﴾ من الصحيح، و﴿النبىء﴾ و﴿ساء﴾ و﴿قروء﴾ من المعتل، وثلاثة أمثلة من المتوسطة: ﴿يسألون﴾ و﴿شيئاً﴾ و﴿سوءاً﴾.

ثم استثنى من ذلك خمسة أحرف، وذكر الخلاف في السادس، خرجت عن هذا الحكم الذي ذكرنا، فصورت بألف وكان القياس لا تُرسم لها صورة.

فقال رحمه الله:

[٢٩٩] إلا حروفاً خرجت عن حكمها ❖❖❖ فصورت بألف في رسمها

فقوله: «خرجت عن حكمها» يريد: عن حكم الهمزة إذا تقدم قبلها ساكن، فالحكم إلا تُرسم لها صورة، فخرجت هذه الأحرف عن حكم تلك فصورت لها صورة.

ثم قال رحمه الله:

[٣٠٠] وَهِيَ تَنْوَةٌ مَعَ حَرْفِ السُّوَايِ ❀❀❀ أَنْ كَذَّبُوا وَمِثْلَهَا تَبَوًّا

قَوْلُهُ: «وَهِيَ» يَعُودُ عَلَى الحُرُوفِ الخَارِجَةِ عَنِ الحُكْمِ المَذْكُورِ.

قَوْلُهُ: «تَنْوَةٌ» يُرِيدُ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ القَصَصِ: ﴿لَتَنْوَأُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [الآية: ٧٦] (١)، كَانَ القِيَّاسُ أَلَّا تُرْسَمَ لَهَا صُورَةٌ، لَكِنَّهُمْ رَسَمُوهَا بِالْأَلِفِ وَحَرَكَتَاهُ ضَمَّةً، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُرْسَمَ وَأَوْ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا لَمْ يُرْسَمُوهَا وَأَوْا هَرَبًا مِنْ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ إِذْ قَبَلَهَا وَأَوْ.

فَإِنْ قِيلَ: هَلَّا رَسَمُوهَا يَاءً وَيَذْهَبُ مَا اعْتَلْتُمْ بِهِ مِنْ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ؟

قِيلَ: إِنَّمَا اخْتَارُوا الأَلِفَ لِلخِفَةِ، لِأَنَّهُ يُشْبِهُ الهمزة فِي المَخْرَجِ.

وَقَوْلُهُ: «مَعَ حَرْفِ السُّوَايِ» يُرِيدُ: مَعَ كَلِمَةٍ: ﴿السُّوَايِ أَنْ كَذَّبُوا﴾، فَقَيَّدَهُ بِـ «أَنْ

كَذَّبُوا»، وَلَمْ يَتَهَيَّأْ لَهُ بِالسُّورَةِ فَقَيَّدَهُ بِالحَرْفِ، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الرُّومِ: ﴿ثُمَّ

كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ أَسْتَوُوا السُّوَايِ أَنْ كَذَّبُوا﴾ [الرُّوم: ١٠]

احْتِرَازًا بِذَلِكَ مِمَّا وَقَعَ فِي غَيْرِهِ مِنَ السُّورِ مِثْلَهُ، فِي سُورَةِ النَّحْلِ: ﴿إِنَّ الخَزْيَ اليَوْمَ

وَالسُّوءَ﴾ [الآية: ٢٧]؛ وَهُوَ مِنَ المُسْتَثْنَى، فَرُسِمَتِ الهمزة فِيهِ أَلِفًا مِنْ حَرَكَةِ نَفْسِهَا، إِذْ لَيْسَ قَبْلَهَا

حَرَكَةٌ تُرْسَمُ بِهَا، وَكَانَ القِيَّاسُ أَلَّا تُرْسَمَ لَهَا صُورَةٌ (٢).

(١) قال أبو عمرو الداني: «واتفق كتاب المصاحف على رسم ألف بعد الواو صورة للهمزة في قوله في المائدة: ﴿أَنْ تَبَوًّا

يَأْتِي﴾ [الآية: ٢٩]، وفي القصص: ﴿لَتَنْوَأُ بِالْعُصْبَةِ﴾ [الآية: ٧٦]، ولا أعلم همزة متطرفة قبلها ساكن، صورت خطأ في المصحف إلا في هذين الموضعين لا غير»، وقال المهدوي: «هكذا هما في جميع المصاحف»، وذكر أبو داود مثل قولهما، ووافقهم على ذلك الشاطبي، فجعلها مما خرج عن القياس، وردّه ابن الجزري قائلا: «وليس كذلك فإن الهمزة من ﴿لَتَنْوَأُ﴾ مضمومة، فلو صورت لكانت واوا... وهذه الألف وقعت زائدة، كما كتبت في: ﴿يَعْبُوا﴾ و﴿تَفْتُوا﴾ و﴿لَوْلُوا﴾».

انظر: المنع: (ص ٤٣)، ومختصر التبيين: (٥٣/٢ و ٩٧٢/٤)، وهجاء مصاحف الأمصار للمهدوي: (ص ٩٣)، والبيت رقم (٢٠٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٦)، والنشر لابن الجزري: (٤٤٩/١)، ونشر المرجان للناطبي: (٢٠٩/٥).

(٢) انظر: المنع: (ص ٢٥)، ومختصر التبيين: (٩٨٥/٤)، والبيت رقم (٢٠٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٦).

وقوله: «ومثلها تَبَوًّا» يريد: ومثل ﴿السَّوَى﴾: ﴿أَنْ تَبَوًّا يَأْتِي﴾ [الآية: ٢٩] في سورة العنكبوت رُسِمَتْ بِالْفِ مِنْ حَرَكَةِ نَفْسِهَا أَيْضًا، إِذْ لَيْسَ قَبْلَهَا حَرَكَةٌ تُرْسَمُ بِهَا إِلَّا ضَمَّةُ الْبَاءِ وَهِيَ لَا تُرْسَمُ بِهَا، فَهِيَ خَارِجَةٌ عَلَى الْقِيَّاسِ، وَلِلَّهِ دَرُّ الْإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ فِي قَوْلِهِ:
وَأَنْ تَبَوًّا مَعَ السَّوَى تَبَوًّا بِهَا قَدْ صُوِّرَتْ أَلْفًا مِنْهُ الْقِيَّاسُ يَرَا^(١)
يريد: أَنَّ الْقِيَّاسَ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِنْ رَسْمِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِالْأَلْفِ^(٢).

ثُمَّ قَالَ كَلَّثَهُ [وَنَفَعَنَا بِهِ]:

[٣٠١] وَالنَّشْأَةُ الثَّلَاثَةُ أَيْضًا، وَاخْتَلَفَ ❖❖❖ فِي رَسْمِ يَسْتَلُونَ عَنْ عَنِ السَّلْفِ^(٣)

[«وَالنَّشْأَةُ الثَّلَاثَةُ»]^(٤) يُرِيدُ: الثَّلَاثَةُ الْمَوَاضِعَ رُسِمَتْ الْهَمْزَةُ فِيهَا أَلْفًا عَلَى غَيْرِ قِيَّاسٍ، وَكَانَ الْقِيَّاسُ فِيهَا لَا تُرْسَمُ لَهَا صُورَةٌ لِأَنَّهَا هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ.
قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمَقْنَعِ»: «وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَرَسُمُوا أَلْفًا بَعْدَ الشَّيْنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿النَّشْأَةُ﴾ فِي الْعَنْكَبُوتِ^(٥) وَالنَّجْمِ^(٦) وَالْوَاقِعَةِ^(٧).
قَالَ: وَلَا أَعْلَمُ هَمْزَةً مُتَوَسِّطَةً قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ رُسِمَتْ فِي الْمُصْحَفِ أَلْفًا إِلَّا فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿مَوْيَلًا﴾ [الآية: ٥٨] فِي الْكَهْفِ لَا غَيْرَ.
وَيَجُوزُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ رَسْمُوا هَاهُنَا عَلَى قِرَاءَةٍ مِنْ فَتْحِ الشَّيْنِ^(٨)، وَمَدَّهَا؛ فَتَصِيرُ الْأَلْفُ حَرْفَ مَدٍّ [وَلَيْنٍ]^(٩) وَتَتَأَخَّرُ الْهَمْزَةُ بَعْدَ الْأَلْفِ^(١).

(١) البيت رقم (٢٠٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٧٦).

(٢) انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٦)، والدرة الصقيلة لليبب (مخطوط): [٧٧/ب-٧٨/أ]، والجميلة للجعري (مخطوط): [١١٣/أ-ب].

(٣) في «س وت» هذا البيت مقدم مع الذي قبله.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) [الآية: ٢٠].

(٦) [الآية: ٤٧].

(٧) [الآية: ٦٢].

(٨) وهي قراءة: ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ الباقون ﴿النَّشْأَةُ﴾.

انظر: السعة لابن مجاهد: (ص ٤٩٨)، والتيسير للداني: (ص ١٧٣)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٤٣).

(٩) سقطت من «س».

الشيخ: فإن كان رسم [على] (٢) هذه القراءة (٣) فلا يكون خارجاً عن القياس؛ إذ ذلك حقيقة رسمه، ويحتمل أن يكون رسم على القراءة الأخرى التي هي قراءة نافع (٤)، وعليها فيكون رسمه كذلك خارجاً على القياس (٥).

ومثل هذا الذي ذكر أبو عمرو ذكر صاحب «الدر المنظوم في معرفة المرسوم» (٦):

« اتفق كتاب المصاحف على أن كتبوا ﴿النشأة﴾ [٩٢/أ] في العنكبوت والنجم والواقعة بالالف بعد الشين، ولما أعلم همزة متوسطة قبلها ساكنة رسمت ألفاً في جميع المصاحف إلا هذه الكلمة خاصة، وكذلك هي مرسومة في الإمام مصحف عثمان، أخبرني بذلك أبو عبيد القاسم بن سلام في حرم مكة شرفها الله تعالى، وذلك لأجل قراءة من فتوح الشين ومد، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو؛ ولما تخلو من أحد أمرين:

- إما أن تكون صورة للهمزة المفتوحة على قراءة من سكن الشين وقصر.

- وإما أن تكون الألف حرف مد وقعت الهمزة بعدها لا صورة لها على الأصل والقياس.

وقال أبو بكر بن أشته (٧) في كتاب «علم المصاحف»: «إنما كتبوا الألف في ﴿النشأة﴾

صورة للهمزة المفتوحة، ويدل على ذلك كتابتهم ﴿مويلاً﴾ بالياء صورة للهمزة المكسورة» (٨).

(١) المقنع: (ص ٤٣)؛ وذكر نحو هذا الإمام أبو داود، وكذلك الإمام الشاطبي.

انظر: مختصر التبيين (٤/٩٧٨ و ٤/١١٨٢)، والبيت رقم (٢٠٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٥).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) أي: قراءة ابن كثير وأبو عمرو البصري.

(٤) وهي أيضاً قراءة: عاصم، وابن عامر، وحزمة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، وخلف العاشر.

(٥) انظر: الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش: (٢/٤٤٥ وما بعدها).

(٦) هو عطاء بن يسار الأندلسي، ذكره له اللبيب في شرحه على العقيلة. انظر: الدرر الصقبيلة (مخطوط): (٣/ب).

(٧) هو: محمد بن عبد الله بن أشته الأصبهاني أبو بكر، مقررئ نحوي ضابط ثقة، قرأ القرآن على ابن مجاهد ومحمد بن يعقوب المعدل ومحمد بن أحمد بن الحسن الكسائي وطائفة، وقرأ عليه عبد المنعم بن غلبون وخلف بن إبراهيم وعبد الله بن محمد بن أسد الأندلسي وآخرون، له: كتاب المحبر وكتاب المفيد في الشاذ، وكتاب علم المصاحف، توفي سنة ستين وثلاثمائة.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (٢/٣٢١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/١٦٢).

(٨) ذكر هذا النص بتمامه اللبيب في شرحه على العقيلة. انظر: الدرر الصقبيلة للبيب (مخطوط): [٧٧/أ-ب].

وقوله: «واختلف في رسم يسألون عن عن السلف» يريد: متقدمي هذه الأمة من الثقات والرواة عن المصاحف.

قال أبو عمرو في باب ما اختلف فيه مصاحف أهل الأمصار: «في الأحزاب في بعض المصاحف ﴿يسألون﴾ [الأحزاب: ٢٠] باللف، وفي بعضها بغير ألف.

قال أبو عمرو: ولم يقرأ به أحد من العامة، وإنما روينا من طريق محمد بن المتوكل (١) عن يعقوب الحضرمي (٢)؛ يعني: أن يقرأ ﴿يسألون﴾ (٣).

قال السخاوي: «وهذه القراءة المروية عن [رويس] (٤) عن يعقوب قد رويت عن أبي، والحسن البصري، وعاصم الجحدري، وأبي إسحاق (٥)، وغيرهم.

قال أبو الحسن السخاوي: وقول أبي عمرو: إنه لم يقرأ بذلك إلا يعقوب، يدل على أنه ليس الحامل له على رسمه بالألف إلا قراءة يعقوب، وليس الأمر كذلك؛ ولكن الألف في ﴿يسألون﴾ إنما كتبتها من كتبها صورة للهمزة، وإن كانت لا تصور غالباً إذا كان قبلها ساكن، ولكن رسم الألف صورة للهمزة في هذه ونحوه جائز.

قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (٦) في ذلك: أكثر ما يكتب بالهمزة، لأنه قد سكن ما قبله، [مثل: ﴿ييسس﴾] (٧) و﴿يستل﴾ ترك الهمزة أكثر، ويجوز أن يكتب باللف على الأصل.

ثم قال: وهكذا الهمزة إذا سكن ما قبلها، إن شئت حذفها وإن شئت أثبتها، وكذلك «مسئلة» تكتب بالألف وبغير الألف، لأن ما قبلها ساكن.

(١) أي: رويس الراوي عن يعقوب.

(٢) المقنع: (ص ٩٧)؛ وذكر نحو هذا الإمام أبو داود، وكذا الإمام الشاطبي.

انظر: مختصر التبيين (٤/١٠٠٠-١٠٠١)، والبيت رقم (١٠٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٣).

(٣) أي: بتشديد السين وفتحها وألف بعدها، وقرأ الباقون: ﴿يسألون﴾.

انظر: تحبير التيسير لابن الجزري: (ص ٥١١)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٣٤)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي:

(ص ٦٣٠).

(٤) في الأصل: «محمد»، وما أثبتته من «س»، وهي كذلك في الوسيلة.

(٥) سبقت ترجمتهم جميعاً.

(٦) سبقت ترجمته.

(٧) في الأصل: «مثل: ﴿يستم﴾»، وما أثبتته من «س»، وهي كذلك في الوسيلة.

قَالَ: وَكَذَلِكَ «أَفْعَلُ» مَا [كَانَ عَيْنَ] (١) الْفِعْلُ مِنْهُ هَمْزَةٌ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: «أَرَأَيْتُمْ» (٢) إِنْ شَعَتْ كَتَبْتَهُ بِالْف، وَإِنْ شَعَتْ كَتَبْتَهُ بِغَيْرِ أَلِفٍ، لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا سَاكِنٌ. قَالَ أَبُو الْحَسَنِ السَّخَاوِيُّ: وَالَّذِي أَقْطَعُ بِهِ أَنَّ الْكَاتِبَ إِنَّمَا قَصَدَ بِالْأَلِفِ فِي ﴿يَسْتَلُونَ﴾ صُورَةَ الْهَمْزَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٣).

وَمِثْلَ هَذَا الَّذِي ذَكَرَ السَّخَاوِيُّ رَأَيْتُ لِبَعْضِ النُّحَاةِ الْمُتَأَخِّرِينَ (٤)؛ قَالَ: «قَدْ تُقَدَّرُ أَنَّ الْهَمْزَةَ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ فَالْقِيَاسُ أَلَّا تُنْبِتَ صُورَةً، سَوَاءً كَانَتْ مُتَطَرِّفَةً أَوْ مُتَوَسِّطَةً، لِأَنَّ الْكُتُبَ إِنَّمَا هُوَ تَابِعٌ لِلْفِظِ بِتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْهَمْزَةَ إِذَا وَقَعَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ فَإِنَّمَا تَخْفِيفُهَا بِحَذْفِهَا وَإِبْقَاءِ حَرَكَتِهَا عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا، وَلَمَّا وَجَبَ حَذْفُهَا عِنْدَ التَّخْفِيفِ لَفْظًا وَجَبَ حَذْفُ صُورَتِهَا خَطًّا، وَلِهَذَا تُكْتَبُ: ﴿الْخَبَاءُ﴾ و﴿رِفَاءٌ﴾ و﴿جُرْءٌ﴾ شَكْلَةً دُونَ صُورَةٍ، وَكَذَلِكَ: ﴿يَسْمُ﴾ و﴿الْمَشْمَةُ﴾ و﴿سَطْعُهُ﴾»

وَأَمَّا ﴿النَّشَاءُ﴾ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا كُتِبَتْ الْأَلِفُ عَلَى قِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ ﴿النَّشَاءُ﴾، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو. وَمِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ: أَنَّ الْهَمْزَةَ إِذَا كَانَتْ مُتَوَسِّطَةً وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ فَإِنَّهَا تُكْتَبُ وَأَوْأَ إِذَا انضَمَّتْ، وَأَلْفًا إِذَا انْفَتَحَتْ، وَيَاءً إِذَا انكسرتْ. قَالَ [حَدَّثَنَا] (٥) الْأُسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ ابْنُ [أَبِي] (٦) الرَّبِيعِ (٧): «وَهَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُبَدِّلُ مِنَ الْهَمْزَةِ بَعْدَ التَّقْلِيلِ حَرْفًا مِنْ جِنْسِ الْحَرَكَةِ الْمُنْقُولَةِ، وَهِيَ لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ».

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في كل النسخ «أَرَأَيْتُمْ» بالشين، وفي الوسيلة «أَرَأْسُ» بالسين.

(٣) الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٠٥-٢٠٦).

(٤) لم أتبين من هو، ولم أعثر على مصدر هذا النص.

(٥) سقطت من «س».

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) هو: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن أبي الربيع القرشي الأموي الإشبيلي أبو الحسين، أديب نحوي مقرئ، أخذ القراءات عن محمد بن أبي هارون وأجازته أبو القاسم بن بقي، قرأ عليه أبو عبد الله القصري، له: شرح الإيضاح لأبي

إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ بِهَذَا الْمَذْهَبِ يَنْحَلُّ الْإِشْكَالُ مِنْ أَحْرَفٍ جَاءَتْ فِي الْقُرْآنِ:
مِنْهَا كَتَبُ ﴿النَّشْأَةَ﴾ بِالْأَلِفِ، وَ﴿يَسْأَلُونَ﴾ عَنْ أَحَدِ الْمَذْهَبَيْنِ؛ [٩٢/ب] إِذْ قَدْ
اخْتَلَفَتْ فِي كِتَابَتِهِ، وَاخْتَارَ بَعْضُ النَّاسِ كِتْبَهُ بِغَيْرِ أَلِفٍ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ، وَلِأَنَّهُ الْقِيَاسُ عَلَى مَا
قَدْ تَقَرَّرَ^(١).

وَمِنْهَا كَتَبُ ﴿مَوْيَلًا﴾ بِالْيَاءِ^(٢).
وَمِنْهَا مَا قَالَهُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو فِيمَا حُدِفَتْ [مِنْهُ إِحْدَى] ^(٣) الْوَاوَيْنِ لِاجْتِمَاعِ الْمُثَلِّينِ،
وَذَكَرَ فِي جُمْلَتِهَا ﴿مَسْئُولًا﴾^(٤)، إِذْ لَمْ يَصِحُّ ذِكْرُ ﴿مَسْئُولًا﴾ فِيمَا حُدِفَتْ مِنْهُ إِحْدَى
الْوَاوَيْنِ لِاجْتِمَاعِ الْمُثَلِّينِ، إِلَّا عَلَى هَذَا الَّذِي قَدَرْنَا أَنَّ حَقَّ هَذِهِ الْهَمْزَةَ أَنْ تُكْتَبَ مِنْ جِنْسِ
حَرَكَتِهَا الْمُنْقُولَةِ.
ثُمَّ قَالَ:

[٣٠٢] وَمَوْيَلًا بِالْيَا، وَمَا بَعْدَ الْأَلِفِ ❀❀❀ فَرَسْمُهُ مِنْ نَفْسِهِ كَمَا أَصِفُ^(٥)

قَوْلُهُ: «وَمَا بَعْدَ الْأَلِفِ» مُبْتَدَأٌ، وَ«فَرَسْمُهُ» مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ«مِنْ نَفْسِهِ» حَبْرٌ ثَانِي، وَالْكُلُّ حَبْرٌ
الْأَوَّلُ، وَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ ﴿مَوْيَلًا﴾، وَهُوَ الْحَرْفُ الْخَامِسُ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُسْتَثْنَاةِ فِي قَوْلِهِ:
«إِلَّا حُرُوفًا»^(٦)، وَذَكَرَ الْخِلَافَ فِي الْحَرْفِ السَّادِسِ فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا.

علي الفارسي، وشرح الجمل للزجاجي، وشرح كتاب سيبويه، وملخص القوانين في النحو، توفي سنة ثمان وثمانين وستمائة.
غاية النهاية لابن الجزري: (٤٣١/١)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١٢٥/٢).

(١) قال ابن جابر في إصلاحاته على المورد:

والنشأة الثلاث أيضا واختلف في رسم يسألون عن عن السلف

واختار بعض الناس فيه الحذف لكون رسمه به أخفا

وجرى العمل في ﴿يسألون﴾ على الحذف كما قال ابن القاضي: «العمل بحذف الصورة، وهو القياس، وهو مختار التنزيل».
انظر: إصلاحات ابن جابر على المورد ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٤٩/٢)، وبيان الخلاف لابن
القاضي (مخطوط): [٦/أ]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٦٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٢).

(٢) انظر: المنقح: (ص ٤٣)، ومختصر التبيين: (٤/٩٧٢-٩٧٣).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) انظر: المحكم في نقط المصاحف للداي (ص ١٧٢).

(٥) في "ت" هذا البيت ذكر مع البيتين قبله وكرره مرة أخرى في هذا الموضع.

(٦) البيت رقم: (٢٩٩).

وقوله: «وما بعد الألف» هذا أيضاً هو المستثنى في أول الفصل في قوله: «ما لم يكن الساكن وسطاً ألفاً»^(١)، فإن كان الساكن ألفاً «فرسمه» أي: كتبه، يريد: الهمزة الآتية بعد الألف.

وقوله: «من نفسه» أي: من حركة نفسه كما مثل به. ثم مثل بما كانت الهمزة فيه مضمومة أو مكسورة، وسكت عن ما إذا كانت مفتوحة لكونها مستثناة من ذلك لا ترسم لها صورة كراهة اجتماع مثلين، ونبه عليه الناظم في آخر هذا الباب في قوله: وما يؤدّي لاجتماع [الصورتين] فاحذف عن كلٍ بذاك دون مئين^(٢) [٣] ثم قال:

[٣٠٣] كقولهِ: دُعَاؤُكُمْ وَمَاؤُكُمْ ❀❀❀ وَنَحْوِ: أَبْنَائِهِمْ نِسَاؤُكُمْ

هذه أمثلة، وتفسير لما يرسم من حركة نفسه كما قال: «فرسمه من نفسه كما أصف»^(٤)، وكل هذا مذكور بكلام شافٍ بليغ^(٥). ثم قال رحمه الله:

[٣٠٤] وَحَذَفَ الْبَعْضُ مِنَ أَوْلِيَاءِ ❀❀❀ مَعَ مُضْمَرٍ وَأَلْفِ الْبِنَاءِ

يريد: بعض الرواة الناقلين عن المصاحف، والمفعول المحذوف مضمّر تقديره: «وحذف البعض صورة الهمزة».

(١) البيت رقم: (٢٩٧).

(٢) البيت رقم: (٣٣١).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) انظر: البيت السابق.

(٥) انظر: البيت رقم (٢٩٧) وشرحه: (ص ٨٨٧-٨٩٠).

وانظر: تنبيه العطشان للجراحي (المخطوط): [٩٨/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩١٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٦٧).

«مِنَ أَوْلِيَاءٍ مَّعَ مُضْمَرٍ» [أي: مَعَ الْمُضْمَرِ إِذَا اتَّصَلَ بِقَوْلِهِ: «أَوْلِيَاءٍ» مِثْلَ:

﴿أَوْلِيَاءُ هُمْ﴾] (١).

وقوله: «وَأَلْفَ الْبِنَاءِ» وَهِيَ الْأَلْفُ الَّتِي بَعْدَ الْيَاءِ فِي «أَوْلِيَاءٍ» بِقَوْلِهِ: «مَعَ الْمُضْمَرِ» أَي: إِذَا اتَّصَلَ.

وقوله: «وَأَلْفَ الْبِنَاءِ» مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَحذُوفِ الْمُقَدَّرِ بِصُورَةِ الْهَمْزَةِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ لِلْأَعْرَابِيِّ الَّذِي قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ أَوْصَلْتَنِي إِلَيْكَ». فَقَالَ لَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ: «وَصَاحِبُهَا»، يُرِيدُ: أَنَّهَا مَلْعُونَةٌ هِيَ وَصَاحِبُهَا (٢).

وقوله: «وَحَذَفَ الْبَعْضُ» يَقْتَضِي أَنَّ الْبَعْضَ الْآخِرِينَ أَثْبَتُوا ذَلِكَ وَلَمْ يَحْذِفُوهُ.

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاءُ هُمْ أَطَّاعُونَ﴾

[الآية: ٢٥٧]: « اِخْتَلَفَتْ [الرُّوَايَةُ] (٣) فِي قَوْلِهِ هُنَا: ﴿أَوْلِيَاءُ هُمْ﴾ (٤)، وَفِي قَوْلِهِ:

﴿أَوْلِيَاءُ هُمْ مِنَ الْإِنْسِ﴾ [الآية: ١٢٨] فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ، وَفِي الْأَنْفَالِ: ﴿إِنَّ أَوْلِيَاءَهُ إِلَّا الْمُتَّقُونَ﴾

[الآية: ٣٤]، وَفِي فَصَلَتْ: ﴿نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ﴾ [الآية: ٣١]، وَفِي الْأَنْعَامِ: ﴿لِيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَاءِهِمْ﴾

[الآية: ١٢١]، وَفِي الْأَحْزَابِ: ﴿إِلَى أَوْلِيَايَكُم مَّعْرُوفًا﴾ [الآية: ٦]، هَذِهِ السِّتَّةُ مَوَاضِعٍ، فَرَوَيْنَاهَا

بِوَاوِ صُورَةٍ لِلْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ، وَبِيَاءِ صُورَةٍ لِلْهَمْزَةِ الْمَكْسُورَةِ مَعَ إِثْبَاتِ الْأَلْفِ قَبْلَهَا، وَرَوَيْنَاهَا بِحَذْفِ الْأَلْفِ، وَحَذْفِ صُورَةِ الْهَمْزَةِ فِي الْحَالَتَيْنِ مِنَ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ.

قَالَ: وَالْأَوَّلُ أَحْتَارُ فِي هَذِهِ السِّتَّةِ، إِذْ لَمْ تَخْتَلِفْ فِيمَا بِيَضَاهِيهَا، وَلَا أَمْنَعُ مِنَ الْوَجْهِ الثَّانِي

الْمَحذُوفِ (٥).

(١) فِي «س»: تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ.

(٢) انظُر: النُّكْتِ وَالْعِيُونَ لِلْمَاوَرِدِيِّ: (٤١١/٣)، وَالْبَحْرُ الْخَيْطُ لِأَبِي حَيَّانَ: (٤٣١/١)، وَمَعَالِمُ التَّنْزِيلِ لِلْبَغَوِيِّ:

(٥/٢٨٢)؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَ هَذَا عِنْدَ شَرْحِ الْبَيْتِ رَقْمَ (١٧٥): (ص ٦٦٦).

(٣) فِي الْأَصْلِ: «الرُّوَاةُ»، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ «س وَت»، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي مَخْتَصَرِ التَّبْيِينِ.

(٤) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) مَخْتَصَرِ التَّبْيِينِ: (٣٠١/٢-٣٠٢).

ومثل هذا في «المقنع»^(١)، [إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْمَقْنَعِ] ^(٢): ﴿إِنْ أَوْلِيَائِهِ إِلَّا الْمُتَّقُونَ﴾
[الآية: ٣٤] فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ، وَذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْعَقِيلَةِ»، حَكَاهُ عَنْ غَيْرِ «المَقْنَعِ» فِي قَوْلِهِ:
«وَقِيلَ أَوْلِيَائِهِ»^(٣).

وهُوَ مِنْ زِيَادَةِ «الْعَقِيلَةِ عَلَى «المَقْنَعِ»^(٤).
هَذَا مَعْنَى قَوْلِ النَّاطِمِ: «وَحَذَفَ الْبَعْضُ مِنْ أَوْلِيَائِهِ مَعَ مُضْمَرِ الْبَيْتِ.

ثُمَّ قَالَ رَحَلْتُهُ:

[٣٠٥] رَفَعًا وَجَرًّا، وَجَزَّوْ يُوسُفَا ❖❖❖ فِي الْمُقْنَعِ الْهَمْزُ قَلِيلًا حَذَفَا

قَوْلُهُ: «رَفَعًا وَجَرًّا» عَائِدٌ لِمَا تَقَدَّمَ، يَعْنِي أَنَّ بَعْضَ الرُّوَاةِ حَذَفَ صُورَةَ الْهَمْزَةِ وَأَلْفَ الْبِنَاءِ،
مَرْفُوعًا كَانَ أَوْ مَخْفُوضًا، فَالْمَرْفُوعُ نَحْوُ: ﴿أَوْلِيَائِهِمْ﴾ و﴿أَوْلِيَائِكُمْ﴾، وَالْمَخْفُوضُ نَحْوُ:

﴿إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ﴾ و﴿إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ﴾.

وَقَوْلُهُ: «وَجَزَّاءُ يُوسُفَ» يُرِيدُ الثَّلَاثَةَ الْأَلْفَاظَ مِنْ لَفْظِ ﴿جَزَّوْهُ﴾ فِي سُورَةِ يُوسُفَ، وَأَرَادَ

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا فَمَا جَزَّوْهُ إِنْ كُنْتُمْ كَذِبِينَ﴾^(٧٤) قَالُوا جَزَّوْهُ مِنْ وَجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ

جَزَّوْهُ [يوسف: ٧٤ - ٧٥]. [أ/٩٣]

وَقَوْلُهُ: «فِي الْمَقْنَعِ» أَي: فِي الْكِتَابِ الْمُسَمَّى بِـ«المَقْنَعِ».

«الْهَمْزُ قَلِيلًا حَذَفَا» يُرِيدُ: صُورَةَ الْهَمْزِ حَذْفَهَا قَلِيلًا، اعْتِمَادًا عَلَى قَوْلِ الْحَافِظِ فِي «المَقْنَعِ»:

(١) انظر: المقنع (ص ٣٧).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) من البيت رقم (٢٢١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٩) وتماه:

وقيل إن أوليائه وفي ألف ال بناء في الكل حذف ثابت جدرًا

(٤) ورواه أبو عمرو الداني عن ابن المنادي في كتابه المحكم في نقط المصاحف (ص ١٨٥)؛ وجرى العمل في الألفاظ

الستة على اختيار أبي داود بإثبات الألف، وإثبات صورة الهمزة.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٦٦)، وسمير الطالبيين للضباع: (ص ٨١).

« وفي كتاب «هجاء السنة»: في عامة مصاحفنا القديمة: .. في يوسف: ﴿جَزْؤُهُ﴾ الثلاثة كَلِمٍ بغيرِ واوٍ فيها» (١).

وقال أبو عمرو في موضع آخر في «المقنع»، وذكرَ سَنَدًا أوقفه على نافع: ﴿قَالُوا فَمَا جَزْؤُهُ﴾ ﴿قَالُوا جَزْؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزْؤُهُ﴾ كلهنَّ فيه واوٍ، يعني في الرسم. ثم قال: وهذا الإسناد صحيح يؤذن بإطلاق القياس، ويرد ما خرج عنه» (٢).
فهذا الذي حمل الناظم على قوله: «قليلًا حذفًا». والألف في قوله: «يوسفًا» و«حذفًا» لإطلاق القافية.
ثم قال رحمه الله:

[٣٠٦] وَنَصُّ تَنْزِيلٍ بِهِذِي الْأَحْرَفِ ❀❀❀ أَعْنِي جَزْؤُهُ بِغَيْرِ أَلِفٍ

يريد: أن صاحب «التنزيل» إنما ذكر حذف الألف في ﴿جَزْؤُهُ﴾ في الثلاثة مواضع، ولم يتعرض لذكر صورة الهمزة التي هي الواو كما ذكر في «المقنع» (٣).
قال في «التنزيل»: ﴿جَزْؤُهُ﴾ بحذف الألف بين الزاي والواو التي هي صورة الهمزة المضمومة في الثلاث مواضع» (٤).

(١) المقنع: (ص ٣٧).

(٢) المقنع: (ص ٣٧-٣٨).

(٣) قال ابن جابر الغساني في إصلاحاته على المورد:

ونص تنزيل بهذي الأحرف	أعني جزؤه بغير ألف
وحيثما أضيف أولياء	لمضممر أطلقه الهجاء
بصورة الهمز وإثبات الألف	هذا اختيار ابن نجاح وألف

انظر: إصلاحات ابن جابر الغساني على مورد الظمان ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٤٤٩/٢).

(٤) مختصر التبيين: (٣/٧٢٤)؛ وبه جرى العمل.

انظر: تنبيه العطشان للرجاجي (المخطوط): [٩٩/أ-ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٢٣-٩٢٤)، ودليل الحيران

للمارغني: (ص ١٦٨-١٦٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨١).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٣٠٧] **فَصَلِّ وَمِمَّا قَبْلَهَا قَدْ صَوَّرْتَ ❀❀❀ سَاكِنَةً، أَوْ طَرَفًا إِنْ حُرِّكَتْ**

هَذَا الْفَصْلُ يَتَكَلَّمُ فِيهِ عَلَى الْهَمْزَةِ إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً، فَهُوَ يَقُولُ: إِذَا وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ سَاكِنَةً كَتَبْتَ مِنْ جِنْسِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا، لِأَنَّكَ كَذَلِكَ تَفْعَلُ بِهَا فِي الْبَدَلِ، إِذَا أَبَدَلْتَهَا إِنَّمَا تُبَدَّلُهَا مِنْ جِنْسِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مُتَوَسِّطَةً نَحْوَ: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةُ﴾، أَوْ مُتَطَرِّفَةً نَحْوَ: ﴿نَبِيِّ عِبَادِي﴾ [الحجر: ٤٩].

وَيَلْتَحِقُ بِالْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ الْمُتَطَرِّفَةُ الْهَمْزَةُ الْمُتَحَرِّكَةُ الْمُتَطَرِّفَةُ، فَإِنَّهَا أَيْضًا تُصَوَّرُ مِنْ جِنْسِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا نَحْوَ: ﴿أَمْرِي﴾ و﴿أَمْرًا﴾ و﴿يَقْرَأُ﴾ و﴿يَقْرَأُ﴾ و﴿قِرَاءً﴾ و﴿بِرَاءً﴾ و﴿بَدَأُ﴾.

وَإِنَّمَا أُلْحِقَتِ الْهَمْزَةُ الْمُتَحَرِّكَةُ الْمُتَطَرِّفَةُ بِالْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ الْمُتَطَرِّفَةِ لِأَنَّكَ لَا تَقْفُ عَلَيْهَا إِلَّا بِالسُّكُونِ، وَالسُّكُونُ حَالَةٌ لَازِمَةٌ لِلْوَقْفِ، فَإِذَا أُسْكِنْتَ وَقَفَّا عَتَبَرِ فِي تَخْفِيفِهَا مَا قَبْلَهَا. وَفِي كَلَامِ النَّاطِمِ [قَلَقَ] (١) [٢]، لِأَنَّ قَوْلَهُ: «وَمِمَّا قَبْلَهَا قَدْ صَوَّرْتَ سَاكِنَةً أَوْ طَرَفًا»، كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: «وَإِنْ حُرِّكَتْ - أَعْنِي الْمُتَطَرِّفَةَ - فَإِنَّ حُكْمَهَا كَذَلِكَ» فَيَكُونُ كَلَامُهُ شَامِلًا لِلنُّوعَيْنِ: السَّاكِنَةِ الْمُتَطَرِّفَةِ، [وَالْمُتَحَرِّكَةِ الْمُتَطَرِّفَةَ] (٣).

وَإِلَّا فَكَلَامُهُ يَتَضَمَّنُ السَّاكِنَةَ الْمُتَوَسِّطَةَ وَالْمُتَطَرِّفَةَ الْمُتَحَرِّكَةَ، وَلَا ذَكَرَ السَّاكِنَةَ الْمُتَطَرِّفَةَ فِي [٤] كَلَامِهِ فِي قَوْلِهِ: «سَاكِنَةً أَوْ طَرَفًا إِنْ حُرِّكَتْ» لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا هَذَا الْبَيْتُ لَمَا كَانَ لِلْمُتَطَرِّفَةِ الْمُتَحَرِّكَةِ ذِكْرٌ لَوْلَا مَثُولُهُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَهُ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِيهَا الْمُتَطَرِّفَةَ السَّاكِنَةَ وَالْمُتَحَرِّكَةَ.

(١) أي: اضطراب وتناقض.

(٢) في "ت": "قولان".

(٣) ولذلك أُصْلِحَ الْبَيْتُ فَقِيلَ: «سَاكِنَةً وَطَرَفًا كَيْفَ أَتَتْ»؛ وَأَصْلِحَهُ أَبُو الْحَسَنِ النَّزَوَالِيُّ بِزِيَادَةِ «وَإِنْ حُرِّكَتْ».

انظر: تنبيه العطشان للجراحي (المخطوط): [٩٩/ب]، ومجموع البيان للنزوالي (مخطوط): [٧١/ب]، وفتح المنان

لابن عاشر: (ص ٩٢٦).

(٤) سقطت من "ت".

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٣٠٨] ك: بَدَأَ الْخَلْقَ وَنَبِيٌّ يُبَدِيُّ ❀❀❀ جِئْتُمْ وَأَنْشَأْتُمْ يَشَأُ وَاللُّؤْلُؤُا

هَذِهِ الْمَوَاضِعُ الْمَذْكُورَةُ [صُورَتِ] (١) الهمزة فيها من جنس حركة ما قبلها. فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّهَا صُورَتْ فِي ﴿بَدَأَ﴾ و﴿اللُّؤْلُؤُا﴾ مِنْ جِنْسِ حَرَكَةِ نَفْسِهَا، إِذِ الْحَرَكَةُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ؟

فَجَوَابُهُ: أَنَّهَا لَمَّا صُورَتْ فِي ﴿يُبَدِيُّ﴾ يَاءٌ مِنْ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا دَلَّ ذَلِكَ أَنَّهَا صُورَتْ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مِمَّا قَبْلَهَا أَيْضًا لِتَجْرِي كُتْلُهَا عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٣٠٩] وَالْحَذْفُ فِي الرَّءْيَا وَفِي إِدْرَأْتُمْ ❀❀❀ وَالْحُلْفُ فِي امْتَلَأْتِ وَأَطْمَأْنَنْتُمْ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مَوَاضِعَ، وَاسْتَشْنَاهَا مِنَ الهمزة الساكنة المتوسطة، وَأَنَّ الْمَوْضِعَيْنِ مِنْهَا لَمْ تُرْسَمِ لِلهمزة فِيهِمَا صُورَةٌ بِلاَ خِلَافٍ، وَالْمَوْضِعَيْنِ الْآخَرَيْنِ بِالْخِلَافِ هَلْ تُرْسَمُ لِلهمزة صُورَةٌ أَوْ لَا تُرْسَمُ؟

فَقَالَ: «وَالْحَذْفُ فِي الرَّءْيَا»، وَكَذَلِكَ فِي: [«رُؤْيَا»] (٢) بَعِيرِ أَلْفٍ وَلَا لَامٍ، وَكَذَلِكَ:

﴿رُؤْيَى﴾ و﴿رُءْيَاكُ﴾ [يوسف: ٥] (٣)، فَحُذِفَتْ صُورَةُ الهمزة مِنْ ﴿الرُّءْيَا﴾ (٤) عَلَى غَيْرِ

(١) في الأصل: «صورة».

(٢) في الأصل: «رُءْيَى» وهو خطأ لأنه سيذكرها بعدها مباشرة، وما أثبتته من «س»، وهو أيضاً فيه نظر: لأنه لم يأت في القرآن هكذا منكرًا.

(٣) قال أبو عمرو الداني في المنع (ص ٣٦): «واتفقت المصاحف على حذف الواو التي هي صورة للهمزة دلالة على

تحقيقها في قوله: ﴿الرُّءْيَا﴾ و﴿رُءْيَاكُ﴾ و﴿رُءْيَى﴾ في جميع القرآن».

وقال أبو داود في مختصر التبيين (٣/٧٠٦): «وكتبوا ﴿رُءْيَاكُ﴾ بغير صورة للهمزة حيث ما وقع».

وكذلك ذكر مثلهما الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٢٠٧) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٣).

(٤) في: [الإسراء: ٦٠] و[الصفات: ١٠٥] و[الفتح: ٢٧].

قياس^(١)، وكان حقه أن يرسم بواو، لأنها همزة ساكنة قبلها ضمة، فكان قياسها أن ترسم واوًا كما رسمت ﴿تَسُوهُمْ﴾^(٢) و﴿سُؤْلَكَ﴾ [طه: ٣٦].
وكذلك ﴿ادْرَأْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢] أيضًا كان القياس أن ترسم ألفًا، لأنها همزة ساكنة قبلها فتحة مثل قوله: ﴿وإن أسأتم﴾ [الإسراء: ٧]^(٣).

قال في «المحكم» في رسم ﴿فَأَذَرْتُمْ﴾: «بِإِلْحَاقِ الْأَلْفَيْنِ بِالْحَمْرَاءِ، وَتُجْعَلُ الْهَمْزَةُ عَلَى الْأَلْفِ الْحَمْرَاءِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ»^(٤).
ولم يذكر في ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾^(٥) [٥] إلا وجهين: إما الألف ثابتة صورة للهمزة، أو لا صورة للهمزة البتة^(٧).

وقوله: «وَالْخُلْفُ فِي امْتَلَأَتْ وَأَطْمَأْنَنْتُمْ» أي: والخلف في الهمزة في هاتين الكلمتين هل ترسم لها صورة أو لا ترسم لها صورة؟
وكان حق الناظم أن يذكر ﴿امْتَلَأَتْ﴾ [آ: ٣٠] مع أخواتها كما ذكرها في «المقنع» و«العقيلة»، وهي: ﴿اشْمَزَّتْ﴾ و﴿لَأَمْلِنَنَّ﴾ و﴿اطْمَأْنَنُوا﴾، كذلك ذكرها في «المقنع»^(٨).
وقال صاحب «العقيلة»:

(١) قال الجعري: «وجه حذفها - أي الواو - في ﴿الرُّؤْيَا﴾ رسمها على أحد التخفيفين، لأنها إذا أبدلت واوا صارت من باب: «لي»، وفيها وجهان: الإظهار والإدغام كقراءة يزيد باب ﴿الرُّؤْيَا﴾، والصورة تتبع التخفيف فتذهب حيث يذهب». الجميلة للجعري (مخطوط): [١١٢/ب].
(٢) في: [آل عمران: ١٢٠] و[التوبة: ٥٠].
(٣) قال أبو عمرو: «واتفق جميعها - أي: المصاحف - على حذف الألف التي هي صورة للهمزة في قوله في البقرة: ﴿فَأَذَرْتُمْ﴾ لا غير»؛ وذكر مثله الإمام أبو داود ووافقهما الشاطبي.
انظر: المقنع (ص ٢٦ و ٨٤)، ومختصر التبيين: (١٦٣/٢)، والبيت رقم (٤٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٩٦).
(٤) المحكم: (ص ١٨١)؛ وانظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ٢١٥).
(٥) في [الأعراف: ١٨] و[هود: ١١٩] و[السجدة: ١٣] و[ص: ٨٥].
(٦) بياض في "ت".
(٧) انظر: مختصر التبيين (٥٣٥/٣).
(٨) انظر: المقنع (ص ٢٥-٢٦)؛ وسيذكر الشارح نصه قريباً.

لَأَمْلَنَنَّ اشْمَزَّتْ وَامْتَلَنْتِ لَدَى جُلِّ الْعِرَاقِ وَاطْمَنْتُوا لَمْ تَنْلِ صُورًا (١)
 قَالَ: وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا النَّاطِمُ هُنَا دُونَ أَحْوَاتِهَا لِكَوْنِهَا هَمْزَةً سَاكِنَةً، فَذَكَرَهَا مَعَ السَّاكِنَةِ
 وَذَكَرَ أَحْوَاتِهَا بَعْدَ هَذَا فِي قَوْلِهِ: «وَإِنْ حَذَفْتَ فَاطْمَنْتُوا فَحَسَنَ» البيت (٢).

وقوله: «وَالْحَلْفُ فِي امْتَلَأْتِ وَاطْمَأْنَنْتُمْ» وَالْحَلْفُ الَّذِي فِي ﴿امْتَلَأْتِ﴾ مَا قَالَ فِي
 «الْمَقْنَعِ»، قَالَ: «وَرَأَيْتُ أَكْثَرَ مَصَاحِفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَهْلِ الْعِرَاقِ - يُرِيدُ: وَأَكْثَرَ مَصَاحِفِ أَهْلِ
 الْعِرَاقِ - قَدْ اتَّفَقَتْ عَلَى حَذْفِ الْأَلْفِ الَّتِي هِيَ صُورَةٌ لِلْهَمْزَةِ فِي أَصْلِ مُطَرِّدٍ وَهُوَ قَوْلُهُ:
 «لَأَمْلَنَنَّ» حَيْثُ وَقَعَ فِي ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ..» (٣)، وَذَكَرَ فِي الْحُرُوفِ ﴿امْتَلَأْتِ﴾ (٤).

وَمَفْهُومُ كَلَامِهِ أَنَّ أَقْلَ مَصَاحِفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَقْلَ مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ عَلَى إِثْبَاتِ
 الْأَلْفِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ فِيهِ، لِأَنَّ كُلَّ هَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ وَقَعَتْ وَسَطًا قَبْلَهَا فَتَحَةٌ فَإِنَّهَا تُصَوَّرُ مِنْ جِنْسِ
 حَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا، فَقِيَاسُ هَذَا أَنْ تُرْسَمَ بِالْأَلْفِ مِثْلُ: «الْكَأْسُ» وَ«الرَّأْسُ»، وَ«الْبَأْسُ» (٥).

وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ شُيُوخِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «الْخِلَافُ فِي ﴿امْتَلَأْتِ﴾ وَأَخْوَاتِهِ عَلَى التَّسَاوِي
 مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ، بَلْ هُمَا وَجْهَانِ مَشْهُورَانِ، لِأَنَّ الْقِيَاسَ فِي مُقَابَلَةِ أَكْثَرِ الْمَصَاحِفِ مَعَ بَقَاءِ أَقْلِ
 الْمَصَاحِفِ مَعَ الْقِيَاسِ».

(١) البيت رقم (١٥٧) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٠٦).

(٢) البيت رقم: (٣٢٩).

(٣) المقنع: (ص ٢٥-٢٦).

(٤) وتما قول الإمام الداني في المقنع (ص ٢٦): «وهو قوله تعالى في يونس: ﴿وَاطْمَنْتُوا بِهَا﴾ [الآية: ٧]، وفي الزمر: ﴿اشْمَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الآية: ٤٥]، وفي ق: ﴿هَلِ امْتَلَنْتِ﴾ [الآية: ٣٠]، ورأيت في بعضها الألف في ذلك
 مثبتة، وهو القياس»، وذكر مثل هذا أبو داود، وكذلك الشاطبي كما سبق ذكره، وجرى العمل فيها على إثبات الألف
 كما قال ابن القاضي: «وهو المشهور، لأنه قياسي».

انظر: مختصر التبيين: (٣/٥٣٥ و ٤/١٣٧)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٣٠٧)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط):
 [١/٦]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٢٧-٩٢٨)، ونثر المرجان للنائطي: (٢/٢٩٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧١)،
 وسمير الطالبين للضباع: (ص ٧٩).

(٥) سقطت من الأصل.

وأما الخلاف الذي في ﴿أطمأننتم﴾ [النساء: ١٠٣] [فهو ما ذكر في «التنزيل»؛ قال: «وكتبوا في بعض المصاحف: ﴿أطمأننتم﴾» (١) بالالف بعد الميم صورة للهمزة الساكنة لانفتاح ما قبلها، وفي بعضها ﴿اطمئننتم﴾ بغير ألف. قال: «والأول أختار» (٢).

وفي «المقنع»: «وفي كتاب الغازي بن قيس ﴿اطمئننتم﴾ في النساء بغير ألف، وهو في جميع المصاحف بالالف» (٣).

وأغفل الناظم عن ﴿أخطأنا﴾ [الآية: ٢٨٦] في سورة البقرة، فإن أبا داود ذكره كما ذكر ﴿أطمأننتم﴾ عن الغازي بن قيس؛ فقال في سورة البقرة: «﴿أخطأنا﴾ كتب بالالف ثابتة صورة للهمزة الساكنة، ورسمه الغازي بن قيس بغير ألف، وكذا ﴿اطمئننتم﴾ في النساء، ولم أره عن غيره.

والكاتب مخير في إثبات الألف فيها وفي حذفها، وإلى إثبات الألف أميل (٤)، موافقة للمصاحف المرسومة فيها ذلك كذلك، لأنه من باب الهمزة لا من باب الياء» (٥).

ثم قال رحمه الله [ونفعنا به]:

[٣١٠] فصل: وفي بعض الذي تطرفا ❀❀❀ في الرفع وأو ثم زادوا ألفا

قوله: «وأو» خبر مبتدأ محذوف تقديره: «ورسم الهمزة في بعض الذي تطرف في الرفع وأو».

هذا الفصل يذكر فيه ما خرج عن القياس من الفصلين المتقدمين، أعني:

(١) سقطت من الأصل و"ت".

(٢) مختصر التبيين: (٤١٥/٢).

(٣) المقنع: (ص ٢٦)؛ وجرى العمل فيها على الإثبات.

انظر: دليل الحيران للمارغي: (ص ١٧١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٧٩).

(٤) وبذلك جرى العمل، ولم يتعرض لها الإمام الداني ولا الإمام الشاطبي.

انظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٢٩)، ودليل الحيران للمارغي:

(ص ١٧١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٧٩).

(٥) مختصر التبيين: (٣٢٣/٢-٣٢٤).

الهمزة المتطرفة إذا كان قبلها ساكن، وهو قوله فيما تقدم: «فصل وما بعد سكون حذفا»^(١)؛ والهمزة المتطرفة إذا كان قبلها متحرك وهو قوله: «وطرفا إن تحركت»^(٢).

فقوله: ﴿الْعَلْمَوُ﴾ و﴿الضُّعْفَوُ﴾ ونظائرهما مما كان فيه قبل الهمزة ألفا مستثنى من قوله: «وما بعد سكون حذفا»، و﴿يَبْدِئُ﴾ و﴿وَيَدْرُؤُا﴾ مستثنى من قوله: «وطرفا إن حرّكت».

وكان حقه أن يذكر كل نوع من هذين النوعين بأثر ما يليق به، ووجه ما ذكره - والله أعلم - إما اجتماع هذين النوعين في خروجهما عن القياس جمعتهما في فصل واحد. فقوله: «وفي بعض الذي تطرفا» يريد: في بعض الهمز المتطرف «واو ثم زادوا ألفا» بعد الواو.

وهذا الذي يذكر هنا إلى قوله: «فصل: وإن من بعد ضمة أتت»^(٣) هو مما صورت فيه الهمزة [٩٤/أ] واو وهي متطرفة؛ كما قال، وذلك على قسمين: إما أن يكون قبل الهمزة ألفا، أو لا ألف قبلها؛ أو تقول: إما أن يكون قبلها ساكن، أو متحرك.

فالتى قبلها متحرك مثل: ﴿يَنْفِيؤُا﴾، و﴿يَعْبؤُا﴾، و﴿وَيَدْرُؤُا﴾، و﴿تَظْمؤُا﴾ [يَبْؤُا]^(٤)، إلى غير ذلك.

والتي قبلها ساكن مثل: ﴿دَعؤُا﴾، و﴿شَفَعؤُا﴾ و﴿نَشَؤُا﴾، إلى غير ذلك. وكلا القسمين خارج عن القياس. [وأما ما ليس قبل الهمزة فيه ألف فهو خارج عن القياس]^(٥)، من كونهم رسموا الهمزة فيه واوا، وكان القياس فيها أن تُرسم ألفا، لأن الهمزة المتطرفة إذا تحرك ما قبلها تُرسم بصورة الحرف الذي منه تلك الحركة بأي حركة تحركت هي، لأنها به تُخفف لقوته.

(١) البيت رقم: (ص ٢٩٧).

(٢) البيت رقم: (ص ٣٠٧).

(٣) البيت رقم: (٣٢٣).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) في «س» ملحق بالحاشية.

فَإِنْ كَانَتْ الْحَرَكَةُ فَتَحَةً رُسِمَتِ الْهَمْزَةُ أَلْفًا نَحْوَ: ﴿بَدَأُ﴾، و﴿أَنْشَأُ﴾، و﴿قَرَأُ﴾، و﴿مِنْ سَبِيلٍ﴾، و﴿نَبِيًّا﴾، و﴿وَيَسْتَهْزِئُ﴾، و﴿الْمَلَأُ﴾، و﴿يَتَّبِعُونَ﴾، و﴿مَنْ يَشَاءُ اللَّهُ﴾، كَانَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ لَازِمَةً أَوْ عَارِضَةً.

وَإِنْ كَانَتْ كَسْرَةً رُسِمَتِ يَاءً نَحْوَ: ﴿قُرِئَ﴾، و﴿أَسْهَزَيْتُ﴾، و﴿لِكُلِّ أَمْرٍ﴾، و﴿مِنْ شَطِئِي﴾، و﴿يَسْتَهْزِئُ﴾، و﴿يُبَدِيءُ﴾، وَشَبِهُهُ.

وَإِنْ كَانَتْ ضَمَّةً رُسِمَتِ وَاوًا نَحْوَ: ﴿أَمْرُؤًا﴾، و﴿اللُّؤْلُؤًا﴾، وَشَبِهُهُ^(١).

وَأَمَّا الَّتِي قَبْلَهَا أَلْفٌ فَخَرَجَتْ عَنِ الْقِيَاسِ فِي تَصْوِيرِهِمْ أَيَّاهَا وَوَاوًا مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: كَوْنُهُمْ جَعَلُوا الْمَاءَ صُورَةً وَالْقِيَاسُ أَلَّا تُرْسَمَ لَهَا صُورَةٌ، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ مُتَطَرِّفَةً إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَهَا سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ السَّاكِنُ صَاحِحًا أَوْ مُعْتَلًّا لَمْ تُرْسَمَ لَهَا صُورَةٌ لِذَهَابِهَا مِنَ اللَّفْظِ إِذَا خُفِّفَتْ، وَذَلِكَ نَحْوُ: ﴿الْخَبَاءُ﴾، و﴿الْمَرْءُ﴾، و﴿دِفْءٌ﴾، و﴿مِثْلٌ أَرْضٍ﴾، و﴿جَزَاءٌ﴾، و﴿السُّوءُ﴾، و﴿الْمِسْوَةُ﴾، و﴿قُرُوءٌ﴾، و﴿شَاءٌ﴾، و﴿جَاءٌ﴾، و﴿يَشَاءُ﴾، و﴿الْمَاءُ﴾.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: كَوْنُهُمْ صَوَّرُوهَا وَوَاوًا مِنْ حَرَكَةِ نَفْسِهَا، وَالْمُتَطَرِّفَةُ إِذَا تَصَوَّرَ بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ لَّا صَوَّرُوهَا بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا، لِأَنَّ الْمُتَطَرِّفَةَ كَذَلِكَ يُفْعَلُ بِهَا؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذِهِ لَيْسَ قَبْلَهَا حَرَكَةٌ تُدْبِرُ فِيهَا، لِأَنَّ الَّذِي قَبْلَهَا سَاكِنٌ وَهُوَ الْأَلْفُ. فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ الْأَلْفَ غَيْرَ حَاجِزٍ حَصِينٍ، وَمَا قَبْلَ الْأَلْفِ مَفْتُوحٌ فَكَانَ الْأُولَى أَنْ تُدْبِرَ مِنْ حَرَكَةِ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ، وَحِيلُولَةُ الْأَلْفِ كَلًّا حِيلُولَةً؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهَا لَوْ دُبِّرَتْ مِنْ حَرَكَةِ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ لِدُبِّرَتْ أَلْفًا، فَكَانَ فِيهِ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَلْفَيْنِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَهُمْ يَكْرَهُونَ اجْتِمَاعَ مِثْلَيْنِ، فَكَانَ الْأُولَى أَنْ تُدْبِرَ مِنْ حَرَكَةِ نَفْسِهَا، لِأَنَّ بِهِ تَسَهَّلَ.

(١) انظر: الإقناع في القراءات السبع لابن البادش: (٤٤٨/٢ وما بعدها).

وإِنَّمَا صَوَّرُوا الهمزةَ وَأَوَّافِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي ذَكَرَهَا عَلَيُّ مُرَادِ الْإِتِّصَالِ كَمَا قَدَّمْنَا فِي
أَوَّلِ الْبَابِ: «وَبِمُرَادِ الْوَصْلِ بِالْيَاءِ لَيْسَ» (١) إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ، أَعْنِي: وَصَلَ الْكَلِمَةَ الَّتِي آخِرُهَا
الهمزةُ بِالْكَلِمَةِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا، وَجَعَلَ [الْمُنْفَصِلَةَ كَالْمُتَّصِلَةَ] (٢).

فَكَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿يَعْبُوا بِكُمُ﴾ [الفرقان: ٧٧]، و﴿يَنْفِيؤُا ظِلَالَهُ﴾ [النحل: ٤٨]، و﴿عَلَمُوا بِنِي﴾
إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧] كَلِمَةً وَاحِدَةً، فَصَارَتِ الهمزةُ مُتَوَسِّطَةً مَضْمُومَةً، فَأُعْطِيَتْ حُكْمَهَا،
وَعَلَى هَذَا فَفَسِدُ.

وَإِنَّمَا زِيدَتْ الْأَلْفُ [بَعْدَ الْوَاوِ] (٣) فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كَمَا قَالَ النَّاطِمُ: «زَادُوا أَلْفًا» لِشِبْهِهَا
بِوَاوِ الْجَمْعِ، وَوَجْهَ الشَّبْهِ بَيْنَهُمَا وَقُوعُهَا طَرَفًا، فَإِنَّهَا لَمَّا وَقَعَتْ طَرَفًا أَشْبَهَتْ وَآوِ الْجَمْعِ فِي
نَحْوِ: ﴿قَالُوا﴾ [و﴿ءَامَنُوا﴾] (٤) (٥).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ [وَنَفَعْنَا بِهِ]:

[٣١١] فَعَلَمَآؤُا الْعَلَمَآؤُا يَبْدَؤُا ❖❖❖ وَالضُّعَفَآؤُا الْمَوْضِعِينَ يَنْشَؤُا

[٣١٢] وَشَفَعَآؤُا يَعْبَؤُا الْبَلَّؤُا ❖❖❖ ثُمَّ بِلَا لَامٍ مَعَا أَنْبَؤُا

«فَعَلَمَآؤُا» مُبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الْمَحْذُوفِ تَقْدِيرُهُ: «مِنْهَا عُلَمَآؤُا»، وَيُحْتَمَلُ
أَنْ يَكُونَ خَبْرُ ابْتِدَاءِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: «أَحَدُهَا»، وَهَذَا مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل
عمران: ٩٧].

فَقَوْلُهُ: «عَلَمَآؤُا» يُرِيدُ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الشُّعَرَاءِ: ﴿عَلَمُوا بِنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الآية:

١٩٧]، و﴿الْعَلَمَآؤُا﴾ [الآية: ٢٨] فِي سُورَةِ فَاطِمَةَ.

وَأُطْلِقَ وَلَمْ يُقَيَّدْهُمَا بِسُورَةٍ، إِذْ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُمَا.

(١) البيت رقم: (٢٩٣).

(٢) فِي «س»: «المنفصل كالم متصل».

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) انظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٣٧ وما بعدها).

(٥) سقطت من «س».

قَالَ فِي «الْمُقْنَعِ»: « وَفِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَفِي الشُّعْرَاءِ: ﴿عَلَّمَتُوا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الآية: ١٩٧]، وَفِي فَاطِرٍ: ﴿مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [الآية: ٢٨] بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ، وَكَذَلِكَ رُسِمَتْ فِي كِتَابِ «هَجَاءِ السُّنَّةِ» (١). [٩٤/ب]

وَفِي «التَّنْزِيلِ» فِي الشُّعْرَاءِ: « وَكَتَبُوا هُنَا: ﴿عَلَّمَتُوا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾، وَفِي فَاطِرٍ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ بِوَاوٍ بَعْدَ الْمِيمِ، صُورَةً لِلْهِمَزَةِ الْمُضْمُومَةِ، وَالْأَلِفُ بَعْدَهَا تَأْكِيدًا لِلْهِمَزَةِ لِحَفَائِهَا، دُونَ أَلِفٍ قَبْلَهَا، اسْتِعْنَاءً عَنْهَا بِفَتْحَةٍ مَا قَبْلَهَا، وَدَلَالَتِهَا عَلَيْهَا وَنِيَابَتِهَا عَنْهَا، اخْتِصَارًا وَتَقْلِيلًا لِحُرُوفِ الْمَدِّ، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُمَا (٢). وَقَوْلُهُ: «يَبْدُؤُا» أَرَادَ: «وَيَبْدُؤُا» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ.

قَالَ فِي الْمُقْنَعِ فِي بَابِ ذِكْرِ مَا رُسِمَتْ فِيهِ الْوَاوُ صُورَةً لِلْهِمَزَةِ عَلَى مُرَادِ الْإِتِّصَالِ وَالتَّسْهِيلِ: « وَ﴿يَبْدُؤُا الْخَلْقَ﴾ حَيْثُ وَقَعَ (٣) «(٤) يُرِيدُ: بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ بَعْدَهَا (٥).

وَقَوْلُهُ: «وَالضُّعْفَاءُ» اخْتِرَازًا مِنَ الَّذِي فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ﴾ [الآية: ٢٦٦].

قَالَ فِي «الْمُقْنَعِ»: « قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى: ﴿الضُّعْفَاءُ﴾ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ وَوَاوٍ حَيْثُ وَقَعَ.

(١) المقنع: (ص ٥٧)؛ وانظر أيضاً: (ص ١٠٠)؛ وتابعه الإمام الشاطبي في العقيلة، وذكر السخاوي أنه رأى في المصحف الشامي: «علماء بني إسرائيل» بالألف لاغير كما تكتب اليوم»، وذكر أبو بكر بن أشته أنه رآه في الإمام بواو وألف، وجرى العمل على رسمه كذلك.

انظر: البيتين رقم (٢١٣ و ٢١٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٠ و ٣٨٤)، والدرة الصقيلة (مخطوط): [٧٩/ب - ٨٠/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٣٠)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٢).

(٢) مختصر التبيين: (٩٣٨-٩٣٩)؛ وانظر أيضاً: (١٠١٧/٤-١٠١٨).

(٣) في خمس مواضع: [يونس: ٣٤ و ٤] و[النمل: ٦٤] و[الروم: ١١ و ٢٨].

(٤) المقنع: (ص ٥٦).

(٥) وذكر مثله أبو داود، وبه جرى العمل.

انظر: مختصر التبيين: (٩٥٥/٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٠).

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ الْحَرْفِ الَّذِي فِي إِبْرَاهِيمَ (١)، وَالَّذِي فِي الْمُؤْمِنِ (٢)، وَقَدْ خَالَفَهُ [أَبُو حَفْصِ الْخَزَازِ] (٣) فَقَالَ: ﴿الضُّعْفَتُوْا﴾ بِالْوَاوِ حَرْفٌ فِي إِبْرَاهِيمَ: ﴿فَقَالَ الضُّعْفَتُوْا﴾ [الآية: ٢١]، وَفِي كِتَابِ الْغَازِي بْنِ قَيْسِ الْحَرْفَانِ بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ « (٤). وَقَوْلُهُ: «يَنْشَوُا» يُرِيدُ: «وَيَنْشَوُا» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ.

قَالَ فِي «الْمُقْنَعِ»: «وَفِي الزُّخْرُفِ: ﴿أَوْمَنْ يُنْشَوُا فِي الْحَلِيَّةِ﴾ [الآية: ١٨] بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ» (٥).

وَفِي «التَّنْزِيلِ»: «﴿يَنْشَوُا﴾ بِوَاوٍ بَعْدَ الشَّيْنِ صُورَةٌ لِلْهِمَزَةِ الْمَضْمُومَةِ، وَالْفِ بَعْدَهَا، تَقْوِيَةٌ لَهَا لِحَفَائِهَا» (٦).

وَقَوْلُهُ: «وَشَفَعَا»؛ قَالَ فِي «الْمُقْنَعِ»: «قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى: وَكُلُّ شَيْءٍ فِي الْقُرْآنِ مِنْ ﴿شَفَعَاءَ﴾ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ وَاوٌ إِلَّا الَّذِي فِي الرُّومِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِنْ شُرَكَائِهِمْ شَفَعَاءُ﴾ [الآية: ١٣]» (٧).

(١) وهو قوله تعالى: ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعْفَتُوْا﴾ [الآية: ٢١].

(٢) أي: في سورة غافر، وهو قوله تعالى: ﴿فَيَقُولُ الضُّعْفَتُوْا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا﴾ [الآية: ٤٧].

(٣) في كل النسخ هكذا، والذي ورد في المقنع: «أبو جعفر»، وهي كنيته أيضًا، وقد تقدمت ترجمته.

(٤) المقنع: (ص ٥٨)، وذكر مثله أبو داود، وتابعهما الإمام الشاطبي، وعلى ما قال الغازي بن قيس جرى العمل.

انظر: مختصر التبيين: (٣/٧٤٩-٧٥٠)، والبيت رقم (٢١٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٤)، والجميلة للجعبري (مخطوط): [١١٦/أ]، وتنبية العطسان للجرجاني (المخطوط): [١٠٠/أ-ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٣١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨١-٨٢).

(٥) انظر: المقنع (ص ٥٦ و ١٠١).

(٦) مختصر التبيين: (٤/١٠٩٩).

وأغفل الناظم ذكر الخلاف في: ﴿يَنْشَوُا﴾ عن الإمام الشاطبي، إذ قال في العقيلة في البيت رقم (٢١٨):

وَفِي يَنْبَأِ الْإِنْسَانِ الْخِلَافُ وَمِنْ يَنْشَوُا فِي الْمُقْنَعِ بِالْوَاوِ مُسْتَطْرًا

قال الجعبري: «فالألف زائد عليه - أي: على المقنع -»، وقال السخاوي: «ولم يذكر محمد بن عيسى خلافا في أنه بالواو والألف ثم قال: ولم أصف في ﴿يَنْشَوُا﴾ على غير ذلك»؛ وجرى العمل فيه على رسمه بالواو والألف.

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٧)، والجميلة للجعبري (مخطوط): [١١٦/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٣٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨١).

(٧) المقنع: (ص ٥٨)؛ وأنظر أيضًا: (ص ١٠٠).

[وفي التنزيل في سورة الروم: ﴿ شَفَعُوا ﴾] (١) كتبوهُ هُنَا خَاصَّةً بِوَاوٍ بَعْدَ الْعَيْنِ صُورَةً لِلْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ، وَأَلْفٌ تَأْكِيدًا لِلْهَمْزَةِ لِحَفَائِهَا، مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ قَبْلَهَا عَلَى الْاِخْتِصَارِ، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهَا (٢).

وقوله: «يَعْبُوا» أَرَادَ: «وَيَعْبُوا» بِحَذْفِ وَاوٍ الْعَطْفِ.

قَالَ فِي «الْمَقْنَعِ»: «وَفِي الْفُرْقَانِ: ﴿ قُلْ مَا يَعْجُبُوكُمْ رِي ﴾ [الآية: ٧٧] بِوَاوٍ وَأَلْفٍ بَعْدَهَا» (٣).

وَفِي «التَّنْزِيلِ»: «﴿ يَعْجُوا ﴾ بِوَاوٍ صُورَةً لِلْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ وَأَلْفٍ بَعْدَهَا تَقْوِيَةً لَهَا» (٤).
 وَقَوْلُهُ: «الْبَلُّؤُا» يُرِيدُ: «وَالْبَلُّؤُا» بِحَذْفِ وَاوٍ الْعَطْفِ، أَتَى بِهِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ قَيْدٌ لَهُ، لِأَنَّهُ مُتَّحِدُ اللَّفْظِ فِي الْقُرْآنِ، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ إِلَّا هُوَ، وَلِذَلِكَ أَطْلَقَ وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِسُورَةٍ.

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي سُورَةِ وَالصَّافَاتِ: «﴿ الْبَلُّؤُا الْمَيِّنُ ﴾ [الآية: ١٠٦] بِوَاوٍ بَعْدَ اللَّامِ صُورَةً لِلْهَمْزَةِ الْمَضْمُومَةِ، وَأَلْفٌ بَعْدَهَا تَأْكِيدًا لِلْهَمْزَةِ لِحَفَائِهَا، دُونَ أَلْفٍ قَبْلَهَا اسْتِعْنَاءً عَنْهَا بِحَرَكَةِ اللَّامِ عَلَى الْاِخْتِصَارِ» (٥).

وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ بِلَا لَامٍ مَعًا أَنْبِئُوا» احْتِرَازًا بِقَوْلِهِ: «بِلَا لَامٍ» مِمَّا فِيهِ اللَّامُ، وَهُوَ [الذي] (٦) فِي سُورَةِ الْقَصَصِ: ﴿ فَعَمِيَّتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ ﴾ [الآية: ٦٦] فَإِنَّ ذَلِكَ مَرْسُومٌ عَلَى الْقِيَاسِ.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) مختصر التبيين: (٩٨٦/٤).

وأيضاً ذكره الشاطبي مثلهما في العقيلة. انظر: البيت رقم (٢١١) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٧).

(٣) المقنع: (ص ٥٦)؛ وقال بعد قوله هذا: «وقد تبعت ذلك في مصاحف أهل العراق فرأيتها لا تختلف في رسم ذلك كذلك».

(٤) مختصر التبيين: (٩١٩/٤).

وتابعهما أيضاً الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٢١٦) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٤).

(٥) مختصر التبيين: (١٠٤١/٤)، وذكر الإمام الداني مثله، وكذلك الشاطبي.

انظر: المقنع: (ص ٥٨)، و البيت رقم (٢١٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٤).

(٦) في «س»: «وهو قوله تعالى».

وقوله: «معا» يريد الموضعين: في سورة الأنعام: ﴿أَنْبَتُوا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْرِءُونَ﴾ [الآية: ٥]، ومثله في سورة الشعراء (١).

قال في «المقنع»: «قال محمد بن عيسى: في الأنعام: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَتُوا﴾، وفي الشعراء: ﴿أَنْبَتُوا مَا كَانُوا بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ﴾» (٢).

ولو كان أكثر من حرفين لدخل في قوله: «معا» لأنه لفظ يحتمل أكثر من اثنين. ومثل هذا الذي ذكر في «المقنع» ذكره في «التنزيل» (٣)، إلا أنه حكى الخلاف في الذي في الشعراء، وسنذكره حيث يذكره الناظم بعد هذا في قوله: وعن أبي داود أيضا ذكرا في لفظ أنبتوا الذي في الشعرا (٤) ثم قال رحمه الله:

[٣١٣] جَزَوْا الْأَوْلَانَ (٥) فِي الْعُقُودِ ❀❀❀ وَسُورَةَ الشُّورَى مِنَ الْمَعْهُودِ

أراد: «وجزوا» بحذف واو العطف، واحترز بقوله: «الأولان» مما في سورة العقود غيرهما، ففي حزب لتجدن (٦): ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الآية: ٨٥]، وبعده: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [الآية: ٩٥].

الأولان وهما قوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ [الآية: ٢٩] [أ/٩٥] وبعده: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الآية: ٣٣].

وقوله: «سورة الشورى» والذي في سورة الشورى (٧)، «من المعهود» أي: من المؤلف المعروف بالواو والألف مثل الذي في سورة العقود من غير خلاف (٨).

(١) [الآية: ٦].

(٢) المقنع: (ص ٥٨)؛ وانظر أيضا: (ص ١٠٠).

(٣) انظر: مختصر التبيين (٣/٤٦٩-٤٧٠-٤٧١/٤).

(٤) البيت رقم: (٣٢١).

(٥) في الأصل: «الأولين» في النظم وشرحه.

(٦) أي: رأس الجزء الثاني عشر من أجزاء القرآن.

(٧) في [الآية: ٤٠].

(٨) انظر: المقنع: (ص ٥٧)، ومختصر التبيين: (٣/٤٤٠ و ٤٤٠/٤ و ١٠٩٥).

ثُمَّ قَالَ كَلِمَتَهُ [وَنَفَعْنَا بِهِ]:

[٣١٤] وَمِثْلُهَا لِابْنِ نَجَّاحٍ ذِكْرًا ❀❀❀ فِي الْحَشْرِ وَالذَّانِي خِلَافٌ (١) أُثِرَا

قَوْلُهُ: «وَمِثْلُهَا» يُرِيدُ: وَمِثْلَ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ذِكْرَ لِأَبِي دَاوُدَ الَّذِي فِي سُورَةِ الْحَشْرِ (٢) مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ لَهُ فِيهِ (٣).

ثُمَّ قَالَ: «وَالذَّانِي خِلَافٌ» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ بِ «أُثِرَا» وَمَعْنَاهُ: رُوِيَ، أَي: وَالذَّانِي رَوَى خِلَافًا فِيهِ، يُرِيدُ: فِي الَّذِي فِي سُورَةِ الْحَشْرِ (٤).

وَالخِلَافُ الَّذِي فِيهِ مَا حَكَى فِي «المقنع» بَعْدَ ذِكْرِهِ أَرْبَعَةَ مَوَاضِعٍ ذَكَرَ فِيهَا اللَّذَيْنِ فِي الْعُقُودِ (٥)، وَالَّذِي فِي «حم عسق» (٦)، وَالَّذِي فِي الْحَشْرِ، وَذَكَرَ كَلَامًا ثُمَّ قَالَ: « وَقَالَ عَاصِمٌ

الْمُحَدَّرِيُّ: فِي الْإِمَامِ ﴿جَزَّؤًا﴾ بِالْوَاوِ فِي ثَلَاثَةِ حُرُفٍ: الْحَرْفَانِ اللَّذَانِ فِي الْمَائِدَةِ، وَالْحَرْفُ الَّذِي فِي «حم عسق» (٧).

وَفِي «التَّنْزِيلِ» فِي سُورَةِ الْعُقُودِ: ﴿جَزَّؤًا﴾ كَتَبُوهُ بِوَاوٍ بَعْدَ الزَّايِ وَالْألفُ بَعْدَهَا مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ قَبْلَهَا اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِدَلَالَةِ الْفَتْحَةِ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ فِي أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ: هَذَا أَوْلَاهَا (٨)،

وقال الإمام الشاطبي في العقيلة مشيراً إلى هذا الخلاف:

جَزَّؤًا حَشْرٍ وَشُورَى وَالْعُقُودِ مَعًا
طَهُ عِرَاقٌ وَمَعَهَا كَهْفُهَا
.....
فِي الْأَوَّلَيْنِ وَوَأَلَى خُلْفَهُ الزُّمَرَا

انظر: البيتين رقم (٢١٢ و ٢١٣) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٧ و ٣٨٠).

(١) فِي «س»: «خِلَافًا».

(٢) وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَذَلِكَ جَزَّؤًا الظَّلِيلِينَ﴾ [الآية: ١٧].

(٣) انظر: المقنع: (ص ٥٧)، ومختصر التبيين: (٣/٤٤٠).

(٤) فِي [الآية: ١٧].

(٥) فِي: [الآيتين: ٢٩ و ٣٣].

(٦) أَي: فِي سُورَةِ الشُّورَى.

(٧) المقنع: (ص ٥٧).

(٨) يَعْنِي الَّذِي فِي: [الآية: ٢٩].

والثاني هنا: ﴿ إِنَّمَا جَزَأُؤُا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [الآية: ٣٣]، وفي حم عسق: ﴿ وَجَزَأُؤُا ﴾

سَيِّئَةٌ سَيِّئَةٌ مِثْلَهَا ﴾ [الآية: ٤٠]، والحشر: ﴿ وَذَلِكَ جَزَأُؤُا الظَّالِمِينَ ﴾ [الآية: ١٧] (١).

فَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ خِلَافًا.

ثُمَّ قَالَ كَخَلَّتْهُ:

[٣١٥] وَعَنْهُمَا أَيضًا خِلَافٌ مُشْتَهَرٌ ❖❖❖ فِي سُورَةِ الْكَهْفِ وَطَهَ وَالزُّمَرِ

ذَكَرَ أَنَّ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ الشَّيْخَيْنِ حَكِيَا الْخِلَافِ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مَوَاضِعِ الَّذِي ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ، وَهِيَ: ﴿ جَزَأُؤُا الْمُحْسِنِينَ ﴾ [الزمر: ٣٤] فِي سُورَةِ الزُّمَرِ، وَ﴿ وَذَلِكَ جَزَأُؤُا مَنْ تَزَكَّى ﴾ [الآية: ٧٦] فِي سُورَةِ طهَ، وَ﴿ فَلَهُ جَزَأُؤُا الْحُسْنَى ﴾ [الآية: ٨٨] فِي سُورَةِ الْكَهْفِ.

فِ ﴿ جَزَأُؤُا ﴾ بِالْوَاوِ وَالْأَلْفِ فِي الْعُقُودِ مَوْضِعَانِ، وَفِي حَمِ عَسَقٍ، وَفِي الزُّمَرِ، وَفِي الْحَشْرِ، وَذَلِكَ خَمْسَةٌ أَحْرَفٍ، قَالَا (٢): « وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهَا أَرْبَعَةٌ أَحْرَفٍ أَلْعَى الَّذِي فِي الزُّمَرِ » (٣).

قَالَ فِي «الْمُقْنَعِ»: « وَفِي الْكَهْفِ كُتِبَ فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ: ﴿ فَلَهُ جَزَأُؤُا الْحُسْنَى ﴾ يَعْنِي: بِالْوَاوِ، وَفِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بَعِيرٍ وَآوِ » (٤).

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: « وَكَذَلِكَ رَسَمَهُ الْعَازِي وَحَكَّمُ وَعَطَاءُ » (٥).

قَالَ فِي «الْمُقْنَعِ»: « وَكُتِبُوا فِي مَصَاحِفِ [أَهْلِ] الْعِرَاقِ فِي طهَ: ﴿ وَذَلِكَ جَزَأُؤُا مَنْ تَزَكَّى ﴾ يَعْنِي: بِالْوَاوِ » (٦).

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: « وَكَذَلِكَ رَسَمَهُ الْعَازِي وَحَكَّمُ وَعَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ، إِلَّا أَنَّهُمْ رَسَمُوا فِيهِ الْأَلْفَ قَبْلَ الْوَاوِ وَلَمْ يَرَسُمُوهَا بَعْدَهَا فَاعْلَمَهُ » (١).

(١) مختصر التبيين: (٤٤٠/٣).

(٢) أي: الداني وأبو داود.

(٣) المقنع: (ص٥٧)، ومختصر التبيين: (٤٤٠/٣)؛ وجرى العمل على رسم هذه الخمسة بالواو والألف كما سيأتي ذكره.

(٤) المقنع: (ص٥٧).

(٥) مختصر التبيين: (٤٤١/٣).

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) المقنع: (ص٥٧)؛ وانظر أيضاً: (ص١٠٠).

وهذا قول الناظم: «وعنهما أيضاً خلافٌ مُشْتَهَرٌ» أي: خلافٌ معروفٌ مشهورٌ^(٢).
في هذا الشطر كسر الحرف الذي قبل حرف الروي، وفي الثاني فتحه^(٣)، [والأفصح غيرُ
هذا]^(٤).

ثم قال رحمه الله [ونفعنا به آمين]:

[٣١٦] وَمَعَ أَوْلَى الْمُؤْمِنِينَ الْمَلَأُوا ❀❀❀ فِي التَّمَلِّعِ عَنْ كُلِّ وَلَفْظٍ تَفْتَوًا

(١) مختصر التبيين: (٤٤١/٣)؛ وانظر أيضاً: (٨٤٩/٤-٨٥٠).

(٢) قال ابن عاشر: في فتح المنان (ص ٩٣٨):

«فتلخص من كلام الشيخين:

أن الأولين في العقود، والذي في الشورى لا خلاف في رسمها بالواو، وحذف الألف قبلها، وزيادة أخرى بعدها، والواقع في الحشر كذلك لأبي داود، وفيه لأبي عمرو خلاف، ويترجح فيه ما عند أبي داود لتصديره في المنع بذلك، والواقع في الكهف بالخلاف لهما، ويترجح فيه لأبي عمرو رسمه على خلاف القياس من عزوه لأهل العراق، ومقابلته إياه ببعض المصاحف المدنية المقتضى. بمفهومه أن البعض الآخر كالعراقية، ويترجح لأبي داود رسمه على القياس من قوله: «وبالأول أكتب». والواقع في طه لا يظهر فيه لأحد الشيخين ترجيح.

أما أبو عمرو فمن حيث ذكر عن مصاحف أهل العراق رسمه على خلاف القياس، وذلك مقتضى مفهومه أن غيرهم أو بعضاً من غيرهم رسمه على القياس.

وأما أبو داود فقد نص أن كلا منهما حسن، وزاد وجهاً ثالثاً جعله غير معروف، وهو تقديم الألف على الواو.

والواقع في الزمر يترجح فيه من عبارة أبي عمرو وأبي داود في العقود مخالفة القياس.

والحاصل أنه يترجح في الكهف القياس لنص أبي داود، وإن أفهم نقل أبي عمرو مقابلته، لأن النص مقدم، ويترجح في طه القياس حملاً على الأصل عند تجاذب النظائر من الطرفين، ويترجح في الزمر مخالفة القياس من ظاهر عبارة الشيخين، وقد قلت بيتاً بضبط ذلك، وهو: ورجحن في الكهف مع طه القياس واعكسه في الزمر تحظ بالأساس. انتهى كلامه.

وجرى العمل على تصوير الهمزة وواو بعد الألف في: لفظي ﴿جزاؤا﴾ الأولان في المائة، والذي في الشورى، والذي في الحشر، والذي الزمر؛ وعلى حذف صورة الهمزة في ما عدا ذلك من لفظ ﴿جزاء﴾ الذي همزته متطرفة.

انظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٣)، وسمير الطالبيين للضباع: (ص ٨٢).

(٣) وهو ما يسمى «سناد التوجيه»، وهو عيب من عيوب القافية.

انظر: قواعد الشعر لثعلب: (ص ٦٤)، والعقد الفريد لابن عبد ربه: (٣٥٣/٦)، وحاشية الصبان على الأشموني للصبان: (٩/١).

(٤) في الأصل: «ولا يصح غير هذا»، وهو خطأ.

يُرِيدُ: ﴿الْمَلُؤُا﴾ بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ «فِي النَّمْلِ» «مَعَ أَوْلَى الْمُؤْمِنِينَ» فَأَطْلَقَ مَا فِي النَّمْلِ، وَقَيَّدَ مَا فِي الْمُؤْمِنِينَ بِالْأَوْلَى، وَأَثَّثَ فِي قَوْلِهِ: «أَوْلَى» مَلَا حِظَةً لِلْكَلِمَةِ؛ أَي: مَعَ الْكَلِمَةِ الْأَوْلَى مِنْ لَفْظِ ﴿الْمَلُؤُا﴾ فِي سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَا فِي النَّمْلِ بِالْوَاوِ (١).

«وَعِن كُلِّ» أَي: عَنِ جَمِيعِ الرُّوَاةِ.

قال أبو عمرو: «قال محمد بن عيسى الأصبهاني: وكتبوا الحرف الأول الذي في سورة المؤمنين: ﴿فَقَالَ الْمَلُؤُا﴾ [الآية: ٢٤] بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ، وَكَذَلِكَ الثَّلَاثَةُ مَوَاضِعَ فِي النَّمْلِ: ﴿يَتَأْتِيهَا الْمَلُؤُا إِنِّي أَلْفَى إِلَى كِتَابِ كَرِيمٍ﴾ [الآية: ٢٩]، و﴿يَتَأْتِيهَا الْمَلُؤُا أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ﴾ [الآية: ٣٢]، و﴿يَتَأْتِيهَا الْمَلُؤُا أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾ [الآية: ٣٨] وَمَا سِوَى ذَلِكَ بِالْأَلِفِ مِنْ غَيْرِ وَاوٍ. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَثَرِيِّ، قَالَ: كَتَبُوا الْحَرْفَ الْأَوَّلَ: ﴿فَقَالَ الْمَلُؤُا﴾ لَا غَيْرَ بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ.

قال أبو عمرو: والصواب ما قال محمد بن عيسى، وقد روى بشر بن عمرو عن هارون عن عاصم [٩٥/ب] الجحدري: أن الأربعة في الإمام بالواو (٢).

وقوله: «وَلَفْظُ تَفْتَوْا» و«لَفْظُ» بِضَمِّ الطَّاءِ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «الْمَلُؤُا» وَيُرِيدُ: أَنَّ ﴿تَفْتَوْا﴾ [يوسف: ٨٥] بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ عَنْ كُلِّ كَمِثْلِ: ﴿الْمَلُؤُا﴾.

(١) قال أبو جعفر ابن الباذش في الإقناع في القراءات السبع (٢/٤٤٩-٤٥٠):

«كتبهم في المصحف ﴿الْمَلُؤُا﴾ ونحوه بالواو يحتمل أن يكون على رعاية حكم التخفيف في الوصل، ويحتمل أن يكون على ما حكى سيبويه: أن من العرب من يُبدل الهمزة واواً في الرفع، لأن ذلك أبين من الهمزة فيقول: "هُوَ الْكَلُؤُا"، وياء في الجر، وألفاً في النصب، فيقول: من الكلى ورعيت الكلاً. قال: وهذا وقف الذين يحققون الهمزة، وعلى هذه اللغة يتوجه الوقف عليه بالواو، وهو وإن كان على وفق الخط ففيه خلاف لعقد مذهب حمزة، لأنه يأخذ في الوقف بمذهب من يخفف في الوصل. ولعله أراد التصرف في وقفه بالجمع بين مذهب من حَقَّقَ ومن خَفَّفَ. وذكر الأهوازي أنه قرأ في الفصل كله بإبدال الهمزة واواً أبداً، وإن كانت صورتها في الخط ألفاً؛ وهذا لا يؤخذ به».

(٢) المقنع: (ص ٥٦-٥٧)؛ وذكر مثل هذا الإمام أبو داود، وكذلك الشاطبي، وبه جرى العمل.

انظر: مختصر التبيين: (٤/٨٨٩ و ٤/٩٤٧)، والبيت رقم (٢١٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٠-٨١).

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: ﴿تَفْتَوُا﴾ بِوَاوٍ صُورَةً لِلْهِمَزَةِ الْمَضْمُومَةِ، وَالْفُ بَعْدَهَا تَقْوِيَةٌ لَهَا لِخَفَائِهَا» (١).

وَفِي «المُقْنَعِ»: «وَكَذَلِكَ رَسَمُوا فِي كُلِّ الْمَصَاحِفِ فِي يُوسُفٍ ﴿تَفْتَوُا﴾» (٢)؛ يُرِيدُ: بِالْوَاوِ وَالْأَلْفِ. ثُمَّ قَالَ كَلِّمْتُهُ [وَنَفَعْنَا بِهِ]:

[٣١٧] بُرْءًا وَمَعَهُ دُعَاؤُا ❖❖❖ فِي الطَّوْلِ وَالذَّخَانِ قُلْ بَلَّوْا

قَوْلُهُ: «بُرْءًا وَمَعَهُ دُعَاؤُا» بِالْوَاوِ وَالْأَلْفِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمُتَحِنَةِ: ﴿إِنَّا بُرْءُؤُا مِنْكُمْ﴾ [الآية: ٤] (٣).

[قَالَ فِي «المُقْنَعِ» وَاتَّفَقَتِ الْمَصَاحِفُ عَلَى رَسْمِ وَاوٍ وَالْفِ بَعْدَهَا فِي قَوْلِهِ فِي الْمُتَحِنَةِ: ﴿إِنَّا بُرْءُؤُا مِنْكُمْ﴾] (٤) [٥].

وَفِي «التَّنْزِيلِ»: «وَكَتَبُوا ﴿بُرْءُؤُا﴾ بِوَاوٍ صُورَةً لِلْهِمَزَةِ الْمَضْمُومَةِ، وَالْفُ بَعْدَهَا تَقْوِيَةٌ لَهَا لِخَفَائِهَا مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ قَبْلَهَا، وَهَمْزَةٌ أُخْرَى بَعْدَ الْوَاوِ فِي السَّطْرِ بِالْفِ بِالْحَمْرَاءِ بَيْنَهُمَا» (٦).

(١) مختصر التبيين: (٧٢٦/٣).

(٢) المقنع: (ص ٥٥)؛ وكذلك ذكر الإمام الشاطبي في العقيلة، وبه جرى العمل في المصاحف. انظر: البيت رقم (٢١٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٠).

(٣) سكت الناظم هنا عن حذف صورة الهمزة الأولى منه، وقد نص عليه الشيخان. قال ابن عاشر: «وأجيب عنه بأخذه من قوله بعد: «وليس قبل الواو فيهن ألف»، إذ لو صورت الهمزة لصورت ألفا، فلا يصدق فيه سلب وجود الألف قبل الواو، ولكن هذا الجواب ضعيف؛ إذ المراد بالألف هناك الألف الهاوي لا صورة الهمزة، وأيضا فإن المراد بتلك الألف المباشرة للهمز، وإلا اتسع الظرف، ودخلت همزة الوصل من نحو: ﴿الْعُلْمُؤُا﴾، وهمزة القطع من نحو: ﴿أَنْبِئُؤُا﴾ وهما غير داخلتين قطعا.

ويمكن الجواب عن الأول بإعمال عموم اللفظ، وعن الثاني بأن المراد القبلي المباشر خطأ للواو، فيدخل: ﴿بُرْءُؤُا﴾، ويخرج غيره مما أورد في البحث.

انظر: المقنع: (ص ٥٩)، و مختصر التبيين: (١١٩٨/٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٤٢).

(٤) المقنع: (ص ٥٩).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) مختصر التبيين: (١١٩٨-١١٩٩/٤).

وقوله: «معه دَعَوًا» يريد: مع ﴿بَرَاءُوا﴾، وقيد «دَعَوًا» بسورة الطول^(١) احترازًا من الذي في سورة إبراهيم^(٢) الذي كتب من غير واو على القياس.

«قال محمد بن عيسى عن أبي حفص الخزازي: ﴿دَعَوًا﴾ بالواو ليس في القرآن غيره في سورة المؤمن^(٣)، وهو قوله: ﴿وَمَا دَعَوُا الْكٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلٰلٍ﴾ [الآية: ٥٠]»^(٤).

وفي «التنزيل» في سورة غافر: «وكتبوا هنا ﴿دَعَوًا﴾ بالواو بعد العين صورة للهمزة المضمومة، وألف بعدها تقوية للهمزة لخبائها، من غير ألف قبلها استعناء بالفتحة عنها، ليس في القرآن غيره»^(٥).

وقوله: «والدخان» بضم الثون على القطع، أي: وسورة الدخان فيها «بَلٰوًا» بالواو والألف، وأراد قوله تعالى في سورة الدخان: ﴿بَلٰوًا مُّبِيٰهٍ﴾ [الآية: ٣٣].

«قال محمد بن عيسى عن نصير: ﴿بَلٰوًا مُّبِيٰهٍ﴾ في الدخان بالواو والألف في جميع المصاحف»^(٦).

وفي «التنزيل»: «﴿بَلٰوًا مُّبِيٰهٍ﴾ بالواو بعد اللام صورة للهمزة المضمومة المؤنثة وألف بعدها تقوية للهمزة لخبائها دون ألف مظفرة باللام استعناء عنها بحركة اللام على الاختصار»^(٧).

ومثلها ذكر الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٢١٩) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٨).

(١) وهي: سورة غافر.

(٢) [الآية: ٤٠].

(٣) أي: سورة غافر.

(٤) المقنع: (ص ٨٥).

(٥) مختصر التبيين: (١٠٧٥/٤-١٠٧٦).

وكذلك ذكر الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٢١١) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٧).

(٦) المقنع: (ص ٥٨)؛ وانظر أيضًا: (ص ٨٩).

(٧) مختصر التبيين: (١١١٠/٤).

وكذلك ذكر الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٢١٥) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٤).

وَأَمَّا قَيْدُ النَّاطِمِ بِحَلَّتْهُ بِسُورَةِ الدُّخَانِ احْتِرَازًا مِمَّا أَتَى مِنْ لَفْظِهِ وَهُوَ مَرْسُومٌ بِالْهِمَزَةِ مِنْ غَيْرِ صُورَةٍ عَلَى الْقِيَّاسِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ (١) وَالْأَعْرَافِ (٢) وَإِبْرَاهِيمَ (٣).

ثُمَّ قَالَ حَلَّتْهُ:

[٣١٨] وَيَتَفَيَّؤُا كَذَا يَنْبُؤُا ❀❀❀ وَفِي سِوَى التَّوْبَةِ جَاءَ: نَبَأُ

«وَيَتَفَيَّؤُا» يُرِيدُ: بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ كَمِثْلِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ قَبْلَهُ.

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي سُورَةِ النَّحْلِ: «وَيَنْفَيَّؤُا» [الآية: ٤٨] بِوَاوٍ وَأَلِفٍ مِثْلَ مَا قَبْلَهُ «(٤)».

[وفي «المقنع»:] «وَفِي النَّحْلِ: ﴿يَنْفَيَّؤُا﴾» (٥)؛ يُرِيدُ: بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ فِي كُلِّ الْمَصَاحِفِ [٦].

وقوله: «كَذَا يَنْبُؤُا» وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْقِيَامَةِ: ﴿يَنْبُؤُا الْإِنْسَانَ﴾ [الآية: ١٣].

وَلَمْ يَذْكُرْ فِي «المقنع» فِيهِ إِلَّا الْوَاوَ لَا غَيْرَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ خِلَافٌ، لِأَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِ مَا

ذَكَرَ مِنَ الْحُرُوفِ الْمَرْسُومَةِ بِالْوَاوِ: «وَفِي الْقِيَامَةِ: ﴿يَنْبُؤُا الْإِنْسَانَ﴾ - ثُمَّ قَالَ: - جَمِيعُ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ، وَقَدْ تَبَعْتُ ذَلِكَ فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ فَرَأَيْتُهَا لَا تَخْتَلِفُ فِي رَسْمِ ذَلِكَ» (٧).

ومثله في «التَّنْزِيلِ» (٨)، لِأَنَّهُ قَالَ: «﴿يَنْبُؤُا﴾ بِوَاوٍ صُورَةً لِلْهِمَزَةِ الْمَضْمُومَةِ وَالْأَلِفِ بَعْدَهَا

تَقْوِيَةً لَهَا فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهَا خِلَافًا» (١).

(١) [الآية: ٤٩].

(٢) [الآية: ١٤١].

(٣) [الآية: ٦].

(٤) مختصر التبيين: (٧٧٢/٣)؛ ومثله ذكر الداني، وتابعهما الإمام الشاطبي.

انظر: المقنع: (ص ٥٥)، و البيت رقم (٢١٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٤).

(٥) المقنع: (ص ٥٦).

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) المقنع: (ص ٥٦).

(٨) أي: أنه لم يذكر فيه خلاف أيضًا.

وذكر الإمام الشاطبي فيه الخلاف (٢) نذكره حيث يذكره الناظم في قوله: «وفي ينبؤا في العقيلة ألف» (٣).

وقوله: «وفي سوى التوبة جاء نبؤا» يريد: في غير سورة براءة جاء ﴿نبؤا﴾ بالواو والألف، فاستثنى الذي في سورة براءة (٤)، [واستثنأؤه له يقتضي أنه بغير واو].

قال في «التنزيل» في سورة براءة (٥): «﴿نبأ﴾ بالألف صورة للهمزة المضمومة» (٦).

وفي «المقنع»: «أخبرني الحاقاني قال: حدثنا الأصبهاني، قال: حدثنا بن الكسائي، قال:

حدثنا [ابن] (٧) الصبّاح قال: [قال] (٨) محمد بن عيسى الأصبهاني: في إبراهيم: ﴿نبؤا﴾

الذين من قبلكم ﴿[الآية: ٩]، وفي ص: ﴿قل هو نبؤا عظيم﴾ [الآية: ٦٧] وفي التغابن: ﴿نبؤا﴾

الذين كفروا ﴿[الآية: ٥] [٩٦/أ] كلها بالواو والألف» (٩).

وسكت عن الذي في سورة براءة فيقتضي أنه بغير واو.

(١) مختصر التبيين: (١٢٤٤/٥-١٢٤٥).

(٢) انظر: البيت رقم (٢١٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٧).

(٣) البيت رقم: (٣٢٢).

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٠].

(٥) سقطت من "ت".

(٦) مختصر التبيين: (٦٣١/٣)؛ وقال في موضع سورة إبراهيم (٣/٧٤٧-٧٤٨):

« وكتبوا ﴿نبؤا﴾ بالواو وألف بعدها، وحملتها أربعة مواضع هذا أولها، والثاني في ص: ﴿نبؤا الخضم﴾ [الآية: ٢١]، وفيها:

﴿نبؤا عظيم﴾ [الآية: ٦٧]، وفي التغابن: ﴿نبؤا الذين كفروا من قبل﴾ [التغابن: ٥] بواو بعد الباء صورة للهمزة وألف بعدها تقوية

للهمزة لخفتها، وسائرهما بياء وألف على ثلاثة أحرف ».

(٧) سقطت من الأصل، وما أثبتته من «س وت»، وهي كذلك في المقنع.

(٨) في الأصل: «حدثنا»، وما أثبتته من «س وت» وهي كذلك في المقنع.

(٩) المقنع: (ص ٥٥).

ثُمَّ قَالَ أَبُو عَمْرٍو: « وَكُلُّ مَا فِي الْقُرْآنِ عَلَى وَجْهِ الرَّفْعِ فَالْوَاوُ فِيهِ مُثَبَّتَةٌ، وَكُلُّ مَا كَانَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الرَّفْعِ فَلَيْسَتْ فِيهِ وَآوُ إِنَّمَا ﴿نَبَأٌ﴾ » (١).

فَيَقْتَضِي هَذَا الْكَلَامُ أَنَّ الَّذِي فِي سُورَةِ بَرَاءَةِ بِالْوَاوِ، لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ.

فَفِي كَلَامِ الْحَافِظِ إِشْكَالٌ (٢) عَلَى مَا ذَكَرَ، لِأَنَّ كَلَامَهُ الْأَوَّلُ مُنَاقِضٌ لِلْآخِرِ، تَأْمَلْ هَذَا الَّذِي قُلْتُ لَكَ.

« وَقَالَ [أَبُو عَمْرٍو أَحْمَدُ] (٣) بِنُ مُحَمَّدِ الطَّلْمَنْكِيِّ: رَأَيْتُ فِي كِتَابِ «اللُّطَائِفِ فِي

[رَسْمِ] (٤) «عِلْمِ الْمَصَاحِفِ» لِعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ (٥): ﴿نَبَأٌ﴾ [الآية: ٧٠] فِي بَرَاءَةِ بِالْأَلْفِ عَلَى الْأَصْلِ، وَمَا عَدَاهُ بِالْوَاوِ إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، فَإِنَّ كَانَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ فَهُوَ بِالْأَلْفِ مِثْلَ: ﴿نَبَأُ ابْنِ آدَمَ بِالْحَقِّ﴾ [المائدة: ٢٧]، و﴿نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٥]، وَمَا أَشْبَهَهُمَا.

وَقَالَ ابْنُ أَشْتَه: جَمِيعُ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ ذِكْرِ ﴿نَبَأٌ﴾ فَهُوَ بِالْوَاوِ إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، إِلَّا الَّذِي فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ فَإِنَّهُ بِالْأَلْفِ (٦) » (١).

(١) المقنع: (ص ٥٥).

(٢) انظر: الدرّة الصقيلة للليبي (مخطوط): [٧٩/أ]، وتبيين العطشان للجرجاني (المخطوط): [١٠٠/أ-ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٤٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٥).

(٣) في النسختين الأصل و"س" «أبو عمرو وأحمد بن محمد الطلمنكي» بزيادة واو، وهو تصحيف، وفي "ت": "قال الليبي"، وما أثبتته من الدرّة.

(٤) غير موجودة في الدرّة.

(٥) هو: عطاء بن يسار الهلالي المدني القاص أبو محمد مولى ميمونة زوج النبي ﷺ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، أدرك زمن عثمان وهو صغير، وروى عن مولاته وأبي بن كعب وزيد بن ثابت، وروى عنه زيد بن أسلم وشريك، مات سنة ثلاث أو اثنتين ومائة.

الطبقات الكبرى لابن سعد: (١٧٣/٥)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٢١٧/٧)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٤٥٥/١).

(٦) قال الليبي بعد هذا: «قال الشارح عفا الله عنه-يعني السخاوي-: وبالآلف رأيت في مصحف أهل الشام [ومصاحف أهل اليمن ومصاحف أهل مصر، ودخلت في جامع بني أمية موضعًا يقال له مسجد علي بن أبي طالب وفيه مصحف بخط كوفي يقال أنه بخط علي رضي الله عنه] فرأيت فيه ﴿نَبَأَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ في براءة بالآلف، و﴿نَبَأَ الْخَصْمِ﴾ في ص بالآلف، وما عدهما بالواو، فما كتب بالواو على الأصل]، وما كتب بالواو فيه صورة للهمزة، أو لما ذكرته قبل من شبههما بواو الجمع وتقوية للهمزة في الخط ليقع التناسب.»

ثُمَّ قَالَ كَحَلَّتْهُ:

[٣١٩] ثَمَّتْ: فِيكُمْ شُرَكَائُوا، يَدْرُؤُا ❀❀❀ وَشُرَكَائُوا شَرَعُوا، وَتَظْمُؤُا

قَوْلُهُ: «ثَمَّتْ» أَرَادَ: «ثُمَّ» الْعَاطِفَةَ عَطْفًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ بِالْوَاوِ وَالْأَلْفِ، فَأَدْخَلَ عَلَيْهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ لِيَتَهَيَّأَ لَهُ النَّظْمُ وَيَتَزَنَ الْبَيْتُ، وَلَيْسَ فِي الْحُرُوفِ كُلِّهَا مَا يُؤْتَتْ هَكَذَا إِلَّا «ثُمَّ» و«رُبَّ» و«بَلَى» عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ فِيهَا (٢).

وقَوْلُهُ: «ثَمَّتْ فِيكُمْ شُرَكَائُوا» قَيَّدَهُ بِقَوْلِهِ: «فِيكُمْ»، وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَكِّسُونَ﴾ [الزمر: ٢٩]، وَأَرَادَ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [الآية: ٩٤].

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: «وَكَتَبُوا هُنَا (٣) وَفِي الشُّورَى (٤) ﴿شُرَكَائُوا﴾ بِوَاوٍ بَعْدَ الْكَافِ صُورَةً لِلْهِمَزَةِ الْمُضْمُومَةِ، وَالْفُ بَعْدَهَا، تَقْوِيَةً لِلْهِمَزَةِ لِخَفَائِهَا، مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ قَبْلَهَا، اجْتِزَاءً بِفَتْحَةِ الْكَافِ مِنْهَا، لِذَلَالَتِهَا عَلَيْهَا، وَتَقْلِيلًا لِحُرُوفِ الْمَدِّ، لِكثَرَةِ دَوْرِهَا، وَكَتَبُوا سَائِرَ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ ﴿شُرَكَاءُ﴾ بِالْأَلْفِ بَعْدَ الْكَافِ، دُونَ صُورَةٍ لِلْهِمَزَةِ، لِوُقُوعِهَا طَرَفًا وَسُكُونِ الْأَلْفِ قَبْلَهَا عَلَى الْأَصْلِ» (٥).

وَذَكَرَ فِي «المُقْنَعِ» هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ كَذَلِكَ بِوَاوٍ وَالْفِ عَنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيْسَى الْأَصْبَهَانِيِّ (٦).

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨١-٣٨٢)، والدرة الصقيلة للليبي (مخطوط): [٧٩/أ-ب].

(١) الدرّة الصقيلة للليبي (مخطوط): [٧٩/أ].

وجرى عليه العمل على ما ذكر أبو داود من رسمه بالواو والألف في المواضع الأربعة، ورسم موضع براءة بالألف.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨١).

(٢) سبق بيان ذلك عند شرح البيت رقم (٩٣): (ص ٥٤٦).

(٣) أي: في سورة الأنعام.

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ﴾ [الشورى: ٢١].

(٥) مختصر التبيين: (٣/٥٠٣-٥٠٤)؛ وانظر أيضاً: (٤/١٠٩٠).

(٦) المقنع: (ص ٥٧ و ١٠١)؛ وكذلك ذكر الإمام الشاطبي، ونقل الليبي أن ابن أخته ذكرهما في كتاب علم المصاحف

وعزاها إلى المصحف الإمام.

انظر: البيت رقم (٢١٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٦)، والدرّة الصقيلة للليبي (مخطوط): [٨٠/ب].

وقوله: «يَدْرُؤًا» أراد: «ويَدْرُؤًا» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ التَّوْرَةِ: ﴿وَيَدْرُؤُاَعَنَّا الْعَذَابَ﴾ [الآية: ٨]، وَهُوَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ^(١).

[قَالَ فِي «الْمُقْنَعِ»: «وَفِي التَّوْرَةِ: ﴿وَيَدْرُؤُا﴾»^(٢)؛ يُرِيدُ: بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ، وَمِثْلُهُ فِي التَّنْزِيلِ^(٣). وَقَوْلُهُ: «وَشَرَكَاؤًا شَرَعُوا»: يُرِيدُ بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ^(٤)، وَقَيَّدَهُ بِقَوْلِهِ: «شَرَعُوا» احْتِرَازًا مِنْ مَّا شَابَهُهُ وَكُتِبَ بِغَيْرِ وَاوٍ عَلَى الْأَصْلِ مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ فُلْيَاتُوا شُرَكَائِهِمْ﴾ [القلم: ٤١] ^(٥).

وقوله: «وَتَظْمُؤًا» أَعْنِي فِعْلًا هَكَذَا، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ بَرَاءَةَ: ﴿لَا يُصِيبُهُمْ ظَمًا﴾ [الآية: ١٢٠] فَهُوَ بِالْأَلِفِ صُورَةٌ لِلْهِمَزَةِ عَلَى الْأَصْلِ. وَالْوَاوُ فِي قَوْلِهِ: «وَتَظْمُؤًا» لِلْعَطْفِ.

قَالَ فِي «الْمُقْنَعِ»: « وَفِي طه: ﴿لَا تَظْمُؤًا﴾ [الآية: ١١٩]»^(٦)، وَمِثْلُهُ فِي «التَّنْزِيلِ»^(٧).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٣٢٠] وَأَتَوَكَّؤُا، وَمَا نَشَأُ فِي هُودٍ، وَالْحِلَافُ فِي: أَبْنَدُؤُا

قَوْلُهُ: «وَأَتَوَكَّؤُا» أَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ طه: ﴿أَتَوَكَّؤُا عَلَيَّهَا﴾ [الآية: ١٨] فَالْوَاوُ فِي «وَأَتَوَكَّؤُا» لِلْعَطْفِ.

قَالَ فِي «الْمُقْنَعِ»: « وَفِي طه: ﴿أَتَوَكَّؤُا﴾ »^(١).

(١) انظر: المقنع: (ص ٥٥)، ومختصر التبيين: (٢/٨٤، ٤/٩٠١)، و البيت رقم (٢١٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٤).

(٢) المقنع: (ص ٥٥).

(٣) انظر: مختصر التبيين (٢/٨٤، ٤/٩٠١).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٥٧)، ومختصر التبيين: (٣/٥٠٣)، و البيت رقم (٢١٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٦).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) المقنع: (ص ٥٥)؛ وانظر أيضاً: (ص ١٠٠).

وكذلك ذكره الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٢١٥) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٤).

(٧) لم يذكره بلفظه واكتفى بذكر نظائره، وقال في موضعه: «وسائر ذلك مذكور كله».

انظر: مختصر التبيين: (٢/٨٤-٨٥، ٤/٨٥٤-٨٥٥).

وفي «التنزيل»: « ﴿أَتَوَكَّؤُا﴾ بِوَاوٍ بَعْدَ الْكَافِ صُورَةٌ لِلْهِمَزَةِ الْمُضْمُومَةِ وَالْفُ بَعْدَهَا تَقْوِيَةٌ لَهَا » (٢).

وقوله: «وَمَا نَشَأُ فِي هُودٍ» [قَيْدٌ هَذَا أَيْضًا بِالسُّورَةِ احْتِرَازًا مِمَّا جَاءَ مَرْسُومًا عَلَى الْقِيَاسِ، أَي: فِي غَيْرِ سُورَةِ هُودٍ] (٣) مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿نَزَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءٍ﴾ (٤) وَقَوْلِهِ: ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاءُ﴾ [يوسف: ٥٦] وَمِثْلَ: ﴿نَتَّبِعُوا مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ [الزمر: ٧٤]، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

قَالَ فِي «المقنع»: « قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى: لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ ﴿نَشَتُوا﴾ بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ إِلَّا الَّذِي فِي هُودٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَتُوا﴾ [الآية: ٨٧] » (٥).

وَفِي «التنزيل» فِي سُورَةِ هُودٍ: « وَكَتَبُوا هُنَا خَاصَّةً فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ ﴿مَا نَشَتُوا﴾ بِوَاوٍ بَعْدَ الشَّيْنِ صُورَةٌ لِلْهِمَزَةِ الْمُضْمُومَةِ وَالْفُ بَعْدَهَا تَقْوِيَةٌ لَهَا دُونَ أَلِفٍ قَبْلَهَا كَمَا قَدَّمْنَا عَلَى الْاِخْتِصَارِ وَنِيَابَةِ الْفَتْحَةِ عَلَيْهَا » (٦).

وقوله: «وَالْخِلَافُ فِي أَبْنَاءِ» هَلْ يُكْتَبُ بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ مِثْلَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْحُرُوفِ أَوْ بِالْأَلِفِ وَالْهِمَزَةِ بَعْدَهَا مِنْ غَيْرِ صُورَةِ الْأَصْلِ وَالْقِيَاسِ؟

وَأَرَادَ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْعُقُودِ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصْرَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّوهُ﴾ [الآية: ١٨]. [٩٦/ب]

قَالَ فِي «المقنع» فِي بَابِ مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ مَصَاحِفُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ: « وَفِي الْمَائِدَةِ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ ﴿أَبْنَتُوا اللَّهَ﴾ بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ، وَفِي بَعْضِهَا ﴿أَبْنَاءُ﴾ بِغَيْرِ وَاوٍ » (١).

(١) المقنع: (ص ٥٥)؛ وانظر أيضاً: (ص ١٠٠).

(٢) مختصر التبيين: (٤/٨٤٢).

وكذلك ذكرها الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٢١٥) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٤).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) في [الأنعام: ٨٣] و[يوسف: ٧٦].

(٥) المقنع: (ص ٥٨).

(٦) مختصر التبيين: (٣/٦٩٧).

وكذلك ذكره الإمام الشاطبي مثلهما. انظر: البيت رقم (٢١١) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٧).

ولَمْ يَذْكُرْ تَرْجِيحَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ.

وفي «التنزيل» في سورة العنود: ﴿أَبْتَوْا اللَّهَ﴾ كَتَبُوهُ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ بِوَاوٍ بَعْدَ الثُّونِ، صُورَةً لِلْهِمَزَةِ الْمَضْمُومَةِ، وَالْفُ بَعْدَهَا دُونِ أَلِفٍ قَبْلَهَا، اسْتَعْنَاءً بِفَتْحَةِ الثُّونِ عَنْهَا عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ، وَفِي بَعْضِهَا ﴿أَبْنَاءُ﴾ بِأَلْفٍ بَعْدَ الثُّونِ مِنْ غَيْرِ صُورَةٍ لِلْهِمَزَةِ الْمَضْمُومَةِ، عَلَى مِثْلِ: ﴿أَعْدَاءُ اللَّهِ﴾ [فصلت: ٢٧] و﴿أَهْوَاءُ الَّذِينَ﴾ [الجاثية: ١٧]، وَشَبَّهُهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ.

ثُمَّ قَالَ: وَأَخْتَارُ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ، وَلَا أَمْنَعُ مِنَ الثَّانِي «(٢)». وَهَذَا مِثْلَ قَوْلِ صَاحِبِ «الْعَقِيلَةِ»:

«وَأَبْنُوهُ فِيهِ الْخَلْفُ قَدْ خَطَرًا» (٣) [٤]

أَيُّ: قَدْ عَظُمَ، يُرِيدُ: أَنَّ الْخَلْفَ فِيهِ عَظْمٌ قَدْرُهُ، قَوِيٌّ خَطَرُهُ غَيْرُ ضَعِيفٍ (٥).

قَالَ الشَّيْخُ: الْمَشْهُورُ فِيهِ الْوَاوُ (٦)، لِكَوْنِهِ مَذْكُورٌ فِي تَرْجِمَةِ مَا رُسِمَ بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ عَلَى مَا ذَكَرَ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ أَنَّ الْخِلَافَ فِي كِتَابِهِ عَظِيمُ الْقَدْرِ، قَوِيٌّ الْخَطَرِ. ثُمَّ قَالَ كَلَّمَتْهُ:

(١) المقنع: (ص ٩٣).

(٢) مختصر التبيين: (٤٣٦/٣).

(٣) البيت رقم (٢١٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٦).

لكن الذي ذكر في الوسيلة للسخاوي في البيت ﴿أَبْنَاءُ﴾ - النون قبل الباء - وعلى ذلك شرحه السخاوي، وكذلك اللبيب في الدرّة، والقفال، وكذلك الجعبري لكنه تَبَّهَ عَلَى ﴿أَبْنُوا اللَّهَ وَأَحِبَّوْهُ﴾ وقال: «وهو ناقص من النظم»، وشرحه ابن القاصح على أنه ﴿أَبْنُوا﴾ ومطبوع في البيت ﴿أَبْنَاءُ﴾ فرمما تصحيف من المطبعة.

قلت: لو تأملوا رحمهم الله لوجدوا أن الإمام الشاطبي قد ذكر ﴿أَبْنُوا﴾ قبله في البيت رقم (٢١١)، وأن هذه ﴿أَبْنُوا﴾ - الباء قبل النون - هي التي فيها الخلاف، وأنه - والله أعلم - قد وقع فيها تصحيف فقط، وربما أوهمهم شرح الإمام السخاوي لما بناء على أنها ﴿أَبْنَاءُ﴾ - النون قبل الباء - فتبعوه على ذلك والله أعلم.

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٧ و ٣٨٦)، والدرّة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٧٨/أ و ٨٠/أ-ب]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [١١٣/ب و ١١٧/أ]، وشرح القفال على العقيلة (مخطوط): [٢٤/ب]، وتلخيص الفوائد وتقريب المتباعد لابن القاصح: (ص ٧٥).

(٤) في الأصل: «وَأَبْنُوا بِالْوَاوِ وَالْأَلْفِ فِيهِ أَرْجَحُ بِذَاكَ كِتَابَهُ الْخَلْفُ قَدْ خَطَرًا» لم أجد هذا في العقيلة.

(٥) انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٦).

(٦) وهو الذي جرى العمل. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٢).

[٣٢٦] وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَيْضًا ذُكِرَ ❀❀❀ فِي لَفِظِ أَنْبَأُوا الَّذِي فِي الشُّعْرَاءِ

قَوْلُهُ: «وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَيْضًا ذُكِرَ» يُرِيدُ: الْخِلَافَ، وَالْأَلْفُ فِي قَوْلِهِ: «ذُكِرَ» لِإِطْلَاقِ الْقَافِيَةِ.

فَخَصَّ ذِكْرَ الْخِلَافِ فِي الْحَرْفِ الَّذِي فِي سُورَةِ الشُّعْرَاءِ بِالشَّيْخِ أَبِي دَاوُدَ دُونَ أَبِي عَمْرٍو، لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ فِي «الْمُقْنَعِ» فِيهِ خِلَافًا^(١)؛ بَلْ قَالَ: « قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى: وَفِي الْأَنْعَامِ: ❀❀❀ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَأُوا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ❀❀❀ [الأنعام: هـ]، وَفِي الشُّعْرَاءِ: ❀❀❀ أَنْبَأُوا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ❀❀❀ [الآية: ٦] بِالْوَاوِ وَالْأَلْفِ »^(٢).

إِنَّمَا ذَكَرَهُ بِالْخِلَافِ أَبُو دَاوُدَ كَمَا قَالَ النَّاطِمُ.

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ❀❀❀ أَنْبَأُوا ❀❀❀ كَتَبُوهُ هُنَا بِوَاوٍ بَعْدَ الْبَاءِ صُورَةً لِلْهِمَزَةِ الْمَضْمُومَةِ، وَالْفُ بَعْدَهَا، تَقْوِيَةً لَهَا لِحَفَائِهَا، دُونَ أَلْفٍ قَبْلَهَا اجْتِزَاءً بِالْفَتْحَةِ الَّتِي قَبْلَهَا عَنْهَا. وَاخْتَلَفَتِ الْمَصَاحِفُ فِي الَّذِي فِي الشُّعْرَاءِ؛ فَفِي بَعْضِهَا: بِالْوَاوِ وَالْأَلْفِ بَعْدَهَا، دُونَ أَلْفٍ قَبْلَهَا، مِثْلَ الَّذِي هُنَا، وَفِي بَعْضِهَا: ❀❀❀ أَنْبَأُوا ❀❀❀ بِالْأَلْفِ لَا غَيْرَ. ... وَرَوَيْنَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ نُصَيْرِ بْنِ يُوسُفَ النَّحْوِيِّ صَاحِبِ الْكَسَائِي، قَالَ: وَمِمَّا [اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ] ^(٣) مَصَاحِفُ أَهْلِ الْعِرَاقِ: ❀❀❀ أَنْبَأُوا ❀❀❀ فِي الشُّعْرَاءِ بِوَاوٍ بَعْدَ الْبَاءِ وَالْفُ بَعْدَهَا.

وَرَوَيْنَا عَنْ الْعَازِي وَحَكَمٍ وَعَطَاءٍ أَنَّهَا بِالْفُ دُونَ وََاوٍ يَدُلُّ عَلَى مَا حَكَيْنَاهُ عَنْ نُصَيْرٍ أَنَّ مَصَاحِفَ الْمَدِينَةِ عَلَى الْأَلْفِ دُونَ الْوَاوِ مِثْلَ سَائِرِهَا حَاشَا الْمَوْضِعَ الْوَاقِعَ هُنَا - يَعْنِي فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ - قَالَ: وَهُوَ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ رِوَايَتُنَا عَنْ نُصَيْرٍ لِقَوْلِهِ: أَنَّ مَصَاحِفَ أَهْلِ الْعِرَاقِ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ ❀❀❀^(٤).

(١) ومن غفل أيضاً عن ذكر الخلاف في موضع الشعراء: المهدي، وابن معاذ الجهني.

انظر: هجاء مصاحف الأمصار للمهدي: (ص ١٠٩)، والبيدع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان لابن معاذ الجهني: (ص ٣٩).

(٢) المقنع: (ص ٥٧).

(٣) في الأصل: «ومما اختلفت فيه» وهو خطأ، وما أثبتته من «س»، وهو كذلك في مختصر التبيين.

(٤) مختصر التبيين: (٣/٤٦٩-٤٧٠ و ٤/٩٢١)؛ وجرى العمل على رسمه بواو وألف بعدها.

ثُمَّ قَالَ كَحَلَّتْهُ:

[٣٢٢] وَفِي يُنْبِئُوا فِي الْعَقِيلَةِ أَلْفٌ ❀❀❀ وَلَيْسَ قَبْلَ الْوَاوِ فِيهِنَّ أَلْفٌ

هَذَا مِنَ التَّجْنِيسِ وَهُوَ مِنْ بَدِيعِ الْكَلَامِ، وَمَعْنَى «التَّجْنِيسِ»: هُوَ اتِّحَادُ اللَّفْظِ وَاحْتِلَافُ الْمَعْنَى (١)، لِأَنَّهُ قَالَ فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ: «أَلْفٌ» بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ اللَّامِ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَمَعْنَاهُ: وَجَدَ وَعَهْدَ، وَقَالَ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي: «أَلْفٌ» بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ اللَّامِ، يُرِيدُ: الْحَرْفَ الَّذِي هُوَ الْأَلْفُ.

وَمَعْنَى الْبَيْتِ: أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ الْخِلَافَ عَنْ أَبِي دَاوُدَ فِي ﴿أَنْبِئُوا﴾ فِي سُورَةِ الشُّعْرَاءِ قَالَ أَيْضًا: أَنْ ﴿يُنْبِئُوا الْإِنْسَانَ﴾ [الآية: ١٣] فِي سُورَةِ الْقِيَامَةِ.

وَقِيدَ فِيهِ الْخِلَافُ فِي «الْعَقِيلَةِ»، وَهُوَ الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ بِقَوْلِهِ: «أَلْفٌ» أَي: وَفِي ﴿يُنْبِئُوا﴾ فِي الشَّاطِئَةِ أَلْفُ الْخِلَافِ فِيهِ، هَلْ يُكْتَبُ بِالْوَاوِ وَالْأَلْفِ مِثْلَ الْحُرُوفِ الْمُتَقَدِّمَةِ؟ أَوْ بِالْأَلْفِ صُورَةً لِلْهَمْزَةِ مِثْلَ: ﴿نَبَّأُوا مِنَ الْجَنَّةِ﴾ [الزمر: ٧٤] و﴿يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ﴾ [يوسف: ٥٦] عَلَى الْأَصْلِ وَالْقِيَاسِ؟

قَالَ فِي الْعَقِيلَةِ: « وَفِي يُنْبِئُوا الْإِنْسَانَ الْخِلَافَ » (٢).
قَالَ الشَّيْخُ: وَهَذَا مِنْ زِيَادَةِ الْعَقِيلَةِ عَلَى مَا فِي «الْمُقْبَعِ»، فَإِنَّ الْحَافِظَ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي «الْمُقْبَعِ» إِلَّا بِالْوَاوِ خَاصَّةً، لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ مَعَ ﴿نَبَّأُوا﴾ و﴿يَنْفِيئُوا﴾ و﴿أَتَوَكَّأُوا﴾ و﴿تَظْمَأُوا﴾ و﴿يَدِرُّوْا﴾ و﴿يَعْبُؤُوا﴾.

ثُمَّ قَالَ: [١/٩٧] « وَفِي الْقِيَامَةِ: ﴿يُنْبِئُوا الْإِنْسَانَ﴾ جَمِيعُ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ بِالْوَاوِ وَالْأَلْفِ. ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ تَبَعْتُ فِي ذَلِكَ مَصَاحِفَ أَهْلِ الْعِرَاقِ فَرَأَيْتُهَا لَا تَخْتَلِفُ فِي رَسْمِ ذَلِكَ » (١).

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٢).

وذكر الشاطبي في العقيلة في البيت رقم (٢١١) بلا خلاف مثل الداني، وفي البيت رقم (٢١٧) على اعتبار أنها ﴿أبناء﴾ وليست ﴿أبناء﴾ كما شرحها السخاوي وغيره - كما نبهنا عليه منذ قليل -.

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧٧ و ٣٨٦).

(١) تقدم الكلام عليه عند شرح البيت رقم (٢٢): (ص ٤٠٦).

(٢) البيت رقم (٢١٨) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٧).

وهذا من الوجه الذي نبه عليه الناظم في الصّدر في قوله:
 وَأَذْكَرُ التِّي بِهِنَّ أَنْفَرَدَا لَدَى الْعَقِيلَةِ عَلَى مَا وَرَدَا (٢)
 وظاهر ما في «العقيلة» الخلاف من غير ترجيح.
 وقال أبو الحسن السخاوي في «شرح العقيلة»: «وقال محمد بن عيسى في كتابه: ﴿يَبْنُوْا
 الْإِنْسَانَ﴾ بِالْوَاوِ وَالْأَلْفِ: [الواو قبل] (٣) الألف لأهل الكوفة، وإسقاط الواو لأهل المدينة.
 ثم قال: ورأيت في المصحف الشامي: ﴿يَبْنُوْا الْإِنْسَانَ﴾ بِغَيْرِ وَاوٍ (٤).
 فظاهر كلامه أن الألف من غير واو، وهو الراجح فيه عملاً على مصاحف أهل المدينة،
 مع أنه قوى ذلك برؤيته ذلك بغير واو في المصحف الشامي (٥)، انظر ذلك وتأمله.
 هذا معنى قول الناظم: «في العقيلة ألف» يريد: الخلاف.
 وقوله: «وليس قبل الواو فيهن ألف» يريد: في جميع ما تقدم مما قبله ألف قبل الهمزة
 مثل: ﴿جَزَوْا﴾ و﴿شَرَكْتُوا﴾ و﴿عَلِمُوا﴾، وأن الألف محذوفة في جميع ذلك، وأنها
 لا تُرسم بالكحلاء إجماعاً (٦).
 قال أبو داود: «وأما حذف الألف قبل الهمزة فعلى وجه الاختصار كما قدمنا، وإن شاء
 [النّاقط] (١) رسمها بالحمر، وإن شاء تركها للدلالة الفتحه عليها مع مجيء الهمزة بعدها،
 والذي اختاره من ذلك رسمها على كل حال (٢)».

(١) المقنع: (ص ٥٦)؛ ومثله ذكر أبو داود في مختصر التبيين: (١٢٤٤/٥-١٢٤٥) حيث قال: ﴿يَبْنُوْا﴾ بواو صورة
 للهمزة المضمومة وألف بعدها تقوية لها.

(٢) البيت رقم: (٣٩).

(٣) في الأصل: «وقيل»، وما أثبتته من «س»، وهو كذلك في الوسيلة.

(٤) الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٨٧).

(٥) وجرى العمل في مصاحف أهل المشرق بالواو وألف بعدها، جريا على أصولهم، وهو الصواب، وجرى العمل في
 مصاحف أهل المغرب بروايتي ورش وقالون، بواو وألف بعدها، وهو مخالف لأصولهم المدنية التي تنص على أنه بالألف دون
 الواو بعدها، وكذلك هو مرسوم في المصحف الإمام كما ذكر ابن أشتة في كتاب علم المصاحف.

انظر: الدرّة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٨٠/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٤٧)، ودليل الحيران للمارغني:

(ص ١٧٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨١).

(٦) أي: أنها لا ترسم بالسواد، أي: أنها لا ترسم من أصول الكلمة.

انظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٣٧-٢٤٤)، والطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٣٦٤ وما بعدها).

قَالَ الْحَافِظُ فِي كِتَابِ «الْمُحْكَمِ» لَهُ (٣): « فَأَمَّا الْوَاوُ الَّذِي صُوِّرَتْهَا فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ وَأَتْبَعُوهَا الْأَلِفَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿جَزَّوُوا﴾ و﴿شَرَكْتُوا﴾ و﴿أَبْتُوا﴾ و﴿شَفَعْتُوا﴾ و﴿الضُّعَفْتُوا﴾ و﴿الْعَلِمْتُوُا﴾ و﴿أَبَلْتُوا﴾ و﴿بَلْتُوا﴾ و﴿مَآدَشْتُوا﴾ و﴿وَمَادَعْتُوا﴾، وَشَبَّهَهُ مِمَّا قَبْلَ الْهَمْزَةِ فِيهِ أَلِفٌ فِي اللَّفْظِ.

وَكَذَلِكَ: ﴿تَفَعْتُوُا﴾ و﴿يَعْبُوا﴾ و﴿يَبْدُوا﴾ و﴿وَيَدْرُوا﴾ (٤) و﴿أَتَوَكَّؤُا﴾ و﴿لَا تَظْمُوا﴾ و﴿يُنشُوا﴾ و﴿يُنْبُوا﴾ و﴿نَبُوا الْخَصْمَ﴾ و﴿نَبُوا عَظِيمٌ﴾، وَشَبَّهَهُ مِمَّا لَا أَلِفَ فِيهِ. فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ مَعَ وَقُوعِ الْهَمْزَةِ بَعْدَ الْأَلِفِ سِتَّةَ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: صُورَةٌ لِلْحَرَكَةِ.

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْحَرَكَةُ نَفْسُهَا.

وَالثَّلَاثُ: أَنْ تَكُونَ بَيَانًا لِلْهَمْزَةِ.

وَالرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ عَلَامَةً لِإِشْبَاعِ حَرَكَتِهَا فِي حَالِ الْوَصْلِ.

وَالْخَامِسُ: أَنْ تَكُونَ صُورَةً لِلْهَمْزَةِ عَلَى مُرَادِ فَصْلِ الْهَمْزَةِ مِمَّا بَعْدَهَا مِنَ الْكَلَامِ (٥)، فَتَكُونُ كَالْمُتَّصِلَةِ فِي اللَّفْظِ، وَأَنْ تَكُونَ مُنْفَصِلَةً فِي الْخَطِّ مِنْ حَيْثُ أُرِيدَ بِهَا الْوَصْلُ. وَمِنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ الْأَوْجُهِ كَوْنُ الْأَلِفِ بَعْدَهَا زَائِدَةً لِأَجْلِ الْمَعْنِيِّينَ الْمَذْكُورِينَ:

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْكَاتِبُ»، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنْ «س»، وَهِيَ كَذَلِكَ فِي أَصُولِ الضَّبْطِ.

(٢) أَصُولُ الضَّبْطِ لِأَبِي دَاوُدَ: (ص ٢٣٩).

(٣) هَذَا النَّصُّ مِنَ الْجُزْءِ الْمَفْقُودِ مِنْ كِتَابِ الْمُحْكَمِ الْمَطْبُوعِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيَّ، وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَى ذَلِكَ سَابِقًا.

(٤) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) قَالَ ابْنُ عَاشِرٍ بَعْدَ نَقْلِهِ لِتَوْجِيهِ الْإِمَامِ أَبِي دَاوُدَ لِلْقِسْمِ الْخَامِسِ:

« هَكَذَا وَجَدْتُهُ فِي ثَلَاثِ نَسَخٍ مِنْ ذَيْلِ التَّنْزِيلِ مَظْنُونٍ بِمَا الصَّحَّةُ، وَإِحْدَاهُنَّ مُمْتَسَخَةٌ مِنْ أَصْلِ أَبِي دَاوُدَ: "عَلَى مُرَادِ فَصْلِ الْهَمْزَةِ مِمَّا بَعْدَهَا" بِالْفَاءِ عَوْضِ الْوَاوِ، وَعَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ نَقَلَ الشَّارِحُ - أَي: ابْنُ آجِطٍ - كَلَامَ الْمُحْكَمِ الْمُتَقَدِّمِ حَسْبِمَا رَأَيْتُهُ فِي نَسَخَتَيْنِ عَتِيقَتَيْنِ مِنَ الشَّرْحِ، وَهُوَ مُشْكَلٌ لِأَنَّهُ يَنَاقِضُ الْكَلَامَ الَّذِي بَعْدَهُ .

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ صَوَابَهُ كَمَا نَقَلْتُهُ قَبْلَ عَنِ الْمُحْكَمِ: « عَلَى مُرَادِ وَصْلِ الْهَمْزَةِ بِمَا بَعْدَهَا ».

وَهَكَذَا قَرَّرَ أَبُو دَاوُدَ هَذَا التَّوْجِيهَ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي، وَهُوَ مَا لَمْ يَتَقَدِّمِ الْهَمْزَةُ فِيهِ أَلِفٌ، وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الَّذِي يَصِحُّ فِي النَّظَرِ، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ الْمَضْمُومَةَ بَعْدَ الْأَلِفِ إِنَّمَا يَكُونُ قِيَاسُ تَصْوِيرِهَا بِالْوَاوِ بِتَقْدِيرِ تَوْسِطِهَا، وَاتِّصَالِهَا بِمَا بَعْدَهَا، لَا بِتَقْدِيرِ تَطْرَفِهَا وَانْفِصَالِهَا عَنْهُ، إِذْ قِيَاسُهَا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ عَدَمُ التَّصْوِيرِ ».

انظُر: أَصُولُ الضَّبْطِ لِأَبِي دَاوُدَ: (ص ٢٣٧)، وَفَتْحُ الْمَنَانِ لِابْنِ عَاشِرٍ: (ص ٩٥٢-٩٥٣).

إِذَا لَشِبَّهِ الْوَاوِ بِوَاوِ الْجَمْعِ الَّتِي تَلْحَقُ الْأَلْفَ بَعْدَهَا حَيْثُ وَقَعَتْ طَرَفًا مِثْلَهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ.
وَإِذَا تَقْوِيَةً لِلْهِمَزَةِ وَبَيَانًا لَهَا، وَهُوَ قَوْلُ الْكَسَائِيِّ.

وَالسَّادِسُ: أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ وَالْأَلْفُ مَعًا صُورَتَيْنِ لِلْهِمَزَةِ، يُرَادُ بِهَا وَصْلُهَا وَالْوَقْفَ عَلَيْهَا، فَالْوَاوُ صُورَةُ الْوَصْلِ لِأَنَّ الْهِمَزَةَ إِذَا تَوَسَّطَتْ خَطًّا أَوْ تَقْدِيرًا، أَوْ تَحَرَّكَتْ بِالضَّمِّ صُورَتُ بِالْحَرْفِ الَّذِي حَرَكْتَهَا مِنْهُ، لِأَنَّهَا عَلَيْهِ تُسَهَّلُ، وَمِنْهُ تُقَرَّبُ فِي تِلْكَ الْحَالِ، وَهُوَ الْوَاوُ، وَالْأَلْفُ صُورَةُ الْوَقْفِ لِأَنَّ الْهِمَزَةَ إِذَا تَطَرَّفَتْ بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحَرَّكَتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا صُورَتُ بِالْحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ الْفَتْحَةُ، وَهُوَ الْأَلْفُ؛ سَوَاءً أُرِيدَ بِهِ التَّحْقِيقُ، أَوْ التَّلْيِينُ.

فَإِذَا نَقَطْتَ هَذَا الضَّرْبُ جَعَلْتَ الْهِمَزَةَ عَلَى الْأَرْبَعَةِ الْأَوْجُه: الْأَوَّلُ نُقْطَةً بِالصَّفْرَاءِ قَبْلَ الْوَاوِ وَبَعْدَ الْأَلْفِ الْمَمْدُودَةِ، الَّتِي تُرْسَمُ بِالْحَمْرَاءِ فِي بَيَاضِ السَّطْرِ، وَجَعَلْتَ حَرَكَتَهَا نُقْطَةً بِالْحَمْرَاءِ فِي الْوَاوِ نَفْسِهَا إِذَا جَعَلْتَ الْوَاوُ صُورَةً لِلْحَرَكَةِ، وَأَعْرَيْتَهَا مِنْهَا إِذَا جَعَلْتَ الْوَاوُ هِيَ نَفْسُ الْحَرَكَةِ، وَجَعَلْتَ عَلَى الْوَاوِ وَالْأَلْفِ [بَعْدَهَا] (١) دَارَةً صُغْرَى عِلَامَةً لَزِيَادَتِهَا فِي الْخَطِّ وَاللَّفْظِ، وَإِذَا جَعَلْتَ الْوَاوُ تَقْوِيَةً لِلْهِمَزَةِ، أَوْ عِلَامَةً لِإِشْبَاعِ تِلْكَ الْحَرَكَةِ كَمَا قَدَّمْنَا.

وَالنَّاقِطُ مُخَيَّرٌ [٩٧/ب] فِي رَسْمِ الْأَلْفِ الْمَحْدُوفَةِ بِالْحَمْرَاءِ قَبْلَ الْهِمَزَةِ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ، وَفِي تَرْكِ رَسْمِهَا، وَجَعَلَ نُقْطَةً فِي مَوْضِعِهَا فَقَطُ (٢). هَكَذَا قَالَ الْحَافِظُ.

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ مِثْلَهُ (٣)؛ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَارَ رَسْمَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ (٤).
قَالَ أَبُو عَمْرٍو (٥): « فَأَمَّا مَا تَحْتَمِلُهُ الْوَاوُ إِذَا لَمْ تَقَعْ بَعْدَ أَلْفٍ وَوَقَعَتْ بَعْدَ مُتَحَرِّكٍ فَوَجْهَيْنِ لَا غَيْرَ:

(١) سقطت من الأصل.

(٢) كلام الإمام الداني هذا نقله الإمام ابن عاشر بتمامه. انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٤٩ وما بعدها)

(٣) انظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٣٧-٢٤٢).

(٤) وجرى العمل على جعل الهمزة على الواو صورة لها ودارة على الألف علامة لزيادتها.

انظر: الطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٣٦٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٣٢٥)، وسمير الطالبين للضباع:

(ص ١٦٩-١٧٠).

(٥) هذا النص أيضاً من الجزء المفقود من كتاب المحكم، وذكر الإمام أبو داود مثله، وكذلك نقله ابن عاشر بتمامه.

انظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٤٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٥١).

أحدهما: أن تكون صورة للهمزة على مُراد وصل الكلمة التي هي آخرها بالكلمة المتصلة بها، وجعل المنفصلة كالتصلة، وتكون الألف بعدها زائدة.

والثاني: أن تكون هي والألف صورتين للهمزة، على ما بيناه أن الواو صورة للوصل، والألف صورة للوقف.

فإذا نقطت ذلك جعلت الهمزة في الواو، وجعلت حركتها أمامها، وجعلت على الألف دارة علامة لزيادتها في الوجه الأول، وأعربتها من ذلك في الوجه الثاني.

قال الحافظ: **فإن قيل: من أين خصت حروف [المد] (١) بأن تزداد فيما ذكرت من الكلم للمعاني التي شرحتها؛ هلا زيدت غيرها من الحروف لذلك؟**

فإن ذلك جوابان:

أحدهما: أنه لما كن إنما يزدن مع الهمزة، إما قبلها، وإما بعدها في ذلك، وكانت الهمزة قد شاركتهم في أشياء؛ منها: أنها حرف علة كهن، وأنها ثقلب في التخفيف إليهن، وأنها تصور بصورتهم، وأن الألف من مخرجها، وأن مد الياء والواو ينقطع عندها، تأكد [بذلك] (٢) ما بينها وبينهن، فوجب تخصيصهن بالزيادة معها بذلك، [إذ هن] (٣) أولى من غيرهن من سائر الحروف.

والثاني: أنهن لما خصن بالحدف الاختصار وجب أن يختصن بالزيادة للبيان (٤).

ثم قال رحمه الله [ونفعنا به وغفر لنا وله]:

[٣٢٣] **فصل: وإن من بعد ضمة أثت** ❁❁❁ **أو كسرة: فمنهما إن فتحت**

[٣٢٤] **ك: مائة وفتة وهزوا** ❁❁❁ **وملئت موجلا وكفوا**

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) هنا انتهى كلام الداني من كتابه الحكم في نطق المصاحف، والنص كما أسلفنا مفقود في المطبوع الذي بين يدي، وهو ضمن العشر الورقات الذي ذكر المحقق أنها مفقودة من النسخ التي عنده. انظر: (ص ١٧٩).

يريد: أن الهمزة إذا كانت مفتوحة فإنها تُرسم من حركة ما قبلها؛ فإن كان قبلها كسرة رُسمت ياءً ك: «مائة» و«فئة» و«مئت» كما قال، وإن كان قبلها ضمة رُسمت واوً مثل: «هزواً» و«كفواً» و«موجلاً» كما قال الناطم.

وذلك أن الهمزة إذا انفتحت وانكسر ما قبلها أو انضمت فإنها لا تُصور بصورة الحرف الذي منه تلك الحركة دون حركتها؛ لأنها به يُبدل في التخفيف، فترسم مع الكسرة ياءً ومع الضمة واوً.

فالمفتوحة التي قبلها كسرة مثل ما ذكر الناطم: ﴿مَائَةٌ﴾ و﴿فَيْئَةٌ﴾، وكذلك: ﴿خَاطِئَةٌ﴾ [العلق: ١٦]، و﴿الخَاطِئَةُ﴾ [الحاقة: ٩] (١) و﴿نَاشِئَةُ اللَّيْلِ﴾ [الزمل: ٦]، و﴿خَاسِئًا﴾ [الملك: ٤]، وشبهه (٢).

والذي قبله ضمة مثل ما مثل به أيضاً من: ﴿هَزُؤًا﴾ (٣) و﴿كُفُؤًا﴾ [الإحلاص: ٤] (٤)، وكذلك: ﴿أَفُؤَادٌ﴾ (٥)، و﴿يُؤَلِّفُ﴾ [النور: ٤٣] (٦)، ﴿يُؤَيِّدُ﴾ [آل عمران: ١٣] (١) وشبهه؛ هذا هو القياس (٢).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٤٦/٢).

(٣) وهو في عشرة مواضع؛ قرأه حفص: ﴿هَزُؤًا﴾ بإبدال همزها واوا في الحالين، وسكّن الزاي حمزة وخلف العاشر: ﴿هَزُؤًا﴾، ويوقف عليها حمزة بالنقل على القياس وبالإبدال واوا مفتوحة إتباعاً للخط، وتقديراً لضمة الحرف المسكن قبلها، والباقون بالضم والهمز.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ١٥٧)، والتيسير للداني: (ص ٧٤)، والنشر لابن الجزري: (١/٣٩٥ و ١/٤٨٢ و ٢/٢١٦).

(٤) قرأ حفص: ﴿كُفُؤًا﴾ بضم الفاء وفتح الواو من غير همز، وحمزة وخلف ويعقوب: ﴿كُفُؤًا﴾ بإسكان الفاء مع الهمزة في الوصل، فإذا وقف حمزة أبدل الهمزة واوا مفتوحة إتباعاً للخط، والقياس أن يلقي حركتها على الفاء، والباقون بضم الفاء مع الهمز. انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٧٠١)، والتيسير للداني: (ص ٢٢٦)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢١٥).

(٥) احتص الأصبهاني بإبدال همزة: ﴿الفؤاد﴾ و﴿فؤاد﴾ وهو في خمسة مواضع: [هود: ١٢٠]، و[الإسراء: ٣٦]، و[الفرقان: ٣٢]، و[القصص: ١٠]، و[النجم: ١١]؛ وقرأه الباقون بالتحقيق في ذلك كله.

انظر: النشر لابن الجزري: (١/٣٩٥)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ١٠٦).

(٦) اتفق ورش وأبو جعفر على إبدالها واواً.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٥٧)، وتبجير التيسير لابن الجزري: (ص ٢٢١)، والنشر لابن الجزري: (١/٣٩٥).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٣٢٥] وَبَعْدَ كَسْرِ إِنْ أَتَتْ مَضْمُومَةً ❖❖❖ كَذَلِكَ أَيْضًا أَحْرَفَ مَعْلُومَهُ

[٣٢٦] نَحْوُ: نُنَبِّئُهُمْ أَنْبَاءَكَ ❖❖❖ وَبَابُهُ، وَقَوْلُهُ: سَنُقْرِئُكَ

ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيِّنَاتِ أَنَّ الهمزة إِذَا كَانَتْ مَضْمُومَةً وَكَانَ مَا قَبْلَهَا مَكْسُورًا فَإِنَّهَا تُرْسَمُ مِنْ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا؛ فَتُرْسَمُ يَاءً لِأَنَّ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، وَلَا عِبْرَةَ بِحَرَكَتِهَا هِيَ - كَمَا قَالَ النَّاطِمُ فِي الْبَيِّنَاتِ الَّذِينَ قَبْلَ هَذَيْنِ - أَنَّ الهمزة إِذَا كَانَتْ مَفْتُوحَةً وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ أَوْ كَسْرَةٌ فَإِنَّهَا أَيْضًا تُرْسَمُ مِنْ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا، وَلَا تُرْسَمُ مِنْ حَرَكَةِ نَفْسِهَا، وَاتَّفَقَتِ الْمَصَاحِفُ وَكُتِبَتْ عَلَى هَذَا، وَلَمْ تُرْسَمْ فِي الْمَصَاحِفِ إِلَّا كَمَا قَالَ.

وقوله: «نَحْوُ نُنَبِّئُهُمْ أَنْبَاءَكَ وَبَابُهُ» يُرِيدُ: مَا يَأْتِي مِنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿أُونَبِّئُكُمْ﴾

[آل عمران: ١٥]، [٩٨/أ] وقوله: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ﴾ [الكهف: ١٠٣]، وقوله: ﴿وَلَا يَنْبِتُكَ﴾

مِثْلَ خَبِيرٍ ﴿[فاطر: ١٤].

وقوله: «وَقَوْلُهُ سَنُقْرِئُكَ» أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [الأعلى: ٦] (٣).

هَذَا كُلُّهُ اتَّفَقَتِ الْمَصَاحِفُ عَلَى رَسْمِهِ يَاءً مِنْ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا، هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْمَصَاحِفِ. وَاجْتَلَفَتِ التُّحَاةُ فِيهِ (٤)، وَلَمَّا اجْتَلَفَتِ التُّحَاةُ اجْتَلَفَتِ لُغَاتُ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ فِي ذَلِكَ، فَلِلْعَرَبِ فِي الهمزة المضمومة المكسورة مَا قَبْلَهَا لُغَتَانِ فَصِيحَتَانِ: مِنْهُنَّ مَنْ يُدِيرُهَا يَاءً كَمَا فِي الْمَصْحَفِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ، وَهُوَ قِيَاسُ مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ (٥) فِي التَّسْهِيلِ، لِأَنَّهُ يُخَفِّفُ الهمزة

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٤٦/٢)، وتنبية العطشان للجرجاني (المخطوط): [١٠٢/ب]، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ٩٥٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٧٧-١٧٨).

(٣) انظر: مختصر التبيين: (٤٧/٢).

(٤) انظر: المقتضب للمبرد: (٢٩٢/١)، والخصائص لابن جني: (١٤٢/٣)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري:

(٤٤٧/٢)، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: (ص ٤٩٠)، والنشر لابن الجزري: (٤٨٤/١-٤٨٥).

(٥) وكذلك هو مذهب عامة الكوفيين، والأخفش هو: سعيد بن مسعدة وقد تقدمت ترجمته.

المضمومة المكسورة ما قبلها بالواو، فوقع رسم هذا النوع في القرآن على أحد اللغتين، وعلى قياس مذهب الأخفش دون اللغة الأخرى، وهو قياس رسم مذهب سيبويه^(١).

ولكنه لم يرسم على هذا المذهب إلا فيما لم يتصل به ضمير جمع، أو كان جمع المذكر السالم مثل: ﴿لِيُؤَاطِعُوا﴾ [التوبة: ٣٧] و﴿مُتَكُونُونَ﴾ [يس: ٥٦] و﴿فَمَا تُونَ﴾^(٢)

و﴿مُسْتَهْرُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، فلم يرسم على قياس مذهب الأخفش، وإنما رسم على قياس مذهب سيبويه، لأنه يسهل هذا النوع بين الهمزة والواو، فقياس هذا المذهب أن تكتب الهمزة واوًا فتقع بعدها واوًا أخرى، فتحذف [إحدى الواوَيْن] ^(٣) كراهة اجتماع مثليين، [فجمع] ^(٤)

الصحابة ﷺ [في المصحف] ^(٥) بين اللغتين، وإلا فلا فرق بين ﴿سُقْرُوكَ﴾ [الأعلى: ٦] و﴿يُنْبِتُكَ﴾ [فاطر: ١٤]، و﴿مُسْتَهْرُونَ﴾ و﴿فَمَا تُونَ﴾^(٦) وشبهه، رسمت هاهنا ياءً

وهاهنا واوًا، لكنهم رسموها واوًا في جمع المذكر السالم، وياءً في غيره كما قدمنا. وإنما فرق الصحابة ﷺ بالمفرد والجمع والله أعلم؛ لأن الجمع أثقل من المفرد، فأرادوا تخفيف الجمع فكتبوا الهمزة واوًا من جنس حركة نفسها ليجدوا للتخفيف سبيلًا بالحدف، ولو رسموها ياءً على اللغة الأخرى وقياس مذهب الأخفش لم يجدوا للحدف سبيلًا، إذ لا يجتمع حينئذ في الكلمة مثلان، وإن كانا حرفي علة، لأن اجتماعهما موجب لاختلافهما. ومراد الصحابة ﷺ إنما هو تخفيف الجمع لثقله، وتخفيفه إنما يكون برسمه واوًا حيث تكون بعدها واوًا أخرى، على أنهما لغتان كما قدمنا^(٧).

(١) وهو أيضًا مذهب عامة البصريين.

انظر: الكتاب لسيبويه: (٣/٥٤١-٥٤٤)، والمحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٤٠)، وشرح الأبيات رقم (٢٤٢) و٢٤٥ من حرز الأمان (الشاطبية) مع إبراز المعاني لأبي شامة: (ص ١٧٠ و١٧٣).

(٢) في: [الصافات: ٦٦]، و[الواقعة: ٥٣].

(٣) في «س»: «إحداهما».

(٤) في الأصل: «الجمع».

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) انظر: تنبيه العطشان للجرجاني (المخطوط): [١٠٣/أ-ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٥٧)، ودليل الحيران

للمارغني: (ص ١٧٨-١٧٩).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَنَفَعْنَا بِهِ]:

[٣٢٧] وَكَيْفَ مَا حُرِّكَتْ أَوْ مَا قَبْلَهَا ❀❀❀ فِي غَيْرِ هَذِهِ فَلَا حَظَّ شَكْلَهَا

[٣٢٨] ك: يَيْسُوا وَسُئِلَتْ يَذْرُؤُكُمْ ❀❀❀ وَسَأَلُوا بَارِئَكُمْ يَكَلُوكُمْ

ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ مَا عَدَا الْمَوَاضِعَ الْمَذْكُورَةَ قَبْلَ هَذَا يَعْتَبِرُ فِي الْهَمْزَةِ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا فَإِنَّكَ تَعْتَبِرُ فِيهَا حَرَكَةَ نَفْسِهَا لَا غَيْرَ، وَلَا تَعْتَبِرُ حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا؛ سَوَاءً كَانَتْ مَكْسُورَةً ك: ﴿يَيْسُوا﴾^(١) و﴿سُئِلَتْ﴾ [التكوير: ٨]، أَوْ مَضْمُومَةً ك: ﴿يَذْرُؤُكُمْ﴾ [الشورى: ١١] و﴿يَكَلُوكُمْ﴾ [الأنبياء: ٤٢] كَمَا مَثَلَ بِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَكَيْفَ مَا حُرِّكَتْ» فَإِنَّكَ تُرَاعِي حَرَكَتَهَا؛ سَوَاءً كَانَتْ حَرَكَتُهَا ضَمَّةً أَوْ كَسْرَةً.

«أَوْ مَا قَبْلَهَا» أَي: كَيْفَ كَانَتْ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا؛ سَوَاءً كَانَ أَيْضًا مَضْمُومًا، أَوْ مَكْسُورًا، أَوْ مَفْتُوحًا، فَإِنَّ الْمُعْتَبِرَ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ لَا حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا، وَهُوَ قَوْلُهُ: «فَلَا حَظَّ شَكْلَهَا» أَي: اعْتَبِرَ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ لَا حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا.

وَالْمَلَا حَظَّةٌ: هِيَ الْإِلْتِفَاتُ بِاللَّحْظِ؛ وَاللَّحْظُ: هُوَ مُؤَخَّرُ الْعَيْنِ^(٢)، كَأَنَّهُ يَقُولُ: مَا عَدَا مَا ذَكَرْتُ لَكَ أَنْظِرْهُ وَاعْتَبِرْهُ بِحَرَكَتِهِ.

فَإِنْ كَانَ مَفْتُوحًا صُوِّرَتْ أَلْفًا ك: ﴿سَأَلُوا﴾، وَإِنْ كَانَ مَضْمُومًا صُوِّرَتْ وَاوًا ك: ﴿يَذْرُؤُكُمْ﴾ و﴿يَكَلُوكُمْ﴾، وَإِنْ كَانَ مَكْسُورًا صُوِّرَتْ يَاءً ك: ﴿يَيْسُوا﴾ و﴿سُئِلَتْ﴾. إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿سُئِلَتْ﴾ و﴿سُئِلَ﴾ أَتَى عَلَى اللَّغَةِ الْأُخْرَى؛ إِذْ فِيهِ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ - أَعْنِي الْهَمْزَةَ الْمَكْسُورَةَ الْمَضْمُومَ مَا قَبْلَهَا -:

فَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُخَفِّفُهَا [ب/٩٨] وَوَاوًا؛ وَبِهِ أَخَذَ الْأَخْفَشُ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُخَفِّفُهَا يَاءً؛ وَبِهِ أَخَذَ سَبِيوَيْهِ^(٣)؛ وَعَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ رَسَمَتِ الصَّحَابَةُ ﷺ، وَلَوْ رَسَمُوهُ عَلَى اللَّغَةِ الَّتِي أَخَذَ بِهَا الْأَخْفَشُ لَرَسَمَتْهُ وَوَاوًا، إِلَّا أَنَّ الْأَخْفَشَ إِنَّمَا يَرَى ذَلِكَ فِيمَا كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ [نَحْو:]

(١) فِي: [العنكبوت: ٢٣] و[المتنحة: ١٣].

(٢) انظر: الصحاح للجوهري «مادة لحظ»: (١١٧٨/٣)، ولسان العرب لابن منظور «مادة لحظ»: (٤٥٨/٧)، وتاج

العروس للزبيدي «مادة ل ح ظ»: (٢٦٨/٢٠).

(٣) انظر: التيسير للداني: (ص ٤٠-٤١)، والنشر لابن الجزري: (٤٨٦/١).

«مَرَرْتُ بِأَكْمُوكَ»^(١)، والقراء يُجْرُونَ مَا كَانَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ مَجْرَى مَا كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ^(٢)، لَوْجُودِ الْعِلَّةِ فِي الْمَكَائِنِ وَهِيَ الضَّمَّةُ، لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَاتَّصَلَ الْكَلَامُ كَأَنَّهُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ^(٣).

ثُمَّ قَالَ كَلَّثَهُ:

[٣٢٩] وَإِنْ حَذَفَتْ فِي أَطْمَانُوا فَحَسَنٌ ❀❀❀ وَفِي أَشْمَازَتْ ثُمَّ فِي لَأَمْلَانٌ

يُرِيدُ: وَإِنْ حَذَفَتْ صُورَةَ الْهَمْزَةِ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَيْتِ وَرَسَمْتَ هَمْزَةً بِغَيْرِ أَلْفٍ فَذَلِكَ حَسَنٌ، يُرِيدُ: وَإِنْ جَعَلْتَ لَهَا صُورَةً وَصَوَّرْتَهَا أَلْفًا فَذَلِكَ حَسَنٌ أَيْضًا، لِأَنَّهُمَا مَذْهَبَانِ مَشْهُورَانِ.

[قال أبو عمرو في «المنع»: «ورأيت أكثر مصاحف أهل المدينة وأكثر مصاحف أهل العراق وقد اتفقت على حذف الألف التي هي صورة للهمزة في أصل مطرد، وهو قوله: ❀❀❀ لَأَمْلَانٌ ❀❀❀ حَيْثُ وَقَعَ، وَفِي ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ: وَهِيَ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ يُوسُفَ: ❀❀❀ وَأَطْمَانُوا ❀❀❀ [الآية: ٧]،

وَوَفِي الزُّمَرِ: ❀❀❀ أَشْمَازَتْ ❀❀❀ [الآية: ٤٥]، وَفِي قَ: ❀❀❀ أَمْتَلَاتِ ❀❀❀ [الآية: ٣٠]، وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِهَا الْأَلْفُ فِي ذَلِكَ مُثَبَّتَةً وَهُوَ الْقِيَاسُ»^(٤).

فَالْوَاجِبُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِي حَذْفُ الصُّورَةِ لِأَنَّهُ رَأَاهُ فِي أَكْثَرِ الْمَصَاحِفِ، وَاخْتَارَ أَبُو دَاوُدَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ إِثْبَاتَ الصُّورَةِ عَلَى الْقِيَاسِ^(٥) [٥] ^(٦).

وَبَقِيَ مَوْضِعٌ رَابِعٌ وَهُوَ: ❀❀❀ أَمْتَلَاتِ ❀❀❀ [ق: ٣٠]، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مَعَ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ فِي الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ بِمَا أَعْنَى عَنْ ذِكْرِ ذَلِكَ هُنَا^(٧).

(١) انظر: عقود الهمز لابن جني: (ص ٦٢).

(٢) سقطت من «س».

(٣) انظر: تنبيه العطشان للجراحي (المخطوط): [١٠٣/أ-١٠٤/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٦٠)، ودليل

الحيران للمارغني: (ص ١٨٠).

(٤) المنع: (ص ٢٥-٢٦). وقد تقدم قول الإمام الداني هذا عند شرح البيت رقم (٣٠٩): (ص ٩٠٤).

(٥) انظر: مختصر التبيين (٣/٥٣٥ و ٣/٦٤٦ و ٤/١١٣٧).

(٦) سقطت من الأصل، وفي «س» كتب في الحاشية.

(٧) انظر: شرح البيت رقم (٣٠٩): (ص ٩٠٣)؛ وتنبيه العطشان للجراحي (المخطوط): [١٠٤/أ]، وفتح المنان لابن

ثُمَّ قَالَ:

[٣٣٠] وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ أَيضًا أُثِرًا ❀❀❀ أَطْفَأَهَا وَاخْتَارَ أَنْ يُصَوِّرَا

قَوْلُهُ: «أُثِرًا» أَي: رُوِيَ الحَذْفُ المَذْكُورُ فِي قَوْلِهِ: «وَإِنْ حَذَفْتَ فَاطْمَأَنُّوا فَحَسَنٌ» فَقَالَ هُنَا: وَرُوِيَ أَيضًا حَذْفُ صُورَةِ الهمزة فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ العُقُودِ: ﴿كَلِمًا أَوْقَدُوا نَارًا

لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ [الآية: ٦٤].

وَاخْتَارَ أَبُو دَاوُدَ فِيهِ «أَنْ يُصَوِّرَا» أَي: الألفُ فَتُجْعَلُ لِلهمزة صُورَةٌ، والألفُ فِي قَوْلِهِ: «أُثِرًا» وَ«بُصُورًا» لِإِطْلَاقِ القَافِيَةِ.

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «اِخْتَلَفَتِ المَصَاحِفُ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ فَكُتِبَ فِي بَعْضِ المَصَاحِفِ [بِألفٍ بَيْنَ الفَاءِ وَالهَاءِ صُورَةٌ لِلهمزة المَفْتُوحَةِ، وَفِي بَعْضِ المَصَاحِفِ: ﴿أَطْفَأَهَا﴾ كُتِبَ] (١) بِغَيْرِ أَلِفٍ، وَاخْتِيارِي فِي أَنْ يُكْتَبَ بِالألفِ» (٢).

ثُمَّ قَالَ:

[٣٣١] وَمَا يُؤَدِّي لِاجْتِمَاعِ صُورَتَيْنِ ❀❀❀ فَالحَذْفُ عَن كُلِّ بَدَاكِ دُونَ مَيِّنَ

قَوْلُهُ: «وَمَا يُؤَدِّي» أَي: يُوصِلُ وَيُبْلِغُ، وَيَكُونُ سَبَبًا لِاجْتِمَاعِ صُورَتَيْنِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ حَاجِزٍ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ رَسْمُ الكَلِمَةِ عَلَى الأَصْلِ.

«فَالحَذْفُ عَن كُلِّ» أَي: عَن جَمِيعِ المَصَاحِفِ كُلِّهَا فِي إِحْدَى الصُّورَتَيْنِ. «دُونَ مَيِّنَ» أَي: دُونَ كَذِبٍ، لِأَنَّ «المَيِّنَ»: الكَذِبُ، [كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٣)] (٤):

فَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيِّنًا (١)

عاشر: (ص ٩٦١).

(١) سقطت من "ت".

(٢) مختصر التبيين: (٤٥٣/٣)؛ لم يتعرض له الإمام الداني، وجرى العمل فيه على رسمه بالألف.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٨١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٠).

(٣) وهو: عدي بن زيد العبادي.

(٤) في «س»: «وعليه».

وكرره لاختلاف اللفظين، وهذا مثل قول أبي القاسم الشاطبي رحمه الله في «عقيلته»:
 وكُلُّ مَا زَادَ أَوْلَاهُ عَلَى أَلْفٍ بِوَاحِدٍ فَاعْتَمَدَ مِنْ بَرِّهِ الْمَطْرَا (٢)
 ثم أخذ الناظم يمثل ما أنه لو رسمت الهمزة فيه صورة أدى ذلك إلى اجتماع الصورتين
 فقال:

[٣٣٢] كَقَوْلِهِ: ءَامَنْتُمْ ءَابَاءَكُمْ ❀❀❀ وَعَالِهِ خَلْسَيْنِ جَاءَكُمْ
 [٣٣٣] رِئِيَا ءَأُلْفِي فِي ءَابَائِيَا ❀❀❀ تُئْوِي مَنَابٍ وَكَذَا دُعَاءِيَا
 [٣٣٤] مُسْتَهْزِئُونَ السَّيِّئَاتِ مَلَجًا ❀❀❀ مَعَارِبُ نَعَا رَعَا تَبُوعًا

❀ءَامَنْتُمْ❀ (٣) أراد الثلاثة مواضع: في الأعراف (٤) وفي طه (٥) وفي الشعراء (٦)، وكان
 القياس فيه أن تُرسم بثلاث ألفات: أَلْفُ الاستفهام، وأَلْفُ القطع الداخلة في بناء «أفعل»،
 والهمزة الساكنة الأصلية، فكرهوا اجتماع ثلاثة أمثلة في موضع واحد من غير فصل بينها،
 فرسمه بألف واحدة (٧).

(١) هذا عجز البيت، والبيت بتمامه:

وَقَدَّمَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشْتُوِيهِ وَأَلْفِي قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْتَا

انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة: (٢٢٧/١)، والصحاح للجوهري «مادة مين»: (٢٢١٠/٦)، والمستقصى في أمثال
 العرب للزمخشري: (٢٤٣/١)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٣٦٦/٤)، ولسان العرب لابن منظور «مادة مين»:
 (٤٢٥/١٣).

(٢) البيت رقم (١٥٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٠٢).

(٣) وأراد: لمن قرأها بالإستفهام.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٩٠-٢٩١ و ٤٢١)، والتيسير للداني: (ص ١١٢)، وشرح البيتين رقم (١٨٩- ١٩٠)
 من حرز الأمان مع إبراز المعاني لأبي شامة: (ص ١٣١-١٣٣)، وتعبير التيسير لابن الجزري: (ص ٣٧٦)، والنشر لابن
 الجزري: (١/٣٦٨ وما بعدها)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٨٨ و ٤٠٤).

(٤) [الآية: ١٢٣].

(٥) [الآية: ٧١].

(٦) [الآية: ٤٩].

(٧) انظر: المنع: (ص ٢٤)، والمحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ٩٨-١٠١)، ومختصر التبيين: (٢/٨٦-٨٧
 و ٥٦٢-٥٦٣)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ١٤٤-١٤٨)، والبيت رقم (١٥٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي:
 (ص ٣٠٢).

ومثله: ﴿ءَامَنَ﴾ و﴿ءَامَنُوا﴾ حيث وقع، لأنه لو رُسِمَ عَلَى الْأَصْلِ لُرُسِمَ بِالْفَيْنِ، ومثله: ﴿ءَادَمٌ﴾ حيث وقع، وأشباه ذلك كثيرة.

و﴿ءَابَاءَكُمْ﴾^(١) لو رُسِمَ عَلَى الْأَصْلِ لُرُسِمَتِ الهمزة ألفًا، فَاجْتَمَعَ أَلْفَانِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ.

و﴿ءِئِلَهُ﴾^(٢) كذلك، لأنه لو رُسِمَ عَلَى الْأَصْلِ لُرُسِمَ بِالْفَيْنِ؛ إِذْ كَانَ أَصْلُهُ: [أ/٩٩] «إِلَهُ» ثُمَّ دَخَلَتْ عَلَيْهِ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ فَصَارَ: «إِلِلَهُ»، فَحُذِفَتِ الثَّانِيَةُ لِأَنَّ الْأُولَى هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ دَخَلَتْ لِمَعْنَى.

و﴿خَسِيتَ﴾^(٣) أيضًا لو رُسِمَ عَلَى الْأَصْلِ لُرُسِمَ بِيَاءَيْنِ: يَاءٌ صُورَةٌ لِلْهِمَزَةِ، وَيَاءٌ الْجَمْعِ الْمُتَوَلِّدَةُ عَنْهَا.

و﴿جَاءَكُمْ﴾ كذلك كان على الأصل أن يرسم بالفين.

و﴿رِئِيًا﴾ كذلك أيضًا، وأراد قوله تعالى في سورة مريم: ﴿أَثْنَاوَرِيًا﴾ [الآية: ٧٤]. قال أبو عمرو: «ولا أعلم همزة ساكنة قبلها كسرة حذفت صورتها إلا في هذا الموضع خاصة، وذلك لكرهية اجتماع ياءين في الخط»^(٤).

وقال [أبو عمر أحمد] ^(٥) بن محمد الطلمنكي: «إنما حذفت الهمزة من ﴿رِئِيًا﴾ في سورة مريم لأجل قراءة قالون وابن ذكوان: ﴿وَرِيًا﴾ بتشديد الياء^(٦)، وهو عندهما من: رِيٌّ الشَّرَابِ»^(٧).

(١) وردت في: [البقرة: ٢٠٠] و[التوبة: ٢٣] و[الزحرف: ٢٤].

(٢) وردت خمس مرات في سورة النمل [الآيات: ٦٠ و٦١ و٦٢ و٦٣ و٦٤].

(٣) [البقرة: ٦٥] و[التوبة: ١٦٦].

(٤) المقنع: (ص٤٩)؛ وذكر مثله أبو داود والشاطبي.

انظر: الحكم في نقط المصاحف للداني: (ص١٦٧)، ومختصر التبيين: (٤/٨٣٦-٨٣٧)، والبيت رقم (٢٠٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص٣٧٣).

(٥) في النسخ: «أبو عمرو أحمد»، وهو تصحيف كما مر معنا سابقا.

(٦) وقرأ الباقون: ﴿رِئِيًا﴾ بالهمز من غير إذغام.

انظر: السعة لابن مجاهد: (ص٤١١)، والتيسير للداني: (ص٣٩ و٤٩٩)، والنشر لابن الجزري: (١/٣٩٣ و١/٤٧١).

(٧) لم أعثر على مصدره، وذكر أبو داود هذا المعنى أيضًا فقال في مختصر التبيين (٤/٨٣٧): «يحتمل أن يكون من

وقوله: «أءلقي» أصله: «ألقي» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ لما لم يُسمَّ فاعله، ثم دخلت عليه همزة الاستفهام، فكان الأصل أن يُرسم بالفتحة: أَلِفٌ أصله لأنها مبتدأة وهي تُصورُ ألفاً بأيِّ حركتٍ تحرَّكت، وألفُ الاستفهام، فجاءنا أَلِفَيْنِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ فَحَذَفُوا أَحَدَهُمَا كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ^(١).

وقوله: «ءاباءيا» يُريدُ: وحذفوا صورة الهمزة وهي الياء كراهة اجتماعِ مِثْلَيْنِ [أيضاً]^(٢)، وكذلك قوله آخر البيت «دُعَاءِيا» والألفُ فِيهِمَا لِإِطْلَاقِ الْقَافِيَةِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ يُوسُفَ: ﴿وَاتَّبَعْتُ مَلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ﴾ [الآية: ٣٨]، وفي سورة نوح: ﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَاءِي﴾ [الآية: ٦٠]^(٣).

وقوله: «ئسوي» أرادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَعَوَّى إِلَيْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ [الأحزاب: ٥١]، وقوله تَعَالَى: ﴿وَفَصَّلَتِ الَّتِي تُؤَيِّبُ﴾ [المعارج: ١٣]، فَإِنَّهُمَا رُسْمًا بِوَاوٍ وَاحِدَةٍ، وَحُذِفَتْ مِنْهَا الْوَاوُ الْأُولَى الَّتِي صُورَةٌ لِلْهِمَزَةِ كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ^(٤).

وقوله: «مئاب» أرادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَيْتَهُ مَعَابٍ﴾ [الرعد: ٣٦]، و﴿وَحَسُنُ مَعَابٍ﴾^(٥) ﴿مَعَابًا﴾^(٦) كَذَلِكَ أَيْضًا حُذِفَتْ مِنْهُ أَلِفٌ، وَهِيَ صُورَةٌ لِلْهِمَزَةِ كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ؛ لِأَنَّ كُلَّ

"روي الشارب إذا امتلأ"، أي: منظرهم مرتوٍ من النعمة، ويجوز أن يكون من رأي العين، أي: ما رأيت عليه من بشارة وهيئة حسنة».

وانظر: حجة القراءات لابن زنجلة: (ص ٤٤٦-٤٤٧)، والكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي: (٩١/٢).

(١) انظر: المقنع: (ص ٢٤ و ٥٩)، والمحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ٩٣ و ١٠٦ و ١٠٧)، ومختصر التبيين: (٨٦/٢-٨٧)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ١٥٩-١٦١).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٧)، والمحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٣١).

(٤) قال أبو عمرو في المقنع: (ص ٣٦): «وكذلك حذفت في قوله: ﴿تَعَوَّى إِلَيْكَ﴾ و﴿الَّتِي تُؤَيِّبُ﴾ ولا أعلم همزة ساكنة قبلها ضمة لم تصور خطأ إلا في هذه المواضع لا غير».

وانظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٦٨-١٧٠)، والبيتين رقم (١٩٧ و ١٩٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٦٠ و ٣٦٢).

(٥) [الرعد: ٢٩] و[ص: ٤٠ و ٢٥].

(٦) [النبأ: ٣٩ و ٢٢].

هَمْزَةٌ مَفْتُوحَةٌ سَوَاءً تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا أَوْ سَكَنَ، إِذَا آتَى بَعْدَهَا أَلِفٌ؛ سَوَاءً كَانَتْ زَائِدَةً أَوْ مُبْدَلَةً مِنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ، فَالْأَصْلُ أَنْ يُرْسَمَ بِالْفَيْنِ، لَكِنَّهُمْ حَذَفُوا إِحْدَاهُمَا كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ.

وَالْقَوْلُ فِي إِثْبَاتِ صُورَةِ الهمزةِ وَحَذْفِ مَا بَعْدَهَا وَحَذْفِ صُورَتِهَا وَإِثْبَاتِ مَا بَعْدَهَا مُحْتَمَلٌ - انْظُرْ ذَلِكَ فِي «المُحْكَمِ» (١) - وَذَلِكَ نَحْوُ: ﴿مَقَابَا﴾ ﴿كَمَا قَالَ النَّاطِمُ﴾، وَ﴿مَقَابَا﴾

﴿وَرَاءَ﴾ ﴿وَنَاءَ﴾ ﴿مُتَكَا﴾ وَ﴿مَلَجَا﴾ وَ﴿خَطَا﴾ وَ﴿أَنْ تَبَوَّأَ﴾.

وَقَوْلُهُ: «مُسْتَهْزِئُونَ» أَرَادَ: «وَمُسْتَهْزِئُونَ» بِحَذْفِ وَوِ الْعَطْفِ، وَأَرَادَ أَنَّهُ حُذِفَتْ مِنْهُ إِحْدَى الْوَاوَيْنِ الَّتِي هِيَ صُورَةُ الهمزةِ، وَهَذِهِ عَلَى اللُّغَةِ الَّتِي أَخَذَ بِهَا سَبِيؤِيهِ، وَأَمَّا عَلَى اللُّغَةِ الْأُخْرَى الَّتِي أَخَذَ بِهَا الْأَخْفَشُ أَنَّهَا تُرْسَمُ يَاءً (٢)، وَهَذَا يُقَوِّي مَذْهَبَ سَبِيؤِيهِ، وَأَنَّ الصَّحَابَةَ أَخَذُوا فِيهَا بِاللُّغَةِ الْأُخْرَى: أَنَّهَا تُرْسَمُ وَوَاءً، ثُمَّ حَذَفُوهَا كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ، وَلَوْ رَسَمُوهَا يَاءً عَلَى اللُّغَةِ الْأُخْرَى لَمْ يَكُنْ فِيهِ كَرَاهَةٌ؛ إِذْ لَيْسَا بِمِثْلَيْنِ وَإِنْ كَانَا حَرْفِيَّيْنِ عِلَّةً - أَعْنِي الْيَاءَ

وَالْوَاوَ - وَلَكِنْ لَمْ يَرَسَمُوهَا وَوَاءً إِلَّا فِيمَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ جَمَعَ مِثْلَ: ﴿مُسْتَهْزِئُونَ﴾

و﴿مُتَكُونَ﴾ وَ﴿فَمَالُونَ﴾ وَ﴿الْخَطِئُونَ﴾ (٣).

وَرَسَمُوهَا يَاءً عَلَى اللُّغَةِ الْأُخْرَى فِيمَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّلَامِ مِثْلَ: ﴿يَنْبِئُهُمْ﴾

و﴿يَنْبِئُكُمْ﴾ وَ﴿يَنْبِئُكَ﴾ وَ﴿سَنَقِرُّكَ﴾ (٤).

فَجَمَعَ الصَّحَابَةُ الْمُصْحَفَ بَيْنَ اللَّعْتَيْنِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُ هَذَا قَبْلَ هَذَا (٥).

وَقَوْلُهُ: «السِّيَّاتُ» يُرِيدُ: «وَالسِّيَّاتُ» [بِحَذْفِ وَوِ الْعَطْفِ، يُرِيدُ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ حُذِفَتْ

مِنْهَا يَاءٌ كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ صُورَتَيْنِ.

(١) (ص ١٦٤).

(٢) سبق ذكر المذهبين عند شرح البيتين رقم: (٣٢٥ و ٣٢٦): (ص ٩٣٣-٩٣٤).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٣٦)، و المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٣٩ و ١٧٢).

(٤) انظر: المقنع: (ص ٦١)، ومختصر التبيين: (٤٧/٢).

(٥) انظر: شرح البيتين رقم (٣٢٥ و ٣٢٦): (ص ٩٣٤).

قال أبو عمرو: ﴿السِّيَاتِ﴾ و﴿سَيَّاتِكُمْ﴾ و﴿سَيَّاتِهِمْ﴾^(١) و﴿سَيَّاتِهِ﴾ جميعاً بياء واحدة في جميع القرآن، وهي المشددة، [٩٩/ب] كأنهم كرهوا الجمع بين ياءين وألف مع ثقل الجمع.

قال أبو عمرو: وجدت في مصاحف أهل العراق: ﴿الْمُنْشَاتُ فِي الْبَحْرِ﴾ [الرحمن: ٢٤] في الرحمن بالياء من غير ألف، وكذا رسمه الغازي بن قيس في كتابه، وذلك على قراءة من كسر الشين^(٢)، كأنهم لما حذفوا الألف أثبتوا الياء^(٣).

وقال أبو داود: «وكتبوا في بعض المصاحف: ﴿الْمُنْشَيْتُ﴾ بياء بين الشين والتاء، من غير ألف، وكذا رسمه الغازي وحكم وعطاء، وقراءة حمزة بكسر الشين وفتح الهمزة وألف بعدها [في اللفظ]^(٤)، فتكون بياء على قراءته صورة للهمزة، لانكسار ما قبلها، وفي بعضها: ﴿الْمُنْشَاتُ﴾ بألف ثابتة^(٥)، ولا يصح على هذا كسر الشين^(٦).

وإنما ذكرته تبرعاً بذكره، وإن كان الناظم لم يذكره، وليس هذا موضعه؛ إذ ليس من ذا الباب^(٧)، وإنما ذكرته ليعلمه من لم يره، وأردت قطعه بما أمكن.

(١) سقطت من "ت".

(٢) أي: اسم فاعل من «أنشأ» و«أوجد» أي: منسئ الموج، أو السير على الإتساع، أو من أنشأ شرع في الفعل، أي: المبتدآت أو الرافعات الشرع؛ وهي قراءة: حمزة، وشعبة عن عاصم بخلف عنه؛ والباقون: بفتح الشين. انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٦١٩)، وجامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٣٧/٢٣)، والتيسير للداني: (ص ٢٠٦)، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي: (٣٠١/٢)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٦٤/١٧)، والنشر لابن الجزري: (٣٨١/٢).

(٣) المقنع: (ص ٥٠)؛ وكذلك ذكرها الشاطبي في العقيلة.

انظر: البيت رقم (١٨٩) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٨).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) اختار ابن القاضي وتبعه ابن عاشر والمارغني أن تكون الألف صورة للهمزة على هذه القراءة، وإلحاق ألف الجمع بعدها وعليه مصاحف أهل المغرب، وأما مصاحف أهل المشرق فرسمت الهمزة فوق السطر بين الشين والألف التي للجمع لأن الهمزة قد تستغني عن الصورة، وتحاشيا للإلحاق الذي كان يكرهه السلف.

انظر: تبيينه العطشان للجرجاني (المخطوط): [١٠٦/أ]، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/ب]، وفتح المنان

لابن عاشر: (ص ٤٧٥-٤٧٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٥٣)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٤).

(٦) مختصر التبيين: (١١٦٨-١١٦٩).

(٧) كان حقه أن يُذكر في قسم حذف ألفات جمع المؤنث السالم، لكنه لم يذكره هناك وذكره هنا.

وقَوْلُ النَّازِمِ: ﴿مَلَجًا﴾ و﴿وَنَا﴾ و﴿وَرَاءَ﴾ و﴿مَعَارِبُ﴾ و﴿تَبَوَّأَ﴾ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي قَوْلِهِ: «مَتَاب» (١).

ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ آمِينَ]:

[٣٣٥] إِذْ رَسَمُوا بِالْفِ: نَنَا رَاءَ ❀❀❀ لَكِنْ يَاءٌ فِي: رَأَى مِنْ، مَا رَأَى

إِنَّمَا أَعَادَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذِكْرَ ﴿نَنَا﴾ و﴿رَاءَ﴾ وَقَدْ ذَكَرَهُمَا فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا، [وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَهُمَا فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا] (٢) قَدَّرَ أَنَّ قَائِلًا يَقُولُ لَهُ: عَدَدْتَ ﴿نَنَا﴾ و﴿رَاءَ﴾ وَأَدْخَلْتَهُمَا فِيمَا اجْتَمَعَ فِيهِ أَلْفَانِ فَحَذَفْتَ إِحْدَاهُمَا كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ، و﴿نَنَا﴾ و﴿رَاءَ﴾ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، وَالْقِيَاسُ فِيهِمَا أَنْ يُرْسَمَا بِالْيَاءِ، وَإِذَا رُسِمَا بِالْيَاءِ عَلَى الْأَصْلِ فَلَا مَدْخَلَ لَهُمَا فِيمَا اجْتَمَعَ فِيهِ أَلْفَانِ، فَحَذَفْتَ إِحْدَاهُمَا كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ!

فَكَانَ قَوْلُهُ: «إِذْ رَسَمُوا بِالْفِ نَنَا رَاءَ» جَوَابٌ عَلَى تَقْدِيرِ هَذَا السُّؤَالِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: وَإِنَّمَا خَصَّصْتُهُمَا بِالذِّكْرِ مِنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرْتُهُ قَبْلَهُمَا وَبَعْدَهُمَا مَعَهُمَا لَيْسَ فِيهِ مَا أَصْلُهُ الْيَاءُ مِثْلَهُمَا، فَأَعَدْتُ ذِكْرَهُمَا لِئَلَّا يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمُ هَذَا التَّوَهَّمِ، وَأَنَّهُمَا رُسِمَا بِالْيَاءِ إِذْ أَصْلُهُمَا ذَلِكَ، فَأَزَالَ هَذَا التَّوَهَّمُ بِقَوْلِهِ: «إِذْ رَسَمُوا» يَعْنِي الْكُتَابُ وَالرُّوَاةُ عَنْهُمْ بِالْفِ ﴿نَنَا﴾ و﴿رَاءَ﴾.

فَلَمَّا صَحَّ وَثَبَتَ أَنَّ كُتَابَ الْمَصَاحِفِ رَسَمُوهُمَا بِالْأَلْفِ كَانَ الْقِيَاسُ فِي رَسْمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْفَيْنِ؛ الَّتِي هِيَ صُورَةٌ لِلْهِمَزَةِ وَالْأَلْفِ الْمُتَقَلِّبَةِ عَنِ الْيَاءِ، وَلَوْ رُسِمَا كَذَلِكَ بِالْفَيْنِ لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى اجْتِمَاعِ صُورَتَيْنِ (٣).

ثُمَّ اسْتَشْنَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ لَفْظِ ﴿رَاءَ﴾ الْمَوْضِعَيْنِ الْمَرْسُومَيْنِ بِالْيَاءِ عَلَى الْأَصْلِ فِي سُورَةِ النَّجْمِ (٤): «لَكِنْ يَاءٌ» أَي: لَكِنَّ الْكُتَابَ رَسَمُوهَا «يَاءٌ فِي رَأَى»، أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَأَى مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الْكُبْرَى﴾ [النجم: ١٨].

(١) انظر: البيت رقم (٣٣٣) وشرحه: (ص ٩٤٠-٩٤١).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) تنبيه العطشان للجراحي (المخطوط): [١٠٦/أ-ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٦٨-٩٦٩)، ودليل الحيران

للمارغني: (ص ١٨٤).

(٤) قال أبو عمرو في باب ما اتفقت على رسمه مصاحف أهل الأمصار: «وفي والنجم: كتبوا ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا

وقوله: «ما رأى» أراد قوله تعالى: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١].
فهذان الحرفان اللذان هما «من» و«ما» فيدلّهما بين الكلمتين، واحترز بذلك عن قوله في
السورة نفسها: ﴿وَلَقَدْ رَأَاهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [الآية: ١٣].

ثم قال ﷺ [ونفعنا به وغفر لنا وله بمنه وكرمه آمين]:
[٣٣٦] وَأُثِّبَتْ فِي سَيِّئًا وَالسِّيِّءِ ❀❀❀ سَيِّئَةٌ هَيِّئٌ وَفِي: يَهْيِي
[٣٣٧] لَكِنْ فِي السِّيِّءِ لِعَازِ صُورًا ❀❀❀ هَيِّئٌ يَهْيِيءُ أَلِفًا وَنُكْرًا

«وأثبتت» يريد: اليايين في هذه الكلمات المذكورات في البيت، فاستثنى مما اجتمعت
فيه صورتان، فحذفت إحداهما كراهة اجتماع مثلين كما ذكر في البيت.
قال أبو عمرو: «وحذفت في مصاحف أهل المدينة والعراق وفي غيرها: ﴿سَيِّئَةٌ﴾
و﴿السِّيئَةُ﴾ حيث وقع، ﴿وَأَخْرَسِيئًا﴾ [التوبة: ١٠٢] بيايين الثانية صورة للهمزة ...
وأتفقت المصاحف على رسم ياءين في قوله في الكهف: ﴿وَهَيِّئْ لَنَا﴾ [الآية: ١٠]
و﴿وَيَهْيِيءُ لَكُمْ﴾ [الآية: ١٦]، وفي فاطر: [١٠٠/أ] ﴿وَمَكْرُ السِّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السِّيِّئِ﴾
[الآية: ٤٣]»^(١).

رأى بالياء، ﴿لَقَدْ رَأَى﴾ ليس في القرآن ﴿رَأَى﴾ بياء الأهذين الحرفين، وذكر مثله في باب ما حذفت منه الألف
اختصاراً.

وقال أبو داود: ﴿مَا رَأَى﴾ بألف بعد الراء صورة للهمزة المفتوحة، وباء بعدها على الأصل، والإمالة، وكراهة اجتماع
ألفين، ومثله ﴿لَقَدْ رَأَى﴾.
وقال الشاطبي في العقيلة:

نَأَى رَأَى وَمَعَ أَوْلَى النَّجْمِ ثَالِثُهُ بِالْيَاءِ مَعَ أَلِفِ السُّوَأَى كَذَا سَطِرًا

انظر: المقنع (ص ٢٥ و ٨٩)، ومختصر التبيين: (٤/١٥٣)، والبيت رقم (١٥٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي:
(ص ٣٠٠).

(١) المقنع: (ص ٥٠-٥١)؛ وذكر مثله الإمام أبو داود، وكذلك الشاطبي.

انظر: مختصر التبيين: (٢/١٦٩-١٧١)، و الأبيات رقم (١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي:
(ص ٣٤٤-٣٤٦).

وَأَغْفَلَ النَّاطِمَ كَخَلَّهٖ مَوَاضِعَ لَمْ يَذْكُرْهَا مِمَّا أُثْبِتَتْ فِيهَا الْيَاءَيْنِ عَلَى اللَّفْظِ وَالْأَصْلِ، وَهُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ مِثْلَ: ﴿يُحْيِيكُمْ﴾.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: « وَكَذَلِكَ اجْتَمَعَتِ الْمَصَاحِفُ عَلَى رَسْمِ الْيَاءَيْنِ فِي ﴿يُحْيِيكُمْ﴾ [و﴿حُيِّمُ﴾ [النساء: ٨٦]، ﴿يُحْيِيهَا﴾ [يس: ٧٩] (١) و﴿يُحْيِينِ﴾ [الشعراء: ٨١]، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ، فَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرٌ وَوَقَعَتِ الْيَاءُ طَرَفًا نَحْوَ: ﴿يُحْيِي﴾ فَإِنَّهُ يُرْسَمُ بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ فِي الْمَصَاحِفِ (٢).

وَأَغْفَلَ النَّاطِمَ كَخَلَّهٖ أَيْضًا عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَعَيْنَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ [آ: ١٥] فَإِنَّ الْمَصَاحِفَ اجْتَمَعَتْ عَلَى رَسْمِهِ بِيَاءَيْنِ عَلَى الْأَصْلِ وَاللَّفْظِ.

وَإِنَّمَا ذَكَرْتُهُ فِي سَلْكَ مَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي اتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِهِ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِيهِ، لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿أَفَعَيْنَا﴾ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ؛ الهمزة للاستفهام والفاء للعطف و«عَيْنَا» فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، مِثْلُهُ: «رَضِينَا» و«خَشِينَا»، وَأَصْلُهُ: «عَيْي» مِثْلَ: «رَضِي» و«خَشِي»، فَلَمَّا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ سَكَتَتِ الْيَاءُ الثَّانِيَّةُ، فَهَذِهِ الْكَلِمَةُ مِثْلُ: ﴿يُحْيِيكُمْ﴾ و﴿يُحْيِينِ﴾ اشْتَرَكَا فِي الْفِعْلِيَّةِ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، وَاشْتَرَكَا فِي الضَّمِيرِ بِكُلِّ كَلِمَةٍ مِنْهَا، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِمْ: فِيمَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ.

وَلِهَذَا قَالَ الشَّاطِبِيُّ كَخَلَّهٖ فِي «العقيلة»:

وَذِي الضَّمِيرِ كَيْحِيكُمْ وَسَيِّئَةٍ فِي الْفَرْدِ مَعَ سَيِّئًا وَالسَّيِّءِ اقْتَصِرَا (٣)

قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي «المقنع»: «رَأَيْتُ فِي بَعْضِ مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ ﴿بَايَيْتَهُ﴾ [و﴿بَايَيْتُ﴾] (٤) وَ﴿بَايَيْتَنَا﴾ حَيْثُ وَقَعَ، إِذَا كَانَتْ الْيَاءُ خَاصَّةً فِي أَوَّلِهِ بِيَاءَيْنِ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ الْاِعْتِلَالِ، [وَفِي بَعْضِهَا بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ عَلَى اللَّفْظِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ] (٥).

(١) سقطت من الأصل، وما أثبتته من «س»، وهي كذلك في المقنع.

(٢) المقنع: (ص ٤٩-٥٠)؛ ومثله ذكر الإمام أبو داود، وأيضاً الإمام الشاطبي.

انظر: مختصر التبيين: (١١٠/٢)، و البيتين رقم (١٨٥ و ١٨٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٤ و ٣٤٥).

(٣) البيت رقم (١٨٦) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٥).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) المقنع: (ص ٥٠).

وَمَعْنَى قَوْلِ الْحَافِظِ تَحْلُثُهُ: «قَبْلَ الْاِعْتِلَالِ» (١) بِقَلْبِ يَأْتِهَا أَلْفًا، وَسَنَبِّينُ الْأَصْلَ فِيهَا وَمِنْهَا يَظْهَرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَتَقُولُ:

اِخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي أَصْلِهَا (٢):

فَقِيلَ: أَنَّ أَصْلَهَا «أَيَّةٌ» عَلَى وَزْنِ: «فَعَلَةٌ» تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا انْقَلَبَتْ أَلْفًا؛ قَالَهُ سَبِيوِيَّةٌ (٣).

وَقَالَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ: «أَصْلُهُ: «أَيَّةٌ» عَلَى وَزْنِ: «فَعَلَةٌ» تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ أَيْضًا بِالْكَسْرِ هُنَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا انْقَلَبَتْ أَلْفًا» (٤).

وَقَالَ الْفَرَّاءُ: «أَصْلُهُ: «أَيَّةٌ» الْيَاءُ الْأُولَى سَاكِنَةٌ وَالثَّانِيَةُ مُتَحَرِّكَةٌ، ثُمَّ أُدْغِمَتِ السَّاكِنَةُ فِي الْمُتَحَرِّكَةِ فَصَارَ «أَيَّةٌ» عَلَى وَزْنِ: «فَعَلَةٌ»، ثُمَّ قَلِبَتْ السَّاكِنَةُ أَلْفًا كَمَا قَلِبَتْ الْوَاوُ السَّاكِنَةُ أَلْفًا فِي «يُوجَلُّ» فَقَالُوا فِيهَا: «يَأْجَلُّ»، وَالْوَاوُ أَخْتُ الْيَاءِ».

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ (٥) بِهَذَا الْقَوْلِ أَيْضًا عَنْ سَبِيوِيَّةٍ (٦)، فَيَكُونُ عَنْ سَبِيوِيَّةٍ عَلَى هَذَا قَوْلَانِ: الْأَوَّلُ، وَهَذَا.

وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: "أَصْلُهَا: «أَيَّةٌ» عَلَى وَزْنِ: «فَاعَلَةٌ» "

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا وَعَلِمَتْ أَصْلُهَا؛ فَمَا هَذِهِ الْأَلْفُ الْمَرْسُومَةُ خَطًّا هَلْ هِيَ الْأَصْلِيَّةُ الْمُتَقَلِّبَةُ عَنْ يَاءٍ؟ أَوْ هِيَ صُورَةٌ لِلْهِمَزَةِ؟

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر معنى «آية» ومذاهب النحاة فيها في: الكتاب لسبيوية: (٣/٥٥٠، ٤/٣٩٨)، وغريب القرآن لابن قتيبة: (ص٣٤)، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (ص١٩٣)، والبيان في عد آي القرآن للداني: (ص١٢٥-١٢٦)، والحرر الوجيز لابن عطية: (١/٥٧)، وعلل البناء والإعراب للعكبري: (٢/٤٢٢)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١/٦٦)، وجمال القراء للسخاوي: (١/٤٠)، والأصول في النحو لابن السراج: (٣/٢٤٩)، وعلل النحو للوراق: (ص٤١٨).

(٣) انظر: الكتاب لسبيوية (٤/٣٩٨).

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (١/٣٧٩).

(٥) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، انتهت إليه رئاسة علم النحو، روى القراءة عن ابن مجاهد، وأخذ النحو عن أبي إسحاق الزجاج وأبي بكر بن السري، وروى عنه عبد الملك بن بكران النهرواني وأخذ عنه ابن حني وأبي الحسن الربيعي، له: كتاب التذكرة وكتاب الحجة وكتاب الإيضاح والتكملة وغيرها، توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء للذهبي: (١٦/٣٧٩)، وغاية النهاية لابن الجزري: (١/١٨٩)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١/٤٩٦).

(٦) انظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي: (٢/٧١).

فَإِنْ رَسَمْنَا «آيَةً» عَلَى الْوَجْهِ الْأَعْرَفِ الْمُتَعَارِفِ الْمَعْهُودِ بِيَاءٍ وَاحِدَةً فَتَعَلَّمَ أَنَّ الْأَلِفَ الْمَوْجُودَةَ فِي الْخَطِّ عَلَى الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ مَا عَدَا قَوْلَ الْكِسَائِيِّ هِيَ الْأَصْلِيَّةُ وَهِيَ الْمُتَقَلِّبَةُ عَنْ يَاءٍ، وَتَكُونُ الْمَحذُوفَةُ صُورَةَ الْهَمْزَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْهُورِ أَيْضًا فِي رَسْمٍ مِثْلِ هَذَا النَّوْعِ، وَهُوَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ الْفَانِ أَحَدُهُمَا صُورَةَ الْهَمْزَةِ، فَإِنَّ أَوْلَاهُمَا بِالْحَذْفِ صُورَةُ الْهَمْزَةِ.

وَأَمَّا عَلَى قَوْلِ الْكِسَائِيِّ فَإِنَّ الْأَلِفَ الْمَوْجُودَةَ هِيَ الْأَلِفُ الزَّائِدَةُ لِبِنَاءِ فَاعِلِهِ.

وَإِنْ رَسَمْنَا «آيَةً» بِيَاءَيْنِ عَلَى الْأَصْلِ وَعَلَى مَا فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَإِنَّ الْأَلِفَ الْمَوْجُودَةَ فِي الْخَطِّ هِيَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ، وَالْأَلِفُ الثَّانِيَةُ صُورَةُ يَاءٍ عَلَى الْأَصْلِ، وَعَلَى قَوْلِ الْكِسَائِيِّ تَكُونُ [أَيْضًا] (١) هِيَ الزَّائِدَةُ لِبِنَاءِ فَاعِلِهِ، وَتَكُونُ الْهَمْزَةُ (٢) هُنَا مَحذُوفَةُ الصُّورَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْوَجْهِ الْمَشْهُورِ فِيمَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ الْفَانِ فَحُذِفَتْ إِحْدَاهُمَا تَخْفِيفًا لِأَنَّ صُورَةَ الْهَمْزَةِ أَوْلَى بِالْحَذْفِ، هَذَا مَعْنَى مَا ذَكَرَ الْحَافِظُ. [١٠٠/ب]

وَقَوْلُهُ: «لَكِنْ فِي السِّيءِ لِعَازِ صُورًا» الْبَيْتُ. وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَ عَنِ الْعَازِي بْنِ قَيْسٍ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ كَذَلِكَ ذَكَرَهُ الْحَافِظُ فِي «الْمَقْنَعِ».

قَالَ فِي «الْمَقْنَعِ»: «وَرَأَيْتُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ - يَعْنِي: ﴿وَهَيْئٌ﴾ ﴿وَيَهْيٌ﴾ وَ﴿السِّيءُ﴾ وَ﴿وَمَكْرُ السِّيءِ﴾ - فِي كِتَابِ «هَجَاءِ السُّنَّةِ» بِالْفِ بَعْدَ الْيَاءِ. وَحَكَى أَبُو حَاتِمٍ [أَنَّ] (٣) فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ: ﴿وَيَهْيًا﴾ وَ﴿هَيْئًا لَنَا﴾ بِالْفِ صُورَةَ لِلْهَمْزَةِ. قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَذَلِكَ خِلَافُ الْإِجْمَاعِ (٤) «(٥)». وَمِثْلُ هَذَا فِي «التَّنْزِيلِ» لِأَبِي دَاوُدَ (٦).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في الأصل تكرار لعبارة: «وتكون الهمزة أولى بالحذف، هذا معنى ما ذكر الحافظ».

(٣) سقطت من الأصل، وما أثبتته من «س»، وهي كذلك في المقنع.

(٤) قال السخاوي معقبا على قوله هذا: «قول أبي عمرو هذا لم يقله عن يقين، ولكنه صدر عن غلبة ظن وعدم اطلاع، وقد رأيت هذه المواضع في المصحف الشامي كما ذكر الغازي بن قيس رحمه الله: ﴿هَيْئًا﴾ ﴿يَهْيًا﴾، و﴿مَكْرُ السِّيءِ﴾ و﴿الْمَكْرُ السِّيءِ﴾؛ كل ذلك بألف بعد الياء، جعلها صورة للهمزة».

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٦).

(٥) المقنع: (ص ٥١)؛ وانظر أيضاً: (ص ٨٦).

(٦) انظر: مختصر التبيين: (٣/٨٠٢-٨٠٣).

ولهذا قال النّاطم: «وَنُكِّرًا» أي: أنكره الرواة عن المصاحف، اعتماداً منه على قول الحافظ وأبي داود: «وذلك خلاف الإجماع»^(١).
وهذا الرجل الذي هو الغازي بن قيس^(٢): من أهل قرطبة، [أموي] ^(٣)، يُكنى: أبا محمد، رجلٌ قدّم سَمِعَ مِنْ مَالِكِ «الموطأ»، وَسَمِعَ مِنْ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ^(٤)، وَابْنِ جُرَيْجٍ^(٥)، والأوزاعي^(٦)، وَثَوْرُ بْنُ زَيْدٍ^(٧)، وَمُحَمَّدُ بْنُ وَرْدَانَ^(٨).

(١) انظر: تنبيه العطشان للجراحي (المخطوط): [١٠٧/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٧٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٨٥).

(٢) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ٢٥٤)، وتاريخ العلماء والرواة العلم بالأندلس لابن الفرضي: (٣٨٧/١)، وجذوة المقتبس للحميدي: (ص ٣٢٤)، ترتيب المدارك للقاضي عياض: (١١٤/٣)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ٣١٤)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٣/٢)، وشجرة النور الزكية ل محمد مخلوف: (٦٣/١).
(٣) سقطت من الأصل.

(٤) هو: محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب أبو الحارث، وروى عن عكرمة وشعبة ونافع والزهري وغيرهم، وروى عنه ابن المبارك ويحيى القطان وأبو نعيم والقعنبي وعلي بن الجعد وخلق كثير، مات بالكوفة سنة تسع وخمسين ومائة.

تذكرة الحفاظ للذهبي: (ص ١٩١/١)، والوافي بالوفيات للصفدي: (٢٢٣/٣)، تهذيب التهذيب لابن حجر: (٣٠٣/٩).
(٥) هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح الرومي الأموي مولاهم أبو الوليد ويقال: أبو خالد، فقيه الحرم، روى القراءة عن عبد الله بن الكثير وحدث عن أبيه ومجاهد وعطاء بن أبي رباح ونافع والزهري وغيرهم، وروى عنه سلام بن سليمان والسفيانان ومسلم بن خالد وابن علقمة وكيع وعبد الرزاق وغيرهم، مات سنة خمسين ومائة وقيل غير ذلك.

تذكرة الحفاظ للذهبي: (١٦٩/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٤١٨/١)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٤٠٢/٦).
(٦) هو: عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الدمشقي الأوزاعي أبو عمرو، شيخ الإسلام، حدث عن عطاء بن أبي رباح وربيع بن يزيد والزهري ومحمد بن إبراهيم التيمي ويحيى بن أبي كثير وغيرهم، وحدث عنه شعبة وابن المبارك والوليد بن مسلم ويحيى القطان ومحمد بن يوسف الفريابي وغيرهم، له: كتاب السنن وكتاب المسائل، توفي سنة سبع وخمسين ومائة.

الطبقات الكبرى لابن سعد: (٤٨٨/٧)، وتذكرة الحفاظ للذهبي: (١٧٨/١)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٢٣٨/٦).
(٧) هو: ثور بن زيد الديلي المدني، سمع عكرمة وأبا المغيث، وروى عن ابن عباس مرسلاً، روى عنه مالك بن أنس وسليمان بن بلال، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي، مات سنة خمس وثلاثين ومائة.
ميزان الاعتدال للذهبي: (٣٧٣/١)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٣١/٢)، وإسعاف المبطل برجال الموطأ للسيوطي: (ص ٢٢).

(٨) هو: محمد بن وردان ويقال: محمد بن وارد، وهو أصح - كما قال ابن أبي حاتم - روى عن مكحول والزهري، وروى عنه سعيد بن أبي أيوب ومعان بن رفاعة.
الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (١١٤/٨).

قَالَ عِيَاضٌ^(١): « وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ أَدْخَلَ «مُوطًا مَالِكٍ» وَقِرَاءَةٌ نَافِعٍ لِلأَنْدَلُسِ فِيمَا قَالَهُ أَبُو عَمْرٍو الْمُقْرِيُّ^(٢) .

قَالَ: وَشَهِدَ مَالِكًا وَهُوَ يُؤَلِّفُ «المُوطًا»، وَقَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى نَافِعِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ قَارِئُ الْمَدِينَةِ، وَكَانَ يَحْفَظُ «المُوطًا» ظَاهِرًا، وَانصَرَفَ إِلَى الأَنْدَلُسِ بَعْلِمٍ عَظِيمٍ نَفَعَ اللهُ بِهِ أَهْلَهَا.

رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ^(٣)، وَابْنُ حَبِيبٍ^(٤)، وَأَصْبَغُ بْنُ خَلِيلٍ^(٥)، وَعَثْمَانُ بْنُ أَيُوبٍ^(٦)؛ وَقِيلَ: أَنَّهُ عَرَضَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَأَبَى.

قَالَ أَصْبَغُ^(٧): سَمِعْتُهُ يَقُولُ: وَاللَّهِ مَا كَذَبْتُ كَذِبَةً مُنْذُ اغْتَسَلْتُ، وَلَوْ لَا سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَهُ مَا قُلْتُهُ، وَمَا قَالَهُ عُمَرُ فَخَرًّا وَلَا رِيَاءً، وَلَا قَالَهُ إِلَّا لِيُقْتَدَى بِهِ، وَكَانَ إِمَامَ النَّاسِ بِقُرْطُبَةَ فِي الْقِرَاءَةِ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو الْمُقْرِيُّ: وَكَانَ خَيْرًا، فَاضِلًا، عَالِمًا، [أَدِيًّا] ^(٨)، ثِقَةً، [مَأْمُونًا] ^(٩).

(١) هو القاضي عياض بن موسى اليحصبي وسبقت ترجمته، وهذه الترجمة نقلها الشارح من كتابه «ترتيب المدارك».

(٢) وهو: الإمام عثمان بن سعيد الداني كَلَّمَهُ.

(٣) هو: عبد الله بن الغازي بن قيس، كان عالماً بالعربية والشعر والغريب بصيرا بقراءة نافع بن أبي نعيم، سمع من أبيه وقرأ عليه، وروى عنه ثابت بن حزم السرقسطي وابنه قاسم وغيرهما، وتوفي سنة ثلاثين ومائتين.

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: (ص ٢٥٩)، وتاريخ علماء الأندلس والرواة للعلم لابن الفرضي: (٢٥٠/١)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٥١/٢).

(٤) هو: عبد الملك بن حبيب السلمي ثم المرداسي القرطبي أبو مروان، وقد سبقت ترجمته.

(٥) هو: أصبغ بن خليل القرطبي أبو القاسم، كان عالماً فقيهاً ورعاً من الحفاظ للرأي على مذهب مالك وأصحابه، سمع من الغازي بن قيس وأصبغ بن الفرغ ومحمد بن عيسى الأعمش ويحيى بن يحيى وسحنون وغيرهم، وحدث عنه أحمد بن خالد ومحمد بن قاسم وقاسم بن أصبغ وغيرهم، دارت عليه الفتيا خمسين عاماً، توفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين.

تاريخ العلماء بالأندلس لابن الفرضي: (٩٣/١)، وترتيب المدارك للقاضي عياض: (٢٥٠/٤)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص ١٥٩).

(٦) هو: عثمان بن أيوب بن أبي الصلت أبو سعيد، روى عن الغازي بن قيس، ورحل فسمع من سحنون بالقيروان وسمع بمصر من أصبغ بن الفرغ وغيرهم، وسمع منه ابن لبابة، وهو أول من أدخل المدونة إلى الأندلس، توفي سنة ست وأربعين ومائتين وقيل غير ذلك.

تاريخ العلماء بالأندلس لابن الفرضي: (٣٤٥/١)، وترتيب المدارك للقاضي عياض: (٢٤٤/٤).

(٧) هو: أصبغ بن خليل تلميذ الغازي المترجم له.

(٨) في الأصل: «دِينًا»، وما أثبتته من «س»، وهو كذلك في ترتيب المدارك.

(٩) في الأصل: «أمنًا»، وما أثبتته من «س»، وهو كذلك في ترتيب المدارك.

قال أحمد بن عبد البر^(١): كان عاقلاً، نبهاً، يروي حديثاً كثيراً، ويتفقه في المسائل، رأساً في علم القرآن، متهجداً بالقرآن، كثير الصلاة بالليل. وتوفي فيما قيل سنة تسع وتسعين ومائة.»
ختمت باب الهمزة بذكر هذا الرجل نفعنا الله به وبأمثاله.

(١) هو: أحمد بن محمد بن عبد البر بن يحيى أبو عبد الملك، قرطبي من موالي بني أمية، كان بصيراً بالحديث حافظاً للرأي عالي الإسناد، أخذ عن محمد بن لبابة ومحمد بن قاسم وابن أيمن وقاسم بن أصبغ وابن الزرّاد، وغيرهم، له: كتاب في تاريخ الفقهاء والقضاة بقرطبة، توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة.
تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي: (٥٠/١)، والحلة السيرة لابن الأبار: (ص٢٠٦-٢٠٧)، والديباج المذهب لابن فرحون: (ص٩٨).

جامعة الأمير
عبد القادر
للعلوم الإسلامية

البَابُ السَّادِسُ

الْحُرُوفُ الزَّائِدَةُ رِسْمًا

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٣٣٨] وَهَآكَمَا زِيدَ بَعْضُ أَحْرَفٍ ❀❀❀ مِنْ وَآوٍ أَوْ مِنْ يَاءٍ أَوْ مِنْ أَلِفٍ

تَقَدَّمَ مَعْنَى «هَآكَمَا» فِي مَوَاضِعَ، وَ«مَآ» بَعْدَهَا مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى: «الَّذِي»، وَهِيَ مَعْمُولَةٌ لَهَا. وَقَوْلُهُ: «بِبَعْضِ أَحْرَفٍ» أَي: فِي بَعْضِ أَحْرَفٍ، لِأَنَّ الْبَاءَ وَعَائِيَّةً بِمَعْنَى: «فِي»، وَالْمُرَادُ بِ«الْأَحْرَفِ»: الْكَلِمَاتُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ لَنَا مِثْلَ هَذَا أَيْضًا فِي مَوَاضِعَ، وَأَنَّ الْحَرْفَ يُطْلَقُ عَلَى الْكَلِمَةِ (١).

وَقَوْلُهُ: «مِنْ وَآوٍ» «مِنْ» هُنَا لِبَيَانِ الْجِنْسِ، «مَآ» وَقَعَتْ عَلَيْهِ «مَآ» فِي قَوْلِهِ: «مَا زِيدَ»، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: خُذْ مَا أَذْكَرُ لَكَ الَّذِي زِيدَ فِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ فِي الْمُصْحَفِ مِنْ «وَآوٍ»، أَوْ مِنْ «يَاءٍ»، أَوْ مِنْ «أَلِفٍ»، وَهَذِهِ الْأَحْرَفُ الثَّلَاثَةُ هِيَ الَّتِي تُزَادُ، وَهِيَ الَّتِي تُحْذَفُ أَيْضًا، وَتُسَمَّى: «حُرُوفُ الْعِلَّةِ» لِاعْتِلَالِهَا بِالْقَلْبِ وَالْحَذْفِ (٢).

وَالكَلَامُ فِي هَذِهِ التَّرْجِمَةِ فِي ثَلَاثَةِ فُصُولٍ:

الأوَّلُ: فِي زِيَادَةِ الْأَلِفِ.

وَالفَصْلُ الثَّانِي: فِي زِيَادَةِ الْيَاءِ.

وَالفَصْلُ الثَّالِثُ: فِي زِيَادَةِ الْوَآوِ.

وَالغَرَضُ أَنْ تُذَكَّرَ هَاهُنَا جُمْلَةً فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، وَنَذَكُرُهَا [مُفَصَّلًا] (٣) عَلَى كَلَامِ النَّاطِمِ؛ فَنَقُولُ:

[اعْلَمْ] (٤) أَنَّ الْأَلِفَ تُزَادُ فِي سِتَّةِ عَشَرَ مَوْضِعًا؛ وَهِيَ: لَفْظُ ❀مَائَةٌ❀ مُفْرَدًا كَانَ أَوْ

مُثَنًى، ❀وَلَا تَأْتِسُوا❀ [يوسف: ٨٧] ❀وَأَيُّسُ❀ (٥) فِي الْمَوْضِعَيْنِ (٦)، ❀وَلَا أَذْبَحْنَهُ❀

(١) انظر: البيت رقم (٦٢) وشرحه: (ص ٤٩١).

(٢) انظر: الخصائص لابن جني: (٢/٢٩٠)، والأصول في النحو لابن السراج: (٣/٣١١)، والرعاية لمكي: (ص ٤٣)،

واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (١/٨٠).

(٣) في الأصل: «جملة».

(٤) في الأصل: «والله أعلم».

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) في: [يوسف: ٨٧] و[الرعد: ٣١].

[النمل: ٢١]، ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]، ﴿وَلَا نَقُولَنَّ لِشَأَى﴾ [الكهف: ٢٣]، وَلَفْظُ ﴿أَنَا﴾ حَيْثُ وَقَعَ، وَبَعْدَ وَائِ الْجَمْعِ نَحْوُ: ﴿قَالُوا﴾، ﴿حَلَوْا﴾، وَشَبِيهَهُ؛ إِلَّا فِي سِتَّةِ أَلْفَاظٍ: ﴿جَاءُوا﴾^(١)، وَ﴿وَبَاءُوا﴾^(٢)، وَ﴿فَاءُوا﴾^(٣)، وَ﴿وَعَتُوا﴾ [الآية: ٢١] فِي الْفُرْقَانِ، وَ﴿سَعَوْ﴾ [الآية: ٥] فِي سَبَا، وَ﴿تَبَّوْهُ وَالْدَّارَ﴾ [الآية: ٩] فِي الْحَشْرِ، وَهِيَ السَّاقِطَةُ فِي الرَّسْمِ، الْمَعْدُومَةُ فِي اللَّفْظِ.

وَكَذَلِكَ بَعْدَ وَائِ الْفَرْدِ أَيْضًا نَحْوُ: ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٤) وَ﴿وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾^(٥) وَ﴿وَنَبَلُّوا أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١]، وَ﴿يَلْبَسُوا بَعْضُكُمْ﴾ [محمد: ٤]، وَ﴿أ/١٠١﴾ وَشَبِيهَهُ ذَلِكَ؛ إِلَّا قَوْلَهُ: ﴿أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ﴾ [الآية: ٩٩] فِي النَّسَاءِ، وَلَفْظُ ﴿ذُو﴾ كَيْفَ [وقع] ^(٦). هَذِهِ التَّسْعَةُ لَأِ خِلَافٍ فِي زِيَادَةِ الْأَلِفِ فِيهَا، وَالسَّبْعَةُ الْبَوَاقِي مُخْتَلَفٌ فِي زِيَادَةِ الْأَلِفِ فِيهَا وَهِيَ:

﴿أُسْتَيْسُوا﴾ [يوسف: ٨٠]، وَ﴿أُسْتَيْسَسَ﴾ [يوسف: ١١٠]، وَ﴿وَلَاؤُضَعُوا﴾ [التوبة: ٤٧]، وَ﴿لِإِلَى﴾^(٧)، وَ﴿وَجِئَاءَ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ أَيْضًا^(٨)، وَ﴿لَأَنْتُمْ﴾ [الحشر: ١٣]، وَ﴿لَأَتَوْهَا﴾ [الأحزاب: ١٤]، وَلَكِنْ زِيَادَتُهَا فِي: ﴿وَلَاؤُضَعُوا﴾ وَ﴿لِإِلَى﴾ وَ﴿وَجِئَاءَ﴾ أَكْثَرُ مِنْ نَظَائِرِهَا.

(١) وَرَدَتْ فِي: [آل عمران: ١٨٤] وَ[الأعراف: ١١٦] وَ[يوسف: ١٦ و ١٨] وَ[النور: ١١ و ١٣] وَ[الفرقان: ٤] وَ[النمل: ٨٤] وَ[الحشر: ١٠].

(٢) وَرَدَتْ فِي: [البقرة: ٦١ و ٩٠] وَ[آل عمران: ١١٢].

(٣) وَرَدَتْ فِي: [البقرة: ٢٢٦].

(٤) [الحج: ١٢] وَ[الأحقاف: ٥].

(٥) [المائدة: ١٥] وَ[الشورى: ٣٠].

(٦) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٧) [آل عمران: ١٥٨] وَ[الصفات: ٦٨].

(٨) [الزمر: ٦٩] وَ[الفجر: ٢٣].

وَتَجْعَلُ عَلَى أَلْفِ الزِّيَادَةِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ دَارَةً بِالْحَمْرَاءِ، عَلَامَةً لَزِيَادَتِهَا فِي الرَّسْمِ وَخُلُوهَا فِي اللَّفْظِ، كَمَا يَجْعَلُهَا أَهْلُ الْحِسَابِ دَلَالَةً عَلَى خُلُوهَا الْمُنزَلَةِ (١).

وَقَدْ رُسِمَتِ التَّوْنُ الْخَفِيفَةُ أَلْفًا فِي لَفْظِ: ﴿إِذَا﴾ و﴿يَكُونًا﴾ و﴿تَسْفَعًا﴾، وَزَادَهَا بَعْضُهُمْ بَعْدَ الْوَائِي فِي ﴿اللُّؤْلُؤِ﴾ فِي حَالِ الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ وَهُوَ قَلِيلٌ، وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ فَالْأَلْفُ فِيهِ عَوَضًا مِنَ التَّنْوِينِ فَلَا بُدَّ مِنْهَا.

وَكَلُّهُمْ يَزِيدُهَا بَعْدَ الْوَائِي فِي ﴿إِنْ أَمْرًا﴾ [النساء: ١٧٦]، فَاعْلَمْ ذَلِكَ.

الفصل الثاني: في زيادة الياء

اعْلَمْ أَنَّهَا تَزَادُ فِي عَشْرَةِ أَلْفَاظٍ، [وهي: لَفْظٌ] (٢) ﴿أَفَايِنٌ﴾ فِي الْحَرْفَيْنِ (٣)، و﴿مِنْ نَبِيٍّ الْمُرْسَلِينَ﴾ (٤) و﴿مِنْ تَلْقَائِي نَفْسِي﴾ [يونس: ١٥]، و﴿وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل: ٩٠] (٥)، و﴿وَمِنْ أَنَايَ أَيْلٍ﴾ [طه: ١٣٠]، و﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي جَحَابٍ﴾ [الآية: ٥١] فِي الشُّورَى، و﴿بِأَيِّكُمْ أَلْفَتُونَ﴾ [الآية: ٦] فِي تِ وَالْقَلَمِ، و﴿بِأَيِّدٍ﴾ [الآية: ٤٧] فِي الْذَّارِيَاتِ، و﴿مَلَأٌ﴾ إِذَا أُضِيفَ فِي حَالِ الْخَفْضِ نَحْوُ: ﴿وَمَلَأِيَهُ﴾ و﴿وَمَلَأِيَهُمْ﴾ وَشِبْهَهُ، وَلَفْظُ ﴿الْيَيْ﴾ حَيْثُ وَقَعَ.

(١) قال أبو عمرو الداني في المحكم: (ص ١٩٥-١٩٦): « وهذه الدارة التي تجعل على الحروف الزوائد وعلى الحروف المخففة هي الصفر اللطيف الذي يجعله أهل الحساب على العدد المعدوم في حساب الغبار دلالة على عدمه لعدم الحرف الزائد في النطق وعدم التشديد في الحرف المخفف سواء فمن الصفر أخذت الدارة وهو أصلها.

وليس شيء من الرسم، ولا من النقط، اصطلاح عليه السلف رضوان الله عليهم إلا وقد حاولوا به وجهها من الصحة والصواب، وقصدوا فيه طريقا من اللغة والقياس، لموضعهم من العلم، ومكانهم من الفصاحة، علم ذلك من علمه، وجهله من جهله، والفضل بيد الله، يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم. »

وانظر: كتاب الشكل والنقط للداني المطبوع مع كتاب المقنع: (ص ١٤٠-١٤٢)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٤٥-٢٤٨)، والطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٤٠٦ وما بعدها).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) [آل عمران: ١٤٤] و[الأنبياء: ٣٤].

(٤) [الأنعام: ٣٤] و[القصص: ٣].

(٥) سقطت من الأصل.

وَيَلْحَقُ بِهَا عَلَى قَوْلِ الْغَازِي بْنِ قَيْسٍ ﴿لِقَائِي﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ فِي الرُّومِ (١).

الفصل الثالث: في زيادة الواو

اعْلَمْ أَنَّهَا تَزَادُ فِي سِتَّةِ أَلْفَاظٍ وَهِيَ: لَفْظُ ﴿أُولُوا﴾، و﴿أُولَى﴾، و﴿أُولَتْ﴾ حَيْثُ وَقَعَ، وَلَفْظُ ﴿أُولَاءِ﴾ كَيْفَ وَقَعَ نَحْوَ: ﴿أُولَاءِ عَلَيَّ أَثْرَى﴾ [طه: ٨٤]، و﴿أُولَيْكَ﴾، و﴿أُولَيْكُمْ﴾، وَشَبَّهَهُ؛ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ بِأَخْرَافٍ.

وَالْخَامِسُ وَالسَّادِسُ: ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ (٢)، و﴿وَلَأُصِيبَنَّكُمْ﴾ فِي طه (٣) وَالشُّعْرَاءِ (٤)، وَهَذَانِ اللَّفْظَانِ مُخْتَلَفٌ فِيهِمَا. هَذَا الَّذِي اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ التَّرْجَمَةُ مِنْ أَوْلَاهَا إِلَى آخِرِهَا.

(١) [الآيتين: ١٦٥ و ١٦٦].

(٢) [الأعراف: ١٤٥] و [الأنبياء: ٣٧].

(٣) [الآية: ٧١].

(٤) [الآية: ٤٩].

جامعة الأمير
عبد العزيز للعلوم الإسلامية

الفصل الأول

مَا زِيدَتْ الْأَلْفُ فِي رِسْمِهِ

ثم قال رحمه الله:

[٣٣٩] ف: مائة ومائتين فارسمن ❀❀❀ بألف للفرق، مع لأذبحن

بدأ الناظم رحمه الله في الباب بما آخر في الترجمة، وهذا من رد الصدور على الأعجاز، لأنه آخر في الترجمة زيادة الألف، فبدأ به في الباب.

فقوله: «فمائة» مفعول مقدم بـ «أرسمن»؛ [أي: فارسمن] (١) «مائة» و«مائتين» بألف للفرق؛ هاهنا انتهى الكلام، وهو مستوفى بتعليقه.

وقوله: «لأذبحن» المعية تقتضي التساوي [والتشريك] (٢) مع ما قبله، فظاهره أن الألف

زيدت في «لأذبحن» للفرق كما في ❀مائة❀؛ وليس كذلك، ولذا قلنا هاهنا انتهى الكلام وتم الحكم بتعليقه.

وقوله: «مع لأذبحن» المعية في الحكم لا في التعليل، أي: في زيادة الألف فيه كما في

❀مائة❀، وأما في العلة فلا.

قال أبو عمرو في «المقنع»: «ولما خلاف بين المصاحف في زيادة الألف بعد الميم في

❀مائة❀ و❀مائتين❀ حيث وقع، ولم تزد في قوله: ❀فئة❀ و❀فئتين❀» (٣).

قال في «المحكم»: «فأما زيادتهم الألف في ❀مائة❀ فلاحد أمرين: إما للفرق بين

«مائة» وبين «منه»، حيث اشتبهتا صورتهم ثم ألحقت التثنية بالواحد، فزيدت الألف فيها ليأتيًا معًا على طريقة واحدة من الزيادة، وهو قول عامة النحويين.

قال [القتبي] (٤) [٥]: زاد الألف في «مائة» ليفصلوا بينها وبين «منه»، ألا ترى أنك تقول:

«أخذت مائة» و«أخذت منه»، فإن لم تكن الألف للتبس على القارئ.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في الأصل: «في المشاركة».

(٣) المقنع: (ص ٤٢)؛ وذكر مثله الإمام أبو داود، وكذلك الإمام الشاطبي.

انظر: مختصر التبيين: (٢/٣٠٢-٣٠٣)، والبيت رقم (١٦٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣١٧).

(٤) وهو: عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد، الإمام المشهور؛ سبقت ترجمته.

(٥) في الأصل: «القيسي»، وهو تصحيف؛ وما أثبتته من «س»، وهو كذلك في المحكم.

وإما تقويةً للهمزة من حيث كانت حرفاً خفيفاً بعيد المخرج، ففرؤوها بالألف ليتحقق بذلك نبرؤها، وحُصت الألف بذلك معها من حيث كانت من مخرجها، وكانت الهمزة قد تُصور بصورتها .

قال الحافظ: وهذا القول عندي أوجه؛ لأنهم قد زادوا الألف بيانا للهمزة وتقوية لها في كلام لا تشبه صورهن بصور غيرهن، فزاد بذلك معنى [ب/١٠١] للفرق، وثبت معنى التقوية والبيان، لأنه مطرد في كل موضع .

قال الحافظ: فإذا نُقطت على هذا الضرب جعلت الهمزة نُقطةً بالصفراء، وحركتها من فوقها نُقطةً بالحمراء في الياء نفسها، وجعل على الألف دائرةً صُغرى، علامةً لزيادتها في الخط وسقوطها من اللفظ صورةً، جعلت فرقا بين مشتبهين في الصورة أو تقويةً وبيانا .

وقد غلط بعض أئمتنا في نقط هذا الضرب غلطا فاحشا، فزعم أن الهمزة تقع فيه على الألف دون الياء، إذ الألف صورتها من حيث كانت متحركة بالفتح، والياء هي [المزيدة] (١)، وهذا ما لم يتقدمه إلى القول به أحد من الناس، ممن علم وممن جهل .

هذا مع علم الرجل بأن الألف في ذلك زيدت للفرق، فكيف تكون مع ذلك صورةً للهمزة؟! وبأن الهمزة إنما تُرسم صورةً على حسب ما تؤول إليه في التسهيل دلالةً على ذلك، والهمزة في ذلك إذا سهلت أبدلت ياءً مفتوحةً لانكسار ما قبلها، فالياء صورتها لا شك، ولا تجعل بين الألف والهمزة رأسا، لأن الألف لا يكون ما قبلها مكسورا، فكذلك لا يكون ما قرب بالتسهيل منها، وهذا قول النحويين والله يعفر له (٢). انتهى كلام الحافظ .

فجرى الناظم بحلته في ذلك على المعنيين المذكورين، وأنها زيدت للفرق .

قال الأستاذ أبو الحسن بن أبي الربيع (٣) في قول أبي القاسم (٤) في الجمل: «إنما زيدت الألف في «مائة» للفرق بينه وبين «منه»، هذا يصح على مذهب من لا ينقط من الكتاب، وأما من ينقط فليس بين «مائة» و«منه» لبس، فلا يحتاج إلى فرق بينهما، ومنهم من قال: لا يصح

(١) في الأصل: «الزائدة»؛ وما أثبتته من «س»، وهي كذلك في المحكم.

(٢) المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٧٥-١٧٦).

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) هو: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم، وسبقت ترجمته أيضاً.

أَنْ يَكُونَ الْأَلْفُ فِي «مِائَةٍ» لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «مِنْهُ»، لِأَنَّ الْفَرْقَ يَقَعُ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ بِالْتَقَطٍ، وَإِنَّمَا زِيدَتْ الْأَلْفُ فِي «مِائَةٍ» لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «مِيَةٍ» اسْمُ امْرَأَةٍ.

قُلْتُ: هَذَا الَّذِي قَالَهُ صَحِيحٌ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ، وَأَمَّا فِي الْقُرْآنِ فَلَا تَصِحُّ هَذِهِ الْمَقَالَةُ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ «مِيَةٍ»، فَيَحْتَاجُ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَ «مِائَةٍ» وَ«مِيَةٍ»، فَيَتَعَيَّنُ مَا قَالَهُ الْأَوَّلُ، وَأَنَّ الْأَلْفَ زِيدَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ «مِائَةٍ» وَ«مِنْهُ».

فَإِنْ قِيلَ: زِيَادَةُ الْأَلْفِ فِي «مِائَةٍ» لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «مِنْهُ» صَحِيحٌ عَلَى مَا قَرَّرْتُمْ، فَلِمَ زِيدَتْ فِي «مِائَتَيْنِ» وَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يَلْتَبَسُ بِهِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْأَلْفَ زِيدَتْ فِي «مِائَتَيْنِ» بِالْحَمَلِ عَلَى «مِائَةٍ» لِأَنَّهُ تَنْبِيْهُ، فَلَمَّا زِيدَتْ فِي الْمَفْرَدِ زِيدَتْ فِي التَّنْبِيْهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ لَمْ تُزَدْ الْأَلْفُ فِي «مِنْهُ» وَتُحْدَفُ فِي «مِائَةٍ» وَيَحْصُلُ الْمَقْصُودُ، فَمَا الْفَرْقُ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّ زِيَادَةَ الْأَلْفِ فِي «مِائَةٍ» أَوْلَى لِتَكُونَ كَالْمَعْوِضِ مِمَّا حُذِفَ مِنَ الْكَلِمَةِ، إِذْ حُذِفَ لَامُ الْكَلِمَةِ مِنْ «مِائَةٍ» أَدَّى مِنْهُ «مِيَةٍ»، وَأَيْضًا فَإِنَّ «مِائَةٍ» اسْمٌ، وَ«مِنْهُ» حَرْفٌ، وَالزِّيَادَةُ إِنَّمَا تَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ دُونَ الْحُرُوفِ.

وَهَذَا كُلُّهُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَلَوْ كَانَ قِيَاسًا مُطَّرَدًا لَفَعَلُوا ذَلِكَ فِي «فَيْئَةٍ» وَ«فِيهِ» (١). انتهى كلامُ الأستاذ.

قَالَ الشَّيْخُ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ: فَإِنْ قِيلَ: لِأَيِّ شَيْءٍ لَمْ تُزَدْ الْأَلْفُ فِي «فَيْئَةٍ» لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «فِيهِ» لِاشْتِبَاهِ صُورَتُهُمَا كَمَا زَادُوهُمَا فِي «مِائَةٍ» لِلْفَرْقِ كَمَا قَدَّمْتُمْ؟

احْتَمَلُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا زِيدَتْ فِي «مِائَةٍ» وَلَمْ تُزَدْ فِي «فَيْئَةٍ» لِأَنَّ «مِائَةٍ» مِنْ بَابِ الْأَعْدَادِ، وَأَسْمَاءُ الْأَعْدَادِ أَكْثَرُهَا مُغَيَّرٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ عِشْرُونَ جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالثُّونُ كَجَمْعِ السَّلَامَةِ، وَأَحَدٌ عَشَرَ إِلَى عِشْرِينَ مُرَكَّبٌ، وَالتَّرْكِيبُ تَغْيِيرٌ، وَالتَّغْيِيرُ يَأْتِي بِالتَّغْيِيرِ بِخِلَافِ «فَيْئَةٍ» .

(١) لم أجد هذا النص في كتاب البسيط في شرح جمل الزجاجي فعمل هذا النص من الأجزاء التي لا تزال مفقودة أو أنه من كتابه الآخر: «الشرح الأوسط على كتاب جمل» كما ذكر محقق كتاب البسيط (١/٧١ و ١/٩٠)، وذكر نحو هذا النص ابن قتيبة والصولي وغيرهما.

انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة: (ص ٢٤٦)، وأدب الكتاب للصولي: (ص ٢٤٦)، والطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٣٤٤-٣٤٧).

وقوله: «مع لأذبحن» أراد قوله في سورة النمل في قصة الهدد: ﴿لأعذبنه عذاباً

شديداً أو لأذبحنه﴾ [النمل: ٢١].

قال في «المقنع»: «وروي عن محمد بن يحيى القيصي، عن سليمان بن داود، عن بشر

بن عمرو، عن [مروان] (١)، عن [١٠٢/أ] عاصم الجحدري قال: في الإمام: ﴿ولأوضعوا

خللكم﴾ [الآية: ٤٧] في التوبة، ﴿أو لأذبحنه﴾ [الآية: ٢١] في النمل بلف بعد لام ألف، قال

نصير: اختلفت في الذي في التوبة، واتفقت على الذي في النمل.

وحدثت عن قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبد الله بن مسلم بن قتيبة، قال: كتبوا

﴿ولأوضعوا﴾ و﴿لأذبحنه﴾ بزيادة ألف (٢).

وإنما ذكرت ﴿ولأوضعوا﴾ مع ﴿لأذبحنه﴾ وإن كان الناظم فرق بينهما، فقدّم ذكر

﴿لأذبحنه﴾ لتوافق المصاحف على زيادة الألف فيه، وذكر ﴿ولأوضعوا﴾ مع المختلف فيه

لاختلاف المصاحف، لأن الحافظ رحمه الله ذكرهما في موضع واحد في «المقنع» في زيادة الألف

فيهما كما قدمنا.

وذكرهما معاً في «المحكم» [في صفة نقطهما، فقال في «المحكم»] (٣):

«وأما زيادتهم الألف في ﴿ولأوضعوا﴾ و﴿أو لأذبحنه﴾ فلمعان أربعة: - هذا إذا

كانت [الزيادة] (٤) فيهما المنفصلة عن اللام، وكانت صورة همزة المنفصلة باللام، وهذا قول

أصحاب المصاحف - :

أحدها: أن تكون صورة لفتح همزة، من حيث كانت الفتح مأخوذة منها، فلذلك

جعلت صورة لها، ليبدل على أنها مأخوذة من تلك الصورة، وأن الإعراب قد يكون بهما معاً.

الثاني: أن تكون الحركة نفسها، لا صورة لها، وذلك أن العرب لم تكن أصحاب نقط

وشكل، وكانت تصور الحركات حروفاً، لأن الإعراب قد يكون بها كما يكون بهن، فتصور

(١) في كل النسخ هكذا، وفي المقنع: «هارون».

(٢) المقنع: (ص ٤٥)؛ وكذلك ذكره الإمام الشاطبي في العقيلة.

انظر: البيتين رقم (٧٦ و٧٧) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٥٦).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) في كل النسخ هكذا، وفي «المحكم»: «المزيدة».

الفتحة ألفاً، والكسرة ياءً، والضمة واواً، فتدل هذه الأحرف الثلاثة على ما تدل عليه الحركات الثلاث، من الفتح والكسر والضم.

ومما يدل على أنهم لم يكونوا أصحاب نطق وشكل، وأنهم كانوا يفرقون بين المشتبهين في الصورة في زيادة الحروف [إلحاقهم] (١) الواو في «عمرو» فرقا بينه وبين «عمر»، وإلحاقهم إياها في «أولئك» فرقا بينه وبين «إليك»، وفي «أولى» فرقا بينه وبين «إلى» (٢).

وإلحاقهم الياء في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَهُمَا بِإيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، وإثما فرقا بين «الأيدي» الذي معناه: «القوة»، وبين «الأيدي» الذي هو بمعنى: «جمع يد».

وإلحاقهم الألف في «مائة» فرقا بينه وبين «منه» من حيث صورة ذلك كله في الكتابة. وحكم غير واحد من علماء العربية منهم أبو إسحاق إبراهيم بن السري (٣) وغيره، أن ذلك كان قبل الكتاب العربي، ثم ترك استعمال ذلك بعد، وبقيت منه أشياء لم تُعير، وتغير عما كانت عليه في الرسم قديماً، وتُركت على حالها، فما كان في مرسوم المصحف من نحو: ﴿وَلَا أَوْضَعُوا﴾ هو منها.

والثالث: أن تكون دليلاً على إشباع فتحة الهمزة وتمطيطها في اللفظ، لخصاء الهمزة وبعد مخرجها، وفرقا بين ما يُحقق من الحركات وبين ما يُختلس منهن، وليس ذلك الإشباع والتتميط [بالمؤكد] (٤) للحروف، إذ ليس من مذهب أحد من الأئمة، وإثما هو إثمام الصوت بالحركة لا غير.

والرابع: أن تكون تقوية للهمزة وبيانا لها، ليتأدى بذلك معنى خفاءها، والحرف الذي تُقوى به قد يتقدمها، وقد يتأخر بعدها.

وإذا كانت الزيادة من إحدى الألفين المتصلة في الرسم باللام، وكانت الهمزة المنفصلة عنها - وهو قول الفراء (٥) وأحمد بن يحيى (٦) وغيرهما من النحاة - فزيادتها لمعنيين:

(١) في الأصل: «مثل»، وما أثبتته من «س» وهو كذلك في «الحكم».

(٢) انظر: شرح شافية ابن الحاجب للأسترابادي: (٣/٣٢٧).

(٣) وهو: الزجاج، وقد سبقت ترجمته.

(٤) في كل النسخ «بالتولد»، وما أثبتته من «الحكم».

(٥) هو: يحيى بن زياد الفراء، وقد سبقت ترجمته أيضاً.

(٦) هو: أحمد بن يحيى الشيباني المعروف بثعلب، وقد سبقت ترجمته أيضاً.

أحدهما: الدليل على إشباع فتحة اللام وتمطيط اللفظ بها.
والثاني: تقوية للهمزة، وتأكيذا لبيانها.

وإنما قويت بزيادة الحرف في الكتابة، من حيث قويت بزيادة المد في التلاوة، لخفائها
وبعد مخرجها، وخصت الألف بتقويتها وتأكيدها ببيانها دون الياء والواو، من حيث كانت
الألف أغلب على صورتها منهنما، بدليل تصويرهما بأي حركة حركت؛ من فتح أو كسر أو
ضم، بها دونهنما، إذا كانت مبتدأة، هذا [١٠٢/ب] مع كونها من مخرجها، فوجب
تخصيصها بذلك دون أختيها.

فإذا نقط ذلك على المذهب الذي تكون فيه الهمزة [الألف] (١) المختلطة باللام، وتكون
الألف الزائدة المنفصلة عنها: جعلت الهمزة نقطة بالصفراء بالطرف الأول من طرفي اللام
ألف؛ لأنه الألف التي هي صورة الهمزة، وجعلت حركتها نقطة بالحمراء في رأس الألف
الزائدة المنفصلة، إذا جعلت صورة لها، وإذا جعلت الحركة نفسها لم تجعل النقطة عليها، ولا
على الهمزة، وأعريتنا معا منها؛ لأن الحرف لا يحرك بحركتين، إحداهما نقطة والثانية خطأ.

وإذا جعلت بيانا للهمزة، أو علامة لإشباع فتحها: جعلت النقطة الحمراء التي هي الحركة
على الهمزة نفسها، وجعلت على الألف دائرة صغرى، علامة لزيادتها في الخط، وسقوطها من
اللفظ، من حيث رسمت لمعنى يتأدى بصورتها فقط.

وإذا نقطت ذلك على المذهب الذي تكون فيه الهمزة المنفصلة على اللام، وتكون الألف
الزائدة المختلطة بها: جعلت الهمزة نقطة، وحركتها عليها نقطة بالحمراء على الألف المنفصلة،
وجعلت على الألف المختلطة باللام دائرة صغرى، علامة لزيادتها، سواء جعلت تقوية للهمزة،
أو علامة لإشباع حركتها» (٢).

ثم قال:

[٣٤٠] وَمَعَ لَكِنَّا لِشَائِيٍّ وَهُمَا ❀❀❀ فِي الْكَهْفِ ، وَابْنٌ وَأَنَا قُلْ حَيْثُ مَا

(١) في كل النسخ هكذا وهي غير موجودة في «الحكم».

(٢) المخكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٧٦-١٧٩).

وانظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٢٠-٢٢١)، والطرز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٣٣٨-٣٤٣).

المعينة في قوله: «ومع» في زيادة الألف زيدت في هذه المواضع المذكورة في البيت، إنما زيدت في ﴿لَأَذْبَحَنَّهُ﴾ وفي ﴿مَائَةٌ﴾، كآته يقول: زيدت الألف في ﴿مَائَةٌ﴾ وفي ﴿لَأَذْبَحَنَّهُ﴾ مع كذا، وكذا.

فأما قوله: «لكننا» و«لشأىء» [زيدت] (١) فيهما في سورة الكهف كما قال، وأراد قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الآية: ٣]، وقوله فيها: ﴿وَلَا نَقُولَنَّ لِشَأَىءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ [الآية: ٢٣].

وقيدهما بالسورة احترازًا من غيرهما من لفظهما مما شابههما مثل قوله: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ (٢)، و﴿وَلَكِنَّ الْمُنْفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [المنافقون: ٧]، و﴿وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، ومن قوله في سورة التحل: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ﴾ [الآية: ٤٠].

فأما ﴿لَكِنَّا﴾ الذي زيدت فيه الألف باتفاق المصاحف قوله: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨].

قال أبو داود: «وكتبوه بألف ثابتة بعد الثون، واجتمعت على ذلك المصاحف، واختلفت القراءة في ذلك» (٣): فقرأه ابن عامر (٤) بإثبات الألف في اللفظ بعد الثون في حال الوصل، وقرأه الباقون (٥) بحذف الألف بعد الثون في الوصل، ولا خلاف بينهم في إثباتها في الوقف (٦).

(١) سقطت من «س».

(٢) [البقرة: ٢٨٢] و[الفصص: ٥٦].

(٣) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٩١)، والتيسير للداني: (ص ٤٣)، والنشر لابن الجزري: (٣١١/٢).

(٤) ووافقه: أبو جعفر، ورويس عن يعقوب.

(٥) وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمة والكسائي، وروح عن يعقوب.

(٦) مختصر التبيين: (٨٠٨/٣).

وكذلك ذكره الحافظ أبو عمرو الداني. انظر: المقنع (ص ٣٨).

"وكان الأصل في هذه الكلمة «لكن أنا»، فحذفت [الهمزة] (١) حذفاً على غير قياس، فاجتمعت ثونان: الأولى منهما ساكنة، والثانية متحركة، فأدغمت الأولى في الثانية فصارت «لكننا» (٢)؛ قاله أبو علي الفارسي.

وقال الزجاج: "بل نقلت حركة الهمزة إلى النون الساكنة قبلها، فاجتمعت ثونان في موضع واحد من غير فاصل بينهما، فكرهوا اجتماع مثلين في موضع واحد، فسكنوا النون الأولى، ثم أدغموها في الثانية فصارت «لكننا» (٣).

فاتفقاً على هذا أصل هذه الكلمة «لكن أنا»، و**اختلفا** في محاولتها حتى صارت «لكننا» هل بالنقل أو بالحذف كما تقدم؟ (٤)

وقوله: «لشأىء» وأراد: «ولشأىء» بحذف واو العطف، وأراد قوله تعالى: ﴿وَلَا نَقُولَنَّ

لِشَأَىءِ إِنِّي فَاعِلٌ﴾ [الآية: ٢٣] كما قدمنا.

قال في «التنزيل»: «وكتبوا في جميع المصاحف ﴿وَلَا نَقُولَنَّ لِشَأَىءِ﴾ بالألف بين الشين والياء هنا، وليس في القرآن غيره، ولم يذكره الغازي في كتابه، ولا عطاء، ولا حكيم، ولا ذكره قائلون في الحروف الذي روينا عنه عن نافع» (٥).

وقال الحافظ في «المقنع»: «قال محمد بن [أ/١٠٣] عيسى: رأيت في المصاحف كلها

﴿شئء﴾ بغير ألف ما خلا الذي في الكهف، وهو قوله: ﴿وَلَا نَقُولَنَّ لِشَأَىءِ إِنِّي فَاعِلٌ﴾، قال: وفي مصحف عبد الله بن مسعود رأيتها كلها بالألف ﴿شأىء﴾.

قال أبو عمرو: ولم أجد شيئاً من ذلك في مصاحف أهل العراق وغيرها بالألف» (٦). هذا ما ذكر في «المقنع».

(١) في الأصل: «الألف»، وما أثبتته «س»، وهو كذلك في «الحجة».

(٢) الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي: (١٤٥/٥-١٤٦).

(٣) معاني القرآن وإعراجه للزجاج: (٢٨٦/٣).

(٤) انظر: معاني القرآن للقراء: (١٤٤/٢-١٤٥)، ومعاني القرآن للنحاس: (٢٤٣/٤)، والحجة في القراءات السبع لابن

خالويه: (ص ٢٢٤)، وحجة القراءات لابن زنجلة: (ص ٤١٧)، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي: (٦١/٢)، ومنار الهدى في بيان الوقف والابتداء للأشموني: (ص ٢٣٢).

(٥) مختصر التبيين: (٨٠٥/٣).

(٦) المقنع: (ص ٤٢)؛ وكذلك ذكره الإمام الشاطبي في العقيقة.

وفي «المحكم» له ما يدل على أن زيادة الألف فيه على خلاف، لأنه قال:

«زيادة الألف بعد الشين في قوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ﴾ في بعض المصاحف، وفي مصحف عبد الله بن مسعود رحمته في كل القرآن» (١).
فقوله: «في بعض المصاحف» يقتضي أن بعض المصاحف لم تزد فيها الألف (٢).
[قال (٣)] (٤): «وزيادة الألف فيها لمعنيين:

أحدهما: أن تكون الألف زيدت في كلمة «شيء» فرقا بينها وبين ما يشبهها في الصورة فقط، دون اللفظ والمعنى، وهو [«شئ»] (٥) من حيث رسمت ألفها ياء، وكذا «نبي»، ليرتفع الإشكال بذلك في معرفتها، ويؤمن به الالتباس في الفرق بينهما.
كما زيدت لذلك على قول أهل العربية في «مائة»، فرقا بينها وبين «منه»، من حيث اشتبهت صورتها وانفق خطهما، واختلف لفظهما وتفاوت معناهما.

وكما زيدت أيضا في قوله: ﴿يَأْيِسُ﴾ ونظائره فرقا بينه وبين «تبين»؛ إذ كان ابن عباس رحمته قد قرأ بذلك (٦)، وخالف سائر أصحابه الذين انتهت إليهم القراءة في ذلك، فقرؤوا ﴿يَأْيِسُ﴾ بالهمز والسين، وزادوا في رسمه ألفا بين الياء المتحركة والياء الساكنة، ليدلوا بزيادتها أن هذه الكلمة فيها همز، وأنها من «يئست» دون «تبينت»، وليفرقوا أيضا بين الفعلين من «يئس» و«تبين».

انظر: البيت رقم (١٦٢) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣١٥).

(١) هذا النص من الجزء المفقود من كتاب المحكم المطبوع، والذي ورد في المطبوع يشبه ما ذكره كتابه المقنع حيث قال (ص ١٧٤): «وحكى محمد بن عيسى الاصبهاني أن في المصاحف كلها ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ﴾ في الكهف بألف بين الشين والياء، قال: وكذلك ذلك في مصاحف عبد الله في كل القرآن».

(٢) والذي جرى عليه العمل في المصاحف هو زيادتها في موضع سورة الكهف فقط كما ذكر الشيخان.

(٣) أي: أبو عمرو الداني في «المحكم».

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) في «س»: ﴿لَشَيْءٍ﴾.

(٦) انظر: المحتسب لابن جني: (٣٥٧/١)، ومختصر القراءات الشواذ لابن خالويه: (ص ٦٩)، والبحر المحيط لابي حيان:

(٣٨٣/٥).

وَمَا زَادَتْ الْجَمَاعَةُ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ الْيَاءُ فِي قَوْلِهِ فِي وَالذَّارِيَاتِ: ﴿بِأَيْدِي﴾ [الآية: ٤٧] فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ «الْأَيْدِي» الَّتِي هِيَ يَدُ الْقُوَّةِ، وَ«الْأَيْدِ» الَّتِي هِيَ جَمْعُ «يَدٍ»، كَقَوْلِهِ: ﴿أَيْدِي النَّاسِ﴾ (١) وَ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ﴾ [عبس: ١٥].

وَمَا زَادُوا - كُتَابُ السَّلَفِ - الْوَاوَ فِي «عَمْرٍو» فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ «عَمْرٌ» مِنْ حَيْثُ اشْتَبَهَا فِي الصُّورَةِ، وَاتَّفَقَا فِي الْخَطِّ.

فَكَمَا زِيدَتْ الْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِيُفَرِّقَ بَرِيادَتَهَا بَيْنَ هَذِهِ الْكَلِمِ وَبَيْنَ مَا شَابَهَهُنَّ فِي الصُّورَةِ فَقَطُّ، فَكَذَلِكَ زِيدَتْ الْأَلْفُ فِي كَلِمَةِ «شَيْءٍ»، لِيُفَرِّقَ بَرِيادَتَهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا يُشَبِّهُهَا فِي الصُّورَةِ، وَهِيَ «شَيْءٌ» وَ«تَبِيءٌ».

وَالْمَعْنَى الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ فِيهَا زِيدَتْ تَقْوِيَةً لِلْهَمْزَةِ الَّتِي هِيَ لَامٌ لِحَفَائِهَا وَتَصْرُفُهَا، كَمَا زِيدَتْ عَلَى قَوْلِ أَصْحَابِ الْمَصَاحِفِ فِي ﴿مَائَةٌ﴾ وَ﴿مَائَتَيْنِ﴾، وَفِي قَوْلِهِ: ﴿أَفَلَمْ يَأْتِيسَ﴾ [الرعد: ٣١] وَنظائره.

وَلَمْ يُجْعَلْ بِالْحَائِلِ الْهَمْزَةُ وَبَيْنَ تِلْكَ الْأَلْفِ الَّتِي قَوِيَتْ بِرَسْمِهَا فِي كَلِمَةِ «شَيْءٍ» وَهِيَ الْيَاءُ؛ إِذْ لَيْسَ بِحَاجِزٍ حَصِينٍ، وَلَا بِأَصْلٍ قَوِيٍّ، مِنْ حَيْثُ كَانَ حَرْفَ مَدٍّ وَلِينٍ بَأَنَّهُ صَوْتُ، وَلَمْ تُرْسَمِ تِلْكَ الْأَلْفُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ وَرُسِمَتْ قَبْلَهَا مَخَافَةَ أَنْ تَشْتَبَهَ صُورَتُهُ بِصُورَةِ الْمَنْصُوبِ الَّذِي يَلْحَقُ آخِرَهُ الْأَلْفُ الْمُعَوِّضَةَ مِنَ التَّنْوِينِ فِي الْوَقْفِ.

فَإِذَا نَقَطْتَ ذَلِكَ جُعِلَتْ الْهَمْزَةُ نُقْطَةً بِالصَّفْرَاءِ، وَحَرَّكَتْهَا مَعَ التَّنْوِينِ نُقْطَتَيْنِ بِالْحَمْرَاءِ تَحْتَهَا بَعْدَ الْيَاءِ فِي بِيَاضِ السُّطْرِ، وَجُعِلَ عَلَى الْأَلْفِ دَارَةٌ صُغْرَى، عَلَامَةً لَزِيادَتِهَا فِي الْخَطِّ وَعَدَمِهَا فِي اللَّفْظِ (٢).

وقوله: «وَابْنُ وَأَنَا قُلُ حَيْثُ مَا» أَي: حَيْثُ مَا وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ فَإِنَّهُمَا بِالْأَلْفِ.

أَمَّا إِثْبَاتُهَا فِي ﴿أَبْنٍ﴾ حَيْثُ وَقَعَ؛ فَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: «وَاجْتَمَعَ كُتَابُ الْمَصَاحِفِ عَلَى إِثْبَاتِ أَلْفِ الْوَصْلِ فِي قَوْلِهِ: ﴿عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ (١) وَ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ (٢) حَيْثُ

(١) [الروم: ٤١] و[الفتح: ٢٠].

(٢) هذا النص أيضاً من الجزء المفقود من كتاب «الحكم» المطبوع، وليس في المطبوع إلا ما ذكرناه، ونقل الإمام ابن عاشر النص مختصراً.

انظر: الحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٧٤)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٨٥).

وَقَعَ، وَهُوَ نَعْتُ، كَمَا رُسِمَتْ فِي الْخَبْرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿عَزِيزٌ أَبُو اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]،
و﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]؛ [١٠٣/ب] فَإِنَّ اللَّهَ عَلَّمَكَ أَخْبَرَ فِي كِتَابِهِ أَنَّ الْيَهُودَ
وَالنَّصَارَى قَالُوا ذَلِكَ.

وَأَمَّا ﴿أَنَا﴾ فَإِنَّهُ رُسِمَ أَيْضًا بِالْأَلِفِ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ (٤) مِثْلَ: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [طه:
١٤] و﴿أَنَارُبُكَ﴾ [طه: ١٢]، و﴿وَأَنَا أَخَرْتُكَ﴾ [طه: ١٣]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.
وَمِثْلُهُ فِي «التَّنْزِيلِ»؛ قَالَ: «[أَطَبَقْتُ] (٥) الْمَصَاحِفُ عَلَى إِثْبَاتِ الْأَلِفِ بَعْدَ التُّونِ فِي كَلِمَةِ
﴿أَنَا﴾ الْخَفِيفَةِ، سِوَاءَ أَتَى بَعْدَ هَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ، أَوْ مَضْمُومَةٍ، أَوْ مَكْسُورَةٍ، أَوْ أَلِفٍ وَصَلٍ، أَوْ
[أَم] (٦) نَحْوَ قَوْلِهِ: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ﴾ (٧)، و﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾ [طه: ١٤]، و﴿وَأَنَا أَعْلَمُ﴾ [المتحنة: ١]،
و﴿أَنَا أَعْيُنُكَ﴾ [النمل: ٤٠ و ٣٩]، و﴿أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، و﴿إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ﴾ (٨)،
و﴿أَمْرًا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٢]، وَشَبَّهَهُ (٩) «(١٠)».

قَالَ الشَّيْخُ: إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهِ: هَلْ [الاسم] (١١) مَجْمُوعٌ هَذِهِ الْكَلِمَةِ؟ أَوْ إِنَّمَا الْاسْمُ
الْأَلِفُ وَالتُّونُ لَا غَيْرَ؟

(١) متعدد الألفاظ فورد مثلا في: [البقرة: ٨٧ و ٢٥٣] و[آل عمران: ٤٥].

(٢) وردت في: [المائدة: ١٧ و ٧٢ و ٧٥] و[التوبة: ٣١].

(٣) المقنع: (ص ٣٠)؛ ومثله ذكر الإمام أبو داود، وكذلك الإمام الشاطبي.

انظر: مختصر التبيين: (١٧٩/٢ - ١٨٠)، والبيت رقم (١٦٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣١٧).

(٤) هذا اللفظ لم يذكره الإمام الداني في المقنع. انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ٩٨٧).

(٥) في الأصل: «اتفقت» وهما بمعنى واحد، وما أثبتته من «س»، وهي كذلك في مختصر التبيين.

(٦) في الأصل: «قطع»، وما أثبتته من «س»، وفي الحاشيتها: «وصوابه أن تكون أم قبلها لا بعدها».

(٧) [الأنبياء: ٩٢] و[المؤمنون: ٥٢] و[النازعات: ٢٤].

(٨) [الأعراف: ١٨٨] و[الشعراء: ١١٥].

(٩) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ٩٨٧-٩٨٨): «وقع في كلام الشيخين التمثيل للألف المزيدة المستحقة للدائرة،

ب: ﴿أَنَا وَمَنْ أَتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، و﴿أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١] قائلين: «وشبهه»؛ ولم يوافقهما الناظم في الضبط، نظراً

إلى أن المزيد الذي يستحق الدائرة هو المزيد الذي لا يلفظ به في حالة من وصل أو وقف، وهو الصواب».

انظر: الطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٤٠٦-٤١٧).

(١٠) مختصر التبيين: (٢/٢٨٣-٢٨٤).

(١١) سقطت من الأصل.

فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ: أَنَّ الْأِسْمَ الْأَلْفَ وَالنُّونَ، وَأَنَّ الْأَلْفَ زِيدَتْ مُحَافَظَةً لِلْوَقْفِ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ عَارِيَةً مِنْهُ لَوَقِفَ عَلَيْهَا بِالسُّكُونِ، فَأَشْبَهَتْ «إِنَّ» النَّاصِبَةَ. وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ: أَنَّ الْأِسْمَ مَجْمُوعُ الْأَحْرَفِ الثَّلَاثَةِ: الْأَلْفُ، وَالنُّونُ، وَالْأَلْفُ (١).

ثُمَّ قَالَ كَلِّثَهُ [وَعَفَرَ لَنَا وَلَهُ وَنَفَعَنَا بِهِ وَبِأَمثَالِهِ بِمَنْهٍ وَكَرَمِهِ]:

[٣٤١] لَا تَأْيِسُوا يَا أَيُّسُّ، وَقُلْ عَنْ بَعْضِهِ ❀❀❀ فَاسْتَأْيِسُوا اسْتَأْيِسَّ أَيضًا قَدْ رُسِمَ

[٣٤٢] لِأَوْضَعُوا، وَابْنُ نَجَاحٍ نَقَلًا ❀❀❀ جَاءَ لَأَنْتُمْ لَأَتْوَهَا لِأَلَى

[٣٤٣] وَجَاءَ أَيضًا: لِأَلَى جَاءَ مَعًا ❀❀❀ لَدَى الْعَقِيلَةِ، وَكُلُّ: نَسَفَعَا

أَوَّلُ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ وَهُوَ: «لَا تَأْيِسُوا وَيَأْيِسُّ» بِالْأَلْفِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ فِي ذَلِكَ كَمَا فِي الْأَلْفَافِ الَّتِي قَبْلَهَا، لِأَنَّهَا مَعْطُوفَانِ عَلَى مَا قَبْلَهُمَا، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: وَ«ابْنُ» وَ«أَنَا» وَ«لَا تَأْيِسُوا» وَ«يَأْيِسُّ» بِحَذْفِ وَآوِ الْعَطْفِ.

وَآخِرُ الْأَبْيَاتِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «لِنَسْفَعَا» بِالْأَلْفِ أَيضًا بِلَا خِلَافٍ، وَمَا بَقِيَ مِنَ الْأَلْفَافِ بَيْنَهُمَا بِالْخِلَافِ فِي زِيَادَةِ الْأَلْفِ وَفِي عَدَمِ زِيَادَتِهَا، وَلِذَلِكَ فَصَّلَ فِي ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «وَقُلْ عَنْ بَعْضِهِمْ».

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَا تَأْيِسُوا» فَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ❀❀❀ وَلَا تَأْيِسُوا مِنْ رَوْحِ

اللَّهِ إِنَّهُ لَا يَأْيِسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ ❀❀❀ [الآية: ٨٧]، وَفِي سُورَةِ الرَّعْدِ: ❀❀❀ أَفَلَمْ يَأْيِسِ الَّذِينَ آمَنُوا ❀❀❀ [الآية: ٣١].

وَلَمْ يَقُلِ النَّاطِمُ تَعَلَّى فِي لَفْظِ ❀❀❀ يَأْيِسُ ❀❀❀: مَعًا؛ إِذْ هُمَا مَوْضِعَانِ كَمَا قَدَّمْنَا لِاتِّفَاقِ لَفْظَيْهِمَا، وَلِذَلِكَ قَالَ الشَّاطِبِيُّ:

لَا تَأْيِسُوا وَمَعًا يَأْيِسُ (٢)

(١) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي: (١/٣٠٦ و ٢/٦١)، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي: (٢/٣٦٤-٣٦٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك للمراذي: (١/٣٦٥)، وحاشية الصبان على الأشموي للصبان: (١/١٧٠)، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي: (٢/٢٩٤).

(٢) البيت رقم (٨٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٧٠)؛ وهو بتمامه:

لا نأيسوا ومعا يائس بما ألف في استئس استئسوا حذف فشا زبراً

قال الشيخ: ويريد أن هذه المواضع رسمت بألف بين التاء والياء في ﴿تَأْتَسُوا﴾، وبين الياءين في ﴿يَأْتَسُ﴾ في الموضعين، تبييناً على القراءة الأخرى وهي قراءة ابن كثير فيما روى البزري عنه^(١)، وهو أن يُقدّم الهمزة فيها إلى موضع الياء، ويُؤخّر الياء إلى موضع الهمزة فتصير ﴿يَأْسُ﴾ همزة ساكنة في موضع الفاء من الكلمة، فيبدلها ألفاً «تَأْسُ» و«يَأْسُ»، فيحتمل أن تكون رسمت هذه المواضع بالألف على هذه القراءة.

فقال الحافظ في «المحكم»: "وأما زيادتهم الألف في قوله: ﴿وَلَا تَأْتَسُوا﴾ ﴿إِنَّهُ لَا يَأْتَسُ﴾ ﴿أَفَلَمْ يَأْتَسِ﴾ إذا حُفقت الهمزة فيه، وكان من «يَسُ» الذي فاؤه ياء وعينه همزة، وهو الأصل فلمعنيين:

أحدهما: للفرق بين ما يشبه «يَسُ» و«يَسُوا» في الصورة، وهو «يَتَبِنُ» و«تَبِينُوا»^(٢).

قال الشيخ: وقد روي عن ابن عباس أنه قرأ في سورة الرعد: ﴿أَفَلَمْ يَتَبِنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الآية: ٣١] (٣)، وهذه القراءة مع ما قدمناه من الزيادة للفرق، تدلُّ على أن العرب لم تكن تنفط الحروف، لا بحمراء ولا بسوداء ولا بغيره، ولذلك زادوا هذه الحروف للفرق بين بعضها البعض.

قال أبو الحسن السخاوي في كون الألف زيدت في هذه المواضع للفرق بين اللفظين: «ألا ترى أن: ﴿أَسْتَيْسَ الرُّسُلُ﴾ [يوسف: ١١٠]، و﴿أَسْتَيْسُوا مِنْهُ﴾ [يوسف: ٨٠] لما لم يكن ما يشبههما» [٤] لم تُزد فيهما ألف»^(٥).

قال الحافظ بعد الكلام الذي قدمناه عنه: «[ففرق بزيادة] (٦) الألف بين الفعلين - يعني [١٠٤/أ] «يَسُ» و«يَتَبِنُ» - ليتبين بها، كما فرق بزيادتها بين «مائة» وبين «منه» و«مئة»، وما

(١) انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٥٠)، والتيسير للداني: (ص ١٣٣)، والنشر لابن الجزري: (١/٤٠٥).
 (٢) هذا النص أيضاً من الجزء المفقود من كتاب «المحكم»، وذكره الإمام ابن عاشر بتمامه. انظر: فتح المنان (ص ٩٨٩).
 (٣) سبق تخريج هذه القراءة قريباً؛ وقد لخص أقوال الأئمة العلماء من أهل العربية والتفسير وغيرهم في ردهم عن ابن عباس في هذه القراءة عبد الكريم الخطيب في معجم القراءات فانظره: (٤/٤٢٢-٤٢٧).
 (٤) في «س»: «يشتهان به».
 (٥) الوسيلة للسخاوي: (ص ١٧١).
 (٦) في الأصل: «فرق بين زيادة».

اشتبهت صورته صورتها، ولم تل الألف الزائدة في الثلاثة المواضع في الهمزة في الرسم لوقوع الساكن قبلها فيهن دون المتحرك.

والثاني: أن تكون تقوية للهمزة بيانا لتحقيقها^(١)، كما ذكرناه في غير ما حرف. فإذا نقط ذلك على المعنيين جميعا جعلت الهمزة نقطة بالصفراء، وحركتها عليها نقطة بالحمراء بين الياء الساكنة، وبين السين في بياض السطر، وجعلت على الألف دارة صغرى، علامة لزيادتها، وأنها غير ملفوظ بها^(٢).

وقوله: «وقل عن بعضهم» كل ما ذكر من هنا إلى قوله: «لدى العقيلة» من المواضع فهي مختلف في زيادة الألف فيها وفي عدم زيادتها، لأن قوله: «عن بعضهم» يقتضي أن البعض الآخر لم يرسموها، فحصل الخلاف.

لأنه قال: «عن بعضهم فاستأيسوا استأيس أيضا قد رسم» يريد: الألف، ومفهومه أنه لم يرسم عن بعضهم، وأراد قوله تعالى في سورة يوسف **﴿فَلَمَّا اسْتَيْسُوا مِنْهُ﴾** [الآية: ٨٠]، وقوله: **﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ﴾** [الآية: ١١٠].

ذكر أبو عمرو في «المنع» في باب ما [انفقت]^(٣) فيه مصاحف أهل الأمصار أن هذين الموضعين في بعض المصاحف بالألف، وفي بعضها بغير ألف^(٤). ومثله في «التنزيل» لأبي داود، قال: «وكلاهما حسن، فليكتب الكاتب بما شاء من ذلك، إلا أنه إن كان ضبط المصحف لابن كثير فاستحب كتابة ذلك بالألف لا غير، موافقة للمرسوم في بعض المصاحف، ولقراءة البري في ذلك كذلك بألف من غير همزة^(٥)»^(٦).

(١) قال المهدي في هجاء مصاحف الأمصار (ص ٩٦): «والوجه في إثبات الألف في هذه المواضع، أنه قلب، فقلبت الهمزة على الياء فصار: «يأيس»، فأبدلت الهمزة ألفا، فليست بزائدة».

(٢) هذا النص أيضا من الجزء المفقود من كتاب «المحكم» المطبوع، ونقله ابن عاشر بتمامه مع سابقه كما ذكرنا.

(٣) في كل النسخ: «اختلفت»، وهو خطأ؛ وما أثبتته من «المنع».

(٤) انظر: المنع (ص ٨٦)؛ ونصه: «قال أبو عمرو: ووجدت أنا في بعض مصاحف أهل العراق: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْسُوا مِنْهُ﴾»

منه، و﴿حتى إذا استأيس الرسل﴾ في موضعين في يوسف بالألف، وفي بعضها بغير ألف، وذلك الأكثر».

(٥) تقدم تخريج القراءة قريبا.

(٦) مختصر التبيين: (٧٣٢/٣)؛ وذكر اللبيب أنه في مصاحف أهل المدينة بغير ألف، وعزاه إلى التبيين، ثم قال:

«وقال محمد بن عيسى الأصبهاني عن نصير حكي ابن أخته في باب ما اجتمعت عليه مصاحف أهل المدينة والكوفة والبصرة والشام ومدينة السلام أنه بالألف».

وقوله: ﴿لَأَوْضَعُوا﴾ يريد: ﴿ولأَوْضَعُوا﴾ بحذف واو العطف، وأراد أن ﴿لَأَوْضَعُوا﴾ أيضاً بألف عن بعضهم، والبعض الآخر بغير ألف.

هذه ثلاثة مواضع (١) ذكرها [أبو عمرو في «المقنع»] (٢)، وذكرها أبو داود في «التنزيل» (٣) (٤)، وذكرها صاحب «العقيلة» (٥)، إلا أن الظاهر من كلام الحافظ في «المقنع» أن الراجح في ﴿لَأَوْضَعُوا﴾ زيادة الألف (٦)، وقد قدمنا ذكره قبل هذا مع قوله: ﴿لَأَذْبَحَنَّهُ﴾ بما أغنى عن إعادته (٧).

والراجح عند أبي داود رسمه بغير ألف (٨)، وسند ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى.

وأما نقطه فقد قدمنا ذلك في قوله: ﴿لَأَذْبَحَنَّهُ﴾، وأما ﴿أَسْتَيْسُوا﴾ و﴿أَسْتَيْسَ﴾ فقد تقدم لأبي داود التخيير للكاتب، والداني حكى الخلاف من غير ترجيح.

والذي جرى عليه العمل هو رسمها بلا ألف في المواضع الثلاثة، وقال الناطي: «هو أوفق للقراءتين»، وقال ابن القاضي: «العمل بغير زيادة الألف، وشهره المحاصي».

انظر: الدررة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٣٧/أ-٣٨/ب]، وهجاء مصاحف الأمصار للمهدوي: (ص ٩٦)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/أ]، ونثر المرجان للناطي: (٣/٢٥٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٩١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٧٣).

(١) يعني: ﴿لَأَوْضَعُوا﴾ و﴿لَأَذْبَحَنَّهُ﴾ و﴿أَسْتَيْسَ﴾.

(٢) قال أبو عمرو في باب ما اختلفت في مصاحف أهل الأمصار: «وفي براءة كتبوا في بعض المصاحف: ﴿ولأَوْضَعُوا﴾ بغير ألف، وفي بعضها: ﴿ولأَوْضَعُوا﴾ بألف»، وقال في باب ذكر ما رسم بإثبات الألف على اللفظ والمعنى عن عاصم الجحدري: «قال في الإمام: ﴿لَأَوْضَعُوا﴾ في التوبة، و﴿لَأَذْبَحَنَّهُ﴾ في النمل بألف؛ وقال نصير: اختلفت المصاحف في الذي في التوبة، واتفقت على الذي في النمل، وحدثت عن قاسم بن أصبغ قال: حدثنا عبد الله بن مسلم بن قتيبة قال: كتبوا المصحف: ﴿لَأَوْضَعُوا﴾ و﴿لَأَذْبَحَنَّهُ﴾ بزيادة الألف؛ وسبق قريبا نصه في ﴿أَسْتَيْسَ﴾.

انظر: المقنع: (ص ٤٥ و ٨٦ و ٩٤).

(٣) انظر: مختصر التبيين (٣/٦٢٥-٣/٣٢٦ و ٣/٧٣٢-٣/٧٣٣ و ٤/٩٤٤).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: الأبيات رقم (٧٦-٧٧ و ٨٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٥٦ و ١٧٠).

(٦) وهو الذي جرى عليه العمل في نقط مصاحف أهل المشرق. انظر: سمير الطالبين للضباع (ص ٧٣).

(٧) انظر: البيت رقم (٣٣٩) وشرحه: (ص ٩٦٠ و ٩٧١).

(٨) وهو الذي جرى عليه العمل في نقط مصاحف أهل المغرب؛ قال ابن القاضي: «اختار في التنزيل الحذف وبه العمل».

انظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/أ]، ودليل الحيران للمارغني (ص ١٩١).

وقوله: «وابن نجاح نقلا» يريد: نقل الخلاف، والألف في «نقلا» لإطلاق القافية.
 «جاء معاً» يريد الموضعين: في سورة الزمر^(١) وفي سورة الفجر^(٢).
 وقوله: «لأنتم» يريد: «ولأنتم» بحذف واو العطف، ومثله: «لأنها»، ومثله: «لألى»،
 فهذه المواضع الأربعة ذكرها أبو داود بالخلاف^(٣)، وذكر صاحب «العقيلة» منها: ﴿وجاء﴾
 معاً في الموضعين^(٤) و﴿لألى﴾ في الموضعين^(٥) بالخلاف^(٦)، وهو قول الناظم: «وجاء أيضاً
 لألى جاء معاً لدى العقيلة».

وسكت الناظم عن أبي عمرو، فلم يذكر له فيها شيئاً، لأن الحافظ رحمه الله لم يذكرها في
 «المقنع»، وإنما ذكرها في «المحكم»^(٧).

فقوله: «وابن نجاح نقلا»، وأراد قوله تعالى في سورة الزمر: ﴿وجاء بالتيين
 والشهاداء﴾ [الآية: ٦٩]، وقوله في سورة الفجر: ﴿وجاء يومئذ بجهنم﴾ [الآية: ٢٣].
 قال في «التنزيل»: «اختلفت المصاحف في هذين الموضعين: ففي بعضها بألف بين الياء
 والجيم في الموضعين، وفي بعضها ﴿جاء﴾ بياء من غير صورة للهَمْزة، [ولا ألف] ^(٨) بين
 الجيم والياء»^(٩)؛ ذكر ذلك في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في
 الأرض﴾ [الآية: ١١].

قال الحافظ في «المحكم»: «وفي مصاحف أهل بلدنا [ب/١٠٤] القديمة المتبع في رسمها
 مصاحف أهل المدينة ﴿وجاء بالتيين﴾ في الزمر، و﴿وجاء يومئذ بجهنم﴾ في الفجر
 بألف زائدة بين الجيم والياء».

(١) [الآية: ٦٩].

(٢) [الآية: ٢٣].

(٣) انظر: مختصر التبيين (٣٧٩/٢-٣٨١).

(٤) انظر: البيت رقم (١١٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٣٨).

(٥) أي: في [آل عمران: ١٥٨] و[الصفات: ٦٨]؛ وانظر: البيتين رقم (٧٧) في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٥٦).

(٦) وهذه الأربعة مواضع من زيادة العقيلة على ما في «المقنع»، لأن اللداني لم يذكرها في «المقنع» وذكرها في «المحكم».

(٧) انظر: المحكم في نقط المصاحف لللداني: (ص ١٧٤-١٧٥).

(٨) في الأصل: «الألف»، وهو تصحيف؛ وما أثبتته من «س»، وهو كذلك في مختصر التبيين.

(٩) مختصر التبيين: (٩٣/٢-٩٤)؛ وانظر أيضاً: (١٢٩٥/٥).

﴿لِإِلَى﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بغيرِ أَلِفٍ^(١)، وَكَذَا فِي التَّوْبَةِ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ:
﴿وَلَا أَوْضَعُوا﴾ [الآية: ٤٧] بِأَلِفٍ، وَفِي بَعْضِهَا: ﴿وَلَا أَوْضَعُوا﴾^(٢) بِغيرِ أَلِفٍ.

وَفِي النَّمْلِ كَتَبُوا فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ: ﴿أَوْ لَا أَدْبَحْتَهُ﴾ [الآية: ٢١] بِأَلِفٍ بَعْدَ لَامِ أَلِفٍ،
وَكَتَبَ فِي بَعْضِ مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ: ﴿لَأَتَوْهَا﴾ [الآية: ١٤] بِأَلِفٍ، وَفِي
بَعْضِهَا وَسَائِرِ الْمَصَاحِفِ بغيرِ أَلِفٍ ﴿لَأَتَوْهَا﴾.

وَرَسَمَ الْغَازِي فِي كِتَابِهِ: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً﴾ [الآية: ١٣] فِي سُورَةِ الْحَشْرِ بِأَلِفٍ بَعْدَ لَامِ
أَلِفٍ، وَلَمْ أَرَ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَأَنَا أَخْتَارُ كَتَبَ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ الْخَمْسَةَ الْمَذْكُورَةَ بِغيرِ أَلِفٍ^(٣)، لِمَجِيءِ ذَلِكَ
كَذَلِكَ فِي أَكْثَرِ الْمَصَاحِفِ، وَمُؤَافَقَةَ سَائِرِ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى اللَّفْظِ وَالْأَصْلِ،
خَارِجًا عَنِ الْخَمْسَةِ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ الشَّاذَّةِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا.

وَالْمَوْضِعُ الَّذِي اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْمَصَاحِفُ هُوَ: ﴿أَوْ لَا أَدْبَحْتَهُ﴾ فِي النَّمْلِ، فَكَتَبُوهُ بِأَلِفٍ
بَعْدَ لَامِ أَلِفٍ حَسْبَمَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْمَصَاحِفُ^(٤).

فَالرَّاجِحُ عِنْدَهُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ وَأَخْتَارَ كَتَبَهَا بِغيرِ أَلِفٍ - كَمَا قَالَ - إِلَّا الَّذِي فِي النَّمْلِ
لَوْقُوعِ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ؛ هَذَا هُوَ الَّذِي وَعَدْنَا بِذِكْرِهِ قَبْلَ هَذَا.

وَنَقَطُ ﴿لَأَتَوْهَا﴾ وَ﴿لَأَنْتُمْ﴾ عَلَى زِيَادَةِ الْأَلِفِ مِثْلَ نَقَطِ ﴿لَأَوْضَعُوا﴾ وَ﴿أَوْ لَا أَدْبَحْتَهُ﴾
سَوَاءً.

وَعَكْسُ هَذَا الَّذِي أَخْتَارَ أَبُو دَاوُدَ، وَهُوَ الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ الْحَافِظِ فِي «الْمُحْكَمِ» فِي
﴿لِإِلَى﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، لِأَنَّهُ قَالَ: « وَفِي مَصَاحِفِ أَهْلِ بَلَدِنَا الْقَدِيمَةِ الْمُتَّبَعِ فِي رَسْمِهَا

(١) انظر أيضاً: مختصر التبيين (١٠٣٧/٤).

(٢) سقطت من الأصل، وما أثبتته من «س وت»، وهي كذلك في مختصر التبيين.

(٣) وهو الذي جرى عليه العمل في هذه الألفاظ.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٩١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٧٣-٧٤).

(٤) مختصر التبيين: (٣٧٩/٢-٣٨١).

مصاحف أهل المدينة في آل عمران: ﴿لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾، وفي الصفات: ﴿لِإِلَى الْجَحِيمِ﴾
بزيادة الألف (١).

ولذكره أيضاً لهما مع ﴿أَوْ لَا أذْبَحْنَهُ﴾ وهو متفق عليه، و﴿لَأَوْضَعُوا﴾ وأكثرُ المصاحفِ
على الزيادة فيه.

ثم قال: «ولم أجدُ أنا ذلكَ كذلكَ مرسوماً في شيءٍ من مصاحفِ أهلِ العراقِ القديمةِ» (٢).
وبقيت: الجديدة، ومصاحفُ أهلِ الشام (٣)، ومكة.

ثم قال بعد هذا بكلامٍ ذكره في غير هذين الحرفين: «والقولُ في زيادةِ الألفِ في

مصاحفِ أهلِ بلدنا في قوله: ﴿لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ و﴿لِإِلَى الْجَحِيمِ﴾ (٤)، وفي نقطِ ذلكِ

كالقولِ في: ﴿لَأَوْضَعُوا﴾ و﴿أَوْ لَا أذْبَحْنَهُ﴾ (٥).

وقوله: «وجاءَ أيضاً لِإِلَى جِيءَ مَعًا» يُريدُ: بالخلافِ «لِذَا الْعَقِيلَةَ»؛ [قال في

العقيلة] (٦):

وَعَنْ خُلْفٍ مَعًا لِإِلَى (٧)

(١) المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٧٤-١٧٥).

(٢) المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٧٥).

(٣) قال السخاوي في الوسيلة (ص ١٥٨): «وقد رأيتُه أنا كذلكَ ﴿لِإِلَى﴾ في بعض المصاحف القديمة الشامية، وهو
مصحف قديم مرت عليه الدهور، وقال محمد بن عيسى في كتابه: في الموضعين ﴿لِإِلَى﴾ في الكوفي والبصري بغير ألف.»

(٤) واختلف في الزيادة في هذه الكلمات:

فذهب الفراء وثعلب وغيرهما إلى أن زائدة هي الألف المعانقة للام، وأن الألف المفردة بعدها هي صورة الهمزة، فتصور
هكذا: ﴿لِإِلَى﴾، وتوضع الدارة عليها دلالة على زيادتها (كما وضعنا هنا علامة السكون).

وذهب كُتَّابُ المصاحفِ إلى أن الزائدة هي المفردة، وإلى أن التي عانقت اللام هي الهمزة، فتصور هكذا: ﴿لِإِلَى﴾.

انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ١٨٧)، والوسيلة للسخاوي: (ص ١٥٨-١٥٩)، وأصول الضبط لأي داود:

(ص ٢٢٠-٢٢٣).

(٥) هذا النص أيضاً من الجزء المفقود من كتاب «المحكم» المطبوع كما قدمنا.

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) من البيت رقم (٧٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ١٥٦)، وتماه:

لَأَذْبَحَنَّ وَعَنْ خُلْفٍ مَعًا لِإِلَى مِنْ تَحْتِهَا آخِرًا مَكِّيُّهُمْ زَبْرًا

وهي من زيادة «العقيلة» على ما في «المقنع»، لأن الحافظ لم يذكرهما في «المقنع» وإنما ذكرهما [١٠٥/أ] في «المحكم»، ومن هناك أخذهما الناظم. وقال في موضع آخر:

[وجايء أندلس تزيده ألفاً^(١)] (٢)

فَسَبَّ زِيَادَةَ الْأَلْفِ فِيهِمَا إِلَى مَصَاحِفِ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ الْمُتَّبِعِ فِي رَسْمِهَا مَصَاحِفَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَبَقِيَتْ مَصَاحِفُ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَغَيْرِهَا^(٣)، وَهُوَ أَيْضًا مِنْ زِيَادَةِ «الْعَقِيلَةِ» عَلَى مَا فِي «الْمُقْنَعِ»، لِأَنَّ الْحَافِظَ لَمْ يَذْكُرْهُمَا فِي «الْمُقْنَعِ»، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُمَا فِي «الْمُحْكَمِ».

وقوله: «وكل نسفعا» يريد: وكل الكتاب زادوا ألفاً في هذه الكلمة التي هي ﴿لَسْفَعًا﴾. قال في «المقنع»: «وأجمع كتاب المصاحف على رسم النون الحفيفة ألفاً، وجملة ذلك موضعان: في يوسف: ﴿وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ [الآية: ٣٢]، وفي العلق: ﴿لَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [الآية: ١٥]، وذلك على مراد الوقف»^(٤).

ثم قال رحمه الله [وغفر لنا وله]:

[٣٤٤] إِذَا يَكُونَا لِأَهَبٍ، وَنُونَا ❀❀❀ لَدَى: كَأَيِّن رَسَمُوا التَّنْوِينَ

(١) صدر البيت رقم (١١٨) في الوسيلة للسخاوي: (ص٢٣٨)، وعجزه:

معاً وبالمدني رسماً عتوا سيراً

(٢) في الأصل: «قوله تعالى: ﴿وجايء﴾ مصاحف أهل الأندلس تزيده الألف».

(٣) قال السخاوي في الوسيلة (ص٢٣٨): «وكذلك رأيت في المصحف الشامي»: أي: بزيادة الألف.

(٤) المقنع: (ص٤٣)؛ وذكر مثله الإمام أبو داود، وكذلك الإمام الشاطبي.

انظر: المحكم في نقط المصاحف للداني: (ص٦٦-٦٧)، ومختصر التبيين: (٣/٧١٥)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص٢٧-

٣٠)، والبيت رقم (١٦٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص٣٢٠).

وقال ابن جابر الغساني في إصلاحاته على المورد:

لا تائسوا يائس وقل عن بعضهم	في استياسوا واستياس أيضا قد رسم
وابن نجاح بالخلاف نقلا	لأوضعو ولأتوهوا --- لإلي
لأنتم واختار حذف الألف	على قياس الرسم فيه فاعرف
وجاء أيضا لإلى جيء معا	لدى العقيلة وكل نسفعا

انظر: إصلاحات ابن جابر الغساني على المورد ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لحميتو: (٢/٤٥٠).

كُلُّ مَا ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ مُتَّفَقٌ عَلَى زِيَادَةِ الْأَلْفِ فِيهِ، لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «وَكُلُّ سَنَفَعًا»، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا» يُرِيدُ: «وَإِذَا» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَ«يَكُونًا» وَ«لَأَهَبَ». فَأَمَّا قَوْلُهُ: «يَكُونًا» فِي هَذَا الْبَيْتِ فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ مَعَ ﴿لَسَفَعًا﴾، لِأَنَّهُ شَبَّهَهُ كَمَا ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو.

وَأَمَّا ﴿إِذَا﴾ فَقَالَ فِي «الْمُقْنَعِ» أَيْضًا: «وَكَذَلِكَ التُّونُ أَلْفًا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ﴾ [الإسراء: ٧٦]، وَ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ﴾ [النساء: ٥٣]، وَ﴿إِذَا لَا ذَقْنَاكَ﴾ [الإسراء: ٧٥]، وَ﴿قَدْ صَلَّكَتُ إِذَا﴾ [الأنعام: ٥٦]، وَشَبَّهَهُ مِنْ لَفْظِهِ حَيْثُ وَقَعَ»^(١).

قَالَ الشَّيْخُ: وَكَانَ مِنْ حَقِّ ﴿إِذَا﴾ أَنْ يُكْتَبَ بِالتُّونِ؛ لِأَنَّهَا عِنْدَ الْخَلِيلِ «إِذَنْ»، وَلَكِنَّهَا لَمَّا كُتِبَتْ تُونًا مَفْتُوحًا مَا قَبْلَهَا أُشْبِهَتْ بِالتَّنْوِينِ^(٢). وَمِثْلَ هَذَا ذَكَرَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ فِي «الْمَشْكَلِ»^(٣)، قَالَ: «لَا يَجُوزُ عِنْدَ حُدَّاقِ النَّحْوِيِّينَ أَنْ يُكْتَبَ: ﴿إِذَا﴾ إِلَّا بِالتُّونِ»^(٤)، لِأَنَّهَا مِثْلُ «لَنْ»، وَلَيْسَ فِي الْحُرُوفِ تَنْوِينٌ، وَأَجَازَ الْفَرَاءُ أَنْ يُكْتَبَ بِالْأَلْفِ^(٥).

وَذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ^(٦) فِي «شَرْحِ الْجُمَلِ» فِي بَابِ التَّوَاصِبِ:
« فِي كِتَابَةِ «إِذَا» بِالْأَلْفِ ثَلَاثَةٌ مَذَاهِبٌ:

- (١) المقنع: (ص ٤٣-٤٤)؛ وذكر مثله أبو داود، وكذلك الإمام الشاطبي.
انظر: مختصر التبيين: (٢/٢١٧-٢١٨)، والبيت رقم (١٦٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٠).
(٢) انظر: الكتاب لسيبويه: (٣/١٢-١٦)، وسر صناعة الإعراب لابن جني: (٢/٦٧٩-٦٨٦)، ومعنى اللبيب لابن هشام الأنصاري: (١/١٠٩)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٢/٣٧ و ٢/٣١٠)، والجني الداني في حروف المعاني للمرازي: (ص ٣٦٤-٣٦٦).
(٣) أي: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه «مشكل إعراب القرآن».
(٤) في الأصل: «﴿إِذَا لَا يَلْبَثُونَ﴾ إِلَّا بِالْأَلْفِ»، وما أثبتته من «س»، وهو كذلك في مشكل إعراب القرآن.
(٥) مشكل إعراب القرآن لمكي: (١/٢٠٠).
(٦) هو: علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي أبو الحسن، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، أخذ عن أبي الحسن الدباج وأبي علي الثلويين ولازمه حتى ختم عليه كتاب سيبويه، له: كتاب المفتاح وكتاب البديع وشرح المتنبي وسرقات الشعراء وشرح الحماسة وغيرها، توفي سنة تسع وستين وستمائة.
بغية الوعاة للسيوطي: (٢/٢١٠)، والوافي بالوفيات للصفدي: (٢٢/١٦٥)، وفوات الوفيات للكتبي: (٣/١٠٩).

أحدها: جواز كتابتها بالألف، عاملة أو غير عاملة (١).

والثاني: إن ذلك لا يجوز، وإنما تكتب بالنون عاملة أو غير عاملة (٢).

والثالث: الفرق بين أن تكون عاملة مثل أن تقول: «إذا أكرمك» في جواب من قال: «أزرك؟» فهذه تكتب بالنون، أو تكون غير عاملة فتكتب بالألف مثل ما في القرآن (٣) «(٤)».

وقوله: «لأهب» أراد قوله تعالى في سورة مريم: ﴿لَأَهَبَ لِكَ غُلَامًا ذَكَرًا﴾ [الآية: ١٩].

(١) وهو مذهب الجمهور، ونُسب إلى المازني أيضاً؛ قال المرادي: «وفيه نظر؛ لأنه إذا كان يرى الوقف عليها بالنون كما نُقل عنه، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف».

وقال المالقي: «وعلة من كتبها بالألف في الحالتين - أي من الوصل والوقف - شبهها بالأسماء المنقوصة، لكونها على ثلاثة أحرف بها، فصارت كالتنوين في مثل "دماً ويدا" في حال النصب».

انظر: الجني الداني في حروف المعاني للمرادي: (ص ٣٦٦)، ورفض المباني للمالقي: (ص ١٥٦).

(٢) وهو رأي المبرد والمازني وأكثر النحويين؛ وقد روي عن المبرد أنه قال: «أشتهي أن أكوي يد من يكتب "إذن" بالألف، إنها مثل "لن" و"أن"، ولا يدخل التنوين في الحروف».

وقال المالقي: «فعللة من كتبها بالنون في الحالتين - من الوصل والوقف - أنها حرف، ونونها أصلية، فهي ك: "أن" و"عن" و"لن"».

انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٦٢/٥)، والجني الداني في حروف المعاني للمرادي: (ص ٣٦٦)، ورفض المباني للمالقي: (ص ١٥٥-١٥٦).

(٣) قال المالقي في رصف المباني (ص ١٥٦): «وعلة من فرق بين كونها عاملة فتكتب بالنون تشبيهاً بـ"عن" و"أن"، وكونها غير عاملة فتكتب بالألف، تشبيهاً بالأسماء المذكورة ك: "دماً" و"يدا"».

ثم بين وجهة نظره في كتابتها بالنون تارة، وبالألف تارة، فقال: «والذي عندي فيها: الاختيار أن ينظر: فإن وصلت في الكلام كتبت بالنون، عملت أو لم تعمل، كما يفعل بأمثالها من الحروف؛ لأن ذلك لفظها، مع كونها حرفاً لا اشتقاق لها، وإذا وُقف عليها كتبت بالألف؛ لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة المذكورة في عدد حروفها، وأن النون فيها كالتنوين، وأنها لاتعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقاً».

(٤) شرح الجمل لابن عصفور: (١٧٣/٢).

ورجح ابن عصفور كتابتها بالنون، فقال: «والصحيح أنها تكتب بالنون لأمرين: أحدهما: أن كل نون يوقف عليها بالألف تكتب بالألف، وما يوقف عليه من غير تغيير يكتب على صورته، وهذه يوقف عليها من غير تغيير، فينبغي أن تكتب على صورتها بالنون. وأيضاً: فإنها ينبغي أن تكتب بالنون فرقاً بينها وبين "إذا"». شرح الجمل لابن عصفور: (١٧٠/٢).

قال في «المقنع»: « [حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: (١)] حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ: أَنَّ الْمَصَاحِفَ كُلَّهَا اجْتَمَعَتْ عَلَى رَسْمِ أَلْفٍ بَعْدَ اللَّامِ فِي قَوْلِهِ فِي مَرِيَمَ: ﴿لَا هَبَّ لِكِ﴾ (٢).

ومثله لأبي داود قال: « وَكُتِبُوا فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ: ﴿لَا هَبَّ لِكِ﴾ بِلَامِ أَلْفٍ (٣). وَقَوْلُهُ: «وَنُونًا لَدَى كَأَيِّنْ رَسَمُوا التَّنْوِينَ» فَأَلْفٌ فِي قَوْلِهِ: «التَّنْوِينَ» لِإِطْلَاقِ الْقَافِيَةِ، وَيُرِيدُ أَنَّ الْكُتَابَ رَسَمُوا التَّنْوِينَ نُونًا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَكَايِّنَ مِنْ نَبِيِّ﴾ [آل عمران: ١٤٦] وَشَبَّهَهُ.

وَهَذَا عَكْسُ مَا تَقَدَّمَ، لِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ﴿إِذَا﴾ ﴿وَلَيَكُونَا﴾ ﴿وَلِنَسْفَعَا﴾ كُتِبُوا التَّنْوِينَ فِيهَا أَلْفًا، وَهَذَا كُتِبُوا التَّنْوِينَ فِيهِ نُونًا.

قال في «المقنع»: « وَكَذَلِكَ رَسَمُوا التَّنْوِينَ نُونًا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَكَايِّنَ﴾ حَيْثُ وَقَعَ، وَذَلِكَ عَلَى مُرَادِ الْوَصْلِ (٤).

قال الشَّيْخُ: وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ الَّتِي هِيَ ﴿وَكَايِّنَ﴾ أَصْلُهَا: «أَيٌّ» دَخَلَتْ عَلَيْهَا كَافُ التَّشْبِيهِ فَصَارَ الْكَلَامُ بِمَعْنَى «كَمْ» (٥).

(١) سقطت من "ت".

(٢) المقنع: (ص ٤٢).

(٣) مختصر التبيين: (٨٢٨/٤).

وذكر مثلهما الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٢٠٦) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٧١).

(٤) المقنع: (ص ٤٤)؛ وقال أبو داود في مختصر التبيين (٣٧٢/٢): « ﴿وَكَايِّنَ﴾ كُتِبُوا بِبَاءٍ وَنُونٍ بَعْدَ الْأَلْفِ عَلَى خَمْسَةِ

أحرف حيث وقع، واختلف النحويون في أصل هذه النون، والقراء أيضًا في أصل هذه الكلمة».

وذكر مثلهما الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٦٤) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٢٠).

(٥) انظر: الكتاب لسبويه: (١٧٠-١٧١)، وإعراب القرآن للنحاس: (١٦٧/٣)، وإيضاح الوقف ولا ابتداء لابن

الأنباري: (٣٨٢/١)، والحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي: (٨٠/٣)، والكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي:

(٣٥٧/١)، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري: (١٥١/١-١٥٢)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: (٢٩٧/١-٢٩٩)،

والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري: (ص ٢٢٨)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٥٠/٣)، وجمع الهوامع للسيوطي:

(٥٠٢/٢).

قال أبو محمد مكي: «وثبتت في المصاحف بعد الياء نون؛ لأنها كلمة نقلت عن أصلها، فالوقف عليها بالنون اتباعاً للمصحف، وعن أبي عمرو أنه وقف عليها بغير نون (١) على الأصل [لأنها تنوين] (٢)» (٣).

ثم قال:

[٣٤٥] وزيد بعد فعل جمع ك: اعدلوا ❀❀❀ واسعوا وواو كاشفوا ومرسلوا

[ب/١٠٥]

[٣٤٦] لكن من: بآء وتبوء وروا ❀❀❀ إسقاطها، وبعد واو من: سعوا

[٣٤٧] في سبأ ومثلها إن فاء ❀❀❀ عتو عتوا وكذلك: جاءو

[٣٤٨] وبعد واو الفرد أيضا ثبتت ❀❀❀ وبعد أن يعفو مع ذو حذف

ذكر في هذه الآيات أن الألف زيدت بعد الواو في بعض المواضع المذكورة في النظم، ولم ترد في بعض المواضع، وذكرها أيضا وإن كان الأصل ألا تزداد الألف في المواضع التي زيدت فيها؛ لأن القياس في المرسوم ألا يرسم خطأ إلا ما لفظ به، وهذه الألفاظ في المواضع التي زيدت فيها غير ملفوظ بها؛ لأن [لفظة] (٤) ❀❀❀ قألوا ❀❀❀ مثلاً ❀❀❀ كفروا ❀❀❀ إذا رسمته على لفظه رسمت: كافا وفاء وراء والواو المتولدة عن الضمة التي على الراء.

لكن وقع اتفاق أهل المصاحف والنحاة على زيادة الألف فيها (٥)، لكن النحاة إنما زادوها بعد واو الجمع دون واو الفرد فرقا بينهما، وكتاب المصاحف زادوها في المصحف في التوعين، وصار ذلك أصلاً ورفضوا الأصل الأول.

(١) قرأها ابن كثير وأبو جعفر ❀❀❀ كائين ❀❀❀ بألف ممدودة بعد الكاف وبعدها همزة مكسورة كمثل «فاعل»، وسهل أبو جعفر همزة ❀❀❀ كائين ❀❀❀، والباقون: ❀❀❀ كائين ❀❀❀ بهمزة مفتوحة بعد الكاف وياء مكسورة مشددة بعدها، ووقف أبو عمرو ويعقوب على الياء على الأصل، والباقون على النون اتباعاً للمصحف.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢١٦ و ٢٣٩)، والتيسير للداي: (ص ٦٠-٦١ و ٩٠)، والنشر لابن الجزري: (٢/٢٤٢).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي: (١/١٧٥).

(٤) سقطت من «س».

(٥) انظر: المنع: (ص ٢٦-٢٨)، و مختصر التبيين: (٢/٧٨-٨٥)، و الوسيلة للسخاوي: (ص ٣١٠-٣١٤)، وتنبية العطشان للجرجاني (المخطوط): [١١١/ب-١١٣/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١٠٠١ وما بعدها)، ومعاني القرآن

فَمَا وَجِدَ فِي الْمُصْحَفِ مِنْ وَاوَاتِ الْجَمْعِ بَعْدَهَا أَلْفٌ فَذَلِكَ عَلَى الْأَصْلِ الْمَرْجُوعِ إِلَيْهِ الَّذِي وَقَعَ اتَّفَاقُهُمْ عَلَيْهِ، وَمَا وَجِدَ مِنْهَا بَعِيرِ أَلْفٍ فَذَلِكَ عَلَى الْأَصْلِ الْمَرْفُوضِ.

وَقَدْ أَتَتْ فِي الْمُصْحَفِ: ﴿وَعَتَوُا﴾ [الآية: ٢١] فِي الْفُرْقَانِ، وَ﴿سَعَوْا﴾ [الآية: ٥] فِي سَبِّإٍ، وَ﴿تَبَوَّءُوا الدَّارَ﴾ [الآية: ٩] فِي الْحَشْرِ عَلَى الْأَصْلِ الْأَوَّلِ، فَهِيَ مُبْتَقَاةٌ عَلَى ذَلِكَ الْأَصْلِ، فَلَا تُلْحَقُ بَعْدَ الْوَاوِ أَلْفٌ بِالْحَمْرَاءِ عَلَى هَذَا، وَلَا تُرْسَمُ فِيهَا أَلْفٌ الْبَتَّةَ مُنْبَهَةً عَلَى أَصْلِهَا، لِأَنَّهُمْ لَا يَرْسُمُونَ بِالْحَمْرَاءِ إِلَّا مَا كَانَ مَلْفُوظًا بِهِ، وَهِيَ غَيْرُ مَلْفُوظٍ بِهَا.

وَمَا وَجِدَ مِنْ وَاوَاتِ الْفَرْدِ بَعِيرِ أَلْفٍ فَهُوَ عَلَى مَا أَصَلَّهُ التُّحَاةُ فِيهَا وَتَبَتُوا عَلَيْهِ، لِأَنَّهُمْ فَرَّقُوا بَيْنَ التَّوَعِينِ، فَزَادُوهَا فِي الْجَمْعِ دُونَ الْفَرْدِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَمَا وَجِدَ مِنْهَا بِأَلْفٍ فَمُخَالَفٌ لِذَلِكَ [الأصل] (١)، وَأَهْلُ الْمَصَاحِفِ زَادُوا الْأَلْفَ فِي التَّوَعِينِ، وَتَرَكُوا مِنْهَا مَوَاضِعَ بَعِيرِ أَلْفٍ تَنْبِيهًا عَلَى الْأَصْلِ الْمَثْرُوكِ، وَقَدْ أَتَى فِي الْقُرْآنِ ﴿ذُو﴾ وَ﴿أَنْ يَعْفُوا﴾ [الآية: ٩٩] فِي النَّسَاءِ.

فَقَوْلُ النَّاطِمِ: «وَزَيْدٌ بَعْدَ فِعْلِ جَمْعٍ» يُرِيدُ: الْأَلْفَ، وَقَوْلُهُ: «بَعْدَ فِعْلِ جَمْعٍ» أَيُّ: زَيْدٌ

الْأَلْفُ بَعْدَ الْوَاوِ الدَّالَّةُ عَلَى الْجَمْعِ فِي الْأَفْعَالِ نَحْوُ: ﴿ءَامَنُوا﴾ وَ﴿كَفَرُوا﴾ وَ﴿نَسُوا اللَّهَ﴾

وَ﴿سَئَلُوا﴾ وَ﴿أَشْتَرُوا﴾ وَ﴿لَوُوا﴾ وَ﴿ءَاوُوا﴾، وَنَحْوَ مَا مَثَلَ بِهِ ك: ﴿أَعْدَلُوا﴾

[المائدة: ٨]، وَ﴿فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]، وَ﴿كَاشِفُوا الْعَذَابِ﴾ [الدخان: ١٥] وَ﴿مُرْسَلُوا

التَّاقَةَ﴾ [القمر: ٢٧].

وَاحْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْعِلَّةِ الْمَوْجِبَةِ لَزِيَادَةِ الْأَلْفِ بَعْدَ الْوَاوِ فِي الْجَمْعِ (٢):

فَقِيلَ: لِأَنَّ الْأَلْفَ زِيدَتْ بَعْدَ وَاوِ الْجَمْعِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَا يَتَّصِلُ وَمَا يَنْفَصِلُ (٣).

فَإِنْ قُلْتَ: «ضَرَبُوهُمْ» احْتَمَلَ الضَّمِيرُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا فَيَكُونُ مُتَّصِلًا، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي «ضَرَبُوا» فَيَكُونُ مُنْفَصِلًا، فَلَمَّا احْتَمَلَ وَاحْتَمَلَ زَادُوا أَلْفًا لِيُفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا.

للفراء: (١٢٨/١)، وأدب الكاتب لابن قتيبة: (ص ٢٢٥)، وأدب الكتاب للصولي: (ص ٢٤٦)، وشرح شافية ابن الحاجب للأسترباذي: (٣/٣٢٧).

(١) في الأصل: «المصاحف».

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (٢/٨٠٥-٨٠٦)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: (٢/١٢٧٦)، والمقصد لتلخيص ما في المرشد لتركيب الأنصاري: (ص ٦٣-٦٤).

(٣) وهو قول الكسائي . انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦٠-٢٦١).

وقَدْ أَتَيْتَا مَعَا فِي الْقُرْآنِ، قَالَ اللَّهُ ﷻ فِي سُورَةِ الْمُطَفِّينِ: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُحْسِرُونَ﴾ [الآية: ٣] فَهَذَا ضَمِيرَانِ مُتَّصِلَانِ مَفْعُولَانِ (١).

وقَالَ فِي سُورَةِ الشُّورَى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الآية: ٣٧]، فَهَذَا ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ، فَزَادُوا فِيهِ أَلْفًا لِيَقَعَ الْفَرْقُ بِذَلِكَ بَيْنَ الْمَعْنِيِّينَ، وَلَيْسَتْ الْعِلَّةُ فِي زِيَادَةِ الْأَلْفِ بَعْدَ وَاوِ الْجَمْعِ مُتَّفَقًا عَلَيْهَا.

وقِيلَ: إِنَّمَا زِيدَتِ الْأَلْفُ بَعْدَ وَاوِ الْجَمْعِ فَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّسَقِ (٢)، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «لَمَّا كَفَرَ وَخَرَجَ» احْتَمَلَتِ الْوَاوُ أَنْ تَكُونَ لِلْجَمْعِ، فَيَكُونُ الْخَارِجُ غَيْرَ الَّذِي كَفَرَ؛ وَاحْتَمَلَتِ الْوَاوُ أَنْ تَكُونَ لِلْعَطْفِ، فَيَكُونُ الْكَافِرُ هُوَ الَّذِي خَرَجَ، وَلَمْ يَأْتِ مِثْلَ هَذَا [١٠٦/أ] فِي الْقُرْآنِ (٣). فَهَذِهِ الْعِلَّةُ غَيْرُ نَاهِضَةٍ فِي الْقُرْآنِ، وَإِنَّمَا تَنْهَضُ فِي الْكَلَامِ [غَيْرِ] (٤) الْقُرْآنِ.

وقِيلَ: إِنَّمَا زِيدَتِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْفَرْدِ - أَعْنِي الْوَاوَ الْأَصْلِيَّةَ - مِثْلَ: ﴿لَنْ نَدْعُو﴾ و﴿يَعْفُوا﴾ و﴿يَتْلُوا﴾ و﴿نَتْلُوا﴾ و﴿تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ﴾ و﴿بَيْنَ وَاوِ الْجَمْعِ (٥)، فِي نَحْوِ: ﴿ءَامَنُوا﴾ و﴿كَفَرُوا﴾ [قَالُوا] (٦) و﴿أَخْرَجُوا﴾ و﴿دَعَوْا﴾ و﴿عَتَوْا﴾ و﴿سَعَوْا﴾ و﴿خَلَوْا﴾، وَيُقَالُ فِي هَذِهِ: «وَاوِ الْجَمْعِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْأَفْعَالِ»؛ وَإِذَا اتَّصَلَتْ بِاسْمٍ قِيلَ فِيهَا: «وَاوِ الْجَمْعِ وَالرَّفْعِ»، مِثْلَ: ﴿مُرْسِلُوا النَّاقَةَ﴾ [القمر: ٢٧] و﴿كَاشِفُوا الْعَذَابِ﴾ [الدخان: ١٥] و﴿مُلْقُوا﴾

(١) وهذين الموضعين لم يستثنهما الناظم من واو الجمع لأنها ليست متطرفة، لكون الضميرين بعدها متصلين منصوبين بالفعلين لا منفصلين على الصحيح، فلا حذف في الكلمتين أصلاً، واستثناءهما أبو داود. انظر: مختصر التبيين: (٨٣/٢ و ١٢٧٨/٥)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١٠٠٥-١٠٠٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٩٤).

(٢) وهي واو العطف؛ ونسب هذا التعليل لابن قتيبة والأخفش.

انظر: الجمل في النحو للفراهيدي: (ص ٣٠٣)، واللمع في العربية لابن حني: (ص ٩١)، وأدب الكاتب لابن قتيبة: (ص ٢٢٥-٢٢٦)، وأدب الكتاب للصولي: (ص ٢٤٦)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦١).

(٣) في هامش «س»: «بل أتى فيه، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ فَعَّرَ وَقَدَّرَ﴾ وقوله: ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ وَاسْتَكْبَرَ﴾».

(٤) في «س»: «خارج عن».

(٥) ونُسب هذا القول للفراء. انظر: أدب الكتاب للصولي (ص ٢٤٦).

(٦) سقطت من الأصل.

الله ﴿البقرة: ٢٤٩﴾ فزادوا الألف بعد واو الجمع، [وزيدت في المفرد] (١) فرقا بينها وبين الواو الأصلية.

ومثله [السخاوي] (٢) [٣] بمثل: «بنوا زيد» في واو الجمع، و«أبو زيد» في المفرد، وفي القرآن: ﴿بنوا إسرائيل﴾ [يونس: ٩٠].

وهذه العلة أيضا لا تنهض إلا على مذهب النحاة الذين زادوها في الجمع ولم يزيدها في المفرد، وأما على مذهب أهل المصاحف فلا تنهض لأنهم زادوها فيهما معا. وقال المبرد: «إنما زادوا الألف بعد الواو بدلا من المكنى، وهي الهاء، لأنهم قالوا في «ضربوه» أو «قتلوه» بسقوط الألف، وإذا قالوا: «ضربوا» أو «قتلوا» أثبتوا الألف ليعلم أن الحرف قد انفرد» (٤)؛ وهذا أيضا لا ينهض، إذ ليس هناك مكنى.

وقيل: إنما أثبتوا الألف بعد الواو في ﴿ءامنوا﴾ و﴿كفروا﴾ لأجل أن تنتهي الصوت بحروف المد واللين عند ابتداء همزة فصولت ألفا، يريد أن مخرج همزة من أقصى الصدر والألف مخرجه من هناك - أعني من مخرج همزة على ما قال [الخليل] (٥) - إلا أن هذا ينتقض بالياء؛ لأنهم لم يزيدها ألفا بعدها في مثل: ﴿وفي أنفسكم﴾ [الذاريات: ٢١]، و﴿وفي أنفسهم﴾ [فصلت: ٥٣] لأنها حرف مد ولين، وهو يقول: تنتهي الصوت بحروف المد واللين عند ابتداء همزة.

وقوله: «لكن» حرف استدراك (٦)؛ لأنه لما ذكر أولا زيادة الألف بلفظ عام يدخل فيه هذا كله، والمنصوص أن هذه المواضع بعير ألف استثناها.

(١) سقطت من «س».

(٢) انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦١)؛ والحقيقة أنه قول الفراء نقله عنه السخاوي، كما في معاني القرآن للفراء (٢/٢٢٠).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) انظر: أدب الكتاب للصولي: (ص ٢٤٦)؛ وهذا الرأي ينسب للكسائي كما في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦٠).

(٥) في «س»: «سيبويه»؛ وهو خطأ. انظر: كتاب العين للفراهيدي: (١/٥٢)، والرعاية لمكي (ص ٦١).

(٦) انظر: اللمع في العربية لابن جني: (ص ٩٣)، والأصول في النحو لابن السراج: (٢/٥٧)، والجني الداني للمرازي:

(ص ٥٨٨-٥٩١ و ص ٦١٥).

وقوله: «وبعد واو من سَعَوْا في سبياً» قيده بالسورة احترازاً مما في غيرها؛ في سورة

الحج: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ﴾ [الآية: ٥١].

و«عَتَوْ عَتَوْاً» قيده بقوله: «عَتَوْاً»، وهو الذي في سورة الفرقان، احترازاً من الذي في

سورة الأعراف: ﴿فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الآية: ١٦٦].

وقوله: «وبعد واو الفرد أيضاً ثبتت» يريد: الألف مثل: ﴿نَدْعُوا﴾ [الكهف: ١٤]

و﴿يَبْلُغُوا﴾ [محمد: ٤]، وغير ذلك^(١)، وهذا على مذهب أهل المصاحف دون النحاة كما قدمنا.

ثم استثنى من واو الفرد نوعين:

﴿يَعْفُو﴾ في النساء، وقيده بقوله «أن»، وأراد قوله تعالى: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ﴾

[الآية: ٩٩]، و﴿ذُو﴾ حيث وقع في القرآن.

قال أبو عمرو في «المقنع»: «واتفقت المصاحف على حذف الألف بعد واو الجمع في

أصلين مطردين وأربعة أحرف؛ فالأصلان: ﴿جَاءُوا﴾، ﴿وَبَاءُوا﴾ حيث وقعا.

أما الأربعة أحرف: فأولها في البقرة: ﴿فَإِنْ فَاءُوا﴾ [الآية: ٢٢٦]، وفي الفرقان: ﴿وَعَتَوْ

عَتَوْاً﴾ [الآية: ٢١]، وفي سبياً: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعْجِزِينَ﴾ [الآية: ٥]، وفي الحشر:

﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ﴾ [الآية: ٩].

وكذلك حذفت الواو الأصلية في موضع، وهو قوله في النساء: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ﴾

[الآية: ٩٩]، وأثبتت بعد هذه المواضع في جميع القرآن.

(١) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ١٠٠٨): «عبارة الناظم غير موفية لمقصوده، لشمولها واوا هي غير فعل مسند لمفرد

نحو: ﴿يُؤَدُّهُ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ [الأنفال: ٢٤]، ولشمولها أيضاً واوا هي لام فعل إلا أنها

متوسطة لاتصالها بضمير نصب أو رفع نحو: ﴿مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجْوَةِ﴾ [غافر: ٤١] و﴿أَلَيْسَ لِي بِرَجُلٍ﴾ [النور: ٦٠] والعبارة

الموفية أن يقال مثلاً:

وبعد واو لام فعل طرفت زيد بأن يعفو مع ذو حذفت

وقد روى أحمد بن يزيد الحلواني عن إبراهيم بن الحسن عن بشير عن أسيد: أن مصاحف أهل المدينة: ﴿لترَّبوا﴾ [الآية: ٣٩] في الروم، وكذلك: ﴿أَذُو موسى﴾ [الآية: ٦٩] في الأحزاب بغير ألف بعد الواو، ولم أجد ذلك كذلك في شيء من [١٠٦/ب] المصاحف^(١).

ورسِم في جميعها في قوله في يونس: ﴿بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ [الآية: ٩٠] وأتى بألف بعد الواو والتي هي علامة الرفع [والجمع].

وأنفقت المصاحف على حذف الألف بعد الواو التي هي علامة الرفع في الاسم المفرد المضاف [(٢) نحو قوله: ﴿لذُو فَضْلٍ﴾، ﴿وإنَّهُ لذُو عِلْمٍ لِمَا عَلَّمْنَاهُ﴾ [يوسف: ٦٨]، ﴿إنَّ رَبِّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ﴾ [نصت: ٤٣]، و﴿ذُو الْعَرْشِ﴾، و﴿ذُو الْفَضْلِ﴾، و﴿ذُو الْجَلَالِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وما كان مثله حيث وقع^(٣).

ثم قال:

[٣٤٩] وَلَوْلَوْا مُنْتَصِبًا يَكُونُ ❖❖❖ فَاَلِفٌ فِيهِ هُوَ التَّنْوِينُ
[٣٥٠] وَزَادَ بَعْضٌ فِي سِوَى ذَا الشَّكْلِ ❖❖❖ تَقْوِيَةً لِلْهَمْزِ، أَوْ لِلْفَضْلِ

(١) أغفل الناظم ذكر الخلاف في الموضوعين: ﴿لترَّبوا﴾ [الآية: ٣٩] في الروم، و﴿أَذُو﴾ [الآية: ٦٩] في الأحزاب، كما ذكرهما الحافظ هنا، وكذلك ذكرهما أبو داود دون ترجيح، وجرى العمل على زيادة الألف بعد الواو فيهما وقال ابن عاشر: « وقد أصلحت أبيات الناظم هذه بإصلاحات طويلة بعيدة من سياقه فيها تكلفات، وهذا إصلاح دون تطويل مع محاذاة سياقه:

وزيد بعد واو جمع كاعدلوا واسعوا ومثل كاشفوا ومرسلوا
إن طرفت وممن تبوءو رووا إسقاطها بباء وفاء وسعوا
في سبأ جاءو وعتو في الفرقان وخلف تربوا مع أذوا قد بان ».

انظر: مختصر التبيين: (٨٣/٢)، وتنبيه العطشان للجرجاني (المخطوط): [١١٤/أ-ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١٠٠٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٩٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٧٤).

(٢) سقطت من الأصل، وهي كذلك في المقنع.

(٣) المقنع: (ص ٢٦-٢٨)؛ وذكر مثله في الإمام أبو داود وزاد عليه استثناء ﴿كالوهم﴾ و﴿وزنوهم﴾ كما سبق ذكره، وكذلك الإمام الشاطبي.

انظر: مختصر التبيين: (٨٠/٢-٨٣)، والأبيات رقم (١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣١٠-٣١٣).

يُرِيدُ أَنْ الْأَلْفُ الَّتِي بَعْدَ الْوَاوِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْلَا وِلْبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾^(١)، وَلَأَبْدَ مِنْهَا لِأَنَّهَا هِيَ الْمُبْدَلَةُ مِنَ التَّنْوِينِ فِي حَالِ الْوَقْفِ.

فَالْأَلْفُ لَيْسَتْ بِزِيَادَةٍ؛ [وَأَيْمًا هِيَ] ^(٢) زَائِدَةٌ فِي ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ الْمَخْفُوضِ وَالْمَضْمُومِ عَلَى مَا حَكَى النَّاطِمُ عَنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ.

وَقَوْلُهُ: «وَزَادَ بَعْضٌ» أَي: زَادَ الْأَلْفُ بَعْضُ الرُّوَاةِ، وَزَادَ بَعْضُ الرُّوَاةِ عَنِ الْمَصَاحِفِ الْأَلْفَ، فَذَكَرَهُ «اللُّؤْلُؤُ» الْمَنْصُوبِ إِيمًا هِيَ تَوَطَّعَتْ لِمَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ الْمَخْفُوضِ وَالْمَرْفُوعِ، كَمَا قَالَ: «وَزَادَ بَعْضٌ فِي سِوَى ذَا الشَّكْلِ» أَي: فِي غَيْرِ هَذَا الشَّكْلِ.

وَالشَّكْلُ: لَفْظٌ مُشْتَرِكٌ، يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ: الصُّورَةُ الَّتِي هِيَ الْحُرُوفُ، يُقَالُ: أَشْكَالُ الْحُرُوفِ، أَي: صُورَتُهَا؛ وَيُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ: الْحَرَكَاتُ مِنَ الْفَتْحَةِ وَالضَّمِّ وَالْكَسْرِ، تَقُولُ: شَكَلْتُ الْحَرْفَ إِذَا جَعَلْتَهُ عَلَيْهِ حَرَكَتَهُ^(٣)، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا بِقَوْلِهِ: «فِي سِوَى ذَا الشَّكْلِ» أَي: فِي غَيْرِ هَذَا الشَّكْلِ الَّذِي هُوَ النَّصْبُ، وَغَيْرُهُ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَ النَّاطِمُ فِي زِيَادَةِ الْأَلْفِ بَعْدَ الْوَاوِ فِي «اللُّؤْلُؤُ» الْمَخْفُوضِ وَالْمَرْفُوعِ، وَنَسَبْتُهُ ذَلِكَ لِبَعْضِ الثَّقَلَةِ عَنِ الْمَصَاحِفِ؛ هُوَ مَا ذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمَقْنَعِ»؛ قَالَ: «رَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَسَنِ، عَنْ بَشَّارِ بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ أُسَيْدٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، قَالَ: كُلُّ مَوْضِعٍ فِيهِ: ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ فَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَكْتُبُوا فِيهِ أَلْفًا بَعْدَ الْوَاوِ الْأَخِيرَةِ»^(٤).

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي سُورَةِ الطُّورِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَانَتْهُمْ لُؤْلُؤًا﴾ [الآية: ٢٤]، قَالَ: «كَتَبُوهُ بِالْأَلْفِ بَعْدَ الْوَاوِ؛ وَكَذَا رَسَمَهُ الْغَازِي بْنُ قَيْسٍ، وَفِي بَعْضِهَا: ﴿لُؤْلُؤًا﴾ بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَكَذَا رَسَمَهُ حَكَمٌ وَعَطَاءٌ، وَهُوَ الَّذِي أَخْتَارَ هُنَا»^(١).

(١) [الحج: ٢٣] و[فاطر: ٣٣].

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: الصحاح للجوهري «مادة شكل»: (١٧٣٨/٥)، ولسان العرب لابن منظور «مادة شكل»: (٣٥٦/١١)، وتاج العروس للزبيدي «مادة شك ل»: (٢٩/٢٦٩-٢٧٦).

(٤) المقنع: (ص ٤٠)؛ واكتفى أبو عمرو الداني بنقل نصوص أئمة الرسم ولم يرجح فيها شيئاً، وكذلك نقل أبو داود نصوص الأئمة في موضع سورة الحج، واضطرب كلامه فيها كما سيذكره الشارح، وكذلك نقل الشاطبي الاختلاف فيه.

انظر: أيضاً المقنع: (ص ٤٠-٤١)، ومختصر التبيين: (٤/٨٧٢-٨٧٤)، والأبيات رقم (١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ٢١٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٢٥٨ و ٣٨٨).

وقال في سورة الرحمن في قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الآية: ٢٢]، قال: «كُتِبَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ بِالْفِ بَعْدَ الْوَائِ الْمَهْمُوزَةِ الْمَضْمُومَةِ؛ كَذَا رَسَمَهُ الْعَازِي بْنُ قَيْسٍ وَحَكَمُ الْأَنْدَلُسِيِّ، وَفِي بَعْضِهَا: ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ بِغَيْرِ أَلْفٍ؛ وَكَذَا رَسَمَهُ عَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ، وَكِلَاهُمَا حَسَنٌ، فَلْيَكْتُبِ الْكَاتِبُ بِمَا أَحَبَّ مِنْ ذَلِكَ» (٢).

فَخَيَّرَ فِي هَذَا، وَاخْتَارَ فِي الَّذِي فِيهِ وَالطُّورِ عَدَمَ زِيَادَةِ الْأَلْفِ كَمَا قَدَّمْنَا.

وقال في سورة الواقعة في قوله تعالى: ﴿كَأَمْثَلِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾ [الآية: ٢٣]: «وَرَسَمَ الْعَازِي بْنُ قَيْسٍ وَحَكَمُ بَعْدَ الْوَائِ الْمَهْمُوزَةِ مِنَ ﴿اللُّؤْلُؤِ﴾ أَلْفًا، وَلَمْ يَرَسُمِهَا عَطَاءٌ، وَبِحَذْفِهَا أَكْتُبُ» (٣)؛ كَمَا قَالَ فِيهِ وَالطُّورِ، فَاضْطَرَبَ كَلَامُهُ (٤).

وقوله: «تَقْوِيَةٌ لِلْهَمْزِ أَوْ لِلْفَصْلِ» إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ: «لِلْفَصْلِ» يَفْتَضِي أَنَّهَا زِيدَتْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِلْفَصْلِ؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ وَإِضَاحٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَ زِيدَتْ هُنَا فِي قَوْلِهِ: ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ تَشْبِيهًا بِالْأَلْفِ الَّتِي زِيدَتْ لِلْفَصْلِ فِي غَيْرِ هَذَا، وَأَمَّا فِي هَذَا نَفْسِهِ فَوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا هُوَ اشْتِرَاكُهُمَا فِي لُزُومِ الطَّرْفِ، أَنَّ الْوَائِ فِي: ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ وَقَعَتْ طَرَفًا كَمَا وَقَعَتْ طَرَفًا فِي: ﴿قَالُوا﴾ و﴿كَفَرُوا﴾، وَاتَّفَقَتْهُمَا مَعًا فِي الصُّورَةِ، فَزِيدَ الْأَلْفُ بَعْدَهَا كَمَا زِيدَتْ فِي: ﴿ءَامِنُوا﴾، وَبِهَذَا الْقَوْلِ قَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ (٥)؛ لِأَنَّ أَبَا عَمْرٍو [١٠٧/أ]

(١) مختصر التبيين: (٤/١١٤٩).

(٢) مختصر التبيين: (٤/١١٦٧).

(٣) مختصر التبيين: (٤/١١٧٦-١١٧٧).

(٤) وذلك أنه اختار في موضعي الطور والواقعة الحذف، وحسن الوجهين في موضع الرحمن؛ وجرى العمل بحذف الألف في السور الثلاث عند أهل المشرق، واختار المغاربة زيادتها في سورة الرحمن وحذفها في موضعي الطور والواقعة؛ وقال ابن القاضي:

« في الطور والميزن بغير ألف في سورة الرحمن وجهان اعرف »

انظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٦/ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٩٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٧٥).

(٥) سيذكر قوله في العبارات التالية. وانظر: المقنع: (ص ٤٠)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٢٦٠).

ذَكَرَهُ فِي «الْمُحْكَمِ» فِي مَوَاضِعٍ مِمَّا زِيدَتْ فِيهَا بَعْدَ الْوَاوِ، ذَكَرَ فِيهَا: ﴿لَوْلُوا﴾^(١) و﴿الرَّبِوَا﴾، وَمَوَاضِعَ كَثِيرَةً مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ (١).

ثُمَّ قَالَ: « وَزِيَادَةُ الْأَلْفِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ يَتَحَقَّقُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ ﴿اللُّوْلُو﴾ لَمَّا وَقَعَتْ طَرَفًا سِوَاءَ كَانَتْ صُورَةُ الْهَمْزَةِ أَوْ رُسِمَتْ عَلَى أَصْلِهَا أَشْبَهَتْ وَآوَ الْجَمْعِ الَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿قَالُوا﴾ و﴿ءَامَنُوا﴾ و﴿كَفَرُوا﴾ وَشَبَّهَهُ، فَكَمَا زِيدَتْ الْأَلْفُ فِي ذَلِكَ بِإِجْمَاعٍ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ سَاكِنَةً وَانْتَهَى التَّمْطِيطُ بِهَا إِلَى الْهَمْزَةِ، فَخَفَّفَتْ فَقَوِيَتْ بِزِيَادَةِ الْأَلْفِ فِي ذَلِكَ، كَذَلِكَ زِيدَتْ الْأَلْفُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، إِذْ قَدْ شَارَكَتِ الْوَاوُ الَّتِي فِي آخِرِهَا وَآوُ الْجَمْعِ فِي لُزُومِ الطَّرْفِ وَوَأَفَقَتْهَا فِي الصُّورَةِ، فَلِذَلِكَ أَجْرَى لَهَا حُكْمَهَا فِي زِيَادَةِ الْأَلْفِ بَعْدَهَا.

وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى ذَهَبَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي زِيَادَةِ الْأَلْفِ حَيْثُ قَالَ: " فَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ قَطَنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ خَلَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْيَزِيدِيُّ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو: إِنَّمَا كَتَبُوا الْأَلْفَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْلُوا﴾ [الآية: ٢٣] فِي الْحَجِّ كَمَا كَتَبُوا أَلْفَ: ﴿قَالُوا﴾ " (٢)، وَيُرِيدُ: عَلَى قِرَاءَةِ الْخَفْضِ (٣).

وَقَدْ " حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ، قَالَ أَبُو عَمْرٍو: إِنَّمَا أَتَّبَعُوا الْأَلْفَ فِي ﴿لَوْلُوا﴾ كَمَا زَادُوهَا فِي ﴿كَانُوا﴾ و﴿قَالُوا﴾ " (٤).

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَذَلِكَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اشْتِرَاكِهِمَا فِي لُزُومِ الطَّرْفِ، وَاتَّفَقَهُمَا مَعًا فِي الصُّورَةِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ ﴿اللُّوْلُو﴾ لَمَّا كَانَتْ فِي أَكْثَرِ ذَلِكَ صُورَةً لِلْهَمْزَةِ، وَالْهَمْزَةُ حَرْفٌ خَفِيٌّ، بَعِيدُ الْمَخْرَجِ، قَوِيَتْ بِأَنْ زِيدَ بَعْدَهَا أَلْفٌ كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَظَائِرِ ذَلِكَ.

(١) وهذا ذكره في الجزء المفقود من كتاب «المحكم» المطبوع كما نبهنا عليه سابقا.

(٢) انظر: المنقح (ص ٤٠).

(٣) انظر أيضًا: المنقح (ص ٤٠).

(٤) أي: ﴿لَوْلُوا﴾ وهي قراءة: ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف العاشر، وقرأ الباقون وهم:

نافع وعاصم وأبو جعفر ويعقوب ﴿وَلَوْلُوا﴾ بالتصنيف.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٣٥)، والتيسير للداين: (ص ١٥٦)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٢٦).

وإلى هذا المعنى ذهب الكسائي رحمه الله في زيادة الألف في ذلك، فحدثنا الخاقاني، قال: حدثنا أحمد المكي، قال: حدثنا علي، قال: حدثنا القاسم بن سلام، قال: وكان الكسائي يقول: إنما زادوها - يعني الألف - في قوله: ﴿وَلَوْلُوا﴾ لمكان الهمزة (١).

قال أبو عمرو: واحتجاج أبو عمرو [بن العلاء] (٢) والكسائي لزيادة الألف في قوله: ﴿وَلَوْلُوا﴾ إنما هو على قراءة خفض الاسم، فأما نصبه فلا بد من إثبات الألف [في قراءة] (٣) في آخره؛ لأنها تُعوّض من التثوين في حال الوقف (٤).

فإن قيل: لأي شيء قويت الهمزة بالألف هاهنا - أعني في: ﴿اللؤلؤ﴾ مخفوضاً ومضموماً في هذا القول - وفي نحو: ﴿أمرؤ﴾ مثلاً، ولم يذكره الناظم هنا، وذكره بعد هذا هلاً قويت بما يجانسها؟ فكان حقها أن تقوى في المكسور بالياء، وفي المضموم بالواو؟ فالجواب: [أنها] (٥) إنما خصت الألف بهذا دون الواو والياء من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الألف أصل في حروف المد واللين، والواو والياء مشتبهتان بها فلا يقويان قوتها، فلذلك اخصت بذلك دونهما.

الثاني: أن الألف والهمزة مخرجهما واحد.

الثالث: أن الهمزة تُرسم ألفاً بأي حركة تحركت إذا وقعت مبتدأة في أول الكلام، ولا تُرسم ياءً ولا واواً (٦).

(١) انظر: المقنع: (ص ٤٠).

وقال المهدي: « فأما الألف الزيدة فلا وجه لها إلا التشبيه بواو الجمع، ولا وجه لقول من قال: إنها تقوية للهمزة ». وقال التنسي: « فأما ما ذكره من التقوية فصحيح، وهو توجيه الكسائي، وأما ما ذكره من الفصل فغير صحيح ».

انظر: هجاء مصاحف الأمصار للمهدي: (ص ٩٤)، والطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٣٧٣).

(٢) سقطت من «س».

(٣) سقطت من «س».

(٤) هذا النص من الجزء المفقود من كتاب «الحكم» المطبوع كما ذكرنا سابقاً.

(٥) في «س»: «أنه».

(٦) وهذا أيضاً أصله في الجزء المفقود من كتاب «الحكم» في الكلام على باب ﴿الأوضاع﴾ كما قال ابن عاشر.

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ١٠١٢).

جامعة الأمير
عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الثاني

مَا زِيدَتْ الْيَاءُ فِي رَسْمِهِ

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٣٥١] فصل: وَيَاءُ زَيْدٍ: مِنْ تِلْقَاءِ يٍ ❀❀❀ وَقَبْلَ ذِي الْقُرْبَىٰ أُنِي: إِيْتَاءِ يٍ

هذا الفصل الثاني الذي ذكرنا أن هذه الترجمة تشتمل على ثلاثة فصول: الفصل الأول: مَا زِيدَتْ الْأَلْفُ فِي رَسْمِهِ، وَهُوَ الَّذِي فَرَّغَ النَّاطِمُ مِنْ ذِكْرِهِ وَأَنْتَهَى الْكَلَامَ عَلَيْهِ، وَالْفَصْلُ الثَّانِي: مَا زِيدَتْ الْيَاءُ فِي رَسْمِهِ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ هُنَا.

فَقَالَ: «فَصْلٌ وَيَاءٌ» هَكَذَا [١٠٧/ب] بِضَمَّتَيْنِ عَلَى الْهَمْزَةِ عَلَى أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَإِنْ كَانَ نَكْرَةً عَلَى مَذْهَبٍ مَنْ يُجِيزُ مِنَ النَّحَاةِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ كَيْفَ مَا كَانَتْ (١)، وَالخَبْرُ فِي قَوْلِهِ: «زَيْدٌ»، وَمَفْعُولُهُ مُضْمَرٌ يَعُودُ عَلَى الْيَاءِ، وَ«مِنْ تِلْقَاءِ يٍ» مَفْعُولًا ثَانِيًا لِـ «زَيْدٍ»، وَمِثْلُ هَذَا: زَيْدٌ أُعْطِيَ دَرَهْمًا.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «وَيَاءٌ» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ (٢)، وَهَذِهِ هِيَ الرَّوَايَةُ فِي قَوْلِهِ: «وَيَاءٌ» بِالضَّمِّ لَا غَيْرَ، وَلَوْ كَانَتْ فِيهِ رَوَايَةٌ بِالنَّصْبِ عَلَى أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مُقَدَّمًا لَكَانَ حَسَنًا، وَيَكُونُ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: دَرَهْمًا أُعْطِيَ زَيْدٌ، وَيَكُونُ «مِنْ تِلْقَاءِ يٍ» مَفْعُولًا لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ بِـ «زَيْدٍ».

وَيُرِيدُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْيَاءَ زِيدَتْ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْفَصْلِ، مِنْهَا: ❀❀❀ مِنْ تِلْقَاءِ يٍ نَفْسِي ❀ [الآية: ١٥] فِي سُورَةِ يُونُسَ (٣)، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ مِمَّا يُشْبِهُهُ هَكَذَا مَخْفُوضًا، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا مَنْصُوبًا فِي سُورَةِ الْقَصَصِ: ❀❀❀ تِلْقَاءَ مَدِينٍ ❀ [الآية: ٢٢]، وَفِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ❀❀❀ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ ❀ [الآية: ٤٧].

وَلَا يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمٌ فِي دُخُولِ الْيَاءِ عَلَى الْمَنْصُوبِ، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ الْيَاءُ عَلَى الْمَخْفُوضِ الَّذِي ذَكَرَ.

(١) وهو مذهب سيبويه ومن معه من المتقدمين. انظر: حاشية الصبان على الأشموني للصبان (١/٢٩٩).

(٢) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص ٤٩٦).

(٣) انظر: المنع: (ص ٤٧ و ٨٥)، ومختصر التبيين: (٢/٣٦٩ و ٣/٦٥٢)، والبيت رقم (١٩٠) من العقيلة في الوسيلة

للسخاوي: (ص ٣٤٩).

وقوله: «وقبل ذي القربى أتى إيتاءي» أراد قوله تعالى في سورة النحل: ﴿وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الآية: ٩٠]، وقيدته بقوله: «ذي القربى» كما قال: «وقبل ذي القربى»، واحتترز بذلك من الذي في سورة الثور: ﴿وَإِنَّهُ الرُّكُوفُ يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ [الآية: ٣٧] الآية. وقوله: «إيتاءي» فاعل بـ «أتى» أي: جاء «إيتاءي» بزيادة الياء فيه^(١)، وأتى به محكيًا، ولو أعربه لرفعته بالفاعلية كما قلنا، وفي هذا التجنيس، وهو قوله: «أتى إيتاءي»؛ لأن لفظهما متقارب ومعناهما [متخالف]^(٢)، لأن معنى [الأول: المجيء، والثاني بمعنى: الإعطاء؛ بمعنى: [(٣) «أتى»: جاء، و«إيتاءي» بمعنى: أعطى.

ثم قال [رحمته]:

[٣٥٢] وقبل في الأنعام قل: من نبأني ❖❖❖ وما خففت من مضاف: ملائي

قوله: «وقبل» كما قطعه عن الإضافة بناءً على الضم، وأراد: [«وقبل» (٤) في الأنعام]، أي: قبل ما ذكر: ﴿مِن تِلْقَايَ﴾ ﴿وَإِيتَايَ﴾؛ لأن سورة الأنعام قبل هاتين السورتين، وأراد قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الآية: ٣٤]^(٥)، وقيدته بالسورة احترازًا من قوله في سورة القصص: ﴿نَتْلُوا عَلَيْكَ مِنْ نَبَأِ مُوسَى﴾ [الآية: ٣].

(١) قال أبو داود في مختصر التبيين (٧٧٨/٣): ﴿وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى﴾ ياء بعد الألف صورة للهمزة المكسورة، ورسمه الغازي بن قيس ياء بعد التاء من غير ألف بينهما، وبالألف أكتب؛ وجرى العمل فيه بالألف؛ وكذلك ذكره الداني وسيأتي نصه قريبًا، ومثلهما الإمام الشاطبي.

انظر: المنع: (ص ٤٧)، ومختصر التبيين: (٣٦٩/٢)، والبيت رقم (١٩١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٩).

(٢) في «س»: «مختلف».

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) في الأصل: «قوله تعالى»، وهو خطأ.

(٥) انظر: المنع: (ص ٤٧)، ومختصر التبيين: (٣٦٩/٢ و ٤٧٩/٣)، والبيت رقم (١٩٢) في الوسيلة للسخاوي:

(ص ٣٤٩).

وقوله: «وما خففت من مُضَافٍ مَلَايٍ» أي: ما كان مخفوضاً بإضافة إلى ضمير، وذلك في نحو: ﴿وَمَلَايِهِ﴾ ﴿وَمَلَايِهِمْ﴾ حيث وقع (١)، ولما يدخل عليه ما أضيف إلى ضمير وهو منصوب مثل: ﴿وَمَلَاهُ﴾، إذ لا يتوهم متوهم زيادة الياء في المنصوب (٢).

ثم قال رحمه الله [ونفعنا به وغفر لنا وله]:

[٣٥٣] بِأَيِّكُمْ، أَوْ مِنْ وَرَائِي، ثُمَّ مِنْ ءَأَنَاءِي، مَعَ حَرْفٍ بِأَيِّدِ أَقَائِنِ

(١) انظر: المنع: (ص ٤٧)، ومختصر التبيين: (٢/٣٦٩ و ٣/٧٠٠)، والبيت رقم (١٩٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٩).

(٢) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ١٠١٥-١٠١٦): «حكم الناظم بزيادة الياء في باب: ﴿مَلَايِهِ﴾ تبعاً للشيخين، مع أن قياس قوله فيما سبق: «فلاحظ شكلها»؛ أن تكون صورة الهمزة فيه الياء، إذ هي متوسطة بسبب اتصال الضمير، كما في: ﴿نَقَرُوهُ﴾ [الإسراء: ٩٣]، و﴿يَكْفُرُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٤٢]، ولذا قال بعضهم أن الياء فيه صورة الهمزة، والألف زائدة، تقوية للهمز، أو إشباعاً لحركة اللام وأنكر غيره ..

ثم قال: وأجاب بعضهم: بأن الياء المزيدة صيرت الضمير أجنياً، فصارت الهمزة متطرفة، قال: والدليل على أن المزيد يصير ما بعده أجنياً ما قالوه في توجيه زيادة الألف بعد واو الجمع أنها تؤذن بانفصال الضمير بعدها، وأورد على نفسه لزوم تصوير الهمزة ألفاً في ﴿مائة﴾، لأن الزائد صيرها مبتدأة بانفصالها من الميم. وأجاب بأن الزائد هنا فرّق بين أجزاء الكلمة، فلم يعتبر فاصلاً.

ويمكن البحث في ما قاله بعدم تسليم أن الزائد يصير ما بعده أجنياً، وما استدلل به من الألف بعد واو الجمع تؤذن بالانفصال لا يتم، لأن هذه إنما وضعت ابتداءً، لتدل على الانفصال، ولا كذلك الألف في: ﴿مَلَايِهِ﴾، وشبهه كالاستثناء له من قوله قبل: «وكيفما حركت»، البيت، إذ قاعدة المتصل بالضمير أنه في حكم المتوسط، فأخرج هنا من تلك القاعدة باب: ﴿مَلَايِهِ﴾ حتى تكون الهمزة هنا متطرفة فتصوّر بالألف.

وإذا بنينا على جواب البعض الآخر يكون كلامه هنا مبيّناً لكونها طرفاً حتى تدخل في قوله: «وطرفاً إن حركت»، وهما متقاربان لا يقال حكم الناظم بزيادة الياء في باب: ﴿مَلَايِهِ﴾ لا يستلزم أن لا تصوّر بالياء، لاحتمال أن تكون صورتها على القياس فيها وهو الياء، لكن زيد معها أخرى، لأن المعهود حذف أحد المثليين عند اقتضاء قياس الرسم اجتماعهما، فكيف تزداد هنا مع تأديتها لاجتماع المثليين.

والخلاصة الكلام: أن مذهب الداني وأبي داود ومن تبعهما اختيار أن الياء زائدة، والألف صورة للهمزة، وخالفهم في ذلك ابن الجزري والمهدوي؛ قال ابن الجزري: «والعجب من الداني والشاطبي، ومن قلدهما كيف قطعوا بزيادة الياء في: ﴿مَلَايِهِ﴾، و﴿مَلَايِهِمْ﴾ بعد الهمزة؟!»، وجرى العمل بزيادة الياء والألف صورة للهمزة.

انظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٢٥-٢٢٦)، وهجاء مصاحف الأمصار للمهدوي: (ص ٩٨)، والنشر لابن الجزري: (١/٤٥٥)، والطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٣٨١-٣٨٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٧٥).

أراد: «وبأييكم» بحذف واو العطف، وأراد قوله تعالى في سورة ت والقلم: ﴿فَسَبِّحْهُ وَبَصِّرْهُ﴾ [بآيتكم المفتون] ﴿الآيتين: ٥ - ٦﴾ كُتِبَ بِيَاءَيْنِ (١).

وذكر أبو داود في «التنزيل» في قوله تعالى في آخر سورة الأعراف: ﴿فِي أَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [الآية: ١٨٥] قال: «كُتِبَ بِيَاءٍ وَاحِدَةً مُتَحَرِّكَةً، قَالَ: وَوَقَعَ فِي مُصْحَفِ الْعَازِي بْنِ قَيْسٍ بِيَاءَيْنِ عَلَى الْأَصْلِ وَلَيْسَتْ لَهُ فِيهِ رِوَايَةٌ، وَبِيَاءٍ وَاحِدَةً أَكْتُبُهُ (٢)» (٣).

وقال في سورة والمرسلات في آخرها: «وكتبوا» ﴿فِي أَيِّ حَدِيثٍ﴾ [الآية: ٥٠] بِيَاءٍ وَاحِدَةً عَلَى اللَّفْظِ، وَفِي بَعْضِهَا بِيَاءَيْنِ، وَالْأَوَّلُ اخْتَارُ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ (٤).

وسكت عن الذي في سورة الشريعة (٥) [- وهي سورة الجاثية-] (٦) فَلَمْ يَذْكُرْهُ (٧).

وقوله: «أَوْ مِنْ وَرَائِي» أراد قوله تعالى في سورة الشورى: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ [الآية: ٥١] (٨)؛ وَكَانَ حَقُّ النَّاطِمِ أَنْ يُقَيِّدَهُ بِالسُّورَةِ أَوْ بِالْحَرْفِ، كَمَا قَالَ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ زَيْدٌ يَأْوُهُ (٩)

وإلا فيدخل على الناظم: ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدْرٍ﴾ [الآية: ١٤] في سورة الحشر (١٠). [١٠٨/أ]

(١) انظر: المقنع: (ص ٤٧)، ومختصر التبيين: (٢/٣٦٩-٥/١٢١٨-١٢١٩)، والبيت رقم (١٩١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٩).

(٢) وبذلك جرى العمل. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٩٨).

(٣) مختصر التبيين: (٣/٥٨٥-٥٨٦).

(٤) مختصر التبيين: (٥/١٢٥٨).

(٥) [الآية: ٦].

(٦) زيادة من حاشية الأصل.

(٧) وسكت الناظم رَحِمَهُ اللهُ عن هذا كله ولم يذكره، ولذلك نبه عليه الشارح.

انظر: تنبيه العطشان للجرجاني (المخطوط): [١١٥/أ-ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١٠١٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ١٩٨).

(٨) انظر: المقنع: (ص ٤٧)، ومختصر التبيين: (٢/٣٦٩-٤/١٠٩٦).

(٩) صدر البيت رقم (١٩٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٩).

(١٠) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ١٠١٧): «ولذا أصلح الشطر الأول، لكن بإصلاحات لا تخلوا عن تكلف أو ضرورة وقد بدلت بعض كلماته فقلت: بأييكم ورائي في الشورى ومن» وانظر: تنبيه العطشان للجرجاني (المخطوط): [١١٥/ب].

وقوله: «ثُمَّ مِنْ ءَانَآءِ» أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ طه: ﴿وَمِنْ ءَانَآءِ الْيَلِّ فَسَبَّحْ وَأَطْرَافَ

النَّهَارِ﴾ [الآية: ١٣٠] (١).

وكونه ذكر فيه: «مِنْ» لَيْسَ بِقَيِّدٍ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِثْلُهُ هَكَذَا، وَإِنَّمَا التَّنْظِيمُ قَادَهُ لِذَلِكَ حَتَّى صَارَتْ: «مِنْ» مَعَ مَا بَعْدَهَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَإِنْ كَانَ فِي سُورَةِ الزُّمَرِ: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِيتُ ءَانَآءِ الْيَلِّ﴾ [الآية: ٩٠] فَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ، وَلَا يُتَوَهَّمُ دُخُولُ الْيَاءِ عَلَى الْمَنْصُوبِ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ عَلَى الْمَخْفُوضِ الَّذِي ذَكَرَ لِمُجَانَسَتِهَا لَهُ، لِأَنَّهَا عَنْهُ تَتَوَلَّدُ.

وقوله: «مَعَ حَرْفٍ بِأَيْدٍ» أَي: كَلِمَةٌ: ﴿بِأَيْدٍ﴾؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ يُطْلَقُ عَلَى الْكَلِمَةِ، وَأَرَادَ

قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الذَّارِيَّاتِ: ﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَهُمَا بِأَيْدٍ﴾ [الآية: ٤٧] كَتَبَ أَيْضًا بِيَاءَيْنِ إِحْدَاهُمَا مَزِيدَةٌ (٢).

(١) انظر: المنع: (ص ٤٧)، ومختصر التبيين: (٢/٣٦٩ و ٤/٨٥٥)، والبيت رقم (١٩٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٩).

(٢) انظر: المنع: (ص ٤٧)، ومختصر التبيين: (٢/٣٦٩ و ٤/١١٤٢)، والبيت رقم (١٩١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٩).

وقد رسمت هذه الكلمة في بعض مصاحف المغاربة بروايتي ورش وقالون: ﴿بِأَيْدٍ﴾ ياء الأولى فوقها جرّة تشبه الفتحة، والثانية ساكنة، وهذا الضبط يوهم أنها فتحة وخاصة لدى المبتدئين وعوام الناس، فيقرؤنها ببياءين مفتوحة فساكنة، والذي أوجب هذا اللبس عدم الاتفاق على المفاهيم؛ فمعنى علامة السكون المدور عند المغاربة غير معناه عند المشاركة، فهي عند المغاربة تعني علامة للسكون وعلامة للحرف الزائد، وعند المشاركة للزائد من الحروف فقط وأما علامة السكون عندهم فرأس خاء على مذهب الخليل وأتباعه وهو الصواب إن شاء الله، وعليه مصحف المدينة النبوية برواية حفص عن عاصم. وأما الجرة التي تشبه الفتحة فكانت علامة للسكون عند أهل الأندلس قديماً، وأصلها رأس خاء هكذا: (خـ) ثم حذفوا رأسها وأبقوا مطتها، وإلى عصر الإمامين الداني وأبي داود وما بعدهما كانوا يضبطون مصاحفهم على النقط المدور نقط أبي الأسود الدؤلي، وكانت هذه الجرة تؤدي الغرض المقصود، لأنها متميزة عن النقط المدور ولا تلتبس به، لأن الحركات كانت على شكل نقط مدور والسكون جرة.

ولمّا شاع استعمال شكل الخليل، بقي من شكل أبي الأسود وأتباعه هذه، وهي مساوية للفتحة التي هي من شكل الخليل، فأحدثت اللبس، فينبغي أن تزال لعدم المناسبة، وإيقاع اللبس، وعدم الخلط.

انظر: الحكم في نقط المصاحف للداني: (ص ٨٦)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٢٧-٢٢٩)، والطراز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٢٣١-٢٣٢)، ومخالفات النساخ لأحمد شرشال: (ص ١٠٣-١٠٥).

وقوله: «أفأين» أراد الموضعين في سورة آل عمران: ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [الآية: ١٤٤]، وفي سورة الأنبياء: ﴿أَفَأَيْنَ مَتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الآية: ٣٤] (١).

ولذلك قال: «أفأين» لأنه يحتملها معاً؛ إذ هو في أول كل كلمة منها، ويريد أنهما معاً كتباً بياء بعد الألف، والياء أيضاً مزيدة فيهما.

قال الحافظ في «المقنع»: «اعلم أن كتاب المصاحف زادوا الياء في [تسعة] (٢) مواضع: أولها في آل عمران: ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ﴾ [الآية: ١٤٤]، وفي الأنعام: ﴿مِنَ بَنَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الآية: ٣٤]، وفي يونس: ﴿مِن تَلْقَائِي نَفْسِي﴾ [الآية: ١٥]، وفي التحل: ﴿وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الآية: ٩٠]، وفي طه: ﴿وَمِنَ آتَائِي إِلِيلٍ﴾ [الآية: ١٣٠]، وفي الأنبياء: ﴿أَفَأَيْنَ مَتَّ﴾ [الآية: ٣٤]، وفي الشورى: ﴿أَوْ مِن وَرَائِي حِجَابٍ﴾ [الآية: ٥١]، وفي الذاريات: ﴿بِأَيْدِي﴾ [الآية: ٤٧]، وفي ت والقلم: ﴿بِأَيْتِكُمُ الْمُفْتُونُ﴾ [الآية: ٦] - ثم قال: - ورأيت في مصاحف أهل المدينة وأهل العراق وغيرهما: ﴿وَمَلَأِيهِمْ﴾ ﴿وَمَلَأِيهِمْ﴾ في جميع القرآن بالياء بعد الهمزة (٣). هذا نصه في «المقنع».

وفي «المحكم»: «اعلم أن كتاب المصاحف زادوا الياء مع الهمزة بإجماع منهم في أصل مطرد وسبعة أحرف مفترقة:

فالأصل المطرد: هو ما جاء في قوله: ﴿وَمَلَأِيهِمْ﴾ في جميع القرآن (٤).

فقدّم في هذا النقل ما آخر في «المقنع»، وأفرده وحده بالذكر بعد عد (٥) الحروف التي ذكر قبله، ثم قال: «ورأيت في مصاحف أهل المدينة وأهل العراق وغيرهما: ﴿وَمَلَأِيهِمْ﴾ ﴿وَمَلَأِيهِمْ﴾» (١).

(١) انظر: المقنع: (ص ٤٧)، ومختصر التبيين: (٢/٣٦٩ و ٤/٨٦١)، والبيت رقم (١٩١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٤٩).

(٢) في "ت": "سبعة" وهو خطأ.

(٣) المقنع: (ص ٤٧).

(٤) هذا النص أيضاً من الجزء المفقود من كتاب المحكم المطبوع.

(٥) في الأصل: «وعد بالنقل بعد هذه».

قال في «المحكم»: «فأما [السبعة] (٢) الأحرُف: فأولها في آلِ عمران: ﴿أَفَايِن مَاتَ أَوْ قُتِلَ﴾، وفي الأنعام: ﴿مِنْ نَبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾، وفي يونس: ﴿مِنْ تَلْقَائِي نَفْسِي﴾، وفي التحل: ﴿وَإِيتَائِي ذِي الْقُرْبَى﴾، وفي طه: ﴿وَمِنْ أُنَائِي اللَّيْلِ﴾، وفي الأنبياء: ﴿أَفَايِن مِتَّ﴾، وفي الشورى: ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ (٣).

ثم [قال] (٤) في فصلٍ بعدَ هذا: «وقد زادوا الياء مع غيرِ الهمزة في كلِّ المصاحفِ في كلمتين:

إحداهما: في الذاريات: ﴿بِأَيِّدٍ﴾، والثانية: في ت والقلم: ﴿بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾ (٥).

قال الشيخ عفا الله عنه: وهذه الياءاتُ المزيّدة في هذه المواضع المذكورة تنقسمُ ثلاثة أقسامٍ:

القسمُ الأولُ: ما تتقدّم الهمزة فيه ألفاً، وذلك مثل قوله: ﴿وَمَلَأِيهٖ﴾ و﴿وَمَلَأِيهِمْ﴾ و﴿مِنْ نَبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ و﴿أَفَايِن﴾ في الموضعين.

والثاني: ما تتقدّم الهمزة فيه ألفاً، وذلك مثل قوله: ﴿وَإِيتَائِي﴾ و﴿لِقَائِي﴾ (٦) و﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي﴾ و﴿وَمِنْ أُنَائِي﴾.

والقسمُ الثالثُ: ليس فيه همزة تتقدّمها ألفٌ أصلاً، وذلك مثل قوله: ﴿بِأَيِّدٍ﴾ و﴿بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾ «.

قال الحافظ (٧): «فما كان من هذه المواضع ليس قبل الهمزة فيه ألفٌ نحو: ﴿مِنْ نَبَائِي﴾ احتمل رسم الياء ثمانية أوجه (١):

(١) المقنع: (ص ٤٧).

(٢) في الأصل: «التسعة» وهو تصحيف.

(٣) هذا النص أيضاً من الجزء المفقود من كتاب «المحكم» المطبوع.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) هذا النص كذلك من الجزء المفقود من كتاب «المحكم» المطبوع.

(٦) [الروم: ٨].

(٧) أي: أبو عمرو الداني، وكلامه من الجزء المفقود من كتاب «المحكم» المطبوع.

الأول منها: أن تكون صورة لكسرة الهمزة من حيث كانت الكسرة مأخوذة منها، فجعلت صورة لها ليبدل ذلك على الإعراب قد يكون بهما جميعاً.

والثاني: أن تكون الحركة نفسها من حيث كانت العرب تُصوّر الحركات حُرُوفًا، ويُفَرِّقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ إِعْرَابِ الْكَلَامِ، فَتَجْعَلُ الْفَتْحَةَ أَلْفًا، وَالْكَسْرَةَ يَاءً، وَالضَّمَّةَ وَاوًا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ أَصْحَابُ نَقْطٍ وَشَكْلِ، وَأَنَّهُ أَحْدَثَ ذَلِكَ بَعْدَ [١٠٨/ب] اسْتِعْمَالِهَا هَذَا فِي زَمَانِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم.

والثالث: أن تكون لاشباع الهمزة وتمطيطها، الذي هو إتمام الصوت بها من غير توليد في اللفظ بعدها، فتتبيّن الياء من الحركة المختلصة التي لا يُسْمَعُ بِهَا اللَّفْظُ وَلَا يَتِمُّ بِهَا الصَّوْتُ، وَذَلِكَ فِي حَالِ الْوَصْلِ.

والرابع: أن تكون تقوية للهمزة وبيانا لها ليتأدى بها المعنى الذي خصت به من الحفاء. وهذه الوجوه الأربعة تدل على الألف قبلها هي الهمزة.

والخامس: أن تكون الياء هي الهمزة على مراد وصلها بما بعدها، ولما زيد ذلك بها صارت بمنزلة الهمزة المتوسطة التي تُصَوَّرُ بِالْحَرْفِ الَّذِي تَلِيْقُ عَلَيْهِ نَحْوُ: ﴿مِنْ أَنْبَاءِهَا﴾ [الأعراف: ١٠١] و﴿عَنْ أَنْبَاءِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠] وشبهه.

وتكون الألف قبلها زائدة، زيدت بيانا للهمزة وتقوية لها كما زيدت لذلك على قول أصحاب المصاحف في: ﴿مِائَةٌ﴾ و﴿مِائَتَيْنِ﴾.

والسادس: أن تكون الألف علامة لاشباع فتحة الحرف الذي قبلها وتمطيط اللفظ بها. والسابع: أن تكون الألف والياء معاً صورتين للهمزة من حيث كان فيها التحقيق والتسهيل، وقرئ بهما في ذلك، فالتحقيق مذهب أكثر القراء، والتسهيل مذهب حمزة إذا وقف، ومذهب أبي جعفر القارئ في الحالتين الوقف والوصل.

فالألف صورة للتحقيق لانفتاح ما قبلها، والياء صورة للتسهيل لانكسار ما قبلها؛ لأنها إذا سهلت في ذلك في حال الوصل جعلت بين الهمزة والياء على حركتها، وحمزة يُسهِّلُهَا فِي الْوَقْفِ فَيَجْعَلُ فِيهِ يَاءً سَاكِنَةً مِنْ حَيْثُ كَانَ مَذْهَبُهُ تَحْقِيقًا فِي الْوَصْلِ وَاتِّبَاعُ الْمَرْسُومِ فِي

(١) انظر: مختصر التبيين: (٣٧٠-٣٧١)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٢٥-٢٢٩)، وتبيينه العطشان للجرجاني

(المخطوط): [١١٦/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١٠٢٠-١٠٢١).

تسهّلها في الوقف، بُدلت الصورتان من الألف والياء على جواز المذهب من التحقيق والتسهّل في ذلك.

والثامن: أن تكون الألف والياء صورتين للهمزة لا على تأدية للتحقيق والتسهّل، ولكن على تأدية الاتصال والانفصال، فالألف صورة للانفصال، من حيث كانت الهمزة المتطرفة الموقوف عليها تُصوّر بالحرف الذي منه الفتحة، وهو الألف، سواءً إذا انفتح ما قبلها وأريد تحقيقها أو تسهّلها مثل: ﴿مِنْ سَيِّبِنَا﴾ [النمل: ٢٢]، والياء صورة للاتصال من حيث كانت الهمزة المتوسطة المكسورة تُصوّر بالحرف الذي تُقرب منه في التلّين، وهي الياء، سواءً أريد تحقيقها أو تسهّلها مثل: [١] ﴿وَأَبْنَيْنَا﴾ و﴿أَبْنَيْكُمْ﴾.

فإذا نقطت هذا الضرب على الأوجه التي تُجعل الهمزة فيها ألفاً: جعلت الهمزة نُقطةً بالصّفاء في الألف، وجعلت حرّكتها [نقطة] بالحمراء في الياء إذا كانت صورة لها، [وإن كانت الحركة نفسها أعرّيتها منها لثلاً] (٢) يجمع على الهمزة حرّكتان؛ إحداهما نُقطةً والثانية صورةً.

وإذا كانت علامةً للاشباع وتقويةً للهمزة: جعلت الحركة تحت الهمزة، وعلى الياء دارةً بالحمراء، علامةً لزيادتها وذهابها من اللفظ، وأن المعنى الذي رُسِمَت من أجله يتأدّى بصورتها فقط.

وإذا نقطت على الوجهين الذين تُجعل فيهما الهمزة ياءً: جعلت الهمزة نُقطةً بالصّفاء، وحرّكتها نُقطةً بالحمراء في الياء نفسها، وجعلت على الألف قبلها دارةً بالحمراء، دلالةً على زيادتها لمعنى [تحقيقها - أعني تحقيق صورتها-] (٣) دون نُطقها.

وإذا نقطت على الوجه الذي تُجعل فيه الألف والياء صورتين للهمزة: جعلت الهمزة نُقطةً بالصّفاء، وحرّكتها من تحتها نُقطةً بالحمراء في الألف؛ لأنّها صورةٌ لتحقيقها، وجعلت نُقطةً بالحمراء تحت الياء؛ لأنّها صورةٌ لتسهّلها.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في الأصل: «وإذا كانت علامة للاشباع».

(٣) في «س»: «تحقيق صورتها».

وإذا نَقَطَتْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَجْعَلَانِ عَلَامَةً لِلانْفِصَالِ وَالانْتِصَالِ وَجَعَلَ الْمُفْصِلِ كَالْمُتَّصِلِ: جَعَلَتِ الْهَمْزَةَ وَحَرَكَتَهَا فِي الْأَلْفِ، وَأَعْرَبَتِ الْيَاءَ مِنْ عَلَامَةِ الْحَرَكَةِ وَالزِّيَادَةِ. هَذَا كُلُّهُ فِي مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ الْهَمْزَةِ فِيهِ أَلْفًا.

وَأَمَّا مَا كَانَ قَبْلَ الْهَمْزَةِ فِيهِ أَلْفًا مَلْفُوظًا بِهَا نَحْوُ: ﴿مِنْ تَلْقَائِي نَفْسِي﴾ [يونس: ١٥] [١٠٩/أ] وَشِبْهَهُ، فَإِنَّ الْيَاءَ بَعْدَهَا تَحْتَمِلُ سِتَّةَ أَوْجُهٍ (١) مِنَ الْأَوْجِهِ الْمَذْكُورَةِ، وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ امْتَنَعَتِ الْأَلْفُ أَنْ تَكُونَ صُورَةً لَهَا فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ مَدٌّ وَلِينٌ، وَالْهَمْزَةُ آتِيَةٌ بَعْدَهَا.

فَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ صُورَةً لِلْهَمْزَةِ كَمَا كَانَتْ الْأَلْفُ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَنْ تَبَوَّأَ﴾ [المائدة: ٢٩]، [و﴿لَتَنْوَأَ﴾ صُورَةٌ لَهَا] (٢).

وَوَجْهُ آخَرٌ: أَنْ يُرَادَ بِرِسْمِ صُورَتِهَا وَصْلُهَا بِمَا بَعْدَهَا، وَإِذَا أُرِيدَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ الَّتِي تَقَعُ حَشْوًا فِي الْكَلِمَةِ، وَجَرَى مَجْرَاهَا فِي تَصْيِيرِهَا حَرْفًا مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِهَا نَحْوُ:

﴿أُولَئِكَ﴾ [و﴿الْمَلَكَةِ﴾] (٣) وَشِبْهَهُ؛ سِوَاءَ أُرِيدَ تَحْقِيقُهَا وَتَسْهِيلُهَا.

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ صُورَةً لِحَرَكَتِهَا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ كَسْرَةً.

وَالثَّلَاثُ: أَنْ تَكُونَ حَرَكَةً نَفْسُهَا؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ قَدْ يَكُونُ بِالْحَرَكَاتِ وَالْحُرُوفِ.

وَالرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ عَلَامَةً لِإِشْبَاعِ الْحَرَكَةِ وَتَمْطِيطِهَا فِي حَالِ الْوَصْلِ.

وَالْخَامِسُ: أَنْ تَكُونَ تَقْوِيَةً لِلْهَمْزَةِ.

وَالسَّادِسُ: أَنْ تَكُونَ دَالَّةً عَلَى تَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ.

فَإِذَا نَقَطْتَ هَذَا الضَّرْبَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الْمُخْتَارُ: جَعَلَتِ الْهَمْزَةَ نُقْطَةً بِالصَّفْرَاءِ، وَحَرَكَتَهَا تَحْتَهَا نُقْطَةً بِالْحُمْرَاءِ فِي الْيَاءِ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّهَا صُورَةٌ لَهَا (٤).

(١) انظر: مختصر التبيين: (٣٧١/٢)، و أصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٢٥).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) واختاره كذلك في كتاب النقط والشكل المطبوع بذييل كتاب المقنع (ص ١٤٢)، وكذلك اختاره أبو داود وعليه جرى عمل أهل المشرق في مصاحفهم فجعلوا الهمزة تحت الياء وأعروها من الدارة، وأما المغاربة فخالفوا فجعلوا الدارة على الياء علامة لزيادتها وجعلوا الهمزة في السطر بعد الألف، والأول أصح وعليه أئمة الفن.

انظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٢٩)، وهجاء مصاحف الأمصار للمهدوي: (ص ١٠٦)، وفتح المنان لابن عاشر:

(ص ١٠٢٢)، والطرز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٣٨٢)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٣٢٧).

وَإِذَا نَقَطْتَ عَلَى ثَانِيِ الْوَجْهِ: جَعَلْتَ الْهَمْزَةَ بَيْنَ الْأَلْفِ وَالْيَاءِ فِي بَيَاضِ السَّطْرِ، وَجَعَلْتَ حَرَكَتَهَا تَحْتَ الْيَاءِ، إِذَا كَانَتْ صُورَةً لَهَا، فَأَعْرَيْتَهَا مِنْهَا إِذَا كَانَتْ هِي، وَجَعَلْتَ تَحْتَ الْهَمْزَةَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوْجِهِ الْبَاقِيَةِ نُقْطَةً بِالْحَمْرَاءِ، وَجَعَلْتَ عَلَى الْيَاءِ دَاوَةَ عِلَامَةً لِرِيَادَتِهَا إِذَا جَعَلْتَ عِلَامَةً لِلشَّبَاعِ أَوْ تَقْوِيَةً لِلْهَمْزَةِ، فَإِنْ جَعَلْتَ عِلَامَةً لِلتَّسْهِيلِ اجْعَلْ تَحْتَهَا نُقْطَةً بِالْحَمْرَاءِ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: فَهُمَا الْمَوْضِعَانِ: ﴿بِأَيْدٍ﴾ و﴿بِأَيْتِكُمْ﴾

فَأَمَّا زِيَادَتُهُمُ الْيَاءِ فِي: ﴿بِأَيْدٍ﴾ و﴿بِأَيْتِكُمْ﴾ فَلِلْفَرْقِ بَيْنَ «الْأَيْدِ» الَّذِي مَعْنَاهُ الْقُوَّةُ، وَذَالَهُ لَامٌ، وَبَيْنَ «الْأَيْدِي» الَّذِي هُوَ جَمْعُ «يَدٍ»، وَذَالُهَا عَيْنٌ كَقَوْلِهِ: ﴿يَدِي النَّاسِ﴾ و﴿بِأَيْدِي سَفْرَةٍ﴾، كَمَا زِيدَ فِي زِيَادَةِ الْوَاوِ فِي «عَمْرٍو» لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ «عَمْرٍ» لَمَّا كَثُرَ فِي التَّسْمِيَةِ، وَخَصَّ «الْأَيْدِ» الَّتِي هِيَ الْقُوَّةُ بِزِيَادَةِ لِحْفَتِهِ وَسَلَامَتِهِ مِنَ الْاِعْتِلَالِ، دُونَ «الْأَيْدِي» الَّتِي هِيَ جَمْعُ «يَدٍ»، لِثِقَلِهَا وَاعْتِلَالِ لَامِهَا.

فَإِذَا نَقَطْتَ قَوْلَهُ: ﴿بِأَيْدٍ﴾ جَعَلْتَ عِلَامَةً السُّكُونِ حَرَكََةً عَلَى الْيَاءِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلِيَّةُ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ [الْكَلِمَةُ] (١)، وَجَعَلْتَ عَلَى الْيَاءِ الثَّانِيَةِ دَاوَةَ عِلَامَةً لِرِيَادَتِهَا (٢).

الشَّيْخُ: وَإِنَّمَا خُصَّتِ الْيَاءُ الْأُولَى بِالْحَرَكَةِ هِيَ السَّاكِنَةُ لِئَلَّا يَلْتَبَسَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَعَلْتَ عَلَى الْوَاوِ الْأُولَى السُّكُونُ دَاوَةَ وَعَلَى الْأُخْرَى دَاوَةَ لَمْ يَدْرُ أَيُّهُمَا الزَّائِدَةُ.

« وَأَمَّا زِيَادَتُهُمُ الْيَاءِ: ﴿بِأَيْتِكُمْ﴾ فَلِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْحَرْفَ الْمُدْغَمَ الَّذِي يَرْتَفِعُ اللِّسَانُ بِهِ، وَبِمَا أُدْغِمَ فِيهِ ارْتِفَاعَةٌ وَاحِدَةٌ حَرْفَانِ فِي الْأَصْلِ وَالْوِزْنَ (٣)، وَاقْتَصَرُوا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ خَاصَّةً لَمَّا فِيهِ مِنَ الْإِشْعَارِ وَالْإِعْلَامِ بِذَلِكَ، وَتَحَمَّلُوا الْجَمْعَ بَيْنَ صُورَتَيْنِ فِي هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ فِي التَّعْرِيفِ بِالْفَرْقِ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى الْأَصْلِ مَعَ [نَدَارَتَهُمَا] (٤) « (٥).

(١) سقطت من «س».

(٢) هذا النص بطوله من الجزء المفقود من كتاب الحكم المطبوع، ونقله كذلك الإمام ابن عاشر مع بعض الاختصار.

انظر: فتح المنان لابن عاشر (ص ١٠٢٠-١٠٢٢)

(٣) انظر: مختصر التبيين (١٢١٩/٥).

(٤) في الأصل: «صورتهما تداركهما»، وفي «ت»: «قراءتهما» وما أثبتته من «س» وهو كذلك في الحكم كما نقله ابن عاشر.

(٥) هذا أيضاً من كلام الإمام الداني كما نقله ابن عاشر. انظر: فتح المنان (ص ١٠٢٥).

الشيخ: وقوله: «التنبيه على الأصل» يريد: أن الأصل في الحرف المشدد أن يكون من حرفين كما رسموا: ﴿اللَّهُو﴾ و﴿اللعب﴾ و﴿اللطف﴾ و﴿اللعنون﴾.

« فإذا نقطت قوله: ﴿بأيتكم﴾ جعلت علامة التشديد في الياء الثانية؛ لأنها المتحركة المدغم فيها الياء الأولى، كما تجعل علامته في سائر المدغم إذا ثبتت صورتها في الرسم في الحرف الثاني المدغم فيه نحو قوله: ﴿بسم الله﴾ و﴿اللهم﴾، ألا ترى أن علامة التشديد إنما تقع على اللام الثانية من هذا، وعلى الراء من: ﴿الرحمن﴾، وعلى الشين من: ﴿الشكرين﴾، [والصاد من ﴿الصبرين﴾] (١)، وكذلك [ب/١٠٩] جميع ما ثبتت في صورة المدغم.

وقد يتجه زيادتهم الياء في هاتين الكلمتين إلى معنى آخر، وهو أن تكون الياء الأولى من الياء فيهما، والألف قبلهما صورتين للهمزة؛ فالألف صورة لتحقيقها من حيث كانت مبتدأة، والياء صورة لتسهيلها من حيث كانت مفتوحة مكسورة ما قبلها.

فإذا نقطت على هذا الوجه: جعلت الهمزة في الألف نقطة بالصفراء فقط، وجعلت على الياء نقطة بالحمراء، فتؤذن الصفراء بالتحقيق، وتؤذن الحمراء بالتسهيل، واجعل على الياء الثانية في: ﴿بأيتك﴾ علامة للسكون، واجعل على الياء الثانية في (٢) ﴿بأيتكم﴾ علامة التشديد.

قال الحافظ: وهذا الوجه من الغامض [اللطف] (٣) «(٤)».

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في الأصل: «أصل اللطف»، وما أثبتته من «س و ت»، وهو كذلك في «المحكم» كما نقل ابن عاشر.

(٤) هذا النص أيضاً من الجزء المفقود من «المحكم» المطبوع، ونقله الإمام ابن عاشر.

انظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٢٧-٢٢٩)، وهجاء مصاحف الأمصار للمهدوي: (ص ٩٨-١٠٢)، والطرارز في

ضبط الخوازم للتنسي: (ص ٤١٧-٤٢١)، وفتح المنان لابن عاشر (ص ١٠٢٥-١٠٢٦).

ثُمَّ قَالَ:

[٣٥٤] والغازي في الروم ومعا: لقاءي ❀❀❀ والياء عن كل بلفظ: الّسي

ذَكَرَ فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا الْبَيْتِ زِيَادَةَ الْيَاءِ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ الَّذِينَ فِي سُورَةِ الرُّومِ [عَنْ] (١) [الْفَقِيهِ الْإِمَامِ] (٢) الْغَازِي بْنِ قَيْسِ الْقُرْطُبِيِّ.

وَالْغَازِي هُوَ فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: «وَزَادَ الْغَازِي فِي الرُّومِ».

وَقَوْلُهُ: «مَعًا» أَي: فِي اللَّفْظَيْنِ مِنْ: ❀❀❀ لِقَاءِي ❀❀❀ مَعًا زَادَ فِيهِمَا الْيَاءَ، وَهُمَا: ❀❀❀ بِلِقَاءِي

رَبِّهِمْ لَكَفَرُونَ ❀❀❀ [الرُّوم: ٨]، و❀❀❀ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا لِقَاءِ الْآخِرَةِ ❀❀❀ [الرُّوم: ١٦].

[وَقَيْدَ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ بِالسُّورَةِ احْتِرَازًا مِمَّا شَابَهُمَا فِي غَيْرِ الرُّومِ، مِثْلَ مَا فِي الْأَنْعَامِ:

❀❀❀ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ ❀❀❀ [الآية: ٣١]، وَفِي يُوسُفَ: ❀❀❀ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ وَمَا كَانُوا

مُهْتَدِينَ ❀❀❀ [الآية: ٤٥]، وَغَيْرِهِمَا.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي الْمُنْعِ: «وَفِي كِتَابِ الْغَازِي بْنِ قَيْسٍ فِي الرُّومِ: ❀❀❀ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ ❀❀❀

و❀❀❀ وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ ❀❀❀ [٣] بِالْيَاءِ فِي الْحَرْفَيْنِ «(٤)».

إِلَّا أَنَّ نَصَّهُ هَذَا فِي «الْمُنْعِ» بِخِلَافِ نَصِّهِ فِي «الْمُحْكَمِ»؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي «الْمُحْكَمِ»: «فِي

مَصَاحِفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى مَا رَوَاهُ الْغَازِي بْنُ قَيْسٍ عَنْهَا فِي الرُّومِ: ❀❀❀ بِلِقَائِي رَبِّهِمْ ❀❀❀ و❀❀❀ وَلِقَائِي

الْآخِرَةَ ❀❀❀ بِالْيَاءِ فِي الْحَرْفَيْنِ «(٥)».

(١) فِي النِّسْخِ الْمَخْطُوطَةِ: «عَلَى»، وَمَا أَثْبَتَهُ لِيَسْتَقِيمَ سِيَاقُ الْكَلَامِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «عَلَى الْعَقِيلَةَ لِلْإِمَامِ».

(٣) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤) الْمُنْعِ: (ص ٤٧)؛ وَمِثْلُهُ ذَكَرَ الشَّاطِبِيُّ فِي الْعَقِيلَةِ؛ وَقَالَ السِّخَاوِيُّ: «وَرَأَيْتُ أَنَا الْحَرْفَ الْأَوَّلَ فِي الْمَصْحَفِ الشَّامِيِّ:

❀❀❀ بِلِقَاءِ ❀❀❀ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةِ يَاءٍ، وَرَأَيْتُ الْحَرْفَ الثَّانِي: ❀❀❀ وَلِقَاءِ الْآخِرَةِ ❀❀❀ بِزِيَادَةِ الْيَاءِ».

انظُر: الْبَيْتَ رَقْمَ (١٩٣) فِي الْوَسِيلَةِ لِلْسِّخَاوِيِّ: (ص ٣٥٣).

(٥) هَذَا النَّصُّ كَذَلِكَ مِنَ الْجُزْءِ الْمَفْقُودِ مِنْ كِتَابِ «الْمُحْكَمِ» الْمَطْبُوعِ.

وفي «التنزيل»: « ﴿يَلْقَايَ رَبَّهُمْ﴾ بِيَاءٍ بَعْدَ الْأَلِفِ، وَكَذَلِكَ فِي الْآيَةِ الْخَامِسَةِ [عَشْرًا] (١): ﴿وَلِقَايَ الْأَخِرَةَ﴾، وَهِيَ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةٌ عَلَى الْهَمْزَةِ صُورَةً لَهَا، عِنْدَ مَنْ كَتَبَهَا كَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ، وَمَا يَحْتَمِلُ مِنَ الْوُجُوهِ فِي الْكِتَابِ الْكَبِيرِ، وَكُتِبَتْ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ بِغَيْرِ يَاءٍ، وَكِلَاهُمَا [حَسَنٌ] (٢).

وَالكَلَامُ فِي [(٣) نَقَطَ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ، مِثْلَ الْكَلَامِ فِي نِظَائِرِهِمَا وَقَدْ تَقَدَّمَ.

وَقَوْلُهُ: «وَالْيَاءُ عَن كُلِّ بَلْفِظِ اللَّسِيِّ» أَي: فَبِالِاتِّفَاقِ مِنَ الْمَصَاحِفِ، وَرُويَ أَنَّهَا عَلَى رَسْمِ «الْي» بِالْيَاءِ حَيْثُ وَرَدَ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمُقَنَعِ»: « وَفِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَسَائِرِ الْعِرَاقِ: ﴿الَّتِي تُظَاهِرُونَ﴾ [الأحزاب: ٤]، و﴿وَالَّتِي يَبْسِنَ﴾ [الطلاق: ٤]، و﴿وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ [الطلاق: ٤] [بِيَاءٍ] (٤) بِغَيْرِ أَلِفٍ (٥).

يُرِيدُ: الْأَلِفَ الْمُعَانِقَةَ لِلْأَمِّ.

(١) سقطت من النسخ المخطوطة، وما أثبتته من مختصر التبيين.

(٢) مختصر التبيين: (٩٨٤/٤ - ٩٨٥).

وجرى العمل عند المشاركة على زيادة الياء في موضعي الروم على ما قال الغازي بن قيس، وأما المغاربة فقد جرى عملهم على عدم زيادتها فيهما.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ١٩٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٧٦).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) المقنع: (ص ٤٨-٤٩)؛ وكذلك ذكرها أبو داود لكن من غير إشارة إلى زيادة الياء، وذكرها الإمام الشاطبي؛ وكذلك رآها الإمام السخاوي في المصحف الشامي في المواضع الثلاثة.

انظر: مختصر التبيين: (٣٩٥/٢ و ٩٩٨/٤ و ١٢٠٩/٥)، والبيت رقم (١٩٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي:

(ص ٣٥٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١٠١٩).

[الشيخ] (١): وأصل هذه الكلمة: «اللاءي» بهمزة وياء مثل: ﴿الَّتِي﴾ فحذفت الياء فصار «اللاء» بهمزة متطرفة، ثم رسم بالياء فصارت الياء باعتبار اللفظ زائدة (٢).

(١) سقطت من «س».

(٢) قال أبو داود في أصول الضبط (ص ١٣٦): «وأما كلمة ﴿الَّتِي﴾ حيث وقع على رواية ورش، ففي نطق الياء التي هي خلف من الهمزة وجهين:

أحدهما: أن تجعل نقطة بالحمراء تحتها، وفوقها دارة علامة لتخفيفها، ودلالة على أنها همزة ملينة بين بين، وأن كسرتها ليست خالصة، ولا سكونها أيضا.

والوجه الثاني: أن تعرى الياء من النقط، إذ كسرها غير خالص، وتجعل الدارة وحدها.

قال أبو داود: وتعرية الياء من ضبط الوجهين المذكورين عندي أولى، وهو الذي أختار، وبه أنقسط.

وذكر مثله أبو عمرو الداني، ولم يرجح شيئا إلا أنه قدم الوجه الأول، وبه جرى العمل.

انظر: الحكم في نطق المصاحف للداني: (ص ٩١-٩٨)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١٠٢٤).

جامعة الأمير
الفرار للعلوم الإسلامية

الفصل الثالث

ما زيدت الواو في رسمه

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ]:

[٣٥٥] فَضَلُّ: وَفِي أُوْلِي أُوْلُوا أُوْلَاتٍ ❀❀❀ وَأَوْ وَفِي أُوْلَاءٍ كَيْفَ يَأْتِي

[٣٥٦] وَعَنْ خِلَافٍ سَأُورِيكُمْ دُونَ مَيْنٍ ❀❀❀ وَلَا أُوصَلْبَنَّكُمْ فِي الْأَخْرَيْنِ

هَذَا هُوَ الْفَصْلُ الثَّلَاثُ مِمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ التَّرْجَمَةُ، وَهُوَ مَا زِيدَتْ الْوَاوُ فِي رَسْمِهِ، وَهُوَ أَحَدُ الْفُصُولِ الثَّلَاثَةِ وَخَاتَمَتُهَا.

وَقَوْلُهُ فِي أَوَّلِ الشَّطْرِ الثَّانِي مِنَ الْبَيْتِ الْأُولَى: «وَأَوْ» مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي قَوْلِهِ: «وَفِي أُوْلِي» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ [تَقْدِيرُهُ] (١): «زَيْدٌ وَأَوْ».

فَقَوْلُهُ: «وَفِي أُوْلِي أُوْلُوا أُوْلَاتٍ وَأَوْ» أَيُّ: زَيْدٌ وَأَوْ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ حَيْثُ حَاءَتْ، وَكَيْفَ وَقَعَتْ.

وَقَوْلُهُ: «وَفِي أُوْلَاءٍ كَيْفَ يَأْتِ» يُرِيدُ: سَوَاءً اتَّصَلَ بِهِذِهِ الْكَلِمَةِ [كَأَفِ الْخِطَابِ مِثْلَ ﴿أُولَيْكَ﴾ وَ﴿أُولَيْكُمْ﴾] (٢)، أَوْ لَمْ يَتَّصِلْ بِهَا [كَأَفِ الْخِطَابِ] (٣) مِثْلَ: ﴿أُولَاءِ﴾ فِي قَوْلِهِ: ﴿هَاتَيْنِ أُوْلَاءِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، (٤) وَ﴿هُمُ أُوْلَاءٌ عَلَيَّ أَثَرِي﴾ [طه: ٨٤] (٥).

الشَّيْخُ: وَهَذِهِ الْمَوَاضِعُ الَّتِي زِيدَتْ الْوَاوُ فِيهَا تَنْقَسِمُ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمُ زِيدَتْ الْوَاوُ فِيهِ [أ/١١٠] بِاتِّفَاقٍ، وَقِسْمُ زِيدَتْ الْوَاوُ فِيهِ عَلَى الْخِلَافِ. وَكَأَنَّ الْقِسْمَيْنِ ذَكَرَهُمَا النَّاطِمُ؛ أَعْنِي: الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ، وَالْمُخْتَلَفَ فِيهِ. فَمَا الَّذِي تَزَادُ فِيهِ بِاتِّفَاقٍ: ﴿أُولَيْكَ﴾ وَ﴿أُولُوا﴾ وَشَبَّهَهُ حَيْثُ وَقَعَا.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في الأصل: «كأفًا».

(٣) في الأصل: «كأفًا».

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: المنع: (ص ٥٣)، ومختصر التبيين: (٢/٧٥)، والبيت رقم: (١٩٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٥٧).

وأما الذي تزداد فيه على خلاف: ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ في الموضعين^(١)، و﴿لَأُوصِلَنَّكُمْ﴾ في طه^(٢) والشعراء^(٣)، وهما الأخيران كما قال الناظم^(٤).

وقال الحافظ في «المحكم»^(٥): «اعلم أن الواو زيدت في المصاحف بإجماع في أصليين مطردين، وحرقتين مفترقتين:

فالأول من الأصليين قوله: ﴿أُولَيْكَ﴾ و﴿أُولَيْكُمْ﴾ حيث وقع.

والثاني منهما قوله: ﴿أُولِي﴾ و﴿أُولُوا﴾ و﴿أُولْتِ﴾ حيث وقع.

فأما زيادة الواو في: ﴿أُولَيْكَ﴾ و﴿أُولِي﴾ فلمعان خمسة:

أولها: أن تكون زيدت للفرق بين: ﴿أُولَيْكَ﴾ و﴿إِلَيْكَ﴾، وبين: ﴿أُولِي﴾ و﴿أَلَيْ﴾

من حيث أشبهت صورة ذلك، طردوا الحكم فأقرؤها في: ﴿أُولُوا﴾ و﴿أُولْتِ﴾ بالحمل على

موضع العلة، [وهو ﴿أُولِي﴾] ^(٦) وهذا قول النحويين.

والثاني: أن تكون صورة لحركة الهمزة.

والثالث: أن تكون الحركة نفسها.

والرابع: أن تكون تقوية للهمزة.

والخامسة: أن تكون علامة لإشباع الحركة.

فإذا نقطت ذلك على الواو فيه للفرق بين مشبهين في الصورة: جعلت الهمزة نقطه

بالصفر في الألف نفسها، وجعلت حركتها نقطه بالحمراء أمامها، واجعل على الواو دارة

(١) في [الأعراف: ١٤٥] و[الأنبياء: ٣٧] كما سيأتي ذكرهما.

(٢) في [الآية: ٧١].

(٣) في [الآية: ٤٩].

(٤) انظر: المنع: (ص ٥٣)، ومختصر التبيين: (٢/٧٥ و ٣/٥٧٢)، والبيت رقم: (١٩٦) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي:

(ص ٣٥٨).

(٥) وهو من الجزء المفقود من كتاب المحكم المطبوع.

(٦) سقطت من الأصل.

صُعْرَى عَلَامَةً لَزِيَادَتِهَا فِي الرَّسْمِ وَعَدَمِهَا فِي اللَّفْظِ، [وَكَذَلِكَ تُقْطَعُ عَلَى الْوَاوِ صُورَةٌ تَقْوِيَةٌ لِلْهَمْزَةِ، أَوْ عَلَامَةٌ لِإِشْبَاعِ حَرَكَتِهَا سِوَاءً] (١).

وَإِذَا نَقَطْتَ عَلَى أَنَّ الْوَاوِ صُورَةٌ لِلْهَمْزَةِ: جَعَلْتَ الْهَمْزَةَ فِي الْأَلْفِ، وَجَعَلْتَ الْحَرَكََةَ فِي الْوَاوِ نَفْسُهَا.

وَإِذَا أَلْقَيْتَ تِلْكَ الْحَرَكََةَ عَلَى سَاكِنٍ قَبْلَهَا كَقَوْلِهِ: ﴿مِنْ أَوْلَائِكُمْ﴾ [القمر: ٤٣]، وَذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ وَرْشٍ عَنِ نَافِعٍ: جَعَلْتَ عَلَى التُّونِ الضَّمَّةَ وَأَعْرَيْتَ الْوَاوِ مِنْهَا، وَاجْعَلْ عَلَيْهَا دَارَةً عَلَامَةً لَزِيَادَتِهَا، وَكَذَلِكَ: ﴿بَلْ أَوْلَانِكَ﴾ [النور: ٥٠]، وَ﴿إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [الفتح: ١٦]، وَشَبَّهَهُ (٢).

وَإِذَا نَقَطْتَ عَلَى الْوَاوِ الْحَرَكََةَ نَفْسُهَا: جَعَلْتَ الْهَمْزَةَ فِي الْأَلْفِ، وَأَعْرَيْتَ الْوَاوِ مِنَ التَّقْطِيعِ الَّتِي هِيَ الْحَرَكََةُ، وَلَمْ تَجْعَلْ أَيْضًا عَلَيْهَا عَلَامَةً لَزِيَادَتِهَا (٣).

وَقَالَ الْأُسْتَاذُ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ (٤): « قَوْلُ النَّحَاةِ: زِيدَتْ الْوَاوُ فِي: ﴿أُولَئِكَ﴾ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ ﴿إِلَيْكَ﴾، هَذَا تَعْلِيلٌ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ اللَّبْسَ بَيْنَ: ﴿أُولَئِكَ﴾ وَ﴿إِلَيْكَ﴾ إِنَّمَا يَقَعُ بِحَذْفِ الْأَلْفِ الَّذِي بَعْدَ اللَّامِ، وَلَوْ لَمْ تُحْذَفْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ: ﴿أُولَئِكَ﴾ وَ﴿إِلَيْكَ﴾ لَبْسٌ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ تُثَبَّتَ تِلْكَ الْأَلْفُ وَلَا تُحْذَفُ، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ وَاوٍ، وَيَقَعُ الْفَرْقُ بَيْنَ ﴿أُولَئِكَ﴾ وَ﴿إِلَيْكَ﴾.

فَإِنْ قِيلَ: قَدْ قُلْتُمْ أَنَّ الْوَاوَ زِيدَتْ فِي: ﴿أُولَئِكَ﴾ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ: ﴿إِلَيْكَ﴾، فَلِمَ لَمْ تُزِدْ الْوَاوُ فِي: ﴿إِلَيْكَ﴾ وَتُحْذَفُ مِنْ: ﴿أُولَئِكَ﴾ وَيَحْصُلُ الْفَرْقُ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ زِيَادَتَهَا فِي: ﴿أُولَئِكَ﴾ وَ﴿أُولِي﴾ وَشَبَّهَهُ لِمُنَاسَبَةِ مَا قَبْلَهَا لَهَا إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَهَا هَمْزَةٌ مَضْمُومَةٌ، وَ﴿إِلَيْكَ﴾ وَقَعَتْ هَمْزُهُ مَكْسُورَةٌ.

(١) سقطت من "ت".

(٢) انظر: أصول الضبط لأبي داود: (ص ٢٣١)، والطرز في ضبط الخراز للتنسي: (ص ٣٩٥).

(٣) هذا النص من الجزء المفقود من كتاب المحكم المطبوع وقد نقله الإمام ابن عاشر في فتح المنان: (ص ١٠٢٨ -

١٠٢٩).

(٤) هو: عبيد الله بن أحمد ابن أبي الربيع القرشي الإشبيلي سبقت ترجمته.

قال: ومن هذا الباب زيدت في: ﴿أُولَى﴾ للفرق بينه وبين: ﴿إِلَى﴾، وزيدت في ﴿أُولَى﴾ و﴿أُولَاتٍ﴾ بالحمل على: ﴿أُولَى﴾؛ لأنَّ ﴿أُولَاتٍ﴾ مؤنَّثٌ ﴿أُولُوا﴾، فلما زيدت الواو في المذكور زيدت في المؤنَّث لما زيدت في المخفوض والمنصوب حيث يقع اللبس، زيدت في المرفوع ولو لم يقع لُبْسٌ»^(١).

وقوله: «وعن خلاف ساؤريكم دون مين» أي: زيدت الواو عن خلاف في ﴿ساؤريكم﴾، أي: في هذه الكلمة دون كذب. و«المين»: هو الكذب، [وعليه:

فألفى قولها كذباً وميناً^(٢)] (٣)

وأراد الموضعين: [١١٠/ب] في الأعراف: ﴿ساؤريكم دار الفسقين﴾ [الآية: ١٤٥]، وفي سورة الأنبياء: ﴿ساؤريكم آيتي﴾ [الآية: ٣٧].

وأطلق الناظم ولم يُفيدهما؛ لأنَّ لفظهما واحد، وليس هناك غيرهما، إلاَّ أنه سبحانه ذكر أنَّ الخلاف في هذين الحرفين، ولم يذكر الراجح؛ هل زيادة الواو، أو عدم زيادتها؟ وذلك أنَّ هذا القسم الذي تُزاد فيه الواو على خلاف كما قدمنا في التقسيم على قسمين: قسم تُزاد فيه الواو على خلاف من غير ترجيح [زيادتها على عدمها، ولا عدمها على زيادتها، وهو قوله: ﴿لأوصلبنكم﴾ في الموضعين^(٤)] (٥).

وقسم تُزاد فيه على خلاف وترجح زيادة الواو فيه على حذفها، وهو قوله: ﴿ساؤريكم﴾ في الموضعين^(٦).

(١) لم أجد هذا النص في كتاب البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع فلعله من بعض مؤلفاته الأخرى، وقد أشار إليه أيضاً الإمام ابن عاشر في فتح المنان (ص ١٠٢٩).

(٢) سبق تخريجه عند شرح البيت رقم (٣٣١): (ص ٩٣٧).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) أي: في [طه: ٧١]، و[الشعراء: ٤٩].

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) أي: في [الأعراف: ١٤٥]، و[الأنبياء: ٣٧].

وقد اضطرب كلام الحافظ ونقله في ذلك في كتابه، فنقل في «المحكم» خلاف ما نقل في «المقنع».

فقال في «المحكم» (١):

«اعلم أن الواو زيدت في المصاحف بإجماع في أصلين مطردين وحرّفين مُفترقين:

فالأول من الأصلين: قوله: ﴿أُولَئِكَ﴾ و﴿أُولَئِكُمْ﴾ حيث وقع.

والثاني منهما: قوله: ﴿أُولُوا﴾ و﴿أُولِي﴾ و﴿أُولَتْ﴾ حيث وقع.

والحرّفين: أولهما: في الأعراف: ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الآية: ١٤٥].

والثاني: في الأنبياء: ﴿سَأُورِيكُمْ آيَاتِي﴾ [الآية: ٣٧].»

ثم قال بعد هذا أيضاً: «وبعد زيادة الواو في: ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ باتفاق.»

ونقل في «المقنع» قال: «وحدث في مصاحف أهل المدينة وسائر العراق: ﴿سَأُورِيكُمْ دَارَ

الْفَاسِقِينَ﴾ في الأعراف، و﴿سَأُورِيكُمْ آيَاتِي﴾ في الأنبياء بواو بعد الألف» (٢).

فهذه مصاحف أهل المدينة ومصاحف أهل العراق على ما قال، اتفقت على زيادة الواو، وبقي مصحف أهل مكة ومصحف أهل الشام لم يذكر الحافظ عنهما شيئاً؛ هل هما فيهما بالواو أو لا؟

وأما القسم الذي تزايد فيه على خلاف من غير ترجيح فهو: ﴿لَأُوصِلَنَّكُمْ﴾ في طه والشعراء، وهو قوله: «ولأوصِلَنَّكم في الآخرين»، احترازاً من الأول الذي في سورة الأعراف: ﴿ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ [الآية: ١٢٤].

قال الحافظ في «المحكم»: «واختلفت المصاحف بعد ذلك في قوله في طه والشعراء: ﴿لَأُوصِلَنَّكُمْ﴾، ففي بعضها الواو ثابتة بعد الهمزة في الموضعين، وفي بعضها الواو ساقطة، واتفق جميعها على إسقاط الواو في الموضع الذي في الأعراف» (٣).

(١) وهذا النص أيضاً من الجزء المفقود من كتاب «المحكم» لللداني.

(٢) المقنع: (ص ٥٣).

(٣) وهذا النص أيضاً من الجزء المفقود من كتاب «المحكم» لللداني.

ومثل [هذا] (١) الذي ذكر في «المحكم» ذكره في «المقنع» (٢).
 واستحب أبو داود في «تنزيهه» رسم الموضعين بلام ألف، من غير واو فيهما، مثل الذي
 في سورة الأعراف، لأربعة معان بعد حكاية الخلاف فيهما عن المصاحف (٣):
 أحدها: الموافقة للمصاحف المرسومة فيها ذلك كذلك.
 والثاني: مطابقة الأولى الذي في الأعراف.
 والثالث: على اللفظ.
 والرابع: لأنها لم تزد في شيء من مصاحف أهل المدينة التي بنينا كتابنا عليها في الخط (٤).
 قال الحافظ في «المحكم» (٥):
 « وأما زيادة الواو في: ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ باتِّفاقٍ، و﴿لَأُوصِلَنَّكُمْ﴾ باختلافٍ لمعانٍ ستة:
 أولها: أن تكون صورة حركة الهمزة.
 الثاني: أن تكون الحركة نفسها.
 الثالث: أن تكون بيانا للهمزة.
 الرابع: أن تكون علامة لتمطيطها حركتها.
 الخامس: أن تكون صورة للهمزة من حيث صدرت بها من الزوائد المتوسطة التي تُصور في
 حال انضمامها واوا لتقريبها منها إذا سهلت، وتكون ألف قبلها زائدة بيانا للهمزة [وتقوية لها
 كما زيدت في ﴿لَأُوضِعُوا﴾ وشبهه.
 السادس: أن تكون صورة للهمزة] (٦) أيضا، وتكون الألف علامة لإشباع فتحة الحرف
 الذي قبلها.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) المقنع: (ص ٥٣).

(٣) انظر: مختصر التبيين: (٣/٥٦٤-٥٦٥).

(٤) وهو الذي جرى عليه العمل.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٢٠٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٧٦).

(٥) هذا النص من الجزء المفقود من كتاب «الحكم».

(٦) سقطت من الأصل.

إِذَا نَقَطْتَ ذَلِكَ عَلَى الْأَرْبَعَةِ الْأَوْجُهِ الْأَوَّلِ: اصْنَعْ فِيهِ مِثْلَ مَا تَصْنَعُ فِي: ﴿أُولَيْكَ﴾
و﴿أُولُوا﴾ سِوَاءً.

وَإِذَا نَقَطْتَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ: جَعَلْتَ الْهَمْزَةَ نُقْطَةً، وَحَرَكْتُهَا نُقْطَةً بِالْحَمْرَاءِ أَمَامَهُمَا
فِي الْوَاوِ، وَجَعَلْتَ عَلَى الْأَلْفِ قَبْلَهَا دَارَةً عَلَامَةً لَزِيَادَتِهَا وَسُقُوطِهَا [١١١/أ] مِنَ التَّلَاوَةِ «.
قَالَ الْحَافِظُ: «وَإِذَا كَانَتْ الْأَلْفُ فِي: ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ وَفِي: ﴿أَفَايِنُ﴾ الْهَمْزَةُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ
زَائِدَتَانِ قَدَّرَ انْفِصَالُ: ﴿أُرِيكُمْ﴾، وَأَنْهُمَا اتَّصَلَا بِهِمَا فِي الْكِتَابَةِ فِي الْوَجْهِ؛ لِأَنَّ مُعْظَمَ الرَّسْمِ
فِي نِظَائِرِ ذَلِكَ وَرَدَّ إِجْمَاعٌ عَلَى ذَلِكَ نَحْوَ: ﴿سَأُنَبِّئُكُمْ﴾ وَ﴿سَأُنزِلُ﴾ وَ﴿فَأَنْتُمْ﴾ وَشِبْهَهُ.
وَإِذَا كَانَتْ الْأَلْفُ زَائِدَةً وَالْيَاءُ وَالْوَاوُ بِاتِّصَالِ مَا قَبْلَ: ﴿أُنَبِّئُكُمْ﴾ عَلَى نَحْوِ تَقْدِيرِهِ فِي:
﴿لَيْلًا﴾ وَ﴿لَيْنٌ﴾ وَ﴿يَوْمِيذٍ﴾ وَ﴿حِينِيذٍ﴾ وَشِبْهَهُ، وَالْوَجْهَانِ فِي ذَلِكَ مُسْتَعْمَلَانِ
صَحِيحَانِ» (١).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «وَيُحْتَمَلُ عِنْدِي فِي زِيَادَةِ الْوَاوِ فِي: ﴿سَأُورِيكُمْ﴾ وَجْهًا
سَابِعًا، وَهُوَ أَنَّهَا كُتِبَتْ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿سَأُورِثُكُمْ﴾ بِتَحْرِيكِ الْوَاوِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَثَاءً
مَنْقُوطَةً ثَلَاثَةً بَعْدَهَا مَعَ ضَمِّ الثَّاءِ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ شَاذَةٌ (٢)، رَوَيْنَاهَا عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ (٣) عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ، وَكَذَلِكَ قَرَأَهَا قُسَامَةُ بْنُ زُهَيْرٍ (٤) وَقَالَ: هِيَ أَرْضُ الصَّرَامِ» (٥).

(١) وقد ذكر هذه المعاني أبو داود في مختصر التبيين: (٣/٥٧٢-٥٧٣)، وفي أصول الضبط: (ص٢٣٣-٢٣٤).

(٢) انظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: (ص٥١)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٧/٢٨٢).

(٣) سبقت ترجمته.

(٤) في كل النسخ: «الأزهر» وهو تصحيف، وما أثبتته من مختصر التبيين، وهو: قسامة بن زهير المازني التميمي البصري، تابعي ثقة، روى عن أبي موسى الأشعري وأبي هريرة، وروى عنه قتادة، توفي في ولاية الحجاج على العراق.

الثقات لابن حبان: (٥/٣٢٨)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٧/١٤٧)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٨/٣٧٨).

(٥) مختصر التبيين: (٣/٥٧٣-٥٧٤).

الباب السابع

رَبُّكُمْ أَكْبَرُ

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ [وَنَفَعْنَا بِهِ آمِينَ]:

[٣٥٧] وَهَآءُ مَا بِالْيَاءِ قَدْ جَاءَ ❀❀❀ وَالْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ رَسْمًا يَاءً

قَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَى «هَآءُ» فِي مَوَاضِعَ مِنْ هَذَا الرَّجْزِ (١)؛ وَأَنْ مَعْنَاهَا: خُذْ وَتَنَاوَلْ، وَهِيَ اسْمُ فِعْلٍ وَمَا بَعْدَهَا مَفْعُولٌ بِهَا، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: خُذْ مَا جَاءَ مَكْتُوبًا فِي الْمَصَاحِفِ بِالْأَلْفِ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يُكْتَبَ بِالْيَاءِ لِكُونِهِ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، إِلَّا أَنَّ النَّاطِمَ رَحِمَهُ تَرَجَّمَ عَلَى مَا خَرَجَ عَلَى الْقِيَاسِ فَرَسَمَ بِالْأَلْفِ وَقِيَاسُهُ أَنْ يُرْسَمَ بِالْيَاءِ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَابِ مَا جَاءَ عَلَى الْقِيَاسِ فِي ذَلِكَ فَرَسَمَ بِالْيَاءِ وَهُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، نَحْوَ مَا مَثَّلَ بِهِ.

وَكَانَ حَقُّهُ إِلَّا يَذْكَرُ إِلَّا مَا خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ، كَمَا قَالَ فِي التَّرْجَمَةِ، وَهُوَ الَّذِي تَعَرَّضَ لَهُ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ مَا وُضِعَ عَلَى الرَّسْمِ إِنَّمَا يَذْكَرُ فِيهِ مَا خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ، وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْقِيَاسِ وَقَدْ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ، فَلَا يَتَعَرَّضُ لَهُ، وَلَا سُؤَالَ فِيهِ.

قَالَ: وَإِنَّمَا ذَكَرَ النَّاطِمُ رَحِمَهُ فِي الْبَابِ مَا جَاءَ عَلَى الْقِيَاسِ تَوْطِئَةً لِمَا خَرَجَ عَلَى الْقِيَاسِ؛ إِذْ هُوَ مُسْتَثْنَى مِنْهُ.

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ:

[٣٥٨] وَإِنْ عَنِ الْيَاءِ قَلْبَتْ أَلِفًا ❀❀❀ فَارْسُمُهُ يَاءً وَسَطًا أَوْ طَرْفًا

يُرِيدُ رَحِمَهُ: أَنَّكَ إِذَا صَرَفْتَ الْكَلِمَةَ فَانْقَلَبَتْ الْأَلْفُ فِي تَصْرِيفِكَ إِلَى الْيَاءِ فَإِنَّكَ تَكْتُبُهَا بِالْيَاءِ؛ وَسَوَاءٌ كَانَتْ [الْيَاءُ وَأَقْعَةً فِي وَسَطِ الْكَلِمَةِ، أَوْ وَقَعَتْ طَرْفًا فِي الْكَلِمَةِ، مِثْلَ مَا مَثَّلَ بِهِ، فَإِنَّهُ رَحِمَهُ أَتَى بِالنَّوْعَيْنِ:

مَا كَانَتْ] (٢) الْيَاءُ فِيهِ وَسَطًا، وَمَا كَانَتْ الْيَاءُ فِي طَرْفًا.

قَالَ الشَّيْخُ: اعْلَمْ أَنَّ الْأَلْفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُنْقَلَبَةً عَنِ الْوَاوِ، أَوْ مُنْقَلَبَةً عَنِ الْيَاءِ، أَوْ زَائِدَةً لِلتَّأْنِيثِ، أَوْ مَجْهُولَةً الْأَصْلِ.

(١) انظر: شرح البيت رقم (٢٢٠): (ص٧٣٨).

(٢) سقطت من الأصل.

فَأَمَّا الْمُتَقَلِّبَةُ عَنْ وَاوٍ: فَإِنَّهَا تُرْسَمُ بِالْفِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فِي اسْمٍ كَانَتْ، أَوْ فِعْلٍ، نَحْوُ: ﴿الصَّفَا﴾، و﴿سَنَابِرُوقِهِ﴾، و﴿أَبَا أَحَدٍ﴾، [وَشِبْهُهُ] (١) مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَنَحْوُ: ﴿دَنَا﴾، و﴿دَعَا﴾، و﴿بَدَا﴾، [وَشِبْهُهُ] (٢) مِنَ الْأَفْعَالِ؛ الْمَوَاضِعُ مَعْلُومَةٌ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُهَا فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَ هَذَا [إِنْ شَاءَ اللَّهُ] (٣).

وَأَمَّا الْمُتَقَلِّبَةُ عَنِ الْيَاءِ: فَإِنَّهَا تُرْسَمُ بِالْيَاءِ؛ فِي اسْمٍ كَانَتْ، أَوْ فِعْلٍ، وَسَوَاءً اتَّصَلَ بِهَا ضَمِيرًا، أَوْ لَمْ يَتَّصِلْ بِهَا ضَمِيرٌ، نَحْوُ: ﴿هُدَيْتُهُمْ﴾ و﴿وَهَدَيْتُهُ﴾ و﴿هُدَى﴾ و﴿عَمَى﴾ و﴿وَوَصَّى﴾ و﴿وَأَعْطَى﴾ و﴿وَشِبْهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَفْعَالِ، إِلَّا فِي سَبْعَةِ أَحْرَفٍ وَأَصْلٍ مُطَرَّدٍ، [وَقَدْ ذَكَرَهَا النَّاطِمُ. وَأَمَّا [الْأَلْفُ] (٤) لِلتَّائِيَةِ مِثْلَ: ﴿يَتَمَى﴾ و﴿نَصَرَى﴾] (٥)، وَقَدْ ذَكَرَهَا النَّاطِمُ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: «وَمَا بِهِ شِبْهُ كَالْيَتَامَى» (٦). وَأَمَّا الْمَجْهُولَةُ الْأَصْلِ: فَكُتِبَ مِنْهَا بِالْيَاءِ سَبْعَةُ أَحْرَفٍ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُهَا أَيْضًا حَيْثُ ذَكَرَهَا النَّاطِمُ فِي قَوْلِهِ: «وَالْيَاءُ عَنْهُمَا بِمَا قَدْ جُهِلَا» (٧).

ثُمَّ قَالَ كَلَّمَهُ: [١١١/ب]

[٣٥٩] نَحْوُ: هُدَيْتُهُمْ وَهَوَيْهُ وَفَتَى ❀❀❀ هُدَى عَمَى يَأْسَفَى يَحْسَرَتَى
 [٣٦٠] ثُمَّ رَمَى اسْتَسْقِيَهُ أَعْطَى وَاهْتَدَى ❀❀❀ طَعَى، مَنْ اسْتَعَلَى وَوَلَّى وَاعْتَدَى
 [٣٦١] وَمَا بِهِ شِبْهُ كَ: الْيَتَمَى ❀❀❀ إِحْدَى وَأُنْثَى وَكَذَا الْأَيْمَى

(١) فِي «س»: «وَشِبْهُ ذَلِكَ».

(٢) فِي «س»: «وَشِبْهُ ذَلِكَ».

(٣) سَقَطَتْ «س».

(٤) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٦) وَهُوَ مِنَ الْبَيْتِ رَقْمُ: (٣٦١) الْآتِي شَرْحَهُ (ص ١٠١٦).

(٧) وَهُوَ مِنَ الْبَيْتِ رَقْمُ: (٣٨٢) الْآتِي شَرْحَهُ (ص ١٠٤٥).

ذَكَرَ النَّاطِمُ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ مَثُولًا مِمَّا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ وَرُسِمَ بِالْيَاءِ عَلَى أَصْلِهِ
وَقِيَاسِهِ، وَمَثَلٌ بِمَا وَقَعَتْ الْيَاءُ فِيهِ [وَسَطًا مِثْلَ: ﴿هَدَيْتُهُمْ﴾، و﴿هَوْنُهُ﴾،
و﴿أَسْتَسْقِنُهُ﴾] [الأعراف: ١٦٠]، وَمَثَلٌ بِمَا وَقَعَتْ الْيَاءُ فِيهِ [١] طَرْفًا، وَهُوَ مَا بَقِيَ مِنَ
الْأَبْيَاتِ مِثْلَ: ﴿فَتَى﴾ و﴿هُدَى﴾ و﴿عَمَى﴾ [٢].

فَقَوْلُهُ: «نَحْوُ هَدَيْتُهُمْ» لِأَنَّ أَصْلَهُ الْيَاءُ، إِذَا صَرَّفْتَهُ تَقُولُ: «هَدَيْتُهُ وَيَهْدِينِي» [٣]، فَتَظْهَرُ
الْيَاءُ فِي ذَلِكَ.

«وَهَوِيَّتُهُ» كَذَلِكَ تَقُولُ: «هَوِيَّتُهُ وَهَوَى يَهْوِي» [٤]، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ ثَلَاثِي عَيْنُهُ
وَإَوْ فَلَامُهُ يَاءٌ أَبَدًا، فَإِنَّهُ يُرْسَمُ بِالْيَاءِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، خِيْفَةَ الْجَمْعِ بَيْنَ وَآوَيْنِ.

وَقَوْلُهُ: «فَتَى» إِذَا صَرَّفْتَهُ تَقُولُ: «فَتَيَانٍ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٍ﴾
[يوسف: ٣٦].

وَقَوْلُهُ: «هُدَى» أَصْلُهُ: «هُدَى»، لِأَمِّهِ عَلَى وَزْنِ: «فَعْلٌ»؛ إِذْ لَا يُوجَدُ اسْمٌ عَلَى حَرْفَيْنِ،
فَإِنْ وَجَدَ فَتَعْلَمَ أَنَّهُ حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ مِثْلَ: «يَدٌ» و«دَمٌ» [٥].
وَأَمَّا «عَمَى» فَمِثْلُهُ وَزْنُهُ: «فَعْلٌ» لِأَمِّهِ يَاءٌ فَتَقُولُ: «عَمَى يَعْمِي عُمِيَانٌ»، فَتَظْهَرُ الْيَاءُ فِيهِ
كَيْفَ مَا صَرَّفْتَهُ [٦].

وَأَمَّا ﴿يَأْسَفِي﴾ و﴿يَحَسْرَتِي﴾ فَالْأَلْفُ فِيهِمَا مُنْقَلَبَةٌ عَنِ يَاءِ الْإِضَافَةِ، وَهِيَ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ؛
إِذْ كَانَ أَصْلُهُ: «يَا أَسْفِي» و«يَا حَسْرَتِي»، فَفَتَحُوا مَا قَبْلَ الْيَاءِ فَانْقَلَبَتْ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا
وَأَنْفَتَاحِ مَا قَبْلَهَا، وَهَذِهِ إِحْدَى اللُّغَاتِ فِي الْمُنَادَى الْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.
وَاللُّغَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ، بِتَحْرِيكِ الْيَاءِ وَأَنْفَتَاحِ مَا قَبْلَهَا.
وَاللُّغَةُ الثَّلَاثَةُ: «يَا حَسْرَتِي» بِتَسْكِينِ الْيَاءِ.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: البيت رقم (٢٢٦) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٩٧)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١٠٣٣ وما بعدها)،
ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢٠٣-٢٠٤).

(٣) انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة هدى»: (١٥/٣٥٣).

(٤) انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة هوا»: (١٥/٣٧١).

(٥) انظر: الكتاب لسيبويه: (٣/٣٥٧-٣٥٨)، والمقتضب للمبرد: (٣/١٥٢).

(٦) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/٣٨٧)، والمخصص لابن سيده: (٤/٤٢٨).

وَاللُّغَةُ الرَّابِعَةُ: حَذْفُ الْيَاءِ، وَهُوَ أَكْثَرُ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ نَحْوُ: ﴿يَرْبُ﴾

﴿يَقُومُ﴾

وَهَذِهِ اللَّغَاتُ الْأَرْبَعُ كُلُّهَا قُرِئَ بِهَا فِي الْقُرْآنِ.

وَاللُّغَةُ الْخَامِسَةُ: حَذْفُ الْيَاءِ وَبِنَاءِ آخِرِ الْكَلِمَةِ عَلَى الضَّمِّ، وَعَلَيْهِ قُرِئَ فِي الشَّاذِ: ﴿قُلْ

رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢] (١).

مِثْلَ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ: ﴿يَنْوِيلِنِي﴾ الْأَلْفُ الْمُتَقَلِّبَةُ عَنِ يَاءِ الْإِضَافَةِ، فَالْكَلامُ فِيهَا كُلُّهَا (٢).

وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ رَمَى» إِذَا صَرَّفْتَهُ قُلْتَ فِيهِ: «رَمَيْتَهُ وَيَرْمِي» (٣) فَتَظْهَرُ الْيَاءُ فِيهِ.

وَمِثْلُهُ: «اسْتَسْقَى» تَقُولُ: «اسْتَسْقَيْتُهُ [وَيَسْتَسْقِي]» (٤) وَيَسْقِي «فَتَظْهَرُ الْيَاءُ (٥)، وَ«أَعْطَى»:

«أَعْطَيْتُهُ وَأَعْطِي يُعْطِي» (٦)، وَكَذَلِكَ «اهْتَدَى»: «يَهْتَدِي» (٧)، وَ«طَغَى» كَذَلِكَ أَيْضًا تَقُولُ:

«طَغِينَا وَطَغَيْنَهُمْ» (٨)، وَ«اسْتَعْلَى» (٩) أَيْضًا كَذَلِكَ، وَ«وَلَّى» (١٠) وَ«اعْتَدَى» (١١) كَذَلِكَ أَيْضًا

إِذَا صَرَّفْتَهَا وَجَدْتَ الْيَاءَ تَظْهَرُ فِي التَّصْرِيفِ. فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ كُلُّهَا مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ.

وَقَوْلُهُ: «وَمَا بِهِ شَبَهُ» أَي: شَبَّهُ بِهِ، يُرِيدُ: بِالْأَلْفِ الْمُتَقَلِّبَةِ [عَنْ يَاءِ، فَالضَّمِيرُ فِي «بِهِ» يَعُودُ

عَلَى الْأَلْفِ الْمُتَقَلِّبَةِ] (١٢)، أَي: وَارْتَسَمَ بِالْيَاءِ مَا شَبَّهُه بِالْأَلْفِ الْمُتَقَلِّبَةِ عَنِ الْيَاءِ، وَهُوَ أَلْفُ

(١) بل هي من القراءات العشرة المتواترة؛ إذ هي قراءة أبي جعفر ورواية عن ابن كثير، ووافقهما ابن محيصن، إلا أن يكون مراد الشارح رحمه الله ما شذَّ عن القراءات السبعة.

انظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه: (ص ٦٥)، والمختضب لابن جني: (٦٩/٢)، والنشر لابن الجزري: (٣٢٥/٢)، وتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٥٥٧)، والبدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي: (ص ٢١٣).

(٢) انظر: البيت رقم (٢٣٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٠٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١٠٣٣-١٠٣٦).

(٣) انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة رمى»: (٣٣٥/١٤).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: لسان العرب لابن منظور «مادة سقى»: (٣٩٠/١٤).

(٦) انظر: لسان العرب لابن منظور «عطا»: (٦٥/١٥).

(٧) انظر: لسان العرب لابن منظور «هدي»: (٣٥٣/١٥).

(٨) انظر: لسان العرب لابن منظور «طغى»: (٧/١٥).

(٩) انظر: لسان العرب لابن منظور «علا»: (٨٣/١٥).

(١٠) انظر: لسان العرب لابن منظور «ولى»: (٤٠٥/١٥).

(١١) انظر: لسان العرب لابن منظور «عدا»: (٣١/١٥).

(١٢) سقطت من الأصل.

التَّائِثِ، وَوَجْهَ التَّشْبِيهِ بَيْنَهُمَا: أَنَّ أَلْفَ التَّائِثِ تَجْرِي مَجْرَى مَا أَلْفُهُ مُنْقَلَبَةٌ عَنِ يَاءٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ أَلْفَ التَّائِثِ تَنْقَلِبُ عَنِ الْيَاءِ إِذَا تُثِّبَتْ، أَوْ جُمِعَتْ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، نَحْوُ: «أُخْرِيَانِ وَأُخْرِيَاتٍ وَحُبْلِيَّاتٍ» جَمْعُ: «أُخْرَى وَحُبْلَى».

وَأَيْضًا: فَإِنَّ حُكْمَهُمَا فِي الْإِمَالَةِ وَاحِدٌ؛ إِذِ الْإِمَالَةُ فِي أَلْفِ التَّشْنِيبَةِ جَائِزَةٌ كَمَا هِيَ فِي الْمُنْقَلَبَةِ عَنِ الْيَاءِ، وَلَمْ يَزَلِ الْقُرَاءُ يَتَسَامَحُونَ فِي ذَلِكَ فَيُطْلِقُونَ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ عَلَى غَيْرِ الْمُنْقَلَبِ مِنَ الْيَاءِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ صَادِقَةً عَلَيْهِ حَقِيقَةً، لِاشْتِرَاكِهَا فِي الْحُكْمِ مَعَهَا.

فَقَدْ ذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَوَاتِ الْيَاءِ ثُمَّ مَثَلَ بِـ: ﴿ذِكْرَى﴾ و﴿السَّلْوَى﴾ و﴿إِحْدَى﴾ و﴿الْبُشْرَى﴾، وَغَيْرُ ذَلِكَ مَعَ مَا [١١٢/أ] ذَكَرَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ (١)، وَذَلِكَ مَجَازٌ فِيهَا.

وَأَلْفُ التَّائِثِ تُوجَدُ فِي خَمْسَةِ أَوْزَانٍ وَهِيَ: «فَعْلَى» نَحْوُ: ﴿مَرْضَى﴾، و«فُعْلَى» مِثْلُ: ﴿أُخْرَى﴾ و﴿رُؤْيَا﴾، و«فِعْلَى» نَحْوُ: ﴿إِحْدَى﴾ و﴿كَلْنَا﴾ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ (٢)، و«فَعَالَى» نَحْوُ: ﴿يَتَمَى﴾ و﴿نَصْرَى﴾، و«فُعَالَى» نَحْوُ: ﴿سُكْرَى﴾ (٣).
ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [وَنَفَعْنَا بِهِ آمِينَ—ن]:

[٣٦٢] إِلَّا حُرُوفًا سَبْعَةً وَأَصْلًا ❀❀❀ مُطَّرِدًا قَدْ بَايَنْتَ ذَا الْفَصْلَا

هَذَا الَّذِي ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ مُسْتَثْنَى مِنْ جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ مَا كَانَ أَصْلُهُ أَلْفٌ وَرُسِمَ يَاءً، إِلَّا هَذِهِ الْمَوَاضِعَ الْمَذْكُورَةَ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَفِيمَا بَعْدَهُ، فَإِنَّهَا رُسِمَتْ بِالْفِ وَكَانَ الْأَصْلُ

(١) انظر: المقنع: (ص ٦٣-٦٤).

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جني: (١/١٥١-١٥٢)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٣/١٢٦)، وتوضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك للمرادي: (١/٣٢٧).

(٣) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ١٠٣٦): «أغفل الناظم حذف الألف التي قبل ميم ﴿أَيْمَى﴾ وقد نص أبو داود على حذفها».

ولم يتعرض له الإمام الداني، ونص بعضهم على إثباتها، وقال النائطي: «أقول الحذف هو الأقيس»، وقال ابن القاضي: «بحذف الألف نص عليه في التنزيل، وبه العمل».

انظر: مختصر التبيين: (٤/٩٠٤-٩٠٥)، ونثر المرجان للنائطي: (٤/٦٢٥)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢٠٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٣).

فِيهَا أَنْ تُرْسَمَ بِالْيَاءِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي التَّرْجَمَةِ أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهَا مَا خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي
بَابِ مَا جَاءَ عَلَى الْقِيَاسِ، فَقُلْنَا إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ تَوَاطُؤَةً لِهَذَا الْمُسْتَشْنَى فَقَالَ: «إِلَّا حُرُوفًا
سَبْعَةً وَأَصْلًا مُطَّرِدًا»، الْإِطْرَادُ: هُوَ الْإِتْفَاقُ.

«قَدْ بَايَنْتُ» أَي: فَارَقْتُ، «ذَا الْفَصْلُ»، أَي: هَذَا الْفَصْلُ الْمُتَقَدِّمُ الَّذِي أَصْلُهُ بِالْيَاءِ وَكُتِبَ
بِالْيَاءِ، وَهُوَ السَّبْعَةُ الْأَحْرَفُ وَالْأَصْلُ فَارَقْتُ مَا تَقَدَّمَ فِي كَوْنِهَا ذَوَاتِ الْيَاءِ وَرُسِمَتْ بِالْأَلْفِ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمُقْنَعِ»: «اعْلَمْ أَنَّ الْمَصَاحِفَ اتَّفَقَتْ عَلَى رَسْمِ مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ
مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ عَلَى مُرَادِ الْإِمَالَةِ وَتَغْلِيْبِ الْأَصْلِ، سِوَاءً أَتَّصَلَ ذَلِكَ بِضَمِيرٍ أَوْ لَمْ يَتَّصِلْ،
أَوْ لَقِيَ سَاكِنًا أَوْ مُتَحَرِّكًا، وَذَلِكَ نَحْوُ: ﴿السَّلْوَى﴾ و﴿الْمَوْتَى﴾ و﴿الْمَرْضَى﴾
و﴿الْأَسْرَى﴾ و﴿شَتَّى﴾ و﴿صَرَغَى﴾ و﴿طُوبَى﴾ و﴿الْحُسْنَى﴾ و﴿لَيْسْرَى﴾
و﴿لِعُسْرَى﴾ و﴿بُشْرَى﴾ و﴿مُوسَى﴾ و﴿عَيْسَى﴾ و﴿إِحْدَى﴾ و﴿إِحْدَاهُمَا﴾
و﴿إِحْدَاهُنَّ﴾ و﴿بُشْرِكُمْ﴾ و﴿أَخْرَبِكُمْ﴾ و﴿بَجَرْنَهَا﴾ و﴿مُرْسَهَا﴾ و﴿الْعَمَى﴾
و﴿الْمُدَى﴾ و﴿الْهُوَى﴾ و﴿أَدَى﴾ و﴿أَزَى﴾ و﴿أَرْبَى﴾ و﴿هُدَى﴾ و﴿فَتَى﴾ و﴿مَوْلَى﴾
و﴿مُصَلَّى﴾ و﴿مُسَمَّى﴾ و﴿مُصَفَّى﴾ و﴿قُرَى﴾ و﴿عَمَى﴾ و﴿عُزَى﴾ و﴿أَبَى﴾
و﴿سَعَى﴾ و﴿رَمَى﴾ و﴿يَتَى﴾ و﴿نُدَعَى﴾ و﴿لَا تَخْفَى﴾ و﴿لَا تَعْرَى﴾ و﴿ءَاتَكُمُ﴾
و﴿ءَاتَهُمْ﴾ و﴿ءَاتَهَا﴾ و﴿لَا يَصْلَهَا﴾ وَشَبَّهَهُ، إِلَّا فِي أَصْلِ مُطَّرِدٍ وَسَبْعَةٍ
أَحْرَفٍ «(١)؛ ثُمَّ ذَكَرَهَا.

وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَ النَّاطِمُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَالَ:

[٣٦٣] فَالْأَحْرَفُ السَّبْعَةُ مِنْهَا: الْأَقْصَا ❖❖❖ وَمِثْلُهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ أَقْصَا

[٣٦٤] وَمَنْ تَوَلَّاهُ، عَصَانِي، ثُمَّ ❖❖❖ سِيمَاهُمْ فِي الْفَتْحِ، مَعَ طَعَا الْمَا

وَقَوْلُهُ: «الْأَقْصَا» أَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ: ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الآية: ١]،
وَهُوَ مُتَّحِدٌ، «وَمِثْلُهُ» أَي: وَمِثْلَ ﴿الْأَقْصَا﴾ الَّذِي بِالْأَلْفِ وَقِيَاسُهُ أَنْ يُكْتَبَ بِالْيَاءِ «فِي

المَوْضِعَيْنِ أَقْصَا» أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْقَصَصِ: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ﴾ [الآية: ٢٠]،
وَفِي سُورَةِ يَس: ﴿وَجَاءَ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ﴾ [الآية: ٢٠] (١).

وَذَكَرَ صَاحِبُ «الْكَشْفِ» لِأَبِي الْعَاصِي (٢): «أَنَّ ﴿أَقْصَا﴾ كُتِبَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ
بِالْيَاءِ».

وَقَوْلُهُ: «وَمَنْ تَوَلَّاهُ» أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْحَجِّ: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ﴾
[الآية: ٤]، وَهُوَ لَفْظٌ مُّتَّحِدٌ (٣).

وَقَوْلُهُ: «عَصَانِي» أَرَادَ: «وَعَصَانِي» بِحَذْفِ وَوِ الْعَطْفِ، أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ
إِبْرَاهِيمَ: ﴿وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ﴾ [الآية: ٣٦]، وَهُوَ لَفْظٌ مُّتَّحِدٌ أَيْضًا، وَلِذَلِكَ لَمْ يُقَيِّدْهُ بِسُورَةٍ وَلَا
حَرْفٍ (٤).

وَقَوْلُهُ: «سِيمَاهُمْ فِي الْفَتْحِ» وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾
[الآية: ٢٩] (٥).

(١) انظر: المنع: (ص ٦٤)، ومختصر التبيين: (٦٩/٢ و ٧٨٥/٣ و ٩٦٣/٤-٩٦٤-٩٦٤/٤ و ١٠٢٣/٤)، والبيت رقم (٢٢٧)
من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٩٨).

(٢) سبق الحديث عنه عند شرح البيت رقم (٢٩٦): (ص ٨٨٢).

(٣) انظر: المنع: (ص ٦٤ و ٨٧)، ومختصر التبيين: (٦٩/٢ و ٨٧٠/٤)، والبيت رقم (٢٢٧) من العقيلة في الوسيلة
للسخاوي: (ص ٣٩٨).

(٤) انظر: المنع: (ص ٦٤)، ومختصر التبيين: (٦٩/٢)، والبيت رقم (٢٢٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي:
(ص ٣٩٨).

(٥) لم يذكر الشيخ أبو عمرو الداني إلا موضع سورة الفتح استثناء مما يرسم بالياء، ثم ذكره في باب ما اتفقت المصاحف
على رسمه مصاحف أهل الأمصار فقال: «وفي الفتح كتبوا ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ﴾ بالألف، وقال معلّى عن عاصم تكتب
﴿سيماهم﴾ في القرآن بالألف»؛ وجرى العمل بما نقله أبو داود رحمه الله.

انظر: المنع: (ص ٦٤ و ٨٩)، ومختصر التبيين: (٦٩/٢ و ٣١٢/٢ و ١١٧٠/٤)، والبيت رقم (٢٢٧) من العقيلة في
الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٩٨)

وَقَيْدُهُ بِالسُّورَةِ احْتِرَازًا مِنْ غَيْرِهِ فِي غَيْرِهَا، وَهُوَ فِي: الْبَقْرَةِ (١) وَالْأَعْرَافِ (٢) وَالْقِتَالِ (٣) وَسُورَةِ الرَّحْمَنِ (٤).

أَمَّا «طَعَا الْمَاءَ» فَهُوَ فِي سُورَةِ الْحَاقَّةِ: ﴿إِنَّا لَمَاطِعَا الْمَاءِ﴾ [الآية: ١١]، وَقَيْدُهُ بِقَوْلِهِ: «الْمَاءُ» احْتِرَازًا مِنْ غَيْرِهِ (٥)؛ لِأَنَّهُ لَفْظٌ مُتَعَدِّدٌ فِي سُورَةِ طه (٦) وَسُورَةِ النَّجْمِ (٧) وَسُورَةِ وَالنَّازِعَاتِ (٨).

فَهَذِهِ الْمَذْكُورَاتُ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ هِيَ السَّبْعَةُ الْأَحْرُفِ الَّذِي قَالَ فِي «الْمُقْنَعِ»: «إِلَّا فِي أَصْلٍ مُطَّرِدٍ [١١٢/ب] وَسَبْعَةُ أَحْرُفٍ» (٩)؛ وَذَكَرَهَا كَمَا هِيَ هَاهُنَا.

ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَبِأَمْنَالِهِ آمِينَ]:

[٣٦٥] وَزِدْ عَلَى وَجْهِ: تَرَاءَ وَنَنَا ❀❀❀ وَمَا سِوَى الْحَرْفَيْنِ مِنْ لَفْظٍ: رَاءَ

[٣٦٦] إِذْ رُسِمَتْ بِالِأَلِفِ وَالْأَصْلِ ❀❀❀ لَدَى الثَّلَاثِ الْيَاءِ إِنْ مَا تَبَلُّ

قَوْلُهُ: «وَزِدْ عَلَى وَجْهِ» يُرِيدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: زِدْ عَلَى السَّبْعَةِ الْأَحْرُفِ الْمَذْكُورَةِ [الْمُسْتَثْنَاءُ] (١٠) مِمَّا أَصْلُهُ الْيَاءُ وَكُتِبَ عَلَى اللَّفْظِ.

«عَلَى وَجْهِ»: يُرِيدُ: عَلَى وَجْهِ مِنَ النَّظَرِ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ الْمَرْسُومَةُ هِيَ الْمُتَقَلِّبَةُ عَنِ الْيَاءِ وَلَا تَكُونَ الْهَمْزَةُ صُورَةً، فَإِذَا رُسِمَتْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ التَّحَقَّتْ بِهِذِهِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي الْأَلِفُ فِيهَا مُتَقَلِّبَةٌ عَنِ يَاءٍ وَرُسِمَتْ بِالِأَلِفِ.

(١) [الآية: ٢٧٣].

(٢) [الآيتين: ٤٦ و ٤٨].

(٣) [الآية: ٣٠].

(٤) [الآية: ٤١].

(٥) انظر: المقنع: (ص ٦٤)، ومختصر التبيين: (٢/٦٩ و ٥/١٢٢٤)، والبيت رقم (٢٢٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٩٨).

(٦) [الآيات: ٢٤ و ٤٣ و ٤٥].

(٧) [الآيتين: ١٧ و ٥٢].

(٨) [الآيتين: ١٧ و ٣٧].

(٩) المقنع: (ص ٦٣).

(١٠) سقطت من الأصل.

وَقَوْلُهُ: «تَرَاءًا» أَرَادَ قَوْلَهُ فِي سُورَةِ الشُّعْرَاءِ: ﴿تَرَاءَ الْجَمْعَانِ﴾ [الآية: ٦١] (١).
 و«نَاءًا» فِي الْمَوْضِعَيْنِ: فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ (٢) وَفِي سُورَةِ فَصَّلَتْ (٣).
 و«رَاءًا» حَيْثُ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ مَا خَلَا الْمَوْضِعَيْنِ فِي سُورَةِ وَالنَّجْمِ (٤) الْمَرْسُومَيْنِ بِالْيَاءِ عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَمَا سَوَى الْحَرْفَيْنِ مِنْ لَفْظٍ رَاءًا» (٥).
 ثُمَّ قَالَ: «إِذْ رُسِمَتْ بِالْفِ» يُرِيدُ: هَذِهِ الثَّلَاثُ كَلِمَاتُ الْمَذْكُورَاتِ.
 و«الْأَصْلُ» فِيهَا الْيَاءُ «لَدَى الثَّلَاثِ» أَي: فِي الثَّلَاثِ كَلِمَاتِ الْمَذْكُورَاتِ وَهِيَ: ﴿تَرَاءًا﴾
 ﴿وَنَاءًا﴾ و﴿رَاءًا﴾ مَا خَلَا الْمَوْضِعَيْنِ فِي سُورَةِ وَالنَّجْمِ.
 وَقَوْلُهُ: «إِنْ مَا تَبَلُّ» الْمِيمُ زَائِدَةٌ، وَأَرَادَ: «إِنْ تَبَلُّ»، أَي: تَخْتَبِرُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ، فَإِذَا اخْتَبَرْتَهُ وَحَدَّثْتَ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ الثَّلَاثُ الْيَاءَ.
 وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ ﴿تَرَاءًا﴾: «تَرَأَيْ» عَلَى وَزْنِ: «تَفَاعَلَ»، وَأَنَّ أَصْلَ ﴿وَنَاءًا﴾: «نَأَيْ»، وَأَصْلُ ﴿رَاءًا﴾: «رَأَيْ» عَلَى وَزْنِ «فَعَلَ»، تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ فِي الْجَمْعِ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا انْقَلَبَتْ أَلْفًا، وَالْهَمْزَةُ قَبْلَهَا مُتَوَسِّطَةٌ مُتَحَرِّكَةٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا، فِقْيَاسُهَا أَنْ تُرْسَمَ أَلْفًا إِذَا صَارَتْ مِثْلَ: ﴿سَأَلَ﴾، لَكِنَّ الرِّسْمَ جَاءَ فِي ذَلِكَ بِالْفِ وَاحِدَةً (٦).
 قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمُقْنَعِ»: «كَذَلِكَ رَسِمُوا فِي كُلِّ الْمَصَاحِفِ: ﴿تَرَاءَ الْجَمْعَانِ﴾ [الآية: ٦١] فِي الشُّعْرَاءِ بِالْفِ وَاحِدَةً، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْأُولَى وَأَنْ تَكُونَ الثَّانِيَّةُ، وَهِيَ عِنْدِي أَقْيَسُ.

(١) تقدم ذكره عند شرح البيت رقم (٢٤٠): (ص ٧٧٢).

وانظر: المقنع: (ص ٢٤-٢٥)، ومختصر التبيين: (٤/٩٢٦-٩٢٧).

(٢) [الآية: ٨٣].

(٣) [الآية: ٥١].

انظر: المقنع: (ص ٢٥)، ومختصر التبيين: (٣/٧٩٤).

(٤) في: [الآيتين: ١١ و ١٨].

(٥) انظر: المقنع: (ص ٢٥)، ومختصر التبيين: (٣/٤٩٦-٤٩٧).

(٦) انظر: المحكم الداني: (ص ١٥٧-١٥٨)، ومختصر التبيين: (٣/٤٩٦-٤٩٧)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٣٠٠).

وَكَذَلِكَ رَسَمُوا: ﴿وَنَاءٌ بِجَانِبِهِ﴾ فِي سُبْحَانَ (١) وَفُصِّلَتْ (٢) بِالْفِ وَاحِدَةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ، وَأَنْ تَكُونَ الْمُتَقَلِّبَةُ عَنِ الْيَاءِ، وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ.

وَكُلُّ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ مِنْ ذِكْرِ ﴿رَاءًا﴾ نَحْوُ: ﴿رَاءًا كَوَكْبًا﴾ [الأنعام: ٧٦]، و﴿رَاءًا أَيْدِيَهُمْ﴾ [هود: ٧٠]، و﴿فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧]، و﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ﴾ [الأنعام: ٧٨]، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ مِنْ لَفْظِهِ، سَوَاءً جَاءَ بَعْدَ لَامِ الْفِعْلِ سَاكِنٍ أَوْ مُتَحَرِّكٍ فَهُوَ مَرْسُومٌ فِي كُلِّ الْمَصَاحِفِ بِالْفِ وَاحِدَةٍ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ وَأَنْ تَكُونَ اللَّامُ، إِلَّا الْمَوْضِعَيْنِ وَهُمَا قَوْلُهُ: فِي وَالنَّجْمِ: ﴿مَا رَأَى﴾ [الآية: ١١]، وَفِيهَا: ﴿لَقَدْ رَأَى﴾ [الآية: ١٨]، فَإِنَّ مَصَاحِفَ أَهْلِ الْأَمْصَارِ اتَّفَقَتْ عَلَى رَسْمِ لَامِ الْفِعْلِ يَاءً فِيهَا خَاصَّةً (٣).

فَإِنْ قُلْنَا: أَنَّ الْأَلْفَ الْمَوْجُودَةَ فِي: ﴿رَاءًا﴾ وَ﴿وَنَاءً﴾ وَهُوَ صُورَةُ الْهَمْزَةِ، وَحُذِفَتِ الْأَلْفُ الْمُتَقَلِّبَةُ عَنِ الْيَاءِ فَإِنَّهَا تُلْحَقُ كَرَاهَةً اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ، فَلَا يَكُونَا مُلْحَقَيْنِ بِهَذَا الْبَابِ، وَإِنْ قُلْنَا أَنَّ الْأَلْفَ الْمَوْجُودَةَ فِي: ﴿وَنَاءً﴾ وَ﴿رَاءًا﴾ وَ﴿تَرَاءًا﴾ هِيَ الْمُتَقَلِّبَةُ عَنِ الْيَاءِ، فَإِنَّهَا تُلْحَقُ بِالسَّبْعَةِ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ فَتَصِيرُ عَشْرَةً، وَلِهَذَا قَالَ تَحْلِثُهُ: «وَرِزْدٌ عَلَيَّ وَجْهٌ» الْبَيْتِ (٤).

(١) [الآية: ٨٣].

(٢) [الآية: ٥١].

(٣) المقنع: (ص ٢٥).

(٤) وملخص الكلام في الألفاظ الثلاثة:

- أن ﴿تَرَاءًا﴾ المختار فيها حذف الألف الأولى وإثبات الألف الثانية.
- وأما ﴿وَنَاءً﴾ و﴿رَاءًا﴾ غير حرفي سورة النجم فرجح الداني في كتاب «المقنع» حذف الغانية، وفي كتاب «المحكم» رجح عكسه، وعلى ذلك اقتصر الإمام أبو داود في «التنزيل»، وبذلك جرى العمل.
- انظر: المقنع: (ص ٢٥-٢٦)، والمحكم للداني: (ص ١٥٧-١٦٢)، ومختصر التبيين: (٣/٧٩٤ و ٤/٩٢٦-٩٢٧)، وأصول الضبط لأبي داود: (ص ١٨١-١٨٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١٠٤١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢٠٧)، وسمير الطالين للضباع: (ص ٨٦).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَبِأَمثَالِهِ آمِينَ] ن:

[٣٦٧] كَذَاكَ: كَلْتَا مَعَ تَتْرًا بِالْأَلْفِ ❀❀❀ ثُمَّ ب: نَخْشَى أَنْ جَنَى قَدِ اخْتَلَفِ

[٣٦٨] وَفِي ثِقَاتِهِ كَذَلِكَ يُرْسَمُ ❀❀❀ لَكِنَّهُ حُذِفَ عَنْ بَعْضِهِمْ

قَوْلُهُ: «كَذَلِكَ كَلْتَا» أَي: كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ أَنَّ الْمَوَاضِعَ الْمُتَقَدِّمَةَ تُكْتَبُ بِالْفِ وَإِنْ كَانَ

أَصْلُهَا الْيَاءُ، كَذَلِكَ: ❀❀❀ [كَلْتَا] ❀❀❀ [الكهف: ٣٣] و❀❀❀ [تَتْرًا] ❀❀❀ [المؤمنون: ٤٤] كُتِبَا بِالْفِ (١).

وَإِنَّمَا ذَكَرَ النَّاطِمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ فِي هَذَا الْبَابِ [١١٣/أ] وَأَدْخَلَهُمَا فِي سَمَطٍ مَا

هُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ وَرُسِمَ بِالْأَلْفِ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَلْفَ فِي ❀❀❀ [كَلْتَا]

[لِلتَّائِيثِ، فَيَكُونُ «كَلْتَا» عَلَى وَزْنِ «فَعْلَى» فَكَانَ قِيَاسُهُ أَنْ يُرْسَمَ بِالْيَاءِ (٢).

وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَلْفَ «كَلْتَا» (٣) لِلتَّشْبِيهِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى،

فَلَيْسَ هُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ (٤).

و«كَلْتَا» تَأْنِيثُ «كَلَا»، وَلَا يُمِيلُهَا أَحَدٌ مِنَ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ إِلَّا حَمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ يُمِيلَانِ (٥).

وَقِيلَ: إِنَّمَا ذَكَرَ النَّاطِمُ ❀❀❀ [كَلْتَا] ❀❀❀ لِأَنَّ الْقِيَاسَ فِيهَا أَنْ تُكْتَبَ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ رَابِعَةٌ مِثْلَ:

«حَتَّى» (٦).

(١) انظر: المقنع: (ص ٤٤-٤٥ و ٦٥)، ومختصر التبيين: (٣/٨٠٧ و ٤/٨٩١)، والبيت رقم (٢٢٩) من العقيلة في

الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٠٠).

(٢) وذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أن تاء «كَلْتَا» زائدة، وألفه مبدلة من واو.

انظر: الكتاب لسويوه: (٣/٣٦٣-٣٦٤)، وسر صناعة الإعراب لابن جني: (١/١٥١)، واللباب في علل البناء والأعراب

للعكبري: (٢/٣٣٨)، وعلل النحو لأبي الحسن الوراق: (ص ٣٩١).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) راجع: الكتاب لسويوه: (٣/٣٦٣-٣٦٤)، وسر صناعة الإعراب لابن جني: (١/١٥١-١٥٢)، والأصول في

النحو لابن السراج: (٣/٧٨)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٣/١٢٦)، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن

الأنباري: (ص ٣٥٥)، وجمع الهوامع للسيوطي: (١/١٣٧).

(٥) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (١/٤٣٥)، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي:

(١/٢٠٢)، والنشر لابن الجزري: (٢/٧٩)، واتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٥١٥).

(٦) قال ابن عاشر في فتح المنان: (ص ١٠٤٤): « فعلى قول الكوفيين أن ألفه للتشبية، وقول الجرمي أن ألفه مبدلة من

واو، لا يكون من هذا الباب، وعلى قول البصريين أن ألفه للتأنيث، قياسه أن يكتب بالياء، فحيث كتب بالألف احتيج إلى

استثنائه كالكلم السبع »

وَأَمَّا ﴿تَتْرَأُ﴾ فَإِنَّمَا يَكُونُ أَيْضًا مِنْ هَذَا الْبَابِ عَلَى قِرَاءَةِ نَافِعٍ (١)، وَعَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: أَنَّ الْأَلْفَ فِيهَا لِلتَّائِيثِ، وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿تَتْرَى﴾ بِالتَّنْوِينِ (٢)، أَوْ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ عَلَى قِرَاءَةِ نَافِعٍ: أَنَّ الْأَلْفَ لِلإِلْحَاقِ، فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ (٣).
وَأَصْلُ «كَلْتَا» عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ: «كَلَوَى» (٤)، وَأَصْلُ «تَتْرَأُ»: «وَتْرَأُ»، وَالتَّاءُ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ، وَهُوَ مِنَ الْمَوَاتَرَةِ، وَهُوَ تَتَابُعُ الرُّسُلِ بَعْضُهُمْ إِثْرَ بَعْضٍ (٥)، فَالْأَلْفُ فِيهَا زَائِدَةٌ لِلتَّائِيثِ (٦).

وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ بِنَخْشَى أَنْ جَنَى» قَوْلُهُ: «أَنَّ» قَيْدٌ لـ «نَخْشَى»، وَقَوْلُهُ: «جَنَى» يُرِيدُ: «وَجَنَى» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ: ﴿يَقُولُونَ نَحْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ﴾ [الآية: ٥٢]، وَقَوْلُهُ فِي سُورَةِ الرَّحْمَنِ: ﴿وَجَنَى الْجَنَيْنِ دَانٍ﴾ [الآية: ٥٤].

(١) أي: ﴿تَتْرَى﴾ بألف صريحة دون تنوين، وهي قراءة عامة القراء عدا ابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر، والوقف عندهم - أي: عامة القراء - يكون بالياء، ويميله حمزة والكسائي وقفًا ووصلًا، وهو مثل: «غَضَبِي» و«سَكْرِي»، ولا يميله أبو عمرو في الوقف، وقللها ورش وقفًا ووصلًا.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٤٤٦)، والتيسير للداني: (ص ١٥٩)، والكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي: (١٢٨/٢)، وإبراز المعاني لأبي شامة: (ص ٢٤١)، والنشر لابن الجزري: (٣٢٨/٢)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٥٦٨).

(٢) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمر وأبي جعفر، وهم يقفون عليها بالألف من غير تنوين ﴿تَتْرَى﴾.
انظر: الحاشية السابقة.

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه: (٢١١/٣)، وسر صناعة الإعراب لابن جني: (١٤٦/١)، والحجة في القراءات السبع لابن حالويه: (ص ٢٥٧)، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري: (ص ١٤٩/٢)، وحجة القراءات لابن زنجلة: (ص ٤٨٨)، وحاشية الصبان على الأشموني للصبان: (٣٧٧/١ و ٣٨٥/٣).

(٤) انظر: الكتاب لسيبويه: (٣٦٣/٣)، وسر صناعة الإعراب لابن جني: (١٥١/١)، والصحاح للجوهري مادة «كلى»: (٢٤٧٧/٦)، والأصول في النحو لابن السراج: (٧٧-٧٨)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٣٣٨/٢)، ولسان العرب لابن منظور مادة «كلا»: (٢٢٧/١٥).

(٥) انظر: الصحاح للجوهري مادة «وتر»: (٨٤٣/٣)، ولسان العرب لابن منظور مادة «وتر»: (٢٧٣/٥)، وتاج العروس للزبيدي مادة «وتر»: (٣٣٩/١٤).

(٦) قال ابن عاشر في فتح المنان: (ص ١٠٤٤): «فعلى القول الأول أن ألفه للإلحاق، لا يكون من هذا الباب، وعلى القول الثاني فيه أنها للتأنيث، يكون منه، أي مما قياسه أن يكتب ياء، ولكن خولف فيه القياس، فكتب ألفًا، فاحتيج على ذلك القول إلى استثنائه كالكلم السبع».

فَذَكَرَ النَّاطِمُ أَنَّ الْمَصَاحِفَ اخْتَلَفَتْ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ، وَأَنَّهُمَا فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ بِالْأَلْفِ، وَفِي بَعْضِهَا بِالْيَاءِ عَلَى الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: «حَسَيْتُ وَجَنَيْتُ»، وَ«نَخَشَيْتُ» فِعْلٌ، وَ«جَنَيْتُ» اسْمٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ.

وَذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو الْخِلَافَ فِيهِمَا فِي «الْمَقْنَعِ» فِي بَابِ مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ مَصَاحِفُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ (١).

وَذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ فِي «التَّنْزِيلِ» الْخِلَافَ فِي «نَخَشَيْتُ» كَمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ، ثُمَّ قَالَ: «وَكِلَاهُمَا حَسَنٌ، وَاخْتِيَارِي أَنْ تُكْتَبَ بِالْيَاءِ عَلَى الْأَصْلِ، وَوَزْنُهَا «نَفْعَلٌ» (٢).

وَقَالَ فِي سُورَةِ الرَّحْمَنِ: « وَكَتَبُوا: وَجَنَى » بِالْيَاءِ بَعْدَ الثُّونِ، وَفِي بَعْضِهَا: « وَجَنَا » بِالْأَلْفِ - ثُمَّ قَالَ: - وَكِلَاهُمَا حَسَنٌ (٣).

الشَّيْخُ: فَعَلَى كَتَبَ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ بِالْأَلْفِ عَلَى مَا فِي بَعْضِ [الْمَصَاحِفِ] (٤) يُلْحَقَانِ بِالْمَوَاضِعِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

وَقَوْلُهُ: «وَفِي ثِقَاتِهِ كَذَلِكَ يُرْسَمُ» يُرِيدُ: بِالْأَلْفِ.

وَكَانَ حَقُّ النَّاطِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَذْكَرَ: «ثِقَاتِهِ» بِإِثْرٍ: «كَلْتَا» وَ«تَتْرَا»؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يُرْسَمُ بِالْأَلْفِ مِثْلَهُمَا مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ، [وَأَيْتِمَا الْخِلَافُ] (٥) فِي إِثْبَاتِ الْأَلْفِ فِي: «ثِقَاتِهِ»، وَفِي حَذْفِهَا، كَمَا قَالَ فِي: «لَكِنَّهُ حُذِفَ عَنْ بَعْضِهِمْ»؛ بَلْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا

(١) انظر: المقنع: (ص ٩٣ و ٩٨).

(٢) مختصر التبيين: (٤٤٧/٣). وعليه جرى العمل فيها أي: رسمها بالياء.

وقال السخاوي: « وأيت في المصحف الشامي ﴿كَلْتَا﴾ بالألف، و﴿نَخَشَيْتُ﴾ بالياء»، وقال الليب: « والكاتب منحير فيها، إن شاء كتبها بالياء، وإن شاء كتبها بالألف، إذ الوجهان مرويان صحيحان ».

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٠١)، والدرة الصقيلة للليب (مخطوط): [٨٤/ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢٠)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٥-٨٦).

(٣) مختصر التبيين: (١١٧١/٤). واختار ابن القاضي والمارغني رسم ﴿جَنَا﴾ بالألف، وعلى ذلك مصاحف أهل المغرب، واختار المشاركة رسمها بالياء ﴿جَنَى﴾ موافقة للأصل.

انظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٦/ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢٠٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٥-٨٦).

(٤) في «س»: «المواضع».

(٥) سقطت من الأصل.

بقوله: «ثُمَّ بِنَخْشَى أَنْ جَنَى»، ثُمَّ أَتَى بِهِ بَعْدَهُمَا، فَالْسَّابِقُ لِفَهْمِ أَنَّ الْخِلَافَ فِي: ﴿تُقَانِيهِ﴾ هَلْ يُرْسَمُ بِالْيَاءِ أَوْ بِالْأَلْفِ كَمَا فِي: ﴿نَخْشَى﴾ ﴿وَجَنَى﴾؟ وَلَيْسَ كَذَلِكَ. فَقَوْلُهُ: «وَفِي تُقَانِيهِ» مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «كَلْتَا» وَ«تَتْرَا» الَّذِينَ لَا خِلَافَ أَنَّهُمَا مَرْسُومَانِ بِالْأَلْفِ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى أَقْرَبِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ: ﴿نَخْشَى﴾ ﴿وَجَنَى﴾؛ لِأَنَّ عَطْفَهُ عَلَيْهِمَا يُؤَدِّنُ بِإِدْخَالِ الْخِلَافِ فِيهِ مِثْلَهُمَا، وَأَنَّهُ مَرْسُومٌ بِالْيَاءِ وَالْأَلْفِ، ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي الْأَلْفِ هَلْ تُحذفُ أَمْ لَا؟ «ثُمَّ بِنَخْشَى أَنْ جَنَى» [جُمْلَةٌ اعْتِرَاضِيَّةٌ، وَهَذَا غَيْرُ صَوَابٍ؛ إِذْ هُوَ غَيْرُ مُوفٍ لِلْمَعْنَى، فَإِنَّ صَوَابَهُ أَنْ يَكُونَ عَطْفُهُ عَلَى ﴿كَلْتَا﴾ وَ﴿تَتْرَا﴾ ثُمَّ يَذْكَرُ ﴿نَخْشَى﴾ ﴿وَجَنَى﴾] (١) بِالْخِلَافِ.

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «﴿تُقَانِيهِ﴾ كُتِبَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ بِغَيْرِ أَلْفٍ بَيْنَ الْقَافِ الْمَفْتُوحَةِ وَالتَّاءِ الْمَكْسُورَةِ، وَفِي بَعْضِهَا: ﴿تُقَانِيهِ﴾ بِالْأَلْفِ، وَلَمْ يُرْسَمُوا فِي شَيْءٍ بِيَاءٍ؛ قَالَ: وَالكَاتِبُ مُخَيَّرٌ فِي أَنْ يَكْتُبَ كَيْفَ شَاءَ» (٢). وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «المُقْنَعِ» فِي بَابِ مَا اتَّفَقَتْ عَلَى رَسْمِهِ مَصَاحِفُ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَالَ: «وَكَتَبُوا: ﴿حَقَّ تُقَانِيهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] بِغَيْرِ يَاءٍ، وَرَأَيْتُ الْأَلْفَ فِي بَعْضِ مَصَاحِفِهِمْ مُثَبَّتَةً، وَفِي بَعْضِهَا مَحذُوفَةٌ» (٣).

وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ النَّاطِمِ: «وَفِي تُقَانِيهِ كَذَلِكَ يُرْسَمُ» الْبَيْتُ. قَالَ الشَّيْخُ: وَإِنَّمَا رَسَمُوا: ﴿تُقَانِيهِ﴾ بِالْأَلْفِ عَلَى مُرَادِ الْفَتْحِ، وَعَلَى لُغَةٍ مَنْ يَفْتَحُ، أَيْ: مَنْ يَقْرَأُهَا كَذَلِكَ (٤)، وَوَجْهٌ آخَرُ: وَهُوَ أَنْ تَقُولَ: إِنَّمَا رَسِمَ ﴿تُقَانِيهِ﴾ بِالْأَلْفِ مِنْ غَيْرِ يَاءٍ

(١) سقطت من الأصل.

(٢) مختصر التبيين: (٣٦٠-٣٦١).

(٣) المقنع: (ص ٩٩)؛ الخلاف في هذه الكلمة وارد عن المصاحف العراقية فقط كما حكى الإمام الداني، وتابعه على ذلك الإمام الشاطبي، وما عليه مصاحف أهل المغرب مخالفة لأصولهم العتيقة، وجرى العمل على رسمها بالألف.

انظر: مختصر التبيين: (٣٦١/٢)، والوسيلة للسخاوي: (ص ٤٠٢-٤٠٣)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٤/أ]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢٠٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٦).

(٤) وهي قراءة عامة القراء، ولم يملها إلا الكسائي، وقلها ورش في أحد وجهيه.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٠٤)، والتيسير للداني: (ص ٤٨)، والنشر لابن الجزري: (٣٧/٢)، وتحرير التيسير لابن

كِرَاهَةً اجْتِمَاعٍ مِثْلَيْنِ؛ لِأَنَّ الْبِيَاءَ وَالتَّاءَ صُورَتُهُمَا وَاحِدَةٌ، فَهُمَا مُتَمَاثِلَتَانِ فِي الصُّورَةِ، وَذَلِكَ قَبْلَ نَقْطِ الْمُصْحَفِ [١١٣/ب] وَتَشْكِيلِهِ.

وَالْأَصْلُ فِي «تَقَاتِهِ»: «وُقِيَّةٌ» عَلَى وَزْنِ: «فُعْلَةٌ»^(١)، تَحَرَّكَتِ الْبِيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، انْقَلَبَتْ أَلْفًا وَأُبْدِلَ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ فَاءُ الْكَلِمَةِ تَاءٌ كَمَا أُبْدِلُوهَا فِي «تُخَمَّةٍ» وَ«تُرَاتًا»؛ إِذْ أَصْلُهُ «وَحَمَّةٌ» وَ«وِرَاتًا»، فَيَلْتَحِقُ هَذَا الْمَوْضِعُ بِالْمَوَاضِعِ الْمُتَقَدِّمَةِ، لِكَوْنِهِ مِنْ ذَوَاتِ الْبِيَاءِ، وَكُتِبَ بِالْأَلْفِ ثَابِتَةً عَلَى مَا فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ، فَعَلَى هَذَا تَبْلُغُ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ حُرُوفًا، وَ﴿نَحْشَى﴾ وَ﴿وَجَى﴾ عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فَتَبْلُغُ خَمْسَةَ عَشَرَ^(٢).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ:

[٣٦٩] وَالْأَصْلُ: مَا أَدَّى إِلَى جَمْعِهِمَا ❀❀❀ أَنْ لَوْ عَلَى الْأَصْلِ بِيَاءٍ رُسِمَا

هَذَا هُوَ الْأَصْلُ الْمُسْتَثْنَى مَعَ السَّبْعَةِ الْأَحْرَفِ الَّتِي اسْتَثْنَى مِنْ قَوْلِهِ: «إِلَّا حُرُوفًا سَبْعَةً وَأَصْلًا مُطَّرِدًا»^(٣)، فَذَكَرَ السَّبْعَةَ الْأَحْرَفَ، وَزَادَ عَلَيْهَا أَحْرَفًا عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ حَتَّى انْتَهَتْ إِلَى خَمْسَةَ عَشَرَ حُرُوفًا كَمَا قَدَّمْنَا.

فَقَالَ: «وَالْأَصْلُ مَا أَدَّى» أَي: مَا وَصَلَ وَبَلَغَ إِلَى جَمْعِهِمَا، يُرِيدُ: مَا كَانَ سَبَبًا لِاجْتِمَاعِ صُورَتَيْنِ، وَهُوَ يَعْنِي السَّبَبَ الْمَوْجِبَ لِاجْتِمَاعِ صُورَتَيْنِ رُسْمُهُمَا عَلَى الْأَصْلِ، فَإِذَا رُسِمَ عَلَى الْأَصْلِ رُسْمَ بِيَاءَيْنِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «أَنْ لَوْ عَلَى الْأَصْلِ بِيَاءٍ رُسِمَا»، وَإِذَا رُسِمَ بِيَاءَيْنِ أَدَّى إِلَى اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي قَالَ الْحَافِظُ: «إِلَّا فِي أَصْلِ مُطَّرِدٍ وَسَبْعَةِ أَحْرَفٍ»^(٤).

الجزري: (ص ٢٤٣).

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (١٥٥/١ و ١٦٩/١)، وحجة القراءات لابن زنجلة: (ص ١٦٠)، ولسان العرب لابن منظور مادة «وقى»: (٤٠١/١٥).

(٢) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ١٠٤٩): «اعلم أن مجموع ما استثني الناظم خمس عشرة كلمة: سبع على اتفاق، وخمس على احتمال، وثلاث على اختلاف».

(٣) من البيت رقم: (٣٦٢).

(٤) المقنع: (ص ٦٣).

فَتَقَدَّمَتِ الْأَحْرَفُ، وَالْأَصْلُ الْمُطْرِدُ: هُوَ مَا وَقَعَ قَبْلَ الْيَاءِ وَبَعْدَهَا فِيهِ يَاءٌ أُخْرَى نَحْوُ: ﴿الدُّنْيَا﴾ و﴿أَعْلِيَا﴾ و﴿الرُّعْيَا﴾، وَذَكَرَ أَمْثَلَهُ كَثِيرَةً مِمَّا بَعْدَ الْيَاءِ يَاءٌ أُخْرَى، وَقَبْلَ الْيَاءِ يَاءٌ أُخْرَى، مِثْلُ: ﴿هُدَايَ﴾ و﴿مَثْوَايَ﴾ و﴿بُشْرِي﴾.

قَالَ الشَّيْخُ: وَقَدْ رُسِمَتْ مِنَ الْأَصْلِ الْمُطْرِدِ مَوَاضِعٌ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ وَلَا يَاءٍ، وَهُوَ: ﴿خَطَيْنَا﴾ و﴿خَطَيْكُمُ﴾ وَشَبَّهُهُ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ: ﴿هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨] و﴿مَثْوَايَ﴾ [يوسف: ٢٣] و﴿مَحْيَايَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] و﴿بُشْرِي﴾ [يوسف: ١٩] و﴿أَحْيَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٣] و﴿أَحْيَاكُمُ﴾ [الحج: ٦٦]، و﴿مَحْيَاهُمْ﴾ [الجاثية: ٢١]، وَفِي فُصِّلَتْ: ﴿أَحْيَاهَا﴾ [الآية: ٣٩]، وَالْأَلْفُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَوْلَى (١).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٣٧٠] كَقَوْلِهِ: الدُّنْيَا وَرُءْيَا أَحْيَا ❀❀❀ إِلَّا: وَسُقْيَاهَا وَلَفْظُ يَحْيَى

[٣٧١] وَفِي الْعَقِيلَةِ أَتَى: سُقْيَاهَا ❀❀❀ وَلَمْ يَجِءْ بِالْيَاءِ فِي سِوَاهَا

ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ ثَلَاثَةَ أَمْثَلَةٍ مِنَ الْأَصْلِ الْمُطْرِدِ الَّذِي لَوْ كُتِبَ عَلَى الْأَصْلِ بِيَاءَيْنِ لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى اجْتِمَاعِ صُورَتَيْنِ، وَاسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ لَفْظَتَيْنِ: ﴿وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١٣]، وَلَفْظُ ﴿يَحْيَى﴾ اسْمًا كَانَ أَوْ فِعْلًا، كَانَ إِطْلَاقُهُ يَمْتَضِي ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: «وَلَفْظُ يَحْيَى».

وَنَسَبَ الْحُكْمَ فِي رَسْمِ ﴿وَسُقْيَاهَا﴾ بِيَاءَيْنِ إِلَى صَاحِبِ «الْعَقِيلَةِ»، وَهُوَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِيَاءَيْنِ فِي غَيْرِ «الْعَقِيلَةِ»، وَغَيْرَهَا هُوَ: «الْمُقْنَعُ» وَ«التَّنْزِيلُ»، وَسَأَذْكَرُ مَا ذَكَرُوهُ وَنَقَلُوهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

قَالَ [صَاحِبُ] (٢) «الْعَقِيلَةِ» فِي الْأَصْلِ الْمُطْرِدِ:

(١) كلام الشارح رحمه الله هنا مثل الذي ذكره الشيخان رحمهما الله.

انظر: المقنع: (ص ٦٣-٦٤)، ومختصر التبيين: (٦٧/٢).

(٢) في الأصل: «في».

وغيرَ ما بعدَ ياءِ خَوْفٍ جَمَعِهِمَا لَكِنْ يَحْيَى وَسُقْيَهَا بِهَا حُبْرًا (١)

الألفُ لِلتَّنْيَةِ تَعُودُ عَلَى الْكَلِمَتَيْنِ: «يَحْيَى» و«سُقْيَهَا»، وَمَعْنَى «حُبْرًا»: حُسْنًا حُسْنًا، يُقَالُ: «حَبَّرْتُ الشَّيْءَ»: حَسَّنْتُهُ وَزَيَّنْتُهُ، و«الحَبْرُ»: التَّزْيِينُ، وَمِنْهُ: «الثِّيَابُ الحَبْرَةَ»: ثِيَابٌ تُصْنَعُ بِالْيَمَنِ فِيهَا تَحَاسِينٌ وَتَزْيِينٌ (٢).

وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ (٣) لِلنَّبِيِّ ﷺ حِينَ كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَكَانَ حَسَنَ الصَّوْتِ فَقَالَ لَهُ: «لَقَدْ أُوتِيتَ مَزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ»، فَقَالَ: «لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تَسْمَعُنِي لَحَبَّرْتُهُ لَكَ تَحْبِيرًا» (٤)، أَي: لَحَسَّنْتُهُ لَكَ تَحْسِينًا، وَزَيَّنْتُهُ لَكَ.

و«الحَبْرُ» و«السَّبْرُ»: الجَمَالُ بِالكَسْرِ [أ/١١٤] والفتح، و«الحَبْرَةَ»: النِّعْمَةَ، وَقَدْ حَبَّرَ حَبْرًا (٥)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهُمْ فِي رَوْضَةٍ يُحْبَرُونَ﴾ [الروم: ١٥] أَي: يَتَنَعَّمُونَ (٦).
وَيُرِيدُ: هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ زَيَّنْتَا بزيَادَةِ اليَاءِ فِيهِمَا (٧)، فَذ ﴿سُقْيَهَا﴾ بزيَادَةِ اليَاءِ عَلَى مَا قَالَ.

[قَالَ الشَّيْخُ] (٨): هَذَا مِنْ زِيَادَةِ «العَقِيلَةِ»؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي «المُقْنَعِ» إِلَّا بِيَاءٍ وَاحِدَةً.

(١) البيت رقم: (٢٢٨) من العقيلة. انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٩٩).

(٢) انظر: كتاب العين للفراهيدي مادة «ح ر ب»: (٢١٨/٣)، والصحاح للجوهري مادة «حبر»: (٦٢٠/٣)، ولسان العرب لابن منظور مادة «حبر»: (١٥٧/٤)، وتاج العروس للزبيدي مادة «حبر»: (٥٠٢/١٠).

(٣) هو: عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري البصري أبو موسى، صاحب رسول الله ﷺ، أقرأ أهل البصرة وفقههم في الدين، قرأ عليه أبو رجاء العطاردي وخطان الرقاشي، وروى عنه بنوه أبو بكر وأبو بردة وموسى، وسعيد بن المسيب، وخلق سواهم، افتتح أصهبان زمن عمر ومحاسنه كثيرة، توفي في ذي الحجة سنة أربع وأربعين.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (٣٩/١)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٣٩٦/١)، والإصابة لابن حجر: (٢١١/٤).

(٤) رواه مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن: (٥٩٤/١) رقم ٧٩٣ إلا أنه لم يذكر قول أبي موسى، والبخاري مختصراً في كتاب فضائل القرآن باب تحسين الصوت بالقرآن: (١٩٢٥/٤) رقم: (٤٧٦١).

(٥) انظر: كتاب العين للفراهيدي مادة «ح ر ب»: (٢١٨/٣)، والصحاح للجوهري مادة «حبر»: (٦٢١/٣)، ولسان العرب لابن منظور مادة «حبر»: (١٥٧/٤).

(٦) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٥٣٥/٨)، ومعاني القرآن للنحاس: (٢٤٨/٥)، والمحزر الوجز لابن عطية: (٣٣١/٤)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٢/١٤)، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان: (١٦١/٧).

(٧) انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٩٩-٤٠٠)، والدرة الصقبلة للليب (مخطوط): [أ/٨٤].

(٨) في «س»: «الشيوخ».

هَذَا مَا فِي «العَقِيلَةَ» عَلَى حَسَبِ مَا ذَكَرَ النَّاطِمُ.
 وَأَمَّا الْحَافِظُ فَقَالَ فِي «المُقْنَعِ»: « وَجَدْتُ فِي الْمَصَاحِفِ الْمَدَنِيَّةِ وَأَكْثَرُ الْكُوفِيَّةِ وَالْبَصْرِيَّةِ
 الَّتِي كَتَبَهَا التَّابِعُونَ وَغَيْرُهُمْ أَنَّ: ﴿سُقِيَهَا﴾ فِي وَالشَّمْسِ بَعِيرِ يَاءٍ وَلَا أَلْفٍ ... وَفِي
 كِتَابِ الْغَازِي بْنِ قَيْسٍ (١): « ﴿سُقِيَهَا﴾ بَعِيرِ أَلْفٍ وَلَا يَاءٍ » (٢).
 فَذَكَرَ فِي «المُقْنَعِ» أَنَّ: ﴿سُقِيَهَا﴾ مَرْسُومٌ بَعِيرِ يَاءٍ، وَأَنَّ الْأَلْفَ مَحْذُوفَةٌ.
 وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو دَاوُدَ فِي أَوَّلِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿هُدًى يَنْفَعِينَ﴾ [الآية: ٢] كَلَامًا،
 ثُمَّ ذَكَرَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ يَاءٌ أَنْ فَحَذَفَتْ إِحْدَاهُمَا كَرَاهَةً اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَصَاحِفَ اتَّفَقَتْ
 عَلَى رَسْمِ ذَلِكَ بِالْأَلْفِ نَحْوَ: ﴿الدُّنْيَا﴾، وَذَكَرَ أَمْثَلَةً كَثِيرَةً، ثُمَّ قَالَ:
 « وَاخْتَلَفَتْ الْمَصَاحِفُ فِي مَوَاضِعَ » ذَكَرَهَا، وَذَكَرَ أَنَّ الْمَصَاحِفَ اخْتَلَفَتْ فِيهَا، فَهِيَ فِي
 بَعْضِ الْمَصَاحِفِ بِالْفِ، وَفِي بَعْضِهَا بَعِيرِ أَلْفٍ.
 ثُمَّ قَالَ: « وَكَذَلِكَ: ﴿سُقِيَهَا﴾ فِي وَالشَّمْسِ، وَكِلَاهُمَا حَسَنٌ، وَالْحَذْفُ اخْتَارٌ، وَلَا
 أَمْنَعُ مِنَ الْإِثْبَاتِ لِمَجِيءِ ذَلِكَ كَذَلِكَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ » (٣).
 فَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ أَلْفَ ﴿سُقِيَهَا﴾ فِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبٍ:
 - رَسْمُهُ بِيَاءَيْنِ؛ عَلَى مَا فِي «العَقِيلَةَ» (٤).
 - وَبَعِيرِ يَاءٍ وَلَا أَلْفٍ؛ عَلَى مَا فِي كِتَابِ الْغَازِي بْنِ قَيْسٍ.
 - وَبَعِيرِ يَاءٍ، وَاخْتَلَفَ فِي الْأَلْفِ بِالْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ؛ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي «التَّنْزِيلِ».
 وَيُتَلَمَّحُ مِثْلُهُ مِنْ كَلَامِ الْحَافِظِ فِي «المُقْنَعِ»؛ لِأَنَّهُ حَكَى عَنِ الْمَصَاحِفِ الْمَدَنِيَّةِ وَالْكُوفِيَّةِ
 وَالْبَصْرِيَّةِ بَعِيرِ يَاءٍ وَلَا أَلْفٍ، وَبَقِيَتْ الْمَصَاحِفُ الشَّامِيَّةُ وَالْمَكِّيَّةُ، فَمَفْهُومُ كَلَامِهِ أَنَّهُ فِيهَا عَلَى
 غَيْرِ مَا فِي الْمَصَاحِفِ الْمَذْكُورَةِ (٥).

(١) سبق ترحمته.

(٢) المقنع: (ص ٦٣-٦٤).

(٣) مختصر التبيين: (٢/٦٧-٦٨).

(٤) وهذا ليس عليه عمل.

(٥) وجرى العمل بالحذف عند المشاركة: ﴿سُقِيَهَا﴾، وبالإثبات عند المغاربة: ﴿سُقِيَهَا﴾.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٢١١)، وسمير الطالبيين للضباع: (ص ٨٦).

وهَذَا الَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ فِي قَوْلِهِ: «وَعَنْهُمَا قَدْ جَاءَ أَيْضًا بِالْأَلْفِ»^(١)، هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَفِي الْعَقِيلَةِ أَتَى سُقَيْهَا وَلَمْ يَجِيءْ» - يَعْنِي ﴿سُقَيْهَا﴾ - «بِالْيَاءِ» أَي: مَرْسُومًا بِيَاءَيْنِ «فِي سِوَاهَا» أَي: فِي «الْعَقِيلَةِ»، فَهُوَ مِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ «الْعَقِيلَةُ» دُونَ «الْمُقْنَعِ» وَ«التَّنْزِيلِ» كَمَا ذَكَرْنَا.

وقَوْلُهُ: «وَلَفْظُ يَحْيَى» ظَاهِرٌ إِطْلَاقَهُ يَقْتَضِي أَنَّ لَفْظَ «يَحْيَى» مَكْتُوبٌ بِيَاءَيْنِ، اسْمًا كَانَ أَوْ فِعْلًا، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْمُصْحَفِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْمُصْحَفِ، وَأَمَّا عِنْدَ النُّحَاةِ فَإِنَّهُمْ لَا يَرْسُمُونَ مِنْ ذَلِكَ بِيَاءَيْنِ إِلَّا الْعِلْمَ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَأَمَّا الْأَفْعَالُ فَلَا يَرْسُمُونَهَا إِلَّا بِالْأَلْفِ^(٢).

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمُقْنَعِ»: «فَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿يَحْيَى﴾ إِذَا كَانَ اسْمًا نَحْو: ﴿يَنِيحِي خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ [مریم: ١٢]، وَ﴿أَسْمُهُ يَحْيَى﴾ [مریم: ٧] وَشِبْهُهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَقَوْلُهُ فِي الْأَنْفَالِ: ﴿وَيَحْيَى مَنْ حَمَى عَنْ بَيْنَتِهِ﴾ [الآية: ٤٢]، وَقَوْلُهُ فِي طه^(٣) وَسَبَّحِ^(٤): ﴿وَلَا يَحْيَى﴾ فَإِنَّ ذَلِكَ مَرْسُومٌ بِالْيَاءِ عَلَى الْإِمَالَةِ^(٥).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [وَنَفَعْنَا بِهِ وَبِأَمْثَالِهِ آمِينَ]-----:

[٣٧٢] وَعَنْهُمَا قَدْ جَاءَ أَيْضًا بِالْأَلْفِ ❀❀❀ كَنَحْوِ هَذِهِ، وَعَنْ بَعْضِ حُذِفِ

لَمَّا ذَكَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿سُقَيْهَا﴾ وَأَنَّهُ بِالْيَاءِ فِي «الْعَقِيلَةِ» وَحَدَّثَنَا دُونَ غَيْرِهَا أَخَذَ يُبَيِّنُ فِي هَذَا الْبَيْتِ مَذْهَبَ الْحَافِظِ وَأَبِي دَاوُدَ فِيهَا، فَأَتَى لهُمَا بِاللَّفْظِ الْمَخْصُوصِ بِهِمَا كَمَا جَرَتْ عَادَتُهُ بِذَلِكَ فِي هَذَا الرَّجْزِ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ فِي الصَّدْرِ فِي قَوْلِهِ:

«وَكُلُّ مَا جَاءَ بِالْفِظِ [١١٤/ب] عَنْهُمَا»^(٦).

فَذَكَرَ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ الشَّيْخَيْنِ فِي كَلِمَةِ: ﴿سُقَيْهَا﴾ عَلَى مَا نَقَلْنَا فِي كِتَابَيْهِمَا «الْمُقْنَعِ» وَ«التَّنْزِيلِ»، رَسْمُهَا بِالْأَلْفِ مِنْ غَيْرِ يَاءٍ، وَأَنَّ الْخِلَافَ فِي الْأَلْفِ هَلْ هُوَ ثَابِتٌ أَوْ مَحذُوفٌ؟

(١) من البيت رقم: (٣٧٢) الآتي شرحه: (ص ١٠٣٣).

(٢) انظر: الباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٤٨٤/٢).

(٣) [الآيتين: ٧٤ و ١١٠].

(٤) أي: سورة الأعلى [الآية: ١٣].

(٥) المقنع: (ص ٦٤)؛ وذكر مثله الإمام أبو داود. انظر: مختصر التبيين: (٦٨/٢).

(٦) من البيت رقم: (٣٨).

فَقَالَ: «وَعَنْهُمَا» أَي: عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَأَبِي عَمْرٍو، «قَدْ جَاءَ أَيضًا»، يُرِيدُ: ﴿سُقِيَهَا﴾.
 «كَتَبُوا هَذِهِ» أَي: مِثْلَ هَذِهِ، الْإِشَارَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى الْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرَ، وَهِيَ: ﴿الذُّنْيَا﴾
 و﴿الرُّعْيَا﴾ و﴿أَحْيَا﴾ الَّتِي رُسِمَتْ بِالْأَلْفِ عَلَى مُرَادِ الْفَتْحِ.
 وَقَوْلُهُ: «وَعَنْ بَعْضٍ حُذِفَ» يُرِيدُ: الْأَلْفَ، أَي: وَرَوَى حُذِفَ أَلْفُ ﴿سُقِيَهَا﴾ عَنْ بَعْضِ
 الْمَصَاحِفِ، رَوَاهُ الرَّوَاةُ عَنْهُمَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُ أَبِي دَاوُدَ، وَاخْتِيَارُهُ فِيهِ الْحَذْفُ، وَمَا ذَكَرَ
 الدَّانِي عَنِ الْعَازِي [فِيهِ] (١)، وَمَا حَكَى عَنْ بَعْضِ الْمَصَاحِفِ فَيَقْتَضِي أَنَّ بَعْضَ الْمَصَاحِفِ أُبْتُتْهُ.
 ثُمَّ قَالَ وَحَدَّثَهُ:

[٣٧٣] كَحَذْفِهِمْ هُدَى مَعَ مَحْيَى *** وَحَذْفِهِمْ بُشْرَى مَعَ مَثْوَى

يُرِيدُ أَنَّ بَعْضَ الْمَصَاحِفِ حُذِفَ فِيهَا أَلْفُ ﴿سُقِيَهَا﴾ كَمَا حُذِفَ فِيهَا أَلْفُ الْكَلِمَاتِ الَّتِي
 ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ، وَهِيَ أَرْبَعُ كَلِمَاتٍ: ﴿هُدَى﴾ (٢) و﴿مَحْيَى﴾ [الأعراف: ١٦٢]
 و﴿بُشْرَى﴾ [يوسف: ١٩] و﴿مَثْوَى﴾ [يوسف: ٢٣].
 [قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمُقْنَعِ»: «فَالْأَصْلُ الْمُطْرِدُ: هُوَ مَا وَقَعَ قَبْلَ الْيَاءِ فِيهِ يَاءٌ أُخْرَى، أَوْ بَعْدَهَا
 كَذَلِكَ، وَذَكَرَ أَمْثَلَةً فِيهَا: ﴿هُدَى﴾ و﴿مَحْيَى﴾ و﴿مَثْوَى﴾ و﴿بُشْرَى﴾» (٣) وَمَا كَانَ
 مِثْلَهُ حَيْثُ وَقَعَ، كَرَاهَةَ الْجَمْعِ بَيْنَ يَاءَيْنِ فِي الصُّورَةِ، - ثُمَّ قَالَ: - عَلَى أَنِّي وَجَدْتُ فِي
 الْمَصَاحِفِ الْمَدِينِيَّةِ وَأَكْثَرُ الْكُوفِيَّةِ وَالْبَصْرِيَّةِ الَّتِي كَتَبَهَا التَّابِعُونَ وَغَيْرِهِمْ: ﴿يَسْبُشْرَى هَذَا
 غُلَامٌ﴾ [الآية: ١٩] فِي يُوسُفَ بَعِيرٍ يَاءٍ وَلَا أَلْفٍ «.
 ثُمَّ قَالَ: «وَوَجَدْتُ فِي بَعْضِهَا: ﴿هُدَى﴾ و﴿مَحْيَى﴾ و﴿مَثْوَى﴾ كَذَلِكَ، وَوَجَدْتُ
 فِي ذَلِكَ فِي أَكْثَرِهَا بِالْأَلْفِ» (٤).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) ورد في: [البقرة: ٣٨] و[طه: ١٢٣].

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) المقنع: (ص ٦٣-٦٤).

وَذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ مِثْلَ مَا ذَكَرَ الْحَافِظُ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ كَلَامًا ذَكَرَ آخِرَهُ: ﴿أَحْيَهُمْ﴾
 و﴿مَحْيَاهُمْ﴾ و﴿مَحْيَايَ﴾ و﴿هُدَايَ﴾ و﴿مَثْوَايَ﴾ و﴿بُشْرَايَ﴾.
 ثُمَّ قَالَ: «وَاخْتَلَفَتِ الْمَصَاحِفُ فِي هَذِهِ الْأَحْرُفِ السَّتَّةِ الْأَخِيرَةِ، فَفِي بَعْضِهَا بِالْأَلْفِ كَمَا
 رُسِمَتْ غَيْرُهَا، وَفِي بَعْضِهَا بِغَيْرِ أَلْفٍ: ﴿أَحْيَهُمْ﴾ و﴿مَحْيَاهُمْ﴾ و﴿مَحْيَايَ﴾ و﴿هُدَايَ﴾
 و﴿بُشْرَايَ﴾ و﴿مَثْوَايَ﴾، وَكِلَاهُمَا حَسَنٌ، وَالْحَذْفُ اخْتَارُ، وَلَا أَمْنَعُ مِنَ الْإِثْبَاتِ، لِمَجِيءِ
 ذَلِكَ كَذَلِكَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ» (١).
 وَلَمْ يَذْكَرِ النَّاطِمُ تَحَدُّثَهُ فِي الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ إِلَّا الْحَذْفَ (٢)، وَسَكَتَ عَنِ الْوَجْهِ الْآخِرِ كَمَا
 ذَكَرْنَا عَنِ «التَّنْزِيلِ» وَ«الْمُقْنَعِ» (٣).

ثُمَّ قَالَ تَحَدُّثَهُ:

[٣٧٤] وَحَذَفُوا لَدَى خَطِيَا كُتُّهُمْ *** مَا بَعْدَ يَاءٍ، ثُمَّ قَبْلُ جُلُّهُمْ

قَوْلُهُ: «وَحَذَفُوا» يُرِيدُ: الْكُتَابَ لِلْمَصَاحِفِ وَالرُّوَاةَ النَّاقِلِينَ عَنِ الْمَصَاحِفِ، إِذْ لَا يُجْمَعُ
 هَكَذَا بِالْوَاوِ أَوْ بِالْهَاءِ وَالْمِيمِ إِلَّا مَا يَعْقِلُ.
 وَقَوْلُهُ: «لَدَى» يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ «لَدَى» هُنَا بِمَعْنَى: «فِي»، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَدَى
 الْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨]؛ لِأَنَّ «لَدَى» يَأْتِي بِمَعْنَيَيْنِ:
 أَحَدُهُمَا: بِمَعْنَى: «فِي» كَمَا قَدَّمْنَا.
 وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: «عِنْدَ»، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَدَا الْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥].
 وَقَوْلُهُ: «خَطِيَا» أَي: فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ.

(١) مختصر التبيين: (٦٧/٢-٦٨).

(٢) اعترض عليه أبو الحسن النزولي قائلاً: "وهذا الاعتراض الذي اعترضه الشارح على الناظم لا يلزمه، لأنه قد ذكره،
 ويؤخذ من قوله: "وعن بعض" والضمير في "حذفهم" يعود على البعض الآخرين لا يحذفون، فلا ينبغي أن يلتفت إلى ما
 قاله، ولا إلى ما ادَّعاه من الوهم". مجموع البيان (مخطوط): [٨٤/ب- ٨٥/أ].

(٣) وجرى العمل عند المشاركة والمغاربة على الحذف في كلمة ﴿بُشْرَايَ﴾، والإثبات في: ﴿مَثْوَايَ﴾ و﴿هُدَايَ﴾
 و﴿مَحْيَايَ﴾، وأما ﴿أَحْيَهُمْ﴾ و﴿مَحْيَاهُمْ﴾ و﴿أَحْيَايَ﴾ و﴿أَحْيَايَ﴾ فهي ثابتة أيضاً عندهم إلا المشاركة فحذفوها في البقرة
 لا غير.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٢١١)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٤٥ و ٤٧ و ٦٢ و ٦٤).

وَقَوْلُهُ: «كُلَّهُمْ» أَي: الْكُتَابُ وَالرُّوَاةُ، أَي: جَمِيعُهُمْ.
 وَقَوْلُهُ: «مَا» وَقَعَتْ عَلَى الْمَحذُوفِ، وَهُوَ الْأَلْفُ، أَي: وَحَذَفُوا كُلَّهُمُ الْأَلْفَ الَّتِي بَعْدَ
 الْيَاءِ فِي: ﴿خَطَايَا﴾، وَهُوَ مُرَادُ النَّاطِمِ، أَعْنِي: مُتَّصِلًا بِضَمِيرٍ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُنَبِّسْهُ النَّاطِمُ؛
 لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا هَكَذَا مُتَّصِلًا بِضَمِيرٍ:

إِمَّا بِالنُّونِ مِثْلَ: ﴿خَطَيْنَاوَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيهِ مِنَ السَّحْرِ﴾ [طه: ٧٣].

أَوْ بِالهَاءِ وَالْمِيمِ مِثْلَ: ﴿وَمَا هُمْ بِحَمَلِينَ مِنْ خَطَايِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [العنكبوت: ١٢].

أَوْ بِالكَافِ وَالْمِيمِ مِثْلَ: ﴿خَطَايَكُمْ﴾ مِثْلَ: ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطَايَكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، فَهِيَ
 خَمْسَةٌ مَوَاضِعٌ (١).

وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ قَبْلُ جُلُّهُمْ» أَي: قَبْلَ الْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ، وَيُرِيدُ: الْأَلْفَ الَّتِي بَيْنَ الطَّاءِ وَالْيَاءِ.
 وَ«جُلُّهُمْ» أَي: أَكْثَرُهُمْ، وَيُرِيدُ: أَنْ أَكْثَرَ [١١٥/أ] الْكُتَابِ وَالرُّوَاةِ حَذَفُوا الْأَلْفَ الْأُولَى
 الَّتِي بَعْدَ الطَّاءِ وَقَبْلَ الْيَاءِ، فَخَرَجَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْأَلْفَيْنِ الَّذِينَ فِي: ﴿خَطَايَا﴾ مَحذُوفَانِ،
 أَحَدُهُمَا بِاتِّفَاقٍ؛ وَهِيَ الَّتِي بَعْدَ الْيَاءِ، وَالْأُخْرَى عَلَى خِلَافٍ، إِلَّا أَنَّ الْحَذْفَ فِيهَا أَكْثَرُ؛ وَهِيَ
 الَّتِي بَعْدَ الطَّاءِ.

قَالَ فِي «الْمُقْنَعِ» فِي بَابِ مَا رُسِمَ بِالْأَلْفِ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ عَلَى اللَّفْظِ وَمَا رُسِمَ بِالْيَاءِ عَلَى
 الْأَصْلِ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿خَطَيْنَا﴾ و﴿خَطَايَهُمْ﴾ و﴿خَطَايَكُمْ﴾ حَيْثُ وَقَعَ فَمَرْسُومٌ بَعِيرٌ
 يَاءٍ وَلَا أَلْفٍ، وَفِي أَكْثَرِ الْمَصَاحِفِ الْأَلْفُ بَعْدَ الطَّاءِ مَحذُوفَةٌ أَيْضًا» (٢).

وَمِثْلُهُ فِي «التَّنْزِيلِ» (٣)؛ لِأَنَّهُ حَكَى الْخِلَافَ عَنِ الْمَصَاحِفِ فِي الْأَلْفِ الَّتِي بَعْدَ الطَّاءِ فِي
 الْخَمْسَةِ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ بِالْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ، ثُمَّ قَالَ: «وَأَكْثَرُهَا عَلَى الْحَذْفِ، وَكِلَاهُمَا
 حَسَنٌ، وَاخْتِيَارِي الْحَذْفُ، لِيَجْرِيَ الْبَابُ مَجْرَى وَاحِدٍ، مَعَ مُوَافَقَةِ الْمَصَاحِفِ الَّتِي جَاءَتْ فِيهَا
 مَحذُوفَةٌ كَذَلِكَ.

(١) وهي في: [البقرة: ٥٨] و[طه: ٧٣] و[الشعراء: ٥١]، واثنين في: [العنكبوت: ١٢].

(٢) المقنع: (ص ٦٤).

(٣) انظر: مختصر التبيين: (٢/ ٦٩ و ١٤٢-١٤٣).

وذكر مثلهما الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر البيت رقم (٢٣٠) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٠١).

وَوَزْنَ ﴿حَطَيْنَا﴾ عَلَى قَوْلِ الْخَلِيلِ وَسِيبَوِيهِ (١): «فَعَائِلٌ» (٢).

قَالَ الشَّيْخُ: وَالسَّابِقُ لِفَهْمِ أَنَّ «حَطَايَا» مِثْلَ: ﴿حَوَايَا﴾ و﴿يَتَمَى﴾ و﴿نَصْرَى﴾؛ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، لِأَنَّ الْأَلْفَ فِي: ﴿نَصْرَى﴾ و﴿يَتَمَى﴾ لِلتَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ «التَّيْتُمِ» و«التَّنْصُرِ»، وَفِي «حَطَايَا» مُنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ «حَطِيئَةٍ» مِثْلَ: «صَحِيفَةٍ»، عَلَى وَزْنِ: «فَعِيلَةٌ»، فَالصَّادُ مِنَ «صَحِيفَةٍ» فَاءٌ مِنَ الْكَلِمَةِ، وَالْحَاءُ عَيْنٌ، وَالْفَاءُ لَامٌ، وَالتَّاءُ زَائِدَةٌ لِلْبِنَاءِ، انْقَلَبَتِ الْيَاءُ فِي «صَحِيفَةٍ» هَمْزَةً فِي «صَحَائِفٍ»، لِكَوْنِهَا وَقَعَتْ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ، وَالْفَاءُ لَامٌ عَلَى حَالِهَا، فَتُجْمَعُ «حَطِيئَةٌ» عَلَى «حَطَائِيٍّ» الْأُولَى مَكْسُورَةٌ وَالثَّانِيَةُ مَضْمُومَةٌ، مِثْلَ: «صَحَائِفٍ» و«قَطَائِعٍ»، الْهَمْزَةُ الْأَخِيرَةُ لَامٌ مِنَ الْكَلِمَةِ، فَاسْتَقْبَلُوا الْجَمْعَ بَيْنَ هَمْزَتَيْنِ، فَقَلَبُوا الْهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ يَاءً فَصَارَ: «حَطَائِيٍّ»، ثُمَّ أَنَّهُمْ فَتَحُوا الْهَمْزَةَ فَقَالُوا: «حَطَائِيٍّ»، فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا انْقَلَبَتْ أَلْفًا قَلْبًا لِأَنَّهَا مَسْمُوعَةٌ مِنَ الْعَرَبِ فَصَارَ: «حَطَائِيٍّ» الْهَمْزَةُ بَيْنَ أَلْفَيْنِ، فَكَرِهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ هَمْزَةٍ وَأَلْفَيْنِ، فَقَلَبُوا الْهَمْزَةَ يَاءً فَصَارَ: «حَطَايَا» أَلْفُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ كَمَا قَدَّمْنَا، فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُرْسَمَ بِيَاءٍ، لَكِنَّهُمْ كَرِهُوا اجْتِمَاعَ مِثْلَيْنِ، فَرُسِمَ بِغَيْرِ يَاءٍ، ثُمَّ أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْأَلْفَ، فَرُسِمَ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلَا يَاءٍ، فَهُوَ مُلْحَقٌ بِالْأَصْلِ الْمُطْرَدِ (٣).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنُفَعْنَا بِهِ وَبِأَمْثَالِهِ آمِينَ]:

﴿٣٧٥﴾ وَالْخُلْفُ فِي التَّنْزِيلِ فِي: أَحْيَاهُمْ ﴿٣٧٥﴾ تَمَّتْ أَحْيَاكُمْ وَفِي مُحْيَاهُمْ

﴿٣٧٦﴾ ثُمَّ بِهِ فِي فُصِّلَتْ: أَحْيَاهَا ﴿٣٧٦﴾ وَالْحَذْفُ دُونَ الْيَاءِ فِي عُقْبَهَا

(١) سبقت ترجمتهما.

(٢) مختصر التبيين: (١٤٣/٢-١٤٤).

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه: (٤٧٣/٣ و٥٥٣/٣ و٣٧٧/٤)، والخصائص لابن جني: (٥/٣)، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه: (٧٩-٨٠)، ومشكل إعراب القرآن لمكي: (٩٥/١-٩٦)، وشرح الهداية للمهدوي: (١١٦/١)، والأصول في النحو لابن السراج: (٤٠٣/٢)، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص٦٤٦-٦٥١)، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: (٤٠٧/٢).

جَمِيعُ مَا ذَكَرَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ السَّبْعَةِ الَّتِي أَوْلَاهَا هَذَا الْبَيْتُ وَآخِرُهَا الْبَيْتُ بَعْدَهُ: «وَالْيَاءُ عَنْهُمَا بِمَا قَدْ جُهِلَا» (١)، كُلُّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِأَبِي دَاوُدَ دُونَ الْحَافِظِ بِحَلْفِهِ؛ لِأَنَّ أَبَا عَمْرٍو لَمْ يَذْكُرْ مِنْهَا شَيْئًا فِي «الْمُقْنَعِ» وَلَا غَيْرِهِ.

وَقَوْلُهُ: «وَالْخُلْفُ فِي التَّنْزِيلِ» أَي: فِي الْكِتَابِ الْمُسَمَّى بِ «التَّنْزِيلِ» الْمَنْسُوبِ لِأَبِي دَاوُدَ. وَقَوْلُهُ: «فِي أَحْيَاهُمْ» وَمَا بَعْدَهُ؛ يُرِيدُ: فِي الْأَلْفِ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ هَلْ تُحَذَفُ، أَوْ تُثَبَّتُ؟ وَأَمَّا الْيَاءُ فَلَا خِلَافَ أَنَّهَا لَا تُرْسَمُ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْأَصْلِ الْمُطْرَدِ الَّذِي وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُرْسَمُ بِغَيْرِ يَاءٍ كَرَاهَةَ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ.

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٣]:

« وَكُتِبُوا فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ: ﴿ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾ بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَفِي بَعْضِهَا: [١١٥/ب] ﴿أَحْيَاهُمْ﴾ بِأَلْفٍ، وَأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى كِتَابَتِهِ بِيَاءٍ وَاحِدَةً، وَهِيَ الْمُتَحَرِّكَةُ لِئَلَّا يَجْتَمَعَ يَاءَانِ» (٢).

وَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]: « بِأَلْفٍ وَاحِدَةً، وَهِيَ الَّتِي لِلْهَمْزَةِ، وَيَاءٌ وَاحِدَةً إِجْمَاعًا، وَاخْتَلَفُوا فِي حَذْفِ الْأَلْفِ بَيْنَ الْيَاءِ وَالْكَافِ، وَفِي إِثْبَاتِهَا، وَكِلَاهُمَا حَسَنٌ، وَالْحَذْفُ أَحْتَارُ، وَلَا أَمْنَعُ مِنَ الْإِثْبَاتِ لِمَجِيءِ ذَلِكَ كَذَلِكَ» (٣).

وَمِثْلَ مَا ذَكَرَ فِي: ﴿أَحْيَاكُمْ﴾ و﴿أَحْيَاهُمْ﴾ ذَكَرَ فِي: ﴿مَحْيَاهُمْ﴾ وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ بِهِ» يُرِيدُ: بِ «التَّنْزِيلِ» الْمَذْكُورِ.

«فِي فَصَلَّتْ» يُرِيدُ: سُورَةُ حَمِ السَّجْدَةِ (٤)، «أَحْيَاهَا» أَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿أَحْيَاهَا لِمَجِيءِ الْمَوْقِفِ﴾ [الآية: ٣٩]، يُرِيدُ: أَنَّ فِيهَا الْخِلَافَ فِي «التَّنْزِيلِ»، بِإِثْبَاتِ أَلْفِهَا وَحَذْفِهَا كَمَا فِي: ﴿مَحْيَاهُمْ﴾ و﴿أَحْيَاكُمْ﴾ و﴿أَحْيَاهُمْ﴾ و﴿أَحْيَاهَا﴾.

(١) البيت رقم: (٣٨٢) الآتي شرحه (ص ١٠٤٥).

(٢) مختصر التبيين: (٢٩٢/٢).

(٣) مختصر التبيين: (١١٠/٢ و ٦٨/٢).

(٤) أي: سورة فصلت.

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي السُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ: ﴿أَحْيَاهَا﴾ كَتَبُوهُ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ بِيَاءٍ وَاحِدَةً، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي إِثْبَاتِ الْأَلْفِ بَيْنَ الْيَاءِ وَالْهَاءِ، وَفِي حَذْفِهَا؛ فَبَعْضُهَا بَعِيرِ أَلْفٍ، وَفِي بَعْضِهَا بِأَلْفٍ، وَكِلَاهُمَا حَسَنٌ، فَلْيَكْتُبِ الْكَاتِبُ بِمَا أَحَبَّ مِنْ ذَلِكَ» (١).

وَإِنَّمَا قَيْدُهُ النَّاطِمُ بِسُورَةِ فَصَّلَتْ احْتِرَازًا مِنَ الَّذِي فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَانَتْ أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الآية: ٣٢]، لِأَنَّ أَبَا دَاوُدَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِذِكْرِهِ بِحَذْفٍ وَلَا إِثْبَاتٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الَّذِي فِي فَصَّلَتْ، فَذَكَرَ النَّاطِمُ مَا ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ، وَسَكَتَ عَمَّا سَكَتَ عَنْهُ (٢).

وقوله: «وَالْحَذْفُ دُونَ الْيَاءِ فِي عُقْبَاهَا» أَي: فِي كَلِمَةِ: «عُقْبَاهَا»، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ وَالشَّمْسِ وَضَحَاهَا: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾ [الشمس: ١٥]، يُرِيدُ: أَنَّهُ ذَكَرَ فِي «التَّنْزِيلِ» أَنَّهُ رَسِمَ بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَلَمْ يُرَسِّمْ بِيَاءٍ؛ لِأَنَّ وَرَثَتَهُ: «فُعَلَى»، فَالْفُ أَلْفٌ تَأْنِيثٌ، فَكَانَ الْقِيَاسُ فِيهِ أَنْ يُرَسِّمَ بِيَاءٍ مِثْلَ: ﴿عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٢ و ٢٤ و ٤٢] و﴿عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [الرعد: ٣٥].

وَالدَّانِي لَمْ يَتَعَرَّضْ لِذِكْرِهِ (٣)، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ كَمَا ذَكَرَ النَّاطِمُ.

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي سُورَةِ وَالشَّمْسِ: ﴿وَلَا يَخَافُ عُقْبَاهَا﴾: «فِي مَصَاحِفِ الْمَدِينَةِ وَالشَّامِ بَعِيرِ أَلْفٍ وَلَا يَاءٍ» (٤).

الشيخ: وَوَجْهُهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - كَرَاهَةُ اجْتِمَاعِ صُورَتَيْنِ مُشْتَبِهَتَيْنِ وَهُمَا: الْبَاءُ وَالْيَاءُ؛ لِأَنَّ صُورَتُهُمَا وَاحِدَةٌ، وَالْمُصْحَفُ لَيْسَ فِيهِ شَكْلٌ وَلَا نَقْطٌ كَمَا قَدَّمْنَا فِي: ﴿تَقَاتِهِ﴾ (٥).

(١) مختصر التبيين: (٤/١٠٨٦).

(٢) وجرى العمل على الإثبات عند المغاربة حيث وقع، وجرى العمل عند المشاركة بالحذف في موضعي سورة البقرة فقط، وما عداهما فبالإثبات كما عند المغاربة.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٢١١)، وسنن الطالبيين للضباع: (ص ٦٤).

(٣) وكذلك لم يتعرض له الإمام الشاطبي رحمه الله في العقيلة.

(٤) مختصر التبيين: (٥/١٣٠١).

(٥) انظر: شرح البيت رقم (٣٦٨): (ص ١٠٢٨).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٣٧٧] وَلَفْظُ سِيمَهُمْ إِلَيْهِ تَالٍ *** فِي الْبِكْرِ وَالرَّحْمَنِ وَالْقِتَالِ

[٣٧٨] ثُمَّ اجْتَبَاهُ وَهُمَا حَرْفَانِ *** فِي نُونٍ مَعَ طَهَ، كَذَا أَوْصَانِي

ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاطُ الْمَذْكُورَةَ مِثْلُ: ﴿عُقْبَاهَا﴾ [الشمس: ١٥] فِي حَذْفِ أَلْفِهَا، وَأَنَّهَا مَرْسُومَةٌ بَعْدَ يَاءٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَلَفْظُ سِيمَهُمْ إِلَيْهِ» الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى أَقْرَبِ مَذْكُورٍ؛ وَهُوَ كَلِمَةُ ﴿عُقْبَاهَا﴾.

وَقَوْلُهُ: «تَالٍ» أَيُّ: تَابِعٌ، يُرِيدُ: أَنَّ ﴿سِيمَهُمْ﴾ فِي السُّورِ الثَّلَاثِ وَهِيَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ وَالْقِتَالِ، وَالرَّحْمَنِ تَابِعٌ لِلْفِظِ ﴿عُقْبَاهَا﴾ فِي حُكْمِهِ، وَأَنَّهُ مَحذُوفٌ الْأَلْفِ مِنْ غَيْرِ يَاءٍ. وَكَذَلِكَ: ﴿اجْتَبَاهُ﴾ فِي السُّورَتَيْنِ؛ وَهُمَا: ت وَالْقَلَمِ (١) وَسُورَةِ طه (٢)، وَكَذَلِكَ لَفْظُ: ﴿أَوْصَانِي﴾ [الآية: ٣١] فِي سُورَةِ مَرْيَمَ.

وَلَمَّا كَانَ: ﴿أَوْصَانِي﴾ مُتَّحِدُ اللَّفْظِ غَيْرَ مُتَّعِدِّدٍ لَمْ يَأْتِ إِلَّا فِي سُورَةِ مَرْيَمَ تَرَكَ تَقْيِيدَهُ بِالسُّورَةِ، كَمَا قَيَّدَ الْحَرْفَ الَّذِي قَبْلَهُ، لِكَوْنِهَا مُتَّعِدِّدَةً، أَتَتْ فِي غَيْرِ السُّورِ الْمَذْكُورَةِ. أَمَّا لَفْظُ: ﴿سِيمَهُمْ﴾ فَوَرَدَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ [١١٦/أ] فِي خَمْسَةِ سُورٍ: فِي الْبَقَرَةِ (٣)؛ وَهِيَ سُورَةُ الْبِكْرِ الَّذِي قَالَ النَّاطِمُ: «فِي الْبِكْرِ»، وَفِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ (٤)، وَفِي سُورَةِ الْقِتَالِ (٥)، وَفِي الْفَتْحِ (٦)، وَفِي سُورَةِ الرَّحْمَنِ (٧).

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَتِهِمْ﴾ [الآية: ٢٧٣]:

(١) [الآية: ٥٠].

(٢) [الآية: ١٢٢].

(٣) [الآية: ٢٧٣].

(٤) [الآيتين: ٤٦ و ٤٨].

(٥) [الآية: ٣٠].

(٦) [الآية: ٢٩].

(٧) [الآية: ٤١].

« هُوَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ الَّتِي عَلَى وَزْنِ: «فَعَلَى»، وَوَرَدَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَجَلًا فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ:

فَكُتِبَ هُنَا بِحَذْفِ الْأَلْفِ بَيْنَ الْمِيمِ وَالْهَاءِ عَلَى الْاِخْتِصَارِ اسْتِغْنَاءً بِفَتْحَةِ الْمِيمِ عَنْهَا لِذَلَالَتِهَا عَلَيْهَا، وَمِثْلُهُ فِي الْقِتَالِ [عَلَى تَرْجَمَتِهِ] (١): ﴿فَلَعَرَفْنَهُمْ بِسِيمَتِهِمْ﴾ [الآية: ٣٠]، وَعَلَى تَرْجَمَتِهِ أَيْضًا فِي سُورَةِ الرَّحْمَنِ: ﴿يُعْرِفُ الْمُجْرِمُونَ بِسِيمَتِهِمْ﴾ [الآية: ٤١]، كُتِبَتْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ مَوَاضِعُ بَعْدِ أَلْفٍ بَعْدَ الْمِيمِ وَلَا يَأْ مَكَانَهَا.

وَكَتَبُوا الْمَوْضِعَيْنِ اللَّذَيْنِ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿كَلَّا بِسِيمَتِهِمْ﴾ [الآية: ٤٦] و﴿يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَتِهِمْ﴾ [الآية: ٤٨] بِيَاءَيْنِ: وَاحِدَةٌ بَعْدَ السِّينِ وَالْأُخْرَى بَعْدَ الْمِيمِ، وَقَبْلَ الْهَاءِ عَلَى الْأَصْلِ وَالْإِمَالَةِ.

وَكَتَبُوا فِي الْفَتْحِ: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ﴾ [الآية: ٢٩] بِأَلْفٍ [بَعْدَ الْمِيمِ وَقَبْلَ الْهَاءِ] (٢) عَلَى اللَّفْظِ وَالتَّفْخِيمِ (٣).

وَأَمَّا ﴿أَجْتَبَهُ﴾ فِي سُورَةِ طه وَت وَالْقَلَمِ:

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي سُورَةِ طه: « وَكَتَبُوا: ﴿ثُمَّ أَجْتَبَهُ رَبُّهُ﴾ [الآية: ١٢٢] بِحَذْفِ الْأَلْفِ بَيْنَ الْبَاءِ وَالْهَاءِ » (٤) مِنْ غَيْرِ يَاءٍ.

وَكَذَلِكَ قَالَ فِي الَّذِي فِي سُورَةِ ت وَالْقَلَمِ: ﴿فَأَجْتَبَهُ رَبُّهُ﴾ [الآية: ٥٠]: « بِحَذْفِ الْأَلْفِ » (٥).

وَإِنَّمَا فَيَدُهُمَا النَّاطِمُ بِسُورَتَيْهِمَا احْتِرَازًا مِنَ الَّذِي فِي سُورَةِ النَّحْلِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِيهِ غَيْرَ هَذَا، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿شَاكِرًا لِأَنْعَمِهِ أَجْتَبَهُ﴾ [الآية: ١٢١]، وَسَدُّ كُرْهُ حَيْثُ ذَكَرَهُ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (١).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) في «س»: «بين الميم والهاء».

(٣) مختصر التبيين: (٣١١/٢-٣١٢).

(٤) مختصر التبيين: (٨٥٤/٤-٨٥٥).

(٥) مختصر التبيين: (١٢٢٢/٥).

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي سُورَةِ مَرْيَمَ: ﴿وَأَوْصِنِي﴾ [الآية: ٣١]:

فَقَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «فَرَسَمَ حَكْمٌ وَعَطَاءٌ قَوْلَهُ عَيْلًا: ﴿وَأَوْصِنِي﴾ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلَا يَاءٍ بَيْنَ الصَّادِ وَالتُّونِ، عَلَى الْاِخْتِصَارِ، وَعَلَى حَرْفَيْنِ، وَحَقُّ هَذِهِ الْكَلِمَةِ أَنْ تُكْتُبَ بِالْيَاءِ أَيْضًا (٢)؛ لِأَنَّ الصَّادَ وَالتُّونَ عَلَى الْأَصْلِ وَالْإِمَالَةِ، وَلَمْ أَرَوْ فِيهَا عَنِ الْغَازِيِ وَلَا غَيْرِهِ شَيْئًا، إِلَّا مَا رَوَيْنَاهُ مُجْمَلًا مِمَّا هُوَ عَلَى وَزْنِ «أَفْعَلٌ»، مِثْلَ هَذَا وَشَبِيهَهُ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَأَحْسَبُ أَنَّهُمْ لَمْ يَكْتُبُوا الْيَاءَ هُنَا أَوْلًا وَلَا آخِرًا؛ لِثَلَاثِ يَجْتَمِعُ ثَلَاثُ صُورٍ، وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ الْبَقَرَةِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ [الآية: ٢٦] أَنَّ الْيَاءَ إِذَا وَقَعَتْ طَرْفًا حُذِفَتْ صُورَتُهَا تَشْبِيهًا بِمَا قَبْلَهَا (٣).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ]:

[٣٧٩] وَذَكَرَ التَّنْزِيلُ أَيْضًا كَلِمًا ❀❀❀ بِأَلْفٍ أَوْ يَاءٍ أَوْ دُونَهُمَا

(١) انظر: شرح البيت رقم: (٣٨٠) الآتي شرحه قريباً (ص ١٠٤٣).

(٢) وبذلك جرى العمل فيها. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٢١٣-٢١٤).

(٣) مختصر التبيين: (٤/٨٣١-٨٣٢).

قال ابن عاشر: «أغفل الناظم هنا ﴿رُئِي﴾؛ وقد قال أبو داود في الأول من سورة يوسف ما نصه:

«و﴿رُئِي﴾ بحذف صورة الهمزة الساكنة، والألف الموجودة في اللفظ بين ياءين.»

وقال في الثاني ما نصه: «و﴿رُئِي﴾ بحذف صورة الهمزة، وقد ذكر وكذا سائر ما فيه من الهجاء المذكور.»

وضمير «فيه» يعود على الخمس الأبيات، وقد دلّت هذه العبارة على مساواة ﴿رُئِي﴾ الثاني للأول حسبما تقرّر من

قاعده، فلا التفات إلى من خص حذف الألف بالأول.

وعلى المساواة أنشدني شَيْخِي الأَسْتَاذُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَثْمَانَ اللَّمَطِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ بَيْتًا لَا أَدْرِي لَهُ أَم لغيره يتضمن

بعض مغفلات الناظم، وهو:

حاججتهم الأيلى ندينه من وحده رعيى بالحذف قمن.

وقال ابن القاضي: «﴿رعيى﴾ معاً بالحذف، وما يفعله الناس من حذف الأول وإثبات الثاني باطل لا أصل له»، وقال

أيضاً:

رعيى بالحذف على الإطلاق في سورة الصديق باتفاق

وجرى العمل معاً بالحذف.

انظر: مختصر التبيين: (٣/٧١٨ و ٣/٧٣١)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١٠٥٩)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط):

[٥/أ]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢١٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٦٣).

[٣٨٠] أَتَنِي الْكِتَابَ وَاجْتَبَاكُمْ ❀❀❀ كَذَاكَ فِي النَّحْلِ: اجْتَبَهُ يُرْسَمُ

قَوْلُهُ: «وَذَكَرَ التَّنْزِيلُ» يُرِيدُ: صَاحِبُ «التَّنْزِيلِ»، فَحَذَفَ الْمُضَافَ، وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

وقَوْلُهُ: «كَلِمًا» يُرِيدُ: «كَلِمٌ»، وَالْأَلْفُ لِإِطْلَاقِ الْقَافِيَةِ، وَهُوَ جَمْعُ «كَلِمَةٍ»؛ لِأَنَّ «كَلِمَةً» تُجْمَعُ عَلَى: «كَلِمَاتٍ» وَعَلَى: «كَلِمٌ»، الْفَرْقُ بَيْنَ وَاحِدِهِ وَجَمْعِهِ حَذْفُ التَّاءِ مِثْلَ: «تَمْرَةٌ وَتَمْرٌ»، وَ«شَجْرَةٌ وَشَجَرٌ» (١).

فَذَكَرَ النَّاطِمُ أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا دَاوُدَ ذَكَرَ فِي «التَّنْزِيلِ» هَذِهِ الثَّلَاثَةَ كَلِمَاتِ الْمَذْكُورَاتِ فِي الْبَيْتَيْنِ، وَأَنَّ التَّخْيِيرَ فِيهِمَا فِي الْمَصَاحِفِ؛ فَكُتِبَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ بِالْيَاءِ، وَفِي بَعْضِهَا بِالْفِ ثَابِتَةً، دُونَ يَاءٍ وَلَا أَلْفٍ، يُرِيدُ: بِالْفِ مَحذُوفَةً، وَهُوَ قَوْلُهُ: «أَوْ دُونَهُمَا» عَلَى مَا ذَكَرَهُ الرَّوَّادُ عَنِ الْمَصَاحِفِ.

فَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ مَرْيَمَ: ﴿ءَاتَنِي الْكِتَابَ﴾ [الآية: ٣٠] [١١٦/ب] فَقَالَ:

«بِعَبْرِ أَلْفٍ أَعْنِي مِنْ: ﴿ءَاتَنِي﴾ - مِثْلَ مَا تَقَدَّمَ فِي: ﴿اجْتَبَهُ﴾ و﴿سِيمَهُمْ﴾ قَبْلَ هَذَا- وَرَسَمَهُ الْعَازِي بْنُ قَيْسٍ، وَحَكَمٌ، وَعَطَاءُ الْخُرَّاسَانِي بِالْفِ بَيْنَ التَّاءِ وَالثُّونِ عَلَى اللَّفْظِ وَمُرَادُ الْفَتْحِ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ بِالْيَاءِ عَلَى الْإِمَالَةِ كَمِثْلِ مَا مَضَى مِنْ مِثْلِهِ فِي سَائِرِ الْقُرْآنِ (٢)، وَكُلُّهَا حَسَنَةٌ، فَلْيَكْتُبِ الْكَاتِبُ بِمَا أَحَبَّ مِنْ ذَلِكَ» (٣).

وقَالَ فِي سُورَةِ النَّحْلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿شَاكِرًا لِأَنْعَمِهِ اجْتَبَهُ﴾ [الآية: ١٢١]:

«بِعَبْرِ أَلْفٍ، وَأَصْلُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ أَنْ تَكُونَ بِيَاءَ بَيْنَ الْبَاءِ وَالْهَاءِ، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَرَوْ ذَلِكَ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا رَسَمَهَا أَحَدٌ فِي كِتَابِهِ، لَا بِالْيَاءِ، وَلَا بِالْأَلْفِ، وَلَا مَحذُوفَةً.

(١) انظر: الصحاح للجوهري مادة «كلم»: (٢٠٢٤/٦)، ولسان العرب لابن منظور مادة «كلم»: (٥٢٢/١٢)، وتاج

العروس للزبيدي مادة «ك ل م»: (٣٧١/٣٣)

(٢) قال ابن القاضي: «العمل بالياء وهو الأقوى».

انظر: بيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٥/ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢١٤)، وسمير الطالبين للضباع:

(ص ٨٦).

(٣) مختصر التبيين: (٨٣١/٤).

فَلَمَّا رَأَيْتَهُمْ قَدْ أَضْرَبُوا عَنْهَا تَأَمَّلْتَهَا فِي الْمَصَاحِفِ الْقَدِيمَةِ فَوَجَدْتُهَا بَعِيرِ أَلْفٍ، وَفِي أَكْثَرِهَا بِالْأَلْفِ، فَإِنْ كَتَبَ كَاتِبٌ هَذِهِ الْكَلِمَةَ بِالْأَلْفِ فَصَوَابٌ، وَإِنْ كَتَبَهَا بَعِيرِ أَلْفٍ فَكَذَلِكَ أَيْضًا، وَإِنْ كُتِبَتْ بِالْيَاءِ فَكَذَلِكَ، وَمِثْلُهَا: ﴿أَجْتَبَيْكُمْ﴾ [الآية: ٧٨] فِي الْحَجِّ، وَوَزْنُهَا: «افْتَعَلَ» (١).

هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «بِأَلْفٍ أَوْ يَاءٍ أَوْ دُونَهُمَا» إِمَّا بِالْأَلْفِ، أَوْ بِالْيَاءِ، أَوْ دُونَهُمَا، أَيُّ: دُونَ الْأَلْفِ، وَدُونَ الْيَاءِ (٢).

وقَوْلُهُ: «كَذَاكَ فِي النَّحْلِ إِجْتَبَاهُ يُرْسَمُ» أَيُّ: كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ يُكْتَبُ الَّذِي فِي النَّحْلِ.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ آمِينَ]:

[٣٨١] وَلَنْ تَرِيَنِي مَعَهُ تَرِيَنِي ❀❀❀ بِأَلْفٍ أَوْ يَاءٍ الْحَرْفَانِ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ جَاءَا بِوَجْهَيْنِ: إِمَّا بِأَلْفٍ أَوْ يَاءٍ، وَسَكَتَ فِيهِمَا عَنِ الْوَجْهِ الثَّلَاثِ الَّذِي ذَكَرَ فِي الْحُرُوفِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَهُوَ دُونَ أَلْفٍ وَلَا يَاءٍ.

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: «وَكُتِبُوا فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ: ﴿لَنْ تَرِيَنِي﴾ و﴿فَسَوْفَ تَرِيَنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] بِيَاءٍ بَيْنَ الرَّاءِ وَالثُّنُونِ، وَفِي بَعْضِهَا أَيْضًا بِأَلْفٍ بَيْنَ الرَّاءِ وَالثُّنُونِ مِنْ غَيْرِ يَاءٍ، وَكِلَاهُمَا حَسَنٌ» (٣) «(٤).

(١) مختصر التبيين: (٧٨١-٧٨٣).

(٢) قال الإمام ابن عاشر صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد نقله لكلام أبي داود السابق في الموضوعين:

«ويظهر من نقله في الموضوعين أن كتب هذه الكلمات الثلاث - يعني: ﴿آتَنِي الْكِتَابُ﴾ و﴿أَجْتَبَاهُ﴾ و﴿أَجْتَبَيْكُمْ﴾ - بالياء من مجرد اختياره، ولكنه ساوى بين الوجوه الثلاثة في الحسن والتصويب، ومقتضى سكوت أبي عمرو عن عد هذه الكلمات في المستثنيات بعد تقرير القاعدة في ذوات الياء، والحمل على النظائر: ترجيح الياء، وهو ما جرى به العمل في ما علمت.»

وقال المارغني: «وهو ما جرى به عملنا.»

انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ١٠٦١)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢١٤).

(٣) بل الأحسن رسمهما بالياء، على الأصل والإمالة، لأتهما من ذوات الياء، ولم يذكر فيهما أبو عمرو الداني خلاف، بل أوردهما في باب ما رسم بإثبات الياء على الأصل، وبه جرى العمل في المصاحف.

المنع: (ص ٤٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٦).

(٤) مختصر التبيين: (٥٧٠-٥٧١).

وَذَكَرَ فِي سُورَةِ النَّحْلِ فِي قَوْلِهِ: ﴿هِيَ أَرْبَعٌ مِنْ أُمَّةٍ﴾ [الآية: ٩٢] (١) قَالَ:

« وَرَسَمَهَا الْعَازِي بِالْأَلْفِ، وَرَسَمَهَا عَطَاءً بِالْأَلْفِ وَالْيَاءَ مَعًا، قَالَ: وَالْأَلْفُ أَجْوَدُ .
قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَأَنَا أَقُولُ بِالْيَاءِ أَجْوَدُ لِمَا أَصَلْنَا مِنْ أَنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ إِذَا دَخَلَ
عَلَيْهَا أَحَدُ الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ فَإِنَّهَا تَنْقَلِبُ إِلَى الْيَاءِ، وَرَسَمَهَا حَكَمٌ بِالْيَاءِ، وَكَذَلِكَ رَوَيْنَا عَنْ
أُسْتَاذِنَا أَبِي عَمْرٍو (٢)، وَعَلَى ذَلِكَ أَعْتَمَدُ (٣).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٣٨٢] وَالْيَاءُ عَنْهُمَا بِمَا قَدْ جُهَلَا ❖❖❖ أَصْلًا بِكَلِمٍ، وَهِيَ: حَتَّى وَإِلَى

[٣٨٣] أُنَى فِي الْأَسْتِفْهَامِ قُلْ ثُمَّ عَلَى ❖❖❖ حَرْفِيَّةً، وَمِثْلَهَا مَتَى بَلَى

قَدْ تَقَدَّمَ لَنَا فِي أَوَّلِ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ (٤) أَنَّ الْأَلْفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُنْقَلِبَةً عَنْ
يَاءٍ، أَوْ زَائِدَةً لِلتَّأْنِيثِ، أَوْ مَجْهُولَةً الْأَصْلِ، أَوْ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ.

فَتَقَدَّمَ لَنَا الْمُنْقَلِبَةُ عَنْ يَاءٍ، وَهِيَ الَّتِي بَدَأَ النَّاطِمُ بِهَا أَوَّلَ الْبَابِ فِي قَوْلِهِ: «وَإِنْ عَنِ الْيَاءِ
قُلِبَتْ أَلْفًا» (٥)، وَتَقَدَّمَ لَنَا أَيْضًا الزَّائِدَةُ لِلتَّأْنِيثِ فِي قَوْلِهِ: «وَمَا بِهِ شَبَهٌ كَالْيَتَامَى» (٦).

وَأَمَّا الْمُنْقَلِبَةُ عَنْ وَاوٍ فَهِيَ التَّرْجَمَةُ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ (٧).

وَأَمَّا الْمَجْهُولَةُ الْأَصْلِ فَهِيَ الَّتِي أَخَذَ فِي ذِكْرِهَا هُنَا، فَقَالَ: «وَالْيَاءُ عَنْهُمَا» يُرِيدُ: عَنِ
الشَّيْخَيْنِ أَبِي عَمْرٍو وَأَبِي دَاوُدَ.

فَ«الْيَاءُ» مُبْتَدَأٌ وَالْخَبْرُ فِي الْمَجْرُورِ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ، أَوْ يَكُونُ «الْيَاءُ» فَاعِلًا
بِفِعْلِ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ: «وَجَاءَ الْيَاءُ عَنْهُمَا فِي الَّذِي جُهَلُ أَصْلُهُ»؛ لِأَنَّ الْبَاءَ وَعَائِيَةَ بِمَعْنَى: «فِي»،

(١) هذه الكلمة مما أغفله الناظم رحمه الله ولم يذكره في النظم. انظر: فتح المنان لان عاشر: (ص ١٠٦٢).

(٢) ذكره الشيخ أبو عمرو الداني فيما اتفقت المصاحف على رسمه بالياء على مراد الإمالة وتغليب الأصل ولم يذكر فيه
خلافًا، وعليه جرى العمل.

انظر: المقنع: (ص ٦٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢١٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٦).

(٣) مختصر التبيين: (٧٧٨/٣-٧٧٩).

(٤) عند شرح البيت رقم (٣٥٨): (ص ١٠١٥).

(٥) البيت رقم: (٣٥٨).

(٦) البيت رقم: (٣٦١).

(٧) عند شرح البيت رقم: (٣٨٦) الآتي شرحه (ص ١٠٥٦).

و«مَا» مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى: «الَّذِي»، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: أَنَّ الْأَلْفَ الْمَجْهُولَةَ الَّتِي لَا يُعْرَفُ هَلْ أَصْلُهَا يَاءٌ أَوْ الْوَاوُ؟

وَرَوَى الشَّيْخَانِ أَنَّهَا رُسِمَتْ [١١٧/أ] يَاءً فِي السِّتِّ كَلِمِ الْمَذْكُورَةِ فِي النَّظْمِ (١). وَقَوْلُهُ: «وَالْيَاءُ عَنْهُمَا بِمَا قَدْ جُهِلَا أَصْلًا»؛ «أَصْلًا»: تَمْيِيزُ الْمَفْعُولِ، وَأَصْلُهُ: بِمَا قَدْ جُهِلَ أَصْلُهُ، [فَحَذَفَ «أَصْلُهُ»] (٢) وَأَسْنَدَ الْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لِلضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْعَائِدِ عَلَى «مَا» فَحَدَّثَ فِي الْكَلَامِ إِيْهَامٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «جُهِلَا» فِي مَاذَا هُوَ الْجَهْلُ؟ فِي الصِّفَةِ، أَوْ فِي الْأَصْلِ، أَوْ فِي كِتَابَتِهِ؟

فَمَيِّزُهُ بِقَوْلِهِ: «أَصْلًا»، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِمْ:

« تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا، [وَتَفَقَّأَ الْكَبْشُ] (٣) شَحْمًا (٤). »

وَقَوْلُهُ: «بِكَلِمٍ» بِكَسْرِ الْكَافِ وَسُكُونِ اللَّامِ، أَصْلُهُ: «بِكَلِمٍ» بِكَسْرِ اللَّامِ، فَسَكَنَهُ تَخْفِيفًا كَتَسْكِينِهِمْ: «كَتَفٌ» وَ«فَخَذٌ» (٥).

وَقَوْلُهُ: «وَهِيَ»: يُرِيدُ: الْكَلِمَ الْمَجْهُولَةَ الْأَصْلُ.

وَقَوْلُهُ: «حَتَّى وَإِلَى أَنِّي فِي الْاسْتِفْهَامِ» [يُرِيدُ: «وَأَنِّي» فَحَذَفَ وَآوَ الْعَطْفِ.

وَقَوْلُهُ: «فِي الْاسْتِفْهَامِ» (٦) احْتِرَازًا مِنْ «أَنِّي» الَّتِي لَيْسَتْ بِاسْتِفْهَامٍ، وَإِنَّمَا هِيَ ضَمِيرٌ،

مِثْلُ: ﴿أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [الزحرف: ٨٠]، و﴿أَنَا أَنَا فِي الْأَرْضِ نَنْقُصُهَا﴾ [الأنبياء: ٤٤]، وَغَيْرِهِ.

قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [الآية: ٢٢٣]:

(١) انظر: المفتح: (ص ٦٥)، ومختصر التبيين: (٢/٧٥-٧٧ و ٢/٢٨١-٢٨٣).

وذكر مثلهما الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (٢٣٢) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٠٣).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في الأصل: «تفقع زيد شحما»، وما أثبتته من «س»، وهو موافق لما في كتب العربية.

(٤) انظر: مجمع الأمثال لأبي الفضل الميداني: (١/٣٣٧)، وأسرار العربية لابن الأنباري: (ص ١٩٦)، والإنصاف في

مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص ٢٢١).

(٥) انظر: الأصول في النحو لابن السراج: (٣/١٥٨-١٥٩)، وأسرار العربية لابن الأنباري: (ص ١٠٢-١٠٣)

وص ٣٥٤-٣٥٦).

(٦) سقطت من الأصل.

« بِيَاءٍ بَعْدَ التَّوْنِ حَيْثُ مَا وَقَعَ هَذَا الْاسْمُ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي الْأَلْفَاتُ فِي أَوَاخِرِهَا عِلَّةٌ لِتَأْنِيثِهَا عَلَى وَزْنِ: «فَعَلَى» بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ، وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ عَلَى وَزْنِ: «أَفْعَلُ»، وَالْأَوَّلُ أَحْتَارُ.

وَجُمْلَةُ السُّوَارِدِ فِي كِتَابِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِمَّا يُسْتَفْهَمُ بِهِ ثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ مَوْضِعًا: مِنْهَا ثَلَاثَةٌ مَوَاضِعٌ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ (١)، وَفِي آلِ عِمْرَانَ أَرْبَعَةٌ [مَوَاضِعٌ (٢)] (٣)، وَفِي الْمَائِدَةِ مَوْضِعٌ (٤)، وَفِي الْأَنْعَامِ مَوْضِعَانِ (٥)، وَفِي التَّوْبَةِ [مَوْضِعٌ (٦)] (٧)، وَفِي يُوسُفَ مَوْضِعَانِ (٨)، وَفِي مَرْيَمَ كَذَلِكَ (٩)، وَفِي الْمُؤْمِنِينَ مَوْضِعٌ (١٠)، وَفِي الْعَنْكَبُوتِ كَذَلِكَ (١١)، وَكَذَا فِي سَبَأٍ (١٢) وَفِي فَاطِرٍ (١٣) وَيَسٍ (١٤) وَالزُّمَرِ (١٥)، وَفِي الْمُؤْمِنِ مَوْضِعَانِ (١٦)، وَفِي الزُّخْرُفِ مَوْضِعٌ (١٧)، وَفِي الدُّخَانِ كَذَلِكَ (١٨)، وَكَذَلِكَ فِي الْقِتَالِ (١٩)، وَالْمَنَافِقِينَ (٢٠) وَالْفَجْرِ (٢١) (١).

- (١) فِي [الآيَاتِ: ٢٢٣ وَ ٢٤٧ وَ ٢٥٩].
- (٢) فِي [الآيَاتِ: ٣٧ وَ ٤٠ وَ ٤٧ وَ ١٦٥].
- (٣) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.
- (٤) فِي [الآيَةِ: ٧٥].
- (٥) فِي [الآيَتَيْنِ: ٩٥ وَ ١٠١].
- (٦) فِي [الآيَةِ: ٣٠].
- (٧) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.
- (٨) فِي [الآيَةِ: ٣٢ وَ ٣٤].
- (٩) أَي مَوْضِعَانِ فِي [الآيَتَيْنِ: ٧ وَ ٢٠].
- (١٠) فِي [الآيَةِ: ٨٩].
- (١١) أَي مَوْضِعٍ فِي [الآيَةِ: ٦١].
- (١٢) فِي [الآيَةِ: ٥٢].
- (١٣) فِي [الآيَةِ: ٣].
- (١٤) فِي [الآيَةِ: ٦٦].
- (١٥) فِي [الآيَةِ: ٦].
- (١٦) أَي: فِي سُورَةِ الزُّمَرِ فِي [الآيَتَيْنِ: ٦٢ وَ ٦٩].
- (١٧) فِي [الآيَةِ: ٨٧].
- (١٨) فِي [الآيَةِ: ١٣].
- (١٩) أَي: فِي سُورَةِ مُحَمَّدٍ فِي [الآيَةِ: ١٨].
- (٢٠) فِي [الآيَةِ: ٤].
- (٢١) فِي [الآيَةِ: ٢٣].

وقوله: «ثُمَّ عَلَى حَرْفِيَّةٍ» احْتِرَازًا مِنَ الْفِعْلِيَّةِ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤].
 قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ»: « وَ كَتَبُوا: ﴿عَلَى﴾ بِالْيَاءِ أَيْنَ مَا أَتَتْ، إِذَا كَانَتْ حَرْفًا، فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ
 ﴿عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤] الَّتِي هِيَ فِعْلٌ، وَكَذَلِكَ كَتَبُوا ﴿إِلَى﴾ بِالْيَاءِ أَيْضًا، فَرَقًا بَيْنَهَا
 وَبَيْنَ [٢] ﴿إِلَّا﴾ الْمَشْدَدَةَ اللَّامِ » [٣].

وقوله: «ومثلها» أي: مثل الكلم الأربعة المتقدمة الذكر (٤).

«مَتَى بَلَى» [يُرِيدُ] (٥): «وبلى» فَحَذَفَ وَآوَ الْعَطْفِ.

فَهَذِهِ السِّتُّ كَلِمٌ كَتَبْنَ بِالْيَاءِ كَمَا ذَكَرَ عَنِ الشَّيْخَيْنِ لَأ فِي الْمَصْحَفِ وَلَا فِي غَيْرِ
 الْمَصْحَفِ، وَإِنَّمَا كَتَبْنَ بِالْيَاءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهِنَّ أَصْلٌ فِي الْيَاءِ.
 أَمَّا «مَتَى» وَ«بَلَى» وَ«أَتَى الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ»: فَكَتَبْنَ بِالْيَاءِ عَلَى مُرَادِ الْإِمَالَةِ؛ لِأَنَّ إِمَالَتَهَا
 مَسْمُوعَةٌ مِنَ الْعَرَبِ، وَقَدْ قِيلَ فِي «بَلَى»: أَنَّ أَلْفَهَا لِلتَّانِيثِ، فَتُلْحَقُ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَلْفَاتِ
 التَّانِيثِ (٦).

وَأَمَّا «عَلَى» وَ«بَلَى» فَكَتَبَا بِالْيَاءِ لِانْقِلَابِ الْأَلْفِ فِيهِمَا يَاءً مَعَ الضَّمِيرِ فِي نَحْوِ: «عَلَيْكَ»
 وَ«إِلَيْكَ»، وَ«عَلَيْهِ» وَ«إِلَيْهِ»، وَ«عَلَيَّ» وَ«إِلَيَّ»، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقْلِبُ الْأَلْفَ فِيهِمَا مَعَ الضَّمِيرِ
 وَيُبْقِيهِمَا عَلَى أَصْلِهِمَا فَيَقُولُونَ: «عَلَكَ» وَ«أَلَكَ»، وَأَطْبَقُوا عَلَى فَتْحِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا حَرْفَانِ،
 وَالْحُرُوفُ لَا أَصْلَ لَهَا فِي الْإِمَالَةِ؛ إِذْ لَا أَصْلَ لِلأَلْفَاتَيْنِ فِي الْيَاءِ، وَلَوْ سُمِّيَتْ بِهِمَا لَكَانَتْ
 تَشْبِيهُمَا بِالْوَاوِ فَقَلِبَتْ: «عَلْوَانٌ» وَ«أَلْوَانٌ» (٧).
 « وَأَمَّا «حَتَّى» فَالْجُمُهورُ الْأَعْظَمُ بِالْيَاءِ » (٨).

(١) مختصر التبيين: (٢٨١/٢-٢٨٣).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) مختصر التبيين: (٧٥/٢-٧٦).

(٤) وهي: «حتى» و«إلى» و«أتى الإستفهامية» و«على».

(٥) سقطت من الأصل، وما أثبتته من «س»

(٦) انظر: الأصول في النحو لابن السراج: (٤١٨/٢)، والجنى الداني في حروف المعاني للمراي: (ص ٤٢٠)، ومغني

الليبي لابن هشام الأنصاري: (١٩١/٢)، وجمع الهوامع للسيوطي: (٤٩١/٢).

(٧) انظر: الكتاب لسيبويه: (٤١٢/٣-٤١٣)، والأصول في النحو لابن السراج: (٣١٩/٣-٣٢٠).

(٨) هذا أيضا من كلام الحافظ أبو عمرو الداني في «المقنع» يرويه عن أبي عبيد. انظر: المقنع: (ص ٦٥).

قَالَ الْحَافِظُ: « وَرَأَيْتُهَا فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ بِالْأَلْفِ، وَقَدْ رَأَيْتُهَا فِي مُصْحَفٍ قَدِيمٍ كَذَلِكَ بِالْأَلْفِ. قَالَ: وَلَا عَمَلٌ عَلَى ذَلِكَ لِمُخَالَفَةِ الْإِمَامِ وَمَصَاحِفِ أَهْلِ الْأَمْصَارِ. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ - وَذَكَرَ سَنَدًا إِلَى أَنْ قَالَ: - حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: كَتَبْتُ لِأَيُّوبَ كِتَابًا فَكَتَبْتُ «حَتَّى» بِالْأَلْفِ فَقَالَ: اكْتُبْ: «حَتَّى» هَكَذَا، وَلَا تَكْتُبْهَا بِالْأَلْفِ » (١).

قَالَ الشَّيْخُ: [١١٧/ب] وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ كُتِبَتْ «حَتَّى» بِالْيَاءِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ أُمَّالِهَا، وَقَدْ حَكَى ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ عَنِ الْعَرَبِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ كُتِبَتْ بِالْيَاءِ لِيُفَرِّقَ بَيْنَ إِضَافَتِهَا إِلَى ظَاهِرٍ وَإِضَافَتِهَا إِلَى مُضْمَرٍ، فَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الظَّاهِرِ كُتِبَتْ بِالْيَاءِ [نحو: "مَتَى زَيْدًا"، وَإِذَا أُضِيفَتْ إِلَى الْمُضْمَرِ كُتِبَتْ بِالْأَلْفِ نَحْوُ: "حَتَّى" وَ"حَتَّىكَ"، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كُتِبَتْ بِالْيَاءِ] (٢)؛ لِأَنَّ أَلْفَهَا رَابِعَةٌ، فَاشْتَبَهَتْ أَلْفَ التَّائِيثِ فِي: «حُبَلَى» وَ«سَكْرَى» (٣).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٣٨٤] وَفِي لَدَى فِي غَافِرٍ يُخْتَلَفُ ❀❀❀ وَفِي لَدَا الْبَابِ اتَّفَاقًا أَلْفٌ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ «لَدَى» فِي الْمَوْضِعَيْنِ: فِي سُورَةِ غَافِرٍ: ﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ [الآية: ١٨] وَحَكَى عَنِ الْمَصَاحِفِ اخْتِلَافَ فِيهِ، وَأَنَّهُ بِالْيَاءِ فِي بَعْضِهَا، وَبِالْأَلْفِ فِي بَعْضِهَا، وَفِي سُورَةِ يُوسُفَ: ﴿وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾ [الآية: ٢٥]، وَحَكَى كَتَبَهُ بِالْأَلْفِ اتَّفَاقًا مِنَ الْمَصَاحِفِ، وَهَكَذَا ذَكَرَ الشَّيْخَانُ (٤).

(١) المقنع: (ص ٦٥-٦٦).

قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ١٠٦٥-١٠٦٦): « بقي على الناظم كلمات ذكرها أبو داود، فمنها:

﴿أَرْنَبِي﴾ معاً في يوسف: وهو قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرْنَبِي أَغْصُرُ﴾ [يوسف: ٣٦]، و﴿إِنِّي أَرْنَبِي أَحْمِلُ﴾ [يوسف: ٣٦]...

- ثم قال: - ومنها: كلمة ﴿أَرَى﴾ في النمل: عند قوله تعالى: ﴿لَا أَرَى أَلْهَدُهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]...

- ثم قال: - ومنها: ﴿نَادَنَّا﴾ في الصافات عند قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَنَّا نُوحَ﴾ [الصافات: ٧٥]...

وانظر: مختصر التبيين: (٣/٤٩٥ و ٣/٧١٦ و ٤/٩٤٤ و ٤/١٠٣٨)

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) انظر: الدر الثمير والعذب النمير للمالقي: (ص ٤٨٣-٤٨٤)، والجني الداني في حروف المعاني للمراذي: (ص ٥٤٢)، وجمع الهوامع للسيوطي: (٢/٣٤٠ وما بعدها).

(٤) وكذلك وافقهما الإمام الشاطبي رحمه الله.

انظر: المقنع: (ص ٦٥ و ٨٥)، مختصر التبيين: (٢/٧٦ و ٣/٧١٣ و ٤/١٠٦٩)، والبيت رقم (٨٢) من العقيلة في الوسيلة

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمُقْنَعِ»: « قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ - وَذَكَرَ سَنَدًا أَوْقَفَهُ عَلَيَّ خَلْفَ - قَالَ: سَمِعْتُ الْكِسَائِيَّ يَقُولُ: ﴿لَدَا أَلْبَابٍ﴾ كُتِبَ فِي يُوسُفَ بِالْأَلْفِ. [قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَاتَّفَقَتِ الْمَصَاحِفُ عَلَى ذَلِكَ، وَاحْتَلَفَتْ فِي: ﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ فِي الْمُؤْمِنِ (١)، فَرُسِمَ فِي بَعْضِهَا بِالْيَاءِ، وَفِي بَعْضِهَا بِالْأَلْفِ، وَأَكْثَرُهَا عَلَى الْيَاءِ (٢) [٣]. الشَّيْخُ: وَكَانَ حَقُّ النَّاطِمِ أَنْ يَذْكَرَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «وَفِي لَدَى فِي غَافِرٍ يَخْتَلِفُ» الظَّاهِرُ فِيهِ التَّسَاوِي مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ. قَالَ أَبُو عَمْرٍو: « وَقَالَ الْمُفَسِّرُونَ: مَعْنَى الَّذِي فِي يُوسُفَ: «عِنْدَ»، وَالَّذِي فِي غَافِرٍ: «فِي»، وَلِذَلِكَ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا فِي الْكِتَابَةِ. وَقَالَ النَّحْوِيُّونَ: الْمَرْسُومُ بِالْأَلْفِ عَلَى اللَّفْظِ، وَالْمَرْسُومُ بِالْيَاءِ لِانْقِلَابِ الْأَلْفِ يَاءً مَعَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُكْنَى كَمَا رُسِمَ: «عَلَيَّ» وَ«إِلَيَّ» كَذَلِكَ، حَدَّثَنَا الْحَاقِنِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ الْمَكِّيُّ، [قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ] (٤)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ (٥) .. (٦). وَقَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» بَعْدَ ذِكْرِهِ: «عَلَى» وَ«إِلَى» وَأَنْهُمَا كُتِبَا بِالْيَاءِ لِلْفَرْقِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ قَبْلَ هَذَا ثُمَّ قَالَ:

« وَكَذَلِكَ كُتِبُوا: ﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ فِي الْمُؤْمِنِ بِالْيَاءِ، وَفِي يُوسُفَ: ﴿لَدَا أَلْبَابٍ﴾ بِالْأَلْفِ، لِلْفَرْقِ أَيْضًا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اسْمِ الْإِشَارَةِ، قَدْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ لَامُ التَّأَكِيدِ، إِذَا قِيلَ: «لَدَا زَيْدًا»، وَذَلِكَ هَذَا إِجْمَاعُ الْقُرَّاءِ عَلَى تَرْكِ الْإِمَالَةِ فِيهِنَّ (٧).

للسخاوي: (ص ١٦٦).

(١) أي: في سورة غافر.

(٢) المقنع: (ص ٦٥).

(٣) سقطت من "ت".

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) وتمام قول أبي عمرو في المقنع (ص ٦٥): « قال حدثنا أبو عبيد قال: «على» و«لدى» و«إلى» كتبت جميعا بالياء، وأما

«حتى» فالجمهور الأعظم بالياء...».

(٦) المقنع: (ص ٦٥).

(٧) مختصر التبيين: (٧٦/٢-٧٧).

والذي جرى عليه العمل هو رسمها بالياء في سورة غافر على ما في أكثر المصاحف، وبالألف في سورة يوسف.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٢١٦)، وسمير الطالبيين للضباع: (ص ٨٧).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَعَفَرَ لَنَا وَلَهُ آمِينَ]:

[٣٨٥] **وَابْنُ نَجَّاحٍ قَالَ: عَنِ بَعْضِ أَثَرٍ ❀❀❀ تَعَسَا بِيَاءٍ، وَهُوَ غَيْرُ مُشْتَهَرٍ**

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ أَبَا دَاوُدَ قَالَ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي سُورَةِ الْقِتَالِ (١): ﴿فَتَعَسَىٰ لَهُمْ﴾ [الآية: ٨] وَأَنَّهُ رُوِيَ عَنِ بَعْضِ الرُّوَاةِ عَنِ الْمَصَاحِفِ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿تَعَسَىٰ﴾ فِي سُورَةِ الْقِتَالِ بِالْيَاءِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «عَنِ بَعْضِ أَثَرٍ» أَي: رُوِيَ، وَلَمْ يُعَيَّنْ ذَلِكَ الْبَعْضُ، وَعَيْنُهُ فِي «التَّنْزِيلِ». وَقَوْلُهُ: «وَهُوَ غَيْرُ مُشْتَهَرٍ» يُرِيدُ: كَتَبَهُ بِالْيَاءِ كَمَا رُوِيَ عَنِ الْبَعْضِ.

وَنَصُّ مَا فِي «التَّنْزِيلِ»: «وَكَتَبُوا: ﴿فَتَعَسَاهُمْ﴾ بِالْفِ، كَذَا رَسَمَهُ الْعَازِي بْنُ قَيْسٍ، وَرَسَمَهُ حَكْمٌ وَعَطَاءُ الْخُرَّاسَانِيُّ بِالْيَاءِ، وَالْأَوَّلُ أَخْتَارُ» (٢).

وَلِذَلِكَ قَالَ النَّاطِمُ: «وَهُوَ غَيْرُ مُشْتَهَرٍ» لِاخْتِيَارِ أَبِي دَاوُدَ كَتَبَهُ بِالْأَلْفِ دُونَ الْيَاءِ (٣). تَمَّتْ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ، وَنُرِيدُ أَنْ نَذْكُرَ هَاهُنَا مَا يُكْتَبُ بِالْيَاءِ [مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُنَوَّنَةِ وَمَا يُكْتَبُ بِالْيَاءِ] (٤) لِذِكْرِ النَّاطِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَاهُنَا، فَأَقُولُ وَاللَّهِ الْمُؤَفَّقُ لِلصَّوَابِ: مَعْرِفَةُ مَا يُكْتَبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُنَوَّنَةِ بِالْيَاءِ، وَمَا يُكْتَبُ بِالْأَلْفِ، وَمَعْرِفَةُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْحَصْرِ بِالْعَدَدِ، وَجُمْلَةُ مَا وَقَعَ مِنْهَا فِي الْقُرْآنِ:

﴿فَتَى﴾ [الأنبياء: ٦٠]، و﴿ضَحَى﴾ فِي الْأَعْرَافِ (٥) وَطِه (٦)، و﴿سُوى﴾ [طه: ٥٨]، و﴿سُدَى﴾ [القيامة: ٣٦]، و﴿أَذَى﴾، و﴿مُفْتَرَى﴾ (٧) و﴿قُرَى﴾ فِي مَوْضِعَيْنِ (٨)،

(١) أَي: سُورَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ.

(٢) مَخْتَصِرُ التَّبْيِينِ: (١١٢٣/٤).

(٣) وَبِذَلِكَ جَرَى الْعَمَلُ. انظُرْ: دَلِيلَ الْخَيْرَانِ لِلْمَارْغِنِيِّ: (ص ٢١٧).

(٤) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) [الآية: ٩٨].

(٦) [الآية: ٥٩].

(٧) [القصاص: ٣٦] و[سبأ: ٤٣].

(٨) [سبأ: ١٨] و[الحشر: ١٤].

﴿عُزَّى﴾ [آل عمران: ١٥٦]، و﴿مُصَلَّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿مُصَفَّى﴾ [محمد: ١٥]، و﴿مَوْلى عَن مَّوَلَى﴾ [الدخان: ٤١] [١١٨/أ] و﴿عَمَى﴾ [فصلت: ٤٤]، و﴿مُسَمَّى﴾، و﴿مَثْوَى﴾^(١).

ومَعْرِفَةُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ التَّصْرِيفِ وَالْحَصْرِ:

أَنَّ كُلَّ مَا صَرَّفَتْ كَلِمَتُهُ فَلَمْ تَجِدْهُ مِنْ ذَوَاتِ الْبِيَاءِ، وَلَا مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ، فَهُوَ بِالْأَلْفِ، وَلَا مَدْخَلٌ فِيهِ لِلْكِتَابَةِ بِالْبِيَاءِ وَلَا لِلْمَالَةِ، مِثْلُ: ﴿سُدًّا﴾^(٢) و﴿تَعَسًّا﴾ [محمد: ٨] و﴿مَيْتًا﴾ و﴿أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧]؛ لِأَنَّ ﴿سُدًّا﴾ مِنْ «السُّدِّ» وَمِنْ «سَدَّ يَسُدُّ»، فَتَجَدُّ كَلِمَتُهُ سِينًا وَدَالِيْنِ^(٣)، وَكَذَلِكَ: ﴿تَعَسًّا﴾ مَعْنَاهُ: عَثَارًا وَهَلَاكًا، وَهِيَ لَفْظَةٌ تُقَالُ لِلْكَافِرِ^(٤)، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَا سَيِّدِي إِنْ عَثَرْتُ فَخُذْ بِيَدِي وَلَا تَقْلُ لَأَ وَلَا تَقْلُ تَعَسًّا^(٥)
 وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ^(٦): «التَّعَسُّ: أَنْ يَخِرَّ عَلَى وَجْهِهِ»^(٧).
 فَلَا مَدْخَلٌ لَهُ فِي وَاوٍ وَلَا بِيَاءٍ.
 وَكَذَلِكَ: ﴿أَمْتًا﴾؛ لِأَنَّهُ مِنْ «الْأَمْتِ» وَهُوَ الْمُرْتَفِعُ مِنَ الْبِقَاعِ^(٨)، كَلِمَتُهُ: أَلْفٌ وَمِيمٌ وَتَاءٌ.
 وَكَذَلِكَ: ﴿أَمْنَا﴾ مِنْ «الْأَمْنِ».

(١) [العنكبوت: ٦٨] و[الزمر: ٣٢ و ٦٠] و[فصلت: ٢٤] و[الفتح: ١٢].

(٢) [الكهف: ٩٤] و[يس: ٩].

(٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري باب «س د»: (١٩٤/١٢)، ولسان العرب لابن منظور مادة «سدد»: (٢٠٧/٣)، وتاج العروس للزبيدي مادة «سدد»: (١٨٠/٨).

(٤) انظر: معاني القرآن للنحاس: (٤٦٧/٦)، ولسان العرب لابن منظور مادة «تعس»: (٣٢/٦)، وتاج العروس للزبيدي مادة «تعس»: (٤٨١/١٥).

(٥) ذكره هكذا بهذا اللفظ ابن عطية في تفسيره، وينسب لابن المعتز بنحو هذا اللفظ، وبلغظ:

أَوَاهُ يَا سَيِّدِي فَخُذْ بِيَدِي وَلَا تَسُدَّعَنِي وَلَا تَقْلُ تَعَسًّا

انظر: المحرر الوجيز لابن عطية: (١١٢/٥)، وديوان ابن المعتز: (ص ٢٦٦).

(٦) سبق ترحمته.

(٧) انظر: معاني القرآن للنحاس: (٤٦٧/٦)، والمحرر الوجيز لابن عطية: (١١٢/٥)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٢٣٣/١٦).

(٨) انظر: معاني القرآن للفراء: (١٩١/٢)، والصحاح للجوهري مادة «أمت»: (٢٤٢/١)، ومعجم مقاييس اللغة لابن

فارس مادة «أمت»: (١٣٧/١)، ولسان العرب لابن منظور مادة «أمت»: (٥/٢).

وإنَّ وَجَدْتَ فِي تَصْرِيفِ كَلِمَةِ «يَاءٍ» أَوْ «وَاوًا» فَكَتَبْتَ ذَوَاتَ الْيَاءِ بِالْيَاءِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَذَوَاتَ الْوَاوِ إِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ رُبَاعِيَّةً بِالْيَاءِ أَيْضًا عَلَى الْإِطْلَاقِ.

فَالأَوَّلُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي ذَكَرْنَا: ﴿فَقَى﴾؛ لِأَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي تَشْبِيهِهِ: «فَتِيَانٍ»، وَفِي الْجَمْعِ: «فَتِيَةٌ».

وَكَذَلِكَ: ﴿مُصَفَى﴾؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي تَصْرِيفِ الْكَلِمَةِ: «صَفَى يُصَفِّي تَصْفِيَةً»، وَاسْمُ الْفَاعِلِ: «مُصَفٌّ»، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ: «مُصَفَّى».

وَكَذَلِكَ: ﴿مُسَمَّى﴾؛ لِأَنَّهُ اسْمُ مَفْعُولٍ مِنْ «سَمَى يُسَمِّي تَسْمِيَةً».

وَكَذَلِكَ: ﴿عَمَى﴾؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ: «عَمَى يَعْمِي عَمِيًّا» [وَأَصْلُهُ «عَمِيٌّ»] (١) عَلَى وَزْنِ: «فَعْلٌ» (٢)، تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فَقَلْبَتْ أَلْفًا.

وَتَعْلَمُ أَيْضًا أَنَّ أَصْلَهُ الْيَاءُ يَتَوَسَّطُ الْوَاوِ فِيهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ فِيهِ وَاوًا فَلَا مَ الْكَلِمَةَ فِيهِ يَاءٌ أَصْلٌ مُطَرِّدٌ، كَ: ﴿طَوَى﴾ وَ﴿سَوَى﴾ وَ﴿هُدَى﴾ وَ﴿سُدَى﴾ عَلَى وَزْنِ: «فَعْلٌ»، تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، فَانْقَلَبَتْ أَلْفًا، ثُمَّ حُذِفَتِ الْأَلْفُ لِلتَّلْقَاءِ السَّاكِنَيْنِ - أَعْنِي بِالسَّاكِنَيْنِ الْأَلْفُ وَالتَّنْوِينُ - وَمَا كَانَ أَصْلُهُ وَاوًا صَارَتْ الْأَلْفُ فِيهِ رُبَاعِيَّةً كَ: ﴿عَزَى﴾؛ لِأَنَّهُ مِنْ «عَزَى يَعْزُو»، وَاسْمُ الْفَاعِلِ: «عَازٌ»، وَجَمْعُ «عَازٍ»: «عَزَى»، وَأَصْلُهُ: «عَزِيٌّ» عَلَى وَزْنِ: «فَعْلٌ» (٣)، كَ: «ضَرْبٌ» وَ«كُسْرٌ»، تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، فَانْقَلَبَتْ أَلْفًا.

وَإِنَّمَا كَانَتْ الْأَلْفُ هَاهُنَا مُنْقَلِبَةً عَنِ يَاءٍ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ رُبَاعِيَّةً، وَكُلُّ أَلْفٍ صَارَتْ رُبَاعِيَّةً فَإِنَّهَا تَنْقَلِبُ إِلَى الْيَاءِ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا الْوَاوِ.

وَأَمَّا ﴿ضَحَى﴾ فَإِنَّمَا كُتِبَتْ بِالْيَاءِ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي تَشْبِيهِهِ: «ضَحِيَانٍ»، فَيَقْبَلُونَ الْأَلْفَ إِلَى الْيَاءِ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ الْوَاوِ، لِأَنَّهُ مِنْ «الضُّحْوَةِ»، وَإِنَّمَا أُمِيلَ حَرْفُ طَهَ (٤) دُونَ حَرْفِ الْأَعْرَافِ (١) لِمُوَافَقَةِ رُؤُوسِ الْآيِ (٢).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: كتاب العين للفراهيدي «عمي»: (٢/٢٦٦)، والصحاح للجوهري مادة «عمي»: (٦/٢٤٤٠)، ولسان العرب لابن منظور لابن منظور مادة «عمي»: (١٥/٩٥).

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه: (٤/٣٨٣)، ولسان العرب لابن منظور مادة «عزأ»: (١٥/١٢٣)، وتاج العروس للزبيدي مادة «عزو»: (٣٩/١٥٩).

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحْمَرَ النَّاسُ ضَحَى ﴾ [طه: ٥٩].

و﴿مَوْلَى﴾ مِنْ: «وَلِيٍّ» أَوْ مِنْ «وَأَلَى يُوَالِي» (٣)، و﴿مُصَلَّى﴾ مِنْ: «صَلَّى يُصَلِّي»،
و﴿أَذَى﴾ مِنْ: «أَذَى يُؤْذِي»، و﴿مُفْتَرَى﴾ مِنْ: «افْتَرَى يَفْتَرِي»، وَتَقُولُ: «الْفَرِيَّةُ» وَ«فُرَى»؛
لِأَنَّهُ جَمْعُ «فَرِيَّة» (٤).

و﴿مَثْوَى﴾ تَقُولُ: «ثَوَى يَثْوِي» وَ«ثَوَيْتُ بِالْمَكَانِ»: أَقَمْتُ فِيهِ، وَ«الثَّوَى» الْإِقَامَةُ (٥)؛ قَالَ
الشَّاعِرُ (٦):

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوَيْتِهِ [تُقَضَّى لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ] (٧)
فَتَجِدُهُ مِنْ ذَوَاتِ الْبِاءِ؛ لِأَنَّهَا تَظْهَرُ فِي تَصْرِيْفِهِ (٨).

(١) وهو قوله تعالى: ﴿أَوْ أَمِنَ أَهْلَ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٨].

(٢) انظر: الفتح والإمالة لللداني: (ص ٢٩٣-٢٩٥)، والنشر لابن الجزري: (٣٧/٢).

(٣) انظر: الصحاح للجوهري مادة «ولي»: (٢٥٣٠/٦)، ولسان العرب لابن منظور مادة «ولي»: (٤٠٥/١٥).

(٤) انظر: الصحاح للجوهري مادة «فرا»: (٢٤٥٥/٦)، ولسان العرب لابن منظور مادة «فرا»: (١٥١/١٥).

(٥) انظر: الصحاح للجوهري مادة «ثوى»: (٢٢٩٧/٦)، ولسان العرب لابن منظور مادة «ثوى»: (١٢٥/١٤).

(٦) هو الأعشى ميمون بن قيس سبقت ترجمته. انظر: ديوان الأعشى الكبير: (ص ٧٧).

(٧) في «س»: «البيت».

(٨) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ١٠٦٨-١٠٦٩) في نهاية حديثه على هذا الباب: «الأسماء التي يلحقها التنوين بعد الفتح قسمان: مقصور، وغيره.

فالأول منهما: هو ما آخره ألف حذفت بعد قلبها عن ياء، أو عن واو، أو على القياس فيها، لالتقاء الساكنين.

وجملة الوارد منه في القرآن: خمس عشرة كلمة، جمعها في بيت وربع آخر، فقلت:

مصلى أذى غزى عمى مفتري هدى مسمى قرى مثوى فتى وضحي سدى

مصفى سوى مولى فذي القصر عمها سواها صحيح السلام إعرابه بدا

وضابط ما قياسه ألف: أن ترسم ياء ما قلبت فيه عن ياء، وإن كانت في الأصل واو، ك: غزى جمع: غاز، من غزا يغزو،
ولانقلابها ياء في مفرد، وهو غاز، لتطرفها بعد كسر، بخلاف ما انقلبت فيه عن واو، نحو: «ضحى»، لأنه من الضحوة، فإن
قياسه أن يرسم ألفا، ولذا ذكره بعد في المستثنيات.

والثاني: وهو غير المقصور: ما كان آخره صحيحا، وفتحته حركة إعراب، نحو: ﴿تَعَسَا﴾، و﴿أَمَتَا﴾ و﴿أَمْنَا﴾

و﴿سَدًا﴾ بشدّ الدال، وقياس هذا أن يكتب بالألف، وهي التي يقرعها اللسان في الوقف بدلا من التنوين. أ. هـ.

جامعة الأمير
علاء الدين
العلوم الإسلامية

الباب الثاني

رسم الواو ياءاً

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَعَفَرَ لَنَا وَلَهُ آمِينَ]:

[٣٨٦] الْقَوْلُ فِيمَا رَسَمُوا بِالْيَاءِ ❀❀❀ وَأَصْلُهُ الْوَاوُ لَدَا ابْتِلَاءِ

تَقَدَّمَ لَنَا فِي أَوَّلِ التَّرْجَمَةِ الَّتِي فَرَعْنَا مِنْ ذِكْرِهَا (١) أَنَّ الْأَلْفَ تَنْقَسِمُ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ:
 إِمَّا [١١٨/ب] أَنْ تَكُونَ مُتَقَلِّبَةً عَنِ يَاءٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَأَنَّ عَنِ الْيَاءِ قَلِبَتْ أَلْفًا» (٢).
 وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً لِلتَّائِيثِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَمَا بِهِ شَبَّهَ كَالْيَتَامَى» (٣).
 وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مَجْهُولَةً الْأَصْلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَالْيَاءُ عَنْهُمَا بِمَا قَدْ جُهِلَا» (٤).
 وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُتَقَلِّبَةً عَنِ وَاوٍ، وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ.
 فَقَالَ: «الْقَوْلُ» أَيُّ: هَذَا الْقَوْلُ يَذْكَرُ فِيهِ الَّذِي «رَسَمُوا» يُرِيدُ: الْكُتَّابُ، أَيُّ: كَتَبُوهُ فِي
 الْمَصَاحِفِ «بِالْيَاءِ وَأَصْلُهُ الْوَاوُ»، يُرِيدُ: الْأَلْفَ فِيهِ الْوَاوُ.
 «لَدَا ابْتِلَاءِ» أَيُّ: الْاِخْتِبَارُ؛ لِأَنَّ «الْاِبْتِلَاءَ» هُوَ الْاِخْتِبَارُ، قَالَ اللَّهُ الْعَظِيمُ: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ
 نَعْلَمَ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ﴾ [محمد: ٣١] (٥).

وَيُرِيدُ أَنَّكَ إِذَا اخْتَبَرْتَ الْأَلْفَ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْبَابِ وَجَدْتَهَا مُتَقَلِّبَةً
 عَنِ وَاوٍ، وَكَانَ الْقِيَاسُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَابِ أَنْ تُرْسَمَ بِالْأَلْفِ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ فِي
 كُلِّ مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ أَنْ يُرْسَمَ بِالْيَاءِ، مُنْبَهَةً عَلَى الْأَصْلِ، [وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ
 أَنْ يُرْسَمَ بِالْأَلْفِ، وَقَدْ خَرَجَتْ مِنَ النَّوْعَيْنِ مَوَاضِعٌ فُرْسِمَتْ عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ، وَعَلَى غَيْرِ] (٦)
 قِيَاسٍ، فَخَرَجَ مِمَّا رُسِمَ بِالْيَاءِ مَوَاضِعٌ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا مِثْلَ: ﴿عَصَانِي﴾
 و﴿تَوَلَّاهُ﴾ (٧) [٨].

(١) عند شرح البيت رقم (٣٥٨): (ص ١٠١٥).

(٢) عند شرح البيت رقم (٣٥٨): (ص ١٠١٥).

(٣) عند شرح البيت رقم (٣٦١): (ص ١٠١٨-١٠١٩).

(٤) عند شرح البيت رقم (٣٨٢): (ص ١٠٤٥).

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٢٥٤/١٦)، ولسان العرب لابن منظور مادة «بلا»: (٨٣/١٤).

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) انظر: شرح البيت رقم (٣٦٤): (ص ١٠٢١).

(٨) سقطت من "ت".

وَحَرَجَتْ مِمَّا أَصْلُهُ الْوَاوُ مَوَاضِعَ فَرُسِمَتْ بِالْيَاءِ، وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ التَّنْبِيهُ عَلَى جَوَازِ إِمَالَتِهَا، وَقِيلَ: إِنَّمَا رُسِمَتْ بِالْيَاءِ مُوَافَقَةً لِرُؤُوسِ الْآيِ الْمَرْسُومَةِ بِالْيَاءِ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ.
 قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمُقْنَعِ» فِي بَابِ مَا رُسِمَ بِالْيَاءِ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ بِالْيَاءِ لِمَعْنَى:
 «وَاتَّفَقَتْ الْمَصَاحِفُ عَلَى رَسْمِ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ
 بِالْأَلِفِ، لِامْتِنَاعِ الْإِمَالَةِ فِيهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: ﴿الْصَّفَا﴾ و﴿شَفَا﴾ و﴿سَنَا﴾ [و﴿دَنَا﴾] (١)
 و﴿أَبَا أَحَدٍ﴾ و﴿خَلَا﴾ و﴿عَفَا﴾ و﴿دَعَا﴾ و﴿بَدَا﴾ و﴿نَجَا﴾ و﴿عَلَا﴾ و﴿وَلَعَلَا﴾ إِلَّا
 إِحْدَى عَشَرَ مَوْضِعًا فَإِنَّهَا رُسِمَتْ بِالْيَاءِ:

فَأَوَّلُ ذَلِكَ فِي الْأَعْرَافِ: ﴿بَأْسَنَا ضُحَى﴾ [الآية: ٩٨]، وَفِي طَهَ: ﴿وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ
 ضُحَى﴾ [الآية: ٥٩]، وَفِي الثُّورِ: ﴿مَا زَكَّيْنَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ [الآية: ٢١]، وَفِي النَّازِعَاتِ: ﴿دَحَاهَا﴾
 [الآية: ٣٠] و﴿صُحَّهَا﴾ فِي الْحَرْفَيْنِ (٢) فِي وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا: ﴿نَلَّهَا﴾ [الآية: ٢] و﴿وَمَا
 طَحَّهَا﴾ [الآية: ٦]، وَفِي وَالضُّحَى: ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى﴾ [الآيتين: ١-٢].
 وَذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْإِتْبَاعِ لِمَا قَبْلَ ذَلِكَ وَمَا بَعْدَهُ مِمَّا هُوَ مَرْسُومٌ بِالْيَاءِ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ،
 لِتَأْتِي الْفَوَاصِلُ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ «(٣).
 وَمِثْلُ هَذَا الَّذِي ذَكَرَ الْحَافِظُ ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ فِي «التَّنْزِيلِ» فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
 ﴿وَإِذَا خَلَا بِبَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [الآية: ٧٦] (٤).

ثُمَّ قَالَ:

[٣٨٧] وَالْيَاءُ فِي سَبْعٍ، فَمِنْهُنَّ: سَجَى ❀❀❀ زَكَّى وَفِي الضُّحَى جَمِيعًا كَيْفَ جَاءَ
[٣٨٨] وَفِي الْقُوَى جَاءَ وَفِي دَحِيهَا ❀❀❀ وَفِي تَلِيهَا ثُمَّ فِي طَحِيهَا
[٣٨٩] وَلَمْ يَجِيءْ لَفْظُ الْقُوَى فِي الْمُقْنَعِ ❀❀❀ وَمِنْ عَقِيلَةٍ وَتَنْزِيلِ وَعِي

(١) زيادة في الأصل، وهي ساقطة من «س وت»، وكذلك غير موجودة في نص «المقنع».

(٢) [الآيتين: ٢٩ و ٤٦].

(٣) المقنع: (ص ٦٦-٦٧).

(٤) مختصر التبيين: (١٦٥-١٦٧). وكذلك وافقهما الإمام الشاطبي رحمه الله في العقيلة.

انظر: البيت رقم (٢٣٥) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٠٥).

[٣٩٠] وَالْحَقِ الْعُلَى بِهَذَا الْفَصْلِ ❀❀❀ لِكْتِبِهِ يَاءً خِلَافَ الْأَصْلِ

قَوْلُهُ: «وَالْيَاءُ فِي سَبْعٍ» أَي: وَالْيَاءُ عَنَّهُمَا مَرْسُومَةٌ فِي سَبْعِ كَلِمٍ، أَوْ رُسِمَتِ الْيَاءُ فِي سَبْعِ كَلِمٍ.

«فَمِنْهُنَّ» أَي: مِنَ السَّبْعِ، «سَجَى» أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ [الضحى: ٢] رُسِمَ بِالْيَاءِ وَأَصْلُهُ الْوَاوُ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: «سَجَوْتُ» (١)، وَهُوَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ.

وقَوْلُهُ: «زَكَى» يُرِيدُ: «وَزَكَى» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَيُرِيدُ: أَنَّ مِنَ السَّبْعِ كَلِمٌ ﴿زَكَى﴾، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ النُّورِ: ﴿مَا زَكَىٰ مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [الآية: ٢١]، وَهُوَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ، وَأَصْلُهُ الْوَاوُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ: «زَكَى يَزْكُو» (٢).

وقَوْلُهُ: «وَفِي الضُّحَى جَمِيعًا» أَي: رَسِمَ الْيَاءُ فِي لَفْظِ ﴿الضُّحَى﴾ كُلُّهُ حَيْثُ جَاءَ، أَي: سَوَاءً كَانَ مُعْرَفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، أَوْ بِالْإِضَافَةِ، أَوْ مُنْكَرًا، وَقَدْ أَتَى لَفْظُ ﴿الضُّحَى﴾ مُنَوَّعًا، [١١٩/أ] فَاتَى فِي الْأَعْرَافِ: ﴿ضُحَىٰ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الآية: ٩٨]، وَأَتَى فِي طَهَ: ﴿وَأَنْ يُحْشَرَ

النَّاسُ ضُحَىٰ﴾ [الآية: ٥٩]، وَفِي وَالنَّازِعَاتِ: ﴿وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا﴾ [الآية: ٢٩]، وَأَتَى فِي: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١]، وَأَتَى: ﴿وَالضُّحَىٰ﴾ (٣) وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ [الضحى: ١ - ٢]، وَهُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: «ضَحَوْتُ» و«ضَحْوَةٌ» (٤).

وقَوْلُهُ: «وَفِي الْقَوَى جَاءَ» يُرِيدُ: رَسِمَهُ بِالْيَاءِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّجْمِ: ﴿شَدِيدُ الْقَوَى﴾ [الآية: ٥]، هُوَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ، وَهُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ «الْقَوَّة» (٤).

وقَوْلُهُ: «وَفِي دَحِيهَا» أَي: وَجَاءَ الْيَاءُ مَرْسُومًا فِي ﴿دَحِيهَا﴾، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ وَالنَّازِعَاتِ: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحِيهَا﴾ [الآية: ٣٠]، وَهُوَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ، مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: «دَحَوْتُ» (٥).

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور مادة «سجا»: (٣٧٢/١٤)، وتاج العروس للزبيدي مادة «سجو»: (٢٤٦/٣٨).

(٢) انظر: الصحاح للجوهري مادة «زكا»: (٢٣٦٩/٦)، ولسان العرب لابن منظور مادة «زكا»: (٣٥٨/١٤).

(٣) انظر: الصحاح للجوهري مادة «ضحا»: (٢٤٠٧/٦)، ولسان العرب لابن منظور مادة «ضحا»: (٤٧٤/١٤).

(٤) انظر: الصحاح للجوهري مادة «قوا»: (٢٤٧٠/٦)، ولسان العرب لابن منظور مادة «قوا»: (٢٠٦/١٥).

(٥) انظر: لسان العرب لابن منظور مادة «دحا»: (٢٥١/١٤)، وتاج العروس للزبيدي مادة «دحو»: (٣٦/٣٨).

وقَوْلُهُ: «وَفِي تَلْيِهَا» أَي: وَجَاءَ الْيَاءُ فِي ﴿نَلَّهَا﴾، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الشَّمْسِ وَضَحِيحِهَا: ﴿وَالْقَمَرَ إِذْ نَلَّهَا﴾ [الآية: ٢]، وَهُوَ مُتَّحِدٌ، وَهُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: «تَلَّاهُ يَتَلَّوهُ»؛ إِذَا تَبِعَهُ، وَ«تَلَّوْتُهُ» وَ«يَتَلَّوْهُمْ بَعْضًا» (١).

وقَوْلُهُ: «وَفِي طَحِيهَا» أَي: كَذَلِكَ جَاءَ الْيَاءُ مَرْسُومًا فِي ﴿طَحَّهَا﴾، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الشَّمْسِ: ﴿وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَّهَا﴾ [الآية: ٦]، وَهُوَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ، وَهُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: «طَحَّوْتُ» أَي: «انْبَسَطْتُ» عَلَى أَحَدِ التَّأْوِيلَاتِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَّهَا﴾ أَي: بَسَطَهَا يَمِينًا وَشِمَالًا (٢).

وَفِي شِعْرِ عَلْقَمَةَ (٣):

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبٌ بُعِيدَ الشَّبَابِ عَصَرَ حَانَ مَشِيبٌ (٤)

وقَوْلُهُ: «وَلَمْ يَجِيءْ لَفْظُ الْقَوَى فِي الْمُقْنَعِ» أَي: لَمْ يَذْكُرْهُ الْحَافِظُ فِي «الْمُقْنَعِ»، وَإِنَّمَا ذَكَرَ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ عَنْهُ، وَسَكَتَ عَنِ لَفْظِ ﴿الْقَوَى﴾ فَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْأَحْرَفِ الْمُسْتَشْنَاءَةِ.

وقَوْلُهُ: «وَمِنْ عَقِيلَةٍ وَتَنْزِيلِ وَعُ» أَي: حُفِظَ، يَعْنِي: ﴿الْقَوَى﴾، وَيُرِيدُ: أَنَّ لَفْظَ ﴿الْقَوَى﴾ إِنَّمَا حُفِظَ مِنَ «العَقِيلَةِ» وَمِنْ «التَّنْزِيلِ» دُونَ «الْمُقْنَعِ».

فَفِي «العَقِيلَةِ»: كَيْفَ الضُّحَى وَالْقَوَى (٥).

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور مادة «تلا»: (١٠٢/١٤)، وتاج العروس للزبيدي مادة «تلو»: (٢٤٨/٣٧).

(٢) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٤٥٣/٢٤)، والصحاح للجوهري مادة «طحا»: (٢٤١٢/٦)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٧٤/٢٠)، ولسان العرب لابن منظور مادة «طحا»: (٤/١٥).

(٣) هو: علقمة بن عبدة بن النعمان بن ناشرة بن قيس، من بني تميم، الملقب بعلقمة الفحل، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، كان معاصراً لامرئ القيس وله معه مساجلات، توفي نحو ٢٠ قبل الهجرة.

انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجهمي: (١٣٩/١)، والشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري: (٢١٨/١).

(٤) ديوان علقمة بن عبدة الفحل: (ص ٢١).

(٥) من البيت رقم (٢٣٥)؛ والبيت بتمامه:

كَيْفَ الضُّحَى وَالْقَوَى دَحَى تَلَى وَطَحَى سَجَى زَكَى وَأَوْهَا بِالْيَاءِ قَدْ سَطَّرَا

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٠٥)، والدررة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٨٦/أ]، والجميلة للجعبري (مخطوط): [١٢٣/أ].

وفي «التَّنْزِيلِ» فِي سُورَةِ النَّحْمِ قَالَ: «**الْقَوِيُّ** ﴿رَأْسُ الْخَمْسِ الْأَوَّلِ، وَرُؤُوسِ الْآيِ قَبْلُ وَبَعْدُ يَبَاءٍ مَكَانَ الْأَلِفِ﴾» (١).

فَـ **الْقَوِيُّ** ﴿دَاخِلٌ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ رَأْسُ آيَةٍ، وَأَمَّا مَا فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ فَلَمْ يَذْكُرْهُ فِيهَا مَعَ الْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ.

وَقَوْلُهُ: «وَأَلْحَقِ الْعُلَى بِهَذَا الْفَصْلِ» أَمَرَكَ **عَلَيْهِ** أَنْ تُلْحِقَ لَفْظُ **الْعُلَى** ﴿بِهَذَا الْفَصْلِ، الْإِشَارَةُ لِمَا تَقَدَّمَ بِهَذَا الْفَصْلِ الَّذِي رُسِمَ بِالْيَاءِ وَالْأَصْلُ فِيهِ الْوَاوُ. وَوَجَدْتُ بِخَطِّهِ **عَلَيْهِ**: «أَنَّ الْأَلِفَ الْمُنْقَلِبَةَ عَنِ الْوَاوِ تُرْسَمُ بِالْأَلِفِ إِلَّا مَوَاضِعَ مَعْلُومَةً فَإِنَّهَا رُسِمَتْ بِالْيَاءِ الَّتِي ذَكَرَ النَّاسُ، وَيَجِبُ أَنْ يُلْحَقَ بِهَا لَفْظُ **الْعُلَى**؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْعُلُوِّ، وَقَدْ كُتِبَ بِالْيَاءِ وَقِيَاسُهُ الْأَلِفُ».

فَقَالَ فِي النَّظْمِ: «وَأَلْحَقِ الْعُلَى بِهَذَا الْفَصْلِ» الْبَيْتِ، فَتَصِيرُ بِهِ ثَمَانِيَّةٌ أَحْرَفٍ.
قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ فِي كِتَابِ «الْكَشْفِ» (٢) لَهُ:

«فَإِنْ قِيلَ: لِمَ أَمَالَ مَنْ أَمَالَ **الْعُلَى** ﴿وَهُوَ مِنَ «الْعُلُوِّ» وَالْأَلِفُ ثَالِثَةٌ؟ فَالْجَوَابُ: أَنَّ «الْعُلَى» جَمْعُ: «عَلِيَاءَ»، وَأَصْلُ الْيَاءِ فِي «الْعَلِيَاءِ» وَآوًا؛ لِأَنَّهُ مِنَ «الْعُلُوِّ»، لَكِنَّهَا رُدَّتْ إِلَى الْيَاءِ، لِأَنَّهَا صِفَةٌ، وَالصِّفَةُ أَثْقَلُ مِنَ الْأَسْمِ، وَالْيَاءُ أَحْفُ مِنْ الْوَاوِ، فَرُدَّتْ إِلَى الْيَاءِ لِلخَفَّةِ كَمَا قَالُوا: «دُنْيَا» وَهُوَ مِنَ «الدُّنُوِّ». وَحَقُّ الْجَمْعِ أَنْ يَتَّضَمَّنَ مَا فِي الْوَاحِدِ مِنَ الْحُرُوفِ، فَبَقِيَتِ الْيَاءُ الَّتِي فِي «عَلِيَاءَ» عَلَى حَالِهَا فِي الْجَمْعِ، وَهُوَ «الْعُلَى»، فَأَمِيلُ لِذَلِكَ. وَأَيْضًا فَإِنَّ الْوَاحِدَ، وَهُوَ «الْعَلِيَاءَ» يُمَالُ لِلْأَلِفِ التَّانِيثِ، فَجَرَى الْجَمْعُ فِي الْإِمَالَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ أَلِفُ التَّانِيثِ لِلاتِّبَاعِ» (٣).

فَأَصْلُ **الْعُلَى** ﴿الْوَاوُ كَمَا قَالَ (٤).

(١) مختصر التبيين: (١١٥٢/٤).

(٢) هو مكِّي بن أبي طالب القيسي وقد سبقت ترجمته، وكتابه هو كتاب الكشف عن وجوه القراءات وعللها.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي: (١٩٠/١).

(٤) انظر: الجميلة للجعبري (مخطوط): [١٢٣/أ - ١٢٤/أ]، وتبيينه العطشان للجرجاني (مخطوط): [١٢٤/ب -

١٢٥/ب]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١٠٧٥).

جامعة الأمير
علاء الدين
العلم الإسلامي

البَابُ النَّاسِمْ

رِسْمُ الْاَلِفِ وَاوَا

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ]:

[٣٩١] وَهَآكِ وَآوًا عِوَضًا مِّنَ الْاِفِّ ❀❀❀ قَدْ وَرَدَتْ رَسْمًا بِبَعْضِ اَحْرِفِ

[١١٩/ب]

تَقَدَّمَ مَعْنَى «هَآكِ» (١)، وَأَنَّهَا اسْمٌ فِعْلٍ، وَمَا بَعْدَهَا مَنصُوبًا بِهَا، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ: وَخُذْ وَآوًا عِوَضًا مِّنَ الْاِفِّ جَاءَتْ مَكْتُوبَةً فِي «بَعْضِ اَحْرِفِ» أَي: كَلِمَاتٍ؛ وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي الْبَابِ، فَذَكَرَ أَنَّ الْأَلِفَ تُرْسَمُ وَآوًا دَلَالَةً عَلَى أَصْلِهَا وَإِنْ كَانَ مَرْفُوضًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ فَإِنَّهُ يُرْسَمُ [بِالْيَاءِ، وَمَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَآءِ فَإِنَّهُ يُرْسَمُ] بِالْوَاوِ، وَلَكِنَّهُمْ رَفَضُوا هَذَا الْأَصْلَ، وَاسْتَعْمَلُوا غَيْرَهُ، فَصَارَ أَصْلًا مُسْتَعْمَلًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ، فَرَسَمُوا كُلَّ مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَآءِ بِالْاِفِّ عَلَى مُرَادِ اللَّفْظِ؛ إِذْ هُوَ فِي اللَّفْظِ اَلْفًا خَالِصَةً، وَلِأَنَّهُمْ أَيضًا لَوْ رَسَمُوا مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَآءِ بِالْوَاوِ عَلَى الْأَصْلِ لَلْتَبَسَ الْمَفْرُودُ بِالْمُجْمَعِ، فَكَأَنَّ يَلْتَبَسُ: ❀ دَعَا ❀ ❀ خَلَا ❀ ❀ عَفَا ❀ ❀ بِ ❀ دَعَا ❀ ❀ ❀ خَلَا ❀ ❀ ❀ عَفَا ❀، وَهَذَا فِي الْأَفْعَالِ.

ثُمَّ إِنَّهُمْ حَمَلُوا عَلَيْهَا الْأَسْمَاءَ، فَلَمْ يُرْسَمُوا بِالْوَاوِ، وَتَرَكَوا مِنْ ذَلِكَ مَوَاضِعَ فَرَسَمُوهَا كَذَلِكَ رَدًّا إِلَى أَصْلِهَا، وَهِيَ الْمَوَاضِعُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْبَابِ، كَمَا أَبْقُوا مَوَاضِعَ مُنْبَهَةً عَلَى الْأَصْلِ مِمَّا زَادُوا الْأَلِفَ فِيهِ بَعْدَ وَآوِ الْجَمْعِ، وَحَمَلُوا عَلَيْهِ الْوَآءَ الْمَفْرُودَةَ، وَتَرَكَوا مَوَاضِعَ بَعْضِ اَلِفِ وَهِيَ: ❀ جَاءُوا ❀ ❀ وَبَاءُوا ❀ ❀ قَاءُوا ❀، فَلَمْ يُرْسَمُوا فِيهَا اَلْفًا [الْبِتَّةَ، لَا] (٢) بِالْحَمْرَاءِ وَلَا بغيرها، إِذْ كَانَ الْأَصْلُ أَلَّا تُرْسَمَ الْبِتَّةُ، لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَالْأَصْلُ أَنْ لَا يُكْتَبَ خَطًّا إِلَّا مَا لُفِظَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْهَجَاءَ فِي اصْطِلَاحِ النَّحْوِيِّينَ هُوَ: الْإِثْبَانُ بِحُرُوفِ الْكَلِمَةِ فِي الْكِتَابَةِ عَلَى مَا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ الْكُتَّابُ الْمُتَقَدِّمُونَ الَّذِينَ جُعِلُوا قُدُوةً فِي ذَلِكَ.

وَالْهَجَاءُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَصْلِيٍّ وَفَرَعِيٍّ

فَالْأَصْلِيُّ: مَا وَافَقَ فِيهِ الْكُتُبُ الْمَسْمُوعُ، وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يُكْتَبَ: «زَيْبٌ» بِزَايٍ وَيَاءٍ وَنُونٍ وَبَاءٍ، وَهُوَ الَّذِي يَسْمَعُهُ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانٍ.

وَالْفَرَعِيُّ: مَا خَالَفَ فِيهِ الْكُتُبُ الْمَسْمُوعُ، وَتِلْكَ الْمُخَالَفَةُ تَكُونُ بِزِيَادَةٍ، أَوْ نُقْصَانٍ، أَوْ

قَلْبٍ، أَوْ بَدَلٍ.

(١) انظر: شرح البيت رقم (٢٢٠): (ص ٧٣٨).

(٢) سقطت من الأصل.

فَمَثَلُ الزِّيَادَةِ: زِيَادَتُهُمُ الْوَاوُ فِي «عَمَرُوا»؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَسْمُوعَةٍ فِي الْكَلِمَةِ.
 وَمَثَلُ النُّقْصَانِ: حَذْفُهُمُ الْأَلِفَ مِنَ «الرَّحْمَنِ» فِي الْخَطِّ، فَإِنَّكَ تَسْمَعُ الْأَلِفَ وَلَا تَكْتُبُهَا.
 وَمَثَلُ الْبَدَلِ: إِبْدَاهُمُ الْأَلِفَ مِنَ النُّونِ، وَذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ: «رَأَيْتُ زَيْدًا»، فَإِنَّمَا تَسْمَعُ
 ذَلِكَ مُتَّصِلًا بِهَا تَنْوِينًا، وَتَكْتُبُ أَلِفًا مَكَانَ التَّنْوِينِ.
 وَمَثَلُ الْقَلْبِ: كَتَبْتُكَ «الْوَحْيَ» بِالْيَاءِ وَأَنْتَ تَسْمَعُ الْأَلِفَ، فَالْأَلِفُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْيَاءِ فَرَاعُوا
 أَصْلَ الْكَلِمَةِ فِيمَا أَصْلُهُ يَاءٌ فَكَتَبُوهُ بِالْيَاءِ، وَمَضَى الْكِتَابُ عَلَى ذَلِكَ خَلْفًا عَنِ سَلْفِ (١).
 فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ لَمْ يُرَاعُوا فِيمَا أَصْلُهُ الْوَاوُ وَأَصْلُ الْكَلِمَةِ وَكَتَبُوهُ بِالْوَاوِ كَمَا كَتَبُوا مَا أَصْلُهُ
 الْيَاءُ بِالْيَاءِ؟

فَاجْوَابُ: أَنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَلْتَبَسَ الْوَاوُ الَّذِي فِي آخِرِ الْفِعْلِ الْمَاضِي بِالضَّمِيرِ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا كَتَبُوا بِالْيَاءِ مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ، وَكَتَبُوا بِالْأَلِفِ مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ
 لِيَقَعَ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ وَمَا هُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ.
 فَإِنْ قِيلَ: لِمَ أُمِيلَتْ ذَوَاتُ الْيَاءِ مُنْبَهَةً عَلَى الْأَصْلِ، وَلَمْ تُمَلْ ذَوَاتُ الْوَاوِ مُنْبَهَةً عَلَى
 الْأَصْلِ، فَيُنْحَى فِيهَا بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الضَّمَّةِ، وَبِالْأَلِفِ نَحْوَ الْوَاوِ، كَمَا يُنْحَى فِيمَا كَانَ مِنْ
 ذَوَاتِ الْيَاءِ بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكَسْرِ، وَبِالْأَلِفِ نَحْوَ الْيَاءِ؟
 فَاجْوَابُ: أَنَّ إِمَالَةَ ذَوَاتِ الْوَاوِ يُؤَدِّي إِلَى ثِقَلِ الْكَلِمَةِ، إِذِ اللَّفْظُ بِالضَّمَّةِ وَالْوَاوِ أَثْقَلُ فِي
 اللَّفْظِ بِالْكَسْرِ وَالْيَاءِ، فَكَذَلِكَ مَا قَارَبَتْ [أ/١٢٠] الضَّمَّةُ وَالْوَاوُ حُكْمَ الضَّمَّةِ وَالْوَاوِ.
 ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَبِأَمثاله]:

[٣٩٢] وَالْوَاوُ فِي: مَنْوَةٌ وَالتَّجْوَةُ ❀❀❀ وَحَرْفِي الْعَدْوَةُ، مَعَ مِشْكُوتِ

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمُقْنَعِ» فِي بَابِ مَا رُسِمَتِ الْأَلِفُ فِيهِ وَأَوَّاءِ عَلَى لَفْظِ تَفْخِيمٍ وَمُرَادِ
 الْأَصْلِ:

«رُسِمَتِ الْأَلِفُ وَأَوَّاءِ فِي كُلِّ الْمَصَاحِفِ فِي أَرْبَعَةِ أَصُولٍ مُطَرِّدَةٍ، وَأَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ مُفْتَرَقَةٍ:
 فَالْأَرْبَعَةُ الْأَصُولُ: ❀ الصَّلَاةُ ❀ وَ❀ الزَّكَاةُ ❀ وَ❀ الْحَيَاةُ ❀ وَ❀ الرِّبَا ❀ حَيْثُ وَقَعْنَ.

(١) انظر: أدب الكاتب لابن قتيبة: (ص ٢١٣ وما بعدها)، وصبح الأعشى للقلقشندي: (١٧٣/٣ وما بعدها).

والأَرْبَعَةُ الْأَحْرَفُ: هُوَ قَوْلُهُ فِي الْأَنْعَامِ (١) وَالْكَهْفِ (٢): ﴿الْعَدْوَةَ﴾ (٣).
الْشَيْخُ: جَعَلَهُمَا أَبُو عَمْرٍو حَرْفًا وَاحِدًا لِاتِّحَادِ لَفْظِهِمَا، وَمَنْ نَظَرَ إِلَى أَنَّهُمَا فِي سُورَتَيْنِ
جَعَلَهُمَا حَرْفَيْنِ، فَتَكُونُ الْحُرُوفُ خَمْسَةً.

« فِي النَّورِ: ﴿كَيْشْكُوفٍ﴾ [الآية: ٣٥]، وَفِي الْمُؤْمِنِينَ: ﴿أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجْوَةِ﴾ [الآية: ٤١]،
وَفِي النَّحْمِ: ﴿وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةِ الْأُخْرَى﴾ [الآية: ٢٠] » (٤).

[الْشَيْخُ] (٥): وَإِنَّمَا كُتِبَتْ هَذِهِ الْمَوَاضِعُ بِالْوَاوِ لِأَنَّ أَصْلَهَا الْوَاوُ:
فَـ ﴿الصَّلَاةَ﴾ مُشْتَقَّةٌ مِنْ: «الصَّلَوَيْنِ»؛ وَتُجْمَعُ عَلَيَّ: «صَلَوَاتٍ» (٦)، وَ﴿الزَّكَاةَ﴾ مِنْ:
«زَكَى يَزْكُو» (٧)، وَ﴿الرِّبَاَ﴾ مِنْ: «رَبَا يَرْبُو» (٨)، وَ﴿الْحَيَاةَ﴾ مِنْ: «الْحَيَوَانِ»؛ قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤] (٩)، وَ﴿النَّجْوَةَ﴾ مِنْ: «نَحَا

(١) [الآية: ٥٢].

(٢) [الآية: ٢٨].

(٣) المقنع: (ص ٥٤).

(٤) المقنع: (ص ٥٤). وكذلك ذكر مثله الإمام أبو داود ووافقهما الشاطبي.

انظر: مختصر التبيين: (٧٠/٢-٧٢)، والبيتين رقم (٢٢٢ و ٢٢٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٩٣).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) انظر: لسان العرب لابن منظور مادة «صلا»: (٤٦٤/١٤)، وتاج العروس للزبيدي مادة «صلو»: (٤٤١/٣٨).

(٧) انظر: الصحاح للجوهري مادة «زكا»: (٢٣٦٩/٦)، ولسان العرب لابن منظور مادة «زكا»: (٣٥٨/١٤).

(٨) انظر: الصحاح للجوهري مادة «ربا»: (٢٣٥٠/٦)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس مادة «ري أ»: (٤٨٣/٢)،

ولسان العرب لابن منظور مادة «ربا»: (٣٠٤/١٤).

(٩) انظر: إملاء ما من به الرحمن للعكبري: (١٨٤/٢)، ولسان العرب لابن منظور مادة «حيا»: (٢١١/١٤)، وتاج

العروس للزبيدي مادة «حبي»: (٥٠٦/٣٧).

يَنْجُو» (١)، و﴿الْعُدْوَةَ﴾ لَعَلَّهُ رُسِمَ عَلَى قِرَاءَةِ: ﴿الْعُدْوَةَ﴾ (٢)، و﴿مَشْكُوَةً﴾ أَصْلُهُ: «مَشْكُوَهُ» مَفْعَلَةٌ، تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا انْقَلَبَتْ أَلِفًا، وَجَمَعُهُ: «مَشْكَوَات» (٣).

وَقَوْلُهُ: «وَالْوَاوُ فِي مَنَوَةٍ» يُرِيدُ: وَالْوَاوُ فِي الرَّسْمِ فِي ﴿مَنَوَةٍ﴾، أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّجْمِ: ﴿وَمَنَوَةَ الثَّلَاثَةَ الْأُخْرَى﴾ [الآية: ٢٠]، و﴿مَنَوَةٍ﴾ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُفْتَرَقَةِ.

وَقَوْلُهُ: «وَالنَّجْوَةُ» يُرِيدُ: وَالْوَاوُ فِي ﴿النَّجْوَةِ﴾، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الطَّوْلِ: ﴿وَيَقْوَمُ مَا لِي أَدْعُوكُمْ إِلَى النَّجْوَةِ﴾ [الآية: ٤١]، ﴿النَّجْوَةُ﴾ أَيْضًا مِنَ الْحُرُوفِ الْمُفْتَرَقَةِ.

وَقَوْلُهُ: «وَحَرْفِي الْعُدْوَةَ» يُرِيدُ الْمَوْضِعَيْنِ فِي الْأَنْعَامِ: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعُدْوَةِ وَالْعَشِيِّ﴾ [الآية: ٥٢]، وَمِثْلُهُ فِي سُورَةِ الْكَهْفِ (٤).

وَقَوْلُهُ: «مَعَ مَشْكُوَةٍ» أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الشُّورِ: ﴿كَمْشَكُوَةٍ فِيهَا مَصْبَاحٌ﴾ [الآية: ٣٥]، وَهُوَ أَيْضًا و﴿الْعُدْوَةَ﴾ مِنَ الْحُرُوفِ الْمُفْتَرَقَةِ.

ثُمَّ قَالَ ﷺ [وَرَحِمْنَا وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنِّهِ وَجُودِهِ وَفَضْلِهِ]:

[٣٩٣] وَفِي الرَّبُّوَا وَكَيْفَمَا الْحَيَوَةُ ❖❖❖ أَوْ الصَّلَوَةُ وَكَذَا الزَّكْوَةُ

[٣٩٤] مَا لَمْ تُضْفَهُنَّ إِلَى ضَمِيرِ ❖❖❖ فَأَلِفٌ وَالثَّبْتُ فِي الْمَشْهُورِ (٥)

هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ هِيَ الْأَصُولُ الْمَطْرَدَةُ.

وَقَوْلُهُ: «وَفِي الرَّبُّوَا» يُرِيدُ: وَالْوَاوُ فِي ﴿الرَّبُّوَا﴾.

(١) انظر: الصحاح للجوهري مادة «نجا»: (٢٥٠٢/٦)، و معجم مقاييس اللغة لابن فارس مادة «نجو»: (٣٩٧/٥)، ولسان العرب لابن منظور مادة «نجا»: (٣٠٤/١٥).

(٢) أي: بضم الغين وإسكان الدال وفتح الواو، وهي قراءة ابن عامر، وقرأ الباقون ﴿الْعُدْوَةَ﴾ بفتح الغين والدال. انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٢٥٨ و ٣٩٠)، والتيسير للداني: (ص ١٠٢)، والنشر لابن الجزري: (٢٥٨/٢)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ٣٧٠)، ولسان العرب لابن منظور مادة «غدا»: (١١٦/١٥).

(٣) انظر: لسان العرب لابن منظور مادة «شكا»: (٤٣٩/١٤)، وتاج العروس للزبيدي مادة «شكو»: (٣٩١/٣٨).

(٤) [الآية: ٢٨].

(٥) في "ت" هذا البيت مذكور وحده مع شرحه.

وقَوْلُهُ: «كَيْفَمَا الْحَيَوَةُ» يُرِيدُ: بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، أَوْ بِغَيْرِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَكَذَلِكَ: ﴿الصَّلَاةُ﴾ و﴿الزَّكَاةُ﴾ إِذَا كَانَتِ التَّاءُ مُتَطَرِّفَةً، فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ مُضَافَةً إِلَى ضَمِيرٍ فَإِنَّهَا بِالْأَلْفِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «مَا لَمْ تُضَفْهُنَّ إِلَى ضَمِيرٍ فَأَلْفٌ» وَفِي ضِمْنِهِ أَنَّهَا بَوَاوٍ إِنْ أُضِيفَتْ لظَاهِرٍ.

فقَوْلُهُ: «مَا لَمْ تُضَفْهُنَّ إِلَى ضَمِيرٍ» الْبَيْتُ، يُرِيدُ: أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ إِنَّمَا تُرْسَمُ بِالْوَاوِ إِذَا كَانَتْ غَيْرُ مُضَافَةٍ مِثْلَ: ﴿الصَّلَاةُ﴾ و﴿الزَّكَاةُ﴾ و﴿الْحَيَوَةُ﴾ أَوْ ﴿حَيَوَةُ طَيْبَةً﴾ [النحل: ٩٧] و﴿زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف: ٨١].

أَوْ كَانَتْ مُضَافَةً لظَاهِرٍ نَحْوَ: ﴿صَلَاةِ الْفَجْرِ﴾ [النور: ٥٨] و﴿صَلَاةِ الْعِشَاءِ﴾ [النور: ٥٨].

فخَرَجَ مِنْ هَذَا أَنَّ ﴿الصَّلَاةَ﴾ و﴿الزَّكَاةَ﴾ و﴿الْحَيَوَةَ﴾ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: مُضَافَةً، وَغَيْرُ مُضَافَةٍ.

فغَيْرُ الْمُضَافَةِ عَلَى قِسْمَيْنِ:

مُعَرَّفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَمُنْكَرَةً.

فالمُعَرَّفَةُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ لَيْسَ إِلَّا الْوَاوُ، وَالْمُنْكَرَةُ فِيهَا وَجْهَانِ: الْأَكْثَرُ بِالْوَاوِ، وَالْأَقْلُ

بِالْأَلْفِ. [١٢٠/ب]

وهَذَا الْخِلَافُ لَمْ يَذْكُرْهُ نَصًّا، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ مِنْ مُقْتَضَى كَلَامِ الْحَافِظِ وَمَفْهُومِهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ

فِي «الْمُقْتَعِ»::

« وَوَجَدْتُ فِي عَامَّتِهَا - يَعْنِي عَامَّةَ مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ - الْوَاوُ ثَابِتَةً فِي قَوْلِهِ: ﴿زَكَاةً

وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الآية: ٨١] فِي الْكَهْفِ، وَمَرِيَمَ^(١)، و﴿مِنْ زَكَاةٍ﴾ [الآية: ٣٩] فِي الرُّومِ، ﴿حَيَوَةً

طَيْبَةً﴾ [الآية: ٩٧] فِي النَّحْلِ، و﴿حَيَوَةً وَلَا تُشْوَرًا﴾ [الآية: ٣] فِي الْفُرْقَانِ^(٢).

وَسَكَتَ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْمَصَاحِفِ مِثْلَ مَصَاحِفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَغَيْرِهَا، وَسُكُوتُهُ عَنْهَا

يَقْتَضِي أَنَّهَا عَلَى غَيْرِ مَا هِيَ فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ.

(١) [الآية: ١٣].

(٢) [المقتع: (ص ٥٥)].

والمُضَافَةُ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ:

مُضَافَةٌ لظَاهِرٍ، وَمُضَافَةٌ لضميرٍ

فَالْمُضَافَةُ إِلَى الظَّاهِرِ لَيْسَ إِلَّا الْوَأُو، كَالْمُعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَالْمُضَافَةُ إِلَى الضَّمِيرِ لَيْسَ إِلَّا الْأَلْفُ.

وَفِي حَذْفِ الْأَلْفِ وَإِثْبَاتِهِ وَجَهَانِ: الْأَكْثَرُ الْإِثْبَاتُ، وَالْأَقْلُ الْحَذْفُ.

قَالَ فِي «الْمُقْنَعِ»: « فَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ قُلْ إِنْ صَلَاتِي ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، و﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ

عِنْدَ أَلْبَيْتِ ﴾ [الأنفال: ٣٥]، و﴿ عَنْ صَلَاتِهِمْ ﴾ [الماعون: ٥] [و﴿ فِي صَلَاتِهِمْ ﴾] (١) حَيْثُ

وَقَعَ (٢)، و﴿ وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ ﴾ [الآية: ١١٠] فِي سُبْحَانَ، و﴿ صَلَاتُهُ، وَتَسْبِيحُهُ ﴾ [الآية: ٤١] فِي

التُّورِ، وَقَوْلُهُ: ﴿ حَيَاتِنَا الدُّنْيَا ﴾ حَيْثُ وَقَعَ (٣)، و﴿ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا ﴾ [الآية: ٢٠] فِي الْأَحْقَافِ،

﴿ لِحَيَاتِي ﴾ [الآية: ٢٤] فِي وَالْفَجْرِ، فَمَرْسُومُ ذَلِكَ كُلِّهِ بغيرِ وَآوِ (٤).

وَهَذَا مُقْتَضَى قَوْلِ النَّاطِمِ: « مَا لَمْ تُضِفْهُنَّ إِلَى ضَمِيرٍ » يُرِيدُ: فَإِنَّهَا مَرْسُومَةٌ بِغَيْرِ وَآوِ،

وَهُوَ قَوْلُهُ: « فَأَلْفٌ »، وَالْأَلْفُ هَلْ هِيَ ثَابِتَةٌ أَوْ مَحذُوفَةٌ؟

قَالَ: « وَالثَّبْتُ فِي الْمَشْهُورِ »، وَمَفْهُومُهُ: أَنَّ غَيْرَ الْمَشْهُورِ حَذْفُ الْأَلْفِ.

قَالَ فِي «الْمُقْنَعِ» بَعْدَ قَوْلِهِ فِيمَا قَدَّمَناهُ عَنْهُ:

« فَمَرْسُومُ ذَلِكَ كُلِّهِ بِغَيْرِ وَآوِ، وَرُبَّمَا رُسِمَتِ الْأَلْفُ فِي الْمَصَاحِفِ؛ وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَرُبَّمَا

لَمْ تُرْسَمْ؛ وَهُوَ الْأَقْلُ، وَكَذَلِكَ وَجَدْتُ ذَلِكَ فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ » (٥).

أَيُّ: فِي بَعْضِهَا بِالْفِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَفِي بَعْضِهَا بِغَيْرِ أَلْفٍ، وَهُوَ الْأَقْلُ (٦).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) وقع في: [المؤمنون: ٢].

(٣) وقع ثلاث مرات في: [الأنعام: ٢٩] و[المؤمنون: ٣٧] و[الجنات: ٢٤].

(٤) المقنع: (ص ٥٤).

(٥) المقنع: (ص ٥٤).

(٦) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ١٠٨٣) بعد نقله لنص الداني السابق:

« وهذا هو الذي عند الناظم؛ وأما أبو داود، فقد ذكر الخلاف في صدر البقرة دون ترجيح، وكذا حين ذكر تلك الكلم

في أماكنها، واقتصر في بعضها كالأحقاف، والفجر، والماعون على الحذف، فرمما يظهر من تلك المواضع ترجيح الحذف، ولا

أقل من المساواة.»

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَبِأَمثَالِهِ بِمَنِّهِ وَجُودِهِ وَفَضْلِهِ]:

[٣٩٥] وَبَعْضُهُمْ فِي الرُّومِ أَيْضًا كَتَبَا ❀❀❀ وَأَوِّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: مِنْ رَبِّا

[٣٩٦] مَعَ أَلْفٍ كَرَسَمِهِمْ سِوَاهُ ❀❀❀ كَذَا: امْرُؤًا وَكُلُّهُمْ رَوَاهُ

ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ كَلِمَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: الْخِلَافُ فِي رَسْمِهَا بِالْوَاوِ وَفِي تَرْكِ رَسْمِهَا بِهِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الرُّومِ:

﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبِّا﴾ [الآية: ٣٩].

الثَّانِيَةُ: بِالِاتِّفَاقِ عَلَى رَسْمِهَا بِالْوَاوِ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿إِنِ امْرُؤًا هَلَك﴾

[الآية: ١٧٦].

فَقَالَ: «وَبَعْضُهُمْ» يُرِيدُ: وَبَعْضُ الْكُتَّابِ، «فِي الرُّومِ أَيْضًا» أَيُّ: مِثْلَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ.

وَالْأَلْفُ فِي قَوْلِهِ: «كُتِبَا» لِإِطْلَاقِ الْقَافِيَةِ.

وَقَوْلُهُ: «وَأَوِّا» مَفْعُولٌ بِقَوْلِهِ: «كُتِبَا» وَفِي ضِمْنِهِ أَنَّ الْبَعْضَ الْآخَرَ كَتَبُوهُ بِغَيْرِ وَاوٍ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي بَابِ مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ مَصَاحِفُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ بِالِاثْبَاتِ وَالْحَذْفِ:

«فِي: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبِّا﴾ [الروم: ٣٩] بِالْأَلْفِ مِنْ غَيْرِ وَاوٍ، وَفِي بَعْضِهَا ﴿رَبِّا﴾ بِالْوَاوِ

وَالْأَلْفِ» (١).

وَمِثْلُهُ لِأَبِي دَاوُدَ (٢)، ذَكَرَهُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَفِي سُورَةِ الرُّومِ:

وحاصل الكلام في هذا:

- أن ما عرّف بالألف واللام من هذه الكلمات، أو أُضيفَ إلى ظاهر منها يرسم بالواو من غير خلاف، وأن ما أُضيفَ منها إلى ضمير ففيه خلاف، والمشهور رسمه بألف ثابتة، وعليه العمل.

- وأمّا ما كان مُنكَرًا فمقتضى كلام الناظم أنه لا خلاف في رسمه بالواو، ويُفهم من كلام أبي عمرو في «المقنع» أن فيه خلافا، وجرى العمل على رسمه بالواو.

انظر: مختصر التبيين: (٧٢/٢ و ٥٠٢/٣ و ٥٢٦/٣ و ١١٢٠/٤ و ١٢٩٦/٥ و ١٣٢٤/٥)، ودليل الحيران للمارغي:

(ص ٢٢١)، وسمير الطالبين للضبّاع: (ص ٨٧-٨٨).

(١) المقنع: (ص ٩٦)؛ وانظر أيضاً: (ص ٨٣).

(٢) ووافقهما الإمام الشاطبي في العقيلة. انظر: البيت رقم (١٩٩) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٣٦٣).

« أَنَّ الْمَصَاحِفَ اِخْتَلَفَتْ فِيهِ، يَعْنِي بَعْضُهَا بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ بَعْدَهَا دُونَ أَلِفِ قَبْلَهَا، وَفِي بَعْضِهَا بِالْأَلِفِ بَعْدَ الْبَاءِ مِنْ غَيْرِ وَآوٍ » (١).

وَقَوْلُ أَبِي دَاوُدَ وَأَبِي عَمْرٍو: « بَوَاوٍ وَالْأَلِفِ بَعْدَهَا » هُوَ مَعْنَى قَوْلِ النَّازِمِ: « مَعَ أَلِفٍ كَرَسَمِهِمْ سَوَاهُ » يُرِيدُ: كَمَا رَسَمُوا غَيْرَهُ مِنْ لَفْظِ ﴿الرَّبُّوْا﴾ بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ، كَذَلِكَ هُوَ، إِذَا رُسِمَ بِالْوَاوِ فَإِنَّ الْأَلِفَ لَا بُدَّ مِنْهَا بَعْدَ الْوَاوِ كَغَيْرِهِ (٢).

وَقَوْلُهُ: [١٢١/أ] « كَذَا امْرُؤًا كُلَّهُمْ رَوَاهُ » هَذَا هُوَ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الرُّوَاةَ كُلَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى رَسْمِ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿إِنْ امْرُؤًا هَلَكَ﴾ [الآية: ١٧٦] بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ بَعْدَهَا كَمَا رَوَاهُ فِي الْمَصَاحِفِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ. قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمُقْنَعِ» فِي بَابِ الْهَمْزَةِ وَأَحْكَامِ رَسْمِهَا فِي الْمَصَاحِفِ، وَذَكَرَ كَلَامًا كَثِيرًا ذَكَرَ فِيهِ أَقْسَامَهَا:

« وَأَنَّ الْهَمْزَةَ إِذَا وَقَعَتْ طَرَفًا فَإِنَّهَا تُرْسَمُ إِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهَا بِصُورَةِ الْحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ تِلْكَ الْحَرَكَةُ، فَإِنْ كَانَتْ ضَمَّةً رُسِمَتْ وَآوًا نَحْوُ: ﴿إِنْ امْرُؤًا﴾ و﴿اللُّؤْلُؤُا﴾ و﴿لُؤْلُؤًا﴾ وَشَبِيهِهٖ » (٣). قَالَ بَعْضُ الثُّحَاةِ (٤): « قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ امْرُؤًا هَلَكَ﴾: هَمْزُهُ هَمْزَةٌ وَصَلٍ. قَالَ: فَإِنْ قِيلَ: لِمَاذَا لِحَقِّقَتُهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ وَهُوَ لَمْ يُحْدَفْ مِنْهُ شَيْءٌ كَمَا حُدِفَ مِنْ «ابْنٍ» وَ«اسْمٍ» فَمَا وَجْهُ ذَلِكَ فِيهِ؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ إِثْمًا دَخَلَتْ فِي قَوْلِهِ: «امْرُؤًا» عَوَضًا مِنْ لَامِ الْكَلِمَةِ الَّتِي هِيَ الْهَمْزَةُ عَلَى تَوَهُمِ حَذْفِهَا وَإِلْقَاءِ حَرَكَتِهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، إِذْ أَصْلُ الْكَلِمَةِ: «مَرُؤٌ» بَفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الرَّاءِ، فَوَقَعَتْ الْهَمْزَةُ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ، وَالْهَمْزَةُ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ (٥) جَازَ حَذْفُهَا وَإِلْقَاءُ حَرَكَتِهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَلَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَبَقِيَتْ الْكَلِمَةُ

(١) مختصر التبيين: (٣١٥/٢ - ٣١٦)؛ وانظر أيضاً: (٩٨٨/٤).

(٢) والذي جرى عليه العمل هو رسمه بالالف ثابتة فقط دون واو.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٢٢٢)، وسمير الطالبين للضباج: (ص ٨٨).

(٣) المقنع: (ص ٦٢). وانظر أيضاً: (ص ٤٢ و ٩٩).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) لم أتبين من القائل؛ وذكر مثله الإمام الرجراجي أيضاً. انظر: تنبيه العطشان (مخطوط): [١٢٦/ب].

عَلَى حَرْفَيْنِ، فَأَدْخَلُوا هَمْزَةَ الْوَصْلِ عَوَضًا مِنَ الْهَمْزَةِ الَّتِي هِيَ عُرْضَةٌ لِلْحَذْفِ، وَعَامَلُوا الْكَلِمَةَ مَعَ وُجُودِ الْهَمْزَةِ مُعَامَلَتَهَا بَعْدَ حَذْفِ الْهَمْزَةِ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ دُخُولُ الْهَمْزَةِ فِي «ابْنٍ» وَ«اسْمٍ»، إِذِ الْهَمْزَةُ فِيهِمَا عَوَضٌ مِنْ لَامِ الْكَلِمَةِ الْمَحذُوفَةِ، إِذْ أَصْلُهُمَا: «بُنُوٌّ» وَ«سُمُوٌّ»، غَيْرَ أَنَّ الْهَمْزَةَ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فِي «ابْنٍ» وَ«اسْمٍ» عَوَضٌ مِنَ الْمَحذُوفِ حَقِيقَةً، وَهَمْزَةُ [الوصل] (١) فِي «امْرُؤًا» عَوَضًا مِنَ الْمَحذُوفَةِ عَلَى تَوَهُمِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٢).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: الكتاب لسبويه: (٣/٣٦١ و ٣/٤٥٤ و ٤/١٤٩)، والمنصف لابن جني: (١/٦٢)، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (١/٢١٠-٢١٤)، وشرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري: (ص ٣٣١)، وعلل النحو لأبي الحسن الوراق: (ص ٥٥٧)، وشرح شافية ابن الحاجب للأسترابادي: (٢/٦٧).

جامعة الأمير
علاء الدين
العلم الإسلامية

الباب العاشر

المقنوع والموصول

جامعة الأمير

الفصل الأول

الكلمات التي كتبت مفصلة على الأصل

عبد القادر للعطوم الإسلامية

ثم قال رحمه الله:

[٣٩٧] **بَابُ حُرُوفٍ وَرَدَتْ بِالْفُضْلِ فِي رَسْمِهَا عَلَى وَفَاقِ الْأَصْلِ**

يُرِيدُ: هَذَا بَابٌ، وَالْمُرَادُ بِالْحُرُوفِ: الْكَلِمَاتُ، «وَرَدَتْ» أَي: جَاءَتْ، «بِالْفُضْلِ» أَي: بِالْقَطْعِ، أَي: أَنَّ بَعْضَهَا مُنْفَصِلٌ عَنِ بَعْضٍ.

وَقَوْلُهُ: «فِي رَسْمِهَا» أَي: فِي كِتَابَتِهَا، يُرِيدُ: أَنَّهَا كُتِبَتْ فِي الْمُسْحَفِ مَقْطُوعَةً. وَقَوْلُهُ: «عَلَى وَفَاقٍ» الْوَفَاقُ: هُوَ الْمَوَافَقَةُ، وَهُوَ مَصْدَرٌ: «وَأَفَقَ يُوَافِقُ وَفَاقًا وَمُؤَافَقَةً»^(١)، مِثْلَ: «قَاتَلَ يُقَاتِلُ قِتَالًا وَمُقَاتَلَةً».

وَقَوْلُهُ: «الْأَصْلُ» يُرِيدُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْكَلَامِ الْقَطْعُ، وَلِهَذَا قَالَ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ:

وَقُلْ عَلَى الْأَصْلِ مَقْطُوعٌ الْحُرُوفِ أَتَى وَالْوَصْلُ فَرْعٌ فَلَا تُلْفَى بِهِ حَصِرًا^(٢)

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَبِأَمْثَالِهِ آمِينَ]:

[٣٩٨] **أَنْ لَا يَقُولُوا وَأَقُولُ فُضْلًا** ❀❀❀ **ثُمَّ مَعًا بِهِودَ لَيْسَ الْأَوْلَى**

[٣٩٩] **وَتَوْبَةٍ وَالْحَجِّ مَعَ يَاسِينَا** ❀❀❀ **وَفِي الدُّخَانِ مَعَ حَرْفِ نُونَا**

[٤٠٠] **وَالْأَمْتِحَانِ، وَكَذَلِكَ رُويَا** ❀❀❀ **عَنْ بَعْضِهِمْ أَيْضًا بِحَرْفِ الْأَنْبِيَا**

اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ التَّرْجِمَةَ تَنْضَبُطُ فِي: سِتَّةِ فُصُولٍ، وَإِحْدَى عَشَرَ حَرْفًا:

الفصل الأول: فِي ذِكْرِ «أَنْ لَا»، وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ بِهِ النَّاطِمُ، وَبِهِ بَدَأَ الْحَافِظُ فِي «المُقْنِعِ»^(٣).

والفصل الثاني: فِي ذِكْرِ «فِي مَا».

والفصل الثالث: فِي «كُلِّ مَا».

والفصل الرابع: فِي «مِنْ مَا».

والفصل الخامس: فِي ذِكْرِ «أَمْ مَنْ».

والفصل السادس: فِي ذِكْرِ «مَالٍ».

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور مادة «وقف»: (٣٨٢/١٠)، وتاج العروس للزبيدي مادة «وقف»: (٤٧٨/٢٦).

(٢) البيت رقم (٢٣٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٠٩).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٦٨).

و[أما] (١) الإحدى عشر حرفاً فهي:

﴿عَنْ مَا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٦٦]، و﴿عَنْ مَنْ يَشَاءُ﴾ [النور: ٤٣]، و﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى﴾ [النجم: ٢٩]، و﴿وَأِنْ مَا نُرِيَنَّكَ﴾ [الآية: ٤٠] في الرعد، و﴿أَنْ لَّمْ﴾ بالفتح حيث [١٢١/ب] وقع، و﴿إِنْ لَّمْ﴾ بالكسر غير: ﴿فَالْوَيْسَجِيُّوَالكُمُّ﴾ [هود: ١٤] و﴿وَأَنْ مَا تَدْعُونَ﴾ في الموضعين (٢)، و﴿إِتِّمَاتُكَوَدُونَ لَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤].

واختلف في: ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنفال: ٤١] و﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٩٥]، والوصل فيهما أكثر، كما اختلف في: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ [ص: ٣]، وقطعه أكثر؛ ويأتي ذكر كل كلمة في [موضعها].

فبدأ الناظم بما بدأ الحافظ في «المقنع» وهي كلمة: ﴿أَنْ لَا﴾، وذكر فيها ثلاثة آيات، وذكر أنها مقطوعة، وعدتها إحدى [٣] عشر كلمة، ذكر الخلاف في الحادية عشر منها. وكان حقه بحلته أن يذكر الموصول منها؛ لأنه هو الذي خرج عن القياس، وأما ما جاء على القياس فلا كلام عليه، وقد قال: «على وفاق الأصل»، فالأصل فيها القطع كما قدمنا، والوصل فيها فرع، فتكلم على الأصل الذي لا سؤال عليه، وسكت عن الفرع، ولكنه بحلته سلك في ذلك مسلك الأئمة المتقدمين، المأخوذ عنهم ذلك الشأن في توأيفهم، فالدرك عليهم، فأما هو فمقتد بهم فيما سبقوه إليه.

الشيخ: إنما تكلم الناظم بحلته على المقطوع، وإن كان على الأصل القياس، وسكت على الموصول، وإن كان هو الذي كان ينبغي له أن يتكلم عليه، نظراً إلى القلة والكثرة، وإن كان أكثر بكلمة واحدة، فإن هذه الكلمات المقطوعة معلومة محصورة، والموصولة بالعكس، فلذلك تكلم على هذه دون الأخرى، وإن كان الأصل في هذه الكلمات القطع كما قلنا، فإنهم لما قطعوا هذه وتركوا ما عداها موصولة على اللفظ، فكأنهم اصطَلَحُوا على ذلك حتى صار الوصل أصلاً فيها، مجمعا عليه، مثل ما اصطَلَحُوا على زيادة الألف بعد واو الجمع،

(١) سقطت من الأصل.

(٢) [الحج: ٦٢] و[لقمان: ٣٠].

(٣) سقطت من الأصل.

فصار أصلاً مُجمَعاً عَلَيْهِ، وَتَرَكُوا مِنْ ذَلِكَ مَوَاضِعَ مُنْبَهَةً عَلَى الْأَصْلِ، فَكَأَنَّهُمْ لَمَّا وَقَعَ إِجْمَاعُهُمْ عَلَى اتِّصَالِ هَذِهِ، وَاخْتِصَاصِهِمْ هَذِهِ بِالْقَطْعِ مِنْهَا، صَارَ الْوَصْلُ أَصْلًا بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقال في «المقدمة» لابن بابشاذ^(١) :

" (لَا) تُكْتَبُ مُتَّصِلَةً مَعَ «أَنَّ» إِذَا كَانَتْ «أَنَّ» نَاصِبَةً لِلْفِعْلِ، وَمُنْفَصِلَةً إِذَا لَمْ تَكُنْ نَاصِبَةً، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]، فَمَنْ نَصَبَ (٢) تَكُونَ وَصَلَهَا، وَمَنْ رَفَعَ تَكُونَ فَصَلَهَا؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ مَعَ الرَّفْعِ، «وَحَسِبُوا أَنَّهُ قَدْ تَكُونَ فِتْنَةً» فَكَأَنَّ الْهَاءَ الْمُقَدَّرَةَ فَصَلَتْ، وَتُكْتَبُ (لَا) مَعَ «أَنَّ» فِي الشَّرْطِ مُتَّصِلَةً، مِثْلَ: «إِلَّا تَدَعُ شَتْمِي أَعَابِكَ» " (٣).

ومثل قوله تعالى: ﴿إِلَّا نَضْرُوهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، ومثل: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣].

الشيخ: لأنها كالجزء منها.

وقوله: «أَنَّ لَا يَقُولُوا وَأَقُولُ فُصْلًا» الألف في قوله: «فُصْلًا» لِلشَّيْءِ، وَأَرَادَ: الْحَرْفَانَ، وَهُمَا مَعًا فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿أَنَّ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الآية: ١٠٥]، وَقَوْلُهُ فِي قِصَّةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَنَّ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [الآية: ١٦٩]، وَهُمَا مُتَّحِدَا اللَّفْظِ، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُمَا.

وقوله: «ثُمَّ مَعًا بِهَوْدٍ لَيْسَ الْأَوَّلُ» يُرِيدُ: الْمَوْضِعَيْنِ، ثُمَّ اسْتَشْنَى الْأَوَّلَ الَّذِي هُوَ بَعِيرٌ نُونٍ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ هُودٍ: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ﴾ [الآية: ٢]، هَذَا هُوَ الْأَوَّلُ الَّذِي اسْتَشْنَاهُ.

(١) هو: طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن الجوهري النحوي المصري العراقي الأصل، لازم الإقراء بجامع عمرو بن العاص، وأخذ عنه أبو القاسم بن الفحام ومحمد بن بركات السعيد وغيرهما، له: ثلاثة شروح على الجمل ومقدمة سماها "الحسبة" وشرحها، وكتاب المفيد في النحو، توفي سنة تسع وستين وأربعمائة.
انظر: انباه الرواة للقفطي: (٩٥/٢)، وبغية الوعاة للسيوطي: (١٧/٢).
(٢) أي: نصب كلمة ﴿فِتْنَةً﴾.
(٣) شرح المقدمة الحسبية لابن بابشاذ: (٤٥٦/٢-٤٥٧).

والمَقْطُوعَانِ هُمَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [الآية: ١٤]،
والثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى فِي قِصَّةِ نُوحٍ: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ
الْيَوْمِ﴾ [الآية: ٢٦].

وقَوْلُهُ: «(وَتُوبَةٌ) يُرِيدُ: فِي سُورَةِ بَرَاءَةِ، فَأَطْلَقَ وَلَمْ يُقَيِّدْ بِحَرْفٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا قَيَّدَهُ
بِالسُّورَةِ لِأَنَّ غَيْرَهُ، مِثْلَ مَا قَيَّدَ الَّذِينَ فِي هُودٍ.
[فَأَمَّا سُورَةُ هُودٍ] (١) فَلَيْسَ فِيهَا غَيْرَ مَا ذَكَرَ بِالْقَطْعِ وَمَا اسْتَشْنَى.

وَأَمَّا سُورَةُ التَّوْبَةِ فَإِنَّ فِيهَا: ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا
يُنْفِقُونَ﴾ [الآية: ٩٢] [١٢٢/أ] و﴿وَأَجْدُرُ الْأَيْعَلُ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الآية: ٩٧]، وَكِلَاهُمَا
مَوْصُولَانِ، أَعْنِي: بَعِيرِ نُونٍ.

وَفِيهَا: ﴿وَوَظَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ﴾ [الآية: ١١٨] وَهَذَا هُوَ الْمَقْطُوعُ، وَهُوَ آخِرُ السُّورَةِ،
فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَيَّدَ بِالْأَخِيرِ (٢).

وقَوْلُهُ: «(وَالْحَجُّ) فَقَيَّدَهُ بِالسُّورَةِ لِأَنَّ غَيْرَهُ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهَا غَيْرُهُ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنْ لَا
تُشْرِكْ بِشَيْءٍ﴾ [الآية: ٢٦].

وقَوْلُهُ: «(مَعَ يَاسِينَا)»، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [الآية: ٦٠]، وَهُوَ
مُتَّحِدٌ لَيْسَ فِيهَا غَيْرُهُ.

وقَوْلُهُ: «(وَفِي الدُّخَانِ)» أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ لَا تَعْلُوا عَلَى اللَّهِ﴾ [الآية: ١٩]، وَلَيْسَ فِيهَا
غَيْرُهُ.

وقَوْلُهُ: «(مَعَ حَرْفِ نُونَا)» أَي: مَعَ كَلِمَةِ تِ وَالْقَلَمِ، أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿أَنْ لَا يَدْخُلْتَهَا الْيَوْمَ
عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ﴾ [الآية: ٢٤]، وَلَيْسَ فِيهَا غَيْرُهُ.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ١٠٩٢): «ولذا أصلح فقيل:

وآخر التوبة مع ياسينا والحج والدخان ثم نونا».

وقوله: «والامتحان» يريد: سورة المتحنة، وأراد قوله تعالى: ﴿أَنْ لَا يُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾

[الآية: ١٢].

وقوله: «وكذلك رويًا» يريد: بالقطع أيضًا، أي: مثل ما ذكرت لك عن بعضهم، أي: عن بعض الرواة، ومفهومه أن البعض الآخر روى الوصل، ففيه الخلاف، وهو الموضع الحادي عشر.

والألف في قوله: «رؤيًا» لإطلاق القافية.

قال الحافظ في باب ذكر ما رسم في المصاحف من الحروف المقطوعة على الأصل والموصولة على اللفظ:

« ذكر «أن لا» بالثون: حدثنا محمد بن أحمد بن علي، قال: حدثنا ابن الأباري، قال: وجميع ما في كتاب الله ﷻ من قوله: ﴿أَلَا﴾ فهو بغير ثون إلا عشرة أحرف - وذكرها، ثم قال: - فهذه المواضع بالثون.

ثم قال: وحدثنا محمد بن عيسى، قال: حدثنا إسحاق بن الحجاج المقرئ، قال: حدثنا عبد

الرحمن بن أبي [حماد] (١)، قال: سمعت حمزة وأبا حفص الخزاز أيضًا يقولان: ﴿أَنْ لَا﴾ مقطوعة في عشرة مواضع في القرآن؛ وذكرها (٢).

وسكت عن الذي في سورة الأنبياء، فلم يذكره بحذف ولا إثبات.

وقال في باب ما اختلفت فيه مصاحف أهل الأمصار بالإثبات والحذف:

« وفي الأنبياء في بعض المصاحف: ﴿أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ [الآية: ٨٧] بالثون، وفي بعضها

بغير ثون (٣).

فظاهر هذا التساوي بالقطع والوصل من غير ترجيح أحدهما على الآخر، وظاهر قوله في

«باب المقطوع والموصول» أنه ليس فيها إلا الاتصال، وقد ذكرنا كلامه فيها.

وقال في «التنزيل» في سورة الأعراف:

(١) في «س»: «عباد» وما أثبتته من الأصل، وهو كذلك في «المقنع».

(٢) المقنع: (ص ٦٨).

(٣) المقنع: (ص ٩٥).

« اعلم أن ما في كتاب الله ﷻ من ذكر ﴿ألا﴾ فهو بغير ثون على الإدغام، إلا عشرة أحرف، فهي بالثون على الأصل بإجماع من المصاحف على ذلك - ثم ذكرها إلى آخرها، ثم قال بعد تمام عددها: - ووقع في سورة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم موضع اختلفت المصاحف فيه، وهو قوله ﷻ: ﴿أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾؛ ففي بعضها: ﴿أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ بالثون، مثل العشرة المذكورة، وكذا رسمه العازي بن قيس، وعطاء، وحكم، مثل العشرة المتقدمة الذكر، وفي بعضها بغير ثون، مثل سائر ما في القرآن على إدغام: ﴿أَلَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ﴾ مثل: ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، و﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا﴾ [النساء: ٣] و﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ [النساء: ٣]، وشبه ذلك مما تقدم، أو يأتي بعد مما يكتب بغير الثون.

ولم يذكر العازي وعطاء في ذلك في الأنبياء خلافا أصلاً، ولا رسم عطاء منها غير الذي في الأنبياء خاصة، وأضرب عن الباقي، وأما حكم فذكر في الذي في الأنبياء خلافاً بين المصاحف.

قال الشيخ أبو داود: وأنا استحب كتبت الذي في الأنبياء بالثون^(١)، مثل العشرة [١٢٢/ب] المذكورة، لكتب [الصحابة] ذلك كذلك، ورسم العازي وحكم وعطاء كذلك^(٣).

ثم قال رحمه الله:

[٤٠١] فصل: وغير الثور من ما ملكت ❀❀❀ وفي المنافقين من ما قطعت

[٤٠٢] والخلف للداني في المنافقين ❀❀❀ ولأبي داود في الروم يبين

(١) وهو الذي عليه أكثر المصاحف، وهو المشهور، وعليه جرى العمل، وخالف في ذلك اللبيب، وقال: «الوصل أشهر».

انظر: الدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٨٧/أ]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢٢٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٩٠)، وهداية القاري إلى تجويد كلام الباري للمرصفي: (٤١٨/٢).

(٢) في الأصل: «المصاحف»، وما أثبتته من «س»، وهو كذلك في مختصر التبيين.

(٣) مختصر التبيين: (٥٥٤/٣-٥٥٧).

هَذَا أَحَدُ الْفُصُولِ السِّتَةِ الَّتِي قَدَّمْنَا أَوَّلَ التَّرْجَمَةِ أَنَّ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ يَنْضَبُ فِيهَا وَهُوَ: «مِنْ مَّا».

اعْلَمْ أَنَّهَا تَنْقَطِعُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ: فِي النِّسَاءِ: ﴿فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [الآية: ٢٥]، وَمِثْلُهُ فِي الرُّومِ (١)، وَالثَّلَاثُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ؛ وَهُوَ: ﴿مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [الآية: ١٠] فِي الْمَنَافِقُونَ.

فَإِنَّ كَانَتْ ﴿مِنْ﴾ مَعَ ظَاهِرٍ نَحْوِ: ﴿مِنْ مَاءٍ﴾ [البقرة: ١٦٤] و﴿مِنْ مَالِ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٣]، فَلَا خِلَافَ فِي قَطْعِهَا، كَمَا لَا خِلَافَ فِي وَصْلِ: ﴿مِمَّا مَلَكَتْ﴾ [الآية: ٣٣] فِي النُّورِ، وَهَذَا قَوْلُ النَّازِمِ بَعْدَ هَذَا: «وَقَطْعُ مَنْ مَعَ ظَاهِرِ الْبَيْتِ».

قَالَ النَّازِمُ: «وَعَبَّرَ النُّورِ مِنْ مَّا مَلَكَتْ» يُرِيدُ: وَغَيْرَ مَا فِي سُورَةِ النُّورِ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ مَقْطُوعٌ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّ الَّذِي فِي سُورَةِ النُّورِ مَوْصُولٌ.

وَقَوْلُهُ: «وَالْخُلْفُ لِلدَّانِي فِي الْمَنَافِقِينَ» وَسَكَتَ عَنِ أَبِي دَاوُدَ، فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَهُ مَقْطُوعٌ. وَقَوْلُهُ: «وَلِأَبِي دَاوُدَ فِي الرُّومِ يَبِينُ» أَي: يَظْهَرُ، يُرِيدُ: الْخِلَافَ بِالْقَطْعِ وَالْوَصْلِ، وَسَكَتَ عَنِ أَبِي عَمْرٍو، فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَقْطُوعٌ لَهُ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمُقْنَعِ»: «أَخْبَرَنَا الْحَاقَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَصْبَهَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْكِسَائِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ الصَّبَّاحِ، قَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى: ﴿مِنْ مَّا﴾ مَقْطُوعَةٌ ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٍ: فِي

النِّسَاءِ: ﴿فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَيَتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الآية: ٢٥]، وَفِي الرُّومِ: ﴿مِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [الآية: ٢٨]، وَفِي الْمَنَافِقِينَ: ﴿مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [الآية: ١٠] «(٢)».

هَذَا نَصُّهُ فِي بَابِ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ، وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ خِلَافًا.

وَقَالَ فِي بَابِ مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ الْمَصَاحِفُ: «وَفِي الْمَنَافِقِينَ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ: ﴿وَأَنْفِقُوا

مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [الآية: ١٠] مَقْطُوعٌ، وَفِي بَعْضِهَا مَوْصُولٌ» (٣).

فَالرَّاجِحُ الْقَطْعُ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي بَابِ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ.

وَلَمْ يَذْكَرِ الشَّيْخُ أَبُو دَاوُدَ فِيهَا خِلَافًا، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي الَّذِي فِي سُورَةِ الرُّومِ، لِأَنَّهُ قَالَ:

(١) [الآية: ٢٨].

(٢) المقنع: (ص ٦٨-٦٩).

(٣) المقنع: (ص ٩٨).

« **مِنَ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ** ﴿ كَتَبُوهُ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ مُنْفَصِلًا: «مِنَ» كَلِمَةٌ، وَ«مَا» كَلِمَةٌ عَلَى الْأَصْلِ، وَفِي بَعْضِهَا مُتَّصِلًا » (١).
وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَافِظُ فِيهَا خِلَافًا.
فَحَصَلَ مِنْ هَذَا: أَنَّ الشَّيْخَانَ اتَّفَقَا عَلَى قَطْعِ مَا فِي النَّسَاءِ، وَاخْتَلَفَا فِي الْحَرْفَيْنِ الْآخَرَيْنِ عَلَى مَا قَدَّمْنَا (٢)، فَافْهَمُوا.

ثُمَّ قَالَ كَحَلَّتْهُ:

[٤٠٣] وَقَطَّعَ مِنْ مَعَ ظَاهِرٍ، مَعَ إِنَّ مَا ❖❖❖ مِنْ قَبْلِ تُوْعَدُونَ الْأُولَى عَنْهُمَا

الشَّيْخُ: «الظَّاهِرُ»: يُطْلَقُ بِإِزَاءِ الْمُضْمَرِ، وَلَمْ يُرِدْهُ النَّاطِمُ؛ إِذْ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ اسْمٌ مُضْمَرٌ مَعَ هَذِهِ الْحُرُوفِ، فَيَحْتَمِلُ كَلَامَهُ هُنَا فِي قَوْلِهِ: «مَعَ ظَاهِرٍ» عَلَى الظَّاهِرِ الَّذِي هُوَ يُقَابِلُ الْمُضْمَرَ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِالظَّاهِرِ هُنَا مُقَابِلَ الْاسْمِ التَّامِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: «مَعَ اسْمٍ تَامٍ غَيْرِ نَاقِصٍ»، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَ النَّاطِمُ هُنَا فِي قَوْلِهِ: «مَعَ ظَاهِرٍ»، وَهُوَ لَفْظُ الْحَافِظِ فِي «الْمُقْنَعِ»؛ لِأَنَّهُ قَالَ:

« وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ **مِنَ مَالِ اللَّهِ** ﴾ [النور: ٣٣]، وَ﴿ **مِنَ مَاءٍ** ﴾ وَشَبَّهَهُ، مِنْ دُخُولِ «مِنَ» عَلَى اسْمِ ظَاهِرٍ، فَمَقْطُوعٌ حَيْثُ وَقَعَ » (٣).
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: «مَعَ ظَاهِرٍ» أَي: ظَاهِرِ الْإِعْرَابِ، وَأَنَّ الْإِعْرَابَ يَظْهَرُ فِيهِ.
وَقَوْلُهُ: «إِنَّ مَا» يُرِيدُ: بِالْقَطْعِ.

وَقَوْلُهُ: «مِنَ قَبْلِ تُوْعَدُونَ» [يُرِيدُ: الَّذِي بَعْدَهُ ﴿ **تُوْعَدُونَ** ﴾، فَقَيْدُهُ بِقَوْلِهِ: «تُوْعَدُونَ»] (١)
احْتِرَازًا مِمَّا أَتَى مِنْ «إِنَّمَا» لَيْسَ مَعَهَا «تُوْعَدُونَ» مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿ **إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ** ﴾ [الرعد: ٧]،
وَمِثْلَ: ﴿ **إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ** ﴾ [الكهف: ١١٠]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

(١) مختصر التبيين: (٩٨٦-٩٨٧).

(٢) أما الإمام الشاطبي فلم يذكر بالخلاف إلا الذي في المنافقين، وجرى العمل على قطع المواضع الثلاثة، ووصل الباقية. انظر: البيت رقم (٢٤١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤١٣)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢٢٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٩٢).

(٣) المقنع: (ص ٦٩). وذكر مثل ذلك أيضًا الإمام الشاطبي.

انظر: البيت رقم (٢٤٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤١٣).

وقوله: «الأولى» أي: الكلمة الأولى من هذه اللفظة، وهي التي في سورة الأنعام (٢)، قيده بالأولى احترازًا [١٢٣/أ] من الثانية والثالثة مما أتى من لفظها، مثل ما في سورة الذاريات: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾ [الآية: ٥]، وفي سورة المرسلات: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَفِعٌ﴾ [الآية: ٧]، فهما موصولان.

وقوله: «عنهما» يريد: عن الإمامين أبي عمرو وأبي داود (٣).

قال الحافظ في «المنع»: «وكتبوا ﴿إِتِّ مَا﴾ مقطوعة في موضع واحد في الأنعام

﴿إِتِّ مَا تُوعَدُونَ لَاتٍ﴾ [الآية: ١٣٤].

حدثنا فارس بن أحمد المقرئ، قال: حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا محمد بن الربيع، قال: حدثنا الحاقاني، قال: حدثنا أحمد بن أسامة، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، قال: قال لي ابن كيسة: ﴿إِتِّ مَا تُوعَدُونَ﴾ في الكتاب ﴿إِن﴾ وحدها و﴿مَا﴾ وحدها، ليس في القرآن غيرها.

وقال لنا ذلك محمد بن ابن الأتباري، وقاله محمد بن عيسى، عن إسحاق، عن ابن أبي حماد، وعن حمزة، وأبي جعفر (٤).

وقال أبو داود في سورة الأنعام: «وكتبوا هنا: ﴿إِتِّ مَا تُوعَدُونَ لَاتٍ﴾ منفصلاً، وليس في القرآن غيره» (٥).

الشيخ: وهذه ﴿إِتِّ مَا﴾ مثل ﴿فِي مَا﴾، يجب قطعها؛ لكونها خبرية، واتصل بها من حروف المعاني أكثر من حرف، فما جاء منها مقطوعاً فعلى الأصل، وما جاء متصلاً فعلى غير قياس، وإنما المقطوع منها دون الموصول، لما قدمناه من قلة هذه وكثرة النوع الآخر.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) [الآية: ١٣٤].

(٣) وكذلك وافقهما الإمام الشاطبي رحمه الله؛ فقال:

.....
وإن ما تُوعَدُونَ الأول اعتمراً».

انظر: البيت رقم (٢٤٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٢٢).

(٤) المنع: (ص ٧٣).

(٥) مختصر التبيين: (٣/٥١٥).

ثم قال رحمه الله:

[٤٠٤] وَعَنْ مَنِ الحَرْفَانِ قُلْ ، وَعَنْ مَا *** نُهُوا، وَفِي الرَّعْدِ أَيْ: وَإِنْ مَا

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ مِنَ الْأَحْرَفِ الْإِحْدَى عَشَرَ حَرْفًا الَّذِي قَدَّمَ أَوَّلَ التَّرْجَمَةِ (١) أَنَّهَا تُشْتَمِلُ عَلَى سِتَّةِ فُصُولٍ وَأَحَدَ عَشَرَ حَرْفًا.

فَقَالَ: «وَعَنْ مَنِ الحَرْفَانِ» يَعْنِي قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿عَنْ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الآية: ٤٣] فِي النُّورِ، وَ﴿عَنْ

مَنْ تَوَلَّى﴾ [الآية: ٢٩] فِي النَّجْمِ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: «وَكُتِبُوا فِي كُلِّ الْمَصَاحِفِ فِي النُّورِ: ﴿وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ﴾، وَفِي

النَّجْمِ: ﴿عَنْ مَنْ تَوَلَّى عَنْ ذِكْرِنَا﴾ مَقْطُوعَانِ (٢).

الشَّيْخُ: وَهَذَا ﴿عَنْ مَنْ﴾ الْأَصْلُ فِيهَا أَيْضًا الْقَطْعُ، وَقِيَاسُهَا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ مِنْهَا يُمَكِّنُ الْوَقْفَ عَلَيْهَا وَالْإِبْتِدَاءَ بِالْأُخْرَى، وَذَكَرُ النَّاطِمِ أَيْضًا لَهُمَا، لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقُولَ فِيهِمَا لَقَلَّتَهُمَا وَكَثُرَ الْمَوْصُولِ مِنْهُمَا، إِذْ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرَ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ، لَا مُتَّصِلًا وَلَا مُنْفَصِلًا، وَلَوْ سَكَتَ عَنْهُمَا لَحِمْلًا عَلَى الْأَصْلِ فِيهِمَا، وَهُوَ الْقَطْعُ، فَلِمَ ذَكَرَهُمَا؟ [وَمَا الْعُذْرُ لَهُ فِي ذَكَرَهُمَا؟] (٣)

وَإِنَّمَا تَقُولُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - إِنَّمَا ذَكَرَهُمَا إِعْلَامًا لِحُكْمِهِمَا، وَأَنَّ حُكْمَهُمَا الْقَطْعُ لَا غَيْرَ؛ لِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ قَبْلَهُمَا يَنْخَرِمُ (٤) بَعْكُسِهِمَا، وَهُمَا لَيْسَ لَهُمَا عَكْسٌ يَنْخَرِمَانِ بِهِ، فَلِذَلِكَ ذَكَرَهُمَا، وَذَكَرَهُمَا أَيْضًا إِقْتِدَاءً بِالْأُئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ الْمُتَقَدِّدِينَ بِهِمْ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ ذَكَرُوهُمَا كَمَا ذَكَرَهُمَا (٥).

(١) انظر: شرح البيت رقم (٣٩٨): (ص ١٠٧٣).

(٢) المقنع: (ص ٧١).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) أي: ينشق عنه وينقطع.

انظر: لسان العرب لابن منظور مادة «حرم»: (١٧٠/١٢)، وتاج العروس للزبيدي مادة «حرم»: (٧٢/٣٢).

(٥) تقدم نص الداني في «المقنع»، وذكر مثله الإمامين أبا داود والشاطبي.

انظر: مختصر التبيين: (١١٥٥/٤)، والبيت رقم (٢٤٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤١٧)، وكذلك: كتاب

البديع لابن معاذ الجهني: (ص ٢٦)، والجامع لابن وثيق: (ص ٨٨).

وقوله: «وعن ما نُهوا عنه» أراد: بالقطع، وأراد قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿فَلَمَّا عَوَّعْنَا مَا أَنهَوْنَهُ﴾ [الآية: ١٦٦] فإنه بالنون.

قال أبو عمرو: « وكل ما في القرآن من ذكر ﴿عَمَّا﴾ فهو بغير نون - مثل: ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ [المائدة: ٩٥] و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠] - إلا حرفاً واحداً في الأعراف: ﴿عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الآية: ١٦٦] فإنه بالنون.

حدثنا فارس بن أحمد المقرئ، قال: حدثنا جعفر بن أحمد، قال: حدثنا أحمد بن الربيع، [قال: حدثنا الخاقاني، قال: حدثنا أحمد بن أسامة، قال: حدثنا أبي] (١)، قال: حدثنا يونس بن عبد الأعلى، قال: قال لي بن كيسة: ﴿عَنْ مَا نُهُوا عَنْهُ﴾ في الكتاب «عَنْ» وحدها و«مَا» وحدها (٢).

وكذلك ذكره أبو داود (٣).

وقوله: «وفي الرعد أتى وإن ما» [١٢٣/ب] أي: بالقطع، وأراد قوله تعالى في سورة الرعد: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي﴾ [الآية: ٤٠].

وقيدته بالسورة احترازاً مما في غيرها، ففي سورة يونس التليين: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعْدُهُمْ أَوْ نُوَفِّئُكَ فَالِئِنَّ مَرَجِعَهُمْ﴾ [الآية: ٤٦]، وفي سورة الأعراف: ﴿وَإِن مَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ﴾ [الآية: ٢٠٠]، ومثله في سورة فصلت (٤).

قال الحافظ في «المقنع»: «قال: محمد بن عيسى، عن إسحاق بن الحجاج، عن عبد الرحمن بن أبي حماد، عن حمزة بن حبيب الزيات وأبي حفص الخزاز: ليس في القرآن ﴿وَإِن مَّا﴾ بالنون إلا حرفاً واحداً في آخر سورة الرعد: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ﴾»

(١) سقطت من الأصل، وما أثبتته من «س»، وهي كذلك في «المقنع».

(٢) المقنع: (ص ٦٩).

(٣) انظر: مختصر التبيين: (٣/٥٨١).

وذكر مثلها أيضاً الإمام الشاطبي. انظر: البيت رقم (٢٤٥) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤١٨).

(٤) [الآية: ٣٦].

وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِدْرِيسُ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلْفٌ، قَالَ: لَمْ يَقْطَعْ مِنْ ﴿إِنْ﴾ ﴿مَا﴾ فِي الْمَصْحَفِ إِلَّا حَرْفٌ وَاحِدٌ فِي آخِرِ سُورَةِ الرَّعْدِ: ﴿وَإِنْ مَا نُرِيَنَّكَ﴾ (١).

الشيخ: وإنما ذكر الناظم ﴿إِنْ مَا﴾ بالقطع وإن كان هو الأصل فيه والقياس، وكان ينبغي [له] (٢) أن يذكر الموصول منه؛ لأنه هو الخارج عن القياس، للقلة أيضًا وللكثر، أعني قلة المقطوع، لكونه حرفًا واحدًا، وكثرة الموصول [لكونه أكثر من ذلك، فذكر المقطوع وسكت عن الموصول لهذا المعنى، فالمقطوع محصور، والموصول] (٣) غير محصور، ويحتاج إلى تدبير وبحث وعد، ولذلك سكت عنه.

ثم قال رحمه الله [ونفعنا به وبأمثاله بمنه وجوده وفضله]:

[٤٠٥] كَذَاكَ أَنْ لَمْ مَعَ إِنْ لَمْ فِصْلًا ❖❖❖ إِلَّا فَإِلْمٌ يَسْتَجِيبُوا الْأَوْلَا

قوله: «كذاك» يريد: كما ذكرت لك فيما قبل هذا بالقطع كذلك كتبوا ﴿أَنْ لَمْ﴾ بفتح الهمزة بالقطع، حيث جاء في كتاب الله ﷻ، لَمْ يَسْتَسْنِ مِنْهُ حَرْفًا وَاحِدًا، وَذَلِكَ مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٣١]، و﴿أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا شَابَهُهُ.

وكذلك كتبوا ﴿إِنْ لَمْ﴾ بكسر الهمزة في سورة القصص، وأراد قوله فيها: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [الآية: ٥٠] (٤).

وأطلق [فلمًا خاف] (٥) أن يدخل عليه الذي في سورة هود فاستثناه، فقال: «إِلَّا فَإِلْمٌ يَسْتَجِيبُوا الْأَوْلَا».

(١) المقنع: (ص ٧٠). وذكر مثله أبو داود والشاطبي رحمهما الله.

انظر: مختصر التبيين: (٧٤٣/٣)، والبيت رقم (٢٤٠) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤١٠).

(٢) سقطت من «س».

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) في «س»: «فخاف».

وقيدَهُ بِحَلَّتْهُ بِقَوْلِهِ: «الأوَّل» احْتِرَازًا مِنَ الثَّانِي، وَهُوَ فِي سُورَةِ الْقَصَصِ كَمَا ذَكَرْنَا، الَّذِي هُوَ الْمَقْطُوعُ، وَهُوَ الْمَذْكُورُ فِي الْبَيْتِ فِي قَوْلِهِ: «مَعَ إِنْ لَمْ فَصِلًا».

وَالْأَلْفُ فِي «فُصِلًا» لِلتَّشْبِيهِ، وَفِي قَوْلِهِ: «الأوَّل» [لِإِطْلَاقِ الْقَافِيَةِ] (١).

قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمَقْنَعِ»: « وَكُتِبُوا فِي كُلِّ الْمَصَاحِفِ فِي هُودٍ: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا﴾

[الآية: ١٤] بِغَيْرِ نُونٍ، وَفِي الْقَصَصِ: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾ [الآية: ٥٠] بِالنُّونِ - ثُمَّ قَالَ: -

قَالَ: لَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ عَنِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ عَنْ نُصَيْرٍ فِي اتِّفَاقِ الْمَصَاحِفِ « (٢).

وَلَمْ يَذْكَرْ غَيْرَ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ، وَلَا كَيْفَ يُكْتَبُ مَا بَقِيَ مِنْ لَفْظِ ﴿فَإِلَّمْ﴾ فِي غَيْرِ

هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ، مِثْلَ: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وَمِثْلَ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا

فَلَا تَدْخُلُوهَا﴾ [النور: ٢٨]، وَمِثْلَ: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وُلْدٌ وَوَرِثَةٌ أَبَوَاهُ﴾ [النساء: ١١]، وَأَشْبَاهَ هَذَا

اللفظ.

فَفِي نَقْلِ الْحَافِظِ إِشْكَالٌ، وَلِذَلِكَ ظَنَّ قَوْمٌ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَقْطُوعٍ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ

إِلَّا الَّذِي فِي الْقَصَصِ لَا غَيْرَ.

" فَمِمَّنْ ظَنَّ ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَرْبٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِهِ (٣): « وَ﴿عَنْ

مَا﴾ مَقْطُوعٌ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿عَنْ مَا نُهُوْا عَنْهُ﴾ فِي الْأَعْرَافِ، - ثُمَّ قَالَ: - ﴿فَإِنْ لَمْ

يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾ فِي الْقَصَصِ « (٤).

وَذَكَرَ النَّاطِمُ مِثْلَ مَا ذَكَرَ فِي «الْمَقْنَعِ» (٥)، [١٢٤/أ] وَمَا فِي «التَّنْزِيلِ».

قَالَ (١) فِي سُورَةِ هُودٍ: « وَاعْلَمُوا أَنَّهُمْ كُتِبُوا هُنَا: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾ [الآية: ١٤] بِغَيْرِ

نُونٍ عَلَى الْإِدْغَامِ، لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهُ، وَوَقَعَ فِي الْقَصَصِ: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾ [الآية: ٥٠]

مِنْ غَيْرِ مِيمٍ بَعْدَ الْكَافِ « (٢).

(١) فِي «س»: «لِلْإِطْلَاقِ».

(٢) الْمَقْنَعِ: (ص ٧٠).

(٣) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ وَذَكَرَ كِتَابَهُ عِنْدَ شَرْحِ الْبَيْتِ رَقْمَ (٢٨٢): (ص ٨٤٨).

(٤) هَذَا النَّصُّ نَقْلُهُ مِنَ الْإِمَامِ السَّخَاوِيِّ بِتَمَامِهِ كَمَا سَيَذْكَرُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَرِيبًا.

(٥) انظُر: الْمَقْنَعِ: (ص ٧٠).

ولهذا قال الإمام الشاطبي رحمه الله في «عقيلته»:

« فَأَلَمَ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَصِلْ وَكُنْ حَذِرًا » (٣)

على ما قاله الشارحون لها (٤).

وقوله: «وَكُنْ حَذِرًا» [يريد] (٥): فقال بعضُ الشيوخ: «وَكُنْ حَذِرًا»؛ يريد: [من] (٦)

الذي في القصص؛ لأنه مثله، بعد كل واحدٍ منهما ﴿يَسْتَجِيبُوا﴾، لكنهما افترقا بـ «لَكُمْ» و«لَكَ» بعدهما، ولكنّه خاف اللبس، وأنه لا يأمن أن يلتبسًا، فقال: وَكُنْ حَذِرًا مِنَ الَّذِي فِي الْقِصَصِ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ عَلَيْكَ.

ثم أنه لما ذكر هذا خاف أن يتوهم متوهم ألا يكون مقطوعًا إلا الذي حذر منه [لا غير] (٧)، وهو الذي في القصص، وأن ما عداه موصولٌ مثل الذي في هود، فقال: «واقطع سواه»، فنفي به التوهم المذكور، [وقد توهم ذلك بعض المتقدمين] (٨).

قال أبو الحسن السخاوي: «وَكُنْ حَذِرًا» لِأَنَّ هَذَا الْحَرْفَ - أَعْنِي ﴿فَأَلَمَ﴾ - فِيهِ

إشكالٌ في النقل [(٩)، وذلك أن أبا عمرو قال: وَكَتَبُوا فِي هُودٍ: ﴿فَأَلَمَ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾

[الآية: ١٤] بِغَيْرِ نُونٍ، وَفِي الْقِصَصِ: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾ [الآية: ٥٠] بِالنُّونِ، وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ

الأنباري (١٠)، وَمِنْهُ أَخَذَ أَبُو عَمْرٍو رَحْمَتَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَلَا كَيْفَ يُكْتَبُ ﴿فَإِنْ لَمْ﴾

(١) أي: أبو داود في التنزيل.

(٢) مختصر التبيين: (٦٧٩/٣).

(٣) من البيت رقم (٢٤٥). انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٤١٨).

(٤) انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٤١٨-٤٢٠)، والدرة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٨٨/أ-٨٨/ب]، والجميلة

للجعيري (مخطوط): [١٢٩/أ-١٣٠/أ]، وشرح القفال (مخطوط): [٢٧/ب]، وتلخيص الفوائد وتقريب المتباعد لابن القاصح: (ص ٨٥).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) سقطت من الأصل.

(٨) انظر: الجميلة للجعيري (مخطوط): [١٢٩/ب].

(٩) سقطت من «س».

(١٠) انظر: إيضاح الوقف والإبتداء لابن الأنباري: (٣٤٤/١).

فِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ، فَظَنَّ قَوْمٌ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَقْطُوعٍ إِلَّا الَّذِي فِي الْقَصَصِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ أَبَا عَمْرٍو
وَابْنَ الْأَنْبَارِيِّ فِي ذَلِكَ مُحْتَمَلٌ» (١).

ثُمَّ نَقَلَ عَنِ ابْنِ حَرْبٍ مِثْلَ مَا قَدَّمْنَا، وَزَادَ فَقَالَ:

« فَمِمَّنْ ظَنَّ ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَرْبٍ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿عَنْ مَا﴾

مَقْطُوعٌ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿عَنْ مَا هُوَ عَنْهُ﴾ فِي الْأَعْرَافِ - ثُمَّ قَالَ: - ﴿فَإِنْ لَمْ
يَسْتَجِيبُوا لَكَ﴾ فِي الْقَصَصِ كَذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ مِقْسَمٍ (٢): «أَمَّا كِتَابُهُمْ: ﴿إِنْ لَمْ﴾ و﴿فَإِلَمْ﴾ يُرِيدُ: هَذِهِ بِالنُّونِ وَهَذِهِ بِغَيْرِ

نُونٍ، فَإِنَّهُمَا أُثْبِتُوا النُّونَ عَلَى الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهَا «إِنْ» الَّتِي تَكُونُ لِلْجَزَاءِ اتَّصَلَتْ بِهَا «لَمْ»،

قَالَ: فَحَذَفُوهَا فِي الْوَجْهِ الْآخِرِ عَلَى اللَّفْظِ بِإِخْفَائِهَا، [يَعْنِي: الْإِدْغَامُ.

ثُمَّ قَالَ: وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُظْهِرُهَا عِنْدَ جَمِيعِ الْحُرُوفِ - يَعْنِي النُّونَ - كَرَاهَةً لِتَرْكِ حَرْفٍ

مِنَ الْكَلِمَةِ.

قَالَ: وَالْمُحَقِّقُونَ يَسْتَثْقِلُونَ إِظْهَارَهَا « (٣) [(٤).

وَهُوَ الْحَقُّ، لَمْ يَذْكَرْ إِلَّا الْحَرْفَيْنِ: الَّذِي فِي هُودٍ، وَالَّذِي فِي سُورَةِ الْقَصَصِ.

الشَّيْخُ: وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّمَا اقْتَصَرُوا عَلَى ذِكْرِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ لِاشْتِبَاهِهِمَا فِي اللَّفْظِ،

فَلَمَّا اشْتَبَهَا وَكَانَ أَحَدُهُمَا مَقْطُوعًا وَالْآخَرُ مَوْصُولًا ذَكَرَهُمَا مَعًا، فَمَا بَقِيَ مِنْ لَفْظِهِمَا بَاقٍ

عَلَى الْأَصْلِ مِنَ الْقَطْعِ.

قِيلَ لَهُ: كَانَ يَكْفِي فِي ذَلِكَ تَقْيِيدُ الْمَوْصُولِ بِالسُّورَةِ دُونَ ذِكْرِ الَّذِي فِي الْقَصَصِ، فَلَوْ

فَعَلُوا ذَلِكَ وَقَالُوا: «﴿فَإِلَمْ﴾ بِغَيْرِ نُونٍ فِي سُورَةِ هُودٍ»، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ كُلَّ مَا عَدَاهُ

(١) الوسيلة للسخاوي: (ص ٤١٨-٤١٩).

(٢) هو: محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم البغدادي العطار أبو بكر، إمام مقرئ نحوي، أخذ القراءة عرضا عن

إدريس بن عبد الكريم وداود بن سليمان وغيرهما، روى عنه القراءة عرضا ابن مهران وغيره، له عدة تصانيف منها علم اللطائف في هجاء المصاحف. توفي سنة أربع وخمسين وثلاثمائة.

معرفة القراء الكبار للذهبي: (١/٣٠٦)، وغاية النهاية لابن الجزري: (٢/١١٠).

(٣) الوسيلة للسخاوي: (ص ٤١٩).

(٤) سقطت من الأصل.

مَقْطُوعٌ، لَكِنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا: ﴿فَالِئْوُ﴾ بِغَيْرِ نُونٍ فِي هُودٍ، وَفِي الْقَصَصِ بِالثُّونِ «، اِحْتَمَلَ هَذَا الْكَلَامُ أَنْ يَكُونَ مَا بَقِيَ مِنْ لَفْظِهِمَا بِغَيْرِ نُونٍ، أَوْ بِالثُّونِ - كَمَا قَدَّمْنَا - فَالِإِشْكَالُ بَاقٍ.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَبِأَمثاله بِمَنِّهِ وَجُودِهِ وَفَضْلِهِ]:

[٤٠٦] وَمَعَ غَنِمْتُمْ كَثُرَتْ بِالْوَصْلِ ❖❖❖ وَإِنَّمَا عِنْدَ كَذَا فِي النَّحْلِ

[٤٠٧] لَكِنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي الْأَنْفَالِ ❖❖❖ لِابْنِ نَجَاحٍ غَيْرِ الْإِتِّصَالِ

وَقَوْلُهُ: «وَمَعَ غَنِمْتُمْ» يُرِيدُ: أَنَّ التِّي مَعَ ﴿غَنِمْتُمْ﴾.

«كَثُرَتْ بِالْوَصْلِ»، يُرِيدُ: هَذِهِ الْكَلِمَةُ [١٢٤/ب] بِالْوَصْلِ فِي الْمَصَاحِفِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الآية: ٤١]، وَأَنَّهَا فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ مَقْطُوعَةٌ؛ وَهُوَ الْأَصْلُ، وَفِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ مَوْصُولَةٌ؛ وَهُوَ الْأَكْثَرُ. وَقَوْلُهُ: «وَإِنَّمَا عِنْدَ»؛ قَوْلُهُ: «عِنْدَ»: قَيْدٌ لَهُ، وَهُوَ لَفْظُ الْقُرْآنِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ

النَّحْلِ: ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [الآية: ٩٥].

وَقَوْلُهُ: «كَذَا» إِشَارَةٌ لِكثَرَةِ الْوَصْلِ الَّذِي فِي الْأَنْفَالِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: «وَإِنَّمَا عِنْدَ كَذَا»، أَيْ:

كَثُرَتْ بِالْوَصْلِ مِثْلَ مَا ذَكَرْتُ لَكَ فِي: ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمَقْنَعِ»: «وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْأَنْفَالِ: ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾، وَفِي النَّحْلِ: ﴿إِنَّمَا

عِنْدَ اللَّهِ﴾ فَهَمَّا فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ مَوْصُولَانِ، وَفِي مَصَاحِفِنَا الْقَدِيمَةِ مَقْطُوعَانِ، وَالْأَوَّلُ أَثْبَتُ؛ وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَكَذَلِكَ رَسَمَهُمَا الْعَازِي بْنُ قَيْسٍ فِي كِتَابِهِ.

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِدْرِيسُ بْنُ خَلْفٍ، عَنِ

الْكِسَائِيِّ، قَالَ: كُتِبَ بِالْوَصْلِ حَرْفٌ وَاحِدٌ: ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ ^(١).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي سُورَةِ النَّحْلِ: «وَكَتَبُوا ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ مُتَّصِلًا، كَذَا رَسَمَهُ الْعَازِي بْنُ

قَيْسٍ، وَرَوَيْنَاهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ: ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ، وَنُصَيْرُ النَّحْوِيِّ، وَحَمَزَةُ، وَأَبُو حَفْصٍ الْخَزَّازُ،

وغيرهم، ورسمه حكم وعطاء الخراساني منفصلاً، مثل الذي وقع في الأنعام، رسماً دون ترجمته، والصحيح ما قدمناه (١) «(٢)».

فذكر الخلاف في: ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ في النحل كما ذكر الحافظ، وأن الرجح فيه الاتصال، وسكت عن ذكر الخلاف في ﴿أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾ كما ذكر الحافظ، فلم يذكر فيه إلا الاتصال لا غير، كما حكى عنه الناظم في قوله: «لكنه لم يأت في الأنفال» البيت؛ لأنه قال في الأنفال في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾:

« فيه من الهجاء ﴿أَنَّمَا﴾ موصولة » (٣).

لم يذكر غير ذلك فيها.

ثم قال رحمه الله [ونفعنا به]:

[٤٠٨] وَأَنَّ مَا تَدْعُونَ عَنْهُ يُقْطَعُ ❖❖❖ ثَانٍ، وبالحرْفَيْنِ جَاءَ الْمُقْنِعُ

وقوله: «وَأَنَّ مَا تَدْعُونَ عَنْهُ» يريد: عن أبي داود، لذكره له في الشطر الأخير من البيت الذي قبله في قوله: «لَا بِنِجَاحٍ غَيْرِ الْإِتِّصَالِ».

ثم قال: «وَأَنَّ مَا تَدْعُونَ عَنْهُ» أي: عن ابن نجاح، وهو أبو داود.

﴿يُقْطَعُ﴾ يريد: لفظ ﴿أَنَّ مَا تَدْعُونَ﴾ [الثاني] (٤).

وقوله: «ثَانٍ» يريد: اللفظ الثاني من لفظ ﴿أَنَّ مَا تَدْعُونَ﴾، وهو الذي في سورة

لقمان (٥)، واحترز به من الأول، وهو الذي في سورة الحج: ﴿وَأَنَّ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ

(١) أي: الوصل، وهو الذي رجحه الداني في قوله السابق، وتابعه الإمام الشاطبي، وهو المشهور وعليه العمل.

انظر: البيتين رقم (٢٥٠ و ٢٥١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٢٥)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢٢٧)،

وسمير الطالبين للضباع: (ص ٩١).

(٢) مختصر التبيين: (٣/٧٧٩)؛ وهو الذي جرى عليه العمل فيها. انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٢٢٧).

(٣) مختصر التبيين: (٣/٦٠٠).

(٤) سقطت من «س».

(٥) [الآية: ٣٠].

الْبَطْلُ ﴿ [الآية: ٦٢] ، [لِأْتَهُمَا مَوْضِعَانِ فِي سُورَةِ الْحَجِّ: ﴿ وَأَنْتَ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ

الْبَطْلُ ﴾ ، وَفِي سُورَةِ لُقْمَانَ: ﴿ وَأَنْتَ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَطْلُ ﴾ [الآية: ٣٠] (١).

فَذَكَرَ النَّاطِمُ أَنَّ أَبَا دَاوُدَ لَمْ يَذْكُرْ مِنْهُمَا بِالْقَطْعِ إِلَّا الَّذِي فِي سُورَةِ لُقْمَانَ، وَلَمْ يَذْكُرِ
الَّذِي فِي سُورَةِ الْحَجِّ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ كَمَا ذَكَرَ النَّاطِمُ بِخَلْقِهِ، لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلَّذِي فِي سُورَةِ الْحَجِّ
الْبَتَّةَ، وَذَكَرَ الَّذِي فِي لُقْمَانَ لَا غَيْرَ (٢)، كَمَا قَالَ.

وَذَكَرَ أَنَّ الْحَرْفَيْنِ جَاءَا فِي «الْمَقْنَعِ»، وَأَنَّ أَبَا عَمْرٍو ذَكَرَهُمَا مَعًا.

قَالَ: « قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى: وَكَتَبُوا ﴿أَنْ مَا﴾ مَقْطُوعَةً فِي مَوْضِعَيْنِ: فِي الْحَجِّ وَلُقْمَانَ:

﴿ وَأَنْتَ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ ﴾ لَا غَيْرَ « (٣).

قَالَ الشَّيْخُ: وَإِنَّمَا ذَكَرَهُمَا النَّاطِمُ لِقَلَّتَهُمَا، وَكَثْرَةَ الْمُتَّصِلِ مِنْ لَفْظِهِمَا كَمَا قَدَّمْنَا فِي
غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِثْلُهُمَا مُتَّصِلًا [أَكْثَرَ مِنْهُمَا] (٤)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ

الطُّورِ (٥): ﴿ لَاجِرْمَ أَنْتَ تَدْعُونِي إِلَيْهِ ﴾ [الآية: ٤٣]، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا

نُمِدُّهُم بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنَ ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ

لَهُمْ حَيْرٌ لَّأَنفُسِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنفال:

٤١] عَلَى الْمَشْهُورِ [فِيهِ] (٦)، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ ﴾

[لقمان: ٢٧].

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٤/٩٩٣-٩٩٤).

(٣) المقنع: (ص ٧٣). وجرى العمل بالقطع في الموضعين كما ذكر الداني أن المصاحف اتفقت على ذلك.

انظر: المقنع: (ص ٨٧ و ٨٩)، ودليل الخيران للمارغني: (ص ٢٢٧)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٩١).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) وهي سورة غافر.

(٦) سقطت من الأصل.

وذكر بعض الناس^(١) القطع في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ [القلم: ٢٧]، ونُسب ذلك لأبي العاصي في «الكشف»^(٢)، فطالعت منه نسخاً تنيف على العشرة [١٢٥/أ] فلم أجد لذكره فيها خبراً، ولا تعرض له بوجه. وهذا الذي قال غير صحيح؛ لأنه خلاف نص الأئمة والشيوخ المقتدى بهم في هذا الشأن، فقد ذكر الحافظ رحمه الله في «المنع»:

«**﴿أَنْ مَا﴾** مقطوعة في الموضعين: في الحجِّ ولقمان، وذكرهما ثم قال: لا غير»^(٣). فهذا نص لا يحتاج إلى تأويل، وأن المقطوع هذان الموضعان، وما عداهما موصول، ولو كان [في القرآن] غير هذين الموضعين مقطوع لم يكن لكلامه فائدة، ولم يثق بشيء من نقله.

ألا تراه كيف قال: «**﴿أَمْ مَنْ﴾** مقطوعة أربعة أحرف، وذكرها»^(٥)؛ فلا شك أن ما عداها موصول.

وكذلك: «**﴿أَنْ لَا﴾** في القرآن بالثون مقطوعة إحدى عشر حرفاً، وذكرها»^(٦)، فدل أن ما عداها موصول.

[**﴿إِنْ مَا﴾** المكسورة^(٧)، إلى غير ذلك. وكذلك: «**﴿فِي مَا﴾** مقطوع أحد عشر حرفاً»^(٨)، فدل أن ما عداها موصولة [(٩)]. ولو كان ما بقي من لفظها، أو غيرها مما تقدم مما ذكر بالقطع مقطوع لم يكن لهذا الحصر فائدة.

(١) لم أجد القائل.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) المنع: (ص ٨٧).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: المنع: (ص ٧١).

(٦) انظر: المنع: (ص ٦٨).

(٧) انظر: المنع: (ص ٧٣).

(٨) انظر: المنع: (ص ٧١).

(٩) سقطت من الأصل.

وذكر أبو العاصي [صاحب] (١) «الكشف» في كتابه: «أن كل ما في القرآن من ﴿أَنَّمَا﴾ موصولة إلا ثلاثة مواضع».

ومثل ما ذكر أبو عمرو وأبو العاصي ذكر أبو داود في حروف غير ﴿أَنَّمَا﴾، مثل: ﴿أَمْ مِّن﴾ (٢)، و﴿فِي مَا﴾ (٣)، وأما ﴿أَنَّمَا﴾ فلم يذكر منها إلا الذي في سورة لقمان (٤). فدل كلامهم أن كل ما عدا ما ذكروه من المقطوع موصول.

فإن قيل: ولعل هؤلاء الشيوخ إنما سكتوا عن قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]؛ لأنه جاء على الأصل، إذ أصل الحروف القطع.

فالجواب: أن هذا غير صحيح لأمرين:

أحدهما: أن الموضعين المذكورين بالقطع الأصل فيهما القطع، ولو كان محيئهما على الأصل يوجب السكوت عنهما لسكتوا عنهما.

الثاني: وقوع الإجماع على وصل نظائر: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾، وأصل نظائره كله القطع.

فمن ذلك ما وقع في سورة آل عمران، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّئُهُمْ﴾ [الآية: ١٧٨]؛ لأن «ما» الواقعة بعد «أن» في هذا الموضع موصولة بمعنى: «الذي»، وخبر «إن»: ﴿خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ (٥).

ومن ذلك ما في سورة الأنفال على خلاف في قطعها، ووصلها هو المشهور، وهو قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الآية: ٤١]، [فإن «ما» الواقعة بعد «أن» أيضا موصولة بمعنى «الذي»، وصلتها ﴿غَنِمْتُمْ﴾] (٦)، والعائد عليها محذوف تقديره: «غَنِمْتُمُوهُ» (٧).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٤١٧/٢).

(٣) انظر: مختصر التبيين: (١٩٧/٢).

(٤) انظر: مختصر التبيين: (٩٩٣-٩٩٤).

(٥) انظر: الكشف عن وجوه القراءات وعللها لمكي: (٣٦٥/١)، والتبيان في إعراب القرآن لابن الأنباري: (٣١٢/١).

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن لابن الأنباري: (٦٢٣/٢).

ومن ذلك ما [وقع في سورة المؤمنون، وهو قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وَبَيْنٍ﴾ [الآية: ٥٥]، فإن «ما» أيضاً الواقعة بعد «أن» موصولة، وصلتها ما [(١) بعدها، والعائد الهاء في «به» (٢).

ومن ذلك ما وقع في سورة الطول، وهو قوله: ﴿لَا جْرِمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ [الآية: ٤٣] هي أيضاً كذلك موصولة، وصلتها ما بعدها، والعائد قوله: ﴿إِلَيْهِ﴾ .

وبلا شك أن هذه المواضع كلها مثل قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾، فإن كان سُكُونُهُمْ عَنْهُ لِمَجِيئِهِ عَلَى الْأَصْلِ هُوَ الْقَطْعُ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ النَّظَائِرُ الَّتِي ذَكَرْنَا مَقْطُوعَةً عَلَى الْأَصْلِ، لِكُونِهِمْ سَكْتُوا عَنْهَا.

ولما أجمعوا على أن المواضع المذكورة موصولة لسكوت الشيوخ عنها وجب أن يكون ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ﴾ موصول لسكوتهم عنه، فلم يبق لمدع القطع فيه أنه مقطوع إلا المصاحف الموجودة بين أيدينا اليوم، ولا حجة فيها، وإنما الحجة بالمصاحف القديمة التي كتبها الصحابة رضي الله تعالى عنهم، كالمصاحف التي طالعها أبو عمرو، ومن روى عنه من الشيوخ، مثل: محمد بن عيسى، ونصير بن يوسف [النحوي] (٣)، وغيرهما.

وفي هذا بيان واضح لمن أنصف ولم يتعسف، وأن قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ [١٢٥/ب] موصول، ومن ناظره بقوله: ﴿أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾ [الهمزة: ٣] فذلك غلط منه قبيح لا خفاء به، وخطأ بين لا شك فيه؛ لأن «أن» في قوله: ﴿أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾ دخلت على اسم ظاهر تام غير ناقص، وهو «المال»، وكان يلزم أن يناظره بمثل: «أن زيدا»، و«أن عمرا»، و«أن الله»، وما أشبه ذلك من الأسماء الظاهرة.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (٥٠٤/٢)، والتبيان في إعراب القرآن لابن الأنباري: (٩٥٧/٢).

(٣) سقطت من الأصل.

وفي قوله: ﴿أَتَمَّا فِي الْأَرْضِ﴾ دَخَلَتْ عَلَى اسْمٍ نَاقِصٍ، وَهُوَ «مَا»، وَهَذَا مَذْهَبُ كُتَّابِ الْمَصَاحِفِ، وَأَمَّا مَذْهَبُ الثُّحَاةِ فَهُوَ غَيْرُ هَذَا (١)، فَإِنَّهُمْ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَتْ مَوْصُولَةً، وَبَيْنَ مَا إِذَا كَانَتْ حَرْفِيَّةً:

فَإِذَا كَانَتْ «مَا» حَرْفِيَّةً مَوْصُولَةً وَدَخَلَتْ عَلَى «إِنَّ» وَ«أَنَّ»، فَإِنَّهُمْ يَقْطَعُونَهَا، وَلَيْسَ إِلَّا ذَلِكَ، وَهُوَ الْقِيَاسُ فِيهَا، فَمَا جَاءَ مِنْهَا مَقْطُوعًا فَعَلَى الْأَصْلِ وَالْقِيَاسِ، وَمَا جَاءَ مَوْصُولًا فَعَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ.

وَإِنْ كَانَتْ «مَا» حَرْفِيَّةً وَدَخَلَتْ عَلَى «إِنَّ» وَ«أَنَّ» فَإِنَّهُ يَجِبُ وَصْلُهَا عِنْدَهُمْ؛ لِأَنَّهَا إِتْمَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا لِمَعْنَى خَاصَّةٍ فِي «أَنَّ» فَصَارَتْ مَعَهَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ لَا تَنْفَصِلُ عَنْهَا، فَيَجِبُ اتِّصَالُهَا وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ فِي الْحُرُوفِ الْقَطْعُ كَمَا قَدَّمْنَا. وَهِيَ عَلَى قِسْمَيْنِ:

إِمَّا أَنْ تَكُونَ كَافِيَةً، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

أَوْ مُوَطَّئَةً لِلْفِعْلِ، مِثْلَ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ [الأنعام: ٣٦].

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ الطَّائِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ (٢) فِي بَابِ الْمَجَاءِ:

«لَهُ فِي غَيْرِ الْعَرُوضِ أَصْلَانِ لَا يَعْدِلُ عَنْهَا إِلَّا انْقِيَادُ السَّبَبِ جَلِيٍّ، أَوْ إِقْتِدَاءٌ بِالرَّسْمِ

السُّفْلِيِّ.

ثُمَّ قَالَ: الْأَصْلُ [الْأَوَّلُ] (٣): فَصَلَّ الْكَلِمَةَ مِنَ الْكَلِمَةِ إِنْ لَمْ يَكُنَّا كَشْيَاءً وَاحِدًا، إِمَّا لِتَرْكِيبِ كَ «بَعْلَبِكَ»، وَإِمَّا لِكُونَ إِحْدَاهُمَا لَا يُبْتَدَأُ بِهَا وَلَا يُوقَفُ عَلَيْهَا، وَإِمَّا لِكُونِهَا مَعَ الْأُخْرَى [كَشْيَاءً وَاحِدًا] (٤) فِي حَالٍ، فَاسْتَحَبَّ لَهَا الْإِتِّصَالَ غَالِبًا (٥).

وَذَكَرَ كَلَامًا، لَكِنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِمَذْهَبِ الثُّحَاةِ فِي رَسْمِ الْمُصْحَفِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَهُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، فَافْهَم.

(١) انظر: الكتاب لسيبويه: (١٢٩/٣)، والأصول في النحو لابن السراج: (٢٣٢/١)، والجني الداني في حروف المعاني

للمرادي: (ص ٣٩٥)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٦٧/٤ وما بعدها).

(٢) هو: محمد بن عبد الله بن عبد الملك بن مالك الطائي الجبالي؛ سبقت ترجمته.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) سقطت من «س».

(٥) تسهيل الفوائد لابن مالك (مخطوط): [٤٠٦/ب].

ثُمَّ قَالَ كَلِمَتَهُ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَبِأَمثاله بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ]:

[٤٠٩] فَضْلٌ: وَأَمَّ مَنْ قَطَعُوهُ فِي النَّسَا ❀❀❀ أَمَّ مَنْ خَلَقْنَا ثُمَّ أَمَّ مَنْ أُسِّسَا

[٤١٠] كَذَلِكَ أَمَّ مَنْ رَسَمُوا فِي فَضَلَتْ ❀❀❀ وَمِثْلَهَا وَلَا تَ حِينَ شُهِرَتْ

هَذَا أَحَدُ الْفُصُولِ السِّتَّةِ الَّتِي قَدَّمْنَا أَوْلًا أَنْ هَذِهِ التَّرْجَمَةُ تَتَضَمَّنُهَا (١).

الشَّيْخُ: هَذِهِ «أَمَّ مَنْ» الْأَصْلُ فِيهَا الْقَطْعُ، وَقِيَاسُهَا كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ يُمَكِّنُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا وَالْإِبْتِدَاءُ بِهَا، لِأَنَّ «أَمَّ» كَلِمَةٌ مُسْتَقْلَةٌ، يُمَكِّنُ أَنْ يُبْتَدَأَ بِهَا، وَيُمَكِّنُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا، وَكَذَلِكَ «مَنْ»، فَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ الْحُرُوفِ هَكَذَا فَيَلْزَمُ أَنْ يُرْسَمَ مَقْطُوعًا، وَهُوَ الْقِيَاسُ فِيهِ، كَمَا أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ مِنَ الْحُرُوفِ لَا يُمَكِّنُ الْإِبْتِدَاءَ بِهِ وَالْوَقْفُ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ بِمُسْتَقْبَلٍ بِنَفْسِهِ حَتَّى يَصِيرَ مَعَ مَا يَكُونُ مَعَهُ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ لَا تَنْفَصِلُ مِنْهَا، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ الْإِتِّصَالَ فِيهِ كَمَا قَدَّمْنَا مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَالِكِ الطَّائِي، وَذَلِكَ مِثْلَ الْبَاءِ مِنْ «بِمَا» مَثَلًا، أَوْ لَامِ الْجَرِّ، أَوْ كَافِ الْجَرِّ، أَوْ حُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ، أَوْ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ فِيمَا يَأْتِي: «مِمَّنْ» وَ«مِمَّ»، وَإِنْ [كَانَ] (٢) الْأَصْلُ فِي الْحُرُوفِ الْقَطْعُ، لَكِنَّهُمْ التَّزَمُوا فِيمَا كَانَ مِثْلَ هَذِهِ الْإِتِّصَالِ؛ لِكُونِهِ صَارَ كَلِمَةً وَاحِدَةً لَا يُمَكِّنُ انْفِصَالَهَا، فَصَارَ الْإِتِّصَالُ فِيهَا أَصْلًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ، وَرَفُضَ الْأَصْلُ فِيهِ الَّذِي هُوَ الْإِنْفِصَالُ.

وَذَكَرَهُ النَّازِمُ [أَيْضًا] (٣) بِالْقَطْعِ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِيهِ وَالْقِيَاسُ، وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَذْكُرَ

[أ/١٢٦] مَا خَرَجَ عَنِ الْقِيَاسِ، وَهُوَ الْمَوْصُولُ، وَأَمَّا مَا جَاءَ عَلَى الْقِيَاسِ فَلَا تَنْبِيهَ عَلَيْهِ.

الشَّيْخُ: وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْمَقْطُوعَ مِنْهُ دُونَ الْمَوْصُولِ لِمَا قَدَّمْنَاهُ أَيْضًا مِنْ قَلْتِهِ [وَحَصْرِهِ] (٤)،

وَكَثْرَةَ الْمَوْصُولِ.

فَفِي يُونُسَ: (٥) ❀❀❀ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ ❀❀❀ [الآية: ٣١]، ❀❀❀ أَمَّنْ لَا يَهْدَى ❀❀❀ [الآية: ٣٥].

(١) انظر: شرح البيت رقم (٣٩٨): (ص ١٠٧٣).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) سقطت من «س».

(٥) في كل النسخ المخطوطة في هذا الموضع: "وفي يونس ❀❀❀ أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ❀❀❀"، وهذا وهم من الشارح كَلِمَتَهُ لِأَنَّ

يونس ليس فيها هذه الآية بل هي في سورة النمل كما سيذكر بعد هذا.

وفي التَّمَلِّ في مواضع: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الآية: ٦٠]، ﴿أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا﴾ [الآية: ٦١]، ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ﴾ [الآية: ٦٢]، ﴿أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ﴾ [الآية: ٦٣]، ﴿أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ﴾ [الآية: ٦٤].

وفي هذا كفاية على أنه قد جاء في مواضع؛ فهو أكثر، ولذلك عدلوا عنه إلى المقطوع، فقال: «أم من قطعوه في النساء» أي: في سورة النساء، وأراد قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [الآية: ١٠٩].

وقوله: «أم من خلقنا» يريد: «وأم من خلقنا» بحذف واو العطف، وأراد قوله تعالى في سورة البقرة (١): ﴿أَمَّنْ خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَّازِبٍ﴾ [الآية: ١١].
وقوله: «أم من أسس» يريد: «وأم من أسس» بحذف واو العطف، والألف في قوله: «أم من أسسا» لإطلاق القافية، وأراد قوله تعالى [في سورة التوبة] (٢): ﴿أَمَّنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُمْ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾ [الآية: ١٠٩].

وقوله: «كذلك» إشارة إلى المصدر المضمر في قوله: «قطعوه» وهو القطع، أي: مثل ما ذكرت لك القطع في الحرفين المتقدمين كذلك كتبوا: ﴿أَمَّنْ﴾ في سورة فصلت، وأراد قوله تعالى فيها: ﴿أَمَّنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الآية: ٤٠].

فهذه أربعة مواضع مقطوعة مقيدة بسورها احترازًا مما أتى منها موصولاً.
"قال محمد بن عيسى [الأصبهاني] (٣) وأبو بكر بن الأنباري: «وكل ما في القرآن من ذكر «أم من» فهو في المصاحف موصول على الإدغام واللفظ، إلا أربعة أحرف كتبت في المصحف مقطوعة بميمين: «أم» كلمة و«من» كلمة؛ ثم ذكر الأربعة مواضع المذكورة" (٤).

(١) وهي سورة الصفات، لأنه ذكر فيها اليقطين في الآية رقم (١٤٦).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) المقنع: (ص ٧١).

قال أبو داود: « واتفقت [على هذه الأربع المصاحف] (١) فلم تختلف (٢).
وقوله: «ومثلها» أي: مثل «أم من»، أو مثل هذه المواضع الأربعة المذكورة بالقطع.
«ولت حين شهرت» فيه إشارة للخلاف بالوصل والقطع، [إلا أن المشهور القطع] (٣).
فقوله: «شهرت» عائد على «ولت» أي: شهرت بالقطع يعني كلمة: ﴿وَلَاتٌ﴾، وقد
ذكر وصلها عن أبي عبيد (٤).

الشيخ: التاء من ﴿وَلَاتٌ﴾ لتأنيث الكلمة، وهي «لا» فصارت «لات».
وتاء التأنيث تدخل في الأسماء والأفعال: ففي الأسماء مثل: «عائشة» و«طلحة»
و«حمزة»، وفي الأفعال مثل: «قامت» و«قعدت».
ولا تدخل في الحروف إلا على ثلاثة أحرف: أحدها: «لا» مثل: «لات»، و«ثم» مثل:
«ثمت»، و«رب» مثل: «ربت» (٥).

ثم إن الناس اختلفوا في هذا الحرف الذي هو «لات»، هل التاء منفصلة من «حين» أو
متصلة بها؟ وفي الوقف عليها هل يوقف على «لا» دون التاء أو عليها مع التاء؟

وهذا يجري بحسب رسم هذه الكلمة: في بعض المصاحف ﴿وَلَاتٌ حِينَ﴾ [ص: ٣] بفصل
التاء من «حين»، وفي بعض المصاحف ﴿وَلَاتِ حِينَ﴾ التاء متصلة بـ «حين»، وهو الذي ذكره
أبو عبيد القاسم بن سلام عن الإمام مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه.

قال الحافظ أبو عمرو: « وكتبوا: ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [الآية: ٣] في ص بالقطع التاء من الحاء،
وحديثنا خلف بن إبراهيم، قال: حدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، قال:

(١) في الأصل: «واتفقت المصاحف عليها»، وما أثبتته من «س» وهو كذلك في مختصر التبيين.

(٢) مختصر التبيين: (٤١٧/٢). ووافقهما الإمام الشاطبي وغيره.

انظر: البيت رقم (٢٤٣) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص٤١٦)، والجامع لابن وثيق: (ص٨٩)، والبدیع لابن معاذ
الجهني: (ص٢٧-٢٨).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) أي: أبو عبيد القاسم بن سلام وقد سقت ترجمته. وقد ردّ قوله غير واحد من العلماء كما سيذكر الشارح رحمته الله.

(٥) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص٩١-٩٤)، وشرح ابن عقيل: (٢٦/١)، والجنبي الداني

للمرادي: (ص٥٧).

حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ، قَالَ: فِي الْإِمَامِ [مُصْحَفِ] (١) عُمَانَ بَحْلَانَهُ ﴿وَلَاتِحِينَ مَنَاصٍ﴾ التَّاءُ مُتَّصِلَةٌ بِحِينَ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: [١٢٦/ب] وَلَمْ أَجِدْ ذَلِكَ كَذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنْ مَصَاحِفِ أَهْلِ الْأَمْصَارِ، وَقَدْ رَدَّ مَا حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِنَا، إِذْ عَدَمُوا وَجُودَ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنْ الْمَصَاحِفِ الْقَدِيمَةِ وَغَيْرِهَا ...

وَقَالَ نُصَيْرٌ: اتَّفَقَتِ الْمَصَاحِفُ عَلَى كِتَابَةِ ﴿وَلَاتٍ﴾ بِالتَّاءِ ؛ يَعْنِي مُفْصَلَةً (٢).
قَالَ أَبُو بَكْرُ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ: « وَكَانَ الْكَسَائِيُّ، وَالْفَرَّاءُ، وَالْخَلِيلُ، وَسِيبَوَيْهٌ، وَالْأَخْفَشُ (٣)، يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ ﴿وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ﴾ التَّاءُ مُنْقَطِعَةٌ مِنْ ﴿حِينَ﴾، وَيَقُولُونَ مَعْنَاهَا: "وَلَيْسَتْ".
وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: وَكَذَلِكَ هُوَ فِي الْمَصَاحِفِ الْجِدَدِ وَالْعَتَقِ بِقَطْعِ «التَّاءِ» مِنْ ﴿حِينَ﴾ (٤)، وَإِلَى هَذَا كَانَ يَذْهَبُ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى (٥).

وَقَالَ الْفَرَّاءُ: مَعْنَى ﴿وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ﴾: لَيْسَتْ حِينَ فِرَارٍ، وَ«التَّوْصُ»: التَّأَخُّرُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (٦)، وَ«البَّوْصُ»: التَّقَدُّمُ (٧)، وَأَنْشَدَ لِمُرِّ الْقَيْسِ (٨):
أَمِنْ ذِكْرِ لَيْلَى إِذْ نَأَتْكَ تَنْوُصُ فَتَقْصِرُ عَنْهَا خُطْوَةً وَتَبْوُصُ (٩)

(١) سقطت من الأصل.

(٢) المقنع: (ص ٧٦)؛ وتابعه الإمام الشاطبي. انظر: البيت رقم (٢٦٠) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٣٧).

(٣) سبق تراجمهم جميعا.

(٤) انظر: المقنع (ص ٧٦).

(٥) هو: معمر بن المثنى التيمي البصري النحوي اللغوي أبو عبيدة، كان عالماً بالشعر والغريب والأخبار والنسب، أخذ عن يونس وأبي عمرو بن العلاء وغيرهما، أخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني والأصم وعمر بن شبة؛ وهو أول من صنف في غريب الحديث، توفي سنة ثمان ومئتين.

انظر: طبقات اللويين والنحاة للزبيدي: (ص ١٧٥)، وانباء الرواة للقفطي: (٣/٢٧٦)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٢/٢٩٤).

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء: (٢/٣٩٧)، والصحاح للجوهري مادة «نوص»: (٣/١٠٦١)، ولسان العرب لابن منظور

مادة «نوص»: (٧/١٠٢)

(٧) انظر: الصحاح للجوهري مادة «بوص»: (٣/١٠٣٢)، ولسان العرب لابن منظور مادة «بوص»: (٧/٩).

(٨) سبق تراجمته.

(٩) ديوان امرؤ القيس وملحقاته: (ص ٩١). وفيه «سلمى» بدل: «ليلى».

فـ «تَبُوصُ»: تُقَدِّمُ، و«تَنْوِصُ»: تُأَخِّرُ.

وَكَانَ حَمْرَةَ بِنُ حَبِيبٍ يَسْكُتُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ فَتَقُولُ: ﴿وَلَاتٌ﴾^(١).

قَالَ الْفَرَّاءُ: وَقَدْ رَأَيْتُ الْكَسَائِيَّ سَأَلَ أَبَا فِقْعَسِ الْأَسَدِيَّ^(٢) فَقَالَ فِي ﴿وَلَاتٍ حِينَ مَنَاصٍ﴾: ﴿وَلَاهٌ﴾.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ: الْوَقْفُ عِنْدِي عَلَى هَذَا الْحَرْفِ: ﴿وَلَا﴾، وَالْإِبْتِدَاءُ بِ﴿تَحِينٍ﴾، فَتَكُونُ «التَّاءُ» مَعَ ﴿حِينَ﴾ لِثَلَاثِ حُجَجٍ: إِخْدَاهُنَّ: أَنَّ تَفْسِيرَ ابْنِ عَبَّاسٍ يَشْهَدُ لَهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ حِينَ نَزْوٍ وَفِرَارٍ»^(٣)، فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ «لَيْسَ» هِيَ أُخْتُ «لَا» وَبِمَعْنَاهَا.

وَالْحُجَّةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّا لَا نَجِدُ فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ: «وَلَاتٌ»؛ إِنَّمَا الْمَعْرُوفَةُ: «لَا». وَالْحُجَّةُ الثَّلَاثَةُ: أَنَّ هَذِهِ التَّاءُ إِنَّمَا وَجَدْنَاهَا تَلْحَقُ مَعَ «حِينَ»، وَمَعَ «الآنَ» وَمَعَ «الأَوَانِ»، فَتَقُولُ: «كَانَ هَذَا تَحِينٌ كَانَ كَذَا، وَكَذَلِكَ تَأْوَانٌ»، وَيُقَالُ: «أَذْهَبَ تَلَانٌ فَاصْنَعُ كَذَا وَكَذَا». قَالَ: وَقَدْ وَجَدْنَا ذَلِكَ فِي أَشْعَارِهِمْ وَفِي كَلَامِهِمْ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي وَجْرَةَ السَّعْدِيِّ، سَعْدُ بْنُ بَكْرٍ^(٤):

الْعَاطِفُونَ تَحِينٌ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانٌ أَيَّنَ الْمُطْعِمِ^(٥)

قَالَ: وَقَدْ كَانَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ يَجْعَلُ الْهَاءَ مَوْصُولَةً بِالتَّوْنِ فَيَقُولُونَ: «الْعَاطِفُونَهُ».

(١) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (٢٨٨/١).

(٢) لم أتبين من هو أبو فقعس الأسدي هذا، ونقل القرطبي في تفسيره عن الفراء نفس هذه الرواية، وعبارة الفراء في معانيه، قال: «أقف على ﴿ولات﴾ بالتاء، والكسائي يقف بالهاء».

انظر: معاني القرآن للفراء: (٣٩٧/٢-٣٩٨)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٠١/١٧).

(٣) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٢١/٢٣)، وتفسير ابن عباس ومروياته في كتب السنة د. عبد العزيز الحميدي: (٧٥٨/٢).

(٤) هو: يزيد بن عبيد السعدي المدني أبو وجرة، من بني سعد بن بكر، تابعي، كان قليل الحديث شاعرا عالما، روى عن أبيه وعطاء بن يزيد الليثي وعمر بن أبي سلمة، توفي بالمدينة سنة ثلاثين ومائة.

انظر: الإكمال لابن ماكولا: (٣٩٠/٧)، وتهذيب التهذيب لان حجر: (٣٠٥/١١).

(٥) انظر: كتاب العين للفراهيدي: (٣٦٩/٨)، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص ٩٣)، وجمع الهوامع

للسيوطي: (٣٩٩/١)، ولسان العرب لابن منظور مادة «ليت»: (٨٦/٢).

قال أبو بكر بن الأنباري: وهذا غلط بين؛ لأنهم صيروا التاء هاء، ثم أدخلوها في غير موضعها، وذلك أن الهاء إنما تُقحم على الثون في مواضع القطع والسكوت، فأما [مع] (١) الأتصال فإنه غير موجود، وإنما هي «تحين».

ومن إدخالهم التاء في «أوان» قول أبي زبيد الطائي (٢):

طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَا تَأْوَانِ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ (٣)

ومن إدخالهم التاء في «الآن» حديث ابن عمر، وسأله رجل عن عثمان رضي الله عنه فذكر مناقبه ثم قال: « اذهب بهذه تالان إلى أصحابك » (٤).

[قال] (٥): فهذا يبين لك أن التاء لم تكن زيادتها مع «لا»، فيمن توهم أنها «لات» من

أجل أنه ليس في حديث ابن عمر ذكر «لا»، وكذلك قول الشاعر (٦):

نَوَّلِي قَبْلَ يَوْمٍ بَيْنِي جَمَانَا وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ تَلَانَا

فليس هاهنا «لا» .

قال أبو عبيد: ثم مع هذا كله أتت تعمدت النظر إليه في الذي يقال أنه الإمام مصحف

عثمان رضي الله عنه فوجدت التاء متصلة مع «حين» قد كتبت «تحين» (٧). هذا هو كلامه رضي الله عنه.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) هو: المنذر بن حرمة الطائي أبو زبيد، كان جاهليا قديما، أدرك الإسلام إلا أنه لم يسلم، ومات نصرانيا، وكان ندم الوليد بن عقبة، وكان من المعمرين، يقال: إنه عاش مائة وخمسين سنة.

طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي: (٥٩٣/٢)، والشعر والشعراء لابن قتيبة: (٣٠١/١)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (١٥٠/١٢).

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس: (٣٠٤/٣)، وحروف المعاني والصفات للزجاجي: (ص٦٩)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٤٧/١٥)، وهمع الهوامع للسيوطي: (٤٠٢/١).

(٤) انظر: النشر لابن الجزري: (١٥٠/٢).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) ينسب هذا البيت لجميل بن معمر كما في لسان العرب لابن منظور مادة «تلن»: (٧٣/١٣)، وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب لابن جني: (١٦٦/١)، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: (ص٩٣)، والمزهر في علوم اللغة للسيوطي: (١٨٩/١)، ولسان العرب لابن منظور في مادتي «أين» و«حين»: (٤٠/١٣ و ١٣٣/١٣).

(٧) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (٢٨٨/١ - ٢٩٥)، وفيه بعض التقدم والتأخير في العبارات، وذكر نحوه السخاوي. انظر: الوسيلة: (ص٤٣٨ - ٤٤٤٠).

وقول الناظم رحمه الله [١٢٧/أ] «وَلَاتَ حِينَ شَهْرَتٌ» يُرِيدُ: بِالْقَطْعِ، اعْتِمَادًا عَلَى قَوْلِ الْحَافِظِ (١).

وَقَدْ رَدَّ مَا حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِنَا (٢)، إِذْ عَدَمُوا وُجُودَ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فِي الْمَصَاحِفِ الْقَدِيمَةِ وَغَيْرِهَا.

ثُمَّ قَالَ رحمه الله:

[٤١١] فَصَلْ: فَمَالِ هَؤُلَاءِ فَاقْطَعَا ❖❖❖ مَالِ الَّذِينَ مَالِ هَذَا الْأَرْبَعَا
[٤١٢] وَحَيْثُ مَا، ثُمَّ بِطَوِيلٍ: يَوْمَ هُمْ ❖❖❖ وَالذَّارِيَاتِ، وَكَذَا: قَالَ ابْنُ أُمِّ

هَذَا أَحَدُ الْفُصُولِ [السُّتَّة] (٣) الْمَذْكُورَةِ أَوَّلًا (٤)، وَهُوَ «مَالِ» فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ، وَمَا ذَكَرَ (٥) فِي الْبَيْتِ الثَّانِي مِنَ الْحُرُوفِ الزَّائِدَةِ عَلَى الْفُصُولِ.

الشَّيْخُ: اعْلَمْ أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ إِذَا كَانَتْ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ يُوصَلُ فِي الرَّسْمِ بِمَا بَعْدَهُ،

نَحْوُ: ﴿رَبِّكَ﴾، و﴿بِرَبِّهِمْ﴾، و﴿بِالَّذِينَ﴾، و﴿لِرَبِّكَ﴾، و﴿لِلَّذِينَ﴾، و﴿وَلِقَوْمِكَ﴾، و﴿لِلظَّالِمِينَ﴾، و﴿لِلنَّاسِ﴾، و﴿لِلَّذِي﴾، وَشِبْهُ ذَلِكَ حَيْثُ وَقَعَ؛ إِلَّا أَرْبَعَةَ مَوَاضِعٍ وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي النَّظْمِ.

قَالَ [الْحَافِظُ] (١): « وَكُتِبُوا فِي كُلِّ الْمَصَاحِفِ فِي النَّسَاءِ: ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ [الآية: ٧٨]،

وَفِي الْكَهْفِ: ﴿مَالِ هَذَا الْكِتَابِ﴾ [الآية: ٤٩]، وَفِي الْفُرْقَانِ: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ [الآية:

(١) وهو الوجه الذي اقتصر الإمام أبو داود على ذكره، وهو المشهور الذي جرى عليه العمل.

انظر: المقنع: (ص ٧٦)، ومختصر التبیین: (٤/١٠٤٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢٢٩)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٩٤-٩٥).

(٢) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: (ص ٥٢٩)، وجامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٢١/١٤٢-١٤٨)، وإعراب القرآن للنحاس: (٣/٣٠٣-٣٠٥)، ومشكل إعراب القرآن لمكي: (٢/٦٢٣)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٥/١٤٦)، والجني الداني في حروف المعاني للمراي: (ص ٤٨٥)، وجمع الهوامع للسيوطي: (١/٣٩٩)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١١٠٥-١١٠٨).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) انظر: شرح البيت رقم (٣٩٨): (ص ١٠٧٣).

(٥) سقطت من «س».

[٧]، وفي المعارج: ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الآية: ٣٦] ، هذه الأربعة مواضع يقطع لام الجر مما بعده على المعنى « (٢) ».

قال أبو محمد مكي في «كتاب المشكل» (٣) له:

« ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ وقعت اللام منفصلة في المصحف، وعلة ذلك أنه كتب على لفظ كان يقطع لفظه فكتب الكاتب على لفظه.

وقال الفراء: أصله: «ما بال هذا الرسول» ثم حذفت الباء بقيت اللام منفصلة .

وقيل: إن أصل حروف الجر أن تأتي [منفصلة] (٤) مما بعدها، نحو: «في» و«عن»

و«على»، فأجري ما هو على حرف واحد على قياس ما هو على حرفين.

قال: ومثله: ﴿فَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾ و﴿فَالِ الَّذِينَ﴾ « (٥) ».

قال النظم: «ومال هؤلاء فاقطعا» الألف في قوله: «فاقطعا» عوضاً من التون الخفيفة،

أصله: «فاقطعن» فعوض منها ألفاً، وأراد قوله تعالى في سورة النساء: ﴿فَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾

[الآية: ٧٨].

وقوله: «مال الذين» أراد: «ومال» بحذف واو العطف، ويريد: «مال الذين»، وأراد

قوله تعالى في سورة المعارج: ﴿فَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا قَبْلَكَ﴾ [الآية: ٣٦].

وقوله: «مال هذا الأربعة» أراد: «ومال» أيضاً بحذف واو العطف، وأراد: ﴿مَالِ هَذَا

الْكِتَابِ﴾ [الآية: ٤٩] في الكهف، و﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ﴾ [الآية: ٧] في الفرقان، ولذلك قال:

«الأربعة»، وهو في النظم إلا ثلاثة؛ لأن ﴿مَالِ هَذَا﴾ موضعان في الكهف والفرقان كما

قدمنا.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) المقنع: (ص ٧٥)؛ وذكر مثله أبو داود وكذلك الشاطبي.

انظر: مختصر التبيين: (٢/٤٠٦-٤٠٧)، والبيت رقم (٢٥٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٣٦).

(٣) أي: كتاب مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب بالقيسي.

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) مشكل إعراب القرآن لمكي: (٢/٥١٩-٥٢٠).

وقوله: «وحيث ما» يعني هذا اللفظ الذي هو ﴿حيث﴾ مقطوع من ﴿ما﴾ التي بعده،

مثل قوله تعالى: ﴿وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره﴾ [البقرة: ١٤٤].

قال أبو عمرو: «فأما قوله في البقرة: ﴿وحيث ما كنتم﴾ في الموضعين (١) مقطوع» (٢).

وقوله: «ثم بطول يوم هم» يريد: أن ﴿يوم هم﴾ مقطوع في هاتين السورتين، ففي سورة

الطول: ﴿يوم هم بزرزور﴾ [الآية: ١٦]، وفي سورة والذاريات: ﴿يوم هم على النار يفتنون﴾

[الآية: ١٣].

الشيخ: ﴿يوم هم﴾ يريد: أن [(٣) ﴿يومهم﴾ منه ما جاء موصولاً، ومنه ما جاء

مقطوعاً، ولما كان لفظه واحداً وحكمه مختلف في الخط ذكر هذين الموضعين بالقطع هكذا؛ لئلا يتوهم متوهم أن حكمهما في الخط واحد كما أن لفظهما واحد، وإنما ذكر

هذين الموضعين بالقطع وإن كانا جاءا على الأصل لقلتهما، وكثرة ما بقي مما خرج على

القياس منهما، فكتب موصولاً، وهي ثلاثة مواضع: في سورة المعارج: ﴿فذرهم يخوضوا ويلعبوا حتى

يلقوا يومهم الذي يوعدون﴾ [الآية: ٤٢] [١٢٧/ب]، ومثله في سورة الزحرف (٤)، وفي سورة

الطور: ﴿حتى يلقوا يومهم الذي فيه يصعقون﴾ [الآية: ٤٥].

قال الحافظ: «قال أبو حفص الخزاز: ﴿يوم هم﴾ مقطوع حرفان ليس في القرآن

غيرهما: في المؤمن: ﴿يوم هم بزرزور﴾ [الآية: ١٦]، وفي والذاريات: ﴿يوم هم على النار يفتنون﴾

[الآية: ١٣].

وكذلك قال معلى بن عيسى الوراق، وقال لنا ذلك محمد بن علي عن ابن الأثيري.

(١) في [الآيتين: ١٤٤، ١٥٠].

(٢) المقنع: (ص ٧٣). وذكر مثله أبو داود وكذلك الشاطبي.

انظر: مختصر التبيين: (٢/٢١٦)، والبيت رقم (٢٥٥) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٣٠).

(٣) سقطت من «س».

(٤) [الآية: ٨٣].

قال أبو عمرو: ﴿هُم﴾ فيهما في موضع رفع بالابتداء وما بعده خبره، فلذلك فصل «اليوم» منه، و﴿هُم﴾ فيما عداهما في موضع خفض بالإضافة، فلذلك وصل «اليوم» به (١). وهو كما قال رحمه الله؛ لأن ﴿يَوْمَهُمْ﴾ في الموضعين المنفصلين الضمير فيهما منفصل، وهو أيضاً مرفوع، والطرف فيه مضاف إلى الجملة في المعنى فلذلك فصلاً؛ لأن ﴿يَوْمَهُمْ﴾ في الموضعين المنفصلين مبتدأ، وخبره ﴿بِرِزُونٍ﴾، و﴿يَفْنُونَ﴾ في الموضع الآخر (٢)، فهو جملة من مبتدأ وخبر، يلزمه قطعه، مع أن الأصل في الحروف القطع كما تقدم (٣)، وهذه مثل ما تقدم لنا في زيادة الألف بعد واو الجمع (٤)، وأنها زيدت للفرق بين المتصل والمنفصل، مثل: ﴿غَضِبُواهُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]، وهذا مثل هذين الموضعين، و﴿كَالْوَهْمِ أَوْ زَوْهَمٍ﴾ [المطففين: ٣]، مثل ما بقي من لفظ ﴿يَوْمَهُمْ﴾، فإنه لما كان ﴿يَوْمِهِمْ﴾ مخفوضاً بإضافته لـ«اليوم»، فكأنه صارت كلمة واحدة فلزم اتصالها، وصار فيها أصلاً ثانياً مصطلحاً عليه بعد [الأصل] (٥) الأول القياسي، الذي هو القطع. وقوله: «وكذا قال ابن أم» إشارة إلى المصدر المضمن في قوله: «فأقطعاً»، فكأنه يقول: «ابن أم» بالقطع كالذي قبله، وأراد قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿قال ابن أم إن القوم استضعفوني﴾ [الآية: ١٥٠].

(١) المقنع: (ص ٧٥)؛ وذكر مثله أو داود وكذلك الشاطبي، وغيره.

انظر: مختصر التبيين: (٤/١٠٦٨ و ٤/١١٤٠)، والبيت رقم (٢٥٨) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٣٤)، وكذلك: البدیع لابن معاذ الجهني: (ص ٢٥-٢٦)، والجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف لابن وثيق: (ص ٩١).

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (٢/٦٣٥)، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري: (٢/٢٤٣).

(٣) انظر: شرح البيتين رقم (٣٩٧ و ٤٠٩): (ص ١٠٧٣ و ١٠٩٥).

(٤) انظر: شرح البيت رقم (٣٤٥): (ص ٩٨٠) وما بعدها.

(٥) سقطت من الأصل.

قال الحافظ في «المقنع»: «وكتبوا في كل المصاحف في الأعراف: ﴿قال ابن أمّ﴾
بالقطع على مراد الانفصال، وكتبوا في طه: ﴿يبنؤم﴾ [الآية: ٩٤] بالوصل كلمة واحدة على
مراد الاتصال، قاله لنا محمد عن ابن الأثيري» (١).

ثم قال [رحمة الله علينا وعليه وغفر لنا وله بمنه وجوده وكرمه]:

- [٤١٣] فصل: وقُلْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ❀❀❀ بِالْقَطْعِ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ رَسْمُوهُ
[٤١٤] لَكِنَّ فِي النِّسَاءِ قَبْلَ رُدُّوْا ❀❀❀ وَجَاءَ أُمَّةٌ بِخُلْفٍ عَدُوًّا
[٤١٥] وَكُلَّمَا أَلْقَى أَيْضًا نِقْلًا ❀❀❀ وَاخْتَارَ فِي تَنْزِيلِهِ أَنْ يُوصَلَ
[٤١٦] وَالْخُلْفُ فِي الْمُقْنِعِ قَبْلَ دَخَلَتْ ❀❀❀ وَظَاهِرُ التَّنْزِيلِ وَصَلٌ إِذْ سَكَتَ

هَذَا [أَيْضًا] (٢) إِحْدَى الْفُصُولِ السِّتَّةِ، وَهُوَ فَصْلُ «كُلَّمَا».

الشيخ: هذه «كُلٌّ» إِذَا دَخَلَتْ عَلَى «مَا» لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ ظَرْفِيَّةً أَوْ تَكُونَ خَبَرِيَّةً
مَوْصُولَةً، فَإِذَا كَانَتْ ظَرْفِيَّةً كُتِبَتْ مَعَ «كُلٌّ» مُتَّصِلَةً نَحْوَ: «كُلَّمَا قُمْتُ قُمْتُ»، وَمِثْلَ مَا ذَكَرَ
النَّاطِمُ فِي النَّظْمِ فِي: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوْا﴾ [النساء: ٩١]، و﴿كُلَّمَا أَلْقَى﴾ [الملك: ٨]، و﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ﴾
[الأعراف: ٣٨]، و﴿كُلَّ مَا جَاءَ﴾ [المؤمنون: ٤٤].

«مَا» فِي هَذِهِ الْكَلِمِ كُلِّهَا ظَرْفِيَّةٌ، فَتُكْتَبُ مُتَّصِلَةً، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ فِي جَمِيعِهَا الْقَطْعُ،
وَإِنْ كَانَتْ «مَا» مَوْصُولَةً كُتِبَتْ مُنْفَصِلَةً، مِثْلَ: «كُلَّ مَا عِنْدِي لَكَ»، و«كُلَّ مَا فِي الدُّنْيَا
فَان».

الشيخ: وَلَمْ يَأْتِ اسْمًا فِي الْقُرْآنِ إِلَّا الَّتِي فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَلِذَلِكَ ذَكَرَهَا بِالْقَطْعِ مِنْ
غَيْرِ خِلَافٍ.

(١) المقنع: (ص٧٦)؛ وذكر مثله أبو داود، وكذلك الشاطبي إلا أنه ذكره في باب حروف من الهمز وقعت في الرسم على غير القياس.

انظر: المحكم للداني: (ص١٨١)، ومختصر التبيين: (٣/٥٧٦)، والبيت رقم (٢٠١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص٣٦٧).

(٢) سقطت من الأصل.

وَوَجَدْتُ بِخَطِّ النَّاطِمِ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ: " اِعْلَمَنَّ أَنَّ «كُلَّ مَا» تُقَطَعُ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعٍ: فِي النِّسَاءِ: ﴿كُلَّمَا رُذِّوْا﴾ [الآية: ٩١]، وَفِي الْأَعْرَافِ: ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ﴾ [الآية: ٣٨]، وَفِي الْمُؤْمِنِينَ: ﴿كُلَّمَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾ [الآية: ٤٤]، وَفِي تَبَارَكَ الْمَلِكُ: ﴿كُلَّمَا أَلْفَى﴾ [الآية: ٨]، [١٢٨/أ] وَكُلُّهَا [فِيهَا] (١) خِلَافٌ، وَالْقَطْعُ أَكْثَرُ، إِلَّا الَّذِي فِي سُورَةِ الْمَلِكِ، وَالْخَامِسُ: ﴿مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [الآية: ٣٤] فِي إِبْرَاهِيمَ، وَلَا خِلَافَ فِيهِ "

قَالَ: «فَصَلُّ وَقُلْ» هَذِهِ الْكَلِمَةُ لَيْسَ لَهَا مَعْنَى إِلَّا تَهْيِئُ النَّظْمِ لَهُ كَمَا قَدَّمْنَا فِي مَوَاضِعِ (٢). وَقَوْلُهُ: «مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ بِالْقَطْعِ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ» بَيْنَ الْمَصَاحِفِ فِي كِتَابَتِهِ مَقْطُوعًا. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: « الَّذِي فِي إِبْرَاهِيمَ الْإِجْمَاعُ مِنَ الْمَصَاحِفِ عَلَى قَطْعِهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ فِي مَحَلِّ خَفْضٍ » (٣).

وَقَوْلُهُ: «لَكِنَّ فِي النِّسَاءِ قَبْلَ رُذِّوْا» أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ النِّسَاءِ: ﴿كُلَّ مَا رُذِّوْا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ [الآية: ٩١].

وَقَوْلُهُ: «وَجَاءَ أُمَّةٌ بِخَلْفٍ عَدُّوْا» أَيُّ: الْكُتَّابُ وَالرُّوَاةُ، وَيُرِيدُ: أَنَّ الرُّوَاةَ عَنِ الْمَصَاحِفِ عَدُّوْا بِالْخِلَافِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ رَسُوهُمَا كَذِبُهُ﴾ [الآية: ٤٤]، وَالَّذِي فِي سُورَةِ النِّسَاءِ: ﴿كُلَّ مَا رُذِّوْا﴾.

وَالْخِلَافُ [الَّذِي] (٤) فِيهِمَا مَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ [فِي الْمَقْنَعِ] (٥)، قَالَ:

« قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى: وَ﴿كُلُّ مَا﴾ مَقْطُوعٌ حَرْفَانِ: فِي النِّسَاءِ: ﴿كُلَّ مَا رُذِّوْا إِلَى

الْفِتْنَةِ﴾، وَفِي إِبْرَاهِيمَ: ﴿كُلَّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾.

قَالَ: وَمِنْهُمْ مَنْ يَصِلُ الَّذِي فِي النِّسَاءِ: ﴿كُلَّمَا رُذِّوْا إِلَى الْفِتْنَةِ﴾ (٦).

(١) فِي «س»: «عَلَى».

(٢) انظر: شرح الأبيات رقم: (٥٥ و ١٢٥ و ٢٧٦).

(٣) مختصر التبيين: (٤١١/٢).

(٤) سقطت من «س».

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) المقنع: (ص ٧٤).

هَذَا هُوَ الْخِلَافُ الَّذِي عَدُّوا فِيهِ، الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ النَّازِمُ بِقَوْلِهِ: «بِخُلْفِ عَدُّوا» فِيهِ، وَفِي الَّذِي فِي سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ، ذَكَرَ [هُنَا] (١) الْخُلْفَ فِي الَّذِي فِي سُورَةِ النَّسَاءِ كَمَا قَدَّمْنَا. وَذَكَرَ فِي بَابِ مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ مَصَاحِفُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ بِالْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ: فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ: « فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ: ﴿كُلَّ مَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾ مَقْطُوعٌ، وَفِي بَعْضِهَا مَوْصُولٌ » (٢).

وَقَالَ فِي سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ: « فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ: ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾ مَقْطُوعٌ، وَفِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ: ﴿كُلَّمَا جَاءَ أُمَّةٌ﴾ مَوْصُولٌ » (٣).

وَقَالَ فِي سُورَةِ الْمَلِكِ: « فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ: ﴿كُلَّ مَا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ﴾ مَقْطُوعٌ، وَفِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ: ﴿كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ﴾ مَوْصُولٌ » (٤).

[وَقَالَ فِي «الْمُقْنَعِ» فِي بَابِ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ] (٥): « حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، [قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ] (٦)، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ سَعْدَانَ، قَالَ: فِي مُصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: ﴿كُلَّ مَا﴾ مُنْقَطِعَةٌ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ » (٧).

هَذَا مَعْنَى قَوْلِ النَّازِمِ: «لَكِنْ فِي النَّسَاءِ قَبْلَ رُدُّوا» الْبَيْتِ. وَقَوْلُهُ: «وَكُلَّ مَا أَلْقَى أَيْضًا نُقِلًا» يُرِيدُ: بِالْخِلَافِ، وَالْأَلْفُ فِي «نُقِلًا» لِلِإِطْلَاقِ، وَيُرِيدُ: أَنَّ الْخِلَافَ مَنْقُولٌ فِيهِ لِلْإِمَامِينَ أَبِي دَاوُدَ وَأَبِي عَمْرٍو. أَمَّا أَبُو عَمْرٍو فَقَدْ ذَكَرْنَا كَلَامَهُ فِي «الْمُقْنَعِ»، وَأَنَّ الْخِلَافَ فِيهَا كُلُّهَا (٨)، مَا عَدَا الَّذِي فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهِ.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) المقنع: (ص ٩٣).

(٣) المقنع: (ص ٩٥-٩٦).

(٤) المقنع: (ص ٩٨).

(٥) سقطت من "ت".

(٦) سقطت من النسختين الأصل و"س"، وهي موحودة في «المقنع» أيضًا.

(٧) المقنع: (ص ٧٤).

(٨) لكن الإمام الداني رحمه الله لم يذكر فيها ترجيح، وتابعه على ذلك الإمام الشاطبي.

انظر: البيتين رقم ٢٥٣ و ٢٥٤ من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٢٨).

وأما أبو داود فقال في «التنزيل» في سورة النساء: ﴿كُلَّمَا﴾ كتبه هنا وفي سورة المؤمنين في بعض المصاحف: ﴿كُلَّمَا﴾ متصلاً، وفي بعضها: ﴿كُلَّ مَا﴾ منفصلاً، وكذلك رسمه الغازي وعطاء وحكم على الانفصال.

وقال عطاء في كتابه في سورة المؤمنين: ﴿كُلَّ مَا﴾ (١) ليس في القرآن محجوزة (٢) غير هذه والتي في سورة النساء: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِنَّةِ﴾، [وما سواهما موصولة، ولم يذكر الغازي ولا حكم الذي في سورة النساء.

وروينا عن محمد بن عيسى، قال: ﴿كُلَّ مَا﴾ مقطوع، حرفان: في النساء: ﴿كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِنَّةِ﴾ [(٣)، وفي إبراهيم: ﴿مِن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾.

قال أبو داود: والذي في إبراهيم هو إجماع، من أجل أنه في موضع خفض.

قال: وروينا عنه في موضع آخر - يعني عن محمد بن عيسى - أنه قال: ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ

رَسُولُهَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] مقطوع في بعض المصاحف، وفي بعضها موصول.

قال أبو داود: وبالقطع أكتب الثلاثة مواضع المذكورة أيضاً هنا « (٤)؛ يريد: الذي في

سورة النساء، والذي في سورة إبراهيم، [والذي في سورة] (٥) المؤمنين.

هذا هو الذي ذكر في سورة النساء [١٢٨/ب].

وقال في سورة الملوك: ﴿كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا﴾ موصول، وكذلك رسمه الغازي بن قيس، وفي

بعضها: ﴿كُلَّ مَا أَلْقَى فِيهَا﴾ مقطوع.

وروينا عن محمد بن عيسى أن المصاحف اختلفت فيه، ففي بعضها موصولاً كما قدمنا،

وفي بعضها مقطوعاً ﴿كُلَّ مَا﴾، وكلاهما حسن، والأول أختار « (٦)؛ يريد: الاتصال.

(١) يعني الذي في سورة المؤمنين وهو قوله تعالى: ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ [الآية: ٤٤].

(٢) أي: مقطوعة. انظر: لسان العرب لابن منظور مادة «حجز»: (٣٣١/٥).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) مختصر التبيين: (٤١٠/٢-٤١٢).

(٥) في الأصل: «وفي».

(٦) مختصر التبيين: (١٢١٥/٥).

هَذَا مَعْنَى قَوْلِ النَّاطِمِ: «وَاخْتَارَ فِي تَنْزِيلِهِ أَنْ يُوصَلَ».

وَالْأَلْفُ فِي قَوْلِهِ: «يُوصَلًا» لِإِطْلَاقِ الْقَافِيَةِ كَمَثَلِ مَا هِيَ فِي «نُقْلًا».

وَقَوْلُهُ: «وَاخْتَلَفَ فِي الْمُنْعِ قَبْلَ دَخَلَتْ» يُرِيدُ: الْخِلَافُ فِي الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ ﴿دَخَلَتْ﴾

فِي كِتَابِ «الْمُنْعِ» لِأَبِي عَمْرٍو، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿كَلِمَاتٍ لَعْنَتٌ

أُخِنَهَا﴾ [الآية: ٣٨]، وَإِنَّهُ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ مَقْطُوعٌ، وَفِي بَعْضِهَا مَوْصُولٌ^(١).

ذَكَرَ ذَلِكَ فِي بَابِ مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ مَصَاحِفُ الْأَمْصَارِ، وَقَدْ قَدَّمَ نَاهُ.

وَقَوْلُهُ: «وَوَظَاهِرُ التَّنْزِيلِ وَصَلٌ إِذْ سَكَتَ» يُرِيدُ: وَظَاهِرُ [مَا فِي] (٢) «التَّنْزِيلِ» لِأَبِي دَاوُدَ

فِيهِ الْإِتِّصَالُ؛ لِكَوْنِهِ سَكَتَ عَنْهُ، فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِذِكْرِهِ، فَسُكُوتُهُ عَنْهُ وَذِكْرُهُ لِغَيْرِهِ بِالْقَطْعِ أَوْ

بِالْخِلَافِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ عِنْدَهُ مُتَّصِلٌ^(٣).

وَوَجَدْتُ بِخَطِّ النَّاطِمِ رَحْمَتُهُ فِي قَوْلِهِ: «وَوَظَاهِرُ التَّنْزِيلِ وَصَلٌ إِذْ سَكَتَ»:

قَالَ: «ظَاهِرُ «التَّنْزِيلِ» الْوَصْلُ؛ لِأَنَّهُ الْمَصْطَلَحُ عَلَيْهِ فِي «كُلَّمَا» إِذَا كَانَتْ مَصْدَرِيَّةً، وَهِيَ

فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ [كُلُّهَا] (٤) كَذَلِكَ».

(١) انظر: المنع: (ص ٩٣).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) قال ابن عاشر: «ولا شك أن تخصيص أبي داود المواضع المذكورة بالقطع، وسكوته عما عداها، مع نقله عن عطاء

وصل ما عدى موضعي النساء، والمؤمنين، مقتضى لوصل جميع ما سكت عنه، ومن جعلته الواقع في الأعراف، لا أن مجرد

سكوته هو المقتضى للوصل، كما قد يتوهم، ويدل لما قلته أن الأصل في: ﴿كُلُّ مَا﴾ القطع، فلو كان مطلق السكوت يحمل

على الأصل، لكان ظاهر التنزيل الفصل لا الوصل.

وأفهم تخصيص الناظم القطع بالمواضع المذكورة، أن ما عداها موصول، والكتّاب على قطع الموصولة كأهل المصاحف،

ولم تقع إلا في سورة إبراهيم، وعلى وصل الوقتية». انتهى كلامه.

والمشهور الذي جرى عليه العمل القطع في موضعي النساء والمؤمنين، والوصل في موضعي الأعراف والمملك، وأما موضع

إبراهيم فمتفق على قطعه بإجماع كما سبق.

انظر: البديع لابن معذ الجهني: (ص ٢٢)، والجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف لابن وثيق: (ص ٩٠)، وتنبية العطشان

للجراحى (مخطوط): [١٣١/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١١٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢٣١)، وسمير الطالبين

للضباع: (ص ٩٢-٩٣).

(٤) سقطت من الأصل.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَبِأَمْثَالِهِ]:

- [٤١٧] فَضْلٌ: وَفِي مَا وَاحِدٌ وَعَشْرَةٌ ❖❖❖ فِي مَا فَعَلْنَ ثَانِيًا فِي الْبَقْرَةِ
 [٤١٨] وَوَسَطَ الْعُقُودِ حَرْفٌ، وَمَعَا ❖❖❖ فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ كُلِّ قُطْعَا
 [٤١٩] وَالْأَنْبِيَا وَالشُّعْرَا وَوَقَعَتْ ❖❖❖ وَالتُّورِ وَالرُّومِ كَذَاكَ وَقَعَتْ
 [٤٢٠] وَمِثْلُهَا الْحَرْفَانِ أَيْضًا فِي الرُّمْرِ ❖❖❖ وَخُلْفٌ مُقْنِعٌ بِكُلِّ يَسْتَطْرُ
 [٤٢١] وَخُلْفٌ تَنْزِيلٍ بغيرِ الشُّعْرَا ❖❖❖ وَالْأَنْبِيَا وَقَطْعُهُمَا إِذْ كَثُرَا

هَذَا آخِرُ الْفُصُولِ السَّتَّةِ الَّتِي تَضَمَّتْ هَذِهِ التَّرْجِمَةَ، وَهِيَ خَاتِمَتُهَا، وَهِيَ كَلِمَةٌ «فِي مَا». الشَّيْخُ: «مَا» إِذَا اتَّصَلَ بِهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي إِذَا كَانَ حَرْفًا وَاحِدًا، أَوْ حَرْفَيْنِ، فَإِنْ كَانَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ مِثْلَ: «بَاءُ الْجَرِّ» وَ«لَامُ الْجَرِّ» وَ«كَافُ الْجَرِّ» وَ«لَامُ الْإِبْتِدَاءِ»، فَإِنَّهُ يَجِبُ اتِّصَالُهَا بِ«مَا» كَيْفَ مَا كَانَتْ «مَا» مُطْلَقًا، سَوَاءً كَانَتْ خَبَرِيَّةً، [أَوْ مَصْدَرِيَّةً، أَوْ حَرْفِيَّةً، وَإِنْ كَانَ حَرْفٌ الْمَعْنَى عَلَى حَرْفَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ^(١)].

فَإِنْ اتَّصَلَتْ بِ«مَا» [٢] الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ أَوْ الْحَرْفِيَّةُ وَجَبَ اتِّصَالُهَا أَيْضًا، وَإِنْ كَانَتْ خَبَرِيَّةً وَجَبَ قَطْعُهَا، مِثْلَ هَذِهِ الَّتِي ذَكَرَ النَّاطِمُ، فَمَا أَتَى مِنْهَا مَقْطُوعًا فَعَلَى الْأَصْلِ، وَمَا أَتَى مِنْهَا مَوْصُولًا فَعَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ.

وَإِنَّمَا ذَكَرَ النَّاطِمُ أَيْضًا «فِي مَا» الْمَقْطُوعِ وَإِنْ كَانَ عَلَى الْقِيَاسِ، وَسَكَتَ عَنِ الْمَوْصُولِ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ [يَذَكَرَ الْمَوْصُولَ مِنْهَا] (٣)؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي خَرَجَ عَلَى الْقِيَاسِ، لِقَلَّةِ هَذِهِ الَّتِي ذَكَرَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَوْصُولَةِ، وَلِذَلِكَ الْحَافِظِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأُمَّةِ فِي عِلْمِ الرَّسْمِ الْمَقْطُوعِ مِنْ «فِي مَا» دُونَ الْمَوْصُولِ.

وَقَوْلُهُ: «وَفِي مَا وَاحِدٌ وَعَشْرَةٌ» يُرِيدُ: «فِي مَا» مَقْطُوعَةٌ إِحْدَى عَشْرَةَ.

وَقَوْلُهُ: «فِي مَا فَعَلْنَ ثَانِيًا فِي الْبَقْرَةِ» هَذَا أَوْلُهَا، وَأَرَادَ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْبَقْرَةِ: ﴿فِي مَا

فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ مَعْرُوفٍ﴾ [الآية: ٢٤٠].

(١) انظر: الجني الداني في حروف المعاني للمراي: (ص ٣٢٢).

(٢) سقطت من "ت".

(٣) في «س»: «يذكره».

واحترز بقوله: «ثانياً» من الأول الذي بعده: ﴿بِالمَعْرُوفِ﴾ مثله (١) فإنه متصل، وإلا فقد أتى في البقرة غيرهما، [وهو قوله] (٢): ﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الآية: ١١٣]، وفيها: [١٢٩/أ] ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [الآية: ٢٢٩]، وفيها: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةٍ﴾ [الآية: ٢٣٥].

فقوله: «ثانياً» [إنما هو ثانياً] (٣) بالنسبة لما قبله، الذي يشابهه في كون كل واحد منهما بعده ﴿بِالمَعْرُوفِ﴾، بعد الأول [وبعد الثاني] (٤): ﴿مِنْ مَعْرُوفٍ﴾. وقوله: «ووسط العقود حرف» أراد قوله تعالى فيها: ﴿وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [الآية: ٤٨].

واحترز بقوله: «ووسط العقود» مما فيها من غيره، وهو قوله تعالى في آخرها في حرف لتجدن: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ [الآية: ٩٣]. وقوله: «ومعاً في سورة الأنعام» يريد بقوله: «ومعاً» الحرفين «في سورة الأنعام»، وهما: قوله فيها: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الآية: ١٤٥]، وقوله فيها: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الآية: ١٦٥]. وقوله: «كل قطعاً» [أي: قطع] (٥) جميع ما ذكرنا لك، والألف في قوله: «قطعاً» لإطلاق القافية.

وقوله: «والأنبيا» يريد: وسورة الأنبياء فيها، وهو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ﴾ [الآية: ١٠٢].

(١) [الآية: ٢٣٤].

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل و"ت".

(٤) في الأصل: «الثاني بعده».

(٥) سقطت من الأصل.

وقوله: «والشعرا» يريد: وسورة الشعراء فيها في قصة صالح السلي: ﴿فِي مَا هَاهُنَا

ءَامِنِينَ﴾ [الآية: ١٤٦].

وقوله: «وقعت» يريد: وسورة الواقعة فيها: ﴿وَنُنشِئُكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الآية: ٦١].

وقوله: «والنور» يريد: وفي سورة النور، وفيها: ﴿لَسَكُمْ فِي مَا آفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾

[الآية: ١٤].

وقوله: «والرؤم» يريد: وسورة الرؤم، وفيها: ﴿مِن شُرَكَاءِ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [الآية: ٢٨].

وقوله: «كذلك» إشارة إلى المصدر المضمن، وهو القطع في قوله: «وكل قطعاً»، أي: كما ذكرت لك القطع فيما تقدم كذلك وقعت هذه الأحرف الأخر بالقطع مثلها، وليس في السور المذكورة غير الأحرف المذكورة، فهي متحدة في كل سورة، ولذلك قيدها بسورها وأطلق، لكون كل سورة ليس فيها غير الحرف المذكور.

وقوله: «ومثلها الحرفان» أي: مثل ما ذكرت لك من الكلمة بالقطع الحرفان في سورة

الزمر، وليس فيها غيرهما.

في أولها: ﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الآية: ٣].

والثاني فيها: ﴿أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الآية: ٤٦].

فهذه جملة «في ما» المقطوع، وهي إحدى عشر حرفاً.

وقوله: «وخلف مقلع بكل يستطر» فأضاف الخلف «للمقلع»، وهو الكتاب المنسوب

لأبي عمرو، والخلف ليس له ولا لصاحبه، وإنما ينسب الخلف حقيقة للواضعين الأول الذين كتبوا المصاحف، وهم الصحابة رضي الله عنهم.

وقوله: «وخلف مقلع» أي: صاحب «المقلع» مجازاً كما قلنا.

وقوله: «يستطر» أي: يكتب ويثبت، قال الله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ﴾ [القمر:

٥٣] أي: كل ما صغر من الأعمال وكبر مستطر، أي: مثبتة في الكتاب، مكتوب في أسطر.

وقال: ﴿وَالظُّورِ ۝١﴾ وَكَتَبَ مَسْطُورٍ ﴿[الطور: ١ - ٢]، [أي: مَكْتُوبٌ] (١) [٢].

وَيُرِيدُ أَنْ الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْإِحْدَى عَشَرَ حَرْفًا مَكْتُوبٌ فِي «الْمُقْنَعِ»، وَأَنَّ الْحَافِظَ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِيهَا كُلَّهَا، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَافِظَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ فِي «الْمُقْنَعِ» فِي بَابِ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ:

« قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى: وَعَدُّوا ﴿فِي مَا﴾ مَقْطُوعَةٌ إِحْدَى عَشَرَ مَوْضِعًا، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهَا

- ثُمَّ ذَكَرَهَا إِلَى آخِرِهَا ثُمَّ قَالَ: - وَمِنْهُمْ مَنْ يَصِلُهَا كُلَّهَا، وَيَقْطَعُ الَّتِي فِي الشُّعْرَاءِ: ﴿فِي مَا

هَلْهِنَاءَ آمِينٍ﴾ [الآية: ١٤٦]، فَاسْتَشْنَى مِنْهَا الَّذِي فِي الشُّعْرَاءِ.

وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ، عَنْ بَشْرِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ مُعَلَّى، قَالَ: كُنَّا إِذَا

سَأَلْنَا عَاصِمًا عَنِ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ [١٢٩/ب] قَالَ: لَا أَبَالِي، أَقْطَعُ ذَا أُمَّ وَصِلَ ذَا، إِنَّمَا هِجَاءٌ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: [وَأَحْسَبُهُ] (٣) يُرِيدُ الْمُخْتَلَفَ فِي رَسْمِهِ فِي ذَلِكَ دُونَ الْمُتَّفَقِ عَلَى رَسْمِهِ مِنْهُ» (٤).

وَقَالَ فِي بَابِ مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ مَصَاحِفُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ: « فِي الشُّعْرَاءِ فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ:

﴿أَتَرَكُونَ فِيمَا هَلْهِنَاءَ آمِينٍ﴾ مَوْصُولَةٌ، وَفِي بَعْضِهَا: ﴿فِي مَا هَلْهِنَاءَ﴾ مَقْطُوعَةٌ» (٥).

فَهَذَا نَصٌّ بِأَنَّ الَّذِي فِي الشُّعْرَاءِ فِيهِ الْخِلَافُ أَيْضًا.

وَكَذَلِكَ ذَكَرَهَا أَيْضًا فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ فِي الَّذِي فِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ (٦)، مِثْلَ مَا ذَكَرَ فِي

الَّذِي فِي سُورَةِ الشُّعْرَاءِ، فَذَكَرَ فِي «الْمُقْنَعِ» الْخِلَافَ فِي الْكُلِّ كَمَا قَالَ النَّاطِمُ: «وَحُلْفٌ مُقْنَعٍ

بِكُلِّ» (٧).

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٢٢/٦٠٨ و ٢٢/٤٥٠)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٧/٥٩

و ١٧/١٤٩).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) المقنع: (ص ٧١-٧٢).

(٥) المقنع: (ص ٩٦).

(٦) انظر: المقنع: (ص ٩٥).

(٧) وكذلك ذكر الإمام الشاطبي. انظر: الأبيات رقم (٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي:

(ص ٤٢٢).

وذكر الناظم أن الشيخ أبا داود ذكر الخلاف في جميعها كما ذكر أبو عمرو ما عدا حرفين وهما: ما في الشعراء، وما في الأنبياء، كما قال: «وخلف تنزيل بغير الشعراء والأنبياء»، فالذي في سورة الشعراء والأنبياء مقطوعان عنده من غير خلاف.

ونصه في «التنزيل» في قوله تعالى في سورة البقرة في حرف وإذا لقوا: ﴿فَاللَّهُ يَحْكُمُ

بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الآية: ١١٣]

« قال: كتبوا هنا: ﴿فِيمَا كَانُوا﴾ متصلاً، وكذلك في جميع القرآن حاشاً أحد عشر حرفاً فإن المصاحف اختلفت في تسعة منها، فكتب في بعضها متصلاً مثل هذا، وفي بعضها منفصلاً؛ - وذكرها فقال: -

أولهن في سورة البقرة: ﴿فِي مَا فَعَلْتَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ﴾ [الآية: ٢٤٠]، وفي

المائدة: ﴿لِيَبْلُوكُمْ فِي مَاءِ آتَانِكُمْ﴾ [الآية: ٤٨]، وفي الأنعام: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ﴾ [الآية:

١٤٥]، وفيها: ﴿لِيَبْلُوكُمْ فِي مَاءِ آتَانِكُمْ﴾ [الآية: ١٦٥] [آخرها] (١)، وفي الأنبياء: ﴿فِي مَا

أَشْتَهَتْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [الآية: ١٠٢]؛ قال: واتفقت المصاحف على قطع هذه.

وفي النور: ﴿فِي مَا أَفْضَيْتُمْ﴾ [الآية: ١٤]، وفي الشعراء: ﴿فِي مَا هَلَهْنَا﴾ [الآية: ١٤٦]؛ قال:

واتفقت المصاحف أيضاً على فصل هذه.

وفي الروم: ﴿فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [الآية: ٢٨]، وفي الزمر: ﴿فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾

[الآية: ٣]، وفيها أيضاً: ﴿أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الآية: ٤٦] (٢)، وفي

الواقعة: ﴿فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الآية: ٦١].

قال: فاجتمعوا على التي في الأنبياء والشعراء، واختلفوا في التسعة الباقية (٣).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من «س».

(٣) مختصر التبيين: (١٩٧/٢-١٩٨).

وقوله: «واقطعهُمَا إِذْ كَثُرَا» هذا من كلام الناظم؛ أمرَك بِقَطْعِهِمَا، معناه: اقطعهُمَا - يعني الحرفين - إِذْ كَثُرَ القَطْعُ فِيهِمَا أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِمَا، وَإِنْ كَانَ الخِلَافُ فِيهِمَا [على ما في «المقنع»] فَإِنَّ القَطْعَ فِيهِمَا [(١) أَكْثَرَ عَلَى مَا حَكَى فِي «التنزيل»، إِذْ لَمْ يَذْكَرْ فِيهِمَا خِلَافًا.

وذكر أبو العاصي في كتاب «الكشف» له (٢) هذه الإحدى عشر بالقطع كما قدمنا، ثم قال:

« وقد اختلف في هذه الحروف؛ فمنهم من يكتبها كما تقدم، ومنهم من يصلها كلها ويقطع الذي في الشعراء، ومنهم من يقطع الذي في سورة البقرة: ﴿فِي مَا أَفْنَدْتْ بِهِ﴾ [الآية: ٢٢٩]، والذي في سورة الأنعام: ﴿لِيَبْلُوكُمْ فِي مَاءِ اتَّكُمُ﴾ [الآية: ١٦٥]، والحرف الذي في الأحقاف: ﴿فِي مَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الآية: ٢٦] .»

قال الشيخ: والمعول عليه من هذا كله قطع الإحدى عشر كلها، إذ بذلك جرى العمل عند جميع الناس، في الحاضرة والبادية (٣)، ولكون الحافظ ذكر قطعها عن رجل مقدم، إمام في الرواية بهذا الشأن - أعني رسم المصاحف - وهو محمد بن عيسى، ولذكره لها أيضًا في باب المقطوع (٤).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سبقت الإشارة إليه وإلى كتابه.

(٣) وهو الذي جرى عليه العمل في عصرنا أيضًا.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٢٣٢)، وسمر الطالبين للضباع: (ص ٩٣).

(٤) قال ابن عاشر في فتح المنان: «سكت الناظم في هذا الباب عن كلمة ﴿أَنْ لَوْ﴾، وكلمة ﴿عَالِ يَاسِينَ﴾.

أما الأولى: فقال أبو داود في سورة الأعراف: «اعلم أن الوارد في كتاب الله عز وجل من كلمة ﴿أَنْ لَوْ﴾ على الأصل ثلاثة مواضع: هنا: ﴿أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الآية: ١٠٠]، وفي الرعد: ﴿أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الآية: ٣١]، وفي سبأ: ﴿أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ﴾ [الآية: ١٤] ليس في القرآن غيرهن، وكلها كتبت بالنون على الأصل، وسائرهن بغير نون على الإدغام».

ولعله إنما سكت عنه لقول التحيبي: إن ما ذكره أبو داود لم يتعرض له أبو عمرو، ولا غيره، ممن اطلعت على كلامه، ولا رأيت أحدا كتب: ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾ [الجن: ١٦] بغير نون، فهذا يدل على أن هذا يخالف ما عليه الناس، والله أعلم. وإنما هي كلها بالنون، ولذلك تركوا ذكرها، وقد ذكرته في بيت وهو:

وعن أبي داود الوصل في الجن والباقي بنون فصلا

.....

جامعة الأمير

وعلى ما ذكره أبو داود اعتمد الأستاذ إبراهيم الحاج، إذ يقول:

«أن لو» على الأصل بنون كتبا في الرعد والأعراف ثم في سببا
وماعده صله يا خليل وهذا الذي صح عن التنزيل
فلم يجئ متصلا في المذكر إلا السذي في الجن فيما أدر

وعلى ما ذكره التحيي اعتمد شيخ الجماعة الإمام ابن غازي، إذ يقول مجيبا له:

مهلا عليك أيها الأستاذ فالحق ما لنا عنه ملاذ
إن التحييي أبنا إسحاقا وعلمه قد طبق الآفاقا
أنكر ما قال أبو داود وقال فيه خالف المعهودا
وقال بالنون اكتبين الأربعا فارجع إلى الحق تكن متبعا

وأما الثاني: فقال أبو عمرو في الذكر الثامن عشر من المقنع بعد ذكر: ﴿وَلَاتِ جَيْنَ﴾ عن أبي عبيد ما نصه: «وكتبوا في

جميع المصاحف: ﴿عَلَّ نَالِ يَاسِينَ﴾ [الصفات: ١٣٠] بقطع اللام من الياء».

ونحوه لأبي داود عن المصاحف، وزاد: «أنه في قراءة غير نافع، وابن عامر: بكسر الهمزة، وسكون اللام على النسب إلى إلباس».

يعني أن أصله في هذه القراءة (إلباسيين) بياءين أولاهما مشددة للنسب، ثم خفف بحذفها، كما قيل به في: ﴿بَعْضِ

الْأَعْجَبِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٨]، وكان الناظم إنما سكت عنه لحيء الفصل فيه في قراءة نافع، وابن عامر على الأصل.

وإنما يكون مخالفا للخط القياسي في قراءة غيرهما بكسر الهمزة، وسكون اللام، إما على الوجه المتقدم في التنزيل، وإما على أن (ياسين) اسم (إدريس)، عرف بالأداة، ولكن كسرت همزها على الأصل المرفوض، ولم تحذف وصلا».

وجرى عمل المشاركة في الكلمة الأولى على مذهب أبي داود -أي: بالإدغام والوصل- ﴿أَلُو﴾، والمغاربة على مذهب التحييي - أي: القطع- ﴿أن لو﴾.

انظر: المقنع: (ص ٧٧)، ومختصر التبيين: (٣/٥٥٣-٥٥٤/٤-١٠٤٣)، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١١١٨-

١١٢١)، وبيان الخلاف لابن القاضي (مخطوط): [٦/ب]، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢٣٣)، وسمير الطالبين للضباع:

(ص ٩١).

الفصل الثاني

الكلمات التي كتبت موصولة على اللفظ

جامعة الأمير

العلوم الإسلامية

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنِّهِ]:

[٤٢٢] **الْقَوْلُ فِي وَصْلِ حُرُوفِ رُسِمَتْ** ❀❀❀ **عَلَى وَفَاقِ اللَّفْظِ إِذْ تَأَلَّفَتْ**

مَعْنَاهُ: هَذَا «الْقَوْلُ فِي وَصْلِ» كَلِمَاتٍ «رُسِمَتْ» أَي: كُتِبَتْ «عَلَى وَفَاقِ اللَّفْظِ» أَي: مَوَافِقَةَ اللَّفْظِ لَهَا؛ لِأَنَّهَا فِي اللَّفْظِ مُتَّصِلَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْأَصْلِ مُنْفَصِلَةً. و«الْوَفَاقُ» فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ: «وَافَقَ يُوَافِقُ وَفَاقًا وَمُوَافِقَةً» مِثْلُ: «قَاتِلٌ يُقَاتِلُ قِتَالًا وَمُفَاتِلَةٌ»، وَالْوَفَاقُ: هُوَ الْإِتِّفَاقُ (١). [١٣٠/أ]

وَقَوْلُهُ: «عَلَى وَفَاقِ اللَّفْظِ إِذْ تَأَلَّفَتْ» أَي: جُمِعَتْ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: أَذْكَرُ فِي هَذِهِ التَّرْجِمَةِ كَلِمَاتٍ جَاءَتْ فِي الْمَصْحَفِ مُتَّصِلَةً لِكَوْنِ اللَّفْظِ بِهَا كَذَلِكَ. قَالَ الْحَافِظُ: فِي بَابِ مَا رُسِمَ فِي الْمَصَاحِفِ مِنَ الْحُرُوفِ مَوْصُولَةً عَلَى اللَّفْظِ (٢). الشَّيْخُ: أَعْلَمُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ التَّرْجِمَةِ يَنْحَصِرُ فِي أَرْبَعَةِ فُصُولٍ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ حَرْفًا:

الأوَّلُ: فِي ذِكْرِ ﴿أَيْنَمَا﴾.

الفصل الثاني: فِي ذِكْرِ ﴿بِسْمَا﴾.

الفصل الثالث: فِي ذِكْرِ ﴿بِتَلَا﴾ (٣).

الفصل الرابع: فِي ذِكْرِ ﴿أَلْتَنَ﴾.

وَأَمَّا الْأَرْبَعَةُ عَشَرَ حَرْفًا فَهِيَ: ﴿زُبَمَا﴾، و﴿مَمَّنْ﴾، و﴿فِيمَ﴾ الاستفهامية، وكذلك

﴿عَمَّ﴾، و﴿مَمَّ﴾، و﴿أَمَّا﴾ بالفتح، و﴿نِعْمًا﴾، و﴿كَأَنَّمَا﴾، و﴿مَهْمَا﴾،

و﴿يَبْنُوهُمْ﴾، و﴿وَيَكَاثُ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، و﴿كَالْوَهْمِ أَوْ وَزَوْهَمِ﴾.

(١) مرَّ معنا في غير ما موضع؛ انظر مثلاً: شرح البيت رقم (٣٩٧): (ص ١٠٧٣).

(٢) انظر: المنع: (ص ٦٨). غير أن الشارح رحمه الله اختصرها، قال الحافظ: «باب كرم ما رسم في المصاحف من الحروف المقطوعة على الأصل والموصولة على اللفظ».

(٣) في "ت": "لكننا".

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ]:

- [٤٦٣] فَ: أَيْنَمَا فِي الْبِكْرِ وَالنَّحْلِ فَصْلٌ ❖❖❖ وَفِي النَّسَاءِ عَنِ سُلَيْمَانَ نُقِلَ
 [٤٦٤] وَعَنْهُ أَيْضًا جَاءَ فِي الْأَحْزَابِ ❖❖❖ وَذَانِ لِلدَّانِي بِاضْطِرَابٍ
 [٤٦٥] وَعَنْهُمَا أَيْضًا خِلَافٌ أُثِرَا ❖❖❖ فِي مَوْضِعٍ وَهُوَ الَّذِي فِي الشُّعْرَا

هَذَا هُوَ الْفَصْلُ الْأَوَّلُ مِنَ الْفُصُولِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي قَدَّمْنَا أَنَّ هَذِهِ التَّرْجِمَةَ تَشْتَمِلُ عَلَيْهَا، وَهِيَ

كَلِمَةُ ﴿أَيْنَمَا﴾.

الشَّيْخُ: اعْلَمْ أَنَّ «مَا» إِذَا اتَّصَلَتْ بِ«أَيْنَ» فَإِنَّهَا لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ اسْمِيَّةً أَوْ حَرْفِيَّةً، فَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً مَوْصُولَةً بِمَعْنَى «الَّذِي» كُتِبَتْ مُنْفَصِلَةً؛ تَقُولُ: «أَيْنَ مَا وَعَدْتَنَا»، فَتَفْصِلُهَا لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى «الَّذِي»، وَإِنْ كَانَتْ حَرْفِيَّةً وَصَلْتَهَا؛ تَقُولُ: «أَيْنَمَا تَعَدُّنَا نَكُنْ».

الشَّيْخُ: هَذِهِ الْمَوَاضِعُ الْخَمْسَةُ الَّتِي ذَكَرَ النَّاطِمُ «مَا» فِيهَا كُلُّهَا حَرْفِيَّةً، إِلَّا الَّتِي فِي سُورَةِ

الشُّعْرَاءِ فَإِنَّهَا فِيهِ مَوْصُولَةٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٩٢﴾ مِنْ دُونِ اللَّهِ هَلْ يَبْصُرُونَكُمْ أَوْ يَنْصُرُونَ﴾

[الشعراء: ٩٢ - ٩٣].

وَذَكَرَهُ بِالْخِلَافِ عَنِ الشَّيْخَيْنِ بِالْقَطْعِ وَالْوَصْلِ، فَمَا جَاءَ مِنْ ﴿أَيْنَ مَا﴾ مَقْطُوعًا وَ«مَا» فِيهِ مَوْصُولَةٌ فَهِيَ عَلَى الْأَصْلِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ فِيهَا، وَمَا جَاءَ مِنْهَا مُتَّصِلًا وَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ، وَمَا جَاءَ مِنْ ﴿أَيْنَ مَا﴾ مَقْطُوعًا وَ«مَا» فِيهِ حَرْفِيَّةٌ فَقَدْ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْحُرُوفِ الْقَطْعُ، وَمَا جَاءَ مِنْهَا مَوْصُولًا فَهُوَ عَلَى الْأَصْلِ الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهِ.

قَالَ: «فَأَيْنَمَا فِي الْبِكْرِ وَالنَّحْلِ فَصْلٌ» أَمَرَكَ أَنْ تَصِلَ ﴿أَيْنَمَا﴾ فِي هَاتَيْنِ السُّورَتَيْنِ،

وَقَيْدَهُمَا بِالسُّورَتَيْنِ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِمَا غَيْرُهُ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى [فِي سُورَةِ النَّحْلِ، وَقَيْدُهُ بِالسُّورَةِ

إِذْ لَيْسَ فِيهَا غَيْرُهُ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [الآية: ٧٦] (١).

فِي «الْبِكْرِ»: وَهِيَ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَقَيْدُهُ بِالْحَرْفِ وَهُوَ: «الْفَاءُ»، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَيْنَمَا

تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [الآية: ١١٥].

(١) أُحْرِتْ فِي الْأَصْلِ بَعْدَ ذِكْرِ حَرْفِ الْبَقَرَةِ، وَبَعْضُهَا سَقَطَ مِنْ "ت".

واحترز به من الذي بعده الذي لا «فاء» فيه، وهو قوله تعالى: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا﴾ [الآية: ١٤٨] هذا مقطوعٌ باتفاقِ الشَّيْخَيْنِ عَلَى التَّنْقِيلِ بِالْوَصْلِ فِي هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ. وقوله: «وفي النساءِ عن سليمان نَقْلٌ» يريد: الوصل، أي: وتُقل من كتابِ الشَّيْخِ [أبي داود] (١) - أعني في «التنزيل» - الوصل في الحرف الذي في سورة النساء، وهو قوله: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُمُ الْمَوْتُ﴾ [الآية: ٧٨].

مفهومه أن الحافظ ذكره إمَّا بالقطع، أو بالخلاف؛ لأنه مُحْتَمَلٌ. قال: «وعنه أيضًا جاء في الأحزاب» يريد بقوله: «وعنه»: أبا داود، «جاء» يريد: الوصل، «في الأحزاب» يريد: في سورة الأحزاب، وأراد قوله [١٣٠/ب] تعالى فيها: ﴿أَيْنَمَا تُفُونَ أُخَذُوا﴾ [الآية: ٦١].

فذكر الوصل في هذين الحرفين عن أبي داود، ومفهومه أن الداني ذكرهما بالقطع أو بالخلاف، كما قلنا في الذي قبله، وقد نص على ذلك رحمه الله وأنتهما بالخلاف له (٢). فقال: «وَدَانِ لِلدَّانِي» أي: هذان الموضعان لأبي عمرو، «باضطراب» أي: باختلاف. فخرج من هذا أن المواضع الأربعة المذكورة اتفقا على وصل موضعين؛ وهما: في البقرة والتحل، واختلفا في موضعين؛ وهما: في النساء والأحزاب، فالوصل فيهما لأبي داود، والخلاف لأبي عمرو.

[ثم قال: «وعنهما»: يريد: عن أبي عمرو] (٣) وأبي داود. «خلاف» يحتمل أن يكون مبتدأ والخبر في المحرور، أو فاعل بفعل محذوف تقديره: «جاء خلاف».

وقوله: «أثرا» أي: روي، والألف للإطلاق، والمفعول الذي لم يسم فاعله مضمرة تقديره: «هو» يعود على الخلاف.

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سيذكر نسه من «المنع» في ذلك قريبا.

(٣) سقطت من الأصل.

وقوله: «في موضع وهو الذي في الشعرا» يريد قوله تعالى فيها: ﴿أَيْنَمَا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ (٩٢)

من دون الله ﴿[الآيتين: ٩٢ - ٩٣].

فذكر أنه بالخلاف فيه، وأنه في بعض المصاحف مقطوع، وفي بعضها موصول.

قال أبو عمرو في «المقنع»: «قال محمد بن عيسى: ﴿أَيْنَمَا﴾ موصولة ثلاثة أحرف: في

البقرة: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُونَ﴾، وفي النحل: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لآيَاتٍ﴾، وفي الشعراء: ﴿أَيْنَمَا كُنتُمْ

تَعْبُدُونَ﴾ (٩٢) من دون الله ﴿(١).

وسكت عن الذي في النساء فدل على أنه مقطوع.

ثم قال: «وقد اختلفوا فيه، فمنهم من يعد التي في البقرة، والتي في النحل، والتي في

النساء: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [الآية: ٧٨]، وفي الأحزاب: ﴿أَيْنَمَا تُقِفُوا أَخَذُوا﴾

[الآية: ٦١] ﴿(٢).

فذكر في هذا النقل الذي في النساء والذي في الأحزاب.

ثم قال أبو عمرو: «وقال أبو حفص الخزاز: ﴿أَيْنَمَا﴾ موصولة أربعة أحرف، فذكر

الذي في البقرة [والنحل] (٣) والشعراء والأحزاب ﴿(٤).

وسكت أبو حفص عن الذي في النساء كما سكت عنه محمد بن عيسى.

فثبت في هذين النقلين لهذين الإمامين السكوت عن الحرف الذي في النساء، فدل على

أنه باق على الأصل، الذي هو القطع، ولهذا قال الإمام الشاطبي في «العقيلة»:

وفي النساء يقل الوصل مُعْتَمَرًا (٥).

هذا الذي ذكر في «المقنع».

(١) المقنع: (ص ٧٢).

(٢) المقنع: (ص ٧٢).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) المقنع: (ص ٧٢-٧٣).

(٥) من البيت رقم (٢٥٦) وهو بتمامه:

وفي النساء يقل الوصل مُعْتَمَرًا

والخلف في سورة الأحزاب والشعرا

انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٣٠).

وأما أبو داود رحمه الله فقال في «التنزيل» في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] قال:

« كَتَبُوا هُنَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ ﴿فَأَيْنَمَا﴾ بِإِصْطِلَاحِ النَّوْنِ بِالْمِيمِ، غَيْرَ مُنْفَصِلَةٍ، وَكَتَبُوا فِي النَّسَاءِ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾، وَفِي النَّحْلِ: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾، وَفِي الْأَحْزَابِ: ﴿أَيْنَمَا تُقِفُوا﴾ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ خَاصَّةٌ، [وَاحْتَلَفُوا فِي الَّذِي فِي الشُّعْرَاءِ: فَفِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ مُتَّصِلَةٌ، مِثْلُ هَذِهِ الْأَرْبَعِ] (١) وَفِي بَعْضِهَا مُنْفَصِلَةٌ، مِثْلُ مَا فِي سَائِرِ الْقُرْآنِ. قَالَ: وَقِيَاسُ مَا رَوَيْنَاهُ عَنْ نُصَيْرِ النَّحْوِيِّ صَاحِبِ الْكِسَائِيِّ مِنْ قَوْلِهِ: كُلُّ مَا فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْجَزَاءِ مَعْنَاهُ: «حَيْثُ مَا»، يَنْبَغِي أَنْ يُكْتَبَ مَوْصُولًا، وَمَا كَانَ مِنَ الْاسْتِفْهَامِ مَعْنَاهُ: «أَيْنَ الَّذِي؟»، يَنْبَغِي أَنْ يُكْتَبَ مَقْطُوعًا (٢)، يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَرْفُ الْخَامِسُ الْوَاقِعُ فِي الشُّعْرَاءِ الْمَذْكُورِ، مُنْفَصِلًا غَيْرَ مُتَّصِلٍ، وَيُوجِبُ أَنْ تَكُونَ الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ مُتَّصِلَةً، غَيْرَ مَقْطُوعَةٍ كَمَا قَدَّمْنَا (٣).

فَهَذَا الَّذِي ذَكَرَاهُ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي النَّظْمِ؛ إِلَّا أَنَّهُ بَقِيَ التَّرْجِيحُ فِي الَّذِي فِي النَّسَاءِ عَلَى مَا قَدَّمْنَا، فَعَلَى نَقْلِ الْحَافِظِ الْقَطْعُ فِيهِ أَكْثَرُ، وَعَلَى نَقْلِ أَبِي دَاوُدَ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْإِتِّصَالُ (٤).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: البديع لابن معاذ الجهني: (ص ٢١-٢٢).

(٣) مختصر التبيين: (٢/١٩٩-٢٠١).

(٤) والمشهور الذي جرى عليه العمل هو وصل موضعي البقرة والنحل لاتفاق أهل المصاحف على ذلك، ووصل موضعي النساء والأحزاب، وقطع موضع الشعراء.

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٢٣٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٩٣-٩٤).

ثُمَّ قَالَ كَخَلَّتْهُ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَبِأَمثَالِهِ وَغَفَّرَ لَنَا وَلَهُ بِمَنِّهِ وَفَضَّلِهِ وَجُودِهِ آمِينَ]: [أ/١٣٦]

[٤٢٦] فَصَلِّ: وَقُلْ بِالْوَصْلِ بِيَسْمَا اشْتَرَوْا ❀❀❀ وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو فِي الْأَعْرَافِ رَوَوْا

[٤٢٧] وَخَلْفُهُ لِابْنِ نَجَاحٍ رُسِمَا ❀❀❀ وَعَنْهُمَا كَذَاكَ فِي قُلِّ بِيَسْمَا

هَذَا هُوَ الْفَصْلُ الثَّانِي مِنَ الْفُصُولِ الْمَذْكُورَةِ، وَهِيَ كَلِمَةٌ «بِيسْمَا».

الشيخ: الأصل في [هذه] (١) الكلمة القطع كما قدمنا أولاً في أول باب المقطوع (٢):

[«وَقُلْ عَلَى الْأَصْلِ مَقْطُوعُ الْحُرُوفِ أَتَى»] (٣) [٤].

وقوله: «الحروف» لا يريد به الحرف الذي هو أحد أقسام الكلام: اسم وفعل وحرف، إذ لو أراد ذلك لكان «بيسما» خارج من ذلك؛ لأنه فعل، وأنه أراد بالحروف الكلم؛ لأن الحرف يُطلق ويُراد به الحرف، الذي هو أحد أقسام الكلام، ويُطلق ويُراد به الكلمة، كما قال صاحب الجمل (٥):

«باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر - ثم قال: - وهي: كان وأمسى» (٦).

فالذي أراد بالحروف الكلم، إلا أن تقول: أراد بالحروف على بابها، ويكون ذلك في الأكثر؛ لأنه أكثر ما ذكر غير «بيسما»، وهذه «بيسما» الأصل فيها القطع كما قلنا، ولا موجب لوصلها كما تقدم في غيرها، إما بتركيب كـ«بعلبك» كما قدمنا عن ابن مالك الطائي قبل هذا (٧)، وإما لكون أحدهما لا يتبدأ بها ولا يوقف عليها، وإما لكونها مع الأخرى كشيء واحد في بعض الأحوال، فيستصحب لها الاتصال، وإما لكون أحدهما جاء لمعنى في

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: شرح البيت رقم (٣٩٧): (ص ١٠٧٣).

(٣) من البيت رقم (٢٣٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٠٩).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) وهو: عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي (المتوفى سنة ٣٣٧ هـ)، وكتابه «الجمل» من كتب النحو المهمة.

(٦) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع: (٦٦١/٢)، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام الأنصاري:

(ص ١٣٧).

(٧) انظر: شرح البيت رقم: (٤٠٨): (ص ١٠٩٤).

الأخر، وإما أن يكون الثاني جاء لمعنى في الأول مثل «ما» مع «أن» و«إن»، فإنها جاءت لمعنى خاص فيهما؛ إما موطئة وإما كافة، فكأنها جزءٌ منهما فلزم الاتصال.
أو يكون الأول جاء لمعنى في الثاني، مثل لام التعريف مع ما دخل عليه، وحروف المضارعة.

وشذَّ وصل ﴿بِسْمَا﴾ قبل ﴿أَشْتَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٩٠]، و﴿بِسْمَا خَلَفْتُونِي﴾ [الأعراف: ١٥٠]، ووصل ﴿فَالْوَيْسَتَجِيبُوا﴾ [هود: ١٤]، ووصل «أن» بـ «لن» في الكهف (١) والقيامة (٢)، وبـ «لا» في بعض المواضع، يعني: «أن لا» في أحد عشر موضعاً، وكذلك وصل «أم» بـ «من»، و«كي» بـ «لا».

الشيخ: فـ «بئس ما» ليس فيها موجب الاتصال، فما جاء منها مقطوعاً فعلى الأصل، وما جاء منها متصلًا فهو خارج عن القياس.

فقال الناظم: «وقل بالوصل بيسما اشتروا» هذا من الأحكام المطلقة، فيريد: أنه متصل عند جميع الرواة والثقله عن المصاحف؛ إذ لم يقيده بذكر واحد من الرواة، فدل على أنه متصل لجميعهم من غير خلاف.

وقوله: «وعن أبي عمرو في الأعراف رَوَوْا» معناه: وعن أبي عمرو الداني في الحرف الذي في الأعراف رَوَوْا الاتصال كما في «المقنع»، وهو قوله تعالى: ﴿قَالَ بِسْمَا خَلَفْتُونِي مِنْ بَعْدِي﴾ [الآية: ١٥٠].

ومفهومه أنه لأبي داود مقطوع، أو مختلف فيه، وقد نص على ذلك في [الشطر الأول] (٣) الذي بعده في قوله: «وخلفه لابن نجاح رسماً» [أي: والخلف فيه، أي: في أقرب المذكور] (٤)، وهو الحرف الذي في الأعراف.

«رسماً» (٥) أي: كتب، يريد: أن الخلاف فيه مكتوب في «التنزيل» بالقطع والوصل.

(١) في [الآية: ٤٨].

(٢) في: [الآية: ٣].

(٣) في «س»: «شطر أول البيت».

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) سقطت من "ت".

وقوله: «وَعَنْهُمَا كَذَاكَ فِي قُلْ بِيَسْمَا» يريد: عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَأَبِي دَاوُدَ الْخِلَافُ بِالْقَطْعِ وَالْوَصْلِ فِي قَوْلِهِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: ﴿قُلْ يَسْمَا يَا مُرْكُم بِهِءَ إِيْمَنُكُمْ﴾ [الآية: ٩٣].
فَخَرَجَ مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَسْمَا أَشْتَرُوا بِهِءَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [الآية: ٩٠] لَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا فِي اتِّصَالِهِ، كَمَا أَنَّهُمَا لَمْ يَخْتَلِفَا فِي نَقْلِ الْخِلَافِ فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلْ يَسْمَا يَا مُرْكُم بِهِءَ﴾ هَذَانِ مَوْضِعَانِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَاخْتَلَفَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي فِي الْأَعْرَافِ، فَنَقَلَ فِيهِ أَبُو دَاوُدَ الْخِلَافَ بِالْوَصْلِ وَالْقَطْعِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الدَّانِي غَيْرَ الْإِتِّصَالِ (١).
وهذا [ب/١٣١] الذي ذَكَرَ النَّاطِمُ هُوَ نَصُّ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ فِي كِتَابَيْهِمَا أَعْنِي «الْمَقْنَعُ» وَ«التَّنْزِيلُ».

وَنَصُّ الْحَافِظِ فِي بَابِ الْمَقْطُوعِ وَالْمَوْصُولِ: « [قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى] (٢): ﴿يَسْمَا﴾ مَوْصُولَةٌ ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٌ: فِي الْبَقَرَةِ: ﴿يَسْمَا أَشْتَرُوا بِهِءَ أَنْفُسَهُمْ﴾ [الآية: ٩٠]، وَفِيهَا أَيْضًا: ﴿قُلْ يَسْمَا يَا مُرْكُم بِهِءَ إِيْمَنُكُمْ﴾ [الآية: ٩٣]، وَفِي الْأَعْرَافِ: ﴿يَسْمَا خَلَفْتُونِي مِنْ بَعْدِي﴾ [الآية: ١٥٠] (٣).

فَالظَّاهِرُ فِيهِ الْإِتِّصَالُ فِي: ﴿يَسْمَا يَا مُرْكُم بِهِءَ﴾؛ لِكَوْنِهِ ذَكَرَهُ كَذَلِكَ مَعَ إِخْوَتِهِ فِي الْبَابِ الْمُرْجَمِ لِذَلِكَ.

وَقَالَ فِي بَابِ مَا اخْتَلَفَتْ فِيهِ مَصَاحِفُ أَهْلِ الْأَمْصَارِ بِالْحَذْفِ وَالْإِثْبَاتِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: « فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ: ﴿قُلْ يَسْمَا يَا مُرْكُم بِهِءَ﴾ مَقْطُوعٌ، وَفِي بَعْضِهَا مَوْصُولٌ» (٤).
وَفِي «التَّنْزِيلِ» فِي قَوْلِهِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ: « [وَكُتِبُوا] (٥) ﴿يَسْمَا أَشْتَرُوا بِهِءَ﴾ مَوْصُولًا» (٦).

(١) وجرى العمل في موضعي الخلاف بالوصل - أي: موضع البقرة وموضع الأعراف - .

انظر: دليل الحيران للمارغني: (ص ٢٣٥)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٩٤).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) المقنع: (ص ٧٤).

(٤) المقنع: (ص ٩٢).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) مختصر التبيين: (١٨١/٢).

وَبَعْدَهُ: « وَكُتِبُوا ﴿قُلْ بئس ما يأمركم به﴾ مُنْفَصِلًا فِي بَعْضِ الْمَصَاحِفِ، وَمُتَّصِلًا ﴿بِئْسَمَا﴾ فِي بَعْضِهَا - كَمَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ - .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكِلَاهُمَا حَسَنٌ «(١)» .

وَقَالَ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ: « وَكُتِبُوا [فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ﴿بِئْسَمَا﴾ مَوْصُولَةً] (٢) ، وَفِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْعِرَاقِ: ﴿بِئْسَ مَا﴾ مَقْطُوعَةٌ «(٣)» .

هَذَا نَصُّهُ [فِي التَّنْزِيلِ] (٤) ، فَتَقَلَّ النَّاطِمُ كِلَاهُمَا مَعًا .

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: « وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: كُلُّ مَا فِي أَوَّلِهِ لَامٌ فَهُوَ مَقْطُوعٌ » (٥) .

الشَّيْخُ: وَهُوَ خَمْسَةُ مَوَاضِعَ:

فِي الْبَقْرَةِ: ﴿وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ [الآية: ١٠٢] ، وَفِي الْمَائِدَةِ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ:

﴿وَأَكَلِهِمُ السُّحْتُ لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الآية: ٦٢] ، وَ﴿وَأَكَلِهِمُ السُّحْتُ لَيْسَ مَا كَانُوا

يَصْنَعُونَ﴾ [الآية: ٦٣] ، وَ﴿عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الآية: ٧٩] ،

وَ﴿يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ﴾ [الآية: ٨٠] .

الشَّيْخُ: وَسَكَتَ عَنِ الَّذِي فِي آلِ عِمْرَانَ: ﴿فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [الآية: ١٨٧] فَهُوَ مَقْطُوعٌ .

(١) مختصر التبيين: (١٨٤/٢) .

(٢) سقطت من الأصل، وما أثبتته من «س»، وهي كذلك في مختصر التبيين .

(٣) مختصر التبيين: (٥٧٥/٣) .

(٤) سقطت من الأصل .

(٥) المقنع: (ص٧٤) .

ثم قال رحمه الله:

[٤٢٨] فصل: لكيلا جاء من ذا الباب ❀❀❀ في الحج والحديد، والأحزاب

[٤٢٩] ثانٍ، وعن خلف ب: آل عمران ❀❀❀ وباتفاق ويگان الحرفان

[هذا] (١) هو الفصل الثالث، وهو فصل «لكيلا».

[الشيخ: هذه الكلمة التي هي «لكيلا»] (٢) ذكر الناظم منها هنا أربعة بالاتصال، حكى الخلاف في الرابع منها، وحكى الاتفاق (٣) بالاتصال في الثلاثة، وهي خارجة عن القياس؛ إذ الأصل فيها القطع كما قدمنا، وبقيت منها ثلاثة بالقطع على الأصل، وهي: في التحل (٤)، والأول في الأحزاب (٥)، والذي في سورة الحشر (٦).

وإنما وصلت هذه الأربعة المذكورة في التظم نظراً إلى أن «لا» جزء من «لكي»؛ لأنّها لم تمنعها من العمل، وهو نصب الفعل بعدها، ولم تحل بينها وبين عملها، فكأنّها كالجُزء منها فلم اتصّالها، وإنما قطع ما قطع منها بالنظر إلى أنّهما كلمتان، يجوز الوقف على إحداهما والابتداء بالأخرى؛ ولأن «لكي» حرفان يجوز الوقوف عليهما، و«لا» حرفان يجوز الابتداء بهما، مع أن الأصل فيها القطع، وصار الوصل فيما وصل منها أيضاً أصلاً مُصطَلحاً عليه.

وقوله: «لكيلا جاء من ذا الباب» [أي: من هذا الباب] (٧) يريد: من باب الموصول، وأن «لكيلا» موصولة في هذه المواضع المذكورة.

«في الحج» يريد قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [الآية: ٥].

«والحديد» يريد قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الآية: ٢٣].

(١) حرم بالأصل في هذا الموضع.

(٢) أيضاً: حرم بالأصل في هذا الموضع مثل الذي قبله.

(٣) كذلك في الأصل حرم في هذا الموضع.

(٤) [الآية: ٧٠].

(٥) [الآية: ٣٧].

(٦) [الآية: ٧].

(٧) سقطت من الأصل.

«والأحزابُ ثانٍ» يُريدُ: الحرفُ الثاني في الأحزابِ، وهو قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الآية: ٥٠].

واحتَرَزَ بقوله: «ثانٍ» من الأولِ، وهو قوله تعالى: ﴿لَكِن لَّا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الآية: ٣٧].

وقوله: «وَعَنْ خُلْفِ بَالِ عِمْرَانَ» ظاهره مُطلقاً في «المقنع» و«التنزيل»، وأنَّ الخلافَ في الحرفِ الذي في سورة آلِ عِمْرَانَ بالقطعِ والوصلِ للشَّيخينِ في كتابيهِمَا. والخُلفُ الذي ذَكَرَ النَّاطِمُ فِي هَذَا الحَرْفِ عَنِ الإِمَامَيْنِ [١٣٢/أ] لَيْسَ بِنَصٍّ، إِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنَ المَفْهُومِ؛ لِأَنَّ الحَافِظَ قَالَ فِي «المقنع»:

« قَالَ مُحَمَّدٌ: ﴿لِكَيْلَا﴾ مَوْصُولَةٌ ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٍ فِي الحَجِّ: ﴿لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ

عِلْمِ شَيْئًا﴾، وَفِي الأَحْزَابِ: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾، وَفِي الحَدِيدِ: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى﴾ (١).

وَسَكَتَ عَنِ الذي فِي آلِ عِمْرَانَ، فَيَقْتَضِي سُكُوتُهُ عَنْهُ أَنَّهُ مَقْطُوعٌ. ثُمَّ قَالَ أَبُو عَمْرٍو: « قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى عَنِ نُصَيْرِ: فِي اتِّفَاقِ المَصَاحِفِ فِي آلِ عِمْرَانَ أَنَّ ﴿لِكَيْلَا تَحْزَنُوا﴾ [الآية: ١٥٣] مَوْصُولَةٌ، وَكَذَا رَسَمَهُ العَازِي بْنُ قَيْسٍ فِي كِتَابِهِ » (٢). فَفَهِمَ النَّاطِمُ بِحَلَّتِهِ الخِلافَ فِيهِ مِنْ هَذَا السُّكُوتِ [الذي سَكَتَ] (٣) مُحَمَّدٌ عَنْهُ، وَذَكَرَ الثَّلَاثَةَ المُتَقَدِّمَةَ.

وَلَمْ يَفْهَمْ الشَّاطِئِيُّ بِحَلَّتِهِ فِي «عَقِيلَتِهِ»؛ بَلْ حَكَى فِيهِ الإِطْصَالَ مِنْ غَيْرِ خِلافٍ بِمَجْمُوعِ النَّصِّينِ، وَبَدَأَ بِهِ فَقَالَ:

فِي آلِ عِمْرَانَ والأَحْزَابِ ثَانِيهَا وَالحَجِّ وَصَلًا لِكَيْلَا وَالحَدِيدِ جَرَى (٤) وَمِثْلَ مَا ذَكَرَ الحَافِظُ ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي آلِ عِمْرَانَ:

(١) المقنع: (ص ٧٥).

(٢) المقنع: (ص ٧٥).

(٣) سقطت من "ت".

(٤) البيت رقم (٢٥٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٣٢).

« وَكُلُّ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ سَجْدٌ مِنْ ذِكْرٍ ﴿لِكَيْلًا﴾ فَهُوَ مَقْطُوعٌ، إِلَّا أَرْبَعَةٌ مَوَاضِعٌ: أَوْلَاهَا هُنَا: ﴿لِكَيْلًا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ [الآية: ١٥٣]، والثاني في سُورَةِ الْحَجِّ: ﴿لِكَيْلًا يَعْلَمُ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ [الآية: ٥]، والثالث في الْأَحْزَابِ: ﴿لِكَيْلًا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الآية: ٥٠]، والرابع في الْحَدِيدِ: ﴿لِكَيْلًا تَأْسَوْا﴾ [الآية: ٢٣].

هذه الأربعة لا غير موصولة في مصاحف أهل المدينة التي بنينا كتابنا عليها، واجتمعت عليها مصاحفهم فلم تختلف، وكذا في مصاحف أهل [العراق] (١) الكوفة والبصرة، والشام، وبعض مصاحف أهل بغداد، إلا أنها [اختلفت] (٢) في هذا الموضع وحده، أعني مصاحف أهل بغداد والشام خاصة (٣).

فتخصيصه لهذا الموضع الذي في آل عمران بالاتصال في مصاحف أهل بغداد والشام دليل على أنه في غيرها مقطوع؛ لأنه حكى الاتفاق عن جميع المصاحف في الثلاثة الأخرى، ولم يحكه في الذي في آل عمران، بل حكى ما ذكرناه عن مصاحف الشام وبغداد فيه، فذكر الناظم فيه الخلاف كما قال؛ لأنه هو المفهوم من كلامه، كما هو المفهوم من كلام الحافظ أيضا كما قدمنا، والله أعلم (٤).

وقوله: «وبإتفاق ويكأن الحرفان» يريد: وبإتفاق من المصاحف ومن الرواة الناقلين عنها وصل «ويكأن الحرفان» يريد: في سورة القصص: ﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [الآية: ٨٢]، وقوله: ﴿وَيَكُنَّ لَا يُفْلِحُ الْكٰفِرُونَ﴾ [الآية: ٨٢].

وهو من الحروف الإحدى عشر التي قدمنا أول الترجمة أنها زائدة على الفصول الأربعة.

(١) زيادة من «س»، وهي غير موجودة في مختصر التبيين.

(٢) في جميع النسخ المخطوطة: «اجتمعت»، وما أثبتته من مختصر التبيين، لأنه هو الصواب الذي يؤدي المعنى الصحيح في العبارة الآتية.

(٣) مختصر التبيين: (٣٧٥/٢).

(٤) وجرى العمل فيه بالوصل كالثلاثة المتفق على وصلها، وما عداها مقطوعة. قال ابن معاذ الجهني: «والوجه في ذلك أن يكتب مقطوعا، لأن "لا" هي نفي منقطعة عن "كي"».

انظر: البديع لابن معاذ الجهني: (ص ٢٦)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢٣٦)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٩٤).

قال أبو عمرو في «المقنع»: «وكتبوا أيضاً: ﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ﴾ ﴿وَيَكَانَهُ﴾ في الموضعين في القصص بوصول الياء بالكاف؛ قاله لنا محمد عن ابن الأثيري» (١).

قال أبو محمد مكي في كتاب «الهداية» له (٢):

«قال المفسرون معنى ﴿وَيَكَانُ﴾: أَلَمْ تَرَوْا» (٣).

نقله الشيخ عن ابن قتيبة (٤)، وعن المهدي (٥).

الشيخ: وأصل «ويكأن» القطع: إما «وي» من «كأن»، أو «ويك» من «أن».

قال أبو محمد مكي في كتاب «الهداية»: «قال الخليل وسيبويه والأخفش والكسائي:

«ويكأن» إن القوم تنبها فقالوا: «وي»، والمتننم من العرب يقول في حال تندمه: «وي».

قال الخليل: هي «وي» مفضولة من «كأن».

والمعنى [وقع على أن القوم] (٦) انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم، أو تبها فقبل لهم

[ذلك] (٧)، أو ما يشبه عندهم هكذا، فالمعنى على هذا القول: أن القوم تندموا على ما سلف

من قولهم: ﴿يَلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قُرُونُ﴾ [الفصص: ٧٩] الآية.

ومن شأن المتننم إذ أظهر ندامته أن يقول: «وي»، فالوقف [ب/١٣٢] على هذا المعنى

«وي».

وحكى الفراء أن أصلها «ويلك»، ثم حذفت اللام، فيكون في الوقف «ويك» (٨).

وهذا بعيد عند كل النحويين؛ لأن القوم لم يخاطبوا أحداً، ويلزم على قوله أن تكون «إن»

مكسورة، إذ لا شيء يفتحها، مع أن حذف اللام مع «ويلك» غير معروف.

(١) المقنع: (ص ٧٦)؛ وذكر مثله أبو داود، والشاطبي.

انظر: مختصر التبيين: (٤/٩٧٤)، والبيت رقم (٢٥٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٣٤).

(٢) سبق الكلام عليه. انظر: شرح البيتين رقم (٧٠ و ٧١): (ص ٥٠٦).

(٣) الهداية في بلوغ النهاية لمكي: (٨/٥٥٨٢).

(٤) سبقت ترجمته؛ وانظر كلامه حول معنى ﴿ويكأن﴾ في كتابه تأويل مشكل القرآن: (ص ٥٢٦).

(٥) سبقت ترجمته؛ وانظر كلامه حول معنى ﴿ويكأن﴾ في كتابه شرح الهداية: (٢/٤٦٣).

(٦) في «س»: «وقع على القوم الندم».

(٧) سقطت من الأصل.

(٨) انظر: معاني القرآن للفراء: (٢/٣١٢).

وَقَدَّرَهُ بَعْضُ مَنْ يَقُولُ بِقَوْلِ الْفَرَّاءِ «وَيْلَكَ»: اعْلَمْ أَنَّهُ وَهُوَ بَعِيدٌ لِمَا ذَكَرْنَا، وَلِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تُعْمَلُ الْعَلَمَ مُضْمَرًا.

وَقَالَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ: فِيهِ مَعْنَى التَّقْرِيرِ، وَمَعْنَاهُ: «أَمَّا تَرَوْا أَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ»، وَحَكَى أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيَّةً تَقُولُ لِزَوْجِهَا: أَيْنَ ابْنُكَ؟ فَقَالَ لَهَا: وَيَكَاثُهَا وَرَاءَ الْبَيْتِ. وَحَكَى يُونُسُ عَنِ الْعَرَبِ: وَيَ مَا أَغْفَلَهُ. وَقَالَ مَعْمَرٌ: مَعْنَاهُ: أَوْ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُفْلِحُ.

فَالْمَعْنَى: أَنَّ الْقَوْمَ لَمَّا عَانُوا مَا نَزَلَ بِقَارُونَ قَالُوا: أَلَمْ تَرَوْا أَنَّهُ لَا يُفْلِحُ مَنْ كَفَرَ نَعَمَ اللَّهُ، أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ عِبَادَهُ، وَيُضَيِّقُهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ، [لَيْسَ يُعْطَى أَحَدٌ لِفَضْلِ فِيهِ، وَلَا يَمْنَعُ أَحَدٌ لِنَقْصٍ فِيهِ؛ بَلْ يُوسِّعُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ، [وَيُضَيِّقُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ] (١) [(٢)] (٣).

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَكُتِبَتْ ﴿وَيْكَانُ﴾ مُتَّصِلَةً لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، كَمَا كَتَبُوا ﴿يَبْنُومُ﴾ مُتَّصِلًا.

وَرُوِيَ عَنِ الْكِسَائِيِّ أَنَّهُ يَقِفُ ﴿وَيَ﴾ وَيَبْتَدِئُ ﴿كَانُ﴾، وَحَكَى عَنِ أَبِي عَمْرٍو أَنَّهُ يَقِفُ ﴿وَيْكَ﴾.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: وَالْمُسْتَعْمَلُ وَصَلَ ذَلِكَ اتِّبَاعًا لِلْمُضْحَفِ، وَلَا يَقِفُ عَلَى بَعْضِ دُونَ بَعْضٍ (٤).

الشَّيْخُ: وَقَوْلُ أَبُو مُحَمَّدٍ: «إِنَّمَا كُتِبَتْ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ فِيهِ نَظْرٌ، وَلَمْ يَأْتِ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ فِيهِمَا الْقَطْعُ كَمَا قُلْنَا: إِمَّا أَنْ تَكُونَ «كَانُ» دَخَلَتْ عَلَى «وَيَ»، أَوْ «أَنَّ» دَخَلَتْ عَلَى «وَيْكَ» ثُمَّ رُسِمَتْ مُتَّصِلَةً عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ.

(١) انظر: الكتاب لسيبويه: (١٥٤/٢)، والخصائص لابن جني: (١٦٩/١)، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: (ص ٤٠١)، ومعاني القرآن للفراء: (٣١٢/٢)، وجامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٦٣٤/١٩)، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (٣٩٤/١)، ومعاني القرآن للنحاس: (٢٠٤/٥).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) سقطت من "ت".

(٤) الهداية في بلوغ النهاية لمكي: (٥٥٨١/٨-٥٥٨٣).

ثم قال رحمه الله:

[٤٣٠] فصل: وصل ألن معاً في الكهف ❀❀❀ وفي القيامة بغير حُلف
[٤٣١] كذاك في المزمل الوصل ذكر ❀❀❀ في مُقْنِعٍ عَنْ بَعْضِهِمْ وَمَا شِهْرُ

هذا هو الفصل الرابع من الفصول المتقدمة الذكر، وهو خاتمتها؛ ذكر فيه ﴿ألن﴾ الذي في الكهف (١) والقيامة (٢) بالوصل من غير خلاف، وذكر الخلاف عن «المقنع» في الذي في سورة المزمل (٣)، والمشهور فيه القطع كما قال: «وما شهر»، اعتماداً على قول الحافظ في «المقنع»؛ لأنه قال فيه:

« قال لنا محمد بن أحمد عن ابن الأثيري: وكتب ﴿ألن﴾ بغير التون في الموضعين في سورة الكهف: ﴿ألن تجعل لكم موعداً﴾ [الآية: ٤٨]، وفي القيامة: ﴿ألن يجمع عظامه﴾ [الآية: ٣]، وما سوى ذلك هو ﴿أن لن﴾ بالتون، وقاله حمزة وأبو حفص الخزاز، وقال محمد بن عيسى مثله - ثم قال: - وقال بعضهم في المزمل: ﴿ألن تحصوه﴾ [المزمّل: ٢٠]، وذكره الغازي بن قيس في كتابه بالتون « (٤) ».

فأقطع فيه أكثر وأشهر؛ لكونه لم يذكر الوصل فيه إلا عن بعض، وذلك غير معين، وذكر القطع فيه عن المعروفين بهذا الشأن المشهورين، فلذلك قال الناظم: «وما شهر». وأما الشيخ أبو داود فلم يذكر في كتابه إلا الموضعين لا غير، ولم يذكر الذي في المزمل، فقال في سورة الكهف:

« وكتبوا: ﴿ألن تجعل لكم موعداً﴾ بغير التون على الإدغام هنا وفي القيامة: ﴿ألن يجمع عظامه﴾، هذين الموضعين لا غير، وما سوى ذلك فهو بالتون ﴿أن لن﴾ حيث وقع في القرآن على الأصل « (٥) ».

(١) [الآية: ٤٨].

(٢) [الآية: ٣].

(٣) [الآية: ٢٠].

(٤) المقنع: (ص ٧٠-٧١).

(٥) مختصر التبيين: (٣/ ٨١). وكذلك فعل الإمام الشاطبي حيث اكتفى بذكر موضعي الكهف والقيامة ولم يشر إلى

ثم قال رحمه الله:

[٤٣٢] فصل: وربما ومن فيم ثم ❀❀❀ أما نعيما عم صل ويبنوم

[٤٣٣] كالوهم أو وزنوهم، مم ❀❀❀ خلق، مع كأنما ومهما

ذكر في هذين البيتين الأربعة عشر حرفاً، تقدم منها حرفان وهما: ﴿ويكأن﴾ في
الموضعين، وذكر اثني عشر حرفاً.

الشيخ: تقدم لنا [أن] (١) الأصل في هذه الحروف القطع، فما أتى منها كذلك فهو
قياسه، وجاء على الأصل فلا تنبيه عليه، وما جاء منها موصولاً فقد جاء على غير قياس،
[١/١٣٣] ثم إنهم قطعوا من ذلك مواضع على الأصل، وفصلوا من ذلك مواضع، والتزموا فيها
الوصل حتى صار الوصل فيها أصلاً معمولاً به، مجمعا عليه، ورفض أصلها الأصلي فيها الذي
هو القطع، وذلك مثل هذه الأحرف التي ذكر هنا.

فقال: «فصل وربما» يريد: بالوصل، أو «صل ربما» بدليل قوله بعده: «صل ويبنوم»؛
لأن أمره بالوصل يعود على كل كلمة منها.

قال الحافظ في «المنع»: ﴿ربما يود الذين كفروا﴾ [الآية: ٢] في الحجر فموصول في
جميع المصاحف (٢).

الشيخ: ويُقرأ بتشديد الباء وتخفيفها (٣)، وهما لغتان.

موضع الزمل، وجرى العمل فيه بالقطع.

انظر: البيت رقم (٢٤٤) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤١٧)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢٣٦)، وسمير
الطالبين للضباع: (ص ٩١).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) المنع: (ص ٧٣)؛ ولم يذكره أبو داود ولا الإمام الشاطبي.

(٣) قرأها نافع وعاصم وأبو جعفر بتخفيف الباء، والباقون بتشديدها.

انظر: السبعة لابن مجاهد: (ص ٣٦٦)، والتيسير للداني: (ص ١٣٥)، والنشر لابن الجزري: (٢/٣٠١).

وَفِي «رُبَّ» ثَمَانُ لُغَاتٍ (١): مِنْهَا الْمَذْكُورَتَانِ، وَالثَّالِثَةُ وَالرَّابِعَةُ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ الرَّاءَ مَفْتُوحَةٌ فِيهِمَا، وَالْأَرْبَعُ الْأُخْرَى: تَاءُ التَّائِيثِ «رُبَّتْ» فِيهَا التَّشْدِيدُ وَالتَّخْفِيفُ وَضَمُّ الرَّاءِ وَفَتْحُهَا، وَفِيهَا وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: هِيَ كَافَةٌ لـ «رُبَّ» حَيْثُ يَقَعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا فَهِيَ حَرْفٌ. وَالثَّانِي: هِيَ نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، أَي: رُبَّ شَيْءٍ يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا. وَ«رُبَّ» حَرْفٌ جَرٌّ لَا يَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا مَا بَعْدَهُ، وَالْعَامِلُ هُنَا مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: «رُبَّ كَافِرٍ يُوَدُّ الْإِسْلَامَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». وَقَوْلُهُ: «وَمِمَّنْ» يُرِيدُ أَيْضًا: صِلَ «مِمَّنْ».

قَالَ الْحَافِظُ: «فَأَمَّا إِذَا دَخَلَتْ «مِنْ» عَلَى «مَنْ» نَحْوَ قَوْلِهِ: ﴿مِمَّنْ مَنَعَ﴾ [البقرة: ١١٤]، وَ﴿مِمَّنْ أَفْتَرَى﴾ [الأنعام: ٢١]، وَ﴿مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ﴾ [الزمر: ٣٢]، وَ﴿مِمَّنْ دَعَا﴾ [فصلت: ٣٣]، وَ﴿مِمَّنْ مَعَكَ﴾ [هود: ٤٨]، وَشَبَّهَهُ، فَلَا خِلَافَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَصَاحِفِ فِي وَصْلِ ذَلِكَ وَحَذْفِ التَّوْنِ مِنْهُ (٢).

الشَّيْخُ: وَكَانَ الْأَصْلُ فِيهَا وَفِي «رُبَّ» الْقَطْعُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا كَلِمَتَانِ، لَكِنَّهُمُ التَّزَمُوا الْوَصْلَ فِيهِمَا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا التَّزَمُوا الْوَصْلَ فِي «مِمَّنْ» هَرَبًا مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُتَشَابِهَيْنِ فِي الصُّورَةِ وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُمَا مُخْتَلِفًا، إِذْ لَوْ رُسِمَا عَلَى الْقَطْعِ لَكَانَا «مِنْ مَنْ» فَهَرَبُوا مِنْ ذَلِكَ فَوَصَلُوهُمَا.

وَقَوْلُهُ: «فِيمَ» أَرَادَ: «وَفِيمَ» بِحَذْفِ وَاوِ الْعَطْفِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾ [النازعات: ٤٣]، وَهُوَ حَرْفٌ اسْتِفْهَامٌ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ بَعْدُ: «عَمَّ» يُرِيدُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] (٣).

(١) وقيل غير ذلك. انظر: إعراب القرآن للنحاس: (٢/٢٣٦)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: (٢/٧٧٦)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٢/٣١٩-٣٣٧)، وشرح الرضي على الكافية للاسترابادي: (٤/٢٨٦)، وجمع الهوامع للسيوطي: (٢/٣٤٥-٣٥٥).

(٢) المتنع: (ص٦٩)؛ وتابعه الإمام الشاطبي. انظر: البيت رقم (٢٤٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص٤١٣).

(٣) انظر: المتنع: (ص٧١).

وكذلك [قوله] (١) في آخر شطر البيت الذي بعده: «مِمَّ»، أراد قوله تعالى: ﴿مِمَّ خَلَقَ﴾ [الطارق: هـ] (٢).

كُلُّهَا اسْتَفْهَامٌ، وَمَعْنَاهَا: فِي أَيِّ شَيْءٍ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِ السَّاعَةِ يَا مُحَمَّدٌ؟ وَعَنْ أَيِّ شَيْءٍ يَتَسَاءَلُونَ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ يَا مُحَمَّدٌ؟ أَيُّ: عَنْ شَيْءٍ يَتَخَصَّمُونَ؟

فَ «عَمَّ» يَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ، وَجَوَابُهُ: ﴿عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾ [النبا: ٢]، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْجَوَابِ مِنَ الْمَسْئُولِ، وَلَكِنْ دَخَلَ عَلَيْهِ: ﴿عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾ وَقَامَ مَقَامَهُ، وَهُوَ جَوَابٌ لِحَوَابِهِمْ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا: «عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ؟»، سَأَلُوا الْجَوَابَ مِنَ السَّائِلِ لَهُمْ، فَقِيلَ لَهُمْ: ﴿عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾.

ذُكِرَ أَنَّ فُرَيْشًا كَانَتْ تَخْتَصِمُ فِيمَا بَيْنَهَا، وَتَتَجَادَلُ فِي الَّذِي دَعَاهُمْ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْإِيمَانِ بِكِتَابِ اللَّهِ فَتَزَلْ هَذَا فِي اخْتِصَامِهِمْ، ثُمَّ بَيَّنَّ عَجَلُ ذِكْرُهُ الَّذِي فِيهِ يَخْتَصِمُونَ فَقَالَ: ﴿عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ﴾، أَيُّ: يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبِيِّ، ثُمَّ حُذِفَ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، فَتَقِفُ عَلَى هَذَا عَلَى ﴿يَتَسَاءَلُونَ﴾.

[وَقِيلَ: أَنَّ ﴿عَنِ﴾ مُتَعَلِّقَةٌ بِهَذَا الْفِعْلِ الظَّاهِرِ، فَالْمَعْنَى: لِأَيِّ شَيْءٍ يَتَسَاءَلُونَ هَؤُلَاءِ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ، فَلَا تَقِفُ عَلَى هَذَا عَلَى ﴿يَتَسَاءَلُونَ﴾] (٣).

فَأَمَّا «النَّبِيُّ» فَقَالَ مُجَاهِدٌ: «هُوَ الْقُرْآنُ»، وَقَالَ قَتَادَةُ: «هُوَ الْبَعْثُ بَعْدَ الْمَوْتِ»، قَالَ [ابن] (٤) زَيْدٌ: «هُوَ الْقِيَامَةُ» (٥).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) انظر: المقنع: (ص ٦٩).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) سقطت من الأصل، وما أثبتته من «س»؛ وهو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وقد سبق ترجمته.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء: (٢٢٧/٣)، وجامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٤٩/٢٤)، والمحرر الوجيز لابن

عطية: (٤٢٣/٥)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٦٩/١٩-١٧٠).

وأما قوله: ﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: ٥] فـ «مَا» حَرْفٌ اسْتِفْهَامٌ أَيْضًا، مَعْنَاهُ: «فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ الْمَكْذِبُ بِالْبَعْثِ، الْمُنْكَرِ قُدْرَةَ اللَّهِ وَعِظَكَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خُلِقَ» (١).

وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩١]، وكذلك: ﴿لِمَ تَعْطُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، ﴿فِيمَ تَبْشِرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤]، و﴿بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥].

[قال أبو داود: (٢): « وَأَصْلُهَا: «فِيمَا» و«عَمَّا» و«مِمَّا» و«فَلِمَا» و«بِمَا» و«لِمَا»، و«مَا» فِي مَوْضِعِ حَفْضٍ بِاللَّامِ، وَحُذِفَتِ الْأَلْفُ فَرَقًا بَيْنَ الْاسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ لِكَثْرَةِ دَوْرِهِ، فَتَقُولُ [ب/١٣٣] فِي الْاسْتِفْهَامِ: «عَمَّ تَسْأَلُ يَا رَجُلُ؟» وَفِي الْخَبَرِ: «عَمَّ تَسْأَلُ أَسْأَلُ أَنَا»، وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ، وَالْوَقْفُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ - لِمَنْ انْقَطَعَ نَفْسُهُ - عَلَى الْخَطِّ بِإِسْكَانِ الْمِيمِ، لِجَمِيعِ الْقُرَاءِ، إِلَّا مَا رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ مِنْ طَرِيقِ الْبِزِّيِّ عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ: أَنَّهُ كَانَ يَقِفُ بِزِيَادَةِ هَاءٍ بَعْدَ الْمِيمِ (٣)، أَرَادَ بَيَانَ حَرَكَةِ الْمِيمِ، إِذْ مَنْ يَقِفُ عَلَى الْمِيمِ بِالسُّكُونِ [بِعَيْرِ] (٤) الْإِعْرَابِ، وَجَعَلَ الْهَاءَ فِي ذَلِكَ عَوْضًا مِنَ الْأَلْفِ الْمَحْذُوفَةِ، هَذَا مَعَ اتِّبَاعِهِ مَنْ قَرَأَ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ ﷻ: «اقْرَأُوا كَمَا عَلَّمْتُمْ» (٥) (٦).

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٣٥٣/٢٤).

(٢) هذه الزيادة غير موجودة في النسخ المخطوطة، أضفتها ليتبين أنه من كلام أبي داود، لأن هذا النص ذكره بعد أن ذكر الأمثلة التي ذكرها الشارح، ويدل عليه قوله في النص: «إلا ما روينا».

(٣) هذا أحد وجهيه، والآخر بالإسكان كبقية القراءة، ووافقته من العشرة يعقوب في الوجهين.

انظر: التيسير للداني: (ص ٦١-٦٢)، والنشر لابن الجزري: (١٣٤/٢)، وتحرير التيسير لابن الجزري: (ص ٢٦٦)، وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي: (ص ١٩٩).

(٤) في النسخ المخطوطة: «بعد»، وما أثبتته من مختصر التبيين.

(٥) سبق تخريجه عند شرح البيت رقم (٢٣٣): (ص ٧٥٧).

(٦) مختصر التبيين: (١٨٢/٢-١٨٣).

قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ١١٣٧-١١٣٨): « ولم يذكر في المقنع إلا نوعي ﴿مِمَّ﴾ و﴿عَمَّ﴾ فقال: "وكذلك كتبوا: ﴿مِمَّ خُلِقَ﴾ " أي: بالوصل، ثم قال: " فأما قوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ و﴿عَمَّ بِنَاءً لُونَ﴾ فموصولان بلا خلاف".

ولم يذكر نوع: ﴿فِيمَ﴾ اكتفاء بمفهوم تعيين المواضع التي قطعت فيها ﴿فِي مَا﴾؛ كما اكتفى الشاطبي بذلك المفهوم فيه وفي: ﴿عَمَّ﴾، ولم يصرح إلا بنوع: ﴿مِمَّ﴾ فقال: " مِمَّنْ جَمِيعًا فَصِلْ وَمِمَّ مُؤْتَمِرًا".

وقد جوز الجعبري كون (جميعا) حال من ﴿مِمَّنْ﴾ و﴿مِمَّ﴾ معا، حتى يشمل ﴿مِمَّ﴾ كل حرف جر دخل على ما الاستفهامية نحو: ﴿عَمَّ﴾ و﴿فِيمَ﴾. «

فإن قيل: هل لا أثبتت الألف في «ما» الاستفهامية وحذفت من الخبرية ويحصل الفرق بينهما؟

قيل: إنما أثبتوا الألف في الخبرية وحذفوها من الاستفهامية؛ لأن الخبرية مع ما بعدها كالكلمة الواحدة، إذ هي موصولة، والصلة والموصول كالشيء الواحد، فصار الألف فيها متوسطاً، والأوساط قليلاً ما يسرع التغيير إليها، والحذف تغيير، والاستفهامية الألف فيها طرف، والأطراف محل تغيير.

وقوله: «أما» بفتح الهمزة، أراد قوله تعالى: ﴿أَمَا أَشْتَمَلْتِ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثِيَيْنِ﴾ في الموضوعين^(١)، وقوله تعالى في سورة النمل: ﴿أَمَا تَشْرِكُونَ﴾ [الآية: ٥٩] و﴿أَمَا ذَاكُمُ يَعْمَلُونَ﴾ [الآية: ٨٤].

قال في التنزيل: «وكتبوا: ﴿أَمَا أَشْتَمَلْتِ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثِيَيْنِ﴾ بميم واحدة بعدها ألف على الإدغام»^(٢)؛ وكذلك: ﴿أَمَا تَشْرِكُونَ﴾ ذكره في سوره^(٣). قال: «واجتمعت على ذلك المصاحف فلم تختلف»^(٤). وفي كتاب المنع قال: «حدّثنا محمد بن أحمد، قال: حدّثنا ابن الأباري، قال: وقوله: ﴿أَمَا أَشْتَمَلْتِ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثِيَيْنِ﴾ هو في المصحف حرف واحد، معناه: أم الذي اشتملت»^(٥).

وسكت [في «المنع»]^(٦) عن قوله: ﴿أَمَا تَشْرِكُونَ﴾ ويقتضي من سكوته عنه أن حكمه غير ذلك، وأنه مقطوع.

وانظر: المنع: (ص ٦٩ و ٧١)، والبيت رقم (٢٤٢) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤١٣)، و الجميلة للجعري (مخطوط): [١٢٧/ب].

(١) [الأنعام: ١٤٣ و ١٤٤].

(٢) مختصر التبيين: (٣/٥٢٠).

(٣) انظر: مختصر التبيين: (٤/٩٥٤).

(٤) مختصر التبيين: (٣/٥٢٠).

(٥) المنع: (ص ٧١).

(٦) سقطت من الأصل.

وقَدْ حَمَلَ بَعْضُ النَّاسِ كَلَامَ الْحَافِظِ عَلَى ذَلِكَ فَرَسَمَ: ﴿أَمْ مَا تُشْرِكُونَ﴾ مَقْطُوعًا،
وَلَيْسَ ذَلِكَ بِشَيْءٍ، وَلِهَذَا قَالَ الشَّاطِطِيُّ فِي «العَقِيلَةَ»:

«أَمَّا فَصِلْ بِالْفَتْحِ قَدْ نُبِرًا» (١)

فَأُطْلِقَ، وَمِثْلُهُ مَا فِي النَّظْمِ.

وَقَوْلُهُ: «نِعِمًّا» يُرِيدُ: «وَنِعِمًّا» بِحَذْفِ وَوِ الْعَطْفِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ:

﴿إِنْ تَبُدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [الآية: ٢٧١]، وَفِي سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾

[الآية: ٥٨]، كَتَبُوهُ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ مَوْضُوعًا، وَيَجُوزُ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ «نِعْمَ مَا»، لِأَنَّهُمَا
كَلِمَتَانِ وَمَعْنَاهُ: «نِعْمَ الشَّيْءُ».

قَالَ الْحَافِظُ: «[وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ:] (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَثَرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا

إِدْرِيسُ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلْفٌ، قَالَ: قَالَ الْكَسَائِيُّ: ﴿نِعِمًّا﴾ حَرْفَانِ، لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا: «نِعْمَ
الشَّيْءُ»، قَالَ: وَكُتِبَ بِالْوَصْلِ «(٣)».

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ: «وَفِي ﴿نِعِمًّا﴾ أَرْبَعُ لُغَاتٍ:

- «نِعِمٌّ» مِثْلُ «عَلِمٌ».

- و«نِعِمٌّ» بِكَسْرِ النُّونِ لِكَسْرِ الْعَيْنِ، لِأَنَّهُ حَرْفٌ حَلَقِيٌّ يَتَّبِعُهُ مَا قَبْلَهُ فِي الْحَرَكَةِ فِي أَكْثَرِ اللَّغَاتِ.

- و«نِعْمٌ» بِتَرَكِ النُّونِ مَفْتُوحًا عَلَى أَصْلِهَا، وَ[تُسَكَّنُ] (٤) الْعَيْنُ اسْتِخْفَافًا.

- و«نِعْمٌ» بِكَسْرِ النُّونِ لِكَسْرِ الْعَيْنِ ثُمَّ تُسَكَّنُ الْعَيْنُ اسْتِخْفَافًا.

فَمَنْ كَسَرَ النُّونَ وَالْعَيْنَ مِنَ الْقُرَاءِ احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ [كَسْرُ الْعَيْنِ عَلَى لُغَةٍ مَنْ كَسَرَهَا
وَأَتْبَعَ النُّونَ بِهَا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةٍ مَنْ أَسَكَّنَ] (٥) الْعَيْنَ وَكَسَرَ النُّونَ، لَكِنْ كَسَرَ
الْعَيْنَ لِلْإِتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَأَمَّا إِسْكَانُ الْعَيْنِ مَعَ الْإِدْغَامِ فَمُحَالٌ، لَا يَجُوزُ، وَلَا يَتِمَّ كُنُ فِي

(١) من البيت رقم (٢٤٦) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٢٠).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) المقنع: (ص ٧٣)، وذكر مثله أبو داود. انظر: مختصر التبيين: (٢/٣١٠-٣١١).

(٤) في «س»: «تكسر» وهو خطأ، وما أثبتته موافق لما في «مشكل إعراب القرآن».

(٥) سقطت من الأصل.

التطوق، ومن فتح الثون وكسر العين جاز أن يكون على لغة من قال: «نعم» كـ «علم»، ويجوز أن يكون أسكن العين استخفافاً، فلما اتصلت بالمدغم كسرهما لالتقاء الساكنين» (١).

وقوله: «عم صِل» تقدم الكلام عليه مع قوله: «فيم».

وقوله: «ويبنوم» أراد قوله تعالى في سورة طه: ﴿قَالَ يَبْنُومُ﴾ [الآية: ٩٤].

قال الحافظ في المقنع: «وكتبوا في طه: ﴿يَبْنُومُ﴾ بالوصل كلمة واحدة على مراد الاتصال، قاله لنا محمد عن ابن [١٣٤/أ] الأتباري» (٢).

ومثله في التنزيل (٣)، وقد تقدم ذكره في باب الهمز (٤).

وقوله: «كالوهم أو وزنوهم» بحذف واو العطف، ويريد: ﴿كَالْوَهْمِ أَوْ وَزْنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] صله بغير ألف بين الواو والهاء من لفظ «هم».

قال الحافظ: «﴿كَالْوَهْمِ أَوْ وَزْنُوهُمْ﴾ موصولين من غير ألف بين الواو والهاء، قاله لنا الخاقاني عن أحمد بن علي عن أبي عبيد» (٥).

قال في التنزيل: «وكتبوا في جميع المصاحف: ﴿كَالْوَهْمِ أَوْ وَزْنُوهُمْ﴾ بغير ألف بعد الواو في الكلمتين، ومعناه: «كألوا لهم أو وزنوا لهم» بحذف اللام، وأوقع الفعل على «هم» فصار حرفاً واحداً، والعرب تقول: «قد كلتكَ طعاماً كثيراً، ووزنتك مالا عظيماً» بمعنى: «كلت لك، ووزنت لك» (٦).

وقال أبو البقاء (٧): «﴿كَالْوَهْمِ﴾ في «هم» وجهان:

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي: (١/١٤١).

(٢) المقنع: (ص ٧٦).

(٣) انظر: مختصر التبيين: (٣/٥٧٦ و ٤/٨٥٢).

(٤) عند شرح البيت رقم (٢٩٦): (ص ٨٨٢-٨٨٣).

(٥) المقنع: (ص ٧٧).

(٦) مختصر التبيين: (٥/١٢٧٨).

(٧) هو: عبد الله بن الحسين العكبري أبو البقاء، فقيه حنبلي وعالم نحوي، أخذ النحو عن أبي محمد ابن الخشاب وسمع الحديث من ابن البطي، ومن أبي زرعة المقدسي وغيرهما، له: شرح كتاب الإيضاح للفارسي، وإعراب القرآن الكريم وشرح اللمع لابن جني وكتاب اللباب في علل النحو، وغير ذلك. توفي سنة ست عشر وستمائة.

أحدهما: هُوَ ضَمِيرٌ مَفْعُولٌ [مُتَّصِلٌ] (١)، والتقدير: "كألوا لهم الطعام".
 وقيل: هَذَا الْفِعْلُ يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ مَرَّةً وَبِالْحَرْفِ أُخْرَى، وَالْمَفْعُولُ هُنَا مَحذُوفٌ، أَي مَعْنَاهُ:
 كَالْوَهُمِ الطَّعَامَ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا لَا يُكْتَبَانِ بِالْفِ.
 وَالْوَجْهُ ثَانِي: ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ مُؤَكِّدًا لِضَمِيرِ الْفَاعِلِ، فَعَلَى هَذَا يُكْتَبَانِ أَلْفٌ (٢).

وقوله: «مِمَّا خُلِقَ» الألف فيه لإطلاق القافية، وقد قدمنا ذكره مع «فيم» و«عم».
 وقوله: «مَعَ كَأَنَّمَا وَمَهْمَا» يريد: صل «مم» مع «كأنما»، وذلك مثل: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ
 إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، و﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، و﴿فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ﴾
 [الحج: ٣١].

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمُقْنَعِ»: «وَكُتِبُوا فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ﴾، و﴿كَأَنَّمَا
 يَصَّعَّدُ﴾، و﴿فَكَأَنَّمَا خَرَّ﴾، وَشَبَّهَ مِنْ لَفْظِهِ، مَوْصُولًا حَرْفًا وَاحِدًا (٣).

وقوله: «وَمَهْمَا» يريد: أيضًا وهذه الكلمة، وأراد قوله تعالى في سورة الأعراف:
 ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَاهُ مِنْ آيَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

قال الحافظ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿مَهْمَا﴾ فِي الْأَعْرَافِ فَهُوَ مَوْصُولٌ فِي جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ (٤).

الشيخ: وفيها ثلاثة أقوال (٥):

أحدها: «مه» بمعنى: «أكفف»، و«ما» اسم للشرط كقوله: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ﴾ [فاطر: ٢].

انظر: إنباه الرواة للقفطي: (١١٦/٢)، وبغية الوعاة للسيوطي: (٣٨/٢).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) التبيان في إعراب القرآن للعكبري: (١٢٧٦/٢)، أو إملاء ما به الرحمن للعكبري: (٢٨٣/٢).

(٣) المقنع: (ص ٧٤)، ولم يذكره الشاطبي اكتفاء بما عين من مقطوع، قال الجعبري: «لأن كأن هي ﴿أن﴾ زيدت
 عليها الكاف، وقد حصر قطعها مطلقا في ثلاثة مواضع، فبقي غيرها موصولا وهذا منه.»

انظر: الحميلة للجعبري (مخطوط): [١٣٢/أ]، وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١١٤٢).

(٤) المقنع: (ص ٧٣)، وذكر مثله أبو داود، ولم يذكره الشاطبي. انظر: مختصر التبيين: (٥٦٦/٣).

(٥) انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (٣٤٠/١)، وإعراب القرآن للنحاس: (٦٨/٢)، والتبيان في إعراب

القرآن للعكبري: (٥٩٠/١)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٢١٤-٢٢٦).

والثاني: أن الأصل «ماما»؛ «ما» الشرطية زيدت عليها «ما» كما زيدت في قوله: ﴿إِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ﴾ [الأعراف: ٣٥]، ثم أُبدلت الألف هاءً لئلا تتوالا كلمتان بلفظ واحد. والثالث: أنها بأسرها كلمة واحدة غير مركبة. وموضع الاسم منها على الأقوال كلها نصب ﴿تَأْتِنَا﴾ والهاء في ﴿بِهِ﴾ تعود على ذلك الاسم.

وقال أبو محمد مكِّي في «المشكل» (١): «مَهْمَا» هو حرفٌ للشرط، وأصله: «ماما»؛ الأولى للشرط، والثانية للتأكيد، فاستثقل حرفان بلفظ واحد، فأبدلوا من ألف «ما» الأولى هاءً.

وقيل: هي «مه» التي للزجر دخلت عليها «ما» التي للشرط، وجعلت كلمة واحدة (٢).

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي: (١/٢٩٩).

(٢) لم يذكر الناظم في هذا الباب وصل «إن» المكسورة الهمزة الساكنة النون بكلمة: «لا»، نحو: ﴿إِلَّا نُنْفِرُوا﴾ [التوبة: ٣٩]، ﴿إِلَّا نُنْصِرُوهُ﴾ [التوبة: ٤٠]؛ وقد نص أبو داود على كتابته على الإدغام فقال: ﴿إِلَّا نُنْصِرُوهُ﴾ أنهم كتبوه على الإدغام، وهو الذي جرى عليه العمل، ولم يذكره الإمام الداني، ولا الشاطبي. انظر: مختصر التبيين: (٣/٦٢٣). وفتح المنان لابن عاشر: (ص ١١٤٤)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢٣٩).

جامعة الأمير

البَابُ الحَادِي عَشَرَ

هَاءَاتُ التَّانِيَةِ الْمَرْسُومَةِ بِالنَّاسِ

القائم للعلوم الإسلامية

ثُمَّ قَالَ كَلَّمْتُهُ:

[٤٣٤] وَهَآكَمَا لِيظَاهِرٍ أَضَفْتَا ❀❀❀ مِنْ هَاءِ تَأْنِيثٍ وَحُطَّ بِالتَّاءِ

تَقَدَّمَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ هَذَا النَّظْمِ هَذِهِ اللَّفْظَةُ الَّتِي هِيَ «هَآكَمَا»، وَأَنَّهَا اسْمٌ فِعْلٌ بِمَعْنَى: «خُذْ وَتَنَاوَلْ» (١)، وَمَا بَعْدَهَا مَفْعُولٌ بِهَا.

وَكَأَنَّهُ يَقُولُ: خُذْ أَذْكَرُ لَكَ فِي هَذِهِ التَّرْجَمَةِ الَّذِي أُضِيفَ لِيظَاهِرٍ مِنْ هَاءَاتِ التَّأْنِيثِ وَكُتِبَ فِي المَصْحَفِ بِالتَّاءِ، مِثْلُ: ﴿رَحِمْتَ﴾ و﴿نَعِمْتَ﴾ و﴿سُنْتَ﴾ فِي المَوَاضِعِ المَذْكُورَةِ فِي النَّظْمِ. وَقَوْلُهُ: «مَا لِيظَاهِرٍ».

الشَّيْخُ: لَا يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: «مَا لِيظَاهِرٍ أَضَفْتَا» إِخْرَاجَ المِضَافَةِ إِلَى المِضْمَرِ، لِأَنَّ المِضَافَاتِ مِنْ تَاءَاتِ التَّأْنِيثِ إِلَى المِضْمَرِ لَا خِلَافَ فِي كِتَابَتِهَا بِالتَّاءِ، [١٣٤/ب] وَلَا يُتَّصَرَّفُ فِيهَا غَيْرَ ذَلِكَ مِثْلُ: ﴿نَعِمْتُ﴾ و﴿نَعِمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠، ٤٧ و ١٢٢] و﴿وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦].

وَإِنَّمَا ذَكَرَ عَلَى جِهَةِ البَيَانِ [لَا غَيْرَ] (٢)، وَلَمْ يَتَحَرَّزْ بِهِ مِنَ المِضْمَرِ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ، عَلَى أَنَّ هَذِهِ العِبَارَةَ قَدْ سَبَقَهُ إِلَيْهَا الإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ فِي «عَقِيلَتِهِ»، حَيْثُ قَالَ: فَاِبْدَأْ مُضَافَاتِهَا لِيظَاهِرٍ تُرَاعَا (٣) وَالكَلَامُ فِيهِمَا وَاحِدٌ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا خَرَجَ بِقَوْلِهِ: «مَا لِيظَاهِرٍ أَضَفْتَا» غَيْرَ المِضَافَةِ مِثْلُ: ﴿أُولَؤَبْقِيَّةٍ يَنَهُونَ﴾ [هود: ١١٦]، وَشَبَّهَهُ.

وَالْأَلْفُ فِي قَوْلِهِ: «أَضَفْتَا» لِإِطْلَاقِ القَافِيَةِ.

(١) انظر: شرح البيت رقم (٢٢٠): (ص ٧٣٨).

(٢) سقطت من «س».

(٣) من البيت رقم (٢٦٢) من العقيلة؛ ومعنى «تُرَاعَا» هنا: «أي: أبوابا وأصنافا». انظر: الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٤٢ -

وقوله: «مِنْ هَاءٍ تَأْنِيثٍ» فَسَمَّاهَا «هَاءَ التَّنْأِيثِ»، فَتُسَمَّى: «هَاءَ التَّنْأِيثِ» كَمَا قَالَ، وَتُسَمَّى: «تَاءَ التَّنْأِيثِ»، يُقَالُ فِيهَا: هَاءُ التَّنْأِيثِ، وَيُقَالُ: «تَاءَ التَّنْأِيثِ».

وظَاهِرُ قَوْلِ النَّازِمِ: «مِنْ هَاءٍ تَأْنِيثٍ» أَنَّهُ مِمَّنْ يَقُولُ بِأَصَالَةِ الهَاءِ عَلَى مَذْهَبِ الكُوفِيِّينَ، وَلَوْ جَرَى عَلَى مَذْهَبِ البَصْرِيِّينَ لَقَالَ: «مِنْ تَاءٍ تَأْنِيثٍ».

وَعَلَى مَا ذَكَرَ النَّازِمِ جَرَى غَيْرُهُ مِنَ الأئِمَّةِ مِمَّنْ تَقَدَّمَ مِثْلَ الإِمَامِ الشَّاطِبِيِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي نَظْمِهِ فِي «العَقِيلَةَ» وَ«حِرْزِ الأَمَانِي»؛ فَقَالَ فِي «العَقِيلَةَ»:

وَدُونَكَ الهَاءِ لِلتَّنْأِيثِ قَدْ رُسِمَتْ تَاءً لَتَقْتَضِي مِنْ أَنْفَسِهَا الوَطْرَ (١)

وَقَالَ فِي حِرْزِ الأَمَانِي:

إِذَا كُتِبَتْ بِالتَّنْأَاءِ هَاءٌ مُؤَنَّثٌ فِبَاهَاءِ قِفٍ حَقًّا رَضَى وَمُعَوَّلًا (٢)

وَمِثْلُ مَا ذَكَرَ النَّازِمِ وَأَبُو القَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ هُوَ نَصُّ الحَافِظِ فِي «المُقْنَعِ»، لِأَنَّهُ قَالَ:

«بَابُ ذِكْرِ مَا رُسِمَ فِي المَصَاحِفِ مِنْ هَاءَاتِ التَّنْأِيثِ بِالتَّنْأَاءِ عَلَى الأَصْلِ [أَوْ مُرَادِ الوَصْلِ]» (٣).

[فَسَمَّاهَا: «هَاءُ التَّنْأِيثِ»، لَكِنَّ الأَصْلَ عِنْدَهُ «التَّنْأَاءُ»، لِقَوْلِهِ: «بِالتَّنْأَاءِ عَلَى الأَصْلِ» (٤)، فَجَرَى النَّاسُ عَلَى تَسْمِيَتِهَا: «هَاءُ التَّنْأِيثِ» عَلَى أَحَدِ القَوْلَيْنِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النُّحَاةُ (٥) فِي أَيُّهُمَا هُوَ الأَصْلُ: هَلْ «التَّنْأَاءُ» أَوْ «الهَاءُ»؟

فَمَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ: أَنَّ الأَصْلَ التَّنْأَاءُ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا إِنَّمَا تُبَدَّلُ «هَاءً» فِي حَالِ الوَقْفِ، وَلَا تُتَغَيَّرُ فِي حَالِ الوَصْلِ، وَإِنَّمَا يُنطِقُ بِهَا تَاءً، وَالوَقْفُ هُوَ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ، وَلَوْ كَانَ الأَصْلُ الهَاءَ لَكُنَّا جَعَلْنَا الوَصْلَ يُغَيَّرُ، وَهَذَا خِلَافَ المَأْلُوفِ المَعْرُوفِ مِنْ كَلَامِ العَرَبِ.

(١) البيت رقم (٢٦١) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٤١).

(٢) البيت رقم (٣٧٨) من حرز الأمانى للشاطبي: «باب الوقف على مرسوم الخط»: (ص ٣١).

(٣) المقنع: (ص ٧٧).

(٤) سقطت من الأصل.

(٥) انظر: الكتاب لسيبويه: (٤/١٦٦)، وسر صناعة الإعراب لابن جني: (١/١٥٩)، والمنصف لابن جني: (١/١٦١)، وإيضاح الوقف ولائدء لابن الأنباري: (١/٢٨٢)، وشرح الهداية للمهدوي: (٢/١٢٣)، والجني الداني في حروف المعاني للمرادي: (ص ٥٨)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٤/٣١٤)، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي: (٢/٢٨٨).

وَدَلِيلٌ آخَرَ: أَنَّ التَّنَاءَ هِيَ الأَصْلُ، لِأَنَّ الإِعْرَابَ يُلْحَقُهَا دُونَ الهَاءِ، فَيُنْطَقُ بِهَا فِي الوَصْلِ مَضْمُومَةً وَمَكْسُورَةً وَمَفْتُوحَةً، بِحَسَبِ العَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا، [وَلَا يُنْطَقُ بِهَا] (١) فِي الوَقْفِ إِلاَّ بِالسُّكُونِ، عَلَيَّ أَيِّ حَالٍ كَانَتْ.

وَقَالَ الفَرَّاءُ (٢): « التَّنَاءُ فِي المُوْتَّثِ هِيَ الأَصْلُ، [وَالهَاءُ دَاخِلَةٌ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ: "قَامَتْ وَقَعَدَتْ"، فَتَجِدُ هَذَا هُوَ الأَصْلُ] (٣) الَّذِي بُنِيَ عَلَيْهِ مَا فِيهِ الهَاءُ. وَالدَّلِيلُ عَلَيَّ أَنَّ التَّنَاءَ عِنْدَ العَرَبِ هِيَ الأَصْلُ دُونَ الهَاءِ: أَنَّ طَيًّا تَقُولُ فِي الوَقْفِ: هَذِهِ امْرَأَتٌ، وَجَارِيَتٌ، وَحَمْرَتٌ، وَحَمَزَتٌ، وَطَلْحَتٌ، وَنَطَقْتُ بِالتَّنَاءِ كَالوَصْلِ ». " وَرُوِيَ أَنَّهُمْ يُنَادُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ: «يَا أَهْلَ سُورَةِ البَقْرَةِ»، فَقَالَ طَائِفٌ مِنْهُمْ: «مَا مَعِيَ مِنْهَا آيَةٌ»، هَكَذَا يُرَوَى هَذَا الخَيْرُ (٤).

وَأُنشِدَ أَبُو الحَسَنِ (٥) شَاهِدًا لِهَذِهِ [اللُّغَةُ] (٦)، قَالَ: أُنشِدْنَا الأَخْفَشُ (٧):
بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظَهَرَ الحُجْفَةَ (٨)
[يُرِيدُ: الحُجْفَةَ] (٩).

(١) فِي «س»: «وَلَا يوقِفُ عَلَيْهَا».

(٢) سَبَقَتْ تَرْجِمَتُهُ. وَانظُرْ قَوْلَهُ فِي: إِيضَاحِ الوَقْفِ وَالابتداءِ لابن الأَنْبَارِيِّ: (٢٨٢/١).

(٣) سَقَطَتْ مِنَ الأَصْلِ.

(٤) انظُرْ: عِللَ البِنَاءِ وَالإِعْرَابِ لِلعَكْبَرِيِّ: (٢٠٢/٢)، وَشَرَحَ قَطْرَ النَّدَى لابن هِشَامِ الأَنْصَارِيِّ: (ص٣٢٥).

(٥) هُوَ الإِمَامُ السَّخَاوِيُّ عَلِيٌّ بن مُحَمَّدٍ صَاحِبِ الوَسِيلَةِ، وَذَكَرَ البَيْتَيْنِ وَنَسَبَهُمَا لِلأَخْفَشِ الكَبِيرِ.

انظُرْ: الوَسِيلَةَ لِلسَّخَاوِيِّ: (ص٤٤٢).

(٦) سَقَطَتْ مِنَ «س».

(٧) هُوَ: عَبْدِ الحَمِيدِ بن عَبْدِ الحَمِيدِ أَبُو الخَطَّابِ وَيَعْرَفُ بِالأَخْفَشِ الأَكْبَرِ، كَانَ نَحْوِيًّا لُغَوِيًّا، لَهُ أَلْفَاظٌ لُغَوِيَّةٌ انْفَرَدَ بِنَقْلِهَا عَنِ العَرَبِ، أَخَذَ عَنِ أَبِي عَمْرٍو بنِ العَلَاءِ، وَأَخَذَ عَنْهُ الكَسَائِيُّ وَأَبُو عُبَيْدَةَ وَسَيَّبُوهُ وَغَيْرُهُمْ، تَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَةٍ.

انظُرْ: طَبَقَاتِ النَحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ لِلزُّبَيْدِيِّ: (ص٤٠)، وَإِنْبَاهِ الرِّوَاةِ لِلقَفْطِيِّ: (١٥٧/٢)، وَبَغِيَّةِ الوَعَاةِ لِلسِّيَوطِيِّ: (٧٤/٢).

(٨) الرِّجْزُ لِسُورِ الذُّثْبِ كَمَا فِي: لِسَانِ العَرَبِ لابنِ مَنظُورٍ مَادَّةُ «حَجْفٌ وَبَلَلٌ»: (٣٩/٩ وَ ٦٣/١١)، وَتَاجِ العُرُوسِ

لِلزُّبَيْدِيِّ مَادَّةُ «ح ج ف»: (١١٩/٢٣)، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي: الخِصَائِصِ لابنِ جَنِّي: (١/٣٠٤ وَ ٩٨/٢)، وَسِرِّ صِنَاعَةِ الإِعْرَابِ

لابنِ جَنِّي: (١/١٥٩ وَ ٢/٥٦٣)، وَالإِنصَافِ فِي مَسَائِلِ الخِلافِ لابنِ الأَنْبَارِيِّ: (ص٣٢٤)، وَرِصْفِ المَبَانِي لِلْمَالِقِيِّ:

(ص٢٣٢ وَ ٢٣٨ وَ ٢٦٩)، وَشَرَحِ شَافِيَةَ ابْنِ الحَاجِبِ لِلأَسْتَرَابَادِيِّ: (٢/٢٧٧ وَ ٤/٥٠٦).

(٩) سَقَطَتْ مِنَ الأَصْلِ. وَ«الحُجْفَةُ»: تَرْسٌ يَتَّخَذُ مِنَ جُلُودِ الإِبِلِ.

انظُرْ: الصِّحَاحَ لِلجوهرِيِّ مَادَّةُ «حَجْفٌ»: (٤/١٣٤٢)، وَلِسَانِ العَرَبِ لابنِ مَنظُورٍ مَادَّةُ «حَجْفٌ»: (٩/٣٩).

فَوَقَفَ بِالتَّنَاءِ كَالْوَصْلِ، وَهِيَ لُغَةٌ مَشْهُورَةٌ، وَقَدْ حَكَاهَا سَبِيحُ عَن أَبِي الخَطَّابِ (١) [عَنِ العَرَبِ، وَأَنْشَدَنَا أَبُو الخَطَّابِ] (٢) شَاهِدًا لِهَذَا:
 اللَّهُ نَجَّكَ بِكَفِّي مُسَلِّمَتٍ مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتَّ
 صَارَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ العَلْصَمَتِ وَكَادَتْ الحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمَّتِ (٣)

وَقَالَ آخَرُونَ (٤): إِنَّ الهَاءَ فِي المُوْتِثِ هِيَ الأَصْلُ فِي الأَسْمَاءِ لِيفْرُقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الأَفْعَالِ، فَتَكُونُ الأَسْمَاءُ بِالهَاءِ والأَفْعَالُ بِالتَّنَاءِ (٥).
 وَقَالَ بَعْضُ المُوَلِّفِينَ (٦):

« إِنَّ قِيلَ مَا السَّبَبُ فِي رَسْمِ بَعْضِ هَذِهِ التَّنَاءَاتِ بِالهَاءِ وَبَعْضُهَا بِالتَّنَاءِ ؟

قِيلَ: السَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ المُصْحَفَ الكَرِيمَ كُتِبَ عَلَيَّ لُغَةُ قُرَيْشٍ، وَكَانَتْ قُرَيْشٌ [١٣٥/أ] تَقْفُ عَلَيَّ هَاءَ التَّنْبِيْثِ بِالهَاءِ، فَرَاعَى الكَاتِبُ فِي بَعْضِهَا لَفْظَ الوَصْلِ، وَفِي بَعْضِهَا لَفْظَ الوَقْفِ، فَمَا رَاعَى فِيهَا لَفْظَ الوَصْلِ كُتِبَ بِالتَّنَاءِ، وَمَا رَاعَى الوَقْفَ كُتِبَ بِالهَاءِ عَلَيَّ اللُّغَةُ القُرَيْشِيَّةَ. وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ مَا عَدَدْتَهُ وَمَا لَمْ تَعُدَّهُ بِالهَاءِ، لِأَنَّ العَرَضَ لَيْسَ إِلاَّ مَا ذُكِرَ، وَقَدْ حَصَلَ بِذَلِكَ وَكَانَ بِطَرِيقِ الاتِّفَاقِ، وَلَوْ عَكَسَ ذَلِكَ لَجَازَ وَحَصَلَ بِهِ العَرَضُ ». ثُمَّ قَالَ: وَاعْلَمْ أَنَّ النُّحُوِيِّيْنَ اِخْتَلَفُوا فِي التَّنَاءِ المَوْجُودَةِ فِي الوَصْلِ وَالهَاءِ المَوْجُودَةِ فِي الوَقْفِ أَيُّهُمَا أَصْلٌ لِالأُخْرَى ؟

(١) هو الأَخْفَشُ الكَبِيرُ عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطَّابِ.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) البيهقي لأبي نجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة الراجز. انظر: لسان العرب لابن منظور مادة «ما»: (٣٦٤/١٥).

(٤) وهو قول الكوفيين، ونسب الليب هذا القول إلى الأَخْفَشِ وقطرب، ونقل هذا القول ابن الأنباري عن أبي محمد سلمة بن عاصم عن بعض النحويين، وقال بعده: «وربما قال الفراء بهذا أيضاً».

انظر: ايضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (٢٨٢/١-٢٨٣)، والدرة الصقيلة للليب (مخطوط): [٩٢/ب]، والقصد النافع للخراز: (٣٠٨-٣٠٩).

(٥) انظر: الوسيلة للسخاوي: (٤٤١-٤٤٢)، وفتح الوصيد للسخاوي: (٥٢٤/٢)، وكنز المعاني للجعبري

(مخطوط): [مج ١: ١٧٨/ب]، والقصد النافع للخراز: (٣٠٧-٣٠٨)، والعقد النضيد للسمن الحلي: (٩٢-٩٣).

(٦) لم أتبين من القائل، وذكر نحو هذا الإمام السخاوي في شرحه على الشاطبية. انظر: فتح الوصيد للسخاوي:

(٥٢٤/٢-٥٢٥).

فَذَهَبَ سَبِيوِيَهٗ وَجَمَاعَةُ النَّحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّ التَّاءَ هِيَ الْأَصْلُ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى أَنَّهَا تُبَدَّلُ هَاءً فِي الْوَقْفِ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّاءِ فِي: ﴿عَفْرِيْتُ﴾ و﴿مَلَكُوتَ﴾.

وَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ - وَهُوَ مِمَّنْ يَرَى أَنَّ التَّاءَ هِيَ الْأَصْلُ - : إِنَّمَا أُبَدِلَتْ هَاءً فِي الْوَقْفِ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّاءِ الَّتِي تَلْحَقُ الْفِعْلَ الْمَاضِي فِي: «ضَرَبْتَ» و«خَرَجْتَ».

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ الْهَاءَ هِيَ الْأَصْلُ؛ قَالُوا: وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ "هَاءُ التَّنَائِيثِ" وَرُسِمَ جَمِيعُهَا فِي غَيْرِ الْمُصْحَفِ، وَفِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ مِنْهَا فِي الْمُصْحَفِ بِالْهَاءِ.

قَالَ بَعْضُهُمْ: وَإِنَّمَا جَعَلُوهَا تَاءً فِي الْوَصْلِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، لِأَنَّهُ حَالَ تَعَاقُبِ الْحَرَكَاتِ، وَالْهَاءُ ضَعِيفَةٌ تُشَبِّهُ حَرْفَ الْعِلَّةِ لِخَفَائِهَا، فَقَلَّبُوهَا إِلَى حَرْفٍ يُنَاسِبُهَا فِي الْمَهْمَسِ، وَهُوَ أَقْوَى مِنْهَا بِالشَّدَّةِ، وَهُوَ التَّاءُ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا عِلَّةُ اتَّفَاقِهِمْ فِي الْوَقْفِ عَلَى مُوَافَقَةِ الرَّسْمِ فِيمَا رُسِمَ بِالْهَاءِ؟

قِيلَ: الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ مَا حَصَلَ بِهِ مِنْ مُوَافَقَةِ الرَّسْمِ وَلُغَةِ قُرَيْشٍ، وَكِلَاهُمَا مَرْغُوبٌ فِيهِ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا الْعِلَّةُ فِي الْوَقْفِ عَلَى مَا رُسِمَ بِالتَّاءِ لِمَنْ أَخَذَ بِذَلِكَ؟

قِيلَ: الْعِلَّةُ فِيهِ الْأَخْذُ بِاللُّغَةِ الْقُرَيْشِيَّةِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَإِجْرَاءُ هَاءِ التَّنَائِيثِ فِي الْوَقْفِ عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ، وَإِنْ كَانَ الْكَاتِبُ إِثْمًا كَتَبَ ذَلِكَ بِالْهَاءِ لِمُرَاعَاةِ حَالِ الْوَصْلِ، وَقَدْ حَصَلَ مَا قَصَدَ مِنْ ذَلِكَ بِوُجُودِ التَّاءِ مِنَ الْقَارِئِ فِي حَالِ الْوَصْلِ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا الْعِلَّةُ فِي الْوَقْفِ بِالتَّاءِ عَلَى مَا رُسِمَ بِالتَّاءِ لِمَنْ أَخَذَ بِذَلِكَ؟

قِيلَ: الْعِلَّةُ تَغْلِيْبُ جَانِبِ الرَّسْمِ وَالِإِقْتِدَاءُ بِسُنَّتِهِ، وَأَنَّ اللُّغَةَ بِالتَّاءِ لُغَةٌ مَعْرُوفَةٌ أَيْضًا، وَهِيَ لُغَةُ طِيٍّ، يَقُولُونَ فِي الْوَقْفِ: إِمْرَأَتٌ وَجَارِيَتٌ وَطَلْحَتٌ وَشَجَرَتٌ، وَأَنْشَدَ أَبُو الْخَطَّابِ الْأَبْيَاتَ الْمُتَقَدِّمَةَ:

اللَّهُ نَجَّكَ بِكَفِّي مُسْلِمَتٌ

الشَّيْخُ: فَكُتِبَتْ هَاءُ التَّنَائِيثِ تَاءً فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَ النَّاطِمُ مِثْلَ:

﴿رَحِمَتْ﴾ و﴿نَعَمَتْ﴾ و﴿سُنَّتْ﴾ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ.

إِمَّا عَلَى نِيَّةِ الْوَصْلِ، لِأَنَّهَا فِي الْوَصْلِ تَاءٌ، أَوْ أَنَّ الْأَصْلَ التَّاءَ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ كَمَا قَدَّمْنَا.

وَكُتِبَتْ مَوَاضِعٌ كَثِيرَةٌ بِالهَاءِ عَلَى اللُّغَةِ الأُخْرَى، فَجَمَعَ الصَّحَابَةُ ﷺ فِي المِصْحَفِ الكَرِيمِ بَيْنَ اللُّغَتَيْنِ، لِأَنَّهُمَا لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ لِلعَرَبِ، اسْتَعْمَلْتُهُمَا وَنَطَقْتُ بِهِمَا فِي كَلَامِهِمَا وَفِي أَشْعَارِهِمَا.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الأَنْبَارِيِّ: « مَا رُسِمَ مِنْ تَاءَاتِ التَّائِيثِ بِالهَاءِ فَإِنَّهُمْ بَنَوْا فِيهِ الخَطَّ [عَلَى الوُقُوفِ، وَمَا رُسِمَ مِنْهَا بِالتَّاءِ فَإِنَّهُمْ بَنَوْا فِيهِ الخَطَّ] (١) عَلَى الوَصْلِ » (٢).
والذي يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ - وَهُوَ الأَحْسَنُ - : أَنَّهُمْ جَمَعُوا بَيْنَ اللُّغَتَيْنِ، كَمَا قَدَّمْنَا.

ثم قال ﷺ [ونفعنا به وبأمثاله بمنه وكرمه]:

[٤٣٥] وَرَحِمْتُ بِالتَّاءِ فِي البِكْرِ وَفِي ❀❀❀ سُورَةِ الأَعْرَافِ وَنَصِّ الرُّخْرِفِ

[١٣٥/ب]

[٤٣٦] مَعًا وَفِي هُودٍ أَتَتْ وَمَرِيَمَا ❀❀❀ وَالرُّومِ كُلِّ بِاتِّفَاقٍ رُسِمَا

[٤٣٧] كَذَا: بِمَا رَحِمْتُ أَيْضًا ذُكِرَتْ ❀❀❀ لِابْنِ نَجَاحٍ وَبِهَاءِ شَهْرَتِ

[قال] (٣) الشَّيْخُ: اعْلَمْ أَنَّ هَاءَ التَّائِيثِ عَلَى قِسْمَيْنِ: مُنْفَرِدَةً، وَمُضَافَةً.

فَالْمُفْرَدَةُ نَحْوُ: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾، ﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾، ﴿وَنِعْمَةً كَانُوا فِيهَا فَكَاهِينَ﴾

[الدخان: ٢٧]، ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا﴾، ﴿أُولُوا بَقِيَّةٍ﴾ [هود: ١١٦]، وشبهه.

فَهَذِهِ كُلُّهَا بِالهَاءِ عَلَى الإِطْلَاقِ، إِلاَّ قَوْلُهُ: ﴿فِيمَا رَحِمْتَ مِنَ اللَّهِ لَئِن لَّمْ يَكُنْ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩] فَقَدْ قِيلَ [فِيهِ أَنَّهُ بِالهَاءِ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُهُ حَيْثُ ذَكَرَهُ النَّاطِمُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَأَمَّا المُضَافَةُ: فَكُتِبَتْ مَوَاضِعٌ [(٤) مِنْهَا بِالتَّاءِ، وَهِيَ تَنْحَصِرُ فِي ثَلَاثَةِ فُصُولٍ وَإِحْدَى عَشَرَ حَرْفًا، وَهِيَ الَّتِي اشْتَمَلَ عَلَيْهَا هَذَا البَابُ:

الفصل الأول: فِي ذِكْرِ ﴿رَحِمْتَ﴾

(١) سقطت من الأصل.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (١/٢٨٧).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) سقطت من الأصل.

الفصل الثَّانِي: فِي ذِكْرِ ﴿نَعَمْتَ﴾.

الفصل الثَّلَاث: فِي ذِكْرِ ﴿سُنَّتَ﴾.

وَالْإِحْدَى عَشَرَ حَرْفًا، فَمِنْهَا: ﴿أَبْنَتَ﴾ و﴿أَمْرَاتَ﴾ حَيْثُ وَقَعَتْ مُضَافَةً، نَحْوُ: ﴿أَمْرَاتُ عِمْرَانَ﴾ و﴿أَمْرَاتُ فِرْعَوْنَ﴾، وَشَبَّهَهُمَا.

وَفِي آلِ عِمْرَانَ: ﴿فَنَجْعَلُ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكٰذِبِينَ﴾ [الآية: ٦١]، و﴿أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الآية: ٧] فِي النُّورِ، وَفِي هُودٍ: ﴿بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [الآية: ٨٦]، وَفِي الْقَصَصِ: ﴿قُرْتُ عَيْنَ لِي وَلَكَ﴾ [الآية: ٩]، وَفِي الرُّومِ: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ﴾ [الآية: ٣٠]، وَفِي الدُّخَانِ: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُومِ﴾ [الآية: ٤٣]، وَفِي الْوَاقِعَةِ: ﴿وَجَنَّتْ نَعِيمٍ﴾ [الآية: ٨٩]، وَفِي الْمَجَادِلَةِ: ﴿وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ (١)، وَعَنْ بَعْضِهِمْ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾ [الآية: ١٣٧] فِي الْأَعْرَافِ.

فَتَبْلُغُ اثْنَيْ عَشَرَ حَرْفًا فَاعْلَمْ ذَلِكَ، [وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ لِلصَّوَابِ] (٢)، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ مَا فِي الْبَابِ.

قَالَ: «وَرَحِمْتُ بِالتَّنَاءِ» هَذَا هُوَ الْفَصْلُ الْأَوَّلُ مِنَ الْفُصُولِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي يَشْتَمِلُ الْبَابُ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «وَرَحِمْتُ بِالتَّنَاءِ» يُرِيدُ: أَنَّ ﴿رَحِمْتُ﴾ رُسِمَتْ بِالتَّنَاءِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ السَّبْعَةِ وَمَا عَدَّاهَا بِالِهَاءِ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْمَقْنَعِ»: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ النَّحْوِيُّ، قَالَ: وَكُلُّ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَجَّكَ مِنْ ذِكْرِ «الرَّحْمَةِ» فَهُوَ بِالِهَاءِ - يَعْنِي فِي الرَّسْمِ - إِلَّا سَبْعَةً أَحْرَفَ فَهِيَ بِالتَّنَاءِ؛ ثُمَّ عَدَّاهَا إِلَى آخِرِهَا» (٣).

وَمِثْلُ هَذَا فِي التَّنْزِيلِ (٤)، وَعَدَّاهَا كَمَا فِي النَّظْمِ أَيْضًا.

(١) [الآيتين: ٩٠٨].

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) المقنع: (ص ٧٧).

(٤) انظر: مختصر التبيين: (٢/٢٦٨-٢٦٩)؛ وكذلك ذكرهما الشاطبي مثلهما.

انظر: البيتين رقم ٢٦٣ و ٢٦٤ من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٤٤).

وَإِطْلَاقُ التَّنَاطُفِ فِيهَا حَسَنٌ، لِكَوْنِهِ لَمْ يُقَيِّدْهَا بِحَرْفٍ، وَلَا ذَكَرَهَا بِأَعْيَانِهَا، وَإِنَّمَا قَيَّدَهَا بِالسُّورِ، إِذْ لَيْسَ فِي السُّورِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ ذِكْرِ ﴿رَحِمْتَ﴾ غَيْرَ مَا ذَكَرَ فِي التَّنْظِمِ.
 وَقَوْلُهُ: «وَرَحْمَةٌ بِالتَّنَاءِ فِي الْبِكْرِ» يَعْنِي سُورَةَ الْبَقْرَةِ، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿أَوْلَيْتَكَ يَرْجُونَ رَحِمَتَ اللَّهِ﴾ [الآية: ٢١٨]، وَلَيْسَ فِيهَا غَيْرَهُ.

وقوله: «وَفِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ» أَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿إِن رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الآية: ٥٦].

وقَوْلُهُ: «وَنَصُّ الزُّخْرُفِ مَعًا» يُرِيدُ: الْمَوْضِعَيْنِ فِي سُورَةِ الزُّخْرُفِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: «مَعًا»، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿أَهْمُرِيقْسِمُونَ رَحِمَتِ رَبِّكَ﴾ [الآية: ٣٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَرَحِمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الآية: ٣٢]، وَلَيْسَ فِيهَا غَيْرُهُمَا، وَلَوْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لَدَخَلَ تَحْتَ قَوْلِهِ: «مَعًا»، لِأَنَّهُ لَفْظٌ يَشْمَلُ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ.

وقَوْلُهُ: «وَفِي هُودٍ أَنْتَ» [يُرِيدُ: وَفِي سُورَةِ هُودٍ أَنْتَ] (١) ﴿رَحِمْتَ﴾ بِالتَّنَاءِ، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿رَحِمْتَ اللَّهُ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الآية: ٧٣]، وَلَيْسَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ غَيْرُهَا.
 وَقَوْلُهُ: «وَمَرِيَمًا» يُرِيدُ: بِسُورَةِ مَرِيَمَ، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي أَوَّلِ سُورَةِ مَرِيَمَ: ﴿ذَكَرَ رَحِمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ [الآية: ٢]، وَلَيْسَ فِيهَا غَيْرَهُ.

وقَوْلُهُ: «وَالرُّومَ» يَعْنِي: سُورَةَ الرُّومِ، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الرُّومِ: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ آثَرِ رَحِمَتِ اللَّهِ﴾ [الآية: ٥٠]، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهَا.

وقَوْلُهُ: «كُلُّ بَاتِّفَاقٍ رُسِمًا» أَيُّ: جَمِيعُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ مَرْسُومٌ بِالتَّنَاءِ بِاتِّفَاقٍ مِنْ جَمِيعِ الْمَصَاحِفِ.

وقَوْلُهُ: «رُسِمًا» أَيُّ: كُتِبَ بِالتَّنَاءِ، وَالْأَلْفُ فِي قَوْلِهِ: «رُسِمًا» لِلِإِطْلَاقِ.

(١) سقطت من الأصل.

وقوله: [١٣٦/أ] «كذا» أي: كما ذكرتُ لك في المواضع المتقدمة أنها بالتاء كذلك أيضًا ذكر أبو داود في «التنزيل» في قوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿فِيمَا رَحِمْتَ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَهْمُ﴾ [الآية: ١٥٩] أنها بالتاء مثل الحروف المتقدمة.
قال الناظم: «وبهاء شهرت» يريد: أن رسمها بالهاء هو المشهور، اعتمادًا منه على قول أبي داود رحمه الله في «التنزيل».

ونص ما في «التنزيل» قال في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ [الآية: ٢١٨]: «اعلم أن ما في كتاب الله ﷻ من ذكر «الرحمة» فهو مرسوم بالهاء، إلا سبعة أحرف - وذكرها إلى آخرها، ثم قال: - ورسم الغازي وحكم وعطاء بن يزيد الخراساني حرفًا ثامنًا، وهو قوله ﷻ في آل عمران: ﴿فِيمَا رَحِمْتَ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَهْمُ﴾، إلا أنه وقع في كتبهم رسمًا بغير تقييد، واعتماد على ما قدمته من ذكر السبعة الأحرف لا غير، ولا أكتب، هذا الذي في آل عمران إلا بالهاء» (١).

وعلى هذا اعتماد الناظم رحمه الله بقوله: «وبهاء شهرت» مثل ما ذكر أبو داود الحاكم فيها. وأمَّا الحافظ رحمه الله فلم يذكرها، ولا تعرض لذكرها، ولم يذكر إلا السبعة المتقدمة (٢).
ومثل هذا الذي ذكر أبو داود في سورة البقرة ذكر في آل عمران، وصرح بعدم جواز كتبه بالتاء فقال: «وكتبوا: ﴿فِيمَا رَحِمْتَ مِنَ اللَّهِ﴾ بالهاء، ورسم هذه الكلمة الغازي بن قيس وحكم وعطاء بالتاء ﴿رَحِمْتَ﴾ رسمًا دون ترجمة، لم يذكرها غيرهم، واختياري ما قدمته، ﴿رَحِمَةَ﴾ بالهاء (٣)، ولا يجوز عندي أن تكتب بالتاء» (٤).

(١) مختصر التبيين: (٢٦٨-٢٦٩).

(٢) وكذلك لم يذكره الشاطبي تبعًا له، ولم يروه أبو بكر بن الأنباري، ولم يذكره المهدي وابن معاذ الجهني وابن وثيق وجرى العمل على رسمه بالهاء كما ذكر أبو داود.

انظر: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (٢٨٣/١)، وهجاء مصاحف الأمصار للمهدي: (ص ٧٦)، والبدیع لابن معاذ الجهني: (ص ٣١)، والجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف لابن وثيق: (ص ٦٧)، ودليل الخيران للمارغني: (ص ٢٤٠)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٨).

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) مختصر التبيين: (٣٨١-٣٨٢).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

- [٤٣٨] فَضْلٌ: وَنَعَمْتُ بِالتَّنَاءِ عَشْرَةَ ❀❀❀ وَوَاحِدٌ: مِنْهَا آخِرُ الْبَقْرَةِ
 [٤٣٩] وَآلُ عِمْرَانَ تَعُدُّ وَاحِدَهُ ❀❀❀ وَمَعَ: إِذْ هَمَّ بِنَصِّ الْمَائِدَةِ
 [٤٤٠] ثُمَّ ب: إِبْرَاهِيمَ أَيْضًا حَرْفَانِ ❀❀❀ لَا أَوْلَى، وَفَاطِرٌ وَلُقْمَانُ
 [٤٤١] ثُمَّ ثَلَاثُ التَّحْلِ أَعْنِي الْآخِرَا ❀❀❀ وَوَاحِدٌ فِي الطُّورِ لَيْسَ أَكْثَرَا
 [٤٤٢] نَعَمْتُ رَبِّي عَنْ سُلَيْمَانَ رِسْمٌ ❀❀❀ عَنِ ابْنِ قَيْسٍ وَعَطَاءٍ وَحَكَمٍ

الشَّيْخُ: هَذَا هُوَ الْفَصْلُ الثَّانِي مِنْ الْفُصُولِ الْمُتَقَدِّمَةِ الذِّكْرُ، لِأَنَّ قَدَمْنَا أَنَّ هَذَا الْبَابَ اشْتَمَلَ عَلَى ثَلَاثَةِ فُصُولٍ: الْأَوَّلُ: ذِكْرُ ﴿رَحِمْتَ﴾ وَهُوَ الَّذِي فَرَعْنَا مِنْهُ، وَالْفَصْلُ الثَّانِي: فِي ذِكْرِ ﴿نَعَمْتَ﴾، وَهَذَا هُوَ الَّذِي شَرَعْنَا الْآنَ فِي ذِكْرِهِ.

فَذَكَرَ النَّاطِمُ أَنَّ ﴿نَعَمْتَ﴾ بِالتَّنَاءِ إِحْدَى عَشْرَ حَرْفًا وَعَدَّهَا، وَانْتَهَى ذِكْرُهُ لَهَا فِي قَوْلِهِ: «وَوَاحِدٌ فِي الطُّورِ لَيْسَ أَكْثَرَا»، وَذَكَرَ فِي النَّظْمِ السُّورَ الْمَذْكُورَةَ فِيهَا ﴿نَعَمْتَ﴾، وَمِنْهَا مَا أَطْلَقَ فِيهَا، وَمِنْهَا مَا قَيَّدَ.

فَقَيَّدَ فِي أَرْبَعِ سُورٍ: فِي الْبَقْرَةِ، وَسُورَةِ الْمَائِدَةِ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَالتَّحْلِ. وَأَطْلَقَ فِي أَرْبَعِ سُورٍ: فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، وَلُقْمَانَ، وَفَاطِرَ، وَطُورِ. وَإِطْلَاقُهُ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعِ سُورٍ حَسَنٌ؛ إِذْ لَيْسَ فِي كُلِّ سُورَةٍ مِنْهَا غَيْرُ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ لَفْظِ ﴿نَعَمْتَ﴾، وَبَاقِي السُّورِ فِيهَا غَيْرُ مَا كُتِبَ بِالتَّنَاءِ، فَلِذَلِكَ قَيَّدَهُ بِقَوْلِهِ: «لَا أَوْلَى»، وَبِقَوْلِهِ: «الْآخِرُ»، [وَبِقَوْلِهِ] (١): «إِذْ هَمَّ»، وَبِقَوْلِهِ: «آخِرُ الْبَقْرَةِ».

فَقَالَ: «وَنَعَمْتُ بِالتَّنَاءِ عَشْرَةَ وَوَاحِدٌ» فَهِيَ إِحْدَى عَشْرَةَ. ثُمَّ قَالَ: «مِنْهَا آخِرُ الْبَقْرَةِ» أَي: مِنْ الْإِحْدَى عَشْرَةَ هَذِهِ آخِرُ الْبَقْرَةِ، فَقَيَّدَهُ بِالسُّورَةِ وَبِكَوْنِهِ الْآخِرِ فِيهَا، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ كَرَّمْنَا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ

وَالْحِكْمَةِ﴾ [الآية: ٢٣١].

(١) سقطت من الأصل.

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «الْأَخِير» مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الآية: ٢١١].

قَالَ الحَافِظُ فِي المَقْنَعِ: «وَكُلُّ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ [١٣٦/ب] عَجَلٌ مِنْ ذِكْرِ النِّعْمَةِ فَهُوَ بِالهَاءِ إِلَّا إِحْدَى عَشَرَ حَرْفًا» (١)؛ وَعَدَّهَا فِي سُورِهَا كَمَا ذَكَرَ النَّاطِمُ.

وَمِثْلَ مَا ذَكَرَ أَبُو عَمْرٍو ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ عَنِ أَبِي بَكْرٍ بنِ الأَنْبَارِيِّ حَرْفًا بِحَرْفِ (٢).
 وَقَوْلُهُ: «وَعَالَ عِمْرَانَ تَعُدُّ وَاحِدَةً» أَي: وَسُورَةُ آلِ عِمْرَانَ تَعُدُّ وَاحِدَةً فِيهَا، أَي: كَلِمَةً وَاحِدَةً مِنْ كَلِمَةِ ﴿نِعِمَّتْ﴾، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [الآية: ١٠٣].

وَأَطْلَقَ فِيهَا، وَلَمْ يُقَيِّدْهَا كَمَا قَيَّدَ الَّذِي فِي سُورَةِ البَقَرَةِ، إِذْ لَيْسَ فِيهَا غَيْرُهُ.
 وَقَوْلُهُ: «وَمَعَ إِذْ هَمَّ بِنَصِّ المَائِدَةِ» فَقَيَّدَ هَذَا الَّذِي فِي سُورَةِ المَائِدَةِ بِقَوْلِهِ: «إِذْ هَمَّ»، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾ [الآية: ١١].

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: «إِذْ هَمَّ» مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَقَهُ الَّذِي وَاتَّقَكُمْ﴾ [الآية: ٧] هُوَ بِالهَاءِ.

وَقَوْلُهُ: «ثُمَّ بِإِبْرَاهِيمَ أَيْضًا حَرْفَانِ لَا أَوْلَا» فَذَكَرَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ، أَي: فِي سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ حَرْفَانِ مِنَ لَفْظِ ﴿نِعِمَّتْ﴾ بِالنَّاءِ، وَقَيَّدَهُمَا بِالْأَخِيرَيْنِ بِقَوْلِهِ: «لَا أَوْلَا»، فَاسْتَشْنَى الحَرْفَ الأَوَّلَ وَنَفَى أَنْ يَكُونَ بِالنَّاءِ مِثْلَ الأَخِيرَيْنِ الَّذِينَ كُتِبَ بِالنَّاءِ.

وَالْأَخِيرَانِ هُمَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كَفْرًا﴾ [الآية: ٢٨]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [الآية: ٣٤].

(١) المَقْنَعُ: (ص ٧٧-٧٨)؛ وَتَابِعَهُ الشَّاطِئِي فِي العَقِيلَةِ، وَغَيْرِهِ مِنْ أئِمَّةِ الرِّسْمِ، حَيْثُ لَمْ يُنْقَلْ فِيهَا خِلَافٌ.

انظر: البَيْتَيْنِ رَقْمَ (٢٦٤-٢٦٥) فِي الوَسِيلَةِ لِلسَّخَاوِيِّ: (ص ٤٤٤)، وَالبَدِيعِ لابنِ مَعَاذِ الجُهَنِيِّ: (ص ٣١)، وَالجَمَاعِ لِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ رِسْمِ المِصْحَفِ لابنِ وَثِيْقٍ: (ص ٦٧).

(٢) انظر: مَخْتَصِرَ التَّبْيِينِ: (٢/٢٧٠-٢٧١)، وَكَذَلِكَ: إِضْحَاحُ الوَقْفِ وَالأَبْتِدَاءِ لابنِ الأَنْبَارِيِّ: (١/٢٨٤-٢٨٥).

والأوَّلُ الْمُحْتَرِزُ عَنْهُ الَّذِي كُتِبَ بِالهَاءِ هُوَ قَوْلُهُ: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [الآية: ٦].

وقوله: «وَفَاطِرٍ وَلُقْمَانَ» يُرِيدُ: وَسُورَةَ فَاطِرٍ وَسُورَةَ لُقْمَانَ، فَأُطْلِقَ فِيهِمَا؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِمَا غَيْرُ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْ لَفْظِ «النَّعْمَةِ».

[أَمَّا الَّذِي فِي فَاطِرٍ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ﴾ [الآية: ٣] (١).

وَأَمَّا الَّذِي فِي لُقْمَانَ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْمَرْتَرَانِ الْفَلَكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ نِعْمَتِ اللَّهِ لِيُرِيَكُمْ﴾ [الآية: ٣١].

وقوله: «ثُمَّ ثَلَاثَ النَّحْلِ أَعْنِي الْأَخْرَاءَ»؛ «أَخْرَاءَ»: [جَمْعُ «أُخْرَى»] (٢)، وَهُوَ ضِدُّ الْأَوْلَى، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: هَذِهِ الثَّلَاثَةُ هِيَ الْأَخْرَاءُ فِي سُورَةِ النَّحْلِ ضِدُّ الْأَوْلَى قَبْلَهَا، فَذَكَرَ أَنَّ فِي سُورَةِ النَّحْلِ مِنْ لَفْظِ «النَّعْمَةِ» الْمَكْتُوبَةِ بِالتَّنَاءِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ، وَقَيْدَهَا بِأَنَّهَا هِيَ الْأَخِيرَةُ، وَاحْتَرَزَ بِذَلِكَ مِمَّا قَبْلَهَا فِي السُّورَةِ مِمَّا كُتِبَ بِالهَاءِ. وَالثَّلَاثَةُ الْمَكْتُوبَةُ بِالتَّنَاءِ الْمَذْكُورَةُ فِي النَّظْمِ:

أُولَاهَا: ﴿أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [الآية: ٧٢].

وِثَانِيهَا: ﴿يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللَّهِ ثُمَّ يُنْكِرُونَهَا﴾ [الآية: ٨٣].

وِثَالِثُهَا: ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [الآية: ١١٤].

وَالْمُحْتَرِزُ مِنْهُ الْمَرْسُومُ بِالهَاءِ مَا قَبْلَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مِمَّا فِي السُّورَةِ، فَفِي أُولَاهَا: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الآية: ١٨].

وَفِيهَا فِي أَوَّلِ الرَّبْعِ الثَّانِي مِنْ حِزْبٍ ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَذَكَّرُوا﴾ [النحل: ٥١] (٣): ﴿أَفِنِعْمَةَ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الآية: ٧١].

(١) سقطت من الأصل.

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) وهو رأس الحزب الثامن والعشرون.

وقوله: «وَوَاحِدٌ فِي الطُّورِ لَيْسَ أَكْثَرًا» هَذَا هُوَ خَاتِمَةُ الإِحْدَى عَشَرَ حَرْفًا الْمَذْكُورَةَ، وَلِذَلِكَ: «قَالَ لَيْسَ أَكْثَرًا» أَي: لَيْسَ هُنَاكَ مِمَّا كُتِبَ بِالتَّنَاءِ مِنْ لَفْظِ «التَّعْمَةِ» أَكْثَرَ مِمَّا ذَكَرْتُ لَكَ.

والألفُ فِي قَوْلِهِ: «أَكْثَرًا» لِلإِطْلَاقِ.

وأُطْلِقَ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: «وَوَاحِدٌ فِي الطُّورِ» فَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِالأَوَّلِ وَلَا بِالأَخِيرِ، لِكَوْنِهِ لَيْسَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ غَيْرَهُ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ: ﴿فَذَكَرْنَا أَنْتَ بِنِعْمَتِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا مَجْنُونٍ﴾ [الآية: ٢٩].
وهذه الأَحْرَفُ الإِحْدَى عَشَرَ الْمَذْكُورَةَ هِيَ الْمَرْسُومَةُ بِالتَّنَاءِ فِي جَمِيعِ المَصَاحِفِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ.

ثُمَّ ذَكَرَ رَحِمَهُ اللهُ حَرْفًا فِي سُورَةِ وَالصَّافَاتِ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي دَاوُدَ، وَأَنَّهُ كُتِبَ بِالتَّنَاءِ كَمِثْلِ هَذِهِ الأَحْرَفِ الْمُتَقَدِّمَةِ.

وَنَسَبَ ذَلِكَ إِلَى الغَازِيِ بِنِ قَيْسِ وَعَطَاءِ الخِرَاسَانِيِّ وَحَكَمِ بِنِ عِمْرَانَ [١٣٧/أ] التَّنَاقِطِ الأَنْدَلُسِيِّ، فَقَالَ: «نِعْمَتُ رَبِّي عَن سُلَيْمَانَ رُسْمٌ» يُرِيدُ: «وَنِعْمَتُ رَبِّي» بِحَذْفِ وَاوِ العَطْفِ، «رُسْمٌ» أَي: كُتِبَ بِالتَّنَاءِ كَمَا كُتِبَ الإِحْدَى عَشَرَ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ وَالصَّافَاتِ: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُحْضَرِينَ﴾ [الآية: ٥٧].

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو دَاوُدَ: «فِي سُورَةِ وَالصَّافَاتِ: ﴿نِعْمَةُ رَبِّي﴾ بِالهَاءِ، هَذِهِ رَوَيْتُنَا عَنِ الأَنْبَارِيِّ، وَرَأَيْتُ الغَازِيِ بِنِ قَيْسِ وَحَكَمِ وَعَطَاءِ الخِرَاسَانِيِّ قَدْ رَسَمُوهَا ﴿نِعْمَتُ﴾ بِالتَّنَاءِ، وَكِلَاهُمَا حَسَنٌ، فَلْيَكْتُبِ الكَاتِبُ بِمَا أَحَبَّ مِنْ ذَلِكَ، فَهُوَ فِي سَعَةِ، لِمَجِيءِ الرُّوَايَتَيْنِ عَنْهُم بِذَلِكَ» (١).

ثُمَّ قَالَ رَحِمَهُ اللهُ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَبِأَمثَالِهِ]:

[٤٤٣] فَضْلٌ: وَسُنَّتْ ثَلَاثُ فَاطِرٍ ❀❀❀ وَقَبْلُ فِي الأَنْفَالِ ثُمَّ غَافِرٍ

(١) مختصر التبيين: (٤/١٠٣٦)؛ وأمَّا الإمام الداني فاكتفى برواية ابن الأنباري ولم يذكر رواية الغازي وحكم وعطاء وكأنه يرى أن رسمها بالهاء أولى، وهو الذي جرى عليه العمل.

انظر: المقنع: (ص ٧٧-٧٨)، ودليل الحيران للمارغني: (ص ٢٤٢)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٨).

هَذَا هُوَ الْفَصْلُ الثَّلَاثُ مِنَ الْفُصُولِ الَّتِي اِحْتَوَى عَلَيْهَا هَذَا الْبَابُ، وَهُوَ ذِكْرُ ﴿سُنَّتْ﴾. قَالَ أَبُو عَمْرٍو: « وَكُلُّ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ مِنْ ذِكْرِ «سُنَّةٍ» فَهُوَ بِأَهَاءٍ إِلَّا خَمْسَةً أَحْرَفَ: فِي الْأَنْفَالِ: ﴿فَقَدْ مَضَّتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الآية: ٣٨]، ﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾ [فاطر: ٤٣]، وَفِي الْمُؤْمِنِينَ: ﴿سُنَّتِ اللَّهِ الَّتِي قَدْ حَلَّتْ﴾ [الآية: ٨٥] (١). وَمِثْلُ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ عَنِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (٢). وَقَوْلُهُ: «وَسُنَّتُ ثَلَاثُ فَاطِرٍ» فَأُطْلِقَ وَلَمْ يُقَيَّدَ، وَإِطْلَاقُهُ حَسَنٌ؛ إِذْ لَيْسَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ غَيْرَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهَا.

وَكَذَلِكَ إِطْلَاقُهُ أَيْضًا فِي الْأَنْفَالِ وَغَايِرِ حَسَنٌ؛ إِذْ لَيْسَ فِي السُّورَتَيْنِ غَيْرَ مَا ذَكَرَ مِمَّا يُحْتَرَزُ مِنْهُ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُمَا فِيمَا ذَكَرَ الْحَافِظُ. وَقَوْلُهُ آخِرَ الشَّطْرِ الْأَوَّلِ « فَاطِرٍ » مُعَرَّبٌ مَكْسُورٌ الرَّاءِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ آخِرَ الشَّطْرِ الثَّانِي «ثُمَّ غَايِرٍ»، لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْقَافِيَةِ أَحْسَنُ، إِلَّا إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ الْوِزْنَ فَيَرْجِعُ إِلَى تَعْيِيرِهَا بِالسُّكُونِ. هَكَذَا وَجَدْتُ بِحِطِّ النَّاطِمِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَقَدْ قَيَّدْنَا عَنْهُ كَذَلِكَ، فِي هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ.

(١) المقنع: (ص ٧٨).

(٢) انظر: مختصر التبيين: (٢/٢٧٢)؛ وذكر مثلهما الإمام الشاطبي، وغيره من الأئمة.

انظر: البيتين رقم (٢٦٧-٢٦٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٤٨-٤٤٩)، وكذلك: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري: (١/٢٨٣)، وهجاء مصاحف الأمصار للمهدوي: (ص ٧٧)، والبدیع لابن معاذ الجهني: (ص ٣٢)، والجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف لابن وثيق: (ص ٦٨).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَبِأَمْثَالِهِ بِمَنْهٍ وَجُودِهِ وَكَرَمِهِ]:

[٤٤٤] فَصُلٌّ وَأَحْرُفٌ كَذَاكَ رُسِمَتْ ❀❀❀ مِنْهَا: ابْنَتْ، وَفِي الدُّخَانِ شَجَرَتْ

لَمَّا فَرَّغَ مِنْ ذِكْرِ الفُصُولِ الثَّلَاثَةِ أَخَذَ هُنَا بِذِكْرِ الحُرُوفِ الإِحْدَى عَشَرَ الَّتِي قَدَّمْنَا التَّنْبِيهَ عَلَيْهَا أَوَّلَ البَابِ (١)، وَأَنَّهَا مِمَّا اشْتَمَلَ عَلَيْهَا البَابُ فَقَالَ: «وَأَحْرُفٌ كَذَاكَ رُسِمَتْ» أَيُّ: كَتَبْتَ كَذَلِكَ، يُرِيدُ: بِالتَّاءِ أَحْرُفٌ.

ثُمَّ قَالَ: «مِنْهَا»، أَيُّ: مِنَ الأَحْرُفِ المُشَارِ إِلَيْهَا فِي قَوْلِهِ: «وَأَحْرُفٌ».

وقَوْلُهُ: «ابْنَتْ» هَكَذَا مُنَوَّنٌ التَّاءُ وَبِهِ يَسْتَقِيمُ الوِزْنُ، وَهِيَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ فِي سُورَةِ التَّحْرِيمِ:

﴿ وَمَرْيَمَ ابْنَتْ عِمْرَانَ ﴾ [الآية: ١٢]، لَيْسَ فِي القُرْآنِ غَيْرُهَا (٢)، وَلِذَلِكَ أُطْلِقَ النَّاطِمُ فِيهَا، وَإِطْلَاقُهُ فِيهَا حَسَنٌ.

وقَوْلُهُ: «وَفِي الدُّخَانِ شَجَرَتْ» هَذَا بِسُكُونِ التَّاءِ عَلَيَّ مُرَادِ الوَقْفِ، وَبِهِ يَتَّزِنُ النَّظْمُ

أَيْضًا، وَقَيَّدَ هَذَا اللَّفْظَ بِالسُّورَةِ، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الدُّخَانِ: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الرَّقُومِ﴾ [الآية: ٤٣] (٣).

وَإِنَّمَا قَيَّدَهَا لِئَلَّا يَدْخُلَ عَلَيْهَا الحَرْفُ فِي وَالصَّافَاتِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَذَلِكْ خَيْرٌ لَّأُمَّ

شَجَرَةَ الرَّقُومِ﴾ [الآية: ٦٢] فَإِنَّهُ بِالِهَاءِ.

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَبِأَمْثَالِهِ وَغَفَرَ لَنَا وَلَهُ آمِينَ]:

[٤٤٥] وَأَمْرَاتٌ سَبَعْتَهَا، وَقُورَتْ ❀❀❀ عَيْنٌ، كَذَا: بَقِيَتْ وَفِطْرَتْ

[ب/١٣٧]

قَوْلُهُ: «وَأَمْرَاتٌ» هَكَذَا بِتَحْقِيقِ الهَمْزَةِ الَّتِي بَعْدَ الرَّاءِ وَالتَّنْوِينِ فِي التَّاءِ عَلَيَّ الإِعْرَابِ.

(١) عند بداية شرح الأبيات رقم (٤٣٥-٤٣٧).

(٢) انظر: المقنع: (ص ٧٢)، ومختصر التبيين: (٢/٢٧٩)، والبيت رقم (٢٦٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٥٠).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٨٠-٨٢)، ومختصر التبيين: (٤/١١١١)، والبيت رقم (٢٦٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي:

(ص ٤٤٩).

وَقَوْلُهُ: «سَبَعْتَهَا» أَي: سَبَعَةُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ الَّتِي هِيَ كَلِمَةُ «أَمْرَاتٌ»، فَأَطْلَقَ فِيهَا وَلَمْ يُقَيِّدْهَا بِسُورَةٍ، [وَإِنَّمَا قَيَّدَهَا بِالْعَدَدِ، وَأَنَّهَا سَبَعَةٌ مَعْرُوفَةٌ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَيِّدَهَا بِسُورِهَا] (١) كَمَا فَعَلَ فِي غَيْرِهَا، لِأَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ الَّذِي فِي سُورَةِ النَّسَاءِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِن أَمْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا﴾ [الآية: ١٢٨]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِن كَانَتْ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَلَةً أَوْ أَمْرَأَةً﴾ [الآية: ١٢]، وَإِطْلَاقُهُ هَكَذَا يُمَكِّنُ إِدْخَالَ هَذَيْنِ فِيهِ (٢).

وَقَوْلُهُ: «سَبَعْتَهَا» لَا يَقْتَضِي إِخْرَاجَهُمَا، فَإِنَّ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: هُمَا مِنَ السَّبْعَةِ، وَيَخْرُجُ غَيْرُهُمَا، وَهَذَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ خَارِجِ النَّظْمِ؛ إِمَّا مِنْ «الْمُقْنَعِ» (٣)، وَإِمَّا مِنْ «التَّنْزِيلِ» (٤)، وَالْمَقْصُودُ إِنَّمَا مَعْرِفَةُ ذَلِكَ مِنَ النَّظْمِ، لَكِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ ذَلِكَ مَعْرُوفًا عِنْدَ النَّاسِ، مُتَدَاوِلًا بَيْنَهُمْ فِي الْمَسَاجِدِ وَالْمَكَاتِبِ، حَتَّى إِنَّ أَحَدًا لَا يَجْهَلُ ذَلِكَ، [فَلِذَلِكَ] (٥) سَكَتَ عَنِ تَقْيِيدِهَا بِسُورِهَا.

وقد ذكرها الشَّاطِئِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتٍ [وَبَعْضُ] (٦) آخَرَ، فَقَالَ:

وَأَلْ عِمْرَانَ وَأَمْرَاتُ بِهَا وَمَعَا
بِيُوسُفٍ وَأَهْدِ تَحْتَ التَّمَلِ مُؤْتَجِرًا
مَعَهَا ثَلَاثٌ لَدَا التَّخْرِيمِ (٧). انْتَهَتْ

فَفِي آلِ عِمْرَانَ: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ﴾ [الآية: ٣٥].

وَفِي يُوسُفَ: ﴿أَمْرَاتُ الْعَرَبِيزِ تَرُودُ فَنَهَا عَن نَفْسِيهِ﴾ [الآية: ٣٠]، وَفِيهَا: ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ

الْعَرَبِيزِ أَلَكُنْ حَصْحَصَ الْحَقِّ﴾ [الآية: ٥١] فَهُمَا مَوْضِعَانِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: «وَمَعَا يُيُوسُفَ».

وَفِي الْقِصَصِ: ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرْتُ عَيْنِي لِي وَلَكَ﴾ [الآية: ٩].

(١) سقطت من الأصل.

(٢) وهذا وهم من الشارح رحمه الله، حيث لا يدخل فيه، لأنه غير مضاف، والترجمة لم تنعقد لغير المضاف.
انظر: فتح المنان لابن عاشر: (ص ١١٥٦).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٧٨).

(٤) انظر: مختصر التبيين: (٢/٢٧٣-٢٧٤).

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) في «س»: «ونصف».

(٧) البيتين رقم (٢٦٦-٢٦٧) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٤٧-٤٤٨).

وفي سُورَةِ التَّحْرِيمِ: ﴿أَمْرَاتٌ نُوحٍ وَأَمْرَاتٌ لُوطٍ﴾ [الآية: ١٠]، و﴿أَمْرَاتٌ فِرْعَوْنَ﴾ [الآية: ١١] فَهِيَ ثَلَاثٌ كَمَا قَالَ: «مَعَ ثَلَاثٍ لِّدَا التَّحْرِيمِ»، وَكُلُّهُنَّ مَذْكُورَاتٌ مَعَ أَزْوَاجِهِنَّ. وَفِي بَعْضِ الْأَرَاجِيزِ:

وَأَمْرَاتٌ إِذَا أَتَتْ مُضَافَةً لِبَعْلِ (١)

وَهَذَا أَحْسَنُ؛ وَيُقَالُ: الْمَرْأَةُ إِذَا أَتَتْ مُضَافَةً لِبَعْلِهَا فَإِنَّهَا بِالنِّسَاءِ، وَلَا يُقَالُ: «الْمَرْأَةُ الْمَذْكُورَةُ مَعَ بَعْلِهَا»، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا﴾ [النساء: ١٢٨] فَإِنَّهَا مَذْكُورَةٌ مَعَ بَعْلِهَا، وَهِيَ بِالْهَاءِ (٢).

وقَوْلُهُ: «وَقُرَّتْ عَيْنٌ» أَيْضًا بِضَمِّ التَّاءِ لِلْإِعْرَابِ، لِأَنَّهُ مُضَافٌ لِعَيْنٍ بَعْدَهُ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ إِطْلَاقَ الْقَافِيَةِ أَحْسَنُ إِلَّا إِذَا تَعَدَّرَ الْوِزْنَ، وَأَرَادَ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْقَصَصِ: ﴿وَقَالَتِ أُمْرَاتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتْ عَيْنِي لِي وَلِكِ﴾ [الآية: ٩] (٣).

وَقَيْدُهُ بِقَوْلِهِ: «عَيْنٌ» احْتِرَازًا مِنْ: الَّذِي فِي أَلْسِمِ السَّجْدَةِ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أَخْفَى لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [الآية: ١٧]، وَمِنْ الَّذِي فِي سُورَةِ الْفُرْقَانِ: ﴿مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ [الآية: ٧٤] [فَإِنَّهُمَا بِالْهَاءِ] (٤).

(١) لم أحد قائله؛ ونظم المتولي مثله فقال: «وامرات مع زوجها قد ذكرت فهاؤها بالنساء رسماً وردت». انظر: الرحيق المختوم بنشر اللؤلؤ المنظوم لحسن بن خلف الحسيني: (ص ١٨)، وإرشاد المرید إلى مقصود القصيد للضباع: (ص ١٥٣).

(٢) ربما أراد الشراح رحمه الله أن يرُدَّ على اللبيب والسخاوي والجعبري وغيرهم ممن قال نحو ذلك: قال اللبيب: «والضابط لذلك: أن كل امرأة تذكر مع زوجها إنما ممدودة التاء، فإن لم يذكر معها زوجها فهي بالهاء»، وقال السخاوي «وقل على هذا: كل امرأة مع زوجها، فهي ممدودة».

وقال الجعبري: «ونظمته: وامرأة مع زوجها معدودة فهاؤها بتائها ممدودة». انظر: الدررة الصقيلة للبيب (مخطوط): [٩٣/ب]، والوسيلة للسخاوي: (ص ٤٤٨)، وفتح الوصيد للسخاوي: (٥٢٧/٢)، والجميلة للجعبري (مخطوط): [١٣٨/ب].

(٣) انظر: المقنع: (ص ٨١)، ومختصر التبيين: (٢/٢٧٨)، والبيت رقم (٢٦٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٥٠).

(٤) سقطت من «س».

وقوله: «كَذَابَقِيَّتْ وَفَطِرْتْ» هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى رَسْمِهَا بِالتَّنَاءِ، أَي: كَمَا رُسِمَتِ ﴿أَمْرَاتٌ﴾ و﴿قُرَّتْ﴾ وَمَا تَقَدَّمَ قَبْلَهُمَا بِالتَّنَاءِ كَذَلِكَ رَسْمُ «بَقِيَّتْ» هَكَذَا مُنَوَّنٌ. و«فَطِرْتْ» بِضَمِّ التَّنَاءِ عَلَى الإِعْرَابِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ هُودٍ: ﴿بَقِيَّتُ اللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [الآية: ٨٦]، وَأَطْلَقَ النَّاطِمُ فِيهِ، وَلَمْ يُفَيِّدْهُ بِالسُّورَةِ (١).

فَإِنْ قِيلَ: يَدْخُلُ عَلَيْهِ فِي إِطْلَاقِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ هُودٍ بِنَفْسِهَا: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الآية: ١١٦]! قُلْنَا: لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ لِأَنَّ كَلَامَهُ هُنَا إِنَّمَا هُوَ فِي الْمُضَافَةِ كَمَا قَالَ: «وَهَاكَ مَا لِظَاهِرِ أَضْفَتَا» (٢)، و﴿أُولُوا بَقِيَّةٍ﴾ غَيْرُ مُضَافَةٍ، وَإِطْلَاقُهُ فِيهِ حَسَنٌ.

وقوله: «وَفَطِرْتْ» فَأَطْلَقَ وَلَمْ يُقَيِّدْ، وَإِطْلَاقُهُ حَسَنٌ؛ إِذْ هِيَ لَفْظٌ مُتَّحِدٌ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرُهَا، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الرُّومِ: [١/٣٨] ﴿فَطِرْتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الآية: ٣٠] (٣).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَبِأَمثاله]:

[٤٤٦] ثُمَّ فَنجَعَلْ لَعْنَتٌ، وَلَعْنَتٌ ❀❀❀ فِي التُّورِ قُلْ، وَالمُزْنُ فِيهَا: جَنَّتْ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَيْتِ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ: حَرْفَانِ مِنَ لَفْظِ ﴿لَعْنَتٌ﴾، وَحَرْفٌ وَاحِدٌ مِنَ لَفْظِ ﴿جَنَّتْ﴾.

فَقَالَ: «ثُمَّ» هُوَ حَرْفٌ عَطْفٌ.

«فَنَجْعَلْ لَعْنَتًا»، أَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿ثُمَّ نَبْتَلِمْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ

عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [الآية: ٦١]، [وَقَيَّدَهُ بِقَوْلِهِ: «فَنَجْعَلْ»] (١)، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرَهُ.

(١) انظر: المنقح: (ص ٨١-٨٢)، ومختصر التبيين: (٢/٢٧٨)، و البيت رقم (٢٦٨) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٤٩).

(٢) من البيت رقم (٤٣٤).

(٣) انظر: المنقح: (ص ٨١-٨٢)، ومختصر التبيين: (٢/٢٧٨-٢٧٩)، و البيت رقم (٢٦٨) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٤٩).

وَقَوْلُهُ: «وَلَعْنَتَ فِي النُّورِ» وَقَيْدَهُ بِالسُّورَةِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الآية: ٧] (٢)، وَإِنَّمَا قَيْدَهُ بِالسُّورَةِ احْتِرَازًا مِنَ الذِّي فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ: ﴿فَأَذِّنْ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [الآية: ٤٤]، وَفِي سُورَةِ هُودٍ: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [الآية: ١٨].

وَقَوْلُهُ: «قُلْ وَالْمُزْنَ فِيهَا جَنَّتْ» أَيُّ: قُلْ يَا أَيُّهَا السَّمْعُ وَالنَّاطِرُ فِي كِتَابِي هَذَا، «وَالْمُزْنَ» أَيُّ: فِي سُورَةِ الْوَاقِعَةِ، «جَنَّتْ» يُرِيدُ: بِالنَّاءِ، وَأَرَادَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْوَاقِعَةِ: ﴿فَرَوْحٌ وَرِيحَانٌ وَحَنَّتْ نَعِيمٌ﴾ [الآية: ٨٩] (٣)، وَقَيْدَهُ أَيْضًا بِالسُّورَةِ احْتِرَازًا مِمَّا وَقَعَ فِي غَيْرِهَا، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَعَارِجِ: ﴿يَطْمَعُ كُلُّ أَمْرٍ مِنْهُمْ أَنْ يَدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ﴾ [الآية: ٣٨]، وَمِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْفُرْقَانِ: ﴿قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ﴾ [الآية: ١٥] (٤).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

[٤٤٧] **ثُمَّ وَمَعْصِيَتُ مَعًا، وَفِي الْأَعْرَافِ** ❖❖❖ **كَلِمَتٌ جَاءَتْ عَلَى خِلَافِ**
[٤٤٨] **فَرَجَّحَ التَّنْزِيلُ فِيهَا هَاءَ** ❖❖❖ **وَمُقْنِعٌ حَكَاهُمَا سَوَاءً**

قَوْلُهُ: «وَمَعْصِيَتُ» هَكَذَا بِسُكُونِ النَّاءِ، وَبِهِ يَتَرَنُّ النَّظْمُ، وَيُرِيدُ: أَنَّهَا بِالنَّاءِ أَيْضًا. وَقَوْلُهُ: «مَعًا» يُرِيدُ: الْمَوْضِعَيْنِ فِي سُورَةِ الْمُحَادَلَةِ: ﴿وَمَعْصِيَتِ الرَّسُولِ﴾ [الآيتين: ٩ و٨] فِي مَوْضِعَيْنِ فِيهَا، وَأَطْلَقَ هُنَا أَيْضًا فِي «مَعْصِيَتِ»، وَهُوَ حَسَنٌ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ غَيْرَهُمَا (٥)، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ: «مَعًا» لَكَانَا مُرَادَيْنِ مَعًا مَقْصُودَيْنِ لِإِطْلَاقِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ وَاحِدًا مِنْهُمَا لَقَيْدَهُ بِالْأَوَّلِ أَوْ الثَّانِي، فَلَمَّا لَمْ يَقِدْ ذَلِكَ عَلِمْنَا أَنَّهُمَا مَعًا مُرَادَانِ، فَقَوْلُهُ: «مَعًا» زِيَادَةٌ بَيَانٍ.

(١) سقطت من «س».

(٢) انظر: المقنع: (ص ٨٠)، ومختصر التبيين: (٢/٢٧٧)، والبيت رقم (٢٧٠) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٥٠).

(٣) انظر: المقنع: (ص ٨١)، ومختصر التبيين: (٢/٢٧٨)، والبيتين رقم (٢٦٩-٢٧٠) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٥٠).

(٤) في "ت" في هذا الموضع ١٩ سطرا كتب في جانبها (خ) ربما خطأ من الناسخ.

(٥) انظر: المقنع: (ص ٨٠)، ومختصر التبيين: (٢/٢٧٧)، والبيتين رقم (٢٦٨-٢٦٩) في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٤٩-٤٥٠).

وقوله: «وفي الأعرافِ كَلِمَةٌ جَاءَتْ عَلَى خِلَافٍ» [فذكر هنا أن قوله في سورة الأعراف: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الآية: ١٣٧] جَاءَتْ عَلَى خِلَافٍ] (١) بين المصاحف وبين الرواة عنها، وأنها في بعض المصاحف بالهاء، كمثل ما أتى من لفظها كمثل قوله تعالى في سورة هود: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لِأَمْلَانِ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [الآيتين: ١١٩].

ومن هذا احتراز الناظم فقيده بالسورة بقوله: «وفي الأعراف»، لأنه لو أطلق لدخل عليه هذا.

وجاء أيضاً في بعض المصاحف بالتاء، كمثل الحروف المتقدمة المرسومة بالتاء.

وذكر الناظم رحمه الله أن الحافظ ذكر فيها في «المقنع» الخلاف على السواء، من غير ترجيح رسمها بالتاء على الهاء، ولا ترجيح الهاء على التاء، وهو قوله: «ومقنع حكاهما سواء» أي: صاحب «المقنع» وهو أبو عمرو. وذكر أيضاً أن أبا داود ذكرها بالخلاف في «تنزيله» كما ذكر الحافظ، إلا أنه رجع فيها رسمها بالهاء، وهو معنى قوله: «فرجع التنزيل فيها الهاء»، أي: أنه مال إلى كتبها بالهاء.

أمّا نصُّ الداني فيه فقال في «المقنع»: [١٣٨/ب]

«وكلُّ ما في كتاب الله عزَّ وجلَّ من ذكرِ «الكلمة» على لفظ الواحد فهو بالهاء، إلا حرفاً واحداً في الأعراف: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾ [الآية: ١٣٧]، فإن مصاحف أهل العراق اجتمعت على رسمه بالتاء، ورسمه الغازي بن قيس في كتابه بالهاء» (٢).

فحكي الخلاف عن المصاحف العراقية كما قال عن هذا الرجل، ولم يرجح أحد الوجهين على الآخر، ويظهر - والله أعلم - أن الراجح رسمه بالتاء، لأنه ذكر ذلك عن جميع مصاحف أهل العراق، ولم يذكر رسمه بالهاء إلا عن رجل واحد.

وأما نصُّ أبو داود فقال في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ﴾ [الآية: ٢١٨]: «قال ابن الأثيري: وكلُّ ما في كتاب الله عزَّ وجلَّ من ذكرِ «الكلمة» فهو بالهاء» (١).

(١) سقطت من الأصل.

(٢) المقنع: (ص ٧٩).

وَذَكَرَ مَوَاضِعَ اِخْتَلَفَتْ الْقُرْءُ فِيهَا بِالْجَمْعِ وَالْاِفْرَادِ، ثُمَّ قَالَ:

« وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْأَعْرَافِ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾ فَإِنَّ مَصَاحِفَ أَهْلِ الْعِرَاقِ اتَّفَقَتْ عَلَى رَسْمِهَا بِالتَّنَاءِ، وَرَسَمَهَا الْعَازِي بْنُ قَيْسٍ فِي كِتَابِهِ بِالهَاءِ [لَا غَيْرَ. وَرَوَيْنَا عَنْ أَسْتَاذِنَا الْحَافِظِ أَبِي عَمْرٍو عَثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: وَكُلُّ مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ صَلَّى مِنْ ذِكْرِ «الْكَلِمَةِ» عَلَى لَفْظِ الْوَاحِدِ فَهُوَ بِالهَاءِ، إِلَّا حَرْفًا وَاحِدًا فِي الْأَعْرَافِ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ الْحُسْنَى﴾ فَإِنَّ مَصَاحِفَ أَهْلِ الْعِرَاقِ اتَّفَقَتْ عَلَى رَسْمِهِ بِالتَّنَاءِ، وَرَسَمَهُ الْعَازِي بْنُ قَيْسٍ فِي كِتَابِهِ بِالهَاءِ] (٢).

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَرَوَيْنَا عَنْ مَعْلَى الْوَرَّاقِ قَالَ: سَأَلْتُ عَاصِمًا (٣) عَنْ: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ فَقَالَ لِي: فِي الْأَنْعَامِ تَاءٌ، وَفِي الْأَعْرَافِ هَاءٌ (٤).

هَذَا نَصُّهُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ، وَلَا يَظْهَرُ مِنْهُ تَرْجِيحٌ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ التَّرْجِيحُ مِمَّا ذَكَرَ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ، لِأَنَّهُ قَالَ فِيهَا بَعْدَ حِكَايَتِهِ أَيْضًا مَا نَقَلَ أَبُو عَمْرٍو فِي «الْمُقْنَعِ»، وَمَا ذَكَرَ مِنْ قَوْلِ الْعَازِي وَعَاصِمٍ، ثُمَّ قَالَ:

« فَدَلَّ هَذَا وَمَا قَدَّمَاهُ مِنْ قَوْلِ عَاصِمٍ، وَرَسْمِ الْعَازِي بْنِ قَيْسٍ لِذَلِكَ [بِالهَاءِ] (٥) أَنَّ مَصَاحِفَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى الهَاءِ، لِرِوَايَةِ الْعَازِي بْنِ قَيْسٍ عَنْ نَافِعِ بْنِ أَبِي نُعَيْمِ الْمَدَنِيِّ وَأَخَذَهُ الْهَجَاءُ عَنْهُ وَمِنْ مُصَنَّفِهِ، وَأَنَّهُ عَرَضَ مُصْحَفَهُ بِمُصْحَفِ نَافِعِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ مَرَّةً، وَقِيلَ أَرْبَعَ عَشَرَ مَرَّةً.

قَالَ: وَهُوَ الصَّحِيحُ فِي الْقِيَاسِ؛ إِذْ لَمْ [يَقْرَأْ أَحَدٌ] (٦) هَذَا الْمَوْضِعَ بِالْجَمْعِ، فَتَكُونُ الْمَصَاحِفُ رُبَّمَا تَخْتَلِفُ فِي ذَلِكَ لِاخْتِلَافِ لَفْظِ الْقُرْءِ (٧). انْتَهَى كَلَامُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) مختصر التبيين: (٢/٢٧٤).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) أي: عاصم الجحدري، سبقت ترجمته.

(٤) مختصر التبيين: (٢/٢٧٦).

(٥) سقطت من كل النسخ، وما أثبتته من مختصر التبيين.

(٦) في كل النسخ: «لم أجد»، وما أثبتته من مختصر التبيين.

(٧) مختصر التبيين: (٣/٥٦٨-٥٦٩).

قال د. أحمد شرشال عند تعليقه على نص أبي داود هذا في حاشية مختصر التبيين:

هَذَا مَعْنَى قَوْلِ النَّاطِمِ: «فَرَجَّحَ التَّنْزِيلُ فِيهَا هَاءً». وَأَنَّ الحَافِظَ حَكَى فِيهَا عَلَى التَّسَاوِي مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحِ أَحَدِ القَوْلَيْنِ عَلَى الآخَرِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَمُقْنَعٌ حَكَاهُمَا سَوَاءً» (١).

« اختلف كلام المتأخرين في رسم هذه الكلمة نظرا لاختلاف المصاحف فيها، وإن أبا عمرو الداني حكى فيها الوجهين في المقنع ولم يرجح أحدهما على الآخر، واقتصر الشاطبي في العقيلة على رسمها بالتاء، وتابعه ابن الجزري والشهاب بن البناء والمتولي، والشيخ خلف الحسيني وغيرهم، ورجَّحه الصفاقسي وقال: المعول عليه رسمها بالتاء إجراء على الأصل، وعمل أكثر الناس.

وقرر أبو داود هنا -يعني في سورة الأعراف- أنها ترسم بالهاء، وتابعه ابن القاضي، والمارغني، وغيرهم من شيوخ المغرب، وتجادب المسألة المغاربة والمشاركة.

قال: وعندني فيها تفصيل لعله الصواب، أقول: اتفقت على رسمها بالتاء مصاحف أهل العراق، ومصاحف أهل المدينة بالهاء؛ فيتعين أن يتبع في كل مصحف أصوله العتيقة، فترسم بالتاء في المصحف برواية حفص أو غيره من الكوفيين، لأنه عراقي، ويؤيد ذلك رواية شاذة عن عاصم أنه قرأها بالجمع.

ويتعين رسمها بالهاء في المصحف برواية ورش أو قالون أو غيره من المدنيين اتباعا لأصولهم العتيقة، وقال ابن القاضي: المشهور بالهاء وبه جرى العمل.

وعليه يترجح رسمها بالهاء في مصاحف ورش وقالون، ويترجح رسمها بالتاء في مصاحف حفص.»

قلت: وجرى العمل على رسمه بالتاء في مصاحف المشاركة ومصحف الجماهيرية، والأولى به رسمه بالهاء، وعلى رسمه بالهاء في مصاحف المصريين والمغاربة والأولى رسمه بالتاء.

انظر أيضا: البيت رقم (٢٦٩) من العقيلة في الوسيلة للسخاوي: (ص ٤٥٠)، والبديع لابن معاذ الجهني: (ص ٣٢-٣٣)، والجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف لابن وثيق: (ص ٦٨)، ودليل الخيران للمارغني: (ص ٢٤٤)، وسمير الطالبين للضباع: (ص ٨٩).

(١) قال ابن عاشر في فتح المنان (ص ١١٦٠): « لم يذكر الناظم من جملة الألفاظ المرسومة بالتاء كلمتي: ﴿ذَاتٌ﴾ و﴿مَرْضَاتٌ﴾، نحو ﴿ذَاتِ الشَّوْكَةِ﴾ [الأنفال: ٧]، و﴿ذَاتِ بَهْجَتِهِ﴾ [النمل: ٦٠]، و﴿يَذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، و﴿أَبْتَعَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] وكان حقّه أن يذكرهما لشمول الترجمة لهما، وقد ذكرهما الشيخان، كما ذكرنا ﴿هَيْبَاتٍ﴾ [المؤمنون: ٣٦] في الموضوعين، و﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصِرٍ﴾ [الآية: ٣] في صاد، و﴿الَّتِى﴾ [الآية: ١٩] في النجم، وكان من حقّه أن يذكر هذه الكلم، لكتبتها بالتاء، مع اختلاف القراء فيها، وإن لم تشملها ترجمته.»

فَاتِمَةُ النُّظْمِ

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وَقَالَ كَحَدِيثِهِ:

[٤٤٩] قَدِ انْتَهَى، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى *** مَا مَنَّ مِنْ أَنْعَامِهِ وَأَكْمَلَا

يُرِيدُ كَحَدِيثِهِ: قَدِ انْتَهَى هَذَا الرَّحْزُ، وَبَلَغَ غَايَتَهُ، وَتَمَّ وَكَمَّلَ، وَنِهَايَةُ كُلِّ شَيْءٍ آخِرُهُ، وَالْمُنْتَهَى: الْعَايَةُ؛ يُقَالُ: انْتَهَى الْأَمْرُ إِلَى كَذَا، أَيْ: بَلَغَ غَايَتَهُ وَآخِرَهُ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى﴾ [النجم: ١٤].

قَالَ الْمَفْسَّرُونَ: سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ عِلْمَ الْخَلَائِقِ انْتَهَى إِلَيْهَا، أَطْلَعَهُمُ اللَّهُ عَلَى مَا دُونَهَا [١٣٩/أ] وَبَلَغَ عِلْمُهُمْ إِلَيْهَا، فَلَا يَعْلَمُونَ مَا وَرَاءَهَا (١).

قال ابن دُرَيْدٍ (٢):

فَإِنَّ أُمَّتٌ فَقَدْ تَنَاهَتْ لَدَيْكَ وَكُلُّ شَيْءٍ بَلَغَ الْحَدَّ انْتَهَى (٣)
يَقُولُ: «فَإِنَّ أُمَّتٌ فَقَدْ تَنَاهَتْ لَدَيْكَ» أَيْ: بَلَغَتْ التَّهَيُّةَ، وَانْقَضَتْ لِدَائِهِ مِنَ الدُّنْيَا، «وَكُلُّ شَيْءٍ بَلَغَ الْحَدَّ انْتَهَى» أَيْ: انْتَهَى إِلَى غَايَتِهِ.

قَالَ الْحَطِيبَةُ (٤):

لِكُلِّ شَيْءٍ وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ (٥) إِذَا انْتَهَى مُدَّةً لَا بُدَّ إِقْصَارُ (٦)
أَيْ: بَلَغَ غَايَتَهُ.

(١) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (٥١٤/٢٢)، والمحزر الوجيز لابن عطية: (١٩٩/٥)، والجامع الأحكام القرآن للقرطبي: (٩٥/١٧)، والدر المنثور للسيوطي: (٦٥٠/٧).

(٢) هو: محمد بن الحسين بن دريد الأزدي سبقت ترجمته.

(٣) البيت رقم (٢٢٩) من مقصورة ابن دريد. شرح مقصورة ابن دريد للجواليقي: (ص ١٥٨).

(٤) هو: جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو ملكية، ولقب الحطيفة لقصره وقربه من الأرض، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، كان هجاءً عنيفاً، حتى أنه هجا أمه وأباه ونفسه، توفي في حدود سنة خمس وأربعين.

انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة: (٣٢٢/١)، والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني: (١٤٩/٢).

(٥) في «س»: «لحاجته».

(٦) لم أجد هذا البيت في ديوان الحطيفة، فلعله - والله أعلم - وهم من الشارح رحمه الله. وذكر هذا البيت بلفظه الثعالبي في تفسيره نقلاً عن «محنة النفوس والأسرار في تاريخ هجرة النبي المختار» لعبدالله بن محمد البكري المعروف بالمرحاني (ت ٦٩٩ هـ).

انظر: الجواهر الحسان في تفسير القرآن للثعالبي: (١٩٥/٣)، وكشف الظنون لحاجي خليفة: (٢٥٩/١).

وقال زُهَيْرٌ (١):

لَقَدْ طَالَبْتُهَا وَلِكُلِّ شَيْءٍ وَإِنْ طَالَتْ لِحَاجَتُهُ انْتِهَاءُ (٢)
أَيُّ: بُلُوغُ غَايَتِهِ (٣).

فَكَانَ النَّاطِمُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ يَقُولُ: قَدْ كَمُلَ هَذَا الرَّجْزُ، وَتَمَّ وَبَلَغَ النَّهْيَةَ وَالْعَايَةَ، وَهَذَا آخِرُهُ.
ثُمَّ حَمِدَ اللهُ تَعَالَى فَقَالَ: «وَالْحَمْدُ لِلَّهِ».

وَلَمَّا ابْتَدَأَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ هَذَا الرَّجْزَ بِـ «الْحَمْدُ لِلَّهِ» بِقَوْلِهِ فِي أَوَّلِهِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ الْمِسْنِ» (٤)،
تَأْسِيًّا بِكِتَابِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، وَتِيْمَانًا بِذِكْرِهِ، وَاقْتِدَاءً بِسُنَّةِ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ، كَمَا تَقَدَّمَ لَنَا فِي أَوَّلِ هَذَا
الرَّجْزِ (٥)؛ أَعَادَ «الْحَمْدُ لِلَّهِ» عِنْدَ خْتَمِهِ، عَلَى جِهَةِ الشُّكْرِ وَالتَّبَرُّكِ بِتَكَرُّرِ اسْمِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، وَالثَّنَاءِ
عَلَيْهِ جَلَّ ذِكْرُهُ.

وَلَمَّا طَلَبَ الْعَوْنَ مِنَ اللهِ تَعَالَى قَبْلَ أَنْ يَأْخُذَ فِي ذِكْرِ أَحْكَامِ الرَّسْمِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ فِي
آخِرِ بَيْتٍ مِنْ صَدْرِ هَذَا الرَّجْزِ:

مُلْتَمِسًا فِي كُلِّ مَا أَرُومُ عَوْنَ الْإِلَهِ فَهُوَ الْكَرِيمُ (٦)

كَانَ ذَلِكَ دُعَاءً مِنْهُ وَرَغْبَةً وَابْتِهَالًا إِلَى اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، فَاسْتَتَمَ لَهُ مَا طَلَبَ، وَحَصَلَ مَا إِلَيْهِ قَصْدًا
وَفِيهِ رَغْبٌ، حَمِدَ اللهُ تَعَالَى عَلَى قُبُولِ دَعْوَتِهِ، وَبُلُوغِ أُمْنِيَّتِهِ وَرَغْبَتِهِ.
وَقَوْلُهُ: «عَلَى مَا مِنْ» أَيُّ: عَلَى مَا تَفَضَّلَ بِهِ، وَأَعْطَى وَأَنْعَمَ.

وَالْمَنْ يُحْتَمَلُ هَذِهِ الْمَعَانِي؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ مَنَّا عَلَى مُوسَى وَهَارُونَ﴾ [الصفات:
١١٤] أَيُّ: تَفَضَّلْنَا عَلَيْهِمَا بِالنُّبُوَّةِ وَالرِّسَالَةِ.
تَقُولُ الْعَرَبُ: «مَنْ عَلِيٌّ بِرَغِيفٍ» أَيُّ: أَعْطَانِيهِ.

(١) هو زهير بن أبي سلمى سبقت ترجمته.

(٢) ديوان زهير بن أبي سلمى: (ص ١٠).

(٣) انظر: شرح ديوان زهير لثعلب: (ص ٧٣)، وشرح ديوان زهير للأعلم النحوي: (ص ٦٦).

(٤) من البيت رقم: (٠١).

(٥) عند شرح البيت رقم (٠١): (ص ٣٠٤ و ٣٠٨-٣٠٩).

(٦) البيت رقم (٤٣): (ص ٤٣٣).

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ﴾ [ص: ٣٩] فَقَوْلُهُ ﴿فَامْنُنْ﴾ أَي: فَأَعْطِ أَوْ أَمْسِكْ، لَا حِسَابَ عَلَيْكَ، لَا أَعْطَيْتَ وَلَا أَمْسَكْتَ، وَقَدَّمْنَا شَيْئًا مِنْ هَذَا فِي قَوْلِهِ فِي أَوَّلِ هَذَا الرَّجْزِ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ الْمَنَّانِ» (١).

وَقَوْلُهُ: «مِنْ إِنْعَامِهِ وَأَكْمَلًا» أَي: عَلَى مَا أَعْطَى مِنَ النَّعْمِ، أَوْ مَا تَفَضَّلَ بِهِ مِنَ الْإِنْعَامِ، وَإِكْمَالِهِ ذَلِكَ بِمَنِّهِ وَفَضْلِهِ.

وَنِعْمَهُ سُبْحَانَهُ عَلَيْنَا كَثِيرَةٌ، لَا يُحْصِيهَا اللِّسَانُ، وَلَا يَقُومُ بِشُكْرِهَا الْإِنْسَانُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨].

وَمِنْ أَفْضَلِ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى [عَلَيْنَا، وَأَكْمَلَهَا، وَأَجَلَّهَا، وَأَجْمَلَهَا، الْهُدَايَةَ لِلْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ - أَمَانَتَنَا اللَّهُ مُسْلِمِينَ وَجَعَلَنَا مِنْ عِبَادِهِ الْمُتَّقِينَ -.

فَحَمْدَ النَّازِمِ رَبَّنَا وَحَمْدَكَ عَلَى مَا تَفَضَّلَ بِهِ مِنْ نِعْمِهِ، وَإِكْمَالَ نِعْمِهِ عَلَيَّهِ، وَمِنْ أَفْضَلِ نِعَمِ اللَّهِ وَحَمْدِكَ [(٢) عَلَيَّهِ أَنْ جَعَلَهُ مِنْ أَهْلِ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْهُدَايَةِ لِلْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ / (٣)، وَأَنْ وَفَّقَهُ لِتَعْلِيمِهِ وَلِمَعْرِفَتِهِ بِهِ، وَرَزَقَهُ الْإِعَانَةَ وَالتَّوْفِيقَ لِتَأْلِيفِ هَذَا الرَّجْزِ، وَغَيْرِهِ مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ، حَتَّى صَارَ مِنَ الْمُؤَلَّفِينَ، وَأَنْضَمَّ فِي سِمَطِ (٤) الْمُصَنِّفِينَ، وَالتَّحَقَّقَ بِرُتْبَةِ الْأَيْمَةِ الْمُتَصَدِّقِينَ، لِيَكُونَ ذَلِكَ ذَخِيرَةً لَهُ فِي الْعُقْبَى، وَمَنْفَعَةً عَاجِلَةً فِي الدُّنْيَا، مَتَى مَا قَرِئَ هَذَا النَّظْمُ أَوْ غَيْرُهُ مِنْ تَوَالِيْفِهِ، دَعَا لَهُ وَتَرَحَّمَ عَلَيْهِ، وَرَحِمَ أَسْلَافَنَا وَأَسْلَافَهُ، وَجَعَلَنَا وَإِيَّاهُ مِنْ أَهْلِ الْقُرْآنِ.

وَالْأَلْفُ فِي قَوْلِهِ: «وَأَكْمَلًا» لِإِطْلَاقِ الْقَافِيَةِ.

(١) انظر: شرح قوله: «العظيم المنن» من البيت رقم: (٠١).

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) هنا انتهت النسخة «س»، وأكملت المقابلة مكانها بما صورته من نسخة الخزانة الملكية بالرباط رقم (١٢٩٦٤).

(٤) السَّمَطُ فِي اللُّغَةِ: الْحَيْطُ مَا دَامَ فِيهِ الْحَزْرُ، وَإِلَّا فَهُوَ سِلْكٌ، وَالسَّمَطُ: حَيْطُ النَّظْمِ.

انظر: الصحاح للجوهري مادة «سمط»: (١١٣٥/٣)، ولسان العرب لابن منظور مادة «سمط»: (٣٢٢/٧).

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: [نَفَعْنَا بِهِ]:

[٤٥٠] فِي صَفْرِ سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ ❀❀❀ مِنْ بَعْدِ سَبْعِمِائَةٍ لِلْهِجْرَةِ

يُرِيدُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَّ هَذَا الرَّجْزَ كَمُلَ وَتَمَّ فِي هَذَا الشَّهْرِ الَّذِي قَالَ، وَهُوَ شَهْرُ صَفْرِ.

[١٣٩/ب]

وَقَوْلُهُ: «سَنَةٌ» نَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ.

وَقَوْلُهُ: «إِحْدَى عَشْرَةَ» يُرِيدُ: أَنَّهُ فَرَعَ مِنْهُ وَأَكْمَلَهُ فِي الشَّهْرِ الْمَذْكُورِ، وَالَّذِي مِنْ سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةٍ بَعْدَ سَبْعِمِائَةٍ سَنَةٍ لِهَجْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَكَّةَ - شَرَفَهَا اللَّهُ تَعَالَى - إِلَى الْمَدِينَةِ، لِأَنَّهُ ﷺ وُلِدَ بِمَكَّةَ وَنَشَأَ بِهَا إِلَى أَنْ بَعَثَهُ اللَّهُ ﷺ عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ سَنَةً مِنْ عُمُرِهِ، فَبَلَغَ عَنِ اللَّهِ، وَصَدَعَ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَأَنْذَرَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ، فَأَمَّنَ بِهِ وَتَبِعَهُ مَنْ أَرَادَ اللَّهُ سَعَادَتَهُ، وَعَانَدَ وَكَفَرَ مَنْ أَرَادَ اللَّهُ إِبْعَادَهُ وَشَقَاوَتَهُ، ثُمَّ أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْهِجْرَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَهَاجَرَ إِلَيْهَا ﷺ، فَمِنْ عَامِ الْهِجْرَةِ هُوَ التَّارِيخُ، وَأَوَّلُ مَنْ أَرَّخَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بَعْدَ أَنْ أَرَادَ بَعْضُهُمْ أَنْ يُؤَرِّخَ بِغَيْرِ هَذَا، فَاتَّفَقَ رَأْيُهُمْ عَلَى أَنْ يَجْعَلُوا التَّارِيخَ مِنْ عَامِ الْهِجْرَةِ (١).

وَقَوْلُ النَّازِمِ: «سَنَةٌ إِحْدَى عَشْرَةَ» بِسُكُونِ الشَّيْنِ مِنْ «عَشْرَةَ»، لَوْ قُوعَهُ عَلَى مُؤَنَّثٍ، لِأَنَّ السَّنَةَ مُؤَنَّثَةٌ، وَكَذَلِكَ هُوَ مَتَى مَا وَقَعَ «عَشْرَةَ» عَلَى مُؤَنَّثٍ سُكِّنَ الشَّيْنُ، وَمَتَى مَا وَقَعَ عَلَى مُذَكَّرٍ فَتُحِ الشَّيْنُ، وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمُؤَنَّثَ ثَقِيلٌ، وَالْمُذَكَّرُ خَفِيفٌ، لَكِنَّ الْمَذَكَّرَ أَصْلٌ، وَالْمُؤَنَّثَ فَرْعٌ، وَالْفَرْعُ أَثْقَلُ مِنَ الْأَصْلِ، فَأَعْطِيَ الْأَخْفُ الَّذِي هُوَ السُّكُونُ لِلْأَثْقَلِ الَّذِي هُوَ الْمُؤَنَّثُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ السُّكُونُ أَحْفُ مِنَ الْحَرَكَةِ: كَوْنُهُمْ وَقَفُوا بِالسُّكُونِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِخِفَّتِهِ، لِأَنَّ الْقَارِيَّ لَا يَقِفُ إِلَّا إِذَا كَلَّ وَعَيْيَ، فَيَسْكُتُ لِلِاسْتِرَاحَةِ، وَالَّذِي يُنَاسِبُ الْاسْتِرَاحَةَ السُّكُونُ.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] بِفَتْحِ الشَّيْنِ، لِأَنَّهُ وَقَعَ عَلَى الْأَيَّامِ، لِأَنَّ وَاحِدَهَا: «يَوْمٌ»، وَ«الْيَوْمُ» مُذَكَّرٌ.

وَقَالَ: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢] بِفَتْحِ الشَّيْنِ، لِأَنَّ «النَّقِيبَ» مُذَكَّرٌ.

(١) انظر: المعارف لابن قتيبة: (ص ٥٥٤)، وتاريخ الأمام والملوك للطبري: (٥٦٩/٢)، وتاريخ الخلفاء للسيوطي: (ص ٢٤).

وَقَالَ: ﴿أَتْنَا عَشْرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، و«الشَّهْرُ» مُذَكَّرٌ.

وَقَالَ: ﴿فَأَنْفَجَرْتِ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] فَسَكَنَ الشَّيْنَ، لِأَنَّهُ وَاقَعُ عَلَى مُؤَنَّثٍ، لِأَنَّ «الْعَيْنَ» مُؤَنَّثَةٌ.

وَقَالَ: ﴿وَقَطَعْنَهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] فَآتَتْ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ «أُمَّةٍ»، تَقْدِيرُهُ: «اِثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُمَّةً أَسْبَاطًا»، فَ «أَسْبَاطٌ» بَدَلٌ مِنْ «اِثْنَتَيْ عَشْرَةَ»، و«أُمَّةٌ» نَعَتْ «لِلْأَسْبَاطِ» (١).

وَقَوْلُهُ: «مِنْ بَعْدِ سَبْعِمِائَةِ لِلْهِجْرَةِ» أَي: لِهَيْجْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا قَدَّمْنَا، وَبِهِ أَرْخَ الْمُؤَرِّخُونَ.

وَهَذَا لِلْسَّنَةِ الَّتِي نَحْنُ فِيهَا سَنَةٌ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَسَبْعِمِائَةً، فَهَذَا النَّظْمُ مِنْذُ نَظْمِهِ وَأَكْمَلَهُ كَمَا قَالَ: ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً، نَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ، وَنَفَعَ قَارِئَهُ، وَشُرَّاحَهُ.

ثُمَّ قَالَ ﷺ [وَنَفَعْنَا بِهِ وَبِأَمْثَالِهِ]:

[٤٥١] خَمْسِينَ بَيْتًا مَعَ أَرْبَعِمِائَةٍ ❀❀❀ وَأَرْبَعًا، تَبْصِرَةً لِلنِّشَاءِ

قَوْلُهُ: «خَمْسِينَ» حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرَفِي فِي قَوْلِهِ: «قَدْ انْتَهَى»، يُرِيدُ: الرَّجْزَ، وَهُوَ الْفَاعِلُ بِقَوْلِهِ: «انْتَهَى»، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِ «أَعْنِي».

وَقَوْلُهُ: «بَيْتًا» تَمْيِيزٌ.

وَقَوْلُهُ: «وَأَرْبَعًا» مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «خَمْسِينَ».

و«تَبْصِرَةً» يُحْتَمَلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ حَالًا كَمَا قُلْنَا فِي «خَمْسِينَ»، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِ «أَعْنِي».

وَيُرِيدُ ﷺ: أَنَّ آيَاتِ هَذَا الرَّجْزِ أَرْبَعِمِائَةُ بَيْتٍ وَأَرْبَعَةٌ وَخَمْسُونَ بَيْتًا، وَالْبَيْتُ مِنَ الشُّعْرِ مُشَبَّهٌ بِالْبَيْتِ مِنَ الْأَبْنِيَةِ، وَأَسْبَابُ الْبَيْتِ مِنَ الشُّعْرِ [وَأَوْتَادُهُ مُشَبَّهَةٌ بِأَسْبَابِ الْبَيْتِ مِنَ الْأَبْنِيَةِ وَأَوْتَادِهِ، وَكُلُّ بَيْتٍ مِنَ الشُّعْرِ] (٢) مُؤَلَّفٌ مِنْ أَسْبَابٍ وَأَوْتَادٍ.

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ (١): « وَالْبَيْتُ [١/١٤٠] عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ: قَصِيدٌ وَرَمْلٌ وَرَجْزٌ.

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: (٣٠٣/١)، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: (٥٩٩/١).

(٢) سقطت من الأصل.

فَأَمَّا الْقَصِيدُ، فَالطَّوِيلُ، وَالْبَسِيطُ، وَخُصُوصًا التَّامُ مِنَ الْبَسِيطِ، وَكَذَلِكَ الْكَامِلُ التَّامُ، وَالْمَدِيدُ التَّامُ، وَالْوَافِرُ التَّامُ، وَالرَّجْزُ التَّامُ، وَالْخَفِيفُ التَّامُ، وَهُوَ كُلُّ مَا تَعْنَى بِهِ الرُّكْبَانُ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ رَجْزٌ أَوْ رَمْلٌ (٢).

وقوله: «تَبْصِرَةٌ» أَي: يَكُونُ لَهُمْ هَذَا الرَّجْزُ إِذَا قَرَأُوهُ تَبْصِرَةً يُبْصِرُهُمْ بِغَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ، فَيَكُونُ هَذَا النَّظْمُ سَبَبًا يُبْصِرُهُمْ عِلْمَ غَيْرِهِ.
وقوله: «لِلنَّشْأَةِ» جَمْعُ: «نَاشِئٍ»، وَهُمْ الصَّبِيَّانُ الصَّغَارُ الْمُبْتَدِئُونَ، مِثْلُ: «مَاهِرٍ: وَمَهْرَةٌ».

ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [وَنَفَعْنَا بِهِ]:

[٤٥٢] عَسَى بِرُشْدِهِمْ بِهِ أَنْ أَرْشُدَا ❀❀❀ مِنْ ظُلْمِ الذَّنْبِ إِلَى نُورِ الْهُدَى

«عَسَى» كَلِمَةٌ تَرَجَّحُ (٣)، أَي: رَجَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُرْشِدَهُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرُشْدِ النَّاشِئَةِ بِهَذَا الرَّجْزِ، فَقَالَ: «عَسَى بِرُشْدِهِمْ» أَي: بِرُشْدِ النَّشْأَةِ.

«بِهِ» أَي: بِهَذَا الرَّجْزِ أَنْ أَرْشُدَ.

وقوله: «بِرُشْدِهِمْ» مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «عَسَى» عَلَى الْمَعْنَى، أَي: أَرْجُو بِرُشْدِهِمْ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ: «أَنْ أَرْشُدَا»، لِأَنَّ «أَنْ» وَمَا بَعْدَهَا يَتَأَوَّلُ بِالْمَصْدَرِ، أَي: إِرْشَادِي، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: إِنَّ الصَّبِيَّانِ إِذَا تَعَلَّمُوا هَذَا الرَّجْزَ فَإِنَّ تَعْلِيمَهُمْ سَبَبُ إِرْشَادِهِمْ، فَجَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُرْشِدَهُ اللَّهُ كَمَا كَانَ السَّبَبُ فِي رُشْدِهِمْ.

و«الرُّشْدُ»: هُوَ إِصَابَةُ الْحَقِّ، وَحُسْنُ النَّظَرِ فِي الْعَوَاقِبِ، وَفِيهِ لُعْتَانٌ فَصِيحَتَانِ: «الرُّشْدُ»: بِضَمِّ الرَّاءِ وَسُكُونِ الشَّيْنِ، وَ«الرُّشْدُ» بَفَتْحِ الرَّاءِ وَالشَّيْنِ مَعًا (٤)، ك«الْبُخْلُ وَالْبَخْلُ»، وَ«الشُّغْلُ وَالشُّغْلُ»، وَ«السُّقْمُ وَالسَّقْمُ»، وَ«الْعُدْمُ وَالْعَدْمُ»، وَ«الْعُرْبُ وَالْعَرَبُ»، وَ«الْعُجْمُ وَالْعَجْمُ»، وَ«السُّخْطُ وَالسَّخْطُ»، وَ«الْحُزْنُ وَالْحَزْنُ»، وَ«الْوُلْدُ وَالْوَلْدُ».

(١) هو: أبو الفتح عثمان بن جني سبقت ترجمته.

(٢) لم أجد هذا في كتاب العروض لابن جني أو أحد من كتبه، ووجدت كلاما نحوه للأخفش الأوسط في كتابه القوافي (ص ٦٨).

(٣) انظر: مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: (٤١٤/٢)، والجني الداني في حروف المعاني للمرادي: (ص ٤٦١).

(٤) انظر: الفروق اللغوية للعسكري: (ص ٢٥٦)، ولسان العرب لابن منظور مادة «رشد»: (١٧٥/٣).

وَقَوْلُهُ: «مِنْ ظُلْمِ الذَّنْبِ إِلَى نُورِ الْهُدَى» فَاسْتَعَارَ لِلذَّنْبِ ظُلْمَتَهُ، لِأَنَّ الظُّلْمَةَ تَحْجُبُ الْأَبْصَارَ عَنْ إِدْرَاكِ الْأَشْيَاءِ، وَكَذَلِكَ الذُّنُوبُ تَحْجُبُ الْقَلْبَ عَنْ إِدْرَاكِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَاتِ. وَحَقِيقَةُ الْإِيمَانِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧]. فَمَثَلٌ لِلْكَفْرِ بِالظُّلُمَاتِ، لِأَنَّهُ يَحْجُبُ الْقَلْبَ عَنْ إِدْرَاكِ حَقَائِقِ الْإِيمَانِ.

ثُمَّ قَالَ ﷺ [وَنَفَعْنَا بِهِ آمِينَ]:

[٤٥٣] بِجَاهِ سَيِّدِ الْوَرَى الشَّفِيعِ ❀❀❀ مُحَمَّدِ ذِي الْمُحْتَدِ الرَّفِيعِ

«الْجَاهُ» مَاخُودٌ مِنَ الْوَجْهِ، وَأَصْلُ «جَاهٍ»: «جَوْهٌ» تَحْرَكَتِ الْوَاوُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، فَانْقَلَبَتْ أَلْفًا، فَهُوَ مَقْلُوبٌ «وَجْهٌ»، صَارَتْ عَيْنُ الْكَلِمَةِ فِي مَوْضِعِ الْفَاءِ مِنْهَا، وَالْفَاءُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ، فَهُوَ عَلَى هَذَا: «فِعْلٌ جَوْهٌ» كَمَا قَدَّمْنَا، وَالْأَصْلُ «وَجْهٌ» عَلَى وَزْنِ «فَعْلٌ». وَوَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ «الْجَاهِ» وَ«الْوَجْهِ»: أَنَّهُ مَقْلُوبٌ، لِأَنَّ «الْجَاهَ» هُوَ الشَّرْفُ، كَمَا أَنَّ وَجْهَ الْإِنْسَانِ أَشْرَفُهُ، يُقَالُ لَهُ: «وَجْهٌ عِنْدَ النَّاسِ» أَيُّ: شَرَفٌ، وَ«فُلَانٌ وَجِيهٌ» أَيُّ: شَرِيفٌ، فَجَاهُ الرَّجُلِ شَرْفُهُ وَمَنْزِلَتُهُ عِنْدَ النَّاسِ.

فَسَأَلَ النَّازِمُ ﷺ رَبَّنَا سُبْحَانَهُ أَنْ يُؤَلِّيَهُ رُشْدَهُ وَيُوقِّعَهُ، وَيَحُولَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الذُّنُوبِ الَّتِي تُحْدِثُ ظُلْمَةً فِي الْقَلْبِ حَتَّى يَغْمَى الْبَصَرَ وَالْبَصِيرَةَ، وَيُرْشِدَهُ إِلَى الْهُدَى، وَيُنْجِيهِ مِنَ الرَّدَى، كَمَا كَانَ سَبَبًا فِي إِرْشَادِ الصَّبِيَّانِ بِهَذَا النَّظْمِ، فَإِنَّهُمْ إِذَا قَرَأُوا هَذَا الرَّجْزَ وَعَلِمُوا مَا فِيهِ كَانَ أَيْضًا سَبَبًا لِإِرْشَادِهِمْ لِغَيْرِهِمْ، وَسَلَّمًا يَرْتَقُونَ بِهِ [١٤٠/ب] إِلَى عُلُومٍ كَثِيرَةٍ مِنْ عِلْمِ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ.

وَتَوَسَّلَ إِلَى اللَّهِ ﷻ وَطَلَبَ ذَلِكَ مِنْهُ بِشَرَفِ سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ مُحَمَّدٍ ﷺ (١)، فَقَالَ: «بِجَاهِ سَيِّدِ الْوَرَى».

(١) هذا النوع من التوسل غير مشروع، لأن أهل العلم -رحمهم الله- قرروا أن التوسل بالنبي ﷺ منه ما هو مشروع

ومنه ما هو ممنوع:

المشروع: هو التوسل بطاعته، والتوسل في حياته بطلب الدعاء منه.

والممنوع: كالتوسل بجاهه، والتوسل بذاته، والتوسل بدعائه، والاستغاثة به بعد مماته عند قبره، ونحو ذلك.

و«السَّيِّدُ» مِنْ «السُّؤْدُدِ»، أَي: الَّذِي سَادَ الْخَلْقَ، وَأَصْلُهُ: «سَيُودٌ» عَلَى وَزْنِ «فَيْعِلٌ»، فَأَصْلُهُ الْوَاوُ، لِأَنَّهُ مِنْ: «سَادَ يَسُودُ» وَمِنْ «السُّؤْدُدِ»، فَلَمَّا اجْتَمَعَ حَرْفَا عِلَّةٍ فِي قَوْلِهِ: «سَيُودٌ»، وَهُمَا الْيَاءُ وَالْوَاوُ قَلَبَ الثَّانِي، الَّذِي هُوَ الْوَاوُ لِثِقَلِهِ، مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْيَاءُ لِخِفَّتِهِ، ثُمَّ أُدْغِمَ فِيهِ، لِأَنَّ الْيَاءَ أَخْفُ مِنَ الْوَاوِ، وَكَمَا أَنَّ الْكَسْرَةَ أَخْفُ مِنَ الضَّمِّ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْوَاوُ أَثْقَلُ مِنَ الْيَاءِ: إِجْمَاعُهُمْ عَلَى أَنَّ الْيَاءَ السَّاكِنَةَ إِذَا تَقَدَّمَتِ الْوَاوُ أَنَّ الْوَاوُ تُقَلَّبُ إِلَى الْيَاءِ، وَتُدْغَمُ الْيَاءُ الْمُتَقَدِّمَةُ فِيهَا، كَمَا قُلْنَا هُنَا فِي: «سَيُودٌ»، وَقَاعِدَةُ الْإِدْغَامِ: قَلْبُ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي، فَخَالَفُوا هَذِهِ الْقَاعِدَةَ، لِأَنَّهُمْ لَوْ قَلَّبُوا الْأَوَّلَ - وَهُوَ الْيَاءُ - إِلَى الثَّانِي - وَهُوَ الْوَاوُ - كَانَ مِنْ ذَلِكَ قَلْبُ الْأَخْفِ إِلَى الْأَثْقَلِ، وَذَلِكَ خِلَافُ الْمَأْلُوفِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَفَرُّ مِنَ الْأَثْقَلِ إِلَى الْأَخْفِ، دُونَ الْعَكْسِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ: «مَيِّتٌ» وَ«أَيَّامٌ»، الْأَصْلُ فِيهِ: «مَيِّوتٌ» مِثْلَ: «سَيُودٌ»، وَ«أَيَّامٌ»، لِأَنَّهُ جَمَعَ «يَوْمٌ»، فَلَوْ أُدْغِمُوا عَلَى الْأَصْلِ لَقَالُوا فِيهِ: «سَوْدٌ»، وَ«مَوْتٌ» وَ«أَوَّامٌ»، وَذَلِكَ بَأَنَّ يَقَلَّبُوا الْيَاءَ وَوَاوًا، وَهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِخِفَّةِ الْيَاءِ، وَثِقَلِ الْوَاوِ، فَقَالُوا: «سَيِّدٌ» وَ«مَيِّتٌ» وَ«أَيَّامٌ»^(١).

قال شيخ الاسلام ابن تيمية: « فَأَمَّا التَّوَسُّلُ بِذَاتِهِ فِي حُضُورِهِ، أَوْ فِي مَغِيْبِهِ، أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ، مِثْلَ الْاِقْسَامِ بِذَاتِهِ أَوْ بَغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أَوْ السُّؤَالِ بِنَفْسِ ذَوَاتِهِمْ لَا بِدَعَائِهِمْ، فَلَيْسَ هَذَا مَشْهُورًا عِنْدَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ». وقال رحمه الله أيضاً: « وَأَمَّا مَا يَذْكُرُهُ بَعْضُ الْعَامَّةِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: " إِذَا كَانَتْ لَكُمْ إِلَى اللَّهِ حَاجَةٌ فَاسْأَلُوا اللَّهَ بِجَاهِي فَإِن جَاهِي عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ " فَهَذَا الْحَدِيثُ بَاطِلٌ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَلَا هُوَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا الْمَشْرُوعُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي كُلِّ دَعَاءٍ، وَهَذَا لَمَّا ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ الدُّعَاءَ فِي الْاِسْتِسْقَاءِ وَغَيْرِهِ ذَكَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيْهِ، لَمْ يَذْكُرُوا فِيهَا شَرْعاً لِلْمُسْلِمِينَ فِي هَذِهِ الْحَالِ التَّوَسُّلِ بِهِ، كَمَا لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ دَعَاءَ غَيْرِ اللَّهِ وَالاِسْتِعَانَةَ الْمَطْلُوقَةَ بِغَيْرِهِ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَإِن كَانَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ؛ فَإِن دَعَاءَ غَيْرِ اللَّهِ كُفْرٌ؛ وَهَذَا لَمْ يَنْقَلِ دَعَاءُ أَحَدٍ مِنَ الْمَوْتَى وَالْغَائِبِينَ لَا الْأَنْبِيَاءَ وَلَا غَيْرَهُمْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ وَأُئِمَّةِ الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِمَّنْ لَيْسَ مِنْ أُمَّةِ الْعِلْمِ الْمُجْتَهِدِينَ، بِخِلَافِ قَوْلِهِمْ: "أَسْأَلُكَ بِجَاهِ نَبِيِّنا أَوْ بِحَقِّهِ"، فَإِن هَذَا مِمَّا نَقَلَ عَنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ فَعَلَهُ، وَلَمْ يَكُنْ مَشْهُورًا بَيْنَهُمْ، وَلَا فِيهِ سُنَّةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بَلِ السُّنَّةُ تَدُلُّ عَلَى النِّهْيِ كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَغَيْرِهِمَا ».

انظر: التوسل والوسيلة لابن تيمية: (ص ١٢٨-١٢٩)، ومجموع فتاوي ابن تيمية: (١/٣٤٦)، ومجموع الرسائل والمسائل لابن تيمية: (١٢/١)، وكتاب التوسل أنواعه وأحكامه للألباني.

(١) انظر: الخصائص لابن جني: (١/٥٠)، وأسرار العربية لابي البركات بن الأنباري: (٥-٦).

وَقَوْلُهُ: «سَيِّدُ الْوَرَى»، و«الْوَرَى»: الخلق، ومعناه: المخرجون من العدم إلى الوجود، وهو من: «أورى الزند: إذا أخرج ما فيه من النار»؛ قاله ابن قتيبة في «غريب القرآن» (١).
[وقوله: «الشفيع» فعيل، بمعنى: فاعل، أي: شافع، أي: أنه يشفع في الخلق، ويتوسل إلى الله ﷻ لهم يوم القيامة، والأحاديث في الشفاعة مشهورة (٢) (٣).
وقوله: «محمّد»: مفعّل، مبالغ فيه من «الحمد»، ووجه المبالغة: جمعه لضروب المحامد كلها، أي: هو محمود الخلال من الأقوال والأفعال ﷺ وشرف وكرم.

وَقَوْلُهُ: «ذِي الْمَحْتَدِ»، أي: صاحب المحتد، و«المحتد» - بكسر التاء والدال المهملة - هو: الأصل.

يُقَالُ: «هُوَ فِي مَحْتَدٍ صِدْقٍ، وَجَنَّتْ صِدْقٍ، وَإِرْتِ صِدْقٍ، وَفَنَسَ صِدْقٍ، وَإِنَّهُ لَمِنْ سِنَخِ صِدْقٍ، وَكُلُّهُ أَصْلُ صِدْقٍ»؛ قاله يعقوب (٤) في «الألفاظ» (٥).
وَقَوْلُهُ: «الرَّفِيعُ» فعيل، بمعنى: مفعّل، أي: المرفّع، أي: صاحب الأصل العالي، الرفيع القدر.

فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: عَسَى اللَّهُ أَنْ يُرْشِدَنِي كَمَا كُنْتُ سَبَبًا فِي إِرْشَادِهِمْ بِجَاهِ سَيِّدِ الْخَلْقِ مُحَمَّدٍ صَاحِبِ الْأَصْلِ الْمَرْفَعِ.

ثُمَّ قَالَ:

[٤٥٤] صَلَّى عَلَيْهِ رَبَّنَا عَزَّ وَجَلَّ ❀❀❀ وَإِلَيْهِ مَا لَاحَ نَجْمٌ أَوْ أَقْلٌ

حَتَمَ رَحْمَتُهُ نَظْمَهُ هَذَا بِحَمْدِ اللَّهِ ﷻ، وَالصَّلَاةِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، كَيْ يَقْبَلَ اللَّهُ دُعَاءَهُ، وَيَسْمَعَ نِدَاءَهُ.

(١) غريب القرآن لابن قتيبة: (ص ٣٦).

(٢) وهي كثيرة رواها أصحاب الصحيحين والسنن وغيرهم. انظر: كتاب «الشفاعة» للشيخ مقبل بن هادي الوادعي فقد جمع فيه أحاديث الشفاعة وذكر أقوال العلماء فيها.

(٣) سقطت من "ت".

(٤) هو: يعقوب بن السكيت؛ سبقت ترجمته.

(٥) الألفاظ لابن السكيت: (ص ١١٣).

كَمَا رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ (١) رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: « بَلَّغْنِي أَنَّ الدُّعَاءَ مَوْقُوفٌ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا يَصْعَدُ مِنْهُ شَيْءٌ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ » (٢).
 وَقَوْلُهُ: «صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا» لَفْظُهُ لَفْظُ خَيْرٍ، وَالْمُرَادُ بِهِ: الدُّعَاءُ؛ أَي: اِرْحَمْ مُحَمَّدًا، كَمَا تَقُولُ: «غَفَرَ اللَّهُ لِرَبِّدٍ»، أَي: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِرَبِّدٍ.

«وَالصَّلَاةُ»: لَفْظٌ مُشْتَرِكٌ، تُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهَا: الدُّعَاءُ، وَتُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهَا: الرَّحْمَةُ، وَتُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهَا: الصَّلَاةُ الْمَعْهُودَةُ، الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى الدُّعَاءِ، وَالرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ، وَالْقِرَاءَةِ، وَقِرَاءَةِ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ، وَهَذِهِ الْمَعَانِي كُلُّهَا مُتَّفَقَةٌ، فِي مَعْقُولٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ: الْقَبُولُ وَالْإِقْبَالُ. فَصَّلَاةُ اللَّهِ عَلَى نَبِينَا، أَوْ عَلَى مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ: رَحْمَتُهُ لَهُ.

وَمَعْنَى «رَحْمَةُ اللَّهِ لِمَنْ رَحِمَهُ»: إِرَادَتُهُ إِعْنَامُهُ عَلَيْهِ، وَفِي الْإِرَادَةِ إِعْنَامُ الْقَبُولِ عَلَى الْمُنْعَمِ عَلَيْهِ. وَصَلَاتُنَا الَّتِي هِيَ دُعَاؤُنَا قَبُولٌ عَلَى مَا عِنْدَ اللَّهِ، وَإِقْبَالُنَا عَلَى اللَّهِ فِي طَلَبِ ذَلِكَ مِنْهُ، إِذْ لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى مَا وَعَدَ اللَّهُ بِالثَّوَابِ إِلَّا اللَّهُ، وَكَذَلِكَ النَّعْمُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَدَفْعُ الْبَلَاءِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، أَعْنِي: فِي الدُّنْيَا؛ وَالْآخِرَةِ لَيْسَ لِأَحَدٍ عَلَى ذَلِكَ اقْتِدَارٌ إِلَّا اللَّهُ.

وَالصَّلَاةُ الْمَعْهُودَةُ أَيْضًا فِيهَا الدُّعَاءُ، وَهُوَ صَلَاةٌ فِي اللُّغَةِ، وَيَتَضَمَّنُ أَيْضًا الْإِقْبَالَ مِنَ الْمَصْلِيِّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِيهَا، وَمَا وَعَدَ بِهِ مِنَ الثَّوَابِ لِلْمَصْلِيِّ، وَقَبُولُ الْمَصْلِيِّ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ (٣).

وَقَوْلُهُ: «صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا»؛ " «الرَّبُّ» يَكُونُ بِمَعْنَى: «السَّيِّدُ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِّنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢] أَي: عِنْدَ سَيِّدِكَ (٤).

قَالَ الشَّاعِرُ (٥):

وَأَهْلَكُنْ يَوْمًا رَبًّا كَنَدَةً وَابْنَهُ
 وَرَبًّا مَعَدًّا بَيْنَ خَبْتٍ وَعَرَعَرٍ (١)

(١) هو: سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي أبو محمد، سيد فقهاء التابعين، روى عن أبيه وعن عمر وعن عثمان وعلي وأبي موسى وغيرهم، وعنه الزهري ويحيى بن سعيد الأنصاري وآخرون، توفي بالمدينة سنة أربع وتسعين وقيل غير ذلك. انظر: الطبقات الكبرى لابن سعد: (١١٩/٥)، وحلية الأولياء لأبي نعيم: (١٦١/٢)، وتهذيب التهذيب لابن حجر: (٨٤/٤).
 (٢) أخرجه الترمذي في أبواب الوتر: في باب ما جاء في فضل الصلاة على النبي ﷺ (٣٥٦/٢ رقم ٤٨٦)، وهو حديث موقوف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) سبق الحديث على هذه المعاني عند شرحه لقول الناظم: «صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ» فِي الْبَيْتِ رَقْم (٤٠٤).

(٤) انظر: جامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١٤١/١ و ١٠٩/١٦)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (١٩٤/٩).

(٥) هو ليبيد بن ربيعة العامري، سبقت ترجمته.

وَيَكُونُ بِمَعْنَى: «المالك»؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِرَجُلٍ: «أَرَبٌ لِإِبْلِ أَنْتَ أَمْ رَبُّ غَنَمٍ؟»،
فَقَالَ: « مِنْ كُلِّ آتَانَا اللَّهُ فَأَكْثَرَ وَأَطْيَبَ » (٢).
وَقَالَ طَرْفَةُ (٣):

كَفَنُطْرَةَ الرَّؤْمِيِّ أَقْسَمَ رَبِّهَا لَتَكْتَنَنْ حَتَّى تُشَادَ بِقَرْمَدٍ (٤)
وَيَكُونُ بِمَعْنَى: «المربي»، تَقُولُ الْعَرَبُ: «رَبُّ يَرْبُ رَبَابَةً وَرَبُوبًا فَهُوَ رَبٌّ».
قَالَ الشَّاعِرُ (٥):

يَرْبُ الَّذِي يَأْتِي مِنَ الْعُرْفِ أَنَّهُ إِذَا سُئِلَ الْمَعْرُوفَ زَادَ وَتَمَّ مَا
وَيَكُونُ بِمَعْنَى: «المصلح للشيء».
قَالَ الشَّاعِرُ (٦):

كَأَنْوَ كَسَالِئَةٍ حَمَقَاءَ إِذْ حَقَنْتَ سِلاَهَا فِي أَدِيمٍ غَيْرِ مَرْبُوبِ
أَيُّ: غَيْرِ مُصْلِحٍ (٧).

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْوَاسِطِيُّ (١): « مَعْنَى الرَّبِّ: هُوَ الْخَالِقُ ابْتِدَاءً، وَالْمُرَبِّيُّ غِذَاءً، وَالْعَافِرُ أَنْتَهَاءً،
وَلَا يُقَالُ لِلْمَخْلُوقِ: "هُوَ الرَّبُّ" بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ عَلَى الْإِضَافَةِ: "هُوَ رَبُّ كَذَا"، لِأَنَّهُ
لَا يَمْلِكُ الْكُلَّ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ يَدْلَانِ عَلَى الْعُمُومِ » (٢).

(١) ديوان لبيد بن ربيعة العامري: (ص ٧١).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن أبي الأحوص عوف بن مالك الجشمي عن أبيه: (٤٦٤/٢٨ رقم: ١٧٢٢٨)،
والتسائي في السنن الكبرى في كتاب التفسير: في قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ﴾ (٣٣٨/٦ رقم:
١١١٥٥)، والطبراني في المعجم الكبير: (٢٨٢/١٩ رقم: ١٦٢٩٢)، والحُمَيْدِيُّ فِي مَسْنَدِهِ: (٣٩٠/٢ رقم: ٨٨٣).

(٣) هو: طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، أحد أصحاب
المعلقات، وكان هجاءً غير فاحش القول، تفيض الحكمة على لسانه في أكثر شعره، قتل وهو ابن عشرين سنة.
الشعر والشعراء لابن قتيبة: (١٨٥/١)، والأعلام للزركلي: (٢٢٥/٣).

(٤) ديوان طرفة بن العبد: (ص ٢٢).

(٥) ينسب في بعض المصادر لرجل من بني ظبة كما في الأمالي للقيلي: (٢٨٧/٢)، وبغير نسبة كما في الزاهر لابن
الأنباري: (٤٦٧/١ و ٨١/٢)، ولسان العرب مادة «رب»: (٣٩٩/١).

(٦) هو: الفرزدق. انظر: ديوانه (ص ٢٦).

(٧) انظر هذه المعاني في: الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي البركات ابن الأنباري: (٤٦٧/١ و ٨١/٢)، والصحاح
للجوهري مادة «رب»: (١٣١/١)، ولسان العرب لابن منظور مادة «رب»: (٣٩٩/١)، وتاج العروس للزبيدي مادة
«رب»: (٤٥٩/٢).

فَقَوْلُهُ: «رُبْنَا» أَي: مَا لَكُنَّا وَخَالَقْنَا.

وَقَوْلُهُ: «عَزَّ» أَي: اِمْتَنَعَ مِنْ أَنْ يَنَالَهُ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ.

قَوْلُهُ: «وَجَلَّ» أَي: تَعَاظَمَ.

وَقَوْلُهُ: «وَالِه» أَلِهَ ﷻ: أَهْلُهُ.

وَأَصْلُ «آل»: أَهْلٌ، ثُمَّ أَبَدَلُوا مِنَ الْهَاءِ هَمْزَةً سَاكِنَةً، فَقَالُوا: «أَلُّ»، ثُمَّ أَبَدَلُوا الْهَمْزَةَ السَّاكِنَةَ أَلْفًا فَقَالُوا: «آل»، فَ «آل» فِي الدَّرَجَةِ الثَّلَاثَةِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي تَصْغِيرِهِ: «أُهَيْلٌ»، فَرَدَّهُ إِلَى أَصْلِهِ.

وَفِي قَوْلِهِ: «وَالِه» إِضَافَةٌ الْآلِ إِلَى الْمُضْمَرِ، وَفِيهِ لِأَهْلِ اللَّغَةِ قَوْلَانِ، وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى جَوَازِهِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ:

وَأَنْصُرُ عَلَى آلِ الصَّالِبِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ أَلَكْ (٣)

وَفِيهِ أَيْضًا عَطْفُهُ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمُخْفُوضِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْخَافِضِ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: «وَعَلَى آلِهِ»، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُعِدْهُ؛ إِمَّا لِتَعَدُّرِ الْوِزْنِ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي ضَرَائِرِ الشَّعْرِ مَا هُوَ أَشَدُّ مِنْ هَذَا.

وَإِمَّا اقْتِدَاءً بِمَنْ تَقَدَّمَ مِنْ أَهْلِ الشَّعْرِ، وَقَدْ جَاءَ مِثْلُ هَذَا فِي الشَّعْرِ قَلِيلًا، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ:

فَالْيَوْمَ قُرْبَتْ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ (٤)

فَعَطَفَ «وَالْأَيَّامُ» عَلَى الْكَافِ فِي «بِكَ» وَلَمْ يُعِدِ الْخَافِضَ.

وَقَوْلُهُ: «مَا لَاحَ» أَي: مَا ظَهَرَ وَطَلَعَ.

وَقَوْلُهُ: «نَجْمٌ» وَاحِدُ النَّجُومِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِطُلُوعِهِ؛ يُقَالُ: «نَجَمَ النَّبْتُ وَالْقَرْنُ إِذَا

طَلَعَا» (٥).

(١) هو: محمد بن موسى الواسطي أبو بكر يعرف بابن الفرغاني، وكان عالماً بالأصول، وعلوم الظاهر، من قدماء أصحاب الجنيد، وأبي الحسين النوري، لم يتكلم أحد في أصول التصوف مثل ما تكلم هو، مات بمرو، بعد العشرين وثلاثمائة. طبقات الصوفية للسلمي: (ص ٢٣٢)، وحلية الأولياء لأبي نعيم: (٣٤٩/١٠).

(٢) من قوله: «والرب بمعنى السيد..» إلى هنا من تفسير الثعلبي. انظر: الكشف والبيان لأبي إسحاق الثعلبي: (١٠٩/١-١١١).

(٣) سبق عزوه وبيان هذه المعاني عند شرح قول الناظم: «وآله وصحبه الأعلام» في البيت رقم (٥٠): (ص ٣٣٧).

(٤) هو بلا نسبة كما سبق التنبيه عليه عند شرح البيت رقم (٥٠): (ص ٣٤٠).

(٥) انظر: غريب الحديث للخطابي: (٤٣٨/١)، ونزهة الأعين النواظر لابن الجوزي: (ص ٥٨٠)، ولسان العرب لابن

وَقَوْلُهُ: «أَوْ أَفَلٌ» أَي: غَابَ؛ يُقَالُ: «أَفَلَ الْقَمَرُ أَوْ النَّجْمُ إِذَا غَابَ».

قَالَ اللَّهُ ﷻ حَاكِيًا عَنِ الْخَلِيلِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى الْكَوْكَبَ قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، أَي: الغائبين (١).

فَكَانَ النَّاطِمُ ﷺ يَقُولُ: صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا - أَي: عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ - مُدَّةَ طُلُوعِ الشُّجُومِ وَمُدَّةَ غُرُوبِهَا؛ أَي: صَلَّى اللَّهُ ﷻ مُدَّةَ بَقَاءِ الدُّنْيَا، لِأَنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَغُرُوبَهَا لَا يَزَالُ مَا دَامَتِ الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا يَنْقُضِي وَيَذْهَبُ بِذَهَابِ الدُّنْيَا وَانْقِضَائِهَا. (٢)
وَتَمَّ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَمَا هُوَ أَهْلُهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِ أَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ. /

يَقُولُ نَاطِمٌ هَذَا الرَّجَزَ الَّذِي فَرَعْنَا مِنْ شَرْحِهِ، وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَذْكُورُ (٣):
«لَمَّا انْتَهَى نَظْمُ هَذَا الرَّجَزِ فِي التَّارِيخِ الْمَذْكُورِ (٤) بَلَغَ أَرْبَعِمِائَةَ بَيْتٍ وَسَبْعَةَ وَثَلَاثِينَ بَيْتًا، ثُمَّ انْتَسَخَ وَانْتَشَرَ، وَرَوَاهُ بِذَلِكَ أَنَسُ شَتَّى، ثُمَّ عَثَرْتُ فِيهِ عَلَى مَوَاضِعٍ كُنْتُ وَهَمْتُ فِيهَا، فَأَصْلَحْتُهَا، فَبَلَغَ أَرْبَعَةَ وَخَمْسِينَ بَيْتًا مَعَ أَرْبَعِمِائَةٍ، فَصَارَ الْآنَ يَنيفُ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْهُ سَبْعَةَ عَشَرَ بَيْتًا، فَمَنْ قَيَّدَ مِنْ هَذَا نُسخَةً فَلْيُثِبْتَ هَذَا بِأَحْرِهَا لِيَقِفَ عَلَى صِحَّتِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى وَلِيُّ التَّوْفِيقِ بِمَنِّهِ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ، وَلَا مَعْبُودَ سِوَاهُ». انتهى كلامه ﷺ.

منظور مادة «نجم»: (١٢/٥٦٨).

(١) انظر: معاني القرآن للنحاس: (٢/٤٥٢)، وجامع البيان في تأويل القرآن للطبري: (١١/٤٨٥)، والمحرم الوجيز لابن عطية: (٢/٣١٣)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي: (٧/٢٧)، ولسان العرب لابن منظور مادة «أفل»: (١١/١٨).
(٢) هنا انتهت النسخة "ت"، وجاء بعدها ما نصه: "تم بحمد الله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد المصطفى الكريم وعلى آله وصحبه وسلم. تم الكتاب المسمى بشرح الخراز تاليف الفقيه الأستاذ الشهير بآبِ آحْطَا رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَرَضِي عَنْهُ وَنَفَعْنَا وَجَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ بِهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَإِمَامِ الْمُرْسَلِينَ وَعُرْوَةِ الْمُتَّقِينَ وَشَفِيعِ الْمُقْرَبِينَ وَخَيْرِ الْعَالَمِينَ أَجْمَعِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. انتهى بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه الجميل وبمَنِّهِ عَلَى يَدِ الْعَبْدِ الْمَذْنُوبِ الْحَقِيرِ الذَّلِيلِ الْجَانِي مِنَ الْآثَامِ وَالْمَعَاصِي الْمُرْتَجِي عَفْوَ مَوْلَاهُ وَمَغْفِرَتِهِ وَرَحْمَتِهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَخْلَفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَمْرِيِّ الْأَمْسْتَانِيِّ. كَانَ اللَّهُ وَلِيًّا وَنَصِيرًا، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَلِوَالِدِنَا وَأَلْسِيَانِنَا، وَلِمَنْ دَعَا لَنَا بِالرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ. وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْهُ يَوْمَ الْأَرْبَعِ عَشَرَ عِنْدَ الزَّوَالِ بَعْدَ مَا خَلَّتْ مِنْ شَهْرِ اللَّهِ الْمُبَارَكِ سِتَّةَ أَيَّامٍ /نِصْفَ النَّهَارِ/ عَامَ أَرْبَعَةٍ وَمِائَتَيْنِ وَأَلْفٍ. صَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا".

وكل النص المذكور بعد هذا تفردت به النسخة الأصل وحدها دون غيرها.

(٣) أَي: الإمام الخراز.

(٤) وهو: صفر من سنة إحدى عشر وسبعمائة كما ذكر في البيت رقم (٤٥٠).

وَيَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ الْمَذْنِبُ الرَّاجِي عَفْوَ رَبِّهِ ﷺ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الصَّنَهَاجِي الْمَعْرُوفُ بِابْنِ أَحْطَا: « قَدْ أَتَيْتَنَا عَلَى مَا طَلَبَ مِنِّي الطَّلَبَةُ الْمَذْكُورِينَ فِي أَوَّلِ شَرْحِ هَذَا الرَّجْزِ (١) عَلَى قَدْرِ الْإِسْتِطَاعَةِ، وَقَدَّرِ عِلْمِي وَمَعْرِفَتِي، عَلَى حَسَبِ مَا قَرَأْتَهُ عَلَى نَاطِمِهِ. وَلَا تَمَّ إِلَّا بَعْدَ الْجُهْدِ الْكَثِيرِ وَالتَّعَبِ، وَمَا ظَنَنْتُهُ يَتِمُّ لَمَّا كَانَ يَعْتَرِينِي مِنْ كَثْرَةِ الْعَوَائِقِ، وَهُوَ الَّذِي أَوْجَبَ أَنْ جَعَلْتُ هَذَا الَّذِي هُوَ فِيهِ مُبَيَّنَّتُهُ، وَلَمْ أُقَيِّدْ شَيْئًا مِنْهُ فِي لَوْحٍ حَتَّى أُكْرَّرَ النَّظَرَ فِيهِ، كَمَا يَفْعَلُ مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ الْفِرَاحَ، وَلَكِنِّي كَتَبْتُهُ كَمَا كَانَ عِنْدِي مُقَيَّدًا فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ، وَمَا سَمِعْتُهُ مِنْ نَاطِمِهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَيْبَاتِهِ، وَبَعْضِ مُشْكَلاتِهِ، عَلَى أَنْ أُعِيدَ النَّظَرَ فِيهِ بَعْدَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ إِنْ عَشْتُ وَيَسَّرَ اللَّهُ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ **وَتَعَالَى** هُوَ الْمَحْمُودُ وَالْمَشْكُورُ عَلَى حُصُولِهِ هَكَذَا وَتَمَامِهِ، وَإِنْ كَانَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِثْنَفَاعِ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَنَفَعَ اللَّهُ بَعْضَنَا بِبَعْضٍ، وَقَدْ أَذِنْتُ لِمَنْ طَالَعَهُ، وَرَأَى فِيهِ خَللاً أَنْ يُصْلِحَهُ إِنْ كَانَ خَللاً بَيْنًا.

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمَسْئُولُ فِي غُفْرَانِ الذُّنُوبِ، وَسِتْرِ الْعُيُوبِ، وَإِصْلَاحِ الْقُلُوبِ، وَتَفْرِيجِ الْهُمُومِ وَالْكُرُوبِ، لَا رَبَّ غَيْرُهُ، وَلَا مَرْجُوٌّ إِلَّا خَيْرُهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ، وَأَصْحَابِهِ الْأَكْرَمِينَ، وَسَلَّمْ، صَلَاةً وَسَلَامًا كَثِيرِينَ (٢).

(١) انظر: مقدمة الشرح (ص ٢٩٩).

(٢) جاء في آخر النسخة "الأصل" بعد هذا ما نصه: "تَمَّ الْكِتَابُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ عَوْنِهِ عَلَى يَدِ كَاتِبِهِ لِنَفْسِهِ ثُمَّ لِمَنْ شَاءَ اللَّهُ بَعْدَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودِ بْنِ دَاوُدَ الْمَلَقَبِ "ابْنِ خَضْرَةَ" رَحِمَ اللَّهُ أَبُوَيْهِ وَأَجْدَادَهُ وَإِخْوَانَهُ وَجَمِيعَ قَرَابَتِهِ وَإِخْوَانِهِ وَجَمِيعِ مَنْ طَالَعَ هَذَا الْكِتَابَ وَدَعَى لِكِتَابِهِ وَكَاسِبِهِ وَمَنْ أَعَانَ عَلَى تَحْصِيلِهِ بِأَيِّ وَجْهِ مِنَ الْوُجُوهِ. وَكَانَ الْفِرَاحُ مِنْ نَسْخِهِ ضُحْوَةَ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ فِي شَهْرِ اللَّهِ الْمُعْظَمِ شَعْبَانَ سَنَةِ ١١٩٢ عَرَفْنَا اللَّهُ خَيْرَهُ وَخَيْرَ مَا بَعْدَهُ، وَوَقَانَا شَرَّهُ وَشَرَّ مَا بَعْدَهُ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ".

خاتمة البحث

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أحمد الله وأشكره وأثني عليه بما هو أهله ثناء حسناً لا يعدُّ ولا يحصى، على أن وفقني بعونه ومَنِّه وكرمه إلى إتمام هذا البحث وإنجازه، والذي قدَّمت فيه دراسة كتاب التبيان لابن آجطا وتحقيقه، وبيان منهج مؤلفه فيه، فالفضل له وحده سبحانه ثم لمؤلف هذا الكتاب رحمته، الذي ترك لنا هذا النتاج العلمي الموسوعي الفريد.

وسأذكر في هذه الخاتمة ملخص ما قمت به من جهد متواضع في هذا البحث، وأهم الثمرات والنتائج التي توصلت إليها من خلال دراستي لهذا الكتاب وتحقيقه، بالإضافة إلى ذكر بعض الاقتراحات والتوصيات، فأقول وبالله التوفيق والسداد:

أولاً: ثمرات البحث ونتائجه

- أول النتائج المرجوة من هذا البحث والهدف الرئيس منه هو إزاحة الغبار عن هذا الشرح القيم، ألا وهو كتاب التبيان في شرح مورد الظمان لابن آجطا رحمته، الذي يعتبر أول شروح نظم مورد الظمان للإمام الخراز، وإخراجه من حبس خزائن المخطوطات إلى فضاء الطبع والكتبات، ليستفيد منه الباحثون والدارسون في علم الرسم، إذ هو من أهم مصادر علم الرسم وموارده.

- ومن ثمرات هذا البحث ونتائجه بيان العصر الذي عاش في ظلِّه كل من الإمامين: أبي عبد الله الخراز وتلميذه أبي محمد ابن آجطا رحمهما الله، فوجدت أنهما قد عاشا خلال فترة واحدة، وهي الفترة الممتدة بين منتصف القرن السابع إلى منتصف القرن الثامن الهجري، خلال فترة حكم بني مرين، والتي بلغت فيها الحركة العلمية والفكرية رحاب أوسع، وازداد فيها النضوج العلمي في بلاد المغرب عامة ومدينة فاس خاصة، حيث أسست المدارس وانتشرت حلقات العلم وكثرت مجالس العلماء، وانتشر التعليم عامة وتعليم القرآن خاصة في المساجد والكتاتيب، وهذا من الأسباب التي أتاحت للإمامين التعلم والنبوغ في وقت مبكر.

- بيّنت جوانب من حياة الإمام أبي عبد الله الخراز صاحب نظم مورد لظمان، ووجدت أنه كان عالماً جليلاً، بارعاً في شتى العلوم، ومقدماً في قراءة نافع، عالماً بأصول رسمها وضبطها وعللها، وله العديد من المؤلفات في علم الرسم والقراءات وغيرها.

- درست نظم مورد الظمان للخراز دراسة وصفية تحليلية، وبيّنت ما ورد حول اسمه وتوثيقه، وسبب نظمه والغاية منه، وأهميته وقيّمته العلمية، وأهم رواياته وشروحه، ومصادره التي استقى منها ناظمه، ثم بيّنت منهجه واصطلاحاته ونقده وتقويمه، واجتهدت في جمع وبيان ما أغفله وسها عنه، ووهم فيه.

- وجدت أن الخراز رحمته الله قد وفق في نظمه لرجز المورد، وألم بموضوعه، حيث أحسن فيه بإفراده رسم قراءة الإمام نافع، وإيداعه كلام الأئمة المتقدمين في علم الرسم، مما جعل اهتمام الطلبة والعلماء والباحثين والتفاهم حوله يزيد.

- أبرزت جوانب من حياة الإمام ابن آجطا مؤلف كتاب التبيان، الشخصية منها والعلمية، فبيّنت اسمه الكامل وكنيته وشهرته، وتاريخ مولده ووفاته، وشيوخه الذين أخذ عنهم العلم، وتلامذته، كما بيّنت مكانته العلمية وأقوال العلماء فيه، وما ورد في آثاره ونتاجه العلمي.

- وجدت أن الإمام ابن آجطا رحمته الله كان من الطلبة الملازمين للإمام الخراز، ومن أخص تلاميذه المخلصين الذين تأثروا به وأخذوا عنه نظم مورد الظمان وحفظوه عنه متنا وفقه وشرحاً لمعانيه، وأنه كان أعلم الناس بأحوال شيخه ومؤلفاته، وأنه أوّل من شرح نظم المورد، إضافة إلى تفرد بنقله كثيراً من آراءه ونصوصه في كثير من مسائل الرسم وضبطه.

- درّست كتاب التبيان في شرح مورد الظمان لابن آجطا دراسة وصفية وتحليلية، فبيّنت توثيق اسمه ونسبته إلى مؤلفه، وسبب تأليفه، وأهم المصادر التي اعتمد عليها مؤلفه في تأليفه، كما أبرزت ملامح منهج مؤلفه فيه ومسلكه في العديد من الجوانب، وبيّنت قيمة شرح ابن آجطا ومنزلته بين الشروح الأخرى، وذلك من خلال مقارنته ببعض الشروح الأخرى، وبيان مدى تأثيره على من بعده.

- وجدت أن الإمام ابن آجطا قد شرح نظم مورد الظمان شرحاً وافياً، فأوضح مشكلاته وما أشكل منه، على حسب مراد الناظم، معتمداً في ذلك على كثير من المصادر السماعية والمكتوبة المتنوعة في شتى أنواع العلوم، على رأسها علمي الرسم واللغة العربية.

- ووجدت أن كتاب التبيان ذا قيمة علمية كبيرة، حيث احتل منزلة عالية رفيعة بين كتب الرسم عامة وشروح المورد خاصة، وذلك لما حواه من مادة علمية غزيرة متنوعة في شتى الفنون كالرسم والضبط والقراءات واللغة والتفسير والأدب والتاريخ وغير ذلك، إضافة إلى حفظه لنا كثيراً من نصوص وآراء الأئمة المتقدمين في علم الرسم كالدايني وأبي داود والشاطبي والبلنسي والليبي والخراز وغيرهم.

- أبرزت جوانب من مساهمات ابن آجطا في خدمة علم الرسم من خلال بيان بعض آرائه واجتهاداته، وذكر بعض من استدلالاته وتعقباته على غيره من الأئمة والعلماء، فوجدت أنه رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كان ذا قدم راسخة في علم الرسم خاصة وعلوم القرآن والقراءات عامة، مُلمّاً بمسائلها أصولاً وفروعاً، ورواية ودراية، وقد استدرك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على شيخه الإمام الخراز في كثير من المسائل التي أوردها في نظمه، وناقشه في بعض منها أثناء حياته، مع تواضعه الجَمِّ معه واحترامه له وثنائه عليه أينما ذكره.

- تميز كتاب التبيان لابن آجطا بالعديد من الميزات التي قد لا توجد في غيره من الشروح، ومن ذلك مثلاً:

- اشتماله على نصوص ونقول من بعض الكتب النادرة والمفقودة كنقله نصوصاً من كتاب المنصف للبلنسي وكتاب الكشف لأبي العاصي.
- تحريره لكثير من مسائل الرسم الواردة في النظم اعتماداً على روايته عن الناظم ومراجعته له فيها.
- اشتماله على توجيهات بعض ظواهر الرسم وبيان عللها.

- رغم ما وصف به كتاب التبيان من صفات مدح وثناء، وما تميز به عن غيره من الكتب والشروح الأخرى إلا أنه يبقى كغيره من جهد بني آدم يعتريه النقص والخلل، حيث وردت فيه بعض النقائص والأوهام، كما نبّه على ذلك مؤلفه في مقدمته وخاتمته، وقد اجتهدت في جمع وبيان جملة من الملاحظات والتعقبات والاستدلالات التي ذكرها بعض من الأئمة والعلماء عليه، إضافة إلى ما ظهر لي من ملاحظات وقفت عليها شخصياً أثناء دراستي ومعاشتي له.

وهذه النقائص وغيرها لا تقلل من قيمة كتاب التبيان ولا تحط من قيمته، ولا من قيمة صاحبه الإمام ابن آحط رحمته، فالكتاب لا يستغني عنه أي متعلم أو عالم في علم الرسم. هذه هي أهم ثمرات ونتائج هذا البحث المتواضع، والتي أرجو أن أكون قد وفقت في استخلاصها، ليستفيد منها وينتفع بها الجميع.

ثانياً: التوصيات والاقتراحات

بعد انتهائي من هذا البحث رأيت أن أقدم هذه الجملة من التوصيات والاقتراحات عسى الله أن ينفع بها طلبة العلم والباحثين في العلوم الشرعية عامة، وفي علم القراءات والرسم خاصة:

١- خلال دراستي لكتاب التبيان لابن آحط وتحقيقي له ومعايشتي له كل هذه المدة من البحث، أثار انتباهي كثرة التراث الإسلامي المخطوط غير المحقق، سواء في مجال علم الرسم والقراءات، أو غيره من العلوم الأخرى كعلوم القرآن والتفسير والتوجيه ونحوه، وخصوصاً تراث الأئمة المغاربة، وحتى وإن طبع بعضه فقد جاءت فيه كثير من الأخطاء والعيوب والأوهام، فهو بحاجة إلى إعادة تحقيق وتحريم وفق منهج علمي دقيق، ولذلك أقترح ما يلي:

- أَدْعُو إلى إنشاء مراكز ومؤسسات لتجميع وتصوير المخطوطات من داخل الوطن وخارجه، على غرار مركز جمعة الماجد بدبي، وخاصة إذا علمنا أن في وطننا الغالي الجزائر الكثير من هذه الكنوز التي تزخر بها خزائن مكتباته الخاصة والعامة في جميع أنحاء وولاياته.

- فتح مجال تحقيق المخطوطات والتراث أمام كل الطلبة والباحثين على مختلف مستوياتهم، وعدم حصره في مرحلة ما بعد التدرج فقط، وذلك مثلاً: عن طريق توزيع مخطوطة كتاب ما على مجموعة من طلبة مرحلة اليسانس في مذكرات تخرجهم، فيأخذ كل واحد عدد معين من الأوراق ويحققها وفق منهج علمي أكاديمي، يشرف عليهم أستاذ معين يقوم بتوجيههم وتصحيح أعمالهم، وبعد الانتهاء يُجمع ويُطبع من طرف الجامعة أو غيرها ككتاب واحد ليستفيد منه الجميع.

أو عن طريق محابر وفرق البحث التي تشرف عليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وجامعتنا - جامعة الأمير عبد القادر - لديها والله الحمد عدد لا بأس به من المخطوطات النادرة التي تستحق التحقيق، وهي حبيسة الرفوف، عرضة للرطوبة والأرضة.

٢- أدعو الباحثين في مجال الدراسات القرآنية عامة وفي ميدان علم الرسم والضبط والقراءات خاصة، إلى المساهمة في نشر وتحقيق التراث المتعلق بعلم الرسم والضبط والقراءات، وخاصة شروح مورد الظمان الأخرى التي لا تزال مخطوطة، كشرح المحاصي وشرح التروالي وشرح الكرامى وغيرها، وخدمتها خدمة علمية منهجية محكمة، وطبعها للاستفادة منها.

٤- أدعو أيضاً كل الباحثين إلى المساهمة في إبراز جهود علماء هذا البلد في خدمة كتاب الله عامة وخدمة علم الرسم والضبط والقراءات خاصة، وذلك من خلال تسليط الضوء عليهم في بحوثهم ومقالاتهم وإبراز جهودهم، أو من خلال عقد ندوات وملتقيات وطنية ودولية تشيد بدورهم وإسهاماتهم في هذا الميدان.

٣- أدعو المؤسسات التعليمية وواضعي المناهج فيها - وخاصة منها التي تدرس العلوم الشرعية وعلوم العربية - إلى برمجة حصص لتدريس مقاييس ومواد في علم الرسم القرآني وعلم الضبط.

هذا ما تيسر قوله في خاتمة هذا البحث، وأسأل الله العظيم أن أكون قد وفقت في إنجاز هذا البحث، وأن يجعله خالصاً لوجه الكريم، وأن ينفع به كل من قرأه أو اطلع عليه إنه سميع مجيب وصلى الله على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا والحمد لله رب العالمين.

الفهارس

- أ - فهرس الأحاديث والآثار الواردة.
- ب - فهرس الأبيات الشعرية والمنظومات والأراجيز.
- ج - فهرس الأعلام المترجم لهم.
- د - فهرس البلدان والأماكن المعرف بها.
- هـ - فهرس المصادر والمراجع.
- و - فهرس الموضوعات والمحتويات.

أ- فهرس الأحاديث والآثار الواردة

الصفحة	طرف الحديث / الأثر
٣٣٠	إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ فَلْيَجِبْ
١١٧٥	أَرَبُّ لِبَلِّ أَنْتَ أَمْ رَبُّ غَنَمٍ
٢٨٦	اسْتَعْمِلْ يَدَاكَ
٣٦٥	اسْتَقْرِؤُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ
٣٨٨	أَصْحَابِي كَالْمَلْحِ لِلطَّعَامِ
٣٨٨	أَصْحَابِي كَالنَّجُومِ
٣٤٨	أَصْلُ الرَّجُلِ عَقْلُهُ (قول عمر بن الخطاب)
٣٠٤	أَفْضَلُ الدُّعَاءِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ
٣٠٥	أَفْضَلُ الْكَلَامِ أَرْبَعٌ هُنَّ مِنَ الْقُرْآنِ وَلَيْسَتْ بِقُرْآنٍ
٣٨٧	اقْتَدُوا بِالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ
١١٣٥-٧٥٧	اقْرَؤُوا كَمَا عَلَّمْتُمْ
٣٦٨	أَقْرَأَنِي جَبْرِيلُ عَلَى حَرْفٍ فَرَجَعْتُهُ
٣٢١	إِكْرَامُ الْكِتَابِ خَتْمُهُ
٣٢٨	أَنْتَ الْمُخْتَارُ الْمُنتَخَبُ، وَعِنْدَكَ مُسْتَوْدَعُ نُورِي
٣٥٠	أَنْتَ عَتِيقٌ مِنَ النَّارِ
٣٥١	إِنَّ مِنْ أَصْحَابِي مَنْ لَوْ كُشِفَ لَهُ الْحِجَابُ
٤٣٤	إِنَّ مِنَ الْأَعْمَالِ مَا لَا يَتِمُّ إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِالدُّعَاءِ
٣٦٩	إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَؤُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ
٣٦٤	إِنَّهُ تَأْتِي كُتُبٌ، لَا أَحَبُّ أَنْ يَعْلَمَهَا كُلُّ أَحَدٍ
٣٢٦	إِنَّهُ لَأَوَّلُ مَا تَأْتَلْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ
٣٠٨	أَنَّهُ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْتَدِي خُطْبَهُ وَمَوَاعِظَهُ
٣٥٦	رَأَيْتُ فِيمَا يَرَى النَّائِمُ فِي يَدَيَّ سَوَارِينَ مِنْ ذَهَبٍ
٣٧٧	سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ: اتَّقُوا اللَّهَ أَيُّهَا النَّاسُ، إِيَّاكُمْ الْعُلُوُّ فِي عُثْمَانَ
٣٨٤-٣١٦	عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ

٣٢٧	غَيْرُ مُتَأْتِلٍ مَالًا
٣٥٣	فَمَا زَلْنَا أَعْزَةَ مِنْذَ أُسْلِمَ عَمْرٌ
٢٨٥	قَيَّدُوا الْعِلْمَ بِالْكِتَابَةِ
٣٠٦	كُلُّ أَمْرٍ ذَا بَالٍ لَا يُبْتَدَأُ فِيهِ
٣٢٠	لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ
٣٨٩	لَا تُؤْذُونِي فِي أَصْحَابِي، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ
١٠٣٠	لَقَدْ أُوتِيتَ مَزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ
٣٤٧	لِكُلِّ شَيْءٍ دُعَامَةٌ، وَدُعَامَةُ الْمَرْءِ عَقْلُهُ
٣٥٢	اللَّهُمَّ أَعِزِّ الْإِسْلَامَ بِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ أَوْ بِعَمْرٍو بْنِ هِشَامٍ
٣٧٥	لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَعْلَمُ خَتَمَ السُّورَةِ حَتَّى تَنْزَلَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
٣٥٣	لَمَّا أُسْلِمَ عَمْرٌ كَبِرَ أَهْلُ الدَّارِ
٣٧٦	لَمَّا كَثُرَ اخْتِلَافُ النَّاسِ فِي الْقُرْآنِ قَالُوا: قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ
٣٥٧	لَوْ لَا أَنَّ الرُّسُلَ لَا تُقْتَلُ لَضَرَبْتُ أَعْنَاقِكُمَا
٣٤٨	مَا اسْتَوْدَعَ اللَّهُ أَحَدًا عَقْلًا إِلَّا اسْتَنْقَذَهُ (قول الحسن البصري)
٣٤٧	مَا اكْتَسَبَ ابْنُ آدَمَ مِثْلَ عَقْلٍ يَهْدِي صَاحِبَهُ إِلَى هُدًى
٣٥٣-٣٥٢	مَا أَنْتَ مُنْتَهِيًا يَا عَمْرُ
٣٢٢	مَثَلِي وَمَثَلُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى دَارًا
٣٨٩	مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَحْيَى حَيَاتِي، وَيَمُوتَ مَمَاتِي، وَيَأْكُلَ
٣٠٥	مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أُعْطِيَتْهُ
٥٠٩	مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ
٣٠٧	مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَتَلَفَ لَهُ لَقِيَ اللَّهَ أَحْدَمَ
٣٠٤	الْوَضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ
٣٦٩	يَا أَبِي، أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ عَلَيَّ حَرْفٍ
٣٧١-٣٧٠	يَا جَبْرِيلُ إِنِّي بَعَثْتُ إِلَيَّ أُمَّتِي، وَأُمَّتِي مِنْهُمْ الْعَجُوزُ
٢٩٢	يَا سَلْمَانُ! أَحَبُّ الْعَرَبِ لثَلَاثٍ: قُرْآنُكَ عَرَبِيٌّ
٤٤٩	يُبْعَثُ أُمَّةٌ وَحْدَهُ
٣٤٥	يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَحْدَهُ

ب - فهرس الأبيات الشعرية والمنظومات والأراجيز

١- الأبيات الشعرية

رقم الصفحة	القائل	القافية	صدر البيت
٣١٤	زهير	هداءُ	فَإِنْ يَكُنِ النَّسَاءُ مُخَبَّاتٌ
١٠٩٩	أبو زيد الطائي	بقاءُ	طَلَبُوا صُلْحَنَا وَوَلَاتَ أُوَّانَ
٢٨٩	-	البلاءُ	وَعَلِمَ الْعَالِمِ الْمَعْرُورِ جَهْلًا
١١٦٦	زُهَيْر	انتهاءُ	لَقَدْ طَالِبْتَهَا وَلِكُلِّ شَيْ
٢٨٩	-	بالدواءِ	يَلُومُ اللَّائِمُونَ الْجَهْلَ جَهْلًا
٢٨٩	-	القضاءِ	إِذَا كَانَ الْإِمَامُ يَحِيفُ جَوْرًا
٢٨٩	-	السَّمَاءِ	فَوَيْلٌ لِّمَنْ وَبَيْلٌ ثُمَّ وَبَيْلٌ
٢٨٧	ابن بلاغة الصيرفي	الأصْحَابُ	نَعَمَ الْمُؤَانِسُ وَالْجَلِيسُ كِتَابُ
٢٨٧	ابن بلاغة الصيرفي	وصوابُ	لَا مُفْشِيًّا سِرًّا إِذَا اسْتَوَدَعْتَهُ
١١٧٦-٣٤٠	-	عَجَبِ	فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا فَادْهَبْ
٧٨٠	جرير	العُلبِ	لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مَعَزْرِهَا دَعْدُ
١١٧٥	الفرزدق	مرئوبِ	كَأَنَّا كَسَالَتُهُ حَمَقَاءُ إِذْ حَقَنْتُ
١٠٥٨	علقمة الفحل	مَشِيبُ	طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحَسَانِ طُرُوبُ
٤٦٦	رؤبة بن العجاج	مُشْتِي	مَنْ يَكُ ذَا بَتٍ فَهَذَا بَتِّي
١١٤٤	-	الحُجْفَتِ	بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحُجْفَتِ
١١٤٦-١١٤٥	أبو نجم العجلي	وَبَعْدِ مَتٍ	اللَّهُ نَجَاكَ بِكَفِّي مُسَلِّمَتِ
١١٤٥	أبو نجم العجلي	تُدْعَى أَمْتٌ	صَارَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْعَلَصَمَتِ
٣٤٩	الأعشى	أَنْشَدَا	رَبِّي كَرِيمٌ لَا يُكَدِّرُ نِعْمَةً
٨٣٦	-	مَسْعُودًا	يَا عَيْنَ جُودِي بَدِمْعٍ مِنْكَ مَجْهُودًا
٣٦٨	النابعة الذبياني	النَّادِ	رُدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ، وَلَيْدَهُ
٣١٩	الأخفش الأوسط	عُبْدٌ	أُنْسِبُ الْعَبْدِ إِلَى آبَائِهِ
٣٨١	النابعة الذبياني	العَدَدِ	فَكَمَلْتُ مِائَةً فِيهَا حَمَامَتُهَا

٣٨١	النابعة الذبياني	وَلَمْ تَزِدِ	فَحَسْبُوهُ، فَأَلْفَوْهُ، كَمَا ذَكَرَتْ
٤٣٧	النابعة الذبياني	وَكَأَنَّ قَدِ	أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا
٣٨١	النابعة الذبياني	فَقَدِ	قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا
٣٨١	النابعة الذبياني	الثَّمَدِ	وَاحْكُم كَحْكَمِ فِتْنَةِ الْحَيِّ إِذَا نَظَرْتُ
١١٧٥	طرفه بن العبد	بِقَرَمَدِ	كَقَنْطَرَةِ الرُّومِيِّ أَقْسَمَ رَبِّهَا
٣٨١	النابعة الذبياني	الرَّمَدِ	يَحْفُهُ جَانِبًا نَبِيْقٍ وَتُبِعُهُ
٤٣٧	النابعة الذبياني	الْأَسْوَدُ	زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا
٤٥١	الأعشى	الْكِبَارُ	كَحَلْفَةٍ مِنْ أَبِي رَبَاحٍ
١١٦٥	الحطيطنة	إِقْصَارُ	لِكُلِّ شَيْءٍ وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ
٢٩٠	-	وَبِالْحَبْرِ	وَمَنْ قَدْ رَأَى مَا قَدْ كَتَبْنَاهُ دَارِيسَا
٥٣٩	الأعشى	وَالْآثِرُ	إِنَّ الَّذِي فِيهِ تَمَارَيْتَمَا
٤٥٠	بَشَّارُ بْنُ بُرْدٍ	اِئْتَشَرُ	أُمَّتِي بَدَدَ هَذَا لُعْبِي
٥٤٠	امرؤ القيس	أَجْرُ	فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسُدِّيَّتَهَا
٣١٣	أَبُو حَنِيفَةَ	لَا كَادُرُ	أَنْتُمْ تَكْدُرُونَ مَا تُعْطُونَ مِنْكُمْ
٥٤٠	امرؤ القيس	سِرِّ	وَلَمْ يَرْنَا كَالِيٍّ كَاشِحٌ
٥٤٠	امرؤ القيس	شَرَا بَشْرَ	وَقَدْ رَابِنِي قَوْلَهَا يَا هِنَاهُ
٣٨٠	زرقاء اليمامة	وَالْبَشْرُ	إِنِّي أَرَى شَجْرًا مِنْ خَلْفِهَا بَشْرًا
٢٨٩	-	مِصْرٍ	رَعَى اللَّهُ مَنْ يَدْعُ لَنَا جَهْرًا يَقِينًا
٤٥٠	بَشَّارُ بْنُ بُرْدٍ	الْوَطْرُ	فَدَعْنِي مَعَهُ يَا أُمَّتَا
٣١٣	أَبُو حَنِيفَةَ	وَيُنْتَظَرُ	إِعْطَاءَ ذِي الْعَرْشِ خَيْرٍ مِنْ إِعْطَائِكُمْ
١١٧٤	لبيد بن ربيعة	وَعَرَعَرِ	وَأَهْلَكُنْ يَوْمًا رَبَّ كَنْدَةَ وَابْنَهُ
٦٠٩	أعشى باهلة	يَقْتَفِرُ	وَلَا يَسْزَالُ أَمَامَ الْقَوْمِ يَقْتَفِرُ (عجز)
٣٨٠	زرقاء اليمامة	ظَفْرُ	تَزَوَّدُوا بِأَجْمَعِكُمْ فِي صَدْرِ أَوْلِهِمْ
٤٠٩	-	فَأَنْظُرُ	وَإِنِّي حَيْثَمَا يَنْبِيِ الْهُوَى بَصْرِي
٥٨٢	الخنساء	مُسْتَفْزَا	وَمَا تُؤَا رِحَالِي وَبَادُوا مَعَا
١٠٥١	ابن المعتز	تَعْسَا	يَا سَيِّدِي إِنْ عَثَرْتُ فَخُذْ بِيَدِي
٧٧١	-	اللَّعْسُ	يَأْيُهُ الصَّبُّ اللَّجُوجُ النَّفْسُ

١٠٩٧	امرؤ القيس	وتَبُوصُ	أَمِنْ ذَكَرٍ لَيْلَى إِذْ نَأْتِكَ تَنْوُصُ
٨٣٦	أبو خراش	مَحْضُ	وَلَا أَدْرُ مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رِذَاءَهُ
٤٤٩	النابغة	طائع	وهل يأتمن ذو أمة وهو طائع
٣٣٨	مفاس العائدي	ارتفاعا	إِذَا وَضَعَ الْمَزَاهِرُ آلَ قَوْمٍ
٣٣٠	الأعشى	مُضْطَجَعًا	عَلَيْكَ مِثْلُ الذِّي صَلَّيْتَ فَاغْتَمِضِي
٣٣٠	الأعشى	وَالْوَجَعَا	تَقُولُ بِنْتِي وَقَدْ يَمَّمْتُ مُرْتَحِلًا
٣١٩	عبد الله بن بري النحوي	المهيع	إِنَّ الصَّنِيعَةَ لَا تَكُونُ صَنِيعَةً
٢٨٦	سحنون	المونعة	الْعِلْمُ صَيْدٌ وَالْكِتَابَةُ فَيْدُهُ
٢٨٦	سحنون	مُطْلَقَةً	فَمِنْ الْجَهَالَةِ أَنْ تَصِيدَ حَمَامَةً
٧٥٤	رؤبة بن العجاج	ولا تملق	إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ
٣٥٩	ثمامة بن أثال الحنفي	تترك	وَمَنَّاكَ قَوْمُكَ أَنْ يَمْنُوكَ
٣٥٩	ثمامة بن أثال الحنفي	لا يترك	كَذَبْتَ عَلَى اللَّهِ فِي وَحْيِهِ
٣٥٩	ثمامة بن أثال الحنفي	تشارك	مُسَيَّلِمَةً أَرْجِعْ وَلَا تُمَحِّكْ
١١٧٦-٣٣٧	عبد المطلب	آلك	وَأَنْصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيبِ
٣٣٨	خفاف بن ندبة	آلكا	أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي حَقِيقَةَ وَالِدِي
٣٣٧	عبد المطلب	محالك	لَا يَغْلِبَنَّ صَلِيبُهُمْ
٣٣٧	عبد المطلب	حلالك	لَا هُمْ إِنْ الْعَبْدُ يَمْنَعُ
٣٥٩	ثمامة بن أثال الحنفي	مسلك	فَمَالِكَ مِنْ مَصْعَدٍ فِي السَّمَاءِ
٣٢٧	امرؤ القيس	المال	فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ
٨٣٥	ليبيد	ويحل	فَأَتْتِضَلْنَا وَابْنُ سَلَمَى قَاعِدٌ
٣٨١	امرؤ القيس	بمعطل	وَجَيْدٌ كَجَيْدِ الرِّثْمِ لَيْسَ بِفَاحِشٍ
٣٤٠	امرؤ القيس	تجمل	وُقُوفًا بِمَا صَحْبِي عَلَى مَطِيهِمْ
٥٢٢	امرؤ القيس	القرنفل	إِذَا التَّفْتَتُ نَحْوِي تَضَوَّعَ رِيحُهَا
٣٤٠	امرؤ القيس	متأمل	فَعَدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ حَامِرٍ
٤٥٣	-	اللهم ما	وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كَلِمًا
١٠٥٣	الأعشى	سائم	لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ نَوَاءِ نَوَيْتُهُ
٣٢٨	الفرزدق	دعائمه	وَكُنَّا وَرَثَانُهُ عَلَى عَهْدِ تَبَعٍ

٤٥٢	الكميت	الطَّعَامُ	وَلَهَتْ نَفْسِي الطُّرُوبَ إِلَيْكُمْ
٣٣١	معن بن أوس المزني	الأمُّ	فَمَا زَلْتُ فِي لَيْبِي لَهُ وَتَعَطَّفِي
٤٧٣	-	وَأَرْجُو رَبَّمَا	ذَهَبَ الزَّمَانُ بَأَنْ أَقُولَ
٣٢٨	الفرزدق	وهادمه	وَمَا زَالَ بَانِي الْمَجْدُ فِينَا وَبَيْتُهُ
٤٥٣	-	نُعَدَمَا	أُرَدُّدُ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا
٨٣٥	-	بالسيف الدِّمَا	كَفَّاهُ كَفُّ مَا تَلِيْقُ دِرْهَمَ
٨٣٦	حسان	فَاسْكُبِي الدِّمَا	يَا عَيْنِ ابْنِي سَيِّدِ النَّاسِ وَاسْفَحِي
٧٥٤	عَنْتَرَةَ	المقرم	يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرِي غَضُوبِ
٣٣١	الأعشى	وَارْتَسَمَ	وَقَابَلَهَا الرِّيحُ فِي دَنْهَا
١٠٩٨	أبو وَجْزَةَ السَّعْدِي	المُطْعَمِ	العَاطِفُونَ تَحِينُ مَا مِنْ عَاطِفِ
٤٧٣	-	لِي فَمَا	وَاهَا لَهُمْ لَوْ أَنَّهُمْ
٤٧٣	-	دَاوُوا كَمَا	هَجَرُوا تَفَاقَمَ أَمْرُهُمْ
٨٥٣	-	مَا احْتَكَمَ	إِذَاهُ سَامَ الحَسْفِ أَلَى بِقَسَمِ
١١٧٥	رجل من بني ضبة	وَتَمَّمَا	يا رب الذي يأتي من العرف أنه
٤٧٣	-	لَوْلَاهُمْ لَمَا	جَرَحُوا فَلَوْ طَبُّوا شَفُوا
٤٧٣	-	يَزِيدُ وَكَلَّمَا	أَشْكُو إِلَيْهِمْ مِنْهُمْ
٣٠٨	أبو حية التَّمِيرِي	له نَمَ	يَوَدُّ بِجَدِّعِ الأَنْفِ لَوْ أَنْ صَحْبَهُ
٤٧٣	-	فُوَادِي إِتْمَا	مَيْلِي إِلَى غَيْرِ الأُولَى
٤٧٣	-	حَسْبِي وَمَا	أَرْجُو نَوَالًا مِنْهُمْ
٣٣٤	-	كَرِيمِ	أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَى قَلَلِ الحِمَى
٤٦٦	-	الكَرِيمِ	كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا
٣٤٢	ابن بقي الأندلسي	النَّسِيمِ	عَثَرَ الرُّوْضُ فِي ذُبُولِ النَّسِيمِ (عجز)
٣٤٧	امرؤ القيس	رُهْبَانِ	أَتَتْ حَجَجَ بَعْدِي عَلَيْهَا فَأَصْبَحَتْ
٨٣٦	حري بن ضمرة	أَقْرَانَا	يَا نَفْسِ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ مَضَضِ
٣٥٨	عَطَارِدُ بْنُ زَرَّارَةَ	ذُكْرَانَا	أَصْبَحَتْ نَبِيَّتَنَا أَنْتِي نُطِيفُ بِهَا
١٠٩٩	-	تالانا	نَوَلِي قَبْلَ يَوْمِ بَيْنِي جُمَانَا
٣٤٧	امرؤ القيس	أَزْمَانِ	قَفَا نَبْكَي مِنْ ذِكْرِ حَبِيبِ وَعِرْفَانِ

٨٣٥	الأعشى	أَنْكَرَنَّ	وَمِنْ كَاشِحِ ظَاهِرِ غَمْرُهُ
٨٣٥	النابعة الذبياني	وَلَسْتَ مِنْ	إِذَا حَاوَلْتَ فِي أَسَدِ فُجُورًا
٤٣٦	عَمْرُو بْنُ كَلْثُومٍ	جُونَا	إِذَا تَسَلَّتْ عَلَى الْأَبْطَالِ يَوْمًا
٥٩٢-٥٣٦	عَمْرُو بْنُ كَلْثُومٍ	لَاعِبِينَا	كَأَنَّ سَيُوفَنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ
٥٩٢-	عَمْرُو بْنُ كَلْثُومٍ	جَرِينَا	كَأَنَّ مُتُونَهُنَّ مُتُونَ عَدْرٍ
١٠٠٩-٩٣٦	عدي بن زيد العيادي	مِينَا	فَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمِينَا
٤٣٥	-	ضَنِينِ	وَقَدْ تَنْزِعُ الْحَاجَاتِ يَا أُمَّ مَالِكِ
٥٣٣	أبو الفضل الميكالي	تَنْوِينِ	سَعِيًّا لِدَهْرٍ مَضَى وَالْوَصْلُ يَجْمَعُنَا
٥٣٣	أبو الفضل الميكالي	ثُمَّ تَنْوِينِي	فَصَرْتُ إِذَا عَلِقَتْ قَلْبِي حَبَائِلُكُمْ
٣٤٩	-	أَلْقَاهَا	أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ
٤٠٦	أبو الفضل الميكالي	سَرَى بِهِ	فَمَنْ لِي بَوَّجَهُ لَوْ تَحَيْرَ فِي الدُّجَى
٤٠٦	أبو الفضل الميكالي	أَوْصَى بِهِ	أَوْصَاكَ سِحْرُ جُفُونِهِ بِتَسْهَدٍ
٤٠٦	أبو الفضل الميكالي	بِسَرَابِهِ	مَوَاعِيدِهِ فِي الْفَضْلِ أَحْلَامٌ نَائِمٍ
٤٠٦	أبو الفضل الميكالي	أَوْصَابِهِ	اصْبِرْ عَلَى مَضَضِ الْهَوَى فَلَربَّ مَا
٤٠٦	أبو الفضل الميكالي	مِنْ أَوْصَابِهِ	يَا مُبْتَلَى بَضْنَاهُ يَرْجُو رَحْمَةً
١١٦٥	ابن دُرَيْدٍ	انْتَهَى	فَإِنْ أُمَّتٌ فَقَدْ تَنَاهَتْ لَدَّتِي
٤٣٤	-	مُرَادُهُ	إِذَا كَانَ عَوْنُ اللَّهِ لِلْمَرْءِ نَاصِرًا
٤٣٤	-	اجْتِهَادُهُ	وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَوْنُ اللَّهِ لِلْفَتَى
٣٣٧	الْكُمَيْتِ	آلَهَا	فَأَبْلَغُ بَنِي هِنْدَ بْنَ بَكْرٍ بِنِ وَائِلٍ
٣٣٨	الأعشى	آلَهَا	كَانَتْ بَقِيَّةُ أَرْبَعٍ فَاعْتَمَّتْهَا
٣٣٨	أَبُو الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّئِي	فِي آلِهِ	وَاللَّهُ يُسْعِدُ كُلَّ يَوْمٍ جَدَّهُ
٣٤٥	-	كَلِيمَتِهَا	وَقَدْ عَلِمَ الْحَيُّ الْمُعَانُونَ أَنَّنِي
٣٨١	زرقاء اليمامة	حَمَامَتِيهِ	لَيْتَ الْحَمَامَ لِيهِ
٣٨١	زرقاء اليمامة	مِيهِ	وَنَصْفَهُ قَدِيدَهُ
٤٦٥	-	فَيْلَاتِي	وَكَيْفَ لَا أَبْكِي عَلَى عَلَاتِي
٤٠٧-٣٢٥	ابن دُرَيْدٍ	الْبَرَى	هُمُ الْأَلَى إِنْ فَاخَرُوا قَالَ الْعُلَى
٣٢٧	امرؤ القيس	أَمْثَالِي	وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ

٣٨٧	الأسود الدؤلي	قَلِيلًا	فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرُ مُسْتَعْتَبٍ
٧٥٤	بن وقاص الحارثي	يَمَانِيَا	وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ

٢ - أبيات المنظومات والأراجيز

رقم الصفحة	القائل	صدر البيت
٤٢٢	البلنسي	إِذْ كُنْتُ قَدْ أَخَذْتُهُ رِوَايَةَ
٦٢١	البلنسي	فِي كُلِّ مَا قَدْ أَنْبَتُوا بِلَامٍ
٥٢٢	البلنسي	كَذَلِكَ لِكُلِّ أَحَلِّ كِتَابٍ
٦٢١	البلنسي	مِنْ سُلَّةٍ وَكَذَا خَلَّلُ
٥٢٢	البلنسي	وَالكَهْفُ فِيهَا مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ
٦٢١	البلنسي	وَاللَّعْنُونَ مِثْلَهَا لَعِينٍ
٦٢١	البلنسي	وَحَذَفُوا الْأَلْفَ بَعْدَ اللَّامِ
٦٢١	البلنسي	وَفِي الْمَلَكَةِ وَالْبِلْدِ
٦٢١	البلنسي	وَفِي أَوْلَيْكَ وَفِي لَكِنَّا
٤٢٢-٤٢١	البلنسي	وَكَانَ شَيْخًا خُصَّ بِالِإِثْقَانِ
٦٩٠	الشاطبي	أَبُو عَمْرِهِمُ وَالْيَحْضِيُّ ابْنُ عَامِرٍ
١١٤٣	الشاطبي	إِذَا كُتِبَتْ بِالتَّاءِ هَاءٌ مُؤْتَتْ
١١٣٧	الشاطبي	أَمَّا فَصِلْ بِالْفَتْحِ قَدْ نَبْرًا
٩٩٣	الشاطبي	أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابِ زَيْدٍ يَاؤُهُ
٥٢٦	الشاطبي	أَوْلَى يَتَمَى وَنَصْرَى (عجز)
٦٥٢	الشاطبي	بَارَكْنَا وَكُنْ حَذِرًا (عجز)
٨٢٨	الشاطبي	دِينَ تُمْدُونِ
٤٦٥	الشاطبي	سِوَى الْمَشْدَدِ وَالْمَهْمُوزِ فَاخْتَلَفَا
١١٤٢	الشاطبي	فَأَبْدَأْ مُضَافَاتِهَا لِظَاهِرِ نُرَاعًا
١٠٨٥	الشاطبي	فَالْمِ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَصِلْ وَكُنْ حَذِرًا (عجز)
٦٨٠	الشاطبي	فِي أَرَأَيْتَ وَأَرَأَيْتُمْ اخْتَلَفُوا

١١٢٧	الشاطبي	فِي آلِ عَمْرَانَ وَالْأَحْزَابِ تَانِيهَا
٧١٨	الشاطبي	فِي يُوسُفَ خُصَّ قَرَأْنَا وَزُخْرُفَ
٥٢٢	الشاطبي	كَتَبْتُ إِلَّا الَّذِي فِي الرَّعْدِ مَعَ أَجَلٍ
٥٨٢	الشاطبي	كَسَّاحِرَانَ أَضْلَانَا
١٠٥٨	الشاطبي	كَيْفَ الضُّحَى وَالْقَوَى
٩٦٧	الشاطبي	لَا تَأْتِسُوا وَمَعَا يَأْتِسُ
٩٠٣	الشاطبي	لَأَمْلَنَنَّ أَشْمَزَّتْ وَامْتَلَّتْ لَدَى
٣٩٢	الشاطبي	مَا فِيهِ شَكْلٌ وَلَا نَقْطٌ فَيَحْتَجِرَا (عجز)
٨٤٦	الشاطبي	مَنْ حَيٌّ يُحْيِي
٩٢٤	الشاطبي	وَأَبْنَسُوا فِيهِ الْخُلْفُ قَدْ خَطَرَا (عجز)
٨٤٠	الشاطبي	وَاحْذَرُوا إِحْدَاهُمَا كَوْرٍ
١١٥٧	الشاطبي	وَأَلِ عَمْرَانَ وَامْرَأَتِ بِهَا وَمَعَا
٨٩١	الشاطبي	وَأَنْ تَبُوءَ مَعَ السُّوَأَى تَنْوَأُ بِهَا
٦٩٠-٤٨٩	الشاطبي	وَبَيْنَ نَافِعِهِمْ
٩٧٥	الشاطبي	وَجَائِءَ أَنْدَلُسُ تَرِيدُهُ أَلْفَا
٨٢٣	الشاطبي	وَخُصَّ فِي أَتْبَعُونَ غَيْرَهُمَا سُورَا (عجز)
١١٤٣	الشاطبي	وَدُوْنَكَ الْهَاءُ لِلتَّأْنِيثِ قَدْ رُسِمَتْ
٩٤٤	الشاطبي	وَذِي الضَّمِيرِ كَيْحِيكُمُ وَسَيِّئَةٍ
٧٢٨	الشاطبي	وَسَاحِرٍ غَيْرِ أُخْرَى الذَّارِيَاتِ بَدَا
٩٧٤	الشاطبي	وَعَنْ خُلْفٍ مَعَا لِإِلَى
١٠٣٠	الشاطبي	وغيرَ مَا بَعْدَ يَاءِ خَوْفِ جَمْعِهِمَا
١١٢٠	الشاطبي	وَفِي النِّسَاءِ يَقِلُّ الْوَصْلُ مُعْتَمِرَا
٩٢٦	الشاطبي	وَفِي يَنْبُؤِ الْإِنْسَانِ الْخِلَافَ
٣٢٦	الشاطبي	وَقَالُونَ عَيْسَى ثُمَّ عَثْمَانُ وَرَشُّهُمْ
١٠٧٢	الشاطبي	وَقُلْ عَلَى الْأَصْلِ مَقْطُوعُ الْحُرُوفِ أَتَى
٨٩٨	الشاطبي	وَقِيلَ أَوْلِيَاؤُهُ
٩٣٧	الشاطبي	وَكُلُّ مَا زَادَ أَوْلَاهُ عَلَى أَلْفٍ

٧٦١	الشاطبي	وَلَيْكَةُ الْأَلْفَانِ الْحَذْفُ نَالَهُمَا
٤٠٨	الشاطبي	وَهَاكَ نَظْمَ الَّذِي فِي مُقْنَعٍ عَنِ أَبِي
٨٥١	الشاطبي	وَوَاوُ يَدْعُ لَدَى سُبْحَانَ وَاقْتَرَبَتْ
٦٤٢	الشاطبي	يُضَاعَفُ الْخِلَافُ فِيهِ كَيْفَ جَا
١١٥٨	-	وَأَمْرَاتُ إِذَا أَتَتْ مُضَافَةً لِبَعْلِ

الأمير عبد القادر للعطوم الإسلامية

ج- فهرس الأعلام المترجم لهم

الصفحة	العلم
٣٦٣	أبان بن سعيد بن العاص بن الأموي أبو الوليد
٥٧	إبراهيم بن أحمد بن سليمان المارغني التونسي
١٩٣	إبراهيم بن أحمد بن علي التحيبي الجزري أبو إسحاق
٤٥٣	إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج أبو إسحاق
٥٦	إبراهيم بن محمد بن عبد القادر الحسيني الطالبي التادلي أبو إسحاق
٣٩٨	إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي أبو عمران
٣٣٧	أبرهة بن الصباح الحبشي الحميري الأشرم
٣٩١	أبو الفهد البصري اللغوي النحوي
٣٦٣	أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد الأنصاري أبو المنذر
٣٢٩	أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن شهاب الدين الصنهاجي القرافي أبو العباس
٥٤	أحمد بن الحسن بن عبد الرحمن بن عبد العزيز التسولي
٣٣٨	أحمد بن الحسين بن الحسن الجعفي الكوفي الكندي أبو الطيب (المتني)
٣٣٦	أحمد بن جعفر الدينوري أبو علي
٣٣٥	أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو جعفر
٥٥	أحمد بن عبد الله بن يعقوب السملالي الجزولي أبو العباس
١١١	أحمد بن علي الشريف العلمي الوهابي أبو العباس
٧٢١	أحمد بن علي بن الفضل الخزاز البغدادي أبو جعفر (أبو حفص)
٣١٢	أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدي أبو العباس
٣١١	أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق النيسابوري الثعلبي ويقال: الثعالبي
٣٣٥	أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي (ابن النحاس)
٤١٣	أحمد بن محمد بن خلف بن محرز بن محمد الأنصاري الشاطبي أبو العباس
٨٤٧	أحمد بن محمد بن سعيد بن حرب المسيلي أبو العباس
٩٤٩	أحمد بن محمد بن عبد البر بن يحيى أبو عبد الملك

٨٧١	أحمد بن محمد بن عبد الله بن لب المعافري الأندلسي الطلمنكي أبو عمر
٣٣٠	أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني البغدادي أبو العباس (ثعلب)
٤٥٩	إسحاق بن أحمد بن إسحاق بن نافع الخزاعي المكي أبو محمد
٧٨٧	إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأزدي البغدادي المالكي أبو إسحاق
٣٣٥	إسماعيل بن القاسم بن هارون البغدادي القالي أبو علي
٣٣٩	إسماعيل بن عباد بن العباس بن عباد الطالقاني أبو القاسم (الصاحب كافي الكفاة)
٣٤٣	إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة الحجازي الكوفي الأعور أبو محمد (السُدِّي)
٩٤٨	أصبغ بن خليل القرطبي أبو القاسم
٢٩٥	إقليدس بن نوقطرس بن برنيقس
٣٢٧	امرئ القيس بن حجر بن الحارث الكندي
٧٨٦	أيوب بن أبي تميمة كيسان السخيتاني البصري أبو بكر
٧٢١	أيوب بن المتوكل الأنصاري البصري الصيدلاني المقرئ
٣٦٠	البراء بن مالك (أخو أنس بن مالك)
٤٥٠	بشار بن برد بن يرحوخ العقيلي الضرير أبو معاذ
٣٩٠	بكر بن محمد بن العلاء بن محمد بن زياد القشيري أبو الفضل
٣٢١	بلقيس بنت السيرح
٥٨٢	تماضر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد الرياحية السُّلمية (الخنساء)
٣٥٩	ثمارة بن أثال بن النعمان الحنفي اليمامي أبو أمامة
٩٤٧	ثور بن زيد الديلي المدني
١١٦٥	جرول بن أوس بن مالك العبسي، أبو ملكية الحطيئة
٢٩٥	جعفر بن يحيى بن خالد بن برمك البرمكي أبو الفضل
٢٩٧	حرب بن أمية
٣١١	الحسن بن أبي الحسن يسار البصري أبو سعيد
٩٤٥	الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان الفارسي النحوي أبو علي
٨٧٣	الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأهوازي أبو علي

٣٣٩	الحسن بن علي بن أحمد الضبي التنيسي أبو محمد
٣٣٨	الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي الهمداني أبو عبد الله
٥٢	حسين بن علي طلحة الرجراجي الشوشاوي أبو علي
٣٦١	الحسين بن مسعود بن محمد أبو محمد، المعروف بالفراء البغويّ
٣٦٢	حفصة بنت عمر بن الخطاب العدوية أم المؤمنين
٤٧٧	حكم بن عمران الناظف القرطبي الأندلسي، ابن الطليطلي
٣٠٦	حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب أبو سليمان الخطابي
٣٥٩	خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم أبو سليمان
٣٦٣	خالد بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي أبو سعيد
٣٥٢	خباب بن الأرت بن جندلة بن سعد التميمي أبو عبد الله
٣٦١	خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة بن ساعدة الأنصاري الأوسي
٣٣٧	خفاف بن عمير بن الحرث بن الشريد السلمي
٤١١	خلف بن عبد الملك بن مسعود بن موسى بن بشكوال أبو القاسم
٣٩٦	الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري الأزدي أبو عبد الرحمن
٨٣٦	خويلد بن مرة الهذلي أبو خراش
٧٦٦	الربيع بن خثيم الكوفي الثوري أبو يزيد
٥٦	رضوان بن محمد بن سليمان المخللاتي أبو عيد
٥٢٩	رفيع بن مهران الرياحي أبو العالية
٣١٤	زهير بن أبي سلمى، واسم أبي سلمى ربيعة بن رياح المزني
٣٩٣	زياد بن أبي سفيان (ابن أبيه) أبو المغيرة
٣٦٨	زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المصري أبو أمامة
٣٥٩	زيد بن الخطاب بن نفيل العدوي
٣٤٩	زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري المدني أبو سعيد
٤٤٩	زيد بن عمرو بن نفيل القرشي العدوي (ابن عمّ عمر بن الخطاب)
٣٦٥	سالم بن معقل مولى أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة أبو عبد الله
٣٥٧	سجاح بنت الحارث بن سويد بن عُقْفان التغلبيّة
٣٤٥	سحبان بن زفر بن إياس الوائلي

٣٦٤	سعد بن عبید الله بن النعمان بن قيس الأوسي الأنصاري أبو زيد
٣٧٣	سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي أبو عثمان
١١٧٤	سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي أبو محمد
٣٧٥	سعيد بن جبیر بن هشام الوالي الكوفي أبو محمد وأبو عبد الله
٥٣	سعيد بن سليمان الكرامي الجزولي السوسي المشهور بلقب "أكرامو"
٣١٨	سعيد بن مسعدة المحاشعي الأخفش الأوسط
٢٩٢	سلمان الفارسي أبو عبد الله
٤٠٦	سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي الباجي أبو الوليد
٦	سليمان بن عبد الله بن يوسف بن يعقوب المريني، أبو الربيع
٧١٥	سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد (الأعمش)
٥٠٦	سهل بن محمد بن عثمان السجستاني أبو حاتم
٣٧٧	سويد بن غفلة بن عوسجة الجعفي الكوفي
٣٤٤	شريح بن هانئ الحارثي المذحجي الكوفي أبو المقدم
٧١٥	شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي أبو حيوة
٧٥٢	شهر بن حوشب الشامي البصري أبو سعيد
٥٠٦	الضَّحَّاكُ بن مزاحم الهلالي الخراساني أبو القاسم
١٠٧٤	طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن الجوهري
١١٧٥	طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو
٧٥٢	طلحة بن مصرف الهمداني الكوفي أبو محمد
٣٩٣	ظالم بن عمرو بن سفيان الكناني الدؤلي أبو الأسود
٧١٦	عاصم بن أبي الصباح العجاج الجحدري البصري أبو الجحشر
٣٤٤	عامر بن شراحيل الشعبي الحميري أبو عمرو
٦	عامر بن عبد الله بن يوسف بن يعقوب المريني، أبو ثابت
٣٩٣	العباس بن الفرغ الرياشي اللغوي النحوي أبو الفضل (وأبو الفرغ)
٨	عبد الحق بن أبي سعيد عثمان الزناتي المريني أبو محمد
٥	عبد الحق بن محيو بن أبي بكر بن حمامة بن محمد المريني أبو محمد
١١٤٤	عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب ويعرف بالأخفش الأكبر

٤٩١	عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي أبو القاسم
٣٧٤	عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي القرشي المدني أبو محمد
٣٤٣	عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي
٣٣١	عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي المالقي أبو القاسم
٩٤٧	عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الدمشقي الأوزاعي أبو عمرو
٧١٥	عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود
٤٩٣	عبد الرحيم بن جعفر المزياني أبو القاسم
٢٨٦	عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي القيرواني أبو سعيد، سَحْنُون
٣٢٦	عبد الله بن (أبي زيد) عبد الرحمن النفزي القيرواني المالكي أبو محمد
٧٦٣	عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي البصري جد يعقوب الحضرمي
١١٣٨	عبد الله بن الحسين العكبري أبو البقاء
٣٧٣	عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي أبو بكر
٩٤٨	عبد الله بن الغازي بن قيس
٤٠٢	عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي أبو عبد الرحمن
٢٩٥	عبد الله بن المقفع
٣١٩	عبد الله بن برّي بن عبد الجبار بن برّي
٢٩٧	عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب التيمي
٧٨٦	عبد الله بن حبيب بن ربيعة الضرير السلمي أبو عبد الرحمن
٣٩٧	عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث بن رافع المصري المالكي أبو محمد
١٠٣٠	عبد الله بن قيس بن سليم البصريّ أبو موسى الأشعري
٣١٦	عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي أبو محمد
٢٩١	عبد الله بن محمد بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد
٣٥٣	عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن
٣٩١	عبد الله بن هارون بن الرشيد بن المهدي أبو العباس المأمون
٢٩٢	عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي القرطبي أبو مروان
٩٤٧	عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح الرومي الأموي أبو الوليد (أبو خالد)
٧٧١	عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصمعي الباهلي البصري أبو سعيد

٣٣٦	عبد الملك بن مروان بن الحكم الاموي القرشي أبو الوليد
٥٤	عبد الواحد بن أحمد بن علي عاشر الأنصاري الفاسي أبو محمد
٣٥٦	عبهلة بن كعب يلقب بذي الخمار (الأسود العنسي)
٨٩٤	عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الإشبيلي أبو الحسين
٣٨٠	عبيد بن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة بن الدؤل بن لجيم الحنفي التميمي
٩٤٨	عثمان بن أيوب بن أبي الصلت أبو سعيد
٣٣٨	عثمان بن جني الموصلي أبو الفتح
٦	عثمان بن يعقوب بن عبد الحق المريني أبو سعيد
٤٧٧	عطاء بن يزيد الخراساني
٩٢٠	عطاء بن يسار الهلالي المدني القاص أبو محمد مولى ميمونة زوج النبي ﷺ
٣٥٨	عُطَارِدُ بن حاجب بن زُرارة التميمي أبو عكرمة
٢٩٦	عكرمة بن أبي جهل
٣٦٣	العلاء بن عبد الله بن عماد بن أكبر بن ربيعة الحضرمي
١٠٥٨	علقمة بن عبدة بن النعمان بن ناشرة بن قيس التميمي ، علقمة الفحل
٧٦٦	علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي أبو شبل
٣١١	علي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري أبو الحسن
٣٣٤	علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الكسائي أبو الحسن
٤٥١	علي بن عبد الرحيم القناد الواسطي الصوفي أبو الحسن
٩٧٦	علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي أبو الحسن
٤٠٥	علي بن مجاهد بن يوسف العامري إقبال الدولة
٣٤٦	علي بن محمد بن الحسين الرباطي أبو الحسن، المعروف بابن بري
٥٨	علي بن محمد بن حسن بن إبراهيم الملقب بالضباع
٢٨٩	علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني علم الدين السخاوي أبو الحسن
٤١٠	علي بن محمد بن علي بن هذيل البلنسي أبو الحسن
٤٢١	علي بن محمد بن لب بن سعيد القيسي المقرئ أبو الحسن
٣٠٠	علي بن محمد حبيب البصري أبو الحسن الشهير بالماوردي
١٠٨	علي بن يخلف المديوني الشهير بابن جزو أبو الحسن

٧٦٦	عمر بن ذر بن عبد الله بن زرارة الهمداني الكوفي أبو ذر
٢٩٠	عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي أبو حفص أمير المؤمنين
٥٢٨	عمران بن تميم العطاردي البصري أبو رجاء
٣٠٥	عمرو بن العاص بن وائل السهمي القرشي أبو عبد الله
٣٩٤	عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ أبو عثمان
٧١٥	عمرو بن عبد الله بن علي بن أحمد السبيعي الهمداني أبو إسحاق
٤٣٦	عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتاب من بني تغلب أبو الأسود
٣٥٢	عمرو بن هشام بن المغيرة المخزومي القرشي أبو الحكم (أبو جهل)
٣٦٤	عويمر بن عامر بن زيد بن قيس بن أمية الخزرجي الأنصاري أبو الدرداء
٣٢٩	عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي أبو الفضل
٤٨٤	الغازي بن قيس الأندلسي أبو محمد
٧	فارس بن علي بن عثمان بن يعقوب المريني أبو عدنان، المتوكل على الله
٣٦٢	القاسم بن سلام الأنصاري مولاهم البغدادي أبو عبيد
٣٤٤	قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي البصري أبو الخطاب
٣٤٤	قس بن ساعدة بن عمرو بن عدي الإيادي
١٠١٢	قسامة بن زهير المازني التميمي البصري
٧١٦	قعب بن أبي قعب العدوي البصري أبو السمال
٢٩٠	كسرى أنوشروان بن قباذ بن فيروز بن يزدجرد بن بهرام
٢٩١	كعب بن ماته الحميري اليماني أبو إسحاق (كعب الأحبار)
٣٣٧	الكميت بن زيد بن خنيس الأسدي أبو المستهل
٣٧٨	لاحق بن حميد السدوسي البصري أبو مجلز
٨٣٥	لبيد بن ربيعة بن مالك العامري أبو عقيل
٢٩٤	مجاهد بن جبر أبو الحجاج مولى السائب بن أبي السائب المخزومي
٥٨	محمد المكي بن محمد بن علي الشرشالي البطاوري أبو حامد
٤١٨	محمد بن أبي جعفر المنصور العباسي أبو عبد الله، يلقب بالمهدي
٤٩	محمد بن أبي مدين شعيب بن عبد الواحد اليصليتي المجاصي أبو عبد الله
٤٤٨	محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي أبو الوليد

٣٣٩	محمد بن الحسن الحاتمي البغدادي أبو علي
٣٣٥	محمد بن الحسن الزبيدي النحوي الإشبيلي أبو بكر
٣٢٥	محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزدي أبو بكر
١٠٨٦	محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم البغدادي العطار أبو بكر
٥١	محمد بن الحسين بن محمد بن حمادة النيجي الشهير بالصغير أبو عبد الله
٥٠٧	محمد بن جرير بن يزيد الطبري أبو جعفر
٢٩٦	محمد بن سحنون القيرواني المالكي أبو عبد الله
٣٧٠	محمد بن سيرين الأنصاري البصري أبو بكر
٣٩٨	محمد بن سيف الأزدي الحداني البصري أبو رجاء
٩٤٧	محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب أبو الحارث
٤١٢	محمد بن عبد العزيز بن أبي الخير بن علي الأنصاري أبو عبد الله
٨٩٢	محمد بن عبد الله بن أشته الأصبهاني أبو بكر
٥٠٢	محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي أبو عبد الله
٣٠٢	محمد بن علي بن عبد الحق الأنصاري الفاسي أبو عبد الله بن القصاب
٤١٣	محمد بن علي بن عمر التميمي المازري أبو عبد الله
٤١٠	محمد بن علي بن محمد بن أبي العاصي النفزي الشاطبي أبو عبد الله
٣٦٦	محمد بن عمر بن واقد المدني الواسطي أبو عبد الله
٤١٤	محمد بن عمر بن يوسف القرطبي المالكي أبو عبد الله يعرف: بابن الفخار
٤٥٩	محمد بن عيسى بن رزين التيمي الرازي الأصبهاني المقرئ أبو عبد الله
٤٠٥	محمد بن عيسى بن فرج التجيبي المغامي الطليلي أبو عبد الله
١١١	محمد بن قاسم بن محمد بن علي أبو عبد الله القصار الأندلسي
٣٨٦	محمد بن محمد بن محمد الطوسي الغزالي الشافعي أبو حامد
١٠٨	محمد بن محمد بن محمد بن داود بن آجروم الصنهاجي منديل أبو المكارم
١١٧٦	محمد بن موسى الواسطي أبو بكر يعرف بابن الفرغاني
٩٤٧	محمد بن وردان
٥٠	محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن جابر الغساني المكناسي أبو عبد الله
٣٣٦	محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري المبرد أبو العباس

٧٨٦	مسعود بن مالك - وقيل: بن عبد الله - الكوفي أبو رزين
٥٥	مسعود بن محمد بن جموع الفاسي أبو الفضل يعرف بالسجلماسى
٣٩٧	مسكين بن عبد العزيز بن داوود المصري أبو عمرو المعروف بأشهب
٣٣٨	مسهر بن النعمان بن عمرو بن ربيعة بن تيم العائذي أبو جلدة (مقاس)
٣٧٦	مصعب بن سعد بن أبي وقاص المدني الزهري أبو زرارة
١٠٩٧	معمر بن المثني التيمي البصري النحوي اللغوي أبو عبيدة
٣٣١	معن بن أوس المزني
٣٥٤	المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثقفي أبو عيسى
٤٢١	مكي بن أبي طالب - حموش - بن محمد القيسي القيرواني أبو محمد
١٠٩٩	المنذر بن حرمة الطائي أبو زبيد
٧٥٢	مُورِقُ بن مشمرج العجلي أبو المعتمر
٨	موسى بن عثمان بن يغمراسن الزباني أبو حمو
٤١٨	موسى بن محمد المهدي العباسي أبو محمد، يلقب بالهادي
٣٩٦	ميمون الأقرن
٣٣٠	ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس الوائلي، أبو بصير (الأعشى)
٣٢٧	ناصر - وقيل: ناصر الدين - بن عبد السيد بن علي بن المطرز أبو الفتح
٣٩٤	نصر بن عاصم الليثي البصري
٦٦٦	نصير بن يوسف بن أبي نصر الرازي المقرئ أبو المنذر
٣١٣	النعمان بن ثابت التيمي الكوفي أبو حنيفة
٧٦٣	هارون بن علي بن حمزة الكوفي أبو إياس، ولد الكسائي
٢٨٨	هارون بن محمد بن عبد الله أبو جعفر، أمير المؤمنين الرشيد
٤١١	هشام بن الحكم بن عبد الرحمن أبو الوليد، المؤيد بالله
٣٦٨	هشام بن حكيم بن حزام بن حُوَيْلِدِ بن أسد القرشي الأسدي
٣٢٧	همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي البصري أبو فراس (الفرزدق)
٣٠٧	الهيثم بن الربيع بن زرارة من بني نمير بن عامر (أبو حية النُمَيْرِي)
٣٦٠	وحشي بن حرب الحبشي
٣٥٣	الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن مخزوم

٢٩٧	وهب بن منبه بن كامل اليماني الذماري الأبنواوي أبو عبد الله
٧٢١	يحيى بن الحارث الذماري الغساني الدمشقي أبو عمرو
٨٣٤	يحيى بن المبارك بن المغيرة اليزيدي البصري أبو محمد
٤٥٢	يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي أبو زكريا المعروف بالفراء
٣٤٢	يحيى بن محمد-وقيل بن عبد الرحمن- بن بقي الأندلسي القرطبي أبو بكر
٣٩٣	يحيى بن يعمر العدواني البصري أبو سليمان
١٠٩٨	يزيد بن عبيد السعدي المدني أبو وجزة
٣١٦	يعقوب بن إسحاق بن السكيت أبو يوسف
٥	يعقوب بن عبد الحق بن محيو المريبي الزناتي أبو يوسف
٤١٤	يوسف بن تاشفين بن إبراهيم اللمتوني الصنهاجي أبو يعقوب
٤١٢	يوسف بن عبد الله بن سعيد بن عياد الأندلسي أبو عمر
٣٥٥	يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري أبو عمر
٤٢٠	يوسف بن عبد المؤمن بن علي القيسي الكومي أبو يعقوب
٦	يوسف بن يعقوب بن عبد الحق المريبي السلطان الناصر لدين الله أبو يعقوب
٥٠٢	يونس بن حبيب الضبي المصري أبو عبد الرحمن

د - فهرس البلدان والأماكن المعرّف بها

الصفحة	البلد / المكان
٣٧٣	أذْرَبِيجَان
٣٧٣	أَرْمِينِيَّة
٤١٨	أصْهَان
٢٩٣	الأَنْبَار
٣٠١	الأَنْدَلَس
٣٧٩	الْبَحْرِين
٤١١	بَلَنْسِيَّة
٢٩٩	تَلْمَسَان
٣٠١	الجِيزِين
٣٦٠	حَدِيقَةُ الْمَوْتِ
٤٠٣	دَانِيَّة
٤١٢	سَرْقُسْطَة
٤٠٩	شَاطِبَة
٣٠١	شَرِيْش
٣٠١	فَاس
٤٠٤-٤٠٣	قَرْطِبَة
٣٣٦	الكُوفَة
٤١٤	المَهْدِيَّة
٢٨٨	هَرْقَلَة
٣٩٢	وَاسِط
٣٧٨	الْيَمَامَة

هـ - فهرس المصادر والمراجع

أولاً- المصادر والمراجع المخطوطة

١. إعانة المبتدئ على معاني ألفاظ مورد الظمان: سعيد بن سليمان الكرامي (ت ٨٨٢هـ)، من مخطوط مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، رقمها: (٠٨٢/م ١/٥٣٦٤ م) ضمن مجموع.
٢. بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمان وما سكت عنه في التزليل والبرهان وما جرى به العمل من الخلافات الرسمية في القرآن: لعبد الرحمن بن أبي القاسم بن القاضي (ت ١٠٨٢هـ)، من مخطوطات جامعة الملك سعود، رقمها: (٧٢٤٠). ق ٤/١٥٥٦.
٣. تنبيه العطشان على مورد الظمان: لأبي علي حسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي، من مخطوطات المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة.
٤. جملة أرباب المراد شرح عقيلة أتراب القصائد في أسنى المطالب: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري، من مخطوطات الأزهر الشريف، رقمها: (٣١٧٣٨٨).
٥. الدرّة الصقيلة في شرح العقيلة: أبو بكر بن أبي محمد عبد الغني الشهير باللبيب، من مخطوطات الأزهر الشريف، رقمها: (٣٠٠٨٣٨).
٦. الدرر الحسان في اختصار كتاب التبيان في شرح مورد الظمان: لأبي محمد عبد الله بن خليفة الصنهاجي من مخطوطات المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة، رقمها: (٣٨٩).
٧. شرح المجاصي على المورد: من مخطوطات مكتبة المسجد النبوي بالمدينة النبوية، رقم (١٠/٢١١)، ٢-٨٨/٨٠.
٨. شرح عقيلة أتراب القصائد للشاطبي: محمد بن القفال (كان حيا ٦٢٨هـ)، من مخطوطات مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، رقمها (١٧٩٤ ٣/٢١١ ش.ش).
٩. كتر المعاني في شرح حوز الأمان: إبراهيم بن عمر الجعبري، مخطوطة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة الجزائر، وهو في مجلدين، رقم ٨ علوم القرآن - قراءات - رسم - ٢١٦ عام.

١٠. مجموع البيان في شرح مورد الظمان: أبو الحسن التروالي، من مخطوطات مكتبة المسجد

النوبي بالمدينة النبوية، رقم: ٣ (٢٠٠٢٢/١٥).

١١. النسخة المختصرة من كتاب التبيان (المستأنس بها): المنسوبة لابن آحطا، نسخة مكتبة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة، رقمها: (٢/٣/٢١١)، ورقم

جردها بالمكتبة هو (٥٧٢).

١٢. الهبات السنوية العلية على أبيات الشاطبية الرائية: ملا علي القارئ، مخطوطة المكتبة

الأزهرية - القاهرة، رقم: (٣٠١٨١٥).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثانياً- المصادر والمراجع المطبوعة

أ- المصاحف

١. مصحف الجماهرية الليبية.
٢. مصحف الجمهورية التونسية مطبعة المنار بخط التجاني المحمدي.
٣. المصحف الشريف الذي طبعته المطبعة الثعالبية بالجزائر سنة: ١٣٩٠هـ-١٩٧١م.
٤. مصحف المدينة المنورة على روايتي حفص وورش، طبعة مجمع الملك فهد بالمدينة المنورة.

ب- الكتب

١. الإبانة عن أصول الديانة: علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري أبو الحسن، ت. فوقية حسين محمود، دار الأنصار - القاهرة، ط/١، ١٣٩٧هـ.
٢. الإبانة عن معاني القراءات: مكّي بن أبي طالب القيسي، ت. عبد الفتاح إسماعيل شليبي، دار نخضة مصر للطباعة والنشر - القاهرة، د/ط، د/ت.
٣. إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة، ت. إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية - بيروت، د/ط، د/ت.
٤. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، ت. دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن - الرياض، ط/١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٥. إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع: عبد السلام بن عبد القادر بن سودة، ت. أحمد حجي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط/١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٦. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (المسمى: منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات): أحمد بن محمد البنّا، ت. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب - بيروت ومكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة، ط/١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٧. الإتيقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت. مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، د/ط، د/ت.

٨. الآحاد والمثاني: أحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني، د/ باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراهية - الرياض، ط/١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٩. الإحاطة في أخبار غرناطة: أبو عبد الله بن سعد بن أحمد السلماني الشهير بلسان الدين بن الخطيب، ت. يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
١٠. الأحرف السبعة: عثمان بن سعيد الداني أبو عمرو، ت. عبد المهيمن الطحان، دار المنارة - جدة السعودية، ط/١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١١. الأحرف القرآنية السبعة: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، ط/١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
١٢. الإحكام في أصول الأحكام: علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، دار الحديث - القاهرة، ط/١، ١٤٠٤هـ.
١٣. أخبار الزمان ومن أباده الحدثان وعجائب البلدان والغامر بالماء والعمران: علي عبد الحسين بن علي المسعودي أبو الحسن، تحت إشراف لجنة من الأساتذة، دار الأنداس للطباعة والنشر - بيروت، ط/٢، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
١٤. آداب المعلمين: محمد بن سحنون، ت. حسن حسني عبد الوهاب وتعليق/محمد العروسي المطوي، دار بوسلامة - تونس، ط/٢، ١٩٨٥م.
١٥. أدب الدنيا والدين: علي بن محمد بن الحبيب البصري الماوردي، ت. محمد كريم راجح، دار إقرأ - بيروت، ط/٤، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٦. أدب الكاتب: عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد، ت. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت، د/ط، د/ت.
١٧. أدب الكتاب: محمد بن يحيى الصولي أبو بكر، ت. محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية - القاهرة، د/ط، ١٣٤١هـ.
١٨. إرشاد القراء والكتابين في رسم الكتاب المبين: رضوان المخللاتي، ت. أبو الخير عمر المراطي، مكتبة الإمام البخاري - مصر، ط/١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٩. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم: محمد بن محمد العمادي أبو السعود، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د/ط، د/ت.
٢٠. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط/٢ - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢١. الازدهار في ما عقده الشعراء من الأحاديث والآثار: لجلال الدين السيوطي ، من كتب المكتبة الشاملة الغير موافق للمطبوع.
٢٢. الاستذكار: يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري أبو عمر، ت. عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة - بيروت ودار الوعي - حلب القاهرة، ط/١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م
٢٣. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى: أحمد بن خالد بن محمد الناصري أبو العباس، ت/ محمد الناصري وجعفر الناصري، الدار البيضاء، د/ط، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٤. الاستيعاب في معرفة الأصحاب: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي أبو عمر، ت. علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت، ط/١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٢٥. أسد الغابة في معرفة الصحابة: علي بن أبي الكرم محمد الشيباني الجزري عز الدين ابن الأثير أبو الحسن، ت. علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٢٦. أسرار البلاغة في علم البيان: عبد القاهر الجرجاني، تعليق وشرح/ محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
٢٧. أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري أبو البركات، ت. محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي - دمشق، د/ط، د/ت.
٢٨. أسماء الخلفاء والولاة وذكر مددهم: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي أبو محمد، د/ إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، ط/٢، ١٩٨٧م.
٢٩. الاشتقاق: محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر، ت. عبد السلام محمد هارون، دار الجيل - بيروت، ط/١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٣٠. الإصابة في تمييز الصحابة: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ت. علي محمد البجاوي، دار الجيل - بيروت، ط/١، ١٤١٢هـ.
٣١. إصلاح المنطق: يعقوب بن إسحاق بن السكيت أبو يوسف، ت. أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - القاهرة، ط/٤، د/ت.
٣٢. الأصمعيات: عبد الملك بن قريب الأصمعي أبو سعيد، ت. أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، ط/٧، ١٩٩٣م.

٣٣. أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار: سليمان بن نجاح أبو داود، ت. أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، من مطبوعات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف- المدينة المنورة، د/ط، ١٤٢٧هـ.
٣٤. الأصول في النحو: محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي أبو بكر، ت. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٣٥. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع - بيروت، د/ط، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٣٦. أطلس الحديث النبوي من الكتب الصحاح الستة - أماكن أقوام -: شوقي أبو خليل، دار الفكر - دمشق، ط/٥، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٣٧. إعراب القرآن: أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس أبو جعفر، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤٢١هـ.
٣٨. الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط/٥، ١٩٨٠م.
٣٩. الأغاني: أبي الفرج الأصفهاني، ت. سمير جابر، دار الفكر - بيروت، ط/٢، د/ت.
٤٠. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي أبو محمد، ت. مصطفى السقا و حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية - القاهرة، د/ط، ١٩٩٦م.
٤١. الإقناع في القراءات السبع: أحمد بن علي بن الباذش الغرناطي، ت. عبد المجيد قطامش، مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط/١، ١٤٠٣هـ.
٤٢. الاكتفاء بما تضمنه من مغازي رسول الله و الثلاثة الخلفاء: سليمان بن موسى الكلاعي الأندلسي أبو الربيع، د/ محمد كمال الدين عز الدين علي، عالم الكتب - بيروت، ط/١، ١٤١٧هـ.
٤٣. إكمال المعلم شرح صحيح مسلم: عياض بن موسى القاضي اليحصبي أبو الفضل، ت. د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء-المنصورة مصر، ط/١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٤٤. الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى: علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماکولا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤١١هـ.
٤٥. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: القاضي عياض بن موسى اليحصبي، ت. السيد أحمد صقر، دار التراث / المكتبة العتيقة - القاهرة / تونس، ط/١، ١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م.

٤٦. الأماي في لغة العرب: إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي أبو علي، دار الكتب العلمية - بيروت، د/ط، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٤٧. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري أبو البقاء، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٤٨. إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين علي بن يوسف القفطي أبو الحسن، المكتبة العنصرية، بيروت، ط/١، ١٤٢٤هـ.
٤٩. الانباه على قبائل الرواة: يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي أبو عمر، ت. إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط/١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٥٠. الأنساب: عبد الكريم بن محمد بن منصور أبو سعد التميمي السمعاني، تقديم وتعليق/ عبد الله عمر البارودي، دار الجنان بيروت، ط/١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٥١. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري أبو البركات، ت. جودة مبروك ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط/١، ٢٠٠٢م.
٥٢. الأوائل: سليمان بن أحمد الطبراني أبو القاسم، ت. محمد شكور بن محمود الحاجي أمير، مؤسسة الرسالة ودار الفرقان - بيروت، ط/١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٥٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري أبو محمد، دار الجليل - بيروت، ط/٥، ١٩٧٩م.
٥٤. الإيضاح في علوم البلاغة: جلال الدين محمد بن سعد الدين بن عمر القزويني أبو عبد الله، دار الكتب العلمية - بيروت، د/ط، د/ت.
٥٥. البحر المديد: أحمد بن محمد بن المهدي بن عجيبة الحسيني الإدريسي الشاذلي الفاسي أبو العباس، دار النشر / دار الكتب العلمية - بيروت، ط/٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٥٦. بدائع الفوائد: محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، ت. هشام عبد العزيز عطا - عادل عبد الحميد العدوي - أشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة، ط/١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٥٧. بداية المجتهد ونهاية المقتصد: محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الأندلسي أبو الوليد، تنقيح وتصحيح/خالد العطار، دار الفكر - بيروت، د/ط، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٥٨. البداية والنهاية: إسماعيل بن كثير أبو الفداء، ت.علي شيري، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط/١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٥٩. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: عمر بن علي بن أحمد الشافعي ابن الملتن سراج الدين أبو حفص، ت. مصطفى أبو الغيط و عبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض، ط/١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٦٠. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدررة: عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي - بيروت، د/ط، د/ت.
٦١. البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان: محمد بن يوسف بن معاذ الجهني، ت.غانم قدوري الحمد، دار عمار - عمان الأردن، د/ط، د/ت.
٦٢. البرهان في علوم القرآن: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، ت.محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث - القاهرة، ط/٣، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٦٣. البستان في ذكر أولياء والعلماء بتلمسان: محمد بن محمد بن أحمد الملقب بابن أبي مريم، ت. محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية - الجزائر، د/ط، ١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ م.
٦٤. البسيط في شرح جهل الزجاجي: عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع الإشبيلي السبتي، ت.عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط/١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
٦٥. بغية الرواد في ذكر ملوك بني عبد الواد: يحيى بن محمد بن خلدون، مطبعة بيير فونطانا الشرفية - الجزائر، د/ط، ١٣٢١ هـ، ١٩٠٣ م.
٦٦. بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس: أحمد بن يحيى الضبي، ت. إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتاب اللبناني - بيروت، ط/١، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.
٦٧. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر - بيروت، ط/٢، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٦٨. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت.محمد المصري، جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت، ط/١، ١٤٠٧ هـ.
٦٩. البيان في عد آي القرآن: عثمان بن سعيد الداني أبو عمرو، ت.غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث والوثائق - الكويت، ط/١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٧٠. البيان والتبيين: عمر بن بحر الجاحظ أبو عثمان، ت.عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط/٧، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

٧١. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة: محمد بن أحمد بن رشد القرطبي أبو الوليد، ت. د محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط/٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٧٢. تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني ، أبو الفيض ، الملقّب بمرتضى الزبيدي، ت. تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، د/ط، د/ت.
٧٣. تاريخ ابن أبي خيثمة (التاريخ الكبير): أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب، دار الفاروق، د/ط، د/ت.
٧٤. تاريخ الأمم والرسول والملوك: محمد بن جرير الطبري أبو جعفر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤٠٧ هـ.
٧٥. تاريخ الخط العربي وآدابه: محمد طاهر بن عبد القادر الكردي المكي الخطاط، مكتبة الهلال - المطبعة التجارية الحديثة، ط/١، ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م.
٧٦. تاريخ الخلفاء: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت. محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة - مصر، ط/١، ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
٧٧. تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس: عبد الله بن محمد بن يونس الأزدي أبو الوليد، ت. عزت العطار الحسيني، مطبعة المدني - القاهرة، د/ط، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٧٨. التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي، ت. السيد هاشم الندوي، دار الفكر، د/ط، د/ت.
٧٩. تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني: محمد عيسى الحريري، دار القلم - الكويت، ط/٢، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
٨٠. تاريخ المغرب والأندلس: عصام الدين عبد الرؤوف الفقي، مكتبة نهضة الشرق - القاهرة، د/ط، د/ت.
٨١. تاريخ بغداد: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت، د/ط، د/ت.
٨٢. تاريخ خليفة بن خياط: خليفة بن خياط الليثي العصفري أبو عمر، ت. د/أكرم ضياء العمري، دار القلم - دمشق، ومؤسسة الرسالة - بيروت، ط/٢، ١٣٩٧ هـ.

٨٣. تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل: علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي أبو القاسم ابن عساكر، ت. محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر - بيروت، د/ط، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٨٤. تأويل مشكل القرآن: عبد الله بن مسلم بن قتيبة، شرحه/السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط/٢، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
٨٥. التبصرة في القراءات السبع: مكّي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، ت. محمد غوث الندوي، الدار السلفية - الهند، ط/٢، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٨٦. التبيان في إعراب القرآن: عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري أبو البقاء، ت. علي محمد البحايوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة، د/ط، د/ت.
٨٧. تحبير التيسير في القراءات العشر: محمد بن محمد بن علي شمس الدين ابن الجزري، ت. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان - عمان الأردن، ط/١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٨٨. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري أبو العلا، دار الكتب العلمية - بيروت، د/ط، د/ت.
٨٩. تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب: إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، ت. عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي، دار حراء - مكة المكرمة، د/ط، ١٤٠٦ هـ.
٩٠. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت. طارق بن عوض الله بن محمد وقدم له/أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة - الرياض، ط/١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٩١. تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، دار الكتب العلمية - بيروت، د/ط، د/ت.
٩٢. التذكرة الحمدونية: محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون البغدادي أبو المعالي، ت. إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر - بيروت، ط/١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
٩٣. تذكرة الموضوعات: محمد بن طاهر المقدسي أبو الفضل، صححه. محمد أمين الخانجي الكتي، مطبعة السعادة - القاهرة، ط/١، ١٣٢٣ هـ.
٩٤. التذكرة في القراءات الثمان: طاهر عبد المنعم بن غلبون، ت. أيمن رشدي سويد، الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم - جدة، ط/١، ١٩٩١ م.

٩٥. تراجم المؤلفين التونسيين: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط/١، ١٤٠٥ هـ/١٩٨٥ م.
٩٦. تصحيح التصحيف وتحرير التحريف: صلاح الدين بن أبيك الصفدي، ت. السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط/١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٩٧. التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني، ت. إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط/١، ١٤٠٥ هـ.
٩٨. تفسير البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، ت. الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وبمشاركة/ زكريا عبد المجيد النوقي وأحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٩٩. تفسير القرآن العظيم: إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي أبو الفداء، ت. سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط/٢، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
١٠٠. تقييد العلم: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، ت. يوسف العث، دار إحياء السنة النبوية، ط/٢، ١٩٧٤ م.
١٠١. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: عبد الرحيم بن الحسين زين الدين العراقي، دار الحديث - بيروت، ط/٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.
١٠٢. تكملة الإكمال: محمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر، ت. د/عبد القيوم عبد رب النبي، طبع جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط/١، ١٤١٠ هـ.
١٠٣. التكملة لكتاب الصلة: محمد بن عبد الله القضاعي أبو عبد الله، ت. عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة - بيروت، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
١٠٤. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني أبو الفضل، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤١٩ هـ - ١٩٨٩ م.
١٠٥. تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، مطبعة دائرة المعارف النظامية - الهند، ط/١، ١٣٢٦ هـ.
١٠٦. تهذيب الكمال: يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزني، ت. د/بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
١٠٧. تهذيب اللغة: محمد بن أحمد الأزهرى أبو منصور، ت. محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط/١، ٢٠٠١ م.

١٠٨. التهذيب في اختصار المدونة: خلف بن أبي القاسم القيرواني البراذعي أبو سعيد، محمد الأمين ولد محمد سالم بن الشيخ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - دبي الإمارات العربية، ط/١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٠٩. التوسل أنواعه وأحكامه محمد ناصر الدين الألباني، ت. وترتيب/محمد عيد العباسي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط/٥، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
١١٠. التوسل والوسيلة: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، ت. الشيخ إبراهيم رمضان، دار الفكر اللبناني - بيروت، ط/١، ١٩٩٢م.
١١١. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم: شمس الدين محمد بن عبد الله بن محمد القيسي الدمشقي ابن ناصر الدين، ت. محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/١، ١٩٩٣م.
١١٢. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، ت. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط/١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١١٣. التوقيف على مهمات التعاريف: محمد عبد الرؤوف المناوي، د/محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر - دمشق/ دار الفكر - بيروت، ط/١، ١٤١٠هـ.
١١٤. الثقات: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، ت. السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر - بيروت، ط/١، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
١١٥. ثلاث رسائل في الإعجاز: الرماني والخطابي عبد القاهر الجرجاني، ت. محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف - مصر، ط/٣، ١٩٧٦م.
١١٦. ثلاث كتب لأبي البركات ابن الأنباري (الموجز في علم القوافي - اللمعة في صناعة الشعر - فرائد الفرائد): ت. حاتم الضامن، دار البشائر دمشق، ط/١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
١١٧. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري أبو منصور، مطبعة الظاهر - القاهرة، د/ط، ١٣٢٦هـ - ١٩٠٨م.
١١٨. جامع البيان في القراءات السبع المشهورة: عثمان بن سعيد الداني أبو عثمان، ت. محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
١١٩. جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي الطبري أبو جعفر، ت. أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٢٠. الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري أبو عبد الله، ت. محب الدين الخطيب - ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية ومكنتها - القاهرة، ط/١، ١٤٠٠ هـ.
١٢١. جامع بيان العلم وفضله: يوسف بن عبد الله أبو عمر النمري القرطبي، ت. أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمري، مؤسسة الريان - دار ابن حزم، ط/١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٢٢. الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي أبو عبد الله، دار احياء التراث العربي - بيروت، ط/٢، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
١٢٣. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر، ت. د. محمود الطحان، مكتبة المعارف - الرياض، د/ط، ١٤٠٣ هـ.
١٢٤. الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف: ابن وثيق الأندلسي، ت. غانم قدوري الحمد، دار عمار - عمان الأردن، ط/١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٩ م.
١٢٥. جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس: أحمد بن القاضي المكناسي، دار المنصور للطباعة والوراقة - الرباط، د/ط، ١٩٧٣ م.
١٢٦. جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس: محمد بن فتوح الأزدي الحميدي أبو عبد الله بن أبي نصر، الدار المصرية للتأليف والنشر - القاهرة، د/ط، ١٩٦٦ م.
١٢٧. الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي التميمي أبو محمد، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط/١، ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
١٢٨. جزء فيه قراءات النبي صلى الله عليه وسلم: حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان بن عدي بن صهبان، ت. حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط/١، ١٩٨٨ م.
١٢٩. الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
١٣٠. الجمل في النحو: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم، ت. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت ودار الأمل - إربد الأردن، ط/١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
١٣١. جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم و عبد المجيد قطامش، دار الفكر، ط/٢، ١٩٨٨ م.
١٣٢. جمهرة أنساب العرب: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي أبو محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١٣٣. الجني الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، ت. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
١٣٤. جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس: علي الجزنائي، ت. عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية - الرباط، ط/٢، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
١٣٥. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
١٣٦. الحث على طلب العلم والاجتهاد في جمعه: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، ت. د. مروان قباني، المكتب الإسلامي - بيروت، د/ط، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٣٧. حجة القراءات: عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة، ت. سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط/٥، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٣٨. الحجة في القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله، ت. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، ط/٣، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٣٩. الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة: إسماعيل ابن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني أبو القاسم، ت. محمد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، دار الراية - الرياض، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
١٤٠. الحجة للقراء السبعة: الحسن بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، ت. بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث - دمشق، ط/١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م و ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
١٤١. حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع: القاسم بن فيرة بن خلف الرعيبي الشاطبي أبو القاسم، ضبطه وصححه وراجعه/ محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى - المدينة المنورة، ط/٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
١٤٢. حروف المعاني والصفات: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي أبو القاسم، ت. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/١، ١٩٨٤م.
١٤٣. الحلة السبراء: محمد بن عبد الله بن أبي بكر بن الأبار القضاعي البلنسي، ت. حسين مؤنس، دار المعارف - القاهرة، ط/٢، ١٩٨٥م.
١٤٤. الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية: شكيب أرسلان، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت، د/ط، د/ت.

١٤٥. الخلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية: محمد لسان الدين بن الخطيب، تصحيح البشير الفورقي، مطبعة التقدم - تونس، ط/١، د/ت.
١٤٦. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أحمد بن عبد الله الأصبهاني أبو نعيم، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
١٤٧. الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية: خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهرية، ت. محمد بركات، د/م، ط/١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٤٨. حياة الكتاب وأدبيات المحضرة: صور من عناية المغاربة بالكتاتيب والمدارس القرآنية: د. عبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية، ط/١، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م.
١٤٩. خزانة الأدب وغاية الأرب: تقي الدين أبي بكر علي بن عبد الله الحموي الأزهرية، ت. عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ط/١، ١٩٨٧ م.
١٥٠. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط/٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
١٥١. الخصائص: عثمان بن جني أبو الفتح، ت. محمد علي النجار، المكتبة العلمية - مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة، د/ط، ٢٠٠٠ م.
١٥٢. خلال جزولة: محمد المختار السوسي، تطوان المغرب، د/ط، د/ت.
١٥٣. الدر المنثور في التفسير بالمأثور: عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، دار الفكر - بيروت، د/ط، ١٩٩٣ م.
١٥٤. الدر الثبير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير: عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد المالكي أبو محمد الملقبي، ت. عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط/١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٥٥. درة الحجال في أسماء الرجال: أحمد بن محمد الكناسي أبو العباس الشهير بابن القاضي: ت. محمد الأحمد أبو النور، دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس، ط/١، ١٩٧٠ م.
١٥٦. دلائل النبوة: أبو نعيم الأصبهاني، ت. محمد رواس قلنجي وعبد البر عباس، دار النفاس - بيروت، ط/٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٥٧. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر، ت. عبد المعطى قلجى، دار الكتب العلمية ودار الريان للتراث- بيروت، ط/١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
١٥٨. دلائل النبوة: إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، ت. محمد محمد الحداد، دار طيبة - الرياض، ط/١، ١٤٠٩ هـ.
١٥٩. دليل الحيران على مورد الظمان: إبراهيم بن أحمد المارغني، دار الكتب- الجزائر، د/ط، د/ت.
١٦٠. دليل مخطوطات الزاوية الناصرية بتمكروت: محمد المنوي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالمغرب، د/ط، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
١٦١. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: إبراهيم بن نور الدين المعروف بابن فرحون المالكي، ت. مأمون بن محي الدين الجتّان، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
١٦٢. الديباج: معمر بن المثني التيمي أبو عبيدة، ت. عبد الله بن سليمان الجربوع وعد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط/١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
١٦٣. ديوان ابن معتز: عبد الله بن المعتز العباسي، دار صادر - بيروت، د/ط، د/ت.
١٦٤. ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس، ت. وشرح وتعليق/د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز- المطبعة النموذجية - مصر، د/ط، د/ت.
١٦٥. ديوان الخنساء: اعتنى به وصححه/ حمدو طماس، دار المعرفة - بيروت، ط/٢، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
١٦٦. ديوان النابغة الذبياني: زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني أبو أمامة، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - بيروت، ط/٢، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
١٦٧. ديوان امرئ القيس: ضبطه وصححه/ مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/٥، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
١٦٨. ديوان بشار بن برد: جمع وشرح وتعليق/ محمد الطاهر بن عاشور، وقف عليه/محمد رفعت فتح الله ومحمد شوقي أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

- (صدر الجزء الأول منه عن وزارة الثقافة الجزائرية بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية سنة ٢٠٠٧م سحب الطباعة الشعبية للجيش الجزائري).
١٦٩. ديوان جرير: جرير بن عطية الخطفي، تقديم/ كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت، د/ط، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٧٠. ديوان حسان بن ثابت: ت. وليد عرفات، دار صادر - بيروت، د/ط، ٢٠٠٦م.
١٧١. ديوان رؤبة بن العجاج ضمن مجموع أشعار العرب: اعتنى بتصحيحه وترتيبه/ وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة - الكويت، د/ط، د/ت.
١٧٢. ديوان طرفة بن العبد: ت. مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
١٧٣. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات: ت. محمد يوسف نجم، دار صادر - بيروت، د/ط، د/ت.
١٧٤. ديوان علقمة بن عبدة الفحل: شرح وتعليق/ سعيد نسيب مكارم، دار صادر - بيروت، ط/١، ١٩٩٦م.
١٧٥. ديوان عمرو بن كلثوم: عمرو بن كلثوم، جمع وتحقيق/ إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي - بيروت، ط/٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
١٧٦. ديوان عنتر بن شداد العبسي: دراسة وتحقيق/ محمد سعيد مولدي، المكتب الإسلامي - بيروت، د/ط، د/ت.
١٧٧. ديوان لبيد بن ربيعة العامري: دار صادر - بيروت، د/ط، د/ت.
١٧٨. ديوان معن بن أوس المزني: طبعة عام ١٩٠٣ من طرف J. Heyworth - Dunne.
١٧٩. الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية: علي بن أبي زرع الفاسي، د/م، د/ط، د/ت.
١٨٠. الذخيرة: شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي أبو العباس، ت. سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط/١، ١٩٩٤م.
١٨١. الرحيق المختوم بنشر اللؤلؤ المنظوم في ذكر جملة من المرسوم: حسن بن خلف الحسيني، صححه وعلق عليه/ السادات السيد منصور أحمد، المكتبة الأزهرية للتراث - القاهرة، د/ط، ٢٠٠٣م.
١٨٢. رسم المصحف: دراسة تاريخية لغوية: غانم قدوري الحمد، الجمهورية العراقية، ط/١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٨٣. رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي، ت. أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، ط/٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
١٨٤. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: مكي بن أبي طالب القيسي، لعنتى به/جمال محمد شرف وعبد الله علوان، دار الصحابة للتراث - طنطا/مصر، د/ط، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
١٨٥. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: محمود الألوسي أبو الفضل، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د/ط، د/ت.
١٨٦. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي أبو القاسم، ت. عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٨٧. الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس: محمد بن عيشون الشراط أبو عبد الله، ت. زهراء النظام، منشورات كلية الآداب بالرباط - المغرب، ط/١، ١٩٩٧م.
١٨٨. الروض المعطار في خبر الأقطار: محمد بن عبد المنعم الحميري، ت. إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت - طبع على مطابع دار السراج، ط/٢، ١٩٨٠م.
١٨٩. زاد المسير في علم التفسير: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط/٣، ١٤٠٤هـ.
١٩٠. الزاهر في معاني كلمات الناس: محمد بن القاسم الأنباري أبو بكر، ت/د. حاتم صالح الضامن، واعتنى به: عز الدين بدوي نجار، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
١٩١. الزهد ويليهِ الرقائق: عبد الله بن المبارك بن واضح المرزوي أبو عبد الله، ت. حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت، د/ط، د/ت.
١٩٢. زهر الآداب وثمر الألباب: إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري أبو إسحاق الحُصري القيرواني، ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجليل، بيروت، ط/٥، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
١٩٣. السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي أبو بكر، ت. د/شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط/٢، ١٤٠٠هـ.
١٩٤. سبل الهدى والرشاد، في سيرة خير العباد: محمد بن يوسف الصالحى الشامي، ت. مصطفى عبد الواحد، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة، د/ط، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٩٥. سر صناعة الإعراب: عثمان بن جني أبو الفتح، د/حسن هندأوي، دار القلم - دمشق، ط/٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
١٩٦. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف - الرياض، ط/١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
١٩٧. سمط اللآلي في شرح أمالي القاضي: عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري، ت. عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، ط/١، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م.
١٩٨. سمير الطالبين: علي محمد الضباع، تنقيح/محمد علي خلف الحسيني، مطبعة المشهد الحسيني - القاهرة، ط/١، د/ت.
١٩٩. سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني، ت. بشار عواد معروف، دار الجيل - بيروت، ط/١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٢٠٠. سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث السجستاني أبو داود، ت. عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم - بيروت، ط/١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٠١. سنن الترمذي (الجامع الصحيح): محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د/ط، د/ت.
٢٠٢. سنن الدارقطني: علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي، ت. السيد عبد الله هاشم يماني المدني، دار المعرفة - بيروت، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
٢٠٣. سنن الدارمي: عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي، ت. فواز أحمد زمري، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي - بيروت، ط/١، ١٤٠٧هـ.
٢٠٤. السنن الكبرى: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، ت. د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٢٠٥. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر، ت. محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/٣، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٢٠٦. سنن النسائي (المجتبى من السنن): أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، ت. عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط/٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٢٠٧. سوس العالمية: محمد المختار السوسي، مطبعة فضالة، الحمديّة - المغرب، د/ط، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.

٢٠٨. سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ت. مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/٩، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٢٠٩. السيرة النبوية: إسماعيل بن كثير أبو الفداء، ت. مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، د/ط، ١٣٩٦هـ - ١٩٧١م.
٢١٠. السيرة النبوية: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد، ت. مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شليبي، ط/٢، د/ت.
٢١١. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: محمد بن محمد مخلوف، المطبعة السلفية - القاهرة، د/ط، ١٣٤٩هـ.
٢١٢. شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي، دار الكتب العلمية - بيروت، د/ط، د/ت.
٢١٣. شرح ابن عصفور على الجمل (الشرح الكبير): ابن عصفور الاشيلي، ت. صاحب أبو جناح، عالم الكتب - بيروت، ط/١، ١٤١٩هـ.
٢١٤. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني ابن عقيل، ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - مصر للطباعة - القاهرة، ط/٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٢١٥. شرح التبصرة والتذكرة: زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي، ت. د/ماهر ياسين الفحل وعبد اللطيف الهميم، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٢١٦. شرح الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع: محمد بن عبد الملك المنتوري القيسي أبو عبد الله، ت. الصديقي سيدي فوزي، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء - المغرب، ط/١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
٢١٧. شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق/يوسف حسن عمر، جامعة قريونس - ليبيا، ١٣٩٨هـ/د/ط، ١٩٧٨م.
٢١٨. شرح السنة: الحسين بن مسعود البغوي، ت. شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق - بيروت، ط/٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٢١٩. شرح العقيدة السفارينية (الكواكب الدرية لشرح الدرّة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية): محمد عبد العزيز المانع، ت. أبو محمد أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف - الرياض، د/ط، د/ت.

٢٢٠. شرح المعلقات السبع: الحسين بن أحمد الزورزي أبو عبد الله، تقديم/عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة - بيروت، ط/٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٢٢١. شرح المقدمة المحسّبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ، ت. خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية - الكويت، ط/١، ١٩٧٧م.
٢٢٢. الشرح الممتع على زاد المستقنع: محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار ابن الجوزي، ط/١، ١٤٢٢ - ١٤٢٨هـ.
٢٢٣. شرح الهداية: أحمد بن عمار المهدي أبو العباس، ت. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد - الرياض، د/ط، ١٤١٥هـ.
٢٢٤. شرح جمل الزجاجي: عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري أبو محمد، ت. علي محسن عيسى مي الله، عالم الكتب - بيروت، ط/١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢٢٥. شرح ديوان الحماسة: أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي أبو علي، ت. أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة - القاهرة، ط/٢، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
٢٢٦. شرح ديوان الحماسة: يحيى بن علي التبريزي أبو علي (الشهير بالخطيب)، دار عالم الكتب - بيروت، د/ط، د/ت.
٢٢٧. شرح ديوان المتنبي: عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي - بيروت، د/ط، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٢٢٨. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: أبو العباس ثعلب، ت. نصر حنى الحني، دار الكتاب العربي - بيروت، د/ط، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٢٢٩. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: يوسف بن سليمان الشنتمري الأندلسي المعروف بالأعلم النحوي أبو الحجاج، ترتيب/بدر الدين محمد النعساني الحلبي، المطبعة الحميدية - مصر، ط/١، ١٣٢٣هـ.
٢٣٠. شرح شافية ابن الحاجب (مع شرح شواهده للبغدادي): رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي، ت. محمد نور الحسن محمد الززاف ومحمد يحيى عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت، د/ط، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٢٣١. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوّجري القاهري الشافعي، ت. نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط/١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م.

٢٣٢. شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري أبو محمد، ت. محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية- القاهرة، ط/١١، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.
٢٣٣. شرح مقصورة ابن دريد: منصور بن أحمد الجواليقي أبو منصور، ت/ د. حاتم الضامن و.د. عبد المنعم التكريتي، د/م، د/ط، د/ت.
٢٣٤. شرح فحج البلاغة: ابن أبي الحديد، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجليل - بيروت، ط/٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٢٣٥. شرف أصحاب الحديث: أحمد بن علي بن ثابت البغدادي أبو بكر، ت. د. محمد سعيد خطي اوغلي، دار إحياء السنة النبوية - أنقرة، د/ط، د/ت.
٢٣٦. شعب الإيمان: أحمد بن الحسين البيهقي أبو بكر، ت. محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
٢٣٧. شعر إبراهيم هرمة القرشي، ت. محمد نقاع وحسين عطوان، دمشق، د/ط، ١٩٦٩م.
٢٣٨. الشعر والشعراء: ابن قتيبة، ت. أحمد محمد شاكر، دار المعارف - القاهرة، ط/٢، ١٩٨٢م.
٢٣٩. الشفا بتعريف حقوق المصطفى: عياض بن موسى القاضي اليحصبي أبو الفضل، دار الفكر - بيروت، د/ط، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
٢٤٠. الشفاعة: مقبل بن هادي الوادعي، مؤسسة الريان - بيروت، ط/٣، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٢٤١. الصاحي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، نشر: محمد علي بيضون، ط/١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٢٤٢. صبح الأعشى في صناعة الإنشا: أحمد بن علي القلقشندي، دار الكتب المصرية - القاهرة، د/ط، ١٣٤٠هـ - ١٩٢٢م.
٢٤٣. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): إسماعيل بن حماد الجوهري، دار العلم للملايين - بيروت، ط/٤، ١٩٩٠م.
٢٤٤. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، ت. شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م
٢٤٥. صحيح أبي داوود: محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع - الكويت، ط/١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٤٦. صحيح مسلم (المسمى الجامع الصحيح): مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري أبو الحسين، دار الجيل بيروت + دار الأفاق الجديدة - بيروت، د/ط، د/ت.
٢٤٧. صفة الصفوة: عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج، ت. محمود فاحوري - د. محمد رواس قلعه جي، دار المعرفة - بيروت، ط/٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٢٤٨. صلة الخلف بموصول السلف: محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر الروداني السوسي المكّي شمس الدين أبو عبد الله، ت. محمد حجي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط/١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
٢٤٩. الصلة في تاريخ علماء الأندلس: .خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال أبو القاسم، ت. إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتاب اللبناني - بيروت، ط/١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
٢٥٠. الصناعتين: الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري أبو هلال، علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية - بيروت، د/ط، ١٤١٩هـ.
٢٥١. طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، ت. د/ محمود محمد الطناحي و د/ عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط/٢، ١٤١٣هـ.
٢٥٢. طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، ت. د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، ط/١، ١٤٠٧هـ.
٢٥٣. طبقات الصوفية: محمد بن الحسين السلمي أبو عبد الرحمن، ت/ مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٢٥٤. طبقات الفقهاء: أبو إسحاق الشيرازي، هذبه/ابن منظور، ت. إحسان عباس، دار الرائد العربي - بيروت، ط/١، ١٩٧٠م.
٢٥٥. الطبقات الكبرى: محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري، ت. إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط/١، ١٩٦٨م.
٢٥٦. طبقات المفسرين: أحمد بن محمد الأدرودي، ت. سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط/١، ١٩٩٧م.
٢٥٧. طبقات المفسرين: عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، ت. علي محمد عمر، مكتبة وهبة - القاهرة، ط/١، ١٣٩٦هـ.

٢٥٨. طبقات النحويين واللغويين: محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي أبو بكر، ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - القاهرة، ط/٢، د/ت.
٢٥٩. طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي: ت. محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة، د/ط، د/ت.
٢٦٠. الطراز في شرح ضبط الخراز: محمد بن عبد الله التنسي أبو عبد الله، ت. أحمد بن أحمد شرشال، مطبوعات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، د/ط، ١٤٢٠هـ.
٢٦١. العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر (تاريخ ابن خلدون): عبد الرحمن ابن خلدون المغربي، دار احياء التراث العربي - بيروت، ط/٤، د/ت.
٢٦٢. العقد الفريد: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي أبو عمر، ت. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.
٢٦٣. العقل وفضله: عبد الله بن محمد بن عبيد بن أبي الدنيا البغدادي، ت. لطفي محمد الصغير، دار الراية - الرياض، ط/١، ١٤٠٩ هـ.
٢٦٤. عقود الهمز: عثمان بن جني الموصلي أبو الفتح، ت. مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط/١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
٢٦٥. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، ت. خليل الميس، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤٠٣ هـ.
٢٦٦. علل النحو: محمد بن عبد الله الوراق أبو الحسن، ت. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد - الرياض، ط/١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٢٦٧. العلم: زهير بن حرب أبو خيثمة النسائي، ت. محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط/٢، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٢٦٨. عمدة البيان للخراز ضمن قراءة الإمام نافع عند المغاربة لعبد الهادي حميتو.
٢٦٩. عمل اليوم والليلة: أحمد بن شعيب بن علي النسائي أبو عبد الرحمن، ت. د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/٢، ١٤٠٦ هـ.
٢٧٠. عنوان الدليل من مرسوم خط الدليل: أحمد بن البناء المراكشي أبو العباس، ت. هند شليبي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط/١، ١٩٩٠ م.

٢٧١. عون المعبود شرح سنن أبي داود: محمد شمس الحق العظيم آبادي أبو الطيب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/٢، ١٤١٥هـ.
٢٧٢. عيون الأخبار: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٨هـ.
٢٧٣. غاية النهاية في طبقات القراء: محمد بن محمد بن الجزري أبو الخير، عنى بنشره: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
٢٧٤. غرائب القرآن و رغائب الفرقان: نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، ت. زكريا عميران، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٢٧٥. غريب الحديث: القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد، ت. د/محمد عبدالمعيد خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن الهند، د/ط، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
٢٧٦. غريب الحديث: حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبو سليمان، ت. عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط/٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٧٧. غريب الحديث: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، ت. د/عبدالمعطي أمين قلعي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٩٨٥م.
٢٧٨. غريب القرآن: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد، ت. أحمد صقر، دار الكتب العلمية، د/ط، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٢٧٩. الفتاوى الكبرى: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس، ت. محمد عبد القادر عطاء ومصطفى عطاء، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
٢٨٠. فتح الباري بشرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تعليق/عبد الرحمن ناصر البراك واعتنى به/أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة-الرياض، ط/١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٢٨١. فَتْحُ الْقَدِيرِ الْجَامِعِ بَيْنَ فَنِّي الرَّوَايَةِ وَالْدَّرَايَةِ مِنْ عِلْمِ التَّفْسِيرِ: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، دار ابن كثير - دمشق ودار الكلم الطيب - بيروت، ط/١ - ١٤١٤هـ.
٢٨٢. فتح المغيث شرح ألفية الحديث: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دراسة وتحقيق/ عبد الكريم الخضير ومحمد آل فهيد، مكتبة دار المنهاج - الرياض، ط/١، ١٤٢٦هـ.
٢٨٣. فتح الوصيد في شرح القصيد: علم الدين السخاوي، ت. مولاي محمد الإدريسي الظاهري، دار الرشد - الرياض، ط/١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٢٨٤. الفتح والإمالة: عثمان بن سعيد الداني أبو عمرو، ت. أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، د/ط، د/ت.
٢٨٥. الفروق اللغوية: أبو هلال العسكري، ت. محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة - القاهرة، د/ط، د/ت.
٢٨٦. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: أبو عبيد البكري، ت. إحسان عباس، مؤسسة الرسالة - لبنان، ط/١، ١٩٧١م.
٢٨٧. فضائل القرآن: إسماعيل بن عمر عماد الدين بن كثير أبو الفداء، ت. أبو إسحاق الحويني، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط/١، ١٤١٦هـ.
٢٨٨. فضائل القرآن: القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد، ت. مروان العطية ومحسن خرابة ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير - دمشق، د/ط، د/ت.
٢٨٩. فقه اللغة وأسرار العربية: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي أبو منصور، ت. ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية - بيروت، ط/٢، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٢٩٠. فن الترتيل وعلومه: أحمد بن أحمد بن محمد عبد الله الطويل، مجمع الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - الرياض، ط/١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٢٩١. فهارس الخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط - المجلد السادس/ الفهرس الوصفي لعلوم القرآن الكريم: تصنيف/ محمد العربي الخطابي، منشورات الخزانة الحسنية - الرباط، ط/١، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
٢٩٢. فهارس علماء المغرب منذ النشأة إلى نهاية القرن الثاني عشر للهجرة: منهجيتها تطورها قيمتها العلمية: عبد الله المرابط الترغي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة عبد الملك السعدي - تطوان. المغرب، ط/١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٢٩٣. فهارس مكتبة خودا بخش باللغة الأجنبية.
٢٩٤. الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط - قسم علوم القرآن - رسم المصاحف: مؤسسة آل البيت، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية - عمان الأردن، د/ط، دات.
٢٩٥. فهرس المخطوطات العربية بالخزانة العامة بالرباط، باللغة الأجنبية.
٢٩٦. فهرس مخطوطات مكتبة مكة المكرمة: إعداد مجموعة من الباحثين بإشراف د. عبد المالمط بن عبد القادر طرابلسي، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية - الرياض، د/ط، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٩٧. فهرس مخطوطات مكناس، فهرس إلكتروني.

٢٩٨. فهرس مخطوطات القرويين، فهرس إلكتروني
٢٩٩. فهرس مفتاح الكنوز الخفية باللغة الفارسية.
٣٠٠. الفهرست: محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم، دار المعرفة - بيروت، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
٣٠١. الفوائد الجميلة على الآيات الجليلة: الحسين بن علي الشوشاوي الرجراجي أبو علي، ت. حسن عزوزي، مطبوعات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف - المغرب، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
٣٠٢. الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة: محمد بن علي بن يالوشة الشريف التونسي، نشر وتصحيح/ عبد الواحد بن إبراهيم المارغني، المطبعة التونسية - تونس، ط/٤، ١٣٥٧ هـ - ١٩٣١ م.
٣٠٣. فوات الوفيات: محمد بن شاكر الكتبي، إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط/١، ١٩٧٤ م.
٣٠٤. الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني: أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي الأزهرري، ضبطه و صححه و خرج آياته/عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٣٠٥. في علوم القراءات - مدخل ودراسة وتعريف-: د. السيد رزق الطويل، مكتبة الفيصلية - مكة المكرمة، ط/١، ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
٣٠٦. فيض القدير شرح الجامع الصغير: عبد الرؤوف المناوي، تعليق/مجموعة من العلماء، دار المعرفة - بيروت، ط/٢، ١٣٩١ هـ - ١٩٧٢ م.
٣٠٧. قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد - مقوماتها البنائية ومدارسها الأدائية إلى نهاية القرن العاشر الهجري-: عبد الهادي حميتو، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، د/ط، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٣٠٨. القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرئ الإمام نافع: محمد بن إبراهيم الشريشي الشهير بالخراز، ت. التلميذي محمد محمود، دار الفنون - جدة، ط/١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
٣٠٩. قصص الأنبياء: إسماعيل بن كثير أبو الفداء، ت. مصطفى عبد الواحد، دار الكتب الحديثة - دار التأليف - مصر، ط/١، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
٣١٠. قواعد الشعر: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب، ت. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط/٢، ١٩٩٥ م.

٣١١. القوافي: القاضي أبو يعلى عبد الباقي بن أبي الحصين عبد الله بن المحسن التنوخي، ت.عوني عبد الرؤوف، مكتبة الخانجي - مصر، ط/٢، ١٩٧٨ م.
٣١٢. الكافي في القراءات السبع: محمد بن شريح الرعيبي الأندلسي أبو عبد الله، ت.أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٣١٣. الكامل في التاريخ: علي بن أبي المكارم محمد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري أبو الحسن، عني به جماعة من العلماء، دار الكتاب العربي - بيروت، ط/٥، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٣١٤. الكامل في ضعفاء الرجال: عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني، ت.يحيى مختار غزاوي، دار الفكر - بيروت، ط/٣، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
٣١٥. كتاب الأفعال: علي بن جعفر السعدي أبو القاسم بن القطاع، عالم الكتب - بيروت، ط/١، ١٩٨٣ م.
٣١٦. كتاب الألفاظ: يعقوب بن إسحاق ابن السكيت، ت. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط/١، ١٩٩٨ م.
٣١٧. كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن، ت.د/مهدي المخزومي ود./إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال -، د/ط، د/ت.
٣١٨. كتاب الفروق (أنوار البروق في أنواع الفروق): شهاب الدين أحمد بن إدريس الصنهاجي المعروف بالقراقي أبو العباس، ت.محمد أحمد سراج وعلي جمعة محمد، دار السلام - بيروت، ط/١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٣١٩. كتاب القوافي: ابو الحسن الأخفش، ت. عزة حسن، دمشق، د/ط، ١٩٦٢ م.
٣٢٠. كتاب القوافي: عبد الباقي عبد الله بن المحسن التنوخي أبو يعلى، ت.عوني عبد الرؤوف، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط/٢، ١٩٧٨ م.
٣٢١. كتاب اللامات: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم، مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط/٢، ١٩٨٥ م.
٣٢٢. كتاب المصاحف: عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني أبو بكر المعروف بابن أبي داوود، ت.محب الدين عبد السجان واعظ، دار البشائر الإسلامية-بيروت، ط/٢، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
٣٢٣. كتاب حروف المعاني: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم، ت.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/١، ١٩٨٤ م.

٣٢٤. كتاب سبويه: عمر بن عثمان بن قنبر أبو بشر، ت. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط/٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣٢٥. كشاف الكتب المخطوطة بالخرزانة الحسنية: إنجاز عمر عمور، تقديم/ أحمد شوقي بنين، منشورات الخزانة الحسنية - الرباط، ط/١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٣٢٦. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي أبو القاسم، ت. عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د/ط، د/ت.
٣٢٧. كشف الخفاء ومزيل الالتباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: إسماعيل بن محمد الجراحي العجلوني، ت. يوسف بن محمود الحاج أحمد، مكتبة العلم الحديث، د/ط، د/ت.
٣٢٨. الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها: مكى بن أبي طالب القيسي، ت. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط/٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٣٢٩. الكشف والبيان: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري أبو إسحاق، ت. الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط/١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٣٣٠. الكشكول: بهاء الدين محمد بن حسين العاملي، ت. محمد عبد الكريم النمري، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٣٣١. كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال: علي بن حسام الدين المتقي الهندي، ت. بكري حياي - صفوة السقا، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/٥، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٣٣٢. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية: جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، د/ط، د/ت.
٣٣٣. اللباب في علل البناء والإعراب: محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري أبو البقاء، ت. غازي مختار طليمات، دار الفكر - دمشق، ط/١، ١٩٩٥م.
٣٣٤. اللباب في علوم الكتاب: عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي أبو حفص، ت. عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٣٣٥. لحن العوام: محمد بن حسن بن مذحج الزبيدي أبو بكر، ت. رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية - القاهرة، ط/١، ١٩٦٤م.
٣٣٦. لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار صادر - بيروت، ط/١، د/ت.

٣٣٧. لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، اعتنى به/ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية - بيروت ومكتبة المطبوعات الإسلامية، ط/١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٣٣٨. لطائف البيان في رسم القرآن شرح مورد الظمان: أحمد بن محمد أبي زيتحار، مطبعة على صبيح - القاهرة، ط/٢، ١٣٧٩هـ.
٣٣٩. اللمع في العربية: عثمان بن جني الموصلي النحوي أبو الفتح، ت. فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت، د/ط، ١٩٧٢م.
٣٤٠. مباحث في علوم القرآن: مناع القطان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، د/م، ط/٣، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٣٤١. متن الرسالة: ابن أبي زيد القيرواني، المكتبة الثقافية - بيروت، د/ط، د/ت.
٣٤٢. مجاز القرآن: معمر بن المثنى التيمي البصري أبو عبيدة، ت. محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي - القاهرة، د/ط، ١٣٨١هـ.
٣٤٣. مجالس ثعلب: أحمد بن يحيى ثعلب أبو العباس، ت. عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، - مصر، ط/٢، د/ت.
٣٤٤. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: محمد بن حبان البستي أبو حاتم، ت. محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة - بيروت، د/ط، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٣٤٥. مجمع الأمثال: أحمد بن محمد الميداني النيسابوري أبو الفضل، ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، د/ط، د/ت.
٣٤٦. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ت. عبد الله الدرويش، دار الفكر، بيروت، د/ط، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٣٤٧. مجموع الرسائل والمسائل: أحمد بن تيمية، علق عليه وخرج أحاديثه/ محمد رشيد رضا، لجنة التراث العربي - د/ط، د/ت.
٣٤٨. مجموع الفتاوى: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، ت. أنور الباز وعامر الجزائر، دار الوفاء، ط/٣، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٣٤٩. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني أبو القاسم، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، ط/١، ١٤٢٠هـ.
٣٥٠. محاضرات في علوم القرآن: غانم قدوري الحمد، دار عمار - عمان - الأردن، ط/١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٣٥١. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: عثمان بن جني أبو الفتح، ت. علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء كتب السنة - القاهرة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٣٥٢. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: الحسن بن عبد الرحمن الراهزمي، ت. د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر - بيروت، ط/١، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
٣٥٣. المخرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي أبو محمد، ت. عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٣٥٤. المحكم في نقط المصاحف: عثمان بن سعيد الداني أبو عمرو، ت. عزة حسن، دار الفكر - دمشق، ط/٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٣٥٥. المحكم والمحيط الأعظم: علي بن إسماعيل بن سيده المرسي أبو الحسن، ت. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٣٥٦. المحيط في اللغة: إسماعيل بن عباد بن العباس الطالقاني أبو القاسم، ت. محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب - بيروت، ط/١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٣٥٧. مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، ت. محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط/١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٣٥٨. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: الحسين بن أحمد بن خالويه أبو عبد الله، مكتبة المتنبي - القاهرة، د/دط، د/ت.
٣٥٩. المدهش: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد بن جعفر الجوزي أبو الفرج، ت. د/مروان قباني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/٢، ١٩٨٥م.
٣٦٠. المدونة الكبرى: مالك بن أنس الأصبحي (رواية سحنون عن ابن قاسم)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٣٦١. مروج الذهب ومعادن الجوهر: علي بن الحسن بن علي امسعودي أبو الحسن، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - بيروت، ط/٥، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
٣٦٢. المزهرة في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت. فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٩٩٨م.
٣٦٣. مسائل خلافية في النحو: عبد الله بن الحسين العكبري أبو البقاء، ت. محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي - بيروت، ط/١، ١٩٩٢م.

٣٦٤. المستدرك على الصحيحين (مع تعليقات الذهبي في التلخيص): محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، ت. مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٣٦٥. المستطرف في كل فن مستظرف: شهاب الدين محمد بن أحمد أبي الفتح الأبيشي، ت. د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/٢، ١٩٨٦م.
٣٦٦. المستقصى في أمثال العرب: محمود بن عمر الزمخشري أبو القاسم، دارالكتب العلمية - بيروت، ط/٢، ١٩٨٧م.
٣٦٧. مسند أبي يعلى: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، ت. حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، ط/١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٣٦٨. مسند البزار (البحر الزخار): أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار أبو بكر، ت. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن - بيروت، ومكتبة العلوم والحكم - المدينة، د/ط، ١٤٠٩هـ.
٣٦٩. مسند الشهاب: محمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاعي، ت. حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
٣٧٠. المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن: محمد بن مرزوق التلمساني، ت. ماريّا خيسوس بيغيرا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر، د/ط، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٣٧١. المسند: أحمد بن حنبل، شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط/٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
٣٧٢. مشارق الأنوار على صحاح الآثار: عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي القاضي أبو الفضل، المكتبة العتيقة ودار التراث، د/ط، د/ت.
٣٧٣. مشاهير علماء الأمصار: محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي أبو حاتم، ت. م. فلايشهر، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٥٩م.
٣٧٤. مشكاة المصابيح: محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، ت. محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، ط/٢ - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٣٧٥. مشكل إعراب القرآن: مكّي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، ت. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/٢، ١٤٠٥هـ.
٣٧٦. مصنف عبد الرزاق: عبد الرزاق بن همام أبو بكر الصنعاني، حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط/٢، ١٤٠٣هـ.

٣٧٧. المصنف في الأحاديث والآثار: عبد الله بن محمد أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي، ت. كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، ط/١، ١٤٠٩هـ.
٣٧٨. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ت. عمر إيمان أبو بكر وتنسيق/ سعد بن ناصر الشثري، دار العاصمة ودار الغيث - الرياض، ط/١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٣٧٩. مظاهر الثقافة المغربية دراسة في الأدب المغربي في العصر المريني: محمد بن شقرون، دار الثقافة - الدار البيضاء المغرب، د/ط، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
٣٨٠. معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول: حافظ بن أحمد حكيمي، ت. عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم - الدمام السعودية، ط/٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٣٨١. المعارف: عبد الله بن مسلم بن قتيبو الدينوري، ت. ثروة عكاشة، دار المعارف-مصر، ط/٤، ١٩٨١م.
٣٨٢. معالم التنزيل: الحسين بن مسعود البغوي أبو محمد، ت. محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض، ط/٤، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٣٨٣. معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري الزجاج أبو إسحاق، ت. عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب - بيروت، ط/١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣٨٤. معاني القرآن: أحمد بن محمد بن اسماعيل النحوي المعروف بالنحاس، ت. محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط/١، ١٤٠٩هـ.
٣٨٥. معاني القرآن: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء أبو زكريا، ت. أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلي، دار عالم الكتب - بيروت، ط/٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٣٨٦. المعجب في تلخيص أخبار المغرب: عبد الواحد المراكشي، ت. محمد سعيد العريان، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالجمهورية العربية المتحدة - القاهرة، د/ط، ١٩٦٢م.
٣٨٧. معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر: عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية - بيروت، ط/٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٣٨٨. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): ياقوت الحمزي الرومي، ت. د/إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط/١، ١٩٩٣م.

٣٨٩. المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد الطبراني أبو القاسم، ت. طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة، د/ط، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٣٩٠. معجم البلدان: ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، دار الفكر - بيروت، د/ط، د/ت.
٣٩١. المعجم الكبير: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، ت. حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم - الموصل، ط/٢، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.
٣٩٢. معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي - بيروت، د/ط، د/ت.
٣٩٣. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: د/إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
٣٩٤. المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار، تحقيق / مجمع اللغة العربية، دار الشروق الدولية، ط/٤، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٣٩٥. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة: عمر رضا كحاله، دار العلم للملايين - بيروت، ط/٢، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
٣٩٦. معرفة الصحابة: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني أبو نعيم، ت. عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر - الرياض، ط/١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٣٩٧. معرفة الصحابة: محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده الأصبهاني أبو عبد الله، ت. عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ط/١، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
٣٩٨. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، ت. بشار عواد معروف، شعيب الأرنؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/١، ١٤٠٤ م.
٣٩٩. المغرب في ترتيب المغرب: ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز أبو الفتح، ت. محمود فاحوري و عبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد - حلب، ط/١، ١٩٧٩ م.
٤٠٠. المغرب في حلى المغرب: ابن سعيد المغربي، ت. شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ط/٤، د/ت.
٤٠١. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري أبو محمد، ت. د/مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر - بيروت، ط/٦، ١٩٨٥ م.

٤٠٢. مفتاح العلوم: يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي أبو يعقوب، ضبط وتعليق/نعيم زرزور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/٢، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٤٠٣. المفتاح في الصرف: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني أبو بكر، ت.علي توفيق الحمّد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
٤٠٤. المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: د.جواد علي، دون دار نشر ساعدت في نشره جامعة بغداد، ط/٢، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
٤٠٥. المفصل في صنعة الإعراب: محمود بن عمر الزمخشري أبو القاسم، ت.د.علي بو ملحّم، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ط/١، ١٩٩٣ م.
٤٠٦. المفضليات: ت.أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف-القاهرة، ط/٦، د/ت.
٤٠٧. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: عبد الرحمن السّخاوي، دار الكتاب العربي، د/ط، د/ت.
٤٠٨. مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريّا أبو الحسين ، ت.عبد السّلام محمد هارون، دار الفكر، د/ط، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
٤٠٩. المقتضب: محمد بن يزيد المبرد أبو العباس، ت.محمد عبد العظيم عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للمنشورات الإسلامية - القاهرة، ط/٣، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
٤١٠. المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء: زكريا بن محمد الأنصاري، ت.شريف أبو العلاء العدوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١٤٢٢، ١٤٠٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
٤١١. منار الهدى في بيان الوقف والابتداء: أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني، مطبعة مصطفى الباي الحلبي وأولاده- مصر، ط/٢، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
٤١٢. مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزُّرقاني، مطبعة عيسى الباي الحلبي وشركاه، ط/٣، د/ت.
٤١٣. المنصف (شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني على كتاب التصريف): أبو عثمان المازني البصري)، ت. إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة أحياء التراث القديم - القاهرة، ط/١، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
٤١٤. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (شرح النووي على مسلم): يحيى بن شرف بن مري النووي أبو زكريا، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط/٢، ١٣٩٢ هـ.

٤١٥. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرزية: تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقرزي، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، ط/٢، ١٩٨٧م.
٤١٦. مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل: محمد بن محمد ن عبد الرحمن المغربي أبو عبد الله المعروف بالخطاب الرعيبي، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه/ زكريا عميرات، دار عالم الكتب - بيروت، د/ط، د/ت.
٤١٧. موسوعة أعلام القرن الرابع عشر والخامس عشر في العالم العربي والإسلامي: إبراهيم بن عبد الله الحازمي، دار الشريف - الرياض، ط/١، ١٤١٩ هـ/١٩٩٩م.
٤١٨. موسوعة أعلام المغرب: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط/١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.
٤١٩. الموسوعة التاريخية الجغرافية: مسعود الخوند، دار رواد النهضة - بيروت، د/ط، ج/١/ ١٩٩٤م - ج/١٢/ ١٩٩٨م.
٤٢٠. الموسوعة العربية العالمية: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع - الرياض، ط/٢، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.
٤٢١. موسوعة المورد، د/منير البعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط/١، ١٩٨١م.
٤٢٢. الموضوعات: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي أبو الفرج، ت. عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية - المدينة المنورة، ط/١، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م.
٤٢٣. النبوات: أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، ت. عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف - الرياض، ط/١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.
٤٢٤. النبوغ المغربي في الأدب العربي: عبد الله كنون، د/م، ط/٢، د/ت.
٤٢٥. نشر المرجان في رسم نظم القرآن: محمد غوث بن ناصر الدين النائطي الأركاني، مطبعة عثمان بريس، حيدر آباد دكن - الهند، د/ط، د/ت.
٤٢٦. نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر: جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، ت. محمد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط/١، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.
٤٢٧. نسب قريش: المصعب بن عبد الله بن المصعب الزبيری أبو عبد الله، ت. ليفي بروفسال، دار المعارف - القاهرة، ط/٣، د/ت.
٤٢٨. نسب معد واليمن الكبير: هشام بن محمد بن السائب الكلبي أبو المنذر، ت. ناجي حسن، علم الكتب ومكتبة النهضة العربية - بيروت، ط/١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٤٢٩. النكت والعيون (تفسير الماوردي): علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري أبو الحسن، ت. السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية - بيروت، د/ط، د/ت.
٤٣٠. نهاية الأرب في فنون الأدب: شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، ت. مفيد قمحية وجماعة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٤٣١. نهاية الأرب في معرفة الأنساب العرب: أحمد القلقشندي أبو العباس، ت. إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني - بيروت، ط/٢، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٤٣٢. النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، ت. محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، د/ط، د/ت.
٤٣٣. هاشميات الكميت الأسدي بشرح أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي، ت. جوزيف هوريفيتز، لايدن - أمستردام هولندا، ١٩٠٤ م.
٤٣٤. هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: عبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي المصري الشافعي، مكتبة طيبة - المدينة المنورة، ط/٢، د/ت.
٤٣٥. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه: مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي أبو محمد، ت. مجموع رسائل جامعية جامعة الشارقة إشراف د. الشاهد البوشيخي، منشورات جامعة الشارقة، ط/١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
٤٣٦. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي، طبع وكالة المعارف الجليلة في استانبول ١٩٥١ وأعاد طبعه دار إحياء التراث العربي - بيروت، د/ت.
٤٣٧. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت. أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٤٣٨. الهوامل والشوامل سؤالات أبي حيان التوحيد لأبي علي مسكويه: أحمد بن محمد بن يعقوب الرازي الأصبهاني مسكويه أبو علي، ت. سيد كسروي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط/١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٤٣٩. الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن ابيك الصفدي، ت. أحمد الأرتاؤوط وتزكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط/١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٤٤٠. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري أبو الحسن، ت. صفوان عدنان داوودي، دار القلم - بيروت والدار الشامية - دمشق، ط/١، ١٤١٥ هـ.

٤٤١. الوسيلة إلى كشف العقيلة: علي بن محمد السخاوي أبو الحسن، ت.د/مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد - الرياض، ط/٣، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٤٤٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر أبو العباس بن خلكان، ت.إحسان عباس، دار صادر - بيروت، د/ط.

ج- الرسائل الجامعية:

١. تنبيه العطشان على مورد الظمان: لأبي علي حسين بن علي بن طلحة الرجراجي الشوشاوي - من أول المخطوط إلى باب "حذف الياء في القرآن الكريم- : دراسة وتحقيق/ محمد سالم حرشة، إشراف الدكتور: رجب محمد غيث، رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم - ترهونة بجامعة المرقب الجماهيرية الليبية، ٢٠٠٥-٢٠٠٦م.
٢. فتح المنان المروي بمورد الظمان: عبد الواحد بن عاشر الأندلسي المغربي الفاسي، دراسة وتحقيق/ عبد الكريم بوغزالة، إشراف د.بوبكر كافي، رسالة دكتوراه من قسم الكتاب والسنة، بجامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة، ٢٠٠٨-٢٠٠٩م.
٣. العنوان في القراءات السبع: اسماعيل بن خلف الانصاري -دراسة وتحقيق-: عبد المهيمن عبد السلام طحان، إشراف/ د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ماجستير - قسم الكتاب والسنة جامعة أم القرى مكة المكرمة، ١٤٠٣هـ.
٤. العقد النضيد في شرح القصيد: أبو العباس أحمد بن يوسف الشهير بالسمين الحلبي -دراسة وتحقيق من أول باب الوقف على أواخر الكلم إلى نهاية الياءات الزوائد-: دراسة وتحقيق/ عبد الله بن غزاي البراق، إشراف/عبد القيوم السندي، رسالة ماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، ١٤٢٢-١٤٢٣هـ.
٥. المدرسة القرآنية بالمغرب والأندلس في القرن الثامن الهجري: حسن عزوزي، إشراف: التهامي الراجي، رسالة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات العليا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط، سنة ١٤١١ هـ/١٩٩١م.

د- المجلات والدوريات:

- مجلة الحكمة: العدد رقم ١٤، شوال ١٤١٨.

ه- المواقع الإلكترونية:

١. موقع ملتقى أهل التفسير.
٢. موقع موسوعة مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث على شبكة الانترنت.
٣. موقع مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي على شبكة الانترنت.
٤. فهرس المكتبة الوطنية التونسية على شبكة الانترنت.

و- فهرس الموضوعات والمحتويات

الصفحة	الموضوع
	إهداء
	شكر وعرافان
	المقدمة
١	أولاً: قسم الدراسة
٢	مبحث تمهيدى: محضر الإمامين الخراز وابن أخطا
٤	المطلب الأول: الحالة السياسية
٩	المطلب الثاني: الحالة الاجتماعية
١٢	المطلب الثالث: الاقتصادية
١٦	المطلب الرابع: العلمية والفكرية
٢٢	الفصل الأول: الإمام الخراز ونظمه مورد الظمان
٢٣	- المبحث الأول: حياة الإمام الخراز وشخصيته العلمية
٢٥	المطلب الأول: اسمه وكنيته وشهرته ونسبته
٢٦	المطلب الثاني: مولده ونشأته
٢٧	المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه
٢٧	أ- شيوخه
٣٠	ب- تلاميذه
٣١	المطلب الرابع: مكائته العلمية وثناء العلماء عليه
٣٤	المطلب الخامس: مؤلفاته وآثاره العلمية
٣٧	المطلب السادس: وفاته
٣٨	- المبحث الثاني: نظم مورد الظمان ودراسته
٤٠	المطلب الأول: اسمه وتوثيق نسبه وسبب نظمه وزمنه والغاية منه
٤٠	أ- اسمه
٤١	ب- توثيق نسبه

٤١	ج- سبب نظمه وزمنه والغاية منه
٤٣	المطلب الثاني: أهميته وقيمه العلمية
٤٧	المطلب الثالث: رواياته وشروحه
٤٧	أ- روايات أرجوزة مورد الظمان
٤٩	ب- شروح مورد الظمان
٦٢	المطلب الرابع: مصادره
٦٧	المطلب الخامس: منهج ناظمه واصطلاحاته فيه
٧٧	المطلب السادس: اختياراته ونقده وتقويمه
٧٧	أ- اختياراته
٧٨	ب- نقده وتقويمه
٧٨	أولاً: ما جاء به مطلقاً وكان ينبغي له أن يقيده
٨٢	ثانياً: ما أغفل الناظم ذكره في مورده أو سها عنه
٨٨	ثالثاً: المسائل التي سكت عنها أبو داود وعدّها الناظم استثناء له
٩٧	الفصل الثاني: حياة الإمام ابن أخطا وشخصيته العلمية
٩٨	- المبحث الأول: حياة الإمام ابن أخطا
٩٩	المطلب الأول: اسمه وكنيته وشهرته ونسبته
٩٩	أ- اسمه وكنيته وشهرته
١٠٠	ب- نسبته
١٠٢	المطلب الثاني: مولده ونشأته
١٠٣	المطلب الثالث: موطنه وأسرته
١٠٣	أ- موطنه
١٠٣	ب- أسرته
١٠٤	المطلب الرابع: وفاته
١٠٥	- المبحث الثاني: شخصيته العلمية
١٠٦	المطلب الأول: شيوخه
١٠٧	المطلب الثاني: اشتغاله بالتدريس
١٠٨	المطلب الثالث: تلاميذه

١١٠	المطلب الرابع: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه
١١٣	المطلب الخامس: آثاره ومؤلفاته
١١٥	الفصل الثالث: دراسة كتابه التبيين في شرح مورد الظمان
١١٦	- المبحث الأول: توثيق الكتاب وموضوعه وسبب تأليفه
١١٧	المطلب الأول: توثيق الكتاب
١١٧	أ- توثيق اسم الكتاب
١١٩	ب- توثيق نسبه إلى المؤلف
١٢٠	المطلب الثاني: موضوعه
١٢١	المطلب الثالث: سبب تأليفه
١٢٣	- المبحث الثاني: موارد
١٢٥	المطلب الأول: موارد السماعية
١٢٨	المطلب الثاني: موارد المكتوبة
١٤٧	- المبحث الثالث: منهج مؤلفه فيه
١٤٨	تمهيد: أبرز ملامح المنهج العام لابن أخطا في كتابه التبيين
١٥١	المطلب الأول: مسلكه في شرح الأبيات
١٥٥	المطلب الثاني: مسلكه في الاستشهاد
١٦٣	المطلب الثالث: مسلكه في تعليل الأحكام وتوجيهها
١٦٦	المطلب الرابع: مسلكه في نقد الأقوال وتقويمها
١٧١	المطلب الخامس: مسلكه في الإفادة من المصادر وموقفه منها وأمانته العلمية
١٧١	أ- طريقته في النقل عن المصادر
١٧٤	ب- طريقته في عزو الأقوال والنصوص إلى أصحابها
١٧٦	ج- موقفه من المصادر وأمانته العلمية
١٧٩	المطلب السادس: مصطلحاته في الكتاب
١٨٥	- المبحث الرابع: منزلته العلمية وأثره في من بعده
١٨٦	المطلب الأول: منزلته العلمية
١٨٦	أولاً: جلاله موضوعه وقيمة محتواه العلمي
١٨٧	ثانياً: مكانته بين سائر شروح المورد ومقارنته ببعضها ومدى اهتمام

	وعناية العلماء به
١٨٧	أ- مكانة الكتاب بين سائر شروح المورد
١٨٨	ب- مقارنته ببعض شروح المورد الأخرى
١٨٩	أولاً: مقارنته بشرح المحاصي
١٩٢	ثانياً: مقارنته بشرح فتح المنان لابن عاشر
٢٠٠	ج- مدى اهتمام العلماء وعنايتهم به
٢٠٢	المطلب الثاني: أثره في من بعده
٢١٧	- المبحث الخامس: آراء ابن آجطا واجتهاداته واستدراكاته وتعقباته
٢١٩	المطلب الأول: آراء ابن آجطا واجتهاداته
٢١٩	أولاً: التعليقات
٢٢١	ثانياً: الانتقادات
٢٢٢	ثالثاً: الترجيحات
٢٢٤	المطلب الثاني: استدراكاته وتعقباته
٢٢٤	أولاً: استدراكاته وتعقباته على شيخه الإمام الخراز
٢٣٥	ثانياً: استدراكاته وتعقباته على الإمام الداني
٢٣٧	ثالثاً: استدراكاته وتعقباته على الإمام أبي داود سليمان بن نجاح
٢٣٨	رابعاً: استدراكاته وتعقباته على الإمام الشاطبي
٢٣٩	خامساً: استدراكاته وتعقباته على غيرهم من الأئمة
٢٤٢	- المبحث السادس: نقد وتقييم الكتاب
٢٤٥	المطلب الأول: تنبيهات وملحوظات أشار إليها ابن آجطا بنفسه
٢٥٠	المطلب الثاني: تنبيهات الأئمة العلماء وملحوظاتهم حول الكتاب
٢٦٢	المطلب الثالث: ما ظهر للباحث من ملحوظات حول الكتاب
٢٦٤	- المبحث السابع: نسخه المخطوطة
٢٦٥	المطلب الأول: أماكن تواجد نسخه المخطوطة في العالم
٢٦٧	المطلب الثاني: النسخ المخطوطة المعتمدة في التحقيق ووصفها
٢٦٧	النسخة الأولى
٢٧٢	النسخة الثانية

٢٧٦	النسخة الثالثة
٢٨٠	ثانياً: قسم التحقيق
٢٨٢	مقدمة الشارع
٢٨٥	فضل الكتابة
٢٩١	الاختلاف في أول من خط
٢٩٣	الاختلاف في أول من كتب بالعربية
٢٩٦	فضيلة الخط ومنزلته
٢٩٨	نظم مورد الظمان أحسن ما نظم في الرسم القرآني
٢٩٩	دوافع ابن آحط لتأليف كتابه التبيان
٣٠٠	تسمية كتاب التبيان
٣٠١	التعريف بالناظم (الخراز)
٣٠٢	مؤلفات الخراز
٣٠٣	مقدمة النظم وشرحها
٣٠٨	معنى الحمد
٣١٠	معنى العظيم المنن
٣١٣	معنى الرسل
٣١٤	تعريف الرسول
٣١٤	معنى الهدى
٣١٥	معنى سنن
٣١٧	معنى الدعوة
٣١٨	معنى العباد
٣١٩	معنى المهايع
٣٢٠	معنى الإرشاد
٣٢١	معنى الحتم
٣٢٣	معنى النبوءة والنبي
٣٢٣	الاختلاف في معنى النبي والرسول
٣٢٤	معنى البريئة

٣٢٦	معنى الشرف والأثيل
٣٢٨	ذكر شرف النبي ﷺ
٣٢٩	معنى الصلاة على النبي ﷺ
٣٣٢	الفرق بين الصلاة والدعاء والرحمة
٣٣٣	ذكر آل النبي ﷺ
٣٣٤	أصل لفظ "آل"
٣٤٠	معاني الصحب والصحابة
٣٤١	معنى الأعلام
٣٤٢	معنى انصدع الفجر وإعرا به
٣٤٣	الكلام عن لفظ "أما بعد" وأول من قالها
٣٤٦	كيفية استعمال لفظ "أما بعد"
٣٤٧	معنى الرسم والنهى
٣٤٩	معنى الصحف
٣٤٩	الحديث عن جمع القرآن
٣٥٠	ترجمة أبو بكر الصديق ؓ
٣٥١	ترجمة عمر بن الخطاب ؓ وقصة إسلامه
٣٥٥	ذكر خير مسيلمة الكذاب وما كان من أمر الردة
٣٦٢	خير جمع القرآن في عهد الصديق ؓ
٣٦٦	ترجمة عثمان بن عفان ؓ
٣٦٧	أصل لفظ الإمام
٣٦٨	معنى التجريد وخبر الأحرف السبعة
٣٧٠	اختلاف العلماء في معنى الأحرف السبعة
٣٧٣	سبب تجريد عثمان للقرآن وجمعه الثاني له في مصحف واحد
٣٧٧	الاختلاف في عدد المصاحف التي كتبها عثمان
٣٧٨	ذكر زرقاء اليمامة وأخبارها
٣٨٢	معنى الاقتفاء
٣٨٣	معنى ملجأ

٣٨٥	معنى الغر
٣٨٦	معنى النص
٣٨٧	معنى الأثر وجمعه
٣٨٨	ذكر الآثار الواردة في الحث على اتباع الصحابة والافتداء بهم
٣٩٠	ترجمة مالك بن أنس
٣٩١	معنى الاتباع
٣٩٢	معنى الابتداء - الأمهات
٣٩٢	الاختلاف في أول من نقط المصحف
٣٩٤	ذكر خبر من وضع الأعشار
٣٩٧	خبر منع الإمام مالك نقط المصاحف
٣٩٨	ذكر بعض الآثار الواردة عن الصحابة في تجريد المصاحف وعدم نقطها
٣٩٩	معنى الأمهات من المصاحف وسبب منع نقطها
٤٠٠	معنى الالتباس
٤٠١	اشتقاقات لفظ الكتاب ومعناه
٤٠١	معنى لفظ الناس
٤٠٣	أجل الكتب المؤلفة في علم الرسم كتاب المقنع
٤٠٣	ذكر ترجمة الإمام الداني
٤٠٦	ذكر التجنيس ومعناه
٤٠٧	اختلاف النحاة في إضافة الشيء إلى نفسه
٤٠٨	ذكر العقيلة للإمام الشاطبي والتعريف بمؤلفها
٤١١	ذكر كتاب التنزيل لأبي داود والتعريف بمؤلفه
٤١٥	رجز مورد الظمان وفق قراءة نافع
٤١٧	ترجمة الإمام نافع بن أبي نعيم
٤١٩	ذكر الإمام البلسني وكتابه المنصف والتعريف بهما
٤٢١	ذكر الشيخ ابن لب شيخ الإمام البلسني
٤٢٣-٤٣١	ذكر الناظم لمنهجه ومصطلحاته في الرجز
٤٢٣	معنى الفصل والباب

٤٣١	ذكر سبب تسمية هذا الرجز بمورد الظمان
٤٣٢	حكم حذف الضمير المخفوض وشروطه عند النحاة
٤٣٥	معنى لفظ الكرم
٤٣٦	ذكر معنى الردف عند أهل العروض والقافية
٤٣٨	الباب الأول: حذف الألفات
٤٣٩	الفصل الأول: باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره من فاتحة الكتاب
٤٤٢-٤٤١	معنى الاتفاق والاضطراب والحذف
٤٤٣	ذكر الحذف الواقع في المصحف وأقسامه
٤٤٤	حذف حروف العلة الثلاثة وزيادتها في الرسم دون غيرها وسببه
٤٤٥	عدد الألفات والواوات والياءات في القرآن وفق قراءة نافع
٤٤٦	حذف ألف لفظ ﴿الرحمن﴾
٤٤٧	معاني لفظ الأمة في اللغة وتصاريفه
٤٥٠	حذف الألف المعانقة لللام في لفظ الجلالة ﴿الله﴾ واختلاف النحويين في أصله
٤٥٢	اختلاف النحويين في أصل لفظ ﴿الله﴾
٤٥٤	علة حذف الألف في لفظي ﴿الله﴾ و﴿الله﴾.
٤٥٥	ذكر الاتفاق في حذف الألف من جمعي المذكر والمؤنث السالمين
٤٥٨	ذكر استثناء المشدد والمهموز من حكم جمعي السلامة
٤٥٨	ذكر النبر و الهمز واختلاف العلماء فيهما
٤٦١	حكم المشدد الإثبات ليس إلا
٤٦١	المهموز حكمه بالإثبات أشهر
٤٦٢	استدراك الشارح على الناظم والداي في حذف ألف المهموز من جمع المؤنث السالم
٤٦٣	الخلاف في حذف الألفين أو إحداهما من جمع المؤنث السالم نحو ﴿الصادقات﴾
٤٦٤	الاستدراك على الناظم في قوله: وجاء في الحرفين
٤٦٥-٤٧٠	الخلاف بين الداوي وأبي داود في حكم الحذف في ما فيه ألفين من جمع المؤنث السالم
٤٧١	حكم رسم لفظ ﴿يابسات﴾ ولفظ ﴿رسالة﴾ في سورة المائدة
٤٧٢	حكم رسم لفظ ﴿راسيات﴾ ومعنى قول الناظم "قل" في النظم
٤٧٣	معنى التضمين ومعنى قوله: "رجح ثبته"

٤٧٥-٤٧٤	استدراكه على الناظم لسكوته على عدة ألفاظ ذكرها أبو داود: (رسالته- مغارات-قاصرات-شامخات- سايغات ..)
٤٧٦	حذف الألف من لفظي ﴿الحواريين - نحسات﴾
٤٧٧	حذف الألف من لفظ ﴿ربانين﴾
٤٧٩	حذف الألف من لفظ ﴿بنات﴾
٤٨٢	الخلافا في حذف ألف لفظ: ﴿صراط﴾
٤٨٣	حذف الألف من لفظي: ﴿سوءات - روضات الجنات﴾
٤٨٤	تعجب الشارح من الناظم لنسبته الخلافا للمقنع كأبي داود
٤٨٥	حكم حذف الألف من لفظ ﴿ويينات منه﴾
٤٨٦	حكم حذف الألف من لفظ ﴿فاكهون﴾ وما تصرف منه
٤٨٨	حكم حذف الألف من لفظ ﴿كاتبين﴾ ولفظ ﴿آيات للسائلين﴾
٤٩٠	حكم حذف الألف من لفظ ﴿داخلين﴾
٤٩١	إثبات الألف التي بعد الواو في لفظ ﴿سماوات﴾ في سورة فصلت
٤٩٣	الاتفاق على حذف الألف التي قبل الواو من لفظ ﴿سماوات﴾ في كل القرآن
٤٩٣	حكم حذف الألف في لفظ ﴿آياتنا﴾
٤٩٥	حكم حذف الألف في لفظي ﴿أكألون - فعألون﴾
٤٩٦	حكم حذف الألف في ما كان على وزن "فعألون وفعالين"
٤٩٦	حكم حذف الألف في لفظ ﴿جبارين﴾
٤٩٧	حكم حذف الألف في لفظي ﴿خاطئون - خاطئين﴾
٤٩٨	حكم حذف الألف في لفظ ﴿خاستين﴾
٤٩٩	حكم حذف الألف في اللفظ المنقوص و﴿الصابئون﴾
٥٠٠-٤٩٩	أصل لفظي ﴿الصابئون - الطاغين﴾
٥٠٠	حكم حذف الألف في لفظ ﴿غاوين﴾
٥٠١	حكم حذف الألف في لفظ ﴿راعون﴾ وأصله ، حذفها من لفظ ﴿طاغون﴾
٥٠٢	اختلاف النحويين في مسألة العطف على المضمر المخفوض من غير إعادة الخافض
٥٠٣	حكم حذف الألف في: ﴿بالغوه - بالغيه﴾
٥٠٥	حكم حذف الألف في لفظ ﴿صالح المؤمنين﴾

٥٠٧	خلاصة الشارح في حذف جموع السلامة
٥٠٩	الاتفاق على إثبات ألف لفظ ﴿السيئات﴾ وعلته
٥١١-٥١٠	اشتراط الأئمة كثرة الاستعمال وكثرة الدور غير لازم
٥١٢	حكم حذف الألف في لفظي ﴿فاتحين﴾-﴿الغافرين﴾-﴿متشاكسون﴾-﴿الخالفين﴾-﴿الحامدون﴾
٥١٣	حكم حذف الألف في: ﴿سافلين﴾-﴿حسرات﴾-﴿غمرات﴾-﴿قربات﴾-﴿مطويات﴾-﴿معقبات﴾
٥١٤	معنى المؤيد وترجمة أمير المؤمنين هشام بن الحكم المؤيد
٥١٦	الفصل الثاني: القول فيما اختلف أو اتفق على حذف ألفه ونظائره من سورة البقرة
٥١٨	رد الصدور على الأعجاز
٥١٨	مسألة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه
٥١٩	الاتفاق على حذف الألف من لفظ ﴿ذلك﴾ - الأثمار ﴿وأشباههما﴾
٥٢٠	حكم حذف الألف في لفظي ﴿راعنا﴾ - الأبخار ﴿﴾
٥٢٥-٥٢١	حكم حذف الألف في لفظ ﴿الكتاب﴾
٥٢٥	حكم حذف الألف في لفظ ﴿تفادوهم﴾
٥٢٦	حكم حذف الألف في لفظي ﴿يتامى﴾ - دفاع ﴿﴾
٥٢٧	حكم حذف الألف في لفظي ﴿فراشا﴾ - متاع ﴿﴾
٥٢٨	حكم حذف الألف في لفظ ﴿الصاعقة﴾
٥٢٩	حكم حذف الألف في لفظ ﴿صواعق﴾
٥٣٠	حكم حذف الألف في: ﴿استطاعوا﴾ - الأبواب - الشياطين ﴿﴾
٥٣١	حكم حذف الألف في لفظي ﴿ديار﴾ - أبواب ﴿﴾
٥٣٣	معنى التجنيس في الكلام وحكم حذف الألف في لفظ ﴿المساكين﴾
٥٣٥	الاتفاق حذف الألف في لفظ ﴿اداءتم﴾
٥٣٦	الاتفاق على حذف الألف في لفظي: ﴿رهان﴾ - يخادعون ﴿﴾
٥٣٨	الاتفاق على حذف الألف في لفظ ﴿الشيطان﴾ - الشياطين ﴿﴾
٥٤٠	التوجيه والدخيل والتأسيس
٥٤١	حكم حذف الألف في لفظ ﴿أصحاب﴾ - أسارى ﴿﴾
٥٤٢	حكم حذف الألف في لفظ ﴿القيامة﴾ - النصرارى ﴿﴾

٥٤٣	حكم حذف الألف الواقعة حشوا بعد نون الضمير ك ﴿زدناهم - آتيناك﴾
٥٤٥	حكم حذف الألف في الأسماء الأعجمية وأقسامها
٥٤٦	ما اتفق على حذف ألفه من الأسماء الأعجمية: ك ﴿لقمان - هارون﴾
٥٤٧	ذكر الخلاف بين المصاحف في رسم ألف لفظ ﴿إسرائيل﴾ وحذفها
٥٤٨	الاتفاق على إثبات ألف لفظ ﴿داود﴾ وعلته ، والفرق بينه وبين لفظ ﴿إسرائيل﴾
٥٥٠-٥٥١	حكم رسم الألف في الأسماء الأعجمية قليلة الدور والاستعمال عند العرب ك: ﴿طالوت- ياجوج - جالوت- هاروت- هامان- قارون- هاروت﴾
٥٥٢	ملخص كلام الشارح في حذف الألف في الأسماء الأعجمية
٥٥٣	الاتفاق على حذف الألف في لفظ ﴿ميكال﴾ وعلته
٥٥٤	الاتفاق على حذف الألف التي بعد الميم من لفظ ﴿هامان﴾ وعلى حذفها أيضاً في: ﴿صالح - خالد- مالك- سليمان﴾
٥٥٦	حكم حذف الألف من لفظ ﴿طغيان﴾ وما كان على وزنه
٥٥٨	حكم حذف الألف من لفظ: ﴿أموات﴾
٥٥٩-٥٦٤	حكم رسم الألف في لفظ ﴿الرياح﴾
٥٦٤	خلاصة الكلام في رسم لفظ ﴿الرياح﴾
٥٦٥	حكم حذف الألف في لفظ ﴿إحسان﴾
٥٦٦	حكم حذف الألف في لفظ ﴿شعائر﴾
٥٦٨	حكم حذف الألف في لفظي ﴿أصابع - البرهان﴾
٤٦٩	حكم حذف الألف في لفظي ﴿نكالا - الطاغوت - الإخوان﴾
٥٧٠	حكم حذف الألف في ﴿إيأي - حافظوا - باشروهن﴾
٥٧١	حكم حذف الألف في لفظي ﴿تراضوا - تباشروهن﴾
٥٧٢	حكم حذف الألف في لفظي ﴿أصابتهم - أصابتكم﴾
٥٧٣	حكم حذف الألف في ﴿ميتاق- الإيمان- الأموال- إيمان﴾
٥٧٤	حكم حذف الألف في لفظ ﴿العداوان﴾
٥٧٥	حكم حذف الألف في ﴿أعمال وما شاكلة- مواقيت- أحاطت- والدة﴾
٥٧٦	حكم حذف الألف في لفظ ﴿والد﴾ وفي ألفاظ المعاهدة
٥٧٨	حكم حذف الألف في ﴿تجارة كيفما جاءت- أمانته- منافع - غشاوة﴾

٥٧٩	حكم حذف الألف في ﴿شفاعة - واسع - شهادة - فعل الجهاد﴾
٥٨٠	حكم حذف الألف في لفظي ﴿غافل - مناسككم﴾
٥٨١	حكم حذف الألف في لفظ ﴿الباطل﴾
٥٨٣-٥٨٢	حكم حذف ألف التثنية الواقعة حشوا نحو ﴿رجلان - أضلانا - يداك - يدها﴾
٥٨٤	ذكر الخلاف في حذف ألف لفظ ﴿تكذبان﴾
٥٨٥	حكم حذف ألف النصب إذا كان قبلها همزة قبلها ألف ساكنة نحو ﴿ماء - نداء﴾
٥٨٦	حكم حذف الألف في لفظ ﴿واعدنا﴾
٥٨٧	حكم حذف الألف في لفظي ﴿المساجد - واحد﴾
٥٨٨	حكم حذف الألف في لفظ ﴿أزواج﴾
٥٩٣-٥٨٩	حكم حذف الألف في لفظي ﴿الوالدين - العظام﴾
٥٩٣	حكم حذف الألف في لفظ ﴿الأعنان﴾
٥٩٤	إثبات ألف لفظ ﴿عظامه﴾ واستثناءه من لفظ ﴿العظام﴾ السابق
٥٩٥	خلاصة الكلام في حكم رسم لفظي ﴿العظام والأعنان﴾ عند الشيوخ
٥٩٦	حكم حذف همزة الوصل
٥٩٧	سبب تسميتها بهمزة الوصل
٥٩٨	معنى قول الناظم "قل"
٥٩٩	المواضع التي اتفق على حذف ألف الوصل فيها (سنة مواضع)
٦٠٠	حكم حذف الألف من الأمر من السؤال وعلته
٦٠٢	حذف ألف الوصل الواقعة قبل لام التعريف نحو ﴿للذي - فله﴾
٦٠٣	اختلاف النحاة في أصل أداة التعريف وحججهم
٦٠٤	حذف ألف الوصل المكسورة إذا دخلت عليها همزة استفهام نحو ﴿أستكبرت﴾
٦٠٥	حكم حذف ألف الوصل في لفظ ﴿لتخذت﴾
٦٠٦	الاختلاف الواقع في حكم رسم همزة الوصل في لفظ ﴿أفاتخذتم﴾
٦٠٧	حكم حذف ألف الوصل في لفظ ﴿بسم الله﴾ في الفواتح وغيرها
٦١١-٦٠٨	حكم حذف الألف في أفعال القتال
٦١٤-٦١٢	حكم حذف الألف في ألفاظ التشابه والتظاهر
٦١٦-٦١٤	حكم حذف الألف في لفظي ﴿الأسباب - العمام﴾

٦١٦	حكم حذف الألف المعانقة لللام المفردة عند أبي داود
٦١٧	المستثنيات لأبي داود من حذف الألف المعانقة لللام ﴿عَلَامٌ- قَلْ إِصْلَاحٌ-أُولَى ظَلَامٌ﴾
٦١٨	المستثنيات لأبي داود من حذف الألف المعانقة لللام ﴿تَلَاوَتُهُ- سَبِيلُ السَّلَامِ﴾
٦١٩	المستثنيات لأبي داود من حذف الألف المعانقة لللام ﴿غَلَامٌ- كَلَّ حَلَّافٌ- غَلَاظٌ- لَاهِيَةٌ﴾
٦٢٠	المستثنيات لأبي داود من حذف الألف المعانقة لللام ﴿التَّلَاقُ-عِلَانِيَةٌ-فَلَاتُنَا -لَائِمٌ- لَازِبٌ﴾
٦٢١	إطلاق الحذف فيها جميعا في كتاب المنصف
٦٢٢	حكم حذف الألف المفردة عند الداني ﴿حَلَائِفٌ﴾
٦٢٣	حكم حذف الألف المفردة عند الداني ﴿ثَلَاثُونَ- ثَلَاثَةٌ- ثَلَاثٌ- سَلَاسِلٌ﴾
٦٢٤	حكم حذف الألف المفردة في لفظ ﴿ثَلَاثٌ﴾ في سورة النساء وفي لفظ ﴿مَقْعَدُهُمْ خَلَّافٌ﴾
٦٢٥	حكم حذف الألف المفردة في ﴿لَكِنْ-أَوْلَيْكَ﴾ كيفما تصرفا وفي لفظ ﴿لَا مَسْتُمْ﴾
٦٢٥-٦٢٦	حكم حذف الألف المفردة في ألفاظ الملاقاة كيفما تصرف سوى لفظ ﴿التَّلَاقُ﴾
٦٢٦	حكم حذف الألف المفردة في ﴿غَلَامِيْنَ - الخَلَّاقُ﴾
٦٢٧	حكم حذف الألف المفردة في ﴿المَلَائِكَةُ - اللَاتُ﴾
٦٢٨	حكم حذف الألف المفردة في ﴿اللَائِمِي- الَّتِي - إِلَهَ كَيْفَ جَاءَتْ - بَلَغٌ﴾
٦٢٩	حكم حذف الألف المفردة في ﴿غَلَامٌ- الْآنُ- إِيْلَافٌ- سَلَامٌ﴾
٦٣٠	الاتفاق على إثبات ألف لفظ ﴿الآن﴾ في سورة الجن
٦٣١	الاختلاف في حذف الألف في لفظ ﴿أَوْ كِلَاهِمَا﴾ واختلاف النحاة في معناها
٦٣١	الاتفاق على حذف الألف الواقعة بين لامين نحو ﴿كَالَالَةِ﴾
٦٣٣	حذف الألف الواقعة بعد هاء تنبيه نحو ﴿هَؤُلَاءِ﴾ أو بعد ياء نداء نحو ﴿يَا نِسَاءُ﴾
٦٣٤	التنبيه على أن لفظي ﴿هَأْوَمٌ - هَاتُوا﴾ ليسا من هاء التنبيه المشار إليها
٦٣٥	حكم حذف الألف من لفظ ﴿سَبْحَانَ﴾
٦٣٧	حكم حذف الألف من لفظ ﴿كَاتِبٌ﴾
٦٣٨	خلاصة الكلام في لفظ ﴿كَاتِبٌ﴾

٦٤٣-٦٣٨	حكم حذف الألف من ألفاظ المضاعفة
٦٤٤	الفصل الثالث: باب ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره من آل عمران إلى الأعراف
٦٤٥	أقسام الحذف الغير مطرد عند الناظم
٦٤٦	معنى الوفاق والخلاف
٦٤٧	حذف الداني لألف لفظ ﴿ضعافا﴾ وأبي داود لألف لفظ ﴿أضعافا﴾
٦٤٨	حكم حذف الألف من لفظ ﴿بصالحا﴾
٦٤٩	حكم حذف الألف من ﴿أفواههم - رضوان -﴾
٦٥٠	حكم حذف الألف في: ﴿مراغما-سلطان﴾
٦٥٣-٦٥٠	حكم حذف الألف في لفظ البركة وما تصرف منه نحو ﴿مباركة- تبارك- بارك- باركنا﴾
٦٥٣	حكم حذف الألف من لفظ ﴿مضاعفة﴾
٦٥٤-٦٥٣	حكم حذف الألف من ﴿ثمانين - ثمانية- ثماني﴾
٦٥٤	حكم حذف الألف من لفظي ﴿قناطير- أعقابكم﴾
٦٥٥	حكم حذف الألف من ﴿بالغة- أساطير﴾ ومما تصرف من فعل نزاع أو تنازع
٦٥٦	حكم حذف الألف من فعل الجدال نحو ﴿تجادل- جادلتنا- يجادل- تجادلك..﴾
٦٥٧	حكم حذف الألف من ﴿فاحشة- أكابر﴾
٦٦١-٦٥٧	حكم حذف الألف في لفظ ﴿طائر﴾ وما تصرف منه
٦٦٢	حكم حذف الألف من لفظي ﴿إناثا- رباعا﴾
٦٦٣	حكم حذف الألف من لفظ ﴿قياما﴾
٦٦٤	حكم حذف الألف من لفظي ﴿بالغ الكعبة- يسارعون﴾
٦٦٥	حكم حذف الألف من لفظ ﴿قاسية﴾
٦٦٧	حكم حذف الألف من ﴿فرادى - ربائب﴾
٦٦٨	حكم حذف الألف من لفظي ﴿كفارة﴾
٦٦٩	حكم حذف الألف من ﴿يوارى- ميراث- الأنعام﴾
٦٧٠	حكم حذف الألف من لفظ ﴿أوارى﴾
٦٧١	حكم حذف الألف من ﴿أثابكم- أثابهم- واسعة- الموالى﴾

٦٧٢	حكم حذف الألف من لفظ ﴿أحباؤه - عاقبة - أتجاجوني﴾
٦٧٣	حكم حذف الألف من ﴿حاججتم - صاحبة﴾
٦٧٤	حكم حذف الألف من ﴿جهالة - فواحش - الإبكار﴾
٦٧٥	حكم حذف الألف من لفظ ﴿عداوة﴾
٦٧٦	حكم حذف الألف من لفظ ﴿مقاعد﴾
٦٧٧	حكم حذف الألف من لفظي ﴿تراضيتم - آثارهم﴾
٦٧٨	حكم حذف الألف من لفظ ﴿تعالى﴾
٦٧٩	حكم حذف الألف من ﴿عاقدت - أرايتَ وما تصرف منه﴾
٦٨١	حكم حذف الألف من ﴿جاعل﴾
٦٨٢	حكم حذف الألف من ﴿فالق الأولى منهما﴾
٦٨٣	حكم حذف الألف من ﴿حسابنا - خالق - عامل﴾
٦٨٤	حكم حذف الألف من لفظي ﴿الإنسان - البهتان﴾
٦٨٥	حكم حذف الألف من لفظي ﴿فالق الإصباح - سكارى﴾
٦٨٦	حكم حذف الألف من لفظ ﴿الرضاعة﴾
٦٨٧	حكم حذف الألف من لفظ ﴿عالم الغيب﴾
٦٨٩	الفصل الرابع: ما اتفق أو اختلف على حذف ألفه ونظائره من الأعراف إلى مريم
٦٩٠	معنى قول الناظم: "من أعرافها لمريما"
٦٩١	حكم حذف الألف من ﴿بياتا - تشاقون - رفاتا﴾
٦٩٢	حكم حذف الألف من ﴿تخاطبي - دراهم - استقاموا﴾
٦٩٣	حكم حذف الألف من ﴿عاصم - باع - يتواري﴾
٦٩٤	حكم حذف الألف من ﴿أواه - بضاعة - صاحبي﴾
٦٩٥	حكم حذف الألف من ﴿أسمائه - رهبانهم - موازين﴾
٦٩٦	حكم حذف الألف من ﴿صاحب - يضاهتون﴾
٦٩٩-٦٩٧	حكم حذف الألف من ﴿كاذب - ميقات - مشارق - مغارب﴾
٦٩٩	حكم حذف الألف من ﴿كاذب﴾ في الزمر
٧٠٠	حكم حذف الألف من ﴿كافر﴾ في الرعد

٧٠١	حكم حذف الألف من لفظ ﴿مساكن﴾
٧٠٢	حكم حذف الألف من لفظ ﴿تزاور﴾
٧٠٣	حكم حذف الألف من ﴿أدبارهم﴾ - ﴿أعناقهم﴾
٧٠٤	حذف الألف مطلقا في لفظي ﴿الأدبار﴾ - ﴿أعناقهم﴾ في كتاب المنصف
٧٠٥	حكم حذف الألف من لفظ ﴿بأيام﴾
٧٠٦	حكم حذف الألف من لفظ ﴿الميعاد﴾
٧٠٧	حكم حذف الألف من ﴿الأشهاد﴾ - ﴿باسط﴾
٧٠٨	حكم حذف الألف من لفظ ﴿القهار﴾
٧٠٩	حكم حذف الألف من لفظي ﴿سراويل﴾ - ﴿أنكأنا﴾ - ﴿جدالنا﴾
٧١٠	حكم حذف الألف من ﴿اسطاعوا﴾ - ﴿أثانا﴾
٧١١	حكم حذف الألف من ﴿لواقح﴾ - ﴿إمامهم﴾ - ﴿أذان﴾ - ﴿عاليها﴾
٧١٢	حكم حذف الألف من ﴿الألوان﴾ - ﴿غضبان﴾ - ﴿جاوزنا﴾ - ﴿صلصال﴾
٧١٣	حكم حذف الألف من ﴿شفعاؤنا﴾ - ﴿تلاها﴾
٧١٤	حكم حذف الألف من لفظ ﴿تراب﴾ وما تصرف منه ولفظ ﴿تصاحبي﴾
٧١٧-٧١٦	حكم حذف الألف من لفظ ﴿طائف﴾
٧١٨	حكم حذف الألف من لفظ ﴿قرآنا﴾
٧٢٣-٧١٩	حكم حذف النون الساكنة من لفظ ﴿ننجي﴾ وعلته
٧٢٢	العلة في حذف النون من ﴿لننصر﴾ - ﴿لننظر﴾
٧٢٣	حكم حذف الألف من لفظ ﴿الخبائث﴾
٧٢٤	حكم حذف الألف من لفظ ﴿زاكية﴾
٧٢٥	حكم حذف الألف من لفظ ﴿غاشية﴾
٧٢٦-٧٢٥	حكم حذف الألف من لفظي ﴿يستأخرون﴾ و﴿تستأخرون﴾
٧٢٨-٧٢٦	حكم حذف الألف من لفظ ﴿ساحر والساحر﴾
٧٢٩	حكم حذف الألف من لفظي ﴿لساحران﴾ - ﴿ساحران﴾
٧٣٠	حكم حذف الألف من لفظ ﴿حاش﴾
٧٣١	حكم حذف الألف من ﴿تبيانا﴾ - ﴿معاش﴾
٧٣٢	حكم حذف الألف من ﴿أضغاث﴾ - ﴿أكنانا﴾ - ﴿رواسي﴾

٧٣٣	حكم حذف الألف من ﴿الاستئذان وما تصرف منه- فعل المرادة﴾
٧٣٥-٧٣٤	حكم حذف الألف من لفظ ﴿بنيان﴾ وما كان على وزن فعلان ك ﴿كفران﴾، وفعال ك ﴿عذاب﴾، وفعال ك ﴿ثياب﴾، وفاعل ك ﴿ظالم﴾، وفعال ك ﴿صبار﴾، وفعلان ﴿صنوان﴾
٧٣٥	حكم حذف الألف من لفظ ﴿ليواطئوا﴾
٧٣٦	حكم حذف الألف من لفظ ﴿فأذاقها﴾
٧٣٧	الفصل الخامس: ما اطرد حذف ألفه ونظائره أو لم يطرد من مريم إلى صاد
٧٣٨	حكم حذف الألف من لفظ ﴿تساقط﴾
٧٣٩	حكم حذف الألف من لفظ ﴿سامرا - باعد﴾
٧٤٠	حكم حذف الألف من لفظي ﴿القواعد﴾
٧٤١	حكم حذف الألف من ﴿فواكه- أعمامكم- أفواهم﴾
٧٤٢	حكم حذف الألف من ﴿أصنامكم- الأطفال- أمثال﴾
٧٤٣	حكم حذف الألف من ﴿امتازوا- الأحوال- شاخصة- خامسة- مقامع﴾
٧٤٤	حكم حذف الألف من ﴿إكراههن- شاطئ- صوامع - أصوات﴾
٧٤٥	حكم حذف الألف من ﴿استاجرهم- استاجرت- كادت﴾
٧٤٦	حكم حذف الألف من ﴿شاهدًا- ياسامري- تماثيل﴾
٧٤٧	حكم حذف الألف من ﴿مغاضبا- العاكف- الأوثان﴾
٧٤٨	حكم حذف الألف من ﴿محاريب- أديعائهم - فاكهة﴾
٧٤٩	حكم حذف الألف من لفظ ﴿أساءوا﴾
٧٥٠	حكم حذف الألف من لفظي ﴿يتخافتون- فاستغاثه﴾ وذكر معنى الامتراء وأصله
٧٥١	حكم حذف الألف من لفظي ﴿عبادته- فصاله﴾
٧٥٣	حكم حذف الألف من لفظ ﴿تخاف دركا﴾
٧٥٥	حكم حذف الألف من لفظ ﴿يدافع﴾
٧٥٦	حكم حذف الألف من لفظي ﴿ناظرة- بهادي﴾
٧٥٨	حكم حذف الألف من لفظ ﴿سراجا﴾
٧٦٢-٧٥٩	حكم حذف الألف من لفظ ﴿لئيمة﴾ وذكر الخلاف بين النحويين في أصله
٧٦٢	حكم حذف الألف من لفظ ﴿بقادر﴾

٧٦٣	حكم حذف الألف من لفظ ﴿تصاغر﴾
٧٦٤	حذف لفظ ﴿بقادر﴾ لأبي داود ومعنى الاستيفاء ووزنه
٧٦٥	حكم حذف الألف من لفظي ﴿حرام - يجازى﴾
٧٦٧	حكم حذف الألف من لفظ ﴿مهاده﴾
٧٦٨	حكم حذف الألف من لفظي ﴿فارغا - اذارك - جذاذا﴾
٧٦٩	حكم حذف الألف من لفظي ﴿أيه﴾
٧٧٠	علة حذف ألف ﴿أيه﴾
٧٧٨-٧٧٢	حكم حذف الألف من لفظي ﴿جاءانا - تراء﴾ وذكر أقوال العلماء في أصلهما
٧٧٩	الفصل السادس: القول في الألفات المحذوفة أو الثابتة من سورة صاد إلى آخر القرآن
٧٨٠	معنى قول الناظم: "في المرسوم" و"من صاد" و"مختتم"
٧٨١	حكم حذف الألف من ﴿مصاييح - إدبارا - خاشعا﴾
٧٨٢	حكم حذف الألف من لفظ ﴿الغفار﴾
٧٨٣	حكم حذف الألف من لفظ ﴿كذابا﴾ الأخر
٧٨٤	حكم حذف الألف من لفظ ﴿أساورة﴾
٧٨٥	حكم رسم الألف في لفظي ﴿أساور - أثارة﴾
٧٨٧	حكم حذف الألف من ﴿أن تداركه - في عبادي﴾
٧٨٨	حكم حذف الألف من لفظ ﴿عبادنا في ص - أضغان﴾
٧٨٩	حكم حذف الألف من ﴿ألواح - لواقع - مواقع﴾
٧٩٠	إثبات الألف في لفظ ﴿ولا كذابا﴾ نبأ للداني
٧٩١	حكم حذف الألف من لفظ ﴿عاليتهم﴾
٧٩٢	حكم حذف الألف من لفظ ﴿ختامه﴾
٧٩٣	حكم حذف الألف من لفظ ﴿كباثر﴾
٧٩٤	حكم حذف الألف من ﴿واعية - بصائر﴾
٧٩٥	حكم حذف الألف من فعل المناجاة نحو ﴿تناجيتم - تناجوا..﴾ ولفظ ﴿ريحان﴾
٧٩٦	حكم حذف الألف من لفظي ﴿مرجان - أقواتها - النواصي﴾
٧٩٧	حكم حذف الألف من لفظي ﴿خاشعة﴾

٧٩٨	حكم حذف الألف من لفظ ﴿ تمارونه - كاذبة ﴾
٧٩٩	حكم حذف الألف من ﴿ أهانن - الألقاب - تفاوت - ينابيع ﴾
٨٠٠	حكم حذف الألف من ﴿ حطاما - قانت ﴾
٨٠١	ذكر حكم ما جاء على وزن فَعَّال ك ﴿ الخلاق ﴾ وفَاعِل ك ﴿ كاذب ﴾ عند الداين
٨٠٢	الباب الثاني: حذف الياءات
٨٠٣	الفصل الأول: حذف الياء المفردة
٨٠٤	معنى سلبوه
٨٠٥	تقسيم الياءات المحذوفة عند الناظم والشارح
٨٠٧	حكم الياء المفردة الأصلية الواقعة في الأسماء والأفعال: ﴿ يؤت الله - المتعال ﴾
٨٠٨	﴿ الداع - يوم يأت لا - صال ﴾
٨٠٩	﴿ المهتد - فيه والباد - فما تغن ﴾
٨١١-٨١٠	﴿ واد النمل - الواد - كالجواب - التلاق - التناد - الجوار - يناد المناد ﴾
٨١٢	﴿ نبع - هاد - ننج ﴾
٨١٣	حكم الياء المفردة الزائدة للإضافة الواقعة في الأسماء والأفعال: ﴿ فخافون - فارهبون ﴾
٨١٤	﴿ فاتفون - فاسمعون - أطيعون ﴾
٨١٥	﴿ تكلمون - متاب - يسقين - تكفرون ﴾
٨١٦	﴿ يهدين - يشفين - يكذبون - تؤتون ﴾
٨١٧	﴿ يحيين - كذبون - اخشون - تستعجلون ويستعجلون ﴾
٨١٨	﴿ عقاب - يقتلون - دعاء ﴾
٨١٩	﴿ تبشرون - تشاقون - دعان - تُنظرون ﴾
٨٢٠	﴿ أشركتمون - فاعتزلون - تقربون - ليعبدون - تفضحون ﴾
٨٢١	﴿ ترجمون - اعبدون في غير يس - يحضرون ﴾
٨٢٢	﴿ آتان - ارجعون - يطعمون - تردين ﴾
٨٢٣	﴿ يردن - إن ترن - أتبعون ﴾
٨٢٤	﴿ من أتبعن ﴾
٨٢٥	﴿ أرسلون - فلا تسئلن ما - ينقدون - تمدونن - تتبعن ﴾
٨٢٦	﴿ يهدين - أن تُعلمن - لئن أخرتن ﴾

٨٢٧	﴿ وعيد-مئاب- كيدون ﴾
٨٢٨	﴿ بشر عباد- لي دين- يؤتين ﴾
٨٢٩	﴿ نذر- أهانن- أكرمن- نذير- نكير ﴾
٨٣٠	﴿ تشهدون- تخزون- قد هدان- تفندون ﴾
٨٣١	﴿ يلفهم ﴾ و﴿ عذاب ﴾ بصاد
٨٣٢	حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو ﴿ يقوم- يعباد... ﴾
٨٣٨	الفصل الثاني: حذف إحدى الياءين
٨٤٠-٨٣٩	حذف إحدى الياءين في ﴿ الحوارين- الأميمين- النبيين- الربانيين ﴾ وإثباتها في ﴿ عليين ﴾
٨٤١	الاختلاف بين الداني وأبي داود في أيهما المحذوفة الأولى أم الثانية
٨٤٣	ترجيح حذف الياء الأخيرة من نحو ﴿ يستحي- يحي- ولي... ﴾ وذكر علته
٨٤٦-٨٤٤	ترجيح حذف الأولى منهما فيما إذا تغيرت بالحذف إذا أدغمت نحو ﴿ وليي- حيي- يحيي- لنحيي ﴾
٨٤٦	حذف الياء الأولى للشاطي في ﴿ يحيي ﴾ لإطلاقه الحذف في العقيلة
٨٤٧	ذكر أبو العباس بن حرب وكتابه
٨٤٨	الباب الثالث: حذف الواوات
٨٤٩	الفصل الأول: حذف الواو المفردة
٨٥٠	أقسام حذف الواو عند الشارح
٨٥١	فصل حذف الواو المفردة اكتفاء بالضممة التي قبلها ﴿ يدع الإنسان- يوم يدع ﴾
٨٥٢	حذف الواو من ﴿ سندع- ويمح ﴾
٨٥٣	وصالح المؤمنين ﴿ وعلته ﴾
٨٥٤	الفصل الثاني: حذف الواو إذا كانت مع واو أخرى
٨٥٥	حذفها في ﴿ ووري- يستون- موعودة- داود- الغاؤون ﴾
٨٥٦	ترجيح رسم الأولى في جميع الألفاظ إلا في ﴿ يستوا ﴾ فالعكس
٨٥٧	كيفية نقط لفظ ﴿ الموعودة ﴾
٨٥٨	كيفية نقط لفظ ﴿ يستوا ﴾
٨٦٠	الباب الرابع: حذف إحدى اللامين
٨٦١	اجتماع المصاحف على حذف إحدى اللامين من كل ما اجتمع فيه لآمان وكثر

	دوره واستعماله ﴿الذي- اللذين- اللذين﴾
٨٦٢	﴿الذان- الليل- اللائي﴾
٨٦٣	﴿اللي- اللاتي﴾ - المفرد والجمع- وذكر علة حذفها
٨٦٤	ذكر حكم رسم اللام في نحو ﴿اللاعنون- اللعنة- اللاعبين- اللغو- اللعب- اللؤلؤ- اللات- اللهم- اللهب- اللطيف- اللوامة﴾ نص الداني
٨٦٦	الباب الخامس: أحكام رسم الهمز في المصحف
٨٦٧	معنى كلمة "هاك" ومعنى "الهمز"
٨٦٨-٨٦٩	ذكر باب الهمز وأهميته وأن الهمزة حرف من الحروف
٨٧٠	الفصل الأول: أحكام رسم الهمزة المبتدأة
٨٧١-٨٧٤	أقوال العلماء في تصوير الهمزة ومواقعها وتسميتها
٨٧٥	أقسام الهمزة
٨٧٦	حكم رسم الهمزة المبتدأة وصورها وأمثلتها وما خرج عن قاعدتها
٨٧٧	﴿لئن- لئلا﴾
٨٧٨	﴿أفكأ- يومئذ﴾
٨٧٩	﴿أئن- أئنكم- حينئذ﴾
٨٨٠	﴿أئنا- أئمة- أئذا﴾
٨٨١	﴿هؤلاء- بينوم﴾ وعلة كتب هذا الأخير مرة مقطوعاً وأخرى موصولاً
٨٨٢	﴿أؤنبكم﴾
٨٨٥	الفصل الثاني: أحكام رسم الهمزة المتوسطة والمتطرفة
٨٨٦-٨٨٩	تقسيم الهمزة المتوسطة إلى قسمين: ساكنة ومتحركة وذكر أحكام رسمهما
٨٨٩	﴿ملء- النبيء- ساء- قروء- يسألون- شيئاً- سوءاً﴾
٨٩٠	استثناء في ﴿تنوء- السواى أن كذبوا﴾
٨٩١	﴿تبوء﴾ و﴿النشأة﴾
٨٩٣-٨٩٥	الاختلاف في رسم ﴿يسئلون﴾ وعلته
٨٩٥	رسم ﴿موثلاً﴾ بالياء، وما يرسم من حركة نفسه كـ ﴿دعاؤكم- ماؤكم- أبنائهم- نساؤكم﴾
٧٩٧	حذف صورة الهمزة وألف البناء في نحو ﴿أولياؤهم- أولياؤكم- أولياؤهم﴾

	أولياكم ﴿ رفعا وجرًا
٨٩٩-٨٩٨	﴿ جزاؤه ﴾
٩٠٠	حكم الهمزة المتوسطة أو المتطرفة إذا وقعت ساكنة نحو ﴿ يؤمنون-نبي ﴾
٩٠١	﴿ بدأ الخلق - نبيء - بيدئ - جئتم - أنشأكم - يشأ - اللؤلؤ ﴾
٩٠٤-٩٠١	المستثنيات من حكم الهمزة الساكنة المتوسطة ﴿ الرؤيا - ادارأتم - امتلأت - اطمأنتم ﴾
٩٠٤	إغفال الناظم لفظ ﴿ أخطأنا ﴾
٩٠٤	فصل يذكر فيه ما خرج عن القياس في الفصلين السابقين
٩٠٧	﴿ علماؤا ﴾
٩٠٧	﴿ يبدؤا - الضعفاؤا ﴾
٩٠٩	﴿ ينشؤا - شفعأؤا ﴾
٩١٠	﴿ يعبؤا - البلاؤا - أنباؤا ﴾
٩١٤-٩١١	﴿ جزاؤا ﴾
٩١٥	﴿ الملوأا ﴾
٩١٥	﴿ تفتؤا ﴾
٩١٦	﴿ برءأؤا ﴾
٩١٧	﴿ دُعأؤا ﴾ و ﴿ بَلَّؤا ﴾ في سورة الدخان
٩١٨	﴿ يتفئؤا - يُنبؤا ﴾
٩١٩	﴿ نَبؤا ﴾
٩٢١	﴿ فيكم شركاؤا ﴾
٩٢٢	﴿ يدرؤا - نَضَمؤا - أتوكؤا ﴾
٩٢٣	﴿ ما نشأؤا - نحن أنباؤا ﴾
٩٢٥	الخلاف في ﴿ أنباؤا ﴾ الذي في الشعراء لأبي داود
٩٢٦	معنى التجنيس وذكر الخلاف في ﴿ يُنبؤا ﴾ الذي في القيامة للشاطبي في العقيلة
٩٣٠-٩٢٧	كيفية ضبط ونقط الكلمات السابقة وعلة رسمها بالواو والألف
٩٣١	حكم رسم الهمزة المفتوحة نحو ﴿ مائة - فنة - هزؤا - كفؤا - مؤجلا - خاطئة - ناشئة - الفؤاد ... ﴾

٩٣٣-٩٣٢	حكم الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها نحو ﴿نبتهم- أنبتك- سنقرتك﴾
٩٣٢	اختلاف النحاة في رسم الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها
٩٣٤	اعتبار حركة الهمزة لا حركة ما قبلها فيما سوى ما ذكر
٩٣٤	تعريف الملاحظة
٩٣٤	﴿سألوا- يذروكم- يكلوكم﴾ واللغات في ﴿سئلت- سئل﴾
٩٣٥	حذف صورة الهمزة في ﴿اطمأنوا- اشمأزت- لأملأن- امتلأت﴾ وفي ﴿أطفأها﴾ عن أبي داود
٩٣٦	حكم ما يؤدي لاجتماع صورتين
٩٣٨-٩٣٧	﴿ءامنتم- ءامن- ءامنوا- ءاباءكم- ءئلء- ءاسئين- ءاءكم- رعيا﴾
٩٣٩	﴿ءألقي- ءاباءي- ءئوي- مثاب﴾
٩٤٠	﴿مستهزئون﴾ وتعليل النحاة لحذف إحدى الواوين منه ومن أشباهه
٩٤١	﴿السيئات- المنشئات﴾
٩٤٢	علة رسم ﴿نئا وراء﴾ بالألف وفي ﴿رأى من- ما رأى﴾ بالياء
٩٤٣	الاستثناء مما اجتمع فيه صورتان وحذف إحداهما كراهة اجتماع مثلين نحو ﴿سيئا- السيء - سيئة- هيء - يهيء﴾
٩٤٤	استدراك الشارح على الناظم مما أثبت فيه الياءين على اللفظ والأصل مما اتصل به ضمير مثل ﴿يحييكم - أفعيننا﴾
٩٤٥	اختلاف النحاة في أصل آية
٦٤٩-٩٤٦	مذهب الغازي بن قيس في تصوير الكلمات السابقة ﴿السيء...﴾ وذكر ترجمته
٩٥٠	الباب السادس: أحكام رسم الهمز في المصنف
٩٥٤-٩٥١	معنى الأحرف، وذكر الحروف التي تزداد وعدد مواضعها
٩٥٥	الفصل الأول: ما زيدت الألف في رسمه
٩٥٦	زيادة الألف في ﴿مائة-مائتين﴾ وتعليله وكيفية نقطهما وضبطهما
٩٥٩	زيادة الألف في ﴿لأاذبحن- لأوضعوا﴾ وتعليله وكيفية نقطهما وضبطهما
٩٦٢	زيادة الألف في ﴿لكننا﴾ وبيان أصله وتعليله
٩٦٣	زيادة الألف في ﴿لشايء﴾ وتعليله
٩٦٥	حكم رسم لفظي ﴿ابن- أنا﴾

٩٦٦	اختلاف النحاة في الاسم من لفظ ﴿أنا﴾ هل هو مجموع هذه الكلمة أو الألف والنون فقط؟
٩٦٧	زيادة الألف في ﴿تأيسوا- يأيس﴾ وتعليه
٩٧٠	الخلاص في زيادة الألف في ﴿لأوضعوا﴾
٩٧١	زيادة الألف في ﴿جاء﴾ وتعليه
٩٧٢	زيادة الألف في ﴿لأنتم - لأتوها - لإلى﴾
٩٧٣	ذكر كيفية نطق ﴿لأنتم - لأتوها﴾
٩٧٥	زيادة الألف في ﴿لنسفعاً- يكوناً﴾
٩٧٦	زيادة الألف في ﴿إذا﴾ ومذاهب العلماء وأقوالهم فيه
٩٧٧	زيادة الألف في ﴿لأهب﴾
٩٧٨	رسم التنوين في ﴿كأين﴾ نوناً وذكر أصلها
٩٧٩	اتفاق أهل المصاحف والنحاة على زيادة الألف بعد واو الجمع نحو ﴿كفروا﴾ و﴿قالوا﴾ واختلافهم في زيادتها بعد واو الفرد وتعليل كل منها
٩٨٠	اختلاف العلماء في العلة الموجبة لزيادة الألف بعد واو الجمع
٩٨٣	﴿سَعَوْا- عَتَوْا- نَدَعَوْا - لَيْلَوْا- يَعْفُوْا - ذُو- فَاءُو﴾
٩٨٤	﴿لَتَرْبُوْا- عَادُوْا﴾ بغير واو في مصاحف أهل المدينة
٩٨٥	لفظ ﴿اللؤلؤ﴾ ومذاهب العلماء في رسمه وتعريف الشكل
٩٨٨-٩٨٦	تعليل زيادة الألف بعد الواو في لفظ ﴿اللؤلؤ﴾ وأشباهه
٩٨٩	الفصل الثاني: ما زيدت الياء في رسمه
٩٩٠	زيادة الياء في ﴿تلقائي﴾
٩٩١	زيادة الياء في ﴿يتائي - من نبائي﴾
٩٩٢	زيادة الياء في ﴿ملايه﴾ المخفوض
٩٩٣	زيادة الياء في ﴿بأييكم- من ورائي﴾
٩٩٤	زيادة الياء في ﴿من أنائي- بأييد﴾
٩٩٥	زيادة الياء في ﴿أفاين﴾
٩٩٦	كلام الشارح في أقسام الياءات المزيدة
٩٩٩-٩٩٦	أوجه رسم الياء في المواضع التي ليس قبل الهمزة فيه ألف نحو ﴿من نبائي﴾ وكيفية

	نقطها
٩٩٩-١٠٠٠	أوجه رسم الياء في المواضع التي قبل الهمزة فيه ألف ملفوظ نحو ﴿تلقائ نفسي﴾ وكيفية نقطها
١٠٠١-١٠٠٠	تعليل زيادة الياء في ﴿بأييد - بأيكم﴾ وكيفية نقطهما
١٠٠٢	مذهب الغازي بن قيس في زيادة الياء في ﴿لقاءي﴾ في موضعي الروم
١٠٠٣	زيادة الياء في لفظ ﴿اللاتي﴾ وذكر أصله
١٠٠٥	الفصل الثالث: ما زيدت الواو في رسمه
١٠٠٦	زيادة الواو في ﴿أولي - أولوا - أولات - أولاء﴾
١٠٠٦	المواضع التي زيدت فيها الواو قسما
١٠٠٨-١٠٠٧	ما زيدت الواو فيه باتفاق مثل ﴿أولئك - وأولوا﴾ وذكر علته وكيفية نقطه
١٠٠٩	ما زيدت الواو فيه على خلاف وترجيح مثل ﴿سأوريكم﴾
١٠١٠	ما زيدت الواو فيه على خلاف من غير ترجيح مثل ﴿لأصلبنكم﴾
١٠١٢-١٠١١	ذكر تعليل القسمين السابقين وكيفية نقط كل واحد منهما
١٠١٣	الباب السابع: رسم الألف بياء
١٠١٤	أقسام الألف
١٠١٦	أمثلة مما كان من ذوات الياء ورسم بالياء على أصله وقياسه ﴿هداهم - هواه - فتى - هدى - عمى﴾
١٠١٧-١٠١٦	ذكر أصل ﴿يأسفى - يحسرتى﴾ واللغات فيهما وكذلك ﴿يوتلتي ..﴾
١٠١٨	ذكر ما به شبه بالألف المنقلبة عن الياء مثل ﴿ذكرى - السلوى﴾
١٠١٩	المستثنيات مما كان أصله ياء ورسم بياء
١٠٢١-١٠١٩	﴿الأقفا - أقفا - من تولاه - عصاني - سيماهم - طغا الماء﴾
١٠٢٣-١٠٢٢	ذكر الأصل في ﴿ترءا - نئا - رءا﴾ وعلته
١٠٢٤	رسم ﴿كلتا - تترأ﴾ بالألف وخلاف البصريين والكوفيين فيهما
١٠٢٥	الخلاف في رسم ﴿نخشى - جنى﴾ بالألف أم بالياء
١٠٢٨-١٠٢٦	ذكر رسم ﴿تقاته﴾ وأصله
١٠٢٨	الأصل المطرد المستثنى: ما وقع قبل الياء وبعدها فيه ياء أخرى نحو ﴿الدنيا - العليا - هداي - مثواي ...﴾

١٠٢٩	أمثلة الأصل المطرد ﴿الدنيا- رعيا- أحياء﴾ ومستثنياته ﴿وسقياها- يحيى﴾
١٠٣٠	معنى التحبير
١٠٣٤-١٠٣١	مذاهب العلماء في رسم ﴿سقياها - يحيى﴾ وتعليقاتهم
١٠٣٤	معاني ﴿لدى﴾
١٠٣٥	الاتفاق على حذف الألف التي بعد الياء في ﴿خطايا﴾ والخلاف في الألف الأخرى
١٠٣٦	أصل لفظ ﴿خطايا﴾ ووزنه
١٠٣٧	حكم رسم الألف المجهولة الأصل وأمثلتها ﴿أحياءهم- أحياءكم- محياكم﴾
١٠٣٨	حكم رسم لفظ ﴿عقباها﴾ ووجهه
١٠٤١-١٠٣٩	حكم رسم لفظ ﴿سيماهم- اجتباه- أوصاني﴾
١٠٤٢	ذكر بعض الكلمات التي خيّر أبو داود رسمها بالألف أو بالياء ﴿أتاني الكتاب- اجتباهكم- اجتباه﴾
١٠٤٣	﴿لن تراني - تراني﴾
١٠٤٤	﴿أربي من أمة﴾
١٠٤٥	رسم الألف المجهولة التي لا يعرف أصلها الياء أم الواو ﴿حتى- إلى- على- أتى﴾ الاستفهامية- متى بلى ﴿
١٠٤٦-١٠٤٥	ذكر ﴿أتى﴾ الاستفهامية وعددها في القرآن
١٠٤٧	ذكر ﴿على﴾ الحرفية و﴿متى-بلى﴾ وعللها
١٠٤٨	ذكر ﴿حتى﴾ وعللها
١٠٤٩-١٠٤٨	ذكر ﴿لدى-لدا﴾ وكلام النحويين فيهما
١٠٥٠	ذكر ﴿تعسا﴾
١٠٥٣-١٠٥١	ذكر ما يكتب من الأسماء بالياء وما يكتب منها بالألف وحصر عدده وتصريفه
١٠٥٤	الباب الثامن: رسم الواو ياء
١٠٥٥	معنى الابتلاء
١٠٥٧	ذكر ﴿سجى- زكى- ضحى- القوى-دحاها﴾
١٠٥٨	ذكر ﴿تلاها- طحاها﴾ ولفظ ﴿القوى﴾
١٠٥٩	ذكر لفظ ﴿العلى﴾ وأصله وعلته
١٠٦٠	الباب التاسع: رسم الألف واوا

١٠٦١	تعريف الهجاء عند النحويين وأقسامه
١٠٦٤-١٠٦٢	رسم الألف واوا في ﴿الصلوة- الزكوة- الحيوة- الربوا - مشكوة- النجوة-منوة- الغدوة﴾ وعلة رسمها
١٠٦٦-١٠٦٤	ذكر الأصول المطردة فيما ترسم ألفه واوا وشروطه وأقسامه
١٠٦٩-١٠٦٧	ذكر الأحرف المفترقة فيما ترسم ألفه واوا وحكمها ﴿من ربًا- امرؤا هلك﴾
١٠٧٠	الباب العاشر: المقطوع والموصول
١٠٧١	الفصل الأول: الكلمات التي كتبت مفصولة على الأصل
١٠٧٢	معنى الوفاق وذكر فصول الترجمة وحروفها
١٠٧٣	ذكر فصل ﴿أَنَّ لَأ﴾
١٠٧٨	ذكر فصل ﴿مِنْ مَّا﴾
١٠٨١-١٠٨٠	ذكر ﴿إِنَّ مَّا - فِي مَّا﴾
١٠٨١	ذكر ﴿عَنْ مَنْ﴾
١٠٨٢	ذكر ﴿عَنْ مَّا - إِنْ مَّا﴾
١٠٨٣	ذكر ﴿أَنَّ لَمْ﴾
١٠٨٧-١٠٨٤	ذكر ﴿إِنْ لَمْ﴾ وأقوال العلماء فيه
١٠٨٨-١٠٨٧	ذكر ﴿أَنَّمَا عَنَّمْ﴾
١٠٩٣-١٠٨٩	ذكر ﴿أَنَّ مَّا تَدْعُونَ﴾ وأقوال العلماء فيه
١٠٩٦-١٠٩٤	ذكر فصل ﴿أَمْ مَنْ﴾
١١٠٠-١٠٩٦	ذكر ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ وأقوال العلماء وحججهم في أصله
١١٠١-١١٠٠	ذكر فصل ﴿مَالٍ﴾ وأقوال العلماء فيه وفي أصله
١١٠٣-١١٠٢	ذكر ﴿حَيْثُ مَّا - يَوْمَ هُمْ﴾
١١٠٣	ذكر ﴿ابْنَ أُمَّ﴾
١١٠٨-١١٠٤	ذكر فصل ﴿كُلِّ مَّا﴾
١١١٥-١١٠٩	ذكر فصل ﴿فِي مَّا﴾ وأقوال العلماء فيه
١١١٦	الفصل الثاني: الكلمات التي كتبت موصولة على اللفظ
١١١٧	ذكر فصول هذه الترجمة وحروفها
١١١٨	ذكر الفصل الأول: ﴿أَيْنَمَا﴾

١١٢٢	ذكر الفصل الثاني: ﴿تَسْمَا﴾
١١٢٢	ذكر معنى الحروف
١١٢٦	ذكر الفصل الثالث: ﴿لَكَيْلَا﴾
١١٢٨-١١٣٠	ذكر ﴿وَيَكْأَن- وَيَكْأَنهُ﴾ وذكر أقوال العلماء في معناهما وأصلهما
١١٣١	ذكر الفصل الرابع: ﴿أَلْن﴾
١١٣٢	ذكر ﴿رَبَّمَا﴾
١١٣٣	ذكر اللغات في "رَبَّ" وأصلها
١١٣٣-١١٣٤	ذكر ﴿مَمَّنْ﴾ و﴿فِيمَ﴾ و﴿عَمَّ﴾
١١٣٥	ذكر ﴿مِمَّ﴾ وأصل ما سبق من الكلمات وعللها
١١٣٦	ذكر ﴿أَمَّا﴾ وأقوال العلماء فيها
١١٣٧	ذكر ﴿نَعِمَّا﴾ ولغاتها
١١٣٨	ذكر ﴿يَنْوُمُ﴾
١١٣٨-١١٣٩	ذكر ﴿كَالْوَهْمِ أَوْ وَزْنُوهِم﴾ ومعناها ووجوهها
١١٣٩	ذكر ﴿كَأَنَّمَا﴾
١١٣٩-١١٤٠	ذكر ﴿مِهْمَا﴾ وأقوال العلماء في أصلها
١١٤١	الباب الحادي عشر: هاءات التأنيث المرسومة بالتاء
١١٤٢	معنى قول الناظم "ما لظاهر أضفت"
١١٤٣-١١٤٧	ذكر الخلاف بين البصريين والكوفيين في أصالة التاء أو الهاء
١١٤٧	أقسام هاء التأنيث
١١٤٨-١١٥٠	ذكر ﴿رَحْمَت﴾
١١٥١-١١٥٤	ذكر ﴿نَعْمَت﴾
١١٥٥	ذكر ﴿سُنَّت﴾
١١٥٦	ذكر ﴿ابْنَت- شَجَرَت- امْرَأَت﴾
١١٥٨	ذكر ﴿فُرَّت﴾
١١٥٩	ذكر ﴿بَقِيَّت- فِطْرَت﴾
١١٥٩	ذكر ﴿لَعْنَت﴾
١١٦٠	ذكر ﴿حَنَّت- مَعْصِيَت﴾

١١٦٣-١١٦١	ذكر ﴿كَلِمَتُ﴾
١١٦٤	خاتمة النظم
١١٦٥	معنى المنتهى
١١٦٦	معنى المنَّ
١١٦٨	ذكر تاريخ الانتهاء من نظم هذا الرجز
١١٦٩	ذكر عدد أبيات هذا النظم
١١٧٠-١١٦٩	معنى البيت من الشعر وأقسامه
١١٧٠	معنى الرشد وذكر لغاته
١١٧١	ذكر حقيقة الإيمان-معنى الجاه ووجه المناسبة بينه وبين والوجه-التوسل بجاه النبي ﷺ
١١٧٢	معنى لفظ "السيد" وأصله
١١٧٣	معاني: "الورى- الشفيع- المحتد-الرفيع"
١١٧٤	ذكر معاني الصلاة ومعنى الصلاة على النبي ﷺ - معاني لفظ "الرب"
١١٧٦	ذكر معنى لفظ "آل" وأصله- معنى "لاح نجم"
١١٧٧	ذكر معنى "أفل"
١١٧٧	ذكر الشارح لقول شيخه الخراز في عدد أبيات هذا النظم
١١٧٨	خاتمة الشارح رَحْمَةُ اللَّهِ
١١٧٩	خاتمة البحث
١١٨٥	الفهارس
١١٨٦	فهرس الأحاديث والآثار الواردة
١١٨٨	فهرس الأبيات الشعرية والمنظومات والأراجيز
١١٩٦	فهرس الأعلام المترجم لهم
١٢٠٦	فهرس الأماكن والبلدان المعرف بها
١٢٠٧	فهرس المصادر والمراجع
١٢٤٦	فهرس الموضوعات والمحتويات
	الملخص بالعربية
	الملخص باللغة الأجنبية

ملخص البحث

بالعربية

هذا بحث مقدّم من قِبَل الطالب: محمد أمين بوروبة وإشراف الأستاذ د. بوبكر كافي لنيل درجة الدكتوراه في القراءات من قسم الكتاب والسنة - كلية أصول الدين بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة - الجزائر. وهو بعنوان:

التبيان في شرح مورد الظمان

لأبي محمد عبد الله بن عمر الصنهاجي الشهير بابن آجطاً

-دراسة وتحقيق-

والهدف منه هو دراسة وتحقيق كتاب التبيان في شرح مورد الظمان لابن آجط المتوفى في أواسط القرن الثامن الهجري كاملاً، وبيان منهج مؤلفه فيه، وإظهار قيمته العلمية ومدى أهميته وأثره على مؤلفات علم الرسم القرآني الأخرى.

والبحث مكوّن من: مقدمة، وقسمان، وخاتمة:

فالمقدمة: ذكرت فيها أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع في البحث، والخطة المنهجية المتبعة للبحث، والمصادر والمراجع المعتمدة فيه، والمسلك المتبع في التحقيق، وصعوبات البحث وعقباته.

أمّا القسمان: فقسم للدراسة، وآخر للتحقيق:

أمّا قسم الدراسة فاشتمل على: مبحث تمهيدي وثلاثة فصول:

فالمبحث التمهيدي: تضمن الحديث عن عصر الإمامين الخراز وابن آجط، من بيان الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والعلمية في عصر الدولة المرينية، أي تقريباً من منتصف القرن السابع الهجري إلى نهاية القرن الثامن الهجري.

وأمّا الفصل الأول: فتضمن الحديث عن حياة الإمام الخراز من بيان اسمه ونسبته ومولده ونشأته وشيوخه وتلاميذه ومكانته العلمية وثناء العلماء عليه ومؤلفاته ووفاته.

وكذلك دراسة نظمه مورد الظمان، حيث تضمن الكلام عن اسمه وسبب نظمه وزمنه والغاية منه، وأهميته، وقيّمته العلمية، ورواياته وشروحه، ومصادره، ومنهج ناظمه فيه، واختياراته، ونقده وتقويمه.

وأما الفصل الثاني: فتضمن دراسة حياة الإمام ابن آحطا وشخصيته العلمية، من بيان اسمه ونسبته ومولده ونشأته وشيوخه وتلاميذه ومكانته العلمية وثناء العلماء عليه ومؤلفاته ووفاته.

وأما الفصل الثالث: فتضمن دراسة كتاب التبيان في شرح مورد الظمان لابن آحطا من بيان اسمه، وموضوعه، وتوثيقه، وسبب تأليفه، وذكر مصادره.

وتضمن كذلك دراسة منهج مؤلفه فيه، كبيان مسلكه في شرح الآيات وفي الاستشهاد، وفي تعليل الأحكام وتوجيهها، وفي نقد الأقوال والنصوص وتقويمها، وفي الإفادة من المصادر وموقفه منها، ومصطلحاته في الكتاب.

وتضمن أيضاً الحديث عن منزلة الكتاب وقيمه العلمية وأثره في من بعده، وبيان آراء ابن آحطا واجتهاداته واستدراكاته وتعقباته.

وتضمن كذلك نقد وتقويم كتاب التبيان وملحوظات العلماء عليه، إضافة إلى الحديث عن نسخه الخطيئة المعتمدة في التحقيق وغيرها، وعن عددها وأماكن تواجدها في العالم.

وأما قسم التحقيق فتضمن تحقيق المخطوط تحقيقاً علمياً أكاديمياً من أول الكتاب إلى آخره، معتمداً على ثلاث نسخ خطية هي:

- نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية بالحامة - الجزائر العاصمة.
- نسخة مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض.
- نسخة الخزنة العامة بتطوان - المغرب.

وقد اتبعت في تحقيقها المنهج العلمي المستخدم في تحقيق التراث والمخطوطات.

وأما الخاتمة: فتضمنت ذكر أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث، ومنها:

- أن الإمام الخراز عالم جليل، برع في العديد من العلوم، في مقدمتها علم الرسم القرآني.
- أن نظم مورد الظمان للإمام الخراز من أهم الكتب والمصنفات المؤلفة في علم الرسم القرآني، وخاصة على وفق رواية الإمام نافع.
- أن ابن آحطا إمام كبير من جهازة العلماء المحققين.

- أن كتاب التبيان لابن آحطا من أمهات كتب علم الرسم القرآني المعتمدة التي لا غنى عنها، لما تفرد به من مادة علمية غزيرة في علم الرسم القرآني، إضافة إلى احتوائه على علوم أخرى.

كما تضمنت الخاتمة أيضاً ذكر بعض التوصيات والاقتراحات.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.

عبد القادر للعطوم الإسلامية

جامعة الأمير
عبدالمؤمن
الإسلامية

ملخص البحث باللغة الأجنبية

Résumé de la recherche

جامعة الأمير
القادسي للعلوم الإسلامية

Résumé de la recherche

Cette recherche présentée par l'étudiant: MOHAMMED LAMINE BOUROUBA et la supervision du Dr. BOUBAKAR KAFI pour obtenir un doctorat dans les récitations - kiraàt- du département de Kitab et Sunnah ,Faculté de Usulddine, l'Université de l'Emir Abdelkader des sciences islamiques, Constantine , Algérie. Il est intitulé:

Ettibyene l'explication de Mawrid Eddamane

D'Abou Mohammed Abdullah bin Omar Essenhadji connu sous le nom d'Ibn- Ajetta

- Etude et investigation -

Son objectif est d'étudier et de réaliser l'investigation du livre :Ettibyene explication de Mawrid Eddamane d'Ibn-Ajetta - décédé au milieu du huitième siècle AH - complètement, et la déclaration de l'approche de l'auteur, et de démontrer sa valeur scientifique et son importance et son impact sur des livres de science de dessin coraniques.

Cette Recherche est composé d'une introduction, deux (2) sections et une conclusion:

L'introduction: dans laquelle j'ai indiqué les raisons de la sélection du sujet et son importance, les objectifs et les études précédentes, la méthodologie suivie dans la recherche, le plan et la méthodologie de la recherche, les sources et les références qu'elle a adopté, et l'itinéraire emprunté à l'investigation, et les difficultés de la recherche et d'obstacles.

Les deux sections: une pour l'étudier, et l'autre pour l'investiguer:

La section d'étude: contenait un chapitre introductif et trois autres chapitres:

Le chapitre introductif: inclus parler de l'époque de l'Imam El-Kharraz et de l'Imam Ibn-Ajetta, une déclaration de l'état politique, sociale, économique, intellectuelle et scientifique à l'ère des mérinides, presque dès le milieu du septième siècle jusqu'à la fin du huitième siècle AH.

Le premier chapitre: parler de la vie de l'Imam El- Kharraz , de la déclaration de son nom, et le taux de naissance et son éducation et ses disciples, ses maitres, son degré scientifique , louange des savants sur lui, ses travaux et sa mort.

Ainsi qu'une étude de son poème Mawrid Eddamane, contenait notamment le parler de son nom et de la cause de son écriture, son temps et son but, son importance et sa valeur scientifique, ses récits et ses annotations, ses sources, méthodologie du régulateur(l'auteur) , ses choix, et sa critique et évaluation (jugement).

Le deuxième chapitre: comprenait l'étude de la vie et de la personnalité scientifique de l'imam Ibn-Ajetta, la déclaration de son nom et le taux de natalité et de grandir, ses maîtres (cheikh), ses disciples, son degré scientifique, louange des savants sur lui, ses travaux et sa mort.

Le troisième chapitre: comprenait l'étude du livre Ettibyene explication de Mawrid Eddamane de l'Imam Ibn-Ajetta ; la déclaration de son nom, son thème, son documentation et la raison pour laquelle il a été écrit et l'indication de ses sources.

Il a également inclus l'étude de la méthode dans laquelle l'auteur a suivi, comme la déclaration de sa conduite dans l'explication des versets cités, et dans le jugement des dispositions et des directives, la critique des mots et des textes et de l'évaluation ,l'utilisation des ressources et leur position et sa terminologie dans le livre.

Elle comprenait également l'exposition de la valeur scientifique de l'ouvrage et son impact sur ceux qui sont venues après lui, et l'exposition des vues de Ibn-Ajetta et ses efforts ,ses rattrapages et ses suivies .

Et contenait aussi une critique de l'ouvrage Ettibyene et les notes des savants sur cet livre, en plus de parler de ses copies écrites, certifiées à l'enquête et les autres, leurs nombres et leurs emplacements dans le monde.

La section d'investigation comprenait la réalisation d'une enquête scientifique sur le manuscrit ,du premier jusqu'à la fin du livre, selon les trois exemplaires écrits qui sont:

- Un exemplaire de la Bibliothèque nationale algérienne : El-hamma - Alger.
- un exemplaire de la bibliothèque de l'Université King Saoud à Riyad.
- un exemplaire du public Tétouan Trésor - Maroc.

Et j'ai suivi dans sa réalisation la méthode scientifique utilisée dans la réalisation de l'héritage et des manuscrits.

La Conclusion: inclus la citation des résultats les plus importants dans la recherche, y compris:

- Que l'Imam El- Kharraz est un savant majestueux, a excellé dans nombreux sciences, au premier plan la science du dessin du Coran.

- Que le poème Mawrid Eddamane de l'Imam El-Kharraz compté parmi les livres les plus importants et des œuvres composées dans la science du dessin du Coran, en particulier sur le roman en fonction de l'Imam Nafi'a.

- que l'Imam Ibn- Ajetta est un grand savant des génies enquêteurs.

- Que le livre d'Ibn-Ajetta Ettibyene compté parmi les plus importants livres du dessin coranique approuvé par l'indispensable, à cause de l'unicité de la richesse de ses matières scientifiques dans la science du dessin du Coran, ainsi que pour contenir des autres sciences.

La conclusion comprenait aussi certaines recommandations et suggestions.

Puisse Allah bénir notre Prophète Muhammad, sa famille et ses compagnons, louange à Allah.

Research Summary

جامعة الأميرة
الملك
العلوم الإسلامية

Research Summary

This research is presented by the student Mohamed Lamine Bourouba under the supervision of Dr., Boubakar Kafi in order to obtain a PhD degree in Recitation from the Department of Kitab and Sunnah - the Faculty of Usulddine ,Emir Abdelkader Islamic University, Constantine , Algeria. It is entitled:

Ettibyene fi Sharh Mawrid Addaman

Of Abu Muhammad Abdullah bin Omar as-Senhadji known by ibn -Ajetta.

- Study and inquisition-

The fundamental aim of this research is to have a full study and inquisition of the book: Ettibyene fi Sharh Mawrid Addaman of ibn-Ajetta who died in the mid-eighth century AH, and stating the approach of the author, and to demonstrate its scientific value ,its importance and its impact on other books of the science of Quranic graphics.

The research is composed of: an introduction, two sections, and a conclusion:

The Introduction: states the reasons for selecting the topic and its importance, objectives, previous studies, the methodology followed in the research, plan and methodology of research, sources and references adopted in it, and the methods used in the investigation, difficulties and obstacles in the research.

The two sections: one for study, and another for investigation:

The section on study: It is composed of an introductory chapter and other three chapters.

Introductory chapter: It includes a talk about the era of Imam El-Kharraz and Imam Ibn -Ajetta, from a political, social, economic, intellectual and scientific view during the era of the Marinid State, almost from the middle of the seventh century to the end of the eighth century AH.

Chapter one: it talks about Imam El-Kharraz's life: his name, his origine, his birth and upbringing, his masters, his disciples, his scientific status and scholars' praise on him ,his works and his death.

In addition to an examination of “Mawrid Addamàn” including: its title ,the reason for writing it, its time and purpose, its importance ,its scientific value,the authors’ recitals and annotations, his sources and references, the regulatory approach, his choices, critics and evaluation.

Chapter two: it talks about Imam Ibn-Ajetta’s life :his scientific personality, his name, his origine, his birth and upbringing, his masters, his disciples, his scientific status and scholars’ praise on him ,his works and his death..

Chapter three: it examines “Ettibyene fi Sharh Mawrid Addaman»of ibn-Ajetta including :its title,its theme, its documentation, the reason for writting it and its references.

The study also includes a method which the author used, in explaining his quotation in the verses cited, and in the explanation of the provisions and guidance, and criticizing and evaluating the words and texts, utilizing the sources –references- and his attitude towards them and the terminology in the book.

It also includes a talk about the status of the book and its scientific value ,its impact on other works that came after it .It also states ibn- Ajetta’s views and diligances , his follow- up .

And also contained a criticism and evaluation of the book “Ettibyene fi Sharh Mawrid Addamàn” and notes of scientists on it, in addition to talking about the written copy, certified in the investigation and others, its number and its locations in the world.

The investigation section includes a scientific academic inquisition into for the whole book depending on the three written copies:

- A copy from the Algerian National Library ,El-hhama - Algiers.
- A copy from the library of King Saud University ,Riyadh.
- A copy from the public treasury ,Tetouan - Morocco.

The method followed in the research is the scientific one that used in the inquisition of heritage and manuscripts.

The Conclusion: includes the most important findings in the research, including:

- That Imam El-Kharraz is a grand scholar, excelled in many sciences, especially in the science of Quranic graphics.

- That the “Mawrid Addamàn” of Imam El- Kharraz is one of the most important books and works in the science of the Quranic graphics - drawings, especially on the recital of Imam Nafi’a.

- That the Imam ibn-Ajetta is one of the greatest geniuse investigator scholars .

- That the book “Ettibyene fi Sharh Mawrid Addamàn»of ibn-Ajetta is one of the greatest reliable books of Quranic graphics -drawings- which is indisponsable, because of the uniqueness of its wealthy scientific material in the science of the Quranic graphic – drawings- and other Sciences.

It also mentioned some of the recommendations and suggestions.

May Allaah bless our Prophet Muhammad and his family and companions, praise be to Allah.